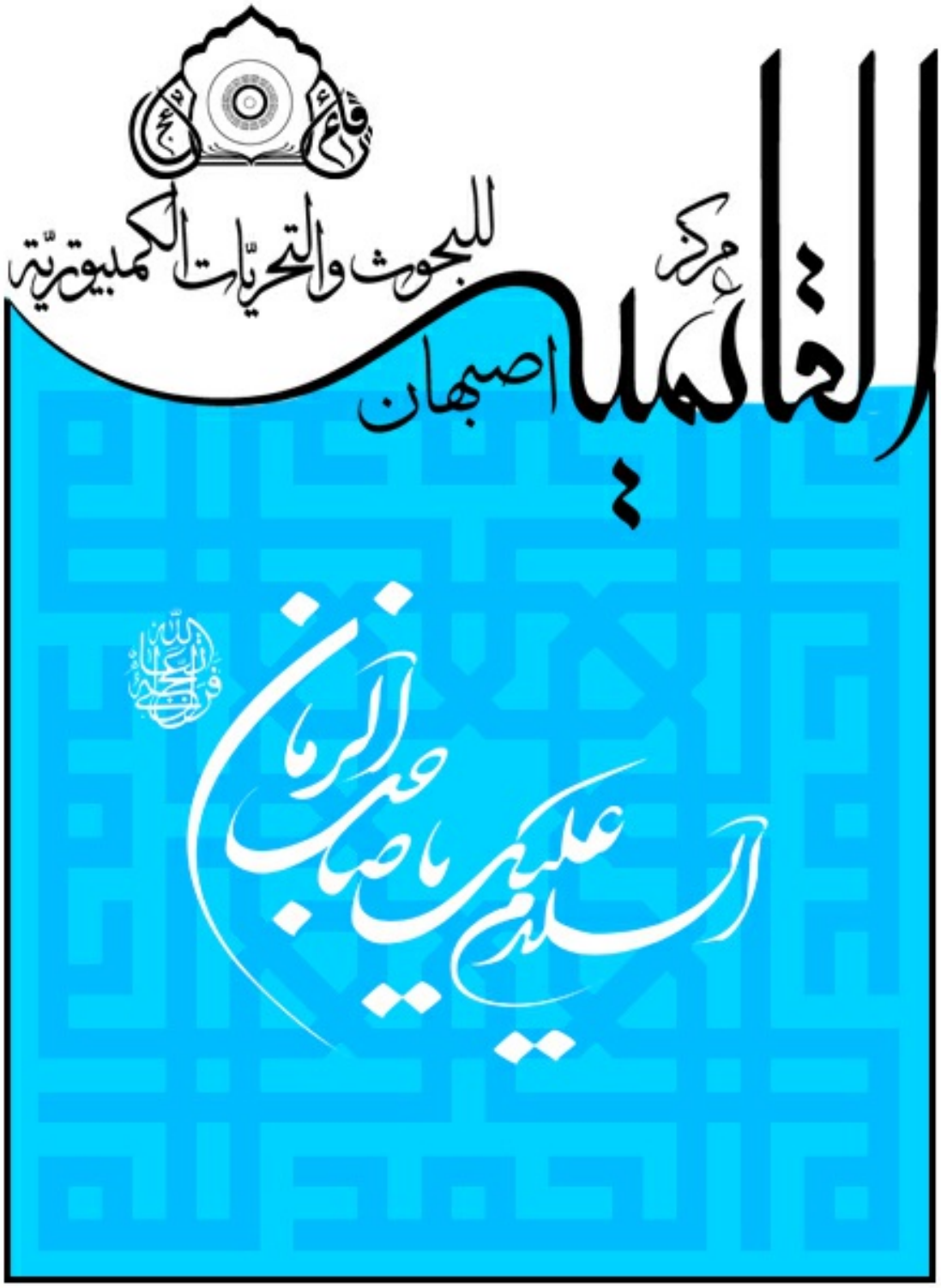

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الإيضاح في شرح المفصل

لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الكردي

٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف بجامعة دمياط

الجزء ١-٢

دار سعد الدين

بسم الله الرحمن الرحیم

الایضاح فی شرح المفصل

کاتب:

ابن الحاجب جمال الدین ابوعمرو عثمان بن عمر بن ابی بکر بن یونس المصری الاسنوی المالکی

نشرت فی الطباعة:

دار سعدالدین

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
الإيضاح فی شرح المفصل ----- ۲۴
اشاره ----- ۲۴
المجلد ۱ ----- ۲۵
اشاره ----- ۲۵
[مقدمه الناشر] ----- ۲۹
[مقدمه المحقق] ----- ۳۱
اشاره ----- ۳۱
نسخ الكتاب ومنهج التحقيق ----- ۳۳
أولا : نسخ الكتاب ----- ۳۳
ثانيا : منهج التحقيق ----- ۳۹
القسم الأول : الأسماء ----- ۴۵
اشاره ----- ۴۵
[شرح خطبه المفصل] ----- ۴۷
[فصل فی معنی الكلمه والكلام] ----- ۶۰
اشاره ----- ۶۰
[خصائص الاسم] ----- ۶۹
[اسم الجنس] ----- ۷۲
[أقسام العلم] ----- ۷۴
اشاره ----- ۷۴
[أحكام العلم ، العلم المضاف] ----- ۸۹
[أسماء بعض الحيوانات] ----- ۹۳
[الأسماء الموضوعه للأجناس] ----- ۹۴
[إجراء المعانی مجری الأعيان] ----- ۱۰۲

[من الأعلام الأمثله التى يوزن بها] ---- ۱۱۱
[قد يغلب بعض الأسماء الشائعه على بعض المسمّين به] ---- ۱۱۴
[الاسم المعرب] ---- ۱۲۸
[الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه] ---- ۱۴۸
ذكر المرفوعات ---- ۱۹۰
الفاعل ---- ۱۹۰
[المبتدأ والخبر] ---- ۲۱۵
[خبر إن وأخواتها] ---- ۲۴۹
[خبر « لا » التى لنفى الجنس] ---- ۲۵۹
ذكر المنصوبات ---- ۲۶۳
اشاره ---- ۲۶۳
[المفعول المطلق] ---- ۲۶۳
المفعول به ---- ۲۹۵
[المنصوب باللازم إضماره] ---- ۳۰۰
[المنادى] ---- ۳۰۰
اشاره ---- ۳۰۰
[توابع المنادى] ---- ۳۱۳
[تابع المنادى المبهم] ---- ۳۲۳
[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم] ---- ۳۳۵
فصل فى المندوب ---- ۳۳۸
[الاختصاص] ---- ۳۴۷
[الترخيم] ---- ۳۵۲
[التحذير] ---- ۳۶۴
[المنصوب على الاشتغال] ---- ۳۷۱
المفعول فيه ---- ۳۷۷
المفعول معه ---- ۳۸۳

المفعول له ---- ٣٨٥
الحال ---- ٣٨٧
اشاره ---- ٣٨٧
فصل : [العامل فى الحال لفظ ومعنى] ---- ٣٩١
[وقوع المصدر حالا ، قم قائما ، الخلاف فى بيت الفرزدق] ---- ٣٩٥
التمييز ---- ٤١٠
الاستثناء ---- ٤١٩
[الخبر والاسم فى بابى كان وإنّ] ---- ٤٤١
المنصوب بلا التى لنفى الجنس ---- ٤٤٥
خبر ما ولا المشبهتين بليس ---- ٤٦٠
المجرورات ---- ٤٦٤
[العامل فى المضاف إليه] ---- ٤٦٤
[الإضافه على ضربين معنويه ولفظيه] ---- ٤٦٦
[المضاف يجرد من التعريف فى الإضافه المعنويه] ---- ٤٦٨
[لا يتعرف مثل وغير بالإضافه] ---- ٤٧٢
[إضافه أىّ إلى المعرفه والنكره] ---- ٤٧٤
[حكم «كِلا» فى الإضافه إلى الظاهر والمضمر] ---- ٤٧٦
[يضاف أفعل التفضيل إلى نحو ما يضاف إليه أىّ] ---- ٤٧٨
[يضاف الشىء إلى غيره بأدنى ملابسه] ---- ٤٨١
[لا يجوز إضافه الشىء إلى نفسه] ---- ٤٨٤
[لا يضاف الموصوف إلى صفته ولا الصفه إلى موصوفها] ---- ٤٨٥
[إضافه المسمّى إلى اسمه نحو « ذات زيد »] ---- ٤٨٧
[إضافه اللفظ إلى المدلول واستعمال الاسم بمعنى المسمّى] ---- ٤٨٨
[تضاف أسماء الزمان إلى الفعل] ---- ٤٩٠
[الفصل بين المضاف والمضاف إليه] ---- ٤٩٢
[حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه إذا أمن اللبس] ---- ٤٩٦

[حذف المضاف وترک المضاف إليه على حاله ، العطف على معمولى عاملين مختلفين] ---- ۴۹۸
[حذف المضاف إليه فى « كان ذاک إذ وحينئذ »] ---- ۵۰۲
[تعليل كسر آخره ، أهو معرب أم مبنى] ---- ۵۰۴
[حكم الأسماء السته إذا أضيفت إلى ياء المتكلم] ---- ۵۰۷
[التوابع] ---- ۵۱۰
[التوكيد] ---- ۵۱۰
[التأكيد على ضربين صريح ومعنوى] ---- ۵۱۰
[لا يؤكد المظهر بمضمر ، ويؤكد المضمر بمضمر ، ويؤكد المظهر بالمظهر] ---- ۵۱۴
[الصفه] ---- ۵۱۶
[تعريفها] ---- ۵۱۶
[نزّلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزله نعته بحاله] ---- ۵۲۱
[تتبع الصفه الموصوف فى عشره أشياء] ---- ۵۲۲
[المضاف إلى المعرفه مثل العلم] ---- ۵۲۳
البدل ---- ۵۲۷
[تعريفه] ---- ۵۲۷
[إبدال المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب] ---- ۵۳۰
[عطف البيان] ---- ۵۳۲
العطف بالحرف ---- ۵۳۳
[من أصناف الاسم : المبنىّ] ---- ۵۳۶
[تعريفه] ---- ۵۳۶
المضمرات ---- ۵۴۰
[حدّ المضمر] ---- ۵۴۰
[الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل] ---- ۵۴۳
[إذا اجتمع ضميران جاز أن يتصلا وأن يفصل الثانى] ---- ۵۴۵
[استتار الضمير لازم وغير لازم] ---- ۵۴۷
[ضمير الفصل وشرطه وإعرابه] ---- ۵۴۹

[ضمير الشأن (المجهول عند الكوفيين) ، شرطه وإعرابه] ---- ٥٥٢
[مذهب البصريين والكوفيين فى « ربّه رجلا »] ---- ٥٥٥
[مذهب سيبويه والأخفش فى الضمير الواقع بعد لولا وعسى] ---- ٥٥٦
[حكم اتصال الحروف بنون الوقايه قبل ياء المتكلم] ---- ٥٥٨
أسماء الإشاره ---- ٥٦٠
الموصولات ---- ٥٦٢
[علّه بنائها ، حدّ الموصول] ---- ٥٦٢
[أىّ ، علّه بنائها ، بناؤها إذا كانت موصوفه] ---- ٥٧٤
فصل : [أسماء الأفعال] ---- ٥٨٠
اشاره ---- ٥٨٠
[تعليل بنائها ، معانيها] ---- ٥٨٠
[الخلاف فى هلمّ] ---- ٥٨١
[حيّهل] ---- ٥٨٣
[فعال على أضرب ، علّه بنائها] ---- ٥٨٥
[هيهات] ---- ٥٨٦
[شتّان] ---- ٥٨٨
[أفّ] ---- ٥٨٩
[تنوين أسماء الأفعال] ---- ٥٩٠
[إعراب أسماء الأفعال] ---- ٥٩٠
الكلام على بناء بعض الظّروف ---- ٥٩٤
[علّه بناء الغايات] ---- ٥٩٤
[علّه بناء حيث] ---- ٥٩٥
[علّه بناء مذ ومنذ] ---- ٥٩٥
[علّه بناء إذ وإذا] ---- ٥٩٧
[علّه بناء لدى] ---- ٦٠١
[علّه بناء الآن ومتى وأين] ---- ٦٠٢

[علّه بناء لّما وأمس وقطّ وعوض] ---- ۶۰۳
المركّبات ---- ۶۰۴
الكنايات ---- ۶۰۹
ومن أصناف الاسم : المثنّى ---- ۶۱۴
اشاره ---- ۶۱۴
[تثنيه المنقوص] ---- ۶۱۶
[تثنيه الجمع] ---- ۶۱۹
ومن أصناف الاسم : المجموع ---- ۶۲۱
[ما يجمع جمع مذكر سالما] ---- ۶۲۱
[ما يجمع بالألف والتاء المزيدتين] ---- ۶۲۱
[تكسير الخماسى] ---- ۶۲۹
[المذكر والمؤنث] ---- ۶۳۸
[الاسم المصغّر] ---- ۶۵۷
ومن أصناف الاسم : المنسوب ---- ۶۷۳
ومن أصناف الاسم : أسماء العدد ---- ۶۹۶
[من أصناف الاسم : المقصور والممدود] ---- ۷۰۹
[من أصناف الاسم : الأسماء المتصله بالأفعال] ---- ۷۱۴
[المصدر] ---- ۷۱۴
اشاره ---- ۷۱۴
[مصدر المره] ---- ۷۱۸
[مصدر النوع] ---- ۷۲۰
اسم الفاعل ---- ۷۲۷
اسم المفعول ---- ۷۳۳
الصفه المشبّهه ---- ۷۳۴
أفعل التفضيل ---- ۷۴۱
[اسما الزمان والمكان] ---- ۷۵۱

اسم الآله ----- ۷۵۶
ومن أصناف الاسم : الثلاثیّ ----- ۷۵۷
[ومن أصناف الاسم :]الرّباعیّ ----- ۷۸۱
المجلد ۲ ----- ۸۲۳
اشاره ----- ۸۲۳
القسم الثانی : الأفعال ----- ۸۲۷
اشاره ----- ۸۲۷
[تعریفه ، تعلیل بناء الماضی علی الفتح] ----- ۸۲۹
[بناء المضارع إذا اتصل به نون جماعه المؤنث] ----- ۸۳۴
المضارع المنصوب ----- ۸۳۸
[الأصل فی نصب المضارع] ----- ۸۳۸
[ینصب بأن مضمره بعد خمسه أحرف] ----- ۸۳۸
المضارع المجزوم ----- ۸۵۷
اشاره ----- ۸۵۷
[إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق] ----- ۸۶۷
[مثال الأمر] ----- ۸۶۹
[المتعدّی وغیر المتعدّی] ----- ۸۷۲
[المبنیّ للمفعول] ----- ۸۷۷
[أفعال القلوب] ----- ۸۸۳
[الأفعال الناقصه] ----- ۸۹۴
اشاره ----- ۸۹۴
[کان علی أربعه أضرب] ----- ۹۰۱
[معنی صار الانتقال] ----- ۹۰۳
[أصبح وأمسی وأضحی علی ثلاثه معان] ----- ۹۰۴
[ظلّ وبات علی معنیین] ----- ۹۰۵
[لیس معناها نفی مضمون الجمله فی الحال] ----- ۹۰۸

[تقديم خبر الأفعال الناقصه عليها] ----- ۹۰۹
[أفعال المقاربه] ----- ۹۱۲
[فعلا المدح والذّمّ] ----- ۹۱۹
[فعلا التعجّب] ----- ۹۲۸
[الفعل الثلاثیّ] ----- ۹۳۴
اشاره ----- ۹۳۴
[أبنیه مجرد الفعل الثلاثی ومضارعه] ----- ۹۳۴
[أبنیه الثلاثی المزید فیه علی ثلاثه أضرب] ----- ۹۳۸
[ما کان علی فعَلَ فهو علی معان لا تضبط کثره وسعه] ----- ۹۳۹
[تفعلل یجیء مطاوعا لفعلل] ----- ۹۴۲
[معانی صیغه تفعّل] ----- ۹۴۳
[معانی صیغه تفاعل] ----- ۹۴۵
[معانی صیغه أفعل] ----- ۹۴۷
[معانی صیغه فعّل] ----- ۹۵۲
[معانی صیغه فاعل] ----- ۹۵۳
[معنی صیغه انفعل] ----- ۹۵۴
[معانی صیغه افتعل] ----- ۹۵۶
[معانی صیغه استفعل] ----- ۹۵۷
[معانی صیغه افعوعل] ----- ۹۵۸
[وزن الرباعی المجرد والمحلق به] ----- ۹۶۰
القسم الثالث : الحروف ----- ۹۶۳
اشاره ----- ۹۶۳
[حروف الإضافه] ----- ۹۶۹
اشاره ----- ۹۶۹
[معانی مِن] ----- ۹۷۱
[معانی إلی] ----- ۹۷۲

[معانی حتی] ---- ۹۷۳
[معانی فی] ---- ۹۷۵
[معانی الباء] ---- ۹۷۶
[معانی اللام] ---- ۹۷۸
[معنی ربّ وخصائصها] ---- ۹۸۰
[معنی علی ومجیئها اسما] ---- ۹۸۶
[معانی عن ومجیئها اسما] ---- ۹۸۶
[معنی الکاف واسمیتها] ---- ۹۸۸
[مذ ومنذ لابتداء الغایه فی الزمان] ---- ۹۸۹
[حاشا معناها التنزیه] ---- ۹۹۱
[حذف حروف الجر علی ضربین] ---- ۹۹۲
[الحروف المشبّهه بالفعل] ---- ۹۹۵
اشاره ---- ۹۹۵
[معنی إنّ وأنّ] ---- ۹۹۷
[مواضع إنّ المکسوره وأنّ المفتوحه] ---- ۹۹۸
[موضع إنّ وما عملت فیه الرفع ، والعطف علی اسم إنّ] ---- ۱۰۱۳
[العطف علی اسم إنّ بالرفع قبل استکمال الخبر] ---- ۱۰۱۵
[لا یجوز إدخال إنّ علی أنّ] ---- ۱۰۲۰
[تخفیف إنّ وأنّ] ---- ۱۰۲۲
[لکنّ للاستدراک] ---- ۱۰۳۱
[کأنّ أهی مرکبه أم بسیطه] ---- ۱۰۳۲
[لیت معناها التمنّی ، والفراء یجریها مجری أتمنّی] ---- ۱۰۳۳
[معنی لعلّ التوقّع] ---- ۱۰۳۵
[حروف العطف] ---- ۱۰۳۸
[حروف التنبیه و هی : ها وألا وأما] ---- ۱۰۵۶
[حروف النداء] ---- ۱۰۵۷

[حروف التصديق وهى : نعم وبلى] ---- ١٠٥٨
[حروف الاستثناء] ---- ١٠٦٣
[حرفا الخطاب وهما : الكاف والتاء] ---- ١٠٦٤
[حروف الصله وهى : إن وما ولا ومن والباء] ---- ١٠٦٦
[حرفا التفسير وهما : أى وأن] ---- ١٠٧٠
[الحرفان المصدريان وهما : ما وأن] ---- ١٠٧١
[حروف التحضيض] ---- ١٠٧٤
[حرف التقريب وهو : قد] ---- ١٠٧٦
[حروف الاستقبال] ---- ١٠٧٨
[حرفا الاستفهام وهما : الهمزه وهل] ---- ١٠٨٠
[حرفا الشرط وهما : إن ولو] ---- ١٠٨٣
[حرف التعليل وهو : كى] ---- ١١٠٨
[حرف الردع وهو : كلّا] ---- ١١١١
[اللامات] ---- ١١١٢
[لام التعريف] ---- ١١١٢
[لام جواب القسم] ---- ١١١٣
[اللام الموطئه للقسم] ---- ١١١٤
[لام جواب لو ولولا] ---- ١١١٤
[لام الأمر] ---- ١١١٤
[لام الابتداء] ---- ١١١٧
[اللام الفارقه] ---- ١١١٨
[تاء التأنيث] ---- ١١١٩
[التنوين] ---- ١١٢١
[النون المؤكّده] ---- ١١٢٤
[هاء السكت] ---- ١١٢٧
[شين الوقف] ---- ١١٣١

[حرف الإنكار] ---- ۱۱۳۳
[حرف التذكر] ---- ۱۱۳۵
القسم الرابع : المشترک ---- ۱۱۳۶
اشاره ---- ۱۱۳۶
[الإماله] ---- ۱۱۳۷
[الوقف] ---- ۱۱۵۰
[القسم] ---- ۱۱۷۳
[تخفيف الهمزه] ---- ۱۱۸۵
[التقاء الساكنين] ---- ۱۲۰۵
[زياده الحروف] ---- ۱۲۲۵
اشاره ---- ۱۲۲۵
[الهمزه] ---- ۱۲۲۷
[الألف] ---- ۱۲۳۰
[الياء] ---- ۱۲۳۱
[الواو] ---- ۱۲۳۶
[الميم] ---- ۱۲۳۷
[النون] ---- ۱۲۴۳
[التاء] ---- ۱۲۴۴
[الهاء] ---- ۱۲۴۶
[السين] ---- ۱۲۴۸
[اللام] ---- ۱۲۵۰
[إبدال الحروف] ---- ۱۲۵۱
اشاره ---- ۱۲۵۱
[الهمزه] ---- ۱۲۵۳
[إبدال الألف] ---- ۱۲۵۹
[إبدال الياء] ---- ۱۲۶۲

[إبدال الواو] ----- ۱۲۶۷
[إبدال الميم] ----- ۱۲۷۱
[إبدال النون] ----- ۱۲۷۱
[إبدال التاء] ----- ۱۲۷۲
[إبدال الهاء] ----- ۱۲۷۵
[إبدال اللام] ----- ۱۲۷۹
[إبدال الطاء] ----- ۱۲۸۱
[إبدال الدال] ----- ۱۲۸۱
[إبدال الجيم] ----- ۱۲۸۱
[إبدال الصاد] ----- ۱۲۸۳
[الاعتلال] ----- ۱۲۸۵
[الإدغام] ----- ۱۳۵۷
اشاره ----- ۱۳۵۷
[الإدغام فی افتعل] ----- ۱۴۰۰
فهرس الفهارس ----- ۱۴۱۴
اشاره ----- ۱۴۱۴
۱ - فهرس شواهد القرآن ----- ۱۴۱۶
اشاره ----- ۱۴۱۶
۱ - سوره الفاتحه ----- ۱۴۱۶
۲ - سوره البقره ----- ۱۴۱۶
۳ - سوره آل عمران ----- ۱۴۱۸
۴ - سوره النساء ----- ۱۴۲۰
۵ - سوره المائده ----- ۱۴۲۲
۶ - سوره الأنعام ----- ۱۴۲۲
۷ - سوره الأعراف ----- ۱۴۲۴
۸ - سوره الأنفال ----- ۱۴۲۴

۹ - سوره التوبه ---- ۱۴۲۵
۱۰ - سوره یونس ---- ۱۴۲۶
۱۱ - سوره هود ---- ۱۴۲۶
۱۲ - سوره یوسف ---- ۱۴۲۸
۱۳ - سوره الرعد ---- ۱۴۲۸
۱۵ - سوره الحجر ---- ۱۴۳۰
۱۶ - سوره النحل ---- ۱۴۳۰
۱۷ - سوره الإسراء ---- ۱۴۳۰
۱۸ - سوره الکهف ---- ۱۴۳۰
۱۹ - سوره مریم ---- ۱۴۳۲
۲۰ - سوره طه ---- ۱۴۳۲
۲۱ - سوره الأنبیاء ---- ۱۴۳۲
۲۲ - سوره الحج ---- ۱۴۳۲
۲۳ - سوره المؤمنون ---- ۱۴۳۴
۲۴ - سوره النّور ---- ۱۴۳۴
۲۵ - سوره الفرقان ---- ۱۴۳۴
۲۶ - سوره الشّعراء ---- ۱۴۳۴
۲۷ - سوره النّمل ---- ۱۴۳۶
۲۸ - سوره القصص ---- ۱۴۳۶
۲۹ - سوره العنکبوت ---- ۱۴۳۶
۳۰ - سوره الرّوم ---- ۱۴۳۶
۳۱ - سوره لقمان ---- ۱۴۳۷
۳۳ - سوره الأحزاب ---- ۱۴۳۸
۳۴ - سوره سبأ ---- ۱۴۳۸
۳۶ - سوره یس ---- ۱۴۳۸
۳۷ - سوره الصّافّات ---- ۱۴۳۸

۳۸ - سوره ص ---- ۱۴۳۸
۳۹ - سوره الزمر ---- ۱۴۳۹
۴۰ - سوره غافر ---- ۱۴۴۰
۴۱ - سوره فصّلت ---- ۱۴۴۰
۴۲ - سوره الشّوری ---- ۱۴۴۰
۴۳ - سوره الزّخرف ---- ۱۴۴۰
۴۴ - سوره الدّخان ---- ۱۴۴۲
۴۵ - سوره الجاثیه ---- ۱۴۴۲
۴۷ - سوره محمّد ---- ۱۴۴۲
۴۸ - سوره الفتح ---- ۱۴۴۲
۴۹ - سوره الحجرات ---- ۱۴۴۲
۵۰ - سوره ق ---- ۱۴۴۲
۵۱ - سوره الذّاریات ---- ۱۴۴۳
۵۳ - سوره النّجم ---- ۱۴۴۴
۵۵ - سوره الرّحمن ---- ۱۴۴۴
۵۶ - سوره الواقعه ---- ۱۴۴۴
۵۷ - سوره الحدید ---- ۱۴۴۴
۵۸ - سوره المجادله ---- ۱۴۴۴
۶۰ - سوره الممتحنه ---- ۱۴۴۴
۶۱ - سوره الصّف ---- ۱۴۴۴
۶۲ - سوره الجمعه ---- ۱۴۴۵
۶۳ - سوره المنافقون ---- ۱۴۴۶
۶۵ - سوره الطّلاق ---- ۱۴۴۶
۶۶ - سوره التّحریم ---- ۱۴۴۶
۶۷ - سوره الملک ---- ۱۴۴۶
۶۸ - سوره القلم ---- ۱۴۴۶

۶۹ - سوره الحاقه ---- ۱۴۴۶
۷۰ - سوره المعارج ---- ۱۴۴۷
۷۱ - سوره نوح ---- ۱۴۴۷
۷۲ - سوره الجن ---- ۱۴۴۸
۷۳ - سوره المزّمّل ---- ۱۴۴۸
۷۴ - سوره المدّثّر ---- ۱۴۴۸
۷۵ - سوره القیامه ---- ۱۴۴۸
۷۶ - سوره الإنسان ---- ۱۴۴۸
۷۷ - سوره المرسلات ---- ۱۴۴۹
۷۹ - سوره النّازعات ---- ۱۴۵۰
۸۱ - سوره التّکویر ---- ۱۴۵۰
۸۴ - سوره الانشقاق ---- ۱۴۵۰
۸۵ - سوره البروج ---- ۱۴۵۰
۸۶ - سوره الطّارق ---- ۱۴۵۰
۸۷ - سوره الأعلی ---- ۱۴۵۰
۸۹ - سوره الفجر ---- ۱۴۵۰
۹۱ - سوره الشّمس ---- ۱۴۵۲
۹۲ - سوره اللّیل ---- ۱۴۵۲
۹۳ - سوره الضّحی ---- ۱۴۵۲
۹۶ - سوره العلق ---- ۱۴۵۲
۹۸ - سوره البیّنه ---- ۱۴۵۲
۱۰۰ - سوره العادیات ---- ۱۴۵۲
۱۰۱ - سوره القارعه ---- ۱۴۵۲
۱۱۲ - سوره الإخلاص ---- ۱۴۵۳
۲ - فهرس شواهد الحدیث الشریف ---- ۱۴۵۴
۳ - فهرس أقوال الصحابه ---- ۱۴۵۵

۴ - فهرس أقوال العرب أقوال العرب الجزء والصفحه ---- ۱۴۵۶
۵ - فهرس الأمثال المثل الجزء والصفحه ---- ۱۴۵۷
۶ - فهرس الأشعار والأرجاز ---- ۱۴۶۰
۱ - فهرس الأشعار ---- ۱۴۶۰
اشاره ---- ۱۴۶۰
قافيه الهمزه (ء) ---- ۱۴۶۰
قافيه الباء ---- ۱۴۶۰
قافيه التاء ---- ۱۴۶۲
قافيه الجيم ---- ۱۴۶۴
قافيه الحاء ---- ۱۴۶۴
قافيه الدال ---- ۱۴۶۵
قافيه الراء ---- ۱۴۶۸
قافيه السين ---- ۱۴۷۲
قافيه الصاد ---- ۱۴۷۴
قافيه الضاد ---- ۱۴۷۴
قافيه العين ---- ۱۴۷۴
قافيه الفاء ---- ۱۴۷۶
قافيه القاف ---- ۱۴۷۸
قافيه الكاف ---- ۱۴۷۸
قافيه اللام ---- ۱۴۷۸
قافيه الميم ---- ۱۴۸۲
قافيه النون ---- ۱۴۸۶
قافيه الهاء ---- ۱۴۸۸
قافيه الياء ---- ۱۴۸۹
۲ - فهرس الأرجاز ---- ۱۴۹۱
اشاره ---- ۱۴۹۱

قافیه الهمزه ---------- ۱۴۹۱
قافیه الباء ---------- ۱۴۹۱
قافیه التاء ---------- ۱۴۹۳
قافیه الجیم ---------- ۱۴۹۳
قافیه الحاء ---------- ۱۴۹۳
قافیه الدال ---------- ۱۴۹۴
قافیه الراء ---------- ۱۴۹۵
قافیه الزای ---------- ۱۴۹۷
قافیه السین ---------- ۱۴۹۷
قافیه الضاد ---------- ۱۴۹۸
قافیه العین ---------- ۱۴۹۸
قافیه الفاء ---------- ۱۴۹۹
قافیه القاف ---------- ۱۴۹۹
قافیه الکاف ---------- ۱۴۹۹
قافیه اللام ---------- ۱۵۰۰
قافیه المیم ---------- ۱۵۰۱
قافیه النون ---------- ۱۵۰۳
قافیه الهاء ---------- ۱۵۰۳
قافیه الیاء ---------- ۱۵۰۴
قافیه الألف اللّینه ---------- ۱۵۰۵
۷ - فهرس البلدان ---------- ۱۵۰۶
۸ - فهرس الحیوان ---------- ۱۵۱۰
۹ - فهرس المعرب ---------- ۱۵۱۲
۱۰ - فهرس الأبنیه ---------- ۱۵۱۳
اشاره ---------- ۱۵۱۳
باب الهمزه ---------- ۱۵۱۳

باب الباء ---------- ١٥١٦
باب التاء ---------- ١٥١٦
باب الثاء ---------- ١٥١٩
باب الجيم ---------- ١٥١٩
باب الحاء ---------- ١٥٢٠
باب الخاء ---------- ١٥٢٢
باب الدال ---------- ١٥٢٣
باب الذال ---------- ١٥٢٥
باب الراء ---------- ١٥٢٥
باب الزاى ---------- ١٥٢٥
باب السين ---------- ١٥٢٦
باب الشين ---------- ١٥٢٨
باب الصاد ---------- ١٥٢٨
باب الضاد ---------- ١٥٢٩
باب الطاء ---------- ١٥٢٩
باب الظاء ---------- ١٥٣٠
باب العين ---------- ١٥٣٠
باب الغين ---------- ١٥٣٢
باب الفاء ---------- ١٥٣٣
باب القاف ---------- ١٥٣٤
باب الكاف ---------- ١٥٣٦
باب اللام ---------- ١٥٣٧
باب الميم ---------- ١٥٣٧
باب النون ---------- ١٥٤٠
باب الهاء ---------- ١٥٤٠
باب الياء ---------- ١٥٤١

۱۱ - فهرس الأعلام والقبائل ---------- ۱۵۴۲
۱۲ - فهرس الکتب المذکوره فی الکتاب ---------- ۱۵۵۳
۱۳ - الفهرس التحلیلی لموضوعات الکتاب ---------- ۱۵۵۴
۱۴ - فهرس مباحث الکتاب ---------- ۱۶۸۳
ثبت المصادر والمراجع المطبوعه ---------- ۱۶۹۲
تعریف مرکز ---------- ۱۷۱۷

الإيضاح فی شرح المفصل

اشاره

سرشناسه : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ -۶۴۶ق.

عنوان قراردادی : المفصل. شرح

عنوان و نام پدیدآور : الإیضاح فی شرح المفصل / لابن الحاجب أبی عمرو عثمان بن أبی بکر بن یونس الدونی؛ تحقیق الاستاذ الدکتور ابراهیم محمد عبدالله أستاذ النحو و الصرف فی جامعه دمشق

مشخصات نشر : دمشق : دار سعد الدین للطباعه والنشر ۱۴۲۵ق = ۲۰۰۵م = ۱۳۸۳

مشخصات ظاهری : ۲ جلد

یادداشت : عربی.

یادداشت : ص.ع. به انگلیسی: Al Eidah fi Sharh al Mouffassal

موضوع : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶-۵۷۰ ق. الایضاح -- نقد و تفسیر

موضوع : زبان عربی -- صرف و نحو

شناسه افزوده : عبدالله، إبراهیم محمد

توضیح : «الایضاح فی شرح المفصل» اثر ابن حاجب ابی عمرو عثمان بن ابی بکر بن یونس دونی (۵۷۰ - ۶۴۶ ه ق)، تشریح و توضیح کتاب «المفصل فی العربیه»، اثر زمخشری می باشد که به زبان عربی و در سال ۴۸۶ ق نوشته شده است.

محقق کتاب، ابراهیم محمد عبدالله، در مقدمه، به تحقیقاتی که روی کتاب انجام داده است، اشاره کرده و بیان می دارد که شواهد شعری را به أعلامش ارجاع داده و آیات قرآنی که به عنوان شاهد مثال بوده اند، آورده است. هم چنین فهرست های خوبی از جمله فهرست آیات، احادیث، شواهد شعری، اماکن، اعلام، لغت و موضوعات، بر آن افزوده و تصویری از متن اصلی، در ابتدای کتاب آورده است.

عبارات زمخشری در پرانتز و عبارات شارح در ادامه آن ذکر شده است.

پاورقی ها که توسط محقق نوشته شده است، پیرامون تطبیق این نسخه از کتاب با نسخه های دیگر و هم چنین کلماتی که از نسخ دیگر با عباراتی متفاوت آورده شده، می باشد.

المجلد ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعه الأولى

١٤٢٥ ه - ٢٠٠٥ م

العنوان : الإيضاح فى شرح المفصل

المؤلف : ابن الحاجب

المحقق : أ . د . إبراهيم محمد عبد الله

عدد الصفحات الجزء الأول : ٧٢٤

عدد الصفحات الجزء الثانى : ٧٠٤

قياس الصفحه : ١٧ . ٥ * ٢٥

موافقه الطباعه : ٧٧٩٤٦ تاريخ ٤ / ٨ / ٢٠٠٤

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخه

جميع الحقوق محفوظه للدار

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمه والتسجيل المرئى والمسموع والحاسوبى وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطى من الناشر .

دار سعد الدين

للطباعه والنشر والتوزيع

دمشق - عين الكرش - جاده كرجيه حداد

ص ب ٣١٤٣ تليفاكس : ٢٣١٩٦٩٤

الإيضاح فى شرح المفصل

لابن الحاجب أبى عمر وعثمان بن أبى بكر بن يونس الدونى

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف فى جامعه دمشق

الجزء الأول

دار سعد الدين للطباعه والنشر والتوزيع

ص: ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ۴

[مقدمه الناشر]

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه ربّ العالمين ، والصلاه والسّلام على سيّدنا محمّد وآله وأصحابه أجمعين .

يسر دار سعد الدين للطباعه والنشر والتوزيع أن تقدم لمحبى العربيه كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل » لابن الحاجب ، بتحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد اللّه .

والدار إذ تحرص على طبع هذا الكتاب ونشره فإنها تتوخى من عملها هذا المساهمه فى خدمه تراث اللغه العربيه الشريفه ، وتزويد مريديها بمصنف له ولصاحبه شأن فى العربيه .

فابن الحاجب مؤلف الكتاب من علماء القرنين السّادس والسّابع الهجريين ، اشتهر بتضلعه فى علوم شتى ، كالفقه وأصوله والنحو والصرف ، وله مؤلفات ذاع صيتها وشغلت العلماء فانكبوا عليها وشرحوها ، وذلك نحو كتابيه « الكافيه » فى النحو و « الشافيه » فى الصرف ، حتى إن هذين الكتابين كانا كتابى الناس فى القرنين السّادس والسّابع فى بلاد المشرق ، وكثرت شروحهما ، ولابن الحاجب مصنفات أخرى فى علمى الفقه والأصول ، ولعل أشهرها كتاب « منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل » .

وكتاب الإيضاح هذا واحد من شروح كتاب « المفصل فى العربيه » للزمخشرى ، وقد كثرت شروح هذا الكتاب والتعليقات عليه ، وابن الحاجب أحد النحويين الذين تناولوا المفصل بالعنايه فصنف « الإيضاح فى شرح المفصل » ، وتتجلى أهميه هذا الكتاب فى أنه يظهر أصول التفكير النحوى عند ابن الحاجب ، فمنه نعرف أسلوب صاحبه فى تناوله لنصوص المفصل بالشرح والتوجيه والفهم ، ومنه أيضا نقف على تمكن ابن الحاجب من مذاهب النحويين ومناقشتها ، واصطفاء ما يراه سديدا منها ، ويمثل هذا الكتاب صوره واضحه لتأثر النحو بعلمى الأصول والمنطق .

رحم اللّه صاحب الإيضاح وجزاه اللّه خيرا

واللّه المرجوّ أن يكون هذا السفر لبنه صالحه فى صرح العربيه التى نسعى لخدمتها واللّه من وراء القصد ، وهو نعم الوكيل .

الناشر محمّد سعد الدّين

[مقدمه المحقق]

اشاره

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه على ما أسدى من النعم والصّلاه والسّلام على نبيه محمّد وآله وأصحابه أجمعين .

هذا السّفر واحد من شروح كتاب « المفصّل » للزمخشرى ، صنّفه ابن الحاجب ، والمفصّل من مؤلفات الجهيره فى النّحو العربى ، ومن الكتب التى عرفت لدى النحويين ، وأكبّ عليها أهل العلم واشتغلوا بها ، نحو الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد والأصول لابن السّراج والجمل للزجّاجى والإيضاح للفارسى واللّمع لابن جنّى ، والمفصّل كان كتاب النّاس فى خوارزم وخراسان ومصر وبلاد الشّام ، إذ تناوله بالشّرح ثلّه من علماء هذه الأمصار وبلغ - فيما أحصيت - عدّه شروحه المخطوطه ثلاثه عشر شرحا ، وعدّه شروحه المفقوده خمسه عشر شرحا ، هذا عدا المصنّفات التى شرحت أبياته وقلّدته واختصرته ونظّمته ونقدته .

وقد طبع من هذه الشروح اثنان أولهما شرح ابن يعيش وثانيهما شرح صدر الأفاضل الخوارزمى المسمى « التّخمير » ، وهناك شرحان آخران لم أرهما فى المظان التى وقفت عليها ، وإنّما ذكرا ذكرا ، أولهما ذكره بروكلمان أنّه مطبوع فى الهند باسم شرح محمّد طيّب مكى الهندى ، وثانيهما ذكرته دائره المعارف الإسلاميه أنّه مطبوع فى كلكتا باسم شرح محمّد عبد الغنى ، وقد تطلبتهما فلم أظفر بهما .

ولما للمفصّل من هذه المنزله رأيت أن يكون موضوع أطروحتى لنيل درجه الدكتوراه درس شرح من شروحه وتحقيقه ، فوقع اختيارى على كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب » ، وبعد أن اعتمد تسجيله لنيل الدرجه العلميه المذكوره باشرت بالعمل فى تحقيقه ، وبعد حين من الزمن وقفت على دراسه لهذا الكتاب أعدها المرحوم الدكتور موسى بناى العليلى ، طبعت فى مطبعه العانى ببغداد ، أشار فيها إلى أنه قام بتحقيق كتاب الإيضاح وأنه فى طريقه إلى المطبعه ، ففزعت إلى أولى العلم والنّهى ممن أحاطونى برعايتهم وعلمهم ، فأشاروا علىّ أن أمضى فى عملى أنّ الكتاب لمّا يصدر ، فعملت بمشورتهم وكانت خيرا ، وبعد حين من الدهر وقفت على الإيضاح

مطبوعا فى مطبعه العانى ببغداد بتحقيق المرحوم الدكتور موسى بناى العليلى ، ونظرت فيه فوجدت الدكتور أحاط تحقيق الكتاب بجهده وعلق على ما رآه فى حاجه إلى تعليق ، وهو بلا ريب حاز قصب السبق إذ أخرج الكتاب على ما ارتآه ، وقد اعتمدت هذه النسخه المطبوعه فى عملى وجعلتها إحدى النسخ التى عوّلت عليها ، وسيأتى الكلام عليها .

أما القسم الثانى من الأطروحه فهو قسم الدراسه ، ولا أطيل الحديث عنه هنا لأنه سيصدر مطبوعا بإذن اللّه .

وبعد إذ بسطت الكلام على العمل فى كتاب الإيضاح بدايته ومنتهاه أرانى فى حاجه إلى تبيان أهميته ، فهو يحتل مكانه بالغه الأهميه فى المصادر النحويه ، ففيه تتضح الخصائص البارزه لشخصيه ابن الحاجب ، ويظهر تمكّنه من الخوض فى المسائل النحويه ، وأسلوبه فى شرح نصوص المفصل وفهمها ، وفيه يبدو تأثره واضحا بالمنطق والفقه وأصوله ويتجلّى فيه أيضا مذهبه النحوى ، ويبرز تفرّده واستقلاليته ، واستنادا إلى هذه الأشياء يمكن تحديد موقعه فى تاريخ النحو العربى وأثره فيه .

وأما قسم التحقيق فقد حرصت فيه على أن أقدّم النص مضبوطا محرّرا من السقط والتصحيف والتحريف سليما من الاضطراب مخرّجا كلّ ما فيه من الشواهد والنصوص المنقوله ، ثم ختمت هذا القسم بعدد من الفهارس تسهيلا للفائده .

وتأبى علىّ نفسى أن أقفل هذه المقدمه دون أن أزجى لأصحاب الحقوق حقوقهم ، وأن أدفع لأصحاب الجميل مستحقّهم ، فللأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السّطلى خالص الشّكر والعرفان بالأريحيه إذ وافق على هذا البحث وأخذ بيد صاحبه وشجّعه فصنع على عينه .

أما أولئك القوم الأفاضل الذين قضوا ولما ينجز هذا العمل فإنى أسأل اللّه تعالى لهم أن يتغمّدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جنانه ويجزيهم عنّى وعن طلبه العلم الأوفياء الذين كانوا يرتادون بيوتهم المفتحه أبوابها خيرا .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذه لجنه الحكم الذين ناقشوا هذا البحث وإلى كل صديق مدّ لى يد العون وأسدى إلىّ معروفا .

واللّه ولىّ التوفيق ، وما توفيقى إلا به ، عليه توكّلت وإليه أنيب .

أ . د . إبراهيم محمد عبد اللّه

نسخ الكتاب ومنهج التحقيق

أولا : نسخ الكتاب

١ - النسخ المخطوطه :

تهيأ لى أن أقف على نسختين خطيتين من كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل » ، الأولى فى حلب والثانيه فى دمشق ، وللكتاب نسخ أخرى مخطوطه لم أوفق فى الحصول عليها ، وهذا بيان للنسختين اللتين اعتمدتهما ووصف للنسخ التى لم أحصل عليها .

١ - نسخه الأصل :

وهى محفوظه فى المكتبه الأحمديه فى حلب (١) ، وهى تامه ، تتألف من ٣٥١ ورقه جيده قديمه ، قريبه من عهد المؤلف ، نسخت سنه ٦٨٤ ه ، أولها « بسم اللّه الرحمن الرحيم ، قال : « اللّه أحمد » على طريقه « إياك نعبد » تقديما للأهم . . » وآخرها « وأولى من « يتسع » و « يتقى » باعتبار شذوذيهما ، واللّه أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وقد فرغ من هذا الكتاب عبيد اللّه بن خضر بن يوسف فى أوائل شهر اللّه المبارك جمادى الآخره فى سنه أربع وثمانين وستمائه ، حامدا ومصليا على نبيّه محمد وآله الطيّبين المسبحين وسلم » ، كتبت بخط التعليق الجيد ، وميّز متن المفصل من شرحه بخطوط فوق فقر المتن .

٢ - نسخه المكتبه الظاهريه :

وهى نسخه محفوظه فى المكتبه الظاهريه بدمشق (٢) ، تامه ، تتألف من ٢٥٢ ورقه ، جيده ، مضبوطه ، عليها تعليقات وحواش ، نسخت سنه ٧٩٢ ه فى حلب ، أولها « بسم اللّه الرحمن الرحيم ، وبه أتوكل ، قال : (« اللّه أحمد » على طريقه « إياك نعبد » تقديما للأهم . . .) ، وآخرها « وإنما هو أولى من « يتسع » و « يتقى » باعتبار شذوذيهما ، نجز الكتاب بحمد اللّه تعالى وحسن توفيقه على يد أضعف عباد اللّه يوسف بن إبراهيم بن محمد بن زكريا الكردى الهكارى بحلب المحروسه فى منتصف شهر اللّه المبارك جمادى الأولى سنه اثنتين وتسعين وسبعمائه ، رحم اللّه لمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالرحمه والرضوان ولكافه المسلمين أجمعين ، والحمد للّه وحده » ، كتبت الصفحات الثمانى الأولى

١- المنتخب من المخطوطات العربيه فى حلب ، القسم الرابع ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

٢- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريه - النحو : ٦٤ - ٦٥ .

فيها بخط نسخى جميل ، وكتب سائرها بخط نسخى عادى مقروء ، كتب على الورقه الأولى تمليك باسم محمد بن خليل البغدادى الدمشقى بتاريخ ١١٥٩ ه ، وتحبيس باسم الحاج محمد باشا والى الشام على طلبه العلم بتاريخ ١١٩٠ ه . واعتمدت هذه النسخه فى التحقيق وجعلت لها الرمز (د) للدلاله عليها .

وأما سائر النسخ الخطيه التى لم أقف عليها فهى :

١ - نسخه مخطوطه فى مكتبه متحف (مولانا) فى قونيه ، كتبت بخط النسخ السلجوقى ، فرغ من كتابتها سنه ٧٠٧ ه ببلده تبريز مدرسه الصلاحى ، تتألف من ٢٢٠ ورقه (١) .

٢ - نسخه مخطوطه فى كوبريلى ، كتبت بخط نسخ مشكول سنه ٧٠٠ ه ، وتتألف من ٣٥٦ ورقه (٢) .

٣ - نسخه مخطوطه لجزء من كتاب الإيضاح فى شرح المفصل فى خزانه القرويين كتبت بالسواك ، لا يعرف تاريخ نسخها ، وتتألف من ١٣٢ ورقه ، أولها فى الكلام على « نعم » وآخرها منتهى الإدغام (٣) .

وأشار بروكلمان إلى عده نسخ مخطوطه لهذا الكتاب وهى :

نسخه مخطوطه فى ميونيخ ٦٩٣ ، والإسكندريه ٤ نحو ، وياتنه ١ / ١٦١ رقم ١٥٢٣ ، وبنكيبور ٢٠ / ٢٠٢٧ ، وبرلين . ٣٦٩٥٥٢ t ، رقم ١ ، والمتحف البريطانى . ٧٧٥٩ or (ثالث ٥٠) ، وعاطف أفندى ٢٤٤٥ ، وجامع القرويين بفاس ١١٩١ ، والخالديه بالقدس ٣٧٢ ب ، والظاهريه بدمشق ٦٧ (عموميه ٧٥) وأحمد تيمور باشا فى مجله المجمع العلمى العربى بدمشق ٣ / ٣٤١ ومكتبه إسماعيل صائب بأنقره ١٣٩٧ (ريتر) (٤) .

٢ - النسخه المطبوعه :

طبع كتاب « الإيضاح فى شرح المفصل » فى مطبعه العانى فى بغداد بتحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ، واطلعت على هذه الطبعه وكنت قد تجاوزت نصف العمل فى هذا الكتاب ، ولكن ذلك لم يحجبنى عن متابعه ما بدأت به ، لأن هذه النسخه زخرت بالمواضع التى لم تحظ بالضبط

١- فهرس المخطوطات العربيه فى مكتبه متحف (مولانا) فى قونيه ، القسم الخامس ص : ٢٢١ - ٢٢٢ .

٢- فهرس مخطوطات كوبريلى : ٢ / ١٦٧ .

٣- فهرس خزانه مخطوطات القرويين : ٢ / ١٧ - ١٨ .

٤- بروكلمان : ٥ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

والـدقه ، وأصابهـا الاضـطراب والخلـل فى العبـاره فى غير مـا موضع ، وكثر فيها السـقط المخل بالمعنى ، واتصف عمل المحقق بالسرعه وعدم التثبت والصبر .

وكثرت المواضع التى تحتاج إلى الضبط والتثبت والدقه ، ومنها أن المحقق ضبط بعض الكلمات ضبطا خاطئا ، فقد ضبط كلمه « مقـدّم » بـالجر فى قول ابن الحـاجب : « وإنمـا ينهض مثالاـ لما ذكره إذا جعل « سواء » (١)النسخه المطبوعه : ١ / ٢٠٧ .(٢) خبر مبتدأ مقدم (٣) » والصواب نصبها (٤) ، ومثـل ذلـك ضـبطه كلمه « فاعل » بالرفع فى قول ابن الحاجب « وأما إذا جعل « سواء » خبر « إنّ » و أَ أَنْـذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ فاعل لها (٥) ، والصواب نصبها (٦) ، ومن ذلك أنه ضبط قول ابن الحاجب : « أن الفرار المظنون سبب للنجاه وسبب للإخبار (٦) » برفع « سـبب » وزياده الواو فى « وسبب » والصواب « أن الفرار المظنون سببا للنجاه سبب للإخبار (٧) » ، ومما يلاحظ أن المحقق ضـبط كل اسم بعـد ضـمير الشأن بالرفع ، سواء أكان قبله فعل ناسـخ عامل فيما بعده أم لم يكن .

ومن المواضع التى اتصف فيها عمل المحقق بالسرعه وعدم التثبت والدقه أنه قال عند قول ابن الحاجب : « وأجاب ابن الأنبارى » : « هو عبـد الرحمن بن محمد بن عبد اللّه بن أبى سـعيد الأنبارى الملقب بالكمال النحوى ت ٥٧٧ ه (٨) » ، والصواب أنه محمد بن القاسم أبو بكر بن الأنبارى ٣٢٨ ه (٩) » .

والسرعه وعدم التثبت أوقعا المحقق فى أخطاء فادحه ، فقد جعل الحديث : « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علىّ » شعرا وأثبته على هيئه بيت شعر ، وذكر عباره ابن الحاجب على النحو التالى :

« وذو الفقار وعلى فى قوله :

٧١ - لا سيف إلا ذو الفقار * ولا فتى إلا على

١- من الآيه : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ

٢- من سوره البقره : ٢ / ٦ .

٣- النسخه المطبوعه : ١ / ١٩٠ .

٤- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٠ أ .

٥- انظر النسخه المطبوعه : ١ / ١٩٠ .

٦- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٠ أ .

٧- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٥ أ .

٨- النسخه المطبوعه : ١ / ٢١٩ .

٩- انظر ص : ٣٠٧ الإيضاح : الأصل : ٤٨ أ .

لا يصح أن يكون « خبرا (۱) » ثم قال فى الحاشيه : « هذا البيت ذكره أبو الفداء فى البدايه والنهايه ، قال : قال الحسن بن عرفه : حدثنى عمار بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلى عن أبى جعفر محمد بن على قال : نادى مناد فى السماء يوم بدر يقال له رضوان ، وذكر الرجز (۲) » .

وفيما قاله المحقق من التخليط والتخبط الشىء الكثير ، فقد ساق الحديث كما يساق الشعر ، ولكنه على الهيئه التى أثبته فيها غير موزون ، ثم ساق كلام ابن كثير وقال : « وذكر الرجز » ، وأىّ رجز هذا ؟ على فرض أن الحديث موزون فهو من مجزوء الكامل على أن تكتب الراء من « الفقار » فى الشطر الثانى ، ثم إن الحديث لا يمتّ إلى الرجز بشىء ، وابن كثير لم يقل عن الحديث : إنه رجز أو غير رجز ، وإنما ساقه على أنه حديث ، وهذه عبارته « وقال الحسن بن عرفه : حدثنى عمار بن محمد عن سعيد بن محمد الحنظلى عن أبى جعفر محمد بن على ، قال : نادى مناد فى السماء يوم بدر يقال له : رضوان : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على ، قال ابن عساكر : وهذا مرسل (۳) » .

فابن كثير لم يشر إلى رجز كما رأينا ، وإنما أشار إلى مناد نادى بهذا الحديث من السماء ، ثم أتى بقول ابن عساكر فيه بأنه مرسل ، ولو تنبه المحقق إلى كلمه مرسل لاهتدى إلى الصواب ، لأن الحديث يوصف بأنه مرسل إذا سقط منه اسم الصحابى (۴) .

وأورد ابن كثير هذا الحديث فى موضع آخر وقال : « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على » ثم حكم عليه بقوله : « وهذا إسناد ضعيف وحديث منكر (۵) » .

فابن كثير صرح فى الموضعين بأن « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على » حديث ، وحكم عليه بحكمين : الأول أنه مرسل وذلك على لسان ابن عساكر ، والثانى أنه حديث منكر ، وكلمه « منكر » تدل على أنه حديث ، والمنكر قسم من أقسام الحديث (۶) ، فمن أين جاء المحقق بالرجز ؟ ألم يتمّ قراءه عباره ابن كثير فى البدايه والنهايه ليهتدى إلى الصواب ويتجنب الزلل ؟

وربما غرّه أن هذا الحديث موزون ، ولكنه لم يهتد إلى وزنه الصحيح وعدّه من الرجز ، وهو ليس من الرجز ، وإنما هو من مجزوء الكامل إذا بتر عن تتمته ، فقد روى « نزل جبريل على رسول

۱- النسخه المطبوعه : ۱ / ۲۱۷ .

۲- النسخه المطبوعه : ۱ / ۲۱۷ .

۳- البدايه والنهايه : ۷ / ۲۳۵ .

۴- انظر شرح ألفيه العراقى المسماه بالتبصره والتذكره : ۱ / ۱۴۴ .

۵- البدايه والنهايه : ۷ / ۲۷۵ .

۶- انظر شرح ألفيه العراقى المسماه بالتبصره والتذكره : ۱ / ۱۹۷ .

اللّه فقال : يا محمد لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على (١) » ، وروى « لا فتى إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار (٢) » ، وبذا يسقط وزنه .

ومن المواضع التى أسرع فيها المحقق أنه مرّ على الآيه : سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ (٣) دون أن يشير إلى أنها آيه قرآنيه ، وقد استشهد بها ابن الحاجب على تقديم الخبر على المبتدأ ، ولها قراءه بنصب سواء ورفعها (٤) .

ومنها أنه يتجاوز العباره دون أن يحيط بمعناها ، من ذلك العباره التاليه : « فكان الضمير عائدا على غير مذكور فى المعنى (٥) » ، والصواب أن تسقط « غير » ، لأنها تفسد المعنى ، لأن ابن الحاجب جاء بهذه العباره ليدل على أن عود الضمير على متقدم فى الرتبه ومتأخر فى اللفظ جائز ، وهذه عبارته : « وإن أعمل الأول فلا يخلو الثانى من أن يكون للفاعل أو للمفعول ، فإن كان للفاعل وجب الإضمار باتفاق ، وليس إضمارا قبل الذكر ، فيتوهم امتناعه ، كقولك : « ضربت وضربونى الزيدين » ، لأن « الزيدين » معمول الفعل المتقدم ، فهو فى المعنى متقدم على الفعل الثانى ، فكان الضمير عائدا على مذكور فى المعنى (٦) » .

ومن مظاهر السرعه وعدم الدقه فى العمل أن المحقق ترك جواب الشرط متصلا بالواو فى قول ابن الحاجب : « فإن قيل : فقد عمل « أيّا » فى « تدعوا » و « تدعوا » فى « أيّا » فى قوله تعالى : أَيًّا ما تَدْعُوا (٧) ، وأجيب (٨) . . » والصواب إسقاط الواو من « وأجيب » .

ولم يتثبت المحقق من نص المفصل الذى جاء عند ابن الحاجب ، ومن ذلك أنه ساق قول الزمخشرى : « والخبر على نوعين : مفرد وجمله ، فالمفرد على ضربين : خال عن الضمير ومضمر

١- كنز العمال : ٥ / ٧٢٣ .

٢- المفصل : ٣٠ ، وشرحه لابن يعيش : ١ / ١٠٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٣٩ ، وانظر الإيضاح : الأصل : ٤٧ ب .

٣- النسخه المطبوعه : ١ / ١٩٠ ، والآيه من سوره الجاثيه : ٤٥ / ٢١ .

٤- انظر الإيضاح : الأصل : ٤٠ أ .

٥- النسخه المطبوعه : ١ / ١٦٤ .

٦- الإيضاح : الأصل : ٣٣ أ .

٧- الإسراء : ١٧ / ١١٠ والآيه : قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى .

٨- النسخه المطبوعه : ١ / ١٨٣ .

له (۱) » ، ولو عاد إلى نص المفصل لوجد أن الصواب « ومتضمن له (۲) » .

ومن المواضع التى لم يتحقق فيها من نص المفصل أنه ساق العباره التاليه مع ما وقع فيها من خطأ وسقط : « والثانى : أن تعرب (۳) » ، وهو القياس ، « أو محموله على محله » (۴) ، وهو القياس أيضا من جهه أن الإعراب فى التابع والمحل ، وإلا فى المحلّ . . » (۵) ، فقد وقع فى هذه العباره خطأ فى نص المفصل ، إذ أورده المحقق « أو محموله على محله » ، والصواب « محموله على محله » (۶) ، ووقع فى العباره أيضا سقط مخل ، والصواب أن تأتى كالتالى : « والثانى : أن تعرب » ، وهو القياس ، « محموله على محله » ، وهو القياس أيضا ، من جهه أن الإعراب فى التابع إنما يكون على إعراب المتبوع إن أمكن فى اللفظ والمحل » (۷) .

ووقع فى هذه النسخه اضطراب وسقط مخلان بالمعنى ، ومن أمثله ذلك العباره التاليه « وبشرائطه أنه إذا كان ظرفا إذا كان جمله فلا بدّ له من ضمير ، والمبتدأ نكره فلا بد من تقدم الخبر » (۸) ، وصواب العباره « وبشرائطه أنه إذا كان جمله فلا بد له من ضمير ، وإذا حذف فلا بد له من قرينه ، إما حاليه أو مقاليه ، وإذا كان ظرفا والمبتدأ نكره فلا بد من تقديم الخبر » (۹) ، فقد وقع سقط ذهب بالمعنى ولم يتداركه المحقق أو ينبه عليه .

ومن السقط المخلّ أيضا العباره التاليه « والحذف الذى يكون واجبا ، وستأتى أمثله تدلّ على ذلك » (۱۰) ، وصواب العباره « والحذف الذى يكون واجبا أن يقع ما تقدّم لفظ موقع الخبر يسدّ مسدّه ، فحينئذ يكون الحذف واجبا ، وستأتى أمثله تدل على ذلك » (۱۱) ، ولم يشر المحقق إلى سقط أو اضطراب فى العباره ، ومرّ عليها صامتا .

۱- النسخه المطبوعه : ۱ / ۱۸۷ .

۲- انظر ص : ۲۷۵ .

۳- هذا كلام الزمخشرى ، المفصل : ۷۸ .

۴- هذا كلام الزمخشرى ، المفصل : ۷۸ .

۵- النسخه المطبوعه : ۱ / ۳۹۰ .

۶- انظر المفصل : ۷۸ .

۷- الإيضاح : الأصل : ۹۳ أ .

۸- النسخه المطبوعه : ۱ / ۲۱۰ .

۹- الإيضاح : الأصل : ۴۶ أ .

۱۰- النسخه المطبوعه : ۱ / ۱۹۳ .

۱۱- الإيضاح : الأصل : ۴۱ أ .

ومنه أيضا العباره التاليه « أنه لا يتوقف كونه صالحا لأن يكون خبر إن ، بل يعرف ذلك قبل دخول إن بأن يقال : كل مبتدأ وخبر لا منافاه بينهما وأن تصالح أن يكون خبر المبتدأ خبرا لأن ، فينتفى الدور » (١) ، واضطراب العباره لم ينتبه إليه المحقق ، والصواب فيها « أنه لا يتوقف كونه صالحا لأن يكون خبر « إنّ » على دخول « إنّ » ، بل يعرف ذلك قبل دخول « إنّ » بأن يقال : كل مبتدأ وخبر لا منافاه بينهما وبين « إنّ » فصالح أن يكون خبر المبتدأ خبرا ل « إنّ » فينتفى الدّور » (٢) .

وما ذكرته عن هذه النسخه شيء مما وقع فيها من الاضطراب والسقط المخلين بالمعنى ، والسرعه فى العمل وعدم الدقه والتثبت والتوثيق ، وضربت صفحا عن ذكر المواضع التى لحقها التصحيف والتحريف وهى كثيره ، نبهت عليها فى مواطنها .

ثانيا : منهج التحقيق

كان طبيعيا أن أتخذ نسخه حلب أصلا فى التحقيق ، وذلك لقربها من عهد ابن الحاجب ، فقد رأينا أنها نسخت سنه ٦٨٤ ه ، وهى أقدم النسخ التى وقفت على ذكر لها ، ولما اتصفت به من الدقه والجوده وقله السقط إلا فى بعض المواضع ، ويعود ذلك إلى خطأ العين فى أغلب الأحيان .

واعتمدت أيضا على نسخه المكتبه الظاهريه ، وجعلت لها حرف (د) رمزا ، ولكى يكون العمل قريبا إلى التمام قابلت النص المحقق على النسخه المطبوعه ، وجعلت حرف (ط) رمزا لها .

وبما أن عباره ابن الحاجب ليست بالعباره السهله القريبه ، وأسلوبه فى عرض المسائل النحويه لم يكن بسيطا ، وإنما اعتوره بعض الجفاف ، تناول منهج التحقيق الإحاطه بعبارته ومتابعتها وضبطها ، والتنبيه على ما قد يطرأ عليها من السقط والتصحيف والتحريف لتلافيه ، واستعنت بنسخه المكتبه الظاهريه لتدارك السقط الذى وقع فى النسخه الأصل ، وتصحيح بعض المواضع التى أصابها التصحيف والتحريف ، ووضعت ما سقط من الأصل بين معقوفين [ ] .

وأعدت الضمائر إلى أصحابها كلما رأيت إلى ذلك داعيا ، فكثيرا ما كان ابن الحاجب يسوق كلمات فيها ضمائر ، وهذه الضمائر تاره تعود إلى الزمخشرى ، وتاره تعود إلى غيره من النحويين الذين عوّل ابن الحاجب على آرائهم ، وعود الضمائر عنده مشكله ، فقد يعيد ضمير المذكر على المؤنث ، وضمير المفرد على الجمع ونبهت على ذلك فى مواطنه .

وحرصت على أن أوثق النص ، فتثبّت من الفقرات التى نقلها ابن الحاجب من المفصل ،

١- النسخه المطبوعه : ١ / ٢١١ .

٢- الإيضاح : الأصل ٤٦ ب .

وأشرت إلى الخلاف بينها وبين ما جاء فيه ، وأعدت الآراء النحويه التى ساقها الشارح إلى مظانها ، وتحققت من نسبتها إلى أصحابها ، وحاولت ما استطعت أن أعيد النصوص والأمثله والآراء النحويه التى لم تنسب إلى مصادرها وأصحابها .

وضبطت الآيات القرآنيه التى استشهد بها ابن الحاجب ، وتيقنت من نسبه القراءات التى أشار إليها إلى أصحابها بالعوده إلى مصادرها فى كتب القراءات ، ونسبت ما لم ينسبه ، وخرجت الأحاديث النبويه من مظانها ونبهت على مدى صحتها ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

وحاولت جاهدا أن أنسب الشواهد الشعريه إلى أصحابها النسبه الصحيحه ، وضبطتها بالشكل ، وخرجتها من مصادرها ، ولم أن باختلاف الروايه إلا إذا كان ذلك الاختلاف يتعلق بموطن الشاهد ، وشرحت الكلمات الغريبه ، والتزمت فى الإشاره إلى مصادر الأبيات بالترتيب الزمنى ، فكنت أبدأ بالمصدر المتقدم فالذى يليه وهكذا . .

وصنعت فهارس للآيات والأحاديث والشواهد الشعريه والأماكن والأعلام ، واللغه والموضوعات ، آملا أن تكون هذه الفهارس خير معين للقارئ ، ولم أترجم لجميع الأعلام الوارده أسماؤهم ، وإنما ترجمت لغير المشاهير منهم - كما رأيت - ممن يحتاج القارئ إلى معرفه شيء عنهم .

الصوره

٩٠٨

شرح المفصل للعلامة الزمخشري

شرحه

العلامة ابن الحاجب

ورقه الغلاف من نسخه الظاهريه

الصوره

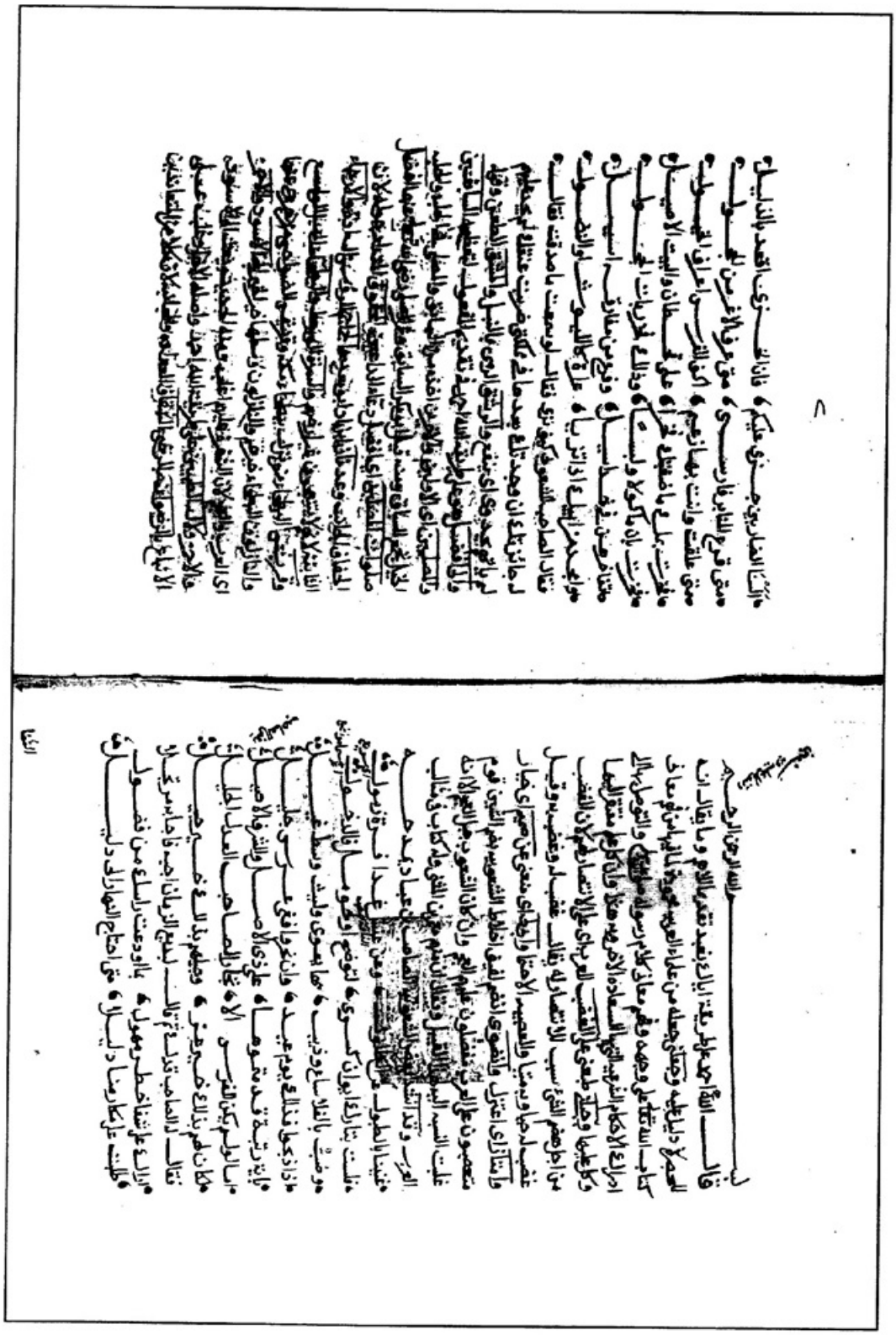

الورقه الأولى من الأصل

الصوره

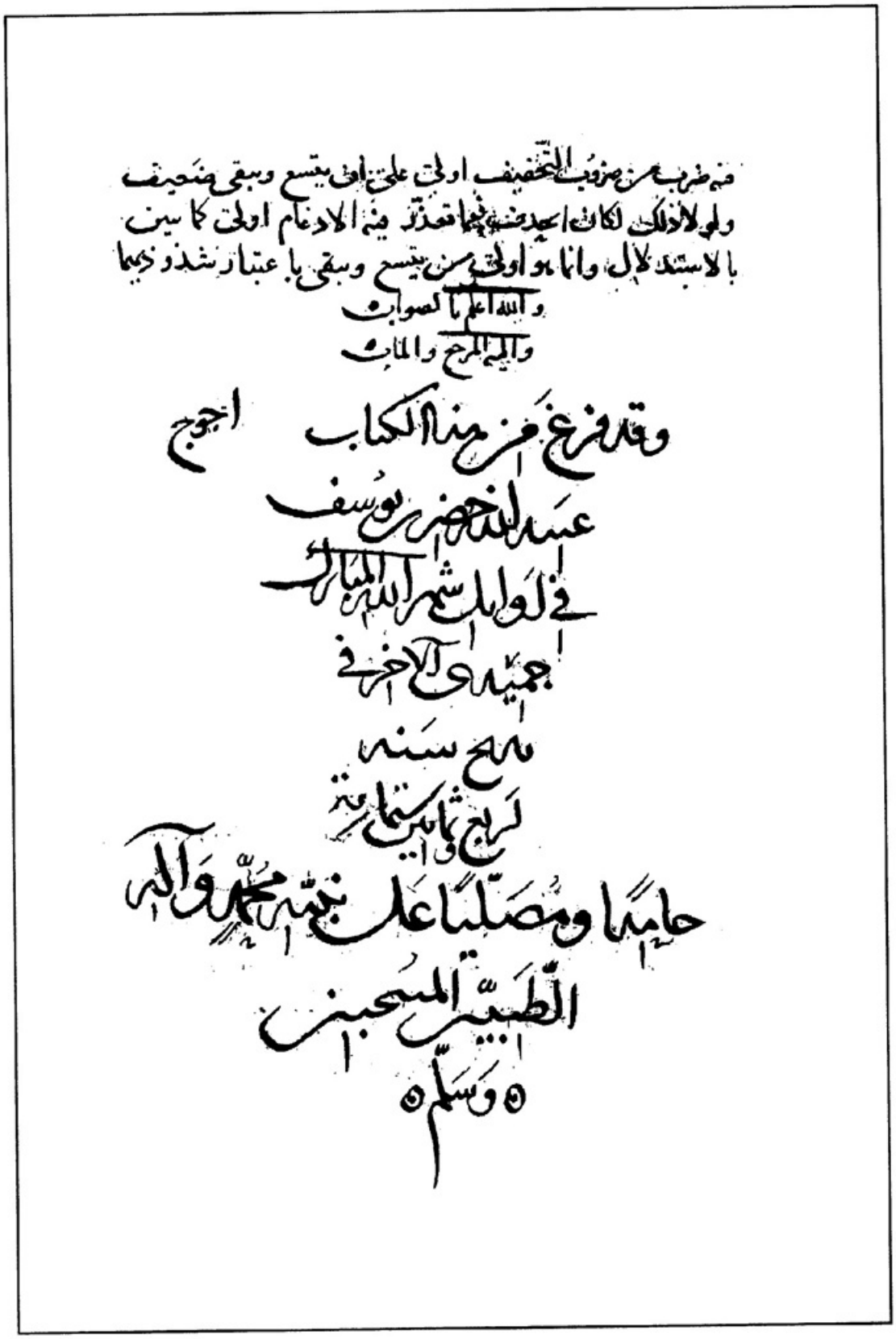
فيه ضرب من ضروب التخفيف اولى على ان يتسع وبقى ضعيف
ولو لا ذلك لكان احد ضعيفيها تعذر فيه الادغام اولى كما بين
بالاستدلال وانما هو اولى من يتسع وبقى باعتبار شذوذ فيها
والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

وقد فرغ من هذا الكتاب المسمى بـ
عبد الله خضر يوسف
في اوائل شهر الله المبارك
جمادى الاخرة في
سنة
اربع وثلاثين وسبعمائة
حامدًا ومصليًا على نبيه محمد وآله
الطيبين المنجبين
وسلم

الورقه الأخيره من الأصل

القسم الأول : الأسماء

اشاره

ص: ۲۱

[شرح خطبه المفصل]

بسم الله الرّحمن الرّحيم

[وبه أتوكل](۱). قال (۲) : «الله أحمد».

على طريقه (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)(۳) تقديما للأهمّ ، وما يقال (۴) : إنّه للحصر لا دليل عليه (۵) ، [والتّمسّك فيه بقوله (۶) : (بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ)(۷) ضعيف ، لأنّه قد جاء

(فَاعْبُدِ اللَّهَ)(۸) ، و (اعْبُدُوا اللَّهَ)(۹)](۱۰).

و «جعلنى» ، جعله من علماء العربيّه [نعمه](۱۱) محموده لما فيها من فهم معانى كتاب الله تعالى على وجهه ، وفهم معانى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتوصّل بها إلى إدراك الأحكام الشرعيّه التى بها السعاده الأخرويّه ، هذا وإنّ كلّ علم مفتقر إليها (۱۲) وكلّ عليها (۱۳).

و «جبلنى» : طبعنى ، «على الغضب للعرب» أى : على الانتصار لهم ، لأنّ الغضب من أجل

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ..

۲- فى ط : «قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب : قوله .....

۳- الفاتحه : ۱ / ۵ ، وتتمه الآيه : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ).

۴- فى ط : «ينقل».

۵- خالف الرضىّ ابن الحاجب وذهب إلى أنّ المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۸۲.

۶- فى ط : «بمثل».

۷- الزمر : ۳۹ / ۶۶ ، وتتمه الآيه : (وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ).

۸- الزمر : ۳۹ / ۲ ، والآيه : (إِنَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ).

۹- المائده : ۵ / ۷۲ ، والآيه : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقالَ الْمَسِيحُ يا بَنِى إِسْرائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ) ، ووردت هاتان الكلمتان فى غير سوره.

۱۰- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

۱۱- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

۱۲- فى د. ط : «إليه» ، تحريف.

۱۳- فى د. ط : «عليه» ، تحريف.

هضم الشّیء سبب للانتصار (۱) له (۲) ، یقال : غضبت له وغضبت به ، وقیل : له حیّا ، وبه میتا (۳) ، و «العصبیّه» : الاحتماء ، «وأبی لی» أی : منعنی ، «عن صمیم» أی : خیار (۴) ، «وأمتاز» أی (۵) : أعتزل ، «وأنضوی» : أنضمّ ، «لفیف» : أخلاط ، «الشّعوبیّه» بضمّ الشین : قوم متعصّبون علی العرب ، مفضّلون علیهم العجم ، وإن کان الشّعوب جیل العجم ، إلّا أنّه غلبت النّسبه إلیه لهذا القبیل (۶) ، ویقال : إنّ منهم معمر بن المثنی (۷) ، وله کتاب فی مثالب العرب (۸) وقد أنشد بعض الشعوبیه الصاحب بن عباد (۹) یمدحه (۱۰) :

غنینا بالطّبول عن الطّلول

وعن عنس عذافره (۱۱) ذمول (۱۲)

۱- فی د. ط : «الانتصار».

۲- فی ط : «لهم» ، تحریف.

۳- «غضب له : غضب علی غیره من أجله ، وذلک إذا کان حیّا ، فإن کان میتا قلت : غضب به» ، اللسان (غضب).

۴- لم أجد فی جمهره اللغه : ۲ / ۱۸۲ ، والصحاح وأساس البلاغه واللسان والتاج (صمم) أن صمیما بمعنی خیار ، قال الزمخشری : «وهو من صمیم القوم : أصلهم وخالصهم» الأساس (صمم).

۵- سقط من د. ط : «أی».

۶- «غلبت الشعوب بلفظ الجمع علی جیل العجم ، حتی قیل لمحتقر أمر العرب :شعوبیّ» اللسان (شعب)

۷- هو أبو عبیده معمر بن المثنی التّیمی ، کان من أعلم الناس باللغه وأخبار العرب وأنسابهم توفی سنه ۲۰۹ أو ۲۱۰ ه ، انظر نزهه الألباء : ۱۰۴ - ۱۱۱.

۸- ذکر ابن الندیم والقالی والقفطی هذا الکتاب باسم «کتاب المثالب» ، انظر الفهرست : ۸۵ ، وأمالی القالی : ۲ / ۱۹۲ ، وإنباه الرواه : ۳ / ۲۸۶ ، وذکره أبو عبید البکری باسم «مثالب العرب» ، وذکر أنّ أصله لزیاد بن أبیه وأنّ الهیثم بن عدی تابع زیادا فی عمله وذمّه للعرب ، ثم جدّد أبو عبیده هذا الکتاب وزاد فیه ، انظر سمط اللآلی : ۸۰۷ - ۸۰۸.

۹- هو أبو القاسم إسماعیل بن عباد الطّالقانیّ ، کان عالما بالأدب ، ولقب بالصاحب لأنه کان یصحب أبا الفضل بن العمید ، توفی سنه ۳۸۵ ه ، انظر نزهه الألباء : ۳۲۵ - ۳۲۷ ووفیات الأعیان : ۱ / ۲۲۸ - ۲۳۳.

۱۰- وردت هذه الأبیات والجواب عنها فی معاهد التنصیص : ۴ / ۱۱۸ ، وبلوغ الأرب فی معرفه أحوال العرب : ۱ / ۱۶۱.

۱۱- العذافره : الناقه الشدیده الأمینه والمذکر عذافر ، انظر اللسان (عذفر).

۱۲- «الذّمیل : ضرب من سیر الإبل اللیّن ، والذمول : الناقه التی تذمل فی سیرها» ، اللسان (ذمل) وجاء بعد هذا البیت فی معاهد التنصیص وبلوغ الأرب البیت التالی : «وأذهلنی عقاری عن عقاری ففی است امّ القضاه مع العدول»

فلست بتارك إيوان كسرى

لتوضح أو لحومل فالدّخول (١)

وضبّ بالفلا (٢) ساع وذيب

بها يعوى وليث وسط غيل (٣)

إذا ذبحوا فذلك يوم عيد

وإن نحروا ففى عرس جليل

[يسلّون السّيوف لرأس ضبّ

هراشا (٤) بالغداه وبالأصيل](٥)

بأيّه رتبه قدّمتموها (٦)

على ذى الأصل والشّرف الأصيل (٧)

أما لو لم يكن للفرس إلّا

نجار الصّاحب العدل الجليل (٨)

لكان لهم بذلك خير عزّ

وجيلهم بذلك خير جيل

فقال له الصّاحب : قدك ، ثمّ قال لبديع الزّمان (٩) : أجبه ، فأجابه مرتجلا :

أراك على شفا خطر مهول

بما أودعت رأسك (١٠) من فضول

طلبت (١١) على مكارمنا دليلا

متى احتاج النّهار إلى دليل /

ألسنا الضّاربين جزى عليكم (١٢)

فإنّ الخزى (۱۳) أقعد بالذّليل

ص: ۳

۱- فی د. ط : «الانتصار».

۲- الفلا : جمع الفلاه وهی المقفر من الأرض ، اللسان (فلا).

۳- الغیل بکسر الغین : الأجمه وموضع الأسد ، اللسان (غیل).

۴- فی بلوغ الأرب : «حراشا» ، «والمهارشه فی الکلاب ونحوها کالمحارشه» اللسان (هرش).

۵- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط. ومعاهد التنصیص وبلوغ الأرب.

۶- الضمیر یعود إلی الطلول.

۷- سقط هذا البیت من بلوغ الأرب.

۸- فی معاهد التنصیص وبلوغ الأرب : «النبیل».

۹- هو أبو الفضل أحمد بن الحسین الهمذانی المعروف ببدیع الزمان ، صاحب الرسائل والمقامات ، توفی سنه ۳۹۸ ه. انظر وفیات الأعیان : ۱ / ۱۲۷ - ۱۲۹.

۱۰- فی معاهد التنصیص : «نفسک» ، وفی بلوغ الأرب : «لفظک».

۱۱- فی بلوغ الأرب : «ترید».

۱۲- فی معاهد التنصیص : «علیهم».

۱۳- فی د وبلوغ الأرب : «الجزی».

متى قرع المنابر فارسيّ

متى عرف الأغرّ (۱) من الحجول

متى علقت - وأنت بها (۲)زعيم -

أكفّ الفرس أعراف الخيول

فخرت بملء ما ضغتيك (۳)فخرا (۴)

على قحطان والبيت الأصيل (۵)

فخرت بأنّ مأكولا ولبسا (۶)

وذلك فخر ربّات الحجول

تفاخرهنّ فى خدّ أسيل (۷)

وفرع من مفارقه رسيل (۸)

وأمجد من أبيك إذا تزيّا (۹)

عراه كاللّيوث وكالنّصول (۱۰)

فقال الصّاحب للشّعوبيّ : كيف ترى؟ فقال : لو سمعت ما صدّقت ، فقال له : جائزتك إن (۱۱) وجدتك بعدها فى مملكتى ضربت عنقك.

[قوله](۱۲) : «لم يجد عليهم» لم يأتهم بجدوى ، أى : بنفع ، و «الرّشق» الرّمى بالنّبل ، و «المشق» الطّعن (۱۳) : وقوله : «وإلى أفضل» هو على طريقه «الله أحمد» فى تقديمه المفعول لتعظيمه ، «السابقين والمصلّين» أى : الأوّلين والآخرين ، أخذه من السّابق والمصلّى فى الحلبه ،

۱- «الأغر من الخيل : الذى غرته أكبر من الدرهم» اللسان «غرر».

۲- فى معاهد التنصيص «بهم».

۳- «الماضغتان والماضغان : الحنكان لمضغهما المأكول» اللسان «مضغ».

۴- فى بلوغ الأرب «هجرا» ، والهجر : الخنا والقبيح من القول.

٥- جاء بعد هذا البيت فى معاهد التنصيص البيت التالى : «وحقك أن تبارينا بكسرى فما ثور ككسرى فى الرّعيل»

٦- فى معاهد التنصيص : «فخرت بنحو مأكول ولبس» ، وهذه الروايه أصحّ.

٧- الأسيل : الأملس المستوى.

٨- فى الأصل ، ط : «أسيل» ، وما أثبت عن د. ومعاهد التنصيص وبلوغ الأرب ، والرّسيل : السهل.

٩- فى معاهد التنصيص : «أثرنا»،و «أثر الحديث عن القوم : أنبأهم بما سبقوا فيه من الأثر» اللسان«أثر». «والزّىّ : الهيئه من الناس وقد تزيا الرجل» اللسان «زيا».

١٠- سقط هذا البيت من د. ط ، وفى الأصل : «النضول» تصحيف. وما أثبت عن معاهد التنصيص ، «نصل السيف : حديده» اللسان «نصل» ، وفى بلوغ الأرب «كالليوث على الخيول».

١١- فى د. وبلوغ الأرب «جائزتك جوازك إن ..».

١٢- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

١٣- «المشق : سرعه فى الطعن والضرب» ، القاموس (مشق).

والحلبه : الخيل (۱) تجمع للسّباق (۲) ، ومنه قيل : أبو بكر السابق وعمر المصلّى رضى الله عنهما ، «أفضل صلوات المصلّين» أى : أفضل دعاء الداعين ، «المحفوف» المستدار حوله ، لأنّ الحفاف الجانب (۳) ، و «عدنان» بن أدّ أبو معدّ (۴) ، و «الجماجم» : الرؤوس الساده ، و «الأرحاء» : الثابته (۵) لأنّهم لا ينتجعون (۶) غير أرضهم ، و «السّرّه» الوسط ، و «البطحاء» المسيل الواسع (۷) ، وقريش البطحاء من نزل ببطحاء (۸) مكّه حرسها الله تعالى ، وقريش الضّواحى من خرج عنها ، والنّازلون البطحاء خيرهم ، والنّازلون وسطها خير الخير (۹) «إلى الأسود والأحمر» الأسود : العرب ، والأحمر : العجم (۱۰) ، لأنّ الشّقره عليهم أغلب ، ومنه الحديث : «بعثت إلى الأسود والأحمر» (۱۱) ، «ولآله الطّيّبين» على طريقه «الله أحمد» ، وأصله الأهل وغلّب على الأتباع (۱۲) ، «بالرّضوان» بالرّضا ، «الشّقاق» العداوه والمجانبه ، لأنّ كلا من المتعاندين (۱۳) / يكون فى شقّ وفى عدوه وفى جانب ، «والعدوان» : الظّلم ، «يغضّون من العربيّه» يحطّون من قدرها ، من «غضّ» أى : نقص ، «من منارها» : من قدرها ، وأصله العلم الذى يهتدى به فى الطريق ، ثمّ قيل لكلّ ذى

۱- فى د. ط : «خيل».

۲- «الحلبه بالتسكين : خيل تجمع للسباق» ، اللسان (حلب).

۳- «حفافا كل شىء : جانباه» اللسان (حفف).

۴- قال المصعب الزبيرى : «نسب معدّ بن عدنان : معدّ بن عدنان بن أدد بن الهميسع بن أشجب» ، نسب قريش : ۳ ، وأكّد ابن حزم أنّ عدنان من ولد إسماعيل وقال : «إلا أن تسميه الآباء بينه وبين إسماعيل قد جهلت» جمهره أنساب العرب : ۷ ، وانظر : جمهره اللغه : ۱ / ۱۵ واللسان (أدد).

۵- قال الزمخشرى : وهؤلاء رحىّ من أرحاء العرب وهى قبائل لا تنتجع ولا تبرح مكانها ، أساس البلاغه (رحى).

۶- فى ط : «يحبون».

۷- قال الجوهرى : «الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى» ، الصحاح (بطح).

۸- فى ط : «بطن».

۹- انظر معجم ما استعجم : ۱ / ۲۵۷ - ۲۵۸ ، والخزانه : ۱ / ۴۱۳ ، والتاج (ظهر).

۱۰- فى الأصل : «والأحمر ، أى : العرب والعجم» وما أثبت عن د. ط ، وهو أوضح.

۱۱- الحديث فى مسند الإمام أحمد : ۸ / ۶۷ ، وكنز العمال : ۱۱ / ۴۴۵ ، وأوله «أوتيت خمسا لم يؤتهن نبىّ كان قبلى ...».

۱۲- انظر سر صناعه الإعراب : ۱۰۰ - ۱۰۱ ، وشرح الملوكى فى التصريف : ۲۷۸ - ۲۷۹.

۱۳- جاء مكان «المتعاندين» فى د : «منهم» ، وفى ط : «منها» ، تحريف فى الأخير.

قدر مشهور : رفيع المنار (۱) ، ويعنى (۲) بالذين يغضّون علماء ناحيته ، لأنّه غالب فى كثير منهم ، «حيث لم يجعل» ، أى : يغضّون من أجل ذلك ، جعله الحامل لهم على الغضّ ، و «لا يبعدون» خبر «لعل» ، ولعمرى لقد بالغ حتى ناقض ، لأنّ ذلك يكون كفرا ومراغمه (۳) ، وقد أخبر بأنّهم لا يبعدون عن الشّعوبيّه ، فأثبت لهم الكفر ، ثم جعلهم به دون الشّعوبيّه ، وإنّما يغضّون منها لأنّهم يرون غيرها أهمّ منها ، و «الخيره» بفتح الياء اسم المختار ، وأصله الاختيار ، ويقال : محمّد خيره الله ، أى مختاره (۴) ، وقال الله تعالى : (ما كانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ)(۵) أى : الاختيار ، والخيره بسكون الياء بمعنى (۶) الخير (۷) ، «وخير كتبه» أى : أفضل ، وأصله أفعل ، ولذلك يقال : هما خير القوم ، وهم خير القوم ، وقوله (۸) :

ألا نعب النّاعى بخيرى بنى أسد

بعمرو بن مسعود وبالسيّد الصّمد

مؤوّل بخيّرى (۹) فخفّف ، «منابذه» : محاربه ، و «الأبلج» : المشرق ، من بلج يبلج ، ومنه «الحقّ أبلح والباطل لجلج» (۱۰) ، و «زيغا» : ميلا ، و «عن سواء» : عن وسط ، و «المنهج» : الطّريق الواضح ، و «منابذه» و «زيغا» نصب على المفعول من أجله لما تضمّنه [معنى](۱۱) «لا يبعدون» كأنّه

۱- قال الجوهرى : «والمنار علم الطريق ، وذو المنار ملك من ملوك اليمن» ، الصحاح (نور).

۲- أى : الزمخشرى.

۳- فى ط : «ومراوغه» ، راوغه : خادعه ، وراغ يروغ : حاد يحيد ، والمراغمه : الهجران. اللسان (روغ ، رغم)

۴- «الخيره والخيره كل ذلك لما تختاره ، من رجل أو بهيمه» ، اللسان (خير) ، وقول ابن الحاجب ، «ويقال : محمد خيره الله» قاله الجوهرى فى الصحاح (خير).

۵- سوره القصص : ۲۸ / ۶۸ ، والآيه : (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَيَخْتارُ ما كانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ).

۶- فى ط : «معنى» تحريف.

۷- «والخيره بكسر فسكون .. كثير الخير» ، التاج (خير).

۸- نسب الأصفهانى البيت إلى نادبه بنى أسد ، الأغانى : ۱۹ / ۸۸ ، ونسبه الجوهرى وأبو عبيد البكرى إلى سبره بن عمرو الأسدى ، الصحاح (خير) وسمط اللآلى : ۹۳۳ ، ونسبه البغدادى إلى هند بنت معبد بن نضله ، الخزانه : ۴ / ۵۰۹ ، وورد بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ۳ / ۲۶۸ ، ومجاز القرآن : ۲ / ۳۱۶ ، وإصلاح المنطق : ۴۹ ، وأمالى القالى : ۲ / ۲۸۸ ، واللسان (خير) ، ونعب : صاح وصوّت.

۹- فى ط : «بخير» ، تحريف. قال الجوهرى : «فإنما ثناه لأنه أراد : خيّرى ، فخففه ، مثل ميّت وميت» الصحاح (خير).

۱۰- انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۲۰۷ ، «الأبلج : الواضح ، واللّجلج : المختلط الذى ليس بمستقيم» اللسان (لجج).

۱۱- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

قيل : يقربون منهم من أجل المنابذه ، أو انتفى بعدهم من أجل المنابذه ، لا ب «يبعدون» ، فإنه يفسد المعنى ، وكذلك لو قدّرته حالا بمعنى منابذين (۱) ، «يقضى منه العجب» : ينهى ، أى : يبلغ نهايته ، من «قضى حاجته» ، أو يفعل من : «قضيت كذا» أى : فعلته ، أو يحكم منه بالعجب من «قضيت كذا» أى حكمت به (۲) ، والعجب يكون للتعجّب ولما يكون منه التعجب (۳) ، وقول الأصمعىّ : «العرب تقول : ما كدت أقضى العجب ، والعامّه تقول : قضيت العجب» (۴) لم يوافق عليه ، والتحقيق يأباه ، كان المنفىّ مثبتا ما بعد كاد أو لم يكن (۵) ، و «حال» أفصح من حاله ، وتأنيث الحال أكثر (۶) ، ويقال حاله أيضا لواحده الحال كحاجه وحاج ، و «الإنصاف» النّصفه ، وهو إعطاء / الحقّ ، من النّصف ، كأنّه لزم النّصف المخصوص به (۷) ، ولذلك سمّى نصفا أيضا ، قال الفرزدق (۸) :

ولكنّ نصفا لو سببت وسبّنى

بنو عبد شمس من مناف وهاشم

و «الفرط» : تجاوز الحدّ ، و «الجور» : الميل عن القصد ، و «الاعتساف» : سلوك غير الطريق ، «لا يدفع» : لا ينكر ، «لا يتقنّع» : لا يتستّر ، «مشحونه» : مملوءه ، و «الاستظهار» : الاستعانه ، و «التّشبّث» : التّعلّق ، «بأهداب» : بأطراف ، جمع هدب وهدبه ، وهى الخمله (۹) ، «مناقلتهم» : مفاعله من النّقل ، أى : ينقل إليهم وينقلونه (۱۰) ، و «محاورتهم» : مراجعتهم ، والمناظره : إمّا من

۱- جعل ابن يعيش «منابذه» منصوبا على أنه مصدر فى موضع الحال. انظر شرح المفصل : ۱ / ۸.

۲- انظر هذه المعانى فى اللسان (قضى).

۳- انظر اللسان (عجب).

۴- نقل ابن يعيش عن الأصمعى فى كتابه «فيما يلحن فيه العامه» قوله : «يقولون : قضيت العجب من كذا ، والصواب ما كدت أقضى منه العجب» وعقب فقال : «ولا يبعد جوازه إذا أريد الإكثار من العجب تفخيما لسببه». شرح المفصل : ۱ / ۸. وقال الزبيدى : «وقولهم : لا أقضى منه العجب قال الأصمعى : لا يستعمل إلا منفيا». التاج (قضى) ، ولم يعقب الزبيدى بشىء على كلام الأصمعى.

۵- سيتكلم الشارح على هذه المسأله بالتفصيل فى باب الأفعال الناقصه الورقه : ۲۱۰ ب من الأصل.

۶- انظر المذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى : ۱ / ۳۷۸ ، والمذكر والمؤنث لابن جنى : ۶۵ ، والمخصص : ۱۷ / ۱۴.

۷- سقط من ط : «به».

۸- البيت فى ديوانه : ۸۴۴ والكتاب : ۱ / ۷۷ ، والمقتضب : ۴ / ۷۴ ، والإنصاف : ۸۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۸ ، ومعاهد التنصيص : ۱ / ۴۷.

۹- «الهدبه : الشعره النابته على شفر العين ، والجمع هدب .. وجمع الهدب : أهداب» اللسان (هدب).

۱۰- فى ط : «وينقلونها» تحريف. والضمير يرجع إلى «العلم» من كلام الزمخشرى.

قولهم : دور متناظره أی : متقابله ، لأنّهما متقابلان (۱) وإمّا من النّظر وهو البحث ، لأنّ کلا منهما (۲) ینظر فیما ینظر فیه الآخر ، وإمّا من النظر وهو الرّویّه (۳) ، وإمّا من النظیر وهو المثل ، «الصّکوک والسّجلّات» : الکتب ، «ملتبسون» : متّصلون ، وأصله الاختلاط ، «أیّه سلکوا» أی : أیّه (۴) وجهه سلکوا ، «أینما وجّهوا» : أیّ : موضع توجّهوا ، «کلّ» : عیال وثقل (۵) ، «حیث سیّروا» أی : ساروا ، «فی تضاعیف ذلک» : أی : فی أثناء ما ذکرت من مواضع استعمالهم العربیّه ، «یجحدون فضلها» : وصف لهم إمّا بالبله والغفله ، وإمّا بإنکار الحقّ مع العلم به ، و «الخصل» : ما یراهن علیه فی الرّمی ، ثمّ غلّب فی الفضل والغلبه لکونه عنه (۶) ، «ویذهبون عن توقیرها» : أی یفارقون تعظیمها أو یغفلون ، و «یمزّقون أدیمها» : أی یخرقون جلدها لذمّهم (۷) لها ، «ویمضغون لحمها» : إمّا کنایه عن الذّمّ مثل من یأکل لحم أخیه ، فیکون مثل «یمزّقون أدیمها» ، وإمّا کنایه عن الانتفاع ، والمثل السّائر فی ذمّ المحسن «الشعیر یؤکل ویذمّ» (۸) ، وکذلک «یجری بلیق ویذمّ» (۹) و «قطّعت الأسباب بینی وبینه» (۱۰) استعاره فی إزاله الوصله (۱۱) ، «فیطمسوا» : فیمحوا ، «نفضت غبار کذا عنّی» (۱۲) استعاره فی إذهابه ألبتّه ، «وفی الفرق بین إن وأن» : یعنی فی مثل : «أنت طالق إن دخلت الدار ، وأن دخلت الدّار» ، ویقال : إنّ الکسائیّ سأل أبا یوسف (۱۳) فی حضره الرشید ولفظ بأن مفتوحه فقال : «تطلق إن دخلت» ، فقال الکسائیّ : أخطأت ، وبیّن أنّها للتعلیل (۱۴) ، ومحمّد

۱- عدّ ابن الحاجب الدور المتقابله طرفین وأعاد الضمیر علیهما.

۲- سقط من ط : «منهما». أعاد ابن الحاجب ضمیر المثنی علی المتناظرین.

۳- فی ط : «الرؤیه» ، تحریف. «النظر : الفکر فی الشیء .. ونظر الرجل ینظره : تأنّی علیه» اللسان (نظر)

۴- قال ابن یعیش :«وأیّ قد تؤنث إذا أضیفت إلی مؤنث وترک التأنیث أکثر فیها»،شرح المفصل : ۱ / ۹.

۵- «الثّقل : الحمل الثقیل» ، اللسان (ثقل).

۶- «الخصل فی النضال : الخطر الذی یخاطر علیه ، الخصله : وهی الغلبه فی النضال والقرطسه فی الرّمی» اللسان (خصل).

۷- فی د. ط : «جلدها عنه لذمهم».

۸- انظر جمهره الأمثال : ۲ / ۴۲۵ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۳۶۵ ، وفیه «یقال:خبز الشعیر یؤکل ویذم».

۹- انظر جمهره الأمثال : ۲ / ۴۲۴ والمستقصی : ۲ / ۴۰۹ ومجمع الأمثال : ۲ / ۴۱۴ ، وبلیق : اسم فرس کان یسبق ومع ذلک یعاب.

۱۰- یرید قول الزمخشری : «ولا یقطعون بینهما وبینهم الأسباب» المفصل : ۳.

۱۱- بعدها فی د : «ومنه قول الشاعر : فقطعت الأسباب بینی وبینه».

۱۲- إشاره إلی قول الزمخشری : «وینفضوا من أصول الفقه غبارهما» المفصل : ۳.

۱۳- هو یعقوب بن إبراهیم بن حبیب الأنصاری ، أبو یوسف القاضی ، توفی سنه ۱۸۲ ه. انظر وفیات الأعیان : ۶ / ۳۷۸ - ۳۹۰.

۱۴- انظر هذه المسأله فی معجم الأدباء : ۱۳ / ۱۷۵ ، والأشباه والنظائر فی النحو : ۳ / ۵۳۴ - ۵۳۵.

ابن الحسن الشيبانى (۱) صاحب أبى حنيفه (۲) رضى الله عنهما ، له كتاب فى الأيمان (۳) ، فيه مسائل كثيره بناها على العربيّه ، ومن غريبها أنّه قال : لو قال : «إن دخل دارى هـذه أحد / فأنت طالق» فدخلها هو لم يحنث ، ولو قال : «هذه الدار» فدخلها حنث ، فجعل الإضافه إليه قرينه تخصّص أحدا وتخرجه منه (۴) ، ومنهـا أنّه لو قال : «أنت طالق إن دخلت الـدار» ، ثم قال (۵) : لا بل هـذه ، فـدخلت الأـولى طلقتـا معـا ، ولو دخلت الثـانيه فقـط لم تطلق واحـده منهمـا ، وهو صـحيح إن لم يكن عرف ولاـ نيّه «لم يتراطنوا» : لم يتكلّموا بالعجميّه (۶) ، و «حلق» : جمع حلقه ، وهو نـادر ، وعن أبى عمرو (۷) حلقه وحلق بالتحريك فيهما (۸) ، وعن الأصـمعىّ : حلقه وحلق كبدره وبدر (۹) ، و «الأـبّهه» : العظمـه ، و «الهزأه» (۱۰) : مـا يهزأ به ، والهزأه : الـذى يهزأ (۱۱) ، كضحكه وضحكه (۱۲) «هذا» : أى : خذ هذا الذى ذكرت ، ثم ابتدأ (۱۳) فى أمر آخر فقال : «وإنّ الإعراب» ، فيجوز «أنّ»

۱- هو صاحب أبى حنيفه وناشر مذهبه ، توفى سنه ۱۸۹ ه. انظر وفيات الأعيان : ۴ / ۱۸۴ - ۱۸۵.

۲- هو النعمان بن ثابت ، كان عالما زاهـدا ، وهو صاحب المـذهب الحنفى ، توفى سـنه ۱۵۰ ه. انظر وفيـات الأعيان : ۵ / ۴۰۵ - ۴۱۵.

۳- ذكره ابن النديم باسم «كتاب الأيمان والنذور والكفارات» ، انظر الفهرست : ۳۰۲.

۴- فى د. ط : «منهم» ، وكل جائز.

۵- سقط من ط قوله : «أنت طالق إن دخلت الدار ثم قال» ، وهو مخلّ بالمعنى.

۶- فى ط : «بالعجمه» ، «رجل أعجمى وأعجم إذا كان فى لسانه عجمه» ، اللسان (عجم).

۷- هو أبو عمرو بن العلاء ، واسمه زبّان ، وهو العلم المشهور فى علم القراءه واللغه والعربيه ، توفى سنه ۱۵۴ ه ، انظر نزهه الألباء : ۲۴ - ۲۹.

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۵۸۳ - ۵۸۴ ، وإصلاح المنطق : ۱۸۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۵ ، واللسان (حلق) ، والمعروف عن أبى عمرو الشيبانى أنه ليس فى الكلام حلقه ، انظر إصلاح المنطق : ۱۸۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۵.

۹- قال ابن منظور : «وقال الأصـمعى : حلقه من الناس ومن حديـد والجمع حلق مثل : بـدره وبـدر» ، اللسان (حلق). وانظر شـرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۵.

۱۰- فى ط : «والهزء» ، تحريف.

۱۱- سقط من د. ط : «يهزأ» ، خطأ.

۱۲- «رجـل هزأه بالتحريـك : يهزأ بالنـاس ، وهزأه بالتسـكين : يهزأ به» اللسـان (هزأ). و «ضـحكه : كـثير الضـحك : وضـحكه بالتسكين : يضحك منه» اللسان (ضحك).

۱۳- أى : الزمخشرى.

بالفتح ، أو هذا باب ، ثمّ ابتدأ فی باب (۱) آخر فیه ، «أجدی» : أنفع ، «من تفاریق العصا» مثل یضرب فی کثره المنافع (۲) لکثره منافعها ، لأنّها ینتفع بها عصا ، فتنکسر فیتّخذ منها ساجور (۳) ، فینکسر فیتّخذ منه (۴) وتد (۵) ، [فینکسر فیتّخذ شظاظا](۶) فینکسر فیتّخذ منه عران (۷) ، وهو عود یجعل فی أنف البختیّ ، فینکسر فیتّخذ منه تودیه (۸) وهو عود التّصریه (۹) ، وأصله أنّ امرأه کان لها ابن یجرح کثیرا فتأخذ أرشه (۱۰) حتی استغنت فقالت : (۱۱)

أحلف بالمروه حقّا والصّفا

إنّک أجدی من تفاریق العصا

و «العدید» : العدد ، «فاجترأ» : فأقدم ، و «تعاطی الشیء» : الأخذ فیه ، و «العمیاء» : العمایه ، وهو الباطل ، و «العشواء» : الناقه التی لا تبصر قدّامها ، فتخبط کلّ شیء ، فقیل لکلّ من رکب أمرا من غیر بصیره : «یخبط خبط عشواء» (۱۲) ، «التّقوّل والافتراء» : الکذب : و «الهراء» : القول الخطأ ، و «براء» : بمعنی بریء وهو مصدر وصف به ، «وهو» أی : الإعراب ، «المرقاه» بفتح المیم وکسرها : الدّرجه ، فالفتح علی الموضع ، والکسر علی الآله ، «إلی علم البیان» ، وهو العلم

۱- فی د : «أمر».

۲- ذکره المیدانی بلفظ : «إنک خیر من تفاریق العصا» ، مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷.

۳- «الساجور : القلاده أو الخشبه التی توضع فی عنق الکلب» ، اللسان (سجر).

۴- فی ط : «منها» ، تحریف.

۵- «الوتد بالکسر : مارزّ فی الحائط والأرض والخشب» ، اللسان (وتد).

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال المیدانی : «ویفرق الوتد فتصیر کل قطعه شظاظا» مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷. «والشّظاظ : العود الذی یدخل فی عروه الجوالق» اللسان (شظظ) «والجوالق بکسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعیه معروف ، معرب» اللسان (جلق) وانظر المعرب : ۱۵۸.

۷- فی د : «عوان» تحریف. وانظر اللسان (عرن) ، وجاء مکان کلمه «عوان» کلمه «مهار» عند المیدانی وابن یعیش. انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۵. «والمهار : العود یدخل فی أنف البعیر». مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷.

۸- التّودیه : هی الخشبه التی تصرّبها أطباء الناقه إذا صرّت لئلا یرضعها الفصیل والجمع : تواد ، انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۵ واللسان (ودی).

۹- انظر اللسان (صری).

۱۰- «الأرش : الدّیه» ، اللسان (أرش).

۱۱- هی غنیّه الکلابیه کما فی شرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۵ ، وذکرها المیدانی باسم غنیه الأعرابیه فی مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷ وکذلک ورد اسمها فی اللسان (فرق).

۱۲- قال المیدانی : «یضرب للذی یعرض عن الأمر کأنه لم یشعر به ، ویضرب للمتهافت فی الشیء» مجمع الأمثال : ۲ / ۴۱۴.

بالمعانی الحاصله عن الإعراب ، «المطّلع» و «الکافل» و «الموکّل» : صفات لعلم البیان ، لأنّ تلک المعانی الحاصله عن الإعراب هی المطّلعه علی نکت نظم القرآن ، «الکافل» : الضّامن ، «الموکّل» : المجعول وکیلا به ، و «المعادن» : مواضع الذهب والفضّه ، فاستعاره لذلک ، و «نکت نظم القرآن» : المعانی الدقیقه المفهومه منه ، «فالصّادّ عنه» : فالصّارف عن الإعراب ، و «المرید» : أی : وکالمرید ، و «الموارد» : جمع مورد ، وهو موضع ورود الماء ، أی : بموارد الخیر ، «أن تعاف» تترک ، «ندبنی» : دعانی ، «من الأرب» : من الحاجه ، «الشّفقه» : الحنوّ والرّقّه ، و «الحدب» : العطف ، / و «الأشیاع» : الأتباع ، «والحفده» : الخدم ، جمع حافد ، و «الإنشاء» : الاختراع ، «محیط» : جامع ، کأنّه قد أحدق به (۱) ، و «الترتیب» : وضع کلّ شیء فی رتبته (۲) ، أی : فی منزلته ، و «الأمد» : الغایه ، و «أقرب السعی» : أدناه ، و «سجالهم» : دلاؤهم (۳) ، وهذا تصریح منه بافتقار النّاس قبل کتابه إلی تعلّم العربیّه بکتاب صالح للتعلیم ، «فأنشأت» : أی : فکان ما تقدّم سببا للإنشاء ، و «النّصاب» : الأصل ، و «المرکز» : الموضع ، و «الإیجاز» : الاختصار غیر المخلّ بقصره (۴) ، لأنّه لا یکاد ینفکّ عنه ، «والتلخیص» : التّبیین ، «غیر المملّ» (۵) بطوله ، لأنّه لا یکاد ینفکّ عنه ، «لمقتبسیه» : أی لمستفیدیه ، یقال : اقتبست علما وقبسته نارا ، فاقتبسه ، وقیل : اللغتان معا فیهما (۶) ، «ملیء بکذا» : أی : قادر علیه (۷) ، والهاء فی «فیه» (۸) للکتاب فی «فأنشأت هذا الکتاب» ، أو للطالب لتقدّم ما یدلّ علیه.

۱- «حدق به الشیء وأحدق : استدار .. وکل شیء استدار بشیء وحاط به فقد أحدق به» اللسان (حدق)

۲- فی د : «موضعه».

۳- «السّجل : الدلو الضخمه المملوءه ماء مذکر .. ولا یقال لها فارغه سجل ولکن دلو» اللسان (سجل).

۴- فی ط : «بقصده».

۵- فی ط : «المخل» ، وهو مخالف لنص المفصل ص : ۵.

۶- سقط من ط : «فیهما». قال الزبیدی : «وقبس یقبس منه نارا من حدّ ضرب واقتبسها : أخذها واقتبس العلم ومن العلم : استفاده ، وکذلک اقتبس منه نارا ، قال الکسائی : اقتبست منه علما ونارا سواء ، قال : وقبست أیضا فیهما». التاج (قبس) ، وانظر إصلاح المنطق : ۲۴۴.

۷- قال الزبیدی : «ملیء ککریم مهموز کثیر المال أو الثقه الغنی أو الغنی المقتدر» التاج (ملأ).

۸- فی الأصل. ط : «له» ، تحریف. وما أثبت عن د. وهو موافق لنص المفصل ص : ۵.

[فصل فی معنی الکلمه والکلام]

اشاره

قال صاحب الکتاب :

«فصل فی معنی الکلمه والکلام

الکلمه هی اللّفظه الدّالّه علی معنی مفرد بالوضع».

قال الشیخ الإمام أبو عمرو عثمان بن الحاجب رحمه الله إملاء (۱) : قدّم هذا الفصل قبل الشّروع فی الأقسام لکونه خلیقا بالمشترک باعتبارها ، وتقدمته أولی لتنجّز الحاجه إلیه قبلها ، لأنّ الکلام فی الأنواع وترکیبها متوقّف علی معرفه الجنس ، واللّفظ ما لفظ به الإنسان قلّت حروفه أو کثرت ، وقوله : «اللّفظه» إن أراد به (۲) أقلّ ما ینطلق علیه اللفظ کضربه ففاسد ، لأنّ أقلّه حرف واحد ، وإن أراد عددا مخصوصا ینتهی إلیه فلیس مشعرا به ، وإن أراد معنی اللفظ کان اللفظ أولی للاختصار ورفع الاحتمال.

وقوله : «الدالّه (۳) علی معنی» حذرا ممّا لا یدلّ علی معنی کدیز ، فإنّها لفظه ولا تدلّ علی معنی (۴) ، وقوله : «مفرد» حذرا ممّا یدلّ علی معنی مرکّب ملفوظ بجزأیه أو بجزئه ، نحو «قام زید» و «قم» و «اقعد» ، فنحو هذا لیس بکلمه (۵) ، وقوله : «بالوضع» حذرا مما یدلّ علی معنی مفرد بالعقل ، وذلک أنّا لو سمعنا لفظ «دیز» من وراء جدار لعلمنا بالعقل أنّها لفظه قامت بذات ، فهی لفظه (۶) دالّه علی معنی مفرد بالعقل لا بالوضع.

قوله : «وهی جنس تحته ثلاثه أنواع الاسم والفعل والحرف».

فالجنس هو الذی یدخل تحته أنواع مختلفه لحقیقه (۷) کلّیّه ، فالکلمه تطلق علی الاسم والفعل والحرف ، فهی بهذا / الاعتبار جنس لشمولها لکلّ واحد منها ، وکلّ واحد منها نوع ، إذ حقیقه

۱- سقط من ط من قوله : «الإمام» إلی «إملاء».

۲- سقط فی ط : «به».

۳- فی ط : «الدال» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۶.

۴- وقع اضطراب فی العباره فی ط إذ جاءت : «وقوله : الدال علی معنی ، کدیز فإنها لفظه ولا تدل علی حذرا مما لا یدل علی معنی».

۵- فی ط : «فهذا عنده لیس بکلمه».

۶- سقط من د : «لفظه».

٧- فی د. ط : «بحقیقه».

الجنس فيه موجوده وهى الكلمه ، [والدليل على الحصر أنّ](۱) الكلمه إمّا أن تدلّ على معنى فى نفسها أولا ، الثانى الحرف ، والأوّل إمّا أن يدلّ على الاقتران بأحد الأزمنه الثلاثه أولا ، [الأوّل الفعل](۲) ، والثانى الاسم (۳) ، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها.

ومعنى قوله : «فى نفسه» (۴) أنّه يستقلّ بالمفهوميّه ، والحرف لا يستقلّ بالمفهوميّه ، ومعنى ذلك أنّ نحو «من» و «إلى» مشروط فى وضعها دالّه على معناها الإفرادىّ ذكر متعلّقها ، ونحو «الابتداء» و «الانتهاء» و «ابتدأ» و «انتهى» (۵) غير مشروط فيه (۶) ذلك.

وقد أورد على ذلك نحو : ذوو وأولو وأولات والموصولات وقاب (۷) وقيس (۸) وأىّ وبعض وكلّ وفوق وتحت وأمام وقدّام وخلف ووراء ، فإنّها لا تستعمل إلّا كذلك (۹) ، فيجب أن تكون حروفا ، والجواب أنّها وإن لم تستعمل اتّفاقا إلّا كذلك فذلك لعارض (۱۰) ، لا أنّها مشروط (۱۱) فى وضعها داله على ذلك ، لأنّ وضع «ذو» بمعنى صاحب ، والتزم (۱۲) ذكر المضاف إليه لكونها وضعت ليتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الجنس (۱۳) ، ووضع «فوق» بمعنى مكان له علوّ على غيره ، فالتزم ذكر المضاف إليه ليتّضح المستعلى عليه (۱۴) ، كأفعل بالنّسبه إلى المفضّل عليه ، وكذا

۱- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- نقل الرضى كلام ابن الحاجب بشىء من التصرف فى شرح الكافيه : ۱ / ۷ ، وانظر الهمع : ۱ / ۴.

۴- فى د : «ومعنى قولنا فى نفسها» ، تحريف. وهنا بدأ ابن الحاجب بمناقشه تعريف الزمخشرى للاسم. انظر المفصل : ۶.

۵- فى د. ط : «وابتداء وانتهاء» مكان «ابتدأ وانتهى».

۶- فى د : «فيهما».

۷- «القاب : ما بين المقبض والسّيه» ، اللسان (قوب).

۸- «القيس والقاس : القدر ، يقال : قيس رمح وقاسه» ، اللسان (قيس).

۹- أى مضافه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۲۹.

۱۰- فى د : «فلعارض».

۱۱- العباره فى ط : «وإن لم يتفق استعمالها إلا كذلك لعارض إلا أنها غير مشروط ..».

۱۲- فى د : «ثم التزم».

۱۳- فى د : «إلى وصف الأسماء بالجنس» ، تحريف.

۱۴- فى ط : «على غيره».

البواقى ، ونحو «عن» و «على» والكاف فى الاسميّه يجب (۱) ردّه إلى ذلك بعد ثبوت الاسميّه بخصائصها (۲) ، وإن لم يقو هذا التقدير فيه (۳) إجراء للبابين على ما علم من لغتهم فيهما (۴).

قوله : «والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى». يريد بالإسناد إسنادا له (۵) إفاده لا إخبار فقط (۶) ، بدليل قولهم : «هل زيد قائم» ، فإنّ الإسناد موجود وليس بخبر.

قوله : «ولا يتأتّى ذلك إلّا فى اسمين أو فى فعل واسم» (۷).

والدّليل على الحصر فيما ذكر أنّا علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه (۸) ، فسمّيناه اسما (۹) ، وما يخبر به ولا يخبر عنه فسمّيناه فعلا (۱۰) ، ولا يخبر به ولا يخبر عنه فسمّيناه حرفا (۱۱) ، فإذا عرفنا ذلك من كلامهم تعيّن ذلك (۱۲) ، وذلك لأنّ القسمه ستّه : قسمان مفيدان ، وأربعه غير مفيده ، اسم واسم ، وفعل وفعل ، وحرف وحرف ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وحرف ، فالاسم مع الاسم أحد القسمين ، والفعل مع الفعل لا يفيد (۱۳) لعدم المخبر عنه ، والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا ، والاسم مع الفعل هو القسم الآخر ، والاسم مع الحرف لا يستقيم (۱۴) لعدم المخبر عنه أو المخبر به (۱۵). والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه.

۱- سقط من ط : «يجب» ، خطأ.

۲- انظر من أجل اسميه «عن» و «على» المقتضب : ۴ / ۱۴۰ ، وسر صناعه الإعراب : ۲۸۲ ، ومغنى اللبيب : ۱۵۵ - ۱۵۶ ، ۱۶۰ ، ۱۹۶.

۳- سقط من ط : «فيه».

۴- فى الأصل. ط : «فيها» ، وما أثبت عن د.

۵- فى د : «ذا».

۶- فى ط : «له إفاده ، وهو أن يحكم بشىء على شىء يقصد بذلك إفاده السامع لا إخبارا ..».

۷- تصرف ابن الحاجب بعباره الزمخشرى. انظر المفصل : ۶.

۸- فى ط : «أو يخبر عنه».

۹- فى د : «وهو الاسم» مكان «فسميناه اسما».

۱۰- فى د : «وما يخبر به لا عنه وهو الفعل».

۱۱- فى د : «ولا عنه وهو الحرف».

۱۲- أى أنّ الإسناد لا يكون إلا بين اسمين واسم وفعل.

۱۳- فى ط : «يستقيم».

۱۴- فى د : «يفيد».

۱۵- سقط من ط : «أو المخبر به» خطأ.

فإذا (۱) أورد «يا زيـد» ، وهو حرف مع اسم وقد أفاد ، فالجواب : أنّ «يا» قامت مقام الجمله على قول أكثر النحويّين (۲) ، وعلى قول بعضهم أنّ «يا» اسم فعل (۳) ، فعلى كلا القولين لا يرد على (۴) ما ذكرناه.

وقـد أورد على قول النحويين : «إنّ الحرف لاـ يخبر عنه» أنّه تهـافت فى الكلاـم (۵) ، لأـنّ قولكم (۶) : «لاـ يخبر عنه» خبر عنه ، وكذلك قولكم (۷) : الحرف أحد أنواع الكلمه ، وذلك كثير ، وكثر الخبط فيه.

والجواب أنّ المراد أنّ نفس صـيغ الحروف مسـتعمله فى معناهـا لاـ يكون مخبرا عنهـا ، فلاـ يوجـد لفظه «من» ولا غيرها من نوع الحروف مستعمله فى معناها وهى مخبر عنها ، فاندفع الإشكال ، وهذا هو الجواب فى أنّ الفعل أيضا لا يخبر عنه.

قوله : «وتسمّى الجمله» (۸) يجوز أن يكون بالتـاء والياء (۹) ، وضابط هذا (۱۰) أنّ كلّ لفظتين وضـعتا لذات واحده ، إحداهما (۱۱) مؤنّثه والأخرى مذكّره وتوسّـطهما ضمير جاز تأنيث الضمير (۱۲) وتـذكيره ، والتأنيث ههنا أحسن ، لأنّ الجمله مؤنّثه وهى خبر عنها (۱۳) ، ثم أخذ (۱۴) يتكلّم على الأقسام الأربعه.

۱- فى د. ط : «فإن».

۲- انظر الكتـاب : ۱ / ۲۹۱ ، والمقتضـب : ۴ / ۲۰۴ ، وذهب ابن جنى إلى أن «يـا» نفسـها هى العامـل الواقع على المنادى ، انظر الخصائص : ۲ / ۲۷۶ - ۲۷۷.

۳- ممن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى ، انظر كتاب الشعر : ۶۷ - ۶۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۲ وما سيأتى : ق : ۵۶ ب من الأصل.

۴- فى د : «عليه».

۵- سقط من د. ط : «فى الكلام».

۶- فى ط : «قولهم».

۷- فى د. ط : «قولهم».

۸- عاد ابن الحاجب إلى كلام الزمخشرى على الكلمه.

۹- فى شرح ابن يعيش : ۱ / ۱۸ «ويسمى الجمله» بالياء وفى المفصل : ۶ «وتسمى الجمله» بالتاء.

۱۰- فى ط : «وضابطه». (- ۱۰) فى ط : «وإحداهما».

۱۱- فى د : «جاز تأنيثه».

۱۲- بعدها فى ط : «القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء. قال الشيخ : ثم أخذ يتكلم ..».

۱۳- أى الزمخشرى.

فأوّلها قسم الأسماء ، وسمّى هذا النوع اسما من السموّ ، وهو العلوّ لأنّه (۱) رفع أو علا كالعلم عليه ، أو لأنّه رفع مسمّاه عند ذكره إلى الأذهان ، وعند الكوفيّين من السّمه وهى العلامه ، وتصغيره على سميّ ، وجمعه على أسماء حجّه واضحه للبصريين (۲).

ثمّ قال فى حدّ الاسم : «ما دلّ على معنى فى نفسه دلاله مجرّده عن الاقتران».

فالحدّ لا بدّ أن يكون مركّبا من جنس وفصل ، فالجنس (۳) يحصر المحدود وغيره ، والفصل (۴) يفصله عن غيره ، فقوله : «ما دلّ على معنى» حصر الاسم والفعل والحرف ، وقوله : «فى نفسه» فصل الاسم والفعل عن الحرف ، وقوله : «دلاله مجرّده عن الاقتران» فصل الاسم عن الفعل.

قال الشيخ : هذا الحدّ يرد عليه أمور :

أحدها : أنّ الغبوق (۵) والصّبوح (۶) لا يدخلان (۷) فى هذا الحدّ ، لدلالتهما (۸) على الزّمان ، وهما من قبيل الأسماء (۹) بالاتّفاق.

والجواب : أنّه لا يدلّ (۱۰) على زمان من الأزمنه (۱۱) الثلاثه ، وإنّما يدلّ (۱۲) على الزّمان الذى هو (۱۳)

۱- فى الأصل. ط : «كأنه» ، وما أثبت عن د.

۲- انظر هذه المسأله فى معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۱ / ۳۹ - ۴۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۶۶ - ۶۸ ، والإنصاف : ۶ - ۱۶ ، وشرح الملوكى : ۴۰۴ - ۴۰۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۲۳.

۳- سقط من د : «وفصل فالجنس» ، خطأ.

۴- فى د : «وفصل».

۵- «الغبوق : الشرب بالعشىّ ، وخصّ بعضهم به اللبن المشروب فى ذلك الوقت» اللسان (غبق).

۶- «الصّبوح : كلّ ما أكل أو شرب غدوه» اللسان (صبح).

۷- فى الأصل. ط : «يدخل» ، وما أثبت عن د.

۸- فى الأصل. ط : «لدلالته» ، وما أثبت عن د.

۹- فى د. «وهما اسمان باتفاق».

۱۰- فى د : «عدم الدلاله» مكان «أنه لا يدل».

۱۱- سقط من د : «الأزمنه».

۱۲- فى د : «يدلان».

۱۳- سقط من د : «الزمان الذى هو».

أوّل النهار وآخره ، وقد قيّدنا الأزمنه (۱) بالماضى والحاضر والمستقبل ، فيجب دخوله (۲) فى الحدّ.

فإن قيل : فالأفعال المضارعه لا دلاله لها (۳) على أحد الزّمانين بعينه ، فهى (۴) تحتمل / الحال والاستقبال كالغبوق والصّبوح فى احتماله بالنسبه إلى الأزمنه الثلاثه ، فلتكن [كالغبوق والصّبوح](۵) فتدخل فى حدّ الأسماء ، وهى أفعال بالاتّفاق.

فالجواب : أنّ الفعل المضارع يدلّ على أحد الزّمانين [بعينه](۶) ، ولا ينطق العربىّ ولا من يتكلّم بكلامه إلّا وهو قاصد به دلالته على أحد الزّمانين (۷) ، وإنّما اتّفق أنّ دلالته مشتركه بينهما فيقع اللّبس عند عدم القرائن على السّامع ، فيتوهّم أنّه لا دلاله له ، وليس كالغبوق والصّبوح ، فإنّه لا دلاله لهما على أحد الأزمنه الثلاثه ألبتّه ، لا بتعيّن ولا باشتراك (۸) ، وإنّما احتمالهما للأزمنه احتمال وجودى ، وغرضنا الدّلاله اللّغويّه لا الاحتمالات الوجوديّه.

قال الشيخ رحمه الله تعالى : وأشكل ما يرد على هذا الحدّ الأفعال التى لا تتصرّف ، مثل نعم وبئس وليس وحبّذا وعسى ، فإنّها تدلّ على معنى فى نفسها من غير زمان ، فيجب دخولها فى حدّ الاسم ، وهى أفعال عند البصريّين (۹).

والجواب : أنّ هذه (۱۰) الأشياء دالّه (۱۱) على الأزمنه فى أصل الوضع دلاله (۱۲) تقديرا فى بعضها

۱- فى الأصل : «الأسماء» ، تحريف. وما أثبت عن د. ط.

۲- فى د : «دخولهما».

۳- فى د : «فإن قيل : فإن المضارع لا دلاله له ..».

۴- فى د : «بل».

۵- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

۶- سقط من الأصل ، ط ، وأثبته عن د.

۷- فى د. «أحدهما» مكان «به دلالته على أحد الزمانين».

۸- فى ط : «بالاشتراك».

۹- وذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان لا يتصرفان ، انظر الإنصاف : ۹۷ - ۱۲۶ ، وذكر ابن هشام مذهب ابن السراج والكوفيين فى حرفيه ليس ، انظر مغنى اللبيب : ۳۲۵ - ۳۲۷ ، ونقل السيوطى مذهب ابن السراج فى حرفيه ليس فى الأشباه والنظائر : ۳ / ۱۰ ، ولكن ابن السراج صرح بفعليتها ، واستدل لذلك فى الأصول : ۱ / ۸۲.

۱۰- فى د : «لهذه» ، تحريف.

۱۱- سقط من د : «داله» ، خطأ.

۱۲- سقط من ط : «دلاله».

وتحقيقا فى بعضها ، والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصليّه لغرض آخر من الدلاله لا يخرجها ذلك عن حدّها وإعرابها ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «بعت» وأنت تريد الإنشاء فإنّه لا دلاله لها على زمان أصلا ، ومع ذلك فإنّك تحكم بأنّه فعل ماض ، وكذلك إذا قلت : «ما أحسن زيدا» فإنّك تقول : «ما» : مبتدأ ، و «أحسن» : فعل ماض ، وفيه فاعل (١) ، و «زيدا» مفعول بوقوع الفعل عليه ، ولا يصحّ ذلك إلّا بتقدير أصل كان فيه كذلك ، وإلّا فهو بعد إيراده للتعجّب (٢) لا يفهم منه هذا المعنى أصلا ، إذ ليس لك غرض فى أن تخبر بأنّ شيئا حسّن زيدا ، بل قصدك إلى التعجّب لا غير ، وإنّما ذلك شيء يقدّر أصلا له ، ثمّ نقل عنه إلى هذا المعنى ، فبقى إعرابه بعد النّقل إلى هذا المعنى كما كان فى الأصل ، وكذلك قول من يقول : إنّ أصله استفهام (٣) ، أو اسم موصول (٤) ، ومن ثمّ كان المختار أنّه لا يلزم من كلّ مجاز أن يكون له حقيقه ، ولمّا قامت الدلاله على فعليّتها (٥) بالخصائص كان هذا (٦) التقدير أحقّ لثبوت مثله ، وكذلك إذا قلنا : ضارب فإنّه يدلّ على معنى فى نفسه من غير زمان ، وقد يستعمل دالا على الزمان ، كقولهم : «مررت برجل ضارب زيدا» ، ومع ذلك فلم يخرجه عن الاسميّه ، لأنّ أصل وضعه لا دلاله فيه على الزمان ، فكذلك هذه الأفعال أصل وضعها الدّلاله على الزمان ، ثمّ استعملت / لمعانيها الخاصّه مجرّده عن معانى الزمان ، فلا يخرجها ذلك عن حقيقه الفعليّه كما لم يخرج ضاربا دلالته (٧) على الزمان عن حقيقه الاسم.

وقد أورد على حدّ الاسم قولهم : المستقبل والماضى ونحوهما (٨) ، فإنّها تدلّ على الحدث والزمان ، فأجيب بأمرين :

١- فى ط : «وفاعل» وسقط «فيه» ، خطأ.

٢- فى ط : «بعد إراده التعجب».

٣- ممن قال بهذا الفراء وابن درستويه ، انظر ما سيأتى ورقه : ١٢٠ ب من الأصل ، وورقه : ٢١٦ ب من الأصل.

٤- جوّز الأخفش أن تكون «ما» معرفه موصوله والجمله بعدها صله لا محل لها ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣١٠ ، ومغنى اللبيب : ٣٢٩ ، وردّ المبرد هذا القول فى المقتضب : ٤ / ١٧٧ ، وانظر الكتاب : ١ / ٧٢ - ٧٣ ، وانظر ورقه : ٢١٦ أمن الأصل.

٥- أى فعليه نعم وبئس وليس وحبذا وعسى.

٦- فى د : «كان فيها هذا».

٧- فى د : «ضارب بدلالته».

٨- فى الأصل. ط : «ونحوه» ، وما أثبت عن د.

أحدهما : أنّ المستقبل والماضی یراد (۱) بهما نفس الزمان ، فإذا قیل : الفعل مستقبل فالمعنی مستقبل زمانه ، ثمّ حذف للکثره.

والثانی : سلّمنا أنّه (۲) للفعل لکن لا ـ دلاله علی الزمان بالوضع ، وإنّما لزم الزمان المستقبل من حیث المعقول ، کقولک : الاستقبال والمضیّ (۳) والانتظار ونحوه ، لأنّ المستقبل إنّما یدلّ علی ما یدلّ قولک : متعلّق الاستقبال ، فلو کان له دلاله علی الزمان لکان الاستقبال (۴) نفسه (۵).

والکلام علی قولهم (۶) : «فی نفسه» ، الضمیر فی «ما دلّ علی معنی فی نفسه» یرجع إلی «معنی» ، أی : ما دلّ علی معنی باعتباره فی نفسه وبالنّظر إلیه فی نفسه ، لا ـ باعتبار أمر خارج عنه (۷) ، کقولک : «الدار فی نفسها حکمها کذا» ، أی : لا باعتبار أمر خارج عنها (۸) ، ولذلک قیل فی الحرف : ما دلّ علی معنی فی غیره (۹) ، أی : حاصل فی غیره (۱۰) ، أی : باعتبار متعلّقه لا باعتباره فی نفسه.

ومن قال : الضمیر فی «نفسه» یرجع إلی «ما دلّ» أی : اللفظ الدّالّ علی معنی بنفسه من غیر ضمیمه یحتاج إلیها فی دلالته الإفرادیّه ، لخلاف الحرف فإنّه یحتاج إلی ضمیمه فی دلالته علی کمال معناه الإفرادیّ ، یرد (۱۱) علیه أنّ «فی» لا تستعمل بهذا المعنی ، وأنّ المقابل - وهو الحرف - لا یجری فیه النقیض ، فإنّه إذا قیل : الحرف ما دلّ علی معنی فی غیره (۱۲) بعد أن یجعل «فی غیره» تتمه لقولک : «ما دلّ» فیکون المعنی : ما دلّ بغیره ، أی : بلفظ آخر معه علی معنی ، وإذا جعل «فی غیره» صفه لمعنی کان ما دلّ علی معنی حاصل فی غیره ، أی باعتبار متعلّقه ، فیتطابق الحدّان فی مقصود التّقابل.

۱- فی د : «والماضی ونحوهما یراد ..».

۲- یعود الضمیر إلی «المستقبل والماضی».

۳- فی ط : «والماضی».

۴- فی ط : «للاستقبال».

۵- فی د : «کذلک» ، وسقط من ط : «نفسه».

۶- کذا وردت ، ولعله یرید النحویین ، إلا أن «فی نفسه» من کلام الزمخشری.

۷- انتقد السیوطی رأی ابن الحاجب فی کون الضمیر فی «نفسه» راجعا إلی «معنی» وردّ علیه. انظر الهمع : ۱ / ۴.

۸- سقط من ط : «عنها».

۹- انظر الأشباه والنظائر فی النحو : ۳ / ۳ - ۶ ، وما سیأتی ورقه : ۲۲۵ أمن الأصل.

۱۰- سقط من ط : «أی حاصل فی غیره».

۱۱- قوله «یرد» جواب قوله : «ومن قال : الضمیر ..».

۱۲- سقط من د : «فی غیره» ، خطأ.

[خصائص الاسم]

قال صاحب الكتاب : «وله خصائص».

قال الشيخ : الفرق بين الحدّ والخاصّه (۱) أنّ الحدّ لا بدّ أن يكون فى جميع آحاد المحدود (۲) ، أمّا الخاصّه فهى التى تكون فى بعض آحاده خاصّه.

وقوله : «منها جواز الإسناد إليه» يريد بالإسناد إليه ههنا الإخبار عنه بأن يقع مبتدا أو ما هو (۳) فى معناه ، لأنّ أصل وضعه لأن يخبر به وعنه ، واختصّ بلام التعريف ليختصّ ، فيفيد الإخبار عنه ، وقول الشاعر (۴) :

ما أنت بالحكم التّرضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرّأى والجدل

ونحوه مردود لا يعتدّ به ، كأنّه لمّا رأى الألف واللّام ههنا بمعنى الذى وصلها بما يوصل به الذى.

قال الشيخ رحمه الله تعالى : لأنّ / الألف واللّام منزّله منزله الصّفه ، والدّليل على أنّها بمنزله الصفه أنّك إذا قلت : رجل ، ثمّ قلت (۵) : الرّجل ، فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما ، والصّفات لا تكون إلّا للأسماء ، والدّليل عليه أنّ (۶) العرب وضعت الأسماء وضعا عاما (۷) ، وهو كونها يخبر عنها وبها ، ووضعت ما سواها - وهو الأفعال - وضعا خاصّا (۸) ، فلم يحتج إلى ذلك فيه (۹).

وإنّما اختصّ بالجرّ (۱۰) لأنّ المضاف إليه مخبر عنه من حيث المعنى (۱۱) والأفعال وضعت ليخبر

۱- ميز الرضى الحدّ من الخاصه ، انظر شرح الكافيه : ۱ / ۱۲ - ۱۳.

۲- فى د : «فى آحاد المحدود كلها».

۳- فى ط : «وما هو».

۴- هو الفرزدق كما فى الإنصاف : ۵۲۱ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۱۱ ، وشرح التصريح : ۱ / ۳۸ ، ۱ / ۱۴۲ ، والخزانه : ۱ / ۱۴ ، ولم أجد البيت فى ديوانه ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ۱ / ۱۵۶ والهمع : ۱ / ۸۵.

۵- سقط من د. من قوله : «والدليل» إلى قوله : «قلت» ، خطأ.

۶- فى ط : «والدليل على أن الصفات لا تكون إلا للأسماء أن ...».

۷- فى د : «والصفات لا تكون إلا أسماء لأنها موضوعه وضعا عاما ..».

۸- فى د : «ووضعوا الأفعال وضعا خاصا ..».

۹- فى د : «منها» ، تحريف.

١٠- فى ط : «بحرف الجر» ، تحريف.

١١- فى د : «لأن المضاف إليه فى المعنى مخبر عنه».

بها (۱) لا يخبر (۲) عنها ، فلو أضفت إليها لأخرجتها عن وضعها الأصلىّ.

والتّنوين أيضا من الخواصّ كما ذكر ، والإضافه كذلك ، إلّا أنّه لم يرد بها (۳) الإضافه مطلقا ، فإنّ أسماء الزّمان تضاف إلى الفعل (۴) ، وإنّما أراد المضاف أو أراد الجميع لأنّه إنّما يضاف إلى الفعل لتأويله بالمصدر (۵).

۱- سقط من د : «وضعت ليخبر بها».

۲- الأشبه «ليخبر».

۳- سقط من د : «بها».

۴- فى ط : «أسماء الزمان قد أضيفت إلى الأفعال».

۵- فى ط : «وإذا أراد المضاف صحت إراده الإطلاق لأن الفعل إنما يضاف إليه بتأويله بالمصدر» ، تحريف.

[اسم الجنس]

قال صاحب الكتاب :

«ومن أصناف الاسم اسم الجنس ،

وهو ما علق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه».

قال الشيخ رحمه الله تعالى : هذا الحدّ (۱) مدخول فيه ، فإنّ المعارف كلّها غير العلم تدخل فى هذا الحدّ ، إذ يصحّ (۲) للشيء ولكلّ ما أشبهه ، والصحيح أنّ يقال : هو ما علق على شيء لا بعينه.

قوله : «وينقسم إلى (۳) اسم عين واسم معنى».

يعنى باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ، ويعنى باسم المعنى خلافه كعلم ، فإنّه (۴) لا يقوم بنفسه ، وهى عند النحويّين مسمّاه بالمعانى ولا يسمّونها صفات.

قوله : «وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفه واسم هو صفه».

يعنى ب «كلاهما» اسم العين واسم المعنى ، فالاسم غير الصّفه من الأعيان نحو : رجل وفرس ، ومن المعانى : علم وجهل ، والصّفه من الأعيان نحو : راكب وجالس ، ومن المعانى مفهوم ومضمر ، ويعنى بالصّفه ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود والاسم غير الصفه بخلافه ، فحصل من ذلك أربعه (۵) أقسام مثّل لكل قسم بمثالين.

قوله : «ومن أصناف الاسم العلم» ، ثمّ قال : «وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه» ، فلو اقتصر على قوله : «ما علق على شيء بعينه» لدخلت عليه المعارف كلّها ، فميّزه بقوله : «غير متناول ما أشبهه» ، وهذا ممّا يؤكّد ورود الدّخل (۶) عليه فى حدّ اسم الجنس.

ثمّ قال : «العلم ينقسم إلى ثلاثه أقسام ، إلى الاسم والكنيه واللّقب». (۷)

۱- فى د. «حدّ».

۲- فى د. ط : «يصلح».

۳- فى ط : «وكلاهما منقسم إلى اسم عين ..» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۶

۴- فى د : «لأنه» ، وفى ط : «وهو ما لا ..».

۵- فى د : «فذلك أربعه ..».

۶- «الدّخل بالتحريك : العيب والغشّ والفساد» ، اللسان (دخل).

٧- تصرف ابن الحاجب هنا بعباره الزمخشرى ، المفصل : ٦.

والدليل على حصرها أنّه لا يخلو هذا العلم إمّا أن يكون مضافا إليه أب أو أمّ أو لا ، فإن كان فهو الكنيه ، وإن لم يكن / فلا (۱) يخلو إمّا أن يكون فيه دلاله على مدح أو ذمّ أو لا ، فإن كان فهو اللّقب ، وإن لم يكن فهو (۲) الاسم.

[أقسام العلم]

اشاره

قوله : «وينقسم إلى مفرد ومركّب ومنقول ومرتجل».

ظاهر كلامه أنّ العلم ينقسم إلى أربعه أقسام ، وليس كذلك ، بل أراد (۳) أنّ العلم ينقسم إلى مفرد ومركّب ، ثمّ شرع يبيّن أنّ هـذا العلم ينقسم إلى أمر آخر ، وهو كونه منقولا ومرتجلا ، فالمفرد ما كان من كلمه واحده [نحو : زيد وعمرو](۴) ، والمركّب مـا كـان أكثر من ذلـك ، وهو لا يخلو إمّا أن يكون بينهما (۵) ارتبـاط قبل التسـميه أو لا ، فإن كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو إمّا أن يكون ارتباطا (۶) جمليّا أو لا (۷) ، فـإن كان جمليّا فهو نحو : «برق نحره» (۸) و «تأبّط شرّا» ، و «ذرّى حبّا» و «شاب قرناها» وما شاكله (۹) ، وإن كـان غير جملىّ فهو تركيب الإضافه ، كغلام زيـد ، وإن لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو نحو : بعلبكّ ومعد يكرب وهو المركّب (۱۰) المذكور فى باب منع الصّرف ، وقول الشاعر (۱۱) :

نبّئت أخوالى بنى يزيد

ظلما علينا لهم فديد

۱- فى ط : «وإلّا فلا ...».

۲- فى ط : «وإلا فهو ..».

۳- فى د. ط : «المراد».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من ط : «بينهما» ، خطأ.

۶- فى ط : «ارتباطهما».

۷- بعدها فى د : «يكون».

۸- «رعدت المرأه وبرقت أى : تزيّنت» اللسان (برق) ، النحر : الصدر.

۹- سقط من د : «وما شاكله».

۱۰- فى د. ط : «التركيب».

۱۱- هـو رؤبه ، والبيتـان فى ملحقـات ديوانه : ۱۷۲ ، والمقاصـد للعينى : ۱ / ۳۸۸ ، وشـرح التصـريح على التوضيح : ۱ / ۱۱۷ ، ووردا بلاـ نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۳۳۸ والأشمونى : ۱ / ۱۳۲ والخزانه : ۱ / ۱۳۰ ، وبنو يزيـد : تجـار كانوا بمكه وإليهم

تنسب البرود اليزيديه والفديد : الصوت. الخزانه : ١ / ١٣١.

لا يخلو (۱) «يزيد» إمّا أم يكون منقولا من قولك : «يزيد المال» أو «المال يزيد» ، فإن نقلته من قولك : «يزيد المال» كان مفردا (۲) ، ووجب أن يعرب إعراب المفردات (۳) ، ولم يفعل به ههنا ذلك ، فدلّ على أنّه منقول من قولك : «المال يزيد» (۴) ، فيكون جمله ، والجمله إذا سمّى بها وجب حكايتها ، والدّليل على وجوب حكايتها (۵) أنّ (۶) كلّ اسم مركّب علم حكمه بعد التّسميه فى الإعراب والبناء حكمه قبل التّسميه ما لم يمنع مانع ، وهذا قبل التسميه جمله ليس لها إعراب باعتبار الجمليّه فوجب بقاؤها ، وإنّما كانت الجمل (۷) لا إعراب لها باعتبار الجمليّه لأنّ المقتضى للإعراب مفقود ثمّ (۸) ، وذلك أنّ المقتضى للإعراب اعتوار المعانى المختلفه على المفردات ، والجمل ليست كذلك.

ووجه ثان وهو أنّ المسمّى بالجمله المنقوله غرضه بقاء صوره الجمله فيها ، ولو أعربت لخرجت عن صوره الجمليّه (۹).

ووجه ثالث : أنّه يتعذّر (۱۰) إعرابها ، لأنّها لو أعربت لم يخل إمّا أن يعرب الأوّل أو الثّانى أو هما جميعا ، وباطل إعراب الأوّل ، لأنّه فى المعنى بمثابه الزّاى من زيد ، والإعراب لا يكون وسطا ، وباطل إعراب الثّانى لأنّه يؤدّى إلى [أن يكون الأوّل مبنيّا والثانى معربا (۱۱) ، وباطل إعرابهما جميعا لأنّ إعرابا واحدا من وجه واحد](۱۲) لا يستقيم أن يكون لشيئين.

۱- فى ط : «قال : لا ..» ، زياده مقحمه.

۲- فى د : «فإن نقلته من يزيد فى الأول فمفرد». وفى ط : «فإن كان من الأول فهو مفرد».

۳- بعدها فى ط : «فى باب منع الصرف».

۴- فى الأصل ، ط : «الثانى» مكان «قولك : المال يزيد» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۵- انظر الأصول : ۲ / ۸۱ ، ۲ / ۱۰۹.

۶- فى د : «والدليل على أن الجمل إذا سمى بها تحكى أن ..».

۷- فى د : «الجمله».

۸- سقط من ط : «ثم» ، وفى د : «فيه».

۹- فى ط : «ولو أعربت الجمله خرجت عن صورتها».

۱۰- فى ط : «متعذر».

۱۱- سقط من ط : «والثانى معربا» ، خطأ.

۱۲- سقط من الأصل ، وأثبته عن د. ط.

وقوله (۱) : «بنی یزیـد» لا یحسن أن یکون بـدلا ، لأنّ البـدلّ هو المقصود بالـذّکر ، ولو جعلته بـدلا لاحتاج إلی موصوف مقدّر وهو (۲) الأخوال أو ما یقوم مقامهم ، ولا حاجه إلی هذا التقدیر مع الاسـتغناء عنه ، فتعیّن أن یکون صفه ، وقد یجوز البدل علی قبحه. (۳).

قوله : «علینـا لهم فدیـد» جمله فی موضع المفعول / الثـالث ل نبّئت ، و «ظلما» : مفعول من أجله ، والعامل فیه «لهم» أو معنی (۴) قوله (۵) : «علینا لهم فدیـد» ، أی : یفدّون لأجل الظّلم ، أی : یصـیحون ، وقد یکون منصوبا علی الحال (۶) علی ضعف (۷) فیها لأنّ العامل معنی فعل (۸) ، وقـد أجیز أن یکون «ظلمـا» مفعولا ثالثا بمعنی (۹) ظالمین (۱۰) ، ویکون (۱۱) ما بعده کالتفسیر له (۱۲).

وکأنّ نحو «برق نحره» له بریق ، فقیل : برق نحره ، فغلب علیه ، و «تأبّط شـرّا» جعل سیفه تحت إبطه یوما ، وخرج فسئلت عنه أمّه فقالت : لا أدری إلّا أنّه تأبّط شرّا وخرج ، فسمّی تأبّط شرّا (۱۳) ، و «ذرّی حبّا» کان یذرّی الحبّ فغلب علیه ، قال (۱۴).

۱- الضمیر فی «قوله» یعود علی الراجز.

۲- فی د. والخزانه : ۱ / ۱۳۱ : «وهم».

۳- من قـوله : «لاـ یحسن أن یکون» إلی قوله : «قبحه» نقله البغـدادی فی الخزانه : ۱ / ۱۳۱ عن الإیضاح لابن الحاجب وردّ علیه. وذهب ابن یعیش إلی أن «بنی یزید» منصوب علی البدل من «أخوالی». انظر شـرح المفصل له : ۱ / ۲۸ ، وأجاز ابن الحاجب أن یکون «بنی یزید» بدلا من «أخوالی». انظر أمالیه : ۳۳۸ - ۳۴۰.

۴- فی ط : «ومعنی» ، تحریف.

۵- سقط من ط : «قوله».

۶- فی ط : «وقد یکون فی موضع نصب علی الحال».

۷- فی د : «ضعفهم» ، تحریف ، وفی ط : «ضعفه».

۸- انظر أمالی ابن الحاجب : ۳۳۸ - ۳۴۰.

۹- فی الخزانه : ۱ / ۱۳۱ : «یعنی».

۱۰- فی الخزانه : ۱ / ۱۳۲ : «ظالمین أو ذوی ظلم ویکون ..».

۱۱- فی ط : «وقد یکون» ، تحریف.

۱۲- من قوله : «وقد أجیز» إلی قوله : «له» نقله البغدادی فی الخزانه : ۱ / ۱۳۱ - ۱۳۲ عن الإیضاح لابن الحاجب.

۱۳- هو ثابت بن جابر ، وانظر سبب تسمیته تأبط شرا فی الاشتقاق : ۲۶۶.

۱۴- نسب الرجز فی الکتاب : ۳ / ۳۲۶ إلی رجل من بنی طهیّه ، وورد بلا نسبه فی المقتضب : ۴ / ۹ وجمهره اللغه : ۱ / ۲۵۵ وما ینصرف وما لا ینصرف : ۱۲۳ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۲۸ واللسان (حبب) و (رزب). والمرکّن من الضروع : العظیم ، والإرزبّ : فرج المرأه.

إنّ لها مركّنا إرزبّا

كأنّه جبهه ذرّى حبّا

و «شاب قرناها» سمّيت بذلك بقول الشاعر فى أبنائها (۱) :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها

بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب

أى : بنى التى شاب جانبا رأسها فى الضّرّ والحلب كعاده الرّاعيات فغلب عليها ذلك.

وقول بعضهم : إنما هو «نبئت أخوالى بنى (۲) تزيد» بالتاء تنطّع منه وتبجّح بأنّه قد علم أنّ فى العرب «تزيد» بالتّاء ، وإليه تنسب البرود التزيديّه (۳) ، وهو مردود من وجهين :

(۲) سقط من د : «نبئت أخوالى بنى».

(۳) ذهب ابن يعيش إلى أن الصواب «تزيد» بالتاء. انظر شرح المفصل : ۱ / ۲۸.

(۴) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ۱ / ۲۵ ، والمفضليات : ۴۲۵ ، والمنصف : ۱ / ۲۷۹ ، وورد بلا نسبه فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۲۸ ، والخصائص : ۲ / ۳۱۴ ، والروايه فى هذه المصادر «بنى تزيد» إلا فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف فإن الروايه فيه «بنى يزيد» ، وخطّأ العسكرىّ روايه «بنى تزيد» ، انظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۲۹.

«والظبه : طرف النصل من أسفل ، أى : يعثرن وحدّ الظبات فيهنّ ، وهو كقولك : جاء يمشى فى ثوب أصفر .. وشبه طرائق الدم على أذرعها بطرائق تلك البرود الحمر» شرح أشعار الهذليين : ۱ / ۲۵.

(۵) كلام ابن الحاجب على روايه «تزيد» بالتاء قاله صاحب الصحاح (زيد).

(۶) فى د : «فى الجمله» ، تحريف.

(۷) نقل البغدادى كلام ابن الحاجب على روايه «تزيد» بالتاء عن كتاب الإيضاح وردّ عليه. انظر الخزانه : ۱ / ۱۳۲.

۱- ورد البيت فى الكتاب : ۲ / ۸۵ ، ۳ / ۷ ، ۳ / ۶۵ والمقتضب : ۴ / ۹ ، ۴ / ۲۶۶ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۳۸۳ والخصائص : ۲ / ۳۶۷ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۲۸ وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۱۷ بلا نسبه ، ونسبه صاحب اللسان إلى الأسدى

فى ماده (قرن) ولم أجده فى ديوان الطرماح والكميت وبشر بن أبى خازم الأسديين. «يقال : للرجل قرنان أى : ضفيرتان» اللسان (قرن) و «صررت الناقه : شددت عليها الصّرار وهو خيط يشدّ فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها» اللسان (صرر).

ومثل «يزيد» فى الجمله ما أنشد ثعلب (۱) :

وبنو يدبّ إذا مشى

وبنو يهرّ على العشاء

«وعمرويه» و «سيبويه» فيه وجهان :

أكثرهما : البناء على الكسر ، كأنّهم أجروه مجرى الصّوت لمّا أشبهه ولمّا (۲) كان أعجميّا لا معنى له عندهم ، أو ليفرّقوا بين التركيب مع الأعجمىّ وبينه مع العربىّ ، وإليه أشار سيبويه (۳).

والثانى : أن يعرب آخره إعراب بعلبكّ.

قال : «والمنقول على ستّه أنواع».

قال الشيخ أيّده الله تعالى : المنقول ما كان موضوعا لشىء قبل ذلك ثمّ سمّى به ، والدّليل على حصره فى ستّه أنواع أنّه لا يخلو إمّا أن يكون منقولا عن مفرد أو لا ، والثانى هو القسم السادس ، وهو المركّب على اختلاف أنواعه ، كقولك : «تأبّط شرّا» و «ذرّى حبّا» و «شاب قرناها» و «عبد الله» وشبهه ، وإن كان منقولا عن مفرد فلا يخلو إمّا أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا ، وقد تقدّم حصرها ، / فلا حاجه إلى ذكره ، فإن كان اسما فلا يخلو إمّا أن يكون صوتا أو لا ، فالصّوت هو القسم الخامس كببّه (۴) ، وإن كان غير صوت فلا يخلو من أن يكون صفه أو لا ، فإن كان [صفه](۵) فهو القسم الثالث ، وإن كان غير صفه فلا يخلو من أن يكون اسم عين أو اسم معنى ، فإن كان اسم عين فهو القسم الأوّل وإن لم يكن فهو القسم الثانى (۶) ، والفعل هو القسم الرابع ، والحرف لم يجده (۷) فلم يذكره.

۱- ما ذكره ابن الحاجب عن ثعلب هنا بعض بيت رواه أبو بكر الأنبارى عنه فقال : «وأنشدنا أبو العباس عن سلمه عن الفراء عن الكسائى : أعير بنى يدبّ إذا تعشّى وعير بنى يهرّ على العشاء جعل «يهرّ» و «يدبّ» اسمين». الأضداد : ۵.

۲- فى ط : «أو لما».

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۳۰۱ - ۳۰۲ ، والمقتضب : ۳ / ۱۸۲ ، ۴ / ۳۱ ، والأشمونى : ۱ / ۱۳۴ ، والهمع : ۱ / ۷۱.

۴- سقط من د : «كببّه» ، و «ببّه : حكايه صوت صبى» ، اللسان (ببب).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «من أن يكون اسم عين وهو القسم الأول أو اسم معنى وهو القسم الثانى».

۷- الضمير يعود إلى الزمخشرى.

و «نائله» (۱) : اسم (۲) صنم (۳) ، فاعله (۴) من نال ينال أو ينول (۵) ، و «إياس» : مصدر فى الأصل من آسه أوسا وإياسا أى : أعطاه (۶) ، ولا يحسن أن يكون من أيس مقلوب يئس (۷) ، لأنّ مصدر المقلوب إنّما يأتى على الأصل ، ولو لا أنّ أصل أيس يئس (۸) للزم أم يقال : آس ، وفى العرب «شمّر» (۹) ، قال (۱۰) :

فهل أنا ماش بين شوط وحيّه

وهل أنا لاق حىّ قيس بن شمّرا

وهو غير منصرف باتّفاق النحويّين. (۱۱)

ويقال : «كعسب الرجل» إذا مشى متقاربا خطاه (۱۲) ، وهو منصرف (۱۳) عند سيبويه وأكثر لنحويين ، خلافا لعيسى بن عمر النحوى (۱۴) ، وسنذكر مذهبه فيما بعد إن شاء الله.

«وإمّا عن (۱۵) أمر كإصمت».

۱- بدأ ابن الحاجب بتفسير بعض الكلمات التى ساقها الزمخشرى فى المفصل.

۲- سقط من د : «اسم».

۳- انظر كتاب الأصنام : ۹ والصحاح (أسف).

۴- سقط من د : «فاعله».

۵- ذكر الجوهرى وابن منظور «نائله» فى ماده نيل» ، ولم يذكراها فى ماده «نول» ، وذكرها صاحب التاج فى ماده (نول).

۶- «الأوس : العطيّه ، والأوس : العوض» اللسان (أوس) و (أيس).

۷- انظر إصلاح المنطق : ۱۵۱ والممتع : ۶۱۸ ، واللسان (أيس).

۸- فى د : «ولو لا أن أيس مقلوب يئس».

۹- بنو شمّر من طىء. انظر الاشتقاق : ۳۹۰ و «شمّر : اسم ناقه من الاستعداد والسير» اللسان (شمر) ، وهنا بدأ ابن الحاجب بالكلام على الاسم المنقول عن فعل ماض.

۱۰- هو امرؤ القيس ، والبيت فى ديوانه : ۳۹۳ ، و «شوط بالضّمّ : جبل بأجأ» معجم البلدان (شوط) ، و «حيّه : من جبال طىء» معجم البلدان (حيه).

۱۱- انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۶۱ - ۶۲.

۱۲- قال سيبويه : «وإنما هو فعل من الكعسبه ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخطا» الكتاب : ۳ / ۲۰۶ - ۲۰۷.

۱۳- فى د : «وهو غير منصرف» ، خطأ.

۱۴- قال سيبويه : «وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمّى كعسبا» الكتاب : ۳ / ۲۰۶.

١٥- سقط من المفصل : ٧ «عن».

قال الشيخ عليه الرّحمه : وهو اسم لبرّيّه معروفه ، من «صمت يصمت (۱)» واستشهاده (۲) بالبيت (۳) يستقيم (۴) على وجهين :

أحدهما : أنّ فعل يجيء على يفعل ويفعل.

والوجه الثانى : أن يثبت «صمت يصمت» ، ولا يستقيم على غير ذلك ، وقول بعضهم : يجوز أن يكون أصله «اصمت» ثم غيّر (۵) إثبات لباب (۶) بغير ثبت (۷) ، وأصله أنّ رجلا قال لصاحبه فيها (۸) : «إصمت» تخويفا ، فسمّيت به ، وقد قيل : إنّ «وحش إصمت» علم على كلّ مكان قفر كأسامه (۹) ، وإن كان «وحش إصمت» فى أصله بمعنى خلاء (۱۰) ، ولا يخرج بذلك عن أن يكون «إصمت» علما منقولا كذرّى (۱۱) أو مرتجلا كحمار قبّان (۱۲) ونحوه من المضافات (۱۳).

۱- انظر معجم البلدان (إصمت).

۲- أى الزمخشرى.

۳- أى : بيت الراعى وهو : أشلى سلوقيّه باتت وبات بها بوحش إصمت فى أصلابها أود وهو فى ديوانه : ۴۶ ، والخزانه : ۳ / ۲۸۴ ، قوله : أشلى : دعا ، سلوقيه : أى كلاب سلوقيه نسبه إلى موضع اسمه سلوق بفتح السين وضم اللام ، وبات وباتت : اختصاص الفعل بالليل ، والأود بفتحتين : الاعوجاج ، الخزانه : ۳ / ۲۹۰.

۴- فى د. والخزانه : ۳ / ۲۸۴ «مستقيم».

۵- بعدها فى الخزانه : «بالتسميه».

۶- فى ط : «لبابه».

۷- ذهب أبو زيد الأنصارى إلى هذا ، فقد نقل عنه ياقوت الحموى والبغدادى قوله : «وإمّا أن يكون غيّر فى التسميه به عن إصمت بالضم الذى هو منقول فى مضارع هذا الفعل ، وإما أن يكون مرتجلا وافق لفظ الأمر الذى بمعنى اسكت» معجم البلدان (إصمت) والخزانه : ۳ / ۲۸۵. وذهب ابن مالك إلى أن «اصمت» مرتجل ودفع أن يكون منقولا عن فعل أمر. انظر شرحه للتسهيل : ۱ / ۱۷۱ - ۱۷۲.

۸- أى فى البريه.

۹- قال ابن منظور : «تركته بوحش إصمت واصمته. قال ابن سيده : وعندى أنّه الفلاه» اللسان (صمت). وقال الزمخشرى : «وإصمت علم للفلاه القفر» المستقصى : ۲ / ۲۸۶.

۱۰- فى الخزانه : ۳ / ۲۸۴ «خال».

۱۱- فى الأصل. ط : «كبذر». وفى الخزانه : «قدرا» تحريف فى الأخير ، وما أثبت عن د.

۱۲- القبّان : الذى يوزن به ، وحمار قبّان : دويبه معروفه ، انظر حياه الحيوان : ۱ / ۲۱۵.

۱۳- من قوله : «واستشهاده بالبيت ..» إلى قوله : «المضافات» نقله البغدادى فى الخزانه : ۳ / ۲۸۴ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

ويجوز أن يكون «وحش إصمت» لكلّ مكان قفر بمعنى : مثل «وحش إصمت» ، وكذلك قولهم : «بلد إصمت» و «بلده إصمت» (١).

قوله (٢) : «أشلى» أى : الكلّاب كلبه ، أو كلابا سلوقيّه ، «باتت» : هى ، أى : الكلبه (٣) ، و «بات» هو أيضا ، «بها» أى (٤) : بوحش إصمت ، وأضمره (٥) لأنّه متقدّم فى المعنى لأشلى ، أو لباتت الأوّل ، و «فى أصلابها أود» أى : فى ظهورها اعوجاج ، وهو دليل القوّه (٦).

وقوله : «وأطرقا» فى قول الهذلىّ (٧) :

على أطرقا باليات الخيا

م إلّا الثّمام وإلّا العصىّ

قال الشيخ رحمه الله : وقبله (٨) :

عرفت الدّيار كرقم الدّوا

ه يذبرها الكاتب الحميرىّ

على أطرقا باليات الخيا

م .....

فأطرقا : اسم لبقعه (٩) معروفه / أيضا (١٠) ، أصله أنّ رجلا قال لصاحبيه (١١) فيها : أطرقا

١- كلام ابن الحاجب هنا يشبه كلام أبى زيد الأنصارى والزمخشرى ، انظر المستقصى : ٢ / ٢٨٦ ومعجم البلدان (إصمت) والخزانه : ٣ / ٢٨٥.

٢- فى د. ط : «يقول» والضمير عائد إلى الشاعر ، لأنّ ابن الحاجب بدأ بشرح بيت الراعى المتقدم.

٣- سقط من د : «هى أى الكلبه».

٤- سقط من د : «أى».

٥- أى : أضمر فاعل «بات».

٦- هنا جاء قول ابن الحاجب من «ويجوز أن يكون وحش إصمت» إلى قوله : «وبلده إصمت» فى د. ط.

٧- هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٠٠ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣٩٨ ، والخزانه : ٣ / ٢٨٥ ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ١ / ١٣١ - ١٣٢ ، و «أطرق : اسكت ، كانوا ثلاثه فى مفازه فقال واحد لصاحبيه : أطرقا أى : اسكتا

فسمّى به البلد ، والثمام : شجر يجعل فوق الخيم ، والعصى : خشب بيوت الأعراب» شرح أشعار الهذليين : ١ / ١٠٠.

٨- فى د : «ومثله» ، تصحيف ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ١ / ٩٨. الذّبر : الكتابه ، والرّقم : الخطّ والأثر.

٩- فى د : «بقعه».

١٠- انظر معجم البلدان (أطرقا).

١١- فى ط : «لصاحبه» ، تحريف.

تخويفا ، فسمّى به (۱) ، و «باليات» : حال من «الدّيار» ، و «إلّا الثّمام» : استثناء منقطع ، و «إلّا العصىّ» : معطوف عليه ، وبعض الناس ينشده «باليات الخيام» يجعله مبتدا ، وبعضهم ينشده «إلّا الثّمام وإلّا العصىّ» بالرّفع ، وليس (۲) بصواب (۳) ، وإنّما يجوز بناء على (۴) وجهين :

أحدهما : أنّه يجوز الإتباع على المعنى دون اللّفظ ، كقولك : «أعجبنى ضرب زيد العاقل» بالرفع. والثانى : إمّا على قولهم : «ما جاءنى أحد إلّا حمار» على (۵) اللّغه التّميميّه (۶) ، فقوله : «باليات الخيام» : الخيام (۷) : مرفوعه من حيث المعنى ، فكأنّه قال : باليات خيامها ، فيكون قوله : «إلّا الثّمام» على اللغه التّميميّه ، وإمّا على أنّ «إلّا» بمثابه «غير» ، وكلّ ضعيف.

وأمّا «أعجبنى ضرب زيد العاقل» فلأنّ زيدا معرب ، والتّوابع إنّما تجرى على متبوعاتها على حسب إعرابها.

وأمّا «ما جاءنى أحد (۸) إلا حمار» فلأنّ ذلك إنّما ثبت (۹) فى النفى (۱۰) مع أنّ فيه ضعفا (۱۱) ، لأنّ الحمار ليس من جنس الأحدين ، فلا يكون بدلا لا بعضا ولا كلا ولا اشتمالا ، لأنّ بدل الاشتمال يكون بينه وبين المبدل منه ملابسه ، وهذا ليس كذلك ، فصار بمثابه بدل الغلط ، فلا يخفى سقوطه.

۱- فى د : «بها».

۲- فى د : «ينشده برفع الثمام وليس ..».

۳- وجه ابن يعيش نصب باليات على الحال ، وأجاز فى «إلا الثمام وإلا العصىّ» الرفع والنصب ووجههما ، ونقل البغدادى كلام ابن الحاجب على هذا البيت من كتابه الإيضاح وفضل توجيه ابن يعيش لروايه الرفع ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۱ والخزانه : ۳ / ۲۹۲.

۴- فى الخزانه : ۲ / ۲۹۲ «بناء الرفع على ..».

۵- فى ط : «حمار محمول على ..».

۶- لغه أهل الحجاز النصب فى الاستثناء التام المنقطع المنفى وأجاز بنو تميم الإتباع على البدليه وقد حكى سيبويه اللغتين ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۹ - ۳۲۰ ، ووجّه المبرد لغه تميم على وجهين فى المقتضب : ۴ / ۴۱۳. وأقحم بعد كلمه التميميه فى ط : «وإما على أن إلا بمثابه غير» وليس هذا موضعها.

۷- فى ط : «فكانت الخيام» ، زياده مقحمه.

۸- سقط من ط : «أحد» خطأ.

۹- فى د : «يثبت».

۱۰- فى د : «الشىء» تحريف.

۱۱- فى د : «مع أنه فيه ضعيف».

وأمّا كون «إلّا» بمثابه «غير» فشرطه فى الفصيح أن تكون تابعه لجمع منكّر غير منحصر (۱) ، وذلك مفقود (۲) ههنا.

ويرد على استشهاده بأطرقا أنّ كلّ تقسيم صحيح (۳) ذكرت فيه أنواع باعتبار صفات مصحّحه للتّقسيم يجب أن تكون صفه كلّ قسم منتفيه عن بقيّه الأقسام ، وإلّا لم يصحّ التقسيم باعتبارها ، مثال ذلك إذا قلت : الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان ، فيجب أن تكون الحيوانيّه منتفيه عن القسم الآخر (۴) ، وههنا التقسيم قد ذكر فيه المركّب ، فيجب أن يكون التركيب منتفيا عن بقيّه الأقسام ، فتمثيله بقوله : «أطرقا» فى غير القسم المركّب ليس بمستقيم. (۵)

و «ببّه» : حكايه صوت الصّغير ، يقال : إنّ أمّه قالت وهى ترقّصه طفلا : (۶)

لأنكحنّ ببّه

جاريه خدبّه

مكرمه محبّه

تجبّ أهل الكعبه

فغلب عليه.

«والمرتجل على ضربين» إلى آخره.

قال الشيخ : القياسىّ (۷) ما كان على قياس كلام العرب ، والشّاذّ ما ليس كذلك

۱- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۴۵ ، ومغنى اللبيب : ۷۴ ، والهمع ۱ / ۲۲۹.

۲- من قوله : «وباليات الخيام حال» إلى قوله «مفقود» نقله البغدادى فى الخزانه : ۳ / ۲۹۲ عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

۳- سقط من ط : «صحيح» ، خطأ.

۴- فى ط : «عن بقيه الأقسام الآخر» ، خطأ.

۵- ذكر ابن يعيش أن «أطرقا» فيه ضمير التثنيه ، فهو جمله ، فينبغى أن يذكر مع الجمل المحكيه فى المركبات ، وأجاب عن ذلك بأن «أطرقا» لها جهتان ، انظر شرح المفصل له : ۱ / ۳۲.

۶- الرجز لهند بنت أبى سفيان ، قالته وهى ترقّص ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل ، وذلك كما ورد فى سر صناعه الإعراب : ۵۹۹ ، واللسان (ببب) والمقاصد للعينى : ۱ / ۴۰۳ ، وذكر ابن دريد أن عبد الله بن الحارث سمّى ببّه ، انظر الاشتقاق : ۷۰ ، ومثله ذكر ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۳۲ ، وورد الرجز بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۲۱۷ ، والمنصف : ۲ / ۱۸۲ ، وأسرار البلاغه : ۳۵۳ والممتع : ۱ / ۷۲. والخدبّه : الضخمه ، و «تجبّ أهل الكعبه» أى : تغلب نساء قريش فى حسنها. اللسان (ببب).

۷- فى ط : «القياس» ، تحريف.

فغطفان (۱) نظیره نزوان (۲) ، وعمران نظیره سرحان ، وحمدان نظیره سکران ، ونظیر فقعس جعفر ، وإن صحّ ما قیل فی (۳) فقعس فقعسه أی : ذلّ کان منقولا (۴) ، ونظیر حنتف (۵) عنسل (۶) أو جعفر.

والشّاذّ نحو : محبب (۷) وموهب (۸) وموظب (۹) ومکوزه (۱۰) وحیوه (۱۱) أمّا محبب فقیاسه الإدغام ، لأنّ کل مفعل عینه ولامه من (۱۲) جنس واحد یجب إدغامه ، فکان یجب أن یقال : محبّ ، وأمّا موظب وموهب فکان ینبغی (۱۳) أن یقال بالکسر (۱۴) ، لأنّه لیس فی کلام العرب مفعل فاؤه واو ، ومکوزه کان یقتضی أن یقال بالألف ، لأنّ کلّ مفعله عینها واو أو یاء یجب قلبها ألفا ، وحیوه یجب أن یکون حیّه (۱۵) ، لأنّه إذا اجتمعت الواو والیاء وسبقت إحداهما بالسّکون قلبت الواو یاء وأدغمت فیها ، وموظب : اسم مکان.

۱- «غطفان : وهی قبیله عظیمه ، وغطفان : فعلان من الغطف والغطف : قله هدب العین» الاشتقاق : ۲۶۹.

۲- «النّزوان : التفلّت والسّوره» اللسان (نزا).

۳- فی ط : «من».

۴- بنو فقعس حیّ من العرب من بنی أسد ، قال ابن درید : «وفقعس من الفقعسه : وهو استرخاء وبلاده فی الإنسان». الاشتقاق : ۱۸۰ ، وقال الأزهری : «وبنو فقعس حی من العرب من بنی أسد ، ولا أدری ما أصله فی العربیه» تهذیب اللغه : ۳ / ۲۸۱ ، ولم یزد علی ذلک صاحب الجمهره والصحاح واللسان والتاج.

۵- «الحنتف : الجراد ، والحنتف بن السّجف : رجل من بنی ضبه» ، الاشتقاق : ۱۹۷.

۶- قال سیبویه : «ومما جعلته زائدا بثبت العنسل لأنهم یریدون العسول» الکتاب : ۴ / ۳۲۰. وقال الرضی : «العنسل : الناقه السریعه ، مشتق من العسلان وهو السرعه ، وقال بعضهم : هو کزیدل من العنس ، وهو بعید لمخالفه معنی عنسل معنی عنس وهی الناقه الصلبه ولقله زیاده اللام» شرح الشافیه : ۲ / ۳۳۳ ، وانظر الخصائص : ۲ / ۴۸ - ۴۹.

۷- هو اسم رجل ، انظر المنصف : ۳ / ۴۵.

۸- هو اسم رجل ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۳۳.

۹- هو اسم مکان ، انظر معجم البلدان (موظب).

۱۰- من قوله : «واستشهاده بالبیت ..» إلی قوله : «المضافات» نقله البغدادی فی الخزانه : ۳ / ۲۸۴ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۱۱- هو اسم رجل ، رجاء بن حیوه. انظر سر صناعه الإعراب : ۱۵۴.

۱۲- سقط من د : «من».

۱۳- فی د : «یقتضی» مکان «فکان ینبغی». تحریف.

۱۴- انظر شرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۴۱ - ۱۴۲.

۱۵- فی ط : «یقتضی».

۱۶- انظر الکتاب : ۴ / ۳۹۹ والمنصف : ۲ / ۲۸۴ - ۲۸۵ وسر صناعه الإعراب : ۱۵۳ - ۱۵۵ وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۴۲.

[أحكام العلم ، العلم المضاف]

قال :

«فصل : وإذا اجتمع للرّجل اسم غير مضاف ولقب» إلى آخره

قال الشيخ أيّده الله تعالى :

لمّا ذكر العلم بما هو علم شرع يتكلّم فى أحكام العلم ، وكان ينبغى أن يذكر ما بعد هذا الفصل عقيب ذكره العلم ، لأنّه نوع منه ، وإنّما فصل بينهما بهذا (١) الفصل لأنّ هذا الحكم لا يكون للعلم (٢) المذكور بعده ، فلمّا كان بينه وبين الأوّل ملاءمه (٣) ذكره عقيبه.

قال الشيخ أيّده الله تعالى : ذكر اللّقب مطلقا ، والمراد به اللّقب الذى هو غير صفه ، لأنّ الألقاب (٤) الصّفات لا يضاف إليها موصوفاتها ، وسنذكر ذلك فى المجرورات عند (٥) تعليل امتناع إضافه الصفه إلى موصوفها والموصوف إلى صفته ، وترك (٦) تقييده اعتمادا منه على التّمثيل ، فإنّه لم يمثّل إلّا بغير الصّفات.

وقوله : «أضيف» ظاهر فى وجوب الإضافه ، كما إذا قيل : الفاعل يكون (٧) مرفوعا ، وهو ظاهر كلام البصريّين (٨) ، وقد أجاز الزّجّاج الإتباع ، وروى الفرّاء «قيس قفّه» و «يحيى عينان» بالإتباع (٩) ، وهو رجل كان ضخم العينين ، فلقّب بذلك (١٠) ، وقد جاء «ابن قيس الرّقيّات» منوّنا ، فيكون (١١) عطف بيان أو بدلا ، فيكون ترك تقييده إمّا اعتمادا منه على ظهور الوجه الآخر ،

١- فى د : «ملازمه» مكان «بهذا» ، تحريف.

٢- فى ط : «لا يكون إلا للعلم» ، زياده مقحمه.

٣- فى ط : «ملازمه».

٤- فى د : «ألقاب» ، تحريف.

٥- فى الأصل ، ط : «يعنى» ما أثبت عن د.

٦- أى الزمخشرى.

٧- سقط من ط : «يكون».

٨- انظر الكتاب : ٢ / ٩٧ ، ٣ / ٢٩٤ ، والمقتضب : ٤ / ١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٧٣ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٩٨.

٩- انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٩ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٤٩٨ ، والأشمونى : ١ / ١٣٠.

١٠- سقط من ط : «بذلك» ، خطأ.

١١- سقط من ط : «فيكون».

فذكر الوجه المشكل خاصّه وترك ذلك (۱) الوجه الظّاهر عنده ، وإمّا لأنّه مذهبه ، ووجه إشكاله أنّهما اسمان لذات واحده ، يتعذّر إضافه أحدهما إلى الآخر ، ودليله اتّفاقهم على منع (۲) «أسد (۳) السّبع» أو «سبع / الأسد» وشبهه ، وسبب الامتناع أنّ الإضافه جيء بها لغرض تخصيص الأوّل أو تعريفه ، فإذا كانا لشيء واحد تعذّر أن يتخصّص أحدهما بالآخر أو يتّضح به ، ووجه صحّه الإضافه فى هذا الكلام أمران :

أحدهما : أنّ اللّفظ قد يطلق ويراد به نفس اللّفظ ، ويطلق ويراد به المدلول ، دليله قولك : «ذات زيد» ، فالذّات للمدلول وزيد للّفظ ، فكذلك يجوز أن يقال : إنّ زيدا قصد به ههنا قصد الذّات ، و «بطّه» (۴) قصد به قصد اللّفظ ، فكأنّه قال : مسمّى (۵) هذا اللّفظ الذى هو قفّه وبطّه (۶) ، وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان (۷) ، فتصحّ الإضافه ، فيصير بمثابه [غلام فى](۸) قولك : «غلام زيد».

والوجه الآخر : أنّه لمّا توهّم التّنكير فى «زيد» عند قصد إضافته (۹) للاختصاص (۱۰) صار بمثابه قولك : كلّ أو (۱۱) غلام ، فأضيف للتّبيين أو للتعريف (۱۲) ، كما أضيف كلّ وغلام (۱۳) ، وهذا يشبه باب «زيد المعارك» (۱۴) من حيث (۱۵) إنّه إضافه للعلم ، إلّا أنّ هذا لازم أو (۱۶) أولى ،

۱- سقط من د : «ذلك».

۲- فى د : «امتناع».

۳- سقط من د : «أسد» ، خطأ.

۴- فى ط : «وقفّه» ، ومقصود ابن الحاجب المثال الذى ساقه الزمخشرى وهو «زيد بطه» ، انظر المفصل : ۹.

۵- فى د : «سمى» ، تحريف.

۶- سقط من د. ط : «وبطه» ، أراد قولهم : «قيس قفه وزيد بطه».

۷- فى د : «المدلولات» ، تصحيف.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى د : «الإضافه».

۱۰- فى د. ط : «للاختصار» ، تحريف. وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۷۴.

۱۱- سقط من د : «أو» ، خطأ.

۱۲- فى ط : «والتعريف» ، تحريف.

۱۳- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۷۴.

۱۴- فى د : «المعلول» ، تحريف.

۱۵- فى د : «أحب» ، تحريف.

۱۶- سقط من د : «أو».

وذلک (۱) أضعف باتّفاق ، ولزم عند الإضافه إضافه الاسم إلی اللّقب ، ولا يجوز العکس ، لأنّ اللّقب إنّما يکون لقبا عند اشتهاره ، وإضافه غير الأشهر إلی الأشهر هو الوجه.

قوله : «فإن کان مضافا أو کنيه أجری اللّقب علی الاسم فقيل : هذا عبد الله بطّه ، وهذا أبو زيد قفّه».

قال الشيخ أيّده الله تعالی : يتعيّن الوجه القياسیّ إمّا عطف البيان وإمّا البدل (۲) ، وتتعذّر الإضافه ، ووجه تعذّرها أنّک لو أضفت لم يخل إمّا أن تضيفهما أو أحدهما ، وکلاهما باطل ، وبيان تعذّر إضافتهما من وجهين : من حيث اللّفظ ، ومن حيث المعنی (۳).

أمّا [من حيث اللّفظ](۴) فلأنّ المضاف حقّه أن يعتوره الإعراب لاختلاف العوامل ، فإذا أضفتهما جميعا فی موضع الرّفع فيجب أن ترفعهما جميعا لاستحقاقهما ذلک باعتبار الفاعليّه ، فيکون الثانی مرفوعا ومحفوضا (۵) ، وهو ممتنع.

وأمّا (۶) من حيث المعنی فهو أنّ الاسم إنّما يضاف إلی الاسم المعرفه لتعريفه (۷) ، فتعذّر إضفتهما جميعا إلی أمر آخر ، لکون الثانی لا فائده فيه ، إذ إضافه الأوّل إلی الثالث يستغنی بها (۸) عن الثانی.

ووجه ثالث : وهو أنّ الشّيئين إنّما يضافان بواسطه الاشتراک بحرف العطف ، ولو جئت بحرف العطف ههنا لا متنعت العلميّه (۹).

ووجه رابع : وهو أنّ المضاف إنّما يضاف باعتبار خصوصيّه بينه وبين المضاف إليه ليست

۱- ربما عنی بقوله : «هذا» إضافه مثل «زيد قفه» ، وعنی بقوله : «وذلک» إضافه مثل «زيد المعارک».

۲- فی د. «أو البدل».

۳- سقط من د : «ومن حيث المعنی» ، خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من د : «ومخفوضا» ، خطأ.

۶- سقط من ط : «وأما» ، خطأ.

۷- فی د : «إلی الاسم ليعرفه».

۸- سقط من د : «بها» ، خطأ.

۹- انظر شرح الکافيه للرضی : ۱ / ۲۷۲ ، والهمع : ۲ / ۴۶ ، وحاشيه الصبان : ۲ / ۲۳۸ ، وما سيأتی ورقه : ۹۵ ب من الأصل.

لغيره ، فلو أضفتهما إلى الثّالث للزم أن يكون بين الأوّل والثالث اختصاص ليس لغيره فى ذلك المعنى ، وذلك مؤدّ إلى التّناقض ، وبيانه هو أنّك إذا أضفته إلى الثالث لزم هذا أيضا ، فكأنّك قلت : له بالثانى خصوصيّه فى هذا المعنى دون غيره ، وله بالثالث خصوصيّه فى المعنى دون غيره ، فكأنّك قلت : له به خصوصيّه ما له به خصوصيّه ، وأيضا فإنّه (۱) لا يجوز إضافه الأوّل لأنّه بعض / الاسم ، وبعض الاسم لا يضاف ، وكذلك الثانى.

۱- سقط من د. من قوله : «ووجه رابع» إلى «فإنه» ، خطأ.

[أسماء بعض الحيوانات]

قوله :

«فصل : وقد سمّوا ..» إلى آخره.

«أعوج» : فحل الخيل ، كان لكنده أشهر خيلهم ، وأكثرها نسلا ، وإليه تنسب بنات أعوج الأعوجيّات (١) ، و «لاحق» : فى الخيل كثر ، لمعاويه وعلىّ وزيد الخيل (٢) ، و «شدقم» : فحل من الإبل ، كان للنعمان بن المنذر (٣) ، و «علّيان» : فحل من الإبل لكليب بن وائل (٤) ، و «خطّه» : عنز سوء ، وفى المثل : «قبّح الله معزى خيرها خطّه» (٥) و «هيله» (٦) : كذلك ، و «ضمران» : كلب للنابغه (٧) ، و «كساب» : كلب للبيد (٨).

١- قال أبو عبيده : «وأعوج كان لكنده ثم صار لبنى سليم ثم خرج منهم إلى بنى هلال بن عامر بن صعصعه». كتاب الخيل : ٦٦ وانظر الصحاح (عوج).

٢- انظر كتاب الخيل : ٦٦ والصحاح (لحق).

٣- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٤.

٤- انظر المستقصى فى أمثال العرب : ٢ / ٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٤.

٥- «قال الزمخشرى : «هى عنز سوء .. يضرب لقوم أشرار ينسب بعضهم إلى أدنى فضيله» المستقصى : ٢ / ١٨٦ ، وانظر جمهره الأمثال : ١ / ١٢٤.

٦- «هيله : عنز لامرأه كان من أساء عليها درّت له ومن أحسن إليها نطحته». القاموس المحيط (هال) ، وقال الميدانى : «هيل هيل خير حالبيك تنطحين» مجمع الأمثال : ١ / ٢٣٨.

٧- هو النابغه الذبيانى : وذكر كلبه ضمران فى معلقته فقال : فهاب ضمران منه حيث يوزعه طعن المعارك عن المحجر النّجد ديوان النابغه : ٩.

٨- ذكره بقوله : «فتقصّدت منها كساب فضرّجت بدم وغودر فى المكرّ سخامها» تقصدت : قصدت ، كساب : فى محل موضع نصب ومبنى على الكسر ، وسخام : اسم كلب. شرح ديوان لبيد : ٣١٢.

[الأسماء الموضوعه للأجناس]

قوله :

«فصل : وما لا يتّخذ ولا يؤلف ، فيحتاج إلى التّمييز بين أفراده» إلى آخره

قال الشيخ رحمه الله : هـذا الفصل يرد إشكالا على حدّ العلم ، لأنّ حدّ العلم هو «الموضوع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه» ، وهذا يوضع لشيء ولما أشبهه ، فقد فقدت منه حقيقه (١) العلميّه ، وأجيب عن ذلك بأجوبه منها :

أنّه موضوع للجنس بأسره (٢) ، وإذا كان موضوعا للجنس بأسره فهو غير متناول ما أشبهه ، ولو كان الأمر كذلك لكان الجواب مستقيما ، وإنّما هو موضوع (٣) يوضع للجنس بكماله ، ويوضع (٤) لكلّ واحد من آحاده ، فهو (٥) وجه الإشكال.

والجواب المرضيّ فيه أن يقال : إنّ العرب وضعت هـذه الألفاظ وعاملتها معامله العلميّه (٦) فى منع الصّرف فيما اجتمع فيه مع العلميّه علّه أخرى ، ومنع الألف (٧) واللّام والإضافه ، فلا بدّ من التّخيّل (٨) فى تقديرها أعلاما ، قال سيبويه رحمه الله كلاما معناه أنّ هذه الألفاظ موضوعه للحقائق المعقوله المتّحده [المتخيّله](٩) فى الذّهن ، ومثّله بالمعهود فى الذّهن بينك وبين مخاطبك ، وإذا صحّ أن تضع اسما بالألف واللّام للمعهود الذّهنيّ فلا يبعد أن تضع العلم له (١٠) ، وقال (١١) : «إذا قلت : هذا أسامه فكأنّك قلت : هذا الذى من صفته كيت وكيت» ، يعنى فى الذّهن ، وهو الذى أراده

١- فى ط : «الحقيقه» ، تحريف.

٢- أى : بجميعه كما يقال برمّته ، اللسان (أسر).

٣- فى ط : «ولكنه موضوع ..».

٤- فى الأصل ، ط : «وموضوع» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

٥- فى ط : «من آحاده ، فإذا وضع لكلّ واحد من آحاده فهو ..».

٦- فى ط : «الأعلام».

٧- فى ط : «ومنع دخول الألف ..».

٨- فى ط : «من تخيل التمحل فى ..».

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- نقل الأشمونى ما لخصه ابن الحاجب من كلام سيبويه ، انظر الأشمونى : ١ / ١٣٥ - ١٣٦.

١١- فى ط : «قوله» ، تحريف ، والضمير فى «قال» يعود إلى سيبويه ، لأن ابن الحاجب ما زال ينقل كلام سيبويه بالمعنى ، انظر الكتاب : ٢ / ٩٣ وما بعدها ، والأشمونى : ١ / ١٣٥ - ١٣٦.

الزمخشرىّ بقوله : «فإذا قلت : أبو براقش فكأنّك (١) قلت : الذى من شأنه كيت وكيت» ، وإذا تحقّق أنّه لمعهود فى الذهن فإذا أطلقوه على الواحد فى الوجود فإنّما أرادوا أنّه (٢) للحقيقه (٣) المعقوله (٤) فى الذّهن ، وصحّ إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقه [فيه](٥) ، وجاء (٦) التّعدّد باعتبار الوجود لا باعتبار (٧) موضوعه ، ولا مشاحّه فى أنّ الحقيقه الذهنيّه مغايره للوجود ، فإذا أطلق على الوجود أطلق على غير ما (٨) وضع له ، لأنّا علمنا أنهم عاملوا الأمرين فى التّسميه معامله المتواطئ (٩) ، بدليل قولك : «أكلت الخبز وشربت الماء» وأشباهه ، ولا معهود ، وإراده الجنس باطله ، بدليل (١٠) صحّه قولك : / «الإنسان حيوان ناطق» ، فالحدّ (١١) للذهنى (١٢) ، وشرطه على الوجودىّ إمّا لموافقه (١٣) كلّ منهما للآخر فى المعقوليّه ، وإمّا لتوهّم أنّهما لأمر واحد (١٤) ، والفرق بين قولك : أسد وأسامه أنّ أسدا موضوع لواحد من آحاد الجنس فى أصل وضعه ، وأسامه موضوع للحقيقه المتّحده فى الذّهن ، فإذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على (١٥) أصل وضعه ، وإذا أطلقت أسامه على الواحد (١٦) فإنّما أردت الحقيقه ، ولزم من إطلاقه على الحقيقه باعتبار الوجود التّعدّد ،

۱- تجاوز ابن الحاجب مقدار سطر من المفصل ، انظر المفصل : ۹.

۲- فى د : «ان» ، تحريف ، وفى ط : به.

۳- فى ط : «الحقيقه».

۴- فى د : «المعلوله» ، تحريف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «وجاز».

۷- فى د : «اعتبار» ، تحريف.

۸- فى د : «فى غيرها» ، تحريف ، وفى ط : «لغير ما ..».

۹- فى ط : «واحده» مكان «المتواطئ».

۱۰- فى د : «وبدليل» ، تحريف.

۱۱- فى د : «فاحد» ، تحريف.

۱۲- فى ط : «الذهنى» ، تحريف.

۱۳- فى ط : «لمطابقه».

۱۴- فى الأصل : «وإمّا على أنها توهم لأنهما لأمر واحد» ، تحريف ، وفى ط : «وإمّا على التوهم لأنها ..» ، وما أثبت عن د.

۱۵- سقط من ط : «أطلقته على» ، خطأ.

۱۶- فى ط : «واحد».

فجاء التّعدّد ضمنا لا مقصودا باعتبار أصل الوضع (۱).

قوله : «ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد».

يعنى بالأجناس الأشياء التى لا تتّخذ ولا تؤلف ، منها ما له اسم جنس واسم علم (۲) ، فأسد اسم جنس موضوع لواحد لا بعينه بأصل وضعه ، وأسامه علم للحقيقه (۳) على ما تقدّم.

قال : «وما لا يعرف له اسم غير العلم ، نحو : ابن مقرض وحمار قبّان».

قال الشيخ رحمه الله : استغنوا باسم العلم (۴) عن اسم الجنس لمّا علموا أنّه يوضع للواحد باعتبار الحقيقه ، فيصير مؤدّيا فى المعنى ما يؤدّيه اسم الجنس (۵) باعتبار الوجود ، فاستغنوا به عن اسم الجنس ، وكما وضعوا للأعلام من الآدميّين اسما وكنيه وضعوا لهذا (۶) أيضا اسما وكنيه ، والمضاف إليه فى هذه الأعلام كلّها مقدّر فى كلامهم علما ، فيعامل معاملته فى منع الصّرف ، إن كانت فيه علّه أخرى ، ومنع الألف واللّام (۷) إلّا أن يكون سمّى به وفيه اللّام ، كأنّهم لمّا أجروه بعد العلميّه مجرى المضاف والمضاف إليه فى الإعراب وهو (۸) معرفه قدّروا الثانى علما ، ليكون على قياس المعارف فى الأصل الذى أجرى مجراه ، إذ لا تضاف معرفه إلى نكره ، فلذلك منع صرف «قتره» فى «ابن قتره» (۹) ونحوه ، وامتنعت اللّام فى «طبق» فى «بنت طبق» (۱۰) ونحوه ، وإن لم يقع على انفراده مستعملا علما ، ولذلك قال شاعرهم (۱۱) :

۱- من قوله : «والفرق بين قولك» إلى «الوضع» نقله الأشمونى من غير عزو ، انظر شرح الأشمونى : ۱ / ۱۳۶ - ۱۳۷.

۲- سقط من د من قوله : «يعنى بالأجناس» إلى «واسم علم» ، خطأ.

۳- فى ط : «علم موضوع للحقيقه».

۴- فى د : «بالعلم».

۵- فى د : «جنس».

۶- فى ط : «لهذه».

۷- فى د. ط : «ومنع اللام».

۸- فى د : «فهو» تحريف.

۹- سيشرح ابن الحاجب هذا الاسم.

۱۰- سيشرح ابن الحاجب هذا الاسم.

۱۱- هو الطرمّاح ، والبيتان فى ديوانه : ۱۹۲ ، والثانى فى اللسان (حبن) ، والسّعد : اليمن وهو نقيض النّحس ، وأمّ حبين : دويبه على خلقه الحرباء ، انظر حياه الحيوان للدميرى : ۱ / ۲۸۸.

وإنّ تميما وافتخارا بسعدها

بما لا يرى منها بغور ولا نجد

كأمّ حبين لم ير الناس غيرها

وغاب حبين حين غابت بنو سعد

وقولهم : «بنات الأوبر» فى «بنات أوبر» وهو علم لضرب من الكمأه (۱) ، و «أمّ الحبين» قال (۲) :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وقال (۳) :

ترى التّيمىّ يزحف كالقرنبى

إلى تيميّه كعصا المليل

يقول المجتلون عروس تيم /

شوى أمّ الحبين ورأس فيل

إمّا على (۴) أنّه أصل كأمّ الحارث ، كأنّهم وضعوهما معا ، وإمّا على تأويل التنكير كالزيد ، وإمّا على الضروره (۵) ، وقال الكوفيّون : هى زائده (۶).

۱- انظر اللسان (وبر).

۲- لم أعثر على نسبه للبيت ، ونسب ابن منظور إنشاده إلى خلف الأحمر ، اللسان (وبر) ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۴۸ ، ومجالس ثعلب : ۵۵۶ ، والخصائص : ۳ / ۵۸ ، وسر صناعه الإعراب : ۳۶۵ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل : ۲۵۵ ، والمنصف : ۳ / ۱۳۴ ، والمخصص : ۱ / ۱۶۸ ، ۱۱ / ۱۲۶ ، ۲۲۰ ، ۱۳ / ۲۱۵ ، ۱۴ / ۱۲۰ ، والإنصاف : ۳۱۹ ، ۷۲۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۷۱ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۴۹۸ ، قال ابن سيده : «الروايه الغالبه : جنيتك» المخصص : ۱۱ / ۱۲۶ ورواه «نجوتك». «الكمأه : واحدها كمء على غير قياس ، وهو من النوادر فإن القياس العكس ، الكمء : نبات ينقّض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر ، والجمع : أكمؤ وكمأه» اللسان (كمأ). وانظر الكتاب : ۳ / ۶۲۴. والعساقل : جمع عسقول وهو ضرب من الكمأه ، اللسان (عسقل).

٣- هو جرير ، والبيتان فى ديوانه (نسخه محمد الصاوى) : ٤٣٨ ، وعيون الأخبار : ٢ / ٤٢ ووردا بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧ وورد الثانى منهما بلا نسبه فى سر صناعه الإعراب : ٣٦٦ - ٣٦٧ ، والقرنبى : دويبه تشبه الخنفساء أو أعظم منها ، انظر حياه الحيوان للدميرى : ٢ / ٢٤٩ ، والمليل : الخبز ، واجتليت العروس : نظرت إليها ، والشّوى : اليدان والرجلان وأطراف الأصابع. انظر اللسان (ملل) (شوا) ، الصحاح (جلا) ، وروايه ابن يعيش : «سوى» ، تصحيف.

٤- هنا جاء خبر قول ابن الحاجب : «وقولهم بنات الأوبر ..».

٥- انظر المقتضب : ٤ / ٤٩ ، وسر صناعه الإعراب : ٣٦٦.

٦- انظر الإنصاف : ٣١٦ - ٣٢٢ ، والجنى الدانى : ١٩٨.

و «أبو براقش» : طائر يتلوّن (۱) ، قال الشاعر (۲) :

كأبى براقش كلّ يو

م لونه يتحوّل

ومنه «برقشت الشيء» أى : لوّنته (۳).

و «ابن دأيه» : الغراب (۴) ، قال الشاعر (۵) :

ولمّا رأيت النّسر عزّ ابن دأيه

وعشّش فى وكريه جاشت له نفسى

لمّا كان يقع على دأيه البعير (۶) كثيرا سمّى بذلك.

و «ابن قتره» : حيّه قصيره خبيثه ، وقيل : ذكر الأفاعى (۷) ، و «بنت طبق» : حيّه إذا نامت كانت كالطّبق ، وبها كنوا عن الدّاهيه (۸) ، قالوا : «أخذته بنات طبق» (۹) ، و «ابن مقرض» : قتّال الحمام (۱۰) ، و «حمار قبّان» : دويبه (۱۱) ،

۱- انظر مجمع الأمثال : ۲ / ۱۴۲ ، وحياه الحيوان للدّميرى : ۱ / ۱۶۲.

۲- نسب ابن منظور البيت إلى الأسدى ، ولم أجده فى ديوان بشر بن أبى خازم والطرماح والكميت الأسديّين ، وجاء بلا نسبه فى الصحاح وأساس البلاغه (برقش) ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۶.

۳- «برقشه : نقشه بألوان شتى» ، اللسان (برقش).

۴- انظر حياه الحيوان للدميرى : ۱ / ۳۴۹.

۵- البيت فى الصحاح واللسان (دأى) بلا نسبه ، وعزّه : غلبه ، وعشّش : اتخذ عشا ، وكر الطائر : عشه ، جاشت : فاظت.

۶- «الدّأيه : فقار الكاهل فى مجتمع ما بين الكتفين من كاهل البعير خاصه» اللسان (دأى).

۷- انظر الكتاب ۲ / ۹۵ ، وحياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۲۴۲ ، والتاج (قتر).

۸- انظر حياه الحيوان : ۲ / ۱۰۲ ، واللسان (طبق).

۹- كذا روايه المثل فى الأصل د. ط ، وروايه أبى هلال العسكرى والجوهرى وابن منظور والدميرى : «إحدى بنات طبق» ، وقال العسكرى : «يعنى به الداهيه ، وأصله الحيه ، والمثل للقمان بن عاد» جمهره الأمثال : ۱ / ۱۸۰ ، وانظر الصحاح واللسان (طبق) وحياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۱۰۲.

۱۰- قال الدميرى : «ابن مقرض بضم الميم وكسر الراء وبالضاد المعجمه : دويبه تقتل الحمام وتقرض الثياب» حياه الحيوان : ۲ / ۳۲۷.

١١- هی دويبه مستديره بقدر الدينار. انظر حياه الحيوان : ١ / ٢٥٦.

قال الشاعر (۱) :

يا عجبا لقد رأيت عجبا

حمار قبّان يسوق أرنبا

و «أبو صبيره» : طائر يشبه [لونه](۲) لون الصّبر (۳) ، و «أمّ رباح» : طائر فى ظهره حمره يأكل العنب (۴).

۱- لم يعرف قائل البيتين ، وقال ابن جنى : «وأنشدت الكافه : البيتان» سر صناعه الإعراب : ۷۲ - ۷۳ ، ومثله قال ابن عصفور فى الممتع : ۳۲۰ - ۳۲۱ ، ونسب ابن منظور إنشادهما إلى الفراء فى اللسان (قبن) ، وقال البغدادى بعد أن أنشدهما : «وهذا يشبه أن يكون من خرافات العرب» ، شرح شواهد الشافيه : ۱۷۲ ، وهما بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۱۴۸ ، والمنصف : ۱ / ۲۸۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۶ ، وحياه الحيوان للدميرى : ۱ / ۲۵۶.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- «أبو صبيره كجهينه : طائر أحمر البطن أسود الظهر والرأس والذنب» القاموس المحيط (صبر) و «نبات الصّبر كنبات السوسن الأخضر» اللسان (صبر).

۴- قال الدميرى : «أم رباح بفتح الراء وتخفيف الباء الموحده وحاء مهمله : طائر أغبر أحمر الجناحين والظهر يأكل العنب» حياه الحيوان : ۱ / ۳۷۱. وقال ابن يعيش : «كقولهم : أبو براقش وأبو صبيره وأم رباح للقرد فى لغه أهل اليمن» شرح المفصل : ۱ / ۳۷.

[إجراء المعانى مجرى الأعيان]

قال :

«فصل : وقد أجروا المعانى فى ذلك مجرى الأعيان»

قال الشيخ رحمه الله تعالى : وضعوا للأعيان أعلاما ، ووضعوا للمعانى أعلاما ، وهى فى المعنى بمنزلتها فى باب أسامه ، لأنه يصلح لكلّ فرد منها باعتبار ما تقدّم.

قوله : «فسمّوا التّسبيح بسبحان».

قيل : هذا ليس بمستقيم (١) ، وبيانه أنّ «سبحان» ليس اسما للتّسبيح ، لأنّ التّسبيح مصدر «سبّح» ، ومعنى «سبّح» (٢) : قال : سبحان الله ، فمدلوله لفظ ، ومدلول (٣) «سبحان» تنزيه لا لفظ ، فتبيّن أنّه ليس اسما للتّسبيح ، وأجيب بأنّه لو لم يرد التّسبيح بمعنى التّنزيه لكان كذلك ، وأمّا إذا ورد فلا إشكال ، والذى يدلّ على أنّه علم قول الشاعر (۴) :

قد قلت لمّا جاءنى فخره

سبحان من علقمه الفاخر

ولو لا أنّه علم لوجب صرفه ، لأنّ الألف والنّون فى غير الصّفات إنّما تمنع (۵) مع العلميّه ، ولا يستعمل «سبحان» علما إلّا شاذّا ، وأكثر استعماله مضافا ، وإذا كان مضافا فليس بعلم ، لأنّ الأعلام لا تضاف وهى أعلام لأنّها معرفه ، والمعرفه لا تضاف ، وقيل : إنّ «سبحان» فى البيت

١- دفع الرضى أن يكون «سبحان» علما للتسبيح ، وظاهر كلام سيبويه والمبرد أنه علم منع من الصرف للعلميه وزياده الألف والنون ، وممن ذهب إلى علميه «سبحان» ابن جنى وابن الشجرى وابن يعيش. انظر الكتاب : ١ / ٣٢۴ والمقتضب : ٣ / ٢١٨ ، والخصائص : ٢ / ١٩٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣۴٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧.

٢- سقط من د : (ومعنى «سبح»).

٣- فى د : «ومدلوله» ، تحريف.

۴- هو الأعشى ، والبيت فى ديوانه : ١۴٣ ، والكتاب : ١ / ٣٢۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣۴٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٧ ، والخزانه : ٢ / ۴١ ، ٣ / ٢۵١ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٣ / ٢١٨ ، والخصائص : ٢ / ١٩٧ ، وانظر كلام الراغب الأصفانى على البيت فى معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٢٢٧ ، وعلقمه المذكور فى البيت هو علقمه بن علاثه ، انظر الديوان : ١٣٩.

۵- فى د : «يمتنع» ، تحريف.

بحذف (۱) المضاف إليه (۲) ، وهو مراد للعلم به (۳) ، وقوله (۴) :

سبحانه ثمّ سبحانا نعوذ به

وقبلنا سبّح الجودىّ والجمد

مصروف عند سيبويه للضروره (۵).

قوله : «والمميّه بشعوب» يدلّ على كونه علما امتناع صرفه ، ولا يؤثّر التأنيث المعنوىّ فى منع الصّرف إلّا مع العلميّه وامتناع اللّام والإضافه.

قوله : / «وأمّ قشعم» يدلّ على كونه علما امتناع دخول اللّام عليه ، لا تقول : أمّ القشعم (۶) ، ولو لم يكن علما لعرّف بالألف واللّام ، كما قيل : ابن لبون ، وابن اللّبون (۷).

قوله : «والغدر بكيسان» (۸) ، القول فيه كالقول فى «سبحان» ، وقوله : «والمبرّه ببرّه» (۹) ،

۱- فى الأصل. الخزانه : ۳ / ۲۵۱ «حذف». وما أثبت عن د ، وفى ط : «فى تقدير حذف».

۲- ممن قال بهذا ابن مالك والرضى ، وذكره الراغب دون عزو ، انظر مفردات الراغب : ۲۲۷ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۸۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۳.

۳- من قوله : «والذى يدل على أنه علم» إلى «به» نقله البغدادى فى الخزانه : ۳ / ۲۵۱ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۴- اختلف فى اسمه ، فقد نسب البيت إلى أميه بن أبى الصلت فى الكتاب : ۱ / ۳۲۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۸ ، ۲ / ۲۵۰ ، واللسان (سبح) ، وهو فى ديوانه : ۳۷۶ ، ونسب إلى ورقه بن نوفل فى الأغانى : ۳ / ۱۲۱ (دار الكتب) ، والخزانه : ۲ / ۳۷ ، ۳ / ۲۴۷ - ۲۵۰ ، ونسب إلى زيد بن عمرو بن نفيل فى مجاز القرآن : ۱ / ۲۹۰ والبحر المحيط : ۵ / ۲۲۴ وتردّد ياقوت فى نسبته إلى زيد بن عمرو العدوى أو إلى ورقه بن نوفل ، انظر معجم البلدان (جمد). وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۱۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۷ ، والبحر المحيط : ۱ / ۱۳۸ ، قال البغدادى : «وقوله : نعوذ ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته وسبحنا حتى يعصمنا من الضلال» الخزانه : ۳ / ۲۵۰ ، والجودىّ : جبل بالموصل وقيل بالجزيره ، انظر معجم البلدان (الجودى) ، والجمد بضمّ الجيم والميم جبل لبنى نصر بنجد ، انظر معجم البلدان (جمد).

۵- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۶.

۶- «أم قشعم : الحرب ، وقيل : المنيه ، وقيل الضبع ، وقيل العنكبوت» اللسان (قشعم). وانظر حياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۲۶۷.

۷- «ابن اللبون : ولد الناقه إذا استكمل الثانيه ودخل فى الثالثه» ، الصحاح (لبن).

۸- «كيسان : اسم للغدر ، وقال ابن الأعرابى : الغدر يكنى أبا كيسان» ، اللسان (كيس).

۹- اضطربت العباره فى ط فجاءت «والغدر ، قوله : والمبره بكيسان ، والقول فيه كالقول فى ببره».

قال (۱) :

نحن اقتسمنا خطّتينا بيننا

فحملت برّه واحتملت فجار

والدليل على كونها (۲) علما منع صرفها (۳) ، وليس فيها (۴) إلّا التأنيث ، والتأنيث (۵) لا يعتبر فى منع الصّرف إلّا مع العلميّه ، وهو كشعوب.

قوله : «والفجره بفجار» ، يدلّ على أنّ «فجار» علم (۶) أنّ مدلوله مدلول الفجره ، والفجره معرفه ، فوجب أن يكون «فجار» معرفه ، وإذا كان معرفه فتعريفه لا يخلو (۷) إمّا أن يكون بآله أو بالقصد ، والآله معدومه ، فوجب أن يكون بالقصد ، وهو الذى نعنى (۸) به العلميّه.

ووجه آخر ، وهو أنّ «فعال» المبنىّ الذى ليس بصفه لم يأت إلّا علما كحذام وقطام ، وهذا كذلك ، فوجب أن يكون علما إذا أمكن ، وأمّا على لغه بنى تميم فواضح (۹) ، وقولنا : «الذى ليس بصفه» احتراز من الصفه كقولك : فساق ، فإنّها ليست بعلم (۱۰).

قوله : «والكلّيّه بزوبر» ، يدلّ على كونها علما منع صرفها ، وليس فيها إلّا التأنيث المعنوىّ فوجب أن تكون العلميّه معه ، ولا يجوز أن يكون «بزوبر» متروكا صرفه للضّروره ، لأنّه لو كان

۱- هو النابغه الذبيانى ، والبيت فى ديوانه : ۹۸ ، والكتاب : ۳ / ۲۷۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۱۳ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۴۰۵ ، والخزانه : ۳ / ۶۵ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ۳۹۶ ، والخصائص : ۲ / ۱۹۸ ، ۳ / ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۸ ، قال ابن السكيت : «اقتسمنا خطتينا فبررت أنا وفجرت ، وبره : اسم من البر» ديوان النابغه : ۹۸ ، وقال ابن الشجرى : «الخطه : الحاله الصعبه» ، الأمالى : ۲ / ۱۱۳.

۲- فى د : «كونه» ، تحريف. والضمير يعود على «المبره».

۳- فى د : «صرفهما» ، تحريف.

۴- فى د : «لهما» ، تحريف.

۵- سقط من د : «والتأنيث» ، خطأ.

۶- فى ط : «يدل على أنه علم».

۷- سقط من د : «لا يخلو».

۸- فى ط : «نفى» ، تحريف.

۹- يرى بنو تميم أن فعال ممنوعه من الصرف للعدل والعلميه ، ويجرون عليها الرفع والنصب إذا سمى بها ويعاملونها معامله ما لا

ينصرف ، ويرى الحجازيون أنها ممنوعه من الصرف للتأنيث والعلميه ، ويبقونها مبنيه على الكسر فى كل حالاتها. انظر الكتاب : ٣ / ٢٧٧ ، والمقتضب : ٣ / ٤٩ - ٥٠ - ٣ / ٣٣٠ ، ٣ / ٣٦٨ ، والهمع : ١ / ٢٩.

١٠- فى الأصل. ط : «بأعلام» ، وما أثبت عن د.

كذلك لكان ممنوعا من غير علّه ، وهو لا يجوز بالاتّفاق.

وإنّما موضع الخلاف فيما (۱) إذا كانت فيه علّه واحده ، وبيان أنّه يلزم أن يكون ممنوعا من الصّرف بغير (۲) علّه أنّ التأنيث المعنويّ مشروط فى كونه علّه بالعلميّه ، فإذا قدرنا انتفاء العلميّه زال كون التأنيث علّه لزوال شرطه ، وصدره (۳) - وهو لابن أحمر الباهلىّ (۴) - :

إذا قال غاو من تنوخ قصيده

بها جرب عدّت علىّ بزوبرا

وبعد قوله (۵) : «إذا ما دعوا كيسان».

إذا كنت فى سعد وأمّك منهم

غريبا فلا يغررك خالك من سعد

فإنّ ابن أخت القوم مصغى إناؤه

إذا لم يزاحم خاله بأب جلد

قوله : «وقالوا فى الأوقات» إلى آخره.

قال الشيخ رحمه الله : وضعوا للأوقات أعلاما كما وضعوا للمعانى الموجوده ، وإن لم تكن الأوقات شيئا موجودا إجراء لها مجرى الأمور الموجوده ، ثمّ مثّل (۶) بغدوه ، والدّليل على أنّه علم

۱- فى د : «ما».

۲- فى د : «يلزم أن يكون مصروفا بغير» ، تحريف.

۳- أى : صدر البيت ، بدأ ابن الحاجب بالكلام على البيت عند قوله : «ولا يجوز أن يكون بزوبر».

۴- البيت فى ديوانه : ۸۵ ، والاشتقاق : ۴۸ ، واللسان (زبر) ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۳۸ إلى الطرماح ، وهو فى ذيل ديوانه : ۵۷۴ ، ونسبه ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۴۹۵ إلى الفرزدق وهو فى ديوانه : ۱ / ۲۹۶ ، وقد جزم محمد بن محمود الشنقيطى أن البيت للفرزدق لا لابن أحمر ولا للطرماح. انظر حواشى المخصص : ۱۵ / ۱۸۳ - ۱۸۴ ، والبيت بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۱۹۸ ، ۳ / ۳۲.

۵- أى : الشاعر ، رجع ابن الحاجب إلى إنشاد الزمخشرى : إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد وترتيب هذا البيت بعد البيتين المذكورين لا قبلهما ، والأبيات الثلاثه فى شعر النمر ابن تولب : ۱۲۵ - ۱۲۶ ، والبيتان الثانى

والثالث بهذه النسبه فى الحيوان للجاحظ : ٣ / ١٣٧ ، وهما بلا نسبه فى الصحاح (شطر) ، والثالث منسوب إلى النمر بن تولب فى التاج (صغا) وبلا نسبه فى المخصص : ١٣ / ١٦١ ، «وأصغى فلان إناء فلان إذا أماله ونقصه من حظه ، وكذلك أصغى حظه» ، اللسان (صغا).

٦- أى الزمخشرى.

قولهم : «سير على فرسك غدوه» فغدوه غير منصرف (۱) ، ولو لم يكن علما لوجب صرفه ، إذ ليس فيه إلّا التأنيث / اللفظىّ بالتاء (۲) ، والتأنيث اللفظىّ (۳) لا يمنع إلّا مع العلميّه ، وقد يستعمل نكره فيعرّف باللّام كغيره (۴).

وأمّا «بكره» فقد استعمل (۵) معرفه ونكره (۶) ، كما استعمل «غدوه» ، إلّا أنّه لم يتصرّف كتّصرّف «غدوه» ، فلا تقول : «سير على فرسك بكره» ، ولا «بكره» لأنّه غير متصرّف (۷) ، ومعنى قولنا : «متصرّفه» أنّها تستعمل ظرفا وغير ظرف ، وغير المتصرّفه لا يستعمل إلّا ظرفا.

وأمّا «سحر» فيستعمل معرفه ونكره ، فإذا استعمل نكره كان منصرفا ، وإذا استعمل معرفه كان غير منصرف ، والذى يدلّ على أنّه علم قولهم : «خرجت يوم الجمعه سحر» غير منصرف ، وليس فيه ما يمنعه من الصّرف إلّا أن تقدّر العلميّه مع العدل (۸) ، ولو قيل : إنّه مبنىّ لتضمّنه معنى الألف واللّام لم يبعد عن الصّواب (۹) ، كما أنّ «أمس» على لغه أهل الحجاز مبنىّ لتضمّنه معنى الألف واللّام (۱۰) ،

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۲۰ ، والمقتضب : ۳ / ۳۷۹.

۲- سقط من د : «بالتاء».

۳- سقط من ط : «والتأنيث اللفظى» ، خطأ.

۴- انظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۱ - ۲۵۲.

۵- فى د : «يستعمل».

۶- انظر المقتضب : ۳ / ۳۸۰.

۷- سقط من د : «لأنه غير متصرف».

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۲۸۳ ، والمقتضب : ۳ / ۳۷۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۰.

۹- انظر المسائل العضديات : ۲۴۵.

۱۰- ممن ذهب إلى أن «سحر» مبنىّ لتضمنه معنى أل كأمس صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمى ، انظر التخمير : ۱ / ۱۸۰ - ۱۸۲ ، وذهب ابن الطراوه إلى أن «سحر» مبنىّ وعلل ذلك بعدم التضادّ لا بتضمنه معنى الحرف ، قال أبو حيان : «وعله بنائه عند ابن الطراوه عدم التضاد لا تضمنه معنى الحرف ، ألا ترى أنه لا يقع سحر إلا على سحر يومك ، لا تقول : خرجت سحرا إلا فى يومك الذى خرجت فى سحره ، ولا تقول : سحر فى سحر أمس إلّا أن تقيّده فتقول : خرجت يوم الخميس سحر» ارتشاف الضرب : ۲ / ۲۲۷ ، وانظر الكتاب : ۳ / ۲۸۳ والخصائص : ۲ / ۳۰۰ ، وأسرار العربيه : ۳۲ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۲۲۹ ، وذهب أبو حيان إلى أن «أمس» بنى لأنه دال على الزمان الذى يبنى فيه الفعل وهو الماضى ، انظر تذكره النحاه : ۹۸ ، وانظر تعليل بناء أمس فى الحلبيات : ۲۴۵ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۲۲۹.

ولا يكون (۱) علما على هذا ، لأنّ العلم إنّما يكون علما بالقصد ، لا بتقدير تعريف.

وأمّا «فينه» (۲) فتستعمل معرفه ونكره ، فإذا استعملت معرفه امتنعت من الصّرف للتأنيث والتّعريف ، وامتنع تعريفها (۳) باللّام ، وإذا استعملت نكره صرفتها ، وجاز تعريفها باللّام.

ووضع الأعلام للأوقات كوضعها (۴) فى باب أسامه ، لا كوضعها فى باب زيد وعمرو ، لأنّها يصحّ استعمالها لكلّ فرد من الأوقات المخصوصه ، كما يصحّ استعمال أسامه لكلّ فرد من الآساد ، ولو كانت من باب زيد لاختصّت بواحد واحتاجت فى الثانى إلى وضع ثان.

ويقع فى بعض النّسخ : «وقالوا فى الأعداد : ستّه ضعف ثلاثه ، وثمانيه ضعف أربعه» (۵) ، والظّاهر أنّه (۶) كان أثبته ثمّ أسقطه لضعفه ، ووجه إثباته أنّ «سته» مبتدأ ، فلو لا أنّها علم لكنت مبتدئا بالنكره من غير شرط (۷) ، وأيضا فإنّها يراد بها كلّ ستّه ، فلولا أنّها علم لكنت مستعملا مفردا نكره فى باب (۸) الإثبات للعموم ، وإذا كان علما وجب منع صرفه ، ووجه ضعفه أنّه يؤدّى إلى أن تكون أسماء الأجناس كلّها أعلاما ، إذ ما من نكره إلّا ويصحّ استعمالها كذلك ، فى مثل «رجل خير من امرأه» ونحوه ، وهو باطل ، ويلزم أن يمنع الصرف فى «امرأه» فى قولنا (۹) : «رجل خير من امرأه» وفى «تمره» و «جراده» فى قولهم : «تمره خير من جراده» ، والمسموع خلافه ، وإنّما صحّ الابتداء لكونه بمعنى «كلّ تمره» ، وذلك جار (۱۰) فى كلّ نكره قامت قرينه على أنّ الحكم

۱- الضمير يرجع إلى «سحر».

۲- الفينه : الحين.

۳- فى د : «تعريفه» ، تحريف.

۴- فى د : «وضعها».

۵- عباره المفصل وشرح ابن يعيش : «وقالوا فى الأعداد : سته ضعف ثلاثه وأربعه نصف ثمانيه» المفصل : ۱۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳۷ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۵ - ۱۳۶ ، والهمع : ۱ / ۷۴.

۶- الضمير يعود إلى الزمخشرى.

۷- فى د : «شرطه».

۸- سقط من ط : «باب».

۹- سقط من د. ط : «قولنا».

۱۰- سقط من ط : «جار».

غير مختصّ فى جنسها (۱) ، حتّى جاز (۲) ذلك فى غير المبتدأ ، مثل قوله تعالى : (عَلِمَتْ نَفْسٌ ما أَحْضَرَتْ)(۳) ، ونحوه.

ص: ۵۱

۱- فى شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۶ : «غير مختص ببعض من جنسها».

۲- فى د : «جاء».

۳- التكوير : ۸۱ / ۱۴. ومن قوله : «والظاهر أنه كان ...» إلى نهايه الآيه ، نقله الرضى عن ابن الحاجب ، فى شرح الكافيه : ۲ / ۱۳۵ - ۱۳۶.

[من الأعلام الأمثله التى يوزن بها]

قوله :

«فصل : ومن الأعلام الأمثله التى يوزن بها فى قولك :

فعلان الذى مؤنّثه فعلى ، وأفعل صفه لا ينصرف».

قال الشيخ رحمه الله : هذه الأمثله إنّما وقعت فى اصطلاح النحويّين ، كأنّهم (١) وضعوها لموزوناتها أعلاما على طريق الإيجاز والاختصار وهى فى الأعلام لموزوناتها بمنزله باب (٢) «أسامه» على قوله (٣) ، ثمّ لا يخلو إمّا أن يستعمل وزنا للأفعال على حدتها أو لغير ذلك ، فإن استعملت للأفعال كان حكمها حكم موزوناتها ، فتقول : «استفعل حكمه كذا وكذا» ، وإن وضعت لغير الأفعال فلا تخلو إمّا أن توضع لجنس ما يوزن بها أو لا ، فإن وضعت لجنس ما يوزن بها سواء كانت للأسماء أو للأسماء والأفعال كان حكمها حكم نفسها ، فإن كان فيها ما يمنع الصّرف منعت ، وإلّا صرفت (٤) ، وإن لم تستعمل لجنس ما يوزن بها فلا تخلو إمّا أن توضع فى الكلام كنايه عن موزوناتها أو لا ، فإن وضعت كنايه عن موزوناتها مثل أن تقول : «أفعل» بعد تقدّم موزونه (٥) كان لها حكم موزوناتها لا حكم نفسها على الأكثر ، وإن لم تكن كذلك وكانت موزوناتها مذكوره معها كقولك : وزن قائمه فاعله ، فللنحويّين فيها مذهبان : منهم من يجريها مجرى الأوّل ، فيجعل له حكم نفسه ، ومنهم من يجعل حكمها حكم الثانى ، فتقول على المذهب الأوّل : وزن قائمه فاعله لأنّ فيه علّتين العلميّه والتأنيث ، وهو مذهب صاحب الكتاب (٦) ، وتقول على المذهب الثانى : وزن قائمه فاعله مصروفا ، لأنّ موزونه مصروف (٧).

قال صاحب الكتاب فى تمثيله : «فعلان الذى مؤنّثه فعلى وأفعل صفه لا ينصرف».

١- سقط من ط : «كأنهم» وفى د : «لأنهم».

٢- سقط من د : «باب».

٣- فى د : «قول» ، تحريف. والضمير فى «قوله» يعود إلى الزمخشرى.

۴- سقط من د : «وإلا صرفت» ، خطأ.

۵- سقط من د. من قوله : «مثل أن» إلى «موزونه» ، والعباره جاءه مضطربه فيها «موزوناتها كان لها حكم موزوناتها لا حكم نفسها أو لا فإن وضعت كنايه على الأكثر».

۶- أى : الزمخشرى.

٧- انظر الكتاب : ٣ / ٢٠٣ - ٢٠۴ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٢ - ٣۴ ، والخصائص : ٢ / ١٩٩ ، وحكى السيوطى هذين المذهبين فى الهمع : ١ / ٧٣.

فوصف فعلان بالصّفه التى تمنع موزونها الصّرف ليخبر عنه بقوله : «لا ينصرف» ، لأنّ غرضه أن يبيّن كيفيّه (۱) استعمال هذه الأوزان فى كلام النحويّين ، وكذلك تقييده «أفعل» بكونه صفه ، وأخبر عنهما جميعا بخبر واحد واستغنى به عن الآخر ، فيقدّر مثله للأوّل ، فلو قال : «فعلان» الذى تدخله الهاء ينصرف لكان فى التّمثيل مستقيما ، إلّا أنّ وقوع الأوّل (۲) فى كلامهم أكثر ، فلذلك خصّصه ، أمّا وجه الأوّل فهو أنّه لمّا كان علما باعتبار الجنس كأسامه وجب إجراؤه (۳) على كلّ واحد من مفرداته كما يجرى أسامه ، فإذا أطلقته على واحد من مفرداته كان علما ، كما إذا أطلقت أسامه على واحد من الآساد كان اسما علما له.

ووجه المذهب الثانى هو (۴) أنّ باب أسامه فى جريه علما على كلّ واحد من المشكلات التى تتحيّر فيها / الأفهام لكونها فى المعنى نكره ، وحكمها حكم (۵) الأعلام حتّى احتيل فى استقامتها بأن قدّرت أعلاما للحقائق المعقوله ، وصحّ إجراؤها على الآحاد لوجود الحقيقه فيها ، ولو لا أنّ العرب منعت صرف أسامه عند جريه على الواحد لم يشكّ (۶) فى أنّه نكره ، وإذا كان باب أسامه خارجا عن القياس فى (۷) باب الأعلام فإذا وضع النحويّون ألفاظا أعلاما (۸) فإعطاؤها حكم الأعلام القياسيّه أولى من إعطائها حكم «أسامه» الخارج عن القياس ، فعلى هذا لا يكون «إفعل» فى قولك : وزن إصبع إفعل علما.

ويرد على هؤلاء أنّه إذا لم يكن علما وجب أن يكون نكره ، فيجب أن يقال : وزن طلحه فعله [منصرفا](۹) ، إذ ليس فيه ما يمنع الصّرف أصلا ، لأنّ العلميّه مفقوده ، وتاء التأنيث شرطها فى التأثير العلميّه ، فلا علّه أصلا ههنا (۱۰).

۱- فى ط : «كيف».

۲- أى : فعلان الذى مؤنثه فعلى.

۳- فى ط : «فينبغى أن يصحّ إجراؤه».

۴- فى د : «وهو» ، تحريف.

۵- فى د : «كحكم».

۶- فى د. ط : «يرتب».

۷- سقط من ط : «القياس فى» ، خطأ.

۸- سقط من ط : «أعلاما» ، خطأ.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- فى د : «فلا عله لهذا».

والجواب عنه أن يقال : هذا وإن لم يكن علما فليس اللّفظ مقصودا فى نفسه ، وإنّما الغرض به معرفه موزونه ، فأجرى مجرى موزونه ، وممّا أورده سيبويه : كلّ أفعل إذا كان صفه لا ينصرف ، وقال : قلت له : - يعنى الخليل - كيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه؟ فقال : «أفعل» ههنا ليس بوصف ، وإنّما زعمت أنّ ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف (١) ، فظنّ بعض النحويّين أنّه لمّا قال الخليل : «إنّه ههنا ليس بصفه فينصرف» أنّ كلّ وزن ليس بصفه ينصرف ، ولم يرد هذا ، وإنّما أراد نفى تخيّل فى هذا المحلّ المخصوص ، لأنّه لمّا قال : «كلّ أفعل» لم تتخيّل العلميّه لدخول «كلّ» ، ووزن الفعل متحقّق ، فلا يبقى تخيّل فى منع صرفه إلّا بتقدير الصّفه ، فأجاب بنفى هذا التّخيّل لتحقّق صرفه ، فلا يلزم على هذا أن لا يمنع من الصّرف من الأوزان إلّا ما كان صفه ، ولهذا التّخيّل قال المازنىّ فى قول سيبويه بعد ذلك «أفعل» وأتى به غير منصرف : أخطأ سيبويه ، ويجب عليه أن يصرفه ، لأنّه غير صفه ، وإلّا نقض عليه فى جميع ما قاله (٢) ، قال أبو علىّ الفارسىّ : لم يصنع المازنىّ شيئا ، وأراد به أبو علىّ أنّ المازنىّ تخيّل ذلك التخيّل المتقدّم ذكره (٣).

١- نقل ابن الحاجب كلام سيبويه بتصرف ، انظر الكتاب : ٣ / ٢٠٣ ، وانظر المقتضب : ٣ / ٣٨٣ وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٢ ، والخصائص : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣۴.

٢- نقل ابن الحاجب كلام المازنى بتصرف ، انظر كلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ٣ / ٢٠۴ ، وانظر المقتضب : ٣ / ٣٨۴.

٣- كذا نسب ابن الحاجب هذا القول إلى الفارسى ، ولكنّ السيرافى نسبه إلى أبى العباس إذ قال : «زعم المازنى خطأ سيبويه فى ترك صرف هذا ، وقال أبو العباس : لم يصنع المازنى شيئا والقول عندى أنه ينصرف» ، حاشيه الكتاب : ٣ / ٢٠۴ ، وساق المبرد مذهب المازنى وقال : «وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا» ، المقتضب : ٣ / ٣٨۴ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣۴ - ١٣٥.

[قد يغلب بعض الأسماء الشائعه على بعض المسمّين به]

«فصل : وقد يغلب بعض الأسماء الشّائعه على أحد المسمّين به».

قال الشيخ : غرضه فى هذا الفصل أن يذكر كيفيّه (۱) وضع الأعلام وأنّها تنقسم قسمين : قسم يضعه واضع ، وقسم يتّفق غلبته (۲) ، والحكم فيهما واحد ، وأكثره الأوّل ، ولذلك قال : «وقد يغلب» فأتى بحرف التقليل ، وإنّما ذكر هذا الفصل لئلّا (۳) يتوهّم متوهّم أنّه لا يكون علم (۴) إلا بوضع واضع / مخصوص.

وقوله : «الأسماء الشّائعه» يريد به الأسماء التى تصلح أن توضع على آحاد متعدّده باعتبار معناها ، ولا يعنى [به](۵) أنّها تكون نكره ، لأنّ الأسماء المضافه إلى المعارف مشروط فى (۶) استعمالها أن تكون لمعهود (۷) بين المتكلّم والمخاطب باعتبار تلك النّسبه ، كما يشترط فى المعرّف باللّام أن يكون كذلك ، فابن عمر قبل غلبته كان صالحا للإطلاق على كلّ واحد من أولاد عمر بشرط أن يكون [معهودا](۸) بين المتكلّم والمخاطب فيمن يطلقه عليه معنى بالنّسبه إليه يتخصّص بقصده ، كما فى قولك : الرّجل والغلام ، إمّا باعتبار الوجود أو باعتبار الذّهن ، كما تقدّم فى نحو : «أكلت الخبز وشربت الماء» ، فإذا غلب على أحدهم صار علما عليه (۹) ، غير منظور فيه إلى تفصيل باعتبار جزأيه ، ولا إلى نسبه أحدهما إلى الآخر ، بل يصير كلّ واحد من جزأيه كآحاد حروف جعفر.

وقول النحويّين فى مثل «غلام زيد» : إنّه بمعنى : «غلام لزيد» غير مستقيم على ظاهره (۱۰) ، فإنّ «غلام زيد» معرفه باتّفاق ، و «غلام لزيد» نكره باتّفاق ولا يستقيم أن يكون اللّفظان بمعنى واحد ، وأحدهما معرفه والآخر نكره ، وإنّما قصدوا أن يبيّنوا أنّ عامل الخفض فى المضاف إليه

۱- سقط من ط : «كيفيه» ، خطأ.

۲- فى ط : «وقسم يغلب عليه» ، تحريف.

۳- فى الأصل. ط : «وإنما ذكره لئلا» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

۴- فى د : «لا يكون ولا يوجد علم».

۵- سقط من الأصل. ط ، وأثبته عن د.

۶- سقط من د : «فى» ، خطأ.

۷- فى ط : «المعهود» ، تحريف.

۸- سقط من الأصل ، ط ، وأثبته عن د.

۹- فى د : «غلبه».

۱۰- انظر المقتضب : ۴ / ۱۴۳ ، والخصائص : ۳ / ۲۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲۲۱ - ۲۲۳.

راجع إلى ذلك ، أو أنّه (۱) مشتمل على ذلك المعنى وزياده ، والفرق بينهما فى المعنى أنّك إذا قلت : «غلام لزيد» فمعناه : واحد من الغلمان المنسوبين إلى زيد ، فاللّفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين إلى زيد ، وإذا قلت : «غلام زيد» فإنّما تعنى به واحدا مخصوصا من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك تخصّصه به ، كما فى قولك : الرجل والغلام على ما تقدّم ، وكما صحّ إطلاق الرّجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذّهنىّ صحّ إطلاق المضاف إلى المعرفه كذلك.

قوله : «وبعض الأعلام يدخله لام التّعريف ، وهو (۲) على نوعين : لازم وغير لازم».

قال الشيخ : الأعلام باعتبار الألف واللّام على قسمين : ضرب لا تدخله وضرب تدخله ، فالذى تدخله على ضربين : ضرب تدخله لزوما ، وضرب تدخله جوازا ، فأمّا الذى لا تدخله فهو كلّ اسم غير صفه ولا مصدر وليس فيه ألف ولام فى أصل / وضعه ، كرجل سمّيته بأسد أو جعفر أو ما أشبهه ، وأمّا الذى تدخله وجوبا فهو كلّ اسم غلب باللّام مطلقا ، أو سمّى باللّام وليس بصفه ولا مصدر. وأمّا القسم الذى تدخله جوازا فهو كلّ ما وضع صفه فى الأصل أو مصدرا كأمثلته ، ومنهم من قال : الأعلام على ضربين : ضرب لا تدخله وجوبا ، وضرب تدخله وجوبا. (۳)

فأمّا الذى لا تدخله وجوبا فهو كلّ اسم سمّى بغير ألف ولام ، والذى تدخله وجوبا كلّ اسم سمّى وفيه ألف ولام ، وليس عند هؤلاء جواز أصلا ، وليس بمستقيم لعلمنا أنّهم يقولون : الحسن وحسن لمسمّى واحد ، ولو كان هذا على ما ذكروه لم يجز أن يقال فيه إلّا إمّا الحسن وإمّا حسن ، وقد علمنا أنّهم يقولون فيه بالوجهين ، فدلّ (۴) على أنّ دخولها جائز ، وأمّا من يقول : إنّ نحو «حسن» يجوز فيه اللّام فإن سمّى بالحسن كانت لازمه فيه فليس ببعيد.

والفرق بين من غلب عليه الصّعق ومن سمّى بالصّعق (۵) فى لزوم اللّام فى الأوّل وجوازها فى

۱- فى ط : «وأنه» ، تحريف.

۲- فى المفصل : «وذلك».

۳- انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۵۰۰.

۴- فى د : «بالوجهين تاره كذا وتاره كذا فدلّ».

۵- الصعق صفه لمن أصابته الصاعقه ، وصارت علما على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب وعرف بعض أبنائه بابن الصعق وهو عمرو بن خويلد ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۰۰ - ۱۰۱ ، والاشتقاق ۲۹۷ ، وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۱۰۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۰.

الثّانی أنّها فی الصّعق الغالب (۱) فی أصلها مراده مقصوده للعهد ، فلزمت کلزوم أصلها ، والمسمّی بالصّعق کان مستغنیا عن اللّام ، فلم تجئ فیه مقصوده لأمر لازم ، وإنّما جاءت للمح معنی الصّفه ، ولیس ذلک بلازم فی أعلام غیر صفات ، فجاز حذفها ، والفرق بین الاسم والصّفه إذا سمّی بهما وفیهما الألف واللّام فی لزوم الأوّل وجواز الثانی أنّ اللّام فی الاسم لیست علی ما ذکر فی الصّفه ، فلو لم تکن مقصوده قصد الجیم من جعفر لم یؤت بها.

وقوله : «وکذلک الدّبران (۲) والعیّوق (۳) والسّماک (۴) والثّریّا (۵) ، لأنّها غلبت علی الکواکب المخصوصه من بین ما یوصف بالدّبور والعوق والسّموک والثّروه» ، یوهم أنّها صفات غالبه کالصّعق ، ولیس الأمر کذلک ، وإنّما هی أسماء موضوعه باللّام فی الأصل أعلاما لمسمّیاتها ، ولا تجری صفات فلزمت اللّام لذلک (۶) ، ولمّا فهم (۷) أنّ ذلک ملبس قال بعده : «وما لم یعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف».

قوله : «وقد یتأوّل العلم بواحد من الأمّه المسمّاه به» إلی آخره.

قال الشیخ : تأوّل العلم بهذا (۸) التأویل قلیل ، ولذلک أتی ب «قد» التی تدّلّ علی التقلیل مع الفعل المضارع ، وقد صرّح به فی آخر / الفصل بقوله : «وهو قلیل» ، والدّلیل علی ضعفه أنّ العلم إنّما وضع لشیء بعینه غیر متناول (۹) ما أشبهه ، فإذا نکّرته فقد استعملته علی خلاف ما وضع له ، ووجهه ما ذکره من أنّه لمّا وضعه الواضع لمسمّی ثمّ وضعه آخر لمسمّی آخر صارت نسبته إلی الجمیع بعد ذلک نسبه واحده ، فأشبه رجلا فی أنّ نسبته (۱۰) إلی مسمّیاته نسبه واحده ، فأجری مجراه.

۱- فی د. ط : «فی الصعق فی الغالب».

۲- قال ابن سیده : «وسمّی دبرانا لدبوره الثّریّا» ، المخصص : ۹ / ۱۰ وانظر معجم مقاییس اللغه : ۲ / ۳۲۴.

۳- «العیّوق : کوکب أحمر مضیء بحیال الثریا ، سمی بذلک لأنه یعوق الدّبران عن لقاء الثریا» ، اللسان (عوق).

۴- «السّماک : نجم معروف ، وهما سماکان رامح وأعزل» ، اللسان (سمک).

۵- «الثریا : من الکواکب سمیت لغزاره نوئها» اللسان (ثرا).

۶- انظر الکتاب : ۲ / ۱۰۲ والمقتضب : ۴ / ۳۲۴ - ۳۲۵.

۷- فی ط : «عرف» ، والضمیر یعود إلی الزمخشری.

۸- فی د. ط : «هذا».

۹- فی ط : «متأول» ، تحریف.

۱۰- فی ط : «رجلا فإن نسبته» ، تحریف.

ومضر وربيعه وأنمار أبناء نزار بن معدّ بن عدنان (۱) ، أضيف كلّ واحد إلى ما ورثه من أبيه ، ورث مضر الحمراء ، وهى الذّهب ، وربيعه الخيل ، وأنمار الغنم ، [قد حكم بينهم أفعى نجران ، يقال له : حكيم الزّمان](۲).

قوله : «وكلّ مثنّى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللّام إلّا نحو أبانين» إلى آخره.

قال الشيخ : أدخل الفاء فى خبر المبتدأ (۳) تنبيها على أنّ تثنيه العلم وجمعه سبب لإدخال لام التّعريف عليه ، فلا يكون مثنّى أو مجموع من الأعلام إلّا وفيه اللّام ، وما ذكره عبد القاهر الجرجانىّ من (۴) أنّ الأعلام إذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ، ثمّ إن قصد تعريفها عرّفت باللّام غير مستقيم (۵) ، فإنّهم استعملوها مثنّاه (۶) ومجموعه نكرات أصلا (۷) ، والذى حمله على ذلك علمه بأنّ العلم إنّما يكون معرفه على تقدير أفراده الموضوعه ، لأنّه لم يوضع علما إلا مفردا (۸) ، فإذا قصد إلى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلميّه منه ، فحكم على أنّهم استعملوه نكره ، ثم عرّفوه إذا قصد تعريفه ، ولا شكّ أنّ تثنيه الأعلام وجمعها على خلاف القياس من وجهين :

أحدهما : ما ذكرنا (۹) [من أنّ العلم إنّما وضع على شىء بعينه غير متناول ما أشبهه ، فإذا ثنّيته فقد نكّرته ، فقد استعملته على خلاف ما وضع له](۱۰).

۱- بدأ ابن الحاجب بشرح الأسماء التى استشهد بها الزمخشرى فى المفصل : ۱۲.

۲- سقط من الأصل. ط وأثبته عن د. وانظر قصه ذهاب مضر وربيعه وأنمار أبناء نزار إلى أفعى نجران ليحكم بينهم فى تركه أبيهم فى الفاخر : ۱۸۹ - ۱۹۱ ومجمع الأمثال : ۱ / ۱۵ - ۱۷ ، والكامل لابن الأثير : ۲ / ۲۹ - ۳۱ ، وأفعى نجران هو الأفعى بن الأفعى الجرهمى ، كان أول من استقضى إليه ، حكم بين أبناء نزار فى ميراثهم ، انظر تاريخ اليعقوبى : ۱ / ۲۵۸.

۳- يعنى إدخال الفاء فى قول الزمخشرى : «فتعريفه».

۴- فى ط : «وما ذكره الإمام من ..» ..

۵- انظر المقتصد : ۲۰۶.

۶- فى الأصل ، ط : «فإنهم لم يستعملوها مثناه» ، تحريف وما أثبت عن د.

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۱۰۳ والمقتضب : ۲ / ۳۱۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۷.

۸- فى ط : «منفردا».

۹- فى الأصل. ط : «ذكر» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ص ۵۷.

والثّانى : أنّ التّثنيه فى الأسماء إلحاق الاسم الزّياده المعلومه ، ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه ، ولا شكّ أنّ الأعلام وإن تعدّدت مدلولاتها ليست موضوعه لها وضعا واحدا حتّى تكون تثنيتها تدلّ على شيئين من جنس واحد ، [بل الأوّل ليس من جنس الثانى](١) ، ولكنّ العرب لمّا وضعت الاسم المثّنى والمجموع للإيجاز والاختصار كراهه تكرار اللّفظ الواحد مرارا متعدّده ، ورأوا أنّ العلم أحقّ بذلك لكثرته اغتفروا أمر خروجه بالوجهين المتقدّمين لمّا قصدوا فيه الاختصار المقصود فى التّثنيه والجمع ، ثمّ التزموا إدخال اللّام فيه تعويضا له عمّا ذهب من العلميّه من مفرديه ، وهذه اللّام / هى لام التّعريف التى للعهد ، وذلك أنّ العلم فى الحقيقه موضوع لمعهود ، إلّا أنّه لمّا كان موضوعا له بأصل وضعه لم يحتج إلى زياده تجعله له ، ولمّا كان نحو «رجل» و «غلام» موضوعا لواحد من أجناسه احتاج عند جعله لمعهود أن يزاد فيه ما يجعله له (٢) ، ولمّا فقدت خصوصيّه الإفراد عند تثنيه العلم وبه (٣) كانت دلالته على ذلك المعهود أدخلوا لام العهد باعتبار مفردى العلميّه جميعا (٤) ، ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته إلّا كذلك ، لئلّا يؤدّى إلى إخراجه عن وضعه من كلّ وجه ، فهذا معنى مناسب يقتضى لزوم اللّام له ، وعليه جاءت لغتهم ، فالحكم على لغتهم باستعمال العلم مثّنى أو مجموعا نكره حكم (٥) على لغتهم من غير ثبت ، وذلك غير جائز ، نعم يجوز الإتيان به منكّرا على اللّغه الضّعيفه فى الزيد وزيدكم ، فإذا ثنّى زيد بعد تنكيره قيل : زيدان ، وليس الكلام على هذه اللغه ههنا (٦).

وقوله : «إلّا نحو : أبانين» استثناء منقطع ، ألا ترى أنّ «أبانين» ليس تثنيه لشيئين كلّ واحد منهما أبان ، كما كان قولك : الزّيدان ، وإنّما هو اسم لجبلين ، أحدهما أبان والآخر متالع ، وضعوا لهما جميعا أبانين ، فهو اسم لفظه لفظ التثنيه ، وضع علما لهذين الجبلين (٧) ، كما لو سمّيت رجلين بزيدان من أوّل الأمر ، ولا يستقيم أن يقال : يكون تثنيه على تقدير أن يكون اسم الآخر

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «ما يجعل الرجل لمعهود».

٣- أى : بالإفراد.

٤- فى الأصل. ط : «باعتبارهما جميعا» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٥- سقط من ط : «حكم» خطأ.

٦- انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٦ ، والهمع : ١ / ٧٢ - ٧٣.

٧- قال ياقوت : «أبان تثنيه أبان ومتالع غلّب أحدهما .. وهما بنواحى البحرين» معجم البلدان (أبن).

أبانا (۱) ، فإنّهم فعلوا نحو ذلك فی قولهم : العمران (۲) والقمران (۳) ، وهذا مثّنی ، وإن كان مفرداه ليسا فی التّحقيق علی ما تقدّم ، ولكنّه جعل كلّ واحد منهما كأنّه مسمّی بعمر ، لأنّا نقول : لو كان كذلك لوجب أن يقال : «الأبانان» علی ما هو قياس لغتهم فی مثله ، وإذا احتمل الشّیء تقديرين أحدهما لا يؤدّی إلی محذور والآخر يؤدّی إلی محذور ، فارتكاب ما لا يؤدّی إلی محذور هو الواجب ، ولمّا كان هذا التقدير يؤدّی إلی تقدير «الأبانان» وليس بجائز كان مؤدّيا إلی ما لا يجوز ، فلا يجوز (۴) ، فوجب أن يجعل (۵) استثناء منقطعا.

ثم لو قدّر صحّه ذلك فی «أبانين» فهو ممتنع التقدير فی نحو «أذرعات» لأنّه ليس معنا (۶) : أذرعه وأذرعه ، فجمعناها أذرعات ، بل ولا (۷) شیء اسمه أذرعه ، / وإنّما وضع «أذرعات» وضعا أوّلا لموضوع مخصوص ، وكذلك «عرفات».

فإن قيل : فعرفات يقال فيه : عرفه ، فما المانع من أن تكون «عرفات» جميعا له فالجواب : أنّ عرفه وعرفات جميعا علمان (۸) لهذا المكان المخصوص ، ولو كان جمعا له لوجب أن يكون له آحاد كلّ واحد منها اسمه عرفه ، وليس ثمّه أمكنه متعدّده اسم كلّ واحد منها عرفه ، ثمّ جمعت عرفات ، بل عرفه وعرفات مدلولهما واحد ، فعلم بذلك أنّه ليس جمعا له ، وإنّما استثناه (۹) وإن كان منقطعا تنبيها علی أنّ هذه الألفاظ وإن كان فيها ألفاظ المثّنی والمجموع لا يجوز دخول اللّام عليها ، وإن كان واجبا فيما تقدّم ، لأنّها فی الحقيقه غير مثّناه ولا مجموعه.

ولو قيل : أراد بقوله : «وكلّ مثّنی» (۱۰) ما لفظه مثّنی [سواء كان المثّنی من الأعلام محلّی

۱- انظر الكتاب : ۲ / ۱۰۴ ، والاشتقاق : ۷۷.

۲- هما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ، انظر الكامل للمبرد : ۱ / ۱۴۳ - ۱۴۴.

۳- أی : الشمس والقمر ، انظر أمالی ابن الشجری : ۱ / ۱۴ ، ۲ / ۱۶۰.

۴- سقط من ط : «فلا يجوز».

۵- أی : «أبانين». فی قول الزمخشری : «إلا أبانين» ، انظر المفصل : ۱۴.

۶- فی ط : «معنی» ، تحريف.

۷- فی ط : «لا».

۸- فی ط : «علم».

۹- أی : الزمخشری.

۱۰- فی ط : «وكل شیء» ، تحريف.

باللّام أو لا][(۱)] ، فيندرج فيه نحو «أبانين» ، ثمّ استثناه من دخول اللّام لكان وجها.

والمختار فى نحو القمرين والعمرين ونحوه ممّا جاء باللّام أنّه على باب الزيدين ، لا على باب «أبانين» (۲) ، وإن أشبهه من جهه اختلاف اسمى مسمّاه ، ويقدّر أنّ الاسم (۳) الآخر مسمّى بالاسم الملحق علامه المثنّى ، لأنّ وضع الأعلام مثنّاه لمختلفى الاسم ولمتّفقيه نادر ، ولو كان فى «أبانين» اللّام لألحق بالقمرين (۴).

ولو قيل : إنّ نحو العمرين (۵) علم عليهما كأبانين لكنّه وضع فى أصله باللّام لم يكن بعيدا ، لأنّ التثنيه باعتبار اسمين مختلفين لم تثبت.

«وعمايتان» : جبلان (۶) ، و «أذرعات» : بلد بالشّام (۷) ، ثمّ مثّل ببعض ما وقع فى كلام العرب من مثنّى الأعلام وجمعها ، وأنّه لم يستعمل إلّا باللّام ، وهو قوله :

«الخالدان (۸) ، والكعبان (۹) ، والعامران (۱۰) ، والقيسان ، والمحمّدون والطّلحات (۱۱)».

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- انظر المقتضب : ۴ / ۳۲۳.

۳- سقط من د. ط : «الاسم».

۴- فى الأصل. ط : «به» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

۵- فى د : «القمرين».

۶- «عمايه ويذبل : جبلان بالعاليه» ، معجم البلدان (عمايتان).

۷- انظر معجم البلدان (أذرعات).

۸- لم يذكر الزمخشرى هذه الكلمه مع الكلمات التى استشهد بها فى المفصل ، وإنّما جاءت فى البيت الذى استشهد به وهو : «وقبلى مات الخالدان كلاهما عميد بنى جحوان وابن المضلّل» والبيت للأسود بن يعفر ، وهو فى ديوانه : ۵۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۷. والخالدان هما : خالد بن نضله بن الأشتر بن جحوان ، وخالد بن قيس بن المضلّل بن مالك الأصغر. انظر إصلاح المنطق : ۴۰۳ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۷.

۹- هما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعه بن أبى حارثه ، انظر إصلاح المنطق : ۴۰۳.

۱۰- هما عامر بن مالك بن جعفر ، وهو ملاعب الأسنّه وهو أبو براء ، وعامر بن الطفيل بن جعفر بن كلاب ، انظر إصلاح المنطق : ۴۰۳.

۱۱- فى المفصل : «طلحه الطلحات» ، وسيأتى ذكره ، اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشرى.

وقع فی المفصّل «قیس بن هزمه» بفتح الهاء والزّای ، وإنّما هو قیس ابن هذمه بذال معجمه مفتوحه (۱).

والمحمّدون : محمّد بن جعفر (۲) ، ومحمّد بن أبی بکر (۳) ، ومحمّد بن حاطب (۴) ، ومحمّد بن أبی حذیفه (۵) ، کان عمر رضی الله عنه یکرمهم لتسمیتهم بمحمّد ، فأتی بحلل وأراد إعطاءها لهم ، فدعاهم ، فلمّا حضروا قیل له : هؤلاء المحمّدون بالباب ، فأمر لهم بها ، فاختار زید بن ثابت (۶) لمحمّد بن حاطب خیرها ، لکونه ربیبه ، فتمثّل عمر رضی الله عنه بقوله (۷) :

أسرّک لمّا صرّع القوم نشوه

خروجی منها سالما غیر غارم

صحیحا کأنّی لم أکن کنت منهم /

ولیس الخداع مرتضی فی النّدادم

ثمّ أمره بردّها وخلطها وتغییبها ، ثمّ کان یدخل یده فیخرج واحده واحده باسم واحد واحد (۸).

۱- «القیسان من طیّئ قیس بن عنّاب بالنون ، وقیس بن هذمه بن عتّاب» القاموس المحیط (قاس). ووقع فی نسخه المفصل المطبوعه : ۱۵ ، «قیس بن هرمه» بالراء ، وفی شرحه لابن یعیش «قیس بن هزمه بن عتاب» بالزای. انظر شرح المفصل : ۱ / ۴۷ ، وقال ابن درید وهو یعدّد رجالا من طیّئ : «ومنهم بنو هذمه بن عتّاب» الاشتقاق : ۳۵۰ ، وقال الزبیدی : «وبالتحریک هذمه بن عتاب فی طیّئ» التاج (هذم) ، ولعلّه وقع تحریف فی اسمه عند ابن السکیت إذ قال : «والقیسان من طیّئ : قیس بن عتّاب بن أبی حارثه بن جدّی وقیس بن هامه بن عتاب بن أبی حارثه ..» إصلاح المنطق : ۴۰۳.

۲- هو محمد بن جعفر بن أبی طالب ، قیل : قتل فی صفین ، انظر الإصابه : ۶ / ۸.

۳- هو محمد بن أبی بکر الصدیق ، أمه أسماء بنت عمیس ، قیل مات سنه ثمانین ، انظر الإصابه : ۶ / ۲۴۵.

۴- هو محمد بن حاطب بن الحارث ، أبو القاسم القرشی ، وهو أول من سمّی فی الإسلام محمدا ، توفی سنه ۷۴ ه. انظر الإصابه : ۶ / ۸ ، وتهذیب التهذیب : ۹ / ۱۰۶ - ۱۰۷.

۵- هو محمد بن أبی حذیفه بن عتبه بن ربیعه بن عبد شمس ، أبو القاسم ، ولی مصر فی خلافه علی. انظر الإصابه : ۶ / ۱۰ - ۱۳ ، وورد اسمه فی دلائل الإعجاز : ۱۰ «محمد بن طلحه بن عبید الله». تحریف ، انظر الإصابه : ۶ / ۱۷ - ۱۹ ، وتهذیب التهذیب : ۹ / ۲۳۷.

۶- هو زید بن ثابت بن الضحاک ، جمع القرآن فی عهد أبی بکر ، مات حوالی سنه ۴۵ ه ، انظر الإصابه : ۲ / ۵۹۲ - ۵۹۵.

۷- هو عماره بن الولید بن المغیره ، والبیتان فی معجم الشعراء : ۷۷ ، ودلائل الإعجاز : ۱۰ - ۱۱ ، وذکر الجرجانی خبر عمر مع المحمدین ، وانظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۵۰۱.

۸- فی ط : «فیخرج واحده قیس نساء اسم کل واحده» عباره مضطربه ومختلطه بما بعدها.

و «طلحه الطّلحات» : طلحه بن عبيد الله (۱) الخزاعیّ ، لأنّه فاق فی الجود خمسه أجواد اسم کلّ واحد منهم طلحه ، وهم طلحه الخیر ، وهو ابن الحسن بن علیّ (۲) ، وطلحه الفیّاض ، وهو ابن عبید الله بن عثمان التّیمیّ (۳) ، وطلحه الجود (۴) ، وطلحه الدّراهم (۵) ، وطلحه النّدی ، وهو ابن عمرو بن عوف الزّهریّ ، ابن أخی عبد الرّحمن بن عوف الزّهریّ (۶) ، وقیل : کان فی أجداده جماعه اسم کلّ واحد منهم طلحه (۷).

ص: ۶۳

۱- فی ط. وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۴۷ «عبد الله» ، قال الجوهری : «وطلحه الطلحات : طلحه بن عبید الله ابن خلف الخزاعی» الصحاح (طلح) ، وقال الزبیدی : «وطلحه بن عبید الله الخزاعی کنیته أبو حرب ولقبه طلحه الطلحات ، ورأیت فی بعض حواشی نسخ الصحاح بخط من یوثق به الصواب : طلحه بن عبد الله» التاج (طلح) وورد اسمه عند ابن درید والبغدادی : «طلحه بن عبد الله». انظر الاشتقاق : ۴۷۵ والخزانه : ۳ / ۳۹۴.

۲- سقط من د. ط «وهو ابن الحسن بن علی» ، وهو ابن الحسن بن علی بن أبی طالب ، کذا ذکره ابن بری فی شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وابن یعیش فی شرح المفصل : ۱ / ۴۷.

۳- سقط من د. ط «وهو ابن عبید الله بن عثمان التیمی». وکذا ورد اسمه فی الخزانه : ۳ / ۳۹۴ والتاج (طلح) ، وذکره ابن بری فقال : «طلحه الخیر الفیاض : وهو طلحه بن عبد الله بن عثمان التیمی» ، شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷.

۴- هو ابن عمر بن عبید الله بن یعمر التیمی ، انظر شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۴۷ ، وورد اسمه عند البغدادی «طلحه بن عمرو بن عبد الله» الخزانه : ۳ / ۳۹۴ وعند الزبیدی «طلحه بن عمر بن عبد الله ..» التاج (طلح).

۵- هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبی بکر الصدیق. انظر شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۴۷ ، وذکره البغدادی والزبیدی باسم «طلحه بن عبد الرحمن بن أبی بکر» ، انظر الخزانه : ۳ / ۳۹۴ والتاج (طلح).

۶- سقط من د. ط : «وهو ابن عمرو بن عوف الزهری ابن أخی عبد الرحمن بن عوف الزهری» ، اختلف فی اسمه ، فقد ذکره ابن بری باسم «ابن عبد الله بن عوف الزهری ابن أخی عبد الرحمن» ، شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۸ ، وذکره ابن یعیش باسم «طلحه ابن عبد الله بن عوف بن أبی عبد الرحمن بن عوف الزبیری» ، شرح المفصل : ۱ / ۴۷ ، وذکره البغدادی باسم : «طلحه بن عبد الله بن عوف الزهری أخی عبد الرحمن بن عوف» ، الخزانه : ۳ / ۳۹۴ ، وذکره الزبیدی باسم «طلحه بن عبد الله بن عوف الزهری ..» التاج (طلح).

۷- قال الأزهری : «سمّی طلحه الطلحات الخزاعی بأمّه ، وأمّه صفیّه بنت الحارث بن طلحه ابن عبد مناف» التهذیب : ۴ / ۳۸۴ وکذا ذکر ابن بری فی شرح شواهد الإیضاح : ۲۹۷ وزاد ابن یعیش علی ما ذکره ابن الحاجب هنا وقال : «وقیل : کان فی زمانه جماعه اسم کل واحد منهم طلحه فعلاهم بالکرم». شرح المفصل : ۱ / ۴۷ ، وانظر الخزانه : ۳ / ۳۹۴ والتاج (طلح).

و «ابن قيس الرّقيّات» عبد الله (۱) ، قال الأصمعىّ : نكح قيس نساء اسم كلّ واحده رقيّه (۲) ، وقيل : كانت له جدّات كذلك (۳) ، وقيل : كان يشبّب بثلاث كذلك (۴) ، والاستشهاد على الوجه الضّعيف فى إضافه الأعلام على ذلك (۵) ، فأمّا إذا جعل «الرّقيّات» لقبا لقيس كانت الإضافه من باب «قيس قفّه» ، إمّا على الوجوب ، أو على الأفصح ، كما تقدّم ، وروايه تنوين قيس تقوّى الوجه الثانى (۶) ، وقوله (۷) :

قل لابن قيس أخى الرّقيّات

ما أحسن العرف فى المصيبات

يقوّى الوجه الأوّل (۸).

وإنّما لم يستثن (۹) نحو «عبد الله» و «أبى بكر» إذا ثنّى لكونه لا يدخله الألف واللّام لمّا علم أنّ المثنّى والمجموع هو الاسم الأوّل ، وأنّه مضاف إلى علم كما تقدّم ، وأنّ (۱۰) أحكام الإضافه باقيه عليه فكان كالمعلوم.

ثمّ قال : «وكذلك الأسامتان والأسامات».

يعنى أنّ الأعلام الموضوعه بإزاء المعانى الذّهنيّه تجرى مجرى الأعلام الموضوعه بإزاء الأشخاص فى وجوب إدخال اللّام عند تثنيتها وجمعها ، لأنّهم لمّا أجروها أعلاما بالتّقدير الذى نبّه

۱- ورد اسمه فى ديوانه «عبيد الله» ، الديوان : ۱.

۲- نقل الجوهرى عن الأصمعى أنّ الرقيات أسماء زوجات عبيد الله بن قيس الرقيات. الصحاح (رقى).

۳- هذا قول ابن سلام الجمحىّ ، انظر طبقات فحول الشعراء : ۶۴۷.

۴- هو قول ابن قتيبه ، والأصفهانى ، انظر الشعر والشعراء : ۵۳۹ والأغانى : ۵ / ۷۳.

۵- أراد بالوجه الضعيف الإضافه لأدنى ملابسه ، انظر الخزانه : ۳ / ۲۶۶.

۶- أى : أنّ الرّقيّات لقب لقيس. انظر الخزانه : ۳ / ۲۶۶.

۷- هو أبو دهبل الجمحى ، والبيت فى ديوانه : ۵۰ واللسان والتاج (عرف) ، وورد بلا نسبه فى أساس البلاغه (عرف) والخزانه : ۳ / ۲۶۶. والعرف : الصبر.

۸- نقل البغدادى كلام ابن الحاجب من قوله : «وابن قيس الرقيات» إلى «الأول» عن شرح المفصل ، وقال : «وقوله : يقوى الوجه الأول أى كون الرقيات غير لقب» الخزانه : ۳ / ۲۶۶.

۹- أى : الزمخشرى.

۱۰- فى ط : «فإن».

علیه سیبویه (۱) ، وأوجبه ما علم من إعطائهم إیّاها حکم الأعلام أجروها أیضا فی التّثنیه والجمع مجراها ، لأنّها عندهم أعلام (۲) مثلها ، وکما أنّها فی الإفراد حکمها حکم الأعلام ومعناها معناها بالتّأویل المذکور وجب أن تکون فی التّثنیه کذلک.

قوله : «وفلان وفلانه وأبو فلانه» إلی آخره.

قال الشیخ : یعنی أنّها وضعت (۳) أعلاما کأعلام (۴) الأناسیّ ، والدّلیل علی أنّها أعلام منع فلانه من الصّرف ، فلولا تقدیر العلمیّه لم یجز منع صرفه ، فوجب تقدیرها لذلک ، / فإذا وجب تقدیرها فی فلانه وجب تقدیرها فی فلان ، لأنّ نسبه فلانه إلی المؤنّث نسبه فلان إلی المذکّر ، والتّذکیر والتّأنیث لا أثر لهما (۵) فی منع العلمیّه ولا إثباتها ، وإذا لم یکن بهما (۶) أثر فی ذلک وقد وجب لفلانه العلمیّه وجب لفلان أیضا العلمیّه.

وأیضا فإنّهم (۷) امتنعوا من دخول الألف واللّام علیهما ، ولو لا العلمیّه لجاز دخول اللّام علیهما ، وإذا ثبت أنّها (۸) أعلام فلیست کوضع زید وعمرو ، وإنّما هی کوضع أسامه وبابه (۹) ، والدّلیل علیه (۱۰) صحّه إطلاقها کنایه عن کلّ علم ، وکذلک باب أسامه ، بخلاف باب زید وعمرو ، ومدلول فلان وفلانه (۱۱) أعلام الأناسیّ ، وأعلام الأناسیّ لها حقیقه کحقیقه الأسد [من حیث العلمیّه](۱۲) ، فکما صحّ أن یوضع لتلک الحقیقه علم صحّ أن یوضع لهذه الحقیقه علم ، ولم یثبت

۱- انظر الکتاب : ۲ / ۹۳ - ۹۴.

۲- فی ط : «أعلاما» تحریف ، وفی الأصل : «لأنها أعلام الأجناس عندهم أعلاما مثلها» تحریف ، وما أثبت عن د.

۳- فی د : «یعنی أن فلانا وفلانه وضعت».

۴- فی الأصل. ط : «لأعلام» ، تحریف ، وما أثبت عن د.

۵- فی الأصل. د. ط : «له» ، والأوضح ما أثبت.

۶- فی د. ط : «لها».

۷- فی د. ط : «والثانی هو أنهم ..» ، لعلّه عدّ الوجه الأول تقدیر العلمیه فی فلان وفلانه.

۸- کان ابن الحاجب یعید الضمیر علی فلان وفلانه ، وهنا أعاده بصیغه الجمع.

۹- أی : من باب تسمیه الجنس باسم أسامه ، وکل واحد من الجنس یقع علیه هذا الاسم بخلاف زید وعمرو فإن کل واحد منهما یختص شخصا بعینه.

۱۰- فی ط : «علی ذلک».

۱۱- فی الأصل. ط : «ومدلولهما» ، وما أثبت عن د وهو أوضح.

۱۲- سقط من الأصل ، ط. وأثبته عن د.

استعمالهما (۱) إلّا حكايه ، لأنّهما اسم اللّفظ الـذى هو علم ، لا اسم (۲) مـدلول العلم ، فلذلك لا يقال : «جاءنى فلان» ، ولكن يقـال : «قـال زيـد : جـاءنى فلانـن» ، قال الله تعالى : (يَقُولُ يا لَيْتَنِى اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا (۲۷) يـا وَيْلَتى لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلًا)(۳) ، فهو إذن اسم الاسم. (۴)

قال : «وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللّام فقالوا : الفلان والفلانه».

كأنّهم أرادوا أن يفرقوا بين كنايات أعلام الأناسىّ وكنايات أعلام البهائم بهذه الزّياده ، وكانت هذه أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ تلك أكثر ، وهذه أقلّ ، فناسب أن تكون الزّياده فى الأقلّ.

الآخر : أنّ تلك هى الأصل المحتاج إليه فى التّحقيق ، وهـذه محموله عليها ، وإذا كان كـذلك ، والأعلام تنافى الألف واللّام ، فإذا اضطررنا إلى دخولها على أحد القسمين فإدخالها على الفرع أولى من إدخالها على الأصل.

وزادوا الألف واللّام دون غيرهما لأنّ المزيـد عليه معرفه (۵) ، فلمّـا اضـطرّوا إلى زياده أمر للفرق زادوا عليه ما لا ينافى معناه فى التّعريف ، ألاـ ترى أنّ فلانا وفلانه فى (۶) المعنى كالنكره ، فلمّا كان كالنّكره وقصد (۷) إلى زياده أمر فيه (۸) للفرق بينه وبين أعلام الأناسىّ كـان الأولى به دخول اللّام التى كان مقتضاه فى المعنى دخولها ، لو لا (۹) منع الصّرف الـذى ذكرنا أنّ تقدير العلميّه لأجله (۱۰).

۱- أى : فلان وفلانه.

۲- فى ط : «لاسم» ، تحريف.

۳- الفرقان : ۲۵ / ۲۷ - ۲۸ ، والآيه : (وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلى يَدَيْهِ يَقُولُ).

۴- ابن الحاجب تابع لابن السراج فى قوله : إن لفظ «فلان» لا يأتى إلّا محكيّا ، وانتقدهما الرضى ، انظر الأصول : ۱ / ۳۴۹ - ۳۵۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۷ - ۱۳۸.

۵- فى الأصل : «لأنه معرفه» وفى ط : «لأنها معرفه» ، وما أثبت عن د وهو أوضح.

۶- فى الأصل. ط : «ألا ترى أنه فى ..» وما أثبت عن د.

۷- فى ط : «كالنكره فى المعنى وقصدوا ..».

۸- سقط من ط : «فيه».

۹- سقط من ط : «لو لا» ، خطأ.

۱۰- فى د : «لأجل أن كنايات الأناسىّ هى الأصل المحتاج إليه ، وقولهم ..» ، زياده مقحمه.

وقولهم : «يافل» ليس ترخيما لفلان عند سيبويه ، وإن اختصّ استعماله بالنّداء إلّا على شذوذ للضّروره (١) ، كقوله (٢) :

فى لجّه أمسك (٣) فلانا عن فل

.....

وإنّما هو اسم مخفّف عن فلان بالحذف كدم ، لأنّه لو كان مرخّما / عن فلان لكان يا فلا ، ولم يقل : يافله [عن فله ، لأن التاء ترخم فى المنادى ، يقال : عائش](٤) ، وكان (٥) «يافل» بالفتح على المختار (٦) ، والكوفيّون على أنّه ترخيم لفلان ، على غير قياس (٧) ، ولذلك قال سيبويه (٨) : «ولا تقول : يافلا خذ عنّى» على القياس.

وأمّا «هن» و «هنه» فليس بعلم ، وإنّما هو اسم يوضع بإزاء المستقبحات ، وقوله (٩) : «كنايه» فى «هن» و «هنه» ليس كقوله : «كنايه عن أسماء الأعلام» فى فلان ، لأنّ ذلك علم موضوع دالا على اسم علم ، وهذا اسم موضوع بإزاء مدلول اسم آخر ، لا أنّ (١٠) مدلوله اسم ، ولذلك تقول : «كانت بينهم هنات» ، وليس تعنى بالهنات ألفاظا (١١) ، وإنّما تعنى

١- انظر الكتاب : ٢ / ٢٤٨ والمقتضب : ٤ / ٢٣٧.

٢- هو أبو النجم العجلى ، والبيت فى ديوانه : ١٩٩ والكتاب : ٢ / ٢٤٨ ، ٣ / ٤٥٢ والمقاصد للعينى : ٤ / ٢٢٨ ، والخزانه : ١ / ٤٠١ - ٤٠٨ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٤ / ٢٣٨ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ والأشمونى : ٣ / ١٦١. اللّجّه : الجلبه. اللسان (لجج).

٣- فى د : «فى لجه - أى : ضجه - أمسك».

٤- سقط من الأصل ط. وأثبته عن د.

٥- فى د : «ولجاز» ، وفى ط : «فجاز».

٦- أى : ينوى المحذوف من الاسم المرخم فلا يغير ما بقى ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٢٤ ، والارتشاف : ٣ / ١٥٧.

٧- قوله : «على غير قياس» تعقيب على قول الكوفيين بالنظر إلى قول سيبويه ، جاء فى هامش النسخه د : «يعنى على قول سيبويه أما على قول الكوفيين فقياس ، لأنه لا يشترط عندهم فى ترخيم الحرفين أن تكون الكلمه على خمسه أحرف بل يجوز حذف الاثنين من الرباعى للترخيم» ق : ١٣ أ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٤٩ ، والأشمونى : ٣ / ١٥٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٨٠ ، والهمع : ١ / ١٧٧.

٨- فى الأصل ، ط : «قالوا» ، مكان «قال سيبويه» ، تحريف. وما أثبت عن د ، وانظر الكتاب : ٢ / ٢٤٨.

٩- أى : الزمخشرى.

١٠- فى ط : «لأن» ، تحريف.

١١- فى الأصل. ط : «وليس الهنات ألفاظا» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

أشياء (١) قبيحه ، ولذلك يكنى بهن عن نفس الفرج ، لا عن لفظ الفرج.

وإنّما صحّ أن يقول [المصنّف](٢) : «كنايه» لأنّه عدل (٣) عن ذلك اللّفظ إلى هذا لما فى ذلك من الاستهجان والاستقباح ، فهذا الذى سوّغ إطلاق الكنايه عليه ، وإنّما أفرده (٤) ليعلم أنّه ليس من قبيل الأعلام ، ولو كان علما لوجب منع صرف هنه ، ولوجب أن لا يضاف ، وأن لا تدخله الألف واللّام ، ولا خلاف فى صحّه إضافته وإدخال اللّام عليه كالنّكرات ، وقد يكنى به عمّا لا يراد التّصريح به لغرض ، كقوله يخاطب حسن بن زيد (٥) :

الله أعطاك فضلا من عطيّته

على هن وهن فيما مضى وهن

يعنى عبد الله وحسنا وإبراهيم بنى (٦) حسن [بن حسن](٧) ، كانوا وعدوه شيئا فوفّى به حسن ، ومن ثمّ قال بعضهم يكنى به عن (٨) الأعلام (٩) أيضا (١٠) ، ونحوه قولهم فى النّداء للمذكّر : «ياهناه» ، وللمؤنّث : «ياهنتاه» ، والهاء فى «ياهناه» بدل من الواو عند البصريّين ، وكأنّ أصله فعال (١١) ،

١- فى د : «تعنى به أشياء».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى ط : «يقول» ، تحريف.

۴- فى د. ط : «أورده» ، وفاعل أفرده عائد إلى الزمخشرى.

۵- البيت لإبراهيم بن هرمه ، وهو فى ديوانه : ٢٣٣ ، ومجالس ثعلب : ٢١ ، والخزانه : ٣ / ٢٥٩ ، وورد بلا نسبه فى الهمع : ١ / ٧۴. و «الفضل هنا : الزياده .. وعبّر عن كل واحد منهم بهن الموضوع لما يستقبح ذكره من أسماء الجنس وليس هن هنا كنايه عن علم كل منهم» الخزانه : ٣ / ٢۶١.

۶- فى الأصل. ط : «بن» ، تحريف. وما أثبت عن د. ومجالس ثعلب : ٢١ والخزانه : ٣ / ٢٥٩.

٧- سقط من الأصل. ط ، خطأ ، وأثبته عن د ومجالس ثعلب : ٢١ ، والخزانه : ٣ / ٢٥٩.

٨- فى د : «يكنى بهن وهنه عن ..».

٩- ذهب إلى هذا الأخفش ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣٨ ، والخزانه : ٣ / ٢٥٩.

١٠- من قوله : «وقد يكنى به عمّا ...» إلى «أيضا» نقله البغدادى فى الخزانه : ٣ / ٢٥٩ عن شرح المفصل لابن الحاجب ..

١١- هو ما اختاره الفارسى وابن جنى وابن يعيش ، انظر الحلبيات : ٣۴٧ - ٣۴٨ ، وسر الصناعه : ۶۶ ، ۵۶١ ، والمنصف : ٣ / ١٣٩ ، وشرح الملوكى : ٣٠٩ ، وذهب ابن الشجرى والثمانينى إلى أن الهاء بدل عن الهمزه التى أبدلت عن واو ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ ، وشرح الملوكى : ٣١١ ، وضعف ابن جنى هذا القول فى المنصف : ٣ / ١۴٢ ، وذهب بعض البصريين إلى أن الهاء أصليه ، ودفعه الفارسى وابن جنى وابن الشجرى وابن يعيش ، انظر الحلبيات : ٣۴٧ ، والمنصف : ٣ / ١۴٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ - ١٠٢ ، وشرح الملوكى : ٣١١.

وهاء السّكت عند الكوفيّين (١) ، [قال امرؤ القيس (٢) :

لقد رابنى قولها ياهنا

ه ويحك ألحقت شرّا بشر](٣)

[الاسم المعرب]

قوله : «ومن أصناف الاسم المعرب» إلى آخره.

قال الشيخ رحمه الله : قدّم قبل الشّروع اعتذارا عن ذكره فى قسم الأسماء ، من حيث كان حقّه (٤) أن يذكر فى المشترك ، لأنّ المشترك موضوع (٥) لكلّ حكم اشترك (٦) فيه ثلاثه أقسام (٧) أو اثنان منها ، والإعراب قد اشترك فيه اثنان منها ، فكان حقّه أن يذكر فى المشترك ، واعتذر عنه باعتذارين :

أحدهما : قوله : «أنّ حقّ الإعراب للاسم فى أصله ، والفعل إنّما تطفّل عليه [فيه](٨) بسبب المضارعه».

وهذا اعتذار / غير قوىّ ، لأنّ (٩) فيه تسليم الاشتراك ، ولم يفرق بينهما إلّا باعتبار كون ذلك أصلا وهذا فرعا ، وقد وقع فى المشترك مثل ذلك ، فإنّ الإعلال أصل فى الأفعال وفرع فى الأسماء ، ومع ذلك فقد ذكر فى قسم المشترك ، ومقتضى هذا أن يذكر المعتلّ من الأفعال فى الأفعال ، لأنّها أصل فيه ، والمعتلّ من الأسماء فى الأسماء ، لأنّه فرع ، كما ذكر (١٠) ذلك فى الإعراب.

الوجه الثانى (١١) : قوله : «أنّه لا بدّ من تقدّم معرفه الإعراب للخائض فى سائر الأبواب».

١- نسب ابن يعيش هذا الرأى إلى أبى زيد الأنصارى والأخفش وردّه ، انظر شرح الملوكى : ٣١٠ ، وذكره ابن الشجرى بلا عزو وضعفه ، ثم ساق رأى الفراء وغيره من الكوفيين والأخفش وأبى زيد فى أن الألف والهاء زائدان وأن لام الكلمه محذوفه ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠٢.

٢- البيت فى ديوانه : ١٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠١ ، وشرح الملوكى : ٣٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٤٣.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «حكمه».

٥- سقط من ط : «موضوع».

٦- سقط من ط : «اشترك» خطأ.

٧- فى د : «الأقسام».

٨- سقط من الأصل. د. ط. وأثبته عن المفصل : ١٦.

٩- فى د. ط : «فإنّ».

١٠- فى د : «فعل».

١١- أى : الاعتذار الثانى.

يعنى أنّ الحاجه لمّا كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعيه إلى تقدّم معرفه الإعراب اقتضى ذلك تقديمه ، وإن كان من قبيل المشترك ، وهذا أيضا غير سديد ، فإنّه لو كان كذلك لوجب أن يقدّم أيضا إعراب الأفعال ، لأنّ الحاجه إليه كالحاجه إلى إعراب الأسماء ، وعنى بقوله : «فى سائر الأبواب» : فى (١) بقيّه الأبواب (٢) ، لأنّ باب المعرب خرج ، أو لأنّ باب المشترك خرج ، واستعمل «سائر» بمعنى جميع ، وإن كان قليلا (٣) ، لأنّه لا حكم فى كلامهم إلّا بتركيب جمله ، ولا تركيب إلّا بإعراب.

وكان الأولى أن يعلّله بغير ذلك ، وذلك أنّ الإعراب فى الأسماء ليس هو الإعراب فى الأفعال فى المعنى ، وإن اشتركا فى تسميه الإعراب وفى ألفاظه ، وذلك لأنّ الإعراب فى الأسماء موضوع بإزاء معان [خاصّه](٤) يدلّ عليها ، فالرّفع علم الفاعليّه (٥) ، والنّصب علم المفعوليّه (٦) ، والجرّ علم الإضافه ، وليس الإعراب فى الأفعال موضوعا بإزاء معان ، فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى ، فلذلك ذكر كلّ إعراب فى موضعه.

اعتذار ثان (٧) : وهو أنّ الإعراب المقصود منه معرفه عوامله ، وإذا كان المقصود منه (٨) هو (٩) العوامل ولا (١٠) مشاركه بين الأسماء والأفعال فى العوامل وجب (١١) ذكر عوامل كلّ قسم فى

١- فى الأصل : «الأبواب صحته فى ..» وما أثبت عن د. ط.

٢- سقط من ط : «فى بقيه الأبواب» ، خطأ.

٣- قال الأزهرى : «والسائر : الباقى» ، تهذيب اللغه : ١٣ / ٤٧ ، وقال الجوهرى : «سائر الناس : جميعهم» الصحاح (سير). وقال ابن الأثير : «والسائر مهموز : الباقى ، والناس يستعملونه فى معنى الجميع وليس بصحيح» النهايه فى غريب الحديث والأثر : ٢ / ٣٢٧ ، وقال الزبيدى : «وسار الناس سائره أى : جميعه وهما لغتان» التاج (سير). وقال أيضا : «والسائر الباقى وكأنه من سأر يسأر فهو سائر .. لا الجميع كما توهمه جماعات». التاج (سأر). وانظر أدب الكاتب للجواليقى : ٤٨ ، والمزهر : ١ / ١٣٦.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى ط : «علم على الفاعليه».

٦- فى ط : «علم على المفعوليه».

٧- أى الاعتذار الثانى الذى ينبغى أن يقدمه الزمخشرى فى رأى ابن الحاجب ، والأول هو الاعتذار الذى قدمه الزمخشرى ويتألف من وجهين.

٨- سقط من د. ط : «منه».

٩- فى د. ط : «هى» ، تحريف.

١٠- فى د. ط : «فلا» ، تحريف.

١١- فى د. ط : «العوامل وإذا وجب ..» ، مقحمه.

موضعه ، وإذا وجب ذكر عوامل كلّ قسم فى موضعه (۱) وجب ذكر إعرابه ، لأنّه أثره ، ولا يفرق بين ذكر الأثر وذكر المؤثّر ، فاقتضى ذلك أن يذكر كلّ إعراب فى موضعه.

الآخر : وهو (۲) أنّ من جمله إعراب الأسماء الجرّ ، ولا مشاركه بين الأسماء والأفعال فيه ، وإذا وجب ذكر الجرّ / فى الأسماء لأنّه لا مشاركه فيه وجب ذكر أخويه معه ، لأنّه لا يحسن التّفرقه بين أنواع الإعراب ، والجرّ نوع من أنواعه ، وإذا وجب ذكره وجب ذكر أخويه معه (۳).

ثمّ شرع فى ذكر حدّ المعرب فقال :

«ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركه أو بحرف أو محلا» (۴).

وقد اعترض على هذا الحدّ بأنّه حدّ الشّىء بما هو متوقّف على حقيقته ، وذلك أنّه إنّما يختلف آخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا ، فإذا توقّف اختلاف آخره على معرفه كونه معربا وتوقّف (۵) كونه معربا على معرفه اختلاف آخره لكونه عرّف حقيقته به توقّف كلّ واحد منهما على الآخر ، وتحقيقه (۶) أنّك إذا علمت المفردات وكيفيّه التّركيب ، ثمّ ركّبت فما لم تعلم أنّ الاسم من قبيل المعرب تعذّر عليك أن تحكم باختلاف آخره ، فتحقّق أنّ اختلاف الآخر لاختلاف العوامل (۷) متوقّف على فهم كونه معربا ، فتعريفه به دور (۸).

لا يقال : فلعلّهما يحصلان معا فلا دور ، لأنّا نقول : قد بيّنا توقّف التّقدّم ، وأيضا فإنّ ذلك

۱- سقط من د. ط : «وإذا وجب ذكر عوامل كل قسم فى موضعه» ، خطأ.

۲- فى ط : «فى موضع الآخر وهو ..» ، تحريف. وقوله : «الآخر» يعنى به الاعتذار الآخر من الاعتذارات التى كان على الزمخشرى أن يذكرها لعدم ذكر المعرب فى قسم المشترك.

۳- سقط من د : «معه».

۴- كذا فى المفصل : ۱۶ وفى شرح ابن يعيش : «باختلاف العوامل لفظا أو محلا بحرف أو حركه» ، شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۴۹.

۵- فى ط : «توقف» ، تحريف.

۶- فى ط : «ويحققه».

۷- فى ط : «العامل».

۸- الدّور من مصطلحات المنطقيين ، وهو توقّف كلّ واحد من الشيئين على الآخر ، انظر البرهان من كتاب الشفاء لابن سينا : ۶۷ ، والنجاه فى المنطق والإلهيّات لابن سينا : ۱ / ۷۱ ، ۱ / ۱۰۶ ، والمعجم الفلسفى : ۱ / ۵۶۷. وجاء فى د بعد قوله : «دور» من قوله : «فإن قيل : نحن نعقل» إلى «متوقف». انظر الفقره التاليه.

لا يستقيم فى الحدود لاستلزامه نفى التّعريف ، لأنّ التّعريف يستدعى سبق المعرّف على المعرّف.

فإن قيل : نحن نعقل اختلاف الآخر لاختلاف أمر مع الذّهول عن حقيقه المعرب ، قلت : المقصود اختلاف يصحّ لغه ، أى : حقيقه ، وذلك متوقّف.

وإنّما أوقعه (١) فى ذلك أمران :

أحدهما : أنّ المعرب يستلزم الإعراب ، والإعراب ما يختلف الآخر به من حركه أو حرف ، فتوهّم أنّ حقيقه المعرب ما حصل فيه ذلك ، ففسّر به ، ولو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون معربا [للكلمه](٢) بكسر الرّاء ، لا معربا [بفتحها](٣).

الثانى : أنّ المعرب اسم مفعول من «أعربت الكلمه» إذا جعلت ذلك فيها ، فتوهّم أنّه يصحّ تفسيره بذلك كغيره ، وهو غلط ، فإنّ مفعول «أعربت» يغاير المعرب لقبا ، بدليل صحّه «ما أعربت الكلمه» وهى معربه ، فيمن قال : «ضرب خالد جعفر» بإسكانهما ، وبالعكس فى «هؤلاء» ، ولو كان كذلك لكان ذلك (٤) تناقضا ، [لأنّك ما جعلت الإعراب فيه](٥) ، نعم سمّى المعرب المقصود معربا لاستلزامه ذلك فى وضع اللّغه ، ويجب أن نفرّق بين حقيقه الشّىء وبين تعليل تسميته ، فقد يسمّى الشّىء باعتبار لازم متوقّف على الحقيقه ، وبغير ذلك / ممّا لا يصحّ تفسيره به ، ولا يؤخذ من تعليل التّسميات حقائق المسمّيات ولا لوازمها ، نعم لو فسّر المعرب الذى هو مفعول «أعربت» حقيقه بذلك لكان مستقيما كغيره ، لأنّه مسمّاه.

والأولى فى حدّه أن يقال (٦) : «ذو تركيب نسبىّ غير مشبه (٧) مبنىّ الأصل (٨)» ، ففى التركيب تنبيه على السّبب ، وفى الباقى تنبيه على المانع ، فالذى وجد فيه موجب الإعراب بأىّ التّفسيرين (٩)

١- فى د : «أوقعهم» ، تحريف. والهاء تعود إلى الزمخشرى.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من ط : «لكان ذلك» ، خطأ.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من د. ط : «أن يقال».

٧- فى ط : «مشبهه» ، تحريف.

٨- انظر أمالى ابن الحاجب : ٥١٩.

٩- كتب إلى جانب هذه الكلمه فى هامش النسخه د : «أى بالتركيب الإسنادىّ التام كما فى «ضرب زيد عمرا» أو بالإسنادى غير التام كغلام زيد» ق : ١٤ أ.

شئت ، وهو التركيب ، وانتفى عنه المانع ، هو (۱) الملقّب بالمعرب فى الاصطلاح.

والإعراب يطلق مصدرا ل «أعربت» ، وهو واضح ، ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركه أو حرف (۲) ، وهو المقصود فى الاصطلاح ، وقد فسّره كثير باختلاف الآخر للعامل (۳) ، فإن أرادوا ما أردناه فلا مشاحّه فى التّعبير ، وإن أرادوا خلافه فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه (۴) ، وفساد ذلك من وجهين :

الأوّل : أنّ الاتّفاق على أنّ أنواعه رفع ونصب وجرّ ، وأنّ الضّمّه فى «قام زيد» رفع ، والفتحه فى «ضربت زيدا» نصب ، والكسره فى «مررت بزيد» جرّ ، ونوع الشّىء (۵) يستلزم حقيقته ، فوجب ما ذكرنا.

الثانى : أنّ الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلّا بعد التّعدّد ، فيجب أن لا تكون الحركه الأولى فى التركيب الأوّل فى كلمتها إعرابا ، إذ لا اختلاف فى حال واحده ، وهو باطل ، ولو قدّر صحّته فتعسّف مستغنى عنه.

قالوا : الاتّفاق على أنّها حركات الإعراب ، وحروف الإعراب ، وعلامات الإعراب ، يدلّ على أنّها غيره (۶).

قلنا : هذا من (۷) إضافه الأعمّ إلى الأخصّ ، [كشجر أراك](۸) ، لأنّ الحركات والحروف والعلامات تكون إعرابا وغيره ، فأضيفت إلى الإعراب تخصيصا وبيانا بأنّه المراد ، لا من إضافه

۱- فى ط : «وهو» ، تحريف.

۲- انظر أمالى ابن الحاجب : ۵۱۹ - ۵۲۰.

۳- ظاهر كلام سيبويه أن الإعراب معنوىّ ، والحركات دلائل عليه ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۳ - ۱۵ ، والتسهيل لابن مالك : ۷ ، وقد جمع السيوطى أقوال النحاه فى تعريف الإعراب وحقيقته ألفظىّ هو أم معنوى فى الأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۱۵۸ - ۱۶۳ ، وانظر التعريفات : ۴۷ والكليات : ۱۴۳.

۴- فى د : «أردناه».

۵- فى ط : «الجنس».

۶- هذه إشاره إلى ما ذهب إليه بعضهم من أنّ الإعراب معنوى ، وأنه عباره عن الاختلاف ، واحتجاجهم بإضافه الحركات إلى الإعراب لأنّ الشىء لا يضاف إلى نفسه ، انظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ۱۶۷ - ۱۶۸ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۱۵۸.

۷- فى ط : «فى» ، تحريف.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الشّيء إلى نفسه ، وذلك جائز باتّفاق.

وقد اعترض أيضا على حدّ المعرب بأمور قريبه (۱) مزيّفه (۲) :

أحدها : هو أنّه (۳) حدّه بحدّ يدخل فيه الفعل ، لأنّه قال : «ما اختلف آخره باختلاف العوامل» ، والفعل أيضا يختلف آخره باختلاف العوامل.

الثانى : أنّه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك : منو ومنا ومنى ، وليس بمعرب باتّفاق.

الثالث : أنّ نحو «هذين» و «هذان» يختلف باختلاف العامل ، كاختلاف رجلين ، وليس عند المحقّقين / معربا (۴).

وأجيب عن الأول بأنه لم يقصد إلّا الاسم ، فكأنّه قال : هو الاسم الذى اختلف آخره ، وعن الثانى بأنّه لم يرد إلّا اختلافه باختلاف العوامل فى لفظ المتكلّم به ، لا فى لفظ غيره ، واختلاف منا ومنو ومنى ليس بعوامل فى لفظ المتكلّم بها ، وإنّما هى لقصدك أن تحكى إعراب ما استفهمت عنه (۵) ، وعن الثالث بأنّ اختلافه ليس للعامل ، بدليل قيام موجب البناء ، فوجب أن تحمل على أنّها صيغ مختلفه للمرفوع والمنصوب [والمجرور](۶) فى أصل وضعها كالضّمائر ، فكما لا يحسن فى الضمائر أن يقال : اختلفت لاختلاف العامل فكذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء.

وقوله : «لفظا أو محلا» (۷) تقسيم بعد تمام الحدّ ، فلا يضرّ ، وإن كان بأو ، لأنّه بعد أن تمّ الحدّ.

۱- سقط من ط : «قريبه».

۲- سقط من د : «مزيفه».

۳- أى : الزمخشرى.

۴- ابن الحاجب ممّن يذهبون إلى أنّ ذان وتان واللّذان واللّتان صيغ وضعت للمثنّى وليست من المثنى الحقيقى ، وإلى هذا ذهب الزجاج وابن جنى ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۰۸ ، ۱۱۲ والخصائص : ۲ / ۲۹۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹ ، ۲ / ۳۱ ، والهمع : ۱ / ۴۲.

۵- انظر المقتضب : ۲ / ۳۰۶ ، والخصائص : ۲ / ۱۷۹ - ۱۸۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۶۱.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى الأصل. ط : «تقديرا» ، وما أثبت عن د. وعباره الزمخشرى : «لفظا بحركه أو بحرف أو محلا» المفصل : ۱۶.

وقوله (۱) : «بحركه أو حرف» تقسيم للّفظيّ (۲) ، وقوله : «أو محلا» معطوف على «لفظا» تقسيم للاختلاف ، فصارت ثلاثه أقسام : لفظيّ بحركه ، ولفظيّ بحرف (۳) ، ومحلّيّ.

ثم شرع فى ذكر كلّ واحد منها فقال :

«فاختلافه لفظا بحركه فى كلّ ما كان حرف إعرابه صحيحا أو جاريا مجراه» ، ويعنى بالصّحيح ما ليس آخره ألفا ولا ياء ولا واوا ، والجارى مجراه قسمان : قسم يجرى مجراه فى جميع وجوه الإعراب ، وهو كلّ ما كان آخره واوا أو ياء قبلها ساكن [كدلو وظبى](۴) ، وقسم يجرى مجراه فى بعض وجوه الإعراب دون بعض ، وهو ما آخره ياء قبلها كسره ، كقولك : قاض وغاز ، فهذا فى النّصب يجرى مجرى الصّحيح فى كونه معربا بحركه لفظا ، تقول : رأيت غازيا وقاضيا ، وفى الرفع والجرّ معرب تقديرا على ما سيأتى ، ولم يتعرّض [المصنّف](۵) لتمثيل الجارى (۶) مجرى الصّحيح (۷) ، لأنّه سيذكره مفصّلا مبيّنا فى صنف الإعلال.

ثمّ قال : «واختلافه لفظا بحرف» ، وهو القسم الثانى فقال : «فى ثلاثه مواضع فى الأسماء السّتّه مضافه» وذكرها إلى آخرها (۸) ، وهذه رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرّها بالياء ، ولم يذكر ذلك اتّكالا على أنّه معروف لمن شرع فى قراءه مثل كتابه.

قال الشيخ : اختلف النّاس فى هذه الحروف ، فمنهم من يقول : هى حروف إعراب ، ومنهم من يقول : ليست حروف إعراب ، ولا يتحقّق ذلك إلّا بالتّفصيل ، فحرف الإعراب / يطلق على الحرف الذى يعتوره الإعراب لفظا أو تقديرا ، كالدّال من زيد ، وألف عصا ، ويطلق على الحرف

۱- سقط من د : «وقوله» ، خطأ.

۲- فى الأصل. ط : «لفظى» ، تحريف. وما أثبت عن د.

۳- سقط من ط : «ولفظى بحرف» ، خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من ط : «الجارى» ، خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «مجراه» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۸- أى الأسماء السته.

الذى يتغيّر للإعراب (١).

وظاهر مذهب سيبويه أنّ لها إعرابين ، تقديرىّ بالحركات ، ولفظىّ بالحروف ، كأنّه قدّر (٢) الحركه [عليها](٣) وأنّهم (٤) ضمّوا ما قبلها للإتباع ، [فصار أبوه بفتح الباء وضمّ الواو](٥) ، ثمّ سكّنوا لاستثقال ضمّه الواو (٦) ، وقال فى الواو : علامه الرّفع ، فعلى هذا تكون حرف إعراب بالاعتبارين معا (٧) ، وهو ضعيف ، لأنّه خارج عن قياس كلامهم لتقدير لم يعهد مثله مع إعرابين (٨) فى كلمه.

وقال أبو الحسن الرّبعى (٩) : أصله : أبوك ، نقلت الحركه إلى ما قبلها استثقالا ، ونقلت فى الجرّ وقلبت ياء ، ونقلت فى النّصب وقلبت ألفا ، وهو أضعف ممّا تقدّم ، لأنّ فيه زياده أنّ الإعراب بالحركات على غير الآخر ، وتكون حروف إعراب بالاعتبارين ، نظرا إلى الأصل [على قول سيبويه](١٠) والحال ، وبالاعتبار الثانى دون الأوّل نظرا إلى الحال (١١).

وقال أبو عثمان المازنىّ أستاذ المبّرد : الإعراب بالحركات والحروف لإشباعها (١٢) ، وهو

١- ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء السته معربه من مكانين ، ويعنون بذلك أن الضمه والواو علامه للرفع والفتحه والألف علامه للنصب ، والكسره والياء علامه للجر ، وخالفهم البصريون وذهبوا إلى أنها معربه من مكان واحد ، وأن الواو والألف والياء هى حروف الإعراب. انظر المقتضب : ٢ / ١٥٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٤٠ ، والإنصاف : ١٧ - ٣٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ١٩٣ - ١٩۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ۴٣.

٢- فى د : «كأنهم قدروا».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وأعاد الضمير فى «عليها» على أواخر الأسماء السته.

۴- فى د : «ثم» مكان «وأنهم».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى الأصل. ط : «للاستثقال» مكان «لاستثقال ضمه الواو» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٧- انظر الكتاب : ٣ / ۴١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ۴٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٧.

٨- فى ط : «مثله وهو اجتماع إعرابين ..».

٩- هو على بن عيسى أبو الحسن الربعى ، أحد أئمه النحويين ، توفى سنه ۴٢٠ ه. انظر إنباه الرواه : ٢ / ٢٩٧ وبغيه الوعاه : ٢ / ١٨١ - ١٨٢.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- ذكر ابن الأنبارى مذهب الربعى فى الإنصاف : ١٧.

١٢- انظر الإنصاف : ٢٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ١٩۴.

ضعيف ، إذ لم يعهد مثل ذلك فصيحا ، فليست حروف إعراب بالاعتبارين معا.

وقال الكسائىّ والفراء : الضمّه إعراب بالحركه ، والواو إعراب بالحرف ، وهو ضعيف لم يعهد مثله ، وتكون حروف إعراب بالاعتبار الثانى فقط. (١)

والصّحيح أنّها معربه (٢) بالحروف الأصليّه ، أو الحروف بدل عنها (٣) ، كإعراب التثنيه والجمع بحرفى التثنيه والجمع ، وإنّما أعربت بالحروف لشبهها بالتثنيه ، والجمع على حدّها من حيث كان التعدّد لازما لها ، وآخرها حروف علّه يمكن أن تتغيّر العامل ، كالتثنيه وجمع السّلامه ، ولا نعرف خلافا لمحقّق فى التثنيه والجمع.

وما يحكى عن الفراء أنّها (٤) حروف إعراب فى نيّه الحركه ، إن أراد أنّ الحركه مقدّره عليها تقديرها فى «عصا» وجب أن يكون أصلها واوا أو ياء ، وألف الحرف [الزّائد](٥) لا أصل لها باتّفاق ، وأيضا فإنّه (٦) يوجب أن تنقلب الياء فى النّصب والجرّ ألفا ، وأيضا فإنّه لم يثبت تقدير فى معرب ، والاختلاف فيه حاصل [لفظا](٧) ، فصحّ تشبيهه بالتثنيه ، وبطل قول المخالف.

وما يحكى عن الزّجّاج أنّه لو كانت الألف دليل الإعراب ، وهى علامه التّثنيه لوجب أن

١- ذكرت هذه المذاهب فى إعراب الأسماء السته منسوبه إلى قائليها فى شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٧ وارتشاف الضرب : ١ / ٤١٦ ، وحكى السيوطى اثنى عشر مذهبا فى إعرابها ومن بينها المذاهب التى أوردها ابن الحاجب ، انظر الهمع : ١ / ٣٨ - ٣٩ والأشمونى : ١ / ٧٤.

٢- سقط من ط : «معربه» ، خطأ.

٣- فى ط : «أو بحروف تدل عليها» ، تحريف. قال الرضى : «وقال المصنف : إن الواو والألف والياء مبدله من لام الكلمه فى أربعه ومن عينها فى الباقيين» ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨.

٤- أعاد الضمير على الأحرف التى يعرب بها المثنى ، ومما ذهب إليه الكوفيون أن الألف والواو والياء فى التثنيه والجمع بمنزله الفتحه والضمه والكسره فى الإعراب ، وخالفهم البصريون وذهبوا إلى أن هذه الأحرف حروف إعراب. انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ والإنصاف : ٣٣ - ٣٩ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٢٠٦.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وكتب بهامش النسخه د : «يعنى الحرف الزائد كألف التثنيه وواو الجمع ، لا أصل له من الكلمه». ا. ه ، ق : ١٤ ب

٦- أى : الفراء ، وهذه إشاره إلى ما حكاه من أن بنى الحارث بن كعب يجعلون الاثنين فى رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف. انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يكون «أنتما» و «هما» معربا لوجود علامه التثنيه ، قول لم يصدر عن فطانه (١).

وقول سيبويه : إنّها حروف إعراب محمول على الاعتبار الثانى ، وذلك واضح من كلامه (٢) ، لا على الأوّل كما حكى عن الفراء صريحا ، وقد تقدم بطلانه.

وأما من يجعل التثنيه بالألف أبدا فهى حروف إعراب على هذه اللغه (٣) ، لتقدير الإعراب عليها ، قال الشّاعر (٤) :

تزوّد منّا بين أذناه ضربه

دعته إلى هابى التّراب عقيم

[أى : دعته الضّربه إلى قبر ترابه كالهباء عقيم غير منبت](٥) ، وأبو العبّاس [المبرّد](٦) ينكر هذه اللغه (٧).

فإن قيل : إذا جعلتم حرف العلّه زائدا للإعراب أدّى إلى أن يكون فى كلام العرب اسم متمكّن على حرف واحد ، فالجواب عنه من أوجه :

أحدها : أنّ ذلك إنّما يكون إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : فم كانت الميم بدلا من الواو (٨) ، والواو فى «فوك» أيضا بدل ، وإن وافقت الحرف الأصلىّ فى اللّفظ ، بدليل ما تقدّم ، ولا بعد فى أن يكون الشّىء جىء به لمعنى مع أنّه بدل ، ألا ترى أنّ التّاء فى أخت للتأنيث مع كونها بدلا عن المحذوف ، فلا بعد فى أن تكون الواو فى (٩) «فوك» للإعراب ، مع كونها بدلا ، كما أنّ

١- ذهب الزجاج إلى أن التثنيه والجمع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف ، انظر الإنصاف : ٣٣ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٧٣.

٢- انظر الكتاب : ١ / ١٧ والمقتضب : ٢ / ١٥٣.

٣- يعنى لغه بنى الحارث بن كعب ، انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٧٢ والأشمونى : ١ / ٧٩ ، وما تقدم ق : ١٩ ب.

٤- هو هوبر الحارثى كما فى اللسان (هبا) ، والبيت بلا نسبه فى سر الصناعه : ٧٠٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٢٨ ، والهمع : ١ / ٤٠ ، والدرر : ١ / ١٤ ، والهابى من التراب : ما ارتفع ودقّ.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- انظر مذهب المبرد فى الأشمونى : ١ / ٧٩ ، وانظر معانى القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٦٣ ، والجنى الدانى : ٣٩٨

٨- فى الأصل : «بدلا عن المحذوف». وسقط من ط : «من الواو» ، وما أثبت عن د.

٩- سقط من ط : «الواو فى» ، خطأ.

الألف فی «الزّیدان» حرف إعراب مع کونها للتثنیه ، فظهر الفرق بینه وبین ما ألزم من أن یکون [الاسم المتمکّن](۱) علی حرف واحد.

والوجه الثانی : أنّ ذلک إنّما ذکر فی المعرب بالحرکات ، وهذا لیس معربا بالحرکات.

والآخر : أنه (۲) معارض ، لأنّ القول به یؤدّی إلی أن یکون فی کلام العرب ما آخره واو قبلها ضمّه فی اللّفظ ، وهو مرفوض فی الأسماء باتّفاق.

وقوله : «مضافه» احتراز منها (۳) مفرده ، فإنّ حکمها علی غیر ذلک ، وبعضهم یقول : مکبّره احترازا من (۴) التصغیر (۵) ، وقول العجّاج (۶) :

خالط من سلمی خیاشیم وفا

.....

مردود علیه ، ومن قال : إنّ قوله (۷) :

هی ما کنتی وتز

عم أنّی لها حم

فحم (۸) مثله غلط ، فإنّ الواو هنا واضحه فی الإطلاق ، فلا یحمل علی ما لم یثبت.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فی ط : «ولأنه» مکان «والآخر أنه» ، والهاء فی «أنه» عائده علی قوله : «إذا جعلتم حرف العله زائدا للإعراب». وجاء فی حاشیه النسخه د : «والآخر أنه معارض لقوله : إذا جعلتم حرف العله زائدا للإعراب إلخ ، یقول : لو لم یکن حرف العله زائدا للإعراب یلزم أن یکون من أصل الکلمه ، فحینئذ یؤدی إلی أن یکون فی کلام العرب ما آخره واو قبلها ضمه فی اللفظ ، والواو الساکن متطرفا من أصل الکلمه مرفوض فی الأسماء إلا فی الأفعال مثل : یغزو ویرمی ویمشی» ق : ۱۵ آ.

۳- فی الأصل : «عنها» ، تحریف. وما أثبت عن د. ط. ویقال : «احترزت من کذا» اللسان (حرز). والضمیر فی «منها» یعود إلی الأسماء السته.

۴- فی د : «عن» ، تحریف.

۵- انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۶ - ۲۷.

۶- البیت فی دیوانه : ۲ / ۲۲۵ ، والمقتضب : ۱ / ۲۴۰ ، والمسائل العضدیات : ۲۸۸ ، والمقاصد للعینی : ۱ / ۱۵۲ ، والخزانه : ۲ / ۶۲ ، وورد بلا نسبه فی المخصص : ۱ / ۱۳۶ - ۱۳۸.

٧- نسبه الجوهرى إلى رجل من ثقيف. الصحاح (حمى). وذكر ابن منظور أن ابن برى نسبه إلى فقيد ثقيف. اللسان (حما). وورد بلا نسبه فى شرح ديوان الحماسه للمرزوقى : ٥٠٩ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٧.

٨- سقط من ط : «فحم».

و «هنوك» عند البصريّين منها ، فلذلك ذكره (۱) ، وكثير على أنّها كيد (۲) ، و «حموك» (۳) بكسر الكاف ، لأنّ الأحماء أقارب زوج المرأه ، فالمخاطب / بذلك النّساء ، ولهذه الأسماء فصل يأتى إن شاء الله تعالى.

قال : «وفى كلا مضافا إلى مضمر».

اختلف النّاس فى أصل «كلا» ، هل أصله الواو أو أصله الياء ، فمنهم من قال : أصله الواو ، والدّليل عليه قولهم : «كلتا» ، والواو تبدل منها التاء كثيرا (۴) ، [كتخمه وتراث وتجاه فى وخمه وووراث ووجاه](۵) ، وقول بعضهم : إنّها تاء التأنيث كتاء قائمه مردود بأنّ تلك لا تكون وسطا (۶) ، وقول بعضهم : إنّها للإلحاق مردود بما يلزم من كلتوىّ (۷) [فى النّسبه](۸) ، ومنهم من قال : أصلها الياء (۹) ، والدّليل عليه إمالتهم إيّاها ، إذ لا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشّذوذ إلّا ما كان من ذوات الياء.

ثمّ لها جهتان :

إحداهما : الإضافه إلى الظّاهر ، فإذا أضيفت إليه فإعرابها بالحركات تقديرا ، والدّليل عليه أنّها اسم مفرد وآخره ألف ، فوجب أن يعرب بالحركات تقديرا كعصا ورحى ، والدّليل على أنّه

۱- أى الزمخشرى ، قال السيوطى : «وقصر الفراء الإعراب بالحروف الخمسه على الأول ومنع ذلك فى هن ، وتابعه قوم» ، الهمع : ۱ / ۳۸.

۲- يريد أن «هن» يعرب بالحركات ، كما يقال فى يد : هذه يدك ، رأيت يدك ، ومررت بيدك ويشير بذلك إلى لغه النقص ، وهى الأفصح فى هذا الاسم. انظر أوضح المسالك : ۱ / ۳۱.

۳- فى د : «كيد ، فإن صاحب الجمل قال : ألحق الهن بالأسماء الخمسه ، وحموك ..» والذى قاله الزجاجى فى الجمل : «والواو علامه الرفع فى خمسه أسماء معتله وهى أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال» الجمل : ۳ ، وذهب الجرجانى إلى أن هذه الأسماء سته ، انظر الجمل للجرجانى : ۶.

۴- ذهب سيبويه إلى هذا ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۶۳ - ۳۶۴ ، وسر صناعه الإعراب : ۱۵۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۵ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۲.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- ممن ذهب إلى هذا أبو عمر الجرمى ، انظر سر صناعه الإعراب : ۱۵۱ ، وشرح الملوكى فى التصريف : ۳۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۲.

۷- نسب السيوطى هذا القول إلى الجرمى. انظر الهمع : ۱ / ۴۱.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- ممن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى. انظر الهمع : ۱ / ۴۱.

مفرد أنّ حقيقه التثنيه والجمع فيه مفقوده ، وأيضا فإنّ الفصيح «كلا الرّجلين جاءنى» ، ولو كان مثّنى [لفظا](۱) لوجب «جاآنى» ، كقولك : «الرجلان جاآنى» ، قال الله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها)(۲) ، وأيضا فإنّه كان يجب أن يقال : «رأيت كلى الرجلين» بالياء.

وقال الكوفيّون : هو مثّنى [لفظا](۳) ، فإن أريد مدلوله فصحيح ، وإن أريد أنّه زيد فى آخره [لفظ](۴) ليدلّ على المثّنى (۵) لفظا (۶) ففاسد ، فإنّه لا يعرف كلّ ولا كلت فى كلامهم لشىء مفرد ، ولو سلّم لكان (۷) يلزم أن يكون للاثنين من المسمّى بكل وكلت (۸) ، وأما قول الشاعر (۹) :

فى كلت رجليها سلامى واحده

كلتاهما مقرونه بزائده

فمردود ، ولو سلّم فالمراد «كلتا» ، والمعنى عليه ، والمطلوب «كلت» للواحده ، ولو سلّم لكان (۱۰) يلزم أن يكون معربا بالحروف مطلقا.

والأخرى (۱۱) : إذا أضيفت إلى المضمر ، وهو الذى ذكره (۱۲) ، وفيه لغتان : أقيسهما وهى

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- الكهف : ۱۸ / ۳۳.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل. ط : «كالمثنى» ، وما أثبت عن د.

۶- سقط من د : «لفظا».

۷- فى د : «فكان».

۸- ذهب الكوفيون إلى أنّ كلا وكلتا مثنيان تثنيه لفظيه ومعنويه ، وخالفهم البصريون وذهبوا إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنيه معنويه ، انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۱۴۲ وكتاب الشعر للفارسى : ۱۲۶ - ۱۳۰ ، والإنصاف : ۴۳۹.

۹- لم أقف على اسمه ، والرجز فى معانى القرآن للفراء : ۲ / ۱۴۲ ، والإنصاف : ۴۳۹ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۵۲ ، والخزانه : ۱ / ۶۲ ، بلا نسبه ، قال البغدادى : «هذا البيت من رجز يصف به نعامه ، فضمير رجليها عائد على النعامه ، والسّلامى على وزن حبارى عظم فى فرسن البعير وعظام صغار طول إصبع أو أقل فى اليد والرجل ، والجمع سلاميات ، والفرسن بكسر أوله وثالثه هو للبعير بمنزله الحافر للفرس». الخزانه : ۱ / ۶۲.

۱۰- فى د : «فكان».

۱۱- أى : الجهه الأخرى من الجهتين اللتين أشار إليهما ابن الحاجب فى «كلا».

١٢- أى : هو الوجه الذى ذكره الزمخشرى. انظر المفصل : ١٦.

أقلّهما إجراؤه مجرى عصا ورحى (۱) ، كالحكم إذا أضيف إلى المظهر. والأخرى : وهى أكثرهما أن يجرى مجرى المثنّى ، فيعرب بالحروف ، ووجهه أنّه لمّا (۲) أضيف إلى مثنّى مضمر متّصل صار كأنّه معه كلمه (۳) واحده ، فقوى أمر التثنيه فيها لفظا ومعنى ، فأجريت مجرى المثنّى / فى الإعراب (۴).

وقال أكثر البصريّين : هو (۵) معرب تقديرا مطلقا ، وقلبت ألفه فى النّصب والجرّياء تشبيها لها بألف «لدى» و «على» فى لفظها ولزومها الإضافه ، ولم تقلب فى الرّفع لأنّ «لدى» و «على» لا تقعان فى الرّفع ، فتثبت (۶) على حالها (۷) ، وهو جيّد ، إلّا أنّ ما (۸) ذكرناه أولى لقوّه المناسبه المذكوره على ما ذكروه ، ولأنّ قلب الألف فى «لدى» و «على» على خلاف القياس ، وأيضا فإنّها ألف فى مبنىّ ، فلا يلزم مثله فى المعرب ، ولأنّه اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف العامل ، فوجب أن يكون إعرابا كغيره.

وكان ينبغى أن يذكر (۹) لفظ «اثنين» فى أنّ حكمه هذا الحكم أيضا ، ولا يستقيم تركه ، فإنّه لا يدخل فى باب المثنّى ، لأنّه ليس بمثنّى ، إذ حقيقه المثنّى مفقوده فيه ، وهو مع ذلك معرب إعراب المثنّى ، وكذلك البواقى.

ثمّ ذكر القسم الثالث فقال : «وفى التثنيه والجمع على حدّها».

ويعنى بقوله : «على حدّها» (۱۰) الجمع الصّحيح ، وإنّما كان على حدّها لأنّه يسلم فيه بناء الواحد ، كما يسلم فى المثنّى ، وذلك أنّ المثنّى لا يكون إلّا كذلك ، والجمع انقسم إلى قسمين :

۱- قال السيوطى : «وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر فى الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء إلى كنانه ، وبعضهم يجريهما معهما بالألف مطلقا» الهمع : ۱ / ۴۱ وانظر شرح التصريح : ۱ / ۶۸.

۲- سقط من ط : «لمّا» ، خطأ.

۳- فى ط : «ككلمه».

۴- انظر تعليل إعراب كلتا وكلا بالحركات والحروف فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۸۸ - ۱۸۹.

۵- سقط من د. ط : «هو».

۶- فى ط : «فبقيت».

۷- انظر الإنصاف : ۴۵۰.

۸- فى ط : «لأن ما» ، تحريف. وانظر أسرار العربيه : ۲۸۶ - ۲۸۹.

۹- أى : الزمخشرى.

۱۰- أى : التثنيه.

قسم كـذلك ، وقسم ليس كـذلك ، فعرّف ما هو كـذلك بأنّه الـذى على حدّ التثنيه ، وجعلهما (١) قسـما واحدا ، وإن كانا فى الحقيقه قسمين لاشتراكهما فيما ذكره من أنّهما يزاد على الواحد فيهما تلك الزياده ، وإلّا فهما مختلفان فى الحقيقه معنى وإعرابا (٢).

وكان ينبغى أن يذكر لفظ «أولو» لأنّه يرفع بالواو (٣) ، وينصب ويخفض بالياء ، ولا يدخل فى قسم من أقسامه ، لأنّه ليس بجمع ولا مثنّى ، وكذلك كان ينبغى أن يتبّه على «عشـرين» وبابه ، لأنّها ليست جمعا لما اتّصلت به الزّياده ، أمّا فى «عشرين» فواضح ، وأمّا فى غيره فليست الثّلاثون ثلاثا مجموعه ، لما يلزم من صحّه إطلاقها على تسعه ، وكذلك البواقى [كأربعين وخمسين](٤).

قال : «واختلافه محلا فى نحو العصا وسعدى».

فالاختلاف المحلّىّ يكون تاره للتعـذّر ، وتاره للاسـتثقال ، فالتعـذّر فى مكانين : أحدهما : ما آخره ألف فيكون معربا تقديرا فى جميع وجوهه ، لتعذر الحركه على الألف.

والقسم الآخر : ما آخره ياء المتكلّم ، وهو معرب بالحركات تقديرا ، كقولك : غلامى / ودلوى [وظبيى](٥) ، فهذا قد استحقّ ما قبـل اليـاء فيه الكسـر قبـل مجىء الإعراب ، فلمّا جاء الإعراب وجـد محلّه ينافى وجوده فوجب تقـديره كالألف ، إذ لا يمكن أن يكون الحرف الواحد مضموما مكسورا ، ولا مفتوحا مكسورا (٦) ، ولا مكسورا بكسرتين ، ولمّا تعذّر ذلك وجب تقديره.

١- أى : التثنيه والجمع الذى يعرب بالأحرف وهو السالم.

٢- جاء فى هامش النسـخه د : «أما معنى فلأن فى التثنيه ضمّ الواحد مع الواحد أو ضمّ الشىء مع الشىء من جنسه ، والجمع ضمّ الشيئين مع شىء واحد ، وأما لفظا فلأن التثنيه فى حال الرفع بالألف ، والجمع فى حال الرفع بالواو» ق : ١٥ ب.

٣- جـاء فى هـامش د : «يعنى كمـا ذكر كلا واثنين فى بـاب التثنيه كـان ينبغى أن يـذكر لفـظ أولـو فى حكم جمع السـالم فى الإعراب ، إلـخ والجواب الكلى فى الأعـداد مثـل عشـرين وثلاثين إلى تسـعين لأنها لو كانت جموعا لوجب أن تكون داله على أفراد غير منحصـره كسـائر الجموع ، واللازم منتف فينتفى ملزومها ، وهو كون كل واحـد منها جمعا» ا. ه. ق : ١٥ ب ، وفى د : «يرفع فى حال الرفع فقط بالواو».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من ط : «ولا مفتوحا مكسورا».

ومن زعم أنّه مبنىّ غلط (۱) ، فإنّ الإضافه إلى المضمر لا توجب بناء ولا تجوّزه على (۲) قياس لغتهم ، ومن زعم أنّه فى حال الخفض معرب لفظا وفى غيره تقديرا فعمدته وجود الكسره (۳) ، ويبطله أنّ تحقّق المفرد ثابت قبل التركيب ، وقد ثبت للمفرد كسره لموجب ، فلا أثر لموجب طارئ.

والمعرب محلا للاستثقال ما فى آخره ياء قبلها كسره ، وذلك فى حالتى (۴) الرفع والجرّ ، كقولك : «جاءنى قاض» و «مررت بقاض» ، وكان يمكن أن يقال : «جاءنى قاضى» و «مررت بقاضى» إلّا أنّه مستثقل ، فرفض لاستثقاله ، وحذفت الضمّه والكسره عن الياء ، فالتقى ساكنان ، هى والتنوين بعدها ، فحذفت [الياء](۵) لالتقاء السّاكنين ، فصار «قاض» فى الرفع والجرّ جميعا ، ولا أعرف أحدا ذكر الإعراب المحلّىّ بالحرف ، وهو ثابت من غير شكّ فى مثل «ضاربىّ» ونحوه فى حال الرفع ، وبيانه أنّ أصله : ضاربونى باتّفاق ، فحذفت النّون للإضافه ، ثمّ قلبت الواو ياء على ما يقتضيه أصل الإعلال فى مثلها ، ثمّ أدغمت ، فتعذّر التّلفّظ بحرف الإعراب للاستثقال ، وهذا معنى المعرب بالحركات تقديرا ، وأيضا فلو لم يكن معربا تقديرا لوجب أن يكون معربا لفظا أو مبنيّا ، وذلك منتف باتّفاق.

قوله : «والاسم المعرب على نوعين : نوع يستوفى حركات الإعراب والتّنوين ويسمّى (۶) المنصرف» ، إلى آخره.

۱- ذهب ابن الشجرى والجرجانى والمطرزى إلى وجوب بناء ما قبل ياء المتكلم ، انظر أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳ - ۴ وذهب ابن جنى إلى أن كسره ما قبل ياء المتكلم فى نحو «غلامى» لا إعراب ولا بناء ، وعلل ما ذهب إليه. انظر الخصائص : ۲ / ۳۵۶ ، وردّ عليه ابن الشجرى فى أماليه : ۱ / ۴ ، وانظر التبيين عن مذاهب النحويين : ۱۵۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۷۹ - ۲۸۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۳۵ - ۵۳۶ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۶ ، وهذه المسأله من المسائل التى خالف فيها ابن الحاجب جمهور النحويين ، وممّن وافقه الرضى الأستراباذى ، انظر شرح الكافيه له : ۱ / ۳۵.

۲- فى د : «فى».

۳- ممن اختار هذا الرأى ابن مالك ، انظر شرح التسهيل له : ۳ / ۲۷۹ - ۲۸۰ ، وقال أبو حيان معقبا على مذهب ابن مالك : «ولا أعرف له سلفا فى هذا» وذكر أربعه مذاهب فى هذه المسأله ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۵۳۶ والأشمونى : ۲ / ۲۸۳.

۴- فى ط : «حال».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- عباره الزمخشرى : «والتنوين كزيد ورجل ويسمّى».

قال الشيخ : ظاهر كلامه وكلام النحويّين أنّ هذه القسمه فى كونه منصرفا وغير منصرف حاصره لجميع المعرب ، وتفسيرهم كلّ واحد من القسمين ينفى الحصر ، وذلك أنّهم فسّروا المنصرف بأنّه الذى تدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل ، وفسّروا غير المنصرف بأنّه الذى يختزل عنه الجرّ والتنوين لشبه الفعل (۱) ، / ويحرّك بالفتح فى موضع الجرّ فعلى هذا تبقى أسماء كثيره لا تدخل تحت واحد منهما ، منها جمع المذكّر السّالم (۲) ، فإنّه لا تدخله الحركات الثّلاث والتنوين ، فلا يكون منصرفا ، ولا يختزل عنه الجرّ والتنوين ، ولا يحرّك بالفتح [فى موضع الجرّ](۳) ، فلا يكون غير منصرف ، فلم يدخل تحت واحد منهما ، وكذلك جميع ما أعرب بالحروف ، فإنّه لا يدخل فيما ذكر ، فدلّ على أنّهم لم يريدوا الحصر ، وإنّما أرادوا أنّ الأسماء المعربه منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف (۴) ، ولم يتعرّضوا لما عداهما لمّا كان المقصود إنّما هو المنصرف وغير المنصرف ، أمّا لو قيل : المنصرف ما ليس فيه علّتان من التّسع ، وغير المنصرف ما فيه علّتان [منها](۵) ، وتأثيرهما فيما لولاهما (۶) ، لكان فيه الحركات الثلاث وتنوين التمكّن كان حصرا ، فيكون على هذا «رجلان» اسم امرأه غير منصرف ، و «رجلان» تثنيه رجل منصرفا (۷).

ووقع فى بعض نسخ المفصّل بعد قوله : «كأحمد ومروان» «إلّا إذا أضيف أو دخله لام

۱- فى د : «الحرف» ، تحريف ، قال المبرد : «اعلم أن كل ما لا ينصرف مضارع به الفعل ، وإنما تأويل قولنا : لا ينصرف أى لا يدخله خفض ولا تنوين» المقتضب : ۳ / ۳۰۹. وانظر الهمع : ۱ / ۲۴.

۲- اعتراض ابن الحاجب هنا يشبه ما اعتراض به صاحب كتاب «البسيط» ، فقد نقل عنه السيوطى قوله : «وأما من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فإن التثنيه والجمع والمعرف باللام والإضافه تخرج عن الحصر». الأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۸ ، وانظر الأصول فى النحو : ۲ / ۷۹.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من ط : «ومنها ما هو غير منصرف» ، خطأ.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى ط : «لو لا هى» ، تحريف. والضمير فى «لو لا هما» يعود على العلتين.

۷- كلام ابن الحاجب هنا يكاد يطابق كلام ضياء الدين بن العلج ، فقد قال السيوطى : «قال فى البسيط ، من قال : المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع ، وغير المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظا أو تقديرا ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ، ودخل فى القيد التثنيه والجمع والأسماء السته وما فيه اللام والمضاف فى غير ما لا ينصرف ، فيكون على هذا «رجلان» اسم امرأه غير منصرف لوجود العلتين ، وتثنيه رجل منصرفا لعدم العلتين». الأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۷ - ۶۲۸ ، وانظر الأشباه والنظائر : ۲ / ۳۵۸.

التعريف» (۱) ، وهو مستقيم غير مستغنى عنه ، وهو استثناء من قوله : «يختزل عنه الجرّ والتنوين» أى فى جميع الأحوال إلّا فى هذه الحال ، فإنّه لا يختزل عنه الجرّ باتّفاق.

[الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه]

ثم اختلف فى كونه منصرفا أو غير منصرف ، بناء على أنّ تأثيرهما (۲) ذهاب الجرّ والتنوين ، أو ذهاب التنوين ، وكان ذهاب الجرّ تبعا لذهاب التنوين فيهما ، فلمّا زال التنوين بغير الجرّ (۳) فقد (۴) موجب زوال الجرّ (۵) ، فذهب الزّجّاج ومتابعوه إلى أنّه منصرف (۶) ، لأنّ ذلك من خواصّ الأسماء ، فبعّده من شبه الفعل ، فكان مانعا ، فردّ إلى أصله [الذى هو الانصراف](۷) ، وقد ألزم إذا وقع فاعلا ـ أو مفعولا ـ أو دخل عليه حرف خفض (۸) ، وأجيب عنه بأنّ هذه (۹) فى معنى (۱۰) العوامل ، فلا بدّ من انضمامها إلى ما ذكره لينصرف ، فإذا انفردت لم تؤثّر ، وأيضا فإنّ اللّام والإضافه يقومان مقام التنوين ، فكأنّه منوّن بخلاف غيرهما ، وأيضا فإنّ الألف واللّام يتغيّر (۱۱) به نفس المدلول ، والعوامل لا تغيّره عن مدلوله.

۱- كذا وردت العباره فى المفصل : ۱۶ وشرح ابن يعيش : ۱ / ۵۶.

۲- يعود الضمير فى «تأثيرهما» على لام التعريف والإضافه.

۳- فى الأصل. ط : «ذلك» مكان «الجر». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۴- فى الأصل. ط : «فقد فقد» ، وما أثبت عن د. وهو أصحّ.

۵- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۵ - ۳۶.

۶- ممن ذهب إلى أن الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو تبع أل منصرف مطلقا المبرد والسيرافى وابن السراج والزجاجى إضافه إلى الزجاج ، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۹ ، والأشمونى : ۱ / ۹۷ والهمع : ۱ / ۲۴.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- جاء فى هامش النسخه د : «وقد ألزم إذا وقع الاسم فاعلا فى قولك : جاءنى أحمر يجب أن يكون منصرفا ، لأن الفاعل من خواص الأسماء ، وكذلك إذا وقع مفعولا ـ كقولك : رأيت أحمر ، أو دخل عليه حرف جر كقولك : مررت بأحمر». ق : ۱۶ ب.

۹- جاء فى هامش النسخه د : «أجيب عن هذه ، أى : عن الفاعل والمفعول وعن حرف الجر فى معنى العوامل ، فلا ـ بدّ من انضمامها إلى ما ذكر قبلها لتصير مؤثره ، أمّا الفاعل فلتوقفه على تقدم الفعل عليه ، وأما المفعول فلتقدم الموقوف عليه كقولك : مررت برجل مضروب غلامه ، وأما حرف الجر فلتقدم الفعل عليه ، ولا كذلك الألف واللام فإنه لا يتوقف فى التأثير إلى شىء سابق عليه فافترقا» ق : ۱۶ ب.

۱۰- فى د. ط : «المعنى» ، تحريف.

۱۱- فى الأصل. ط : «فإن ذلك يتغير ..» وما أثبت عن د. وهو أوضح.

وذهب جماعه إلى أنّه غير منصرف لما (۱) تقدّم (۲) ، وقال أبو / علىّ الفارسىّ : لا أقول : منصرف لوجود العلّتين فيه ، ولا غير منصرف ، لأنّ التنوين لم يذهب بهما ، وقول أبى علىّ قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف (۳).

قوله : «والاسم يمتنع من الصّرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعه ، أو تكرّر واحد» إلى آخره.

قال الشيخ : كلّ واحد من هذه الأشياء يسمّى سببا فى اصطلاح النحويّين ، وإن لم يكن مستقلا فى إفاده (۴) إثبات الحكم ، والذى يدلّ عليه قولهم : إذا اجتمع فيه سببان ، ولو لم يكن كلّ واحد [يسمّى](۵) سببا (۶) لم يقل (۷) : «فيه سببان» ، ثمّ أخذ يذكرها واحدا واحدا ، فقال : «وهى العلميّه» ، وقد تقدّم معناها ، وهى سبب لا شرط له (۸) ، بل أىّ علّه اتّفق وجودها معها أثّرت.

«والتأنيث اللّازم لفظا أو معنى».

يعنى باللّازم الذى لا يفارق الكلمه بوجه ما ، وذلك إنّما يكون إذا كان ألفا مقصوره أو ممدوده ، أو كان مع العلميّه ، فإن لم يكن كذلك لم يكن سببا ، بدليل قولهم : «مررت بامرأه قائمه» ، فلو كان التأنيث بمجرّده سببا لا متنع «قائمه» هنا من الصّرف ، لأنّ فيه التأنيث والصّفه ، ولكنّه لمّا (۹) كان (۱۰) غير لازم لم يعتدّ به ، ومعنى انتفاء لزومه أنّك تقول : قائم للذّات التى قام بها القيام ، كما تقول : قائمه للذّات التى قام بها القيام أيضا ، فصارت التاء تثبت وتحذف والمعنى بحاله ، فلو سمّيت رجلا أو امرأه بقائمه لكان التأنيث معتدّا به ، لأنّه صار لازما للعلميّه ، فصار

۱- فى الأصل. ط : «كما» ، تحريف. وما أثبت عن د. وجاء فى هامش د : «قوله : لما تقدم أى : لمّا كان ذهاب الجر تبعا لذهاب التنوين ، ولم يوجد ذهاب الجر تبعا لذهابه وهو من شرائط عدم الانصراف ، والحكم لم يوجد عند عدم شرطه فلا يكون منصرفا» ق : ۱۶ ب.

۲- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۸ ، والأشمونى : ۱ / ۹۷ ، والهمع : ۱ / ۲۴.

۳- ذكر السيوطى مذهب أبى على فى الأشباه والنظائر : ۱ / ۶۲۸ - ۶۲۹ ، وتابعه ابن جنى فى الخصائص : ۲ / ۳۵۷.

۴- سقط من د. ط : «إفاده».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من ط : «سببا ، خطأ.

۷- أى : الزمخشرى ، وعبارته : «فيه اثنان» ، المفصل : ۱۶.

۸- أى : للمنع من الصرف.

۹- سقط من د : «لمّا».

۱۰- أى : التأنيث.

اللّزوم إنّما يحصل فى مثل ذلك بالعلميّه ، وإنّما امتنع الاسم من الصّرف عند اجتماع سببين من هذه الأسباب ، لأنّ هذه الأسباب كلّها فروع ، فإذا اجتمع فى الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين ، فيشبه الأفعال لأنّها فرع من وجهين (١) :

أحدهما : أنّ الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وما أخبر به وعنه كان أصلا ، لأنّه يستقلّ كلاما ، فلو لم تكن الأفعال لاستقلّت الأسماء بالدلاله (٢) ، فهو مستغن ، والفعل غير مستغن ، أو لأنّها لمّا وضعت للإخبار بها خاصّه على وجه (٣) الإيجاز والاختصار فيما يستقلّ به الأسماء كانت [الأفعال](٤) داخله / على الأسماء (٥) بعد استقلالها ، فكانت فرعا لذلك (٦).

وأمّا فرعيّه هذه الأسباب فالتّعريف فرع التنكير معنى ولفظا ، أمّا معنى فلأنّ من تعرفه (٧) مسبوق بجهله ، واللّفظ واضح ، والتأنيث فرع التذكير معنى ولفظا ، أمّا المعنى (٨) فلتغليب المذكّر ، وأنّ «شيئا» يطلق على الأشياء كلّها (٩) ، واللّفظ واضح ، كقولك : قائم ، ثم تقول : قائمه ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف وما بعده واضح.

والوجه الثانى : أنّ الأفعال مشتقّه من الأسماء [المصادر](١٠) ، والمشتقّ فرع على (١١) المشتقّ منه ، فلمّا كان [الفعل](١٢) فرعا من جهتين أشبهته الأسماء التى هى فرع من جهتين فقطعت عمّا قطعت عنه الأفعال وهو الجرّ والتنوين ، أو قطع عن (١٣) التنوين وتبعه الجرّ ، لأنّه ملازمه ، فإذا

١- سقط من ط : «فيشبه الأفعال لأنها فرع من وجهين» ، خطأ.

٢- فى ط : «لذلك» ، تحريف.

٣- فى د : «سبيل».

٤- سقط من الأصل. وأثبته عن د.

٥- فى الأصل : «عليها». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٦- سقط من ط من قوله : «فهو مستغن» إلى «لذلك» ، خطأ.

٧- فى ط : «ولفظا ثم من تعرفه» ، تحريف وسقط فى العباره.

٨- فى د : «معنى».

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٤١.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الإنصاف : ٢٣٥ - ٢٤٥.

١١- فى د. ط : «من».

١٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٣- فى د : «عنه».

انتفى من غير عوض انتفى معه أيضا.

فإن قيل : كون الاسم (١) عاملا فرع على الفعل ، فينبغى على هذا إذا انضمّ إلى الاسم العامل سبب آخر أن يمتنع من الصّرف ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنّا لا نسلّم الفرعيّه ، بل هما سواء فى اقتضاء العمل ، والعمل إنّما هو باقتضاء الكلمه فى المعنى ، فكما أنّ الفعل يعمل لأنّه (٢) يقتضى متعلّقا ، فالاسم يقتضى (٣) متعلّقا كذلك ، ألا ترى أنّ ضاربا فى اقتضاء ضارب ومضروب كضرب فى اقتضاء ذلك.

الثانى : سلّمنا أنّ كونه (٤) عاملا فرع ، إلّا أنّه لم يعتبر إلّا معان يصير الاسم بها فرعا عن غيره ، لا معان يشترك (٥) فيها الأصل والفرع ، ألا ترى أنّ العجمه إنّما اعتبرت لأنّ الاسم إذا قامت به العجمه صار أعجميّا ، فيكون فرعا على العربيّه ، فالذى اعتبر (٦) إنّما هى معان فروع تقوم بالاسم فيصير فرعا ، على أنّ (٧) ذلك المعنى غير موجود فى الفعل (٨) ، وما ذكرتموه إنّما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا ، فلا يتحقّق فيه كون الاسم فرعا عمّا ليس ذلك فيه ، بل فرع عمّا ثبت ذلك فيه ، فافترق البابان.

والمعنوى (٩) كذلك ، كقتيل للمؤنّث ، فإنّه لا يكون معتبرا فيه التأنيث إلّا مع العلميّه ، فثبت أنّ التأنيث اللّفظىّ بالتّاء والمعنوىّ مشروط سببيّته بالعلميّه ، فلو سمّيت مذكّرا باسم موضوع / فى الأصل لمؤنّث مجرّد عن التاء علما أو غير علم زائدا على ثلاثه [أحرف](١٠) نحو : زينب وعناق لم

١- فى د : «الأسماء».

٢- سقط من : د. ط. «يعمل لأنه».

٣- فى ط : «المقتضى».

٤- أى : الاسم.

٥- فى د : «اشترك».

٦- اختلطت العباره فى ط. فجاء قول ابن الحاجب من «فهو مستغن والفعل غير مستغن» إلى قوله : «فكانت فرعا» بين قوله : «فالذى» و «اعتبر». ومكان هذه العباره فى الوجه الأول من الوجهين اللذين أوردهما ابن الحاجب على أن الأفعال فرع. انظر : ورقه : ٢٣ أ.

٧- فى د : «أمر» مكان «أن» ، تحريف.

٨- فى الأصل. ط : «فيه» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٩- أى : والتأنيث المعنوىّ.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

تصرفه ، بخلاف رجل سمّيته برباب ، لأنّه ليس للمؤنّث فى الأصل ، لأنّه اسم للسّحاب ، وكذلك حائض وطالق ونحوه ، لأنّه مذكّر (۱) فى الأصل وصف به مؤنّث (۲) ، فإن كثر استعماله لمذكّر كذراع ساغ الوجهان (۳) ، وفى نحو : شمأل وجنوب وجهان (۴) ، بناء على أنّها صفات أو أسماء مؤنّثه.

قوله : «ووزن الفعل الذى يغلب عليه (۵) فى نحو : أفعل ، فإنّه فيه أكثر منه فى الاسم».

أقول : هذا قول المتأخّرين (۶) ، وأمّا المتقدّمون فيقولون : المعتبر إمّا زنه الفعل التى أوّلها (۷) زياده (۸) من زيادات الأفعال ، كأحمر أو المختصّه (۹) ، وهذا أولى (۱۰) ، لأنّا إذا أخذنا الغلبه فلا يثبت لنا أنّ أفعل فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء ، بل ربّما يثبت عكس ذلك ، فإنّ أفعل اسما يبنى من كلّ فعل ثلاثىّ للتفضيل فيما ليس بلون ولا عيب ، ويبنى من الألوان والعيوب لغير التفضيل ، وقد يكون من غير «فعل» كأرنب وشبهه (۱۱) ، و «أفعل» فى (۱۲) الفعل إنّما يكون عن بعض أوزان فعل وليس بالأكثر ، ويكون عن غير فعل نادرا قليلا ، كقولك : أشكل (۱۳) وأغدّ (۱۴) ، فثبت أنّ «أفعل»

۱- فى الأصل : «لأنه علم مذكر» ، زياده غير لازمه.

۲- البصريون يصرفون نحو حائض وطامث إذا سمى بهما ، والكوفيون يمنعونهما من الصرف ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۶ - ۲۳۷ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۷۴ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۲ / ۳۶۱.

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۶ ، والمقتضب : ۳ / ۳۶۶.

۴- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۷ - ۲۳۸.

۵- فى المفصل : ۱۶ «يغلبه» مكان «يغلب عليه».

۶- انظر أوضح المسالك : ۳ / ۱۴۸.

۷- فى د : «التى فى أولها».

۸- فى ط : «زيادات» ، تحريف.

۹- فى د : «والمختصه» ، تحريف. انظر المقتضب : ۳ / ۳۰۹ ، ۳ / ۳۱۱.

۱۰- قال الرضى : «والنحاه قالوا فى موضع قول المصنف : أو يكون له زياده كزيادته : أو يغلب عليه ، أى : يكون ذلك الوزن فى الأفعال أكثر منه فى الأسماء حتى يصحّ أن يقال : وزن الفعل». ثم ذكر سببين لمخالفه ابن الحاجب النحويين فى هذه المسأله. انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۶۲.

۱۱- كتب فى هامش النسخه د : «وشبهه كأفكل لرعده ، وأيدع لنبت يدبغ به» ق : ۱۸ ب.

۱۲- سقط من ط : «فى» ، خطأ.

۱۳- «الأشكل فى سائر الأشياء : بياض وحمره قد اختلطا» اللسان (شكل).

۱۴- «غدّ البعير فأغدّ أى : به غدّه ، وأغدّ القوم : أصابت إبلهم الغده اللسان» (غدد).

فی الاسم أکثر منه فی الفعل ، وقد اعتبر اتّفاقا ، وأیضا فإنّ «فاعل» فی الأسماء قلیل نادر (۱) کخاتم [وطابع](۲) ، وفی الأفعال کثیر (۳) ، کضارب وقاتل ، ولم یعتبر باتّفاق ، فإنّک لو سمّیت رجلا بخاتم صرفته باتّفاق.

وقال : «أو یخصّه فی نحو : ضرب إن سمّی به».

لأنّه لا یدخل فی الأسماء إلّا بجعله علما منقولا ، وإلّا فلیس [یوجد إلّا](۴) مخصوصا بالفعل ، وأمّا ما جاء من نحو : دئل اسم دویبه تشبه ابن عرس (۵) ، وقد جاء فی شعر کعب بن مالک یصف جیش أبی سفیان حین غزا المدینه بعد بدر بمائتی راکب (۶) :

جاؤوا بجیش لو قیس معرسه

ما کان إلّا کمعرس الدّئل

عار من النّصر والدّعاء ومن

أبطال أهل النّکاء والأسل

فتسمیه للجنس بما نقل عن الفعل ، [وهو دأل إذا مشی بنشاط](۷) ، أو فغیر معتدّ به لشذوذه ، وأمّا اسم القبیله فلا یرد کضرب لو سمّی به (۸).

۱- فی د : «قلیله نادره».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فی د : «کثیره».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- قال الدمیری : «الدئل بضم الدال وکسر الهمزه : دابّه شبیهه بابن عرس» ، حیاه الحیوان : ۱ / ۳۵۰. وقال : «وابن عرس بکسر العین وإسکان الراء حیوان دقیق یعادی الفأر». حیاه الحیوان : ۲ / ۱۷۰.

۶- البیتان فی دیوان کعب بن مالک الأنصاری : ۲۵۱ ، وشواهد الشافیه : ۱۳ - ۱۴ ، والأول منهما فی الأشمونی : ۴ / ۲۳۹ ، والمقاصد للعینی : ۴ / ۵۶۲ ، بهذه النسبه وورد بلا نسبه فی الاشتقاق : ۱۷۰ ، والمنصف : ۱ / ۲۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۳۰. قوله : «معرسه» بضم المیم وسکون العین المهمله وفتح الراء وبالسین المهمله : المنزل الذی ینزل به الجیش ، المقاصد للعینی : ۴ / ۵۶۲. والنّکاء : النکایه وهی الإصابه من العدو ، والفعل نکیت فی العدو أنکی نکایه. اللسان (نکی) ، والأسل : الرماح.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «الدّ ألان بالدال : مشی الذی کأنه یبغی فی مشیه من النشاط». اللسان (دأل).

٨- لعله يريد أن الأعلام لا تثبت بها أصول الأبنيه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٠ ، ٦ / ١١٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٣٦.

وأمّا «بذّر» [اسم ماء بعينه](۱) ، و «عثّر» [اسم موضع](۲) ، و «خضّم» [أيضا اسم ماء](۳) ، فأعلام منقوله عن الفعل.

وأمّا «بقّم» (۴) [اسم نبت يصبغ به ، و «شلّم» (۵) : اسم بيت المقدس](۶) فاسم جنس أعجميّ ، ولو سمّيت به لم ينصرف للعلميّه / ووزن الفعل (۷) ، لا للعجمه.

وقد ذهب عيسى بن عمر إلى أنّ كونه فعلا فى الأصل معتبر فى الأسباب ، كضرب وعلم إذا سمّى به (۸) ، واحتجّ بقول سحيم (۹) :

أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى

وهو عند سيبويه محمول على تقدير الجمله ، إمّا محكيّه صفه لمقدّر أى [ابن](۱۰) رجل جلا هو ، أو مسمّى بها (۱۱).

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «بذّر بفتح الذال وراء بوزن فعّل : اسم بئر : وهى بمكه لبنى عبد الدار». معجم البلدان (بذر).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «عثر : بتشديد الثاء بلد باليمن» معجم البلدان (عثر). وانظر المعرب : ۱۰۸.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال الجواليقى : «وخضم : اسم قريه» المعرب : ۱۰۸ ، وانظر معجم البلدان (خضم). وخضّم : اسم العنبر بن عمر بن تميم ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۰۸ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۵ ، ۳ / ۳۱۵.

۴- قال الجواليقى : «البقّم : فارسى معرب وهو صبغ أحمر» المعرب : ۱۰۷.

۵- انظر المعرب : ۱۰۹.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- انظر الكتاب ۳ / ۲۰۸ - ۲۰۹ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۸

۸- انظر الكتاب ۳ / ۲۰۶ - ۲۰۷ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۰ - ۲۱.

۹- هو سحيم بن وثيل الرياحى ، والبيت فى الكتاب : ۳ / ۲۰۷ ، والأصمعيات : ۱۶ والمعانى الكبير : ۵۳۰ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۳۵۶ ، والخزانه : ۱ / ۱۲۳ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ۱۷۶ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۲۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۱ والأشمونى : ۳ / ۲۶۰.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- لم يصرف عيسى بن عمر «جلا» فى البيت السابق لأنه منقول من الفعل ولم يشترط غلبه الوزن فى الفعل ، وخالفه سيبويه وقال بعد أن أنشد البيت : «ولا نراه على قول عيسى ولكنه على الحكايه ، كما قال : بنى شاب قرناها تصر وتحلب كأنه قال : أنا ابن الذى يقال له جلا» الكتاب : ۳ / ۲۰۷ وانظر الخزانه : ۱ / ۱۲۳.

والمعتبر فی وزن الفعل الصیغه (۱) ، حتی لو غیّرت علی جهه تخرج به عن الغلبه (۲) والاختصاص لم تعتبر ، کما لو سمّی بضرب بعد تخفیفه (۳) بإسکان الرّاء ، وکما لو سمّی بقیل وبیع وردّ ونحوه (۴) ، لأنّ المعتبر الصیغه التی الاسم (۵) علیها ، وقد رجع بالإعلال إلی زنه الأسماء ، بخلاف نحو : یهب وأشدّ وأحیسن (۶) ، [أمّا یهب بعد أن کان یوهب (۷) فلأنّه لم یرجع بالإعلال إلی زنه اسم ، وأمّا أشدّ وأحیسن](۸) فلأنّ المعتبر زنه أفعل أوّله زیاده کزیادته ، وذاک باق ، لأنّ الإدغام والتصغیر فی نحو ذلک سائغ وهو فعل ، ونحو : آسر (۹) ویاسر ویسع (۱۰) ویهود (۱۱) ونحوه إن جعلت أوّله زائده لم تصرفه ، وإلّا صرفته.

ولو سمّی بإسحارّ لبقله (۱۲) ، وإردبّ (۱۳) لم تصرف ، لأنّهما مثل «احمارّ» و «احمرّ» ، ولو سمّی بأعطی بضمّ الهمزه ماضیا أو مضارعا نوّن (۱۴) فی حال (۱۵) الرّفع والجرّ علی قول سیبویه (۱۶) ،

۱- فی ط : «الصفه» ، تحریف.

۲- فی د. ط : «العلمیه» ، تحریف.

۳- فی ط : «تخصیصه» ، تحریف.

۴- انظر الکتاب : ۳ / ۲۲۷ ، والمقتضب : ۳ / ۳۲۳ ، وما ینصرف وما لا ینصرف : ۵۷ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۶۴ والأشمونی : ۳ / ۲۶۲.

۵- فی د. ط : «لا اسم» ، تحریف. وانظر المقتضب : ۳ / ۳۲۴.

۶- فی ط : «وأحسن» ، تحریف.

۷- سقط من ط : «بعد أن کان یوهب».

۸- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

۹- انظر کتاب الأفعال : ۱ / ۴۶.

۱۰- انظر المعرب : ۴۰۳.

۱۱- انظر المعرب : ۴۰۵.

۱۲- «الإسحارّ : بقل یسمّن علیه المال ، واحدته إسحارّه» اللسان (سحر).

۱۳- فی د : «أردنّ» وجاء بعدها : «لموضع». تصحیف ، و «الإردبّ : مکیال ضخم لأهل مصر». اللسان (ردب).

۱۴- فی الأصل. ط : «لم ینون» ، تحریف. وما أثبت عن د. وجاء فی هامش النسخه د : «قوله : بأعطی لم ینون علی قول الکسائی ویونس وعیسی فی حال الرفع والجر تقول : هذا أعطی ومررت بأعطی ورأیت أعطی ، أما علی قول سیبویه والخلیل نوّن ، تقول : هذا أعط ومررت بأعط ورأیت أعطی» ، ق : ۱۷ ب ، وانظر الأشمونی : ۳ / ۲۷۳.

۱۵- فی د : «الحال» ، تحریف.

۱۶- انظر الکتاب : ۳ / ۳۱۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۳.

وإذا سمّى بإضرب ونحوه قطعت الألف ليكون مماثلا للأسماء كإثمد ، بخلاف ابن وامرئ علما (١).

قوله : «والوصفيّه فى نحو أحمر».

المراد بالوصفيّه كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود ، وقد يغلب بعض الصّفات فى استعماله اسما مطّرحه وصفيّته ، فتكون الوصفيّه الأصليّه معتبره ، كقولهم : أدهم للقيد ، وأرقم للحيّه (٢) ، قال سيبويه : لم تختلف العرب فى منع صرفهما (٣) ، وأسود للحيّه مثلهما فى التحقيق.

وأمّا أجدل للصّقر ، وأخيل لطائر فيه خيلان ، وأفعى للحيّه ، فقد نقل سيبويه أنّ (٤) بعض العرب ترك صرفه (٥) ، وهو وهم ، لأنّها ليست بصفات فى الأصل ، فتوهّمت الوصفيه لكون أجدل من الجدل ، وهو القوّه ، وأخيل للخيلان (٦) ، وتوهّم أنّ أفعى بمعنى خبيث ، وأخيل ذو خيلان (٧).

وجرى الخلاف فى أوّل بناء على أنّه أفعل [وأصله أوول](٨) ، كقول سيبويه (٩) ، أو فوعل [وأصله ووأل](١٠) ، كقول بعضهم (١١).

١- انظر الكتاب : ٣ / ٢٥٦ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٥ - ٢٦ ، والحلبيات : ٣٥٦.

٢- انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٥.

٣- انظر الكتاب : ٣ / ٢٠١ والمقتضب : ٣ / ٣٤٠.

٤- فى د : «عن».

٥- ساق سيبويه هذه الأسماء الثلاثه وقال : «وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفه وإن لم يكن له فعل ولا مصدر». الكتاب : ٣ / ٢٠١. وذكر المبرد أن هذه الأسماء لا تصرف عند من يراها نعتا وقال : «وليس بأجود القولين ، أجودهما أن تكون أسماء منصرفه فى النكره». المقتضب : ٣ / ٣٣٩ ، وقال الزجاج : «وبعض العرب يجعله صفه لأنه يذهب إلى أنه إنما سمّى أجدل لقوته ، وزعم سيبويه أن الطائر اسمه أخيل فيه خيلان ، زعم أنّ فيه لمعه تخالف لونه فلذلك يمنعه من يمنعه الصرف ، وكذلك أفعى عنده» ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٤ ، وانظر الكتاب : ٣ / ٢٠٠

٦- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الصواب «من الخيلان» ، قال سيبويه : «وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان» الكتاب : ٣ / ٢٠١ ، وانظر الهمع : ١ / ٣١.

٧- «الخال : شامه سوداء فى البدن ، وقيل : هى نكته سوداء فيه والجمع خيلان». اللسان (خيل) ، وقوله : «ذو خيلان» جاء بعد قوله : «وأخيل للخيلان» فى د ، وهو فى غير موضعه.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٨.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- القائل بهذا هم الكوفيون ، وانظر ما سيأتى ق : ١٧٠ أ.

والفرق بين أرمل وأسود اسما للحيّه - خلافا لسعيد الأخفش [فإنه ما قال بالفرق ، بل صرفهما جميعا (۱) ، ويعتبر الوصف الحاكى](۲) أنّ «أرمل» إمّا اسم فى / الأصل وصف به كأربع بخلاف أسود ، أو أنّه وصف فى الأصل قابل للتاء (۳) ، فكان كيعمل (۴) ، فإن أورد أسود للحيّه الأنثى أجيب بأنّها طارئه بعد استعماله اسما.

قوله : «والعدل عن صيغه إلى أخرى فى نحو عمر وثلاث».

والعدل على ضربين :

ضرب تعلم عدليّته بالنّظر إليه فى نفسه ، وضرب لا تعلم إلّا بحكم منعهم صرفه.

فمن الأوّل قولهم : أحاد وثناء وثلاث ورباع ، وموحد ومثنى ومثلث ومربع ، فهذا تعلم عدليّته ، لأنّ الأصل فى أسماء الأعداد الألفاظ المشهوره ، وهى : واحد اثنان ثلاثه ، فكان قياس ذلك أن يقال : ثلاثه ثلاثه ، فلمّا غيّروا الصّيغه كان عدلا محقّقا ، وقد أجازه قوم إلى عشار [ومعشر](۵) ، فقالوا : يصحّ قياسا ، على أنّه قد جاء فى شعر الكميت (۶) :

ولم يستريثوك حتّى رمى

ت فوق الرّجال خصالا عشارا

۱- لم يصرفهما الأخفش وإنما منع صرف أرمل. قال المبرد : «وكان الأخفش لا يصرف أرمل ويزعم أنه نعت فى الأصل». المقتضب : ۳ / ۳۴۲ ، وذكر الأشمونى أن الأخفش أجاز منع صرف أرمل لجريه مجرى أحمر ، انظر الأشمونى : ۳ / ۲۳۵ ، وانظر الهمع : ۱ / ۳۱.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى ط : «للتأويل» ، تحريف.

۴- «اليعمله : الناقه النجيبه المطبوعه على العمل» ، الصحاح (عمل). وانظر المقتضب : ۱ / ۱۰۱ - ۱۰۲ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۳.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. أجاز الكوفيون والزجاج قياس فعال ومفعل إلى العشره خلافا لجمهور البصريين فإنهم اقتصروا على المسموع ، وظاهر كلام المبرد أنه يجيز قياس فعال ومفعل إلى العشره. قال : «ومن المعدول قولهم : مثنى وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده». المقتضب : ۳ / ۳۸۰ ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ۵۹ ، والخصائص : ۳ / ۱۸۱ ، والمخصص : ۱۷ / ۱۲۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۲ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۴۱ ، والأشمونى : ۳ / ۲۴۰.

۶- البيت فى شعر الكميت : ۱۹۱ ، ومجاز القرآن : ۱ / ۱۱۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۲ ، والخزانه : ۱ / ۸۲ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۱۸۱. استريث : استبطأ ، الخصله : الفضيله ، عشار بالضم : معدول عن عشره.

وفی شعر خداش (۱) :

تظلّ الطّیر عاکفه علیه

مرنّقه وأنجیه عشارا

وزعم قوم أنّه یقال : وحدان إلی عشران ، وزعم قوم أنّ المانع فی ذلک تکریر العدل ، لأنّه معدول فی اللّفظ عن اثنین ، وفی المعنی عن اثنین اثنین ، (۲) وقول بعضهم : إنّه معرفه لامتناع اللّام (۳) ، وقول آخرین : إنّه جمع لزیاده معناه علی الواحد ردیء (۴).

ومنها (۵) فعل فی التأکید ، کجمع وکتع وبصع ، إمّا عن جمع وکتع وبصع ، فإنّه قیاسها علی قول ، إذ مفردها جمعاء کحمراء وحمر (۶) ، وإما عن جمعاوات ، إذ مذکّره أجمعون (۷) ، واعتراض أبی علیّ أنّه لا یستقیم أن یکون عن جمع ، لأنّ فعلاء المجموع مذکّره بالواو والنون لیس قیاسه فعلا واضح (۸).

ومنها «أخر» ، وهو جمع لأخری ، وأخری تأنیث آخر ، وآخر من باب أفعل التفضیل ،

۱- لم أجد البیت فی شعر خداش بن زهیر العامری. عکف علی الشیء : أقبل علیه مواظبا ، الترنیق : کسر الطائر جناحه من داء أو رمی حتی یسقط وهو مرنّق الجناح ، وناقه ناجیه ونجاه : سریعه.

۲- ممن قال بهذا ابن السراج والزجاج والزمخشری ، انظر الکشاف : ۱ / ۴۹۶ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۴۱ ، والبحر المحیط : ۳ / ۱۵۱ ، والهمع : ۱ / ۲۷.

۳- ذهب الکوفیون وابن کیسان إلی أن مانع الصرف فی مثنی وثلاث وأخواتها العدل والتعریف کما فی عمر ، لأنه لا یدخله اللام ، وحکی السیوطی ذلک عن الفراء ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۴۱ ، والهمع : ۱ / ۲۷ ، وانظر ما ینصرف وما لا ینصرف : ۵۹.

۴- جاء فی حاشیه النسخه د : «معنی الأقوال الثلاثه ردیء ، أما الأول فالعدل تغییر صیغه بصیغه أخری مع بقاء معنی الأول ، وتغییر صیغه بصیغه أخری خلاف الأصل ، والثانی صحّ أن یقال : جاءنی رجال مثنی مثنی ، ولو کان معرفه لم یجئ صفه للمنکر ، والثالث أنّ الجمع غیر الأقصی لا یکون سببا لمنع الصرف ، وهذا الجمع علی طریق التسلیم لا یکون جمع أقصی ، فلا یکون سببا» ، ق : ۱۸ أ.

۵- أی من الأسماء التی تعلم عدلیتها بالنظر إلیها فی نفسها.

۶- ذکر ابن الشجری أن أبا عثمان المازنی قال بهذا ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۱۰۸ ، وممن ذهب هذا المذهب الخلیل والزجاج ، انظر الکتاب : ۳ / ۲۴۴ ، وما ینصرف وما لا ینصرف : ۵۳ - ۵۴ ، ونسب الأشمونی إلی الأخفش والسیرافی وابن عصفور قولهم بهذا الرأی ، انظر الأشمونی : ۳ / ۲۶۴.

۷- نسب السیوطی هذا القول إلی ابن مالک ، وذکر مذاهب أخری ، انظر الهمع : ۱ / ۲۸.

٨- انظر اعتراض أبى على فى شرح الكافيه للرضى : ١ / ٤٣.

وقياس جميع بابه (۱) إذا قطع عن الإضافه أن لا يستعمل إلّا باللّام ، فاستعماله بغير لام عدول عمّا فيه اللّام ، واعتراض أبى علىّ بأنّه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفه كسحر وغيره ظاهر ، وأجيب بأنّه لا بعد فى استعماله نكره بعد حذف اللّام المانعه (۲).

والأولى أن يكون معدولا عن آخر من كذا (۳) ، لأنّه قياس ما قطع عن اللّام والإضافه ، ويندفع الاعتراض.

وجميع الباب معدول عن الأوّل ، ولكنّه لم يؤثّر إلّا فى أخر ، لكون غيره لا يقبل التأثير ، أو يقبل ، ولكن فيه علّتان غيره (۴) ، وجميعه معدول عن الثانى إلّا آخر للمفرد ، فإنّه باق على صيغته ، ومجرّد حذف «من» لا يوجب عدلا (۵) ، و «آخر» وبابه لما فيه من الاشتقاق / اقتضى وضعه أن يكون بعد ذكر متقدّم ، والتزموا أن يكون من جنسه ، [لا يقال : زيد أفضل من حمار](۶) ، ولمّا كان المتقدّم هو المراد منه لو أتوا بها (۷) كانوا فى غنى عنها ، فالتزموا حذفها لذلك ، ولمّا التزموا حذفها عاملوه معامله ما ليس فيه «من» من الصّفات.

والثانى من المعدول وهو الذى لا يعرف إلّا بمنعهم صرفه ، نحو قولهم : عمر وزحل وشبهه ، فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه ، وإنّما يمنع من الصّرف ما منع منه ، ويصرف ما صرف ، فإذا منع

۱- فى هامش النسخه د : «قوله : ومنها آخر وقياس جميع بابه أى : باب آخر وأخرى وأخر» ق : ۱۸ آ.

۲- ساق الرضى اعتراض أبى على هذا وردّ عليه فى شرح الكافيه : ۱ / ۴۲.

۳- انظر المقتضب : ۳ / ۳۷۷.

۴- جاء فى هامش النسخه د : «وجميع الباب» أى : باب آخر وأخر وأخر ، «معدول عن الأول» أى عمّا فيه الألف واللام ، «ولكنه لم يؤثر» منع أبى على ، «إلا فى أخر لكون غيره» مثل أخرى ، «لا يقبل» تأثير منع أبى على ، لكون تكرر التأنيث فى أخرى ، وذلك مانع من الصرف ، فلا يحتاج إلى تقدير العدل فيه ، «أو يقبل» تأثير منع أبى على كآخر ، «ولكن فيه علتان» غير العدل ووزن الفعل والصفه فلا يتغير العدل». ق : ۱۸ آ.

۵- جاء فى هامش د : «وجميعه» أى جميع باب آخر وأخرى وأخر ، «معدول عن الثانى» أى : عن آخر من كذا ، لأن أفعل إذا كان مصحوبا بمن لفظا أو تقديرا الأصل بقاء الصيغه على حالها ، تقول : جاءنى رجل آخر منه ، ورأيت امرأه آخر منها ، ومررت بنسوه آخر منهن ، ولمّا قالوا : أخرى وأخر علمنا أن كل واحد منهما معدول عن آخر من كذا أو أخرى من كذا ، إلا آخر للمفرد فإنه باق على صيغته ومجرد حذفه لا يوجب عدلا». ق : ۱۸ آ.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- الضمير يعود على «من».

حكم عليه فيه بالعدل ، ليكون على قياس لغتهم فى منع الصّرف لسببين ، وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلميّه من الأسباب سوى العدل ، وذلك ظاهر ، فلو لم يقدّر لوجب أن يكون السّبب الواحد مانعا من الصّرف ، وهو خرم قاعده معلومه الاطّراد ، أو صرفه ، وهو خلاف لغه العرب ، وإذا صرف وجب أن يقدّر أصلا غير معدول ، إذ تقدير المعدول (١) مفسد مع الاستغناء عنه. والأكثر فى لغتهم منع صرف فعل علما ، وجاء الصّرف قليلا ، كقولهم : هذا أدد مصروفا (٢) ، وكذلك لبد اسم النّسر المعروف ، وأمّا قزح - اسم رجل وموضع بالمزدلفه (٣) ، وقوس قزح - فغير مصروف ، فلو (٤) سمّى بفعل ممّا ليس مسمّى به فى لغه العرب ، أو لم (٥) يثبت كيفيّه استعماله ، فقيل : الأولى منع صرفه إجراء له على الأكثر (٦) ، وقيل : الأولى صرفه لأنّه القياس وتقدير العدل على خلاف القياس (٧) ، وفى كلام سيبويه ما يدلّ على أنّه (٨) إن كان مشتقّا من فعل منع صرفه وإلّا صرف (٩).

ومنها «سحر» ، وهو معدول عن السّحر الذى هو قياس تعريف مثله من النكرات قبل العلميّه (١٠) ، وجعل علما كأمس عند بنى تميم فى الأمرين (١١) ، وأمّا أهل الحجاز فبنوا أمس لتضمّنه

١- فى د : «إذ تقديره غير العدل» ، تحريف.

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٢٦٤.

٣- قال ياقوت : «وهو القرن الذى يقف الإمام عنده بالمزدلفه ، وقيل : اسم جبل بالمزدلفه» ، معجم البلدان (قزح).

٤- سقط من ط : «فلو» ، خطأ.

٥- فى ط : «ولم» ، تحريف.

٦- انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٩ - ٤٠.

٧- ممن ذهب إلى هذا الرأى الأخفش وابن السّيد. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ والأشمونى : ٣ / ٢٦٥ ، والهمع : ١ / ٢٨.

٨- فى د : «على أن المعدول إن ..».

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٥ ، وحاشيه الصبان على شرح الأشمونى : ٣ / ٢٦٤ - ٢٦٥. وكلام ابن الحاجب هنا يكاد يطابق كلام صاحب البسيط ، فقد قال السيوطى : «قال صاحب البسيط : لو سمّى بفعل ممّا لم يثبت كيفيه استعماله ففيه ثلاثه أقوال : أحدها : الأولى منع صرفه حملا على الأكثر. الثانى : الأولى صرفه نظرا إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف القياس. الثالث : إن كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الأكثر ، وإلّا صرف ، وهو فحوى كلام سيبويه». الأشباه والنظائر : ١ / ٢٣٣.

١٠- انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٥٠.

١١- كتب فى هامش النسخه د : «فى الأمرين أى : فى التعريف والتنكير كقوله تعالى : (نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ) ، ق : ١٨ ب.

معنى لام التعريف (١) ، ووجب تقدير ذلك للأحكام الدالّه عليه فى اللغتين ، ولو قيل فى سحر : إنّه مبنىّ كأمس لم يكن بعيدا ، وإن اختلفت الحركتان (٢).

وأمّا نحو سحير (٣) [مصغرا](٤) وضحى وعشاء وعتمه ومساء وأنت تريد ضحى يومك وعشيّته وعتمه [ليلتك ومساءها وسحرا بعينه فلو قصد فيه إلى تضمّنه معنى الحرف لبنى ، ولو قصد فيه إلى العلميّه مع العدل لمنع من الصّرف ، ولكنّهم جعلوه معدولا عمّا فيه اللّام لا علما ، فلذلك انصرف ، وإنّما لم تقدّر العلميّه دون العدل لما يلزم من منع صرف عشيّه وعتمه](٥) للتأنيث والعلميّه ، وهى مصروفه باتّفاق ، ومن ثمّ لم يقل : إنّ المانع فى «جمع» وبابه العدل والتعريف ، لما يلزم من منع صرف عشيّه على كلّ تقدير ، ولذلك اشترط المحقّقون أن يكون التعريف بالعلميّه ، والمانع عندنا العدل (٦) والصّفه الأصليّه المقدّره فيه ، كأنّ أصله بمعنى مجتمع ، وقول الخليل فى «جمع» : هو معرفه بمنزله كلّهم (٧) ، يعنى أنّ الإضافه مقدّره فى المعنى ، بيان لصحّه جريه على / المعرفه توكيدا لا بيان للمانع من الصرف.

وإذا سمّى بنحو جمع (٨) وأخر فعن سيبويه منع صرفه (٩) ، وعن الأخفش والكوفيّين الصّرف (١٠) بناء على اعتبار عدله الأصلىّ (١١) أوّلا ، ولو سمّى بسحر فعن سيبويه صرفه عكس ما تقدّم (١٢).

١- انظر ما تقدم ورقه : ١٢ أ.

٢- انظر ما تقدم ورقه : ١٢ أ.

٣- فى ط : «سحر» ، تحريف. انظر العضديات : ٥٥.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. وأثبته عن د. ط.

٦- فى ط : «العدول» ، تحريف.

٧- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٤.

٨- فى ط : «سمّى بجمع».

٩- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥.

١٠- انظر المقتضب : ٣ / ٣٧٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٦٥ ، والهمع : ١ / ٣٦.

١١- جاء فى هامش النسخه د : «على اعتبار عدله الأصلى ، يعنى لم يثبت قياسا مطردا جمع فعلاء على فعل إذا جاء جمع مذكره بالواو والنون بل على فعلاوات تحقيقا للمقابله ، وهذا قول أبى على الفارسى» ، ق : ١٨ ب.

١٢- انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٩.

ثمّ قال : «وأن يكون (۱) جمعا ليس على زنته واحد كمساجد (۲) ومصابيح».

قال الشيخ : فالأولى أن يقال : والجمع الذى هو صيغه منتهى الجموع من غير تاء تأنيث ، ليخرج ما على زنته واحد بتاء التأنيث كفرازنه (۳) ، لأنّه بالتاء يكون على زنه كراهيه ، فيشبه المفرد ، فيضعف قوّه صيغه منتهى الجموع ، وقوله : «وأن يكون (۴) جمعا ليس على زنته واحد» من قول سيبويه : «وإنّما لم ينصرف لأنّه ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء» (۵) ، ومراد سيبويه : وإنّما لم ينصرف الجمع الذى هو صيغه منتهى الجموع لذلك ، ليخرج (۶) نحو «فرازنه» ، وفهم ذلك منه فى موضع آخر (۷) ، وإلّا فيرد على من جعل ذلك (۸) بمجرّده (۹) هو العلّه (۱۰) النّقض بنحو : أفعل وأفعله ، فإنّه ليس على زنتهما واحد ، والجواب عن أفعل بقولهم : أصبع ضعيف ، لاتّفاقهم على أنّه لا يكون على زنته واحد (۱۱) ، فلم يعتدّ به لشذوذه ، كما تقدّم فى دئل ، والجواب بالأثمد (۱۲)

۱- فى ط : «يكن» ، تحريف.

۲- سقط من المفصل : ۱۶ - ۱۷ «على زنته واحد كمساجد».

۳- قال سيبويه : «يقولون : فرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين ، ومن قال فرازنه قال أيضا : فريزين» ، الكتاب : ۳ / ۴۲۲ ، والفرزان : من لعب الشطرنج معرب. انظر المعرب : ۲۸۵ واللسان (فرزن).

۴- فى ط : «يكن» ، تحريف.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۷ ، والمقتضب : ۳ / ۳۲۷ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۶۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۴.

۶- فى ط : «يخرج».

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۸.

۸- مراد ابن الحاجب الذين جعلوا عدم وجود مفرد على زنه صيغه منتهى الجموع هو العله المانعه من الصرف ، لأنه اختار أنّ مانع الصرف فى هذه الصيغه علتان الأولى : أن هذه الصيغه جمع والثانيه سماها تكرار الجمع ، انظر الأشمونى : ۳ / ۲۴۳ وما سيأتى ورقه : ۳۰ أ

۹- فى د : «مجرده».

۱۰- سقط من د : «هو العله».

۱۱- قال ابن السكيت : «وتقول : هى الإصبع فهذه اللغه الفصيحه ، وقد قالوا : إصبع وأصبع وأصبع». إصلاح المنطق : ۱۷۴ ، وقال ابن عصفور : «وعلى أفعل ولا يكون فى الأسماء والصفات إلا أن يكسّر عليه الواحد للجمع فالاسم نحو : أكلب والصفه نحو : أعبد .. وحكى الزبيدى أصبع وأنمله ، فإن ثبت النقل بهما لم يكن فى ذلك استدراك على سيبويه لأنه قد حكى فيه أصبع وأنمله بضم الهمزه ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفا» الممتع : ۷۵ - ۷۶ ، وانظر سفر السعاده : ۶۹ - ۷۱.

۱۲- قال ياقوت : «إثمد بالكسر ثم السكون وكسر الميم وهو الذى يكتحل به : موضع» معجم البلدان «إثمد».

اسم مكان فى قوله (۱) :

تطاول ليلك بالأثمد

ونام الخلىّ ولم ترقد

وبأذرح (۲) اسم مكان فى قوله (۳) :

فإنّ أبا موسى عشيّه أذرح

يطيف بلقمان الحكيم يواربه

أضعف (۴) ، فإنّه كالمساجد لو سمّى به (۵) ، والجواب بأنمله وأبلمه (۶) لأنّ ذلك لغه فيهما أضعف (۷) ، لأنّ الهاء إذا لم تعتبر فى ذلك وجب أن لا تعتبر فى «فرازنه».

وأمّا الجواب بآنك [اسم رصاص](۸) وأرزّ وأشدّ فأضعف ، لأنّ آنكا أعجمىّ (۹) ، وأيضا فليس جعله

۱- هو امرؤ القيس ، والبيت فى ديوانه : ۱۸۵ ، والخلىّ : الذى لا همّ له ، وبعد البيت فى د : وبات وباتت له ليله كليله ذى العائر الأرمد وذلك من نبأ جاءنى وخبّرته عن أبى الأسود» البيتان فى ديوان امرئ القيس بعد البيت الشاهد ، ص : ۱۸۵.

۲- فى د : «أذرج» ، تصحيف ، قال ياقوت : «أذرح بالفتح ثم السكون وضم الراء والحاء المهمله : اسم بلد فى أطراف الشام ، وقد وهم فيه قوم فرووه بالجيم» ، معجم البلدان (أذرح).

۳- أنشد ياقوت البيت ونسبه إلى كعب بن جعيل. انظر معجم البلدان (أذرح). وأبو موسى هو أبو موسى الأشعرى ، فقد كان فى أذرح لقاؤه مع عمرو بن العاص ، انظر معجم البلدان (أذرح) ، «المواربه : المداهات والمخاتله» اللسان : (ورب).

۴- قال ابن عصفور : «فأما أذرح وأسنمه فعلمان فلا يثبت بهما بناء لأن العلم أكثر ما يجىء منقولا» ، الممتع : ۷۵.

۵- إذا سمّى بمساجد منع الصرف ولو نكّر إلا عند الأخفش والمبرد فإنهما يصرفانه ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۸ - ۲۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۳۴۵.

۶- «الأبلم : الغليظ الشفتين ، ويثلث أوله كالإبلمه مثلثه الهمزه واللام» ، القاموس المحيط (بلم) ، وانظر المنصف : ۳ / ۹۰ ، وسفر السعاده : ۲۵.

۷- انظر : إصلاح المنطق : ۱۰۳ ، ۱۲۲ ، والممتع : ۷۵ - ۷۶.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (أنك).

۹- نظر المعرب : ۸۱ ، وأمالى ابن الحاجب : ۸۰۴.

أفعلا بأولى من فاعل (۱) ، وأرزّ أعجميّ (۲) ، وأيضا فارز (۳) يعارضه ، وأشدّ جمع شدّه (۴) ، بدليل قوله (۵) :

بلغتها واجتمعت أشدّى

.....

ونظائره.

ولكون هذه العلّه (۶) لم تبلغ مبلغ (۷) غيرها فى القوه جاء صرفها كثيرا فى الشّعر وفى الكلام للفواصل ، مثل «قَوارِيرَا» (۸) الأوّل ، وللتناسب مثل «سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً» (۹) ، مثل «قَوارِيرَا» (۱۰) الثانى ، حتى توهّم بعضهم أنّ منع الصّرف بها غير متحتّم (۱۱).

۱- قال أبو على الفارسى : «فأمّا الأرزّ فهو أفعل لا محاله ، فالهمزه زائده ، والراء متحركه بالحركه المنقوله من العين إليها للإدغام» ، المسائل الحلبيات : ۳۷۵ ، وقال الجواليقى : «ومن ذلك الآنك وهمزته زائده» ، المعرب : ۸۱.

۲- انظر المعرب : ۸۲ ، والصحاح (أرز).

۳- فى د. ط : «فرز» ، وجاء بعدها فى د : «لغه فى الأرز» ، وعدّد الجوهرى والجواليقى والسخاوى اللغات فى «أرزّ» ، ولم يذكروا بينها فرز أو فارز ، انظر الصحاح (أرز) والمعرب : ۸۲ ، وسفر السعاده : ۵۰ ، وانظر إصلاح المنطق : ۱۳۲ ، «والفرزّ كعتلّ : العبد الصحيح ، والفارز : جدّ السود من النمل» القاموس المحيط (الفرز).

۴- قال سيبويه : «وقد كسّرت فعله على أفعل وذلك قليل عزيز ليس بالأصل» ، الكتاب : ۳ / ۵۸۱ - ۵۸۲ ، ونقل ثعلب عن الفراء أنّ أشدّ جمع شدّ ، انظر مجالس ثعلب : ۵۴۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۱۰۴.

۵- هو أبو نخيله كما فى الخزانه : ۱ / ۷۸.

۶- أى : علّه منع الصرف لصيغه منتهى الجموع.

۷- سقط من ط : «مبلغ».

۸- الإنسان : ۷۶ / ۱۵ ، والآيه : (وَيُطافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَهٍ مِنْ فِضَّهٍ وَأَكْوابٍ كانَتْ قَوارِيرَا). قرأ نافع وأبو بكر والكسائى بتنوين قوارير فى الموضعين من هذه الآيه والتى تليها ، ووقفوا عليهما بألف ، وقرأ ابن كثير «قواريرا» منونه ، و «قوارير من فضه» بغير تنوين ، وقرأ حمزه وابن عامر «قواريرا قواريرا» بغير تنوين ، ووقف حمزه بغير ألف فيهما ، انظر كتاب السبعه فى القراءات : ۶۶۳ - ۶۶۴ ، وحجه القراءات : ۷۳۸ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۳۵۴.

۹- الإنسان : ۷۶ / ۴ ، والآيه : (إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً) قرأ نافع وعاصم وأبو بكر والكسائى «سلاسلا» منونه ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزه بغير تنوين. انظر كتاب السبعه فى القراءات : ۶۶۳ ، والحجه فى القراءات السبع : ۳۳۰ ، وحجه القراءات : ۷۳۷.

۱۰- الإنسان : ۷۶ / ۱۶. الآيه : (قَوارِيرَا مِنْ فِضَّهٍ قَدَّرُوها تَقْدِيراً).

۱۱- نقل أبو حيان عن الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهى ، انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۴۴۸ ، والبحر المحيط : ۸

قال ابن بابشاذ (۱) : «وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانيا تناهيا ومبالغه فقالوا : «صواحبات يوسف» (۲) ، و (۳) :

قد جرت الطّير أيامنينا

.....

جمع أيامن فكأنّه نزّل منزله الآحاد تقديرا قبل أن يجمع / لفظا ، وفى ذلك بعض العذر لمن صرف «سلاسلا» و «قواريرا» ، وهى طريقه أبى على الفارسى» (۴).

وصفه هذا الجمع المانع أن يكون ثالثه ألفا ، وبعد الألف حرفان فصاعدا ، أو حرف (۵) مشدّد ، ليس بعد ذلك تاء التأنيث.

وقوله : «إلّا ما اعتلّ آخره نحو جوار» ، وشبهه لا خلاف فى لفظه فى حال الرفع والنصب ، وأمّا حال الخفض فأكثر العرب يقولون : مررت بجوار ومنهم من يقول : مررت بجوارى ، واختار ذلك أبو زيد (۶) والكسائىّ ، وقد جاء على هذه اللغه قول الفرزدق : (۷)

۱- هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، كان من أكابر النحويين فى مصر ، توفى سنه : ۴۵۴ ه ، انظر إنباه الرواه : ۲ / ۹۵ - ۹۷.

۲- هذه قطعه من حديث نبوى ، وهو : «إنكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف» ، وهو فى سنن النسائى : ۱ / ۳۳ ، وصحيح سنن ابن ماجه : ۱ / ۳۰۴ - ۳۰۵.

۳- نسب ابن السكيت والبكرى إنشاد هذا البيت إلى الفراء ، انظر كتاب القلب والإبدال لابن السكيت : ۹ فى الكنز اللغوى ، وسمط اللآلى : ۶۸۱ ، والرجز بلا نسبه فى كتاب الشعر للفارسى : ۱۴۹ ، والخصائص : ۳ / ۲۳۶ ، والمقرب : ۲ / ۱۲۸ ، واللسان (يمن).

۴- سقط من د من قوله : «قال ابن بابشاذ» إلى قوله : «الفارسى» ، خطأ. وانظر كتاب الشعر للفارسى : ۱۴۸ - ۱۴۹ ، ۴۲۴.

۵- فى ط : «وحرف» ، تحريف.

۶- فى ط : «سيبويه» مكان «أبو زيد» ، خطأ. قال الرضى : «وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى ، وهى قليله واختارها الكسائى وأبو زيد وعيسى بن عمر». شرح الكافيه : ۱ / ۵۸ وذهب إلى هذا الرأى أيضا يونس وخطأه الخليل ، وحمل سيبويه بيت الفرزدق الآتى على الضروره ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۱۲ - ۳۱۳ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۳ ، والأصول فى النحو : ۲ / ۹۱ ، وذكر ابن هشام أن يونس وعيسى بن عمر والكسائى وزاد الشيخ خالد الأزهرى أبا زيد والبغداديين يثبتون الياء ساكنه رفعا ومفتوحه جرا ، انظر أوضح المسالك : ۳ / ۱۶۰ ، وشرح التصريح : ۲ / ۲۲۸.

۷- لم أجد البيت فى ديوانه ، وورد بهذه النسبه فى الكتاب : ۳ / ۳۱۳ ، وطبقات فحول الشعراء : ۱۸ ، والشعر والشعراء : ۸۹ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۳ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۴۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۴ ، والخزانه : ۱ / ۱۱۴ ، وعبد الله المذكور فى البيت هو عبد الله بن أبى إسحاق كان قيّما بالعربيه إماما فيهما ، توفى سنه ۱۱۷ ه. انظر نزهه الألباء : ۱۸ - ۲۰ ،

والمولى : الحليف.

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكنّ عبد الله مولى موالیا

فأمّا حال النصب فواضح ، لأنّ قولك : «رأيت جوارى» مثل قولك : «رأيت مساجد» ، فلا إشكال ولا خلاف ، وحال الخفض فى اللّغه الضعيفه واضح أيضا ، لأنّهم قدّروه فى أوّل أمره غير منصرف ، فوقعت حركته فتحه ، فاحتملها كما يحتملها فى النصب ، [كسائر غير المنصرفات](۱) ، وحال الرفع وحال الجرّ فى اللغه الفصيحه مختلف فى تقديرهما ، فمنهم من يقول : أصله جوارى ، ومررت بجوارى لأنّ أصل الأسماء الصّرف ، ثمّ الإعلال قبل النظر فى منع الصّرف ، فلمّا أعلّ صار كقاض ، ثم نظر فلم توجد بنيته على الزّنه التى فسّرت أوّلا ، فبقى منصرفا لانتفاء مانع الصّرف ، لأنّ لفظه كلفظ سلام وكلام ، فانصرف مثله (۲) ، ونقل عن سيبويه أنّ أصله جوارى بغير تنوين ، حذفت الياء لعلّتين : الضّمّ (۳) مع الاستثقال لحرف العلّه ، ثم عوّض عن الياء التنوين (۴) ، وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف فى الجرّ ، لأنّه يلزم أن يقدّر بجوارى كالمنصوب ، فلا وجه لتغييره كالمنصوب (۵) ، ونقل عن أبى العباس (۶) أنّ أصله جوارى ، فأعلّ (۷) بإسكان الياء ثم عوّض التنوين عن الإعلال ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، والتنوين تنوين العوض ، وهو أضعف ، ومنهم من يقول : أصله : جوارى ومررت بجوارى ، فأعلّ كما تقدّم فى الأوّل ، ثم منع الصّرف

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- ممن قال بهذا القول الزجاج والأخفش ، انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۱۲ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۸ ، والأشمونى : ۳ / ۲۴۵.

۳- فى د : «ثقل الجمع» مكان «الضم» ، تحريف.

۴- عباره سيبويه : «لأن هذا التنوين جعل عوضا» الكتاب : ۳ / ۳۱۰ ، وفسر السيرافى قول سيبويه بأنهم جعلوا التنوين عوضا عن الياء ، انظر حاشيه الكتاب : ۳ / ۳۱۱ ، وحمل ابن الحاجب كلام سيبويه على أن أصل جوار بغير تنوين ، وفسّر كلام سيبويه على وجهين كل منهما على أن أصل جوار منوّن ، ولكن اختلفوا فمنهم من قدّم منع الصرف على الإعلال ، ومنهم من قدّم الإعلال على منع الصّرف ، ومن هؤلاء السيرافى ، وصوّب الرضى هذا الرأى ، وحمل الزجاج كلام سيبويه على أن الياء فى جوار متحركه ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۴۶ ، وحاشيه الكتاب : ۳ / ۳۱۰ - ۳۱۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۸.

۵- سقط من د : «كالمنصوب».

۶- هو محمد بن يزيد المبرد ، وانظر المقتضب : ۱ / ۱۴۳ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۴۵ ، وتوجيه رأيه فى حاشيه الكتاب : ۳ / ۳۱۰ - ۳۱۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۸ ، والأشمونى : ۳ / ۲۴۵ - ۲۴۶.

۷- سقط من ط : «فأعل» ، خطأ.

بعد الإعلال ، لأنّه على وزن ما لا ينصرف تقديرا ، فحذف منه تنوين الصرف ، ثمّ عوّض عن الإعلال تنوين آخر ، فامتنع تحريك الياء فى الجرّ ، لحذفها لالتقاء السّاكنين (۱)

وفى الرفع واضح ، فهو عند الجميع غير منصرف ، والتنوين تنوين العوض ، وعلى الوجه الأوّل منصرف ، / والتنوين تنوين الصّرف ، وليس بصحيح ، [لأنّه يلزم تقدّم الشيء على نفسه](۲).

وقولهم : «إنّه ليس على زنه الجمع» غير مستقيم (۳) ، لأنّ المقدّر فيه كالموجود ، والذى يدلّ عليه وجوب كسر الرّاء ونحوها فى حال الرّفع ، ولو كان نحو سلام وكلام لقيل : جوار كما يقال : كلام وسلام ، فلمّا لم يقل دلّ على إرادتها وتقديرها باعتبار الأحكام اللفظيه ، وما نحن فيه حكم لفظىّ ، ولو كان ما ذكروه صحيحا لوجب أن يقال فى أعلى : أعلا بالتنوين ، لأنّ أصله أعلى ، فأعلّت الياء بقلبها ألفا ، وحذفت لالتقاء السّاكنين ، فكان ينبغى على قولهم أن يخرج عن زنه الفعل بذهاب الألف ، فيصير مثل زيد ، ولمّا اعتبرت الياء مع حذفها لفظا حتى منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها فى جوار ، والذى يدلّ على أنّ التنوين عوض عن إعلال الياء لا تنوين الصّرف إطباقهم فى تصغير أعلى على «هو أعيل منك» وشبهه ، وقد ثبت أنّ التصغير فى أفعل غير مضرّ فى منع الصّرف ، بدليل إجماعهم على «هذا أفيضل منك» غير منصرف ، وقد ثبت أنّ حرف العلّه فى أفعل فى حكم الموجود (۴) ، بدليل : «هو أعلى منك» ، فلولا أنّ التنوين تنوين العوض

۱- انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۴۵ ، وسر صناعه الإعراب : ۵۱۲.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفى هامش د : «وقال : لأنا لو قدرناه منوّنا والمقدر كالملفوظ فإذا أعلّ وأدخل التنوين يلزم تقدم الشيء على نفسه ، وهذا التنوين نفسه. وقول سيبويه ضعيف لأنه يلزم تقدّم الشيء على نفسه كما قال وزيّف ، لأنه فى التقدير منوّن وإن لم يعتبر ، لأن الأصل فى الاسم الانصراف ، و «يستلزم الوجه الضعيف فى الجر» لأن الياء لمّا حذفت فى الرفع للاستثقال ، وهذا الاستثقال سقط فى حال الجر إذا فتح فلا وجه لتغيير سيبويه فى هذه المسأله. ووجه قول أبى العباس المبرد ضعيف ، لأنه يلزم تقدم الشيء على نفسه ، كما قال سيبويه ، وشيء زائد عليه ، وهو أنّ التنوين لمّا جعله بدلا عن الإعلال ، والبدل يقوم مقام المبدل حيث لا تجاوز عن المبدل ، وهنا لزم منه سقوط الياء ، فيكون بدلا عن شيئين ، فلهذا قلنا : أضعف من قول سيبويه» ، ق : ۱۹ ب.

۳- ذهب الأخفش إلى أن تنوين جوار تنوين صرف ، لأن صيغه مفاعل زالت لمّا حذفت الياء. انظر شرح الألفيه لابن الناظم : ۶۴۶ ، والأشمونى : ۳ / ۲۴۵.

۴- فى د : «الوجود».

لوجب أن يقال : «هو أعيلى منك» «ومررت بأعيلى منك» ، لوجود علّه منع الصّرف ، وهو الصّفه ووزن الفعل ، ولا أثر للتصغير ولا لإعلال الياء لأنّا قد بيّنّا إلغاءهما (١).

وقوله : «حضاجر وسراويل» يرد اعتراضا على هذا الجمع من وجهين :

أحدهما : قوله (٢) : «لا نظير له فى الآحاد».

والآخر : قولهم : إنّ علّه منعه من الصّرف الجمعيّه ، فأجاب (٣) عنهما بجواب واحد ، وهو أنّهما «فى التقدير جمع» ، والجمع المقدّر كالجمع المحقّق ، ويدلّ عليه أنّك لو سمّيت رجلا بمساجد لمنعته من الصّرف للجمع المقدّر فى الأصل (٤) ، وهو جواب ظاهر الصّحّه فى حضاجر ، لأنّه جمع محقّق سمّيت به الضّبع ، وهو جمع حضجر (٥) ، فهو كمساجد لو سمّى به.

وأمّا سراويل فلا يجب أن يكون مثله لأنّه نكره ، والنّقل فى مثل ذلك إنّما جاء فى الأعلام لا فى الأجناس ، فلذلك اختلفت أجوبه العلماء فيه :

فمنهم من يقول : هو أعجمىّ منصرف ، فلا يرد عليه السّؤالان ، لأنّه يقول : أردت بقولى : لا واحد على زنته فى أوزان العرب ، وهذا أعجمىّ ، فلا يدخل تحت العموم ، ولا يرد عليه منع الصّرف ، لأنّه يصرفه (٦).

ومنهم من يقول : إنّه أعجمىّ غير مصروف (٧) ، فينفصل عن السّؤال الأوّل بما انفصل به

١- فى الأصل. ط : «إلغاءها» ، وما أثبت عن د.

٢- يوهم أنه من كلام الزمخشرى ، ولكنه ليس فى المفصل ولا فى شرح ابن يعيش ، بل هو من كلام النحويين ، فابن الحاجب يعترض عليهم فى تعليلهم منع صيغه منتهى الجموع من الصرف ، وكان الأحسن أن يقول : «قولهم» ، كما قال فى الوجه الثانى بعد سطر ، قال ابن يعيش : «وهو غير مصروف والذى منعه من الصرف كونه جمعا لا نظير له فى الآحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين». شرح المفصل : ١ / ٦٣ ، وانظر أمالى ابن الحاجب : ٥٩٤ - ٦٠٠.

٣- أى : الزمخشرى.

٤- انظر ما سلف ورقه : ٢٥ ب.

٥- «حضاجر : اسم للذكر والأنثى من الضباع سميت بذلك لسعه بطنها وعظمه» ، حياه الحيوان للدميرى : ١ / ٢٣٧.

٦- سقط من ط : «لأنّه يصرفه» ، انظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٥٧.

٧- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٩ ، والمقتضب : ٣ / ٣٢٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٤ ، والمعرب : ٢٤٤.

من (١) قبله (٢) ، وينفصل عن السّؤال الثانى بأنّ هذه اللفظه لمّا أشبهت من كلام العرب الممتنع من الصّرف أجريت مجراه ، فقيل لهم : المانع من الصّرف الجمع أو ما أشبهه (٣) فالتزموه.

ومنهم من يقول : عربىّ منصرف (٤) ، فينفصل عن [السؤال](٥) الأوّل بكونه شاذّا لا اعتداد به ، كما تقدّم فى دئل ، / ولا يرد منع الصّرف (٦).

والجواب عن شراحيل اسم رجل (٧) ، وبراقش : اسم طائر [يتلوّن](٨) وكلبه أيضا (٩) ، [ومعافر : للأرض التى أكلت الجراد نباتها (١٠) ، كحضاجر] ، (١١) وعن

١- الأولى أن يقول : «ما».

٢- جاء فى هامش النسخه د : «السؤال الأول : كونه لا نظير له فى الآحاد» ، «بما انفصل به» : أى : بالجواب الذى انفصل بذلك الجواب ، وهو قوله : «أردت بقولى : لا واحد على زنته فى أوزان العرب ، وهذا أعجمىّ ، فلا يدخل تحت العموم» ا. ه. ق : ٢٠ أ.

٣- فى ط : «وما أشبه الجمع».

٤- أنكر ابن مالك على ابن الحاجب نقله هذا الوجه ، وردّ الأزهرى عليه فقال : «ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر ابن مالك ذلك عليه ، وردّ بأنه ناقل ، ومن نقل حجه على من لم ينقل». شرح التصريح : ٢ / ٢١٢ ، وقال الصبان : «ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك ، قال الحفيد : لا وجه لإنكاره ، لأن ابن الحاجب ثقه وقد نقله» ، حاشيه الصبان : ٣ / ٢٤٧.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- جاء بعد هذه الكلمه فى النسخه د. قول ابن الحاجب من «وأمّا رباع وثمان» إلى «بأن ثمانى جمع» ، ق : ٢٠ آ.

٧- سقط من ط : «اسم رجل».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- انظر ما تقدم ورقه : ١١ أ.

١٠- سقط من ط : «للأرض التى أكلت الجراد نباتها» معافر بفتح الميم وكسر الفاء اسم رجل وهو معافر بن مرّ أخو تميم ، على ما ذكر سيبويه والمبرد ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٨٠ والمقتضب : ٣ / ١٥٠ ، وقال الجوهرى : «ومعافر بفتح الميم : حىّ من همدان ، وإليهم تنسب الثياب المعافريه». الصحاح (عفر). وذكر ابن منظور والزبيدى أن معافر بلد باليمن ، وزاد الزبيدى فقال : «والمعفوره الأرض التى أكل نبتها» ، التاج (عفر). وانظر معجم البلدان (معافر) واللسان (عفر). وجاء فى هامش النسخه د : «المعافر : جمع معفور وهو الأرض أكل نباتها ، ومعافر بفتح الميم : حى من همدان» ق : ٢٠ آ.

١١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

بلاكث (١) ، أنّه مرتجل بصيغه (٢) الجمع ، فكان كالجمع ، وفى حمار حزاب تذكير حزابيه (٣) وجهان ، بناء على أنّه كيمان أو جمع (۴) ، فيقال : ركبت حمارا حزابيا على الأوّل ، وحزابى على الثانى.

وإذا سمّى بنحو مساجد فسعيد الأخفش يقول بصرفه (۵) ، وليس بمستقيم ، أمّا إذا صغّر العلم منه فالقياس صرفه (۶) ، إلّا أن يكون مؤنثا ، كسراويل للعلميّه والتأنيث ، وقد يكون الاسم منصرفا مكبّرا أو مصغّرا ، وغير منصرف فيهما ، ومنصرفا مكبّرا خاصّه (٧) ، وعكسه كيزيد وأحمد وتخاصم ، [هذه الثلاثه لا تنصرف مصغّره ولا مكبره](٨) ، وعمر [ينصرف مصغرا لا مكبّرا](٩).

وأمّا رباع وثمان ويمان وشآم فياؤه للنّسب ، وزيد ألفا عوضا من إحدى ياءى النّسب (١٠) ،

١- فى الأصل : «الاـكف» ، تحريف. وفى د : «بلاـكت» ، تصحيف. وفى ط : «ملاكف» ، تحريف. قال ياقوت : «بلاكث بالفتح وكسر الكاف والثاء المثلثه قال محمد بن حبيب : بلاكث وبرمه عرض من المدينه عظيم ، وبلاكث قريبه من برمه ، قال يعقوب : بلاكث قاره عظيمه فوق ذى المروه بينه وبين ذى خشب ببطن إضم» معجم البلدان (بلاكث). وقال الزبيدى : «وبلاكث قال بعض القرشيين هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن محزمه» التاج (بلكث).

٢- فى الأصل ط : «لصيغه» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

٣- كذا قال ابن الحاجب ، ولكن المبرد قال : «ألاـ ترى أنك تقول : رجل عباقيه وحمار حزابيه» المقتضب : ٣ / ٣٢٧ ، فأطلق الحزابيه على المذكر ، وقال الجوهرى : «والحزابى : الغليظ القصير ، يقال : رجل حزاب وحزابيه أيضا : إذا كان غليظا إلى القصر والياء للإلحاق كالفهاميه والعلانيه» ، الصحاح (حزب). وقال ابن منظور : «رجل حزاب وحزابيه ..» اللسان (حزب).

۴- انظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٥٧.

۵- انظر ما تقدم ورقه : ٢۵ ب.

۶- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٨.

٧- جاء فى هامش النسخه د : «مكبرا كرجل ، ومصغرا كرجيل ، وغير منصرف فيهما» كحبلى وحبيلى وعشواء وعشيّاء ، وفى المصغر خاصه كأسود وسويد ، ونظير «مكبرا خاصه» كما إذا سمى رجل بامرئ تقول : هذا امرؤ ، وتقول فى تصغيره : هذا أميرئ لأنه على وزن أفيعل ، والصفه فيه كأبيطر» ق : ٢٠ أ.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفى د : «مصغرا ولا مكبرا». وما أثبت هو الأصح.

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- انظر الكتاب : ٣ / ٢٢٧ ، والمقتضب : ٣ / ١۴۵.

وقد جاء ثمانی فی النصب شاذا ، قال (۱) :

یحدو ثمانی مولعا بلقاحها

حتّی هممن بزیغه الإرتاج

وذلک علی التوهّم [بأنّ ثمانی جمع](۲).

ومنهم من یقول : هو عربیّ غیر منصرف ، فلا جواب إلّا ما ذکره الزمخشریّ حیث قال : «هو فی التقدیر جمع سرواله» ، وهو ضعیف کما تقدّم (۳) ، وإنّما یقوی بعد ثبوت کونه عربیا وکونه غیر منصرف ، لما یؤدّی من منع صرف بغیر علّه ، وهو معلوم الامتناع ، فکان ارتکاب ذلک لازما.

ونقل عن سیبویه أنّ سراویل اسم أعجمیّ أعرب کما أعرب الآجرّ ، إلّا أنّه أشبه من کلامهم ما لا ینصرف ، ثمّ قال : «فإن حقّرتها اسم رجل (۴) لم تصرفها کما لا (۵) تصرف عناق اسم رجل» ، فقیل : ظاهره أنّه عنده غیر منصرف ، وهو الصّحیح ، وقیل : بالعکس من قوله : «کما أعرب الآجرّ» ، وهو منصرف ، وهو فاسد ، لأنه قال : «إلّا» ، وقیل : من قوله : «فإن حقّرتها» (۶) ، وهو

۱- فی د : «قال أبو عمرو : البیت» ، والبیت لابن میاده وکنیته أبو شرحبیل ، واسمه الرّمّاح ، ولم أجد فی لمصادر التی وقفت علیها نسبه البیت إلی أبی عمرو. والبیت فی دیوان ابن میاده : ۹۱ ، والخزانه : ۱ / ۷۶ ، ونسبه العینی إلی أعرابی وذکر أن السیرافی نسبه إلی ابن میّاده ، المقاصد : ۴ / ۳۵۲ ، والبیت بلا نسبه فی الکتاب : ۳ / ۲۳۱ ، وما ینصرف وما لا ینصرف : ۶۵ ، والأشمونی : ۳ / ۲۴۸ ، قال البغدادی : «شبه ناقته بسرعتها بحمار وحش قارح یحدو ثمانی أتن أی : یسوقها مولعا بلقاحها حتی تحمل وهی لا تمکنه فتهرب منه ، والزیغه : مصدر زاغ یزیغ ، والإرتاج : مصدر أرتجت الناقه إذا أغلقت رحمها علی ماء الفحل» الخزانه : ۱ / ۷۶ - ۷۷.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- قال المبرد : «ومن العرب من یراها جمعا واحدها سراوله». المقتضب : ۳ / ۳۴۵ وخالفه السیرافی وذهب إلی أن سراوله لغه فی سراویل ، انظر حاشیه الکتاب : ۳ / ۲۲۹ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۵۷ ، ونسب الأشمونی إلی الأخفش أنه ذکر أن من العرب من یقول : سرواله. الأشمونی : ۳ / ۲۴۷.

۴- فی د : «علما» مکان «اسم رجل».

۵- سقط من ط : «لا» ، خطأ. انظر الکتاب : ۳ / ۲۲۹.

۶- عباره سیبویه هی : «فأما سراویل فشیء واحد ، وهو أعجمی أعرب کما أعرب الآجرّ ، إلا أن سراویل أشبه من کلامهم ما لا ینصرف فی نکره ولا معرفه کما أشبه بقّم الفعل ، ولم یکن له نظیر فی الأسماء ، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها کما لا تصرف عناق اسم رجل». الکتاب : ۳ / ۲۲۹.

ضعيف ، لأنّ الغرض الآن (١) بيان أنّ الجمع خلفه غيره ، [وهو مشابهه](٢).

قال : «والتركيب فى نحو قولك : معد يكرب وبعلبك».

أقول : التركيب الذى يعتبر فى منع الصّرف ما ليس بإضافىّ ولا إسنادىّ كقولك : بعلبك [ومعد يكرب](٣) ، ولا يكون إلّا مع العلميّه ، لأنّ المركّبات من هذا الباب لا تجامع إلّا مع العلميّه ، وإنّما جاء فى نحو : خمسه عشر [مركّبا من اسمين](٤) ، وياسين [مركّبا من حرفين](٥) إذا سمّى بهما البناء أيضا بناء على حكايه أصلهما ، وسيأتى الكلام على لغات بعلبكّ فى باب البناء.

قوله : «والألف والنّون المضارعتان لألفى التأنيث».

ومضارعتهما لهما كونهما زائدتين فى آخر الاسم ، يمنع دخول تاء التأنيث عليهما (٦) ، ثمّ الاسم الذى (٧) هما فيه إمّا / أن يكون صفه ، وإمّا أن يكون غير صفه ، فإن كان صفه نظرت فإن كان ممّا جاء له فعلى فى مؤنّثه امتنع من تاء التأنيث ، فامتنع من الصّرف ، كسكران وغضبان ، [ولا تجامع مع فعلان إلّا الصّفه أو العلم من الأسباب](٨) ، وإن كان ممّا جاء فيه (٩) فعلانه صرفته لأنّه لم يمتنع من دخول تاء التأنيث كندمان ، وإن كان ممّا لم يثبت فيه واحده منهما (١٠) فقد اختلف فيه ، فمنهم من لم يصرفه ، وهم الأكثرون ، نظرا إلى امتناع دخول التاء (١١) ، ومنهم من صرف

١- سقط من ط : «الآن».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- انظر أوجه التشابه بين الألف والنون الزائدتين وألفى التأنيث فى شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٦ - ٦٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٦٠ ، وكلام سيبويه والمبرد صريح فى أن النون فى فعلان بدل من ألف التأنيث فى حمراء انظر الكتاب : ٣ / ٤٢٠ ، والمقتضب : ١ / ٦٤ ، ١ / ٢٢٠.

٧- فى د. ط : «التى» ، تحريف.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- سقط من ط : «فيه» ، خطأ.

١٠- أى من فعلى وفعلانه.

١١- انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك : ٤ / ١٢١.

نظرا إلى أنّه من قياس فعلانه ، لامتناع فعلى فى مؤنثه ، ومثاله قولك : الله رحمن رحيم (۱)

وإن كان غير صفه لم يخل من (۲) أن يكون علما أو غيره ، فغير العلم لا يكون إلّا منصرفا ، لأنّه لا يتّفق اجتماع علّه أخرى معه ، وإن كان علما امتنع من الصّرف لوجود علّتين ، فعلى ذلك لو سمّيت رجلا بندمان لامتنع من الصّرف ، إذ بعد علميّته يمتنع دخول التاء عليه ، فامتنع من الصّرف لحصول (۳) علّتين ، وإذا امتنع ندمان من الصّرف بعد التسميه فنحو سكران وعمران أجدر ، وإذا احتملت النّون بعد الألف الزياده والأصاله وسمّى به علما جاز معاملتها بالأمرين كحسّان علما ، فإنّه يحتمل أن يكون من الحسّ ، ومن الحسن ، فرمّان [إذا سمّى به أخذ](۴) من رمّ أو من رمن (۵) ، أى : أقام (۶) ، وشيطان من شاط أى : هلك ، أو شطن أى : بعد (۷).

قال : «والعجمه فى الأعلام خاصّه» (۸).

قال الشيخ : شرط العجمه فى اعتبارها سببا [من أسباب منع الصّرف](۹) العلميّه الأصليّه فى

۱- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۶۱ والهمع : ۱ / ۳۰.

۲- فى د : «إما».

۳- فى ط : «لوجود».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى ط : «وزمّان من زمّ أو من زمن». قال الزجاج : «زمّان : اسم من الأسماء الأجود فيه أن يكون غير مصروف ، ويكون اشتقاقه من الزّم ، وجائز أن يصرف ، ويكون فعّالا من الزّمن أو من زمن الرجل». ما ينصرف وما لا ينصرف : ۴۸ - ۴۹. ومذهب سيبويه والخليل منع صرفه ، ومذهب الأخفش صرفه لأن النون عنده أصليه ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۸ ، وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۳ / ۲۱۸ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۳۲. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ۴۸ والصحاح (رمن).

۶- «رمّه يرمّه ويرمّه : أصلحه» ، القاموس المحيط (رمّ).

۷- انظر المقتضب : ۴ / ۱۳. «شاط دم فلان أى : ذهب ، وفى حديث عمر رضى الله عنه : القسامه توجب العقل ولا تشيط الدم ، يعنى : لا تهلك الدم». اللسان (شيط). «شطنت الدار : بعدت». اللسان (شطن)

۸- رجع ابن الحاجب إلى كلام الزمخشرى ، وحقه أن يتكلم على هذه الجمله بعد كلامه على قول الزمخشرى : «والتركيب فى معد يكرب وبعلبك».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

كلام العجم (۱) ، حتى لو كان الاسم أعجميّا ولكنّه اسم جنس ثمّ طرأت عليه العلميّه لم تعتبر العجمه ، كما لو سمّى بديباج (۲) وإبريسم (۳) ولجام (۴) ، فإنّه ينصرف وإن كان أعجميّا ، وإنّما اشترطت العلميّه فيها (۵) لأنّه إذا كان اسم جنس امتزج بكلامهم فى أحكام متعدّده ، فضعف أمر العجمه ، وإذا كان مع العلميّه لم تعتوره تلك الأحكام ، فاعتبرت العجمه حينئذ لقوّتها.

وأكثر النحويّين يشترط فى اعتبار العجمه الزياده على الثلاثه (۶) ، وهؤلاء لا يجيزون فى نوح ولوط إلا الصّرف (۷) ، والأكثر على أنّه لا اعتداد بتحرّك الوسط (۸) وبعضهم يعتبره ، وهو الصّحيح ، ويدلّ عليه اعتبارهم سقر علما لجهنّم اتّفاقا (۹) ، وقول سيبويه : «كلّ مذكّر سمّى بثلاثه أحرف من غير حرف تأنيث مصروف ، أعجميّا كان أو عربيّا ، إلّا أن يكون فعل أو نحو : يجد أو نحو : ضرب (۱۰)» منقوض بسحر ، وليس ممّا استثناه.

۱- هذا ظاهر كلام سيبويه. انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۵ ، وإليه ذهب أبو الحسن الدّبّاج ، ولم يشترط الجمهور وأبو على وابن هشام كون الاسم علما فى كلام العجم ، انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۴۳۸ ، وردّ الرضى على ابن الحاجب فى هذه المسأله فى شرح الكافيه : ۱ / ۵۳.

۲- «الدّيباج : أعجمىّ معرب ، وقد تكلمت به العرب» ، المعرب : ۱۸۸ ، والدّبج : النقش.

۳- الإبريسم : أعجمى معرب ، بفتح الألف والراء ، وقال بعضهم : إبريسم بكسر الألف وفتح الراء وترجمته بالعربيه : الذى يذهب صعدا ، المعرب : ۷۵.

۴- اللّجام : معروف ، وذكر قوم أنه عربى ، وقال آخرون : بل معرب ، المعرب : ۳۴۸.

۵- أى : العجمه.

۶- بعدها فى ط : «أو تحريك الوسط».

۷- أجاز عيسى بن عمر وابن قتيبه والجرجانى فى ساكن الوسط الصرف ومنعه ، وتبعهم الزمخشرى ، ورجح الصرف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۴ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۳۹ ، والأشمونى : ۳ / ۲۵۷ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۲ / ۲۱۹.

۸- انظر : الكتاب : ۳ / ۲۲۰ - ۲۲۱ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۶۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۳ ، والأشمونى : ۳ / ۲۵۶ - ۲۵۷.

۹- ردّ الرضىّ على ابن الحاجب فى هذه المسأله ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۳ ، وابن الحاجب فى منعه صرف سقر موافق لصاحب البسيط ، انظر الأشمونى : ۳ / ۲۵۳.

۱۰- تصرف ابن الحاجب قليلا بعباره سيبويه ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۲۰ - ۲۲۱.

وقولهم : «التأنيث أقوى» (۱) ملغى / بأنّ العدل المقدّر أضعف العلل ، لأنّه أمر تقديريّ متوقّف على منع الصّرف ، ولذلك جاء مماثله مصروفا ، وإذا اعتبر فى نحو : سحر وباب عمر فاعتباره فى العجمه أولى ، والاسم الأعجميّ إذا وافق لفظه عربيّا (۲) وقصد إليه بالتسميه فلا اعتداد بالعجمه ، كما لو سمّى بإسحاق ، وقصد المصدر (۳) ، أو بيعقوب ، وقصد ذكر الحجل (۴) ، ونحو ذلك (۵).

فإن قيل : فيجب أن يكون اعتبار العجمه فى نوح ونحوه ممّا سكّن وسطه أولى ، كمذهب المصنّف (۶) ، لأنّه اعتبر فى نحو هند.

قلت : قد بيّنت إلغاء قوه التأنيث مع التحرّك فى مثل سقر ، ولا يلزم من إلغاء قوّتها مع التحرّك إلغاؤها مع السّكون لضعف السكون ، لكون الكلمه به (۷) فى أعلى درجات (۸) الخفّه ، ولذلك لم يجئ باب نوح إلّا منصرفا وثبت فى هند (۹) الوجهان.

ومذهب صاحب الكتاب (۱۰) أنّ العجمه تمنع جوازا مع سكون الأوسط ، كالتأنيث المعنوىّ على ما سيأتى فى آخر الباب.

قوله : «إلّا إذا اضطرّ الشاعر فصرف» ، مستثنى من قوله : «والاسم يمتنع من الصّرف».

۱- أشار ابن الحاجب إلى قول النحويين : «التأنيث أقوى من العجمه». انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۵۴ ، وجاء فى هامش النسخه د : «وقوله : «قولهم : التأنيث أقوى» جواب سؤال مقدّر ، كأن سائلا قال : لم منعتم سقر عن الصرف على الإطلاق ، وما منعتم شتر ، قالوا : التأنيث أقوى من العجمه ، لأن المؤنث إما فيه تاء تأنيث أو ألفه أو حرف التأنيث مقدره فى لفظها ، كقولك : سعاد وأصله سعاده ، واعتبرت العرب التأنيث على قسمين فى كلامهم ، بخلاف العجمه ، فإنها موقوفه على لسان آخر ، فالدلاله على السبب من نفس الصيغه أقوى من الدلاله الموقوفه على أمر زائد لا يتعلق بصيغه وباستعمال العرب ، وهذا الفرق ملغى بأنّ العدل أضعف العلل» ، ق : ۲۰ ب.

۲- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الأصح «وافق لفظه لفظا عربيا».

۳- «الإسحاق : ارتفاع الضرع ولزوقه بالبطن ، وأسحق الضرع : يبس وبلى وارتفع لبنه» ، اللسان (سحق)

۴- انظر حياه الحيوان للدميرى : ۲ / ۴۰۹.

۵- من قوله : «والاسم الأعجمى» إلى «ذلك» جاء بعد قوله : «وثبت فى هند الوجهان» فى الأصل.

۶- انظر ما تقدم ورقه : ۲۸ أ.

۷- سقط من د. ط : «به».

۸- فى د : «درجه».

۹- فى ط : «هذه» تحريف.

۱۰- أى : الزمخشرى.

وكلّ ما لا ينصرف يجوز صرفه فى الضّروره ردّا له إلى أصله (۱) ، وقد منع الكوفيّون صرف باب «أفعل منك» للضروره ، واستدلّوا بأنّه لم يسمع مع كثرته ، وعلّل بأنّ «منك» قويت بها العلّه لمعاقبتها اللّام والإضافه اللّذين يعاقبان التنوين ، ولا يندفع ب «خير منك» ، فإنّه لا موجب لحذف التنوين (۲).

وأمّا ما ليس فيه سبب فلا يجوز منع صرفه للضروره (۳) بحال ، وأمّا ما فيه سبب واحد فمختلف فى منع صرفه للضروره ، فالبصريّون يمنعون جواز المنع ، والكوفيّون يجيزون منع الصّرف فى الضروره (۴).

وقوله : «وما تعلّق به الكوفيّون فى إجازه منعه فى الشعر ليس بثبت».

أى : ليس بحجه ، والذى تعلّق به الكوفيّون هو قول الشاعر [وهو العبّاس بن مرداس](۵) :

فما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس فى مجمع

فإن أراد (۶) به أنّه ليس بحجه لأنّ الروايه «يفوقان شيخى فى مجمع» كما يقوله بعض البصريّين فى ردّه [كأبى العباس المبرد](۷) فليس بمستقيم ، وإن صحّت هذه الروايه ، لأنّ الروايه الأخرى

۱- أجمع البصريون والكوفيون على جواز صرف ما لا ينصرف فى الضروره الشعريه ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۵۴ ، والإنصاف : ۴۹۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۸.

۲- ذهب الأخفش والكسائى إلى أنّ صرف ما لا ينصرف لغه فى الشعر إلّا «أفعل منك» ، وأنكره غيرهما ، وأجاز البصريون صرف «أفعل منك» بناء على أنّ مانع الصرف وزن الفعل والصفه ، انظر الأصول فى النحو : ۲ / ۸۲ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۵ / ۹۷ ، ۱۰۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۸ ، والهمع : ۱ / ۳۷.

۳- سقط من د : «للضروره» ، خطأ.

۴- انظر الإنصاف : ۴۹۳ - ۵۲۰ ، والأشمونى : ۳ / ۲۷۵.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والبيت فى ديوان العباس : ۱۱۲ ، والموشح : ۱۴۴ ، والإنصاف : ۴۹۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۸ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۳۶۵ ، والخزانه : ۱ / ۷۱ ، وورد بلا نسبه فى الهمع : ۱ / ۳۷. والروايه فى هذه المصادر جميعا : «يفوقان مرداس».

۶- أى : الزمخشرى.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذكر ابن جنى روايه «يفوقان شيخى» ونسبها إلى المبرد وقال : «روايه بروايه والقياس فيما بعد معنا» ، سر صناعه الإعراب : ۵۴۷ وحكى ابن مالك هذه الروايه عن المبرد واتهمه بأن يردّ ما لم يرو ، انظر شرح التسهيل له : ۳ / ۴۳۰ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۸.

صحیحه منقوله فی الکتب الصّحاح کصحیح مسلم وغیره (۱) ، ویکفی فی التمسّک به روایه صحیحه ، وإن روی غیرها من جهه أخری فلا یضرّ ، إذ لیس / بینهما تعارض.

وإن أراد بقوله : «لیس بحجّه» لأنّه علی خلاف القیاس واستعمال الفصحاء فمستقیم عند الأکثرین ، وقد استعمل ذلک فی غیر موضع ، وفیه نظر.

وقول من قال : إنّ ثبوت روایه «شیخی» ینافی روایه «مرداس» ، فدلّ علی بطلانه مستدلا بأنّه لو کان جائزا لم یعدل عنه إلی «شیخی» لکونه أقعد فی المعنی ، ضعیف ، فإنّ الشاعر الفصیح یعدل عن مثله کراهه ارتکاب الضروره ، وقد استدلّ الکوفیون أیضا بقول ذی الإصبع (۲) :

وممّن ولدوا عام

ر ذو الطّول وذو العرض

ولیس بثبت لصحّه حمله علی القبیله (۳) ، واستدلّوا أیضا بقول ابن الرّقیّات (۴) :

ومصعب حین جدّ الأم

ر أکثرها وأطیبها

ولیس بثبت لقول الأصمعیّ فیه : «أفسدت الحضریّه لغته» (۵) ، [لأنّ ابن الرّقیّات خرج من العرب ومکث کثیرا فی البلاد ، فصار کلامه بمنزله کلام الحضریّه ، فلم یسمع](۶).

قوله : «وما أحد سببیه أو أسبابه العلمیّه» إلی آخره.

أقول : إنّما انصرف ما ینکّر ممّا لا ینصرف إذا کان فیه العلمیّه قبل التنکیر ، لأنّه لا یتّفق ما فیه

۱- الرّوایه فی شرح صحیح مسلم للنووی : ۷ / ۱۵۵ ، وفتح الباری بشرح صحیح البخاری : ۹ / ۶۴۸ «یفوقان مرداس فی المجتمع» ، وفی الروض الأنف : ۴ / ۱۵۴ - ۱۵۵ «یفوقان شیخی فی المجمع».

۲- البیت فی دیوانه : ۴۸ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۶۸ ، والمقاصد للعینی : ۴ / ۳۶۴. وورد بلا نسبه فی الإنصاف : ۵۰۱.

۳- وکذا قال ابن یعیش فی شرح المفصل : ۱ / ۶۸.

۴- البیت فی دیوانه : ۱۲۴ ، وجاء بلا نسبه فی الإنصاف : ۵۰۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۶۸. وقال ابن یعیش : «الروایه الصحیحه : وأنتم حین جدّ الأمر». شرح المفصل : ۱ / ۶۸ ، وروایه الدیوان : «لمصعب حین ..».

۵- نقل المرزبانی عن المازنی قوله : «سمعت الأصمعی یقول : ابن قیس الرقیات لیس بحجه ، وأنشد له : ومصعب حین جدّ الأم

ر أكثرها وأطيبها» الموشح : ٢٩٣.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

علـل إحـداها العلميّه ، وهى مؤثّره (۱) ، إلّـا وهى شـرط فى جميعهـا ، أو فيما سوى واحـده منها ، وذلك أنّ العلل تسع إحـداها العلميّه ، بقيت ثمانيه (۲) ، الوصف لاـ يكون مع العلميّه لتضادّهمـا ، والتأنيث شـرط العلميّه ، إن كان بالتاء أو معنويّا ، وإن كان بالألـفـ فلاـ أثر للعلميّه ، فسـقط التـأنيث أيضا ، والعجمه شـرطها العلميّه ، والتركيب كـذلك ، والجمع لا يؤثّر معه (۳) العلميّه ، فسـقط أيضـا ، والألـف والنون إذا كـان ممّا ليس مؤنّثه فعلى فشـرطه العلميّه ، وإلّا فلا يجامع العلميّه ، فسـقط أيضا ، بقى العـدل ووزن الفعـل ، وهما لا يجتمعان ، وبيانه أنّ للعـدل زنات مخصوصه ، ليس منها شـىء على زنه الفعل ، فلا يجتمع مع وزن الفعل (۴) ، فإذا ثبت أنّه لا يكون مع العلميّه مؤثّره إلّا ما العلميّه شرط فيه أو واحد من العدل أو وزن الفعل ، ولا يطرأ بالتنكير اعتبار ما لم يكن معتبرا إلّا فى باب أحمر على خلاف ، وجب أن يكون ما عـداه إذا نكّر انصـرف لبقائه بلا سـبب إن لم يكن فيه عدل أو وزن فعل ، أو على سبب إن كان / فيه عدل أو وزن فعل ، ولا يرد رجل سمّى بمساجد أو صحراء أو ما أشبههما ، لأنّ العلميّه فى مثل ذلك لا أثر لها ، والحكم ثابت بالجمع على انفراده والألف على انفرادها ، فسقط إيراده.

قال : «إلّا نحو أحمر».

فإنّه مسـتثنى من هذه القواعد (۵) عنـد سـيبويه لوجوب اعتبار الصـفه بعـد التنكير ، وجار عليها عند الأخفش ، فإذا سـمّى بأحمر وشبهه ممّا فيه الصفه قبل العلميّه ثمّ نكّر فسيبويه يمنعه من الصرف ، والأخفش يصرفه (۶).

ووجه قول الأـخفش أنّ العلميّه تنافى الوصـفيه ، فإذا سـمّى به فقـد خرج عن الوصـفيّه ، وبقى ممنوعا من الصـرف للعلميّه ووزن الفعل ، فإذا نكّر زالت العلميّه ، وبقى على سبب واحد ،

۱- سقط من د : «وهى مؤثره» ، خطأ.

۲- كذا ولعل الصواب : «ثمانى».

۳- فى د : «مع».

۴- ردّ الرضى على ابن الحاجب ، ورأى أنه يمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل ووزن الفعل ، انظر شرح الكافيه : ۱ / ۶۶.

۵- فى ط : «القاعده».

۶- حكى المبرد مذهب الأخفش فى هذه المسأله ورآى فيها رأيه ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۹۸ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۲ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۷ - ۸ ، والمسائل المنثوره : ۲۰۵.

فانصرف على قياس ما ذكر آنفا ، ولذلك اتّفق على منع صرف «أفضل» إذا سمّى به ، وصرفه إذا نكّر ، وهو مثل «أحمر» (۱).

ووجه قول سيبويه أنّ الصّرف ومنعه من الأحكام اللفظيّه ، فتعتبر (۲) فى أمرها الوصفيّه الأصليّه ، كما اعتبرت فى جمعه وإدخال اللّام عليه ، لذلك قالوا فى جمع أحمر : حمر ، وإن كان علما ، وقالوا : الأحمر ، فلولا اعتبار الوصفيّه لم يجز ذلك فيه ، ولذلك لم يجز أن يقال فى جمع أحمد : حمد ، ولا الأحمد ، بل قالوا : أحامد ، لأنّه ليس بصفه ، فقد (۳) ثبت أنّهم يعتبرون الوصفيّه الأصليّه ، فيجب اعتبارها أيضا ههنا ، لأنّها أحكام لفظيّه مثلها ، والذى يحقّق ذلك منعهم صرف أدهم وأرقم وأسود (۴) بعد خروجه عن الوصفيّه [الأصليّه](۵) إلى الاسميّه [العارضه](۶) ، فلولا اعتبار الوصفيّه الأصليّه لم يستقم ذلك (۷) ، وكان يجب صرفه ، فإجماعهم على منع صرفه دليل واضح فى باب «أحمر» إذا نكّر على مذهب سيبويه (۸).

وقولهم : «توافقنا» (۹) فى «أفضل العلم» وهو مثل «أحمر» (۱۰) مغالطه ، فإنّه ليس مثله ، لأنّ «أفضل» لا يكون صفه حتى (۱۱) يتّصل به «من» ، فحينئذ يكون صفه (۱۲) ، وعند ذلك نحن وهم متّفقون على أنّه إذا نكّر لم ينصرف ، فما جعلوه حجّه لهم إنّما هو حجّه عليهم.

قالوا : لو كانت الوصفيّه الأصليّه يصحّ اعتبارها فى منع الصّرف لصحّ اعتبارها مع العلميّه ،

۱- انظر الكتاب : ۳ / ۲۰۲ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۲ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۹ ، وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۲۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۹۸.

۲- فى د : «تعتبر».

۳- فى د : «وقد».

۴- انظر ما تقدم ص ۹۴.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من د : «ذلك».

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۱۹۸ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۱۱.

۹- كتب فى هامش النسخه د : «أى الأخفش» ق : ۲۱ ب.

۱۰- فى الأصل. ط : «وهو مثله» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۱۱- فى ط : «صفه حينئذ حتى ..».

۱۲- سقط من ط : «فحيتئذ يكون صفه».

كما يصحّ اعتبارها فى الجمع والألف / واللّام مع العلميّه ، ولمّا لم يصحّ لم يصحّ ، وبيان أنّه لم يصحّ أنّك لو سمّيت رجلا بضارب وما أشبهه من الصفات لانصرف بالإجماع ، ولو اعتبرت الوصفيّه الأصليّه لوجب أن يكون غير منصرف ، فلمّا لم يصحّ اعتبارها مع العلميّه لم يصحّ اعتبارها بعد التنكير (۱) ، لأنّه إذا (۲) نكّر نفس العلم (۳) بعد انتفاء اعتبار الوصفيّه فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك ، وهو مشكل ، والجواب عنه أنّه لم تعتبر الوصفيّه مع العلميّه فى حكم واحد لتنافى ثبوتهما فى التحقيق ، فكرهوا تقدير شيئين متنافيين يثبتان حكما واحدا بخلاف الجمع ، ودخول الألف واللّام ، فإنّه حكم باعتبار الوصفيّه لا مشاركه للعلميه معها (۴) فيه ، فإذا نكّر نحو «أحمر» فقد زالت العلميّه التى كان يتعذّر اعتبار الوصفيّه معها فى الحكم الواحد ، وهو منع الصّرف ، ولم يتعذّر اعتبار الوصفيّه بعد التنكير ، لأنّه حينئذ صار مثل «أحمر» فى الجمع ، ودخول الألف واللّام بخلاف ما قبل التنكير ، فقد ظهر الفرق بين الوصفيّه مع العلميّه وبينها بعد التنكير.

قال : «وما فيه سببان من الثّلاثىّ السّاكن الحشو (۵) كنوح ولوط منصرف فى اللّغه الفصيحه التى عليها التنزيل».

أقول : أكثر الناس على صرف نوح ولوط وهود وجوبا ، كما تقدّم من اشتراط الزياده أو تحرّك الأوسط على الأصحّ ، وإن كان الأكثر على اشتراط الزياده تعيينا ، وخالفهم الزمخشرى (۶) فيهما معا لشبهه ، وهى : أنّهم متّفقون على جواز صرف نحو : دعد وهند ومنعه الصّرف ، وجواز صرفه لمقاومه السّكون أحد السّببين (۷) ، ومتّفقون على وجوب منع الصرف فى ماه (۸)

۱- جاء فى هامش النسخه د : «اعتبر نفس الوصف لا الوصف المقيد بالألوان والعيوب» ، ق : ۲۱ ب.

۲- فى د : «إنما».

۳- فى د : «العلميه».

۴- فى ط : «للعلميه التى كانت معها ..».

۵- فى د : «الأوسط».

۶- انظر ما تقدم ورقه : ۲۷ ب.

۷- أى : العلميه والتأنيث.

۸- قال الأزهرى : «الماه : قصب البلد ، ومنه قول الناس : ضرب هذا الدينار بماه البصره وبماه فارس ، قلت : كأنه معرب». تهذيب اللغه : ۶ / ۴۷۳ ، وقال البكرى : «الماه بالفارسيه : قصبه البلد أى بلد كان ، ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه». معجم ما استعجم : ۴ / ۱۱۷۶ ، ولم يذكر ياقوت (ماه) فى معجم البلدان ، وانظر المعرب : ۳۹۶.

وجور (۱) ، فلو كانت العجمه لا أثر لها فى السّاكن الأوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند ودعد فى منع الصّرف وجوازه ، ولمّا تخالفا دلّ على اعتبار العجمه فى السّاكن الأوسط (۲) ، فثبت أنّ نحو هند كنوح ولوط وهو قوىّ جدّا بالنظر إلى المعنى ، إلّا أنّه لم يسمع منع صرف نحو : نوح ولوط مع / كثره استعماله ، والمختار منع صرف باب هند (۳) ، فوجب أخذ قيد (۴) فى العجمه ، وهو أن يشترط فى اعتبارها الزياده أو الحركه على القول الآخر ، وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند.

والجواب عن ماه وجور أنّ السّكون إنّما يقاوم التأنيث بشرط أن لا يتقوّى بالعجمه ، ولا يلزم من كون العجمه مقوّيه فى امتناع مقاومه السّكون أن تكون سببا فيما سكن وسطه ، فتندفع بذلك الشّبهه.

قال : «والتكرّر فى نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح».

اللّام فى التكرّر لتعريف العهد لما تقدّم فى أوّل الفصل من قوله : «أو تكرّر واحد منها» ، لأنّ المعنى أو حصل تكرّر ، ويكون ذلك فى موضعين :

أحدهما : ألف التأنيث المقصوره أو الممدوده ، نزّلوا لزومها فى الكلمه منزله تأنيث مكرّر.

والثانى : الجمع المقدّم صفته ، وهو صيغه منتهى الجموع ، ألا ترى أنّك تقول : كلب وأكلب ، ثم تجمع أكلبا على أكالب ، ثم لا تجمع أكالب ، لأنّه قد جمع مرّتين ، فتكرّر الجمع ، فلذلك قام مقام علّتين ، وحمل «مساجد» ونحوه (۵) عليه لمشاكلته فى زنته وامتناع جمعه ، وإن لم يكن جمع (۶) جمعين محقّقين تنزيلا له منزلته للمشاكله المذكوره ، فلذلك قام مقام علّتين والله أعلم.

۱- هى مدينه بفارس ، وهى مدينه نزهه طيبه ، انظر معجم البلدان (جور). وجاء بعد كلمه (جور) فى د : «اسمى بلدين» ، ونقل الأشمونى عن صاحب البسيط قوله : «أو يكون أعجميا كجور وماه اسمى بلدين» ، الأشمونى : ۳ / ۲۵۳.

۲- سقط من د من قوله : «لكان حكم ماه» إلى قوله : «الأوسط» ، خطأ.

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۲۴۰ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ۶۷ - ۶۸.

۴- فى ط : «قيده».

۵- فى د. ط : «وشبهه».

۶- سقط من د : «جمع» ، خطأ.

«القول فی وجوه إعراب الاسم»

قوله : «والفاعل واحد لیس إلّا».

قال الشیخ : یرید أنّ نسبه الفعل إلی الفاعل علی جهه الإسناد ، والإسناد (۱) لا یختلف ، فلذلک لم یتعدّد الفاعل ، ونسبه الفعل إلی المفعول لیست علی جهه الإسناد ، وإنّما هی علی جهه التعلّق ، والتعلّق یختلف ، فتاره یتعلّق به علی أنّه الذی فعل ، وهو المفعول المطلق ، وتاره یتعلّق به علی أنّه الذی یفعل به ، وهو (۲) المفعول به ، وتاره یتعلّق به علی أنّه الذی فعل فیه ، وهو المفعول فیه ، وتاره یتعلّق به علی أنّه الذی (۳) فعل من أجله ، وهو المفعول من أجله ، وتاره یتعلّق به علی أنّه / الذی (۴) فعل معه ، وهو المفعول معه ، فلذلک لم یجئ الفعل إلّا بفاعل واحد ، وقد یجیء (۵) بمفاعیل متعدّده.

«وأمّا التوابع» ، إلی آخره.

قال الشیخ : اختلف الناس فی عوامل (۶) التوابع ، فمنهم من یقول : ینسحب حکم العامل علی القبیلین جمیعا (۷) ، أعنی التابع والمتبوع ، ومنهم من یقول : یقدّر عامل مثله فی المتبوعات

۱- سقط من د : «والإسناد» ، خطأ.

۲- العباره فی د : «علی أنه فعل به - أی تعلّق به التعلّق المفتقر هو إلیه فی المعنی - وهو».

۳- سقط من د : «الذی».

۴- سقط من د. ط : «الذی».

۵- فی د. ط : «جاء».

۶- فی ط : «عامل».

۷- نسب الأشمونی هذا القول إلی سیبویه والجمهور ، والمسأله بحاجه إلی تفصیل ، فمذهب سیبویه أن العامل فی البدل والصفه والتأکید وعطف البیان هو العامل فی المتبوع ، وأن العامل فی المعطوف بالحرف هو الأول بواسطه الحرف ، ومذهب الأخفش أن العامل فی الصفه والتأکید وعطف البیان معنوی ، ومذهب المبرد والسیرافی أن العامل فی البدل والنعت والتأکید هو العامل فی متبوعاتها ، انظر الکتاب : ۱ / ۱۵۰ ، ۲ / ۶۰ ، والمقتضب : ۴ / ۳۱۵ ، وأسرار العربیه : ۳۰۰ - ۳۰۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۳ / ۶۷ - ۶۸ ، ۳ / ۷۵ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۹۹ - ۳۰۰ ، والبسیط فی شرح جمل الزجاجی ۳۲۹ ، ۳۳۱ ، ۳۷۰ ، ۳۸۷ ، وتوضیح المقاصد والمسالک : ۳ / ۱۳۲ ، والأشمونی : ۳ / ۵۸ ، والهمع : ۲ / ۱۱۵.

كلّها (۱) ، ومنهم من يقول : هو فى البدل والمعطوف بالحرف مقدّر (۲) ، وفى غيرهما (۳) منسحب ، والفرق أنّ البدل فى (۴) حكم تكرير (۵) العامل بدليل مجىء ذلك صريحا فى قوله تعالى : (لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)(۶) ، والعطف بالحرف فيه (۷) ما يقوم مقام العامل ، فكأنّه موجود ، ولذلك فرّق بين هذين القسمين وبين ما عداهما ، وقيل : العامل فيها كونها صفه ، وقيل : العامل عامل الصفه والموصوف معا ، وكذلك بقيّه التوابع.

والصحيح الأوّل لأنّه به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب ، ولأنّ المعنى عليه ، بدليل «اشتريت الجاريه نصفها» (۸) و «جاءنى غلام زيد وعمرو» ، ألا ترى أنّه لو قدّر الأوّل فسد المعنى؟ وفساد غير البدل والعطف أولى ، وبه يتبيّن فساد القول الثالث.

ومن صحّح الثانى بدليل «أعجبنى قيام زيد وعمرو» و «قيام زيد» لا ينسب إلى عمرو مردود بأنّ القيام لم ينسب إلى عمرو بعد نسبته إلى زيد ، وإنّما نسب (۹) المتكلّم فى أوّل الأمر إليهما معا ، مثل «قام الزيدون» ، وإذا وجب صحّه ذلك من غير تقدير وجب صحّه الآخر.

۱- نسب الرضى إلى بعضهم القول بأن العامل مقدر من جنس الأول فى الصفه والتأكيد وعطف البيان. انظر شرح الكافيه له : ۱ / ۳۰۰.

۲- هو مذهب أبى على الفارسى وابن جنى والرمانى ، انظر الخصائص : ۲ / ۴۲۶ - ۴۲۷ ، وسر الصناعه : ۶۳۵ - ۶۳۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۶۷ ، ۳ / ۷۵ ، والبسيط فى شرح حمل الزجاجى : ۳۲۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۰.

۳- فى د. ط : «غيره» ، تحريف.

۴- سقط من ط : «فى» ، خطأ.

۵- فى ط : «تكرار».

۶- الأعراف : ۷ / ۷۵ ، والآيه : (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) وجاء بعد الآيه فى د : (لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّهٍ) ، والآيه من سوره الزخرف : ۴۳ / ۳۳ ، وستأتى.

۷- فى د : «والعطف بالحروف فيها» ، تحريف.

۸- بعدها فى د : «أوكلها».

۹- فى ط : «نسبه».

ومن صحّح الثالث بنحو (لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً)(۱) يجاب بأنّ حروف الجرّ فى نحو ذلك للتأكيد.

وضعف الرابع بلزوم إعراب واحد ، وبأنّه ليس ممّا (۲) به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب ، والخامس قريب.

وترك ذكر المفعول الذى لم يسمّ فاعله لأنّه عنده فاعل (۳) ، وترك ذكر المرفوع فى باب «كان» لأنّه عنده (۴) فاعل لأنّه منسوب إليه الفعل (۵) ، ومن قال : [إنّه](۶) ليس بفاعل لأنّ أفعالها لا دلاله لها على الحدث يلزمه (۷) منه أن لا تكون أفعالا (۸).

وسمّى الرفع رفعا لاستعلاء الشّفتين عنده ، كما أنّ الخفض سمّى خفضا لنزول الشّفتين عمّا كانت عنده ، والجرّ إمّا لأنّه بمعنى الخفض من جرّ الجبل (۹) ، وهو أسفله ، وإمّا لأنّه يدلّ على جرّ معنى الفعل إلى الاسم ، أى إيصاله ، فسمّى باسم مدلوله ، وأمّا النصب فلأنّه من الألف التى الانتصاب من / صفتها (۱۰).

۱- الزخرف : ۴۳ / ۳۳ ، والآيه : (لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّهٍ).

۲- سقط من ط : «مما».

۳- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۷۱.

۴- سقط من د : «عنده» ، خطأ.

۵- انظر الكتاب : ۱ / ۱۴۶ ، والمقتضب : ۴ / ۸۶ ، والأصول : ۱ / ۸۱ - ۸۲ ، وأسرار العربيه : ۱۳۸.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى ط : «يلزم».

۸- ذهب المبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى وابن يعيش إلى أن الفعل الناقص لا يدلّ على الحدث ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، والمشهور أنه يدل عليه ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۶۴ ، والمقتضب : ۳ / ۳۳ ، ۳ / ۹۷ ، والأصول : ۱ / ۸۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۸۹ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى : ۶۶۴ ، ومغنى اللبيب : ۴۸۸ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۷۵.

۹- فى الأصل. ط : «الحبل» ، تصحيف. وما أثبت عن د. «والجرّ : أصل الجبل وسفحه» ، والجمع جرار ، وفى حديث عبد الرحمن «رأيته يوم أحد عند جرّ الجبل ، أى : أسفله» اللسان (جرر).

۱۰- انظر الإيضاح فى علل النحو : ۹۳.

ذكر المرفوعات

الفاعل

قال (۱) : «الفاعل : هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه ، مقدّما عليه».

قال الشيخ : قوله : «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه» (۲) ، لم يقتصر على قوله : «هو المسند إليه من فعل أو شبهه» ، لئلّا يرد عليه مثل قولك : «زيد قام» ، لأنّه (۳) مسند إليه وليس بفاعل (۴) ، فقال : «مقدّما عليه» ، ليخرج ذلك عنه ، وهو فى الحقيقه غير لازم ، لأنّ «زيدا» فى قولك : «زيد قام» ليس بمسند إليه الفعل أو شبه الفعل ، وإنّما أسند إليه الفعل مع ما أسند إليه الفعل ، فالفعل أو شبهه (۵) مسند إلى ما هو مؤخّر ، وهو الضمير ، وهما جميعا مسندان إلى زيد ، وإنّما اتّفق أنّ الضمير الذى فى «قام» أو فى «قائم» فى قولك : «زيد قائم» هو فى المعنى زيد ، فتوهّم أنّه وارد ، وليست هذه دلالة لغويّه ، وإنّما هى دلاله عقليّه ، ولذلك لم يختلف فى أنّه مسند إلى الضمير لا إلى زيد ، ويجاب عن ذلك باعتبار لفظ هذا الحدّ بأنّ (۶) قوله : «من فعل أو شبهه» لم يأت به قاصدا إلى أنّه من جمله الحدّ لما فيه من التّردّد الذى هو مناف للحدود ، وإنّما أتى به كالفضله مبيّنا أقسام المسند ، فلمّا لم يكن ذلك مقصودا فى الحدّ دخل عليه لو اقتصر عليه «زيد قام» (۷) و «زيد قائم (۸) أبوه» وشبهه ، لأنّه مسند إليه ، فلو اقتصر على قوله : «هو المسند إليه» لدخل ذلك فى الحدّ (۹) ، فاحتاج أن يقول : «مقدّما عليه أبدا».

۱- فى د : «قال صاحب الكتاب» ، وعرف ابن الحاجب الفاعل بقوله : «هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه ، وقدّم عليه على جهه قيامه به» الكافيه : ۶۸.

۲- سقط من د من قوله «قال الشيخ» إلى «شبهه».

۳- فى د. ط : «فإنّه».

۴- انظر تعليل عدم كون «زيد» فاعل فى المقتضب : ۴ / ۱۲۸ ، وانظر أسرار العربيه : ۷۹ - ۸۴.

۵- فى ط : «وشبهه» ، تحريف.

۶- فى ط : «فإن» ، تحريف.

۷- فى د : «قائم».

۸- فى د : «قام».

۹- سقط من د من قوله : «فلو اقتصر» إلى «الحد» ، خطأ.

أمّا من قال : الفاعل هو المسند إليه الفعل أو شبهه (۱) فقد جعل ذكر الفعل أو شبهه (۲) من جمله حدّه ، وعند ذلك لا يحتاج إلى ذكر وجوب التقديم لمّا بيّن (۳) أنّه لا يكون إلّا كذلك (۴) ، ثمّ مثّل بإسناد الفعل وشبهه لمّا قصد إلى ذكرهما أوّلا ، وسيأتى ذكر ما يتنزّل منزله الفعل فى ذلك فى آخر قسم الأسماء.

قال الشيخ : ومفعول ما لم يسمّ فاعله عنده فاعل ، والذى يدلّ عليه أنّه داخل فى الحدّ (۵) ، وأنّه لم يذكره فى المرفوعات ، فدلّ على أنّه داخل فى حدّ الفاعل ، إذ لا يصحّ دخوله مع غيره بوجه ، وأنّه قد صرّح بذلك فى بعض فصول كتابه ، وهو قوله : «وتضاف الصفه إلى فاعلها ، كقولك : معمور الدار ، ومؤدّب الخدّام» (۶) ، ومن لم يجعله فاعلا احتاج فى حدّ الفاعل إلى حدّ لا يدخل هو (۷) فيه ، فيقول : هو ما أسند الفعل إليه (۸) وقدّم عليه / على طريقه فعل ، أو على طريق القيام به (۹).

قال : «وحقّه الرفع».

وأراد أنّ ذلك الأمر يناسبه لا على أن يخبر بأنّه مرفوع ، لأنّ ذلك قد علم من أصل كلامه فى المرفوعات ، والوجه (۱۰) الذى (۱۱) استحقّ به الرفع أنّه لمّا احتيج إلى الإعراب للمعانى الجاريه على الأسماء ، وكان الفاعل متّحدا غير متعدّد ، وغيره يتعدّد ، كان (۱۲) المنفرد أولى بالحركه المستثقله

۱- فى ط : «وشبهه» ، تحريف.

۲- فى ط : «وشبهه» ، تحريف.

۳- فى ط : «تبيّن».

۴- سقط من د من قوله : «لمّا بيّن» إلى «كذلك» ، وهو خطأ.

۵- فى ط : «فى حده».

۶- قال الزمخشرى فى باب الصفه المشبهه : «وتضاف إلى فاعلها ، وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها فى ذلك فيقال : ... ومعمور الدار ومؤدب الخدام» المفصل : ۲۳۰.

۷- سقط من د : «هو».

۸- فى د : «إليه الفعل».

۹- حدّ ابن الحاجب مفعول ما لم يسمّ فاعله بقوله : «هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه» الكافيه : ۷۲.

۱۰- فى ط : «الوجه» ، تحريف.

۱۱- سقط من د : «الذى» خطأ.

۱۲- فى الأصل «وكان» تحريف. وما أثبت عن د. ط.

ليقلّ الثقل ، والمتعدّد أولى بالحركه الخفيفه لذلك ، وقيل : لأنّه (۱) الأوّل فأعطى الأثقل قبل الكلال (۲) بما بعده (۳).

قال : «ورافعه ما أسند إليه».

يعنى الفعل وشبهه ، ويعنى برافعه ما يسمّى عاملا فى اصطلاح النحويين ، ومعنى العامل هو الأمر الذى يتحقّق به المعنى المقتضى (۴) للإعراب ، ومعلوم أنّ مقتضى الإعراب فى الفاعل هو الفاعليّه (۵) على ما تقدّم ، ولا تتحقّق الفاعليّه ولا تتقوّم إلّا بمسند من الفعل أو شبهه (۶) ، فعلم أنّ ما أسند إليه هو الفاعل (۷) ، ولا فرق فى الفاعل (۸) بين أن يكون مثبتا أو منفيّا ، فزيد فى «قام زيد» فيما نحن فيه مثله فى «ما قام زيد» ، لأنّه إنّما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل معه دالا على ما (۹) هو له ، وهو كذلك أثبت أو نفى.

قال : «والأصل فيه أن يلى الفعل».

لأنّه أحد جزأى الجمله المفتقره إلى ذكرهما (۱۰) ، وقد وجب تقديم الفعل ، فينبغى أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه لا غيره من الفضلات ، إذ المفتقر إليه أولى بالذكر من المستغنى عنه.

قال : «فإذا قدّم عليه غيره كان فى النيّه مؤخّرا».

۱- فى د : «أنه» ، تحريف.

۲- فى ط : «الكلام» ، تحريف.

۳- من أجل تعليل رفع الفاعل ونصب المفعول انظر : المقتضب : ۱ / ۸ والخصائص : ۱ / ۴۹ وأسرار العربيه : ۷۷ - ۷۸ والأشباه والنظائر فى النحو : ۱ / ۲۳۱.

۴- فى د : «والمقتضى» ، تحريف.

۵- هذا قول خلف الأحمر على ما نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر : ۱ / ۵۲۰ ، وانظر مذاهب النحويين فى العامل فى الفاعل فى أسرار العربيه : ۷۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۰۵ - ۱۰۷ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى : ۲۶۱ - ۲۶۲.

۶- فى د : «وشبهه» ، تحريف.

۷- فى د : «العامل» ، تحريف.

۸- فى الأصل «الفاعليه» ، تحريف ، وما أثبت عن د. ط.

۹- فى د. ط : «من».

۱۰- فى الأصل. ط : «المفتقر إلى ذكرها» ، وما أثبت عن د.

وهو أثر ما تقدّم ، ثم استدلّ على ذلك بمسألتين ، إحداهما جائزه والأخرى ممتنعه ، ولا وجه للتفرقه بينهما إلّا باعتبار ما تقدّم ذكره ، ووجه الدلاله هو أنّه قد علم أنّ الضمير لا بدّ له من عوده إلى (۱) مذكور متقدّم إمّا لفظا ومعنى وإمّا لفظا لا معنى ، وإمّا معنى لا لفظا ، فإن كان غير عائد على شيء من ذلك كان ممتنعا ، وقد جاز «ضرب غلامه زيد» وامتنع «ضرب غلامه زيدا» فلو كان كلّ واحد منهما على سواء لجازت المسألتان أو امتنعتا ، ولمّا جازت إحداهما وامتنعت الأخرى ، ولا مصحّح سوى ما ذكرناه - وهو مناسب - وجب التعليل به.

وأمّا قول الشاعر (۲) :

جزى ربّه عنّى عدىّ بن / حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فمردود عند المحقّقين ، أو أراد (۳) «ربّ الجزاء» المدلول عليه بقوله : «جزى» (۴) ومنه قول

۱- فى د : «على».

۲- نسب ابن جنى البيت فى الخصائص : ۱ / ۲۹۴ إلى النابغه ، وقال المفضل بن سلمه بن عاصم : «ثم إنّ شاعرا يقال : إنه عبد الله بن همارق أحد بنى عبد الله بن غطفان ، ويقال : إنه النابغه الذبيانى قال : البيت» الفاخر : ۲۳۰. وتردّد العينى فى نسبته فقال : «قيل : إن قائله هو النابغه الذبيانى ، وقال أبو عبيده : قائله هو عبد الله بن همارق ، وحكى الأعلم أنه لأبى الأسود الدؤلى ، وقد قيل : إن قائله لم يعلم حتى قال ابن كيسان : أحسبه مولدا مصنوعا» المقاصد : ۲ / ۴۸۷ ، ونسبه البغدادى إلى أبى الأسود الدؤلى يهجو به عدىّ بن حاتم الطائى ، انظر الخزانه : ۱ / ۱۳۴ ، واكتفى محقق ديوان أبى الأسود بنقل كلام صاحب الخزانه ، انظر ديوان أبى الأسود : ۲۳۷ والبيت المروى فى ديوان النابغه الذبيانى هو : «جزى الله عبسا فى المواطن كلّها ...» البيت. ديوان النابغه : ۲۱۴ ، وورد فى النقائض : ۹۹ البيت التالى منسوبا إلى النابغه الذبيانى : «لحا الله عبسا عبس آل بغيض كلحى الكلاب العاويات وقد فعل» وروايه البيت فى الفاخر : ۲۳۰ «جزى الله عبسا عبس إبن بغيض .. البيت». والبيت بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۶.

۳- فى ط : «وأراد» ، تحريف.

۴- سقط من د من قوله : «أو أراد» إلى «جزى» ، خطأ.

سليط بن سعد (١) :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمّار

ومن يجز «ضرب غلامه زيدا» يحتجّ به (٢) ، وهو ضعيف (٣).

١- جاء البيت بهذه النسبه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ١٠١ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٩٥ والدرر : ١ / ٤٥ ، وورد بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٣٥ ، والأشمونى : ٢ / ٥٩ ، والهمع : ١ / ٦٦. سنمار كطرماح رجل رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفه للنعمان بن امرئ القيس الأكبر ملك الحيره ، فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه فخرّ ميتا انظر المقاصد : ٢ / ٤٩٥ - ٤٩٦.

٢- أجاز ذلك الأخفش وابن جنى وصححه ابن مالك ، انظر الخصائص : ١ / ٢٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٦١ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٧٢.

٣- جاء بعدها فى د : «وكذا قوله : فلو أنّ مجدا أخلد الدّهر واحدا من الناس أبقى مجده الدّهر مطعما يعنى مطعم بن عدى ، يعنى أبقى مجد المطعم الدهر ، ومثله قول آخر : كسا جوده ذا الجود أثواب سؤدد ورقّى نداه ذا النّدى فى ذرا المجد» والبيت الأول لحسان بن ثابت ، وهو فى ديوانه : ٤٥٤ ، ومغنى اللبيب : ٥٤٥ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٩٧. والبيت الثانى فى مغنى اللبيب : ٥٤٥ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٩٩ بلا نسبه.

«فصل : ومضمره فی الإسناد» إلی آخره.

قال الشیخ : یرید به (۱) أنّه یصحّ وقوع المضمر فاعلا ، کما یصحّ وقوع الظاهر (۲) فاعلا (۳) ، وهذا وإن کان غیر ملبس إلّا أنّه ذکره لاشتماله علی مسأله تلبس علی المبتدئین ، وهی (۴) مثل «زید قام» ، ولذلک أشبع الکلام فیها ، واستدلّ علیها ، ولأنّ غرضه أن یسوق باب الفعلین الموجّهین إلی شیء واحد ، فاحتال إلی (۵) الإتیان به بذکر الفاعل المضمر لیجرّه الذکر باعتبار أحد مسائله ، ثمّ لیسوق (۶) المسائل کلّها ، وکذلک فعل.

قال : «وتقول (۷) : «زید ضرب» ، فتنوی فی «ضرب» فاعلا ، وهو ضمیر یرجع إلی زید» إلی آخره.

وغرضه أن یثبت أنّ زیدا فی «زید ضرب» لیس فاعلا للفعل المتأخّر ، ولا أنّ الفاعل محذوف ، فإنّ الأمرین قد یتوهّمان (۸) ، فاستدلّ علی ذلک بوجوب «أنا ضربت» و «أنت ضربت» ، فلو کان «زید» فاعلا لوجب أن یکون «أنا» فاعلا ، ولو کان «أنا» (۹) فاعلا لوجب جواز «أنا ضرب» ، ولمّا لم یجز دلّ علی أنّه لیس بفاعل ، وکذلک لو کان الفاعل محذوفا فی «زید ضرب» لجاز حذفه فی «أنا ضرب» ، ولمّا لم یجز لم یجز (۱۰) للعلم باستوائهما فی مصحّح الجواز والامتناع ، ولا یجوز إضماره مستترا فی «أنا ضرب» لفقدان شرط الاستتار فی الماضی ، وشرطه أن یکون لمفرد غائب ، وهذا لیس بغائب (۱۱) ، ولمّا فقد شرط الاستتار ولا بدّ من الفاعل وجب ذکره علی حسب ما یقتضیه الوضع له ، والذی وضع له لفظ بارز فوجب أن یؤتی به ، وسیأتی الکلام فی المضمرات بتفاصیله.

۱- سقط من د : «به».

۲- فی د : «المظهر».

۳- سقط من د. ط : «فاعلا».

۴- فی الأصل «وهو» تحریف وما أثبت عن د. ط.

۵- فی د : «علی».

۶- فی د : «یسوق».

۷- فی د : «فنقول» ، وهو مخالف للمفصل : ۱۹.

۸- وردت هذه العباره مضطربه فی ط. «وغرضه أن یثبت أن زیدا فی «زید ضرب» لیس بغائب ، ولما فقد شرط الاستتار ولا بد من الفاعل یتوهمان ..».

۹- سقط من ط : «أنا».

۱۰- سقط من ط : «لم یجز» ووردت العباره فیها «ولمّا لم یجز للعلم ..» وهو خطأ.

۱۱- فی ط : «لغائب».

فصل : «ومن إضمار الفاعل (۱) قولك : ضربنى وضربت زيدا»

إلى آخره.

قال الشيخ : الإضمار فى هذه المسأله من هذا الفصل ليس على باب الإضمار المتقدّم بل هو إضمار قبل الذكر ، ولذلك نبّه عليه ، ولكنّه لمّا كان إضمارا صحّ الإتيان به ، إذ (۲) كان (۳) كلامه فى مثله باعتبار الإضمار ، ولمّا ساق هذه المسأله وتكلّم عليها باعتبار توجيه / فعلها مع فعل آخر إلى ظاهر بعدهما (۴) ذكر ما كان مثلها من باب التوجيه ، فجرّ ذكر الإضمار إحدى المسائل ، وجرّ ذكر المسأله باعتبار أمر اشتملت عليه من باب آخر ذكر جميع تلك المسائل ، وهذا الباب ضابطه أن يذكر فعلان أو شبههما موجّهين فى المعنى (۵) إلى شىء واحد ذكر بعدهما ظاهرا ، فقد (۶) يكون توجيههما على جهه الفاعليّه ، وقد يكون على جهه المفعوليّه ، وقد يكون الأوّل على الأوّل ، والثانى على الثانى ، وقد يكون على العكس ، مثال ذلك : «قام وقعد زيد» ، و «ضربت وأكرمت زيدا» ، و «قام وأكرمت (۷) زيدا» ، و «ضربت وقام زيد» ، فإن أعمل الثانى فى الظاهر بعده (۸) فلا يخلو الأوّل من أن يكون موجّها على جهه الفاعليّه أو [على](۹) جهه المفعوليّه ، فإن كان موجّها على جهه الفاعليّه ، وهى عين المسأله التى هى أصل الفصل وجب الإضمار فيه على مطابقه ذلك الظاهر عند المحقّقين ، فتقول : «ضربانى وضربت الزيدين» ، وشبهه ، وامتنعت على مذهب الفراء ، وجازت من غير إضمار على مذهب الكسائى (۱۰) ، والدليل على جوازها ورود مثلها فى

۱- ط : «الفعل» ، تحريف.

۲- فى ط : «إذا» ، تحريف.

۳- سقط من د : «كان».

۴- فى ط : «بعدها» ، تحريف.

۵- فى الأصل : «معنى» ، وما أثبت عن د. ط.

۶- فى د : «وقد».

۷- فى د : «وضربت».

۸- سقط من ط : «بعده».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- انظر المسائل البصريات : ۵۲۷ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۲۵۲ ، ۲۵۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۷۴.

كلام العرب كقوله (۱) :

وكمتا مدمّاه كأنّ متونها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

ونظائرها ، وإذا ثبت جوازها وجب الإضمار ، لئلّا يؤدّى إلى فعل من غير ذكر الفاعل (۲) ، وليس ذلك من لغتهم ، فثبت ما ذكره المحقّقون.

وأمّا مذهب الفرّاء فإنه لمّا رأى المسأله لا تخلو من أحد أمرين (۳) ، كلّ واحد منهما على خلاف الأصول حكم بمنعها ، لأنّه إن أضمر أضمر قبل الذكر ، وإن حذف حذف الفاعل (۴) ، فأوجب إعمال الأوّل منها (۵) ، وقال فى نحو : «قام وقعد زيد» : العامل فى «زيد» الفعلان معا ، ولا ضمير فى واحد منهما ، ويجيب فى (۶) مثل «جرى فوقها» (۷) بأنّه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء.

وأمّا الكسائىّ فإنّه لمّا ثبت عنده الجواز رأى أنّه يلزم من الإضمار الإضمار قبل الذكر ، فرأى أنّ الحذف أقرب ، وهو بعيد ، فإنّ الإضمار قبل الذكر قد ثبت فى مواضع ، وحذف الفاعل (۸) لم يثبت بحال ، فإذا لم يكن بدّ من أحدهما فالإضمار أقرب /.

وإن كان الأوّل يحتاج إلى مفعول وجب حذفه كقولك : «ضربت وضربنى الزيدون» ، ولا تقول : «ضربتهم وضربنى الزيدون» ، لأنّ الموجب للإضمار مفقود ، وهو كونه فاعلا ، وأمّا المفعول ففضله فى الكلام (۹) ، يجوز حذفه ، فلذلك وجب الحذف لئلّا يؤدّى إلى الإضمار قبل

۱- هو طفيل الغنوى ، والبيت فى ديوانه : ۲۳ ، والكتاب : ۱ / ۷۷ ، والإنصاف : ۸۸ والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۷۵ ، وأمالى ابن الحاجب : ۴۴۳ ، قوله : وكمتا : جمع أكمت وليس بجمع كميت ، لأن المصغر لا يجوز جمعه لزوال علامه التصغير بالجمع ، ومدمّاه : من دمى يدمى أى : شديده الحمره ، واستشعرت : جعلت شعارا ، والشّعار : مايلى الجسد من الثياب ، ومذهب هنا : من أسماء الذهب. المقاصد للعينى : ۳ / ۲۷ - ۲۸.

۲- جاء بعدها فى د : «مع أن الفاعل بمنزله الجزء منه» وليس ...

۳- فى د : «الأمرين».

۴- جاء بعدها فى د : «بلا بدل».

۵- فى ط : «فيهما» ، والعباره فى د : «إعمال الأول فى المسأله» وقال ...

۶- فى ط : «عن».

۷- أى : البيت السابق.

۸- جاء بعدها فى د : «بلا بدل».

۹- فی د : «کلامهم».

الذكر من غير ضروره ، وقد استدلّ (۱) على ذلك بالمفعول الثانى من (۲) باب «علمت» فى مثل : «ظنّنى قائما (۳) وظننت زيدا قائما» ، فإنّه يجب ذكره ظاهرا ، لأنّه إن أضمر أضمر مفعول قبل الذكر ، وإن حذف حذف مفعول لا يستغنى عن ذكره (۴) ، وفيه نظر ، فإنّ ذلك كخبر المبتدأ ، فإذا جاز حذف خبر المبتدأ للقرينه جاز حذف ذلك باتّفاق (۵)

وإن أعمل الأوّل فلا يخلو الثانى من (۶) أن يكون للفاعل أو للمفعول (۷) ، فإن كان للفاعل (۸) وجب الإضمار باتّفاق ، وليس إضمارا قبل الذّكر ، فيتوهّم (۹) امتناعه ، كقولك : «ضربت وضربونى الزيدين» ، لأنّ «الزيدين» معمول الفعل المتقدّم ، فهو فى المعنى متقدّم على الفعل الثانى ، فكان الضمير عائدا على مذكور فى المعنى (۱۰) ، وإن كان للمفعول فالأحسن أن يضمر ، ويجوز حذفه ، وإنّما حسن الإضمار لأنّ الحذف يؤدّى إلى لبس ، والإضمار ينفيه ، وبيان ذلك أنّ (۱۱) مثل قوله (۱۲) :

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

كفانى ولم أطلب قليل من المال

يوهم أن يكون لطلب (۱۳) القليل ، ويجوز أن يكون لغيره ، ولو قال : «ولم أطلبه» لانتفى ذلك اللّبس ، فلمّا كان كذلك ، وليس فيه إضمار قبل الذكر كان أحسن من الحذف ، وهذا جار فى

۱- فى د : «استدرك» ، تحريف.

۲- فى د : «فى».

۳- سقط من د : «قائما» والعباره فى ط : «من باب علمت فى ظنّ وظننت زيدا قائما» ، وهو خطأ.

۴- فى ط : «عنه» ، مكان «عن ذكره».

۵- فى د : «أيضا» مكان «باتفاق».

۶- فى د : «إما».

۷- العباره فى ط : «أن يكون الفاعل أو المفعول» ، تحريف.

۸- فى ط : «الفاعل» ، تحريف.

۹- فى ط : «فتوهم».

۱۰- العباره فى ط : «فكان الضمير عائدا على غير مذكور فى المعنى» ، أقحمت «غير» وهو خطأ.

۱۱- سقط من ط : «أن» وهو خطأ.

۱۲- هو امرؤ القيس ، والبيت فى ديوانه : ۳۹ ، والكتاب : ۱ / ۷۹ ، والإنصاف : ۸۴ ، والمغنى : ۵۶۲ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۳۵ ، والهمع : ۲ / ۱۱۰ ، والخزانه : ۱ / ۱۵۸ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۷۵ ، والخصائص : ۲ / ۳۸۷ والمقرب : ۱ / ۱۶۱ ، والمغنى : ۲۸۳ ، ۲۹۸.

۱۳- فى ط : «أطلب» ، تحريف.

غير هذا الباب ، لو قلت : «قام زيد وضربت» والضرب (۱) مفعوله زيد لكان الأحسن أن تقول : وضربته (۲) [لأنه يحتمل أن يريد : قام زيد وضربت عمرا](۳) فكذلك ههنا ، وجاز الحذف من حيث كان المفعول فضله [فى الكلام](۴) يستغنى عنه ، فلا حاجه تلجئ إلى ذكره ، وقد استدلّ (۵) على ذلك بالمفعول الثانى إذا كان غير مطابق للمذكور آخرا ، نحو : «ظننت وظنّانى قائما الزيدين قائمين» (۶) ، فإنّه لا (۷) يضمر ولا يحذف ، أمّا الأوّل فلتعذّر الإضمار ، لأنّك إن (۸) قلت : «وظنّانيه» جعلت ضمير المفرد للمثنّى ، وإن قلت : «وظنّانيهما» جعلت المفعول الثانى مثنّى ، والأوّل مفردا ، وأمّا الثانى فلأنّه مفعول / لا يستغنى عنه فلا يحذف ، وفيه نظر ، أمّا الأوّل فلأنّ الإضمار قد أتى (۹) على المعنى المقصود ، وإن اختلفا فيما ذكر ، كما فى قوله : (وَإِنْ كانَتْ واحِدَةً)(۱۰) لمّا كان المعنى المقصود الوارث فلا بعد فيه ههنا لمّا كان المعنى نسبه القيام إلى زيد ، وأمّا الحذف فكما تقدّم لقيام القرينه كخبر المبتدأ ، كقولك : «زيد والعمران قائمان».

ولا خلاف أنّ إعمال كلّ واحد من الفعلين جائز على ما ذكرناه ، وإن كان البصريّون يختارون إعمال الثانى ، والكوفيّون يختارون (۱۱) إعمال الأوّل (۱۲).

۱- فى ط : «ضرب».

۲- فى ط : «وضربه» تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «استدرك» ، تحريف.

۶- سقط من ط «قائمين» وهو خطأ.

۷- سقط من ط. «لا» وهو خطأ.

۸- فى د : «إذا».

۹- فى ط : «يأتى».

۱۰- النساء : ۴ / ۱۱ والآيه : (وَإِنْ كانَتْ واحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) وانظر تفسير الطبرى : ۸ / ۳۵ ، وأمالى ابن الحاجب : ۱۴۰.

۱۱- سقط من ط : «يختارون».

۱۲- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۸۳ - ۹۶ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى أولويه العاملين بالعمل فى باب التنازع ، وانظر الكتاب : ۱ / ۷۳ - ۸۰ والمقتضب : ۴ / ۷۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۷۷ - ۸۰.

والدليل على ما ذهب إليه البصريون مجيء ذلك فى القرآن فى مثل قوله : (آتُونِى أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)(۱) و (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ)(۲) ، ولو كان العمل للأوّل لقال : اقرؤوه كتابيه ، ووجه الاستدلال هو أنّه لو أعمل الأوّل لكان الأحسن «اقرؤوه» ، ولم يأت «اقرؤوه» فدلّ على أنّه لم يعمل الأوّل ، ولا يستقيم أن يقال : جاء الآيتان (۳) على أحد الجائزين ، فإنّا لم نختلف فى الجواز ، وإنّما (۴) اختلفنا فى الأحسن ، وإذا ثبت أنّ إعمال الأوّل ليس بأحسن وجب أن يكون إعمال الثانى أحسن ، إذ لا قائل بثالث ، ولو كان (۵) فالكلام معهم (۶) لا مع غيرهم ، ولا يستقيم أن يقال : جاء محذوفا منه المضمر لما بيّنّا أنّه موهم (۷) ، وإن كان على غير الأحسن والإعمال للأوّل فإنّه يؤدّى إلى أن يكون الإجماع على قراءه ليست بالأحسن ، ومثل ذلك لم يأت فى القراءه المجمع عليها أصلا ، فثبت أنّ ما صار إليه البصريّون أولى ، ومن حيث المعنى هو أنّ أصل المعمول أن يلى عامله ، وهذا الظاهر يلى الثانى ، فكان أولى أن يكون عاملا له ممّا فصل بينه وبينه فاصل ، وأنشد سيبويه مستدلا على أنّ الأوّل يحذف أو يضمر استغناء عنه بقوله (۸) :

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

۱- الكهف : ۱۸ / ۹۶.

۲- الحاقه : ۶۹ / ۱۹.

۳- سقط من ط : «الآيتان».

۴- فى ط : «وربما» تحريف.

۵- أى : ولو وجد من يقول بقول ثالث.

۶- أى : مع الكوفيين.

۷- سقط من ط : «لما بينا أنه موهم».

۸- ورد البيت فى مجاز القرآن : ۱ / ۳۹ وجمهره أشعار العرب : ۳ ومعجم الشعراء : ۵۶ ، والخزانه : ۲ / ۱۸۹ منسوبا إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، ونسب فى الكتاب : ۱ / ۷۵ والمقاصد للعينى : ۱ / ۵۵۷ والدرر : ۲ / ۱۴۲ إلى قيس بن الخطيم ، وحكى العينى عن ابن هشام اللخمى أن صاحب البيت هو عمرو بن امرئ القيس الأنصارىّ ، وصحّح الدكتور ناصر الدين الأسد نسبته ومعه أبيات أخرى إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، انظر ديوان قيس بن الخطيم : ۶۳ ، وعزّاه صاحب الإنصاف : ۹۵ إلى درهم بن زيد الأنصارى وهو بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ۱ / ۴۳۴ ، والمقتضب : ۴ / ۷۳ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۹۶ ، وأمالى ابن الحاجب : ۷۲۶ ، والمغنى : ۶۸۷ والهمع : ۲ / ۱۰۹.

وهو واضح ، أى : بما عندنا راضون (۱) ، وبقوله (۲) :

فمن يك أمسى بالمدينه رحله

فإنّى وقيّار بها لغريب

أى : فإنّى بها لغريب (۳) ، وبقوله (۴) :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى

بريئا ومن أجل الطّويّ رمانى

وبقول الفرزدق (۵) :

إنّى ضمنت لمن أتانى ماجنى

وأبى وكان وكنت غير غدور

واعترض بأنّه لا ينهض ، لأنّ فعيلا وفعولا صالح للمتعدّد ، فلا حاجه إلى تقدير الحذف ، ويقوّى مذهب الكوفيين أنّه يلزم من خلافه الإضمار قبل الذكر ، وهو ضعيف ، فكان ضعيفا.

ثمّ قال : «وتقول على المذهبين : قاما وقعد أخواك ، وقام وقعدا أخواك».

فذكر المسأله الأولى على اختيار البصريّين ، والثانيه على اختيار الكوفيين وليس يعنى أنّ المسألتين جميعا على المذهبين ، وإنّما جمعهما فى الذكر وقصد إلى التفصيل.

قال : «وليس قول امرئ القيس :

.....

كفانى ولم أطلب قليل من المال

۱- سقط من ط : «أى بما عندنا رضوان».

۲- هو ضابئ بن الحارث البرجمىّ كما فى الكتاب : ۱ / ۷۵ والإنصاف : ۹۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۶۸ والدرر : ۲ / ۲۰۰ والخزانه : ۴ / ۳۲۳ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ۳۱۶ ، وشرح الحماسه للمرزوقى : ۹۳۶ ، والمغنى : ۶۸۸ ، والأشمونى : ۱ / ۲۸۶ والهمع : ۲ / ۱۴۴ ، وقيّار : اسم فرسه ، والرّحل هنا : المنزل.

٣- سقط من ط : «أى : فإنى بها لغريب».

٤- فى د : «وبقوله : ضابئ البرجمى» خطأ ، ونسب البيت فى الكتاب : ١ / ٧٥ إلى ابن أحمر ، وورد فى شعر عمرو بن أحمر الباهلى ص : ١٨٧ منسوبا إليه أو إلى الأزرق بن طرفه بن العمرّد الفراصى ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ إلى ابن أحمر تبعا لما وجده فى الكتاب ، وذكر صاحب اللسان (جول) عن ابن برى أنه لابن أحمر وقال : «وقيل : هو للأزرق بن طرفه» ، وورد البيت بلا نسبه فى شرح الحماسه للمرزوقى : ٩٣٦ ، والطّوى : البئر المطويه بالحجاره ، اللسان (طوى).

٥- كذا نسب البيت إلى الفرزدق فى الكتاب : ١ / ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ١ / ٢٢٦ ومعانى القرآن للفراء : ٣ / ٧٣ والإنصاف : ٩٥ ، وليس فى ديوانه. وورد بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ٢ / ٣٦٣.

منه» (۱). وهذا البيت (۲) أنشده سيبويه وقال : ولو نصب فسد المعنى (۳) ، وأورده صاحب «الإيضاح» مستدلا به على مذهب الكوفيين (۴) ، وما ذكره سيبويه أظهر ، وبيان ذلك أنّ «لو» تدلّ على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير ، وإذا وجب أن يكون ذلك مقدّرا وجب أن يكون غير حاصل ، فيجب على هذا أنّ ما يذكر بعدها منفيّ إن كان مثبتا ، ومثبت إن كان نفيا ، فإذا قلت : «لو أكرمتنى أكرمتك» فالإكرامان منفيّان ، وإذا قلت : «لو لم تكرمنى لم أكرمك» فالإكرامان حاصلان ، وإذا ثبت ذلك كان قوله : «فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه» موجبا أن يكون سعيه لأدنى معيشه غير حاصل ، لأنّه مثبت فى سياق «لو» ، فلو كان «لم أطلب» موجّها إلى «قليل» وهو داخل فى سياق جواب «لو» لوجب أن يكون طالبا للقليل ، فيكون قائلا (۵) فى صدر البيت : إنه لا يطلب القليل وفى عجزه إنّه طالب للقليل ، وهو متناقض ، وأيضا فإنّه قال بعده (۶) :

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى

وفهم من سياق كلامه أنّه لا يطلب إلّا الملك ، ولا يستقيم أن يكون «لم أطلب» موجّها إلى قليل ، لأنّه يلزم أن يكون طالبا للقليل ، فيكون قائلا فى البيت الذى بعده : ما أطلب إلّا الملك ، وفى هذا البيت : إنّه يطلب القليل ، وهو متناقض ، وإذا ثبت أنّه ليس موجّها لقليل ثبت أنّه ليس من هذا الباب ، إذ شرطه أن يكون الفعلان موجّهين إلى شيء واحد ، فهذا الذى قصده سيبويه ، وجرى الزمخشرىّ على ما أراده سيبويه (۷).

وأمّا صاحب «الإيضاح» فالظّاهر أنّه قصد جهه أخرى ، وهو أنّه لم يعطف «لم أطلب» على قوله : «كفانى» ليلزم (۸) ما تقدّم ، ولكنّه جعلها واو الحال ، وإذا كانت واو الحال (۹) لم يلزم أن

۱- عباره المفصل «من قبيل ما نحن بصدده» ، المفصل : ۲۱.

۲- تقدم البيت ورقه : ۳۳ أ

۳- قال سيبويه بعد أن أنشد بيت امرئ القيس : «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى» الكتاب : ۱ / ۷۶.

۴- انظر الإيضاح لأبى على الفارسى : ۶۷.

۵- سقط من ط : «قائلا» وهو خطأ.

۶- البيت فى ديوان امرئ القيس : ۳۹ ، والمؤثّل : المثمر الذى له أصل وهو الكثير أيضا.

۷- انظر شرح الكافيه لابن الحاجب : ۲۲.

۸- فى د : «فيلزم».

۹- سقط من د : «الحال» ، وهو خطأ.

يكون الطّلب مثبتا ، بل يجب أن يكون منفيّا على ظاهره ، فكأنّه قال : لو كنت ساعيا لمعيشه دنيّه (۱) لكفانى القليل غير طالب [له](۲) ، فيكون الفعلان موجّهين إلى قليل بهذا الاعتبار ، وبهذا التقدير يصحّ (۳) أن يكون من هذا الباب ، ويكون قد أعمل الأوّل.

والظّاهر مع سيبويه إذ استعمال واو العطف أكثر ، وأيضا فإنّه قد فهم من سياق كلام الشاعر أنّه لم يقصد إلّا إلى نفى طلب الملك فى سياق «لو» لقوله : «ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل» ، فكأنّه تفسير للمفعول الذى حذفه فى قوله : «ولم أطلب» (۴) ، ولو كان من هذا الباب لاقتضى أن يكون إعمال الأوّل أولى لأنّ الفصيح قد عدل عن إعمال الثانى مع إمكانه إلى إعمال الأوّل على وجه يستلزم ضعفا ، فلولا أنّه أولى ما اغتفر من أجله الضّعف الذى لزمه ، وهو حذف الضمير من «ولم أطلب».

وإذا أضمرت فى نحو «كسوت وكسانى إيّاها أو كسانيها زيدا جبّه» فإن كانت الجبّه واحده فلا إشكال ، وإن كانت متعدّده وجب أن يكون التقدير مثلها ، فحذف المضاف للعلم به ، لأنّ التقدير «وكسانى جبّه» والضمير لها ، لما يلزم من كون الضمير نكره ، وهو بعيد ، وأيضا فإنّه يؤدّى إلى أن يكون الضمير لغير من يعود عليه ، وإضمار «منطلق» فى قولك «ظننت وظنّنى إيّاه أو ظننته زيدا منطلقا» أشكل ، لأنّ الظّاهر لغيره ، وفيه ضمير غيره ، وإضماره يوجب تعيينه ، والجواب أنّه لمّا لم يكن مقصودا به الذات وأضمر مجرّدا عن الضمير صحّ جعله لغيره مضمرا.

والمتعدّى إلى ثلاثه لم يجئ فى هذا الباب مسموعا ، فمنعه الجرمىّ ، وأجازه آخرون (۵) ، وقالوا فى «لعلّ وعسى زيد أن يخرج» إنّه (۶) على إعمال الثانى لصحّه «لعلّ زيدا أن يخرج» (۷) ،

۱- وردت العباره فى ط : «لو كنت ساعيا لأدنى معيشه».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى ط : «فصح».

۴- فى د : «أطلبه» ، تحريف.

۵- خص الجرمى وقوع التنازع فى الأفعال المتعديه إلى مفعول واحد ، ومنعه فى الأفعال المتعديه إلى مفعولين أو ثلاثه ، واحتج بعدم سماع ذلك عن العرب ، وذهب جمهور النحويين إلى أنه سمع فى الأفعال المتعديه إلى اثنين ، وقيس عليها المتعديه إلى ثلاثه ، انظر الكتاب : ۱ / ۷۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۷۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۲ وارتشاف الضرب : ۳ / ۹۲ ، والهمع : ۲ / ۱۱۱.

۶- سقط من د : «إنه».

۷- أجاز بعضهم التنازع فى لعل وعسى ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۹۸ ، والهمع : ۲ / ۱۱۱.

وذلك يستلزم حذف معمولى «لعلّ» للقرينه (۱) ، وقالوا : لو أعمل الأوّل لقيل (۲) : «لعلّ وعسى زيدا خارج» ، وليس بواضح ، إذ لا يقال : «عسى زيد خارجا» ، / وهو أيضا يستلزم حذف منصوب «عسى».

قال : «ومن إضماره قولهم : إذا كان غدا فائتنى».

وهذا إضمار جائز لقيام قرينه دلّت عليه ، وليس إضمارا (۳) قبل الذكر ، لأنّ القرائن قائمه مقام تقدّم الذكر ، فإن تقدّم أمر أو حال جاز أن يكون فى «كان» (۴) ضمير (۵) ، كما لو قال : يكون كذا غدا ، و «كان» (۶) فعل مخصوص بذلك الوقت ، وإلّا فالمعنى : إذا كان ما نحن عليه من السّلامه ، وهو الذى فسّره بقوله (۷) : «إذا كان ما نحن عليه غدا» (۸) ، ولو رفع «غدا» لكان جائزا ، وتعيّن أن يكون فاعلا ، وإنّما جاء وجوب الإضمار ضروره نصب غد ، ويجوز أن يكون «غدا» متعلّقا بكان ، فتكون «كان» (۹) التامّه ، ويجوز (۱۰) أن يكون متعلّقا بمحذوف على أن تكون «كان» الناقصه (۱۱).

۱- سقط من د من قوله : «وذلك» إلى «للقرينه» ، خطأ.

۲- فى الأصل. ط : «لقالوا» ، وما أثبت عن د.

۳- فى ط : «إضمار» بالرفع ، خطأ.

۴- فى د : «مكال» ، تحريف.

۵- فى ط : «ضميره».

۶- فى د : «أو كان» ، تحريف.

۷- سقط من د من قوله «إذا كان» إلى «بقوله» وهو خطأ. والضمير فى «بقوله» عائد إلى الزمخشرى وانظر المفصل : ۲۱.

۸- جاءت العباره مضطربه فى ط : «وهو الذى فسره به لأن مستغن كما تقدم عن القرائن فلذلك فسره بقوله : إذا كان ما نحن عليه غدا».

۹- سقط من ط : «كان».

۱۰- فى د : «يجوز».

۱۱- نصب «غدا» فى مثل هذا لغه بنى تميم ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۲۴.

فصل : «وقد يجىء الفاعل ورافعه مضمر».

إنّما ذكر الفعل لتعلّق الفاعل به ، إذ لم تعقل حقيقه الفاعل (۱) إلا بذكره ، فلمّا فرغ من ذكر المقصود ذكر حكم ما يتوقّف عليه ، وهو الفعل ، ولم يذكر وقوعه ظاهرا للعلم به ، وإن كان ذلك مفهوما من قوله : «وقد يجىء».

وحذف الفعل على ضربين : واجب وجائز.

فالواجب أن تقوم (۲) قرينه تدلّ على خصوصيّه الفعل ، ويكون معه ما يمتنع مجامعته للفعل ، والجائز فيما عدا ذلك ، وهو يعنى بالإضمار فى الأفعال الحذف ، أى يأتى الفاعل ورافعه محذوف بخلاف الإضمار فى الأسماء (۳) ، ثمّ ذكر من الجائز قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ (۳۶) رِجالٌ)(۴) ، و (۵) :

۱- فى الأصل. ط : «لم تعقل حقيقته إلا ..» وما أثبت عن د.

۲- فى د : «تكون».

۳- فسر ابن الحاجب الإضمار هنا بالحذف ، وميّز الإضمار فى الأسماء من الإضمار فى الأفعال ، وأطلق لفظ الإضمار فى الحرف وأراد به الحذف ، انظر ما سيأتى ورقه : ۹۵ ب ، وهو فى ذلك تابع لسيبويه ، فى استعمال الإضمار بمعنى الحذف ، انظر الكتاب : ۱ / ۵۷ ، ۲ / ۳۷۵.

۴- النور : ۲۴ / ۳۶ - ۳۷ ، قرأ ابن عامر وعاصم بفتح الباء فى «يسبح» وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزه والكسائى بكسر الباء ، انظر كتاب السبعه فى القراءات : ۴۵۶ والحجه فى القراءات السبع : ۲۳۸ والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۱۳۹ ، والبحر المحيط : ۶ / ۴۵۸ ، والنشر : ۲ / ۳۱۸.

۵- سيأتى البيت تاما بعد قليل ، ونسب فى الكتاب : ۱ / ۲۸۸ إلى الحارث بن نهيك ، وذكر أيضا فى الكتاب : ۱ / ۳۶۶ ، ۱ / ۳۹۸ بلا نسبه ، ونسبه أبو عبيده فى مجاز القرآن : ۱ / ۳۴۹ إلى نهشل بن حرّى ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۸۰ إلى ابن نهيك النهشلى ، ونسبه العينى فى المقاصد : ۲ / ۴۵۴ والبغدادى فى الخزانه : ۱ / ۱۴۷ - ۱۵۲ إلى نهشل بن حرّى ، وحكيا الاختلاف فى نسبته إلى لبيد ومزرّد أخى الشماخ والحارث بن ضرار النهشلى وضرار النهشلى والحارث بن نهيك ، وورد البيت فى شرح ديوان لبيد : ۳۶۲. وجاء بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۸۲ والخصائص : ۲ / ۳۵۳ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۲۰۸ وأمالى ابن الحاجب : ۴۴۷ ، ۷۸۹. ونهشل بن حرّى شاعر مخضرم بقى إلى أيام معاويه ، وكان مع على وقتل أخوه مالك فى صفين ورثاه بقصيده منها هذا البيت ، الخزانه : ۱ / ۱۵۰.

ليبك يزيد .....

.....

وشبهه ، وذلك أنّه لمّا قيل : «يسبّح» علم أنّ ثمّ (۱) مسبّحا ، فكأنّه دالّ عليه ، فلمّا قيل بعد ذلك : «رجال» علم أنّ المراد : يسبّحه رجال ، وكذلك «ليبك يزيد» ، وتقدير «ضارع» (۲) فاعلا أحسن من تقديره خبر مبتدأ (۳) ، لأنّ القرينه فعليّه ، فكانت (۴) بتقدير الفعل أولى (۵) ، والبيت :

ليبك يزيد ضارع لخصومه

ومختبط ممّا تطيح الطّوائح

والضّارع : الذليل ، والمختبط : السّائل (۶) ، لأنّه كان يجيرهما (۷) ، وقوله : «ممّا» متعلّق بمختبط ، أى : ابتداؤه من ذلك ، أو مختبط (۸) من أجل ذلك (۹) ، والطّوائح : جمع مطيحه على غير قياس (۱۰) ، كلواقح جمع ملقح ، وقبله (۱۱) :

۱- فى د : «ثمه».

۲- فى الأصل. ط : «وتقديره فاعلا» وما أثبت عن د.

۳- جاء بعدها فى د : «محذوف ويكون التقدير حينئذ : وهو ضارع».

۴- فى د : «فكان».

۵- جاء بعدها فى ط : «وإنما قلنا أولى ، لأنه يجوز أن يكون الرجال مرفوعين على خبر المبتدأ المحذوف ، فتقدير الفعل أولى».

۶- المختبط هو طالب الرّفد من غير سابق معرفه ولا وسيله. اللسان (خبط).

۷- قال العينى : «ليبك يزيد رجلان خاضع ومتذلل لمن يعاديه وطالب معروف ومتوقع إحسان .. وقال النيلى : معنى البيت أن المفقود كان ينصر المظلوم ويعطى المحتاج» المقاصد : ۲ / ۴۵۵.

۸- فى ط : «ومختبط» ، تحريف.

۹- نقل البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۱۴۹ كلام ابن الحاجب حول معنى من فى البيت السابق عن إيضاحه وأماليه ، وانظر أمالى ابن الحاجب : ۴۴۷ ، ۷۸۹.

۱۰- قال البغدادى : «الطوائح : جمع على غير قياس ، لأن فعله رباعى ، يقال : أطاحته الطوائح وطوّحته ، فقياس الجمع أن يكون المطيحات والمطاوح ، فإن تكسير مفعل مفاعل بحذف إحدى العينين ، وإبقاء الميم ، وتخريج الجمع على حذف الزوائد هو لأبى على الفارسى ، وتخريجه على النسب هو لأبى عمرو الشيبانى ، فإن تقديره عنده مما تطيحه الحادثات ذوات الطوائح» الخزانه : ۱ / ۱۴۹.

۱۱- البيت فى الخزانه : ۱ / ۱۵۰ ، والجدث : القبر ، وضبط البغدادى دومه بفتح الدال والميم وقال : اسم موضع بين الشام والموصل. وغاد : واحده غاديه ، وهى السحابه تنشأ غدوه ، والرائح : مطر العشى ، والدّلو : برج من أبراج السماء ، والدلو : وسط

فصل الشتاء ، والدلو والحوت والجوزاء : آخر فصل الربيع. الخزانه : ١ / ١٥١ ، وانظر اللسان (دلا).

سقى جدثا أمسى / بدومه ثاويا

من الدّلو والجوزاء غاد ورائح

وروى «ليبك يزيد» بفتح الياء وكسر الكاف ، ونصب يزيد (١) ، وهو واضح ، ويخرج بذلك عن الاستشهاد به ، وكذلك إذا قلت فى جواب «من ضرب»؟ : زيد فإنّه يفهم أنّ المعنى «ضرب زيد» وكذلك ما أشبهه.

وذكر من الواجب «هل زيد خرج» ، وإن كان موهما أنّ المسأله لا شذوذ فيها وأنّها سائغه ، مثلها فى «أزيد خرج» ، وليس الأمر كذلك ، بل «هل زيد خرج» شاذّ ، وهو على شذوذه مقدّر على ما ذكره ، وإنّما لم يحسن عندهم «هل زيد خرج» وشبهه إمّا لأنّ «هل» بمعنى «قد» على ما يقول سيبويه ، فكانت بالفعل أولى (٢) ، فإذا وقع بعدها الاسم كان كوقوعه بعد «قد» ، ولا يسوغ «قد زيد» فلا يسوغ «هل زيد» (٣) ، وإمّا لأنّ «هل» موضوع للاستفهام ، والاستفهام مقتض للفعل فى المعنى ، فكان ذكر الفعل بعده لفظا هو القياس ، ولا يرد عليه «أزيد خرج» ، فإنّ الهمزه تصرّفوا فيها ما لم يتصرّفوا فى «هل» ، ولذلك جاز «أزيدا ضربت» ولم يجز «هل زيدا ضربت» (٤) ، ولذلك يحسن (٥) «إن زيد أكرمنى أكرمته» (٦) ، ولم يحسن «متى زيد أكرمنى أكرمته» ولا فى غيرها من أدوات الجزاء (٧) إلّا فى ضروره الشعر (٨) ، كقوله (٩) :

١- صاحب هذه الروايه هو الأصمعى كما فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٠٨.

٢- قال سيبويه : «وتقول : أم هل فإنما هى بمنزله قد» الكتاب : ١ / ١٠٠ ، وقال أيضا : «وكذلك هل إنما تكون بمنزله قد» الكتاب : ٣ / ١٨٩ ، وانظر الكتاب : ١ / ٩٨ - ٩٩ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٢١٢.

٣- فى الأصل. ط : «فلا يسوغ ذلك فلا يسوغ هذا» وما أثبت عن د.

٤- انظر الكتاب : ١ / ١٠١ والمقتضب ٢ / ٧٥ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٥٥.

٥- فى د : «حسن».

٦- المثال الذى ساقه المبرد قريب من هذا وهو «إن زيد أتانى أكرمته» وقال : «وإنما احتملت إن هذا فى الكلام لأنها أصل الجزاء .. ولو قلت : هل زيد قام لم يصلح إلا فى الشعر» ، المقتضب : ٢ / ٤ وانظر الإنصاف : ٦١٦.

٧- فى د : «الجزم».

٨- انظر الإنصاف : ٦١٥ - ٦٢٠.

٩- هو كعب بن جعيل كما فى الكتاب : ٣ / ١١٣ ، والمؤتلف والمختلف : ١١٤ ، والخزانه : ١ / ٤٥٧ ، ونسبه العينى فى المقاصد : ٤ / ٤٢٤ إلى الحسام بن ضرار الكلبى ، وقال : «ويقال : قائله كعب بن جعيل» ، وورد البيت بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ٧٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٣٢ ، والإنصاف : ٦١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٠ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٥٥. والصّعده : القناه تنبت مستويه ، والحائر : المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف. الخزانه : ١ / ٤٥٨.

صعده نابته فی حائر

أینما الرّیح تمیّلها تمل

وقال : (۱)

فمتی واغل یزرهم یحیّو

ه وتعطف علیه کأس السّاقی

والمرفوع بعد «إذا» الشرطیه جائز فیه عند سیبویه الأمران (۲) ، فإذا ثبت ذلک وجاءت هذه المسأله علی وجه شذوذ فحملها علی وجه مستقیم أولی من حملها علی وجه آخر من الشذوذ ، فتقدیرها بالفعل أولی من تقدیرها بالابتداء ، فإنّه إذا قدّر الفعل وفّر علیها ما تقتضیه ، وإذا قدّر الابتداء لم یوفّر علیها ما تقتضیه لا لفظا ولا تقدیرا (۳) ، فکان ذلک أولی ، ونقل عن الجرمیّ أنّه مبتدأ (۴) ، ونقل عن سیبویه جواز الأمرین ، ومذهب سیبویه فی «أزید خرج» جواز الأمرین (۵) ، وهو الصّحیح ، وعنه فی «إذا» الشرطیّه جواز الأمرین أیضا ، وکذلک «لو أنّک جئتنی» و (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِکُونَ)(۶) ، والمختار أنّه فاعل فی الجمیع (۷) ، ومن ذلک قوله تعالی : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِکِینَ / اسْتَجارَکَ)(۸) ، فإنه قد دلّت القرینه

۱- هو عدی بن زید العبادی ، والبیت فی دیوانه : ۱۵۶ ، والکتاب : ۳ / ۱۱۳ ، والإنصاف : ۶۱۷ ، والخزانه : ۱ / ۴۵۶ ، وورد بلا نسبه فی المقتضب : ۲ / ۷۶ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۳۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۱۰ ، والهمع : ۲ / ۵۹ ، والواغل : الذی یدخل علی القوم وهم علی شرابهم من غیر إذن.

۲- أی الرفع علی الابتداء والفاعلیه ، واعترض علیه المبرد ، وأجاز الأخفش الأمرین أیضا ، انظر الکتاب : ۱ / ۸۲ ، ۱ / ۱۰۷ ، والمقتضب : ۲ / ۷۷ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۳۲ ، والمغنی : ۹۷.

۳- بعدها فی د : «لأن المبتدأ لا یقدر له فعل».

۴- المشهور أن الأخفش أجاز رفع الاسم علی الابتداء بعد «إذا» و «إن» الشرطیتین ، ونقل الفارسی وابن یعیش عن الجرمی أنه یختار الرفع علی الابتداء فی مثل «أزید قام» انظر معانی القرآن للأخفش : ۵۵۰ ، والبصریات : ۹۰۰ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۳۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۸۱ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۲۱۳.

۵- انظر الکتاب : ۱ / ۱۰۱.

۶- الإسراء : ۱۷ / ۱۰۰ ، والآیه : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِکُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ رَبِّی إِذاً لَأَمْسَکْتُمْ خَشْیَهَ الْإِنْفاقِ).

۷- مذهب سیبویه أن المصدر المؤول بعد «لو» و «لو لا» مرفوع علی الابتداء ولا یحتاج إلی خبر ، وإن کان الاسم الذی بعد «لو» غیر مصدر مؤول فهو فاعل لفعل محذوف ، ومذهب المبرد والزجاج والسیرافی والکوفیین أن المصدر المؤول بعد «لو» فاعل ، انظر الکتاب : ۳ / ۱۲۱ ، ۳ / ۱۳۹ ، ۳ / ۲۶۹ ، والمقتضب : ۳ / ۷۷ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۸۳ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۷۳ ، والمغنی : ۲۹۸ - ۲۹۹.

٨- التوبه : ٩ / ٦ ، وتتمه الآيه : (فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ).

على خصوصيّه الفعل ، ووقع معه ما لا يصحّ ذكر الفعل معه ، وهو الفعل المفسّر ، لأنّه لو ذكر لأدّى إلى الجمع بين المفسّر والمفسّر ، فيصير الثانى مفسّرا غير مفسّر ، والأوّل مفسّرا غير مفسّر ، وقد صحّح بعضهم كونه مبتدا (١) ، وكذلك قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)(٢)فى ط : «يكن».(٣) ، وهو كلّ موضع (٤) وقعت «أنّ» المفتوحه فيه بعد «لو» ، وإنّما وجب حذفه لقيام القرينه الدالّه عليه ، وهو ما فى «أنّ» من معنى الثبوت ، ومعه ما هو فى المعنى مفسّر ، فكان مثل «استجاركَ» فى قوله تعالى : «وَإِنْ أَحَدٌ» () ، ولذلك لو قيل : «ولو صبرهم» لم يجز ، ولو قيل : «ولو أنّهم صبروا» لكان جائزا ، فهذا ممّا يدلّك على أنّ قصدهم فيه إلى الفاعل ، وقد راعت العرب فى خبر «أنّ» ههنا أن يكون فعلا إن أمكن محافظه على صوره الفعل من حيث اللفظ ، فيقولون : «لو أنّ زيدا قام قمت» ، ولا يقولون : «لو أنّ زيدا قائم قمت» (٥) ، فإذا لم يمكن (٥) اغتفروه ، لأنّه راجع إلى أمر لفظىّ ، واعتبار المعنى أجدر ، فيقولون : «لو أنّ زيدا أخوك لأكرمتك» ، ومنه قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَهٍ أَقْلامٌ)(٦) ، وسيأتى حكمها فى ذلك فى فصل الحروف ، ومنه قولهم : «لو ذات سوار لطمتنى» (٧) ، ويحتمل أن تكون «لو» للتّمنى (٨) وأن تكون شرطيّه ، ولا يخرجه ذلك عن التمثيل ، فإذا قدّرت شرطيّه قدّر جوابها محذوفا ، وإذا قدّرت للتّمنّى لم يحتج إلى تقدير ، وهو مثل للكريم يجنى عليه لئيم ، كان أصله أنّ رجلا شريفا لطمته أمه ، فقال ذلك

١- سقط من د : «وقد صحّح بعضهم كونه مبتدأ» ، أجاز الأخفش فى قوله تعالى : (أَحَدٌ) أن يكون فاعلا ومبتدأ ، وخطّأه الزجاج ، انظر معانى القرآن للأخفش : ٥٥٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ۴٣١.

٢- الحجرات : ۴٩ / ٥ والآيه : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

٣-

۴- فى ط : «موضوع» ، تحريف.

٥- فى د : «لو أن زيدا أخوك قائم قمت» ، مقحمه.

۶- لقمان : ٣١ / ٢٧ تتمه الآيه (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَهُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ). واشترط السيرافى والزمخشرى فى أنّ الواقعه بعد لو أن يكون خبرها فعلا ، انظر المفصل : ٣٢٣ ووافق ابن الحاجب الزمخشرى فى هذا لكنه أقل تشدّدا منه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ٩٩ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٩١ والمغنى : ٢٩٩ ، وانظر ما سيأتى : ورقه : ٢٣۴ ب و ٢۶٣ أمن الأصل.

٧- كذا ورد فى جمهره الأمثال ٢ / ١٩٣ ومجمع الأمثال : ٢ / ١٧۴ ، وصحّح المبرد روايته «لو غير ذات سوار لطمتنى» انظر المقتضب : ٣ / ٧٧ وكذا روايته فى أمالى القالى : ٣ / ١٨٧ ومجمع الأمثال : ٢ / ٢٠٢ ، وقائله حاتم الطائى ، والمعنى : لو ظلمنى من كان كفؤا لى لهان علىّ ، ولكن ظلمنى من هو دونى. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ١٧۴ ٢ / ٢٠٢.

٨- انظر مغنى اللبيب : ٢٩٥.

على معنى : لكنت محتمله ، فتكون شرطيّه ، أو على معنى التّمنّى فتكون للتمنّى.

قال : «ومنه المثل : إلّا حظيّه فلا أليّه» (۱).

يروى (۲) هذا المثل منصوبا ومرفوعا ، فإذا نصب فليس من هذا الباب ، وإنّما يكون من باب خبر «كان» المحذوف عامله على ما سيأتى ، وإذا رفع كان من هذا الباب ، ويجب حذفه لأنّ القرينه (۳) فى أصل المثل دلّت على المراد ، وقد اشتملت على أمر لا يجوز مجامعه الفعل معه ، وهو كونه مثلا ، وتقديره «إن لا يكن لك حظيّه» ، ويجوز أن تقدّر «كان» (۴) تامّه وناقصه ، إذ لا يخلّ ذلك بالمعنى ، ويقال : إنّ أصل / ذلك أنّ رجلا كان لا تحظى عنده امرأه ، فلمّا تزوّج هذه لم تأل جهدا فى أن تحظى عنده ، فطلّقها ولم تحظ ، فقالت : «إلّا حظيّه فلا أليّه» ، أى : إن لم تثبت لك حظيّه فما ألوت جهدا فى قصد الحظوه ، أو إن لم تكن (۵) لك حظيّه ، وإذا نصبت (۶) فالتقدير إن (۷) لم أكن حظيّه ، فتكون ناقصه لا غير (۸) ، وصارت مثلا فى المداراه والتحبّب لإدراك الغرض ، فلا يفيد ، وقوله : «فلا أليّه» إن نصب فظاهر ، ويكون نصبه كنصب «حظيّه» بكان مقدّره ، وإذا رفع جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : فأنا غير أليّه ، إلّا أنّه وضع «لا» موضع «غير» من غير تكرار ، وذلك قليل ، وساغ لكونه مثلا ، وإنما جاء ذلك فيها مع التكرار (۹) ، ويجوز أن تكون «لا» بمعنى (۱۰) ليس وخبرها محذوف ، أى : لا أليّه حاصله لى ، وهو أيضا قليل.

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۶۰ - ۲۶۱ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۲۰ واللسان (حظا).

۲- فى د : «فيروى».

۳- فى د : «الحرفيه» ، تحريف.

۴- فى ط : «ويجوز تقدير كان».

۵- فى ط : «وإن لم تكن» ، تحريف.

۶- فى د : «نصب».

۷- فى ط : «وإن» تحريف.

۸- فى ط : «غيره».

۹- انظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۰.

۱۰- وردت العباره فى ط. مضطربه : «ويجوز أن لا يكون لا بمعنى».

[المبتدأ والخبر]

«المبتدأ والخبر

هما الاسمان المجرّدان للإسناد».

قال الشيخ : حدّ المبتدأ والخبر بحدّ واحد بعد ذكرهما بخصوصيّه اسميهما (۱) ، ومثل ذلك غير مستقيم ، إذ لا يستقيم أن يحدّ مختلفان بحقيقه واحده ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرّك ، ويقصد به تحديدهما (۲) ، فكذلك هذا ، فإن زعم أنّه حدّ باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العامّ ، وهو كون كلّ واحد منهما مجرّدا عن العامل (۳) لم يستقم إلّا على تقدير أن يذكرا باسميهما من تلك الجهه العامّه ، مثال ذلك أن تقول : الحيوان جسم متحرّك ، فيدخل فيه الإنسان والفرس ، فإنّ إطلاق الأخصّ باعتبار مجرّد الأعمّ خطأ ، كإطلاق الإنسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا ، لأنّها دلاله تضمّن وهى غير مستعمله ، ويمكن أن يقال ههنا : المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجرّدان للإسناد (۴) ، وإنّما ارتكب ذلك لعلمه بما يرد عليه لو أفرد ، وذلك لأنّه (۵) لو أفرد المبتدأ ، وقد علم أنّ النحويين إنّما يميّزونه بكونه مسندا إليه ، لورد عليه «أقائم الزيدان» ، فإنّه اسم ليس مسندا إليه ، وهو مع ذلك مبتدأ عندهم ، فيخرج عن (۶) الحدّ ما هو منه ، فلا ينعكس ، وكذلك إذا حدّ الخبر بكونه مسندا به ورد عليه «أقائم الزيدان» ، لأنّه مسند به وليس بخبر ، فلا يطّرد ، فلمّا لم يمكنه إفرادهما (۷) لذلك ، ولم ير (۸) الخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحدّ واحد لئلّا يرد ذلك عليه فيه ، وكان يمكنه أن يحدّه بكونه مسندا إليه ويردفه القسم الآخر وهو الصفه التى / بعد حرف النفى وحرف الاستفهام رافعه لظاهر (۹) ، إلّا أنّه كره التنويع فى الحدّ.

۱- بعدها فى د : «وهو المبتدأ والخبر» ، زياده غير لازمه.

۲- فى د : «ويقصد الحد لهما».

۳- فى ط : «العوامل».

۴- حدّ ابن الحاجب المبتدأ والخبر بقوله : «فالمبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظيه مسندا إليه ، أو الصفه الواقعه بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعه لظاهر ، والخبر : هو المجرد المسند به المغاير للصفه المذكوره» ، الكافيه : ۷۴.

۵- فى د : «أنه».

۶- فى د : «من».

۷- فى ط : «إفرادما» ، تحريف.

۸- فى ط : «يرد».

۹- فى ط : «الظاهر».

والتحقيق أنّ المعنى الـذى كان به المبتدأ مبتدا معنى واحد ، وهو كونه اسـما مجرّدا عن العامل له صدر الكلام فى الأصل ، فهذا هو المعنى الـذى سـمّى باعتباره مبتـدأ ، وإنّما عـدل النحويون عن تعريفه به كيلا يؤدّى إلى الـدّور (١) فى حقّ المبتـدأ ، لأنّه لا يعرف أنّ المبتدأ (٢) له صدر الكلام أصاله (٣) حتى يعرف كونه مبتدا ، فإذا لم يعرف كونه مبتدأ إلّا بذلك كان دورا ، فعدلوا عنه لقلّه فائـدته إلى كونه مسـندا إليه ، وإن لزم منه ترك قسم منه لما فيه من الفائـده للمتعلّم ، لأنّ ذلك القسم فى حكم العـدم لقلّته ونـدوره ، وخبر المبتـدأ ، وإن كان يكون فعلا وجارّا ومجرورا وجمله اسـميه ، راجع إلى كونه اسـما فى التقـدير ، ولذلك اغتفر قولهم فيه : إنّه اسم ، لأنّه فى المعنى مفرد يحكم به على (٤) المسند إليه ، والمفرد إمّا أن يكون فعلا وإمّا أن يكون اسما ، وإمّا أن يكون حرفا ، لا جائز أن يكون حرفا لما تقـدّم من أنّه لا يكون أحـد جزأى الجمله ، ولا أن يكون فعلا لما تقدم (٥) من أن الفعـل إنمـا يسـند إلى ما بعـده ، فوجب أن يكون اسـما ، وإنّما جاز وقوع غيره فى الصوره لأنّه بتأويله ، لأنّ الفعل الـذى وقع خبرا بتأويل الاسم.

قال : «والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى : كان وإنّ [وحسبت](٦) وأخواتها» (٧).

قال الشيخ : قد ذكر (٨) أجناس العوامل اللّفظيّه الـداخله على المبتدأ والخبر ، ثمّ بيّن أنّ دخولها عليهما (٩) ممّا يخرجهما (١٠) عن ذلك لكونهما يرجعان معمولين لهما.

وقال : «تلعّبت بهما» ، وإن كان أكثرها (١١) إنّما (١٢) يتلعّب بأحدهما ، إمّا على إراده أنّ الرفع

١- فى د : «لما يؤدى إليه من الدور» وفى ط : «لئلا يؤدى إليه من الدور».

٢- سقط من د : «المبتدأ».

٣- فى د. ط : «فى الأصل».

۴- فى د : «عن» تحريف.

۵- سقط من ط : «لما تقدم» ، وهو خطأ.

۶- زياده عن المفصل. ص : ٢٣.

٧- بعدها فى د : «وتسمى معربات المبتدأ والخبر» وليست العباره فى المفصل : ٢٣.

٨- فى الأصل : «فذكر» ، وما أثبت عن د. ط.

٩- فى ط : «عليها» ، تحريف.

١٠- فى ط : «يخرجها» ، تحريف.

١١- فى ط : «أكثرهما» ، تحريف.

١٢- سقط من ط : «إنما» ، وفى د : «مما».

الحاصل بعد دخولها (۱) عين الرفع الذى كان فيهما ، وإمّا على إراده التفصيل بعد الإجمال ، أى بعضها يتلعّب بالأوّل وبعضها بالثانى ، وبعضها بهما (۲) ، وذلك جائز ، تقول : «الزيدان ضربا العمرين» ، فلا يلزم أن يكون كلّ واحد منهما ضرب الاثنين جميعا ، بل يجوز ذلك ، ويجوز أن يكون كلّ واحد منهما ضرب واحدا ، وعليه قوله تعالى : (وَقالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّهَ إِلَّا مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى)(۳) ، (وَقالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصارى نَحْنُ أَبْناءُ اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ)(۴).

وقال : «وإنّما اشترط فى التجريد (۵) أن يكون من أجل الإسناد».

لأنّه المعنى الذى به يحصل (۶) التركيب المقتضى للإعراب ، إذ لو لا ذلك لكانا (۷) - على ما ذكر - حكمهما حكم الأصوات التى لا إعراب فيها ، وشبّههما (۸) بالأصوات فى كونها غير معربه لانتفاء مقتضى الإعراب ، ثم ذكر فى الأصوات فى البناء ما يقتضى (۹) أنّ بناءها كان لمانع كغيرها (۱۰) من المبنيّات ، فجاء من ذلك تناقض ظاهر ، وهو أن يكون نفى الإعراب لانتفاء السّبب ولوجود (۱۱) المانع ، وانتفاء السّبب ينافى وجود المانع ، ويجوز أن يكون أراد بالأصوات التى ينطق بها من غير تركيب ، مثل : ألف باء وأشباههما من المفردات التى لا يقصد بها (۱۲) تركيب ، فيندفع الاعتراض.

۱- فى ط : «دخولهما» ، تحريف.

۲- ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر «إنّ» وأخواتها مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، وذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها ، انظر فى ذلك : الكتاب : ۲ / ۱۳۱ والمقتضب : ۴ / ۱۰۹ والإنصاف : ۱۷۶ - ۱۸۵ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۰ - ۱۱۱.

۳- البقره : ۲ / ۱۱۱.

۴- المائده : ۵ / ۱۸۵.

۵- أقحم بعدها فى د : «من».

۶- فى د. ط : «حصل».

۷- فى ط : «لكان» ، تحريف. وانظر المفصل : ۲۴.

۸- فى ط : «وشبهها» ، تحريف.

۹- كذا وردت العباره ، ولعل الصواب «ثم ذكر أن فى الأصوات ما يقتضى أن بناءها ..».

۱۰- فى ط : «كغيرهما» ، تحريف.

۱۱- فى ط : «لوجود» ، تحريف.

۱۲- فى ط : «فيها» ، تحريف.

ثمّ ذكر العامل فقال : «وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما».

وقد تقدّم أنّ العامل هو المعنى الذى يتحقّق به مقتضى الإعراب ، وللنحويّين فى تعيينه ههنا مذاهب :

فذهب البصريّون المتأخّرون إلى ما ذكره ، وهو كونهما مجرّدين للإسناد (١) ، وذهب المتقدّمون منهم إلى أنّ كون (٢) المبتدأ مجرّدا عن العوامل اللفظيه (٣) للإسناد رافع له ، وهو والمبتدأ (۴) جميعا رافعان للخبر (۵).

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ عامل فى الخبر ، والخبر عامل فى المبتدأ (۶).

فوجه الأوّل أنّه معنى اقتضى الأمرين جميعا اقتضاء واحدا فى تحقيق ما به ثبت الإعراب ، فوجب أن يكون هو العامل فيهما ، كما فى «ظننت» ، ولا بدّ من أخذ التجريد باتّفاق ، لأنّه لو لا التجريد لانتفى ذلك المعنى الذى يكون هذا الإعراب منه (٧) فوجب اعتباره.

ووجه الثانى أنّه عدميّ ، فوجب أن لا يصار إليه على انفراده إلّا لضروره ، ولا ضروره تلجئ باعتبار الخبر ، فوجب أن يكون المبتدأ معه جزءا فى العمل ، وهذا ليس بشىء فى التحقيق ، فإنّه وإن كان عدميّا ففيه اعتبار الوجود ، وهو الإسناد ، فلم يكن عدما صرفا ، بل معه وجود ، فصارت

١- هذا مذهب الجرمى والسيرافى والزمخشرى وجماعه من البصريين ، وردّ ابن مالك على من قال بهذا القول فى شرح التسهيل : ١ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، وأوضح الدمامينى المقصود بالتجرد للإسناد فقال : «والفرق بين الابتداء والتجرد للإسناد أن التجرد للإسناد وصف هو التجرد مقيد بقيد واحد ، وهو كونه للإسناد ، أى إسناده إن كان خبرا أو وصفا رافعا لمكتفى به أو الإسناد إليه إن كان مبتدأ غير وصف وأن الابتداء عباره عن أوصاف متعدده» تعليق الفرائد : ٣ / ١٧.

٢- فى ط : «يكون» ، تحريف.

٣- سقط من ط : «اللفظيه» ، خطأ.

۴- فى ط : «المبتدأ» ، تحريف.

۵- صرّح المبرد بهذا الرأى فى المقتضب : ٢ / ۴٩ ، ۴ / ١٢۶ ، وابن جنى فى الخصائص : ٢ / ٣٨۵ ، ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، انظر الكتاب : ٢ / ١٢۶ - ١٢٧.

۶- انظر مذاهب النحويين فى هذه المسأله الأصول : ١ / ۶٢ ، والإنصاف : ۴۴ - ۵١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٢۴.

٧- فى د : «عنه».

الزیاده التی اعتبروها لأجل (۱) الوجود لا- معنی لها ، ثمّ ولو قدّر عدما فلیس هو ههنا موجبا ولا سببا فی التحقیق ، وإنّما هو کالعلامه للشیء ، وقد تکون العلامه عدما ، ثمّ تخصیص الخبر بزیاده مع استواء الإسناد إلیهما تحکّم محض / فلو صحّ أخذ المبتدأ عاملا فی الخبر (۲) لصحّ أن یکون الخبر عاملا فی المبتدأ (۳).

ووجه قول الکوفیین أنّ کلّ واحد منهما لا یکون مسندا ومسندا إلیه إلا باعتبار أخیه ، فوجب أن یکون أحدهما عاملا فی الآخر ، إذ لا- یتحقّق ذلک المعنی إلّا به ، وهذا لیس بمستقیم ، فإنّ المعنی الذی اقتضی أن یکون أحدهما مبتدأ هو المعنی الذی اقتضی أن یکون الآخر (۴) خبرا ، فصار المصحّح لمقتضی (۵) الإعراب فیهما واحدا ، فیجب أن یکون العامل (۶) فیهما أصله «ظننت زیدا قائما» ، فإنّا متّفقون علی أنّ العامل فی المفعولین «ظننت» ، لمّا کان هو المقتضی لهما جمیعا الاقتضاء الذی به یقوم المعنی المقتضی (۷) للإعراب ، وهذا کذلک ، وأیضا فإنّ هذه العوامل (۸) کالعلامات (۹) فإذا (۱۰) جعل کلّ واحد منهما علامه علی رفع الآخر أدّی إلی أن تکون العلامه متأخّره عن المعلّم علیه ، وهو خلاف القیاس العقلیّ.

فإن قیل : فقد عمل «أیّا» فی «تدعوا» و «تدعوا» فی «أیّا» فی قوله تعالی : (أَیًّا ما تَدْعُوا)(۱۱) أجیب (۱۲) بأنّ أسماء الشّروط إنّما عملت من جهه تضمّنها معنی «إن» ، وکانت معموله من جهه

۱- الأفصح «من أجل». انظر الأشباه والنظائر : ۳ / ۲۶۷.

۲- سقط من د : «فی الخبر» وهو خطأ.

۳- جاء بعدها فی د : «لعله الاستواء».

۴- فی الأصل : «الخبر» وما أثبت عن د. ط.

۵- فی د : «فصار المعنی المقتضی للإعراب».

۶- فی الأصل ط : «أن یکون هو العامل» أقحمت «هو» وما أثبت عن د.

۷- سقط من د : «المقتضی» ، وهو خطأ.

۸- فی د : «هذه فی العوامل» أقحمت «فی».

۹- انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۸۷.

۱۰- فی د : «وإذا».

۱۱- الإسراء : ۱۷ / ۱۱۰ والآیه : (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَیًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنی). وانظر ردّ البصریین علی الکوفیین فی هذه الآیه فی الإنصاف : ۴۸ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۵۳۴.

۱۲- فی ط : «وأجیب» ، تحریف.

معنى الاسميّه ، فاختلف الجهتان ، وأيضا فإنّا قاطعون بوجود ما ذكروه (۱) فى مثل «كان زيد قائما» و «كأنّ زيدا قائم» ، فيجب أن يكونا مرفوعين على ما كانا عليه ، لوجود الرافع لكلّ منهما ، ولا يستقيم أخذ التّجريد لهم فى ذلك ، لأنّ من مذهبهم أنّ «قائم» مرفوع على ما كان مرفوعا به قبل دخول «كأنّ» ، ولا عمل لكأنّ فيه (۲) ، فلو أخذوا التّجريد قيدا مع ما ذكروه لانتفى عنهم هذا الاعتراض ، والذى حملهم على أن لا يأخذوه كونهم توهّموا أنّه عدم محض فتركوه لذلك ، فلزمهم ما ذكرناه (۳).

ثم شرع يشبّههما بالفاعل على ما تقدّم من أنّ المرفوعات كلّها مشبّهه بالفاعل (۴) ، فشبّه المبتدأ من حيث كونه مسندا إليه ، وشبّه الخبر من حيث كونه جزءا ثانيا من الجمله ، وقد شبّههما بافتقار كلّ واحد منهما إلى جزء ينضمّ إليه كافتقار (۵) الفاعل إلى جزء ينضمّ إليه ، وكلّ ذلك قريب.

قوله : «والمبتدأ على نوعين معرفه وهو القياس».

قال الشيخ : [الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفه](۶) / لأنّه محكوم عليه ، والحكم على الشىء لا يكون إلّا بعد معرفته ، وقوله : «ونكره» ، يعنى نكره مقرّبه من المعرفه ، وتقريبها من المعرفه بوجوه :

منها : أن تكون موصوفه ، لأنّها إذا اتّصفت (۷) تخصّصت ، فقربت من المعرفه ، ومثّل بقوله

۱- أى : الكوفيون.

۲- ذهب الكوفيون إلى أنّ «إنّ» وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو «إنّ زيدا قائم» وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر ، وانظر المقتضب : ۴ / ۱۰۹ ، والإنصاف : ۱۷۶ - ۱۸۵ ، وانظر ما سلف ورقه ۳۷ ب.

۳- سقط من د : «فلزمهم ما ذكرناه».

۴- مذهب سيبويه وابن السراج أن المبتدأ والخبر هما الأصل فى استحقاق الرفع ، وأن غيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۳ - ۲۴ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۵۸ وإصلاح الخلل لابن السيد : ۱۱۸ ، وظاهر كلام الزجاجى أن أصل الرفع للفاعل ، وغيره من المرفوعات محمول عليه ، انظر البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ۲۵۹ ، ۵۴۱. وذهب الأخفش والفارسى إلى أن المبتدأ والفاعل أصلان فى الرفع ، انظر الإيضاح للفارسى : ۲۹ ، ۶۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۷۳ ، والهمع : ۱ / ۹۳.

۵- كذا وردت ، ولعل الأصح : «بافتقار».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى ط : «وصفت».

تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)(۱) ، والمراد كلّ عبد مؤمن ، ومثل ذلك ليست الصفه فيه بمصحّحه للابتداء [على الانحصار](۲) ، بل مثلها فى قولك : «فى الدار رجل عالم» ، والذى يصحّح ذلك صحّه قولك : «رجل خير من امرأه» ، وقولهم : «تمره خير من جراده» ، وذلك جار فى كلّ نكره لم يقصد بها واحد مختصّ ، وكان (۳) فى معنى العموم ، وذلك مصحّح مستقلّ.

وإمّا غير موصوفه ، كالنكره الداخله عليها همزه الاستفهام وأم المتّصله ، فإنّها إذا دخلت عليها دلّت على أنّ المتكلم (۴) عالم بإثبات الحكم لأحدهما (۵) ، إلّا أنّه لا يعلمه بعينه ، فهو يسأل عن التّعيين (۶) ، وإذا كان الحكم معلوما صار الخبر فى المعنى كوصف ، فكانت فى المعنى كنكره موصوفه.

وإمّا نكره فى سياق النّفى ، كقولهم : «ما أحد خير منك» ، فإنّ النكره فى سياق النفى تعمّ ، وإذا عمّت كانت للجميع ، فكانت فى المعنى كالمعرفه (۷).

وإمّا أن تكون فى كلام مقدّر بالفاعل ، كقولهم : «شرّ أهرّ ذا ناب» (۸) ، فإنّ معناه ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ ، وإذا كان فى معنى الفاعل صحّ الابتداء به ، لأنّ الفاعل محكوم عليه قبل ذكره ، فكأنّه موصوف ، فالوجه الذى صحّ الإخبار به عن الفاعل هو المصحّح للابتداء بالنكره التى فى معنى الفاعل ، ومنه «شرّ يجيئك (۹) إلى مخّه عرقوب» (۱۰) ، يضرب فى شدّه الضروره المحوجه إلى ما لا

۱- البقره : ۲ / ۲۲۱ ، الآيه : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د. ط : «فكان».

۴- فى ط : «المتعلم» ، تحريف.

۵- أجاز النحاه الابتداء بالنكره إذا سبقها همزه الاستفهام ، وقيّد ابن الحاجب ذلك بدخول «أم» المتصله ، وهو فى ذلك مخالف للنحويين ، انظر ردّ الرضى وابن هشام عليه فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۹ - ۹۰ ، ومغنى اللبيب : ۵۲۲.

۶- فى ط : «المتعين».

۷- جاء بعدها فى د : «لأن الجميع معلوم عند كل أحد».

۸- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۹ والخصائص : ۱ / ۳۱۹ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۳۷۰ واللسان (هرر). يقال : أهرّه إذا حمله على الهرير ، وهذا مثل يضرب فى ظهور أمارات الشرّ ومخايله ، انظر مجمع الأمثال : ۱ / ۳۷۰.

۹- فى د : «لجأك».

۱۰- روايته فى مجمع الأمثال : ۱ / ۳۵۸ واللسان (مخخ): «شرّ ما يجيئك إلى مخّه عرقوب» وفى المستقصى : ۲ / ۱۳۱ «شر ما أجاءك إلى مخه عرقوب» ، قال الميدانى : «أجأته إلى كذا : أى : ألجأته ، والمعنى : ما ألجأك إليها إلا شر ، أى : فقر وفاقه ، وذلك أنّ العرقوب لا مخّ له وإنما يحوج إليه من لا يقدر على شىء ، يضرب للمضطر جدا» ، مجمع الأمثال : ۱ / ۳۵۸ ، والعرقوب : عصب موتّر خلف الكعبين ، والمخ : ما أخرج من عظم والجمع : مخخه ومخاخ والمخّه : الطائفه منه ، والمخه

جمعها المخّ. اللسان (عرقب) و (مخخ).

يليق (۱) ، ومنه : «مأربه لا حفاوه» (۲) ، أى : حاجه جاءت بك لا عنايه بنا ، وذلك جار فى كلّ نكره أخبر عنها بجمله فعليّه على ما ذكر فى المعنى.

وقد قيل : إن المصحّح كونه موصوفا فى المعنى (۳) ، أى : شرّ عظيم ، ومأربه عظيمه ، وقيل : لما فيه من معنى التعجب (۴) ، وقال سيبويه : «وقد ابتدؤوا بالنكره على غير هذا وذلك قولهم (۵) : «أمت فى حجر لا فيك» (۶) ، أى : على غير باب : «شرّ أهرّ ذا ناب» و «سلام عليكم» ، لأنّه ليس على معنى شرّ ، ولا بمعنى الدعاء (۷) ، وإنما المعنى مدحه بأنّه لا اعوجاج فيه ، قال (۸) : «وهو شاذ».

وإما نكره قد تقدّم عليها خبرها ، وهو ظرف أو جارّ ومجرور ، وقد كثر كلام الناس فى مثله ، فعامّه البصريّين لا يجيزون «رجل فى الدار» / واتّفقوا على تجويز «فى الدار رجل» (۹) ، فأمّا الكوفيون فقالوا : فاعل مثل «فى الدار زيد» عندهم أيضا بالفعل المقدّر ، وردّه البصريون بجواز : «إنّ فى الدار زيدا» ، وجواز «فى داره زيد» ، لأنّ الضمير يوجب أن يكون التقدير «زيد فى داره» ، وذلك يمنع كونه فاعلا ، وقال البصريّون : هو مبتدأ (۱۰) ، ثم اختلفوا فى تعليله ، فقال قوم : إنما جاز

۱- بعدها فى د : «به».

۲- انظر المستقصى : ۲ / ۳۰۹ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۳ ، وقال الميدانى : «إنما يكرمك لأرب له فيك ، ورفع مأربه على تقدير هذه مأربه ، ومن نصب أراد فعلت هذه ماربه أى : للمأربه لا للحفاوه» مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۳. ويقال : مأربه بالضم ومأربه بالفتح فى الراء. اللسان (أرب).

۳- ذكر هذا الرأى ابن عقيل والدمامينى والسيوطى دون نسبه ، انظر شرح ابن عقيل للألفيه : ۱ / ۲۲۱ ، وتعليق الفرائد : ۳ / ۵۸ ، والهمع : ۱ / ۱۰۱.

۴- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۱۴۶ ، ومغنى اللبيب ۵۲۰.

۵- انظر المستقصى : ۱ / ۳۶۰ واللسان (أمت) ، والأمت : العوج.

۶- تصرف ابن الحاجب بكلام سيبويه ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۹. وجاء بعد قوله : «فيك» فى د : «يعنى اعوجاج فى حجر لا فيك».

۷- انظر الخصائص : ۱ / ۳۱۸.

۸- أى : سيبويه. وعبارته : «وليس بالأصل». الكتاب : ۱ / ۳۲۹ ، ولم ترد هذه العباره فى المفصل.

۹- انظر أمالى ابن الحاجب : ۷۲۹ ، وشرحه للكافيه : ۲۴.

۱۰- عقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، انظر الإنصاف : ۵۱ - ۵۵ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۳۷۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۹۴ ، ومغنى اللبيب : ۴۹۴.

«فى الدار رجل» لأنّه تعيّن للخبريّه ، ولم يجز «رجل فى الدار» لاحتمال أن يكون صفه ، فينتظر السّامع الخبر (۱) ، فلا يلزم من جواز «فى الدار رجل» مع نفى الاحتمال جواز «رجل فى الدار» مع بقاء الاحتمال ، وهذا غير مستقيم لأن مثل هذا الاحتمال (۲) لا يمنع ، بدليل قولهم : «زيد القائم» ، فإنّه خبر له باتّفاق ، مع أنّه يجوز أن يكون صفه ، ويجوز أن يكون خبرا فينتظر السامع الجواب ، فلم يكن هذا الاحتمال مانعا (۳).

الثانى (۴) : أنّ الغرض أن يبيّن قرب النكره من المعرفه فى الموضع الذى (۵) وقعت فيه النكره مبتدأه ، وهذا الفرق لم يحصّل للنكره تقريبا من المعرفه (۶).

وقال قوم : إنّما جاز «فى الدار رجل» لأنّ الخبر فى معنى الصفه ، لأنّا حكمنا بالخبر على المبتدأ قبل ذكر المبتدأ (۷) ، فلم يأت إلّا بعد أن صار كأنّه موصوف ، ألا ترى أنّ الفاعل لمّا كان الحكم عليه مقدّما جاء معرفه ونكره (۸) ، ويرد عليه جواز «قائم رجل» على أنّه خبر مقدّم ، ويجاب إمّا بكثره تصرّفهم فى الظروف ، وإمّا بقوّه معنى الفاعل (۹) فيه (۱۰) ، حتى قال كثير بأنّ الفعل مقدّر مراد ، وإمّا بكون الظرف يتعيّن بتقديمه للخبريّه (۱۱).

قوله : «والخبر على نوعين : مفرد وجمله فالمفرد على ضربين : خال عن الضمير ومتضمّن له» (۱۲).

قال الشيخ : الخبر الذى يتضمّن الضمير هو كلّ اسم من أسماء الفاعلين والمفعولين والصّفات

۱- سقط من د : «الخبر» ، خطأ.

۲- سقط من ط : «الاحتمال».

۳- فى د. ط : «بمانع».

۴- أى التعليل الثانى من تعليلات البصريين.

۵- فى د : «المواضع التى».

۶- سقط من ط. من قوله : «فى الموضع الذى» إلى «المعرفه» وهو خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «بالخبر عليه قبل ذكره». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۸- فى ط : «جاء معرفه أو جاء نكره» وردّ الرضى على ابن الحاجب فى ادعائه هذا فى شرح الكافيه : ۱ / ۸۸.

۹- كذا فى الأصل. د. ط ، ولعل الصواب «الفعل» ، بدليل أنه جاء بعدها فى د : «وهو استقر».

۱۰- جاء بعدها فى د : «وهو استقر».

۱۱- سقط من د من قوله : «وإما بكون الظرف» إلى «للخبريه» ، وهو مخلّ.

۱۲- فى ط : «خال من الضمير ومضمر له» ، وهو خطأ.

كلّها ، وإنّما احتاجت إلى ضمير لأنّها تعمل عمل أفعالها ، فإن (۱) كانت فى الحقيقه للمبتدأ أسندت إلى ضميره فى المعنى ، وإن كانت لغيره (۲) فلا بدّ من تعلّق ذلك الغير بضميره ، وإلّا كنت (۳) مخبرا بالأجنبىّ عن الأوّل ، وأمّا غيرها فلا عمل لها (۴) ، فلم يحتج إلى ضمير (۵).

وزعم الكوفيّون أنّ كلّ خبر لمبتدأ فيه ضمير ، ويتأوّلون غير المشتقّ بالمشتقّ (۶) ، وهو تعسّف غير محتاج إليه (۷).

قوله : «والجمله / على أربعه أضرب».

وإنّما هى على ضربين كما تقدّم فى أوّل الكتاب ، ولكنّه قسّم الفعليّه ، فالمجرّده (۸) عن الشرط والجزاء سمّاها فعليّه ، والمتضمّنه للشرط سمّاها شرطيّه ، والمتضمّنه للظرف سمّاها ظرفيّه ، والأكثر على أنّ المتعلّق المحذوف فى الظرف فعل كما اختاره ، وتقديره «استقرّ فيها» ، لأنّ أصل التعلّق للأفعال ، فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب ، واستدلّ بأنّه يقع صله ، فوجب تقدير الفعل لتكون جمله ، وأجيب بأنّه تعيّن الفعل لأنّ الصّله لا تكون إلّا جمله بخلاف غيرها (۹).

وزعم قوم أنّ المتعلّق اسم (۱۰) تقديره «مستقرّ» ، لأنّه خبر مبتدأ (۱۱) ، والأصل فيه أن يكون مفردا ، فكان أولى ، والذى يضعّفه الاتفاق على صحّه دخول الفاء فى مثل «كلّ رجل فى الدار فله

۱- فى د : «وإن».

۲- جاء بعدها فى د : «كقولك : زيد قائم أبوه».

۳- سقط من د : «كنت» وهو خطأ.

۴- لعل الأصوب : «له».

۵- فى د : «ضميرها» وفى ط : «ضميره».

۶- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۵۵ - ۵۷ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

۷- جاء بعدها فى د : «كقولك : زيد أخوك ، بمعنى مؤاخيك ، وبشر غلامك ، بمعنى مملوكك وزيد حجر ، أى : قاس».

۸- انظر ردّ ابن هشام على الزمخشرى فى هذا فى مغنى اللبيب : ۴۲۱.

۹- ذكر السيوطى فى الهمع : ۱ / ۹۸ - ۹۹ مذهب ابن الحاجب هذا وردّ عليه.

۱۰- فى ط : «باسم» تحريف.

۱۱- ذهب الكوفيون إلى أن الظرف الواقع خبرا منصوب على الخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدّر ، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، وانظر المقتضب : ۴ / ۳۲۹ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۴۹ والإنصاف : ۲۴۵ - ۲۴۷ والمغنى : ۴۹۸.

درهم» (۱) ، والوقوف فيها فى مثل «كلّ رجل عالم فله درهم» (۲).

ثمّ الأكثر على أنّ الظرف تضمّن الضمير ومعنى الاستقرار لمّا صار نسيا منسيا لا يذكر ، واستدلّ أبو علىّ على ذلك بامتناع «قائما زيد فى الدار» (۳) ، وشبّهه بقولهم : «كلّمته فاه إلى فىّ» (۴) ، و «بيّنته بابا بابا» فى أنّ الأصل جاعلا ومفصّلا ولكنّه مرفوض تضمّنه (۵) «فاه» و «بابا بابا» حتى صار الضمير فيها [نسيا منسيا](۶) واستدلّ أيضا بقول كثيّر (۷) :

فإن يك جثمانى بأرض سواكم

فإنّ فؤادى عندك الدّهر أجمع

إذا قلت هذا حين أسلو ذكرتها

وظلّت لها نفسى تتوق وتنزع

وتقريره (۸) أنّه لو كان الفعل مقدّرا لكان الضمير محذوفا معه ، فيكون «أجمع» مؤكّدا لغير مذكور ، واستدلّ بأنّه كان يجب أن يرفع (۹) «زيد» [فى قولك](۱۰) : «فى الدار زيد» بالفاعليّه لا بالابتداء (۱۱).

۱- انظر الكتاب : ۳ / ۱۰۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۱.

۲- جاء فى د. مكان قوله : «والوقوف فيها فى مثل : كل رجل عالم فله درهم» : «لأن الفاء تقتضى الشرط لأنه جزاؤه ، وهو يقتضى الفعل ، والمنع أيضا فى مثل «كل رجل عالم فى الدار فله درهم».

۳- جاء بعدها فى د : «لأن الحال لا تتقدم على العامل المعنوى».

۴- انظر : البغداديات : ۲۵۸ ، وأجاز الكوفيون «قائما فى الدار زيد». انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۹ ، والأشمونى : ۲ / ۱۸۱ ، وانظر ما سيأتى ورقه : ۷۹ أ.

۵- سقط من د : «تضمنه» ، خطأ.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- البيتان فى ديوانه : ۴۰۴ والأول منهما بهذه النسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۵ ، ۱ / ۳۳۰ وهما فى أمالى القالى : ۱ / ۲۱۷ والمقاصد للعينى : ۱ / ۵۲۵ والخزانه : ۱ / ۱۹۰ منسوبان إلى جميل بن معمر والأول منهما بهذه النسبه فى الدرر : ۱ / ۷۵ وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۶۶ والبيتان فى ديوان جميل : ۱۱۸ ، وورد البيت الأول بلا نسبه فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۹۳ والمغنى : ۴۹۴ والأشمونى : ۱ / ۲۰۱ والهمع : ۱ / ۹۹. والجثمان : الشخص.

۸- فى د : «وتقديره» ، وفى ط : «وتقدير» وكلاهما تحريف.

۹- فى د. ط : «يرتفع».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- انظر أمالى ابن الشجرى : ١ / ٤ - ٥ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٩٣ ومغنى اللبيب : ٤٩٤.

واتّفقوا على أنّه لا يخبر بظرف الزّمان عن الجثث لوضوحه ، فلا فائده لوقوعه بلا فائده (۱) ، بخلاف ظرف المكان ، وبخلاف المعانى ، وقولهم : «الليله الهلال» متأوّل ، أى : حدوث الهلال (۲) ، وكذلك قوله (۳) :

أكلّ عام نعم تحوونه

وأمّا مثل قولهم : «اليوم يومك» (۴) فوجهه أنّ المعنى : اليوم حصول الحين المنسوب إليك ، لأنّه قد يطلق اليوم بمعنى الحين (۵) ، مثل : «أتيتك (۶) يوم فلان أمير» (۷) ، ونحوه ما أجازه الكوفيون من «اليوم عشرون يوما» أى : حصول عشرين يوما (۸) ، وأمّا / ما أجازه بعض البصريّين من قولهم : «اليوم الجمعه» و «اليوم السبت» بتأويل عمل الاجتماع والسّكون من معنى الجمعه والسبت فضعيف يأباه المعنى (۹) ، وإجازه بقيه الأيّام أضعف (۱۰).

ثمّ قال : «ولا بدّ فى الجمله الواقعه خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه» (۱۱).

وإنّما كان ذلك ليحصل ربط بين الخبر والمخبر عنه ، وإلّا كان أجنبيّا ، وقد يكون الضمير

۱- سقط من د : «بلا فائده».

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۴۱۸ - ۴۱۹ والمقتضب : ۳ / ۲۷۴ ، ۴ / ۳۵۱.

۳- ورد البيت فى الكتاب : ۱ / ۱۲۹ وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ۹۶ والمخصص : ۱۷ / ۱۹ والكشاف : ۲ / ۴۱۶ والإنصاف : ۶۲ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۹۴ واللسان (نعم) والأشمونى : ۱ / ۲۰۳ بلا نسبه ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ۱ / ۱۱۹ إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثى ، ونقل الغندجانى فى فرحه الأديب : ۱۶۴ كلام ابن السيرافى ولم يزد عليه ، ونسبه صاحب الخزانه : ۱ / ۱۹۶ إلى رجل من بنى ضبه فى يوم الكلاب الثانى.

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۴۱۸ - ۴۱۹.

۵- «الحين بالكسر : الدهر أو وقت مبهم يصلح لجميع الأزمان طال أو قصر ، يكون سنه أو أكثر ، أو كلّ غدوه وعشيه». القاموس (حين).

۶- فى د : «لقيتك».

۷- بعدها فى د : «أى : وقت حصول إمارته».

۸- انظر الهمع : ۱ / ۹۹ - ۱۰۰.

۹- بعدها فى د : «لأن السبت يوم بعد الجمعه».

۱۰- إجازه بقيه الأيام مذهب الفراء وهشام ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۲۳ وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۶.

۱۱- عباره الزمخشرى : «ولا بد فى الجمله الواقعه خبرا من ذكر يرجع إلى المبتدأ» المفصل : ۲۴.

معلوما لكثره ذلك النوع من الكلام ، فيستغنى عن التصريح به كما مثّل. (۱)

قوله : «ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، كقولك : تميميّ أنا ، ومشنوء من يشنؤك وشبهه» (۲).

قال الشيخ : إنّما حسن تقديم الخبر على المبتدأ لأنّ المتكلّم إذا قال : «زيد» (۳) تعلّق (۴) بنفس السّامع احتمالات شتّى من أنّه قائم أو قاعد إلى ما لا يحصى كثره ، فإذا قدّم الخبر ارتفع هذا الإشكال.

وقول الكوفيين : لا يجوز تقديم الخبر فى غير ما أوجبه استفهام ونحوه مردود بقولهم : «تميميّ أنا» و «مشنوء من يشنؤك» (۵) و (سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ)(۶) ، ومثّل (۷) بقوله تعالى : (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)(۸) فى تقديم الخبر ، وقال (۹) : المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه» ، وإنّما ينهض مثالا لما ذكره إذا جعل «سواء» خبر مبتدأ مقدّما (۱۰) ، وأمّا إذا جعل «سواء» خبر «إنّ» و «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» فاعلا (۱۱) لها خرج من (۱۲) هذا الباب ، وهو قول كثير من

۱- أى : الزمخشرى ، قال : «وذلك مثل قولهم : البرّ الكرّ بستين ، والسمن منوان بدرهم». المفصل : ۲۴.

۲- بعدها فى د : «قوله : إنما حسن تقديم الخبر على المبتدأ ، إلخ .. أقول : إنما».

۳- فى ط : «زيد قام» ، زياده مقحمه.

۴- فى د : «قام».

۵- انظر الكتاب : ۲ / ۱۲۷ والمقتضب : ۴ / ۱۲۷ والإنصاف : ۶۵ - ۷۰.

۶- الجاثيه : ۴۵ / ۲۱ والآيه : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَواءً مَحْياهُمْ وَمَماتُهُمْ) قرأ حفص وحمزه والكسائى بنصب سواء ، وقرأ الباقون بالرفع ، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۲۶۸ ، والتيسير : ۱۹۸ ، والنشر : ۲ / ۳۵۶ والإتحاف : ۳۹۰ ومرّ محقق النسخه المطبوعه على الآيه ولم يشر إلى أنها آيه قرآنيه.

۷- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۵.

۸- البقره : ۲ / ۶ والآيه : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ) (۶).

۹- سقط من د : «قال».

۱۰- فى ط : «مقدم» والصواب النصب : قال أبو على : «فإن قلت : لم زعمتم أن سواء يرتفع بالابتداء على ما عليه التلاوه وأنت إذا قدرت هذا الكلام على ما عليه المعنى فقلت : سواء عليهم الإنذار وتركه كان سواء خبر ابتداء مقدما» الحجه للقراء السبعه : ۱ / ۲۶۸ - ۲۶۹.

۱۱- فى ط : «فاعل» ، والصواب النصب.

۱۲- فى د. ط : «عن».

الناس (۱) ، ولكنّ الذى ذكره هو قول الأكثر (۲) ، وهو الصحيح لأنّ «سواء» ليس بصفه فى أصل وضعه (۳) ، فإجراؤه على باب الاسميّه أولى من إجرائه على باب الوصفيه ، ولو كان صفه فى الأصل لكان تقديره فاعلا أحسن ، ألا ترى أنّ قولك : «مررت برجل قائم أبوه» أحسن من قولك : «مررت برجل قائم أبوه» ، وقولك : «مررت برجل سواء هو وأبوه» أحسن من قولك : «مررت برجل سواء هو وأبوه» ، وكذلك ههنا ، إذا جعله غير فاعل ، فيكون «سواء» خبرا مقدّما ، كان أولى من جعله فاعلا ، فيكون «سواء» خبر إنّ ، وأمّا قوله تعالى : (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) فهو فعل مقدّر بالمصدر ، وأصله كما مثّل ، وإنما عدل به عن أصله تقويه لمعناه فى غرض التّسويه ، فإنّ همزه الاستفهام و «أم» نصّ فى استواء ما وقع بعدهما ، فلمّا قصد إلى تقرير (۴) معنى الاستواء استعمل ذلك / اللّفظ مجرّدا عن معنى الاستفهام منقولا للاستواء خاصّه ، وهم ينقلون الكلام وإن كان فى الأصل لمعنى إلى معنى آخر لأجل بعض ذلك المعنى ، ألا ترى أنّهم يقولون : «أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل» ، ولا يعنون النداء ، وإنّما يقصدون الاختصاص (۵) ، لما فى النداء من معنى الاختصاص.

وتمثيله بذلك مع «تميمىّ أنا» يشعر بأنّه عنده من قبيل الجائز ، ولأنّه قطعه عن قوله : «وقد التزم» ، حيث ذكره قبله ، والظاهر أنّه ممّا التزم فيه التقديم ، لأنّه لم يسمع خلافه مع كثرته ، ولشده (۶) ما فهم منه (۷) من المبالغه فى معنى الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التغيير ، فيناسب (۸) تقديمه تنبيها على المبالغه وعلى التغيير.

۱- أجاز ابن كيسان أن يكون «سواء» خبر «إنّ» وما بعده قام مقام الفاعل ، انظر إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۱ / ۱۸۴.

۲- . مذهب المبرد وأبى على الفارسى أنّ «سواء» رفع بالابتداء و «أأنذرتهم أم لم تنذرهم» الخبر. انظر إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۱ / ۱۸۴ ، والحجه للقراء السبعه : ۱ / ۲۶۸ - ۲۶۹ ، ومشكل إعراب القرآن : ۱ / ۲۰ ، والتبيان : ۱ / ۲۰.

۳- فى د : «الوضع».

۴- فى ط : «تقدير».

۵- فى د : «اختصاصا».

۶- فى الأصل. ط : «وسره» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۷- سقط من د. ط ، «منه».

۸- فى د : «فناسب».

وقول أبى علىّ «سواء مبتدأ» لأنّ الجمله لا تكون مبتدأ (١) مردود بأنّ المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، وبأنّه كان يلزم عود الضمير (٢) إليه ، ولا ضمير يعود عليه (٣) فى هذا الباب كلّه ، وقد تقدّم الكلام على تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان ظرفا أو جارّا ومجرورا.

وأمّا قوله : «سلام عليك ، وويل له (٤)» فأورده اعتراضا على قوله : «وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكره والخبر ظرفا».

فهذا نكره وخبره ظرف ، ولم يلزم تقديمه ، فقال : هذا المصحّح للابتداء به (٥) غير التقديم ، كما أنّ المصحّح لقولك : «رجل عالم فى الدار» ، غير التقديم ، ثم بيّن المصحّح فيه لكونه لم يتقدّم ذكره ، وإن كان بابه ما تقدّم ، وبيّن أنّ المصحّح كونه فى المعنى بمنزله المصدر المنصوب ، وإذا كان فى المعنى بمنزله المصدر المنصوب كان معلوما نسبته إلى فاعل فعله ، فتخصّص لأنّ معنى «سلاما» سلّمت سلاما عليك ، فالسّلام المذكور سلام فاعل الفعل المقدّر ، وهو فى الرّفع على ذلك المعنى ، فهو مخصّص فى المعنى ، إذ تقديره : سلامى أو سلام منّى ، فقد صار مقرّبا من المعرفه لذلك. (٦)

ثمّ قال : «وفى قولهم : أين زيد ، وكيف عمرو ، ومتى القتال» عطفه على قوله : «فيما (٧) وقع» فى قوله : «وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكره والخبر ظرفا» ، وهذا (٨) ممّا التزم فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، فلا (٩) يكون إلّا مقدّما ، ولا يكون إلّا خبرا ، وإنّما كانت مقدّمه لأنّه قسم من أقسام الكلام (١٠) ، وكلّ باب من / أبواب الكلام فالقياس أن يتقدّم أوّله ما يدلّ عليه كحرف الشرط والاستفهام والتمنّى والنّفى والترجّى والتشبيه والنداء ، وإنّما كان كذلك لأنّهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السّامع من أوّل الأمر ليتفرّغ فهمه لما عداه ، لأنّه لو كان

١- فى د : «مبتدأه» ، وانظر ما تقدم ورقه : ٤٠ أ.

٢- فى د : «ضمير».

٣- فى ط : «إليه».

٤- فى المفصل : ٢٥ «لك».

٥- فى د : «للابتدائيه».

٦- انظر ردّ الرضى على ابن الحاجب فى هذه المسأله فى شرح الكافيه : ١ / ٩٠ - ٩١.

٧- فى د : «ما» ، تحريف.

٨- فى د. ط : «هذا».

٩- فى د. ط : «ولا».

١٠- لعله أعاد الضمير على أسماء الاستفهام ، ثم أعاده على واحد منها.

مؤخّرا لجوّز السامع عند سماعه أوّل كلامه (۱) أن يكون ذلك (۲) من كلّ واحد من أقسام الكلام ، فيبقى فى حيره واشتغال خاطر ، وإنّما كانت خبرا لأنّك إمّا أن تجعل «أين» مبتدا و «زيد» الخبر أو لا ، باطل أن تكون هى وأمثالها مبتدأ ، لأنّ المبتدأ والخبر شيء (۳) واحد ، والمبتدأ يكون مرفوعا ، ومحال أن تكون الأيتيّه هى زيدا ، وزيد هو الأيتيّه ، وإذا ثبت ذلك فلا يجوز أن تكون إلّا خبرا ، وإذا كانت خبرا كان ظرفا متعلّقا بمحذوف ، وذلك المحذوف هو فى المعنى ذلك المبتدأ المذكور.

قال : «ويجوز حذف أحدهما».

قال الشيخ : الحذف على قسمين : واجب وجائز.

فالجائز أن تقوم قرينه لفظيّه أو حاليّه على الحذف ، فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينه قول المستهلّ : «الهلال والله» وذلك عند ترائى الناس الهلال ، وشبهه.

والحذف الذى يكون واجبا أن يقع مع ما تقدّم لفظ موقع الخبر يسدّ مسدّه ، فحينئذ يكون الحذف واجبا (۴) ، وسيأتى أمثله تدلّ على ذلك.

ثمّ قال : «ومن حذف الخبر قولهم : خرجت فإذا السّبع».

«إذا» ههنا للمفاجأه ، وهى تدلّ على الوجود ، فلا يخلو إمّا أن تريد وجودا مطلقا أو لا تريد ذلك ، فإن أردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر ، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياما أو قعودا أو ما أشبه ذلك فلا بدّ من ذكره ، إذ ليس فيه ما يدلّ عليه ، كما إذا قلت : «زيد فى الدار» ، فإمّا أن تريد الوجود ، أو أمرا آخر كما تقدّم ، فإن أردت الوجود فلا تأتى به ، وإن أردت غيره لم يكن بدّ منه ، إذ ليس فيه ما يدلّ عليه.

«وقوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ*)(۵) يحتمل الأمرين».

يعنى من حذف المبتدأ أو حذف الخبر.

۱- فى ط : «كلمه».

۲- سقط من د : «ذلك» وهو خطأ.

۳- فى د : «كشيء».

۴- سقط من ط. من قوله : «أن يقع مع» إلى «واجبا» ، وهو خطأ.

۵- يوسف : ۱۲ / ۱۸ ، ۸۳.

قال الشيخ : إلّا أنّ حذف المبتدأ أولى (۱) من أوجه :

أحدها : أنّ حذف المبتدأ أكثر ، وحمل الشيء على الأكثر / أولى من حمله على الأقلّ.

ثانيها : أنّ الكلام سيق للتّمدّح بحصول الصّبر له (۲) ، فجعل المبتدأ محذوفا يحصّل هذا المعنى ، وجعل الخبر محذوفا لا يحصّله (۳) ، لأنّه غير (۴) مخبر بأنّ الصّبر الجميل أجمل بمن قام به ، ولذلك يقول المتكلّم : الصّبر الجميل أجمل ، ولم يرزق منه شيء.

ثالثها : أنّ المصادر المنصوبه إذا ارتفعت ينبغى أن تكون على معناها وهى منصوبه ، وهى فى النّصب ، إذا قلت : صبرت صبرا جميلا ، فأنت فى حال النّصب مخبر بالصّبر ، وإذا جعلت المبتدأ محذوفا فى حال الرّفع كنت مخبرا بالصّبر ، فهو موافق للمنصوب فهو (۵) أولى.

ورابعها : هو أنّ المبتدأ إذا كان محذوفا كانت قرينه حاليّه وهى (۶) قيام الصبريّه دليلا على المبتدأ المحذوف ، فيحسن حذفه ، وإذا كان الخبر هو المحذوف وليس ثمّه قرينه لفظيّه ولا حاليّه تدلّ على خصوص (۷) الخبر المحذوف كان (۸) ما ذكرته (۹) من حذف المبتدأ أولى.

ثمّ قال : «وقد التزم حذف الخبر فى قولهم : «لو لا زيد لكان كذا» لسدّ الجواب مسدّه».

وقد تقدّم ضابط ذلك ، وقد قيل (۱۰) فى المرفوع بعد لو لا : إنّه فاعل فعل (۱۱) مقدّر ، أى : لو لا

۱- مذهب سيبويه أن المحذوف من الآيه هو المبتدأ ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۱ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس : ۲ / ۳۱۸.

۲- العباره فى ط : «أن الكلام سبق للمدح بحصول الضمير له» ، تحريف.

۳- فى د : «لا يحصل به».

۴- سقط من د : «غير» ، خطأ.

۵- فى د. ط : «فكان».

۶- فى د : «وهو» تحريف.

۷- فى ط : «خصوصيه».

۸- فى د. ط : «فكان» ، تحريف.

۹- فى ط : «ذكره» ، تحريف.

۱۰- فى د. «وقد قال الكوفيون». والقائل بذلك الكسائى لا الكوفيون كلهم ، وانظر ما سيأتى. ص : ۱۶۱ ، ح : ۲.

۱۱- فى د : «بفعل».

حصل (۱) أو وجد (۲) ، وليس ببعيد ، والاستدلال لهم (۳) بأنّه لو كان مبتدأ لكانت (۴) أن مكسوره لا ينهض ، لأنّهم إنّما أوقعوها موقع الاسم المجرّد لمّا كان الخبر ملتزما (۵) حذفه ، والاستدلال عليهم بأنّه لو كان فاعلا لم تدخل «أن» لا ينهض ، لأنّها عندهم حينئذ واقعه موقع الفاعل ، لا أنّها (۶) دخلت على الفاعل.

قال : «وممّا التزم فيه حذف الخبر لسدّ غيره (۷) مسدّه قولهم : أقائم الزيدان» (۸)

قال الشيخ : ليس هذا من باب المبتدأ المحدود على الحقيقه كما تقدّم الكلام عليه فى أوّل المبتدأ ، وإنّما سمّاه مبتدأ لما تقدّم من أنّ (۹) المبتدأ فى التّحقيق الاسم المجرّد الذى له صدر الكلام ، ولا يحتاج فى التحقيق إلى خبر ، لأنّه فى المعنى (۱۰) «أيقوم الزيدان» ، فقائم مخبر به كالإخبار بالفعل ، والزيدان فاعل مثله فى «أيقوم (۱۱) الزيدان» ، وإنّما ذكر الحذف فى الخبر فيه (۱۲) على سبيل المسامحه تقريبا على المبتدئين (۱۳) ، والتحقيق [فيه](۱۴) ما ذكرناه ، ونحو (۱۵) «أقائم زيد» يجوز أن يرتفع على المبتدأ ، فيكون زيد فاعلا ، ولا ضمير فيه ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مقدّما ، / ففيه ضمير لزيد.

۱- فى ط : «حصول» ، تحريف.

۲- هذا قول الكسائى ، وذهب الفراء وسائر الكوفيين إلى أن لو لا هى الرافعه للاسم الذى بعدها انظر الكتاب : ۲ / ۱۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۷۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۱۱ والإنصاف : ۷۰ - ۸۰ والتبيين عن مذاهب النحويين : ۲۳۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۴.

۳- أى للكوفيين ، انظر الإنصاف : ۷۳.

۴- فى د : «لكان».

۵- فى د : «مستلزما».

۶- فى ط : «موقع الفاعل لأنها ..» تحريف.

۷- فى ط : «غير» تحريف.

۸- سقط من د من قوله : «قال : ومما» إلى «الزيدان» وهو خطأ.

۹- سقط من ط : «أن» ، وهو خطأ.

۱۰- فى د. ط : «معنى».

۱۱- فى ط : «يقوم».

۱۲- سقط من ط : «فى الخبر فيه» ، خطأ.

۱۳- جاء بعدها فى د : «لا تحقيقا».

۱۴- سقط من الأصل وأثبته عن ط.

۱۵- فى د : «نحو».

وأمّا نحو «أكرم منك زيـد» فلا يكون مبتـدأ وزيد فاعلا ، لأنّه لا يرفع الظّاهر ، ولكن خبرا مقدّما على زيد ، أو مبتدأ خبره زيد ، وعلى الوجهين يحتمل أن يكون «أكرم منك الزيدان» أيضا ، لصحّه الإخبار بأكرم منك عن التثنيه والجمع وغيرهما.

وأمّا من جوّز «مررت برجل خير منك أبوه» (۱) بالخفض فى خير فيجوز أن يكون «أكرم منك زيد» من باب «أقائم الزيدان».

واختلف فى مثل «إنّ قائما الزيدان» ، فأجازه أبو الحسن (۲) ، أمّا من منع «قائم الزيدان» (۳) فلا وجه لجوازه لأنّه فرعه ، وأمّا من أجاز فيحتمل الجواز لكونه مبتدأ ، ويحتمل المنع لأنّه فى المعنى الخبر عن الزيدين.

ومن حذف الخبر لزوما قولهم : «لعمرك لأفعلنّ» (۴) ونحوه ، وتقديره : قسمى أو يمينى ، لسدّ الجواب مسدّه ، كما ذكر فى «لو لا».

وقوله : «ضربى زيدا قائما» ، وأخواتها.

قال الشيخ : ضابط هذا الباب (۵) أن يتقـدّم مصدر أو ما هو فى معنى المصدر منسوبا إلى فاعله أو مفعوله ، وبعده حال منهما أو من أحدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر ، وللنحويّين فيه ثلاثه مذاهب :

أحـدها : وهو مذهب أكثر المحقّقين من أهل البصـره أنّ التقدير : ضـربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، حذف متعلّق الظّرف على القيـاس المعروف ، وهـو أنّ الظّرف (۶) إذا وقع صـله لموصول أو صـفه لموصوف أو حالا ـ لـذى حـال أو خبرا لمخبر عنه تعلّق بمحذوف إذا كان متعلّقه عامّا ، وهو

۱- بعض العرب جوّز مثل هـذا ، وعدّه سـيبويه قبيحا ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱ ، ۳۴ ، وقال المبرد بعـد أن ساق المثال الذى ذكره ابن الحـاجب : «يختـار فى هـذا الرفع والانقطاع من الأول». المقتضب : ۳ / ۲۴۸ ، وانظر شـرح المفصـل لابن يعيش : ۷ / ۱۰۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۹.

۲- جوّز مثل هذا الفراء وسعيد الأخفش ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۷ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۷.

۳- أجاز الأخفش والكوفيون رفع الصفه للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على نفى أو استفهام ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۷ ، والأشمونى : ۱ / ۱۹۲ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۱۵۷.

۴- بعدها فى د : «كذا».

۵- سقط من د : «الباب».

۶- فى د : «أن الخبر الظرف» ، مقحمه.

مطلق الوجود ، ثمّ لمّا كان للحال (۱) شبه بالظّرف حذف لدلالته عليه ، فبقى «ضربى زيدا قائما».

المذهب الثانى : وهو مذهب الكوفيّين ، أنّ التقدير «ضربى زيدا قائما حاصل» ، فعلى هذا تكون الحال عندهم من تتمّه المبتدأ ، وعلى القول الأوّل تكون الحال من تتمّه الخبر المقدّر.

والمذهب الثالث : وهو مذهب بعض المتأخّرين ، واختاره الأعلم (۲) ، أنّ التقدير عنده : «ضربت زيدا قائما» ، فضربى ههنا - وإن كان مصدرا - قائم مقام الفعل ، فاستقلّت الجمله به وبفاعله (۳) ، كما استقلّت فى «أقائم الزيدان» (۴).

والمذهب الصّحيح هو الأوّل ، وبيانه أنّ المعنى فى قولك : «ضربى زيدا قائما» ، ما ضربت زيدا إلّا قائما ، وكذلك إذا قلت : أكثر شربى السّويق ملتوتا ، فإنّ (۵) معناه : / ما أكثر شربى للسّويق إلّا ملتوتا (۶) ، وهذا المعنى لا يستقيم كذلك إلّا على تقدير (۷) البصريّين ، وبيانه أنّ المصدر المبتدأ أضيف ، وإذا (۸) أضيف عمّ بالنسبه إلى ما أضيف إليه ، كأسماء الأجناس التى لا واحد لها (۹) ، وجموع الأجناس التى لها واحد إذا أضيفت أيضا عمّت ، ألّا ترى أنّك إذا قلت : «ماء البحار حكمه كذا» عمّ جميع مياه البحار ، وكذلك إذا قلت : «علم زيد حكمه كذا» عمّ جميع علم زيد ، فقد وقع المصدر أوّلا عامّا غير مقيّد بالحال ، إذ الحال من تمام الخبر ، ثم أخبر (۱۰) عنه بحصوله فى

۱- فى د. ط : «فى الحال».

۲- بعدها فى د : «المغربى ، شارح أبيات كتاب سيبويه» ، وانظر تحصيل عين الذهب : ۱ / ۹۸ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۵.

۳- فى د : «الجمله بالفعل وبفاعله».

۴- ذكر ابن مالك والرضى هذه المذاهب فى هذه المسأله منسوبه إلى أصحابها فى شرح التسهيل : ۱ / ۲۸۰ - ۲۸۱ وشرح الكافيه : ۱۰۵ - ۱۰۶ ، وبسط السيوطى فى الهمع : ۱ / ۱۰۵ - ۱۰۶ الكلام على مذاهب النحويين فيها ، وله كراسه تكلم فيها على هذه المسأله ، وذكر خلاف العلماء وأدلتهم فيها ، انظر الأشباه والنظائر : ۴ / ۶۴۱ - ۶۵۰ وانظر كلام ابن الحاجب فى شرحه للكافيه : ۲۵.

۵- فى د : «إن».

۶- فى د : «ما أكثر الشرب إلا ملتوتا» تحريف ، وفى ط : «ما أكثر شربى إلا ملتوتا» ، خطأ.

۷- فى د : «مذهب» ، وفى ط : «تقدير مذهب البصريين».

۸- فى د : «فإذا».

۹- بعدها فى د : «كالعلم والتراب ..» وجموع.

۱۰- فى د : «أخبرت».

حال القيام ، فوجب أن يكون هـذا الخبر للعموم ، لما تقرّر من عمومه ، لأنّ الخبر عمّ (۱) جميع المخبر ، فلو قدّرت بعض ضرب زيد (۲) ليس فى حال القيام لم تكن مخبرا عن جميعه ، وإذا تقرّر ذلك كان معناه : ما ضربى زيدا إلّا فى حال القيام.

وعلى مـذهب الكوفيّين تكون الحـال من تتمّه المبتـدأ ، فيكون المخبر عنه مقيّـدا بالقيام فيتخصّـص ، ويكون المعنى الإخبار عن الضـرب فى حال القيام أنّه حاصل ، فلو قدّرت ضـربا فى غير حال القيام لم تكن مناقضا ، إذ (۳) لم تخبر إلّا عن ضرب فى حال القيـام بـالحصول ، وإخبـارك عن شـىء عامّ أو خاصّ بالحصول لا يمنع إخبارك عن غيره بإثبات الحصول أو نفيه ، وأيضا فإنّه (۴) إذا قال القائل : «أكثر شربى السّويق ملتوتا» ، وجعلنا (۵) «ملتوتا» من تتمّه الشّرب صار المعنى الإخبار عن أكثر شرب السّويق الملتوت أنّه حاصل ، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شـرب السّويق غير ملتوت ، إذ (۶) لم يخبر إلّا عن أكثر شرب سويق ملتوت بـالحصول ، وأكثر شـرب سويق ملتوت إذا كان حاصـلا لا يمنع حصول شـرب (۷) سويق غير ملتوت أضـعافه ، ويوضّـحه أنّا لو قـدّرنا أنّه شـرب سويقـا ملتوتـا عشـر مرّات وسويقا غير ملتوت ألف مرّه ، فأراد أن يخبر عن تسع من الأول بالحصول لقال : أكثر شربى السّويق ملتوتا حاصل ، فتبيّن بذلك ما ذكرناه.

وعلى المـذهب الأوّل الإخبار عن أكثر الشّـرب غير مقيّـد باللّت مخبرا عنه بحصوله ملتوتا ، فلو قـدّرت أكثريّه أخرى غير ملتوت (۸) لكان مناقضا ، وعليه المعنى ، وأيضا فإنّه يخرج عن هذا الباب ، لأنّ الاتّفاق على أنّ الحال المتعلّقه بالمصدر المبتدأ [به](۹) لا يمنع من ذكر الخبر ، إذ / لا خلاف فى جواز «ضربى زيدا قائما خير من ضرب عمرو» ، ونحوه ، فلا يكون ممّا التزم فيه حذف الخبر ، وكذلك «ضربى زيدا قائما يوم الجمعه».

۱- فى ط : «عن» ، تحريف.

۲- فى الأصل : «ضربى زيدا» وما أثبت عن د. ط.

۳- فى د : «إذا» ، تحريف.

۴- فى د : «وتقرير ذلك المعنى أنه» مكان «وأيضا فإنه».

۵- فى د : «وجعل».

۶- فى ط : «إذا» ، تحريف.

۷- سقط من ط : «شرب» وهو خطأ.

۸- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الأصح : «ملتوته».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فإن قلت : فهذا يصحّ على كلّ تقدير (۱) قلت : إنّما يصحّ عندنا (۲) إذا كان «يوم الجمعه» متعلّقا بقائم ، لا- أن يكون خبرا [للمبتدأ](۳).

وفساد المذهب الثالث من وجهين : من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى.

أمّا اللّفظ فإنّه (۴) لو كان المبتدأ قائما مقام الفعل لاستقلّ [الفعل](۵) بفاعله ، كما استقلّ اسم الفاعل بفاعله فى قولك : «أقائم الزيدان» (۶) ، إذ لو قلت : «ضربى» أو «ضربى زيدا» لم يكن كلاما.

وأمّا من حيث المعنى فإنّ (۷) الإخبار يقع بضرب عن (۸) زيد فى حال القيام ، ولا يمنع هذا المعنى من (۹) أن يكون ثمّه ضرب فى غير حال القيام ، ألا- ترى أنّك إذا قلت : «ضرب زيد قائما» لم يمنع من أن يكون ضرب قاعدا ، وهو عين ما ذكرناه فى بطلان مذهب أهل الكوفه.

وقد ذكر بعض النحويّين لبعض هذه المسائل وجها رابعا ، وهو : «أخطب ما يكون الأمير قائما» (۱۰) ، وشبهها ، فزعم أنّ «ما» يجوز أن تكون ظرفيّه ، فيكون «أخطب» زمانا ضروره أنّ (۱۱) أفعل لا- يضاف إلّا إلى ما هو بعض له ، فيكون (۱۲) الخبر إذا نفس «إذا» المقدّره من غير متعلّق ، لأنّها هى المخبر بها ، كما لو قلت : «أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعه» بالرفع (۱۳) فى «يوم الجمعه» (۱۴) ،

۱- بعدها فى د : «عندنا وعندكم» قلت ...

۲- بعدها فى د : «البصريين» إذا ...

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى ط : «أما من حيث اللفظ لأنه ..» ، تحريف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- أقحم بعدها فى ط : «لا يستقل».

۷- فى د : «فلأن».

۸- فى ط : «على» تحريف. وفى د : «بضرب عن التكلم عن زيد» زياده غير لازمه.

۹- سقط من د : «من».

۱۰- انظر الكلام على هذه المسأله فى المسائل الحلبيات : ۲۰۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۰۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۸۲.

۱۱- فى ط : «لأن».

۱۲- فى ط : «وأن يكون» ، تحريف.

۱۳- حكاه الأخفش بالرفع عن بعض العرب ووجّهه ، انظر الحلبيات : ۲۰۵ - ۲۰۶.

۱۴- سقط من د : «يوم الجمعه».

ولو قيل هذا المذهب فى جميع المسائل لاستقام على تقدير حذف مضاف تقديره (۱) : زمان ضربى زيدا قائما ، فلا يحتاج إلى حاصل على هذا ، وإنّما خصّوه بما فيه لكثره وقوع ما المصدريّه ظرفا ، ولم يجروه (۲) فى غير ما فيه «ما» لقلّه وقوع المصادر ظروفا.

فإن قيل : لعلّ «قائما» خبر كان ، فالجواب (۳) عنه من وجهين :

أحدهما : أنّه لو كان خبرا لجاز تعريفه ، وهو لا يجوز تعريفه.

وثانيهما : أنّه لو كان خبرا لكان لم يكن فيه دلاله على الظّرف ، والحال له دلاله عليه ، وقد أجيز فى قوله (۴) :

الحرب أوّلّ ما تكون فتيّه

تسعى بزينتها لكلّ جهول

أربعه أوجه : رفع أوّل وفتيّه ، ونصبهما ، ورفع الأوّل ونصب الثانى ، وعكسه ، وأشكلها نصبهما ، والوجه أن يجعل «تسعى» الخبر ، وأوّل ظرفا ، وفتيّه حالا من الضمير / فى «تكون» (۵).

قوله : «كلّ رجل وضيعته» (۶) ، أى : وحرفته ، فيه مذهبان :

أحدهما : أنّ الخبر محذوف ، وتكون الواو ههنا بمعنى مع ، فتدلّ (۷) على المقارنه فيكون معناه «مقرونان».

وثانيهما : أنّه ليس ثمّه خبر محذوف أصلا ، بل هذه الواو بمعنى مع ، فكما أنّك إذا قدّرت

۱- فى ط : «وتقديره».

۲- فى ط : «يجيزوه».

۳- فى ط : «والجواب» ، تحريف.

۴- هو عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، والبيت فى ديوانه : ۱۵۶ ، والكتاب : ۱ / ۴۰۱ ، وعيون الأخبار : ۱ / ۱۲۷ ، والعقد الفريد : ۱ / ۹۳ - ۹۴ ، وشروح سقط الزند : ۱۶۷۸ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۵۱ وشرح الحماسه للمرزوقى : ۲۵۲ ، ۳۶۸ ، وأمالى ابن الحاجب : ۶۶۶.

۵- انظر أوجه إنشاد هذا البيت فى المقتضب : ۳ / ۲۵۲ - ۲۵۳ ، والمسائل الحلبيات : ۱۹۰ - ۱۹۳ ، وأمالى ابن الحاجب : ۶۶۶ - ۶۶۷.

۶- فى ط : «وصنعته» وهو مخالف لما جاء فى المفصل : ۲۶ ، وقال الرضى : «الضيعه فى اللغه : العقار ، وهى ههنا كنايه عن الصنعه» شرح الكافيه : ۱ / ۱۰۷ ، وانظر اللسان (ضيع).

۷- فى ط : «فدل».

«مع» لم تحتج إلى الخبر ، فكذلك ههنا (۱) ، فإن قيل : لم لم ينتصب فالجواب : أنّها إنّما تنصب إذا كان قبلها فعل أو معنى فعل ، ولا فعل ولا معناه فلا نصب.

وكان ينبغى أن يمثّل فى حذف الخبر لزوما بمثل : «لعمرك لأفعلنّ» (۲) أيضا ، وقالوا : فى «أنت أعلم وربّك» (۳) : إنّه منه ، وإنّ التقدير : وربّك مجازيك ، كأنّه جرى مجرى المثل ، فيستغنى (۴) بأعلم الأوّل (۵) ، ولمّا كان المعنى فى المقدّر المجازاه فسّر به (۶).

قوله : (وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا (۷) ، كقولك : زيد المنطلق ، «والله إلهنا» و «محمد نبيّنا»).

قال الشيخ : يرد (۸) على هذا أنّ الأخبار هى محطّ الفوائد ، وذلك لا يحصل إلّا بما يجهله المخاطب ، أمّا إذا كان يعرفه (۹) فالإخبار به لا فائده فيه ، إذ هو حاصل عنده.

والجواب عنه أنّ الإخبار ههنا لم يقع بالحكم الذى هو القيام ونحوه (۱۰) ، وإنّما وقع بالذات وفائدته إخباره عمّا كان يجوز أنّه متعدّد (۱۱) بأنّه (۱۲) واحد فى الوجود (۱۳) ، وهذا إنّما يكون إذا كان

۱- البصريون هم القائلون بالمذهب الأول ، والأخفش والكوفيون هم القائلون بالمذهب الثانى ، وعند ابن الحاجب أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب ، وانظر الكتاب : ۱ / ۲۹۹ - ۳۰۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۷ - ۱۰۸ ، وتعليق الفرائد : ۳ / ۳۶ ، والأشمونى : ۱ / ۲۱۷.

۲- بعدها فى د : «كذا».

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۳۰۵.

۴- فى د. ط : «واستغنى».

۵- فى د. ط : «الأولى» وجاء بعدها فى د : «فلا يحتاج إلى ذكر لزوم حذف الخبر».

۶- فى د : «بالمجازاه» ، تحريف. وجاء بعدها «وإلا كان ينبغى أن يكون المحذوف من جنس المذكور هنا وهو الأعلم».

۷- سقط من د. ط : «معا».

۸- فى د : «قد يرد».

۹- فى ط : «معرفه».

۱۰- سقط من ط : «ونحوه».

۱۱- بعدها فى د : «فى الذهن».

۱۲- فى د. ط : «وأنه» ، تحريف.

۱۳- بعدها فى د : «الخارجى».

المخاطب قد عرف مسمّين فی ذهنه أو أحدهما فی ذهنه والآخر فی الوجود (۱) ، فیجوز أن یکونا [عند السّامع](۲) متعدّدین ، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الآخر کان فائدته أنّهما فی الوجود (۳) ذات واحده ، وهذا فیما کان متغایر (۴) اللّفظ ، نحو قولک : «زید المنطلق» ، وإن کان لفظه لفظا واحدا فلا یستقیم فیه هذا التقدیر ، وإنّما یستقیم فیه حذف مضاف باعتبار حالین ، کقولک : «شعری شعری» (۵) ، و «أنا أنا» ، وتقدیره : شعری الآن مثل شعری فیما تقدّم ، أی : المعروف المشهور بالصّفات التامّه (۶) ، وبعده (۷) :

لله درّی ما أجنّ صدری

تنام عینی وفؤادی یسری

مع العفاریت بأرض قفر

وکذلک قولهم : «الناس الناس» ، أی : الناس کالذین (۸) تعرف.

قوله : «وقد یجیء للمبتدأ خبران فصاعدا ، کقولک (۹) : هذا حلو حامض».

قال الشیخ : إن قیل : کیف یصحّ الإخبار بأمرین متضادّین فی حاله واحده فالجواب : أنّه لم یرد (۱۰) أنّه حامض من کلّ وجه ، أو حلو من کلّ وجه ، وإنّما أراد أنّ فیه طرفا من هذا وطرفا من / ذاک (۱۱) ، وهذا (۱۲) لیس بمتناف ، ولذلک وقع فی بعض النّسخ «ویجمعهما قولک : مزّ» (۱۳).

۱- بعدها فی د : «الخارجی».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- بعدها فی د : «الخارجی».

۴- فی د : «متغیر».

۵- وردت هاتان الکلمتان فی بیت من الرجز هو : «أنا أبو النّجم وشعری شعری» ، وانظر الحاشیه : ۷.

۶- نقل الدمامینی هذا التقدیر عن شرح المفصل لابن الحاجب انظر تعلیق الفوائد : ۳ / ۸۲.

۷- أی بعد البیت السابق ، والأبیات الأربعه لأبی النجم العجلی وهی فی الخزانه : ۱ / ۲۱۱ ، والبیت الأول والثانی فی دیوان أبی النجم : ۹۹ ، والبیت الشاهد فی المنصف : ۱ / ۱۰ وشرح الحماسه للمرزوقی : ۱۰۳. والدّرّ فی الأصل : اللّبن ، ویقال فی المدح : لله درّه أی : عمله ، وقوله : ما أجنّ صدری : صیغه تعجب من الجنون ، الخزانه : ۱ / ۲۱۱.

۸- فی ط : «کالذی».

۹- فی المفصل : ۲۷ «منه قولک».

۱۰- سقط من ط : «أنه لم یرد» وهو خطأ.

١١- فى د : «هذا».

١٢- فى د : «وذلك».

١٣- لم ترد هذه العباره فى المفصل ولا فى شرح ابن يعيش.

فالأخبار المتعدّده على قسمين : قسم لا يستقلّ المعنى فيه إلّا بالمجموع ، وقسم يستقلّ بكلّ واحد منها (۱) ، فنبّه على القسمين ، وما يورد على نحو : «حلو حامض» من أنّه إن كان فى كلّ واحد منهما ضمير ففاسد ، لأنّه (۲) يؤدّى (۳) إلى أن يكون كلّ خبرا (۴) على حياله ، وإن كان فى أحدهما فتحكّم ، وإن لم يكن فأفسد (۵).

والجواب : نقول (۶) بالقسم الأوّل ، ولا يلزم أن يكون كلّ خبرا على حياله ، لأنّ المقصود جمع الطّعمين ، فالضميران على أصلهما ، والمعنى أنّ فيه حلاوه وفيه حموضه ، وكان (۷) القياس جمعهما بالعطف (۸) ، إلّا أنّ خبر المبتدأ من نحو : عالم وعاقل (۹) سائغ فيه الأمران مع الاستقلال ، فكان هذا أجدر ، وتضمّنا باعتبار معنى مزّ ضميرا آخر يعود على الابتداء (۱۰).

واستشهد (۱۱) بقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (۱۲) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (۱۵) فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ)(۱۳) على أنّ المبتدأ له خبران فصاعدا (۱۴) ، لأنّ «هو» مضمر ، فلا يكون موصوفا ، فتعيّن (۱۴) أن يكون ما بعده خبرا عنه ، فقد مثّل بما هو متعيّن لما ذكره.

قوله : «وإذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره».

۱- فى ط : «منهما» ، تحريف.

۲- سقط من د : «لأنه».

۳- فى ط : «لأنه لا يؤدى» ، مقحمه.

۴- فى ط : «كل واحد خبرا».

۵- فى ط : «ففاسد».

۶- سقط من د : «نقول» ، وهو خطأ.

۷- فى د : «فكان».

۸- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۱.

۹- فى د : «عالم عاقل».

۱۰- فى د. ط : «آخر عائدا على المبتدأ».

۱۱- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۷.

۱۲- فى د : «تعين».

۱۳- البروج : ۸۵ / ۱۴ - ۱۶.

۱۴- سقط من ط : «فصاعدا».

قال الشيخ : إنّما تضمّن المبتدأ معنى الشرط فى هذه الصّور (۱) التى ذكرها من حيث كانت دالّه على معنى العموم ، لأنّ «الذى» فى قولك : «الذى يأتينى فله درهم» للعموم لا للعهد ، وكذلك النكره فى «كلّ رجل يأتينى فله درهم».

وقوله : «إذا كانت الصّله أو الصفه فعلا أو ظرفا».

لأنّ الفعل يشعر بالسّببيّه ، وكذلك الظّرف ، لأنّه يتعلّق بالفعل على القول الصّحيح (۲) ، ثم مثّل بقوله : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ)(۳) ، وبقوله : (وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَهٍ فَمِنَ اللهِ)(۴).

قال الشيخ : فيها (۵) إشكال من حيث (۶) إن الشرط وما شبّه به يكون الأوّل فيه سببا للثانى ، تقول : «أسلم تدخل (۷) الجنّه» ، فالإسلام سبب لدخول الجنّه ، وهنا الأمر على العكس ، وهو أنّ الأوّل استقرار النّعمه بالمخاطبين ، والثانى كونها من الله ، فلا يستقيم أن يكون الأوّل سببا (۸) للثانى من جهه كونه فرعا عنه ، وتأويله أنّ الآيه جيء بها لإخبار قوم استقرّت بهم نعمه (۹) جهلوا معطيها أو شكّوا فيه ، فاستقرارها مجهوله أو / مشكوكه سبب للإخبار بكونها (۱۰) من الله ، فتحقّق إذا أنّ الشّرط والمشروط على بابه (۱۱) ، وأنّ ذلك صحّ من حيث إنّ جواب الشّرط لا يكون إلّا جمله ، ويكون معنى الشرط (۱۲) فيه إمّا مضمونها

۱- فى ط : «الصوره».

۲- انظر ما تقدم : ق : ۳۹ آ.

۳- البقره : ۲ / ۲۷۴.

۴- النحل : ۱۶ / ۵۳ ، وانظر كلام ابن الشجرى على الآيه فى أماليه : ۲ / ۲۳۵ - ۲۳۶.

۵- فى د : «فيه» ، والضمير راجع إلى الآيه الثانيه.

۶- فى د. ط : «جهه».

۷- فى ط : «فتدخل» تحريف.

۸- فى د. ط : «الأول فيه سببا».

۹- فى د : «نعم» ، وفى ط : «النعمه وجهلوا».

۱۰- فى ط : «الإخبار لكونها» ، تحريف فى «لكونها».

۱۱- نقل الدمامينى الإشكال الذى أورده ابن الحاجب على هذه الآيه وإجابته عنه عن شرح المفصل. انظر تعليق الفرائد : ۳ / ۱۴۰.

۱۲- فى د : «المشروط» ، تحريف.

وإمّا الخطاب (۱) بها ، فمثال المضمون قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ) الآيه ، ومثال الخطاب بها قولك : «إن أكرمتنى اليوم فقد أكرمتك أمس» ، والمعنىّ بالمضمون معنى نسبه (۲) الجمله ، كقوله تعالى : (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ) [أى : ثبت لهم أجرهم](۳) ، فثبوت الأجر لهم هو (۴) مضمون الجمله ، وهو مسبّب (۵) عن الإنفاق ، والمعنىّ بالخطاب بها أن يكون نفس الإعلام بها هو المشروط لا مضمونها ، ألا ترى أنّك لو جعلت مضمون قوله : «فمن الله» هو المشروط لكان المعنى أنّ استقرارها سبب لحصولها من الله ، فيصير الشّرط مسبّبا (۶) للمشروط ، ومن ثمّ وهم من قال : إنّ الشّرط قد يكون مسبّبا ، وإذا جعلنا الخطاب بنفس الجمله هو المشروط ارتفع الإشكال.

قوله : «فإن دخلت (۷) ليت أو لعلّ لم تدخل الفاء بالإجماع ، وفى دخول «إنّ» خلاف بين الأخفش وصاحب «الكتاب».

قال الشيخ : حجّه صاحب الكتاب [أعنى سيبويه](۸) أن يقال : إنّه حرف يمتنع دخوله على الشّرط ، فلا يدخل على ما أشبه الشّرط قياسا على «ليت» و «لعلّ» ، وتقريره أنّ الشّرط لا يعمل فيه ما قبله ، لأنّه قسم من أقسام ما له صدر الكلام ، وقد تقدّم ، وأنّ «إنّ» (۹) لا يليها إلّا معمولها ، فلو دخلت على الشّرط فلا يخلو إمّا أن تعمل أو لا ، وكلاهما باطل (۱۰) ، ووجه بطلانه (۱۱) ظاهر ، وأيضا فإنّ كلا منهما له صدر الكلام فيتنافيان.

وقال الأخفش : دخولها فى خبر «إنّ» جائز والدّليل عليه ورود ذلك فى القرآن وكلام العرب ،

۱- فى ط : «الجواب» ، تحريف. وانظر مايلى من الكلام.

۲- فى د : «شبه» ، تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من د : «هو».

۵- فى ط : «سبب» ، تحريف.

۶- فى ط : «سببا».

۷- فى المفصل : ۲۷ «وإذا أدخلت».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من د : «إن» ، وهو خطأ.

۱۰- فى د : «ممتنع».

۱۱- فى د : «امتناعه».

فالوارد فی القرآن قوله تعالی : (إِنَّ الَّذِینَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِینَ وَالْمُؤْمِناتِ) إلی قوله : (فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ)(۱).

وما احتجّ به سیبویه إنّما یصحّ أن لو اعتبره الواضع ، ولمّا لم یعتبره دلّ علی أنّه ملغی.

ولیس لمذهب الأخفش ردّ ، وعلّه الأصل علی مذهب الأخفش غیر ما ذکره سیبویه ، وهو أنّ «لیت» و «لعلّ» إنشاآن ، وما یقع خبرا لهما غیر محتمل للصّدق والکذب ، [وجزاء الشّرط محتمل لهما](۲) ، فلا یجوز الجمع بین قضیّتین متناقضتین من وجه واحد (۳) ، لأنّه یؤدّی / إلی أن یکون ما وقع بعد الفاء محتملا غیر محتمل [لهما](۴)

وعلّه سیبویه فی الأصل المقیس علیه أنّهما حرفان یقتضی کلّ واحد منهما أن یکون له صدر الکلام ، فلا یجتمعان ، لأنّه یؤدّی إلی التناقض ، والجواب عنه أنّ ذلک فی المشبّه بالشّرط ، فلا یلزم مع أنّه قد ثبت إلغاؤه واعتذر لسیبویه عن قوله تعالی : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِی تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِیکُمْ)(۵) اعتذارات ثلاثه (۶) :

۱- البروج : ۸۵ / ۱۰ ، والآیه : (إِنَّ الَّذِینَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِینَ وَالْمُؤْمِناتِ ثُمَّ لَمْ یَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذابُ الْحَرِیقِ) (۱۰).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- ردّ الرضی علی ابن الحاجب فی دعواه هذه ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۰۳.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- الجمعه : ۶۲ / ۸.

۶- کلام ابن الحاجب هنا یعنی أن سیبویه منع من دخول الفاء فی خبر إنّ إن جاء اسمها اسما موصولا أو موصوفا باسم موصول ، وکذا نقل فی شرحه للکافیه : ۲۵ ، وأماليه : ۴۷۹ ، إلّا أنّ ابن یعیش نقل أن سیبویه ذهب إلی جواز دخول الفاء فی خبر «إنّ» وأنّ الأخفش لا یجیز دخول الفاء فی خبرها ، انظر شرح المفصل : ۱ / ۱۰۱ ، وأشار الرضی إلی أن ابن الحاجب ذکر أن سیبویه ألحق إنّ بلیت ولعلّ فی منع دخول الفاء فی خبریهما ، خلافا للأخفش ، ونقل عن العبدی وأبی البقاء وابن یعیش أن المجوز لدخول الفاء مع إنّ سیبویه خلافا للأخفش ، انظر شرح الکافیه : ۱ / ۱۰۳ ، ونقل الدمامینی أن المانع من دخول الفاء الأخفش فی أحد قولیه ، وردّ علیه بأن شهاده السماع قائمه علی خلاف ما قال. انظر تعلیق الفرائد : ۳ / ۱۴۹ ، وظاهر کلام سیبویه أنه یجیز دخول الفاء فی خبر إنّ ، انظر الکتاب : ۳ / ۱۰۲ - ۱۰۳ ، وانظر تعلیل الفراء لدخول الفاء فی خبر إنّ فی معانی القرآن : ۳ / ۱۵۵ - ۱۵۶ ، وأجاز ابن مالک دخول الفاء فی خبرها وصححه أبو حیان ، انظر شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۳۳۱ وارتشاف الضرب : ۲ / ۷۰.

أحدها : قالوا : إنّ الفاء زائده (۱) ، وهذا ليس بشيء ، لأنّ سيبويه لا يقول بزياده الفاء ، فكيف يحتجّون له بشيء لا يقول به (۲)؟

الثانی : أنّ «إنّ» لم تدخل على «الذی» ، ونحن كلامنا فی «إنّ» التی تدخل على الذی ، وليس أيضا بشيء ، لأنّ الصّفه والموصوف كالشّيء الواحد ، فلا فرق بين أن تدخل على الموصوف أو تدخل على الصّفه. (۳)

الثالث : أنّهم (۴) قالوا : إنّ الفاء ليست بزائده (۵) ، وإنّما هی عاطفه جمله على جمله ، ويكون خبر «إنّ» قد تمّ بقوله : «الذی تفرّون منه» ، وهذا أقواها ، وهذا كله بحث المتأخرين (۶) ، والظّاهر أنّه مبنیّ على نقل الزمخشریّ ، وقد أوضحه معلّلا فی غير المفصّل (۷) ، وهو بعيد من جهه النّقل والفقه ، أمّا النّقل فقد استشهد سيبويه (۸) فی كتابه (۹) بعد قوله : «الذين ينفقون» بقوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ) ، وأمّا الفقه فيبعد منه وقوعه فی مخالفه الواضحات. (۱۰)

وقد يورد على مثل (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ) أنّ الفرار ليس سببا للموت ، فكيف أجيب به ، وأجيب من وجهين :

أحدهما : أنّ المعنى أنّ الفرار المظنون سببا للنّجاه سبب الإخبار (۱۱) بملاقاه (۱۲) الموت معه ، كما ذكر فی غيره.

۱- ممّن قال بهذا الفراء ، انظر معانی القرآن له : ۳ / ۱۵۵ - ۱۵۶ ، والبحر المحيط : ۸ / ۲۶۷.

۲- فی د : «يقول هو به».

۳- ذكر العكبری هذا القول ولم يعزه ، انظر إملاء ما منّ به الرحمن : ۲ / ۲۶۱.

۴- فی الأصل. ط : «ان» تحريف وما أثبت عن د.

۵- فی د : «بجواب» ، تحريف.

۶- ذكر الفراء هذا الوجه ونسبه إلى بعض المفسرين ، انظر معانی القرآن له : ۳ / ۱۵۶.

۷- انظر الكشاف : ۴ / ۹۷ ، والبحر المحيط : ۸ / ۲۶۷.

۸- سقط من د : «سيبويه».

۹- انظر الكتاب : ۳ / ۱۰۳.

۱۰- من قوله : «والظاهر أنه» إلى «الواضحات» نقل فی حاشيه شرح الكافيه للرضی : ۱ / ۱۰۳ عن إيضاح المفصل لابن الحاجب على أنه يعنی منع سيبويه من دخول الفاء فی خبر إنّ.

۱۱- وقع اضطراب فی ط. فی هذه العباره إذ جاءت كمايلی : «أن الفرار المظنون سبب للنجاه وسبب الإخبار».

۱۲- فی د : «للإخبار لملاقاه» ، تحريف.

والثانى : أنّ ما يلزم على كلّ حال يحسن (١) أن يبنى جزاء على أبعد الأحوال ، فيجىء (٢) الباقى من طريق الأولى ، مثل «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» (٣) ، وقوله (۴) :

ومن هاب أسباب المنيّه يلقها

وإن رام أسباب السّماء بسلّم

وإذا جاز ذلك فى صريح الشّرط فالمشبّه به أولى.

وفى دخول نحو : «المكرم لى فإنّى أكرمه» فى هذا الباب نظر ، وكذلك : «كلّ رجل مكرم فإنّى أكرمه» ، ونحوه ممّا وصل باسم الفاعل أو المفعول أو نحوهما.

۱- سقط من د : «يحسن» ، وهو خطأ.

۲- فى ط : «فجىء» ، تحريف.

۳- عمر بن الخطاب هو صاحب هذا القول ، وانظر كشف الخفاء : ۲ / ۴۲۸ ، والمقاصد الحسنه : ۷۰۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۳۲ ، والأشباه والنظائر : ۳ / ۶۸۳.

۴- هو زهير بن أبى سلمى ، والبيت فى ديوانه : ۲۷.

[خبر إن وأخواتها]

قال صاحب الكتاب :

«خبر إنّ وأخواتها».

ثمّ قال : «هو المرفوع / فى قولك (١) : إنّ زيدا أخوك ، ولعلّ بشرا صاحبك».

قال الشيخ : إنّما لم يحدّ خبر إنّ ، لأنّه (٢) إمّا أن يحدّ (٣) باعتبار المعنى أو باعتبار اللّفظ ، فأمّا باعتبار المعنى فقد تقدّم ما يرشد إليه ، وهو خبر المبتدأ ، وأمّا من حيث اللّفظ فقد قال : «هو المرفوع» (۴).

والعامل عند البصريّين هو «إنّ» ، ودليله أنّه شىء واحد يقتضى (۵) شيئين اقتضاء واحدا ، فكان عاملا كعلمت ، والكوفيّون يقولون : هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول «إنّ» (۶) ، وحجّتهم أنّ زيدا فى قولك : «زيد أخوك» (٧) كان عاملا فى «أخوك» لاقتضائه إيّاه ، وذلك الاقتضاء (٨) باق ، وهذا فاسد ، لأنّ الاقتضاء فى «أخوك» باق أيضا فى «زيد» ، فلو كان الاقتضاء قبل دخول «إنّ» باقيا على حاله لوجب أن لا ينتصب زيد بإنّ ، وقد انتصب ، فدلّ على أنّه ليس بباق ، قالوا : «إنّ» (٩) ضعيفه عن معانى الأفعال ، فلا تعمل فى الجزأين عمل الأفعال ، وبيان ضعفها قوله (١٠)

لا تتركنّى فيهم شطيرا

إنّى إذن أهلك أو أطيرا

١- فى المفصل : ٢٧ «فى نحو قولك».

٢- فى د : «لأن حدّه» مكان «لأنه».

٣- فى د : «يكون».

۴- حدّ ابن الحاجب خبر إن وأخواتها بقوله : «هو المسند بعد دخول هذه الحروف» ، الكافيه : ٨١.

۵- فى ط : «ودليلهم أنه من شىء اقتضى» وهو خطأ.

۶- انظر ما سلف ق : ٣٧ أ.

٧- سقط من ط : «فى قولك : زيد أخوك» ، وهو خطأ.

٨- فى ط : «وذلك أن الاقتضاء».

٩- سقط من د : «إن» وهو خطأ.

١٠- فى ط : «كقوله» ، والبيت لم ينسبه أحد إلى قائله فيما وقفت عليه ، وهو فى معانى القرآن للفراء : ١ / ٢٧۴ ، ٢ / ٣٣٨ ، والإنصاف : ١٧۶ - ١٧٧ ، ١٧٩ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٣٨ ، والمغنى : ١۶ ، والأشمونى : ٣ / ٢٨٨ والمقاصد للعينى : ۴ / ٣٨٣ ، والخزانه : ٣ / ۵٧۴. والشّطير : الغريب ، وأهلك بكسر اللام ، والماضى بفتحها. الخزانه : ٣ / ۵٧۶.

ينتصب (۱) «أهلك» بإذن ، وقولهم : «إنّ بك زيد مأخوذ» (۲) ، ومثل (۳) :

كأنّهنّ فتيات لعس

كأنّ فى ديارهنّ الشّمس

ومثل (۴) :

إنّ لله درّ قوم يريد و

نك بالنّقص والشّقاء شقاء

وقد أوّل «إنّى (۵) إذن أهلك» على معنى : إنّى أقول ، والقول يحذف كثيرا (۶) ، أو على حذف أذلّ (۷) ، والباقى على ضمير الشّان.

وإنّما قدّم منصوب «إنّ» (۸) على مرفوعها لأوجه ثلاثه :

أحدها : للفرق (۹) بينها وبين ما شبّهت به ، وشبهها بالأفعال ظاهر ، فلم يحتج إلى ذكره.

ثانيها : أنّ الفعل الذى شبّهت به له عملان ، عمل أصلىّ ، وعمل فرعىّ ، فالأصلىّ أن يتقدّم مرفوعه على منصوبه ، والفرعىّ أن يتقدم منصوبه على مرفوعه ، وهذه (۱۰) فرع ، فعملت (۱۱) عمل الفرع.

۱- فى د : «انتصب».

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۱۳۴ والإنصاف : ۱۷۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۳.

۳- قائل البيتين هو عماره بن عقيل يصف نحلا ، وهما فى ديوانه : ۵۶ ، والنوادر فى اللغه : ۲۵ ، والثانى منهما فى التنبيهات لعلى بن حمزه : ۱۱۰ ، وروايه البيت الثانى فى النوادر : «كأن فى أظلالهنّ الشمس» ، وردّ على بن حمزه روايه ثعلب للبيت : «كأن فى أظلالهنّ الشمس» واتهمه بأنه يغيّر روايه بعض الأبيات لنصره مذهبه ، وذهب إلى أن الروايه الصحيحه «تحار فى أظلالهنّ الشمس». التنبيهات : ۱۱۰ ، وكذا روايه الديوان ، وقال أبو زيد : «والقوافى مرفوعه ، يريد : كأنه فى أظلالهنّ الشمس ، فإذا أضمر الكاف فالكاف للمخاطب ، والمخاطب لا يحتاج إلى تبيين ، وإنما تبين الهاء بالأمر إذ كانت مبهمه يفسرها ما بعدها ، وإظهارها هو الجيد ، وإنما يجوز إضمارها إذا اضطر الشاعر». النوادر : ۲۶ ، «اللّعس : سواد اللّثه والشفه» اللسان (لعس).

۴- لم أهتد إلى قائله.

۵- سقط من ط : «إنى» وهو خطأ.

۶- نقل البغدادى تأويل ابن الحاجب للبيت فى الخزانه : ۳ / ۵۷۴ وانظر شرح أبيات المغنى للبغدادى : ۱ / ۸۸.

۷- فى د. ط : «إذن» تحريف ، قال الرضى : «قال الأندلسى : يجوز أن يكون خبر إن محذوفا أى : إنى أذل أو لا أحتمل ، ثم

ابتدأ وقال : إذن أهلك ..» شرح الكافيه : ٢ / ٢٣٨.

٨- فى الأصل ط : «منصوبها» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

٩- فى د : «الفرق».

١٠- فى ط : «وهذا» ، تحريف.

١١- فى ط : «فعمل» ، تحريف.

ثالثها : أنّه إنّما قدّم لئلّا يؤدّى إلى محذور ، وهو الإضمار فى الحروف ، لأنّك لو قلت : «إنّ قائم زيدا» ، فقيل : اجعل مكان «زيد» ضميرا [أى قبل قائم وبعد إنّ](١) لكنت إمّا أن تأتى به متّصلا أو منفصلا ، وكلاهما فاسد ، فالذى يؤدّى إليه فاسد (٢) ، وبيانه أنّك لو أتيت به متّصلا لم تخل إما (٣) أن تكون صورته ضمير النّصب أو الرّفع ، فإن كان ضمير الرّفع فهو فاسد ، لأنّه يؤدّى إلى الاستتار فى الحروف ، وإن أتيت به منصوبا لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع ، وإن / كان منفصلا لم يخل إمّا أن يكون منصوبا أو مرفوعا ، فالمرفوع لا يستقيم لأنّ المضمر إذا ولى عامله وجب أن يكون متّصلا ، والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا [يعنى الاستتار فى الحروف ، ووضع المنصوب موضع المرفوع](٤).

قال : «وجميع ما ذكر فى خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ، ما خلا جواز تقديمه ، إلّا إذا وقع ظرفا».

قال الشيخ : يعنى بأصنافه كونه معرفه ونكره ومفردا وجمله ، وبأحواله (٥) كونه مقدّما ومؤخّرا ومحذوفا ، وبشرائطه أنّه إذا كان جمله فلا بدّ له من ضمير ، وإذا حذف فلا بدّ له من قرينه ، إمّا حاليّه أو مقاليّه ، وإذا كان ظرفا والمبتدأ نكره فلا بدّ من تقديم الخبر (٦).

فإن قيل : يلزم من قوله : «وجميع ما ذكر من خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه» أن يجيز «إنّ زيدا اضربه» ، لأنّه يجوز «زيد اضربه» فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّه لم يذكر ذلك أصلا ، وإذا لم يذكره فإنّما حكم باشتراكهما فيما ذكر لا فيما لم يذكره ، فقوله : «وجميع ما ذكر» إنّما أراد : وجميع ما ذكرته ، لا أنّه أراد : وجميع ما يصحّ أن يكون خبرا للمبتدأ يصحّ أن يكون خبرا لإنّ.

والثانى : وهو الأقوى لشموله الجواب عن هذه الصّوره وغيرها - أنّه لم يرد بقوله : «وجميع ما ذكر»

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- انظر تعليل تقديم منصوب إن وأخواتها فى أسرار العربيه : ١۴٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨ - ٩.

٣- فى ط : «من».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «وأحواله».

۶- من قوله : «وبشرائطه أنه إذا ...» إلى «الخبر» وقع فيه اضطراب وسقط فى ط ، إذ وردت العباره فيها كمايلى : «وبشرائطه أنه إذا كان ظرفا إذا كان جمله فلا بد له من ضمير ، والمبتدأ نكره فلا بد من تقدّم الخبر»

إلى آخره إلّا أنّ خبر «إنّ» مشارك لخبر المبتدأ فى الأحكام بعد أن ثبت كونه خبرا لإنّ بشرائطه وانتفاء موانعه (۱) ، لا أنّ كلّ (۲) موضع يصحّ (۳) أن يكون خبرا للمبتدأ يصحّ أن يكون خبرا لإنّ ، فلذلك (۴) لا يلزمه «إنّ أين زيد» ولا «إنّ من أبوك» ، وإن جاز «من أبوك» و «أين زيد؟» مبتدأ وخبرا بالاتّفاق.

فإن قيل : فهذا يؤدّى إلى الدّور ، لأنّه قصد إلى تعريف خبر «إنّ» ، وإذا (۵) لم يعرف خبرها (۶) إلّا بعد دخولها ، ودخولها لا يعرف إلّا بعد تحقّق (۷) صحّه كون الخبر خبرا لها كان دورا ، سلّمنا أنّه ليس بدور ، إلا أنه يبطل فائده التّعريف ، لأنّه إذا قصد إلى تعريف خبر «إنّ» بكونه خبر المبتدأ وكان خبر المبتدأ منقسما باعتبار خبر (۸) إنّ فى صحّه بعضه وامتناع بعضه كان تعريفا للأخصّ بالأعمّ.

فالجواب : أنّه لا يتوقّف كونه صالحا لأن يكون خبر إنّ (۹) على دخول «إنّ» (۱۰) بل يعرف ذلك / قبل دخول «إنّ» بأن يقال : كلّ مبتدأ وخبر لا منافاه بينهما وبين «إنّ» فصالح (۱۱) أن يكون خبر المبتدأ خبرا لإنّ ، فينتفى الدّور.

وأمّا الثانى (۱۲) فإنّه إنّما (۱۳) يلزم لو كان قصد إلى التّعريف به ، ولا أحد يعرّف خبر «إنّ» بكونه خبرا للمبتدأ (۱۴) ، وإنّما عرّفه بكلام (۱۵) معناه أنّ الخبر الذى يصحّ دخول «إنّ» عليه وعلى مبتدئه

۱- فى د : «مانعه».

۲- فى ط : «لأن كل» تحريف.

۳- فى ط : «صح».

۴- فى د : «وكذلك» ، لا يحسن.

۵- فى ط : «إذا» ، تحريف.

۶- فى د : «حدها» ، تحريف.

۷- فى د. ط : «تحقيق».

۸- سقط من د : «خبر» ، خطأ.

۹- فى د : «صالحا لخبر إن».

۱۰- سقط من ط : «على دخول إنّ» وهو خطأ.

۱۱- فى ط : «لا منافاه بينهما وأن تصالح أن يكون ..» تحريف.

۱۲- أى قوله : «يبطل فائده التعريف».

۱۳- فى د. ط : «فإنما» موضع «فإنه إنما».

۱۴- فى ط : «بذلك» ، مكان «بكونه خبرا للمبتدأ».

۱۵- فى د : «لكلام» ، تحريف.

بقوله (۱) : «هو المرفوع فی قولک : إنّ زیدا أخوک ، ولعلّ بشرا صاحبک» ، فما لم یثبت أنّه خبر لإنّ لا یلزم إعطاؤه أحکام الخبر من حکمه ، لأنّه إنّما حکم بأحکام خبر المبتدأ بعد صحّه کونه خبرا لإنّ ، وأمّا موضع یمتنع فیه أن یکون خبرا لإنّ من أصله فلا یحکم علیه بشیء.

قوله : «وقد حذف فی نحو قولهم : إنّ مالا وإنّ ولدا» إلی أخره.

وهذا ظاهر ما بیّناه (۲) ، وأمّا قول الأعشی (۳) :

إنّ محلّا وإنّ مرتحلا

وإنّ فی السّفر إذ مضوا مهلا

فواضح أیضا ، أی : إنّ لنا محلا ، وهو موضع استشهاده ، أی : إنّ لنا محلا فی الدّنیا ، ومرتحلا عنها (۴) إلی الآخره ، وإنّ فی السّفر الرّاحلین (۵) عنها (۶) مهلا ، أی : إمهالا ، أی طولا (۷) ، وروی «مثلا» (۸) ، أی : لنا فیهم مثلا (۹) ، وقد روی فی کتاب سیبویه : «وإنّ فی السّفر ما مضوا مهلا» (۱۰) ، فتکون «ما» مصدریّه ، فیکون (۱۱) تقدیره : مضیّهم ، فیکون التقدیر بدل الاشتمال (۱۲) ،

۱- أی : الزمخشری ، المفصل : ۲۷.

۲- فی د : «بینا».

۳- البیت فی دیوانه : ۲۳۳ ، والکتاب : ۲ / ۱۴۱ ، والمقتضب : ۴ / ۱۳۰ ، والخصائص : ۲ / ۳۷۳ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۲۲ ، والمغنی : ۲۶۳ ، ۶۷۳ - ۶۷۴ ، ومعاهد التنصیص : ۱ / ۱۹۴ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۱ ، وورد بلا نسبه فی أمالی ابن الحاجب : ۳۴۵.

۴- سقط من د : «عنها».

۵- فی د : «الراحله». وفی ط : «للراحلین» تحریف فی الأخیر.

۶- فی د : «إلیها» تحریف.

۷- ردّ البغدادی علی ابن الحاجب فی ذهابه إلی أن المهل بمعنی الإمهال ، وانظر الخزانه : ۴ / ۳۸۴. وأمالی ابن الحاجب : ۳۴۶.

۸- ورد البیت بهذه الروایه فی معاهد التنصیص : ۱ / ۱۹۴ ، فیما وقفت علیه.

۹- بعدها فی د : «أی اعتبارا وعظه».

۱۰- روایه سیبویه : «وإن فی السفر ما مضی مهلا» ، الکتاب : ۲ / ۱۴۱ ، وکذا نقل البغدادی روایه سیبویه للبیت فی الخزانه : ۳ / ۳۸۴ ، وکذا روایه دیوان الأعشی : ۲۳۳ أیضا ، والروایه فی المقتضب : ۴ / ۱۳۰ «إذ مضی» ، وفی معاهد التنصیص : ۱ / ۱۹۴ «من مضی» ، وفی الخصائص : ۲ / ۳۷۳ وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۳۲۲ وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۶۲ ، والمغنی : ۸۷ ، ۲۶۳ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۱ «إذ مضوا مهلا»

۱۱- سقط من د. ط : «فیکون».

۱۲- فی ط : «اشتمال».

وبعد «إنّ محلا» (۱) :

استأثر الله بالبقاء وبال

عدل وولّى الملامه الرّجلا

وتقول : «إنّ غيرها إبلا ـ وشاء» ، لمن رأى لك أمتعه أو خيلا أو غير ذلك ، فقال : هل (۲) لك غيرها؟ فتقول : «إنّ غيرها إبلا وشاء» (۳) ، أى : إنّ لنا غيرها ، ويحتمل أن يكون «إبلا» منصوبا على التميز من «غيرها» ، أو بدلا من «غيرها» ، أو موصوفا لغيرها ، وقد تقدّم عليه (۴) ، فلا بدّ أيضا من تقدير تقديم الخبر ، لئلّا يؤدّى إلى أن يلى «إنّ» ما ليس باسمها ولا خبرها ، وقال (۵) :

يا ليت أيّام الصّبا رواجعا

وللنّاس فيه ثلاثه مذاهب :

أحدها : وهو مذهب البصريّين أنّ «رواجعا» منصوب على الحال ، وخبر «ليت» محذوف تقديره : ليت أيّام الصّبا لنا رواجعا (۶) ، فيكون حالا من الضمير فى «لنا» أى : يا ليت أيّام الصّبا مستقرّه لنا فى حال كونها رواجعا /.

ومذهب الفرّاء أنّ «ليت» تنصب الاسمين جميعا على لغه بعض العرب ، لأنّ «ليت» بمعنى تمنّيت ، وهم يقولون : «تمنّيت (۷) زيدا قائما» ، كذلك هذه (۸).

۱- البيت فى ديوان الأعشى : ۲۳۳ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۴ ، وهو بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۳۴۵.

۲- فى د : «فقال لك : هل».

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۱۴۱.

۴- جاء بعد فى د : «وعلى تقدير كون الإبل موصوفا لغيرها تقديره : إنّ لنا إبلا غيرها» فلا بدّ ...

۵- هو العجاج ، والبيت فى ديوانه : ۲ / ۳۰۶ وطبقات فحول الشعراء : ۷۸ ، والموشح : ۳۴۰ ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۱۰۴ إلى رؤبه وليس فى ديوانه ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۱۴۲ والأصول فى النحو : ۱ / ۲۴۸ ، والأشمونى : ۱ / ۲۷۰ ، والخزانه : ۴ / ۲۹۰.

۶- كذا قدّر ابن السراج البيت. انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۲۴۸.

۷- فى د : «أتمنى».

۸- ذكر ابن سلام أن نصب الاسمين بليت لغه لرؤبه وقومه ، انظر طبقات فحول الشعراء : ۷۸ - ۷۹ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۴۷ وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۳۱.

ومذهب الكسائيّ أنّ «رواجع» منصوب بإضمار «تكون» (۱) ، فيكون من باب ما أضمرت فيه «كان» (۲).

قال (۳) : ومـذهب البصـريّين أولى ، إذ قـد ثبت حـذف الخبر مع إرادته ، وهو عين ما حملوه (۴) عليه ، وأمّا مـذهب الفرّاء فلم يثبت أنّ «ليت» عامله نصـبا فى الجزأين ، فيحمل عليه البيت ، ولا يثبت مثل ذلك إلّا بثبت ، وأمّا مذهب الكسائيّ وإن كان خيرا من مذهب الفرّاء لثبوت إضمار «كان» فى مواضع ، إلّا أنّ مذهب البصريّين أولى ، لكثره حذف الخبر ، وقلّه إضمار «كان».

وقـد وقع فى بعض النّسخ : «وقد التزم حذفه (۵) فى قولهم : «ليت شـعرى» والظّاهر أنّه أراد (۶) إثبـات ذلك فى كتابه ، ثمّ رجع عنه (۷) ، وهذا الكلام بمجرّده غير مسـتقيم (۸) ، إذ لم يسـمع عن العرب ، ولا يسـتقيم أن يقول أحد : «ليت شعرى» مقتصرا (۹) من غير انضـمام شـىء آخر إليه ، وإنّما المعروف : «ليت شـعرى أىّ (۱۰) الرّجلين عنـدك» ، أو : أزيد (۱۱) عنـدك أم عمرو ، ونحو ذلك ، وقوله (۱۲) :

ليت شعرى مسافر بن أبى عم

رو وليت يقولها المحزون

۱- بعدها فى د : «أى تكون لنا رواجع».

۲- انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۲۴۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۹ - ۱۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۴۷.

۳- الضمير عائد على ابن الحاجب ، والكلام له فى توجيه المذاهب السالفه ، وليست العباره فى المفصل.

۴- فى د : «حملوا».

۵- فى د : «وقد التزم حذف الخبر فى ..».

۶- فى د : «والظاهر أنّ الزمخشرى أراد ..».

۷- سقط من د : «عنه» ، ولم يرجع الزمخشرى عنه ، وهو فى المفصل : ۲۹.

۸- سقط من د : «مستقيم» ، خطأ.

۹- فى د : «مقتضيا» ، تحريف.

۱۰- فى د : «وأى» ، تحريف.

۱۱- فى د : «وأزيد» ، تحريف.

۱۲- هو أبو طـالب ، والبيت فى ديوانه : ۹۳ ، والكتاب : ۳ / ۲۶۰ ، والأغانى (دار الكتب) : ۹ / ۵۱ ، والخزانه : ۴ / ۳۸۶ ، ونسبه السهيلى إلى أبى سفيان انظر الروض الأنف : ۱ / ۱۷۵.

محمول على الحذف للقرينه ، والمعنى : أنجتمع أم لا؟ أو أتعود (۱) كما كنت ونحوه (۲) ، ونصب «مسافر» على النّداء ، ومعنى «ليت شعرى من أبوك» ونحوه : ليت علمى متعلّق بما يجاب به هذا القول ، ألا ترى إلى مثل ذلك فى كلامهم ، كقولهم : «علمت من أبوك» ، ولا خلاف أنّ «من» ههنا استفهام ، ويراد ههنا : علمت ما يجاب به هذا الاستفهام ، فرأى ، أو لأنّه من (۳) قبيل ما حذف خبره ، وقام كلام آخر مقامه ، مثل «لو لا زيد لكان كذا» ، فأثبته فيما حذف فيه (۴) الخبر ، ثم رأى أنّه يصحّ (۵) أن يطلق عليه الخبريّه كما يطلق على الجارّ والمجرور (۶) أنّه خبر لدلالته على المتعلّق الذى لا بدّ منه ، وكأنّه مذكور ثمّه فأسقطه ، أو يكون الأمر بالعكس (۷).

۱- فى د : «أو تعود» ، تحريف.

۲- كذا قدّر ابن الحاجب الاستفهام محذوفا ، وتبعه الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۳۶۳ ، وهذا مبنى على روايتين الأولى للأصفهانى ، فإنه روى بعد البيت الشاهد قوله : «رجع الرّكب سالمين جميعا وخليلى فى مرمس مدفون» انظر الأغانى : ۹ / ۵۱ ، والثانيه للسهيلى ، فإنه روى بعد البيت قوله : «بوركَ الميّت الغريب كما بو ركَ غصن الرّيحان والزيتون» انظر الروض الأنف : ۱ / ۱۷۵. وجاء بعد البيت الشاهد فى ديوان أبى طالب : ۹۳ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۶ - ۱۷ والخزانه : ۴ / ۳۸۶ قوله : أىّ شىء دهاك أو غال مرا ك وهل أقدمت عليك المنون وعلى هذا فلا حذف لأن الاستفهام موجود ، انظر تعليق الفرائد : ۴ / ۲۸ - ۲۹.

۳- فى ط : «فرأى أنه من ...» ، تحريف.

۴- فى ط «منه».

۵- فى ط : «يصلح».

۶- بعدها فى د : «فى أى الرجلين عندك».

۷- ذهب الزجاج إلى أن الجمله الاستفهاميه فى موضع رفع خبرا لليت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل إن جمله الاستفهام معموله للمصدر شعرى وسدت مسدّ الخبر. انظر الكتاب : ۱ / ۲۳۶ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۰۵ وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۳۶.

[خبر « لا » التى لنفى الجنس]

قال فى :

«خبر «لا» التى لنفى الجنس» :

«هو فى قول أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك».

قال الشيخ : لا يدلّ هذا (۱) على إثباته عند الحجازيّين ، / إذ يحتمل أن يكون صفه على محلّ «لا» ، وكونه يجعل على مذهب الحجازيّين خبرا وعلى (۲) مذهب التّميميّين صفه تحكّم ، وإنّما يثبت مذهب الحجازيّين إذا كان المنفىّ مضافا أو مطوّلا (۳) ، فإنّه يكون منصوبا ، ولا محلّ (۴) له ، إذ ليس بمبنىّ ، ويقع (۵) بعده مرفوع ، فذلك الدّليل الواضح على أنّ لها خبرا مرفوعا ، ولو كان صفه لكان منصوبا على جميع المذاهب ، لأنّه لو كان مبنيّا لتوالت ثلاثه مبنيّات ، وليس فى كلامهم ، والذى يوضّح ذلك جوابه (۶) باحتمال الصّفه فى قوله (۷) :

.....

ولا كريم من الولدان مصبوح

۱- سقط من ط : «هذا» وهو خطأ.

۲- فى الأصل : «وفى». وما أثبت عن د. ط.

۳- بعدها فى د : «نحو لا من رجل» وهو خطأ.

۴- فى ط : «ولا عمل له» تحريف.

۵- فى د : «يقع».

۶- فى د : «والذى يوضحه جوابه».

۷- اختلف فى روايه صدر هذا البيت ، فهو فى الكتاب : ۲ / ۲۹۹ والمقتضب : ۴ / ۳۷۰ وشرح أشعار هذيل : ۱۳۰۷ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۰۷ ، والأشمونى : ۲ / ۱۷ : «وردّ جازرهم حرفا مصرّمه» ، واكتفى الزمخشرى بروايه عجز البيت فى المفصل : ۲۹ ، وصدر البيت فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۵۷۳ وفرحه الأديب : ۱۲۶ والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۸ : «إذا اللّقاح غدت ملقى أصرّتها» ، وهى روايه ابن الحاجب كما ترى بعد قليل ونسبه ابن السيرافى والزمخشرى والأشمونى إلى حاتم الطائى ، وقال ابن يعيش : «أنشده لحاتم الطائى وما أظنه له ، قال الجرمى : هو لأبى ذؤيب الهذلى» شرح المفصل : ۱ / ۱۰۷ ، ولم أجده فى ديوان حاتم - طبعتى بيروت - وصحّح الغندجانى فى فرحه الأديب والعينى فى المقاصد نسبه البيت إلى رجل من بنى النّبيت ، واكتفى محقّقا شرح أشعار هذيل بنقل كلام ابن يعيش فى شرح المفصل. وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۲۹۹ والمقتضب : ۴ / ۳۷۰ والخزانه : ۲ / ۱۰۳.

وهو مثل ما استشهد به لأهل الحجاز ، وبعضهم يقولون : لحاتم ، والجرمىّ يقول : لأبى ذؤيب وقبله (۱) :

هلّا سألت هذاك الله ما حسبى

عند الشّتاء إذا ما هبّت الرّيح

وردّ جازرهم حرفا مصرّمه

وليس فى الرّأس والأصلاب تمليح

إذا اللّقاح غدت ملقى أصرّتها

ولا كريم من الولدان مصبوح

وفى كلام سيبويه ما يدلّ على أنّ رفع خبر «لا» بالابتداء الذى كان رافعا قبل دخول «لا» ، لأنّ «لا» وما عملت فيه فى موضع رفع ، وهو ضعيف لازم فى «إنّ» (۲).

و «ذو الفقار» سيف كان لمنبّه بن الحجّاج ، فأخذه النبىّ صلى الله عليه وسلم يوم بدر (۳) ، وذو الفقار وعلىّ فى قوله (۴) :

۱- وردت الأبيات الثلاثه فى فرحه الأديب : ۱۲۶ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۹ مع اختلاف فى الروايه ، فروايه البيت الأول فيهما : «هلا سألت النّبيتيّن ما حسبى ... البيت» ، إلا أن ابن يعيش رواه كما رواه ابن الحاجب هنا ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۰۷. وروايه البيت الثانى فى فرحه الأديب والمقاصد ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۵۷۳ : «وردّ جازرهم حرفا مصرّمه فى الرأس منها وفى الأصلاب تمليح» إلّا أنّ روايه المقاصد «وفى الأصلاء ..» ، وزاد الغندجانى والعينى بعد البيت الثانى هذا البيت : «وقال رائدهم سيّان مالهم مثلان : مثل لمن يرعى وتسريح» وتقدم الكلام على البيت الثالث. والنّبيتيّون : جمع نبيتىّ نسبه إلى نبيت وهو عمرو بن مالك .. ، والجازر : الذى ينحر الذبائح ، والحرف : الناقه الضامر وقيل : الصلبه القويه شبهت بحرف الجبل أى ناحيه منه ، والمصرّمه : التى لم يبق فيها لبن ، والأصلاء : جمع صلا وهو ما حول الذنب ، والتمليح : شىء من ملح أى : شحم ، واللّقاح : جمع لقحه وهى الناقه ذات اللبن ، والأصرّه : جمع صرار وهو ما يشدّ على ضرع الناقه لئلا يرضعها فصيلها ، والولدان : الصبيان ، والمصبوح : الذى يسقى عند الصباح. المقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۹ - ۳۷۰.

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۲۷۴ - ۲۷۵ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۵۵ - ۵۶ وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۶۵ - ۱۶۶.

۳- انظر وفيات الأعيان : ۶ / ۳۲۹ - ۳۳۰.

۴- هذا حديث ورد فى كنز العمال : ۵ / ۷۲۳ برقم ۱۴۲۴۲ ، وكشف الخفاء : ۲ / ۴۸۸ ، وفتح البارى : ۱۰ / ۱۹۶ ، وقال ابن كثير بعد أن أورده : «وهذا إسناد ضعيف وحديث منكر» البدايه والنهايه : ۷ / ۲۷۵ ، وقال أيضا : «قال ابن عساكر : وهذا مرسل»

البدايه والنهايه : ٧ / ٢٣٥.

«لا سيف إلّا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ» (۱) ، لا يصحّ أن يكون خبرا ، لأنّه مستثنى من مذكور ، والمستثنى كذلك لا يصحّ أن يكون خبرا عن المستثنى منه ، لأنّه لم يذكر إلّا ليبيّن به ما قصد بالمستثنى منه (۲).

۱- فى المفصل : ۳۰ ، وشرحه لابن يعيش : ۱ / ۱۰۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۹ : «لا فتى إلا على ولا سيف إلا ذو الفقار» ، وقد جعل محقق النسخه ط هذا الحديث شعرا ، وهذا وهم لأنه يجوز إنشاد الشعر للنبى ، وإنما المحرّم إنشاؤه ، وانظر البرهان فى علوم القرآن : ۲ / ۱۱۲ والخزانه : ۱ / ۳۵۹ ، وربما غرّه أن هذا الحديث موزون ، إلا أن روايته فى كنز العمال : ۵ / ۷۲۳ «نزل جبريل على رسول الله فقال : يا محمد لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على». وقد رأينا أن روايه الحديث اختلفت عند ابن يعيش والرضى والزمخشرى عما هى عليه هنا.

۲- بعدها فى د : «فيكون من تتمّه المستثنى منه والمبتدأ والخبر المقصود الخبر».

ذكر المنصوبات

اشاره

(۱)

[المفعول المطلق]

قال صاحب الكتاب (۲) : «المفعول المطلق هو المصدر» (۳) ، ولم يتعرّض لحدّه فى ظاهر كلامه استغناء عنه بما دلّ عليه من اسمه فى قوله : «المفعول المطلق» ، لأنّ معنى المفعول المطلق الذى (۴) فعل على الحقيقه من غير تقييد ، فلمّا كان الاسم يدلّ على الحقيقه استغنى عنه ، لأنّه لو ذكره لم يزد عليه زياده ، فكأنّه قال : هو الاسم الذى فعل ، وحدّه : ما فعله فاعل الفعل المذكور (۵) ، فالمذكور احتراز عن : «كره زيد الضّرب» ، فإنّه مفعول لفاعل ، ولكنّه ليس هو المذكور. (۶)

ثمّ قال : «هو المصدر» ، فذكر اسما من الأسماء التى هى أشهر أسمائه عند النحويّين ، ولا سيّما المتأخّرون ، فإنّهم لا يكادون يقولون إلّا المصدر ، ولا نكاد نسمعهم يقولون : المفعول المطلق (۷) ، ويجوز أن يكون خصّه بهذا الاسم تنبيها على الرّدّ على مذهب / الكوفيّين فى أنّه مشتقّ من الفعل (۸) ، ولذلك تعرّض بعد قوله : «هو المصدر» فقال : «سمّى بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه» ، وإذا كان هو وغيره سواء فى تفسيره ، وترجّح هذا الاسم بمعنى (۹) مقصود ، وإن لم يكن متعلّقا بما هو فيه ، كان أولى من غيره ، لزيادته بفائده مخصوصه مقصوده.

ثمّ ذكر بعده (۱۰) الأسماء التى ليس فيها ما فيما (۱۱) تقدّم ، وهو الحدث والحدثان ، ثمّ ذكر

۱- تجاوز ابن الحاجب فصل «اسم ما ولا المشبهتين بليس» من المفصل : ۳۰.

۲- فى د : «قال الزمخشرى».

۳- سقط من ط : «المفعول المطلق هو المصدر» ، وهو خطأ.

۴- فى ط : «المطلق هو الذى».

۵- قال ابن الحاجب فى تعريف المفعول المطلق : «هو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه» الكافيه : ۸۴.

۶- سقط من ط من قوله : «زياده فكأنه» إلى «المذكور» وهو خطأ.

۷- انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۱۵۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۲.

۸- عقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى القول فى أصل الاشتقاق. انظر الإنصاف : ۲۳۵ - ۲۴۵ ، وانظر الإيضاح فى علل النحو : ۵۶ - ۶۳ ، وأسرار العربيه : ۱۷۱ - ۱۷۶.

۹- فى د : «لمعنى».

۱۰- فى د : «بعد».

١١- سقط من ط : «فيما».

بعدهما الاسم الذى هو أقلّهما ذكرا ، وهو قوله : «الفعل» (١).

ومقتضى مذهب الكوفيّين أن يسمّى المصدر صادرا والفعل مصدرا ، لأنّ المصدر محلّ الصّدور ، وهو عندهم الفعل ، والصّادر من حصل له الصّدور ، وهو المصدر عندهم.

وأجاب ابن الأنبارىّ (٢) بأنّه مصدر بمعنى مفعول ، لأنّه أصدر عن الفعل ، مثل : مركب فاره (٣) ، بمعنى مركوب ، ومشرب بمعنى مشروب ، وأجيب بأنّه لم يجئ مفعل بمعنى مفعل (٤) ، ولو سلّم فنادر بعيد (٥).

وقال بعضهم : المصدر ما به حصل الصّدور ، وكما (٦) حصل الصّدور للمحلّ المصدور عنه حصل للصّادر ، وأجيب بأنّه (٧) تخليط اسم (٨) المكان بالفاعل.

وقيل : سمّى مصدرا لأنّه ذو صدور ، وأجيب بأنّه يلزم أن يسمّى الفاعل مفعلا (٩) لأنّه ذو فعل ، وهذا بحث لفظىّ.

وقد استدلّ البصريّون بأنّ معنى الاشتقاق موافقه لفظين فى حروفهما الأصول ومعنى الأصل ، فإذا جعل الفعل أصلا لم يستقم ، لأنّهما لم يتّفقا فى معنى الأصل ، وإن جعل المصدر أصلا استقام ، وإذا لم يشترط فى اللّفظين معنى الأصل لم يستقم معنى الاشتقاق ، لأنّه إمّا أن يعتبر معنى أىّ معنى كان ، أو لا يعتبر معنى أصلا ، وكلاهما ظاهر الفساد.

١- يسمى المفعول المطلق فعلا وحدثا وحدثانا. انظر الكتاب : ١ / ٣٤ - ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٨.

٢- قال محقق النسخه ط : ١ / ٢١٩ : «هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنبارى الملقب بالكمال النحوى ت ٥٧٧ ه». وليس كما ذكر ، بل الصواب أنه محمد بن القاسم أبو بكر الأنبارى المتوفى سنه ٣٢٨ ه ، وانظر كلامه الذى نقله عنه ابن الحاجب هنا فى كتاب الإيضاح فى علل النحو : ٦١ - ٦٣ ، وانظر أيضا : الإيضاح فى علل النحو : ٦٠ ، والإنصاف : ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ١٠٧.

٣- فى ط : «فإنه».

٤- فى ط : «مفعول» ، وانظر الإيضاح فى علل النحو : ٦٢ - ٦٣.

٥- بعدها فى د : «كقولك : عسل عقيد بمعنى معقد».

٦- فى ط : «كما».

٧- فى ط : «وأجيب عنه بأنه».

٨- فى ط : «لاسم».

٩- فى ط : «مفعولا» ، تحريف.

واستدلّ الزّجّاج بأنّه لو كان كما زعموا لم يكن مصدر (۱) إلّا وله فعل ، لكون المصدر فرعه (۲) ، وليس بواضح ، لأنّه مشترك الإلزام ، إذ يقال : لو كان الأمر بالعكس لكان كلّ فعل له مصدر ، لكون الفعل فرعه ، ونحو : نعم وبئس وليس أفعال لا (۳) مصدر لها.

واستدلّ ابن السّرّاج (۴) [بأنّه](۵) لو كانت (۶) المصادر مشتقّه من الأفعال لم تختلف كما لم تختلف أبنيه / الفاعلين والمفعولين ونحوهما ، وهو ضعيف ومشترك الإلزام.

واستدلّ الكوفيّون بأنّ المصدر أعلّ لإعلال الفعل ، فكان فرعا للفعل (۷) ، وأجيب بأنّه (۸) لا يلزم من فرعيّته فى الإعلال فرعيّه أصليّه (۹) ، فإنّ «يكرم» فرع إعلال «أكرم» ، و «أعد» فرع إعلال «يعد» وليس فرعا فى غيره (۱۰).

قالوا (۱۱) : أكّد به والتّأكيد فرع ، وأجيب عنه (۱۲) بما تقدّم ، قالوا : عمل فى المصدر والمعمول فرع ، وأجيب عنه بأنّ الحرف عامل ، وليس معموله فرعا له.

ثمّ قال : «وينقسم إلى مبهم ومؤقّت».

ويعنى بالمبهم ما لا يدلّ على أكثر ممّا يدلّ (۱۳) عليه الفعل ، ولا يفيد سوى التأكيد ، ويعنى بالمؤقّت ما استفيد منه زياده لم تستفد من الفعل ، وهى على ضربين : ضرب يستفاد منه النّوع ، [كقولك :

۱- فى ط : «مصدرا» ، خطأ.

۲- انظر الإيضاح فى علل النحو : ۵۸.

۳- فى د. ط : «ولا».

۴- انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۱۵۹ ، والإيضاح فى علل النحو : ۵۹.

۵- زدتها ليستقيم السياق.

۶- فى د : «كان».

۷- سقط من ط : «للفعل» وهو خطأ.

۸- فى د : «وأجيب عنه بأنه».

۹- فى ط : «أصله» ، تحريف.

۱۰- فى د : «فى غير الإعلال».

۱۱- أى : الكوفيون ، وانظر الإيضاح فى علل النحو : ۶۱.

۱۲- سقط من ط : «عنه».

۱۳- فى د. ط : «دل».

ضربت ضربا شديدا][(۱)] ، وضرب يستفاد منه العدد [كقولك : ضربت ضربتين وضربات][(۲)].

قوله : «وقد يقرن بالفعل غير مصدره ممّا هو بمعناه» إلى آخره.

قال الشيخ : نبّه (۳) على أنّه لا يشترط فى المفعول المطلق أن يكون مطابقا للفعل الذى ينتصب به فى اللّفظ ، بل يجوز ذلك ويجوز خلافه ، ولذلك كان الحدّ شاملا للمعنيين جميعا ، ولكن المشترط فيهما جميعا المعنى.

ثمّ قال : «وذلك على نوعين : مصدر وغير مصدر».

فأثبت اسم المصدر لأنواع المصدر ، ونفاه عن اسم جنسه (۴) ، ولا يستقيم أن يذكر نوع شىء (۵) وينفى اسم جنسه عنه ، والجواب عنه أنّ المصدر الثانى لم يرد به ما أريد بالمصدر فى أوّل الباب من قوله : «هو المصدر» ، والمصدر يطلق باعتبارين :

أحدهما : كلّ اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل (۶).

ويطلق (۷) ويراد به كلّ اسم لحدث له فعل اشتقّ (۸) منه ، كقولك : «ضربت ضربا» و «قتلت قتلا» ، فالأوّل هو الذى يقصد فى المنصوبات ، والثانى هو الذى يقصد بالذّكر فى باب إعمال المصادر ، فإذا ثبت ذلك فقوله : «وهو على ضربين» ، مصدر يعنى به المصدر الذى له فعل اشتقّ منه ، فجاز أن ينتفى المصدر عن بعض أقسام الأوّل ، لأنّه لم يطلق باعتبار المصدر الأوّل ، فثبت أنّ الذى نفاه غير الذى أثبته ، والتّناقض إنّما يلزم إذا كان عين ما أثبت هو عين ما نفى ، وأمّا اتّفاق اللّفظ فى المثبت والمنفىّ فغير ضارّ ، ولا يلزم منه تناقض باتّفاق. /

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «قد نبه».

۴- سقط من ط : «عن اسم جنسه» وهو مخلّ.

۵- فى ط : «الشىء».

۶- بعدها فى د : «وحينئذ يدخل فيه ضربته سوطا» ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۳.

۷- فى ط : «فيطلق» ، تحريف. ولعل الصواب : «والآخر : يطلق ..».

۸- فى د : «واشتق».

ثمّ قسّم المصدر بالاعتبار الثانی إلی (۱) قسمین : قسم (۲) یکون الفعل المذکور معه موافقا له فی أصل الاشتقاق ، وقسم لیس کذلک.

فالأوّل : نحو قوله تعالی : (وَاللهُ أَنْبَتَکُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً)(۳) و (تَبَتَّلْ إِلَیْهِ تَبْتِیلاً)(۴) ، لأنّ «تبتیلا» وإن کان له فعل یجری علیه فلیس بمصدر ل تبتّل ولکنّه یلاقیه فی أصل الاشتقاق ، إذ الجمیع من باب واحد ، وهو الباء والتاء واللّام ، وکذلک (أَنْبَتَکُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً) ، وفی مثله قولان :

أحدهما : أنّ «تبتیلا» بمعنی «تبتّلا» ، وهو ظاهر قوله : «ممّا هو بمعناه» ، وکذلک (أَنْبَتَکُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً).

والثانی : أنّه لمّا کان «تبتّل» مطاوع «بتّل» کان متضمّنا له ، وکذلک «أنبت» ، وإن کان علی العکس من «تبتّل» (۵).

ویلزم علی الأوّل الوقوف علی المسموع ، فلا یقال : کسّرته انکسارا ، ولا انکسر کسرا ، إذ (۶) لم یثبت کونه بمعناه ، وعلی الثانی لا یلزم.

والثانی (۷) : نحو «قعدت جلوسا» و «حبسته منعا» ، لأنّ «جلوسا» وإن کان له فعل مشتقّ منه فلیس بمصدر ل قعدت ولا یلاقیه فی الاشتقاق ، ولکنّه بمعناه ، لأنّ ذلک مشروط فی جمیع الباب.

ثمّ قال : «وغیر المصدر» ، وقد تبیّن أنّه أراد بغیر المصدر المفعول المطلق الذی لیس له فعل یجری

۱- فی د : «علی».

۲- سقط من د : «قسم» وهو خطأ.

۳- نوح : ۷۱ / ۱۷.

۴- المزمل : ۷۳ / ۸.

۵- مذهب سیبویه والمبرد أن المصدر فی الآیتین معمول لفعل محذوف والتقدیر : «أنبتکم فنبتم» و «وتبتل إلیه وبتّل» ، انظر الکتاب : ۴ / ۸۱ ، والمقتضب : ۳ / ۲۰۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۳ ، ونسب ابن یعیش والرضی إلی المبرد القول بأن الفعل المذکور هو الناصب للمصدر فی الآیتین ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۱۲ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۱۶ ، ونسب أبو حیان إلی المازنی القول بأن المصدر منصوب بالفعل المذکور. انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۳.

۶- فی ط : «إذا» ، تحریف.

۷- الوجه الأول هو الذی یکون الفعل المذکور معه موافقا له فی أصل الاشتقاق.

علیه مذکور ولا غیر مذکور ، کقولک : «ضربته أنواعا من الضّرب» ، لأنّ الأنواع لیست مصدرا باعتبار أنّ لها فعلا تجری علیه ، إذ النّوع إنّما هو موضوع لقسم من أقسام الشیء علی أیّ صفه کان ، ولکنّه استعمل فی هذا المحلّ المخصوص مرادا به ضرب مخصوص ، بیانا لما فعله الفاعل ، فوجب أن یکون مفعولا مطلقا لاشتماله علی الحقیقه التی کان بها کذلک ، وکذلک (۱) «أیّ ضرب» و «أیّما ضرب».

ثمّ قال : ومنه «رجع القهقری» فنبّه علی أنّه نوع من غیر (۲) المصدر بالتّفسیر المذکور من حیث کان اسما من أسماء الفعل لا ینطلق علی غیره بخلاف قولک : أنواع ، إذ الأنواع تکون للفعل وغیره ، وبین النحویّین اختلاف فی أنّ نصب «القهقری» وشبهه علی کونه مفعولا مطلقا هل لکونه اسما من أسماء الفعل (۳) قصد به ههنا بیان / ما فعله فاعله ، أو صفه لرجوع مخصوص حذف موصوفها وأقیمت (۴) مقامه ، فانتصبت نصبه وعوملت (۵) معاملته ، والاختیار الأوّل (۶) ، ولذلک نبّه علیه فقال : «لأنّها أنواع من الرّجوع والاشتمال والقعود» والذی یدلّ علیه استعمالها کذلک مجرّده (۷) عن موصوفها مطلقا ، ولو کانت صفه لجرت علی موصوفها ، إمّا لازما وإمّا جائزا ، ولمّا لم تجر علی موصوف کانت کالأسماء التی لیست بصفات.

ثمّ قال : «ومنه ضربته سوطا» تنبیها علی أنّ هذا یخالف ما تقدّم من حیث إنّ وضعه للآله المخصوصه الجسمیّه ، إلّا أنّه استعمل فی هذا المحلّ المخصوص لضربه به بیانا لما فعله فاعل الفعل (۸) ، فوجب (۹) أن یکون مفعولا مطلقا لذلک.

قال : «والمصادر المنصوبه بأفعال مضمره منها ما یستعمل إظهار فعله وإضماره ، ومنها ما لا

۱- سقط من ط : «وکذلک» ، خطأ.

۲- سقط من د : «غیر» ، خطأ.

۳- سقط من د من قوله : «لا ینطلق علی غیره ..» إلی «الفعل» وهو خطأ.

۴- فی د : «فأقیمت».

۵- فی ط : «وعومل» ، تحریف.

۶- ذهب سیبویه إلی أن «القهقری» مصدر منصوب بالفعل قبله ، انظر الکتاب : ۱ / ۳۴ - ۳۵ ، وذهب المبرد إلی أنه صفه المصدر والتقدیر : رجع الرجوع القهقری ، انظر الأصول فی النحو : ۱ / ۱۶۰ - ۱۶۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۱۲ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۱۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۰۳.

۷- فی د : «مجردا» ، تحریف.

۸- فی د : «فاعل علی الفعل» مقحمه.

۹- فی د : «فیجب».

يستعمل إظهار فعله» (۱).

ترک ذکر المنصوب (۲) بفعل مظهر لتقدّم ذکره بالتّمثیل فی جمیع ما تقدّم ، فلم یبق إلّا المنصوب بفعل مضمر ، وذکر ثلاثه أقسام ، قال : «ما یستعمل إظهار فعله» إلی آخره ، ولیس بجید (۳) ، فإنّ القسمین الأوّلین شاملان لجمیع المقسوم ، والحصر معلوم من النّفی والإثبات ، ولیس بینهما درجه ثالثه ، فیجعل لها قسم ، لأنّ هذا القسم الثّالث إمّا أن یستعمل إظهار فعله فیکون (۴) من الأوّل ، وإمّا أن لا یستعمل فیکون من الثانی ، ولعلّه أراد بالثانی ما لا یستعمل إظهار فعله ، وله فعل مشتقّ منه ، فیکون الثالث ما (۵) لا یستعمل إظهار فعله ، ولا فعل له مشتقّ منه ، وتمثیله فی التقسیم یدلّ علیه ، لأنّه مثّل فی النّوع الثانی بأمثله کلّها لها أفعال مشتقّه منها ، ولم یمثّل فی النّوع الثالث إلا بما لا فعل له مشتق منه ، کقولک (۶) : دفرا (۷) وبهرا (۸) ، وشبهه ، فدلّ ذلک علی أنّه مقصوده (۹).

فإن قیل : هذا یفسد من وجه آخر ، وهو أنّه یلزم من کلّ ما لا فعل له مشتقّ منه وهو منصوب علی المصدر أن لا یجوز إظهار فعله ، ومعلوم أنّ «ضربته سوطا» من ذلک ، وإظهاره (۱۰) جائز باتّفاق.

فالجواب أنّ هذا غیر لازم / لأنّ النوعین قسیما (۱۱) ما لا یستعمل إظهار فعله ، ولا (۱۲) یلزم أن یکون منهما ما یظهر فعله ، وما ذکر یکون من القسم الأوّل ، وهو الذی یستعمل إظهار فعله

۱- تصرف ابن الحاجب فی نص المفصل ، انظر المفصل ۳۲.

۲- فی ط : «المنصوبات».

۳- فی د. ط : «بالجید».

۴- فی د : «فعل له فیکون».

۵- فی د : «وما» تحریف.

۶- فی د : «کقوله».

۷- فی ط : «ذفرا» تصحیف. و «الذّفر بالتحریک والذّفره : شده ذکاء الریح من طیب أو نتن». اللسان (ذفر). «والدّفر : وقوع الدود فی الطعام ، والدّفر : النتن خاصه». اللسان (دفر).

۸- «بهره یبهره : قهره وعلاه وغلبه .. وبهرا له أی : تعسا وغلبه» اللسان (بهر).

۹- فی ط : «مقصود».

۱۰- فی ط : «وإظهار» تحریف.

۱۱- فی ط : «قسما» ، تحریف.

۱۲- فی د : «فلا».

وإضماره ، فثبت أنّه غير لازم ، ولا يستقيم أن يكون أراد بقوله : «وما يستعمل (۱) إظهار فعله» ممّا له فعل ينصبه ، و «ما لا يستعمل إظهار فعله» ممّا لا فعل له ينصبه ، فإنّه فاسد من جهه أنّه (۲) لا مصدر إلّا وله فعل ينصبه فی التقدير.

فالنّوع الأوّل كقولك للقادم من سفره : «خير مقدم» ، وهو ما قامت فيه قرينه تدلّ على الفعل المحذوف من غير زياده ، ولمن يقرمط فی عداته (۳) ، أی : يتردّد (۴) فيها ولا يفی : «مواعيد عرقوب» (۵) ، وعرقوب من العمالقه سأله أخوه شيئا فاستمهله إلى إطلاع نخله ، فلمّا أطلعت (۶) سأله فقال : حتّى تبلح ، ثمّ حتّى تزهی ، ثمّ حتّى ترطب ، ثمّ حتّى تصير تمرا ، فلمّا صار تمرا جدّه (۷) ليلا ولم يعطه شيئا ، فضرب مثلا فی إخلاف الوعد ، قال الشّمّاخ (۸) :

وواعدتنی ما لا أحاول نفعه

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

وقال الأشجعیّ (۹) :

۱- فی د : «وما لا يستعمل» ، خطأ.

۲- فی د : «أن».

۳- فی د : «مواعيده».

۴- فی ط : «يردد» ، لم أجد هذا المعنى الذی ذكره ابن الحاجب لكلمه «يقرمط» ، قال الأزهری : «اقرمّط الرجل اقرمّاطا إذا غضب وتقبّض» التهذيب : ۹ / ۴۰۹ ، وقال الجوهری : «القرمطه فی الخط : مقاربه السطور» الصحاح (قرمط).

۵- روی الميدانی قصه عرقوب مع أخيه فی مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۱ ، وانظر الخلاف فی أصل عرقوب فی الفاخر : ۱۳۳ - ۱۳۴.

۶- فی ط : «طلعت». «طلع النخل طلوعا وأطلع وطلّع : أخرج طلعه» ، اللسان (طلع).

۷- فی ط : «جذّه». جدّ النخل وجذّه : صرمه ، انظر اللسان (جدد) و (جذذ).

۸- البيت فی ملحق ديوانه : ۴۳۰ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافی : ۱ / ۳۴۳ وفرحه الأديب : ۸۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۱۳ ، وورد عجز البيت مفردا بلا نسبه فی الكتاب : ۱ / ۲۷۲ والخصائص : ۲ / ۲۰۷ ، وشرح الحماسه للمرزوقی : ۱۳۰۶ ، وروی العسكری فی شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۳۸ ، صدرا لهذا العجز هو «لقد وعدتك موعدا لو وفت به» ، ولم ينسبه ، والروايه فی شرح أبيات سيبويه لابن السيرافی وفرحه الأديب ، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف «بيترب» ، وفی الكتاب وملحق الديوان : «بيثرب» ، وفی الخصائص بالوجهين.

۹- البيت بهذه نسبه فی مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۱ ، وشرح بانت سعاد : ۴۳ ، والخزانه : ۱ / ۲۷ والروايه فی شرح بانت سعاد «بيثرب» ، وفی مجمع الأمثال والخزانه : «بيترب» ، وانظر معجم ما استعجم : ۱۳۸۹.

وعدت وكان الخلف منك سجيّه

مواعيد عرقوب أخاه بيترب

وقال (۱) :

كانت مواعيد عرقوب لها مثلا

وما مواعيدها إلّا الأباطيل

و «يترب» بتاء ذات نقطتين (۲) وفتح الرّاء موضع قريب باليمامه ، وأنكر أبو عبيده (۳) على من قال : بيثرب بالثّاء المثلّثه (۴) ، لأنّ العمالقه لم تكن بالمدينه.

و «غضب الخيل على اللّجم» (۵) ، يقال لمن (۶) غضب على من لم (۷) يبال به ، لأنّ الخيل لا يبالى بغضبها على اللّجم.

وقولهم : «أو فرقا خيرا من حبّ» (۸) مثل (۹) لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره.

ويقال : «رهباك خير من رحماك» (۱۰) و «ربّ فرق خير من حبّ» (۱۱) ، ويقال إنّ الحجّاج لمّا

۱- فى د : «وقال كعب : وما تمسّك بالعهد الذى قطعت إلّا كما تمسك الماء الغرابيل كانت مواعيد ... البيت». والبيتان فى شرح ديوان كعب بن زهير : ۸ ، والبيت الشاهد منسوب إليه فى الفاخر : ۱۳۴ ، وشرح بانت سعاد : ۴۲ ، والدرر : ۲ / ۱۲۳.

۲- فى ط : «بنقطتين» ، وانظر معجم البلدان «يترب».

۳- ورد اسمه فى مجمع الأمثال : ۲ / ۳۱۱ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۱۳ «أبو عبيد» تحريف. وورد فى الأصل. د. ط. وشرح بانت سعاد : ۴۳ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ۳۳۸ ومعجم ما استعجم : ۱۳۸۸ واللسان (ترب) «أبو عبيده» كما أثبت.

۴- سقط من ط : «بالثاء المثلثه» ، ويثرب : مدينه الرسول. انظر معجم البلدان (يثرب).

۵- انظر المستقصى : ۲ / ۱۷۷ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۵۶ واللسان (غضب) واستشهد به سيبويه فى الكتاب : ۱ / ۲۷۳.

۶- فى د : «يقال هذا لمن».

۷- فى ط : «لا».

۸- انظر مجمع الأمثال : ۲ / ۷۶ والروايه فيه : «فرقا أنفع من حب» ، والفاخر : ۲۹۶ ، والروايه فيه : «فرق أنفع من الحب». واستشهد به سيبويه فى الكتاب : ۱ / ۲۶۸ - ۲۶۹.

۹- أقحم قبلها فى د : «ويقال إن الحجاج».

۱۰- انظر جمهره الأمثال : ۱ / ۴۸۷ ، والمستقصى : ۲ / ۱۰۷ ومجمع الأمثال : ۲ / ۲۹۸.

١١- انظر جمهره الأمثال : ١ / ٤٨٧ ، والمستقصى : ٢ / ٩٧.

حبس الغضبان بن القبعثرى (۱) ، ثم جاء كتاب عبد الملك بأن يطلق كلّ مسجون ثمّ (۲) أحضره ، قال (۳) : إنّك لسمين ، فقال : ضيف الأمير يسمن ، فقال : أنت القائل لأهل العراق : تعشّوا الجدى قبل أن يتغدّاكم؟ قال : ما نفعت تلك الكلمه (۴) قائلها ، ولا ضرّت من قيلت فيه ، فقال : أتحبّنى يا غضبان؟ فقال / : «أو فرقا خيرا من حبّ» ، فذهبت مثلا (۵).

وإذا ثبت أنّ المثل جرى كذلك ضعف إظهار الفعل فى مثله ، والفرق بينه وبين «مواعيد عرقوب» أنّ لفظ «مواعيد عرقوب» لم يجر مثلا ، وإنّما يذكر مع فعله ومع (۶) عدمه على سبيل التّمثيل ، والفرق بينه وبين «غضب الخيل» أنّه يقال : غضب (۷) غضب الخيل (۸) ، ثم اختصر فقيل : غضب الخيل (۹) ، فجاز الوجهان ، ولو ثبت أنّ المثل فى أصله «غضب الخيل» لكان القياس وجوب حذف الفعل أيضا.

والنوع الثانى وهو الذى يجب إضمار فعله ، ولكنّه له فعل (۱۰) ، نحو : سقيا ورعيا إلى آخره ، وأكثر (۱۱) من تمثيل هذا القسم لأنّه سماعىّ (۱۲) ، وليس له ضابط كلّىّ يضبط ما انتشر ، وطريقه ذلك ليس فى (۱۳) الحقيقه من النحو ، وإنّما هو من اللّغه ، وإذا تعلّق بالنحو أمر من اللّغه على ذلك أكثر النحويّون من تمثيله ، ليكون قد حصل لهم منه طرف جيّد من المعرفه ، بخلاف ما يعرف بالضّوابط والقوانين ، فإنّ الضّابط يغنى عن كثره التمثيل ، وكلام سيبويه يشعر بأنّ علّه الحذف فى

۱- فى ط : «الشنفرى» ، تحريف.

۲- سقط من ط : «ثم».

۳- جاءت فى الأصل. د. ط : «فقال» وما أثبت هو الصواب.

۴- سقط من ط : «تلك الكلمه».

۵- انظر القصه التى جرت بين الحجاج والغضبان فى الفاخر : ۲۹۶ ومجمع الأمثال : ۲ / ۷۶.

۶- فى ط : «أو مع».

۷- فى د : «غضبت».

۸- بعدها فى د : «على اللجم».

۹- بعدها فى د : «على اللجم».

۱۰- بعدها فى د : «وهذا النوع فى الدعاء أكثر».

۱۱- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۲.

۱۲- فى د. ط : «القسم من جهه أن أمره سماعى».

۱۳- فى ط : «وما طريقه ذلك وليس فى ...» تحريف.

هـذه المواضع كثرته فى كلامهم ، حتى قامت الكثره مقام ذكره (١) ، إلّا أنّه لا يصحّ أن يكون ضابطا نحويّا ، لأنّه يحتاج إلى النظر فى كلّ لفظه هل (٢) كثرت (٣) أو لم تكثر ، وذلك من حظّ اللّغوىّ ، واستدلّ (٤) سيبويه على وجوب الحذف فى مثله بما معناه أنّه سمع (٥) كثيرا من العرب مع كثره تصرّفهم فى كلامهم لاحتياجهم إلى الأوزان والقوافى ، وغير ذلك (٦) ، ولم يظهر الفعل فى كلام واحد منهم ، فلو كان من الجائز لقضت العاده بجريانه فى كلام واحد منهم (٧) ، ولو جرى لنقل عاده لكثره (٨) المستقرين لذلك ، ولم ينقل فلم يسمع (٩) ، فلم يجز إظهاره.

وقوله : «جدعا» ، الجدع : قطع الأنف وقطع اليد أيضا ، وقطع الأذن أيضا ، وقطع الشّفه أيضا (١٠) ، و «عقرا» : من قولهم : عقر الله جسده ، و «حلقا» : من قولهم : حلقه أى : أصاب حلقه ، و «بؤسا» من بئس إذا افتقر ، و «سحقا» : من أسحقه الله فسحق سحقا ، أى : أبعده ، و «حمدا وشكرا» : من حمدت / الله وشكرته ، و «عجبا» : من عجبت ، و «كرامه ومسرّه» : من أكرمته وسررته ، ويقول المجيب للطّالب : نعم عين ونعمه عين ، ونعمه العين : قرّتها ، من نعمت عينك ، وكذلك نعام عين ، ونعامه عين ، ونعمى عين (١١) ، ويقول الرّادّ : لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا همّا (١٢) ، من (١٣) «لا أكاد» و «لا أهمّ» ، أى : لا أقاربه ، ويقال : ولا كودا ولا مكاده (١٤) ، ويقول الرّادّ على النّاهى : لأفعلنّ ذلك ورغما وهوانا ، من رغم أنفه رغما ورغما.

١- انظر الكتاب : ١ / ٣١٢ ، ١ / ٣١٨ - ٣١٩ ، ٢ / ١٩٦ ، والمقتضب : ٣ / ٢٢٦.

٢- سقط من د : «هل».

٣- فى ط : «أكثرت» تحريف.

٤- فى د : «ويستدل».

٥- فى د : «فى مثله بأنه يسمع».

٦- سقط من د : «وغير ذلك».

٧- فى د : «أحدهم».

٨- فى د : «أكثر» ، تحريف.

٩- فى د : «يقع».

١٠- انظر اللسان (جدع).

١١- انظر الصحاح والتاج (نعم).

١٢- انظر الكتاب : ١ / ٣١٩.

١٣- فى ط : «أى».

١٤- فى د : «كاده» ، تحريف. وانظر القاموس (كود).

ثمّ قال : «ومنه» مشيرا إلى النوع الأصلىّ ، وفصله من نوعه لأنّه يعرف بضابط يجرى عليه ما لا يسمع من مفرداته ، وهو قوله : «ما أنت إلّا سيرا سيرا» (۱) ، واستغنى بالتمثيل ، وأتى فيه بما يوهم أنّه من الضابط ، وليس بمشترط ، وهو تكرار «سيرا سيرا» ، فإنّه قد يسبق إلى الذّهن أنّ التكرار قام مقام ذكر الفعل ، كما هو ثابت باتّفاق فى مثل : «زيد سيرا سيرا» (۲) ، وقولك : «الطريق الطريق» ، وقد نقل الثقات أنّ العرب تقول : «ما أنت إلّا سيرا» (۳) ، من غير تكرار ، كما تقوله مكرّرا فى أنّهم لا يظهرون الفعل أبدا.

فإن قلت : يندفع هذا الوهم بقوله (۴) : «ما أنت إلا سير البريد» وليس فيه تكرار.

قلت : قد يتوهّم المتوهّم أنّه يشترط إمّا التكرار وإمّا الإضافه ، لأنّه لفظ زائد فيه (۵) ، فكأنّه (۶) قام مقام المحذوف ، والضّابط لهذا القسم أن يتقدّم نفى ، أو ما هو فى معنى النّفى (۷) داخل على اسم وبعده إثبات لا يصحّ أن يكون ما بعد الإثبات خبرا عن الأوّل ، فعند ذلك إذا نصبته (۸) على المصدر وجب الحذف ، ولو فقد شرط ممّا ذكرناه لم يلزم هذا الحكم ، فلو لم يوجد النّفى فقلت : أنت سيرا (۹) ، أو «أنت سير البريد» لم يجب حذف الفعل ، بل تقول : «أنت تسير سيرا» باتّفاق (۱۰) ، ولو لم يكن بعده اسم لم يكن منصوبا بفعل مضمر أصلا ، كقولك : «ما تسير إلّا سيرا» ، ولو لم يكن ممّا لا يصحّ أن يكون خبرا عن الأوّل لم يصحّ نصبه باتّفاق ، كقولك : «ما سيرك إلّا سير» ،

۱- عباره الزمخشرى : «ومنه إنما أنت سيرا سيرا ..» المفصل : ۳۲.

۲- حذف الفعل فى مثل هذا واجب ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۱۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۲۰ ، والأشمونى : ۲ / ۱۱۸ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۳۲۹ ، ۳۳۲.

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۳۳۵ ، والمقتضب : ۳ / ۲۲۹ - ۲۳۰.

۴- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۲.

۵- سقط من د : «فيه».

۶- فى د : «كأنه».

۷- فى د : «نفى».

۸- فى د : «نصبه».

۹- فى د : «أنت سيرا سيرا» ، خطأ. انظر الأشمونى : ۲ / ۱۱۸ وشرح التصريح : ۱ / ۳۳۲.

۱۰- فى د : «بالاتفاق». انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۸۹ ، والأشمونى : ۲ / ۱۱۸ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۳۳۲.

وقيل : أو بمعنى نفى ، ليندرج نحو «إنّما أنت سيرا» ، ونحوه (۱) : «زيد أبدا سيرا» و «زيد سيرا سيرا» ، ووجب الحذف للقرينه ، واللّفظ الحالّ محلّه ، ففى «ما أنت إلّا سيرا» اللّفظ النّائب «إلّا» ، وفى «زيد سيرا سيرا» المكرّر ، وفى «إنّما أنت سيرا» المقدّر فى قولك : «ما أنت إلّا سيرا» ، لأنّه بمعناه (۲).

ثمّ قال : «ومنه قوله تعالى : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً)(۳)».

وفصله ليبيّن أنّه (۴) نوع ثالث من النوع الأصلىّ ، / وهو أيضا باب له ضابط يحمل عليه أشباهه ، وضابطه أن تتقدّم جمله متضمّنه فوائد ، فإذا ذكرت فوائدها بألفاظ المصادر وجب حذف أفعالها ، فحذفوا الفعل لقيام القرينه الأولى ، وهى الجمله التى هذه (۵) فوائدها ، والتزموه لأنّ اللّفظ الأوّل قد وقع موقع الفعل ، فاستغنى عنه لفظا ومعنى ، كقوله تعالى : (فَشُدُّوا الْوَثاقَ)(۶) ، فإنّ «شدّوا الوثاق» متضمّن لفوائد (۷) وجوديّه من منّ أو استرقاق أو فداء أو قتل ، فلمّا ذكرت تيك (۸) المعانى بألفاظ المصادر لم تذكر أفعالها ، وقيل : «فإمّا منّا بعد وإمّا فداء» ، ولو (۹) قيل فى مثله : فإمّا تمنّون منّا وإمّا تفادون فداء لم يجز.

ومنه «مررت به فإذا له صوت صوت حمار» ، وهو أيضا قسم قياسىّ ، وضابطه أن يتقدّم قبل المصدر المذكور للتّشبيه (۱۰) جمله مشتمله على اسم بمعناه ، وعلى من هو منسوب إليه فى المعنى ، كقولك : «لزيد صوت صوت حمار» ، فقولك : «لزيد صوت» جمله على الصّفه المذكوره ، استغنى

۱- فى د : «ونحو».

۲- سقط من ط. من قوله : «ووجب الحذف للقرينه ..» إلى «بمعناه» ، وهو خطأ.

۳- محمد : ۴۷ / ۴ والآيه : (فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً).

۴- فى د : «ليبين به أنه».

۵- فى د : «التى هى هذه».

۶- محمد : ۴۷ / ۴ والآيه : (فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً).

۷- فى د : «فوائد».

۸- فى ط : «تلك».

۹- فى د : «فلو».

۱۰- سقط من ط : «المذكور للتشبيه» ، وهو خطأ.

عن الفعل بما فی قولک : «صوت» من الدلاله علیه ، ووقع موضعه (۱) لفظ فأغنی عنه لفظا ومعنی.

ولو قلت : «فی الدار صوت صوت حمار» کان ضعیفا ، لأنّ الفعل الذی تقدّره لا بدّ أن ینسب إلی فاعله ، وهو غیر معلوم (۲) ، فلذلک (۳) ضعف.

ولو قلت : «لزید ثوب صوت حمار» لم یجز لفقدان ما یدلّ علی الفعل ، وبقیّه الأمثله مثله ، وقال سیبویه : «لأنّک مررت به فی حال تصویت ومعالجه» (۴) ، یعنی أنّه دالّ علی الحدوث کالفعل ، فکان قولک : «له صوت» بمنزله «فإذا هو یصوّت» ، فظاهر کلامه أنّه منصوب بمعنی قولک : «له صوت» ، لأنّه بمعنی «یصوّت» ، والصّحیح أنّه منصوب بفعل مقدّر دلّ ذلک علیه (۵) ، أی : یصوّت صوتا مثل صوت الحمار (۶) ، ویجوز رفعه علی الصّفه أو البدل (۷) ، أی : مثل صوت حمار.

وأمّا نحو «له علم علم الفقهاء» (۸) فالوجه الرّفع ، لما فقد (۹) من فهم المعالجه الدّالّه علی الفعل لدلالتها علی الحدوث ، بخلاف العلم ، فإنّه یمدح به ، کالخصال الثابته ، کالید والرّأس ، ألا تری أنّ معنی قولک : «له علم الفقهاء» و «هدی هدی الصّلحاء» إنّما ترید ثبوته واستقراره ، ولم ترد «فإذا (۱۰) هو یفعل» کما أرید (۱۱) فی «فإذا له صوت صوت حمار».

فأمّا نحو «له صوت صوت حسن» فقال سیبویه : الرّفع ، وجعل الثانی توکیدا ، و «حسن»

۱- فی ط : «موقعه».

۲- بعدها فی د : «فلا بد من ضعف» فلذلک ، زیاده غیر لازمه.

۳- فی ط : «فذلک».

۴- الکتاب : ۱ / ۳۵۶.

۵- هو قول أکثر النحاه کما ذکر الرضی والصبان ، وحکی ابن یعیش فی نصبه وجهین أحدهما : أن ینصب بالمصدر المذکور ، وثانیهما : أن ینصب بإضمار فعل من لفظ الصوت أو من غیر لفظه. انظر المسائل المنثوره : ۱۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱ / ۱۱۵ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۲۱ ، وشرح التصریح علی التوضیح : ۱ / ۳۳۳ ، وحاشیه الصبان : ۲ / ۱۲۱.

۶- فی د : «حمار».

۷- فی د : «أو علی البدل». انظر شرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۱۹۰.

۸- انظر الکتاب : ۱ / ۳۶۱.

۹- فی ط : «تقدم» ، تحریف.

۱۰- فی ط : «ماذا» ، تحریف.

۱۱- فی د : «أردت».

صفه ، وكذلك «له صوت مثل صوت الحمار» و «له صوت أيّما صوت» (۱) ، / وقد أجاز الخيل : «له صوت صوتا حسنا» (۲) على المصدر أو الحال ، وكذلك «مثل» و «أيّما» ، وقد قال رؤبه (۳) :

فيها ازدهاف أيّما ازدهاف

.....

بالنّصب مع أنّه لم يذكر صاحبه ، فكان أضعف. (۴)

قوله : «ومنه ما يكون توكيدا لغيره (۵) ، كقولك : هذا عبد الله حقّا والحقّ لا الباطل».

وهذا أيضا موضع يعرف بالقياس ، وضابطه أن تتقدّم جمله قبل المصدر لها دلاله عليه ، فإن احتملت غيره فهو توكيد لغيره ، وإن لم تحتمل فى المعنى غيره فهو توكيد لنفسه ، وسمّى توكيدا لغيره لأنّه جيء به لأجل غيره (۶) ، ليرفع احتماله ، وسمّى الثانى توكيدا لنفسه لأنّه لا معنى لغيره ، فلم يبق (۷) سواه ، ومدلوله هو مدلول الأوّل.

ثمّ مثّل فى النوع الأوّل بقوله : «هذا عبد الله حقّا» ، لأنّ المخبر بشيء عن شيء يحتمل أن يكون الأمر على ما ذكره ، ويحتمل أن يكون على خلافه ، فإذا قال : حقّا فقد ذكر أحد المحتملين ، فلذلك كان توكيدا لغيره ، وكذلك قوله : «الحقّ لا الباطل» بعد قوله (۸) : «هذا عبد الله» وشبهه ، و «هذا زيد غير ما تقول» ، لأنّ المخبر بقوله : «هذا زيد» يجوز أن يكون موافقا لقول مخاطبه ، ويجوز أن يكون مخالفا ، فإذا قال : «غير ما تقول» فقد جعله لأحد المحتملين ، فكان توكيدا لغيره.

وقوله : «أجدّك لا تفعل كذا» (۹).

أصله : لا تفعل كذا جدّا ، لأنّ الذى ينتفى الفعل عنه يجوز أن يكون بجدّ منه ويجوز أن

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۳۶۳.

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۳۶۴.

۳- البيت فى ديوانه : ۱۰۰ ، والكتاب : ۱ / ۳۶۴ والخزانه : ۱ / ۲۴۴. والازدهاف : الاستخفاف.

۴- قال البغدادى : «على أن نصب «أيما» على المصدر أو الحال ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم أو الموصوف ، وهو فى غايه الضعف ، والوجه الإتباع فى مثله ، وهو رفعه صفه لازدهاف» الخزانه : ۱ / ۲۴۴.

۵- فى المفصل : ۳۲ «توكيدا إما لغيره».

۶- فى د : «الغير».

۷- فى د : «يكن».

۸- فى د. ط : «قولك» ، تحريف.

٩- انظر الكتاب : ١ / ٣٧٩ وارتشاف الضرب : ٢ / ٢١٦.

يكون بغير جدّ ، فإذا قال جدّا فقد ذكر أحد المحتملين ، ثمّ أدخلوا همزه الاستفهام إيذانا بأنّ الأمر ينبغى أن يكون كذلك على سبيل التقرير ، فقدّم المصدر من أجل همزه الاستفهام ، فصار «أجدّك لا تفعل كذا» ، ثمّ لمّا كان معناه تقرير (١) أن يكون الأمر على وفق ما أخبر صار فى معنى تأكيد كلام المتكلّم ، فيتكلّم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدّم هو الأصل الجارى على قياس لغتهم.

ويجوز أن يكون معنى «أجدّك» فى مثله أتفعله جدّا منك؟ على سبيل الإنكار لفعله جدّا ، ثمّ نهاه عنه ، أو أخبر (٢) عنه بأنّه لا يفعله (٣) ، فيكون «أجدّك» توكيدا لجمله مقدّره دلّ سياق الكلام عليها ، وممّا يدلّ على أنّهم (٤) يقولون : «أفعله جدّا» قول أبى طالب (٥) :

إذن لاتّبعناه على كلّ حاله

من الدّهر جدّا غير قول التّهازل /

ومن التوكيد لغيره «فعله ألبتّه».

ثمّ مثّل فى النوع الثانى بقولهم : «له علىّ ألف درهم عرفا» ، أى : اعترافا ، ومعلوم أنّ من قال : «له علىّ ألف درهم» فقد اعترف ، ولا يحتمل غيره ، فإذا قال : اعترافا فقد ذكر ما دلّ عليه الأوّل ، وتعيّن له ، وكان (٦) توكيدا لنفسه على ما تقدّم تفسيره ، ومنه قول الأحوص (٧) :

إنّى لأمنحك الصّدود وإنّنى

قسما إليك مع الصّدود لأميل

١- فى ط : «تقدير» ، تحريف.

٢- فى ط : «وأخبر» ، تحريف.

٣- فى الخزانه : ١ / ٢٦٢ «يفعل».

۴- فى د : «على الأصل أنهم».

۵- البيت فى ديوانه : ٧٣ وزهره الأدباء فى شرح لاميه شيخ البطحاء : ٣٨ ، وشرح سيره ابن هشام : ١ / ٢٩٩ والخزانه : ١ / ٢٥١ ، وهو من قصيده استعطف فيها أبو طالب قريشا وأخبرهم أنه غير مسلم الرسول ولا تاركه. ونقل البغدادى فى الخزانه : ١ / ٢٦٢ من كتاب الإيضاح لابن الحاجب الفقره من قوله : «أصله : لا تفعل كذا» إلى البيت أبى طالب.

۶- فى ط : «فكان».

٧- البيت فى شعر الأحوص : ١۶۶ ، والكتاب : ١ / ٣٨٠ ، والخزانه : ١ / ٢۴٧ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب :٣ / ٢٣٣ ، ٣ / ٢۶٧ ، وروايه البيت فى شعر الأحوص : «أصبحت أمنحك الصدود ... البيت».

لأنّ «إنّ» توكيد للجمله (۱) ، والقسم توكيد للجمله المقسم عليها ، فإذا قال (۲) : إنّنى لأميل (۳) فقد (۴) علم أنّه أكّد ، فإذا قال «قسما» فإنّما ذكر ما تعيّن بالجمله الأولى ، وهو معنى قوله (۵) : «توكيدا لنفسه».

ومنه قوله تعالى : (صُنْعَ اللهِ)(۶) بعد قوله تعالى : (وَتَرَى الْجِبالَ) ، لأنّ ذلك معلوم ممّا تقدّم ، ومنهم من يزعم أنّه توكيد لما تقدّم قبل ذلك من قوله : (وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شاءَ اللهُ)(۷) ، وكيفما قدّر فهو توكيد لنفسه.

وقولهم : «الله أكبر دعوه الحقّ» ، كأنّهم كانوا يتداعون بها لينحاز سامعها من أهل الحقّ إليهم ، فصحّ (۸) أن يكون توكيدا لنفسه.

قال : «ومنه ما يكون (۹) مثنى».

هذا النوع له جهتان : سماعيّه وقياسيّه ، فالسّماعيّه : أن يسمع كونه مثّنى بهذا المعنى ، فلا يقاس عليه ، فيثّنى غير ما سمع ، والقياسيّه : أنّ كلّ ما جاء مثّنى حذف فعله وجوبا من غير أن يحتاج إلى سماع منهم ، ومعنى التثنيه فى ذلك التكرير والتكثير ، وقال الخليل فى «حنانيك» : معناه : كلّما كنت فى رحمه [وخير](۱۰) منك فليكن موصولا بآخر (۱۱).

۱- فى ط : «الجمله».

۲- فى ط : «قيل».

۳- فى ط : «أميل».

۴- فى د : «وقد» ، تحريف.

۵- أى الزمخشرى ، وعبارته «أو لنفسه» ، المفصل : ۳۲.

۶- النمل : ۲۷ / ۸۸ والآيه : (وَتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَهً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ).

۷- النمل : ۲۷ / ۸۷ ، ممّن ذهب إلى هذا الزمخشرى فى الكشاف : ۳ / ۱۵۴ ، وخالفه أبو حيان وردّ عليه ، وذهب إلى أنّ «صنع الله» مصدر مؤكد لمضمون الجمله السابقه. انظر البحر المحيط : ۸ / ۱۰۱.

۸- فى ط : «فيصح».

۹- فى المفصل : ۳۳ «جاء».

۱۰- زياده عن الكتاب : ۱ / ۳۴۹.

۱۱- فى د : «موصوله بأخرى» ، وانظر الكتاب : ۱ / ۳۴۸ - ۳۴۹ ، وقال المبرد : «وحنانيك إنما أراد حنانا بعد حنان ، أى : كلما كنت فى رحمه منك فلتكن موصوله بأخرى» المقتضب : ۳ / ۲۲۳.

و «لبّيك» من ألبّ على كذا أى : أقام (۱) ، وكأنّ (۲) المعنى أدوم دواما بعد دوام على طاعتك ، وقد يأتى «سعديك» مع «لبّيك» خاصّه بمعنى مساعده بعد مساعده (۳) ، و «دواليك» من المداوله ، أى : مداوله بعد مداوله ، قال (۴) :

إذا شقّ برد شقّ بالبرد مثله

دواليك حتّى كلّنا غير لابس

وهذا ذيك من «هذّ» أى : أسرع ، أى (۵) : هذّا بعد هذّ ، قال (۶) :

ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا

.....

قال : «ومنه ما لا يتصرّف» ، ووقع فى بعض النّسخ «ما لا ينصرف» (۷) وهو غلط ، وإنّما غلط فيه من جهه التمثيل بسبحان ، وقد ذكر أنّ «سبحان» غير منصرف ، فتوهّم أنّه ذكر من هذه الجهه ، وليس كذلك ، ولا يقال فى «سبحان» ههنا إنّه / غير منصرف ، وإنّما ذلك إذا تكلّم به مفردا على ما (۸) تقدّم فى باب «سبحان» (۹) ، ثمّ لو صحّ فى «سبحان» تعذّر فى «معاذ» و «عمرك» و «قعدك» ، وإنّما أراد (۱۰) أنّه لا يتصرّف ، أى لا يستعمل إلّا منصوبا على المصدر ، كالظروف غير المتصرّفه ، وهى التى تلزم الظرفيّه ، أو أراد أنّها لا تستعمل إلّا مضافه غير مقطوع عنها فى اللّغه الفصيحه ، وإلّا فقد استعمل «سبحان» فى قوله (۱۱) :

۱- فى د : «لازم». قال المبرد : «ألبّ فلان على الأمر : إذا لزمه ودام عليه» المقتضب : ۳ / ۲۲۵.

۲- فى ط : «فكان».

۳- انظر المقتضب : ۳ / ۲۲۶.

۴- هو سحيم عبد بنى الحسحاس ، والبيت فى ديوانه : ۱۶ والكتاب : ۱ / ۳۵۰ وأمالى الزجاجى : ۱۳۱ والمقاصد للعينى : ۳ / ۴۰۱ ، والخزانه : ۱ / ۲۷۱ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۴۵ والهمع : ۱ / ۱۸۹.

۵- سقط من د : «أى» وهو خطأ.

۶- هو العجاج والبيت فى ديوانه : ۱ / ۱۴۰ ، وأمالى الزجاجى : ۱۳۲ ، والأشمونى : ۲ / ۲۵۲ ، والهمع : ۱ / ۱۸۹ ، والوخض : مصدر وخضه بمعنى طعنه من غير أن ينفذ من جوفه ، والهِذّ والهذذ : سرعه القطع ، وضربا هذاذيك أى هذّا بعد هذّ بمعنى قطعا بعد قطع ، اللسان (هذذ) والخزانه : ۱ / ۲۷۵ ، وجاء بعد البيت فى د : «أى سريعا».

۷- فى المفصل : ۳۳ «يتصرف».

۸- فى د : «كما تقدم».

۹- انظر المقتضب : ۳ / ۲۱۷ ، وانظر ما تقدّم ق : ۱۱ ب.

۱۰- سقط من د : «أراد» وهو خطأ.

١١- تقدم البيت ق : ١١ ب.

.....

سبحان من علقمه الفاخر

وهو شاذّ ، ومعنى «سبحان الله» أى : سبّحت الله تسبيحا ، أى : نزّهته تنزيها ، ويكون «سبّحت» ههنا بمعنى «نزّهت» ، لا بمعنى قلت : سبحان الله ، وعن أبى العبّاس : ابرّئه من السّوء براءه (۱) ، وعن أبى عبيده : جاءتنى امرأه فقالت : أتكتب لى (۲)؟ فقلت : نعم ، فقالت : اكتب سبحان شهله بنت عوف من أينق ادّعاها أخيّها ، تريد : برئت شهله.

ومن كلامهم : «سبحان الله وريحانه» ، والمعنى : واسترزاقه ، أى : وأسترزقه استرزاقا ، من الرّوح (۳) ، لأنّه رزق الله (۴) ، وجاءت الياء إمّا لأنّ أصله فيعلان ، وإمّا لقلب الواو ياء تخفيفا (۵).

و «عمرك الله» مصدر عند سيبويه (۶) ، وتقديره أنّ معنى «عمرك الله» عمّرتك الله ، أى : سألت الله عمرك (۷) ، وإذا صحّ (۸) أنّ «عمرك الله» بمعنى «عمّرتك» وجب أن يكون مصدرا ، وقد ثبت أنّهم يقولون : عمرك الله ، وعمّرتك الله بمعنى ، فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول ، أو بالفعل (۹) المقدّر على قول (۱۰) ، وفيه معنى السؤال ، ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال (۱۱) ،

۱- قال المبرد : «فأما قولهم : سبحان الله فتأويله : براءه الله من السّوء» المقتضب : ۳ / ۲۱۷ وقال سيبويه : «وزعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك : براءه الله من السوء ، كأنه يقول : أبرّئ براءه الله من السوء» الكتاب : ۱ / ۳۲۴.

۲- سقط من د : «لى».

۳- فى اللسان : (روح) «وقوله تعالى : (فَرَوْحٌ وَرَيْحانٌ) أى : رحمه ورزق».

۴- سقط من د : «لأنه رزق الله».

۵- انظر المخصص : ۱۲ / ۲۷۵ وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۱۰.

۶- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۲.

۷- بعدها فى د : «أى تعميرك».

۸- فى د : «وضح».

۹- فى ط : «وبالفعل» ، تحريف.

۱۰- ذهب سيبويه والمبرد إلى أن «عمرك» انتصب على المصدر بتقدير : عمّرتك الله تعميرا ، وأجاز المبرد أن يكون «عمرك» منصوبا بتقدير حذف الجار ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۲ ، والمقتضب : ۲ / ۳۲۶ - ۳۲۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۹.

۱۱- نقل كلام ابن الحاجب على «عمرك الله» و «قعدك الله» فى حاشيه شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۹ عن «شرح المفصل».

وقيل : منصوب بفعل مقدّر ، أى : سألت الله عمرك (۱) ، أى : بقاءك ، وفتحت العين فى القسم تخفيفا ، والفرق بينه وبين قول سيبويه وإن كانا (۲) بمعنى «سألت الله بقاءك» أنّ (۳) «عمرك» على مذهب سيبويه بمعنى «عمّرتك» الملتزم (۴) حذفه ، وهو النّاصب له ، واسم الله تعالى المفعول الثانى ، وعلى الآخر «عمرك» واسم الله مفعولان لسألت المقدّر (۵) ، وأجاز (۶) الأخفش «عمرك الله» برفع اسم الله ، أى : أسأل بأن يعمّرك الله ، فيرتفع (۷) بعمرك حيث كان المعنى كذلك (۸).

و «قعدك الله» عند سيبويه مثل «عمرك الله» (۹) ، يجعله منصوبا بمعنى فعل مقدّر معناه : سألته أن يكون حفيظك ، وإن لم يتكلّم به ، كأنّه قيل : حفّظتك الله من قوله تعالى : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ)(۱۰) ، أى : حافظ ، ووضح / ذلك فى «عمرك الله» لاستعمال فعله.

وإذا تحقّق أنّ معنى «قعدك الله» معنى الفعل المقدّر المذكور وضح أيضا ، ويقال أيضا : «قعيدك الله» بمعناه ، وفيه أيضا معنى السؤال ، كعمرك الله (۱۱) ، قال (۱۲) :

۱- انظر المقتضب : ۲ / ۳۲۷ - ۳۲۸ ، والمخصص : ۱۷ / ۱۶۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۲۰.

۲- فى ط : «كان» ، تحريف.

۳- فى د : «أى» ، تحريف.

۴- فى د : «المستلزم».

۵- من قوله : «فعمرك عند سيبويه ..» إلى «المقدر» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۲۳۱ دون عزو.

۶- فى د : «واختيار».

۷- فى ط : «ليرتفع» ، تحريف.

۸- حكى ابن الشجرى أن المازنى أجاز الرفع وأنّ أبا الحسن الخفش ذكر هذا الوجه فى كتابه الذى سماه «الأوسط» ، فقال : «أصله أسألك بتعميرك الله ، أى : بأن يعمرك الله ، وحذفت زوائد المصدر ، وحذف الفعل الذى هو أسألك وحذف الجار فانتصب المجرور» ، أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۵۱ - ۳۵۲ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۱۹.

۹- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲۳.

۱۰- ق : ۵۰ / ۱۷.

۱۱- من قوله : «وقعدك الله عند سيبويه» إلى «كعمرك الله» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۲۳۴ عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

۱۲- هو متمّم بن نويره ، والبيت فى المفضليات : ۲۶۹ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۸۷ ، والخزانه : ۱ / ۲۳۴ ، ۴ / ۲۱۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۳۳۰ ، نكأت القرحه : إذا قشرتها ، وقلبت الواو فى «يوجع» ياء فصار ييجع على لغه بنى تميم ، الخزانه : ۱ / ۲۳۵.

قعيدك أن لا تسمعينى ملامه

ولا تنكئى قرح الفؤاد فييجعا

والنوع الثالث نحو : دفرا وبهرا وأفّه وتفّه وويحك ، وهو النوع الثالث من الذى يلزم إضمار فعله ، ولا فعل له مشتقّ من لفظه بخلاف القسم الذى قبله ، فإنّ له (١) فعلا من لفظه على ما تقدّم ، ثمّ مثّل بالأمثله المذكوره ، وكلّها على ما ذكره من وجوب الإضمار ، ولا فعل لها من لفظها.

بهرا بمعنى تعسا (٢) هو المراد ، لا بهرا (٣) من بهره الله ، أى : لعنه ، ولا من بهره أى : غلبه ، كقول الشاعر (٤) :

تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى

بجاريه بهرا لهم بعدها بهرا

ودفرا وأفّه وتفّه بمعنى نتنا ، وليس لذلك فعل ، وويحك وويسك وويلك ووييك ، كلّها بمعنى الويل ، ثمّ كثرت حتّى صارت تستعمل من غير قصد دعاء ، وقيل : ويحك وويسك ترحّم ، وما ينشد من قوله (٥) :

فما وال ولا واح

ولا واس أبو هند

مجهول (٦) :

قوله : «وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى».

١- فى د : «فى أن له».

٢- فى ط : «نتنا» ، تحريف.

٣- فى د : «لا بمعنى بهرا».

٤- هو ابن مياده ، والبيت فى ديوانه : ١٣٥ ، والكتاب : ١ / ٣١١ ، والكامل للمبرد : ٢ / ٢٤٥ ، والإنصاف :٢٤١ وورد بلا نسبه فى أمالى المرتضى : ١ / ٣٤٦ ، والموشح : ٣١٧.

٥- قال ابن خالويه : «فأما هذا البيت المعمول : فما وال ولا واح وما واس أبو زيد فلا تلتفتن إليه فإنه مصنوع خبيث» إعراب ثلاثين سوره من القرآن الكريم : ١٧٩. قال ابن جنى بعد أن أنشد البيت : «وهذا من الشاذ وأظنه مولدا» المنصف : ٢ / ١٩٨. وانظر اللسان (ويس) وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٠.

٦- قال الجوهرى : «ويح كلمه ترحّم وويل كلمه عذاب ، وقال اليزيدى : هما بمعنى». الصحاح (ويح). وقال الزبيدى : «ويس :

كلمه تستعمل فى موضع رأفه واستملاح للصبى» ، التاج (ويس).

قال الشيخ : قد ذكر فى هذا الفصل أسماء غير مصادر فى الأصل نصبت على المفعول المطلق ، وقد تقدّم ذكر ذلك (١) فى أوّل هذا الباب ، ولكنّه ذكرها لغرض آخر ، وهو كونها انتصبت نصب المصادر ، ويلزم (٢) إضمار أفعالها الناصبه لها ، فالوجه الذى ذكرها لأجله ههنا غير الوجه الذى ذكرها من أجله أوّلا ، إذ لم يذكرها أوّلا باعتبار أنّ فعلها محذوف ، بل ذكرها مظهرا فعلها فى مثل قولك : «رجع القهقرى» و «ضربته سوطا» ، وذكرها ههنا باعتبار لزوم إضمار الفعل ، وهو معنى قوله : «ذلك المجرى» إشاره إلى ما تقدّم من لزوم إضمار الفعل ، ثم قسمها قسمين : إلى ما هو فى الأصل اسم لأجسام ، وإلى ما هو موضوع وضع الصفات ، ثم قصد بها إلى قصد مدلول الفعل ، فوجب أن يكون مفعولا مطلقا لذلك.

فالنوع الأول نحو : تربا وجندلا (٣) ، ومعلوم أنّ ذلك فى الأصل اسم لهذه الأجسام المعروفه ، إلّا أنّ المتكلّم بقوله : تربا فى الدّعاء لم يرد به إلّا الدّعاء / وإذا علم ذلك وجب أن يكون مصدرا ، إذ لا فرق بين قوله : خيبه وبين قوله : تربا ، وكذلك «جندلا» معناه إهلاكا ، وإذا علم ذلك وجب أن يحكم بالمصدريّه ، وكذلك قوله : فاها لفيك (٤) ، هذا فى الأصل اسم للفم ، والضمير للدّاهيه (٥) ، وقول القائل : «فاها لفيك» داعيا لم يرد به الفم ، وإنّما قصد الخيبه وإصابه الدّاهيه ، كأنّه قيل : دهيت (٦) دهيا (٧) ، وإذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدريّه ، وقيل : أصله : جعل الله فاها لفيك (٨) ، ثمّ كثر حتى صار عباره عن إصابتها.

والنوع الثانى : نحو قوله : هنيئا مريئا (٩) ، لأنّ أصله صفه ، إذ هو من قولك : هنأ ومرأ ، فهو

١- فى د : «ذكره».

٢- فى د : «ولزم».

٣- انظر الكتاب : ١ / ٣١٤ والمقتضب : ٣ / ٢٢٢.

٤- قال سيبويه : «ومن ذلك قول العرب : فاهالفيك ، وإنما تريد فا الداهيه» الكتاب : ١ / ٣١٥.

٥- جاء بعدها فى د : «أى : الزم فم الداهيه».

٦- فى ط : «ذهبت» ، تصحيف.

٧- فى ط : «دهاء». ودهاء مصدر دهى. اللسان (دهى).

٨- ذكر الميدانى والزمخشرى هذا ، انظر مجمع الأمثال : ٢ / ٧١ ، والمستقصى : ٢ / ١٧٩.

٩- جاء بعدها فى د : «أى : مقام هنىء ، جعل الصفه مقام المصدر». وانظر الكتاب : ١ / ٣١٦ - ٣١٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤٦.

هنىء ومرىء ، فإذا قلت : هنيئا مريئا (١) فإنّما قصدت هنّأه الله ومرّأه ، كقوله (٢)

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم

وللعزب المسكين ما يتلمّس

أى : هنّأهم الله (٣) ، وإذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدريّه (٤).

وقولهم : «أقائما وقد قعد الناس» اسم فاعل فى الأصل من «قام يقوم» ، ولكنّه لم يقصد ههنا إلّا معنى «أتقوم قائما (٥) وقد قعد الناس»؟ وإذا علم أنّه واقع موقع الفعل (٦) وجب الحكم بالمصدريّه.

وقوله : «أقاعدا وقد سار الرّكب» مثله فى أنّ (٧) المعنى أتقعد وقد سار الرّكب؟.

قوله : «ومن إضمار المصدر قولهم (٨) : عبد الله أظنّه منطلق» ، أى : أظنّ ظنّى.

قال الشيخ : هذا الإضمار على قياس باب المضمرات ، لتقدّم ما يدلّ عليه ، وهو الفعل ، فحقّه أن يذكر ثمّ (٩) ، لأنّ ما يتعلّق (١٠) بالإضمار فى الأسماء مخصوص بذلك الباب ، والذى حسّن ذكره ههنا التنبيه على أنّه يصحّ أن ينتصب انتصاب (١١) المفعول المطلق مع كونه مضمرا ، لأنّه يسبق إلى الوهم خصوصيّه ذلك بالظّاهر ، ثمّ مثّل بقوله : «عبد الله أظنّه منطلق» ، وذلك أنّ الضمير فى «أظنّه» لا يجوز أن يكون راجعا إلى «عبد الله» ، لأنّه لو رجع إليه لكان منصوبا على أنّه مفعول أوّل ، فيجب أن يكون «منطلق» منصوبا على أنّه مفعول ثان (١٢) ، وهو مرفوع ، فبطل أن

١- فى د : «هنيئا ومريئا».

٢- لم أعثر على قائل البيت ، وهو فى الكتاب : ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، والهمع : ١ / ٢٦ ، والدرر : ١ / ٧ ، وروايته فى الهمع والدرر : هنيئا ... وللآكلين التمر مخمس مخمسا».

٣- أقحم بعدها فى د : «ومرأه».

٤- فى ط : «بالمصدر».

٥- سقط من ط : «قائما» ، وهو خطأ ، انظر الكتاب : ١ / ٣٤٠.

٦- فى د : «المصدر» ، تحريف. وانظر الكتاب : ١ / ٣٤٠.

٧- سقط من ط : «أن» ، وهو خطأ.

٨- فى المفصل : ٣٤ «قولك». وفى د : «ومن إضماره ..».

٩- فى د : «ثمه».

١٠- فى ط : «ثم ، ليس ما يتعلق ..» ، تحريف.

١١- فى ط : «نصب».

١٢- أقحم بعدها فى د : «لأن مفعول الثانى للظن لا يجوز».

يكون الضمير لعبد الله ، وإذا بطل أن يكون لعبد الله تعيّن أن يكون ضميرا للمصدر ، ويكون «عبد الله» مبتدأ ، و «منطلق» خبره ، والظّنّ ملغى ، ويجوز إلغاء الظّنّ إذا توسّط أو تأخّر ، وهذا متوسّط فجاز إلغاؤه ، وإضمار المصدر لا يمنع الإلغاء ، لأنّ للمفعولين متعلّقا (۱) آخر سواه ، ولا يزيد الفعل بذكر المصدر مفعولا ولا ينقص ، ألا ترى / أنّك إذا قلت : «أعطيت إعطاء زيدا ثوبا» و «أعطيت زيدا ثوبا» (۲) كان تعديّه مع المصدر مثل تعدّيه (۳) مع عدمه ، فصحّ أن يكون الضمير فى «أظنّه» ضمير المصدر على ما تقرّر ، نعم إلغاء باب الظّنّ مع ذكر المصدر ضعيف لأجل كونه تأكيدا ، [والتأكيد لا يلغى](۴) ، وإنّما حسّن الإلغاء كون المصدر مضمرا (۵) ، فلم يقو قوّه الظّاهر.

وأمّا قوله : «واجعله الوارث منّا» (۶) فمحتمل على ما ذكره (۷) ، وإنّما قال (۸) فيه : «محتمل» ، ولم يقل فى الأوّل لأنّ الأوّل متعيّن بخلاف الثانى ، وبيان الاحتمال أنّ قوله : «واجعله» يجوز أن يكون ضميرا للمفعول الأوّل راجعا إلى (۹) ما تقدّم من ذكر الأسماع والأبصار ، ويكون «الوارث» هو المفعول الثانى ، ويدلّ عليه أمران :

أحدهما : ما روى من قولهم : «واجعل ذلك الوارث منّا» ، وهذا تفسيره (۱۰) ، وهو مفعول أوّل راجع إلى ما ذكرناه.

والثانى : أنّ المقصود أن تكون هذه الأعضاء المذكوره لازمه له عند موته لزوم الوارث ، لأنّه لمّا

۱- فى د : «لأن المفعولين متعلق» ، تحريف.

۲- سقط من د : «وأعطيت زيدا ثوبا» ، وهو خطأ.

۳- فى د. ط : «كتعديه».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل. ط : «وإنما حسنه كونه مضمرا» وما أثبت عن د وهو أوضح.

۶- هذه قطعه من حديثين رواهما الترمذى فى سننه : ۹ / ۱۵۷ ، ۹ / ۲۳۳ باب الدعوات وروايه الحديث عنده «اللهم متعنى بسمعى وبصرى واجعلهما الوارث منى» سنن الترمذى : ۹ / ۲۳۳ ، ورواه أيضا : «اللهم عافنى فى جسدى وعافنى فى بصرى واجعله الوارث منى» سنن الترمذى : ۹ / ۱۵۷.

۷- فى الأصل. ط : «ذكرناه». وما أثبت عن د ، وهو أحسن.

۸- أى : الزمخشرى. المفصل : ۳۴.

۹- فى د : «أى» ، تحريف.

۱۰- فى د : «يفسّره».

قال : «متّعنا اللهمّ بأسماعنا وأبصارنا» قرّره بأن تكون (۱) كالوارثه فی لزومها واستقرارها باعتبار العاده ، فهذا تبيين احتمال كون الضمير لغير المصدر ، وإنّما فرّ قوم من (۲) عوده إلى المفعول وجعلوه للمصدر لأمرين (۳) :

أحدهما : هو أنّ الأسماع والأبصار جمع ، ولا يصحّ عود الضمير المفرد إلى الجمع ، ولو كان لها لكان الصحيح أن (۴) يقول : واجعلهنّ أو واجعلها ، فلمّا قال : «واجعله» دلّ على أنّه ليس له.

الثانی : هو أنّه يلزم أن يكون الوارث مفعولا ثانيا ، ولا يستقيم فی الظّاهر أن تكون هذه وارثه ولا مثل الوارثه.

قولهم : إنّه أراد به الملازمه جوابه أنّه قد تقدّم ما يدلّ على ذلك (۵) ، وهو قوله : متّعنا ، فجعله لمعنى (۶) آخر من غير تأويل (۷) أولى من تكرير المعنى الأوّل بوجه من التأويل ، وهو أن يكون الضمير (۸) ضمير المصدر ، والوارث مفعولا أوّلا ، و «منّا» فی موضع المفعول الثانی ، على معنى واجعل الوارث من نسلنا ، لا كلاله خارجه عنّا ، وهذا معنى مقصود للعقلاء والصالحين.

ومنه قوله تعالى : (فَهَبْ لِی مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (۵) يَرِثُنِی وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ)(۹) ، وإذا كان / كذلك كان الضّمير ضمير المصدر على ما تقرّر ، فمن أجل ذلك حمل صاحب الكتاب (۱۰) الضمير على المصدر.

وقد أجيب عن عود الضمير المفرد إلى الجمع بأنّه على معنى : واجعل (۱۱) المذكور كما صحّ أن

۱- فی د : «بأنه» مكان «بأن تكون».

۲- فی ط : «عن».

۳- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۲۴.

۴- سقط من د : «الصحيح أن» وهو خطأ.

۵- أقحم بعدها فی د : «الملازمه».

۶- فی د : «بمعنى».

۷- بعدها فی د : «ملازمه».

۸- سقط من د : «الضمير».

۹- مريم : ۱۹ / ۵ - ۶ انظر إعراب القرآن لأبی جعفر النحاس : ۳ / ۶ - ۷.

۱۰- أی الزمخشری.

۱۱- فی د : «جعل» ، تحريف.

يشار إليه بذلك ، وقوى بقوله تعالى : (وَإِنَّ لَكَمْ فِى الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكَمْ مِمَّا فِى بُطُونِهِ)(۱) ، وهذا وإن كان سائغا (۲) إلّا أنّه ليس بالظّاهر ، وقوله : «نسقيكم ممّا فى بطونه» ليس «الأنعام» عند سيبويه فيه بجمع (۳) ، وإنّما هو اسم جمع ، فعلى ذلك جاء الضمير فى «بطونه».

۱- النحل : ۱۶ / ۶۶. ذكر أبو جعفر النحاس أربعه آراء فى تذكير «بطونه». انظر إعراب القرآن : ۲ / ۴۰۱ - ۴۰۲.

۲- فى ط : «شائعا» ، تصحيف.

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۰.

المفعول به

قوله : «هو الذى يقع عليه فعل الفاعل» (۱).

قال الشيخ : أراد بالوقوع التعلّق المعنوىّ المعقول (۲) ، لا الأمر الحسىّ ، إذ ليس كلّ الأفعال المتعدّيه واقعه على مفعولها حسّا ، كقولك : «علمت زيدا» و «أردته» و «شافهته» و «خاطبته» ، وما أشبه ذلك ، والتعلّق المعنوىّ هو الذى يشمل الجميع ، فوجب حمله عليه ، كما قال (۳) : «وهو الفارق بين المتعدّى من الأفعال وغير المتعدّى» وذلك أنّ الفعل المتعدّى هو الذى له متعلّق تتوقّف عقليّته عليه ، فما كان متعدّيا إلّا باعتبار هذا المتعلّق ، وهو الذى يسمّى مفعولا به ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون هو الفارق بين المتعدّى وغير المتعدّى ، ألا ترى أنّك لو قطعت النظر عنه كانت الأفعال كلّها سواء فى عدم التعدّى ، ولو قدّرتها جميعا كذلك كانت كلّها متعدّيه ، وإنّما انقسمت باعتبار أنّ بعضها له هذا التّعلّق ، وبعضها عرى عنه ، فما ثبت له هذا التعلّق فهو متعدّ ، وما عرى عنه فهو غير متعدّ ، فهو الفارق بين المتعدّى من الأفعال وغير المتعدّى على التحقيق.

وسمّى هذا المتعلّق المفعول به لأنّه أوقع الفعل به أو تعلّق به ، أو لأنّه جواب «من فعلت (۴) به هذا الفعل» ، والكلام فى كونه مفعولا وفى نصبه فى مثل «ما ضربت زيدا» كالكلام فى الفاعل.

قال : «ويكون (۵) واحدا فصاعدا إلى الثلاثه على ما سيأتيك».

وذلك أنّ الفعل تتوقّف عقليّته تاره على متعلّق واحد ، فيجب أن يكون / متعدّيا إلى واحد ، كقولك : أكلت ، وشممت ، ولمست ، وتاره تتوقّف على اثنين ، فيجب أن يكون متعدّيا إلى اثنين ، كقولك : أعطيت ، وكسوت ، وخلت ، وحسبت ، وزعمت ، وعلمت المتعلّق بالنّسب (۶) ، وتاره تتوقّف على ثلاثه فيجب أن يكون (۷) متعدّيا إلى ثلاثه ، كقولك : أعلمت ، إذا قصدت تصييره عالما

۱- عرف ابن الحاجب المفعول به بقوله : «هو ما وقع عليه فعل الفاعل» الكافيه : ۸۷.

۲- سقط من د : «المعقول» وهو خطأ ، وهى فى ط : «للمفعول» ، تحريف.

۳- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۴.

۴- فى ط : «فعل» ، تحريف.

۵- فى د : «وقد يجىء» ، وهو مخالف للمفصل : ۳۴.

۶- سقط من ط : «المتعلق بالنسب» وهو خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «فيكون» ، وما أثبت عن د وهو أحسن.

بالمركّبات ، وليس فى الأفعال ما تتوقّف عقليّته على أكثر من ذلك. (١)

قوله : «ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل إظهاره ، أو لازم إضماره».

[أقول : قد](٢) قسّم [المصنّف](٣) عامل المفعول به إلى ظاهر (٤) ومضمر ، والذى تقدّم تمثيل (٥) للظّاهر ، واستغنى عن ذكره على ما هو عادته فى الاستغناء ، وذكر المضمر لكونه لم يتقدّم له ذكر ، وقسمه إلى ما يجوز إظهاره وإلى ما لا يجوز إظهاره (٦).

والذى يجوز إظهاره هو أن تكون معه قرينه تشعر بخصوصيّه ذلك الفعل المحذوف مجرّدا من غير وقوع لفظ آخر فى موضعه ، أو ما يقوم مقامه ، مثل : أهلا وسهلا ، كالنائب عنه ، ثمّ مثّله (٧) بأمثله ، فمنه قولهم لمن أخذ يضرب القوم ، أو قال : «أضرب شرّ الناس» : زيدا ، لأنّ أخذه (٨) قرينه حاليه تشعر بمقصوده فى قصد الفعل.

قوله : «المنصوب بالمستعمل إظهاره» ، هو فى الحقيقه راجع إلى كلّ موضع قامت فيه قرينه تدلّ على خصوصيّه الفعل المحذوف ، وليس فى موضع الفعل لفظ يقوم (٩) مقامه ، ولا كثره بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل ، ثم شرع يمثّلها بما ذكره.

قال : «هو قولك لمن أخذ يضرب القوم» ، [فالقوم منصوب](١٠) مفعولا [به](١١) ل «يضرب» (١٢) الملفوظ بها ، والمثال إنّما هو «زيدا» (١٣) ، ولا يستقيم أن يكون «القوم» مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لأمرين :

١- فى د : «ثلاثه» مكان «ذلك».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «مظهر».

٥- فى ط : «يمثل».

٦- سقط من د. ط : «إظهاره».

٧- فى ط : «مثّل».

٨- فى ط : «آخره» ، تحريف.

٩- فى د : «لفظ يلتزم يقوم».

١٠- سقط من الأصل. ط. وهو خطأ. وأثبته عن د.

١١- سقط من الأصل. ط. وهو خطأ. وأثبته عن د.

١٢- فى ط : «بيضرب».

١٣- أى من المثال الذى ساقه الزمخشرى وهو «أو قال : «أضرب شرّ الناس زيدا بإضمار اضرب» المفصل : ٣٤.

أحدهما : أنّه ليس معنا (۱) قبل قوله (۲) : «أو» شيء يصلح أن يكون ما بعدها معطوفا عليه.

والثانى : أنّه لو كان ذلك للزم أن يكون المثال أحد الأمرين لا الأمرين (۳) جميعا ، لإيجاب «أو» هذا المعنى ، والأمر بخلافه ، لأنّ الغرض التمثيل بأنواع كلّها من الباب ، لا أنّ أحدها (۴) من الباب.

و «أفاعيل البخلاء» يعنى من منع وإغلاق باب وتضييق ونحوه ، وأفاعيل جمع أفعال ، و «لمن زكنت» أى : تقول عمّن (۵) زكنت ، وكذلك «لمن سدّد سهما» و «للمستهلّين» ، وإلّا / كان التفسير «تريد» و «تصيب» و «أبصرتم» بالخطاب ، ومعنى زكنت علمت بالقرائن.

ويقع فى بعض النّسخ «وما شرّا» (۶) ، أى : وما رأيت شرّا ، وإضمار الفعل بعد النفى من غير تفسير ضعيف ، وهو فى قول (۷) سيبويه (۸) «وما سرّ» (۹) ، ومثّل (۱۰) بالقرائن الحاليّه والمقاليّه ، ثمّ أورد البيت وهو (۱۱) :

لن تراها .....

.....

وقرينته لفظيّه ، لأنّه لمّا أثبت بعد النفى ونصب بعد الإثبات علم أنّ المراد إثبات الفعل المنفىّ

۱- سقط من د : «معنا».

۲- أى الزمخشرى ، انظر المفصّل : ۳۴.

۳- فى ط : «الأمران» ، خطأ.

۴- فى د : «أحدهما» ، تحريف.

۵- يريد ابن الحاجب أن اللام بمعنى عن.

۶- عباره المفصل : ۳۴ «ولرائى الرؤيا خيرا ، وما سرّ وخيرا لنا وشرّا لعدونا» وكذا فى شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۲۵.

۷- فى د : «مذهب».

۸- انظر الكتاب : ۱ / ۲۷۰ - ۲۷۱.

۹- فى ط : «وما شرّ» تصحيف.

۱۰- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۴.

۱۱- البيت بتمامه : لن تراها ولو تأمّلت إلّا ولها فى مفارق الرّأس طيبا وقائله عبيد الله بن قيس الرّقيّات ، وهو فى ديوانه : ۱۷۶ والكتاب : ۱ / ۲۸۵ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۸۴ والخصائص : ۲ / ۴۲۹ ، والمغنى : ۶۷۲.

أوّلا ، وهو «ترى» ، والتقدير (۱) : إلّا وترى لها (۲) ، وأبو العبّاس ينكر بيت «لن تراها» ، وقال : هو مجهول. (۳).

ومنه قولهم : «كاليوم رجلا» ، والقرينه ههنا تقديريّه فى الأصل ، ثمّ كثر استعمالهم لها (۴) حتى صار كأنّ القرينه فيه موجوده ، وليس ذلك بمنزله ما لزم فيه الحذف ، إذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ ، و «رجلا» منصوب بالفعل المقدّر (۵) ، فهو الممثّل به فى مقصود الباب ، و «كاليوم» فى موضع نصب صفه فى الأصل ، قدّمت فصارت منصوبه على الحال ، وتقديرها كرجل اليوم ، ثمّ (۶) حذف رجل المخفوض بالكاف ، ثم قدّم أى : اليوم (۷) مع خافضه قبل المفعول ، وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ، ويجوز أن يكون «كاليوم» هو المنصوب بالفعل نصب المفعول ، أى : ما رأيت رجلا مثل رجل اليوم ، حذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ، فصار ما رأيت كاليوم ، ثم فسّر ب «رجلا» (۸) إمّا تمييزا وإما عطف بيان ، والظّاهر ما تقدّم لما فيما بعده من كثره التقديرات.

ومنه قوله (۹) :

حتّى إذا الكلّاب قال لها

كاليوم مطلوبا ولا طلبا

ذكر القتال لها فراجعها

عن نفسه ونفوسها ندبا

۱- فى د : «فالتقدير».

۲- سقط من د : «لها».

۳- قال المبرد بعد أن أنشد البيت : «لأن الرؤيه قد اشتملت على الطيب ، وهذا البيت أبعد ما مرّ ، لأنه ذكره من قبل الاستغناء» المقتضب : ۳ / ۲۸۵.

۴- لعل الأصح : «له» ، وسقط من د : «لها».

۵- فى د : «بالفعل المضمر المقدر».

۶- سقط من د : «ثم».

۷- سقط من د. ط : «أى اليوم».

۸- فى ط : «رجلا» وسقطت الباء ، تحريف.

۹- هو أوس بن حجر ، والبيتان فى ديوانه : ۳ ، والأول منهما فى أمالى المرتضى : ۲ / ۷۳ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۶۱ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۴۴۰.

«فصل : قال سيبويه : وهذه حجج سمعت» (۱)

ودلّ على أنّهم لم يلتزموه أنّهم قد يظهرونه ، فيقولون : اللهمّ اجمع فيها أو اجعل فيها ، وقول «بعض العرب وقيل له : لم أفسدتم مكانكم؟ فقال : الصّبيان بأبى ، أى : لم الصبيان» (۲) ، إمّا لما تضمّنه «لم أفسدتم» من معنى اللّوم ، وإمّا لما فهم من قرينه الحال.

«وقيل لبعضهم : أما بمكان كذا وجذ ، فقال : بلى وجاذا» ، لأنّ معنى ذلك أمّا تعرف؟ فقال : بلى أعرف ، والوجذ هو (۳) الموضع يستنقع فيه الماء ، وكانوا يسألون (۴) عن ذلك ليردوه. /

۱- هذا من كلام الزمخشرى ، المفصل : ۳۵ ، وانظر الكتاب : ۱ / ۲۵۵.

۲- من قوله : «بعض العرب» إلى «الصبيان» كلام الزمخشرى ، المفصل : ۳۵ ، وانظر الكتاب : ۱ / ۲۵۵ - ۲۵۶

۳- سقط من د. ط : «هو».

۴- فى د : «يسألونه».

[المنصوب باللازم إضماره]

[المنادى]

اشاره

قوله :

«المنصوب باللّازم إضماره ، منه المنادى».

قال الشيخ : لم يحدّه لإشكاله (۱) ، وذلك أنّه (۲) إن حدّه باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل : مخاطبتى معك ، وأنت المراد بهذا الخطاب وما أشبهه ، وإن حدّه باعتبار اللّفظ ورد عليه المندوب والمخصوص فى قولك : «أفعل كذا أيّها الرجل» و «نحن نفعل كذا أيّها القوم» ، والتحقيق أن يقال فى حدّه : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا (۳) ، فالمطلوب إقباله جنس [شامل](۴) له ولغيره ، و «بحرف نائب مناب أدعو» فاصل (۵) ، وخرج المندوب عنه بأصل الجنس ، فإنّه ليس مطلوبا إقباله ، وسيأتى ذكره بحدّه ، وممّا يدلّ على أنّه أشكل (۶) عليه حدّه أنّه جعل المندوب منادى لمّا فصّل أحكام المنادى فى الإعراب والبناء ، فقال فى آخر الفصل : «أو مندوبا كقولك : يا زيداه».

وقد اختلف النحويّون فى المنادى ، هل هو مفعول به بفعل التزم إضماره فيكون من هذا الباب ، وعليه الأكثرون (۷) ، أو هو مفعول باسم فعل ، وهو يا وأيا وهيا ، فجعل هؤلاء حروف النداء أسماء أفعال (۸) ، والمنادى منصوب بها لفظا أو محّلا ، على ما يقوله المحققون فى النصب

۱- قال الرضى : «والظاهر أن جار الله لم يحده لظهوره لا لإشكاله ، فإن المنادى عنده كل ما دخله يا وأخواتها ، والمندوب عنده منادى على وجه التفجع». شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۱.

۲- فى ط : «لأنّه».

۳- كذا حدّ ابن الحاجب المنادى فى الكافيه : ۸۹.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى ط : «فصل».

۶- فى ط : «إشكال» ، تحريف.

۷- انظر الكتاب : ۱ / ۲۹۱ والمقتضب : ۴ / ۲۰۲ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۴۴۲ - ۴۴۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۱ - ۱۳۲.

۸- ممّن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى كما نقل ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱ / ۱۲۷ ، والرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۱۳۲ ، وانظر كتاب الشعر لأبى على : ۶۷ - ۶۸ ، وذكر المرادى أنّه نقل عن الكوفيين أنّ «يا» وأخواتها التى ينادى بها أسماء أفعال

تتحمل ضميرا مستكنا فيها. انظر الجنى الدانى : ٣٥٥ ، وانظر ما تقدم ورقه : ٥ أمن الأصل.

اللفظىّ والمحلّىّ ، والوجه القول الأوّل لوجهين :

أحدهما : أنّه لا يستقيم أن تكون هذه الكلمات أسماء أفعال ، لأنّ أسماء الأفعال لا بدّ لها من مرفوع ، ولا مرفوع ههنا ، فوجب أن لا تكون أسماء أفعال ، فإن زعم زاعم أنّ الفاعل مضمر فيها مثله فى «رويد زيدا» وأشباهه فغير مستقيم ، لأنّها لا تخلو إمّا أن تكون لمتكلّم أو مخاطب أو غائب ، لا ـ جائز أن تكون لغائب ، إذ لم يتقدّم له ذكر ، وليس المعنى أيضا عليه ، ولا ـ جائز أن تكون لمتكلّم لأنّ ضمير المتكلّم لا يكون مستترا فى أسماء الأفعال ، ولا جائز أن تكون لمخاطب لأنّه ليس المعنى عليه ، إذ لم يرد أنّ المخاطب هو الدّاعى ، وإنّما المراد أنّه المدعوّ ، فلا يستقيم أن يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل.

والوجه الثانى : هو (١) أنّ أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقلّ من حرفين ، وهذه الحروف من جملتها الهمزه ، وهى حرف واحد ، وإذا بطل أن تكون الهمزه اسم فعل / بطل البواقى ، إذ لا ـ قائل بالفرق ، ولأنّ الجميع فى معنى واحد باتّفاق ، فإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن تكون البواقى كذلك.

وأمّا من قال : إنّ حرف (٢) النداء مع المنادى نفسه استقلّ كلاما ، وليست أسماء أفعال ، ولا فعل يقدّر (٣) فقوله (٤) غير مستقيم ، لأنّا إذا علمنا أنّ الجمله هى التى تركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وعلمنا أنّ وضع الحرف لئلّا (٥) يسند ولا يسند إليه ، علم بهاتين المقدّمتين أنّ الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام ، وإذا ثبت هذان الأصلان باتّفاق فلا وجه لمن يقول : إنّ الحرف مع الاسم كلام ، لأنّه مخالف (٦) لما علم ثبوته ، إذ يلزم منه (٧) أن يكون الحرف مسندا

١- فى د : «وهو».

٢- فى د : «حروف» ، تحريف.

٣- هذه إشاره إلى ما نقل عن المبرد من أن المنادى منصوب بحرف النداء لسده مسدّ الفعل ، وعلى هذا فالفاعل مقدر ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣١ - ١٣٢ والأشمونى : ٣ / ١٤١ ، ولكن المبرد صرح بأن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوبا وأن (يا) بدل منه ، انظر المقتضب : ٤ / ٢٠٢.

٤- فى د : «فقول».

٥- فى د : «لا».

٦- فى د : «مخالفه».

٧- سقط من د : «منه».

إليه (١) أو مسندا (٢) به ، وكلاهما باطل ، أو يلزم أن يكون كلام من غير إسناد ، وهو باطل ، فلمّا لزم بطلان (٣) أحد الأصلين المذكورين المتفّق عليهما علم أنّه باطل ، إذ ما أدّى إلى الباطل فهو باطل.

وقول من قال : إنّه ليس بجمله ولكنّه بعض جمله يتبع (۴) ما بعده من الكلام (۵) ، إذ المنادى إنّما ينادى بكلام يذكره بعد ندائه ، فالجمله هو ما يذكره بعد النداء ، والنداء معه كالفضلات التى تكون فى الجمل ، وهذا قول بعض أصحاب الأصول ، ليس (۶) بمستقيم ، فإنّه مختلّ (۷) من جهه اللفظ والمعنى :

أمّا من جهه المعنى فإنّا نقطع بأنّ القائل : «يا زيد» قد تمّ كلامه ، فإذا قال بعد ذلك : «عمرو منطلق» ، أو «جاءنى زيد» أو «افعل (٨) كذا» كان جمله مستقلّه ، مثلها فى قولك : «افعل كذا» من غير قولك : يا زيد ، وقد يقول القائل (٩) : يا زيد ، لا ليخبره بشىء ، بل ليعلم حضوره أو غيبته ، ولذلك قال المحقّقون : إنّ الوقف على الجمله النداييّه جائز ، لأنّها جمله مستقلّه ، وما بعدها جمله أخرى ، وإن كانت الأولى لها تعلّق من حيث كانت تنبيها فى المعنى.

وأمّا من جهه اللّفظ فهو أنّ الاسم لا بدّ له من إعراب من جهه التركيب ، وجهات التركيب محصوره ، ولا يدخل فى واحد منها على تقدير أن يكون جزءا ، فبطل أيضا لذلك الوجه (١٠).

فالوجه ما قاله النحويّون فى أنّه منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه هذا الحرف المسمّى حرف (١١)

١- سقط من د : «إليه» ، خطأ.

٢- فى ط : «ومسندا» ، تحريف.

٣- فى ط : «لزم منه بطلان».

۴- فى د : «مع» تحريف.

۵- فى ط : «كلام».

۶- فى د. ط : «وليس» تحريف. إذ هو خبر قوله : «وقول ..».

٧- فى ط : «محتمل» ، تحريف.

٨- فى الأصل : د. ط : «يفعل» ، ولعل ما أثبت هو الصواب.

٩- فى د : «أو يكون القائل» ، تحريف.

١٠- سقط من د : «الوجه» ، مذهب سيبويه وغيره من النحويين أن النداء جمله ، انظر الكتاب : ١ / ٢٩١ ، ٢ / ١٨۴ ، والمقتضب : ۴ / ٢٠٢ ، والأشمونى : ٣ / ١۴١.

١١- فى د : «بحرف».

النداء ، وأنّه كان (۱) الأصل : يا أدعو زيدا ، أو أنادى (۲) زيدا ، أو ما أشبهه على معنى الإنشاء ، فلمّا كثر استعماله حذفوا / الفعل تخفيفا واقتصروا عليه ، فكان الموجب لحذفه كثره استعماله ووقوع حرف يدلّ عليه فى محلّه ، وحذف الفعل لما يدلّ عليه ليس ببدع فى اللغه ، بل واقع كثيرا كما سيأتى فى مواضع ، وليس المعنىّ بكثره الاستعمال فى ذلك وفى مثله أنّهم تكلّموا به على الأصل [كثيرا](۳) ثمّ خفّفوه ، لأنّ ذلك يستلزم وجوده فى كلامهم كذلك كثيرا ، وإنّما المعنىّ أنّهم علموا أنّه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من أوّل أمره ، إن قلنا : إنّهم الواضعون باصطلاحهم ، وإن قلنا : إنّ الله تعالى علّمهم ذلك فأوضح (۴).

وإذا تقرّر معنى المنادى (۵) فى نفسه فالكلام بعد ذلك يتعلّق بإعرابه وبنائه ، والأصل فيه أن يكون منصوبا ، لأنّه مفعول به ، إلّا أن يعرض ما يوجب بناءه على الضمّ ، أو بناءه على الفتح ، أو إعرابه بالخفض ، فأمّا ما يوجب خفضه فدخول لام الاستغاثه ، وأمّا دخول لام التعجّب فليست فى التحقيق داخله على المنادى ، لما تقرّر أنّ المنادى هو المطلوب إقباله ، والتحقيق أنّ المنادى فى قولهم : «يا للماء» و «يا للدّواهى» ليس الماء (۶) ولا الدواهى (۷) ، وإنّما المراد : يا قوم أو (۸) يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدّواهى (۹) ، ولذلك سمّيت لام التعجّب بخلاف المستغاث به ، فإنّه فى الحقيقه مطلوب الإقبال ، كما إذا قلت : يا زيد ، وإنّما أدخلوا اللّام عليه تنبيها على (۱۰) أنّه مستغاث به ،

۱- فى د : «وكان» مكان «وأنه كان».

۲- فى ط : «وأنادى».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- انظر الخصائص : ۱ / ۴۰ - ۴۷.

۵- فى ط : «معنى وضع المنادى».

۶- فى د : «للماء».

۷- فى د : «للدواهى».

۸- فى د : «أى» ، تحريف.

۹- التقدير عند سيبويه فى مثل «يا للماء» : تعال يا ماء ، وفى مثل «يا للدّواهى» : تعالين فإنه لا يستنكر لكنّ ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۱۷ - ۲۱۸ ، وحكى ابن السراج أنّ العرب قد تحذف المنادى المستغاث به فيقولون : يا للعجب ويا للماء ، وقال : «كأنهم قالوا : يا لقوم للماء ويا لقوم للعجب». الأصول فى النحو : ۱ / ۳۵۳ - ۳۵۴ ، ويجوز فيما لا ينادى إلّا مجازا مثل : يا للدواهى ويا للعجب فتح اللام على أنّ ما بعدها مستغاث به ، وكسرها على أن ما بعدها مستغاث من أجله والمستغاث به محذوف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۴ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۲ ، والهمع : ۱ / ۱۸۱.

۱۰- سقط من د : «على».

وليس يتحقّق مثل ذلك فى الماء والدّواهى ، إذ لا معنى للطّلب من (١) مثل ذلك.

وأمّا الموضع الذى يبنى المنادى (٢) فيه على الضمّه فهو أن يكون مفردا معرفه (٣) ، وإنّما بنى على الضّمّ لطروء سبب واحد (٤) أوجب البناء ، وهو مناسبه ما لا تمكّن له فى الإعراب ، وهو شبهه بالمضمر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «يا زيد» فأصله فى المعنى أدعوك أو أناديك (٥) ، لأنّه مخاطب ، ووضع المخاطب أن يكون بضمير الخطاب ، فلمّا عدلوا عن ذلك المعنى إلى الظّاهر كان وضعا له موضع المضمر ، فلمّا أشبه المضمر كان سببا موجبا للبناء (٦) ، ألا ترى إلى قول بعض العرب :

يا إيّاك (٧) ، وقول ابن داره (٨) :

يا مرّ يابن واقع يا أنتا

أنت الذى طلّقت عام جعتا

حيث أوقع لفظ المضمر المخاطب محلّه حين كان المعنى عليه ، / وإن كان شاذّا (٩) ، وقد قيل : إنّما أراد «يا هذا أنت» (١٠) ، ويا (١١) هذا إيّاك ، أعنى : كما تقول : «يا زيد أنت فعلت كذا» ، و «يا زيد إيّاك ضربت».

١- فى د : «فى».

٢- سقط من ط : «المنادى».

٣- فى د : «فهو أن يكون المنادى مفردا غير مضاف ولا مشابه له معرفه».

٤- سقط من د. ط : «واحد».

٥- فى ط : «وأناديك».

٦- انظر تعليل بناء المنادى المفرد المعرفه على الضم فى المقتضب : ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وأسرار العربيه : ٢٢٤ ، وهذا رأى البصريين ، وخالف الكوفيون وذهبوا إلى أن المنادى المعرف المفرد معرب ، انظر الإنصاف : ٣٢٣ - ٣٣٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٨.

٧- بعدها فى د : «أى : يا هذا إيّاك». وانظر الإنصاف : ٣٢٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١١٩.

٨- هو سالم بن داره كما فى الدرر : ١ / ١٥١ والخزانه : ١ / ٢٨٩ ، ونسبه العينى فى المقاصد : ٤ / ٢٣٢ إلى الأحوص ووهّمه البغدادى فى الخزانه : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وانظر شعر الأحوص الأنصارى : ٢١٦ ، وورد البيت بلا نسبه فى الإنصاف : ٣٢٥ ، والمقرب : ١ / ١٧٦ ، والأشمونى : ٣ / ١٣٥ ، وروايه صدر البيت فى المقرب والأشمونى والمقاصد «يا أبجر بن أبجر يا أنتا» وصحح البغدادى الروايه بأنها : «يامر يابن واقع يا أنتا» ، الخزانه : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠.

٩- بعدها فى د : «أى : قليل الاستعمال».

١٠- نقل البغدادى هذا القول عن الإيضاح لابن الحاجب. انظر الخزانه : ١ / ٢٨٩.

١١- فى ط : «وما» ، تحريف.

ثم من النحويّين من يزيد قيدا آخر ، وهو كونه مفردا ، ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر لفظا (١) ومعنى (٢) ، فلا يرد عليه المضاف ولا الطويل ولا النكره ، لأنّه إن ورد (٣) المضاف والطويل أجيب بأنّه ليس مفردا ، فقد فقد منه أحد جزأى العلّه.

ومن النحويّين من يقتصر على العلّه المعنويّه ، [وهو وقوعه موقع المضمر](٤) ، فإذا أورد عليه «يا عبد الله» و «يا رفيقا بالعباد» وشبهه أجاب بأنّ فيه مانعا مع (٥) السّبب [وهو توالى ثلاثه مبنيّات](٦) ، وقد ينتفى الحكم لانتفاء السّبب ، وقد ينتفى لوجود مانع (٧) ، ويجعل المانع وجود الإضافه التى هى من خواصّ الأسماء ، وهى مناسبه لقوّه الإعراب وثبوته ، فلم يقو السّبب لإثبات ما ينافى الإضافه من البناء ، ومثاله عندهم بناء «لا رجل» [حيث لا يلزم توالى ثلاثه مبنيّات](٨) ، وإعراب «لا غلام رجل» ، [لأنّه لو بنى لتوالى ثلاثه مبنيّات](٩) ، وليس هنا إلّا الإفراد والإضافه ، فالذى منع البناء فى «[لا](١٠) غلام رجل» مع وجود السّبب هو الذى منع البناء فى «يا غلام زيد» مع وجود السّبب.

وقد ردّ عليهم بأنّ المبنيّات لا تغيّرها الإضافه ودخول الألف واللّام عن بنائها ، وإذا كان كذلك كان ما (١١) ذكرتم خلاف ما عليه اللغه ، والذى يدلّ عليه الإجماع على قولك : خمسه عشر ، والخمسه عشر ، وخمسه عشرك ، كلّه مبنىّ أضفته أو أدخلت عليه الألف واللّام أو أفردته (١٢) ، وإذا كان كذلك فلا معنى لإثباتكم ذلك مانعا من البناء مع وجود البناء معه فى جميع ما يضاف من المبنيات وما يدخله الألف واللّام.

١- بعدها فى د : «فى الإفراد».

٢- بعدها فى د : «فى التعريف» ، وانظر أسرار العربيه : ٢٢۴.

٣- فى د : «إذا أورد».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «منع» ، تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- فى ط : «المانع».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- زدتها ليستقيم السياق.

١١- فى د. ط : «فيما».

١٢- فى د : «أفردت».

وقد أجيب عن ذلك بأنّ البناء فيه أصليّ بسبب قويّ ، والبناء ههنا عارض (۱) لشبه [بعيد ، وهو أن يكون المنادى مشابها للكاف فى «أدعوك» ، والكاف اسم يشبه الحرف](۲) ، فلا يلزم من منع المانع عمل السّبب الضعيف منعه عمل السّبب القوىّ ، وقرّروا ذلك بما تقرّر من (۳) بناء «لا ـ رجل» وإعراب «لا غلام رجل» ، قالوا : السّبب فى المواضع كلّها قوىّ ، إلّا أنّه اتّفق فى بعضها استمراره ، فكان البناء لازما لملازمه سببه ، واتّفق فى بعضها انتفاؤه فى بعض الصّور ، فانتفى مسبّبه ، ولا يوصف السّبب بالقوّه والضّعف لوجوده تاره وانتفائه أخرى ، كما لا يوصف بالقوّه لكونه / دائما فربّ سبب قوىّ يتّفق وجوده تاره وعدمه أخرى ، وربّ سبب ضعيف يتّفق استمراره ودوامه ، وقد ثبت أنّ الإضافه لا تخلّ بالبناء ولا تعارض السّبب الموجب له بما ذكرناه من أنّ (۴) كلّ مبنىّ يصحّ دخول ذلك عليه غير محلّ (۵) النزاع ، [وهو «يا غلام زيد»](۶) ، وما ذكرتموه من أنّه ضعيف أيضا من جهه كون الشّبه بعيدا ليس بمستقيم ، فإنّا نعلم أنّ أسماء الإشاره مشبّهه بما لا تمكّن له بوجه بعيد ، ومع ذلك فإنّ الإضافه لا تخلّ ببنائها بدليل وجوب ذلك فى قولك : «رأيت غلام هؤلاء».

وما ذكروه من [أنّ](۷) الأصل فى «لا غلام رجل» (۸) ليس المانع عندنا ذلك ، [وهو الشّبه بالكاف فى أدعوك](۹) بل المانع أمر آخر ، وهو أنّه لو بنى لأدّى إلى امتزاج ثلاث كلمات ، وهم لا يفعلون ذلك.

فإن زعم زاعم أنّه كذلك أيضا (۱۰) فى «يا غلام زيد» لم يستقم له ذلك لما فى «لا» من معنى ما (۱۱) بنى له «رجل» ، وهو إضمار الحرف فيه بخلاف «يا غلام زيد» فإنّه لا يحتاج إلى «يا» فى

۱- فى د : «والبناء فى المنادى المضاف عارض».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «فى».

۴- سقط من د : «أن» ، وهو خطأ.

۵- فى ط : «حمل» ، تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- زدتها ليستقيم السياق.

۸- فى ط : «الأصل فى «لا غلام» و «لا غلام رجل» ، مقحمه.

۹- فى ط : «الأصل فى «لا غلام» و «لا غلام رجل» ، مقحمه.

۱۰- سقط من د. ط : «أيضا».

۱۱- فى د : «الذى».

ذلك ، ويـدلّك على ذلك جواز حـذف «يا» وامتناع حـذف «لا» ، وأيضا ممّا يضـعفه (١) أنّ «لا غلام» السّبب فيه تضمّنه معنى الحرف ، وهو أقوى الأسباب ، فبطل أن يقال : إنّ (٢) سبب البناء ضعيف ، فلذلك قابلته الإضافه. (٣)

وأجيب بـأنّ المعنىّ بضـعفه كونه بنى فى هـذا الموضع خاصّه ، ولم يثبت مثل ذلك فى لغتهم فى المضاف ، وما ذكرتموه مبنىّ بالأصاله فى كلّ موضع ، وما ذكرتموه فى (٤) «غلام هؤلاء» لا يفيد ، فإنّ الكلام فى المضاف لا فى الثانى ، وما ذكرتموه فى «لا غلام» من التركيب بعيد مع أنّه مستغنى عنه بتضمّن الحرف. (٥)

وما ذكرتموه من أنّه ممتنع (٦) فى «لا غلام رجل» من التركيب (٧) كراهه تركيب ثلاث كلمات مردود على مذهبكم (٨) بمثل : «لا رجـل ظريف» ببنائهمـا معا ، وهو واضـح فى أنّهم لم يركّبوا إلّا مع رجل ، وإذا لم يركّبوا بطل ما ذكرتموه وتعيّن ما ذكرناه ، والأمر فى ذلك كلّه قريب.

وقول الفرّاء (٩) : إنّمـا أرادت العرب «يـا زيـداه» ثم حـذفته ، وهو كالمضـاف ، فكـان كقبـل وبعـد ، ولمّا قام الاسم الثانى مقام الزياده نصبته إذ ليس بمنصوب بفعل ولا أداه ، إذ لو كان بفعل لصحّت منه الحال ، ضعيف ، وامتنعت / الحال لأنّ المعنىّ دعاؤه على كلّ حال.

وقول الخليل (١٠) : إنّما نصبوا المضاف كما نصبوا قبلك وبعدك (١١) حين طال ، ورفعوا المفرد كقبل وبعد ، أضعف.

١- فى د : «يضعف ما ذكروه».

٢- سقط من د : «إن».

٣- بعدها فى د : «وهى سبب قوى فمقابله قوى».

٤- فى ط : «من».

٥- بعدها فى د : «لأنه بمنزله خمسه عشر».

٦- فى د. ط : «امتنع».

٧- سقط من د : «من التركيب».

٨- فى ط : «مذهبهم».

٩- انظر الإنصاف : ٣٢٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٠.

١٠- انظر الكتاب : ٢ / ١٩٩.

١١- سقط من ط : «وبعدك».

وقول الكسائى (۱) : رفعوا المفرد بغير تنوين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صريح ، ونصبوا المضاف (۲) حملا له على أكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد أضعف.

والاتّفاق على أنّه إذا اضطرّ الشاعر فى المفرد نوّنه ، وقال الخليل وسيبويه والمازنىّ مضموما ، وقال عيسى بن عمر وأبو عمرو (۳) ويونس منصوبا ردّا له إلى (۴) الأصل (۵) ، وأنشد سيبويه (۶) :

سلام الله يا مطر عليها

وليس عليك يا مطر السّلام

وقال (۷) : «لم يسمع من العرب من يقول : يا مطرا» ، واستدلّ الناصب بقوله (۸) :

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن

ندامای من نجران أن لا تلاقيا

وقد صرّح الفراء والكسائى بتجويز «يا رجلا راكبا» لمعيّن ، جعلوه من المشبّه بالمضاف ، ومن ثمّ (۹) أجازا «يا راكبا» (۱۰) لمعيّن (۱۱) ، وفى كلام سيبويه ما يشعر بجوازه (۱۲) ، وفيه إشكال ، فإنّه يستلزم جواز «لا رجلا راكبا».

۱- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۲.

۲- أى المنادى المضاف. انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۲.

۳- سقط من ط : «وأبو عمرو».

۴- فى ط : «فى» ، تحريف.

۵- ذكر المبرد هذين القولين منسوبين إلى أصحابهما فى المقتضب : ۴ / ۲۱۳ - ۲۱۴ واختار النصب ، وانظر الكتاب : ۲ / ۲۰۲ - ۲۰۳ ، والأصول : ۱ / ۳۴۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۹۶.

۶- البيت للأحوص ، وهو فى شعره : ۱۸۹ ، والكتاب : ۲ / ۲۰۲ ، والمقتضب : ۴ / ۲۱۴ ، وأمالى الزجاجى : ۸۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۱ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۰۸ ، والخزانه : ۱ / ۲۹۴ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب ، ۷۴ ، ۴۷۴ ، والإنصاف : ۳۱۱.

۷- فى ط : «فقال» ، أى سيبويه ، وعبارته : «وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يا رجلا ، يجعله إذا نون وطال كالنكره ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكره». الكتاب : ۲ / ۲۰۳.

۸- هو عبد يغوث الحارثى كما فى الكتاب : ۲ / ۲۰۰ والمفضليات : ۱۵۶ ، وأمالى القالى : ۳ / ۱۳۲ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۲۰۶ والخزانه : ۱ / ۳۱۳ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۲۰۴ ، وأمالى ابن الحاجب : ۴۴۱. وعرضت : أتيت العروض وهى مكه والمدينه.

۹- فی د : «ثمه».

۱۰- قال الرضی : «وصرّح الکسائی والفراء بتجویز نحو «یا رجلا راکبا لمعین ..» شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۳۵ ، وانظر شرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۳۹۳ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۰.

۱۱- فی د : «لغیر معین» ، تحریف.

۱۲- انظر الکتاب : ۲ / ۲۰۳.

وأمّا نحو (۱) :

أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله

.....

و «يا رجلا يضرب عمرا» فاتّفاق ، والفرق بينه وبين «لا رجل يضرب عمرا» أنّه فى «يا رجلا» تعذّر جعله منادى مفردا ، لأنّ «يضرب» لا يصلح (۲) صفه ولا يجوز الحال ، بخلاف «لا رجل» ، وأيضا فإنّه قد ثبت جعل الاسمين فى النفى كاسم واحد ، بدليل «لا رجل منطلق» بالفتح فيهما.

وأمّا الموضع الذى يبنى على الفتح فيه (۳) فأن تدخل ألف الاستغاثه كقولك : «يا زيداه» ، وهذه الألف تدلّ على أنّ الاسم مستغاث به ، كدلاله اللّام فى قولك : «يا لزيد» ، ولذلك لا يجمع بينهما فيقال : يا لزيداه ، ووجب البناء على الفتح ضروره أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا ، وإلّا فالضّمّ فيه واجب لو لا الألف ، ألا ترى أنّك لو حذفتها لوجب ضمّها.

ولم يحتج إلى ذكر نحو (۴) «يا هؤلاء» و «يا حذام» لأنّه مبنىّ فلا يتغيّر بالنّداء ، ولا إلى ذكر (۵) «يا غلامى» كان معربا أو مبنيّا على القولين فيه (۶).

وقال صاحب الكتاب (۷) تمثيلا للمبنىّ على الفتح : «أو مندوبا كقولك : يا زيداه». وليس بمستقيم لما تقرّر من أنّ المندوب ليس بمنادى ، فلا ينبغى أن / يذكر حكمه فى باب المنادى ، وإن وافق بعض ألفاظه لفظ المنادى (۸) ، ولذلك ذكر المندوب على حياله فى فصل برأسه ، والتمثيل بما ذكرناه هو الوجه.

۱- عجز البيت «جرير ولكن فى كليب تواضع» ، وقائله الصّلتان العبدىّ ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۳۷ ، والشعر والشعراء : ۵۰۱ ، والمقتضب : ۴ / ۲۱۵ ، وأمالى القالى : ۲ / ۱۴۲ ، والخزانه : ۱ / ۳۰۴ ، قال البغدادى : «والصلتان اسمه قثم بضم القاف وفتح المثلثه ابن خبيه بفتح الخاء المعجمه وكسر الموحده وتشديد المثناه التحتيه وأصلها الهمز ، وهو أحد بنى محارب بن عمرو بن وديعه بن عبد القيس وينسب إليه فيقال : العبدى ، والصلتان : النشيط الحديد من الخيل ، وهو شاعر إسلامى يمدح جريرا ، والتواضع : الانحطاط من الذل» الخزانه : ۱ / ۳۰۷ - ۳۰۸.

۲- فى ط : «يصح».

۳- سقط من د : «فيه».

۴- سقط من د : «نحو».

۵- فى د : «ولا إلى ما ذكرنا» ، تحريف.

۶- انظر ما تقدم ق : ۲۱ ب.

۷- أى الزمخشرى ، المفصل : ۳۷.

٨- سقط من د : «المنادى» ، خطأ.

[توابع المنادى]

قوله : «توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحلّه».

قال الشيخ : ذكر توابع المنادى الموصوف بالصفه المذكوره فى باب النّداء ، وإن كان للتّوابع باب مفرد ، فكان حقّها أن تذكر فيه ، لأنّ ما ذكره منها مخالف لحكم التوابع باعتبار النداء ، فكان ذكره فى باب النداء أولى ، لأنّه من آثاره فى التحقيق ، فقال : «توابع المنادى المضموم غير المبهم» احترازا من المنادى المنصوب ، فإنّ تابعه على قياس باب التوابع ، وقال : «غير المبهم» احترازا من المبهم ، فإنّه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المختار ، كقولك : «يا أيّها الرجل» ، و «يا أيّهذا الرجل» ، ولو لم يحترز منه لكان داخلا فى أنّ تابعه يجوز فيه الوجهان ، وليس كذلك إلّا عند بعض النحويّين [كالمازنى](١) ، وليس بالجيّد ، وسيأتى ذكره (٢).

وقوله : «إذا أفردت» تقييد للتوابع ، فإنّها قد تكون مفرده ، وقد تكون مضافه ، والحكم الذى ذكره مختصّ بالمفرده (٣) ، ولذلك (٤) وجب تقييدها به.

قال : «حملت على لفظه ومحلّه» ، فذكر الحكم الذى يكون لهذه التوابع المخصوصه. أمّا حملها على محلّها (٥) فهو القياس ، لأنّه مفعول (٦) منصوب المحلّ ، فوجب أن يكون تابعه منصوبا كجميع المبنيات ، كقولك : «ضربت هؤلاء الرجال» ، لا يجوز غير ذلك.

وأمّا حملها على لفظه فلأنّه لمّا كان فيه البناء عارضا أشبه الإعراب فى عروضه وأشبه موجبه عامل الإعراب ، وهو حرف النداء الموجب للحركه المشبّهه بحركه (٧) الإعراب فى متبوعه ، لأنّهم لمّا

١- قال الزجاج بعد أن ذكر مذهب المازنى فى إجازته نصب صفه أى : «ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب ولا تابعه أحد بعده ، فهذا مطرح مرذول لمخالفته كلام العرب». معانى القرآن وإعرابه : ١ / ٢١١ ، وانظر الكتاب : ٢ / ١٨٨ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٩٩ ، وأسرار العربيه : ٢٢٩ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٤٢ ، والأشمونى : ٣ / ١٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ١٧ ، ٣ / ١٥٢ ، وسقط من الأصل. ط. «المازنى» وأثبته عن د.

٢- سقط من د : «ذكره». وانظر ما سيأتى ورقه ٦١ ب.

٣- فى د. ط : «بالمفرد».

٤- فى د : «فلذلك».

٥- لعل الأصح : «محله» لأن الضمير عائد إلى المنادى.

٦- سقط من د : «مفعول» ، خطأ.

٧- فى د : «لحركه» ، تحريف.

شبّهوا موجب هذه الحركه بالعامل لشبهها بحركه الإعراب فی متبوعه (۱) أجروا التوابع مجری توابع المعرب ، فکان حکم ذلک المشبّه بالعامل فی الانسحاب علی التابع حکم العامل المحقّق فی الانسحاب علی التابع ، کما شبّهت الحرکه فی «یا زید» بحرکه «جاء زید» شبّه الموجب لها وهو «یا» فی «یا زید» (۲) بالموجب لها فی «زید» فی «جاء زید» (۳) ، فکذلک شبّهوا التابع له (۴) فی «یا زید العاقل» بالتابع المعرب المحقّق فی / «جاء زید العاقل» ، وهو من مشکلات أبواب النحو من (۵) حیث کان تابعا معربا أعرب بحرکه متبوعه المبنیّ مع استحقاقه إعرابا مخالفا له ، وإیضاحه بما ذکرناه ، وإنّما لم یلزم (۶) أنّ الرفع فی العاقل علی «هو العاقل» وإن کان وجها مستقیما لما ثبت فی «یا تمیم أجمعون» (۷) ، فعلم جواز الرفع فیه علی الإتباع.

ووقع الاتّفاق علی أنّ هذه التوابع معربه ، وإن کانت علی لفظ المتبوع المبنیّ لعدم الموجب للبناء فیها ، فلم یختلف لذلک فی إعرابها ، ووجهه (۸) ما تقدّم ذکره من التشبیه المذکور ، والفرق بینه وبین المتبوع هو أنّ المتبوع وجدت فیه علّه البناء ، فوجب بناؤه ، والتابع لم توجد فیه ، فلم یجز بناؤه ، ولا یلزم من بناء المتبوع بناء التابع إذا فقدت علّه البناء فیه ، ألا تری أنّک تقول : «جاءنی هذا العاقل» فیکون المتبوع مبنیّا لوجود علّه البناء فیه ، والتابع معربا لفقدان العلّه باتّفاق ، وإن کان هو فی المعنی المشار إلیه ، فکذلک إذا قلت : «یا زید الطویل» بنی زید لکونه واقعا موقع المضمر المخاطب باعتبار ما ذکرناه ، ولم یبن «الطویل» لأنّه لم یرد ذلک الورود ، وإنّما قصد به التّوضیح والتّبیین ، کما فی قولک : «جاءنی هذا العاقل» ، ولا اعتبار (۹) بکونه هو الذّات المناداه فی المعنی ، کما لا اعتبار بمثل ذلک فی «الطویل» فی قولک : «هذا الطویل» ، لأنّ هذه الصفات لم یقصد بها قصد الذّات

۱- سقط من د : «متبوعه» ، وهو خطأ.

۲- سقط من د : «یا زید» ، وهو خطأ.

۳- سقط من ط : «جاء زید» ، وهو خطأ.

۴- سقط من ط : «له».

۵- سقط من د : «من».

۶- فی ط : «یلتزم».

۷- إن شئت قلت «أجمعون» أو «أجمعین». انظر الکتاب : ۲ / ۱۸۴ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۴۰۲ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۳۱.

۸- فی ط : «ووجه» ، تحریف.

۹- فی د : «والاعتبار» ، تحریف.

فتكون واقعه ذلك الموقع ، وإنّما قصد بها المعنى (۱) خاصّه ، ولذلك خرجت عن المعنى الموجب للبناء فى متبوعاتها.

وقد اعترض على ذلك بأنّهم قد بنوا الصفه لبناء موصوفها فى قولك : «لا رجل ضارب فى الدار» ، فلم لا تكون هذه الصفه أيضا مبنيه بناء «ضارب» فى قولك : «لا رجل ضارب فى الدار»؟ وفرق بينهما بأنّ المراد هنا نفى رجل على هذه الصفه ، لا نفى رجل مطلقا ، فلم ينف رجل مطلقا أوّلا ثمّ وصف (۲) ، وإنّما نفى رجل موصوف بهذه الصفه ، فصارا بهذا الاعتبار كأنّهما شىء واحد ، لأنّ النّفى لهما جميعا ، بخلاف «يا زيد الطويل» ، فإنّه قد تمّ النداء / فى قولك : «يا زيد» ، ولو قلت ثمّ (۳) : «لا رجل» هو المقصود لاختلف المعنى ، ألا ترى أنّ نفى «رجل ضارب» لا يلزم منه نفى رجل مطلقا ، فيختلّ المعنى عند تقديرك أنّ النّفى داخل على رجل مطلقا ، ثم تصفه فتصير معمّما مخصّصا ، وهو باطل بخلاف قولك : «يا زيد الطويل» ، فإنّك تعلم أنّ المنادى زيد ، ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل إليه وحذفه فى كونه هو المنادى حتى يصحّ تقديره جزءا (۴) معه.

فإن قلت : فما ذكرت فى المعنى يمكن مثله فى مثل قولهم (۵) :

أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله

جرير ولكن فى كليب تواضع

وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النّحو ، لأنّه لم يقصد إلى النداء أوّلا ثمّ يوصف بعد تمامه ، وإنّما قصد إلى نداء محقّق بالوصف قبل النداء ، فصارت الصفه والموصوف فى قصد المنادى مثلهما (۶) فى قصد النافى فى قولك : «لا (۷) رجل ضارب فى الدار».

فالجواب : أنّ الارتباط فيهما حاصل مثله فيما تقدّم ، إلّا أنّه بالطّول فات الموجب للبناء ، فوجب الإعراب ، لأنّ المنادى إذا كان مضافا أو طويلا وجب إعرابه لفوات علّه البناء ، فاتّفق أنّ

۱- فى د. ط : «المعانى».

۲- فى د : «أولا لم يوصف» ، تحريف.

۳- فى د : «ثمه».

۴- فى ط : «جزء» ، خطأ.

۵- تقدم البيت ورقه : ۵۸ أ.

۶- فى ط : «مثلها» ، تحريف.

۷- سقط من ط : «لا» ، وهو خطأ.

هـذا الرّبـط الحاصل لزم منه فوات علّه البناء ، فوجب إعرابه (۱) ، ولو كـانت علّه البناء قائمه (۲) لوجب البنـاء فيهما لما ذكرته ، حتى إنّه لو لم يبن لكان نقضا مبطلا لما ذكر (۳) ، ويتخيّل (۴) فى جواب عنه.

فـإن قيـل : لو كانت الصـفه توجب طولا للمنادى لوجب نصب مثل قولك : «يا رجل» إذا وصف بالجمله (۵) ، وليس كذلك ، أجيب (۶) بالتزامه كما تقـدّم وبالفرق (۷) بين مـا وصف بـالمفرد وبين مـا وصف بـالجمله ، لأنّه إذا وصف بالمفرد أمكن تمام الأوّل دونه ، وعرّف الثـانى وجعل وصـفا له ، وإذا كان جمله لم يسـتقم إلّا أن تكون من تتمّته (۸) ، لأنّه لو قدّر اسـتقلال الأوّل دونه وصفت المعرفه بالجمله التى هى نكره ، وهو باطل.

والخليل وسيبويه يختاران فى باب «يا زيد والحارث» الرفع (۹) ، وأبو عمرو ويونس يختاران النّصب (۱۰) ، وأبو العبّاس (۱۱) إن كانت اللّام كلام الحسن فكالخليل ، وإلّا فكأبى (۱۲) عمرو (۱۳).

ثم مثّل بالتوابع التى أرادها ، ثمّ استثنى البدل ونحو زيد وعمرو / من المعطوفات.

وقوله : «ونحو زيد وعمرو من المعطوفات» يعنى به كلّ معطوف أمكن أن يدخل عليه حرف

۱- فى د : «الإعراب».

۲- فى د : «ولو كانت العله قائمه».

۳- فى د : «ذكرناه».

۴- فى د : «أو يتخيل».

۵- سقط من د : «بالجمله» ، خطأ.

۶- فى ط : «وأجيب» ، تحريف.

۷- فى د : «الفرق» ، تحريف.

۸- بعدها فى د : «إذا كانت معرفه للأول».

۹- انظر الكتاب : ۲ / ۱۸۷.

۱۰- وتابعهما عيسى بن عمر والجرمى.

۱۱- أى : المبرد.

۱۲- فى ط : «كأبى» ، تحريف.

۱۳- انظر المقتضب : ۴ / ۲۱۲ - ۲۱۳ وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۰۲ - ۴۰۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۳۶ - ۱۳۷.

النداء (۱) ، وإنّما اختصّ باب البدل وهذا النوع (۲) من المعطوفات بذلك (۳) ، لأنّ البدل فی حكم تكرير العامل ، فكان كأنّه موجود فی الثانی ، فأجری مجری المستقلّ بنفسه إن قلنا : إنّ البدل يخالف التوابع فی حكم تكرير العامل (۴) ، وإن قلنا : إنّه مثلها ، فإنّما خالفها فی ذلك (۵) لأنّه المقصود بالذكر ، والأوّل كالتوطئه له ، فكرهوا أن يجعلوا ما هو المقصود غير محكوم له بحكم (۶) المقصود ، ويجعلوا (۷) غير المقصود محكوما له بحكم المقصود مع كونه أولی فی الدلاله علی الغرض ، وأمّا المعطوف المخصوص بما ذكر فلأنّ حرف العطف كالقائم مقام العامل ، فصار بمنزلته ، فكأنّه مذكور ، فجعل حكمه حكم المذكور معه ، أو لأنّ المعطوف والمعطوف عليه بالواو وأخواتها فی المعنی مشتركان متساويان ، فكرهوا أن يجعلوا لأحد المتساويين شأنا ليس لمساويه ، وهذا ثابت فی الواو والفاء وثمّ وحتّی ، ثمّ أجريت بقيّتها [كبل ولكن ولا](۸) مجراها لكونها من باب واحد.

ثمّ مثّل فی البدل بقولك : «يا زيد زيد» ، وليس بمستقيم ، لأنّه تكرار اللّفظ بغير فائده (۹) ، وقد مثّل به أبو علیّ الفارسیّ (۱۰) ، وهذا إنّما هو من باب التأكيد اللفظیّ ، والأولی أن يمثّل بغيره ، فيقال : «يا رجل زيد» أو «يا زيد عمرو» علی تقدير أن يكونا اسمين له.

فإن قلت : فإذا كان (۱۱) من باب التأكيد اللفظیّ بطل أن تكون التوابع غير البدل ، ونحو زيد وعمرو معربه لفظا ومحلا ، فإنّ هذا مبنیّ.

فالجواب : أنّا لم نقصد بالتأكيد المتقدّم إلّا التأكيد المعنویّ لا التأكيد اللّفظیّ وأمّا التأكيد

۱- بعدها فی د : «وهو إذا كان عاريا عن الألف واللام».

۲- بعدها فی د : «المعطوف بالحرف».

۳- فی د : «بالاستثناء» مكان «بذلك».

۴- انظر العامل فی التوابع ما سلف ق : ۳۰ ب.

۵- فی د : «البناء» مكان «ذلك» ، تحريف.

۶- فی د : «بالحكم» ، تحريف.

۷- فی ط : «ويجعل».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من ط. من قوله : «لأنه تكرار» إلی «فائده».

۱۰- انظر الإيضاح للفارسی : ۲۳۱ ، ومذهب سيبويه أن مثل «يا زيد زيد» علی نداءين ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۸۵ وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۰۴.

۱۱- فی ط : «كانا».

اللفظىّ فقد علم أنّ حكمه حكم الأوّل حتّى كأنّه هو ، ألا ترى أنّك تقول : «يا زيد زيد اليعملات» (۱) ، فتأتى به على هذه الصّفه ، فكذلك ههنا ، ولو بيّن ذلك واستثنى (۲) مع البدل نحو (۳) «زيد وعمرو» (۴) ، لكان أنفى للّبس وأبين للحكم فيه.

ثمّ ذكر القسم الآخر من التوابع للمنادى المقيّد المذكور أوّلا وهو المضاف فقال : «فإذا أضيفت فالنّصب».

وإنّما نصبت لأنّ متبوعها منصوب ، / وإنّما وجب النصب ولم يجز الإجراء على اللّفظ كالتوابع المفرده لأنّها ثمّه (۵) جاز ذلك فيها إجراء مجرى منادى انسحب حكم حرف النداء عليه تقديرا وتشبيها له بعامل (۶) الإعراب ، ومعلوم أنّه لو (۷) قدّر منسحبا عليها كانت حركتها حركه المتبوع ، فلمّا شبّه بعامل الإعراب جعلت حركته الإعرابيّه حركته التى كانت تكون له لو باشره هذا المقدّر عاملا ، وإذا كان مضافا لم يكن ذلك فيه ووجب له النصب على كلّ (۸) تقدير ، إذ تقديره على أصل التوابع للمبنيّات يوجب نصبه ، وتقديره على أنّه منسحب عليه حكم ما شبّه بالعامل يوجب له أيضا النّصب ، إذ المضاف إذا قدّر عليه حرف النداء لا يكون إلّا منصوبا ، فوجب له (۹) النصب على كلّ (۱۰) تقديره (۱۱).

ثمّ مثّل بالتوابع المتقدّمه ، وما استثنى ههنا ببدل ولا غيره ، لأنّه إذا وجب النصب فى غير البدل ، ونحو «زيد وعمرو» من المعطوفات إذا كانت مضافه مع كونها كان يجوز فيها الرفع إذا

۱- هذه قطعه من بيت شعر سيأتى كاملا ص : ۲۴۵.

۲- فى ط : «واستثناه».

۳- فى ط : «ونحو» ، تحريف.

۴- سقط من د : «وعمرو» ، خطأ.

۵- سقط من ط : «ثمه».

۶- فى د. ط : «بعوامل».

۷- سقط من د : «لو» ، خطأ.

۸- سقط من د : «كل» ، وهو خطأ.

۹- سقط من د : «له».

۱۰- سقط من ط : «كل» ، خطأ.

۱۱- فى د : «تقدير». وهو أحسن.

كانت مفرده ، فلأن يجب (١) النصب فى البدل ونحو «زيد وعمرو» إذا كان مضافا مع كونه كان فى حكم المنادى إذا كان مفردا من طريق الأولى ، وتمام قوله (٢) :

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا

فقد عرضت أحناء حقّ فخاصم

ومثّل بقولهم : «يا تميم كلّهم أو كلّكم» وأتى بحرف الخطاب فجعله مخاطبا تاره وغائبا أخرى ، لأنّه باعتبار المعنى مخاطب ، فجاز الإتيان بضمير المخاطب (٣) لذلك ، وباعتبار اللفظ هو (٤) كالغائب ، فجاز الإتيان بضمير الغائب لذلك ، وهذا (٥) أصل مطّرد فى كلّ ما كان له جهتان من حيث المعنى واللّفظ ، كقولك : «أنت الذى فعلت كذا» و «أنت الذى فعل كذا» ، والاعتبار بالمعنى أقوى إذا كانا فى حكم الجزء الواحد ، لأنّه المقصود ، واللّفظ متوسّل به إليه فى التحقيق ، فكان الوفاء بالأهمّ أولى ، ولذلك كان قولهم : «يا تميم كلّكم» أولى. (٦)

فإن قلت : ينبغى على هذا أن يكون «أنت الذى فعلت كذا» أولى (٧) من «أنت الذى فعل كذا» ، والأمر بخلافه ، فإنّهم لم يختلفوا فى أنّه ضعيف.

فالجواب : أنّ هذا جزء مستقلّ ، و «أنت» جزء آخر مستقلّ (٨) ، وليس كذلك «يا تميم كلّكم» ، فإنّه توكيد له ، فهما جميعا / كجزء واحد ، فصار هذا كالغائب لفظا ومعنى باعتباره فى نفسه ، لأنّه مستقلّ.

١- فى ط : «فلا يجب» ، تحريف.

٢- سقط من د من قوله : «وتمام قوله» إلى «فخاصم» ، والبيت فى الكتاب : ٢ / ١٨٣ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٤ واللسان (حنا) بلا نسبه ، ورقاء : حى من اليمن ، الثائر : طالب الدم ، والأحناء : الجوانب وهى جمع حنو.

٣- فى د. ط : «الخطاب».

٤- فى د : «ظاهر». وفى ط : «اللفظ هو ظاهر كالغائب».

٥- فى ط : «وهو».

٦- ذهب الأخفش إلى أنه لا يأتى إلا ضمير الغيبه فى مثل «يا تميم كلهم». انظر الكتاب : ٢ / ١٨٤ والتعليقه على كتاب سيبويه : ١ / ٣٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٠٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٤.

٧- سقط من ط : «أولى» هو خطأ.

٨- سقط من د : «وأنت جزء آخر مستقل» خطأ ، وفى ط : «وأنت جزء وآخر مستقل» ، تحريف.

فإن قلت : فلو قدّرته تتمّه للأوّل لا أن يكون جزءا وجب فيه على هذا ما وجب فى «يا تميم كلّكم» من اختيار الخطاب ، قلت : لو أمكن ذلك لكان ، ولكنّه لا يمكن ، فإنّه لا يصلح المضمر المخاطب (١) أن يكون موصوفا ولا مبدلا منه بدل الكلّ ، وليس بمعطوف ولا مؤكّد ، فبطل جميع التوابع فيه ، فلم يبق إلّا أن يكون مستقلا ، فمن ثم (٢) جاءت المخالفه بينه وبين «يا تميم كلّكم».

قوله : «والوصف بابن وابنه» إلى آخره.

قال الشيخ : وإنّما (٣) ابن وابنه حكمه فى نفسه واحد ، وإنّما يوجب حكما فيما قبله إذا وقع (٤) بين علمين صفه ، والحكم هو تخفيفه ، وعلّته كثرته فى اللّفظ والاستعمال ، أمّا اللّفظ فلأنّه كلمات متعدّده فى حكم كلمه واحده ، وأمّا الاستعمال فلأنّ الإتيان بابن (٥) مضافا إلى العلم صفه أكثر من مجيئه مضافا إلى غيره ، فلمّا كثر من (٦) هذين الوجهين (٧) خفّفوه بإبدال الضّمّه فتحه ، وتحقيق الخفّه من وجهيين :

أحدهما : أنّ الفتحه أخفّ من الضّمّه فى نفسها (٨) ، والآخر : أنّ فيها إتباعا ، والإتباع أخفّ من مخالفه الحركات.

والصّحيح أنّ حركه زيد فى «يا زيد بن عمرو» (٩) حركه بناء ، وحركه ابن على حالها (١٠) ، وزعم قوم أنّهما حركتا بناء ، كأنّه (١١) لمّا كثر ذلك معه (١٢) صار عندهم كالكلمه الواحده كخمسه

١- فى د : «للمخاطب».

٢- فى د : «ثمه».

٣- سقط من د : «وإنما».

۴- فى ط : «وقعا».

۵- بعدها فى د : «وابنه».

۶- فى د : «فى».

٧- فى د : «الوضعين».

٨- فى د : «نفسه» ، تحريف.

٩- فى ط : «أن حركه زيد بن عمرو» ، سقط مخلّ.

١٠- يختار البصريون فى «زيد» الفتح ، وعند المبرد أن الضم أجود ، انظر المقتضب : ۴ / ٢٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٩٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٢ - ١٢٣ ، والأشمونى : ٣ / ١۴١.

١١- سقط من د : «كأنه».

١٢- سقط من د. ط : «ذلك معه».

عشر (۱) ، وزعم قوم أنّهما حركتا إعراب ، كأنّه لمّا كثر ذلك معه صار كأنّه قيل : «يا زيد عمرو» (۲).

ولمّا ذكر حكما تخفيفيّا (۳) عند وقوع ابن بين علمين فى المنادى ذكر أيضا حكما تخفيفيّا (۴) أوجبه (۵) وقوع ابن بين علمين صفه فى غير المنادى ، وهو حذف التنوين ، والعلّه ما تقدّم ، إلّا أنّ الحكم ههنا (۶) حذف التنوين ، والحكم ثمّ (۷) الفتح ، وشرط وجود الأمرين جميعا بأن تكون صفه واقعه بين علمين ، حتى لو انتفيا أو أحدهما (۸) لم يخفّف ، فمثال انتفائهما قولك : «زيد ابن أخى» ، ومثال انتفاء الصّفه قولك : «زيد بن عمرو» ، فهذا وإن كان واقعا بين علمين إلّا أنّه ليس بصفه ، ومثال كونه صفه وليس واقعا بين علمين كقولك : «جاءنى زيد ابن أخى» ، فهذا وإن كان صفه فليس بين علمين ، ومثال حصول الشرطين قولك : «جاءنى زيد بن عمرو» ، فيجب التخفيف لوجود الشرطين ، إلّا فى ضروره الشّعر كقوله (۹) :

جاريه من قيس بن ثعلبه

قبّاء ذات سرّه مقعّبه /

كأنّها حليه سيف مذهبه

۱- ممّن ذهب إلى هذا عبد القاهر الجرجانى والفخر الرازى انظر : ارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۲ - ۱۲۳ ، والأشمونى : ۳ / ۱۴۳ وشرح التصريح على التوضيح : ۳ / ۱۶۹.

۲- حكى الأزهرى والصبان هذين المذهبين عن صاحب البسيط. انظر شرح التصريح على التوضيح : ۲ / ۱۶۹ ، وحاشيه الصبان : ۳ / ۱۴۲.

۳- فى ط : «تخفيفا» ، تحريف.

۴- فى ط : «تخفيفا» ، تحريف.

۵- فى ط : «أوجب» تحريف.

۶- بعدها فى د : «فى غير المنادى».

۷- فى د : «ثمه». وجاء بعدها فى د : «أى فى المنادى».

۸- عطف ابن الحاجب على الضمير المرفوع المتصل دون أن يؤكده أو يكون فاصل ، وهذا ضعيف.

۹- الأبيات الثلاثه للأغلب العجلى أوردها البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۳۲ مع أبيات أخرى ، والأول منها فى الكتاب : ۳ / ۵۰۶ ، وجاء بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۳۱۵ والخصائص : ۲ / ۴۹۱ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۸۲ والمقرب : ۲ / ۱۸ ، والأبيات الثلاثه فى اللسان (قبب) بلا نسبه. وقيس بن ثعلبه حىّ من بكر بن وائل ، والقبّاء : الضامره البطن مؤنث الأقب من القبب وهو دقه الخصر ، والمقعبه : السره التى دخلت فى البطن وعلا ما حولها حتى صار كالقعب وهو القدح المقعر من الخشب ، وضمير كأنها للسره. الخزانه : ۱ / ۳۳۳.

وزعم قوم أنّ «ابن ثعلبه» بدلّ (۱) ، وقصده أن يخرجه عن (۲) الشذوذ ، وهو بعيد ، لأنّ المعنى على الوصف كغيره ، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال «ابن» بدلا (۳).

وظاهر كلامه (۴) يـدلّ على تحتّم الفتـح فى المنـادى إذا وقع «ابن» بعـده بين علمين ، وعليه بعض النحويين ، والصواب أنّه ليس بمتحتّم ، فيكون ترك ذكره إمّا لأنّ هذا هو الأفصح ، وإمّا لأنّ ذلك كالمعلوم (۴) ، وأنشد سيبويه للعجّاج (۵) :

يا عمر بن معمر لا منتظر

.....

بالفتح ، وروى قوله (۷)

يا حكم بن المنذر بن الجارود

سرادق المجد عليك ممدود

على الوجهين.

۱- من هؤلاء ابن جنى ، انظر سر صناعه الإعراب : ۲ / ۵۳۱.

۲- فى د : «من». (- ۴) من قوله : «وزعم قوم» إلى «بدلا» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۳۲ عن «الإيضاح» لابن الحاجب.

۳- أى : الزمخشرى. (- ۴) من قوله : «وزعم قوم» إلى «بدلا» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۳۲ عن «الإيضاح» لابن الحاجب.

۴- البيت فى ديوانه : ۱ / ۷۱ ، والكتاب : ۲ / ۲۰۴ والمعانى الكبير : ۸۵۶ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۲۱۲.

۵- هـو راجز من بنى الحرمـاز كمـا فى الكتـاب : ۲ / ۲۰۳ ، وصـحّح العينى هـذه النسـبه فى المقاصد : ۴ / ۲۱۰ ، وردّ مـا رواه الجوهرى أنه لرؤبه ، وروى صاحب شـرح التصـريح على التوضـيح : ۲ / ۱۶۹ قـول الجوهرى والعينى ، والبيتـان فى ديوان رؤبه : ۱۷۲ على أنهما مما نسبا إليه ، والأول منهما بلا نسـبه فى المقتضب : ۴ / ۲۳۲ ، والكامل للمبرد : ۲ / ۵۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۵.

[تابع المنادى المبهم]

«فصل : والمنادى المبهم شيئان أىّ واسم الإشاره» إلى آخره

قال الشيخ : يجب فى تابع المنادى المبهم الرّفع عند المحقّقين من النحويّين ، وأجاز المازنىّ النّصب قياسا ، وليس بشىء (۱) ، وتوهّم بعضهم الفرق بين «يا أيّها الرجل» و «يا هذا الرجل» ، لجواز «يا هذا» ، فأجاز فى «يا هذا الرجل» الوجهين ، فإن أرادوا (۲) جواز النّصب بتقدير أعنى فمستقيم ، وإن أرادوا جوازه على الإتباع فليس بشىء ، وإنّما وجب الرّفع ، لأنّه لمّا رأوه هو المنادى فى المعنى ، وما قبله وصله لذكره ، جعلوا حركته الإعرابيّه حركته (۳) التى كانت تكون له لو كان مباشرا بالنداء تنبيها على أنّه هو (۴) المنادى فى المعنى ، وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على «يا زيد الطويل» ، لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه.

الوجه الآخر (۵) أن يقال : لمّا كانت صفه المبهم مع المبهم كالشىء الواحد بخلاف صفه غير المبهم بدليل جواز «مررت بزيد فى الدار الكريم» وامتناع «مررت بهذا فى الدّار الكريم» صار الرجل فى قولك : «يا أيّها الرجل» كأنّه منتهى الاسم ، فجعلوا حركته الإعرابيّه الحركه (۶) التى تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقه (۷).

قال : «واسم الإشاره لا يوصف إلّا بما فيه الألف واللّام».

وإنّما كان كذلك لأنّ وصف اسم الإشاره أصله أن يكون بأسماء الأجناس لأنّه مبهم الذّات ، فكان وصفه بما يدلّ على ذاتيّاته أوّلا هو الوجه ، لأنّ الوصف بالمعانى الخارجيّه فرع على معرفه

۱- انظر ما تقدم ، ورقه : ۵۸ ب.

۲- فى ط : «أراد».

۳- فى ط : «بحركته» ، تحريف.

۴- سقط من د : «هو».

۵- لعله أراد بقوله : «وإنما وجب الرفع لأنه لمّا رأوه ..» الوجه الأول.

۶- سقط من ط : «الحركه» وهو خطأ.

۷- إذا كان اسم الإشاره فى مثل «يا هذا الرجل» جىء به وصله لنداء الرجل فلا يجوز فى صفته إلا الرفع ، وإذا استغنى عن الصفه جاز فى صفته الرفع والنصب ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷ - ۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۰۰ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۹ - ۱۳۰.

الـذّات ، ولذلك كان المبهم مقيّدا (۱) بصـحّه الوصـفيّه بأسماء الأجناس دون غيره لما فيه من الإبهام ، وإذا ثبت وصفه / بأسماء الأجناس وهو معرفه وجب تعريفها بالألف واللّام ، وقول الشاعر (۲) :

يا صاح ياذ الضّامر العنس

والرّحل والأقتاب والحلس

قـال الشـيخ : أورد عليه أنّه لاـ يسـتقيم رفع الضّامر (۳) فى المعنى ، لأـنّه عطـف على العنس قوله : «والرّحـل والأقتـاب» ، فيصـير المعنى الضّامر العنس والضّامر الأقتاب وهى لا توصف بالضّـمور ، فإذا ينبغى «يا ذا الضامر» بالخفض كما أنشـده الكوفيون (۴) ، ويسقط الاستدلال لأنّه يصير من باب آخر ليس من باب نداء المبهم (۵) ، وأجيب عنه بوجهين :

أحـدهما : أنّ الاسـتدلال بإنشـاد هـذا النّصف على انفراده - وإن كـان غير شـاعر - متوقّف على مـا رواه الثقات ممّن لم يعلم ما تتمّته (۶).

الآـخر : هو أن يكون «الرّحـل» معطوفـا على «العنس» على سبيل التّجوز ، لأنّ معنى «الضّامر العنس» الـذى ضـعف أو بلى عنسه ، فعطف الرّحل باعتبار المعنى ، كأنّه قال : الذى ضعف أو بلى عنسه ورحله (۷).

۱- فى الأصل : «مسيّدا» تحريف. وفى د. ط : «مبتدأ» ، تحريف. ولعل ما أثبت هو الصواب.

۲- هـو ابن لوذان السدوسـى كمـا فى الكتـاب : ۲ / ۱۹۰ ، وأمـالى ابن الشـجرى : ۲ / ۳۲۰ ، والمفصـل : ۴۰ ، ونسب صـاحب الأغـانى (دار الكتب) : ۱۰ / ۱۰۳ هـذا البيت إلى خالـد بن المهاجر ، وذكر البغـدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۲۹ الاختلاف فى نسبته إلى خزر بن لوذان وخالد بن المهاجر ، وورد بلا نسـبه فى المقتضب : ۴ / ۲۲۳ ومجالس ثعلب : ۲۷۵ ، ۴۴۵ ، والخصائص : ۳ / ۳۰۲ ، وقال البغـدادى : «العنس بفتـح العين وسـكون النون : الناقه الصـلبه ، والرحل : كل شـىء يعـدّ للرحيل من وعاء ومركب ، والأقتاب : جمع قتب بالتحريك : رحل صغير على قدر السنام ، والحلس : بكسر المهمله كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله والجمع أحلاس». الخزانه : ۱ / ۳۳۰.

۳- هى روايه سيبويه ، الكتاب : ۲ / ۱۹۰.

۴- ذكرت روايه الكوفيين للبيت بالخفض فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۲۱ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۸.

۵- انظر الخصائص : ۳ / ۳۰۳.

۶- فى د : «مم يتم» مكـان «مـا تتمته». نقـل البغـدادى هـذا الوجه عن كتـاب الإيضاح لابن الحاجب وقال : «قال ابن الحاجب فى الإيضاح : إن سيبويه استدلّ بإنشاد هذا المصراع بانفراده على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما تتمته». الخزانه : ۱ / ۳۳۰.

۷- فى د : «أو رحله» ، تحريف.

وفی «الضّامر العنس» إشکال فی وجوب رفعه مع کونه صفه مضافه (۱) ، والصفه المضافه تکون منصوبه علی ما تقرّر فی أوّل المنادی فی الفصل الثانی ، وأجیب عنه بجوابین : (۲)

أحدهما : أنّ «الضّامر العنس» موصول (۳) ، والموصول فی حکم المفرد ، لأنّه کالمرکّب (۴) ، فکأنّه قال : الذی ضمرت عنسه ، ولو کان «الذی ضمرت عنسه» یقبل حرکه لم تکن إلّا رفعا ، فکذلک ما کان مثله.

وثانیهما : هو أنّ «الضّامر العنس» وقع صفه لموصوف مفرد مرفوع ، لأنّ صفه اسم الإشاره لا تکون إلّا کذلک علی ما تقدّم ، فیجب أن یکون هذا الوصف معربا بإعرابه ، وإعرابه رفع ، فیجب أن یکون مرفوعا ، والکلام علی قوله (۵) :

یا ذا المخوّفنا .....

.....

کالکلام فی البیت المتقدّم ، والاعتراض کالاعتراض (۶) ، والجواب کالجواب (۷) ، وسبب (۸) قول عبید (۹) :

یا ذا المخوّفنا بمقتل شیخه

حجر تمنّی صاحب الأحلام

لا تبکنا سفها ولا ساداتنا

واجعل بکاءک لابن أمّ قطام

أنّ قوم عبید قتلوا أبا امرئ القیس حجرا ، وهو ابن أمّ قطام ، فتوعّدهم امرؤ القیس ، فقال له ذلک. وتمام (۱۰) :

۱- سقط من ط : «مضافه» ، خطأ.

۲- ذکر الرضی هذین الجوابین عن کتاب شرح المفصل لابن الحاجب ، انظر شرح الکافیه له : ۱ / ۱۴۰.

۳- بعدها فی د : «لأن اللام فیه بمعنی الذی».

۴- بعدها فی د : «نحو بعلبک».

۵- سیأتی البیت بتمامه.

۶- فی د : «الاعتراض».

۷- فی د : «الجواب».

۸- فی د : «وبیت» ، تحریف.

۹- البیتان فی دیوانه : ۱۲۲ ، والخزانه : ۱ / ۳۲۱ ، والأول منهما فی الکتاب : ۲ / ۱۹۱ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۲۰ - ۳۲۱.

١٠- كذا وردت فى الأصل. د ، وفى ط : «وتمامه». ولعله سقط شىء من الكلام. والبيت لذى الرمه ، وهو فى شرح ديوانه : ١٠٣٧ ، ومقاييس اللغه : ١ / ٢٠٦ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٤ / ٢٥٩ ، ومفردات الراغب : ٣٥ ، وأمالى ابن الحاجب : ٤٧٤.

ألا أيّهذا الباخع الوجد نفسه

لشيء نحته عن يديه المقادر

وجاء فى «الوجد» / الرفع على الفاعل والنّصب على المفعول من أجله ، وإذا أجيز فى مثل (١) :

يا أيّها الجاهل ذو التّنزّى

.....

النّصب فإنّما هو على معنى «أعنى» ، لا على (٢) الإتباع ، لأنّ «الجاهل» يرفع على كلّ تقدير.

قوله : «وقالوا (٣) فى غير الصّفه : يا هذا زيد وزيدا».

قال الشيخ : لا يخلو إمّا أن يريد به (٤) عطف البيان أو البدل ، فإن أريد عطف (٥) البيان يجوز فيه الوجهان ، الرفع (٦) على اللّفظ والنّصب (٧) على المحلّ ، أمّا اللّفظ فهو اللّفظ التقديرىّ ، وإن أريد البدل فالضّمّ ليس إلّا.

وقوله : «يا هذا ذا الجمّه على البدل» ، لا غير لأنّه لا يصحّ أن يكون توكيدا لا لفظا ولا معنى ، أمّا المعنى فهى ألفاظ محفوظه ، وليس هذا واحدا منها ، وأمّا اللّفظ فهو إعاده الأوّل بعينه ، وليس هذا كذلك ، ولا يصحّ أن يكون عطفا لا بيانا ولا نسقا (٨) ، أمّا النّسق فلعدم الحرف ، وأمّا البيان فإنّه يكون بالأسماء الجوامد ، وهذا بمعنى المشتقّ ، ولا يصحّ أن يكون صفه لأنّ أسماء الإشاره (٩) لا توصف إلّا بالألف واللّام على ما تقدّم ، فتعيّن أن يكون بدل كلّ من كلّ.

١- البيت لرؤبه ، وهو فى ديوانه : ۶٣ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ٢١٩ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٢ / ١٩٢ والمقتضب : ۴ / ٢١٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠٠ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ١۵٩ قوله : التنزى بفتح التاء المثناه والنون وتشديد الزاى المعجمه المكسوره : نزوع الإنسان إلى الشر. اللسان (نزى).

٢- سقط من ط : «معنى أعنى لا على» ، خطأ.

٣- فى المفصل : ۴١ «وتقول».

۴- سقط من ط : «به».

۵- فى د : «فعطف» وسقط «إن أريد».

۶- سقط من ط : «الرفع» ، خطأ.

٧- سقط من ط : «والنصب» ، خطأ.

٨- بعدها فى د : «أى عطفا بالحرف».

٩- فى د : «الأجناس» ، تحريف.

«فصل : ولا ينادى ما فيه الألف واللّام إلّا الله وحده»

قال الشيخ : علّل بعلّتين كلّ واحده منهما جزء ، وإحداهما (۱) : لزومها الكلمه ، والأخرى : كونها بدلا من المحذوف ، إذ أصلها الإله ، فنقلت حركه الهمزه إلى اللّام فصار أللاه فاجتمع المثلان فجاز الإدغام ، فصار «الله» ، فصارت الألف واللّام عوضا من الهمزه (۲) ، ويعلّل أيضا بأنّه لو قيل : «يا أيّها الله» أو «يا هذا» لأطلق لفظ لم يؤذن شرعا (۳) فيه ، أو لم (۴) يستقم لهم فى المعنى أن يشيروا إلى ما يستحيل عليه الإشاره فى التّحقيق (۵) ، ولو قيل : يا لاه أو يا إله لغيّروا الاسم ولأزالوا ما قصد به التعظيم ، وقال صاحب الكتاب (۶) :

«من آجلك يا التى تيّمت حبّى

وأنت بخيله بالوصل عنّى

شاذ» لأنّه ليس فيه الوجهان ، وإنّما حصل فيه وجه واحد ، وهو أن تكون اللّام لازمه للكلمه ، وليست بدلا من جزئها (۷) ، وأمّا قول الشاعر (۸) :

فيا الغلامان اللّذان فرّا

إيّاكما أن تكسبانا شرّا

فأكثر شذوذا منه ، إذ ليس فيه وجه منهما ، لا لزوم ولا عوض (۹).

۱- فى ط : «جزء واحد ، وإحداهما».

۲- ما ذكره ابن الحاجب فى اشتقاق اسم الله أحد رأيين لسيبويه ، والآخر أن أصله لاه أدخلت الألف واللام عليه ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۵ ، ۳ / ۴۹۸ ، والمقتضب : ۴ / ۲۴۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۳.

۳- سقط من ط : «شرعا».

۴- فى ط : «ولم».

۵- بعدها فى د : «نحو يا أيها الله ، أو يا أيهذا الله ، كما يقال : يا أيها الرجل ويا أيهذا الرجل».

۶- أى الزمخشرى ، قال : «وقال : ومن أجلك .. البيت. شبهه ب يا الله ، وهو شاذ» ، المفصل : ۴۲ والبيت من الخمسين التى لم يعرف قائلوها ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۱۹۷ ، والمقتضب : ۴ / ۲۴۱ والإنصاف : ۳۳۶ ، وأسرار العربيه : ۲۳۰ وشروح سقط الزند : ۱۱۶ والهمع : ۱ / ۱۷۴ والخزانه : ۱ / ۳۵۸.

۷- سقط من ط من قوله : «وهو أن تكون اللام» إلى «جزئها».

۸- لا يعرف قائل هذين البيتين ، وهما فى المقتضب : ۴ / ۲۴۳ ، والإنصاف : ۳۳۶ والمقاصد للعينى : ۴ / ۲۱۵ والخزانه : ۱ / ۳۵۸ ، وورد الأول منهما فى أسرار العربيه : ۲۳۰ ، وماضى تكسبانا كسب يتعدى إلى مفعولين ، يقال : كسبت زيدا مالا وعلما

أى أنلته ، الخزانه : ١ / ٣٥٨.

٩- عقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف فى نداء المحلى بأل فى الإنصاف : ٣٣٥ - ٣٤٠ ، وانظر أسرار العربيه : ٢٣٠ والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٤ - ٤٤٨.

«فصل : وإذا كرّر المنادى فى غير حال (۱) الإضافه» إلى آخره

قال الشيخ : وقع فى بعض النّسخ «فى حال الإضافه (۲)» ، وهى ترجمه سيبويه / لأنّه قال : «هذا باب تكرّر فيه الاسم فى حال الإضافه» (۳) ، وكلاهما مستقيم فى المعنى ، لأنّ معنى التكرّر ذكره مرّه أولى ثمّ مرّه ثانيه ، وليس مخصوصا بأحدهما فيصحّ تقييده باعتبار الأولى ، فيقال : فى غير حال الإضافه ، وباعتبار الثانيه فيقال : فى حال الإضافه ، ويقوّى (۴) ترجمه سيبويه أنّ (۵) المعنى وإذا كرّر المنادى ثانيا فى حال الإضافه ، فتقييده (۶) المرّه الثانيه أولى ، لأنّها المراده ، والاسم مضاف فيها ، فكان «فى حال الإضافه» أظهر.

«ففيه وجهان» (۷) ، النّصب والضّمّ ، فللنّصب (۸) وجهان :

أحدهما : أن يكون «تيم» (۹) الأوّل مضافا إلى «عدىّ» ، والثانى مؤكّدا للمضاف ، فوجب نصب الأوّل لأنّه مضاف ، ووجب نصب الثانى لأنّه توكيد لمنصوب وهو مذهب سيبويه والخليل ، وشبّهه (۱۰) بقولهم : «لا أبالك» فى أنّ اللّام زيدت توكيدا ، ولو لا زيادتها لقال : لا أب لك (۱۱) ، وبقوله (۱۲) :

۱- فى د : «حاله».

۲- وهى كذلك فى المفصل : ۴۲ وشرحه لابن يعيش : ۲ / ۱۰.

۳- الكتاب : ۲ / ۲۰۵.

۴- فى د : «وينوى» ، تحريف.

۵- فى د : «لأن» ، تحريف.

۶- فى ط : «فتقييد».

۷- هذا من كلام الزمخشرى ، قال : «وإذا كرر المنادى فى حال الإضافه ففيه وجهان» المفصل : ۴۲.

۸- فى ط : «فالنصب».

۹- هذه الكلمه من بيت لجرير سيأتى ص : ۲۴۴.

۱۰- أى سيبويه ، وانظر الكتاب : ۲ / ۲۰۶.

۱۱- بعدها فى د : «بدون ألف».

۱۲- هو سعد بن مالك كما فى شرح الحماسه للمرزوقى : ۵۰۰ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۷۵ ، ۲ / ۸۳ ، والخزانه : ۱ / ۲۲۴ ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۲۰۷ والخصائص : ۳ / ۱۰۶ ، وأمالى ابن الحاجب : ۳۲۶ ومغنى اللبيب : ۲۳۸ ، وأراهط : جمع أرهط جمع رهط وهو النفر من ثلاثه إلى عشره ، وقوله : وضعت أراهط : حطتهم وأسقطتهم ، وقوله : فاستراحوا أى استراحوا من مكابده الحرب ، الخزانه : ۱ / ۲۲۴.

يا بؤس للحرب الّتى

وضعت أراهط فاستراحوا

ولو لا زيادتها لقال : يا بؤسا للحرب.

والوجه الثانى : أن يكون كلّ واحد منهما نصب لأنّه مضاف ، إلّا أنّه حذف المضاف إليه من أحدهما استغناء عنه بالآخر ، وبقيت أحكام الإضافه فيه كقوله (۱) :

إلّا علاله أو بدا

هه سابح نهد الجزاره

ومثله (۲) : «له علىّ نصف وربع درهم» (۳).

وما هو المحذوف منه (۴) فيه وجهان :

أحدهما : أنّ المحذوف منه المضاف إليه هو الأوّل ، و «تيم» الثانى مضاف إلى «عدىّ» وهذا هو الظّاهر (۵) ، والدّليل عليه أنّا لو قلنا : إنّ المضاف إلى عدىّ هو الأوّل لأدّى إلى أمرين محذورين : أحدهما : التقديم والتأخير من غير فائده ، والآخر : الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

والمذهب الآخر أنّ «تيم» الأوّل مضاف إلى «عدىّ» المذكور و «تيم» الثانى مضاف إلى «عدىّ» محذوف (۶) ، ووجهه أنّه لو لم يكن كذلك لأدّى إلى أن يكون المتأخّر لفظا ومعنى دالا على متقدّم ، والمعقول أنّ المتقدّم يدلّ على المتأخّر.

۱- هو الأعشى ، والبيت فى ديوانه : ۱۵۹ والكتاب : ۱ / ۱۷۹ ، ۲ / ۱۶۶ ، والخصائص : ۲ / ۴۰۷ والمقاصد للعينى : ۳ / ۴۵۳ والخزانه : ۱ / ۸۳ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۲۲۸. والعلاله بضم العين : بقيه جرى الفرس وبقيه كل شىء ، والبداهه : أول جرى الفرس ، والنّهد : المرتفع ، والجزاره بضم الجيم : اليدان والرجلان والرأس سميت بذلك لأن الجزار يأخذها ، الخزانه : ۱ / ۸۴.

۲- فى ط : «ومثاله» ، تحريف.

۳- بعدها فى د : «أى نصف درهم وربع درهم».

۴- عاد إلى الكلام على البيت «يا تيم تيم عدى ..».

۵- هذا أحد قولى المبرد فى تخريج نصب الاسمين فى نحو «يا تيم تيم عدى» ، والقول الثانى هو أن «تيم» الأول مضاف إلى عدى وأن «تيم» الثانى مقحم للتوكيد ، انظر المقتضب : ۴ / ۲۲۷ وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۳۵.

۶- هذا قول سيبويه ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۰۶ وهناك قولان آخران قال بهما السيرافى والأعلم ، انظر تعليق السيرافى على الكتاب

: ۲ / ۲۰۶ ، وتحصيل عين الذهب : ۱ / ۲۶ وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۳۵. ووردت كلمه «محذوف» فى ط : «المحذوف».

والجواب عن الأوّل (١) أنّا لمّا (٢) حذفنا المضاف إليه من الثانى بقى الاسم غير تامّ ، فأخّر المضاف إليه الأوّل ليكون الثانى [تامّا](٣) من حيث اللّفظ ، ويكون الأوّل تامّا بما بعده (٤) ، / وهما الاسمان جميعا ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «يا تيم عدىّ تيم» لم يكن مستقيما ، لأنّه لم يتمّ ولم يعوّض عن تمامه ، وإذا أخّرت فقلت : «يا تيم تيم عدىّ» عوّضت عن عدىّ المحذوف لفظا مثله ، وصار «تيم عدىّ» بالنسبه إلى الأوّل كالتّمام ، فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير.

وأما الرّفع (٥) فعلى أن يكون ناداه علما مفردا ثمّ أتى بالمضاف إمّا عطف بيان وإمّا بدلا ، وإمّا تأكيدا وإمّا منصوبا بفعل مقدّر تقديره : أعنى تيم عدىّ أو على إضمار حرف النداء (٦) ، وأنشد (٧) بيت جرير (٨) :

يا تيم تيم عدىّ لا أبا لكم

لا يلقينّكم فى سوءه عمر

على الوجهين (٩) ، يريد عمر بن لجأ ، يحرّض (١٠) قومه عليه ، لأنّه يقول : أنا أهجوكم بسببه ، وبعده (١١) :

أحين كنت سماما يا بنى لجأ

وحاضرت بى عن أحسابها مضر

١- أى قوله : «لأدّى إلى أن يكون المتأخر لفظا ومعنى دالا على متقدم».

٢- فى د : «لو».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- بعدها فى د : «وهو تيم الثانى وعدى».

۵- عاد ابن الحاجب إلى الكلام على قول الزمخشرى : «ففيه وجهان» بعد أن تكلم على الوجه الأول وهو النصب ، وكان قد ذكر أن الوجهين هما : النصب والضم ، وأطلق الرفع هنا وأراد به الضم ، وهو بذلك يجارى الكوفيين فى إطلاقهم الرفع على المعرب والمبنى ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٢. وعباره الزمخشرى : «والثانى أن يضم الأول» ، المفصل : ۴٣.

۶- سقط من ط ، من قوله : «وإما تأكيدا» إلى «النداء».

٧- أى : الزمخشرى.

٨- البيت فى ديوانه : ١ / ٢١٢ ، والكتاب : ١ / ۵٣ ، والمقتضب : ۴ / ٢٢٩ ، والخزانه : ١ / ٣۵٩.

٩- أى على النصب والضم ، المفصل : ۴٢ - ۴٣ وانظر المقتضب : ۴ / ٢٢٩.

١٠- فى د : «عرض» ، تحريف.

١١- البيت فى ديوان جرير : ١ / ٢١١ ، وهو قبل البيت السابق وبينهما أحد عشر بيتا.

حاضرت (۱) أی : غالبت ، فأجابه عمر بن لجأ (۲) :

لقد كذبت وسوء القول أكذبه

ما حاضرت بك عن أحسابها مضر

ألست نزوه خوّار على أمه

لا يسبق الحلبات اللّؤم والخور

ما قلت من هذه إنّی سأنقضها

يا بن الأتان بمثلی تنقض المرر

وكذلك ينشد (۳) :

يا زيد زيد اليعملات الذّبّل

تطاول اللّيل عليك فانزل

والمبرّد يقول : هو لابن رواحه (۴).

۱- فی ط : «خاطرت» وكذا فی ديوان جرير ، وخاطره على كذا : راهنه ، وقال البغدادی : «ويروى وحاضرت بالحاء المهمله والضاد المعجمه ، يقال : حاضرته عند السلطان وهو كالمغالبه والمكابره». الخزانه : ۱ / ۳۶۰.

۲- ورد البيتان الأول والثانی فی شعر عمر بن لجأ التيمی : ۹۵ ، وورد البيت الثالث ص : ۹۶ من شعره وبينه وبين البيتين سبعه أبيات ، والأبيات الثلاثه متتاليه فی طبقات فحول الشعراء : ۴۲۷ - ۴۲۸ والخزانه : ۱ / ۳۶۱ ، والنزوه : مصدر نزا الذكر على الأنثى والخوّار من الخور وهو ضعف القلب والعقل ، والمرر : جمع مرّه ، ومرّه الحبل : طاقته ، اللسان (مرر) والخزانه : ۱ / ۳۶۰.

۳- نسب البيتان فی الكتاب : ۲ / ۲۰۵ - ۲۰۶ والمفصل : ۴۲ ، وشرحه لابن يعيش : ۲ / ۱۰ ، والمقاصد : ۴ / ۲۲۱ إلى بعض ولد جرير ، وصحّح البغدادی نسبتهما إلى عبد الله بن رواحه وقال : «وهذا البيت لعبد الله بن رواحه الصحابی رضی الله عنه لا لبعض ولد جرير» الخزانه : ۱ / ۳۶۲ ، وهما فی ديوان عبد الله بن رواحه : ۹۹ - ۱۰۰ ، ووردا بلا نسبه فی المنصف : ۳ / ۱۶ واللسان (عمل) والمغنی : ۵۰۹ ، واليعملات : الإبل القويه على العمل جمع يعمله ، والذّبّل : جمع ذابل أی ضامره. الخزانه : ۱ / ۳۶۲.

۴- بل نسبه المبرد إلى عمر بن لجأ فی الكامل : ۳ / ۲۱۷ ، ولم ينسبه فی المقتضب : ۴ / ۲۳۰ ، ولم أجد البيت فی شعر عمر بن لجأ ، وهو لابن رواحه كما تقدّم.

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

«فصل : وقالوا فى المضاف إلى ياء المتكلّم» إلى آخره

قال الشيخ : فى ياء الإضافه قولان : أحدهما : أنّ أصلها الفتح وجاء السّكون (١) تخفيفا ، وهو الأكثر والأظهر ، وثانيهما : أنّ أصلها أن تكون ساكنه ، وفتحت تقويه لها لضعفها وخفائها (٢).

ودليل الوجه الأوّل أنّها اسم على حرف واحد ، فيجب أن يبنى على حركه كسائر الأسماء التى هى على حرف واحد ، كالكاف فى «ضربتك» وما أشبهه ، ولو قلنا : مضمر على حرف واحد لكان أيضا حسنا ، ويرد على هذا القول أنّ فى الأسماء أسماء مفرده مبنيّه على السكون كالواو فى «ضربوا» (٣) وشبهه ، فنقول على هذا : مضمر (٤) هو حرف مدّ ولين ، فوجب أن يبنى على السّكون قياسا على الواو فى «ضربوا» ، ويمكن أن يفرق بينهما من حيث إنّ الواو يستثقل عليها الحركه بعد الحركه ، وليس كذلك الياء ، ألا تراهم يقولون : «رأيت القاضى» و «لن تشترى» فى الأسماء والأفعال ، ولا يقولون «رأيت قلنسوا» (٥) ، ولكن يقولون : «لن يدعو» فى الأفعال دون الأسماء لأنّ الأفعال تتحمّل ما لا تتحمّله الأسماء ، فدلّ على / أنّه لا يلزم من (٦) تحريك الياء تحريك الواو لما ظهر من الفرق بينهما.

وقد توهّم قوم أنّ شرط الحذف فى نحو «يا غلام» أن لا يكون بعده ما يحصل به ستّ حركات ، وليس بمستقيم ، ثمّ علّله بأنّ اجتماع ذلك معدوم فى كلام العرب (٧) ، وهو غلط ثان ، ولو علّل بأنّ حذف الياء من مثل ذلك فى «يا غلام» (٨) أثقل من إثباتها لكان للتعليل وجه ، ولا يختلف فى جواز «عمر ضرب فرسه» (٩) ، و «أكل (١٠) عمر وشرب» ، وهذه عشر حركات ، وإنّما

١- فى د : «والسكون» وسقط «جاء» وهو خطأ.

٢- انظر سر صناعه الإعراب : ٧٧٨ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٧ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٤٧ ، والأشمونى : ٢ / ٢٨٢.

٣- فى د : «فى نحو ضربوا».

٤- فى ط : «المضمر».

٥- بعدها فى د : «بل قلنس ، كما قالوا فى جمع دلو أدل» ، وانظر الكتاب : ٤ / ٣٨٤ ، والمنصف : ٢ / ١٢٠.

٦- فى ط : «فى» تحريف.

٧- بعدها فى د : «كأربع حركات متواليه فى كلمه واحده».

٨- سقط من د. ط : «يا غلام».

٩- فى د : «ضرب عمرو فرسه» تحريف.

١٠- فى د : «وكذلك أكل ..».

يمتنع خمس حركات فصاعدا فى الشعر لفوات الوزن المقصود (۱).

وزعم سيبويه أنّ بعض العرب يقول : «يا ربّ» و «يا غلام» ، ومرادهم «يا ربّ» و «يا غلام» (۲) ، ووجهه أنّهم لمّا حذفوا شابه المفرد فجعلت حركته حركته.

قوله : «والتاء فى يا أبت ويا أمّت» إلى آخره.

قال الشيخ : للناس فيه مذهبان ، مذهب أهل الكوفه أنّ التاء للتأنيث ، وياء الإضافه مقدّره بعدها ، كأنّه قال : يا أبتى ويا أمّتى ، ومذهب البصريين أنّ تاء التأنيث عوض عن ياء الإضافه (۳) ، واستدلّوا بوجهين : أحدهما : أنّها تقلب هاء ، ولو كانت ياء الإضافه مقدّره بعدها لم يجز قلبها هاء ، لأنّها حينئذ متوسّطه ، والمتوسّطه لا تقلب هاء.

والآخر : هو أنّه لو لم تكن عوضا لجاز أن يجمع بينها (۴) وبين الياء ، فيقال : يا أمّتى ، كما يقولون : يا ضاربتى ، فلمّا لم يقولوا : يا أمّتى دلّ على أنّها عوض عنها.

ومن كسر التاء وهو الأكثر فلأنّها مناسبه للحرف المبدل منه التاء ، فكانت أولى ، ومن فتح - وهى (۵) عن ابن عامر - فلأنّها حركه الحرف المبدل منه (۶) ، وزعم قوم أنّ «يا أبت» فرع «يا أبتا» فحذف الألف وكسرت التاء (۷) ، وليس بشىء (۸).

۱- بعدها فى د : «ويوجد أربع حركات كما فى فعله».

۲- قال سيبويه : «وبعض العرب يقول : يا ربّ اغفر لى ، ويا قوم لا تفعلوا ، وثبات الياء فيما زعم يونس فى الأسماء». الكتاب : ۲ / ۲۰۹.

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۲۱۱ ، والمقتضب : ۳ / ۱۶۹ ، ۴ / ۲۶۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۰۴ - ۱۰۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۸.

۴- فى ط : «بينهما» ، تحريف.

۵- سقط من د : «وهى».

۶- قال ابن الجزرى فى سوره يوسف : «يا أبت حيث جاء وهو فى هذه السوره ومريم والقصص والصافات ، فقرأ بفتح التاء فى السور الأربع أبو جعفر وابن عامر وقرأ الباقون بكسر التاء فيهن». النشر : ۲ / ۲۸۲ ، وانظر كتاب السبعه فى القراءات : ۳۴۴ ، والتيسير : ۱۲۷ ، والكشاف : ۲ / ۳۰۱ - ۳۰۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۷۵ ، والإتحاف : ۲۹۹.

۷- سقط من ط : «وكسرت التاء».

۸- ذكر ابن جنى أن أبا عثمان المازنى قال فى قوله سبحانه «يا أبت» أنه أراد : يا أبتا ، فحذف الألف. انظر الخصائص : ۲ / ۲۹۳ ، ۳ / ۱۳۵ ، والبغداديات : ۲۲۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۷۵ - ۷۶ ، ونقل الرضى عن الأندلسى أن أصل يا أبت ويا أمت يا أبتا ويا أمتا ، وضعّفه. انظر شرحه للكافيه : ۱ / ۱۴۸.

وقوله : «يا بن أمّى» إلى قوله «جعلوا الاسمين كاسم واحد»

يعنى أنّهم جعلوا «ابن» المضاف إلى «أمّ» وابن المضاف إلى «عمّ» لمّا أضافوهما إلى ياء المتكلّم كاسم واحد أضيف إلى ياء المتكلّم ، حيث عاملوهما فى التخفيف معاملته (١) لمّا كثر قولهم : «يا بن أمّى» و «يا بن عمّى» بخلاف «يا غلام عمّى» و «يا غلام أمّى» لقلّته ، وجاز الفتح فى «يابن أمّ» و «يا بن عمّ» لزياده استثقاله ، فبولغ فى تخفيفه بأكثر من تخفيف / «يا غلام».

وزعم قوم أنّه فرع على «يابن أمّا» فخفّف بحذف الألف ، وهو تعسّف ، وقيل فى تفسير «جعلوا الاسمين كاسم واحد» : يعنى مزجوا (٢) «ابن» مع «أمّ» أو «عمّ» وصيّروهما واحدا فبنيا كخمسه عشر ، ثمّ أضافوا كما أضيف خمسه عشر ، وليس بشىء.

وقيل : جعلوهما كخمسه عشر حيث فتحوا آخر الاسمين (٣) ، ولم يفتحوا فى «يا غلام» فبنوهما معا كما بنى خمسه عشر ، وكلّ ذلك بعيد عن الصواب ، لأنّا قاطعون بأنّ الحركه (٤) فى «يا بن أمّ» بفتح الميم مثلها فى «يابن أمّى» بإثبات الياء ، فكيف يستقيم أن يبنى الاسم مع التركيب بغير موجب.

فإن زعم [زاعم](٥) أنّهم قالوا : «بادى بدا» و (٦) «ذهبوا أيدى سبأ» بالبناء مع أنّ أصله معرب ، لمّا صار الاسمان كاسم واحد ، فكذلك هذا لمّا صار «ابن أمّ» عباره عن القريب (٧) - وإن لم يقصد إضافته - جرى مجرى ذلك.

قيل له : لو لا السّكون فى «بادى» و «أيدى» لم يقل أحد بذلك ، ولكنّهم لمّا سكّنوا أمكن أن يقال ، وأيضا فإنّ مثل ذلك موجب لبناء الأوّل خاصّه ، فأين موجب بناء الثانى [الذى هو أمّ فى «يابن أمّ»](٨).

١- فى ط : «عاملوها بالتخفيف معاملتها» ، تحريف. وفى د : «معامله المضاف».

٢- فى د : «بنوا» تحريف.

٣- هو مذهب سيبويه والمبرد والبصريين ، انظر الكتاب : ٢ / ٢١٤ ، والمقتضب : ٤ / ٢٥١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٧٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٦ - ١٣٧ ، والأشمونى : ٣ / ١٥٧.

٤- فى د : «الفتحه».

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى ط : «أو».

٧- فى ط : «القرب» ، تحريف.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فصل فی المندوب

قال الشیخ : هو المتفجّع علیه بیا أو وا ، واختصّ بوا ، وحکمه فی الإعراب والبناء حکم المنادی (۱) ، وتوابعه کتوابعه ، تقول : «وا زید الظریف» نصبا ورفعا (۲) ، کأنّهم أخرجوه مخرج المنادی فی اللّفظ ، لیکون أبلغ فی التّفجّع ، ولذلک کان الأفصح الإتیان بالمدّه فی آخره (۳) ، وإنّما قالوا : ألف (۴) ، وقد یکون غیر ألف (۵) ، لأنّها الغالب ، وإنّما یعدل إلی غیرها لغرض ، ولا یخلو من أن یکون آخره حرکه أو سکونا ، فإن کان حرکه فلا یخلو إمّا أن تکون إعرابا أو بناء ، فإن کانت إعرابا فلیس إلّا الألف ، کقولک : وا زیداه ، وا عبد المطّلباه ، وا غلام أحمداه ، بخلاف مدّه الإنکار ، فإنّک تقول فیها : عبد المطلبیه بالیاء ، [لأنّه مضاف إلیه](۶) ومدّه التذکّر أیضا [کما یقال : جاءنی الرجلوه ، ورأیت الرجلاه ، ومررت بالرجلیه](۷) ، فإنّک تأتی بها علی حسب حرکه الآخر کائنه ما کانت ، فإن کانت حرکه الآخر بناء (۸) أتبعتها مدّه من جنسها ، فقلت فی : حذام : وا حذامیه وفی أمیر المؤمنین : وا أمیر المؤمنیناه ، وفی غلامک للمرأه المخاطبه : وا غلامکیه / وإن کان آخره ساکنا فلا یخلو إمّا (۹) أن تکون مدّه أو غیر ذلک ، فإن کانت مدّه استغنی بها ، فتقول فیمن اسمه «اضربی» (۱۰) : وا اضربیه ، وفی «غلامه» : وا غلامهوه ، وفی «غلامکما» : وا غلامکماه ، ولا فرق بین الواو المقدّره والمحقّقه [فی آخر الکلمه](۱۱) ، فلذلک قلت فی : «وا غلامکم» فیمن أسکن المیم : وا غلامکموه ، لأنّ الواو مراده عنده ، فلذلک وجب الضّمّ فی قولک : «غلامکم الیوم» ردّا للمیم إلی أصلها ، کما وجب فی «مذ الیوم» کذلک (۱۲).

۱- کذا عرف ابن الحاجب المندوب ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۶.

۲- سقط من د : «تقول : وا زید الظریف نصبا ورفعا».

۳- انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۶.

۴- فی د : «الألف».

۵- فی د : «الألف».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی ط : «الآخر حرکه بناء».

۹- فی د : «من».

۱۰- فی د : «اضرب» ، تحریف.

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۲- بعدها فی د : «وإن کان القیاس مذ الیوم بکسر الذال» ، یجوز الضم والکسر والضم أعرف ، انظر الجنی الدانی : ۳۰۴.

فأمّا إلحاق الألف فی المعربات فلأنّها أسماء بمنزله زید وعمرو ، ولا لبس فیها ، فألحقت (۱) الألفات فی آخرها ، کما ألحقت بزید وعمرو.

وأمّا إلحاق الیاء والواو فلخوف الالتباس ، ألا تری أنّک لو قلت فی «غلامک» : وا غلامکاه لالتبس المذکّر بالمؤنّث ، ولو قلت فی (۲) «غلامکم» (۳) : وا غلامکماه لالتبس المثنّی بالمجموع ، ثم أجری مبنیّ الآخر (۴) مجری واحدا.

وأمّا اختیارهم فی «وا غلامی» بإسکان الیاء وا غلامیاه ، فلأنّ أصله الفتح فردّت إلیه ، وجوّز المبرّد : وا غلاماه (۵) ، ولیس بجیّد.

و «وا غلامیه» أوجه (۶) ، إمّا بناء علی أنّ أصلها السّکون ، فلا إشکال ، ألا تری أنّک لو قلت فیمن اسمه «اضربی» (۷) أو «اضربوا» لقلت : «وا اضربیه» ، و «وا اضربوه» ، وإمّا بناء علی أنّ السّکون العارض (۸) کالأصلیّ فی هذا الباب ، بدلیل أنّک إذا قلت فیمن اسمه مثنّی أو معلّی قلت : وا مثنّاه ووا معلّاه ، ولا تردّ الألف إلی أصلها ، فکذلک قیاس الیاء بعد سکونها بخلاف التثنیه ، فإنّک تقلبها للزوم ألف التثنیه للاسم المثنّی.

وأمّا مثل «قنّسرون» (۹) فقال سیبویه : وا قنّسروناه (۱۰) ، وقال الکوفیّون : وا قنّسریناه (۱۱) ، وهما جائزان فی التّحقیق بناء علی أنّ إعرابه بالحروف أو بالحرکات.

۱- فی د : «فلحقت».

۲- سقط من د من قوله : «غلامک» إلی «فی» وهو خطأ.

۳- فی د : «وا غلامکم».

۴- بعدها فی د : «مثل حذام».

۵- صرح المبرد بهذا فی المقتضب : ۴ / ۲۷۰ وانظر تعلیق السیرافی علی کتاب سیبویه فی حاشیه الکتاب : ۲ / ۲۲۲ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۶.

۶- انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۷.

۷- فی د : «اضرب» ، تحریف.

۸- فی د : «العارضی».

۹- قنّسرون ، وقنّسرین وقنّسرون وقنّسرین : کوره بالشام ، اللسان (قنسر).

۱۰- انظر الکتاب : ۲ / ۲۲۶.

۱۱- انظر الإنصاف : ۳۲۴ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۸.

ولو سمّيت باثنى عشر ، فقال سيبويه : واثنا عشراه ، لأنّه عنده اسم مفرد ، فوجب أن يكون حاله حال المرفوع (۱) ، وقال الكوفيّون : واثنى عشراه (۲) ، لأنّه عندهم فى حكم المضاف ، فوجب أن يكون منصوبا ، والخلاف جار فى قنّسرون ، واثنى عشر ألحقت (۳) الألف أو لم تلحق.

قوله : «ولا يلحق الصّفه عند الخليل» (۴) لأنّ الاسم المتفجّع عليه قد تمّ / والصّفه ليست من جملته ، وإنّما هى اسم آخر جىء به لمعنى آخر ، وهو التوضيح وليس كالمضاف والمضاف إليه ، لأنّه جعل دالا (۵) على المسمّى بجملته ، فالمضاف إليه مع المضاف كالدّال من زيد ، فكما لحقت العلامه الدّال من زيد فكذلك ههنا ، وليس كذلك الصّفه.

ومذهب يونس جواز ذلك (۶) ، وقال : إنّهما كشىء واحد كالمضاف مع المضاف إليه ، وقد ظهر الفرق بينهما ، وقال الخليل : لو جاز «وا زيد الظريفاه» لجاز «جاء زيد الظريفاه» (۷) ، وتقريره أنّه لو جاز للحقت العلامه ما ليس باسم مندوب ، وإذا لحقت العلامه ما ليس بمندوب جاز إلحاقها فى «جاء زيد الظريفاه» (۸) وإن لم يكن مندوبا ، وقد نقل عن يونس أنّه يجيز «وا زيد أنت الفارس البطلاه» وهذا أبعد ، وقد احتجّ يونس بقولهم : «وا جمجمتىّ الشّاميّتيناه» (۹) والجماجم : الرّؤوس ، والشّاميّتين صفه للجمجمتين ، وهذا إن (۱۰) صحّ فشاذّ لا يعمل (۱۱) عليه.

قال : «ولا يندب إلّا الاسم المعروف» ، أى : الدّالّ على المندوب بخصوص لفظه ، فأمّا

۱- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۵ ، وهذا مذهب البصريين.

۲- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۵۸ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۴۵ ، وأجاز ابن كيسان الوجهين.

۳- فى ط : «لحقت».

۴- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۵ - ۲۲۶.

۵- فى ط : «أوالا» ، تحريف.

۶- ندبه الصفه قول يونس والكوفيين ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۶ والأصول فى النحو : ۱ / ۳۵۸ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ۲ / ۲۲۶. وعقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى إلقاء علامه الندبه على الصفه. الإنصاف : ۳۶۴ - ۳۶۵.

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۵.

۸- فى د : «لجاز لحاقها فى وا زيد الظريفاه» ، تحريف.

۹- انظر الكتاب : ۲ / ۲۲۵ - ۲۲۶ والمقتضب : ۴ / ۲۷۵ وأسرار العربيه : ۲۴۴ - ۲۴۵.

۱۰- فى ط : «لو» تحريف.

۱۱- فى ط : «يحمل».

النكرات وأسماء الإشاره (١) فليست من هذا القبيل ، لأنّ النّادب غرضه الجؤار (٢) والتّضرّع (٣) بذكر من يتفجّع عليه ، إمّا لتعريفه أو لإقامه عذره فى ذلك ، ولا يحصل هذا المعنى إلّا أن يكون الاسم كما ذكرنا ، ولا فرق بين أن يكون علما أو كالعلم ، وعلى ذلك نزّل «وا من حفر بئر زمزماه» منزله قولك «وا عبد المطّلباه» (۴).

قال الخليل : وكما لا يقال : وا من لا يعنينى أمرهوه ، ولا يعذر من يتفجّع بذلك ، لا يعذر من يتفجّع ويبهم (۵) ، يعنى أنّه لا يعرف من لا يعنيه (۶).

۱- سقط من د : «وأسماء الإشاره».

۲- فى ط : «الجوز» تحريف.

۳- سقط من ط : «والتضرع».

۴- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۳۶۲ - ۳۶۴ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى ندبه النكره والأسماء الموصوله.

۵- فى د. ط : «بمبهم». وما أثبت موافق لما جاء فى الكتاب : ۲ / ۲۲۸.

۶- تصرف ابن الحاجب بعباره الخليل ، وانظر الكتاب : ۲ / ۲۲۸.

«فصل : ويجوز حذف حرف النداء عمّا لا يوصف به أىّ».

قال الشيخ : ذكر (۱) القيد ، وهو مشعر بالعلّه (۲) ، ووجه التعليل به أنّ قولك : «يا رجل» أصله : يا أيّها الرجل و «يا هذا الرجل» أصله : يا أيّهذا الرجل ، فحذفوا الألف واللّام استغناء عنهما بيا ، وحذفوا أىّ لأنّهم ما أتوا بها إلّا وصله إلى نداء ما فيه الألف واللّام ، فبقى «يا رجل» ، فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء فيخلّوا بحذف أشياء كثيره ، وفى قولك : «يا زيد» وشبهه لم يحذف منه إلّا حرف النداء ، فلا يلزم من جواز / حذف شىء واحد جواز حذف أشياء متعدّده.

ومن الناس من قال : لم يجز الحذف فى قولك : «يا رجل» لبقائه مبهما ، وفى قولك : «يا زيد» جاز لكونه غير مبهم ، فلا يلزم من جواز الحذف فى الموضع الذى يعلم المنادى فيه جواز الحذف فى الموضع الذى لا يعلم (۳).

وأورد على هذا قولهم : «هذا» ، فإنّه فيه تعريف يرشدنا إلى المقصود بالنداء ، فليجز كما جاز قولك : زيد فى «يا زيد» (۴).

وأجيب عنه بأنّما قلنا ذلك لأنّه إذا حذف بقى مبهما ، و «هذا» هو مبهم أيضا ، ولذلك يسمّيه النحويّون مبهما ، وما ذاك إلّا لتردّده بين أشياء متعدّده عند الإشاره ، وليس بشىء ، لأنّا نجوّز أن نقول : غلام هذا ، وإن كان أقلّ تعريفا من قولك : هذا ، لأنّه يتردّد (۵) بين المشار إليهم والغلمان جميعا ، فكان بالمنع أولى ، ولم يمنع فدلّ (۶) على أنّ الجواب ليس بشىء ، والله أعلم بالصّواب.

وأمّا «أصبح ليل» فلجريه مثلا (۷) ، يضرب فى شدّه طلب الشىء ، وقيل : أوّل من قاله امرأه

۱- فى د : «قد ذكر».

۲- فى د : «بالغلبه» ، تحريف.

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۲۳۰ والمقتضب : ۴ / ۲۵۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۵۹ - ۱۶۰.

۴- سقط من ط : «يا زيد» ، خطأ.

۵- فى ط : «تردد».

۶- فى ط : «ولما لم يمنع دل».

۷- انظر : الكتاب : ۲ / ۳۲۶ والمقتضب : ۴ / ۲۶۱ وجمهره الأمثال : ۱ / ۱۹۲ - ۱۹۳ ومجمع الأمثال : ۱ / ۴۰۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۶۰.

طرقها امرؤ القيس ، وكان مبغّضا للنّساء (۱) ، فجعلت تقول : أصبحت يافتى ، فيقول : لا ، فرجعت إلى خطاب اللّيل ، كأنّها تستعطفه لفرط تضجّرها منه (۲) ، فقالت : أصبح ليل.

و «افتد مخنوق» مثل للحضّ على تخليص النفس من الشّدائد (۳) ، و «أطرق كرا» مثل لمن يتكلّم وبحضرته من (۴) أولى منه بذلك (۵) ، كأنّ أصله خطاب للكروان (۶) بالإطراق لوجود النّعام ، ولذلك يقال : إنّ تمامه (۷) :

..... أطرق كرا

إنّ النّعام فى القرى

ويقال : إنّ الكروان يخاف من النّعام (۸) ، وكرا مرخّم على لغه من يقول : يا حار فى «يا حارث» (۹) ، بالضّمّ (۱۰) ، وقول العجّاج شاذّ ، يقال : إنّه كان يصلح حلسا له (۱۱) ، فمرّت به جاريه ، فألحّت بالنّظر (۱۲) إليه متعجّبه فقال (۱۳) :

جارى لا تستنكرى عذيرى

سيرى وإشفاقى على بعيرى

وحذرى ما ليس بالمحذور

۱- سقط من ط : «للنساء» ، خطأ.

۲- سقط من ط : «منه».

۳- انظر : الكتاب : ۲ / ۳۲۶ والمقتضب : ۴ / ۲۶۱ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۷۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۶۰.

۴- سقط من د. ط : «من».

۵- انظر الكامل للمبرد : ۲ / ۵۶ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۴۳۱ - ۴۳۲ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۶۰. وقال ابن قتيبه : «هذا مثل يضرب للرجل الحقير الصغير القدر يتكلم فى الأمر الذى غيره أولى بالكلام فيه». المعانى الكبير : ۱ / ۲۹۴.

۶- فى ط : «الكروان».

۷- قال البغدادى : «وهذا بيت من الرجز ، وهو مثل ، وصوابه «أطرق كرا» مرتين ، الخزانه : ۱ / ۳۹۴.

۸- من قوله : «وأطرق كرا» إلى «النعام» نقله البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۹۴ عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

۹- سقط من ط : «فى يا حارث».

۱۰- انظر الكتاب : ۱ / ۱۸۸.

۱۱- بعدها فى د : «لأجل ناقته».

۱۲- فى د : «فألحت الجاريه بالنظر».

۱۳- الأبيات الثلاث فى ديوان العجاج : ۱ / ۳۳۲ ، والبيت الأول فى الكتاب : ۲ / ۲۳۰ - ۲۳۱ ، والمقتضب : ۴ / ۲۶۰ ، والأول

والثانى فى المقاصد للعينى : ۴ / ۲۷۸ ، والخزانه : ۱ / ۲۸۳ ، ووردا بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۸. والعذير : الأمر الذى يحاوله الإنسان فيعذر فيه. المقاصد : ۴ / ۲۷۸.

وعـذيرى : مبتـدأ خبره ما بعده (١) ، أو مفعول بتستنكرى ، وما بعـده إمّا خبر مبتـدأ (٢) محـذوف أى : عـذيرى ، وإمّا بدل من عذيرى المذكور (٣).

والـتزموا حـذفه فى «اللهمّ» ، لأـنّ الميم عوض عنه (٤) عنـد البصـريّين : وقـال الفراء : أصـله : يا الله أمّنا بخير (٥) ، ثمّ كـثر حتى خفّف (٦) / ، وهو بعيد جدّا (٧).

وقوله (٨) :

إنّى إذا ما حدث ألّما

أقول يا اللهمّ يا اللهّما

١- نقل البغدادى فى الخزانه : ١ / ٢٨٣ هذا الوجه عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب.

٢- سقط من ط : «مبتدأ» ، خطأ.

٣- انظر الخزانه : ١ / ٢٨٣.

٤- سقط من د : «عنه».

٥- بعدها فى د : «أى اقصدنا بالخير».

٦- فى د : «حذف». تحريف.

٧- سـاق الفراء مـذهب البصـريين وقـال : «ونرى أنها كلمه ضم إليها «أمّ» يريـد : يا الله أمّنا بخير ، فكثرت فى الكلام فاختلطت». معانى القرآن : ١ / ٢٠٣ ، وانظر الكتاب : ٢ / ١٩٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ والإنصاف : ٣٤١ - ٣٤٧ والتبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٩ - ٤٥٢.

٨- ورد البيتـان فى المقتضب : ٤ / ٢٤٢ وأمالى ابن الشـجرى : ٢ / ١٠٣ والإنصاف : ٣٤١ وأسرار العربيه : ٢٣٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٦ بلا نسـبه ، ونسـبهما العينى إلى أبى خراش الهـذلى وقال : «وقبله : إن تغفر اللهمّ تغفر جمّا وأىّ عبد لك لا ألمّا المقاصد : ٤ / ٢١٦. وردّ البغدادى هذه النسـبه وقال : وهذا البيت أيضا من الأبيات المتداوله فى كتب العربيه ولا يعرف قائله ولا بقيته ، وزعم العينى أنه لأبى خراش وأنشـد قبله : إن تغفر .. البيتان ، وهذا خطأ فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد لا قرين له ، وليس هو لأبى خراش ، وإنما هو لأميه بن أبى الصـلت ، قاله عنـد موته ، وقـد أخذه أبو خراش وضـمّه إلى بيت آخر». الخزانه : ١ / ٣٥٨. وانظر شـرح أشعار الهذليين : ١٣٤٦ ، وبحث الـدكتور عبد الحفيظ السـلطى فى ديوان أميه بن أبى الصـلت : ١٦١ - ١٦٣.

وقوله (۱) :

وما عليك أن تقولى كلّما

صلّيت أو سبّحت يا اللهمّا

اردد علينا شيخنا مسلّما

من حيثما وكيفما وأينما

فإنّنا من خيره لن نعدما

محمول على الضّروره مع كونه مجهولا.

وفى جواز وصف «اللهمّ» خلاف ، جعله سيبويه لمّا كان مخصوصا بالنداء مثل «يا هناه» (۲) ، وجوّز قوم وصفه كما يوصف «يا (۳) الله» (۴) ، واستدلّوا بمثل (قُلِ اللهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ)(۵)(قُلِ اللهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)(۶) ، وحمله سيبويه على نداء ثان (۷).

۱- الأبيات الثلاثه الأولى فى معانى القرآن للفراء : ۱ / ۲۰۳ والإنصاف : ۳۴۲ ، وأسرار العربيه : ۲۳۳ ، والخزانه : ۱ / ۳۵۹ بلا نسبه ، وقال البغدادى : «هذا الرجز مما لا يعرف قائله ، وزاد بعد هذا الكوفيون : من حيثما .. البيت .. فإننا .. البيت» وقال أيضا : «ما استفهاميه والمعنى على الأمر ، وصليت بمعنى دعوت ، والشيخ هنا : الأب أو الزوج ، وقوله : من حيثما أى : من حيثما يوجد ، والخير هنا : الرزق والنفع». الخزانه : ۱ / ۳۵۹.

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۶.

۳- فى د : «يوصف فى يا ..».

۴- مذهب سيبويه والخليل عدم جواز وصفه ، وأجاز المبرد والزجاج وصفه ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۶ والمقتضب : ۴ / ۲۳۹ ومعانى القرآن وإعرابه : ۱ / ۳۹۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۲۶.

۵- آل عمران : ۳ / ۲۶ ، وتتمه الآيه (تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ ..) ..

۶- الزمر : ۳۹ / ۴۶ ، وتتمه الآيه : (عالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهادَهِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِي ما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ).

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۱۹۶.

[الاختصاص]

«فصل : وفی کلامهم ما هو علی طریقه النداء ویقصد به الاختصاص لا النداء»

قال الشیخ : اعلم أنّ فی کلامهم جملا لمعان فی الأصل ، ثمّ ینقلونها إلی معان أخری (۱) مع تجریدها عن أصل معناها الأصلیّ ، وهذا فی أبواب :

منها : أنّ «أفعل» صیغه الأمر فی الأصل ، ثمّ نقلت إلی معنی التّعجّب ، کقوله تعالی : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)(۲) ، لم یقصد به ههنا إلی أمر ، وإنّما قصد به (۳) التّعجّب (۴) ، وکذلک قولهم : «ما أحسن زیدا» أصله إمّا خبر وإمّا استفهام علی الخلاف (۵) ، ثمّ نقل إلی التّعجّب ، وکذلک قولهم (۶) : «أقمت أم قعدت» سؤال عن تعیین مع التسویه بینهما ، ثم نقل إلی الخبر بمعنی (۷) التسویه من (۸) غیر سؤال ، کقولک : «سواء علیّ أقمت أم قعدت» ، وکذلک قولهم : «أیّها الرجل» أصله تخصیص المنادی لطلب إقباله علیک ، ثم نقل إلی معنی الاختصاص مجرّدا عن معنی طلب الإقبال فی قولک : «أمّا أنا فأفعل کذا أیّها الرجل» (۹).

وکلّ ما ینقل من باب إلی باب فإنّ إعرابه یکون علی حسب ما کان علیه ، فلذلک تقول فی قولک : «أکرم بزید» أکرم : فعل أمر ، وتقول فی «أیّها (۱۰) الرجل» : أیّ هنا منادی مفرد ، والرجل صفه له ، کما تقول فی المنادی الحقیقیّ.

۱- فی د. ط : «أخر».

۲- مریم : ۱۹ / ۳۸ ، وتتمه الآیه (یَوْمَ یَأْتُونَنا لکِنِ الظَّالِمُونَ الْیَوْمَ فِی ضَلالٍ مُبِینٍ).

۳- سقط من ط : «به».

۴- انظر إعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۴۵۴ ، والکشاف : ۲ / ۳۸۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۳۴ - ۳۵.

۵- نسب ابن مالک إلی الکوفیین القول بأن «ما» التعجبیه استفهامیه ، وذهب الفراء وابن درستویه إلی أنها استفهامیه دخلها معنی التعجب. انظر شرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۳۲ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۳۳.

۶- سقط من د من قوله : «ما أحسن» إلی «قولهم» ، خطأ.

۷- فی د : «مع».

۸- فی ط : «عن» ، تحریف.

۹- بعدها فی د : «یرید المنادی بیا أیها الرجل نفسه لا مخاطبا غیره».

۱۰- فی د : «یا أیها».

ثمّ لفظ الاختصاص قد يكون اللّفظ المختصّ بالنداء ، فيكون لفظه لفظ النداء ، كقولك : «أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل» ، ومنه ما ليس على لفظ النداء ، كقولك : نحن العرب [أقرى الناس للضيف](١) ، فهذا لا يكون إعرابه إلّا بما يقتضيه فى نفسه ، لأنّه لا / يصحّ أن يكون منقولا عن النداء ، ومنه ما يحتمل الأمرين كقولك : إنّا معشر العرب ، فجائز فى إعرابه الأمران جميعا (٢) ، إلّا أنّ الأولى أن يقال : منصوب نصب «العرب» ، إذ النقل عن النداء إلى التخصيص (٣) على خلاف القياس ، فجعله أصلا فى نفسه مع صحّته أولى من جعله منقولا.

وقول أبى سعيد (٤) : «أيّها الرجل» هنا (٥) مبتدأ والخبر محذوف ، أى المراد (٦) ، أو خبر والمبتدأ محذوف ، أى : المراد الرجل ، ليس (٧) بشىء.

ويقع فى بعض النّسخ علامه قطع بين قوله (٨) : «إلّا أنفسهم» وبين «ما كنوا عنه» ، وكأنّ هؤلاء فهموا أنّه استئناف خبره (٩) «كأنّه قيل» (١٠) أى : كأنّه قيل فيه ، والذى حملهم عليه أنّ عطفه على «أنفسهم» يقتضى المغايره ، وليس بمغاير ، وما ارتكبوه مفسد للمعنى ، لأنّه يكون قوله : «كأنّه قيل» تفسيرا (١١) لقوله : «وما كنوا عنه» ، وليس هذا تفسيرا له باتّفاق ، وإنّما هو تفسير لقولهم : «يا أيّها الرجل» ، وإذا تبيّن جعله لما تقدّم وجب العطف ، ويحمل العطف (١٢) على غير ظاهره فى المغايره أو يجعل «وما كنوا عنه» خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو «ما كنوا عنه» ، فيستقيم.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- بعدها فى د : «النداء والتخصيص».

٣- سقط من ط : «عن النداء إلى التخصيص».

٤- صرح أبو سعيد السيرافى بذلك انظر حاشيه كتاب سيبويه : ٢ / ٢٣٢ ، وانظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٦٦ ، والأشمونى : ٣ / ١٨٧.

٥- فى د : «هذا».

٦- بعدها فى د عباره غامضه.

٧- فى ط : «وليس» ، تحريف.

٨- أى الزمخشرى ، المفصل : ٤٥.

٩- فى ط : «وخبره».

١٠- من كلام الزمخشرى ، المفصل : ٤٦.

١١- فى ط : «تفسير» بالرفع. وهو خطأ.

١٢- سقط من ط : «ويحمل العطف» خطأ.

وقوله : «إلّا أنّهم سوّغوا دخول اللّام ههنا».

يعنى من غير أن يـذكر «أيّهـا» يريـد : ويلزم النّصب على أصـل الباب (١) ، وذكر (٢) اسم الله تعـالى ليعلم أنّ النّصب لازم فيما يجوز دخول «يا» عليه وفيما لا يجوز (٣) ، إذا لم يدخل عليه «يا» ، وقيل : قوله (۴) :

ويأوى إلى نسوه عطّل

وشعثا مراضيع مثل السّعالى

[يعنى : وأخصّ شعثا ، لأنّه لو كان واو العطف لقيل : وشعث ، وبعده](۵) :

فأوردها مرصدا حافظا

به ابن الدّجى لا طيا كالطّحال

مفيدا معيدا لأكل القنى

ص ذا فاقه ملحما للعيال (۶)

يعنى (٧) : أورد العير (٨) الأتن مرصدا ، أى : مكانا يرصد به الصّائد الوحش ، «حافظا به ابن

١- فى د : «أصل باب الاختصاص».

٢- أى الزمخشرى إذ قـال : «إلا أنهم سوّغوا دخول اللام ههنا فقالوا : نحن العرب أقرى الناس للضـيف ، وبك الله نرجو الفضـل ..» المفصل : ۴۶.

٣- بعدها فى د : «نحو : نحن العرب».

۴- هو أميه بن أبى عائـذ ، والبيت فى شـرح أشـعار الهـذليين : ۵۰۷ والكتـاب : ١ / ٣٩٩ والخزانـه : ١ / ۴١٧ ، ونسـبه العينى فى المقاصد : ۴ / ۶٣ إلى أبى أميه بن أبى عائـذ ، وورد بلا نسبه فى معـانى القرآن للفراء : ١ / ١٠٨ وأمـالى ابن الحاجب : ٣٣٢. وروايته فى شـرح أشـعار الهـذليين : «له نسوه عاطلات الصدو ر عوج مراضـيع مثل السّعالى» وعطلت المرأه : إذا خلا جيدها من القلائد ، والشّعث جمع شـعثاء من شـعث الشـعر من باب تعب : تغيّر وتلبّد ، والمراضـيع : جمع مرضاع بالكسـر وهى التى ترضع كثيرا والسّعالى بفتح السين : جمع سعلاه وهى ساحر الجنّ. الخزانه : ١ / ۴١٨.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- هذان البيتان قبل البيت الشاهد فى شـرح أشعار الهذليين : ۵۰۷ والخزانه : ١ / ۴٢٠ لا بعده. قوله : به أى : بالمرصد ، والدّجى : جمع دجيه وهى بيت الصائـد ، والمفيد : المكتسب ، والمعيد : الذى قد اعتاد صـيد القنيص ، والملحم : اسم فاعل من ألحم إذا أطعم اللحم. الخزانه : ١ / ۴٢٠.

٧- قبلها فى ط : «ويأوى».

٨- «العير : الحمار أيّا كان أهليا أو وحشيّا» اللسان (عير).

الدّجی» یعنی (۱) الصّائد ، ثم أخذ فی صفته «لاطیا کالطّحال» ، أی : ملتصقا بالأرض لیخفی عن الصّید ، ثمّ (۲) وصفه بلزومه للصّید (۳) لفقره ، وقول بعضهم : إنّه قصد تقسیم النّسوه إلی عطّل وشعث یأباه النّصب ، لأنّهما حینئذ فی معنی الصفه الواحده ، فلا یستقیم جری أحدهما وقطع الأخری.

ص: ۲۶۰

۱- فی ط : «أی».

۲- سقط من د : «ثم».

۳- فی د : «الصید».

[الترخيم]

«فصل : ومن خواص الاسم الترخيم»

قال الشيخ : الترخيم من قولهم / : رخّم صوته إذا رقّقه ، وكلام رخيم أى : ضعيف ، وعن الأصمعىّ قال لى الخليل : ما اسم الصوت الضعيف؟ قلت : الترخيم ، فعمل باب الترخيم (١) ، وقد ضعف قول الأصمعىّ بأنّ قبل الخليل جماعه من النحاه كأبى عمرو وابن أبى إسحاق ، ولم ينقل (٢) عنهم اسم غيره ، ولا يضعف بمجرّد (٣) ذلك ، نعم إن صحّ أنّهم تكلّموا فيه بهذا الاسم تبيّن ضعفه ، وإلّا فيجوز أنّهم تكلّموا فيه بغير هذا الاسم ، أو ما تكلّموا فيه أصلا ، وإن ثبت ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنّه لمّا سمع قراءه (٤) ابن مسعود (وَنادَوْا يا مالِكُ)(٥) فى «يا مالك» (٦) قال : ما أشغل أهل النّار عن التّرخيم (٧) ، كان مضعّفا ، والاتّفاق بعيد.

قوله : «إلّا إذا اضطرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء».

يعنى : فيجوز على الوجهين [الفتح والضّمّ](٨) ، وهو مذهب سيبويه (٩) ، وأجازه المبرّد فى الشّعر على لغه «يا حار» بالضّم خاصّه دون الأخرى ، وأنكر ما أجازه سيبويه وغيره (١٠) ، وقد أنشد سيبويه (١١) :

١- حكى ابن منظور ذلك عن الأصمعى. انظر اللسان (رخم).

٢- فى ط : «يقل».

٣- فى ط : «لمجرد».

٤- سقط من د : «قراءه» ، خطأ.

٥- الزخرف : ٤٣ / ٧٧. والآيه : (وَنادَوْا يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ) وانظر : المحتسب : ٢ / ٢٥٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٨١ والإنصاف : ٣٦١ ، والبحر المحيط : ٨ / ٢٨.

٦- سقط من ط : «يا مالك».

٧- هذا كلام الزمخشرى فى الكشاف : ٣ / ٤٩٦.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠.

١٠- انظر المقتضب : ٤ / ٢٥٢ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٨٩ ، ٢ / ٩١ - ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٣٠.

١١- البيت لجرير ، وهو فى ملحقات شرح ديوانه : ١٠٦٩ والكتاب : ٢ / ٢٧٠ والنوادر لأبى زيد : ٣١ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ١٢٦ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٢٨٢ والخزانه : ١ / ٣٨٩ ، وورد بلا نسبه فى الإنصاف : ٣٥٣ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٩١ والأشمونى : ٣ / ١٨٤. والرّمام : جمع رمّه بالضم وهى القطعه الباليه من الحبل ، والشاسعه : البعيده. الخزانه : ١ / ٣٨٩.

ألا أضحت حبالكم رماما

وأضحت منك شاسعه أماما

فرخّم أمامه اسم امرأه (۱) ، وهو واضح فيما ادّعاه ، وردّه المبرّد بأنّ الروايه : «وما عهدى كعهدك يا أماما» ، وهو من تعسّفاته (۲) ، وجاء أيضا (۳) :

إنّ ابن حارث إن أشتق لرؤيته

أو أمتدحه فإنّ النّاس قد علموا

ومن كسر ونوّن ونقل الحركه تعسّف ، وقال عنتره (۴) :

يدعون عنتر والرّماح كأنّها

أشطان بئر فى لبان الأدهم

يروى بفتح الراء وضمّها ، وليس بقوىّ ، لجواز أن يكون التقدير : يا عنتر فيسقط الاستدلال وقال (۵) :

أودى ابن جلهم عبّاد بصرمته

إنّ ابن جلهم أمسى حيّه الوادى

فإن ثبت أنّه اسم أبيه كما يقوله سيبويه نهض (۶) ، وإن ثبت أنّه اسم أمّه كما يقوله المبرّد لم ينهض (۷) ، لأنّه حينئذ لا ينصرف للعلميّه والتأنيث (۸) ، وأمّا اللّغه الأخرى فيه فاتّفاق (۹).

قوله : «وله شرائط» إلى آخره.

۱- سقط من ط : «فرخم أمامه اسم امرأه».

۲- انظر ضرائر الشعر لابن عصفور : ۱۳۸ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۹ ، والأشمونى : ۳ / ۱۸۴ ، والخزانه : ۱ / ۳۹۰.

۳- البيت لابن حبناء التميمى ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۷۱ - ۲۷۲ والمقاصد للعينى : ۴ / ۲۸۳ والدرر : ۱ / ۱۵۷. وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۹۲ ، والإنصاف : ۳۵۴ والمقرب : ۱ / ۱۸۸ والأشمونى : ۳ / ۱۸۴.

۴- البيت فى ديوانه : ۲۱۶ والكتاب : ۲ / ۲۴۵ - ۲۴۶ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۹ - ۹۰. والأشطان : الحبال ، ولبان الأدهم : صدر فرسه.

۵- هو الأسود بن يعفر ، والبيت فى ديوانه : ۳۳ ، والكتاب : ۲ / ۲۷۲ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۳۶۶ ، والإنصاف : ۳۵۲ والخزانه

: ١ / ٣٨١. والصّرمه بالكسر : القطعه من الإبل. القاموس المحيط (صرم).

٦- قال سيبويه : «والعرب يسمّون المرأه جلهم والرجل جلهمه» الكتاب : ٢ / ٢٧٢.

٧- لم أجد ما نقله عن المبرد فيما وقفت عليه.

٨- فى د : «لأن جلهم غير منصرف للتأنيث والعلميه ، فلا يكون دليلا على الترخيم ، وأما».

٩- فى ط : «فباتفاق».

قال الشيخ : منها شرطان عامّان فی کلّ شیء ، وهما کونه غیر مضاف ، والآخر کونه غیر مستغاث ولا مندوب ، وشرطان خاصّان فی غیر ما فیه تاء التأنیث ، وهما العلمیّه والزیاده.

أمّا کونه علما فلأنّ الأعلام کثر نداؤها فناسب التخفیف ، وأمّا کونه غیر مضاف فلأنّ الاسم المضاف / حکمه بعد التسمیه حکمه قبل التسمیه ، لأنّهما اسمان معربان إعرابین (۱) مختلفین ، فلو رخّمت فإمّا أن ترخّم الأوّل ، وإمّا أن ترخّم الثانی ، أمّا ترخیم (۲) الأوّل فلا یستقیم ، لأنّ الترخیم یبقی فی وسط الکلمه من حیث المعنی ، وذلک علی خلاف الترخیم ، وأمّا ترخیم (۳) الثانی فلأنّه لیس بمنادی ، لأنّ الذی وقع علیه النداء لفظا هو الأوّل (۴).

وأمّا المندوب والمستغاث فلأنّ المقصود بهما امتداد الصّوت ، والترخیم یضادّ ذلک ، وأمّا الزیاده علی الثلاثه فلأنّه لو رخّم الثلاثیّ لبقی علی صوره لیس (۵) مثلها فی المتمکّنات ، إذ لیس فی کلامهم اسم متمکّن علی حرفین ، ولا سیّما علی لغه من یقول : یا حار بالضّمّ (۶).

وقوله : «إلّا ما کان فی آخره تاء التأنیث (۷) فإنّ العلمیّه والزیاده علی الثلاثه فیه غیر مشروطتین».

أمّا العلمیّه فلأنّها (۸) خلفها غیرها ، وهو التأنیث ، لأنّ التأنیث یقتضی التخفیف لثقله ، کما یقتضیه العلم لکثرته ، وأمّا کونه لیس زائدا علی ثلاثه فلأنّ اشتراط ذلک إنّما کان لما یؤدّی إلیه الترخیم من الإخلال ، وأمّا ما فیه تاء التأنیث فإنّما یحذف منه التاء ، وحذف التاء لا یؤدّی إلی إخلال ، لأنّها زائده ، فلا إخلال بالترخیم ، فلا حاجه إلی الزیاده.

وقد أجاز الفراء والکوفیون ترخیم العلم الثلاثیّ الذی تحرّک وسطه ، لأنّه یصیر مثل ید (۹)

۱- فی ط : «بإعرابین».

۲- سقط من ط : «أما ترخیم» ، فی الموضعین.

۳- سقط من ط : «أما ترخیم» ، فی الموضعین.

۴- بعدها فی د : «لا الثانی».

۵- فی ط : «لیست» ، تحریف.

۶- سقط من ط : «بالضم».

۷- فی د. المفصل : ۴۷ «تأنیث».

۸- فی الأصل. ط : «فانها» وما أثبت عن د.

۹- سقط من ط : «ید».

ودم ، فيقولون فيمن اسمه كتف وقدم : ياكت وياقد ، وليس بالجيّد (۱) ، فإنّ نحو «يد» إنّما صار كذلك بنوع من الإعلال ، ولا يلزم منه جواز مثله فى الترخيم ، ومن ثمّ (۲) قال الفراء فى سعيد :

ياسع ، وفى لميس (۳) يا لم ، بحذف الحرفين معا ، وقوله فى قول أوس (۴) :

تنكّرت منّا بعد معرفه لمى

وبعد التّصابى والشّباب المكرّم

إنّ الياء للإطلاق (۵) تحكّم ، وكذلك قوله (۶) :

وقالوا تعال يا يز بن مخرّم

فقلت لهم : إنّى حليف صداء

لا ياء فيه حذفت لالتقاء الساكنين ، ومن مذهبه أنّ الساكن يحذف مع الآخر فى نحو قمطر فيقال : يا قم (۷) ، فياء «يزى» محذوفه عند سيبويه لالتقاء السّاكنين ، وعند الفراء الياء محذوفه مع الدّال / للترخيم كالطّاء من «قمطر».

قوله : «والترخيم حذف فى آخر الاسم على سبيل الاعتباط» ، ليخرج ما حذف لكونه حرف علّه لموجب مثل قاض ، أو لتخفيف (۸) مثل القاض فيمن (۹) حذف (۱۰) ، وقال سيبويه : إنّ نحو قائمه وقاعده إذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغه «يا حار» بالضّمّ ، لئلّا يلتبس بالمذكّر ، والظّاهر خلافه (۱۱).

۱- انظر الإنصاف : ۳۵۶ - ۳۶۰ وأسرار العربيه : ۲۳۶ - ۲۳۷ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ۴۵۶ - ۴۵۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۴۹.

۲- فى د : «ثمه».

۳- بعدها فى د : «اسم امرأه». وانظر قول الفراء فى الأصول : ۱ / ۳۶۵.

۴- البيت فى ديوانه : ۱۱۷ والكتاب : ۲ / ۲۵۳ - ۲۵۴ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۱.

۵- فى ط : «للإلحاق» ، تحريف.

۶- هو يزيد بن مخرّم ، والبيت فى الكتاب : ۲ / ۲۵۳ والخزانه : ۱ / ۳۹۶ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۸۱ ، والموشح : ۱۵۴ ، وصداء بضم الصاد وفتح الدال المهملتين وبالمدحيّ من اليمن. الخزانه : ۱ / ۳۹۷.

۷- نقل البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۳۹۶ مذهب الفراء هذا عن كتاب الإيضاح لابن الحاجب ، وانظر أسرار العربيه : ۲۴۱ - ۲۴۲.

۸- فى ط : «للتخفيف».

۹- فى د : «ممن».

١٠- حذف الياء من القاضى مذهب يونس ، وإبقاؤها مذهب الخليل ، انظر الكتاب : ٤ / ١٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٩٥.

١١- انظر الكتاب : ٢ / ٢٥١ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٥٢.

فأمّا ثمی وبنی فلأنّه (۱) کالأحقی (۲) والأدلی (۳) ، وکـذلک یقال فی قمحدوه (۴) وعرقوه (۵) : یا قمحـدی ویا عرقی ، وفی قطوان (۶) وکروان : یـا قطا ویا کرا کعصا ، وفی سـنّور (۷) وبرذون (۸) : یا سـنّا ویا برذا ، وفی شاه (۹) یا شاه بالهاء بردّها إلی أصـلها حین احتجت إلی الرّدّ ، إذ لیس فی کلامـهم اسم متمکّن علی حرفین ثـانیه ألف ، وقـد ثبت ردّهـا إلی الأصل (۱۰) عند الاحتیـاج فی مثل شویهه وشـیاه ، وفی المسـمّی بطیلسان (۱۱) : یـا طیلس ، وزعم أبو عثمـان المـازنیّ أنّه لاـ یجوز لأنّه لیس فی کلامـهم فیعل فی الصّحیح ، قال : سألت الأخفش فأخطأ ، فلمّا نبّهته تنبّه (۱۲) ، وقـد أجاز ذلک غیره (۱۳) ، إذا لا یعتبر وجود نفس الزّنه ، وإنّمـا أراد جریه (۱۴) علی قیاس کلامهم ، وهو الصـحیح ، ولـذلک قیل فی ترخیم سـدوس وفرزدق وعنفوان علما (۱۵) : یا سدی ، ویا فرزد ویا عنفی (۱۶) ، ولیس ذلک (۱۷) من

۱- فی د : «فکأنه» ، تحریف.

۲- الأحقی : جمع قله للحقو موضع الإزار. اللسان (حقا).

۳- الأدلی : جمع دلو فی أقل العدد وهو أفعل قلبت الواو یاء لوقوعها طرفا ، انظر حاشیه الکتاب : ۲ / ۲۴۹.

۴- القمحدوه : ما أشرف علی القفا من عظم الرأس والهامه فوقها. اللسان (قمحد).

۵- العرقوه : الخشبه المعروضه علی الدلو ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۱۰۰.

۶- القطوان : البطیء فی مشیه ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۹۹.

۷- السّنّور : فقاره عنق البعیر ، والسّنّور : السیّد. اللسان (سنر).

۸- البرذون : الدابه والأنثی : برذونه. اللسان (برذن).

۹- بعدها فی د : «أصله شوهه».

۱۰- فی د : «ثبت ردّ الأصل».

۱۱- انظر المعرب : ۲۲۷.

۱۲- فی ط : «فنبهته فتنبه» ، وانظر مسأله المازنی الأخفش فی الأصول : ۱ / ۳۷۳.

۱۳- أجـاز أبو سـعید السـیرافی یـا طیلس بکسـر اللاـم علی لغه من ضم آخر المرخم وإن لم یکن فی الصـحیح اسم علی فیعل ، والطیلسان : ضـرب من الأکسیه ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۹۶ - ۹۷ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۵ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۵۹ - ۱۶۰.

۱۴- فی د : «وإنما المراد به جریه».

۱۵- بعدها فی د : «علیها».

۱۶- بعدها فی د : «لأنه لمّا حذف الألف والنون صار عنفو ، قلبت الواو یاء وکسر ما قبلها لئلا تشتبه بواو الفعل ..».

۱۷- سقط من ط : «ذلک».

أبنيتهم ، وتقول فی شقاوه وحمراوان علما : یا شقاء (۱) ویا حمراء بالهمزه ، وفی حولایا (۲) : یا حولاء بالهمزه ، وفی حیوه : یا حیو ، ولا یدغم لما ثبت من شذوذه ، وفیه نظر ، وفی شیه ودیه : یا وشی ویا ودی ، لأنّ الرّدّ لزم ، والعین مکسوره فتبقی ، والأخفش یقول : یا وشی ویا ودی بسکونها ردّا إلی الأصل (۳).

وفی إسحارّ (۴) علما یا إسحار بالفتح عند سیبویه علی اللغه (۵) الفصیحه (۶) ، وبالکسر عند قوم (۷) ، وأمّا نحو یا راد (۸) ویا فار (۹) علما فالکسر (۱۰) لا غیر (۱۱) ، وأمّا علی اللّغه القلیله فالضّمّ (۱۲) فی البابین ، وقالوا فی «قاضون» علما : یا قاضی بإثبات الیاء علی اللغتین (۱۳) ، وفی نحو أعلون یا أعلی بإثبات الألف ، ولو قیل بحذف ذلک علی اللغه الکثیره لم (۱۴) یبعد.

وقالوا فی محمرّ علما عن اسم الفاعل (۱۵) وغیره (۱۶) : یا محمر بسکون الراء علی اللغه (۱۷)

۱- فی ط : «شقاو» ، تحریف.

۲- هی قریه کانت بنواحی النهروان. انظر معجم البلدان (حولایا).

۳- وهو مذهب المبرد أیضا ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۱۵۵ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۱۵۴.

۴- الإسحارّ والأسحارّ : بقل یسمّن علیه المال واحدته : إسحارّه وأسحارّه ، اللسان (سحر).

۵- سقط من ط : «اللغه».

۶- بعدها فی د : «لأن أصله اسحارر». وانظر الکتاب : ۲ / ۲۶۴ - ۲۶۵.

۷- ممّن قال بهذا الفراء والزجاج ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۱۵۸ ، وجاء بعد کلمه «قوم» فی د : «لأن الراء الأولی ساکن مدغم فی الثانیه والساکن إذا حرّک حرّک بالکسر».

۸- بعدها فی د : «فی رادد».

۹- بعدها فی د : «فی فارر».

۱۰- فی د. ط : «فبالکسر».

۱۱- انظر الکتاب : ۲ / ۲۶۳.

۱۲- فی د : «فبالضم».

۱۳- انظر الکتاب : ۲ / ۲۶۲ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۹۶ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۴۲۴.

۱۴- فی ط : «ولم» تحریف.

۱۵- فی د. ط : «فاعل».

۱۶- سقط من د. ط : «وغیره» ، خطأ.

۱۷- سقط من ط : «اللغه».

الكثيره (۱) ، والفراء / يكسرها (۲) عن اسم الفاعل (۳) ويفتح فى غيره (۴) ، وهو قياس من قال فى قاضون : يا قاضى بإثبات الياء.

المرخّم الذى يحذف منه حرفان كلّ اسم فى (۵) آخره زيادتان زيدتا معا ، أى (۶) : لمعنى ، كالألف والنون فى نحو (۷) سكران وعثمان ، أو حرف صحيح وقبله مدّه قبلها ثلاثه أحرف فصاعدا ، وقد أهمل قوله (۸) : «قبلها ثلاثه أحرف» ، لأنّه قال : «وإمّا حرف صحيح وقبله مدّه» (۹) ولم يزد ، كأنّه استغنى بما مثّل به فى مثل منصور وعمّار وبما تقدّم فى مثل «يا ثمو» (۱۰) ، ولو لا تقدّم تصريحه فى «ثمود» ونحوه بإثبات الواو لتوهّم أنّ مذهبه كمذهب الفراء فى إسقاط الحرفين من المنادى (۱۱).

وقد اختلف فى «أسماء» هل هى ممّا آخره (۱۲) زيادتان أو حرف أصلى وقبله مدّه ، فمذهب سيبويه أنّهما زيادتان ووزنه عنده فعلاء من الوسم (۱۳) ، انقلبت الواو همزه على غير قياس (۱۴) ، كما قلبت فى أناه وأحد وقد ذهب غيره إلى أنّ أسماء أفعال جمع اسم سمّى به المؤنث (۱۵) ، وامتنع من الصّرف للتأنيث المعنوىّ والعلميّه ، فعلى هذا يكون آخره حرفا أصليّا وقبله مدّه ، فيكون مثل قولك : عمّار ، ومذهب سيبويه أقرب إلى المعنى ، ومذهب غيره أجرى على مقتضى الألفاظ ، وبيان المعنى أنّ أسماء الأعلام

۱- انظر الكتاب : ۲ / ۲۶۴.

۲- فى د : «يكسر الراء».

۳- فى د : «يكسر الراء».

۴- انظر تعليق السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۲۶۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۵۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۵۸.

۵- سقط من ط : «فى».

۶- سقط من د : «أى».

۷- سقط من ط : «نحو».

۸- أى الزمخشرى ، وعبارته «والرابعه أن تزيد عدته على ثلاثه أحرف» ، المفصل : ۴۷.

۹- عباره الزمخشرى : «ومده قبله» ، المفصل : ۴۸.

۱۰- فى ط : «ثمود».

۱۱- سقط من ط : «فى إسقاط الحرفين من المنادى».

۱۲- فى د : «مما فى آخره».

۱۳- ذكر سيبويه «أسماء» مع «عثمان» فى باب «ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زياده واحده بمنزله حرف واحد زائد» ، ففهم من ذلك مذهبه فى أن أسماء عنده فعلاء ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۵۶ - ۲۵۷.

۱۴- بعدها فى د : «لأن الواو المفتوحه لا تقلب همزه بخلاف المضمومه والمكسوره».

۱۵- ممن ذهب إلى هذا المبرد والأعلم الشنتمرى ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۶۵ ، وحاشيه الكتاب : ۲ / ۲۵۸ ، وسفر السعاده : ۶۱ - ۶۲ ، ۱۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۴ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۲۱.

أكثرها صفات ولم يسمّ (١) بالجمع إلّا نادرا ، فإذا تردّد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفه كان حمله على الوصفيّه أولى واعتقد سيبويه قلب الواو همزه محافظه على هذا المعنى ، وحجّه غيره أنّ قلب الواو همزه إذا قدّر وسماء على خلاف القياس ، كوعد ووجد وورد وأشباهه ، ولا ضروره تلجئ إلى ذلك ، وإذا لم تكن الواو منقلبه وجب أن تكون أفعالا ، وهذا وإن كان قويّا فإنّما خالفه سيبويه لكثره التسميه بالصفات وقلّته فى الجموع ، فرأى أنّ قلب الواو همزه أقرب من تسميتهم بالجمع.

وقوله : «وقبله مدّه» (٢) يعنى زائده ، وإلّا ورد نحو : مختار ، وترخيمه «يا مختا» بإثبات الألف.

وأمّا المركّب فإنّه يحذف آخر الاسمين بكماله ، والفرق بينه وبين المضاف أنّ المضاف مع المضاف إليه اسمان معربان بإعرابين مختلفين ، فظهر التعدّد فيهما لفظا ، والترخيم حكم لفظىّ فلم يجز فى المتعدّد لفظا.

وأمّا معد يكرب فلم يجز فيه التعدّد اللفظىّ فجرى مجرى / قولك : جعفر وعمران ، بدليل إعرابه إعرابا واحدا فى آخره ، فلمّا لم يتعدّد تعدّدا لفظيّا جرى مجرى المفردات ، وحذف عند الترخيم آخر الاسمين بكماله ، لأنّها كلمه زيدت على الكلمه الأولى فأشبهت تاء التأنيث وألف (٣) التأنيث.

وإذا قلت : يا خمسه فى «خمسه عشر» ووقفت وقفت على الهاء على اللغتين ، وكذلك لو رخّمت نحو «مسلمتان» قلت : يا مسلمه (٤) ، قال سيبويه : «لأنّها تلك الهاء التى كانت فى خمسه» (٥).

وتقول فى «اثنا عشر» علما : يا اثن ويا اثن ، لأنّ عشر بمنزله النون حيث عاملوه معامله «اثنان» (٦) ، فيتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهه أنّ الثانى مستقلّ (٧) برأسه ، ومن جهه أنّ الألف لا تتحقّق زيادتها ، ومن قال : يا اثنى عشر بالياء (٨) فقياسه «يا اثنى» على اللغه (٩)

١- فى د : «يتم» ، تحريف.

٢- المفصل : ٤٨ : «ومدّه قبله».

٣- فى د : «وألفى» ، تحريف.

٤- سقط من ط : «قلت : يا مسلمه».

٥- الكتاب : ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩.

٦- انظر الكتاب : ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والمقتضب : ٢ / ١٦٢.

٧- فى الأصل. ط : «اسم» وما أثبت عن د.

٨- فى د : «بالهاء» ، تحريف.

٩- سقط من ط : «اللغه» ، خطأ.

الكثيره ، ويا اثنا على اللغه (۱) القليله.

وأمّا «تأبّط شرّا» فهو أشبه شيء بالمضاف مع المضاف إليه ، لأنّ التعدّد فيه مقصود بعد التسميه ، ألا ترى أنّ شرّا فى قولك : «تأبّط شرّا» منصوب فى أحواله كلّها ، فلمّا كان التّعدّد (۲) باقيا تعذّر فيه الترخيم كما تعذّر فى المضاف والمضاف إليه ، وقال سيبويه (۳) : ولو رخّمت «تأبّط شرّا» لرخّمت رجلا يسمّى «يا دار عبله بالجواء تكلّمى» (۴).

وأما قوله (۵) :

فاجزوا تأبّط قرضا لا أبا لكم

صاعا بصاع فإنّ الذّلّ معيوب

فشذوذ على شذوذ ، وما عدا القسمين المذكورين هو الذى يحذف منه حرف واحد ، والله أعلم.

وقد يحذف المنادى على ما ذكر ، وقوله : (أَلَّا يَسْجُدُوا)(۶) على قراءه الكسائىّ من ذلك ، لأنّه يقف على «يا» ويبتدئ «اسجدوا» بضمّ الهمزه (۷) ، وقوله (۸) :

.....

..... على سمعان من جار

أى : جارا حال أو تمييز ، أى على جيرته.

۱- فى ط : «العدد» ، تحريف.

۲- فى ط : «العدد» ، تحريف.

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۲۶۹.

۴- هذا صدر بيت لعنتره وعجزه «وعمى صباحا دار عبله واسلمى». وهو فى ديوانه : ۱۸۳ والكتاب : ۲ / ۲۶۹ ، ۴ / ۲۱۳ ، وشرح شواهد الشافيه : ۲۳۸ ، والجواء : واد فى ديار عبس أو أسد فى أسافل عدنه. انظر معجم البلدان : (جواء).

۵- لم أهتد إلى قائله.

۶- النمل : ۲۷ / ۲۵ والآيه : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ).

۷- قرأ الكسائى وابن عباس ورويس وأبو جعفر وغيرهم بهمزه مفتوحه وتخفيف اللام على أنّ ألا للاستفتاح. انظر كتاب السبعه : ۴۸۰ والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۱۵۶ والتيسير : ۱۶۷ والكشاف : ۳ / ۱۴۵ والبحر المحيط : ۷ / ۶۸ والإتحاف : ۳۳۶.

۸- البيت بتمامه : يا لعنه الله والأقوام كلّهم والصالحين على سمعان من جار وهو من الخمسين التى لا يعرف قائلوها ، وهو فى

الكتاب : ٢ / ٢١٩ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٥ ، ٢ / ١٥٤ ، والإنصاف : ١١٨ ، والمغنى : ٤١٤ والمقاصد للعينى : ٤ / ٢٦١.

[التحذير]

«فصل : ومن المنصوب باللّازم إضماره قولك فى التحذير» إلى آخره

قال الشيخ : هذا ينقسم إلى قسمين : منه ما هو سماعىّ (١) ، وعلّه حذف فعله ما (٢) تقدّم فى «سقيا ورعيا» وبابه ، ومنه ما هو قياسىّ (٣) ، فالقياسىّ ما بدأ به فى قوله : «إيّاك والأسد» ، وهو كلّ موضع كان الاسم فيه (٤) محذّرا (٥) ، وذكر المحذّر منه بعده بحرف العطف أو بحرف الجرّ ، كقولك : «إيّاك والأسد» ، وكقولك : «إيّاك من الأسد» ، وأصله نحّك (٦) ، إلّا أنّ الضميرين إذا كانا لشىء واحد وجب إبدال الثانى بالنّفس فى (٧) غير أفعال القلوب ، فصار / تقديره (٨) نحّ نفسك ، ثمّ حذف الفعل بفاعله فزال الموجب لتغيير إضمار الثانى فوجب رجوعه إلى أصله ، إلّا أنّه لا يمكن الإتيان به متّصلا لعدم ما يتّصل به ، فوجب أن يكون منفصلا ، وهذا المذكور بعده إن كان بحرف الجرّ فظاهر تعلّقه بالفعل المحذوف ، وإن كان بالواو فهو معطوف على «إيّاك» ، كأنّك قلت : نحّ نفسك ونحّ الأسد ، ولا يجوز أن تقول : «إيّاك الأسد» كما يزعم بعض النحويّين ، ونصّ سيبويه على ذلك (٩) ، لأنّه إن كان عن قولك : «إيّاك والأسد» فلا يجوز حذف حرف العطف ، وإن كان عن قولك : «إيّاك من الأسد» فحرف الجرّ لا يحذف فى مثل ذلك.

وأمّا قوله (١٠) : «إيّاك وأن تقوم» و «إيّاك من أن تقوم» ، فهذا جائز أن تقول : «إيّاك أن تقوم» ، وحينئذ يجب حمله على «إيّاك من أن تقوم» ، وحذف حرف الجرّ ، لأنّ حرف الجرّ يحذف عن «أن» قياسا ، ولا يجوز أن يكون من قولك : «إيّاك وأن تقوم» (١١) ، لأنّ حرف العطف لا يحذف

١- فى د : «قسم منه سماعى».

٢- فى د : «وعله حذفه ما» .. وهو خطأ.

٣- فى د : «وقسم منه قياسى».

٤- سقط من د : «الاسم فيه» ، خطأ.

٥- فى ط : «محذورا» ، تحريف.

٦- فى ط : «تخلّ» ، تحريف.

٧- فى د : «من».

٨- فى د. ط : «التقدير».

٩- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ والمقتضب : ٣ / ٢١٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨٣.

١٠- يظهر أن هذا قول الزمخشرى ، ولكنه ليس فى المفصل ولا فى شرح ابن يعيش ، ولعل الصواب : «قولهم»

١١- سقط من ط من قوله : «لأن حرف الجر يحذف» إلى «تقوم» ، وهو خطأ.

عن «أن» ولا عن غيرها ، وقد جاء فى الشعر شاذّا (١) :

فإيّاك إيّاك المراء فإنّه

إلى الشّرّ دعّاء وللشّرّ جالب

وحمله الخليل على أنّه منصوب بفعل مقدّر ، كأنّه قال بعد تمام الكلام (٢) : احذر المراء ، وحمله ابن أبى إسحاق على أنّ أصله «إيّاك من المراء» فحذف حرف الجرّ لمّا كان المراء بمعنى «أن تمارى» (٣) ، فحمله عليه (٤) من حيث المعنى على شذوذه (٥).

وقدّر سيبويه «إيّاى (٦) والشّرّ» منصوبا بفعل للمتكلّم ، كأنّه أمر لنفسه ، يعنى : لأباعد (٧) نفسى عن الشّرّ ولأباعد الشّرّ عنّى ، وأنكره غيره وقال : المعنى على أنه يخاطب غيره على معنى «باعدنى» ، وإليه ذهب الزمخشرى (٨) ، وكلا التقديرين مستقيم ، وقول عمر / : «إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب» مثله ، وقدّره الزّجّاج بإيّاى وإيّاكم (٩) ، وأراد عمر النّهى عن حذف الأرنب بالعصا لأنّ ذلك يقتلها فلا تحلّ ، فقال : «ليذكّ لكم الأسل والرّماح والسّهام وإيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب» (١٠) ، فبالغ فى نهيهم بأن قال : باعدونى عن حذفه ، فجعله من الأمر الذى يطلب منهم

١- البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وهو فى طبقات النحويين واللغويين : ٥٣ ، والخزانه : ١ / ٤٦٥ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٥ ، وأمالى ابن الحاجب : ٦٨٦ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ١١٣ ، ٤ / ٣٠٨ ، والمراء : المماراه والجدل وروايه البيت فى الكتاب والمقتضب : «إياك إياك» وبذا يكون قد دخله الخرم.

٢- سقط من د : «بعد تمام الكلام».

٣- انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، وقال البغدادى : «وابن أبى إسحاق ينصبه يجعله كأن والفعل وينصبه بالفعل الذى نصب إياك». الخزانه : ١ / ٤٦٥.

٤- سقط من د : «عليه» ، خطأ.

٥- جاء بعد هذه الكلمه فى ط من قوله : «ماز رأسك والسيف» إلى «لجريه مجرى المثل» ثم استؤنف الكلام ب «ثم قدّر سيبويه». وهو اضطراب فى العباره.

٦- فى د : «إياك» ، تحريف. وانظر الكتاب : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨١.

٧- فى د : «يعنى بمعنى لأباعد».

٨- انظر المفصل : ٤٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨١.

٩- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨١.

١٠- روى عبد الرزاق بن همّام الصنعانى قول عمر كمايلى : «يا أيها الناس هاجروا ولا تهجّروا ولا يحذفن أحدكم الأرنب بعصاه أو بحجر ثم يأكلها ، وليذك لكم الأسل والرماح والنبل». المصنف : ٤ / ٤٧٧ - ٤٧٨ ، وروى البيهقى قول عمر فقال : «هاجروا

ولا تهجّروا واتقوا الأرنب أن يحذفها أحدكم بالعصا ، ولكن ليذك لكم الأسل والرماح والنبل». السنن الكبرى : ٩ / ٢٤٨ ، وانظر الكتاب : ١ / ٢٧٤ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨١.

البعد عنه لعظمه (۱) ، أو يطلب من نفسه البعد عنه ، وهو أبلغ من أن يقال : لا تحذفوا الأرنب.

ومنه «ماز رأسك والسّيف» (۲) و «ماز» مرخّم (۳) عن مازن ، وقيل : ترخيم مازنىّ (۴) ، وفيه شذوذ من وجهين : ترخيم ما ليس بعلم ، وحذف حرف قبل ياءى (۵) النّسب ، والذى حملهم (۶) على ذلك ما ينقل (۷) أنّ كدّاما (۸) المازنىّ أسر بجيرا (۹) القشيرىّ ، فجاء قعنب اليربوعىّ ليقتل القشيرىّ ، فحال المازنىّ دون أسيره ، فقال له قعنب : ماز رأسك والسّيف ، فإن كان المثل متقدّما أو سمّاه باسم أبيه استقام ، وإلّا فيرتكب الشذوذان (۱۰) ، لجريه (۱۱) مجرى المثل ، وما بعد ذلك سماعىّ.

وقوله : «أهلك والّليل» (۱۲) أى : بادر أهلك وبادر اللّيل ، وأحضر عذرك (۱۳) تفسير سيبويه (۱۴) ، و «عاذرك» تفسير المفضّل بن سلمه (۱۵) ، كأنّه استبعد أن يكون فعيل مصدرا غير

۱- فى د : «عن لفظه» مكان «لعظمه» ، تحريف.

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۲۷۵ ، والمستقصى : ۲ / ۳۳۹ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۲۷۹.

۳- فى ط : «ترخيم».

۴- أجاز ابن يعيش هذا الوجه فى شرح المفصل : ۲ / ۲۶.

۵- فى ط : «ياء».

۶- فى ط : «حمله».

۷- فى د : «نقل».

۸- «كدّام كشدّاد ابن بجيله المازنى الفارسى» القاموس المحيط : (كدم). وانظر التاج (كدم) ، وكذا ورد فى شروح سقط الزند : ۱۸۴۰ وزاد أنّ اسمه زيد بن أزهر المازنى ، وورد فى ط. وحواشى المستقصى : ۲ / ۳۳۹ والتخمير : ۱ / ۳۷۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۲۶ : «كراما» بالراء.

۹- ورد اسمه فى الاشتقاق : ۱۰۱ ، ۲۲۲ ، وشروح سقط الزند : ۱۸۴۰ : «بحيرا».

۱۰- فى ط : «فيركب الشذوذ».

۱۱- فى د : «يجريه» ، تحريف.

۱۲- انظر الكتاب : ۱ / ۲۷۵ وجمهره الأمثال : ۱ / ۱۹۶ ، والخصائص : ۱ / ۲۷۹ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۵۲.

۱۳- يعنى فى تفسير قول الزمخشرى : «عذيرك».

۱۴- انظر الكتاب : ۱ / ۲۷۵ - ۲۷۷ ، ۲ / ۲۸۲ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۸۰.

۱۵- فى د : «المفضل بن مسلمه الضبى» تحريف ، وانظر تحقيق تسميه المفضل بالضبى فى مقدمه كتاب الفاخر : الصفحه : ق - ر. وذكر ابن يعيش هذا الوجه فى تفسير «عذيرك» ولم ينسبه. انظر شرح المفصل : ۲ / ۲۷.

صوت ، كالنّئيم (۱) والزّئير (۲) والصّليل (۳) والصّرير (۴).

ومنه «هـذا ولاـ زعماتك» ، أى : ولا أتوهّم زعماتك (۵) ، كأنّ المخاطب وعد بفعل أشياء (۶) ، فلم يف بها ، ثم رأى الواعد الموعود على حال دونها ، فقال الموعود (۷) له (۸) : هذا ولا زعماتك (۹) ، أى : أرضى هذا ولا زعماتك.

وقولهم : «كليهما وتمرا» (۱۰) مثل تلزم حكايته كالأمثال ، قيل : أصله أنّ عمروا الجعدىّ كان بين يديه قرص وتمر وزبد ، فقال له رجل : أطعمنى من قرصك وزبدك ، فقال عمرو : كليهما وتمرا ، أى : أطعمك كليهما وأزيدك تمرا ، قال سيبويه : «ومنهم من يقول : كلاهما وتمرا» (۱۱) ، أى : كلاهما ثابتان وأزيدك تمرا ، وكذلك قال (۱۲) فى : «كلّ شىء ولا شتيمه حرّ» ، أى : كلّ شىء أمم ، والمشهور فيهما النّصب (۱۳).

ومنه (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ)(۱۴) ، قال سيبويه : «لأنّك حين قلت : انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله فى آخر» (۱۵) ، فكأنّه قال : وائت خيرا لك ، وقال الفراء : المعنى : انتهوا انتهاء خيرا

۱- «النّئيم كالأنين ، وقيل : هو الصوت الضعيف أيّا كان». اللسان (نأم). وفى ط : «النهيم». والنّهيم مثل النّئيم. انظر اللسان (نهم).

۲- «زأر الفحل زارا وزئيرا : ردّد صوته فى جوفه ثم مدّه». اللسان (زأر).

۳- «صلّ اللّجام : امتدّ صوته». اللسان (صلل) ، وبعدها فى د : «الصّميل» وهو السقاء اليابس.

۴- «صرّ الجندب يصرّ صريرا وصرّ الباب ، وكل صوت يشبه ذلك فهو صرير». اللسان (صرر).

۵- سقط من ط : «أى ولا أتوهم زعماتك». وانظر الكتاب : ۱ / ۱۴۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۷۸.

۶- فى ط : «وعد بأشياء».

۷- فى ط : «الموعد» ، تحريف.

۸- سقط من ط : «له».

۹- سقط من ط : «ولا زعماتك» ، خطأ.

۱۰- انظر القصه المتعلقه بهذا المثل فى الفاخر : ۱۴۹ ومجمع الأمثال : ۲ / ۱۵۱ - ۱۵۲.

۱۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۸۱.

۱۲- أى سيبويه ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۸۱.

۱۳- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۵۸ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۷۸ - ۲۷۹.

۱۴- النساء : ۴ / ۱۷۱ والآيه : (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ).

۱۵- انظر الكتاب : ۱ / ۲۸۲ - ۲۸۳. ونقل ابن الحاجب كلام سيبويه بتصرف.

لكم ، وقال الكسائى : المعنى : انتهوا يكن خيرا لكم (١) ، وما ذكره سيبويه أظهر والمعنى عليه ، ولذلك أظهروه فى مثل «انته وائت (٢) أمرا قاصدا» ، وقول الزمخشرىّ : (ومنه «انته أمرا قاصدا») على أنّه واجب فيه حذف الفعل غلط (٣) ، ومثل «انته أمرا قاصدا» قوله (٤) :

تروّحى أجدر أن تقيلى

.....

ومنه «وراءك أوسع لك» (٥) ، مثل فى الزّجر عن الإقدام على الشىء ، يقال : إنّ ابن الحمامه الشاعر (٦) أتى الحطيئه فقال : السّلام عليكم ، فقال : كلمه تقال ، وليس لها جواب عندى (٧) ، فقال : أألج؟ (٨) فقال : «وراءك أوسع لك» ، فقال : أنا ابن الحمامه الشاعر ، فقال : كن ابن (٩) أىّ / طير الله شئت.

«ومنه : من أنت زيدا» (١٠) ، يقال لمن ذكر عظيما بسوء ، ولمن يشبّه نفسه برجل عظيم ، ولك أن لا تغيّر (١١) لفظ زيد ، ولك أن تذكر اسم ذلك الرجل.

١- انظر معانى القرآن للفراء : ١ / ٢٩٥ وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ١ / ٢٨٤. وقد أورد ابن الشجرى فى أماليه : ١ / ٣٤٣ الأقوال الثلاثه فى الآيه منسوبه إلى أصحابها ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٧ - ٢٨ والمغنى : ٧٠٢ - ٧٠٣.

٢- فى د : «أو ائت» وفى ط : «انته ائت» وكلاهما تحريف. وانظر الكتاب : ١ / ٢٨٤.

٣- قال سيبويه : «فإنما قلت : انته وائت أمرا قاصدا ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل» الكتاب : ١ / ٢٨٤. ونبه ابن مالك على أن الزمخشرى غفل عن كلام سيبويه فى هذا انظر شرح التسهيل له : ٢ / ١٥٩.

٤- نسبه العينى فى المقاصد : ٤ / ٣٦ إلى أحيحه بن الجلاح وورد البيت بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤٣ ، تروّح النبت : إذا طال ، والخطاب للفسيل ، أجدر : أولى ، تقيلى : من قال يقيل قيلوله ، وهو النوم فى الظهيره ، المقاصد : ٤ / ٣٦ - ٣٧.

٥- انظر الكتاب : ١ / ٢٨٢ ومجمع الأمثال : ٢ / ٣٧٠ ، وأورد صاحب الفاخر : ٣٠١ القصه المتعلقه بهذا المثل.

٦- هو هوذه بن الحارث بن عجره بن عبد الله بن يقظه من بنى سليم ، حضر العطاء فى أيام عمر فأعطاه ، معجم الشعراء : ٤٥٩ - ٤٦٠.

٧- سقط من ط : «عندى».

٨- فى د : «أأنج» تحريف.

٩- فى الأصل. د. ط : «من» وما أثبت عن الفاخر : ٣٠١.

١٠- انظر الكتاب : ١ / ٢٩٢.

١١- فى ط : «يتغير».

«ومنه مرحبا» ، إلى آخره ، وقد كثر ذلك حتى صار بمعنى الدّعاء ، فلو قيل : إنّها منصوبه على المصدر لكان صوابا.

«وإن تأتنى فأهل الليل والنهار» (۱) ، أى : فإنّـك تأتى ، ومعناه الإكرام ، لأنّ المرء يكرم فى أهله ليلا ونهارا ، ويجمع ذلك كلّه أنّه كثر حتى صار معلوما وجرى مثلا أو كالمثل لكثرته.

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۹۵.

[المنصوب على الاشتغال]

«فصل (۱) : ومن المنصوب باللّازم إضماره ما أضمر عامله على شريطه التفسير»

قال الشيخ : ضابطه أن يتقدّم اسم وبعده فعل أو ما هو فى معنى الفعل مسلّط على ضمير ذلك الاسم على (۲) جهه المفعوليّه ، أو ما يتعلّق لضميره لو سلّط على الأوّل لكان معمولا له (۳) ، ومهما رفعت فعلى الابتداء ، وإذا نصبت فعلى تقدير فعل ، وإذا نصبت فى مثل : «زيدا ضربته» فالتقدير : ضربت زيدا ، وفى مثل «زيدا مررت به» جاوزت زيدا ، وفى مثل «زيدا ضربت أخاه» أهنت ، وفى مثل «زيدا سمّيت به» لابست ، فقس على ذلك ، وزعم المبرّد أنّ الرفع فى مثل (۴) :

إذا ابن أبى موسى .....

.....

بتقدير فعل رافع ، كأنّه قيل : إذا بلغ (۵) ، لا على الابتداء (۶) ، ويلزمه أن يجيز مثله فى غيره.

ثم هو ينقسم إلى أقسام ، ما يختار فيه الرفع ، وما يختار فيه النصب ، وما يستوى فيه الأمران ، ومنه ما يجب فيه النصب.

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلا من بحث التحذير ، انظر المفصل : ۴۹.

۲- فى ط : «من».

۳- قال ابن الحاجب فى تعريف ما أضمر عامله على شريطه التفسير : «هو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ، لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه». الكافيه : ۹۷.

۴- البيت بتمامه : إذا ابن أبى موسى بلالا- بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر وهو لذى الرمه ، انظر شرح ديوانه : ۱۰۴۲ والكتاب : ۱ / ۸۲ والخزانه : ۱ / ۴۵۰ ، وورد بلا- نسبه فى المقتضب : ۲ / ۷۷ ، وكتاب الشعر : ۴۹۱ ، والخصائص : ۲ / ۳۸۰ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴ ، وأمالى ابن الحاجب : ۲۹۶ والوصل بكسر الواو : المفصل وهو واحد الأوصال ، ودخلت الفاء على الفعل الماضى لأنه دعاء. الخزانه : ۱ / ۴۵۱. وروايه البيت فى الكتاب وشرح الديوان «بلالـ» برفعه ، وفى المقتضب والخصائص وأمالى ابن الشجرى والخزانه «بلالا» بنصبه.

۵- انظر المقتضب : ۲ / ۷۷ ، وقد أجاز سيبويه النصب والرفع فى البيت (أى فى ابن) وقال : «والرفع أجود». الكتاب : ۱ / ۸۲ ، وقال البغدادى : «وقد رأيته مرفوعا فى نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبى على الفارسى ، إحداها بخط أبى الفتح عثمان بن جنى» الخزانه : ۱ / ۴۵۰.

۶- بعدها فى د : «لأنها للمجازاه».

فأمّا الموضع الذى يختار فيه الرفع فأن يكون مجرّدا عن القرائن التى نذكرها فى باب الأقسام ، كقولك : «زيد ضربته».

وأمّا الموضع الذى يختار فيه النصب فأن يقع بعد الاستفهام أو حرف النفى و «إذا» و «حيث» ، وأن تعطف هذه الجمله على جمله فعليّه.

وأمّا الموضع الذى يستوى فيه الأمران فأن تعطف هذه الجمله على جمله فعليّه ذات وجهين ، كقولك : «زيد ضربته وعمرو أكرمته».

وأمّا الموضع الذى يجب فيه النصب فأن تقع الجمله بعد حرف لا يليه إلّا الفعل ، كقولك : «إن زيدا تكرمه أكرمه» (١) فأمّا قولك : «زيد قام» و «زيد ضرب» وشبهه فليس من هذا الباب ، وليس فيه إلّا الرفع ، لأنّ الفعل لم يتسلّط على الضمير على جهه المفعوليّه / ، وإنّما سلّط على جهه الفاعليّه.

وإنّما اختير الرفع فى القسم الأوّل لأنّه إذا ارتفع ارتفع بالابتداء ، وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر دلّ عليه ما بعده ، وليس معه قرينه تقوّى أمر الإضمار (٢) ، فكان حمله على ما لا إضمار فيه أولى ، فلذلك كان «زيد ضربته» أحسن من قولك : «زيدا ضربته».

وإنّما اختير (٣) النصب فى الوجه الثانى لوجود قرائن تقتضى تقدير الفعل ، فكان تقدير الفعل (٤) ليتوفّر عليها ما تقتضيه أولى (٥) ، من ذلك الاستفهام ، كقولك : «أزيدا ضربته» لأنّ الاستفهام بالفعل أولى ، فكان تقدير الفعل ليتوفّر عليه أولويّه ما يقتضيه (٦) أولى فكان أولى (٧) ، ولذلك كان «أزيدا ضربته» أحسن من قولك : «أزيد ضربته» (٨) وليس «هل زيدا ضربته» مثل «أزيدا

١- فى ط : «أكرمك».

٢- بعدها فى ط : «فيه».

٣- فى ط : «حسن». وكلام ابن الحاجب السابق يدل على أن «اختير» أحسن.

۴- سقط من ط : «فكان تقدير الفعل» ، خطأ.

۵- فى ط : «وأولى» ، تحريف.

۶- سقط من ط : «ليتوفر عليه أولويه ما يقتضيه» ، خطأ.

٧- فى د : «فكان تقدير الفعل أولى».

٨- سقط من د من «ولذلك كان أزيدا» إلى «ضربته».

ضربته» لا فی الرفع ولا فی النصب ، لاقتضائها لفظ الفعل ، فلذلک کان الرفع (۱) شاذّا ، بخلافه فی الهمزه (۲) ، لتصرّفهم فیها ، أو لأنّ (۳) «هل» فی أصلها بمنزله قد (۴) ، وأمثله بقیّه الأقسام (۵) سواء.

ومنه عطف الجمله المتکلّم فیها علی جمله فعلیّه ، وذلک أنّک إذا قدّرت الفعل فی الثانیه تناسبت الجملتان فی کونهما فعلیّتین ، فکان تقدیر الفعل أولی لیحصل التناسب فکان النصب أولی ، وإنّما حسن الرفع مع «أمّا» مع تقدّم الجمله الفعلیّه (۶) لأنّها انقطع ما بعدها عمّا قبلها ، وکذلک «إذا» التی للمفاجأه ، وإذا نصب مثل قوله : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ)(۷) علی القراءه الشاذّه فالتقدیر : وأمّا ثمود فهدینا فهدیناهم (۸) لأنّ الفعل لا یلیها ، وروی قوله (۹) :

فأمّا تمیم تمیم بن مرّ

فألفاهم القوم روبی نیاما

بالرفع والنصب ، وقد توهّم قوم أنّ النصب بعد أمّا لاقتضائها الفعل لما فیها من معنی الشرط (۱۰) ، ولیس بشیء ، لأنّه یستلزم اختیار النصب (۱۱) ، وهو ضعیف مع تقدّم الجمله الفعلیّه ، فهو فی غیر ذلک أجدر.

۱- سقط من ط : «الرفع» ، خطأ.

۲- فی د : «بخلاف الهمزه».

۳- فی د : «ولأن» مکان «أو لأن».

۴- انظر الکتاب : ۱ / ۹۸ - ۹۹ ، ۱ / ۱۰۰ ، ۳ / ۱۸۹ ، وما سلف ق : ۳۵ ب.

۵- فی د : «القسم» ، تحریف.

۶- فی ط : «مع ما تقدم مع الجمله الفعلیه» ، تحریف.

۷- فصلت : ۴۱ / ۱۷ والآیه (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمی عَلَی الْهُدی) ونسب ابن خالویه قراءه النصب فی «ثمود» إلی ابن أبی إسحاق وعیسی الثقفی. انظر القراءات الشاذه لابن خالویه : ۱۳۳ ، والإتحاف : ۳۸۱ والقراءات الشاذه للأستاذ عبد الفتاح القاضی : ۸۴.

۸- فی ط : «وأما هدینا ثمود فهدیناهم» ، تحریف. قال العکبری : «وبالنصب علی فعل محذوف تقدیره : وأما ثمود فهدینا فسره قوله : فهدیناهم» ، إملاء ما منّ به الرحمن : ۲ / ۲۲۱.

۹- هو بشر بن أبی خازم ، والبیت فی دیوانه : ۱۹۰ والکتاب : ۱ / ۸۲ وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۴۸ وورد بلا نسبه فی المعانی الکبیر : ۹۳۷. والرّوبی : الذین استثقلوا نوما واحده : روبان ، انظر أمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۴۸ وفی اللسان (روب) «عن الأصمعی أن واحدهم ورائب ورواب الرجل : أعیا».

۱۰- انظر المقتضب : ۳ / ۲۷ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۳۴۸.

۱۱- فی ط : «اختیاره».

وأمّا الموضع الذى يستوى فيه الأمران فأن تكون الجمله الأولى ذات وجهين مشتمله على جمله اسميّه وجمله فعليّه ، فيكون الرفع على تأويل الاسميّه والنصب على تأويل الفعليّه ، فإن زعم زاعم أنّ هذا المعنى يقتضى تقابلهما فيرجع الأمر إلى ما كان عليه وهو اختيار الرفع /.

فالجواب (١) أنّ قرينه النصب أقوى من قرينه الرفع لقربها من الثانيه ، لأنّ الفعليّه منهما هى التى تلى الثانيه ، فلمّا ترجّحت عليها قابل ما فيها من الرّجحان ذلك الأصل ، وقابلت هى باعتبار نفسها الجمله (٢) الاسميّه ، فاستوى الأمران لذلك ، فلذلك كان «زيد قام وعمرو أكرمته وعمروا أكرمته» (٣) مستويين (٤).

وأمّا القسم الرابع الذى يجب فيه النصب فلأنّه ولى الجمله ما لا يجوز أن يكون بعده إلّا الفعل ، فوجب تقدير الفعل بعده لما يقتضيه ، وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب ، إذ الرفع لا يكون إلّا بالابتداء ، وقد تبيّن أنّ الموضع موضع لا يقع فيه المبتدأ ، كقولك : «إن زيدا أكرمته أكرمته» ، ألا ترى أنّك لو رفعت لأوقعت (٥) المبتدأ بعد حرف الشّرط ، وهو غير جائز ، فوجب تقدير الفعل ، والغرض أنّه متعدّ فوجب تقديره متعدّيا إليه ، فوجب نصبه لتعلّقه به تعلّق المفعوليّه ، ولذلك وجب نصب مثل قوله (٦) :

لا تجزعى إن منفسا أهلكته

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

وكذلك «هلّا زيدا ضربته» وما كان مثله.

وأمّا قولهم : «زيد قام» (٧) و «زيد ضرب» فليس من هذا الباب ، إذ ليس مسلّطا (٨) على ضمير

١- فى د. ط : «والجواب» ، خطأ. وجاء بعدها فى د : «فيه».

٢- فى ط : «بالجمله» ، تحريف.

٣- سقط من ط : «وعمروا أكرمته».

٤- فى ط : «مستويان» ، خطأ.

٥- سقط من ط : «لأوقعت» ، وهو خطأ.

٦- هو النمر بن تولب ، والبيت فى ديوانه : ٧٢ والكتاب : ١ / ١٣٤ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٣٢ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٥٣٥ والخزانه : ١ / ١٥٢ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ٧٦ والمغنى : ١٧٩ ، وشىء نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب. الخزانه : ١ / ١٥٣.

٧- فى د : «قائم» ، تحريف.

٨- فى ط : «متسلطا».

الأوّل ولا على ما يتعلّق به تسلّط المفعوليّه ، وما كان كـذلك فليس من هذا الباب ، وحكمه أن يكون مبتدا ، إن لم يكن قبله ما يرجّح به تقدير الفعل على المختار ، وفاعلا إن (۱)سقط من ط من قوله : «تقدير الفعل وفاعلا» إلى «يرجح» ، وهو خطأ.(۲) كان معه مـا يرجّـح تقـدير الفعـل ، وفاعلاـ على الوجوب إن كان معه ما يرجّـح (۲) تقـديره ، فالأـوّل كقولـك : «زيـد قام» ، والثانى كقولك : «أزيد قام» ، والثالث كقولك : «إن زيد قام» ، فالذى أوجب النصب على جهه المفعوليّه فى قولك : «إن زيدا ضـربته» هو الموجب للرّفع على الفاعليّه فى قولك : «إن زيـد قام» ، لأنّ الموضع موضع يجب فيه تقـدير الفعل ، وإذا وجب تقـدير الفعل كان الاسم معمولا له على حسب ما يقتضيه ، فلذلك تعيّن (۳) النصب فى (۴) «إن زيدا ضربته» وتعيّن الرفع فى «إن زيد قام».

۱- فى ط : «وفاعلا على الوجوب إن» ، خطأ كما سيأتى فى الحاشيه

۲- .

۳- فى ط : «يتعين».

۴- سقط من ط : «فى» ، خطأ.

«فصل : وحذف المفعول به كثير» إلى آخره.

قال الشيخ : وذلك على نوعين : تاره يحذف فيعلم من يرجع إليه ، وتاره لا يعلم من يرجع إليه.

فالقسم الذى يعلم من يرجع / إليه على ضربين : مضمر ، وقد تقدّم ما يقتضيه كالمضمر الواقع مفعولا فى صله الذى ، أو خبر المبتدأ أو صفه الموصوف ، أو حال ذى الحال ، أو مفعول ظاهر غير مضمر ، فلا يكون إلّا فى سياق النفى فيعمّ ، كقوله تعالى : (لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ)(۱) ، لأنّه إذا قدّر : لا تقدّموا شيئا كان نكره فى سياق النفى ، فتعمّ الجنس ، والجنس معلوم.

وأمّا القسم الثانى فهو على ضربين : ضرب يقدّر المفعول به من حيث الجمله كقولك : «ضربت» ، فهذا لا يعلم لا (۲) بالتخصيص ولا بالتعميم ، ولكن يقدّر مضروب لا غير ، والقسم الآخر أن يكون المتكلّم قصد إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه ، كقولهم : «فلان يعطى ويمنع (۳)» ، كأنّه قال : يوقع الإعطاء ويوقع المنع (۴) ، فيجعل (۵) المفعول به نسيا منسّا كأنّه من جنس الأفعال غير المتعدّيه.

۱- الحجرات : ۴۹ / ۱ والآيه : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ).

۲- فى د : «إلا» ، تحريف.

۳- سقط من د : «ويمنع».

۴- سقط من د : «المنع» ، خطأ.

۵- فى ط : «فجعل».

المفعول فيه

قال : إنّما لم يذكر حدّه لما فى لفظ المفعول فيه من الدّلاله عليه ، كأنّه قال : المفعول فيه هو الذى فعل فيه الفعل. (۱)

قوله : «وكلاهما ينقسم إلى مبهم ومؤقّت» ، فقسم ظرفى (۲) الزمان والمكان إلى مبهم ومؤقّت ، والذى يقع ظرفا من المكان ليس إلّا المبهم ، فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانيّه والمكانيّه مطلقا إلى مبهم ومؤقّت.

ثمّ اختلفت عبارات النحويّين فى تعريف المبهم والمؤقّت ، فمنهم من ظنّ أنّ المبهم هو النكره ، والمؤقّت هو المعرفه (۳) ، وهذا فاسد ظاهر الفساد ، ووجه الفساد قولنا باتّفاق : ضربته مكانك ، وهو معرفه ، ولو كان مؤقّتا لم يصحّ أن يقع ظرفا.

ومنهم من ظنّ أنّ المؤقّت هو المحدود ، والمبهم غير المحدود (۴) ، وهو غير مستقيم ، لأنّ الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظروف محدوده بقياس مخصوص ، وهى (۵) تنصب انتصاب الظّروف بلا خلاف ، ولو كان الظرف المؤقّت هو المحدود لامتنع نصب هذه الظّروف.

ومنهم من قال : إن المؤقّت هو ما (۶) له اسمه باعتبار ما هو داخل فى مسمّاه ، والمبهم ما له اسمه باعتبار ما ليس داخلا فى مسمّاه (۷) ، وهذا هو الذى يطّرد ، فالدّار على هذا مؤقّت ، والفرسخ مبهم ، لأنّ الدّار لها اسمها من جهه ما دخل فى مسمّاها من البناء والسّقف وغيره ، والفرسخ / له اسم باعتبار قياس غير داخل فى مسمّاه.

۱- قال ابن الحاجب : «المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان ، وشرط نصبه تقدير فى». الكافيه : ۱۰۰.

۲- فى ط : «ظرف».

۳- كذا فسّر ابن يعيش المبهم والمؤقت. انظر شرح المفصل له : ۲ / ۴۱.

۴- ذكر الرضى وأبو حيان والأشمونى هذا الوجه فى تفسير المبهم والمؤقت دون عزو ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۸۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۲۶ ، ۲ / ۲۳۰ ، والأشمونى : ۲ / ۱۲۹.

۵- فى ط : «وهو» ، تحريف.

۶- فى د. ط : «الذى».

۷- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۸۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۵۳.

ثمّ لم يستثن من المؤقّت فى كونه يقع ظرفا إلّا قولهم : «ذهبت الشّام» بلا خلاف ، و «دخلت الدّار» باعتبار كلّ مؤقّت ، هذا قول أكثر النحويّين ، وقال بعضهم : بل الدار مفعول به ، والخلاف مبنىّ على أنّ «دخلت» هل هو متعدّ أو غير متعدّ (١) ، فمن قال : هو غير متعدّ حكم بأنّ الدار ظرف ، ومن قال : إنّه متعدّ حكم بأنّ الدار مفعول به ، فمن قال : إنّه غير متعدّ قال : لأنّ ضدّه «خرجت» و «خرجت» غير متعدّ باتّفاق ، فكذلك «دخلت» ، ومن قال : إنّه متعدّ قال : المتعدّى هو الذى لا يعقل إلّا بمتعلّق ، وغير المتعدّى هو الذى يعقل بنفسه من غير متعلّق ، وهذا لا يفهم إلّا بمتعلّق ، لأنّك لو قدّرت انتفاء المدخول إليه عن الذّهن لم يفهم معنى الدّخول ، كما أنّك لو قدّرت انتفاء متعلّق الضّرب عن الذّهن لم يفهم معنى الضرب ، بخلاف القيام ، فإنّك لو قدّرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام ، فليس الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدّخول عند هؤلاء ، إذ يعقل (٢) معنى القيام مع الذّهول عن الموضع ، ولم يعقل الدّخول مع الذّهول عن الموضع ، فدلّ على أنّه متعدّ.

ثمّ قال : «ومنها ما يستعمل اسما وظرفا ، وهو ما جاز أن تعتقب عليه العوامل - كما ذكر (٣) - ومنها ما لا يستعمل إلّا ظرفا ، ولا يعرف إلّا بسماع» (٤).

ووجه الحكم عليه بأنّه لا يستعمل إلّا ظرفا هو أنّه كثر فى استعمالهم ولم يجئ إلّا منصوبا على الظّرفيّه ، فدلّ ذلك على أنّه لو كان ممّا يقع غير ظرف لوقع فى كلام ما غير ظرف ، كما (٥) أنّ «سقيا» و «رعيا» فى المصادر كذلك ، والأمثله قوله (٦) : «سرنا ذات مرّه» وشبهه.

وقوله : «ومثله عند وسوى وسواء» فى الأمكنه إلّا أنّ «عند» يدخل عليها «من» ، فلم تلزم الظرفيّه (٧).

١- ذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى أن «دخل» متعد ، وذهب سيبويه وابن السراج والفارسى إلى أن الاسم بعده منصوب بنزع الخافض ، انظر الكتاب : ١ / ٣٥ والمقتضب : ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٩ ، والأصول فى النحو : ١ / ١٧٠ - ١٧١ وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٨٦ والمغنى : ٦٣٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٣.

٢- فى د. ط : «عقل».

٣- سقط من د : «كما ذكر».

٤- نقل ابن الحاجب كلام الزمخشرى بتصرف ، انظر المفصل : ٥٥.

٥- فى ط : «فكما» ، تحريف.

٦- أى الزمخشرى ، المفصل : ٥٥.

٧- انظر المقتضب : ٤ / ٣٤٠ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٥٣.

وأمّا «سوى وسواء» فللنّاس فيهما مذهبان :

أحدهما : أنّها بمعنى غير فتعرب كغير ، ومذهب (۱) سيبويه أنّها منتصبه على الظرفيّه أبدا ، ولا تستعمل غير ظرف (۲) ، والدّليل على ذلك أنّ «سواء» لم تجئ إلّا منصوبه إلّا فيما شذّ من قولهم (۳) :

.....

وما قصدت من أهلها لسوائكا

وإذا لم تستعمل إلّا منصوبه فذلك (۴) ما أردناه / من كونها غير متصرّفه ، و «سوى» مثلها ولا قائل بالفرق ، وبيان الظرفيّه فيهما هو أنّ العرب تجرى الظّروف المعنويّه المقدّره مجرى الظروف الحقيقيّه ، فيقولون : «جلس فلان مكان فلان» و «أنت عندى مكان فلان» ، ولا يعنون إلّا منزله فى الذّهن مقدّره ، فنصبوه (۵) نصب الظّروف الحقيقيّه ، فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سواك وسواءك إنّما يعنون : مكانك وعوضا منك من حيث المعنى ، فانتصب ذلك الانتصاب.

وأمّا حجّه من قال : إنّها بمعنى غير يعتورها الإعراب على اختلاف وجوهه فالنّقل والمعنى ، أمّا المعنى فقولهم : «مررت برجل سواك» مثل قولهم : «مررت برجل غيرك» ، وأمّا النّقل فقول الشاعر (۶) :

۱- عدّ مذهب سيبويه المذهب الثانى بعد أن ذكر المذهب الأول.

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۳۱ - ۳۲ ، والمقتضب : ۴ / ۳۴۹ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۳۵ ، ۲ / ۱۲۳ ، وعقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۲۹۴ - ۲۹۸ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى «سوى» هل تكون اسما أو تلزم الظرفيه.

۳- صدر البيت : «تجانف عن جلّ اليمامه ناقتى» ، وقائله الأعشى ، وهو فى ديوانه : ۸۹ والكتاب : ۱ / ۳۲ ، ۱ / ۴۰۸ والكامل : ۴ / ۱۰ والمخصص : ۱۵ / ۱۵۱ والخزانه : ۲ / ۵۹ والدرر : ۱ / ۱۷۱ وجاء بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۳۴۹ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۳۵ ، ۲ / ۴۵ والإنصاف : ۲۹۵ قوله : تجانف أصله بتاءين من الجنف وهو الميل ، وجلّ اليمامه التقدير فيه : جل أهل اليمامه أى : معظم أهلها. الخزانه : ۲ / ۶۱.

۴- فى د : «فهو».

۵- فى ط : «فينصبونه».

۶- هو الفند الزّمّانى ، واسمه شهل بن شيبان الزّمّانى ، والفند : القطعه من الجبل. انظر الخزانه : ۲ / ۵۸ ، والبيت فى أمالى القالى : ۱ / ۲۶۰ وشرح الحماسه للمرزوقى : ۳۵ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۱۲۲ ، والخزانه : ۲ / ۵۷ ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ۲ / ۱۵۹. دنّاهم : جزيناهم. وجاء بعد هذا البيت فى د : «وقال : وإذا تباع كريمه أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشترى» وقائله هو ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلمه المدنى يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصه ابن المهلب ويمدحه به ، انظر المقاصد للعينى : ۳ / ۱۲۵ ، والدرر : ۱ / ۱۷۰ ، وورد البيت بلا نسبه فى الأشمونى : ۲ / ۱۵۹ ، والهمع : ۱ / ۲۰۲.

ولم يبق سوى العدوا

ن دنّاهم كما دانوا

وتقول : «مـا ضـربت سواك» و «مـا جاءنى سواك» ، والجواب ما ذكرناه من أنّ سواء لا (۱) يسـتعمل إلّا منصوبا ، ومجيئه لمعنى غير منصوب شاذّ ، ولا قائل بالفرق بينه وبين سوى.

وأمّا ما ذكروه (۲) من المعنى فمردود ، لأنّه يؤدّى إلى رفع «سوى» ، ولم يسـتعمل ، فردّه إلى الظّرف أولى ليوافق كلام العرب ، وإن كـان مخالفـا للظّاهر ، وأمّا البيت وغيره من الكلام فهو صـفه لموصوف محـذوف ، وذلك المحـذوف هو الـذى دخل عليه العامل ، ووجهه ما تقدّم ، لما يلزم من رفع سواء وخفضها ، ولم يأت ، فحمله على وجه يوافق استعمالهم وإن كان بعيدا أولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم ، وإن كان قريبا ، ولا خلاف فى هذا الأصل.

قوله : «وممّا يختار فيه أن يلزم الظرفيّه صفه الأحيان ، كقولك (۳) : سير عليه طويلا (۴)».

قال : إنّما اختير فيه النّصب لأنّ فى مخالفه النّصب خروجا عن القياس من وجهين

أحدهما : حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه.

والآخر : وقوع الظّرف موقع الفاعل إذا قلت : «سير عليه كثير».

قوله : «وقد يجعل المصدر حينا لسعه الكلام» إلى آخره.

قال الشيخ : [مثّل بقوله](۵) : مقدم الحاجّ ، وهو عندى (۶) لا يليق أن يمثّل به ههنا ، لأنّه يحتمل أن يكون مصدرا ، ويحتمل أن يكون زمانا بأصل وضـعه ، لأنّ «مفعل» من «يفعل» يكون للزّمان ويكون للمصـدر ، فجعله ههنا للمصدر بالأصاله معدولا عنه إلى الظرف خروج عن القياس ، والممثّل بالمثال مستدلا على حكم ادّعاه لا يمثّل بما هو على خلاف ما ذكر ظاهرا (۷) ، بل

۱- فى د : «لم».

۲- لعله يريد الكوفيين.

۳- فى المفصل : ۵۵ «تقول».

۴- بعدها فى د : «أى : زمانا طويلا». وليست فى المفصل : ۵۵.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى الأصل. ط : «ضعيف» مكان «وهو عندى» ، وما أثبت عن د ، وهو أحسن.

۷- فى ط : «ما ذكر عنه ظاهرا» مقحمه.

ولا بمحتمل ، وهذا هو على حذف المضاف مع كونه تجوّزا (۱).

قوله : «وقد يذهب بالظرف عن أن يقدّر فيه معنى فى اتّساعا».

قال الشيخ : إنّما ينتصب على الظرف الأسماء الظاهره دون المضمره ، كقولك : «خرجت يوم الجمعه» ، ولا تقول : «يوم الجمعه خرجته» على أن يكون الضمير ظرفا ، وسرّه هو (۲) أنّهم قصدوا إلى أن يكون فى اللّفظ إشعار بالظرفيّه ، فعلى هذا إذا قلت : «يوم الجمعه خرجته» كان جاريا مجرى المفعول به على الاتّساع ، ولا يتّسع إلّا فيما كان له شبه ممّا يتعدّى إلى مثله ، فلذلك اتّسع فى غير المتعدّى تشبيها له بالمتعدّى إلى واحد / فقيل : «اليوم خرجته» تشبيها بقولك : «زيدا ضربته» ، وفى المتعدّى إلى واحد تشبيها له (۳) بالمتعدّى إلى اثنين ، فقيل : «اليوم ضربته زيدا» تشبيها بقولك : «زيدا أعطيته درهما» ، ولم يتّسع فى المتعدّى إلى ثلاثه ، فلا يقال : «اليوم أعلمته زيدا عمرا قائما» ، لأنّه ليس فى كلامهم متعدّ إلى أربعه حتى (۴) يشبّه هذا به فى الاتّساع.

واختلف فى المتعدّى إلى اثنين ، هل يتّسع فيه فى الظّرف أو لا ، فأجاز بعضهم «اليوم أعطيته زيدا درهما» تشبيها بقولهم : «زيدا أعلمته عمرا قائما» ، ومنعه بعضهم لأنّ المتعدّى إلى ثلاثه قليل محصور بخلاف المتعدّى إلى واحد أو اثنين ، فلا يلزم من اتّساعهم (۵) فيما كان شبيهه (۶) كثيرا اتّساعهم فيما كان شبيهه قليلا (۷).

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۲۲۲ ، والمقتضب : ۴ / ۳۴۳.

۲- سقط من د : «هو».

۳- سقط من د : «له».

۴- سقط من د : «حتى» ، خطأ.

۵- فى ط : «اتباعهم» ، تحريف.

۶- فى د : «مشتهرا». وفى ط : «مشبهه».

۷- جواز الاتساع مع الفعل اللازم والمتعدى إلى واحد أو اثنين أو ثلاثه مذهب الجمهور والأخفش وظاهر كلام سيبويه ، ومنعه ابن عصفور فى المتعدى إلى اثنين أو ثلاثه ، وأوجب ابن مالك المنع فى المتعدى إلى ثلاثه ، انظر الكتاب : ۱ / ۴۱ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۴۵ - ۲۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۷۲ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۳۶ - ۳۷.

قوله : «ويضاف إليه كقولك : «يا سارق اللّيله أهل الدّار» (۱)».

فهذا متمحّض (۲) للمفعول به اتّساعا ، لأنّ المضاف إليه إمّا أن يكون فاعلا أو مفعولا به ، ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا ، فهذا ممّا يقوّى استعماله (۳) مفعولا به (۴)

قوله : «ويضمر عامله على شريطه التّفسير».

وضابطه أن يتقدّم ظرف وبعده فعل أو ما هو فى معنى الفعل ، كقولك : «يوم الجمعه أنت ضارب فيه» مسلّط على ضمير ذلك الظرف بإظهار «فى» (۵) إذ لو لم تظهر «فى» (۶) لكان متّسعا فيه كما تقدّم فى الفصل قبله. والله أعلم بالصّواب.

۱- هذا بيت من الرجز ورد فى الكتاب : ۱ / ۱۷۵ ، ۱ / ۱۹۳ ، ومعانى القرآن للفراء : ۱ / ۸۰ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۰ والخزانه : ۱ / ۴۸۵ بلا نسبه ، وانظر كتاب الشعر للفارسى : ۱۷۹.

۲- فى د : «يتمحض».

۳- فى ط : «استعمالهم» ، تحريف.

۴- سقط من د : «به» ، خطأ.

۵- قبلها فى د : «لفظه فى» فى الموضعين.

۶- قبلها فى د : «لفظه فى» فى الموضعين.

المفعول معه

قال صاحب الكتاب : «هو المنصوب بعد الواو الكائنه بمعنى مع».

قال الشيخ : قوله : «هو المنصوب بعد الواو الكائنه بمعنى مع» إنّما يكون ذلك (۱) معرّفا لما هو موجود فيما يتكلّم به المتكلّم (۲) ، فأمّا إذا قصد تعريف حقيقته لتتميّز عند منشئ الكلام (۳) ليعطيه بعد تعقّله ما يستحقّه من الإعراب أفضى ذلك إلى الدّور ، لأنّه إنّما يعطيه النّصب بعد معرفه كونه مفعولا معه ، فإذا جعل (۴) النّصب حدّا له فقد توقّف كلّ واحد منهما على الآخر لأنّه لا يتعقّله حتى يكون منصوبا ، ولا يكون منصوبا حتى يتعقّله ، وإنّما قال : «هو المنصوب» لأنّ ثمّ (۵) أشياء كثيره الواو فيها بمعنى مع ، ومع ذلك ليس (۶) مفعولا معه ، كقولك : «كلّ رجل وضيعته» و «ما شأن زيد وعمرو» ، فقال : «هو المنصوب» ليتميّز به عن هذا.

قال الشيخ : شرطه أن يكون مشتركا بينه وبين فاعل / قبله ، إمّا لفظا وإمّا معنى (۷).

فإن كان لفظا فلا يخلو إمّا أن يصحّ العطف أو لا ، فإن صحّ العطف جاز الوجهان على السّواء ، كقولك : «خرجت أنا وزيد» ، وإن لم يصحّ العطف فالنّصب هو الوجه ، كقولك : «خرجت وزيدا».

وإن كان معنى فلا يخلو إمّا أن يصحّ العطف أو لا ، فإن صحّ العطف فهو أولى كقولك : «ما لزيد وعمرو» ، وإن لم يصحّ العطف فالنّصب هو الوجه ، كقولك : «ما لك وزيدا» ، وإن صحّ العطف على ضعف جاز النّصب على ضعف ، وقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ

۱- سقط من ط : «ذلك» وفى د : «يكون مثل ذلك».

۲- فى ط : «متكلم». وفى د : «مما تكلم به متكلم».

۳- فى د. ط : «المنشئ للكلام».

۴- فى ط : «وإذا حصل» ، تحريف.

۵- فى د : «ثمه».

۶- فى الأصل د. ط : «ليس». ولعل الأصح «ليست».

۷- عرف ابن الحاجب المفعول معه بقوله : «هو المذكور بعد الواو لمصاحبه معمول فعل لفظا أو معنى ، فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان» ، الكافيه : ۱۰۲.

وَشُرَكاءَكُمْ)(۱) على قراءه الجماعه مفعول معه باعتبار أنّه فى المعنى مشترك بينه وبين فاعل «أجمعوا» ، وبيانه من وجهين :

أحدهما : أنّه لو لم يكن كذلك (۲) لكان معطفوا على «أمركم» ، ولو كان معطوفا على «أمركم» لكان التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، ولا يقال إلّا أجمعت أمرى وجمعت شركائى (۳).

وثانيهما : ما ثبت من (۴) قراءه يعقوب «شركاؤكم» بالرفع ، وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان أحدهما موافق للقراءه الأخرى كان حمله على القراءه الموافقه للأخرى (۵) أولى ، لئلّا يؤدى إلى اختلاف المعانى ، والأصل اتّفاقهما ، والله أعلم.

۱- يونس : ۱۰ / ۷۱. قرأ يعقوب والحسن برفع الهمزه عطفا على الضمير المرفوع المتصل بأجمعوا ، وحسّنه الفصل بالمفعول ، والباقون بالنصب نسقا على أمركم ، انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۳ / ۲۷ - ۲۸ والمحتسب : ۱ / ۳۱۴ ، والحجه لابن خالويه : ۱۵۸ والكشاف : ۲ / ۲۴۵ والنشر : ۲ / ۲۷۵ والبحر المحيط : ۵ / ۱۷۸ - ۱۷۹ والإتحاف : ۲۵۳.

۲- سقط من ط : «كذلك» ، خطأ.

۳- قال الجوهرى : «وقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ) لأنه لا يقال : أجمعت شركائى وإنما يقال : جمعت» الصحاح (جمع).

۴- فى د : «فى».

۵- فى الأصل. ط : «الموافق» مكان «القراءه الموافقه للأخرى» وما أثبت عن د.

المفعول له

قال صاحب الكتاب : «هو علّه الإقدام على الفعل».

قال الشيخ : قياس قوله فى المفعول معه أن يقول ههنا (۱) : هو المنصوب لعلّه الإقدام على الفعل (۲) ، لأنّه إذا لم يقل : [هو](۳) المنصوب دخل تحته كلّ ما يكون علّه ، ومن جملته المخفوض ، فيفسد الحدّ ، لأنّ كلامنا فى المنصوبات.

قال الشيخ : كلّ ما يذكر مفعولا من أجله فهو علّه الإقدام على الفعل ، فإذا قلت : «ضربته تأديبا» فالتأديب سبب الضّرب (۴) ، فإن قلت : كيف يكون الضّرب سببا لشىء وذلك الشىء سبب له ، ونحن نقطع بأنّ الضّرب سبب للتأديب فالجواب : أنّ التأديب له جهتان ، هو باعتبار إحداهما سبب ، وباعتبار الأخرى مسبّب ، فباعتبار عقليّته ومعلوميّته وفائدته (۵) سبب للضّرب ، وباعتبار وجوده (۶) مسبّب للضّرب ، فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان به مسبّبا ، وإنّما يتناقض أن لو كان سببا (۷) مسبّبا لشىء واحد من وجه واحد ، وكلّ فعل هو سبب لوجود أمر (۸) فإنّ معقوليّه ذلك الأمر سبب للإقدام / على الفعل (۹) كقولك : «أسلم تدخل الجنّه» ، فالإسلام سبب لدخول الجنّه ، ومعقوليّه دخول الجنّه وفائدته سبب للإقدام على الإسلام ، وكذلك قولهم : «ابن بناء (۱۰) تستظلّ به» ، فالبناء سبب للاستظلال ، ومعقوليّه الاستظلال هو الحامل على البناء.

قال صاحب الكتاب : «وله ثلاث شرائط» إلى آخره.

۱- سقط من ط : «ههنا».

۲- عرف ابن الحاجب المفعول من أجله بقوله : «هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل : ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا» الكافيه : ۱۰۱.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «للضرب».

۵- بعدها فى د : «وهى إراده التأديب».

۶- بعدها فى د : «فى الخارج».

۷- سقط من د : «سببا» ، خطأ.

۸- بعدها فى د : «فى الخارج».

۹- فى الأصل : «الإسلام». وما أثبت عن د. ط.

۱۰- فى د : «بيتا».

قال الشيخ : إنّما اشترط ذلك ليقوى معنى التعليل فيصحّ حذف الحرف الدّالّ عليه ، فوزانه وزان الظّرف باعتبار حذف «فى» (۱) ، فشرطه أن يكون اسما ظاهرا ليقوى أمر الظّرفيّه فيصحّ حذف «فى» (۲) ، ووجه قوّه التّعليل عند وجود (۳) هذه الشّرائط أنّها الغالب فى التعليلات ، فكأنّ فيها تنبيها على التعليل فصحّ حذف اللّام لما فيها من القوّه ، فإذا فات شىء منها ضعفت دلاله التعليل فاحتيج إلى حرف التعليل ، كما أنّه إذا غيّر اسم الزّمان الظاهر (۴) بمضمر أو إشاره وجب الإتيان بحرف الظّرف ، كقولك : «يوم الجمعه خرجت فيه» و «خرجت فى هذا» ، إذا كانت الإشاره إلى زمان ، ولو قلت : «يوم الجمعه خرجته» لم يستقم إلّا على الاتّساع لا على الظّرف (۵).

۱- فى د : «حذف لفظه فى».

۲- فى د : «حذف لفظه فى».

۳- سقط من د : «وجود».

۴- فى د : «للظاهر» ، تحريف.

۵- بعدها فى د : «الحقيقى ، والله أعلم».

الحال

اشاره

قال الشيخ : قدّم شبه الحال على حدّه وأقسامه ، ولم يفعل ذلك فى غيره ، لأنّه أوّل المشبّهات ، فنبّه على ابتدائه (۱) بها ، فذكر الشّبه (۲) أوّل الأمر لذلك ، وحدّه بقوله : «ومجيئها لبيان هيئه الفاعل أو المفعول» ، لأنّ حدّ الألفاظ إنّما هو باعتبار موضوعها فبه يتميّز (۳) بعضها عن (۴) بعض ، ولمّا كان موضوع الحال على هذا (۵) المعنى صحّ أن تجعله فصلا لها ، وإن كانت العباره على غير اصطلاح المتكلّمين فى نظم الحدود ، إلّا أنّه فى (۶) التّحقيق مستقيم ، لأنّ الغرض بالحدّ تمييز المحدود ، وهو حاصل بذلك حصوله من اصطلاح (۷) المتكلّمين ، وإذا قصد مجيئه على المصطلح قيل : الحال هو (۸) اللّفظ الدّالّ على هيئه فاعل أو مفعول (۹).

وقد اعترض على مثل ذلك بأنّه تدخل فيه الصّفه ، فيكون [الحدّ](۱۰) غير مطّرد ، وبيان دخولها أنّك إذا قلت : «جاءنى رجل عالم» فهو لفظ دالّ على هيئه فاعل ، و «أكرمت رجلا عالما» فهو لفظ دالّ على هيئه مفعول (۱۱) ، فهذا وجد فيه الحدّ ، وليس بالمحدود ، فحصل أنّه غير مانع.

وأجيب عنه بأنّ المراد من حدود الألفاظ أن يكون اللّفظ دالا على ما ذكروا ، وإذا كان الحال هى الدالّه (۱۲) على هيئه / الفاعل [أو المفعول](۱۳) باعتبار الوضع خرجت الصّفه عن ذلك ، لأنّ

۱- فى ط : «الابتداء».

۲- فى د : «الشبه فى أول».

۳- فى د : «يزيد» ، تحريف.

۴- كذا فى الأصل د. ط. تحريف والصواب «من» جاء فى اللسان (ميز): «امتاز القوم إذا تميز بعضهم من بعض ، وفى الحديث : لا تهلك أمتى حتى يكون بينهم التمايل والتمايز ، أى يتحزبون أحزابا ويتميز بعضهم من بعض» ا. ه.

۵- فى د : «لهذا» مكان «على هذا».

۶- فى الأصل. ط : «على». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۷- فى د : «حصوله كما فى نظم اصطلاح ..».

۸- سقط من د : «هو».

۹- حدّ ابن الحاجب الحال بقوله : «ما يبين هيئه الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى» الكافيه : ۱۰۳.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- فى د : «المفعول».

۱۲- فى ط : «هو الدال».

١٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قولك : «جاءنى رجل عالم» لا يـدلّ إلّا على هيئه ذات ، وإنّما أخذ كونه فاعلا من غير جهه دلالتها [بالوضع](۱) ، بخلاف الحال ، فإنّهـا موضوعه دالّه على هيئه فاعل أو مفعول بنفسـها ، وتبيين ذلك بأنّك (۲) تقول : «زيـد رجل عالم» فتجد دلاله «عالم» فى مثل ذلك كـدلالته فيما تقـدّم ، ولا تقول : «زيـد قائما أخوك» لانتفاء الفاعل والمفعول ، فثبت أنّ وضع الحال للـدلاله (۳) على هيئه الفاعل [أو المفعول](۴) دالا عليه ، والصفه دالّه على هيئه ذات مطلقا من غير تقييد (۵).

وقد حدّ بعضـهم الحال بأن (۶) قـال : هو اللّفـظ الـذى يبيّن كيفيّه وقوع الفعـل ، وهو فى المعنى أيضا مسـتقيم ، وإن كان الأوّل أوضـح فى بـاب الحـدود ، لأنّه ذكر فيه الماهيّه باعتبار الوضع ، لأنّ ماهيّه (۷) الألفـاظ الموضوعه إنّمـا هو باعتبار موضوعاتها ، وليس فى هـذا إلّا ذكر اللّازم (۸) ، وهو كيفيّه وقوع الفعـل ، والحـال فى قولك «جاءنى زيـد راكبا» ليس ماهيّتها فى الوضع بيان كيفيّه وقوع الفعل ، وإنّما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتقّه هى (۹) منه ، ولكنّهم وضعوها (۱۰) وضعا مقيّدا بالفاعل خاصّه ، فجاء ذلك من لازمها ، لأنّه من ماهيّه موضوعها.

وأمّا قول بعض النحويّين فى حدّها : «الحال (۱۱) كلّ نكره جاءت بعـد معرفه قد تمّ الكلام دونها» ، فممّا لا حاصل له ، لأنّ حدّ الألفاظ إنّما يكون باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدّم ، وهذا الحدّ عرىّ عن المعنى ، وأمّا قوله (۱۲) : «قد تمّ الكلام» ، فليس أيضا بمعنى يتعلّق بمدلول الحال ،

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى د : «بأن».

۳- فى د : «الداله» ، تحريف.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- بعدها فى د : «بهذه الصفه».

۶- فى د : «الحال هو بأن» ، مقحمه.

۷- فى د : «هيئه» ، تحريف.

۸- فى د : «الملازمه» ، تحريف.

۹- فى د : «الحال».

۱۰- فى د : «وضعوا الحال».

۱۱- سقط من ط : «الحال».

۱۲- أى : بعض النحويين.

وإنّما هو لأمر آخر يكون مع (۱) الحال ، فتبيّن أنّ هذا الحدّ عرىّ عن مدلول الحال من حيث هو ، ثمّ هو فاسد من حيث إنّا نجد كثيرا من الألفاظ موافقه لما ذكر وليس بحال ، كقولك : «ضربت رجالا» ، و «ضربت يوما» و «ضربت تأديبا» ، وأشباه ذلك ، وكلّها نكره جاءت بعد معرفه قد تمّ الكلام دونها ، وليست بحال.

۱- فى ط : «تبع» ، تحريف.

فصل : [العامل فی الحال لفظ ومعنی]

قال الشیخ : نبّه [المصنّف](۱) فی هذا الفصل علی أنّ الفاعل المقیّد فعله بحال قد یکون فاعلا لفظا ومعنی ، وقد یکون فاعلا معنی لا لفظا ، وکذلک المفعول ، فقال : «والعامل فیها إمّا فعل أو شبهه (۲) من الصفات أو معنی فعل» / ، فالفعل معروف ، و «شبهه» یعنی (۳) به اسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبّهه بهما وأفعل التفضیل (۴) والمصدر ، وهذه منزّله منزله الفعل فی أنّ الفاعل والمفعول (۵) بها لفظا ومعنی.

وأمّا معناه فهو الذی یکون به صاحب الحال فاعلا معنویّا أو مفعولا (۶) معنویّا لا لفظیّا ، فمثال الفاعل قولک (۷) : «زید فی الدّار قائما» ، ف «قائما» حال من الضمیر فی «فی الدار» ، لأنّه فی المعنی فاعل ، فصحّ أن یقیّد باعتبار ما هو فی المعنی فاعل له ، وکذلک قوله تعالی : (فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْکِرَهِ مُعْرِضِینَ) (۴۹) (۸) ، لأنّ المعنی «ما (۹) یصنعون» ، ف «معرضین» حال من الضمیر باعتبار کونه فاعلا فی المعنی ، فصحّ تقییده لذلک ، ومثال المفعول قولهم : «هذا زید قائما» و (وَهذا بَعْلِی شَیْخاً)(۱۰) ، ف «قائما» و «شیخا» حال من المشار إلیه ، لأنّه مفعول فی المعنی ، فصحّ تقییده لذلک ، لأنّ التقدیر : أشیر إلیه فی حال کونه قائما ، ولو لا ذلک لم تستقم الحال ، ألا تری أنّک لو قلت : «زید قائما أخوک» لم یستقم ، ولو قلت : «هذا قائما أخوک» لاستقام.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والملاحظ أن ابن الحاجب بدأ بالکلام هنا ثم ساق کلام الزمخشری.

۲- فی المفصل : ۶۲ «وشبهه».

۳- فی الأصل ط : «أعنی» ، تحریف وما أثبت عن د.

۴- سقط من ط : «وأفعل التفضیل».

۵- فی ط : «المفعول» ، تحریف.

۶- فی الأصل. د. ط : «ومفعولا». ولعل الصواب ما أثبت.

۷- فی د : «کذلک» ، تحریف.

۸- المدثر : ۷۴ / ۴۹.

۹- فی د : «فما».

۱۰- هود : ۱۱ / ۷۲ والآیه : (قالَتْ یا وَیْلَتی أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهذا بَعْلِی شَیْخاً).

ومثّل (١) أيضا فى المعنوىّ بليت ولعلّ وكأنّ ، لأنّها ليست بأفعال ، وإنّما هى مشبّهه بها ، فإذا قيّد منصوبها أو مرفوعها بالحال (٢) كان تقييدا (٣) باعتبار معناها الذى أشبهت به الفعل ، فكان معنويّا لذلك ، فإذا قلت : «كأنّ زيدا راكبا الأسد» (٤) ، كان «راكبا» حالا من زيد ، لأنّ المعنى : أشبّه زيدا راكبا بالأسد ، فلمّا كان كذلك صحّ تقييده ، ولو لا هذا المعنى لم يصحّ.

ثمّ حكم بأنّ الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه ، وأمّا المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه ، وإنّما تقدّم على الفعل وشبهه لأنّه الأصل فى الفاعليّه والمفعوليّه ، وهذا مشبّه به ومحمول عليه ، فلم يقو الفرع قوّه الأصل ، أو لأنّه (٥) عامل متصرّف فتصرّف فى معموله ، وهذا غير متصرّف.

وقد اختلف فى مثل «زيد فى الدار قائما» ، فجوّز بعضهم تقديمه (٦) ، والظّاهر أنّ المجوّزين له يذهبون إلى أنّ العمل لمتعلّق الظّرف ، وهو الاستقرار ، فالتقدير : استقرّ أو مستقرّ ، وإذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقّق أو شبه فعل ، فيكون من القسم الأوّل ، والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظّرف ، ويجعلون الفعل أو شبهه على التقديرين (٧) نسيا منسيّا ، وصار الظرف هو العامل عندهم فى المعنى.

وكلا القولين مستقيم ، والقول الأوّل أرجح من وجهين :

أحدهما : أنّه لم / يثبت مثل «زيد قائما فى الدار» فى فصيح الكلام ، فدلّ ذلك على أنّه من قبيل المعنى ، إذ لو كان من قبيل ما تقدّم لوقع على كثرته (٨) مقدّما كما فى الأوّل.

والثانى : أنّه إذا صار ذلك نسيا منسيّا صار فى حكم العدم ، وصارت المعامله للنّائب عنه ،

١- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ٦٢.

٢- فى د : «بحال».

٣- فى ط : «مقيدا».

٤- فى الأصل. ط : «كأن زيدا الأسد راكبا» ، وما أثبت عن د.

٥- فى الأصل. ط : «ولأنه». وما أثبت عن د. وهو الأجود.

٦- أجاز الفراء والأخفش تقديم الحال فى مثل هذا بشرط تقدّم المبتدأ على الحال ، وصححه ابن مالك ومنعه سيبويه والمبرد والبصريون ، انظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٠٠ ، ٤ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٦ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦.

٧- سقط من د : «على التقديرين».

٨- فى ط : «كثيره» ، تحريف.

فدلّ على أنّ العمل من حيث المعنى لا من حيث اللّفظ.

ولذلك كان مذهب المحقّقين فى قولك : «سقيا زيدا» أنّ زيدا (۱) منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف ، لأنّه صار نسيا منسيّا ، بخلاف قولك : «ضربا زيدا» فإنّه منصوب بالفعل المقدّر لا بالمصدر لصحّه التلفّظ به (۲) ، فرجح بذلك الوجه الأوّل.

قوله : «وقد منعوا فى «مررت راكبا بزيد» أن يجعل الراكب حالا (۳) من المجرور».

قال الشيخ : تقديم الحال على المجرور إذا كان صاحب الحال هو المجرور مختلف فيه ، فأكثر البصريّين على منعه ، وكثير من النحويّين على تجويزه (۴) ، ووجه الجواز أنّه حال عن معمول فعل لفظىّ ، فجاز التّصرّف فيه بالتقديم والتأخير كسائر أحوال الأفعال ، فتمسّكوا فى جوازه بدخوله تحت مفردات أحوال الأفعال ، وقد علم بالاستقراء جواز تقديمه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «جاءنى راكبا زيد» لم تحتج فى جواز التقديم إلى سماع مخصوص ، بل تحكم بالجواز نظرا إلى عموم القاعده المعلومه من استقراء كلامهم ، كما فى رفع «جاء زيد» ونصب «ضربت زيدا».

ووجه المنع هو (۵) أنّه كثر الحال من (۶) المجرور فى كلامهم ، ولم يسمع من الفصحاء تقديمه ، ولو كان تقديمه جائزا لوقع فى كلامهم متقدّما ، فلمّا لم يقع دلّ على امتناعه.

وأجاب (۷) عمّا ذكره (۸) المجوّزون بأنّ الحكم بما ذكروه من القياس مشروط فيه أن لا تختلف

۱- سقط من ط : «أن زيدا» ، وهو خطأ.

۲- أنكر ابن هشام على ابن الحاجب أن يقال : «سقيا زيدا» ، انظر المغنى : ۲۴۳ ، وذهب الصبان فى «سقيا لزيد» إلى جعل «زيد» معمولا للمصدر واللام للتقويه. انظر حاشيه الصبان : ۲ / ۱۱۷.

۳- فى الأصل. ط : «أن يكون حالا». وما أثبت عن د. والمفصل : ۶۲.

۴- سيبويه والمبرد وابن جنى وأكثر البصريه يمنعون تقدّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن برهان الجواز ، وصرح ابن مالك بجوازه ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۲۴ والمقتضب : ۴ / ۱۷۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۸۰ - ۲۸۱ وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۳۶ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۰۷.

۵- سقط من د : «هو».

۶- فى د : «فى» تحريف.

۷- لعل ابن الحاجب تكلم على نفسه فقال : «وأجاب».

۸- فى ط : «على ما ذكره».

الأنواع بوجه تصحّ مخالفه الحكم بسببه ، وههنا معنى مناسب ليس فى الأصل يصحّ (۱) أن يخالف الأصل بسببه ، وهو أنّ حال المجرور صفه لصاحبها ، فهى معموله فى المعنى لحرف الجرّ ، إلّا أنّهم نصبوها لغرض الفصل بين الصفه والحال ، وكما أنّ معمول الجارّ لا يتقدّم عليه ففرع معمول الجارّ بأن (۲) لا يتقدّم على الجارّ أجدر ، فثبت أنّ فى هذا معنى مناسبا يقطعه عن تلك القاعده المذكوره من تقدّم (۳) الحال ، وإذا صحّ ذلك انقطع إلحاقه بذلك إلى أن يثبت بوجه آخر / أو يمتنع ، وقد ثبت امتناعه بما ذكروه من الدّليل السالم من (۴) الاعتراض فثبت أنّ الوجه امتناعه.

۱- فى ط : «فيصح» ، تحريف.

۲- فى د : «أن».

۳- فى د : «تقديم».

۴- فى د : «عن».

[وقوع المصدر حالا ، قم قائما ، الخلاف فی بیت الفرزدق]

«فصل : وقد یقع المصدر حالا» إلی آخره

قال الشیخ : قد بیّن فی هذا الفصل أنّهم استعملوا ألفاظ المصادر واقعه فی معنی الحال ، کما أوقعوا ألفاظ الأحوال واقعه (۱) مصادر ، ثم مثّل بوقوع ألفاظ (۲) الأحوال مصادر ، کقولهم : «قم قائما» (۳) ، ومعناه : قم قیاما ، لأنّ «قائما» لا یستقیم أن یکون حالا لتعذّر تقدیر الحال فیه ، لأنّک إذا جعلته حالا لم یکن إلّا من المضمر الفاعل فی «قم» ، وإذا جعلته حالا من المضمر وجب أن یکون القیام مقیّدا ، ولا یستقیم أن یکون «قائما» مقیّدا للقیام ، لأنّه هو هو ، فکیف یکون تقییدا (۴) له؟ فوجب أن یعدل به إلی معنی المصدر ، فیکون التقدیر : قم قیاما ، والمصدر یؤتی به تأکیدا (۵) للفعل فیصحّ تقدیره به ، وکذلک قوله (۶) :

.....

ولا خارجا من فیّ زور کلام

تقدیره : ولا یخرج خروجا ، لأنّ قوله : «ولا خارجا» معطوف علی قوله : «لا أشتم» ، وهو الذی حلف علیه ، فلا بدّ من أن یکون جمله ، وإذا وجب أن یکون جمله وجب أن یکون (۷) المعطوف علیه جمله ، ولا یکون جمله إلا بتقدیر «ولا یخرج» فوجب تقدیر ذلک ، فصار مثل قولهم : «قم قائما» ، فوجب تقدیره (۸) : ولا یخرج خروجا ، فصار المعنی : «حلفت لا أشتم مسلما

۱- لعل کلمه «واقعه» مقحمه هنا.

۲- سقط من ط : «ألفاظ».

۳- وردت هاتان الکلمتان فی بیتین من مجزوء الرجزهما : «قم قائما قم قائما لقیت عبدا نائما» ونسبهما العینی إلی امرأه من العرب انظر المقاصد : ۳ / ۱۸۴ ، ووردا بلا نسبه فی الخصائص : ۳ / ۱۰۳ ، والصاحبی : ۲۳۷.

۴- فی ط : «مقیدا».

۵- فی د : «التأکید» ، وسقط من ط : «تأکیدا» وهو خطأ.

۶- هو الفرزدق ، وصدر البیت : «علی قسم لا أشتم الدّهر مسلما» ، وهو فی دیوانه : ۲ / ۲۱۲ والکتاب : ۱ / ۳۴۶ ، ومعانی القرآن للفراء : ۳ / ۲۰۸ والکامل للمبرد : ۱ / ۱۲۰ ، وأمالی المرتضی : ۱ / ۶۴ ، وشرح شواهد الشافیه : ۷۲ - ۷۹ ، وورد بلا نسبه فی المقتضب : ۳ / ۲۶۹ ، والمغنی : ۴۵۲.

۷- سقط من ط : «جمله وجب أن یکون» ، خطأ.

۸- فی د : «تقدیر ذلک».

ولا يخرج من فىّ زور كلام ، ثمّ أكّد «يخرج» ب «خروجا» ، ثمّ وضع «خارجا» موضع «خروجا».

وقد زعم بعض النحويّين المتقدّمين أنّ «خارجا» حال على بابه (١) ، وجعل قوله «لا أشتم» حالا من قوله : «عاهدت» (٢) ، أى : عاهدت ربّى وأنا على هذه الحال (٣) ، ثم عطف الحال الأخرى التى هى «خارجا» ، فكأنّه قال : عاهدت ربّى فى حال كونى غير شاتم وغير خارج من فىّ زور كلام.

والأوّل أظهر ، وهو قول سيبويه (٤) ، لأنّ الثانى إذا جعلته حالا ـ كان المحلوف عليه غير مذكور [والقسم يبقى بلا ـ جواب ، وجوابه «لا أشتم»](٥) ، وغرضه أن يبيّن أنّه عاهد على ما ذكره من نفى الشّتم ونفى قول الزّور ، ولا يستقيم هذا المعنى إذا جعل حالا ، لأنّ المعنى حينئذ أنا (٦) الآن على هذه الحاله ، فيجوز أن تكون المعاهده عليه وعلى ضدّه وعلى غيرهما ، ألا ترى أنّه لو قال : عاهدت ربّى فى هذا / الموضع فى حال كونى الآن غير شاتم ولا قائلا زورا إنى بعد ذلك لا أترك الشّتم لكان مستقيما فى القول ، وكذلك لو قال : عاهدت ربّى وأنا فى هذه الحاله على الصّوم والصّلاه أو غيرهما لكان مستقيما ، فدلّ ذلك على أنّ مقصود هذا القائل ذكر المعاهد (٧) عليه ، وأنّه ترك الشّتم وقول الزّور ، لا ـ أنّه (٨) عاهد فى هذه الحال على شىء لم (٩) يذكره ، فالوجه إذن مذهب سيبويه.

ثمّ مثّل بالمصادر الواقعه أحوالا ، وقد اختلف النحويّون فى هذه المصادر على وجهين :

الوجه الأوّل : أنّ (١٠) هذه المصادر أنفسها استعملت بمعنى الحال ، أو هى على حذف مضاف.

١- الذاهب إلى هذا الفراء وعيسى بن عمر ، انظر معانى القرآن للفراء : ٣ / ٢٠٨ والكامل للمبرد : ١ / ١٢٠ والمقتضب : ٣ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ٤ / ٣١٣ ، والتعليقه على كتاب سيبويه للفارسى : ١ / ١٩٩.

٢- وردت هذه الكلمه فى بيت سابق للبيت الشاهد ، وهو : ألم ترنى عاهدت ربّى وإنّنى لبين رتاج قائم ومقام ديوان الفرزدق : ٢ / ٢١٢. والرّتاج : الباب العظيم ، وقيل : الباب المغلق. اللسان (رتج).

٣- بعدها فى د : «أى غير شاتم».

٤- وهو قول المبرد أيضا ، انظر الكتاب : ١ / ٣٦٤ والمقتضب : ٣ / ٢٦٩.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى د. ط : «حينئذ أى أنا» ، مقحمه.

٧- فى د : «المعاهده» ، تحريف.

٨- فى ط : «لأنه» مكان «لا أنه» ، تحريف.

٩- فى ط : «لا».

١٠- سقط من ط : «أن».

والوجه الثانی : أنّ هذه المصادر المستعمله هذا الاستعمال هل هی قیاس أو مخصوصه بما سمع منها؟

فذهب الأکثرون إلی أنّها موضوعه بمعنی الحال (۱) ، علی حذف المضاف (۲) ، فإذا قلت : «جاء زید مشیا» فمعناه ماشیا ، لا علی أنّ التقدیر «ذا مشی» ، وهو مذهب المصنّف ، لأنّه صرّح (۳) بذلک ، وجعله فی هذا الموضع کالحال الواقعه مصدرا ، ولا خلاف أنّ الحال بمعنی المصدر نفسه ، لا علی حذف یصیّره مصدرا.

وذهب الأکثرون فی الوجه الثانی إلی أنّها سماعیّه لا قیاسیّه ، وذهب المبرّد ومن تابعه إلی أنّها قیاسیّه بشرط أن یکون فی الفعل دلاله علیها (۴) ، ومعنی دلاله الفعل علیها أن تکون فی المعنی من تقسیمات الفعل ، کالمشی والرّکض والعدو بالنسبه إلی المجیء ، فیجیز «جاءنی زید عدوا» و «مشیا» و «رکوبا» و «جریا» وأشباه ذلک لأنّها فی المعنی من أقسام المجیء (۵) ، ویمنع «جاء زید ضحکا» و «بکاء» و «أکلا» و

«شربا» وما أشبهه ، لأنّها لیست فی المعنی أقسام المجیء (۶) ، وکذلک أجاز (۷) : «أتانا رجله» و «سرعه» ، لأنّه مثل (۸) قولک : «أتانا مشیا» ، ولم یجزه سیبویه (۹) ، لأنّه مخصوص عنده بالسّماع ، ولم یسمع ذلک.

۱- هو مذهب سیبویه وجمهور البصریین ، انظر الکتاب : ۱ / ۳۷۰ ، والمقتضب : ۳ / ۲۳۴ ، وکلام السیرافی فی حاشیه الکتاب : ۱ / ۳۷۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۲.

۲- فی د. ط : «مضاف». وظاهر کلام الرضی أنه لا یمتنع أن تحمل هذه المصادر علی حذف مضاف ، انظر شرح الکافیه له : ۱ / ۲۱۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۳.

۳- فی ط : «صریح». وانظر المفصل : ۶۲.

۴- انظر المقتضب : ۳ / ۲۳۴ ، وکلام السیرافی فی حاشیه الکتاب : ۱ / ۳۷۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۲ / ۵۹ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۲۲۸ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۴۳.

۵- سقط من د من قوله : «فیجیز جاءنی زید عدوا» إلی «المجیء» ، وهو خطأ.

۶- فی الأصل. ط : «الفعل» وما أثبت عن د وهو أحسن ، قال السیرافی : «ولا تقول : أتانا ضربا ولا أتانا ضحکا ، لأن الضرب والضحک لیس من ضروب الإتیان». انظر حاشیه الکتاب : ۱ / ۳۷۰.

۷- فی د : «ولا یمنع» مکان «وکذلک أجاز» ، والضمیر فی «أجاز» یعود إلی المبرد ، انظر المفصل : ۶۲.

۸- فی د : «بمنزله».

۹- انظر الکتاب : ۱ / ۳۷۰.

«فصل : والاسم غير الصفه والمصدر بمنزلتهما فى هذا الباب»

قال الشيخ : يعنى بمنزله الصفه والمصدر فى صحّه وقوعهما (۱) حالا ـ، وذلك تنبيه منه على أنّ (۲) المقوّم للحال كونها دالّه على هيئه ، فلا ينظر إلى ما يقوله كثير من النحويّين من أنّها مشتقّه ، ولذلك جاز «هذا بسرا أطيب منه رطبا» ونظائره من الأسماء الدالّه على الهيئات (۳) ، ومعنى «هذا بسرا أطيب منه / رطبا» تفضيل هذه التمره فى حال كونها بسرا عليها فى حال كونها رطبا.

وقد اختلف النحويّون فى العامل فى «بسرا» ، فقال بعضهم : العامل فيه الإشاره ، وقال بعضهم : العامل «كان» (۴) مقدّره متعلّقه بظرف ، كأنّه قيل : هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا ، والعامل فى «إذا» الإشاره ، وقال بعضهم : العامل فى «بسرا» أطيب ، وقال بعضهم : العامل «كان» ، والعامل فى «إذا» أطيب (۵).

والخلاف فى الحقيقه هل العامل اسم الإشاره أو «أطيب» ، وإذا قدّر «إذا كان (۶)» رجع الخلاف فى العامل فى «إذا» هل هو الإشاره أو أطيب.

وقد ذهب (۷) أبو علىّ الفارسى وكثير من النحويّين إلى (۸) أنّ العامل «هذا» (۹) ، وذهب آخرون إلى أنّ العامل «أطيب» ، وهذا هو الصّحيح.

۱- فى الأصل. ط : «وقوعه». وما أثبت عن د. وهو أحسن.

۲- سقط من د : «أن» ، وجاء موضعها : «صحه الحدّ».

۳- لم يشترط ابن الحاجب الاشتقاق فى الحال ، ووافقه الرضى ولكنه ذهب إلى أن الأغلب فى الوصف والحال الاشتقاق ، وعباره ابن الحاجب «وكل ما دلّ على هيئه صحّ أن يقع حالا» ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۰۷ ، وانظر أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۷۳ - ۲۷۴ ، وهذه المسأله من المسائل التى خالف فيها ابن الحاجب الجمهور.

۴- فى د : «العامل إذا كان».

۵- للسيوطى رساله فى قولهم : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» استقصى فيها الأقوال فى انتصاب «بسرا» و «رطبا» والعامل فيهما ، انظر الأشباه والنظائر : ۴ / ۶۵۲ - ۶۶۲ ، وانظر الحلبيات : ۱۷۶ - ۱۸۰ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۸۵.

۶- سقط من ط : «كان» ، خطأ.

۷- فى ط : «قال».

۸- سقط من ط : «إلى».

۹- انظر الإيضاح للفارسى : ۲۰۱ ، والمسائل الحلبيات : ۱۷۶ - ۱۸۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۰۸ - ۲۰۹.

والقول الأوّل وهم محض ، والدّليل على أنّ العامل «أطيب» من وجوه :

أحدها : أنّا متّفقون على جواز «زيد قائما أحسن منه راكبا» ، و «ثمره نخلتى بسرا أطيب منها (١) رطبا» ، والمعنى فيه كالمعنى [فى ذلك](٢) سواء فى المفضّل والمفضّل عليه (٣) ، ولا عامل سوى أطيب وأحسن ، وإذا وجب أن يكون «أطيب» هو العامل - والمسأله الأخرى بمعناها - وجب أن يكون العامل فيها أيضا أطيب.

والوجه الثانى : هو أنّه لو كان العامل «هذا» لوجب أن يكون فى حال الخبر عنه بسرا ، لأنّه حال من المشار إليه ، فوجب أن يكون فى حال الإشاره إليه كذلك ، ونحن قاطعون بأنّه يجوز أن يكون على غير ذلك ، بدليل قولك له وهو رطب : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» ، وكذلك لو كان بلحا.

والوجه الثالث : أنّه (٤) لو كان العامل فيه «هذا» لوجب أن يكون الخبر عن الذّات مطلقا ، لأنّ تقييد المشار إليه باعتبار الإشاره لا يوجب تقييد الخبر ، بدليل قولك : «هذا قائما أبى» ، فالخبر بالأبوّه وقعت مطلقه عن الذّات المشار إليها ، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الخبر بأحسن وقع عن المشار إليه مطلقا ، فكأنّك قلت : هذا أطيب منه رطبا ، إذ وجود الحال وعدمها إذا كان العامل الإشاره باعتبار الخبر على [حدّ](٥) سواء ، وإذا ثبت ذلك فسد المعنى ، لأنّك فضّلت الشىء (٦) على نفسه من غير تقييد له تحصل به الأفضليّه.

والوجه الرابع : هو (٧) أنّه إذا لم يكن العامل «أحسن» لم تكن الأحسنيّه مقيّده بالبسريّه ، لأنّ المقيّد بالحال هو العامل فيها ، والعامل فيها هو المقيّد بها ، / وإذا لم تكن الأحسنيّه مقيّده بالبسريّه (٨) فسد المعنى ، لأنّ الغرض تقييد الأحسنيّه بالبسريّه مفضّله على الرّطبيّه ، وهذا معنى العامل فى الحال ، وإذا ثبت أنّ الأحسنيّه مقيّده بالبسريّه وجب أن يكون معمولا لأحسن ، فثبت بما ذكرناه أنّ

١- فى الأصل. د. ط : «منه» تحريف. وما أثبت عن الأشباه والنظائر : ٤ / ٦٥۴.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى ط : «سواء كان فى المفضل أو المفضل عليه».

۴- فى د : «هو أنه».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د. ط : «شيئا».

٧- سقط من د. ط : «هو».

٨- فى د : «للأحسنيه تقييد بالبسريه».

القول الصّحيح قول من قال : إنّ العامل [فى بسرا](١) «أطيب».

وأمّا من (٢) قال : إنّ العامل (٣) «هذا» فشبهتهم أنّه لو كان «أحسن» (٤) هو العامل فى «بسرا» وقد ثبت أنّه هو (٥) العامل فى «رطبا» لأدّى إلى أن يكون الشيء الواحد مقيّدا بحالين مختلفين فى الحال ، وهو محال ، وهذا ليس بشيء ، فإنّ لأحسن جهتين (٦) ، لأنّ معناه زاد حسنه ، فعمل (٧) فى «بسرا» باعتبار «زاد» ، وعمل (٨) فى «رطبا» باعتبار الحسن ، حتى لو فككت هذا (٩) لقلت : هذا زاد بسرا فى الطّيب على طيبه فى حال كونه رطبا ، فيستقيم المعنى المطلوب ، فثبت أنّ ما ذكروه وهم محض.

وشبهه أخرى [لهم](١٠) قالوا : لا يتقدّم معمول أفعل عليه (١١) بدليل امتناع «زيد منك أحسن» ، وإذا لم يتقدّم «منك» لم يتقدّم الحال ، وإذا لم يتقدّم فالعامل «هذا» ، إذ لا عامل سواه.

وهذا عندنا أيضا غير مستقيم ، لأنّ امتناع تقديم «منك» بعد تسليمه إنّما كان لأنّه فى معنى المضاف إليه ، بدليل أنّ قولهم : «زيد أحسن منك» كقولهم : «زيد أحسن الناس» فى قيام أحدهما مقام الآخر (١٢) ، ولمّا قام مقام المضاف إليه لكونه [هو](١٣) المفضّل عليه فى المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف ، لأنّه خلاف لغتهم ، وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم من امتناع معمول هو كالمضاف إليه امتناع المعمول الذى هو الحال مع كون العامل من المشبّهات بالفعل ، وأيضا فإنّ للعرب فى الشيء - إذا فضّلوه على نفسه باعتبار حالين من تقديم أحدهما على العامل وإن كان

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «وأما قول من» ، مقحمه.

٣- بعدها فى د : «فيه هو ..».

٤- فى د : «أطيب».

٥- سقط من ط : «هو».

٦- فى ط : «فإن الأحسن من جهتين» ، تحريف.

٧- فى ط : «فيعمل».

٨- فى ط : «ويعمل».

٩- فى د : «ذلك».

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- سقط من د : «عليه» ، خطأ.

١٢- فى د : «الثانى».

١٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ممّا لا يسوغ تقديمه (۱) لو لم يكن كذلك - غرضا فى التنبيه بالتقديم على أنّه المفضّل ، وكذلك إذا فضّلوا ذاتين باعتبار حالين (۲) ، وكذلك إذا شبّهوا باعتبار حالين ، فيقولون : «زيد قائما أحسن منه قاعدا» ، و «زيد قائما كعمرو قاعدا» ، وإذا جاز / تقديم هذا المعمول على الكاف التى هى أبعد فى العمل من باب «أحسن» فتقديم معمول «أحسن» أجوز ، وأيضا فإنّه يجوز تقديم الظرف.

وقوله : «جاء البرّ قفيزين وصاعين».

ذكره فى الأحوال ، والأولى أن يكون ذلك من قبيل الأخبار ، والذى يدلّ عليه أنّ الحال فضله ، و «قفيزين» ههنا ليس على معنى الفضله ، وإنّما هو على معنى الصّيروره ، تقول : «كلت البرّ فجاء قفيزين» (۳) ، ويمكن أن يقال (۴) : نسبه المجىء إلى البرّ على معنى حصوله فى نفسه ، ثم أثبت (۵) له حالا من القفيزين والصّاعين وأشباههما ، كأنّه قال : حصل البرّ على هذه الحال ، ولا يريد الإخبار عنه بذلك ، والأوّل هو الظّاهر.

وقوله : «كلّمته فاه إلى فىّ ، وبايعته يدا بيد».

من أشكل مسائل النحو ، لأنّ الأصل «كلّمته فوه إلى فىّ» و «بايعته يد بيد» ، بدليل أنّ الجمل تستعمل استعمال المفردات ، ولا يعكس ، وأيضا فإنّ الهيئات غير الجمل لا تكون إلّا مفرده ، كقولك : ضارب ، وشبهه ، سوى ما كرّر للتفصيل ، نحو : «بابا بابا» (۶) ، و «فاه إلى فىّ» ، لم تفهم الهيئه إلّا من جميعه ، فدلّ على أنّه ليس من قبيل المفردات فى الأصل ، والوجه الذى به انتصب «فاه» هو أنّه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهه يفهم من غير نظر إلى تفصيل (۷) ، بل صار «فوه إلى فىّ» بمعنى «مشافها» ، حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فو المكلّم ولا فو المتكلّم (۸) ، ولا

۱- سقط من ط : «تقديمه» ، وهو خطأ.

۲- سقط من ط : «حالين» ، وهو خطأ.

۳- ذهب ابن الحاجب إلى أن الأولى فى «جاء» أن تكون فعلا ناقصا ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۱ ، ۲ / ۲۹۲.

۴- فى د : «يراد».

۵- فى د : «تثبت».

۶- فى د : «مثل بينت الكتاب بابا بابا».

۷- انظر المقتضب : ۳ / ۲۳۶ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۵۴.

۸- فى ط : «فا المتكلم ولا فاه المتكلم» ، تحريف.

مدلول الجارّ (۱) ، فلمّا صار كذلك جعل كالمفردات ، فأعرب ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الحال ، وهو «فاه» ، فنصبوه وشبّهوه بقولهم : «بابا بابا» ، فهذا وجه قولهم : «فاه إلى فيّ» ، وإذا كانوا قد بنوا فى قولهم : «أيدى سبا» ، و «أفعل هذا بادى بدا» مع كونه مضافا لتنزّله لكثره (۲) الاستعمال منزله المفرد ، لم يستبعد (۳) من لغتهم إعراب ما نحن فيه بإعراب المفرد.

و «بايعته يدا بيد» مثله ، وأصله «يد بيد» كما ذكرناه ، وكذلك «بعت الشّاء شاه ودرهما» (۴) ، أصله : شاه بدرهم ، أى : شاه مع درهم ، ثمّ كثر ذلك ، فنصبوا شاه نصب «يدا» ، ثمّ أبدلوا من باء المصاحبه واوا ، وإذا أبدلت باء المصاحبه واوا وجب أن يعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها ، كقولهم : «كلّ رجل وضيعته» ، [وكلّ امرئ ونفسه](۵) ، وقولهم (۶) : «امرا ونفسه» (۷). /

قوله : «وبيّنت له حسابه بابا بابا».

والمعنى : بيّنت له حسابه مفصّلا لأنّ العرب تكرّر الشىء مرّتين ، فتستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذى دلّ عليه اللّفظ المكرّر ، فإذا قلت : «جاء القوم ثلاثه ثلاثه» فمعناه جاؤوا مفصّلين باعتبار (۸) هذا العدد المخصوص ، وإذا قلت : «بيّنت له الكتاب كلمه كلمه» فمعناه : بيّنته له مفصّلا (۹) باعتبار كلماته ، وكذلك «بيّنت له حسابه بابا بابا» ، أى : بيّنته مفصّلا باعتبار أبوابه ، فلمّا كان ذلك (۱۰) يفيد هذه الهيئه المخصوصه صحّ وقوعه حالا.

۱- فى ط : «الحال» ، تحريف.

۲- فى ط : «بكثره».

۳- فى ط : «منزله المفردات ، ولم يستبعد» ، تحريف.

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۳۹۲ ، والأشباه والنظائر : ۴ / ۳۶.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال السيوطى : «ولو جر بمع لكان كلاما تاما هذا مذهب البصريين». الهمع : ۱ / ۱۰۵. ومذهب سيبويه وابن جنى وجوب الرفع ، انظر الكتاب : ۱ / ۳۰۵ ، والخصائص : ۱ / ۲۸۳ ، وأجاز الصيمرى النصب فى نحو «كل رجل وضيعته» انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۵۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۸۷ ، والأشباه والنظائر : ۴ / ۴۰ - ۴۱.

۶- سقط من د : «قولهم».

۷- انظر الأصول فى النحو : ۲ / ۲۵۰.

۸- فى د. ط : «على».

۹- فى د : «بينت له الكتاب مفصّلا».

۱۰- سقط من ط ، من قوله : «بيّنت له حسابه بابا بابا» إلى «ذلك» وهو مخلّ.

وقوله : «ومن حقّها أن تكون نكره».

وذلك من وجهين (۱) :

أحدهما : أن لا تشتبه (۲) بالصفه.

والثانى : أنّ الحال حكم كالخبر ، والأحكام يجب أن تكون نكرات ، لأنّ التعريف بالمعروف هـذر ، ولذلك (۳) قالوا فى «زيد القائم» : إنّه ليس بخبر على الحقيقه ، وإنّما الخبر مقدّر له بقولك : زيد محكوم عليه بالقائم (۴).

«وذو الحال معرفه».

لأنّه مخبر عنه ومحكوم عليه ، وذلك إنّما (۵) يتأتّى بعد (۶) معرفه الشىء ، ولئلّا يشتبه (۷) بالصّفه فى قولك (۸) : «رأيت رجلا عالما».

وأمّا «أرسلها العراك» (۹) وأخواتها فاختلف النحويّون فيها ، فمذهب (۱۰) أبى علىّ الفارسىّ

۱- فى د : «لوجهين».

۲- فى ط : «تشبه».

۳- فى ط : «هذر عليه ، ولذلك».

۴- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۹ ومغنى اللبيب : ۵۰۳ ، وحاشيه الصبان : ۱ / ۲۰۹.

۵- فى د : «لا».

۶- فى د : «إلا بعد».

۷- فى ط : «يشبه».

۸- فى ط : «قولهم».

۹- وردت هـذه العباره فى صـدر بيت للبيـد ، وهو : فأرسـلها العراك ولم يذدها ولم يشـفق على نغص الدّخال والبيت فى شـرح ديوان لبيد : ۸۶ ، والكتـاب : ۱ / ۳۷۲ ومعجم مقـاييس اللغه : ۲ / ۲۹۲ والمخصص : ۱۴ / ۲۲۷ وأمالى ابن الشـجرى : ۲ / ۲۸۴ والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۱۹ والخزانه : ۱ / ۵۲۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۳۷. وروايه البيت فى شرح الديوان وأمالى ابن الشـجرى ومقاييس اللغه «فأوردها العراك» ، والإرسال بمعنى التخليه والإطلاق ، والـذّود : الطرد ، لم يشـفق أى : الحمار من أشـفق عليه إذا رحمه ، والنّغص بفتح النون والغين المعجمه وإهمال الصاد من نغص الرجل بالكسـر ينغص نغصا إذا لم يتم مراده وكذلك البعير إذا لم يتم شـربه والدّخال بكسـر الدال أن يداخل بعير قد شـرب مره فى الإبل التى لم تشـرب حتى يشـرب معها. الخزانه : ۱ / ۵۲۴.

۱۰- فى د : «فذهب».

أنّها (۱) ليست بأحوال ، وإنّما الأحوال الأفعال (۲) التى عملت فيها ، فقوله : أرسلها العراك ، أى : أرسلها تعترك العراك ، وكذلك بواقيها (۳).

ومذهب سيبويه وهو اختيار الزمخشريّ فى كتابه أنّها مصادر معرّفه وضعت موضع الأسماء النكرات (۴) ، ولا بعد فى كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفه ومعناه معنى النكره ، بدليل قولهم : «مررت برجل مثلك» و «ضارب زيد» ، وقصد إلى أن يجعل الجميع مصادر استعملت للأحوال النكرات ، ليكون لفظا قد استعمل فى غير موضعه (۵) الذى وضع التعريف له ، ولا بعد فى أن يكون اللفظ فى الأصل معرفه لشيء ثم ينقل (۶) مجازا لشيء منكّر ، ويجوز أن يقال : إنّ التعريف فى هذه الأشياء ليس تعريفا لمعهود فى الوجود (۷) ، وإنّما هو لمعهود فى الذهن (۸) ، والمعهود فى الذهن يكون باعتبار الوجود فى المعنى كالنكرات ، فجاءت هذه أحوالا ، وإن كان لفظها لفظ المعرفه باعتبار الوجود ، وهى معارف باعتبار الذّهن ، كما أنّ «أسامه» / معرفه باعتبار الذّهن نكره باعتبار الوجود (۹) كما تقدّم ، وإنّما وجب التقديم إذا كان صاحبها نكره لئلّا تلتبس بالصفه فى قولك : «ضربت رجلا قائما» ، فحينئذ يقع اللّبس ، وإذا قدّمت ارتفع اللّبس لأنّ الصفه لا تتقدّم.

قوله : «والحال المؤكّده».

وحدّها أن يكون صاحبها متضمّنا معناها ، وتكون بعد جمله اسميّه لا عمل لها كما صرّح به ههنا ، كقولك : «زيد أبوك عطوفا» ، فإنّ (۱۰) الأبوّه تتضمّن العطف ، وكذلك الباقى (۱۱).

۱- فى د : «إلى أنها».

۲- فى ط : «للأفعال» ، تحريف.

۳- انظر الإيضاح للفارسى : ۲۰۰ والمقتضب : ۳ / ۲۳۷ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۳۸.

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۳۷۲ والمفصل : ۶۳.

۵- فى د : «موضوعه» ، تحريف.

۶- فى ط : «نقل».

۷- بعدها فى د : «الخارجى».

۸- فى د : «لمعهود موجود فى الذهن».

۹- بعدها فى د : «الخارجى».

۱۰- فى د : «قال» مكان «فإن» ، تحريف.

۱۱- فى د. ط : «البواقى» ، أى سائر الأمثله التى ساقها الزمخشرى.

«وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا كريما جوادا».

ولا يجوز ذلك إلّا لمن اتّصف بهذه الصفات وعرف بها وشهر بأمرها ليتنزّل ذلك منزله التّضمين.

قال : «ولو قلت : زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت (۱) ، إلّا إذا أردت التّبنى والصداقه».

لأنّ الأبوّه المحقّقه لا تقبل التقييد بحال إلّا إذا ذكرها مجازا وعنى بها التّبنى والصّداقه.

قال الشيخ : يرد على حدّ الحال بالنّظر إلى الحدّ المذكور (۲) الحال المؤكّده من وجهين :

أحدهما : أنّ الحال بيان هيئه الفاعل أو المفعول (۳) ، وهـذه ليست لواحد منهما ، وجوابه : أنّها من مفعول ، وهو ما فى أحقّه أو أثبته (۴) من العامل المقدّر على ما ذكر آخرا.

والآخر : أنّ الحال تقييد للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وهـذه الجمله (۵) لا تخلو إمّا أن تكون مقيّده أو مطلقه ، فإن كانت مطلقه اختلّ معنى الحال من حيث مشابهتها الصفه ، وإن كانت مقيّده اختلّ معنى الكلام إذ لا تكون أبوّه إلّا فى حال العطوفيّه وهو ممتنع ، وأجيب عنه بأنّ من الأفعال أفعالا لا تقبل التقييد ، وهى أفعال العلم ، كقولك : تحقّقت الإنسان قائما ، فلم تجئ بقائم لتقييد التحقيق حتى ينتفى إذا قعد ، وإنّما ذكرته لتعرّفه أنّه كذلك كان عند التحقيق ، والتحقيق مستمرّ ، وإذا ثبت ذلك فى هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التى يصحّ انتقالها والتى لا يصحّ ، وكذلك جاءت الحال فى هذا الباب غير منتقله.

ومنهم من استشكله فجعل الحال قسمين ، كلّ واحد منهما محدود بحدّ ، وهو (۶) ظاهر كلام صاحب الكتاب ، فإذا حدّ الحال المؤكّده قال : هى تقرير وتحقيق لمضمون الخبر من الجمله / الاسميّه التى لا عمل لواحد منهما فيها (۷) ، والفرق بينها (۸) وبين الحال المقيّده أنّ الحال المقيّده تأتى

۱- بعدها فى د : «أى : أتيت بالمحال» .. ، وليست هذه العباره فى المفصل : ۶۴.

۲- سقط من د : «بالنظر إلى الحد المذكور» ، وهو خطأ.

۳- فى ط : «والمفعول» ، تحريف.

۴- فى ط : «وأثبته».

۵- فى د : «الجمل».

۶- فى د : «بحدّ واحد وهو».

۷- فى الأصل. ط : «فيه». وما أثبت عن د. وهو أحسن ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۶۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۹۹ ، ۱ / ۲۱۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۳۶.

۸- فى ط : «بينهما» ، تحريف.

لبيان هيئه الفاعل (۱) أو المفعول عند (۲) تعلّق الفعل به خاصّه ، وهذه تأتى لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير تقييد.

ووجه آخر من الفرق أنّ العامل فيها إمّا فعل وإمّا (۳) معنى فعل يجوز إظهاره ، والمؤكّده لا يكون عاملها إلّا مقدّرا لا يجوز إظهاره (۴).

وقوله : «أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد».

قال الشيخ : إن قصد العلميّه لم يستقم أن تكون حالا مؤكّده ، لأنّ آكلا ليس فيه تقرير فى أنّه عبد الله ولا فى أنّ اسمه غير عبد الله ، إلّا أن يكون قد اشتهر بأنّه يأكل كما يأكل العبيد ، فيكون تقريرا ، لأنّه عبد الله ، وهو لم يرد هذا المعنى ، وإنّما أراد معنى العبوديّه من حيث الإضافه ، فكأنّه قال : «أنا عبد الله آكلا».

وقوله : «والجمله تقع حالا» إلى آخره.

إنّما كان كذلك لأنّها نكره ، والجمل تقع مكان النكرات ، فيصحّ وقوعها أحوالا ، «ولا تخلو من أن تكون اسميّه أو فعليّه (۵)» ، فإن كانت اسميّه فلا بدّ من الواو ، ويجوز إسقاط الضّمير ، ويجوز عروّها (۶) من الواو على ضعف ، ولا بدّ حينئذ من الضمير ، ولم يختر المصنّف (۷) فى كتابه إلّا الوجه الأوّل ، ولذلك تكلّم على «لقيته على جبّه وشى» ، وتأوّله بمستقرّه ، ولم يكن عنده «عليه جبّه وشى» مبتدا تقدّم عليه خبره (۸)

قال : «وإن كانت فعليّه ، فإن كان مضارعا مثبتا فبغير واو» (۹) ، لوقوعه موقع ضارب

۱- فى د. ط : «لبيان الهيئه التى عليها الفاعل».

۲- فى د : «أو المفعول والمفعول به عند».

۳- فى د : «أو».

۴- من أجل اختلاف النحويين فى العامل فى الحال المؤكّده انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۵.

۵- سقط من د من قوله : «فيصح وقوعها» إلى «فعليه» ، وهو خطأ ، وما بين «» كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۶۴.

۶- فى د : «خلوها».

۷- سقط من ط : «المصنف».

۸- انظر المفصل : ۶۴.

۹- تصرف ابن الحاجب فى عباره الزمخشرى ، انظر المفصل : ۶۴.

وشبهه (۱) ، ولا بدّ من الضمير كما فى ضارب ، وإن كانت منفيّه فلا بدّ من الضمير ، فأنت فى الواو بالخيار ، أمّا الضمير فلأنّه كاسم الفاعل ، وإذا (۲) كان اسم الفاعل لا بدّ له من ضمير (۳) فهذا أجدر ، وأمّا جواز الإتيان بالواو فلأنّ الحال فى الحقيقه هو الانتفاء ، كقولك : «جاء زيد لا يتكلّم» ، معناه غير متكلّم ، فالحال هى انتفاء الكلام لا الكلام ، فلا يلزم من وجوب حذف الواو فى الموضع الذى جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها فى الموضع الذى صار فيه الحكم للمنفىّ لا لاسم الفاعل ، وإنّما جاز حذف الواو مع ذلك لأنّ الفعل هو المصحّح للحاليّه ، والنّفى جىء به لغرض كون النسبه منتفيه ، ألا ترى أنّ قولك : «ضرب زيد» و «ما ضرب زيد» سواء بالنسبه إلى رفع زيد بإسناد الفعل إليه ، وإن كان فى أحدهما مثبتا وفى الآخر منفيّا ، فثبت بذلك أنّ المقوّم للحاليّه هو الفعل / ، وإذا كان لا واو فيه فى الإثبات صحّ أن يكون بغير واو فى النفى لجريه مجراه فيما ذكرناه.

قوله : «ويجوز إخلاء هذه الجمله عن الراجع إلى ذى الحال».

يعنى بالجمله الجمله المذكوره لا الجمله من (۴) الفعل المضارع ، فإنّ تلك (۵) لا بدّ لها (۶) من ضمير ، وشبهها بالظرف لما تقدّم (۷).

قوله : «ومن انتصاب الحال» ، قال : «ومنه : أخذته بدرهم فصاعدا».

أى : فذهب الثمن صاعدا ، وهذا الكلام إنّما يكون فى شىء ذى أجزاء ، اشترى بعضها بدرهم وبعضها بأكثر من درهم ، فقولك (۸) : «أخذته بدرهم فصاعدا» مثل «أخذت الإردبّ (۹) من القمح بدرهم فصاعدا» ، والأرادب متعدّده ، وانتصاب «فصاعدا» لا يستقيم أن يكون

۱- أقحم بعدها فى د. ط : «به».

۲- فى د : «وإن».

۳- سقط من ط : «من ضمير» ، وهو خطأ.

۴- فى د : «يعنى بالجمله الجمله المركبه من ..» ، تحريف.

۵- فى ط : «ذلك» ، تحريف.

۶- فى ط : «له» ، تحريف.

۷- انظر المفصل : ۶۴.

۸- فى د : «فتقول».

۹- الإردبّ : مكيال ضخم لأهل مصر. اللسان (ردب).

بالعطف (۱) على ما قبله ، ولا بحال لما قبله (۲).

أمّا العطف فلم يتقدّم إلّا الفاعل والمفعول والدّرهم ، وعطف «صاعدا» على الجميع فاسد لفظا ومعنى ، أمّا عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى ، [لأنّ الفاعل مرفوع ، و «فصاعدا» منصوب](۳) ، وأمّا على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى ، إذ ليس الغرض أنّك أخذت المثمّن والصّاعد ، لأنّ الصّاعد هو الثمن ، ولم ترد أنّك أخذت المثمّن والثمن ، ولا يستقيم عطفه على درهم (۴) لا لفظا ولا معنى ، أمّا اللّفظ فواضح ، وأمّا المعنى فلأنّه لم يرد أنّه (۵) أخذ المثمّن بدرهم فصاعدا ، وإنّما الغرض أنّه أخذ بعضه بدرهم وبعضه بأكثر ، وإذا جعل عطفا صار مأخوذا بالدّرهم والزائد جميعا ، ثم لو قدّر أنّه كذلك لم يستقيم العطف بالفاء ، لأنّها تؤذن بالتعقيب ، وبعض ثمن الشيء لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض ، لو قلت : «اشتريته بدرهم فربع» لم يستقم ، فوجب أن يحمل على محذوف ، ويكون التقدير : فذهب الثمن على هذه الحاله ، والمراد فذهب الثمن فى البعض إلى هذه الحاله.

وقوله : «أتميميّا مرّه وقيسيّا أخرى».

ذكره فى الحال ، وليس بقويّ أن يكون حالا ، إذ لو كان حالا لكان المعنى أتتحوّل (۶) فى هذه الحاله ، ولم يرد أنّه يتحوّل فى حال كونه تميميّا وإنّما أراد أنّه يتنقّل تنقّلا متعدّدا ، كما فى قوله (۷) :

أفى الولائم أولادا لواحده

وفى العياده أولادا لعلّات

۱- فى د : «لعطف».

۲- فى ط : «على ما قبله» تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- بعدها فى د : «أيضا».

۵- فى د : «بأنه» ، تحريف.

۶- فى ط : «تتحول».

۷- ورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۱ / ۳۴۴ والمقتضب : ۳ / ۲۶۵ والكامل : ۳ / ۱۷۴ ، واللسان (علل) والعلّات : الواحده علّه ، وهن الأمهات الشتى ، والعياده أى : عياده المريض. اللسان (علل).

أى : أتتحوّلون (۱) هذا التّحوّل وتتنقّلون هذا التنقّل ، فانتصابه انتصاب المصدر / وكذلك قوله (۲) :

أفى السّلم أعيارا جفاء وغلظه

وفى الحرب أشباه النّساء العوارك

يريد أنّهم يتنقّلون هذا التنقّل ، فثبت أنّه لم يرد أنّه يتنقّل فى حال كونه تميميّا ، وإنّما أراد أنّه يتنقّل هذا التنقّل المخصوص من التميميّه إلى القيسيّه ، فوجب أن يحمل على المصدر لا على الحال ، وهو مذهب سيبويه (۳) فى الجميع ، وهو الصحيح لما ذكرناه.

۱- فى ط : «تتحولون».

۲- هو هند بنت عبته كما فى السيره النبويه لابن هشام : ۲ / ۳۱۱ والروض الأنف : ۳ / ۵۹ ، ۳ / ۶۹ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۱۴۲ ، ونسبه البغدادى فى الخزانه : ۱ / ۵۵۶ إلى هند تبعا للسهيلى ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۱ / ۳۴۳ - ۳۴۴ والمقتضب : ۳ / ۲۶۵ والكامل : ۳ / ۱۷۴. والأعيار : جمع عير بالفتح : الحمار أهليا كان أم وحشيا ، وجفا الثوب يجفو إذا غلظ ، والغلظه بالكسر : الشده ، والعوارك جمع عارك وهى الحائض. انظر الخزانه : ۱ / ۵۵۶.

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۳۴۳ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۴.

قال صاحب الكتاب (۱) :

التمييز

ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكوره أو مقدّره. (۲)

قوله : «يرفع الإبهام» يشمل التمييز وغيره ، وقوله : «المستقرّ» ليخرج به نحو قولك : عين مبصره ، لأنّه يرفع (۳) الإبهام عن ذات وليس بتمييز ، لأنّ الإبهام فيه غير مستقرّ بخلاف قولك : عشرون ، فعشرون فى أصل وضعه موضوع لذات مبهمه فى أصل الوضع ، وعين وضع دالا على كلّ واحد من مدلولاته ، فإن وقع إبهام عمّا هو عارض فمن جهه خفاء القرائن على السّامع فى مراد المتكلّم ، ولذلك يصحّ إطلاق لفظه العين قاصدا بها إلى الدّلاله على العين المبصره وغيرها من مدلولاته ، ولو أطلق مطلق عشرين وأراد به الدلاله على دنانير أو دراهم كان مستعملا للّفظ فى غير ما وضع له ، فتبيّن أنّ الإبهام فيها (۴) مستقرّ ، وفى المشترك غير مستقرّ.

قوله (۵) : «محتملاته» لا يصحّ أن يقال إلّا : «محتملاته» بفتح الميم ، لأنّ المحتملات بالكسر (۶) إنّما هى التى انتصب عنها التمييز ، ألا ترى أنّ قولك : عشرون وثلاثون وأربعون محتملات لأن تكون من الدّراهم والدّنانير ، فهى محتملات بالكسر (۷) والدّراهم والدّنانير التى تذكر هى (۸) محتملات (۹) بالفتح ، لأنّها التى احتملها المنتصبه هى عنه ، وهى المراده بقوله (۱۰) : «بالنّصّ على

۱- سقط من د : «قال صاحب الكتاب».

۲- عرّف الزمخشرى التمييز بقوله : «وهو رفع الإبهام فى جمله أو مفرد بالنص على أحد محتملاته» المفصل : ۶۵. ولكن ابن الحاجب عدل عن هذا التعريف إلى تعريفه الذى أثبته هنا ، وهو عين ما عرّف به التمييز فى الكافيه : ۱۰۷.

۳- فى ط : «رافع».

۴- فى د : «فيما يميز» مكان «فيها».

۵- أى الزمخشرى ، رجع الشارح إلى تعريف الزمخشرى للتمييز ، المفصل : ۶۵.

۶- فى د : «بكسر الميم».

۷- سقط من ط : «بالكسر».

۸- فى د : «من».

۹- فى د : ط : «المحتملات».

۱۰- أى الزمخشرى ، المفصل : ۶۵.

أحد محتملاته ، لأنّه يريد به (۱) التمييز ، فيجب أن يكون مفتوحا.

وقوله (۲) : «مذكوره أو مقدّره» تقسيم للتمييز ، فإنّه (۳) قد يكون عن ذات ذكرت مبهمه كعشرين ، وقد يكون عن ذات مقدّره ، وهى أيضا مبهمه ، كقولك : «حسن زيد أبا» ، لأنّ قولك : «حسن» مسند فى اللّفظ إلى زيد ، وهو فى المعنى مسند إلى مقدّر (۴) متعلّق / بزيد ، وذلك مبهم لاحتماله متعلّقاته كلّها ، فإذا قلت : «أبا» فقد رفعت الإبهام فى الذات المقدّره أعنى المتعلّق (۵) كما رفعت الإبهام بقولك : درهما عن عشرين فى الذات المذكوره ، والذات المذكوره لا تكون إلّا مفرده باعتبار إبهامها ، كقولك : عشرون وثلاثون ، وأكثره فيما كان مقدارا من جهه أنّ الغرض بالمقادير تعيين المقدار (۶) ليجرى على كلّ ما يقدّر [به](۷) ، فوجب أن تكون الذوات فيها مبهمه ، فاحتاجت إلى التمييز لذلك ، وقد يجىء فيما يشبّه بها ، وهو كلّ اسم باعتبار هيئته ، فإنّه يجوز أن يميّز بجنسه (۸) ، كقولك : خاتم حديدا ، وباب ساجا (۹) ، وإن كان الأكثر أن يقال : خاتم حديد ، وباب ساج (۱۰).

والذّات المقدّره إنّما تكون باعتبار النسبه ، وذلك فى الجمل (۱۱) وما يضاهيها من الصفه المنسوبه إلى معمولها والمضاف بالنسبه إلى المضاف إليه ، كقولك فى الجمله : «حسن زيد أبا» ، وفيما يضاهيها : «زيد حسن أبّا» ، وفى الإضافه : «يعجبنى حسن زيد أبا» ، لأنّها جميعا (۱۲)

۱- سقط من ط : «به».

۲- أى ابن الحاجب ، عاد الشارح إلى التعريف الذى بدأ به وهو تعريفه فى الكافيه.

۳- فى الأصل ط : «بأنه». وما أثبت عن د.

۴- فى د : «بمقدر» ، تحريف.

۵- سقط من د : «أعنى المتعلق».

۶- فى د : «من جهه أن المقادير الغرض نفس المقدار» ، تحريف.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى د : «جنسه» ، تحريف.

۹- السّاج : خشب يجلب من الهند واحدته ساجه ، اللسان (سوج).

۱۰- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۸۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۱۷ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۸۳.

۱۱- فى ط : «الجمله».

۱۲- فى د : «جميعها».

قصد فيها إلى نسبه الحكم إلى متعلّق بالمذكور ، وهو (۱) مبهم ، وكان ما ذكر (۲) تفسيرا له وتمييزا ، كما فى قولك : عشرون ، ولو (۳) كان «عشرون» ذاتا مذكوره وتلك ذاتا مقدّره ، وهذا الاسم الذى يميّز به هذه الذات المقدّره إن (۴) كان صالحا لأن يجعل لما نسب إليه الحكم صحّ أن يجعل له ، وصحّ أن يجعل (۵) لمتعلّق له ، كقولك : «حسن زيد أبا» ، فأب صالح لزيد فى المعنى ، فجائز أن تكون أردت به نفس زيد ، فيكون الممدوح بحسن الأبوّه زيدا باعتبار أبوّته لغيره ، ويجوز أن يكون الممدوح أبا زيد ، فتكون الأبوّه الممدوحه الأبوّه (۶) المتعلّقه بزيد ، وكذلك قوله (۷) :

.....

..... وأبرحت جارا

ونظائره ، وإن كان اسما غير صالح لما ذكرناه (۸) لم يكن إلّا لمتعلّق (۹) خاصّه ، كقولك : «حسن زيد دارا».

ثمّ لا يخلو هذا التمييز فى النّسب إمّا أن يكون اسم جنس أو غيره ، فإن كان غيره طابق ما قصد مثّنى ومجموعا ، وإن كان اسم جنس كان مفردا ، إلّا أن تقصد الأنواع ، مثال الأوّل : «حسن زيد أبا» إذا قصدت إلى أبوّته لابنه أو أبوّته أبيه له خاصّه ، فإن قصدت أبوّه آبائه قلت : «حسن زيد آباء» ، / وكذلك إذا (۱۰) قلت : «حسن الزيدان» وقصدت إلى مدحهما بأبوّتيهما

۱- سقط من د : «وهو».

۲- فى د : «ذكره».

۳- فى د. ط : «وإن».

۴- فى د : «وإن» ، تحريف.

۵- سقط من ط : «له وصح أن يجعل» ، وهو خطأ.

۶- فى د : «للأبوه» ، تحريف.

۷- أى الأعشى : والبيت بتمامه : تقول ابنتى حين جدّ الرّحى ل أبرحت ربّا وأبرحت جارا وهو فى ديوان الأعشى : ۴۹ ، والكتاب : ۲ / ۱۷۵ ونوادر أبى زيد : ۵۵ ، والخزانه : ۱ / ۵۷۵ ، وورد بلا نسبه فى الفاخر : ۲۸۰ ، أبرحت : بالغت وقيل : أعظمت وأكرمت. الخزانه : ۱ / ۵۷۷.

۸- بعدها فى د : «وهو المبتدأ» لم.

۹- بعدها فى د : «المبتدأ» خاصه ..

۱۰- سقط من د : «إذا» ، وهو خطأ.

لغيرهما قلت : «حسن الزيدان أبوين» ، وكذلك «حسن زيد دارا واحده ودارين ودورا» إذا قصدت اثنين أو جماعه (۱).

ومثال الثانى : «حسن زيد ماء وعسلا وتمرا» ، فهذا يجب إفراده إذا قصدت إلى الحقيقه ، لأنّه لا (۲) يستقيم تثنيه ولا جمع فيه ، فإن قصدت إلى الأنواع كان الأمر فيه كما تقدّم من جواز التثنيه والجمع.

وأمّا تمييز المفرد فلا يخلو إمّا (۳) أن يكون جنسا أو غيره ، فإن كان جنسا أفرد إلّا أن تقصد الأنواع فيثنّى ويجمع ، وإن كان غيره جمع لا غير ، تقول فى الأوّل : «عندى راقود خلا ورطل زيتا» ، فإن قصدت الأنواع قلت : خلّين وخلولا وزيتين وزيوتا ، وتقول فى الثانى : «عندى قنطار أثوابا أو خواتم» أو ما أشبهه (۴) فيما ليس بجنس ، فلا بدّ من جمعه ، وسببه أنّ اسم الجنس لمّا كان دالا على الحقيقه أغنى عن التثنيه والجمع ، وهذا لمّا كان مفرده (۵) لا دلاله له على (۶) الجنس ، واختصّ بالدّلاله على المفرد عدل عن لفظ أفراده (۷) إلى ما هو أدلّ منه على الجنس ، فقيل : قنطار خواتم وقنطار أثوابا.

قوله (۸) : «وشبه التمييز بالمفعول من حيث (۹) إنّ موقعه فى هذه الأمثله كموقعه فى «ضرب زيد عمرا» ، إلى آخره.

فشبّه انتصاب تمييز الجمله بالمفعول لكونه بعد تمام الجمله ، وشبّه انتصاب تمييز المفرد بما ينتصب (۱۰) عن تمام المفردات المشبّهه بالجمل ، كضاربان وضاربون ، فالعامل على ذلك فى «درهما» عشرون ، كما أنّ العامل فى «ضاربون زيدا» ضاربون ، لأنّ العامل هو الذى يتقوّم به المعنى

۱- فى د : «وجماعه».

۲- سقط من ط : «لا» ، وهو خطأ.

۳- فى د : «من».

۴- فى ط : «وما أشبه».

۵- فى ط : «مفردا» ، تحريف.

۶- فى ط : «عن» ، تحريف.

۷- فى ط : «عدل المفرد عن لفظ أفراده» ، تحريف.

۸- أى الزمخشرى ، المفصل : ۶۵.

۹- سقط من د : «من حيث».

۱۰- فى ط : «انتصب».

المقتضى للإعراب ، والمعنى المقتضى لنصب التمييز شبهه بالمفعول ، وشبهه بالمفعول إنّما حصل لوقوعه من تتمّه عشرين ، كما أنّ عمرا من تتمّه «ضاربون» ، فكما أنّ عمرا معمول لضاربون فدرهم معمول لعشرون.

قوله : «ولا ينتصب المميّز عن مفرد إلّا عن تمام (۱)» إلى آخره.

لم يخصّ المفرد لأنّ تمييز الجمله يكون عن غير تمام ، وإنّما خصّه بما يذكر بعد ذلك من جواز الإضافه المختصّه بتمييز المفرد ، وإلّا فالتمييز عن الجمله وعن المفرد فى كونه لا يكون إلّا عن / تمام سواء.

«والذى يتمّ به أربعه أشياء التنوين ونون التثنيه ونون الجمع والإضافه» (۲) ثمّ قسمه قسمين : زائل ولازم ، يعنى بالزائل ما يجوز زواله إلى الإضافه ، ويعنى باللّازم ما لا يجوز العدول عنه إلى الإضافه (۳) ، «فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنيه» (۴) ، لأنّك تقول فى جميع الباب : رطل زيتا ، ورطل زيت ، ومنوان سمنا ومنوا سمن ، ولا يستثنى من ذلك إلّا قولهم : مائه درهم وألف ثوب ، ومائتا درهم ، وألفا ثوب ، فإنّ الإضافه فى ذلك هى الوجه ، وجائز أن يستعمل التّمام والنصب كقوله (۵) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما

فقد ذهب اللّذاذه والفتاء

وإنّما اختيرت (۶) الإضافه إمّا لكثره العدد فى كلامهم ، والإضافه أخفّ فاختيرت فيما كثر وإمّا لأنّ الأصل فى تمييز العدد الإضافه (۷) بدليل قولهم : ثلاثه أثواب إلى عشره أثواب ، وإنّما عدل إلى النصب فيما تعذّر فيه الإضافه فبقى ما عداه على الأصل.

۱- فى المفصل : ۶۵ «تام».

۲- ما بين «كلام الزمخشرى ، المفصل ۶۵ - ۶۶.

۳- سقط من د : «إلى الإضافه» ، وهو خطأ.

۴- ما بين «» كلام الزمخشرى ، المفصل : ۶۶.

۵- نسب البيت فى الكتاب : ۲ / ۱۶۲ إلى يزيد بن ضبه ، ونسب فى الكتاب أيضا : ۱ / ۲۰۸ إلى الربيع بن ضبع الفزارى وهو بهذه النسبه فى المعمرون والوصايا : ۱۰ وأمالى القالى : ۳ / ۲۱۴ - ۲۱۵ والاقتضاب : ۳۶۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۲۴ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۴۸۱ والخزانه : ۳ / ۳۰۶ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۱۶۹ ، ومجالس ثعلب : ۲۷۵ والمخصص : ۱ / ۳۸ ، ۱۵ / ۱۳۲ وشروح سقط الزند : ۱۶۳۱ ، والفتاء مصدر فتى ، الخزانه : ۳ / ۳۰۶.

۶- فى ط : «اخترت».

۷- سقط من د من قوله : «إما لكثره العدد» إلى «الإضافه» ، وهو خطأ.

«واللّازم التّمام بنون الجمع والإضافه».

يعنى لا يكون مميّزه (۱) إلّا منصوبا ، ولا يعدل فيه إلى الإضافه ، وإنّما كان لتعذّر الإضافه فيه.

أمّا ما كان فيه نون الجمع فلا يكون إلّا فى الأعداد ، كعشرون وثلاثون ، وذلك لا يضاف ألبتّه لا إلى تمييزه (۲) ولا إلى غيره ، وإذا تعذّر إضافته إلى غير تمييزه مع مسيس الحاجه فى المعنى إليه كان تعذّر إضافته إلى التمييز الذى يمكن استغناء الإضافه عنه أجدر ، وبيان تعذّر الإضافه هو أنّه لو أضيف لم يخل إمّا أن تثبت فيه النون أو تحذف فلو ثبتت لثبتت نون تشبه نون الجمع المحقّق فكما أنّ نون الجمع المحقّق لا تثبت فكذلك المشبّه به ، ولو حذفت لحذفت نون ليست فى الحقيقه نون جمع (۳) ، فكرهوا الإضافه لأدائها إلى أحد هذين الأمرين ، فالتزموا فى تمييزه النصب.

وقد أورد على ذلك «الزيدون حسنون وجوها» ، فقيل : هذا تمييز عن اسم تامّ بنون الجمع وأنت فى إضافته بالخيار ، وقد تقدّم من قوله : إنّ كلّ تمييز عن تامّ (۴) بنون الجمع لازم نصبه ، ولا يجوز الإضافه إليه.

والجواب عن ذلك أنّ هذا ليس من تمييز المفرد فى شىء ، وإنّما ذلك من تمييز ما يضاهى الجمل ، وقد تقدّم أنّ حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقه / ، لأنّ الحسن منسوب إلى الضمير العائد إلى (۵) المبتدأ ، وهو فى المعنى لمتعلّقه ، وهذا هو الذى فسّر به تمييز الجمله ، بخلاف تمييز المفرد ، والكلام الآن فى تمييز المفرد ، وإنّما قوى الاعتراض بذلك لكونه لم يفصّل تمييز الجمل ولم يبيّنه بما يدفع هذا السّؤال ، وقد تقدّم فى الكلام عليه ما يندفع به ذلك.

واللّازم التّامّ (۶) أيضا بالإضافه كقولك : «على التمره مثلها زبدا» ، لأنّه تعذّرت (۷) فيه الإضافه ، فلزم نصبه لذلك ، وبيان تعذّر الإضافه هو أنّه لو أضيف لم يخل (۸) إمّا أن يضاف المضاف

۱- فى ط : «مميزهما» ، تحريف.

۲- فى ط : «التمييز».

۳- فى د : «الجمع».

۴- فى د : «تمام».

۵- فى د : «على».

۶- فى د : «التمام».

۷- فى د : «لأنه إذا تعذرت».

۸- سقط من د : «لم يخل».

أو المضاف إليه ، أو كلاهما ، ولا يمكن إضافه المضاف من جهه اللّفظ ومن جهه المعنى.

أمّا من جهه اللّفظ فللفاصل ، وأمّا من جهه المعنى فلأنّ الغرض نسبه المثليّه إلى التمره لا إلى الزّبد ، ولو أضيف إلى الزّبد فسد المعنى ، ولا يمكن إضافه المضاف إليه لفساد المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «عندى مثل تمره زبد» فأضفت تمره إلى زبد لم يكن له معنى ، إذ ليس الغرض تبيين التمره بالزّبد وإنّما الغرض تبيين مثل التمره بالزّبد ، فكانت الإضافه تؤدّى إلى ما ليس بمقصود فى المعنى ، ولا يستقيم إضافتهما جميعا لما تقدّم من امتناع إضافه كلّ واحد منهما ، وإذا امتنعت إضافه كلّ واحد منهما بما ذكر كان امتناع إضافتهما جميعا أجدر.

قوله : «وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان» إلى آخره.

وهذا كما ذكر ، لأنّ المقادير وضعت والمقصود منها النّصوصيّه على المقدار ، وحقائق الذّوات لا دلاله لها عليها ، فاحتاجت إلى التمييز باعتبار الدلاله على أجناسها.

ثمّ فسّر ما جاء من تمييز المفردات من غير المقادير بقوله : «لله درّه فارسا ، وحسبك به ناصرا» ، وهو غير مستقيم من جهه أنّ المعنى فى «لله درّه فارسا» ، لله درّ فروسيّته ، فهو مثل قولك : «يعجبنى حسن زيد أبا» ، والمعنى حسن أبوّته ، وإذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل ، لأنّه من باب تمييز النسبه الإضافيّه ، وقد تقدّم أنّ ذلك ليس من باب تمييز المفردات.

وكذلك «حسبك به ناصرا» ، لأنّ المعنى : حسبك بنصرته ، وإذا تبيّن ذلك لم يكن لإيراده فى / تمييز المفردات معنى ، والأولى أن يقال موضعه كقولك : «عندى خاتم حديدا» و «باب ساجا» ، وإن كان الأكثر فى مثل ذلك الإضافه ، وقد جاء التمييز فيها منصوبا تشبيها لها بالمقادير ، فهى تمييز عن مفرد فيما ليس بمقدار.

قوله : «ولقد أبى سيبويه تقدّم المميّز على عامله» إلى آخره.

أقول : لا خلاف أنّ تقديم تمييز المفردات غير جائز عند الجميع (١) ، فلا يجوز «عندى درهما عشرون» ، وكذلك ما أشبهه ، وإنّما الخلاف فيما انتصب عن الجمله المحقّقه ، كقولك : «طاب زيد نفسا» و «حسن زيد أبا» ، وأجاز المازنىّ والمبرّد التقديم ومنعه سيبويه (٢) ، وإنّما لم يجز تقديمه لأنّه فى

١- بعدها فى د : «لأن المفرد عامل ضعيف».

٢- أجاز الكسائى والمبرد والمازنى تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا ، انظر الكتاب : ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٩ ، وعقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ٨٢٨ - ٨٣٢ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا ، وانظر الأشباه والنظائر : ٢ / ٥٤٩ - ٥٥٠.

المعنى فاعل (۱) ، فكما أنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل فكذلك هذا ، ألا ترى أنّ قولك : «حسن زيد أبا» معناه : حسنت أبوّه زيد ، أو حسن أبو زيد.

والثانى (۲) أنّ تقديمه يخرجه عن حقيقه التمييز ، فكان فى تقديمه إبطال أصله ، إذ حقيقه التمييز أن يميّز ما أشكل ، وهو فى المعنى تفسير ، والتفسير لا يكون إلّا لمفسّر ، والمفسّر لا بدّ فى المعنى أن يكون مقدّما على التفسير ، وإلّا لم يكن تفسيرا له ، وفى تقديم التمييز إخراجه عن ذلك ، فوجب تأخيره ، وقد تمسّكوا (۳) بأنّه معمول فعل متصرّف ، فجاز تقديمه كسائر معمولات الأفعال المتصرّفه ، وقوّوا ذلك بما أوردوه من قوله (۴) :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب

والجواب عمّا أنشدوه من وجهين :

أحدهما : أنّ الروايه «وما كان نفسى بالفراق تطيب» ، وليس بالقوىّ (۵).

والثانى : أنّ ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ، ومثل ذلك مردود لا يحتجّ به ، وما ذكروه من المعنى لا ينهض ، لأنّه معارض بمثله فى المنع ، وإذا تعارض المعنيان فى الإجازه والمنع كان الأصل المنع حتى يثبت الباب عنهم (۶) سماعا ، فقد تبيّن أنّ ما لم يسمع لا ينهض على (۷) ما نسب إلى سيبويه (۸).

قوله : «واعلم أنّ هذه المميّزات عن آخرها أشياء مزاله عن أصلها» ، وبيّن أنّ الأصل أن يكون التمييز موصوفا بما انتصب عنه ، ألا ترى أنّ معنى قولك : «عندى عشرون درهما» عندى دراهم

۱- فى د : «الفاعل».

۲- أى : الوجه الثانى لعدم جواز تقديم التمييز على عامله ، والوجه الأول قوله : «لأنه فى المعنى فاعل».

۳- فى د : «تمسك» ، لعله يريد الذين أجازوا تقديم التمييز إذا كان عامله فعلا متصرفا. انظر الإنصاف : ۸۲۸.

۴- هو المخبل السعدى ، والبيت فى الخصائص : ۲ / ۳۸۴ والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۳۵ وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۳۷ والإنصاف : ۸۲۸.

۵- ردّ ابن جنى روايه المازنى والمبرد للبيت بنصب «نفسا» بروايه الزجاجى وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق «وما كان نفسى بالفراق تطيب» وقال : «فروايه بروايه والقياس من بعد حاكم». الخصائص : ۲ / ۳۸۴.

۶- فى ط : «عندهم».

۷- سقط من د : «على» ، وهو خطأ.

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۳۰۴ ، ۵۳۸ - ۵۳۹.

عشرون ، وكذلك جميع تمييز المفردات ، ثم قدّر (۱) تمييز الجمل بكونها فى المعنى / منسوبا إليها الفعل ، فإذا قلت : «حسن زيد أبا» فالمعنى نسبه الحسن إلى الأب ، فكأنّك قلت : أبو زيد حسن ، وإذا ثبت ذلك ثبت أنّه فى المعنى وصف له ، إذ لا فرق فى المعنى بين الصفات والأخبار ، وإنّما يفترقان من جهه علم المخاطب وجهله ، فسمّى الحكم باعتبار جهل المخاطب له خبرا ، وسمّى باعتبار علمه له صفه ، فتبيّن أنّ تمييز الجمله كتمييز المفرد فيما قصد إليه ، وفى (۲) هذا الفصل تقرير للدّليل على امتناع تقديم التمييز ، لأنّه إذا قدّم خرج عن حقيقته لأنّه إنّما كان تمييزا بعد العدول عن هذا الأصل الذى به حصل التفسير بالتمييز ، وإذا قدّم خرج بتقديمه عن حقيقته ، ثمّ بيّن (۳) بعد ذلك المعنى الذى من أجله غيّر عن أصله بقوله :

«والسبب فى ذلك قصدهم (۴) إلى ضرب من المبالغه والتأكيد».

يريد أنّك إذا ذكرت الشىء مبهما توفّرت الدّواعى إلى طلب علمه ، فكان فى ذلك مبالغه وتعظيم ، وأيضا فإنّك إذا ذكرته مبهما ثمّ فسّرته فقد ذكرته مرّتين ، وما ذكر مرّتين آكد ممّا ذكر مرّه واحده ، فتبيّن أنّ فى العدول عن الأصل مبالغه وتأكيدا ، والله أعلم.

۱- فى ط : «قرّر» ، تحريف.

۲- فى د : «فى».

۳- سقط من د : «بيّن» ، وهو خطأ.

۴- فى المفصل : ۶۷ «والسبب فى هذه الإزاله قصدهم».

الاستثناء

قال الشيخ : الترجمه ينبغى أن تكون بالمستثنى ، لأنّه تفصيل لما تقدّم ، والذى تقدّم إنّما هو المستثنى ، حيث قال : «والمستثنى المنصوب» (۱) ، والاستثناء مشكل باعتبار معقوليّته (۲) وحدّه.

أمّا تبيان إشكال معقوليّته فإنّك إذا قلت : «جاء القوم إلّا زيدا» ، لم يخل إمّا أن يكون زيد داخلا فى القوم أو لا (۳) ، فإن كان غير داخل فى القوم لم يستقم ، لأنّ إجماع أهل العربيّه فى الاستثناء المتّصل أنّه إخراج ما بعد إلّا ممّا قبلها ، وإجماع أهل العربيّه مقطوع به فى تفاصيل العربيّه ، وأيضا فإنّا قاطعون [بأنّه](۴) إذا قال العربىّ : «له عندى دينار إلّا ثمنا ونصف ثمن» أن تحسب المذكور بعد إلّا ، ثم تخرجه من الدينار ، ثم تقطع بأنّ المقرّر [به](۵) بعده هو الباقى ، وقد قال القاضى (۶) : لا إخراج ، وقول القائل : «عشره إلّا ثلاثه» موضوعه (۷) بإزاء سبعه (۸) ، حتى كأنّهما عبارتان عن معبّر (۹) واحد ، وقد تبيّن بطلانه (۱۰) قطعا.

وإمّا أن نقول : الإخراج ثابت ، وهو مشكل ، فإنّ المتكلّم إذا قال : «جاء القوم» وزيد منهم فقد وجب نسبه المجىء إليه ، لأنّه منهم ، فإذا أخرج بعد ذلك فقد نفى عنه المجىء ، فيصير مثبتا منفيّا (۱۱)

۱- ظاهر كلام ابن الحاجب أن هذا من كلام الزمخشرى ، ولكنه ليس فى المفصل ، ولا فى شرحه لابن يعيش.

۲- فى الأصل. ط : «عقليته» ، وما أثبت عن د.

۳- مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المستثنى لم يندرج فى المستثنى منه ولا فى حكمه ، ومذهب الكسائى أن قولنا : قام القوم إلا زيدا إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد ويحتمل أنه قام ، ومذهب الفراء أنّ إلا أخرجت وصف المستثنى من وصف المستثنى منه ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۰ ، ومعانى القرآن للفراء : ۱ / ۸۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۶۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۹۴ ، والجنى الدانى : ۵۱۳.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- جاء فى د مكان كلمه «القاضى» : «أبو بكر الباقلانى من أصحاب الشافعى» خطأ. والمقصود هنا القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمدانى ، وكان من غلاه المعتزله توفى سنه ۴۱۵ ه. انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۵ وطبقات الشافعيه الكبرى : ۵ / ۹۷.

۷- كذا جاءت فى الأصل. د. ط. تحريف. والصواب «موضوع».

۸- ذكر الرضى مذهب القاضى عبد الجبار هذا وردّ عليه ، انظر شرحه للكافيه : ۱ / ۲۲۵.

۹- فى د : «معنى».

۱۰- فى د : «وقد تبين بإجماع العربيه بطلانه».

۱۱- سقط من ط : «منفيا» ، خطأ.

باعتبار واحد / ، فيؤدّى إلى أن لا يكون الاستثناء فى كلام إلّا وهو كذب من أحد الطرفين ، وهو باطل ، فإنّ القرآن مشتمل عليه ، قال الله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً)(۱) فلو عل الألف بكمالها وقد نسب اللّبث إليها لوجب أن يكون اللّبث فى جميعها ولم يصحّ بعد هذه النسبه إخراج شىء منها ، ولهذه الشّبهه فرّ القاضى إلى مذهبه المذكور.

والصّواب الذى يجمع بين رفع (۲) الإشكالين أن تقول : لا يحكم بالنسبه إلّا بعد كمال ذكر المفردات فى كلام المتكلّم ، فإذا قال المتكلّم : «قال القوم إلّا زيدا» فهم القيام أوّلا بمفرده ، وفهم القوم بمفرده وأنّ فيهم زيدا ، وفهم إخراج زيد منهم بقوله : «إلّا زيدا» ، ثمّ حكم (۳) بنسبه القيام إلى هذا المفرد الذى أخرج منه زيد ، فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم ، وهو أنّ الإخراج حاصل بالنسبه إلى المفردات ، وفيه توفيه بإجماع النحويّين ، وتوفيه بأنّك (۴) ما نسبت إلّا بعد أن أخرجت زيدا ، فلا يؤدّى إلى المناقضه المذكوره ، فاستقام الأمر فى الوجهين جميعا.

وأمّا حدّه ، فمشكل لأنّ الاستثناء يجمع المتّصل والمنقطع ، ولا يتميّز المتّصل إلّا بالإخراج ، ولا إخراج فى المنقطع ، وكلّ أمرين فصل أحدهما مفقود فى (۵) الآخر يستحيل جمعهما فى حدّ واحد ، فالأولى أن يحدّ المتّصل على حدته والمنقطع على حدته ، فنقول فى حدّ المتّصل : هو كلّ لفظ أخرج به شىء من شىء بإلّا وأخواتها (۶) ، فإذا ورد قوله تعالى : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ)(۷) ، ثمّ قال : «لا تقتلوا أهل الذّمّه» (۸) قلنا : هذا ليس بإخراج ، وإنّما هو تبيين مراد المتكلّم باللّفظ الأوّل ، وكذلك لو قيل :

۱- العنكبوت : ۲۹ / ۱۴.

۲- فى د : «يرفع» مكان «يجمع بين».

۳- فى د : «يحكم».

۴- فى ط : «أنك».

۵- فى د : «مقصود من» ، تحريف.

۶- حدّ ابن الحاجب المستثنى بقوله : «المستثنى متصل ومنقطع ، فالمتصل هو المخرج من متعدّد لفظا أو تقديرا بإلا وأخواتها ، والمنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج» الكافيه : ۱۰۹. وخالف الرضى ابن الحاجب وذهب إلى أنه يمكن جمع المتصل والمنقطع فى حد واحد ، انظر شرح الكافيه له : ۱ / ۲۲۴ ، وحدهما ابن مالك وأبو حيان بحدّ واحد ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۶۴ وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۹۴.

۷- التوبه : ۹ / ۵. والآيه : (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ).

۸- ليس هذا قرآنا.

«قام القوم إلّا زيدا» ، ليس (۱) زيد داخلا فى القوم ، بل هو بمنزله قولك : «قام زيد لا عمرو».

قال (۲) : وقد اختلف فى عامل الاستثناء ، فقال (۳) قوم : إنّ العامل «إلّا» نفسها (۴) ، لأنّ معنى «إلّا» أستثنى ، وقد ردّ ذلك بأنّه لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا ينفكّ عن النّصب.

وقال قوم : «إلّا» مركّبه من إنّ ولا (۵) ، فالعامل إذا نصبت إنّ ، وإذا رفعت لا (۶) ، وهذا ليس بشىء ، لأنّه غير مستقيم لفظا ومعنى ، أمّا اللّفظ فلأنّك لو لفظت به لم يستقم ، وأمّا المعنى فعلى خلاف ذلك.

وقال قوم : العامل أنّ بعد إلّا (۷) ، كأنّك قلت : إلّا أنّ زيدا ، وهذا (۸) ليس بجيّد ، لأنّ «أنّ» لا تضمر ، ولأنّه كان يجب أن تكون ناصبه / أبدا.

وقال قوم : العامل فيه ما قبله بواسطه إلّا إذا كان فضله (۹) ، وهو المذهب الصحيح لأنك إذا قلت : «جاء القوم إلّا زيدا» فقد وقع زيد فضله ، وقد توصّلت إليه فى معنى الإخراج من (۱۰) قولك : «جاء القوم» بإلّا ، فقد صار لقولك : جاء القوم بواسطه إلّا فى زيد معنى هو معنى

۱- فى د. ط : «فليس».

۲- أى ابن الحاجب.

۳- فى د : «فذهب».

۴- نسب هذا القول إلى المبرد والزجاج وطائفه من الكوفيين فى الإنصاف : ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶ ، وكلام المبرد يدل على أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف وإلا بدل منه ، انظر المقتضب : ۴ / ۳۹۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۷۳.

۵- سقط من د : «إلا مركبه من إن ولا» ، خطأ.

۶- القائل بهذا الفراء وبعض الكوفيين ، انظر الإنصاف : ۲۶۱ ، وأسرار العربيه : ۲۰۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶.

۷- ممن قال بهذا الكسائى ، انظر الإنصاف : ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶.

۸- سقط من د : «هذا».

۹- هو مذهب البصريين ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۰ ، ۲ / ۳۳۰ - ۳۳۱ ، والإنصاف : ۲۶۰ - ۲۶۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۶.

۱۰- فى د : «فى».

الاستثناء ، وهذا هو معنى (۱) العامل ، كما أنّ قولك : «ضربت وزيدا» وقع زيد فضله متوصّلا إلى معناه على جهه المعيّه مع ما قبله بواسطه الواو ، فالذى أوجب أن تقول فى «ضربت وزيدا» : العامل [فيه](۲) ما قبل الواو بواسطه الواو فكذلك تقول ههنا ، وإنّما قلنا : إذا وقع فضله ، لأنّه إذا لم يقع فضله صار إمّا أحد جزأى الجمله ، فيكون له حكمه (۳) ، وإمّا من باب آخر غير باب الاستثناء (۴) ، كقولك : «ما ضربت إلّا زيدا» ، ويرد عليه أمران :

أحدهما : أنّ العامل هو الذى يكون له فى المعمول اقتضاء ، وليس فى «جاء» وشبهه اقتضاء لمخرج (۵) منه ، فإن قيل : اقتضاؤه له (۶) كونه مخرجا ممّا نسب إليه ، قيل : قد تقدّم أنّ النسبه إنّما حكم بها بعد الإخراج ، وإلّا تناقض ، فلا يليق بعد ذلك أن يقال : إنّ فى «جاء» اقتضاء للمخرج بالاعتبار الذى (۷) ذكر.

والثانى : أنّ ثمّ (۸) مسائل ليس فيها فعل ، مثل «القوم إلّا زيدا إخوتك» ، فإن كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل ، فالوجه أن يقال : العامل هو الذى اقتضى المخرج منه ، وهو ما ذكر.

ومنهم من يقول : إنّ الاسم المتعدّد (۹) الذى تناول المستثنى هو الذى يقتضى صحّه الإخراج منه ، فهو فى المعنى العامل بواسطه إلّا ، وهذا يشمل (۱۰) المواضع كلّها ، وجد الفعل أو لم يوجد ، فالتمسّك به أولى.

وإنّما هذا فى الاستثناء المتّصل ، فأمّا المنقطع فالعامل فيه إلّا (۱۱) ، لأنّها تعمل عمل لكنّ ، ولها

۱- فى د : «المعنى» ، تحريف.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «حكم الجزء».

۴- بعدها فى د : «أى : من باب المفعول».

۵- فى ط : «يخرج» ، تحريف.

۶- سقط من ط : «له».

۷- سقط من ط : «الذى» ، خطأ.

۸- فى د : «ثمه».

۹- بعدها فى ط : «والمفرد».

۱۰- فى د : «أشمل».

۱۱- فى د : «فيه نفس إلا».

خبر مقدّر على حسب المعنى المراد (۱) ، ومنهم من يقول : إنّه يظهر ، ومنهم من يجعله إذن كلاما مستأنفا (۲).

ثم تكلّم فى الإعراب لأنّه هو المقصود ، فقال (۳) : «المستثنى فى إعرابه على خمسه أضرب ، أحدها : منصوب أبدا ، وهو على ثلاثه أضرب (۴) منها (۵) ما استثنى بإلّا من كلام موجب» احترازا من كلام غير موجب ، وهو القسم الثانى من الخمسه كما سيجىء (۶) ، ولم يحترز من (۷) الصفه ، وإن كان ما بعد إلّا لا يكون منصوبا لقوله : «ما استثنى» ، وإذا كان صفه لم يستثن بها ، ألا ترى أنّ قوله / تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ)(۸) لم يقصد إخراج الله من الآلهه ، وإنّما قصد الوصف ، والآلهه على حالهم ، ولو قصد الإخراج بإلّا لم يكن مستقيما ، وكان بمثابه قولك : «له عندى دراهم إلّا درهما» وليس له حينئذ فائده.

«وبعدا وخلا بعد كلّ كلام».

ولم يعتبر الخفض بعد خلا وعدا (۹) لشذوذه ، فجعله ممّا يكون منصوبا أبدا ، ولذلك ضعّف ذلك القول وقال : «ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرّد» (۱۰).

۱- مذهب سيبويه أن العامل فى الاستثناء المنقطع ما قبل إلّا من الكلام ، كما انتصب المتصل به ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۱۹ والمقتضب : ۴ / ۴۱۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۷.

۲- ذهب أبو الحجاج بن يسعون إلى مثل هذا ، ورد الفارسى على هذا المذهب ، انظر البغداديات : ۲۲۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۹۶ ، والهمع : ۱ / ۲۲۳ ، ومن قوله : «وإنما هذا فى» إلى «مستأنفا» نقله الصبان عن ابن الحاجب بتصرف ، انظر حاشيه الصبان : ۲ / ۱۴۳.

۳- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۶۷ ، وقوله : «المستثنى فى إعرابه» هو بدايه بحث الاستثناء فى المفصل.

۴- فى المفصل : ۶۷ «أوجه».

۵- سقط من المفصل : «منها».

۶- سقط من د : «كما سيجىء».

۷- فى الأصل. د. ط : «عن» ، تحريف. «احترزت من كذا وتحرزت أى توقيته». اللسان (حرز).

۸- الأنبياء : ۲۱ / ۲۲ والآيه : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ).

۹- فى د : «الخفض بعدا وخلا».

۱۰- قال سيبويه : «وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله ، فيجعل خلا بمنزله حاشا» الكتاب : ۲ / ۳۴۹ - ۳۵۰ وقال المبرد : «وقد تكون خلا حرف خفض ..» المقتضب : ۴ / ۴۲۶ وقال الرضى : «قال السيرافى : لم أر أحدا ذكر الجر بعد عدا إلّا الأخفش ، فإنه قرنها فى بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها ، وقال أى السيرافى : ما أعلم خلافا فى جواز الجر بخلا إلا أن النصب بها أكثر» شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۹.

ونصبه بعدا على أن تكون فعلا أضمر فيها فاعلها مستترا (۱) كما أضمر فى «ليس» و «لا يكون» ، وتقديره : عدا بعضهم زيدا ، أى : جانب بعضهم (۲) ، ولم يقدّر حرفا كإلّا للزوم النصب فيها بعد كلّ كلام ، وكذلك «ليس» و «لا يكون» ، فأمّا إذا قلت : ما خلا وما عدا فلا يكون إلّا النّصب (۳) ، لأنّها حينئذ يجب (۴) تقديرها فعلا من جهه أنّ «ما» ههنا لا يستقيم أن تكون موصوله ، فيصحّ تقدير الجارّ بعدها ، بل يجب أن تكون مصدريّه ، فيجب أن تكون «عدا» فعلا ، لأنّ المصدريّه لا يليها إلّا الفعل ، وإنّما لم يصحّ أن تكون موصوله لأنّ الموصوله موضوعه (۵) للصفه والموصوف جميعا ، وههنا ذكر الاسم ، فليس موضع (۶) ما ، ألا ترى أنّك تقول : «اشتريت الكتاب الذى تعلم» ولا تقول : «اشتريت الكتاب ما تعلم».

والآخر (۷) : أنّها لو كانت بمعنى الذى لصحّ أن يقع موضعها «من» فى قولك : «جاء القوم» ، لأنّها لمن يعقل (۸).

والآخر : أنّها لو كانت بمعنى الذى لوجب أن يكون فى الفعل ضمير يعود عليها ، والضمير الذى ذكرنا ضمير بعض القوم ، وأمّا كونها ليست من الأوجه البواقى فظاهر ، فإذن تقديره «جاء القوم خلوّهم من زيد» (۹) ، كأنّك قلت : وقت خلوّهم من زيد ، ووجب هذا التقدير لمّا لم يكن ثمّ مقتض للمصدر.

۱- فى د : «تكون فعل فاعله مستتر فيه تقديرا» ، تحريف.

۲- سقط من د. ط : «بعضهم».

۳- روى الجرمى عن بعض العرب جر ما استثنى بما خلا وما عدا ، انظر المسائل البصريات : ۸۷۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۱۰ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۰.

۴- فى د : «لأنه يجب» وسقط «حينئذ».

۵- سقط من ط : «موضوعه» ، وهو خطأ.

۶- فى د : «بموضع».

۷- لعله أراد بقوله : «وإنما لم يصح أن تكون موصوله لأن ..» الوجه الأول.

۸- سقط من د من قوله : «والآخر أنها ..» إلى «يعقل» ، وهو خطأ.

۹- ذهب السيرافى وابن يعيش إلى أن موضع المصدر المؤول نصب على الحال ، وجعله ابن خروف منتصبا على الاستثناء انتصاب غير ، وذكر الرضى وأبو حيان تقدير ابن الحاجب للمصدر دون عزو ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۷۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۳۱۸ ، والجنى الدانى : ۴۳۸ ، وشرح التصريح : ۱ / ۳۶۴.

والقسم الثانی من الثلاثه شرطه أن یتقدّم بعض الجمله ، کقولک : «ما جاءنی إلّا أخاک أحد» (۱) ، لأنّه کالمفعول معه عند المحقّقین ، فکما لا یتقدّم المفعول معه فکذلک هذا.

القسم الثالث من المنصوب أبدا ، وهو المنقطع ، وهو کلّ لفظ من ألفاظ الاستثناء لم یرد به إخراج سواء کان من جنس الأوّل أو من غیر جنسه ، فلو قلت : «جاء القوم إلّا زیدا» وزید لیس من القوم کان منقطعا ، وکذلک إذا قلت : «ما جاء (۲) القوم إلّا زیدا» لم یجز إلّا النّصب علی مذهب أهل الحجاز (۳) ، واستشهاده (۴) بقوله تعالی : (لا عاصِمَ الْیَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)(۵) یحمل علی أربعه أوجه :

أحدها : وهو / المشهور لا معصوم إلّا الرّاحم ، وعلیه بنی (۶) [المصنّف](۷) ، والأوجه الأخر (۸) اثنان منها متّصل ، ولیس فیه غرض ، وقد قیل بهما ، وواحد منقطع ، وهو لا عاصم إلّا المرحوم (۹) ، ولم یقل به ، ولو قیل به لم یکن بعیدا.

والقسم الثانی من الخمسه ، وهو قوله : «ما استثنی بإلّا من کلام غیر موجب» إلی آخره. (۱۰)

قال الشیخ : وکان ینبغی أن یقول : ذکر المستثنی منه ، وإلّا ورد علیه «ما ضربت إلّا زیدا» ،

۱- أی القسم الثانی من الأقسام الثلاثه التی یکون فیها المستثنی منصوبا أبدا ، والقسم الأول هو ما استثنی بإلا فی کلام موجب وبعد ما خلا وما عدا ، والمثال الذی ساقه الشارح هنا هو المثال الذی أورده الزمخشری فی المفصل : ۶۸.

۲- فی د : «جاءنی».

۳- وبنو تمیم یجوزون الإتباع فی الاستثناء المنقطع ، انظر الکتاب : ۲ / ۳۱۹ والمقتضب : ۴ / ۴۱۳ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۲۸.

۴- أی الزمخشری ، المفصل : ۶۸.

۵- هود : ۱۱ / ۴۳ ، انظر الکتاب : ۲ / ۳۲۵ ، والمقتضب : ۴ / ۴۱۲ ، والکشاف : ۲ / ۲۷۰ ، والبحر المحیط : ۵ / ۲۲۷.

۶- فی ط : «یبنی».

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی ط : «والوجه الآخر» ، تحریف.

۹- بعدها فی د : «لأن المفعول لیس من جنس الفاعل».

۱۰- تصرف ابن الحاجب بکلام الزمخشری ، انظر المفصل : ۶۸.

فإنّه مستثنى من كلام غير موجب ، وليس هو من هذا القسم ، ولا يصحّ أن يقال : هو منه لتصريحه فى القسم الخامس به ، وأيضا فإنّ الاتّفاق على أنّه مفعول ، وأيضا فإنّ البدليّه لا تستقيم فيه ، إذ شرط المبدل منه أن يكون مذكورا ، والاختيار البدل لأنّ النّصب على الاستثناء فى عقليّه العامل فيه إشكال ، فإذا أمكن غيره من الواضح كان أولى ، ووزانه وزان المفعول معه ، فإنّه إذا أمكن غيره كان أولى ، ألا ترى أنّ قولك : «ما لزيد وعمرو» أحسن من قولك : «وعمرا» و «مالك وعمرا» لمّا تعذّر العطف رجع إليه ، كذلك ههنا لا ينبغى أن يصار إلى الاستثناء إلّا عند تعذّر البدليّه.

(وقوله تعالى : (وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ)(۱) فيمن قرأ بالنّصب مستثنى (۲) من قوله : «فأسر بأهلك»).

قال الشيخ : جعل القراءه بالرفع محموله على البدل من قوله : «ولا يلتفت منكم أحد» ، وقراءه النصب محموله على الاستثناء من الموجب من قوله : «فأسر بأهلك» ، وهذا التفصيل (۳) باطل قطعا (۴) ، فإنّ القراءتين ثابتتان قطعا ، فيمتنع حملهما على وجهين ، أحدهما باطل قطعا ، والقضيّه واحده ، فهو إمّا أن يكون سرى بها أو ما سرى بها ، فإن كان قد سرى بها فليس مستثنى إلّا من قوله : «ولا يلتفت منكم أحد» ، وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله : «فأسر بأهلك» ، فقد ثبت أنّ أحد التأويلين باطل قطعا ، فلا يصار إليه فى إحدى القراءتين الثابتتين قطعا ، والأولى من هذا أن يكون «إلّا امرأتك» فى الرفع والنّصب مثل قوله تعالى : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)(۵) ، ولا بعد (۶) أن يكون أقلّ القرّاء على الوجه الأقوى ، وأكثرهم على الوجه الذى دونه ،

۱- هود : ۱۱ / ۸۱ ، والآيه : (قالُوا يا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء من «امرأتك» ، وقرأ الباقون بنصبها. انظر الحجه للقراء السبعه : ۴ / ۳۶۹ والحجه لابن خالويه : ۱۶۵ ، والكشاف : ۲ / ۲۸۴ ، والبحر المحيط : ۵ / ۲۴۸ ، والنشر : ۲ / ۲۷۹ ، والإتحاف : ۲۵۹.

۲- سقط من ط : «مستثنى» ، خطأ. وفى المفصل : ۶۸ «فمستثنى».

۳- فى ط : «الفصل».

۴- ردّ ابن الحاجب على الزمخشرى فى هذه المسأله فى شرحه للكافيه : ۴۵ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۳۳ والبحر المحيط : ۵ / ۲۴۸.

۵- النساء : ۴ / ۶۶.

۶- فى ط : «يبعد».

بل قد التزم بعض الناس أنّه يجوز أن يجمع القرّاء على قراءه غير الأقوى.

والقسم الثالث من الخمسه يجب فيه الجرّ ، وهو إمّا اسم وإمّا حرف ، فإن كان اسما فما بعدها (۱) مضاف إليه ، وإن كان / حرفا ، أعنى حرف (۲) جرّ [كعدا وخلا](۳) فما بعده مجرور به ، والكلام فى «غير» و «سوى» و «سواء» يأتى فى فصله بعد هذا ، والكلام فى «حاشا» إذا نصبت بها على غير المختار كالكلام فى «عدا» و «خلا» على المختار (۴) ، وقد تقدّم.

والقسم «الرابع جائز فيه الرفع والجرّ ، وهو ما استثنى بلا سيّما».

قال الشيخ : لا ينبغى أن يكون [لا سيّما](۵) فى الاستثناء ، لأنّ الاستثناء إخراج شىء من شىء وإثبات ضدّ الحكم له ، وهذا ليس كذلك ، بل هو إثبات ذلك الحكم الأوّل بطريق الزياده فى معناه ، مثاله قولك : «أحسن إلىّ القوم لا سيّما عمرو» ، وإنّما أورده لمّا كان بينهما مخالفه ما ، لأنّ الثانى ثبت له زياده ، فكأنّه غير الحكم الأوّل ، ويجوز فى الواقع بعد «لا سيّما» الجرّ ، وهو الأكثر ، والرفع وهو قليل ، والنّصب وهو الأقلّ ، ولم يذكره ، وقد وقع فى بعض النسخ (۶) ، فأمّا الجرّ فله وجهان :

أحدهما : أن تكون «ما» زائده ، والاسم مجرور بالإضافه ، فيكون التقدير : جاء القوم لا مثل زيد.

والوجه الثانى : أن تكون «ما» نكره بمعنى شىء ، ويكون زيد بدلا منها ، فيكون التقدير : جاء القوم لا مثل رجل زيد.

والرفع على أن تكون «ما» بمعنى شىء ، وزيد مرفوعا خبر مبتدأ محذوف ، فيكون التقدير : جاء القوم لا مثل شىء هو زيد.

ولو قدّرت «ما» موصوله وزيدا خبر المبتدأ المحذوف والجمله صله لم يكن بعيدا.

۱- أى بعد غير وحاشا وسوى ، انظر المفصل : ۶۸.

۲- فى د : «أعنى به حرف».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- صرح المبرد بفعليه حاشا فى المقتضب : ۴ / ۳۹۱ ، ونقل ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۲۷۸ عن المبرد أنه ذهب إلى أن «حاشا» يكون فعلا ويكون حرفا ، وعقد مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى «حاشا» فى الاستثناء أفعل أم حرف أم ذات وجهين. انظر الإنصاف : ۲۷۸ - ۲۸۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- لم أجد هذا فى نسخه المفصل التى بين يدى ولا فى شرحه لابن يعيش : ۲ / ۸۵.

والقسم «الخامس جار على إعرابه قبل دخول كلمه الاستثناء».

وهـذا لم يذكر له ضابطا ، وضابطه أن يكون ما قبل «إلّا» غير موجب ولا مذكورا معه المسـتثنى منه ، وسواء كان فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو صـفه أو حالا ، كلّ ذلك واقع ، وفائده «إلّا» فى المعنى كفائدتها لو ذكر المستثنى منه فى أنّ الغرض حصر (۱) ذلك المعنى لما ذكر بعده.

قوله : «وحكم غير فى الإعراب حكم المستثنى بإلّا». (۲)

قـال الشـيخ : لمّـا وقعت «غير» موقع إلّا ، و «إلّا» حرف غير معرب ، و «غير» اسم ، وجب أن يكـون لهـا إعراب ، فجعـل إعرابها الإعراب الـذى يكون على الاسم الـذى يكون بعـد «إلّا» ، وجعل ما بعدها هى مخفوضا بالإضافه ، لأنّها اسم يقبل الإضافه ، فوفّى بمقتضـى الاسـمين ، وإذا وقعت «إلّا» موقع «غير» فى الوصـفيّه جعل إعراب ما بعد «إلّا» إعراب «غير» نفسه ، وسيأتى ، ومثل ذلك «لا» إذا وقعت موقع «غير» جعـل إعراب مـا بعـدها إعراب «غير» لتعـذّر الإضـافه ، فيقولون : «جئت لا راكبـا ولا ضاربا» أى : غير راكب وغير (۳) ضارب ، وقال (۴) :

فألفيته غير مستعتب

ولا / ذاكر الله إلّا قليلا

وأمّا «سوى» فقد تقدّم الكلام عليها فى المفعول فيه.

قوله : «واعلم أنّ إلّا وغيرا يتقارضان ما لكلّ واحد منهما».

قال الشـيخ : سـبب حمل كلّ واحـد منهما على صاحبه أنّ ما بعـد كلّ واحـد منهما مغاير لما قبلها ، إلّا أنّ غيرا وقوعها (۵) موقع «إلّا» كثير ، ووقوع «إلّا» موقع غير قليل ، وسببه أنّ غيرا اسم ، وتصرّفهم فى الأسماء أكثر من تصرّفهم فى الحروف.

۱- فى د : «أحصر» ، تحريف.

۲- فى المفصل : ۶۹ «حكم الاسم الواقع بعد إلا».

۳- فى الأصل. ط : «ولا» ، تحريف ، وما أثبت عن د.

۴- هو أبو الأسود الدؤلى ، والبيت فى ديوانه : ۲۰۳ ، والكتاب : ۱ / ۱۶۵ ، ومعانى القرآن للفراء : ۲ / ۲۰۲ والمقتضب : ۲ / ۳۱۳ والمنصف : ۲ / ۲۳۱ والخزانه : ۴ / ۵۵۴ والدرر : ۲ / ۲۳۰ وورد بلا نسبه فى مجاز القرآن : ۱ / ۳۰۷ والخصائص : ۱ / ۳۱۱ وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۸۳ والإنصاف : ۶۵۹ والمغنى : ۶۱۲ ، ۷۱۶ ، قوله : استعتب : طلب العتاب ، وللبيت قصه ذكرها البغدادى فى الخزانه : ۴ / ۵۵۴.

۵- فى د : «وقعت».

واستشهاده (۱) بقوله تعالى : (لا يَسْتَوِى الْقاعِدُونَ)(۲) الآيه ، إلى آخره.

قال الشيخ : فإن قيل : «غير» إذا أضيفت إلى المعرفه فهى نكره ، فكيف جرت على المعرفه صفه.

فالجواب : أنّ غيرا إذا كانت فى تقسيم حاضر كانت معرفه ، مثل قوله تعالى : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)(۳) ، فلذلك جرت كذلك.

وقوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ)(۴) ، قال بعضهم : ليس على الوصفيّه ، وإنّما هو (۵) على البدل ، وصحّ لأنّه فى معنى النفى ، لأنّ معنى قولك : لو كان فيهما آلهه إلّا الله : ما فيهما آلهه إلّا الله ، فلمّا كان معناه معنى النفى جرى فى البدل مجراه (۶) ، وهذا ضعيف من أوجه :

أحدها : أنّه لو كان كذلك لجاز أن تقول : لو كان فيهما آلهه إلّا الله ، كما تقول : ما فيهما إلّا الله ، لأنّه بمنزلته ، وليس الأمر كذلك.

الثانى : أنّه لا يجرى النفى المعنوىّ مجرى النفى اللفظىّ ، ألا ترى أنّك تقول : «أبى القوم إلّا زيدا» بالنّصب ليس إلّا ، ولو كان النفى المعنوىّ كاللفظىّ لجاز «أبى القوم إلّا زيد» ، وكان المختار ، وههنا أولى ، لأنّ النفى محقّق غير مقدّر فيه إثبات ، وفى «لو» مقدّر ما بعدها الإثبات ، وإنّما قدّر فيه النفى لمّا كان الإثبات مقدّرا (۷).

الثالث : أنّه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ، ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز أن تقول : «إلّا الله» بالنصب ، ولا يستقيم المعنى ، لأنّ الاستثناء إذا سكت عنه دخل ما بعده فيما

۱- أى الزمخشرى ، المفصل : ۷۰.

۲- النساء : ۴ / ۹۵ ، وتتمه الآيه : (غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ وَالْمُجاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللهِ).

۳- الفاتحه : ۱ / ۷.

۴- الأنبياء : ۲۱ / ۲۲ ، وسلفت الآيه ورقه : ۸۶ أ.

۵- سقط من ط : «هو».

۶- الرضى وابن هشام نقلا أن المبرد أجاز رفع «الله» فى الآيه على البدل ، لأن لو فى معنى النفى ، ولكنّ المبرد جعل «إلّا الله» فى الآيه صفه ، انظر المقتضب : ۴ / ۴۰۸ ، وانظر كلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۳۳۲ ، والإنصاف : ۲۷۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۴۷ ، ومغنى اللبيب : ۷۴.

۷- فى د. ط : «تقديرا».

قبله ، ألا ترى أنّك لا تقول : «جاءنى رجال إلّا زيدا» ، فكذلك لا يستقيم أن تقول : لو كان فيهما آلهه إلّا الله [بالنصب](۱) ، وقوله (۲) :

وكلّ أخ مفارقه أخوه

لعمر أبيك إلّا الفرقدان

قال الشيخ : فيه شذوذان :

أحدهما : أنّه وصف المضاف ههنا ، وهو «كلّ» ، والقياس أن يوصف المضاف إليه فى «كلّ» ، وهو مع ذلك جائز ، وحمله على ذلك ضروره الرّدف بالألف ، فإنّها لازمه ، وهو المعنى الذى حمله على الوصفيّه ، ولو جاز له أن يقول : إلّا الفرقدين من (۳) غير ضروره تحمله لم يحمل على الخفض الذى هو ضعيف ، ولحمل (۴) على الاستثناء فالذى حمله على أن يجعل «إلّا» صفه هو الحامل له على أن يكون صفه لكلّ ، وإلّا لم يحصل / له غرض.

والشذوذ الثانى : أنّه فصل بين الصفه والموصوف بالخبر ، وهو قليل. (۵)

قال : «وتقول : ما جاءنى من أحد إلّا زيد ، فتحمله على البدل من الموضع ، لا من اللّفظ» (۶).

قال الشيخ : إنّما كان كذلك لتعذّر الحمل على اللّفظ من حيث إنّ «من» لا يصحّ تقديرها بعد «إلّا» ، لأنّها لا تزاد إلّا فى سياق النفى ، وإذا بطل الحمل على اللّفظ وجب الحمل على المحلّ (۷) ، والمحلّ رفع ، فوجب الرفع على المحلّ ، لأنّ تقدير «جاءنى زيد» مستقيم ، وكذلك إذا قلت : «ما

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- هو عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، والبيت فى ديوانه : ۱۸۱ ، والكتاب : ۲ / ۳۳۴ ، والبيان والتبيين : ۱ / ۲۲۸ ، والكامل للمبرد : ۴ / ۷۶ ، ونسبه الآمدى فى المؤتلف والمختلف : ۱۱۶ إلى حضرمىّ بن عامر ، وقال البغدادى : «وهذا البيت جاء فى شعرين لصحابيين أحدهما عمرو بن معد يكرب ، الثانى حضرمى بن عامر» الخزانه : ۲ / ۵۵ ، وورد البيت بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۴۰۹ وأمالى المرتضى : ۲ / ۸۸ ، والإنصاف : ۲۷۱ ، والمغنى : ۷۶ ، والفرقدان : نجمان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر ، الخزانه : ۲ / ۵۴.

۳- فى د : «على».

۴- فى ط : «ويحمل» ، تحريف.

۵- نقل البغدادى كلام ابن الحاجب على البيت بإيجاز انظر الخزانه : ۲ / ۵۴.

۶- تصرف ابن الحاجب بعباره الزمخشرى. قال الزمخشرى : «وتقول : ما جاءنى من أحد إلا عبد الله وما رأيت من أحد إلا زيدا ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، فتحمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ» المفصل : ۷۱.

٧- فی د : «وجب علی رأی سیبویه الحمل علی المحل». وانظر الکتاب : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦.

رأيت من أحد إلّا عبد الله» مستقيم أيضا.

وقوله : «لا أحد فيها إلّا عمرو».

قال بعضهم : إنّما لم يصحّ الحمل على اللّفظ لأنّه يؤدّى إلى تقدير دخول «لا» على المعرفه ، وهى لا تدخل عليها ، وهذا غير مستقيم ، فإنّه لو قيل : «لا إله إلّا إله واحد» لم يكن إلّا كذلك [مرفوعا](۱) ، فبطل تعليله بذلك ، وإنّما الوجه أن يقال : إنّما امتنع لأنّه يؤدّى إلى تقدير «لا» بعد إلّا ، لأنّ البدل فى حكم تكرير العامل ، والعامل فى الأوّل «لا» فوجب (۲) أن يكون كذلك فى المبدل منه ، ولا يستقيم لفظا ولا معنى ، أمّا اللّفظ فإنّ «لا» لا يلفظ بها بعد إلّا ، وأمّا المعنى فإنّه (۳) يتناقض ، لأنّ «إلّا» للإثبات و «لا» للنفى فيتناقضان.

وأشكل ما يرد عليه «ليس زيد شيئا إلّا شيئا لا يعبأ به» ونظائره لأنّه يقال : فليمتنع البدل ههنا ، لأنّ النصب إنّما يكون بعد النفى ، وهو لا يتقدّر بعد «إلّا» (۴) لفساد المعنى ، إذ الغرض إثباته شيئا لا يعبأ به ، فإن أجيب بأنّ قولهم : «لا إله إلّا الله» مستثنى من أحد الجزأين لا باعتبار أنّه الجزء الآخر كما فى قولك : «ليس زيد شيئا» فليس بمستقيم لأمرين :

أحدهما : أنّه لا أثر لكونه من الأوّل أو الثانى (۵) ، لأنّ العامل واحد.

والآخرك بطلانه بقولك : ليس القوم إلّا عمرو منطلقين ، فهذا مستثنى من الجزء الأوّل ، وهو جائز على البدل.

فإن قيل : المستثنى فى «لا إله إلّا الله» مستثنى من مبنىّ ، وفى «ليس» من معرب ، فليس بمستقيم أيضا ، لأنّا نقول : لا فرق بين قولنا : «لا إله إلّا الله» و «لا إله للناس إلّا الله».

والجواب الصحيح أن يقال : إنّما عملت «لا» لأجل النفى ، فلا تقدّر عامله إلّا مع النفى ، فبطل تقديرها عامله بعد «إلّا» ، لأنّ «إلّا» للإثبات ، ولم تعمل «ليس» لأجل النفى ، وإنّما عملت

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى د : «فيجب».

۳- فى د : «فلأنه».

۴- سقط من د من قوله : «لأن النصب» إلى «إلا» ، وهو خطأ.

۵- فى ط : «والثانى» ، تحريف.

لكونها فعلا (۱) ، فهى بمثابه «مـا» و «كـان» جميعـا أى : بمثابه هـذا المجموع ، وهو قولنا : «ما كان» ، فإنّه فعل ، وإن كان نفيا ، كذلك «ليس» (۲) ، ولو قلت : «ما كان زيد شيئا إلّا شيئا» لكان مستقيما ، لأنّ العمل ل «كان» / و «كان» يصحّ تقديرها بعد «إلّا» ، و «ليس» لمّـا كـانت فعلا معناه النفى توهّم أنّه بمثابه «لا» فى العمل ، وليس الأمر كـذلك ، بل عمله للفعليّه والفعليّه إذا قـدّرت مجرّده عن النفى لم تتعـذّر ، ولكن لمّـا كـان انفكاكها عن النفى متعـذّرا لفظا توهّم أنّ التقـدير متعـذّر كما تعـذّر فى «لا» (۳) ، وسـيجىء فى باب الأفعال الناقصه هـذا (۴) ، وإذا تحقّق أنّ عملهـا ليس لأجـل النفى بـل لأجـل الفعليّه (۵) تحقّق تجويز تقـدير الفعليّه بعد إلّا مجرّده عن النفى ، وهذا السّرّ هو الذى جوّز (۶) أن تقول : «ليس زيد إلّا قائما» ولم يجز «ما زيد إلّا قائما» لأنّ «ما» لم تعمل إلّا للنفى ، ولا يقـدّر بعد «إلّا» ، فبطل العمل ، و «ليس» (۷) لم تعمل لأجل النفى بل لأجل الفعليّه (۸) ، فكان عملها مع «إلّا» ومع غير «إلّا» على حـدّ سواء ، فتحقّق الفرق على وجه مسـتقيم ، وإذا تحقّقت ذلك علمت جواز «ليس زيد بشـىء إلّا شـيئا» بالنصب ، وامتناع «ما زيد بشىء إلّا شيئا» بالنصب ، لأنّ عمل «ما» لأجل النفى ، فلو قدّرتها بعد «إلّا» عامله لم تكن إلّا نافيه فيختلّ المعنى ، بخلاف «ليس» ، فإنّ عملها ليس لأجل النفى ، فالوجه الذى هى نفى فيه غير الوجه الذى هى عامله فيه.

۱- سقط من د من قوله : «فلا تقدر عامله» إلى «فعلا» ، وهو خطأ.

۲- سقط من د من قوله : «أى بمثابه هذا» إلى «ليس». وهو خطأ.

۳- فى د : «إلا» ، تحريف.

۴- سقط من د من قوله : «وسيجىء» إلى «هذا».

۵- فى د : «للفعليه» موضع «لأجل الفعليه».

۶- فى د : «حقق».

۷- فى د : «فبطل العمل به فى ليس» ، تحريف.

۸- فى د : «للفعليه».

«فصل : وإن قدّمت المستثنى على صفه المستثنى منه ففيه طريقان :

أحدهما : وهو اختيار سيبويه : أن لا تكترث للصفه وتحمله على البدل».

قال الشيخ : يدلّ على صحّه مذهب سيبويه أنّه غير مستثنى ممّا تأخّر عنه ، فلم يجب النصب ، وبيان أنّه غير مستثنى ممّا تأخّر عنه أنّ زيدا (۱) لم يخرج إلّا من الأحدين ، وهو متقدّم ، و «خير» إنّما جيء به لبيان المراد بالأحدين (۲) ، فتقديمه وتأخيره (۳) على حدّ واحد ، فوجب أن لا يكون مستثنى متقدّما.

ووجه آخر : وهو أنّ البدل مختار فى كلّ كلام غير موجب ، وهذا مستثنى من كلام غير موجب ، فوجب اختيار البدل ، وبيانه أنّك لو قلت : «ما جاءنى أحد» وسكتّ كان كلاما تامّا ، والصفه ليست جزءا من الكلام ، وإنّما يقصد بها بيان المراد بالموصوف ، وإذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب ، فيجب اختيار الرفع فيه ، كما يجب فيما لم يوصف ، وحجّه المخالف أنّه توهّم أنّ الصفه والموصوف امتزجا فى المعنى ودلّا على شيء واحد ، فكان تقديمه على أحدهما كتقديمه / عليهما ، فوجب النصب عنده.

۱- كذا فى الأصل د. ط. ولعل الصواب : «أبوك» ، والمثال الذى ساقه سيبويه وتبعه الزمخشرى فى المفصل هو : «ما أتانى أحد إلا أبوك خير من زيد» ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۳۶ ، والمقتضب : ۴ / ۳۹۹ ، والمفصل : ۷۲.

۲- فى د : «من الأحدين».

۳- فى د : «فتقديم الخبر وتأخيره».

«فصل : وتقول فی تثنیه المستثنی : ما أتانی إلّا زید إلّا عمرا».

قال الشیخ : یعنی بتثنیه المستثنی تکریر المستثنی ، لا علی الاصطلاح ، لأنّ حکم المستثنی المثنّی وغیره سواء ، ثمّ مثّل بقوله : «ما أتانی إلّا زید إلّا عمرا أو إلّا عمرا إلّا زید (۱) ، ترفع الذی أسندت إلیه وتنصب الآخر» فرفع أحدهما واجب ، إذ لا بدّ من الفاعل ، ونصب الآخر لأنّ التفریغ لا یکون من جهه واحده إلّا لشیء واحد ، ولو رفع الآخر لکانا مرفوعین من جهه واحده وهو غیر مستقیم.

فإن قیل : أرفعه علی أن أبدل «إلّا عمرو» من قولک : «ما أتانی أحد إلّا زید» من أحد المخرج (۲) منه زید فهو غیر مستقیم من حیث لفظ التفریغ ، لأنّ التفریغ قد أخذ حقّه ، فلم یبق إلّا أن تقول : إنّ قولک : «ما أتانی أحد إلا زید» بمعنی «ترک هؤلاء الإتیان» ، فلذلک قال صاحب الکتاب (۳) : «لأنّک لا تقول : ترکونی إلّا عمرو» ، وتعرّض لموقع الشّبهه ، وبیّن أنّک لو صرّحت بما هو معناه الذی یرجع إلیه لم یکن إلّا نصبا.

والمسأله الثانیه : «ما أتانی إلّا عمرا إلّا بشرا أحد» واضحه بعد ما ذکره (۴) ، لأنّ نصب أحدهما علی أنّه مقدّم علی المستثنی منه ، ونصب الآخر علی ما کان علیه لو کان متأخّرا ، وهذا الثانی لمّا تقدّم ووضح لم یتعرّض له ، والذی نصب لأجل التقدیم تعرّض له ، لأنّه هو الذی حدث له النصب فی هذه المسأله لأجل التقدیم ، ولو قلت : «ما أتانی أحد إلّا زیدا إلّا عمرو» کان جائزا أیضا ، ویکون قولک : «عمرو» بدلا من قولک : «أحد إلّا زیدا».

فإن قلت : قل (۵) : «ما أتانی أحد إلّا زید إلّا عمرو» واجعل «عمرو» بدلا من قولک : «أحد إلّا زید» (۶) فقد تقدّم ما یدلّ علی دفعه ، وهو أنّ هذا قد أخذ بدله ، وهو فرع التفریغ ، فلا یکون له تفریغ آخر من جهه واحده ، والذی قبله لم یأخذ تفریغا ، لأنّ زیدا منصوب فیه.

۱- فی المفصل : ۷۲ «أو إلا زیدا إلا عمرو».

۲- فی ط : «والمخرج» تحریف.

۳- أی الزمخشری ، انظر المفصل : ۷۲.

۴- فی د : «هذا من ذلک» موضع «بعد ما ذکره» ، تحریف.

۵- سقط من ط : «قل» وهو خطأ وفی د : «فقل».

۶- سقط من ط : «إلا زید» ، خطأ.

فأمّا إذا قلت : «ما أتانى إلّا زيدا أحد إلّا بشر» ، لم يخل من أن تجعل «بشرا» هو البدل ، وزيدا استثناء ، أو زيدا بدلا ثمّ قدّمته على المستثنى منه ، فإن قدّرت الأوّل كان رفع بشر هو المختار ، ويكون قولك : «إلّا زيدا» استثناء من قولك : «أحد إلّا بشر» ، ويجوز النصب أيضا على الاستثناء ، / وإن قدّرت الثانى نصبت بشرا أيضا على الاستثناء ، لأنّ الذى كان يكون بدلا قد قدّمته ، وهو زيد ، ويكون «بشرا» استثناء من أحد مخرج منهم زيد ، أمّا نصب زيد فواضح.

«فصل : وإذا قلت : ما مررت بأحد إلّا زيد خير منه» إلى آخره.

قال الشيخ : هذا راجع إلى الاستثناء المفرّغ باعتبار الصفات لأنّ التفريغ جار فى الصفات وغيرها ، قال الله تعالى : (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ)(۱) ، والصفه قد تكون بالمفرد ، وقد تكون بالجمله (۲) ، وحكمهما واحد فى الصّحه ، فعلى هذا تقول : «ما جاءنى أحد إلّا قائم» و «ما جاءنى أحد إلّا أبوه قائم» ، وكلّ ذلك مستقيم.

فإن قيل : فالاستثناء المفرّغ معناه نفى الحكم عن كلّ ما (۳) عدا المستثنى ، كقولك : «ما جاءنى إلّا زيد» ، و «ما ضربت إلّا يوم الجمعه» نفيت المجيء عن كلّ واحد (۴) وأثبتّه لزيد ، ونفيت الضّرب فى جميع الأوقات وأثبتّه فى يوم الجمعه ، وهذا لا يستقيم فى الصّفه ، لأنّك إذا قلت : «ما جاءنى أحد إلّا راكب» لم يستقم أن ينتفى جميع الصّفات حتى لا يكون عالما وحيّا ممّا لا يستقيم أن ينفكّ عنه.

فالجواب من (۵) وجهين :

أحدهما : أنّ الصفات لا ينتفى منها (۶) إلّا ما يمكن انتفاؤه ممّا (۷) يضادّ المثبت ، لأنّه قد علم أنّ جميع الصّفات لا يصحّ انتفاؤها ، وإنّما الغرض نفى ما ضادّ المذكور بعد إلّا لمّا كان ذلك معلوما ، فاغتفر استعماله بلفظ النفى والإثبات المفيد للحصر.

الثانى : أن يقال : إنّ هذا الكلام يرد جوابا لمن ينفى تلك الصفه فيجاب على قصد المبالغه والرّدّ جوابا يناقض ما قاله ، والغرض إظهار إثبات (۸) تلك الصفه ووضوحها وإظهارها دون غيرها.

۱- الشعراء : ۲۶ / ۲۰۸.

۲- فى ط : «قد تكون بالمفرد والجمله».

۳- فى د : «من» ، تحريف.

۴- فى د : «أحد».

۵- فى د : «فالجواب عنه من».

۶- فى ط : «عنها» ، تحريف.

۷- فى ط : «ومما» ، تحريف.

۸- فى الأصل. ط : «إثبات إظهار» ، وما أثبت عن د وهو أحسن.

وقوله : «و «إلّا» لغو فی اللّفظ معطیه فی المعنی فائدتها» مستقیم.

وقوله : «جاعله زیـدا خیرا من جمیع من مررت بهم» (۱) غیر مسـتقیم ، فإنّ ذلک مأخوذ من نفس خبر زیـد لا من «إلّا» ، ألا تری أنّک لو قلت : «زیـد خیر من جمیعهم» کان هذا المعنی مسـتفادا منه ولیس فیه إلّا ، وإنّما معنی «إلّا» إثبات هذه الصـفه للأحدین دون غیرها علی حسب الوجهین المتقدّمین.

۱- یتکلم ابن الحاجب علی المثال الذی ساقه الزمخشری ، وهو «ما مررت بأحد إلّا زید خیر منه». المفصل : ۷۲.

«فصل : وقد أوقع الفعل موقع المستثنى»

فى ألفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف / للاختصار ، كقولهم : «نشدتك بالله إلّا فعلت» ، وفيه اختصاران :

أحدهما : وضع الإثبات والمراد معنى النفى.

والآخر : وقوع الفعل موقع المصدر.

فقوله : «نشدتك بالله» معناه : ما أطلب ، وقوله : «إلّا فعلت» معناه : فعلك (۱) ، وجاز ذلك لأنّ باب القسم باب اتّسع فيه فى الاختصار لكثرته فى الكلام ، فجاز فيه ما لا يجوز فى غيره.

۱- كذا فى الأصل. د. ط. ولعل الأصح «إلا فعلك».

«فصل : والمستثنى يحذف تخفيفا»

قال الشيخ : وإنّما يكون ذلك عند قيام قرينه دالّه (۱) على خصوصيّه المستثنى المحذوف ، وإلّا فلو قيل : «جاء القوم إلّا» لم يجز ، فإذا قلت : «ضربت زيدا ليس إلّا» فهذا جائز ، لأنّه قد تقدّم (۲) ما يشعر بالمستثنى المحذوف ، لأنّ المعنى (۳) : ليس المضروب إلّا زيدا ، وكذلك «ليس غير» ، لأنّ المعنى : ليس المضروب غير زيد ، وليس الضّمّ (۴) فى «ليس غير» رفعا ، وإنّما هو بناء لحذف المضاف إليه منها ، وسيأتى ذلك فى الظروف المبنيّه ، إن شاء الله تعالى ، فغير فى موضع [نصب](۵) خبرا لليس ، لأنّ إعرابها إعراب الاسم الواقع بعد «إلّا» ، والاسم الواقع بعد «إلّا» ههنا نصب ، فكذلك «غير» ، فلمّا حذف مضافها بنيت بناء الغايات ، فلذلك ضمّت.

۱- فى د : «القرينه الداله».

۲- سقط من ط من قوله : «لم يجز ، فإذا ..» إلى «تقدّم» ، وهو خطأ.

۳- سقط من ط : «المعنى» ، وهو خطأ.

۴- العباره فى ط : «وكذلك فإذا قلت : ضربت زيدا ليس إلا فهذا جائز لأنه قد تقدّم ، ليس غير لأن المعنى ليس المضروب غير زيد ، وليس الضم ..» وهى عباره مضطربه ومختلطه.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[الخبر والاسم فی بابی کان وإنّ]

«قال : الخبر والاسم فی بابی کان وإنّ

لمّا شبّه العامل فی البابین بالفعل المتعدّی» إلی آخره.

قال الشیخ : جعل المصنّف (۱) معمولی کان وإنّ مشبّهین بالفاعل والمفعول ، ولم یذکر مرفوع «کان» فی المشبّهات بالفاعل ، وهذا الذی هو ظاهر کلامه ههنا فی أنّ مرفوع «کان» مشبّه بالفاعل مذهب کثیر من النحویّین (۲) ، وإسقاطه اسم «کان» من المشبّهات بالفاعل حیث لم یذکره یدلّ علی أنّه عنده فاعل ، وذکره ههنا أنّ (۳) المعمولین فی بابی «کان» و «إنّ» یدلّ علی أنّه عنده (۴) مشبّه بالفاعل ، فإمّا أن یکون اختار المذهب الأول [ثمّه](۵) وهو أنّه فاعل فلم یذکره [ههنا](۶) ، واختار ههنا أنّه مشبّه بالفاعل ، فجاء الاختلاف فی قوله ، وإمّا أن یکون هذا الکلام علی خلاف ظاهره ، فیحمل قوله : «شبّه العامل فی البابین بالفعل المتعدّی» أنّ «إنّ» شبّهت بالفعل المتعدّی باعتبار معمولیها (۷) جمیعا ، و «کان» شبّهت به باعتبار منصوبها خاصّه ، ویکون قوله : «شبّه ما عمل فیه بالفاعل» یعنی خبر «إنّ» / «والمفعول» یعنی منصوب «إنّ» ومنصوب «کان» جمیعا ، فعلی هذا یکون مرفوع «کان» فاعلا علی ما تقدّم ، ویکون قد ترک ذکره فی المرفوعات لکونه دخل فی حدّ الفاعل.

ولم یذکر فی هذه الترجمه حدّ اسم «إنّ» ولا خبر «کان» ، وسببه أنّ اسم «إنّ» هو المبتدأ فی المعنی ، وخبر «کان» هو الخبر فی المعنی ، وإنّما نسب إلی «إنّ» و «کان» من حیث وجودهما معهما ، فاستغنی بذلک عن حدّهما.

ثمّ لمّا کان خبر «کان» قد یکون محذوفا عنه (۸) عامله جعل له فصلا فقال : «ویضمر العامل فی خبر «کان» فی مثل قولهم : الناس مجزیّون بأعمالهم إن خیرا فخیر وإن شرّا فشرّ».

۱- سقط من ط : «المصنف».

۲- انظر ما تقدم ق : ۳۸ أ.

۳- کذا فی الأصل. د. ط. ولعل «أن» مقحمه هنا.

۴- سقط من د. ط : «عنده».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فی ط : «معمولها» ، تحریف.

۸- فی د. ط : «منه».

وهذه المسأله ونظائرها يجوز فيها أربعه أوجه : نصب الأوّل ورفع الثانى ، وهو أجودها ، وعكسها ، وهو أردأها ، ونصبهما جميعا ، ورفعهما جميعا ، وهما (۱) متوسّطان بين الأوّل والثانى.

وإنّما اختير نصب الأوّل ورفع الثانى لأنّا إذا نصبنا فالتقدير : إن كان عمله خيرا ، والمعنى عليه ، وجاز تقدير «كان» لأنّه فعل دلّ عليه سياق الكلام ، فكان حذفه جائزا.

وضعف الرفع لأنّك إذا رفعت فلا بدّ من تقدير رافع ، ولا يقدّر إلّا «كان» لكون المعنى عليه ، فإمّا أن تقدّرها تامّه أو ناقصه ، فتقديرها تامّه ضعيف ، لأنّ التامّه قليله فى الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه ، وما كثر استعماله قوى حذفه ، وأيضا فإنّ تقدير التامّه مخلّ بالمعنى ، لأنّه يصير كأنّه أجنبىّ عن الأوّل ، والمعنى على تعلّقه به ، وذلك إنّما يكون فى الناقصه (۲) ، وإن قدّرت التزام الناقصه وجب أن يكون الخبر مقدّرا محذوفا ، ليكون «خير» اسما لها ، ولا يمكن أن يقدّر إلّا مثل قولك : «إن كان فى عمله خير» ، أو ما أشبهه ، وهو ضعيف لفظا ومعنى ، أمّا اللّفظ فلكثره ما نقدّره محذوفا ، وأمّا المعنى فلأنّه يرجع مخصوصا ، وليس المعنى على الخصوص ، وإنّما المعنى فيه على الإطلاق والتعميم.

وإنّما كان رفع الثانى هو الوجه لأنّه إذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء ، والمبتدأ بعد فاء الجزاء جائز حذفه قياسا مستمرّا إذا علم ، وهذا كذلك ، وضعف نصبه لأنّه لا بدّ أن يقدّر له ناصب ، ولا ناصب ينبغى أن يقدّر غير «كان» ، وإذا قدّرت «كان» فإمّا أن يكون التقدير : إن كان عمله خيرا كان جزاؤه خيرا ، كما قدّره سيبويه (۳) ، وهو ضعيف ، لأنّه يلزم منه حذف الفاء الثابته / فى المسأله ، وهو غير مستقيم ، وأيضا فإنّه حذف للفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ المذكور حذف على قياس ، فكان أولى ، وإمّا أن يكون التقدير : إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا ،

۱- سقط من د : «وهما» ، خطأ.

۲- فى ط : «إنما يكون الأول فى الناقصه» ، مقحمه.

۳- قال سيبويه بعد أن أورد المثال المذكور : «ومن العرب من يقول : وإن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، كأنه قال : إن كان الذى عمل خيرا جزى خيرا وإن كان شرا جزى شرا .. والرفع أكثر وأحسن فى الآخر لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء» الكتاب : ۱ / ۲۵۸ ، وانظر الكتاب : ۳ / ۱۱۳ ، ۳ / ۱۴۹ ، وكتاب الشعر : ۵۷ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۴۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۶۴.

فيضعف من حيث إنّ مجيء الفاء مع الفعل (۱) المضارع قليل (۲) ، وأيضا فإنّه على غير قياس ، ورفعه على القياس على ما تقدّم.

ولم يذكر المصنّف رفع الأوّل ونصب الثانى (۳) ، وذكر نصب الأوّل ورفع الثانى ، ونصبهما جميعا ، ورفعهما جميعا ، ويلزم من جواز نصبهما جميعا ورفعهما جميعا جواز رفع الأوّل ونصب الثانى ، وإن كان أضعف ، فيجوز أن يكون ترك ذكره لضعفه ، ويجوز أن يكون ترك ذكره لأنّ فى كلامه ما يرشد إليه.

ثمّ ذكر حذف «كان» فى موضع يجب فيه حذفها ، وهو مثل قولهم : «أمّا أنت منطلقا انطلقت» وأصله : لأن كنت منطلقا انطلقت (۴) ، فحذف اللّام على القياس الجائز فى حذفها (۵) ، وحذفت «كان» للاختصار ، ثمّ وجب أن يكون الفاعل المتّصل منفصلا لحذف ما يتّصل به ، فصار «أن أنت منطلقا انطلقت» ، ثمّ عوّض من «كان» «ما» زائده ، لتكون دالّه على ذلك المحذوف مع كونها عوضا ، فصار «أمّا أنت منطلقا انطلقت» ، فأدغمت نون «أن» فى «ما» لأنّ إدغام النون الساكنه فى الميم واجب ، فصار «أمّا أنت منطلقا انطلقت» ، وهذا التقدير وإن كان فيه استبعاد قريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم يقدّر ، ولا يستبعد التأويل إذا كان تركه يؤدّى إلى ما هو أشذّ منه ، وذلك أنّك إذا لم تتأوّل ذلك لم يستقم إعراب ذلك ، وخرج عن قياس كلامهم ، وذلك معلوم البطلان ، فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج عن القاعده المعلومه ، وقد روى قوله (۶) :

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلا

فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

۱- فى ط : «فعل».

۲- بعدها فى د : «قال الله تعالى : (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) ..» والآيه من سوره المائده : ۵ / ۹۵.

۳- سقط من ط : «ونصب الثانى» ، وهو خطأ.

۴- ذهب الكوفيون إلى أنّ «أن» المفتوحه فيها معنى «إن» التى للمجازاه ، وذهب البصريون إلى أنها على معنى التعليل وشبهوها بإذ. انظر الكتاب : ۱ / ۲۹۳ ، ۳ / ۱۴۹ ، والمسائل المنثوره : ۱۵۸ والإنصاف : ۷۱ - ۷۲ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۰۰.

۵- فى د : «فى حذف حرف الجر من أدوات المصدريه وحذفت ..».

۶- قال البغدادى بعد أن أنشد البيت : «وهذا البيت مع استفاضته فى كتب النحو لم أظفر بقائله ولا بتتمته والله أعلم» الخزانه : ۲ / ۸۳ ، وورد البيت بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۹۹ وأمالى ابن الحاجب : ۴۱۰ - ۴۱۱ والمغنى : ۳۴.

بكسر الأوّل وفتح الثانى ، أمّا كسر الأوّل فلأنّه شرط ، فوجب كسره ، ودخول «ما» عليه كدخولها فى قولك : «إمّا تكرمنى أكرمك» ، وفتح الثانى واجب لأنّه مثل قولك : أمّا أنت منطلقا انطلقت (۱) ، وقد تقدّم ذكره.

وأمّا قوله : «فالله يكلأ ما تأتى وما تذر» فجواب الشّرط ومعلّل (۲) بقوله (۳) : «أمّا أنت مرتحلا» ، وصحّ أن يكون (۴) لهما (۵) جميعا من حيث كان الشّرط والعلّه فى معنى واحد ، ألا ترى أنّ قولك : «إن أتيتنى أكرمتك» بمعنى قولك : «أكرمك لأجل إتيانك» ، فإذا ثبت أنّ الشّرط (۶) والتعليل / بمعنى واحد (۷) صحّ أن تعطف أحدهما على الآخر وتجعل الجواب لهما جميعا فى المعنى ، فصار مثل قولك : «إن أكرمتنى وأحسنت إلىّ أكرمتك» ، إلّا أنّه وضع موضع «أحسنت إلىّ» لفظ التعليل ، فصار كأنك قلت : إن أكرمتنى فلأجل (۸) إتيانك فأنا أكرمك ، وذلك سائغ (۹).

۱- سقط من ط : «انطلقت».

۲- فى الخزانه : ۲ / ۸۳ وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ۱ / ۱۸۰ : «معلل».

۳- فى ط : «لقوله» ، تحريف.

۴- أى : جواب الشرط.

۵- أى جوابا للشرط ومعلّلا بقوله : «أمّا أنت ..».

۶- فى الخزانه : ۲ / ۸۳ : «الشرطيه».

۷- سقط من د : «واحد».

۸- فى ط : «لأجل».

۹- اتهم ابن هشام ابن الحاجب بالتعسف فى توجيه هذا البيت واختصر كلامه دون أن يعزوه إلى مصدره. انظر المغنى : ۳۵ ، ونقل البغدادى كلام ابن هشام فى المغنى وأشار إلى أن كلام ابن الحاجب الذى نقله ابن هشام فى كتاب «الإيضاح شرح المفصل» ، ثم أتى بكلام ابن الحاجب من قوله : «وقد روى قوله» إلى «سائغ». انظر الخزانه : ۲ / ۸۲ - ۸۳ وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ۱ / ۱۷۹ - ۱۸۰.

المنصوب بلا التى لنفى الجنس

قال صاحب الكتاب : «هى كما ذكرت محموله على إنّ»

قال الشيخ : ينبغى أن يذكر ما يتميّز به المنصوب بلا ، لأنّه بوّب له ، والأولى أن يقال : هو المسند إليه بعد دخول «لا» نكره يليها مضافا أو مشبّها بالمضاف (۱) ، ولكنّه استغنى عن ذلك بما ذكره فى أثناء فصول الباب فليمش معه.

قال : «وذلك إذا كان المنفىّ مضافا».

وإنّما لم ينتصب إلّا إذا كان مضافا ، لأنّه إذا كان مفردا تضمّن معنى الحرف (۲) ، فوجب بناؤه ، وبيان تضمّنه معنى الحرف أنّ قولهم : «لا رجل فى الدار» أبلغ فى النفى من «لا رجل فى الدار» و «ليس رجل فى الدار» ، ولا يمكن تقدير ما يكون (۳) به كذلك إلّا بحرف مؤكّد ، والحرف الذى يؤكّد به النفىّ «من» ، فوجب تقديرها ، هذا مع أنّ الحكم منهم ببناء «لا رجل فى الدار» يوجب هذا التقدير ، ولو كان معناه كمعنى «لا رجل فى الدار» (۴) ، لأنّ البناء فى لغتهم إنّما يكون بمثل ذلك ، فإذا لم يكن ظاهرا وجب تأويله.

وأمّا نصبهم بها فلأنّها محموله على «إنّ» من حيث إنّ [إنّ](۵) نقيضتها ، وهم يحملون الشىء على نقيضه ، إمّا لأنّه فى أحد الطّرفين ، كما أنّ (۶) الآخر فى الطرف الآخر ، وإمّا لتلازمهما فى الذهن ، وليس بين النفى والإثبات درجه ، فلمّا تلازما وأعطى أحدهما حكما أعطى الآخر الملازم مثله.

«وأمّا قوله (۷) :

۱- كذا عرف ابن الحاجب المنصوب بلا التى لنفى الجنس فى الكافيه : ۱۱۵.

۲- فى د. ط : «الحروف» ، تحريف.

۳- فى د : «تقدير ما ما يكون» ، مقحمه.

۴- انظر : المقتضب : ۴ / ۳۵۹ ، وأسرار العربيه : ۲۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۶۴ ، ومغنى اللبيب : ۲۶۵.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى ط : «كان».

۷- عجز البيت : «إتّسع الخرق على الرّاقع» ونسب فى الكتاب : ۲ / ۲۸۵ والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۵۱ ، والدرر : ۲ / ۱۹۸ إلى أنس بن عباس بن مرداس السلمى ، وفى جمهره اللغه : ۲ / ۳۸۳ أنّ نصر بن سيار كتب به إلى مروان الحمار ، ونسبه القالى فى أماليه : ۳ / ۷۲ إلى بعض اليشكريين ، وصاحب التاج (قمر) إلى عامر جد العباس بن مرداس ، وورد البيت بلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب : ۴۱۲ ، وروايه صدر البيت فى جمهره اللغه : «كنّا نرقّيها فقد مزّقت» وفى أمالى القالى : «كنا نداريها فقد مزقت».

لا نسب اليوم ولا خلّه

.....

فعلى (۱) إضمار فعل».

هـذا الكلام وقع منه وهما ، وإلّا فقوله (۲) : «ولا خله» مثل قولهم : «لا حول ولا قوّه» سواء ، ولا ضـروره فى ذلك ، وسـنذكر أنّ قولهم : «لا أب وابنا» (۳) جائز (۴) ، و «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» جائز ، وإذا كان مثله فلا حاجه إلى تكلّف جعله ضروره ، وليس مثل قوله : (۵)

ألا رجلا .....

.....

لأنّ هـذا لا يمكن جعله من باب «لا حول ولا قوّه» (۶) ، بـل هو مثـل قولـك : «لا رجل» مفردا ، وكما أنّ قولك : «لا رجلا» لا يكون إلّا لضروره فكذلك «ألا رجلا» ، فلذلك (۷) حمل الناس «ألا رجلا» / على ذلك (۸).

وأمّا «ولا خلّه» فقد ذكره الناس مستشهدين به على «لا حول ولا قوه».

۱- فى د : «بالنصب فعلى». وهو مخالف لنص المفصل : ۷۵.

۲- فى ط : «قوله» ، تحريف.

۳- وردت هذه العباره فى بيت شعرى سيأتى ذكره ص : ۳۶۰.

۴- سقط من ط : «جائز» ، خطأ.

۵- البيت بتمامه : «ألا رجلا جزاه الله خيرا يدلّ على محصّله تبيت» وقائله عمرو بن قعاس بكسر القاف بعدها عين كما فى الخزانه : ۱ / ۴۵۹ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۳۰۸ ونوادر أبى زيد : ۵۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۱ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۶۶ والأشمونى : ۲ / ۱۶ ، والمحصله بكسر الصاد : المرأه التى تحصل تراب المعدن ، وقال البغدادى : «والظاهر ما قاله الأزهرى فى التهذيب ، فإنه أنشد هذا البيت وما بعده وقال : هما لأعرابىّ أراد أن يتزوج امرأه بمتعه ، فصاده مفتوحه ، وأنشد الأخفش هذا البيت فى كتاب المعاياه وقال : قوله : محصله موضع يجمع الناس أى يحصلهم ، وتبيت فعل ناقص مضارع بات اسمها ضمير المحصله». الخزانه : ۲ / ۴۶۰.

۶- بعدها فى د : «بالنصب».

۷- سقط من د : «فلذلك».

۸- انتصاب «رجلا» عند الخليل على تقدير فعل «ترونى» ، وذهب يونس إلى أن الفتحه فتحه بناء والتنوين للضروره ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۰۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۷۱.

قال : «ومن حقّه (۱) أن يكون نكره».

وإنّما وجب تنكيره لأنّ الغرض بها نفى الجنس ، فلا حاجه إلى التعريف ، لأنّه لو عرّف لم يعرّف إلّا تعريف الجنس ، وكما يحصل ذلك بالمعرفه كذلك يحصل بالنكره ، فيقع التعريف ضائعا ، وأيضا فإنّ الغرض بها نفى الواحد المتعقّل فى الذهن ، فيلزم منه نفى ما عداه ، وذلك لا يحصل إلّا بالتنكير ، وقولك : «لا رجال فى الدار» نسبه الجمع ههنا إلى تفاصيل جعل الجنس رجالا لا رجلا كنسبه المفرد فى قولك : «لا رجل».

ثم استشهد بقول سيبويه : «واعلم أنّ كلّ شىء» إلى آخره (۲) ، ولا ينهض دليلا (۳) ، لأنّه لا يلزم إذا حسن أن تدخل على كلّ ما يدخل عليه «ربّ» أن لا تدخل إلّا على نكره ، وإن كانت «ربّ» لا تدخل إلّا على نكره ، نعم لو قال : إنّ كلّ شىء حسن أن تعمل فيه «لا» حسن أن تعمل فيه «ربّ» ، و «ربّ» لا تدخل إلّا على نكره لنهض دليلا (۴) ، ثم أورد (۵) اعتراضا على هذا الأصل بقوله (۶) :

لا هيثم اللّيله للمطىّ

ولا فتى مثل ابن خيبرىّ

وقال (۷) : «فعلى تقدير التنكير».

۱- فى المفصل : ۷۶ «وحقه».

۲- قال سيبويه : «واعلم أن كل شىء حسن لك أن تعمل فيه ربّ حسن لك أن تعمل فيه لا». الكتاب : ۲ / ۲۸۶.

۳- سقط من ط : «دليلا».

۴- سقط من ط : «دليلا».

۵- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۷۶.

۶- لم يعرف قائل هذين البيتين ، والأول منهما من الخمسين التى لم يعرف قائلوها ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۹۶ والمقتضب : ۴ / ۳۶۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۳۹ والأشمونى : ۲ / ۴ والهمع : ۱ / ۱۴۵ ، والبيتان فى الدرر : ۱ / ۱۲۴ منسوبان إلى بعض بنى دبير ، وهما بلا نسبه فى الخزانه : ۲ / ۹۸ - ۹۹. وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وقيل : هو هيثم ابن الأشتر ، وكان عارفا بالبيداء والفلوات. وجميل بثينه هو المقصود بابن خيبرى ، وقيل غيره. انظر الخزانه : ۲ / ۹۸ - ۹۹.

۷- قبلها فى د : «هيثم علم حاد معروف».

وتقرير (۱) السؤال هو أنّ هيثم علم لحاد (۲) مشهور ، وبصره (۳) وأبو حسن (۴) وأميّه (۵) أعلام ، فقد دخلت عليها «لا» (۶) ، والجواب عن مثل ذلك أن يقدّر فيه لا ـ مثل هيثم ، وعلى ذلك يكون نكره لأنّ «مثل» لا تتعرّف بالإضافه ملفوظا بها ، فلأن لا تتعرّف محذوفه أجدر.

۱- سقط من ط : «وتقرير» ، وهو خطأ.

۲- فی د : «حاد».

۳- من قولهم : «لا بصره لكم» ، والبصره هنا أحد العراقين ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۹۶ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۴.

۴- من قولهم : «قضيه ولا أبا حسن لها» ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۹۷ والمقتضب : ۴ / ۳۶۳.

۵- وردت هذه الكلمه فی بيت عبد الله بن الزبير - بفتح الزای وكسر الباء - وهو : أری الحاجات عند أبی خبيب نكدن ولا أميّه فی البلاد والبيت بهذه النسبه فی الكتاب : ۲ / ۲۹۶ - ۲۹۷ وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۲۳۹ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۰۳.

۶- سقط من ط : «لا» ، وهو خطأ.

«فصل : وتقول : لا أب لك ، ولا غلامين لك ، ولا ناصرين لك».

قال الشيخ : وإنّما أورد ذلك وإن كان معلوما على القياس المتقدّم لأجل اللّغه الأخرى التى ذكرها (۱) بعده (۲) ، لكونها على خلاف القياس ، وهو قوله : «وأمّا قولهم : لا أبا لك ، ولا غلامى لك ، ولا ناصرى (۳) لك» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى أنّ هذه اللّغه شاذّه ، لأنّه أعطى أحكام الإضافه وفيه ما يأباها من اللّفظ والمعنى.

وقوله : «فمشبّه فى الشّذوذ بالملامح» لأنّ ملامح جمع لمحه ، وقياسه لمحات أو لماح (۴) ، ومذاكير جمع ذكر ، وقياسه ذكور (۵) ، و «لدن غدوه» قياسه الخفض ، والنصب شاذّ (۶).

وقوله : «وقصدهم فيه إلى الإضافه» يريد أنّه مضاف على الحقيقه ، باعتبار المعنى ، وجعل إعطاءه حكم المضاف / لذلك ، ثمّ أكّد كونه مضافا بأن جعل اللّام إنّما زيدت لتأكيد الإضافه ، ثمّ أبدى معنى آخر فى مجيئها ، وهو «ما يظهر بها من صوره الانفصال» (۷).

يريد أنّه لمّا تعذّر قضاء حقّ المنفىّ باعتبار المعنى فى كونه نكره قضى حقّه باعتبار اللّفظ بإدخال هذه اللّام ، وكلّ ذلك مؤذن من كلامه بأنّه مضاف حقيقه [لغويّه لا حقيقه اصطلاحيّه](۸) ثمّ أكّد ذلك بقوله : «وقد شبّهت فى أنّها مزيده (۹) ومؤكّده ب «تيم» ، الثانى فى (۱۰) : «يا تيم تيم عدىّ».

۱- فى د : «يوردها».

۲- فى ط : «بعدها».

۳- فى ط : «ناصرين» ، تحريف.

۴- بعدها فى د : «كقصه وقصاع».

۵- بعدها فى د : «أو ذكران».

۶- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۳۷ - ۲۳۸.

۷- ما بين «» كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۷۸.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى المفصل : ۷۸ «مزيله» ، تحريف. وفى شرح ابن يعيش : ۲ / ۱۰۷ «مزيده» كما أثبت.

۱۰- أى فى بيت جرير : يا تيم تيم عدىّ لا أبا لكم لا يلقينكم فى سوءه عمر وتقدم ق : ۶۳ من الأصل.

وذلك غير مستقيم ، لأنّه لو كان مضافا لكان معرفه ، ولو كان معرفه لم يصحّ دخول «لا» عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرّر ، وأيضا فإنّ معنى «لا أبالك» معنى «لا أب لك» ، ولا خلاف فى أنّ «لا أب لك» نكره ، فيجب أن يكون «لا أبا لك» نكره ، لأنّ التنكير أمر معنوىّ ، وإذا اتّفق لفظان فى الأمر المعنوىّ وأحدهما نكره وجب أن يكون الآخر كذلك ، وإلّا لم يتّفقا ، وأيضا فإنّه لو كان مضافا لكان معرفه ولو كان معرفه لكان مرفوعا ، لأنّ «لا» إذا دخلت على المعرفه بعدها وجب الرفع والتكرير على ما سيذكره.

فإذا ثبت أنّه غير مضاف بطل جميع ما ذكره (۱) بناء على ذلك ، فنقول : إنّما أعطى أحكام المضاف على الوجه الشّاذّ ، لأنّه أشبه المضاف لمشاركته له فى أصل معناه ، لأنّ قولك : غلامك وغلام لك مشتركان فى أصل النسبه ، وإن كانا مختلفين فى الأخصيّه عند حذف اللّام والأعمّيّه عند وجودها ، فلمّا كان بينه وبين المضاف هذه المناسبه أعطى حكم المضاف لفظا على هذا الوجه الشّاذّ ، ولذلك لم يقل : لا أبا فيها ، ولا رقيبى عليها ، لأنّ «فى» و «على» لا مدخل لهما فى النسبه الإضافيّه الأخصّيّه والأعمّيّه (۲) ، فلذلك فارقاهما (۳) وأشباههما ما جاء باللّام ، فهذا هو الوجه السّديد الذى لا يطعن عليه بمثل ما تقدّم ولا غيره.

قال : «والفرق بين المنفىّ فى هذه اللّغه وبينه فى الأولى أنّه فى هذه (۴) معرب وفى تلك (۵) مبنىّ».

وهذا كما ذكره ، وإنّما يستقيم حقّ الاستقامه على الوجه الذى ذكرته ، وأمّا على الوجه الذى ذكره فينبغى أن يكون مرفوعا إذا كان معرّفا ، لأنّه مضاف إلى معرفه ، وقد تعرّف بذلك ، و «لا» إذا دخلت على المعرفه وجب أن تكون مرفوعه.

قوله : «فإذا فصلت فقلت : لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك ، امتنع الحذف والإثبات عند (۶) سيبويه وأجازهما يونس».

۱- فى د : «ما ذكرناه».

۲- فى ط : «ولا الأعميه».

۳- فى ط : «فارقتاهما» ، تحريف. ولعل الصواب : «فارقهما ..»

۴- بعدها فى د : «أى فى لا أبا لك». عباره مقحمه على نص المفصل.

۵- بعدها فى د : «أى فى لا أب لك». عباره مقحمه على نص المفصل.

۶- فى د : «امتنع حذف النون وإثبات الألف عند ..» ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۶۲.

قال الشيخ : ووجه قول (۱) سيبويه (۲) إن كان علّته أنّه مضاف وأنّ ذلك قد فصل / بينهما فبعد عن المضاف ، وعلى ما ذكرناه أنّه مشبّه بالمضاف على وجه بعيد ، فلا يلزم من تشبيهه (۳) به تشبيهه بما هو أبعد ، والفصل يبعد المضاف [عن المضاف إليه](۴) فلأن يبعد البعيد أقرب.

«وإذا قلت : لا غلامين ظريفين لك لم يكن بدّ من إثبات النون فى الصفه والموصوف».

يعنى أنّك إذا وصفت المنفىّ [بلا](۵) ثم نسبته باللّام لم تعطه أحكام الإضافه ، أمّا على قوله فلأنّه مضاف (۶) ، وقد (۷) تعذّر فيهما جميعا لأنّه لا يمكن إضافه الأوّل مع الفصل ولا إضافه الثانى ، لأنّ الغرض به غير الذّات ، فلا معنى لإضافته ، وأمّا على التشبيه بالمضاف فلأنّه بالنسبه إلى الأوّل بعيد ، وبالنسبه إلى الثانى غير مستقيم فيه معنى الإضافه لما ذكرناه.

۱- فى د : «مذهب».

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۲۷۹ وكلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۲۸۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۶۲.

۳- فى ط : «شبهه» ، تحريف.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- كذا فى الأصل ، د. ط. ولعل الصواب : «غير مضاف».

۷- فى ط : «قد».

«فصل : وفی صفه المفرد وجهان : أحدهما أن تبنی معه علی الفتح»

لتنزّلهما منزله شیء واحد ، ولیس صفه المنفیّ فی الفصلیّه (۱) کغیرها من الصفات ، ألا تری أنّک إذا قلت : «لا رجل فی الدار» کان النفی لجنس الرجال عموما ، وإذا قلت : «لا رجل ظریف» کان النفی لنوع الظّرفاء خاصّه ، بخلاف قولک : «یا زید الطویل» فإنّ الصفه ثمّه لم تفد إلّا توضیحا فی المنادی خاصّه ، ولم تجعله لنوع دون نوع.

«والثانی أن تعرب» (۲) ، وهو القیاس «محموله (۳) علی محلّه» ، وهو القیاس أیضا من جهه أنّ الإعراب فی التابع إنّما یکون علی إعراب المتبوع إن أمکن فی اللّفظ (۴) والمحلّ.

وإلّا ففی (۵) المحلّ بدلیل وجوب «جاءنی هؤلاء الکرام» ولا یجوز غیره ، وإنّما جاز الإعراب علی اللّفظ فیما کان من هذا القبیل لکون الحرکه فیه عارضه (۶) شبّهت لعروضها بحرکه الإعراب ، کما قیل : یا زید الطویل والطویل ، إلّا أنّ النصب ههنا (۷) کالرفع ثمّ (۸) ، والرفع ههنا کالنّصب ثمّه.

«فإن فصلت بینهما أعربت».

من جهه أنّ (۹) بناءه إنّما کان لتنزّله معه کالشیء الواحد (۱۰) ، والفصل یأبی ذلک فتعیّن الإعراب ، وإذا أعربت فالوجهان.

«ولیس فی الصفه الزائده علیها إلّا الإعراب».

۱- فی ط : «الفضلیه».

۲- قوله : «والثانی أن تعرب» کلام الزمخشری ، المفصل : ۷۸.

۳- فی ط : «أو محموله». هذه زیاده علی کلام الزمخشری تفسد المعنی ، وفی المفصل : ۷۸ : «محموله علی لفظه أو محلّه».

۴- سقط من ط ، من «إنما یکون علی ..» إلی «اللفظ» ، وهو خطأ لا یستقیم السیاق دونه.

۵- فی الأصل. ط : «فی» تحریف ، وما أثبت عن د.

۶- بعدها فی د : «مطرده».

۷- بعدها فی د : «یعنی فی «یا زید»».

۸- فی د : «ثمه أی فی باب الرجل».

۹- سقط من ط : «أن» ، وهو خطأ.

۱۰- بعدها فی د : «کما یقال : لا رجل فیها ظریفا وظریف ، ولیس فی الصفه الزائده کما یقال : لا رجل ظریف طویلا».

كراهه كثره التركيب فى الكلام (١) ، إذ ليس من جنس لغتهم.

«فإن كرّرت المنفىّ جاز فى الثانى الإعراب والبناء».

أمّا الإعراب فلأنّه تابع فجاز فيه الإعراب كالصفه ، وأمّا البناء فإمّا لأنّه تأكيد لفظىّ ، والتأكيد اللّفظىّ حكمه حكم المؤكّد ، أو بدل (٢) ، والبدل حكمه حكم المبدل منه ، بدليل «يا زيد زيد» بالضمّ لا غير.

«وحكم المعطوف حكم الصفه».

يعنى فى الإعراب ، لأنّه قال : «إلّا فى / البناء» ، وإنّما جاز الإعراب لفظا ومحلا كما جاز فى الصفه وكما جاز فى قولك : «يا زيد الطويل والطويل» ، وإنّما (٣) لم يجز البناء لأنّ البناء فيه لم يخل إمّا أن يكون على وجه الاستقلال وإمّا أن يكون على وجه التبعيّه.

أمّا على الاستقلال فلا يستقيم من جهه أنّ شرط ذلك التّلفّظ بلا ، ألا ترى أنّك (٤) لو قلت : «رجل فى الدار» وأنت تعنى «لا رجل فى الدار» لم يستقم (٥).

وأمّا على التّبعيّه فلا يستقيم من جهه الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف ، ومن جهه أنّهما متغايران ، فلا يلزم من بناء الصفه معها لتنزّلهما منزله شىء واحد بناء هذا التابع المغاير للمنفىّ الأوّل.

قال : «فإن تعرّف».

يعنى تعرّف (٦) المعطوف لم يكن فيه إلّا الرفع.

«كقولك : لا غلام لك (٧) ولا العبّاس (٨)».

١- فى د : «الكلم».

٢- سقط من ط : «أو بدل» ، وهو خطأ.

٣- فى ط : «أو إنما» ، تحريف.

۴- سقط من ط : «أنك».

۵- فى د : «يجز».

۶- فى ط : «يتعرف».

٧- سقط من ط : «لك» ، وهو خطأ.

٨- فى د : «لا غلام والعباس» ، خطأ. وهو مخالف للمفصل : ٨٠.

وإنّما وجب الرفع لأنّه إن جعل مستقلا وجب رفعه ، كما يجب فى قولك : «لا زيد ولا عمرو عندنا» ، وإن جعل تبعا وجب ذلك ، لأنّ النصب فى قولك : «لا رجل ولا امرأه» إنّما جاز إجراء لحركه البناء مجرى (١) حركه الإعراب ، فجعل المعطوف كأنّ حرف النفى مباشره ، فأعطى الحركه التى كانت تكون له لو (٢) باشره ، والمعرفه لو باشرها حرف النفى لم تكن إلّا مرفوعه ، فهى إذا كانت تابعه بذلك أجدر.

قال : «ويجوز رفعه إذا كرّر».

يعنى ويجوز رفع ما بعد «لا» فى الأوّل والثانى وما بعدهما إذا حصل التكرار ، كقوله تعالى : (فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ)(٣) [وخصّ الرفع تاره بالذكر وإن جاز فيه إذا كرّر خمسه أوجه على ما يأتى ، لأنّ بقيّه الأوجه قد تقدّم بعضها القوىّ ، وآخر هذا الفصل بعضها الضعيف ، فلم يبق إلّا وجه رفعهما](٤) ، وإنّما جاز الرفع لأنّه مقدّر جوابا لسؤال سائل : «أرجل (٥) فى الدار أم امرأه» فقيل له : لا رجل فى الدار ولا امرأه ، فحسن أن يكون مطابقا ، وإن كان فيه مخالفه قياسه (٦) [لأنّ القياس البناء](٧) وإذا جاز «دعنى من تمرتان» لذلك فهو ههنا أجوز ، وإنّما قدّر جوابا لسؤال كذلك ولم يقدّر «لا رجل فى الدار» كذلك لأمرين :

أحدهما : أنّه لو كان «لا رجل فى الدار» جوابا لسؤال سائل لكان «لا» تغنى وحدها ، ألا ترى أنّه إذا قيل : «أفى الدّار رجل» فالجواب أن يقال : لا أو نعم ، بخلاف قولك : «أرجل فى الدار أم امرأه» إذا لم يكن فيها أحدهما ، فلا يحصل المقصود إلّا بقولك (٨) : «لا رجل فى الدار ولا امرأه».

الثانى : أنّ قولك : «لا رجل فى الدار ولا امرأه» إذا قدّرته جوابا كانت فيه المطابقه لشيئين ، وفى

١- فى د : «منزل».

٢- فى ط : «له فيه لو» ، زياده غير لازمه.

٣- البقره : ٢ / ١٩٧ ، والآيه : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ).

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى د : «لأنه مقدر لسؤال من قال : أرجل ...» ، خطأ.

٦- فى ط : «قياسيه».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى ط : «قولك».

قولك : «لا رجل فى الدار» مطابقه لشىء واحد ، فلا يلزم من مراعاه شيئين مراعاه شىء واحد.

«فإن جاء مفصولا بينه وبين لا أو معرفه وجب الرفع والتكرير (١)».

أمّا وجوب الرفع فلأنّ العامل مشبّه بمشبّه ، وأصله «إنّ» ، وإذا كان الأصل لا يستقيم / الفصل بينه وبين منصوبه فالفرع أجدر ، فلذلك بطل العمل عند الفصل ، فارتفع الاسم على الابتداء.

وأمّا وجوب التكرير فلأنّه جواب لمتكرّر فيه ذلك ، والذى يحقّق كونه جوابا جواز الفصل بين «لا» وبين منفيّها ، ألا ترى أنّك لو قلت : «لا فى الدار رجل» لم يجز [إلّا إذا قلت : لا فى الدار رجل ولا امرأه](٢) ، فلمّا كان السؤال كذلك ، والفصل ما جىء به إلّا لأجله لازم التكرير المجوّز للفصل فقيل : (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) (٤٧) (٣) ، وأشباه ذلك.

وكذلك إذا كان المنفىّ معرفه فإنّه يجب التكرير ، إمّا لأنّه جواب على مثل ما ذكر ، ألا ترى أنّك لو قلت : «لا زيد فى الدار» لم يجز من جهه كونه لا يصحّ تقديره جوابا ، إذ لو كان جوابا لاستغنيت بلا ، وإنّما نقدّر جوابا عند التكرير ، فوجب التكرير لذلك ، وإمّا لأنّ أصل «لا» أن تدخل على الأجناس ، ولمّا تعذّرت الجنسيّه فى المعرفه قصد (٤) إلى مجىء التكرار ، ليكون كالقاضى من حقّها فى أصل وضعها لما فى التكرار من التّعدّد المشابه للأجناس.

وأمّا قولهم : «لا نولك أن تفعل كذا» (٥) فبمعنى لا ينبغى ، فهو الذى حسّن وروده من غير تكرار مع كونه معرفه تنزيلا له منزله ما هو بمعناه ، وهو الفعل ، وقوله : (٦)

١- فى د : «والتكرار».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- الصافات : ٣٧ / ٤٧.

٤- فى د : «قضى» ، تحريف.

٥- انظر الكتاب : ٢ / ٣٠٢ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٢٥ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٥٨.

٦- البيت بتمامه : وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع نسب فى الكتاب : ٢ / ٣٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٢ إلى رجل من بنى سلول ، ونسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ١ / ٥٢٠ - ٥٢١ والعسكرى فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٤٠٥ والحصرى فى زهر الآداب : ٢ / ٦٥٢ إلى الرّقاشى واسمه الضحّاك بن هنّام الرّقاشى وورد اسمه فى زهر الآداب الضحّاك بن همام (تحريف) ، وذكر البغدادى فى الخزانه : ٢ / ٨٩ نسبه البيت إلى رجل من بنى سلول والضحاك بن هنّام وآخرين ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٤ / ٣٦٠ وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٣٠.

.....

حياتك لا نفع .....

و: (۱)

.....

..... أن لا إلينا رجوعها

شاذّ ، ووجه ورود (۲) «لا نفع» أنّه نكره مرفوع بعد «لا» ، ووجه ورود (۳) «أن لا إلينا رجوعها» أنّه معرفه غير مكرّر ، ومفصول بين «لا» ومنفيّها ، وهو غير مكرّر.

«وقد أجاز المبرّد فى السّعه أن يقال : لا رجل فى الدار ، ولا زيد عندنا».

يعنى فى سعه الكلام ، فإنّ غيره إنّما يجيز ذلك فى الشعر للضروره (۴) ، والمعنىّ بذلك (۵) انفراد كلّ مسأله على حيالها ، وإلّا فهما على اجتماعها جائزان فى فصيح الكلام بإجماع ، وإنّما الكلام (۶) فيما إذا انفردت كلّ واحده منهما ، فقيل : «لا رجل فى الدار» أو «لا زيد فى الدار» على انفراد (۷) ، فحينئذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر.

قال : «وفى «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» ستّه أوجه : أن تفتحهما».

وهو أن يكون كلّ واحد منهما مستقلا ، وعطفت إحدى الجملتين على الأخرى ، وذلك واضح ، وإنّما الإشكال فى الاستثناء الواقع بعده ، وهو فى المعنى راجع إلى الجملتين ، والاستثناء إذا

۱- البيت بتمامه : بكت جزعا واسترجعت ثمّ آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها وهو من الخمسين التى لا يعرف قائلوها ، وهو فى الكتاب : ۲ / ۲۹۸ ، والمقتضب : ۴ / ۳۶۱ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۲۵ وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۱۲ والهمع : ۱ / ۱۴۸ ، والدرر : ۱ / ۱۲۹ والخزانه : ۲ / ۸۸. قوله : استرجعت إما من قولهم : إنا لله وإنا إليه راجعون وإما من الاسترجاع الذى هو طلب الرجوع من الرحيل ، وآذنت : أشعرت وأعلمت ، وركائبها : جمع ركوبه وهى الراحله. انظر الخزانه : ۲ / ۸۹.

۲- فى ط : «ووجه شذوذ ورود ..». فى الموضعين.

۳- فى ط : «ووجه شذوذ ورود ..». فى الموضعين.

۴- أجاز المبرد ترك التكرار فى السعه ولم يقصره على الضروره ، وقصره سيبويه على الضروره ، انظر الكتاب : ۲ / ۳۰۵ ، والمقتضب : ۴ / ۳۵۹ - ۳۶۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۱۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۶۵ - ۶۶.

۵- فى ط : «للضروره فى المعنى وبذلك» ، تحريف.

۶- فى ط : «فأما» مكان «وإنما الكلام».

۷- فی ط : «انفرادها».

استعقب الجملتين إنّما يكون للثانيه ، وأشبه ما يقال : إنّ الحول والقوّه لمّا كانا بمعنى (۱) كان كأنّه تكرار ، فصحّ رجوع الاستثناء إليهما لتنزّلهما منزله شيء واحد.

والوجه الثانى (۲) : أن تفتح الأوّل وتنصب الثانى على العطف على اللّفظ (۳) كقوله (۴) :

لا أب وابنا .....

.....

وتكون «لا» مزيده للتأكيد.

والوجه الثالث / : أنّ تفتح الأوّل وترفع الثانى ، ففتح الأوّل واضح ، ورفع الثانى على أن يكون معطوفا على المحلّ ، كقوله (۵) :

.....

لا أمّ لى إن كان ذاك ولا أب

۱- فى د : «لمعنى».

۲- بدأ ابن الحاجب بتعداد الأوجه الجائزه فى «لا حول ولا قوه إلا بالله» ، والوجه الأول : فتح الأول والثانى.

۳- استخدم ابن الحاجب كلمه «اللفظ» هنا ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۲ / ۱۱۳ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۷۲.

۴- البيت بتمامه : «لا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا» قال البغدادى : «وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل ، وقال ابن هشام فى شواهده : إنه لرجل من عبد مناه من كنانه» ، الخزانه : ۲ / ۱۰۳ ، وكذا فى المقاصد : ۲ / ۳۵۵ ، وقال الشنقيطى : «ونسبه فى شرح شواهد الكشاف للفرزدق» الدرر : ۲ / ۱۹۷ ، ولم أجده فى ديوان الفرزدق ، وإنما ورد فيه بيت شبيه به وهو : «فدى لهم حيّا نزار كلاهما إذا الموت بالموت ارتدى وتأزّرا» ديوان الفرزدق : ۲۲۷. وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۲۸۴ - ۲۸۵ ، والمقتضب : ۴ / ۳۷۲ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۴۶۵ ، وشرح السبع الطوال : ۲۸۸ ، وأمالى ابن الحاجب : ۴۱۹ ، ۵۹۳ ، وروى فى الكتاب والمقتضب : «لا أب» كما رواه ابن الحاجب هنا ، وبذا يكون دخله الخرم ، وفى سائر مظانه «فلا أب».

۵- صدر البيت : «هذا لعمركم الصّغار بعينه» ، ونسب فى الكتاب : ۲ / ۲۹۱ - ۲۹۲ إلى رجل من بنى مذحج ، وورد فى الكتاب : ۱ / ۳۱۹ بيت من القصيده التى منها البيت الشاهد ونسب إلى هنىّ بن أحمر الكنانى ، وورد البيت الشاهد بهذه النسبه فى المؤتلف والمختلف : ۴۵ واللسان (حيس). وذكر العينى فى المقاصد : ۲ / ۳۳۹ والبغدادى فى الخزانه : ۱ / ۲۴۲ - ۲۴۴ الاختلاف فى نسبته ، وهو بلا نسبه فى المقتضب : ۴ / ۳۷۱ وأمالى ابن الحاجب : ۵۹۳ ، والأشمونى : ۲ / ۹. وجاء قبله فى د البيت التالى : وإذا تكون كريهه أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

والوجه الرابع : أن ترفعهما على ما تقدّم من قصد (١) مناسبه السؤال للجواب ، أو لأنّه لمّا كرّر صار فى الظاهر كأنّه بنى مع الأوّل ، فكره أن يوهم ما ليس من لغتهم من تركيب المتعدّدات ، فعدلوا على (٢) وجه الجواز إلى الأصل.

والوجه الخامس : أن ترفع الأوّل وتفتح الثانى ، وقد ذكر الوجه فى تعليله.

وأمّا الوجه السّادس فلا حاصل له ، لأنّه جعله عكس الخامس ، والخامس : لا حول ولا قوّه ، وعكسه : لا حول ولا قوّه ، وهو الثالث بعينه ، وإنّما وقع ذكره وهما منه ، وقد توهّم بعضهم (٣) أنّ ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع (٤) ، فيكون رفع (٥) الثانى فى الثالث على غير هذا الرفع ، لأنّه ذكر فى الخامس على أنّ «لا» بمعنى «ليس» ، أو على مذهب أبى العبّاس (٦) [فى كون «لا» ملغاه ، لأنّ «لا» بمعنى نفى الماضى ، و «ليس» لنفى الحال ، فبعد عن المشابهه](٧) ، وهذا الاعتذار (٨) ليس بشىء ، فإنّه لم يقصد إلى عدّ الوجوه باعتبار توجيهها ، وإنّما قصد إلى عدّها باعتبار اختلاف لفظها ، ولا يزيد ذلك على خمسه ، وعلى ما ذكره هذا المعتذر يجب أن يزيد على السّتّه ، لأنّ رفعهما جميعا يجوز أن يكون على (٩) المناسبه وعلى كراهه وهم التركيب ، وعلى أنّ «لا» بمعنى «ليس» ، وعلى مذهب أبى العبّاس ، وعلى أنّ الأولى (١٠) بمعنى «ليس» والثانيه على مذهب أبى العباس وعلى العكس.

«وقد حذف المنفىّ فى قولهم : لا عليك ، أى : لا بأس عليك».

علم ذلك لأنّهم يظهرون فيقولون : لا بأس عليك ، فعلم أنّ المضمر من جنس المظهر.

١- سقط من ط : «قصد» ، خطأ.

٢- فى الأصل. ط : «إلى» ، تحريف. وما أثبت عن د.

٣- سقط من ط : «بعضهم».

٤- حكى ابن يعيش سته أوجه فى شرح المفصل : ٢ / ١١٣ ، وذكر أبو حيان والأشمونى خمسه أوجه ، انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٧٢ والأشمونى : ٢ / ١٢ ، وجعلها الصبان ثلاثه عشر ، حاشيه الصبان : ٢ / ١٢.

٥- سقط من ط : «رفع» ، خطأ.

٦- أى المبرد ، انظر المقتضب : ٤ / ٣٦٠ - ٣٦١.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى الأصل. ط : «الاعتبار». وما أثبت عن د.

٩- فى ط : «وعلى» ، تحريف.

١٠- فى ط : «الأول» ، تحريف.

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قال : «هذا التشبيه لغه أهل الحجاز» إلى آخره.

قال الشيخ : النحويّون يزعمون أنّ لغه بنى تميم فى ذلك على (۱) القياس (۲) ، ويقولون : إنّ الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل فى (۳) أحدهما ، و «ما» و «لا» تدخل على القسمين ، فالقياس ألّا تعمل فى أحدهما (۴).

قلت : لا خلاف فى إعمال «لا» التى لنفى الجنس ، وإذا صحّ إعمال «لا» بالاتّفاق فلا بعد فى إعمال «ما» ، فإن زعم زاعم أنّ «لا» الناصبه غير «لا» الداخله على الفعل قيل له : فما المانع من أن تكون «ما» الرافعه غير «ما» الداخله على الفعل؟

قوله : «وأمّا / بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ، ويقرؤون ما هذا بشر (۵) إلّا من درى (۶) كيف هى فى المصحف».

غير مستقيم ، لأنّه لا يحلّ أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم ينقل تواترا (۷).

وقوله : «ويقرؤن ما هذا بشر».

۱- فى د. ط : «هى».

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۵۷ ، والخصائص : ۱ / ۱۲۵ ، ۱ / ۱۶۷ ، ۲ / ۲۶۰ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۸ وأسرار العربيه : ۱۴۳ - ۱۴۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۶۹.

۳- سقط من ط : «فى» ، وهو خطأ.

۴- انظر الإنصاف : ۱۶۵ فما بعدها.

۵- يوسف : ۱۲ / ۳۱ ، والآيه : (فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشَراً) وقال الزجاج : «وزعم بعضهم أن الرفع فى قولك : «ما هذا بشرا» أقوى الوجهين ، وهذا غلط لأن كتاب الله ولغه رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات». معانى القرآن وإعرابه : ۳ / ۱۰۸ ، وقال الزمخشرى : «ومن قرأ على سليقته من بنى تميم قرأ بشر بالرفع وهى قراءه ابن مسعود» الكشاف : ۲ / ۳۱۷. وانظر البحر المحيط : ۵ / ۳۰۴.

۶- فى ط : «درس».

۷- فى د : «ينقل إليه تواترا» ، زياده غير لازمه.

يؤذن بأنّ لأهل كلّ لغه أن يقرؤوا بلغتهم ، أو يؤذن بأنّ هذه القبيله كانت تفعل ذلك ، وليس [ذلك](۱) بمستقيم.

وقوله : «إلّا من درى (۲) كيف هى فى المصحف».

يؤذن بأنّ القراءه كانت سائغه ، ثمّ لمّا كتب المصحف (۳) لم يسغ إلّا على ما يوافقه ، وكلاهما غير مستقيم.

قال : «فإذا انتقض النفى ب إلّا أو تقدّم الخبر بطل العمل».

أمّا إذا انتقض النفى ب إلّا فإنّما يبطل العمل من حيث كان العمل (۴) لأجل النفى ، فلو أعمل بعد الإثبات لتناقض ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «ما زيد إلّا قائم» فلو نصبت لوجب أن يقدّر ما (۵) بعد إلّا ناصبا لقائم ، ووجب أن يكون «قائما» مثبتا لوقوعه بعد إلّا ، فيجتمع النفى والإثبات فى محلّ واحد بعد إلّا وهو محال.

وأمّا إذا تقدّم الخبر فلأنّ العامل ضعيف ، فلم يقو قوّه الأصل ، فلمّا روعى التقديم تر العمل ، فقيل : «ما قائم زيد».

وأمّا إعمال «لا» هذا العمل فضعيف من الأصل على ما تقدّم فى المرفوعات (۶) ، واستعمال «لا» ناصبه للمضاف ومبنيّا معها المفرد هو (۷) الوجه ، وأمّا الرفع بها (۸) ونصب الخبر فضعيف لا يجوز إلّا فى الشعر ، إلّا على مذهب أبى العبّاس. (۹)

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى ط : «درس» ، وهو مخالف للمفصل : ۸۲.

۳- فى الأصل ط : «كتب فى المصحف» ، وما أثبت عن د.

۴- سقط من ط : «من حيث كان العمل» ، وهو خطأ.

۵- فى د : «النفى» مكان «ما».

۶- بعدها فى د : «بأن عمل لا بمعنى ليس قليل».

۷- فى ط : «وهو» تحريف.

۸- فى د : «بلا».

۹- أى المبرد ، وانظر المقتضب : ۴ / ۳۸۲ والإنصاف : ۳۶۷ وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۷۰ والمغنى : ۲۶۴ والأشمونى : ۱ / ۲۵۴ ، وحاشيه الصبان : ۱ / ۲۵۴.

قال : «ودخول الباء فی الخبر فی (۱) قولک : ما زید بمنطلق إنّما یصحّ علی لغه أهل الحجاز ، لأنّک لا تقول : زید بمنطلق».

قلت : هذا الاستدلال غیر مستقیم ، لفقدان النفی المصحّح دخول الباء ، ألا تری أنّک تقول : «ما جاءنی من أحد» ، فدخول «من» لأجل النفی خاصّه ، ولا یلزم أن تقول : «جاءنی من أحد» ، فکذلک ههنا.

قوله : «و «لا» التی یکسعونها (۲) بالتاء هی المشبّهه بلیس بعینها ولکنّهم أبوا إلّا أن یکون المنصوب بها حینا» إلی آخره.

قلت : اختلف الناس فی «لا» التی تلحق آخرها التاء ، فمنهم من قال : إنّها بمعنی لیس ، وهو مذهب البصریّین ، ومنهم من قال : إنّها التی لنفی الجنس ، وهو مذهب الکوفیّین (۳) ، ومنهم من قال : هذه التاء من حین ، ویجعل حین وتحین لغتین ، فعلی هذا تکون النافیه للجنس (۴) ، وهو مذهب أبی عبید (۵) ، فأمّا حجّه الأوّلین / فلأنّه دخله تاء التأنیث ، وهی من خواصّ الفعل ، فوجب أن تکون المشبّهه بالفعل ، لیقوی وجه دخول التّاء.

وأمّا وجه [قول](۶) من زعم أنّها لنفی الجنس فلأنّها الکثیره فی الاستعمال ، وتلک إنّما تکون

۱- فی المفصل : ۸۲ «نحو».

۲- الکسع : أن تضرب بیدک أو برجلک علی دبر إنسان أو شیء ، استعاره لزیاده الحرف أخیرا. انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۲ / ۱۱۶ واللسان (کسع).

۳- انظر الکتاب : ۱ / ۵۷ - ۵۸ ، والمغنی : ۲۸۰ - ۲۸۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۱۱.

۴- فی ط : «تکون التاء فیه للجنس» تحریف. جاء فی حاشیه شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۷۱ «متصله بحین وهی النافیه للجنس».

۵- فی الأصل. د. ط : «أبو عبیده» تحریف ، والصواب ما أثبت ، فقد نقل الفارسی هذا القول عن أبی عبید فی البصریات : ۶۰۳ ، وقال الأنباری : «الثانی أن تکون التاء فی «لات حین» متصله بحین لا بلا ، کذلک ذکره أبو عبید القاسم بن سلام». الإنصاف : ۱۰۸ ، وقال الرضی : «ونقل عن أبی عبید أن التاء من تمام حین». شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۷۱ ، وقال البغدادی : «علی أن أبا عبید زعم أن التاء فی قولهم : لات حین مناص من تمام حین» الخزانه : ۲ / ۱۴۷ وانظر الخزانه أیضا : ۲ / ۱۵۹ ، وذکره ابن هشام فی المغنی : ۲۸۱ باسم أبی عبیده ، ولیس بشیء ، فقد قال البغدادی : «وقال ابن هشام فی المغنی : واستدل أبو عبید بأنه وجدها فی الإمام وهو مصحف عثمان بن عفان مختلطه بحین فی الخط ..» الخزانه : ۲ / ۱۴۶. وانظر مجاز القرآن : ۱ / ۱۷۶.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فى الشّعر ، فوجب أن يحمل القرآن على الوجه الفصيح (١).

وأمّا مذهب أبى عبيد (٢) فضعيف (٣).

وقد رجّح البصريّون بأنّه إنما (٤) كان فصيحا عند عدم دخول التاء ، فأمّا عند وجودها فليس بمستنكر ، وإلحاق التاء بالنافيه للجنس بعيد من حيث كانت مشبّهه بالحرف ، وهذه [المشبّهه بليس](٥) مشبّهه بالفعل ، فكانت التاء بها أولى.

وقد تمسّك الكوفيّون بأنّه يلزم الإضمار (٦) فى الحرف (٧) ، ولم يعهد مثل ذلك ، ولو جاز الإضمار فى الحرف لجاز «زيد ما قائما» ، [أى : ما هو قائما](٨) ، وهو ممتنع (٩) ، فأجيب (١٠) عن ذلك بأمرين (١١) : أحدهما : أنّه ليس بإضمار ، وإنّما هو حذف ، والحذف سائغ إذا دلّ عليه الدليل.

والثانى : أنّ الإضمار فى ذلك [أعنى «لا» المشبّهه بليس](١٢) سائغ لجريه مجرى الفعل فى إلحاق التاء ، ولا يلزم من الإضمار فيما قوى شبهه بالفعل الإضمار فيما لم يقو (١٣) ، وكلا القولين جيّد.

١- فى الأصل. ط : «الصحيح» ، وما أثبت عن د.

٢- فى الأصل د. ط : «أبى عبيده» تحريف. انظر : ص : ٣٦٤ ح : ٥.

٣- جاء مكان «فضعيف» فى د مايلى : «فحجته أن دعوى الزياده فى الاسم أولى منها فى الحرف ، ولأنّ التاء قد ثبت زيادتها مع حين دون لا ، كما فى قوله : والعاطفون تحين ما من عاطف والمكرمون تحين ما من مكرم» والبيت المذكور لأبى وجزه السعدى كما فى الإنصاف : ١٠٨ والخزانه : ٢ / ١٤٧.

٤- سقط من ط : «إنما».

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- عبّر ابن الحاجب هنا بالإضمار عن الحذف ، وهذا شىء سبقه إليه سيبويه ، فإنه كثيرا ما يطلق لفظ الإضمار على الحذف ، انظر الكتاب : ١ / ٥٧ ، ٢ / ٣٧٥ ، واعترض الرضى على ابن الحاجب فى استعماله مصطلح الإضمار ، وردّ البغدادى عليه فى اعتراضه. انظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٧١ ، والخزانه : ٢ / ١٤٦.

٧- فى ط : «الحروف».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- بعدها فى د : «فيمتنع».

١٠- بعدها فى د : «بذلك» ، مقحمه.

١١- بعدها فى د : «عن وجهين» ، مقحمه.

١٢- سقط من الأصل. ط ، اثيته عن د.

١٣- بعدها فى د : «وهو لا إذا لم يلحق بها تاء التأنيث».

المجرورات

[العامل فى المضاف إليه]

قال صاحب الكتاب : «لا يكون الاسم مجرورا إلّا بالإضافه ، وهى المقتضيه للجرّ ، كما أنّ الفاعليّه والمفعوليّه هما المقتضيان للرّفع والنّصب» إلى آخره.

أقول : اختلف الناس فى العامل فى المضاف إليه ، كقولك : «غلام زيد» ، منهم من زعم أنّ العامل الحرف المقدّر (١) ، ومنهم من زعم أنّ العامل هو الاسم الأوّل (٢) ، ومنهم من زعم أنّ العامل معنوىّ (٣) ، [وهى نسبه الأوّل إلى الثانى](٤).

فأمّا من قال : العامل الحرف المقدّر فوجهه أنّه قد ثبت عمل الحرف للجرّ ، فجعل الحرف عاملا ليكون ذلك بابا واحدا أولى من جعله مختلفا (٥) ، ووجه ثان [وهو](٦) أنّ معنى قولك : «غلام زيد» غلام لزيد ، فيجب أن تكون اللّام عامله ، وهذا لا يقوى ، لأنّ إضمار الحرف ضعيف بعيد (٧) ، ولأنّ ما ذكروه من المعنى غير مستقيم ، إذ معنى قولك : «غلام زيد» ليس ك «غلام لزيد» ، إذ أحدهما نكره والآخر معرفه.

وأمّا من قال : العامل المعنى (٨) فوجهه أنّه قد بطل أن يكون الحرف عاملا ، ولا وجه لعمل الاسم ، لأنّه على خلاف القياس ، وليس بجيّد ، لأنّ المعنى فى العمل إنّما يصار إليه عند عدم عامل اللّفظ ، ولم يعدم ههنا ، وعمل المعنى أبعد فى القياس من عمل الاسم.

وأمّا من قال : العامل الاسم فوجهه أنّه إذا بطل المذهبان فقد تعيّن (٩).

١- ممّن ذهب إلى هذا المبرد والزجاج وابن جنى ، انظر المقتضب : ٤ / ١٤٣ ، والخصائص : ٣ / ٢٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠١.

٢- نسب أبو حيان والسيوطى إلى سيبويه قوله بأنّ جرّ المضاف إليه هو بالاسم المضاف ، انظر الكتاب : ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠١ ، والهمع : ٢ / ٤٦.

٣- قال بهذا الأخفش ، انظر الهمع : ١ / ٤٦.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- بعدها فى د : «وهو عامل معنوى».

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من د : «بعيد».

٨- فى الأصل : «معنوى». وما أثبت عن د. ط.

٩- انظر ما سلف : ق : ٩ ب من الأصل.

وقوله : «أو معناه» يحتمل / أن يريد نفس المعنى ، فيكون المذهب الثانى ، ويحتمل أن يريد أنّ العامل الحرف المقدّر ، وذكر المعنى ليتبّه به عليه ، فلذلك قال : «أو معناه» ، يعنى معنى الحرف ، وهو أقرب إلى الصّواب.

وقوله : «لا يكون الاسم مجرورا إلّا بالإضافه» لما تقدّم من أنّها أحد المقتضيات للإعراب ، ومقتضاها هو الجرّ.

قال : «والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثمّه».

لأنّ العامل هو ما يتقوّم به المعانى المقتضيه ، فوجب أن يكون غيرها.

«وهو ههنا (۱) حرف الجرّ أو معناه».

يعنى فى المضاف إليه إذا كان اسما ، كقولك : «غلام زيد» ، لأنّ المعنى على ما تقدّم غلام لزيد ، والظّاهر أنّه لم يرد بقوله : «أو معناه» إلّا ما قدّمنا ذكره من أنّ المراد الحرف المقدّر ، لا أن يجعل العامل معنويّا ، فإنّه ليس مذهبا للبصريّين إلّا فى المبتدأ والفعل المضارع (۲).

۱- سقط «ههنا» من المفصل : ۸۲.

۲- انظر ما سلف ص : ۱۴۷ - ۱۴۹.

[الإضافه على ضربين معنويه ولفظيه]

«فصل : وإضافه الاسم إلى الاسم على ضربين : معنويّه ولفظيّه ،

فالمعنويّه ما أفاد تعريفا أو تخصيصا».

أقول : يرد عليه «مررت برجل ضارب امرأه» ، فإنّ هذا أفاد تخصيصا ، ومع ذلك فليس بمعنويّ.

وجوابه أنّ هذا لم يفد تخصيصا بالإضافه ، وإنّما التخصيص حاصل قبل الإضافه ، [إذ](۱) أصله ضارب امرأه (۲) ، فبقى على ما كان عليه ، [ولا يكون حينئذ من هذا الباب](۳) ، ولو قيل : «ما أفاد تعريفا» على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفه لسلم من هذا الاعتراض.

وقوله : «فى الأمر العامّ» الأولى أن يحمل على الاحتراز من مثل قولك : «ضرب (۴) اليوم» و (مَكْرُ اللَّيْلِ)(۵) ، فإنّ هذا بمعنى «فى» (۶) ، ولا يقوى أن يحمل على مثل قولك : «عند زيد» [أى : مكان لزيد](۷) و (لَدُنْ حَكِيمٍ)(۸) وشبهه ، لأنّ هذه فى الحقيقه كلّها بمعنى اللّام ، وإنّما يمتنع تقديرها لأنّ بعض الألفاظ لم تستعمل إلّا مضافه ، فلمّا أنس فيها عدم القطع جاء القطع فيها منافرا ، فتوهّم أنّها لا تقدّر ، وهى فى المعنى مقدّره باللّام كما تقدّرها فى «تحت» و «فوق» وشبههما ، وإن كانت أيضا لا تستعمل مقطوعه ، لأنّك تعلم أنّ «تحت زيد» بمعنى موضع ، ونسبه موضع إلى زيد نسبه بمعنى اللّام ، فيعلم أنّ نسبه «تحت» إلى زيد بمعنى اللّام أيضا.

ويعرف ما كان بمعنى «من» أن يكون الأوّل نوعا من الثانى ، ومعنى النوع أن يصلح إطلاق اسم الجنس عليه.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- انظر الأشمونى : ۲ / ۲۴۱.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د. ط : «ضارب».

۵- سبأ : ۳۴ / ۳۳ ، والآيه : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ).

۶- اتفق النحويون على أنّ الإضافه بمعنى اللام أو من ، واتّهمهم ابن مالك بأنّهم أغفلوا الإضافه التى بمعنى فى وأثبتها عبد القاهر الجرجانى ، وقوّى أبو حيان قول ابن مالك ، انظر المقتضب : ۴ / ۱۴۳ ، والخصائص : ۳ / ۲۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۲۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۰۲.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- هود : ۱۱ / ۱ ، والنمل : ۲۷ / ۲۶ ، وجاء بعد الآيه فى د : «أى مكان حكيم».

قال : «واللّفظيّه أن تضاف الصفه إلى مفعولها أو فاعلها» (۱).

ولو قيل : هى التى لا (۲) تفيد تعريفا بتقدير تعريف الثانى لكان جيّدا ، ليطابق تفسير المعنويّه / على العكس ، ولو قيل فيها أيضا : عـدول عن أصل فى العمل إلى لفظ الإضافه لإفاده التخفيف لكان جيّدا أيضا ، ولا يكون ذلك إلّا فى اسم الفاعل بالنسـبه إلى مفعوله ، أو الصفه بالنسبه إلى فاعلها ، مثل قولك : ضارب زيد وحسن الوجه ، وقوله فى التّمثيل : «ومعموره داره» هذا ذكره بناء على ما قدّمه من أنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله عنده فاعل ، ثمّ استدلّ على أنّه نكره بوصف النكره به ، وسيأتى ذلك.

۱- فى المفصل : ۸۲ - ۸۳ «مفعولها فى قولك : ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيدا وراكب فرسا أو إلى فاعلها».

۲- سقط من ط : «لا» ، خطأ.

[المضاف يجرد من التعريف فى الإضافه المعنويه]

«فصل : وقضيّه الإضافه المعنويّه أن يجرّد لها المضاف من التعريف

إلى آخره.

قال الشيخ : الإضافه المعنويّه فائدتها نسبه خصوصيّه بين الأوّل والثانى راجعه إلى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيده الألف واللّام ، فالجمع بينهما لا حاجه إليه ، ولا يجوز تعريفه باللّام وإضافته إلى (١) نكره من طريق الأولى.

«وما تقبّله الكوفيّون» هو منقول عن بعض العرب ، وليسوا بفصحاء (٢) ، ووجهه أنّهم رأوا أنّ الخمسه والأثواب لذات واحده فى المعنى ، وإنّما جيء بالأوّل لغرض العدد (٣) ، فلمّا فهموا اتّحاد الذّات عرّفوا الأوّل لأنّه محلّ التعريف ، ولم يخلوا (٤) الثانى [عن الألف واللّام](٥) لأنّه هو المقصود بالذّات فى الحقيقه ، فهذا وجهه ، وإن كان ضعيفا.

وأمّا اللّفظيّه فلم تقصد تلك النسبه المذكوره ، ولكنّ الأمر فيها على ما كان عليه فى الانفصال ، فكما جاز تعريفه منفصلا جاز تعريفه متّصلا لزوال المانع ، فتقول : هذان الضّاربا زيد ، فتجمع بين الألف واللّام والإضافه ، وأمّا «الضّارب زيد» فمن نظر إلى أنّ الألف سابقه والتنوين زال لأجلها حكم بمنع الإضافه لفوات الشرط الذى هو التخفيف ، ومن نظر إلى أنّ الإضافه سابقه ، وقد حصل التخفيف بها بحذف التنوين جوّز (٦) تعريفه [باللّام](٧).

والوجه الأوّل لأنّ الألف واللّام فى أوّل الاسم سابقه على ما يشعر بالإضافه ، فوجب أن

١- فى د : «وإضافته معا إلى».

٢- أجاز الكوفيون إدخال الألف واللام على العدد والمعدود وخالفهم البصريون فلم يجيزوا ذلك. انظر الكتاب : ١ / ٢٠٦ ، وإصلاح المنطق : ٣٠٢ ، والمقتضب : ٢ / ١٧٥ ، والإنصاف : ٣١٢ - ٣٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢١.

٣- فى د : «التعدد».

٤- فى د. ط : «يخل».

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- أجاز الفراء الإضافه فى مثل هذا ، والصحيح وجوب النصب ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، ١ / ٣٤٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٧ ، والأشمونى : ٢ / ٢٤٦.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وبعدها فى د : «وأورد الضارب الرجل وسيأتى ذكره فى باب حسن الوجه». وليس ههنا موضعه.

يكون حذف التنوين لهما ، لأنّه موجب له موجبان ، سبق أحدهما ، [وهو الألف واللّام ، وتأخّر الآخر ، وهو الإضافه](۱) ، فثبت الحكم للسّابق ، كما لو لمس ثمّ بال ، فانتقاض الوضوء باللّمس السّابق ، ولم يؤثّر الثانى شيئا ، إذ لا يحصل الحاصل ، وأورد «الضارب الرجل» ، وسيأتى ذكره فى باب «حسن الوجه» (۲).

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من د من قوله : «وأورد» إلى «الوجه».

«فصل : وإذا كان المضاف إليه ضميرا متّصلا جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم

واحدا منهما شرعا فى صحّه الإضافه».

قال الشيخ : هذا يرد اعتراضا / على مسأله «الضارب زيد» ، إذ علّه منعها موجوده ههنا ، وفيها خلاف ، منهم من يقول : الكاف فى موضع نصب (١) ، [وهو مذهب الأخفش](٢) ، فلا يرد على هؤلاء هذا الاعتراض ومذهب صاحب الكتاب (٣) أنّه فى موضع خفض (٤) ، فاحتاج أن يستدلّ عليه ، فاستدلّ بقياسه على الضارباك من جهه أنّ الضارباك بالإجماع مضاف إلى المضمر ، ولم يفد خفّه ، لأنّك لا تقول : الضاربانك ، فإذا وجب أن يكون الضاربـاك مضافا ولا خفّه وجب (٥) أن يكون أيضا الضاربك مضافا ، وإن لم تكن فيه خفّه ، وإنّما وجبت الإضافه فى الجميع لأنّهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف فى «الضارباك» (٦) لأدّى إلى تناقض ، إذ لو جوّزوا ضاربنك ليصحّ التخفيف فى ضاربك والضاربانك ليصحّ التخفيف فى الضارباك لأدّى إلى الجمع بين ما يشعر بالتّمام ، وهو التنوين والنون (٧) ، وبين ما يشعر بالاتّصال ، وهو الضمير المتّصل ، فلأجل ذلك كان لاسم الفاعل مع الضمير المتّصل (٨) شأن ليس له مع المظهر ، فلا يلزم من جواز إضافه اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف لأجل هذه العلّه جواز إضافه اسم الفاعل إلى الظّاهر مع انتفائها ، فحصل الفرق بين مسأله «الضارب زيد» و «الضاربك» ، وحصل الدّليل على أنّ الكاف فى موضع خفض بالقياس الذى تقدّم.

١- يعنى الكاف فى «الضارباك».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٤ ، والأشمونى : ٢ / ٢٤٦ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٠.

٣- كتب تحتها فى د : «سيبويه».

٤- الوجه فى مثل «الضاربوك والضاربـاك» عند سيبويه الجرّ ، ونسب أبو حيان إلى سيبويه والأخفش قولهما إن الضمير فى موضع نصب ، وأجاز الفراء النصب والجر ، وحكى ابن يعيش عن السيرافى أن الضمير عند سيبويه فى موضع جر لا غير ، انظر الكتاب : ١ / ١٨٧ ، والمقتضب : ١ / ٢٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٢٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٧ - ١٨٨.

٥- فى ط : «فوجب».

٦- سقط من د. ط : «فى الضارباك».

٧- سقط من د : «والنون». خطأ.

٨- فى د : «بالمتصل» ، تحريف.

وقول صاحب الكتاب : «جاء ما فيه تنوين».

يعنى «ضارب» ، «أو نون» يعنى «الضاربان والضاربون» ، وهى الأصول التى قاس عليها.

وقوله : «وما عدم واحدا منهما».

يعنى بقوله : «واحدا منهما» التنوين خاصّه ، لأنّ النون (١) لا تعدم لأجل شىء غير الإضافه ، وكلامه فيه قبل تقدير (٢) الإضافه ، فلا وجه لقوله : «وما عدم واحدا منهما» إلّا التنوين ، لأنّه هو الذى يعدم لأجل الألف واللّام.

وقوله : «شرعا» يعنى سواء (٣) ، وأورد (٤) :

هم الآمرون الخير والفاعلونه

.....

اعتراضا على الأصل الذى ذكره ، وأجاب بأنّه شاذّ لا اعتداد به ، [فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون الضّمير فى «والفاعلونه» مفعولا به ، وتقدير الكلام : الذى يفعلون الخير ، قلت : الأصل فى الألفاظ أن تكون مجراه على حقائقها ، فإجراء اسم الفاعل مجرى الفعل خلاف الأصل.

وفى هذه المسأله ثلاثه مذاهب ، قال عيسى بن عمر : سواء كان اسم الفاعل بالألف واللّام أو بدونهما فالضمير منصوب ، ومذهب الأخفش : مجرور فى الحالين (٥) ، وعند سيبويه إن كان بغير الألف واللّام فهو منصوب ، وإن كان معهما فهو مجرور (٦)][٧]

١- فى ط : «التنوين» ، تحريف.

٢- فى ط : «تغيير» ، تحريف.

٣- قال ابن منظور : «نحن فى هذا شرع سواء وشرع واحد أى : سواء لا يفوق بعضنا بعضا» اللسان (شرع).

٤- عجز البيت : «إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما» ، وهو مصنوع كما فى الكتاب : ١ / ١٨٨ ، والكامل للمبرد : ١ / ٣٦٤ ، وذكره البغدادى ولم يتكلم على نسبته ، انظر الخزانه : ٢ / ١٨٧.

٥- إذا كان مفعول اسم الفاعل المجرد من أل ضميرا متصلا فهو فى موضع نصب عند الأخفش وهشام ، ولم أجد فيما وقفت عليه أحدا ذكر أن عيسى بن عمر أجاز ما قاله ابن الحاجب ، انظر : معانى القرآن للأخفش : ٦٥٥ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٦ ، والأشمونى : ٢ / ٣٠١ ، والهمع : ٢ / ٩٦.

٦- انظر الكتاب : ١ / ١٨٧.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[لا يتعرف مثل وغير بالإضافه]

«فصل : وكلّ اسم معرفه يتعرّف به ما أضيف إليه إضافه معنويّه

إلّا أسماء توغّلت فى إبهامها ، فهى نكرات وإن أضيفت إلى المعارف».

قال الشيخ : قد تقدّم أنّ تعريف الإضافه المعنويّه بسبب ما يحصل من خصوصيّه النسبه باعتبار المعنى الذى عيّن له لفظ المضاف ، فإذا كانت تلك النسبه لا تتخصّص انتفى التعريف فيها بها ، فلذلك لم يحصل تعريف فى غير ومثل لتعذّر (١) النسبه وتعذّر تخصيصها ، / فإن فرضت على النّدور خصوصيّه [فيها](٢) لشهره أو مضادّه (٣) جاء التعريف المذكور ، ولذلك قال : «إلّا إذا شهر المضاف بالمغايره أو المماثله» واستدلّ على أنّها نكرات بدخول خصائص النكرات عليها من وصف النكرات بها ، ودخول ربّ عليها.

١- فى ط : «لتعدد» ، تحريف.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى ط : «لشهره المضاف أو مضاده».

«فصل : والأسماء المضافه إضافه معنويّه على ضربين :

لازمه وغير لازمه».

قال الشيخ : اللّازمه كلّ اسم لا يعقل مدلوله إلّا بالنسبه إلى غيره ، فيذكر معه ذلك الغير (۱) على سبيل الإضافه ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح ، وقد يتوهّم أنّ هذا المعنى يلزم بسببه الإضافه مطلقا فى كلّ اسم بهذه المثابه ، وليس الأمر كذلك ، فإنّ الأب والابن وما أشبههما لا يعقل إلّا بالنسبه إلى غيره ، ومع ذلك فإنّه يستعمل نكره (۲) غير مضاف ، نعم الأكثر فى مثل هذه الأسماء أن تستعمل مضافه ، وقد التزم فيما ذكر لزياده بيان فيه ، وهذه الأسماء وإن التزم ذكر متعلّقاتها كما يلتزم فى الحروف فى قولك : من زيد وإلى عمرو وعلى الحصير ، فإنّها تفارقها من حيث إنّ وضعها على أن تفهم تلك المعانى منها ، وذكر تلك التعليقات لزياده بيان ، بخلاف الحرف ، فإنّه لم يوضع دالا على ذلك المعنى إلّا باعتبار ذكر متعلّقه معه ، وأيضا فإنّا (۳) علمنا أنّ للأسماء خصائص من دخول حرف الجرّ عليها وغيره (۴) ، وقد وجدناها بعينها داخله على هذا القبيل [الذى هو لازم الإضافه](۵) ، فدلّ على أنّها من (۶) قبيل الأسماء وأنّ معانيها مفهومه منها.

وغير اللّازمه الأسماء التى تعقل فى نفسها من غير توقّف على متعلّق لها ، وغير ذلك ممّا استعملته العرب مفردا باعتبار معناه خاصّه كما ذكرناه فى الأب والابن.

۱- لا تكون «غير» إلّا نكره ولا تصغّر ولا تدخلها الألف واللام ، انظر الكتاب : ۳ / ۴۷۹ ، والمقتضب : ۲ / ۲۷۴ ، والمخصص : ۱۴ / ۱۰۹.

۲- سقط من د : «نكره».

۳- فى د : «فإنّ».

۴- سقط من ط : «وغيره».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «فدل على أن معانيها من ..».

[إضافه أىّ إلى المعرفه والنكره]

«فصل : و «أىّ» إضافته إلى اثنين فصاعدا إذا أضيف إلى المعرفه».

قال الشيخ : الحكم الذى ذكره فى أىّ صحيح ، إلّا أنّه لم يبيّن المعنى فى إضافتها إلى المعرفه والمعنى فى إضافتها إلى النكره.

فأمّا معناها إذا أضيفت إلى المعرفه فسؤال عن واحد من المذكور بعدها جنسا أو جمعا معروفا أو مثّنى معروفا بإضمار أو لام لجنس أو عهد أو إضافه أو إشاره ، فإذا قال : «جاءنى أحد الرجلين» قلت : «أىّ الرجلين؟» ، وكذلك ما أشبهه.

وإذا أضيفت إلى النكره فمعناها السّؤال عن عدد أضيفت إليه واحدا كان أو اثنين أو جماعه ، كقولك إذا قال : «جاءنى / رجل (١)» : أىّ رجل؟ ، وإذا قال : «جاءنى رجلان» : أىّ رجلين؟ ، وإذا قال : «جاءنى رجال» : أىّ رجال؟ ، والمعنى فى هذه تقدير الجنس رجلين رجلين وجماعه جماعه ، ثمّ سأله عن الواحد الملتبس عنده منها ، فهى فى التحقيق فى هذا مضافه إلى المسؤول عنه على طبقه ووفقه ، وفى الأوّل مضافه إلى شىء المسؤول عنه واحد منه ، وإنّما أضافوها إلى عين المسؤول عنه (٢) ، وإن كانت سؤالا عن واحد من أعداد ، لأنّهم لمّا اضطرّوا إلى السؤال عن مثل ذلك فهم إمّا أن يضيفوها إلى جنس ذلك أو إليه أو إليهما.

ولا تستقيم الإضافه إليهما ، إذ لا يضاف إلى اسمين ولا إلى الجنس لئلّا يوهم الوجه الأوّل ، فأضافوه إلى نكره مطابقه للمسؤول عنه ، ليحصل الغرض ، وكأنّ فى تنكيره مناسبه للجنسيّه فى عدم الاختصاص وثبوت الصّلاحيّه ، وإن كان فى المعنى (٣) الجنس مرادا يجوز التصريح (٤) به ، كما لو قلت : أىّ رجال من الرّجالات؟ ، لأنّك قدّرت الجنس رجالا رجالا.

وأورد أيّى وأيّك اعتراضا لأنّه أضيف إلى المعرفه مفردا ، وأجاب بأنّه لم يضف فى التحقيق إلّا إلى المتعدّد [وهو أيّنا وأيّكم](٥) وإنّما كرّرت أىّ لأمر لفظىّ ، وهو التزامهم ألّا يعطفوا على

١- سقط من ط : «رجل» ، خطأ.

٢- سقط من د : «عنه».

٣- فى ط : «معنى» ، تحريف.

۴- فى د : «يجوز فيه التصريح ..».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الضمير (۱) المخفوض إلّا بإعاده العامل ، كما قالوا : «المال بينى وبينك» ، فلم تذكر «بين» لأمر معنوىّ اقتضاها ، وإنّما ذكرت لما ذكرناه من اللّفظ.

قال : «ولا يقال : أيّا ضربت؟ وبأىّ (۲) مررت؟ إلّا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه».

يعنى أنّك لا تستعمل أيّا إلّا مضافه ، فإذا حذفت المضاف إليه (۳) فلا بدّ من قرينه تدلّ عليه ، ومثّله بقوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا)(۴) ، إذ قد تقدّم «ادعوا الله أو ادعوا الرّحمن».

ثمّ قال ما معناه : إذا كانوا قد وفّروا عليها صوره الإضافه مع خروجها عن هذا المعنى الذى اقتضت به الإضافه فهى أحقّ بالإضافه [هنا](۵) ، وهو قوله : «ولاستيجابه الإضافه» إلى آخره.

۱- سقط من د : «الضمير». خطأ.

۲- فى د : «ولا بأى ..». وهو مخالف للمفصل : ۸۷.

۳- سقط من ط : «إليه» ، خطأ.

۴- الإسراء : ۱۷ / ۱۱۰ ، والآيه : (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) وسلفت الآيه ص : ۱۴۸.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[حكم «كِلا» فى الإضافه إلى الظاهر والمضمر]

«فصل : وحقّ ما يضاف إليه كلا أن يكون معرفه ومثّنى ،

أو ما هو فى معنى المثنى (۱)».

وكلاهما تجب إضافته لأنّ الغرض بوضعه المضاف إليه ، لأنّه كالتأكيد له والتفصيل لأجزائه ككلّ فى الجمع ، فإنّما وجب أن يكون مثّنى لأنّ وضعه كذلك ، كما كان وضع كلّ فى الجمع ، وإنّما وجب أن يكون معرفه لأنّ وضعه للتأكيد ، فناسب أن يكون المضاف / إليه معرفه ، كما [كان](۲) فى كلّ ، وإنّما أضيف كلّ فى الصوره إلى نكره كقولك : «كلّ رجل» لإفادته الجنس ، فكان فى معنى المعرفه ، ولم يضف «كلا» كذلك لأنّه للتثنيه ، فينافى ذلك معنى الجنس ، فلذلك امتنع إضافته إلى نكره بخلاف كلّ ، وإنّما التفريق فى المضاف إليه ضعيف ، لأنّه موضوع لتأكيد المثّنى ، فنفس المثّنى فى المضاف إليه فيه مقصود ، كما أنّ نفس الجمع فى المضاف إليه كلّ (۳) مقصود ، فكما لزم الجمع (۴) ثمّه لزم التثنيه هنا.

والجواب فى «كلّ رجل» ههنا كالجواب فيه فيما تقدّم ، وفارق ذلك قولهم : «استوى الماء والخشبه» و «تضارب زيد وعمر» ، لأنّه ليس الغرض ههنا إلّا أن ينسب إلى متعدّد ، فلا فرق بين أن يكون معطوفا أحدهما على الآخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد ، بخلاف كلا وكلّ لما ذكرناه من قصد المثّنى والمجموع فيهما.

قال : «وحكمه إذا أضيف إلى الظّاهر أن يجرى مجرى عصا ورحى (۵) ، وإذا أضيف إلى المضمر أن يجرى مجرى المثّنى».

۱- بعدها فى د : «كقوله : إنّ للخير وللشّرّ مدى وكلا ذلك وجه وقبل» والبيت فى المفصل : ۸۸ ، وقائله عبد الله بن الزبعرى يوم أحد ، وهو فى ديوانه : ۴۱ وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۳ ، وورد بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۴۰ ، ومغنى اللبيب : ۲۲۳ ، والأشمونى : ۲ / ۲۶۰ ، والقبل : المحجّه الواضحه. اللسان (قبل).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى ط : «لكل» ، تحريف.

۴- سقط من ط : «لزم الجمع» ، خطأ.

۵- تجاوز ابن الحاجب قول الزمخشرى : «تقول : جاءنى كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين». المفصل : ۸۸.

أمّا إذا أضيف إلى الظاهر فقياسه ما هو مستعمل فيه (۱) ، لأنّه اسم مفرد ، فوجب أن يكون إعرابه بالحركه ، وآخره ألف ، فوجب أن يكون إعرابه تقديرا.

وأمّا إذا أضيف إلى المضمر فقياسه أن يكون كذلك على ما هو مستعمل فى اللّغه الضعيفه ، لأنّه اسم مفرد ، فقياسه إذا أضيف إلى المضمر أن يكون حكمه حكمه إذا أضيف إلى الظاهر (۲) ، واستعماله استعمال المثنّى على ما هو فى اللّغه الفصيحه على خلاف القياس ، ووجهه أنّه لمّا كان معناه مثنّى ، وتأكّد أمر التثنيه فيه (۳) بكون المضاف إليه ضميرا متّصلا ، لأنّ المضمر المجرور لا يكون إلّا متّصلا (۴) ، صار (۵) كأنّه بمضمره (۶) لاتّصاله به كلمه (۷) واحده ، فاشتدّ أمر (۸) التثنيه فيه لفظا ومعنى ، فناسب ذلك أن يجرى مجرى المثنّى ، فلذلك أعرب على اللّغه الفصيحه (۹) بإعراب المثنّى ، فقيل : «جاءنى كلاهما» و «رأيت كليهما» و «مررت بكليهما» ، وكذلك تقول : «كلانا فعل كذا» و «رأيت كلينا» و «مررت بكلينا» ، لأنّه ضمير تثنيه ، فحكمه حكم غيره من مضمرات المثنّى ، وإن كان لفظه موافقا لمضمرات الجمع ، لأنّ المتكلّم فى المثنّى والمجموع فى جميع أبواب المضمر سواء.

۱- سقط من د : «فيه».

۲- انظر ما تقدم : ق : ۲۱ أمن الأصل.

۳- سقط من د : «فيه».

۴- سقط من ط من قوله : «لأنّ المضمر» إلى «متصلا» خطأ.

۵- سقط من د : «صار» ، خطأ.

۶- فى ط : «يضمر» ، تحريف.

۷- فى ط : «لاتصاله بكلمه» ، تحريف.

۸- فى د. ط : «أثر».

۹- سقط من ط : «الفصيحه». خطأ.

[يضاف أفعل التفضيل إلى نحو ما يضاف إليه أىّ]

«فصل : وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه

أىّ فى المظهر والمضمر (١)».

قال الشيخ : يعنى أنّك إذا قصدت التفضيل على معروف أضفتها (٢) إلى معرفه ، ووجب أن يكون الأوّل واحدا من المذكورين / على حسب ذلك المعنى ، وإن قصدت تفضيل عدد على (٣) عدد مثله من ذلك الجنس أضفته (٤) إلى العدد الذى قصدته منكّرا ، كما فعلته فى أىّ حين قلت : أىّ رجلين؟ ، فتقول : الزيدان أفضل رجلين ، والزيدون (٥) أفضل رجال ، وعلّته كعلّته فى أىّ ، ولذلك قال : «والمعنى فى هذا» - يعنى عند (٦) إضافتك [إيّاه](٧) إلى النكره - «إثبات الفضل على الرّجال إذا فضّلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعه جماعه».

ثمّ قال : «وله معنيان».

فالأوّل الظّاهر ، وهو الكثير المستعمل.

«والثانى أن يؤخذ مطلقا له الزياده فيها إطلاقا».

فقوله : «أن يؤخذ» يعنى أفعل [التفضيل](٨) باعتبار من هو له ، ففى «يؤخذ» ضمير يعود على أفعل ، و «مطلقا» حال و «الزياده» مرفوع بمطلق (٩) ، و «فيها» ضمير الخصله.

ثمّ قال : «ثمّ يضاف لا للتفضيل بل للتخصيص» ، ومثّل بقوله : «النّاقص والأشجّ أعدلا بنى

١- قوله : «فى المظهر والمضمر» ليس فى المفصل : ٨٩ ولا فى شرح ابن يعيش : ٤ / ٤.

٢- لعله أراد أسماء التفضيل.

٣- سقط من ط : «عدد على» ، خطأ.

٤- فى د : «أضفتها». ولعله أعاد الضمير فى «أضفته» على أفعل التفضيل.

٥- بعدها فى ط : «فأما معناه إذا أضيفت إلى المعرفه فسؤال عن واحد من رجال وعلته كعلته» ، عباره مضطربه.

٦- سقط من ط : «عند».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى د : «مفعول لمطلقا».

مروان» (۱) ، كـأنّه زعم أنّه ليس فى (۲) بنى مروان عادل غيرهما ، وإنّما أضافه للتخصيص (۳) ، لأنّه لو لم يقـدّر ذلك للزم أن يكون من الوجه الأوّل.

ثمّ قال : «فأنت على الأوّل يجوز لك توحيده» إلى آخره.

يعنى أنّه ليس بواجب ، وسيأتى ذلك عند ذكر الأسماء المتّصله بالأفعال مبيّنا فى فصل.

ثمّ قال : «وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام» (۴) إلى آخره.

فالظّاهر أنّه أراد بالوجهين المعنى الأوّل والمعنى الثانى ، وهو غير مستقيم باعتبار المعنى [فى الحـديث](۵) ، وإن حمل الوجهان باعتبـار قوله : «يجوز» لأـنّ مضـمونه أنّ فيه وجها آخر ، فهو أيضا غير مسـتقيم ، لأنّه غير مقصود ههنا ، إذ سـيأتى فى بابه ، ولأنّه أخّره [يعنى الحديث](۶) بعـد أن ذكر المعنى الثـانى ، والظـاهر أنّه لم يقصـد إلّا المعنيين ، وتوهّم أنّ الجمع للوجه الثانى ، وهو غير مسـتقيم ، لأنّ الجمع لا ينافى أن يكون فى الوجه الأوّل ، فلـذلك (۷) وقع فى بعض النّسـخ موضع «يجوز» «يجب» (۸) وبيان أنّه لاـ يمتنـع أن يكـون من الوجه الأـوّل أنّ قوله : «أحاسـنكم» للمخـاطبين ، وهـم المقصودون ، وقـد اشـتركوا فى حسن الخلق ، وعلى تقدير أن يكون من الوجه الثانى لا تكون الأحاسن للمخاطبين ، ولكن من غيرهم ، ولا يكون الاشتراك فى الحسن لازما ، وهو غير جيّد ، فثبت أنّ حمله على المعنى الثانى غير مستقيم.

۱- الناقص هو يزيـد بن الوليـد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وسـمّى النّاقص لأنه نقص من أرزاق الجند ، والأشج هو عمر بن عبد العزيز ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۶.

۲- فى د : «من».

۳- يأتى أفعل بمعنى فاعل ، انظر المقتضب : ۳ / ۲۴۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۲۴ - ۲۲۵.

۴- أى الحـديث : «ألاـ أخبركم بـأحبّكم إلىّ وأقربكم منّى مجالس يوم القيامه أحاسـنكم أخلاقا الموطّؤون أكنافا الـذين يألفون ويؤلفون» وهو فى مسند الإمام أحمد : ۲ / ۶۱۰ رقم : ۶۷۴۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- جاء فى حاشيه د : «قوله : فلذلك أى فلذلك الإيهام يجب أن يكون الحديث من الوجه الثانى ، وهو أن يضاف لا للتفضـيل ..» ق : ۷۲ أ.

۸- فى المفصل : ۸۹ وشرحه لابن يعيش : ۳ / ۵ : «يجوز».

ثمّ مسأله «یوسف أحسن إخوته» (۱) قد أوضحها وقال : «ومنه قول من قال لنصیب (۲) : أنت أشعر أهل جلدتک» (۳) ، لأنّ أهل جلدته لیس هو منهم ، فإذا أضاف «أشعر» / إلیهم فقد أضافه إلی شیء لیس هو منهم ، وذلک إنّما یکون علی الوجه الثانی.

ص: ۳۸۲

۱- انظر شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۱۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۲۶.

۲- هو نصیب بن رباح ، شاعر عاش فی الفتره الأمویه توفی سنه ۱۰۸ ه ، انظر دیوان نصیب : ۵.

۳- أیمن بن خریم هو القائل لنصیب هذا القول ، وذلک عند ما قیّمه فی مجلس الأمیر بمائه درهم ، انظر الأغانی : ۱ / ۳۲۸ (دار الکتب) ومقدمه دیوان نصیب : ۱۹.

[يضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسه]

«فصل : ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسه».

يعنى أنه لا يشترط فى الإضافه ملك فيما يملك ، ولا خصوصيّه فى (١) ذلك المعنى بالنسبه إلى المضاف إليه ، ولكن يكفى أدنى ملابسه ، فتحصل خصوصيّه ما ، ثمّ مثّله ب (٢) :

... كوكب الخرقاء .....

.....

وبقوله (٣) :

إذا قال قدنى قال بالله حلفه

لتغنى عنّى ذا إنائك أجمعا

وهذا البيت يحتمل معنيين :

أحدهما : أن يريد إضافه الإناء إلى المخاطب ، والإناء ليس له ، وإنّما أضافه (٤) لملابسته له فى شربه ، فالضمير فى «ملابسته» للمضاف إليه ، وفى «له» (٥) للإناء ، ويجوز العكس ، و «فى شربه» يجوز أن يكون للشّارب والإناء واللّبن.

والمعنى الآخر أن يكون موضع الاستشهاد إضافه «ذا» إلى الإناء على معنى أنّه صاحبه لملابسه اللّبن للإناء (٦).

١- سقط من د : «فى».

٢- البيت بتمامه : «إذا كوكب الخرقاء لاح بسحره سهيل أذاعت غزلها فى القرائب» وهو بلا نسبه فى المحتسب : ٢ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٣٥٩ ، والخزانه : ١ / ٤٨٧ ، والخرقاء : المرأه التى لا تحسن عملا.

٣- هو ابن عنّاب الطائى ، من شعراء الدوله الأمويّه ، والبيت بهذه النسبه فى مجالس ثعلب : ٥٣٨ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣٥٤ ، والخزانه : ٤ / ٥٨٠ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨ ، والمقرب : ٢ / ٧٧ ، ومغنى اللبيب : ٢٣١ ، وروى ابن يعيش «لتغنى» بفتح اللام فى شرح المفصل : ٣ / ٩ ، ونسبها إلى الأخفش ، وقال البغدادى معقبا على هذه الروايه : «ولم أر من نسبها إليه غيره ، والمنسوبه إليه هى الروايه بكسر اللام وفتح الياء على المشهور» ، الخزانه : ٤ / ٥٨٢ ، وظاهر كلام الفارسى أن الأخفش أنشد البيت بروايه «لتغنى» ، انظر : كتاب الشعر : ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ومعانى القرآن للأخفش : ٥٥٧ ، وانظر الدرر : ٢ / ٤٤.

٤- بعدها فى ط : «إليه».

٥- فى د : «وله» وسقط «فى» ، خطأ.

٦- فى ط : «لملابسته اللبن والإناء».

قوله : «وهو لساقی اللّبن» أی فی الحقیقه (۱) ، ولیس للّبن ، وهو ضعیف ، لأنّه قال : «لملابسته (۲) له فی شربه» ، واللّبن ملابس للإناء فی شربه وفی غیر شربه ، فتقییده بقوله : «فی شربه» یقوّی الأوّل [أی الشارب](۳).

ص: ۳۸۴

۱- فی د : «فی الحقیقه أی الإناء أو ما فیه علی أحد القولین ، ولیس ..».

۲- فی المفصل : ۹۱ «لملابسه».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[لا يجوز إضافه الشيء إلى نفسه]

«فصل : والذى أبوه من إضافه الشيء إلى نفسه» إلى آخره.

أقول : لأنّ إضافه الشيء إلى الشيء تفيد تعريفا أو تخصيصا ، وإذا أضفت الشيء إلى ما هو نفسه (۱) لم يحصل تعريف ولا تخصيص ، فبطلت الإضافه.

وأمّا قوله : «نحو جميع القوم» إلى آخره ، فإنّما جاز لما فى الأوّل من الإبهام ، فجاز إضافته للتخصيص ، كما فى «خاتم حديد» [و «باب ساج»](۲) ، ويجوز أن يقال فى هذا : إنّ المراد بالأوّل الذّات وبالثانى اللّفظ ، كما فى قولك : ذات زيد ، كما سيأتى ذكره.

۱- فى د. ط : «هو هو».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «السّاج : خشب يجلب من الهند» اللسان (سوج).

[لا يضاف الموصوف إلى صفته ولا الصفه إلى موصوفها]

«فصل : ولا يجوز إضافه الموصوف إلى صفته ولا الصفه إلى موصوفها».

أقول : أمّا امتناع إضافه الموصوف إلى صفته فلأنّه يؤدّى إلى إضافه الشّىء إلى نفسه ، وأمّا امتناع إضافه الصفه إلى موصوفها فلأنّه أيضا يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعه ، وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعا ، ولأنّه يؤدّى إلى إضافه الشىء إلى نفسه.

ثمّ أورد اعتراضا يوهم إضافه الموصوف إلى صفته ، واعتراضا يوهم إضافه الصفه إلى موصوفها ، وأجاب عنهما.

أمّا الأوّل فقوله : «دار الآخره» إلى آخره ، وجوابه أنّه مؤوّل بحذف موصوف / للمضاف إليه ليس هو المضاف على ما بيّنه ، والكوفيّون يزعمون أنّه إضافه الموصوف إلى صفته ، ويحملونه على ظاهره. (۱)

وأمّا الثانى فقوله : «عليه سحق (۲) عمامه» إلى آخره ، وأجاب عنه بأنّ هذه صفات فى الأصل ، حذف موصوفها ، فصارت موضوعه للذّات ثمّ رأوها مبهمه كإبهام خاتم وشبهه ، فأضافوها إلى ما يبيّنها ، فصارت فى الصوره كأنّها مضافه إلى موصوفها ، وليس الأمر كذلك (۳) ، وشبّهه ب (۴) :

والمؤمن العائذات الطّير .....

.....

لا من جهه الإضافه ، لكن من جهه أنّك أجريت الطّير على العائذات عطف بيان بعد أن أردت بالعائذات نفس الذّات بحذف موصوفها ، فلمّا صارت مبهمه جاز بيانها بموصوفها ، فوجه

۱- انظر الأصول : ۲ / ۸ والإنصاف : ۴۳۶ - ۴۳۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۸۷ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۰۵ - ۵۰۷.

۲- «السّحق : الثوب الخلق البالى». اللسان (سحق).

۳- كتب فى هامش الأصل : «قوله : وليس الأمر كذلك ، أى : ليست الصفات التى فى الصوره مضافه إلى موصوفها مضافه فى الحقيقه إليها ، بل مضافه إلى موصوفها المحذوف فى الحقيقه».

۴- البيت بتمامه : «والمؤمن العائذات الطّير تمسحها ركبان مكّه بين الغيل والسّند» وقائله النابغه الذبيانى ، وهو فى ديوانه : ۲۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۱ ، والخزانه : ۲ / ۳۱۵ ، والعائذ من الطير : الحديثه النتاج ، والسند : ما قابلك من الجبل وعلا من السفح ، الغيل : موضع فى صدر يلملم. معجم البلدان (غيل).

تشبيهه بهـا أنّك أردت بالأوّل حـذف الموصوف (۱) ، فصـار مبهمـا ، فقصـدت إلى تبيينه ، إلّا أنّـك بيّنته فى الأوّل بالإضافه ، وههنا بعطف البيان ، والجميع تأويل ، لأنّه ههنا أيضا لو لم يتأوّله لكان تقديما للصّفه على الموصوف ، فكما يمتنع إضافه الصّفه إلى موصوفها فهنا (۲) يمتنع تقديم الصفه على موصوفها ، فهذا وجه الجمع بينهما.

۱- سقط من ط من قوله : «أنك أردت» إلى «الموصوف». وجاء مكانه : «بالأوّل» خطأ.

۲- سقط من د : «فهنا».

[إضافه المسمّى إلى اسمه نحو « ذات زيد »]

«فصل : وقد أضيف المسمّى إلى اسمه» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى أنّك تأخذ اللّفظ المراد به الذّات فتضيفه إلى اللّفظ الذى لم يرد به إلّا اللّفظ ، كقولك : «ذات زيد» ، وسمّى الأوّل مسمّى لمّا قصد به الذّات ، وهو كذلك بلا خلاف ، وسمّى الثانى اسما لمّا قصد به اللّفظ ، وفى ذلك خلاف ، منهم من يقول : الاسم هو التّسميه ، وهو مذهب المعتزله والنحويّين وكثير من الفقهاء ، ومنهم من يقول : الاسم هو المسمّى ، وهو مذهب الأشعرىّ (١) ، ولا خلاف أنّه يطلق الاسم على المسمّى وعلى التسميه ، وإنّما الخلاف [فى أنّه](٢) هل هو فى التسميه مجاز وفى المسمّى حقيقه أو بالعكس ، فالأوّل مذهب الأشعرىّ ، والثانى مذهب المعتزله ، وهو اختلاف لفظىّ لا يتعلّق باعتقاد ولا بحقيقه ، وفى القرآن ظواهر فى المذهبين ، قال الله تعالى : (ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْماءً)(٣) ، فظاهر هذا على مذهب الأشعرىّ ، وكذلك (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (١) (٤) ونظائره ، قال الله تعالى : (أَنْبِئُونِى بِأَسْماءِ هؤُلاءِ)(٥) ، وقال الله تعالى : (اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ)(٦) ، فظاهر هذا على مذهب المعتزله.

وفى «ذات يوم» وشبهه تقدير آخر ، وهو أن يكون من باب / قولك : عين الشّىء ونفسه ، على ما ذكر على التشبيه بخاتم حديد [وباب ساج](٧).

١- هو على بن إسماعيل بن إسحاق ، مؤسس مذهب الأشاعره ، توفى سنه ٣٢٤ ه ، انظر ترجمته فى وفيات الأعيان : ٣ / ٢٨٤ - ٢٨٦ ، وانظر التمهيد : ٢٢٧ - ٢٣٠ ، والكشاف : ١ / ٦٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٠٦

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- يوسف : ١٢ / ٤٠ ، وتتمه الآيه : (سَمَّيْتُمُوها أَنْتُمْ وَآباؤُكُمْ).

٤- الأعلى : ٨٧ / ١.

٥- البقره : ٢ / ٣١. والآيه : (فَقالَ أَنْبِئُونِى بِأَسْماءِ هؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ).

٦- آل عمران : ٣ / ٤٥ ، والآيه : (إِذْ قالَتِ الْمَلائِكَهُ يا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَهٍ مِنْهُ اسْمُهُ).

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[إضافه اللفظ إلى المدلول واستعمال الاسم بمعنى المسمّى]

«فصل : وقالوا فى نحو قول لبيد» إلى آخره.

أورد هذا الفصل اعتراضا فى إضافه اللّفظ إلى المدلول ، ولا يستقيم ، واستعمال (١) الاسم بمعنى المسمّى ، وهو خلاف مذهبه ، فاختار أن يكون «اسم» (٢) زائدا ، والمعنى فى إسقاطه (٣) ليستقيم مذهبه (۴) ، ثمّ قرّر ذلك بقوله (۵) :

.....

داع يناديه باسم الماء مبغوم

والنّداء إنّما هو باللّفظ ، فلو حمل الاسم على اللّفظ لاختلّ (۶) المعنى ، والذى يجعل الاسم للمسمّى فى قوله (٧) :

..... ثمّ اسم السّلام ....

.....

يكون من باب «ذات يوم» ، ويتأوّل قوله : «باسم الماء» على أنّ المراد بمسمّى هذا اللّفظ ، ويجعله دالا على قولك : ماء ، وهو حكايه بغام الظّبيه (٨) وكذلك (٩) «شيب» ، وهو حكايه صوت

١- فى ط : «ولا يستقيم له واستعمال».

٢- فى ط : «اسما» خطأ ، مقصود الزمخشرى «اسم» الذى فى بيت لبيد الآتى.

٣- فى د : «إسقاط».

۴- زياده «اسم» فى بيت لبيد مذهب أبى عبيده ، انظر مجاز القرآن : ١ / ١۶ ، والخصائص : ٣ / ٢٩.

۵- صدر البيت : «لا ينعش الطّرف إلّا ما تخوّنه». وقائله ذو الرمه ، وهو فى شرح ديوانه : ١ / ٣٩٠ ، والخصائص : ٣ / ٢٩ ، والمنصف : ١ / ١٢۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١۴ ، والخزانه : ٢ / ٢٢٠ ، ونعش كرفع معنى ووزنا ، والتّخوّن : التّعهّد ، وبغام الناقه : صوت لا تفصح به ، الخزانه : ٢ / ٢٢٢.

۶- فى ط : «لاختلف».

٧- البيت بتمامه : «إلى الحول ثمّ اسم السّلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر» وقائله لبيد ، وهو فى شرح ديوانه : ٢١۴ ، والخصائص : ٣ / ٢٩ ، والمنصف : ٣ / ١٣۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٣ - ١۴ ، والخزانه : ٢ / ٢١٧.

٨- قال ابن منظور : «وقوله : داع يناديه» حكى صوت الظبيه إذا صاحت ماء ماء». اللسان (بغم).

٩- فى الأصل : «وقوله». وفى ط : «وقولك». ولعله يشير إلى بيت ذى الرمه : تداعين باسم الشّيب فى متثلّم جوانبه من بصره وسلام وهو فى شرح ديوانه : ١٠٧٠ ، ومتثلم : حوض متكسّر ، وسلام : حجاره واحدها سلمه ، شرح ديوانه : ١٠٧٠

مشافر الإبل عند الشّرب ، ويقوّى ذلك استعماله استعمال رجل وفرس بإدخال اللام عليه وخفضه وإضافته ، ولو لا تقديره اسما لذلك لم يجر هذا المجرى (۱) ، ثمّ قرّر صاحب الكتاب زيادتها بإيراد أسماء وقعت زائده ، كقولهم «حيّ زيد» و (۲) :

.....

مقام الذّئب .....

إلى آخره.

۱- من قوله : «والنداء إنما» إلى «المجرى» نقله البغدادى فى الخزانه : ۲ / ۲۲۰ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۲- البيت بتمامه : «ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذّئب كالرّجل اللّعين» وقائله الشمّاخ ، وهو فى ديوانه : ۳۲۱ ، والمنصف : ۱ / ۱۰۹ ، وسمط اللآلئ : ۶۶۳ ، والخزانه : ۲ / ۲۲۲.

[تضاف أسماء الزمان إلى الفعل]

«فصل : وتضاف أسماء الزّمان إلى الفعل» إلى آخره.

قال الشيخ : اتّسعوا (۱) فى ظروف الزّمان حتّى أضافوها إلى الجمل بتأويل مضمونها ، فقالوا : «أتيتك يوم يقوم زيد» و «زمن الحجّاج أمير» ، والمعنى : قيام زيد وإماره الحجّاج.

وقوله : «وتضاف إلى الفعل» ، ثمّ قال : «وتضاف إلى الجمله الابتدائيه» يجوز أن يكون أراد فى الموضعين الجمله على ما ذكر ، ويجوز أن يكون أراد بالأوّل الإضافه إلى الفعل بتأويل المصدر ، وبالثانى (۲) تعيين الجمله ، فلذلك فرّق بين العبارتين ، وقياس الأسماء أن لا تضاف إلّا إلى المفردات ، فلمّا خولف فى هذه الأسماء القياس المذكور ، وأضيفت (۳) إلى الجمل كانت بتأويل مضمونها ، وهو فى المعنى مفرد ، وقوله (۴) :

حنّت نوار ولات هنّا حنّت

.....

محمول على الزّمان لأمور :

أحدها : أنّ «لا» التى لنفى الجنس المكسوعه بالتاء لا تدخل إلّا على الأحيان.

والآخر : أنّ المعنى إنكار الحنين بعد الكبر ، وذلك إنّما يتحقّق بالزمان لا بالمكان (۵).

۱- فى د : «قد اتسع العرب».

۲- فى د : «وفى الثانى».

۳- فى د : «فى هذه الأسماء المذكوره القياس وأضيفت ..».

۴- عجز البيت : «وبدا الذى كانت نوار أجنّت». وبعده فى د البيت التالى : «لمّا رأت ماء السّلا مشروبا والفرث يعصر فى الإناء أرنّت» ونسبهما ابن قتيبه إلى حجل بن نضله ، انظر الشعر والشعراء : ۹۵ - ۹۶ ، ونسبهما الآمدى والعينى إلى شبيب بن جعيل ، انظر المؤتلف والمختلف : ۱۱۵ ، والمقاصد : ۱ / ۴۱۸ ، وحكى البغدادى الاختلاف فى نسبتهما إلى شبيب بن جعيل وحجل بن نضله ، انظر الخزانه : ۲ / ۱۵۸ ، وورد البيت الأول بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۱۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۱۵. السّلا : لفافه الولد من الدواب. اللسان (سلا) ، وأرنّت : صاحت.

۵- انتقد البغدادى ابن الحاجب فى هذا التوجيه ، انظر الخزانه : ۲ / ۱۵۸.

والثالث : أنّه [لو جعل للمكان](۱) لم يصحّ إضافته إلى الفعل ، إذ لم يضف من أسماء المكان إلى الأفعال إلّا الظّروف غير المتمكّنه ك «حيث» [وأين](۲) وإنّما لم تضف ظروف / المكان إلى الجمل لأمرين :

أحدهما : أنّ ظروف الزمان أكثر استعمالا ، فاتّسعوا فيها ما لم يتّسعوا فى المكان لقلّه استعماله.

والآخر : أنّ ظروف المكان فى الجهات ، والجهات إذا أضيفت إلى الجمل كانت فى المعنى مضافه إلى المضمون ، فتصير مضافه إلى المعنى ، فلا يستقيم المعنى ، إذ لا يستقيم أن تقول : «خلف علمك» و «قدّام علمك» بخلاف الزّمان ، فإنّ نسبته المقيّده فى الحقيقه إنّما هى إلى المعانى ، فلذلك صحّت إضافه الزّمان إلى الجمله ، ولم تصحّ إضافه المكان.

قوله : «وممّا يضاف إلى الفعل آيه».

فذكره مبنيّا ، وقوله (۳) :

.....

بآيه ما تحبّون الطّعاما

إذا جعلت «ما» مصدريّه (۴) استغنيت عن تقدير آيه مضافه إلى الجمل ، وقولهم : «اذهب بذى تسلم» ، وفيه تأويلان ، كلاهما بمعنى صاحب ، إلّا أنّ أحدهما للأمر على ما ذكره ، كأنّه قال : بالأمر الذى هو صاحب سلامتك ، والآخر أن يكون للزّمان ، كأنّه قال : فى الزّمان الذى هو صاحب سلامتك ، واختار هذا كثير من الناس (۵) لما فيه من التشبيه بالظّروف لإضافته إلى الجمله.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- صدر البيت : «ألا من مبلغ عنّى تميما». وقائله هو يزيد بن عمرو بن الصّعق كما فى الكتاب : ۳ / ۱۱۸ ، وكامل المبرد : ۱ / ۱۷۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۸ ، والخزانه : ۳ / ۱۳۸ ، وورد بلا نسبه فى شرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۵۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۲۶ ، ومغنى اللبيب : ۴۶۹ ، وللبيت قصه أوردها البغدادى فى الخزانه.

۴- جعل سيبويه «ما» فى البيت لغوا ، وذهب ابن جنى إلى أنها مصدريه ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۱۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۵۹.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۱۱۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۶۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۲۷ - ۵۲۸.

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

«فصل : ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف فى الشّعر»

إذا أورد على مذهب سيبويه أنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف (١) فجوابه أنّ مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك الفاصل مع ما قبله فى النسبه إلى المضاف إليه ، فهذا هو الوجه الذى حسّن منه ذلك (٢) ، وإنّما الفصل ممتنع إذا لم يكن كذلك.

ومذهب سيبويه أنّ «علاله» مضاف إلى «سابح» (٣) المذكور آخرا ، وحذف المضاف إليه ، فكأنّه أراد أن يجعل الدّالّ على الحذف مقدّما فى المعنى ، والدّليل يجب أن يعقل قبل المدلول ، وإنّما أخّر عنه لأنّه لو وقع موقعه (٤) لجاء الثانى مضافا ليس بعده مضافه ولا ما يقوم مقام مضافه ، وأخّره ليكون كالعوض من المضاف إليه «بداهه» (٥) ، لا سيّما وهو فى المعنى عين ما نسب إليه «علاله».

ومذهبه (٦) فى «زيد وعمرو (٧) قائم» أنّ خبر الأوّل هو المحذوف ، والمذكور آخره هو خبر الثانى (٨) ، وهو عكس ما قاله ههنا ، والفرق بينهما أنّه قد وضح ثمّه أمر أوجب التأخير مع تحقيق الذى أوجب التقديم ، وههنا لو كان خبرا عن الأوّل لوقع فى موضعه من غير ضروره ، وهو أنّه يجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، واستدلّ (٩) على أنّ الخبر للثانى لا للأوّل بقوله (١٠) :

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

١- فى الأصل ، ط : «بغيره» ، وما أثبت عن د وهو أوضح.

٢- بعدها فى ط : «الفصل».

٣- أى فى بيت الأعشى : إلّا علاله أو بدا هه سابح نهد الجزاره وتقدم البيت : ق : ٦٣ أمن الأصل ، وانظر الكتاب : ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ، والمقتضب : ٤ / ٢٢٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٧.

٤- فى د : «وقع فى موضعه» ، وجاء بعد «موقعه» فى ط «غيره» ، خطأ.

٥- فى د : «علاله» ، تحريف.

٦- أى سيبويه.

٧- سقط من ط : «وعمرو» ، خطأ.

٨- انظر الكتاب : ١ / ٧٥ ، والمقتضب : ٤ / ٢٢٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٩٣.

٩- أى : سيبويه.

١٠- تقدم البيت : ق ٣٣ ب من الأصل.

ولو كان خبرا (١) عن الأوّل لقيل (٢) : راضون ، / وقوله فى البيت : (٣)

فزجّجتها بمزجّه

زجّ القلوص أبى مزاده

يرد فى المعنى على قراءه ابن عـامر [فى قوله تعالى : (قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ)(٤)](٥) ، وإنّما ورّك (٦) على الشّعر قصدا لنفى الشّناعه عنه فى التصريح بردّ القراءه ، والنحويّون (٧) أكثرهم ينكرون ذلك أيضا ، لأنّه لم يثبت الفصل عندهم إلّا بالظّروف (٨) ، وهذا ليس بظرف ، وقد ردّ بعضـهم بطريق آخر ، وهو أنّ الفصل إنّما يجوز فى الشّـعر للضّـروره ، وهذا لا ضروره فيه ، إذ كان يمكنه أن يقول : زجّ القلوص أبو مزاده فيضيف المصدر إلى المفعول ، ويرفع بعده الفاعل ، وقد قال سيبويه فى قوله (٩) :

ثلاث كلّهنّ قتلت عمدا

فأخزى الله رابعه تعود

كلامـا معنـاه أنّ الرّفع فى «كلّهنّ» على الابتـداء (١٠) ، وحـذف الضـمير من الجمله الـتى وقعت خـبرا جـائز على السّـعه ، وليس بضروره (١١) ، إذ لا ضروره تلجئه إلى الرّفع ، وحذف الضمير

١- فى ط : «الخبر».

٢- فى الأصل : «لكان» ، وما أثبت عن د. ط.

٣- لم ينسب البيت إلى أحـد ، وهو فى معـانى القرآن للفراء : ١ / ٣٥٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، والإنصاف : ٤٢٧ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٤٦٨ ، ونقل البغدادى عن ابن خلف أنّ هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين ، انظر الخزانه : ٢ / ٢٥١ - ٢٥٣.

٤- الأنعـام : ٦ / ١٣٧ ، والآـيه : (وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْـرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) ، وانظر معانى القرآن للفراء : ١ / ٣٥٧ ، وكتاب السبعه : ٢٧٠ ، والحجه للقراء السبعه : ٣ / ٤٠٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ ، والإنصاف : ٤٣١ ، والنشر : ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٦ ، والتيسير : ١٠٧.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- أى الزمخشرى.

٧- سقط من د : «النحويون».

٨- عقـد ابـن الأنبـارى مسـأله للخلاـف بين البصـريين والكـوفيين فى الفصـل بين المضـاف والمضـاف إليه بغير الظرف والجـار والمجرور ، انظر الإنصاف : ٤٢٧ - ٤٣٦.

٩- لم يعرف قائل البيت وهو فى الكتاب : ١ / ٨٦ ، والخزانه : ١ / ١٧٧.

١٠- تبع ابن الحاجب الأعلم فى ذلك ، انظر تحصيل عين الذهب : ١ / ٤٤.

١١- انظر المقتضب : ٤ / ١٢٨ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ١ / ٨٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٩١ - ٩٢.

لإمكان أن تقول : ثلاث كلّهنّ قتلت [بالنصب](۱) ، وهذا وإن حصّل المقصود بكلام سيبويه من أنّ الضروره إنّما تكون عند تعذّر الوجه الواسع (۲) ، فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم ، إذ لا وجه يمكنه إلّا رفع «كلّهنّ» ، فهو مضطرّ إلى الرّفع ، وبيان ذلك أنّ «كلّهنّ» إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل إلّا تأكيدا أو مبتدأه ، لا جائز أن تكون ههنا تأكيدا [لأنّ النّساء لم تكن مذكوره حتى أكّدت](۳) ، فتعيّن أن تكون مبتدأه ، ولو نصبها لاستعملها مفعوله ، وذلك لا يجوز ، [لأنّ كلا جاء للتأكيد ، والنّصب يخرجه عن كونه تأكيدا ، وذلك لا يجوز](۴) ، وإنّما كانت «كلّ» إذا أضيفت إلى المضمر تستعمل إمّا تأكيدا وإمّا مبتدأ لأنّ قياسها أن تستعمل تأكيدا لما تقدّمها لمّا اشتملت على ضميره ، لأنّ معناها إجداء (۵) الشّمول والإحاطه فى أجزاء ما أضيفت إليه ، ولمّا أضيفت إلى مضمر كانت الجمله متقدّما ذكرها أو فى حكم المتقدّم ، إلّا أنّهم استعملوها مبتدأه حيث كان المبتدأ لا عامل لفظىّ فيه يخرجها فى الصّوره عمّا هى له ، فأجازوا ذلك لاتّساعهم فيها ، ولم يجيزوا ذلك فى غير المبتدأ حيث كانت العوامل فيها لفظيّه تخرجها عن صوره التأكيد ، فلذلك قال : (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)(۶) و «إنّ الأمر كلّه لله» (۷) ، ولا يقال : الأمر إنّ كلّه لله ، لما فيه من إخراجها عن صوره التأكيد بإدخال العامل اللّفظىّ عليها.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۳۲ ، ۲ / ۱۶۴.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى ط : «أخذ» ، «أجدى فلان أى : أعطى». اللسان (جدا).

۶- آل عمران : ۳ / ۱۵۴.

۷- قرأ أبو عمرو برفع اللام فى «كله» ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر : كتاب السبعه : ۲۱۷ ، والحجه فى القراءات السبع : ۹۰ ، والحجه للقراء السبعه : ۳ / ۹۰ ، وحجه القراءات : ۱۷۷.

[حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه إذا أمن اللبس]

«فصل : وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف

وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه».

أقول : ذهب القاضى [أبو بكر الباقلّانى](١) إلى أنّه لا مجاز فى القرآن ، وأنّ مثل قوله تعالى : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)(٢) محمول على أنّ القريه تطلق للأهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك ، وليس بجيّد (٣) ، لأنّه معلوم أنّ القريه / موضوعه (٤) للجدران المخصوصه دون الأهل ، فإذا أطلقت على الأهل لم تطلق إلّا بقيام قرينه تدلّنا على المحذوف ، ولو كانت مشتركه لم تكن كذلك.

وقوله : «وكما أعطوا هذا الثابت حقّ المحذوف فى الإعراب فقد أعطوه حقّه فى غيره».

قوله : «فقد أعطوه حقّه» يعنى فى التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، فالتذكير والتأنيث مثل قوله (٥) :

.....

بردى يصفّق .....

[بالتذكير](٦) ، لو قال : تصفّق بالتاء (٧) لكان عائدا إلى بردى ، فلمّا قال : يصفّق بالياء (٨) أراد المحذوف ، والإفراد والجمع مثل قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- يوسف : ١٢ / ٨٢ ، والآيه : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيها).

٣- انظر التمهيد للباقلانى : ٢٤٢ - ٢٤٤.

٤- فى د : «القريه اسم موضوعه ..» ، مقحمه.

٥- البيت بتمامه : يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفّق بالرّحيق السّلسل وقائله حسان بن ثابت ، وهو فى ديوانه : ٣٦٥ ، والشعر والشعراء : ٣٠٦ ، والمعرب : ٥٩ ، والخزانه : ٢ / ٢٣٦ ، والدرر : ٢ / ٦٤ ، وورد بلا نسبه فى شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٦٩ ، والأشمونى : ٢ / ٢٧٢ ، يصفق : يمزج ، البريص : نهر بدمشق.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- فى د : «بالتأنيث».

٨- فى د : «بالتذكير».

قائِلُونَ) (۱) (۲) ، «على ما للثّابت والمحذوف جميعا» (۳) «أهلكناها» على الثابت (۴) ، و «أو هم قائلون» على المحذوف ، [وهم الأهل](۴) وفى إعاده الضمير على الثابت وجهان :

أحدهما : أنّك أقمته مقام المحذوف ، فصارت المعامله معه.

والآخر : أنّه يقدّر فى الثانى حذف المضاف ، كما قدّر فى الأوّل ، فإذا قلت : «سألت القريه وضربتها» فمعناه [سألت عن أهلها](۵) وضربت أهلها ، فحذف المضاف كما حذف فى الأوّل ، إذ وجه الجواز قائم.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- الأعراف : ۷ / ۴.

۳- ما بين «» كلام الزمخشرى ، المفصل : ۱۰۶.

۴- سقط من د : «أهلكناها على الثابت».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[حذف المضاف وترک المضاف إليه على حاله ، العطف على معمولى عاملين مختلفين]

«فصل : وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه».

قال الشيخ : اختلف الناس (۱) فى مثل ذلك ، فقال سيبويه وأصحابه ليس عطفا على عاملين [مختلفين فى قوله (۲) :

أكلّ امرئ تحسبين امرأ

ونار توقّد باللّيل نارا](۳)

وهم لا يجيزون العطف على عاملين مختلفين مطلقا ، وجعلوه على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه (۴) ، وإذا أورد عليهم جواز (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)(۵) بالخفض [على تقدير أهل القريه](۶) لم يجيزوه ، وفرّقوا بينه وبين هذا بأن يكون المضاف متقدّما مضافا إلى شىء ، ثمّ يذكر بعد ذلك شىء آخر هو فى المعنى مضاف إليه مثل الأوّل ، فهذا شرط جواز ترك المضاف إليه على إعرابه.

وغيرهم يجعل (۷) [البيت و «ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه» وأمثالهما](۸) من باب العطف على عاملين مختلفين ، ويجوّز العطف على عاملين مطلقا ، وكثير من النحويّين المحقّقين يجعله عطفا على عاملين مختلفين ، ويجوّز من العطف على عاملين مختلفين ما كان مثله (۹) ،

۱- سقط من ط : «الناس».

۲- هو أبو دؤاد الإيادى ، والبيت فى ديوانه : ۳۵۳ ، والكتاب : ۱ / ۶۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۲۷ ، ونسبه المبرد فى الكامل : ۱ / ۲۸۷ ، ۳ / ۹۹ إلى عدى بن زيد العبادى وانظر ديوان عدى : ۱۹۹ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۹۶ ، والإنصاف : ۴۷۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۸۸ ، ومغنى اللبيب : ۳۲۱.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «على إعراب المضاف».

۵- يوسف : ۱۲ / ۸۲ ، وسلفت الآيه ص : ۳۹۶.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى الأصل. ط : «يجعله» ، وما أثبت عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- لم يجز الخليل وسيبويه العطف على معمولى عاملين مختلفين ، وأجازه الأخفش والكوفيون وجماعه من البصريين إن ولى حرف العطف المجرور ، انظر الكتاب : ۱ / ۶۶ ، والمقتضب : ۴ / ۱۹۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۲۶ - ۲۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹۱ - ۲۹۲ ، ومغنى اللبيب : ۵۳۹ - ۵۴۱.

وهو ما تقدّم فيه المجرور وتأخّر عنه (۱) غيره ، ثمّ يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب ، كقولك : «فى الدّار زيد والحجره عمرو» ، وعلى هذا قوله تعالى عند الأخفش وأصحابه (۲) : (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) ... آيات (۳)سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.(۴) و «آيات» رفعا ونصبا ، [معطوف على (لَآياتٍ)(۵)](۵) ، وعليه قوله تعالى عندهم : (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنى وَزِيادَةٌ)(۶) ، ثمّ قال : (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ)(۷) ، ف (الَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ) فى موضع خفض / عندهم [معطوفا على «للّذين»](۸) ، وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن وأشعار العرب ، ولا حاجه إلى التّعسّف [بإضمار كلّ](۹).

وأمّا الذين أجازوا العطف على عاملين مختلفين مطلقا (۱۰) فإنّهم لمّا رأوا جواز مثل هذه المسائل وظهورها ظنّوا أنّ الباب واحد ، فأجازوا الجميع.

وأمّا سيبويه الذى هو المانع فإنّه لمّا ظهر له امتناع «زيد فى الدار وعمرو الحجره» (۱۱) لفقدان وروده وظهور علّته ظنّ أنّ الباب واحد ، فعمّم المنع فى الجميع ، وهو أنّ النّائب [وهو حرف العطف](۱۲) لا

۱- سقط من د : «عنه».

۲- فى الأصل. ط : «وعلى هذا قوله تعالى عندهم» ، وما أثبت عن د ، وانظر المقتضب : ۴ / ۱۹۵ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۲۸۷ ، ۳ / ۹۹.

۳- الجاثيه : ۴۵ / ۵ ، والآيه : (وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)

۴- . قرأ حمزه والكسائى ويعقوب بكسر التاء فى «آيات» وقرأ الباقون بالرفع ، انظر كتاب السبعه : ۵۹۴ ، وانظر الحجه فى القراءات السبع : ۲۹۸ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۲۶۷ ، والنشر : ۲ / ۳۷۱ ، والتيسير : ۱۹۸.

۵- الجاثيه : ۴۵ / ۳ ، والآيه : (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) (۳).

۶- يونس : ۱۰ / ۲۶.

۷- يونس : ۱۰ / ۲۷ ، وتتمه الآيه : (بِمِثْلِها).

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- بعدها فى د : «كالفراء». انظر مغنى اللبيب : ۵۳۹.

۱۱- انظر المقتضب : ۴ / ۱۹۵.

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يزيد (١) على قوّه الأصل الذى هو معطوفه (٢) ، فإذا لم يعمل الأصل عملين فالنّائب أولى.

وأمّا استدلال سيبويه بقوله : «ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه» وأختها [«ولا أبيك ولا أخيك يقولان ذاك»](٣) فعنه جوابان :

أحدهما : أنّه قليل شاذّ ، فلا وجه لحمل غيره عليه ممّا كثر وظهر.

والثانى : أنّ قول العرب : «مثلك لا يقول كذا» إنّما يعنون فى الحقيقه المخاطب ، فكأنّهم أرادوا : أنت لا ينبغى لك أن تقول كذا ، وذكر المثل مبالغه ، ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا (٤) ، فعند ذلك يفسد المعنى ، لأنّه لا يمتنع أن يكون المراد حينئذ «مثلك لا يقول كذا» ، ولكنّك أنت تقوله ، كما تقول : «غلام زيد لا يقول كذا ، ولكنّ زيدا يقوله» لمّا كان الغلام مقصودا ، وإذا كان كذلك فالمراد هو الاسم المضاف إليه مثل فى الحقيقه ، والعطف عليه فى المعنى ، وإذا كان كذلك فكأنّك قلت : «ما أبوك ولا أخوك يقولان ذلك» ، فالعطف فى الحقيقه إنّما هو على المضاف إليه مثل ، ولكن لمّا كان المثل غير مقصود فى المعنى صارت المعامله مع المضاف إليه ، فجاز لذلك «يقولان» والعطف عليه ، وإن فصلت كأنّك ما أخبرت إلّا عن اثنين فى المعنى ، وما عطفت إلّا على مرفوع فى المعنى ، فهذا وجه (٥) الجواز.

واستدلّ سيبويه على مسأله «ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه» على أنه ليس عطفا على عاملين مختلفين ، وإنّما هو بتقدير كلّ ، وتقديره : «ولا كلّ بيضاء شحمه (٦)» ، فحذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه ، لا على أنّه معطوف على «سوداء» بقولهم : «ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه» (٧) ، فإنّ هذه محموله على أنّ المضاف محذوف ، والمضاف إليه باق على إعرابه ، فلا يستقيم أن يكون «ولا أخيه» معطوفا على «عبد الله» من وجهين :

١- سقط من ط : «لا يزيد» ، خطأ.

٢- سقط من ط : «الذى هو معطوفه».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال سيبويه بعد أن ساق المثال الأول : (ومثل ذلك «ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك») الكتاب : ١ / ٦٦.

٤- سقط من ط : «لم يكن المخاطب مرادا» ، خطأ.

٥- سقط من ط من قوله : «اثنين» إلى «وجه» ، وجاء بعده قوله : «ما كل سوداء تمره» ، خطأ.

٦- سقط من د : «شحمه».

٧- انظر الكتاب : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ١ / ٦٥ - ٦٦.

أحـدهما : أنّ المخفوض المعطوف لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه بالأجنبيّ ، فلا تقول : «غلام زيد ضارب وعمرو» ، ولو كان «ولا أخيه» معطوفا على «عبد الله» لكان كذلك.

الثانى : أنّ المعطوف الدّاخل معه (١) «لا» إنّما يكون معطوفا على ما دخل عليه الحكم المنفىّ ، وههنا قـد دخل «لا» على «أخيه» (٢) ، فلو كان معطوفا على قوله : «عبـد الله» لكان / قد دخل عليه (٣) حرف النفى [بدون إضمار مثل](۴) ، وليس معطوفا على ما دخـل عليه حرف النّفى ، ألاـ ترى أنّك لا تقول فى غلام لزيـد وعمرو : «ما جاءنى غلام زيـد ولا عمرو» لأنّ عمروا ليس معطوفا على مـا دخـل عليه حرف النّفى ، وأيضـا فـإنّ المراد «ما كلّ واحـد منهما يقول ذاك» ، ولو جعلنا «أخيك» معطوفا على «أبيك» لكان المعنى ما مثلهما جميعا يقول ذاك ، فيفسد المعنى.

واستدلّ (۵) أيضا بقوله : «ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك» ، وهذه لا يستقيم أن يكون معطوفا فيها «أخيك» على «أبيك» (۶) لأوجه ثلاثه :

أحدها : دخول النفى ، وهو أحد الوجهين المتقدّمين.

والآخر : أنّه لو كان «أخيك» معطوفا على «أبيك» لم يكن الإخبار إلّا عن مثل ، وإذا كان الإخبار عن مثل وجب الإفراد فى الخبر ، فتقول : «ما مثل أبيك ولا أخيك يقول ذاك» ، كما تقول : «ما غلام زيد وعمرو جاءنى» ، ولو قلت : «جاآنى» لم يجز.

الثـالث : أنّه لو كـان معطوفـا على «أخيـك» لفسـد المعنى ، لأـنّ المعنى يكون «ما مثل هـذين الشّخصـين جميعا يقولان ذلك» ، وليس الغرض نفى القول عن المماثل للشّخصـين جميعا ، بل المراد نفى القول عن مثل كلّ واحد منهما ، وهذا لا يسـتقيم إلّا أن يكون معطوفا على مثل ، ولا يكون معطوفا على مثل (٧) إلّا بتقدير مثل ، وهو أحد الأوجه المتقدّمه.

١- فى ط : «عليه».

٢- سقط من ط : «أخيه» ، خطأ.

٣- كتب تحتها فى د : «على أخيه».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أى سيبويه ، انظر الكتاب : ١ / ۶۶.

۶- سقط من ط من قوله : «لا يستقيم» إلى «أبيك» ، خطأ.

٧- سقط من ط : «ولا يكون معطوفا على مثل» ، خطأ.

[حذف المضاف إليه فى « كان ذاك إذ وحينئذ »]

«فصل : وقد حذف المضاف إليه فى قولهم : (كان ذاك إذ وحينئذ)» إلى آخره.

قال الشيخ : كلّ هذه أسماء لم تستعمل إلّا مضافه لإبهامها ، فإذا استعملت غير مضافه فلا بدّ من قرينه تدلّ (١) على خصوصيّه ذلك المضاف إليه ، فلذلك حكم بحذفه وإرادته ، بخلاف قولك : رأيت ثوبا وحصيرا ، فإنّه لا يحكم بحذف شيء.

ثمّ منها ظروف وغير ظروف ، فالظّروف تبنى عند الحذف على ما سيأتى علّته (٢) فى المبنيّات ، وغير الظّروف لا يبنى.

ثمّ قال : «وقد جاآ محذوفين».

وذلك إنّما يكون عند (٣) وجود مضاف إليه ثان للمضاف إليه ثالث للمضاف (٤) فيحذف المضاف (٥) أوّلا ، ثمّ يقام الثانى مقامه ، ثمّ يحذف المضاف إلى الثالث ويقام الثالث مقامه ، كقوله فى صفه البرق (٦) :

أيا من رأى لى رأى برق شريق

أسال البحار فانتحى للعقيق

تقديره : أسال سقيا سحابه (٧) ، فحذف الأوّل الذى هو سقيا ، فبقى «أسال سحابه» ، ثمّ حذف سحاب فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه ، فوجب استتاره لأنّه صار ضميرا مفردا غائبا ، ولا يكون ذلك إلّا مستترا ، ففى «أسال» ضمير مرفوع ، هو ذلك الضمير الذى كان مجرورا فى سحابه ،

١- فى د : «داله».

٢- فى ط : «عليه» ، تصحيف.

٣- فى د : «مع».

۴- بعدها فى ط : «إليه».

۵- سقط من د : «المضاف» ، خطأ.

۶- البيت لأبى دؤاد ، وهو فى ديوانه : ٣٢٧ ، وكتاب الشعر للفارسى : ۴۵۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣١ ، والرّأى : اللمعان ، وشريق بمعنى مشرق ، وانتحى : قصد ، والعقيق : مكان.

٧- الضمير يعود إلى البرق ، انظر كتاب الشعر للفارسى : ۴۵۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣١.

وكذلك / قوله (۱) :

وأدرك إبقاء العراده ظلعها

وقد جعلتنى من حزيمه إصبعا

أى : ذا مسافه إصبع ، فحذف «ذا» وبقى «مسافه «إصبع» ، ثمّ حذفت مسافه فبقى إصبع.

۱- نسب الزمخشرى البيت إلى الأسود بن يعفر وتبعه ابن يعيش ، انظر المفصل : ۱۰۷ ، وشرح ابن يعيش له : ۳ / ۳۱ ، وديوان الأسود بن يعفر : ۶۸ ، ونسبه المفضل الضبى والبغدادى إلى الكلحبه العرنىّ ، انظر المفضليات : ۳۲ ، والخزانه : ۱ / ۱۸۷ ، ۲ / ۲۴۵ ، وذكر العينى نسبته إلى الأسود والكلحبه ، انظر المقاصد : ۳ / ۴۴۲ ، وورد بلا نسبه فى كتاب الشعر للفارسى : ۴۵۵ ، ومغنى اللبيب : ۹۶۱ ، والكلحبه اسمه هبيره بن عبد مناف ، والكلحبه : صوت النار ولهيبها ، وقيل : هى أمه. والإبقاء : ما تبقيه الفرس من العدو ، والعراده بفتح العين : اسم فرس الكلحبه ، والظلع : العرج فى المشى.

[تعليل كسر آخره ، أهو معرب أم مبنى]

«فصل : وما أضيف إلى ياء المتكلّم فحكمه الكسر».

قال الشيخ : إنّما كسر إمّا لأنّهم أرادوا أن يكون ما قبل الياء من جنسها وإمّا كراهه أن تنقلب الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، إن قلنا : إنّ أصلها الفتح ، وهو الصحيح. (١)

وهذا الاسم عند المحقّقين معرب (٢) ، لأنّ الإضافه إلى المبنىّ لا توجب بناء للمضاف (٣) ، ولا تجوّزه إلّا فى الظّروف ، [كقبل وبعد](٤) وفيما أجرى مجرى الظّروف كمثل وغير ، [وشبه ونحو ، قال الشاعر (٥) :

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت

حمامه فى غصون ذات أو قال](٦)

فوجب أن يكون معربا على أصله ، إلّا أنّ إعرابه تقديرىّ لتعذّر اللّفظىّ واستثقاله (٧) ، والكسره فى قولك : «مررت بغلامى» أصحّ القولين أنّها كسره لأجل الياء لا كسره إعراب ، والدّليل عليه (٨) أنّها ثابته قبل التركيب لو عددت فقلت : غلامى ثوبى لكانت ثابته ، وإذا وجب ثبوتها قبل الإعراب فهى هى بعد ذلك ، ووجب أن يحكم بأنّها ليست للإعراب.

فإن كان آخر الاسم ألفا فإنّها تبقى على حالها ألفا فى اللّغه الفصيحه لأنّها لا يمكن تحريكها بكسر ولا غيره ، فوجب أن تبقى ألفا ، ولو قدّر جواز تحريكها لوجب أن تنقلب ألفا ، فوجب أن

۱- انظر ما تقدم ورقه : ۶۳ ب من الأصل.

۲- انظر ما تقدم ورقه : ۲۱ ب من الأصل.

۳- سقط من ط : «للمضاف» ، خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- هو أبو قيس صيفى بن الأسلت الأوسىّ ، والبيت فى ديوانه : ۸۵ ، وجمهره اللغه : ۳ / ۴۹۳ ، والدرر : ۱ / ۱۸۸ ، ونسب فى الكتاب : ۲ / ۳۲۹ إلى رجل من كنانه ، وحكى البغدادى فى الخزانه : ۲ / ۴۵ - ۴۹ الاختلاف فى نسبته إلى الشماخ ورجل من كنانه وأبى قيس بن رفاعه الأنصارى ، ولم أجده فى ديوان الشماخ ، وورد بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ۱ / ۳۸۳ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۴۶ ، ۲ / ۲۶۴ ، والإنصاف : ۲۸۷ ، ومغنى اللبيب : ۱۷۱ ، ۵۷۱ ، والهمع : ۱ / ۲۱۹ ، والأوقال : جمع وقل وهو ثمر الدوم اليابس.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى د : «لتعذر اللفظ واشتغاله».

۸- فى ط : «على» ، تحريف.

تبقى ألفا ، وهذيل يقلبونها ياء (١) ، [كقوله (٢) :

سبقوا هوىّ وأعنقوا لهواهم

فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع](٣)

ووجهه أنّه لمّا تعذّر كسرها لتناسب الياء بالكسره قلبوها ياء لتحصل المناسبه بالقلب ، ولا يفعلون ذلك فى التثنيه لوجهين :

أحدهما : أنّ ألف التثنيه لم يكن مقدّرا تحريكها حتى يعوّض عن كسرها القلب ، فلم يقلبوها بخلاف موسى وعيسى وشبهه ، فإنّ حكمه الكسر تقديرا ، فلمّا تعذّر الكسر لفظا عوّضوه القلب ، وأمّا التثنيه فليست كذلك.

والثانى : أنّهم كرهوا أن يقلبوها ياء لئلّا يغيّروا حرفا جيء به لمعنى ، [وهو الرفع](٤) ، بخلاف ألف موسى [وعيسى](٥) وشبهه ، فإن لم يؤت به على انفراده لمعنى فلا يلزم من جواز تغييره تغيير ما ذكرناه.

«وقالوا جميعا».

يعنى على (٦) اللّغات كلّها : لدىّ ولديه ولديك ، كما قالوا : علىّ وعليه وعليك ، وإنّما قالوا : عليه وعليك إراده أن يفرّقوا بين الفعل والحرف ، إذ لو أبقوه لالتبس ، ثمّ أجروا ما كان آخره ألفا من الحروف والأسماء المبنيّه المضافه هذا المجرى لشبهه به ، وأمّا قولهم : علىّ وإن لم يكن فيه لبس [إذ يقال فى الفعل : علانى ، وفى الحرف : علىّ ، وفى الاسم : علا فى الأرض](٧) فإجراء له مجرى عليه وعليك لشبهه به.

١- حكى سيبويه هذه اللغه عن ناس من العرب ولم يسمّهم وكذا فعل ابن يعيش ، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، ونسبها ابن مالك إلى هذيل ، ونقل أبو حيان أنّ هذيلا تجيز القلب والإقرار فى الألف ، انظر الكتاب : ٣ / ۴١۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٧.

٢- هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت فى شرح أشعار الهذليين : ١ / ٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٣ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ۴٩٣ «أعنقت الثريا : إذا غابت». اللسان (عنق).

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «أصحاب».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«وياء الإضافه مفتوحه».

يعنى بعد الألف [فى نحو : هواى](١) ، وأورد قراءه نافع [قوله تعالى : (وَمَحْيايَ)(٢) بسكون الياء](٣) ، وقصده تضعيفها.

«وأمّا الياء فلا يخلو» إلى آخره.

لأنّها إذا كانت ياء وقبلها فتحه [كمسلمين](٤) أدغمت فى أختها ، / فبقيت ساكنه بين مفتوحين ، وكذلك إن كانت واوا وقبلها فتحه [كمصطفون](٥) قلبت ياء وجعل حكمها حكم الياء ، فصارت أيضا ساكنه بين مفتوحين ، وكذلك إذا كانت ياء مكسورا ما قبلها [كمسلمين فى حال النصب أو الجرّ](٦) أدغمت (٧) فى ياء المتكلّم ، فصارت ياء بين مكسور ومفتوح ، وكذلك إذا كانت واوا وقبلها ضمّه [كمسلمون فى حال الرّفع](٨) ، فإنّها تقلب ياء لاجتماعها مع الياء ، ثمّ تقلب الضّمّه كسره لوقوعها قبل ياء ساكنه ، فتصير ياء أيضا بين مكسور ومفتوح.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- الأنعام : ٦ / ١٦٢ ، والآيه : (قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيايَ وَمَماتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) (١٦٢). كلّهم قرأ «محياى» محركه الياء و «مماتى» ساكنه الياء غير نافع. انظر كتاب السبعه : ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والحجه للقراء السبعه : ٣ / ٤٤٠ ، والتبصره فى القراءات السبع : ٥٠٧ ، والتيسير : ١٠٩.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من ط : «أدغمت» ، خطأ.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

[حكم الأسماء السته إذا أضيفت إلى ياء المتكلم]

«فصل : والأسماء السّتّه متى أضيفت إلى ظاهر أو مضمر

ما خلا الياء فحكمها ما ذكر» إلى آخره.

قال الشيخ : هذه الأسماء إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر غير الياء فحكمها ما ذكر من إعرابها بالحروف ، وبيان (۱) إعرابها بالحروف قد تقدّم (۲) ، وهو على خلاف القياس لما حصل فيها من تشبيهها بالمثّنى والمجموع لتعدّدها فى المعنى بمضافها ولزوم حرف العلّه أواخرها.

وأمّا «ذو» فلا تضاف إلّا إلى أسماء الأجناس ، لأنّ وضعها على أن يتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فلا تدخل إلّا عليها ، ولذلك لم (۳) تفرد [عن الإضافه](۴) ، وأمّا غيرها فيضاف إلى المضمر والمظهر ويفرد.

فأمّا حكمها إذا أضيفت إلى غير الياء فقد تقدّم (۵) ، وأمّا حكمها إذا أفردت [عن الإضافه](۶) فهو أن تعرب بالحركات ، وتحذف حروف العلّه ، فيقال : أخ وأب وحم وهن ، ولمّا تعذّر ذلك فى الفم أبدلت من واوه ميم ليلحق بإخوانه ، وعلّته أنّه لو حذفت واوه كإخوانه لبقى على حرف واحد فيختلّ ، ولو بقيت واوا لم تقبل الحركات ، فأبدلت منها الميم لتصحّ فتقبل الحركه.

وفى حم لغات ، إحداها ما ذكرناها ، وإجراؤها (۷) مجرى يد ، ومجرى عصا ، ومجرى كمء ، ومجرى دلو (۸).

وفى هن لغتان ، إحداهما : ما ذكرناها ، والأخرى مثل يد (۹).

۱- فى د : «وسرّ». وفى ط : «وبيان سرّ إعرابها ..».

۲- انظر ما تقدم ورقه : ۱۹ من الأصل.

۳- سقط من ط : «لم» خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۹ من الأصل.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى ط : «والأخرى إجراؤها».

۸- فى حم ست لغات أشار ابن الحاجب إلى كل لغه منها بمثال. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹۶ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۱۷.

۹- انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۴۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹۶.

وإذا أضيفت إلى ياء المتكلّم على اللّغه الأولى حذفت أواخرها على ما فعلته فى الإفراد ، فتقول : هذا أخى أبى (١) فمى ، إلّا أنّ فى الفم لغتين ، إحداهما : فمى ، وهى أضعفهما ، والأخرى : فىّ ، وهى أقواهما ، أمّا من قال : فمى فوجهه أنّه قد ثبت إجراء هذه الكلمه مع ياء المتكلّم مجراها فى الإفراد ، وهذه فى الإفراد فم ، فيجب أن يقال : فمى ، كما قيل فى قولك : أخ : أخى.

ووجه من قال : فىّ فى الأحوال الثلاثه أنّ العلّه التى قلبناها ميما مفقوده هنا ، وهو أداء الكلمه إلى الاختلال ، وذلك / لا يلزم عند الإضافه لإمكان الإدغام ، فكان القياس أن تتحرّك هذه الواو بالكسر ، لأنّها بمشابه الخاء فى أخ ، ولكنّه لمّا (٢) كان تحريكها يؤدّى إلى قلبها ألفا وهى أجنبيّه عن الكسره قلبوها حرفا من جنس الكسره ، وهو (٣) الياء ، ثمّ كسروا ما قبلها لتحصل صوره الكسر التى تعذّرت على الواو ، ولتسلم الياء ، أو نقول : كان القياس أن يتحرّك ما قبل الياء بالكسر ، فلمّا تعذّر حرّك ما قبل الواو ، وهى الفاء ، فانقلبت الواو ياء ، ثمّ أدغمت فى الياء فى الأحوال الثلاثه.

وأمّا علّه التزامهم أبى وأخى فى الأحوال الثلاث على الصّحيح خلافا للمبرّد [فإنّه يقول : أبىّ](٤) فإنّهم كرهوا أن يبقوا حروف الإعراب ، فيؤدّى إلى الإعلال ، وإعرابه بالحروف فرع غير أصل ، فلم تلزم المحافظه عليه كالأصول ، فردّ إلى صورته إذا أعرب بالحركات فقيل : أبى وأخى ، وقال المبرّد : يجوز أن تقول : أبىّ وأخىّ فى الأحوال الثّلاث ، ولو صحّ له النّقل لكان له وجه ، ولكن ما استدلّ به ضعيف لاحتمال أن يكون جمعا ، وما يستدلّ به ويجعل أصلا فإنّما يدلّ إذا كان غير محتمل لغير ذلك ، فأمّا إذا احتمل أن يكون جاريا على القواعد المستقرّه احتمل المخالفه ، فإجراؤه على القواعد أولى ، وهو معنى قوله (٥) : «وصحّه محمله على الجميع فى قوله (٦) :

١- فى د. ط : «إلى».

٢- سقط من ط : «لمّا» ، خطأ.

٣- فى الأصل. ط : «وهى» ، وما أثبت عن د. وهو أحسن.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر : أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٨٤ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٩٦.

٥- أى : الزمخشرى ، المفصل : ١١٠.

٦- البيت بتمامه : «فلمّا تبيّنّ أصواتنا بكين وفدّيننا بالأبينا» نسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه : ٢ / ٢٨٤ إلى زياد بن واصل ، وكذا نقل عنه البغدادى فى الخزانه : ٢ / ٢٧٥ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٣ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والمقتضب : ٢ / ١٧٤ والخصائص : ١ / ٣٤٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٧ ، والمخصص : ١٣ / ١٧١.

.....

..... وفدّيننا بالأبينا

تدفع ذلك».

يعنى إذا كان أب يجمع على أبين فمن المحتمل أن يكون قوله : «وأبىّ» أراد به وأبينى ، ثمّ حذف النون للإضافه ، فاجتمعت الياء التى للإعراب وياء المتكلّم فأدغمت فيها ، وإذا احتمل ذلك وصحّ كان جاريا على القاعده المستقرّه فى مثلها ، فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك ممّا لم يثبت ، والله أعلم.

ص: ۴۰۹

[التوابع]

[التوكيد]

[التأكيد على ضربين صريح ومعنوى]

قال صاحب الكتاب :

«التوكيد على ضربين».

قد تقدّم أنّ المذاهب ثلاثه ، أحدها : الانسحاب ، والآخر : التقدير ، والآخر : الفرق بين البدل والمعطوف وغيرهما (۱) ، وقد أخذ من هذا الخلاف صحّه الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل الأوّل ، فإذا قلت : «جاءنى زيد العاقل» ، وكان تقديره «جاءنى العاقل» ، كان جمله مستقلّه ، فيستقيم الوقف دونها ، وهذا غير مستقيم ، فإنّه يؤدّى إلى ما لا يتناهى ، لأنّه إذا كان التقدير «جاءنى العاقل» كان تقدير العاقل فى «جاءنى العاقل» «جاءنى زيد العاقل» ، ثمّ تقدير العاقل / كذلك إلى ما لا يتناهى ، فظهر فساد ذلك.

وأكثر النّاس على أنّه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح ، وتمسّك القائلون بالانسحاب فى مثل قولك : «جاءنى غلام زيد وعمرو» ، وقالوا : لو كان التقدير صحيحا لفسد المعنى ، إذ يتعدّد الغلام ، وهو واحد ، فوجب القول بالانسحاب.

وتمسّك القائلون بالتقدير بقولك : «أعجبنى قيام زيد وعمرو» ، إذ لو لا التقدير لم يستقم المعنى ، لأنّ الغرض الواحد لا يقوم بمحلّين ، فوجب أن يكون التقدير «قيام زيد وقيام عمرو».

ومن قال بالتقسيم (۲) تمسّك فى الانسحاب (۳) بما تمسّك به أصحابه ، وتمسّك فى البدل والعطف بالتكرير صريحا ، كقوله تعالى : (لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ)(۴) ، الآيه.

والصّحيح الانسحاب فى الجميع ، وجواز التقدير فى المعطوف مطلقا إن تعدّد فى المعنى ، ووجوب الانسحاب إن اتّحد المنسوب إلى المعطوف عليه (۵) ، وفى البدل بحرف الخفض ، والدّليل عليه أنّك تقول

۱- انظر ما تقدم ورقه : ۳۰ من الأصل ، والكلام على مذاهب النحويين فى العامل فى التوابع.

۲- جاء فى حاشيه د : «ومن قال بالتقسيم ، يعنى إن كان بدلا أو عطفا بحرف فتقدير العامل وإلّا فلا». ق : ۷۷ أ.

۳- فى د : «بالانسحاب».

۴- الأعراف : ۷ / ۷۵. والآيه : (قالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ). وانظر ما تقدّم ورقه : ۳۰ من

الأصل.

٥- فى د : «إليه» ، تحريف.

فى المعطوف : «قام زيد وقام عمرو» لمّا كان ذلك متعدّدا ، وتقول : «جاءنى غلام زيد وعمرو» ، فيجب الانسحاب لمّا كان المنسوب متّحدا ، وفى البدل تقول : «عجبت من زيد من حسنه» ، ولو قلت : «أعجبنى زيد أعجبنى حسنه» لم يستقم (١) ، لأنّ الإعجاب ليس منسوبا إلى زيد فى المعنى بدليل أنّه يصحّ نفيه عنه ، فيؤدّى إلى إثباته مع صحّه نفيه عنه فى الكلام الواحد ، وأمّا ما يرد من قولهم : «قيام زيد وعمرو» وأنّه لا بدّ من التقدير لئلّا يؤدّى إلى أن يكون قيام زيد منسوبا إلى عمرو ، وهو محال.

فالجواب : أنّ هذه أسماء وضعت (٢) لمعقوليّه مدلولها من غير نظر إلى تعداد ، فصحّ نسبتها إلى مفرد وإلى متعدّد ، فإذا نسبت إلى مفرد فهو واضح ، وإذا نسبت إلى متعدّد علم بمدلولها أنّ المراد جنسها ومعقولها ، كقولك : «قام الزيدان» وما أشبهه ، لأنّ المراد نسبته باعتبار خصوصيّه بالمضاف إليه ، إذ لم يرد أنّ قيام زيد منسوب إلى عمرو ، ولكن نسبه القيام إليهما جميعا مطلقا ، كما لو قلت : قيام الزيدين ، وإنّما جاء التّعداد من ضروره التعبير (٣).

ولم يذكر صاحب الكتاب حدّ التوكيد ، لأنّ غرضه بسط المعنى فيه فخصّ ص له فصلا ، وهو قوله : «وجدوى التوكيد» ، إذ / حدود الألفاظ إنّما تحصل بمدلولاتها وجدواها.

ثمّ قال : «والتأكيد على ضربين : صريح» (٤).

كما ذكر ، وقد يجعل الصّريح إذا كان اسما بدلا فى كلامه وكلام غيره من النحويّين (٥) ، وهو غير بعيد ، نظرا إلى أنّ المقصود بالمدلول هل هو الأوّل أو الثانى؟ فإن كان المقصود هو الأوّل فالثانى توكيد ، وإلّا فهو بدل.

والمعنوىّ بألفاظ [مخصوصه](٦) محفوظه ، وهى كلّ وكلا والنّفس والعين وأجمع وأكتع

١- جاء فى حاشيه د : «بل استقام لقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ) (١٣٣) [الشعراء : ٢٦ / ١٣٢ - ١٣٣] وقوله : (بَلْ قالُوا مِثْلَ ما قالَ الْأَوَّلُونَ (٨١) قالُوا أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً وَعِظاماً)[المؤمنون : ٢٣ / ٨١ - ٨٢] ق : ٧٠ أ.

٢- فى د : «فوضعت» ، تحريف.

٣- فى د : «التغيير» ، تحريف.

۴- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ١١١ - ١١٢.

۵- لم يجز ابن مالك البدليّه فى التأكيد اللفظى المكرر وحكم على من قال به بأنه غير مصيب ، وعزا الرضى القول بالبدليه فى مثل هذا إلى الزمخشرى وردّه ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٠۴ - ٣٠۵ ، ٣ / ٣٣٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۶١٧.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وأبتع وأبصع ، وهى منقسمه باعتبار لفظها قسمين :

قسم يختلف لمن هو له باعتبار المضاف إليه ، وهو كلّ والنّفس والعين وكلا.

وقسم يختلف بصيغته ، وهو أجمع وأكتع وأبتع وأبصع ، فلذلك تقول : كلّه نفسه عينه كلاهما كلّها نفسها عينها كلّهم أنفسهم أعينهم أنفسهما أعينهما كلّهنّ أنفسهنّ أعينهنّ ، وتقول : أجمع أكتع أبصع أبتع جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون جمع كتع بصع بتع.

وهى تنقسم ثلاثه أقسام : قسم يؤكّد به المثّنى خاصّه ، وهو كلا ، وقسم يؤكّد به غير المثّنى ، وهو كلّ وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع ، وقسم يؤكّد به الجميع (١) ، وهو النّفس والعين ، فلذلك لا تقول : كلا إلّا فى التثنيه ، ولا تقول : كلّهما ولا أجمعان ، إلى آخرها ، وتقول : أنفسهما وأعينهما ، فتجرى على المذكّرين لأجل اشتراك الضمير.

وإنّما لم يؤكّد المثّنى بكلّ وأجمع إلى آخرها لأنّ قياسه أن لا يؤكّد بأمثالها ، لأنّه نصّ باعتبار مدلوله فى الإحاطه [والشّمول](٢) بما دلّ عليه ، ألا ترى أنّك لو قلت : «جاءنى الزيدان» وأنت تريد واحدا لم يجز ، بخلاف قولك : «الرّجال كلّهم» لجواز أن تريد البعض.

فإن قلت : فقياس الواحد أن لا يؤكّد فالجواب أنّه لا يؤكّد بما يدلّ على الإفراد لنصوصيّته ، وإنّما يؤكّد بما يدلّ على حقيقته.

فإن قلت : فجوّز فى المثّنى كذلك قلت : كذلك هو ، فتقول : أنفسهما كما تقول : نفسه.

فإن قلت : فقد قالوا : «اشتريت العبد كلّه» ، وهذا يدلّ على أنّهم يؤكّدون المفرد بكلّ ، فالتثنيه أولى ، قلت : إنّما يؤكّد العبد وشبهه بكلّ نظرا إلى تقدير (٣) تفرقه أجزائه بالنسبه إلى ما وجّه إليه من شراء أو بيع ، فلو لا تقدير الأجزاء المقدّر تفريقها لم يجز ، ولذلك امتنع «جاءنى العبد كلّه» ، و «قام العبد كلّه» لامتناع تقدير تفريق الأجزاء.

فإن قلت : فجوّز فى المثّنى ذلك باعتبار الأجزاء قلت : هذا كان يلزمهم ، ولكنّهم عوّضوا عنه (٤) كلاهما ، فيقولون / : «اشتريت العبدين كليهما» ، واستغنوا بها.

۱- فى الأصل. ط : «الجمع» ، تحريف.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من د : «تقدير» ، خطأ.

۴- سقط من د : «عنه».

[لا يؤكد المظهر بمضمر ، ويؤكد المضمر بمضمر ، ويؤكد المظهر بالمظهر]

«فصل : ويؤكّد المظهر بمثله لا بالمضمر ، والمضمر بمثله وبالمظهر جميعا» إلى آخره.

قال الشيخ : لا يؤكّد المظهر بمضمر ، لأنّ التأكيد تكمله ، والأوّل هو المقصود ، ولا يليق أن تكون التّكمله أقوى من المقصود ، فلذلك لم يؤكّد المظهر بالمضمر.

ثم قال : «ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين أو (١) متّصلا أحدهما والآخر منفصلا».

قلت : لا يكون الأمر (٢) إلّا كذلك من جهه أنّ القسمه تكون أربعه : منفصلين ومتّصلين ، والأوّل متّصل والثانى منفصل والعكس.

أمّا المتّصلان فلا يمكن ، لأنّه إذا اتّصل الأوّل تعذّر اتّصال الثانى ، والأوّل منفصل والثانى متّصل لا يمكن من طريق الأولى ، لأنّه لمّا فصلت بينه وبين ما يتّصل بالمنفصل و [ما](٣) كان الانفصال من أجله تعذّر الاتّصال.

بقى القسمان الآخران [وهو أن يكون الأوّل متّصلا والثانى منفصلا ، والمنفصلان](٤).

ثمّ قال : «ولا يخلو المضمر إذا أكّد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا».

الأولى أن يقول : المضمر المتّصل ، وكذلك أراد ، ثمّ فرّق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور فى أنّ المرفوع لا بدّ من تأكيده بمضمر منفصل قبل التأكيد بالظّاهر ، وسرّه هو أنّه لمّا اشتدّ اتّصاله وكانت النّفس والعين فى حكم الاستقلال كره جريها عليه إمّا خوف اللّبس (٥) بالمفعول لما ثبت من أنّه لا يكون بعد الفعل والفاعل اسم مستقلّ غير مفعول ، وكان هذا أقوى من دلاله الإعراب فى النّفس والعين ، وكان خوف اللّبس متّجها ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يوقع فى لبس ، ولم يشتدّ

١- تجاوز ابن الحاجب قول الزمخشرى : «كقولك ما ضربنى إلا هو هو ...».

٢- فى ط : «الآخر» ، تحريف.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- جاء فى هامش النسخه د : «قوله : إمّا خوف اللبس نحو : زيد ضرب نفسه ، يحتمل أن يكون النفس مفعول ضرب ، ويكون منصوبا ، ويحتمل أن يكون مؤكّدا للضمير فى «ضرب» ، ويكون مرفوعا ، وإذا أكّدت بالضمير المنفصل وقلت : زيد ضرب هو نفسه تعيّن النفس للتأكيد ، لأنّ القائل لمّا اكّد ضمير المتصل بالمنفصل علم أنّه أراد تأكيد النفس لا المفعوليه اعتبارا لنسق الكلام ، وأمّا المنصوب والمجرور فلا يدفع فى لبس ، لأنّه لمّا أخذ الفعل فاعلا ومفعولا تمّ الكلام ولم يبق إلّا التأكيد». ق : ٧٨ أ.

اتّصاله ، وإمّا كراهه أن يؤكّد ما هو كالجزء بما هو مستقلّ. (۱)

ثمّ قال فی الفصل الذی یلیه : «والنّفس والعین مختصّان بهذه التّفصله بین الضمیر المرفوع وصاحبیه ، وفیما سواهما لا فصل فی الجواز بین ثلاثتها» ، إلی آخره.

یعنی بالتّفصله التّفرقه بین المرفوع والمنصوب والمجرور فی لزوم المرفوع المضمر المنفصل بین المؤكّد والمؤكّد (۲) وبین المنصوب والمجرور فی جواز التأكید من غیر شریطه.

قال : «وفیما سواهما».

یعنی سوی النّفس والعین [من الكلّ وأجمع وأكتع](۳) ، لا فصل فی الجواز بین المرفوع وصاحبیه ، ثمّ مثّل بكلّ فی حال الرّفع ، واستغنی عن تمثیل النّصب والجرّ ، لأنّه یجیء / من طریق الأولی ، لأنّه إذا كانت النّفس والعین مستغنیه فی النّصب والجرّ فلأن یستغنی كلّ فی النّصب والجرّ مع استغنائها فی الرّفع أولی.

فأمّا «أجمعون» وأخواتها فأكثر النّاس لا یجیزها إذا ذكرت إلّا مرتّبه ، وتقدیم «أجمعون» واجب عندهم ، وقد أجاز بعضهم حذف أجمعین مع ترتیب ما بعدها ، وأجاز بعضهم حذف أجمعین مع انتفاء الترتیب ، وأجاز بعضهم حذف أجمعین مع ذكر أیّها شئت ، ولم یجز أحد مع وجود أجمعین تأخیرها. (۴)

وسرّ وجوب تقدیم أجمعین عند الجمیع أنّه أدلّ علی المعنی المقصود من هذه التواكید ، فتقدیمه أولی ، ومن نظر إلی وجوب ترتیب (۵) غیرها لمح قریبا من هذا المعنی ، ومن نظر إلی الجواز استضعفه فی غیر أجمعین ، ومن جوّز حذف أجمعین نظر إلی أنّه لا یجب تقدیمها مع كونها أدلّ إلّا عند وجودها (۶) ، والله أعلم.

۱- من قوله : «غیر مفعول» إلی «مستقل» سقط من د ، خطأ.

۲- سقط من ط : «والمؤكد» ، خطأ.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- مذهب الجمهور أن تبدأ بأجمع ثم أكتع ثم أبصع ثم أبتع إذا أردت ذكر أخوات أجمع ، وأجاز ابن كیسان أن تبدأ بأیّتهنّ شئت بعد أجمع ، ونقل أبو حیان أنّ الكوفیین وابن كیسان أجازوا تقدیم أكتع علی أجمع ، وانظر هذه الآراء فی شرح المفصل لابن یعیش : ۳ / ۴۶ ، وشرح الكافیه للرضی : ۱ / ۳۳۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۱۱.

۵- سقط من د : «ترتیب» ، خطأ.

۶- انظر تعلیل ترتیب «أجمع» وأخواتها وحذفها فی شرح الكافیه للرضی : ۱ / ۳۳۶.

[الصفه]

[تعريفها]

قال صاحب الكتاب :

«الصفه هى الاسم الدّالّ على بعض أحوال الذّات» إلى آخره.

قال الشيخ : الصفه تطلق باعتبارين : عامّ وخاصّ ، (۱) فالعامّ ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ، والخاصّ (۲) باعتبار التابع ، وهو أن يقال : تابع يدلّ على معنى فى متبوعه من غير تقييد (۳) ، فقولنا : تابع يخرج منه الخبر ، [نحو : رجل عالم عندك](۴) ، إذ الخبر ليس بتابع ، وإنّما هو جزء (۵) مستقلّ بخلاف الصفه ، فإنّها ليست بمستقلّه ، وقولنا : «من غير تقييد» يخرج منه الحال ، فإنّ الحال تدلّ على هيئه فاعل أو مفعول.

قلت : حدّ صاحب الكتاب غير مستقيم ، فإنّه ينتقض بالحال ، فإنّه يدلّ على بعض أحوال الذّات ، وليست بصفه ، بل الحدّ الصّحيح ما تقدّم.

قال (۶) : ويرد على الحدّ الأوّل [أى : باعتبار العامّ](۷) أن يقال : إنّ أسماء الأجناس كلّها تدلّ على ذات باعتبار معنى (۸) ، وليست بصفات ، فإنّ رجلا موضوع لذات باعتبار الذّكوريّه والإنسانيّه ، والمرأه باعتبار الأنوثه [والإنسانيّه](۹) ، وكذلك جميع الأسماء [الأجناس](۱۰).

۱- نقل الرضى حد الصفه عن شرح المفصل لابن الحاجب ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۱.

۲- العباره فى د : «هو المقصود ، وهو يشكل بمقصّ ومخيط فإنّه اسم دلّ على ذات باعتبار معنى مقصود ، وهو القصّ والخياطه ، أجيب عنه بأنّ المراد بالخاصّ ...».

۳- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۱.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- بعدها فى د : «جمله مستقل ..».

۶- أى : ابن الحاجب.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى ط : «المعنى».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

والجواب أن يقال : إنّ الصفات المقصود بها المعنى لا الذّات ، والأسماء (۱) المقصود بها الذّات ، وقد احترزنا به فى الحدّ بقولنا : هو المقصود.

فإن قيل : قولكم : «جاءنى هذا الرجل» فالرجل (۲) صفه ، هذا باتّفاق بين (۳) النحويّين المحقّقين (۴) ، وهو لفظ يدلّ على ذات هى المقصود ، فيكون صفه ما هو صفه (۵) ، ومدلوله واحد ، فالجواب / عنه من وجهين :

أحدهما : أنّ الصفه تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حدّ واحد ، فالحدّ المذكور أوّلا هو الحدّ العامّ ، وإذا قصد حدّه الخاصّ حدّ (۶) بحدّ آخر ، فقيل : هى أسماء الأجناس الجاريه على الأسماء المبهمه.

والآخر : أن تقول : هو مندرج تحت الحدّ الأوّل ، [يعنى العامّ](۷) ، وبيان اندراجه هو أنّ الرجل فى قولك : «جاءنى هذا الرجل» لم يجئ إلّا بعد ما تقدّم لفظ يدلّ على الذّات ، ثمّ تخيّل إبهام فى الحقيقه التى يتميّز بها الذّات ، فلم يأت رجل ههنا إلّا ليبيّن المعنى الذى يتميّز به الذّات ، فهو لفظ يدلّ على ذات فى هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود ، وهو عين ما ذكرناه فى الحدّ العامّ ، والذى يظهر ذلك أنّهم يقولون : «مررت بثلاثه رجال» ، فهو عندهم اسم غير صفه بلا خلاف ، ويقولون : «مررت برجال ثلاثه» ، فثلاثه صفه بلا خلاف ، فانظر إلى الاسم الواحد كيف جاء غير صفه (۸) لمّا قصد به الذّات ، وجاء صفه (۹) لمّا عرفت الذّات ، ولم يقصد به إلّا قصد المعنى.

۱- فى ط : «لا لذات الأسماء». تحريف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۱.

۲- سقط من ط : «فالرجل» ، خطأ.

۳- فى د : «من» ، وسقطت من ط.

۴- ذهب ابن يعيش إلى أنّ الرجل فى مثل «جاءنى هذا الرجل» صفه ، وجزم ابن مالك بأنه عطف بيان لا نعت ، ونسب القول بأنه نعت إلى المتأخرين ، ونقل أنّ ابن جنى ذهب إلى أنّ ما تبع اسم الإشاره من مثل الرجل عطف بيان ، انظر : شرح اللمع : ۲ / ۲۳۵ - ۲۳۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۵۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۲۰ - ۳۲۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۹۸.

۵- فى ط : «ما هو غير صفه» مقحمه.

۶- فى الأصل. ط : «وإذا قصدت حدّه حدّ» وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى د : «جاء صفه غير صفه» ، مقحمه «صفه».

۹- سقط من ط ، من قوله : «غير صفه» إلى «صفه» ، خطأ.

قوله : «وهى فى الأمر العامّ إمّا أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفه مشبّهه».

قوله : «فى الأمر العامّ» حذرا من قولك : «مررت برجل أىّ رجل» وشبهه ، ووجه ذلك أنّ الصّفه تدلّ على ذات باعتبار معنى ، والمعانى هى المصادر ، والألفاظ التى (۱) اشتقّت من المصادر لتدلّ على ذات باعتبار المعنى هى (۲) الألفاظ التى يسمّيها النحويّون اسم فاعل واسم مفعول وصفه مشبّهه ، إلّا أنّهم وضعوا ألفاظا تدلّ على ذات قام (۳) بها معنى على غير ذلك النّحو (۴) ، وهى على قسمين : قسم قياسىّ وقسم سماعىّ ، فالقياسىّ باب المنسوب ، والسّماعىّ ذو وأىّ وجدّ وحقّ وصدق وسوء ، على النّحو الذى ذكره (۵).

ووجه استضعافهم «مررت برجل أسد» أنّ أسدا ليس موضوعا لذات باعتبار معنى ، وإنّما هو موضوع لحيوان مخصوص ، فكان استعماله صفه على خلاف وضعه.

ووجه تجويزه أن يكون ثمّه مضاف محذوف تقديره : مثل أسد (۶) ، وحذف المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه ليس بقياس (۷).

وقوله : «يوصف بالمصادر».

قال : بتأويلين :

۱- فى د : «الذى» ، تحريف.

۲- فى الأصل. ط : «فهى» ، وما أثبت عن د.

۳- فى الأصل ، ط : «قائم» ، وما أثبت عن د.

۴- جاء فى هامش د : «وهى الصفه المخالفه للصفه العامه» ، ق : ۷۸ ب.

۵- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۱۱۴.

۶- ممّن قال بهذا التقدير المبرد ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۴۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۶ ، وسوّغ سيبويه الوصف بالاسم الجامد بتأويله بوصف مناسب ، فقولنا : «مررت برجل أسد» مؤول بشديد ، وتبعه المبرد فى ذلك ، انظر الكتاب : ۲ / ۲۸ - ۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۲۵۹. ولم يشترط ابن الحاجب الاشتقاق فى الصفه ، انظر : شرح الكافيه لابن الحاجب : ۵۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۳ / ۳۰۳ ، وحاشيه الصبان : ۳ / ۶۲.

۷- انتقد الرضى ابن الحاجب فى هذه المسأله ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹۱ ، وانظر أيضا المقتضب : ۳ / ۲۳۰ ، ۳ / ۳۵۵ ، ودلائل الإعجاز : ۲۳۳ - ۲۳۴.

أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول ، وهو الصحيح (۱).

والآخر : أن يكون باقيا على بابه ، ويكون ثمّه مضاف محذوف تقديره : ذو عدل (۲) ، وهو ضعيف من / وجهين :

أحدهما : أنّه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النّحو.

والآخر : يلزم منه حذف مضاف على ما ذكرناه.

قوله : «ويوصف بالجمل التى يدخلها الصّدق والكذب».

وإنّما كان كذلك من جهه أنّ الصّفات كلّها قبل العلم بها أخبار فى الحقيقه ، فإذا علمت سمّيت صفات ، وكما أنّ الخبر لا يكون إلّا محتملا للصّدق والكذب ، فكذلك الصفه.

ثمّ قال : «ولا يوصف بالجمل إلّا النّكرات».

وإنّما كانت الجمل نكرات لأنّها تقدّر باعتبار الحكم ، والحكم فى المعنى نكره ، فكان الاسم الذى يسبك منها نكره ، وتقديره أنّك تقول فى الفعليّه : «مررت برجل قام أبوه» ، فتقدّره بقائم أبوه ، فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ، [وهو الرجل](۳) ، ولو كانت اسميّه كقولك : «مررت برجل أبوه قائم» لكان تقديره : مررت برجل قائم أبوه ، فتسبكه من الحكم الذى هو الثانى.

فإن قيل : فقد يكون بعض الأحكام معارف فى قولك : «زيد القائم» ، فالجواب : ليس زيد فى «زيد القائم» مخبرا عنه بالقيام ، بل لا بدّ أن يكون القيام معلوما نسبته إلى صاحبه عند مخاطبه ، ولو كان الحكم بالقيام (۴) لوجب أن يكون مجهولا ، وإنّما الخبر فى المعنى الحكم بأنّ هذه الذّات هى هذه الذّات ، وإذا كان كذلك صار «زيد» محكوما عليه ، والذى يدلّ على ذلك «مررت برجل أخوه القائم» ، فإذا قيل : اسبك منها قلت : برجل محكوم عليه بأنّ أخاه

۱- هذا مذهب الكوفيين ، انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۵۸۷ - ۵۸۸ ، والأشمونى : ۳ / ۶۴.

۲- هذه إشاره إلى قول الزمخشرى : «كقولهم : رجل عدل» ، المفصل : ۱۱۵ ، وممّن ذهب إلى التأويل الذى ذكره ابن الحاجب الزجاج ، انظر : تعليق السيرافى على كتاب سيبويه : ۱ / ۳۳۷ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۷۰ - ۷۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۰۶.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «بالقائم».

القائم ، فانظر كيف سبكته فى (۱) قولك : محكوم ، لأنّه الحكم فى الحقيقه ، كما سبكته فى قولك (۲) : «قام أبوه».

ص: ۴۱۹

۱- فى الأصل. ط : «من» وما أثبت عن د.

۲- سقط من ط : «فى قولك» ، خطأ.

[نزّلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزله نعته بحاله]

«فصل : وقد نزّلوا نعت الشّيء بحال ما هو من سببه منزله نعته بحاله»

إلى آخره

إنّما كان كذلك من جهه أنّه له فى (۱) الحقيقه باعتبار نسبته لا باعتبار إفراده (۲) ، فإذا قلت : «مررت برجل قائم أبوه» فالقائم أبوه هو الرجل ، وما وصفته إلّا بذلك ، ولم تصفه بالقيام المجرّد ، فمن أجل ذلك صحّ جريه صفه عليه (۳).

۱- فى د : «أنّه نعت لموصوف فى ..».

۲- فى د : «إفراد النعت».

۳- فى د : «صحّ جرى نعت الشيء على المنعوت».

[تتبع الصفه الموصوف فی عشره أشیاء]

فصل :

قال (۱) : الصفه تتبع الموصوف فی عشره أشیاء کما ذکر ، إلّا أنّها إذا کانت لما هو من سببه نقصت خمسه ، وهی الإفراد والتثنیه والجمع والتذکیر والتأنیث ، وسرّ ذلک أنّ التذکیر والتأنیث إنّما یکون فی الاسم المشتقّ باعتبار فاعله ، وفاعله فی الحقیقه هو المتأخّر عنه لا الموصوف / ، فلأجل ذلک کان تذکیره وتأنیثه باعتبار المتأخّر لا باعتبار الموصوف ، وکذلک الإفراد والتثنیه والجمع فی الأسماء المشتقّه ، إنّما هو باعتبار فاعلها ، فإن کان ظاهرا کانت مفرده ، وإن کان مضمرا مثّنی کانت مثّناه ، وإن کان مضمرا مجموعا کانت مجموعه ، وفاعلها ههنا لا یکون إلّا ظاهرا ، فوجب أن تکون [الصفه](۲) مفرده وأن لا تثنّی ولا تجمع باعتبار [لفظ](۳) الأوّل ، ولکن تفرد باعتبار [لفظ](۴) الثانی علی ما ذکر (۵).

وأمّا الخمسه الأخر وهی الإعراب والتعریف والتنکیر فأحکام لیست من أحکام الأفعال ، وإنّما هی من أحکام الأسماء ، فوجب أن تجری فی الاسم (۶) الواقع صفه باعتبار الأوّل ، لأنّه له (۷) باعتبار الاسمیّه بخلاف الخمسه الأخر ، فإنّها لم تکن باعتبار الاسمیّه علی ما تقدّم بیانه.

قوله : «المضمر لا یقع موصوفا ولا صفه» إلی آخره.

إنّما کان کذلک ، أمّا کونه لا یوصف فلوضوحه ، ولا یقع صفه لفقدان معنی الوصفیّه ، وهو الدلاله علی المعنی ، فإنّ المضمرات لم توضع للدلاله علی المعنی ، وإنّما وضعت للذّوات ، ولذلک امتنع إضمار الحال.

والعلم لا یقع صفه لفقدان المعنی المذکور ، ولکن یصحّ وصفه لقبوله الإیضاح ، ویوصف ببقیّه المعارف بشرط المعنی المذکور ، وصحّ وصفه ببقیّه أجناس المعارف لأنّها أقلّ تخصیصا ، إذ لا أخصّ منه إلّا المضمر.

۱- أی : ابن الحاجب ، إذ لم یبدأ بکلام الزمخشری.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فی د : «الثانی وهو علمانه کما ذکر».

۶- فی د : «الأسماء» ، تحریف.

۷- سقط من د : «له» ، خطأ.

[المضاف إلى المعرفه مثل العلم]

«والمضاف إلى المعرفه مثل العلم».

فيه نظر من جهه أنّ قولك : «غلام الرجل» (۱) مضاف إلى المعرفه ، فيلزم أن تصحّ صفته بقولك : ضاربک ، وهو أخصّ منه ، وقد صرّح بأنّک لو قلت : «مررت بالرجل ضاربک» لم يجز فى قوله : «والمعرّف باللّام لا يوصف إلّا بمثله وبالمضاف (۲) إلى مثله» ، وإذا امتنع أن تقول : «مررت بالرجل ضاربک» فامتناع «مررت بغلام الرجل ضاربک» من طريق الأولى ، فعلى هذا ينبغى أن يقول : والمضاف إلى المعرفه يوصف بما هو أقلّ تخصيصا بالنّظر إليه إن كان غير مضاف ، [نحو : مررت بغلام الرجل هذا](۳) ، وإلى مضافه إن كان مضافا ، [ک مررت بغلام الرجل ضاربک](۴).

ثمّ قال : «والمبهم يوصف بالمعرّف باللّام اسما أو صفه» إلى آخره.

قال : أمّا وصفه باسم الجنس فقد تقدّمت علّه ذلک ، وهى أنّ الغرض تبيين جنسه ، وإنّما يتبيّن جنسه باسم جنس ، وأسماء الأجناس كلّها غير مضافه ، فوجب أن يكون اسم جنس عرّف (۵) / باللّام لأنّ الأوّل معرفه.

وأمّا امتناع (۶) وصفه بغير اسم الجنس (۷) فواضح لأنّها أقلّ تخصيصا [منه](۸) ، وإنّما الإشكال فى وصفه (۹) بما أضيف إلى المعرّف باللّام ، ووجهه (۱۰) أنّ الغرض تبيين ذات [المبهم](۱۱) ، وتبيين الذات (۱۲) بأسماء الأجناس ، وأسماء الأجناس الجاريه على المبهم (۱۳) معرّفه باللّام ، فالصفه

۱- فى ط : «والرجل» ، تحريف.

۲- عباره الزمخشرى : «والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف ..».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «وعرف».

۶- سقط من د : «امتناع» ، خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «بغيره» ، وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى د : «فى امتناع وصفه» ، مقحمه.

۱۰- فى د : «ووجه الامتناع».

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۲- فى د : «ذاته».

۱۳- فى الأصل. ط : «عليها» مكان «على المبهم» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح.

الجاريه فى الحقيقه إنّما هى صفه لاسم الجنس المقدّر صفه له لتدلّ على المعنى الذى كان [اسم الجنس](١) ذاتا مخصوصه باعتباره (٢) ، ولذلك كان قولك : «مررت بهذا العاقل» قويّا ، وكان قولك : «مررت بهذا الأبيض» ضعيفا لما فى العاقل من الدّلاله على معنى الجنس المخصوص.

والذى يدلّ على أنّ الغرض بصفه المبهم إنّما هو المعنى الذى كان (٣) به ذاتا مخصوصه أنّهم صيّروا اسم الإشاره واسم الجنس كالشىء الواحد من جهه أنّ المقصود بهما جميعا ما يقصد بالأسماء ، ولذلك امتنع أن تقول : «مررت بهذا يوم الجمعه العاقل» فاصلا بينهما (٤) ، وجاز «مررت بزيد يوم الجمعه العاقل» ، وامتنع «مررت بهذين العاقل والطّويل» (٥) ، وجاز «مررت بالزيدين العاقل والطّويل» لأنّ صفه (٦) غير اسم الإشاره ليست فى الامتزاج كأسماء الإشاره ، وقوله (٧) :

أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا

متى أضع العمامه تعرفونى

مذهب عيسى بن عمر هو أنّه متى سمّى بالفعل كان كونه على صيغه الفعل سببا ، فيجتمع مع العلميّه ، فيمتنع من الصّرف ، ولذلك يمنع صرف قتل [وأخذ](٨) وخرج إذا سمّى بها ، لأنّ فيه وزن الفعل والعلميّه.

ومذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس أنّ المعتبر فى وزن الفعل إمّا خصوصيّه وزن لا تكون إلّا فى الفعل ، وإمّا أن يكون فى أوّل الاسم (٩) زياده كزياده الفعل (١٠) ، سواء كان فى الأصل اسما أو فعلا ، فلا فرق بين أرنب وأخرج إذا سمّى بهما فى أنّهما غير مصروفين ولا فرق بين جمل وقتل إذا سمّى بهما فى أنّهما مصروفان ، وهذا هو الصحيح الذى يدلّ عليه ما نقله الثّقات عن العرب

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «باعتبار المعنى».

٣- فى ط : «كانت».

٤- سقط من د. ط : «فاصلا بينهما».

٥- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٥٧.

٦- فى ط : «الصفه» ، تحريف.

٧- تقدم البيت ورقه : ٢٤ أمن الأصل.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى ط : «الفعل» ، تحريف.

١٠- انظر : الكتاب : ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٦ ، والخزانه : ١ / ١٢٣ ، وما تقدم ورقه : ٢٤ أمن الأصل.

الفصحاء من صرف كعسب ، وهو فى الأصل فعل ، يقال : كعسب الرجل إذا مشى بإسراع مع تقارب الخطو (١) ، وقد جاء فى تفسير بعضهم «مشى بإسراع» ، وجاء فى تفسير آخرين «مشى على بطء» (٢) ، حتى ظنّه قوم من الأضداد (٣) ، وإنّما هو على ما ذكرناه ، وجاء الوهم للفريقين من الإسراع وتقارب الخطو.

وإذا ثبت أنّ كعسبا مصروف ثبت ما ذهبنا إليه وبطل مذهب عيسى بن عمر ، وقد تمسّك بقول الشاعر / : البيت (٤)

ووجه الاستدلال أنّ «جلا» اسم علم ، فلو لا أنّ وزن الفعل معتبر لكان مصروفا ، وقد جاء غير مصروف ، فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا [من](٥) غير ما ذكرتموه من القيد ، وإذا امتنع «جلا» امتنع «قتل» ، ولا فرق بينهما.

والجواب ما أشار إليه سيبويه فى أنّ قوله : «أنا ابن جلا» ليس على ما توهّمه عيسى بن عمر ، يشير إلى أنّه من باب حكايات (٦) الجمل ، كأنّ «جلا» فيه ضمير (٧) ، وإذا كان فيه ضمير وجب حكايته ، كقوله (٨) :

نبّئت أخوالى بنى يزيد

.....

وهذا وإن كان تأويلا فواجب أن يصار إليه ، لئلّا يؤدّى إلى التناقض فى كلامهم ، لأنّه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم اعتبار ذلك فى نحو «كعسب» ، فلو اعتبرناه ههنا لأدّى إلى التناقض ، وإذا (٩)

١- فسر سيبويه كعسب فقال : «وإنّما هو فعل من الكعسبه ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخطا» ، الكتاب : ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

٢- قال الفيروزآبادى : «كعسب عدا وهرب أو مشى سريعا أو عدا بطيئا أو مشى مشيه السكران» القاموس (كعسب) وانظر ما تقدم ورقه : ٨ أمن الأصل.

٣- عدّه الزبيدى من الأضداد. انظر التاج (كعسب) ، ولم يذكره ابن الأنبارى فى أضداده.

۴- أى : بيت سحيم : أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ، السالف ص : ۴۲۳.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفى ط : «وغير» ، تحريف.

۶- فى ط : «وفسره بأنه من حكايات ..».

٧- انظر الكتاب : ٣ / ٢٠٧.

٨- تقدم البيت ورقه : ٧ أمن الأصل.

٩- فى د : «التناقض فى كلامهم وإذا ..».

كـان كـذلك وجب تأويـل ما يقبل التأويل منهما ، ولا تأويل يحتمله «كعسب» ، وهـذا يحتمل أن يكون على ما ذكرناه ، فوجب حمله عليه جمعا بين الدّليلين.

وفيه وجه آخر من التأويـل ، وهـو أن يكـون «جلا» (١) باقيـا على فعليّته ، كـأنّ أصـله أنـا ابن رجل جلا ، ثمّ حـذف الموصوف وأقيمت الصـفه مقامه ، فيكون باقيا على فعليّته ، فلا مـدخل للصّرف ولا لمنعه فيه ، وهـذا الثانى هو الـذى ذكره الزمخشـرىّ فى فصل حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه (٢) ، والله أعلم.

١- فى د : «فعلا» تحريف.

٢- انظر المفصل : ١١۶ - ١١٩.

البدل

[تعريفه]

قال الشيخ (۱) : تابع مقصود بالذّكر ، ذكر المتبوع قبله للتّوطئه والتمهيد ، فقولنا : «تابع» يجمع التّوابع كلّها ، وقولنا : «مقصود بالذّكر» يفصل الصفه والتأكيد وعطف البيان ، وقولنا : «ذكر المتبوع» إلى آخره ، يفصله عن المعطوف ، فإنّه لم يذكر للتّوطئه ، وإنّما كلّ واحد منهما مستقلّ بنفسه ، وهذا الحدّ إنّما يكون شاملا لغير بدل الغلط ، إذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله لتوطئه ولا لتمهيد ، فإن قصدت دخوله فى الحدّ قلت : «ذكر المتبوع وليس (۲) هو المقصود» ، وإنّما ذكره النحويّون فى باب البدل ، وإن كان الأوّل غلطا ، والأغلاط لا يبوّب (۳) لها لأنّ الكلام وقع على الثانى ، وليس بغلط ، ولمّا كان حكمه فى الإعراب والقصد حكم البدل الذى ليس (۴) بغلط كان أقعد بأن يذكر ههنا.

وإنّما لم يذكر (۵) حدّه فى أوّل الباب لأنّه سيذكره ببسط وتبيين أبلغ من الحدّ ، والحدّ فيه اختصار ، فإنّه باب ملبس ، فلم يذكره إلّا مبسوطا فى الفصل الثانى.

والدّليل على / حصرها (۶) فى أربعه هو أنّه لا يخلو إمّا أن يكون مدلوله [عين](۷) مدلول الأوّل أو لا ، فإن كان فهو بدل الكلّ من الكلّ ، وإن لم يكن مدلوله [عين](۸) مدلول الأوّل فلا يخلو إمّا أن يكون بعضا أو لا ، فإن كان بعضا فهو بدل البعض من الكلّ ، وإن لم يكن بعضا فلا يخلو إمّا أن يكون بينه وبين الأوّل ملابسه أو لا ، فإن كان بينه وبين الأوّل ملابسه فهو بدل الاشتمال ، وإن لم يكن فهو بدل الغلط.

واختلف فى تسميه بدل الاشتمال ، فقيل : لأنّ الأوّل مشتمل على الثانى (۹) ، وقيل : لأنّ

۱- بدأ الشارح بتعريف البدل كما يراه هو ، وانظر تعريف البدل فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۳۷.

۲- لعل الأصح : «ذكر المتبوع قبله وليس ...».

۳- فى ط : «ثبوت» ، تصحيف.

۴- سقط من ط : «الذى ليس» ، خطأ.

۵- أى : الزمخشرى.

۶- أى : أضرب البدل.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- ممن ذهب إلى هذا أبو على الفارسى وابن يعيش وابن جعفر ، وقوّى ابن مالك مذهب الفارسى ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۶۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۳۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۳۹.

الثانی یشتمل علی الأوّل (۱) ، ولیس بمستقیم ، وقیل : لاشتمال المعنی علیه ، فإنّک إذا قلت : «أعجبنی زید حسنه» فمعنی الکلام مشتمل علی نسبه الإعجاب إلی الحسن ، فالمشتمل علیه فی المعنی هو البدل ، ولذلک سمّی بدل الاشتمال (۲) ، وهذا هو الصحیح ، ویرد علیه أنّ الأبدال کلّها کذلک ، فإنّک إذا قلت : «أعجبنی زید رأسه» فالإعجاب بالنسبه إلی الرأس مثله بالنسبه (۳) إلی الحسن فی اشتمال المعنی علیه.

والجواب أنّ مثل ذلک لا یضرّ فی الاصطلاح فی التسمیه ، فکم من مسمّی سمّی باسم جعل علما علیه لمعنی وهو مختصّ بذلک الاسم.

وأمّا المذهبان الأوّلان فلا یستقیمان ، لأنّه لو کان لاشتمال الأوّل (۴) علی الثانی لامتنع «أعجبنی زید سلطانه» ، ولو کان الثانی مشتملا علی الأوّل (۵) لامتنع «ضرب زید غلامه» ، فإنّ الغلام لا یشتمل علی زید.

قوله : «ولیس بمشروط أن یتطابق البدل والمبدل منه تعریفا وتنکیرا» ، إلی آخره.

قال الشیخ : هذا بخلاف الصفه والتأکید ، لأنّ الصفه والتأکید فی حکم التّبع ، فإذا کان الأوّل معرفه أو نکره کان ما هو کالتتمّه له کذلک.

والبدل إمّا أن نقول : فی حکم تکریر العامل (۶) ، فیظهر الأمر ، ویصیر کالجملتین ، فلا یلزم التّطابق ، وإمّا أن نقول : عامله العامل الأوّل (۷) ، ولکن لمّا کان مقصودا والأوّل کالتّتمّه لم تلزم مطابقته کما لزم فی التّتمّه لقوّه ما هو أصل وضعف ما هو فرع.

فالبدل أصل لأنّه مقصود ، والصفه فرع لأنّها تتمّه ، وإنّما لم یحسن إبدال النّکره من المعرفه

۱- انظر : شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۳۳۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۲۴.

۲- عزی هذا القول إلی المبرد ، انظر : شرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۳۳۸ ، وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۳۳۹ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۲۴.

۳- فی ط : «فی النسبه».

۴- فی د : «الاشتمال للأول». تحریف.

۵- سقط من ط من قوله : «لامتنع» إلی «الأول» ، خطأ.

۶- ممن قال بهذا ابن مالک ، انظر شرح التسهیل له : ۳ / ۳۲۹.

۷- هذا ظاهر کلام سیبویه والمبرد ، وخالف ابن جنی وذهب إلی أن العامل فی البدل غیر العامل فی المبدل منه ، انظر : الکتاب : ۱ / ۱۵۰ ، والمقتضب : ۴ / ۲۹۵ ، والخصائص : ۲ / ۴۲۷ - ۴۲۸.

إلّا موصوفه (۱) لأنّها إن كانت بدل الكلّ من الكلّ [كقولك : مررت بزيد رجل صالح](۲) فهى هى فى المعنى ، فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زياده على ما هو غير المقصود ، وإن كان غير بدل الكلّ من الكلّ لزم أن يكون ثمّه ضمير يرجع إلى المبدل ، فإن كان البدل متّصلا به (۳) رجع معرفه ، [نحو : أعجبنى زيد رأسه](۴) ، وإن كان منفصلا عنه رجع موصوفا به ، وما (۵) اتّصل به (۶) ، كقولك : «أعجبنى زيد رأس له وحسن له» ، فلأجل ذلك وجب ما ذكر ، وهذا فى غير بدل الغلط / ، وأمّا بدل الغلط فلا يجرى فيه ذلك المجرى (۷) لفوات المعنى المذكور ، إذ قد تغلط بذكر زيد وأنت تعنى حمارا ، فهذا ممّا يدلّك (۸) على أنّ بدل الغلط عندهم مطّرح (۹).

۱- فى ط : «موصوفها» تحريف ، اشترط الكوفيون وصف النكره إذا أبدلت من المعرفه ، انظر : المقتضب : ۴ / ۲۹۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۴۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۲۰.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «بالضمير».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- الأصح أن يقول : «وبما».

۶- جاء بعدها فى ط : «كقولك : أعجبنى زيد رأسه وحسنه ، وما انفصل عنه كقولك : أعجبنى زيد رأس له وحسن له» ، عباره مضطربه.

۷- سقط من ط : «المجرى».

۸- فى د : «يدل».

۹- لا يكون بدل الغلط فى قرآن ولا شعر ، انظر : المقتضب : ۱ / ۲۸ ، ۴ / ۲۹۷.

[إبدال المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب]

«فصل : ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلّم والمخاطب»

قال الشيخ : قوله : «دون المتكلّم والمخاطب» ليس على إطلاقه ، لأنّه يجوز إبدال المظهر من ضمير المتكلّم والمخاطب إذا كان بدل الاشتمال (١) ، فتقول : «أعجبتنى علمك» ، و «أعجبتك علمى» ، ومن جوّزه فى بدل الاشتمال يلزمه تجويزه فى بدل البعض ، لأنّه فى معنى بدل الاشتمال ، لأنّك إذا قلت : «أعجبتك» لم يكن فيه تعرّض لعلمك ، فكذلك إذا قلت : «أعجبتك» لم يكن فيه تعرّض لوجهك فى قولك : «أعجبتنى وجهك» ، فالوجه الذى اقتضى بدل الاشتمال موجود فى بدل البعض ، وإنّما امتنع فى بدل الظّاهر من المضمر لأنّ الأوّل أخصّ من الثانى ، والمقصود من البدل البيان ، والمضمر أعرف ، لا سيّما إذا كان أعرف المعارف ، كضمير المتكلّم والمخاطب ، وأمّا ضمير الغائب فليس هو فى التعريف كضمير المتكلّم والمخاطب (٢) ، فجاز فيه ما لم يجز فيهما.

فإن قيل : فقد جوّزتم إبدال النكره من المعرفه ، فكيف منعتم إبدال المعرفه من معرفه هى أعرف منها ، وكان ذلك فى النكره أولى؟

فالجواب عنه : إنّما جوّزناه لإشعار صفه النكره بمعنى لم يشعر به المبدل منه ، ولا يلزم مثله فى بدل الظّاهر من ضمير المتكلّم.

فإن قيل (٣) : جوّزه بشرط الصفه ، قلنا : لو جوّزناه لأدّى إلى أن يوصف المضمر لأنّ البدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكلّ من الكلّ ، وإذا كان كذلك فكأنّما وصفنا الأوّل المضمر إذا وصفنا الثانى فافترقا.

وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلّم قول الشاعر (٤) :

ذرينى إنّ أمرك لن يطاعا

وما ألفيتنى حلمى مضاعا

١- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٣۴.

٢- انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١۶ - ١١٧.

٣- فى د. ط : «فيقال».

۴- هو عدى بن زيد العبادى ، والبيت فى ديوانه : ٣۵ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ١٩٢ ، والخزانه : ٢ / ٣۶٨ ، ونسب فى الكتاب : ١ / ١۵۶ إلى رجل من بجيله أو خثعم ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ۶۵.

وأمّا إبدال المضمر من المظهر فجائز على كلّ حال ، لأنّ الثانى هو المقصود ، وهو أعرف من الأوّل.

وأمّا المضمر من المضمر فجائز لما فيه من التأكيد ، كقولك : «رأيتك إيّاك» ، والأحسن فى مثل هذا أن يجعل تأكيدا لا بدلا (۱).

۱- ذهب البصريون إلى أنّ «إيّاك» بدل ، وجعله الكوفيون توكيدا ، انظر : الكتاب : ۲ / ۳۸۶ ، والمقتضب : ۴ / ۲۹۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۰۵ ، ۳ / ۳۳۲ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۱۸.

[عطف البيان]

قال صاحب الكتاب :

«عطف البيان

هو اسم غير صفه يكشف عن المراد كشفها» إلى آخره.

قال الشيخ : ويقال أيضا : تابع غير صفه أتى به لبيان الأوّل (١).

قال : «والذى يفصله من البدل أمران (٢) : أحدهما : قول المرّار (٣)».

وهذا الاستشهاد إنّما أورده من يسلّم الامتناع (٤) فى «الضارب زيد» [كسيبويه](٥) ، فأمّا من يجوّزه [كالفرّاء](٦) فلا يرد شاهدا لأنّه يلتزمه ، ومن لم يجوّزه فله أن / يقول : ليس حكم التابع كحكم الأصل ، فربّ تابع يجوز فيه ما لا يجوز فى الأصل ، ألا ترى أنّا متّفقون على جواز «كلّ شاه وسخلتها بدرهم» ، ولو قلت : «كلّ سخلتها» لم يجز ، وتقول : «ربّ رجل وغلامه» (٧) ، ولو قلت : «ربّ (٨) غلامه» لم يجز ، فعلى هذا لا يلزم من امتناع «التّارك بشر» تصريحا امتناع «التّارك بشر» تقديرا.

وجوابه أن يقال : ليس البدل فى حكم المعطوفات ولا بقيّه التوابع ، لأنّ البدل فى حكم التكرير فى جميع أمثلته (٩) ، والمعطوف إن كان فى بعض المواضع فى حكم التكرير فليس فى كلّ المواضع ، وإذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس فى حكم تكرير العامل جواز تابع فى حكم تكرير العامل.

١- انظر تعريف عطف البيان فى شرح الكافيه للرضى : ١ / ٣۴٣.

٢- عباره الزمخشرى : «والذى يفصله لك من البدل شيئان» ، المفصل : ١٢٣.

٣- أى بيته الذى يقول فيه : أنا ابن التّارك البكرىّ بشر عليه الطّير ترقبه وقوعا وهو بهذه النسبه فى الكتاب : ١ / ١٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى : ١ / ١٠۶ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ١٢١ ، والخزانه : ٢ / ١٩٣ ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ٣ / ٨٧ ، والأشباه والنظائر : ١ / ۴۵۴.

۴- أى : امتناع الإضافه.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر الكتاب : ١ / ١٨٢ ، والمقتضب : ۴ / ١۴٨.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. انظر : شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، ١ / ٣۴٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨٧ ، وما تقدم : الأصل : ورقه : ٩۶ ب.

٧- انظر : الجنى الدانى : ۴۴٩ ، ومغنى اللبيب : ٧٧٢.

٨- سقط من ط : «ربّ» ، خطأ.

٩- انظر ما تقدم : الأصل ورقه : ١١٠ ب.

العطف بالحرف

قال صاحب الكتاب : «هو نحو قولك : «جاءنى زيد وعمرو» ، وكذلك إذا نصبت أو جررت» إلى آخره.

قال الشيخ : حدّه : تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشره (۱) ، ثمّ العطف يطلق باعتبارين : أحدهما : على عمل المتكلّم هذا العمل المخصوص ، والآخر : على نفس المعطوف.

وقوله : «العطف» الظّاهر أنّه للمعطوف لأنّه تفصيل لما تقدّم من قوله : «تأكيد وصفه وبدل وعطف بيان وعطف بحرف» (۲) ، فهو تفصيل للتّوابع ، فيجب أن يكون للمعطوف.

ثمّ المعطوف عليه لا يخلو من أن يكون ظاهرا أو مضمرا متّصلا أو مضمرا منفصلا ، فإن كان ظاهرا (۳) لم يخل المعطوف من الثلاثه أيضا ، فيكون ثلاثه فى ثلاثه بتسعه ، فإن كان الأوّل ظاهرا والثانى ظاهرا جاز العطف مطلقا ، وإن كان الثانى مضمرا منفصلا [نحو : «جاء زيد وأنت» و «رأيت زيدا وإيّاك»](۴) جاز عطفه أيضا ، ولا يكون إلّا فى المرفوع والمنصوب ، إذ ليس فى المجرور منفصل ، فإن كان الثانى متّصلا تعذّر عطفه ، إذ لا يتّصل بحروف العطف ، فإن قصد إليه وجب إعاده العامل ليتّصل به إن (۵) كان ممّا يمكن ، فهذه ثلاثه أقسام ، فإن كان الأوّل مضمرا منفصلا وكان الثانى ظاهرا جاز عطفه ، ولا يكون ذلك فى المجرور لما ذكرناه ، فإن كان الثانى مضمرا منفصلا جاز أيضا ، فإن كان الثانى مضمرا متّصلا لم يجز عطفه ألبتّه ، لأنّه لا يتّصل بحرف العطف ، ولا يمكن التّحيّل إليه ، لأنّه إذا أعيد الأوّل وجب أيضا الانفصال ، فهذه ثلاثه أقسام ،

۱- انظر تعريف العطف بالحرف فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۱۸ ، وجاء بعد كلمه «العشره» فى د : ق : ۸۱ ب : «وهى أم وإمّا وأو والواو والفاء اعتبارا ولكن بعده حتّى وثمّا ولا منها وبل فاحفظ مرارا والشطر الأول من البيت الأول غير مستقيم ، ولعل صوابه : «وهى عشر أم منها وإمّا»

۲- المفصل : ۱۱۱.

۳- فى د : «فإن كان الأول ظاهرا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «وإن» ، تحريف.

فإن كان الأوّل / مضمرا متّصلا وكان الثانى ظاهرا لم يخل الأوّل من أن يكون مرفوعا [نحو «قمت أنا وزيد»](١) أو منصوبا [ك «زيدا رأيته وإيّاك»](٢) ، أو مجرورا [ك «مررت به وبك»](٣) ، فإن كان مرفوعا لم يعطف عليه إلّا بعد تأكيده بمنفصل على الفصيح (٤) ، وإن كان مجرورا لم يعطف عليه إلّا بإعاده الخافض (٥) ، وإن كان منصوبا عطف عليه من غير شريطه ، فإن كان الثانى مضمرا منفصلا [نحو «قمت أنا وأنت»](٦) كان حكمه فى الرّفع بالتأكيد وفى النّصب بغير شريطه ، ولا يقع فى المجرور [لأنّ المجرور لا منفصل له](٧) ، فإن كان الثانى ضميرا متّصلا تعذّر عطفه إلّا بإعاده العامل على ما ذكر فى غيره ، فهذه ثلاثه أقسام ، فصارت الجمله تسعه.

وعلّه امتناع العطف على المرفوع إلّا بشرط تأكيده بالمنفصل أو ما يقوم مقام المنفصل أنّه (٨) فى حكم الجزء ، وهم لا يعطفون على الجزء ، فأتوا فى الصوره بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظا.

وأمّا المجرور فلا يعطف عليه إلّا بإعاده الجارّ لأنّ المجرور إذا كان مضمرا اشتدّ اتّصاله به كاتّصال المرفوع من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى ، فامتنع العطف عليه كما امتنع فى المرفوع ، ولم يكن له (٩) مضمر منفصل ، فتقول فيه كما تقول (١٠) فى المرفوع ، فأعادوا العامل الأوّل ليكون فى حكم الاستقلال.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- اشترط البصريون فى العطف على الضمير المرفوع البارز أو المستتر أن يؤكد بضمير منفصل أو يفصل بين المعطوف والضمير بفاصل ، ولم يشترط الكوفيون ذلك ، انظر : الكتاب : ١ / ٢۴٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢١٠ ، والإنصاف : ۴٧۴ - ۴٧٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ٣١٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۶۵٨.

۵- هذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون ويونس والأخفش وابن مالك العطف على الضمير المجرور دون إعاده الجار ، انظر الإنصاف : ۴۶٣ - ۴٧۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٧۵ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۶۵٨.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى د. ط : «وذلك أنه» ، مقحمه.

٩- فى د : «للمجرور».

١٠- فى د. ط : «فيفعل به كما فعل ...».

ومنهم من قال : المضاف إليه إذا كان ضميرا صار بمنزله التنوين (۱) ، فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف إليه ، وبيان كونه مشبها للتنوين أنّه لا يستقلّ معه كلاما ، كما أنّ التنوين لا يستقلّ مع المنوّن كلاما ، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على المضاف إليه ، واختيرت هذه العلّه لأنّه يرد على الأولى إلزام تجويز «مررت بك أنت وزيد (۲)» ، إذ لا خلاف فى أنّه يجوز أن يقال : «مررت بك أنت» ، فيلزم أن يكون مصحّحا لعطف المجرور كما كان (۳) مصحّحا لعطف المرفوع ، فيجيب هؤلاء بأنّ المجرور أشدّ اتّصالا ، لأنّ المرفوع مع عامله (۴) مستغن ، والمضاف مع المضاف إليه غير مستغن ، فلمّا اشتدّ اتّصاله أكثر من الفاعل خولف بينه وبينه فى العطف.

ولو قيل : إنّه لا يلزم لم يكن بعيدا ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنّ قولك : «مررت بك أنت» مخالف للقياس (۵) ، ولا يلزم من مخالفه القياس لغرض مخالفته فى كلّ موضع.

الثانى : سلّمنا أنّه غير مخالف للقياس ، ولكن منع مانع ههنا ، وهو أنّهم لو قالوا : «مررت بك أنت وزيد» لكانت ههنا مخالفه لفظيّه ومعنويّه ، وفى قولك : «مررت بك أنت» ليس فيه إلّا مخالفه التقدير ، ولا يلزم من مخالفه التقدير / مخالفه اللّفظ والتقدير ، ألا ترى أنّ بعضهم يقول : «إنّهم أجمعون» (۶) ، ولا أحد يقول : «إنّ القوم أجمعون» ، فهذا جواب لمن تمسّك بالوجه الأوّل الذى يجعله كالفاعل ، ولا يجعله كالتنوين.

۱- ممّن علّل بهذا ابن يعيش ، وردّه ابن مالك ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۷۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۷۵ ، وانظر أيضا : الكتاب : ۲ / ۳۸۱ ، والقياس فى النحو : ۵۲ - ۵۳.

۲- مذهب الجرمى أنّه إذا أكّد الضمير المجرور بالضمير المنفصل جاز العطف عليه بلا إعاده الجار ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۳۲۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۵۸

۳- سقط من د : «مصححا لعطف المجرور كما كان». خطأ.

۴- فى د : «فاعله». تحريف.

۵- كذا ذكر الرضى ، ولكن ابن مالك حكى اتفاق النحويين على توكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب أو المجرور بضمير الرفع المنفصل ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۴۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۰۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۶۱۷ - ۶۱۸.

۶- انظر الكتاب : ۲ / ۱۵۵ ، والمسائل المنثوره : ۱۳۱.

[من أصناف الاسم : المبنىّ]

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب :

«ومن أصناف الاسم المبنىّ»

قال : «هو الذى سكون آخره وحركته لا بعامل».

قال الشيخ : حدّ المبنىّ وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل ، وهو صحيح لأنّه من حيث اللّفظ مثل الإعراب ، ثمّ أخذ يتكلّم فى سبب البناء ، لأنّ الأصل فى الأسماء الإعراب على ما تقدّم.

ثمّ قال : «وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكّن له».

فقال : «مناسبه» ولم يقل : مشابهه ، لأنّ بعض المبنيّات ليس مشابها لما لا تمكّن له ، كالمضاف إلى المبنىّ وكباب فجار وفساق على ما سيأتى فى مكانه.

وقال : «ما لا تمكّن له» ليدخل الحرف والفعل الماضى والأمر ، ولو قال : «مناسبه الحرف» لورد عليه نزال وفجار وأشباههما ، فإنّها لم تشبه الحرف ، فلذلك عدل إلى ما لا يدخل فيه الفعل.

ثمّ أخذ فى تفصيل المناسبه فقال : «بتضمّن معناه ، نحو : أين وأمس» فضمّن «أين» معنى همزه الاستفهام و «أمس» معنى لام التعريف على مذهب أهل الحجاز (١) ، على ما سيأتى فى موضعه.

«أو شبهه كالمبهمات».

أشبهت المبهمات الحروف لاحتياجها إلى ما ينضمّ إليها من لفظ أو قرينه ، وكذلك المضمرات.

«أو وقوعه موقعه كنزال». يعنى وقوعه موضع «انزل».

«أو مشاكلته للواقع موقعه». يعنى مشاكلته لنزال ، وسيأتى.

«أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم».

يعنى وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف ، مثل قولك : «يا زيد» وشبهه.

«أو إضافته إليه».

يعنى إلى ما أشبهه ، إمّا أن يعنى إلى ما أشبهه (۲) ، أو إلى ما لا تمكّن له ، فإن حملناه على

۱- انظر ما تقدم ورقه : ۱۲ أمن الأصل.

۲- سقط من ط قوله : «إمّا أن يعنى إلى ما أشبهه».

الأوّل ورد علينا قوله (۱) :

على حين عاتبت .....

.....

فإنّه مضاف إلى ما لا تمكّن له ، وهو القسم الثانى ، وإن حملناه على الثانى ورد علينا «يومئذ» و «حينئذ» ، فإنّه مضاف إلى ما أشبهه ، يعنى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فكان الأولى أن يقول : أو إضافته إليه ، أو إلى ما أشبهه ، ولعلّه أراد «أو إضافته إلى ما أشبهه» لتقدّم ذكره ، ويؤخذ إضافته إلى ما لا تمكّن له من طريق الأولى.

قال : «والبناء على السّكون هو القياس».

لأنّه أخفّ ، ولا يعدل عن الأخفّ إلى الأثقل / إلّا لمعارض ، فقال (۲) : والمعارض أحد ثلاثه أسباب ، «للهرب من التقاء السّاكنين (۳)» ، وهو ظاهر ، أو «لئلّا يبتدأ بساكن لفظا أو حكما (۴)» ، فاللّفظ يعنى به كاف (۵) التشبيه ، لأنّها يصحّ تقديمها فى أوّل الكلام ، كقولك : «كزيد أخوك» ، فلو لم تبن على الحركه لأدّى إلى الابتداء بالسّاكن ، وهو متعذّر.

وقوله : «حكما» يعنى به كاف الضمير ، نحو قولك : «أكرمتك» ، فإنّ الكاف اسم مستقلّ ، والأسماء المستقلّه عرضه للتقديم والتأخير ، فهى فى حكم ما يصحّ تقديمه ، وإنّما عرض له معارض منع من تقديمه ، فهذا معنى قوله : «حكما».

«ولعروض البناء».

۱- البيت بتمامه : على حين عاتبت المشيب على الصّبا فقلت ألّما أصح والشّيب وازع وقائله النابغه الذبيانى ، وهو فى ديوانه : ۴۴ ، والكتاب : ۲ / ۳۳۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۸۱ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۴۰۶ ، والخزانه : ۳ / ۱۵۱ ، وورد بلا نسبه فى المنصف : ۱ / ۵۷ - ۵۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۴۵ - ۴۶ ، ۲ / ۱۳۲ ، والإنصاف : ۲۹۲.

۲- أى : ابن الحاجب ،

۳- ما بين «» كلام الزمخشرى.

۴- ما بين «» كلام الزمخشرى.

۵- سقط من ط : «كاف». خطأ.

يعنى أن يكـون الاـسم معربـا ، وإنّمـا يعرض له البنـاء فى موضـع لمعـارض (۱) ، فيبنى (۲) على الحركـه تشبيهـا له بالمعربـات [كخمسه عشر ونحوه](۳).

ص: ۴۳۷

۱- فى ط : «المعارض» ، تحريف.

۲- فى ط : «مبنىّ» ، تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

المضمرات

[حدّ المضمر]

قال الشيخ : يحدّ المضمر بأنّه ما كان لمتكلّم أو مخاطب أو غائب بقرينه (۱) ، فإن اعترض عليه بأنّ فى الحدّ «أو» فالجواب عنه أنّ الغرض التعريف ، فإذا حصل بأىّ طريق كان فهو المقصود ، وقد يقال : إذا قصد الجرى (۲) فى اصطلاح الحدود فى أنّ الحدّ لا بدّ له من فصل (۳) يجمع جمله أنواعه ويوجد فيها دون غيرها قيل : المضمر ما وضع لمدلوله بقرينه غير الإشاره ، إلّا أنّه (۴) يبقى فيه إبهام لجمليّته ، وفى ذلك تنبيه للتفصيل الذى فيه ، وكلّ جيّد.

قوله : والمستتر ما نوى كالذى فى «زيد ضرب».

قال الشيخ : لا يخلو إمّا أن يكون الدّالّ على الفاعل الفعل نفسه من غير تقدير أو يقدّر مضمر غير الفعل ، فإن كان لفظ الفعل هو الدّالّ فهو فاسد من وجهين :

أحدهما : أنّه يؤدّى إلى أنّ «ضرب» ليس فعليّته بأولى من اسميّته لأنّه كما دلّ على حدث مقترن بزمان فقد دلّ على شىء آخر ، وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان ، فاشتمل على حقيقه الاسم وحقيقه الفعل ، وهما متضادّان ، وهو فاسد.

والآخر : الإطباق على أنّ الجمله مركّبه من لفظين منطوق بهما أو مقدّرين منسوب أحدهما إلى الآخر ، وعلى هذا لا يكون إلا على (۵) لفظ الفعل ، إذ لا تقدير عندكم ، فبطل هذا المذهب.

وإن قيل : إنّ المضمر مقدّر فيجب أن يكون محذوفا ، وأنتم تقولون : إنّ الفاعل لا يحذف [بلا بدل](۶) ، وإلّا يلزم أن يكون كالمفعول ، والجواب عنه أنّ الفاعل علم من لغتهم أنّهم لا يحذفونه [من غير بدل](۷) ، والمفعول علم من لغتهم أنّهم يحذفونه ، وقد يطرأ فى المفعول المحذوف ما يجعله فى حكم الموجود ، وقد يطرأ على الفاعل ما / يستغنى عن التّلفّظ به ، مثال المفعول المذكور

۱- انظر حدّ المضمر فى شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳.

۲- فى الأصل. ط : «الحد». وما أثبت عن د

۳- فى د : «قصد».

۴- سقط من د : «أنّه». خطأ.

۵- سقط من د : «على». خطأ.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله تعالى : (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ)(۱) وشبهه ، لأنّه لا بدّ له من ضمير عائد (۲) على الموصول ، ومثال الفاعل المذكور أن يكون بعد تقدّم الذّكر.

وكون الفعل الماضى لواحد مذكّر أو مؤنّث ، أو كونه مضارعا متكلّما (۳) مطلقا أو لغائب مفرد أو لمخاطب أو (۴) كونه أمرا لمخاطب مذكّر ، فهذه كلّها قرائن استغنى لأجلها عن التّلفّظ بألفاظ تدلّ على الفاعل ، والتزم الحذف فيها كما التزم حذف الفعل وغيره فى مواضع ، ولكن لمّا كان باب (۵) المفعول باعتبار مفعوليّته الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التّلفّظ به : محذوف فى كلّ موضع ، ولمّا كان الفاعل باعتبار فاعليّته حكمه الوجود عبّر عند عدم التّلفّظ به بأنّه موجود ، وإلّا فالضمير فى قولك : «زيد ضرب» فى الاحتياج إليه كالضمير فى قوله تعالى : (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ)(۶) ، وإن كان أحدهما فاعلا والآخر مفعولا.

فثبت أنّ مذهب التقدير هو الصّحيح ، والذى يدلّ عليه من حيث اللّغه علمنا بأنّ كلّ قسم من أقسام الضمائر للمخاطب خمسه ، كأنت وبابه ، وإيّاك وبابه ، وضربت وبابه ، وضربك وبابه ، فلو لم يجعل الضمير مقدّرا حين (۷) تقول : «زيد ضرب» و «هند ضربت» وضربا وضربوا وضربن لم تكن خمسه ، لأنّ «ضرب» فى المذكّر هو «ضرب» فى المؤنث ، فلو كان الدّالّ هو الفعل لم تكن مختلفه ولم تعدّ إلّا واحدا.

فإن قلت : تاء التأنيث لازمه فى أحدهما ، فعدّت باعتباره فليس بمستقيم لأنّ تاء التأنيث لا مدخل لها فى الضمائر ، والدّليل عليه أنّ أحدا لا يعدّ ضربا وضربتا جميعا إلّا قسما واحدا ، وعلى ما ذكرت هما قسمان ، وهو فاسد.

قوله : «والحروف التى تتّصل بإيّا».

۱- الزخرف : ۴۳ / ۷۱ ، وتتمه الآيه (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ).

۲- سقط من د : «عائد». خطأ.

۳- فى د : «للمتكلم».

۴- سقط من د : «لمخاطب أو». خطأ.

۵- سقط من ط : «باب». خطأ.

۶- الزخرف : ۴۳ / ۷۱.

۷- فى د : «حتى». تحريف.

اختلف فيه النّاس فى نحو إيّاك ونحوها ، فقائل ما ذكره [الزمخشرىّ](١) ، وهم المتأخّرون ، وقيل : إنّ إيّا اسم أضيف إلى ما بعده كإضافه بعض وكلّ ، وهو مذهب المبرّد (٢) ، وقال بعضهم : إيّا اسم مضمر أضيف إلى الكاف ونحوه ، ولا يعرف اسم مضمر أضيف إلى الكاف غيره ، وهو مذهب الخليل (٣) ، ومنهم من قال : إنّه اسم ظاهر أضيف إلى الكاف ، وهو مذهب الزّجّاج (٤) ، ويشبه قول المبرّد ، ومنهم من قال : «إيّا» عمده [يعنى اعتمد عليه الضمير لتتقوّى اسميّته](٥) ، والكاف هو الضمير ، وهو مذهب الكوفيّين (٦) ، ومنهم / من يقول : إيّاك بكماله هو الضمير (٧).

والصّحيح هو المذهب الأوّل ، والدليل عليه أنّها ألفاظ اتّصلت مبنيّه بما لفظه واحد يبيّن بها من يرجع الضمير إليه ، فيجب أن تكون حروفا كالتاء فى «أنت».

وبنيت المضمرات لوجهين :

أحدهما : أنّها أشبهت الحروف فى احتياجها إلى غيرها كاحتياج الحروف إلى غيرها.

والثانى : أنّها لم يوجد فيها سبب الإعراب ، فإنّ السّبب هو اختلاف المعانى على الصيغه الواحده ، وهذه صيغتها مختلفه ، فيقوم اختلاف الصّيغ مقام الإعراب ، فلم يوجد فيها سبب الإعراب.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ومذهب الزمخشرى أنّ الحروف التى تتصل بإيّا لواحق للدلاله على أحوال المرجوع إليه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴۴.

٢- انظر مذهب المبرد وغيره فى الإنصاف : ۶٩۵

٣- ممن وافق الخليل فى هذا الرأى المازنى والأخفش ، انظر الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٢

۴- انظر : الإنصاف : ۶٩۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴۴

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۶٩۵ - ٧٠٢ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى الضمير فى «إياك» وأخواتها.

٧- هذا قول بعض الكوفيين ، انظر الإنصاف : ۶٩۵ ، وانظر مذاهب النحويين فى إياك الجنى الدانى : ۵٣۶ - ۵٣٧.

[الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل]

«فصل : ولأنّ المتّصل أخصر» ، إلى آخره.

قال الشيخ : قد تقدّم أنّ المضمر متّصل ومنفصل ، فالمنفصل لا يصار إليه إلّا عند تعذّر المتّصل ، لأنّ المتّصل أخصر ، ويتعذّر المتّصل فى المرفوع والمنصوب ، وذلك أن يتقدّم على عامله ، فلا يمكن اتّصاله مع تقديمه ، أو يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود ، ولا يمكن اتّصاله للفصل ، أو لا يذكر له عامل لفظىّ ، فلا يمكن اتّصاله مع عدم ما يتّصل به ، ولذلك لم يقع المجرور إلّا متّصلا لتعذّر ما ذكر فيه ، لأنّه لا بدّ من التّلفّظ بالجارّ متقدّما على المجرور ، فتعذّر جميع ما تقدّم من مجوّزات الانفصال ، فوجب أن لا يكون إلّا متّصلا ، فمثال ما يتقدّم قولك : «إيّاك أكرمت» ، ومثال ما يفصل بينه وبينه قولك (١) :

.....

ما قطّر الفارس إلّا أنا

و «جاء عبد الله وأنت» ، ومثال ما لا يذكر له عامل «هو ضرب» ، و «الكريم أنت» ، وقد جاء المتّصل فى الموضع الذى تعذّر هو فيه للضروره ، وجاء المنفصل فى الموضع الذى لم يتعذّر فيه المتّصل ، فالأوّل مثل قوله (٢) :

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا

أن لا يجاورنا إلّاك ديّار

والثانى مثل قوله (٣) :

إليك حتّى بلغت إيّاكا

.....

١- صدر البيت : «قد علمت سلمى وجاراتها». وقائله عمرو بن معديكرب ، وهو فى ديوانه : ١۶٧ ، والكتاب : ٢ / ٣٥٣ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٣ ، ومغنى اللبيب : ٣۴٢ ، وقطّر الفارس : صرعه صرعه شديده. اللسان (قطر).

٢- لم ينسب البيت إلى أحد ، وهو فى الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥٢ ، ومغنى اللبيب : ۴٩٢ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٢٥٣ ، والخزانه : ٢ / ۴٠٥ ، وديّار : من الأسماء المستعمله فى النفى العام.

٣- هو حميد الأرقط ، والبيت بهذه النسبه فى الكتاب : ٢ / ٣۶٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠٢ ، والخزانه : ٢ / ۴٠۶ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ۴٠ ، والإنصاف : ۶٩٩.

وقوله (۱) :

.....

..... نقتل إيّانا

أورده على أنّه وضع المنفصل موضع المتّصل ، والقياس أن يقال فى مثله : «نقتل أنفسنا» ، فإذن لم يضع «إيّانا» إلّا فى موضع الأنفس ، ولكنّه نظر إلى القياس الأصلىّ المطّرح ، وهو أنّ القياس أن يقال : نقتلنا ، فكأنّه وضع إيّانا موضع ذلك الضمير.

۱- البيت بتمامه : «كأنّا يوم قرّى إ نما نقتل إيّانا». وقائله ذو الإصبع العدوانى ، وهو فى ديوانه : ۷۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۰۲ ، والخزانه : ۲ / ۴۰۶ ، ونسب فى الكتاب : ۲ / ۳۶۲ ، إلى بعض اللصوص ، ونسبه ابن جنى فى الخصائص : ۲ / ۱۹۴ ، إلى أبى بجيله ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۱۱۱ ، والإنصاف : ۶۹۹ وقرّى : موضع فى بلاد بنى الحارث ، معجم البلدان (قرّى).

[إذا اجتمع ضميران جاز أن يتصلا وأن يفصل الثانى]

[فصل : وإذا التقى ضميران فى نحو قولهم : «الدّرهم أعطيتكه»]

إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى ليس الأوّل منهما مرفوعا ، وتمثيله يرشد إليه ، وإلّا ورد عليه «ضربتك» ، فإنّهما لا يأتيان إلّا متّصلين.

قوله (١) : «جاز فى الثانى الاتّصال والانفصال».

فالاتّصال لإمكانه والانفصال لبعده ، [لأنّه مفعول](٢) ، وتشبيهه بالمتعدّى لأدائه إلى اجتماع ثلاث مضمرات فى مثل قولك : / «أعطيتكه» ، وإذا جاآ متّصلين فحكمهما (٣) ما ذكر من تقديم المتكلّم على أخويه ، وتقديم المخاطب على الغائب تقديما للأهمّ فالأهمّ ، وإذا انفصل الثانى لم تراع هذا الترتيب المذكور ، لأنّ المنفصل (٤) كالظّاهر فى الاستبداد بنفسه ، فلم يلزم فيه ما لزم فى المتّصل ، إلّا أن يكونا غائبين ، فإنّ الاختيار فى الثانى الانفصال كراهة اجتماع الألفاظ المتماثله ، وقد جاء متّصلا شاذّا فى قوله (٥) :

.....

لضغمهماها .....

واستشهد بالبيت ، ومعناه أنّ نفسه طابت لإصابه الشّدّه من أجل أنّ هذين القاصدين له بالشّدّه أصابتهما مثلها ، وفى البيت إشكال ، فإنّ الضّغم عباره عن الشّدّه ، فإذا قدّرت إضافتها إلى المفعول ، وهو الظّاهر ، وجب أن يكون ضميرها فاعلا فى المعنى ، ولا يستقيم لوجهين :

أحدهما : أنّ «ها» ليست من ضمائر الرّفع.

١- سقط من د : «قوله». خطأ. وعباره الزمخشرى هى «جاز أن يتصلا كما ترى وأن يفصل الثانى». المفصل : ١٣٠

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- العباره فى د : «وإذا جاء الثانى فى نحو : أعطيتكه متصلا فحكمهما».

۴- فى د : «المتصل». تحريف.

۵- البيت بتمامه : «وقد جعلت نفسى تطيب لضغمه لضغمهماها يقرع العظم نابها». وقائله المغلّس بن لقيط ، وهو بهذه النسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠۶ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣٣٣ ، والخزانه : ٢ / ۴١۵ ، ونسبه ابن الشجرى إلى لقيط بن مره الأسدى ، انظر أماليه : ٢ / ٢٠١ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٢ / ٣۶۵ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٨٩.

والآخر : أنّ ضمير الفاعل لا يأتى بعد ضمير المفعول أبدا.

فالوجه أنّ الضّغمه بمعنى الإصابه ، أضيف إلى الفاعل الذى هو ضمير التثنيه ، ثمّ ذكر بعد ذلك المفعول ، فكأنّه قال : لإصابه هذين الشّدّه التى عبّر عنها بالضّغمه أوّلا (۱)

قال : «والاختيار فى ضمير خبر «كان» وأخواتها الانفصال».

وإن كان الأوّل مرفوعا لأنّ خبر «كان» هو خبر المبتدأ فى المعنى ، فكما أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلّا منفصلا فكذلك خبر «كان» ،

والآخر (۲) : أنّ «كان» ضعفت عن باب الأفعال ، فقصّرت عن اتّصال ضميرين ، كما قصّرت (۳) «إنّ» وأخواتها ، ووجه ضعفها أنّ المنصوب فيها ليس مفعولا فى المعنى ، وأيضا فإنّ أكثر الناس على أنّها لا دلاله لها على الحدث (۴).

۱- من قوله : «أنّ نفسه طابت لإصابه» إلى «أوّلا» نقله البغدادى عن شرح المفصل للأندلسى ، انظر الخزانه : ۲ / ۴۱۷ ، والأندلسى متوفى سنه : ۶۶۱ ه.

۲- لعله عدّ الوجه الأول قوله : «لأن خبر كان هو المبتدأ».

۳- فى د : «ضعفت».

۴- انظر ما تقدم ورقه : ۳۰ ب من الأصل.

[استتار الضمير لازم وغير لازم]

«فصل : والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم».

إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى بقوله : اللازم أنّ الفاعل لا يكون إلّا مضمرا (۱) ، ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا ، والدليل على أنّه لم يرد باللّزوم إلّا المتّصل مستكنّا كان أو بارزا أنّه مثّل بما يصحّ أن يكون فيه بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب ، لأنّك تقول : افعلا وتفعلون ، فدلّ على أنّه لم يرد المستكنّ خاصّه كما وقع فى بعض النّسخ ، والدليل على أنّه لم يرد المنفصل أنّ جميع أمثلته فى اللّازم لا (۲) يستقيم أن يكون فيها المنفصل ، وأيضا فإنّه مثّل فى غير اللّازم بالمنفصل بقوله : «ما قام إلّا هو».

وقوله : «وتفعل للمخاطب».

احتراز من / «تفعل» للغائبه ، فإنّه لا يكون لازما (۳) ، وهو يتكلّم فى اللّازم ، وإنّما لم يقع الفاعل فى هذه المواضع إلّا مضمرا من جهه أنّها ألفاظ موضوعه بقرينه لازمه للمتكلّم المخاطب ، وهو موضع المضمر ، ألا ترى أنّ المتكلّم لا يقول عن نفسه إلّا «أنا» وشبهه ، ولا يقول للمخاطب (۴) إلّا «أنت» وشبهه ، فلو وقع فى موضعها غير مضمر لاختلّ وضع باب المضمرات.

وغير اللّازم فى موضعين :

أحدهما : فى فعل الواحد الغائب وفى الصّفات ، لأنّ فعل الواحد الغائب والصّفات يكون مضمرا بقرينه تثبت وتفقد ، فإن ثبتت وجب الإضمار ، وإلّا وجب الإظهار ، ولذلك جاء الوجهان بخلاف الأفعال الأول ، فإنّ قرائنها لازمه ، فلم يقع فاعلها إلّا مضمرا ، فلذلك كان لازما ثمّه ، ولم يكن لازما ههنا.

ومن غير اللّازم (۵) ما يستكنّ فى الصّفات لما ذكرناه من أنّه كفعل الغائب باعتبار قرينه يجوز الخلوّ عنها ، فلذلك جاء فيه الوجهان ، فإذا جرت الصّفه على غير من هى له جاء ضمير الفاعل منفصلا ، ولا يكون متّصلا ، ويكون ذلك فى الأخبار والصّفات والأحوال والموصولات بالألف

۱- بعدها فى ط : «متصلا» مقحمه.

۲- فى ط : «ولا». تحريف.

۳- فى ط : «لا يكون إلّا لازما». مقحمه.

۴- فى د : «المخاطب». تحريف.

۵- هذا هو الموضع الثانى ، وكان قد أشار إليه بقوله : «وفى الصفات».

والّلام ، فمثال الأخبار قولك : «هند زيد ضاربته هى» ، ومثال الصّفات : «مررت برجل ضاربه أنا» ، ومثال الأحوال : «ركبت الفرس طارده أنا» ، ومثال الموصولات بالألف والّلام : «الفرس (١) الرّاكبه هو» ، وله علّتان :

إحداهما : أنّ أسماء الفاعلين تنقص فى القوّه عن الأفعال ، فلا يلزم من تحمّل الأفعال ضمائر ما ليست جاريه عليه مع قوّتها تحمّل هذه مع ضعفها.

والثانى (٢) : أنّ الأفعال يتّصل فى أكثرها صيغ الضّمائر التى يعرف بها من هى له ، لأنّ أكثرها بارز ، وأمّا أسماء الفاعلين فلا يتّصل بها مضمر بارز ، وإنّما يكون مستترا ، فلا يلزم من تحمّل الأفعال هذه الضمائر مع وجودها بارزه فى الأكثر تحمّل أسماء الفاعلين هذه الضمائر مع عدمها.

فإن قيل : أسماء الفاعلين وإن لم تبرز ضمائرها فالحروف التى فيها تبيّن من هى له لفظا كما تبيّنه الضمائر نفسها ، فإنّك إذا قلت : ضاربان علم أنّه للمثنّى كما يعلم ب «يضربان» ، وإن اختلفت الألفان (٣) ، وكذلك «ضاربون» مثل «يضربون» ، وإذا حصلت الدلاله فلا فرق بين أن يكون ضميرا أو غير ضمير.

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّ هذا وإن وجد فى آحاد (٤) الصّور فهو مفقود / فى أكثرها ، ألا ترى أنّ «ضربت» و «ضربت» وشبههما اسم الفاعل منه ضارب ، وإن اختلفت الضّمائر ، فقد تحقّق فى كثير من الصّور الدلاله فى الأفعال دون الصّفات.

والثانى : لو سلّمنا أنّ ذلك فى كلّ الصّفات لكانت هذه الحروف فى الصّفات قرائن ، وهى فى الأفعال أنفس الضّمائر ، فلا يلزم من الاستغناء بما دلّ عليه الشّىء نفسه بوضعه الاستغناء بما دلّ عليه بقرينه ، فحصل الفرق بينهما.

١- فى ط : «زيد الفرس ...». مقحمه.

٢- لعل الصواب : «الثانيه».

٣- فى د : «الألفات». تصحيف.

۴- فى ط : «أحد». تحريف.

[ضمير الفصل وشرطه وإعرابه]

«فصل : ويتوسّط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللّفظيّه

وبعده إذا كان الخبر معرفه أو مضارعا له فى امتناع دخول حرف

التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصله المرفوعه» ،

إلى آخره.

قال رضى الله عنه : شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط ، وشرط أن يكون الخبر معرفه ، لأنّه لا يقع اللّبس إلّا إذا كان الخبر (١) معرفه ، لأنّه إذا قال : «زيد منطلق» لا يلبس بأنّه نعت ، ولم يشترط فى المبتدأ أن يكون معرفه لأنّه لا يكون إلّا معرفه ، وما يقع نكره بتأويل لا يقع خبره معرفه ، وقد قيّد (٢) الخبر بالتعريف ، فعلم أنّه مخصوص بأن يكون المبتدأ معرفه.

وقوله : «فى امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا»

إنّما عنى «أفعل من كذا» ، فلذلك مثّل به ، فعلى هذا لا يجوز أن تقول : «زيد هو غلام رجل» ، وإن كان ممتنعا دخول حرف التعريف ، والفرق بينهما أنّ «أفعل من كذا» يشبه المعرفه شبها قويّا من حيث المعنى ، حتّى إنّ معنى قولك : «أفضل من كذا» الأفضل باعتبار فضليّه معهوده ، ولذلك قام مقامه ، وليس «غلام رجل» كذلك ، فإنّه إنّما امتنع دخول حرف (٣) التعريف عليه من جهه أنّ الإضافه قد تكون للتعريف ، واللام للتعريف ، فكره الجمع بينهما بخلاف «أفضل منك».

قال (٤) : وهذه الضمائر لا تخلو إمّا أن يكون لها موضع من الإعراب أو لا ، باطل أن لا يكون لها موضع من الإعراب ، لأنّها كلّها فى التركيبات لها موضع من الإعراب ، فتعيّن أن يكون لها موضع من الإعراب ، وإذا كان لها موضع فلا يخلو من أن يكون رفعا أو نصبا أو جرّا ، ولا عامل لواحد منها ، وإنّما قلنا : إنّ لها موضعا من الإعراب لأنّها مضمره ، فتجرى على قياس باب المضمرات.

أمّا النّصب والجرّ فغير مستقيم ، لأنّ لفظه لفظ المرفوع ، وأمّا / الرّفع فلا يستقيم ، لأنّ عوامل الرّفع اللّفظيّه كلّها منتفيه ، والعامل المعنوىّ لا يصحّ ، لأنّه لو كان مبتدأ لارتفع ما بعده [على

١- سقط من د : «الخبر».

٢- فى ط : «قدّم». تحريف.

٣- سقط من ط : «حرف». خطأ.

۴- فى د : «قوله». والكلام لابن الحاجب لا للزمخشرى.

الخبريّه][1] وأنت تقول : «كان زيد هو المنطلق» ، ولا يستقيم أن يكون حرفا لأنّ الحروف تلزم طريقه واحده ، وهذا يتغيّر باعتبار من هو له بالتكلّم والغيبه والخطاب والإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، وهذه أحكام الضمائر ، فدلّ على أنّه ليس من قبيل الحروف.

وقد أجيب عن ذلك بأنّ تغيّره لا يمنع حرفيّته ، بدليل تغيّر الحرف فى أولئك ، ألا ترى أنّك تقول : أولئك [وأولئكما][2] وأولئكم ، وهو حرف باتّفاق ، وأجيب عنه بأنّ حرف الخطاب يتغيّر باعتبار المخاطب ، وهذا يتغيّر باعتبار المضمرات ، واعتذر عنه بأنّ مثله قد جاء فى إيّاه وإيّاها وإيّاك وإيّاهما فى الخطاب وغير الخطاب ، وهى حروف على المذهب الصّحيح [3] وأجيب عنه بأنّ هذه على هذا المذهب إنّما جيء بها حروفا لتبيّن صاحب المضمر الذى هو «إيّا» ، و «إيّا» [4] حرف جيء به غير مبيّن مختلف كاختلاف الضّمائر ، فليس بمعهود فى اللغه.

فالصّحيح إذن أنّها [5] ضمائر ، وموضعها على حسب ما قبلها توكيدا [6] ، فإن كان مرفوعا فهذا واضح وإن كان منصوبا كان لفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب ، ولا بعد أن يؤكّد المنصوب بالضّمائر المرفوعه بدليل قولهم : «ضربتنى أنا» و «ضربتنا نحن».

قوله : «وتدخل عليه لام الابتداء».

فيه تسامح [حيث سمّى هذه اللام بلام الابتداء][7] لأنّ الاصطلاح فى هذه اللّام أن تسمّى الفارقه ، لأنّها تفرق بين «إن» المخفّفه والنافيه ، ولكنّه سمّاها لام الابتداء وإن كانت لازمه فارقه نظرا إلى أصلها ، لأنّ أصلها الابتداء.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- انظر ما تقدم. ورقه : ۱۱۳ ب من الأصل.

۴- فى الأصل. ط : «وأما». تحريف. وما أثبت عن د.

۵- أى : ضمائر الفصل.

۶- وافق ابن الحاجب الكوفيين فى هذه المسأله ، وخالف البصريين لأنهم يرون أنّ ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب ، انظر : الكتاب : ۲ / ۳۹۰ - ۳۹۱ ، والإنصاف : ۷۰۶ - ۷۰۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۶۹ ، ومغنى اللبيب : ۵۵۰.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وتسميه أهل البصره له (۱) فصلا أقرب إلى الاصطلاح ، لأنّ الشّیء یسمّی باسم معناه (۲) فی أکثر الألفاظ ، ولمّا کان المعنی فی هذه الألفاظ الفصل کان تسمیتها فصلا أجدی (۳) من (۴) تسمیه (۵) الکوفیّین لها (۶) عمادا نظرا إلی أنّ السّامع أو المتکلّم أو هما جمیعا (۷) یعتمدان بها علی الفصل بین الصّفه والخبر ، فسمّوها باسم ما یلازمها ویؤدّی إلی معناها ، فکانت تسمیه البصریّین أظهر (۸).

ص: ۴۴۹

۱- سقط من د : «له».

۲- سقط من ط : «لأن الشیء یسمّی باسم معناه». خطأ.

۳- فی د. ط : «أولی».

۴- سقط من د : «من».

۵- فی د : «وتسمیه».

۶- فی د : «له».

۷- سقط من د : «جمیعا».

۸- انظر : أمالی ابن الشجری : ۱ / ۱۰۷ - ۱۰۸ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۷.

[ضمير الشأن (المجهول عند الكوفيين) ، شرطه وإعرابه]

«فصل : ويقدّمون قبل الجمله ضميرا يسمّى ضمير الشّأن والقصّه ، وهو المجهول عند الكوفيّين».

قال الشيخ : تسميه البصريّين أقرب ، لأنّهم سمّوه باعتبار / معناه ، لأنّ معناه الشّأن والقصّه ، والكوفيّون لا يخالفون فى أنّ معناه ذلك ، وإنّما سمّوه باسم (١) آخر ملازم [له](٢) ، وهو كونه عائدا على غير مذكور أوّلا ، ولكن على ما يفسّره (٣) ثانيا ، فتسميته باسم معناه أولى ، ولا يخالف البصريّون فى أنّه مجهول ، ولا يخالف الكوفيّون فى أنّه يفسّر بالجمله ، وإنّما وقع أوّلا (٤) لأنّه لو (٥) وقع آخرا عاد على ما تقدّم ، ولم يحتج إلى تفسير ، فيخرج عمّا نحن فيه ، ولا يكون إلّا فى الموضع الذى تقع فيه الجمله ، لأنّ شرطه أن يفسّر بالجمله [الواقعه بعده](٦) ، وإنّما وضعوه ليعظّموا القصّه المذكوره بعده ، لأنّ الشىء إذا ذكر مبهما ثمّ فسّر كان أوقع فى النفس من وقوعه مفسّرا أوّلا ، وإنّما لم يأتوا بالشّان الذى هو المظهر موضع المضمر لأنّ المضمر أبهم من المظهر (٧) ، ويكون متّصلا ومنفصلا ، فالمنفصل يجب أن يكون مرفوعا بالابتداء غائبا ، أمّا كونه غائبا فواضح ، وأمّا كونه مرفوعا فلأنّه لو كان منصوبا أو مرفوعا بغير الابتداء لم يكن بدّ من عامل ، فلو كان ثمّه (٨) عامل لوجب اتّصاله ، فيخرج عن الانفصال ، فإذن لا يكون إلّا منفصلا عند عدم العوامل ، وإذا عدمت العوامل وجب الرّفع على الابتداء ، ويكون متّصلا فى كلّ موضع كان ثمّه عامل فى الجمله ، فالعامل لا يخلو إمّا أن يكون (٩) ناصبا أو رافعا.

فإن كان ناصبا وجب أن يكون متّصلا بارزا ، أمّا اتّصاله فلتقدّم عامل اتّصل به ، وأمّا بروزه فإنّ ضمائر النّصب لا تكون إلّا بارزه ، كقولك : «إنّه زيد قائم» ، ولا يجوز فى سعه الكلام «إنّ زيد

۱- فى د : «بأمر».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى د : «يفسر».

۴- سقط من د : «وإنّما وقع أولا».

۵- فى د : «فلو».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من د من قوله : «وإنما لم ..» إلى «المظهر». خطأ.

۸- فى ط : «له».

۹- فى د : «كان». تحريف.

قائم» (۱) لأنّه ضمير منصوب ، فلا يجوز أن يستتر ، وليس الموضع موضع حذف فيحذف ، وقد جاء فى الشعر محذوفا لا مستترا ، لأنّ الحرف لا يستتر فيه ، وفرق بين المحذوف والمستتر.

وإن كان العامل رافعا وجب أن يكون مستترا ، لأنّه ضمير مرفوع غائب (۲) مفرد ، فيجب أن يكون مستترا قياسا على سائر الضمائر مثله ، فتقول : «كان زيد منطلق» ، [أى : الأمر والشّأن أو القصّه أنّه منطلق](۳) فلو أبرزته لم يجز لأنّ الضمير المستتر لا يظهر.

ويكون مؤنّثا إذا كان فى الكلام مؤنّث ، فكأنّهم قصدوا إلى المناسبه ، وإلّا فالمعنى سواء مذكّرا كان أو مؤنّثا ، قال الله تعالى : (فَإِنَّها لا تَعْمَى الْأَبْصارُ وَلكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِى فِى الصُّدُورِ) (۴۶) (۴) ، وقال : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَهً أَنْ يَعْلَمَهُ)(۵) على قراءه ابن عامر ، أمّا على قراءه الجماعه فليس من هذا الفصل أصلا ، لأنّ «آيه» خبر كان (۶) و «أن يعلمه» اسمها ، وليس أيضا من الحكم / آخرا ، وهو التأنيث ، لأنّ قراءتهم بالياء ، ولا تتحتّم قراءه ابن عامر على هذا التأويل ، بل يجوز أن يكون التأنيث لأجل «آيه» ، ويكون الخبر (۷) «لهم» لا- «أن يعلمه» لئلّا يؤدّى إلى أن يكون الاسم نكره والخبر معرفه ، ويكون «أن يعلمه» بدلا من «آيه» أو مستأنفا خبر مبتدأ محذوف على جهه التفسير [الآيه](۸) لأنّ التقدير (۹) : هو أن يعلمه ، وإنّما حمل النحويّون قراءه ابن عامر على هذا الوجه [أى : ضمير الشأن](۱۰) لما يلزمهم من تعسّف ما فى «أن يعلمه» لأنّهم فى حمله بين بعيد ومتعذّر ، أمّا

۱- انظر : الكتاب : ۳ / ۷۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۳ / ۱۱۴.

۲- سقط من ط : «غائب» ، خطأ.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- الحج : ۲۲ / ۴۶

۵- الشعراء : ۲۶ / ۱۹۷ ، وتتمه الآيه (عُلَماءُ بَنِى إِسْرائِيلَ) ، قرأ ابن عامر «تكن» بالتاء و «آيه» بالرفع ، والباقون بالياء فى «يكن» ونصب «آيه» ، انظر الحجه فى القراءات السبع : ۲۴۴ ، والحجه للقراء السبعه : ۵ / ۳۶۹ ، والتبصره فى القراءات السبع : ۶۱۸ ، ومغنى اللبيب : ۵۰۵ - ۵۰۶.

۶- فى الأصل. ط : «خبرها». وما أثبت عن د وهو أوضح.

۷- سقط من د : «الخبر». خطأ.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى د : «والتقدير».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

المتعذّر فهو أن يكون خبرا [لكان](۱) ، وأمّا البعيد فهو أن يكون بدلا (۲) أو تفسيرا ، ومثل هذا (۳) الإبدال قليل ، والإضمار والتفسير على خلاف القياس (۴).

وقوله تعالى : (كادَ يَزِيغُ)(۵) ، إلى آخره ، لا يستقيم أن يكون من باب «قاما (۶) وقعد الزيدان» لأنّك إن جعلت «قلوب» فاعلا ل «يزيغ» وجب أن يكون فى «كاد» ضمير القلوب ، وضمير القلوب فى «كاد» وشبهه لا يكون إلّا مستترا بالتاء (۷) أو بارزا بالنون ، فكان يجب أن يكون «كادت» أو «كدن» ، وإن جعلت «قلوب» فاعلا ـ ل «كاد» كنت مؤخّرا لاسمها عن خبرها ، وهو خلاف وضعها ، فوجب أن يكون فى «كاد» ضمير الشّأن ، والجمله بعده مفسّره له (۸).

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى د : «بدا». تحريف.

۳- فى د : «هذه». تحريف.

۴- انظر مغنى البيب : ۵۰۵ - ۵۰۶.

۵- التوبه : ۹ / ۱۱۷ ، والآيه (لَقَدْ تابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهاجِرِينَ وَالْأَنْصارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي ساعَهِ الْعُسْرَهِ مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُفٌ رَحِيمٌ) (۱۱۷).

۶- فى ط : «قام». تحريف.

۷- سقط من د : «بالتاء». خطأ.

۸- انظر : إعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۲۳۹.

[مذهب البصريين والكوفيين فى « ربّه رجلا »]

«فصل : والضمير فى قولهم : «ربّه رجلا» إلى آخره.

قال الشيخ : اختلف النّاس فى هذا الضمير ، فالبصريّون يفردونه فى جميع وجوهه ، فيقولون : ربّه رجلا وربّه امرأه [وربّه رجالا وربّه نساء](١) والكوفيّون يقولون : ربّه رجلا- وربّها امرأه وربّهم رجالا- وربّهنّ نساء ، ومذهب أهل البصره هو الجارى على القياس ، لأنّه مضمر مبهم ، فيجب أن يتّحد فى جميع وجوهه قياسا على الضمير فى «نعم» (٢).

وبيان أنّه مبهم هو أنّ وضع «ربّ» ألّا (٣) تدخل إلّا على النّكرات ، فوجب أن يكون هذا الضمير مبهما ، لئلّا يؤدى إلى فوات وضعها ، وإذا وجب أن يكون مبهما وجب أن يكون مفردا على ما تقرّر فى «نعم».

والكوفيّون إمّا أن يقولوا : ليس بمبهم فيخالفوا وضع «ربّ» ، وإمّا أن يقولوا : هو مبهم ، فيخالفوا وضع المبهمات ، فإذن المذهب ما صار إليه البصريّون ، وإنّما لم يوصف لأمرين :

أحدهما : أنّ الصّفه إنّما تكون بعد معرفه الذّات ، والذّات [هنا](٤) مبهمه ، فوجب تفسيرها بما يدلّ عليها ، ثمّ تكون الصّفه لذلك التفسير ، فيحصل المقصود من الصّفه بوصف التفسير.

والثانى : / أنّه لمّا كان صورته صوره الضمائر حمل على الضّمائر فى أنّها لا توصف ، وإن لم يكن فيه عين المانع من الصّفه فى المضمر ، لأنّ الشّىء قد يحمل على غيره لشبه غير المعنى الذى كان من أجله الحكم الأصلىّ ، ومثاله أنّ العرب تقول : أكرم ، وأصله أؤكرم ، هذا معلوم ، وعلّته واضحه ، فحذفوا الهمزه الثانيه كراهه اجتماع الهمزتين ، [فالحكم حذف الهمزه الثانيه ، والعلّه اجتماع الهمزتين](٥) ، ثمّ أجروا «تكرم» و «يكرم» و «نكرم» مجرى «أكرم» فى ذلك الحكم ، وهو حذف الهمزه ، وإن لم تكن فيه العلّه ، وهو اجتماع الهمزتين ، ولكنّهم أجروه (٦) مجراه لشبه آخر ، وهو كونه فعلا مضارعا مثله.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- انظر : أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٨٤ ، ومغنى اللبيب : ٥٤٤

٣- فى د : «لا». تحريف.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى د : «أجروا». تحريف.

[مذهب سيبويه والأخفش فى الضمير الواقع بعد لولا وعسى]

«فصل : وإذا كنى عن الاسم الواقع بعد لو لا وعسى».

إلى آخره.

قال الشيخ : القياس أن تأتى الضمائر (۱) فيهما على قياس الضمائر ، وهو أن يقع بعد «لو لا» الضمير المنفصل المرفوع ، وبعد «عسى» الضمير المتّصل المرفوع ، وقد روى الثّقات عن العرب وقوع صور الضمائر المجروره بعد «لو لا» ، وصور الضمائر المنصوبه بعد «عسى» ، واختلف فى توجيه هذا المذهب القليل عن العرب.

فقال سيبويه (۲) : الضمائر بعد «لو لا» مجروره ، وبعد «عسى» منصوبه ، و «لو لا» مع المضمر فى هذه اللغه الضعيفه حرف جرّ ، و «عسى» مع المضمر فى هذه اللغه أيضا حرف نصب [بمعنى لعلّ](۳).

وقال الأخفش (۴) : «لو لا» و «عسى» على ما كانا عليه ، والضمير (۵) بعد «لو لا» وإن كان صورته صوره المجرور (۶) فى موضع (۷) رفع ، إلّا أنّه حمل المرفوع على المجرور ، والضمير بعد «عسى» فى موضع رفع ، إلّا أنّه حمل المرفوع على المنصوب.

وحجّه سيبويه أنّه يقول : هذه المسائل إمّا أن يكون التغيير فيها فى الكلمه الواقعه قبلها (۸) أو فيها (۹) نفسها ، باطل أن يكون التغيير فيها نفسها ، فوجب أن يكون التغيير فيما قبلها (۱۰) ، وبيان أنّه لا ينبغى أن

۱- فى د : «بالضمائر».

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۳۷۳ - ۳۷۵

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الكتاب : ۲ / ۳۷۵.

۴- انظر قول سيبويه والأخفش فى هذه المسأله فى كامل المبرد : ۳ / ۳۴۵ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۱۲ ، ومغنى اللبيب : ۴۹۲ وعقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۶۸۷ - ۶۹۵ مسأله للخلاف بين الكوفيين والبصريين فى موضع الضمير بعد لو لا ، ومذهب الكوفيين أنّ الياء والكاف فى لولاى ولولاك فى موضع رفع وإليه ذهب الأخفش ، ومذهب البصريين أنّ الياء والكاف فى موضع جر بلو لا.

۵- فى ط : «عليه فى المضمر». تحريف.

۶- فى الأصل. ط : «الجر» وما أثبت عن د.

۷- فى د : «المجرور إلّا أنّه فى موضع».

۸- أى قبل الضمائر ، وهو عسى ولو لا.

۹- أى فى الضمائر.

۱۰- فى د : «فيما قبلها لا فيها».

يكون التغيير فيها نفسها أنّا إذا جعلناها متغيّره كانت تغييرات كثيره تبلغ إلى اثنى عشر تغييرا ، وإذا جعلنا التغيير فيما قبلها (١) كان تغييرا واحدا تقديريّا ، وذكر (٢) «لدن» تأنيسا (٣) بتغيير العامل.

وحجّه الأخفش أنّه يقول : الأولى أن يكون التغيير فيها (٤) ، لأنّ تغيير ما قبلها لا يعرف إلّا فى مثل «لدن» ، وتغييرها نفسها لا يكاد ينحصر ، كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات [ك «مررت بك أنت»](٥) ، ووقوع المرفوع موقع المجرور فى قولهم : «ما أنا كأنت» ، ووقوع المنصوب (٦) وعلامه نصبه الكسره [ك «رأيت مسلمات»](٧) ، ووقوع المخفوض وعلامه / خفضه الفتحه [فى ما لم ينصرف](٨) ، فكان تقدير ما كثرت أمثاله فى كلام العرب أولى من تقدير ما لم تكثر.

وليس ما ذهب إليه الأخفش بقوىّ ، أمّا قياسه على «ما أنا كأنت» فضعيف لقلّه استعماله وشذوذه ، بخلاف ما حمل عليه سيبويه ، فإنّه كثير ، وأمّا وقوع المرفوع موقع المجرور فى قولهم (٩) : «مررت بك أنت» فضعيف لأمرين :

أحدهما : أنّه لم يقع موقع ضمير آخر ، إذ لا ضمير منفصل للمجرور (١٠).

والآخر : أنّه موضع ضروره ، إذ لا يمكن إلّا كذلك.

وأمّا وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرّقوا بين التأكيد وبين البدل فإذا قالوا : «ضربته إيّاه» كان بدلا (١١) ، وإذا قالوا : «ضربته هو» كان تأكيدا ، فصار إنّما وقع هذا الموقع ضروره للفرق بين البدل والتأكيد ، فبقى قول سيبويه سالما.

١- أى فى لو لا وعسى.

٢- أى : سيبويه ، انظر الكتاب : ٢ / ٣٧٥

٣- فى ط : «ثانيا». تحريف.

۴- أى فى الضمائر التى بعد لو لا وعسى.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- بعدها فى د : «نحو ؛ رأيتك أنت».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى د : «قولك».

١٠- فى الأصل. ط : «للجر». وما أثبت عن د.

١١- انظر ما تقدم ورقه : ١١١ أمن الأصل.

[حكم اتصال الحروف بنون الوقايه قبل ياء المتكلم]

«فصل : وتعمد ياء المتكلّم إذا اتّصلت بالفعل بنون قبلها صونا له من أخى الجرّ».

أقول : الحروف المحموله على الفعل فى دخول نون الوقايه عليها تنقسم إلى ثلاثه أقسام ، قسم يستوى فيه الأمران [يعنى الحذف والإثبات](١) ، وهو كلّ كلمه كان فى آخرها حرف مشدّد ، وهى إنّ وكأنّ ولكنّ وأنّ ، أمّا علّه الإثبات فلشبهها بالفعل ، وأمّا علّه الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل.

وأمّا الموضع الذى الحذف فيه أولى فهو «لعلّ» ، وعلّته تنزّل اللّام منزله النون فى قرب مخرجها مع لام أخرى قبل العين ، فلمّا كثرت المتماثلات مع المتقاربات كان الحذف أولى (٢) ، وعلّه أخرى ، وهو كون الحرف على أربعه أحرف بخلاف «إنّ» ، فإنّه على ثلاثه أحرف ، فلمّا طال هذا بالنّون كان الحذف أحسن ، ولمّا لم تطل «إنّ» بالحروف استوى فيها الأمران.

وإن أوردت «لكنّ» و «كأنّ» فالجواب : أنّ «كأنّ» هى كاف التشبيه دخلت على «أنّ» فبقيت «أنّ» على أصليّتها فى استواء الأمرين.

وأمّا «لكنّ» فأصلها لكن إنّ فحذفت (٣) [الهمزه من «إنّ» فبقيت ثلاث نونات ، الأوليان ساكنتان ، فحذفت الأولى من السّاكنين (٤) ، بقى لكنّ](٥) ، والدليل عليه قوله (٦) :

.....

ولكنّنى من حبّها لعميد

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- انظر : الكتاب : ٢ / ٣٦٩ ، والمقتضب : ١ / ٢٥٠.

٣- فى الأصل. ط «فخففت». وما أثبت عن د.

۴- نسب ابن هشام هذا القول فى أصل لكنّ إلى الفراء ، انظر : مغنى اللبيب : ٣٢٢ - ٣٢٣ ، ولكن الفراء صرّح بأن أصل لكنّ إنّ زيدت عليها لام وكاف فصارتا حرفا واحدا ، انظر معانى القرآن للفراء : ١ / ۴۶۵ ، ونسب ابن الأنبارى ما قاله الفراء إلى الكوفيين ، انظر الإنصاف : ٢٠٩.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- لم يعرف قائل لهذا الشطر ولا تتمه ، ونسب ابن يعيش إنشاده إلى حميد بن يحيى ، وانفرد ابن عقيل فى إنشاد صدر له وهو «يلومونى فى حبّ ليلى عواذلى» ، انظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣٦٣ ، وورد هذا الشطر بلا نسبه فى : معانى القرآن للفراء : ١ / ۴۶۵ ، والإنصاف : ٢٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ۶۴ ، ومغنى اللبيب : ٢٥٧ ، ٣٢٣ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٢۴٧ ، والخزانه : ۴ / ٣۴٣ ، ورجل عميد : هدّه العشق.

والّلام لا تدخل إلّا مع «إنّ» ، فبقيت بعد تخفيفها بالنّقل والإدغام على ما كانت عليه فى جواز الإثبات والحذف على السّواء (١).

وإن أوردت «لكنّ» على العلّه الأولى فالجواب أنّ هذه كلمتان كما قلنا ههنا.

وأمّا الموضع الذى الأحسن فيه الإثبات فهو «ليت» ، وعلّته أنّه (٢) مشبّه بالفعل ، ولم (٣) يعرض مانع من الإثبات ، وقد جاء حذفها شاذا [فى قوله (٤) :

كمنيه جابر إذ قال ليتى

أصادفه وأفقد بعض مالى](٥)

نظرا إلى أنّها ليست بفعل ، وقد فعلوا ذلك فى الكلمات المبنيّات على السكون عند إدخالها على [ياء](٦) المتكلّم صونا لها من الكسره ، وإذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتحرّك والإعراب / عن الكسر فلأن يصونوا الحرف المبنىّ على السكون عن الكسر من باب الأولى ، فيقولون : منّى وعنّى إلى آخر ما ذكروه ، ويقولون : «حسبى» لأنّه ليس مبنيّا ، وهو بمثابه قولك : «ثوبى» ، وقالوا : «قدى» (٧) شاذّ ، تشبيها له بحسبى ، لأنّه بمعناه ، ولم يفعلوا ذلك فى إلىّ وعلىّ ولدىّ لأنّها تقلب الألف فيها ياء ، فتجتمع مع ياء المتكلّم ، فتدغم وهى ساكنه ، فقد أمنت فيه الكسره ، فلا حاجه إلى النون.

١- عقد ابن الأنبارى فى الإنصاف : ٢٠٨ - ٢١٨ مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين فى القول فى زياده لام الابتداء فى خبر لكنّ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩.

٢- سقط من ط : «أنّه».

٣- فى د : «ولا».

۴- هو زيد الخيل ، والبيت فى ديوانه : ١٣٧ ، والكتاب : ٢ / ٣٧٠ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣۴۶ ، والخزانه : ٢ / ۴۴۶ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ١ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٠

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- وردت هذه الكلمه فى بيت من الرجز وهو : «قدنى من نصر الخبيبين قدى» ونسبه القالى والعينى والبغدادى إلى حميد بن مالك الأرقط ، انظر : أمالى القالى : ٢ / ١٧ ، والمقاصد : ١ / ٣٥٧ ، والخزانه : ٢ / ۴۴٩ ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ٣ / ١٢۴ إلى أبى بحدله ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ٢ / ٣٧١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ١۴ ، ٢ / ١۴٢ ، والخبيبين مثنى خبيب وهو مصغر خب ، وخبيب هو ابن عبد الله بن الزبير ، وكان عبد الله يكنى أبا خبيب.

أسماء الإشاره

قال الشيخ : هى كلّ اسم وضع لمشار إليه ، ومدلولاتها باعتبار التقسيم العقلىّ ستّه ، لأنّ المشار إليه لا يخلو من أن يكون مفردا أو مثنّى أو مجموعا ، وكلّ واحد منها لا يخلو من أن يكون مذكّرا أو مؤنّثا ، إلّا أنّهم وضعوا للاثنين منها لفظا مشتركا ، و «هؤلاء» للجماعه المذكّرين (۱) والمؤنّثين بقى أربعه ، وضعوا لواحد منها ألفاظا مترادفه ، وهو الواحد المؤنّث ، وألفاظه ذى وتا وتى وته وذه ، بقيت ثلاثه ، وضعوا لكلّ واحد لفظا نصّا ، وهو ذا للواحد المذكّر ، وذان للاثنين المذكّرين ، وتان للاثنين المؤنّثين.

وهى مبنيّه كلّها عند المحقّقين (۲) لاحتياجها إلى معنى الإشاره كاحتياج المضمر إلى التكلّم والخطاب وتقدّم الذّكر (۳).

وقال بعض النّاس : إنّ المثنّى معرب ، وذلك أنّه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل ، فوجب أن يكون معربا قياسا على سائر المبنيّات ، وأجيب عن ذلك بأوجه :

أحدها : أنّ الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلّها ، فوجب الحكم عليها كلّها بالبناء ، وتأويل هذا مشكل (۴) ، ووجهه أن تقول : لو كانت على قياس المثنّى لوجب أن تكون ألفها منقلبه كما تقلب ألف عصا ورحى ، ولمّا لم تقلب دلّ على أنّها صيغه موضوعه للمشار المرفوع تاره (۵) والمنصوب أخرى ، كما وضعوا «إيّاك» للمنصوب فى المضمرات و «أنت» للمرفوع ، ولكن (۶) لمّا كان ثمّه تغيير لجميع الصيغه وضح أمره ، ولمّا كان ههنا تغيير لبعض الصيغه أشكل أمره ، ولا فرق فى التحقيق فى تغيير الصيغه بين أن يكون تغييرا للجميع أو تغييرا للبعض.

الوجه الآخر : أنّه تشدّد نونها ، ولو (۷) كانت نون التثنيه لم تشدّد نونها ، إذ لا يجوز أن

۱- فى ط : «المذكورين». تحريف.

۲- انظر ما تقدم ورقه : ۱۹ أمن الأصل.

۳- من قوله : «وهى مبنيه» إلى «الذكر» نقل فى هامش شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۹ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۴- فى د : «المشكل». تحريف ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۹ أمن الأصل.

۵- سقط من ط : «تاره».

۶- فى د : «ولكنه».

۷- فى ط : «نونها حكما لو».

تقول (۱) فی «رجلان» (۲) : رجلانّ بالتشدید ، وهذا کلّه علی لغه من قال : «هذان» فی الرفع و «هذین» فی النصب والجرّ ، وأمّا من قال : «هذان» فی الأحوال الثلاثه کلّها فلا إشکال فی أنّه مبنیّ (۳).

وإنّما لم یحدّ (۴) أسماء الإشاره استغناء عنه / باسمها ، فإنّ الإشاره هی التی تمیّزه من (۵) غیره.

قوله : «ویلحق حرف (۶) الخطاب بأواخرها».

أقول : [یرید به](۷) کاف الخطاب لغیر من تشیر إلیه ، وتغییرها علی حسب من یخاطب ، وألفاظها خمسه ، وقد تقدّم أنّ ألفاظ الإشاره خمسه ، فتکون خمسه وعشرین لفظا ، تقول فی ذلک : ذاک (۸) ذاک ذاکما ذاکم ذاکنّ ، فهذه خمسه مع «ذا» إذا کان المشار إلیه مفردا مذکّرا ، وتجری مع البواقی علی هذا المثال [تاک تاک تاکما تاکم تاکنّ ، ذانک ذانک ذانکما ذانکم ذانکنّ ، تانک تانک تانکما تانکم تانکنّ ، أولئک أولئک أولئکما أولئکم اولئکنّ ، ویستوی (۹) فیه المذکّر والمؤنّث ، والله أعلم](۱۰).

۱- فی د : «یقال».

۲- سقط من د : «فی رجلان».

۳- لخص الرضی هذین الوجهین عن شرح المفصل لابن الحاجب ، انظر شرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۹

۴- أی : الزمخشری.

۵- فی الأصل. د. ط : «عن». تحریف. «مزت بعضه من بعض ... وقد أماز بعضه من بعض». اللسان (میز).

۶- فی المفصل : ۱۴۱ «کاف» ، وفی شرح المفصل لابن یعیش : ۳ / ۱۳۴ : «حرف».

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی ط : «تقول : من ذاک».

۹- لعل الأصح : «وهؤلاء یستوی .....».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الموصولات

[علّه بنائها ، حدّ الموصول]

قال صاحب الكتاب : «الذى للمذكّر».

قال الشيخ : الموصولات من جمله المبنيّات ، وعلّه بنائها واضح ، وهو احتياجها إلى ما يكملها كاحتياج الحرف إلى متعلّقه ، والكلام فى المثنّى فيمن قال : اللّذان واللّذين واللّتان واللّتين فى اللغه الفصيحه كالكلام فى هذين وهذان فى الإعراب والبناء (۱) ، وكذلك الكلام فى الذين فيمن قال : اللّذون والذين ، وهى اللّغه القليله (۲).

ثمّ ذكر اللّغات ثمّ عدّد ذكر الموصولات من حيث الجمله ، ثمّ ذكرها مفصّله ، وابتدأ بالذى لأنّها أصل لكثره استعالها.

ثمّ ذكر الموصول من حيث الجمله (۳) فقال : «وهو ما لا بدّ له فى تمامه اسما من جمله ومن ضمير فيها» (۴).

كان (۵) ينبغى أن يكون أوّلا ، لأنّه حدّ الموصول ، والتفصيل ينبغى أن يكون بعده ، وإنما احتاج إلى جمله لأنه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجمله المقدره نكره معرفه ، فهو فى الجمله بمثابه الألف واللام مع المفرد ، فثبت أنّه لا بد له من جمله ، وإنما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصّل ربطا بينه وبينه.

۱- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۹ أمن الأصل.

۲- هى لغه هذيل ، انظر : أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۰۷

۳- سقط من د : «من حيث الجمله».

۴- فى الأصل. ط : «فهذا». وتصرف ابن الحاجب فى نص المفصل ، قال الزمخشرى : «والموصول لا بد له فى تمامه اسما من جمله تردفه من الجمل التى تقع صفات ومن ضمير فيها». المفصل : ۱۴۲.

۵- سقط من ط : «كان».

ثمّ قال :

«واسم الفاعل فی «الضارب» فی معنی الفعل» إلی آخره

أورده اعتراضا علی قوله : «لا بـدّ له من جمله» ، والضارب لیس مع الألف واللّام جمله ، فأجاب بأنّه فی معنی الجمله ، وإنّما وقع مفردا لإراده المشاکله بین هـذه الألف واللّام والألف واللّام التی للتعریف فی قولک : الرجل ، فسبکوا من الجمله اسم فاعل لیوفّروا علی الألف واللّام ما یقتضیه من المفرد والمعنی علی (۱) ما کان علیه ، فکان فیه وفاء بالغرضین.

وقوله : «وقد یحذف الرّاجع کما ذکرنا»

یعنی فی فضل ، وحذف المفعول به کثیر ، لأنّه ذکر ثمّه أنّ الضمیر المفعول العائد علی الموصول یجوز حذفه کقوله تعالی : (اللهُ یَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ یَشاءُ وَیَقْدِرُ)(۲) ، أمّا إذا لم یکن مفعولا / فحذفه (۳) ضعیف ، وإنّما ضعف إذا لم یکن مفعولا لأنّه یکون أحد جزأی الجمله فی غیر الجرّ ، وفی الجرّ یلزم من حذفه حذف الجارّ ، فیؤدّی إلی الاختلال أو الحذف الکثیر (۴) بخلاف المفعول ، فإنّه فضله مفرد.

قوله : «وحقّ الجمله التی یوصل بها أن تکون معلومه للمخاطب».

هذا قیاس الصّفات کلّها ، لأنّ الصّفه لم یؤت بها لیعلم المخاطب بشیء یجهله بخلاف الأخبار ، وقد تعیّن (۵) أنّ الذی تجعله صفه فلا بدّ أن یکون معلوما کالصّفات کلّها.

ثمّ قال : «وحذفوه رأسا (۶) ، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به ، وهو لام التعریف».

فیه نظر ، لأنّ «الذی» بکمالها للتعریف ، لا أنّ الألف واللّام (۷) علی انفرادها للتعریف ، وقد

۱- سقط من د : «علی».

۲- الرعد : ۱۳ / ۲۶.

۳- فی د : «محذوفه». تحریف.

۴- فی ط : «والحذف أکثر». تحریف.

۵- فی د. ط : «تبیّن».

۶- بعدها فی د : «أی الموصول». والعباره لیست فی المفصل : ۱۴۳ ، ولا فی شرحه لابن یعیش : ۳ / ۱۵۴ ، وفی المفصل : «ثم حذفوه».

۷- فی ط : «لأن الألف واللام». تحریف.

صرّح بذلك فى قوله : «والذى وضع وصله» ، فكيف تكون «الذى» بكمالها وصله (١) للتعريف ، وتكون الألف واللّام وحدها للتعريف؟ وإنّما جاء الوهم من أنّ هذا الاسم يفيد التعريف كما تفيده الألف واللّام ، وحكم ألفها (٢) حكم ألف ولام التعريف ، وعند حذف الذال تسبك بالجمله (٣) فتصير مفردا (۴) ، فلمّا حكم بحذف الذّال منها رآها ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف ، والدّاخله عليه اسم مفرد كالدّاخل عليه حرف التعريف حكم بأنّه حرف التعريف.

والأولى أن يقال : الألف واللّام فى قولك : «الضارب» حرف للتعريف بمعنى الذى (۵) ، لا أنّه كان «الذى» فحذف ذاله وياؤه ، وبقى حرف تعريفه (۶) ، لأنّ «الذى» بكماله لا ينفصل ، بل بجملته للتعريف (٧).

وقوله مستشهدا بقوله تعالى : (وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خاضُوا)(٨) ، إن جعل الضمير الفاعل عائدا على «الذى» فهو كما ذكره من أنّ «الذى» بمعنى «الذين» (٩) ، ويكون المعنى : وخضتم مشبهين الذين خاضوا ، أو خوضا مثل خوض الذين خاضوا (١٠) ، فيكون على هذا (١١) التقدير مصدرا ، وعلى التقدير الأوّل حالا ، وإن جعلنا الضمير العائد على «الذى» ضمير مفعول محذوف وجب أن يكون «الذى» على بابه ، [ولا يكون بمعنى الذين](١٢) ، ويكون التقدير وخضتم خوضا مثل الخوض الذى خاضوه ، فيكون مصدرا لا غير.

١- سقط من د : «وصله». خطأ.

٢- فى د : «الذى». تحريف.

٣- فى ط : «الجمله». تحريف.

۴- فى د : «معرفه».

۵- بعدها فى د : «ضرب».

۶- فى د : «تعريف».

٧- ذهب الأخفش والمازنى فى أحد قوليه إلى أنّ الألف واللام فى نحو «الضارب» حرف تعريف ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠٠ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٧ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧.

٨- التوبه : ٩ / ۶٩.

٩- إن لم يقصد بالذى مخصص جاز أن يعبّر به عن جمع ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩١ - ١٩٢.

١٠- انظر : أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٨.

١١- فى د : «فيكون بهذا».

١٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «ومجال الذى فى باب الإخبار أوسع من مجال اللّام التى بمعناه».

قال الشيخ : فائده الإخبار فى هذا الباب أن تعلم إذا علمت نسبه حكم إلى مبهم أو منسوبا نسب إليه حكم مبهم كيف تخبر عنه / بالاسم الذى تقصد به تبيين ذلك المبهم ، فيجب أن تصدّر الجمله بالذى وما شاكلها ، لأنّه مبهم عندك لم تعلم غير نسبته أو منسوبه المذكور فى الصّله ، فيصير الجميع [يعنى الموصول مع صلته](۱) ، ويجب أن يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع إلى الذى ، ولا بدّ منه لأنّك فى المعنى إنّما ذكرت الجمله منسوبه إلى مبهم نسب إليه أو نسب هو (۲) لتعرّفه ، ولو لم يذكر المخبر عنه (۳) لبقى النسبه إلى غير منسوب أو المنسوب من غير نسبه ، فيختلّ المقصود.

ولهذا (۴) المعنى احتاج الموصول إلى صله لأنّ وضعه لأن تصير الجمله معه (۵) بهذه المثابه المذكوره ، فإذا عرفت المقصود من وضع الباب فى المعنى ، فإنّما قالوا فيه : إخبار عن الاسم الذى تذكره آخرا من جهه أنّه أوضح من الأوّل لما ذكرناه من إبهام الأوّل ، وهو هو فى المعنى ، فنسب الخبر إلى ما هو الأوضح لمّا كانا لشىء واحد ، فكان القياس أن يقال : كيف تخبر بكذا؟ وإنّما جرى ما ذكرت لك من أنّه يكون أوّلا مبهما ، وهو فى المعنى ، زيد مثلا ، فيقال : كيف تخبر عن هذا الذى هو (۶) زيد ، ثمّ كثر حتّى قالوا (۷) : كيف تخبر عن زيد.

وذكر صاحب الكتاب الطريق فى الإخبار متضمّنا ذكر الموانع فقال : «أن تصدّر الجمله بالموصول» ، فعلم أنّ كلّ موضع لا يصلح أن يتصدّر (۸) الموصول فيه لا يصحّ الإخبار عنه (۹) ، ثمّ قال : «فتزحلق الاسم إلى عجزها» ، فعلم (۱۰) أنّ كلّ ما لا يصحّ تأخيره لا يصحّ فيه الإخبار ، ثمّ

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من د : «هو».

۳- فى الأصل. ط : «ولو لم يذكره». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۴- فى د : «بهذا».

۵- سقط من ط : «معه».

۶- فى د : «ضرب». تحريف.

۷- فى الأصل : «زيد أى قالوا». وما أثبت عن د. ط.

۸- سقط من د : «أن يتصدر». خطأ.

۹- فى د : «ثمه».

۱۰- فى د : «يعلم».

قال : «واضعا مكانه ضميرا عائدا إلى الموصول» ، فعلم أنّ ما لا يصحّ إضماره ، ولا يصحّ وضع الضمير مكانه (۱) لا يصحّ الإخبار به ، فامتنع الإخبار عن ضمير الشأن لعدم جواز تأخيره وامتناع تقديم «الذى» عليه ، وامتنع الإخبار عن كلّ ضمير يعود على المبتدأ ، لأنّك تؤخّره وتجعل مكانه عائدا إلى الموصول ، فيبقى المبتدأ بلا عائد ، فتعذّر تأخيره فى المعنى.

وقوله : «لأنّها إذا عادت إلى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد».

فيه إيهام أنّه لو كان [ثمّه](۲) ضميران لصحّ ، لأنّ المبتدأ لا يحتاج إلّا إلى ضمير واحد ، كقولك : «زيد فى داره أخوه» ، فالمبتدأ يحتاج إلى ضمير منهما ، ولو أخبرت عن الآخر لم يصحّ ، وإنّما لم يصحّ لأنّ الغرض [من الإخبار](۳) أن يذكر (۴) أوّلا مبهما فى الجزء المخبر عنه ، ثمّ بعد ذلك يذكر الجزء الآخر ليفيد بالتركيب والنسبه فائده ، وأنت ههنا إذا أخبرت لم تخبر إلّا بضمير آخر يعود على زيد ، وزيد مذكور فى الجزء الأوّل ، فلم تذكر شيئا فيه فائده ، فامتنع (۵) لعدم الفائده المقصوده بالإخبار ، فهو داخل فى القيد الأوّل.

وقوله : «وتزحلق الاسم إلى عجزها» ، وهذا لا يتزحلق لأنّه يكون خبرا بغير فائده.

قوله : «و «ما» إذا كانت اسما على أربعه أوجه ، موصوله / كما ذكر ، وموصوفه».

أقول : فإذا كانت موصوله تكون (۶) للموصوف والصفه جميعا بخلاف الذى ، فإنّ الموصوف مقدّر معها ، فلذلك تقول فى قولك : «أعجبنى ما صنعت» : معناه : أعجبنى الشىء الذى صنعت ، فتفسّرها بالشىء والذى جميعا ، فهذا يدلّك على أنّها للموصوف والصفه جميعا.

«وموصوفه فى قوله (۷) :

۱- سقط من د : «ولا يصح وضع ضمير مكانه». خطأ.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د. ط : «يكون».

۵- مبهمه فى د.

۶- فى ط : «موصوله لم تكن للصفه وحدها بل تكون ...».

۷- هو أميه بن أبى الصلت ، والبيت فى ديوانه : ۴۴۴ ، والكتاب : ۲ / ۱۰۸ - ۱۰۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۳ ، وذكر العينى نسبته إلى أميه بن أبى الصلت وغيره انظر : المقاصد : ۱ / ۴۸۴ ، وذكر البغدادى أنّ المشهور فى هذا البيت أنّه لأميه بن أبى الصلت ، وأنه فى شعر جماعه ، انظر الخزانه : ۲ / ۵۴۱ - ۵۴۳. وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۳۱۵ ، والمقتضب : ۱ / ۴۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۳۷ - ۲۳۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۱۵ ، ۳ / ۱۷۶. وجاء قبل البيت الشاهد فى د

البيت التالى : «لا تضيقنّ بالأمور فقد يكـ شف غمّاؤها بغير احتيال» وورد البيتان متتاليين فى شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۳ ، والخزانه : ۲ / ۵۴۴ ، ولم أجد الأول منهما فى ديوان أميه.

ربّما تكره النّفوس من الأم

ر له فرجه كحلّ العقال»

فحكم على كونها نكره بدخول «ربّ» عليها ، وحكم بالجمله صفه على قياس نكره «ربّ» من أنّها موضوعه لتقليل نوع من جنس ، فلا بدّ من أن يكون الجنس موصوفا حتّى تحصل النّوعيّه (۱) ، [وفيه نظر ، لأنّه لا فرق بين قولك : «ربّ حيوان صهّال» و «ربّ فرس»](۲).

وقد قيل : إنّ «ما» ههنا مهيّئه ، هيّأت وقوع الجمل بعد «ربّ» (۳) ، مثلها فى قولك : «ربّما قام زيد» و «ربّما زيد فى الدار» ، فلا يكون فيه استدلال [على أنّها نكره موصوفه](۴).

وتكون «ما» حرفا [كافّا لصحّه دخول «ربّ» على الفعل](۵) ، وتخرج عن الاستدلال بكونها نكره (۶) على ذلك ، وسيأتى ذكر ذلك فى موضعه إن شاء الله ، وكان الأوّل أولى ، [أى : كونها موصوفه لعود الضمير إليها فى «تكرهه» ، والحرف لا يرجع إليه الضمير و](۷) لأنّ الضمير العائد على الموصوف حذفه سائغ ، و «من الأمر» تبيين له ، وإذا جعلت «ما» مهيّئه كان قوله «من الأمر» واقعا موقع المفعول ، تقديره : تكره النفوس شيئا من الأمر ، وحذف الموصوف وإبقاء

۱- من قوله : «فحكم على كونها» إلى «النوعيه» نقله البغدادى دون عزو ، انظر الخزانه : ۲ / ۵۴۱

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- ممّن قال بهذا ابن يعيش وأبو حيان وابن هشام ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۳۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۶۳ ، ومغنى اللبيب : ۳۲۸.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى الأصل. ط : «بها». مكان «بكونها نكره». وما أثبت عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الصّفه جارّا ومجرورا فی موضعه قلیل (۱).

«ونکره فی معنی شیء من غیر صله ولا صفه ، کقوله تعالی : (فَنِعِمَّا هِیَ)(۲)».

لأنّ «ما» ههنا تمییز للضمیر فی «نعم» ، والمضمر بعده هو المخصوص بالمدح ، فوجب أن یکون مستقلا ، وکذلک «ما» فی التعجّب علی مذهب سیبویه ، لأنّها عنده فی معنی (۳) «شیء أحسن زیدا» (۴) ، وسیأتی ذکر ذلک فی بابه ، وعند المبرّد موصوله بمعنی الذی (۵).

وقوله : «ومضمّنه معنی حرف الاستفهام ، کقوله تعالی : (وَما تِلْکَ بِیَمِینِکَ یا مُوسی) (۱۷) (۶) ، أو الجزاء (۷)».

وهو ظاهر کقوله تعالی : (وَما بِکُمْ مِنْ نِعْمَهٍ فَمِنَ اللهِ)(۸).

«وهی فی وجوهها مبهمه تقع علی کلّ شیء».

یعنی أنّها لا تختصّ بما لا یعقل عند الإبهام ، فلذلک تقول لشبح [تراه](۹) : کما ذکر (۱۰).

«وقد جاء : «سبحان ما سخّر کنّ لنا» (۱۱)» ، إلی آخره.

۱- من قوله : «لأنّ الضمیر» إلی «قلیل» نقله البغدادی فی الخزانه : ۲ / ۵۴۱ ، عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۲- البقره : ۲ / ۲۷۱ ، والآیه : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِیَ).

۳- سقط من ط : «فی معنی». خطأ.

۴- انظر الکتاب : ۱ / ۷۲

۵- الأخفش هو الذی أجاز أن تکون «ما» التعجبیه موصوله مع تجویزه أن تکون نکره تامه بمعنی شیء ، وردّ المبرّد القول بأن ما التعجبیه موصوله وضعّفه ، انظر حاشیه الکتاب : ۱ / ۷۳ ، والمقتضب ۴ / ۱۷۷ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۲۳۷ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۱۰ ، ومغنی اللبیب : ۳۲۹ ، وما تقدم : ورقه : ۵ ب من الأصل.

۶- طه : ۲۰ / ۱۷

۷- جاء قوله : «أو الجزاء» بعد قوله : «حرف الاستفهام» فی المفصل : ۱۴۶

۸- النحل : ۱۶ / ۵۳.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- بعدها فی د : «المصنف فی المتن» ، قال الزمخشری : «تقول لشبح رفع لک من بعید لا تشعر به : ما ذاک ، فإذا شعرت أنّه إنسان قلت : من هو» المفصل : ۱۴۶

۱۱- هذا من أقوال العرب ، انظر : المقتضب : ۲ / ۲۹۶ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۲۱۷

وقد وجّه بأمرين :

أحدهما : صحّه إطلاقها على أولى العلم ، وإن لم يكن مبهما ، قال الله تعالى : (إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ)(۱).

والثانى : أنّه لمّا كان البارى تعالى لا تدرك حقيقته صحّ التعبير باللّفظ المبهم الحقيقه عنه.

قوله : «ويصيب ألفها القلب والحذف ، فالقلب فى الاستفهاميّه».

كما ذكر ، وكذلك فى الجزائيّه على ما ذكر ، واستشهد بقوله تعالى : (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ)(۲) ، على مذهب سيبويه ، لأنّها أصلها عنده ما ما ، فقلبت الألف الأولى هاء كراهه اجتماع المثلين (۳) ، وكانت / أولى من الثانيه لئلّا يتوهّم أنّ التغيير لوقف أو لتخفيف.

والحذف فى الاستفهاميّه على ما ذكر من الشّرط ، لأنّ الجارّ مع المجرور كالجزء منه ، فجعلت «ما» مع الجارّ كالكلمه الواحده ، وخفّفت بحذف ألفها ، فقيل ما ذكر ، وكيفيّه الوقف عليها والفرق بين لم ومجىء م يأتى فى باب الوقف إن شاء الله ، وكذلك نصره مذهب سيبويه فى «مهما» (۴).

قال : «و «من» كما فى أوجهها إلّا فى وقوعها غير موصوفه ولا موصوله» (۵)

قال الشيخ : وهو الوجه الذى تكون فيه بمعنى شىء (۶) ، وأمّا بقيّه الأوجه الأربعه فجاريه فيها.

وقوله : «غير موصوفه ولا موصوله».

۱- النساء : ۴ / ۲۴ ، والآيه : (وَالْمُحْصَناتُ مِنَ النِّساءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ).

۲- الأعراف : ۷ / ۱۳۲ ، وتتمه الآيه : (لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ).

۳- انظر : الكتاب : ۳ / ۵۹ - ۶۰

۴- جاء بعد «مهما» فى د : «ومذهب الأخفش أنّ أصلها مه مه ، فأشبعت الثانيه فصارت ما ماه ، فحذفت الهاء للساكنين ، ومذهب ابن كيسان أنّ أصلها مهما». ق : ۸۹ أ، وذكر المرادى وأبو حيان والسيوطى أنّ أصلها عند الأخفش مه بمعنى اسكت وما الشرطيه ، انظر : الجنى الدانى : ۶۱۲ - ۶۱۳ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۴۷ ، والهمع : ۲ / ۵۷ ، وانظر الأصول : ۲ / ۱۵۹ ، والمقتضب : ۲ / ۴۸.

۵- فى المفصل : ۱۴۶ «غير موصوله ولا موصوفه».

۶- جاء بعدها فى د : «لا موصوله ولا موصوفه».

هو وجه واحد من وجوه «ما» ، وهو قوله : (فَنِعِمَّا هِيَ)(۱) ، و «م ا أحسن زيدا» ، ف «ما» ههنا غير موصوفه ولا موصوله ، وهذا الوجه لا يقع فى «من» ، فبقيت الموصوله والموصوفه والشّرطيّه والاستفهاميّه.

«وهى تختصّ بأولى العلم» ، هذا وضعه (۲).

«وتوقع على الواحد والاثنين والجميع والمذكّر والمؤنّث».

كما ذكر ، إلّا أنّك إذا حملت على اللّفظ جاز أن تحمل بعد ذلك على المعنى ، وإذا حملت على المعنى [أوّلا](۳) ضعف الحمل بعده على اللّفظ ، وسرّه هو أنّ المعنى أقوى ، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللّفظ ، ويضعف بعد اعتبار (۴) المعنى القوى أن (۵) يرجع إلى الأضعف.

قوله : «وإذا استفهم بها الواقف عن نكره». إلى آخره.

قال الشيخ : شرطه أن يكون [المستفهم](۶) واقفا ، [بأن يقول : من يافتى](۷) ، وأن يكون المستفهم عنه نكره ، أمّا الوقف فلأنّها زياده على خلاف الأصل ، فشرط له الوقف ، لأنّ الوقف محلّ يقبل التغيير ، وشرط أن يكون المستفهم عنه نكره لأنّه الذى يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام فى الغالب ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «جاءنى رجل» و «ضربت رجلا» و «مررت برجل» كان اللّفظ واحدا ، والمعنى مختلف ، فدلّ ذلك على أنّ النكرات يحتاج إلى تمييزها فى الاستفهام عنها (۸) أكثر من احتياج غيرها ، فكانت بهذا أليق ، فزادوا حروف اللّين ليدلّوا على المستفهم عنه بما يجانس إعرابه ، ثمّ لمّا كانت النكره قد تكون مؤنّثه ومذكّره ومثّناه ومجموعه اختلف أصحاب هذه اللّغه ، فمنهم - وهم الأكثرون - من يرى الدّلاله على ذلك بأن يزيد فى التثنيه والجمع نفس ما يكون آخر

۱- البقره : ۲ / ۲۷۱ ، سلفت ص : ۴۶۶.

۲- فى د : «وضع».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «باعتبار».

۵- فى د : «القوى فيبعد أن ...».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من د : «عنها». خطأ.

المثّنى / والمجموع على حسب أحواله من رفع ونصب وخفض (۱) ، فيفهم منه الإعراب والحال جميعا ، فإذا قلت : «منان» علم أنّك مستفهم عن مرفوع مثّنى ، وكذلك جميع الأمثله ، فإن اتّفق أن لا يمكن اجتماع الدّلالتين [دلالته ودلاله الإعراب](۲) رجّح الدّلاله على حال الذّات نفسها على الدّلاله على الإعراب [سواء كان مفردا أو مثّنى أو مجموعا ، مذكّرا كان أو مؤنّثا](۳) ، كما إذا قلت : «ضربت امرأه» ، فتقول فى هذه : «منه» ، وليس فيه إلّا ما يدلّ على التأنيث ، كأنّه جعل معرفه الذّات أولى من معرفه الإعراب ، [وإنّما قال : «منه» لأنّه لو قال : «مناه» يلزم توسّط حرف الإعراب ، ولو قال : منتا يلزم توسّط تاء التأنيث أيضا](۴).

واللّغه الأخرى أن لا يعتدّ إلّا بما يدلّ على الإعراب ، فهؤلاء استغنوا بالأحرف الثلاثه عن غيرها ، لأنّ المعنى الذى قصدوه يحصل بها ، فيقولون : منو ومنا ومنى فى كلّ منكّر مستفهم عنه مذكّر أو مؤنّث أو مثّنى أو مجموع (۵) ، فالواو للمرفوع ، والألف للمنصوب والياء للمخفوض ، كما يقولونه جميعا فى الواحد.

«وأمّا المعرفه» فقياسه (۶) أنّه غير محتاج احتياج النكره على ما تقدّم ، لأنّه فى الغالب غير محتاج إلى الاستفهام عنه ، وإنّما جرى فى العلم الحكايه عند أهل الحجاز (۷) [كما يقال : جاءنى زيد ، فقيل : من زيد](۸) لما تطرّق إليها من الاحتمال لكثره المسمّيات بالعلم الواحد ، فجرى فيها من اللّبس المقدّر مثل ما يجرى فى النكره ، فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ، ولم يجعل العمل فيها كالعمل فى النكره فرقا بين المعرفه والنكره (۹) ولم يعكسوا لما ذكرناه من أنّ

۱- انظر : الكتاب : ۲ / ۴۰۸ ، والمقتضب : ۲ / ۳۰۶.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- قال سيبويه : «وحدّثنا يونس أنّ ناسا من العرب يقولون : منا ومنى ومنو ، عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا فى الوقف». الكتاب : ۲ / ۴۱۰

۶- سقط من د : «فقياسه». خطأ.

۷- انظر الكتاب : ۲ / ۴۱۳

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- جاء بعدها فى د : «كما يقال : جاءنى زيد قلت : من زيد حكيت لفظ زيد من أن تأتى بالحرف ، ولم يعكسوا». ولعلّ العباره «بدلا من أن ...». ق : ۸۹ ب.

الأكثر فى الاستفهام عن النكره ، فلو عكسوا لكثر اللّفظ [فى المعرفه](۱) وقلّ الاختصار [فى النكره](۲) لأنّ قولك : منو أخصر من قولك : من زيد ، ولأنّه لا يمكن حكايه النكره ، لأنّك إن حكيتها وهى على لفظها (۳) استعملت اسم الجنس بعد تقدّم ذكره غير معرّف باللّام ، وليس بجيّد ، ألا ترى أنّك لو قلت : «جاءنى رجل» ، ثمّ قلت بعد ذلك : «ضربت رجلا» ، وأنت تعنى الدّلاله عليه لم يكن [القول](۴) مستقيما ، ولو حكيت بالألف واللّام لكنت حاكيا لفظا غير اللّفظ الواقع فى كلام من تحكيه بخلاف العلم ، فإنّ ذلك غير جار فيه.

ثمّ قال : «وإذا استفهم عن صفه العلم» إلى آخره.

وإنّما فعل أصحاب هذه اللغه ذلك لأنّهم رأوا أنّ الصّفه أولى بالاستفهام ، لأنّ اللّبس فى العلم إنّما جاء من أجلها ، ألا ترى أنّك لو قدّرت مسمّيات باسم علم وكان تمييزها بكون أحدها قرشيّا والآخر تميميّا والآخر هذليّا لكان اللّبس إنّما جاءك / باعتبار الصّفه ، فالاستفهام (۵) عنها أولى [من العلم](۶) ، فلمّا قصدوا إلى الاستفهام عن هذا الملبس على السّامع أتوا فى من (۷) باللّفظ العامّ الذى يخصّ الصّفه من أوّلها إلى آخرها (۸) ، وهو الألف واللّام وياء النّسب ، ووسّطوا «من» بينهما ، فقالوا : المنىّ فى جواب [من قال : جاءنى رجل](۹) وإنّما خصّوا الصّفات المنسوبه لأنّها هى التى كان التمييز عندهم فى الغالب بها ، فخصّوها لذلك ، وإلّا فقد تكون الصّفه بغير النّسب ، وأيضا فإنّهم لو استفهموا بالألف واللّام وحدها (۱۰) [كقولك : المن](۱۱) لم يعرف أنّه صفه ، إذ لا

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من د : «لفظها». خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «كالاستفهام». تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى د : «فى شىء». ولعل الأصح «بمن».

۸- فى الأصل : «وآخرها» ، وما أثبت عن د. ط.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من د : «وحدها». خطأ.

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

تختصّ الألف واللّام بالصفه ، بخلاف الياء معها «من» (۱) فإنّها مختصّه بالصّفه ، فيعلم أنّ الاستفهام عن الصّفه ، وزادوا همزه الاستفهام لمّا وسّطوا «من» وأدخلوا عليها الألف واللّام [حيث قالوا : آلمنىّ](۲) فكأنّهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذى لا يكون معها فى الاستفهام ، فأدخلوا الهمزه فى أوّله لقوّه أمر الاستفهام.

[أىّ ، علّه بنائها ، بناؤها إذا كانت موصوفه]

قوله : «و «أىّ» ك «من» فى وجوهها ، تقول مستفهما» إلى آخره.

قال الشيخ : أىّ معربه فى الاستفهام [كقولك : أيّهم صاحبك](۳) والجزاء [نحو : أيّهم يأتنى فأكرمه](۴) مبنيّه فى الصّفه (۵) منقسمه فى الصّله إلى معرب ومبنىّ.

فأمّا إعرابها فى الاستفهام والجزاء دون بقيّه أسماء الاستفهام فلأنّهم لم (۶) يستعملوها إلّا مضافه ، والإضافه من خواصّ الأسماء ، فقوّى [سبب الإضافه](۷) أمر الاسميّه فيها ، فردّت إلى أصلها فى الإعراب ، [إذ الأصل فى الأسماء الإعراب ما لم يمنع مانع](۸)

وأمّا بناؤهم لها إذا كانت موصوفه فلأنّها غير مضافه ، أو لتأكيد الأمر المقتضى للبناء بدخول حرف النّداء عليها [ك يا أيّها الرجل](۹)

وأمّا الموصوله فإنّها إن كانت صلتها تامّه ، [نحو : جاءنى أيّهم هو أكرم](۱۰) فالإعراب ، وعلّته كعلّه الجزائيّه والاستفهاميه ، وإن كانت صلتها محذوفه الصّدر [كقوله تعالى :

۱- سقط «من» من د. ط.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- جاء بعدها فى د : «كمررت بأيهم أخوك» ، والتمثيل بمثل هذا فى هذا الموضع غير صحيح ، لأنّ «أى» تأتى موصوفه فى النداء خاصه ، وأجاز الأخفش كونها نكره موصوفه فى نحو : «مررت بأى معجب لك» ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۲۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۵۶.

۶- فى ط : «فإنهم لمّا لم ...». مقحمه.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

(ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)(۱) إذ التقدير أيّهم هو أشدّ](۲) فالبناء أفصح (۳) كأنّها لمّا تضمّنت معنى الجزء (۴) صارت محتاجه إلى أمر آخر من وجه آخر ، فقوى شبه الحرفيّه فيها فبنيت.

والوجه الآخر أنّها (۵) أعربت لأجل الإضافه على ما تقرّر فى الاستفهاميّه ولم يعتدّ بهذا التّضمّن (۶) كأنّه جعل حذفا (۷) من غير تضمّن ، كقولك (۸) : من قبل ومن بعد فى الوجهين جميعا ، فإنّها إذا ضمّنت المحذوف بنيت ، وإن لم تضمّنه أعربت ، وبناؤها الأفصح ، فكذلك ههنا.

«قوله : وإذا استفهم بها عن نكره فى وصل» إلى آخره.

قال الشيخ : أمّا النكره فلما تقدّم من أنّ النكره هى التى يحتاج فيها إلى الاستفهام غالبا ، وإنّما لم يشترط فيها أمر الوقف كما اشترط فى «من» فى / الزيادات لأنّها معربه فى أصلها تقبل الحركات ، بخلاف «من» ، فإنّه لا قبول لها للحركات ، فلذلك جعل عوض الحركات حروف المدّ واللّين ، وقد تقدّم اختصاصها بالوقف ، ولمّا صحّ دخول الحركات عليها جرى أمرها فى الوصل ، لأنّ الحركات لا تكون إلّا فى الوصل ، ولمّا جرت الحركات فيها فى الوصل جرت أيضا علامه التثنيه والجمع والمذكّر والمؤنّث فى الوصل ، لأنّه باب واحد ، فجرى على قياس واحد ، فإذا وقفت جرت فى الوقف كالأسماء المعربه بمثل ما فيها ، فإن وقفت على المرفوع والمجرور سكّنت (۹) وعلى المنصوب أبدلت من التنوين ألفا ، وعلى المثّنى والمجموع بإسكان النون ، وعلى المؤنّث بقلب التاء هاء ، وعلى المجموع بالألف والتاء ساكنه ، لأنّ هذه أحكام (۱۰) ما شبّه به ، وهذا كلّه على لغه من يقصد التفرقه فى الإعراب

۱- مريم : ۱۹ / ۶۹ ، وتتمه الآيه (عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- انظر : مجالس العلماء : ۳۰۱ ، والإنصاف : ۷۰۹ - ۷۱۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۰۸ ، ومغنى اللبيب : ۸۱ - ۸۲

۴- فى د : «الجزاء». تحريف.

۵- أى الوجه الآخر من تعليل إعراب أى الموصوله ، ولعلّه عدّ الوجه الأوّل قوله : «وعلته كعله الجزائيه».

۶- فى د : «الضمير». تحريف.

۷- فى ط : «حذفها». تحريف.

۸- فى ط : «كقوله تعالى :».

۹- بعدها فى ط : «أى».

۱۰- فى ط : «الأحكام». تحريف.

وأحوال الذات باعتبار المثنّى والمجموع والتأنيث والتذكير ، كلغه من يقول : منو ومنا ومنه ومنات.

أمّا من لغته التفرقه فى الإعراب خاصّه دون الأحوال المذكوره فإنّه يقول : أىّ وأىّ وأيّا فى الأحوال كلّها ، كلغه من يقول : منو ومنى ومنا فى الأحوال كلّها ، لأنّ الحركه ههنا بمثابه الحروف ثمّه.

«قال : ومحلّه الرفع على الابتداء».

هذا ظاهر ، لأنّه اسم جرّد عن العامل اللّفظىّ ليخبر عنه ، لأنّ التقدير «أىّ هو» ، فوجب أن يكون مبتدأ ، ولا يستقيم أن يقال : إنّه معرب لفساد اللّفظ والمعنى ، أمّا اللّفظ فلأنّه يؤدّى إلى أن يكون العامل فى كلام المتكلّم من كلام غيره ، وأمّا المعنى فلأنّه يصير تقديره «ضربت أيّا» ، وليس المعنى كذلك ، ولو قيل فى الإفراد (١) فى قولك : «أىّ وأيّا» : إنّه معرب لكان مستقيما ، ويكون التقدير إذا قال : «ضربت رجلا» فقال : «أيّا ضربت» ، فلو قاله كذلك لكان معربا باتّفاق ، وكذلك إذا صحّ التقدير ، وأمّا فى الرفع فواضح [لأنّه لا يحتاج إلى تقدير العامل تقديره أىّ هو](٢) وإنّما اختير غيره لوجهين :

أحدهما : أنّ من جملته المجرور ، فيؤدّى إلى إضمار الجارّ [إذا قلت : أىّ على تقدير بأىّ مررت ، والجارّ لا يعمل مضمرا مع عدم جواز إضمار الحرف ، وأمّا «الله لأفعلنّ» (٣) بجرّ الله فشاذّ](٤)

والآخر : أنّ من جمله المسائل مسائل التثنيه والجمع ، والجميع فى المعنى وجه واحد.

ولا يمكن أن يكون فى «أيّان» و «أيّين» معربا ، إذ لا يقال : أيّين ضربت / ، فعلم أنّه حكايه.

وأمّا «من زيدا» وأخواته فواضح فى أنّه حكايه ، والكلام فى «من زيد» فى الرفع واحتماله للإعراب كالكلام فى «أىّ» فى النصب واحتماله للإعراب.

فإن قيل : فإذا جعلتموه حكايه وهو فى موضعه (٥) فهل هو معرب أو مبنىّ؟ قلنا : هو معرب تقديرا لتعذّر الإعراب اللّفظىّ (٦) والإعراب التقديرىّ يكون للتعذّر تاره وللاستثقال أخرى ، وإذا تعذّر

١- كتب فى هامش د : «فى الإفراد أى إذا أفردت أيّا عن كلام المتكلم وجعلته فى كلام مستأنف». ق : ٩٠ أ.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- انظر : الكتاب : ٣ / ٤٩٥ - ٤٩٦ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢١

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى د : «موضع». تحريف.

٦- جاء فى هامش د : «قوله : لتعذر الإعراب اللّفظى لأنّ أيّا فيه تنوين وحركه فى الظاهر ، وإن كان الإعراب محمولا على الحروف فى منو ومنا ومنى فلا يمكن أن يدخل فيه حركه وتنوين ثانيا لأجل الإعراب». ق : ٩٠ ب.

إعراب قاض لاستثقال الضمّه على الياء (۱) فتعذّر إعراب «من زيدا» فى «من زيدا» بالضّمّ على حرف قد وجب له الفتح لمعنى أولى بالتّعذّر لاستحاله اللّفظ بحركتين على حرف واحد ، وهذا واضح.

وأمّا المعرفه فغير العلم لا إشكال فيه على ما مرّ فى «من» ، وأمّا العلم فإنّه أيضا لا يحكى بخلاف «من» ، وسرّه هو أنّك مستغن عن حكايته بما يظهر فى أىّ من الحركات (۲) فلا حاجه إلى الحكايه التى هى على خلاف الأصل مع وجود المغنى عنها ، وأيضا فإنّك لو حكيت فإمّا أن تحكى فى الاثنين ، [أى : فى أىّ وزيد](۳) أو فى أحدهما ، فإن حكيت فى الاثنين فليس بجيّد لكثره مخالفه الأصل مع الاستغناء بالأوّل ، وإن حكيت الأوّل ، كان فيه مخالفه للمعنى ، إذ (۴) حكيت غير المحكىّ وتركت المحكىّ ، وإن حكيت الثانى دون الأوّل غيّرت ما لم يثبت فيه تغيير ، وتركت القابل للتغيير ، فتعذّر تغييرهما أو تغيير أحدهما.

قوله : «ولم يثبت سيبويه «ذا» بمعنى الذى إلّا فى قولهم : ماذا» ، إلى آخره.

قال الشيخ : ما ذكره الكوفيّون ليس بثبت ، [حيث قالوا : إنّ «ذا» يجىء بمعنى الذى إذا لم يكن مقترنا بما](۵) لخروجه عن القياس وقلّته (۶)

«وذكر (۷) فى «ماذا صنعت» وجهين» ، وقال (۸) «أحدهما بالرفع والآخر بالنّصب (۹)».

على ما ذكر ، وهذا على سبيل الاختيار ، وإلّا فالوجهان جائزان فى الوجهين ، [أى : فى كلّ واحد من الوجهين](۱۰) ، والذى يدلّ عليه أنّه لو صرّح بما يفسّر به كلّ واحد منهما لجاز الوجهان ،

۱- فى الأصل. ط : «عليه». وما أثبت عن د.

۲- سقط من د : «من الحركات». خطأ.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى ط : «إذا». تحريف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- انظر : الإنصاف : ۷۱۷ - ۷۲۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۲۴

۷- عباره الزمخشرى : «وذكر سيبويه فى ما ذا ....» المفصل : ۱۵۰ ، وانظر الكتاب : ۲ / ۴۱۶ - ۴۱۸.

۸- أى : الزمخشرى ، ونقل ابن الحاجب كلامه ملخصا ، انظر المفصل : ۱۵۰ - ۱۵۱

۹- سقط من ط : «بالنصب».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وإذا جاز مع الصّريح (۱) الوجهان فهما مع المحتمل أقرب.

ووجهه فى النّصب أن تقدّر الفعل المذكور فينتصب به ، وفى الرفع أن تقدّر مبتدا على حسب المعنى ، وإنّما حسن النّصب فى أحد الوجهين لأنّه فى كلام السّائل جمله فعليّه ، فكان فى تقدير [كلام](۲) المجيب كذلك أولى للمناسبه (۳) ، وفى الرفع الجمله مقدّره فى كلام السّائل بالاسميّه ، / فكان الرفع لتكون اسميّه أولى للمناسبه المذكوره ، وجاز غيرهما لصحّه تقدير الفعل فى الاسميّه والاسم فى الفعليّه ، وهذا كلّه إنّما يكون إذا كان [كلام](۴) المجيب موافقا لكلام السّائل (۵) فى أحد جزأيه ، فيحذفه ويستغنى بدلاله كلام السّائل عليه ، مثل قوله : «ما كتبت»؟ وهو قد كتب ، فيقول له : مصحفا أو شبهه.

فأمّا إذا لم يكن موافقا له فى الفعل تعذّر تقديره لإخلاله بالمعنى ، إذ يفهم منه الإثبات وهو غير مريد له ، كما إذا قال له وقد سمع صوتا ظنّه ضربا منه : من ضربت؟ فيقول له القائل : هو صوت مناد ، فالنّصب ههنا لا يستقيم لأنّ المجيب (۶) قاصد نفيه فى المعنى مثبت لغيره ، فهو يفسد المعنى ، ومنه قوله تعالى : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا أَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (۲۴) (۷) فلو نصب ههنا لم يستقم لأنّهم ليسوا مقرّين بإنزال من الله متعلّق (۸) بأساطير الأوّلين ، بل منكرون لإنزال من الله تعالى مطلقا ، وقولهم : أساطير الأوّلين هو فى المعنى نفى الإنزال ، أى : هذا الذى يقول : إنّه إنزال هو أساطير الأوّلين ، فيفسد تقدير الفعل ، [وهو أنزل](۹) على هذا ، [مع أنّهم غير مقرّين بالإنزال من الله ، بخلاف قوله تعالى : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ما ذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا خَيْراً)(۱۰)

۱- فى ط : «التصريح».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى الأصل. ط : «بالمناسبه». وما أثبت عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل. ط : «للسائل» مكان : «لكلام السائل». وما أثبت عن د.

۶- فى الأصل. ط : «لأنه» مكان : «لأن المجيب». وما أثبت عن د.

۷- النحل : ۱۶ / ۲۴.

۸- سقط من د : «متعلق». خطأ.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- النحل : ۱۶ / ۳۰.

أى : أنزل خيرا ، لأنّهم مقرّون (١) بالإنزال من الله تعالى](٢)

١- رسمت فى د : «مقرين». خطأ.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فصل : [أسماء الأفعال]

اشاره

الكلام على أسماء الأفعال والأصوات التى هى من جمله المبنيّات

[تعليل بنائها ، معانيها]

قال الشيخ : أمّا أسماء الأفعال فإنّما بنيت لوقوعها موقع ما لا أصل له فى الإعراب ، وهو فعل الأمر والماضى ، وقول بعض النحويّين : إنّها تكون للأمر والنّهى راجع إلى الأمر (١) ، لأنّ الذى يقول بهذا القول النّهى عن الشىء عنده أمر بضدّه ، وإلّا فلا يليق به أن يقوله ، لئلّا يتعذّر عليه علّه البناء ، ولمّا تيقّظ صاحب الكتاب لذلك لم يتعرّض لذكر النّهى ، بل قال :

«ضرب لتسميه الأوامر وضرب لتسميه الأخبار».

ثمّ ذكر ما ذكره منها جمله ، ثمّ ذكر لكلّ فصلا مفصّلا (٢) ، واعلم أنّ هذه الأسماء معناها (٣) معنى المصادر المأمور بها فى الأمر [كنزال ونحوه](٤) ، والمخبر بها فى الخبر كسقيا ورعيا ، إلّا أنّا فهمنا منهم إعراب «سقيا» وبناء «رويد» وشبهه ، وأمكننا أن نحمل كلّ واحد من البابين على قياس لغتهم ، فحكمنا بأنّ سقيا مصدر ل «سقى» مقدّرا غير واقع بدءا (٥) موقعه [وإلّا لكان مبنيّا كنزال](٦) ، وإنّما حذف «سقى» معه لكثره الاستعمال حتى صار كأنّه عوض عنه ، وقول سيبويه وغيره من النحويّين : إنّ سقيا عوض ، جعلوا سقيا عوضا من اللّفظ بالفعل ، يعنى أنّه لازم حذف فعله لكثره استعماله (٧) ، لا أنّ سقيا / واقع بدءا (٨) موقع «سقى» أو «اسق» ، وحكمنا بأنّ «رويد» وشبهه واقع موقع فعل الأمر ، فيتّضح علّه البناء.

ولو لا بناؤهم لأحد القسمين وإعرابهم للآخر لم يكن للفصل بينهما معنى ، والذى يدلّك

۱- انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۲۹

۲- سقط من د : «مفصلا»

۳- سقط من ط : «معناها». خطأ.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى د : «بديئا» «البدئ والبدىء : الأول». اللسان (بدأ).

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- انظر : الكتاب : ۱ / ۳۱۲ ، ۱ / ۳۱۸ - ۳۱۹ ، والمقتضب : ۳ / ۲۲۶ ، وما تقدم ورقه : ۵۰ ب من الأصل.

۸- فى د : «بديئا».

على ذلك أنّه قد جاء بعض هذه الأسماء معربا ومبنيّا كروید ، وحكمنا فی حال إعرابه كحكمنا على «سقيا» ، وحكمنا فی حال بنائه كحكمنا على «ها» (۱) وشبهه ، وكذلك «بله» و «فداء» و «أفّه» ونظائرها ، فقد اتّضح لك أنّ (۲) التقدير مختلف ، والمعنيان متقاربان.

[الخلاف فی هلمّ]

ثمّ قال : «هلمّ» وذكر الخلاف فی تركيبها ، والذی حمل النحويّين على الحكم بالتركيب فی مثل هذه المواضع ، وإن كان الظّاهر أنّه كلمه برأسها أنّهم رأوا العرب حكمت بالتركيب فی مثله ، كقولهم (۳) فی «إمّا» : إن فی قوله (۴)

سقته الرّواعد من صيّف

وإن من خريف فلن يعدما

قال سيبويه : هی «إمّا» العاطفه ، فحذفت «ما» وبقيت «إن» (۵) وإذا ثبت أنّ «إمّا» مركّبه مع بعد التركيب عنها صوره فلا بعد فی أن يكون «هلمّ» مركّبا ، ويقوّيه ههنا لغه بنی تميم فی قولهم : هلمّا وهلمّوا لأنّهم لمّا صرّفوه تصرّف الفعل دلّ على أنّه فعل ، ولا يكون فعلا إلّا بالتركيب.

على أنّ مذهب أهل الحجاز يضعّف التركيب ، لأنّه لو كان مركّبا لوجب اللّغه التميميّه ، ولم يكن لكونه اسم فعل معنى (۶) إذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل؟ ومذهب بنی تميم يقوّی التركيب ، ولكنّه يضعّف كونه اسم فعل للمنافاه الحاصله بين الفعل واسم الفعل ، وإذا حكمنا بأنّه فعل تعذّر أن نحكم (۷) بأنّه اسم ، فلا بعد أن يكون على مذهب أهل الحجاز اسم فعل غير مركّب ، وعلى مذهب بنی تميم فعلا لا اسم فعل ، ويمكن أن يجاب على ذلك بأن يقال : المركّب قد يكون لكلّ واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ، ويصير له بالتركيب معنى آخر وحكم ، فلا بعد أن يكون «هلمّ» فی الأصل على ما ذكر من التركيب ، ثمّ جعلا جميعا اسم فعل ، فحصلت له أحكام أسماء

۱- فی ط : «ما». تحريف ، حكى أبو عمر أنهم يقولون : ها يا رجل وهذا بمنزله روید ، كتاب الشعر : ۱۱

۲- فی د : «لك من أنّ». مقحمه.

۳- سقط من ط : «كقولهم».

۴- هو النمر بن تولب ، والبيت فی ديوانه : ۱۰۴ والكتاب : ۱ / ۲۶۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۱۰۱ - ۱۰۲ ، والمقاصد للعينی : ۴ / ۱۵۱ - ۱۵۲ ، والخزانه : ۴ / ۴۳۴ ، وورد بلا نسبه فی الخصائص : ۲ / ۴۴۱ ، والمنصف : ۳ / ۱۱۵. والرواعد : جمع راعده وهی السحابه الماطره وفيها صوت الرعد ، والصيف : المطر الذی يجیء فی الصيف.

۵- لم يجز سيبويه طرح «ما» من «إمّا» إلّا فی الشعر ، انظر الكتاب : ۱ / ۲۶۷

۶- سقط من ط : «معنى» ، وانظر الكتاب : ۳ / ۵۲۹ ، والمقتضب : ۳ / ۲۵

٧- فى د : «الحكم».

الأفعال لذلك ، وبقى حكم اتّصال (١) الضمائر على لغه بنى تميم على أصله.

ومذهب البصريّين أقرب [من مذهب الكوفيّه ، فإنّ البصريّه قالوا : إنّها مركّبه من ها لمّ (٢) ومذهب الكوفيّه من هل أمّ](٣)

لبعد معنى حرف الاستفهام من (٤) معناه.

[حيّهل]

«وحيّهل» على ما ذكر ، ثمّ استدلّ بقوله (٥) :

بحيّهلا .....

.....

على أنّه يكون مفتوحا منوّنا ، وإن كان المراد ههنا اللّفظ ، لأنّ حرف الجرّ لا يدخل عليه بمعناه (٦) كما لا يدخل على الفعل الذى بمعناه لتعذّر معناه فيه ، إلّا أنّه استقام الاستدلال لأنّ الحكايه فيه معلومه ، إذ لو لم يقصدها / لأعرب ، وإذا كان محكيّا علم أنّه لغه فى المحكىّ ، وإذا لم (٧) يعرب وجب أن يكون حكايه ، وأمّا قوله (٨)

وهيّج القوم من دار فظلّ لهم

يوم كثير تناديه وحيّهله

١- فى د : «الاتصال». تحريف.

٢- انظر : الكتاب : ٣ / ٥٢٩ ، والخصائص : ٣ / ٣٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢٠٩

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى د : «فى».

۵- البيت بتمامه : بحيّهلا يزجون كلّ مطيّه أمام المطايا سيرها المتقاذف قائله النابغه الجعدى ، وهو فى ديوانه : ٢۴٧ ، والكتاب : ٣ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، وكتاب الشعر : ۴٠ ، والخزانه : ٣ / ۴٣ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۴۶ ، وشواهد الشافيه : ۴٧٨. يزجون : يسوقون ، وفرس متقاذف : سريع ، وانظر اللغات فى حيّهل فى المخصص : ١۴ / ٨٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢١٢.

۶- فى ط : «معناه». تحريف.

٧- فى د : «ولم». وسقط «إذا». خطأ.

٨- لم يعرف قائل هذا البيت ، وهو فى الكتاب : ٣ / ٣٠٠ ، والمقتضب : ٣ / ٢٠۶ ، وكتاب الشعر : ٣٩ ، وشرح المفصل لابن

يعيش : ۴ / ۴۷ ، والخزانه : ۳ / ۴۲ بلا نسبه. وهيّج بمعنى فرّق وفاعله ضمير الجيش ، ودار : واد قريب من هجر ، الخزانه : ۳ / ۴۲

فلا معنى لإنشاده ههنا (١) لأنّه لا يستقلّ دليلا على لغه من لغات بنائه ، ولا على التّعدّى بنفسه (٢) ، ولا على التّعدّى بحرف جرّ ، إذ كلّ ذلك لا (٣) يجوز تقديره.

أمّا لغاته فلأنّه لمّا قصد اللّفظ ولم يحكه أعربه ، فبقى احتمال لغات البناء على السّواء ، والذى يدلّك على إعرابه رفعه ، إذ ليس من لغاته الضّمّ ، وأمّا تعدّيه بنفسه أو بحرف جرّ فذلك إنّما يكون عند استعماله بمعناه أو حكايته ، وقد تبيّن أنّه لم يستعمله بمعناه ، بل قصد اللّفظ ، ولذلك أضافه ولم يحكه ، لأنّه أعربه ، فصار تقدير التّعدّى على اختلافه على حدّ سواء.

[فعال على أضرب ، عله بنائها]

قال : «فعال على أربعه أضرب».

أمّا القسم الأوّل فعلّه بنائه علّه بناء الأفعال (٤) وأمّا الثلاثه البواقى فعلّتها مختلف فيها.

فمنهم من يذهب إلى أنّ علّه بنائها قوّه شبهها بما وقع موقع المبنىّ ، فيشبّه يسار وحماد ب نزال من وجهين :

أحدهما : أنّه معدول فى يسار عن الميسره ، وحماد عن المحمده ، كما أنّ نزال معدول عن «انزل».

والثانى : أنّ لفظه فى حركاته وسكناته كلفظ نزال ، وهو مذهب صاحب الكتاب (٥)

والمذهب الثانى : أنّها كلّها بنيت لتضمّنها معنى تاء التأنيث (٦) فزعم (٧) أنّ «يسار» متضمّنه لتاء التأنيث التى فى الميسره ، لأنّه بمعناه ، فكأنّه تضمّن معنى تاء التأنيث ، وإذا أورد عليه هند وعين وقدر وشبهه ممّا هو مؤنّث فى كلامهم وليس فيه تاء التأنيث أجاب بأنّ هذا (٨) تاء التأنيث فيه مراده

١- فى د : «لإنشاد المصنف ههنا».

٢- سقط من ط : «ولا على التعدى بنفسه». خطأ.

٣- سقط من د : «لا». خطأ.

٤- أى : فعال التى فى معنى الأمر كنزال.

٥- انظر تعليل بناء فعال فى الكامل للمبرد : ٢ / ٦٨ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٩ ، والخصائص : ١ / ١٨٩ ، - ١٩٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١١٦

٦- ممن قال بهذا على بن عيسى الربعى ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١١٦ ، وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٧.

٧- أى القائل بهذا المذهب.

٨- فى ط : «هنا». تحريف.

محذوفه ، وفى مثل (١) «يسار» تضمّنها الاسم فصار دالا ـ عليها ، وزعم أنّ ذلك معلوم من أحكامهم لبنائهم أحد القسمين وإعرابهم الآخر ، فإذا قدّر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم.

والأوّل (٢) أولى لما فى هذا من التعسّف ، وتقدير أسماء مؤنّثه لم ينطق بها.

ثمّ قال : «والبناء فى المعدوله لغه (٣) أهل الحجاز» وقد تقدّم علّته (٤)

«وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصّرف».

ووجهه أنّه معدول علم ، فوجب أن يمتنع من الصّرف كسائر الأسماء الممتنعه من الصّرف ، وهذا وإن كان جيّدا فى معناه لو طردوه ، لكنّهم خالفوه فيما آخره راء فبنوا ، فلو لا أنّهم فهموا علّه توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا ، وإذا وجب بناء ما آخره راء وجب بناء الباب كلّه ، إذ ليس لكونه راء أثر فى البناء.

ويمكن أن يقال / عنهم : التقديران مستقيمان ، لكن قد يرجّح أحد التقديرين لغرض ، والغرض ههنا قصد الإماله ، وذلك لا يحصل إلّا بتقدير علّه البناء ، لأنّه إذا أعرب لم يكسر ، وإذا بنى كسر ، فالإماله فى مثله لا تكون إلّا للكسره ، فلمّا كانت الإماله مقصوده فى لغتنا ولا تحصل إلّا بالكسره ، والكسره لا تحصل إلّا بتقدير علّه البناء كان تقديرها أولى من تقدير علّه منع الصّرف ، وإن كانت أيضا مستقيمه لكن يرجّح عليها علّه البناء لما ذكرناه (٥)

وأمّا القليل من تميم فقد جروا على قياس منع الصّرف فى الجميع دون البناء ، ولم يحتاجوا إلى تعسّف فى الفرق.

[هيهات]

ثمّ قال فى فصل «هيهات» : «وقالوا : إنّ المفتوحه مفرده» إلى آخره.

لم يرد نسبته إليه فقال : «وقالوا» لما فيه من تعسّف (٦) والحقّ أنّه لغات فيها ، إلّا أنّهم لمّا رأوها مفتوحه تاره ومكسوره أخرى ، وتقلب تاؤها [تاره](٧) وتثبت أخرى شبّهوها فى الموضعين بما

١- فى د : «ومثل» مكان «وفى مثل».

٢- أى : والمذهب الأول.

٣- فى د : «المعدوله من الأعلام لغه .....». وهو زياده على نص المفصل : ١٥٩

۴- سقط من ط : «وقد تقدم علته». وانظر الكتاب : ٣ / ٢٧٧ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٥ ، وما تقدم ورقه : ١٢ أمن الأصل.

۵- انظر تعليل إماله ما آخره راء من مثل حضار فى المقتضب : ٣ / ۴٩ ، ٣ / ٣٧٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١١٥

۶- القول فى «هيهات» إنه جمع أو مفرد أمر تقديرىّ كما قال الشارح ، وانظر ما سيأتى ق : ٢٨٠ ب من الأصل.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

يماثلها ، فقالوا ما قالوه من أنّ المفتوحه أصلها هيهيه كزلزله ، فقلبت الياء ألفا وبقيت تاؤها تاء التأنيث فى مفرد ، فحكمها أن تقلب هاء فى الوقف ، مثلها فى زلزله ، وأنّ المكسوره أصلها هيهيات (١) وهى جمع المفتوحه ، فحذفت الياء التى هى لام على غير قياس ، إذ قياسها أن لا تحذف ، كما لا تحذف فى جمع مصطفاه ومعلّاه ، إذا قلت : مصطفيات ومعلّيات ، لأنّ الياء تصحّ إذا كان بعدها ألف إمّا كراهه اجتماع الألفين وإمّا خيفه اللّبس ، كما فى سرى وسريا (٢) لأنّك لو بقّيتها ألفا لحذفت إحداهما للسّاكنين ، فيبقى مصطفاه ، فيلتبس بالمفرد ، لأنّ لفظه كلفظه ، فتاؤها إذن تاء جمع كتاء مسلمات ، فيوقف عليها بالتاء ، وهذا كلّه تعسّف لا حاجه إليه.

[شتّان]

وقوله فى فصل «شتّان» :

«لشتّان ما بين اليزيدين فى النّدى

يزيد سليم والأغرّ بن حاتم (٣)

فقد أباه الأصمعىّ».

لما يلزم من جعل فاعله المقصود به التفرقه بينهما فى المعنى لفظا واحدا لا افتراق فيه فى اللّفظ ، كأنّه فهم منهم أنّهم لمّا (٤) قصدوا التفرقه فى المعنى قصدوا إلى أن يكون اللّفظ أيضا مفترقا ليتناسب اللّفظ والمعنى ، وكأنّ المجيز لمّا فهم أنّ معنى قولك : «شتّان زيد وعمرو» «شتّان حالا زيد وعمرو» ، فكأنّهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه ، رأى أنّ إظهاره غير بعيد فجوّزه ، وإن كان لفظه / مفردا ، لأنّ التقدير كذلك ، وأيضا إذا (٥) كان الفاعل [وهو زيد وعمرو](٦) لا يعقل إلّا متعدّدا فى المعنى جاز أن يأتى اللّفظ متعدّدا لفظا ومتعدّدا معنى ، كقولك : «كلا الزيدين» (٧)

١- انظر الأصل فى «هيهات» فى الخصائص : ٣ / ٤١ - ٤٢ ، والأشمونى : ٣ / ١٩٩

٢- «سرى متاعه يسرى : ألقاه عن ظهر دابته ، وسرى عنه الثوب : كشفه». اللسان (سرا).

٣- البيت لربيعه الرقى ، وهو فى شعره : ٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٣٧ ، ٤ / ٦٩ ، والخزانه : ٣ / ٤٥. وجاء بعد البيت الشاهد فى د : يزيد سليم سالم المال والفتى فتى الأزد للأموال غير سالم وانظر شعر ربيعه الرقى : ٩٧ ، والخزانه : ٣ / ٤٥.

٤- سقط من ط : «لما». خطأ.

٥- سقط من ط : «إذا». خطأ.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- بعدها فى د : «متعدد معنى».

و «كلا زيد وعمرو» (١)

والجواب عنه أنّ ذلك لا يلزم ، أمّا تقدير «حالا زيد وعمرو» فمن وجهين :

أحدهما : أنّ التقدير حال زيد وحال عمرو ، فالتقدير أيضا متعدّد (٢)

والثانى : سلّمنا أنّ التقدير غير متعدّد ، ولكنّه عند ذلك ملتزم الحذف ، حتى يحصل التّعدّد ، وعند الإظهار لا يبقى تعدّد.

وأمّا الجواب عن الثانى (٣) فهو أنّ المعنى إذا لم يحصل إلّا بالتّعدّد نظر فإن كان المعنى يقتضى اجتماع المتعدّدات كان (٤) اللّفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرضان ، وإن كان المعنى يقتضى افتراق المتعدّدات فالوجه الإتيان بها فى اللّفظ مفرّقه [ك «شتّان زيد وعمرو»](٥) وما ذكرتموه حجّه عليكم (٦) فإنّ «كلا الزّيدين» هو الوجه ، و «كلا زيد وعمرو» ضعيف ، ولا خلاف أنّ «شتّان زيد وعمرو» قوىّ ، فلا بدّ من الفرق ، ولا يوجد فرق مناسب سوى ما ذكرناه ، فكان ما ذكرناه أولى.

[أفّ]

ثمّ قال فى فصل «أفّ» : «يفتح ويضمّ ويكسر وينوّن فى أحواله ، وتلحق به التاء منوّنا».

قال الشيخ : «أفّ» إذا نوّن وفتح سواء لحقته تاء التأنيث أو لا فالظّاهر أنّه مصدر (٧) ولا حاجه إلى تقديره اسم فعل ، لأنّه قد تقدّم أنّ أسماء الأفعال إنّما قدّرت هذا التقدير لإظهار علّه البناء ، فأمّا إذا كان ظاهره الإعراب فحمله على المصدر أولى [لأنّه أصل](٨) ولذلك ذكر «أفّه» فى المصادر المنصوبه بأفعال مضمره (٩) ويجوز أن يقدّر اسم فعل لمّا فهم أنّ معناه فى حال فتحه كمعناه فى بقيّه أحواله ، وقد ثبت أنّه فى بقيّه أحواله اسم فعل ، فليكن ههنا كذلك.

١- بعدها فى د : «متعدد لفظا».

٢- بعدها فى د : «ولم يسمع من العرب».

٣- أى : مجىء الفاعل متعددا لفظا ومعنى.

٤- فى الأصل : «وكان». وفى ط : «فكان» ، وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى د : «عليك». تحريف.

٧- قال المبرد : «فإن أفردت أف بغير هاء فهو مبنىّ ، لأنّه فى موضع المصدر ، وليس بمصدر». المقتضب : ٣ / ٢٢٣.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- انظر ما تقدم ورقه : ٥٣ ب من الأصل.

[تنوين أسماء الأفعال]

ثمّ قال : «وهذه الأسماء على ثلاثه أضرب».

ما يستعمل منوّنا ، وما يستعمل غير منوّن ، فقيل فيما استعمل منوّنا : إنّ التنوين للتنكير ، وإنّك إذا قلت : صه فمعناه الأمر بسكوت معهود ، [أى اسكت السّكوت](١) وإذا قلت : صه فمعناه الأمر بسكوت ما ، كأنّهم قصدوا إلى أن يجعلوا التنوين فى «صه» جيء به لمعنى ، وحكموا على المنوّن بأنّه نكره وعلى غير المنوّن بأنّه معرفه لما ذكرناه ، وينبغى إذا حكم بالتعريف أن يكون علما موضوعا اسما للفعل الذى بمعناه.

فإن قيل : هو اسم للفعل على كلّ تقدير ، فكيف يكون معرفه تاره / ونكره أخرى؟

قلت : إذا قدّر معرفه جعل علما لمعقوليّه الفعل الذى بمعناه ، كما تقوله فى أسامه وغدوه ، وإذا قدّر نكره كان لواحد (٢) من آحاد الفعل الذى يتعذّر اللّفظ به ، فصار أمره بهذا التقدير مختلفا ، فصحّ أن يقدّر معرفه وأن يقدّر نكره ، ومجيئه معرفه لا غير فى بعض مواضعه (٣) كمجيء قولهم : «أبو براقش» ، ومجيئه معرفه ونكره بالتأويلين المذكورين كما لو نكّرت أسامه ، [كما يقال : مررت بأسامه وأسامه آخر ، وكما يقال : مررت بحمزه وحمزه آخر](٤) ومجيئه نكره لا غير كقولك : أسد وشبهه.

وقولهم : «فداء لك» (٥) لا بدّ من تقديره اسم فعل ، وإلّا وجب نصبه ، وإذا جاء منصوبا كان مصدرا.

[إعراب أسماء الأفعال]

وهذه الأسماء كلّها - أعنى أسماء الأفعال - اختلف فيها ، هل لها موضع من الإعراب أو لا ، فقال قوم : لا موضع لها من الإعراب ، لأنّ معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب ، [وهو الفعل](٦) ولذلك بنيت ، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب (٧)

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى ط : «الواحد» تحريف. ووقع اضطراب فى العباره بالتقديم والتأخير.

٣- بعدها فى د : «كما يقال : عندك زيدا ودونك عمروا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- جاء بعدها فى د : «مهلا فداء لك يا فضاله أجرّه الرّمح ولا تهاله أى : لا تفزع». لم يعرف قائل هذا الرجر ، وهو فى نوادر أبى زيد : ١٣ ، والمقتضب : ٣ / ١۶٨ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل : ١۴ ، ۶١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ٧٢ بلا نسبه ، وقوله : أجره أى : اطعنه فى فيه.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- ذهب الأخفش وابن مالك وكثير من النحويين إلى هذا الرأى ، انظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٢١۴ ، والأشمونى : ٣ / ١٩۶ ،

والهمع : ١ / ١٧.

وقال غيرهم (١) بل لها موضع من الإعراب ، لأنّها أسماء وقعت مركّبه ، [لأنّ منها ما فيه ضمير ومنها ما هو مسند إلى الضّمائر ظاهرا](٢) وكلّ اسم وقع مركّبا فلا بدّ من إعرابه ، إذ علّه الإعراب التركيب ، وقد وجد ، وما ذكرتموه من علّه البناء لا يوجب أن لا (٣) يكون له موضع من الإعراب كجميع الأسماء المبنيّه ، وإنّما نحكم بأنّ لها موضعا من الإعراب وإن كانت مبنيّه على اختلاف وجوه البناء.

وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء ، لأنّه وما بعده اسمان جرّدا عن العوامل اللّفظيه ليسند أحدهما إلى الآخر ، كقولك : «أقائم الزيدان» ، وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الإعراب (٤) ألا ترى إلى «أقائم» (٥) وإن كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء ، نعم بنى لوقوعه موقع المبنىّ ، وهذا هو الوجه.

وأمّا أسماء الأصوات فعلّه بنائها أنّه لم يوجد فيها العلّه المقتضيه للإعراب ، وهو التركيب ، ولأنّها وضعت مفرده صوتا ، إمّا لحكايه وإمّا لغيرها على ما ذكرت معانيها ، ولذلك قال (٦) فى المبتدأ والخبر : «لأنّهما لو جرّدا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقّها أن ينعق بها غير معربه ، لأنّ الإعراب لا يستحقّ إلّا بعد العقد والتركيب» ، فهذا تصريح بأنّها مبنيّه لعدم مقتضى الإعراب ، وهو التركيب ، نعم إذا وقعت هذه الأسماء فى التركيب حكيت على ما كانت عليه ، ويكون لها حينئذ موضع من الإعراب ، كقولك : غاق حكايه صوت الغراب ، / وكذلك ما أشبهه.

وفى هذه الأسماء أسماء لم يختلف فى أنّها أصوات ، وأسماء يمكن أن تقدّر أصواتا ويمكن أن تقدّر أسماء الأفعال ، كالألفاظ التى تقال للبهائم زجرا أو دعاء أو غيرهما ، كقولك : نخّ للبعير ، فإنّ لقائل أن يقول : إنّه اسم فعل ، لأنّه بمعنى أنخ ، وهو أمر بالإناخه ، كما أنّ «صه» أمر بالسّكوت ، فيكون اسم فعل ، ويمكن أن يقال : إنّ البهائم لم تقصد العقلاء مخاطبتها وإراده معان فى النّفس بالخطاب تفهمها البهائم ، فإنّ البهائم لا تفهم المركّبات ، وإن فهمت بعض المفردات ، وإنّما هى ألفاظ

١- فى د : «غيره». تحريف.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من ط : «لا». خطأ.

٤- انظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ٢١٤ ، والأشمونى : ٣ / ١٩٦

٥- بعدها فى د : «الزيدان».

٦- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢٤

يقولها قائلها عند إراده إناخه البعير ، لعلمه أنّ العاده جرت بأنّها إذا سمعها البعير أناخ ، لا أنّه يقوم بنفسه طلب الإناخه من البعير ، فعلى هذا تكون أصواتا ، وهذا هو الظّاهر ، وعليه اعتمد صاحب الكتاب ، وكذلك «وى» ، يحتمل أن يقال : هى اسم فعل معناها معنى التعجّب (١) وإنّما بنيت (٢) لوقوعها موقع المبنىّ ، وهى موضوعه للتعجّب ، كما أنّ «هيهات» موضوعه ل «بعد» ، ويجوز أن يقال : إنّها اسم صوت ، لأنّ المتعجّب يقول عند التعجّب : وى لا يقصد إخبارا بأنّه تعجّب ، بل كما يقول المتألّم : آه ، ولذلك يقولها المتعجّب منفردا ، ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلّم إلّا مخاطبا ، [فيقول : ويك](٣) وهذا هو الظاهر ، وعليه اعتمد صاحب الكتاب.

وفى قوله تعالى : (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ)(٤) قولان :

أحدهما : أنّ «وى» كلمه دخلت على «كأنّ».

والآخر : أنّها «ويك» دخلت على «أنّ».

فالأوّل مذهب البصريّين (٥) والثانى مذهب الكوفيّين (٦) ، والقرّاء البصريّون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ووفق مذهب الكوفيّين ، وقراءه الكوفيّين جاءت أيضا على خلاف مذهبهم ، فأبو عمرو بصرىّ يقف على الكاف من «ويك» ، والكسائىّ كوفىّ يقف على الياء من «وى» (٧)

فهذا يدلّك على أنّ قراءتهم لم يأخذوها من نحوهم ، وإنّما أخذوها نقلا ، حتّى لو خالف النّقل مذهبه فى النّحو لم يقرأ إلّا بما (٨) نقل كما رأيته فى «وى» ، والله أعلم.

١- فى د : «تعجبت». وفى ط : «تعجب».

٢- فى د : «هى». تحريف.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- القصص : ٢٨ / ٨٢.

۵- انظر الكتاب : ٢ / ١۵۴ ، والأصول : ١ / ٢۵١.

۶- انظر معانى القرآن للفراء : ٢ / ٣١٢ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ٢ / ١۵۴.

٧- انظر : التبصره فى القراءات السبع : ۶٢٨ ، والنشر : ٢ / ١۵١.

٨- فى د : «إلا على ما ..».

الكلام على بناء بعض الظّروف

[علة بناء الغايات]

قال : «منها الغايات ، وهى قبل وبعد» إلى آخره.

علّة بناء هذه الظروف تضمّنها معنى الحرف لتضمّنها معنى المضاف إليه ، والفرق بينها إذا أعربت وبينها إذا بنيت - والحذف فى الحالين - أنّها فى البناء متضمّنه للمحذوف تضمّن «أين» لحرف الاستفهام / ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفا مرادا فى نفسه ، لا على معنى أنّ شيئا يتضمّنه ، فهو كالظروف فى قولك : «خرجت يوم الجمعه» فى أنّ الحرف محذوف ولا متضمّن له ، وإلّا وجب البناء ، وهو معرب باتّفاق ، فلمّا جاءت هذه الظّروف على الوجهين قدّر لكلّ وجه ما يليق به ممّا هو قياس العربيّه (١).

وقوله : «وحسب ولا غير» (٢)

وإن لم يكونا ظرفين فقد أجريا مجراه (٣) فى تضمّنهما (٤) المعنى الذى بنى الظّرف من أجله ، ولو كان «حسب» معربا لوجب تنوينه ، وكذلك «غير» فى قولك : «لا غير» ، فدلّ ذلك على أنّه مبنىّ ، ولا علّه للبناء إلّا ما ذكرناه فى الظروف.

«وفى معنى حسب بجل».

قلت : «بجل» كانت أولى بأن تذكر فى أسماء الأفعال لأنّها مبنيّه ومعناها «كفاك» (٥) وليس بناؤها لقطعها عن الإضافه ، ألا تراهم يقولون : «بجلك» فيبنونها بخلاف «حسب» ، فإنّها تكون معربه عند الإضافه ، فيقولون : «حسبك الدّرهم» ، فدلّ ذلك على أنّ بناءها ليس لقطعها عن الإضافه ، ولكن لمّا رأوها موافقه ل «حسب» فى المعنى حيث يقولون : بجلك وبجلى كما يقولون : حسبك وحسبى ذكرها معها ، والأولى ذكرها فى بناء أسماء الأفعال لما ذكرناه.

وبناء الظروف على حركه لعروض البناء أو لالتقاء السّاكنين فى كثير منها ، وعلى الضّمّ لأنّها

١- انظر تعليل بناء قبل وبعد فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٨ ، وأسرار العربيه : ٣١.

٢- بعدها فى د : «أى : حسبك ولا غير ذلك». وهو زياده على نص المفصل : ١٦٨

٣- فى د : «مجراهما».

۴- فى ط : «لتضمنهما».

۵- انظر الجنى الدانى : ۴١٩ ، ومغنى اللبيب : ١١٩

حركه لا تكون لها فى حاله الإعراب (١).

[علّه بناء حيث]

قوله : «وشبّه «حيث» بالغايات من حيث ملازمتها الإضافه».

قال : إن قصد بهذا التشبيه أنّه علّه البناء لم يستقم لأنّ لزوم الإضافه لا يلزم منه (٢) البناء ، وإن أراد أنّهما [أى : حيث والغايات](٣) مضافان إلى جمله فلا يستقيم التشبيه ، لأنّ الغايات غير مضافه إلى جمله ، وأيضا فإنّ مضاف «حيث» (٤) مذكور ، والغايات بنيت لتضمّنها معنى مضافها بعد الحذف ، فلا يستقيم أن يكون (٥) ما ذكره علّه للبناء ، وإن قصد إلى أنّه علّه الضّمّ فيه فهو مستقيم ، ولكن ذكر علّه بنائها أهمّ لأنّه ملبس.

وعلّه بنائها احتياجها إلى جمله معها كاحتياج الحرف إلى (٦) جمله معه ، وهذه هى علّه بناء الذى ، وإنّما احتاج إلى جمله من جهه أنّ وضعه لمكان منسوب إلى نسبه ، وتلك النسبه لا تحصل إلّا بالجمله ، ووزانه فى احتياجه إلى جمله كاحتياج الذى من حيث أنّ وضعه لمن قامت به النسبه ، فلمّا احتاج إلى الجمله فى تتميمه أشبه / الحرف (٧).

[علّه بناء مذ ومنذ]

قوله : («ومنها «منذ» (٨) ، وهى إذا كانت اسما على معنيين») ، إلى آخره.

قال الشيخ : علّه بنائها أحد أمرين :

إمّا أن يقال : هى فى أحد وجهيها حرف ، وفى جهه الاسميّه لفظها مثله ، وأصل معناها مثل معناه ، فهى أشبه شىء بالحرف ، وهذا المعنى هو الذى يقال فى بناء «عن» وشبهها إذا وقعت اسما ، وإلّا وجب الإعراب.

١- انظر تعليل بناء الظروف على الحركه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٨ ، وأسرار العربيه : ٣١ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٠٧ - ١٠٨.

٢- فى د : «منها». تحريف.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى الأصل. ط : «هذه». وما أثبت عن د وهو أوضح.

۵- سقط من ط : «يكون».

۶- سقط من ط قوله : «إلى جمله معها كاحتياج الحرف إلى». خطأ.

٧- انظر تعليل بناء «حيث» فى أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢۶٢ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٠٧ - ١٠٨

٨- بعدها فی د : «ومذ». ولیست فی المفصل : ١٧٠.

والوجه الآخر أن يقال : إنّها مقطوعه عن إضافه مراده (١) فى المعنى ، ألا ترى أنّ قولك : «منذ يوم الجمعه» معناه أوّل المدّه ، فالمضاف إليه متضمّن لها كتضمّن قبل وبعد عند الحذف ، إلّا أنّها لم تأت إلّا مبنيّه ، لأنّ المضاف إليه لا يذكر أبدا معها ، ولم يصحّ تقديره محذوفا بخلاف قبل (٢) وشبهه (٣) ، فإنّه يصحّ ذكر مضافها ، فصحّ أن يقدّر محذوفا فتعرب ، فمن ثمّ جاءت «منذ» مبنيّه ليس إلّا ، و «قبل» وأخواتها مبنيّه تاره ومعربه أخرى.

[علّه بناء إذ وإذا]

قوله : «ومنها «إذ» لما مضى من الدّهر ، و «إذا» لما يستقبل منه (٤)» قال : علّه بناء إذ وإذا (٥) أنّ وضعهما لزمان منسوب إلى نسبه ، فهما محتاجان إلى جمله تبيّن معناهما كاحتياج الحرف إلى جمله معه.

وفى «إذا» أمر آخر ، وهو تضمّنها معنى الشّرط ، وفى «إذ» أمر آخر ، وهو وضعها على حرفين الذى ليس [هو](٦) وضع المتمكّن.

ولم تضف «إذا» إلّا إلى (٧) الفعليّه لما فيها من معنى الشّرط ، وأمّا «إذ» فأضيفت إلى كلتا الجملتين ، لأنّه لا شرط فيها ، فإن وقع بعد «إذا» اسم مرفوع أو منصوب قدّر معمولا لفعل ، ليوفّر عليها ما تقتضيه من الفعل ، كقوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) (١) (٨) ، تقديره : إذا انشقّت السّماء ، وقد أجاز بعض النحويّين أن تكون جمله اسميّه مبتدا وخبرا (٩) ، واستدلّ على ذلك باتّفاقهم على جواز «إذا زيد ضربته ضربته» ، ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع كما لا يجوز «إن

١- فى د : «مرادفه». تحريف.

٢- بعدها فى د : «وبعد».

٣- فى د : «وشبههما».

٤- بعدها فى د : «وإذن لما أنت فيه». وهو ليس فى المفصل : ١٧٠ ، ولا فى شرحه لابن يعيش : ٤ / ٩٥.

٥- بعدها فى د : «وإذن». مقحمه.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- جاء فى ط مكان قوله : «إلّا إلى» : «إنّ». تحريف.

٨- الانشقاق : ٨٤ / ١.

٩- أجاز الأخفش رفع الاسم الواقع بعد إذا الشرطيه على الابتداء ، وكلام سيبويه يدل على أنه يجيز ذلك. انظر الكتاب : ١ / ١٠٧ ، وما تقدم ورقه : ٣٥ ب من الأصل.

زيد ضربته ضربته» ، إذ لا يرفع الاسم إلّا بالابتداء والخبر ، فدلّ [الاستدلال](۱) على صحّه وقوع المبتدأ بعدها ، وهو استدلال قويّ.

ثمّ ذكر المسائل فقال : «وقد استقبحوا «إذ زيد قام»».

ووجه استقباحهم أنّه إن قصد إلى الفعليّه فالوجه «إذ قام زيد» ، وإن قصد إلى الاسميّه فالوجه «إذ زيد قائم» ، فلذلك قبح «إذ زيد قام» (۲).

فإن قيل : قصد إلى الاسميّه وأتى بالماضى للدّلاله على أنّ الحكم فيما مضى ، قيل : هذا معلوم من نفس «إذ» ، فلا حاجه إلى إيقاع الفعل / لهذا الغرض.

فإن قيل : يلزم مثله فى «إذا» فى قولك : «إذا زيد يقوم» فالجواب : أنّ «يقوم» مفسّر للفعل المقدّر بعدها ، وليس الجمله اسميّه حتّى يقال : الوجه «زيد قائم».

فإن قيل : فإذا قلنا : إنّ «إذا» يصحّ وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال القوىّ فالجواب : أنّ «يقوم» (۳) حينئذ لم يقصد بها الدّلاله على المستقبل ، وإنّما قصد بها الدّلاله على الحال على وجه الحكايه ، فقد صار مجيئه لمعنى مقصود لا يؤخذ من «إذا» ، بخلاف «إذ» ، فإنّه للماضى (۴) ولذلك حسن «إذ زيد يقوم» لمّا كان لمعنى غير مأخوذ من «إذ».

و «إذا» قد يكون ظرفا غير متضمّن للشّرط فى مثل قوله تعالى : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) (۱) (۵) ونظائره ، لأنّه لو قدّر شرطا لفسد المعنى من جهه أنّ الجواب لا بدّ أن يكون مذكورا أو فى معنى المذكور لدلاله ما تقدّم عليه ، وههنا لم يذكر شىء يصلح جوابا ، فيجب أن يكون ما تقدّم هو الدّالّ ، فيفسد حينئذ المعنى ، إذ يصير : إذا يغشى اللّيل أقسم ، فيصير القسم معلّقا على شرط ، وهو ظاهر الفساد ، فيجب أن يكون ظرفا.

فإن قيل : بماذا تتعلّق «إذا» إن كانت ظرفا مجرّدا عن الشّرط قلت : بمحذوف تقديره : واللّيل

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- يقبح إضافه «إذ» إلى جمله اسميه خبر المبتدأ فيها فعل ماض ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۰۷ ، والأصول : ۲ / ۱۴۴.

۳- أقحم بعدها فى د : «ما».

۴- سقط من د : «بخلاف إذ فإنه للماضى».

۵- الليل : ۹۲ / ۱.

حاصلا فی هذا الوقت ، فهو إذن فی موضع الحال من اللّیل ، والعامل فی الحال فعل القسم ، فاستقام حینئذ المعنی ، ولا یستقیم أن یکون ظرفا معمولا ل «أقسم» لفساد المعنی ، إذ یصیر «أقسم فی هذا الوقت باللّیل» ، ولیس المعنی علی تقیید القسم بوقت ، بل معنی القسم مطلق (۱).

والعامل فی «إذا» إذا (۲) کانت شرطا (۳) مختلف فیه ، فمنهم من یقول : شرطها ، ومنهم من یقول : جوابها ، وهم الأکثرون ، بخلاف «متی» ، فإنّ الأکثرین علی العکس (۴) ، [أی علی أن یکون الشّرط عاملا فیها](۵)

فأمّا من قال : العامل فیها جوابها فلما رآه من أنّ وضعها للوقت المعیّن ، ورأی أنّه لا یتعیّن إلّا بنسبته إلی ما یتعیّن به من شرطه ، فیصیر مضافا إلی الشّرط ، وإذا صار مضافا تعذّر عمل المضاف إلیه فی المضاف لئلّا یؤدّی إلی أن یکون الشیء عاملا معمولا من وجه واحد ، فوجب أن یکون العامل هو الجواب.

وأمّا «متی» فلیس لوقت معیّن ، فلا یلزم أن تکون مضافه ، فصحّ عمل ما بعدها فیها ، [وهو شرطها](۶).

فإن قیل : فقد عملت «متی» فیما بعدها ، وما بعدها علی هذا القول / عامل فیها ، فقد صار الشیء الواحد عاملا معمولا.

قلت : تعدّدت الوجوه [فی قولک : متی تخرج أخرج](۷).

وتعدّد الوجوه کتعدّد أصحابها (۸) ، ووجه التّعدّد أنّ «متی» إنّما عملت فی فعلها لتضمّنها معنی «إن» ، وما بعدها عمل فیها لکونها ظرفا له ، فالوجه الذی عملت به غیر الوجه الذی عمل فیها.

۱- ردّ الرضیّ علی ابن الحاجب فی رأیه هذا بعد أن نقل کلامه بالمعنی ، وأبطل ابن هشام تعلیق إذا بکون محذوف هو حال من اللیل ، انظر : شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۱۱۱ ، ومغنی اللبیب : ۱۰۰ ، ۱۰۴.

۲- سقط من د : «إذا». خطأ.

۳- بعدها فی د : «کقولک : إذا جاء زید جاء عمرو».

۴- انظر شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۱۱۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۴۹ ، والجنی الدانی : ۳۶۹ ، ومغنی اللبیب : ۱۰۰ ، والهمع : ۱ / ۲۰۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فی د : «أصحاب الوجوه».

فإن قلت : فقدّره كذلك فى «إذا» قلت : لا يستقيم لأنّك إذا جعلت «إذا» مضافه إلى فعلها كان عملها فيه باعتبار كونها ظرفا له ، إذ هو الذى جوّز النّسبه ، فإذا جعلت الفعل عاملا فيها كان على معنى كونها ظرفا له ، فصار الوجه واحدا ، فهذا وجه قول الأكثرين.

والحقّ أنّ «إذا» و «متى» سواء فى كون الشّرط عاملا (١) وتقدير الإضافه فى «إذا» لا معنى له ، وما ذكروه من كونها لوقت معيّن مسلّم ، لكنّه حاصل بذكر الفعل بعدها ، كما يحصل فى قولك : «زمانا طلعت فيه الشمس» (٢) فإنّه يحصل التّعيين ولا تلزم الإضافه ، وإذا لم تلزم الإضافه لم يلزم فساد عمل الشّرط ، والذى يدلّ على ذلك قولك : «إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا» ، وقوله تعالى : (وَيَقُولُ الْإِنْسانُ أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) (٦٦) (٣) ومعلوم أنّ الجواب معنى قوله : «لسوف أخرج حيا» فلو كان هو العامل و «إذا» مضافه إلى الموت لفسد المعنى ، إذ تصير «إذا» المراد بها وقت واقع فيه الإخراج ، فيصير وقت الموت والإخراج واحدا ، لأنّه ظرف عندهم للإخراج ، وهو قد (٤) نسب إلى الموت على أنّه ظرف ، فلا يستقيم أن يكون ظرفا للموت والإخراج جميعا ، وكذلك المثال فى قولك «إذا أكرمتنى اليوم أكرمتك غدا» وهذا ظاهر فى أنّ العمل للفعل الذى هو الشّرط لا الجواب.

قوله : «وفى «إذا» معنى المجازاه دون «إذ» إلّا إذا كفّت» إلى آخره.

قال الشيخ : قد تقدّم ما يدلّ على أنّ «إذا» قد تخلو عن الشرط ، ولكنّها فى الغالب - كما ذكر - [فيها معنى الشّرط](٥) وأمّا «إذ» فحكمها ما ذكر ، فإذا دخلت «ما» عملت عمل الشّرط ، وهل هى اسم ك «متى» أو حرف؟ فيه خلاف ، فمن فهم الظّرفيّه حكم بالاسميّه (٦) ومن فهم

١- اختار أبو حيان هذا القول ، وأورد ابن هشام على القائلين بأن جواب الشرط هو العامل فى إذا ثلاثه أمور ، انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٥۴٩ ، ومغنى اللبيب : ١٠١.

٢- ردّ الرضىّ على ابن الحاجب فى هذا القول بعد أن نقل كلامه عن شرح المفصل له ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١١١

٣- مريم : ١٩ / ۶۶ ، انتقد الرضى ابن الحاجب فى استدلاله بالآيه ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١١١

۴- فى ط : «وقد» وسقط «هو».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٠۶ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣۴

الشّرطيّه مجرّده حكم بالحرفيّه (۱)

قوله : «وقد تقعان للمفاجأه».

وبيّن بالأمثله مواضع وقوعهما ، ولا يقع بعد «إذا» فى المفاجأه إلّا المبتدأ والخبر ، والعامل / فيها معنى المفاجأه (۲) وهو عامل لا يظهر ، استغنوا عن إظهاره بقوّه ما فيها من الدّلاله عليه ، والذى يدلّ على ذلك قولك : «خرجت فإذا زيد بالباب» ، إذ لو كان العامل «خرجت» لفسد (۳) إذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء (۴) نعم قد تكون لعطف أو لسببيّه ، وكلاهما متعذّر.

وأمّا «بينا وبينما» فهو ظرف فيه معنى الشّرط ، أجيب تاره ب إذا وتاره ب إذ وتاره بالفعل ، والأصمعىّ لمّا رأى مجىء الفعل من غير إذا وإذ مع استقلال المعنى ظنّ أنّ مجيئه (۵) زياده لا فائده فيها ، فحكم بأنّ الفصيح إسقاطهما ، والجميع جيّد (۶) ألا ترى أنّك تقول : «إن تكرمنى إذا أنا أكرمك» و «إن تكرمنى أكرمك» ، ولم يدلّ ذلك على أنّ الإسقاط أفصح ، قال الله تعالى : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَهٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) (۳۶) (۷) على ما ذكره (۸)

[علّه بناء لدى]

وأمّا «لدى» فلا يستقيم أن يقال : علّه بنائها احتياجها إلى مضاف ، إذ لو صحّ ذلك لوجب أن يبنى كلّ اسم يحتاج إلى الإضافه ، كفوق وتحت وأمام وقدّام وغير وبعض وما أشبهها ، إذ كلّها يحتاج إلى الإضافه.

۱- ذهب سيبويه والمبرد إلى حرفيه إذ ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۶ ، والمقتضب : ۲ / ۴۶.

۲- «إذا» الفجائيه عند ابن الحاجب ظرف ، وهو رأى المبرّد والزّجاج والسيرافى وابن يعيش ، وذهب الأخفش وابن مالك إلى أنها حرف ، انظر : المقتضب : ۳ / ۱۷۸ ، ۳ / ۲۷۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۹۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۱۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۲۴۰

۳- بعدها فى ط : «المعنى».

۴- مذهب ابن يعيش أن الخبر عمل فى «إذا» ، انظر شرحه للمفصل : ۴ / ۹۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۰۳.

۵- أى : مجىء إذ بعد بينما وبينا.

۶- حكى ابن مالك مذهب الأصمعى وحكم بأن ترك إذ بعد بينا وبينما أقيس ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۰۹ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۰۷ - ۲۰۸ وقال أبو حيان : «ومجىء إذ بعد بينا وبينما عربى مسموع فلا يلتفت لمن أنكره». ارتشاف الضرب : ۲ / ۲۳۶

۷- الروم : ۳۰ / ۳۶

۸- أى : الزمخشرى.

وإنّما الأولى أن يقال : بنيت لـد ولـد (۱) لشـبههما بالحروف لوضـعهما على الصـيغه التى ليست عليها الأسـماء المتمكّنه ، وإنّما عليها الحروف ، فأشبهت الحروف (۲) وبنى «لدى» لأنّه هو هو ، وقد تقدّم أنّ كلّ اسم بنى فإنّه يبنى وإن اختلفت لغاته بزياده أو نقصان مع بقاء الأصل والمعنى (۳) فبنى «لد» لشبه الحرف ، وبنى «لدى» لشبه ما أشبه الحرف ، وإن اختلفت جهات الشّبه فإنّه لا يضـرّ ، ألا ترى أنّ «نزال» بنى لشـبهه ب «انزل» وبنى «فجار» لشـبهه ب «نزال» ، وإن اختلفت جهات الشّـبه ، وهذا كثير فى العربيه فى أبواب مختلفه.

[علّه بناء الآن ومتى وأين]

قال : «ومنها «الآن» ، وهو الزّمان الذى يقع فيه كلام المتكلّم».

علّه بناء الآن لتضـمّنها حرف التعريف (۴) ولاـ يقـال : إنّ الألف واللّام ، فيه للتعريف ، إذ ليس هو آن دخلت عليه الألف واللّام (۵) بـل هو موضوع فى أوّل أحواله بالألـف واللّام ، وليس حكم لام التعريف ذلك ، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقـدّر ، وهو تضمّنه معنى لام التعريف (۶) وهو معنى كلامه فى قوله : «وقد وقعت فى أوّل أحوالها بالألف واللّام ، وهو (۷) علّه بنائها» ، لأنّها لمّا وقعت كذلك وهى معرفه وجب أن تكون معرفه بحرف تعريف مقدّر ، فوجب بناؤه.

وأمّا «متى» و «أين» فعلّه البناء فيهما واضحه فى الشّرط والاستفهام جميعا.

وقوله : ««متى» للوقت / المبهم».

لأنّك تسـتعملها لما لا يتحقّق وقوعه ، كقولك : «متى جاء زيد» ، ولا تقول : «متى طلعت الشّمس» و «إذا» بالعكس ، وإن كانت «إذا» قـد اسـتعملت كثيرا فى المبهم ، ولم يجزموا ب «إذا» لمّـا لم تكن كالشّروط فى الإبهـام ، فأشـبهت الأحيـان المضافات ، لا سيّما على قول من يقول : إنّها مضافه على الحقيقه.

۱- انظر اللغات فى لدن فى الكتاب : ۳ / ۲۸۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۲۲ - ۲۲۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۲۳.

۲- فى د : «غدوه». تحريف.

۳- فى ط : «مع بقاء أصل المعنى». تحريف.

۴- انظر آراء النحويين فى علّه بنـاء الآـن فى الإنصـاف : ۵۲۰ - ۵۲۴ ، وشـرح المفصـل لابن يعيش : ۴ / ۱۰۳ - ۱۰۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۱۸ - ۲۱۹

۵- بهذا قال الفراء والكوفيون ، انظر الإنصاف : ۵۲۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۲۰

۶- سقط من د : «التعريف». خطأ.

۷- فى المفصل : ۱۷۳ «وهى».

[علة بناء لّما وأمس وقطّ وعوض]

وأمّا «لمّا» فبنيت لشبهها بالشّرط ، أو لاقتضائها جمله تبيّنها كاقتضاء «إذ».

وأمّا «أمس» فهى (١) متضمنه معنى لام التعريف عند الحجازيّين فبينت لذلك ، وأمّا بنو تميم فيعربونها ، فينبغى أن تقدّر على مذهبهم معدوله عمّا فيه الألف واللّام (٢) ، والعدل لا يوجب البناء ، فيكون اسما [معربا](٣) ممنوعا من الصّرف ، وكذلك يقولون.

وأمّا «قطّ» فبنيت إمّا لتضمّنها معنى لام التعريف ، لأنّ معناها استغراق الزّمن الماضى جميعه ، وهو قول بعض المتقدّمين ، وإمّا أن يقال : لتضمّنها معنى المضاف إليه لأنّه بمعنى زمن المضىّ ، أو نقول : إنّ من لغاتها قط ساكنه ، وهى موضوعه وضع الحروف ، وهذه مشبهه لها من حيث المعنى واللّفظ ، فأجريت مجراها ، كما قلنا فى «لدن» بالنسبه إلى «لد».

وأمّا «عوض» فبنيت للعلّتين المذكورتين فى «قطّ» ، إلّا أنّ زمانها مستقبل (٤) فإذا أورد «أبدا» فإنّها موضوعه للزّمن المستقبل ، وهى معربه ، أجيب بأنّ «أبدا» تدخله لام التعريف ، ولو كان متضمّنا لها لم تدخله ، كما قلناه فى «أين» وشبهه من المبنيّات التى تضمّنت معنى الحرف ، والله أعلم.

١- فى د : «فإنها».

٢- انظر ما تقدم ورقه : ٩ ب من الأصل ، وورقه : ١٢۴ ب من الأصل ، والكتاب : ٣ / ٢٧٧ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٥

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- انظر الأقوال فى بناء قط وعوض فى شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٢٢ ، والهمع : ١ / ٢١٣ - ٢١۴.

المركّبات

قال صاحب الكتاب : «هى على ضربين : ضرب يقتضى تركيبه أن يبنى الاسمان معا» ، إلى آخره.

قال الشيخ : إنّما لم يبن الأوّل من «اثنى عشر» لأنّهم حذفوا نونه ، فأشبه المضاف مع المضاف إليه ، فكما أنّ المضاف مع المضاف إليه غير مبنىّ فكذلك ما أشبهه.

ثمّ قال : «والأصل فى العدد المتيّف على العشره أن يعطف الثانى على الأوّل».

لأنّ القياس فى الأعداد كلّها أن يعطف الثانى على الأوّل ، وكان قياس هذه كذلك ، فمزج (١) الاسمان كما ذكر إلى تسعه عشر ، ولم يمزج (٢) غير ذلك ، لأنّ العشره فما دونها ليس فيها تعدّد ، وأمّا فوق العشرين فلم يكثر كثره ما قبلها ، فخفّف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر ، والدّليل على أكثريّته أنّ كلّ ما يتعدّاه فهو فى ضمنه ، [لأنّ ما فوق العشرين إلى المائه يتضمّن على الآحاد والعشرات ، وهى داخله فى مفهوم ما بين العشره إلى عشرين](٣).

«وحرف التعريف والإضافه لا يخلّان بالبناء».

أمّا حرف التعريف فمتّفق (٤) / على حكمه ، وأمّا الإضافه فمذهب سيبويه أنّها لا تخلّ بالبناء نظرا إلى قيام العلّه فيه مع الإضافه (٥) فموجب البناء قائم بعد الإضافه كما هو قبل الإضافه ، ومذهب الأخفش أنّ الثانى معرب لأنّه مضاف (٦) فقوى أمر الاسميّه فيه قياسا على «اثنى» فى قولك : «اثنا عشر» ، والفرق بينهما أنّ «اثنا» لمّا حذفت نونها ، وهو حكم من أحكام الإضافه أعطى حكم المضاف ، لأنّ علّه بنائه إنّما هى (٧) كونه منزّلا منزله جزء الكلمه ، فلمّا قدّر مضافا ، والمضاف له حكم الاستقلال فى الإعراب فات علّه البناء ، فأجرى مجرى المضاف ، بخلاف الثانى من «خمسه عشر» فإنّ علّه بنائه تضمّنه معنى الحرف ، وتضمّنه معنى الحرف باق على حاله قبل

۱- فى ط : «فخرج». تحريف.

۲- فى ط : «يخرج». تحريف.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى الأصل : «فمبنى». وما أثبت عن د. ط.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۲۹۸ - ۲۹۹

۶- انظر المقتضب : ۴ / ۳۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۰۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۲

۷- فى د : «هو». تحريف.

الإضافه وبعدها ، فلا يلزم من إعراب اثنى فى «اثنى عشر» إعراب عشر فى «خمسه عشرك».

فإن سمّى رجل بخمسه عشر كان فيه وجهان (١)

أحدهما (٢) كما ذكر (٣) [إن جعلته غير منصرف ، تقول : هذا خمسه عشر ورأيت خمسه عشر ، ومررت بخمسه عشر](٤)

أمّا وجه البناء (٥) فلأنّه قبل النقل كان مبنيّا ، فأجرى بعد التسميه مجراه قبلها ، كما أجرى «غلام زيد» بعد التسميه مجراه قبلها فى الإعراب قياسا على «قم» إذا سمّيت به وفيه ضمير فى البناء.

وأمّا الإعراب فلأنّهما كلمتان مزجتا وصيّرتا واحدا وسمّى بهما ، فأجرى مجرى ما هو كذلك من الأسماء كمعديكرب ، وينبغى لمن أعرب أن يجرى فيه اللّغات الثلاث التى فى معديكرب على ما يأتى بيانها فى فصل معديكرب [من أنّه إن جعلا اسما نقول : هذا معديكرب ورأيت معد يكرب ومررت بمعد يكرب ، وإن أضيف الأوّل إلى الثانى وهو على قسمين : قسم بصرف الثانى وقسم بعدم صرفه](٦)

وأمّا علّه بناء «الخازباز» (٧) فمشكله ، ووجه إشكاله أنّه إن (٨) قدّر مفردا فلا علّه توجب البناء يمكن تقديرها ، وإن قدّر مركّبا فلا علّه يمكن تقديرها إلّا واو العطف ، على أن يكون الأصل «خاز وباز» مزجا وصيّرا اسما واحدا كخمسه عشر ، ولا دليل يدلّ على ذلك ، بخلاف خمسه عشر ، إذ قياسه خمسه وعشر ، فإذا صحّ هذا التقدير فيه فليصحّ فى معديكرب ، ولا قائل به ، وغايه ما يمكن أن يقال فيه أنّه فى الأصل قصد إلى عطف أحد الاسمين ، وهذا التقدير - وإن كان مثله (٩) - كان يمكن أن يقدّروا مثله فى معد يكرب ، إلّا أنّ الأحكام من البناء فى «خازباز» والإعراب

١- انظر المقتضب : ۴ / ٣٠ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ٣ / ٢٩٩

٢- سقط من ط : «أحدهما».

٣- أى الزمخشرى ، والذى ذكره هو وجه الإعراب ، المفصل : ١٧۶

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- وهو الوجه الثانى.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- انظر اللغات الجائزه فى «الخازباز» فى الإنصاف : ٣١۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٩٢

٨- سقط من ط : «إن». خطأ.

٩- سقط من ط : «وإن كان مثله».

فى معديكرب دلّت على المخالفه بين التقديرين ، وإذا كانت قواعد معلومه تقتضى أحكاما مختلفه ، وجاءت الأحكام مختلفه فى ألفاظ يجوز / أن يقدّر فى كلّ واحد منها ما يجرى به (١) على القواعد المعلومه وجب تقدير ذلك فيها ، لئلّا يؤدّى إلى إبطال ما علم صحّته ، فهذا أقصى ما يمكن أن يقال فى «خازباز» (٢).

وأمّا «بادى بدى» و «أيدى سبا» فهما من القسم الثانى عنده ممّا لم يتضمّن ثانيه معنى حرف ، فهو معرب ، والأوّل مبنىّ كمعديكرب ، وهو مشكل أيضا ، ووجه إشكاله أنّه فى الأصل اسم معرب منصوب على الحال (٣) ، لم يطرأ عليه إلّا التخفيف ، والتخفيف لا يوجب بناء ، ولو قيل : إنّه معرب على أصله منصوب على الحال إلّا أنّهم سكّنوا الياء فى «أيدى سبا» وفى «بادى بدى» بعد تخفيف الهمزه تخفيفا لمّا جرت فى كلامهم كثيرا ، فصارت كالأمثال ، كما كان ذلك فى قولهم : «أعط القوس باريها» (٤) ، وكذلك قول الشاعر (٥) :

فآليت لا أرثى لها من كلاله

ولا من حفى حتّى تلاقى محمّدا

وسيأتى ذكر ذلك فى المشترك ، لكان أقرب إلى الصّواب ، إلّا أنّهم حكموا بالبناء لمّا رأوا إسكان الأوّل ، وهو فى موضع نصب ، ورأوا صوره التركيب.

ثمّ توجيهه لهم أن يقال : كثر استعمالهم «أيدى سبا» فى التّفرّق الكثير (٦) ، حتّى صار قولهم : «أيدى سبا» يفهم منه التّفرّق من غير نظر إلى معنى الأيدى ومعنى سبا على [معنى](٧) التفصيل ،

١- سقط من ط : «به». خطأ.

٢- جاء بعدها فى ط : «أمّا بادى بدا فأصله بادئ بداء ، طرحت الهمزه من بداء فصار بدى مقصورا ، وأبدلت الهمزه من بادئ ياء ، وأسكنت حين ضمّ الثانى إلى الأول ، وأما بادى بدى فأصله بادئ بدىء ، مثل بديع فطرحت همزته فبقى بدى. وقوله : «بطرح الهمزه» أى : فى بداء وبدىء ، و «الإسكان» أى : فى الياء فى الاسم الأوّل وهو أيادى ، إلى سبا» ا. ه.

٣- سقط من د. ط : «منصوب على الحال».

۴- انظر هذا المثل فى الفاخر : ٣٠۴ - ٣٠۵ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٩

۵- هو الأعشى ، والبيت فى ديوانه : ١٣۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٠١ - ١٠٢ ، والخزانه : ١ / ٨۶ ، وروايه الديوان «حتى تزور».

۶- سقط من ط : «الكثير».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فلمّا صارا جميعا يفهم منهما معنى مقصود (۱) من غير نظر إلى آحادهما كان (۲) بمنزله معديكرب فى دلالتهما على مدلولهما من غير نظر إلى تفصيل اللّفظين ، فأجرى مجراه لمّا صار فى المعنى مثله ، وإذا كانوا قد فعلوا مثل ذلك فى الجمل (۳) حتّى أجريت مجرى المفردات لمّا فهم منها معنى من غير تفصيل (۴) ، فأعربت إعراب المفرد ، وعدل بها عن معنى الجمله ، فهذه أقرب إلى ذلك ، وإن كانت الأحكام قد اختلفت باختلاف المقصود فيهما إلّا أنّ الجامع بينهما فى التشبيه أنّها ألفاظ متعدّده (۵) يفهم منها معنى مقصود من غير نظر إلى مدلول كلّ مفرد حتّى أجرى كلّ (۶) واحد من القبيلين مجرى المفرد ، فهذا وجه المشابهه بينهما ، وحكم «بادى بدى» فى العلّه حكم «أيدى سبا» وإن اختلف المدلولان فى أنّ ذلك للتّفرّق ، وهذا للأولويّه (۷).

وأمّا «معديكرب» وبابه ففيه لغتان على ما ذكر (۸) ، أمّا اللّغه الفصيحه فهى إعراب الثانى ، وجعل الأوّل معه كالجزء ، ويكون غير منصرف [فى المعرفه](۹) ، وعلّته واضحه ، وهى (۱۰) أنّهما لفظان مزجا / وصيّرا واحدا دالا على معنى ، فألحق بالمفردات من (۱۱) كلامهم ، لأنّه أشبه بها (۱۲) من المركّبات قبل النّقل ، إذ المركّبات قبل النّقل كان لها حكم فى الإعراب ، فبقى ذلك الحكم على حاله ، وهذا لم يكن له حكم قبل النّقل ، فلا بدّ من حكم له (۱۳) الآن ، وهو أشبه بالمفردات من حيث المعنى ، إذ مدلوله مفرد كما أنّ مدلول المفردات مفرد.

۱- فى ط : «المعنى المقصود».

۲- كذا ، ولعل الأصح «كانا».

۳- فى ط : «الجمله».

۴- بعدها فى ط : «كقوله : فاه إلى فىّ».

۵- سقط من ط : «متعدّده».

۶- سقط من ط : «مفرد حتّى أجرى كل». خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «للأوليه». وما أثبت عن د.

۸- انظر اللغات فى «معديكرب» فى الكتاب : ۳ / ۲۹۶ - ۲۹۷ ، والمقتضب : ۴ / ۳۱

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- فى د : «وهو». تحريف.

۱۱- فى د : «فى».

۱۲- فى د : «بالمفردات». مكان «بها».

۱۳- فى ط : «حكمه» مكان «حكم له». تحريف.

واللّغه الثانيه أن تضيف الأوّل إلى الثانى ، وعلّتها أنّهم شبّهوه بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيّا من جهه أنّهما اسمان ذكر أحدهما عقيب الآخر ، وهو ضعيف من وجهين :

أحدهما : أنّ ما ذكروه تشبيه لفظىّ ، وما ذكر فى تلك العلّه تشبيه معنوىّ ، واعتبار المعنى أقوى (١).

والآخر : هو أنّهم بقّوه ساكنا فى حال النصب ، فقالوا : «رأيت معديكرب» ، ولو كان جاريا مجرى المضاف على التحقيق لوجب أن ينتصب المضاف إذا كان مثله فى قولك : «رأيت قاضى مصر» وشبهه (٢) ، ولمّا وجب (٣) التسكين دلّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافه.

وهذه اللّغه [أى : اعتبار الإضافه](٤) انقسم صاحبها (٥) إلى قسمين :

فمنهم من يمنع الثانى الصّرف ، وعلّته كالعلّه فى إسكان الياء من معديكرب ، ولو لا اعتدادهم بالتركيب والمزج لم يكن للإسكان وجه ، ثمّ أصحاب هذه اللغه انقسموا إلى قسمين :

منهم من لا يصرف الثانى اعتدادا بالتركيب الصّورىّ ، كما اعتدّ به فى إسكان معديكرب ، وهو وجه ثالث تضعف به هذه اللّغه (٦).

ومنهم (٧) من يصرفه (٨) ، وهو القياس بعد قصد الإضافه ، إذ التركيب فى المضاف والمضاف إليه غير معتدّ به فى باب منع الصّرف ، والله أعلم.

١- جاء فى هامش د : «يعنى أنهم شبّهوا معديكرب بالمضاف والمضاف إليه ، وهذا تشبيه لفظى ، وتشبيه بالمبنيات تشبيه معنوى ، واعتبار المعنوى أولى». ق : ٩٧ أ.

٢- انظر جواب ابن يعيش على هذه الشبهه فى شرحه للمفصل : ٤ / ١٢٤.

٣- فى د : «أوجبوا».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى ط : «أصحابها».

٦- اقتصر ابن الحاجب على ذكر علّه قسم واحد ممن لا يصرف معديكرب ، ولم يذكر علّه القسم الثانى.

٧- هذا القسم الثانى من قوله : «انقسم صاحبها إلى قسمين».

٨- أى : الجزء الثانى من معديكرب ، انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٣ - ١٣٤ ، والأشمونى : ٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠

الكنايات

قال صاحب الكتاب :

«وهى كم وكذا وكيت وذيت» ، إلى آخره.

قال الشيخ : علّه بناء «كم» الاستفهاميّه ظاهره ، وهى تضمّنها (۱) معنى حرف الاستفهام ، وأمّا الخبريّه فيجوز أن يكون لشبهها بأختها لفظا وأصل معنى ، وهو كنايه للعدد (۲) ، أو لوضعها (۳) على حرفين كوضع الحروف (۴) ، أو لأنّها نقيضه «ربّ» أو لتضمّنها معنى الإنشاء ، وهو فى الغالب بحرف ، فكأنّها تضمّنت حرفا مقدّرا ، ولذلك استحقّت صدر الكلام (۵).

ومعنى الكلام الإنشائىّ أن لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، بل لنوع من الكلام محقق (۶) فى النفس ليس له اعتبار من خارج بموافقه (۷) له فيسمّى صدقا ولا بمخالفه فيسمّى كذبا ، والخبر بخلافه لنوع من الكلام فى النّفس له اعتبار من خارج بموافقه فيسمّى / صدقا أو بمخالفه فيسمّى كذبا (۸) ، فمثال الإنشاء قولك : قم واقعد ، فإنّه لطلب محقّق لا يعتبر بأمر من خارج ، فلا يقال له : صدق ولا كذب ، والخبر كقولك : «زيد قائم» ، فيعتبر بأمر من خارج ، وهو تحقيق النسبه إلى زيد ، لا باعتبار النّفس ، فإن كانت محقّقه سمّى صدقا ، وإن كانت منتفيه سمّى كذبا (۹).

وأمّا «كذا» [وهو كنايه عن الحدث](۱۰) فعلّه بنائها إمّا أن نقول : لشبهها بكم فى معناها فألحقت

۱- فى د : «وهو تضمنه».

۲- سقط من ط : «للعدد». خطأ.

۳- فى ط : «بوضعها».

۴- سقط من ط : «الحروف». خطأ.

۵- انظر تعليل بناء كم فى أسرار العربيه : ۲۱۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۱۲۵ - ۱۲۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۲۲

۶- فى ط : «المحقق».

۷- سقط من ط : «بموافقه». خطأ.

۸- سقط من ط : «صدقا أو بمخالفه فيسمى كذبا». خطأ.

۹- سقط من ط : «وإن كانت منتفيه سمّى كذبا». خطأ.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

بها ، وإمّا لأنّها كاف التشبيه دخلت على ذا واستعملت كنايه ، فبقيت على أصلها فى البناء.

وأمّا «كيت» و «ذيت» فعلّه بنائهما أنّهما كنايتان عن الجمل ، والجمل مبنيّه باعتبار الجمليّه ، فبنيت تشبيها لها بما كنى بها عنه.

قوله (۱) : «ومميّز الاستفهاميّه مفرد».

منصوب ، والخبريّه مجرور مجموع أو مفرد ، إنّما كان مميّز الاستفهاميّه منصوبا مفردا لأنّه لمطلق العدد من غير نظر لقلّه وكثره (۲) ، فجعل له تمييز مطابق للعدد المتوسّط وهو أحد عشر ، ولم يجعل له القلّه ولا الكثره كمميّز المائه والثلاثه (۳) ، فيكون تحكّما.

وأمّا «كم» الخبريّه فجعل لها لمّا كانت للكثره مميّز موافق لمميّز عدد الكثره ، وهو المائه والألف ، وهو مفرد مخفوض ، وجاء فيه الجمع تقويه لمعنى الكثره ، إذ ليس فى لفظ كم ما يشعر بخصوصيّه الكثره المقصوده بخلاف الألف ، فإنّ فيها ما يشعر ، فاستغنت عن الجمعيّه (۴).

قوله : «وتقع فى وجهيها مبتدأه» إلى آخره.

قال الشيخ : ولا يقال : «مالك كم» (۵) ، ولا تقع إلّا فى صدر الكلام عند البصريّين (۶) ، فلذلك لم تقع فاعله ، ولا على صفه يلزم منها تقديم العامل إلّا إذا كانت مضافا إليها ، فإنّه مغتفر تقديم المضاف عليها (۷) ، إمّا لأنّه متعذّر تأخيره ، وإمّا لأنّ معنى الاستفهام ينسحب إليه ، فتصير الكلمتان للاستفهام ، فلم يبق إلّا أن تقع مبتدأه أو معموله لفعل بعدها ، وتعرف ذلك بأن تنظر إلى ما وقع بعدها ، فإن كان اسما خبرا عنها وجب أن تكون مبتدأه ، كقولك : «كم مالك» وشبهه ، وإن لم يكن اسما هو خبر عنها وجب أن يكون ثمّه فعل ، فتنظر فإن كان مسلّطا على كم وجب أن تكون

۱- ترتيب هذا الفصل قبل الذى يليه ، انظر المفصل : ۱۸۰

۲- سقط من ط : «لقله وكثره». خطأ.

۳- سقط من د : «والثلاثه».

۴- انظر تعليل نصب مميز كم الاستفهاميه وجر مميز كم الخبريه فى المقتضب : ۳ / ۵۹ ، وأسرار العربيه : ۲۱۵.

۵- سقط من د : «ولا يقال : مالك كم».

۶- انظر المقتضب : ۳ / ۵۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۲۲.

۷- سقط من د : «عليها».

معموله له على (۱) حسب ذلك التسليط مفعولا به أو ظرفا أو مصدرا ، كقولك : «كم رجلا (۲) ضربت» و «كم يوما ضربت زيدا» و «كم ضربه ضربت زيدا» ، وإن لم يكن مسلّطا عليه (۳) فلا يخلو إمّا أن يكون مسلّطا على ضميرها تسلّط المفعوليّه أو لا ، فإن كان الأوّل فلك فيه وجهان ، كمسأله «زيد ضربته» ، مثاله «كم رجلا ضربته» ، إلّا أنّك / إذا قدّرته منصوبا وجب أن تقدّر الناصب متأخّرا عنها (۴) ، فتقول : «كم رجلا ضربت ضربته» لما تقدّم من أنّ لها صدر الكلام ، وإن لم يكن مسلّطا عليها ولا على ضميرها وجب أن تكون مبتدأ ، كقولك : «كم رجل قام» و «كم رجل جاءك» وشبهه ، ثمّ مثّل بالمبتدأ ، ثمّ مثّل بعده بمثالين آخرين للابتداء بيّن بهما أنّ ما يصلح صفه للمميّز يصحّ أن يكون خبرا ، وهو قوله : «كم منهم شاهد على فلان ، وكم غلاما لك ذاهب» ثمّ مثّل بالمفعوليّه والإضافه.

قوله : «وإذا فصل بين الخبريّه ومميّزها نصب».

قال الشيخ : جاز الفصل بين كم ومميّزها (۵) ، ولم يجز فى مثل «عشرين رجلا» من حيث إنّ «عشرين رجلا» الغرض فيه تبيين الذات أوّلا ، وإنّما جيء بعشرين ليبيّن بها خصوصيّه العدد ، فهما (۶) جميعا كأنّهما شيء واحد ، ألا ترى أنّ هذين المعنيين لمّا كان التعبير عنهما بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولهم : رجل ورجلان ، فصار «عشرون رجلا» بمثابه قولك : رجلين ، فكما أنّ رجلين (۷) لا يفصل بين حروفه فكذلك «عشرون رجلا» ، بخلاف «كم» فإنّها فى أصل وضعها للإبهام ، وليست مع مميّزها كعشرين مع مميّزه ، ألا ترى أنّك لو قلت : «كم رجلا» لم تبيّن به خصوصيّه العدد ، فقد ظهر الفرق بين البابين.

والمختار النّصب عند الفصل لأنّه فى التقدير المختار مضاف إليه ، والفصل بين المضاف

۱- سقط من ط : «على».

۲- سقط من د : «رجلا».

۳- لعل الأصح : «عليها».

۴- فى د : «عن كم».

۵- فى د : «كم الخبريه ومميزها» ، يجوز الفصل بين كم الاستفهاميه ومميزها فى السعه ، ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا فى ضروره ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۹.

۶- فى ط : «فيهما». تحريف.

۷- سقط من د : «فكما أنّ رجلين». خطأ.

والمضاف إليه ضعيف ، ولمّا ضعف أن يكون مضافا إليه نقل إلى إعراب عموم التمييز ، وهو النّصب ، وقد جاء الجرّ (١) مع الفصل ، إمّا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وإمّا على أن يكون مجرورا بإضمار «من» (٢).

قال : «وتقول ، كم غيره لك» إلى آخره.

قال الشيخ : إنّما ذكر هذا الفصل ليعرّف أنّ غيره ومثله وشبههما ممّا لا يتعرّف بالإضافه يصحّ أن يقع مميّزا لكم ، كما صحّ أن يقع مجرورا ل ربّ.

«وقد ينشد بيت الفرزدق (٣) :

كم عمّه لك يا جرير وخاله

فدعاء قد حلبت علىّ عشارى»

إلى آخره ، فالنّصب كما ذكر ، والجرّ كذلك [على الإضافه](٤) ، والرّفع على معنى كم مرّه أو كم مرّه عمّه لك حلبت علىّ عشارى ، فكم منصوب على الظّرف ب «حلبت» ، أو على المصدر - إن جعلنا المرّات للحلبات - ب «حلبت» أيضا ، فتقديره على الأوّل : حلبت زمانا كثيرا ، وعلى الثانى حلبت حلبات كثيره ، ولا فرق فى المعنى بين أن يقدّر استفهاما أو خبرا ، إذ معناه فى الخبر كثيرا من الأزمان عمّاتك وخالاتك حلبت لى ، أى : كانوا (٥) خدما لى فى / أوقات كثيره ، وإذا جعلته استفهاما كان معناه : أخبرنى أىّ عدد من الأزمان أو من الحلبات عمّه لك وخاله حلبت علىّ عشارى؟ أى : ذلك كثير لا أعرف عدده ، فأخبرنى عن عدده ، وهذا المعنى أبلغ من الأوّل فى الذّمّ لما فيه من الاستهزاء.

وقوله : «تقديره (٦) كم مرّه حلبت علىّ عمّاتك».

١- فى ط : «الخبر» تحريف.

٢- هذا مذهب الكوفيين ، انظر المقتضب : ٣ / ٦٠ ، والإنصاف : ٣٠٣ - ٣٠٩.

٣- البيت فى ديوانه : ١ / ٣٦١ ، والكتاب : ٢ / ٧٢ ، ٢ / ١٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٣٣ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٥٥٠ ، والخزانه : ٣ / ١٢٦ ، والأفدع : الذى يمشى على ظهور قدميه ، والعشار بكسر العين جمع عشراء بضم ففتح وهى التى مضى على حملها عشره أشهر.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- لعل الأصح : «كنّ».

٦- سقط «تقديره» من المفصل : ١٨٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٤ / ١٣٣.

إن أراد به تحقيق الإعراب لم يستقم ، لأنّ عمّاتك فيما (۱) قدّر فاعل ، وهى فى البيت مبتدأ لتأخّر الفعل عنها (۲) ولا يتقدّم الفاعل على فعله ، وإن أراد به تبيين المعنى وإيضاحه فهو مستقيم ، لأنّ «عمّاتك حلبت» و «حلبت عمّاتك» سواء.

قوله : «والخبريّه مضافه إلى مميّزها» إلى آخره.

تقدير الإضافه هو الوجه لما يلزم من إضمار الجارّ [لو لم تقدّر الإضافه](۳) ووجه القول الآخر (۴) ما ثبت من إظهار الجارّ فى كثير من كلامهم وهى (۵) مع حذفها (۶) بمعناها (۷) ، فحملت عليها ، وهذا القول ليس كقول من يقول : العامل فى زيد فى «غلام زيد» حرف الجرّ المقدّر فى المعنى عاملا (۸) ، لأنّ هذا كقول من يقدّر الاسم الأوّل تامّا منوّنا فى التقدير ، و «من» مضمره ، وذلك يجعل الحرف المقدّر فى المعنى عاملا مع كون الأوّل مضافا لفظا ومعنى ، والله أعلم.

۱- فى ط : «فيها». تحريف.

۲- فى د : «الفعل وهو حلبت عنها».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- أى : قول من يقول إن كم منونه فى التقدير.

۵- أى : كم.

۶- أى : حذف من.

۷- أى أنّ إضافه كم إلى مميزها على تقدير من وهذا رأى الفراء والكوفيين ، انظر : الإنصاف : ۳۰۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۲۰.

۸- سقط من د : «فى المعنى عاملا». وانظر ما تقدم ورقه : ۹۵ ب من الأصل.

ومن أصناف الاسم : المثنّى

اشاره

قال صاحب الكتاب :

«هو ما لحقت آخره زيادتان» إلى آخره

قال الشيخ : هذا الحدّ هو الذى يستقيم فى حدّ المثنّى ، وإذا حددنا التثنيه قلنا : إلحاق الاسم زيادتين ، إلى آخره ، وليس قول من قال : «ضمّ شيء إلى مثله» فى حدّ المثنّى بشيء (۱) ، لأنّك لو قلت : زيد وزيد فهذا (۲) ضمّ شيء إلى مثله ، وليس بمثنّى.

وقوله : «لتكون الأولى علما لضمّ واحد إلى واحد».

يعنى إلى (۳) واحد من جنسه المسمّى بذلك الاسم ، كقولك فى رجل : رجلان ، وهل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنّيه باعتبار المدلولين ، كقولك : عينان فى عين الشمس وعين الماء؟ فيه خلاف ، والظّاهر جوازه شاذّا ، والكثير المستعمل خلافه (۴).

وقالوا : زيدان وعمران فى الأسماء الأعلام ، وإن كانت باعتبار مسمّياتها كالأسماء المشتركه ، لأنّها لم يسمّ بها باعتبار أمر جامع فى مسمّياتها ، وهذا ممّا يقوّى قول من يقول : إنّ الاسم المشترك يثنّى ، وإن اختلف مدلوله.

والجواب أنّها إنّما / ثنّيت بعد ما (۵) أخطر المتكلّم المسمّيات بزيد بباله ، وقدّر انتفاء العلميّه منها ، فصارت كأنّها أسماء أجناس كرجل باعتبار ما تحته ، فثنّاها كما يثنّى رجل بعد أن قدّرها مثله ، وهذا المعنى هو الذى جوّز أن يقال : الزيد وزيد فلان ، ولو لا تقديرها نكره لم يستقم تعريفها ، ومهما قدّرت نكره صارت كأسماء الأجناس المشتركه فى أمر واحد ، إلّا أنّ أسماء الأجناس مشتركات فى أمر معنوىّ محقّق ، وهذه مشتركه فى أمر مقدّر ، وهو كونه مسمّى بزيد.

۱- كذا عرف ابن يعيش المثنى ، انظر شرحه للمفصل : ۴ / ۱۳۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۵۹ - ۶۰

۲- سقط من ط : «فهذا».

۳- سقط من د : «إلى».

۴- صحّح ابن مالك والجزولى والأندلسى جواز تثنيه المشترك ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۵۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۷۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۵۵ - ۲۵۶ ، وحاشيه الصبان : ۱ / ۷۶

۵- سقط من د : «ما». خطأ.

فإن قيل : إذا كانت تثنيتها كباب تنكيرها وتعريفها باللّام ، وذلك شاذّ ، فليكن أيضا تثنيتها شاذّا ، وليس بشاذّ بالإجماع ، دلّ على أنّه ليس مثله.

فالجواب أنّ زيدا إذا نكّر وعرّف فقد استعمل على خلاف ما وضع له من غير ضروره ، لأنّه يمكن استعماله علما فى كلّ موضع ، فجعله نكره بهذا التقدير إخراج له عن أصله لغير ضروره ، وأمّا زيدان فلا يمكن استعماله علما لأنّ تثنيته تنافى علميّته ، فلا يلزم من شذوذ ما يمكن جريه [وهو الزيد بأن يقال : زيد بغير الألف واللّام](١) على أصله شذوذ ما لا يمكن إجراؤه على أصله [كزيدان بأن يقال : هو علم](٢).

قوله : «والثانيه (٣) عوضا من الحركه والتنوين».

هو مذهب البصريّين (٤) ، وأمّا الكوفيّون فيقولون : إنّها عوض من التنوين (٥) ، ويستدلّون بقولك : «جاءنى غلاما زيد» فحذفها يدلّ على أنّها كالتنوين ، والبصريّون يستدلّون بقولك : الغلامان ، فإثباتها يدلّ على أنّها كالحركه ، إذ التنوين لا ثبات له مع اللّام.

والوجه أنّها كالحركه فى موضع وكالتنوين فى موضع ومثلهما فى موضع (٦) ، فإذا قلت : رجلان كانت عوضا من التنوين والحركه جميعا ، وإذا (٧) قلت : الرجلان كانت عوضا من الحركه ، فإذا قلت : «غلاما زيد» كانت عوضا من التنوين (٨).

قوله : «ومن شأنه إذا لم يكن مثّنى منقوص».

يعنى بالمنقوص ما آخره ألف ، وهذا غريب فى الاصطلاح ، وإنّما المنقوص فى الاصطلاح ما نقص من آخره حرف كقاض وعصا ، أو ما نقص بعض الإعراب كقاض ، وأمّا إطلاق المنقوص

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى المفصل : ١٨٣ «والأخرى».

٤- انظر الكتاب : ١ / ١٧ ، والمقتضب : ١ / ٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٤٠

٥- ذهب ثعلب إلى أن نون التثنيه عوض من تنوينين ، انظر : أسرار العربيه : ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧٥

٦- حكى ابن يعيش هذا الرأى فى النون ولم ينسبه ، انظر شرحه للمفصل : ٤ / ١٤٥ - ١٤٦

٧- فى د : «عوضا منهما وإذا».

٨- بعدها فى ط : «والحركه جميعا».

على (۱) ما (۲) فی آخره ألف خاصّه فلیس بمعروف (۳)

[تثنیه المنقوص]

قوله : «ولا یخلو المنقوص» إلی آخره.

قال : المنقوص علی اصطلاحه (۴) وهو ما فی آخره ألف ، لا یخلو من أن یکون ثلاثیا أو فوقه ، فإن کان ثلاثیا وجب ردّ الألف إلی أصلها لوجوب حرکتها لوقوع الألف بعدها ، والواو والیاء لا تعلّان / إذا وقعتا قبل الألف ، کقولک : غزوا ورمیا إمّا کراهه اجتماع الألفین ، أو کراهه اللّبس فی الأصل (۵) وحمل البواقی علیه ، وإذا لم تعلّ وجب أن تبقی علی الأصل ، فتقول : قفوان ورحیان.

«وإن جهل أصلها» نظر إلی الإماله کما ذکر (۶) وإن کانت فوق الثلاثه لم تقلب إلّا یاء ، وإنّما قلبت یاء فیما أصله واو لأحد أمرین :

إمّا لأنّها فی أصل الأفعال فعل بها ذلک ، فأجریت الأسماء علیها (۷) کقولهم : أغزیت واستغزیت ، وإمّا استثقالا لها آخرا فیما کثرت حروفه ، فأبدلوا منها الیاء لخفّتها.

«وأمّا مذروان (۸) فلأنّ التثنیه فیه لازمه» إلی آخره.

وجه اعتراضه أنّه اسم رباعیّ جاءت فیه الواو رابعه ولم تقلب یاء ، وجوابه أنّ مذروان لا یقال فی مفرده : مذرا (۹) فإن علّلنا بالوجه الأوّل (۱۰) فلیس آخره ألفا مخفّفه عن واو حتّی تبدل عن الألف یاء ، بل هذه لم تزل واوا للزوم التثنیه ، وإن علّلنا بالثانی (۱۱) فالواو لم تقع متطرّفه ، لأنّ

۱- سقط من د : «علی». خطأ.

۲- فی د : «بما». تحریف.

۳- سمّی سیبویه المقصور منقوصا فقال : «اعلم أنّ المنقوص إذا کان علی ثلاثه أحرف فإن الألف بدل ولیست بزیاده کزیاده ألف حبلی». الکتاب : ۳ / ۳۸۶ ، وانظر الکتاب : ۳ / ۳۸۹.

۴- فی د : «اطلاحه». تحریف.

۵- بعدها فی د : «لو کان من الواو أو من الیاء وحمل ...».

۶- فی ط : «ذکروا».

۷- انظر أمالی ابن الشجری : ۱ / ۱۹

۸- «المذروان : ناحیتا الرأس» اللسان (ذرا)

۹- انظر الکتاب : ۴ / ۴۱۵ ، والمقتضب : ۱ / ۱۹۱ ، وسر الصناعه : ۴۶۹ ، ۷۰۹

١٠- أى : كراهه اجتماع ألفين.

١١- أى : كراهه اللّبس فى الأصل ، وهذان الوجهان هما اللذان علّل بهما ابن الحاجب عدم إعلال الواو والياء إذا وقعتا قبل الألف.

التثنيه لازمه فلم تقع متطرّفه ، ولذلك شبّهها بالواو الواقعه فى جباوه [بمعنى جبايه](۱)

قوله : «وما آخره همزه» إلى آخره ، ثمّ قال فى آخر الفصل : «فهذه الأخيره تقلب واوا لا غير ، والباب فى البواقى أن لا يقلبن».

قوله : «والباب فى البواقى أن لا يقلبن ، وقد أجيز القلب» يوهم أنّ ثلاثه الأبواب مستويه فى البقاء والقلب ، وليس الأمر كذلك ، بل الأولى الباب فيها أن لا تقلب ، والقلب ضعيف جدّا (۲) والقلب فى الثانيه (۳) أولى منه فى الأولى ، والقلب فى الثالثه (۴) أظهر منه فى الثانيه.

وإنّما كان القلب ضعيفا فى الأولى لأنّها همزه أصليّه ، لم يوجد ما يوجب تغييرها ، فكان بقاؤها على حالها أولى ، والثانيه ليست همزه أصليّه ، ولكنّها منقلبه عن حرف أصلىّ ، فكان القلب أظهر لفوات أصليّه الهمزه ، والثالثه ليست أصليّه ولا منقلبه عن حرف أصلىّ ، فكان القلب أظهر لفوات أصليّه الهمزه وفوات الحرف الأصلىّ المنقلبه عنه الهمزه ، وأمّا الرابع وهو حمراء وصحراء فإنّما أوجبوا فيه القلب للفرق بين همزه التأنيث وغيرها ، وكانت أولى بالقلب ، إذ لا أصل لها ولا عن أصل ولا مشبّه (۵) بالأصل (۶) ، وقلبت واوا إمّا (۷) لأنّه الذى ثبت لها فى النّسب فحمل عليه ، وإن اختلفت العلّه ، وإمّا لأنّها عن همزه ، والواو أقرب / إليها لمشاكلتها لها فى الثّقل ، وإمّا كراهه الأداء إلى ياءين بعد ألف لو قالوا : حمرايين ، وإمّا ليفرقوا بينها وبين الألف المقصوره بأمر فيها ، والتى لا ألف قبلها لم يقلبوها ذلك القلب ، لأنّ القلب ثمّه الواجب والجائز إنّما كان إمّا (۸) لأنّها زائده مع استثقال همزه بين ألفين (۹) ، وإمّا لاستثقالها بين ألفين ، ولم يوجد فى هذه شىء من ذلك ، نعم قد تخفّف الهمزه على ما يأتى فى تخفيف الهمزه ، وليس من هذا الباب.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- أى : فى مثل قرّاء.

۳- أى : فى مثل كساء.

۴- أى : فى مثل علباء.

۵- فى ط : «مشبّهه».

۶- فى ط : «بالأصلى».

۷- سقط من ط : «إمّا» خطأ.

۸- سقط من ط : «إمّا». خطأ.

۹- بعدها فى ط : «كحمراءان».

[تثنيه الجمع]

قوله (۱) : «وقد يثنّى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين» إلى آخره.

قال الشيخ : تثنيه الجمع قليل ، وسبب قلّته أنّ مفرده يعطى ما تعطى التثنيه ، فيقع ذكر التثنيه ضائعا ، ولكن قد يجرى فى بعض المعانى (۲) ما يحتاج إلى ذكر الجمع مثنّى ، مثل قوله عليه السلام : «كالشّاه العائره بين الغنمين» (۳) فلذلك يستحسن مثل ذلك ، فإنّه لا يمكن التعبير بمجرّد الجمع ، بخلاف قولك : «عندى رجالان» ، فإنّه ضعيف.

قوله : «ويجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متّصلين» (۴) إلى آخره.

يعنى إذا قصد التعبير عن اثنين فى المعنى مضافين إلى اثنين ، وهما متّصلان بهما فى المعنى عبّر عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان مثنّى فى المعنى ، وسببه كراهه اجتماع لفظ تثنيتين فيما تأكّد اتّصالهما لفظا ومعنى ، فعلى ذلك تقول : «اضرب رؤوسهما» ، ولا فرق بين أن يكون الأوّل متّحدا فى كلّ واحد منهما أو متعدّدا ، فلذلك تقول : «قطعت أيديهما» وأنت تريد يدا من كلّ واحد منهما ، وقال الكوفيّون : شرطه أن يكون الأوّل متّحدا فى كلّ واحد منهما (۵) كقوله تعالى : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما)(۶) وهو مردود بقوله : (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما)(۷) والمراد أيمانهما ، فبطلت شرطيّه الاتّحاد.

«وقال (۸)

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلا من المفصل : ۱۸۵

۲- سقط من ط : «المعانى». خطأ.

۳- فى د : «مثل المنافق كالشاه العائره بين الغنمين تعير إلى هذه مره وإلى هذه اخرى». والحديث فى مسند الإمام أحمد ۲ / ۶۱۰ ، ۲ / ۶۷۹ ، «العائره : المتردده بين قطيعين لا تدرى أيهما تتبع». اللسان (عير).

۴- فى د : «متصلين اتصال الخلقه ، إلى آخره» وهذه الزياده ليست فى المفصل : ۱۸۷ ، ولا فى شرح ابن يعيش : ۴ / ۱۵۵.

۵- انظر معانى القرآن للفراء : ۱ / ۳۰۶ - ۳۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۱۵۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۷۶ - ۱۷۷.

۶- التحريم : ۶۶ / ۴ ، والآيه (إِنْ تَتُوبا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما).

۷- المائده : ۵ / ۳۸ ، والآيه (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَهُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما).

۸- فى د : «وقال خطام المجاشعى : ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور التّرسين». والرجز بهذ النسبه فى الكتاب : ۲ / ۴۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۴ / ۱۵۶ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۸۹ ، وصحّح البغدادى هذه النسبه فى الخزانه : ۳ / ۳۷۴ - ۳۷۵ ونسب فى الكتاب : ۳ / ۶۲۲ إلى همیان بن قحافه. والمهمه : القفر المخوف ، والقذف : البعيد من الأرض ، والمرت بفتح الميم وسكون الراء المهمله : الأرض التى لا ماء فيها ، والظهر : ما ارتفع من الأرض ، الخزانه : ۳ / ۳۷۵.

ظهراهما مثل ظهور التّرسين

فاستعمل هذا والأصل معا».

يعنى بقوله : «هذا» وضع الجمع موضع التثنيه ، وهو إشاره إلى حكم هذا الفصل ، وهو قوله : «ظهور التّرسين».

وقوله : «والأصل» يعنى [وضع](١) لفظ المثنّى للدّلاله على التثنيه على القياس الأصلىّ ، وهو قوله : «ظهراهما» ، ثمّ بيّن أنّ الشّرط الاتّصال [خلقه](٢) لامتناع أفراسهما وغلمانهما لمّا فقد الاتّصال.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ومن أصناف الاسم : المجموع

[ما يجمع جمع مذكر سالما]

قال الشيخ : لمّا كان غرض المصنّف الدّلاله على بيان لفظ (۱) السّالم المذكّر لاختلاف / آخره بالحروف (۲) لاختلاف العامل لم يمكنه حدّ المجموع المكسّر معه لاختلافهما فى هذا المعنى ، فجعل كلّ واحد على حده ، ثمّ حدّ المجموع السّالم المذكّر على نحو حدّ التثنيه ، وذكر السالم المؤنّث بالألف والتاء لئلّا يتوهّم عموم السّالم فيما ذكر ، واستغنى عن أن يعيد لفظا آخر (۳) للمذكّر (۴) السّالم ، إذ لفظه فيه تنبيه (۵).

«فالذى بالواو والنون لمن يعلم (۶) فى أعلامه وصفاته».

أراد بعض أعلامه وصفاته ، وإلّا فلا يستقيم التعميم ، فإنّ طلحه وشبهه لا يجمع جمع التصحيح ، وهو من أعلام من يعقل ، وأحمر وعلّامه وجريح من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون ، وإنّما يجمع بالواو والنون كلّ مذكّر علم (۷) يعقل أو صفه لمذكّر يعقل ليست أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا (۸) مؤنّثه جاريه على المذكّر [كعلّامه ونسّابه](۹) ولا مذكّره يجرى على المؤنّث [كصبور وشكور وجريح](۱۰) إلّا ما شذّ من الذى ذكره [كامرأه عاشق وناقه ضامر وامرأه مرضع فلان](۱۱) وما لعلّه وجد (۱۲) من غيره.

[ما يجمع بالألف والتاء المزيدتين]

وقوله : «والذى بالألف والتاء للمؤنّث فى أسمائه وصفاته».

۱- فى ط : «اللفظ». تحريف.

۲- سقط من د : «بالحروف».

۳- سقط من د : «آخر». خطأ.

۴- فى د : «للمكسر». تحريف.

۵- فى د : «يبينه».

۶- سقط من د : «لمن يعلم». خطأ.

۷- سقط من ط : «علم» خطأ.

۸- سقط من ط : «ولا». خطأ.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٢- فى د : «يوجد». والعباره فى ط : «وأما العله فتؤخذ من غير». تحريف.

يريد بعض صفاته ، وهو كلّ صفه ليست فعلاء أفعل ولا فعلى فعلان ولا مذكّره (۱) تجرى على المؤنّث كطالق وجريح ، كأنّه استغنى عن بيان ذلك ههنا بتفاصيل ستأتى فى [أثناء](۲) الباب.

ثمّ قال : «والثانى يعمّ من يعلم وغيرهم فى أسمائهم وصفاتهم».

يعنى المكسّر ، وقوله : «فى أسمائهم وصفاتهم» يريد فى بعض الصّفات ، إذ بعضها لا يجمع إلّا مصحّحا (۳) كمكرم ومكرم على ما سيأتى ، وحكم الزيادتين كحكمهما فى مسلمات على ما تقدّم.

«وقد أجرى المؤنّث على المذكّر فى التسويه» ، إلى آخره.

أى : جعل علامه النّصب والخفض الكسره حملا له على المذكّر حيث جعل علامه الخفض والنّصب الياء كراهه أن يكون للمؤنّث على المذكّر مزيّه.

وإنّما أعرب الجمع الصحيح بالحروف لأنّه زيد فى آخره حرف (۴) علّه مع بقاء صيغته ، فأشبه التثنيه فأعرب كإعرابها ، وإنّما أعرب المثنّى بالحروف لأنّه لمّا تكثّر مدلوله جعلوا إعرابه بشىء هو أكثر من إعراب المفرد ، وهو الحروف ، وكان القياس فيما يعرب بالحروف أن تكون الواو للرفع والألف للنّصب والياء للخفض ، كما هو فى «أخوك» وأخواته ، فقياس «الزيدون» أن يقال فى نصبه : الزيدان وفى خفضه : الزيدين على ما هو عليه فى الرفع ، / وقياس التثنيه أن يقال فى الرفع : الزيدون وفى النّصب : الزيدان وفى الخفض : الزيدين ، فجاء الجمع فى الرّفع والخفض على القياس ، وجاءت التثنيه فى الخفض على القياس لا غير ، وإنّما كان ذلك من جهه أنّ الألف التى هى قياس النّصب لو بقيت لهما لالتبس التثنيه بالجمع فى قولك ضارباك ، لأنّ النون تحذف ، وما قبل الألف لا يكون إلّا مفتوحا ، فلا يفرق (۵) بين كونه تثنيه أو مجموعا ، فلمّا جاء اللّبس من الألف فى النّصب أسقطت منهما جميعا فى النّصب ، ثمّ لمّا كانت الألف أخفّ حروف (۶) العلّه كره أن تخلّى بالكلّيّه ، فجعلت عوضا عن الواو فى التثنيه ، ثمّ حمل فى كلّ واحد منهما المنصوب على المخفوض ، إذ لم يبق غير ذلك ، فصار الأمر على ما ذكر فى حدّ الجمع والتثنيه (۷).

۱- فى ط : «مذكرا». تحريف.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى الأصل. ط : «صحيحا» وما أثبت عن د.

۴- فى الأصل. ط : «حروف». وما أثبت عن د.

۵- فى ط : «فرق».

۶- فى د : «أخف من حروف». مقحمه.

۷- انظر تعليل استواء النصب والجر فى التثنيه والجمع فى المقتضب : ۱ / ۷ ، والخصائص : ۲ / ۳۵۵ ، وأسرار العربيه : ۴۹ - ۵۰

«فصل : وينقسم إلى جمع قلّه وجمع كثره»

ويعنى بجمع القلّه ما ذكر ، وجمع الكثره ما زاد عليه ، وصيغ جمع القلّه أبنيه مخصوصه من جموع التكسير ، وهى ما ذكر ، وجميع صيغ التصحيح وصيغ جموع التكسير ما عدا ذلك (۱).

قوله : «وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون فى النون».

قال الشيخ : جعل الإعراب فى النون مع بقائه جمعا شاذّ ، ولم يأت مع شذوذه إلّا فى أسماء جمعت جمع التصحيح على غير قياس ، كأنّها لمّا كانت مستحقّه للتكسير جرى فيها إعرابه ، من ذلك قولهم : سنين (۲) على ما ذكر ، ومنها أسماء الأعداد كقوله (۳) :

[دعانى من نجد فإنّ سنينه

لعبن بنا شيبا وشيّبننا مردا

وكقول سحيم (۴) :

وما ذا يدّرى الشّعراء منّى](۵)

وقد جاوزت حدّ الأربعين

ولا بدّ من الياء لأنّ الإعراب لا يكون بجهتين ، والتزام الياء دون الواو لخفّتها وثقل الواو.

قوله : «وللثّلاثىّ المجرّد إذا كسّر عشره أمثله» ، إلى آخره.

ثمّ تعرّض لأبنيه الجمع ولم يذكر المفردات ، ولم (۶) يذكر لكلّ مفرد أبنيته التى (۷) جمع عليها ، لأنّه لا يفيده كبير غرض ، إذ ذلك لا ينضبط إلّا بالسّماع فى كلّ لفظه ، وهو حظّ اللغه ،

۱- اضطربت العباره فى ط : فجاءت على النحو التالى : «وجميع صيغ التصحيح وصيغ جموع القله أبنيه مخصوصه من جموع التكثير ما عدا ذلك».

۲- بالتنوين هى لغه بنى عامر وبغير تنوين لغه بنى تميم ، انظر الأشمونى : ۱ / ۸۷ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۷۶ - ۷۷

۳- هو الصمه بن عبد الله القشيرى ، والبيت فى ديوانه : ۶۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۲ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۶۹ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۵۳

۴- هو سحيم بن وثيل الرياحى ، والبيت بهذه النسبه فى طبقات فحول الشعر : ۱ / ۷۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۳ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۱۹۱ ، والخزانه : ۳ / ۳۱۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۳۳۲

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى د : «ثم». تحريف.

٧- فى د : «الذى». تحريف.

والذى ينضبط هو أن تعلم أوزان الجمع (۱) وأوزان المفردات ، ويعلم أنّ تلك المفردات لا تخرج عن قبيل هذا الجمع ، وهذا المعنى يحصل بما ذكره ، فإن ذكر من الجموع عشره فى مثال علم أنّ عشره الأوزان المفرده تجمع عليها ، وإن جاءت ناقصه علم أنّ ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك الزّنه ، وبيانه أنّه ذكر فى أفعال جميع الأمثله / ، فعلم أنّ جميع الأمثله تجمع عليه ، ثمّ ذكر فعالا ، وذكر ستّه أمثله ، فنقصت أربعه ، وهى : فعل وفعل وفعل وفعل ، فيعلم أنّ هذه الأربعه لم تجئ على فعال ، وكذلك سائرها ، وهذا هو الذى كان (۲) يحصل لو ذكر المفردات واحدا واحدا ، إلّا أنّه كان يطول الكلام ، وهذا أخصر.

قوله (۳) «والمؤنّث السّاكن الحشو لا يخلو من أن يكون اسما أو صفه» كما ذكر ، «فإذا كان اسما تحرّكت عينه فى الجمع إذا صحّت».

فإن أراد بقوله : «إذا صحّت» حروف العلّه وحروف الإدغام فهو جيّد ، ولكنّه ليس بالظّاهر (۴) وحكمه حكم المعتلّ فى أنّه لا يحرّك تقول : شدّه وشدّات.

قوله : «وبه وبالكسر فى المكسورها» (۵)

كان ينبغى أن ينبّه على المدغم العين والمعتلّ اللّام ، فأمّا المدغم كقولك : حجّه وحجّات فيجب إسكانه ، وأمّا المعتلّ اللّام فالإسكان فيه جائز كذروه وذروات.

وقوله : «وبه وبالضّمّ فى المضمومها كغرفات».

كان ينبغى أن ينبّه على المدغم العين والمعتلّ اللّام ، فأمّا المدغم فيجب إسكانه كقولك : عدّه وعدّات ، وأمّا المعتلّ اللّام فيجوز إسكانه كعروه وعروات وخطوه وخطوات (۶).

ثمّ أورد اعتراضا على قوله : «وتسكّن فى الصفه» ، وقد قالوا : لجبات وربعات ، وهى

۱- فى د : «أوزان فى الجمع». مقحمه.

۲- فى د : «الذى فى كان». مقحمه.

۳- تجاوز ابن الحاجب فصلين من المفصل : ۱۹۱.

۴- فى د : «بظاهر».

۵- بعدها فى د : «أى بالفتح وبالكسر فى المكسور الفاء كسدرات».

۶- انظر شواذ ابن خالويه : ۲ ، ۳۶ ، والمحتسب : ۱ / ۵۶.

صفات ، تقول : شياه لجبات ، وهى الشّاه التى جف لبنها ، ونساء ربعات للقصيرات (۱) وأجاب بأنّ ذلك فى الأصل من قبيل الأسماء ، فلمّا وصف به (۲) للمح معنى الصفه بقى حكم الاسميّه فى التحريك ، ويجوز أن تقول : لجبات وربعات [بالسكون](۳) وهو القياس (۴) ثمّ قوّى ذلك بأن مثّل بأسماء لا لبس فى اسميّتها ، وقد أجريت صفات على خلاف أصلها بقوله : «امرأه كلبه وليله غمّ» ، [أى : كثيره الغمام](۵) ولو جمعت فى مثل ذلك لقيل : نساء كلبات وكلبات ، فكلبات [بالتحريك](۶) نظرا إلى الأصل ، وكلبات [بالسّكون](۷) نظرا إلى الوصف ، وأمّا مثل «ليله غمّ» فلا يظهر فى الجمع فرق بين كونه (۸) اسما أو صفه ، لأنّ المدغم فيهما سواء على ما تقدّم.

قوله : «وحكم المؤنّث ممّا لا تاء فيه كالذى فيه التاء».

قال الشيخ : قوله : عيرات فى جمع عير إنّما هو لغه هذيل (۹) لأنّه معتلّ العين ، وكذلك البيت (۱۰)

۱- قال ابن منظور : «ورجل ربعه أى : مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير» اللسان (ربع) ، وكذا فى شرح الشافيه للجاربردى : ۲۰۰.

۲- فى د : «بها».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- حكى الكسائى لجبات بإسكان الجيم ، انظر البصريات : ۳۵۴ ، وحكاها الفراء عن بعض العرب وثعلب عن أبن الأعرابى ، انظر اللسان (ربع).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى د : «كونها».

۹- انظر الكتاب : ۳ / ۶۰۰ ، والمقتضب : ۲ / ۱۹۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۱۰۹. «العير : كلّ ما امتير عليه من الإبل والحمير والبغال» اللسان (عير).

۱۰- أى البيت الذى استشهد به الزمخشرى وهو : عيرات الفعال والسّؤدد العد د إليهم محطوطه الأعكام نسبه الزمخشرى وابن يعيش فى شرحه للمفصل : ۵ / ۳۳ إلى الكميت انظر شرح هاشميات الكميت : ۲۶ ، «الفعال : الكرم ، والسؤدد : السياده ، والعدّ بالكسر : الشىء الكثير ، ومحطوطه الأعكام : أى تركب الإبل بأعكامها أى بأحمالها». شرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۳۴ ، وجاء بعد قوله : «البيت» فى د : «لكلّ دهر قد لبست أثوبا». ولعل محلّ الاستشهاد به فى الفقره التاليه ، والرجز لمعروف بن عبد الرحمن كما فى اللسان (ثوب) ، وهو بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۵۸۷ ، والمقتضب : ۱ / ۲۹ ، ومجالس ثعلب : ۳۷۲ ، والمنصف : ۱ / ۲۸۴.

«وامتنعوا فيما اعتلّت عينه من أفعل».

كراهه الضّمّه على الواو والياء ، فلا / يقولون : عود وأعود ولا ذيل وأذيل إلّا ما شذّ.

«وامتنعوا فى الواو دون الياء من فعول».

كراهه الضّمّتين والواوين ، فلا يقولون : قووس إلّا ما شذّ ، [كفوج وفووج](١) ، ولم يكرهوه فى الياء [كبيت وبيوت](٢) لفقدان إحدى (٣) الواوين وقوّتها بالسّكون بعدها ، ومنهم من يكسر الأوّل فى مثل ذلك كراهه الضّمّتين والواو ، فيقول : عيون وشبهه (٤).

و «أفعل» من المعتلّ اللّام (٥) يجب أن يكون من باب قاض ، فيصير لفظه على لفظ أفع فى الرفع والجرّ ، [كجرو وأجر لصغار القثّاء](٦) ، وأفعل فى النّصب ، لأنّه لو بقى لأدّى إلى واو أو ياء قبلها ضمّه ، وليس من لغتهم ، فتبدل الضّمّه كسره ، فيجتمع ساكنان حرف العلّه والتنوين ، فيحذف الأوّل لالتقاء السّاكنين ، فيصير كما ذكر ، كقولك : أدل وأيد ، ورأيت أدليا وأيديا.

و «فعول» من المعتلّ اللّام تبدل فيه الضّمّه كسره لشبهه بما فى (٧) آخره حرف علّه قبلها (٨) ضمّه ، كقولك : دلىّ ودمىّ ، لأنّ أصله دلوّ ، فقلبت الضّمّه كسره ، فانقلبت الواو الأولى ياء ، ثمّ أدغمت فيما بعدها ، سواء كانت واوا أو ياء على أصل الإعلال الذى سيأتى ، وقد جاء الضّمّه فى مثله باقيه فيما كان من ذوات الواو ، مثل قولهم : نحوّ (٩) ، وقد جاء فى الياء (١٠) نادرا ، قالوا : فتوّ ، ويجوز

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال سيبويه : «قالوا : فوج وفؤوج ، وهذا لا يكاد يكون فى الأسماء ولكن فى المصادر». الكتاب : ٣ / ٥٨٨ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٩١.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى ط : «أحد».

٤- انظر الممتع فى التصريف : ٥٠٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ١٥٥

٥- سقط من د : «اللام». خطأ.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «الجرو : الصغير من كلّ شىء» اللسان (جرا). وانظر الكتاب : ٣ / ٥٧٥.

٧- سقط من د : «فى».

٨- لعل الأصح : «قبله».

٩- «النّحو : القصد والطريق». اللسان (نحو). انظر الكتاب : ٣ / ٥٨٨ ، ٤ / ٣٨٤ ، والمنصف : ٢ / ١٢٣ ، والمحتسب : ١ / ٣١٧ ، وشرح الملوكى : ٤٧٨.

١٠- سقط من د : «فى الياء».

كسر الفاء فى المقيس كقولك : دلىّ ونحىّ كراهه الكسره بعد الضّمّه فى أوّل الكلمه فى الاسم.

وقولهم : قسىّ هو جمع قوس ، جمعوه على فعول ، فيكون قووسا (۱) ، فكرهوا اجتماع الضّمّتين والواوين ، فأخّروا الواو إلى موضع اللّام فصار قسوّ ، ففعلوا فيه ما فعلوا فى دلىّ ، فصار قسىّ فلذلك قال (۲) : «كأنّه جمع قسو فى التقدير» كما ذكرناه.

قوله : «ويجمع على (۳) أفعل كآم وهو نظير آكم».

معناه أنّ آم (۴) وزنه أفعل ، فيكون أصله أأمو ، وجب قلب الهمزه الثانيه ألفا ، مثلها فى آدم ، ووجب قلب الضّمّه كسره ، مثلها فى أدل ، لأنّ الواو تنقلب بالكسره ، ثمّ تسكّن لاستثقال الضّمّه والكسره عليها ، مثلها فى قاض ، فيجتمع ساكنان فيحذف حرف العلّه لاجتماعهما ، فيصير آم ، ووزنه أفع ، تقول فى الرفع والجرّ : آم ، وتقول فى النصب : رأيت آميا ، فتثبت الياء لانكسار ما قبلها ، مثله فى «رأيت غازيا».

[تكسير الخماسى]

قوله : «وأمّا الخماسىّ فلا يكسّر إلّا على استكراه».

لأنّه مستثقل فى مفرده ، فإذا جمع (۵) زاد استثقالا إن بقيت حروفه ، أو أخلّ به إن حذف / منها ، فإن كسّر على الاستكراه وجب الحذف ، وقياسه أن يحذف الخامس لأنّه به حصل الثّقل ، فيقال : فرازد وجحامر (۶) ، وقياس من قال : جحيرش وفريزق أن يقول : فرازق وجحارش.

قوله : «وما كان زيادته ثالثه مدّه فلأسمائه فى الجمع (۷) أحد عشر مثالا».

جرى فى هذا الفصل كالفصول الأول لاشتراك الآحاد فى الأبنيه المذكوره ، وهذا لا يكون إلّا فى خمسه أمثله ، لأنّ المدّه إمّا ألف أو واو أو ياء ، فالألف لا يكون قبلها إلّا فتحه ، فيبقى أوّل

۱- بعدها فى د : «بوزن فلوع».

۲- أى : الزمخشرى.

۳- فى المفصل : ۱۹۳ «وعلى» وسقط «يجمع».

۴- آم : جمع أمه والذاهب منها الواو ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۹۹ ، والخصائص : ۲ / ۱۰۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۰۶ ، ۲ / ۱۱۰ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۲۰۴.

۵- فى ط : «اجتمع». تحريف.

۶- «الجحمرش من النساء : الثقليه». اللسان (جحمرش).

۷- فى المفصل : ۱۹۳ «الجموع».

الكلمه ، يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا ، فهذه ثلاثه.

وإن كانت المدّه واوا فلا يكون قبلها إلّا ضمّه ، والأوّل لا يكون إلّا مفتوحا ، لأنّ الكسر ليس من أبنيتهم ، والضّمّ من أبنيه الجموع إلّا ما شذّ من نحو : سدوس للطيلسان الأخضر ، وقد رواه الأصمعيّ بالفتح (۱)

قوله : «ولا يجمع على أفعل» تخصيص له بالمؤنّث ، وبيّن أنّ أمكنا فى جمع مكان (۲) شاذّ (۳)

وإن (۴) كانت المدّه ياء فلا يكون قبلها إلّا كسره ، والأوّل مفتوح ، والضّمّ والكسر ليس من أبنيتهم ، إذ فعيل وفعيل ليس من أبنيتهم ، فثبت أنّها خمسه.

«ولم يجئ فعل فى المضاعف ولا المعتلّ اللّام».

كأنّهم كرهوا أن يأتوا بالمثلين ، لأنّهم فيه بين لبس وثقل ، لأنّهم إن أدغموا لم يعرفوا كونه فعلا أو فعلا (۵) وإن أظهروا استثقل النّطق بالمثلين ، وقد جاء قليلا على فعل مفكوكا إدغامه ، قالوا : سرير وسرر.

وأمّا المعتلّ اللّام فكرهوه ألبتّه لما يؤدّى إلى الإعلال ، لأنّه ليس فى لغتهم ما آخره حرف علّه وقبلها ضمّه ، فإذا أدّى إليه قياس قلبوا الضّمّه كسره ، فلو فعلوا ذلك ههنا لقالوا فى النّصب : فعلا ، فيؤدّى إلى ما ليس من أبنيه أسمائهم ، وقد جاء فعل قليلا ، قالوا ذباب وذبّ (۶) وأمّا المؤنّث فظاهر.

قوله : «ولصفاته تسعه أمثله».

منها أفعلاء ، ولم يذكرها فى الأمثله ، وموضعها بعد «أعداء» (۷) ، فينبغى أن يكون بعده «وأصدقاء» أو نحوه.

۱- انظر السيرافى : ۶۵۴ ، والصحاح (سدس).

۲- سقط من ط : «فى جمع مكان».

۳- فى ط : «من الشواذ».

۴- جاء قبلها فى د : «قوله». والكلام لابن الحاجب.

۵- سقط من ط : «أو فعلا». خطأ.

۶- حكى سيبويه هذه اللغه عن بعض العرب ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۰۴ ، وذكر الرضى أنّ إدغام ذبب مذهب بنى تميم ، انظر شرحه للشافيه : ۲ / ۱۲۹ ، وانظر اللسان (ذبب).

۷- ذكر الزمخشرى مثالا لأفعلاء بعد قوله : «أعداء» فقال : «وأعداء وأنبياء» المفصل : ۱۹۴

«ویجمع جمع التصحیح» ، [فتقول : عدوّون وصدّیقون](۱) لوجود شرائطه ، [وهو کونه صفه لمن یعقل](۲).

وأمّا «فعیل» فبابه ما ذکر ، ولا یجمع جمع التصحیح ، لأنّ فعیلا یکون بمعنی مفعول ، ویکون بمعنی فاعل ، فکأنّهم أرادوا أن یجعلوا بینهما فی الجمع فرقا ، فجمعوا أحدهما جمع السّلامه ، والآخر جمع التکسیر ، / وکان ذلک أولی بالسّلامه لأنّه الأصل ، وفعیل بمعنی مفعول لیس أصلا ، فلمّا لم یجمع بالواو والنون لم یجمع مؤنّثه بالألف والتاء ، لکونه فرعا علیه فی الجمع ، [فیقال : رجال جرحی ونساء جرحی](۳).

«ولمؤنّثها (۴) ثلاثه أمثله».

وعدّ فعلاء ، وفعلاء عند غیره لا یکون جمع فعیله ، إنّما هی جمع فعیل ، وقولهم : خلفاء ظاهر فیما ذکر ، وغیره یزعم أنّه قیل : خلیف وخلیفه ، وأنّ خلفاء جمع خلیف (۵) ، وخلائف جمع خلیفه (۶) ، وإذا احتمل خلفاء أن یکون جمعا لخلیف فلا یجعل أصلا فی جمع فعیله علیه (۷) ، إذ لا یثبت باب مثل هذا بالاحتمال ، بل لا بدّ من ثبت.

قوله : «وما کان علی فاعل اسما» إلی آخره.

لمّا کان هذا الوزن غیر مشارک بمثله (۸) فی أبنیته أفرده.

«وللصفه ثمانیه أمثله».

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فی د : «ولمؤنث الصفات ثلاثه» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۱۹۴

۵- هو اختیار أبی علی الفارسی ، انظر التکمله : ۱۸۵

۶- قال سیبویه : «وقالوا خلیفه وخلائف فجاؤوا بها علی الأصل ، وقالوا : خلفاء من أجل أنّه لا یقع إلّا علی مذکر فحملوه علی المعنی وصاروا کأنهم جمعوا خلیف حیث علموا أنّ الهاء لا تثبت فی التکسیر». الکتاب : ۳ / ۶۳۶ ، وانظر شرح الشافیه للرضی : ۲ / ۱۵۰ ، وشرحها للجاربردی : ۲۱۴. وشواهد الشافیه : ۱۳۹.

۷- جاء فی هامش د : «أی : یعتمد علیه».

۸- فی ط : «لمثله».

وقع فی بعض النّسخ «تسعه» (۱) ، وعدّ فیها فعولاـ ، ومثّل بقعود ولیس ببعید عن الصّواب ، فإن قیل : هو قلیل ففعال أقلّ وقد ذکره.

«وقد شذّ نحو : فوارس».

وهوالک ونواکس ، فأمّا فوارس فالذی حسّن منه انتفاء الشّرکه (۲) بینه وبین المؤنث ، لأنهم لا یقولون : امرأه فارسه (۳) ، وأمّا «هوالک» فجاء فی مثل «هالک فی الهوالک (۴)» ، والأمثال کثیرا ما تخرج عن القیاس ، وأمّا «نواکس» فللضروره (۵) ، فلا اعتداد به.

ویجوز فی فاعل إذا کان لما لا یعقل أن یجمع علی فواعل قیاسا مطّردا ، نقول فی خیل ذکور : روافس ، وسرّه هو أنّ الجمع فیما لا یعقل من المذکّر (۶) یجری مجری المؤنّث فیمن یعقل تاره فی مفرده وتاره فی صفاته وأخباره وأحواله ، ولمّا کانت هذه صفات (۷) لما لا یعقل أجریت ذلک المجری (۸) ، ألا تری أنّ أفعل مذکّر فعل لا یجمع علی فعل ، وفعلی فی مؤنّثه یجمع علی فعل ، وقال الله تعالی : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَیّامٍ أُخَرَ)(۹) ، وأخر جمع آخر لأنّه للیوم ، ولکنّه لمّا کان فیما لا یعقل أجری مجری أخری علی ما ذکر.

«ویستوی فی ذلک ما فیه التاء وما لا تاء فیه».

[یعنی فی فعّل وفواعل](۱۰) لأنّ الغرض التّفرقه بین المذکّر والمؤنّث فی المعنی ، فلا فرق بین وجود التاء وعدمها.

۱- فی المفصل : ۱۹۴ ، وفی شرح ابن یعیش : ۴ / ۵۴ : «تسعه».

۲- فی د. ط : «اللبس».

۳- کذا علل سیبویه قولهم : «فوارس». الکتاب : ۳ / ۶۱۵

۴- انظر المقتضب : ۲ / ۲۱۹ ، وشواهد الشافیه : ۱۴۲

۵- کذا قال سیبویه ، الکتاب : ۳ / ۶۳۳

۶- فی ط : «لا یعقل لمذکر».

۷- فی ط : «الصفات».

۸- من قوله : «فأما فوارس» إلی «المجری». نقله الجاربردی فی شرحه للشافیه : ۲۱۷ - ۲۱۸ ، عن شرح المفصل لابن الحاجب.

۹- البقره : ۲ / ۱۸۴

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «وللاسم ممّا فی آخره ألف تأنیث» إلی آخره.

ثمّ مثّل بصحاری وإناث ، وقیاس ترتیبه أن یمثّل بأربعه لأنّ المفرد مثالان والجمع مثالان ، فیجیء الترکیب / أربعه.

«وللصّفه أربعه أمثله».

ثمّ ذکر فعلا وفعلا ، وفعل وفعل لیس بعام ، إنّما یجمع علی فعل فعلاء أفعل ، وعلی الفعل فعلی أفعل.

قوله : «ویقال : ذفریات (۱)».

تنبیها علی أنّه یجری فیه التصحیح إلّا فعلاء أفعل ، وسببه أنّ أفعل فعلاء موافق لأفعل فعلی فی اللّفظ ، فأرادوا أن یفرّقوا بینهما فی الجمع فجمعوا أفعل فعلی بالواو والنّون وامتنعوا (۲) فی جمع أفعل فعلاء فرقا بینهما ، فلذلک جاز فی فعلی أفعل الفعلیات ، [نحو : کبری أکبر الکبریات](۳) حملا علی مذکّره [لمجیء جمعه أکبرون](۴) ، ولم یجئ فی فعلاء أفعل فعلاوات لامتناع التصحیح فی مذکّره ، ثمّ اعترض (۵) بالخضراوات (۶) ، وأجاب عنها بغلبتها حتّی لا یذکر الموصوف قبلها ، فصارت مثل صحراء ، فأجریت مجراها.

قوله : «وإذا کانت الألف خامسه».

لم یجمع إلّا مصحّحا لأنّه إذا کرهوا التکسیر فی الخماسیّ المذکّر فلأن یکره التکسیر فی المؤنّث أولی.

قوله : «ولأفعل إذا کان اسما مثال واحد أفاعل» إلی آخره.

قال الشیخ : قوله : «وللصفه ثلاثه أمثله» جمع بین أمثله الصفات ، وفعل وفعلان مختصّ

۱- «الذّفری من القفا هو الموضع الذی یعرق من البعیر خلف الأذن». اللسان (ذفر).

۲- فی ط : «واستغنوا».

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أی : الزمخشری.

۶- أی فی الحدیث الذی ساقه الزمخشری وهو «لیس فی الخضراوات صدقه» ، ذکره السیوطی فی الجامع الصغیر وضعفه ، انظر الجامع الصغیر : ۲ / ۳۹۵ ، وانظر أیضا المقتضب : ۲ / ۲۱۷ - ۲۱۸ ، ونصب الرایه للزیلعی : ۲ / ۳۸۶ - ۳۸۸

بأفعل الذى مؤنّثه فعلاء ، وأفاعل مختصّ بأفعل الذى للتفضيل ، وهو الذى مؤنّثه فعلى.

قوله : «وإنّما يجمع بأفاعل أفعل الذى مؤنّثه فعلى».

لا يكفى ، فإنّه يبقى فعل وفعلان ، فيوهم أنّهما مطلقان ، وليس كذلك ، وأفعل التفضيل أيضا يجمع بالواو والنّون دون أفعل الآخر ، وقد ذكر ذلك ، ثمّ أورد قول الشاعر (١) :

أتانى وعيد الحوص .....

.....

البيت ، كالاعتراض على الفصل ، فإنّه إن كان أحوص صفه فليجمع على حوص ، وإن كان علما فليجمع على أحاوص ، فقال : «وهو منظور فيه إلى جانبى الوصفيّه والاسميّه» ، فجمع جمعها فقيل حوص ، وإلى الاسميّه العارضه بالعلميّه فجمع جمعها ، فقيل : أحاوص (٢) ، فهذا معنى قوله : «فمنظور فيه إلى جانبى الوصفيه والاسميّه».

وقوله (٣) : «وكلّ ثلاثىّ فيه زياده للإلحاق بالرّباعىّ» إلى آخره.

حكم الملحق بالرّباعىّ أن يجمع جمع الرّباعىّ ، كقولك جدول وجداول ، [ملحق بجعفر وجعافر](٤) ، وحكم ما فيه زياده غير مدّه يكون بها مماثلا للرّباعىّ أن يجمع جمعه كأجدل وأجادل.

وقوله : «غير (٥) مدّه» احتراز من نحو : فاعل وفعول وفعيل وأشباهها ، فإنّ له جمعا مخصوصا على ما تقدّم.

١- البيت بتمامه : «أتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا» وقائله الأعشى ، وهو فى ديوانه : ١٤٩ ، وإصلاح المنطق : ٤٠١ ، وشرح شواهد الشافيه : ١٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٦٢ - ٦٣ ، والخزانه : ١ / ٨٨ الوعيد : التهديد ، وأراد بالحوص والأحاوص أولاد الأحوص بن جعفر ، والحوص : ضيق فى مؤخّر العين ، انظر الخزانه : ١ / ٨٨

٢- نقل الجاربردى هذا الجواب فى شرحه للشافيه : ٢٢٢

٣- تجاوز ابن الحاجب ثلاثه فصول من المفصل : ١٩٥ - ١٩٦.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- فى المفصل : ١٩٦ «وليست».

وحكم «الرّباعىّ إذا لحقه حرف لين رابع» (۱) أن / يثبت فى جمعه موضعه ، إلّا أنّه يقلب ياء إن لم يكن إيّاها لانكسار ما قبلها ، كقولك : سرداح (۲) وسراديح ، وما كان من الثلاثىّ ملحقا به فحكمه فى الجمع كذلك ، كقولك : قرواح (۳) وقراويح ، وكذلك ما كانت فيه زياده يكون بها موافقا لذلك المثال ، وإن لم تكن للإلحاق كمصباح ومصابيح.

وقوله فى هذا الفصل : «وكذلك ما كانت فيه من ذلك زياده غير مدّه» غير مستقيم ، ولا فرق بين أن تكون مدّه أو غير مدّه ، وبيان ذلك أنّ المدّه لا يمكن أن تكون فيها إلّا ثانيه ، لأنّ الأوّل موضع حركه ، والثالث قبل حرف المدّ واللّين موضع حركه ، والرّابع هو نفس حرف المدّ واللّين الذى الكلام فيه فى المثال مع ثبوته والخامس حرف الإعراب ، وهو موضع حركه ، فلم يبق إلّا الثانى ، وإذا تعيّن لتقدير حرف المدّ واللّين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك : طومار (۴) وطوامير ، وديماس (۵) وديامیس ، وساباط (۶) [وسوابيط](۷) وسيابيط ، فلا معنى لاحترازه بقوله : «غير مدّه» لمّا ثبت أنّ المدّه وغيرها سواء.

قوله : «يقع الاسم المفرد على الجنس ثمّ يميّز منه واحده بالتاء».

قال : مثله مختلف فيه ، فأكثر الناس على أنّه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع ، والذى يدلّ عليه إفراد صفته وضمائره (۸).

«وإنّما يكثر ذلك فى الأشياء المخلوقه».

يعنى التى سمّيت بذلك باعتبار خلقه أصليّه لا باعتبار صنعه من الآدميّين ، ثمّ أورد نحو

۱- هذا من كلام الزمخشرى ، المفصل : ۱۹۶

۲- «السّرداح : الناقه الطويله». اللسان (سردح).

۳- «القرواح : جلد من الأرض وقاع لا يستمسك فيه الماء». اللسان (قروح).

۴- «الطّومار : الصحيفه». اللسان (طمر). وانظر الكتاب : ۴ / ۲۵۸ والمقتضب : ۲ / ۲۶۸ ، والمعرب : ۲۲۵

۵- «الدّيماس : الحمّام ، والدّيماس : سجن الحجاج بن يوسف الثقفى». اللسان (دمس).

۶- «السّاباط : سقيفه بين حائطين تحتها طريق والجمع سوابيط وساباطات». الصحاح (سبط).

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- هذا رأى البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّ اسم الجنس جمع مكسر واحده ذو التاء ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۸۲ ، والمقتضب : ۲ / ۲۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۷۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۱۹۳ - ۱۹۴ ، ۲ / ۲۰۱ - ۲۰۳

«سفين وسفينه» وأشباههما على وجه الشّذوذ.

«وعكس تمر وتمره كمأه وكمء (۱)».

أى : ما فيه التاء للجمع وما حذفت منه للمفرد ، فهو عكس تمره وتمر.

ثمّ قال : «وقد يجىء الجمع مبنيّا على غير واحده المستعمل نحو أراهط».

لأنّ أفاعل ليس من أبنيه فعل ، وأباطيل ليس من أبنيه فاعل ، وأحاديث ليس من أبنيه فعيل وأعاريض ليس من أبنيه (۲) فعول ، وأهال على فعال زادوا فيه ياء للإلحاق ، فاعتلّت كما اعتلّت ياء جوار ، فلذلك يجرى مجراه ، وليال مثله ، قال الله تعالى : (سِيرُوا فِيها لَيالِيَ)(۳) ، وليس فى المفرد ياء بعد اللّام الثانيه ، فدلّ على أنّها للإلحاق ، وأمكن قد تقدّم (۴)

قوله : «ويجمع الجمع».

يعنى أنّه قد يجمع لا على أنّه يطّرد قياسا ، ولكنّه كثر فى جمع القلّه ، وقلّ فى جمع الكثره إلّا بالألف والتّاء ، فإنّ [جمع الجمع فيه يكثر ، وإن كان](۵) الجميع لا يثبت إلّا بالسّماع (۶) ثمّ ذكر من كلّ ذلك أمثله.

قوله : «ويقع الاسم على الجميع لم يكسّر عليه / واحده».

قال : هذا فيه خلاف ، والصحيح ما ذكر (۷) لأنّ الجمع إنّما يثبت كونه صيغه جمع إذا كثرت جمعا ، فأمّا أبنيه ندره استعمالها جمعا فلا يثبت كونها جموعا ، والذى يدلّ على أنّها ليست بجمع

۱- الكمء : نبات يخرج كما يخرج الفطر. اللسان (كمأ).

۲- سقط من د : من قوله : «فعل وأباطيل» إلى قوله : «أبنيه». خطأ.

۳- سبأ : ۳۴ / ۱۸ ، والآيه (وَقَدَّرْنا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيها لَيالِيَ وَأَيَّاماً آمِنِينَ).

۴- انظر ما تقدم ورقه : ۱۳۶ أمن الأصل.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- هذا قول سيبويه والجرمى والزجاجى وأبى على الفارسى ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۱۸ ، والجمل : ۳۸۲ ، والتكمله : ۱۷۵ ، والمخصص : ۱۴ / ۱۱۷ ، وخالف المبرد وابن السراج وابن مالك وأبو حيان إلى قياس جمع الجمع ، انظر المقتضب : ۳ / ۳۳۰ ، والأصول : ۳ / ۳۲ - ۳۳ ، والتسهيل : ۲۸۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۱۸

۷- ذهب الأخفش إلى أنّ كلّ ما أفاد معنى الجمع وهو على وزن فعل وواحده اسم فاعل كشرب وشارب فهو جمع تكسير ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۲۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۰۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۷۷

تصغيرها على صيغتها ، [كركيب وسفين](١) ولو كان جمعا لم يجز ذلك فيها.

قوله : «ويقع الاسم الذى فيه علامه التأنيث على الواحد والجمع بلفظ واحد» ، وطريقه السّماع.

قوله : «ويحمل الشّىء على غيره فى المعنى فيجمع جمعه ، نحو قولهم : مرضى».

ومريض بمعنى فاعل (٢) فقياسه أن لا يجمع على فعلى ، وإنّما يجمع على فعلى فعيل بمعنى مفعول ، ولكن لمّا وافقه فى وزنه وكونه صفه باعتبار آفه أجريت مجراه ، وأجرى هلكى وشبهه مجرى مرضى.

وقوله : «حملت على قتلى وجرحى وعقرى (٣) ولدغى».

لأنّها هو الأوّل الذى يجمع على فعلى.

وقوله : «أيامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى (٤)».

يريد أنّ وجعا وحبطا جمعا على فعالى تشبيها لفعل بفعلان ، لأنّهما يشتركان كثيرا ، كقولهم : صد وصديان وغرث وغرثان (٥) وعطش وعطشان ، ولمّا كان فعلان يجمع على فعالى [كندمان وندامى وسكران وسكارى](٦) حمل عليه موافقه (٧) وهو فعل ، فجمع جمعه مع موافقته فى معنى الآفه ، وأيامى ويتامى حملا على وجاعى لقرب ما بينهما من الوزن لأنّ فعيلا وفعيلا لا يفارقان فعلا إلّا بزياده ياء ، فحملا عليه مع موافقتهما فى كونهما آفه (٨)

«والمحذوف يردّ عند التكسير».

ولم يمثّل إلّا بالمحذوف اللّام لأنّه كثير ، وغيره نادر ، كقولهم : سه (٩) ولو جمع أيضا لقيل : أستاه.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «فعيل». تحريف.

٣- «العقر : شبيه بالحزّ ، وعقرى الذكر والأنثى فيه سواء». اللسان (عقر).

٤- «الحبط : وجع يأخذ البعير فى بطنه». اللسان (حبط).

٥- «الغرث : أيسر الجوع». اللسان (غرث).

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- بعدها فى د : «فى الزنه».

٨- من قوله : «وجعا وحبطا» إلى «آفه» نقله الجاربردى بتصرف فى شرحه للشافيه : ٢١٤ ، وانظر الكتاب : ٣ / ٦٤٩ - ٦٥٠.

٩- «السّته والسّته : معروفه ، ويقال : سه وسه فى هذا المعنى بحذف العين». اللسان (سته).

[المذكر والمؤنث]

«ومن أصناف الاسم المذكّر والمؤنّث (۱)»

قال صاحب الكتاب : «المذكّر ما خلا من العلامات الثّلاث» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى ما خلا لفظا أو تقديرا ، لأنّه سيبيّن أنّ المؤنّث يكون مؤنّثا لفظا وتقديرا ، فإن لم يكن المذكّر كذلك رجع المؤنّث المقدّر مذكّرا ، والتقدير مخصوص بالتاء على ما سيأتى ، والياء لا تكون للتأنيث فى الأسماء إلّا فى نحو هذى عند بعضهم (۲) وبعضهم لا يثبت الياء ، ويزعم أنّ هذى بكمالها صيغه موضوعه للتأنيث كهذه (۳) وبعضهم يزيد فى علامات التأنيث الهاء موضع قولهم : الياء نظرا إلى قولهم : هذه ، فيقول : التاء والألف والهاء ، وهذه / التاء ليست بهاء - وإن انقلبت هاء فى الوقف - فى اللّغه الفصيحه ، ولذلك يقول الكوفيّون : هاء التأنيث (۴) لأنّه قد ثبت التّلفّظ بها تاء فى الوصل إجماعا ، وقلبها فى الوقف هاء إنّما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل [فى نحو : قامت هند وقعدت](۵) ، والوقف محلّ تغيير ، وأيضا فإنّ تاء الفعل للتأنيث ، وهذه محموله عليها ، فهى إذن تاء.

قوله : «والتأنيث على ضربين حقيقىّ» على ما فسّره (۶) ، «وغير حقيقىّ كتأنيث الظّلمه والنّعل».

فمثّل بمؤنّث بتاء لفظيّه وتاء مقدّره على ما سيأتى ذكره ، ثمّ ذكر أحكام الفعل إذا نسب إلى المؤنّث عند ترجيحه الحقيقىّ على غيره ، والفعل إذا أسند إلى ظاهر المؤنّث فلا يخلو إما أن يكون حقيقيّا أو غير حقيقىّ فالحقيقىّ لا بدّ له من علامه التأنيث ، وقع فصل أو لم يقع إلّا فى لغه رديئه

۱- تجاوز الشارح من أصناف الاسم المعرفه والنكره ، انظر المفصل : ۱۹۷ - ۱۹۸

۲- ذهب السيرافى وابن سيده إلى أنّ الياء فى «هذى» للتأنيث ، انظر السيرافى : ۵۶۸ - ۵۶۹ ، والمخصص : ۱۶ / ۹۷

۳- ذهب ابن يعيش إلى هذا الرأى ، انظر شرحه المفصل : ۵ / ۹۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۱.

۴- ذهب الكوفيون إلى أنّ الهاء أصل لتاء التأنيث وخالف البصريون وذهبوا إلى أن التاء هى الأصل والهاء بدل منها ، انظر : الكتاب : ۴ / ۲۳۸ ، والمقتضب : ۱ / ۶۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۸۹ ، ومغنى اللبيب : ۳۸۵ ، والأشباه والنظائر : ۱ / ۱۰۵ - ۱۰۶

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى د : «كما فسر».

وهو مع الفصل (١) ، و (٢) مع غير الفصل أبعد منه (٣) ، ومنه قوله (٤) :

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء

على باب استها صلب وشام

وغير الحقيقىّ أنت مخيّر فى الفعل بين إثبات التاء وتركها ، وقع فصل أو لم يقع ، وقد جاء القرآن بذلك كلّه ، وقول النحويّين : إنّ إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن ليس بسديد للإجماع على قوله تعالى : (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ) (٩) (٥) فإذن الأمران مستويان (٦) ، وإذا أسند إلى الضمير المؤنّث استوى الحقيقىّ وغير الحقيقىّ فى لزوم العلامه ، فتقول : هند قامت ، والشّمس طلعت ، أمّا فى الحقيقىّ فواضح ، وأمّا فى غير الحقيقىّ فلأمور :

منها أنّ تاء التأنيث إنّما جىء بها لتدلّ على أنّ الفاعل مؤنّث ، فإذا أسند إلى الظّاهر فالظّاهر نفسه يدلّ على التأنيث ، فاستغنى عنها ، وليس فى الضمير ما يرشد إلى ذلك ، فلم يستغن عنها.

ومنها : هو أنّه إذا كان مضمرا كان أشدّ اتّصالا ، فناسب أن يكون الفعل له أكثر من كونه ظاهرا مستقلا (٧).

ومنها : أنّه إذا تأخّر علم أنّه فاعله برفعه ، وإذا لم يتأخّر وكان مضمرا فقد يتقدّم هو وغيره

١- ظاهر كلام ابن الحاجب أنّه لا يجوز ترك التاء فى الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وقع فصل أم لم يقع ، ولكن سيبويه أجاز ترك التاء مع الفعل إذا فصل عن فاعله وقال : «وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضى امرأه». الكتاب : ٢ / ٣٨ ، وأجاز المبرد حذف التاء مع وجود فاصل فى الشعر للضروره ، انظر المقتضب : ٢ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١١٢ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٦٩.

٢- سقط من د : «مع الفصل و». خطأ.

٣- سقط من د : «أبعد منه». خطأ.

٤- هو جرير يهجو الأخطل ، والبيت فى شرح ديوانه : ١ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٩٢ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٤٦٨ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ١٤٨ ، والخصائص : ٢ / ٤١٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٥٥ ، والإنصاف : ١٧٥

٥- القيامه : ٧٥ / ٩

٦- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٥٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٧٠ ، وحاشيه الصبان : ٢ / ٥٢

٧- بعدها فى د : «بالظهور».

من المذكورات (۱) ، فلا يعلم هل هو للمذكّر أو للمؤنّث.

ومنها : هو أنّه إذا كان مضمرا فقد يكون مستترا ، فجعل له لفظ يدلّ عليه بخلاف الظّاهر ، ثمّ حمل أخواته فى الإضمار عليه.

«وقوله (۲) :

فلا مزنه ودقت ودقها

ولا أرض أبقل إبقالها

متأوّل / بالمكان».

يريد أنّ «أرض» بمعنى موضع ، فأجرى مجرى موضع.

قوله : «والتاء تثبت فى اللّفظ وتقدّر» إلى آخره.

قال الشيخ : يعنى أنّ تاء التأنيث يكون الاسم مؤنّثا بها تقديرا ، وإنّما حكم بذلك لمّا استقرّ الإتيان بها فى كلّ مصغّر ثلاثىّ ، فعلم أنّها مراده ، إذ لو لم تكن مراده لم يجز الإتيان بها ، لأنّ التصغير لا يردّ شيئا لم يكن ، ولمّا ثبتت فى الثلاثىّ علم أنّ الرّباعىّ مثله ، وإنّما منع منه مانع ، وهو زياده الحرف الرابع (۳) ، فلذلك حكم بأنّ التاء مقدّره فى الجميع ، وإن كانت فى الثلاثىّ أوضح.

وأمّا قوله : «ويظهر أمرها بالإسناد» (۴) فغير مستقيم ، لأنّه إن أراد ظهور أنّ الاسم مؤنّث [لا يظهر إلّا بالإسناد](۵) فهذا يظهر بأشياء كثيره غير الإسناد من الصفه وعود الضمير وبعض الجموع وغير ذلك ، وإن أراد [أنّه](۶) يظهر أمر التاء فى كونها مقدّره فغير مستقيم أيضا ، إذ ليس فى

۱- فى د : «المذكرات». تحريف.

۲- هو عامر بن جوين الطائى كما فى الكتاب : ۲ / ۴۶ ، والكامل للمبرد : ۲ / ۲۷۹ ، ۳ / ۹۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۹۴ ، والخزانه : ۱ / ۲۱ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۴۱۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۵۸ ، ۱ / ۱۶۱ ، والودق : المطر ، يقال : «ودقت السماء تدق ودقا» الكامل للمبرد : ۲ / ۲۷۹ ، وأبقل المكان : إذا نبت بقله ، الخزانه : ۱ / ۲۳

۳- سقط من د : «الرابع». خطأ.

۴- عباره الزمخشرى «يظهر أمرها بشيئين بالإسناد ..» المفصل : ۱۹۹.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

الإسناد ما يشعر بذلك ، وكأنّه قصد إلى أنّ التاء فى الأسماء القياسيّه [للتفرقه بين المذكّر والمؤنّث](١) محموله (٢) على التاء التى فى الفعل ، فالتاء التى فى الفعل بالنظر إلى الأصل فيها دلاله على التاء التى فى الأسماء المؤنّثه فى الأصل ، لأنّ التاء فى الأسماء أصلها أن تكون فى الصفات فرقا بين المذكّر والمؤنّث ، ودخولها فى الصّفات فى الموضع الذى تدخل فيه التاء فى الأفعال ، كقولك : قامت هند فهى قائمه ، وضربت فهى ضاربه ، ولذلك قالوا : حائض لمّا لم يقصدوا معنى الفعل ، فإذا قصدوا معنى الفعل قالوا : حائضه (٣) ، فهذا وجه ذكر الإسناد فى دلالته على التّاء وفى خصوصيّته دون ما يدلّ على التأنيث ، لأنّ غيره - وإن دلّ على كونه مؤنّثا - ليست فيه دلاله على كون المؤنّث فيه تاء مقدّره ، وإنّما خصّ التاء بالتقدير دون الألف لأنّها التى ثبت ردّها فى قولنا (٤) : أذن وأذينه ، ولم يثبت ردّ الألف ، فلا ينبغى أن تقدّر.

قوله : «ودخولها على وجوه : للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الصفه».

أكثر ما تدخل التاء للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى الصفات (٥) كما ذكر ، وهو قياس إلّا فى المستثناه ، وأمّا فى غيره فيحتاج فيه إلى السّماع ، وهى ثمانيه أوجه كما ذكر.

قوله : «ويجمع هذه الأوجه أنّها (٦) تدخل للتأنيث وشبه التأنيث» ففى الأوّل والثانى والثالث (٧) للتفرقه [بين المذكّر والمؤنّث](٨) أو للواحده (٩) ، وفى الرابع / للمبالغه (١٠) ، وفى الخامس واضح (١١).

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د : «محمول». تحريف.

٣- انظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ١٦٣ ، والإنصاف : ٧٥٨ - ٧٦٠

٤- فى د : «قوله».

٥- سقط من د من قوله : «أكثر» إلى «الصفات». خطأ.

٦- بعدها فى د : «أى التاء». وهى زياده على نص المفصل : ٢٠٠

٧- أى : للفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفه وفى الاسم ، وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- أى : للدلاله على المفرد كتمر وتمره ، وهو الوجه الثالث.

١٠- أى : لزياده المبالغه فى الوصف كعلّامه.

١١- أى : لتأكيد التأنيث كناقه ونعجه.

«وللجمعيّه والنّسبه والتعريب» (۱).

يعنى أنّه كان أعجميّا ، فتكون دالّه على العجمه ، و «للتّعويض» يعنى أنّه عوض عن الياء ، والياء مؤنّثه.

قوله : «والكثير فيها أن تجىء منفصله».

يعنى أنّه يقدّر وجودها كعدمها فى الأحكام التى تثبت فى الاسم قبلها ، ويكون ما قبلها فى حكم المتطرّف فى أحكام الطّرف.

وقوله : «وقلّ أن تبنى عليها الكلمه».

يعنى تجعل معها كأحد أجزائها حتّى يكون ما قبلها كالوسط ، فيمتنع عليه أحكام الطّرف ، ومن هذا القبيل قولهم : عبايه (۲) وعظايه (۳) فى الياء وعلاوه (۴) وشقاوه فى الواو ، وكان القياس أن يكون موضع الياء والواو همزه (۵).

قوله : «وقولهم : جمّاله فى جمع جمّال بمعنى جماعه».

يعنى أنّ هذه التاء ليست لمعنى آخر غير ما تقدّم ، ولكنّها فيها بمثابه قولك : ضاربه ، ولمّا كان ضاربه (۶) يصحّ جريه على كلّ جماعه صحّ أن تكون جمّاله تجرى على الجمع أيضا ، إلّا أنّ فى جمّاله من الدّلاله على الجمعيّه ما لا نجده فى ضاربه ، وسببه كثره استعماله للجماعه بحذف موصوفه ، ولم يكثر ضاربه ، ولو كثر ضاربه هذه الكثره باعتبار الجمع وحذف موصوفه لكان مثله.

«ومن ذلك البصريّه والكوفيّه».

۱- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى واختصره ، انظر المفصل : ۱۹۹.

۲- هى ضرب من الأكسيه. اللسان (عبا).

۳- هى دويّبه أكبر من الوزغه ، الصحاح (عظا) ، والوزغه : سامّ أبرص. اللسان (وزغ) ، وتميم يقولون : عظايه ، وأهل العاليه يقولون : عظاءه. انظر المخصص : ۸ / ۱۰

۴- العلاوه : أعلى الرأس. اللسان (علا).

۵- فى د : «والهمزه». تحريف. وانظر : الكتاب : ۴ / ۳۸۷ ، والمقتضب : ۱ / ۱۸۹ - ۱۹۰ ، والمنصف : ۲ / ۱۲۸ - ۱۳۱.

۶- سقط من ط : «ولمّا كان ضاربه». خطأ.

وهذا أظهر فى أنّه من باب ضارب وضاربه ، لأنّه ليس فى الدّلاله على الجمعيّه كبغّاله لكونه دونه فى الكثره.

«ومنه الحلوبه والقتوبه (۱) والرّكوبه ، قال الله تعالى : (فَمِنْها رَكُوبُهُمْ)(۲) ، وقرئ «ركوبتهم» (۳)».

وهو موضع الاستشهاد ، وقد يقال : حلوبه وحلوب ، فحلوبه للواحد ، وحلوب للجمع (۴) ، فليس هذا من باب الحلوبه المتقدّمه ، لأنّ تلك للجماعه ، فهو من باب بغّاله ، وهذه للمفرد ، فهى من باب تمره.

قوله : «وللبصريّين فى نحو : طامث وحائض مذهبان» إلى آخره.

قال رضى الله عنه : مذهب الخليل أنّه على (۵) معنى النّسب ، وما كان على معنى النّسب فقياسه أن يأتى بغير تاء ، كقولهم : لابن وتامر ودارع ، أى : ذلك منسوب إليها ، لا على معنى حدوثه حتّى تدخل التاء ، لأنّ التاء إنّما دخلت فى هذا الجنس حملا على الفعل على ما تقدّم (۶) ، فإذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرّده منسوبا إلى من قام به لم يؤت بالتّاء ، فلذلك قال الخليل : على معنى النّسب ، يشير / إلى هذا.

وقال سيبويه : إنّه متأوّل بأنّه إنسان أو شىء حائض (۷) ، وما ذكره الخليل أحسن ، لأنّه إنّما ردّه إلى معنى يقتضى حذف التاء ، وما ذكره سيبويه تأويل بعيد ليس فيه معنى يقتضى حذف التاء ، واتّفاقهم على أنّه إنّما يكون فى الصفه الثابته دون الحادثه دليل على صحّه ما ذهب إليه الخليل ، إذ

۱- القتوبه بالفتح : الإبل التى توضع الأقتاب على ظهورها. اللسان (قتب).

۲- يس : ۳۶ / ۷۲ ، والآيه : (وَذَلَّلْناها لَهُمْ فَمِنْها رَكُوبُهُمْ وَمِنْها يَأْكُلُونَ) (۷۲).

۳- قرأت عائشه «ركوبتهم». انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۳۸۰ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۳ / ۴۰۶ ، والجامع لأحكام القرآن : ۱۵ / ۵۶ ، والبحر المحيط : ۷ / ۳۴۷.

۴- قال ابن منظور : «وقال ابن برى : ومن العرب من يجعل الحلوب واحده ومنهم من يجعله جمعا .. وكذلك الحلوبه تكون واحده وجمعا». اللسان (حلب).

۵- فى د : «أنه ليس على». مقحمه.

۶- انظر ما تقدم ورقه : ۱۳۹ ب من الأصل.

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۳۸۳ - ۳۸۴ ، والمقتضب : ۳ / ۱۶۴

لو كان المصحّح تأويله بأنّه شيء لجرى (۱) فى الحدوث وغيره على السّواء.

وقال الكوفيّون : إنّما ذلك لأنّه لا مشاركه بينه وبين المذكّر ، والتاء جاءت للتفرقه ، فلا حاجه إليها ، وقد ردّ ذلك بأمور :

أحدها : أنّه لو كان كذلك لوجب أن تقول : ناقه ضامره ، لقولهم : جمل ضامر ، لتحصل التفرقه ، وهو الذى أشار إليه فى الكتاب (۲).

وهذا لا يلزمهم إلّا أن يعمّموا ، وهم إنّما علّلوا نحو : حائض وطامث.

الثانى : أنّه لو كان كذلك لوجب أن يقال : امرأه مرضع لأنّه لا مشاركه بينه وبين المذكّر ، ولمّا قيل : امرأه مرضعه دلّ على فساد التعليل ، ولا يلزمهم أيضا لأمرين :

أحدهما : أنّهم إنّما جعلوه مجوّزا لا موجبا ، ويجوز أن تقول : مرضع كذلك.

وثانيهما : أنّهم إنّما علّلوا الواقع فى كلام العرب من نحو : حائض وطامث وطالق ، فلا يلزمهم التعميم.

الثالث (۳) : أنّه قيل : لو كان ما ذكرتموه صحيحا لجاز أن تقول : «هند حاض» إذ لا مشاركه بينه وبين المذكّر ، وهذا أيضا لا يلزمهم لأنّهم لم يعمّموا فى الأسماء فضلا عن الأفعال ، وإذا لم يرد عليهم بعض الأسماء فلأن لا يرد عليهم الأفعال أولى.

قوله : «ويستوى المذكّر والمؤنّث» إلى آخره.

قال رضى الله عنه : هذا الفصل راجع إلى السّماع ، واشتراطهم جريه على المؤنّث قصد إلى الإيضاح فى كونه للمؤنّث ، ليحصل الفرق بينه وبين المؤنّث بقرينه جريه على الموصوف.

ثمّ قال : «وقد يشبّه به ما هو بمعنى فاعل».

يعنى لمّا كان فعيل تحذف (۴) منه التاء فى المؤنّث وهو بمعنى مفعول شبّه به فعيل ، وإن كان

۱- فى الأصل. ط : «لجرت». وما أثبت عن د.

۲- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۰۰

۳- أى : الأمر الثالث من الأمور التى ردّ بها على الكوفيين ، والرادّ عليهم بهذه الأمور هم البصريون. انظر الإنصاف : ۷۵۸ - ۷۸۲.

۴- فى ط : «فعيل قد تحذف». مقحمه.

بمعنى فاعل لموافقته له فى اللّفظ ، وقد قيل : إنّ «قريب» (۱) ههنا ذكّر لأنّ «رحمه» مصدر ، والمصادر المؤنّثه يجوز تذكيرها حملا على لفظ آخر فى معناه ، فالرّحمه بمعنى الرّحم (۲) ، والتّذكره فى قوله تعالى : (فَمَنْ شاءَ ذَكَرَهُ)(۳) بمعنى الذّكر /.

وأمّا «ملحفه جديد» فالكوفيّون يزعمون أنّه (۴) بمعنى مفعول (۵) ، وأنّ جديدا بمعنى مجدود ، أى : مقطوع ، فهو فعيل بمعنى مفعول ، ولكنّه كثر حتّى قالوا : «جدّ الثوب» (۶) ، فهو جديد ، فتوهّم أنّ جديدا من «جدّ» فهو جديد ، وإنّما هو من «جددت» وليس بقوىّ ، لأنّ دعواهم أنّ «جدّ الشّىء» فرع على «جددته» فهو جديد لا دليل عليه.

قوله : «وتأنيث الجمع ليس بحقيقىّ».

سواء كانت مفرداته بتأنيث حقيقىّ أو لا ، لأنّ التأنيث الحقيقىّ إنّما يعتبر عند الإفراد ، وأنت فى الجمع لم تقصد إلّا النّسبه إلى الجمع ، والجمع ليس فيه تأنيث حقيقىّ ، فلمّا كان كذلك جرى التأنيث والتذكير كجريه على المؤنّث غير الحقيقىّ ، وإذا نسبت إلى ضمير الجمع فإن كان مذكّرا يعقل اختصّ بضمير (۷) وعلامه لا يشركه غيره فيها ، [كما تقول : القوم رأيتهم](۸) ، وجاز أن تأتى معه بضمير المفرد المؤنّث ، [كما تقول : القوم رأيتها](۹) ، وإن كان غير ذلك من مذكّر لا يعقل أو مؤنّث مطلقا كنت فيه بالخيار بين ضمير المفرد المؤنّث وبين ضمير الجمع ، وهذا جار فى الصّفات كما جرى فى الأفعال ،

۱- من قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ). الأعراف : ۷ / ۵۶

۲- استشكل النحاه تذكير «قريب» مع تأنيث «رحمه» فى الآيه السابقه وقد ألف ابن مالك وابن هشام رسالتين فى توجيه كلمه «قريب» ونقلهما السيوطىّ فى الأشباه والنظائر : ۳ / ۲۳۴ - ۲۸۳ ، وانظر : أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۶ - ۲۵۷.

۳- المدثر : ۷۴ / ۵۵.

۴- فى د : «أنها».

۵- فى ط : «مفعل». تحريف ، والبصريون يذهبون إلى انه بمعنى فاعل ، انظر الكتاب : ۱ / ۶۰ ، وكتاب الشعر للفارسى : ۳۵۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۰۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۶.

۶- «ثوب جديد : جدّ حديثا أى : قطع». اللسان (جدد) ، وانظر البغداديات : ۲۷۶

۷- فى د : «بضميره».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فتقول : «الرّجال ضربوا» و «ضربت» ولا تقول : ضربن ، والنّساء والأيّام فعلت وفعلن ، ولا تقول : فعلوا ، ويجرى أيضا فى الضّمائر وإن لم تكن للفاعل ، تقول : الرّجال ضربتهم وضربتها ، والنّساء والأيّام أكرمتها وأكرمتهنّ ، ولا تقول فى الأوّل : أكرمتهنّ ولا فى الثانى : أكرمتهم.

وعن أبى عثمان (۱) : الأجذاع انكسرن ، والجذوع انكسرت ، وخمس خلون وخمس عشره خلت على سبيل الاستحسان لا الوجوب (۲) ، ووجهه أنّك إذا قلت : «خمس خلون» فأصله خمس ليال خلون ، فاللّيالى هى المقصوده بالذّكر ، فحسن رجوع الضمير إليها ضمير جمع ليناسبها ، وإذا قلت : «خمس عشره خلت» فأصله ليله ، فرجع الضمير إلى ليله مفردا ، كما رجع إلى اللّيالى جمعا لكونه المقصود ، ثمّ حملوا الجموع على تقدير الأعداد ، وإن لم تذكر ، نظرا إلى المعنى ، فقالوا : «الأجذاع انكسرن (۳)» نظرا إلى أنّه جمع قلّه ، فيثبت على / حاله مع تقدير ألفاظ العدد (۴) ، فكأنّك قلت : ثلاثه أجذاع أو نحوها إلى العشره ، وإذا قلت : الجذوع انكسرت فهو إمّا فوق العشره ، والتمييز فيه مفرد (۵) ، فكأنّك قلت : أحد عشر جذعا ، أو مائه جذع أو ألف جذع ، فحمل على تقدير وجود ما يكون تمييزا له.

قوله : «ونحو النّخل والتّمر يذكّر ويؤنّث» (۶)

قضيّه سماعيّه ، فمن ذكّر فلأنّ اللّفظ مذكّر ، ومن أنّث فلأنّه فى المعنى جماعه ، ويستوى المذكّر والمؤنّث الحقيقىّ فى لفظ المفرد من هذا الباب (۷) ، فيقال : حمامه ودجاجه وشاه للذّكر والأنثى ، ولم يفرّقوا كراهه اللّبس بالجمع كما ذكر (۸).

۱- أقحم بعدها فى د : «المبرد». وأجاز المبرد نحو هذا فى المقتضب : ۲ / ۱۸۵ ، والمقصود المازنى ، وانظر التكمله : ۸۸ - ۸۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۲۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۷.

۲- انظر تعليل ما نقله المازنى فى شرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۰۶.

۳- فى الأصل. ط : «انكسرت». وما أثبت عن د.

۴- سقط من ط : «العدد». خطأ.

۵- سقط من د من قوله : «فهو إمّا» إلى «مفرد». وجاء مكانه «مع تقدير ألفاظ العدد». خطأ.

۶- تصرف ابن الحاجب بعباره الزمخشرى. انظر المفصل : ۲۰۱

۷- جاء فى هامش النسخه د : «أى باب ما يفرق بين الجنس وواحده بالتاء» ق : ۱۰۵ ب.

۸- فى ط : «ذكروا». والمقصود الزمخشرى.

«وقال يونس : إذا أرادوا ذلك» يعنى الدّلاله على الذّكوريّه «قالوا : هذه شاه ذكر وحمامه ذكر» (۱).

ودجاجه ذكر ، فعلى هذا يجوز أن تقول : غنّت الحمامه وإن كانت ذكرا ، لأنّ فيها تأنيثا لفظيّا يجوز اعتباره ، فقول من قال : إنّ قوله تعالى : (قالَتْ نَمْلَةٌ)(۲) يدلّ على أنّ النّمله أنثى غير مستقيم (۳) لجواز أن يكون التأنيث لما فى لفظ نمله من التأنيث ، والذى يدلّ على ذلك قولهم : «هذه حمامه ذكر» ، ولو كان التأنيث (۴) فى «قالت» ليس إلّا لأنّ الفاعل أنثى لم يجز أن يقال : «هذه حمامه ذكر» ، فالذى جوّز الإتيان باسم الإشاره للمؤنّث المفرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير يجوّز الإتيان (۵) بعلامه التأنيث وإن كان مذكّرا.

وقد أورد على ذلك لزوم «قالت طلحه» وشبهه ، لأنّ التأنيث ملفوظ به فيه (۶) ، وهذا لا يلزم لما ذكرناه من الاتّفاق على تجويز «هذه شاه ذكر» ونحن متّفقون على امتناع «هذه طلحه» ، فدلّ ذلك على الفرق بينهما ، والسّرّ فى ذلك أنّ طلحه علم قصد فيه الإخراج عن موضوعه (۷) وجعله لمن هو له ، فصار التأنيث نسيا منسيّا ، فاعتبر المعنى ، وليس كذلك باب شاه ونحوها ، على أنّ بعض الكوفيين يلتزم جواز «هذه طلحه» و «قالت طلحه» ، وإن كان لمذكّر ، وليس ذلك بشىء (۸)

قوله : «والأبنيه التى تلحقها ألف التأنيث المقصوره على ضربين : مختصّه بها ومشتركه» إلى آخره.

يعنى بالأبنيه الصّيغ (۹) التى تلحقها الألف للتأنيث أو للإلحاق (۱۰) دون الألف (۱۱) لأنّك إذا

۱- انظر قريبا من هذا فى الكتاب : ۳ / ۵۶۱ - ۵۶۳ ، وحكاه أبو عمرو عن يونس كما فى التكمله : ۱۲۲ - ۱۲۳.

۲- النمل : ۲۷ / ۱۸ ، والآيه : (قالَتْ نَمْلَةٌ يا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَساكِنَكُمْ).

۳- ذكر الزمخشرى أنّ أبا حنيفه ذهب إلى أنّ النمله أنثى واستدلّ بتأنيث الفعل ، وأجاز الرضى أن تكون النمله ذكرا وأنث الفعل باعتبار لفظ النمله ، انظر الكشاف : ۳ / ۱۳۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۹.

۴- فى د : «كانت للتأنيث». تحريف.

۵- سقط من ط من قوله : «باسم الإشاره» إلى «الإتيان». خطأ.

۶- سقط من ط : «فيه».

۷- فى د : «موضعه». تحريف.

۸- انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۹

۹- فى الأصل. ط : الصيغه ، وما أثبت عن د.

۱۰- فى ط : «ألف التأنيث أو الإلحاق».

۱۱- فى الأصل : «ألف التأنيث» تحريف. وما أثبت عن د. ط.

أخذت الألف فى الأبنيه (١) / تعذّر أن تكون مشتركه لأنّ البناء الذى فيه ألف التأنيث باعتبار الألف لا اشتراك فيه أبدا ، فدلّ ذلك على أنّ المراد الأبنيه (٢) دون تقدير الألف.

وقوله : «مشتركه» وقع فى بعض النّسخ بكسر الراء ، وليس بجيّد لأنّ المشترك لا بدّ أن يكون فاعله متعدّدا متعلّقا بمشترك فيه ، والمشترك لا بدّ أن يكون متعلّقا (٣) به اشتراك متعدّد ، فإن قلت : مشتركه بكسر الراء ، وهو للبناء ، فالبناء مفرد لا مشاركه بينه وبين غيره ، فتعذّر أن يكون مشتركا [بكسر الراء](٤) وإذا قلنا : مشتركه [بفتح الرّاء](٥) فالمشترك فى البناء ألفا التأنيث والإلحاق ، وهو متعدّد ، وهما جميعا متعلّقان بالبنيه التى يلحقانها (٦) على سبيل الاشتراك.

فإن قال قائل : المشتركه بكسر الراء هى الأبنيه ، وهى متعدّده ، والمشترك فيه [بالفتح](٧) هما الألفان ، ولا يضرّ تعدّد المشترك فيه ، إذا ثبت تعدّد المشترك [بكسر الراء](٨) على معنى الاشتراك قيل : لا يستقيم ، فإنّه يؤدّى ذلك إلى أن لا تكون مختصّه فى الأبنيه لأنّ فعلى وفعلى وفعلى مشتركه فى ألف التأنيث ، ولا يضرّ اتّحاد المشترك فيه.

فإن قيل : المشتركه [بكسر الراء](٩) هى الأبنيه التى اشتركت فى الألفين ، والمختصّه الأبنيه التى اشتركت فى ألف التأنيث وحدها ، وسمّيت مختصّه لاختصاصها بألف التأنيث.

قيل : لا يستقيم لأنّ كلّ واحد من الأبنيه يقال له : مشترك مع قطع النّظر عن أخواته ، وهو على هذا غير مشترك [بالكسر](١٠) لأنّ المشترك [بالكسر](١١) لا يكون واحدا.

١- فى د : «البنيه».

٢- فى د : «البنيه».

٣- فى د : «تعلق».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- فى ط : «تلحقها». تحريف.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «فمن المختصّه فعلى وفعلى وفعلى» (۱).

لا تكون إلّا للتأنيث لأنّها لو كانت للإلحاق لوجب أن يكون فى الأصول مماثل لها ، وليس فى الأصول مماثل لها ، لأنّ معنى الإلحاق أن توجد حروف ناقصه عن حروف بنيه (۲) أخرى فى الأصول ، فيزاد على الناقص حرف (۳) ليصير مثله فى الزّنه عند إرادتهم منه تلك البنيه المخصوصه ، وليس فى الأصول مماثل لهذه الأبنيه (۴) ، وليس فى الأصول مماثل لفعلل (۵) عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل (۶) ، وأمّا الأخفش فلا ينتهض له هذا دليلا فى فعلى (۷) لأنّ عنده فعللا [كجندب وجخدب (۸)](۹) ، فيحتاج إلى دليل غيره (۱۰) ، فيقول : لو كان فعلى للإلحاق لجاء مصروفا ، ولم يصرف ، دلّ على أنّه للتأنيث.

قوله : «ومن المشتركه فعلى».

فما ذكره فى التأنيث يدلّ على أنّها ألف التأنيث كونه غير مصروف ، وما ذكره للإلحاق دلّ عليه صرفه أو إلحاق تاء التأنيث / به ، لأنّ تاء التأنيث لا تلحق ألف التأنيث.

وأمّا «أرطى» (۱۱) فألفه للإلحاق فى الأكثر (۱۲) لقولهم : أديم مأروط (۱۳) ، فلمّا حذفت

۱- اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۰۱

۲- فى ط : «أبنيه».

۳- بعدها فى د : «كسرداح وعلباء».

۴- فى ط : «لها» مكان «لهذه الأبنيه».

۵- فى د : «لفعلى». مذهب سيبويه أنّ ألف حبلى للتأنيث. انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۰ ، ۳ / ۳۵۲ ، والمقتضب : ۳ / ۱۴۷.

۶- انظر : الكتاب : ۴ / ۲۸۹ ، والاقتضاب : ۲۷۶

۷- أى أنّ الألف فى مثل بهمى للإلحاق لا للتأنيث ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۴۸ ، وعند سيبويه ألف بهمى للتأنيث ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۱ ، ۴ / ۲۵۵ - ۲۵۶.

۸- «الجخدب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال». اللسان (جخدب).

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- أثبت الأخفش فعللا بضم الفاء وفتح اللّام فى الأبنيه الرباعيه ، وذهب سيبويه إلى أنّ النون فى جندب زائده ، انظر : الكتاب : ۴ / ۳۲۱ ، والسيرافى : ۵۹۳ - ۵۹۴ ، والمنصف : ۱ / ۱۳۷ - ۱۳۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۴۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۳

۱۱- هو شجر من أشجار الرمل. الصحاح (أرط).

۱۲- هو قول سيبويه ، الكتاب : ۴ / ۳۰۸

۱۳- حكى سيبويه وأبو زيد هذا القول ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۸ والصحاح (أرط). وانظر أيضا المقتضب : ۲ / ۲۵۹ ، والمنصف : ۱ / ۳۶

الألف من مفعول (۱) دلّ على زيادتها وأصاله الهمزه ، وإذا ثبت زيادتها ثبت أنّها للإلحاق ، لأنّ كلّ ألف زائده وقعت آخرا وليست للتأنيث فهى للإلحاق ، إلّا أن يمنع مانع كما فى نحو : «قبعثرى» [للجمل الضّخم](۲).

ويجوز أن تكون ألف «أرطى» (۳) أصليّه ، فيكون وزنه أفعل ، ويدلّ عليه قولهم : أديم مرطىّ ، فحذف الهمزه من مفعول يدّلّ على زيادتها ، وإثبات الياء يدلّ على أصالتها ، وإن جاء «أرطى» غير مصروف فى النكره فيجب أن تكون للتأنيث.

وأمّا «علقى» (۴) فيجوز أن تكون ألفه للإلحاق لقولهم : علقاه (۵) ، ولكونه منصرفا (۶) ، وأمّا من قال : علقى غير مصروف فألفه للتأنيث ، ولا يستقيم أن يقال : إنّها أصل لما ثبت من أنّ الألف إذا وقعت مع ثلاثه أحرف أصول لا تكون إلّا زائده ، على أنّ منعهم الصّرف فى علقى يدلّ على زيادتها ، وأنّ أصول الكلمه عين ولام وقاف ، فكلّ ما يأتى معها محكوم بزيادته إن (۷) لم يمنع مانع.

«ومنها فعلى».

فالشّيزى (۸) ألفه للتأنيث لأنّه لم يصرف ، ولو كانت لغيره لصرف ، وكذلك الدّفلى (۹) ، وأمّا الذّفرى (۱۰) فمن لم يصرف فهى كالشّيزى ، ومن صرف فهى كمعزى ، ومعزى لم يأت إلّا مصروفا فألفه للإلحاق لا غير (۱۱).

۱- فى ط : «مفعوله».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر المنصف : ۳ / ۱۲ ، واللسان (قبعثر).

۳- فى الأصل. ط : «ألفه». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۴- هو ضرب من الشجر. اللسان (علق).

۵- حكى أبو عبيده ذلك عن العرب ، انظر الخصائص : ۱ / ۲۷۲ ، ۲۷۴ ، ۳ / ۳۰۹ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۸۸.

۶- سقط من ط من قوله : «وأما علقى» إلى «منصرفا». خطأ.

۷- فى الأصل. ط : «وإن». تحريف. وما أثبت عن د.

۸- هى شجر تعمل منه القصاع والجفان. اللسان (شيز).

۹- بعدها فى د : «اسم الحنظل». «الدّفلى : شجر مرّ». اللسان (دفل).

۱۰- بعدها فى د : «اسم القفا». «الذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن» ، اللسان (ذفر).

۱۱- انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۱.

وقوله : «وصفه».

هـذا على رأى غير سيبويه (۱) ، لأـنّ سيبويه يقول : فعلى [مثـل : كيصـى (۲) وعزهى (۳)][۴] لاـ تكون صـفه إلّـا مع التاء (۵) وكذلك ذكره صاحب الكتاب فى آخر الفصل ، وقد أورد سيبويه قولهم : «قسـمه ضـيزى» (۶) و «مشيه حيكى (۷)» ، وهو عند سيبويه فعلى [بضمّ الفاء](۸) لا فعلى [بكسرها](۹) ، وإنّما كسرت فاؤه لتسـلم الياء لأنّه من «ضاز يضيز» (۱۰) و «حاك يحيك» (۱۱) ، فلو لم تكسر لا نقلبت الياء واوا ، وقلب الضّمّه كسره أقرب ، لأنّه تغيير حركه ، وذلك تغيير حرف.

وأمّا من قال (۱۲) : ضـئزى بالهمز فوارد على سيبويه ، لأنّه لو كان فعلى لوجب أن تقول : ضؤزى (۱۳) ، غايه ما يقال أنّه أبدل من الياء همزه على غير قياس ، وهو بعيد.

قوله : «والأبنيه التى تلحقها ممدوده (۱۴) فعلاء ، وهى على ضربين» إلى آخره.

۱- أجاز ثعلب استعمال فعلى صفه ، حكى عنه ذلك أبو على الفارسى والزمخشرى وابن يعيش وصاحب اللسان ، وذكره الرضى دون نسبه ، انظر : التكمله : ۱۰۴ والمفصل : ۲۰۲ ، وشرحه لابن يعيش : ۵ / ۱۰۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۳۶ ، واللسان (عزه) (كيص) والذى ذكره ثعلب هو «الكيص : اللئيم». أمالى ثعلب : ۲۶۸.

۲- رجل كيصى : متفرّد بطعامه. اللسان (كيص).

۳- رجل عزهاه وعزهى : لئيم. اللسان (عزه).

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- انظر الكتاب : ۴ / ۲۵۵ ، ۴ / ۳۶۴ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۸ ، والأصول : ۳ / ۲۶۷ ، والتكمله : ۱۰۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۳۵.

۶- النجم : ۵۳ / ۲۲ ، والآيه (تِلْكَ إِذاً قِسْمَهٌ ضِيزى). (۲۲)

۷- بعدها فى د : «أى مضطربه». «حاك فى مشيه : تبختر». اللسان (حيك).

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الكتاب : ۴ / ۳۶۴ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۸.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- ضاز يضيز : إذا جار. الصحاح (ضيز).

۱۱- «امرأه حيكى : تحيك فى مشيتها ، يعنى تحرك منكبيها وجسدها» المخصص : ۴ / ۱۴ ، وانظر الصحاح (حيك).

۱۲- سقط من د : «قال». خطأ.

۱۳- حكى ابن منظور هذه اللغه عن ابن الأعرابى فى اللسان (ضيز) ، وحكاها الفراء عن العرب فى معانى القرآن : ۳ / ۹۸ ، وانظر الصحاح (ضيز).

۱۴- فى د : «تلحقها الألف ممدوده» زياده ليست فى المفصل : ۲۰۲ ، ولا فى شرحه لابن يعيش : ۵ / ۱۱۰

هذه الأبنيه كلّها مختصّه إمّا بألف التأنيث وإمّا بألف الإلحاق ، ففعلاء وفعلاء مختصّان بالإلحاق ، وما عداه للتأنيث.

قوله : «وجمع».

يريد اسم جمع ، / لأنّ فعلاء ليست من أبنيه الجموع ، وعدّ (١) أشياء منها ، وهى كذلك على مذهب الخليل وسيبويه ، وأصلها عندهما شيئاء (٢) ، كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما ألف [حاجز غير حصين](٣) ، فقلبوا اللّام (٤) إلى موضع الفاء ، وقالوا : أشياء ، والذى يدلّ على ذلك أنّهم قالوا فى تصغيره : أشيّاء وفى جمعه : أشاوى وأنّه غير مصروف ، ولو كان جمعا لشىء لا يخلو إمّا أن يكون أفعالا كما يقول الكسائىّ ، أو أفعلاء كما يقول الفرّاء والأخفش (٥) ، وإن اختلفا فى مفرده.

فقال الفراء (٦) : أصله شيّئ فخفّف كما خفّف هيّن ، وقال الأخفش : بل شىء [بوزن](٧) فعل ، وجمع على أفعلاء على غير قياس ، فلو كان أفعالا كما قال الكسائىّ لانصرف ، لأنّ أفعالا مصروف باتّفاق ، وهذا واضح ، وأيضا فإنّه كسّر على أشاوى ، وأفعال (٨) لا يكسّر على أفاعل إذ ليس فى كلامهم أفاعل.

وأمّا الفرّاء والأخفش فإنّه يبطل عليهما (٩) بأنّه فى التصغير يقال فيه : أشيّاء ، ولو كان أفعلاء لكان جمع كثره ، وجمع الكثره فى التصغير يردّ إلى المفرد ، ثمّ يجمع على ما يذكر فى التصغير ، وأيضا فإنّه قد كسّر على أشاوى ، وأفعلاء لا يكسّر على أفاعل.

ولا يرد على مذهب سيبويه شىء من ذلك ، لأنّ منع الصّرف لأجل ألف التأنيث ، وتصغيره

١- أى : الزمخشرى.

٢- انظر الكتاب : ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «العين». تحريف. انظر المقتضب : ١ / ٣٠

٥- انظر فى هذه المسأله : المقتضب : ١ / ٣٠ ، والمنصف : ٢ / ٩٤ - ١٠٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٠ - ٢٤ ، والإنصاف : ٨١٢ - ٨٢٠ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٣١ وشرح الشافيه للجاربردى : ٢٩ - ٣١

٦- انظر معانى القرآن له : ١ / ٣٢١

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى ط : «وأفعلاء». تحريف.

٩- فى د. ط : «عليهم». تحريف.

على أشيّاء لأنّه اسم جمع لا جمع ، وجمعه على أشاوى لأنّه اسم على فعلاء ، وفعلاء يجيء على فعالى ، كقولهم : صحراء وصحارى.

فإن قيل : يلزم سيبويه أنّه قلب الهمزه إلى موضع الفاء ، والقلب على خلاف القياس ، كما أنّ منع الصّرف فى أفعال على خلاف القياس وكذلك التصغير والجمع الذى أنكر.

فالجواب أنّ منع الصّرف فى أفعال حكم (١) لم يعرف أصلا ، فلا يجوز بحال ، بخلاف القلب ، فإنّه ثابت فى لغتهم فى أمثله كثيره (٢) ، فكان ارتكاب ما هو من لغتهم أولى.

وأيضا فإنّه يلزم الكسائىّ أمران على خلاف القياس ، منع صرف أفعال (٣) وجمعه على أفاعل كما تقدّم ، ولا يلزم سيبويه سوى أمر واحد.

وأمّا الأخفش فإنّه يلزمه ثلاثه أمور ، منها أنّه جمع فعلا على أفعلاء ، وهو خلاف القياس ، ومنها حذف الهمزه التى هى لام ، ومنها التصغير المذكور.

وأمّا الفرّاء فيلزمه ثلاثه أمور ، منها الأمران الآخران ، ومنها أنّه جعل «شىء» أصله شيّئ كهيّن وبيّن ولو كان كهيّن لجاز فيه الأصل كما فى هيّن ، [بأن يقال : شيّئ ، لكنّه لم يقل](٤) ، فالتزام التخفيف - مع أنّ الأصل ما ذكره - على خلاف / القياس ، فظهر أنّ القول السّديد ما ذهب إليه الخليل وسيبويه.

وأمّا فعلاء وفعلاء فألفهما للإلحاق (٥) ، لأنّ فعلاء وفعلاء ليس من أبنيتهم إلّا ما جاء فى قوباء [وخشاء](٦) شاذّا ، [لداء معروف فى الإبل ، وللعظم الناتئ خلف الأذن](٧) ، فعلباء وحرباء واضح.

١- سقط من د : «حكم».

٢- بعدها فى د : «نحو جذب وجبذ» وهذا ليس قلبا عند سيبويه ، انظر الكتاب : ٤ / ٣٨١ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٤

٣- ردّ السخاوى بأنهم تركوا صرف أفعال لكثره الاستعمال ، انظر سفر السعاده : ٦٨.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- انظر المقتضب : ٣ / ٨٨ ، ٣ / ٣٨٦.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن السكيت : «وليس فى الكلام فعلاء مضمومه الفاء ساكنه العين ممدوده إلّا حرفان : الخشّاء خشّاء الأذن وهو العظم الناتئ وراء الأذن ، وقوباء ، والأصل فيها تحريك العين وهو خششاء وقوباء». إصلاح المنطق : ٢٢١ ، وانظر : سفر السعاده : ٤٣٨ - ٤٣٩

و «سيساء» (۱) إن قيل : لم لا يكون فيعالا بمثابه ديماس وميلاع (۲) ، فتكون الياء زائده ، أو فعلالا بمثابه الزّلزال ، فتكون الياء أصليّه ، والهمزه عن ياء هى لام حتّى يكون مضاعفا كالزّلزال.

فالجواب : أنّك لو جعلت الياء زائده لكانت الفاء والعين من جنس واحد ، وذلك بعيد ، فوجب أن تكون أصليّه ، وإذا ثبت أصالتها فلو كانت الهمزه منقلبه عن ياء كالزّلزال لكان مصدرا ، لأنّ ذلك مخصوص بالمصادر ، وأيضا فإنّه يكون جائزا فيه الفتح ، ولم يسمع فيه فتح ، فوجب أن تكون الهمزه زائده ، وليست للتأنيث لما ذكرناه أوّلا- [لأنّه جاء منصرفا](۳) ، فوجب الإلحاق.

«وحوّاء» إن قيل : لم لا- يكون فعّالا- كقولك : ضرّاب ، فتكون الهمزه منقلبه عن حرف أصلىّ أو أصليّه ، أو فوعالا كقولهم : طومار (۴).

فالجواب : أنّه اسم لنبت يضرب لونه إلى الحوّه (۵) فالاشتقاق مرشد إلى أنّ الهمزه ليست أصلا ، ولا يستقيم أن يكون أصله فعّالا من الحوّه ، لأنّ فعّالا من أبنيه الصّفات ، [كقوله تعالى : (وَمَكَرُوا مَكْراً كُبّاراً (۲۲))(۶)](۷) ولا يكون فوعالا من الحوّه لأنّ فوعالا- فيما عينه واو لم يأت ، ولو أتى لوجب أن يكون غير مدغم فرقا بين البناءين (۸) كما فرّقوا بين تفعّل وتفوعل ، فقالوا : تسوير وتسيّر [وتقوول وتقوّل](۹) فأدغموا فى تفعّل ولم يدغموا فى تفوعل ، وهذا يتبيّن فى الإعلال.

وأمّا «مزّاء» [من أسماء الخمر](۱۰) فوزنه فعلاء أيضا ، فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون فعّالا

۱- «السّيساء : منتظم فقار الظهر». الصحاح (سيس).

۲- «جمل ملوع : سريع ، والأنثى ملوع وميلاع» اللسان (ملع).

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- الطومار : الصحيفه ، انظر سفر السعاده : ۳۴۹ ، واللسان (طمر).

۵- واحدته حوّاءه ، نبات يشبه لون الذئب أورق ، انظر سفر السعاده : ۲۴۰ ، واللسان (حوا).

۶- نوح : ۷۱ / ۲۲

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- فى ط : «البابين».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر سفر السعاده : ۴۶۳ واللسان (مزز).

من المزيّه (۱) ، أو من المزيز (۲) قلبت فيه الزّای یاء لأجل التضعیف.

فالجواب : أنّه لا یستقیم أن یکون من المزیّه لأنّ فعّالا من أبنیه الصفات کما تقدّم ، وهذا اسم ، وأیضا فإنّهم یقولون : مزّی مقصورا غیر مصروف ، فدلّ علی أنّ العین واللّام زایان ، ولو کان من المزیّه لوجب أن تکون الیاء أصلیّه ، [ویکون وزنه مزیا](۳) ، ولا یستقیم أن یکون من المزیز لما ذکرنا من أنّ فعّالا من أبنیه الصفات ، وأیضا فإنّ حرف التضعیف إنّما یقلب فیما قلب عند الاجتماع ، وههنا قد فصل بالألف ، فوجب أن یکون فعلاء [للإلحاق](۴).

وأمّا من قصر فلا یخلو إمّا أن یکون (۵) منع الصّرف أو لا ، فإن کان منع الصّرف فهو فعلی للتأنیث من المزیز لا غیر ، وإن صرف لم تکن / ألفه إلّا عن أصل ، ویکون وزنه فعّلا [کمزّی و](۶) کزرّق مشتقّا إمّا من المزیّه ، وهو ضعیف لما ثبت أنّه مشتقّ من المزیز بدلیل مزّی غیر مصروف ، وهو هو [یعنی الألف للإلحاق](۷) ، فالأولی أن یکون فعّلا مشتقّا من المزیز ، قلبت فیه الزّای الثالثه یاء ، فانقلبت ألفا ، وأصله مزّز.

فإن قیل : لم لا (۸) تحکمون بزیاده الألف ، فیکون وزنه فعلا ، ویدلّ علی زیادتها ما ثبت من (۹) زیادتها فی مزّی غیر مصروف ، فهذا إنّما یرد إذا قلنا : إنّه من المزیز ، فأمّا إذا قلنا : إنّه من المزیّه فأصالتها واضحه ، [لکنّها ضعیفه لما بیّنّا أنّه من المزیز](۱۰).

۱- أی الفضیله. اللسان (مزز).

۲- أجاز الفارسی وابن بری أن تکون مزّاء فعلاء من الشیء المزیز وفعّالا من المزیه ، انظر المسائل البصریات : ۲۳۹ - ۲۴۰ والمخصص : ۱۶ / ۱۹ و ۱۱ / ۷۶ - ۷۷ ، وسفر السعاده : ۴۶۴ ، واللسان (مزز). وجاء بعد کلمه «المزیز» فی د : «وهو الماء الخارج من الینبوع» ، وفسر الفارسی المزیز بأنه العزیز ، المسائل البصریات : ۲۴۰ ، ولم أجد المعنی المذکور فی د : فیما وقفت علیه من المصادر.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فی د : «کان». تحریف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من د : «لا». خطأ.

۹- فی د : «ثبت أنه من». مقحمه.

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

فـالجواب : أنّه لاـ يمكن أن نقول فعلى ، لأنّـا لو قلنـا : هو فعلى لوجب أن تكون الأـلف للإلحـاق ، فيجب أن يكون فى الأصول فعلـل ، وليس ذلك فيها على مـذهب سـيبويه ، نعم يلزم الأخفش ذلك فيقول به (١) ، وليس ببـدع عند من يثبت فعللا ، بل هو جار على قياس قوله ، والله أعلم بالصّواب.

١- انظر ما تقدم الأصل ورقه : ١٤٢ ب.

[الاسم المصغّر]

قال صاحب الكتاب :

«ومن أصناف الاسم المصغّر»

قال : «الاسم المتمكّن إذا صغّر ضمّ صدره وفتح ثانيه» إلى آخره.

قوله : «الاسم المتمكّن» احتراز من الأسماء المبهمه ، فإنّ تصغيرها يخالف فيه ذلك ، [مثل اللّتيّا واللّذيّا](۱) ، وسيأتى فى آخره.

«ولم يتجاوز ثلاثه أمثله».

كأنّهم قصدوا إلى أن يكون لهذا المعنى صيغ محصوره ليسهل أمره ، فقوله : «فعيل وفعيعل وفعيعيل» إنّما يريد صورتها لا اعتبار الحروف الأصول ، ولو اعتبر الحروف الأصول لأدّى إلى ذكر أكثر أبنيه الأسماء فى التصغير ، فلم يرد إلّا صور الحركات ، الضّمّه ثمّ الفتحه ثمّ ياء التصغير ، ثمّ ما بعدها على اختلافه فى الحركات والعدد.

ثمّ قال : «وما خالفهنّ» إلى فعيعل وفعيعال ، وذكر فعيلى وفعيلاء وأفيعالا وفعيلانا ، فإن قصد إلى أنّه على فعيعل حقيقه فهو باطل كما تقدّم ، وإن قصد إلى اعتبار الحركات والسّكنات على ما فسّر فلا ينحصر له ذلك ، لأن من الأوزان التى تثبت فيها ألف التأنيث والألف والنون [أوزانا](۲) كثيره غير هذه ، كقولك فى : عقرباء [لأنثى العقارب](۳) : عقيرباء ، وفى خنفساء : خنيفساء ، وفى زعفران : زعيفران ، وفى عقربان لذكر العقارب (۴) : عقيربان ، وهذا لا ينحصر كثره ، فكان الوجه أن يقول : وما خالفهنّ إلى فعيعل وفعيعال وفعيعلال إنّما يكون لأجل ألف التأنيث المقصوره والممدوده ، والألف والنون اللّتين / لا تقلب ألفها ياء فى الجمع المكسّر ، وألف أفعال.

أمّا الثلاثه الأول فكان يستغنى عنها بأن يقول : وما فى آخره ألف تأنيث مقصوره من الثلاثىّ ، أو ألف تأنيث ممدوده مطلقا أو ألف ونون زائدتان لا تقلب ألفها ياء فى التصغير ، والاعتبار فى

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من ط : «لذكر العقارب».

البنيه (١) بدون ذلك ، فيكون فعيلى وفعيلاء وفعيلان من باب فعيل ، ويكون فعيلاء وفنيعلاء (٢) وفعيلان وشبهه من باب فعيعل ، ولم يبق إلّا أفعال ، فيحتاج إلى ذكره لخصوصيّته.

وإنّما جاءت الثلاثه الأول مخالفه لصيغ التصغير تشبيها لألفى التأنيث فى المثالين بتاء التأنيث ، وفى المثال الثالث (٣) بألفى التأنيث فى ترك الاعتداد بها فى الجمع ، ولذلك بقى ما قبلها مفتوحا ، فهى محموله على فعيل وفعيعل كما تقدّم.

وأمّا المثال الرّابع - وهو ما جمع على أفعال - فإنّما خولف به محافظه على ألف الجمع ، كأنّهم قصدوا إلى الفرق بين حرف الجمع وحرف الإفراد ، فلو صغّرت إعلاما مصدرا لقلت : أعيليم (٤) ، ولو صغّرت أعلاما جمعا لقلت : أعيلام ، فلولا بقاء الألف لوقع اللّبس ، فوجب الفتح عند المحافظه عليها لأنّها لا يكون قبلها إلّا فتحه.

ثمّ قال : «ولا يصغّر إلّا الثّلاثىّ والرباعىّ».

يعنى فى الاتّساع ، ولذلك ذكر تصغير الخماسىّ ، وفى تصغيره ثلاثه أوجه :

أحدها : وهو الأجود أن تحذف الخامس كما ثبت (٥) فى التكسير ، وعلّته ما ذكرها سيبويه (٦) ، وهو واضح.

والثانى : أن تحذف ما كان من حروف الزوائد فى الجنس أو فى الشبه (٧) ، كحذف الميم (٨)

١- فى ط : «التثنيه». تحريف.

٢- سقط من ط : «وفنيعلاء».

٣- جاء فى هامش د : «قوله : فى المثالين أى : فى فعيعل كحبيلى وفعيعال كحميراء ، بتاء التأنيث مثل طليحه وحميره ، وفى المثال الثالث مثل سكيران ، شبّه بألفى التأنيث فى ترك الاعتداد بالزياده ، وهى الألف والنون فى الجمع ، كما قالوا : سكارى ولم يقولوا : سكيرين كما قالوا : سريحين». ق : ١٠٧ أ.

٤- سقط من ط من قوله : «صغرت» إلى «أعيليم».

٥- أى : ثبت الحذف.

٦- انظر : الكتاب : ٣ / ٤١٧ - ٤١٨ ، ٣ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، والمقتضب : ١ / ١١٩ ، ٢ / ٢٤٩ ، والمنصف : ١ / ٣٣

٧- أى الحرف الذى يكون من حروف «اليوم تنساه» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، ودفع هذا القول بأن حذف الشبيه بالزائد لا يتأتى إلّا إذا كان طرفا أو قريبا من الطرف ، وهذا ظاهر كلام سيبويه : ٣ / ٤٤٩ ، وبه صرح المبرد فى المقتضب : ٢ / ٢٥٠ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٠٥ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ١٢١.

٨- أى : الميم من جحمرش ، انظر الكتاب : ٣ / ٤٤٨ ، والمقتضب : ٢ / ٢٥٠

والدّال (۱) على ما ذكر (۲).

والثالث : أن تبقى حروفه كلّها ، فتقول : سفيرجل [بكسر الجيم](۳) ، كما ذكر عن الأخفش.

قال : «والتصغير والتكسير من واد واحد».

يريد أنّه فى المعنى مثله من حيث إنّهم قصدوا إلى معنى زائد فى الاسم ، غيّروه (۴) فغيّروا صيغته تغييرا يؤذن بذلك ، وذلك (۵) أنّهم حملوه عليه (۶) فى ردّ الأشياء إلى أصولها عندهم ، وفى امتناعهم من تصغير الخماسىّ فى السّعه كما امتنعوا من التكسير.

قوله : «وكلّ اسم على حرفين فإنّ التحقير يردّه إلى أصله».

الاسم الذى بقى من حروفه الأصول حرفان لا يخلو إمّا أن يكون من غير زياده فيه أو مع زياده ، فالأوّل هو الفصل الأوّل ، وحكمه أن يردّ / الزائد ضروره بناء فعيل ، إذ لا يمكن إلّا بردّه ، لأنّك لو لم تردّه لوقعت ياء التصغير آخرا فكان فيه خروج عن بناء فعيل ، وتغيير الياء لأنّها ترجع معتقب حركات الإعراب ، ثمّ مثّل بما حذف فاؤه أو عينه أو لامه بتمثيل واضح.

وإن كان فيه زياده فلا يخلو إمّا أن يكون ممّا يمكن جعل الاسم على فعيل بها أو لا ، فالأوّل هو القسم الثانى ، وحكمه أن يستغنى بالزّياده عن حرف الأصل المحذوف ، لإمكان صيغه فعيل بها ، فيقال فى ميت وزنه فيل : ميت ، فتحصل الصيغه المطلوبه ، فلا حاجه إلى ردّ الأصل ، وكذلك تقول فى تصغير «هار» (۷) ، و «هار» إمّا أن يكون أصله فعلا هورا ، أو فاعلا هايرا أو هاورا ، مقلوب فيكون مثل قاض ، ولا يمكن الأوّل (۸) ههنا لأنّه أثبته محذوفا منه حرف أصلىّ ، ولا يمكن

۱- أى : الدال من فرزدق ، انظر المقتضب : ۲ / ۲۵۰.

۲- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۰۲ - ۲۰۳.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذكر الجاربردى عن الأخفش أنّه سمعها بكسر الجيم ، ونقل الرضى عن الأخفش إبقاء فتحه الجيم ، انظر شرح الشافيه له : ۱ / ۲۰۵ ، وشرحها للجاربردى : ۱۲۲.

۴- سقط من ط : «غيّروه».

۵- فى د. ط : «ولذلك».

۶- فى د : «حملوا التصغير على التكسير».

۷- «هار البناء هورا : هدمه». اللسان (هور) ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۲۴ - ۲۲۵ ، وشرحها للجاربردى : ۱۲۶ - ۱۲۷.

۸- أى : أن يكون هار أصله فعلا.

أن يكون مقلوبا لأنّ حكم (۱) مثل قاض أن تكون الياء فيه كالثابته ، إذ حذفها عارض ، كقولك : «رأيت قويضيا» [ولمّا لم يقل : هويريا وجب أن يكون الثانى](۲) ، فوجب أن يكون فاعلا ـ هايرا (۳) حذفت عينه ، فإذا صغّرته قلت : هوير ، [بقلب ألف الفاعل واوا](۴) ، واستغنيت بالزياده.

وقال (۵) : «ناس».

مشتقّ من الإنس (۶) ، ففاؤه محذوفه ، فإذا صغّر قيل : نويس [بوزن عويل](۷) واستغنى بالزياده ، ولو ردّوا هذه الألفاظ إلى أصولها (۸) لم تكن على هذه الصيغ المذكوره ، ولوجب أن يقال فى ميّت مييّت ، لأنّك كذلك تصغّر ميّتا ، ولقيل فى هار : هويئر (۹) [بالهمز](۱۰) ووقع فى بعض النّسخ (۱۱) هويّر (۱۲) وليس بجيّد لأنّ قياس اسم الفاعل من مثل قال وقام وهار أن يقال : قويئم وقويئل وكذلك هويئر (۱۳) وقد اعتذر بأنّ هار محذوف منه الواو قبل قلبها همزه استثقالا لها ، وبقاء الهمزه فى التصغير فرع على التكسير ، فإذا لم تثبت فى المكبّر لم تثبت فى المصغّر ، ألا ترى أنّهم يقولون فى تصغير اسم الفاعل من صيد وعور : صويّد وعويّر لأنّهم لم يقولوا : صائد وعائر ، فدلّ على ما ذكرناه ، وإذ لم تقلب همزه فى هار لم (۱۴) تقلب همزه فى هويّر ، وليس ببعيد.

۱- فى د : «حكمه».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من ط : «هايرا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أى : الزمخشرى.

۶- كذا فى الحلبيات : ۱۶۶ ، وانظر فى اشتقاق «ناس» الكتاب : ۲ / ۱۹۶ ، والمقتضب : ۱ / ۳۳ ، والخصائص : ۲ / ۲۸۵.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من ط : «هذه الألفاظ إلى أصولها».

۹- فى ط : «هوير». تحريف. ذهب يونس والمازنى إلى القول ب هويئر ، انظر : الكتاب : ۳ / ۴۵۶ ، والخصائص ۳ / ۷۱ - ۷۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۲۴

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- فى الأصل. ط : «فى النسخه» وما أثبت عن د.

۱۲- فى المفصل : ۲۰۳ وشرحه لابن يعيش : ۵ / ۱۲۰ «هويئر».

۱۳- فى ط : «قويم وقويل وكذلك هوير». تحريف.

۱۴- سقط من ط : «همزه فى هار لم». خطأ.

وإن لم يمكن جعل الاسم على فعيل بالزياده (۱) فهو قسمان :

أحدهما : أن تكون الزياده همزه وصل ، أو تاء تأنيث عوّضت عن اللّام ، وهو الفصل الثالث (۲) وبيان أنّه لا يمكن فيه بناء فعيل بالزياده أنّك لو بنيت فعيلا من اسم وابن وأخت وأخ بالزياده لضممت الهمزه وفتحت ما بعدها ، فأنت فى الدّرج إمّا أن تحذفها فتخلّ بفعيل وإمّا أن تثبتها / فتخالف وضعها وتنطق بها مع الاستغناء عنها ، وفى الابتداء تستغنى عنها بتحريك ما بعدها ، ولو بنيت فعيلا من أخت وبنت وهنت لاعتددت بتاء التأنيث فى بناء فعيل ، وهى فى حكم كلمه أخرى بدليل قولهم : شفيهه ونظائره ، وإذا لم يعتدّ بها لم يبق الاسم على فعيل ، فإذا صغّرت مثل هذا القبيل وجب الرّدّ كما فى الفصل الأوّل (۳) ، إلّا أنّك ههنا تحذف همزه الوصل استغناء عنها لوجوب تحريك الفاء ، ولا تحذف التاء لأنّ المعنى الذى أتى بها له باق ، إلّا أنّك لا تجعل حكمها حكم التاء التى كانت فى أخت لخروجها عن التعويض (۴) بردّ المحذوف ، ولكن تجعلها تاء التأنيث ، مثلها فى قائمه ، لأنّها فى أخت عوض [عن الواو](۵) وتأنيث ، فثبت لها بالعوضيّه حكم ، فإذا رددت المحذوف زالت العوضيّه فزال حكمها ، فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرّك ما قبلها ، وهذه أحكام غير العوض ، وهذا الذى أراد بقوله : «وتذهب بالتاء اللّاحقه».

قوله : «والبدل على ضربين : لازم وغير لازم». (۶)

قال رضى الله عنه : الاسم الذى يصغّر لا يخلو إمّا أن تكون حروفه لم تغيّر أو غيّرت ، فالثانى هو هذا الفصل ، وهو ينقسم إلى قسمين : تغيير سمّاه لازما ، وتغير سمّاه (۷) غير لازم ، وقد فسّر بعض الناس البدل (۸) اللّازم بأنّه الذى يلزم المكبّر والمصغّر ، وغير اللّازم بأنّه الذى يلزم المكبّر

۱- فى الأصل. ط : «بها». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

۲- أى الفصل الثالث فى المفصل : ۲۰۳

۳- انظر المفصل : ۲۰۳.

۴- فى د : «العوض».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- وردت هذه العباره على هذا النحو فى كلام ابن يعيش فى شرحه للمفصل : ۵ / ۱۲۲ ، ولم ترد هكذا فى كلام الزمخشرى. انظر المفصل : ۲۰۳.

۷- سقط من ط : «سماه».

۸- أطلق ابن الحاجب مصطلح البدل على القلب.

دون المصغّر ، وليس بمستقيم لأنّ غرضنا أن نعرف كونه لازما قبل تصغيره لنثبته أو نردّه إلى أصله.

فالأولى أن يقال : البدل اللّازم كلّ ما كانت علّه البدل فيه ثابته فى المكبّر والمصغّر ، وغير اللّازم كلّ (١) ما كانت العلّه فيه فى المكبّر دون المصغّر (٢) وبيانه أنّك إذا أردت أن تصغّر ميزانا فأنت تعلم أن الواو انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وتعلم أنّ المصغّر يضمّ أوّله ويفتح ثانيه ، فيزول الأمران جميعا ، [يعنى سكونها وانكسار ما قبلها](٣) فإذا العلّه المقتضيه للبدل فى المكبّر منتفيه فى المصغّر ، فتردّه إذن إلى أصله فتقول : مويزين ، وإذا أردت أن تصغّر متّعدا ومتّسرا وأصله موتعد وموتسر من الوعد واليسر فتعلم أنّ الواو والياء قلبتا تاء لكونهما فاءين ساكنتين مع تاء الافتعال طلبا للتخفيف ، وعند تصغير مفتعل تحذف تاء الافتعال ، ويتحرّك الأوّل / بالضّمّ والثانى بالفتح ، فتزول العلّه التى من أجلها قلبت تاء ، فهى غير لازمه ، فتردّ إلى أصلها ، فلذلك قلت : مويعد وميسر.

وفى باب وناب قلبت الواو والياء ألفا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما ، وفى التصغير يضمّ الأوّل فتذهب العلّه ، فهو إذا غير لازم ، فيردّ إلى أصله ، وقيل كميزان.

ومثال البدل اللّازم قولك : قائل قويئل ، إذ العلّه فى الإعلال فى اسم الفاعل إنما هو حمل له على الفعل صغّر أو كبّر ، فلذلك قيل : قويئل (٤) كما قيل : قائل ، وقد يتوهّم أنّ الواو فى قائل إنّما قلبت همزه لوقوعها بعد ألف ، وليس بجيّد لما ثبت عنهم من حكم المصغّر ، ولو كانت تلك العلّه لوجب أن يقال : قويّل.

ومن ذلك تراث وتخمه وأدد (٥) ، لأنّ العلّه فى قلب الواو كونها مضمومه ، وهذه فى التصغير مضمومه ، فيجب أن نبقى قلب الواو (٦).

١- سقط من ط : من قوله : «بأنه الذى يلزم المكبر» إلى «كل». خطأ.

٢- فسر ابن يعيش البدل اللازم بأنه ما كان الإبدال فيه للتخفيف لا لعلّه ، وغير اللازم بأنه ما كان الإبدال فيه لعله موجبه ، انظر شرحه للمفصل : ٥ / ١٢٢ ، ونقل الجاربردى هذا النص فى شرحه للشافيه : ١٢٣ ، وانظر الكتاب : ٣ / ٤٥٧ - ٤٦٥ ، والمقتضب : ٢ / ٢٨٠ - ٢٨٢.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى ط : «قويل». وبه قال الجرمى. انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٢٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٢١٥.

٥- انظر الكتاب : ٣ / ٤٦٤ ، وما تقدم ورقه : ١ ب من الأصل.

٦- فى د : «تبقى التاء فى تراث وتخمه والهمزه فى أدد». وسقط من ط : «قلب الواو».

وأورد تصغير عيد اعتراضا ، وبيانه أنّ عيدا مشتقّ من «عاد يعود» ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فهو مثل «قيل» ، وفى التصغير تزول هذه العلّه ، فكان يجب أن يقال : عويد كما يقال : قويل (۱).

وأجاب بأنّ هذا القياس خولف لغرض آخر ، وهو إجراؤهم المصغّر (۲) مجرى الجمع المكسّر ، وهم يقولون : أعياد بالياء ، وكان القياس أعوادا بالواو ، ولكنّهم خالفوا القياس ليفرّقوا بين جمع عود (۳) وجمع عيد (۴) ، فلذلك خالفوا القياس ، ولو قال فى عيد : إنّما قالوا : عييد ليفرّقوا بينه وبين تصغير عود لكان أقرب.

قوله : «والواو إذا وقعت ثالثه وسطا كواو أسود وجدول» إلى آخره.

قال رضى الله عنه : أمّا من قال : أسيّد فهو قياس العربيّه ، لأنّه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون كما فى ميّت ، ولذلك كان الفصيح ، وأمّا من قال : أسيود (۵) فكأنّه راعى فيه أمرين :

أحدهما : مراعاه البنيه كما فى قولك : [سويد و](۶) سوير ليفرق بينه وبين سيّد وسيّر ، إذ لو أدغم لالتبس.

والآخر : أنّ ياء التصغير تأتى عارضا ، والعارض لا اعتداد به ، ألا ترى أنّهم يقولون : «قالوا : يا قوم» ولا يدغمون ، «ونادوا يا مالك» (۷) لعروض مجىء الياء بعد الواو بخلاف ما كان مجيئها أصلا فى بنيه الكلمه.

قوله : «وكلّ واو إذا وقعت لاما صحّت أو أعلّت فإنّها تنقلب ياء».

۱- بعدها فى د : «ولم يقل عييد».

۲- فى د : «للمصغر».

۳- فى د : «أعواد».

۴- فى د : «أعياد».

۵- ذكر سيبويه هذا الوجه عن بعض العرب وقال : «هو أبعد الوجهين» ، الكتاب : ۳ / ۴۶۹ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۵ / ۱۲۴.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- الزخرف : ۴۳ / ۷۷. والآيه «ونادوا يا مالك ليقض علينا ربّك ...».

لأنّها إن كانت ثالثه اجتمعت مع یاء التصغیر ، فتقلب یاء سواء کانت مصحّحه أو معتلّه ، فالمصحّحه (۱) کنحو : عروه ، والمعتلّه کنحو : عصا ، لأنّ یاء التصغیر إذا وقعت قبل الألف زال / المعنی الذی من أجله قلبت الواو ألفا ، فردّت إلی أصلها لأنّه بدل غیر لازم کما تقدّم فی فصل البدل ، وإن کانت رابعه وقعت بعد الکسره التی بعد یاء التصغیر ، فتقلب یاء مصحّحه فی المکبّر أو معتلّه ، کقولک فی قرنوه (۲) : قرینیه وفی شقاء : شقیّ.

قوله : «وإذا اجتمع مع یاء التصغیر یا آن حذفت الأخیره» إلی آخره.

وإنّما کان کذلک کراهه اجتماع الیاءات ، ولیس هذا (۳) حذفا إعلالیّا بمنزلته فی قاض ، ولکن حذف اعتباطیّ للتخفیف بمنزلته فی ید ودم ، ولذلک کان معربا بالحرکات الثلاث کإعراب ید ودم ، ألا ـ تری أنّک تقول : هذا عطیّ ورأیت عطیّا ومررت بعطیّ ، ولو کان کقاض لقلت : هذا عطیّ ومررت بعطیّ ورأیت عطیّیا کما توهّم أبو عمرو بن العلاء فی أحیّ (۴) علی ما سیأتی.

فأمّا عطاء فقیاس تصغیره عطیّی ، رددت الهمزه إلی أصلها لزوال علّه قلبها همزه ، ثمّ قلبت الواو یاء لانکسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث یاءات ، فحذفت الأخیره تخفیفا.

وإداوه (۵) مثله لأنّ أصله أدیّوه کما تقول : رسیّله ، ثمّ قلبت الواو یاء لانکسار ما قبلها ، ثمّ حذفت لاجتماع الیاءات.

وغاویه أصلها فی التصغیر غویویه ، قلبت الواو [الثانیه](۶) یاء ، کما فعل فی سیّد ومیّت (۷) [وأدغمت یاء التصغیر فیها](۸) ثمّ جعلت غویّیه ، فاجتمع ثلاث یاءات ، فحذفت الأخیره.

۱- سقط من ط : «فالمصحّحه». خطأ.

۲- «القرنوه : نبات عریض الورق». اللسان (قرن).

۳- فی د : «هو».

۴- انظر الکتاب : ۳ / ۴۷۱ ، والمنصف : ۲ / ۲۸۰ ، وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۲۳۳ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۱۲۹ - ۱۳۰

۵- «إداوه الشیء وأدواته : آلته». اللسان (أدا).

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من د : «کما فعل فی سیّد ومیّت».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ومعاويه مثل غاويه ، لأنّك تحذف الألف لأنّها زائده خامسه مع الميم ، فهى أحقّ بالحذف على ما سيأتى ، فقياس تصغيره معيويه ، ثمّ فعل به ما تقدّم بغاويه (۱)

وقياس من قال : أسيود ورأيت أحيويا أن يقول : معيويه لأنّها ثالثه ولم تجتمع عنده ياءات ، وكذلك ما أشبهه.

وأحوى قياسه أن تقول : أحيوو (۲) لأنّه من الحوّه ، فانقلبت الأخيره ياء لانكسار ما قبلها ، ثمّ أدغمت الياء فى الواو بعد قلبها ياء كما تقدّم ، فصار أحيّى ، فاجتمع ثلاث ياءات ، فحذفت الأخيره على قياس المتقدّم.

ثمّ منهم من يمنع الصّرف نظرا إلى أنّ التقدير فى صيغه أفعل كالمحقّق ، ألا ترى أنّك تمنع صرف أشدّ وأشيد ، وإن تغيّرت صيغه أفعل ، فكذلك ههنا ، ومنهم من نظر إلى أنّ الحذف ههنا ليس كالحذف فى قاض ، فيكون مرادا ، فصارت (۳) الكلمه كأنّها على هذه البنيه ، فخرجت عن صيغه أفعل ، ولذلك إذا صغّر أحمر تصغير الترخيم قيل : حمير على وزن فعيل بلا خلاف لانتفاء صيغه أفعل ، وإن كان فى / التقدير عليه ، فكأنّهم فرّقوا بين ما التغيير فيه لإعلال موجب ، فيكون المحذوف مرادا مثله فى أشدّ وبين ما التغيير فيه ليس لإعلال موجب فلا يكون الأصل مرادا مثله فى حمير (۴) والأوّل مذهب سيبويه ، والثانى مذهب عيسى بن عمر (۵)

وأمّا من قال : أحىّ فوهم محض لأنّه أصله كما تقدّم أحيّى ، اجتمع ثلاث ياءات ، فوجب حذف الأخيره ، كما فى عطىّ ، فإنّ حذفها (۶) ههنا حذف الإعلال ، ومن قال : أحىّ فى الرفع ومررت بأحىّ ، ورأيت أحيّى وجب عليه أن يقول فى جميع الباب : هذا عطىّ ومررت بعطىّ ورأيت عطيّا ، ولا قائل به ، إذ لا فرق بين المسائل ، فظهر أنّ ذلك توهّم ، إذ التسويه معلومه.

۱- سقط من ط : «بغاويه».

۲- فى ط : «أحيو». تحريف.

۳- فى ط : «فتكون».

۴- فى د : «عمير» وجاء بعدها : «لزوال صيغه فعل». وهو تحريف.

۵- أقحم بعدها فى د : «الربعى». خطأ. وانظر الكتاب : ۳ / ۴۷۱ - ۴۷۲ ، والعضديات : ۴۲ ، والمنصف : ۲ / ۲۸۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۳۳ ، وشرحها للجاربردى : ۱۳۱.

۶- فى ط : «فإن قال حذفها». مقحمه.

وأمّا من قال : أسيود فقياسه أن يقول : أحيو فى الرّفع والجرّ ، ورأيت أحيوى فى النصب ، وأصله أحيوى ، فأعلّه كما أعلّ أعيلى فقال (١) أحيو كما يقال : أعيل ، ولم (٢) تجتمع ياءات فتحذف ، ولذلك قلنا ، إنّ قياس الباب عنده أن يقول : معيويه وشبهه على ما تقدّم ، إذ لم تجتمع ياءات على مذهبه.

قوله : «وتاء التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهره أو مقدّره» إلى آخره.

قال : إنّما ظهرت التاء فى تصغير الثلاثىّ المؤنّث لأنّه لمّا كان فيه معنى الصفه [كما تقول فى دار : دويره لأنّه فى معنى دار صغيره](٣) وتاء التأنيث قياسها أن تلحق صفه المؤنّث ، ألحقت بالمؤنّث المصغّر ، وإن لم تكن فى مكبّره ، ولم تثبت فى الرّباعىّ استثقالا لكثره حروفه ، فكأن الرابع عوض عنها.

وأمّا الألف فإن كانت مقصوره وهى رابعه ثبتت لخفّه الاسم ، فإن كانت على أكثر من ذلك حذفت استثقالا لها ، فتقول فى جحجبى [قبيله من الأنصار](٤) جحيجب ، وفى حولايا (٥) حويلىّ وحويل ، فأمّا حويلىّ فإنّك لمّا حذفت ألف التأنيث بقى حولاى ، وهو على خمسه أحرف ، وقبل آخره حرف لين ، فتثبت فى التصغير ، إلّا أنّها تقلب ياء لانكسار ما قبلها ، فتدغم فى الياء الأخيره ، فيصير حويليّا ، وحكم هذا الاسم وغيره الصّرف ، لأنّ منع الصّرف إنّما كان لألف التأنيث ، ولا ألف تأنيث (٦) [ثمّه لأنّها حذفت](٧)

وأمّا من قال : حويل ، وكذلك وقع فى الأصل (٨) فإنّه إمّا أن يكون حذف الألف لزيادتها ثمّ صغّر فقال : حويلى ، ثمّ أعلّ الياء كما يعلّ (٩) ياء قاض ، وإمّا أن يكون صغّره أوّلا على حويلىّ ، ثمّ خفّف الياء كما تخفّف ياء صحارىّ ، فيقال : صحار ، فتعلّ كما اعتلّت ياء صحار ، وإن / كانت

١- فى د : «فقالوا».

٢- فى د : «ولما».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الاشتقاق : ٤٤١ ، والسيرافى : ٥٥٧ ، وسفر السعاده : ١٩٦

٥- هى قريه كانت بنواحى النهروان. معجم البلدان (حولايا).

٦- كلام ابن الحاجب على تصغير حولايا نقله الجاربردى فى شرحه للشافيه : ١٣٥ - ١٣٦

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- انظر المفصل : ٢٠٤ ، ونبّه ابن يعيش على هذه الروايه وضعفها فى شرحه للمفصل : ٥ / ١٢٩

٩- فى ط : «فعل». تحريف.

ممـدوده ثبتت مطلقـا ثلاثيّـا كـان الاـسم أو غيره ، وإنّمـا ثبتت لأنّهـا زادت على حرف ، فأشـبهت كلمه أخرى ، فثبتت كما ثبت «بكّ» فى قولك : بعلبكّ.

فإن قيل : فلم لم تحذف تاء التأنيث كما حذفت ألف التأنيث فى الاسم الرّباعىّ ، أو تثبت ألف التأنيث كما تثبت التاء (١)؟.

قيل : ألف التأنيث مع الاسم كالجزء منه لأنّها لا تقدّر منفصـله بخلاف تاء التأنيث ، فإنّها تقدّر كالمنفصـله ، فأشبهت الحرف من بنيه الكلمه ، فحذفت كما يحذف ، وتثبت رابعه لأنّها لو كانت حرفا من بنيه الكلمه لثبتت ، فكذلك ألف التأنيث.

قوله : «وكلّ زائده كانت مدّه فى موضع ياء فعيعيل وجب تقريرها وإبدالها ياء» إلى آخره.

قال : لأنّها لا تخرج عن أبنيه التصـغير ، إذ الاسم يبقى على فعيعيل ، وقوله : «وجب تقريرها» يعنى بقاءها مـدّه ، وقوله : «وإبدالها ياء إن لم تكنها» يعنى إن لم تكن ياء ، لأنّها ينكسر ما قبلها ، فيجب قلبها ياء ، إذ لا يمكن النّطق بألف أو واو بعد كسره.

قوله : «وإن كانت فى اسم ثلاثىّ زائدتان ليست إحداهما إيّاها (٢) أبقيت أذهبهما فى الفائده وحذفت أختها».

أى : ليست إحـداهما المـده التى قبل الآخر ، «أبقيت أذهبهما فى الفائـده» أى أقواهما فى الدلاله على المعنى الأصـلىّ ، وحذفت الأضـعف فكلّ اسم فاعل أو مفعول من الخماسـىّ بالزياده فإنّك تبقى الميم وتحذف الأخرى لأنّ الميم هى موضوعه لبناء اسـم الفاعل أو المفعول (٣) وهو المقصود بالصـيغه ، والزياده الأخرى إنّما هى لما يعتور من معان أخر ، فالميم أقعـد فى الدّلاله على المقصود بالصيغه (۴) فوجب إثباتها وحذف أختها ، فلذلك تقول فى منطلق وأشباهه ما ذكر (۵)

«وإن تساوتا كنت مخيّرا».

١- سقط من ط : «التاء». خطأ.

٢- فى د : «المده المذكوره» مكان «إياها» ، وهو مخالف لنص المفصل : ٢٠۴

٣- سقط من د : «أو المفعول».

۴- سقط من ط : «بالصيغه». خطأ.

۵- أى : مطيلق. انظر المفصل : ٢٠۴.

وتساويهما بأن لا يكون لأحدهما قوّه فى الدّلاله على المقصود ، فتكون مخيّرا فى حذف أيّهما شئت على ما مثّل.

قوله : «وإن كنّ ثلاثا والفضل لإحداهنّ حذفت أختاها».

على ما تقدّم.

«وأمّا الرّباعىّ فتحذف منه كلّ زائده ما خلا المدّه الموصوفه». لأنّه لا يمكن إبقاء أكثر من أربعه أحرف ، وفى هذا الاسم أربعه أحرف أصول ، فلا مقابله بينه وبين الزّوائد ، فالزّوائد بالحذف أولى ، فإذا صغّرت مقرطسا قلت : قريطس ، إذ لا يمكن بقاء شىء من الزّوائد لذهاب صيغه التصغير ببقائه ، إلّا أن تكون مدّه قبل الآخر ، فإنّها تثبت كما تقدّم فى أوّل الفصل ، لبقاء صيغه التصغير معها ، وهو قوله : «ما خلا المدّه الموصوفه».

قوله : «ويجوز التعويض / وتركه فيما يحذف من هذه الزوائد».

التعويض إنّما يكون فيما حذف منه ، ثمّ هو على ضربين :

ضرب موضع التعويض مشتغل بما ينافى حرف التعويض ، وضرب موضع التعويض (١) خال ، فالضّرب الأوّل لا يمكن فيه هذا ، كما لو قيل فى تصغير احرنجام : حريجيم ، فلا يمكن فى هذا التعويض ، والضّرب الثانى نحو قولك فى منطلق : مطيلق ، فهذا يمكن فيه التعويض بأن تقول : مطيليق.

قوله : «وجمع القلّه يحقّر على بنائه».

الجمع على ضربين : جمع كثره وجمع قلّه على ما تقدّم فى الجموع ، فجمع القلّه حكمه فى التصغير حكم المفرد ، يصغّر كما يصغّر [المفرد](٢) إلّا أنّ ألف أفعال يحافظ عليها كما تقدّم [فى المفرد فى نحو : أجيمال](٣) وأمّا جمع الكثره فلا يحقّر على صيغته ، كأنّه لمّا كان التصغير فيه معنى التقليل كرهوا أن يجمعوا بينه وبين صيغه التكثير (٤) فعدلوا إلى أحد أمرين ، إلى جمع القلّه إن كان له جمع

١- سقط من ط : «وضرب موضع التعويض». خطأ.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من ط : «بينه وبين صيغه التكثير». خطأ.

قلّه ، أو إلى المفرد ، ثمّ جمعوه بالواو والنون أو الألف والتّاء على حسب ما يستحقّ ، فإذا صغّرت غلمانا فأنت بالخيار ، إن شئت أخذت جمع قلّته وهو غلمه وصغّرته فقلت : غليمه ، وإن شئت صغّرت المفرد ثمّ جمعته فقلت : غليّمون فإن لم يكن له جمع قلّه تعيّن ردّه إلى المفرد كقولك فى شسوع (١) شسيعات ، لفقد السّماع فى أشسع (٢) وإنّما جمع غليّم بالواو والنّون ورجيل كذلك فى التصغير لأنّه فيه معنى الصفه ، وقبل التصغير (٣) ليس فيه معنى الصّفه كما ذكرنا فى دخول تاء التأنيث فى مؤنّثه فى نحو : أذن مصغّرا وامتناعها فيه مكبّرا.

«وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد».

لأنّ ذلك المعنى منتف ، إذ ألفاظها ألفاظ المفردات ، فلا معنى للعدول عنها.

وجاء (٤) فى بعض الأسماء تصغير على خلاف القياس على ما ذكر ، وحكمه السّماع ، فى أنيسيان (٥) زادوا ياء بعد السّين ، وفى عشيّان زادوا ألفا ونونا ، وفى عشيشيه أبدلوا من الياء شينا ، فردّوا الياء التى كان قياسها أن تحذف لاجتماع (٦) الياءات (٧) وفى أغيلمه وأصيبيه زادوا همزه.

قوله : «وقد يحقّر الشّىء لدنوّه من الشّىء وليس مثله».

وقد تقرّر أنّ التصغير يدلّ على أنّ الشّىء عندهم (٨) مستصغر ، وقد جاء قليلا على معنى قرب الشّىء من الشّىء ، ومثاله قولهم : هو أصيغر منك ، لا يستقيم أن يقال : إنّ المراد أنّه صغير ، لأنّ لفظ / أصغر يدلّ على الزّياده فى الصّغر ، فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى ، وإنّما قصد إلى أنّ المدّه التى بينهما قريبه وكذلك ما مثّل.

١- «شسع النعل : قبالها الذى يشدّ إلى زمامها». اللسان (شسع).

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٥٧٣ ، والمقتضب : ٢ / ١٦٠ ، وحكى الأخفش أشسعا فى جمع شسع. انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٢٥.

٣- فى د : «التكبير». تحريف.

٤- سقط من د : «جاء».

٥- انظر الإنصاف : ٨١١ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢٧٣ - ٢٧٤.

٦- فى د : «لامتناع».

٧- فى ط : «التأنيث». تحريف.

٨- سقط من ط : «عندهم».

قوله : «وتصغير الفعل ليس بقياس».

وإنّما جاء فى ألفاظ يسيره محفوظه [كقوله (۱)

يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا

من هؤلّيائكنّ الضّال والسّمر

وإنّما لم يصغّر الفعل لأنّه مأخوذ من أجناس المصادر ، ومعنى الجنسيّه باق فيه ، وهو يقتضى العموم ، والتصغير يقتضى الخصوص لأنّه صفه فيتباينان](۲) لأنّ معنى التصغير الوصفيّه بالصّغر لما صغّرته ، والفعل لا يصحّ وصفه فيصغّر ، وإنّما المعنى فيما صغّر لمن نسب إليه الفعل كما فسّره.

قال : «ومن الأسماء» إلى آخره (۳)

يريد أنّه فى الأصل وضع مصغّرا ، كأنّهم فى أصل الوضع فهموا تصغيره ، فوضعوا اسمه على التصغير ، وذلك قليل ، منه جميل وكعيت اسمان لطائرين (۴) وكميت صفه للفرس ، فإذا جمعوه ردّوه إلى المكبّر المقدّر ، لأنّه ليس للمصغّر جمع على حياله ، فقالوا فى جميل وكعيت : جملان وكعتان [بوزن غزلان](۵) فدلّ ذلك على أنّ المكبّر فى التقدير جمل وكعت لأنّ فعلان جمعه [كصرد وصردان](۶) وقالوا : كمت (۷) فدلّ على أنّ مكبّره فى التقدير أكمت لأنّ فعلا جمعه (۸) [كأصفر على

۱- نسب العينى البيت فى المقاصد : ۱ / ۴۱۶ إلى العرجى ، وهو فى ذيل ديوانه : ۱۸۳ ، وقال البغدادى فى نسبته : «روى للمجنون ولذى الرمه وللحسين بن عبد الله والله أعلم» الخزانه : ۱ / ۴۷ ، والبيت فى ديوان مجنون ليلى : ۱۶۸ ، ولم أجده فى شرح ديوان ذى الرمه وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۳۰ ، والإنصاف : ۱۲۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۶۱ ، ۳ / ۱۳۴ ، ۵ / ۱۳۵ ، وشواهد الشافيه : ۸۳. وشدن الغزال : قوى وطلع قرناه ، وهؤلّيائكنّ : مصغر هؤلاء شذوذا ، والضّال : السدر البرى ، والسدر : شجر النبق ، والسّمر : جمع سمره وهو شجر الطلح ، انظر الخزانه : ۱ / ۴۶.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من د من قوله : «قال : ومن» إلى «آخره». خطأ.

۴- الجميل والكعيت : البلبل ، انظر الكتاب : ۳ / ۴۷۷ ، والمقتضب : ۳ / ۲۳۳ ، والمخصص : ۱۴ / ۱۰۶. والصحاح (جمل) و (كعت).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والصّرد : طائر ، انظر السيرافى : ۶۰۱ - ۶۰۲ ، اللسان (صرد).

۷- فى ط : «كميت». تحريف.

۸- من قوله : «فإذا جمعوه» إلى «جمعه» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۱۴۴ - ۱۴۵.

صفر وأكبر على كبر](۱) وأيضا فإنّ كميتا من صفات الألوان ، فهو من باب أحمر وأسود ، فقياس مكبّره بهذا الوجه يعلم انّه أفعل.

قوله : «والأسماء المركّبه يحقّر الصّدر منها».

ولا يعتدّ بالكلمه الثانيه ، كما لا يعتدّ بتاء التأنيث ، ولا تحذف كما لا تحذف تاء التأنيث ، وهو ههنا أجدر لقوّه الالتباس بتصغير غير المركّب ، وتركوا ما قبل الثانى مفتوحا تشبيها بتاء التأنيث.

قوله : «وتحقير الترخيم أن تحذف كلّ شىء زيد فى بنات الثلاثه والأربعه» إلى آخره.

هذا باب على حياله فى التصغير سهل ، وهو أن تحذف الزّوائد كلّها وتصغّر الاسم ، وسمّى تصغير الترخيم لما التزم فيه من الحذف ، لأنّ الترخيم فى اللغه التقليل (۲) يقال : صوت رخيم إذا لم يكن قويّا (۳) ومنه سمّى الترخيم ، وليس تصغير الترخيم معناه أنّك أضفت إلى الترخيم الذى هو حذف الآخر ، وإنّما أراد حذف الزّوائد على ما فسّره.

قوله : «ومن الأسماء ما لا يصغّر».

ثمّ ذكر أسماء كثيره الاستعمال لم توجد فى كلامهم إلّا مكبره فدلّ ذلك على أن تصغيرها مطّرح فى لغتهم ، وأمّا اسم الفاعل والمفعول إذا أعملتهما لم يأت فى كلامهم تصغيرهما كراهه اجتماع العمل والتصغير ، لأنّه قوى شبه الفعل فيه.

قوله : «والأسماء المبهمه خولف بتحقيرها تحقير ما سواها».

يعنى أسماء الإشاره والموصولات ، وخولف / للإيذان من أوّل الأمر أنّها غير متمكّنه.

قوله : «وألحقت (۴) بأوخرها ألفات».

فيما سوى هؤلاء ، فإنّ الألف ملحقه قبل آخره ، وفيما سوى المثّنى والمجموع ، فإنّك تقول فى

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- «الترخيم : التليين». اللسان (رخم).

۳- نقل الجاربردى هذا التعليل فى شرحه للشافيه : ۱۴۵.

۴- فى د : «وخولف». وهو مخالف لنص المفصل : ۲۰۶.

اللّذين [تثنيه](١) اللّذيّان ، وفى الذين [جمعا](٢) اللّذيّون ، ولا ألف فى ذلك ، فإن زعم أنّ الألف فى اللّذيّان واللّتيّان سقطت لالتقاء السّاكنين فمردود بقولهم : اللّذيّون بضمّ الياء ، ولو كانت الألف مراده لوجب أن يقال : اللّذيّون [بفتح الياء](٣) فإن ثبت اللّذيّون [بفتح الياء](٤) كان الانفصال [عن هذه الشّبهه](٥) مستقيما ، وكان ينبغى أن يقول : «وزيد قبل آخرها ياء للتصغير» لأنّه لا بدّ منها ، والله أعلم.

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ومن أصناف الاسم : المنسوب

قال الشيخ : وحدّه بما ذكر ، وظاهره غير مستقيم ، وهو فى الحقيقه مستقيم ، فأمّا ظاهره فإنّه يقال : لا يخلو إمّا أن يكون حدّ المنسوب أو المنسوب إليه ، فإن حدّ (١) المنسوب كان غير مستقيم لقوله : «علامه للنسبه إليه» ، والمنسوب لم يلحق الياء علامه للنسبه إليه ، إذ ليس منسوبا إليه ، وإن حدّ المنسوب إليه كان غير مستقيم ، لأنّ التبويب بالمنسوب ، فكيف يحدّ غير ما بوّب له؟ وهو فى الحقيقه مستقيم ، ولم يحدّ إلّا المنسوب.

وقوله : «هو الاسم».

يريد الاسم قبل الإلحاق ، ثمّ قال :

«الملحق بآخره ياء مشدّده علامه للنسبه إليه».

يعنى إلى الاسم قبل إلحاق (٢) الياء به ، والاسم الذى ألحقت بآخره ياء مشدّده علامه للنسبه إليه هو المنسوب ، وإنّما جاء الإشكال من جهه الضمير فى قوله : «إليه» ، فمن جعل الضمير راجعا إلى الاسم الذى ألحقت بآخره ياء جاء فاسدا ، ومن جعله ضمير الاسم لا باعتبار إلحاق الياء جاء مستقيما ، وهو الذى قصده.

وشبهها (٣) بتاء التأنيث من جهه تغييرها معنى الكلمه كما تغيّره التاء ، وشبّهها بتاء التأنيث فى أنّها تكون للنّسب المحقّق ولمجرّد اللّفظ ، وفى أنّها تكون للمفرد كما تكون التاء.

«وكما انقسم التأنيث إلى حقيقىّ وغير حقيقىّ ، فكذلك النّسب».

يريد بالحقيقىّ ما تقدّم من كون المدلول مؤنّثا فى المعنى بإزائه ذكر فى الحيوان على ما تقدّم ، وغير الحقيقىّ ما جرى فى اللّفظ فقط ، كقولهم : ظلمه وضربه وشبهه ، وكذلك النّسب منه ما كان مدلوله منسوبا حقيقه ، كقولك : دمشقىّ ومصرىّ ، وهو الكثير الشّائع ، ومنه ما كان فى اللّفظ خاصّه / دون المعنى ، كقولك : كرسىّ ، إذ ليس كرسىّ (٤) منسوبا من حيث المعنى ، كما أنّ الظّلمه ليس مؤنّثا من حيث المعنى.

١- فى د : «حدّه». تحريف.

٢- فى د : «الإلحاق». تحريف.

٣- فى ط : «وتشبيهها». والضمير يعود إلى ياء النسبه.

٤- سقط من ط : «إذ ليس كرسىّ». خطأ.

قوله : «والنسبه ممّا طرّق إلى (۱) الاسم تغييرات (۲) شتّى».

لأنّها غيّرته من مدلول إلى مدلول آخر مغاير له ، ألا ترى أنّ قولك : دمشق اسم للبلد ، وقولك : دمشقىّ للرجل المنسوب إليها ، وغيّرته من حال إلى حال ، لأنّه كان عريّا عن الياءين ، فصار بهما ، وكان إعرابه على ما قبلها فصار على آخرها (۳).

قوله : «وحذفهم (۴) التاء».

فى النّسب واجب ، لأنّهم لو أثبتوها لفسد المعنى ، ألا ترى أنّك إذا نسبت رجلا إلى ضاربه فالرجل هو الاسم الذى فيه ياء النّسب ، فلو بقّيت فيه تاء التأنيث لكنت مؤنّثا المذكّر.

الثانى (۵) : أنّه (۶) كان يؤدّى إلى اجتماع تأنيثين إذا نسبت مؤنّثا إلى مؤنّث ، فتقول إذا نسبت امرأه إلى ظلمه : ظلمتيّه.

والثالث : أنّه يؤدّى إلى أن تكون تاء التأنيث وسطا.

قوله : «ونونى التثنيه والجمع».

ينبغى أن يقول : وعلامه التثنيه والجمع ونونيهما ، لأنّ ذلك يحذف مع النّون ، فتخصيصه النّون يوهم ببقاء ما قبلها ، وإنّما حذف (۷) علامه التثنيه لأنّ المعنى يحصل بالنّسب إلى المفرد ، فتقع الزياده ضائعه ، فلا حاجه إليها ، وكلّ ما ذكرناه فى التاء (۸) فنحوه جار فى المثّنى والمجموع ، فتكون أربعه أوجه.

فإذا سمّيت بالمثّنى والمجموع المصحّح فلا يخلو إمّا أن تعربه إعراب المفردات أو تجريه فى الإعراب على حكم ما كان عليه ، فعلى الأوّل تثبتها (۹) لأنّك أخرجتها عن صورتها فى أحكامها

۱- فى المفصل : ۲۰۷ : «على».

۲- فى المفصل : ۲۰۷ : «لتغييرات».

۳- من قوله : «تغييرات شتى» إلى «آخرها» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۱۴۹ بتصرف.

۴- فى المفصل : ۲۰۷ : «حذفهم».

۵- أى : الوجه الثانى من أوجه تعليل حذف تاء التأنيث فى النسب ، والوجه الأول قوله : «لأنهم لو أثبتوها لفسد المعنى».

۶- أى إثبات تاء التأنيث فى النسب.

۷- سقط من د : «حذف». خطأ.

۸- أى : الأوجه التى ذكرها فى تعليل حذف تاء التأنيث.

۹- أى : علامه التثنيه والجمع.

التی کانت لها ، فکأنّها ألف ونون لغیر التثنیه ، کما فی عمران ، وعلی الثانی تحذفها کما (۱) قبل التسمیه ، لأنّ أحکام علامه التثنیه والجمع (۲) باقیه فیها ، فأجریت بعد التسمیه مجراها قبلها ، فتقول علی الأوّل : قنّسرینیّ (۳) ، وعلی الثانی : قنّسریّ ، وکذلک نصیبیّ (۴) ویبریّ (۵) ، وکذلک زیدیّ وزیدانیّ ، وخلیلیّ وخلیلانیّ ، وسبعیّ وسبعانیّ فی النّسب إلی السّبعان ، اسم موضع (۶).

ومن الجاریه علی القیاس فی التغییر أن یکون الاسم ثلاثیًا ثانیه کسره ، فإنّهم یکرهون اجتماع الکسرتین والیاءین مع قلّه حروف الکلمه ، فیفرّون إلی فتح الوسط ، کنمریّ ودؤلیّ وإبلیّ ، فإن کان أکثر من ثلاثه أحرف وفی آخره ما فی نمریّ من الکسرتین والیاء فالأحسن بقاء الکسره لقوّه الکلمه / بالزائد علی الثلاثه کتغلبیّ ویثربیّ ، ویجوز الفتح کراهه اجتماع الکسرتین (۷).

ومن ذلک (۸) حذف الیاء والواو من فعلیه وفعوله وفعیله فی صحیح العین غیر مضاعف فرقا بین المذکّر والمؤنّث ، فإذا نسبت إلی کریم قلت : کریمیّ ، وإلی کریمه : کرمیّ ، والمؤنّث أولی بالحذف لاستثقالهم إیّاه.

وأمّا المعتلّ العین فلم یفرقوا فیه لما یؤدّی إلی استثقال لیس من جنس کلامهم ، لأنّهم (۹) لو قالوا : طولیّ (۱۰) لأدّی إلی تحریک الواو وانفتاح ما قبلها ، فیکونون بین أمرین : استثقال وزیاده تغییر ، وکذلک شدیده ، لو قال : شددیّ لأدّی إلی أحد أمرین : ثقل وزیاده تغییر.

۱- سقط من د : «کما». خطأ.

۲- فی د : «التثنیه فی الجمع». تحریف.

۳- قنسرین : بقعه بینها وبین حلب مرحله من جهه حمص. معجم البلدان (قنسرین).

۴- نصیبین : مدینه علی جاده القوافل من الموصل إلی الشام ، معجم البلدان (نصیبین).

۵- یبرین : من أصقاع البحرین ، معجم البلدان (یبرین).

۶- سبعان : موضع معروف فی دیار قیس ، والسّبعان : جبل قبل فلج. معجم البلدان (سبعان).

۷- ظاهر کلام سیبویه أن الفتح شاذ ، وقطع الفارسی بالکسر وأجاز المبرد الفتح ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۱ - ۳۴۲ ، والمسائل المنثوره : ۲۸۵ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۵ / ۱۴۶ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۱۹ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۸۵

۸- جاء فی حاشیه الأصل : «أی ومن الجاریه علی القیاس فی التغییرات».

۹- فی ط : «کأنهم».

۱۰- أی : فی النسبه إلی طویله.

قوله : «وتحذف الياء المتحرّكه من كلّ مثال قبل آخره ياءان مدغمه إحداهما فى الأحرى».

قال رضى الله عنه : ومن ذلك حذفهم الياء المتحرّكه إذا وقعت مشدّده قبل الآخر كراهه اجتماع الياءين والكسرتين ، فيقولون فى ميّت : ميتىّ على ما ذكر ، وأمّا طائىّ ففيه من الشذوذ وضع الألف موضع الياء السّاكنه لا غير ، وأمّا حذف الياء المتحرّكه فقياس ، لأنّهم لو قالوا : طيئىّ لم يكن فيه شذوذ.

وفرّقوا بين مهيّم مصغّرا (١) ومكبّرا (٢) عند النّسبه إليه ، فأجروا مهيّما على القياس بالحذف (٣) ، وزادوا ياء ساكنه فى المصغّر بعد المشدّده فرقا بينهما ، وكان إجراء المكبّر على القياس أولى ، لأنّه حذف فيما لم يحذف منه شىء ، ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النّسب ، وإنّما لم يستغنوا ببقاء المصغّر على صيغته وحذف الياء من المكبّر مع أنّ الفرق إذا (٤) حاصل لأنّ لفظ مهيّمىّ أثقل (٥) من لفظ مهيّيمىّ ، ولأنّه أمر جار فيه قبل النّسب ، فجاز أن يبقى بعده على حاله التى كانت تكون له فى المصغّر.

قوله : «وتقول فى فعيل وفعيله وفعيل وفعيله».

قال الشيخ : ومن التغييرات الجاريه على القياس حذفهم الياء السّاكنه من فعيل وفعبله وفعيل وفعيله ، وقلبهم الثانيه واوا ، وفتح الكسره التى قبلها فيما هى فيه ، وإنّما فعلوا ذلك كراهه اجتماع الياءات ، ولم يفرقوا بين المذّكّر والمؤنّث لشدّه الاستثقال ، ففرّوا منه فيهما جميعا.

١- أى مصغر مهوّم ، وهوّم الرجل : إذا هزّ رأسه من النعاس ، انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٣ ، وشرحها للجاربردى : ١٦٠.

٢- أى يكون اسم فاعل من هيّم ، وهيّمه العشق : جعله هائما ، اللسان (هيم).

٣- سقط من د : «بالحذف».

٤- سقط من د : «إذا».

٥- جاء فى حاشيه الأصل : «وإنما قلنا أثقل لأنّ الكلفه فى التلفّظ بالياء المشدّده المكسوره وبعده بالياء المشدّده أكثر وأشدّ من الكلفه والمشقّه من التلفّظ بالياء المشدّده المكسوره ثمّ بالحرف الساكن ثم بالحرف المكسور إلى آخر الكلمه ، لأنّ النزول من الثقيل إلى الخفيف دون السكون أكثر استراحه من النزول من الثقيل إلى الثقيل ، وهو الكسره ، وهذا ممّا يدرك ضروره» ا. ه.

ومن العرب من يقول : أميّىّ (١) ولا يقول فى غنىّ : غنيّىّ (٢) / لما فى غنىّ من شدّه (٣) الاستثقال بالكسره ، وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشدّده ، وإن كان مخالفا له فى الزّنه ، كقولهم فى تحيّه : تحوىّ ، لأنّ الأمر المستثقل موجود ، فلا اعتداد بالوزن.

وأمّا فعول كعدوّ فإنّه ليس فيه الاستثقال الذى فى غنىّ (٤) فجرى مجرى الصّحيح ، فقالوا : عدوّىّ بالاتّفاق ، فأجروه مجرى الصّحيح لمّا انتفى ذلك الاستثقال.

وأمّا ما لحقه تاء التأنيث كعدوّه (٥) فقال سيبويه فيه : عدوىّ إجراء له مجرى نحو : شنوءه وبابه (٦) وهذا هو القياس الذى لا ينبغى أن يعدل عنه ، وقال المبرّد : عدوّىّ [بضمّ الدّال](٧) كالمذكّر ، وليس له وجه فى القياس (٨) لأنّ عدوّىّ أثقل من قولك : عدوىّ [بفتح الدّال](٩) فلا معنى لالتزامه.

قوله : «والألف فى الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثه» إلى آخره.

قال : وممّا غيّر عن القياس ما آخره ألف ، وحكمها إن كانت ثالثه أن تقلب واوا سواء كانت منقلبه (١٠) عن واو أو ياء ، لأنّها إن كانت عن واو فظاهر ، وإن كانت عن ياء كره بقاؤها لما يؤدّى من الجمع بين ساكنين أو إخلال بالحذف (١١) [لبقاء الكلمه على حرفين](١٢) وكره ردّها إلى أصلها

١- حكاه يونس عن ناس من العرب ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٤٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠.

٢- ظاهر كلام سيبويه جوازه على الرغم من ثقله ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٤٥ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٤ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ١٥٧.

٣- فى د. ط : «زياده».

٤- جاء فى حاشيه الأصل : «لأنّ الاستثقال فى عدو أقلّ وأضعف من الاستثقال فى غنىّ ، إذ الواو الأولى فى عدوّ نشأت من إشباع الضمه ، والواو الثانيه هى الأصليه وكانت لام الكلمه بخلاف الياءين فى غنىّ فإنهما أصليتان».

٥- سقط من ط : «كعدوه».

٦- انظر الكتاب : ٣ / ٣٤٥

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- انظر مذهب المبرد فى العضديات : ٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ١٤٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٤ ، وشرحها للجاربردى : ١٥٨

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- سقط من د. ط : «منقلبه».

١١- فى د : «بالحرف». تحريف.

١٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

لما فيه من اجتماع الياءات ، فلم يبق إلّا ردّها إلى أختها [وهو الواو](١)

وإن كانت رابعه نظرت (٢) فإن كانت أصليّه [كملهى](٣) قلبتها كذلك محافظه على الحرف الأصلىّ ، [كما فى أعلى ، يقال فيه أعلوىّ ، لأنّ الألف فيه أصليّه](٤) وقد جاء حذفها استثقالا كحبلىّ (٥)

وإن كانت زائده فالمختار حذفها بخلاف الأصليّه ، لأنّ زيادتها تقوّى حذفها ، وأصليّتها فى الأولى تضعّفه (٦)

والثانى (٧) قلبها واوا محافظه على البنيه تشبيها لها بالأصليّه.

والثالث : أن تجعل قبل ياء النّسب ألفا وواوا [كحبلاوىّ](٨) وهل تكون الألف هى ألف التأنيث والواو زائده ، أو الواو (٩) ألف التأنيث انقلبت [إليه](١٠) والألف هى الزائده؟ كلّ ذلك محتمل (١١)

وقوله : «وأن يفصل بين الواو والياء بألف».

فقوله يوهم (١٢) أنّه لا يجرى إلّا فى دنياوىّ وعلياوىّ وشبههما ، فكان الأولى أن يقول : ويفصل بين آخره وبين الواو بألف ليشمل نحو : حبلى ، ولعلّه قصد إلى التنبيه على التعليل فى إدخال الألف كراهه اجتماع الياء والواو.

«وليس فيما وراء ذلك (١٣) إلّا الحذف».

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- سقط من د : «نظرت».

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- انظر : الكتاب : ٣ / ٣٥٢ ، والمقتضب : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ١٦١.

٦- بعدها فى د : «الحذف».

٧- أى الوجه الثانى الجائز فى الألف إذا كانت زائده ، والوجه الاول قوله : «فالمختار حذفها».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- بعدها فى د : «بدل عن».

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- انظر هذه الأوجه فى المقتضب : ٣ / ١٤٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٤.

١٢- سقط من ط : «يوهم». خطأ.

١٣- فى د : «الرباعى». وهو مخالف لنص المفصل : ٢٠٨

استثقالا له مع یاء النّسب ، ثمّ قال : «وجمزی فی حکم حباری» جمزی (۱) وإن کانت الألف فیه رابعه إلّا أنّها حملت علی الخامسه لأمرین :

أحدهما : تعذّر حملها علی مثل دعوی لأنّه محمول علی مثل مغزی الذی ألفه أصلیّه ، ولیس فی مثله فعلل / بالحرکات (۲) ، فیحمل علیه جمزی ، فإن ورد حبلی ارتکب مذهب الأخفش فی ثبوت جخدب (۳).

الثانی : أنّ الحرکه فیه تنزّلت منزله الحرف الزائد علی الأربعه کما فی فرس لو سمّیت به امرأه بخلاف هند ، جعلوا الحرکه منزّله منزله الحرف لثقل الکلمه بها.

قوله : «والیاء المکسور ما قبلها فی الآخر» إلی آخره.

قال : ومن التغییرات الجاریه علی القیاس ما فی آخره یاء مکسور ما قبلها ، فحکمها إن کانت ثالثه أن تقلب واوا وینفتح ما قبلها ، أمّا فتح ما قبلها فکما انفتح ما قبل آخر نمر ، وأمّا قلبها واوا فکما انقلبت ألف رحی.

وإن کانت رابعه فالمختار حذفها استثقالا لها ، ویجوز قلبها واوا وفتح ما قبلها ، وإنّما کان المختار هنا الحذف فی الیاء وفی الألف القلب [کما فی مغزی ومرمی ، یقال : مغزویّ ومرمویّ](۴) لأمرین :

أحدهما : أنّ الألف أخفّ (۵) فلا یلزم من مراعاه الأخفّ (۶) مراعاه الأثقل.

وثانیهما : أنّ الألف لیس فیها إلّا تغییر واحد ، وفی الیاء تغییر آخر ، وهو قلب الکسره فتحه ، ولذلک کان الحذف فی الیاء أحسن من الألف ، وبالعکس [أی الإثبات فی الألف أحسن](۷)

«ولیس فیما وراء ذلک إلّا الحذف».

۱- حمار جمزی : سریع ، والجمز : ضرب من السیر. الصحاح (جمز).

۲- سقط من ط : «بالحرکات».

۳- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۴۲ أمن الأصل.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فی د : «أحدهما أنّه أخف».

۶- سقط من ط من قوله : «وفی الألف القلب» إلی «الأخف». خطأ.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

استثقالا لما زاد على الأربعه ، وإذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الأربعه فى الألف فالتزامهم الحذف فى الياء أجدر ، لأنّها أثقل فى الوجهين ، فإن كانت الياء الزائده على الأربعه قبلها ياء مشدّده وجب حذف الخامسه كما يجب حذفها فى مشتر ، فيبقى قبل ياء النّسب ياء مشدّده قبلها فتحه ، فتكون فى الاستثقال (١) مثلها فى أميّه ، فمن استثقلها قال : محوىّ (٢) كما قال : أموىّ ، ومن لم يستثقلها قال : محيّىّ (٣) كما قال : أميّىّ.

١- فى د : «الاستقبال». تحريف.

٢- أى فى النسبه إلى محىّ ، وهو اسم فاعل من حيّى ، وأصله محيّى أعلت الياء الأخيره إعلال ق ض ، وذكر السيرافى والرضى أن أبا عمرو قال : «محوىّ أجود» انظر حاشيه الكتاب (بولاق) : ٢ / ٢٨٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٤٥ ، وورد فى حاشيه الكتاب (هارون) : ٣ / ٣٧٣ ، أن أبا عمر هو الذى قال : محوى أجود الوجهين ، ولعل الصواب «أبو عمر» لأن الأعلم نسب هذا إلى الجرمى فى النكت : ٩٠١.

٣- أجاز سيبويه محيّىّ ومحوىّ. انظر الكتاب : ٣ / ٣٧٣

«فصل : وتقول فى غزو وظبى»

ممّا آخره یاء أو واو من الثلاثیّ السّاکن الحشو : غزویّ وظبییّ بلا خلاف ، إذ لا استثقال لسکون ما قبلهما ، لأنّ کلّ واحده منهما (۱) تخفّ عند سکون ما قبلها.

فأمّا ما لحقته تاء التأنیث ففیه خلاف ، مذهب سیبویه والخلیل أنّه فی حکم الأوّل [الذی لا تاء فیه](۲) ، فیقولان فی غزوه وظبیه : غزویّ وظبییّ أیضا ، لأنّه ساکن الأوسط ، فاستخفّ. ومذهب یونس غزویّ وظبویّ (۳) [بفتح الأوسط](۴) ، وله شبهتان :

إحداهما : أنّ العرب تقول فی النّسب إلی بنی زینه (۵) وقریه : زنویّ وقرویّ ، وهو محلّ الخلاف کالأوّل ، [فیکون فی حیّز المنع](۶) ، فوجب إلحاق ذلک به.

وثانیهما : أنّهم یکرهون الثّقل باجتماع (۷) الیاءات فی المؤنّث کما کره ذلک فی نحو : کریمه ، ولم یکره فی نحو : کریم ، وإذا کره اجتماع الیاءات (۸) قلبت الیاء الأولی واوا وحرّک ما قبلها بالفتح کما قلناه فی یدویّ.

ومذهب سیبویه أولی ، وما ذکره (۹) من المسموع نادر لا ینبغی أن یجعل أصلا ، والاستثقال الذی یشیر إلیه غیر معتدّ به لمخالفه أکثر النّسب فیه ، ثمّ هو باطل ببنات الواو ، إذ لا تستثقل (۱۰) حتّی یفتح / ما قبلها ، ولذلک عذره الخلیل فی بنات الیاء دون بنات الواو (۱۱) لمّا کانت شبهه الاستثقال مختصّه بها.

۱- فی الأصل ط : «لأنهما تخف ...». وما أثبت عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۶ - ۳۴۷ ، والمقتضب : ۳ / ۱۳۷ ، وممن وافق یونس فی هذه المسأله الزجاج ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۵ / ۱۵۳ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۸۸

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- هم حیّ من العرب ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۷

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فی د : «باعتبار اجتماع».

۸- فی ط : «وإذا اجتمع الیاءات».

۹- أی : یونس. وفی ط : «وما ذکره یونس».

۱۰- فی ط : «لا یاء تستثقل» ، مقحمه.

۱۱- سقط من د : «دون بنات الواو». خطأ ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۴۷.

فإن كان وسط الكلمه ياء أيضا كقولك : طىّ وكىّ نظرت إلى أصل الياء الأولى فرددتها إليه (۱) متحرّكه (۲) ، وقلبت الثانيه واوا ، فتقول فى طىّ : طووىّ ، وليس هذا مثل قولك : طيّىّ لأنّه لو قيل فيه : طيّىّ لأدّى إلى اجتماع أربع ياءات وكسره مع قلّه حروف الكلمه ، وفى حيّه : حيوىّ.

فإن كان الاسم فى آخره واو مشدّده بقيّته على حاله ، وجرى مجرى غزو ، فقلت فى دوّ (۳) : دوّىّ ، إذ لا ياءات مجتمعه.

قال (۴) : فإن نسبت إلى اسم آخره ياء مشدّده مع ثلاثه أحرف فصاعدا نظرت هل هما زائدتان أو لا؟ ، فإن كانت الثانيه أصليّه كنت فيها بالخيار إن شئت شبّهتها بياء (۵) غنىّ ، فتقول : مرموىّ كما قلت : غنوىّ ، وإن شئت شبّهتها لزيادتها على الثلاثه بياء مصرىّ إذا نسبت إليه. فتحذفها فتقول فيه : مرمىّ ، فالياء فى مرمىّ ياء النسبه وتلك الياء حذفت استثقالا لها مع ياء النّسب.

وإن كانت الياء المشدّده مزيده (۶) حذفتها لا غير ، إذ لا وجه فى تشبيهها بغنىّ لزيادتها ، فتقول فى كرسىّ : كرسىّ [وشافعىّ : شافعىّ وتميمىّ : تميمىّ](۷).

«وفى بخاتىّ اسم رجل : بخاتىّ».

وقوله : «اسم رجل» احتراز منه إذا كان جمعا ، فإنّك تردّه إلى الواحد فتقول : بختىّ على قياس الجموع ، فلذلك قال (۸) : «اسم رجل» والذى يدلّك على أنّ هذه الياء هى ياء النّسب وأنّ الياء التى كانت فيه هى المحذوفه أنّك تقول قبل النّسب : بخاتىّ غير مصروف ، فإذا نسبت قلت : بخاتىّ مصروف (۹) ، ولو كانت هى الياء [الأصليّه](۱۰) لكان على حاله.

۱- فى د : «إلى الأصل».

۲- سقط من د : «متحركه». خطأ.

۳- «الدّوّ : الفلاه الواسعه». اللسان (دوا).

۴- أى : ابن الحاجب ، إذ بدأ دون أن يسوق كلام الزمخشرى.

۵- فى د : «بياءى».

۶- سقط من د : «مزيده». خطأ.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من د : «قال». خطأ.

۹- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۰ ، والمقتضب : ۳ / ۱۳۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۱۶۶

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

وما كان آخره همزه قبلها ألف نظرت فإن كانت ألف التأنيث قلبتها واوا [كحمراوى](۱) ، وإن كانت غيرها ساغ فيه الوجهان على ما ذكرناه فى التثنيه [من إبقائها وقلبها](۲) ، وهذا أولى من قوله : «إن كان منصرفا» لأنّك لو سمّيت بكساء امراه كان غير منصرف ، ولا يجب قلب الهمزه ، فكان التنبيه على أنّه لا تقلب إلّا إذا كانت ألف تأنيث أولى من اعتبار الصّرف وعدمه ، لئلّا يؤدّى إلى دخول كساء وشبهه إذا سمّيت به امرأه فيما يجب قلبه لأنّه غير منصرف حينئذ.

«وتقول فى سقايه وعظايه» إلى آخره.

سقائىّ وعظائىّ بالهمز لأنّهم لو بقّوها ياء لجمعوا بين / ياءات بعد ألف زائده ، وهم يكرهون الياء (۳) بعد الألف الزائده وإن انفردت ، فكيف بها وقد صار بعدها ياءان [أخريان](۴).

فإن قيل : قد قالوا : سقايه فأقرّوا الياء لمّا جعلوا التاء فى حكم المتّصله ، فياء النّسب أجدر بالاتّصال لتغييرها معنى الاسم على ما تقدّم.

فالجواب أنّها فى النّسب انكسرت ، فلا يلزم من صحّتها مفتوحه صحّتها مكسوره.

والآخر : أنّها فى النّسب اجتمعت مع ياءين أخريين (۵) فقوى الاستثقال.

والآخر (۶) أنّ صحّتها فى سقايه شاذّ ، فلا يلزم من شذوذه مع التأنيث شذوذه مع ياء النّسب.

فإن قيل : فلم لم يقولوا : سقاوىّ ، فيقلبونها واوا كما قلبوا فى شقاوىّ (۷) إذا نسبوا إلى الشّقاء؟

قلت : لمّا كرهوا اجتماع الياءات ههنا قدّروها متطرّفه بعد ألف زائده ، فقلبوها همزه على قياسها ، ثمّ لم يقلبوها واوا لأنّه وجب قلبها همزه لاجتماعها مع النّسب ، وهم إنّما يقلبون الهمزه واوا إذا كانت همزه قبل ياء النّسب ، فلمّا لم تكن هذه همزه قبل ياء النّسب لم يكن لقلبها واوا معنى ، فوجب أن تكون همزه على ما ذكر.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- فى الأصل. ط : «يكرهونها» مكان «يكرهون الياء». وما أثبت عن د.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى الأصل : ط : «ياءات أخر». تحريف. وما أثبت عن د.

۶- قوله : «والآخر» فى الموضعين يعنى الوجهين الآخرين اللذين يجاب بهما عن الاعتراض الذى أورده.

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۳۴۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۵۲.

وتقول فی شقاوه : شقاویّ ، وکذلک ما أشبهه ، لأنّه لم یجتمع فیه یاءات مستثقله ، إذ آخره واو ، فبقیت علی حالها ، ولم تقلب همزه لأنّها قد ثبتت مع تاء التأنیث ، وهی أولی بالانفصال ، فثباتها مع یاء النّسب أجدر.

وتقول فی رایه وثایه (۱) وشبههما ممّا وقعت فیه الیاء بعد ألف (۲) لیست بزائده : راییّ ورائیّ وراویّ (۳).

أمّا راییّ بالیاء (۴) فلأنّه لم تقع فیه بعد ألف زائده ، فلم تستثقل استثقال سقاییّ ، بل أجریت مجری ظبییّ لأنّها مثله ، فترکت علی حالها ، ولم تجر مجری طووی فی ردّ العین إلی أصلها لما یلزم من کثره التغییر من غیر حاجه ، بخلاف طیّیّ ، فإنّه لو ترک علی حاله لاجتمع أربع یاءات.

وأمّا رائیّ بالهمزه فلأنّه اجتمعت فیه یاءات [قبل قلب الیاء همزه](۵) مع وقوع إحدی الیاءات (۶) بعد صوره الألف ، فأشبه سقایه ، والیاء إذا استثقلت بعد الألف فالوجه قلبها همزه.

وأمّا راویّ بالواو فلأنّهم لمّا استثقلوا الیاءات فیما قلّت حروفه وما قبله فی حکم المتحرّک قلبوها واوا ، کما فعلوا فی رحویّ ، وقیاس الیاء إذا استثقلت فی النّسب أن تقلب واوا ، کما قالوا : عمویّ وشجویّ ، وبابه.

قوله : «وما کان علی حرفین علی ثلاثه أضرب» ، إلی آخره.

قال رضی الله عنه : وقد ضبط بعضهم بأنّ کلّ موضع ردّ فی التثنیه / وجب الرّدّ فی النّسب (۷) ، وکلّ موضع لم یردّ فی التثنیه جاز الوجهان (۸) ، وکلّ موضع کان المحذوف غیر لازم لا یجوز الرّدّ ،

۱- الثّایه والثاوه : مأوی الغنم والإبل ، انظر : إصلاح المنطق : ۳۲۷ ، وسفر السعاده : ۱۹۳ ، واللسان (ثوا)

۲- فی د : «الألف».

۳- انظر هذه الأوجه فی الکتاب : ۳ / ۳۵۰ - ۳۵۱ ، والتکمله : ۵۷ ، وأوردها السیرافی وذکر أن القیاس فیها الهمز. انظر حاشیه الکتاب : ۳ / ۳۵۰

۴- سقط من د : «بالیاء».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فی الأصل. ط : «الیاء» مکان «إحدی الیاءات». وما أثبت عن د.

۷- إذا کان الاسم علی حرفین والذاهب منه لامه وردّت فی التثنیه أو فی الجمع بالألف والتاء وجب الردّ عند النسبه إلیه ، انظر الکتاب : ۳ / ۳۵۷ - ۳۵۹ ، والمقتضب : ۳ / ۱۵۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۲ - ۳

۸- ذکر المبرد هذین الوجهین فی المقتضب : ۳ / ۱۵۲

وليس بجيّد ، لأنّه ردّ إلى عمايه ، إذ لا يعرف ما الذى يردّ فى التثنيه حتّى يردّ فى النّسب (۱).

ومنهم من قال : كلّ ما كان المحذوف غير ياء فى موضع اللّام متحرّك الأوسط ولم يعوّض منه همزه وصل فهو واجب الرّدّ ، وكذلك ما كان المحذوف منه فاء معتلّ اللّام ، وما كان المحذوف منه غير لام ممّا ليس بمعتلّ اللّام ، فإنّه لا يردّ ، وما سوى ذلك جائز فيه الأمران (۲) ، واحترز بقوله (۳) : «ما كان المحذوف غير ياء» فى القسم الأوّل من دم ، فإنّ أصله عند المبرّد دمى (۴) ، ويجوز فى النّسب إليه وجهان ، فلو لم يقل : «ما آخره غير ياء» لورد عليه وجوب دموىّ ، وليس بواجب ، وعلى مذهب سيبويه لا يحتاج إلى أن يقول : «غير ياء» لأنّ أصل دم عنده دمى (۵) ، ولذلك قيل فى جمعه : دماء كدلو ودلاء وظبى وظباء ، وقولهم (۶) :

.....

الدّميان ....

و «يقطر الدّما» [من بيت الحماسه (۷) :

ولسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أعقابنا يقطر الدّما](۸)

۱- سقط من ط : «حتى يردّ فى النسب». خطأ.

۲- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۲ - ۳

۳- الضمير يعود على «من» فى قوله : «ومنهم من قال ...».

۴- ذكر المبرد مذهبه فى المقتضب : ۱ / ۳۱ ، ۳ / ۱۵۳ ، وانظر المنصف : ۲ / ۱۴۸ ، وهو مذهب الأخفش أيضا وردّه ابن السراج فى الأصول : ۳ / ۳۲۳.

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۵۹۷

۶- أى من بيت الشاعر : «فلو أنّا على حجر ذبحنا جرى الدّميان بالخبر اليقين» ونسبه ابن دريد والبغدادى إلى على بن بدّال السّلمىّ ، انظر جمهره اللغه : ۲ / ۳۰۳ ، ۳ / ۴۸۴ ، وشواهد الشافيه : ۱۱۳ ، ونقل البغدادى أنّ البيت مع أبيات أخرى ينسب إلى الفرزدق والأخطل ، وليس فى ديوان الفرزدق ولا فى ديوان الأخطل بشرح السكرى ، وانظر الخزانه : ۳ / ۳۴۹ - ۳۵۲ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۱ / ۲۳۱ ، ۲ / ۲۳۸ ، ۳ / ۱۵۳ ، والمنصف : ۲ / ۱۴۷ - ۱۴۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۴ ، والإنصاف : ۳۵۷

۷- البيت للحصين بن الحمام المرّى ، وهو فى الشعر والشعراء : ۶۴۸ ، وأمالى الزجاجى : ۲۰۸ ، وشرح الحماسه للمرزوقى : ۱۹۷ - ۱۹۸ ، وورد بلا نسبه فى المنصف : ۲ / ۱۴۸ وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۴ ، ۲ / ۱۸۷ ، وعقب القدم وعقبها : مؤخرها وتجمع

على أعقاب ، والكلوم : جمع كلم بفتح فسكون ، وهو الجرح.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

لا (۱) ينهض لأنّه شاذّ ، فلا اعتداد به ، فبقى أن يقال : فقد قيل : أصله دمو (۲) ، فعلى هذا يجىء اعتراضا على القولين جميعا ، والجواب : أنّه لا اعتداد بهذا القول ، فإنّه مخالف للظّاهر ، فإنّ باب الياء أكثر من باب الواو ، فردّه إلى الواو لا (۳) حاجه إليه مع جواز أن يكون من الياء ، وهذا القائل يزعم أنّ الياء فى دمى لأجل الكسره ، مثل رضى ، ولو لا أنّ الواو فى «رضى» ثابته بحجّه ، وهو قولهم : الرّضوان ، لم يحسن أن يقال : هى منقلبه عن واو ، فلا يحسن فى «دمى» ذلك بلا دليل عليه ، وإنّما وجب الرّدّ فى القسم الأوّل (۴) على تقدير صحّه قول المبرّد فى دم ، لأنّه متحرّك الأوسط محذوف منه لام غير ياء ، فينبغى أن يردّ لأنّه موضع يقبل التغيير بالرّدّ من غير ثقل ، ولا يلزم دموىّ لأنّه محذوف منه ياء ، فلو أوجبوا الرّدّ لأوجبوا تغييرا كثيرا ، وهو ردّ الياء وقلبها إلى الواو ، ولا يلزم من وجوب تغيير لمعنى وجوب تغييرين.

وأمّا مذهب سيبويه فلا يحتاج إلى الاحتراز من دم ، إذ أصله دمى على ما تقدّم (۵) ، فقصدوا أن يعوّضوا فيما كان متحرّك الأوسط عوضا من حركته ، وليس لدم عنده (۶) حركه فى الوسط حتّى يجب التعويض.

قوله : «ومن ذلك (۷) ستهىّ فى ست».

ووقع فى بعض النّسخ «فى است» (۸) ، وليس بجيّد ، / لأنّ استا يجوز فيه الوجهان : استىّ وستهىّ لجريه على قياس ما يجوز فيه الأمران ، وأمّا ست فأصله سته ، فهو قياس ما يجب فيه الرّدّ ، فوجب أن يكون ستهيّا.

۱- قبلها فى د : «مع أنّه لا ...».

۲- ذكر ابن جنى هذا القول ولم ينسبه ، انظر المنصف : ۲ / ۱۴۹ ، وقال ابن منظور : «وأما الدموان فشاذ سماعا». اللسان (دمى).

۳- فى ط : «ولا». تحريف.

۴- جاء فى حاشيه د : «القسم الأول كل ما كان المحذوف غير ياء فى موضع اللّام متحرك الأوسط». ق : ۱۱۴ أ

۵- انظر ما تقدّم ق : ۱۵۲ ب.

۶- أى : عند سيبويه.

۷- فى المفصل : ۲۱۰ «ومنه».

۸- كذا فى المفصل : ۲۱۰ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۲ ، وهى لغه فى السّته ، وانظر اللغات فيها فى الكتاب : ۳ / ۴۵۰ - ۴۵۱ ، والمنصف : ۱ / ۶۱ والصحاح (سته) ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۲۱۹

وأمّا القسم الآخر الذى [يجب](١) فيه الرّدّ فهو أن يكون معتلّ اللّام والفاء ، نحو : شيه ، فإنّهم كرهوا أن لا يردّوا ، فيكونوا بين ثقل أو ارتكاب تغييرات على غير قياس النّسب ، فردّوا فقالوا : وشوىّ (٢) ، وأبو الحسن يقول : وشيىّ (٣) ووجهه أنّه لمّا ردّ الواو رجعت الكلمه إلى أصلها ، فصارت وشيه ، ولو نسبت إلى وشيه لقلت : وشيىّ عند المخالف ، فكذلك ههنا (٤) ولذلك قال (٥) فى القسم الثانى : يديى وغدوىّ ، فأسكن لهذا التعليل ، والوجه غيره لأنّه تغيير لأجل النّسب ، فكان قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر ، كعمويّ وشجويّ وشبههما ، وحمله فى النّسب على ظبى وغزو ليس بجيّد ، إذ ليس ذاك بتغيير فى النّسب ، بل إبقاء الياء على ما كانت ، ولذلك إنّ يونس لمّا خالف بتغيير الياء فى ظبيه فى النّسب لم يمكنه أن يقول إلّا ظبويّا (٦) فثبت أنّ قياس تغييرهم فى النّسب أن يقلبوا الياء واوا ويفتحوا ما قبلها ، فلذلك كان يدوىّ ووشوىّ أولى من يديىّ ووشيىّ.

وأمّا ما لا يجوز فيه الرّدّ فهو أن يكون المحذوف من غير موضع التغيير (٧) ممّا ليس مثل شيه ، كقولك : عدىّ وزنىّ لأنّ المحذوف فى موضع ليس موضع تغيير ، فلم يجز الرّدّ ، ولا يلزم عليه شيه لما ذكرناه لما يؤدّى إليه من الإخلال ، وقد جاء عن بعض العرب زياده واو بعد العين فى مثل عدىّ ، فيقولون : عدوىّ (٨) كأنّهم لمّا تعذّر عليهم الرّدّ فى موضع الحذف ، إذ ليس موضع التغيير ، قلبوا إلى موضع التغيير ، أو زادوا فى موضع التغيير.

قوله : «ومن ذلك سهىّ فى سه».

يعنى ممّا لا يجوز فيه الرّدّ ، لأنّ أصله سته ، فالمحذوف منه عين ، ولم يجز الرّدّ على ما ذكر فى عده.

١- سقط من الأصل. د. وأثبته عن ط. وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ١۶٩

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٣۶٩

٣- انظر المقتضب : ٣ / ١۵۶ ، وتعليق السيرافى على الكتاب : ٣ / ٣٧٠ ، والأصول : ٣ / ٨٠ ، والمنصف : ١ / ۶٣ - ۶۴

۴- فى د : «فى الشيه» ، مكان ههنا.

۵- أى : الأخفش ، انظر المقتضب : ٣ / ١۵٢

۶- انظر ما تقدّم ورقه : ١۵٠ أمن الأصل.

٧- سقط من د : «التغيير». خطأ.

٨- حكاها الفراء ، انظر الصحاح (وعد) وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ۶٣ ، واللسان (وعد).

وأمّا القسم الثالث (١) ، وهو ما عدا هذين القسمين على التفصيل المذكور أوّلا ، كقولك (٢) : غدىّ وغدوىّ وأخواته ممّا المحذوف (٣) منه لام ساكن الوسط (٤) ، أو معوّضا عند سيبويه (٥) أو متحرّكه (٦) ، والمحذوف ياء عند المبرّد على ما تقدّم ، ولم يعوّض (٧) ، ومهما رددت وثمّه عوض وجب حذف العوض ، / إذ لا يجوز جمع العوض والمعوّض ، فتقول : سموىّ ، ومهما لم تردّ وجب إثبات العوض ، لأنّه ثابت قبل النّسب ، فأولى أن يثبت فى النّسب ، فتقول : اسمىّ (٨).

قوله : «وتقول فى بنت وأخت : بنوىّ وأخوىّ عند الخليل وسيبويه».

لأنّ التاء فيها معنى التأنيث ، فكان القياس له فى النّسب حذفها ، وإذا حذفت وجب ردّ المحذوف ، وإذا كانوا قد ردّوا فى أخ وهو غير معوّض قبل النّسب فهم للرّدّ عند حذف العوض ألزم ، ألا ترى أنّهم فى اسم لمّا حذفوا منه العوض وجب الرّدّ فقالوا : سموىّ (٩) ، وإن كان ممّا لا يجب الرّدّ فيه لو بقى عوضه ، فأخوىّ أجدر لأنّه ممّا يجب الرّدّ فيه لو لم يكن معوّضا.

وأمّا يونس فيقول : أختىّ إجراء للتاء مجرى حرف أصلىّ ، لأنّه عوض عنه (١٠).

ومذهب سيبويه أقيس ، لأنّه لو جاز أن يقال : أختىّ لجاز أن يقال فى التصغير : أخيت ، ولمّا لم يجز فى التصغير لم يجز فى النّسب ، وبيان الملازمه هو أنّها إنّما لم تثبت فى التصغير لأنّها منزّله منزله تاء التأنيث ، وهم لا يعتدّون بتاء التأنيث فى مثال المصغّر ، فكذلك لم يعتدّوا بما كان فى معناه ،

١- أى : القسم الذى يجوز فيه الرّدّ وعدمه.

٢- لعل الأصح : «فكقولك».

٣- فى ط : «الحذف».

٤- الأصل فى غد غدو ، انظر المقتضب : ٢ / ٢٣٨ ، ٣ / ١٥٣ ، والصحاح (غدو)

٥- أى معوض عن المحذوف فى مثل ابن ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٥٨ - ٣٦١

٦- أى : متحرك الوسط ، انظر الكتاب : ٣ / ٣٥٨ - ٣٦١

٧- انظر ما تقدّم ورقه : ١٥٢ ب من الأصل.

٨- انظر الكتاب : ٣ / ٣٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٥

٩- كذا ضبطها ابن يعيش فى شرح المفصل : ٦ / ٥ ، وأجاز الرضى كسر السين وضمّها وفتحها. انظر شرحه للشافيه : ٢ / ٦٧.

١٠- انظر مذهب الخليل وسيبويه ويونس فى الكتاب : ٣ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وانظر أيضا الأصول : ٣ / ٧٧ ، والتكمله : ٦٠ - ٦١ ، والبصريات : ٧٨٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٦٩

ولذلك لا تكون تاء التأنيث قبل ياء النّسب ، فكذلك ما كان فى معناها.

«وتقول فى كلتا : كلتىّ وكلوىّ».

ووقع فى بعض (١) النّسخ : «كلتىّ وكلتوىّ على المذهبين» (٢) ، وليس بمستقيم (٣) لأنّ المنقول من مذهب سيبويه والقياس (٤) جميعا كلوىّ (٥) فلا وجه لقوله (٦) «كلتىّ وكلتوىّ على المذهبين».

وكلتا عند سيبويه فعلى (٧) أصله كلوى ، أبدلت الواو تاء إشعارا بالتأنيث ، ولم يكتف بالألف ، لأنّها تنقلب ياء فى قولك : «رأيت المرأتين كلتيهما» ، فلمّا قصدوا إلى النّسب لم يبق لإثبات التاء وجه فحذفت ، فلمّا حذفت وجب أن يقال : كلوىّ بتحريك اللّام على ما ذكر فيما تقدّم ، ووجب حذف الألف كراهه اجتماع الواوين لو قلبت الألف واوا ، على (٨) أنّ اللغه الفصيحه فى مثل حبلى الحذف ، فهى ههنا أجدر ، ولذلك التزم الحذف لما ذكرناه من الاستثقال.

وقياس مذهب يونس أن يقول : كلتىّ كما تقول : حبلىّ ، وكلتوىّ وكلتاوىّ كما تقول : حبلوىّ وحبلاوىّ.

ومذهب بعض النحويّين أنّ التاء للتأنيث غير عوض ، وأنّ الألف لام ، ووزنه فعتل (٩) فقياس النّسب على قول هؤلاء كلتوىّ على الأفصح وكلتىّ على غير الأفصح ، وإن كان القول فى أصله ليس

١- سقط من ط : «بعض». خطأ.

٢- كذا وردت العباره فى المفصل : ٢١٠ ، وشرحه لابن يعيش : ٦ / ٥.

٣- قال ابن يعيش : «وقوله : وتقول : كلتىّ وكلتوىّ على المذهبين ، يعنى يونس وسيبويه ، وليس بصحيح» شرح المفصل : ٦ / ٦ ، وقال الرضى : «وليس ليونس فى كلتا قول ، ولم يقل : إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت ، وليس ما جوّز من النّسب مع وجود التاء فيهما مطّردا عنده فى كلّ ما أبدل من لامه تاء حتّى يقال : إنه يلزمه كلتىّ وكلتوىّ ...». شرح الشافيه : ٢ / ٧٠.

٤- فى ط : «القياس». تحريف.

٥- انظر الكتاب : ٣ / ٣٦٣

٦- أى : الزمخشرى.

٧- انظر ما تقدّم : ورقه : ٢٠ ب من الأصل ، والكتاب : ٣ / ٣٦٣ - ٣٦٤

٨- فى ط : «لو قلت على ....». تحريف.

٩- هو مذهب أبى عمر الجرمى ، ذكر الفارسى أنّ التاء فى فعتل زائده ولم يبيّن أنها للتأنيث أو لا ، انظر كتاب الشعر : ١٣٠ ، وذكر ابن جنى وابن الشجرى أن التاء فى فعتل للتأنيث ، انظر سر الصناعه : ١٥١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٧١.

بشيء ، إذ لا يعرف فعتل فى كلامهم ، فإن كانت التاء عندهم للتأنيث فهو أبعد لوقوعها متوسّطه.

قال : / «وينسب إلى الصّدر من المركّبه». إلى آخره.

لأنّ الثانى من الاسمين بمنزله تاء التأنيث ، فلذلك وجب الحذف كما تحذف تاء التأنيث ، فقيل : بعلىّ كما يقال : طلحىّ ، ويقال فى «خمسه عشر» اسما : خمسىّ ، ولا ينسب إليه وهو عدد كراهه اللّبس (١) ، لأنّ النسبه إلى خمسه خمسىّ وإلى خمسه عشر خمسىّ ، فلو نسب إليه وهو عدد لالتبس ، ولا يرد رجل سمّى بخمسه ، فإنّ النّسب إليه خمسىّ ، فيقع اللّبس ، فإنّ وقوع ذلك نادر ، والعدد كثير ، فلا يلزم من الامتناع ممّا يؤدّى إلى اللّبس غالبا الامتناع ممّا يؤدّى إلى اللّبس بتقدير نادر.

وكذلك «اثنا عشر» ، وينسب إليه اثنىّ وثنوىّ [لأنّ أصله ثنى قلبت الياء واوا](٢) كما تقول : اسمىّ وسموىّ.

«ومنه تأبّط شرّا وبرق نحره».

فتقول : تأبّطىّ وبرقىّ كما تقول : معدىّ وأخواته.

قوله : «والمضاف على ضربين ، مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمّى على حياله». إلى آخره.

قال الشيخ : إذا نسبت إلى المضاف نظر المضاف إليه هل قصد الواضع به مسمّى مقصودا ثمّ أضاف إليه الأوّل ، أو لا يكون الثانى مقصودا قصده بنسبه الأوّل ، فإذا نسب إلى الأوّل (٣) حذف المضاف فقيل : زبيرىّ فى ابن الزّبير ، لأنّ المضاف إليه - وهو الزّبير - مقصود (٤) بمدلوله ونسبه الابن إليه ، وإذا نسب إلى الثانى (٥) حذف المضاف (٦) إليه كعبدىّ فى عبد القيس ، لأنّه لم يقصد إلى القيس وإضافه عبد إليهم ، وإنّما حذفت الثانى ههنا لأنّه لم يقصد به مدلول على حياله ، فتنزّل

١- أجاز أبو حاتم السجستانى النسب إلى العدد المركب وهو عدد ، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٧٤.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من ط : «فإذا نسب إلى الأول». خطأ ، وقوله : الأول أى الوجه الأول وهو أن الواضع قصد بالمضاف إليه مسمّى مقصودا ثمّ أضاف إليه الأول.

٤- سقط من ط : «مقصود». خطأ.

٥- أى الوجه الثانى ، وهو أن يكون المضاف إليه غير مقصود بالنسبه.

٦- سقط من د : «المضاف». خطأ.

منزله بعلبكّ فى أنّ الثانى ليس له مدلول على حياله ، فيفعل به ما فعل بذلك.

وأمّا القسم الأوّل فلم يجر مجرى بعلبكّ لأنّ الثانى (۱) مقصود مراد ، ولم يضف إليه الأوّل إلّا لقصد المعنى فيه ، فلو نسب إلى الأوّل فيه لنسب إلى الأعمّ وترك الأخصّ ، فكان ملبسا ، وكان العكس أولى.

وإن ورد على ذلك الكنى للأطفال ولمن ليس له ولد ، فإنّه يقصد فيه بالثانى مسمّى على حياله لانتفاء ذلك فى التحقيق ، والنّسب فيه إلى الثانى.

فالجواب أنّ الكنى أصلها القصد إلى الثانى ، وإنّما أجريت فى هذه المواضع تفاؤلا ، والمراد بها ما هو أصلها ، وهو أن يكون الثانى معيّنا (۲) فلذلك جرت فى هذه المواضع مجرى وقوعها فى التحقيق ، ألا ترى أنّ ابن الزّبير علم على عبد الله ، وإن لم يخطر السّامع بباله ابنا منسوبا إلى رجل مسمّى بالزّبير ، فالثانى بهذا التقدير غير مقصود به مسمّى على حياله ، وهو مع ذلك ينسب إلى الثانى فيه إجراء له على قضيّه الأصل ، إذ أصل وضع ابن الزّبير / لمن وضع له ابن منسوب إلى رجل مسمّى بالزّبير ، فكذلك الكنى الوارده اعتراضا.

قوله : «وقد يصاغ منهما اسم منسوب فينسب إليه».

وهذا إنّما يؤخذ سماعا فيما جاء عنهم.

قال : «وإذا نسب إلى الجمع ردّ إلى الواحد» إلى آخره.

قال الشيخ : الجمع (۳) المنسوب لا يخلو إمّا أن يكون باقيا على معنى الجمعيّه فيه ، أو يصير علما بوضع أو بغلبه ، فإذا نسب إلى الأوّل (۴) وجب ردّه إلى الواحد ، لأنّ الغرض من النّسب إلى الجمع الدّلاله على أنّ بينه وبين هذا الجنس ملابسه ، وهذا يحصل بالمفرد ، فيقع لفظ الجمع ضائعا (۵) ، وأمّا الثانى (۶) فيجب بقاؤه على لفظه ، إذ هذا المعنى الذى فعل من أجله الرّدّ إلى الواحد

۱- سقط من د : من قوله : «ليس له مدلول» إلى «الثانى». خطأ ، والمقصود بالثانى المضاف إليه.

۲- سقط من ط : «وهو أن يكون الثانى معينا».

۳- فى ط : «وضع الجمع».

۴- أى : إلى الجمع باقيا على معنى الجمعيه.

۵- من قوله : «وجب ردّه» إلى «ضائعا» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۱۷۹

۶- أى : النّسب إلى الجمع علما بوضع أو غلبه.

منتف ، لأنّه لم يقصد به قصد الجمع ، وإنّما صار المراد به كالمراد بالأعلام لقبا على ما وضع (۱) له ، فتقول فى النّسب إلى المساجد : مسجدىّ ، وفى مساجد اسم رجل : مساجدىّ ، إذ لو قلت : مسجدى لم يكن له معنى ، إذ ليس فى مساجد دلاله على مسجد بخلاف الأوّل ، وكذلك لو كان جمعا فى الأصل وغلّب ، لأنّه لمّا غلّب صار علما ، فلم تبق الجمعيّه ملموحه (۲) بل صار يفهم مدلوله وإن لم يخطر كونه جمعا بالبال ، فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمّى به مفرد أو المفرد لو سمّى به جمع لأنّه لا يفهم من اللّفظ جمع ، فلذلك نسب إلى الأنصار أنصارىّ ، لأنّه صار علما يفهم منه قوم بأعيانهم ، كما يفهم مثلا من قولك : الخزرج ، فوجب أن يكون النّسب على اللّفظ من غير تغيير ، وكذلك أعرابىّ ، بل هو فى الأعراب أجدر ، لأنّ الأعراب لم يتحقّق كونه جمعا (۳) لأنّه لو كان جمعا لعرب لكان مدلوله (۴) فى الجمعيّه كمدلوله فى المفردات ، وليس الأمر كذلك ، فإنّ العرب اسم لمن (۵) عدا العجم مطلقا سكن البادیه أو الحاضره ، والأعراب اسم لمن سكن الباديه خاصّه منهم ، فكيف يكون الجمع [يعنى الأعراب](۶) أخصّ من المفرد؟ [يعنى العرب](۷) هذا ممّا لا يستقيم ، ولذلك إنّه (۸) علّل (۹) بعضهم امتناع عربىّ فى النّسب إلى الأعراب باختلال المعنى أخذا من هذا (۱۰) وإذا كنّا قد نسبنا إلى الأنصار أنصارىّ مع تحقّق أصل الجمع بمعناه لمّا غلب وصار علما فلأن ينسب إلى الأعراب أعرابىّ مع انتفاء معنى الجمع أجدر.

وأمّا المعدوله عن القياس فبابها السّماع ، وخراسىّ وخرسىّ منسوب إلى / خراسان (۱۱)

۱- فى ط : «على واضع». تحريف.

۲- فى ط : «ملحوظه».

۳- هو اسم جمع ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۷۹ ، والحلبيات : ۱۶۷ ، والصحاح (عرب) والمخصص : ۱۳ / ۲۴۷ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۷۸.

۴- فى د : «لكان فى الجمع مدلوله». مقحمه.

۵- فى الأصل. د : «لما» وما أثبت عن ط.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- سقط من ط : «إنه».

۹- فى د : «إنه إذا علل». مقحمه.

۱۰- انظر الكتاب : ۳ / ۳۷۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۷۸.

۱۱- انظر كتاب العين : ۴ / ۱۹۵ ، والمخصص : ۱۳ / ۳۷ ، ومعجم البلدان (خراسان) وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۸۲.

«وقد يبنى على فعّال وفاعل ما فيه معنى النّسب من غير إلحاق الياءين».

هذا واضح ، ويكون معناه (۱) معنى الاسم المشتقّ منه هذه البنيه لو ألحقته ياء النّسب ، فبتّات (۲) بمعنى بتّىّ ، وعوّاج (۳) بمعنى عاجىّ ، ولا يكون فعّال ولا فاعل إلّا من الثّلاثىّ لتعذّر بنائه من غيره ، وقد كثر فعّال حتّى لا تبعد دعوى القياس فيه (۴) وقلّ فاعل فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره ، وفعّال أكثر ما يأتى مشتقّا من اسم الحرفه التى المنسوب محاول لها كما ذكره (۵) فى قولك : بتّات ، [والبتّ : الكساء الغليظ ، قال الشاعر (۶)

من كان ذا بتّ فهذا بتّى

مقيّظ مصيّف مشتّى](۷)

و «فاعل» يأتى للملابسه فى الجمله ، لا على أنّ ذلك الشىء حرفته ، وقولهم : طاعم كاس [وقول الشاعر (۸)

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسى](۹)

لا يحمل إلّا على معنى النّسب ، لأنّه لو ادّعى فيه اسم الفاعل لوجب أن يكون له فعل بمعناه ، ومعنى طاعم أى : له طعام وكاس أى : له كسوه ، وليس ثمّه فعل هو طعم ، وكسى بمعنى له طعام وكسوه ، ولذلك وجب العدول إلى معنى النّسب ، ولذلك قال الخليل فى

۱- سقط من د : «معناه». خطأ.

۲- البتّ : الطيلسان ، وجمعه البتوت ، وعامل البتوت : بتّات ، والطيلسان : ضرب من الأكسيه ، انظر الصحاح (بتت) (طلس).

۳- «العاج : أنياب الفيله ، والعوّاج : بائع العاج» اللسان (عوج) ، وانظر الكتاب : ۳ / ۳۸۱

۴- ظاهر كلام المبرد أنّ فعّالا قياس ، انظر المقتضب : ۳ / ۱۶۱ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۹۲ ، وهو عند سيبويه وابن يعيش ليس بقياس ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۸۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۵.

۵- أى : الزمخشرى.

۶- ورد البيتان فى ملحقات ديوان رؤبه : ۱۸۹ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۵۶۱ - ۵۶۲ ، وهما بلا نسبه فى الكتاب : ۲ / ۸۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۵۵ ، والإنصاف : ۷۲۵ ، والإنصاف : ۷۲۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۹۹

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- هو الحطيئه ، والبيت فى ديوانه : ۵۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۵ ، وشواهد الشافيه : ۱۲۰.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

«راضیه» (۱) ذلک (۲) إذ لا یستقیم أن تکون «راضیه» فاعله من «رضیت» وهی العیشه ، إذ العیشه لا یقال فیها «رضیت» ، فعدل إلی معنی النّسب بمعنی ذات رضی ، والله أعلم.

ص: ۵۸۳

۱- الحاقه : ۶۹ / ۲۱ ، والآیه : (فَهُوَ فِی عِیشَهٍ راضِیَهٍ (۲۱)).

۲- انظر الکتاب : ۳ / ۳۸۲ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۱۸۲ ، والهاء عند ابن جنی وابن یعیش للمبالغه ، انظر الخصائص : ۱ / ۱۵۳ وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۵.

ومن أصناف الاسم : أسماء العدد

قال الشيخ : العدد مقادير آحاد الأجناس ، فالواحد والاثنان على ذلك ليس بعدد ، وإنّما ذكرا فى العدد لأنّه محتاج إليهما فيما بعد العشرات ، فهما حينئذ مع ما معهما من العدد ، وإن قلنا : إنّ العدد (١) عباره عن مقدار ما الشّىء عليه من وحده وغيرها دخل (٢) الواحد والاثنان فى العدد ، ولمّا كانت الأسماء التى وضعت لمقادير الآحاد لها أحكام لفظيّه احتاج النحويّون إلى ترتيبها (٣).

فأسماء الأعداد على ما ذكره (٤) اثنتا عشره كلمه ، وما عدا ذلك فمتشعّب عنها (٥) إمّا بتثنيه كألفين (٦) ومائتين ، أو بجمع قياسىّ كالآلاف (٧) [والمئتين](٨) ، أو غير قياسىّ كعشرين ، أو معطوف (٩) محقّق كثلاثه وعشرين ، أو فى حكم المعطوف كأحد عشر.

قوله : «وعامّتها تشفع بأسماء المعدودات».

أى : تذكر أسماء (١٠) المعدودات بعدها إذا قصد بيان جنسها ولم يتقدّم ما يبيّنه ، وإلّا فلو قيل : رجال ثلاثه لا غنى عن ذكر المميّز بعده.

ثمّ قال : «لتدلّ على الأجناس» أى : باسم المعدود.

«ومقاديرها».

أى : باسم العدد ، لأنّ اسم الجنس ليس له دلاله على خصوصيّه العدد ، واسم العدد ليس له دلاله على خصوصيّه الجنس ، فإذا اجتمعا حصل دلاله الجنس ودلاله العدد.

١- فى د : «وبعضهم يقول : العدد ...».

٢- فى د : «فدخل».

٣- فى ط : «تبويبها».

٤- أى : الزمخشرى.

٥- فى ط : «منها».

٦- فى د : «كاثنتان» تحريف.

٧- فى ط : «كالألف».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى الأصل د. ط : «معطوفا».

١٠- سقط من ط : «أسماء».

وقوله : «وعامّتها».

يعنى أكثرها ، لأنّ الواحد والاثنين ليس كذلك على ما سيأتى.

وقوله / «ما خلا الواحد والاثنين».

غير مستقيم فى الظّاهر لأنّ الواحد والاثنين قد احترز منهما (۱) بقوله : «وعامّتها» ، فكيف يستثنى ما احترز منه (۲) ، ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله؟ فيجب أن يحمل على الاستثناء المنقطع ، وإنّما عمل فى الواحد والاثنين ما ذكر لأنّ الدّلالتين اللّتين ذكرتا فى اسم الجنس والعدد تحصلان جميعا باسم الجنس فى الإفراد والتثنيه ألا ترى أنّك إذا قلت : رجل علم به أنّه واحد وأنه من جنس الرّجال ، فإذا قلت : رجلان علم أنّهما اثنان وأنّهما من جنس الرجال ، فاستغنى بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس ، وقد جاء شاذّا «ثنتا حنظل» فى قوله (۳) :

كانّ خصييه من التّدلدل

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

للضروره.

«وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث فى الواحد والاثنين» إلى آخره.

وإنّما كان كذلك من جهه أنّ الثلاثه جماعه ، فأنّثوا الجماعه فى المذكّر لأنّه السّابق ، ثمّ جاؤوا إلى المؤنّث فذكّروه إراده الفرق بينهما ، أو يقال : ثمّ لمّا جاؤوا إلى المؤنّث كرهوا أن يجمعوا بين دليلى تأنيث فيما هو كالشىء الواحد (۴) ، [وهو المضاف والمضاف إليه](۵).

۱- فى الأصل. ط : «عنهما». وفى د : «عنه». وما أثبت هو الأصحّ.

۲- فى د. ط : «عنه». تحريف.

۳- نسب الرجز فى الكتاب : ۳ / ۶۲۴ إلى بعض السعديين ، ونسبه على بن حمزه والبغدادى إلى خطام المجاشعى ، انظر التنبيهات : ۲۹۱ ، والخزانه : ۳ / ۳۱۴ - ۳۱۵ ، ونسبه العينى إلى جندل بن المثنى ، انظر المقاصد : ۴ / ۴۸۵ ، وهو بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۵۶۹ ، والمقتضب : ۲ / ۱۵۶ ، وإصلاح المنطق : ۱۶۷ - ۱۶۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۸ ، والتدلدل : التعلّق والاضطراب ، وظرف العجوز هو مزودها الذى تخزن فيه متاعها.

۴- انظر تعليل مخالفه العدد للمعدود من الثلاثه إلى التسعه فى أسرار العربيه : ۲۱۸ - ۲۱۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۹۸ والأشباه والنظائر : ۲ / ۲۵۶ - ۲۵۷.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

ولا يرد شيء (۱) ممّا ذكرناه على الواحد والاثنين لأنّه ليس بجماعه فيقال : يؤنّث المذكّر ، فجاء كلّ واحد منهما على أصله ، ولا يقال : يكره فى المؤنّث أن يجمع بين تأنيثين فيما هو كالشّيء الواحد ، إذ لا يقال : واحده امرأه ، فلذلك جاء الواحد والاثنان على القياس الأصليّ ، وخولف فى الثلاثه إلى العشره.

قوله : «والمميّز على ضربين : منصوب ومجرور» إلى آخره.

قال الشّيخ : أمّا من الثلاثه إلى العشره فالمميّز مجموع مجرور أمّا جمعه فلأنّه هو القياس ، لأنّ مدلوله جمع ، وأمّا جرّه فلأنّ الثّلاث لمّا كانت مبهمه تصلح لكلّ شيء وقصد إلى تبيينها أضيف كما يضاف نفس وذات وكلّ وبعض ، وغير ذلك إذا قصد إلى تبيينه ، فلذلك جاء ثلاثه رجال إلى العشره (۲).

وأمّا مميّز ما بعد العشره إلى التسعه والتسعين فمفرد منصوب (۳) ، أمّا كونه منصوبا فلتعذّر إضافته ، ألا ترى أنّ العشرين إلى التّسعين لا تصحّ إضافته ، لأنّه لو أضيف لم يخل إمّا أن تثبت نونه أو تحذف ، وكلاهما فيه خروج عن القياس ، لأنّه إذا حذفها حذف حرفا من كلمه ليست كنون مسلمين ، وإن أثبتها أثبت نونا / جيء بها للدّلاله على الجمع ، فلمّا تعذّرت إضافته وجب نصب المميّز ، ولمّا وجب نصبه ردّ إلى المفرد ، إذ الغرض به التبيين.

فإن قيل : فلم لم يبق الجمع وإن فات الخفض ، لأنّ المدلول جمع ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنّه لم يقصد ههنا بالذّات إلّا الاسم المتقدّم بخلاف الأوّل ، فإنّه قصد بالاسم الثانى عين (۴) المقصود ، لأنّه بمثابه قولك : نفس زيد على ما تقدّم (۵) وليس العشرون كذلك ، لأنّ رجلا معها كالصّفه بعد تمام الموصوف ، فلا يلزم من جمع قولك : «ثلاثه رجال» مع كونه مضافا إلى المقصود بمثابه «ذات زيد» جمع «رجلا» بعد تعذّر إضافته فى قولك : «عشرون رجلا».

۱- فى ط : «يرد فى شيء». مقحمه.

۲- انظر تعليل جمع مميز ما بين الثلاثه والعشره وجره فى شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۹.

۳- انظر تعليل ذلك فى أسرار العربيه : ۲۲۲ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۲۰

۴- فى ط : «غير». تحريف.

۵- انظر ما تقدّم ورقه : ۱۰۱ أمن الأصل.

وثانيهما : وإن سلّمت المساواه إلّا أنّه اغتفر الجمع فى الأوّل لكونه جمع قلّه لفظا ومعنى (١) ، [كثلاثه أفلس](٢) ، أو معنى لا لفظا [كثلاثه دراهم](٣) ، بخلاف هذا ، فإنّه جمع كثره ، وجمع الكثره مستثقل ردّ إلى الواحد فى الموضع الذى يغنى ذكر الواحد عنه ، ألا ترى أنّه فعل مثل ذلك فى التصغير ، فقيل : أجيمال فى تصغير أجمال ، واغتفر لفظ جمع القلّه ، وقيل فى تصغير جمال : جميلات ، ولم يقل : جميل استثقالا لجمع الكثره ، فردّ إلى الواحد.

وأمّا مميّز المائه والألف فيجب خفضه لصحّه الإضافه كما خفض فى أوّل العدد ، وأفرد للوجه (٤) الثانى المذكور فى الإفراد لا للوجه (٥) الأوّل لأنّه يضعّف ، [لأن إضافه المائه إلى الجمع تجعله ضعيفا ، وإن جاءت](٦).

قوله : «وممّا شذّ عن ذلك قولهم : ثلاثمائه إلى تسعمائه».

ووجه الشّذوذ أنّ قياس الثّلاث أن يضاف إلى الجمع كما تقدّم ، وقد أضافوا فى المئات إلى المفرد ، فقالوا : ثلاثمائه إلى تسعمائه ، وكان قياسه ثلاثمئات أو مئين إلى تسعمئات أو مئين ، وعلّته أنّه فى نفسه جمع كثره (٧) مؤنّث ، فاستثقل للكثره والتأنيث ، ولا يرد «ثلاثه رجال» ، إذ لا كثره ولا تأنيث ، ولا «ثلاث نساء» إذ لا كثره ، ولا «ثلاثه آلاف» إذ لا تأنيث ، فلمّا استثقل للتأنيث والكثره ردّ إلى المفرد ، وشبّهه (٨) بقوله (٩)

كلوا فى بعض بطنكم تعفّوا

فإنّ زمانكم زمن خميص

١- سقط من د : «ومعنى». خطأ.

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- فى د : «الوجه». تحريف.

٥- فى د : «الوجه». تحريف.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر تعليل خفض مميز المائه والألف وإفراده فى أسرار العربيه : ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١٩ - ٢٠

٧- فى د : «كثير».

٨- أى : الزمخشرى.

٩- البيت من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل ، وهو فى الكتاب : ١ / ٢١٠ ، والمقتضب : ٢ / ١٧١ - ١٧٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨ ، ٦ / ٢٢ ، والخزانه : ٣ / ٣٧٩

وأراد بطونكم.

قوله : «وقد قالوا : ثلاثه أثوابا».

لمّا ذكر الشّذوذ فى المميّز الخارج عن القياس ، وهو ثلاثمائه ، والخارج عن الاستعمال ، وهو ثلاث مئين أتبعه بما خرج من التمييز عن القياس والاستعمال / جميعا فقال : «وقد قالوا : ثلاثه أثوابا» ، وشذوذه نصبه ، والقياس على ما تقدّم الخفض ، وقالوا (١)

..... مائتين عاما

.....

وشذوذه نصبه بترك إضافته ، والقياس «مائتا عام» لأنّ المائه والألف حكمهما الإضافه إلى مميّزهما مفردين كانا أو مثنّيين ، ووجهه كوجهه مفردا ، وقد تقدّم.

وقوله تعالى : (ثَلاثَ مِائَهٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً)(٢) ، فيمن قرأ بتنوين مائه - وهى عن غير حمزه والكسائىّ (٣) - على البدل ، وإلّا لزم الشّذوذ من وجهين :

أحدهما : جمع مميّز مائه.

وثانيهما : نصبه ، فإذا جعل بدلا خرج عن الشّذوذ واستقام الإعراب ، فيكون منصوبا على البدليّه لا على التمييز ، كأنّه قال : ولبثوا سنين ، وكذلك قوله تعالى : (اثْنَتَىْ عَشْرَهَ أَسْباطاً أُمَماً)(٤) وإلّا لزم الشّذوذ فى جمع المميّز لا غير ، وإذا جعل بدلا استقام الإعراب.

١- سلف البيت : ١ / ٣١٨.

٢- الكهف : ١٨ / ٢٥ ، والآيه : (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَهٍ).

٣- قرأ حمزه والكسائى وخلف بغير تنوين على الإضافه وقرأ الباقون بالتنوين ، انظر : كتاب السبعه فى القراءات : ٣٨٩ - ٣٩٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ٥٨ ، والبحر المحيط : ٦ / ١١٧ ، والنشر : ٢ / ٣١٠ ، والإتحاف : ٢٨٩ ، وانظر المقتضب : ٢ / ١٧١ ، وحاشيه الصبان : ٤ / ٦٦ - ٦٧.

٤- الأعراف : ٧ / ١٦٠ ، والآيه : (وَقَطَّعْناهُمُ اثْنَتَىْ عَشْرَهَ أَسْباطاً).

قال أبو إسحاق (۱) لو انتصب «سنين» على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائه سنه ، ووجهه أنّه قد فهم من لغه العرب أنّ مميّز المائه واحد من مائه ، فإذا قلت : «مائه رجل» فمميّزها رجل ، وهو واحد من المائه ، وإذا كان كذلك وقلت : «مائه سنين» فتكون «السّنين» واحده من المائه ، وهى ثلاثمائه ، وأقلّ السّنين ثلاث ، فيجب أن يكون تسعمائه.

وهذا يطّرد فى «اثنتى عشره أسباطا» ، ويقال : لو كان تمييزا لكانوا ستّه وثلاثين على هذا النّحو ، لأنّ مميّز اثنتى عشره واحد من اثنتى عشره ، فإذا كان (۲) ثلاثه كانت الثلاثه واحدا من اثنتى عشره ، فتكون ستّه وثلاثين قطعا.

وهذا الذى ذكره (۳) يرد على قراءه حمزه والكسائىّ ، إذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز ، لأنّهما قرآ بإضافه مائه إلى سنين ، ولا شكّ أنّ قراءه الجماعه أقيس عند النحويّين من قراءتهما.

وما ذكره الزّجّاج غير لازم ، لأنّ ذلك الذى ذكره مخصوص بأن يكون المميّز مفردا ، أمّا إذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا فى (۴) نحو : ثلاثه أثواب ، على أنّا قد قدّمنا أنّ الأصل فى الجميع الجمع ، وإنّما عدل إلى المفرد (۵) ، فإذا استعمل الجمع استعمل الأصل (۶) ، [لا](۷) على الوجه الذى ألزمه ، فإنّ ذلك إنّما يكون لو كان المستعمل جمعا استعمل كالمستعمل مفردا ، فأمّا إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا ، ولسنا نخالف فى أنّ الوجه نصب «سنين» على البدل و «أسباطا» أيضا ، لأنّ فى جعلهما غير / بدل مخالفه لما تقدّم من القياس ، فالوجه حمله على ذلك ، وإنّما نخالف فى أنّ تضعيف العدد على الوجه المذكور لازم لو قصد التمييز ، كما أنّه غير لازم على قراءه حمزه والكسائىّ ، وإن لم يكن لها إلّا التمييز.

۱- حكى ابن يعيش والرضى مذهب الزجاج ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۲۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۴ - ۱۵۵ ، وانظر معانى القرآن وإعرابه : ۳ / ۲۷۸ - ۲۷۹ ، وحكى النحاس عن الزجاج أنّ «سنين» فى الآيه نصب على عطف البيان والتوكيد. انظر إعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۴۵۳ ، والتبيان فى إعراب القرآن : ۲ / ۸۴۴

۲- فى د : «كانوا».

۳- أى : الزجاج.

۴- فى د : «من».

۵- بعدها فى ط : «لغرض».

۶- من قوله : «فيمن قرأ بتنوين مائه» إلى «الأصل» نقله الرضى عن ابن الحاجب بتصرف ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۴ - ۱۵۵.

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «وحقّ مميّز العشره فما دونها أن يكون جمع قلّه ليطابق عدد القلّه» إلى آخره.

قال الشيخ : إنّ العشره فما دونها هى التى وضعت لها جموع القلّه ، فإذا أمكن الإتيان بها معها كان أحسن لموافقتها لها فى المعنى.

وقوله : «وقد يستعار جمع الكثره لموضع (۱) جمع القلّه كقوله تعالى : (ثَلاثَهَ قُرُوءٍ)(۲)».

والذى حسنّه أنّ قروءا فى كلامهم كثير ، ولكثرته استخفّ ، فوضع موضع أقراء ، وأيضا فإنّ أقراء أثقل من قروء لأنّ فيه همزتين ، وهو أكثر بحرف ، فكان قروء ههنا حسنا لهذا العارض (۳) فيه.

قوله : «وأحد عشر إلى تسعه عشر مبنىّ إلّا اثنى عشر».

تكلّم فيه فى المركّبات ، وقد تقدّم فى المركّبات ذكر علّه بنائها ، وقوله : «إلّا اثنى عشر» ، يريد أنّه معرب دون سائر أخواته ، وإنّما أعرب (۴) لأنّه جعل كالمضاف إلى عشر ، بدليل حذفهم نونه ، فلم يقدّر فيه حرف العطف ، إذ تقدير حرف العطف والإضافه متناقض ، ولمّا ثبت ذلك كان إعرابه هو الوجه.

«وحكم آخر شطريه حكم نون التثنيه ، ولذلك لم يضف (۵) إضافه أخواته».

لأنّه لمّا حذفوا نونه وهو غير مضاف فى التحقيق لطوله صار «عشر» عوضا منها (۶) ، فلم يضيفوه لأنّه لو أضافوه وحذفوا «عشر» أخلّوا ، ولو أبقوا «عشر» كانوا قد جمعوا بين الإضافه وبين ما هو عوض عن النّون ، وأيضا فإنّهم لو أضافوا لم يخل إمّا أن يضيفوا الاسمين أو أحدهما ، وكلاهما متعذّر فتعذّر ، وبيان التعذّر هو أنّهم لو أضافوا الاسمين مع جعل الأوّل كالمضاف فى حذف النّون والإعراب لم يستقم ، إذ المضاف والمضاف إليه لا يضافان جميعا أبدا ، فكذلك ما أجرى مجراهما فى أحكام الإضافه ، لئلّا يؤدّى إلى الجمع بين أحكام الإضافه وبين ما يضادّها ، ولو

۱- فى المفصل : ۲۱۵ : «فى موضع».

۲- البقره : ۲ / ۲۲۸ ، والآيه : (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَهَ قُرُوءٍ).

۳- فى ط : «التعارض».

۴- سقط من د : «وإنّما أعرب».

۵- فى المفصل : ۲۱۵ : «لا يضاف».

۶- انظر الكتاب : ۳ / ۳۰۷ ، والمقتضب : ۲ / ۱۶۲

أضافوا أحدهما اختلّ المعنى ، إذ ليس المعنى إضافه اثنين دون العشره ولا العشره دون الاثنين ، ولذلك لم يقل : هذه اثنا عشرك ، وقيل : أحد عشرك إلى تسعه عشرك (۱).

قال (۲) : وحكم «أحد» و «اثنان» حكم / أنفسهما فى التذكير والتأنيث على ما تقدّم ، وهو ههنا للمذكّر ، فوجب التذكير ، وحكم الثلاثه إلى التسعه حكمها الذى تقدّم ، ولذلك قيل أيضا : ثلاثه عشر إلى تسعه عشر.

وأمّا عشر فكان حكمها أن تكون أيضا مؤنّثا إلّا أنّهم لمّا أنّثوا الأوّل كرهوا تأنيث الثانى مع استغنائهم عن ذلك ، لأنّهما كالشىء الواحد ، وجرى عشر مع أحد فى «أحد عشر» و «اثنى عشر» مجراه فى بقيّه أخواته ، لأنّه باب واحد ، فكره المخالفه فيه.

وأمّا المؤنّث فقياسه فى إحدى واثنتين ما ذكر ، فحكمهما أن يؤنّثا مع المؤنّث.

والثّلاث إلى التّسع حكمها كما كان ، ولذلك أتى بها من غير علامه ، وكان قياس عشره أن تكون عشرا بغير علامه ، ولكن لمّا كان إلحاق العلامه لا يخلّ فى اللّبس بينه وبين المذكّر أدخلت فى آخر الشّطرين ، فقيل : ثلاث عشره إلى تسع عشره ، وأجرى ذلك فى إحدى عشره واثنتى عشره لأنّه باب واحد ، فكرهت المخالفه فيه.

وأمّا شين أحد عشر إلى تسعه عشر فمفتوحه لا غير ، وأكثر العرب على فتح العين ، ومنهم من يسكنّها فيقول : أحد عشر وثلاثه عشر (۳).

وأمّا شين العشره فأكثر العرب على إسكانها ، فلذلك لم يجئ تسكين العين ، وبعض العرب على إسكانها (۴) بكسر الشّين (۵) ، كأنّه كره توالى الفتحات الأصليّه ، وليس بقوىّ لا فى النّقل ولا فى التعليل ، لأنّه عدل عن الفتح الذى هو أخفّ إلى الكسر الذى هو أثقل ، وليس بجيّد.

۱- القياس أن يبقى العدد عند إضافته مفتوحا مثل : أربعه عشر ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۹۸ - ۲۹۹ ، والمقتضب : ۲ / ۱۷۹.

۲- أى : ابن الحاجب.

۳- انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۳۴ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۳۱۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۰.

۴- سقط من د : «على إسكانها».

۵- كسر الشين من عشر فى مثل «إحدى عشر» لغه بنى تميم ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۵۷ ، والمقتضب : ۲ / ۱۶۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۰۰

«وأكثر العرب على فتح الياء من (۱) ثمانى عشره».

وهو الوجه لأنّها وقعت آخر الاسم الأوّل ، وهو مبنىّ على الفتح ، والياء قابله للفتح ، مثلها فى «رأيت القاضى» ، ومن العرب من يسكّنها استثقالا للحركه على حرف العلّه ، ويقوّى ذلك قولهم : معديكرب (۲) ، وقالوا : معدى (۳) ، فبنوا آخر الاسم الأوّل فى معديكرب على السّكون لأجل حرف العلّه.

قوله : «والعدد مبنىّ (۴) على الوقف».

يريد أنّه إذا ذكرته مفردا من غير تركيب ، لأنّ الإعراب إنّما يستحقّ من المعانى الناشئه من التركيب ، فإذا لم يكن تركيب فلا إعراب ، وليس هذا مخصوصا بأسماء العدد ، بل كلّ المفردات إذا ساغ ذكرها من غير تركيب فلا إعراب فيها ، وكذلك لو عددت (۵) أسماء لم تقصد فيها تركيبا ، [كما لو](۶) قلت : حصير ثوب (۷) [دار فرس](۸) وكذلك أسماء الحروف (۹) المتهجّى (۱۰) بها نحو : ا با تا ثا ، وكذلك الأصوات التى / تحكى كقولك : غاق (۱۱) [طاق](۱۲) قب (۱۳) وما أشبهه ، فإذا وقع التركيب جاء الإعراب.

«والهمزه فى أحد وإحدى منقلبه عن واو».

۱- فى المفصل : ۲۱۵ : «فى».

۲- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۰۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۵۲

۳- فى د : «بعلبك». تحريف.

۴- فى د : «والعدد موقوف مبنى على ...». وفى المفصل : ۲۱۶ وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۲۸ : «موضوع على ...».

۵- فى د : «عددته». تحريف.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى الأصل ط : «حضرموت» مكان «حصير ثوب» تحريف ، وما اثبت عن د.

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۹- فى ط : «حروف».

۱۰- فى ط : «النهى». تحريف.

۱۱- «غاق : حكايه صوت الغراب» اللسان (غوق).

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وطاق : صوت الحجر ، انظر ارتشاف الضرب : ۳ / ۲۱۸

۱۳- «قب قب : حكايه صوت السيف». اللسان (قبب).

هـذا معلوم بالاشـتقاق ، لأنّك تقول : واحـد ، فتعلم أنّ فاء الكلمه واو ، فإذا قلت : أحـد ، وهو مشـتقّ منه ، علمت أنّ الهمزه عن الواو ، وذلك واضح.

قوله : «وتقول فى تعريف الأعداد : ثلاثه الأثواب ، وعشره الغلمه» إلى آخره.

قـال : لا تخلو الأعـداد إمّا أن تكون مضافه أو غير مضافه ، فالمضافه تعريفها بتعريف المضاف إليه كما تقـدّم فى فصول الإضافه (۱) كقولـك : «ثلاثه الأثواب» و «مائه الـدّرهم» ، وإن كان غير مضاف لم يخل من أن يكون ذا عطف أو لا ، فإن كان ذا عطف عرّف المعطوف (۲) والمعطوف عليه جميعـا ، كقولـك : الثلاـثه والعشـرون ، والخمسه والأـربعون ، وإن كـان غير معطوف ولا مضاف عرّف تعريفا واحدا ، كقولك : الأحد عشر والثلاثه عشر.

وأمّا من قال : «الثلاثه الأثواب» فقـد تقـدّم ردّه (۳) ، ووجهه أنّ الثلاـثه هى المراده بالـذّات المقصوده بالتعريف ، فصـحّ تعريفها لـذلك ، وجـاز إضافتها إلى المعرفه لإفاده غرض آخر ، وهو تبيين هـذه الـذّات المبهمه ، فصار فى الإضافه معنى غير التعريف ، فجـاز الجمع بينهمـا ، وهـذا وجه لمن قـال : «الثلاـثه الأـثواب» ، وإن كـان قبيحا ، كأنّهم لمّا عرّفوا الأوّل اسـتغنوا عن تعريف فى الثانى ، وأضافوه لبيان نوعه.

وقول من قال : «الأحد العشر الدّرهم» (۴) و «الأحد العشـر درهما» ، كأنّه لمّا كان أصله العطف أجرى مجرى العطف فى تعريف الاسـمين معـا ، وأمّـا تعريف الـدّرهم فلأنّه هو المقصود بتبيين الـذّات ، فكـان أحقّ بـالتعريف ، وكـلّ ذلـك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء.

فأمـا المعطوف فلاـ خلاـف فى أنّ الاـثنين يعرّفان ، لأنّ كلّ واحـد منهما اسم (۵) مسـتقلّ بنفسه ، فلا يلزم من تعريف أحـدهما تعريف الآـخر ، فوجب عنـد قصـد التعريف أن يعرّفـا جميعا ، كقولك : «جاءنى الرجل والمرأه» كما أنّه لا بـدّ من تعريفهما عند قصد التعريف (۶) ، ولا يستغنى بتعريف أحدهما عن تعريف الآخر ، فكذلك ههنا.

۱- انظر ما تقدّم ورقه ۹۶ ب من الأصل.

۲- فى ط : «بالمعطوف». تحريف.

۳- هو قول الكوفيين ، انظر ما تقدم ورقه : ۹۶ ب من الأصل.

۴- هـذا قـول الأـخفش والكـوفيين ، انظر : المقتضب : ۲ / ۱۷۵ - ۱۷۶ ، والأـصول فى النحـو : ۲ / ۳۱۲ ، والحلبيـات : ۲۳۱ ، والإنصاف : ۳۱۲ - ۳۲۲

۵- سقط من د : «اسم».

۶- سقط من د : «التعريف». خطأ.

وأمّا المركّبات فقد مزجا وصيّرا واحدا ، فجعلا كالاسم الواحد فى الأحكام ، فعرّفا تعريفا واحدا فى أوّل الاسمين [كقولك : الأحد عشر إلى التّسعه عشر](١) ، كما يعرّف الاسم المفرد ، ولذلك صحّت إضافتهما جميعا ، فتقول : أحد عشرك / ، ولو لا جعلهما كالشّىء الواحد لم تجز إضافتهما ، فهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل.

قوله : «وتقول : الأوّل والثانى والثالث».

هذا الفصل لتعريف الأسماء الموضوعه للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتقّ ذلك الاسم منه ، كقولك : الثالث والرّابع ، فقولك : الثالث اسم لواحد باعتبار الثلاثه ، إمّا لكونه أحدها أو مصيّرها (٢) ثلاثه ، أو مذكورا ثالثا ، وكذلك إلى العشره على ما سيأتى.

وقال : «الأوّل».

ولم يقل : الواحد لأنّ لفظ الواحد لو قالوه بهذا المعنى لكان لفظ اسم العدد ، فغيّروه إلى لفظ الأوّل ، وكذلك ما زاد ، كقولك : الحادى عشر والثّانى عشر ، وللمؤنّثه : الحاديه عشره والثانيه عشره بالتاء فيهما ، ووقع فى المفصّل (٣) «الحادى عشر» بغير تاء فى عشره (٤) ، وليس بجيّد لخروجه عن الاستعمال والقياس ، أمّا الاستعمال فالمنقول تأنيثهما ، وأمّا القياس فلأنّ (٥) الاسم الأوّل حكمه تأنيث المؤنّث وتذكير المذكّر بدليل قولك : «ثالث عشر» فى المذكّر ، وأمّا الثّانى (٦) فإنّ حكمه أن يبقى على حاله الذى كان فى العدد بدليل قولهم فى المذكّر : «ثالث عشر» ، فتركوا «عشر» على ما كان فى ثلاثه عشر ، فثبت أنّ القياس ثالثه عشره إلى التاسعه عشره.

قوله : «والحادى قلب الواحد».

لأنّه مشتقّ من الوحده ، فلا بدّ أن يقدّر القلب ، وإلّا فلا يستقيم أن يكون مشتقّا منه ، لأنّ المشتقّ من الشّىء يجب أن تكون حروفه الأصول حروف المشتقّ منه على الترتيب ، فما لم يقدّر

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- فى د. ط : «يصيرها».

٣- فى د : «فى بعض نسخ المفصل».

۴- انظر المفصل : ٢١۶ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ٣۴

۵- فى د : «فإنّ».

۶- فى د : «وأما الاسم الثانى».

القلب فات الترتيب ، فامتنع الاشتقاق.

والحادى عشر والثانى عشر القياس فتح الياء كفتح ياء ثمانى عشر ، وجاء التسكين كإسكان ثمانى عشر استثقالا لتحريك حرف العلّه ، وقد مضى (١)

قوله : «وإذا أضفت اسم الفاعل المشتقّ من العدد» إلى آخره.

إذا قصدت إلى كونه واحدا من ذلك العدد المضاف إليه هو جاز لك (٢) أن تضيفه إلى العدد المشتقّ هو منه ، كقولك : ثالث ثلاثه ، أى : واحد من ثلاثه ، ورابع أربعه (٣) إلى عاشر عشره ، وجاز لك أن تضيفه إلى عدد أكثر فتقول فى تفصيل جمله هى عشره : ثالثها كذا ورابعها كذا ، ومعناه الواحد من العشره الذى ذكر فى موضع / العدد المشتقّ هو منه ، ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى ، وهو جار كثيرا ، ولا تجوز إضافته بهذا المعنى إلى ما هو دونه ، فتقول : «هذا ثالث اثنين» بمعنى (٤) واحد من اثنين على انفرادهما ، إذ ليس للثّلاثيّه معنى ، فلا يستقيم تسميته ثالثا إذ الاثنان (٥) لا يستقيم تسميه أحدهما ثالثا ، بمعنى أنّه واحد منهما ، وإذا قصدت إلى كونه مصيّرا للمضاف إليه على (٦) العدد المشتقّ هو منه وجب إضافته إلى ما دونه بواحد فى (٧) العدد ليصيّره على العدد الذى اشتقّ منه ، كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثه ، فمعناه المصيّر (٨) للاثنين ثلاثه والثّلاثه أربعه.

ولا يجوز إضافته إلى أقلّ منه باثنين أو أكثر ولا إلى مثله ولا إلى أكثر منه ، إذ لا يستقيم أن تقول : هذا رابع اثنين ، إذ الواحد لا يصيّر الاثنين أربعه ، وكذلك ثالث ثلاثه ، إذ الثلاثه لا يصيّرها واحد يدخل معها ثلاثه لكونها تكون أربعه ، وكذلك لا تقول : رابع خمسه لأنّه أبعد ، إذ لخمسه لا يستقيم أن يزيد فيها واحد فتصير أربعه وهى ستّه.

قال : «فإذا جاوزت العشره لم يكن إلّا الوجه الأوّل».

١- انظر ما سلف ورقه : ١٥٧ ب من الأصل.

٢- فى ط : «ذلك». تحريف.

٣- فى د : ورابع من أربعه». مقحمه.

٤- سقط من ط : «بمعنى». خطأ.

٥- سقط من ط : «الاثنان». خطأ.

٦- فى د : «من».

٧- فى د : «من».

٨- سقط من ط : «المصيّر». خطأ.

يعنى أن يكون واحدا من العدد المضاف هو إليه على حسب ما تقدّم من المعنيين ، ولا يستقيم الوجه الثانى (۱) لأنّه مبنىّ على الفعل ، ألا ترى أنّ قولك : رابع ثلاثه إنّما هو من قولك : ربعت الثلاثه ، إذا كمّلتهم بنفسك أربعه ، فجاء رابع ثلاثه من ذلك ، فهو فرع على قولك : رابع ثلاثه ، أى مصيّر الثلاثه أربعه.

وأمّا ما زاد على العشره فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره ، فيبنى منه اسم الفاعل ، وإنّما هو اسم محض ، فإذا أضيف كإضافه الأسماء وجب أن يكون على الوجه الأوّل الذى أضيف باعتبار الاسميّه ، لا باعتبار الفعليّه ، فعلى هذا تقول : ثانى عشر اثنى عشر ، ولا تقول : ثانى عشر أحد عشر لما تقدّم.

ثمّ لهم فيه (۲) عبارتان مشهورتان :

إحداهما : أن تذكر الاسمين جميعا فى الأوّل والثانى فتقول : حادى عشر أحد عشر ، وتبنى الجميع لوجود علّه البناء.

وثانيهما : أن تحذف الاسم الثانى فتقول : حادى أحد عشر وثالث ثلاثه عشر استغناء بعشر آخرا عن أن تذكرها أوّلا ، لأنّه معلوم ، والأوّل فى هذا معرب لفقدان علّه / البناء ، والثانى مبنىّ على أصله (۳).

وقد قيل وجه ثالث ، وهو أن تقول : حادى عشر ، فتحذف الاسم الثانى من الأوّل والأوّل من الثانى ، فيبقى لفظه كلفظ الأوّلين فى الصّوره ، ولم ينقل إلّا البناء (۴) لقيام الآخر من الثانى مقام الثانى من الأوّل ، والظّاهر أنّ هذا اللّفظ هو لفظ الاسمين الأوّلين ، وكذلك سائرها ، بخلاف ثالث ورابع ، فإنّ له معنيين ، فلم (۵) يستغن إذا قصد فيه أحد المعنيين عن ذكر المضاف ليتبيّن المقصود به ، والله أعلم.

۱- أى أن يجعل العدد المعدود على العدد الذى هو منه.

۲- فى ط : «فيهم». تحريف.

۳- انظر هذين الوجهين فى الكتاب : ۳ / ۵۶۰ - ۵۶۱ ، والمقتضب : ۲ / ۱۸۲ ، وذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثه عشر وأجازه البصريون ، انظر الإنصاف : ۳۲۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۶۰

۴- ذكر الأشمونى فى مثل «حادى عشر» مستغنى به عن «حادى عشر أحد عشر» وجهين : أحدهما : أن يعرب الأول ويبنى الثانى وحكاه عن ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ، وثانيهما أن يعربا معا لتقدير حذف عجز الأوّل وصدر الثانى ، وردّ ما حكاه بعضهم من بناء حادى عشر ، انظر : الأشمونى : ۴ / ۷۶ ، وانظر أيضا المقتضب : ۲ / ۱۸۲ - ۱۸۳ ، والتكمله : ۷۰ - ۷۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۴۱۲ ، والهمع : ۲ / ۱۵۱.

۵- سقط من ط : «فلم». خطأ.

[من أصناف الاسم : المقصور والممدود]

قال : «ومن أصناف الاسم المقصور والممدود».

قال الشيخ : سمّى الممدود ممدودا لأنّ الألف قبل الهمزه تمدّ لأجل الهمزه ، ولا تحذف بحال ، وسمّى المقصور مقصورا لأنّ الألف ليس بعدها همزه فتمدّ ، ولأنّها قد تحذف لوجود التنوين أو السّاكن بعدها ، فيقصر الاسم (۱) ، وهذا أولى فى معنى الاسميّه لما فيه من مناقضه الممدود ، لأنّه يورد على أنّه نقيضه من قول من قال فى تفسيره ههنا : الذى قصر عن الإعراب (۲) ، لأنّه ليس فيه ما يشعر بمناقضه الممدود (۳).

ثمّ قال : «فالقياسىّ طريق معرفته أن ينظر إلى نقيضه من الصّحيح» إلى آخره.

يعنى بالقياسىّ (۴) ما علم قصره حملا له على مماثله من ذلك الباب ، ولذلك لم يورد فعلى ولا فعلى وفعلى وفعّيلى وفعالى ، وهذه لا تكون إلّا مقصورات (۵) ، لأنّها ليست محموله على نظير (۶) ، وإنّما اتّفق أن كانت مقصوره لأنّ العرب لم تضع وزنها وبعده همزه ، فلذلك علم قصرها لا بالقياس على نظير ، فإذا نظرت إلى باب من الصّيغ قياسه أن يكون قبل آخره فتحه ، وأردت بناء تلك الصيغه من المعتلّ اللّام وجب أن يكون مقصورا ، لأنّه يتحرّك اللّام بحركه الإعراب ، وينفتح ما قبلها ، فيجب قلبها ألفا ، فيصير اسما آخره ألف ، وهو معنى المقصور.

وإذا كان الباب قياسه فى الصحيح أن يكون قبل آخره ألف ، فإذا أردت بناء تلك الصيغه من المعتلّ اللّام وجب أن يكون ممدودا ، لأنّ حرف العلّه من الاسم المعتلّ يقع آخرا بعد ألف ، فيجب قلبه همزه ، وهذا معنى الممدود.

ثمّ بسط (۷) ما اشتمل عليه هذه الجمله بأبوابها على / التفصيل فقال : «وأسماء المفاعيل ممّا

۱- اختار الرضى هذا القول ، انظر شرحه للشافيه : ۲ / ۳۲۵ - ۳۲۶

۲- هذا ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن برهان وابن يعيش ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۳۶ ، وشرح اللمع لابن برهان : ۱۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱ / ۵۶ ، ۶ / ۳۷.

۳- من قوله : «سمّى الممدود» إلى «الممدود» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۲۹۲

۴- فى د : «بالقياس». تحريف.

۵- فى د : «مقصورا». تحريف.

۶- فى د : «نظائر».

۷- أى : الزمخشرى.

اعتلّ آخره من الثلاثى المزيد فيه والرّباعىّ مقصورات ، لأنّ نظائرها (١) مفتوحات ما قبل الآخر» (٢).

وذلك أنّ كلّ اسم مفعول ممّا ذكره مفتوح ما قبل الآخر كقولك : مكرم ومستخرج ومدحرج ، فإذا أردت بناء هذه الصيغه من المعتلّ اللّام تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ، وهو معنى المقصور ، كقولك : مغزى ومستغزى ومصطفى (٣) ، ومن ذلك مغزى وملهى ، لأنّ اسم الزّمان والمكان من يفعل ويفعل [كيعلم وينصر](٤) على مفعل بفتح العين ، فإذا بنيت هذه الصيغه من المعتلّ اللّام تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا كقولك : مغزى وملهى ، ولا فرق فى المعتل بين أن يكون فعله يفعل بالكسر أو غيره ، فإنّ اسم الزّمان والمكان منه مفعل بالفتح ، وإنّما ذلك الفرق فى الصّحيح ، ولكنّه لم يمثّل إلّا بما وافق الصّحيح كراهه أن يدخل بأحكام باب فى باب آخر ، وسنذكر ذلك عند ما نذكر اسم الزّمان والمكان.

ومن ذلك العشا (٥) والصّدى والطّوى ، وهو كلّ مصدر ماضيه فعل [اللّازم بكسر العين](٦) ، واسم الفاعل منه أفعل أو فعلان أو فعل ، فإنّ مصدره على فعل [بفتح العين](٧) ، فإذا بنيت هذه الصيغه من معتلّ اللّام وجب أن يكون على فعل [بفتح العين](٨) ، فتتحرّك اللّام وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفا ، وهو معنى المقصور.

ومثّل بثلاثه أمثله فى المعتلّ لاختلافها فى اسم الفاعل ، وبثلاثه فى الصحيح كذلك ، فالعشى من عشى فهو أعشى ، ونظيره من الصحيح حول فهو أحول ، والطّوى من طوى فهو طيّان ، نظيره من الصحيح عطش بكسر الطّاء فهو عطشان ، والصّدى من (٩) صدى فهو صد ، نظيره من الصحيح فرق فهو (١٠) فرق.

١- فى د : «نظائرهن».

٢- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢١٧

٣- فى د : «ومسلقى». «أخذه الطبيب فسلقاه على ظهره أى مدّه ، يقال : سلقه وسلقاه بمعنى». اللسان (سلق).

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- عشى فهو أعشى وهو الذى لا يبصر بالليل ويبصر فى النهار. انظر اللسان (عشا).

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى د : «فى».

١٠- سقط من د : «فرق فهو».

ثمّ أورد «الغراء» على ذلك ، إذ قياسه «غرى» ، لأنّه من «غرى» فهو غر (۱) مثل قولك : صدى فهو صد ، فمدّه على خلاف القياس ، ولا بعد فى مجىء بعض الألفاظ خارجا عن القياس ، وقد أجراه الأصمعىّ على القياس ، والمسموع ما ذكر سيبويه من المدّ (۲)

«ومن ذلك جمع فعله وفعله».

إذ قياسها فعل وفعل ، فإذا جمع المعتلّ اللّام من فعله / أو فعله جاء على فعل وفعل ، فتتحرّك الياء وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفا ، وهو معنى المقصور.

قوله : «ونحو (۳) الإعطاء والرّماء والاشتراء والاحنطاء» إلى آخره.

ممدودات ، لأنّ نظائرهنّ من الصحيح قياسه أن يكون قبل آخره ألف زائده ، فإذا بنيت من المعتلّ اللّام مثله وقع حرف العلّه متطرّفا بعد ألف زائده فوجب قلبه همزه ، وهو معنى الممدود (۴) ومثّل بالإعطاء فى المعتلّ ، ونظيره الإكرام فى الصحيح ، وقياس أفعل إفعال ، ومثّل بالرّماء فى المعتلّ ، ونظيره الطّلاب فى الصّحيح ، وهو مصدر فاعل ، وقياس فاعل فعال ، ومثّل بالاشتراء فى المعتلّ ، ونظيره الافتتاح فى الصحيح ، وهو مصدر افتعل (۵) وقياس مصدر افتعل افتعال ، ومثّل بالاحنطاء (۶) ونظيره (۷) فى الصّحيح الاحرنجام ، وهو مصدر افعنلل ، وقياس مصدر افعنلل افعنلال ، فوجب أن يكون قبل آخر الجميع ألف ، فيقع حرف العلّه بعدها متطرّفا ، فينقلب همزه.

ومن ذلك أسماء الأصوات المضمومه الأوائل ، فإنّ قياسها أن يقع قبل آخرها ألف ، فينقلب حرف العلّه همزه كما تقدّم ، ثمّ مثّل بالصّحيح والمعتلّ.

«وقال الخليل (۸) مدّوا البكاء على ذا».

۱- «غرى بالشىء يغرى غرا وغراء : أولع به». اللسان (غرا)

۲- انظر الكتاب : ۳ / ۵۳۸ ، وتعليق السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۳ / ۵۳۸ ، والمخصص : ۱۵ / ۱۰۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۲۷ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۳۵.

۳- سقط من المفصل : ۲۱۷ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۴۰ ، وط : «نحو».

۴- من قوله : «ممدودات» إلى «الممدود» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۲۹۵ بتصرف يسير.

۵- فى د : «افتعال» تحريف.

۶- «احنطأ الرجل : انتفخ بطنه». اللسان (حبط).

۷- فى د : «وقياسه».

۸- انظر الكتاب : ۳ / ۵۴۰ ، والمقتضب : ۳ / ۸۶ ، والسيرافى : ۱۴۳ - ۱۴۴.

[أی علی أنّه صوت][(۱)] کأنّهم لمّا رأوه لا یخلو عن صوت فی العاده أجروه مجری الصّوت.

«والذین قصروه [(۲)] جعلوه کالحزن» [(۳)]

لأنّه لیس بصوت علی الحقیقه ، فلم یجروه مجری الأصوات ، فیکون مدّه قیاسا ، ولیس قصره بقیاس أیضا ، إذ لیس له أصل فی الصّحیح مفتوح ما قبل الآخر فیحمل علیه.

قوله : «والعلاج کالصّوت».

یعنی الأسماء المضمومه الفاء التی هی موضوعه لمزاوله الأشیاء وعلاجها ، قیاسها أن یکون قبل آخرها ألف کالأصوات ، فإذا وقعت فی المعتلّ اللّام صار [(۴)] حرف العلّه متطرّفا بعد ألف زائده ، فیقلب همزه ، وهو معنی الممدود ، ومثّل المعتلّ بالنّزاء ، یقال : نزا الذّکر علی الأنثی ینزو نزاء ، والمعروف فیه الکسر [(۵)] وإنّما النّزاء داء یأخذ الشّیاه ، ومثّل الصّحیح بالقماص ، یقال : قمصت الدّابّه إذا رفعت یدیها ورجلیها علی غیر ترتیب [(۶)]

قوله : «ومن ذلک ما جمع علی أفعله».

فإنّه جمع مخصوص بما قبل آخره / حرف مدّ ، فإذا بنیت منه المعتلّ وقع حرف العلّه بعد الألف ، فینقلب همزه ، ومثّله بأکسیه وأقبیه ، ومفرده کساء وقباء ، والصّحیح کقولک : قذال [(۷)] وأقذله ، وحمار وأحمره.

«وقوله : [(۸)]

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- بعدها فی د : «یعنی البکاء».

۳- ما زال کلام الزمخشری منقولا عن الخلیل انظر الکتاب : ۳ / ۵۴۰

۴- فی د : «جاء».

۵- «حکی الکسائی النزاء بالکسر ، والنّزاء : داء یأخذ الشاء فتنزو حتّی تموت». اللسان (نزا) ، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد : ۱۱۲.

۶- «قمص الفرس : أن یرفع یدیه ویطرحهما معا ویعجن برجلیه» اللسان (قمص).

۷- «القذال : جماع مؤخّر الرأس من الإنسان» : اللسان (قذل).

۸- هو مرّه بن محکان ، والبیت بهذه النسبه فی المقتضب : ۳ / ۸۱ ، وشرح السبع الطوال : ۴۹۹ ، والخصائص : ۳ / ۵۲ ، وشرح شواهد الشافیه : ۲۷۷ - ۲۷۸ ، والمقاصد للعینی : ۴ / ۵۱۰ ، والطّنب : الحبل الذی تشدّ به الخیمه.

فی لیله من جمادی ذات أندیه

ما یبصر الکلب من ظلمائها الطّنبا

فی الشّذوذ من المعتلّ (۱) کأنجده فی جمع نجد».

وکان قیاسه أن لا یقال فی جمعه : أنـدیه ، أو یقال فی مفرده (۲) نداء بالمدّ ، کما قیل : قباء فی مفرد (۳) أقبیه ، وکذلک قیاس مفرد أنجـده نجاد أو نجاد (۴) ولکنّهم جمعوا فعلاـ فی الصـحیح جمع أفعله ، وجمعوا نـدی فی المعتلّ علی أفعله علی غیر قیاس (۵)

«وأمّا السّماعیّ»

فهو ما لیس له باعتبار معناه صـیغه مخصوصه مفتوح ما قبل آخرها ، فیکون مقصورا ، أو واقع قبل آخره ألف ، فیکون ممـدودا ، کقولهم : الرّحی والرّجـا ، فلو مـدّ هـذا لم یکن فیه خروج عن قیـاس ، وکـذلک قصـره ، إذ لیس فیه أصل مطّرد یحمل فیه علی قصر ولا مدّ ، والله أعلم.

۱- سقط من المفصل : ۲۱۸ «من المعتل».

۲- فی د : «لمفرده».

۳- فی د : «جمع» تحریف ، «القباء ممدود من الثیاب الذی یلبس». اللسان (قبا).

۴- «النّجد من الأرض : قفافها وصـلابتها» ، وذهب الجوهری إلی أن أنجده جمع نجود جمع نجد. انظر الصـحاح (نجد) ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۴۰ - ۴۱ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۹۲

۵- من قوله : «أن لا یقال» إلی «قیاس» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۲۹۶ عن شرح المفصل لابن الحاجب.

[من أصناف الاسم : الأسماء المتصله بالأفعال]

[المصدر]

اشاره

قوله :

«ومن أصناف الاسم الأسماء المتصله بالأفعال ، وهى ثمانيه»

إلى آخره.

قال الشيخ : معنى اتّصالها بها أنّها لا تنفكّ عن معناها (١) ، فالمصدر اسم الفعل ، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل ، وكذلك إلى آخرها على ما سيأتى.

ووقع فى الأصل «وأسماء الزّمان والمكان» (٢) ، وليس بالجيّد ، لأنّك إن جعلته قسما واحدا كان سبعه ، وإن جعلته أقساما جاءت أكثر من ثمانيه ، ولا وجه لجعلها اثنين لأنّ لفظه جمع ، فالأولى أن يقال : «واسما الزّمان والمكان» فتكون على ذلك ثمانيه.

أمّا المصدر فعلى ما ذكره من أنّ للثّلاثىّ المجرّد أبنيه مختلفه ، وقد يكثر بعض الأبنيه فى بعض الأفعال ، كفعل فى فعل المتعدّى ، وفعول فى فعل غير المتعدّى ، وفعل فى فعل غير المتعدّى ، وفعاله فى فعل.

وأمّا الثلاثىّ المزيد فيه والرّباعىّ فلكلّ وزن مصدر مختصّ به يجرى عليه قياسا على ما ذكر.

«وقالوا فى فعّل : تفعيل وتفعله» ، وتفعيل هو الأكثر.

«وعن ناس من العرب فعّال».

كأنّهم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث أتوا بحروف الفعل وزياده الألف قبل الآخر ، كما قالوا فى / أفعل : إفعال قالوا فى فعّل : فعّال لأنّه قياسه (٣)

وقال : «وفى فاعل مفاعله وفعال».

وهما كثير ، وبعضهم يقول : فيعال (٤) وهو قياس من قال : فعّال من فعّل ، لأنّه إذا كسر الأولى وأتى بحروف الفعل انقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، فبقى فيعال ، ولمّا كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول من قال : فعّال مبنيّا على حذف الياء لأنّه قال : «كأنّهم حذفوا الياء التى جاء بها أولئك

۱- فی د : «معناه» لعله أعاد الضمیر علی الفعل.

۲- کذا فی المفصل : ۲۱۸ ، وشرحه لابن یعیش : ۶ / ۴۳ ولکن بلا واو.

۳- انظر الکتاب : ۴ / ۷۹ ، والأصول : ۳ / ۱۳۰ وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۶۶

۴- هی لغه أهل الیمن ، انظر الکتاب : ۴ / ۸۰ ، ودیوان الأدب : ۲ / ۳۹۳

فی قیتال ونحوها (۱)» ، وقد جاء «فاعلته فعّالا» ، وهو قلیل ، کقولهم : ماریته مرّاء (۲)

«وفی تفعّل تفعّل».

وهذا هو الکثیر ، وقد جاء تفعّال (۳) وهو قیاس من قال : کلّام ، لأنّه کسر وزاد ألفا قبل الآخر.

«وفی فعلل فعلله وفعلال».

کقولک : سرهف سرهفه وسرهافا بالکسر (۴) وفعلله أکثر ، وفعلال هو القیاس ، علی نحو أفعل إفعال ، وأمّا المضاعف منه فجاء فیه فعلله وفعلال بالفتح ، وهو قلیل (۵) ووجهه أنّه لمّا کان مضاعفا ، والتضعیف مستثقل ، خفّف بقلب الکسره فتحه ، تقول : زلزل زلزله وزلزالا وزلزالا ، وفی تفعلل تفعلل.

قال : «وقد یرد المصدر علی وزن اسمی الفاعل والمفعول».

أمّا وروده علی وزن اسم الفاعل فقلیل یحفظ ولا یقاس علیه ، ولم یجئ إلّا فی الثّلاثیّ ، کقولک : «قم قائما» (۶) وقوله (۷)

علی حلفه لا أشتم الدّهر مسلما

ولا خارجا من فیّ زور کلام

فقولک : «قائما» و «خارجا» ، صیغه اسم الفاعل وضعت مصدرا فی موضع «قیاما» و «خروجا» ، وهو قلیل ، ومن ذلک الفاضله والعافیه والکاذبه والواقعه والدّالّه.

وأمّا اسم المفعول فجاء من الثّلاثیّ قلیلا یحفظ ولا یقاس علیه ، کالمیسور والمعسور (۸) وأمّا

۱- الکتاب : ۴ / ۸۱ ، وجزم المبرد والرضی بحذف الیاء ، انظر المقتضب : ۲ / ۱۰۰ ، وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۶۶

۲- القیاس مراء ، انظر شرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۶۶

۳- فی د : «فعّال». تحریف. وانظر الکتاب : ۴ / ۷۹ - ۸۰.

۴- «السّرهفه : نعمه الغذاء». اللسان (سرهف).

۵- اطّرد فعلال بکسر الفاء فی المضاعف ، انظر الکتاب : ۴ / ۸۵ ، والسیرافی : ۲۲۴ - ۲۲۵ ، وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۷۸.

۶- انظر ما تقدّم ورقه : ۷۷ أمن الأصل.

۷- تقدّم البیت ورقه : ۷۷ أمن الأصل.

۸- انظر فی مجیء اسم المفعول مصدرا ، الکتاب : ۴ / ۹۵ - ۹۶ ، والسیرافی : ۲۵۳ ، والمخصص : ۴ / ۲۰۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۵۲.

المزيد فيه والرّباعيّ فجاء منه اسم المفعول فى موضع المصدر قياسا ، كقولك : أخرجته مخرجا وانطلق منطلقا على ما ذكره آخرا.

وقوله تعالى : «(بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ (١))(٢) أورده على أنّه واقع موقع المصدر ، وإنّما يستقيم ذلك فيه على تقدير أن تكون الباء غير زائده (٣) وقد ذكر فى فصل حرف الجرّ أنّها زائده ، وعلى تقدير أن تكون زائده لا يكون «المفتون» إلّا اسم مفعول على بابه (٤) إذ لا يستقيم أن يقال : «أيّكم المفتون» بمعنى «أيّكم الفتنه» ، وإنّما يستقيم / بأن يقال : «بأيّكم المفتون» على معنى «بأيّكم الفتنه» ، وذلك يكون إذا لم تكن زائده ، والقولان [يعنى زياده الباء وعدمها](٥) مذكوران ، فاستعمل أحدهما فى فصل الجرّ (٦) والآخر استعمله ههنا ، وقوله (٦)

.....

فإنّ المندّى رحله فركوب

أى : فإنّ التّنديه ، والتّنديه ترداد الإبل إلى الماء لتشرب عللا بعد النّهل ، فيقول : إنّ موضع تنديتها رحلتها وركوبها ، كقول القائل : «عتابك السّيف» (٧) أى : موضع العتاب السّيف ، لا أنّ العتاب السيف (٨) على الحقيقه ، كما أنّ التّنديه ليست الرّحله والرّكوب ، وإنّما هو على معنى موضعها وعوضا منها ، وقوله : (٩)

١- صدر البيت : «ترادى على دمن الحياض فإن تعف». وقائله علقمه بن عبده التميمى ، وهو فى ديوانه : ۴۲ ، والكتاب : ٣ / ١٩ ، والمفضليات : ٣٩۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ٣٩ ، والخصائص : ١ / ٣۶٨ ، وترادى : مقلوب تراود ، والدّمن : الماء إذا سقط فيه التراب.

٢- القلم : ۶٨ / ۶.

٣- قال بهذا الحسن والضحاك ، انظر إعراب القرآن للنحاس : ۵ / ٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٠٩ ، وانظر السيرافى : ٢۵٣ - ٢۵۴

۴- هو قول قتاده وأبى عبيده ، انظر مجاز القرآن : ٢ / ۴۶۴ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۵ / ٧ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٠٩ ، وانظر ما سيأتى ورقه : ٢٢٨ ب من الأصل.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- انظر ما سيأتى ورقه : ٢٢٩ أمن الأصل.

٧- انظر : الكتاب : ٣ / ۵٠

٨- فى ط : «لأن العتاب ليس السيف ..»

٩- نسب الرجز فى الكتاب : ۴ / ٩۶ - ٩٧ إلى رؤبه ، وهو فى ديوانه : ٢۵ من أرجوزه يمدح بها مسلمه بن عبد الملك ، وورد أيضا فى ديوان العجاج : ٢ / ١٨٢ من أرجوزه يمدح بها مسلمه بن عبد الملك أيضا.

إنّ الموقّى مثل ما وقّيت

.....

أى أنّ التّوقيه على الحقيقه مثل توقيتى ، ولا يستقيم أن يكون الموقّى اسم مفعول ، لأنّه قد أخبر عنه بالمصدر ، فدلّ على أنّه بمعناه ، إذ لا يقال : إنّ المضروب مثل ضربى ، وإنّما يقال : إنّ الضّرب مثل ضربى ، فوجب حمله على المصدر ، ومنه قوله (۱)

أقاتل حتّى لا أرى لى مقاتلا

.....

أى : حتّى لا أرى لى قتالا ، وهو أولى من أن يكون «مقاتلا» للمفعول لأمرين

أحدهما : أنّ المستعمل (۲) قاتلت حتّى ما بقى قتال ، وهذا بمعناه.

والآخر : أنّه إذا حمل على المفعول ضعف المعنى ، لأنّه إذا ترك المقاتل (۳) لم ير له مقاتلا ، ولم يورد إلّا فى معنى المبالغه للشّدّه والشجاعه ، وهذا التقدير يدفعه ، وتقديره بالمصدر يقوّيه.

والفصلان اللّذان بعده ظاهران (۴)

[مصدر المره]

وقوله : «وبناء المرّه من المجرّد على فعله».

يعنى إذا قصد إلى واحده من مرّات الفعل باعتبار حقيقه الفعل لا باعتبار خصوصيّه نوع من (۵) الفعل ، وإن كان الفعل ثلاثيّا مجرّدا بنيت فعله له وقلت : ضربت ضربه ، وقتلت قتله ، وقد جاء للمرّه الواحده على لفظ (۶) المصدر المستعمل كقولهم : أتيته إتيانه ، وهو قليل (۷) وأمّا ما عدا

۱- روى لهذا الصدر عجزان أحدهما : «وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب» ، وهو لمالك بن أبى كعب ، كما فى الكتاب : ۴ / ۹۶ ، والسيرافى : ۲۵۱ - ۲۵۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۵۵ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۱ / ۷۵ ، والخصائص : ۱ / ۳۶۷ ، ۲ / ۳۰۴ ، والروايه الثانيه لعجز البيت هى : «وأنجو إذا لم ينج إلّا المكيّس» ، والبيت بهذه الروايه لزيد الخيل ، وهو فى ديوانه : ۱۳۲ ، والكتاب : ۴ / ۹۶ ، والسيرافى : ۲۵۱ - ۲۵۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۵۵

۲- فى ط : «يستعمل». تحريف.

۳- فى ط : «المقاتله». تحريف.

۴- أى بعد فصل ورود اسم الفاعل والمفعول بمعنى المصدر ، انظر المفصل : ۲۲۰ - ۲۲۲

۵- سقط من ط : «من».

۶- فى ط : «ألفاظ».

۷- قال سيبويه : «ونحو إتيانه قليل ، والاطّراد على فعله». الكتاب : ۴ / ۴۵

المجرّد فالمرّه منه على لفظ المصدر المستعمل (۱)

«وأمّا ما فی آخره تاء فلا یتجاوز به المستعمل بعینه».

هذا الکلام وقع [من المصنّف](۲) سهوا ، لأنّه مثّله بما زاد علی الثلاثه ، وقد ذکر أنّ ما زاد علی الثلاثه لا یتجاوز المستعمل ، فلا وجه لقوله بعد ذلک : «وأمّا ما فی آخره تاء فلا یتجاوز به المستعمل بعینه» ، / وإنّما کان یصحّ لو ذکره مع الثّلاثیّ ، فإنّ المرّه من الثّلاثیّ المجرّد إذا کان فی المصدر تاء لا یتجاوز به ، فکان الصّواب أن یذکره قبل قوله : «وهو ممّا عداه» (۳) ویمثّله بنحو : طلبه ونشده وکدره وغلبه وسرقه ودرایه (۴)

[مصدر النوع]

قوله : «وتقول فی الضّرب من الفعل : هو حسن الطّعمه».

أمّا فعله بکسر الفاء فموضوعه للدّلاله علی النوع من الفعل ، فإذا قلت : الجلسه فمعناه النوع من الجلوس ، وإذا قلت : الجلسه بالفتح کانت الواحده من الجلوس ، أیّ جلوس کان ، وإذا قلت : الجلوس کان اسم جنس للجلوس مطلقا ، ثمّ الجلسه تطلق علی المرّه أیضا باعتبار النّوع ، وهو علی لفظه ، فلذلک تقول : جلسنا جلسه فتستعمله للنوع ، وإن لم یکن للمرّه من (۵) غیر تغییر لمّا کان فیه التاء.

«وقالوا فیما اعتلّت عینه من أفعل واعتلّت لامه من فعّل» إلی آخره.

لأنّه إذا اعتلّت عینه حذفت فی المصدر لأنّک تقول : أقام ، فقیاس مصدره إفعال ، فأصله إقوام ، فأعلّوا الواو کما أعلّوها فی الفعل ، وإن لم تقم ، فیها علّه الإعلال ، فانقلبت ألفا ، فحذفت لالتقاء السّاکنین هی وألف إفعال ، فبقی «إفال» محذوف (۶) العین (۷) فعوّضوا منه تاء فقالوا : إقامه.

۱- سقط من ط من قوله : «وأما ما عدا» إلی «المستعمل». خطأ.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- جاء فی حاشیه د : «أی ما عدا مصدر المره الثلاثی». ق : ۱۲۱ ب.

۴- مذهب ابن الحاجب أنّ المصدر إذا کان فیه تاء وکان فعله ثلاثیا مجردا فالمره منه علی مصدره المستعمل ، وقد انتقده الرضی وقال : «ولم أعثر فی مصنف علی ما قاله ، بل أطلق المصنّفون أن المره من الثلاثی المجرد علی فعله ... والذی أری أنّک تردّ ذا التاء أیضا من الثلاثی إلی فعله فتقول : نشدت نشده بفتح النون». شرح الشافیه : ۱ / ۱۷۹ ، وانظر الکتاب : ۱ / ۴۵ ، والسیرافی : ۱۳۷ - ۱۴۱ ، ۲۲۷ - ۲۲۹.

۵- فی ط : «فی».

٦- فى ط : «بحذف».

٧- هـذا مذهب الفراء والأخفش وتبعهما الزمخشـرى وابن الحاجب ، ومذهب الخليل وسـيبويه أن الألف الزائده هى المحذوفه ، انظر الكتاب : ٤ / ٨٣ ، ٤ / ٣٥٤ ، ومعـانى القرآن للفراء : ٢ / ٢٥٤ ، والمقتضب : ١ / ١٠٥ ، والسيرافى : ٢١٦ ، والمنصف : ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٥١ ، ١ / ١٦٥

وأمّا ما اعتلّت لامه من فعّل فإنّ قياسه تفعيل ، فكرهوا اجتماع الياءين ، فحذفوا إحداهما ، وظاهر كلامه أنّ المحذوف اللّام لقوله : «معوّضين التاء من العين واللّام السّاقطتين». فكأنّه لمّا اجتمع الياءان حذفت الثانيه استثقالا لها (١) والوجه أن يقال : إنّ تعزيه تفعله ، لأنّ فعّل قياسه إمّا تفعيل وإمّا تفعله ، وإذا استثقل تفعيل فالوجه أن يحمل تعزيه على أنّه تفعله ، ولا حاجه إلى أن يحمل على التّفعيل ، ثمّ حذفت اللّام ، ثمّ عوّض ، فإنّه تعسّف من غير حاجه.

قوله : «ويجوز ترك التعويض فى أفعل دون فعّل ، قال الله تعالى : (وَإِقامَ الصَّلاهِ)(٢)».

وإنّما يكون ترك التعويض عند وجود الإضافه ، كأنّهم جعلوها عوضا (٣) وأمّا «أريته إراء» فشاذّ غير معمول عليه (٤) ، وأمّا مصدر فعّل فلم يجئ بترك التعويض / لا مضافا ولا غير مضاف ، وسببه أنّه أحد بناء مصدريه القياسىّ ، والتزم دون أخيه استثقالا لأخيه ، فلا وجه لحذف تائه ، بخلاف قولك : إقامه ، فإنّ القياس حذف تائه ، فكان حذفها ردّا إلى أصله [وهو إقوام](٥) بخلاف تفعله ، ثمّ لو سلّم أنّها للتعويض فى تعزيه من اللّام (٦) فالفرق بين تعزيه (٧) وإقامه أنّ الحذف فى إقامه لازم إعلالا كلزوم الحذف فى نحو عصا ، والحذف فى تعزيه ليس على طريق إعلال ، إذ اجتماع الياءين لا يوجب حذفا ، وإنّما اغتفر التعويض ، فلا يلزم من حذف ما جيء به [وهى التاء فى إقامه](٨) بعد وجوب الحذف لغيره للتّعويض (٩) حذف ما كان الحذف لأجل كونه عوضا لتنزّله منزله المحذوف بخلاف إقامه ، فإنه ليس منزّلا منزله المحذوف ، لوجوب الحذف بغيره ، وقد جاء التّفعيل

١- ذهب ابن الشجرى والرضى إلى أنّ المحذوف الياء الأولى وهى ياء التفعيل والمد ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٩٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ١٦٥ ، وانظر الأصول : ٣ / ١٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٥٨.

٢- الأنبياء : ٢١ / ٧٣

٣- حذف التاء من المصدر عند إضافته هو قول الفراء وابن الشجرى والرضى ، ولم يشترط سيبويه الإضافه لحذف التاء ، انظر الكتاب : ٤ / ٨٣ ، ومعانى القرآن للفراء : ٢ / ٢٥٤ ، والسيرافى : ٢١٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٨ ، ٢٩٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ١٦٥

٤- انظر فى ذلك الكتاب : ٤ / ٨٣ والسيرافى : ٢٢٧.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من ط : «من اللام».

٧- فى الأصل. ط : «بينها» مكان «بين تعزيه». وما أثبت عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى ط : «كالتعويض».

فيه فى الشعر كقوله (١)

فهى تنزّى دلوها تنزيّا

كما تنزّى شهله صبيّا

وقياسه تنزيه كما تقدّم.

قوله : «ويعمل المصدر إعمال الفعل مفردا».

وإنّما أعمل لأنّه فى المعنى مقدّر بأن والفعل ، فلذلك لا يعمل إلّا [إذا كان](٢) فى الموضع الذى يصحّ تقدير أن (٣) فلذلك إذا قلت : «ضرب ضربا زيد عمرا» كان العامل الفعل ، ولذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل ، كقولك : «ضربا زيدا» ، لأنّ المعنى : اضرب ضربا (٤) فالعامل ههنا الفعل لا المصدر.

فإن قيل : قولهم سقيا ورعيا وما أشبهه من المصادر التى لا يجوز إظهار فعلها ما العامل فيما يذكر معها (٥) قيل فيه (٦) وجهان :

أحدهما : أنّ العامل أيضا الفعل المقدّر الناصب لها (٧) ولا فرق بين إظهاره وإضماره ، ووجوب (٨) إضماره [لكثره عارض الاستعمال فصار بمنزله المثل ، والمثل لا يغيّر](٩) فلا أثر له فى منع تقدير العمل.

١- لم أقف على اسمه ، والرجز بلا نسبه فى السيرافى : ٢١٩ ، والخصائص : ٢ / ٣٠٢ ، والمنصف : ٢ / ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٥٨ ، وشواهد الشافيه : ٦٧ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٥٧١ نزا ينزو بمعنى وثب ، وقال ابن يعيش : «والمراد أنها ترفع دلوها كما ترفع المرأه الصبىّ عند ترقيصه» شرح المفصل : ٦ / ٥٩ ، وشهله : عجوز

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- فى الأصل. ط : «تقديره». وما أثبت عن د.

٤- بعدها فى ط : «زيدا».

٥- فى د : «بعدها».

٦- فى د : «ففيه». وسقط «قيل».

٧- هذا ظاهر كلام المبرد ومذهب السيرافى وكثير من النحويين ، وضعفه ابن مالك ، انظر المقتضب : ٤ / ١٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٢٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٢

٨- فى ط : «ووجب».

٩- سقط من الأصل. ط. وجاء مكانه «لعارض» وما أثبت عن د.

ومنهم (۱) من يقول : العامل المصدر لا- باعتبار كونه مصدرا ، ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه (۲) فعمله إذن ليس كعمل المصادر ، بل لقيامه مقام الفعل المقدّر ، فوزانه فى الوجهين وزان قولك : «زيد فى الدّار أبوه» هل العامل فى «أبوه» الاستقرار المقدّر أو قولك : «فى الدّار» لقيامه مقامه؟ والأكثرون على أنّ «فى الدار» هو العامل ، لا باعتبار نفسه ، ولكن لقيامه مقام مستقرّ ، وكذلك ههنا ، / الأكثرون على أنّه (۳) مثل ذلك ، ومنهم من يقول : العامل الاستقرار المقدّر (۴) ووجوب حذفه لا يمنع عمله ، ألا ترى أنّ الإجماع على أنّه عامل فى قولك : «فى الدار» ، ولم يكن حذفه بمانع من عمله (۵) وكذلك الإجماع على أنّ «سقيا» معمول الفعل المقدّر ، ولم يكن حذفه بمانع من عمله ، فكذلك فيما كان معه.

والمصدر يعمل مفردا أو مضافا ومعرّفا باللّام ، وهو قليل (۶) لأنّ الألف واللّام لا تدخل على ما هو مقدّر به ، وهو (۷) «أن» والفعل ، ولمّا دخلت عليه ضعف تقديره بأن والفعل ، فضعف عمله.

«ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول فى الإفراد والإضافه».

أمّا جواز ترك المفعول فواضح ، لأنّه فضله ، وأمّا جواز ترك ذكر الفاعل فلأنّه لم يلزم مع الفعل إلّا لكونه أحد جزأى الجمله ، فاحتيج إليه لتمام الجمله ، وليس هو فى باب المصدر أحد (۸) جزأى الجمله فلم يلزم.

فإن قيل : فاسم الفاعل لا بدّ له من فاعل ، وليس فاعله أحد جزأى الجمله فى أكثر مواضعه ،

۱- هذا الوجه الثانى.

۲- صرح سيبويه بأن النصب بعد هذه المصادر بها أنفسها لا بالأفعال المضمره وممّن قال بهذا الأخفش والفراء ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۱۵ - ۱۱۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۲۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۹۷ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۷۱

۳- سقط من د : «أنه».

۴- انظر ما سلف ورقه : ۳۹ ب من الأصل.

۵- سقط من د. ط : «من عمله».

۶- انظر فى هذا الكتاب : ۱ / ۱۹۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴ ، والأصول : ۱ / ۱۳۷ ، والإيضاح العضدى : ۱۶۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۹۷.

۷- سقط من د : «به وهو». خطأ.

۸- فى الأصل ط : «وليس هو ههنا أحد». وما أثبت عن د.

كقولك : «زيد ضارب عمرا» ، فلا بدّ فى «ضارب» من ضمير هو فاعل ، وكذلك «زيد ضارب غلامه عمرا» ، فلم لا يكون المصدر كذلك ، أو يكون اسم الفاعل كالمصدر؟

فالفرق بينهما أنّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا معتمدا على من هو له ، أو على حرف استفهام أو حرف نفى ، فإن اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير إليه ، لكونه صفه له أو خبرا أو حالا ، وإذا اعتمد على حرف استفهام (١) أو نفى (٢) وجب ذكر الفاعل ، لأنّه حينئذ أحد جزأى الجمله ، فكان كالفاعل مع الفعل ، بخلاف المصدر ، فإنّ عمله ليس كاسم الفاعل فى الاعتمادين المذكورين حتّى يلزم فيه الفاعل ، وأيضا فإنّ اسم الفاعل واقع فى المعنى موقع الفعل المبنىّ للفاعل ، كقولك : «زيد ضارب» بمعنى «زيد يضرب» ، فكما أنّه لا بدّ ل «يضرب» من فاعل فكذلك لما حلّ محلّه بخلاف المصدر ، فإنّه ليس واقعا موقع الفعل ، ألا ترى أنّك لو قلت فى موضع «زيد يضرب» «زيد ضرب» لم يستقم كما يستقيم «زيد ضارب» ، لأنّ ضاربا بمعنى «يضرب».

وقوله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)(٣) يجوز أن يكون تمثيلا لحذف الفاعل خاصّه ، لأنّه أورده (٤) بعد قوله : «أو ضرب» تفسيرا لقوله : «ضرب زيد» ، ويجوز أن / يكون أورده على المثالين جميعا ، لجواز التقديرين (٥) والأوّل أظهر لأنّ «هم» ظاهر فى ضمير الرّوم ، وهم المغلوبون ، والضمير فى «غلبهم» لهم ، فهو مضاف إلى المفعول ، والضمير فى «سيغلبون» للضمير الذى هو «وهم» ، لأنّه لم (٦) يتقدّم لغيرهم ذكر ، ويجوز أن يكون الضمير فى «وهم» للرّوم أيضا ، وفى «غلبهم» للمجوس ، فيكون مضافا إلى الفاعل ، و «سيغلبون» عائد على «هم» على كلّ تقدير لأنّه خبره.

وقوله : (٧)

١- فى د : «الاستفهام».

٢- فى د : «النفى».

٣- الروم : ٣٠ / ٣

٤- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢٢٤

٥- فى ط : «التقدير».

٦- فى د : «لا».

٧- هو رؤبه ، والرجز فى ملحقات ديوانه : ١٨٧ ، والكتاب : ١ / ١٩١ ، ونسبه ابن يعيش إلى زياد العنبرى وصحّح العينى هذه النسبه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٦٥ ، والمقاصد : ٣ / ٥٣٠ ، وورد الرجز بلا نسبه فى مغنى اللبيب : ٥٢٨ ، والأشمونى : ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، وحسان : اسم رجل ، ولواه دينه ليّانا : مطله.

قد كنت داينت بها حسّانا

مخافه الإفلاس واللّيّانا

لأنّ الإفلاس مفعول فى المعنى لمخافه ، كأنّك قلت : مخافه الإفلاس ، فعطفت [اللّيّانا](۱) على أصل العمل (۲) فى التقدير ، وليس بقوىّ لأنّه مخفوض لفظا وتقديرا (۳) وإنّما جاز نظرا إلى أنّه كان يصحّ أن يكون منصوبا على المفعوليّه ، ولذلك رفع المظلوم فى قوله (۴)

حتّى تهجّر فى الرّواح وهاجها

طلب المعقّب حقّه المظلوم

قال : «ويعمل ماضيا كان أو مستقبلا».

لأنّ عمله بتقدير أن والفعل ، وهو يجرى فى الماضى والمستقبل.

«ولا يتقدّم معموله عليه».

لأنّه فى معنى الموصول ، فكما لا تتقدّم الصّله على الموصول فكذلك لا تتقدّم على ما هو بمعناه ، والله أعلم.

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- فى ط : «الحمل». تحريف.

۳- فى ط : «أو تقديرا». تحريف.

۴- هو لبيد ، والبيت فى شرح ديوانه : ۱۲۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۲۸ ، ۲ / ۳۲ ، والإنصاف : ۲۳۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۶۶ ، والخزانه ۱ / ۳۳۴ والرّواح : اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها أزعجها ، والمعقب : الذى يطلب حقه مره بعد مره. الخزانه : ۱ / ۳۳۵

اسم الفاعل

قال : «هو ما يجرى على يفعل من فعله» إلى آخره.

قال الشيخ : إن أراد بالجارى الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل إذا كان لما مضى ، فإنّه ليس واقعا موقع يفعل ، وإنّما هو واقع موقع فعل ، وهو اسم فاعل ، فلم يكن الحدّ جامعا.

وإن أراد بالجارى أنّه على مثل حركاته وسكناته ورد عليه أنّ ثمّه أشياء تجرى على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم فاعل ، كاسم المكان والزمان ، فإنّها (۱) تجرى على يفعل بهذا التفسير ، وليست باسم فاعل.

ويجاب عنه بأنّه استغنى عن القيد الذى يخصّصه بقوله : «اسم الفاعل» ، فكأنّه قال : هو الجارى على يفعل اسما لمن نسب إليه ، وفى الجميع تعسّف ، وأولى من هذا أن يقال : هو المشتقّ من فعل لمن نسب إليه على نحو المضارع ، فهذا حدّه (۲).

وقوله : «من فعله» احترز به عن (۳) التفسيرين من قولك :

جالس فى «يقعد» وقاعد فى «يجلس» ، فإنّه اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل منه ، فلذلك قال : «من فعله».

وإذا قصد إلى تبيين كيفيّه / استعماله قيل : لا يخلو من أن يكون من ثلاثىّ أو غيره ، فإن كان من ثلاثىّ فقياسه أن يجىء على وزن فاعل ، كقولك : ضرب فهو ضارب ، وإن كان من غيره فقياسه أن يجىء على وزن المضارع ، إلّا أنّ موضع الياء ميما مضمومه ، سواء كانت الياء مضمومه أو مفتوحه ، وما قبل الآخر مكسور سواء كان مفتوحا أو مكسورا ، فتقول فى «أخرج» : يخرج مخرج ، وفى «انطلق» : ينطلق منطلق ، فتضمّ الميم وإن كانت الياء مفتوحه ، وتقول فى «توعّد» : متوعّد ، فتكسر ما قبل الآخر وإن كان مفتوحا فى المضارع ، وهو «يتوعّد».

قوله : «ويعمل عمل فعله متقدّما ومتأخّرا كالفعل ، وملفوظا به ومقدّرا (۴)» ، ثمّ مثّل بالجميع.

۱- فى ط : «فإنه». وقوله : «فإنها». أى : أسماء الزمان والمكان.

۲- قال ابن الحاجب : «اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث» شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۹۸.

۳- الأصح «من». انظر اللسان (حرز).

۴- عباره الزمخشرى : «ويعمل عمل الفعل فى التقديم والتأخير والإظهار والإضمار». المفصل : ۲۲۶

«قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل» (۱).

كـأنّهم جعلوا مـا فيهـا من زياده المعنى قائما مقام ما فات من زنه (۲) فاعل ، فأعملوها عمله ، ومثّل بـذلك فى التقـديم والتأخير والإظهار والإضـمار كما مثّل به فى فاعل ، وقوله (۳) : «ضـروب رؤوس الرّجال وسوق الإبل» ههنا مثل «ضارب زيـد وعمرا» (۴) فى اسم الفاعل.

قوله : «وما ثنّى من ذلك وجمع مصحّحا أو مكسّرا يعمل عمل المفرد».

يريد منهما جميعا ، أعنى ما كان على وزن فاعل ، وما كان للمبالغه ، سواء كان الجمع مصحّحا أو مكسّرا كما ذكر.

ثمّ مثّل بالجمع المصحّح والمكسّر ، ومثّل بجمع اسم الفاعل والمبالغه ، وهو قوله (۵)

..... مهاوين .....

.....

كأنّه جمع مهوان للمبالغه ، و «غفر» (۶) جمع غفور للمبالغه.

۱- الكتاب : ۱ / ۱۱۰

۲- فى ط : «أنه». تحريف. وانظر الكتاب : ۱ / ۱۱۰

۳- أى : الزمخشرى. وفى المفصل : ۲۲۷ «هذا ضروب ...» و «هذا ضارب ..».

۴- ساق سيبويه هذا المثال والذى قبله فى الكتاب : ۱ / ۱۱۰

۵- البيت بتمـامه : شمّ مهـاوين أبـدان الجزور مخـا ميص العشـيّات لاـ خور ولاـ قزم وقـائله الكميت وهو فى ديوانه : ۲ / ۱۰۴ ، والكتاب : ۱ / ۱۱۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۷۶ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۵۶۹ ، والخزانه : ۳ / ۴۴۸ ، وقوله : شمّ : جمع أشم من الشـمم وهو ارتفاع فى قصـبه الأنف ، وأبـدان : جمع بـدن وهو من الجسـد ما سوى الرأس واليدين والرجلين ، والجزور بفتـح الجيم من الإبل خاصه تقع على الذكر والأنثى وجمعها جزر بضم الميم والزاى ، ومخاميص : جمع مخماص مبالغه خميص ، والخور جمع أخور وهو الضعيف ، والقزم : رذال الناس. الخزانه : ۳ / ۴۴۹ - ۴۵۰

۶- وردت هـذه الكلمه فى البيت التالى : ثمّ زادوا أنّهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقائله طرفه بن العبد ، وهو فى ديوانه : ۶۴ ، والكتاب : ۱ / ۱۱۲ - ۱۱۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۷۵ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۵۴۸ ، وقوله : غفر ذنبهم أى يغفرون ذنوب المذنبين.

«ويشترط فى إعماله (١) أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال».

ودليله استقراء لغه العرب فى ذلك ، وحكمته أنّه إذا كان للحال أو الاستقبال كان موافقا للفعل المضارع (٢) فى المعنى واللّفظ ، وإذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللّفظ ، فلا يلزم من إعمالهم ما قوى شبهه بالفعل إعمالهم ما لم يقو قوّته.

وقال الكسائىّ : يجوز إعماله وإن كان للماضى ، وتمسّك بأمور (٣) :

أحدها : مثل قوله تعالى : (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ)(٤).

ومنها : مثل قولهم : «زيد معطى زيد أمس درهما».

ومنها إجماعهم على قولهم : «الضارب زيدا أمس».

ومنها : قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)(٥).

وأجيب عن ذلك بأنّه لم يوجد فى لغه العرب مثل : «مررت برجل ضارب زيدا أمس» مع كثره التغيير عن معناه ، ولو كان جائزا لوقع.

وأمّا «وجاعل اللّيل سكنا والشّمس» فبعد أن نسلّم أنّ جاعلا للمضىّ فجائز أن يكون «والشّمس» منصوبا بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله ، وإذا جاز ذلك ضعف أن يقال : إنّه منصوب بجاعل ، لأنّ فيه إثبات أصول الأبواب التى ثبت أنّها ليست من لغتهم بالمحتملات ، وكذلك قولهم : «هذا معطى زيد أمس درهما» ، جائز أن يكون «درهما» جوابا لقول قائل : ما الذى

١- فى المفصل : ٢٢٨ : «فى إعمال اسم الفاعل».

٢- فى الأصل ط : «له» مكان «للفعل المضارع». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

٣- ذكر ابن يعيش والرضى مذهب الكسائى والأمور التى تمسك بها والردّ عليها ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٧ - ٧٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١

٤- الأنعام : ٦ / ٩٦ ، والآيه (فالِقُ الْإِصْباحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً). قرأ عاصم وحمزه والكسائى «وجعل» بفتح العين واللام من غير ألف وبنصب اللّام من الليل ، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللّام وخفض الليل ، انظر كتاب السبعه : ٢٦٣ ، والكشف : ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، والنشر : ٢ / ٢٦٠ ، والبحر المحيط : ٤ / ١٨٦

٥- الكهف : ١٨ / ١٨

أعطى؟ (١) فقيل : أعطاه درهما (٢) ، فصار «درهما» مثل «والشّمس» فى الاحتمال.

وأمّا «الضّارب زيدا أمس» فهو نصّ فى إعمال الماضى ، إلّا أنّ الفرق بينه وبين صور الخلاف أنّ هذا دخل على اسم موصول قياسه أن يوصل بجمله ، ولا يكون اسم الفاعل مقدّرا جمله إلّا بتقديره فعلا ، فقوى تقدير الفعل فيه توفيرا لما يقتضيه الموصول من الجمله ، فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل فى الموضع الذى قوى تقدير كونه فعلا لملازم له وإن كان ماضيا إعماله فى الموضع الذى انتفى عنه ذلك المقوّى ، فثبت أنّ الوجه ما عليه الجماعه فى ترك إعمال [اسم الفاعل بمعنى](٣) الماضى إذا لم يكن فيه لام التعريف.

وأمّا قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ) وأمثاله فهذه إنّما تكون فى موضع الأحوال ، والأحوال يقصد بها التعبير عن ذكر (٤) الفعل فى حال وقوعه [حكايه عن الحال الماضيه](٥) ، حتّى كأنّه واقع ، ولذلك يقع الفعل المضارع فى موضعها ، فتقول : «جاءنى رجل أمس يضرب عمرا» ، وتقول : «سرت أمس حتّى أدخل البلده» بالرّفع ، ولو لا قصد التعبير (٦) عن الحال [الماضيه](٧) لم يستقم وقوع المضارع ، فنزّل منزله فعل الحال لأنّه المقصود ، فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل وإن كان المدلول ماضيا إذا قصد به الدّلاله على حال وقوعه إعمال اسم الفاعل وهو ماض من كلّ وجه ، فحصل الفرق بينهما قوله : «ويشترط اعتماده».

على ما ذكر إلّا عند الفرّاء (٨) ، فإنّه يجيز إعماله غير معتمد ، فأمّا وجه اعتماده على

١- بعدها فى د : «أمس زيدا». غير لازمه.

٢- هذا تأويل الجرمى وأبى على الفارسى ، ورده ابن يعيش انظر شرح المفصل له : ٦ / ٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ٣ / ٧٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٠٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٨۴

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- فى الأصل. ط : «ذلك» ، وما أثبت عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- فى ط : «التغيير». تصحيف.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- عباره النحويين أنّ الأخفش والكوفيين أجازوا إعمال اسم الفاعل وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام ، انظر أمالى ابن الشجرى : ٣ / ٢٢٠ ، [تحقيق د. طناحى] وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ٧٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧۴ ، وما تقدّم ورقه : ۴٢ أمن الأصل.

[أحد][(١)] الثلاثه الأول [(٢)] فلأنّه صفه تقتضى ما يكون له موصوفا ، / فكان قياسه أن لا يقع إلّا مع [أحد][(٣)] الثلاثه ، وإنّما وقع بعد حرف الاستفهام وحرف النّفى لأنّه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ، ولذلك توحّده فى التثنيه والجمع ، وتستقلّ الجمله بفاعله ، ولو لم يكن كالفعل لم يكن [(٤)] كذلك ، لأنّ اسم الفاعل مع فاعله [نحو «زيد قائم»][(٥)] مفرد محتاج إلى جزء آخر ينضمّ إليه [كأبوه][(٦)].

فإن قيل : فمذهب الفرّاء إعماله من غير حرف استفهام أو نفى على الوجه الذى ذكرتموه من قيامه مقام الفعل ، فبما ذا يردّ عليه [(٧)]؟

فنقول : لم يثبت عن العرب «قائم الزّيدون» ، وقد ثبت «أقائم الزّيدون» بالإجماع ، وحكمته هو أنّ حرف الاستفهام وحرف النّفى مقتضيان للفعل ، فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل موقع الفعل فى الموضع الذى قام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء ما يقتضى الفعل ، فحصل الفرق بينهما ، فلا وجه للإلحاق [بالذى دخل عليه همزه الاستفهام][(٨)] مع تحقيق الفرق المناسب ، واحتمال الفرق كاف ما لم تعلم التسويه.

وقوله : «فإن قلت : بارع أدبه» إلى آخره.

وهذه يفرضها الخصم ويثبت عليها مذهبه ، فيقول : أجمعنا على جواز مثل «بارع أدبه» فليجز «قائم أخواك» قياسا عليه.

فجوابه حينئذ معنى [(٩)] ما ذكره ، لأنّه يقال : «بارع أدبه» إنّما جاز عندنا [(١٠)] لأنّ «بارع» خبر

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- أى : اعتماد اسم الفاعل على مبتدأ أو موصوف أو ذى حال.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- سقط من ط : «كالفعل لم يكن». خطأ.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- فى د : «يرد مذهب الفراء».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٩- فى ط : «منع». تحريف. وسقط من د : «معنى».

١٠- سقط من ط : «عندنا».

مبتـدأ مقدّم ، و «أدبه» مبتدأ ، كأنّك قلت : «أدبه بارع» ، فالوجه الذى جاز به عندنا غير الوجه الذى جاز به عندكم ، والذى يدلّ عليه امتناع «قائم أخواك» (۱) ، وجعلها أصلا فى الرّدّ ، وإن كانت مسأله الخلاف لأحد أمرين :

إمّا لأنّه استسـلف جواز «بارع أدبه» وحمل «قائم أخواك» عليها ، وجعلهما شـيئا واحـدا فقيل له : ليس كشـىء واحد ، وهو معنى تكذيبه (۲).

وإمّـا لأنّه لم يوجـد مثل ذلك فى كلام العرب ، ولا ينبغى أن تحمله على وجه فى مسأله أخرى لك فيها عنه منـدوحه لجواز أن يكون «بـارع» خبر مبتـدأ ، و «أدبه» مبتـدا ، وإذا جـاز ذلـك فلاـ ينبغى أن تثبت أصـل بـاب بالاحتمـال مع مخـالفه ما ذكرناه من الاستقراء والمعنى جميعا ، والله أعلم.

۱- انظر فى هذه المسأله الكتاب : ۲ / ۱۲۷ ، والمقتضب : ۴ / ۱۲۷.

۲- إشاره إلى قول الزمخشرى عن المعترض «كذّبت». المفصل : ۲۲۹

اسم المفعول

قال صاحب الكتاب : «هو الجارى على يفعل من فعله نحو : مضروب ، لأنّ أصله / مفعل».

والكلام فى «الجارى» مثله فيما تقدّم فى اسم الفاعل.

وقوله : «لأنّ أصله (١) مفعل (٢)» وقع فى بعض النّسخ بالياء (٣) ، والصّواب مفعل بالميم ، [إذ هو المسموع عن المصنّف](٤) ، لأنّ «الجارى» إن فسّر بالمعنى الأوّل [الذى هو الحال والاستقبال](٥) فليس هو فى الحقيقه أصله يفعل ، ثمّ لو سلّم أنّه أصله فليس فى تخصيصه بمضروب (٦) فائده ، لأنّ أسماء المفاعيل على هذا المعنى كلّها سواء ، وأيضا فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان ذكره فى اسم الفاعل أولى ، لأنّه الأسبق والأصل ، فكان يقول : نحو ضارب ، لأنّ أصله يفعل.

ولا يستقيم على التفسير الثانى [الذى هو «جاريا على يفعل فى حركاته وسكناته»](٧) للوجوه المذكوره أيضا ، وإنّما يستقيم مفعل لأنّ «مضروب» ليس جاريا على «يفعل» فى لفظه ، فأراد أن يبيّن أنّ أصله مفعل على وزن الفعل ، وهذا يقوّى التفسير الثانى ، لأنّه ليس لذكره على التفسير الأوّل بالياء معنى على ما تقدّم ، وهو بالميم أبعد.

وخصّ مضروبا لأنّ غيره من أسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير ، وأمّا مضروب وبابه فليس جاريا على الفعل ، فقال : «أصله مفعل» إثباتا لجريانه على الفعل ، وإنّما غيّر إلى لفظ مفعول لأنّه لو بقى على مفعل لم يعلم أهو اسم مفعول لأفعل أو لفعل ، فغيّروا مفعول فعل ليتبيّن ، وكان أولى بالتغيير بهذه الزياده لقلّه حروفه فى التقدير ، بخلاف الرّباعىّ ، فإنّه أكثر منه تقديرا ، إذ أصل قولك : مكرم مؤكرم باتّفاق ، ولمّا زادوا فى مضروب واوا (٨) فتحوا الميم تخفيفا ، وكلّ ما ذكر فى اسم الفاعل مذكور فيه ، والله أعلم.

١- سقط من د : «لأنّ أصله».

٢- فى د : «يفعل». تحريف.

٣- فى المفصل : ٢٢٩ وشرحه لابن يعيش : ٦ / ٨٠ «مفعل».

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما تقدّم ورقه : ١٦٤ أمن الأصل.

٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٦- إشاره إلى قول الزمخشرى : «ويعمل عمل الفعل تقول : زيد مضروب غلامه» المفصل : ٢٢٩

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما تقدّم ورقه : ١٦٤ أمن الأصل.

٨- فى الأصل. ط : «زادوه واوا». وما أثبت عن د. وهو أوضح.

الصفه المشبّهه

قال صاحب الكتاب : «هى التى ليست من الصّفات الجاريه ، وإنّما هى مشبّهه بها».

قال الشيخ : فإن قلنا : «الجاريه» على التفسير الأوّل (۱) فليست مثل اسم الفاعل لأنّها تدلّ على معنى ثابت ، واسم الفاعل يدّلّ على الحدوث كما فى الفعل ، وإن كان على التفسير الثانى (۲) فهو ظاهر ، لأنّها ليست على وزن الفعل المضارع ، وإنّما عملت عمله لما ذكره (۳).

قوله : «وهى تدلّ على معنى ثابت ، فإن قصد الحدوث قيل : حاسن الآن أو غدا».

يعنى أنّك إذا قلت : «مررت برجل حسن» فمعناه إثبات الحسن له من غير تعرّض للدّلاله / على حدوثه ، بخلاف قولك : حاسن ، فإنّه يدّلّ على الحدوث ، كما فى قولك : ضارب ، وكما يدّلّ «يحسن» و «يضرب» على ذلك ، وهذا على نحو ما ذكره سيبويه فى حائض وحائضه (۴) ، وإن كان على وزن اسم الفاعل ، وإنّما الغرض تشبيهه به فى الثّبوت والحدوث.

«وتضاف إلى فاعلها».

لأنّه لمّا شبّه (۵) باسم الفاعل فى العمل ، واسم الفاعل يضاف إلى معموله المفعول ، ولم يكن لهذه مفعول [تضاف إليه](۶) ، أضيفت إلى فاعلها ، فقيل : «حسن الوجه» ، وستأتى الوجوه فيه.

قال : «وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها (۷) فى ذلك».

أقول : يعنى فى الإضافه إلى الفاعل ، يريد (۸) اسم الفاعل غير المتعدّى واسم المفعول المتعدّى

۱- أى وقوعها موقع يفعل ، انظر ما سلف ورقه : ۱۶۴ أمن الأصل.

۲- أى جريانها على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات ، انظر ما سلف ورقه : ۱۶۴ أمن الأصل.

۳- أى : عملت عمل فعلها لما ذكره الزمخشرى من أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع كسائر الصفات الجاريه ، انظر المفصل : ۲۳۰

۴- انظر الكتاب : ۳ / ۳۸۳ - ۳۸۴ ، وما سلف ورقه : ۱۴۰ أ- ب من الأصل.

۵- أى الصفه المشبهه ، أعاد ضمير المذكر عليها.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فى د : «مجرى الصفه المشبهه» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۲۳۰

۸- جاء فى حاشيه الأصل : «قوله : يريد ، أما اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول غير المتعدى فلا يجريان مجرى الصفه المشبهه فى الإضافه إلى الفاعل» سيد حسين بغدادى. ورقه : ۱۶۶ ب

فعله إلى واحد ، وإلّا فلو قلت : «هذا ضارب زيد فى داره» لم يكن زيد إلّا مفعولا ، وكذلك لو قلت : «هذا معطى العبد» لم يكن العبد إلّا مفعولا ، لأنّ إضافته إلى المنصوب هو الوجه ، لأنّه مغاير له (١) ، فإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل ، لأنّه هو هو فى المعنى ، وإنّما أضيف إليه عند عدم المنصوب ، لأنّه مشبّه به ، فأجرى مجراه فى الإضافه إليه (٢) كما أجرى مجراه فى العمل ، وأيضا فإنّه لو أضيف إلى الفاعل وهو متعدّ لم يعلم هل هو مضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول؟ بخلاف الصّفه المشبّهه وغير المتعدّى ، فإنّه لا يلبس ، إذ لا مفعول له.

قوله : «وفى مسأله «حسن وجهه» سبعه أوجه».

قال الشيخ : فى مسأله «حسن وجهه» بالتركيب العقلىّ ثمانيه عشر وجها ، وذلك أنّ معموله لا يخلو إمّا أن يكون معرّفا بالّلام أو مضافا إلى مضمر أو غيرهما ، فهذه ثلاثه أقسام ، كلّ واحد منها يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ، فهذه تسعه أقسام ، وتكون الصّفه معه غير معرّف بالّلام ومعرّفا بالّلام ، فتصير ثمانيه عشر ، وصورها : مررت برجل حسن وجهه ، وحسن وجهه ، وحسن وجهه ، وحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن وجه ، وحسن وجها ، وحسن وجه ، فهذه تسعه ، فإذا عرّف الأوّل (٣) جاء تسعه أخرى على هذا الترتيب.

ثمّ اعلم أنّ حكم المعمول [فى الإعراب](٤) إذا كان معرّفا بالّلام حكمه إذا كان مضافا إلى المعرّف بالّلام أو مضافا إلى ما أضيف إلى المعرّف بالّلام ما تناهى وما بلغ / ، فحكم قولك : «مررت برجل حسن الوجه» حكم قولك : «مررت برجل حسن وجه الغلام ، وحسن وجه أبى الغلام» ، وكذلك لو زدت.

وحكم المضاف إلى المضمر حكم ما أضيف إلى ما أضيف إلى المضمر ما تناهى وما بلغ ، فحكم قولك : «مررت برجل حسن وجهه» (٥) حكم قولك : «مررت برجل حسن وجه غلامه» وحسن وجه أبى غلامه ، وكذلك لو زدت.

١- سقط من د. ط : «له».

٢- سقط من د. ط : «إليه».

٣- أى : الصفه المشبهه.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٥- سقط من ط من قوله : «إلى ما أضيف» إلى «وجهه». خطأ.

وحكم غير المعرّف باللّام وغير المضاف إلى المضمر حكم ما أضيف إلى مثله ، أعنى غير معرّف باللّام ولا مضاف إلى مضمر ما تناهى وما بلغ ، فحكم (۱) قولك : «مررت برجل حسن وجه» حكم قولك : «مررت برجل حسن وجه غلام» و «حسن وجه أبى غلام» ، وكذلك لو زدت.

وكلّ موضع رفعت بالصّفه كان فاعلا لها ، وكلّ موضع نصبت بها فإن كان نكره فهو تمييز أو مشبّه بالمفعول ، وإن كان معرفه فهو مشبّه بالمفعول (۲) ، وكلّ موضع خفضت بها كان مخفوضا بالإضافه ، وعند ذلك يجب حذف التنوين (۳) من الصفه إن كان ممّا ينوّن ، أو خفضه إن كان غير منصرف وهو فى موضع خفض.

واعلم أنّ كلّ موضع رفعت بالصّفه فلا ضمير فيها ، إذ لا يكون لها فاعلان ، فيجب حينئذ إفرادها وتذكيرها إن كان ما بعدها مذكّرا وتأنيثها إن كان ما بعدها مؤنّثا كالفعل ، فتقول : «مررت برجل حسن وجهه» ، و «مررت برجلين حسن وجههما (۴)» ، و «برجال حسن وجوههم» ، و «حسنين وجوههما» ضعيف ، و «حسنين وجوههم» ضعيف ضعف «أكلونى البراغيث» (۵).

وأمّا «مررت برجال حسان وجوههم» فهذا ليس بضعيف ، لأنهم إنّما كرهوا الإتيان بالعلامه التى تدلّ على ما تدلّ عليه علامه الفعل ، وأمّا جمع التكسير فليس من ذلك.

وكلّ موضع نصب المعمول أو خفض ففى الصفه ضمير يعود على ما تقدّم ممّا اعتمدت عليه ، إن كان مذكّرا فمذكّر ، وكذلك فى التأنيث والتثنيه والجمع ، فتقول : «مررت برجل حسن الوجه» ، و «برجلين حسنين الوجه» و «برجال حسنين الوجه» و «بامرأه حسنه الوجه» ، وكذلك ما أشبهه ، لأنهم لمّا نصبوا ما بعده شبّهوه (۶) بالمفعول ، وجعلوا حسنا كأنّه فى الحقيقه لما قبله ، ثمّ أتى بالمعمول للأمر الذى كان به الأوّل حسنا ، فالحسن على هذا التقدير لجمله ما تقدّم ، وذكر المعمول تبيينا للأمر الذى به حسن ، لأنّ الشّىء قد / يحسن (۷) جملته بحسن أمر ينضمّ إليه ، بخلاف

۱- سقط من ط : «حكم».

۲- سقط من ط : «وإن كان معرفه فهو مشبه بالمفعول». خطأ.

۳- فى ط : «النون». تحريف.

۴- فى د : «وجوههما».

۵- هو قول لأبى عمرو الهذلى كما فى مجاز القرآن : ۱ / ۱۰۱ ، وذكره سيبويه وابن السراج بلا نسبه ، انظر الكتاب : ۱ / ۷۸ ، ۳ / ۲۰۹ ، والأصول : ۱ / ۷۱ ، وكتاب الشعر : ۴۷۳.

۶- فى ط : «وشبهوه». تحريف.

۷- فى ط : «قد يكون يحسن».

الرّفع ، فإنّ الحسن ليس منسوبا إلّا لما بعده ، ولذلك امتنع الإضمار مع الرّفع ، ووجب مع النّصب ، وإذا خفضت المعمول فالصفه فى الحكم كحكم المنصوب ، لأنّ الإضمار فيه لما قبله ، فتقول : «مررت برجل حسن الوجه» ، و «برجلين حسنى الوجه» ، و «برجال حسنى الوجه» ، وحكمه فى التفسير ما ذكر فى المنصوب.

ثمّ فى هذه المسائل الثمانى عشره مسألتان ممتنعتان ، وهما «مررت بالرّجل الحسن وجهه» ، وهى المسأله الثانيه عشره ، و «مررت بالرّجل الحسن وجه» ، وهى المسأله الثامنه عشره ، وامتناع الأولى منهما لأنّها لم تفد خفّه بالإضافه ، وامتناع الثانيه منهما لأنّها خلاف قياس وضع اللّغه فى إضافه المعرفه إلى النكره.

وفيها مسأله وقع فيها خلاف ، وهى «مررت برجل حسن وجهه» وهى الثالثه ، فمن منعها نظر إلى أنّ حسنا للوجه ، فكأنّه أضيف إلى نفسه (۱).

قال الشيخ : وهذا التعليل لابن بابشاذ (۲) ، وليس بصحيح ، لأنّه إنّما يلزم إضافه الشّىء إلى نفسه إن كان (۳) مدلولهما واحدا ، كالحبس والمنع وأمّا إذا كانا متغايرين لفظا ومعنى فلا ، والحسن ههنا ليس هو الوجه ، وإنّما هو معنى قائم بالوجه ، فلا يلزم ما ذكره ، أو لأنّ الوجه مضاف إلى ضميره ، فكأنّه مضاف إلى نفسه ، وكلاهما تعليل فاسد ، ولذلك كان الوجه صحّتها (۴) ، وإنّما منعها صاحب الجمل [أبو القاسم الزّجّاجىّ تلميذ أبى إسحاق الزّجّاج](۵) ، وظنّ أنّ النّاس يمنعونها ، فقال : «وخالف سيبويه فيها جميع الناس» (۶) ، وليس الأمر على ما ذكر.

۱- أجاز الكوفيون هذه المسأله فى النظم والنثر وصحّح ابن مالك مذهبهم ومنعها المبرد مطلقا ، وأجازها سيبويه والبصريون فى ضروره الشعر على قبح ، انظر حكم هذه المسأله وسائر المسائل فى الكتاب : ۱ / ۱۹۹ ، والمقتضب : ۴ / ۱۵۹ - ۱۶۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۴ - ۸۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۹۵ - ۹۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۷ ، والأشمونى : ۳ / ۱۲

۲- أثار الفارسى هذا الاعتراض فى هذه المسأله وأجاب عنه فى البغداديات : ۱۸ - ۱۹ ، وانظر تعليل ابن بابشاذ والردّ عليه فى شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۷ - ۲۰۸

۳- فى ط : «إن لو كان». مقحمه.

۴- أى المسأله التى وقع فيها الخلاف.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- قال الزجاجى : «والوجه الحادى عشر أجازه سيبويه وحده وهو قولك : مررت برجل حسن وجهه بإضافه حسن إلى الوجه ، وإضافه الوجه إلى الضمير العائد على الرجل وخالفه جميع الناس فى ذلك من البصريين والكوفيين». الجمل : ۹۸ ، وحكى سيبويه هذا الوجه وقال : «وذلك ردىء» الكتاب : ۱ / ۱۹۹.

أمّا التعليل الأوّل فباطل لجواز «حسن وجه» (۱) بالاتّفاق ، وأمّا الثانى فلجواز «ضارب غلامه» باتّفاق.

ثمّ هذه المسائل السّتّ عشره فيها القوىّ والضعيف والمتوسّط ، فكلّ مسأله كان الضمير فى الصفه أو فى معمولها فهى قويّه ، وكلّ مسأله كان الضمير فيهما جميعا فهى متوسّطه ، وكلّ مسأله (۲) ليس فيها ضمير فهى ضعيفه ، فعلى ذلك تكون المسأله الأولى والخامسه والسّادسه والثامنه والتاسعه والعاشره والرابعه عشره والخامسه عشره والسّابعه عشره قويّه ، لأنّه ليس فيهما إلّا ضمير واحد وتكون المسأله الثانيه (۳) والثالثه على قول المجيز / والحاديه عشره متوسّطه ، لأنّ فى كلّ واحده منهما ضميرا ، وتكون المسأله الرابعه والسّابعه والثالثه عشره والسّادسه عشره ضعيفه لأنّه لا ضمير فيها ، وقد تقدّم أنّ المسأله الثانيه عشره والثامنه عشره غير جائزتين ، فقد تكمّلت الثمانيه عشره.

ولم يذكر صاحب الكتاب (۴) منها الضعيف ، وإنّما ذكر القوىّ والمتوسّط ، فلذلك جعلها سبعه ، وإن كانت عنده اثنتى عشره ، إلّا أنّه استغنى بالتنكير عن التعريف لأنّه هو هو. فاستغنى بحسن وجهه عن الحسن وجهه ، واستغنى بحسن وجها عن الحسن وجها ، وكذلك ما عداها ، إلّا أنّه تسقط من التعريف مسألتان ، وهما (۵) غير الجائزتين ، إحداهما تعريف «حسن وجه» ، والأخرى تعريف «حسن وجهه» ، وإذا تكرّرت سبعه دون اثنتين منها علم أنّها اثنتا عشره ، فلذلك قال : «وفى مسأله حسن وجهه سبعه أوجه» حاصله راجع إلى اثنتى عشره ، وهى الحسنه والمتوسّطه ، وأمّا الضعيف فلم يذكره ، وهى الأربعه المتقدّمه ، ويضبطها كلّ موضع ارتفع المعمول وهو عرىّ عن الضمير ، ويضبط الحسن كلّ موضع ارتفع المعمول وفيه ضمير ، أو انتصب أو انخفض عريّا عن الضمائر ، ويضبط المتوسّط كلّ موضع انتصب أو انخفض وفيه ضمير ، وذلك بعد إسقاط المسألتين غير الجائزتين.

والصفه إنّما تعمل فيما كان من سببها ، لا فى الأجنبىّ ، فلذلك احتيج فى مسأله «مررت برجل حسن الوجه» وأمثالها إلى تقدير الضّمير ، وإن كانت ضعيفه ، فمنهم من يقول : الألف

۱- انظر المقتضب : ۴ / ۱۵۹

۲- فى الأصل د : «موضع». وما أثبت عن ط.

۳- سقط من د : «الثانيه». خطأ.

۴- أى الزمخشرى.

۵- سقط من ط : «وهما».

والّلام سدّت مسدّ الضمير ، وهو مذهب الكوفيّين (۱) ، ومنهم من يقول : الضمير محذوف تقديره : حسن الوجه منه ، وهو مذهب البصريّين (۲) ، هذا (۳) إذا قلنا : إنّ الوجه مرفوع بحسن رفع الفاعل ، فأمّا إذا قيل : إنّ فى حسن ضميرا يعود على رجل ، وإنّ الوجه بدل فعند ذلك تقوى المسأله ولا تضعف ، وعلى مثل ذلك حمل قوله تعالى : (مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ)(۴) ، ويكون الاحتياج إلى الضمير باعتبار بدليّه الاشتمال ، وذلك جائز حذفه إذا علم ، وليس حذفه فى الجواز كحذف الضمير العائد على صاحب الصّفه.

وأمّا مسأله «حسن الوجه» أو «حسن الوجه» ممّا انتصب فيه / المعمول أو انخفض فليس الحاجه فيه إلى الضمير كالحاجه فى «حسن الوجه» لما بيّنا أنّ الضّمير عند النّصب ولخفض فى الصّفه وأنّ النّصب بعده على التشبيه بالمفعوليّه ، والخفض فرعه ، فكما يحسن «ضارب زيدا» يحسن «حسن وجها» ، وكذلك الخفض ، وقوله (۵) :

أقامت على ربعيهما جارتا صفا

كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

استشهد به سيبويه على جواز إضافه الصفه المشبّهه إلى معمولها مضافا إلى مضمر موصوفه ، وهى مسأله «مررت برجل حسن وجهه» لأنّ «جونتا صفه ل «جارتا» مضاف إلى مصطلاهما ،

۱- انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۴۰۸ ، والبغداديات : ۲۱ - ۲۲ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۰۱ - ۱۰۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۹.

۲- انظر البغداديات : ۲۱ - ۲۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۰ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۴۶

۳- فى ط : «وهنا». تحريف.

۴- ص : ۳۸ / ۵۰ ، والآيه (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ) ، (۵۰) ذهب أبو على الفارسى إلى أنّ «الأبواب» بدل من المضمر فى «مفتحه» ، انظر البغداديات : ۲۲ ، والإيضاح العضدى : ۱۵۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۹ - ۲۱۰

۵- هو الشماخ ، والبيت فى ديوانه : ۳۰۸ ، والكتاب : ۱ / ۱۹۹ ، وأمالى المرتضى : ۲ / ۳۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۸۶ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۵۸۷ ، والخزانه : ۲ / ۱۹۸ ، وورد بلا نسبه فى البغداديات : ۱۸. الرّبع : الدار ، وضمير المثنّى للدّمنتين والصّفا بفتح الصاد : الصخر الأملس واحده صفاه والمقصود به هنا الجبل لأنّ الأثفيّتين توضعان قريبا من الجبل لتكون حجاره الجبل ثالثه لهما ، وكميتا الأعالى : صفه جارتا صفا ، والكمته : الحمره الشديده المائله إلى السواد ، وأراد بالأعالى أعالى الجارتين ، وقوله : جونتا مصطلاهما نعت ثان لقوله : جارتا صفا ، والجونه : السوداء ، وهى صفه مشبهه ، الخزانه : ۲ / ۱۹۸ - ۱۹۹

بدليل حذف نونه ، و «هما» فى قولك : «مصطلاهما» ضمير «جارتا» وهو موصوف «جونتا» ، وهى عين مسأله الخلاف ، فقال المخالفون : ليس الضمير فى «مصطلاهما» راجعا إلى «جارتا» فتكون مسأله الخلاف ، بل نجعله عائدا إلى «الأعالى» (۱) وهو غير الموصوف ب «جونتا» ، فيكون مثل قولك : «زيد حسن الغلام جميل ثوبه» على أن يكون الضمير فى «ثوبه» للغلام ، فيكون التقدير : جميل ثوب الغلام ، ويخرج بذلك عن أن يكون دليلا على مسأله الخلاف.

فأجيب عن ذلك بأنّ «الأعالى» جمع ، والضمير فى «مصطلاهما» مثّنى ، فلا يستقيم أن يكون الضمير مثّنى لجمع ، وأيضا فإنّ المعنى على أنّه تغيّر أعلى الحجرين لبعده عن موقد النار ، واسودّ موضع الاصطلاء وعلى ما ذكرتموه يكون اسودّ ولم يسودّ ، وهو غير مستقيم ، وغايه ما يقولونه على الوجه الأوّل أنّه وإن كان بلفظ الجمع فهو فى معنى المثّنى ، وعاد الضمير عليه من حيث المعنى (۲) وليس بشىء لأنّه جمع مستقيم أمكن (۳) حمله على ظاهره (۴) فلا حاجه إلى حمله على غيره.

وأمّا إفراد مصطلى فهو لازم على كلّ قول ، ووجهه أن يكون مصطلى إمّا مصدرا على تقدير حذف مضاف ، أى : موضعى اصطلائهما ، وإمّا أن يكون مفردا واقعا موقع التثنيه ، كما قال (۵)

كلوا فى بعض بطنكم تعفّوا

.....

لمّا كان معلوما أوقع الواحد موقع الجمع ، فوقوعه موقع التثنيه أجوز ، والله أعلم.

۱- من المخالفين المبرد والفارسى ، انظر البغداديات : ۲۰ - ۲۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۹۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۰۸ ، وضعف ابن جنى هذا القول فى الخصائص : ۲ / ۴۲۰

۲- كذا أجاب الفارسى عن هذه الشبهه. انظر البغداديات : ۲۱

۳- سقط من د : «أمكن» ، وفى ط : «يمكن».

۴- بعدها فى د : «باعتبار الأطراف ، كما قيل : من لانت أسافله صلبت أعاليه».

۵- تقدّم البيت ورقه : ۱۵۶ أمن الأصل.

أفعل التفضيل

قال : صاحب الكتاب : «قياسه أن يصاغ من ثلاثىّ غير مزيد فيه ممّا ليس بلون ولا عيب» إلى آخره.

قال الشيخ : إنّما لم يصغ من المزيد فيه على الثلاثه لأنّه إن بقى على حروفه لم يمكن ، وإن حذف اختلّ ، فكره / لذلك ، وأمّا اللّون والعيب فقد اختلف فى تعليله ، فقال قوم : لأنّه فى الأصل أفعاله زائده على ثلاثه ، فإذا أورد عليهم أدم (۱) وشهب (۲) وسمر وسود وعور أجابوا بأنّ أصله افعلّ وافعالّ ، ولذلك صحّت واو سود وعور لأنّها فى موضع يجب فيه تصحيحها فى التقدير (۳).

ومنهم من قال : إنّما لم يتعجّب من اللّون والعيب لأنّها خلق ثابته فى العاده ، وإنّما يتعجّب ممّا يقبل الزياده والنّقصان ، فجرت لذلك مجرى الأجسام الثابته على حال واحده (۴).

والحقّ أنّه إنّما لم يتعجّب منه لأنّه يبنى منهما أفعل لغير التفضيل ، فكرهوا أن يبنوا منهما أفعل التفضيل فيلتبس (۵) ، ولذلك فرّقوا بينهما فى جمع التصحيح والتكسير ، فجمعوا كلّ واحد بجمع لم يجمع عليه الآخر ، وممّا يدلّ على ذلك أنّهم تعجّبوا من العيب إذا لم يكن له أفعل لغير التفضيل ، كقولك : «زيد أجهل من عمرو» ، ولم يتعجّبوا ممّا ليس بلون ولا عيب إذا كان له أفعل لغير التفضيل ، كقولك : أقنى (۶) وشبهه من الحلى ، فهذه العلّه هى المستقيمه ، وينبغى أن يضبط بأن يقال : كلّ موضع ليس بلون ولا عيب ممّا لا يبنى منه أفعل لغير التفضيل ، لأنّه قد تبيّن أنّ كونه ليس بلون ولا عيب لا يحصل به الضّبط طردا ولا عكسا لصحّه قولهم : أجهل (۷) وامتناع قولهم ، أقنى ، فإذا قصد إلى التعجّب من هذه الأشياء بنى أفعل ممّا يصحّ بناؤه على حسب المعنى الذى

۱- «أدم : لأم وأصلح». اللسان (أدم).

۲- «الشّهب والشّهبه : لون بياض يصدعه سواد فى خلاله». اللسان (شهب).

۳- ذكر المبرد هذا القول ولم يعزه ، انظر المقتضب : ۴ / ۱۸۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۹۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۴۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۳.

۴- صاحب هذا القول هو الخليل ، انظر الكتاب : ۴ / ۹۸ ، والمقتضب : ۴ / ۱۸۲ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۹۱.

۵- بمثل هذا علل ابن مالك فى شرح التسهيل : ۳ / ۴۵.

۶- «القنا : ارتفاع فى أعلى الأنف واحد يداب فى وسطه وسبوغ فى طرفه ، يقال : رجل أقنى وامرأه قنواء». اللسان (قنا).

۷- فى ط : «أجمل». تحريف. وبعدها فى ط أيضا : «وأحمق».

يقصده المتكلّم ، ثمّ يميّز على ما ذكر ، وصحّه التعجّب منه تبطل تعليل من قال : إنّما لم يتعجّب منها لأنّها ثابته كالأجسام.

فإن قال : لم يتعجّب منها ، وإنّما تعجّب من معنى أفعل المذكور معها ، قيل : قد علم أنّ المقصود فى التعجّب ليس إلّا لها ، وتعليلك إنّما كان من جهه المعنى لا من جهه اللّفظ ، ونحن على علم أنّ معنى قولك : «ما أشدّ حمرته» فى أنّ التعجّب من الحمره بمعنى قولك : «ما أحمره» لو جاز ، كما أنّ قولك : «ما أكثر فضله» و «ما أفضله» بمعنى واحد ، دلّ على أنّ التعجّب إنّما كان ممّا وقع بعد أشدّ وشبهه ، ولذلك يقول النحويّون : فإن أردت التعجّب من شىء من ذلك توصّلت إليه بأشدّ وشبهه ، فهذا تصريح بأنّه يتعجّب منه من حيث المعنى.

قوله (۱) : «والقياس أن يفضّل على الفاعل دون المفعول».

لأنّهم لو فضّلوا على المفعول دون الفاعل لبقى كثير من الأفعال لا / يتعجّب منها ، وغرضهم التعميم ، ولو فضّلوا عليهما جميعا لأدّى إلى اللّبس ، فلم يبق إلّا التعجّب من الفاعل ، ولأنّ الفاعل هو المقصود بالنسبه إليه (۲) فى المعنى ، والمفعول فضله فى الكلام ، فكان ما هو المقصود أولى ، وهذا معنى قول سيبويه : «وهم ببيانه أعنى» (۳) ، يعنى أنّهم يعتنون بالفاعل دون المفعول ، حتى لا يذكرون فعلا إلّا ويذكرون له فاعلا أو ما يقوم مقامه حرصا على بيان الفاعل عندهم ، فلمّا تعجّبوا كان الأولى عندهم أن يجعل التعجّب له لذلك.

قوله : «وتعتوره حالتان متضادّتان» إلى آخره.

أمّا لزوم التنكير عند مصاحبته «من» ففصيح (۴) ، وعلّته أنّهم لو عرّفوا لم يخل من أن يعرّفوا بالألف واللّام أو بالإضافه ، وكلاهما متعذّر [مع «من»](۵) ، أمّا الإضافه فواضحه لأنّهم إنّما يضيفونه إلى ما هو مفضّل عليه ، وإنّما يذكرون «من» ليبيّنوا بعدها المفضّل عليه ، فكان الجمع

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلين من المفصل : ۲۳۲ - ۲۳۳.

۲- سقط من ط : «إليه».

۳- الكتاب : ۱ / ۳۴.

۴- فى ط : «فصحيح».

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

بينهما عيا (١) لا فائده فيه ، ولو عرّفوه باللّام (٢) لم تكن إلّا لام العهد ، فيجب أن تكون معروفه أفضليّته عند المخاطب والمخاطب ، ولا تكون معروفه أفضليّته إلّا بالنظر إلى المفضّل عليه ، فلو جمعت بينهما وبين «من» (٣) المذكور بعدها المفضّل عليه لجمعت أيضا بين أمرين يغنيك أحدهما عن الآخر ، كالإضافه المذكوره سواء.

وأمّا قوله : «ولزوم التعريف عند مفارقتها» فوهم لأنّه قد يكون مضافا إلى نكره وهو باق على تنكيره ، كقولك : «مررت بأفضل رجل» ، فهذا قد فارق «من» ولم يلزمه تعريف. فذهل (٤) عن الإضافه إلى النكره ، وإنّما يلزمه عند مفارقه «من» (٥) لام التعريف أو الإضافه.

وقوله : «وكذلك مؤنّثه وتثنيتهما وجمعهما» معطوف على قوله : «وتعتوره حالتان متضادّتان» ، وهو غير مستقيم فى الظّاهر ، لأنّه إذا كان [أفعل التفضيل المذكور](٦) مؤنّثا أو مثّنى أو مجموعا لا يصاحبه «من» ، وإنّما أراد بقوله : «وكذلك» أنّه لا بدّ له ممّا يقوم مقام «من» (٧) من تعريف باللّام أو إضافه ، لأنّ حذف «من» واجب فيها بخلاف الأوّل ، فإنّه غير واجب ، بل أنت بالخيار ، فاشتركا فى أنّه إذا حذفت «من» من القبيلين فلا بدّ من الألف واللّام أو الإضافه ، إلّا أنّك فى الأوّل مخيّر فى / حذف «من» والتعويض بالألف واللّام أو الإضافه ، وهنا فى المؤنّث والمثّنى والمجموع لازم حذف «من» وإثبات أحد الأمرين.

وقوله : «بل الواجب تعريف ذلك باللّام أو الإضافه».

جريا على الوهم الأوّل فى قوله : «ولزوم التعريف عند مفارقتها» ، وإنّما الواجب اللّام أو الإضافه ، وقد تكون الإضافه تعرّف وقد لا تعرّف على ما تقدّم.

وقوله : «وما دام مصحوبا ب «من» استوى فيه الذّكر والأنثى والاثنان والجمع» إلى آخره.

١- فى د : «عيّا» «عىّ بالأمر عيّا : عجز عنه». اللسان (عيا).

٢- فى د : «بالألف واللام».

٣- سقط من ط : «من». خطأ.

٤- أى الزمخشرى.

٥- سقط من ط من قوله : «تعريف فذهل» إلى «من». خطأ.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من ط : «مقام من». خطأ.

لأنّهم أجروه مجرى باب التعجّب لقربه منه فى المعنى ، ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجّب ، فلم يبن إلّا ممّا بنى منه فعل التعجّب ، فلمّا أجروه مجراه لفظا ومعنى أفردوه كما أفردوا الفعل ، واستغنوا عن تثنيته وجمعه ، فإذا عرّف باللّام أنّث وثنّى وجمع ، لأنّ تعريفه باللّام أخرجه عن شبه الفعليّه ، فجرى على طبق من (١) هو له فى التأنيث والتثنيه والجمع.

«وإذا أضيف ساغ فيه الأمران».

يعنى المطابقه والإفراد ، أمّا المطابقه فلأنّ الإضافه تشبه اللّام ، فأجرى بها (٢) مجراه ، وأمّا الإفراد فلأنّ الإضافه فيه ليست إلّا للمفضّل عليه ، فأشبهت «من» مع ما بعدها ، ألا ترى أنّ قولك : «زيد أفضل النّاس» مثل قولك : «زيد أفضل من النّاس» ، فلمّا كانت الإضافه فيه لا تخرجه عن معنى «من» الذى كان بها مفردا بقى مفردا (٣) مع الإضافه ، لأنّها بمثابه «من» مع مجرورها ، وقول ذى الرّمّه (٤) :

وميّه أحسن الثّقلين جيدا

وسالفه وأحسنه قذالا

على الإفراد ، ولو جاء على المطابقه لقال : حسنى الثّقلين وحسناه قذالا ، والضمير فى «أحسنه» عائد على الثّقلين ، وإن كان مثنّى ، لأنّه فى معنى الخلق ، كأنّه قال : وميّه أحسن الخلق.

قوله : «وممّا حذفت منه «من» وهى مراده» (٥) إلى آخره.

قال رحمه الله : قوله : «أوّل» من أفعل الذى لا فعل له كآبل» (٦)

١- فى ط : «ما».

٢- سقط من د : «بها».

٣- سقط من ط : «بقى مفردا». خطأ.

٤- البيت فى شرح ديوانه : ١٥٢١ ، والخصائص : ٢ / ٤١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٩٦ ، والخزانه : ٤ / ١٠٨ ، والسالفه أعلى العنق ، والقذال : جماع مؤخّر الرأس من الإنسان والفرس ، والجمع : أقذله وقذل.

٥- فى ط. والمفصل : ٢٣٤ : «مقدره».

٦- «أبل يأبل أباله فهو آبل : حذق مصلحه الإبل والشاء». اللسان (أبل).

هذا مذهب البصريّين (۱) وقال الكوفيّون : وزنه فوعل (۲) كأنّ أصله ووأل ، فنقلوا (۳) الهمزه إلى موضع الفاء ، ثمّ أدغموا الواو فى الواو ، وهو عندهم من قولهم : وأل إذا نجا ، كأنّ فى الأوّليّه النجاه ، [فنقلوا الهمزه إلى موضع الفاء ، وبالعكس فصار وزنه الآن عوفلا](۴)

وقال قوم (۵) أصله ووّل على وزن فوعل ، وليس بشىء ، إذ يلزم منه تغييرات كثيره ، ولا أصل له فى الاشتقاق.

وهو عند البصريّين أفعل المبنىّ للتفضيل لقولهم : أوّل من كذا ، / ولقولهم فى مؤنّثه : الأولى وفى جمعه : الأول كما ذكر ، وهذا هو الصّحيح ، ولو كان كما زعم الكوفيّون لقيل فى مؤنّثه : أوّله.

قوله : «ولآخر شأن ليس لأخواته». إلى آخره.

قال : لأنّه كثر فى كلامهم حتى صار لأحد الشّيئين ، فاستعملوه حينئذ استعمال الأسماء التى لا تفضيل فيها ، فالتزموا فيه حذف «من» فى حال التنكير ، وهو خلاف أصل وضعه ، فلأجل ذلك خالفوا به ، وهذا هو أيضا الذى جوّز استعمالهم أوّل كذلك [أى بلا مصاحبه من](۶) ألا تراهم يقولون : الأوّل والثانى والثالث ، فالثانى والثالث (۷) لا تفضيل فيه ، والأوّل مفيد ما يفيد ، أحدهما باعتبار العدد ، فجرى مجراهما فى صحّه استعماله بغير «من» فى قولك : هذا أوّل وثان وثالث.

قوله : «ولم يستو فيه ما استوى فى أخواته» إلى آخره.

قال : يعنى (۸) أنّ أفعل التفضيل إذا كان غير معرّف ولا مضاف فحكمه المطابقه (۹) لا غير ،

۱- انظر : الكتاب : ۳ / ۹۵ ، ۳ / ۲۸۸ ، ۴ / ۳۷۴ ، ۴ / ۳۹۹ ، والمقتضب : ۳ / ۳۴۰ ، والحلبيات : ۹ ، وسر الصناعه : ۶۰۰ ، والمنصف : ۲ / ۲۰۲ ، والممتع : ۵۶۴.

۲- انظر المنصف : ۲ / ۲۰۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۴۰ ، وشرح الكافيه له أيضا : ۲ / ۲۱۸ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۲۳۲ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۵ - ۳۱۶.

۳- فى ط : «فقلبوا».

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- ظاهر كلام الرضى أنهم بعض الكوفين ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۱۸.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- سقط من ط : «فالثانى والثالث». خطأ.

۸- فى ط : «المعنى».

۹- فى ط : «عدم المطابقه». خطأ.

فقد (۱) خالف أيضا بابه ، ووجه المخالفه أيضا ما ذكر من أنّه استعمل استعمال ما لا تفضيل فيه ، [فجرى مجرى ما لا تفضيل فيه](۲) فوجبت المطابقه كسائر الصّفات ، فلذلك قالوا على ما ذكر (۳)

وأخر غير منصرف ، وهو جمع أخرى ، وفعل جمع فعلى فى جميع باب التفضيل منصرف سوى أخر ، وعلّته أنّه فيه الصفه والعدل ، وبيان العدل أنّ أصله أن لا يستعمل هذا الاستعمال [أى مقترنا ب من](۴) فقد عدل عن صيغه كان يستحقّها إلى صيغه أخرى ، وهذا معنى العدل ، وقد أورد أبو علىّ على ذلك اعتراضا فقال : المعدول عن المعرّف معرفه (۵) ألا ترى أنّ «سحر» المعدول عن السّحر معرفه ، وأمس المعدول عن الأمس معرفه ، وأخر إنّما كان يستحقّ أن يقال : الأخر ، فلو كان معدولا عنه لوجب أن يكون معرفه ، وليس بمعرفه باتّفاق (۶) ولمّا لم يكن معرفه كان غير معدول ، فلتطلب له علّه أخرى.

والجواب من وجهين :

أحدهما (۷) : أنّا نقول : ليس معدولا عمّا ذكرت ، ولكنّه معدول عن قولهم : آخر من كذا ، فاستعمالهم إيّاه مجموعا فى موضع المفرد مع «من» عدول عن الصيغه التى كانت له بمصاحبه «من» ، وعلى ذلك يتحقّق العدل مع التنكير ، ويندفع السّؤال.

الثانى : سلّمنا أنّه معدول عن الصيغه التى فيها الألف واللّام ، ومعنى كونه معدولا أنّه كان يجب أن لا يستعمل / إلّا كذلك ، فلمّا استعمل على غير تلك الجهه كان عدولا ، وما ذكره (۸) من قياس العدل صحيح ، إلّا أنّه قام الدّليل ههنا على التنكير ، وثمّه على التعريف ، فحكمنا فى كلّ موضع بموجب دليله.

۱- أقحم قبلها فى ط : «وقد غيّر».

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- أى قول الزمخشرى : «مررت بآخرين وآخرين وأخرى وأخريين». المفصل : ۲۳۴.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وجاء فى هامش د «أى لا يستعمل مقترنا ب من فقد عدل إلى صيغه أخرى ، وهو أن يكون معدولا عن الألف واللام كسحر وأصله السحر». ق : ۱۲۷ ب.

۵- انظر اعتراض أبى على والرد عليه ورقه : ۲۴ ب من الأصل.

۶- بعدها فى ط : «لوصف النكره به».

۷- سقط من د : «من وجهين : أحدهما».

۸- أى الفارسى.

قوله : «وقد استعملت «دنيا» بغير ألف ولام» كما ذكر ، وهو ظاهر «وقول الأعشى (۱)

ولست با لأكثر منهم حصى

وإنّما العزّه للكاثر».

يعنى أنّهم لا يجمعون بين الألف واللّام وبين «من» المذكوره للتفضيل على ما تقدّم ، فلا بدّ من تأويل منهم فى قوله :

ولست بالأكثر منهم حصى

وتأويلها أنّها مثلها فى قولك : «أنت من بنى فلان الشّجاع» ، ومثل هذه يجوز أن يجتمع مع أفعل الذى فيه الألف واللّام ، لأنّك تقول : «أنت الأفضل من قريش» كما تقول : «أنت من قريش الأفضل» ، لا على أنّك فضّلت على قريش ، ويكون المفضّل عليه معلوما من اللّام الذى (۲) للعهد على حسب ما بين المخاطبين ، وقد يكون هو المذكور بعد «من» وقد يكون غيره ، لأنّك قد تقول لمخاطبك : «هذا أفضل من تميم» ، فالمفضّل عليه تميم ، ثمّ تقول له بعد ذلك : «ذاك الأفضل من تميم» ، فلست تعنى ههنا إلّا تلك الأفضليّه ، وبيّنت له أيضا أنّه من تميم ، فهذا المذكور بعد «من» هو المفضّل عليه فى المعنى ، ولكنّك لم تفضّل عليه ب «من» ، وإنّما عرف ذلك بما تقدّم ، وذكرت «من» للتبيين ، وقد تقول لمخاطبك : «هذا أفضل من عمرو» ، ثمّ تقول له : «ذاك الأفضل من تميم» ، فهنا لست تعنى بالأفضليّه إلّا الأفضليّه على عمرو لأنّه المعهود (۳) وذكرت «من قريش» على ما تقدّم للبيان (۴)

فهذا وجه «من» فى هذه المواضع وأشباهها ، ولا يبالى - باتفاق - ذكر المفضّل (۵) عليه بعدها ، وإنّما المفسد (۶) هو أن يكون الإتيان بها لغرض دلاله التفضيل على ما بعدها ، فأمّا وقوع ذلك اتّفاقا والمراد بها التبيين فلا يضرّ.

۱- جاء بعدها فى د : «يخاطب علقمه بن علاثه». والبيت فى ديوان الأعشى : ۱۴۳ ، والخصائص : ۱ / ۱۸۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۰۳ ، والخزانه : ۳ / ۴۸۹ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۳ / ۲۳۴ ، والحصا : العدد والمراد به عدد الأنصار ، والعزّه : القوه ، والكاثر : بمعنى الكثير ، الخزانه : ۳ / ۴۹۰.

۲- سقط من د : «الذى».

۳- فى ط : «ولأنه للمعهود». تحريف.

۴- انظر توجيه ذكر «من» فى البيت السابق فى الخصائص : ۳ / ۲۴۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۰۴

۵- سقط من ط من قوله : «تقدم للبيان» إلى «المفضل». خطأ.

۶- فى ط : «المفيد». تحريف.

قوله : «ولا يعمل عمل الفعل».

ليس على عمومه ، بل يعمل عمل الفعل فى بعض المواضع ، وهو كلّ موضع كان فيه لمسبّب مفضّل باعتبار من هو له على (١) نفسه / باعتبار غيره ، فعند ذلك يعمل عمل فعله فى ذلك المسبّب ، ومثاله قولهم : «ما رأيت رجلا أبغض إليه الشّرّ منه إلى زيد» وما أشبه ذلك ، فأبغض ههنا فى المعنى لمسبّب لرجل ، وهو الشّرّ ، مفضّل باعتبار الرجل على نفسه وباعتبار (٢) غيره ، وهو زيد ، قال سيبويه فى هذه المسأله ونظائرها كلاما معناه أنّك لو جعلت «أبغض» خبرا عن الشرّ كان محالا (٣) يعنى أنّه يؤدّى إلى الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبىّ [الذى هو المبتدأ](٤) لأنّ «أبغض» (٥) إذا ارتفع بالخبر كان الشّرّ مبتدا ، و «منه» متعلّق بأبغض (٦) وقد فصلت بينه وبينه بالمبتدأ ، [وهو الشّرّ](٧) وهو فصل بالأجنبىّ وذلك غير جائز.

ولك أن تختصر فتقول : «أبغض إليه الشّرّ من زيد» فتحذف الضمير من «منه» وحرف الجرّ الذى هو فيه ، وتدخل «من» على ما دخلت «إلى» (٨) عليه ، ولك أن تقول : «ما رأيت كزيد أبغض إليه الشّرّ» ، ويفيد ذلك المعنى ، ومنه ما أنشده سيبويه (٩)

مررت على وادى السّباع ولا أرى

كوادى السّباع حين يظلم واديا

أقلّ به ركب أتوه تئيّه

وأخوف إلّا ما وقى الله واقيا

١- فى د : «وعلى».

٢- فى د : «باعتبار». تحريف.

٣- قال سيبويه بعد أن ساق المثال الذى أورده ابن الحاجب : «وممّا يدلّك على أنّه على أوّله ينبغى أن يكون أنّ الابتداء فيه محال أنك لو قلت أبغض إليه منه الشّرّ لم يجز». الكتاب : ٢ / ٣٢.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- فى ط : «البغض».

۶- فى ط : «بالبغض». وبعدها فى د : «لكنه معمول له».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- فى الأصل. ط : «فى». وما أثبت عن د.

٩- البيتان لسحيم بن وثيل ، وهما فى الكتاب : ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۴٨ - ۴٩. والخزانه : ٣ / ٥٢١ ، وادى السباع : مكان بين البصره والكوفه ، والتّأيّى : التّنظّر والتؤده يقال : تأيّى الرجل إذا تأنّى فى الأمر ، اللسان (أيا) ، وأخوف : مأخوذ من الفعل المبنى للمجهول أى : أشدّ مخوّفيّه. الخزانه : ٣ / ٥٢١.

وإذا عبّرت (۱) بالعباره الأولی (۲) قلت : «ولا أری واديا أقلّ به رکب أتوه تئيه منه بوادی السّباع» ، وعلی العباره الثانيه (۳) «ولا أری واديا أقلّ به رکب أتوه تئيه من وادی السّباع» (۴) والثالثه (۵) هی عين ما ذکره فی البيت.

وأفعل ههنا [أی فی البيت هو](۶) أقلّ جری لشیء ، وهو فی المعنی لمسبّب ، وهو الرّکب ، مفضّل باعتبار - وهو قوله : «به» - علی (۷) نفسه باعتبار وادی السّباع ، و «أتوه» صفه لرکب ، و «تئيه» إمّا مصدر علی أصله ، لأنّ الإتيان قد يکون تئيه ، أی : بتوقّف وتحبّس وقد يکون بغيره ، وإمّا مصدر فی موضع الحال ، أی : متوقّفين متلبّثين.

وأمّا غير هذا الذی قيّدناه من المسائل فلا يجوز أن يرفع به الظّاهر بل يرتفعان جميعا علی الابتداء والخبر ، وتکون الجمله صفه الأوّل ، کقولک : «مررت / برجل أفضل منه أبوه» (۸) ، فأبوه وأفضل مبتدأ وخبر ، والجمله صفه لرجل ، ولا يجوز الخفض صفه لرجل (۹) ورفع «أبوه» بأفعل بخلاف ما تقدّم ، وقوله (۱۰)

.....

وأضرب منّا بالسّيوف القوانسا

۱- فی ط : «اعتبرت». تحريف.

۲- أی : «ما رأيت رجلا أبغض إليه الشّرّ منه إلی زيد».

۳- أی : «ما رأيت رجلا أبغض إليه الشّرّ من زيد».

۴- سقط من ط من قوله : «وعلی العباره الثانيه» إلی «السباع» خطأ.

۵- أی : «ما رأيت کزيد أبغض إليه الشّرّ».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۷- فی ط : «باعتبار من هو له علی» تحريف.

۸- حکاه يونس عن بعض العرب ، انظر الکتاب : ۲ / ۳۴ ، والمقتضب : ۳ / ۲۴۸ ، وشرح الکافيه للرضی : ۲ / ۲۱۹.

۹- سقط من د : «لرجل».

۱۰- صدر البيت : «أکرّ وأحمی للحقيقه منهم». وقائله العباس بن مرداس ، وهو فی ديوانه : ۹۳ ، والأصمعيات : ۲۰۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۰۶ ، والخزانه : ۳ / ۵۱۷. قال المرزوقی : «فی المصراع الأول ينصرف إلی أعدائه وهم بنو زبيد والثانی إلی عشيرته وأصحابه ، والمراد لم أر أحسن کرّا وأبلغ حمايه للحقائق منهم ولا أضرب للقوانس بالسيوف منّا» شرح الحماسه : ۴۴۱.

أورده (۱) اعتراضا لمن يتوّهم أنّ القوانس منصوب ب أضرب ، وإنّما هو معمول لما دلّ عليه «أضرب» ، فكأنّه قيل : ماذا يضرب؟ فقيل : القوانسا ، وهى بيضه الحديد (۲) وهو مثل قوله تعالى : (أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)(۳) ف «من يضلّ» موضع نصب بفعل دلّ عليه «أعلم» لا ـ بأعلم ، ولا ـ يجوز أن يكون مخفوضا بأعلم لما يلزم من المحال ، وإنّما لم يعمل فى الظّاهر لأنّه ليس جاريا على الفعل ولا ـ مشبّها به ، إذ لم يجر مجرى اسم الفاعل فى التثنيه (۴) والتذكير والتأنيث على ما تقدّم فى قولك : «زيد أفضل من عمرو» لأنّه الأصل (۵) والله أعلم.

۱- أى الزمخشرى.

۲- قال ابن منظور : «والقونس : أعلى البيضه من الحديد ، وقونس الفرس : ما بين أذنيه». اللسان (قنس).

۳- الأنعام : ۶ / ۱۱۷ ، والآيه : (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (۱۱۷)).

۴- بعدها فى ط : «والجمع».

۵- فى د : «أصل».

[اسما الزمان والمكان]

قال صاحب الكتاب :

«اسما الزّمان والمكان ما بنى منهما من الثلاثّى المجرّد على ضربين»

إلى آخره

قال رضى الله عنه : هو كلّ ما اشتقّ من فعل اسما لما فعل فيه الفعل من زمان أو مكان ، ولا يخلو من أن يبنى من ثلاثىّ أو غيره.

فإن كان ثلاثيا فلا يخلو من أن يكون معتلّ الفاء أو اللّام ، فإن لم يكن معتلّ الفاء واللّام فلا يخلو من أن يكون مضارعه بالكسر أولا ، فإن كان بالكسر فالاسم بالكسر أيضا ، وإن لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعل ، وإن كان معتلّ الفاء فالاسم على مفعل بالكسر لا غير ، وإن كان معتلّ اللّام فالاسم بالفتح لا غير ، فالأوّل مثل : مضرب ، والثانى مثل : مقتل ومذبح ، والثالث مثل : موعد ومورد ، والرّابع مثل : مأتى ومسعى ، وما جاء على غير ذلك فشاذّ ، وقد ذكره (١) ، وكأنّهم كسروا تشبيها له بالمضارع لأنّه جار عليه (٢) ، وفتحوا فيما كان المضارع مفتوحا أو مضموما ، إلّا أنّهم حملوا المضموم على المفتوح لأنّه أخفّ ، وكسروا فى معتلّ الفاء مطلقا لأنّه أخفّ مع الواو ، إذ موعد أخفّ من موعد [لجريه على مضارعه فى أصله دونه](٣) ، وفتحوا مع المعتلّ اللّام لما يؤدّى الكسر فيه إلى الثّقل المؤدّى إلى الإعلال.

وقوله : «وقد تدخل على / بعضها تاء التأنيث».

مع جريها على القياس ومع مخالفته ، فالجارى كالمزلّه والمقبره (۴) ، وغير الجارى كالمظنّه بالكسر (۵) ، إذ قياسه مظنّه بالفتح ، لأنّه من ظنّ يظنّ ، فالكسر فيه شاذّ (۶) ، و «موقعه الطائر» جار على القياس.

۱- فى ط : «ذكر». والضمير عائد على الزمخشرى. انظر المفصل : ۲۳۸

۲- انظر شرح الشافيه للجاربردى : ۱۰۹ - ۱۱۰

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- الفتح لغه نجد والضم لغه أهل الحجاز ، ولا يراد بها على اللغتين مكان حدوث الفعل ، والأولى أن يقال فيها مضمومه ومفتوحه : إنّها علم لبقعه معينه من الأرض ، انظر : شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۸۴ ، والبحر المحيط : ۲ / ۳۴۰.

۵- سقط من ط : «بالكسر إذ قياسه مظنه». خطأ.

۶- انظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۸۵ ، وشرحها للجاربردى : ۱۱۲.

«وأمّا ما جاء على مفعله بالضّمّ».

فأسماء غير جاريه على الفعل (۱) ، ولكنّها بمنزله قاروره وشبهها (۲).

وما بنى من غير الثلاثيّ رباعيّا كان أو ثلاثيّا بزياده فكلّه على لفظ اسم المفعول ، فيكون لفظ اسم المفعول والمصدر كما تقدّم والزّمان والمكان مشتركا (۳) فى الجميع ، كالمخرج من أخرج ، والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج ، وكذلك ما أشبهه ، وكأنّهم قصدوا مضارعته للفعل فى الزّنه ، فأجروه على لفظ المفعول لأنّه أخفّ من لفظ الفاعل ، لأنّ الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح ، والفتح أخفّ ، ولأنّ الاسم مفعول فيه فى المعنى ، فكان استعمال المفعول لمطابقته له أقيس ، فمن ثمّه استعملوا صيغه المفعول.

وقوله (۴) فى البيت (۵) :

وما هى إلّا فى إزار وعلقه

مغار ابن همّام على حيّ خثعما

أنشده سيبويه فى ذلك (۶) ، وقد أخذ عليه من وجهين :

أحدهما : فى قوله «على حيّ خثعما» ، واسم الزمان والمكان لا يعمل (۷).

وثانيهما : أنّ الغرض فى ذلك (۸) تشبيه خفّه ما عليها بابن همّام عند إغارته ، فكان المعنى : وما

۱- انظر الكتاب : ۴ / ۹۱ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۸۵.

۲- من قوله : «وقد تدخل على بعضها» إلى «وشبهها» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۱۱۲ بتصرف.

۳- فى ط : «مشتركان». تحريف.

۴- أى : قول الشاعر.

۵- نسب فى الكتاب : ۱ / ۲۳۴ - ۲۳۵ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۳۴۷ ، والاقتضاب : ۱۰۲ ، إلى حميد بن ثور ، انظر الاستدراكات على ديوانه : ۱۷۳ ، وصحّح الغندجانيّ نسبته إلى الطمّاح بن عامر ، انظر فرحه الأديب : ۸۵ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۱۲۱ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۲۰۱ ، والخصائص : ۲ / ۲۰۸ ، «والعلقه : ثوب صغير يتخذ للصبىّ» اللسان (علق) ، والضمير «هى» يعود على الجاريه.

۶- ظاهر كلام سيبويه أنّ «مغارا» فى البيت اسم زمان مشتق ، قال : «وهو ظرف». الكتاب : ۱ / ۲۳۵ ، وغلّطه الأعلم فى هذا ، انظر تحصيل عين الذهب : ۱ / ۱۲۰ ، وجعل ابن جنى مغارا مصدرا ميميّا ناب عن الظرف ، انظر الخصائص : ۲ / ۲۰۸.

۷- انظر لهذا شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۱۱ ، والبحر المحيط : ۱ / ۶۴ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۱۰۹.

٨- سقط من د. ط : «فى ذلك».

هى إلّا متخفّفه كتخفّف (١) ابن همّام ، وهو وجه فى الرّدّ [على سيبويه ، ولا يكون اسم مكان](٢)

والجواب عن الأوّل أنّ الجارّ متعلّق بما دلّ عليه «مغار» ، كأنّه قال : يغير على حىّ خثعما ، وأمّا عن الثانى فلا يبعد أن يكون أراد : وما هى إلّا متخفّفه فى زمان مثل زمن إغاره ابن همّام ، فوضع مغارا موضع «زمن إغاره» ، وهو معنى اسم الزّمان ، وفى الجميع تعسّف ، [لأنّ الإضمار خلاف الأصل](٣).

وقوله : «ولا يعمل شىء منها».

لأنّها أسماء لأجسام ، فلم تعمل بخلاف المصدر ، فإنّه اسم للمعنى كالفعل ، وبخلاف اسم الفاعل والمفعول ، فإنّهما صفه ، والمعنى فى الصفه هو المقصود ، فجريا مجرى الفعل فى ذلك ، وليس اسم الزّمان والمكان كذلك ، لأنّهما اسمان لذوات غير مذهوب بها مذهب الصفه ، فيجريا مجرى اسم الفاعل ، / ولا مجرّد المعنى (٤) فيجريا مجرى المصدر ، فمن أجل ذلك امتنع العمل فيهما ، وقول الشاعر (٥) :

كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولها

عليه قضيم نمّقته الصّوانع

وتقرير الاعتراض أنّ «مجرّ» ههنا اسم للمكان ، وقد عمل فى «ذيولها» ، وبيان كونه اسما للمكان أنّه أخبر عنه بقضيم ، وهو الرّقّ الأبيض يكتب فيه ، فشبّه موضع مرور الرّياح بالرّقّ المنمّق بالكتابه (٦) ، ولا يستقيم أن يكون للجرّ ، فيؤدّى إلى تشبيهه بالرّقّ ، ولا معنى لذلك.

والجواب أنّ اسم المكان قد استقرّ باستقراء لغتهم ، وتأكّد ذلك بالمعنى (٧) ، فإذا وجد ما يخالفه

١- فى د. ط : «كتخفيف».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- جاء فى حاشيه د : «أى : ولا يكونان لمجرد المعنى ، يعنى اسمى الزمان والمكان». ق : ١٢٩ أ.

٥- هو النابغه الذبيانى ، والبيت فى شرح ديوانه : ٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١١١ ، وشواهد الشافيه : ١٠٦ ، والرامسات : الرياح الشديده ، والقضيم : الجلد الأبيض ، شبّه آثار الديار بنقش على ظهر مبناه ، شواهد الشافيه : ١٠٦

٦- انتقد الرضى هذا التفسير ونقل عن صاحب العين أن القضيم هو الحصير المنسوج وانظر الصحاح (قضم) والمخصص : ٤ / ١٠١ ، وشواهد الشافيه : ١٠٦ - ١٠٧.

٧- فى د : «المعنى». تحريف.

وجب تـأويله ، وله ههنـا تأويلان : أحـدهما : أن يكون ثمّه مضاف قبل «مجرّ» ، وتقـديره : كأنّ موضع مجرّ الرّامسات (١) ، وهو خير من تقـدير «أثر» (٢) لئلّا يحصل ما هرب منه من الإخبار (٣) بقضـيم ، إذ الأثر مشبّه بالكتابه لا بالرّقّ ، وغرضنا ههنا المشبّه بالرّقّ (۴) ، لأنّ الرّقّ (۵) هو الذى وقع خبرا عن «كأنّ» ، فوجب أن يكون اسمها هو المشبّه هو به.

والوجه الثـانى : أن يكون «مجرّ» موضـعا على ظـاهره ، والمضـاف محـذوف من الرّامسـات ، كأنّه قال : كأنّ مجرّ جرّ الرّامسات ، ويتأكّد بأمرين : أحدهما : مطابقه المشبّه بالمشبّه (۶) به ، لأنّ فيه ذكر الموضع أوّلا والأثر ثانيا ، كما أنّ المشبّه به ذكر فيه الرّقّ أوّلا والتّنميق ثانيا.

والآخر : أنّ المحذوف مدلول عليه ب «مجرّ» ، لأنّ «مجرّ» موضع (٧) الجرّ ، فلم يقدّر إلّا ما دلّ عليه بخلاف التقدير الأوّل ، فإنّ المـؤدّى إليه امتنـاع اسـتقامته فى الظّـاهر ، وهو بعينه موجود ههنـا مع الوجهين الآـخرين ، ويضـعف من جهه أنّ «ذيولهـا» تكون منصوبه بمصـدر مقدّر ، والنّصب بالمصادر المقدّره لا يكاد يوجد ، ومن أجل ذلك قدّم ذلك التقدير الأوّل ، [وهو «موضع جرّ الرّامسات»](٨).

١- ذكر هذا التأويل ابن برى فى شرح شواهد الإيضاح : ١٧٥ ، والجاربردى فى شرح الشافيه : ١٠٩

٢- أجاز ابن يعيش تقدير أثر وموضع ، انظر شرحه للمفصل : ۶ / ١١١

٣- فى د : «بالإخبار».

۴- من قوله : «اسم للمكان وقد عمل» إلى «بالرق» نقله البغدادى فى شرح شواهد الشافيه : ١٠٧ بتصرف.

۵- سقط من د : «لأن الرق». خطأ.

۶- سقط من ط : «بالمشبّه». خطأ.

٧- فى ط : «مجر معناه موضع».

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

اسم الآله

قال صاحب الكتاب : «هو اسم ما يعالج به وينقل ، ويجيء على مفعل ومفعله ومفعال» إلى آخره.

قال الشيخ : اسم الآله هو كلّ اسم اشتقّ من / فعل [اسما لما](١) يستعان به فى ذلك الفعل (٢) ، وصيغته المطّرده مفعل ومفعال كمفتح ومفتاح (٣) ، وما ألحق به الهاء [كمفعله نحو : المكسحه](٤) مسموع [لاقياس](٥) ، مثله فى اسم (٦) الزّمان والمكان (٧).

وأمّا ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجارى قياسا ، وإنّما هى ألفاظ وضعت أسماء للأوعيه من غير اعتبار جريها على الفعل (٨).

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- كذا عرّف الجاربردى اسم الآله فى شرح الشافيه : ١١۴.

٣- ذكر سيبويه وزنى مفعل ومفعله وقال : «وقد يجيء على مفعال» الكتاب : ۴ / ٩۵ ، وقال السيرافى : «ويكون على مفعل أو مفعله وربما على مفعال». السيرافى : ٢۴٨ ، وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ١١۴ - ١١۵.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من ط : «اسم». خطأ.

٧- بعدها فى د : «كالمظنه والمزله».

٨- ما جاء مضموم الميم والعين خمس ألفاظ هى : منخل ومسعط ومدقّ ومدهن ومكحله وزاد الزمخشرى «محرض» ، انظر الكتاب : ۴ / ٢٧٣ ، وإصلاح المنطق : ٢١٨ ، والسيرافى : ٢۴٨ ، والمخصص : ١۴ / ١١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١١٢.

ومن أصناف الاسم : الثلاثىّ

كلّه عشره أبنيه ، وقسمته العقليّه أثنا عشر ، أهملت العرب منها اثنين واستعملت عشره ، وبيان ذلك أنّ اللّام لا تقسيم باعتبارها ، لأنّ اختلافها لأجل الإعراب ، فبقيت الفاء والعين ، فأمّا الفاء فتكون متحرّكه بالحركات الثلاث ، ولا تكون ساكنه لما يؤدّى إلى الابتداء بالسّاكن [المرفوض](١) ، وأمّا العين فتكون بالحركات الثلاث وبالسّكون ، وإذا ضربت ثلاثه فى أربعه كانت اثنى عشر ، فمفتوح الفاء أربعه : فعل وفعل وفعل وفعل ، وكذلك مكسورها ومضمومها ، إلّا أنّه سقط من مكسورها فعل لأنّه ليس من أبنيتهم استثقالا له ، [وإن أورد «حبك» بكسر الحاء وضمّ الباء يجاب بأنّ العرب تقول : حبك بضمّهما وبكسرهما ، فكأنّه من تداخل اللّغتين (٢)فى ط : «من».(٣)](٤) ، وسقط من مضمومها فعل لأنّه بناء مختصّ بالفعل لما لم يسمّ فاعله.

[فإن أورد دئل (٥) اسم دويبّه قلت : إنّه ماض مجهول نقل إليها من الدّألان (٦) كضرب وقتل ، واللّغه الفصيحه دأل بفتح الدّال والهمزه](٧)

وقد تلحقه الزّياده ، وتعرف الأصلىّ من الزّائد بأن تنظر إلى تصاريف الكلمه ، فما ثبت فى (٧) جميع وجوهها فهو الأصلىّ ، وما يسقط فهو الزّائد ، والزّياده قد تكون من جنس حروف الكلمه ، وقد تكون من غير جنسها ، فما هو من جنسها قد ذكره مفصّلا ، وما هو من غير جنسها (٨) فهو حروف «سألتمونيها» ، فإذا لا تكون زياده من غير «سألتمونيها» إلّا وهى تكرير ، وحروف

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٢- هذا قول ابن جنى ، وقرأ الحسن وأبو مالك الغفارى قوله تعالى : (وَالسَّماءِ ذاتِ الْحُبُكِ

٣-) الذاريات : ٥١ / ٧ بكسر الحاء وضمّ الباء ، انظر : المحتسب : ٢ / ٨۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، والبحر المحيط : ٧ / ١٣۴.

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- أثبت الأخفش هذا البناء ، انظر : المنصف : ١ / ٢٠ ، والاقتضاب : ٢٧٢ ، وشرح الملوكى : ٢٣ ، والمزهر : ٢ / ۴٩.

۶- «الدّألان : عدو متقارب». اللسان (دأل).

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، قال الفيروزآبادى : «دأل ك «منع» دألا ويحرّك» القاموس «دأل» وانظر الصحاح (دأل).

٨- فى د : «غيره» مكان «غير جنسها».

«سألتمونيها» قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير ، إلّا أنّها إذا كانت تكريرا هى أو غيرها لم توزن إلّا بلفظ الأصل المكرّر ، ولذلك تقول فى «علّم» : فعّل ، وفى «ضرّب» : فعّل ، وفى خفيدد لولد النعامه (۱) فعيلل ، وأمّا إذا لم تكن الزّياده تكريرا لم تذكر فى الوزن إلّا بلفظها ، فتقول فى وزن مضرب : مفعل ، وفى زرقم : فعلم (۲) وكذلك جميع ما يأتى من غير تكرير.

والزّياده أيضا قد تكون للإلحاق ولغير الإلحاق ، فأمّا زياده الإلحاق فأن تكون الزّياده جيء بها لغرض تصيير تلك الزّنه الناقصه على مثال زنه أكمل منها ، كإلحاقهم جوهرا بجعفر ، فلا يرد على هذا مثل مضرب فى أنّه ملحق بجعفر ، ولا مثل مضراب فى أنّه ملحق بقرطاس ، لأنّ شرط الإلحاق أن يكون الغرض بها ما ذكر ، وأمّا هذا المعترض به فله غرض آخر واضح / فى غير ذلك المعنى ، فلا وجه لجعله إلحاقا.

وموقع الزّياده من (۳) الثلاثىّ أربعه لأنّها إمّا أن تكون قبل ذكر الفاء ، أوتلى الفاء أوتلى العين أوتلى اللّام ، ولا موضع غير ذلك ، وأمّا فى غير الثلاثىّ فتزيد على حسب عدد الحروف.

قال صاحب الكتاب : «والزّياده الواحده قبل الفاء فى نحو : أجدل وإثمد وإصبع وأصبع وأكلب وأبلم» إلى آخره.

قال الشيخ : كلّ همزه وقعت أوّلا بعدها ثلاثه أحرف أصول فهى زائده ، فحكم فى «أجدل» إلى «أكلب» بالزّياده ، لذلك فإن وقع مع الهمزه ما يحتمل أن يكون زائدا ويحتمل أن يكون (۴) أصلا جاز الوجهان ، كقولك : أولق (۵) ، وإن وقع بعدها ثلاثه لا يصلح أحدها أن يكون أصلا حكم

۱- سقط من ط : «لولد النعامه» ، «الخفيدد : الظليم الخفيف» اللسان «خفد». وانظر السيرافى : ۶۴۴ وسفر السعاده : ۲۵۱

۲- قال سيبويه : «وتلحق رابعه فيكون الحرف على فعلم ، قالوا : زرقم وستهم للأزرق والأسته وهو صفه». الكتاب : ۴ / ۲۷۳ ، وانظر المنصف : ۱ / ۱۵۰ - ۱۵۱

۳- فى ط : «فى».

۴- سقط من ط : «زائدا ويحتمل أن يكون». خطأ.

۵- بعدها فى د : «للأحمق». «الألق : الجنون». اللسان (ألق). وانظر : الكتاب : ۳ / ۱۹۵ ، ۴ / ۳۰۸ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۶ ، ۳ / ۳۴۲ - ۳۴۳ ، والمنصف : ۱ / ۱۱۳ - ۱۱۴ ، وسفر السعاده : ۹۴ - ۹۵ ، والأشباه والنظائر : ۳ / ۲۰۱

بأصالتها ، مثل قولهم : إمّعه (۱) ، لأنّ الميمين لو كانا أصلا لأدّى إلى أن يكون من باب يين (۲) اسم مكان ، وهو نادر ، فحكم بزياده الثانيه ، فوجب أن تكون الهمزه أصلا.

فأمّا «تنضب» - وهو شجر يتّخذ منه القسىّ (۳) - فالتاء فيه زائده ، لأنّها لو كانت أصلا لم يخل من أن تكون النّون بعدها أصلا أو زائده ، وكلاهما يؤدّى إلى ما ليس من أبنيتهم ، فوجب أن تكون التاء زائده.

فإن قيل : فأنتم إذا حكمتم بزياده التاء أدّى إلى أن يكون وزنه تفعلا ، «وتفعل» ليس من أبنيه الأسماء فالجواب أنّ الوزن إذا تردّد بين أن تكون حروفه أصولا ـ وليس من أبنيتهم وبين أن يكون بعضها زائدا وليس من أبنيتهم كان الحكم بزياده البعض أولى ، ووجهه هو أنّ (۴) الأبنيه الأصول قليله محصوره ، والأبنيه التى فيها الزّياده كثيره لا تكاد تنحصر ، فإذا تردّد هذا بين أن يكون من قليل أو من كثير كان جعله من الكثير أولى ، وهذا جار فى كلّ ما يأتى فى (۵) مثل ذلك.

وأمّا تدرأ [للقوّه والعدّه](۶) فالكلام فى التاء وزيادتها مع الهمزه آخرا كالكلام فى تنضب مع النّون [ثانيا](۷) إلّا أنّه إنّما ينهض على مذهب سيبويه ، إذ ليس فى الكلام عنده فعلل (۸) فيحتاج إلى جهه أخرى من الدّليل ، فيرجع إلى الاشتقاق ، وهو مشتقّ من «درأته» إذا دفعته ، لأنّ التّدرأ المدافعه (۹) فالاشتقاق مشعر بزياده التاء.

وأمّا / «تتفل» [لولد الثّعلب](۱۰) فتاؤه زائده ، لأنّ من لغاته تتفل (۱۱) [بوزن طحلب

۱- هو العاجز الذى لا رأى له ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۷۶ ، والمنصف : ۱ / ۱۱۶ ، ۳ / ۱۸ ، والصحاح (أمع) ، وسفر السعاده : ۹۰

۲- هو اسم واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان ، انظر سر الصناعه : ۷۲۹ ، ومعجم البلدان (يين)

۳- تنضب : شجره ذات شوك ، انظر السيرافى : ۵۶۰ ، ۶۲۶ ، ۶۴۸ ، وسفر السعاده : ۱۸۷

۴- سقط من د : «أنّ». خطأ.

۵- سقط من ط : «فى».

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر السيرافى : ۱۳۴ ، ۶۴۹ ، واللسان (درأ).

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۴۲ أمن الأصل ، والكتاب : ۴ / ۲۶۹

۹- انظر اللسان (درأ).

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ۶۲۶

۱۱- انظر الكتاب : ۴ / ۲۷۰ - ۲۷۱ ، والمقتضب : ۳ / ۳۱۸ ، والسيرافى : ۶۴۸.

وكرسف][(١)] فثبت أنّ تاءه زائده بمثل ما ثبت فى تنضب ، ثمّ تقول : التاء فى تتفل هى التاء فى تتفل [(٢)] لأنّها هى هى لفظا ومعنى ، وإذا ثبت أن تكون زائده فى إحدى الصّيغتين وجب أن تكون زائده فى الصيغه الأخرى لا تّفاقهما حروفا ومعنى.

وأمّا «تحلئ» [لما قشر من الأديم][(٣)] فتاؤه زائده ، لأنّه من قولهم : حلأت الأديم إذا نقّيته عند السّلخ ، فالاشتقاق دلّ على زياده التاء.

وأمّا يرمع [للحجاره البيض][(٤)] فياؤه زائده ، لأنّع عرف باستقراء كلامهم أنّ كلّ ياء وقعت مع ثلاثه أصول فهى زائده ، والميم فى مقتل وفى بقيّتها كذلك.

وأمّا «هبلع» فالهاء فيه زائده عند الأخفش أخذا من الاشتقاق لأنّ الهبلع الشديد البلع ، فكأنّه من «بلع» ، فالهاء زائده ، وغيره يقول : الهاء أصليّه ، ولا اثر لمثل هذا الاشتقاق الذى ليس على قياس كلامهم [(٥)] إذ لم يعهد زياده الهاء فى أوّل الكلام ، ولا بعد فى أن يكونوا [(٦)] بنوا كلمه للشّديد البلع من الهاء والباء واللّام والعين ، فوافق بعض حروفها حروف «بلع» ، وليس هذا كقولنا : إنّ النون فى «عنسل» زائده [(٧)] أخذا من قولهم : عسل [الذئب][(٨)] إذا أسرع ، لأنّ العنسل السّريع لأنّ

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، «والطّحلب : خضره تعلو الماء المزمن» اللسان (طحلب). و «الكرسف : القطن ، واحدته : كرسفه». اللسان (كرسف).

٢- سقط من ط : «هى التاء فى تتفل». خطأ.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر : السيرافى : ۶۴۹ ، والمنصف : ٣ / ۵٣ وسفر السعاده : ١٧٧ ، واللسان (حلأ).

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والواحده يرمعه ، وانظر : السيرافى : ۶٢٧ ، ۶۴٢ ، ۶۶١ ، والمنصف : ١ / ١٠٢ ، وسفر السعاده : ۵٠٢ ، واللسان (رمع).

۵- مذهب سيبويه وأكثرهم أنّ هبلع فعلل ، انظر : الكتاب : ۴ / ٢٨٩ ، وسر صناعه الإعراب : ۵۶٩ ، وسفر السعاده : ۴٩۶ - ۴٩٧ ، وشرح الملوكى : ٢٠۴ - ٢٠۵ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣۵٨.

۶- فى ط : «يكون».

٧- هذا مذهب سيبويه وغيره ، انظر الكتاب : ۴ / ٢۶٩ ، ۴ / ٣٢٠ والتكمله : ٢٣٩ ، والسيرافى : ۶٢٨ ، ۶۶٠ ، وذهب محمد بن حبيب إلى أن النون أصليه ، ودفعه ابن جنى وابن عصفور ، انظر سر الصناعه : ٣٢۴ ، والممتع : ٢١۵ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٠٨

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الصحاح (عسل).

النّون قـد ثبت زيادتها ثانيا ساكنا كثيرا ، فلم يكن الحكم بزيادتها ههنا أخـذا من هـذا الاشـتقاق ، وإن كان فيه بعد ، مثل الحكم بزياده الهاء فى هبلع ، إذ لم يثبت زيادتها أوّلا.

وقد بقى عليه من الأمثله الثلاثيه التى زيد فيها زياده واحده قبل الفاء تفعل كقولهم : تتفل ، وبقى عليه يفعل كقولهم : يعفر ، فإن أجيب عن يعفر بأنّ الضّـمّه للإتباع ، [والسّاكن غير حصين](١) والأصل يعفر [بفتح الياء](٢) فقد ذكر من أبنيته منخر ، وإن كان الكسر للإتباع ، فكما لم يطّرح بناء (٣) منخر ، وإن كان الكسر للإتباع (٤) فكذلك لا (٥) ينبغى (٦) أن يطّرح يعفر (٧)

قوله : «وما بين الفاء والعين» إلى آخره.

قـال الشـيخ : الألف لا تكون مع ثلاثه أحرف أصول إلّا زائـده ، والهمزه فى شأمل زائـده (٨) لأنّه (٩) من قولهم : شـملت الرّيح [بفتح الميم ، وشـمل الأمر بكسـرها](١٠) والياء فى ضـيغم (١١) زائـده لمـا تقـدّم من أنّ اليـاء إذا وقعت مع ثلاثه أحرف أصول زائده ، والنّون فى قنبر (١٢) زائده لئلّا يؤدّى إلى أن يكون فعللا ، وليس من أبنيتهم عند سـيبويه (١٣) وأمّا الأخفش فيحتاج إلى غير ذلك فيقول : من لغته قبّر (١٤) وتصرّفهم فيه بغير نون مع بقاء معناه / يشعر بزياده ما حذف ، لأنّه معنى الزّائد ،

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من ط : «بناء».

۴- سقط من ط : «وإن كان الكسر للإتباع».

۵- سقط من د : «لا». خطأ.

۶- سقط من ط : «ينبغى».

۷- انظر السيرافى : ۶۴۳

۸- انظر : الكتـاب : ۴ / ۲۴۸ ، ۳۲۶ ، والسيرافى : ۵۵۶ ، ۶۱۸ ، والمنصف : ۱ / ۱۰۵ - ۱۰۶ ، ۱۴۹ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۰۶.

۹- فى د : «لأنّها».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر الصحاح (شمل).

۱۱- من نعوت الأسد ، انظر السيرافى : ۶۴۳ ، وسفر السعاده : ۳۴۰ - ۳۴۱

۱۲- «طائر يشبه الحمّره». اللسان (قبر).

۱۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۴۲ أوورقه : ۱۷۴ أمن الأصل.

۱۴- «القبّر والقنبر : طائر يشبه الحمّره». اللسان (قبر).

وجندب [عند سيبويه](١) النّون فيه زائده لأنّ من لغاته جندب (٢) فثبت أنّ النون زائده فيه ، وإذا ثبت أنّ النّون زائده فى جندب ثبت أنّها زائده فى جندب [بكسر الجيم](٣) وأمّا الأخفش فيحتاج إلى غير ذلك ، ولا نعرف له وجها ، ولعلّه يقول : وزنه فعلل.

وأمّا عنسل للناقه السريعه (٤) فقد تقدّم بيان (٥) زياده النّون فيه ، وأمّا عوسج (٦) [وإن لم يكن مشتقّا حمل على ماله اشتقاق كجوهر وحومل](٧) فواوه زائده ، [من عسج الناقه إذا مدّ عنقها فى المشى](٨) لأنّ الواو مع ثلاثه أحرف أصول لا تكون إلّا زائده ، وقد بقى عليه من الأمثله فى هذا الفصل فنعل كجندب وحيفس للقصير (٩) [قال الشاعر (١٠)

أبدّ إذا يمشى حيفس كأنّه

به من دماميل الجزيره ناخس](١١)

ودلمص بمعنى دلامص أى : برّاق (١٢) ، وآجرّ بمعنى أجرّ أعجمىّ معرّب (١٣)

قوله : «وما بين العين واللّام فى نحو شمأل».

١- سقط من الأصل ط. وأثبته عن د.

٢- انظر اللغات فى جندب فى السيرافى : ۶۴۷ ، وسفر السعاده : ٢١٠ ، والممتع : ٢۶٨ - ٢۶٩

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- سقط من ط : «للناقه السريعه».

۵- سقط من د : «بيان» انظر ما سلف ص : ۶۴۴.

۶- «العوسج : شجر من شجر الشوك». اللسان (عسج).

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (عسج).

٩- انظر السيرافى : ۶۴۴

١٠- هو عبد الله بن همام السلولى كما فى معجم البلدان «جزيره أقور» ، وورد البيت بلا نسبه فى جمهره اللغه : ٣ / ٢٣۵ ، وسفر السعاده : ٢۴۴ ، «الأبدّ : الذى يفرج بين رجليه إذا مشى» سفر السعاده : ٢۴۵ ، و «الناخس : جرب يكون عند ذنب البعير». اللسان (نخس).

١١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٢- كذا فى السيرافى : ۶۵٢ ، وانظر المنصف : ١ / ١۵١ ، واللسان (دلص). وفى ط : «برق». تحريف.

١٣- «الآجرّ : الذى يبنى به ، فارسىّ معرّب» الصحاح (أجر) ، وانظر المعرب : ٢١ ، والآجرّ والأجرّ والآجر بمعنى واحد. انظر الصحاح (أجر) وسفر السعاده : ٣٣ - ٣۴ ، واللسان (أجر).

لأنّه من قولهم : شملت الرّيح ، ومن أسمائه شمأل (١) ، فدلّ على أنّ الهمزه (٢) زائده ، وغزال وحمار وغلام لا إشكال فيه ، وبعير وعثير [للغبار](٣) كذلك ، وأمّا عرند [فى قولهم : وتر عرند](٤) فنونه زائده لأمرين (٥) :

أحدهما : أنّهم يقولون : العردّ ، فوجب أن تكون زائده.

والآخر : لو كانت أصليّه لوجب أن يكون وزنه فعلا ، وليس فى كلامهم فعلّ والحروف أصول.

وقعود وجدول للنّهر الصغير ، وخروع (٦) وسدوس [للطّيلسان](٧) وسلّم وقنّب (٨) لا إشكال فيه ، وبقى عليه من (٩) أمثله هذا الفصل دلمص ، وميمه زائده بمعنى دلامص ، وحمّص لحب مشهور ، وتبّع لغه فى تبّع (١٠)

قوله : «وما بعد اللّام فى نحو : علقى (١١) ومعزى وبهمى» (١٢).

بالتنوين لتكون للإلحاق ، وإلّا فحبلى مثلها ، وإذا نوّن لم يكن تكريرا ، كأنّه قصد إلى أمثله

١- انظر ما تقدم ورقه : ١٧۴ ب

٢- سقط من ط من قوله : «لأنه من» إلى «الهمزه». خطأ.

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر الصحاح (عثر) والسيرافى : ۵٩۴ ، ۶٢۵

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «العردّ والعرند : الشديد من كلّ شىء ، ونونه بدل من الدال». اللسان (عرد).

۵- انظر فى نون عرند الكتاب : ۴ / ٢٧٠ ، والأصول : ٣ / ٢٠۶ ، والخصائص : ٣ / ٩۶ ، والسيرافى : ۶۴٨ ، والممتع : ٨۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣۵٠

۶- بعدها فى د : «لشجرالتين» ، «الخروع : كلّ نبات قصيف ريّان من شجر أو عشب». اللسان (خرع) ، وانظر الصحاح والتاج (خرع) ، وتهذيب اللغه : ١ / ١۶٢

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر السيرافى : ۶۵۴

٨- «القنّب : ضرب من الكتان». اللسان (قنب).

٩- فى د : «فى».

١٠- قال سيبويه : «وقد جاء فعّل وهو قليل ، قالوا : تبّع» الكتاب : ۴ / ٢٧۶ ، والتّبع : واحد التتابعه وهم ملوك اليمن ، انظر سفر السعاده : ١٧٣ - ١٧۴ ، والممتع : ٨٣ ، واللسان (تبع).

١١- «العلقى : شجر تدوم خضرته فى القيظ» اللسان (علق) ، وانظر : الكتاب : ٣ / ٢١١ - ٢١٢ والسيرافى : ۶٣٠ ، وسفر السعاده : ٣٨٢ - ٣٨٣.

١٢- البهمى : نبت ، وانظر الكتاب : ٣ / ٢١١ ، والسيرافى : ۶٣١ ، وسفر السعاده : ١۶٩ - ١٧٠ ، واللسان (بهم)

للإلحاق (١) وإلى أمثله لغير الإلحاق ، وإنّما يجيء هـذا على مذهب الأخفش ، [لمجيء جخدب بفتح الدّال عنده](٢) ، وإلّا فلا إلحاق على مذهب سيبويه لتعذّر فعلل عنده (٣) ، ولذلك وقع بهمى ههنا غير مصروف ، وإن لزم منه التّكرار (٤).

وسلمى (٥) [فى اسـم امرأه](٦) وذكرى [مصدر](٧) ، وحبلى ودقرى [لروضه باليمـامه](٨) ، وشـعبى [لجبل لطيّء](٩) واضح ، ورعشن النّون فيه زائده بدليل الاشتقاق ، لأنّه من الرّعشه ، إذ معناه المرتعش (١٠) وفرسن (١١) النّون فيه زائده ، لأنه اسم لمقدّم خـفّ البعير من فرس إذا دقّ (١٢) فأرشـد الاشـتقاق إلى زيادته ، وبلغن النّون فيه زائده لأنّ معناه البلاغه ، فأرشد الاشـتقاق إليه (١٣) وقردد [للمكان الغليظ](١٤) وشربب [لموضع](١٥) وعندد [بمعنى بدّ](١٦)

١- فى د : «الإلحاق».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- انظر ما تقدّم ورقه : ١٤٢ أوورقه : ١٧٤ أمن الأصل.

٤- بعدها فى د : «فى بهمى وحبلى».

٥- فى د : «وأما سلمى».

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر : السيرافى : ٦٣١ ، وسفر السعاده : ٢٧٢ ، ومعجم البلدان (دقرى).

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر إصلاح المنطق : ٢٢١ ، وسفر السعاده : ٣١٩ ، ومعجم البلدان (شعبى).

١٠- انظر الكتاب : ٤ / ٢٧٠ ، والسيرافى : ٥٥٨ ، وسر الصناعه : ٤٤٥ ، وسفر السعاده : ٢٨٥

١١- بعدها فى د : «لخفّ البعير». وانظر الحاشيه التاليه.

١٢- هذا تفسير السيرافى بنصه : ٦٢٤ ، وانظر الكتاب : ٤ / ٢٧٠ ، والمنصف : ١ / ١٦٧ ، ٣ / ٢٧ وسفر السعاده : ٤١٦.

١٣- كذا قال السيرافى : ٦٤٧ ، وانظر سفر السعاده : ١٦٧.

١٤- سـقط من الأصـل. ط. وأثبته عن د. قـال ابن منظـور : «والقردد : مـا ارتفع من الأـرض وقيـل : وغلـظ» اللسـان «قرد» ، وانظر الكتاب : ٤ / ٤٢٤ ، والمقتضب : ١ / ٢٤٤ وسفر السعاده : ٤٢٤ ، وقردد : جبل ، انظر معجم البلدان (قردد).

١٥- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د وشربب واد فى ديار بنى سليم معجم البلدان (شربب) وانظر سفر السعاده : ٣١٨.

١٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر المنصف : ٣ / ٩ ، والصحاح (عند) وسفر السعاده : ٣٨٧

ورمدد (۱) ظاهر فيه (۲) التكرار (۳) للإلحاق (۴)

ومعدّ [علم لمعدّ بن عدنان (۵) منقول من معدّ موضع رجل الفارس](۶) الدّال الثانيه (۷) زائده سواء / جعلته اسما للقبيله (۸) أو اسما لموضع رجل الفارس من الدّابّه إذا ركب ، أمّا إذا كان اسما للقبيله فدليله قولهم : «تمعددوا» إذا تشبّهوا بمعدّ بن عدنان فى خشونه العيش ، والميم لا تزاد فى الفعل ، وإن كان اسما لموضع رجل الفارس فيدلّ على زيادتها ما تقدّم ، لأنّه منقول عنه ، إذ الأسماء الأعلام إذا أمكن فيها النّقل كان أولى ، وإمّا لأنّهم يقولون : معدد إذا عدا ، فيقرب أن يكون معدّ منه ، لأنّه موضع رجل الفارس الذى يبعثها على العدو ، وهذا أولى من أن يجعل من عدّ يعدّ ، إذ ليس بينهما معنى قريب (۹)

وخدبّ (۱۰) وجبنّ (۱۱) وفلزّ [لجوهر الأرض](۱۲) لا إشكال فيه ، وبقى عليه من أمثله هذا

۱- بعدها فى د : «اسم مكان». ولم أقف على هذا المعنى فيما اطلعت عليه ، وفسرها ابن يعيش فقال : «قالوا : رماد ورمدد أى هالك». شرح المفصل : ۶ / ۱۲۰ ، وكذا فسرها ابن السراج فى الأصول : ۳ / ۲۱۲ ، وفى اللسان (رمد) : «الرّمدد بالكسر : المتناهى فى الاحتراق والدّقّه ورمادان : اسم موضع» وانظر معجم البلدان (رمادان).

۲- فى الأصل. ط. «وهو». وما أثبت عن د.

۳- فى الأصل. ط : «تكرار» وما أثبت عن د.

۴- فى ط : «اللام».

۵- انظر الاشتقاق : ۳۰ - ۳۱

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «والمعدّان : الجنبان من الإنسان وغيره ، وقيل : هما موضع رجلى الراكب من الفرس». اللسان «معد» ، انظر سفر السعاده : ۴۶۷

۷- فى د : «فيه».

۸- بعدها فى د : «أو علما». زياده.

۹- ذكر ابن دريد هذا الوجه ووجها آخر فى اشتقاق معد. انظر الاشتقاق : ۳۰ - ۳۱ ، وانظر : الكتاب : ۴ / ۳۰۸ ، والمقتضب : ۱ / ۲۰۳ ، والمنصف : ۱ / ۱۰۸ ، ۱۲۹ ، وشرح الملوكى : ۱۵۳

۱۰- بعدها فى د : «لغليظ الساق». قال ابن منظور : «والخدبّ : الضخم من النعام وقيل : من كلّ شىء» اللسان (خدب) وانظر السيرافى : ۵۹۳ - ۵۹۴.

۱۱- بعدها فى د : «وهو مشهور». وجبنّ وجبنّه لغه فى الجبن الذى يؤكل. الصحاح (جبن). وانظر هذه اللغات فى إصلاح المنطق : ۱۱۸.

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «الفلزّ : النحاس الأبيض .. وقيل : هو جميع جواهر الأرض». اللسان (فلز). وانظر سفر السعاده : ۴۱۸.

الفصل ضهيأ [للمرأه التى تضاهى الرّجال بشىء](۱) والهمزه زائده (۲) وزرقم (۳) والميم زائده ، اسم للأزرق ، ودلقم : اسم للناقه المسنّه لا ندلاق لسانها (۴) ودرّج لغه فى درّاجه (۵) وشجعم (۶) للشّجاع ، وهو عند سيبويه (۷) فعلم من الشجاعه.

قوله : «والزّيادتان المفترقتان بينهما الفاء فى نحو : أدابر».

الهمزه والألف زائدتان لأنّه اسم لمن قطع رحمه وأدبر عنها (۸) فالهمزه زائده ، وهو منصرف ، وإن جعل اسم موضع جاز أن لا يصرف ، [لأنّ فيه علما ووزن فعل ، مثل : أكابر](۹) وأجادل جمع أجدل (۱۰) وقد ثبت زياده همزته فى المفرد ، فكذلك الجمع ، وألنجج [لعود يتبخّر به](۱۱) همزته ونونه زائدتان ، أمّا الهمزه فإنّهم يقولون : يلنجج (۱۲) فقد (۱۳) دلّ على زيادتها ، لأنّ الياء لا تقع بدلا من الهمزه المفتوحه ، أمّا النّون فلئلّا يؤدّى إلى وزن ليس من أبنيتهم ، وهو أفعلل ، وألندد (۱۴) مثل

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وفسر السيرافى مشابهتها للرجال بأنها لا تحيض ، انظر : الكتاب : ۴ / ۳۲۵ والسيرافى : ۶۱۷ - ۶۱۸ ، وشرح الملوكى : ۱۴۸ ، وسفر السعاده : ۳۳۹.

۲- أجاز الزجاج أن تكون الهمزه أصلا ، انظر معانى القرآن وإعرابه له : ۲ / ۴۴۳ - ۴۴۴ ، والسيرافى : ۶۱۷ ، وسفر السعاده : ۳۳۹ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۲

۳- بعدها فى د : «مبالغه فى الأزرق» وانظر الكتاب : ۴ / ۲۷۳ ، ۴ / ۳۲۵ ، والمقتضب : ۱ / ۵۹ والسيرافى : ۵۶۳ ، ۶۵۲ ، وسر الصناعه : ۴۳۱ ، وشرح الملوكى : ۱۶۳ ، وما تقدم ق : ۱۷۳ ب.

۴- انظر السيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۲۷۴

۵- الدّرّاج والدّرّاجه : ضرب من الطير. الصحاح (درج).

۶- فى ط : «وشجعهم». تحريف.

۷- لعل الصواب أن يقول : «عند غير سيبويه». وكذا سترد العباره ص : ۶۷۴. وذكر سيبويه «شجعم» مع سلهب وخلجم على أنها صفات من بنات الأربعه ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۲۸ ، والسيرافى : ۶۶۲ ، وذكر ابن عصفور شجعم مرتين الأولى على وزن فعلل والثانيه على أن الميم زائده. انظر الممتع : ۶۶ ، ۲۴۱

۸- هذا تفسير الجرمى ، وفسره أبو عبيده بأنه لا يقبل قول أحد ، انظر السيرافى : ۶۱۰ - ۶۱۱ ، واللسان (دبر).

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- هو الصقر. انظر السيرافى : ۶۰۷

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (لجج).

۱۲- انظر اللغات فى ألنجج فى السيرافى : ۶۱۲ ، وسفر السعاده : ۹۰ ، ۵۱۲.

۱۳- سقط من د : «فقد».

۱۴- بعدها فى د : «للشديد الخصومه». وكذا فسره السيرافى : ۶۱۳ ، وانظر سفر السعاده : ۸۹

ألنجج للألدّ الخصومه ، فالاشتقاق يرشد إلى الزياده.

قال : «ومقاتل ومقاتل». إلى آخره.

الفصل ظاهر.

قوله : «وبينهما العين فى نحو : عاقول (١) وساباط (٢) وطومار» (٣)

إلى آخر (٤) الفصل ظاهر ، وبقى من هذا الفصل قنعاس ، وهو الشديد من الإبل (٥) ، لأنّه من القعس (٦) ، وهو الشّدّه ، فالاشتقاق أرشد إلى زياده النّون.

قوله : «وبينهما اللّام فى نحو قصيرى».

[من قصر](٧) ظاهر زياده الباء والألف ، وقرنبى ، وهى دويبّه من الحشرات مصروفه (٨) ألفه ونونه زائدتان (٩) أمّا الألف فواضح ، وأمّا النّون فلأنّها لو كانت أصليّه لأدّى إلى مثال فعلّى ، وليس فى أمثله الأسماء [فعلّى](١٠)

والجلندى : اسم ملك كان بعمان ، وجاء بضمّ اللّام أيضا (١١) ويضبط عليهما ليحصل المثالان ، وفيه زياده النون والألف ، والكلام فى الألف ظاهر ، والنون كالنون فى قرنبى ، ووقع فى

١- بعدها فى د : «لمنعطف الوادى ، وقيل للرجل الذى يعقل النظر» ، وانظر السيرافى : ۶۱۸ والصحاح (عقل).

٢- انظر ما تقدم ورقه : ١٣٨ أمن الأصل.

٣- انظر ما تقدّم ورقه : ١٣٨ أمن الأصل.

۴- سقط من د : «إلى آخر».

۵- كذا قال السيرافى : ۶۳۵ ، وقال ابن منظور : «والقنعاس : الناقه العظيمه الطويله السّنمه». اللسان (قعس). وانظر : سر الصناعه : ٣٢۴ ، ۴۴۵ ، وسفر السعاده : ۴٣٨

۶- انظر اللسان «قعس».

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «والقصيرى والقصرى : ضرب من الأفاعى» اللسان (قصر).

٨- كذا قال السيرافى : ۶۳۵ ، وانظر سفر السعاده : ۴٢٧ ، واللسان (قرنب).

٩- فى د : «زائده».

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١١- ذكر السخاوى أن اسمه الجلندى بن المستكبر الأزدى ، وحكى فيه ضم اللام وفتحها ، وانظر سفر السعاده : ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١٢٢ ، والممتع : ١٠١ ، واللسان «جلند».

/ المفصّل بالألف واللّام ، وهو اسم علم ، فالأولى أن لا يكون فيه الألف واللّام (١)

وبلنصى [لطائر على غير قياس](٢) نونه وألفه زائدتان (٣) لأنّه مثل قرنبى ولأنّه جمع لبلصوص ، اسم لطائر ، وإنّما كرّروه (٤) وإن كان مثل قرنبى لأنّ ألف بلنصى للتأنيث ، وألف قرنبى للإلحاق بسفرجل ، و «حبارى» نوع من الطّير (٥) وكذلك «خفيدد» [لولد النعامه](٦) وهو السريع و «جرنبه» (٧) نونه وتاؤه زائدتان (٨) أمّا التاء فواضح ، وأمّا النّون فلئلّا يؤدّى إلى مثال ليس فى الأسماء ، مثل قرنبى.

وبقى من هذا الفصل سمّهى للباطل (٩) وصحار وصحارى (١٠) وعلودّ [بتشديد الدّال : الغليظ من الإنسان](١١) وحبونن : اسم واد (١٢)

قوله : «وبينهما الفاء والعين نحو : إعصارّ».

وهى ريح شديده أو شديده فيها نار (١٣) وأسلوب وهو الطريق يقال للمتكبّر : أنفه فى

١- ذكره السخاوى بلا ألف ولام ، وذكره الجوهرى بالوجهين ، انظر سفر السعاده : ٢٠٢ ، والصحاح «جلد».

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ٦٧٥ ، ٦٦٤ ، وسفر السعاده ١٦٦ - ١٦٧ ، والصحاح «بلص».

٣- فى د : «زائده».

٤- فى ط : «ذكره». تحريف.

٥- الحبارى يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع سواء ، انظر الصحاح (حبر) والسيرافى : ٦٦٥.

٦- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٣ ب من الأصل.

٧- فى د : «حزنبه» وجاء بعدها «كثير الحزب» ، والجرنبه : الكثير ، ونقل السخاوى أنه اسم أرض ، انظر السيرافى : ٦٤٨ ، وسفر السعاده : ٢٠٢ ، ومعجم البلدان (جرنبه).

٨- فى د : «زائده».

٩- كذا فى السيرافى : ٦٤١ ، وسفر السعاده : ٣٠٦ - ٣٠٧ ، واللسان (سمه).

١٠- انظر السيرافى : ٦٥٨

١١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وقال السيرافى : «علودّ : غليظ العنق» ، ٦٥٣ ، وفى اللسان (علد) : «العلودّ من الرجال والإبل : المسنّ الشديد ، وقيل : الغليظ» وانظر سفر السعاده : ٣٨٥

١٢- كذا فى السيرافى : ٦٥٥ ، واللسان «حبن» وورد فى سفر السعاده : ٢١٦ ومعجم البلدان «حبوتن».

١٣- قال ابن منظور : «الإعصار : الريح تثير السحاب وقيل : هى التى فيها نار» اللسان (عصر). وانظر سفر السعاده : ٨٠.

أسلوب (۱) قال (۲).

أنوفهم ملفخر فی أسلوب

.....

وقع فی المفصّل تنوّط (۳) ولیس بمستقیم لثلاثه أمور :

أحدها : أنّه لا یعرف «تنوّط» اسما لشیء.

والآخر : ما یلزم من سقوط مثال تفعّل.

والثالث : ما یلزم من التکرار من غیر فائده.

والصّواب تنوّط (۴) وهو مصروف.

وتبشّر ، وهو طائر (۵) یقال له : الصّفاریّه (۶) وجاء تبشّر (۷) فیضبط علیهما لیحصل المثالان ، والصّواب صرفه ، وتهبّط (۸) ظاهر من الاشتقاق ، وهو الهبوط ، وهو اسم أرض (۹) ووقع فی

۱- ذکره العسکری فی جمهره الأمثال : ۲ / ۹۹ وابن منظور فی اللسان «سلب» ، وانظر السیرافی : ۶۰۹ ، وسفر السعاده : ۶۱

۲- تتمه الرجز «وشعر الأستاه بالجبوب» ، وقائله الأعشی ، وهو فی دیوانه ۲۶۵ ، وورد بلا نسبه فی السیرافی : ۶۰۹ وجمهره الأمثال : ۲ / ۹۹ والجبوب : الأرض. اللسان (جبب).

۳- هو طائر سمی کذلک لأنّه یدلّی خیوطا من شجره ثمّ یفرّخ فیها علی ما حکاه الأصمعی. انظر الصحاح (نوط) وضبط فی البصریات : ۷۶۱ تنوّط ، ونصّ ابن یعیش علی أنه علی لفظ ما لم یسمّ فاعله ، انظر شرحه للمفصل : ۶ / ۱۲۵ ، وحیاه الحیوان : ۱ / ۲۰۷ - ۲۰۸

۴- کذا ضبط فی السیرافی : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۸۲ ، والقاموس (ناط).

۵- کذا فی السیرافی : ۶۵۱ ، وذکر أن بعضهم یفتح الباء ، وضبطه السخاوی بضم التاء وفتح الباء انظر سفر السعاده : ۱۸۳.

۶- سقط من ط : «یقال له الصّفاریه». ونص الدمیری علی أنه بضم الصاد وتشدید الفاء ، انظر حیاه الحیوان : ۲ / ۶۴ ، وسفر السعاده : ۱۷۱

۷- ذکرها السیرافی : ۶۵۱ ، والسخاوی فی سفر السعاده : ۱۷۱ ، وصاحب اللسان (بشر).

۸- بعدها فی د : «بضمات». قال الفیروزآبادی «والتهبط بکسرات مشدّده الباء : طائر أغبر وبالمثناه تحت فی أوله أرض». القاموس (هبط) ، وانظر السیرافی : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۸۲

۹- کذا فی السیرافی : ۶۵۱ ، ولم یذکره یاقوت فی معجم البلدان.

المفصّل مصروفا ، ووقع فی أبنیه السّیرافی بالألف واللّام (۱) وبقی فی الأمثله أسروع لدویبّه تکون (۲) فی الرّمل (۳) وتضمّ همزته فیکون کأسلوب ، ویسروع لغه فیه (۴) ویفتح یاؤه فیکون کیربوع (۵) وتؤثور : حدیده توسم بها الإبل (۶)

قوله : «وبینهما العین واللّام فی خیزلی وخیزری».

ویقال : خوزری وخوزلی ، ضرب من المشی فیه تبختر (۷) والأولی أن یقال : خوزری لأنّها لغه فیه ، و «خیزلی» یغنی عنه ، وإلّا فقد کرّر المثال من غیر فائده ، وأسقط فوعلی.

و «حنطأو» (۸) ونونه وواوه زائدتان (۹) أمّا الواو فظاهر ، وأمّا النون فلئلّا یؤدّی إلی ما لیس من الأبنیه باعتبار الأصول.

بقی علیه «کوألل» للقصیر ، وقال ابن درید :

کوألک (۱۰) فلا یکون منه ، وآجرّ (۱۱) ظاهر (۱۲)

۱- حکی السیرافی وابن منظور عن أبی عبیده أنه قال : التّهبّط علی لفظ المصدر ، انظر السیرافی : ۶۵۱ واللسان (هبط).

۲- سقط من د : «تکون».

۳- سقط من ط : «لدویبه تکون فی الرمل». انظر السیرافی : ۶۴۳ ، وسر الصناعه : ۲۳۸ ، ۲۴۰

۴- هی عند سیبویه والسیرافی إتباع ، انظر الکتاب : ۴ / ۲۶۵ - ۲۶۶ والسیرافی : ۶۴۳

۵- انظر اللغات فی أسروع فی إصلاح المنطق : ۱۶۱ ، وسفر السعاده : ۵۲۳ - ۵۲۴ واللسان (سرع).

۶- کذا جاء فی السیرافی : ۶۵۱ ، وانظر اللسان (أثر).

۷- قال ابن السکیت : «ویقال : هو یمشی الخوزلی والخیزلی والخیزری والخوزری ، وهی مشیه فیها تفکّک» إصلاح المنطق : ۱۴۳ وانظر الصحاح (خزر) ، والمخصص : ۱۴ / ۲۶ ، والممتع : ۱۱۲

۸- «هو العظیم البطن والقصیر وقیل العظیم». اللسان (حنطأ) ، وکذا فی سفر السعاده : ۲۳۷ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۲۵ ، ووقع بهذا التفسیر فی السیرافی : ۶۴۷ ولکن بلفظ حنظأ وبالظاء وکذا فی طبعه الکتاب : ۴ / ۲۶۹ ، وأهمل ابن منظور ماده «حنظأ» ، وانظر شرح الشافیه للجاربردی : ۳۳۹

۹- فی د : «زائده».

۱۰- الذی قاله ابن درید «کوألل» باللام ، قال : «ورجل کوألل : وهو القصیر ، وقد اکوألّ فهو مکوئلّ» ، الجمهره : ۳ / ۲۸۸ ، ونقل السیرافی عن الدریدی أنه قال : کوالک بالکاف ، السیرافی : ۶۵۳ وانظر سفر السعاده : ۴۵۲

۱۱- انظر ما سلف ق : ۱۷۵ أمن الأصل.

۱۲- سقط من د : «ظاهر».

قال : «وبينهما الفاء والعين واللّام ، نحو : أجفلى».

بمعنى جفلى للكثره ، يقال : دعا الجفلى إذا عمّ ولم يخصّ (۱) و «أترجّ» (۲) و «إرزبّ» ، وهو الغليظ (۳) قال : (۴)

إنّ لها لركبا إرزبّا

كأنّه جبهه ذرّى حبّا

وبقى من هذا الفصل / «يهيّر» ، وهو الباطل (۵) و «تحلبه» لغه فى تحلبه ، إذا حلبت قبل أن يضربها الفحل (۶)

قوله : «والزّيادتان (۷) المجتمعتان قبل الفاء فى نحو : منطلق ومسطيع ومهراق» واضح من حيث الاشتقاق ، و «مسطيع» من قولهم : أسطاع ، بمعنى «أطاع» (۸) زادوا السّين على غير قياس ، ثمّ صرّفوه بها (۹) فقالوا : مسطيع للفاعل ، ومسطاع للمفعول ، وهى فى تصريفهم للفعل كالعدم ، ألا تراهم يقولون : يسطيع بضمّ الياء ، لأنّه مضارع «أطاع».

و «مهراق» من قولهم : أهراق بزياده الهاء ، لأنّه «أراق» زادوا بعد الهمزه هاء ، كما زادوا سينا بعد الهمزه فى «اسطاع» ، هذا إن قلنا : مهراق بإسكان الهاء ، وأمّا إن قلنا : مهراق بفتح الهاء (۱۰) فهو من (۱۱) قولهم : هراق ، أبدلوا من الهمزه هاء ، ثمّ صرّفوا الفعل بها ، لأنّهم إنّما حذفوها

۱- كذا فسره السيرافى : ۶۱۴ ، وانظر المنصف : ۳ / ۱۱۰ ، وسفر السعاده : ۳۴ ، واللسان (جفل).

۲- اسم للثمر المعروف ، انظر سفر السعاده : ۲۷ ، واللسان (ترج).

۳- كذا فى السيرافى : ۶۱۴ ، وانظر سفر السعاده : ۴۵ واللسان (رزب).

۴- فى د : «قوله». وتقدم الرجز ورقه : ۷ ب من الأصل.

۵- اليهيّر واليهيّرى بمعنى الباطل ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۱۳ ، والسيرافى : ۶۴۲ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۰ - ۱۴۱.

۶- كذا قال السيرافى : ۶۴۹ ، وانظر سفر السعاده : ۱۸۱ - ۱۸۲ ، واللسان (حلب).

۷- سقط من المفصل : ۲۴۱ ، وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۱۲۶ : «الزيادتان».

۸- ذهب سيبويه إلى أن أصل «أسطاع» «أطاع» ، وتعقّبه المبرد فى ذلك ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۸۳ ، وسر الصناعه : ۱۹۹ ، والممتع : ۲۲۴ ، وشرح الملوكى : ۲۰۷ ، وانظر اللغات فى «أسطاع» فى الخصائص : ۱ / ۲۶۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۹۲ - ۲۹۳

۹- فى د : «بالسين». مكان «بها».

۱۰- فى د : «بالتحريك» مكان «بفتح الهاء».

۱۱- فى ط : «فى».

لكونها همزه من مثل : يريق ، فلمّا صارت [همزه «أراق»](۱) هاء صارت مثل «دحرج» ، فكما قالوا : يدحرج ومدحرج ومدحرج (۲) قالوا : يهريق ومهريق ومهراق (۳)

و «إنقحل» ، وهو المسنّ ، وإنقحر ، وهو بمعناه (۴) الهمزه والنون زائدتان ، وكرّر المثال لأنّه منحصر فيهما.

وبقى «منطلق» و «مسطاع» و «مهريق» [ومهريق](۵) و «مهراق» ، وإنّما تركه لأنّها ألفاظ تجرى على الفعل قياسا.

قوله : «وبين الفاء والعين ، نحو : حواجر».

[فى جمع حاجر ، وهو المانع](۶) وغيالم [لمن غلبت شهوته](۷) وجنادب (۸) إلى آخره ، ظاهر ، وبقى دمالص (۹)

قوله : «وبين (۱۰) العين واللّام فى نحو : كلّاء وخطّاف».

۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۲- سقط من د : «ومدحرج».

۳- انظر الكتاب : ۴ / ۲۸۵ ، والأصول : ۳ / ۲۲۸ - ۲۲۹ ، ۳ / ۲۳۳ - ۲۳۴ ، وسر الصناعه : ۲۰۱ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۸۴ - ۳۸۵

۴- انظر : الكتاب : ۴ / ۲۴۷ ، والسيرافى : ۶۱۴ ، وسر الصناعه : ۷۵۴ ، والخصائص : ۱ / ۲۲۹ ، واللسان (قحل) و (قحر) ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۶ - ۳۱۷

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۲۶ ، «الحاجر : ما يمسك الماء من شفه الوادى ويحيط به». اللسان (حجر).

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. والغيلم : الجاريه المغتلمه ، ومن معانيها : السلحفاه ، والمرأه الحسناء ، انظر الصحاح (غلم) والسيرافى : ۶۲۵ ، وسفر السعاده : ۴۱۰

۸- بعدها فى د : «فى جمع جندب للجراد الأخضر». والجندب : ذكر الجراد ، ولم أجد ما ذكر فى د فى السيرافى : ۶۲۸ ، ولا فيما وقفت عليه.

۹- انظر السيرافى : ۶۵۲ ، وما سلف : ورقه : ۱۷۵ أمن الأصل.

۱۰- فى د : «وما بين».

أمّا كلّاء (۱) فإنّما تكون فيه زيادتان بين العين واللّام إذا كان من قولهم : كلأ يكلأ ، وأمّا إن كان من (۲) «كلّ» لأنّه موضع تكلّ فيه الريح عن العمل فهو من باب ضهياء.

وخطّاف (۳) وحنّاء (۴) واضح ، وكذلك جلواخ [للوادى الوسيع](۵) وجريال [للخمر ، وقيل : للمكان الغليظ](۶) وعصواد (۷) وهبيّخ [للغلام السّمين](۸) ظاهر ، وكديون [للتراب المدقوق عليها دردىّ الزّيت تجلى بها الدّروع](۹) والياء والواو زائدتان ، وعقنقل [للجبل من الرّمل](۱۰) فعنلل ، فالنّون زائده والقاف كذلك (۱۱) لأنّها تكرير للعين ، وعثوثل مثله [للمسترخى من الكبر](۱۲) وحطائط [للقصير كأنّه حطّ عن الكبير الطويل](۱۳) الألف والهمزه زائدتان ، [ووزنه فعائل](۱۴) ولو قيل :

۱- «الكلّاء : الموضع الذى تحبس فيه السّفن وهو المرسى» ، السيرافى : ۶۳۳ ، وسفر السعاده : ۴۴۸ ، والكلّاء : سوق بالبصره ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۲۷ ، ومعجم البلدان (كلاء).

۲- سقط من ط : «من».

۳- «الخطّاف : الطائر المعروف ... والخطّاف : الرجل اللص» ، اللسان (خطف) ، وانظر سفر السعاده : ۲۵۱

۴- «حنّأ رأسه : خضبه بالحنّاء». اللسان (حنأ).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. ذكر السيرافى هذا المعنى ومعانى أخرى ، انظر السيرافى : ۶۲۸ ، وسفر السعاده : ۲۰۶ ، واللسان (جلخ).

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ۶۳۵ ، والمعرب : ۱۰۲ ، وسفر السعاده : ۲۰۱ ، واللسان (جرل).

۷- هو «موضع الحرب ، وقال الجرمى : الجلبه والصياح» السيرافى : ۶۳۵ ، وانظر : الصحاح (عصد) وسفر السعاده : ۳۷۵ ، وجاء بعد «عصواد» فى د : «لملك من ملوك حمير».

۸- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. «فتى هبيّخ إذا كان مخصبا فى بدنه حسنا». اللسان (هبخ) وهو من كلام أهل اليمن ، وفسره أبو حاتم بأنه الوادى ، انظر : السيرافى : ۶۴۴ ، وسفر السعاده : ۴۹۵ - ۴۹۶.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وذكر الجوهرى هذا المعنى بنصه فى الصحاح (كدن) ، وفسره السيرافى : ۶۴۵ بأنه دردى الزيت ، وانظر سفر السعاده : ۴۴۱

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وهو تفسير السيرافى : ۶۴۷ ، وانظر سفر السعاده : ۳۷۸ - ۳۷۹

۱۱- سقط من د : «كذلك».

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ۶۵۵ ، والمنصف : ۳ / ۳۰ ، وسفر السعاده : ۳۶۸

۱۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وهى عباره السيرافى : ۶۱۸ ، وفسّر حطائط بأنه الصغير كما فى السيرافى : ۶۱۸ ، والمنصف : ۱ / ۱۰۶ ، والصحاح واللسان (حطط).

۱۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وكذا قال السيرافى : ۶۱۸ ، وابن جنى فى المنصف : ۱ / ۱۰۶

فعالع (١) لم يكن بعيدا ، وإنّما حكموا بزيادتهما نظرا إلى الاشتقاق ، وإن كان بعيدا لأنّه اسم للصغير ، كأنّه حطّ عن جرم الكبير ، ودلامص الألف والميم زائدتان (٢) لأنّهم يقولون : درع دلاص (٣)

وبقى عليه زرارق جمع زرّق لطائر يصطاد به (٤) قال الفرّاء : هو البازى الأبيض (٥) وفرناس (٦) للأسد ، لأنّه من فرس ، و «عطوّد» للسّفر البعيد (٧) و «تنّوم» اسم لنبت [له ثمر يأكله أهل البادية](٨) ولا إشكال فى أنّ فيها زيادتين / بين العين واللّام.

«وبعد اللّام فى نحو : ضهياء وطرفاء».

وهما مثالان يستغنى بأحدهما عن الأخر ، وإنّما كرّر المثال للإشكال فى ضهياء ، لأنّهم يقولون : امرأه ضهياء بوزن فعلاء لا فعلل (٩) فقد تتوهّم الأصاله ، و «قوباء» [لداء معروف يتقشّر ويعالج بالرّيق](١٠) إلى «عرضنى» ظاهر ، و «عرضنى» نونه وألفه زائدتان ، لأنّه اسم لمشيه فيها معارضه (١١) فالاشتقاق يرشد إليه ، ويقال : عرضنى (١٢) وعرضنى بمعنى ، و «دفقّى»

١- فى الأصل ط : «فعاعل». تحريف. وما أثبت عن د.

٢- مذهب المازنى أنّ الميم فى دلامص أصليه ، انظر السيرافى : ۵۶۳ ، والمنصف : ١ / ١٥١ - ١٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١٢٨ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣٠٧

٣- بعدها فى د : «أى : بريق». وفسّره السيرافى : ۶۵٢ ، بأنه برّاق ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧۵ أمن الأصل.

۴- انظر السيرافى : ۶٢٢ ، وسفر السعاده : ٢٨٨

۵- كذا نقل السخاوى وابن منظور عن الفراء ، انظر سفر السعاده : ٢٨٨ ، واللسان (زرق).

۶- هو من نعوت الأسد مأخوذ من الفرس ، السيرافى : ۶٣۵ ، والفرس : دقّ العنق. اللسان (فرس). وانظر سفر السعاده : ۴١٧

٧- كذا قال السيرافى : ۶۵۵ ، وانظر المنصف : ٣ / ٣٢ ، وسفر السعاده : ٣٧۶

٨- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «التّنّوم : شجر له حمل صغار كمثل حبّ الخروع ويتفلّق عن حب يأكله أهل البادية». اللسان (تنم) وانظر السيرافى : ۶۵۶

٩- سقط من ط : «بوزن فعلاء لا فعلل». انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١٢٨ ، وما سلف ورقه : ١٧۵ ب من الأصل.

١٠- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر : الكتاب : ٣ / ٢١۴ ، ۴٢١ ، والمقتضب : ٢ / ٢۶٨ ، والسيرافى : ۶۶٧ والصحاح (قوب) وسفر السعاده : ۴٣٨

١١- «يمشى العرضنه والعرضنى أى فى مشيته بغى من نشاطه». القاموس (عرض) ، وانظر المخصص : ١۵ / ١٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١٣٠

١٢- ذكر السخاوى أنّ الجرمى حكى هذه اللغه عن سيبويه ، والذى فى الكتاب : ۴ / ٢۶١ : العرضنى وعرضّى و ۴ / ٢٧٠ ، ۴ / ٣٢٠ «العرضنه» ، وانظر المخصص : ١۵ / ١٠٧ ، وسفر السعاده : ٣٧٠

[للسّرعه فی المشی ، قال الراجز (۱)

بین الدّفقّی والنّجاء الأدفق](۲)

و «هبریه» [لما تحت الشعر مثل النخاله](۳) واضح ، و «سنبته» [لقطعه من الدّهر](۴) التاء الأولی والثانیه زائدتان ، أمّا الثانیه فلا إشکال (۵) وأمّا الأولی فلأنّهم یقولون : «مضی سنبه من الدّهر» (۶) بحذف التاء الأولی ، فدلّ علی أنّ التاء الأولی زائده ، و «قرنوه» [نبت فی البادیه یدبغ به](۷) و «عنصوه» (۸) الواو والتاء فیهما زائدتان ، وإنّما حکم بزیاده الواو دون النون فیهما لأنّ زیاده الواو أکثر ، فکان جعلها زائده أولی ، و «جبروت» [للعظمه](۹) إلی آخره ظاهر.

وبقی علیه «بلصوص» لطائر (۱۰) و «کردید» (۱۱) [لغلیظ الرقبه](۱۲) و «رعبوب» [للجبان](۱۳) و «عرضیّ» بمعنی «عرضنی» (۱۴) و «حمصیص» (۱۵) و «تئفّه» (۱۶) و «تلنّه» (۱۷)

۱- ورد البیت بلا نسبه فی الصحاح (دفق) وسفر السعاده : ۲۷۲ ، واللسان والتاج (دفق). «النّجاء : الخلاص من الشیء». اللسان (نجا).

۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور فی تفسیر هبریه : «ما تعلق بأسفل الشعر مثل النخاله من وسخ الرأس» اللسان (هبر) وانظر السیرافی : ۶۲۹ ، والمخصص : ۱ / ۷۴ ، وسفر السعاده : ۴۹۵

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۵۶۰ ، ۶۵۱ ، وسر الصناعه : ۱۵۸ ، ۱۶۸ - ۱۶۹ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۴

۵- فی د : «فواضحه».

۶- بمثل هذا استدّل السیرافی : ۵۶۰ ، علی زیاده التاء فی سنبته ، وانظر شرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۱

۷- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۵۶۱ ، ۶۵۵ ، وسفر السعاده : ۴۲۸ ، واللسان (قرن).

۸- بعدها فی د : «لأصل النبات» وفی اللسان (عنص): «والعنصوه : القطعه من الکلأ».

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۹۵

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أمن الأصل.

۱۱- جاءت فی الأصل. د. ط : «کردین». تحریف. ولعل ما أثبت هو الصواب.

۱۲- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر إصلاح المنطق : ۴۱۹ ، والسیرافی : ۶۴۶ ، واللسان (کرد)

۱۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۶۲۳ ، واللسان (رعب).

۱۴- انظر المخصص : ۱۵ / ۱۰۷ ، وما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۱۵- هو نبت ، السیرافی : ۶۴۶ ، وهو دون الحمّاض فی الحموضه ، انظر سفر السعاده : ۲۳۰ واللسان (حمص).

۱۶- تئفّه الشیء : أوله ، وقال بعضهم : معناه النشاط ، انظر السیرافی : ۶۴۲ ، وسفر السعاده : ۱۷۵ - ۱۷۶

١٧- «التلّه بضمتين ويفتح أوله : «اللّبث والحاجه» القاموس (التلنه) وانظر إصلاح المنطق : ١٣٢

قوله : «والثلاث المتفرّقه فی نحو : إهجیری (۱)» إلی آخره ، واضح ، وبقی علیه «أباطیل» (۲).

«وبعد العین واللّام فی نحو : سلالیم (۳)» إلی آخره ، واضح ، وبقی علیه مرمریس [للدّاهیه ، من مرس إذا هلک](۴)

«وبعد اللّام فی صلّیان» ، [للعنیف](۵) و «عنفوان» [لأوّل الشباب](۶) ظاهر ، و «عرفّان» لأنّه من المعرفه (۷) إذ هو بمعناها (۸) فالفاء الثانیه والألف والنون زوائد ، و «کبریاء» و «سیمیاء» [للعلامه](۹) واضح لأنّه من الکبر والسّیما (۱۰) و «مرحیّا» (۱۱)

وبقی علیه «جلبّان» (۱۲) و «حلبلاب» [بالکسر لنبت ، تسمّیه العامّه اللّبلاب](۱۳)

۱- فی المفصل : ۲۴۲ «هجیری» وفی شرح ابن یعیش : ۶ / ۱۳۱ «اهجیری» «الإهجیری : کثره کلامه بالشیء یردّده» السیرافی : ۱۲۸ ، «إهجیری وهجیری وإجریّا وذلک کلّه العاده للشیء والتخلّق به» السیرافی : ۶۱۳ ، وانظر الکتاب : ۴ / ۴۱ ، وسفر السعاده : ۹۳ ، واللسان (هجر). وتجاوز ابن الحاجب فصلا من المفصل : ۲۴۲.

۲- کأنه جمع إبطیل وإبطال ، انظر الکتاب : ۳ / ۶۱۶ ، والمخصص : ۱۳ / ۷۶ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۲۲۷

۳- جمع سلّم ، انظر القاموس (السلم) ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۲

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السیرافی : ۶۴۶ ، وسفر السعاده : ۴۵۹ ، واللسان (مرس).

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. لعل هذا المعنی جاء من قولهم لمن یسرع فی یمینه ولا یتوقف : «جذّها جذّ العیر الصّلّیانه» ، انظر : جمهره الأمثال : ۱ / ۳۱۹ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۱۵۹ ، وسفر السعاده : ۳۲۶ ، والصّلّیان : نبات ، انظر السیرافی : ۶۳۷ ، واللسان (صلا) ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۸

۶- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وفی السیرافی : ۶۳۸ «والعنفوان : ابتداء الشباب وأوله». وانظر سفر السعاده : ۳۸۹

۷- ذکر السیرافی : هذا المعنی ومعانی أخری : ۶۳۹ ، وانظر سفر السعاده : ۳۷۱

۸- فی ط : «بمعناه». تحریف.

۹- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۰- انظر السیرافی : ۶۳۹ - ۶۴۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۳

۱۱- مرحیّا : «زجر یقال عند الرمی» ، السیرافی : ۶۴۲ ، وانظر سفر السعاده : ۴۵۹ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۳.

۱۲- «الجلبّان : بقله ، والجلبّان : صاحب جلبه». السیرافی : ۶۳۸.

۱۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال السیرافی : «وحلبلاب : نبت وبعضهم یقول : هو الذی تسمیه العامّه اللّبلاب» : ۵۵۷ ، وانظر سفر السعاده : ۲۲۹.

و «عمدّان» (۱) للطويل و «إجريّا» (۲) بمعمى إهجيرى للعاده (۳) و «بلهنيه» للعيش الهنئ ، كأنّه من البله (۴) وفيه نظر.

قوله : «وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحده ، نحو : أفعوان».

حكم بزياده الهمزه الأولى (۵) ههنا ، ولم تجعل كعنفوان ، لأنّه ذكر أفعى (۶) وهو منصرف ، فوجب أن تكون الهمزه أصليّه (۷) لأنّها وقعت أوّلا مع ثلاثه أصول ، و «إضحيان» (۸) واضح ، لأنّه من الضّحاء لأنّ معناه المضيء (۹) و «أرونان» [معناه](۱۰) ، الشّديد (۱۱) ، و «أربعاء» لليوم الرّابع (۱۲) ، لأنّه مشتقّ من الرّبع لأنّه اسم لليوم الرابع من الأحد ، ويقال : أربعاء (۱۳) و «أربعاء» يجوز أن يكون لغه فيه ، لأنّ أربعاء بضمّ الهمزه وضمّ الباء عمود الخيمه فينظر (۱۴) و «قاصعاء»

۱- كذا فى الكتاب : ۴ / ۲۶۲ (هارون) و ۲ / ۳۲۴ (بولاق) وجمهره اللغه : ۲ / ۸۲ ، ۳ / ۴۲۲ ، والسيرافى : ۶۳۸ ، وجاء بالغين المعجمه فى السيرافى : ۶۳۹ ، وسفر السعاده : ۳۹۹ - ۴۰۰ ، ولعله تصحيف ، وفى الأصول : ۳ / ۲۰۱ عمدان بضم العين المهمله وتشديد الميم مفتوحه ، وليس بصواب ، فإنّ سيبويه مثّل به على بناء فعلّان ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۶۲. وفى د : «وغمدان قصر باليمن وقيل» ، انظر السيرافى : ۶۳۹ ، واللسان والقاموس (غمد).

۲- فى د : «وإجيرى».

۳- انظر ما سلف : ص ۶۶۰

۴- كذا فى الكتاب : ۴ / ۳۲۰ ، وانظر سفر السعاده : ۱۶۷ ، واللسان (بله) وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۴

۵- سقط من د : «الأولى».

۶- أقحم بعدها فى د : «إجريّاء»

۷- كذا فى الأصل. د. ط. والصواب : «زائده».

۸- بعدها فى د : «لليوم الغير مغيم».

۹- انظر السيرافى : ۶۱۵ ، والمخصص : ۹ / ۷۸ ، وسفر السعاده : ۷۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۱۸

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۱۱- انظر السيرافى : ۶۱۵ ، وسفر السعاده : ۴۳ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۶۲ ، وذكر ابن الأنبارى أنّ «أرونان» من الأضداد. انظر الأضداد : ۱۶۵

۱۲- فى د : «ليوم مشهور فى الأسبوع» مكان «لليوم الرابع».

۱۳- حكى ذلك الأصمعى ، ونسبه الجوهرى إلى بعض بنى أسد ، انظر : إصلاح المنطق : ۱۷۴ ، والسيرافى : ۶۱۷ ، والصحاح (ربع) وسفر السعاده : ۴۸ ، والاقتضاب : ۲۷۴

۱۴- سقط من ط : من قوله : «يجوز أن» إلى «فينظر» ، قال الفيروزآبادى : «وقعد الأربعاء والأربعاوىّ بضم الهمزه والباء منهما أى : متربّعا ، والأربعاء أيضا عمود من عمد البناء». القاموس (ربع) ، وانظر الكتاب : ۴ / ۲۴۸ ، وإصلاح المنطق : ۱۷۴ ، والسيرافى : ۶۱۷.

[لإحدى جحر اليربوع](١) إلى آخره.

ووقع فى بعض النّسخ «غمدّان» وإن كانت لغه فيه ، إلّا أنّه لا ينبغى ههنا ، لأنّه يكون ثلاثه بعد اللّام ، فيكون من الفصل (٢) الذى قبله (٣) و «ملكعان» لأنّه من قولهم : يا لكع (٤)

وبقى عليه «خيزران» (٥) و «حيسمان» نبت ، وبمعنى / الطويل إذا كان صفه (٦) و «عجيساء» لمشيه (٧) و «حوثنان» موضع ، وهو بالثّاء والتّاء جميعا (٨) و «فرنداد» لموضع (٩) و «معيوراء» للحمير لأنّه من العير (١٠) و «لغّيزى» لبعض جحره اليربوع (١١) و «يهيرّى» للباطل (١٢) و «مكورّى» للكبير الأنف (١٣) و «هجّيرى» (١٤) و «مسحلان» للسّبط الشّعر (١٥) و «صحاريّ» (١٦) و «دياميس» جمع

١- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر السيرافى : ٦٢٠ ، وسفر السعاده : ٤٢١

٢- فى د : «الباب».

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ.

٤- قال السيرافى : «وملكعان فمن العبوده والهجنه» ، ٦٣٩ ، وانظر سفر السعاده : ٤٧٦

٥- «كلّ عود متثنّ فهو خيزران». السيرافى : ٦٣٧ ، وانظر سفر السعاده : ٢٥٦

٦- قال السيرافى : «وذكر سيبويه فى الأسماء حيسمان ، وهو نبت ، وقد جاء صفه ، قالوا : رجل حيسمان إذا كان طويلا سمينا آدم» : ٦٣٧ ، وانظر : الكتاب : ٤ / ٢٦٢ ، وسفر السعاده : ٢٤٤

٧- قال السيرافى : العجيساء : مشيه ، ويقال : هى ظلمه الليل ومعظمه» : ٦٤١ ، «والعجيساء : مشيه فيها ثقل». اللسان (عجس).

٨- قال ياقوت : «حوتنانان بالفتح ثمّ السكون واديان فى بلاد قيس كلّ واحد منهما يقال له : «حوتنان». معجم البلدان (حوتنانان) ، وذكر فى السيرافى : ٦٤١ ، وسفر السعاده : ٢٤٠ ، واللسان (حتن) بالتاء ، وذكره الجاربردى بالتاء والثاء فى شرح الشافيه : ٣٦٨

٩- كذا فى السيرافى : ٦٤١ ، وقال ياقوت : «هو جبل بناحيه الدهناء». معجم البلدان (فرنداد).

١٠- انظر السيرافى : ٦٤١ ، والمعيوراء : اسم للجمع وجمع العير أعيار وعيار. اللسان (عير).

١١- كذا فى السيرافى : ٦٤٢ ، وسفر السعاده : ٤٥٤

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب.

١٣- قال السيرافى : ٦٤٢ : «رجل مكورّى إذا كان عظيم روثه الأنف» وانظر سفر السعاده : ٤٧٦

١٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب.

١٥- انظر القاموس واللسان (سحل).

١٦- هى لغه بلعنبر ، انظر معانى القرآن للأخفش : ٢٩٨ ، والسيرافى : ٦٥٨ ، وسر الصناعه : ٨٦

ديماس (۱) ، و «بروكـاء» بمعنى براكـاء للثّبات فى الحرب (۲) ، و «زعـارّه» لسوء الخلق (۳) ، و «خضّارى» لطائر أخضـر (۴) ، و «حوصلاء» (۵) و «حوصلّه» للحوصله (۶) و «خنفقيق» للدّاهيه (۷) و «خندقوق» (۸) بمعنى طويل مضطرب ، وقيل : بمعنى مجنون (۹)

قوله : «والأربعه فى نحو : اشهيباب واحميرار».

هذا ظاهر ، وبقى عليه «ترنموت» لأنّه من الترنّم (۱۰) و «تقدميّه» لأوّل تقدّم الخيل (۱۱) لأوّل تقدّم الخيل.

۱- «الدّيماس : السّرب العظيم» السيرافى : ۶۲۶ ، وانظر السيرافى أيضا : ۶۳۵

۲- كذا فى السيرافى : ۶۲۸ ، وسفر السعاده : ۱۶۵ ، واللسان (برك).

۳- كذا فى السيرافى : ۶۲۹ ، وسفر السعاده : ۲۸۸

۴- كذا فى السيرافى : ۶۳۳ وانظر سفر السعاده : ۲۵۱ ، والقاموس (خضر)

۵- سقط من ط : «وحوصلاء».

۶- كذا فى السيرافى : ۶۳۶ ، وسفر السعاده : ۲۴۱

۷- كذا فى السيرافى : ۶۴۶ - ۶۴۷ ، وانظر سفر السعاده : ۲۵۳ - ۲۵۴

۸- قال ابن منظور : «الخندقوق : الطويل». اللسان (خندق) ولم يذكر غير هذا المعنى ، وقال ابن جنى : «خندقوق (بالحاء المهمله) : الرجل الطويل» المنصف : ۳ / ۱۲ وذكره السخاوى بالحاء المهمله وساق له عده معان منها : الرجل الطويل ، انظر سفر السعاده : ۲۳۶ ، وجاء أيضا بالحاء المهمله فى الأصول : ۳ / ۲۱۶ والمعرب : ۱۲۰ والقاموس (ذرق) واللسان (حندق)

۹- قال ابن السراج : «حندقوق هو الطويل المضطرب ، شبه المجنون». الأصول : ۳ / ۲۱۶ وكذا نقل عنه ابن برى ، انظر اللسان (حندق) ووقع فى مطبوعه الأصول : «المنجنون» وهو خطأ.

۱۰- قال السيرافى : «ترنموت من ترنّم القوس إذا نزع عنها» : ۶۴۹ ، وانظر السيرافى أيضا : ۶۵۱ ، وسفر السعاده : ۱۷۷

۱۱- كذا فى السيرافى : ۶۴۹ ، واللسان (قدم). وانظر سفر السعاده : ۱۷۸

[ومن أصناف الاسم :]الرّباعىّ

قوله : «فالزّياده الواحده قبل الفاء لا تكون إلّا فى نحو : مدحرج» (۱)

ينبغى أن يقول : إلّا فى نحو : مـدحرج ومدحرج ، وأمّا قنفخر فالنّون فيه زائده لأنّه يقال : قنفخر (۲) فلو كانت النّون أصليّه لأدّى إلى مثـال ليس فى الأسـماء ، وهو فعلـلّ ، ولأنّه يقال فى معناه : القفاخرىّ : للفائق فى نوعه (۳) فأرشد الاشـتقاق إلى الزّياده ، و «كنتأل» للقصير من الرجال (۴) نونه زائـده لما ذكر ، و «كنهبل» لنوع من الشـجر (۵) ونونه زائده لأنّها لو كانت أصـلا لأدّى إلى مثال فعلّل ، وليس فى الأسماء (۶)

وبقى عليه «كنهبل» بفتـح الباء (۷) وهو ضـرب من الشّجر أيضا (۸) ونونه زائـده لما ثبت من زيادته فى لغته الأخرى ، وكـذلك قنفخر بفتـح القـاف نونه زائـده لمـا ثبت ، لئلّا يؤدّى إلى ما ليس من أبنيتهم (۹) [ولمـا ثبت من لغته الأخرى قنفخر بكسـر القاف بمعناه](۱۰)

۱- تجاوز ابن الحاجب فصلا من المفصل : ۲۴۲

۲- حكى ابن يعيش ضم القـاف فيهـا عن السيرافى ، انظر شـرحه للمفصـل : ۶ / ۱۳۷ ، وقـال ابن منظور : «وزاد سـيبويه قنفخر» اللسان (قفخر) وذكر سيبويه الضم والكسـر فى القاف انظر الكتاب : ۴ / ۲۹۷ ، ۴ / ۳۲۴ ، ونص الجـاربردى على ضم القاف فى قنفخر ، انظر شرحه للشافيه : ۳۳۶

۳- هو تفسير الجرمى والسيرافى ، انظر تهذيب اللغه : ۷ / ۶۳۱ ، والمحكم : ۵ / ۱۹۴ ، والصحاح (قفخر) وشرح الملوكى : ۱۸۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۳۷ ، واللسان (قفخر).

۴- انظر الكتـاب : ۴ / ۲۹۷ ، والصـحاح (كتل) وسفر السعاده : ۴۳۹ ، وشـرح الشافيه للجاربردى : ۳۳۵ - ۳۳۶ ، وسـقط من ط : «للقصير من الرجال».

۵- انظر المنصف : ۳ / ۲۰ ، وسفر السعاده : ۴۵۱ ، وسقط من ط : «لنوع من الشجر».

۶- فى ط : «نونه زائده وإلا أدى إلى ما ليس من أبنيتهم» ، وانظر تعليل السيرافى ص : ۵۹۸

۷- سقط من ط : «بفتح الباء».

۸- نصّ السـخاوى وابن منظور على فتـح الباء وضـمها فى كنهبل ، وهو بالفتـح شـجر أيضا ، انظر سـفر السـعاده : ۴۵۱ ، واللسان (كهبل)

۹- فى د : «إلى مثال ليس فى الأسماء».

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

قوله : «وبعد العين فی نحو : عذافر (۱)».

إلی حبارج (۲) ظاهر ، و «حزنبل» (۳) نونه زائده ، وإن لم یعرف له اشتقاق ، ولا یمکن أن یقال : إنّه لا نظیر له فی الأسماء لو کانت أصلیّه لمماثلته لسفرجل ، لأنّه قد کثر زیاده النون ثالثه فیما عرف اشتقاقه ، نحو : حبنطی (۴) ولو قیل : إنّها أصلیّه لم یکن بعیدا ، و «قرنفل» (۵) نونه زائده ، لما یؤدّی (۶) إلی مثال (۷) لیس فی الأسماء ، وهو فعلّل ، و «علّکد» (۸) إلی آخره ، ظاهر ، وقد وقع فی کتب اللّغه «شمّخز» بالزای (۹) والظّاهر أنّه الصّواب.

وبقی علیه «حفیتل» (۱۰) لشجر ، وبقی علیه «همّرش» ، وهو عند سیبویه من ذلک مضاعف العین ، فتکون زیادته واحده بعد العین (۱۱) وعند الأخفش أصله هنمرش (۱۲) فحروفه کلّها أصول ، مثل

۱- العذافر : العظیم الشدید من الإبل والعذافر : الأسد. الصحاح (عذفر) وانظر الکتاب : ۴ / ۳۲۲ وسفر السعاده : ۳۶۹ والممتع : ۱۱۴ ، ۱۴۷ وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۳

۲- هو ذکر الحبارى انظر المخصص : ۱ / ۱۵۸ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۱۳۶ ، ۷ / ۱۳۸ واللسان (حبرج).

۳- «الحزنبل : الحمقاء ، والحزنبل من الرجال : القصیر الموثّق الخلق». اللسان (حزبل) ، وانظر الأصول : ۳ / ۲۲۰

۴- فی ط : «له اشتقاق لا لعدم مماثله ، بل لکثره زیاده النون ثالثه فیما عرف اشتقاقه نحو حبنطی». عباره مضطربه. «الحبنطی : الممتلئ من غضب أو بطنه» السیرافی : ۶۳۶

۵- «القرنفل : شجر هندیّ لیس من نبات أرض العرب». اللسان (قرنفل). وانظر سر الصناعه : ۱۶۹ ، وسفر السعاده : ۴۲۸

۶- فی د : «لما أنّه یؤدی».

۷- فی ط : «ما».

۸- «العلکد والعلّکد : الغلیظ الشدید العنق والظهر من الإبل وغیرها» اللسان (علکد). وذکر فی الکتاب : ۴ / ۲۹۸ بلفظ «العلکد» ، وانظر الأصول : ۳ / ۲۲۱ ، والقاموس (علکد).

۹- بعدها فی ط : «المعجمه» ، وفی الکتاب : ۴ / ۲۹۸ (هارون) و ۲ / ۳۳۹ (بولاق) وکتاب العین : ۴ / ۳۲۳ والمفصل : ۲۴۳ ، وسفر السعاده : ۳۲۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۳۸ «شمخر» بالراء ، «الشّمّخر من الرجال : الجسیم». اللسان (شمخر) وفی دیوان رؤبه : ۶۴ والإبدال لأبی الطیب : ۲ / ۲۲۳ والتاج شمخز بالزای ، و «الشمخز بضم الشین وکسرها وشدّ المیم : الطامح النظر والضخم من الإبل والناس» القاموس (شمخز) وأهمل الجوهری (شمخز)

۱۰- فی السیرافی : ۶۴۴ : «حفیثل» ، وفی الکتاب : ۴ / ۲۶۷ ، وسفر السعاده : ۲۲۸ ، والقاموس (حفل) والممتع : ۱۱۹ : «حفیلل».

۱۱- انظر الکتاب : ۴ / ۲۹۸ ، والهمّرش : العجوز الکبیره. الصحاح (همرش).

۱۲- فی ط : «همرش» ، تحریف. قال بهذا سیبویه قبل الأخفش ، وعدّ ابن جنی همّرش خماسیا ومیمه الأولی نونا ، انظر الکتاب : ۴ / ۳۳۰ ، والخصائص : ۲ / ۶۰ ، والممتع : ۲۹۶ - ۲۹۸ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۴۳

جحمرش ، فلا يكون من هذا الفصل ، و «نخورش» واوه زائده ، يقال : جرو نخورش ، أى : كبير (۱)

«وبعد اللّام الأولى» إلى آخره.

ظاهر ، وبقى عليه قرناس ، وهو ما شخص من الجبل ، والآله التى يلفّ عليها ما يغزل (۲) / و «زمرّد» (۳)

«وبعد اللّام الأخيره».

ظاهر أيضا ، وبقى عليه هندبى [بكسر الدّال](۴) بمعنى هندباء [بفتحها](۵)

قوله : «والزّيادتان المفترقتان فى نحو : حبوكرى (۶) وخيتعور (۷)».

ظاهر ، و «منجنون» (۸) وقع فى هذا الفصل وليس هو موضعه (۹) لأنّه ليس من الرّباعىّ ، وليس فيه زيادتان مفترقتان ، لأنّك إن قدّرت الميم أصليّه - وهو الصحيح - فنونه الأولى والواو والنون الأخيره زوائد ، فيكون ثلاثيّا ، وليس فيه زيادتان مفترقتان (۱۰) وإن قدّرت الميم زائده كان غير

۱- انظر سفر السعاده : ۴۸۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۶۴ ، والممتع : ۹۴ ، ۲۹۷ - ۲۹۸

۲- القرناس بكسر القاف وضمّها : شبيه الأنف يتقدّم فى الجبل وهو أيضا شىء يلفّ عليه الصّوف والقطن ثمّ يغزل ، انظر الصحاح (قرنس) وسفر السعاده : ۴۲۸ واللسان (قرنس).

۳- هو الزّبرجد. انظر اللسان (زبرجد).

۴- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال الفيروزآبادى : «والهندبا بكسر الهاء وفتح الدال وقد تكسر مقصوره وتمدّ : بقله». القاموس (الهندب) وانظر إصلاح المنطق : ۱۸۳ ، والممتع : ۱۶۱

۶- الحبوكرى : الداهيه ، وله معان أخرى ، انظر الصحاح (حبكر) وسفر السعاده : ۲۲۱

۷- من معانيها : الداهيه ، وكلّ شىء لا يدوم ، انظر الصحاح (ختعر) وسفر السعاده : ۲۵۵

۸- هى الدّولاب التى يستقى عليها ، انظر : المنصف : ۳ / ۲۴ ، وسفر السعاده : ۴۸۰ ، واللسان (منجنون)

۹- اعترض ابن يعيش أيضا على الزمخشرى فى وضعه هذا البناء فى هذا الفصل ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۰.

۱۰- ذكر سيبويه فى وزن «منجنون» وجهين أحدهما : أنّه فنعلول والآخر أنه : فعللول ، ونقلهما عنه ابن يعيش ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۹۲ ، ۴ / ۳۰۹ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۱ ۹ / ۱۵۲ وشرح الملوكى : ۱۵۶ - ۱۵۷ وانظر أيضا شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۵۴

مستقیم (۱) لأنّه یؤدّی إن قدرّت النّون زائده أیضا أو أصلا أیضا إلی مثال لیس فی الأسماء ، وهو مفعلول أو منفعول ، ویکون بعد ذلک ثلاثیًا ، وفیه زیادتان مجتمعتان ، والظّاهر أنّه تصحیف لمنجنیق ، فإنّه من هذا الفصل ، وهو بمعنی منجنون ، وموافق له فی أکثر الحروف ، فغلط به لموافقته له فی الحروف والمعنی (۲)

و «منجنیق» عند سیبویه فنعلیل (۳) فالنّون الأولی زائده ، والیاء (۴) زائده ، والمیم والجیم والنّون الثانیه والقاف أصول ، فهو رباعیّ فیه زیادتان مفترقتان ، وإنّما حکم بزیاده النون لقولهم : مجانیق ، فحکم بأصاله المیم لئلّا یجمع بین زیادتین فی أوّل اسم لیس بجار علی الفعل ، ولئلّا یؤدّی إلی مثال لیس فی الأسماء ، وفنعلیل کخندریس (۵) وبعض النحویّین یزعم أنّ المیم والنّون زائدتان لقول بعض العرب : «جنقناهم» (۶) إذا رموهم بالمنجنیق فأدّی الاشتقاق إلی زیادتهما ، وما أدّی إلیه الاشتقاق حکم به ، وإن أدّی إلی مثال لیس (۷) فی الأسماء.

و «کنابیل» اسم موضع (۸) ووقع منصرفا ، والأولی أن لا یصرف (۹) و «جحنبار» ، النّون

۱- انظر تعلیل ابن بری کون المیم أصلیه فی اللسان (منجنون).

۲- «المنجنیق بفتح المیم وکسرها : القذّاف التی ترمی بها الحجاره ... وهی مؤنثه» اللسان (مجنق) وهی معربه ، انظر المنصف : ۳ / ۲۴ ، والمعرب : ۳۰۵ وسفر السعاده : ۴۷۷ - ۴۸۰

۳- وعند أکثرهم ، انظر الکتاب : ۴ / ۲۹۳ ، ۴ / ۳۰۹ ، والمقتضب : ۱ / ۵۹ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۷ وسفر السعاده : ۴۷۷ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۳۱ - ۳۳۳

۴- فی د : «والواو». تحریف ، وحکی الفراء «منجنوق» بالواو ، انظر المعرب : ۳۰۷ ، والقاموس : (المنجنیق).

۵- هی الخمره القدیمه ، معربه ، والأکثر علی أنّ النون فی «خندریس» أصلیه. وعلیه سیبویه وابن السراج وابن عصفور والرضی ، وبعضهم یقول : النون زائده. انظر الکتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والأصول : ۳ / ۲۲۲ ، ۳ / ۲۳۶ ، والمعرب : ۱۲۴ - ۱۲۵ ، والممتع : ۱۶۳ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۵۵ ، وشرحها للجاربردی : ۴۶

۶- حکاه الفراء وذکر الرضی أنّ کون «منجنیق» علی منفعیل لشبهه «جنقونا» مذهب المتقدمین ، وهو مذهب ابن درید ، انظر جمهره اللغه : ۲ / ۱۱۰ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۶ - ۱۴۷ ، والمخصص : ۱۰ / ۱۰۰ ، والممتع : ۲۵۳ - ۲۵۵ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۵۰ ، وشرحها للجاربردی : ۳۳۱

۷- فی ط : «مثال ما لیس ....».

۸- انظر معجم البلدان (کنابیل).

۹- وزنه فعالیل عند سیبویه : ۴ / ۲۹۴ وابن السراج فی الأصول : ۳ / ۲۷۱ ، وابن عصفور فی الممتع : ۱۵۵ ، وورد فی سفر السعاده : ۴۵۰ کنأبیل مهموزا وجزم الرضی أنّه بالألف انظر شرح الشافیه له : ۲ / ۳۶۳ ، وشرحها للجاربردی : ۳۴۲

والألف زائدتان ، وهو الضّخم (۱)

قوله : «وأمّا (۲) المجتمعتان» إلى آخره.

فظاهر ، و «حندمان» بالدّال والذّال المكسوره ، وهو اسم قبيله (۳) والأولى أن لا يصرف ، ووقع فى أمثله السيرافى بالألف واللّام ، وليس بجيّد (۴)

وبقى عليه «عرقصان» لغه فى «عرنقصان» (۵) وهى دابّه (۶)

«والثّلاث فى نحو : عبوثران (۷) وعرنقصان (۸) وجخادباء (۹) وبرناساء (۱۰) وعقربّان (۱۱)».

وأمّا (۱۲) الخماسىّ فخندريس عنده (۱۳) فعلليل ، وهو وزن لم يثبت ، فالأولى أن يكون

۱- كذا فى اللسان (جحنبر) وانظر الكتاب : ۴ / ۲۹۵ والأصول : ۳ / ۲۱۸ وسفر السعاده : ۱۹۷

۲- سقط من المفصل : ۲۴۳ «أما».

۳- فى الكتاب : ۴ / ۲۹۶ (هارون) و ۲ / ۳۳۸ (بولاق) والأصول : ۳ / ۲۱۹ بالذال المعجمه ، وقال الزبيدى : «وقد وجد فى كتاب سيبويه بالدال المهمله مضبوطا» التاج (حندم ، حنذم) ، وذكره ابن منظور بالدال والذال فى اللسان (حندم ، حنذم) ، واقتصر الفيروزآبادى على الذال فى القاموس (الحنذمان) ، وفى المحكم : ۴ / ۵۳ ، وسفر السعاده : ۲۳۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۲ ، بغير المعجمه.

۴- مثّل به ابن السراج وابن يعيش محلى بالألف واللام ، انظر الأصول : ۳ / ۲۱۹ وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۴۲

۵- انظر اللغات فيه فى الكتاب : ۴ / ۲۸۹ ، ۴ / ۲۹۳ ، والأصول : ۳ / ۱۸۴ ، ۳ / ۲۱۸ ، وسر الصناعه : ۴۳۹

۶- كذا فى اللسان (عرقص). وفسره السخاوى وغيره بأنه نبات ، انظر سفر السعاده : ۳۷۲

۷- هو نبت طيب الريح ، انظر الصحاح (عبثر) وسفر السعاده : ۳۶۴

۸- فى المفصل : ۲۴۳ وشرحه لابن يعيش : ۶ / ۱۴۲ ، والكتاب : ۴ / ۲۹۳ وسر الصناعه : ۴۳۹ ، والخصائص : ۳ / ۹۶ وسفر السعاده : ۳۷۲ : «عريقصان» ، وفسره الجرمى بأنه دابه. انظر سفر السعاده : ۳۷۲ ، وفى اللسان (عرقص): «والعريقصاء والعرنقصان والعرقصان : نبت».

۹- بعدها فى د : «للناقه العظيمه». «الجخادباء : الجخادب ، والجخادب : الضخم الغليظ من الرّجال والجمال». اللسان (جخدب). وانظر سفر السعاده : ۱۹۷

۱۰- فى المفصل : ۲۴۳ «وبرنساء». البرنساء والبرناساء : الخلق وأصله بالنبطيه ابن الإنسان ، انظر إصلاح المنطق : ۳۹۱ ، وجمهره اللغه : ۱ / ۲۵۵ ، والمعرب : ۴۵ وسفر السعاده : ۱۶۵ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۴۱ ، وجاء بعد «برناساء» فى د : «للناس».

۱۱- بعدها فى د : «للذكر من العقارب». وانظر اللسان (عقرب) ، وسفر السعاده : ۳۷۳

۱۲- فى د : «قوله : وأما» والكلام لابن الحاجب.

١٣- أى عند الزمخشرى.

فنعليلا ، ولذلك حكم بمنجنيق أن يكون فنعليلا ، وقال بعض الناس : النون أصليّه (۱) نظرا إلى أنّه لم يثبت / عنده زياده النّون فى الرّباعىّ ثانيه ، فحكم على النّون بالأصاله ، وهو الذى اختاره بأنّه خماسىّ وأنّ زيادته واحده ، فوجب أن تكون نونه أصليّه ، و «خزعبيل» (۲) واضح ، و «عضرفوط» (۳) واوه زائده ، وإنّما حكم بأنّ «منجنون» ليس مثل عضرفوط لأنّ نونه الأخيره لا بدّ أن تكون زائده ، فوجب أن لا يكون مثل عضرفوط ، فلذلك قيل ثمّه : لئلّا يؤدّى إلى بناء ليس فى الأسماء (۴)

و «يستعور» (۵) مثل عضرفوط ، لئلّا يؤدّى إلى مثال ليس فى الأسماء من غير مرجّح ، إذ «يفعلول» ليس من أبنيتهم (۶) وإذا جعلت الياء أصليّه كان مثل عضرفوط ، فلم يؤدّ إلّا إلى أمثلتهم ، فكان الأولى.

و «قرطبوس» (۷) ظاهر ، و «قبعثرى» منوّن لأنّ ألفه ليست للتأنيث لأنّك تقول : جمل قبعثرى أى : شديد (۸) ولأنّ ألف التأنيث لا تلحق مثل هذا الوزن ، فوجب صرفه ، وليست للإلحاق أيضا ، لأنّها لو كانت للإلحاق والخمسه التى قبلها أصول لوجب أن يكون ثمّه ملحق به هو على ستّه أحرف أصول ، وليس بموجود فى كلامهم. والله أعلم.

۱- أكثر النحويين على أنّ النون فى خندريس أصليه ، وهو مذهب سيبويه وابن السراج والرضى ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والأصول : ۳ / ۲۲۲ ، ۳ / ۲۳۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۵۵ ، وذكر الجاربردى أنّ بعضهم يقول بزياده النون فى شرح الشافيه : ۴۶

۲- الخزعبيل : الباطل ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والمخصص : ۱۳ / ۷۷ ، وسفر السعاده : ۲۵۲ ، واللسان (خزعبل) ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۵

۳- «العضرفوط : دويبه ناعمه بيضاء» اللسان (عضرفط). وانظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والمنصف : ۳ / ۱۲ ، والمخصص : ۸ / ۹۱.

۴- انظر ما سلف : ورقه : ۱۷۸ أ.

۵- من معانيه : الباطل ، وشجر ، وبلد بالحجاز ، انظر المنصف : ۳ / ۲۳ - ۲۴ ، وسفر السعاده : ۵۲۵ ، ومعجم البلدان (اليستعور).

۶- وزن «يستعور» فعللول ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۰۳ ، والأصول لابن السراج : ۳ / ۲۳۵ ، والمنصف : ۱ / ۱۴۵ ، والخصائص : ۳ / ۲۱۵

۷- «القرطبوس : الداهيه بفتح القاف ، والقرطبوس بكسرها : الناقه العظيمه» اللسان (قرطبس). وانظر سفر السعاده : ۴۲۶

۸- هو قول أبى زيد ، انظر المنصف : ۱ / ۵۱ ، ۳ / ۱۲ ، وسر الصناعه : ۶۹۴ ، وتهذيب اللغه : ۳ / ۳۶۸ ، والمحكم : ۲ / ۳۲۹

«فصل (١) : فالزّياده الواحده قبل الفاء فى نحو :

أجدل وإثمد وإصبع وأصبع وأبلم».

وهو خوص المقل (٢) ، وأكلب ، و «تنضب» ، وهو شجر تعمل منه القسىّ (٣) ، و «تدرأ» وهو المدافعه فى حرب أو خصومه (٤) ، و «تتفل» وهو الثعلب ، والأنثى تتفله ، ويقال : تتفل وتتفل وتتفل (٥) ، فأمّا تتفل وتتفل فيغنى عنهما تنضب وتدرأ ، وينبغى أن يضبط على الوجهين الباقيين ليحصل المثالان ، و «تحلئ» ، وهو ما حلئ من الأديم ، أى : قشر أو بشر (٦) ، و «يرمع» ، وهو حجر رخو (٧) يتفتّت إذا فرك (٨) ، و «مقتل» و «منبر» و «مجلس» و «منخل» و «مصحف» و «منخر» ، وكسر الميم فيه للإتباع ، قال سيبويه : «منتن» و «مغيره» كسروا الميم فيهما للإتباع (٩) ، والأصل الضّمّ ، وكذلك «منخر» ، و «هبلع» ، وهو الشديد البلع ، وغير الأخفش يجعله من الرّباعىّ كدرهم (١٠).

بقى عليه «يعفر» اسم علم ، والضّمّه للإتباع ككسره منخر (١١) ، فإن أجيب بأنّه علم منقول عن فعل فلا مدخل له فى أوزان الأسماء ، كتغلب ويشكر فهو مستقيم لو سلم من ضمّ الياء ، فأمّا بعد ضمّ يائه فهو أشبه بالمرتجل ، فلا وجه لإسقاطه.

١- عاد ابن الحاجب ليتكلم على أبنيه الثلاثى والرباعى والخماسى مره أخرى.

٢- قال الجوهرى : «الأبلم : خوص المقل ، وفيه ثلاث لغات : أبلم وأبلم وإبلم ، والواحده بالهاء» الصحاح (بلم) ، انظر المنصف : ٣ / ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ١١٦

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ أ

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ أ

٥- انظر ما سلف ورقه ١٧٤ أ، وسفر السعاده : ١٧٢

٦- كذا فى السيرافى : ٦٤٩ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٤ ب

٧- فى د : «حجر بيض رخو».

٨- كذا فى السيرافى : ٦٢٧ ، وانظر السيرافى أيضا : ٦٤٢ ، وما سلف ورقه : ١٧٤ ب

٩- انظر الكتاب : ٤ / ٢٧٣ ، والأصول : ٣ / ١٠٥ ، ٣ / ٢٠٨ ، ٣ / ٢٣٧ ، والسيرافى : ٢٣٨ ، ٦٥٢.

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ ب

١١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٤ ب

«فصل : وما بين الفاء والعين فى نحو : كاهل وخاتم وشأمل».

الشّأمل والشّمأل والشّمال من الرّيح (۱) و «ضيغم» ، وهو من نعوت الأسد (۲) و «قنبر» (۳) و «جندب» ، يقال : جندب وجندب وجندب (۴) / فأمّا جندب فمعه عنه (۵) قنبر ، فينبغى أن يضبط على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان ، و «عنسل» ، وهو السّريع (۶) و «عوسج» (۷)

بقى عليه «حيفس» ، وهو القصير (۸) و «دملص» ، وهو البرّاق بمعنى دلامص ، يقال : دلامص ودمالص ودلمص ودملص بمعنى واحد (۹) وآجر [بالتخفيف](۱۰) بمعنى آجرّ [بالتثقيل](۱۱) ، وهو أعجمىّ معرّب (۱۲).

۱- الشّأمل والشّمأل : ريح الشّمال. انظر ما سلف ورقه : ۱۷۴ ب

۲- كذا فى السيرافى : ۶۴۳ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۴ ب

۳- هو طائر يشبه الحمّره ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۴ ب

۴- انظر اللغات فى جندب فيما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۵- فى ط : «فمغنيه عنه» ، ولعل ابن الحاجب أعاد الضمير فى قوله «فمعه» إلى الأخفش والضمير فى «عنه» إلى جندب ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۷- شجر من شجر الشوك. وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۹- انظر سفر السعاده : ۲۷۳ ، وما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۱۰- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر سفر السعاده : ۳۳ - ۳۴

۱۱- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر سفر السعاده : ۳۳ - ۳۴

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

«فصل : وما بين العين واللّام فى نحو :

شمأل وغزال وحمار وغلام وبعير وعثير».

هو الغبار (۱) و «عليب» ، وهو اسم واد (۲) والصّواب صرفه ، و «عرند» ، وهو الشّديد ، ويقال : عردّ (۳) و «قعود» و «جدول» ، و «خروع» ، وهو ما لان من الشّجر (۴) و «سدوس» ، وهو ضرب من الطّيالسه الخضر بالضّمّ (۵) والقبيله (۶) بالفتح ، والأصمعىّ (۷) يعكس ، وقال ابن حبيب (۸) سدوس بن أصمع من نبهان (۹) بالضّمّ ، و «سلّم» و «قنّب» ، بقى عليه «دلمص» و «حمّص» ، و «تبّع» لغه فى «تبّع» (۱۰).

۱- أى : عثير ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۲- هو واد فى تهامه ، انظر السيرافى : ۶۴۵ ، وسفر السعاده : ۳۸۶ ، ومعجم البلدان (عليب).

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۴- كذا فى السيرافى : ۶۵۳ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ

۵- سقط من د. ط : «بالضم». انظر السيرافى : ۶۵۴ ، وسفر السعاده : ۲۹۹

۶- فى د : «والكثيره». تحريف.

۷- أى : يقول : القبيله سدوس بالضم ، كذا قال السيرافى : ۶۵۴ ، وانظر التنبيهات : ۳۱۹ ووافق ابن السكيت الأصمعى انظر إصلاح المنطق : ۳۳۳

۸- هو محمد بن حبيب.

۹- عباره السيرافى : «وقال ابن حبيب كلّ ما فى العرب سدوس بالفتح إلا سدوس بن أصمع بن نبهان» ، ۶۴۵ - ۶۴۶ ، وانظر الاشتقاق : ۳۹۵ ، وسفر السعاده : ۲۹۹ - ۳۰۰.

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

«فصل : وما بعد اللّام فی نحو : علقی»

وهو نبت ، ینوّن ولا ینوّن (۱) و «معزی» ، و «بهمی» ، وهو شوک ، والواحد والجمیع سواء ، وألفه للتأنیث (۲) وقیل : للإلحاق ، فواحده بهماه (۳) وسلمی وذکری وحبلی ودقری ، وهی روضه بالیمامه (۴) وقال الجرمیّ : دقری ونملی وصوری میاه قرب (۵) المدینه (۶) و «شعبی» ، وهو اسم بلد (۷) و «رعشن» ، وهو المرتعش (۸) و «فرسن» ، وهو مقدّم خفّ البعیر ، من «فرسه» إذا دقّه (۹) و «بلغن» وهو البلاغه (۱۰) ، و «قردد» ، وهو الأرض المستویه (۱۱) ، و «شربب» ، وهو شجر واسم موضع (۱۲) و «عندد» ، یقال : ما لی عنه عندد أی : بدّ (۱۳) و «رمدد» ، یقال : رماد رمدد أی : أتی علیه الدّهر وحال عن حاله (۱۴) و «معدّ» ، وهو موضع رجل الفارس من الدّابّه إذا رکب (۱۵) واسم قبیله ، میمه أصلیّه بدلیل قولهم : تمعدد إذا تشبّه بمعدّ بن عدنان فی خشونه العیش ، والمیم لا تزاد فی الفعل ، وتمدرع وتمسکن قلیل شاذّ ، والفصیح تسکّن وتدرّع (۱۶) وأیضا فإنّه یقال : معدّ إذا عدا ، فهو أشبه

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۲- کذا فی السیرافی : ۶۳۱ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۳- انظر فی ذلک المقتضب : ۳ / ۳۸۵ ، وسفر السعاده : ۱۶۹ - ۱۷۰.

۴- کذا قال السیرافی : ۶۳۱ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۵- فی د : «عند».

۶- کذا نقل السیرافی وابن جنی والسخاوی وياقوت عن الجرمی ، انظر : السیرافی : ۶۳۱ ، والمنصف : ۳ / ۵۹ ، وسفر السعاده : ۳۳۰ ، ۴۹۱ ، ومعجم البلدان (صوری) (نملی).

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۴- حکی الجوهری مثل هذا فی الصحاح (رمد) وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ.

۱۶- تمفعل قلیل فی کلامهم ، ومسکین مشتق من تسکّن وهو أفصح من تمسکن لأنه القیاس ، انظر : الکتاب : ۴ / ۳۰۸ ، والمنصف : ۱ / ۱۲۹ - ۱۳۰ ، ۳ / ۲۰ ، وسفر السعاده : ۱۸۳ - ۱۸۴ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۳۱۰ - ۳۱۱.

أن يشتقّ منه معد (۱) لأنّه موضع رجل الفارس الذی یبعثها علی العدو من أن یجعل من عدّ یعدّ (۲) و «خدبّ» ، وهو الضّخم الشّدید (۳) و «جبنّ» بالتشدید ویجوز تخفیفه (۴) و «فلزّ» ، وهو خبث الفضّه [والذّهب](۵) بقی علیه «ضهیأ» بغیر مدّ بمعنی ضهیاء ممدودا (۶) و «زرقم» وهو الأزرق (۷) و «دلقم» ، وهی الناقه المسنّه ، والمیم زائده ، من الدّلق (۸) وهو سرعه الخروج لأنّ لسانها یندلق لعدم أسنانها (۹) و «درّج» / جمع درّجه لغه فی درّاجه (۱۰) و «شجعم» ، وهو الشّجاع ، وهو عند غیر سیبویه فعلم (۱۱) ذکره سیبویه مع سلهب (۱۲) وخلجم (۱۳)

۱- سقط من ط : «معد».

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۵- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. قال ابن منظور : «والفلزّ أیضا بالکسر وتشدید الزای : خبث ما أذیب من الذهب والفضّه والحدید ..». اللسان (فلز). وانظر سفر السعاده : ۴۱۸ ، وما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۸- فی ط : «والدلق».

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۲- هو الطویل ، انظر سفر السعاده : ۳۰۵ ، واللسان (سلهب).

۱۳- هو الجسیم العظیم. اللسان (خلجم).

«فصل : والزّيادتان المفترقتان بينهما الفاء فى نحو : أدابر»

لم يفسّره غير الجرمىّ (١) فقال : الذى يقطع صله رحمه ويدبر عنها ، فعلى هذا يكون مصروفا ، وقال السّيرافى : غير مستنكر أن يكون اسم موضع (٢) فعلى هذا يجوز أن لا (٣) يصرف ، و «أجادل» ، وهو أجدل للصّقر ، و «ألنجج» ، وهو العود [يتبخّر به](٤) وجاء يلنجج وألنجوج ويلنجوج (٥) و «ألندد» للألدّ ، وهو الشّديد الخصومه (٦) و «مقاتل» و «مساجد» و «تناضب» جمع تنضب ، وهو شجر يعمل منه القسىّ (٧) و «يرامع» ، وهو جمع يرمع ، وهو حجر رخو يتفتّت إذا فرك (٨)

١- قوله : «غير الجرمى» غير دقيق ، فقد فسره أبو عبيده بأنه لا يقبل قول أحد ، انظر تفسير الجرمى وأبى عبيده فى السيرافى : ٦١٠ - ٦١١ ، وحكى السخاوى وابن منظور التفسيرين غير منسوبين ، انظر سفر السعاده : ٤٠ ، واللسان (دبر) ، وما سلف ورقه : ١٧٥ ب

٢- انظر السيرافى : ٦١١

٣- سقط من ط : «لا». خطأ.

٤- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر اللسان (لجج).

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٥ ب

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٥ ب

٧- كذا قال السيرافى : ٦٢٦ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٣ ب

٨- كذا قال السيرافى : ٦٢٧ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٤ ب

«فصل : وبينهما العين فى نحو : عاقول»

وهو الموضع الذى إذا كانت فيه معاطف (۱) و «ساباط (۲) وطومار (۳) وخيتام» ، ويقال : خيتام وخاتام للخاتم (۴) و «ديماس» ، وهو السّرب (۵) بكسر الدّال وفتحها ، وينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، و «توراب» وهو التّراب (۶) و «قيصوم» وهو نبت (۷) بقى عليه «قنعاس» ، وهو الشّديد من الإبل (۸)

«وبينهما اللّام فى نحو : قصيرى وقرنبى».

وهى دويبّه من الحشرات (۹) مصروفه ، و «الجلندى» اسم ملك كان بعمان ، وجاء بضمّ اللّام (۱۰) ، فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، ووقع فى المفصّل بلام التعريف ، والصواب إسقاطها (۱۱) و «بلنصى» جمع بلصوص على غير قياس ، وهو طائر (۱۲) و «حبارى» وهو طائر (۱۳) و «خفيدد» ، وهو السّريع (۱۴) و «جرنبه» (۱۵).

۱- كذا فسره السيرافى : ۶۱۸ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۳۸ أمن الأصل.

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۳۸ أمن الأصل.

۴- انظر هذه اللغات فى السيرافى : ۴۱۹ ، ۶۱۹

۵- سقط من د : «وهو السّرب». والسّرب : الطريق. انظر السيرافى : ۶۲۶ ، ۶۳۵ ، وسفر السعاده : ۲۷۷ - ۲۷۸

۶- انظر السيرافى : ۶۳۵ ، وسفر السعاده : ۱۸۵ - ۱۸۶

۷- انظر السيرافى : ۶۴۳

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ ب

۱۳- سقط من ط : «وحبارى وهو طائر» ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۱۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۱۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

وبقی علیه «سمّهی» للباطل (۱) و «صحار» و «صحاری» (۲) و «علودّ» للشدید (۳) و «حبونن» اسم واد (۴).

ص: ۶۷۷

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ، وجاء بعد کلمه «واد» فی د : «قال الجرمیّ : کأنّهم زادوا الواو علی حبنن کما زادوها علی حبکر حین قالوا : حبوکر» ، والحبوکر : رمل یضل فیه السالک ، والحبوکر : الداهیه. الصحاح (حبکر).

«فصل : وبينهما الفاء والعين فى نحو : إعصارّ»

وهى الرّيح الشديده ، وقيل : وفيها نار (۱) ، و «إخريط» (۲) ، و «أسلوب» وهو الطّريق ، ويقال للمتكبّر : «أنفه فى أسلوب» (۳) ، قال (۴) :

أنوفهم ملفخر فى أسلوب

وشعر الأستاه بالجبوب

أى : فى ظاهر الأرض ، و «إدرون» وهو الوسخ ، ويستعمل فى الأصل الرّدىء (۵).

«ومفتاح ومضروب ومنديل ومغرود».

والمغرود والمعلوق : ضرب من الكمأه (۶) ، والمغثور والمغفور : الصّمغ وليس فى الكلام غيرها (۷) ، و «تمثال» (۸) و «ترداد» (۹) و «يربوع» (۱۰) و «يعضيد» ، وهو شجر (۱۱) ، و «تنبيت» ، وهو ما ينبت على الأرض (۱۲) ، قال رؤبه (۱۳) :

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۲- هو ضرب من الشجر ، انظر سفر السعاده : ۴۰ ، واللسان (خرط).

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ أ

۴- تقدّم الرجز ورقه : ۱۷۶ أ

۵- كذا فى السيرافى : ۶۱۱ وانظر سفر السعاده : ۴۰ وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۵۶ ، ۱ / ۶۱

۶- قوله : «ضرب من الكمأه» تفسير للمغرود ، انظر إصلاح المنطق : ۲۲۲ ، والمسائل البصريات : ۸۰۵ ، والسيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۴۶۸ ، والمعلوق : واحد من المعاليق وهو المعلاق ، انظر إصلاح المنطق : ۲۲۲ ، والسيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۴۶۸

۷- المغثور لغه فى المغفور ، انظر إصلاح المنطق : ۲۲۲ ، والسيرافى : ۶۵۲ ، وسفر السعاده : ۴۶۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۸۷ ، والممتع : ۱۰۸ ، ۲۴۸ ، واللسان (عثر)

۸- التّمثال : الصوره والجمع التماثيل الصحاح (مثل)

۹- انظر الممتع : ۱۰۹

۱۰- هى دابه ، والأنثى بالهاء. السيرافى : ۶۲۶ واللسان (ربع).

۱۱- كذا فى السيرافى : ۶۴۳ ، وانظر سفر السعاده : ۵۲۶ ، والممتع : ۱۱۰

۱۲- كذا فى السيرافى : ۶۴۹ ، وانظر سفر السعاده : ۱۸۳ ، واللسان (نبت)

۱۳- ديوانه : ۲۵ ، وجمهره اللغه : ۱ / ۱۹۸ ، وورد هذا البيت فى ديوان العجاج : ۲ / ۱۸۳ ، وانظر تخريج الأرجوزه التى جاء فيها

ثمه.

صحراء لم ينبت بها تنبيت

.....

وعن ابن (١) دريد كسر التاء (٢) ، / فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، ولو قدّرنا أنّ الكسره للإتباع لأنّه قد ذكر مفعلا ومثّله بمنخر والكسر للإتباع ، و «تذنوب» (٣) ، وهى البسره إذا أرطبت من أسفلها ولم تبلغ النّصف (٤) ، و «تنوّط» ، وهو طائر يعلق بيضه فى أغصان الشّجر ، فسمّى تنوّطا ، من «نطت الشّىء بالشىء» ، ونوّطته إذا علّقته به (٥) ، ووقع فى المفصّل «تنوّط» على مثال «تبشّر» ، وليس بمستقيم لثلاثه أوجه :

منها : أنّه لا تعرف فيه هذا اللغه.

ومنها : ما يلزم من سقوط مثال تفعّل.

ومنها : لزوم التكرار من غير فائده.

فالصّواب «تنوّط» ، وهو مصروف (٦) ، و «تبشّر» ، وهو طائر ، وجاء «تبشّر» ، فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان (٧) ، والصواب صرفه ، و «تهبّط» ، وهو اسم أرض ، ووقع فى المفّصّل مصروفا ، ووقع فى أبنيه السيرافى بالألف واللّام (٨) ، بقى عليه «أسروع» ، وهى دويّبه تكون فى الرّمل ، وتضمّ همزته فيكون كأسلوب ، ويسروع لغه فى أسروع ، وتفتح ياؤه فيكون كيربوع (٩) ، وتؤثور ، وهى حديده توسم بها الإبل (١٠).

١- سقط من د : «ابن». خطأ.

٢- انظر جمهره اللغه : ٣ / ٣٧٤ ، وحكى السيرافى هذه اللغه عن الدريدى وضعفها ، السيرافى : ٦٥٠

٣- فيه لغتان فتح التاء وضمّها ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٧١ ، وسفر السعاده : ١٨٠

٤- كذا فسره السيرافى : ٦٥٠

٥- كذا فسره السيرافى : ٦٥١ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٩- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

«فصل : وبينهما العين واللّام فى نحو (١) خيزلى»

وخوزلى وخيزرى وخوزرى لضرب من المشى فيه تبختر ، وخيزرى معناه معنى خيزلى (٢) ووقع فى المفصّل بالياء ، والصّواب أن يكون الخوزرى [بالواو](٣) وإلّا فقد كرّر المثال بلا فائده وأسقط فوعلى ، والحنطأو والحنطأوه : العظيم البطن ، وقيل : القصير (٤) النون والواو مزيدتان كزيادتهما فى كنتأو (٥) وهذا أحسن ما قيل فيه.

وبقى عليه كوألل ، وهو القصير ، وقال ابن دريد : كوألك بالكاف (٦)

١- سقط من المفصل : ٢٤١ : «نحو».

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٣- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٥- فيه لغتان بالتاء والثاء ، وهو العظيم اللحيه ، انظر السيرافى : ٦٤٧ ، والمنصف : ١ / ١٦٥ وسفر السعاده : ٤٥١

٦- بعدها فى ط : «وآجر أعجمى معرب» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

«فصل : وبينهما الفاء والعين فى نحو : أجفلى»

بمعنى جفلى للكثره ، يقال : دعا الجفلى إذا عمّ ولم يخصّ (١) وأترجّ (٢) وإرزبّ ، وهو الغليظ (٣) قال (٤)

إنّ لها مركّبا إرزبّا

كأنّه جبهه ذرّى حبّا

وبقى عليه «يهيرّ» ، وهو الباطل (٥) وتحلبه وتحلبه لما حلبت قبل أن (٦) يضربها الفحل [من الإبل](٧) وآجرّ ، وهو أعجمىّ معرّب (٨) وترعيّه بمعنى الرّاعى (٩) ويشدّد ياؤه (١٠) ، ومندبى ، وهو النّدب الخفيف فى الحاجه (١١).

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٦ أ

٦- فى د : «لما حل أن ...». تحريف.

٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د. وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب

٨- سقط من ط : «وآجر وهو أعجمى معرب» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٦ ب

٩- كذا فى السيرافى : ٦٥٠ ، وانظر سفر السعاده : ١٧٩

١٠- سقط من ط : «ياؤه».

١١- «مندبى كهندبى : خفيف فى الحاجه». القاموس (ندب) ، وانظر الأصول : ٣ / ٢٠٠

«فصل : والزّيادتان (۱) المجتمعتان قبل الفاء فى نحو :

منطلق ومسطيع».

وهو اسم فاعل من «اسطاع» بمعنى أطاع ، والسين زائده ملغاه ، فلذلك بقى ضمّ الميم على حاله (۲) ، و «مهراق» اسم مفعول من «أهراق» / بمعنى «أراق» ، زيدت فيه الهاء ، وكان أصله «أراق» ، قلبت الهمزه هاء فقيل : هراق ، ثمّ توهّم أصاله الهاء فزيدت الهمزه (۳) معها ، وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك (۴) ، و «إنقحل» بالقاف : المسنّ ، و «إنقحر» مثله (۵) ، وهو تكرير.

۱- سقط من المفصل : ۲۴۱ : الزيادتان.

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۳- سقط من ط من قوله : «هاء» إلى «الهمزه» خطأ.

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

«فصل : وما بعد الفاء (۱) فی نحو : حواجر»

وقع فی کتاب سیبویه التمثیل بحواجز بالزّای ، جمع حاجز (۲) وهو مثل الحوض ، ذکرهما فی الأسماء ، فیجوز أن یکون المصنّف جعل موضعها حواجر [بالراء](۳) ویجوز أن یکون تصحیفا ، و «غیالم» جمع غیلم وهی السّلحفاه أو المرأه الحسناء (۴) والعیلم بالعین المهمله : البئر الغزیره الماء (۵) وجنادب : جمع جندب (۶) ودواسر : للشدید الماضی (۷) وصیّهم وجاء مخفّفا : للقصیر وللّذی یرفع رأسه وللغلیظ (۸) وبقی علیه دمالص بمعنی دلامص وهو البرّاق (۹)

«وبین العین واللّام فی نحو : کلّاء».

وهو الموضع الذی یحبس فیه السّفن (۱۰) وخطّاف (۱۱) وحنّاء (۱۲) وجلواخ (۱۳) وهو النّهر العظیم ، وجریال : اسم للخمر (۱۴) وعصواد ، وهو موضع الحرب ، والفصیح کسر عینه ، وقال الجرمیّ : معناه الجلبه والصیّاح (۱۵) وهبیّخ ، وهو العظیم والصبیّ ، والأنثی هبیّخه (۱۶) وکدیون ،

۱- فی المفصل : ۲۴۱ «وبین الفاء والعین فی نحو حواجر».

۲- کذا فی الکتاب : ۴ / ۲۵۱ ، ووقع فی الکتاب : ۳ / ۶۱۴ «حاجر وحواجر» بالراء وذکره السیرافی بالزای وقال : «والحواجز ذکرها سیبویه فی الأسماء» : ۶۲۰ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۳- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۵- انظر السیرافی : ۶۲۶ ، والصحاح (علم) وسفر السعاده : ۳۹۴

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۷- کذا قال السیرافی : ۶۲۹ ، وانظر سفر السعاده : ۲۷۵ - ۲۷۶

۸- کذا قال السیرافی : ۶۴۴ ، وانظر سفر السعاده : ۳۳۱ ، وذکر سیبویه هذا البناء مخففا : ۴ / ۲۶۷

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۰- کذا قال السیرافی : ۶۳۳ وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۳- انظر السیرافی : ۶۲۸ ، وما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۵- کذا قال السیرافی : ۶۳۵ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

۱۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۶ ب

وهو دردىّ الزّيت (١) وبطّيخ ، وقبّيط ، وهو النّاطف (٢) ويقال : قبّاط (٣) وقيّام وصوّام ، وعقنقل ، وهو الجبل من الرّمل (۴) ، وعقنقل الضّبّ : كشيته ، وهى شحمته (۵) ، وعثوثل ، وهو العثولّ ، وهو المسترخى (۶) ، وعجّول ، وهو العجل ولد البقره (٧) ، وسبّوح (٨) [وهو الطّاهر فى صفات البارى تعالى](٩) ومرّيق ، وهو شبيه بالعصفر (١٠) وحطائط ، وهو الصغير ، كأنّه حطّ عن جرم الكبير (١١) ودلامص.

وبقى عليه زرارق ، جمع زرّق لطائر (١٢) وفرناس من نعوت الأسد (١٣) وعطوّد ، وهو السّفر البعيد (١۴) وتنّوم ، وهو نبت يقال : إنّه الشّهدانج (١۵)

١- كذا فى السيرافى : ۶۴۵ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب.

٢- «النطف : القطر». اللسان (نطف).

٣- انظر السيرافى : ۶۴۶ ، وسفر السعاده : ۴٢٠

۴- انظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب

۵- كذا قال السيرافى : ۶۴٧

۶- انظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب

٧- كذا قال السيرافى : ۶۵۶ ، وسقط من ط : «ولد البقره».

٨- انظر سفر السعاده : ٢٩۶

٩- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٠- انظر السيرافى : ۶۴۵ ، وسفر السعاده : ۴۶٠

١١- انظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب

١٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب

١۴- انظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب

١۵- كذا قال السيرافى : ۶۵۶ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧۶ ب

«فصل : وبعد اللّام فى نحو : ضهياء»

وهى أرض لا نبات بها ، والمرأه التى لا ينبت لها ثدى وأيضا التى لا تحيض ، وجاء ضهيأ مهموزا مقصورا (۱) ، وطرفاء : شجر ، واحده طرفه (۲) ، وقوباء (۳) وعلباء (۴) ورحضاء (۵) وسيراء ، وهو ضرب من ثياب الحرير (۶) ، وجنفاء : موضع (۷) ، وسعدان ، وهو نبت (۸) ، وكروان وكروان (۹) ، وسرحان ، وهو الذّئب والأسد أيضا (۱۰) ، لأنّ (۱۱) كروانا مثله ، وعثمان (۱۲) ، وظربان ، وهى دابّه منتنه الرّيح (۱۳) والسّبعان ، / وهو موضع (۱۴) والسّلطان (۱۵) وعرضنى ، وهى مشيه فى (۱۶) معارضه ، وجاء عرضنى ، وينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، وجاء فيه

۱- كذا قال السيرافى : ۶۱۷ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۵ أ، ۱۷۷ أ

۲- قال سيبويه : «وطرفاء للجميع وطرفاء واحده». الكتاب ۳ / ۵۹۶ ، وانظر السيرافى : ۶۳۳ ، والصحاح (طرف) ، وسفر السعاده : ۳۴۸

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۴- هى عصب العنق ، انظر الصحاح (علب) وسفر السعاده : ۳۸۱

۵- هو العرق من أثر الحمّى. اللسان (حرض). وانظر سفر السعاده : ۲۸۳

۶- كذا قال السيرافى : ۶۳۳ ، وانظر سفر السعاده : ۳۱۰

۷- انظر السيرافى : ۶۳۳ - ۶۳۴ ، وسفر السعاده : ۲۰۸ ، وجنفاء بالتحريك والمدّ : بلده من سواحل جزيره صقليه ، معجم البلدان (جنفاء).

۸- نبت له شوك ، انظر السيرافى : ۶۳۴ والصحاح (سعد) وسفر السعاده : ۳۰۲

۹- سقط من د : «وكروان» ، لعله يشير إلى ما نقله السخاوى عن بعض أهل اللغه من أنّ الذكر كروان بكسر الكاف وإسكان الراء ، والأنثى كروان بفتح الكاف والراء ، ولكنهم فرقوا بين المذكر والمؤنث بالهاء. انظر سفر السعاده : ۴۴۴ ، والقاموس (كرو).

۱۰- السرحان : الأسد فى لغه هذيل ، انظر السيرافى : ۶۲۳ - ۶۲۴ ، واللسان (سرح).

۱۱- فى ط : «إلا أن». تحريف.

۱۲- «العثمان : فرخ الحيّات». اللسان (عثم)

۱۳- كذا قال السيرافى : ۶۳۴ ، وانظر سفر السعاده : ۳۵۸

۱۴- انظر السيرافى : ۶۳۴ ، وسفر السعاده : ۲۹۸

۱۵- لغه فى السّلطان ، ولم يذكره غير سيبويه ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۶۰ ، وسفر السعاده : ۳۰۵ ، والممتع : ۱۲۴ ، «والسّلطان : قدره الملك». اللسان (سلط).

۱۶- سقط من ط : «فى».

العرضنى (١) [فينبغى أن يضبط](٢) ودفقّى ، وهو ضرب من السّير ، وجاء بكسر العين وفتحها (٣) فينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان ، وهبريه ، وهو الخزاز فى الرأس (٤) وسنبته ، سنبته من الدّهر : حين ، وسنبه مثله (٥) وقرنوه ، وهو نبت يدبغ به (٦) ، وعنصوه ، وهو النّبت المتفرّق (٧) ، وجبروت (٨) ، وفسطاط ، الفسطاط والفسطاط : الخيمه (٩) وجلباب ، وهو القميص (١٠) وحلتيت (١١) وصمحمح ، وهو الغليظ (١٢) والفرّاء يجعل صمحمحا مثل سفرجل (١٣) ويبطل عليه (١٤) بذر حرح ، إذ ليس فى الكلام مثل سفرجل ، وخروج اللّفظ عن أبنيه كلامهم أحد الأدلّه على زياده الحرف فيه ، وذرحرح ، وهى دويبّه ذات سمّ إذا أكلت فى طعام (١٥) واحده الذّراريح.

وبقى عليه بلصوص ، وهو طير ، وجمعه بلنصى (١٦) وكرديد (١٧) وهو جلّه التّمر (١٨) ،

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

٣- قال الفيروزآبادى : «ومشى الدّفقّى كرمكّى : أسرع ، والدّفقى وتفتح الفاء : الناقه السريعه». القاموس (دفق) وحكى ابن منظور اللغتين فى دفقى فى اللسان (دفق) وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٤- كذا قال السيرافى : ٦٢٩ ، وانظر سفر السعاده : ٤٩٥ ، وما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٩- انظر السيرافى : ٦٢٢ ، والمعرب : ٢٤٩

١٠- كذا قال السيرافى : ٦٢٢

١١- هو عود يجعل فى الملح ، انظر الصحاح (حلت) وسفر السعاده : ٢٢٩

١٢- انظر المنصف : ٣ / ٣٠ ، والصحاح (صمح) وسفر السعاده : ٣٢٤

١٣- انظر شرح الشافيه للرضى : ١ / ٦٣

١٤- سقط من ط : «ويبطل عليه». خطأ.

١٥- كذا قال السيرافى : ٦٢١ - ٦٢٢

١٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١٧- وردت فى الأصل. د. ط : «كردين». وما أثبته الصواب ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١٨- كذا قال السيرافى : ٦٤٦ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

ورعبوب : للناعمه البدن (۱) ، وعرضّی بمعنی عرضنی (۲) ، وحمصیص ، وهو نبت (۳) ، وتئفّه ، وفیه نظر ، یقال : جئتک علی تئفّه ذاک وتفئّه ذاک وإفّانه أی : بالقرب منه ، وقولهم : تفئّه یدلّ علی أنّ التاء أصلیّه ، فیکون من هذا الفصل ، وقولهم : «إفّان ذاک» یدلّ علی أنّ التاء زائده ، فیکون وزنه تفعله (۴) فلا یکون من هذا الفصل ، وتلّه ، وهی الحاجه (۵) قال ابن مقبل (۶)

یا حرّ أمست تلّات الصّبا ذهبت

فلست منها علی عین ولا أثر

۱- کذا قال السیرافی : ۶۲۳ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۲- سقط من ط : «بمعنی عرضنی». خطأ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۶- البیت فی دیوانه : ۷۳ ، ومقاییس اللغه : ۱ / ۳۵۱ ، والروایه فیهما : «تلیّات» والتلیّه : البقیه.

«فصل : والثلاث المفترقه فى نحو :

إهجيرى (١) ومخاريق (٢) وتماثيل (٣) ويرابيع»

جمع يربوع ، وهى دويبّه (٤) وبقى عليه أباطيل (٥)

«فصل : والمجتمعه قبل الفاء فى مستفعل»

بكسر العين وفتحها ، وينبغى أن يضبط عليهما ليحصل المثالان.

«فصل : وبعد العين فى نحو : سلاليم (٦) وقراويح (٧)»

وبقى عليه مرمريس (٨)

١- فى المفصل : ٢٤٢ : «هجيرى». وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- واحده مخراق ، وهو منديل يلّفّ ويضرب به ، انظر سفر السعاده : ٤٥٧ واللسان (خرق).

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٨٠ أ

٤- انظر ما سلف ورقه : ١٨٠ أ

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٧- جمع قرواح ، وهو الفضاء الذى لا ساتر فيه ، السيرافى : ٦٢٧ ، وانظر سفر السعاده : ٤٢٨

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

«فصل : وبعد اللّام فى نحو : صلّيان»

وهو نبت ، واللّام مشدّده ، والياء مخفّفه (١) وعنفوان ، وهو ابتداء الشّباب (٢) وعرفّان ، وهو المعرفه ، وقيل : الكرى (٣) كقوله (٤)

كفانى العرفّان الكرى وكفيته

كلاء الفلاه والنّعاس معانقه /

وتنفّان ، وهو أوّل الشّىء ، وقيل : النشاط (٥) وكبرياء ، وهو الكبر ، وسيمياء ، وهى العلامه ، ويقال : السّيما ، وهو وزن كبرياء (٦) فلا معنى لإعادته ، ومرحيّا ، وهو زجر عند الرّمى (٧) وبقى عليه جلبّان ، وهى بقله (٨) وحلبلاب (٩) وهو نبت ، وإجريّا بمعنى إهجيرى (١٠) ، ورغبوتى (١١) ، وبلهنيه ، وهو العيش الذى لا كدر فيه (١٢).

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٣- بعدها فى د : «أى المكارى» انظر الصحاح واللسان (كرا).

٤- هو الراعى النميرى ، والبيت فى ديوانه : ١٠٩ ، والسيرافى : ٦٣٩ ، وشرح الحماسه للمرزوقى : ٣٠٩ ، وسفر السعاده : ٣٧١ ، وفسر ثعلب «العرفان» فى البيت بأنه الرجل المعترف بالشىء الدالّ عليه. انظر سفر السعاده : ٣٧١ ، والتاج (عرف).

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٩- فى ط : «حلباب». تحريف. وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

١١- ويقال : رغبوت ، ومعناه : الرغبه. انظر السيرافى : ٦٤٢ ، وسفر السعاده : ٢٨٥

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

«فصل : وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحده فى نحو : أفعوان»

وهو الذّكر من الأفاعى (١) ، وإضحيان ، وهو المضىء (٢) ، وأرونان ، يقال : يوم أرونان أى : شديد (٣) ، قال النابغه (٤) :

فظلّ لنسوه النّعمان منّا

على سفوان يوم أرونان

وبعض الناس يقول : القافيه مجروره ، وأوّلها (٥) :

ألا أبلغ بنى خلف رسولا

أحقّا أنّ أخطلكم هجانى

فيحتمل الأمرين :

أحدهما : أن يكون إقواء.

والآخر : أن يكون نسب النّعت [إلى نفسه](٦) كقوله (٧) :

والدّهر بالإنسان دوّارىّ

.....

وإنّما هو دوّار (٨).

و «أربعاء» ليوم الأربعاء المختار عند ثعلب (٩) ، قال سيبويه : فيه لغتان : الأربعاء والإربعاء ،

١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٢- بعدها فى د : «ضد الظلمه» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٤- هو النابغه الجعدى ، والبيت فى ديوانه : ١٦٣ ، والكتاب : ٤ / ٢٤٨ ، والنوادر لأبى زيد : ٢٠٥ ، وجمهره اللغه : ٣ / ٢٥٣ ، والسيرافى : ٦١٥ ، والمخصص : ٩ / ٦٢ ، وسفر السعاده : ٤٣ ، وورد بلا نسبه فى الأضداد لابن الأنبارى : ١٦٦ ، والمنصف : ٢ / ١٧٩ ، والقافيه فى الديوان والمنصف والمخصص «أرونانى» ، وفى سائر مصادر البيت المذكوره «أرونان» بالرفع.

٥- ديوان النابغه الجعدى : ١٦٤ والبيت هو الرابع عشر فى القصيده.

٦- عن السيرافى : ٦١٦

٧- هو العجاج ، والرجز فى ديوانه : ١ / ٤٨٠ ، والسيرافى : ٦١٦ ، والمنصف : ٢ / ١٧٩ ، وجاء بلا نسبه فى الخصائص : ٣ / ١٠٤

٨- فى د : «الدوار». ومن قوله : «وأرونان» إلى «دوار» يكاد يكون مأخوذا بنصه عن السيرافى : ٦١٥ - ٦١٦

٩- كذا قال السيرافى : ٦١٧

فتح الهمزه والباء وكسرهما ، والأربعاء (١) عند سيبويه جمع ربيع (٢) ، وأربعاء وقع فى المفصّل مضموم الهمزه والباء (٣) ، وهو غريب ، وينبغى أن يضبط هذا على الوجهين (٤) اللّذين ذكرهما سيبويه لا غير ليشمل الوزنين.

وقاصعاء ، القاصعاء والنّافقاء من جحره اليربوع (٥) ، وفساطيط (٦) وسراحين (٧) ، وثلاثاء (٨) ، وسلامان ، وهو فى طيّىء ومذحج وقضاعه وقيس عيلان (٩) ، وسلمان فى مراد (١٠) ، رهط عبيده السّلمانى (١١) وقراسيه ، وهو الفحل العظيم (١٢) وقلنسوه (١٣) وخنفساء (١٤) وتيحان ، وهو المتعرّض لما لا يعنيه (١٥) وعمدّان ، وهو الطويل ، وفى نسخه المبرّد من كتاب سيبويه غمدّان (١٦) وينبغى أن يضبط عليهما ، وإلّا فقد أسقط فعلّان ، وملكعان (١٧) ومكرمان من العبوديّه والهجنه ومن

١- بعدها فى ط : «بالكسر».

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٦٠٤ ، ٤ / ٢٤٨ ، والسيرافى : ٦١٧

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٤- فى د : «يضبط على هذين الوجهين».

٥- كذا قال السيرافى : ٦٢٠ ، وانظر سفر السعاده : ٤٨٥ ، وما سلف ورقه : ١٧٧ أ

٦- جمع فسطاط. وانظر ما سلف ورقه : ١٨١ أ

٧- جمع سرحان. وانظر ما سلف ورقه : ١٨١ أ

٨- انظر الممتع : ١٣٥ ، والقاموس (ثلث).

٩- كذا قال السيرافى : ٦٢٩ ، وانظر الاشتقاق : ٣٥ ، ٣٨٦ ، ٤٧٧ ، وسلامان : ضرب من الشجر واحدته سلامه. انظر الاشتقاق : ٣٥ ، وسفر السعاده : ٣٠٥ ، واللسان (سلم).

١٠- فى السيرافى : ٦٢٩ : «مرار» ، وما أثبت موافق لما جاء فى القاموس (سلم).

١١- هو عبيده بن عمرو بالفتح ويقال ابن قيس السلمانى الكوفى التابعى أخذ القراءه عرضا عن ابن مسعود. توفى سنه ٧٢ ه. انظر غايه النهايه : ١ / ٤٩٨

١٢- كذا قال السيرافى : ٦٣٠ ، وانظر سفر السعاده : ٤٢٥

١٣- من ملابس الرؤوس ، انظر سفر السعاده : ٤٣٢ - ٤٣٣ ، واللسان (قلس).

١٤- «الخنفساء بفتح الفاء ممدوده : دويبّه سوداء أصغر من الجعل» ، اللسان (خنفس).

١٥- انظر الكتاب : ٤ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والمنصف : ٢ / ١٦ ، والصحاح (تيح) وسفر السعاده : ١٨٦ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٣٥٩

١٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ ب

١٧- فى ط : «ملكعان ومكرمان وملأمان أسماء تقع فى النداء وملكعان» وانظر ما سلف ورقه : ١٧٧ أ

الكرامه (۱) وملأمان من اللّؤم (۲) وبقى عليه خيزران (۳) وحيسمان وهو نبت ، ويقال : رجل حيسمان أى طويل سمين آدم (۴) ، وعجيساء وهى مشيه (۵) ، وحوثنان ، وهو موضع بالثّاء والتّاء (۶) ، ومسحلان ، وهو السّبط الجمّه (۷) ، و «فرنداد» ، وهو موضع (۸) ، و «معيوراء» اسم للحمير (۹) ، و «لغّيزى» بعض جحره اليربوع (۱۰) و «يهيرّى» للباطل (۱۱) و «مكورّى» / للعظيم روثه الأنف (۱۲) و «هجّيرى» (۱۳) و «صحارىّ» (۱۴) و «ديباميس» (۱۵) و «بروكاء» بمعنى براكاء ، وهو الثّبات فى الحرب (۱۶) و «زعارّه» وهو سوء الخلق (۱۷) ويقال : حمارّه لشدّه الحرّ (۱۸) وصبارّه لشدّه البرد (۱۹) ، وليس فى الكلام غيرها (۲۰) ، وخضّارى ، وهو طائر أخضر (۲۱) ، وحوصلاء وحوصله للحوصله (۲۲) ،

۱- كذا قال السيرافى : ۶۳۹

۲- كذا قال السيرافى : ۶۳۹ ، وانظر سفر السعاده : ۴۷۶ - ۴۷۷

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۴- كذا قال السيرافى : ۶۳۷ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ أ

۵- بعدها فى د : «بتبختر» ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۸- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۸- كذا قال السيرافى : ۶۲۹ ، وانظر سفر السعاده : ۲۳۰

۱۹- كذا قال السيرافى : ۶۲۹

۲۰- أى : غير زعاره وحماره وصباره ، وزاد السيرافى العبالّه وهى الثقل ، انظر السيرافى : ۶۲۹ ، وسفر السعاده : ۳۶۴

۲۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۲۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

وخنفقيق وهى الدّاهيه (۱) ، وحنـدقوق وهو نبت يقال له : الـذّرق ، وهو نبطىّ معرّب (۲) ، ولا تقل الحنـدقوقى (۳) ، وترنموت وهو ترنّم القوس عند النّزع (۴) وتقدّميّه ، وهى لغه فى التّقدمه وهى أوّل (۵) تقدّم الخيل (۶)

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۲- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۳- ذكر الجواليقى أربع لغات فى حندقوق وهى : الحندقوق والحندقوق والحندقوقى والحندقوقى. المعرب : ۱۲۰

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۵- سقط من د : «أول». خطأ.

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

«فصل : والأربعه فی نحو : اشهیباب واحمیرار»

ومن أصناف الاسم الرّباعیّ

الرّباعیّ الأصول جعفر وزبرج وهو الذّهب وقیل : الأحمر ، وقیل : السّحاب الرّقیق (۱) وبرثن وهو للسّبع والطّائر کالإصبع للإنسان (۲) ودرهم وفطحل ، والفطحل : اسم زمان تزعم العرب أنّ الحجاره کانت فیه رطبه (۳) قال رؤبه (۴)

فقلت : لو عمّرت عمر الحسل

أو عمر نوح زمن الفطحل

«فصل : والزیاده الواحده قبل الفاء لا تکون إلّا فی نحو :

مدحرج ومدحرج».

«فصل : وهی بعد الفاء فی نحو :

قنفخر».

القنفخر والقنفخر والقفاخریّ : الفائق فی نوعه (۵) ، وکنتال ، وهو القصیر (۶) ، وکنهبل ، وهو نوع من الشجر (۷).

۱- انظر هذه المعانی فی القاموس واللسان (زبرج). وانظر السیرافی : ۵۹۳ ، ۵۹۹ ، ۶۰۶

۲- قال الأصمعی : البراثن من السباع والطیر هی بمنزله الأصابع من الإنسان. الصحاح (برثن).

۳- انظر سفر السعاده : ۴۱۷ ، واللسان (فطحل).

۴- دیوانه : ۱۲۸ ، الحسل : فرخ الضّبّ حین یخرج من بیضته والجمع حسول. الصحاح (حسل).

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۷- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

«فصل : وبعد العين فی نحو : عذافر»

وهو الغليظ الجانب (۱) ، وسميذع ، وهو السّيّد (۲) ، وفدوكس ، وهو الشّديد ، واسم حيّ من تغلب بن وائل (۳) ، وحبارج (۴) ، وحزنبل ، وهو القصير ونبات (۵) ، حكم بزياده النون ، وإن لم يعرف له اشتقاق ، لأنّ النّون قد كثرت زيادتها ثالثه ساكنه فيما عرف بالاشتقاق نحو : حبنطى وشبهه ، فكان حمله على ما كثر أولى من حمله على ما قلّ كسفرجل ، وقرنفل (۶) وعلّكد ، وهو الغليظ ، وقال المبرّد : العجوز المسنّه كالعلّكد (۷) و «همّقع» وهو نبت (۸) و «شمّخر» ، وهو المتعظّم ، وفی كتاب سيبويه شمّخز بالزای (۹) وبقی عليه حفيثل وهو شجر (۱۰) وهمّرش ، وهو عند سيبويه رباعیّ مضاعف العين ، ووزنه فعّلل ، وعند الأخفش وزنه فعلل مثل جحمرش ، وأصله عنده هنمرش ، فأدغمت النّون فی الميم (۱۱) ونخورش ، يقال / : جرو نخورش أی : كبير ، قال السيرافی : هو ملحق بجحمرش بزياده الواو (۱۲)

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۲- قال الفيروزآبادی : «السميذع بفتح السين والميم بعدها مثناه تحتيه ومعجمه مفتوحه ، ولا تضم السين فإنه خطأ : السيد الكريم» القاموس (السميذع)

۳- انظر الاشتقاق : ۳۳۸ ، وسفر السعاده : ۴۱۴ ، والتاج (فدوكس)

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۶- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۷- كذا حكى ابن يعيش عن المبرد ، انظر شرحه للمفصل : ۶ / ۱۳۸ ، وانظر المحكم : ۲ / ۲۹۷

۸- هو تفسير الجرمی وابن السراج ، انظر الأصول : ۳ / ۲۲۱ ، والمحكم : ۲ / ۲۷۸ ، وتهذيب اللغه : ۳ / ۲۷۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ۱۳۸

۹- فی الكتاب : ۴ / ۲۹۸ بالراء ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

۱۲- لم أجد هذا البناء فی السيرافی ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۷ ب

«فصل : وبعد اللّام الأولى فى نحو : قنديل (١) وزنبور (٢) وغرنيق»

وهو الشديد (٣) وفردوس ، وهى الرّوضه (۴) وقربوس (۵) ووقع فى موضعه فى (۶) أمثله (٧) سيبويه و «قرقوس» وهو القاع الأملس (٨) فيجوز أن يكون غيّره بقربوس ، ويجوز أن يكون تصحيفا من الناقلين (٩) ، وكنهور ، وهو السّحاب العظام (١٠) ، واحدته كنهوره (١١) ، وصلصال (١٢) ، وسرداح (١٣) ، وهى الأرض الواسعه ، وأيضا الضّخم (١۴) وشفلّح ، وهو ثمر الكبر (١۵) والغليظ الشّفتين (١۶) وصفرّق [بضمّ الأوّلين](١٧) وهو نبت (١٨) ومثّل به سيبويه (١٩) وفسّره السّيرافىّ عن

١- انظر سفر السعاده : ۴٣٧ ، واللسان (قندل).

٢- «الزّنبور بالضم : ذباب لسّاع». القاموس (الزنبور).

٣- فى د. ط : «السيد» ، ذكر السخاوى وابن يعيش هذا المعنى ، انظر سفر السعاده : ۴٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۶ / ١٣٩ ، و «الغرنيق : بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل العنق» ، الصحاح (غرق). وانظر التاج (غرنق).

۴- الفردوس : اسم روضه دون اليمامه ، معجم البلدان (فردوس) وانظر المعرب : ٢۴٠ ، وسفر السعاده : ۴١۵

۵- القربوس كحلزون ولا يسكن إلّا فى ضروره الشعر : حنو السّرج» ، القاموس (القربوس) ، وانظر الكتاب : ٣ / ۴١۶ ، ۴ / ٢٩١ ، وإصلاح المنطق : ١٧٣

۶- سقط من ط : «فى». خطأ.

٧- فى ط : «مثله». تحريف.

٨- انظر الكتاب : ۴ / ٢٩١ ، وإصلاح المنطق : ١٧٣ ، والممتع : ١۵٠ ، والقاموس (القرقوس).

٩- استشهد سيبويه بالبناءين فى الكتاب : ٣ / ۴١۶ ، ۴ / ٢٩١

١٠- فى ط : «العظيم» ، قاله ابن السراج فى الأصول : ٣ / ٢١۵

١١- انظر المخصص : ٩ / ٩۵ ، واللسان (كنهر) وشرح الشافيه للجاربردى : ٣٣۶

١٢- «فرس صلصال : حادّ الصوت» اللسان (صلل). وانظر السيرافى : ۶۶٧

١٣- واحدته : سرداحه ، وانظر سفر السعاده : ٣٠١ ، واللسان (سردح).

١۴- نقل صاحب اللسان هذا المعنى عن السيرافى. اللسان (سردح)

١۵- كذا فى اللسان (شفلح). و «الكبر : نبات له شوك». اللسان (كبر).

١۶- انظر سفر السعاده : ٣٠٢ واللسان (شفلح)

١٧- سقط من الأصل. ط. وأثبته عن د.

١٨- هو تفسير ثعلب ، انظر الأصول : ٣ / ٢٢١

١٩- الكتاب : ۴ / ٢٩٨.

ثعلب ، وقيل : الفالوذ (١)

وبقى عليه قرناس ، وهو ما شخص من (٢) الجبل ، والآله التى يلفّ عليها القطن وغيره ليغزل (٣) وزمرّد (۴).

ص: ۶۹۷

١- قال ابن منظور : «الصّفرّق : نبت مثّل به سيبويه وفسره السيرافى عن ثعلب ، وقيل : هو الفالوذ» اللسان (صفرق). وانظر سفر السعاده : ٣٢۴ ، والمعرب : ٢۴٧

٢- فى د : «عن». تحريف.

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٧ ب ، ١٧٨ أ

۴- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

«فصل : وبعد اللّام الأخيره فی نحو : حبرکی»

وهو الطویل الظّهر القصیر الرّجل (۱) وعن ثعلب العکس (۲) وججبی (۳) وهربذی (۴) وهندبی ، یقال : هندبی وهندباء مقصورا وممدودا فیهما ، وهو ههنا بفتح الدّال مقصور لا غیر ، لأنّ المدّ یخرجه عن الفصل ، وکسر الدّال یغنی عنه (۵) وهربذی ، وسبطری ، وهی مشیه فیها تبختر (۶) وسبهلل ، وهو الفارغ (۷) وقرشبّ ، وهو المسنّ (۸) وطرطبّ ، وهو العظیم الثّدیین (۹)

«والزّیادتان المفترقتان فی نحو : حبوکری».

وحبوکر للدّاهیه (۱۰) ، وخیتعور ، وهی الدّاهیه أیضا ، وقیل : ما یغرّ ویخدع (۱۱) ، قال الشاعر (۱۲) :

کلّ أنثی وإن بدا لک منها

آیه الحبّ حبّها خیتعور

۱- انظر الصحاح (حبرک) وسفر السعاده : ۲۱۷ ، والمحکم : ۴ / ۳۶

۲- ذکر ابن سیده وابن منظور أنّ السیرافی حکی عن الجرمی العکس ، انظر المحکم : ۴ / ۳۶ ، اللسان (حبرک).

۳- هو بطن من الأوس ، واشتقاقه من الجججبه وهو التّردّد فی الشیء ، انظر الاشتقاق : ۴۴۱ ، والسیرافی : ۵۵۷ ، وسفر السعاده : ۱۹۶

۴- ذکر سیبویه هربذی مفتوحه الباء وهندبی مکسوره الدال ، وکسرت باء هربذی فی تهذیب اللغه : ۶ / ۵۳۱ ، والمحکم : ۴ / ۳۵۱ ، والصحاح واللسان (هربذ) ، «والهربذی : مشیه فیها اختیال وهی مشیه هرابذه الروم» انظر الأصول : ۳ / ۲۱۹ ، واللسان (هربذ).

۵- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۶- کذا فی القاموس (السبطر).

۷- «کل فارغ سبهلل». اللسان (سبهل).

۸- کذا قال ابن درید فی الجمهره : ۳ / ۴۷۰ وانظر سفر السعاده : ۴۲۵ والقاموس (القرشب).

۹- انظر القاموس واللسان (طرطب).

۱۰- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۱۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۱۲- نسب البیت إلی حجر آکل المرّار فی جمهره اللغه : ۳ / ۴۰۳ ، والبیان والتبیین : ۳ / ۳۲۸ ، والأغانی (دار الکتب) : ۱۶ / ۳۵۳ ، وشواهد الشافیه : ۳۹۳ ، ونسب إلی الحارث الکندی فی العقد الفرید : ۳ / ۴۰۶ ، ۶ / ۱۲۶ ، وورد بلا نسبه فی الصحاح (ختعر) وسفر السعاده : ۲۵۵ - ۲۵۶ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۴۶۱

ومنجنون وقع فى المفصّل «منجنون» ، وليس هذا موضعه ، لأنّه ليس من (١) الرّباعىّ (٢) ، وليست فيه زيادتان مفترقتان ، والذى أراه أن يكون موضعه منجنيق لأنّه عند سيبويه فنعليل (٣) ، ففيه زيادتان مفترقتان ، وهو رباعىّ ، وحكم بزياده النّون لقولهم : مجانيق ، وحكم بأنّ الميم أصليّه لئلّا يجمع بين زيادتين فى أوّل (٤) الاسم ، ولئلّا يؤدّى إلى مثال ليس فى الأسماء ، وفنعليل كخندريس (٥) ، وبعض النحويّين يزعم أنّ الميم والنّون زائدتان ، ويذكر أنّ من العرب من يقول : جنقناهم إذا رموهم بالمنجنيق (٦) ، وما أدّى إليه الاشتقاق الصحيح حكم به ، وإن أدّى إلى مثال / ليس فى الأسماء ، وكنابيل ، وهو اسم أرض علم (٧) ، فينبغى أن لا يصرف ، وجحنبار ، وهو الضّخم (٨) ، وبقى عليه غرانيق جمع غرنيق (٩) ، وهو كثير ، كقولك : قناديل (١٠) وزنابير (١١) وفراديس (١٢) وقرابيس (١٣).

١- فى ط : «فى».

٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٤- فى د : «الأوّل». تحريف.

٥- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٦- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

٩- هو الشباب الأبيض الجميل ، وطائر أبيض ، انظر سفر السعاده : ٤٠٠ - ٤٠٤ ، واللسان (غرنق). وما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١٠- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١١- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

١٣- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ

«فصل : والزيادتان (۱) المجتمعتان فى نحو : قندويل»

القندويل والقندل : العظيم الرأس (۲) وقمحدوه (۳) وسلحفيه (۴) وعنكبوت (۵) وعرطليل ، وهو الطويل أو الغليظ (۶) وطرمّاح (۷) وعقرباء (۸) وهو معرفه ، ووقع بضمّ عينه ورائه ، وليس بمستقيم ، وإن صحّ ذلك فينبغى أن يزاد برنساء ، فإنّه على ذلك ، فقد أسقط فعلاء ، وهندباء ، يقال : هندبى وهندباء ممدودا ومقصورا فيهما ، وهو ههنا بكسر الدّال وفتحها معا ممدود ليحصل المثالان (۹) وشعشعان (۱۰) ، وعقربان ، وهو ذكر العقارب ، وقيل : دخّال الأذن ، وعقربّان بتشديد الباء لغه أخرى فيه (۱۱).

۱- سقط من المفصل : ۲۴۳ «الزيادتان».

۲- انظر الكتاب : ۴ / ۲۹۰ - ۲۹۱ ، والصحاح (قندل) وسفر السعاده : ۴۳۷

۳- هى فأس الرأس المشرفه على النّقره ، المنصف : ۳ / ۶۹ ، وانظر سفر السعاده : ۴۳۴ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۷۰

۴- «واحده السّلاحف من دوابّ الماء» اللسان (سلحف) ، وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ۳۴۸

۵- «دويبّه تنسج فى الهواء وعلى رأس البئر نسجا رقيقا مؤنثه». اللسان (عنكب). وانظر : المنصف : ۳ / ۲۲ ، وسفر السعاده : ۳۸۹

۶- «العرطيل : الطويل ، وقيل : الغليظ» ، اللسان (عرطل).

۷- هو المرتفع والطويل. اللسان (طرمح).

۸- هى أنثى العقرب. انظر اللسان (عقرب).

۹- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۱۰- «الشعشعان : الطويل العنق من كلّ شىء». اللسان (شعع).

۱۱- سقط من ط من «وعقربّان» إلى «فيه» وفى القاموس (عقرب): «والعقربان بالضم ويشدّد : دخّال الأذن». وانظر سفر السعاده : ۳۷۹ ، وما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

«فصل : والثلاث (۱) فی نحو : عبوثران»

عبوثران وعبیثران نبت (۲) وعرنقصان وعریقصان وعرقصان : دابّه (۳) وجخادباء وجخادب : ضرب من الجراد (۴) و «برناساء» برناساء وبرنساء : الناس ، یقال : «ما أدری أیّ البرناساء هو» (۵) وعقربّان (۶)

۱- فی د : «والثلاثی» وهو مخالف لنص المفصل : ۲۴۳

۲- انظر اللغات فی عبوثران فی الصحاح (عبثر) وسفر السعاده : ۳۶۴ ، وانظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۳- انظر ما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۴- انظر سفر السعاده : ۱۹۷ ، والقاموس (جخدب) وما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۵- انظر جمهره الأمثال : ۲ / ۲۸۳ وما سلف ورقه : ۱۷۸ أ

۶- لغه فی العقربان ، انظر اللسان (عقرب) وشرح المفصل لابن یعیش : ۶ / ۱۴۲

ومن أصناف الاسم (١) الخماسىّ المجرّد

نحو (٢) سفرجل وجحمرش (٣) وقذعمل (۴) وجردحل (۵).

«وللمزيد فيه خمسه أبنيه».

أمثلتها خندريس (۶) ، وخزعبيل ، وهو الباطل من كلام مزاح (٧) ، وعضرفوط ، وهو دابّه (٨) ، ومنه يستعور ، وهو موضع بالحجاز (٩) ، ويقال : ذهبت فى اليستعور أى فى الباطل ، وقوله (١٠) :

عصيت الآمرىّ بصرم ليلى

فطاروا فى عضاه اليستعور

يحتمل الأمرين ، وقرطبوس ، وهى الدّاهيه ، أو النّار الشّديده (١١) ، وفبعثرى ، وهو الجمل الضّخم الشديد الكثير الوبر (١٢) ، والله أعلم.

١- سقط من د : «ومن أصناف الاسم».

٢- فى ط : «قال صاحب الكتاب : للمجرد منه أبنيه نحو ...».

٣- هى العجوز الكبيره ، انظر سفر السعاده : ١٩٧ ، واللسان (جحمرش).

۴- هو القصير الضخم من الإبل ، اللسان (قذعمل) وانظر السيرافى : ۵٩٣

۵- الجردحل من الإبل : الضخم ، اللسان (جردحل). وانظر سفر السعاده : ٢٠١.

۶- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ أ- ب

٧- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

٨- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

٩- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

١٠- هو عروه بن الورد والبيت فى ديوانه : ۵٨ ، والمنصف : ٣ / ٢۴ ، ومقاييس اللغه : ٣ / ٧۶ ، وسفر السعاده : ۵٢۵ ، وروايه المقاييس وسفر السعاده : «فى بلاد اليستعور» ، وفى المنصف : «فى الطريق اليستعور».

١١- لم أجد من ذكر المعنى الثانى فيما وقفت عليه ، وذكر ابن منظور أنّ القرطبوس بفتح القاف : اسم للداهيه وبكسرها الناقه العظيمه الشديده ، اللسان (قرطبس) ، والتاج أواخر ماده (قرطس) ، ولعل كلمه «النار» محرفه عن «الناقه» ، وانظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

١٢- انظر ما سلف ورقه : ١٧٨ ب

المجلد ۲

اشاره

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعه الأولى

١٤٢٥ ه - ٢٠٠٥ م

العنوان : الإيضاح فى شرح المفصل

المؤلف : ابن الحاجب

المحقق : أ . د . إبراهيم محمد عبد الله

عدد الصفحات الجزء الأول : ٧٢٤

عدد الصفحات الجزء الثانى : ٧٠٤

قياس الصفحه : ١٧ . ٥ * ٢٥

موافقه الطباعه : ٧٧٩٤٦ تاريخ ٤ / ٨ / ٢٠٠٤

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخه

جميع الحقوق محفوظه للدار

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمه والتسجيل المرئى والمسموع والحاسوبى وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطى من الناشر .

دار سعد الدين

للطباعه والنشر والتوزيع

دمشق - عين الكرش - جاده كرجيه حداد

ص ب ٣١٤٣ تليفاكس : ٢٣١٩٦٩٤

الإيضاح فى شرح المفصل

لابن الحاجب أبى عمر وعثمان بن أبى بكر بن يونس الدونى

٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ

تحقيق

الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف فى جامعه دمشق

الجزء الثانى

دار سعد الدين

للطباعه والنشر والتوزيع

ص: ٣

الجزء الثانى

بسم اللّه الرّحمن الرحيم

ص: ۴

القسم الثانی : الأفعال

اشاره

ص: ۵

[تعريفه ، تعليل بناء الماضى على الفتح]

قال صاحب الكتاب : «الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان» .

قال الشيخ : قوله : «ما دل على اقتران حدث بزمان» ليس بجيّد ، لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان جميعا ، وإذا قال : ما دلّ على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول ، وخرج الحدث والزّمان عن الدّلاله ، ولا ينفعه كونهما متعلّق الاقتران ، لأنّك تقول : «أعجبنى اقتران زيد وعمرو دونهما» ، فثبت باعتبار الاقتران ، ولا يثبت باعتبار متعلّقه ، وكذلك كلّ مضاف ومضاف إليه ، وإن كان متعلّقا له لا يلزم من إخبارك عن المضاف إخبارك عن المضاف إليه (١) .

فإن قيل : / المقصود من الحدّ تميّزه ، وهو يتميّز بذلك سواء كان الحدث والزّمان من مدلوله أو ١٨٣ ب لا ، فحصل المقصود من الحدّ (٢) .

قلنا : الاقتران ليس من مدلوله ألبتّه ، وإنّما جاء لازما لّما دلّ على الحدث والزّمان دلاله واحده لزم اقترانهما ، إذ لا يعقل إلّا كذلك ، فلم يكن لذكر الاقتران معنى ، ثمّ لو سلّمنا أنّ الاقتران مدلول الفعل فالمقصود فى (٣) حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه ، ولا شكّ أنّ الحدث والزّمان مدلول (٤) باعتبار وضعه ، فكان التعرّض (٥) لهما باعتبار حدود الألفاظ هو الوجه الأليق .

قوله : «ولحوق المتّصل البارز من الضمائر» .

أراد الضمير المرفوع ، وإلّا ورد عليه «غلامك» و «غلامى» وشبهه ، فإنّه ضمير متّصل بارز ، وقد اتّصل بالاسم ، وإذا أخذ المرفوع قيدا فى ذلك استقام ، ولذلك مثّل به دون غيره فدلّ على أنّه المقصود .

قوله : «الفعل الماضى (٦) مبنىّ على الفتح إلّا أن يعترضه ما يوجب سكونه» إلى آخره .

قال الشيخ : جرى فى الحدّ على المنهاج الأوّل ، ويرد عليه ما يرد فى الأوّل ، وإنّما بنى على الفتح لأنّه مشبه لأخيه المضارع من حيث إنّ الماضى يقع صفه كالمضارع ، كقولك : « مررت برجل

١- انتقد ابن يعيش الزمخشرى فى حدّه للفعل . انظر شرحه للمفصل : ٧ / ٣

٢- سقط من د : «من الحد» .

٣- فى ط : «من» .

۴- سقط من د : «مدلول» . خطأ .

۵- فى د : «التعريف» . تحريف .

۶- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى . انظر المفصل : ٢۴۴

ضرب » كما تقول : «مررت برجل يضرب» وصله وشرطا وحالا كما يقع «يضرب» (۱) ، وقد أعرب المضارع (۲) فجعل للماضى (۳) حظّ من الحركات التى هى آله الإعراب ، وبنى على الفتح لأنّه أخفّ ، وشبهه به من حيث إنّه يقع موقعه كما ذكرنا (۴) .

قوله : «فالسكون عند الإعلال» .

يعنى إذا كان آخره ياء أو واوا مفتوحا ما قبلها ، فإنّها تنقلب ألفا ، والألف لا تكون إلّا ساكنه .

قوله : «ولحوق بعض الضمائر» .

يعنى لحوق الضمير المتّصل المرفوع المتحرّك ، وإذا وجدت هذه الشرائط وجب سكونه ، فإن فقد واحد منها رجع إلى أصله فى الفتح ، فمثال فقدان كونه متحرّكا قولك : «ضربا» ، ومثال فقدان كونه مرفوعا قولك : «ضربنى» ، ومثال فقدان كونه متّصلا قولك : «ما ضرب إلّا أنا» ، والضّمّ مع واو الضمير ظاهر .

قوله : «ومن أصناف الفعل المضارع» إلى آخره .

قال الشيخ : ذكر المضارع ولم يضف الحال (۵) والاستقبال من جهه أنّ لفظهما واحد ، فبوّب له وحدّه بما به كان كذلك ، وهو حروف المضارعه ولم يتعرّض فى الحدّ للمدلول لذلك .

«وذلك قولك للمخاطب أو للغائبه : تفعل» .

يريد مجرّدا عن الضمير المتّصل ، وإلّا فهو فى الغائبين (۶) بالتاء أيضا ، كقولك : «المرأتان تخرجان» .

«وللغائب يفعل» ، يريد مثل ذلك ، وإلّا ورد عليه يفعلان ويفعلون أيضا ، فإنّه للغائب ، وهو بالياء ، فلا يمكن حمله على العموم لذلك ، فإن قصد تحقيق ذلك قيل : التاء للمخاطب مطلقا وللغائبه والغائبتين ، والياء للغائب مطلقا (۷) ، وأمّا الهمزه والنّون فأمرهما ظاهر ، فالهمزه للمتكلّم مفردا مطلقا ، والنّون للمتكلّم غير مفرد مطلقا .

۱- سقط من ط من قوله : «من حيث إن الماضى» إلى «يضرب» . خطأ .

۲- سقط من ط : «المضارع» . خطأ .

۳- سقط من ط : «للماضى» . خطأ .

۴- انظر تعليل بناء الماضى على الفتح فى أسرار العربيه : ۳۱۵ - ۳۱۶ .

۵- فى د : «ولم يصنف للحال» .

۶- فى ط : «للغائبين» .

۷- بعدها فى ط : «دون الغائبه والغائبين» .

«وتسمّى الزّوائد الأربع» .

هذا اصطلاح النحويّين .

«ويشترك فيه الحاضر والمستقبل» .

هذا هو المذهب المشهور ، ومنهم من زعم أنّه ظاهر فى الحال (۱) مجاز فى الاستقبال ، ومنهم من عكس ، والصحيح أنّه مشترك (۲) ، لأنّه يطلق عليهما إطلاقا واحدا ، كإطلاق المشترك ، فوجب القول به كسائر المشتركات .

قوله : «واللّام فى قولك : « إنّ زيدا ليفعل» مخلّصه للحال » .

هذا مذهب الكوفيّين (۳) ، جعله ههنا قوله ، وإن كان يخالفه ، وقد صرّح بذلك فى قوله فى الحرف :

«ويجوز عندنا « إنّ زيدا لسوف يقوم» (۴) » ، قال اللّه تعالى : وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى (۵) ، ولسوف أخرج حيا (۶) ، ولا يجيزه الكوفيّون ، وإنّما قال به ههنا ليقوى أمر المضارعه ، وذلك أنّ اسم الجنس نحو : رجل يقع على آحاد متعدّده على البدل والمضارع كذلك ، ثمّ يتميّز الاسم لكلّ واحد من آحاده إذا قصد إليه بحرف التعريف على البدل أيضا ، وكذلك المضارع يتميّز (۷) لكلّ واحد من مدلوليه بحرف على البدل فتقوى المشابهه وإذا لم تذكر اللّام فلا يصحّ أن يقال : إنّه يتميّز بحرف لكلّ واحد من مدلولاته ، لأنّه لا يتميّز إلّا بحرف الاستقبال لأحد مدلوليه دون الآخر ، فلأجل ذلك اغتفر جعل اللّام للحال ، ولا يصحّ أن يقال : هو يتميّز بقرينه تنضمّ إليه فى (۸) نحو : الآن والساعه ، فيكون للمدلول الآخر بذلك ، ويستغنى عن كون اللّام للحال لأنّ المشابهه إنّما وقعت فى شياعه وتخصيصه

۱- يريد حقيقه فى الحال . انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۲۶

۲- أى : حقيقه فى الحال والاستقبال ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح به المبرد وابن السراج ورجحه ابن مالك ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۳ - ۱۵ ، ۳ / ۱۱۷ ، والمقتضب : ۲ / ۱ - ۲ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۳۹ ، وأسرار العربيه : ۲۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۸ ، ۱ / ۲۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۲۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۵ .

۳- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۲۶ - ۲۲۷ ، ومغنى اللبيب : ۲۵۱

۴- انظر المفصل : ۳۲۸

۵- الضحى : ۹۳ / ۵

۶- مريم : ۱۹ / ۶۶ ، والآى هو يقول الإنسان أإذا ما مت لسوف أخرج حيا (۶۶) . ومن قوله : «قال اللّه تعالى» إلى نهايه الآيه سقط من ط .

۷- فى ط : «لم يتميز» . مقحمه .

۸- فى ط : «من» .

بالحرف ، لا فی تعیین أحد مدلولیه بقرینه من خارج (۱) .

علی أنّ المضارع موضوع لکلّ واحد من مدلولیه وهما مختلفان دالا علیه کوضع المشترکات ، ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذی هو فی المعنی حقیقه واحده ، لا اختلاف فیه (۲) ، ودخول اللّام فی الرّجل یجعله دالا علی ما لم یدلّ علیه قبل ذلک ، وهو الرجل المعیّن ، ودخول حرف الاستقبال لیس کذلک ، وإنّما هو فی التحقیق قرینه یتّضح بها مدلوله فی قصد المتکلّم من غیر زیاده ، إلّا أنّ التشبیه بینهما فی أمر جامع لهما ، هو أنّهما جمیعا موضوعان لمتعدّد علی البدل ، ثم یصیر کلّ (۳) واحد منهما لمتعیّن بحرف یدخل علیه بعد أن کان شائعا ، فهذا هو الوجه الذی تشابها فیه ، وإلّا فهما مختلفان فی الشّیاع من وجه وفی التخصیص من وجه علی ما تبیّن ، ولّما أشبه المضارع الاسم هذا الشّبه المذکور جعل له فی الإعراب حظّ ، فأعرب بالرّفع والنّصب والجزم مکان الجرّ علی ما ذکر .

قال : «وهذا (۴) إذا کان فاعله ضمیر اثنین أو جماعه أو مخاطب مؤنث» .

الإشاره إلی المضارع إذا کان فاعله ضمیر اثنین أو جماعه أو مخاطب مؤنّث ، «لحقته» یعنی المضارع «معه» یعنی الضمیر فی حال الرفع ، «نون مکسوره بعد الألف» التی هی ضمیر الاثنین ، ولم یعیّنها لذلک للعلم بها ، «مفتوحه بعد أختیها» یعنی الواو التی هی للجمع والیاء التی هی ضمیر المخاطب المؤنّث [فی نحو : تضربین] (۵) .

وقوله : «إذا کان فاعله ضمیر اثنین» یعنی مخاطبین أو غائبین ، لأنّ الاثنین إذا کانا متکلّمین فهو مضارع وفاعله ضمیر اثنین ، ولا یلحقه شیء ممّا ذکر ، کقولک : «نحن نفعل» ، وکذلک قوله : «أو جماعه» ، إلّا أنّه یستثنی من الجماعه جماعه المؤنّث ، لأنّه لیس کذلک ، وإنّما ترکه غیر مستثنی لأنّه سیذکر بعد ذلک أنّه مبنیّ ، ثمّ مثّل بقولک : هما یفعلان ، وأنتما تفعلان ، وهم یفعلون ، وأنتم تفعلون ، وأنت تفعلین ، فعلم أنّه لم یقصد إلّا الغائب والمخاطب .

وقوله : «وجعل فی حال النّصب کغیر المتحرّک» .

۱- فی ط : «الخارج» .

۲- فی ط : «فیها» .

۳- فی د : «لکل» . تحریف .

۴- فی المفصل : ۲۴۴ : «وهو» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

يعنى المجزوم ، وإنّما اختار هذا اللّفظ ليتبّه على أنّه شبّه حذفها (۱) بحذف الحركه فى الجزم ، لأنّ الجزم بحذف الحركه ، وهى التى كانت للرّفع والنّصب ، ولّما كان ثبوت النون علامه للرفع جعل حذفها للجزم تشبيها لها بالحركه ، ولّما حذفت بالجزم لم يبق للنّصب شىء يخصّه فحمل النّصب على الجزم ، وكان فى قوله : «كغير المتحرّك» تنبيه على التشبيه بالحركات وحذفها وعلى تعذّر علامه للنّصب حتّى حمل على الجزم .

وإنّما أعرب ما لحقه / ضمير الاثنين والجماعه بالنّون تشبيها له بالتثنيه والجمع (۲) فى ۱۸۵ ألالأسماء ، لأنّه مثله فى اللّفظ ، فأجرى مجراه ، ولم يمكن أن تجعل حروف العلّه إعرابا لأنّها ضمائر ، فلو جعلت إعرابا والإعراب يختلف لأدّى إلى اختلاف الاسم الواحد وهو على حاله فى المعنى ، وذلك غير مستقيم ، فوجب أن يلحق ما به يكون الإعراب ، فألحق [الفعل] (۳) الحرف المشبّه بحروف (۴) العلّه ، وهو النّون ، وجعل الإعراب به مثبتا ومحذوفا كما جعل إعراب المتحرّك منه على ما تقدّم فى قوله : «كغير المتحرّك» .

وإنّما أعرب المخاطب المؤنّث بالحرف لشبهه بهما من حيث ألحق آخره (۵) حرف علّه ، هى ضمير ، فأجرى مجرى «يفعلون» (۶) ، ويمكن أن يقال : إنّما أعرب هذا القسم [من الفعل] (۷) بالحرف لتعذّر الحركه ، [يعنى أمثله الخمسه] (۸) ، لأنّها لو جعلت على ما قبل الضمير لتعذّر من غير وجه ، لأنّ الفاعل مع الفعل كالجزء منه ، فلا يليق بالإعراب أن يكون قبله ، ولأن الحركه قبل الألف لا يمكن اختلافها ، وقبل الواو لا يمكن مع السّكون ، وقبل الياء كذلك ، ولا يمكن أن تكون الحركه على الضمائر أنفسها ، لأنّها أسماء ، فكيف تعرب بإعراب الفعل ، ولأنّها مبنيّه ، فكيف يصحّ إعرابها ، ولأنّ منها ما لا يقبل الحركه ألبتّه ، وهو الألف ، ومنها ما تستثقل ، وهو الواو والياء .

۱- أى : حذف النون من الأفعال الخمسه .

۲- سقط من د : «والجمع» . خطأ .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى د : «لحروف» .

۵- فى د : «حيث إنه ألحق بآخره» .

۶- انظر تعليل إعراب الأفعال الخمسه بثبوت النون فى الإيضاح فى علل النحو : ۷۳ - ۷۵ ، وأسرار العربيه : ۳۲۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۵۰ - ۵۱ .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[بناء المضارع إذا اتصل به نون جماعه المؤنث]

قوله : «وإذا اتّصلت به نون جماعه المؤنّث رجع مبنيّا» .

أى : صار [مبنيّا كما فى الأصل] (١) ، وإنّما بنى لما ذكرناه من (٢) تعذّر الإعراب بالحركات فى باب «يفعلان» ، وتعذّر الإعراب بالحرف أيضا ، إذ لا حرف للأفعال إلّا النّون ، ولا يمكن الجمع بينها وبين نون الضمير ، لأنّه (٣) كان يؤدّى إلى إعراب بحرف فى كلمه ليست على مثال ضاربون وضاربين ، لأنّ إعراب الفعل بالحروف إنّما كان حملا على مشابهه من أسماء الفاعلين فى قولك : ضاربون وضاربين ، فالتزم أن يكون آخره (٤) حرف علّه كما كان ثمّه كذلك ، ولّما كان «يضربن» ليس آخره (٥) حرف علّه تعذّر إعرابه بالحروف ، لعدم المشابهه ، وقد قال سيبويه : إنّما بنى لشبهه بفعلن (٦) ، ويرد عليه أنّ «يفعلن» المقتضى للإعراب قائم (٧) ، و «فعلن» المقتضى للبناء قائم ، فكيف يشبّه ما قام فيه / مقتضى الإعراب بما قام فيه مقتضى البناء ؟ ويرد عليه (٨) أيضا أنّه لو صحّ أن يكون «يفعلن» مشبّها بفعلن (٩) لصحّ أن يقال : إنّ «لم يفعلا» مشبّه بفعلا (١٠) و «لم يفعلوا» مشبّه بفعلوا (١١) ، وذلك غير مستقيم .

ويجاب عن ذلك أنّ «يفعلن» وإن كان فيه مقتضى الإعراب إلّا أنّه وجد (١٢) مانع (١٣) ، وهو مشابهته لما هو أصل فى البناء ، ووجه المشابهه إلحاق ضمير فاعل بارز ، وهو نون متحرّكه ، وأمّا النّقض ب «لم يفعلوا» و «لم يفعلا» فيجاب عنه بأنّ «لم يفعلا» فرع ليفعلان ، وما جاء صوره «لم يفعلا» إلّا بعد الإعراب ، فكيف يستقيم تشبيهه بعد أن أعرب فى وجه من وجوهه بالمبنىّ ليبنى ؟ هذا ما لا يستقيم .

وأيضا فإنّ الأصل «يفعلان» ، وليس بين «يفعلان وفعلا» مثل المشابهه التى ذكرناها .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- فى د : «فى» .

٣- فى د : «ولأنه» .

٤- فى د : «يكون فى آخره» .

٥- فى د : «ليس فى آخره» .

٦- انظر الكتاب : ١ / ٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧

٧- بعدها فى د : «فى يفعلن» .

٨- سقط من د : «عليه» .

٩- فى د : «لفعلن» .

١٠- فى د : «لفعلا» .

١١- فى د : «لفعلوا» .

١٢- سقط من ط من قوله : «مستقيم» إلى «وجد» . خطأ .

١٣- بعدها فی د : «راجح» .

قوله : «لأنّها» [أى : نون جماعه المؤنّث ، قوله] (۱) : «منها» أى : من الضمائر ، وإنّما بنيت [الأفعال المضارعه] (۲) مع النون المؤكّده لما ذكرناه من تعذّر الإعراب فى نحو : يفعلن .

قوله : «ذكر وجوه إعراب المضارع» إلى آخره .

قال الشيخ : لأنّ الفعل تختلف صيغته لاختلاف معانيه ، فكان مستغنيا عن الإعراب ، بخلاف الأسماء ، فإنّها تعتورها معان مختلفه وهى على صيغتها ، وإنّما أعربت لشبه لفظى على ما تقدّم ، وأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجرّ ، وإنّما لم ينجرّ لما تقدّم ، ودخل الرفع والنصب وإن كان مدلوله فى الاسم الفاعليّه والمفعوليّه ، وهما متعذّران فى الفعل ، ألا ترى أنّ الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ، وإنّما صحّ دخولهما دون الجرّ لمشابهه عاملهما لعاملهما فى الاسم ، ألا ترى أنّ عامل الرفع فى الفعل (۳) عامل معنوىّ نظير عامل المبتدأ [والخبر] (۴) ، والعامل للنصب فى الفعل أصله «أن» ، وعند قوم لا يكون إلّا «أن» (۵) ، و «أن» الناصبه للفعل توافق أنّ الناصبه للاسم لفظا ومعنى ، فلمّا اشتركا فى عوامل الرّفع والنّصب شرّك بينهما فيه ، ولّما تعذّر عامل الجرّ من كلّ وجه تعذّر الجرّ ، وعوّض [فى الفعل] (۶) عنه الجزم ، وجعل العامل (۷) فيه أمرا مخصوصا به دون الاسم .

وقوله : «بل هو فيه» ، «هو» ضمير الفعل ، و «فيه» ضمير الإعراب و «من الاسم المشبّه به بمنزله الألف والنون» يعنى الفعل ، «من الألفين» يعنى الاسم ، «فى منع الصّرف» يعنى الإعراب .

قوله : «وما ارتفع به الفعل / وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب» .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى د : «عامل الفعل فى الرفع» ، خطأ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، ذهب سيبويه والبصريون إلى أن المضارع رفع بوقوعه موقع الاسم ، وذهب الكسائى إلى أنّه يرتفع بالزوائد التى فى أوله ، وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنّه مرتفع لسلامته من العوامل الناصبه والجازمه ، انظر الكتاب : ۳ / ۹ - ۱۱ ، والمقتضب : ۲ / ۶ ، وأسرار العربيه : ۲۸ - ۲۹ ، والإنصاف : ۵۵۰ - ۵۵۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ۵ - ۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۳۱ . وظاهر كلام ابن الحاجب هنا أن الفعل مرفوع بالابتداء كما رفع به المبتدأ عند البصريين ، وردّ سيبويه هذا القول ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۱ ، والمقتضب : ۲ / ۶ .

۵- لعله يشير إلى رأى الخليل فى أنّه لا ينتصب فعل البته إلّا بأن مضمره أو مظهره ، وكان يقول : إن «أن» مضمره بعد إذن ، انظر الكتاب : ۳ / ۵ - ۶ ، والمقتضب : ۲ / ۶ - ۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ۲۰ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فى ط : «العوامل» ، تحريف .

يعنى أنّ العامل غير المقتضى كما كان ذلك فى الأسماء ، وإن اختلف المقتضى [للإعراب فى الاسم والفعل] (١) فى نفسه ، ثمّ ذكر العامل لكلّ واحد مرتّبا ، فابتدأ بعامل الرفع (٢) فقال : «هو فى الارتفاع بعامل معنوىّ» ، ثمّ قرّر ذلك المعنى بأنّه صحّه وقوعه بحيث يصحّ وقوع الأسماء ثمّه ، ثمّ أورد اعتراضا ، وهو قولك : «يضرب الزيدان» وشبهه ، وأجاب عنه ، ثمّ أورد فى الفصل بعد ذلك اعتراضا أشكل منه ، وهو الأفعال الواقعه خبرا فى «كاد» وأخواتها ، وأجاب عنه بأنّ الأصل أن تكون أسماء وإنّما عدل عن الأسماء إلى الأفعال لغرض ، والغرض الذى أراده أنّ هذه الأفعال لمّا كانت لمقاربه حصول الّشىء والأخذ فيه جعل ذلك الشّىء بلفظ الحال ليكون ذلك (٣) تقويه للمعنى المراد ، كما أنّ «عسى» لمّا كانت للرّجاء ، وهو مستقبل ، جعل المرجوّ معها (٤) داخلا عليه «أن» تقويه لذلك المعنى ، ثمّ قوّى أنّ ذلك الأصل بما ورد (٥) فى الشعر من قوله : (٦)

. . . وما كدت آئبا

. . .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- فى ط : «المرفوع» .

٣- سقط من ط : «ذلك» .

۴- سقط من ط : «معها» .

۵- سقط من سقط من ط : «من قوله : « عليه أن» إلى «ورد» ، خطأ .

۶- البيت بتمامه : فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر وقائله تأبّط شرّا ، وهو فى ديوانه : ٩١ ، والخصائص : ١ / ٣٩١ ، وشرح الحماسه للمرزوقى : ٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٣ - ١۴ ، والمقاصد : ٢ / ١۶۵ - ١٧٠ ، والخزانه : ٣ / ۵۴٠ ، وورد بلا نسبه فى الإنصاف : ۵۵۴ . فهم : قبيله ، وهى فهم بن عمرو بن قيس عيلان ، والضمير فى «مثلها» يعود إلى الحاله التى صدرت منع حين أحاط به بنو لحيان ، ويجوز أن يعود إلى لحيان ، وتصفر من صفير الطائر ، الخزانه : ٣ / ۵۴١ .

المضارع المنصوب

[الأصل فى نصب المضارع]

قال صاحب الكتاب : «انتصابه بأن وأخواتها» (١) ، إلى آخره .

قال الشيخ : خصّ «أن» لأنّه متّفق عليها ، وفى غيرها خلاف ، و «لن» منهم من يقول : أصلها لا أن ، وهو الخليل (٢) ، و «إذن» من إذ وأن (٣) ، و «كى» ناصبه بتقدير أن (٤) ، فهؤلاء لا ناصب عندهم إلّا «أن» (٥) ، وليس بمستقيم ، لأنّ لن وإذن لهما معنى مستقلّ ، ولو وضع موضعهما ما ذكروه لم يستقم ، وأمّا كى فهى ناصبه بنفسها على ما ذكر بدليل الاتّفاق على أنّها ناصبه بنفسها فى قولهم : لكى نفعل ، ويزعم هؤلاء أنّ كى فى قولك : لكى نفعل غيرها فى قولك : جئتك كى تفعل كذا ، وأنّها فى الأوّل مصدريّه ، وفى الثانى حرف جرّ ، وهو بعيد ، لأنّه لم يثبت كونها حرف جرّ إلّا فى قولهم : كيمه على احتمال ظاهر (٦) ، فلا ينبغى أن يجعل أصلا ، ولأنّ المعنى فى «جئت لكى تفعل وكى تفعل» واحد .

[ينصب بأن مضمره بعد خمسه أحرف]

قوله : «وينصب بأن مضمره بعد خمسه أحرف» .

هذا مذهب البصريّين ، والكوفيّون يزعمون أنّه منتصب بنفس هذه الخمسه من غير إضمار (٧) ، والذى حمل البصريّين على ذلك أنّهم وجدوا اللّام وحتّى حرفى جرّ ، ومعناهما ههنا كمعناهما هناك (٨) ، فوجب (٩) أن يقدّر ما دخلتا عليه اسما ، ولا يقدّر الفعل اسما إلّا بحرف مصدر ، وحرف / المصدر أن وما وكى على اختلاف (١٠) ، و «أن» لا جائز أن تكون أنّ إذ لا دخول

١- فى المفصل : ٢٤٦ : «وأخواته» .

٢- والكسائى أيضا ، انظر الكتاب : ٣ / ٥ ، والمقتضب : ٢ / ٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ١٥ ، والجنى الدانى : ٢٧١ .

٣- هو قول الخليل كما ذكر أبو حيان والمرادى ، وما قاله الخليل هو أنّ «أن» مضمره بعد «إذن» ، انظر الكتاب : ٣ / ١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٢٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٥ ، والجنى الدانى : ٣٦٣ .

٤- انظر الكتاب : ٣ / ٦ ، والمقتضب : ٢ / ٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ١٦ - ١٨ ، والجنى الدانى : ٢٦١ - ٢٦٣ .

٥- هذه إشاره إلى مذهب الخليل المتقدم ق : ١٨٥ ب .

٦- انظر الكتاب : ٣ / ٦ ، والإنصاف : ٥٧٠ - ٥٧٥ .

٧- انظر فى هذه المسأله الكتاب : ٣ / ٧ ، ٣ / ٢٨ ، ٣ / ٤١ - ٤٢ ، والمقتضب : ٢ / ٧ ، ٢ / ١٤ ، ٢ / ٢٦ ، والإنصاف : ٥٥٥ - ٥٥٩ ، ٥٩٣ - ٦٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٢٣ - ٢٧ .

٨- سقط من د : «هناك» .

٩- فی ط : «ثم وجب» .

١٠- جاء فی حاشیه د : «الاختلاف راجع إلی کی» . ق : ١٣٩ ب ، وانظر قسم الحروف ، حروف الجرّ «کی» ، والجنی الدانی : ٢٦٣ .

لها على الفعل ، ولا «ما» لأنّ الفعل منصوب ، وهى لا تنصب ظاهره ، فكيف تنصب مضمره ، ولا جائز أن تكون «كى» ، أمّا عند من ليست عنده مصدريّه فظاهر ، وأمّا من قال : هى مصدريّه فلأنّ تقديرها ههنا يؤدّى إلى تغيير المعنى فى (١) حتّى ، وإلى التكرير مع اللّام ، وذلك قولك :

«سرت حتّى تطلع الشمس» ، فلو قدّرت ههنا كى لفسد المعنى ، لأنّه ليس موضع تعليل ، وبعد اللّام يؤدّى إلى تقدير حرف بمعناه مع إمكان غيره .

والأولى أن يقال : ثبت إظهارهم لأن مع اللّام ، فدلّ على أنّها هى المضمره فيها وفى غيرها ، لأنّه يرد على القول بكراهه إضمار «كى» لئلّا يؤدّى إلى اجتماع حرفين بمعنى واحد أنّهم فعلوا ذلك مظهرا فى قولك : جئت لكى تكرمنى ، وإذا لم يكرهوه مظهرا فكيف يكرهونه مقدّرا ، فكان ما ذكرناه ثانيا أولى .

وأمّا الواو والفاء [فى جواب الأشياء السّتّه] (٢) فلأنّهما حرفا عطف تعذّر حملهما على وجه العطف ههنا إلّا بتأويل جعل (٣) الأوّل اسما ، وإذا جعل اسما فلا يعطف عليه الفعل إلّا بتأويل الاسم ، ثمّ يقال ما تقدّم ، وبيان تعذّر العطف أنّك إذا قلت : أكرمنى فأكرمك كان الثانى مخالفا للأوّل ، ألّا ترى أنّ الأوّل أمر والثانى إخبار ، وكيف يستقيم أن يكون الخبر معطوفا على الأمر ، فوجب تقدير الأوّل بمعنى ليكن منك إكرام ، وإذا قدّر الأوّل إكراما وعطف «فأكرمك» عليه وجب تقديره بالاسم ، ولا يقدّر الفعل اسما إلّا بما تقدّم ، فيتعيّن تقدير أن .

وأمّا «أو» فإمّا أن تقدّر عاطفه فالكلام فيها كالكلام فى الواو والفاء ، وإمّا أن تقدّر بمعنى إلى فالكلام فيها كالكلام فى اللّام وحتّى ، وإمّا أن تقدّر بمعنى إلّا منقطعه ، و «إلّا» المنقطعه لا يقع بعدها إلّا الاسم ، فيجب حرف المصدر على ما ذكر ، وذكر الواو ولم يذكر شرطها ، وهى مثل الفاء فى أنّها لا يثبت النصب بعدها إلّا إذا وقعت بعد أحد الأشياء السّتّه كالفاء ، إلّا أنّها تفارقها فى أنّ معناها الجمعيّه ومعنى الفاء السّببيّه .

قوله : «ولقولك : « ما تأتينا فتحدّثنا» معنيان » إلى آخره .

١- فى ط : «مع» .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . والسته هى الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض . المفصل : ٢۴۶ .

٣- سقط من ط : «جعل» .

قال الشيخ : أحدهما (۱) جار على قياس أخواته / ، وهو الذى ابتدأ به على أن يكون الأوّل سببا للثانى ، وانتفى السّبب فينتفى المسبّب ، وهو معنى قوله : «فكيف تحدّثنا» .

والآخر : أن تقصد إلى أنّ الفعل الثانى لم يحصل عقيب الأوّل ، فكأنّه نفى وقوعهما بصفه أن يكون الثانى عقيب الأوّل ، كما تقول : «ما جاءنى زيد وعمرو» أى : ما جآ بصفه الاجتماع ، فيجوز أن يكون أحدهما جاء (۲) ، فكذلك ههنا يجوز أن يكون الإتيان وقع دون الحديث ، إذ لم ينف إلّا معاقبه الثانى للأوّل ، فكأنّه نفى الأوّل بصفه معاقبه الثانى له ، لا أنّه (۳) نفى كلّ واحد منهما كما ذكر فى مسأله الواو ، ولذلك قرّر سيبويه المسأله بتقدير الإتيان على سبيل الكثره وانتفاء الحديث (۴) ، ليوضّح أنّ النّفى لم يرد إلّا على ما ذكره ، ولم يرد سيبويه أنّ مدلول الكلام ذلك فى كلّ موضع ، وإنّما أراد به التمثيل لبعض صوره ليحقّق المعنى المذكور ، وقد جاء فى الحديث عنه عليه السّلام : «لا يموت لأحد ثلاثه من الولد فتمسّه النار إلّا تحلّه القسم» (۵) ، فهذا على الوجه الثانى ، لأنّ المقصود من النّفى نفى المسّ عقيب الموت المذكور ، كما أنّ المقصود نفى الحديث عقيب الإتيان ، ولا يستقيم على الوجه الأوّل ، إذ لا يقدّر موت الولد سببا للمسّ حتّى ينتفى لانتفائه ، بل الأمر بالعكس ، [يعنى أنّ موت الولد سبب لدخول الجنّه] (۶) ، ولا يستقيم أن يحمل على تفسير سيبويه بالكثره ، إذ ليس المقصود أنّ موت (۷) ثلاثه من الولد لكلّ واحد واقع (۸) كثيرا ، ولكن لا يحصل بعده مسّ ، وإنّما المقصود أنّ مسّ النّار لا يكون مع موت ثلاثه من الولد كما أنّ المقصود ثمّه أنّ الحديث لا يكون بعد الإتيان .

واتّفق أنّ من صور المسأله أن يقع الأوّل كثيرا ، ولا يقع الثانى ، فمثّلها سيبويه لتتّضح ويتبيّن الفصل بينه وبين المعنى الأوّل ، لأنّه يخالفه فى ذلك ، لا على أنّ ذلك ملازم له لما تبيّن فى المعنى .

قوله : «ويمتنع إظهار أن مع هذه الأحرف» .

۱- فى د : «أحدها» . تحريف .

۲- فى د : «وقع» .

۳- فى ط : «لأنّه» ، تحريف .

۴- انظر الكتاب : ۳ / ۳۰ ، والمقتضب : ۲ / ۱۶ - ۱۷

۵- الحديث فى صحيح البخارى : ۱ / ۴۲۲ - كتاب الجنائز . وروايته «لا يموت لمسلم ثلاثه من الولد فيلج النار» . وهو فى مسند الإمام أحمد : ۳ / ۲۹ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فى ط : «يموت» .

۸- فى ط : «يقع» .

يعنى الخمسه المتقدّمه إلّا اللّام [التى لكى] (۱) وحدها ، فإنّ الإظهار جاء معها جائزا مع غير لا ، [كقولك : «جئتك لتكرمنى» و «لأن تكرمنى»] (۲) ولازما مع لا ، [كقوله تعالى : لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ (۳)] (۴) ، فصارت على ثلاثه أقسام ، قسم يجوز فيه الإظهار ، وقسم لا يجوز فيه الإظهار ، وقسم يجب فيه الإظهار ، فالجائز فيه الإظهار لام كى بغير لا ، والواجب فيه الإظهار لام كى مع لا ، والذى لا يجوز فيه الإظهار البواقى .

وإنّما أوجبوا (۵) الإظهار فى مثل / «لئلّا» كراهه دخول حرف الجرّ على حرف النّفى ، ولا يلزم صحّه دخوله على الحرف فى مثل : لما ولأن ، لأنّ ذلك مع ما بعده فى تأويل الاسم فكأنّه لم يدخل إلّا على اسم ، وجاز مع اللّام ليحصل الفرق بينها وبين لام الجحود إذا قصد من أوّل الأمر .

ووجب فى البواقى الإضمار لأنّ أمرها ظاهر ، وهى كثيره فى الاستعمال ، فحذفت (۶) تخفيفا ، وممّا يجوز فيه إظهار «أن» حروف العطف ، إذا عطف بها فعل على اسم ، مثل «يعجبنى خروجك وتقوم وأن تقوم» إلّا أنّه لم يذكرها لأنّه لم يذكر حروف العطف الصريحه فى العطف ههنا ، وسيذكرها فى بعض الفصول التى تأتى مخلوطه مع هذه الواو والفاء .

قال صاحب الكتاب : «وليس بحتم أن تنصب الفعل المضارع فى هذه المواضع ، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهه من الإعراب مساغ» .

قال الشيخ : يعنى بالمواضع ما بعد حتّى وأو والواو والفاء دون اللّام ، لأنّ اللّام لا يكون بعدها إلّا المنصوب ، ولذلك لم يذكرها فى تفصيل المواضع ، وقد وقع فى بعض النّسخ «من معنى وجهه» بإضافه «معنى» إلى «وجهه» (۷) ووقع فى بعضها «من معنى وجهه» بتنوين معنى وعطف «جهه» عليه ، والصوره فى الخطّ واحده ، والوجهان متقاربان » .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- الحديد : ۵۷ / ۲۹ . والآيه : لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (۲۹) .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فى ط : «وجب» .

۶- فى د : «فحذف» .

۷- فى ط : «جهه» . تحريف .

وقد تمسّک الكوفيون بأنّ الأفعال موضوع إعرابها لمعان كوضع إعراب الأسماء بمثل ما أشار به ههنا فی أنّ المعنی مختلف باختلاف الإعراب ، ونحن لا ننكر أنّک إذا رفعت الفعل كان ثمّه معنی يخالفه إذا نصبته ، وكذلک إذا جزمته ، إلّا أنّا نقول : هذه المعانی هی معانی ما ينضمّ إلی الأفعال ، ألا ترى أنّک إذا قلت : «أن تكرمنی» فمعناه إثبات الإكرام ، وإذا قلت : «لن تكرمنی» فمعناه نفی الإكرام فی المستقبل ، وإذا قلت : «لم تكرمنی» فمعناه نفی الإكرام فی الماضی ، فهذه المعانی ليست بمعان معتوره علی الفعل حتّی (۱) يجعل لها دلاله فی الفعل كما فعل فی معانی الاسم (۲) ، وإنّما هی معان لما ينضمّ إلی الفعل .

فإن قلت : ما ذكرته من معانی الأسماء هی أيضا لما ينضمّ إليها ، ألا ترى أنّک إذا قلت :

«قام (۳) زيد» كان المعنی نسبه القيام إلی زيد ، وإذا قلت : «ضربت زيدا» / كان معناه وقوع الضّرب علی زيد ، وكذلک الجرّ ، وقد جعلت للأسماء بهذا الاعتبار معان ، فلتكن للأفعال كذلک .

قلت : ليس المعانی فی الأسماء كوزانها فی الأفعال ، ألا ترى أنّها لو لم تعرب لأدّى إلی التباسها فی مثل قولک : «ما أحسن زيدا» وشبهه ، وذلک محقّق ما ادّعی من المعانی ، وليس كذلک الأفعال ، فإنّها لو لم تعرب لكان ما انضمّ إليها ممّا ذكرناه ينبئ عن المعانی ، فقد وضح لک أنّ المعانی تعتور علی الأسماء أنفسها ، وإن كانت تتقوّم بما ينضمّ إليها ، وأنّ المعانی فی الأفعال لمجرّد ما ينضمّ إليها دون أن تعتور عليها ، فهذا معنی قوله (۴) : «للعدول به إلی غير ذلک من معنی وجهه من الإعراب مساغ» .

ثمّ ابتدأ به (۵) واحدا واحدا ، وبيّن الجهه التی يكون عندها منصوبا ، والجهه التی يكون بها مرفوعا فقال : «فله بعد حتّی حالتان» إلی آخر الكلام ، ثمّ قوله (۶) فی تمثيله فی النصب (۷) : «كأنّک قلت : كی أدخلها» يوهم أنّ (۸) «حتّی» لا تنصب إلّا بهذا المعنی ، وليس الأمر كذلک ، بل تنصب بهذا المعنی وبغيره ، وهو أن تكون لمجرّد الغايه من غير تعليل ، كقولک : «أسير حتّی تغيب الشمس» ، وليس ههنا تعليل .

۱- فی د : «الفعل نفسها حتی» . مقحمه .

۲- فی ط : «الأسماء» .

۳- فی د : «ما قام» . مقحمه .

۴- فی د : «قولک» . تحريف .

۵- أی : بالفعل المضارع .

۶- سقط من د : «قوله» . خطأ .

۷- فی د : «فالنصب» . تحريف .

۸- فی د : «يوهم فی أن» . مقحمه .

وقوله : «أو كان متقضّيا» يريد ما بعد حتّى ، ويوهم أنّه فى هذا الوجه لا بدّ أن يكون متقضيّا وأنّ التعبير عن (١) التّقضّى ، وليس الأمر كذلك فيهما ، لأنّ قولك : «كنت سرت أمس حتّى أدخل المدينه» لا يلزم منه تقضّى الدخول ولا الإخبار عنه (٢) بالتّقضّى لو قدّر متقضّيا ، لأنّ المعنى الإخبار (٣) بوقوع الفعل قبلها ، ويكون متعلّق «حتّى» كان حينئذ مترقّبا ، فأنت مخبر بالسّير وبدخول كان مترقّبا عند السّير مقصود فى التقدير لا فى الوقوع ، ثمّ هذا الدخول المترقّب قد يقع بعد ذلك فى الوجود وقد لا يقع ، ولا يتغيّر ذلك المعنى ولا التعبير عنه عمّا كان عليه ، فلذلك تقول بعد وقوع الدّخول أو تقديره (٤) : «كنت سرت أمس حتّى أدخل البلد» ، فتجد المعنى فى هذا الإخبار على (٥) كلا التقديرين واحدا ، لأنّه لا تعرّض له فى إثبات وقوع الدّخول ولا نفيه ، وإنّما هو مخبر عن دخول كان مترقّبا ، ولا يختلف بوقوع (٦) الدّخول بعد ذلك ولا بانتفائه ، فهذان المعنيان / هما موضع النصب .

«وترفع إذا كان الدّخول يوجد فى الحال» .

يعنى أنّ الرّفع يجب إذا قصد (٧) التعبير عن وقوع الدّخول حالا ، فقد تكون الحال محقّقه ، وقد تكون مقدّره كما تقدّم فى الاستقبال فى كلامه ، فمثال الحال تحقيقا أن تكون قد سرت وأنت داخل ، فتقول : «سرت حتّى أدخل البلد» ، معبّرا (٨) عن الدّخول الحاصل تحقيقا ، ومثال الحال تقديرا أن يكون السّير والدّخول قد وقعا جميعا ، وقصدت إلى التعبير عن الدّخول الواقع فى الوجود ، إلّا أنّك قصدت حكايه الحال وقت وجوده ، فتقول : «سرت أمس حتّى أدخل المدينه» ، فتكون مخبرا عن سير حصل عنه دخول فى الوجود حاكيا للحال .

وبهذا تبيّن لك أنّ قوله فى النصب : «أو كان متقضّيا» غير مستقيم ، لأنّه إذا كان متقضيّا وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثانى .

١- فى ط : «التعبير عباره عن . . .» . مقحمه .

٢- سقط من د : «عنه» .

٣- فى ط : «المعنى إنما هو الإخبار . .» .

۴- فى د . ط : «تعذره» ، تحريف .

۵- فى ط : «وعلى» . تحريف .

۶- فى ط : «وقوع» . تحريف .

٧- فى د : «إذا كان قصد» .

٨- فى د : «البلد لأن معبرا» . مقحمه .

وما بعد «حتّى» فی وجهی الرفع (۱) مخبر به حصولا واجب أن یکون مسبّبا عمّا قبلها ، ولم یذکر السّببیّه فیها ، وهو لازم ، وذکره فی الناصبه ، وهو غیر لازم ، وإنّما التزموا السّببیّه ههنا لّما کان الکلام جملتین ، فکأنّهم قصدوا إلی قوّه الرّبط بینهما بمعنی السّببیّه ههنا(۲) ، وفی الأوّل لم یلتزموها للرّبط الحاصل بالجزئیّه ، وذلک أنّ «حتی» فی الوجه الأوّل جارّ ومجرور ، فهو جزء ممّا قبله ، وفی الوجه الثانی جمله مستقلّه ، ولیس جزءا ممّا قبلها ، فلا یلزم من التزام السّببیّه فی الجملتین لیقوی الرّبط التزام السببیّه فیما الرّبط مقوّی فیه بالجزئیّه ، وإنّما نصبوا فی موضع النّصب المذکور لأنّه أمکن فیه تقدیر الناصب ، ألا تری أنّ الفعل مستقبل وأنّ تقدیر «أن» فیه متحقّق لأنّها للاستقبال ، فصحّ تقدیرها بخلاف موضع الرّفع ، فإنّه للحال ، وتقدیر «أن» مع الحال متناقض ، لأنّها للاستقبال ، فلا تجامع الحال ، فلذلک جاء النّصب فی مواضع الاستقبال ، وفات فی مواضع الحال .

ومثّل صاحب الکتاب فی النصب بما یتحقّق فیه الاستقبال ، کدخول الجنّه (۳) ، وفی الرّفع بما یتحقّق فیه الحال ، کانتفاء الرّجاء عند المرض (۴) ، فإنّه لو قدّر مستقبلا فسد المعنی من جهه أنّ (۵) انتفاء الرّجاء المقصود بذکره خطر المرض / ولا یحصل ذلک حتی یکون انتقاء الرّجاء حاصلا ، وإذا کان حاصلا وجب الرّفع ، وکذلک «شربت الإبل حتّی یجیء البعیر یجرّ بطنه» ولو قدّر منصوبا لم یستقم ، لأنّ الغرض بذکر جرّ البعیر بطنه زیاده الارتواء ولا یحصل ذلک إلّا أن یکون حاصلا ، فلذلک (۶) وجب الرّفع .

ومثّل بالآیه (۷) فی الرّفع والنّصب ، فأمّا النصب فعلی أنّ الإخبار بالزّلزال وبقول الرسول کان (۸) مترقّبا عند الزّلزال ، ولیس فیه إخبار بوقوع قول الرسول ، وإن کان الوقوع قد ثبت بأمر آخر (۹) ، وأمّا قراءه الرّفع فعلی أنّ الإخبار بالزّلزال وبالقول الحاصل فی الوجود علی

۱- جاء فی حاشیه د : «وجهی الرفع یعنی الحال تحقیقا أو تقدیرا لحکایه الحال الماضیه» . ق : ۱۴۱ أ

۲- سقط من د : «ههنا» .

۳- أی قول الزمخشری : «أسلمت حتی أدخل الجنه» . المفصل : ۲۴۶ - ۲۴۷ .

۴- أی قول الزمخشری : «مرض حتی لا یرجونه» . المفصل : ۲۴۷

۵- سقط من ط : «أن» . خطأ .

۶- سقط من د : «فلذلک» . خطأ .

۷- أی قوله تعالی : وَزُلْزِلُوا حَتَّی یَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِینَ آمَنُوا مَعَهُ مَتی نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِیبٌ . البقره : ۲ / ۲۱۴

۸- فی ط : «بالزلزال والقول کان . . .» .

۹- بعدها فی د : «خارج» .

حكايه الحال مسبّبا عن الزّلزال (١) .

ثمّ قال : «كان سيرى حتى أدخلها بالنصب ، ليس إلّا» .

هذا إذا جعلت «كان» ناقصه ، وإليه أشار ، وإنّما كان ذلك من جهه أنّها تحتاج إلى خبر ، وليس معه (٢) ما يصلح خبرا إلّا قولك : «حتى أدخلها» ولا يصحّ أن يكون خبرا إلّا أن يكون فى تقدير الجارّ والمجرور ، وإذا كان كذلك وجب النصب ، فتعيّن لذلك ، ولو رفعت لم يكن ل «كان» خبر ، لأنّ «حتى أدخلها» [بالرّفع] (٣) حينئذ جمله مستقلّه بالإخبار بها لا تصلح أن تكون خبرا ل «كان» لفقدان الضمير العائد ، ولفصل «حتّى» بين الاسم وما وقع خبرا عنها .

«فإن زدت أمس وعلّقته بكان» ، يعنى جعلته خبرا ، «أو قلت : سيرا متعبا» ، وجعلته أيضا خبرا ، «أو أردت كان التامّه جاز (٤) الوجهان (٥)» لأنّك لم تضطرّ ههنا إلى خبر حتى يجب النصب ، فلذلك جاز الوجهان .

«وتقول : أسرت حتّى تدخلها ، بالنصب» .

ليس إلّا (٦) ، لأنّ الرّفع فاسد ، ألا ترى أنّه لا بدّ أن يكون مسبّبا عن الأوّل محقّقا ، وكيف يستقيم أن يكون المسبّب محقّقا ثابتا والسّبب مشكوك فيه مسؤول عن وقوعه ؟ فلذلك لم يجز إلّا النّصب .

وتقول : «أيّهم سار حتى يدخلها بالنصب والرّفع» لأنّ السّير ههنا متحقّق ، وإنّما المسؤول عنه صاحبه ، ويجوز أن يتحقّق مسبّب السّير والسّير ويجهل صاحبه فيسأل عنه ، فلذلك جاز الرّفع هنا دون التى قبلها .

١- قرأ نافع وحده برفع «يقول» فى الآيه والباقون «يقول» نصبا ، انظر كتاب السبعه فى القراءات : ١٨١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ / ٢٨٩ ، والنشر : ٢ / ٢٢٧

٢- فى ط : «معها» .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- فى د : «جاء» .

٥- فى المفصل : ٢٤٧ : «جاز فيه الوجهان» .

٦- سقط من ط من قوله : «وتقول» إلى «إلا» خطأ .

قوله : «وقرئ قوله تعالى : تُقاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ (۱) بالنصب (۲)» .

النّصب على إضمار «أن» (۳) ظاهر (۴) ، والرّفع على الاشتراك بين «يُسْلِمُونَ» و «تُقاتِلُونَهُمْ» على معنى التشريك بينهما فى عامل واحد ، حتّى كأنّك عطفت جزءا على جزء (۵) .

«أو على الابتداء» .

يعنى بقوله : «أو على الابتداء» على الاستئناف بجمله معربه إعراب نفسها غير مشرّك بينها وبين ما قبلها فى عامل واحد ، ومثّلها بقوله (۶) : «أو هم / يسلمون» ، ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذى قبله ، إذ الجمله الاسميّه لا تكون معطوفه على جمله فعليّه باعتبار التشريك ، ولكن باعتبار الاستقلال ، ومثال التقدير الأوّل فى غير الجمله الفعليّه قولك : «إنّ زيدا قائم وعمرا منطلق» ، عطفت عمرا على زيد على التشريك معه فى عامل واحد ، ولم تجعله مستقلا ، ومثال التقدير الثانى قولك : «إنّ زيدا قائم وعمر منطلق» ، عطفت «وعمرو منطلق» على أنّه جمله مستقلّه ، لا باعتبار تشريك فى عامل .

وقوله : «هو قاتلى أو أفتدى منه» [أى : إلى أن أفتدى منه] (۷) ، «وإن شئت ابتدأته» على معنى «أنا أفتدى» ، ولم يذكر للرّفع إلّا تقديرا واحدا ، وهو الثانى ، لأنّ تقدير الأوّل متعذّر ، لأنّه عطف باعتبار تشريك فى إعراب ، وليس ههنا قبل «أو أفتدى» ما يصلح أن يكون «أفتدى» مشتركا معه فى الإعراب ، لأنّ الفعل لا مشاركه بينه وبين الأسماء فى العوامل ، فلم يبق إلّا التقدير الثانى ، وهو الاستئناف ، ومثّلها بأنا أيضا ليتّضح ، واستشهد بقول امرئ القيس (۸) :

۱- الفتح : ۴۸ / ۱۶ . والآيه قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرابِ سَتُدْعَوْنَ إِلى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ .

۲- قرأ بن أبى كعب وعبد اللّه بالنصب ، انظر معانى القرآن للفراء : ۳ / ۶۶ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۴ / ۲۰۰ ، وشواذ ابن خالويه : ۱۴۲

۳- فى د : «أن يسلموا» .

۴- سقط من ط : «ظاهر» .

۵- فى ط : «عطفت خبرا على خبر» . تحريف .

۶- فى د : «بقوله تعالى» . خطأ لأن الكلام للزمخشرى .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- البيت فى ديوانه : ۶۶ ، والكتاب : ۳ / ۴۷ ، والمقتضب : ۲ / ۲۸ ، والخزانه : ۳ / ۶۰۱ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۱ / ۲۶۳

فقلت له لا تبک عینک إنّما

نحاول ملکا أو نموت فنعذرا

وقال (۱) : فی الرّفع وجهان ، وهذان الوجهان فی الرّفع مثلهما (۲) فی قوله (۳) : «أو هم یسلمون» سواء ، لتقدّم فعل مضارع مرفوع یجوز التشریک معه ولصحّه استئنافه ، فاستقام تقدیر الوجهین .

«ویجوز فی قوله تعالی : وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْباطِلِ وَتَکْتُمُوا الْحَقَّ (۴) أن یکون « تکتموا» منصوبا ومجزوما » ، وهما ظاهران ، أمّا النّصب فعلی الجمعیّه علی ما تقدّم ، وأمّا الجزم فعلی الاشتراک بین الفعلین فی الجزم ، ولا یستقیم أن یقال : هو عطف جمله علی جمله مشترکه ولا منقطعه عنها ، أمّا التشریک فغیر مستقیم ، لأنّ الرافع للفاعل (۵) الأوّل غیر الرافع للفاعل (۶) الثانی ، فکیف یستقیم التشریک والعامل متعدّد مختلف ؟ ولا یستقیم أن تکون منقطعه ، لأنّه لا وجه للجزم حینئذ ، فلم یبق إلّا العطف المذکور ، ثمّ مثّل بالبیت (۷) الذی یتعذّر (۸) فیه تقدیر الجمعیّه لیتّضح به وجه العطف جزما .

قوله : «وتقول : زرنی وأزورک بالنصب» علی معنی الجمعیّه ، ولذلک فسّره بقوله : «یعنی لتجتمع الزیارتان» ، وقد وقع فی المفصل «لتجتمع» بالنصب ، وهو غلط لأنّ المعنی / علی أنّه یفسّر مدلول «زرنی وأزورک» ولا یستقیم تفسیرها مع النصب لأمرین (۹) :

أحدهما : أنّها مستقلّه (۱۰) ، ولا تکون جمله إلّا مع الجزم لا مع النصب .

۱- أی الزمخشری نقلا عن سیبویه ، انظر الکتاب : ۳ / ۴۷ ، والمفصل : ۲۴۸ - ۲۴۹

۲- فی د : «مثلها» تحریف .

۳- فی د : «فی مثل قوله تعالی» . خطأ . والضمیر فی «قوله» عائد إلی الزمخشری .

۴- البقره : ۲ / ۴۲ . وتتمه الآیه : وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

۵- فی ط : «للفعل» . تحریف .

۶- فی ط : «للفعل» . تحریف .

۷- أی : ولا تشتم المولی وتبلغ أذاته فإنّک إن تفعل تسفّه وتجهل نسب هذا البیت فی الکتاب : ۳ / ۴۲ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۳۴ إلی جریر ، وورد فی شرح دیوانه لمحمد بن حبیب : ۱۰۳۶ مع المقطوعات التی وجدت فی کتب الأدب واللغه وقوله : أذاته : أذاه .

۸- فی د : «یبعد» .

۹- فی د : «لأحد أمرین» .

۱۰- فی ط : «أنها جمله مستقله» .

والآخر : أنّ معنى قولك : «زرنى وأزورك» (١) لتجتمع الزيارتان ، وليس معناه لتجتمع الزيارتان (٢) ، فصحّ أن يكون الأوّل تفسيرا دون الثانى ، وأيضا فإنّ النّصب مفسد للمعنى من جهه أخرى ، وهو أنّه يصير تعليلا للأوّل وهو هو ، فكأنّه علّل الشىء بنفسه ، فكأنّه قال : لتجتمع الزيارتان ، لتجتمع الزيارتان ، فكان مثل قولك : «ضربته لأضربه» وهو فاسد .

ومثّل النّصب بما لا يستقيم معه سواه (٣) ، لأنّ الجزم والرّفع فى البيت (٤) غير مستقيم ، أمّا الجزم فقد ذكره ، وأمّا الرّفع فيدلّ على الاستئناف ، والغرض الاجتماع بدليل قوله (٥) :

. . . إنّ

لصوت أن ينادى داعيان

ولا ينهض هذا المعنى إلّا بالنّصب .

ثمّ قال : «وبالرّفع» يعنى فى المثال (٦) لا فى البيت ، لأنّ الرّفع يضعف معناه ، ثمّ مثّل الرّفع بما لا يستقيم معه سواه ، وهو قوله : «دعنى ولا أعود» لتعذّر النّصب والجزم على العطف ، أمّا النصب فيفسد المعنى لأنّه يصير المعنى ليجتمع تركك لى وتركى لما تنهانى عنه ، وقد علم أنّ طلبه لتركه إنّما هو فى الحال بقرينه ألمه (٧) بتأديبه ، فيفوت مقصود طالب الأدب ، والغرض من هذا الكرم لمن أدّب حصول مقصود مؤدّبه ولا يحصل مقصوده إلّا بترك العود فى المستقبل ، ولا يستقيم الجزم ، لأنّه إن جزم عطفا كان فاسدا على ما يذكر بعده ، وإن جزم بلا على أنّها للنّهى ، وتكون جمله نهييّه معطوفه على جمله أمريّه ، وهى قولك : دعنى ، فكأنّه قال : دعنى ، ثمّ شرع فى جمله أخرى

١- بعدها فى د «بالجزم» ولا يجوز الجزم ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٣٥ .

٢- انظر الكتاب : ٣ / ٤٥

٣- جاء فى حاشيه د : «أى مثّل النصب بشىء لا يستقيم مع ذلك الشىء سوى النصب» . ق : ١٩٠ ب .

٤- أى فى بيت جرير المتقدم .

٥- البيت بتمامه : «فقلت ادعى وأدعو إن أندى لصوت أنّ ينادى داعيان» . نسب فى الكتاب : ٣ / ٤٥ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٣٩٢ ، إلى الأعشى وليس فى ديوانه ، ونسبه القالى فى أماليه : ٢ / ٩٠ إلى الفرزدق وليس فى ديوانه طبعتى الصاوى وصادر ، ونسبه الزمخشرى فى المفصل : ٢٤٨ إلى ربيعه بن جشم ، وذكر ابن يعيش والعينى الاختلاف فى نسبته إلى الحطيئه وربيعه بن جشم . انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٣٥ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٣٩٢ ، ولم أجده فى ديوان الحطيئه ، ونسبه صاحب اللسان (ندى) إلى مدثار بن شيبان النمرى ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ٤٥٦ ، والإنصاف : ٥٣١ .

٦- أى فى قوله : «زرنى أزورك» . المفصل : ٢٤٨ - ٢٤٩

٧- فى ط : «الأمر» .

ناهيا لنفسه عن العود ، كان فاسدا أيضا من جهه المعنى لأنّه لا ينهض الموجب لترك التأديب إلّا بالخبر عن نفى العود ، لا بنهى نفسه عن العود ، ولذلك لم يكن بين النّهى وبين العود تناقض ، [لأنّه ربّ إنسان ينهى نفسه عن شىء ويعود فيه] (١) ألا ترى أنّك تقول : أنا أنهى نفسى عن كذا فى كلّ وقت ، ثمّ أفعله ، ولو قلت : أنا لا أفعل كذا ثمّ أفعله كان تناقضا ، والغرض نفى وقوع العود فى المستقبل ، وهذا لا يحصل إلّا بالخبر .

وقوله : «وإن أردت الأمر أدخلت اللّام» .

يريد أنّه لا يستقيم الجمع (٢) بينه وبين «زرنى» فى الإعراب ، لأنّ / «زرنى» لا إعراب لها عند البصريّين (٣) ، و «أزرك» معرب ، فكيف يشرّك بين شيئين فى الإعراب ، وهو منتف عن الأصل ، هذا تناقض .

فإن قيل : اجعله مشتركا على الموضع ، كما تقول : جاءنى هذا وزيد ، وتشرّك بين الاثنين فى الإعراب ، وإن كان الإعراب منتفيا عن الأوّل فهو غير مستقيم لأمرين (٤) :

أحدهما : أنّ من قال : «زرنى» معرب فهو معرب لفظا لا تقديرا .

والآخر : هو أنّ التّشريك باعتبار الموضع إنّما يكون فيما ثبت له ذلك الإعراب فى الأصل ومنعه مانع عارض كما فى الأسماء .

وأمّا فعل الأمر [بغير اللّام] (٥) فلا إعراب له ألبتّه [على المذهب الصحيح] (٦) لا أصلا ولا فرعا ، فلا يستقيم تقدير الإعراب فيه ، واستشهد بقول كعب الغنوى (٧) ، وذكر النّصب بالواو فى هذا البيت ،

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- فى د : «لا يستقيم التشريك الجمع» . مقحمه .

٣- ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب وخالف البصريون وذهبوا إلى أنّه مبنى على السكون ، انظر المقتضب : ٢ / ٤ ، ٢ / ١٣١ ، وأسرار العربيه ، ٣١٧ - ٣٢٠ ، والإنصاف : ٥٢٤ - ٥٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٦١ - ٦٢

٤- فى د : «لأحد أمرين» .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- البيت هو : وما أنا للشىء الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول وهو بهذه النسبه فى الكتاب : ٣ / ٤٦ ، والأصمعيات : ٧٦ ، والخزانه : ٣ / ٦١٩ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ١٩ ، والمنصف : ٣ / ٥٢

وإن لم يكن فى الحقيقه ممّا هو فيه ، لأنّ الكلام فى واو الجمع ، وهذه ليست واو الجمع ، وإنّما هى واو العطف لمشاركتها لها فى اللّفظ والمعنى الأصلىّ ، ولا يستقيم أن تكون هنا واو الجمع ، لأنّ تلك إنّما تنصب بعد الأشياء السّته على معنى الجمعيّه ، وليس ههنا منها سوى النّفى ، ولو قدّر الجمع بها بين المنفىّ وبين ما بعدها لكان فاسدا ، لأنّ قوله : «ليس نافعى ويغضب» إذا جعلتها ناصبه بعد هذا النفى كان المعنى نفى النّفع ونفى الغضب ، فيفسد المعنى ، إذ الغرض أنّ الذى يغضب منه صاحبه لا يقوله ، وهذا عكسه ، وكذلك إذا جعلته فى سياق «وما أنا للشّىء» أدّى إلى ذلك أيضا وفساد آخر ، وهو تأخير ما ذكر منفيّا ، وهو قوله : «بقؤول» وشرطه التّقديم على واو الجمع ، فلم يبق إلّا أن تكون واو العطف ، وتكون عاطفه ل «يغضب» (۱) على قوله : للشىء ، وإذا عطف الفعل على الاسم وجب تقديره بتأويل الاسم ، ولا يقدّر إلّا بأن على ما تقدّم ، فيكون المعنى : وما أنا للشّىء ولغضب صاحبى بقؤول ، ويحتاج فى استقامه المعنى إلى تقدير مضاف محذوف ، أى : لقول شىء ، ولقول يوجب غضب صاحبى (۲) لأنّ الغضب يقال فيه : مقول ، والتقدير : ولغضب (۳) صاحبى بقؤول ، فحذف المضاف لمّا كان معلوما / ، والرّفع أظهر من وجهين :

أحدهما : أنّ عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف .

والآخر : أنّه لا تقدير يلزم فيه ، بخلاف النّصب ، لأنّه جمله معطوفه على «ليس نافعى» ، فهى داخله فى حكم الصّله ، ولذلك احتيج فيها إلى ضمير يرجع إلى الذى ، [وهو الهاء فى منه] (۴) ووصلها بجملتين إحداهما منتفيه والأخرى مثبته ، ولا بعد فى ذلك .

ثمّ مثّل الرّفع بما يتعذّر فيه النصب ، وهو قوله تعالى : وَنُقِرُّ (۵) ، وإن كانت أيضا عاطفه بعد ما يتوهّم العطف فيها ، وهو قوله : «لنبيّن» ، لأنّه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى ، إذ اللّام فى «لنبيّن» للتّعليل عمّا (۶) تقدّم وهو قوله تعالى : فَإِنَّا خَلَقْناكُمْ إلى قوله : لِنُبَيِّنَ ، فالمتقدّم سبب

۱- فى . ط : «الغضب» . تحريف .

۲- سقط من د . ط : «ولقول يوجب غضب صاحبى» .

۳- فى د : «ولسبب غضب» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- الحج ۲۲ / ۵ . الآيه : يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَهٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَهٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَهٍ مُخَلَّقَهٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَهٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى الْأَرْحامِ ما نَشاءُ .

۶- فى ط : «لما» .

للتبيين ، فلو جعل «ونقرّ» معطوفا عليه لكان داخلا مع التّبيين فى مسبّبه (۱) فَإِنَّا خَلَقْناكُمْ ، وليس ما ذكر من قوله : فَإِنَّا خَلَقْناكُمْ إلى آخره سببا فى الإقرار فى الأرحام ما يشاء ، فضعف النصب .

ثمّ انتقل إلى ذكر الفاء الناصبه فى جواب الأشياء الستّه ، فقال : «ما تأتينا فتحدّثنا» ، النصب واضح على المعنيين المتقدّمين ، ويجوز الرّفع على الوجهين اللّذين ذكرهما .

أحدهما : أن يكون عطفا للحديث على الإتيان مشرّكا بينه وبينه فى النّفى مرفوعا بما ارتفع كما تقدّم مثله ، ومثّله بقوله تعالى : وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ (۲۶) (۲) ، لأنّ الظّاهر فيه ذلك ، إذ المعنى على نفى الإذن ونفى العذر بظاهر قوله [تعالى] (۳) : لا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ (۴) ، ولأنّه نفى الإذن لهم ، والظّاهر نفى الإذن فى الاعتذار ، فلا يقوى إثبات العذر منهم بعد ذلك ، لأنّه فى المعنى مخالفه ، ويجوز أن يكون مستأنفا ، فيكون المعنى أنّهم يعتذرون ، ويكون ذلك فى موقف آخر ، لأنّ المواقف متعدّده ، ويدلّ عليه قوله تعالى : ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا (۵) وأمثال ذلك ، ولكنّه ضعيف ، والأولى أن يحمل (۶) على التّشريك (۷) فى هذا الموضع لسياقه (۸) بعد قوله تعالى :

يُؤْذَنُ لَهُمْ ، وإن ثبت أنهم يعتذرون فى موقف آخر .

والثانى : أن تكون جمله (۹) مستأنفه بنفسها ، فرفعها على غير التشريك ، والجمله الأولى منفيّه والثانيه مثبته ، ويكون المعنى على خلاف ما تقدّم ، لأنّ فيما تقدّم نفى الإتيان والحديث ، وفى هذا نفى الإتيان وأثبت الحديث ، ثمّ مثّله بما لا يستقيم معه إلّا الاستقلال / بنفسه (۱۰) والإثبات حتّى

۱- فى ط : «سببه» تحريف .

۲- المرسلات : ۷۷ / ۳۶

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- التحريم : ۶۶ / ۷ .

۵- الأنعام : ۶ / ۲۳ وتتمه الآيه وَاللَّهِ رَبِّنا ما كُنَّا مُشْرِكِينَ (۲۳) .

۶- أى قوله : «ما تأتينا فتحدثنا» .

۷- فى الأصل ط : «عليه» . وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

۸- فى د : «بسياقه» .

۹- سقط من ط : «جمله» .

۱۰- فى ط : «بنفيه» . تحريف .

يثبت كون الجمله الأولى نفيا والثانيه مثبته ، وإن خالف التّمثيل فى المعنى ، وهو قوله : (ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا ،) إذ لا يشكّ من قيل له ذلك أنّ قوله : «فأنت تجهل أمرنا» مثبت بخلاف ما تقدّم ، فإنّه محتمل ، فمثّل الاحتمالين بما لا يحتمل سواه ليوضّحه ، ثمّ مثّل بقول العنبرى (۱) :

غير أنّا لم تأتنا بيقين

فنرجّى ونكثر التّأميلا

فى الرّفع أيضا ، وهو أيضا لا يحتمل إلّا الرّفع ، لأنّ المعنى على أنّ الآتى لم يأت بيقين ، فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عمّا أتى به ، ولا يستقيم على ذلك إلّا الرّفع ، لأنّه لو جزم لدخل مع الإتيان فى النفى ، فيفسد (۲) المعنى ، إذ المعنى إثبات الرّجاء (۳) ، ولو نصب لنصب على الجمعيّه ، ويجب أن يكون أيضا منفيّا معه .

فإن قلت : لم لا يستقيم النصب على المعنى الثانى للفاء ، وهو أنّ هذا لا يكون عقيب هذا ، لأنّ معناهما أنّهما لا يجتمعان ؟

قلت : يفسد المعنى أيضا ، لأنّ ذلك المعنى على أنّ الأوّل لا يكون عقيبه الثانى ، حتّى كأنّه وصف له ، وأنت لو قدّرت نفى الثانى على تقدير حصول الأوّل فسد المعنى فيهما جميعا ، إذ المعنى نفى الأوّل وإثبات الثانى ، وهذا عكسه .

ثمّ مثّل بقوله (۴) :

ألم تسأل الرّبع القواء فينطق

فى الرّفع ، وظاهره أيضا الرّفع ، لأنّه أراد أنّ النّطق حاصل لها على سبيل التّجوّز لما هى عليه من أحوالها ، ولم يقصد أن يدخل النّفى إلّا على السّؤال ، وعلى ذلك يكون الرّفع ، وإن كان النّصب والجزم غير ممتنعين . ولذلك قال سيبويه : « لم يجعل الأوّل سببا للآخر ، ولكنّه جعله

۱- كذا نسبه الزمخشرى فى المفصل : ۲۴۹ ، ونسب فى الكتاب : ۳ / ۳۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۳۷ إلى بعض الحارثيين ، وورد بلا نسبه فى مغنى اللبيب : ۵۳۳ والخزانه : ۳ / ۶۰۶ - ۶۰۷ .

۲- فى د : «ولفسد» .

۳- فى الأصل . ط : «إثباته» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۴- عجز البيت : «وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق» وقائله جميل بن عبد اللّه بن معمر ، وهو فى ديوانه : ۱۴۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۳۷ ، والمقاصد للعينى ۴ / ۴۰۳ ، والخزانه ۳ / ۶۰۱ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۳۷ القواء : التى لا تنبت ، والسّملق : الخاليه . الخزانه : ۳ / ۶۰۱

ينطق على كلّ حال » (۱) ، وقوله : «لم يجعل الأوّل سببا للآخر» ينفى النّصب ، وقوله : «جعله ممّا ينطق على كلّ حال» ينفى الجزم ، لأنّه قصد إلى الاستئناف .

وقوله (۲) : «ودّ لو تأتيه فتحدّثه» ، يجوز النصب على جواب التّمنّى .

ويجوز الرّفع على وجهين : أحدهما : الاشتراك ، والآخر : الاستئناف .

قال (۳) : «وقال ابن أحمر : البيت (۴)» .

بالرّفع والنّصب ، أمّا النّصب فظاهر عطفا على «ليلقحها» ، وتكون الجمله واحده ، وهذا وإن لم تكن الفاء فيه فاء الجواب ، ولكنّها فاء العطف ، فوجه مجيئه بها كوجه مجيئه بواو العطف فى واو الجمع .

قال الشيخ (۵) : أخبر أنّ هذا / المذموم يعالج العاقر ليلقحها للنّتاج (۶) ، فأخبر عن حال من يصفه بقلّه العقل أنّه بهذه الصّفه (۷) ، فالتعليل باللّقاح والنّتاج إنّما هو فى حقّ المهجوّ ، لأنّه أخبر أنّه (۸) يفعل هذا لهذا الغرض فالجمله واحده ، وإذا رفع فسد المعنى ظاهرا ، إذ ليس للرفع إلّا وجهان : إمّا العطف وإمّا الاستئناف ، فإذا عطف على «يعالج» صار مخبرا بالعلاج والنّتاج ، فيصير أسوأ حالا من المعالج ، وإذا كان قد ذمّ معالجا يقصد إلى اللّقاح فذمّ من يخبر بالنّتاج تحقيقا عن هذه المعالجه أولى ، وكذلك الاستئناف يوجب أن يكون مخبرا به ، فيفسد المعنى ، وكان النصب هو الوجه ، ووجه الرّفع أن يحمل على قصد الهزء والتهكّم بهذا المعالج ، وهو باب مستعمل يقصد المتكلّم فيه إلى ضدّ ما هو موضوع له بالأصاله ، فتقول لمن أظهر فعل من ليس

۱- الكتاب : ۳ / ۳۷ .

۲- أى الزمخشرى .

۳- سقط من د : «قال» .

۴- هو : «يعالج عاقرا أعيت عليه ليلقحها فينتجها حوارا» . وهو فى ديوان ابن أحمر : ۷۳ ، والكتاب : ۳ / ۵۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۳۸ ، والحوار : بكسر الحاء وضمها : ولد الناقه من حين يوضع إلى أن يفطم ويفصل . اللسان (حور) .

۵- فى د : «قوله» . والكلام لابن الحاجب .

۶- فى د : «النتاج» ، تحريف .

۷- فى د : «الصيغه» . تحريف .

۸- سقط من ط : «أخبر أنه» . خطأ .

بعاقل : ما هذا إلّا فعل العقلاء ، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى : إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ (۱) [أى : السّفيه الغوىّ] (۲) ، و الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ (۳) ، [أى : الذليل اللّئيم] (۴) وشبهه ، فيستقيم المعنى بهذا التقدير دون غيره .

وقوله : «أريد أن تأتينى ثمّ تحدّثنى» (۵) .

فأتى ب «ثمّ» ، ولم يسق هذه الفصول إلّا لبيان وجوه غير النّصب فى حتّى وواو الجمع وفاء الجواب وأو ، ولكنّه لمّا جرّ ذكر الواو والفاء ذكر الواو والفاء (۶) اللّتين للعطف جرّ ذكر الواو والفاء اللّتين للعطف (۷) ذكر ثمّ ، لأنّها مثلهما ، فإذا نصبت فبالعطف على ما قبلها ، وإن رفعت فعلى الاستئناف كما ذكر فى واو العطف وفاء العطف على ما تقدّم .

وقوله : «وخيّر الخليل فى شعر عروه العذرىّ» (۸) .

فإن نصبت (۹) فعلى العطف على «أراها» ، وإن رفعت (۱۰) فعلى الاستئناف كما تقدّم .

«وممّا جاء منقطعا قول أبى اللّحّام التغلبىّ» (۱۱) .

۱- هود : ۱۱ / ۸۷ . .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- الدخان : ۴۴ / ۴۹ والآيه ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ . (۴۹) وانظر الكشاف : ۳ / ۴۳۴ - ۴۳۵

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۵۲ .

۶- سقط من ط : «ذكر الواو والفاء» . سقط .

۷- سقط من ط : «جرّ ذكر الواو والفاء اللتين للعطف» . خطأ .

۸- أى البيت : فما هو إلّا أن أراها فجاءه فأبهت حتّى ما أكاد أجيب نسب فى الكتاب : ۳ / ۵۴ إلى بعض الحجازيين ، ونسبه ابن يعيش إلى عروه العذرى وقال : «وقيل : هو لبعض الحارثيين» . شرح المفصل : ۷ / ۳۹ ، ونسبه البغدادى إلى عروه بن حزام فى الخزانه : ۱ / ۵۳۴ ، ۳ / ۶۱۵

۹- فى د : «نصب» .

۱۰- فى د . ط : «رفع» .

۱۱- أى البيت : على الحكم المأتىّ يوما إذا قضى قضيّته أن لا يجور ويقصد نسب فى الكتاب : ۳ / ۵۶ إلى عبد الرحمن بن أمّ الحكم ، ونسبه ابن يعيش إلى عبد الرحمن وقال : «وقيل لأبى اللحام التغلبى» شرح المفصل : ۷ / ۴۰ ، وصحّح ابن منظور نسبته إلى أبى اللحام التغلبى فى اللسان (قصد) ، وهو بهذه النسبه فى الخزانه : ۳ / ۶۱۴

لأنّ العطف على «يجور» غير مستقيم ، إذ غرضه أن ينفى الجور ويثبت القصد (۱) ، ليحصل المدح ، وإذا شرّك بينه وبين الجور دخل فى النفى ، فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل ، ولا يحصل مدح ، بل يتناقض ، فوجب أن يحمل على أنّه مستأنف ليكون مثبتا ، فيكون الجور منفيّا والقصد مثبتا ، فيحصل المقصود ويرتفع التّناقض (۲) .

ومثّل / بقوله : «عليه أن لا يجور ، وينبغى له كذا (۳)» كنايه عمّا يناقض الجور ، فلا يستقيم أن يكون مشرّكا بينه وبين «يجور» ، لئلّا يفسد المعنى ويحصل التّناقض ، وإذا جعل مستأنفا حصل الجور منتفيا وضدّه مثبتا ، فيستقيم المعنى ويزول التّناقض .

وذكر فى هذا الفصل الفاء والواو جميعا مع ثمّ ، وإن كان تقدّم ذكرهما ليؤنس بأنّ ذكر ثمّ كان لأجلهما ، وقدّم «ثمّ» لأنّ الفصل لأجلها لا لأجلهما ، واللّه أعلم .

۱- فى د : «العدل» وهو بمعنى القصد . اللسان (قصد) .

۲- من قوله : «العطف على . .» إلى «التناقض» نقله البغدادى عن الإيضاح لابن الحاجب . انظر الخزانه : ۳ / ۶۱۴

۳- بعدها فى د : «وكذا» . وليست فى المفصل : ۲۵۲

المضارع المجزوم

اشاره

قال صاحب الكتاب : «تعمل فيه حروف وأسماء» إلى آخره .

قال الشيخ : فالحروف [العامله فى الفعل المضارع] (۱) لم ولمّا ولام الأمر ولا فى النّهى وإن فى الجزاء وإذما على المختار ، وهى عند بعضهم من الأسماء المكتسبه للشرط بما كحيثما (۲) ، فهى إذا الظرفيّه ضمّت إليها ما ، وليس بالقوىّ لفوات معنى الظرفيّه فيها ، إذ معناها فى الظّرفيّه لما مضى ، ومعنى الشرط لما (۳) يستقبل فى الشرط والجزاء جميعا ، فكيف يكون الظّرف الواحد بالنسبه إلى فعل واحد ماضيا مستقبلا ، هذا ممّا لا يستقيم ، وغايه ما يقدّرونه أنّه لا يبعد أن يزاد حرف فيغيّر بعض المعنى قبل دخوله ، كما فى قولك : «لم يخرج وإن خرج» .

وأمّا الأسماء [العامله فى الفعل المضارع] (۴) فقد تقدّم ذكر جميعها فى صنف المبنىّ ، لأنّها متضمّنه معنى الشرط ، وذكرت معها أىّ ، وإن لم تكن مبنيّه على ما تقدّم ، وهى من وما ومهما وحيثما وأين ومتى وأىّ وأنّى وكيفما فى قول بعض النحويّين (۵) ، وإذا ما فى لغه ضعيفه (۶) .

وهذه الأسماء العامل فيها شرطها على الصّحيح ، وقيل : جوابها ، وليس بشىء لجواز «أىّ رجل تضرب فإنّى أكرمه» ، فهذا ليس له جواب يصحّ عمله فى اسم الشرط ، فوجب أن يكون العامل الشّرط (۷) ، ولا يرد على هذا إلّا (۸) أنّ الاسم عامل فى الفعل ، فكيف يكون الفعل عاملا

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- «إذما» عند سيبويه حرف ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۶ - ۵۹ ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسى إلى أنها باقيه على اسميّتها ، انظر المقتضب : ۲ / ۴۷ ، والأصول لابن السراج : ۲ / ۱۵۹ ، والإيضاح العضدى : ۱ / ۳۲۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ۶۷ ، ۴ / ۷۲ ، والجنى الدانى : ۱۹۱ ، وما سلف ورقه : ۱۲۸ ب من الأصل .

۳- فى د . ط : «ما» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- أجاز الكوفيون الجزم ب «كيف» قياسا ومنعه البصريون ، وحكى أبو عمر فى حروف الجزاء كيفما ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۰ ، والبصريات : ۳۴۶ ، والإنصاف : ۶۴۳ - ۶۴۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ۷۱ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۵۱ ، ومغنى اللبيب : ۲۲۵

۶- انظر فى ذلك الكتاب : ۳ / ۶۰ - ۶۱ ، والمقتضب : ۲ / ۵۶ - ۵۷ ، ومجالس ثعلب : ۷۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۳۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ۸۱

۷- انظر فى هذه المسأله شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۱۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۴۹ ، ومغنى اللبيب : ۱۰۰ ، وما سلف ورقه :

١٢٨ أمن الأصل .

٨- سقط من ط : «إلا» . خطأ .

فيه ؟ لأنّا نقول : عمل كلّ واحد منهما من جهه ، وليس عملهما من جهه واحده ، والممتنع أن يكون من جهه واحده ، كما فى قولك : «يوم القتال حسن» فإنّه لا يستقيم أن يكون العامل فى يوم القتال ، لأنّه معمول ليوم من الوجه الذى يعمل فيه لو قدّر بخلاف ما نحن فيه ، فإنّ الفعل يعمل فى اسم الشرط باعتبار تعلّقه ، / واسم الشّرط يعمل فى الفعل باعتبار تضمّنه حرف الشّرط ، فالوجه الذى عمل الفعل به غير الوجه الذى عمل الاسم فيه به ، فثبت أنّ العامل فى اسم الشرط الفعل الواقع بعده إذا كان متعلّقا له ، فإن وقع الفعل الذى بعده غير واقع عليه كان الشرط مبتدأ وما بعده خبره ، وإن دخل على اسم الشرط حرف جرّ أو اسم مضاف كان فى موضع خفض ، ويكون الاسم الذى قبله معمول الفعل إن كان واقعا عليه ، أو مبتدأ إن كان غير (١) واقع عليه (٢) ، كقولك : «بمن تمرر أمرر» و «غلام من تضرب أضربه» و «غلام من يخرج أخرج معه» .

قال : «ويجزم ب « إن» مضمره » ، إلى آخره .

قال الشيخ : لأنّ هذه الأشياء الخمسه (٣) متضمّنه معنى الطّلب ، والطّلب لا يكون إلّا لغرض ، فقد تضمّنت فى المعنى أنّها سبب لمسبّب ، فإذا ذكر المسبّب علم أنّها هى السّبب ، وهذا معنى الشرط والجزاء ، فلذلك قال الخليل : «إنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إن» (٤) نظرا إلى المعنى المذكور ، وهذا بخلاف الخبر (٥) ، فإنّ الخبر لا يلزم أن يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطّلب ، فإنّه لا يكون إلّا لغرض خارج عنه ، وإلّا كان عبثا ، ومن ثمّه لم يقل : «أكرمنى زيد فأكرمه» ، ولذلك امتنع الجزم بعد النّفى ، فلم يقل : «ما تأتينا تجهل أمرنا» (٦) ، لا للتعليل الذى ذكره فى الفصل الذى يأتى .

قوله : «وما فيه معنى الأمر والنهى» .

كذلك لأنّ الجزم إنّما كان لتضمّنها معنى الطّلب ، فلا فرق بين أن يكون بصيغه الأمر أو بغيرها لحصول المعنى المتضمّن .

١- سقط من د : «غير» . خطأ .

٢- سقط من د : «عليه» . خطأ .

٣- أى : الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض .

٤- الكتاب : ٤ / ٩٤ ، مذهب الخليل أن جازم جواب الطلب هو الطلب نفسه ، ومذهب سيبويه أن جازمه هو إن الشرطيه المقدره ، انظر الكتاب : ٣ / ٩٣ - ٩٤ ، والمقتضب : ٢ / ٨٢ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦

٥- فى حاشيه د : «أى النفى» . ق : ١٤٤ ب .

٦- فى د : «ما تأتينا فتحدثنا فتجهل أمرنا» . تحريف .

قوله : «وحقّ المضمر أن يكون من جنس المظهر» .

يعنى أنّ الشرط المقدّر إنّما يكون من جنس الفعل المصرّح به فى الإثبات والنفى ، والغرض مسأله «لا (١) تدن من الأسد يأكلك» ، فإنّا (٢) إذا قدّرنا فعل الشّرط من جنس المظهر وجب أن يكون نفيا ، فيكون التقدير : إنّك إن لا تدن منه يأكلك ، لأنّ الأوّل نفى ، وإذا قدّر كذلك فسد المعنى ، إذ انتفاء الدّنوّ ليس سببا للأكل فى العاده .

قال صاحب الكتاب : «ولذلك امتنع الإضمار فى النفى ، فلم يقل : ما تأتينا تحدّثنا» .

وهذا الكلام غير مستقيم ، فإنّه لم يمتنع الإضمار فى النفى لما ذكره من تعذّر تقدير النفى فى المسأله التى فرضها / من قولك : «ما تأتينا تحدّثنا» ، فإنّه لو كان كذلك لجاز «ما تأتينا تجهل أمرنا» لصحّه تقدير النّفى ، ولكان (٣) الجواب بعد النّهى ممتنعا لامتناع «لا تدن من الأسد يأكلك» لتعذّر تقدير النفى فى هذه المسأله ، وليس امتناع التقدير فى مسأله (٤) يفسد المعنى فيها بذلك التقدير بالذى (٥) يمنع أصل الباب مع استقامه المعنى فيجب التعليل بما ذكرنا (٦) آنفا من فوات معنى الطلب من النّفى ، لأنّه خبر محض ، فكان كالإثبات ، وقد تقدّم الكلام على النصب بالفاء عقيبه وإجرائه (٧) مجرى الطلب .

وقد أجاز الكسائىّ «لا تدن من الأسد يأكلك» (٨) وشبهه ، وحجّته أنّه يقدّر الإثبات نظرا إلى قوّه المعنى ، فجعل القرينه المعنويّه حاكمه على القرينه اللّفظيّه ، فجوّز الجزم على معنى أنّ الدّنوّ سبب له لا ـ نفيه ، وإذا ثبت ذلك فى لغه (٩) العرب فلا بعد فيه .

«وإن لم تقصد الجزاء» .

١- فى ط : «والعرض ولذلك امتنع لا . . . .» . مقحمه .

٢- سقط من ط : «فإنّا» .

٣- فى ط : «أو لكان» .

٤- فى ط : «المسأله» . تحريف .

٥- فى د . ط : «الذى» .

٦- فى د : «ذكر» .

٧- فى الأصل . ط : «وأجرى به» . تحريف . وما أثبت عن د .

٨- انظر الكتاب : ٣ / ٩٧ ، والمقتضب : ٢ / ٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٤٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٦٥ ، ٢ / ٢٦٧

٩- فى ط : «كلام» .

يعنى بعد هذه الأشياء الخمسه ، لأنّ وزانها فى المجزوم وزان المنصوب بعد «حتّى» وأخواته ، فكان جائزا أن يعدل به إلى جهه أخرى من الإعراب ، وتلك الجهه الرّفع على الصفه إن كان قبله ما يصلح وصفا له ، أو على الحال إن كان كذلك ، أو على الاستئناف ، وقد تقدّر الثلاثه ، وقد يقدّر اثنان منها ، ومثّل بقوله تعالى : فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي (١) ، فهذا يجوز فيه الجزم على الجواب ، والرّفع على الصفه أو الاستئناف (٢) ، وبقوله تعالى : ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ (٣) ، وهذا ظاهر فى الحال ، لأنّ المعنى : ذرهم على هذه الحاله التى هم عليها ، ولا يبعد أن يكون استئنافا إخبارا بلعبهم على جهه الاستئناف ، ومثّل فى القطع بقوله : «لا تذهب به تغلب عليه» ، وهو ما لا يجوز فيه إلّا الرّفع ، لأنّ الجزم لا يستقيم ، إذ يصير المعنى : فإنّك إن لا تذهب به تغلب عليه ، وهو عكس المعنى ، فيصير مثل «لا تدن من الأسد يأكلك» . والرّفع على الحال غير مستقيم ، إذ يصير المعنى : لا تذهب به فى حال كونك مغلوبا عليه ، والغرض الإخبار بالغلبه بعد الذهاب لا النّهى عن الذّهاب فى حال الغلبه ، فإن قلت : اجعله حالا مقدّره فهو أيضا ضعيف من جهه أنّ الغرض الإخبار بأنّك تغلب عليه إذا ذهبت به ، وإذا / جعلته حالا كان نهيا عن الذهاب فى حال كونك مقدّرا غلبتك ، وهما معنيان مختلفان .

وقوله : «قم يدعوك» .

أيضا الوجه فيه الرّفع على القطع ، لأنّ المراد بذكر «يدعوك» تعليل الأمر بالقيام ، فلا يحسن جعله مجزوما لئلّا ينعكس المعنى ، إذ يصير القيام سببا للدّعاء ، وهو عكس المعنى ، ولا يسقيم أن يكون حالا لئلّا يفوت معنى التعليل المذكور ، فتعيّن القطع ليحصل المعنى المراد ، ومنه بيت الكتاب (۴) :

۱- مريم : ۱۹ / ۵ - ۶ ، والآيتان فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (۵) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا (۶) .

۲- انظر إعراب القرآن للنحاس : ۳ / ۶ - ۷ .

۳- الأنعام : ۶ / ۹۱

۴- البيت بتمامه : وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكلّ حتف امرئ يمضى لمقدار نسب فى الكتاب : ۳ / ۹۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۵۱ إلى الأخطل ، وليس فى ديوانه ، وذكر البغدادى نسبته إلى الأخطل وأنه لم يجده فى ديوانه ، انظر الخزانه : ۳ / ۶۵۹ - ۶۶۰ . قوله : أرسوا أى أقيموا ، ونزاولها : مضارع زاول الشىء أى حاوله وعالجه ، والضمير فى نزاولها قد يعود إلى الحرب أو إلى الخمره ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۵۲ ، والخزانه : ۳ / ۶۵۹ - ۶۶۰

. . . أرسوا نزاولها

. . .

والكلام فيه كالكلام فى «قم يدعوك» ، إذ الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاوله (۱) للخمر ، فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا كما تقدّم .

وقوله : «ذره يقول ذاك ، ومره يحفرها»

يجوز فيه الأمران (۲) ، والحال أظهر فى «ذره يقول ذاك» ، إذ المعنى : ذره على هذه الحال ، والقطع أظهر فى «مره يحفرها» لأنّ المعنى لا يقوى إذا كان التقدير : مره حافرا لها إلّا على تأويل التقدير ، والجزم فى هذين المثالين ظاهر ، وقول الأخطل (۳) :

كرّوا إلى حرّتيكم تعمرونهما

كما تكرّ إلى أوطانها البقر

يجوز فيه الجزم على أن يكون الكرّ سببا للعماره ، ويجوز [الرّفع على] (۴) القطع على أن يكون مخبرا (۵) به مستأنفا بعد الأمر بالكرّ ، وعلى أن يكون حالا مقدّره كما فى «مره يحفرها» ، وقوله تعالى : فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِى الْبَحْرِ يَبَساً لا تَخافُ دَرَكاً (۶) يجوز أن يكون مجزوما على الجواب ، وعلى أن تكون لا ناهيه (۷) ، ويجوز أن يكون مرفوعا على الحال من الضمير فى «اضرب» ، أو على الاستئناف .

قوله : «وتقول : إن تأتنى تسألنى أعطك» .

لأنّ الفعل المتوسّط لم يدخل عليه جازم ولا ناصب ، إذ ليس شرطا ولا جزاء ، بل واقع موقع

۱- فى ط : «والمزاوله» . تحريف .

۲- فى حاشيه د : «الأمران أن يكون حالا وأن يكون قطعا» ق : ۱۴۵ أ .

۳- البيت فى ديوانه : ۱۷۶ ، والكتاب : ۳ / ۹۸ - ۹۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۵۲ ، والحرّه : الأرض ذات الحجاره السود ، والبيت فى خطاب بنى سليم .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فى الأصل . ط . «المخبر» . وما أثبت عن د . وهو أحسن .

۶- طه : ۲۰ / ۷۷ وتتمه الآيه وَلا تَخْشى .

۷- بعدها فى د : «وهو قراءه ابن كثير» ، وهو خطأ ، إذ ابن كثير قرأ بالجزم قوله تعالى : فَلا يَخافُ ظُلْماً وَلا هَضْماً من سوره طه : ۲۰ / ۱۱۲ ، انظر كتاب السبعه : ۴۲۴ والكشف : ۲ / ۱۰۷ والنشر : ۲ / ۳۲۲ ، وقرأ بالجزم قوله تعالى : لا تَخافُ حمزه ، والباقون

بالرفع ، انظر كتاب السبعه : ۴۲۱ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۳ / ۵۰ ، والكشف : ۲ / ۱۰۲

الحال ، فيجب رفعه ، فإن كان الفعل صالحا بدله ممّا قبله أو صالحا أن يبدل منه ما بعده صحّ جزم الجميع ، فمثال الأوّل ما ذكره من قوله (۱) :

متى تأتنا تلمم . . .

. . .

فلولا أنّ الإلمام نوع من الإتيان لم يصحّ (۲) إبداله منه ولم (۳) يجز الجزم ، ومثال الثانى قولك : «إن تأتنى أحسن إليك أعطك دينارا» ، فلولا أنّ إعطاء الدّينار نوع من الإحسان لم يصحّ الجزم فيهما .

قوله : «وتقول : إن تأتنى آتك فأحدّثك بالجزم» إلى آخره .

ذكر فى هذا الفصل ما وقع بعد حروف العطف (۴) مجزوما على العطف / ومقطوعا جريا على ما ذكره فى المنصوب ، حيث ذكر بعد تلك الأفعال المنصوبه حروف العطف ، فكذلك فعل ههنا ، فيحوز هنا ما جاز ثمّه (۵) ، فإن جزمت فى هذه المسأله فعلى العطف ، وإن قطعت فعلى الاستئناف ، وإذا استأنفت الجمله كان لك فى تقديرها وجهان :

أحدهما : أن تجعلها مشتركا بينها وبين الإتيان فى المسبّبيّه كما فى معنى المجزوم ، إلّا أنّك أتيت بأحد المسبّبين بالفعل الصريح فجزمته ، وأتيت فى الثانى بما مقصودك به الجمله المستقلّه لا العطف على مجرّد الفعل ، فكان مثل قولك : «إن تأتنى أكرمك وما أسىء إليك» .

والثانى : أن تجعله مقطوعا عن المسبّبيّه ، وإنّما أتيت به مخبرا (۶) بوقوعه بعد الإتيان على معنى التّعقيب ، لا على معنى أنّه مسبّب ، فهذان وجهان مستقيمان ، فأجرهما فيما أتى مثله .

۱- البيت بتمامه : متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأجّجا وقائله عبد اللّه بن الحرّ كما فى المفصل : ۲۵۴ ، وسر الصناعه : ۶۷۸ ، والخزانه : ۳ / ۶۶۳ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۸۶ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۲ / ۶۶ ، والإنصاف : ۵۸۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۵۳ ، ۱۰ / ۲۰ ألمّ الرجل بالقوم : أتى منزلهم ، وتأججا : فعل ماض والألف للإطلاق . وانظر الخزانه : ۳ / ۶۶۳ .

۲- فى د : «لصح» . تحريف .

۳- فى د : «لم» . تحريف .

۴- فى د : «حرف» .

۵- سقط من ط : «ثمه» .

۶- فى د : «مجزوما» . تحريف .

قال : «وكذلك الواو وثمّ» .

يعنى فى جواز الجزم والرّفع ، ثمّ مثّل بقوله تعالى : مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ (۱) ، وقرىء جزما ورفعا (۲) ، فالجزم عطف على موضع «فلا هادى له» ، ويصحّ العطف على الموضع إذا قصد كما يصحّ على اللّفظ ، فيكون التّشريك بينهما فى المسبّبيّه ، ومن قرأ «وَيَذَرُهُمْ» بالرّفع كان على وجهين :

أحدهما : أن يقصد إلى عطف الجمله بما هى جمله ، لا باعتبار عطف مجرّد الفعل على موضع الجزم المتقدّم ، فعلى ذلك يكونان أيضا مشرّكين فى المسبّبيّه ، ويجوز أن يكون إخبارا بوقوع (۳) ذلك لا على تشريك بينه وبين ما قبله ، كما ذكر فى الفاء (۴) .

قوله : «وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى : فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ (۵)» ، فأجابه بمثل ما سأله عنه (۶) ، وقصد إلى تنبيهه بمثله على أنّ موضع الأوّل جزم ، فعطف الثانى على الموضع ، كما فى قوله تعالى : فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ وهذا شائع (۷) فصيح ، ثمّ مثّله (۸) بما هو أبعد منه فى التقدير ، وهو قوله (۹) :

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

۱- الأعراف : ۷ / ۱۸۶ ، وتتمه الآيه : فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ .

۲- قرأ حمزه والكسائى «ويذرهم» بالياء مع الجزم ، وقرأ الباقون بالرفع ، انظر كتاب السبعه فى القراءات : ۲۹۸ - ۲۹۹ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۱ / ۴۸۵ ، والنشر : ۲ / ۲۷۳

۳- فى د : «إخبارا محضا بوقوع» .

۴- بعدها فى د : «وبقيته ظاهره» .

۵- المنافقون : ۶۳ / ۱۰ ، والآيه : وَأَنْفِقُوا مِنْ ما رَزَقْناكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ (۱) .

۶- انظر الكتاب : ۳ / ۱۰۰

۷- فى د : «سائغ» .

۸- أى الخليل .

۹- هو زهير بن أبى سلمى ، والبيت فى ديوانه : ۱۶۹ ، والكتاب : ۱ / ۱۶۵ ، ۳ / ۱۰۰ ، والخزانه : ۳ / ۵۸۸ ، وحكى البغدادى فى الخزانه : ۳ / ۶۶۶ نسبته إلى زهير وصرمه الأنصارى وعبد اللّه بن رواحه ، وليس فى ديوان ابن رواحه ، ونسب فى الكتاب : ۱ / ۳۰۶ ، إلى صرمه الأنصارى وذكر ابن الأنبارى وابن يعيش نسبته إلى زهير وصرمه ، انظر الإنصاف : ۱۹۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۵۶ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۳۵۳ ، ۲ / ۴۲۴

والفرق بينهما هو أنّ الأوّل محقّق فيه موضع الجزم ، لأنّك لو جعلت موضع «فأصّدّق» فعلا لكان مجزوما ، والثانى غير محقّق فيه موضع الجرّ وهو قوله : «لست مدرك ما مضى» / إلّا بتأويل بعيد ، وهو تقدير المعدوم موجودا ، [كالباء المقدّره فى «لست بمدرك»] (۱) ، فلذلك كان الأوّل فصيحا والثانى ضعيفا .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق]

«فصل : وتقول : واللّه إن تأتنى لا أفعل» إلى آخره .

قال الشيخ : عقد هذا الباب أنّه (۱) إذا اجتمع الشّرط والقسم فإن تقدّم القسم فى أوّل الكلام كان الحكم فى الجواب له ، ووجب أن يكون الفعل ماضيا أو فى حكمه كمسأله الكتاب (۲) ، وهو قوله : «واللّه إن أتيتنى لا أفعل» بالرّفع ، أمّا كون الجواب للقسم فلأنّه تقدّم فى أوّل الكلام ، فدلّ على أنّه المقصود عند المتكلّم ، فجعل آخر الكلام لما هو المقصود أولى ، وأمّا كون الفعل ماضيا أو فى حكمه فلأنّه لمّا امتنع عمل الشرط فى الجزاء بجعله للقسم أرادوا أن يكون الشّرط غير معمول فى اللّفظ ليتناسب مع أخيه .

فإن توسّط القسم وهو مقدّم على الشرط أيضا فلا يخلو إمّا أن تجعله (۳) معترضا ، أو تجعله معتبرا ، فإن جعلته معترضا كان ما بعده لما قبله ، إذ وجود المعترض وعدمه فى أحكام ما معه سواء ، وهى مسأله الكتاب كقولك : «أنا واللّه إن تأتنى لا آتك» (۴) ، وإن جعلت القسم فى هذه المسأله معتبرا كان حكمه حكم المسأله الأولى على السّواء ، فإن تقدّم الشّرط على القسم كان الكلام فى كونه معترضا وغير معترض كذلك ، فإن جعلته معترضا قلت : «إن تأتنى واللّه لا آتك» بالجزم ، وإن جعلته معتبرا قلت : «إن تأتنى فو اللّه لا آتيك» ، ولا فرق بين أن يكون القسم فى المسأله الأولى مرادا أو ملفوظا به ، أو ملفوظا بما يدلّ عليه ، فمثال الملفوظ (۵) بما يدلّ عليه قوله تعالى :

لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنافِقُونَ (۶) وشبهه ، ومثال ما هو مراد وإن لم يكن فى اللّفظ ما يدلّ عليه قوله تعالى : وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (۷) ، فلولا تقدير القسم لم يجز أن يقال : «إن أكرمتنى إنّى أكرمك» ، وإذا قدّر القسم وجب ذلك لأنّ المعامله له على ما تقدّم ، وقول من قال : التقدير :

۱- فى ط : «هذا الفصل فى أنه» .

۲- انظر الكتاب : ۳ / ۸۴ ، والمفصل : ۲۵۶

۳- فى د : «تجعل القسم . . .» .

۴- انظر الكتاب : ۳ / ۸۴ ، والمفصل : ۲۵۶

۵- فى د : «اللفظ» .

۶- الأحزاب : ۳۳ / ۶۰ ، والآيه لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنافِقُونَ وَالَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِى الْمَدِينَهِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ .

۷- الأنعام : ۶ / ۱۲۱

«فإنّكم» فحذفت الفاء مردود بأنّ ذلك ضعيف (۱) ، وبأنّه لا يكون إلّا فى ضروره الشعر ، [كقوله (۲) :

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها

لا يذهب العرف بين اللّه والنّاس] (۳)

۱- أجاز الأخفش والمبرد حذف الفاء الرابطه فى الاختيار ، وقيده غيرهما بالضروره ، انظر الكتاب : ۳ / ۶۴ ، والمقتضب : ۲ / ۷۲ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ۷۸۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ۷۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۵۵ ، والجنى الدانى : ۶۹

۲- هو الحطيئه ، والبيت فى ديوانه : ۲۸۴ ، وورد بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۴۸۹

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[مثال الأمر]

«ومن أصناف الفعل مثال الأمر»

قال صاحب الكتاب : «وهو الذى على طريقه المضارع للفاعل المخاطب» .

قال الشيخ : فقوله : «على طريقه المضارع للفاعل المخاطب» هذا حدّ لصيغه الأمر ، ولّما كان قوله : / «على طريقه المضارع» يحتاج إلى تبيين بيّنه بعد ذلك ، وكان ينبغى أن يتبّه على كيفيّه آخر هذه الصيغه ، فإنّه لا يبقى على ما كان فى المضارع مطلقا ، بل على ما كان فى المضارع فى حال الجزم صحيحه ومعتلّه ومذكّره ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعه ، فقال : «لا تخالف بصيغته صيغته إلّا فى حذف (١) الزّائده» ، فقد تحقّق الحدّ أوّلا ، وجاء (٢) فى الثانى بتفسير بعض اللّفظ الذى اشتمل عليه الحدّ ، ولا يعنى بصيغه الأمر فى اصطلاح النّحويّين والأصوليّين غير ذلك (٣) ، وإن كانت العبارات عن الأمر متعدّده إلّا أنّهم خصّوا هذا النّوع بقولهم : صيغه الأمر ، وسرّه هو أنّ هذه الصّيغه لا تكون ظاهره إلّا للأمر ، ولا تستعمل فى غيره ظاهره ، وهى صيغه مخصوصه وغيرها يستعمل فى الأمر وفى غيره ، فكانت هذه أولى بأن تطلق عليها صيغه الأمر ، ولا تكون إلّا (٤) للمخاطب دون الغائب ، والمتكلّم ، لأنّهم لو جعلوها للمتكلّم والغائب مع المخاطب لأدّى (٥) إلى اللّبس ، فلم يعرف هل المأمور مخاطب أو غائب [أو متكلّم] (٦) .

فإنّ قيل : فلم خصّوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلّم قلت : لأنّهم لو جعلوها للغائب أو للمتكلّم (٧) لقلّ استعمالها ، لأنّ المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا ، وأمّا الغائب والمتكلّم فقلّ أن يقع له أمر ، وإذا كان كذلك كان استعمالها لما كثر - لأنّها باب من أبواب الاختصار - أولى من استعمالها فيما لم يكثر إذا تعيّن جعلها لأحد الأمرين خوف اللّبس كما تقدّم .

ثمّ بيّن كيفيّه صوغ هذه الصّيغه فقال : «إذا حذفت الزائده» (٨) ، فإن كان ما بعدها متحرّكا

١- فى المفصل : ٢٥٦ : «إلا أن تنزع» .

٢- فى د : «وجاءنى» . تحريف .

٣- انظر شرح الكافيه للرضى : ٣ / ٢٦٧

۴- فى ط : «ولا يكون ذلك إلّا . . .» .

۵- فى الأصل . ط : «جعلوها لهما معه لأدّى» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- فى د : «المتكلم» .

٨- فى المفصل : ٢٥٦ : «إلا أن تنزع الزائده» .

بقّيته على حاله ، وإن كان ما بعدها ساكنا زدت همزه الوصل [إلّا فى «خذ» و «كل» و «مرّ»] (١) لئلّا تبتدئ بالسّاكن مضمومه إن كان بعد السّاكن ضمّ [لازم] (٢) مكسوره فيما عداه .

ثمّ أورد اعتراضا وهو الفعل المضارع من الرّباعىّ بالهمزه ، ومضمونه أنّه إذا حذف حرف المضارعه وبعده ساكن وجب الإتيان بهمزه الوصل ، وهذا كذلك وهمزته همزه قطع ، وأجاب عن ذلك بما معناه أنّ هذه الهمزه فى التّقدير ثابته ، لأنّ حروف المضارعه هى حروف الماضى بدليل دحرج يدحرج وجميع الأفعال ، فوجب أن يكون الأصل يؤكرم ، وإنّما حذفت لعارض ، وهو وجود حرف المضارعه ، فإذا قصد إلى / بناء الصّيغه وجب حذف حرف المضارعه ، فيزول المانع لإثبات الهمزه ، فيجب ردّها لزوال مانعها ووجود سببها ، وإذا وجب ردّها كان حكمها حكم الدّال فى «دحرج» ، فيستغنى عن اجتلاب همزه وصل ، فهذا معنى قوله : «والأصل فى تكرم تؤكرم» ، فعلى ذلك خرج «أكرم» .

قوله : «وأمّا ما ليس للفاعل المخاطب» (٣)

يعنى إذا قصدت الأمر لغير الفاعل المخاطب فإنّك لا تأمر بهذه الصّيغه لما تقدّم من وجوب اختصاصها بالفاعل المخاطب ، فإذا قصدت إلى أمر من ليس بفاعل ولا مخاطب ، أو إلى فاعل وليس بمخاطب ، أو مخاطب وليس بفاعل زدت لام الأمر داخله على المضارع وهو على صيغته ، كقولك فى الأوّل : «ليضرب زيد» و «لأضرب أنا» وفى الثانى «ليضرب زيد» ، و «لأضرب أنا» ، وفى الثالث : «لتضرب أنت» .

«وقد جاء قليلا أن (٤) يؤمر الفاعل المخاطب باللّام (٥)» .

وسرّ الامتناع ما ذكرناه من طلب الاختصار ، وحصولها (٦) بهذه الصيغه للفاعل المخاطب وجوازها لانتفاء اللّبس ، لأنّهم امتنعوا من إجراء صيغه الأمر للغائب والمتكلّم خوف اللّبس ، ولم يمتنعوا من أمر الفاعل المخاطب باللّام لأنّه لا لبس ، لأنّ صيغه الفعل المضارع تشعر بخصوصيّتها

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من المفصل : ٢٥٧ : «المخاطب» .

۴- فى د : «أو» . تحريف .

۵- فى المفصل : ٢٥٧ : «بالحرف» .

۶- فى ط : «وحصوله» . تحريف ، والضمير فى «حصولها» عائد على صيغه الأمر .

بمن هی له ، بخلاف ما لو أجری صیغه الأمر علی الغائب ، فإنّه کان یتحقّق اللّبس .

قوله : «وهو مبنیّ علی الوقف»

یریـد صـیغه الأمر التی ذکرها فی الفصل الأوّل ، وبه اسـتغنی عن أن یـذکر حال آخرها علی ما بیّنّاه ، إلّا أنّه لا یکفیه (۱) إلّا أن یبیّن أنّه یجری مجری المجزوم مطلقا ، ألا تری أنّ قولک : اضـربا واضـربوا واضربی واغز وارم واخش لیس مبنیّا علی السّکون ، فوجب الاحتیاج إلی التّبیین علی ما تقدّم .

«وقال الکوفیون : هو مجزوم باللّام مقدّره (۲)» .

قال : وهذا خلف من القول (۳) ، لأنّ حرف المضارعه هو (۴) علّه الإعراب ، فإذا انتفی فیجب انتفاء الإعراب ، کما أنّ الاسم إذا انتفی سبب إعرابه وجب انتفاؤه ، فهذا أجدر ، فإن زعموا أنّ حرف المضارعه مقدّر (۵) فلیس بمستقیم لأنّ حرف المضارعه من جمله صیغه الکلمه ، کالمیم فی اسم الفاعل فلا یستقیم تقدیر المیم ، کذلک / تقدیر حرف المضارعه ، واللّه أعلم .

۱- سقط من ط : «إلا أنّه لا یکفیه» . خطأ .

۲- فی المفصل : ۲۵۷ : «مضمره» .

۳- انظر ما سلف ق : ۱۹۰ ب .

۴- فی ط : «وهو» . تحریف .

۵- فی د : «مقدره» .

[المتعدّی وغیر المتعدّی]

«ومن أصناف الفعل المتعدّی وغیر المتعدّی»

قال صاحب الکتاب : «فالمتعدّی علی ثلاثه أضرب» إلی آخره .

قال الشیخ : کلّ فعل توقّفت عقلیّه معناه علی متعلّق ، کقتل وعلم ، فإنّه لا یعقل معنی مثل ذلک إلّا بمتعلّق ، لأنّه من المعانی النّسبیّه ، وکلّ معنی نسبیّ لا یعقل إلّا بما (۱) هو منسوب إلیه ، فمثل ذلک هو المعنیّ بالمتعدّی ، وغیر المتعدّی ما لا تتوقّف عقلیّته علی متعلّق له ، ولا یرد علی ذلک أنّ غیر المتعدّی بهذا التفسیر تتوقّف عقلیّته علی فاعله ، لأنّ فاعله محلّه ولیس متعلّقا له .

ومن زعم أنّ الفعل لا تتوقّف عقلیّته من حیث کونه فعلا علی من یقوم به ، لأنّا نعقل العلم ، ولا یخطر ببالنا من یقوم به ، ولذلک نقول فی حدّه : صفه تتعلّق بالشّیء علی ما هو علیه من غیر أن تتعرّض إلی ذکر الفاعل ، ولو کان الفاعل مأخوذا فی عقلیّته لوجب التّعرّض له فی حدّه کما وجب التّعرّض لمتعلّقه لیس (۲) بمستقیم ، فإنّ المعانی (۳) لا تعقل مع قطع النّظر عن المحلّ ، وإنّما لم تذکر فی حدّ العلم ونحوه للاستغناء بقولهم : صفه (۴) ، لأنّ ذلک من معقولها .

وأمّا الزّمان والمکان فواضح فساد قول من یزعم أنّهما ممّا تتوقّف عقلیّه الفعل علیهما ، فإنّا نعقل ذلک مع الذّهول عن الزّمان والمکان ، ولو کان من عقلیّته لم یمکن عقلیّه حقیقته مع الذّهول عن ذلک ، نعم هو (۵) لا یوجد إلّا کذلک ، کما أنّ الجسم لا (۶) یوجد إلّا فی مکان وزمان ، ولم یکن ذلک من حقیقته .

«فالمتعدّی علی ثلاثه أضرب» لأنّ المتعلّقات لا تزید علی ثلاثه ، فلذلک لم تزد الأفعال المتعدّیه علی ذلک ، فما تتوقّف عقلیّته علی واحد فهو المتعدّی إلی واحد ، وکذلک المتعدّی إلی اثنین وإلی ثلاثه .

۱- فی د : «لما» . تحریف .

۲- فی ط : «ولیس» تحریف ، وقوله : «لیس بمستقیم» جواب قوله : «ومن زعم» .

۳- جاء فی حاشیه د : «لعل المصنف أراد بالمعانی الإضافیات ، فإن المعنی من حیث هو هو لا تتوقف عقلیته علی المحل کتصور العلم من حیث هو العلم» . ق : ۱۴۶ ب .

۴- فی ط : «صیغه» . تحریف .

۵- سقط من ط : «هو» .

۶- فی د : «الجسم العنصری لا . . . . .» .

قوله : «وغير المتعدّى ما تخصّص بالفاعل» (۱) .

قد تقدّم فى بيان غير المتعدّى ما هو واضح من قوله ، لأنّ تخصيصه بفاعله إنّما هو أثر ما ذكرناه ، فكان التّبيين به أولى .

ثمّ قال : «وللتّعديه أسباب ثلاثه» .

يعنى أنّ ثمّه ألفاظا تزاد على الفعل ، فيصير بها فى المعنى متوقّفا عقليّته على أمر لم يكن قبل ذلك ، لا أنّه لا يكون التّعدّى إلّا به ، لأنّ الفعل يكون بأصل (۲) معناه متعدّيا من غير شىء من هذه الزّيادات ، وليس يعنى أيضا أنّ هذه الألفاظ باعتبار لفظها توجب أن يكون الفعل متعدّيا ، بل لا بدّ من اعتبار معنى التّصيير بها ، لأنّ ألفاظها تكون للتّصيير (۳) وغيره ، فالتى للتّصيير هى التى تكون للتّعديه ، ألا ترى أنّك تقول : «أكبّ زيد» / ولا يوجب ذلك تعديه ، و «موّت المال» ولا يكون ذلك تعديه ، و «نجّرت بالقدوم» ولا توجب الباء تعديه ، وإنّما (۴) إذا كان معناها التّصيير كانت للتّعديه ، ألا ترى أنّك إذا قلت فى «ذهب زيد» : «أذهبت زيدا» صار متعدّيا بالهمزه بعد أن لم يكن ، لأنّها أفادت التّصيير مع بقاء المعنى (۵) الأوّل فى أصله ، والتّصيير لا يعقل إلّا بمتعلّق هو مصيّر ، فمهما وجد معنى التّصيير اقتضى ذلك ، ويبقى الفعل على ما كان عليه قبل ذلك ، فلذلك إذا ألحق غير المتعدّى حرف التّصيير صار متعدّيا إلى واحد ، والمتعدّى إلى واحد يصير متعدّيا إلى اثنين ، والمتعدّى إلى اثنين يصير متعدّيا إلى ثلاثه .

وقوله : «غضّبت عليه الضّيعه» .

فى المتّعدّى بحرف الجرّ غير مستقيم ، إذ معنى التّصيير فيه به مفقود ، ألا ترى أنّك تقول :

«غضّبت الضيعه» ، و «غضّبته الضيعه» ، و «غضّبت عليه الضّيعه» ، فلا تجد «على» أفادت تصييرا ، فبطل أن يكون من قبيل ما نحن فيه ، نعم يصحّ أن يقال فى كلّ جارّ ومجرور : إنّ الفعل متعدّ إليه لا باعتبار هذا التّعدّى الذى (۶) نحن فيه ، كما تقول : يتعدّى إلى الظّرف وغيره ، ولسنا نعنى هذا التعدّى ، فكان ذكر «على» للتّعدّى فى هذا المكان غير مستقيم .

۱- فى المفصل : ۲۵۷ : «وغير المتعدى ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل» .

۲- فى ط : «بجعل» . تحريف .

۳- سقط من ط من قوله : «بها لأن» إلى «للتصيير» . خطأ .

۴- فى ط : «وأمّا» . تحريف .

۵- فى ط : «معنى» . تحريف .

۶- سقط من ط : «متعدّ إليه لا باعتبار هذا التعدّى الذى» . خطأ .

قال : «والأفعال المتعدّيه إلى ثلاثه على ثلاثه أضرب» .

الأوّل منقول بالهمزه ، وهو فعلان بالاتّفاق أعلمت وأريت كما ذكر ، وبقيّه أفعال القلوب مختلف فيها ، فالصّحيح أنّها لا تجرى هذا المجرى (۱) ، فإنّ التعدّى بإلحاق الهمزه ليس بقياس فيما كان متعدّيا إلى واحد (۲) ، فكيف فى المتعدّى إلى اثنين ، ولا سيّما إذا كان بابه ألفاظا محصوره ، وغايه ما مع القائل بذلك إلحاقه بأعلمت وأريت ، وليس بالجيّد ، فإنّ الإلحاق فى اللّغه إنّما يكون بعد علم القاعده بالاستقراء فيما كثر [استعماله ، وهذا ممّا قلّ استعماله] (۳) .

قوله : «وضرب متعدّ إلى مفعول واحد ، وقد أجرى مجرى أعلمت لموافقته له فى معناه ، فعدّى تعديته» .

هذا الضّرب متعدّ فى الحقيقه إلى واحد ، لأنّه فعل لا تتوقّف عقليّته إلّا على متعلّق واحد ، فوجب أن يكون من ذلك .

فإن زعم زاعم أنّ الثانى والثالث بالنسبه إلى «أنبأت وأخبرت» كالثّانى والثالث بالنّسبه إلى أعلمت ، لأنّك تجد تعلّق القبيلين بهما تعلّقا واحدا ، فتلك شبهه ، ووجه التّبيين / فى ذلك أنّ الإعلام منقول عن «علمت» ، و «علمت» الدّاخل على النّسب يتعلّق باثنين ، فإذا عدّى بالهمزه صار متعدّيا إلى ثلاثه ، فوجب أن يكون متعلّقا بثلاثه ، وأمّا المفعولان فى باب أنبأت وأخبرت فهما نفس النّبأ والخبر والحديث ، وهو نفس الفعل ، وإنّما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «رجع القهقرى» فإنّما ينتصب على المصدر ، لأنّه رجوع وإن (۴) كان لنوع ، فكذلك (۵) ههنا المفعول الثانى والثالث حديث وخبر ، وإن كان لنوع مخصوص ، بخلاف قولك :

أعلمت ، فإنّهما من متعلّقاته (۶) لا من هذه الجهه ، والسّرّ فيه أنّ الإعلام يتعلّق بمصيّر وبحديث هو

۱- أجمع النحاه على تعديه أعلم وأرى إلى ثلاثه مفاعيل ، وألحق سيبويه والمبرد «نبّأ» وزاد آخرون أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث ، ومذهب الأخفش أن التعديه بالهمزه قياسيه فى باقى أفعال القلوب ، انظر الكتاب : ۱ / ۴۱ ، والمقتضب : ۳ / ۱۲۱ ، ۳ / ۱۸۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۰۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۷۴ - ۲۷۵ ، وشرح الشافيه له : ۱ / ۸۴

۲- انظر مذاهب النحويين فى تعديه الفعل بالهمزه فى شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۸۴ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۵۳ - ۵۴

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى د : «رجوع مخصوص وإن . . .» .

۵- فى ط : «لنوع مخصوص فكذلك» .

۶- فى د : «من باب متعلقاته» .

مركّب من جزأين ، [أى : صيّر عالما بالإعلام] (۱) ، والجميع من متعلّقاته ، وليس شيء منها نوعا له ، فهو من متعلّق العلم لا نفس العلم ولا نوعه ، وأمّا الإنباء والإخبار فيتعلّق بالمخبر ، ولا يتعلّق بالخبر هذا التعلّق لأنّه نفس الخبر ، فإذا ذكر نوعه كان فى المعنى مصدرا لبيان النّوع .

يبقى أن يقال : كيف صحّ أن يقع ما ليس بفعل فى المعنى مصدرا ، وهو المفعول الثانى والثالث .

والجواب عن ذلك أنّه لم يكن مصدرا باعتبار كونه زيدا وقائما ، ولكن باعتبار كونه حديثا مخصوصا ، فالوجه الذى صحّ الإخبار به عن الحديث إذا قلت : «حدّثنى زيد عمرو منطلق» هو الذى صحّح وقوعه مصدرا ، ومثل ذلك «قلت : زيد منطلق» إذا قلنا : إنّ «قال» غير متعدّ ، فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثانى والثالث فى باب أنبات وأخبرت .

فإن قيل : فإذا كان عندكم بمثابه ما يقع بعد القول ، والقول يختار فيما بعده الحكايه ، وليس ما (۲) نحن فيه كذلك ، فدلّ على المخالفه .

فالجواب : أنّ القول أكثر ما يؤتى به لحكايه ما تقدّم ذكره ، فجاءت الحكايه فيه على حسب القصد به (۳) ، بخلاف «أنبّات» و «أخبرت» ، فإنّه ليس بهذه المثابه .

فإن قلت : فقد يكون القول لا على جهه الحكايه ، كقولك عن نفسك : «قلت : زيد منطلق» .

فالجواب : أنّ هذا وإن قدّر قليل ، فأجرى مجرى أصل الباب ، بخلاف ما نحن فيه .

وقوله : «وقد أجرى مجرى « أعلمته» «- ۳» » يريد فى الصوره لمّا كان المفعول الثانى / والثالث بالنّظر إلى مفرديهما لا يتحقّق معنى المصدريّه فيهما فى الظّاهر ، فأجرى مجرى مفعولى أعلمت فى التسميه (۴) لموافقتهما له فى الصّوره والتّقدير بوجه .

فإن قيل : فما المانع أن يكون «أنبأ» كأعلم ، فتكون متعلّقاته كمتعلّقات «أعلم» ، فتكون مفعولات على الحقيقه .

فالجواب : أنّ الإعلام هو تصيير غيرك عالما ، ومتعلّق العلم ليس علما ، وإنّما هو معلوم

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى د : «ممّا» .

۳- سقط من ط : «به» . (- ۳) فى المفصل : ۲۵۸ : «أعلمت» .

۴- سقط من ط من قوله : «لا يتحقق» إلى «التسميه» . خطأ .

متعلّق للعلم كتعلّق الضرب بالمضروب ، ثمّ يحصل فى النّفس حديث عن المعلوم ، وهى حقيقه أخرى غير المعلوم ، وإن وافقته فى نسبه شىء إلى شىء ، فليس (١) نسبه شىء إلى شىء من متعلّق الحديث ، بل هى نفس الحديث ، بخلاف ما ذكرناه من المعلوم ، فإنّه متعلّق للعلم ، فدلّ ذلك على أنّ الحديث مع «حدّثت» والخبر مع «أخبرت» ليس بمتعلّق للفعل ، بل هو هو ، وأنّ المعلومات مع «علمت» ليست بالعلم ، وإنّما هى متعلّق للعلم ، فثبت الفرق بين «أعلمت» و «حدّثت» .

«وضرب متعدّ إلى مفعولين وإلى الظّرف المتّسع فيه» .

هذا الضّرب إذا جعل فيه الظّرف مفعولا فهو على سبيل المجاز لا التحقيق ، مثله فى قولك :

«ضرب يوم الجمعه» ، ولا يتحقّق الاتّساع فى مثل ذلك إلّا إذا بنى للمفعول ، أو أضمر من غير «فى» ، وإلّا فلا حاجه إلى إخراجه عن أصله مع استقامته من غير ضروره ولا استحسان .

«ومن النحويّين من أبى الاتّساع فى الظروف (٢) فى الأفعال ذات المفعولين (٣)» .

وسببه أنّ جعل الظّرف متّسعا فيه إنّما هو على التشبيه بالمفعول به ، وإنّما يحسن ذلك فيما كثر ، والمتعدّى إلى ثلاثه لم يكثر كثره المتعدّى إلى اثنين وإلى واحد ، فلذلك كره بعضهم الاتّساع فيه مع المفعولين ، وأمّا المتعدّى إلى ثلاثه فالأكثر على أنّه لا يتسع فيه (٤) ، إذ ليس فى الأفعال ما يتعدّى إلى أربعه فيشبّه هذا به ، وجوّز (٥) ابن خروف ، وهو مذهب الأخفش (٦) .

ثمّ قال : «والمتعدّى وغير المتعدّى سيّان فى نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعه» .

يعنى المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه ، لأنّ هذه / كلّها نسبه المتعدّى وغير المتعدّى (٧) إليها واحد ، فكما انتصبت بالمتعدّى تنتصب بغير المتعدّى ، وكذلك ما يلحق بالمفعول من الحال والتمييز وغيره ، حكم المتعدّى وغير المتعدّى فى نصبه سواء .

١- فى ط : «فى نسبه شىء فالحديث فى نفسه هو نسبه شىء إلى شىء فليس . . .» .

٢- فى المفصل : ٢٥٨ : «الظرف» .

٣- انظر ما سلف ورقه : ٧٤ أمن الأصل .

٤- سقط من ط من قوله : «مع المفعولين» إلى «فيه» . خطأ .

٥- لعل الأصح : «وجوزه» .

٦- سقط من د . ط من قوله : «وجوز» إلى «الأخفش» . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٤٦ ، وما سلف ورقه : ٧٤ أ .

٧- سقط من د : «وغير المتعدّى» . خطأ .

[المبنىّ للمفعول]

«ومن أصناف الفعل المبنىّ للمفعول»

قال صاحب الكتاب : «هو ما استغنى عن فاعله ، فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولا به عن صيغه فعل إلى فعل» إلى آخره .

قال الشيخ : قد اعترض على قوله : «هو ما استغنى عن فاعله» لأنّ المرفوع عنده ههنا فاعل على ما تقدّم من مذهبه فى أنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله فاعل ولذلك حدّ الفاعل بما يدخله فى حدّه (۱) ، وإذا كان عنده فاعلا فكيف يستقيم أن يقول : «ما استغنى عن فاعله ، وأقيم المفعول مقامه» ؟ وهل هذا إلّا تصريح منه بأنّ المرفوع هنا غير فاعل ؟ وأجيب عنه بأنّه أراد أنّ الفاعل على ضربين : فاعل (۲) قام به الفعل ، وفاعل أسند إليه الفعل من غير قيام به ، فقوله : «ما استغنى عن فاعله» أراد به فاعله الذى يقوم به الفعل ، فعلى هذا يصحّ أن يكون هذا فاعلا أيضا ، لأنّه داخل تحت حدّ الفاعل الذى ذكره ، ولا يخرجه كونه فاعلا بذلك الاعتبار عن أن يكون مفعولا فى المعنى ، لأنّ الجهه التى كان بها مفعولا فى المعنى غير الجهه التى كان بها فاعلا .

وقوله : «معدولا عن صيغه فعل إلى فعل» .

يريد بصيغه فعل صيغه كلّ فعل أسندت على (۳) جهه قيامها بمحلّها ، وبقوله : فعل كلّ صيغه أسندت لا على جهه قيامها ، ولم يرد وزن فعل الذى هو مفتوح الفاء والعين ، ولا فعل الذى هو مضموم الفاء مكسور العين لأنّ علم واستخرج مندرج تحت فعل ، وإن لم يكن على وزنه ، واستخرج وانطلق مندرج تحت فعل ، وإن لم يكن على وزنه ، لأنّ المقصود ما ذكرناه ، فإذن صيغه فعل علم على كلّ فعل أسند على جهه قيامه به (۴) ، وفعل علم لكلّ صيغه أسندت لا على جهه قيامه به (۵) ، فاندرج تحت كلّ واحد منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه .

قوله : «ويسمّى» ، أى (۶) : هذا الفعل الموضوع له صيغه فعل «فعل ما لم يسمّ فاعله» .

۱- انظر ما سلف : ق : ۱۳۱ أ .

۲- سقط من د : «فاعل» . خطأ .

۳- فى ط : «أسندت صيغته على . . .» .

۴- سقط من ط : «به» . خطأ .

۵- سقط من ط : «به» . خطأ .

۶- سقط من د . ط : «أى» .

قال : «والمفاعيل سواء فى صحّه بنائه لها (۱)» .

يريد أنّه يصحّ أن يسند الفعل الذى حذف فاعله باعتبار قيامه / به إلى أىّ المفاعيل شئت ، إلّا ما استثناه ، وهو المفعول الثانى فى باب «علمت» والثالث فى باب «أعلمت» والمفعول له والمفعول معه ، فأمّا الأوّل والثانى فإنّما امتنع أن يسند إليه الفعل لأنّه مسند فى المعنى ، لأنّ قولك : «علمت زيدا قائما» مسند فيه قائم إلى زيد ، فلو ذهبت تسند «علمت» إلى قائم وهى جمله واحده لجعلت قائما مسندا (۲) ومسندا (۳) إليه فكرهوه لذلك مع الاستغناء عنه ، لأنّه إذا ذكر أحدهما فلا بدّ من ذكر الآخر ، وإذا لم يكن بدّ من ذكر الآخر فالتزموا الإسناد إليه حتّى لا يلزمهم ما ذكر ، والمفعول الثالث فى باب «أعلمت» كذلك .

وأمّا المفعول له فإنّما لم يبن لما لم يسمّ فاعله لأحد أمرين :

أحدهما : أنّه فى المعنى كأنّه جواب لسائل سأل عن العلّه ، فلو ذهبت تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه .

والثانى : أنّه مقدّر باللّام ، وهى فيه غالبا ، واللّام لها معنى غير ذلك ، فلو ذهبت تقيمه هذا المقام لم يعلم أنّه من هذا القبيل ، فترك لذلك .

وأمّا المفعول معه فامتنع (۴) لأمرين (۵) أيضا :

أحدهما : أنّ حرف العطف يستدعى متقدّما ، فلو حذفته لذهب ما يستدعيه .

والآخر : أنّ إقامته هذا المقام تخرجه عن حقيقته ، لأنّ معنى كونه مفعولا معه أنّه مشترك بينه وبين فاعل فى الفعل ، فإذا حذفت الفاعل ذهبت المشاركه ، فزال كونه مفعولا معه ، فلم يستقم لذلك .

قوله : «وإذا كان للفعل غير مفعول فبنى لواحد (۶)» إلى آخره .

يريد أنّه لا يقام (۷) مقام الفاعل إلّا واحد ، ويبقى ما كان على ما كان ، فلذلك تقول : « أعلم

۱- فى د : «بناء الفعل للمفاعيل» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۲۵۹

۲- سقط من ط : «مسندا» . خطأ .

۳- فى د : «مسندا» .

۴- سقط من د : «فامتنع» . خطأ .

۵- فى د : «لأحد أمرين» .

۶- فى د : «مفعول بل له مفاعيل» ، وهو مخالف لنص المفصل : ۲۵۹

۷- فى د : «يقوم» .

زيد عمرا خير النّاس » برفع زيد ونصب ما عداه ، لأنّه لم تدع ضروره إلّا لمسند (۱) إليه ، والمسند إليه لا يكون إلّا واحدا ، فوجب أن يبقى ما عداه على حاله .

ثمّ قال : «وللمفعول به المتعدّى إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بنى له» إلى آخره .

يريد أنّ المفعول به الصّريح إذا وجد مع بقيّه المفاعيل لا يقام مقام الفاعل سواه ، هذا مذهب البصريّين ، والكوفيّون يختارونه ولا يوجبونه (۲) ، والسّرّ فى وجوبه أنّه إذا حذف الفاعل فالأولى أن يقام مقامه ما كان أقرب إلى الفعل ، وليس فى المفاعيل ما هو أقرب إلى الفعل من المفعول / به ، لأنّه من معقوليّته ، كما أنّ الفاعل من معقوليّته ، فإذا حذف أحدهما وجب إقامه الآخر مقامه ، ولا يرد على ذلك إلّا المفعول المطلق ، فإنّه أقرب إلى الفعل حيث كان وأصلا إليه بغير واسطه ، والجواب عنه أنّه ليس فيه دلاله زائده ، بل هو فى المعنى نفس الفعل ، والغرض إقامه شىء يسند إليه ، فلو أقمته أسندت الشىء إلى نفسه ، فكان ممتنعا من حيث المعنى ، بخلاف ما ذكرناه .

فإن قيل : فقولك : «ضرب ضرب شديد» وأمثاله هو الذى يستقيم إقامته مقام الفاعل ، وفيه معنى زائد على معنى الفعل ، [وهو الصفه] (۳) ، فلم لم يكن أولى .

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنّه لم يخرج عن كونه كأنّك نسبت الشىء إلى نفسه لأنّ الضّرب الشّديد ضرب ، فكان غيره أولى إذا وجد .

والآخر : هو أنّك لم تسند إلّا (۴) إلى ضرب خاصّ ، ولذلك يحكم على «شديد» بأنّه صفه ، وإنّما تكون الصّفه بعد تتمّه الاسم ، فصار قولك : «ضرب ضرب» و «ضرب ضرب شديد» فى أنّ الإسناد إلى ضرب فيهما سواء .

فإن قيل : فالمفعول به المتعدّى إليه بحرف هو فى المعنى مقتضى الفعل ، فلم كان المفعول به بغير حرف أولى ، وقد قلت : إنّ الأولويّه فيه على بقيّه المفاعيل لأجل الاقتضاء ، والفعل يقتضيهما جميعا اقتضاء واحدا ؟

۱- فى د : «إلا المسند» . تحريف . وفى ط : «إلا إلى المسند إليه . . . . .» .

۲- انظر المقتضب : ۴ / ۵۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۱۲۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۸۴ - ۸۵

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- سقط من ط : «إلا» . خطأ .

فالجواب : أنّ العرب لّما عدّت الفعل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بواسطه صار (۱) فى الصّوره كـأنّه أقوى منه باعتبار اقتضاء (۲) الفعل ، فجعلوه أولى لذلك .

فإن قلت : فهب أنّ المفعول بغير حرف أولى منه ، فلم لا يكون المفعول بحرف مقدّما على بقيّه المفاعيل التزاما لأنّه من مقتضى الفعل وليست تلك من مقتضياته ؟

فالجواب : أنّه لمّا كان متعدّى إليه بحرف جرّ (۳) أجروه مجرى أمثاله ، ممّا يتعدّى الفعل إليه بحرف جرّ ، ليكون الباب كلّه على حال واحده ، فأجروا قولهم : «استغفرت اللّه من الذّنب» أعنى :

«من الذنب» مجرى قولهم : «استغفرت اللّه فى الدّار» أعنى «فى الدار» ، وإن كان «من الذّنب» من مقتضياته ، وليس «فى الدار» مثله فى اقتضاء الفعل لمّا شاركه فى باب الجارّ والمجرور ، فجعلوا (۴) الحكم فى الكلّ (۵) سواء ، وإن كان الذى من مقتضياته أولى (۶) ، ولكن على سبيل الالتزام .

قوله : «وأمّا سائر / المفاعيل فمستويه الأقدام» إلى آخره .

يعنى أنّها سواء فى صحّه بناء الفعل لكلّ واحد منها ، ومثّل ب «استخفّ بزيد» إلى آخره وبيّنه .

ثمّ قال : «ولك (۷) فى المفعولين المتغايرين أن تسند (۸) إلى أيّهما شئت» .

هذا الإطلاق يوهم أنّه يجوز مطلقا ، وشرطه أن لا يقع لبس ، فلو قلت : «أعطيت العبد الجاريه» لم تقم (۹) مقام الفاعل إلّا الأوّل ، لأنّك لو أقمت كلّ واحد [منهما] (۱۰) لوقع اللّبس ، فلا تعرف الآخذ من المأخوذ ، وكذلك لو لم تبن للمفعول به (۱۱) وقلت : «أعطيت العبد الجاريه» لكان

۱- فى ط : «فصار» . تحريف .

۲- سقط من ط : «اقتضاء» . خطأ .

۳- سقط من ط : «جر» .

۴- فى ط : «فجعل» .

۵- فى ط : «الجميع» .

۶- فى الأصل . ط : «وإن كان ذلك أولى» . وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

۷- فى د : «وذلك» . تحريف . انظر المفصل : ۲۵۹

۸- فى ط : «تنسب» . وهو مخالف لنص المفصل : ۲۵۹

۹- فى ط : «تفهم» . تحريف .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١١- سقط من د : «للمفعول به» .

تقديم الآخذ معتبرا خوف اللّبس ، وكذلك إذا قلت : «أعلمت زيدا عمرا قائما» ، فإنّه (۱) لا يجوز تقديم المفعول الثانى على الأوّل إلّا عند انتفاء اللّبس ، فلو قلت : «أعلمت عمرا زيدا قائما» وزيد هو المعلم لم يجز ، لئلّا (۲) يلبس ، وكذلك إذا بنيته لما لم يسمّ فاعله لم تقم مقام الفاعل إلّا الأوّل لئلّا يلبس ، إلّا أنّك إذا أقمت الأوّل فى البابين مقام الفاعل جاز التقديم والتأخير لانتفاء اللّبس ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «أعطى العبد الجاريه» أو «أعطى الجاريه العبد» كان اللّبس منتفيا ، بخلاف حاله فى المنصوب ، فإنّك لو قدّمت وقع اللّبس ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «أعطيت العبد الجاريه» فمفهوم أنّ العبد هو الآخذ ، ولو ذهبت تقول : «أعطيت الجاريه العبد» فتقدّم وأنت تقصد المعنى الأوّل وقع اللّبس ، إذ لا إعراب (۳) مخصوص فى أحدهما يميّزه ، وكذلك باب «أعلمت» عند تسميه الفاعل ، وعند حذفه حكمه ما ذكرناه من لزوم التقديم للمفعول الأوّل عند تسميه الفاعل خوف اللّبس ، ومن وجوب إقامه المفعول الأوّل مقام الفاعل عند حذفه ، فإذا قامت قرينه تبيّن المراد فيهما جاز التقديم فيهما جميعا عند تسميه الفاعل ، وجاز إقامه أيّهما شئت مقام الفاعل عند حذف الفاعل ، ومثاله : قولك : «أعطيت زيدا درهما» فجائز أن تقول : «أعطيت درهما زيدا» لأنّه لا (۴) يلبس ، إذ معلوم أنّ زيدا هو الآخذ ، وجائز أن تقول : «أعطى درهم زيدا (۵)» ، إذ لا إلباس (۶) ، وكذلك إذا قلت : «أعلمت زيدا كتابه (۷) مستعارا» فيجوز أن تقدّم إذ لا لبس فى أنّ زيدا هو المعلم / لاستحاله إعلام الكتاب ، وجائز أن تقول : «أعلم زيدا الكتاب مستعارا» لانتفاء اللّبس ، إلّا أنّ إقامه المفعول الأوّل إذا (۸) انتفى اللّبس أحسن ، لأنّه فاعل (۹) فى المعنى ، فكان أقرب إلى إقامته مقام الفاعل ، وكذلك المفعول الأوّل فى باب «أعلمت» لأنّه فى المعنى عالم ، فكان مثل زيد فى الإعطاء .

۱- فى ط : «فلأنه» .

۲- فى ط : «لأنه» .

۳- فى ط : «إذ الإعراب» . تحريف .

۴- سقط من د : «لا» . خطأ .

۵- سقط من ط : «زيدا» . خطأ .

۶- فى ط : «يلبس» .

۷- فى ط : «الكتاب» .

۸- فى ط : «وإن» .

۹- سقط من ط : «فاعل» . خطأ .

[أفعال القلوب]

«ومن أصناف الفعل أفعال القلوب وهى سبعه (١)»

قال الشيخ : هذه الأفعال كلّها اشتركت فى أنّها موضوعه (٢) فى المعنى (٣) لحكم الذّهن يتعلّق (۴) بشيء على صفه ، فلذلك اقتضت مفعولين ، وفائدتها الإعلام بأنّ النّسبه حاصله عمّا دلّ عليه الفعل من علم أو ظنّ ، فإنّ الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظنّ ، فإذا قصد التّعرّض لتعريف ما الخبر عنه أتى بالفعل الدّالّ على ذلك ، وأدخل على المفعولين المذكورين .

وقوله : «إذا كنّ بمعنى معرفه الشيء على صفه» .

فيه مسامحه ، لأنّها ليست كلّها للعلم ، وإنّما بعضها لذلك ، ثمّ ولو قدّر أنّها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفه الشّيء على صفه ، لأنّ لفظ المعرفه إنّما وضع لأحد مدلولى العلم ، وهو المتعلّق بالمفرد خاصّه ، فإطلاقه على العلم بالاعتبار الآخر غير محقّق ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «عرفت زيدا قائما» فإنّما تحكم على «قائما» بالحال دون الخبر فى المعنى ، وإذا قلت : «علمت زيدا قائما» احتمل الحال واحتمل المفعول الثانى الذى هو فى المعنى خبر ، فقد ظهر لك الفرق بين معانى هذه الأفعال وبين المعرفه من الوجهين المذكورين .

وقوله : «ويستعمل أريت استعمال ظننت» .

و «أريت» ههنا أصله (۵) أن يكون معدّى بالهمزه عن «رأيت» التى بمعنى علمت ، فاستعملت بمعنى «ظننت» لمّا كثرت فى كلامهم ، [وحينئذ يتعدّى إلى مفعولين] (۶) ، وأكثر (٧) الخبر عن ظنّ فجرت للظنّ ، وكذلك ما تصرّف منها .

«ويقولون فى الاستفهام خاصّه : متى تقول زيدا منطلقا ، بمعنى تظنّ (٨)» .

١- سقط من د : «وهى سبعه» .

٢- سقط من ط : «موضوعه» .

٣- سقط من د . ط : «فى المعنى» .

۴- فى د : «متعلق» .

۵- فى د . ط : «وأصل أريت ههنا» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- فى ط : «وكثر» .

٨- تجاوز ابن الحاجب بعض كلام الزمخشرى . انظر المفصل : ٢۶٠

يريد أنّ فعل القول إذا كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه جرى مجرى «ظنّ» على اللّغه الفصيحه ، وسرّه ما تقدّم من أنّ القول إنّما حكيت الجمله بعده لمّا كان أكثر ما يطلق على حكايه ما قيل لفظا ومعنى ، فلمّا كان ههنا (۱) واقعا موقع ما لا يصحّ أن يكون حكايه أعمل عمل الظّنّ (۲) ، وقول [بعض] (۳) النحويّين : إنّه بمعنى الظّنّ تسامح (۴) ، وإلّا فقد يقال : «ما تقول (۵) فى هذه المسأله» و «متى تقول زيدا منطلقا» بمعنى ما تعتقد / أو ما تعلم أو ما تظنّ ، ولو كان بمعنى الظّنّ لم يصحّ الاستفهام بها عمّا يعلم ، ولا الجواب بما يكون معلوما ، ونحن نعلم خلافه .

«وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت (۶)» .

يعنى فى عمله لمّا رأوه متعلّقا بجزأين كتعلّق العلم والحسبان أجروه مجراه (۷) فى نصب متعلّقه إذا ذكر ، فالحقّ إذن أنّ القول على حاله فى المعنى الأصلىّ ، وإنّما حسن إجراؤه فيما ذكرناه لّما كان موافقا لأفعال القلوب فى المتعلّق ، وقد تقدّم الفرق بينهما من جهه أنّ متعلّق القول ليس كمتعلّق الحسبان ، لأنّ متعلّق الحسبان مفعول به محقّق بمنزله المفعولين فى «أعطيت زيدا درهما» ، ومتعلّق القول هو القول فى المعنى ، وإنّما يكون فيه خصوصيّه لذكر (۸) خاصّته ، [وهو تعيين القول بكونه زيدا منطلقا] (۹) ، فيتوهّم أنّه متعلّق له ، وليس كذلك ، كما توهّم أنّ المفعولين الثانى والثالث فى «أنبات» وأخواتها متعلّق لها كتعلّق «أعلمت» ، وليس كذلك ، فإذن ضعف نصب المفعولين فى باب «قلت» وقوى نصب المفعولين فى باب «أنبأت» ، وقوى النّصب فى الاستفهام المذكور لّما كان الأمر المقوّى للحكايه مفقودا .

ثمّ قال : «ولها (۱۰) ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا» .

۱- فى د : «كان الاستفهام ههنا» . وضمير كان يعود إلى القول .

۲- فى الأصل . ط : «عمله» . وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- ظاهر كلام سيبويه والمبرد أن القول هنا بمعنى الظن ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۲۲ - ۱۲۳ ، ۳ / ۱۴۲ ، والمقتضب : ۲ / ۳۴۹ ، وذهب الأعلم وابن خروف والأندلسى وضياء الدين بن العلج وابن الحاجب إلى أن القول قد يعمل عمل الظن دون معناه ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۸۹ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۸۰

۵- سقط من ط : «ما تقول» . خطأ .

۶- انظر الكتاب : ۱ / ۱۲۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۹۵

۷- سقط من ط : «مجراه» . خطأ .

۸- فى ط : «بذكر» .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- بعدها فى د : «أى : لأفعال القلوب» . وخلا منها المفصل : ۲۶۱

لأنّ تعدّيها إلى مفعولين إنّما كان بالنّظر إلى اقتضائها الجزأين ، فإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا يقتضى إلّا أمرا واحدا وجب أن لا تتعدّى إلّا إلى واحد ، لأنّ التّعدّى أمر معنوىّ ، فثبت تعدّد متعلّقه وإفراده على حسب المعنى ، وكذلك «ظننت» إذا أردت بها التّهمه ، لأنّ الاتّهام إنّما يقتضى متّهما ، وكذلك «علمت» إذا قصدت بها علم الشّىء فى نفسه إنّما تقتضى واحدا ، وفسّرها بعرفته ، لأنّ وضع «عرفته» لذلك خاصّه ، وبهذا يتبيّن أنّ تفسير الجميع بالمعرفه أوّلا غير سديد .

قوله : «ورأيته بمعنى أبصرته» .

لأنّ الإبصار إنّما يقتضى واحدا ، و «وجدت الضالّه» : أصبتها فى نفسها .

«وكذلك « أريت الشىء» بمعنى بصّرته أو عرّفته » .

قوله : «أو عرّفته» فيه نظر إذ لم يثبت «رأيت الشىء فى نفسه» بمعنى عرفته ، وإنّما ثبت «رأيته» بمعنى «علمته على صفه» (۱) وبمعنى أبصرته بعينى (۲) ، فاستعمال «أريت» على معنى «عرّفت» على خلاف ذلك ، ولا يستقيم الاستدلال بقوله تعالى : وَأَرِنا مَناسِكَنا (۳) فإنّه غير واضح فى «عرّفنا» لظهوره فى بصّرنا (۴)

قوله : «و « أتقول إنّ زيدا منطلق» أى : أتفوّه بذلك » .

يوهم أنّ المعنى فى الكسر غير المعنى فى الفتح ، والتّحقيق أنّ المعنى واحد فى الموضعين ، وكذلك إذا قلت : «أتقول زيد منطلق» و «أتقول زيدا منطلقا» فى أنّ المعنى واحد ، وهو السّؤال عمّا قام به من القول الذى هو مختصّ بهذه النّسبه ، ووجه النّصب كوجه نصب مفعولى «أعلمت» (۵)

۱- سقط من د من قوله : «أو عرفته» إلى «صفه» . خطأ .

۲- قال ابن منظور : «ورأيت زيدا حليما علمته وهو على المثل برؤيه العين» . اللسان (رأى) ، وانظر تهذيب اللغه : ۱۵ / ۳۲۵ ، والصحاح (رأى) .

۳- البقره : ۲ / ۱۲۸ ، والآيه رَبَّنا وَاجْعَلْنا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنا أُمَّهً مُسْلِمَهً لَكَ وَأَرِنا مَناسِكَنا وَتُبْ عَلَيْنا .

۴- فى ط : «أبصرنا» ، قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : وَأَرِنا : «منقول من رأى بمعنى أبصر أو عرف» الكشاف : ۱ / ۹۴ ، وفسر الطبرى والقرطبى قوله تعالى : وَأَرِنا على أنّه من رؤيه البصر ، انظر جامع البيان للطبرى : ۱ / ۵۵۳ والجامع لأحكام القرآن : ۲ / ۱۲۷ ، وأنكر أبو حيان ثبوت رأى بمعنى عرف وردّ عليه الآلوسى ، انظر : البحر المحيط : ۱ / ۳۹۰ ، وروح المعانى : ۱ / ۳۸۵ - ۳۸۶

۵- فى ط : «علمت» .

كما تقدّم ، ووجه الرّفع ما تقدّم من قصد حكايه الجمله .

وإنّما لم يذكر أنّ «زعمت» لها وجهان أيضا مثل غيرها مع أنّهم يقولون : زعمت بمعنى كفلت (۱) ، وهو لفظ «زعمت» المتعدّيه إلى المفعولين لأنّه قصد إلى استعمال هذه الألفاظ مع بقائها أفعالا من أفعال القلوب (۲) .

فإن قيل : و «رأيت» إذا كانت من رؤيه العين فهى بمعنى «أبصرت» وليست من أفعال القلوب .

فالجواب : أنّها وإن كانت للإبصار فمعناها أيضا علم بالحاسّه ، فلم تخرج عن معنى العلم ، وكذلك إذا ورد «وجدت الضّالّه» بمعنى أصبتها ، فإنّ «وجدت» مثله ثمّه ، إلّا أنّه ثمّه بمعنى «أصبتها على صفه» ، وههنا «أصبتها فى نفسها» ، فكانت مثلها ، وليس كذلك «زعمت» بمعنى كفلت مع «زعمت» التى من هذا الباب .

قوله : «ومن خصائصها أنّ الاقتصار على أحد المفعولين» إلى آخره . وإنّما اختصّت [أفعال القلوب] (۳) بامتناع (۴) الاقتصار على أحد مفعوليها لأنّهما فى المعنى مبتدأ وخبر ، فكما لا يصحّ قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك (۵) مفعولاها (۶) ، بخلاف باب «كسوت» ، فإنّه لا ربط بين مفعوليها ، فلذلك جاز ذكر أحدهما دون الآخر بخلاف هذا الباب [أى باب أفعال القلوب] (۷) .

قال : «فأمّا المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما فى البابين» .

يعنى هذا وباب «كسوت» ، وقد اختلف النّاس فى جواز قطعها عن المفعولين من غير أن يقترن بها زياده فائده ، فمنعه بعضهم نظرا إلى أنّه لا يخلو أحد من علم أو حسبان (۸) ، فلو قيل : علمت وحسبت

۱- انظر اللسان (زعم) .

۲- بعدها فى د : «ولا كذلك زعمت» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى د : «بمنع» .

۵- سقط من ط من قوله : «المعنى مبتدأ» إلى «فكذلك» . خطأ .

۶- انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۱۸۱

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- يجوز حذف مفعولى «أظن» عند وجود قرينه ، فإن لم يكن قرينه فمذهب سيبويه وابن خروف وابن طاهر منع الاقتصار على «أظن» وفاعلها ، انظر : الكتاب : ۲ / ۳۶۵ - ۳۶۸ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۱۸۱ ، وأسرار العربيه : ۱۵۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۷۳ - ۷۴

لم تكن فيه فائده ، فيكون امتناعه لامتناع فائدته ، وهو وجه قويّ فى ذلك ، أو لأنّ هذه الأفعال قد تلقّيت بما يتلقّى به القسم ، فكما لا بدّ للقسم من جواب ، فكذلك لا بدّ لهذه الأفعال من مفعولين (۱) .

واستدلّ الآخرون بقولهم : «من يسمع يخل» (۲) ، [أى : يخل المسموع حقّا] (۳) ، فقد ذكر الفعل مقطوعا عن المفعولين وعن الزّياده (۴) .

وأجيب بأنّ هذا / مثل قد علم معناه ، فكانت الزياده معلومه ، إذ المفعولان (۵) محذوفان مقدّران (۶) ، لأنّ المعنى : من يسمع يخل المسموع صحيحا ، إذ معنى «من يسمع» من يركن إلى الاستماع ، أو لأنّ هذا مثل والمثل غير مقيس عليه (۷) .

وقد اعترض بقولهم : «ظننت ذاك» ، وهو اقتصار على أحد المفعولين ، وأجيب عنه بأنّه إشاره إلى الظّنّ المدلول عليه ب «ظننت» (۸) والمفعولان محذوفان ، لأنّ ذلك إنّما يقال بعد تقدّم ذكر ما يصحّ أن يكونا مفعولين ، كقول قائل : «ظننت زيدا قائما» فتقول (۹) : «ظننت ذاك» أى ظننت ذاك الظّنّ ، أى ظنّا مثله ، وإذا أشير إلى ظنّ مخصوص بمتعلّق مخصوص وجب أن يكون مفعولاه (۱۰) فى المعنى مثلهما ، فيحذف للعلم به (۱۱) ، ومن ثمّه وهم بعضهم فى أنّ ذاك إشاره إلى المفعولين جميعا ، وجوّز مثل ذلك لّما كان عباره عن المفعولين ، كما جوّز «أنبأته ذاك» و «قلت له ذاك» ، وهو فى موضع الجمله ، فكذلك ههنا ، وهذا غلط ، فإنّ مفعولى «أنبأت» وأخواته وما يقع بعد القول ليس من مقتضيات

۱- سقط من د من قوله : «أو لأن هذه . .» إلى «مفعولين» . خطأ .

۲- انظر جمهره الأمثال : ۲ / ۲۶۳ ، ومجمع الأمثال : ۲ / ۳۰۰

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- أجاز ابن السراج والسيرافى الاقتصار على فاعل أظن مطلقا ، انظر الأصول فى النحو : ۱ / ۱۸۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۷۴

۵- فى د : «والمفعولان» .

۶- سقط من د . ط : «مقدران» .

۷- سقط من د من قوله : «أو لأن . . .» إلى «عليه» . خطأ .

۸- مذهب سيبويه والبصريين أن «ذاك» فى مثل «ظننت ذاك» إشاره إلى المصدر ، وذهب الفراء وجماعه من الكوفيين إلى أنّه إشاره إلى الحديث ، انظر : الكتاب : ۱ / ۴۰ - ۴۱ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۱۸۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۸۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۷۵ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۵۷ .

۹- فى د : «تقول» .

۱۰- فى ط : «مفعولا» . تحريف .

۱۱- وقع هنا اضطراب فى ط بسبب التقديم والتأخير فى العباره .

الإنباء والقول ، وإنّما هو النّبأ والقول بعينه ، ولكنّه على وجه من التخصيص ألا ترى أنّ قولك : «زيد منطلق» نوع مخصوص من النبأ وقولك : «زيد منطلق» نوع مخصوص من القول ، فوضح أنّه مصدر محقّق ، وإنّما وقعت صوره هى صوره الجمله ، لأنّ النوع المخصوص منه لا يكون إلّا كذلك ، فجاءت الجمله من ضروره الخصوص ، فإذا عدل عن الخصوصيّه جاء المصدر فيه (١) مفردا ، فتقول :

«أنبأته الإنباء» و «أنبأته ذلك» تعنى الإنباء ، وليس مفعولا ظننت وحسبت كذلك ، فإنّه من متعلّقه ، ووضعه أن يتعلّق بالشيء على صفه ، فإذا علّقته ههنا بالحديث بجملته احتجت إلى صفه يكون الحديث عليها وإلّا خالفت وضعه ، ولا يستقيم أن يقال : إنّه لّما تضمّن الصّفه والذّات جميعا أغنى عن ذكرهما مفصّلين ، فإنّك أوقعت الظّنّ على الجمله بلفظ واحد على أنّه الأوّل ، وذلك يوجب ذكر الصّفه ، ولو ذكرت الجمله مفصّله وأنت تعنى بها الحديث وأنّه مظنون بكماله لوجب (٢) أن تذكر صفه أخرى يكون عليها الحديث ، / فهذا أجدر ، فوضح بذاك أنّ ذاك فى «ظننت ذاك» لا يستقيم جعله مفعولا بالحديث (٣) ولا غيره ، ووجب جعله مصدرا .

«وتقول : ظننت به ، إذا جعلته مكان ظنّك» .

فيكون المفعولان أيضا محذوفين (٤) ، ويكون «به» فضله كالظرف لبيان موضع الظنّ (٥) ، لا على أنّه أحد المفعولين ، كما تقول : «ظننت فى الدار» ، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ الدار ظرف محقّق لوقوع الظّنّ فيه (٦) ، والمجرور ههنا ظرف مقدّر لمحلّ ما تعلّق به الظّنّ ، وكذلك لو صرّحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيما ، كقولك : «ظننت بزيد وجهه حسنا» ، ف «وجهه حسنا» هما المفعولان ، و «بزيد» إنّما ذكر ليبيّن به محلّ ما تعلّق به الظّنّ ، وهو مع حذف المفعولين أحسن لقيامه بالفائده ، ومع المفعولين تقلّ فائدته ، لأنّ المفعولين يحصل منهما ذلك ، [كقولك : «ظننت وجه زيد حسنا»] (٧) ، وقول من قال : إنّه مفعول بدليل قولهم : «ظننت به خيرا» لا يستقيم ، لما تقدّم من أنّه خلاف وضعه ، ووجهه أنّه مصدر أيضا ، أى : ظنّ خير ، كما تقول : ظننت سوءا ، وظننت ظنّ سوء بمعنى

١- سقط من د : «فيه» .

٢- سقط من ط : «لوجب» . خطأ .

٣- فى د . ط : «لحديث» .

٤- بعدها فى د : «وتكون به جارا» .

٥- هذه عباره سيبويه ، انظر الكتاب : ١ / ٤١

٦- فى د : «الظرفيه» مكان «الظن فيه» . تحريف .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

واحد ، والذى يدلّك على ذلك أيضا أنّك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيما ، كقولك : «ظننت بزيد خيرا ودّه باقيا» ، فذكرت المفعولين كما (۱) فى قوله تعالى : يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجاهِلِيَّةِ (۲) ، فقوله : «غير الحقّ» و «ظنّ الجاهليّه» مصدران أحدهما للتشبيه والآخر توكيد لغير مضمون الجمله (۳) ، [لأنّ «تظنّون باللّه» يحتمل أن يكون حقّا وغير حقّ ، فلمّا قال : «غير الحقّ» تبيّن ، وتقدير الكلام : تظنّون باللّه غير الحقّ ظنّا كظنّ الجاهليّه ، فالظّنّ الثانى للتشبيه ، والظّنّ الأوّل توكيد لغير الحقّ الذى هو غير مضمون الجمله] (۴) ، والمفعولان محذوفان ، أى : إخلاف وعده حاصلا ، فهذا ممّا يبيّن به أنّ «به» (۵) فى قولك : «ظننت به» ليس مفعولا لظننت .

«فإن جعلت الباء زائده بمنزلتها فى « ألقى بيده» لم يجز السكوت عليه » .

جعل الباء زائده فى مثل ذلك يتوقّف على السماع ، ولم يثبت «ظننت بزيد قائما» وإذا كان كذلك فلا معنى لقوله : «فإن جعلت الباء مزيده» فإنّه يوهم صحّه ذلك ، وليس بصحيح .

قال : «ومن خصائصها (۶) أنّها إذا تقدّمت أعملت» .

أمّا إذا تقدّمت فالوجه الإعمال ، وهو الثابت كثيرا ، وقد نقل جواز الإلغاء (۷) ، ولا بعد فيه ، لأنّ المعنى فى صحّه الإلغاء قائم تقدّمت أو تأخّرت وهو أنّ متعلّقها له إعراب مستقلّ قبل دخولها / ، فجعل بعد دخولها على أصله وجعلت هى تفيد معناها خاصّه ، وهذا حاصل تقدّمت أو تأخّرت .

وإنّما كثر إعمالها متقدّمه لأنّ المقتضى إذا تقدّم كان أقوى منه إذا تأخّرت بدليل قولهم : «لزيد ضربت» ، وامتناع «ضربت لزيد» ، وإذا كان كذلك فلا بعد فى التزام النصب عند التقديم أو (۸) القوّه ، وإذا توسّطت أو تأخّرت حصل بعض الضّعف ، فيقوى الرّجوع إلى أصل مفعوليها كما

۱- سقط من ط : «كما» . خطأ .

۲- آل عمران : ۳ / ۱۵۴

۳- فى الأصل . ط : «لغيره» مكان «لغير مضمون الجمله» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- سقط من ط : «به» . خطأ .

۶- فى المفصل : ۲۶۱ : «ومنها» مكان قوله : «ومن خصائصها» .

۷- أجاز الأخفش والكوفيون إلغاء المتقدم ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۸۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۶۴ ، والأشمونى : ۲ / ۲۸ ، وشرح التصريح على التوضيح : ۱ / ۲۵۸

۸- فى ط : «إذ» .

تقدّم فحصل من ذلك أنّها إذا تقدّمت قوى الإعمال أو التزم على قول (١) ، وإذا توسّطت كان الإلغاء أقوى منه إذا تقدّمت ، وإذا تأخّرت كان الإلغاء أقوى منه إذا توسّطت .

«ويلغى المصدر إلغاء الفعل» .

لأنّ الفعل مراد ، فيجوز إعماله وإلغاؤه ، إذ الجميع سواء .

«ولا يكون الإلغاء فى (٢) سائر الأفعال» .

يعنى فى بقيّه الأفعال [المتعدّيه إلى المفعولين غير أفعال القلوب] (٣) ، من جهه أنّ متعلّقاتها غير مرتبطه بأنفسها حتّى تبقى على حالها ، ألا ترى أنّ قولك : «أعطيت زيدا درهما» لو ألغيته لم يستقم أن ينتظم زيد مع الدرهم كلاما (٤) ، إذ لا ربط (٥) بينهما قبل ذلك ولا بعده بخلاف ما نحن فيه .

«ومنها أنّها تعلّق» .

والفرق بين التّعليق والإلغاء أنّ الإلغاء عباره عن قطعها (٦) عن العمل مع جواز الإعمال ببقائها على أصلها ، والتعليق قطعها عن العمل لمانع منع من إعمالها ، وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنّفى ، لأنّك لو أعملتها لجعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفى معمولا لما قبله ، فيخرج عن أن يكون له صدر الكلام ، وهو موضوع فى صدر الكلام ، فلا يعمل ما قبله فيما بعده ، فوجب الإلغاء (٧) لذلك .

وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى ، لأنّه متعلّق الظّنّ ، إلّا أنّه جمله مستقلّه ، وكونه متعلّقا للظنّ باعتبار (٨) المعنى لا يخرجه عن أن يكون (٩) له صدر الكلام ، ألا ترى أنّك إذا قلت : « زيد ما

١- إذا وقع العامل فى صدر الكلام فلا يجوز عند جمهور البصريين إلّا الإعمال ، انظر : الكتاب : ١ / ١١٩ ، والمقتضب : ٢ / ١١ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٨٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٦٤ - ٩٥

٢- فى المفصل : ٢٦٢ : «وليس ذلك فى . . . . .»

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- سقط من د : «كلاما» .

٥- فى ط : «رابط» .

٦- سقط من ط : «قطعها» . خطأ .

٧- أى : التعليق .

٨- سقط من د : «باعتبار» . وجاء مكانها : «فى» .

٩- سقط من د : «يكون» .

ضربته » أو «زيد هل ضربته» لم يخرج بوقوعه خبرا للمبتدأ عن أن يكون له صدر الكلام ، لأنّه وقع فى جملته فى صدر الكلام ، فقد وفّر عليه ما يقتضيه ، فكذلك ههنا ، وإذا دخل على هذه الجمله كان فى المعنى المسند إليه هو المفعول الأوّل ، والمسند هو المفعول الثانى .

وقد اختلف / فى «علمت هل قام زيد (١)» فجوّزه قوم ، ومنعه قوم مع اتّفاقهم على «علمت أزيد عندك أم عمرو» ، فأمّا من أجازه فإنّه نظر إلى صوره الجمله ، وهى حاصله فى الموضعين مثلها فى «أزيد قائم أم عمرو» ، والذى منع زعم أنّ (٢) مضمون الاستفهام لا يصحّ أن يكون متعلّقا للعلم إلّا بتأويل (٣) ، وهو أن يكون ما يقال فى جوابه - والذى يقال (٤) فى جواب الاستفهام مع أم أحد الشيئين - منسوبا إليه ذلك الحكم ، فيحصل تعلّق العلم بشىء على صفه ، فإذا قلت : «علمت أزيد عندك أم عمرو» (٥) فمعناه : علمت أحدهما معيّنا على صفه ، وهو كونه عندك ، لأنّ ذلك هو (٦) الذى يقال فى جوابه ، وأمّا إذا قال : «هل زيد قائم» فليس جواب هذا نسبه قيام إلى زيد أو نفيه حتى يصحّ أن يقال : إنّ العلم إذا دخل عليه تعلّق بذلك حسب ما تعلّق مع أم ، وإنّما جوابه نعم أو لا ، فهو غير متعيّن ، فكيف يصحّ تعلّق العلم بمثل ذلك ؟

ويجاب [عن ذلك] (٧) بأنّ معنى «نعم» «نعم (٨) زيد قائم» ، ومعنى «لا» «ما زيد قائم» ، ولولا ذلك لم يستقم أن يكون «نعم» أو «لا» كلاما ، فحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به فى الجواب ، وهو المصحّح للتعليق .

ومثل الهمزه وأم «علمت أىّ الرجلين جاءك» وما أشبهه (٩) ممّا معناه طلب التّعيين ، فهو فى الجواز (١٠) سواء .

١- بعدها فى ط : «أم عمرو» . مقحمه ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٨٣

٢- فى د : «زعم نظرا أدق من ذلك ، وذلك أن . . .» .

٣- فى د : «بالتأويل» .

۴- سقط من ط : «فى جوابه ، والذى يقال» . خطأ .

۵- انظر المسائل المنثوره : ١٩٥ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ۶٩

۶- سقط من ط : «هو» .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٨- سقط من ط : «نعم» .

٩- فى د : «وما أشبهها» .

١٠- فى الأصل : «الجواب» . وما أثبت عن د . ط .

قوله : «ولا يكون التعليق فى غيرها» .

ليس بمستقيم على ظاهره ، فإنّ «عرفت» و «علمت» الذى بمعنى «عرفت» يعلّق أيضا ، وكذلك ما أشبهها من أفعال القلوب يعلّق أيضا مع الاستفهام ، نعم التّعليق مخصوص بأفعال القلوب دون سائر الأفعال (١) ، وسببه مع النّفى وحرف الابتداء (٢) ما تقدّم من أنّها جمله مستقلّه دخل عليها ما يصدّ عن (٣) عمل الأوّل فيها ، فاستقام ذكرها مقطوعه عن إعمال الفعل فيها ، وليس لمتعلّق من متعلّقات الأفعال هذا المعنى حتى يستقيم تعليقها ، كما أنّه لم يستقم إلغاؤها لفوات ذلك المعنى ، وسببه مع الاستفهام فى المتعدّيه إلى مفعولين ما ذكرناه ، وفى المتعدّيه (٤) إلى واحد أنّ المقصود : علمت جواب ذلك ، وهذا إنّما يستقيم مع العلم دون غيره ، فلذلك لم تعلّق إلّا أفعال القلوب .

«ومنها أنّك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول ، فتقول : علمتنى منطلقا» .

وسببه أنّهم إنّما كرهوا ذلك فى غيرها ، وإن كان هو الأصل (٥) لما ثبت / من أنّ غيرها قلّ أن يكون فى الوجود فاعله ومفعوله لشىء واحد ، فلمّا كان كذلك كرهوا أن يأتوا بالضّميرين لهما ، فيسبق إلى الوهم أنّهما مختلفان قضاء بالأكثر ، فيقع اللّبس ، فعدلوا إلى لفظ النفس [بالضمير لها] (٦) ليكون إيذانا باتّحادهما لما فيه من زياده لفظ ليس فى المضمر .

وأمّا أفعال القلوب فإنّها كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها لشىء واحد ، بل هو الأكثر ، لأنّ علم الإنسان وظنّه بأمور نفسه أكثر وقوعا من غيره ، وإذا كان كذلك فقد زال ذلك المعنى المقتضى لتغيير الأصل ، فبقيت على أصلها ، وحمل عليها قولهم : عدمتنى وفقدتنى (٧) ، لأنّهما ضدّ «وجدت» ،

١- أجاز يونس تعليق غير أفعال القلوب ، انظر الكتاب : ٢ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩٠ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٨٤ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٧٣

٢- فى ط : «والابتداء» . وسقط «حرف» . خطأ .

٣- فى ط : «يصدر من . . .» . تحريف .

٤- سقط من ط : «وفى المتعديه» . خطأ .

٥- فى حاشيه د : «فى غيرها أى فى غير أفعال القلوب ، مثل « ضربتنى» و «قتلتنى» وإن كان الإتيان بضمير المتصل هو الأصل » . ق : ١٥٢ أ .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- حكاهما الفراء ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٧٥

و «وجدت» (۱) منها (۲) ، فحملت على ضدّها (۳) ، ولا بعد فى أن يحمل الشىء على ضدّه ، واللّه أعلم .

ص: ۶۶

۱- سقط من ط : «ووجدت» . خطأ .

۲- أى أفعال القلوب .

۳- فى ط : «فحملتا على ضدهما» .

[الأفعال الناقصه]

اشاره

قال : «ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصه وهى كان وأصبح وصار وأمسى (۱)» إلى آخره .

قال الشيخ : هذه الأفعال كلّها اشتركت فى أنّها لتقرير الشىء على صفه ، ومن ثمّ احتيج فيها إلى الجزأين ، وهو معنى قوله : «يدخلن دخول أفعال القلوب» ، وإن اختلفت جهات الاحتياج ، إذ جهه الاحتياج ثمّه تبيين متعلّق الخبر أبالظّنّ هو أم بالعلم ؟ وجهه الاحتياج ههنا كونها لتقرير الشىء على صفه ، فلا بدّ من ذكر ذلك الشىء وصفته ، ثمّ إنّها تختلف بعد ذلك بحسب (۲) معانيها .

قوله : «ويسمّى المرفوع اسما والمنصوب خبرا» .

يعنى اسما مضافا إلى ما ذكر معه ، وكذلك الخبر ، فإن كان المذكور «كان» قيل : اسم كان وخبر كان ، وكذلك غيرها ، وإنّما نسبوه إلى «كان» إشعارا بأنّه معموله ومتعلّقه ، وإلّا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها فى الحقيقه ، وقد يضاف الشىء إلى الشىء بأدنى ملابسه (۳) ، ولم يقولوا فى مثل «ضرب زيد عمرا» اسم وخبر ، بل فاعل ومفعول ، ليفرّقوا بين البابين فى أسماء متعلّقاتها فى الإعراب ، فجعلوا الاسم والخبر لمتعلّقات الأفعال الناقصه المذكوره ، فإذا قالوا : اسم وخبر علم أنّهم قصدوا إلى هذا النوع من الأفعال ، وأيضا فإنّ المرفوع والمنصوب ليس كنحو المرفوع والمنصوب فى «ضربت» ، إذ منصوب «ضربت» مفعول فى الحقيقه ، وليس منصوب «كان» كذلك .

ثمّ بيّن / كونهنّ نواقص من حيث إنّه لو اقتصر على المرفوع لم يستقم ، فكانت ناقصه ، أى :

عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصّه ، بخلاف غيرها من الأفعال ، فإنّك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيما ، ولم تكن ناقصه ، وسببه ما تقدّم من أنّ وضعها لتقرير الشىء على صفه ، فإذا قطعتها عن الصفه استعملتها فى غير موضعها ، فلم يستقم لذلك .

قال : «ولم يذكر سيبويه منها إلّا كان وصار وما دام وليس» ، إلى آخره .

۱- سقط من د : «وأصبح وصار وأمسى» .

۲- فى د : «باختلاف» .

۳- فى د . ط : «سبب» .

أمّا «ما دام» فلكثرتها ، وأمّا الأخر فلأنّها لم تستعمل إلّا كذلك ، واستغنى (۱) عن البواقى بما بيّنه من المعنى ، وهو قوله : «وما كان نحوهنّ من الفعل ، مما لا يستغنى عن الخبر (۲)» ، يريد ما وضع لما ذكرناه من تقرير الشىء على صفه ، فهذا معنى قوله : «ممّا لا يستغنى عن الخبر» .

قوله (۳) : «وممّا يجوز أن يلحق بهنّ آض وعاد وغدا وراح» .

لأنّ أحد وجهى استعمالها لتقرير الشىء على صفه ، فوجب عند ذلك أن تكون منها لمشاركتها لها فى المعنى الذى كانت ناقصه به .

قال : «وقد جاء « جاء» بمعنى صار فى قولهم (۴) : ما جاءت حاجتك (۵) » .

[أى : ما صارت هى حاجتك] (۶) ، وهل يقتصر فى ذلك على هذا المحلّ أو يعدّى إلى غيره ؟ فيه نظر ، والأولى أن يعدّى ، لأنّهم يقولون : «جاء البرّ قفيزين وصاعين» (۷) ، على أنّه قد قيل : إنّ قفيزين حال ، وهو ضعيف (۸) ، لأنّهم لم يقصدوا الإخبار عن البرّ بالمجىء فى نفسه ، وإنّما قصدوا حصوله على هذه الصفه ، فوجب أن يكون ممّا نحن فيه ، [أى : بمعنى صار] (۹) ، وإذا ثبت ذلك صحّ استعماله فى غير الموضع المذكور .

وأما قولهم : «حتّى (۱۰) قعدت كأنّها حربه» .

۱- أى : سيبويه .

۲- الكتاب : ۱ / ۴۵ .

۳- أى : الزمخشرى .

۴- فى المفصل : ۲۶۳ : «فى قول العرب» .

۵- أول من تكلم بهذا القول الخوارج حين أتاهم ابن عباس . انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۹۰ - ۹۱ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۹۲ ، والهمع : ۱ / ۱۱۲

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- قصر ابن مالك والأندلسى وأبو حيان استعمال جاء بمعنى صار على هذا القول ، وجعله الفراء وابن الحاجب مطردا ووافقهما الرضى ، انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۲۷۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۴۷ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۹۲ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۸۴ ، وحاشيه الصبان : ۱ / ۲۲۹

۸- صحّح أبو حيان هذا الرأى ، انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۸۴

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- فى د : «فلان شحذت شفرته حتى . .» ، وفى المفصل : ۲۶۳ : «أرهفت شفرته حتى . .» .

[أی : صارت] (۱) ، فالظّاهر أنّه مخصوص بمحلّه ، فإنّه لم یعرف فی غیره ، إذ لا یقال : «قعد کاتبا» علی نحو «صار کاتبا» (۲) ، ولکن لا یبعد أن یقال : «قعد زید کأنّه سلطان» علی نحو ما نحن فیه ، [أی : بمعنی صار] (۳) من إراده ثبوته علی هذه الصفه ، فیکون مخصوصا بمثل ذلک .

قال : «وحال الاسم والخبر مثلها (۴) فی باب الابتداء» ، إلی آخره .

قوله : «مثلها» ضمیر الحال المضافه إلی الاسم والخبر جمیعا ، وإذا کان کذلک کان حال الاسم کحال المبتدأ ، وحال الخبر کحال الخبر فی مراده ، لأنّه أضاف الحال إلیهما ، وأخبر عنها بإضافه المثل إلی المبتدأ والخبر ، ثمّ خصّص المثلیّه التی أرادها بکون الاسم معرفه والخبر / نکره ، ولیس ینبغی أن تجعل المثلیّه فی ذلک خاصّه ، بل المثلیّه فیه وفی غیره من أحکام المبتدأ والخبر ، إلّا أن تکون «کان» مانعه منه ، فیتماثل البابان (۵) فی أنّه یجوز أن یقع المبتدأ معرفه ونکره بشرطه ، ویکون الخبر مفردا وجمله بالتّقاسیم والشّروط التی مضت ، وما (۶) خصّص به حکم من الأحکام المذکوره .

قوله : « ونحو قول القطامیّ (۷) :

قفی قبل التفرّق یا ضباعا

ولا یک موقف منک الوداعا

وما أنشده بعده «من القلب الذی یشجّع علیه أمن الإلباس» (۸) ، یرید أنّ القیاس علی خلاف ما جاؤوا به فی الشّعر ، وهو رفع المعرفه ونصب النکره ، فخالفوا فی ذلک للضروره لّما کان غیر ملبس .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- یری الکسائی والفراء أن استعمال «قعد» بمعنی «صار» مطرد ، انظر شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۳۴۸ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۸۴

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- کذا فی الأصل . د . شرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۹۱ ، وفی المفصل : ۲۶۳ ، وط : «مثلهما» . تحریف .

۵- فی حاشیه د : «قوله : إلّا أن تکون مانعه» ، لا یجوز «کان زید اضربه» أو «لا تضربه» مع جواز «زید اضربه» و «لا تضربه» ، وقوله : «مانعه» أی : کان مانعه فی الشعر ، کما قال فی المفصل ، قوله : فیتماثل البابان ، أی : باب المبتدأ والخبر وباب اسم کان وخبرها بدون المانع » . ق : ۱۵۲ ب .

۶- ما بمعنی الذی .

۷- البیت فی دیوانه : ۳۱ ، والکتاب : ۲ / ۲۴۳ ، والمقتضب : ۴ / ۹۴ ، والمقاصد للعینی : ۴ / ۲۹۵ ، والخزانه : ۱ / ۳۹۱ وضباعا : ترخیم ضباعه بنت زفر . الخزانه : ۱ / ۳۹۲

٨- بعدها فى د : «بالإعراب» .

وقوله (۱) :

فإنّک لا تبالی بعد حول

أظبی کان أمّک أم حمار

وجه کونه من هذا الباب أنّ الاستفهام الواقع بعده «ظبی» یقدّر بالفعل ، فتقدیره : أکان ظبی أمّک ، لأنّ تقدیر الاستفهام بالفعل أولی ، فإذا قدّر الفعل فیجب أن یکون علی حسب المفسّر ، والمفسّر «کان» فوجب أن یکون التقدیر : أکان ظبی أمّک ، وهو عین ما قصد فی الأبیات الأخر ، فهذا وجه تقدیر کون اسم «کان» ههنا نکره وخبرها معرفه .

وقد ظنّ بعض الناس أنّ موضع الاستشهاد (۲) أنّ الضمیر فی «کان» ضمیر «ظبی» ، وضمیر النکره نکره (۳) ، وقد أخبر عنه بالمعرفه ، فکان من هذا الباب لذلک (۴) ، وهذا غیر مستقیم ، فإنّک لو قلت : «جاءنی رجل وکان راکبا» لکان مستقیما ، ولم یعدّ الاسم خارجا عن القیاس لکونه ضمیر نکره ، [یعنی : الضمیر فی «کان» فی قولک : «جاءنی رجل وکان راکبا» معرفه ، وإن کان ضمیر «رجل» وهو نکره] (۵) .

فإن قیل : لیست هذه من قبیل ما نحن فیه ، فإنّ الذی نحن فیه أن یکون الاسم نکره والخبر معرفه ، وما مثّلت (۶) به نکرتان ، لأنّ ضمیر النکره (۷) نکره (۸) ، و «راکبا» نکره .

۱- بعدها فی د : «من ذلک» ، وقائل البیت هو خداش بن زهیر ، وهو فی شعره : ۶۶ ، والکتاب : ۱ / ۴۸ ، والمقتضب : ۴ / ۹۴ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۹۴ - ۹۵ ، ونسبه العسکری فی شرح ما یقع فیه التصحیف والتحریف : ۴۱۵ إلی زراره بن فروان ، وحکی البغدادی نسبته إلی ثروان بن فزاره بن عبد یغوث وخداش بن زهیر وزراره بن فروان ، انظر الخزانه : ۳ / ۲۳۰ - ۲۳۲ ، وورد بلا نسبه فی مغنی اللبیب : ۶۵۳ .

۲- سقط من ط : «أن موضع الاستشهاد» .

۳- سقط من ط : «نکره» . خطأ .

۴- استشهد سیبویه والمبرد وابن یعیش بالبیت علی أن وقوع اسم کان نکره وخبرها معرفه من ضرورات الشعر ، انظر الکتاب : ۱ / ۴۸ ، والمقتضب : ۴ / ۹۴ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۹۵

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فی ط : «مثل» .

۷- فی ط : «الرجل» . تحریف .

۸- یری سیبویه والمبرد أن ضمیر الغائب العائد إلی نکره نکره ، انظر الکتاب : ۱ / ۴۸ - ۴۹ ، والمقتضب : ۴ / ۹۱ - ۹۴ ، ویری الرضی أن الضمیر یصیر معرفه إذا عاد إلی نکره مختصه ، انظر شرح الکافیه له : ۲ / ۱۲۸ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۶۰

فالجواب : أنّه كما يمتنع أن يكون اسم «كان» نكره وخبرها معرفه فيمتنع (۱) أن يكون اسمها نكره من غير مصحّح ، ولو لم يكن الضمير معرفه لما صحّ ، بدليل امتناع «كان رجل قائما» ، ثمّ لو قدّر ضارب معهود بينك وبين مخاطبك لصحّ أن تقول : «جاءنى اليوم رجل» واتّفق أن كان ذلك الضارب ، وهذه (۲) عين ما أنكر ، وليست مثل قولك : «كان رجل الضارب» ، هذا ما لا يشكّ فيه ، والنحويّون وإن اختلفوا فى أنّ ضمير النكره معرفه (۳) فلم يختلفوا فى صحّه وقوعها محلّ المعرفه ، وإنّما الخلاف فى أنّ المعرفه / راجعه إلى ما يتعيّن مدلوله وجودا أو على أىّ وجه كان (۴) ، ولذلك يقال بالإجماع : «ضربت رجلا وهو راكب» ، ولولا أنّ الضمير فى حكم المعرفه لم يصحّ وقوعه مبتدأ .

وقد أورد على التقدير الأوّل (۵) أنّ الدّاخل عليه همزه الاستفهام المعادله لأم يجب أن يكون الواقع بعد أم معادلا له ، وإذا جعل الواقع بعد الهمزه «كان» المقدّره لم يكن الواقع بعد «أم» المعادله (۶) كذلك ، ألا ترى أنّك لو قلت : «أضربت زيدا أم عمرا» لم يستقم حتى تقول : «أزيدا ضربت أم عمرا» ، لأنّ الغرض بدخول الهمزه وأم المعادله بين شيئين نسبتهما باعتبار ما جعل لهما عند المتكلّم على حال واحده ، فقصد ذكر أحدهما بعد الهمزه ، والآخر بعد أم لذلك الغرض ، وإذا كان كذلك فقد أوقعت بعد الهمزه ههنا «كان» المقدّره وأوقعت بعد أم لفظ حمار ، فلم تعادل بين الأمرين اللّذين جيء بالهمزه وأم لهما ، والجواب من وجهين :

أحدهما : أنّه لّما كانت «كان» المقدّره واجبا حذفها لّما وقع [كان] (۶) مفسّرا لها كان حكمها لذلك حكم العدم (۷) ، فقد وقع بعد همزه الاستفهام ما قصد به المعادله بينه وبين ما بعد أم ، وهو حمار ، فهذا وجه يسوّغ ذلك .

والآخر : أنّ «كان» المقدّره لّما لم تكن مقصوده كان تقديرها ووجودها كالعدم ، فلم يذكر بعد

۱- لعل الأصح : «يمتنع» .

۲- فى ط : «وهذا» .

۳- فى ط : «ضمير النكره هل هو نكره أو معرفه»

۴- بعدها فى ط : «لديك» .

۵- فى حاشيه د : «قوله : على التقدير الأوّل أن يكون « كان» فى قوله : «أظبى كان أمك» مفسّرا لكان الذى اقتضاه همزه الاستفهام وتقديره : «أكان ظبى أمك» » . ق : ۱۵۳ أ (۶) فى د : «المعادل» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فى حاشيه د : «لأنه لا يجمع بين المفسّر والمفسّر» ، ق : ۱۵۳ أ .

الهمزه مقصودا إلّا ظبى ، وهو المعادل .

والأولى بعد ذلك أن يقال : إنّ «ظبى» (۱) مبتدأ ، و «كان أمّك» خبر له ، و «حمار» عطف على ظبى ، وصحّ الابتداء بالنكره لّما كانت بعد الهمزه المعادله لأم ، كما صحّ «أرجل فى الدار أم امرأه» ، إلّا أنّه يخرج البيت عن مقصود التمثيل لما تقدّم أوّلا من إبطال كون الضمير نكره .

ولو قال قائل : إنّ «كان» ههنا لا ضمير فيها ، وإنّ أصل الكلام : أظبيا كان أمّك أم حمارا ، ف «ظبيا» هو الخبر فى الأصل ، و «حمارا» معطوف عليه ، فلمّا قصد إلى القلب قلب مع بقاء كلّ شىء فى موضعه ، والمعنى على ما كان عليه .

فإن قيل : فهذا يؤدّى إلى جواز تقديم اسم كان عليها ، لأنّه (۲) لمّا رفع «ظبيا» على تقديركم جعله اسما ل «كان» (۳) ، وهو مقدّم .

فالجواب : أنّه لم يقصد إلى جعله اسما تحقيقا ، وإنّما قصد إلى جعله اسما صوره ، ألا ترى أنّه فى المعنى خبر على ما / كان عليه لو كان منصوبا ، فيكون ذلك هو الذى سوّغ بقاءه مقدّما ، وهذا لا بعد فيه إلّا حذف التاء من «كانت» ، فإنّه إذا بقى الأمر على ما كان عليه فى الأصل ، فالأصل : أظبيا كانت أمّك ، وقد حذفت التاء ، وحذف التاء مشعر بجعل الضمير فيها مستترا على أنّه اسمها (۴) ، فيبطل هذا ذلك (۵) التقدير .

وجوابه أن يقال : هذا كلّه من قبيل الشّذوذ ، وحذف التاء أيضا من قبيل الشذوذ ، إلّا أنّه شذوذ يلزم منه شذوذ ثان ، ويمكن أن يقوّى ذلك بأن يقال : لّما جعل الظّبى فى الصوره مخبرا عنه صار «كان» كأنّه فى الصوره راجع إليه ، وصار «أمّك» كأنّه فى الصوره غير الاسم ، فشبّه بما فيه ضمير المذكّر وبما لم يقع منسوبا إلى مؤنّث ، ومثل ذلك يفصله (۶) عن قولهم : «كان هند قائمه» ، فإنّه يناسب حذف التاء المذكوره .

۱- سقط من ط من قوله : «مقصودا إلّا . . .» إلى «ظبى» . خطأ .

۲- فى ط : «لأنها» . تحريف .

۳- سقط من ط : «لكان» .

۴- فى ط : «اسما» . تحريف .

۵- فى د : «هذا على ذلك . .» .

۶- فى حاشيه د : «يفصله ، لأن هذا قبيح وذلك ليس بقبيح ، وإن كانا يتناسبان فى حذف التاء» . ق : ۱۵۳ ب .

[كان على أربعه أضرب]

قوله : «وكان على أربعه أضرب ، ناقصه كما ذكر (۱) ، وتامّه بمعنى وقع ووجد» .

وقد تقدّم أنّ «كان» وأخواتها موضوعه لتقرير الشيء على صفه وقد تبيّن بذلك نقصانها ، وقد استعمل «كان» بمعنى «حصل الشيء فى نفسه» ، فعلى ذلك لا تقتضى إلّا مرفوعا لا غير ، مثل قعد وجلس ، ولذلك سمّيت تامّه فى هذا الوجه لانتفاء المعنى الذى سمّيت به ناقصه (۲) ، ومثّل بقولهم : «كانت الكائنه» ، أى : حصلت ، وكذلك «المقدور كائن» و «كن فيكون» (۳) .

وزائده تعرفها بأن يكون وجودها كالعدم ، وهذا معنى الزائد فى كلّ موضع ، وهو الذى يبقى الكلام بعد حذفه على معناه قبله إلّا فى التأكيد ، [لأنّك إن أردت التأكيد بكان لا يكون وجوده وعدمه على السّويّه ، ولكن فى إعراب الجمله دخول «كان» وعدمه على السّويّه ، كقولك : «زيد كان ضرب»] (۴) ، ومثّله [فى الكتاب] (۵) بقولهم : «إنّ من أفضلهم كان زيدا» يعنى : إنّ من أفضلهم زيدا ، وكذلك البيت (۶) ، وكذلك «لم يوجد كان مثلهم» (۷) .

وأمّا التى فيها ضمير الشّأن فهى وإن جعلت قسما داخله فى أقسام النّاقصه ، لأنّها لتقرير الشيء على صفه ، ولا بدّ لها من اسم وخبر ، إلّا أنّها لمّا كانت تختصّ بأحكام لا يشاركها فيها (۸) بقيّه أقسام الناقصه جعلت قسما برأسه (۹) تنبيها على تلك الأحكام ، منها أنّ اسمها لا يكون إلّا

۱- فى د : «وقع» . وهو مخالف لنص المفصل : ۲۶۴ .

۲- فى د : «الناقصه» .

۳- يس : ۳۶ / ۸۲ ، غافر : ۴۰ / ۶۸

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر الكتاب : ۲ / ۱۵۳ ، والمفصل : ۲۶۵

۶- أى : «جياد بنى أبى بكر تسامى على كان المسوّمه العراب» والبيت بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۹۹ ، والأشمونى : ۱ / ۲۴۱ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۴۱ ، والخزانه : ۴ / ۳۳ وتسامى : أصله تتسامى من السمو ، والمسوّمه : الخيل التى جعلت عليها علامه ، والعراب : الخيل العربيه . الخزانه : ۴ / ۳۴ - ۳۵

۷- هذا من قول العرب : «ولدت فاطمه بنت الخرشب الكمله من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم» . انظر المقتضب : ۴ / ۱۱۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۱۰۰

۸- فى ط : «فيه» . تحريف .

۹- فى د : «برأسها» .

ضميرا ، ومنها أنّه لا يكون إلّا للحديث ، ومنها أنّه لا يكون إلّا مبهما ومنها أنه لا يكون خبرها إلّا جمله ، ومنها أنّه / لا يكون فيه ضمير يعود (۱) على اسمها .

«وقوله عزّ وجلّ : لِمَنْ كانَ لَهُ قَلْبٌ (۲) يتوجّه على الأربعه» .

فإذا كانت ناقصه كان «قلب» اسمها و «له» خبرها ، وإن كانت تامّه (۳) كان «قلب» فاعلها ، و «له» متعلّق بها ، وإن كانت زائده كان «له قلب» مبتدأ وخبرا ، والمعنى : لمن له قلب ، وإذا (۴) كانت لضمير الشّأن كان فيها ضمير الحديث ، هو اسمها ، و «له قلب» مبتدأ وخبر فى موضع خبرها ، فقد تحقّق توجّهها على الأوجه الأربعه .

« وقيل فى قوله : (۵)

بتيهاء قفر . . . البيت

إنّ «كان» فيه بمعنى صار » لتعذّر (۶) حملها على أحد الوجوه (۷) الأربعه ، فالتّامّه والزّائده والتى فيها ضمير الشّأن امتناعها واضح .

أمّا التامّه فلأنّه يجب أن يكون «فراخا» حالا ، فيلزم أن يكون البيض فى حال كونه فراخا ، وهو فاسد ، وأمّا الزائده فتفسد من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى ، أمّا اللّفظ فلنصب «فراخا» .

وأمّا المعنى فللإخبار عن البيض بأنّه فراخ ، وأمّا التى فيها ضمير الشّأن فللأمرين بعينهما ، والنّاقصه

۱- سقط من د : «يعود» . خطأ .

۲- ق : ۵۰ / ۳۷ ، والآيه : إِنَّ فِی ذلِکَ لَذِکْری لِمَنْ کانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَی السَّمْعَ وَهُوَ شَهِیدٌ (۳۷) .

۳- سقط من ط : «وإن كانت تامه» . خطأ .

۴- فى د : «وإن» .

۵- البيت بتمامه : «بتيهاء قفر والمطىّ كأنّها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها» وقائله ابن أحمر ، وهو فى ديوانه : ۱۱۹ ، والخزانه : ۴ / ۳۱ - ۳۳ ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ۷ / ۱۰۲ إلى ابن كنزه ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ۱ / ۲۳۰ . التيهاء : المفازه التى لا يهتدى فيها ، والقفر : المكان الخالى ، يصف المطىّ بسرعه السير ، فإنها بمنزله قطا تركت بيوضا صارت فراخا ، الخزانه : ۴ / ۳۱

۶- فى د : «ولتعذر» . تحريف .

۷- فى ط : «الأوجه» .

إنّما لم تستقم لأنّه يؤدّى إلى عكس المعنى ، لأنّها تشعر ههنا بأنّ الفراخ سابقه على البيض ، لأنّ المعنى يصير : كان البيض فراخا ، وهو عكسه ، لأنّ المعنى (۱) : كان الفراخ بيضا ، فلمّا كان مؤدّيا إلى عكس المعنى تعذّر حمله على ذلك ، فحمل على «صار» ، والمعنى عليه .

[معنى صار الانتقال]

قوله : «ومعنى صار الانتقال» .

قد تقدّم أنّ هذه الأفعال الناقصه كلّها لتقرير الشيء على صفه ، وبه احتاجت إلى الخبر ، فكانت ناقصه ، ثمّ كلّها مشتركه فى أنّها تثبت للخبر حكم معناها ، ولّما كان معنى «صار» الانتقال وجب أن يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر ، فإذا قلت : «صار زيد عالما» ففى عالم حكم الانتقال ، لأنّه الحال التى انتقل إليها ، وهذه الانتقال قد يكون إلى صفه حقيقيّه ، كقولك : «صار زيد عالما» و «صار الطّين خزفا» ، وقد يكون لمجرّد نسبه ، كقولك : «صار زيد منّى قريبا» و «صار زيد غنيّا وفقيرا» ، وقد يكون باعتبار المواضع كقولك : «صار زيد إلى عمرو» ، [أى : انتقل إليه] (۲) ، وكلّ ذلك سواء لصحّه معنى الانتقال .

۱- فى الأصل . ط : «لأنه» . وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثه معان]

« فصل : وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثه / معان ،

أحدها : أن تقرن مضمون الجمله بالأوقات الخاصّه التى هى الصّباح والمساء والضّحى على طريقه كان » .

يعنى أنّها تكون ناقصه ، وإذا كانت ناقصه وجب أن يعطى الخبر حكم معناها ، ومعناها الدّلاله على الدّخول فى هذه الأوقات فوجب أن يكون الخبر داخلا فى هذه الأوقات فى حال نسبته لمن هو له ، فإذا قلت : «أصبح زيد عالما» ، فقد أعطت «أصبح» ل «عالما» حكم الإصباح حتى صار المعنى أنّه منسوب إلى صاحبه فى وقت الصّباح دون غيره ، وكذلك أمسى وأضحى .

والثانى (١) : أن تفيد معنى الدّخول فى هذه الأوقات ، وحينئذ تكون تامّه ، لا خبر لها ، لأنّ المعنى : دخل فى هذا الوقت ، كما تقول (٢) : أظهرنا وأعتمنا ، فهى فى هذا الباب ككان التامّه ، ومن ذلك قوله (٣) :

ومن فعلاتى أنّنى حسن القرى

إذا اللّيله الشّبهاء أضحى جليدها

فقوله : «أضحى جليدها» أى : دخل فى وقت الضّحى (٤) .

والثالث : أن تكون بمعنى صار ، والكلام فيه كالكلام فى صار ، ومنه قوله (٥) :

ثمّ أضحوا كأنّهم ورق جف

ف فألوت به الصّبا والدّبور

١- أى المعنى الثانى من معانى هذه الأفعال ، والمعنى الأول تكون فيه ناقصه

٢- سقط من ط من قوله : «وحينئذ تكون . . .» إلى «تقول» . خطأ .

٣- هو عبد الواسع بن أسامه كما ورد فى المفصل : ٢۶۶ ، وشرحه لابن يعيش : ٧ / ١٠۴ ، وورد بلا نسبه فى الأشمونى : ١ / ٣۶ ، والدرر : ١ / ٨۵

۴- بعدها فى د : « والجليد الجمد ، قال الشاعر : رآنى جليدا وهو كالشّمس صوره فذبت وبالشّمس الجليد يذوب » «والجمد بالتحريك : الماء الجامد ، الجمد بالتسكين : ما جمد من الماء» . اللسان (جمد) .

۵- هو عدىّ بن زيد ، والبيت فى ديوانه : ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٠۵ ، والدرر : ١ / ٨۴ وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ١ / ١٠۴ ، والأشمونى : ١ / ٢٣٠ . «الصبا : ريح تستقبل البيت» . اللسان (الصبا) . «الدبور : ريح تأتى من دبر الكعبه» . اللسان (دبر) .

لأنّه لا يستقيم أن يراد (۱) اعتبار الوقت لأنّهم على هذه الصّفه فى هذا الوقت وغيره ، وليس المقصود أنّهم فى الضّحى على هذه الصفه ، إذ ليس للتخصيص وجه ، وإنّما المعنى : ثمّ صاروا .

[ظلّ وبات على معنيين]

قوله : «وظلّ وبات على معنيين أحدهما : اقتران مضمون الجمله بالوقتين الخاصّين» .

ويعنى بالوقتين الخاصّين النّهار واللّيل ، فالنّهار لظلّ ، واللّيل لبات ، والمعنى بالنّسبه إلى الوقتين كمعنى أصبح فى الوجه الأوّل ، والوجه الثانى ظاهر [أنّها تامّه (۲)] .

قوله : «والتى فى أوائلها الحرف النّافى فى معنى واحد ، وهو استمرار الفعل بفاعله فى زمانه» .

يعنى ما زال (۳) وما برح وما فتئ وما انفكّ دون ما دام ، فإنّها ليست للنّفى ، [بل مصدريّه ، ومعناها التّوقيت] (۴) .

قوله : «وهو استمرار الفعل بفاعله» يعنى استمرار الخبر ، وقوله : «بفاعله» يعنى بمن نسب إليه ، وقوله : «فى زمانه» يعنى من حين صلح له ، وفى عبارته بعض التعسّف ، لأنّه جعل الخبر فعلا ، وجعل المنسوب إليه فاعلا له ، وكلّ ذلك على غير الاصطلاح ، والأولى أن يقول : استمرار الخبر بمن نسب إليه / من حين صلح له ، ويحتمل أن يريد باستمرار الفعل نفس هذه الأفعال التى هى ما زال [وأخواتها] (۵) ، و «بفاعله» يعنى بأسمائها ، لأنّها فاعلات فى التحقيق (۶) ، فيكون المعنى أنّ ثبوت هذه الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ، ومعانيها ثبوت أخبارها على الصفه المراده بها ، وهو معنى الاستمرار من حين صلح له ، وهذا أشبه من حيث جرى اللّفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الأوّل .

قوله : «ولدخول النّفى فيها على النّفى جرت مجرى كان» .

لأنّ «زال» معناها النّفى ، و «ما» معناها النفى ، فإذن صار المعنى : انتفى النّفى ، وإذا انتفى النّفى وجب الإثبات ، فصارت بمعنى ثبت مستمرّا ، وإذا كان كذلك لم يجز أن تقول : «ما زال زيد إلّا عالما» ،

۱- سقط من ط : «أن يراد» .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى د : «يعنى زمان ما زال» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- سمى سيبويه اسم كان فاعلا ، انظر الكتاب : ۱ / ۴۹ - ۵۰ .

لأنّ «إلّا» لا يستقيم أن تكون للإخراج ، فلا تكون «إلّا» للتفريغ ، [لأنّ «إلّا» لا تجيء إلّا للإخراج أو التفريغ ، وههنا لا يصلح أن تكون للإخراج ، فتكون للتّفريغ] (۱) ، وإذا كان كذلك فشرط التّفريغ أن يكون فى مثل ذلك بعد نفى ، ولا نفى ههنا لما ثبت من أنّ «ما زال» للإثبات ، ثمّ لو سلّم أنّها تكون بعد الإثبات لوجب أن يكون المخرج منفيّا ، وإذا كان منفيّا بإلّا لكونه بعد الإثبات تناقض مع «ما زال» ، لأنّ «ما زال» لإثباته ، و «إلّا» يكون لنفيه ، فيصير مثبتا منفيّا فى حال واحده ، وهو محال .

« وخطّئ ذو الرّمّه بقوله (۲) :

حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخه » .

لما ذكرناه من الوجهين ، [سواء كان المقدّم منفيّا أو مثبتا ، لأنّ الاستثناء من النّفى إثبات ، ومن الإثبات نفى ، ويلزم التناقض] (۳) ، وقد قيل : إنّ قوله : «على الخسف» هو خبر «ما تنفكّ» ، كأنّه قال : ما تنفكّ مهانه ، ثمّ استثنى «إلّا مناخه» بعد أن كمل اسمها وخبرها على أنّه حال مستثنى من أحوال عامّه مقدّره ، أى : ما تنفكّ على الخسف فى حال من الأحوال إلّا فى حال الإناخه (۴) ، فإنّه تحصل لها راحه ، فيكون المراد بالإناخه إناخه البعير ، وهو جعله باركا ، فإنّه حينئذ تحصل (۵) له راحه ، ويكون المعنىّ بمناخه (۶) فى وجه الإفساد ، [أىّ : الذى يلزم التّناقض منه] (۷) ، أى :

مقصوره على الخسف أى : الذّلّ لا تفارقه حتّى يحصل بها الغرض ، [أى : بالإناخه ، غرض الشّاعر ، وهو قوله : « أو نرمى بها بلدا قفرا] (۸) ، إلّا أنّ التقدير المصحّح ضعيف من وجهين :

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- عجز البيت : «على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا» . وهو فى ديوان ذى الرمه : ۲۴۰ ، والكتاب : ۴ / ۴۹ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۱۰۶ ، والدرر ۱ / ۸۸ ، والخزانه : ۴ / ۴۹ ، وورد بلا نسبه فى الإنصاف : ۱۵۶ ، ومغنى اللبيب : ۷۶ . والخسف : النقيصه ، وبات على الخسف أى : جائعا ، والحراجيج : جمع حرجوج وهى الناقه الضامر .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- قال بهذا الرأى الفراء والأخفش والزجاج والفارسى ، انظر الحلبيات ۲۷۸ ، والجنى الدانى : ۵۲۱ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ۲ / ۱۱۲ ، وذكره ابن يعيش ولم ينسبه ، وحكاه ابن مالك مع آراء أخرى دون نسبه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۱۰۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۵۷ - ۳۵۸ ، ومغنى اللبيب : ۷۶ .

۵- سقط من ط : «تحصل» .

۶- فى ط : «لمناخه» . تحريف .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

أحدهما : أنّه استثناء مفرّغ ، والاستثناء المفرّغ قلّ أن يأتى فى المثبت ، وإنّما يأتى فى النّفى .

والآخر : أنّ الاستثناء المفرّغ إنّما يكون المستثنى منه مقدّرا قبله ، وهذا إنّما يقدّر المستثنى منه بعده ، لأنّه مستثنى من الأحوال للضمير المستقرّ فى قوله : «على الخسف» ، لأنّ التقدير : ما تنفكّ مهانه فى جميع الأحوال إلّا فى حال الإناخه ، فكان المستثنى منه مقدّرا بعده ، وذلك لم يعهد فى الاستثناء المفرّغ .

قوله : «وتجىء محذوفا منها / حرف النّفى» .

وذلك مع القسم ، لأنّه قد علم أنّه مراد ، كما تقول : «واللّه يقوم زيد» ، وذلك جار فى حرف النّفى فى هذه الأفعال وفى غيرها على ما يأتى فى القسم .

قال : «وما دام توقيت للفعل» .

قال الشيخ : إن أراد بقوله : «للفعل» دام نفسها أو خبرها فليس ذلك بمستقيم ، إذ ليست توقيتا لنفسها ولا خبرها ، وإن أراد بقوله : «للفعل» الذى يصحبها فلم يبيّن لها خصوصيّه وهو (١) مقصوده (٢) ، إذ ذلك معنى لفظه «ما» فى كلّ موضع ، إذا كانت للظّرفيّه ، كقولك : «أجلس ما جلست» و «أكتب (٣) ما كتبت» وشبه ذلك ، والغرض تبيين معناها المتميّزه به (٤) باعتبار حاجتها إلى الخبر ، لا تبيين معنى لفظه «ما» التى للظّرفيّه ، فإنّ ذلك يعمّ ما الظرفيّه (٥) أينما وقعت .

والأولى أن يقال : «وما دام» توقيت لأمر بمدّه ثبوت خبرها لاسمها ، فقوله : «توقيت لأمر» يعنى به ما يصحبها من فعل أو مشبّه به ، وقوله : «بمدّه ثبوت خبرها لاسمها» ممّا تتميّز به «ما دام» دون غيرها ممّا يكون ظرفا ، فإنّ ذلك توقيت لأمر بمدّه ثبوت ذلك الفعل الواقع معها لفاعله .

وإذا قلت : «أجلس ما دمت قائما» فقولك : «ما دمت قائما» توقيت للجلوس بمدّه ثبوت القيام منسوبا إلى المخاطب ، فهذا هو المعنى الذى تتميّز به عن سائر الأفعال التى تصحبها «ما»

١- فى ط : «وهى» .

٢- سقط من د : «وهو مقصوده» .

٣- سقط من ط : «أكتب» .

٤- فى حاشيه د : «أى : معنى ما دام ، المتميزه به يعنى معناها» ق : ١٥٥ أ .

٥- سقط من ط من قوله : «فإن ذلك يعم ما الظرفيه» . خطأ .

الظرفيّه ، فكان التّعرّض (۱) لبيانه أهمّ من التّعرض لبيان الأمر العامّ الذى لا خصوصيّه لها فيه .

ثمّ بيّن كونها ظرفيّه بتشبيهها بالمصادر التى وقعت ظرفا إيذانا بأنّها المصدريّه استعملت ظرفا .

قال : «ولذلك كان مفتقرا إلى أن يشفع بكلام ، لأنّه ظرف لا بدّ له ممّا يقع فيه» .

وهذا واضح ، لأنّ المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور ، وإذا كان ذلك مفعولا فيه وجب أن يكون معه فعل مذكور أو شبهه ممّا يكون الظرف به فضله ، إذ الظرف لا يكون أحد جزأى الجمله ، ومن ثمّ لم يكن بدّ من كلام يشفع به حتّى تستقيم ظرفيّته .

[ليس معناها نفى مضمون الجمله فى الحال]

قال : «و « ليس» معناها نفى مضمون الجمله فى الحال » .

هذا مذهب الأكثرين (۲) ، وقد ذهب بعضهم إلى أنّه للنّفى مطلقا حالا كان أو غيره (۳) ، ولا بعد فى ذلك ، قال اللّه تعالى : أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ (۴) ، وهذا / نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامه فهو نفى فى المستقبل ، وهو عين ما زعموا خلافه ، لأنّهم يقولون : لو قلت : «ليس زيد قائما غدا» لم يستقم ، وهذا ليس العذاب مصروفا عنهم يوم القيامه ، وقد صرّح (۵) فى قوله : « ولا تقول :

«ليس زيد قائما غدا» ، وهو خلاف الوارد [فى القرآن ، إلّا أن يراد به الحال المستقبله] (۶) .

قال : «والذى يصدّق أنّه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث» .

يعنى باللّحوق (۷) لحوق الضمائر البارزه المتّصله على ما تقدّم ، لأنّها من خواصّ

۱- فى ط : «المتعرض» . تحريف .

۲- فى د : «مذهب سيبويه والأكثرين» ، وعباره سيبويه : «وليس للنفى» الكتاب : ۴ / ۲۳۳ ، وقال ابن السراج : «وإنما أعملوا « ما» عمل «ليس» لأن معناها معنى ليس لأنها نفى كما أنها نفى)) الأصول فى النحو : ۱ / ۹۷ ، وانظر الأصول أيضا : ۱ / ۹۲ ، وكتاب اللامات : ۸ ، وصرح الفارسى بأنها لنفى الحال فقال : «من شبه « ما» بليس فنصب بها فلدخولها على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ولأنها نفى الحال كليس)) المسائل البصريات : ۶۴۶

۳- صحح ابن مالك هذا القول ، انظر شرح التسهيل له : ۱ / ۳۸۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۹۶ ، والجنى الدانى : ۴۹۹ .

۴- هود : ۱۱ / ۸ وتتمه الآيه وَحاقَ بِهِمْ ما كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ .

۵- أى الزمخشرى .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- سقط من د : «باللحوق» .

الأفعال (۱) ، وقد تقدّم فی حدّ الاسم ما یرشد إلی فعلیّتها ودخولها تحت حدّ الفعل ، وعلّه (۲) تجرّدها عن الدّلاله علی الزمان الماضی ، وسیأتی فی المشترک بیان إعلالها علی هذه الزّنه .

[تقدیم خبر الأفعال الناقصه علیها]

قال : «وهذه الأفعال فی تقدیم خبرها علی ضربین» إلی آخره .

قال الشیخ : کلّها مشترکه فی صحّه تقدیم أخبارها علی أسمائها ، لأنّها أفعال من حیث الجمله ، فتصرّف فی معمولها بتقدیرم أحدهما علی الآخر ، أمّا تقدیم أخبارها علیها فقد انقسمت باعتباره إلی ثلاثه أقسام :

قسم جائز اتّفاقا ، وهو ما عدا ما أوّله «ما» ، وما عدا لیس ، وقسم لا یجوز تقدیم أخبارها علیها ، وهو ما أوّله «ما» خلافا لابن کیسان ، فإنّه أجاز ذلک فی غیر «ما دام» (۳) ، وقسم اختلف فیه اختلافا ظاهرا ، وهو «لیس» (۴) .

فأمّا ما جاز تقدیم الخبر فیه وفاقا فواضح أمره ، لأنّها أفعال متصرّفه لم یمنع من التقدیم علیها مانع ، فجاز ، وهو کثیر فی کلامهم ، [وذلک مثل : کان وصار] (۵) .

وأمّا امتناع التقدیم فیما أوّله «ما» وهی نافیه فلأنّه لا یتقدّم علی النفی ما فی حیّزه مع أنّه لم یسمع عنهم ، وأمّا «ما دام» فمحلّ اتّفاق فی الامتناع ، وعلّته واضحه ، وهو أنّها مصدریّه ، ولا یتقدّم علی المصدر ما فی حیّزه ، وهو فی «ما دام» أولی ، وشبهه ابن کیسان فیما أوّله ما النافیه أنّها لّما دخلت علی النّفی صار معناه إثباتا ، فتوهّم أنّ حکم النفی یزول بزوال (۶) معنی النفی ، ولیس بمستقیم ، فإنّه لو قیل : «ما أبی زید أکلا» لکان معناه إثباتا للأکل ، ولو قیل : «أکلا ما أبی زید» لم یجز لأنّ حکم النّفی ثابت ، وإنّما اتّفق أنّه دخل علی فعل معناه النّفی ، فصار المعنی بالآخره إثباتا ، ولولا أنّ

۱- من أجل فعلیه لیس انظر المقتضب : ۴ / ۸۷ ، والحلبیات : ۲۱۰ ، والمسائل المنثوره : ۲۰۷ - ۲۰۸ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۳۷۹ ، والجنی الدانی : ۴۹۳ - ۴۹۴ ، والأشباه والنظائر فی النحو : ۳ / ۱۰

۲- فی ط : «وعلته» .

۳- أجاز ابن کیسان والکوفیون إلّا الفراء تقدیم خبر ما اتصل بما من الأفعال الناقصه علیها إلّا ما دام ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۱۱۳ - ۱۱۴ وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۳۵۱ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۹۷

۴- أجاز سیبویه والسیرافی ومتقدمو البصریین تقدیم خبر لیس علیها ، ومنعه الکوفیون والمبرد وابن السراج ، انظر الکتاب : ۱ / ۴۶ ، والأصول فی النحو : ۱ / ۸۹ - ۹۰ ، والحلبیات : ۲۸۰ - ۲۸۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۱۱۴ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۳۵۱ .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فی د . ط : «لزوال» .

معنى النفى حاصل لم يرجع الإثبات الذى دخل عليه نفيا ، فكيف / يزول معنى النفى وباعتباره قد حصل المعنى مثبتا ؟ فالوجه ما عليه العامّه ، ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعا فى كلامهم .

وأمّا «ليس» فقد زعم بعضهم أنّه يتقدّم خبرها عليها مثل «كان» واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ (١) ، و «يوم يأتيهم» معمول ل «مصروفا» ، وإذا تقدّم المعمول دلّ على جواز تقدّم العامل ، لأنّه فرع تقدّمه ، وإلى ذلك ذهب الزمخشرى (٢) ، [وهو مذهب البصريّين] (٣) ، فإنّه قال : «وقد خولف فى « ليس» فجعل من الضّرب الأوّل » ، يعنى من الذى لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ثمّ قال : «والأوّل هو الصحيح» ، يعنى بالأوّل دخولها فيما يتقدّم الخبر عليها ، لأنّه قال : «وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها» ، ولم يتقدّم إلّا حكم ما أوّله «ما» ، فقد دخلت «ليس» فى قوله (٤) : «وما عداها» ، فإذا قال بعد ذلك : «والأوّل هو الصّحيح» فهو حكم على هذا القول بالصّحه ، وهو تقديم خبرها عليها .

وقد منع قوم تقديم خبرها عليها ، وعلّته أنّه لم يثبت مصرّحا تقديمه ، ولأنّها فعل غير متصرّف معناه نفى ، فكان كالحرف فى (٥) امتناع تقديم ما فى حيّزه عليه .

قال : «وفصّل سيبويه فى تقديم الظّرف وتأخيره بين اللّغو منه والمستقرّ» إلى آخره .

يريد بالمستقرّ ما كان خبرا محتاجا إليه ، وجعله مستقرّا لأنّه يتعلّق بالاستقرار فالاستقرار فيه ، فهو مستقرّ فيه ، ثمّ حذف «فيه» اختصارا ، ويريد بقوله : «لغوا» ما كان فضله ، وسمّاه لغوا (٦) لأنّك لو حذفته لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجه به إليه .

ووجه استحسانه لذلك أنّه محتاج إليه ، فكان فى تقديمه إشعار من أوّل وهله (٧) بأنّه خبر لا فضله ، وفى تأخيره إيذان بأنّه لغو لا خبر ، فلمّا أفاد هذه الإفاده بتقديمه وتأخيره حسن ذلك فيه على حسب المعنيين .

١- هود : ١١ / ٨ .

٢- حكى عنه ذلك ابن مالك ، فى شرحه للتسهيل : ١ / ٣٥١

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، وانظر ٢ / ٨١ .

۴- فى د : «قولهم» . تحريف . والضمير عائد على الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢۶٩ .

۵- فى د : «كالحروف مثل ما فى . .» .

۶- فى د . ط : «فضله» .

٧- فى د . ط : «الأمر» .

ومثّل المستقرّ بقوله : «ما كان فيها أحد خير منك (۱) » واللّغو بقوله : «ما كان أحد خيرا منك فيها» (۲) ، ثمّ قال - يعنى سيبويه - : «وأهل الجفاء يقرؤون : ولم يكن كفوا له أحد (۳)» ، وهذا الكلام غير سديد ، فإنه إن كان اعتراضا صحيحا فلا يندفع بأنّ أهل الجفاء يقرؤون خلافه ، لأنّ أهل الإجماع يقرؤونه على خلاف ذلك ، والمعتمد عليه لا على ما نقل آحادا إن (۴) صحّ النقل فيه ، وإن لم يكن اعتراضا لازما فيجاب بما يدفعه ، ويبيّن به أنّه غير لازم .

وأولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعده الأولى ، [وهى تقديم غير الفضله وتأخير الفضله] (۵) أنّه عرض ههنا مانع / يمنع من حكم القاعده المتقدّمه ، وهو الاهتمام بتناسب الفواصل ، لأنّه لو أخّر لتغيّرت الفواصل ، وأمرها أهمّ من تأخير اللّغو ، فوجب لأجل صحّه الفواصل تقديمه ، وإن كان لغوا ، فإن ورد أنّه يمكن أن يقدّم على ما يصحّح الفواصل (۶) لا عليهما جميعا فيحتاج إلى جواب فى تقديمه عليهما جميعا ، وإذا كان أصله التأخير ، وإنّما قدّم لتصحيح الفواصل ، فما وجب لأمر يقدّر (۷) بقدره ، فكان (۸) تقديمه على الاسم يغنى عن تقديمه عليهما جميعا ، ولعلّ سيبويه إنّما قصد إلى الإجابه عن هذا (۹) الاعتراض خاصّه ، والذى (۱۰) يدلّ عليه أنّه مقدّم أيضا على ما ذكر أنّها قراءه أهل الجفاء ، فكأنّ أمر الفواصل ظاهر فى علّه تقديمه على «أحد» ، ولو قدّر أنّه قصد ذلك فالجواب أيضا غير سديد لما تقدّم [من القراءه العامّه] (۱۱) .

والجواب السّديد أن يقال : إنّما قدّم عليهما جميعا لأنّه لّما وجب تقديمه على أحد كره الفصل بين الجزأين اللّذين هما مسند ومسند إليه ، فقدّم عليهما جميعا لذلك ، فهذا أولى ممّا ذكره من قراءه أهل الجفاء ، فإنّ قراءه أهل الجفاء لا تنفع فى دفع اعتراض وقع على قراءه أهل الإجماع .

۱- انظر الكتاب : ۱ / ۵۵

۲- انظر الكتاب : ۱ / ۵۶

۳- الإخلاص : ۱۱۲ / ۴ ، وانظر الكتاب : ۱ / ۵۶ ، وشواذ ابن خالويه : ۱۸۲ ، والجامع لأحكام القرآن : ۲۰ / ۲۴۶ ، والبحر المحيط : ۸ / ۵۲۸

۴- سقط من د : «إن» . خطأ .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى الأصل . ط : «القوافى» وما أثبت عن د .

۷- فى د : «تقيد» .

۸- فى ط : «كان» .

۹- فى الأصل . ط : «قصد عن الإجابه إلى هذا» . خطأ ، وما أثبت عن د .

۱۰- فى د : «الذى» .

۱۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[أفعال المقاربه]

قال : «ومن أصناف الفعل أفعال المقاربه» .

قال صاحب الكتاب : «منها عسى ، ولها مذهبان» إلى آخره .

قال الشيخ : هى أفعال وضعت لدنوّ الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه ، فالأوّل : عسى ، والثّانى : كاد وأوشك ، والثالث : بقيّتها [كجعل وأخذ] (١) ، ولمّا كانت «عسى» للرّجاء دخلها معنى الإنشاء ، فلم تتصرّف ، بل لزمت معنى واحدا ، لأنّ تصرّفها ينافى معنى الإنشاء ، لأنّها إذا تصرّفت دلّت على الخبر فيما مضى وفى الحال وفى المستقبل ، وذلك مناقض لمعنى الإنشاء ، إذ لا يستقيم أن يكون لماض ولا لمستقبل ، وأيضا فإنّ الخبر ما يحتمل الصّدق والكذب ، والإنشاء بخلافه ، فلا يستقيم الجمع بينهما .

قوله : «ولها (٢) مذهبان» .

يعنى فى الاستعمال باعتبار الظّاهر ، أحدهما : أن تأتى لها باسم وخبر ، وخبرها يشترط أن يكون «أن» (٣) مع الفعل ، وإن كان أصله (٤) عندهم الاسم ، وإنّما عدل إلى الفعل تنبيها على الدّلاله على ما هو المقصود فى الرّجاء وأتى بأن تقويه لما يفيده الرّجاء من الاستقبال فى متعلّقه ، فلذلك عدلوا عن الاسم إلى الفعل ، وشبّهها (٥) فى هذا الاستعمال بقولهم : «قارب زيد الخروج» تحقيقا لقضيّه الإعراب ، وإلّا فليس / فى «قارب زيد الخروج» معنى رجاء ولا إنشاء ، وإنّما هو تمثيل تقديرا لتحقيق الإعراب (٦) اللفظىّ ، كأنّ أصلها ذاك ، ثمّ دخلها معنى الإنشاء والرّجاء ، كما يقال فى «ما أحسن زيدا» : إنّ معناه فى الأصل شىء حسّن زيدا .

والمذهب الثانى : أن تستعمل داخله على أن والفعل خاصّه مستغنى بذلك عن اسم قبلها ، وهذا الاستعمال فى الاستغناء بأن والفعل عن الجزأين كاستغنائهم فى «ظننت أن يقوم زيد» عن الجزأين جميعا ، وسرّه اشتمال ذلك على مسند ومسند إليه ، وهو المقصود بهذه الأفعال ، فلمّا كان

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- فى د : «وله» . وهو مخالف لنص المفصل : ٢۶٩

٣- سقط من د : «أن» خطأ .

۴- فى ط : «الأصل» .

۵- أى الزمخشرى .

۶- فى ط : «بالإعراب» . تحريف .

ذلك موجودا استغنى به (۱) عن ذكر الجمله محقّقه ، ألا ترى أنّ معنى قولك : «ظننت أن يقوم زيـد» ظننت زيدا يقوم ، ومعنى قولك : «عسى أن يقوم زيد» : عسى زيد أن يقوم ، فلمّا كان بمعناه استغنى عن الأصل لذلك .

قال : «ومنها كاد» .

وهى موضوعه لمقـاربه الخبر على سبيـل حصول القرب لا ـ على رجائه ، وهو خبر محض بقرب خبرها ، فلـذلك جاءت متصـرّفه تصرّف الأفعال .

«وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا» .

تنبيها على أنّه المقصود بالقرب ودلاله على معنى الحال على وجه (۲) تأكيد القرب ، فقال (۳) :

«كاد زيد يخرج» لذلك .

«وقد شبّه عسى بكاد (۴)» .

لمّـا كـانت كـاد وعسـى مشتركتين فى أصـل معنى المقاربه ، وإن اختلفتا (۵) فى وجوه المقـاربه حملت كـلّ واحـده منهما على صاحبتهـا تشبيهـا بها ومشاركتها (۶) لهـا فى أصـل معناهـا ، كمـا قـالوا : «لا أبا لزيـد» (۷) لمشـاركته للمضـاف فى أصـل معناه ، فدخلت لذلك «أن» فى كاد وحذفت من عسى .

قال : «وللعرب فى عسى ثلاثه مذاهب» .

ثمّ ذكر أحـد المـذهبين الأوّلين ، ودخولهـا على المضـمر باعتبـار المـذهب الأوّل فى احتياجهـا إلى اسم وخبر ، فإن قصـد إلى استعمالها بالنسبه إلى المضمر والظّاهر جميعا فهى أربعه ، عسيت (۸) ، و «عسانى أن أفعل» ، وهذان وجهان فى المضـمر باعتبار الوجه الأوّل للظّاهر ، والوجهان الآخران : «عسـى زيـد أن يفعل» و «عسـى أن يفعل زيـد» ، وإن قصد إلى اسـتعمالها بالنسـبه إلى المضمر فهو وجهان :

۱- سقط من ط : «به» .

۲- فى ط : «وجهه» . تحريف .

۳- فى ط : «فيقال» ، والضمير فى «فقال» عائد إلى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۲۶۹

۴- جاء فى حاشيه د : «لأن عسى للرجاء والرجاء لم يوجد إلا فى المستقبل ، وكاد لقرب الفعل» . ق : ۱۵۶ ب .

۵- فى د : «اختلفت» . تحريف .

۶- لعل الصواب : «ولمشاركتها» .

۷- بعدها فى د : «لمشاركته المضاف فى أصل معناه كما قالوا : لا أبا لزيد» عباره مقحمه .

٨- بعدها فی د : «بمعنی لعل» .

أحدهما : عسيت ، إلى آخرها ، والآخر : عساك ، إلى آخرها ، ويسقط الوجهان الأوّلان لأنّ أحدهما هو الذى / وقع هذا المضمر موقعه ، والآخر لا يستقيم أن يكون مضمرا ، لأنّه «أن» والفعل لفظا ، فلا يستقيم تغييره ، والظّاهر أنّه قصد استعمالها مع المضمر خاصّه باعتبار الوجهين الأوّلين ، فجعل فى الوجه الأوّل وجهين : عسيت وعسانى إلى آخرهما على ما ذكر فى المضمرات ، وجعل فى الثانى وجها واحدا باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد أن ، وليس ذلك من أحكام عسى ، وإنّما ذلك قياس إضمار الأسماء ، فلم يكن لذكره مع «عسى» وجه .

وأمّا «كاد» فلم يأت إلّا على نحو واحد ، وهو قياس الأفعال فى الظّاهر والمضمر ، وقد ضمّ بعضهم فاءها مع المضمر [كقولك : «كدت»] (١) ، كأنّه جعلها من الواو ، وليس بالقوىّ ، والفصل بين «عسى» و «كاد» واضح من قوله ، وقد تقدّم ما يرشد إليه .

قال : «وقوله تعالى : إِذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها (٢)» .

قال الشيخ : اختلف النّاس فى «كاد» فقال بعضهم : هى فى الإثبات نفى ، وفى النفى إثبات (٣) ، وتمسّكوا فى الإثبات بأنّك إذا قلت : «كاد زيد يخرج» ، فالخروج غير حاصل ، فهذا معنى كونها نفيا فى الإثبات ، وتمسّكوا فى النّفى بمثل قوله تعالى : وَما كادُوا يَفْعَلُونَ (٤) ، ومعلوم أنّهم فعلوا ، وبقوله (٥) :

إذا غيّر النّأى المحبّين لم يكد

رسيس الهوى من حبّ ميّه يبرح

على ما سيأتى ، وهذا معنى الإثبات فى النّفى ، وهذا مذهب فاسد ، فإنّ قوله : «كاد زيد يخرج» معناه إثبات مقاربه الخروج ، وهذا معنى مثبت ، وأخذ النفى للخروج ليس من موضوعه ، وإنّما هو من قضيّه عقليّه ، وهو أنّ الشّىء إذا كان محكوما عليه بقرب الوجود علم أنّه غير

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . ذكر سيبويه عن بعض العرب الضم فى «كدت» ، انظر الكتاب : ٣ / ١١ ، ٤ / ٤٠ ، ٤ / ٣٤٣ ، والسيرافى : ١٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٢٤ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٦

٢- النور : ٢٤ / ٤٠

٣- هو مذهب ثعلب ، انظر مجالس ثعلب : ١٤١ - ١٤٢ ، وضعف ابن مالك وابن هشام هذا الرأى ، وصححا أن إثباتها إثبات ونفيها نفى ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩٩ ، ومغنى اللبيب : ٧٣٧ - ٧٣٨

٤- البقره : ٢ / ٧١ ، والآيه فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ .

٥- هو ذو الرمه ، والبيت فى شرح ديوانه : ١١٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٢٥ ، والخزانه : ٤ / ٧٤ - ٧٥ ورسيس الهوى : مسّه ، ويبرح : يزول ، وهو فعل تامّ ، انظر الخزانه : ٤ / ٧٥

موجود ، وأمّا مـدلول «كاد» فمثبت ، وهو قرب الخروج ، ولو صحّ أن يقال فى مثل ذلك : إنّه نفى لصحّ أن يقال فى قولك (۱) : «قرب خروج زيد» : إنّه موضوع للنّفى ، وهذا غير مستقيم معلوم فساده ، وأمّا الكلام على النفى فسيأتى على (۲) الفريق الآخر .

والمـذهب الثـانى أنّه فى الإثبـات إثبات وفى النفى نفى (۳) ، والمـذهب الثـالث أنّه فى الإثبـات إثبـات وفى النفى (۴) للماضى إثبات وفى المستقبل على قياس الأفعال (۵) ، وتمسّـك هؤلاء فى النفى فى الماضـى بقوله تعالى : وَما كادُوا يَفْعَلُونَ (۶) ، وقد فعلوا ، ولم يستمرّ لهم أن يقولوا مثله فى النّفى على المستقبل لمـا رأوه من قوله تعـالى : : إِذا / أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها (۷) ، والمعنى فيه نفى مقـاربه الرّؤيه ، فلو قـالوا بإثبـات الرّؤيه لفسـد المعنى ، وما ذكروه فى نفى الماضـى فغير مستقيم ، لأنّا نعلم من قيـاس لغتهم أنّ المثبت إذا دخـل عليه النّفى انتفى ، فإذا قلت : «قرب خروج زيـد» كان معناه إثبات قرب الخروج ، فإذا قلت : ما قرب خروج زيـد كـان معنـاه نفى قرب الخروج ، هـذا معلوم من لغتهم ، فيجب ردّ قوله تعـالى : وَمـا كادُوا يَفْعَلُونَ إليه ، فيكون المعنى : وما قاربوا الفعل قبل أن يفعلوا لما دلّ عليه سـياق الآيه من تعنّتهم واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه إلى التفسير ، ولا يؤخذ وقوع الذّبح من قوله تعالى : وَما كادُوا يَفْعَلُونَ ، وإنّما يؤخذ من قوله تعالى (۸) : فَذَبَحُوها .

هـذا هو الوجه الـذى ينبغى حمل الآيه عليه وما كان مثلها ، جريا على القاعده المعلومه من كلامهم ، وقد وافقوا فى دخول النفى على المستقبل أنّه يكون معنـاه نفى القرب على قيـاس الأفعـال ، ولاـ فرق فى قياس لغه العرب فى دخول النّفى على الماضـى أو على المستقبل ، فثبت بذلك (۹) أنّ

۱- سقط من ط من قوله : «فى مثل ذلك» إلى «قولك» . خطأ .

۲- فى ط : «فى» .

۳- هو ظاهر كلام المبرد ، وصححه ابن مالك وابن هشام والرضى ، انظر : المقتضب : ۳ / ۷۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۰۶ - ۳۰۷ .

۴- سقط من د من قوله : «نفى والمذهب» . إلى «النفى» . خطأ .

۵- بعدها فى د : «أن يكون خبرها منفيا» ، وانظر : شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۰۶ - ۳۰۷

۶- سلفت الآيه ق : ۲۱۰ ب .

۷- سلفت الآيه ق : ۲۱۰ ب .

۸- سقط من ط من قوله : «وقوع الذبح» إلى «تعالى» . خطأ .

۹- سقط من ط : «بذلك» .

المذهب الصحيح جرى «كاد» مجرى الأفعال فى الإثبات والنفى ، فإذا قيل : «كاد زيد يفعل» فمعناه إثبات قرب ذلك الفعل ، وإذا قيل : «ما كاد زيد يفعل» كان نفى قرب ذلك الفعل ، فصار فى «كاد» ثلاثه مذاهب ، المذهب الحقّ جريه على قياس الأفعال ، والمذهب الثانى مخالفته للأفعال فى الإثبات والنّفى جميعا ، والمذهب الثالث : مخالفته فى النفى للماضى وجريه على قياس الأفعال فى غير ذلك ، وبيت ذى الرّمّه الذى هو (١) :

إذا غيّر الهجر المحبّين لم يكد

رسيس الهوى من حبّ ميّه يبرح

على نفى مقاربه الزّوال ، وهو أبلغ من نفى الزّوال ، كقوله تعالى : إِذا أَخْرَجَ يَدَهُ سواء على ما ذكر .

والتمسّك به فى أنّ معناه الإثبات ضعيف ، ومستنده ما رواه بعض الرّواه من أنّ ذا الرّمّه لّما أنشد هذا البيت قيل له : أقررت بزوال الحبّ ، وذلك إنّما أخذوه من قوله / تعالى : لَمْ يَكَدْ يَراها ، فلولا أنّ معناها فى النّفى إثبات لم يكن لأخذهم عليه معنى ، والصّواب ما قدّمناه ، وهذا غير مروىّ عمّن يؤبه به (٢) بوجه صحيح (٣) ، ثمّ ولو قدّر روايته بوجه صحيح فهو عمّن يرى هذا المذهب الفاسد ، والرّدّ عليهم كالرّدّ على من يراه الأوّل (٤) .

«ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى فى مذهبيها» .

[يعنى ناقصه ، كما تقول : «عسى زيد أن يقوم» ، وتامّه كما تقول : «أوشك أن يقوم زيد»] (٥) .

«واستعمال كاد» ولم يرد أنّها بمعنى عسى وبمعنى (٦) كاد ، لأنّ «أوشك» ليس فيه معنى رجاء ولا إنشاء ، وإنّما معناها معنى «كاد» فى إثبات قرب الحصول ، وإنّما استعملت لفظا استعمال البابين لمشاركتها لهما فى أصل الباب ، فأجريت مجراهما جميعا فى الاستعمال ، والقياس استعمالها

١- تقدّم البيت ق : ٢١٠ ب .

٢- فى د . ط : «له» ، «أبه له وبه أبها : فطن» . اللسان (أبه) .

٣- انظر هذه الروايه فى أمالى المرتضى : ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، والخزانه : ٤ / ٧٥ .

٤- فى د . ط : «الآن» .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- فى د : «ومعنى» .

استعمال «كاد» لموافقتها لها فى المعنى [لوجود المقاربه] (١) .

ومنها «جعل» وأخواتها (٢) ، وهذه معناها دنوّ خبرها على معنى الأخذ فيه والشّروع ، فهى مخالفه لعسى لانتفاء (٣) معنى الإنشاء والرّجاء ، ومخالفه لكاد لحصول الشّروع فيما أخبرت به معها ، وليس فى «كاد» شروع ، والجميع (٤) من باب واحد باعتبار أصل المقاربه ، ولم تستعمل هذه الأفعال إلّا بالفعل المضارع مجرّدا عن أن ، لأنّ خبرها محقّق فى الحال أكثر من الخبر فى «كاد» وإذا كان استعمال «كاد» بفعل الحال فهذه أجدر ، ومن ثمّ لم يجز الإتيان بأن على حال بخلاف «كاد» ، لأنّه فى «كاد» يصحّ تقديره مستقبلا على وجه ، فصحّ دخول «أن» لذلك (٥) ، وههنا لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه ، فقد تحقّق فيه معنى الحال ، فلم يكن لدخول «أن» وجه ، واللّه أعلم .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- عباره الزمخشرى : «ومنها كرب وأخذ وجعل» . المفصل : ٢٧٢

٣- فى د : «فى انتفاء» .

٤- فى د : «والكلّ» .

٥- دخول أن فى خبر كاد ضروره عند سيبويه والبصريين ، انظر الكتاب : ٣ / ١٢ ، ٣ / ١٥٩ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٢٠ ، ولم يمنع ابن يعيش من دخول أن فى خبر كاد على تأويله بمعنى قرب ، انظر شرحه للمفصل : ٧ / ١٢٧

[فعلا المدح والذّمّ]

«ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذّمّ»

قال صاحب الكتاب : «وضعا للمدح العامّ والذّمّ العامّ» .

قال الشيخ : المراد بأفعال المدح والذّمّ عند النحويّين أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذمّ لا كلّ فعل قصد به مدح أو ذمّ ، وإن صحّ إطلاق المدح والذّمّ عليها ، إلّا أنّ التبويب لما ذكرناه من الإنشاء ، ولذلك لم يكن شرف وفخم وعظم وما أشبهها من أفعال المدح المراده ههنا ، إذ لا إنشاء فيها .

وقوله : «للمدح العامّ» .

يعنى لمدح لا خصوصيّه فيه ، لأنّك إذا قلت : «نعم الرّجل زيد» فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصله معيّنه مدحته لها ، فهذا معنى قوله : «للمدح العامّ» ، وكذلك الذّمّ .

وقوله : «وفيهما أربع لغات (١)» .

الظّاهر أنّه أراد «فيهما» فى الأصل قبل نقلهما إلى معنى / الإنشاء ، إذ لم يسمع «نعم الرّجل زيد» ، فإن قيل : فقد جاء «نعمّا» و «نعما» وهى التى للإنشاء .

فالجواب أنّه عرض ثمّ عارض أوجب تحريك العين وهو سكون الميم ، فلا يلزم من العدول إلى الأصل فى الموضع الذى تعذّر فيه اللّفظ المنتقل إليه العدول إلى الأصل فى الموضع الذى لا تعذّر فيه ، والذى يدلّ على ذلك أنّ حبّذا أصله حبّ وحبّ بالفتح والضمّ جميعا (٢) قبل النقل ، وبعد النقل التزم الفتح ولم يجز الضّمّ ، وهذا كذلك .

وهذا الأفعال امتازت بأمور :

منها أنّ فاعلها لا يكون إلّا أحد ثلاثه أشياء ، إمّا معرّفا باللّام ، وإمّا مضافا إلى المعرّف (٣) ، وإمّا مضمرا مميّزا بنكره منصوبه ، وإنّما كان كذلك من جهه أنّهم قصدوا إبهام الممدوح أوّلا ثمّ تفسيره ، فلذلك أتوا به على هذه الصفه .

ووجه الإبهام فيما فيه الألف واللّام أنّه قصد إلى معهود فى الذّهن غير معيّن فى الوجود ، كقولك :

١- انظر اللغات فى نعم وبئس فى شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٥ - ٦ .

٢- فى د : «فيها» مكان «جميعا» .

٣- سقط من ط : «وإما مضافا إلى المعرف» . خطأ .

«ادخل السّوق» وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الوجود ، وهذا التّعريف بالّلام نحو (١) التّعريف الذى ذكرناه فى باب أسامه ، وإن اختلفت جهات التعريف ، وإذا كان كذلك ثبت فيه إبهام باعتبار الوجود ، فالوجه الذى حكم بتعريفه غير الوجه الذى حكم بإبهامه ، ووزانه فى الإبهام والتعريف قولك : «قتل فلانا أسامه» ، فإنّ أسامه (٢) ههنا وإن كان معرفه باعتبار الذّهن ، إلّا أنّه نكره باعتبار الوجود ، ولهذا المعنى ظنّ بعض النحويّين أنّه موضوع للجنس بكماله ، يعنى المعرّف بالّلام (٣) ، كما ظنّ بعضهم أنّ أسامه موضوع للجنس بكماله ، وهذا (٤) خطأ محض فى البابين جميعا (٥) ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «نعم الرّجل» لم ترد جميع الرّجال ، هذا مقطوع به فى قصد المتكلّم ، ولذلك وجب أن يكون المفسّر له مطابقا ، ووجب إذا قصد التثنيه أن يثنّى ، ولو كان على ما زعموا لوجب أن يطابق بجميع الجنس وأن لا يثنّى وأن لا يجمع ، لأنّ أسماء الأجناس لا تثنّى ولا تجمع إذا قصد بها الجنس .

فإن زعموا أنّ المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء فى الأصل ، و «نعم الرجل» خبره ، والجمله إذا وقعت خبرا فلا بدّ / من (٦) ضمير يعود عليه ، أو ما يقوم مقامه ، وما (٧) لم يقدّر هذا الفاعل اسم جنس لم يصحّ لعدم الضمير أو ما يقوم مقامه .

فالجواب : أنّ هذه الشّبهه لا تعارض الأمور القطعيّه ، وما ذكرناه مقطوع به ، وأيضا فما ذكرتموه إنّما هو أحد احتمالين فى الإعراب ، فإن تعذّر أحدهما تعيّن الآخر (٨) ، وما ذكرناه متعيّن ، [وهو أن يكون زيد مبتدأ ، والجمله قبله خبرا] (٩) ، وأيضا فإنّا متّفقون على صحّه «نعم رجلا زيد» ، وزيد يحتمل أن يكون مبتدأ كما زعمتم ، وخبره «نعم» ، ولا يصحّ أن يقال : الضمير عائد على

١- فى ط : «ونحو» . تحريف .

٢- فى د : «فأسامه» .

٣- مذهب الجمهور أن «أل» التى فى فاعل نعم وبئس جنسيه ، وظاهر كلام سيبويه أنها للجنس حقيقه ، وذهب قوم إلى أنها جنسيه مجازا ، وذهب جماعه منهم ابن ملكون والجواليقى إلى أنها عهديه شخصيه ، وذهب قوم إلى أنها عهديه فى الذهن لا فى الخارج ، انظر الكتاب : ٢ / ١٧٧ ، والمقتضب : ٢ / ١٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ١٦ - ١٧ ، والأشمونى : ٣ / ٢٩ - ٣٠

٤- فى ط : «وهو» .

٥- وافق الرضى ابن الحاجب وذهب إلى أن «أل» ليست لاستغراق الجنس ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣١٢

٦- فى الأصل : «فلا بدّ فيه من» ، زياده غير لازمه .

٧- فى ط : «ولما» .

٨- فى حاشيه د : «وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : نعم الرجل هو زيد» ق : ١٥٨ ب .

٩- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

زيد ، لأنّه يجب أن لا يكون عائدا على متقدّم (۱) ، وإلّا ورد «نعم رجلين الزّيدان» و «نعم رجالا الزيدون» وأيضا فإنّه كان يفوت الإبهام الذى هو مقصود فى غرض هذا الباب .

فإن زعموا أنّ الأصل كان كذلك ، فلمّا (۲) نقل إلى معنى الإنشاء جعل الضمير مبهما ، ثمّ فسّر ، فلا بعد أن يقال فيما نحن فيه كذلك ، [بأن تكون الألف واللّام للعهد فى «نعم الرّجل» ثمّ لّما أريد الإنشاء صار للجنس] (۳) فإنّا لا ننكر أن يكون الأصل كذلك ثمّ غيّر ، وإنّما الكلام فى مدلوله فى حال استعماله للإنشاء ، والتحقيق فى جواب شبهتهم أمران :

أحدهما : أنّ الأصل أن يكون الرّجل لزيد المذكور مضمرا عائدا عليه فاستعمل تاره مضمرا وتاره مظهرا ، وحصل الإبهام بتأخير المفسّر عنه .

والآخر : أنّهم لّما قصدوا إلى مقصود (۴) معهود فى الذّهن كان كاسم الجنس الذى له شمول فى المعنى ، فكما يصحّ أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صحّ أن يقام الاسم باعتبار المعقول فى الذّهن مقام الضمير ، لأنّه مندرج تحته ما يقدّر من آحاده فى المعنى ، فإن قصدوا بقولهم : اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم ، وإن قصدوا تحقيق وضعه للجمله على التفصيل فهو مردود بما (۵) تقدّم .

والكلام فى المضاف إلى ما فيه الألف واللّام وفى المضمر كذلك ، وقد ألحق بعضهم الموصول كمن وما فى صحّه وقوعه فاعلا لهذه الأفعال بما فيه الألف واللّام (۶) ، وحمل عليه قوله تعالى : بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ (۷) ونظائره ، ولا بعد فى ذلك ، ويجوز أن يكون الفاعل فى مثل ذلك مضمرا ، وتكون «ما»

۱- سقط من ط : «على متقدم» . خطأ .

۲- فى ط : «لّما» . تحريف .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- سقط من د : «مقصود» . خطأ .

۵- فى ط : «كما» .

۶- أجاز الفراء والفارسى والجرمى أن تقوم ما الموصوله مقام ذى الألف واللام بعد نعم وبئس ، انظر معانى القرآن للفراء : ۱ / ۵۶ - ۵۷ ، والبغداديات : ۷۰ - ۷۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۸ ، ۳ / ۱۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۱۶ ، وحمل أبو حيان ما الموصوله هذه على الجنس ، انظر البحر المحيط : ۴ / ۲۵۵ ، ۴ / ۲۵۶ ، ۵ / ۶۹ .

۷- البقره : ۲ / ۹۰ ، والآيه بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِما أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلى مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ ، وانظر البغداديات : ۷۰

هى التمييز موصوفه باشتروا / ، و «أن تكفروا» المخصوص [بالذّمّ] (١) على القولين ، ولا بعد فى الآخر .

ومنها (٢) أنّه لا بدّ من أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع ، هو المخصوص بالمدح أو الذّمّ ، لأنّ وضعها على الإبهام أوّلا ، ثمّ التّفسير ، فوجب لذلك ذكر المخصوص ، لأنّه التّفسير للمبهم أوّلا ، فلو قطع عنه لكان خروجا بها عن موضوعها ، وهو غير مستقيم ، وفائده الإبهام ثمّ التفسير أنّ الشىء إذا أبهم ثمّ فسّر كان أوقع فى النفس لما جبل اللّه تعالى النفوس عليه من التّشوّق إلى معرفه ما قصد إبهامه ، ولأنّه إذا ذكر كذلك كان مذكورا مرّتين ، والمذكور مرّتين أبلغ من المذكور مرّه واحده .

قال : «وقد يجمع بين الفاعل الظّاهر وبين المميّز تأكيدا (٣)» .

لأنّه قد يستغنى عنه ، فلذلك كان تأكيدا ، ولا بعد فى الإتيان بالتمييز ، وإن كان فى الكلام ما يدلّ عليه ، كقوله تعالى : ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً (٤) ويمكن أن يقال : إنّ التمييز فى مثل ذلك بعيد ، لأنّه مشبّه بقولك : «عندى قمح قمحا» ، لأنّ قولك : «نعم الرّجل رجلا» كذلك ، بخلاف قوله تعالى : ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً ، فإنّ ذراعا ههنا تمييز لما ليست فيه دلاله على ذراع ، وإنّما أخذت من دليل من خارج ، بخلاف قولك : «نعم الرّجل رجلا» ، ومن أجل ذلك منعه بعضهم (٥) ، وجعل قوله : «زادا» فى البيت (٦) مفعولا ب «تزوّد» ، كأنّه قال : تزوّد زادا مثل زاد أبيك فنعم الزّاد زاد أبيك ، ولكنّه قدّم وأخّر .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- عاد إلى الكلام على الأمور التى امتازت بها أفعال المدح والذم ، انظر ما سلف ق : ٢١٢ أ .

٣- بعدها فى د : «له» . وليست فى المفصل : ٢٧٣ ، وسقط من ط من قوله : «قال : وقد . . .» إلى «تأكيدا» ، وجاء مكانه «فصل : قوله : وإنما كان تأكيدا» ، وهذا ليس من كلام الزمخشرى .

٤- الحاقه : ٦٩ / ٣٢ ، والآيه ثُمَّ فِي سِلْسِلَهٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً فَاسْلُكُوهُ (٣٢) .

٥- منع سيبويه وابن السراج والسيرافى وابن جنى الجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز وأجازه المبرد والفارسى وابن مالك ، انظر الكتاب : ٢ / ١٧٥ - ١٧٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٠ ، والأصول لابن السراج : ١ / ١١٧ - ١١٨ ، والخصائص : ١ / ٨٣ ، ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤ - ١٥ .

٦- أى : تزوّد مثل زاد أبيك فينا فنعم الزّاد زاد أبيك زادا وقائله جرير ، وهو فى ديوان : ١٣٥ ، والخصائص : ١ / ٨٣ ، ١ / ٣٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، والخزانه : ٤ / ١٠٨ - ١١١

وقوله تعالى : فَنِعِمَّا هِيَ (۱) أوردها لإشكالها ، وإلّا فهى مندرجه فى عموم ما ذكره ، وتبيينها ما (۲) ذكره (۳) ، وهو أنّ الفاعل مضمر ، و «ما» مميّز ، و «هى» المخصوص بالمدح ، وأمّا قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ (۴) فهذه يحتمل أن تكون مثلها ، إلّا أنّ «ما» تكون موصوفه ، فكان التقدير : إنّ اللّه نعم الشىء شيئا يعظكم به ، فتكون «ما» تمييزا ، و «يعظكم به» صفه له ، ويحتمل أن تكون «ما» موصوله فاعلا على قول من جوّز ذلك فى مثل بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ (۵) ، فيجرى فيه القولان الجاريان فى مثل بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ ، إلّا أنّ المخصوص فى «بئس ما اشتروا به» مذكور ، / وهو أَنْ يَكْفُرُوا ، والمخصوص ههنا محذوف للعلم به ، وتقديره : إنّ اللّه نعمّا يعظكم به ذلك ، وهو أداء الأمانه ، والحكم بالعدل .

«وفى ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان : أحدهما : أن يكون مبتدأ خبره ما تقدّم من الجمله» .

وقد تقدّم الكلام على ذلك ، وبيان أنّه الحامل لمن زعم أنّه اسم جنس ، وإيضاح ذلك .

«والثانى (۶) : أن يكون خبر مبتدأ» .

كأنّه لّما تقدّم ذكر الفاعل مبهما قدّر سؤال عنه وأجيب بقوله : هو زيد ، ثمّ استعمل على هذا النحو فى هذا المعنى المقصود فصارت فى حكم جمله واحده لعروض هذا المعنى المقصود فيها ، وهذا الثانى أولى من وجهين : لفظا ومعنى ، أمّا اللّفظ فلأنّ المبتدأ إذا كان خبره فعلا فالوجه أن لا يتقدّم عليه ، وفى جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعده ، وهو بعيد .

والآخر (۷) : أنّه إذا وقع خبر المبتدأ جمله فلا بدّ من ضمير ، ولا ضمير ، وما توهّموه من أنّ الرّجل للجنس قد تقدّم فساده ، ولو جوّز لكان وقوع الجنس موقع الضمير شاذّا قليلا أيضا .

ومن حيث المعنى هو أنّ الإبهام يناسب التفسير ، وإذا جعل زيد خبر مبتدأ كان التفسير فيه

۱- البقره : ۲ / ۲۷۱ ، والآيه إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ .

۲- فى د : «وتنبيها على ما . .» . تصحيف .

۳- سقط من ط : «وتبيينها ما ذكره» .

۴- النساء : ۴ / ۵۸

۵- البقره : ۲ / ۹۰ ، وانظر ما سلف ق : ۲۱۲ ب .

۶- فى د : «المعنى» . تحريف .

۷- أى الوجه الآخر من جهه اللفظ .

محقّقا ، وهو المفهوم منه ، وإذا جعل مبتدأ لم يكن ذلك محقّقا ، فظهر أنّ الوجه هو الثانى .

وأمّا ما يلزم من أنّ فيه حذفا للمبتدأ فذلك كثير شائع لا (۱) شذوذ فيه ولا بعد ، فلم يقابله أمر ممّا تقدّم .

«وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوما ، كقوله تعالى : نِعْمَ الْعَبْدُ (۲)» أى : نعم العبد هو ، وهو ضمير أيّوب ، وهو على هذا الوجه الثانى خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو هو ، وكذلك كلّ (۳) ما أتى من نحو قوله تعالى : نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ (۴) ، وليس ذلك من قبيل (۵) «أنا أنا» و «شعرى شعرى» ، وإنّما ذلك من نحو : «زيد أخوك» وأشباهه ، ألا ترى أنّ الضمير الأوّل فى قولك : هوهو يعود على العبد الموضوع مبهما ، و «هو» الثانى المخصوص بالمدح يعود على «أيّوب» ، فكأنّك قلت :

العبد المذكور أيّوب ، فظهر أنّه من نحو (۶) قولك : «زيد أخوك» وشبهه ، وهذا واضح .

قال : «ويؤنّث الفعل ويثنّى الاسمان ويجمعان» .

إنّما ذكر ذلك ليعلم / أنّ هذا الفعل يجوز فيه ما يجوز فى الأفعال من إلحاق العلامه فى المؤنّث وامتيازه بجواز (۷) حذفها ، وإن كان مؤنّثا حقيقيّا بخلاف غيره من الفعل ، لأنّه غير متصرّف ، فأشبه الحروف فجرى مجراها فى ترك إلحاق العلامه ، وكلّ ذلك سائغ .

وأمّا ما ذكره للتّثنيه والجمع فلرفع ابهام عمّن يظنّ أنّه اسم جنس فيتوهّم أنّه لا يثنّى ولا يجمع ، أو عمّن يظنّ أنّه لّما كان الإنشاء فى المدح يلزم فاعله طريقه واحده كما فى «حبّذا» ، وكما فى الضّمير فيه (۸) نفسه .

وقوله : «هذه الدّار نعمت البلد» .

فألحقوا العلامه بنعم وإن كان الفاعل البلد ، لأنّه قد علم أنّه قصد إلى تفسيرها بالدّار ، إذ

۱- فى د : «شائع سائغ لا . . .» .

۲- ص : ۳۸ / ۳۰ ، والآيه وَوَهَبْنا لِداوُدَ سُلَيْمانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ (۳۰) .

۳- سقط من د : «كل» .

۴- النساء : ۴ / ۵۸ ، وسلفت الآيه ق : ۲۱۳ أ .

۵- فى د . ط : «نحو» ، وانظر ما سلف : ۱ / ۱۶۸ .

۶- فى د : «مثل» وسقط من ط : «نحو» .

۷- فى د : «وبجواز» . تحريف .

۸- فى ط : «فى» .

التقدير : نعمت البلد هى ، فلمّا كان كذلك جاز إلحاق العلامه ، وشبّهه (۱) بقوله : «من كانت أمّك» فى كونه أنّث الضمير فى «كانت» مع كونه لمذكّر ، وهو «من» لمّا كان فى المعنى هو الأمّ ، فالتّأنيث فى «كانت» وإن كان الفاعل مذكّرا لّما كان لمؤنّث مذكور فى المعنى ، كالتّأنيث فى «نعمت» وإن كان لمذكّر لّما كان لمؤنّث مذكور فى المعنى ، وكذلك البيت فى قوله (۲) :

. . .

نعمت زورق البلد

أنّث وإن كان الفاعل مذكّرا لمّا كانت لمؤنّث مذكور فى المعنى ، وهو قوله : «أو حرّه عيطل» .

قال : «ومن حقّ المخصوص أن يجانس الفاعل» .

لأنّه فى المعنى تفسير ، وإذا كان تفسيرا له وجبت مطابقته له ، وهذا يوضح لك الرّدّ على من قال : إنّه للجنس ، ثمّ أورد اعتراضا على ذلك وهو قوله تعالى : ساءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا (۳) الآيه ، وذلك أنّ الفاعل ههنا مضمر مفسّر بمثل ، فيكون (۴) التقدير : ساء المثل ، وقد ذكر القوم ، وليس هو مطابقا للمثل فى المعنى .

وأجاب عنه بأنّه على حذف مضاف تقديره : ساء مثلا مثل القوم ، فعلى ذلك يكون مطابقا ، وكذلك أورد قوله تعالى : بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا (۵) وتقدير الاعتراض مثل الأوّل سواء .

وأجاب عنه بأمرين :

۱- أى الزمخشرى .

۲- فى د : «وقوله» . تحريف . والبيت بتمامه : أو حرّه عيطل ثبجاء مجفره دعائم الزّور نعمت زورق البلد وقائله ذو الرمه ، وهو فى شرح ديوانه : ۱۷۴ ، والخزانه : ۴ / ۱۱۹ ، والحره : الكريمه وأراد بها الناقه ، والعيطل : الطويله العنق ، وثبجاء بفتح المثلثه وسكون الموحده : الضخمه الثبج وهو الصدر ، والمجفره : العظيمه الجنب ، والدعائم : القوائم ، والزور بفتح الزاى : أعلى الصدر ، والزورق : السفينه ، والبلد : الأرض . الخزانه : ۴ / ۱۱۹ - ۱۲۰ .

۳- الأعراف : ۷ / ۱۷۷ ، وتتمه الآيه : بِآياتِنا وَأَنْفُسَهُمْ كانُوا يَظْلِمُونَ .

۴- فى د : «فيجب أن يكون . . .» .

۵- الجمعه : ۶۲ / ۵ ، والآيه : مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (۵) .

أحدهما : مثل ما تقدّم ، وهو أن يكون على حذف مضاف ، كأنّه قال : بئس مثل القوم مثل الذين كذّبوا .

والآخر : أن يكون «الذين كذّبوا» صفه للقوم ، ويكون المخصوص محذوفا / أى : بئس مثل القوم المكذّبين هو ، و «هو» ضمير المثل المتقدّم قبل «بئس» وهو قوله تعالى : مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ كما تقول : «زيد بئس الرّجل» ، أى : بئس الرّجل هو ، وبهذين التأويلين يكون المخصوص مطابقا ، فيستقيم المعنى به (١) .

قال : «وحبّذا ممّا يناسب هذا الباب» .

لأنّه إنشاء للمدح ، فهو من الباب فى التّحقيق ، وإنّما ذكرت على حده لما خصّت به من أحكام لفظيّه ، وهو أنّ فاعلها لا يكون إلّا لفظ «ذا» بخلاف «نعم» و «بئس» ، فإنّ فاعلهما على ما تقدّم ، وإنّما خصّوا «ذا» لأنّه من الأسماء المبهمه ، والغرض الإبهام ، فكان مناسبا للمعنى المقصود ، واختصّت دون أخواتها لأنّها اللّفظ السابق ، لأنّه مذكّر مفرد ، والمذكّر المفرد هو السّابق ، وما عداه فرع عليه على ما تقدّم فى ذكر علل منع الصّرف ، وعدل عن ضمّ الفعل وإن كان جائزا فى الأصل على قول وواجبا على قول (٢) ، لأنّه لّما نقل إلى معنى الإنشاء جعل على صيغه مخصوصه تنبيها على قصد النقل عمّا كان عليه فيه .

ومنها (٣) أنّ تمييزها غير واجب ذكره ، بل يجوز أن تقول : «حبّذا زيد» و «حبّذا رجلا زيد» ، ومنها أنّ المخصوص إذا لم يكن مفردا مذكّرا كان غير مطابق للفاعل فى اللّفظ ، كقولك : «حبّذا الزّيدان» ، فلذلك جعلت على حده .

وأصلها حبب من مثل قوله (٤) :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها

وحبّ بها مقتوله حين تقتل

١- فى د : «كذلك» .

٢- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣١٩ ، والأشمونى : ٣ / ٤٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٠

٣- أى من الأحكام التى خصت بها حبذا .

٤- هو الأخطل ، والبيت فى ديوانه : ٢٦٣ ، والمقاصد للعينى : ٤ / ٢٦ ، وشرح شواهد الشافيه : ١٤ - ١٥ ، والخزانه : ٤ / ١٢٢ ، وروايه الديوان «فأطيب بها . . .» .

فيجوز أن يكون من حبّ الذى أصله حبب ، وهو الظّاهر (١) ، لموافقته له فى اللّفظ ، ويجوز أن يكون من حبّ الذى أصله حبب ثمّ غيّر وهذا أبعد (٢) لما فيه من التّغيير من غير حاجه .

قال : «وهذا الاسم فى مثل إبهام الضمير فى نعم» .

يعنى أنّه مبهم غير مراد به معيّن ، مثل إبهام الضمير فى «نعم» .

قال : «ومن ثمّ فسّر بما فسّر به» .

يعنى أنّه مميّز بنكره تبيّن جنسه كما ميّز الضمير فى «نعم» بذلك ، فتقول : «حبّذا رجلا زيد» كما تقول : «نعم رجلا زيد» .

ثمّ قال : «إلّا (٣) أنّ الظّاهر فضّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسّر فقيل : حبّذا زيد ، ولم يقولوا : نعم زيد» .

يعنى بالظّاهر لفظ ذا فى قولك : «حبّذا» بخلاف «نعم» إذا كان الفاعل مضمرا ، فإنّه ليس / فى اللّفظ ما يشعر بالفاعل ، فلمّا كان الفاعل لفظا يختصّ به استغنى عن المفسّر ، ولّما لم يكن فى «نعم» لفظ مختصّ [بالفاعل] (٤) احتيج إلى المفسّر .

ثمّ قال : «ولأنّه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل فى « نعم» وينفصل فى «حبّذا» » .

هذا وجه آخر فى وجوب ذكر التّمييز فى «نعم» وجواز حذفه فى «حبّذا» يعنى أنّه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص فى نعم ، بخلاف حبّذا ، يريد أنّه كان يلتبس فى كثير من المواضع لا فى كلّ المواضع ، وبيان موضع الالتباس أنّك لو قلت : «نعم السّلطان» وأنت تريد : نعم رجلا السّلطان لم يعرف هل (٥) السّلطان فاعل أو مخصوص والفاعل مضمر ؟ وفى التصريح بقولك (٦) : «نعم رجلا السّلطان» ما يتعيّن به الفاعل من المخصوص ، فهذا وشبهه مواضع (٧) اللّبس بخلاف «حبّذا» ، فإنّه معلوم أنّ فاعله ذا ، فإذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعيّن لذلك ، ولم يلتبس بالفاعل أبدا .

١- انظر المقتضب : ٢ / ١٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٣

٢- سقط من ط : «أبعد» . خطأ .

٣- فى المفصل : ٢٧٦ : «غير» .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- فى د : «أن» .

٦- فى ط : «تقول» . تحريف .

٧- فى ط : «وشبهه يعين مواضع اللبس . .» .

[فعلا التعجّب]

قال : «ومن أصناف الفعل فعلا التعجّب» .

قال الشيخ : التعجّب الذى يعنيه النحويّون هى الألفاظ التى تدلّ على إنشاء التعجّب ، لا ما يدلّ على التعجّب ، ألا ترى أنّك لو قلت : «تعجّبت من زيد» وأشباهه لم يكن من باب التعجّب الذى يبوّب له النحويّون ، ولم يحدّه استغناء بذكر الصيغه وحصرها فى «ما أفعله» و «أفعل به» ، إذ المقصود إنّما هو الصيغه ، فإذا انحصرت حصل المقصود ، إلّا أنّ ذكرها باعتبار المعنى أوّلا هو الأولى ، ثمّ بعد ذلك يذكر (١) ما هو شرط لها باعتبار اللّفظ كما يفعل فى سائر الحدود النحويّه .

قال : «وهما صيغتان : ما أفعله وأفعل به» (٢) .

فكنى بأفعل وأفعل (٣) عن كلّ ما يصحّ أن يبنى عليهما ، وكنى بالضّميرين فى المثالين عن كلّ ما ينسب إليه فعل التعجّب .

قال : «ولا يبنيان إلّا ممّا يبنى منه أفعل التفضيل» .

قد تقدّم ذكر ذلك بوجوهه وعلله ، فلا حاجه إلى إعادته (۴) .

قال : «إلّا ما شذّ من قولهم : ما أشهاها وما أمقته» (۵) .

فالشّذوذ فيهما جميعا أنّه من المفعول دون الفاعل ، والقياس أن يكون من الفاعل ، لأنّه يقال :

شهيت / الطعام ، ومقتّ الرجل ، فلا شذوذ فيه من هذه الجهه ، فلم يكن شذوذه إلّا بما (۶) ذكرناه (٧) .

١- فى ط : «ذكر» .

٢- عباره الزمخشرى «هما نحو قولك : ما أكرم زيدا وأكرم به» ، المفصل : ٢٧۶

٣- بعدها فى د : «به» .

۴- انظر ما سلف ق : ١۶٩ أ .

۵- بعدها فى د : «أى : مشتهاه وممقوتا» ، وليست فى المفصل : ٢٧۶ ، وتصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى .

۶- فى د : «ممّا» .

٧- ظاهر كلام سيبويه أن قولهم : «ما أمقته وما أشهاه» تعجب من المفعول وأنهما أجريا على فعل وإن لم يستعمل ، وانتقد ابن مالك النحويين لأنهم عدّوا «ما أمقته وما أشهاه» من شواذ التعجب لاعتقادهم أن الثلاثى منهما مهمل ، وذكر أن الثلاثى منهما مستعمل وهما شهى بمعنى اشتهاه ومقت إذا صار مقيتا ، وفى اللسان (مقت) : «مقت مقاته ومقته : أبغضه» ، وفيه أيضا (شهى) «شهى الشىء : أحبه» ، وانظر : الكتاب : ۴ / ٩٩ - ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ۴۶

وأمّا «ما أولاه» فشذوذه أنّه استعمل من الرّباعيّ بالهمزه من قولك : أوليته خيرا وأعطيته كذا ، ولا يقال فى هذا المعنى : ولى ولا عطى ، ولذلك قال (١) : «للمعروف» ليبيّن أنّه من قولك :

«أوليته المعروف» ، لا من قولك : ولى ، لأنّ ذاك بمعنى آخر (٢) .

واستغنى فى «أعطى» بما يفهم من قولهم (٣) : ما أعطاه ، لأنّ المعنى على الإعطاء ، وبما تقدّم فى مثله فى أفعل التفضيل من قوله : «أعطاهم للدّينار والدّرهم» ، وذلك إنّما يكون من الإعطاء .

قال : «وذكر سيبويه أنّهم لا يقولون : ما أقيله استغناء عنه ب « ما أشدّ (٤) قائلته» (٥) » .

ووجه ذلك أنّه كثر وقوع هذا المعنى والتعبير عنه ب «ما أكثر قائلته» ، فلو كان «ما أقيله» جاريا فى كلامهم على القياس فى هذا الباب لكان واقعا فى لغتهم ، ولّما لم يقع فى لغتهم دلّ على أنّه مستثنى عندهم ، فهذه طريق سيبويه فى استثناء «ما أقيله» من الباب ، وهذا جار فى كلّ ما يأتى مثله .

ثمّ قال : «ومعنى « ما أكرم زيدا» شىء جعله كريما » ، إلى آخره .

يريد أنّ ذلك أصله قبل نقله إلى التّعجّب ، وإلا فليس معناه بعد النقل ذلك ، وهو الذى أراد بقوله بعد ذلك : «إلّا أنّ هذا النقل من كلّ فعل خلا ما استثنى منه مختصّ (٦) بباب التّعجّب» يريد أنّ ذلك وإن كان أصله لتصحيح الإعراب فهو بمعنى التّعجّب ، ثمّ شبّهه فى أصله بقولهم : «أمر أقعده عن الخروج» (٧) ، لأنّه من باب «شرّ أهرّ ذا ناب» (٨) ، [يعنى : ما أقعده إلّا أمر ، وما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ] (٩) ، والمصحّح للابتداء بالنكره هنا كونه فى معنى كلام هو فيه فاعل ، ولذلك احتاج أن يشبّهه بأمر فى قولهم : «أمر أقعده عن الخروج» ليصحّ الابتداء بالنكره .

وكان الأولى أن يذكر بقيّه المذاهب فى الإعراب فى «ما أكرم زيدا» ههنا ويستغنى عن الفصل

١- أى : الزمخشرى .

٢- قال الجوهرى : «ولى الوالى وولى الرجل البيع ولايه فيهما ، وأوليته معروفا» ، الصحاح (ولى) .

٣- فى د : «قوله» .

٤- فى المفصل : ٢٧٦ : «أكثر»

٥- الكتاب : ٤ / ٩٩ ، وفيه «أكثر قائلته» .

٦- فى د : «محقق» . تحريف . وهو مخالف لنص المفصل : ٢٧٦

٧- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٤٦

٨- انظر ما سلف ورقه : ٣٨ ب من الأصل .

٩- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

الذى بعد ذلك ، لأنّه فى الحقيقه تتمّه له ، وما ذكره ههنا أحد المذاهب الثّلاثه ، وهو مذهب سيبويه ، لأنّه (١) يجعل «ما» مبتدأ ، وما بعده جمله فى موضع الخبر ، / وهو عين ما ذكره ههنا ، ثمّ أعاد ذلك فى الفصل الذى يليه ، وذكر معه المذهبين الآخرين (٢) ، وليس لفصله معنى .

فإن زعم زاعم أنّه تكلّم هنا فى المعنى وثنّه فى الإعراب فليس بمستقيم لأنّ المقصود إنّما هو الإعراب ، والمعنى الأصلىّ أمر تقديرىّ ، والإعراب مبنىّ عليه ، فهو المقصود .

والآخر (٣) : أنّه قد ذكر بعده «أفعل به» واستوفى عند ذكره الأصل والإعراب جميعا ، والكلام على الجميع سواء .

قال : «إلّا أنّ هذا النّقل من كلّ فعل خلا ما استثنى منه» .

يريد ب «ما استثنى منه» ما تقدّم ذكره فى أفعل التّفضيل على ذلك التفصيل .

«وأمّا قولهم : « أكرم بزيد» ، فقيل : أصله : «أكرم زيد» » .

على التفصيل الذى ذكره (٤) ، ولا يكون على ذلك فيه ضمير ، لأنّ فاعله مذكور بعده .

قال : «وفى هذا ضرب من التّعسّف» (٥) .

لما فيه من مخالفه القياس فى وجوه متعدّده .

منها : استعمال الهمزه لصيروره الشّىء ذا كذا فى «أكرم» (٦) ، [وحقّه أن يتعدّى الفعل إلى

١- فى الأصل . ط : «لأن سيبويه» ، وما أثبت عن د .
٢- أحدهما أن تكون «ما» استفهاميه وهو مذهب الفراء وابن درستويه والكوفيين والآخر أن تكون موصوله وهو أحد قولى الأخفش ، انظر أسرار العربيه : ١١٢ - ١١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣١ - ٣٢ ، وما سلف ورقه : ٥ ب من الأصل ، وورقه : ١٢٠ ب من الأصل .
٣- أى الوجه الآخر فى الردّ على الزاعم ، والوجه الأول هو أن المقصود إنما هو الإعراب .
٤- يرى الكوفيون والزجاج أن معنى «أفعل به» أمر واستحسنه الزمخشرى ، ويرى جمهور البصريين أن صورته صوره الأمر وهو خبر فى المعنى ، انظر : الكتاب : ٤ / ٩٧ ، والبغداديات : ٣٤ ، والمقتضب : ٤ / ١٧٥ ، ٤ / ١٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣١٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٣٤ - ٣٥ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ٣٨٠
٥- مراد الزمخشرى أنّ إخراج «أفعل به» على لفظ الأمر مع أن معناه الخبر ضرب من التعسّف .
٦- أى أنّ أصل «أكرم بزيد» : أكرم زيد ، كما ذكر الزمخشرى فى المفصل : ٢٧٦ ، والهمزه بمعنى الصيروره حينئذ ، انظر البغداديات : ٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٣٤

مفعول واحد ، لا إلى مفعولين] (۱) .

ومنها : نقل الفعل عن صيغه الخبر إلى صيغه الأمر .

ومنها : زياده الباء على الفاعل ، وكلّ ذلك خروج عن القياس .

ثمّ ذكر وجهين ليس فيهما ما فى ذلك ، وإنّما فيهما استعمال الهمزه للتّعدّى أو للتّصيير ، وتقرير ذلك أن يقال : إنّه أمر فى الأصل من «أكرمته» أى جعلته كريما ، والباء مزيده على المفعول ، وفيه على هذا ضمير ، فاستعمل الهمزه للتّعدّى ، وهو كثير ، واستعمل الباء زائده على المفعول ، وهو كثير ، واستعمل صيغه الأمر للأمر وهو القياس ، ثمّ نقل إلى معنى التعجّب ، كما نقل (۲) على التقدير الأوّل ، فلم يلزم فيه ذلك التعسّف الذى فى التقدير الأوّل ، وإنّما يلزم فيه الإضمار الذى لا يتغيّر ، وليس بمستبعد ، ألا ترى أنّ مثل هذه الصيغه فى باب (۳) الإنشاء للمدح قد جرى الضمير فيها هذا المجرى ، فلم يغيّر عن لفظ الوحده فى قولك : «نعم رجلا» و «نعم رجلين» و «نعم رجالا» ، فكذلك ههنا ، وقد أجاب (۴) بقوله إنّه «جرى مجرى المثل ، فلم يغيّر عن لفظ الوحده» .

والوجه الثانى (۵) : أن تجعل الهمزه لما جعلت له فى الوجه / الأوّل ، وهو على الأمر أيضا ، كأنّ أصله : أكرم ، أى : صيّر ذا كرم ، ثمّ عدّى بالباء فصار الفاعل فيه مصيّرا غيره صائرا ذا كرم ، كما تقول : قمت ، فتكون أنت القائم ، ثمّ تقول : قمت بزيد ، فتأتى بالباء للتعدّى ، فيصير الداخله هى عليه هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها ، فصار معنى : «أكرم بزيد» فى الأصل على هذا التأويل صيّر زيدا صائرا ذا كرم ، فأفاد (۶) التّصيير فيه مجىء الباء للتعدّى ، لأنّ هذا المعنى مستفاد من باء التّعدّى ، وأمّا كونه صائرا ذا كذا فمستفاد من الصيغه التى هى «أكرم» .

قال : «واختلفوا فى « ما» ، فهى عند سيبويه » ، إلى آخره .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- سقط من ط : «إلى معنى التعجب كما نقل» . خطأ .

۳- سقط من ط : «باب» .

۴- فى د : «أجاز» . تحريف .

۵- أى الوجه الثانى فى همزه «أكرم» الذى هو أصل «أكرم» فى صيغه التعجب ، والوجه الأول أن تكون الهمزه للتعدى أو للصيروره .

۶- فى د : «فإذن» . تحريف .

يريد فى الأصل ، فقال سيبويه : إنّها بمعنى شىء (١) مبتدأ ما بعده خبره ، كما تقدّم فى أوّل الفصل الذى قبله ، وهو الوجه ، إذ لا يلزم فيه ما يلزم (٢) فى غيره ، [وهو حذف الخبر] (٣) ، وقال الأخفش : هى موصوله ، وصلتها (٤) ما بعدها ، وفيه تعسّف ، لأنّه يحتاج فيه إلى تقدير خبر محذوف ، ونحن نقطع باستقلاله كلاما من غير نظر إلى محذوف .

وقال قوم : إنّها استفهام مبتدأ ، وما بعده خبره (٥) ، كأنّ الأصل : أىّ (٦) شىء حسّن زيدا ، وليس بالجيّد ، لأنّ صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى إنشاء آخر ، بخلاف صيغ الأخبار ، فإنّها تنقل إلى الإنشاآت كثيرا ، فثبت أنّ الوجه ما صار إليه سيبويه .

قال : «ولا يتصرّف فى الجمله التعجّبيّه» إلى آخره .

لأنّها جرت كالمثل ، والأمثال لا تغيّر ، أو لأنّها بمجموعها تدلّ على إنشاء التعجّب ، فلزمت طريقه واحده كما لزمت نعم وبئس طريقه واحده للإنشاء (٧) .

قال : «وقد أجاز الجرمىّ وغيره الفصل» (٨) .

نظرا إلى ما ورد من قولهم : «ما أحسن بالرّجل أن يصدق» (٩) ووجهه أنّ الظّروف اتّسع فيها فجرى فيها ما لم يجر فى غيرها .

قال : «ويقال : « ما كان أحسن (١٠) زيدا» للدّلاله على المضىّ » .

كأنّهم لّما قصدوا إلى التعجّب ممّا (١١) مضى أتوا بالفعل الدّالّ على الزّمان الماضى مع فعل

١- سقط من ط : «بمعنى شىء» . .

٢- سقط من ط : «فيه ما يلزم» . خطأ .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- سقط من ط : «وصلتها» . خطأ .

٥- انظر ما سلف ق : ٥ ب ، ق : ١٢٠ ب من الأصل .

٦- سقط من ط : «أى» . خطأ .

٧- فى الأصل . ط : «لذلك» ، وما أثبت عن د .

٨- فى د : «وغيره كالمازنى الفصل» ، وعباره الزمخشرى : «الجرمى وغيره الفصل من أصحابنا» ، المفصل : ٢٧٧

٩- أجاز الجرمى والمازنى وأبو على الفارسى الفصل بالظرف ، انظر البغداديات : ٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٢ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٠٩ ، ومنعه الأخفش والمبرد ، انظر المقتضب : ٤ / ١٧٨ ، ٤ / ١٨٧

١٠- فى المفصل : ٢٧٧ : «ما أحسن» . وفى شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٥٠ : «ما كان أحسن» .

١١- فى د : «فيما» . تحريف .

التّعجّب مشعرا بذلك ، ولك أن تقول : «ما أحسن ما كان / زيد» ، ولك أن تجمع بينهما فتقول : «ما كان أحسن ما كان (۱) زيد» ، والأولى هى الصيغه الأولى ، إذ لا حاجه إلى التكرير ، والإتيان بها مع الفعل الذى جىء به للمعنى المتعجّب منه هو القياس ، لأنّه هو المقصود بالمضىّ .

«وقد حكى : « ما أصبح أبردها» ، و «ما أمسى أدفأها» (۲) » .

وإدخال «أصبح وأمسى» ههنا فى الدّلاله على الوقت الذى حصل فيه المتعجّب منه كإدخال «كان» فى الدّلاله على وقت (۳) المتعجّب منه ، وإن اختلفت جهات الأزمان .

قوله : «والضّمير للغداه» .

إنّما يعنى فى : «ما أصبح أبردها» ، وإلّا فهو فى قوله : «ما أمسى أدفأها» [لا يكون] (۴) للعشيّه ، وإنّما استغنى بتنبيهه على ضمير الغداه لأنّه يعلم أنّ قوله : «ما أمسى أدفأها» يكون [الضمير فيها] (۵) للعشيّه .

۱- سقط من ط : «ما كان» . خطأ .

۲- أجاز الكسائى والفراء والأخفش زياده أمسى وأصبح بين ما التعجبيه وفعل التعجب ، وهذا شاذ عند جمهور البصريين ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۱۵۱ - ۱۵۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۰۹ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۳۹

۳- فى ط : «الوقت» . تحريف .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[الفعل الثلاثىّ]

اشاره

«ومن أصناف الفعل الثلاثىّ» .

[أبنيه مجرد الفعل الثلاثى ومضارعه]

قال صاحب الكتاب : «للمجرّد منه ثلاثه أبنيه فعل وفعل وفعل» .

قال الشيخ : لا يكون الثلاثىّ على أكثر من ذلك ، لأنّ أوّله ملتزم فيه الفتح ، وآخره لا اعتداد به فى البنيه ، لأنّه محلّ التّغيير ، فلم يبق إلّا وسطه ، ولم يجىء ساكنا أصلا ، والحركات ثلاث ، فوجب أن لا يزيد على ثلاثه أبنيه فعل وفعل وفعل ، وأمّا الكسر فى الفاء فليس بأصل أيضا ، فلذلك حكم فى (۱) «شهد» إذا قيل : شهد أو شهد أو شهد أنّها فروع على شهد ، ولذلك حكم على نعم وبئس بذلك ، وحكم على «ليس» أيضا ، وسيأتى ذلك .

ثمّ قال : «وكلّ واحد من الأوّلين» .

يعنى فعل وفعل على وجهين : متعدّ وغير متعدّ ، وقد تقدّم معنى التّعدّى ، وهو كونه تتوقّف عقليّته على متعلّق ، وغير المتعدّى ما لا تتوقّف عقليّته على متعلّق ، وقد تقدّم مبيّنا (۲) .

قوله : «ومضارعه على يفعل ويفعل» (۳) .

يعنى مضارعه على اختلاف وجهيه ، فتكون أربعه أقسام : يفعل متعدّ ، وغير متعدّ ، ويفعل متعدّ وغير متعدّ (۴) ، فلذلك مثّل بأربعه أمثله ، فضربه يضربه للأوّل ، وجلس يجلس للثّانى ، وقتله يقتله للثّالث ، وقعد يقعد للرّابع .

«ومثال فعل» والكلام فى مضارعه (۵) فى تقسيمه إلى أربعه أمثله كالكلام فى مضارع فعل ، إلّا أنّ / موضع يفعل ثمّه يفعل ههنا ، فيكون «يفعل» ههنا متعدّيا وغير متعدّ ، ويفعل متعدّيا وغير متعدّ ، فمثال الأوّل : شربه يشربه ، ومثال الثانى : فرح يفرح ، ومثال الثالث : ومقه يمقه ، ومثال الرابع : وثق يثق ، والثالث بناء واحد غير متعدّ ، ومضارعه على بناء واحد ، وهو يفعل ، فلذلك (۶)

۱- فى ط : «على» .

۲- فى د : «وقد تقدّم معنى التعدى مبينا» .

۳- فى المفصل : ۲۷۷ : «ومضارعه على بناءين مضارع فعل على يفعل ويفعل» .

۴- سقط من ط : «ويفعل متعدّ وغير متعد» . خطأ .

۵- فى الأصل ط : «فى مضارع فعل» ، وما أثبت عن د .

٦- فى د : «لأنه» .

لم يجىء إلّا على بنيه واحده (١) ، وهو يفعل .

قال : «وأمّا فعل يفعل فليس بأصل» .

كأنّهم قصدوا إلى مخالفه عين الماضى للمضارع ، ولذلك فعل يفعل هو القياس ، والكسر لم يجىء لمضارعه إلّا فى ألفاظ محصوره [كحسب يحسب ، ونعم ينعم ، ويئس ييئس ، ويبس ييبس] (٢) ، وهى (٣) فى الصحيح لا تزيد على خمسه (٤) ، ويجوز فيها الوجهان ، وفى معتلّ الفاء أكثر من ذلك .

وأمّا مجىء مضارع فعل على وفق عين الماضى فكأنّهم كرهوا مشاركته لعين المتعدّى فى الماضى والمستقبل فخصّوه بالضّمه لذلك .

«ومن ثمّ لم يجىء إلّا مشروطا» .

يعنى لم يجىء مضارع فعل المفتوح العين مفتوحا عينه إلّا أن تكون عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق لما بينها وبين الفتح من المناسبه ، فكأنّهم أرادوا مجيئها مناسبه لحركتها ، واعتدّوا باللّام ، وإن كانت بعدها لما يلزم من انتقال إلى علوّ ، ولم يعتدّوا بحرف الحلق إذا كان فاء لأنّه لا يلزم منه الانتقال إلى علوّ ، كما منعوا فى اللّغه الفصيحه الإماله بالغين الواقعه فى نابغ (٥) ، ولم يمنعوا بالغين الواقعه فى غلاب نظرا إلى ذلك .

ثمّ قال : «إلّا ما شذّ من نحو : أبى يأبى وركن يركن» .

فكأنّهم لّما علموا أنّهم إذا فتحوا انقلبت الياء ألفا ، والألف من حروف الحلق ، فصار للفتح وجه فى مثل ذلك ، وإن كان على خلاف القياس من حيث إنّ فيه دورا (٦) ، وذلك أنّ الفتح لا يكون إلّا بحرف الحلق ، فيتوقّف الفتح على حرف الحلق ، ويتوقّف كونه حرف حلق على الفتح ، وأمّا «ركن يركن» فقد جعله شاذّا ، وقد نقل أنّه يقال : ركن يركن كنصر ينصر (٧) ، وركن يركن كعلم

١- فى د : «مخصوصه» .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من ط : «وهى» .

٤- انظر السيرافى : ١٢٢ - ١٢٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ١٣٥

٥- فى ط : «بالغ» ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٨ - ١٩

٦- انظر تعريف الدور فيما سلف ق : ١٨ أ .

٧- انظر إصلاح المنطق : ٢١١ ، ٢١٧ - ٢١٨ ، والحلبيات : ١٢٣ ، والصحاح (ركن) .

يعلم (١) ، فالأولى على ذلك أن يقال : هو من تداخل اللّغتين (٢) ، لأنّه أقرب من مخالفه القياس ، ولذلك حكم على فضل يفضل / أنّه من تداخل اللغتين (٣) ، ومعنى تداخل اللّغتين أن يثبت للماضى جهتان بناآن ، وللمضارع لكلّ واحد منهما بناء واحد ، ثمّ يتكلّم العربىّ بأحد بناءى الماضى مع بناء المضارع الذى ليس له ، فيتوهّم أنّه جار عليه ، وليس كذلك ، ومثاله ما ذكره فى فضل يفضل ، لأنّ العرب تقول : فضل بالفتح ، وفضل بالكسر ، ومضارع فضل (٤) بالفتح (٥) يفضل بالضّمّ ، ومضارع فضل بالكسر يفضل بالفتح (٦) ، فإذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم أنّه من تداخل اللغتين .

وهذا الفعل معناه من الفضله ، لا من قولك : فضلته إذا غلبته فى الفضل ، لأنّ ذلك ليس فى ماضيه إلّا الفتح ، وليس فى مضارعه إلّا الضّمّ ، لأنّه من باب فاعلنى ففعلته أفعله (٧) .

قال : «وللمزيد فيه خمسه وعشرون بناء» .

يعنى : وللثّلاثىّ المزيد فيه ، لأنّ الرّباعىّ سيأتى بعد ذلك ، وإنّما كلامه فى الثّلاثىّ .

«والزّياده (٨) إما (٩) أن تكون من جنس حروف الكلمه أو من غير جنسها» .

وللإلحاق وغير الإلحاق ، وقد تقدّم بيان ذلك كلّه فى الأسماء ، [ثم ذكر الموازن للرّباعىّ على سبيل الإلحاق] (١٠) .

١- ذكر الخليل أنها لغه سفلى مضر ، انظر العين : ٥ / ٣٥٤ ، والمخصص : ١٢ / ٣٠ ، وفى البحر المحيط : ٥ / ٢٦٩ أنها لغه قيس وتميم ، وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ٧٩

٢- فى د : «اللغات» .

٣- بعدها فى د : «وأما فعل يفعل مثل فضل يفضل ومتّ تموت فمن تداخل اللغتين» ، وهذا كلام الزمخشرى فى المفصل : ٢٧٧

٤- سقط من د : «فضل» . خطأ .

٥- فى د : «الفتح» .

٦- حكى ابن السكيت والجوهرى هاتين اللغتين ، انظر إصلاح المنطق : ٢١٢ ، والصحاح (فضل) ، وانظر الخصائص : ١ / ٣٧٤ - ٣٨٥

٧- انظر الصحاح والقاموس (فضل) .

٨- فى ط : «فى الزياده» . تحريف .

٩- فى المفصل : ٢٧٩ : «والزياده لا تخلو إما» .

١٠- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[أبنيه الثلاثى المزيد فيه على ثلاثه أضرب]

قال : « وأبنيه المزيد فيه على ثلاثه أضرب ، موازن للرّباعىّ على سبيل الإلحاق ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق (۱) ، وغير موازن له ، فالأوّل على ثلاثه أوجه : ملحق بدحرج نحو :

شملل (۲) وحوقل (۳) وبيطر (۴) وجهور (۵) وقلنس (۶) وقلسى (۷) » . إلى آخره .

فهذه كلّها ملحقه بدحرج ، لأنّهم زادوا فى كلّ واحد منها زياده ليوافق دحرج فى وزنه على الوجه الذى قدّمناه فى الأسماء وعلى ما سيأتى فى آخر هذا الفصل .

«وملحق بتدحرج» على ما ذكر ، وملحق ب «احرنجم» على ما ذكر أيضا .

والثانى (۸) : وهو الموازن على غير سبيل الإلحاق نحو : أخرج وجرّب وقاتل ، فهذه الثّلاثه وإن وافقت «دحرج» فى وزنه بما زيد فيها فليست للإلحاق لما ذكرناه من أنّ حرف الإلحاق هو الذى ليس له معنى (۹) وضعت الكلمه به له .

فأمّا الهمزه فى أفعل فموضوعه لمعان كالتّعدّى وغيره ، وكذلك تضعيف العين فى مثل «جرّب» ، وأمّا الألف فى نحو : «قاتل» فموضوعه لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه ، وهذ كلّه بخلاف / حروف الإلحاق وههنا وجه آخر يشعر بالإلحاق فى الأوّل (۱۰) دون الثانى ، وهو موافقه المصدر منه (۱۱) لمصدر الملحق به (۱۲) بخلاف مصادر غير الملحق ، واعتمد صاحب الكتاب على ذلك

۱- سقط من د : «وموازن له على غير سبيل الإلحاق» . خطأ .

۲- أى : أسرع ، انظر الصحاح (شمل) وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۶۷

۳- أى : ضعف وهرم ، الصحاح (حقل) ، وفى المنصف : ۳ / ۷ «حوقل : الشيخ الضعيف» ، وانظر سفر السعاده : ۲۴۱

۴- أى : عمل البيطره ، الصحاح (بطر) ، وانظر المنصف : ۳ / ۸

۵- «جهور فى كلامه جهوره : إذا أعلاه» المنصف : ۳ / ۸ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۶۸

۶- «قلنس الشىء : غطّاه وستره» . اللسان (قلنس) .

۷- قلسيته : ألبسته القلنسوه ، انظر : الكتاب : ۴ / ۲۸۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۶۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۵۰

۸- الأول هو الملحق بالرباعى على سبيل الإلحاق .

۹- فى ط : «ليس لمعنى» .

۱۰- فى د : «بالأول» .

۱۱- فى حاشيه د : «أى من الذى تزعم أنّه ليس من باب الإلحاق» ، ق : ۱۶۲ أ .

۱۲- سقط من ط : «به» . خطأ .

لسهولته (۱) ، والتحقيق ما بدأنا به ، لأنّه جار فی الأسماء والأفعال ، وما ذكره مقيّد (۲) بالأفعال دون الأسماء ، لأنّ الأسماء لا يمكن معرفه الملحق فيها من غيره بمصدر (۳) ، إذ ليس لها مصادر .

والثالث : غير موازن نحو : انطلق واقتدر ، إلى آخره ، فهذه غير موازنه للرّباعيّ بوجه (۴) ، وليس «استخرج» موازنا ل «احرنجم» ، لأنّا لم نعن بالموازنه صوره حركات وسكنات ، وإنّما عنينا به (۵) وقوع الفاء والعين واللّام فی الفرع موقعها فی الأصل الملحق به والزياده ، وإن كان ثمّه زياده لغير الإلحاق فلا بدّ من مماثله فی الملحق .

و «استخرج» بالنّسبه إلى «احرنجم» على خلاف ما ذكرناه فی الأصليّه والزّياده جميعا ، أمّا الأصليّه فهو أنّ الخاء وهی فاء وقعت موقع النّون الزائده فی الأصل ، وليس ذلك فی مثل الملحق ، وأمّا باعتبار الزائد فهو أنّ النّون واقعه فی الأصل بعد الفاء والعين ، وليس فی الفرع نون فی موضعها ولا فی غيره .

[ما كان على فعَلَ فهو على معان لا تضبط كثره وسعه]

قال : «فما كان على فعل فهو على معان لا تضبط كثره وسعه» .

لأنّه أخفّ أبنيتهم فی الأفعال ، فتصرّفوا فيه فی معان كثيره لخفّته فقلّ أن تجد فعلا من أبنيتهم غيره له معنى إلّا وقد استعمل فعل فيه ، فهذا وجه كثره معانيه ، وغيره ليس مثله فی الخفّه ، فلم تكثر معانيه ، فتعرّض النحويّون لذكرها لحصرها وقلّتها ، وإن كان ذلك كلّه أمرا لغويّا فی التحقيق .

قال : «وباب المغالبه (۶) مختصّ بفعل يفعل منه» .

لمّا كان باب المغالبه مختصّا بماض مخصوص ومضارع مخصوص فأمكن ضبطه ذكره ، وهذا أولى بقواعد النّحو ، فإنّها راجعه إلى ضوابط كلّيّه تعرف بها تفاصيل أنواعها .

«إلّا ما كان معتلّ الفاء كوعدت أو معتلّ العين أو اللّام من بنات الياء كبعت ورميت» / .

فإنّه لم يأت فيه الضّمّ ، وإنّما أتی فيه الكسر ، لأنّهم لو بنوه على الضّمّ فی العين لأدّى إلى ما ليس من أبنيه كلامهم فی مثله ، ألا ترى أنّهم لم يقولوا فی باب وعد : يوعد مضموما ، ولا فی باب باع : يبوع ،

۱- فی ط : «لشموله» .

۲- فی ط : «يتقيد» .

۳- فی د : «لمصدر» .

۴- بعدها فی ط : «من الوجوه» .

۵- سقط من د : «به» .

۶- فی د : «المفاعله» . تحریف .

ولا فی باب رمی : یرمو ، وإنّما أتوا بـذلک کلّه مکسورا أو مفتوحا فی باب وعد خاصّه ، لأجل حرف الحلق ، کقولهم فی (۱) : «وضع» : یضع ، وإنّما لم یبنوا یفعل من باب وعـد اسـتثقالا له ، ولم یبنوا یفعل من باب باع ورمی لما یؤدّی من انقلاب الیاء التی هی عین ولام واوا لانضـمام ما قبلها ، فتختلف حروف الکلمه ، ولأنّه یؤدّی إلی إبـدال الأخفّ بالأثقل مع الغنیه عنه بالبناء الآخر الذی هو أصل أیضا ، فلمّا کان کذلک لم یستعملوه (۲) أیضا فی هذا الباب إلّا ما کان من جنس کلامهم .

قال : «وعن الکسائیّ أنّه استثنی أیضا ما فیه أحد حروف الحلق وأنّه یقال فیه : أفعله بالفتح» .

یعنی أن تکون عینه أو لامه أحـد حروف الحلق دون الفـاء ، وإنّما أبهم لأنّه قـد تقـدّم ما یشـعر بـذلک ، واسـتثناء الکسائیّ غیر مستقیم لا فی النّقل ولا فی المعنی (۳) ، أمّا فی النّقل فقد نقل الثّقات : فاخرنی ففخرته أفخره (۴) ، وهو عین ما خالف فیه ، وأمّا فی المعنی فإنّ ما فیه أحد حروف الحلق لم یلزم فی قیاس کلامهم الفتح دون الضّمّ حتّی یکون الضّمّ مخرجا له عن قیاس لغتهم ، بـل اسـتعمل فیه الضّمّ والفتـح جمیعـا ، ألاـ تراهم یقولون : دخـل یـدخل ونحت ینحت ، وهو مماثل لباب فعل الـذی لیس فیه حرف حلق فی کونهم یقولون : یفعـل ویفعل بالضّمّ والکسـر ، فإذا اسـتعملوا الضّمّ فإنّما اسـتعملوا أحـد البناءین (۵) اللّذین هما قیاسه ، فکـذلک إذا اسـتعملوا یفعل ممّا فیه حرف حلق فإنّما اسـتعملوا أحـد الأبنیه التی هی قیاسه ، فوضـح من حیث المعنی أنّه لیس کباب وعد ورمی فی امتناع یفعل فیه .

قوله : «قال سیبویه : ولیس فی کلّ شیء یکون هذا ألا تراهم لا یقولون (۶) : نازعنی فنزعته ، استغنی عنه بغلبته» .

وما ذکره سیبویه فی ذلک لا یخرجه عن أن یکون / قیاسا ، کما أنّه لم یخرج باب التعجّب عن القیاس لامتناعهم فی : «ما أقیله» ، وإنّما قام دلیل خاصّ فی هذا الموضع (۷) ، والدّلیل الخاصّ هو أنّه کثر استعمالهم هذا المعنی ، ولم یرد عنهم فیه مثل ذلک ، وإنّما ورد فی موضعه : غلبته ،

۱- سقط من د : «فی» .

۲- فی د : «یستعملوا» .

۳- انظر رأی الکسـائی فی الخصائص : ۲ / ۲۲۳ ، والممتع : ۱۷۳ ، وشـرح الشافیه للرضی : ۱ / ۷۱ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۵۶

۴- هذا ما نقله أبو زید فی نوادره : ۲۲۵ ، انظر اللسان (فخر) .

۵- فی ط : «البابین» .

۶- فی الکتاب : ۴ / ۶۸ ، والمفصل : ۲۷۸ : «ألا تری أنک لا تقول . . .» ، وانظر شرح الشافیه للرضی : ۱ / ۷۱

۷- فی ط : «هذه المواضع» .

فـدلّ ذلـك على أنّه فى هـذا الموضع الخاصّ مطّرح ، وتقرير دليله أن يقال : لو كان ذلك جائزا لورد ، ولم يرد ، فـدلّ على أنّه غير جائز .

قال : «و « فعل» يكثر فيه الأعراض من العلل (١) » ، إلى آخره .

لمّا لم يمكن حصـره لانتشار معانيه ذكر الكثره ، [وحصـر] (٢) فى العلل والأحزان وأضـدادها ، ثمّ مثّل لكلّ واحـد من الأقسام ، وقد يكون «فعل» لغير ذلك كعلم وسمع وركن وأشباه ذلك .

وقوله : «يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان» .

تنبيه على أنّ هـذه المعـانى تكون فيه كثيرا ، لاـ على معنى أنّه يكون فيها أكثر منه (٣) فى (٤) غيرهـا ، فإنّ «فعل» فى غير ذلك أكثر منه فى ذلك ، ولكنّ العلل والأحزان فيه أكثر منها فى غيره ، فلـذلك قال : «يكثر (٥) فيه» ، ولم يقل : يكثر [فعل] (٦) فيها ، وهو تنبيه دقيق .

«وفعل للخصال التى تكون فى الأشياء» .

قال : ولذلك لم يأت متعدّيا ، لأنّ الخصال التى وضع لها لم يأت شىء منها متعلّقا ، فلذلك كان غير متعدّ ، كحسن وقبح .

[تفعلل يجىء مطاوعا لفعلل]

قال : «وتفعلل يجىء مطاوع فعلل» .

الغرض منه أن يـذكر معنى فعلـل الملحق ، لأـنّه المـذكور بعـد فعـل فى ترتيبه ، لأـنّ كلاـمه فى الثّلاثىّ ، ولكن لّما كان الملحق والأصـلىّ مشتركين جمعهما (٧) وجعـل الفصـل لتفعلـل ، وإن كـان غرضه فعلـل ، لئلّا يطول الكلام ، ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلّق فعل آخر متعدّ به ، كقولك : كسـرته فانكسـر ، فقولك : انكسر عباره عن معنى حصل عن تعلّق فعل متعدّ ، وهو الكسر به ، أى : بهذا الذى قام به أثر الكسر ، وهو الانكسار ، وهذا الذى يعنى

١- فى د : «الأعراض والعلل» ، وهو مخالف لنص المفصل : ٢٧٨

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من د : «منه» . خطأ .

٤- فى د : «من» .

٥- فى د : «قال : العلل والأحزان يكثر . . .» ، زياده على المفصل : ٢٧٨

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- فى ط : «جميعهما» . تحريف .

بالمطاوع ، وقد يتكلّم بالمطاوع وإن لم يكن معه ما هو مطاوع كقولك : انكسر الإناء ، ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه ، وإنّما يلزم / ما ذكرناه ، وهو أن يكون له فعل متعدّ المطاوع أثره .

ثمّ لّما تكلّم على تفعلل باعتبار مطاوعته لفعلل صار الفعل (۱) فى الظّاهر لتفعلل ، فكمّله باعتباره ، فقال : «وبناء مقتضيا» ، يعنى تفعلل كتسهوك وترهوك ، أمّا تسهوك فقد نقل سهوكته فتسهوك ، أى : أهلكته فهلك (۲) ، فهو جار على المطاوعه ، وأمّا «ترهوك» فعلى ما ذكر من كونه مقتضيا غير جار على مطاوع له ، يقال : ترهوك فى مشيه إذا ماج (۳) .

[معانى صيغه تفعّل]

قال : «وتفعّل يجىء مطاوع فعّل» ، إلى آخره .

قد (۴) تقدّم معنى المطاوعه ، نحو كسّرته فتكسّر ، قال : «وبمعنى التّكلّف» والتّكلّف معناه أن يتعانى ذلك الفعل ليحصل بمعاطاته (۵) ، فالقصد تحصيله (۶) كتشجّع ، معناه استعمل (۷) الشّجاعه وكلّف نفسه إيّاها لتحصل ، وكذلك الحلم والمروءه ، ثمّ لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل من حيث إنّ كلّ واحد منهما غير ثابت فى الأصل لمن (۸) نسب إليه فرّق بينهما بما هما مختلفان فيه ، وهو أنّ «تفعّل» المقصود فيه ممارسه ذلك الفعل ليحصل فلذلك قال : «لأنّ هذا يطلب أن يصير حليما» .

وأمّا تفاعل فهو أن يظهر الفعل ، وهو على خلافه ، لا ليحصّله ، بل ليظهره (۹) أنّه عليه وليس به ، فقد حصل الفرق بينهما بما ذكر .

قال : «ومنه تقيّس (۱۰) وتنزّر (۱۱)» .

۱- كذا فى الأصل . د . ط ، ولعل الصواب : «الفصل» .

۲- فى اللسان (سهك) : «سهوكته فتسهوك أى : أدبر وهلك» .

۳- بعدها فى د : «أى تبختر» ، انظر الصحاح (رهك) وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۶۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۵۰

۴- قبلها فى د : «قوله» ، مقحمه .

۵- فى ط : «بمعاناته» .

۶- فى ط : «والقصد ما يقصد تحصيله» ، مقحمه .

۷- فى ط : «استعمال» . تحريف .

۸- فى د : «لما» .

۹- سقط من ط : «ليظهره» . خطأ .

۱۰- بعدها فى د : «أى : نسب نفسه إلى القيس» ، وليس فى المفصل : ۲۷۹

۱۱- بعدها فى د : «أى : نسب نفسه إلى النزار» ، وليس فى المفصل : ۲۷۹

وإنّما فصله من ذلك لأنّه مخالف له من وجه آخر ، وذلك أنّ المعانى الأول كلّها يمكن أن يتمرّن عليها لتحصل بعد أن لم تكن ، لأنّ الإنسان قد يمرّن نفسه على الحلم والمروءه والصّبر حتّى يحصل ذلك ، ولا يمكن ذلك فى مثل : تقيّس وتنزّر ، فإنّه إذا لم يكن من هذه القبيله لا يكون منها أبدا ، وإنّما أدخل فيه لأنّ الغرض استعمال ذلك ليحصل عند النّاس اعتقاد ذلك ، فلمّا كان الغرض من الأمرين حصول ذلك معتقدا أجراهما مجرى واحدا ، فقد ظهر الفرق بينهما .

قال : «وبمعنى استفعل» .

الظّاهر أنّه أراد «بمعنى استفعل» أصل معنى استفعل ، وأصل معناه طلب ذلك الفعل ، كقولك : استعلم واستعطى ، أى : طلب / العلم والعطاء ، ثمّ مثّل بتكبّر وتعظّم وتعجّل الشىء وتيقّنه ، كأنّه طلب الكبر من نفسه والعظمه ، كقولهم فى استفعل : استخرجته أى : لم أزل أطلب خروجه من نفسى حتّى خرج ، وأمّا تعجّل فظاهر ، وتيقّنه كتكبّر ، كأنّه طلب التّيقّن (۱) من نفسه حتى حصل ، فلذلك يطلق «تيقّن» فى موضع «علم» ، و «تقصّاه» ، و «تبيّنه» مثل «تيقّنه» ، لأنّ الطّلب من نفسه (۲) ، ويجوز أن يكون تقصّاه واستقصاه بمعنى طلب غايته وأقصاه من غيره أيضا ، فيكون على الأصل فى معنى استفعل من غير تأويل .

«وللعمل بعد العمل فى مهله» ، نحو تجرّعه ، أى : شربه جرعه بعد جرعه ، وتحسّاه أى :

حسوه بعد حسوه (۳) ، وتعرّقه أى : أخذ ما عليه (۴) من اللّحم شيئا بعد شىء (۵) ، وتفوّقه إذا (۶) :

شربه فواقا بعد فواق (۷) ، ومنه تفهّم وتبصّر وتسمّع ، كأنّه حصل له فهمه شيئا بعد شىء .

«وبمعنى اتّخاذ الشىء ، نحو : تديّرت المكان» أى : اتّخذته دارا ، و «توسّدت التّراب» أى :

۱- فى د . ط : «اليقين» .

۲- بعدها فى الأصل : «بعده» وبعدها فى ط : «بعد العمل» ، وكلاهما مقحم ، لأن المراد أن الطلب واقع من نفسه لا من غيره ، وانظر عباره الشارح بعد قليل .

۳- «حسا الطائر الماء : وهو كالشّرب للإنسان» . اللسان (حسا) و «الحسوه بالضم : الشىء القليل» القاموس (حسا) .

۴- سقط من د : «أى : أخذ ما عليه» . خطأ .

۵- «عرق العظم عرقا ومعرقا كمقعد أكل ما عليه من اللّحم كتعرّقه» القاموس (عرق) .

۶- فى د : «أى» .

۷- «فوّق السّهم جعل له فوقا والفصيل سقاه اللّبن فواقا وفواقا . . . وتفوّق ترفّع والفصيل شرب اللّبن فواقا فواقا» . القاموس (فوق) .

اتخذته وساده ، «ومنه تبنّاه» أى : اتّخذه ابنا ، وإنّما فصله (۱) لأنّ اتّخاذه ابنا لا يصيّره على الحقيقه موجودا فيه ذلك المعنى الحسّىّ ، كأنّه قصد إلى الفصل بين الأمور الحسّيه والأمور المعنويّه .

«وبمعنى التّجنّب» .

وهو فى هذا البناء كمعنى همزه السّلب فى قولك : أعجمت الكتاب ، أى : أزلت عجمته ، كذلك ههنا معنى (۲) تحوّب أى : أزال الحوب (۳) عن نفسه .

[معانى صيغه تفاعل]

قال : «وتفاعل لما يكون من اثنين» ، إلى آخره .

تفاعل فرع فاعل الذى يكون للاثنين فصاعدا ، ومعناه نسبه الفعل إلى فاعله متعلّقا بمن شاركه فيه على ذلك النّحو ، فلذلك كان بناؤه يقتضى التعدّى ، وإن لم يكن الفعل متعدّيا ، لأنّ المشارك يكون هو المفعول ، فهو بمثابه همزه التعديه ، وإن اختلفا فى المعنى ، ولذلك ساقه بعضهم فى أسباب التّعدّى وجعله مع الهمزه والتضعيف وحرف الجرّ ، ولم يعدّه الكثير (۴) ، إمّا لأنّه ليس (۵) مثل ذلك فى المعنى لأنّ تلك (۶) بمعنى التّصيير / ، وإمّا لأنّ هذا قد يبنى ولا يتعدّى إلى أكثر ممّا كان متعدّيا إليه ، كقولك : ضاربته وذلك فى كلّ فعل كان مفعوله الأصلىّ هو الذى اشترك معه فى معنى فاعل ، فصار هو المتعلّق الأصلىّ ، وهو المفعول الذى يقتضيه هذا البناء ، فلمّا اتّحد متعلّقهما لم يزد مفعول آخر ، فمن أجل ذلك جاء فى هذه المواضع غير زائد مفعولا لأجل هذا البناء ، فأسقط من باب أسباب التّعدّى لذلك .

و «تفاعلت» مثله فى المعنى ، وإنّما نقص عنه مفعولا من حيث إنّ وضعه إلى المشتركين (۷) فيه من جهه واحده ، فوجب أن يكون الفاعل والمفعول اللّذان كانا فى فاعل فاعلا له ، فوجب نقصه عنه مفعولا ، ولذلك تقول : جاذبت زيدا الثّوب ، فإذا عبّرت بتفاعل قلت : تجاذبنا الثّوب ، فيصير

۱- أى فصل الزمخشرى قوله : «تبناه» عن قوله : «تديرت المكان وتوسدت التراب» بقوله : «ومنه تبناه» ، المفصل : ۲۷۹

۲- سقط من ط : «معنى» .

۳- «التّحوّب : التّوجّع والحوب والحوب : الإثم» ، اللسان (حوب) .

۴- انظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۹۷ - ۹۸ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۵۵

۵- سقط من ط : «ليس» . خطأ .

۶- بعدها فى د : «الهمزه والتضعيف» ، ولعل مقصوده بقوله : «تلك» همزه التعديه .

۷- فى د : «المشترك» .

الفاعل والمفعول اللّذان كانا (١) فى فاعل فاعلا لتفاعل ، وسرّه ما ذكرناه من أنّ وضع الأوّل على معنى نسبته إلى فاعل مع تعلّقه بغيره فى أنّه فعل مثل ذلك ، ووضع الثانى نسبته إلى المشتركين (٢) فيه من غير قصد إلى تعلّق له ، فلذلك جاء الأوّل زائدا على الثانى بمفعول أبدا ، فهذا معنى قوله : «ولا يخلو من أن يكون من فاعل» ، إلى آخره .

قوله : «ويجىء ليريك الفاعل أنّه فى حال ليس فيها» ، إلى آخره .

وهذا معنى ثان لتفاعل ، وهو كثير ، وحاصله راجع إلى الإخبار عن فاعله بأنّه على [حال] (٣) المعنى المشتقّ منه تفاعل ، وهو فى الحقيقه على غيرها ، فإذا قلت : تجاهل زيد فمعناه أنّه على حال الجهل فى الصّوره وليس عليها فى الحقيقه (۴) .

ووقع لفظ الكتاب : «ويجىء ليريك الفاعل» بالرّفع فى الفاعل ، وفى بعض النّسخ «ليريك الفاعل» بالنّصب ، وكلاهما ضعيف ، أمّا الرّفع فلأنّه يلزم منه أن يكون اللّفظ جاء ليرى الفاعل أنّه على تلك الصّفه ، وقد يكون اللّفظ جاء ليرى (۵) غير الفاعل أنّ الفاعل على (۶) حال ليس فيها ، كقولك للمخاطب : / تعاميت وتجاهلت ، فإنّه لا يصلح ههنا أن يقال : جىء باللّفظ ليرى الفاعل أنّه (٧) فى حال ليس فيها ، فإنّ الفاعل ههنا قد يكون غير قاصد إلى إراده ذلك ، بل قاصد إلى أن لا يطّلع عليه أحد .

وأمّا النّصب فضعيف [أيضا ، لأنّه يصير المعنى : ويجىء لفظ تفاعل ليعلم اللّفظ أنّ الفاعل على حال ليس فيها ، وهو مجاز بعيد ، مع ذلك ، فإنّه] (٨) على خلاف ما يعبّر به عن معانى الألفاظ هو وغيره .

١- سقط من ط : «كانا» .

٢- فى د : «مشتركين» .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- بعدها فى د : « كقوله : ليس الغبىّ بسيّد فى قومه لكنّ سيّد قومهم متغابى » .

۵- سقط من ط من قوله : «الفاعل أنه على . . .» إلى «ليرى» ، خطأ .

۶- فى ط : «الفاعل جاء على . . .» .

٧- فى د : «الفاعل على أنه . . . .» .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

والوجه أن يكون «وليس فيها» بالواو ليكون من كلام المخبر بمعناه لا صفه لحال ، فيلزم دخولها فى حكم إراده الفاعل ، فيجىء التّناقض ، ويكون المعنى حينئذ : ويجىء بمعنى (١) إراءه (٢) الفاعل أنّه فى حال ، ثمّ قال المفسّر [أى : المخبر] (٣) : «وليس فيها» ، أى : وتلك الحال فى الحقيقه منتفيه عنه (٤) ، لأنّ الفاعل (٥) يرى أنّه فى حال منتفيه ، فيستقم المعنى ، لأنّه لا ينفكّ معناه عن أنّ الفاعل أرى من نفسه ذلك ، وأنّه فى الحقيقه ليس كذلك ، وإنّما جاء الخلل من مجىء «ليس» فيها صفه لحال ، فإذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام .

قال : «وبمنزله فعلت» ، إلى آخره .

لأنّ المعنى أنّ ذلك حصل لفاعله ، كقولك : قام وقعد ، ولا يلزم أن يكون للصيغه (٦) التى بمعنى فعلت وهى على غير صيغه فعلت .

«ومطاوع فاعلت (٧)» ، إلى آخره .

وقد تقدّم معنى المطاوعه فى فصل تفعلل لفعلل (٨) ، وهذا مثله لفاعل فلا حاجه إلى إعادته .

[معانى صيغه أفعل]

قال : «وأفعل للتعديه فى الأكثر نحو : أجلسته وأمكنته» ، إلى آخره .

قال الشيخ : قد تقدّم معنى التّعديه ، وهو أن تجعل الفعل لفاعل مصيّر لمن كان فاعلا له قبل تعديته منسوبا إليه ذلك الفعل (٩) ، فلذلك يصير غير المتعدّى متعدّيا ، والمتعدّى إلى واحد يتعدّى إلى اثنين ، والمتعدّى إلى اثنين يتعدّى إلى ثلاثه ، كقولك : أخرجته وأشممته الطّيب ، وأعلمت زيدا عمرا منطلقا .

ويكون أفعل أيضا «للتّعريض للشىء وأن يجعل بسبب منه» .

١- فى د : «لمعنى» .

٢- فى ط : «إراده» ، تحريف .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- سقط من د : «عنه» .

٥- فى د : «لا أن الفاعل» ، تحريف .

٦- فى د : «الصيغه» . تحريف .

٧- فى د : «تفاعل» . تحريف ، وفى ط : «فاعل» ، وهو مخالف لنص المفصل : ٢٨٠

٨- فى د : «انفعل لفعل» . تحريف . ولم يأت فصل مطاوعه انفعل لفعل بعد .

٩- فی ط : «وذلک» . تحریف .

يعنى التّعريض للاسم المشتقّ هو منه ، كقولك : أقتلته إذا عرّضته للقتل (۱) ، وأبعته إذا عرّضته للبيع ، وهو قليل ، «ومنه أقبرته» يعنى : ومن أفعل الذى للتّعريض ، وإنّما / نوّعه لأنّ الأوّل تعريض لفعل منسوب إليه يتعلّق بالفعل (۲) من بيع وقتل ، والثّانى تعريض لما ليس كذلك ، ألا ترى أنّ جعله ذا قبر ليس مثل جعله [الشىء] (۳) معرّضا للبيع والقتل ، لأنّ القبر (۴) ليس فعلا له يتعلّق بالمفعول ، فأراد أن يبيّن أنّ البابين سواء فى أنّه تعريض للشىء سواء كان ذلك الشىء فعلا لفاعل أفعل (۵) على الصفه المذكوره أو غير ذلك .

ثمّ قال : «أو لصيروره الشّىء ذا كذا» .

أى لصيرورته منسوبا إليه المعنى المشتقّ هو منه على وجه مّا ، كأغدّ البعير ، أى : صار ذا غدّه (۶) ، وأجرب ، أى : صار ذا جرب (۷) ، وكان ينبغى أن يفصل بين «أغدّ» و «أجرب» و «أنحز» (۸) و «أحال» (۹) ، لأنّ «أغدّ» معناه أنّه صار منسوبا إليه ما اشتقّ منه على جهه قيامه به ، وهذا على جهه قيامه بماله (۱۰) .

«ومنه ألام» يعنى أفعل الصّيروره ، وإنّما فصله لأنّه مخصوص بما كان الفاعل آتيا بذلك الشىء المشتقّ هو منه ، إذ معنى ألام : أتى بما يلام عليه (۱۱) ، فهو مشارك له فيما ذكرناه ، إلّا أنّ الفاعل ههنا آت به ، وليس الأوّل كذلك ، وكان ينبغى أن يفصل بين «ألام» و «أراب» (۱۲) وبين أصرم النّخل وأجدّ ، لأنّ هذا ليس مثله فى أنّه آت بذلك المعنى وبين الأوّل أيضا لأنّه ليس مثله فى أنّ

۱- فى د : «أقتلته أى عرضته إذا للقتل» .

۲- فى ط : «بالمفعول» ، وهو أظهر .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- انظر السيرافى : ۱۶۷

۵- فى ط : «الفعل» . تحريف .

۶- انظر الصحاح (غدد) ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۸۸ ، وشرحها للجاربردى : ۶۳

۷- انظر السيرافى : ۱۱۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۸۸ ، واللسان (جرب) .

۸- «النّحاز والقرح وهما داءان يصيبان الإبل ، وأنحز القوم : أصاب إبلهم النحاز» . اللسان (نحز) ، وانظر السيرافى : ۱۶۸

۹- «أحال الشىء : أتى عليه حول كامل» اللسان (حول) ، وانظر السيرافى : ۱۶۸

۱۰- انظر السيرافى : ۱۶۸

۱۱- قال الرضى : «ألام الرجل أى : صار صاحب قوم يلومونه» ، شرح الشافيه : ۱ / ۸۸ ، وانظر السيرافى : ۱۶۹

۱۲- قال الرضى : «أراب أى صار ذا ريبه» ، شرح الشافيه : ۱ / ۸۸ ، وانظر اللسان (ريب) .

المعنى قد حصل ، وإنّما المعنى قارب وقت حصوله ، فنزّلت مقاربته له منزله حصوله ، ألا ترى أنّك تقول : أصرم النّخل (۱) ، وأجدّ الزّرع (۲) ، وهو لم يصرم ولم يجدّ (۳) ، بخلاف ما تقدّم ، فإنّه على معنى حصول ذلك الشيء ودخوله فى الوجود .

«ومنه» يعنى أفعل للصيروره «أبشر وأفطر» ، أى : صار ذا فطر وذا بشرى (۴) ، وإنّما فصله لأنّه مطاوع ، فأفطر وأبشر مطاوع فعّل ، قالوا : بشّرته فأبشر ، وفطّرته فأفطر ، وأقشع مطاوع قشع ، يقال :

قشع الرّيح السّحاب فأقشع وانقشع (۵) ، وأمّا «ألبّ» (۶) فليس لدخوله مع ما توسّطه معنى ، لانّ «ألبّ بالمكان» بمعنى أقام به ، وليس مطاوعا لشيء ، وأظنّه أكبّ فصحّف (۷) ، لأنّه يقال : كببته فأكبّ / وانكبّ (۸) ، كما يقال : قشعت الرّيح السّحاب فأقشع وانقشع ، فيستقيم حينئذ .

ثمّ قال : «ولوجود الشّيء على صفه» .

معناه لوجود مفعول الفعل على الصّفه المشتقّ الفعل منها ، كقولك : أحمدت الرجل ، أى :

وجدته موصوفا بالحمد ، ومنه ما ذكره فى الحكايه (۹) .

«وللسّلب» ، يعنى ولسلب المعنى المشتقّ أفعل منه عمّن تعلّق به الفعل ، كقولك : أعجمت الكتاب ، أى : أزلت عجمته (۱۰) ، وأشكيته أى : أزلت شكايته ، وقد يجيء ذلك سلبا عمّن نسب إليه الفعل ، وذلك إذا لم يكن الفعل متعدّيا ، كقولهم : أقسط ، أى : أزال عنه القسط ، وهو

۱- «صرم النّخل : جزّه ، واصطرام النخل : اجترامه» ، اللسان (صرم) .

۲- «جدّ النخل : صرمه ، وأجدّ النخل : حان له أن يجدّ» اللسان (جدد) ، وفى ط : «وأجزّ» مكان «وأجدّ» ، «جزّ الزرع وأجزّ : حان أن يزرع» ، اللسان (جزز) .

۳- فى ط : «يجزّ» .

۴- فى د : «وبشرى» .

۵- «انقشع الغيم وأقشع وتقشّع وقشعته الريح أى : كشفته فانقشع» . اللسان (قشع) .

۶- فى المفصل : ۲۸۰ «أكب» وكذا فى شرحه لابن يعيش : ۷ / ۱۵۹

۷- فى د : «فصحفت» .

۸- قال الجوهرى : «كبه اللّه لوجهه أى : صرعه فأكب ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيرى» الصحاح «كبب» ، وقوله : «من النوادر» يعنى مجيء فعل متعدّيا وأفعل لازما ، وانظر الخصائص : ۲ / ۲۱۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۸۸ ، وشرحها للجاربردى : ۶۴

۹- أى كلام عمرو بن معد يكرب لمجاشع بن مسعود السلمى وقد سأله فأعطاه ، انظر المفصل : ۲۸۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱

١٠- فى ط : «العجمه» .

الجور ، ولذلك كان معنى أقسط عدل ، وقسط : جار (۱) ، فهو من هذا الباب ، فكان ينبغى أن يقول : ومنه أقسط .

«ويجىء بمعنى فعلت» .

وهو واضح ، فإنّه ممثّل (۲) بما جاء فيه فعل .

[معانى صيغه فعّل]

قال : «وفعّل يؤاخى أفعل فى التّعديه» .

وقد تقدّم معنى التعديه ، «ومنها (۳) خطّأته» ، وإنّما فصل قوله : خطّأته إلى آخرها (۴) لأنّه مخالف فى أنّه لم يصيّره فى الحقيقه فاعلا للفعل المشتقّ هو منه ، وإنّما جعله منسوبا إلى ذلك الفعل ، ألا ترى أنّ معنى «خطّأته» قلت له : أخطأت أو نسبته إلى الخطأ ، وكذلك «فسّقته» أى :

قلت له : يا فاسق ، أو نسبته إلى الفسق ، وليس المعنى صيّرته فاسقا ، أى : فاعلا لفعل الفسوق (۵) ، كما فى قولك : غرّمته (۶) وفرّحته وكذلك : جدّعته ، أى : قلت له : جدعا (۷) ، وعقّرته ، أى : قلت له : عقرا .

قال : «وفى السّلب» .

أى (۸) يؤاخى أفعل فيه (۹) أيضا ، وقد تقدّم معنى السّلب ، فقوله : فزّعته أى : أزلت الفزع عنه (۱۰) ، وكذلك البواقى على ما ذكر .

قال : «وفى كونه بمعنى فعل» .

۱- قال ابن منظور : «ففى العدل لغتان : قسط وأقسط ، وفى الجور لغه واحده قسط» . اللسان (قسط) .

۲- فى الأصل . ط : «مثل» ، وما أثبت عن د ، وهو أحسن .

۳- فى المفصل : ۲۸۱ : «ومنه» .

۴- أى إلى آخر الأمثله التى جاء بها الزمخشرى فى المفصل : ۲۸۱ ، وهى «خطأته وفسقته وزنّيته وجدّعته وعقّرته» .

۵- فى ط : «الفسق» ، نقل الجاربردى كلام ابن الحاجب هنا بتصرف ، انظر شرح الشافيه للجابردى : ۶۶

۶- «الغرم : الدّين» . اللسان (غرم) .

۷- انظر شرح الشافيه للرضى : ۱ / ۹۴

۸- فى د : «يعنى» .

۹- سقط من د : «فيه» .

۱۰- سقط من د : «عنه» .

يعنى أنّ فعّل يؤاخى أفعل فى كونه بمعنى فعل ، كقولك : زلته وزيّلته ، ومزته وميّزته ، وهما بمعنى واحد كما كان قلت وأقلت بمعنى واحد .

قال : «ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه» .

يعنى أنّ ذلك هو أصله والأكثر فى استعمالهم إيّاه (۱) ، فكان الأولى تقديمه ، ولكنّه قدّم غيره لمؤاخاته لأفعل ، وقد جاء عقيبه ، وشرطه التكثير فى الفعل أو فى الفاعل أو فى المفعول ، فمثال الأوّل / : جوّل وطوّف ومثال الثانى : موّتت الإبل ، ومثال الثالث : غلّقت الأبواب ، فإن فقد ذلك لم يسغ (۲) استعماله ، فلذلك كان قولك : موّتت الشاه خطأ ، لانتفاء جميع ذلك ، لأنّ هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنّسبه إلى الشّاه ، ولا يستقيم تكثيرها وهى واحده ، وليس ثمّه مفعول ، فيكون التكثير له ، فلذلك قال فى هذه المسأله : «ولا يقال للواحد» بخلاف قولك : قطّعت الثّوب ، فإنّ ذلك سائغ ، وإن كان الفاعل واحدا ، فظاهر كلامه يوهم أنّ هذا البناء لا يقال للواحد ، ولكنّه أطلقه لتقدّم قوله : «وهو يجوّل ويطوّف» ، أى : يكثر الجولان والطّواف ، فعلم أنّ التكثير قد يكون فى الفعل نفسه ، وقد يكون فى الفاعل ، فقوله : «ولا يقال للواحد» لم يرد به إلّا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل ، وإنّما يكون التكثير فى الواحد هو المصّحّح .

[معانى صيغه فاعل]

قال : «وفاعل لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه» .

قال الشيخ : أراد لأن يكون من غير الفاعل إلى الفاعل ما كان من الفاعل إليه ، فقدّر الفاعل مخاطبا ، وكان الأولى أن يقول : أن يكون منك إلى غيرك ما كان منه إليك ، فإنّه هو المفهوم أوّلا من قولك : «خاصمت زيدا» ، ألا ترى أنّك مسند إلى نفسك أوّلا الخصام وتوقعه على زيد ، فكان الأولى (۳) من التّعرّض أوّلا للمفعول دون الفاعل ، ألا ترى أنّ معنى فاعل نسبه الفعل إلى الفاعل واقعا على من شاركه (۴) فى أصل الفعل المشتقّ هو منه ، وقد تقدّم تحقيق ذلك فى فصل تفاعل .

قال : «فإذا كنت الغالب قلت : فاعلنى ففعلته» .

وقد تقدّم ذكر فعلت فى المغالبه وتفصيل مضارعه .

۱- سقط من ط : «إياه» .

۲- فى ط : «يتسع» . تحريف .

۳- فى د : «أولى» .

۴- فى ط : «يشاركه» .

«ویجیء مجیء فعلت» .

یعنی أنّه یأتی بمعنی نسبه فعل إلی فاعل لا غیر ، کما یأتی فعل ، کقولک : سافرت بمعنی نسبه السّفر إلی مسافر ، ولیس ثمّه فعل ثلاثیّ من لفظ سافرت بمعناه فیمثّل به (۱) ، کما فی شغلته وأشغلته ، ومزته ومیّزته ، ولذلک یجیء فیه بعض اللّبس علی القاصر [فی الفهم] (۲) .

«وبمعنی أفعلت کقولک (۳) : عافاک اللّه» .

یعنی / بمعنی أفعلت فی التّعدیه ، لأنّ معنی «أجلست زیدا» (۴) صیّرته (۵) ذا جلوس ، ومعنی «عافاک اللّه» أی : صیّرک ذا عافیه ، فشبّهه به فی ذلک ، وخصّ أفعل وإن کان فعل قد یأتی لذلک لکثره أفعل فیه ، ولو کان لعافاک فعل ثلاثیّ من معناه لازم ، وعافاک معدّ له لاتّضح أمر التّعدیه فیه ، مثل : بعد وباعدته ، وکان تمثیله بباعدته أولی لأنّه حینئذ مثل جلس وأجلسته ، ولکنّه جاء ملبسا لأنّه موضوع فی أصله لما ذکرناه ، ولا یقال : عفا زید ، بمعنی قامت به عافیه (۶) ، وعافیته بمعنی صیّرته قائمه به العافیه ، کما فی بعد وباعدته ، ولکنّه واضح بما ذکرناه ، وکذلک «طارقت النّعل» أی : صیّرتها ذات (۷) طراق ، وتقریره علی نحو ما قرّر فی «عافاک اللّه» ، وإشکاله کإشکاله .

«وبمعنی فعّلت» .

یعنی للتکثیر ، لأنّه هو باب فعّلت الکثیر ، وهو واضح فی ضاعفت وناعمت ، لأنّ فی معناه ضعّفت ونعّمت ، فیتّضح الأمر فی مثل ذلک کما تقدّم .

[معنی صیغه انفعل]

قال : «وانفعل لا یکون إلّا مطاوع فعل» .

۱- نقل الجوهری «سفرت أسفر سفورا إذا خرجت للسّفر» ، الصحاح (سفر) ، ونقل ابن منظور ما ذکره الجوهری بصیغه : «ویقال» ، اللسان (سفر) ، وقال الفیروزآبادی : «السّافر والمسافر لا فعل له» ، القاموس (سفر) ، وانظر شرح الشافیه للجاربردی : ۶۸

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فی المفصل : ۲۸۱ «نحو» .

۴- فی ط : «أجلسته» .

۵- فی د : «زیدا أی صیرته . .» .

۶- فی د : «العافیه» .

۷- فی الأصل . ط : «صیّرته ذا» ، وما أثبت عن د . قال ابن منظور : «النّعل والنعله : ما وقیت به القدم من الأرض مؤنثه» ، اللسان (

نعل) . «طارق نعلين : خصف إحداهما فوق الأخرى ، وطراق النعل : ما أطبقت عليه فخرزت به» ، اللسان (طرق) .

قد تقدّم معنى المطاوعه ، فلا حاجه إلى إعادته ، (۱) وقد اختصّ بناء انفعل بها ، ولكنّه فى الأكثر يكون المطاوع على فعل ، كقولك : كسرته فانكسر ، وقد جاء مطاوعا لغيره قليلا (۲) .

«ولا يقع إلّا حيث يكون علاج وتأثير» .

يعنى أنّهم خصّوا هذا البناء بالمعانى الواضحه للحسّ دون المعانى المجرّده عنه مختصّه بالعلم خاصّه دونه ، كأنّهم لّما خصّوه بالمطاوعه التزموا أن تكون جليّه واضحه ، فلذلك لا يقال : علمته فانعلم ولا عرفته فانعرف ، وكذلك ما كان مثله ، ولذلك كان قولهم : انعدم ليس بجيّد (۳) .

«وقالوا : قلته فانقال» ، لأنّ المقول معالج بتحريك اللّسان والشّفتين وإخراج الصّوت ، وكلّ ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب ، فإن أطلق «قلته فانقال» على إراده المعنى المفهوم من القول ، وذلك ليس فيه ما اشترط من غير أن يقصد إلى ألفاظ محقّقه أو مقدّره كان فى الامتناع نظير «انعدم» .

[معانى صيغه افتعل]

قال : «وافتعل يشارك انفعل فى المطاوعه كقولك : غممته فاغتمّ» .

قال الشيخ : إلّا أنّه يكون لغير المطاوعه ، بخلاف / انفعل ، فإنّه لا يكون إلّا مطاوعا ، وقد تقدّم معنى المطاوعه .

«وبمعنى تفاعل» .

يعنى أصل معنى تفاعل ، وهو الموضوع لمتعدّدين (۴) مشتركين فى أصل الفعل المشتقّ هو منه ، كقولك : تضاربوا وتخاصموا كما تقدّم ، فجاء افتعل أيضا كذلك قليلا ، كقولك : اختصموا بمعنى تخاصموا واجتوروا بمعنى تجاوروا .

«وبمعنى الاتّخاذ» .

وقد تقدّم معنى الاتّخاذ وأنّه بمعنى جعل الفاعل ما اشتقّ منه الفعل له كقولك : توسّدت التّراب ، أى : جعلت التّراب وساده ، وقد استعمل « افتعل كذلك ، كقولك : اذّبح ، إذا اتّخذ (۵)

۱- فى د : «إعادتها» .

۲- من هذا القليل أنّه جاء مطاوعا لأفعل ، انظر شرح الشافيه للرضى ۱ / ۱۰۸ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۷۲

۳- انظر شرح الشافيه للجاربردى : ۷۲

۴- فى د : «لمتعدد» . تحريف .

۵- فى د : «اتخذته» .

ذبيحه ، وكذلك اطّبخ واشتوى ، وفصل بينهما لأنّ لهذا مطاوعا (۱) فى المعنى كقولهم : وزنت له فاتّزن ، وكلت له فاكتال ، يقال : كال البائع ، واكتال المشترى ، أى : أخذه مكيلا ، وأخذه موزونا (۲) ، كما فصل قوله : أبشر وأفطر وأقشع عمّا قبله لذلك (۳) ، ليبّه على أنّ (۴) منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك .

«وبمنزله فعل كقولك : خطف واختطف» .

وليس يعنى فعل بفتح العين ، وإنّما أراد فعل الذى لا زياده فيه ، ولذلك يقال : فعل على ثلاثه أضرب بفتح العين وكسرها وضمّها ، وهو واضح لأنّه جاء افتعل فيما جاء فيه فعل على ما تقدّم من أنّه (۵) أوضح ممّا يأتى بمعنى فعل ، وليس منه فعل .

«وللزّياده على معناه» .

يعنى على معنى فعل ، كأنّه من باب التّكثير فى ذلك الفعل ، كما جاء فعّل للتكثير .

«قال سيبويه : أمّا كسبت فإنّه يقول : أصبت (۶) وأمّا اكتسبت فهو التّصرّف والطّلب (۷)» ، يريد أنّ معنى كسبت حصول الكسب على أىّ وجه كان ، ومعنى «اكتسبت» تكثير لمعنى أصل الكسب ، ومن ذلك قوله تعالى : لَها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ (۸) ، وفيه تنبيه على لطف اللّه تعالى بخلقه ورحمته لهم ، فأثبت لهم ثواب الفعل على (۹) أىّ صفه كان ، ولم يثبت عليهم عقاب (۱۰) الفعل إلّا على وجه مبالغه واعتمال فيه .

[معانى صيغه استفعل]

قال : «واستفعل لطلب الفعل» .

۱- فى د : «هذا مطاوع» .

۲- قال ابن منظور : «واكتاله وكاله له . . . يقال : كال المعطى ، وأكتال الآخذ» . اللسان (كيل) .

۳- انظر ما سلف ق : ۲۲۲ أ .

۴- فى د : «أنه» .

۵- فى ط : «وأنه» . تحريف .

۶- فى الكتاب : ۴ / ۷۴ : «أصاب» .

۷- فى المفصل : ۲۸۲ «والطالب» وفى شرح ابن يعيش : ۷ / ۱۶۰ «والطلب» .

۸- البقره : ۲ / ۲۸۶

۹- فى د : «الفعل الكسب على . .» .

۱۰- فى ط : «عذاب» .

ومعناه نسبه الفعل إلى فاعله لإرادته تحصيل الفعل المشتقّ هو منه ، كما ذكر فى الأمثله .

ثمّ قال : «ومرّ مستعجلا» ، كالاعتراض على الباب ، وبيّن أنّ معناه أنّه طالب ذلك / من نفسه ، فصار جاريا على قياس الباب بهذا التّأويل .

«ومنه استخرجته» .

يعنى استفعل الذى هو لطلب (۱) الفعل ، وإنّما فصله لأنّه يستعمل بمعنى أخرجته ، لأنّ الطّالب للشّىء قد يحصّله فيصير بمثابه الفعل المتعدّى ، فلمّا أطلق «استخرجته» على الطّالب المحصّل للخروج صار بمعنى أخرجته ، إلّا أنّ فى «استخرجته» معنى الطّلب ، فنبّه على أنّه منه ، وإن وافق «أخرجته» فى معنى الحصول .

«وللتّحوّل» عن معناه ، يعنى ولنسبه الفعل إلى فاعل لإثبات صفات الأمر المشتقّ هو منه بعد أن لم يكن كذلك ، كقولهم : «استتيست الشّاه» ، أى : صارت صفاتها كصفات التّيس ، و «استنوق الجمل» أى : صارت صفته صفه النّاقه ، وكذلك «استنسر البغاث» (۲) ، أى : صارت صفته صفه النّسر .

«وللإصابه على صفه» .

وقد تقدّم ذلك فى باب أفعل ، ومنه قولهم : استعظمته (۳) ، أى : وجدته كذلك ، كما تقول :

أحمدته ، أى : وجدته محمودا .

«وبمنزله فعل» كقولهم (۴) : قرّ واستقرّ ، وهو واضح .

[معانى صيغه افعوعل]

«وافعوعل بناء مبالغه وتوكيد» .

كما (۵) فى أصل فعّل فى تكثير ما اشتقّ منه ، فلذلك كان «اعشوشب الأرض» مبالغه فى كثره

۱- فى د : «طلب» .

۲- جاء فى المثل «إن البغاث فى أرضنا يستنسر» ، انظر المستقصى ۱ / ۴۰۲ ، ومجمع الأمثال : ۱ / ۱۰ ، والبغاث مثلثه الباء ، انظر القاموس (البغاث) .

۳- بعدها فى د : «إلى آخره» .

۴- فى د : «كقولك» .

٥- فی ط : «لما» . تحریف .

العشب ، وكذلك اخشوشن واحلولى ، وبذلك فسّره الخليل (١) على ما ذكر (٢) .

[وزن الرباعى المجرد والمحلق به]

قال : «ومن أصناف الفعل الرباعىّ للمجرّد منه بناء واحد» .

وهو فعلل ، «وللمزيد فيه بناآن : افعنلل وافعلّل» .

ذكر للمزيد فيه بناءين ، وأسقط الثالث ، وهو أكثر من البناءين اللّذين ذكرهما ، وهو تفعلل ، كقولك : تدحرج ، وهو وهم منه (٣) وقد ذكر تفعلل فى تقاسيم الأبنيه المتقدّمه ، إلّا أنّه باعتبار زياده التّاء واللّام جميعا ، و «تدحرج» ليس من ذلك ، لأنّ (٤) لاميه أصليّتان ، وإن اتّفقا (٥) فى أنّهما يوزنان جميعا بتفعلل ، و «افعللّ» كاقشعرّ لا يأتى إلّا مضاعفا بلاميه الأخيرتين ، كاقشعرّ واطمأنّ ، ولذلك يقول بعضهم : افعللّ نظرا إلى ما يصير إليه بعد الإدغام ، ومنهم من يقول : افعلّل نظرا إلى ما هو أصله قبل الإدغام (٦) ، وهذا أولى ، لأنّه لو جاء منه معتلّ اللّام لوجب أن يكون غير مدغم لوجوب إعلال الثانى ، كما فى قولهم : احواوى فى باب افعالّ ، وهو باب أيضا لا يجىء إلّا مضاعفا ، فلمّا جاء فى المعتلّ لم / يمكن إدغامه لفوات المماثله بالإعلال ، وكذلك ارعوى فى باب افعلّ ، فظهر أنّ الوجه أن يقال : افعلّل لا افعللّ .

قال : «وكلا بناءى المزيد فيه غير متعدّ ، وهما فى الرّباعىّ نظير انفعل وافعلّ وافعالّ» .

يعنى أنّهم لّما خصّوا من الثلاثىّ ما زادوا فيه ألفا ونونا للمعانى التى هى غير متعلّقه خصّوا ما زادوا فيه ألفا ونونا من الرّباعىّ بمثل ذلك فكما أنّهم جعلوا انفعل فى الثلاثىّ غير متعدّ لما ذكرناه فكذلك احرنجم فى الرّباعىّ ، قال سيبويه : «زادوا نونا وألفا فى هذا كما زادوهما فى الثلاثىّ» (٧) ، وكذلك لمّا خصّوا باب افعالّ فى الثّلاثىّ وهو مزيد فيه همزه وصل قبل الفاء مضاعفا لامه ساكنا ما قبلهما فكذلك جعلوا مثله فى الرّباعىّ ، لأنّ اقشعرر زيدت فيه همزه ، وهو مضاعف اللّام ساكن ما قبلهما فشبّهوه به كما شبّهوا افعنلل بانفعل ، واللّه أعلم بالصّواب .

١- انظر الكتاب : ۴ / ٧٥ ، والمنصف : ١ / ٨١ - ٨٢ ، والممتع : ١٩٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ١١٢ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٧٥

٢- أى : الزمخشرى .

٣- سقط من د : «منه» .

۴- فى د : «وتدحرج من ذلك ليس لأن . .» . خطأ .

۵- فى د : «اتفقت» . تحريف .

۶- انظر المنصف : ١ / ٩٠ - ٩١

٧- قال سيبويه : «وليس فى الكلام احرنجمته لأنّه نظير انفعلت فى بنات الثلاثه زادوا فيه نونا وألف وصل كما زادوا فى هذا» ،

القسم الثالث : الحروف

اشاره

ص: ۱۲۷

قال صاحب الكتاب : «الحرف ما دلّ على معنى فى غيره» إلى آخره

قال الشيخ : معنى قولهم : «فى غيره» أى أنّ المعنى الذى دلّ عليه الحرف يتعلّق (۱) بمتعلّق (۲) لا بدّ من ذكره من حيث الوضع (۳) ، بخلاف الاسم والفعل ، لأنّهما يدلّان على المعنى من غير أن يتوقّف معناهما على متعلّق من حيث الوضع ، وبيان ذلك أنّ «من» فى قولك : «سرت من البصره» معناه (۴) أنّ ابتداء سيرى من البصره ، فلم يكن بدّ من ذكر المتعلّق الذى هو البصره ، بخلاف ما لو قلت : «ابتداء سيرى حسن» ، فإنّه يصحّ من غير أن يذكر متعلّقه ، فهذا معنى قولهم : فى نفسه فى الاسم والفعل [وفى غيره فى الحرف ، ولذلك لم يقع مخبرا عنه ولا به ، بخلاف الاسم والفعل] (۵) .

وقد أورد (۶) على قول النحويين : الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر (۷) به أنّه قد أخبر عنه بقولكم :

لا يخبر عنه ، فإنّه خبر (۸) عنه ، وهذا بعينه يورد على الفعل إذا قيل : لا يخبر عنه ويخبر به ، فإنّ ذلك خبر عنه .

وجوابه أنّ المحكوم بكونه لا يخبر به ولا يخبر عنه إنّما هو ألفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعمله هى فيها ، وأمّا قوله : «الحرف» فليس من ذلك ، وكذلك قولهم : «من» حرف جرّ (۹) ،

۱- فى د : «متعلق» .

۲- فى د : «لمتعلق» . تحريف .

۳- ذهب بهاء الدين بن النحاس إلى أن الحرف دال على معنى فى نفسه ، ونسب ابن يعيش والمرادى إلى أبى على الفارسى أنّه انتقد من يقول : إن الحرف دال على معنى فى غيره ولكن الفارسى صرّح بأن الحرف دال على معنى فى غيره فى البغداديات : ۵۳ ، وذكر السيوطى أن الشريف الجرجانى ذهب إلى أنّه لا معنى له أصلا لا فى نفسه ولا فى غيره . انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۳ - ۴ ، والجنى الدانى : ۲۲ ، والأشباه والنظائر فى النحو : ۳ / ۳ - ۶

۴- فى ط : «ومعناه» . تحريف .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى ط : «ورد» .

۷- سقط من د : «يخبر» .

۸- فى ط : «أخبر» .

۹- فى د : «الجر» .

فإنّه أخبر عن الحرف ، ولولا أنّه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا : حرف جرّ ، ولكن ليس ذلك المعنىّ / بقولهم ، فإنّ هذا لم يخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه ، وإنّما أخبر عنه باعتبار لفظه ، وهو بهذا المعنى اسم ، ألا ترى أنّك تقول : «من» مبتدأ ، وحرف [جرّ] (۱) خبر مبتدأ (۲) [محذوف] (۳) ، ولا يقع مبتدأ إلّا الأسماء .

فإن قيل : كيف يصحّ أن يكون اسما وقد أخبر عنه بأنّه حرف وهل هذا إلّا تناقض ؟

فالجواب أنّ الوجه الذى كان به اسما غير الوجه الذى أخبر عنه بأنّه حرف ، ألا ترى أنّك تقول فى «من» وشبهها : هذه الكلمه حرف (۴) ، ولا يشكّ ذو عقل أنّ قولك هذه اسم ، ومع ذلك فقد أخبرت عنه بأنّه حرف ، لأنّ لفظ الكلمه صالح إطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعا ، فإذا قلت : هذه الكلمه حرف وأنت تعنى «من» أو غيرها كان ذلك صحيحا ، فكذلك إذا قلت :

«من» (۵) حرف (۶) ، لأنّك لم تقصد إلّا إلى (۷) نفس اللّفظ باعتبار كونه كلمه ، وهذا بعينه يجاب به عن الفعل ، فإنّهم لم يعنوا بقولهم : لا يخبر عنه إلّا فى حال استعمالهم له على حسب وضعه فى معناه فى مثل قولك : ضرب زيد ، فأمّا إذا قلت : الفعل يخبر به فليس هو المراد ، لأنّك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه ، وإنّما (۸) استعملت اسمه ، كما (۹) استعملت اسم الحرف فى قولك :

الحرف (۱۰) ، وكذلك إذا قلت : «ضرب» فعل ماض ، فإنّك وإن استعملت اللّفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ، ألا ترى أنّك لا تعنى بقولك : «ضرب» إلّا نفس اللّفظ ، ولم

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى ط : «المبتدأ» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- سقط من ط : «حرف» . خطأ .

۵- سقط من ط من قوله : «أو غيرها كان . . .» إلى «من» . خطأ .

۶- بعدها فى ط : «جر» .

۷- سقط من ط : «إلى» .

۸- سقط من ط من قوله : «فليس هو . . . .» إلى «إنما» . خطأ .

۹- فى د : «ثم» . تحريف .

۱۰- جاء بعدها فى ط : « فليس هو المراد لآنك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وإنّما الفعل ، وبيانه أنّه إذا قيل : أزيد قائم ؟ فقلت : نعم كان المحذوف » عباره مضطربه .

تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له ، وإنّما قصدت إلى حكايه اللّفظه (۱) الواقعه فى كلام غير ذلك ، فهذا هو الوجه فى صحّه قولهم : الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، والفعل لا يخبر عنه .

قال : «ومن ثمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه» .

يعنى : ولكونه موضوعا لمعنى فى غيره محتاجا إليه فى الاستعمال وجب أن يذكر معه غيره ، ووجب أن يكون فعلا أو اسما لئلا يؤدّى إلى تسلسل ، فلم يكن بدّ من فعل أو اسم يصحبه .

قال : «إلّا فى مواضع مخصوصه حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف ، فجرى مجرى النّائب» .

قوله : «إلّا فى مواضع» ليس بسديد ، لأنّه يوهم صحّه استعمال الحرف فى بعض المواضع من غير متعلّق ، وليس بصحيح ، فإنّ المحذوف إذا كان مرادا فهو فى حكم الموجود ، ألا ترى أنّه لا بدّ لكلّ فاعل من رافع ، ولا يصحّ أن يقال : إلّا فى بعض المواضع ، وإن كان الرّافع قد يكون / محذوفا ، وكذلك النّاصب وغيره ممّا يجوز فيه الحذف وهو محتاج إليه .

فإن قيل : يصحّ جعله استثناء منقطعا تبيينا لجواز حذف المتعلّق ، قيل : ليست هذه عباره الاستثناء المنقطع ، فإنّ الاستثناء المنقطع بمثابه لكنّ (۲) ، ولا يقع بعده إلّا الاسم أو ما فى معناه ، فلو قال : إلّا أنّه يكون كذا وكذا كان مستقيما ، وأمّا مثل هذه العباره فلا تحمل إلّا (۳) على الاستثناء المفرّغ (۴) ، كأنّه قال : لم ينفكّ فى كلّ موضع إلّا فى مواضع مخصوصه .

وقوله : «حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف» ليس بسديد أيضا ، لأنّه يوهم أنّ الحذف إنّما يكون فى الفعل دون الاسم ، لأنّه وقع إثباتا بعد النّفى ، ولأنّه فى محلّ التّعليم ، فإذا ذكر حكما وخصّصه بقسم أشعر ذلك أنّ غيره ليس مثله ، وقد يحذف الاسم أيضا ، فلا معنى لخصوصيّه ذكر الفعل ، وبيانه أنّه إذا قيل : أزيد قائم (۵) ؟ فقلت (۶) : نعم كان المحذوف الاسم ، كما أنّه إذا قال : أقام

۱- فى د : «اللفظ» . تحريف .

۲- انظر ما سلف الورقه : ۸۵ ب من الأصل .

۳- سقط من ط : «إلا» . خطأ .

۴- فى الأصل : «الاستثناء المنقطع المرفوع» ، خطأ . وما أثبت عن د . ط .

۵- فى ط : «قام» . تحريف .

۶- فى د : «قلت» .

زیـد ؟ فقلت : نعم کان المحـذوف (۱) الفعل ، وکـذلک «بلی» (۲) فی قولـک : «أما زیـد قائم» و «أما قام زیـد» ، فقـد تبیّن أنّ الفعل والاسم سیّان فی صحّه حذفهما مع الحرف ، إلّا أنّ بعض ما مثّله یختصّ بالفعل لتعذّر معناه فی الاسم ، مثل قوله : «یا زید» و «کأن قد» (۳) .

ص: ۱۳۲

۱- سقط من ط من قوله : «الاسم کما أنه . . . .» إلی «المحذوف» . خطأ .

۲- فی ط : «وکذلک قولک : بلی» .

۳- قال النابغه الذبیانی : أزف التّرحّل غیر أنّ رکابنا لّما تزل برحالنا وکأن قد والبیت فی دیوانه : ۳۰

[حروف الإضافه]

اشاره

«ومن أصناف الحرف حروف الإضافه»

قال : «سمّيت بذلك لأنّ وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء» .

قال الشيخ : أى توصل معانى (۱) الأفعال إلى الأسماء ، فسمّيت (۲) باعتبار معناها ، كما قيل :

حروف النّفى وحروف الاستفهام ، وغير ذلك ، فسمّيت حروف الإضافه (۳) وحروف الجرّ ، لأنّها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء أى : توصله ، وكذلك تجرّه ، أو يكون (۴) الجرّ المراد به نفس الإعراب فكأنّها أضيفت إلى الإعراب الذى هو معمولها ، كما يقال : حروف النّصب وحروف الجزم ، وكلّها اشتركت فى أنّها توصل (۵) على ذلك (۶) ، وإن اختلفت معانيها وزاد ذلك على ما يفسّر .

قوله : «وهى فوضى فى ذلك» أى : مستويه ، «وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء» أى (۷) : فى (۸) الإضافه والإيصال .

ثمّ قال : «وهى على ثلاثه أضرب» ، إلى آخره .

قال الشيخ : فإن قيل : فلم لم يجعل «من» من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا ، لأنّه أمر من «مان يمين» (۹) ، و «إلى» من قبيل ما استعمل حرفا واسما لأنّ إلى معناه نعمه ، وجمعه آلاء (۱۰) ، وكذلك غيرهما .

فالجواب : أنّه لا يصير «من» فعلا إلّا بإعلال وتغيير ، ولم يرد إلّا أنّه يكون على ذلك بأصل

۱- فى د . ط : «معنى» .

۲- فى ط : «سميت» .

۳- سقط من ط من قوله : «وحروف الاستفهام» إلى «الإضافه» .

۴- فى ط : «ويكون» . تحريف .

۵- فى ط : «وصلت» . تحريف .

۶- فى الأصل : «توصل يعنى على ذلك» . وما أثبت عن د . ط .

۷- سقط من ط : «أى» .

۸- فى ط : «إلى» .

۹- «مان يمين مينا : كذب» . اللسان (مين) .

۱۰- «الآلاء : النّعم ، واحدها إلى بالفتح وإلى وإلى» . اللسان (ألا) .

وضعه من غير إعلال ، وإلّا وجب أن يقول : اللّام حرف وفعل فى قولك : ل عمرا [أمرا] (١) من قولك : ولى يلى ، وهذا بعينه يجاب به إذا قيل : إنّ «على» يكون حرفا وفعلا ، ولم يذكرها إلّا اسما وحرفا ، فكان / يجب أن يجعلها قسما برأسه ، فيقال : إنّها لا تكون فعلا إلّا بإعلال ، ألا ترى أنّك تقول : عند تصحيحها لانتفاء موجب الإعلال : علوت وعلون ، فترجع إلى لفظ آخر غير ذلك ، ولذلك لم يذكرها مستعمله فعلا [من حيث هو هو] (٢) .

فإن قيل : فاستعمالها اسما كاستعمال إلى التى هى النّعمه اسما (٣) ، وقد ذكرتم أنّه (٤) ترك ذكرها لمّا كانت إنّما تكون كذلك بالإعلال ، فلم لم يقولوا فى «على» إذا كانت اسما : إنّها لا تكون كذلك إلّا بالإعلال فتركوا ذكرها مستعمله اسما ؟

فالجواب : أنّ «على» الاسميّه ليست كإلى التى هى النّعمه ، لأنّ إلى بمعنى النّعمه اسم متمكّن ، وألفه منقلبه عن ياء قطعا (٥) ، فلم تصر كذلك إلّا بالإعلال ، وأمّا «على» الاسميّه فمبنيّه غير متمكّنه ، والمبنيّات بالأصاله لا يقدّر لألفاتها أصول ، بل هى كألفات الحروف ، فلذلك حكم باستعمالها حرفا واسما ، لأنّها (٦) كذلك فى أصل وضعها حرفا واسما من غير إعلال .

فإن قيل : فقد ذكر «خلا» وأخواته حرفا وفعلا ، و «خلا» الفعل تقول فيه : خلا يخلو وخلوت ، فلا يصير كذلك إلّا بالإعلال ، فهو مثل «على» فى الفعليّه ، فلم ذكره فى الفعليّه ولم يذكر «على» ؟

فالجواب : أنّ «خلا» وأخواتها التى ذكرها فى الفعليّه ليست «خلا» التى تقول فيها : خلوت ، وإنّما هى «خلا» الواقعه فى الاستثناء ، وتلك (٧) غير متصرّفه بمثابه «على» فى الأسماء ، وألفات الأفعال التى لا تصرّف لها يلجىء إلى تغييرها كألفات غير المتمكّن من الأسماء فهذا وجه ذكرها فى الفعليّه دون ذكر «على» .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- من أجل اسميه «على» انظر الجنى الدانى : ٤٧٠ - ٤٧٢

٤- أى : الزمخشرى .

٥- سقط من د : «قطعا» .

٦- سقط من ط : «لأنها» . خطأ .

٧- سقط من د : «وتلك» . خطأ .

[معانی مِن]

ثمّ قال : «و « من» معناها ابتداء الغايه » ، إلى آخره .

قال الشيخ : وتعرفها بأن يصحّ معها «إلى» للانتهاء لفظا أو تقديرا (۱) ، كقولك : سرت من البصره إلى بغداد ، وقد تأتى لغرض الابتداء دون أن يقصد إلى انتهاء مخصوص إذا كان المعنى لا يقتضى إلّا المبتدأ منه ، كقولك : أعوذ باللّه من الشيطان ، و «زيد أفضل من عمرو» وأشباه ذلك (۲) .

وتكون مبعّضه ، وتعرفها بأن يصحّ موضعها بعض ، كقولك : «أخذت من الدّراهم» ، وقد تكون مبيّنه ، وتعرفها بأن تكون كالصّفه لما قبلها ، كقوله تعالى : فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ / مِنَ الْأَوْثانِ (۳) ، أى الذى هو الوثن (۴) ، وقد قيل : إنّ المبعّضه (۵) ما يكون المذكور قبلها لفظا أو معنى بعضا ممّا بعدها ، والتّى للتّبيين عكس ذلك (۶) ، فعلى هذا إذا قلت : أخذت درهما من الدراهم فهى مبعّضه على التفسير الثانى مبيّنه على التفسير الأوّل .

«ومزيده» وتعرفها بأن تسقطها فيبقى الكلام على أصل معناه ، كقولك : «ما جاءنى من أحد» .

وقوله : «ولا تزاد عند سيبويه إلّا فى النفى» (۷) ليس بمستقيم لأنّها تزاد فى قولك : «هل جاءك من أحد» باتفّاق ، فلو قال : فى غير الواجب كان أسدّ .

«والأخفش يجوّز الزياده فى الواجب (۸) ، ويستشهد بقوله تعالى : يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ (۹)» .

۱- فى ط : «وتقديرا» . تحريف .

۲- انظر الكتاب : ۴ / ۲۲۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۳۳ .

۳- الحج : ۲۲ / ۳۰ ، وتتمه الآيه وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ .

۴- كذا قدر المرادى فى الجنى الدانى : ۳۱۰ .

۵- فى د . ط : «البعضيه» .

۶- انظر : شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۲۱ - ۳۲۲ .

۷- انظر الكتاب : ۴ / ۲۲۵ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۹۷ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۳۸ ، والجنى الدانى : ۳۱۷ .

۸- فى المفصل : ۲۸۳ : «الإيجاب» . وممن رأى زياده من فى الإيجاب الكسائى وابن جنى وابن مالك ، انظر معانى القرآن للأخفش : ۲۷۲ - ۲۷۳ وكتاب الشعر : ۲۲۵ ، والمسائل البصريات : ۲۴۷ ، والمحتسب : ۱ / ۱۶۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۳۸ - ۱۳۹ ، والجنى الدانى : ۳۱۸ .

۹- نوح : ۷۱ / ۴ ، والآيه : يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلى أَجَلٍ مُسَمًّى .

ووجه استدلاله (۱) أنّه قد جاء قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً (۲) ، وقد جاء «يغفر لكم من ذنوبكم» (۳) ، فإن لم تحمل على الزياده تناقض ، وليس بمستقيم ، لأنّه يثبت أصلا فى العربيّه بما ليس بثبت (۴) ، لكونه محتملا غير ما ذكره ، وذلك أنّ قوله تعالى : يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ إنّما ورد فى قوم نوح ، ويجوز أن يكون قوم نوح إنّما يغفر لهم البعض ، و «يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً» إنّما ورد فى هذه الأمّه ، فصحّ حمل تلك على التّبعيض وزال وهم التّناقض ، ثمّ ولو سلّم أنّ الآيتين لإحدى الأمّتين لجاز أن يكون «يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً» لبعضهم ، و يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ لبعضهم ، فيصحّ أن تحمل [«من»] (۵) على التّبعيض ، ويزول وهم التّناقض ، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال ، فإذن الوجه ما ذكره سيبويه ، ومن استقرى كلام العرب أدنى استقراء علم انتفاء صحّه «مات من رجل» و «ضرب من رجل» وشبهه .

فإن قيل : فقد ثبت قولهم : «قد كان من مطر» (۶) ، ومعناه : كان مطر فقد أجيب عن ذلك بأن قيل : هو على الحكايه ، كأنّ قائلا قال : هل كان من مطر ؟ فأجيب بقوله : قد كان من مطر ، وأسدّ من ذلك أنّه على معنى التبعيض كقولك : أخذت من الدّراهم ، كأنّك قلت : قد كان شيء من مطر ، ولا بعد فى مثل ذلك ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفه مقامه ، كقوله تعالى : وَمِنْ ثَمَراتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ (۷) .

[معانى إلى]

قال : «و « إلى» معارضه ل «من» دالّه على انتهاء الغايه » إلى آخره .

۱- فى د . ط : «استسهاده» .

۲- الزمر : ۳۹ / ۵۳ .

۳- سقط من د : «وقد جاء : يغفر لكم من ذنوبكم» . خطأ .

۴- فى د : «يثبت» ، وفى ط : «بمثبت» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۲۳ ، ومغنى اللبيب : ۳۶۰ ، والأشمونى : ۲ / ۲۱۲ .

۷- النحل : ۱۶ / ۶۷ ، وتتمه الآيه : سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً ، وجاء بعد الآيه فى د : «التقدير وإنّ لكم شيئا من الثمرات» .

والكلام [فيها] (۱) فى الانتهاء كالكلام فى «من» فى الابتداء . /

« وقد تكون (۲) بمعنى المصاحبه ، [كقوله (۳) تعالى : وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ (۴) .

أى مع أموالكم ، كقوله تعالى : مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللَّهِ (۵) ، أى مع اللّه] (۶) ، وقد جاءت «إلى» وما بعدها داخل فى الحكم فيما قبلها ، وجاءت وما بعدها غير داخل فى الحكم فيما قبلها (۷) ، فمنهم من حكم بالاشتراك ، ومنهم (۸) من حكم بظهور الدّخول ، ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدّخول ، وعليه النحويّون (۹) ، ووجوب دخول المرافق والكعبين فى الغسل ليس من ظاهر الآيه (۱۰) ، وإنّما حمل على ذلك من السّنه ، فلم يصر إليه إلّا بدليل .

[معانى حتى]

ثمّ قال : «وحتى فى معناها» يعنى فى الانتهاء ، «إلّا أنّها تفارقها فى أنّ مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشّىء أو ما يلاقى آخر جزء منه ، لأنّ الفعل المعدّى بها الغرض فيه أن ينقضى ما تعلّق به شيئا فشيئا حتّى يأتى عليه» .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى المفصل : ۲۸۴ : «وكونها» .

۳- فى المفصل : ۲۸۳ : «فى نحو قوله» .

۴- النساء : ۴ / ۲ ، وتتمه الآيه : إِنَّهُ كانَ حُوباً كَبِيراً .

۵- الصف : ۶۱ / ۱۴ ، والآيه ، يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصارَ اللَّهِ كَما قالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوارِيِّينَ مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللَّهِ قالَ الْحَوارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصارُ اللَّهِ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- سقط من د . ط : «فى الحكم فيما قبلها» .

۸- سقط من ط «من حكم بالاشتراك ومنهم من» . خطأ .

۹- انظر هذه المسأله فى مجالس ثعلب : ۲۲۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۱۴ - ۱۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۴۹ - ۴۵۰ ، والجنى الدانى : ۳۸۵ ، ومغنى اللبيب : ۵۸۸ .

۱۰- أى قوله تعالى : يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاهِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ [المائده : ۵ / ۶] .

قال (١) : لمّا كان وضعها لهذا الغرض وجب أن لا يكون بعدها إلّا ذلك . وإلّا انتفى الغرض المقصود ، وإذا كانت عاطفه فأمرها كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه ، كأنّ أصلها أن تكون جارّه ، وإنّما استعملت عاطفه لّما اشتركت مع الواو فى المعنى لثبوت الحكم فى الأمرين ، فاستعملت على خلاف أصلها فى أظهر معنييها لّما أشبهته وهو الواو ، فلذلك تقول : «أكلت السّمكه حتّى رأسها» خفضا ونصبا ، ولا تقول : «نمت البارحه حتّى الصّباح» بالنصب لما ذكرناه (٢) .

قوله : «ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها» .

بخلاف «إلى» على الأظهر عند النّحويّين (٣) .

قال : «ولا تدخل على المضمر (٤) ، فتقول : حتّاه كما تقول : إليه» .

لأنّهم لو قالوا : حتّاه لأثبتوا مع المضمر ألفا فيما غيّرت ألف أمثاله إلى الياء ، كقولك : عليه وإليه ولديه ، وذلك كلّ ألف آخر حرف أو اسم غير متمكّن اتّصل به مضمر ، ولو قلبوها ياء لغيّروا ألفا ، وتغييرها على خلاف قياس أصل كلامهم من غير حاجه لاستغنائهم عنها ب «إلى» ، وهذا ظاهر فى التّعليل فيمن قال : إنّ «إلى» ك «حتّى» ، ودون هذا القول فيمن (٥) قال بالاشتراك ، ودون القول بالاشتراك فيمن (٦) قال بمخالفتها (٧) فى الظّهور ، إلّا أنّه يصحّ استعمالها بمعناها على كلّ حال ، فاستغنى عنها لمّا أدّى أمرها إلى ما ذكرناه .

قوله : «وتكون عاطفه ومبتدأ ما بعدها الكلام (٨)» إلى آخره .

وسيأتى ذكر العاطفه فى حروف العطف / و «مبتدأ ما بعدها» .

يعنى واقعا بعدها الجمل المستقلّه ، وليس يعنى خصوصيّه المبتدأ .

١- فى د : «قوله» . تحريف .

٢- سقط من ط : «لما ذكرناه» .

٣- انظر ما سلف ق : ٢٢٧ ب .

٤- فى ط والمفصل : ٢٨٤ : «مضمر» .

٥- فى الأصل ط : «ودونه فيمن» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

٦- فى الأصل ط : «ودونه فيمن» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

٧- فى ط : «لمخالفتها» . تحريف .

٨- سقط من المفصل : ٢٨٤ : «الكلام» .

قال : «ویجوز فی مسأله السّمکه الوجوه الثلاثه» .

وخصّ مسأله السّمکه دون «البارحه» (۱) لما ذکرناه آنفا من أنّ العاطفه لا تکون إلّا مع آخر جزء لا مع ما یلاقیه ، فلذلک أضرب عنها ، ووجه وقوعها ابتدائیّه علی أن یکون الخبر محذوفا ، کأنّه قال : حتّی رأسها مأکول ، وقد أباه بعض البصریّین ، ولیس بالجیّد (۲) لقوّه الدّلاله علی خصوصیّه الخبر المحذوف کما فی سائر الأخبار المحذوفه ، فلا وجه لمنعه ، والأولی ما اختاره [المصنّف] (۳) .

[معانی فی]

ثمّ قال : «و « فی» معناها الظّرفیّه » .

قال الشیخ : ثمّ مثّل بظرفیّه محقّقه وظرفیّه مقدّره ، وهو قوله : «نظر فی الکتاب» و «سعی فی الحاجه» ، وقال : إنّها بمعنی «علی» فی قوله تعالی : وَلَأُصَلِّبَنَّکُمْ فِی جُذُوعِ النَّخْلِ (۴) ، وإنّما حکم بأنّها بمعنی «علی» لما فی الکلام من معنی الاستعلاء ، والموضع صالح لهما علی حسب ما یقصده المتکلّم من معنی الظّرفیّه والاستعلاء (۵) ، وکذلک ما کان مثله ، تقول : «جلس فی الأرض» ، و «جلس علی الأرض» ، ومنه قوله تعالی : حَتَّی إِذا کُنْتُمْ فِی الْفُلْکِ (۶) ، وقال تعالی : فَإِذَا اسْتَوَیْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَکَ عَلَی الْفُلْکِ (۷) ، وأمّا نحو «جلست فی الدّار» فهذا موضع «فی» دون «علی» ، والّذی یمیّز بین موقعیهما أنّ کلّ ما کان فیه من معنی الاحتواء أو ما نزّل منزلته فهو موضع «فی» ، وکلّ ما کان فیه (۸) معنی الاستعلاء دون الظّرفیّه (۹) فهو موضع «علی» ، وکلّ ما

۱- أی : «نمت البارحه حتی الصباح» .

۲- انظر معانی الحروف : ۱۱۹ ، والجنی الدانی : ۵۵۳ ، ومغنی اللبیب : ۱۳۸ .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- طه : ۲۰ / ۷۱ ، والآیه فَلَأُقَطِّعَنَّ أَیْدِیَکُمْ وَأَرْجُلَکُمْ مِنْ خِلافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّکُمْ فِی جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَیُّنا أَشَدُّ عَذاباً وَأَبْقی .

۵- ذهب الکوفیون والمبرد إلی أن «فی» فی الآیه بمعنی «علی» ، وقال البصریون : هی علی بابها ، انظر معانی القرآن للفراء : ۲ / ۱۸۶ ، والمقتضب : ۲ / ۳۱۹ ، ومعانی الحروف : ۹۶ ، والجنی الدانی : ۲۵۱ ، ومغنی اللبیب : ۱۸۳ .

۶- یونس : ۱۰ / ۲۲ ، وتتمه الآیه : وَجَرَیْنَ بِهِمْ بِرِیحٍ طَیِّبَهٍ وَفَرِحُوا بِها جاءَتْها رِیحٌ عاصِفٌ وَجاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ کُلِّ مَکانٍ .

۷- المؤمنون : ۲۳ / ۲۸ ، وتتمه الآیه : فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِی نَجَّانا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِینَ .

۸- فی د : «فی» .

۹- فی د : «ظرفیه» .

كان فيه معنى الاستقرار (١) ومعنى الاستعلاء (٢) فهو صالح لكلّ واحد منهما ، فلذلك حمل صاحب الكتاب (٣) قوله تعالى : فِي جُذُوعِ النَّخْلِ على بابها فى الظّرفيّه (٤) ، ولم يعتدّ بقول من قال : إنّها بمعنى «على» [يعنى جعل المجاز راجحا على الاشتراك] (٥) ، وقد تبيّن وجه القولين [جميعا] (٦) .

[معانى الباء]

ثمّ قال : «والباء معناها الإلصاق» إلى آخره .

قال الشيخ : هذا معناها العامّ ، وقد قيل : إنّها تكون على ما ذكر من الاستعانه والمصاحبه (٧) .

قال : «وتكون مزيده فى المنصوب كقوله تعالى : وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ (٨)» .

وهذا وإن كان كثيرا فليس بقياس ، / وإنّما القياس فى نحو (٩) قولك : «ما (١٠) زيد بقائم» وقوله تعالى : بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ (٦) (١١) أوردها على أنّها مزيده (١٢) ، ولا تكون مزيده إلّا على أن يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره ، وقد تقدّم فى المصادر من قوله : إنّ المفتون مصدر (١٣) ، وإذا

١- فى د : «استقرار» .

٢- فى د : «استعلاء» .

٣- أى الزمخشرى .

٤- فى د : «بالظرفيه» انظر الكشاف : ٢ / ٤٤١ .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- جعل سيبويه معنى الإلصاق هو الأصل فى معنى الباء ، ولم يذكر غيره ، انظر الكتاب : ٤ / ٢١٧ ، والجنى الدانى : ٣٦ ، ٤٦ ، ومغنى اللبيب : ١٠٦ .

٨- البقره : ٢ / ١٩٥ ، والآيه وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ ، انظر إعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٩٢ ، ومعانى الحروف : ٣٨ ، والجنى الدانى : ٥١ - ٥٢ .

٩- سقط من ط : «نحو» .

١٠- فى ط : «ليس» .

١١- القلم : ٦٨ / ٦ ، وقبل الآيه : فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (٥) ، القلم : ٦٨ / ٥

١٢- زياده الباء فى الآيه مذهب الأخفش وأبى عبيده ، انظر معانى القرآن للأخفش : ٧١٢ ، والمسائل المنثوره : ٢٣ ، والبصريات : ٥٤٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥ / ٦ - ٧ ، ومغنى اللبيب : ١١٦ .

١٣- انظر ما سلف ورقه : ١٦١ ب من الأصل .

كـان مصـدرا لم تكن الباء مزيـده ، وبيان ذلك أنّا إذا جعلناها زائـده وجعلنا المفتون مصـدرا صار التقـدير : أيّكم الفتنه ، وليس بسديـد ، فثبت أنّه لا يسـتقيم تقدير (١) البـاء زائـده مع كون المفتون مصـدرا ، وكـذلك لا يسـتقيم أن تكون الباء غير مزيـده ، والمفتون غير مصدر ، إذ يصير المعنى :

فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (٢)فى د : «قلت» .(٣) (٤) بأيّكم صاحب الفتنه ، والأولى جعلها غير زائـده ، والمفتون مصدر على ما تقدّم فى المصـادر ، فيكون المعنى : «فستبصـر ويبصـرون» بأيّكم الفتنه (٥) جوابـا لقـولهم : إنّه لمجنون ، أى : بـأيّكم الجنون ، ويضـعف جعلها غير زائـده على معنى فى (٦) ، والمفتون صـاحب الفتنه ، إذ يصـير المعنى : بأيّكم صاحب الفتنه ، والخطاب له ولهم (٥) ، ولا يستقيم أن يقال لجماعه واحده :

«بأيّكم زيد» ، فلا بدّ من التّعدّد فى الفرقتين .

فإن قيل (٦) : فهذا بعينه يقال إذا جعل المفتون بمعنى الفتنه أيضا .

فـالجواب : أنّه ليس مثله ، ألاـ ترى أنّه يصـحّ أن يقال للاثنين : بأيّهما الفتنه ، ولا يصـحّ أن يقال : بأيّهما صاحب الفتنه على بقاء الباء غير زائده ، وسـببه أنّ الفتنه معنى يصحّ قيامه بكلّ واحد منهما ، فصحّ الاسـتفهام عن محلّه بقولك : بأيّهما الفتنه ، وصاحب الفتنه ليس بمستقيم (٧) أن يجعل محلا لنفسه حتّى يقال : بأىّ الرّجلين صاحب الفتنه ، فظهر الفرق بين المسألتين ، وقوله (٨) :

. . .

سود المحاجر لا يقرأن بالسّور

١- فى ط : «بتقدير» .
٢- تكلم أبو على الفارسى على قوله تعالى : بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ
٣- ، وأورد ثلاثه أقوال ، انظر المسائل المنثوره : ١٢٣ .
٤- القلم : ٦٨ / ٥ .
٥- فى ط : «المفتون» . تحريف .
٦- انظر ما سلف ورقه : ١٦٢ أمن الأصل .
٧- فى د : «يستقيم» .
٨- صـدر البيت : «هنّ الحرائر لاـ ربّات أحمره» . ذكر البغـدادى فى الخزانه : ٣ / ٦٦٧ ، أن هـذا البيت وقع فى شـعرين أحدهما للراعى النميرى والثـانى للقتـال الكلابـى ، وهو فى ديوان الراعى : ٨٧ ، وديوان القتـال : ٥٣ ، وورد بلاـ نسـبه فى مجالس ثعلب : ٣٠١ ، وكتاب الشعر للفارسى : ٤٤٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٨٧ ، ومغنى اللبيب : ٢٧ ، ١١٥ .

الكلام فيه كالكلام فى قوله تعالى : وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكَمْ .

«وفى المرفوع فى قوله تعالى : كَفى بِاللَّهِ شَهِيداً (١)» .

وهذا نادر ، وهو فى «كفى» كثير (٢) ، وقد زيدت فى مفعول «كفى» كثيرا أيضا ، كقولك :

«كفى به فضلا علمه» ، ومنه (٣) :

وكفى بنا فضلا على من غيرنا

حبّ النّبىّ محمّد إيّانا

وقد جاءت الباء للتّعديه ، كقولك ، «قمت بزيد» ، وجاءت بمعنى «فى» كقولك (٤) : «ظننت بزيد» ، وقد قيل : إنّها فى قولهم : «بعت هذا بهذا» للمقابله (٥) ، [يعنى : قابلت هذا بذا] (٦) .

[معانى اللام]

قوله : «واللّام للاختصاص» إلى آخره / .

قال الشيخ : لتؤذن بأن بين (٧) الأوّل والثانى نسبه باعتبار ما دلّ عليه متعلّقه .

قال : «وقد تكون زائده» (٨) فى مثل قوله تعالى : رَدِفَ لَكُمْ (٩) ، وهو قليل ، وقد تكون

١- النساء : ۴ / ٧٩ ، ١۶۶ ، الرعد : ١٣ / ۴٣ .

٢- فى ط : «وهو فى كتاب اللّه كثير» ، تحريف ، قال الرمانى : «تدخل على الفاعل كقوله تعالى : كَفى بِاللَّهِ شَهِيداً . وقد دخلت على الفاعل فى غير هذا الموضع وهو شاذ» ، معانى الحروف : ٣٧ ، وانظر الجنى الدانى : ۴٩ .

٣- نسب البيت فى الكتاب : ٢ / ١٠٥ إلى الأنصارى ، ونسبه ابن الشجرى فى أماليه : ٢ / ١۶٩ إلى كعب بن مالك الأنصارى ، ونسبه أيضا فى أماليه : ٢ / ٣١١ إلى حسّان ، وحكى العينى والبغدادى الاختلاف فى نسبته إلى حسّان بن ثابت وكعب بن مالك الأنصارى وبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، انظر المقاصد : ١ / ۴٨۶ ، والخزانه : ٢ / ۵۴۵ - ۵۴۶ ، ولم أجده فى ديوان حسّان بن ثابت ، وهو فى ديوان كعب بن مالك : ٢٨٩ ، وورد بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ٢٧٣ ، والجنى الدانى : ۵٢ ، واختلف فى زياده الباء فى البيت وانظر الجنى الدانى : ۵٢ - ۵٣ .

۴- فى د : «فى قولك» .

۵- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١۵١ ، والجنى الدانى : ۴١ ، ومغنى اللبيب : ١١٠ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- سقط من ط : «بين» . خطأ .

٨- فى المفصل : ٢٨٦ : «وقد تقع مزيده» .

٩- النمل : ٢٧ / ٧٢ ، والآيه : قُلْ عَسى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ (٧٢) ، وانظر المقتضب : ٢ / ٣٧ ، والبحر المحيط : ٧ / ٩٥ ، والجنى الدانى : ١٠٧ ، ومغنى اللبيب : ٢٣٧ .

بمعنى الواو فى القسم للتّعجّب ، كقوله (۱) :

للّه يبقى على الأيّام ذو حيد

بمشمخرّ به الظّيّان والآس

[معنى ربّ وخصائصها]

قال : «و « ربّ» للتقليل ، ومن خصائصها أن لا تدخل إلّا على نكره ظاهره أو مضمره » .

قال الشيخ : لأنّ وضعها لتقليل نوع من جنس (۲) ، فوجب وقوع النكره دون المعرفه لحصول معنى الجنس بها دون التعريف (۳) ، فلو عرّفت لوقع التّعريف زياده (۴) ضائعه ، كما فى قولك : كلّ رجل ، ووجب وصفها لتحصل الإفاده بالنّوع ، لأنّ الصّفه تخصّص الجنس المذكور أوّلا فيصير بها نوعا .

«والمضمره حقّها أن تفسّر بمنصوب ، كقولك : « ربّه رجلا» .

وهذا الضمير عند البصريّين مجهول يرمى به من غير قصد إلى ظاهر يقصد قصده ، ثمّ يميّز لإبهامه ، كما فى قولك : «نعم رجلا زيد» ، ولذلك لا يكون عندهم إلّا مفردا مذكّرا ، وإن ثنّى مميّزه أو جمع ، وعند الكوفيّين ضمير راجع إلى مذكور ، كأنّ قائلا قال : هل من رجل كريم فقيل له (۵) : ربّه رجلا ، ولذلك يثنّى ويجمع ويذكّر ويؤنّث على حسب مميّزه ، فيقال : ربّهما رجلين وربّهم رجالا (۶) ، وكلا القولين مشكل .

۱- اختلف فى نسبه البيت ، فقد نسب فى الكتاب : ۳ / ۴۹۷ إلى أميّه بن أبى عائذ وأنشده السكرى فى شرح أشعار الهذليين : ۲۲۷ وقال : «وقال أبو ذؤيب أيضا ، قال أبو نصر : وإنّما هى لمالك بن خالد الخناعى» ، وحكى ابن يعيش والبغدادى الاختلاف فى نسبته إلى أميه بن أبى عائذ وأبى ذؤيب ومالك بن خالد الخناعى والفضل بن العبّاس الليثى ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۹۹ ، والخزانه : ۲ / ۳۶۱ ، ۴ / ۲۳۱ ، وجاء البيت بلا نسبه فى المقتضب : ۲ / ۳۲۴ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۶۹ ، والأشباه والنظائر : ۳ / ۳۴۵ ، والحيد : جمع حيد وهو كل نتوء فى القرن والجبل ، والمشمخر : الجبل الطويل العالى ، والظيان : ياسمين البر ، والآس : الريحان .

۲- الراجح أن رب حرف تقليل ، وصحّح ابن مالك أنها للتكثير ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۵۶ ، ۲ / ۱۶۱ ، والمقتضب : ۴ / ۱۳۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۷۶ ، والجنى الدانى : ۴۳۹ - ۴۴۵ .

۳- فى د : «تعريف» .

۴- فى د : «زائده» .

۵- سقط من د : «له» .

۶- انظر فى هذه المسأله : شرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۸۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۱۵ ، والجنى الدانى : ۴۴۹ .

أمّا قول البصريّين فيلزمهم جواز : «ربّ رجل» كما جاز «ربّه رجلا» إذ لا فرق بينهما على ما تقرّر ، وأمّا قول الكوفيّين فيلزمهم أن يجيزوا ربّه وربّهما وحدها ، ولا حاجه إلى هذا التمييز ، فإنّه مضمر (١) لمتقدّم الذّكر ، ويلزمهم أيضا جواز «ربّ الرّجل» من طريق الأولى لأنّ المضمر أعرف ، فإذا جاز هذا (٢) معه جاز مع المعرّف بالألف واللّام (٣) ، والأولى ما قاله البصريّون ، ويجاب عن ذلك الإشكال بأنّه (٤) وإن كان مضمرا يرمى به من غير قصد فلا بدّ من أن يتقدّم ما يرشد إلى المفسّر له ، ألا ترى أنّك لو قلت : «جاءنى زيد» فقيل : «نعم رجلا» كان كلاما مستقيما ، وإن حكم بأنّ الضّمير الذى فى «نعم» غير مقصود [به] (٥) قصد زيد ، بل مبهم (٦) من غير قصد إلى مذكور ، ومع ذلك (٧) فقد أرشد / المذكور (٨) المتقدّم (٩) إلى حذف المخصوص الذى هو تفسير له فى المعنى ، وكذلك إذا قلت : «ربّه رجلا» كان الضمير فيه كالضّمير فى «نعم» بعد تقدّم الذّكر ، وكان المذكور المتقدّم يرشد إلى تخصيص فى المعنى كما أرشد إلى المخصوص (١٠) بالمدح فى قولك : «نعم رجلا» ، وتقريره (١١) أن يقول قائل : «هل من رجل كريم» فيقال : «ربّه رجلا» ، فالمراد برجل ههنا «رجلا كريما» ، وأرشد إليه ما تقدّم ذكره ، ولا يلزم من إرشاده إلى مثل ذلك أن يكون الضمير فى «ربّه» له على ما تقرّر فى «نعم رجلا» بعد تقدّم ذكر زيد .

«ومنها» يعنى : ومن خصائصها «أنّ الفعل الذى تسلّطه (١٢) على الاسم يجب تأخّره عنها وأنّه يجيء محذوفا فى الأكثر» إلى آخره .

١- فى ط : «مفسر» . تحريف .

٢- سقط من د : «هذا» .

٣- سقط من د : «واللام» .

۴- فى الأصل . ط : «بأنها» . تحريف . وما أثبت عن د .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- سقط من ط : «مبهم» . خطأ .

٧- فى ط : «هذا» .

٨- فى د : «الذكر» .

٩- سقط من ط : «المتقدم» .

١٠- فى الأصل . ط : «مخصوص» . وما أثبت عن د .

١١- فى ط : «وتقديره» .

١٢- فى د : «يسلط» . وهو مخالف للمفصل : ٢٨۶ .

أمّا وجوب تأخّره فلأنّها لإنشاء التقليل ، وكلّ ما وضع للإنشاء فموضعه صدر الكلام ، فلذلك وجب لها صدر الكلام ، فوجب تأخّر (۱) الفعل ، وأمّا حذفه فلأنّ المعنى فيه معلوم ، وما كان هذا وضعه من الأفعال فى مواضع معلومه كان محذوفا كما فى قولك : «زيد فى الدّار» ، وقيل (۲) : إنّما حذف متعلّقها لأنّها لا تقع إلّا جوابا (۳) ، فكان متعلّقها معلوما فاستغنى عنه بقرينه ما تقدّم كما استغنى عن متعلّق بسم اللّه بقرائن الحال ، ولعلّ المصنّف أشار إلى ذلك بقوله : «كما حذف مع الباء فى بسم اللّه» ، ولذلك لّما قدّره ملفوظا به قدّره ب «لقيت» ، فدلّ ذلك على أنّ غرضه تشبيهه ببسم اللّه ، قال الأعشى (۴) :

ربّ رفد هرقته ذلك اليو

م وأسرى من معشر أقيال

فحكم على أنّ «هرقته» ليس بمتعلّق لربّ لبقاء المجرور بغير صفه ، وهو غير مستقيم ، فوجب جعله صفه ، وإذا وجب جعله صفه لم يبق المتعلّق إلّا محذوفا .

قوله : «ومنها أنّ فعلها يجب أن يكون ماضيا» ، وإنّما كان كذلك لأنّها لتقليل ما ثبت ، فلذلك لم يستقم أن يكون (۵) الفعل إلّا ماضيا ، ولا يرد على ذلك مثل قولهم : «ربّ رجل يسافر غدا» ، فإنّ ذلك ليس هو الفعل المتعلّق ، وكذلك قوله تعالى : رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا (۶) ، فإنّه ليس الفعل المتعلّق (۷) .

قوله : «ولا يجوز سألقى أو لألقينّ» .

أمّا «لألقينّ» فظاهر لتعذّر كونها صفه ، وأمّا «سألقى» فلا بعد فيه ، ويكون صفه ، وإنّما

۱- فى ط : «فموضعه صدر الكلام أما وجوب تأخر . . .» . خطأ .

۲- فى د : «وقد قيل» .

۳- ممن قال بهذا ابن يعيش فى شرحه للمفصل : ۸ / ۲۹ ، وانظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۴۵۹ - ۴۶۰ ، والجنى الدانى : ۴۵۳ - ۴۵۴ .

۴- البيت فى ديوانه : ۱۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۲۹ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۵۱ ، والخزانه : ۴ / ۱۷۶ . والرّفد بفتح الراء : القدح الضخم ، وأسرى جمع أسير ، والمعشر : الجماعه ، وأقيال : جمع قيل بفتح القاف مخفف كسيد وهو الملك ، الخزانه : ۴ / ۱۷۷ .

۵- سقط من ط : «أن يكون» .

۶- الحجر : ۱۵ / ۲ ، وتتمه الآيه : لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ .

۷- انظر تخريج مجىء المضارع فى الآيه بعد «ربّما» فى أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۴۴ .

الذى منعه هو أن تجعله أن يكون متعلّقا .

قوله : «وتكفّ ب « ما» فتدخل حينئذ على الاسم والفعل » / .

يعنى فتكون داخله على الجمل خاصّه ، لأنّهم لّما قصدوا إلى تقليل النّسب المفهومه من الجمل أتوا بصوره الجمله مفيده معناها وأدخلوا «ربّ» مكفوفه بما إيذانا بذلك ، فإذا قلت : «ربّما قام زيد» فإنّما قلّلت النّسبه المفهومه من قولك : «قام زيد» ، واستشهد بقول أبى دواد (۱) :

ربّما الجامل المؤبّل فيهم

وعناجيج بينهنّ المهار

ومعنى البيت يقول : إنّ هؤلاء ذوو إبل كثيره ، وخيل متوالده وليسوا فقراء وليست «ربّ» فى هذا الموضع وما أشبهه من قوله تعالى : رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا (۲) ، ومن قوله (۳) :

ربّ رفد هرقته . . .

. . .

لتحقيق التّقليل ، ولكنّها لتحقيق الشّىء خاصّه ، كأنّهم نقلوها من معنى التقليل إلى التحقيق كما نقلوا «قد» (۴) إذا دخلت على المضارع من معنى التقليل إلى التحقيق دونه ، كقوله تعالى : قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ (۵) [وقوله : قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ (۶)] (۷) ، فهذا كذلك .

«وفيها لغات» ، وليس فيه شىء .

۱- البيت فى ديوانه : ۳۱۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۴۳ ، والجنى الدانى : ۴۵۵ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۳۲۸ ، والخزانه : ۴ / ۱۸۸ الجامل : الجماعه من الإبل لا واحد لها من لفظها ، وإبل مؤبّله إذا كانت للقنيه ، والعناجيج : الخيل الطّوال الأعناق واحدها عنجوج ، والمهار بكسر الميم فى الجمع وضمّها فى المفرد وهو ولد الفرس ، الخزانه : ۴ / ۱۹۰ .

۲- الحجر : ۱۵ / ۲ .

۳- سلف البيت ص : ۱۴۵ .

۴- سقط من ط : «قد» . خطأ .

۵- النور : ۲۴ / ۶۴ ، والآيه : أَلا إِنَّ لِلَّهِ ما فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ .

۶- الأحزاب : ۳۳ / ۱۸ ، وتتمه الآيه : هَلُمَّ إِلَيْنا وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

قال : «و « واو» القسم أبدلت (١) عن الباء الإلصاقيّه » .

قال الشيخ : شرط إبدالها حذف الفعل ، ولذلك قيل : هى عوض من الفعل ، بخلاف الباء ، فإنّ الفعل محذوف معها حذفا من غير عوض ، ومن ثمّ جاز «أقسمت باللّه» ، ولم يجز : «أقسمت واللّه» (٢) ، ومن ثمّ أجاب من منع العطف على عاملين [مختلفين] (٣) فى قوله تعالى : وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى (١) وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى (٢) (۴) لّما اعترض عليه بأنّه قد عطف بالواو التى هى فى قوله تعالى :

وَالنَّهارِ - وهى (۵) واو العطف على عاملين [مختلفين] (۶) أحدهما (٧) الفعل المحذوف (٨) ، والآخر الواو التى هى حرف جرّ خافضه اللّيل بأنّ هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهى حرف جرّ ، فصارت عامله للعملين جميعا ، فأجريت مجرى عامل واحد عمل عملين (٩) ، وذلك جائز بالاتّفاق ، كقولك : «ضرب زيد عمرا وخالد بكرا» ، وهذا وإن كان ظاهره حسنا فإنّه منقوض (١٠) بمثل قوله تعالى : وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ (١٨) (١١) ، فإنّه قد عطف على عاملين (١٢) [مختلفين] (١٣) من غير أن يكون أحدهما عوضا عن العامل الآخر ، وهو قوله : فَلا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ (١۶) (١۴) ،

١- فى المفصل : ٢٨٧ : «مبدله» .

٢- لا يظهر فعل القسم مع الواو ، وأجازه ابن كيسان ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٩٩ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٣۴ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ۴٧٧ ، والهمع : ٢ / ٣٩ .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- الليل : ٩٢ / ١ - ٢ .

۵- سقط من د : «وهى» . خطأ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- فى د : «أحد» . تحريف .

٨- أى : أقسم .

٩- انظر المقتضب : ٢ / ٣٣۶ - ٣٣٧ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٣٧ .

١٠- فى ط : «وإن كان ظاهرا حسنا لو لم يكن منقوضا» . تحريف .

١١- الانشقاق : ٨۴ / ١٨ .

١٢- سقط من ط : «عاملين» . خطأ .

١٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١۴- الانشقاق : ٨۴ / ١۶ .

وكذلك وَاللَّيْلِ إِذا عَسْعَسَ (١٧) وَالصُّبْحِ إِذا تَنَفَّسَ (١٨) (١) .

«ثمّ التّاء مبدله عن الواو فى « تاللّه» خاصّه » .

وهى عوض مثل الواو ، وإنّما حكم / بأنّ الباء أصل لأنّها هى الثابته للإلصاق فى غير هذا الباب ، ولم توجد التّاء والواو إلّا فى هذا الباب ، ولأنّها هى المصرّح بها مع الفعل ، ولأنّها أعمّ ، ولّما كثر تصرّفهم فى القسم وخفّفوا بحذف الفعل قصدوا إلى أن وضعوا حرفا يشعر به وبحرف الجرّ جميعا ، وهو الواو ، وخصّوه بالمظهر لأنّ القسم بالمضمر قليل ، وعلّه ذلك الكثره ، فخصّوه بما كثر فيه ، وهو المظهر ، ثمّ لّما كثر القسم باللّه خاصّه قصدوا إلى تخفيف أكثر من ذلك فعوّضوا عن الواو التى هى حرف علّه حرفا صحيحا وهو التاء ، وما رواه الأخفش من قولهم : «تربّ الكعبه» شاذّ (٢) .

قوله : «وقولهم : م (٣) اللّه قيل : أصله من» .

قال الشيخ : اختلف الناس فقال بعضهم : هى «من» من قولهم : «من ربّى لأفعلنّ كذا» (٤) ، فحذفت النون تخفيفا ، لأنّه محلّ تخفيف ، وخصّ الحذف عند دخولها على اللّه ملتزما لما فيه من الاستثقال لو بقّيت من التحريك (٥) لالتقاء السّاكنين ، وإنّما جاز ضمّها لأنّها منقوله عن «من» فى قولهم : «من ربّى» ، وتلك يجوز ضمّ ميمها (٦) ، وإنّما جاز ضمّ ميمها إيذانا بأنّها القسميّه لا التى للتّبيين وغيرها ، ولم يأت (٧) الفتح لأنّه يوهم بالاستفهاميّه والشّرطيّه .

ومنهم من قال : أصله أيمن فحذفت ياؤها ونونها تخفيفا (٨) ، فبقى م اللّه ، ثمّ أجازوا الكسر

١- التكوير : ٨١ / ١٧ - ١٨ .

٢- انظر ما رواه الأخفش فى شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٤٠ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٣٤ ، والجنى الدانى : ٥٧

٣- الميم مثلثه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٠١ ، وحكى أبو حيان عن الكسائى والأخفش «م اللّه بميم مضمومه وم اللّه بميم مكسوره» ، انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٨١ ، والهمع : ٢ / ٤٠ .

٤- ذهب إلى هذا الزمخشرى ، ودفعه ابن مالك فى شرح التسهيل : ٣ / ٢٠٣ ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٣٤ .

٥- فى ط : «من لزم التحريك» .

٦- فى د . ط : «ضمها» ، مكان «ضم ميمها» .

٧- فى د : «يجئ» .

٨- ذهب سيبويه إلى أصل «م اللّه» «أيم اللّه» ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٢٩ ، والمسائل البصريات : ٨٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٨١ .

لأنّه أخفّ ، واستدلّ على ذلك بجواز الضّمّ (۱) .

ومنهم من قال : هو حرف برأسه مبدل من الواو فى قولك : واللّه ، إلّا أنّه خصّ باسم اللّه كما خصّ التاء بذلك (۲) ، وكلّ ذلك محتمل ، إلّا أنّه يلزم من قال : إنّها حرف برأسه أنّ يعدّها فى حروف الجرّ كما عدّ الواو والتاء ، فيقول : وتاء القسم وميمه (۳) .

[معنى على ومجيئها اسما]

قال : «و « على» للاستعلاء » .

ومثّل بالاستعلاء المعنوىّ فى قوله (۴) : «عليه دين» ، وبالحسّىّ فى قوله تعالى : فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ (۵) ، وهو اسم بمعنى «فوق» فى مثل قوله : «أخذت من على زيد» (۶) ، أى من فوقه ، والدليل على أنّه اسم دخول حرف الجرّ عليه ، فإذا لم يدخل عليه حرف الجرّ فهو حرف لا غير ، ويجب أن يكون مبنيّا أيضا فى حال الاسميّه لحصول ما يقتضى البناء ، وهو مشابهته للحرف فى لفظه / وأصل معناه ، والدّليل على صحّه ذلك العلم ببناء «عن» إذا وقعت اسما ، فلو كانت «على» معربه لوجب أن تكون «عن» معربه عند وقوعها اسما ، وأيضا فلو كانت معربه فى الاسميّه لوجب أن تبقى ألفها فى قولك : «من عليه» ، فتقول : «من علاه» ، كما تقول :

«من رحاه» ، وإنّما يقلبون الألف ياء فى الآخر مع المضمر فيما (۷) ثبت أنّه غير متمكّن ، كقولك :

لديه وعليه وإليه ، وأمّا المتمكّن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء فى مثل قولك : من رحاه ومن عصاه .

[معانى عن ومجيئها اسما]

قال : «و « عن» للبعد والمجاوزه » ، إلى آخره .

قال : وهى توصل معنى الفعل إلى الاسم على طريق مجاوزه ، وأورد «جلست عن يمينه» كالاعتراض ، وأجاب بتقدير المجاوزه بقوله : متراخيا عن بدنه ، كأنّه تجاوز موضعه إلى الموضع

۱- بعدها فى د : «برأسه» .

۲- دفع ابن مالك هذا القول ، انظر شرحه للتسهيل : ۳ / ۲۰۳ ، وحكاه أبو حيان دون نسبه ، انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۴۸۱ .

۳- انظر هذه الأقوال فى شرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۳۵ - ۳۶ ، والجنى الدانى : ۱۳۹ .

۴- فى د : «قولهم» . والضمير عائد على الزمخشرى .

۵- المؤمنون : ۲۳ / ۲۸ ، وتتمه الآيه فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى نَجَّانا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ .

٦- لم يمثل الزمخشرى بهذا ، انظر المفصل : ٢٨٧ - ٢٨٨ .

٧- فى د : «فما» تحريف .

الـذى بحيال يمينه ، وقـد تكون اسـما بمعنى جانب ، كقولهم : «جلست من عن يمينه» ، والكلام فى اسـميتها وبنائها كالكلام فى «على» .

[معنى الكاف واسميتها]

قال : «والكاف للتّشبيه» .

فهى (١) توصل معنى الفعل إلى الاسم على سبيل التّشبيه ، كقولك : «الّذى كزيد أخوك» ، فالكاف أوصلت معنى استقرار هذا المبهم إلى زيـد على سبيل التّشبيه ، ومثّل بما يتعيّن أن تكون فيه حرفا وبما يتعيّن أن تكون فيه اسـما بقوله : «الـذى كزيد» تتعيّن فيه الحرفيّه ، لأنّه وقع صله ، ولا يقع الاسم المفرد صله ، وقوله (٢) :

يضحكن عن كالبرد المنهمّ

تتعيّن الاسميّه لدخول حرف الجرّ عليه .

قوله : «ولا تدخل على الضّمير» .

لأنّهم كرهـوا دخولهـا على الضّـمير ، فيـؤدّى إلى مثـل قولهم : كـك ، ولاـ يخفى تهجينه ، فرفضوا دخوله (٣) على المضمرات بأسـرها لأنّه باب واحد أدّى إلى ما يسـتهجن مع الاسـتغناء عنه بمثل ، فاسـتعملوا مثل مع المضـمر والمظهر جميعا ، ولم يستعملوا الكاف إلّا مع المظهر إلّا ما شذّ من نحو ما روى (٤) :

وأمّ أو عال كها أو أقربا

١- فى د : «هى» .

٢- هو العجاج ، والبيت فى ملحق ديوانه : ٢ / ٣٢٨ ، وهو بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٤ ، والأشمونى : ٢ / ٢٢٥ . والمنهمّ : الذائب ، أى : يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب .

٣- فى ط : «دخولها» .

٤- الرجز للعجاج ، وهو فى ملحقات ديوانه ، ٧٤ [تحقيق د . عزه حسن - بيروت ١٩٧١] والكتاب : ٢ / ٣٨٤ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٢٥٣ ، والخزانه : ٤ / ٢٧٧ ، وشواهد الشافيه : ٣٤٥ وأمّ أوعال : هضبه فى ديار بنى تميم ، وقبل البيت . «خلّى الذّنابات شمالا كثبا» ، والـذّنابات جمع ذنابه بالكسـر ، وهو آخر الوادى ، والكثب : القريب ، والرجز فى وصف حمار الوحش أراد أن يرد الماء مع أتنه فرأى الصيّاد .

[وقوله (۱) :

فإن يک من جنّ لأبرح طارقا

وإن يک إنسا ما کها الإنس تفعل] (۲)

[مذ ومنذ لابتداء الغايه فى الزمان]

قال : «ومذ ومنذ لابتداء الغايه فى الزّمان» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لا خلاف أنّ مذ ومنذ مختصّ (۳) ، بالزّمان ، وإنّما الخلاف فى «من» هل هى لغير الزّمان أو عامّه فى الزّمان وغيره ، فالبصريّون يخصّونها بغير الزّمان ، والكوفيّون يعمّمونها (۴) ، ويستدلّون بقوله تعالى : مِنْ أَوَّلِ / يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ (۵) ، وبقول الشاعر (۶) :

. . .

أقوين من حجج . . .

وإذا كانت حرفا كان معناها الابتداء فى الماضى والظّرفيّه فى الحاضر ، فمثال الماضى قولک :

«ما رأيته مذ يوم الجمعه» ، يعنى أنّ ابتداء انتفاء الرّؤيه (۷) ومبتدأه ذلک اليوم ، ومثال الحاضر قولک :

«ما رأيته (۸) مذ شهرنا» ، تعنى أن انتفاء الرؤيه فى الشهر جميعه (۹) ، وقد تقدّم ذكر كونهما اسمين .

۱- هو الشنفرى ، والبيت فى أعجب العجب فى شرح لاميه العرب : ۱۴۸ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۲۶۹ ، والخزانه : ۴ / ۵۴۱ ، وقوله : لأبرح جواب قسم مقدر ، واللام الموطئه محذوفه أى : واللّه فلئن يک من جنّ لأبرح . الخزانه : ۴ / ۵۴۱ .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى د : «تخص» ، وفى ط : «تختص» .

۴- انظر الكتاب : ۴ / ۲۲۶ ، والمقتضب : ۳ / ۳۰ - ۳۱ ، والإنصاف : ۳۷۰ - ۳۷۶ .

۵- التوبه : ۹ / ۱۰۸ ، والآيه لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ .

۶- البيت بتمامه : «لمن الدّيار بقنّه الحجر أقوين من حجج ومن دهر» . وقائله زهير بن أبى سلمى ، وهو فى شعره : ۱۱۴ ، والإنصاف : ۳۷۰ - ۳۷۱ ، والمقاصد للعينى : ۳ / ۳۱۲ ، والخزانه : ۴ / ۱۲۶ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۱۱ ، ومغنى اللبيب : ۳۷۳ ، والقنّه : أعلى الجبل ، والحجر بكسر الحاء : منازل ثمود ، الخزانه : ۴ / ۱۲۷ .

۷- سقط من د : «الرؤيه» . خطأ .

٨- فى د : «رأيت» .

٩- هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون وابن مالك إلى أن الاسم بعد مذ ومنذ يرتفع بتقدير فعل محذوف ، انظر المقتضب : ٣ / ٣٠ - ٣١ ، والإنصاف : ٣٨٢ - ٣٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ ، والجنى الدانى : ٥٠١ - ٥٠٣ .

[حاشا معناها التنزيه]

قال : «وحاشا معناها التّنزيه» .

قال الشيخ : واستعملت للاستثناء فيما ينزّه عن المستثنى منه ، كقولك : «ضربت القوم حاشا زيد» ، ولذلك لا يحسن «صلّى النّاس حاشا زيد» لفوات معنى التّنزيه فيه ، وقد جاء النصب بها على أن تكون فعلا استعمل فى الاستثناء كما استعمل «خلا» و «عدا» و «ليس» و «لا يكون» ، كأنّه منقول من حاشى يحاشى أى : جانب ، كأنّه قال : جانب بعضهم زيدا .

وأمّا قوله : حاشَ لِلَّهِ (١) ، إلى آخره . فقد فسّره (٢) بمصدر ، والأولى أن يقال : إنّه اسم من أسماء الأفعال ، كأنّه بمعنى برئ اللّه من السّوء ، ودخول اللّام فى فاعله كدخول اللّام فى فاعل «هيهات» كقوله تعالى : هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ (٣٦) (٣) ، ولعلّه لم يقصد إلّا اسم الفعل وفسّره بالمصدر لكونه اسما ، فقصد إلى تفسيره باسم ، ولذلك نصب «براءه» (٤) ، ولا ينصب إلّا بفعل مقدّر ، فكأنّ المعنى برئ اللّه من السّوء ، فصار حاصله التفسير بالفعل ، وإذا فسّر بالفعل فهو اسم فعل .

قال : «وكى فى قولهم : كيمه من حروف الجرّ بمعنى لمه» .

ولم يذكرها فى الحروف المتقدّمه ، وكان الأولى ذكرها ثمّه ، لأنّه إنّما فصّل ما أجمله أوّل الباب ، ولذلك ذكرها ذكر حاصر لها ، فقسمها وذكر أعداد كلّ قسم منها ، وإنّما أهمل ذكرها لقلّه استعمالها أو لوقوع الخلاف فيها ، فإنّ الكوفيّين يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى السّببيّه ويتأوّلون قولهم : كيمه بمعنى «كى تفعل ما ذا» (٥) ، والذى يدلّ على (٦) أنّه إنّما تركها لذلك أنّه ذكر هذا التأويل عنهم فى فصل سيأتى فى هذا القسم ، قال : «وما أرى هذا القول بعيدا من الصّواب» (٧) ،

١- يوسف : ١٢ / ٣١ ، والآيه فَلَمّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشَراً إِنْ هذا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ .

٢- فى الأصل . ط : «ففسره» . وما أثبت عن د .

٣- المؤمنون : ٢٣ / ٣٦ .

٤- هو من قول الزمخشرى : «وقوله تعالى : حاشَ لِلَّهِ بمعنى براءه للّه من السوء» المفصل : ٢٩٠ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٨ .

٥- ذهب الكوفيون إلى أن «كى» لا تكون إلّا حرف نصب ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أنّ تكون حرف جر ، انظر الإنصاف : ٥٧٠ - ٥٧٤ ، وانظر ما سلف ورقه : ١٨٦ أمن الأصل .

٦- فى د : «عليه» . تحريف .

٧- المفصل : ٣٢٤ .

فتصويبه إيّاه هو الذى حسّن عنده إسقاطه ، وكونه عند البصريّين حرف جرّ حسّن عنده ذكره فى التفصيل (١) / .

[حذف حروف الجر على ضربين]

قال : «وتحذف حروف الجرّ» ، إلى آخره .

قال الشيخ : حذف حروف الجرّ يجىء تاره سماعا فى موضع وقياسا فى موضع ، فالسّماعىّ طريقه النّقل بمواضعه كقولك : استغفرت اللّه الذّنب ، [أى : من الذنب] (٢) ، وأمرت زيدا الخير ، [أى : بالخير] (٣) ، وقولهم : «اللّه لأفعلنّ [كذا» أى : باللّه] (٤) ، وإذا حذفت حرف (٥) الجرّ وجب النّصب لأنّه مفعول فلا وجه إلّا النّصب (٦) .

والقياسىّ حذف حروف الجرّ مع أن وأنّ على اختلاف ألفاظها ، تقول : «عجبت أنّك قائم» و «جئت أنّك أكرمتنى» ، أى : من أنّك ولأنّك ، وإذا حذفت حروف الجرّ عن «أن» و «أنّ» فالصحيح أنّها فى موضع نصب إجراء لها مجرى ما حذف منه أولا (٧) حرف الجرّ فيما تقدّم على الوجه المذكور ، وقد زعم الخليل أنّها فى موضع خفض (٨) ، وهذا يدلّ على أنّه قدّرها مضمره مثلها فى قولهم : «اللّه لأفعلنّ كذا» بالخفض ، فيبقى النّظر فى الأولوّيه (٩) ألحذف هو أم الإضمار ، والأولى الحذف ، لأنّه الكثير الشّائع ، والإضمار نادر قليل ، فكان حمل هذا الملبس على ما هو

١- فى ط : «الفصل» ، تحريف .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- فى د : «حروف» .

٦- انظر الكتاب : ٣ / ٤٩٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٢١ ، وحكى الأخفش أن من العرب من جرّ المقسم به دون جارّ ولا عوض ، انظر معانى القرآن له : ٤٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٩٩ ، وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك إلّا بعوض ، انظر الإنصاف : ٣٩٣ - ٣٩٩ ، وانظر ما سيأتى ق : ٢٨٤ أمن الأصل .

٧- سقط من د : «أولا» .

٨- وهو مذهب الكسائى أيضا ، انظر الكتاب : ٣ / ١٢٦ - ١٢٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٥٠ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٥١ - ٥٢ .

٩- فى د : «بالأولويه» .

كثير فى كلامهم أولى من حمله على النّادر ، ولذلك قال (١) : «وتضمر قليلا» ، وذلك هو إضمار «ربّ» فى مثل قولهم (٢) :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق

أى : وربّ قاتم الأعماق ، على أنّه قد اختلف هل الخافض ربّ مضمره (٣) أو الواو النائبه عنها كنيابه الواو عن الباء فى قولك : واللّه (٤) ، وقوّى ذلك بأنّها يؤتى بها أوّل الكلام ، ولو كانت «ربّ» مضمره بعدها لكانت عاطفه ، ولو كانت عاطفه لاستدعت معطوفا عليه ، ووقوعها فى أوّل الكلام يدفع كونها عاطفه ، فثبت أنّها بمعنى ربّ ، وهذا هو الذى (٥) أشار إليه المصنّف فى قوله :

«وواو ربّ» (٦) ، ما أدرى إن ذكر المصنّف هذا (٧) ولم يرد ههنا بإضمار «ربّ» إضمارها بعد الواو لما (٨) ثبت من أنّ مذهبه أنّ الواو هى الخافضه لعدّه إيّاها فى حروف الخفض ، وإنّما أراد إضمارها فى مثل قولهم (٩) :

١- أى : الزمخشرى .

٢- الرجز لرؤبه ، وهو فى ديوانه : ١٠٤ ، والمصنف : ٢ / ٣ ، والمقاصد للعينى : ١ / ٣٨ والخزانه : ١ / ٣٨ ، والقتمه : الغبره ، الأعماق : جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، وخاوى من خوى المنزل إذا خلا ، والمخترق بفتح الراء ، مكان الاختراق ، من الخرق بالفتح ، استعمل فى قطع المفاوز فقيل : خرقت الأرض إذا جبتها . الخزانه : ١ / ٣٩ .

٣- فى د : «مقدره» .

٤- ذهب المبرد والكوفيون إلى أنّ واو رب حرف جرّ لنيابتها عن رب ، وذهب البصريون إلى أن العمل لربّ مقدره ، انظر المقتضب : ٣ / ٥٧ ، والمسائل البصريات : ٨٧٢ ، والإنصاف : ٣٧٦ - ٣٨١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٤٦٢ ، والجنى الدانى : ٧٥ ، ١٥٤ .

٥- فى ط : «وهو الذى» وسقط «هذا» .

٦- لم أجده فى المفصل .

٧- سقط من ط : «ما أدرى إن ذكر المصنف هذا» .

٨- فى د : «ولما» تحريف .

٩- الرجز لرؤبه ، وهو فى ديوانه : ١٥٠ ، والمقاصد للعينى : ٣ / ٣٣٥ ، وورد بلا نسبه فى الإنصاف : ٥٢٩ ، والجنى الدانى : ٢٣٧ ، ومغنى اللبيب : ١١٩ - ١٢٠ . وجاء موضع البيت فى د : «بل بلد أى : بل ربّ بلد ، مثل قول العجاج : كيف أصبحت ؟ قال : خير ، أى بخير ، فقالوا : كيف خالد قلت : خير ، تقضّى حاجه وتفوت حاج ، جمع حاجه ، قتمه» . ق : ١٧١ ب .

بل بلد ملء الفجاج قتمه

فهذا الذى قصد إليه ، ولذلك جعله قليلا .

وقول رؤبه : «خير» شاذّ لا يعمل عليه (۱) ، واللّام فى مثل قولهم : «لاه أبوك» حذفت لكثرته فى كلامهم وجريه مجرى المثل ، ولذلك لم يقتصروا على إضمار لام الجرّ / وحدها بل حذفوا معها لام التعريف وهى مراده أيضا ، لأنّ الأصل «للّه أبوك» ، فاللّام الأولى المكسوره هى لام الجرّ ، واللّام الثانيه السّاكنه هى لام التعريف ، واللّام الثالثه المفتوحه هى أوّل الاسم الدّاخل عليه حرف التعريف ، وهل هى عين والفاء محذوفه ، أو هى فاء (۲) ؟

اختلف فيه (۳) ، وليس هذا موضع ذكره ، فحذفت لام الجرّ ولام التعريف ، وبقى الاسم مجرّدا عنهما مقصودا فيه معناهما لما ذكرناه من جريه مجرى المثل وكثره وقوعه فى الكلام .

۱- انظر الكامل للمبرد : ۲ / ۹۲ ، وسر الصناعه : ۱۳۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۵۳ .

۲- بعدها فى الأصل : «والعين محذوفه» .

۳- أجاز سيبويه أن يكون الأصل «إله» فعالا ككتاب و «لاه» بوزن فعل ، وعلى القول الأول يكون المحذوف فاء ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۱۵ ، ۲ / ۱۹۵ ، ۳ / ۴۹۸ . وذهب المبرد والفارسى إلى أن الأصل «لاه» على وزن فعل ، إلا أن اللام فى «لاه أبوك» ، هى لام الجرّ عند المبرد ودفعه الفارسى وجزم بأنها فاء الكلمه ، وإلى ذلك ذهب ابن يعيش ، وجزم ابن الشجرى بأن المحذوف من «لاه» فاء الكلمه ، انظر كلام السيرافى فى حاشيه الكتاب : ۲ / ۱۱۵ ، وكتاب الشعر للفارسى : ۴۵ - ۴۷ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۳ - ۱۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۵۴ ، ۹ / ۱۰۴ - ۱۰۵ ، واللسان «أله» ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۷۲ - ۴۷۳ .

[الحروف المشبّهه بالفعل]

اشاره

«ومن أصناف الحرف الحروف المشبّهه بالفعل وهى : إنّ وأنّ» ، إلى آخره .

قال الشيخ : قد تقدّم وجه شبهها (۱) بالفعل فى المرفوعات (۲) .

قال : «وتلحقها « ما» الكافّه فتعزلها عن العمل » .

لأنّها ممّا لا يدخل على الفعل ، فلمّا دخلت على هذه الحروف أخرجته (۳) عن شبه الفعل (۴) ، أو لأنّها لّما اتّصلت به (۵) صارت كالجزء منه فأخرجته عن شبهه الذى هو بناء آخره على الفتح ، واتّصال الضّمائر به كاتّصالها بالفعل ، فلذلك ابتدئ بعدها الكلام ، ولمّا بطل عملها لما ذكرناه صحّ وقوع الجملتين بعدها ، لأنّها إنّما اقتضت الاسميّه لمشابهتها للفعل ، وإذا خرجت عن مشابهه الفعل صحّ وقوع الجملتين بعدها ، ومثّل بوقوع الاسميّه بقوله تعالى : أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ (۶) ، وقوله (۷) :

. . .

. . . لعلّما أنت حالم

وبوقوع الفعليّه بقوله : إِنَّما يَنْهاكُمُ اللَّهُ (۸) ، وقوله (۹) :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلّما

أضاءت لك النّار الحمار المقيّدا

۱- فى ط : «تشبيهها» .

۲- انظر ما سلف ورقه : ۴۵ ب .

۳- فى ط : «أخرجتها» . وهو أوضح .

۴- فى الأصل : «عن شبهها» ، وفى ط : «الشبه» ، وما أثبت عن د .

۵- أعاد الضمير إلى «الحرف المشبه بالفعل» .

۶- الكهف : ۱۸ / ۱۱۰ ، والآيه : قُلْ إِنَّما أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحى إِلَىَّ أَنَّما . . . .

۷- البيت بتمامه : «تحلّل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلّما أنت حالم» نسب فى الكتاب : ۲ / ۱۳۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۲۴۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۵۸ ، إلى ابن كراع العكلى ، وورد بلا نسبه فى الخزانه : ۴ / ۲۹۷

۸- الممتحنه : ۶۰ / ۹ ، والآيه : إِنَّما يَنْهاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قاتَلُوكُمْ فِى الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيارِكُمْ . . . .

٩- هو الفرزدق ، والبيت فى ديوانه : ١ / ١٨٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٥٧

ومنهم من يجعل «ما» مزيده ، وهو ضعيف (۱) ، ولم يسمع إعمال هذه الحروف مع «ما» إلّا فى قول الشاعر (۲) :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقد

وقول صاحب الكتاب (۳) : «إلّا أنّ الإعمال فى ليتما ولعلّما وكأنّما أكثر منه فى إنّما وأنّما ولكنّما» شىء اختاره من طريق قياسىّ ، وكان الأولى أن يقول موضع قوله : «أكثر» : «أولى» ، لأنّ هذا لم يأت عنهم فيه نصب ، ووجه القياس أنّه ثبت النّصب بعد «ليتما» فيحمل عليها لعلّما وكأنّما ، لأنّها قويّه فى تغيير معنى (۴) الابتداء ، وحملت عليها أختاها فى ذلك (۵) ، وأمّا «إنّما» و «أنّما» (۶) و «لكنّما» وإن كانت من أصل الباب إلّا أنّها لم تغيّر معنى الجمله فيما كانت له ، فلم تقو قوّه البواقى .

[معنى إنّ وأنّ]

قال : «إنّ وأنّ هما يؤكّدان مضمون / الجمله ويحقّقانه إلّا أنّ المكسوره الجمله معها على استقلالها بفائدتها» .

قال الشيخ : لأنّ وضع «إنّ» لتأكيد الجمله من غير تغيير لمعناها ، فوجب أن تستقلّ بالفائده بعد دخولها كما تستقلّ قبل دخولها ، وأمّا المفتوحه فوضعها وضع الموصولات فى أنّ الجمله معها كالجمله (۷) مع الموصول ، فلذلك صارت مع جملتها فى حكم الجزء (۸) ، فاحتاجت إلى جزء آخر يستقلّ معها الكلام ، فتقول : «إنّ زيدا قائم» وتسكت ، وتقول : «أعجبنى أنّ زيدا قائم» ، فلا تجد بدّا من هذا الجزء الذى معها لكونها صارت فى حكم الجزء الواحد ، إذ معنى قولك : «أعجبنى أنّ زيدا قائم» : أعجبنى قيام زيد ، فكما أنّ قولك : «قيام زيد» لا يستقلّ بالفائده ما لم ينضمّ إليه جزء آخر

۱- روى الأخفش والرمانى عن العرب قولهم : «إنّما زيدا قائم» ، انظر الكتاب : ۲ / ۱۳۷ ، والأصول فى النحو : ۱ / ۲۳۲ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۸۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۸ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۴۸

۲- هو النابغه الذبيانى ، والبيت فى ديوانه : ۱۶ ، والكتاب : ۲ / ۱۳۷ ، والخصائص : ۲ / ۴۶۰ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۲۵۴ ، والخزانه : ۴ / ۲۹۷

۳- أى : الزمخشرى .

۴- سقط من ط من قوله : «أنّه ثبت» إلى «معنى» . خطأ .

۵- فى د : «فى تغيير معنى الابتداء» موضع «فى ذلك» .

۶- سقط من د : «وأنما» .

۷- فى د : «كالجمل» .

۸- فى ط : «مع جملتها كالجزء» .

فكذلك المفتوحه مع جملتها ، ولذلك وقعت فاعله ومفعوله ومضافا إليها وغير ذلك ممّا يقع فيه المفردات .

قال : «ولا تصدّر بها الجمله كما تصدّر بأختها» .

لأحد الأمرين :

أحدهما : أنّها (۱) لو (۲) صدّرت بها لوقعت مبتدأه ، والمبتدأ معرّض لدخول «إنّ» [المكسوره] (۳) ، فيؤدّى إلى اجتماعهما ، ومثله مستكره ، ففرّوا من تصديرها حتّى لا يؤدّى إلى اجتماع ما يستكرهون اجتماعه .

والثانى : أنّ «أنّ» قد تكون بمعنى «لعلّ» من قولهم : «ائت السّوق أنّك تشترى لحما» (۴) ، وفى قوله تعالى : أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ (۵) ، وتلك (۶) لها صدر الكلام ، فقصدوا إلى أن تكون هذه مخالفه لتلك فى الموضع ليعلم من أوّل الأمر الفصل بينهما ، فإذا قدّمت علم أنّها بمعنى لعلّ ، وإذا أخّرت علم أنّها المصدريّه ، ولم يعكسوا لأنّه يؤدّى (۷) إلى أن تقع التى بمعنى لعلّ متأخّره ، وتلك لا يستقيم تأخيرها كما لا يستقيم تأخير لعلّ ، وهذه إذا أخّروها فإنّما أخّروا ما يسوغ تأخيره ، وإنّما التزموا فيه أحد الجائزين لغرض ، فكان وزانه وزان تقديم الاستفهام إذا وقع خبرا فى مثل قولهم : «متى القتال» سواء .

[مواضع إنّ المكسوره وأنّ المفتوحه]

قال : «والذى يميّز بين موقعيهما أنّ ما كان مظنّه للجمله وقعت فيه المكسوره» .

۱- فى د : «أنه» .

۲- فى د : «لما» . تحريف .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- انظر الكتاب : ۲ / ۱۲۳ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۱۱۲ ، والجنى الدانى : ۴۱۷

۵- الأنعام : ۶ / ۱۰۹ ، والآيه : وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ لَئِنْ جاءَتْهُمْ آيَهٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِها قُلْ إِنَّمَا الْآياتُ عِنْدَ اللَّهِ وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ (۱۰۹) . وانظر الكتاب : ۳ / ۱۲۳ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۹۰ ، والمسائل المنثوره : ۱۷۵ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۱۱۲ ، والجنى الدانى : ۴۱۷ - ۴۱۸

۶- بعدها فى د : «إذا كانت بمعنى لعل» .

۷- فى ط : «لأنه كان يؤدى» .

قال الشيخ : التمييز بما ذكره أولى (۱) من التمييز بما ذكره غيره ، قال الفارسيّ : / كلّ ما صحّ فيه وقوع الاسم والفعل ف «إنّ» فيه مكسوره ، وما لم يقع فيه إلّا أحدهما ف «إنّ» فيه مفتوحه (۲) ، وأمّا صاحب الجمل (۳) فعدّد مواضع المكسوره (۴) تعديدا ثمّ قال : والمفتوحه فيما سوى ذلك (۵) ، وما ذكره هذا (۶) أولى ممّا ذكره الفارسيّ ، لأنّه ذكر المعنى الذى من أجله (۷) امتنع فى المكسوره الفتح وفى المفتوحه الكسر ، فذكر الحكم بعلّته وذلك أنّ «إنّ» المكسوره وضعها تأكيد للجمله مع بقائها على استقلالها ، فوجب أن لا تقع إلّا فى موضع الجمله (۸) المستقلّه ، والمفتوحه تصير الجمله معها بتأويل مصدر ، والمصدر مفرد ، فوجب أن لا تقع إلّا فى موضع المفرد ، وهذا مستقيم واضح التعليل ، وما ذكره الفارسيّ ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ، ولأنّه لا ينتقض ما ذكره [المصنّف] (۹) لأنه مبنيّ على أمر محقّق وما ذكره أبو عليّ منتقض .

أمّا بيان أنّ هذا لا ينتقض أنّه قد علم أنّ وضع إنّ المكسوره لما ذكرناه ، فعلم أنّها لا تقع إلّا فى موضع الجمل ، وعلم أنّ وضع المفتوحه مع ما بعدها (۱۰) فى تأويل المفرد ، فوجب أن لا تقع إلّا فى موضع المفرد .

وأمّا بيان انتقاض ما ذكره أبو عليّ ففى نحو قولك : «من يكرمنى فإنّى أكرمه» ، [أى :

فإكرامى حاصل له] (۱۱) ، فهذا موضع يصحّ فيه وقوع الاسم والفعل جميعا ، ولم يتعيّن الكسر

۱- فى د : «بما ذكره المصنف أولى» .

۲- عباره الفارسى «وأما المكسوره فإنها تقع فى الموضع الذى يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإنّ اختصّ الموضع بالاسم دون الفعل والفعل دون الاسم وقعت المفتوحه فيه دون المكسوره» الإيضاح : ۱۲۹

۳- فى د : «الزجاجى» مكان صاحب الجمل .

۴- فى د : «مواضع إن المكسوره» .

۵- عدد الزجاجى أربعه مواضع لكسر همزه إنّ ثمّ قال : «وهى فى سائر ذلك مفتوحه» ، الجمل : ۵۷ .

۶- كتب تحتها فى د : «مصنف» .

۷- فى ط : «لأجله» .

۸- فى د : «الجمل» .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- فى د : «وعلم أن أن المفتوحه وضع ما بعدها» .

۱۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

فيه ، بل جائز فيه الفتح والكسر على تأويلين يرجعان إلى الضّابط الأوّل [للمصنّف] (١) ، وإذا رجع إلى ضابط أبى علىّ وجب الكسر ، لأنّه موضع يقع فيه الاسم والفعل ، ألا ترى أنّك تقول : «من يكرمنى فأكرمه» (٢) ، و «من يكرمنى فزيد يكرمه» ، فقد وقع بعد فاء الجزاء الاسم والفعل ، ولم يتعيّن الكسر .

فإن زعم زاعم أنّك إذا قلت : «من يكرمنى فأكرمه» فتأويله : فأنا أكرمه ، فلم يصحّ أن يقع بعد الفاء [الجزائيه] (٣) إلّا الاسم فهو فاسد من وجهين :

أحدهما : أنّك تقول : «من يكرمنى فليكرم زيدا» ، ولا يمكن تقدير الاسم فى مثل ذلك .

والآخر : أنّا لو سلّمنا ذلك لكان حاصله أنّه موضع يتعيّن الاسم (٤) دون الفعل ، فيتعيّن الفتح ، وهو غير متعيّن ، فصار منتقضا (٥) على كلّ تقدير سواء كان موضعا للفعل أو موضعا للاسم أو موضعا لهما .

فإنّ زعم زاعم / أنّ الكسر بتأويل معنى يصحّ فيه الأمران ، [يعنى الاسم والفعل] (٦) ، والفتح بتأويل أمر لا يصحّ فيه إلّا أحدهما ، [أعنى الاسم] (٧) ، فقدّر فى كلّ موضع أمرا خاصّا به ، أبطل ذلك بقولك : «زيد إنّ أباه أبوك» ، ولو قدّر ههنا باعتبار أمره الخاصّ لم يقدّر إلّا الاسم ، فدلّ على أنّ تقدير الخاصّ لا اعتداد به ، ولذلك كسر فى قولك : «إنّ أباك (٨) أبو زيد» ، وكذلك قوله (٩) :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا

إذا إنّه عبد القفا واللّهازم

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- فى د : «من يكرمنى فإنى أكرمه» ، مقحمه .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- فى ط : «يتعين فيه الاسم . .» .

٥- فى ط : «نقضا» .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٨- فى د : «أباه» .

٩- البيت من الخمسين التى لا يعرف قائلوها ، وهو فى الكتاب : ٣ / ١٤٤ ، والمقتضب : ٢ / ٣٥١ ، والخصائص : ٢ / ٣٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٦١ ، والخزانه : ٤ / ٣٠٣ اللهازم : جمع لهزمه بكسر اللّام والزاى ، وهما عظمان ناتئان تحت الأذنين .

يجوز فيه (۱) الفتح والكسر ، والموضع موضع لا يقع فيه إلّا الاسم .

ومثّل بما يقرّر (۲) ضابطه المذكور ، فأتى بتمثيل الكسر فى مواضع الجمل والفتح فى مواضع الإفراد ، ثمّ أورد ما هو كالاعتراض على القاعده المذكوره ، وهو الفتح بعد «لولا» وبعد «لو» ، وقرّر أنّ الفتح بعد «لولا» (۳) إنّما كان لأنّه موضع لا يذكر خبر المبتدأ ، فإذا لم تقع «أنّ» وما عملت فيه إلّا فى موضع المبتدأ خاصّه ، فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ، ولو كسرت لم يكن مستقيما ، لأنّه يؤدّى إلى ذكر الخبر مع كونه قد اطّرح ذكره فى الاستعمال ، وليس هذا الموقع (۴) كموقعها بعد «إذا» ، لأنّ خبر مبتدأ «إذا» جائز ذكره وحذفه ، فإن كسرت كانت الجمله هى الأصليّه ، ولم يقدّر حذف ودخلت «إنّ» عليها بكمالها ، وإن فتحت لم تقع إلّا فى موضع المبتدأ خاصّه ، وقدّر الخبر محذوفا ، فجاز الكسر على تأويل إثبات الخبر بعد «إذا» وذلك سائغ ، ولو كسرت بعد «لولا» لكان فيه إثبات الخبر للاسم بعد «لو» و «لولا» ، وهو مطّرح فى استعمالهم .

ولم يرد بقوله : «كلّ ما (۵) كان مظنّه للجمله وقعت فيه المكسوره» .

إلّا وقوع المكسوره فى موضع الجمله المقدّره (۶) بكمالها على استقلالها بفائدتها ، وهى هنا لم تقع موقع (۷) الجمله بكمالها لما تقدّم من أنّه يؤدّى إلى ذكر خبر الاسم الواقع بعد «لولا» ، وهو باطل ، فوجب أن لا يصحّ وقوعها إلّا موقع الاسم المفرد ، ليتوفّر على «لولا» ما تقتضيه من وجوب حذف خبر (۸) الاسم الواقع بعدها .

وأجاب عن الفتح فى «أنّ» الواقعه بعد «لو» فى قولك : «لو أنّك منطلق لانطلقت» ، / وهو موضع ظاهره وقوع الجمله ، ألا ترى أنّ «لو» فى قولك : «لو قام زيد لقمت» لا يقع بعدها إلّا

۱- سقط من ط : «فيه» .

۲- فى ط : «يقدر» . تحريف .

۳- سقط من ط من قوله : «وبعد لو . . .» إلى «لولا» . خطأ .

۴- فى ط : «الموضع» .

۵- فى د : «كلما» ، تحريف ، وفى المفصل : ۲۹۳ : «ما كان . .» وسقط «كل» .

۶- فى ط : «المذكوره» ، تحريف .

۷- فى ط : «موضع» .

۸- سقط من ط : «خبر» . خطأ .

الجمله ، بأن قال : «التقدير (۱) : « لو وقع أنّك منطلق (۲) ، أى : لو وقع انطلاقك» ، فلم تقع «أنّ» موضع الجمله ، وإنّما وقعت موضع (۳) الفاعل ، كما فى قوله تعالى : لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ (۴) ، فوجب الفتح ولم يجز الكسر ، لأنّه كان يؤدّى إلى تحقيق الجمله الاسميّه بعد حرف الشرط ، وهو فاسد ، ألا ترى أنّك لو قلت : «لو زيد قائم لقمت» لم يجز ، لأنّ هذه الجمله (۵) اسميّه ، ولا مساغ فيها (۶) لتقدير الفعل ، وإنّما جاز «لو زيد قام لقمت» على أن يكون زيد فاعلا لفعل مقدّر دلّ عليه ما بعده ، فكأنّك قلت : «لو قام زيد» ، وإذا وقعت «أنّ» وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم تقع إلّا فى موضع المفرد ، فلذلك وجب الفتح .

وقوله فى التّمثيل : «لأنّ تقدير « لو أنّك منطلق لانطلقت» أى (۷) : «لو» وقع (۸) أنّك منطلق » خطا ، ولعله فى أصل (۹) التّصنيف : «لو أنّك تنطلق» ، لأنّ من شرط «لو» إذا وقع «أنّ» بعدها أن يكون الخبر فعلا إذا أمكن (۱۰) ، ليكون فى الصوره عوضا من الفعل المحذوف بعدها ، كقوله تعالى : وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا (۱۱) و وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاؤُكَ (۱۲) و وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنا عَلَيْهِمْ (۱۳) ،

۱- سقط من المفصل : ۲۹۳ : «التقدير» .

۲- فى د : «تنطلق» .

۳- فى ط : «موقع» .

۴- الإسراء : ۱۷ / ۱۰۰ ، والآيه قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ رَبِّى إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَهَ الْإِنْفاقِ .

۵- فى د : «جمله» .

۶- فى الأصل . ط : «بها» ، وما أثبت عن د .

۷- سقط من ط : «أى» .

۸- فى ط : «لوقع» مكان «لو وقع» . تحريف .

۹- سقط من ط : «أصل» .

۱۰- انظر ما سلف : ۱ / ۱۴۲ . .

۱۱- النساء : ۴ / ۶۶ ، والآيه : وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً .

۱۲- النساء : ۴ / ۶۴ ، وتتمه الآيه : فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً .

۱۳- النساء : ۴ / ۶۶ ، وتتمه الآيه : أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيارِكُمْ ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ .

[وقوله (۱) :

ولو أنّ ما أبقيت منّى معلّق

بعود ثمام ما تأوّد عودها

وقوله (۲) :

لو أنّ حيّا مدرك الفلاح

أدركه ملاعب الرّماح] (۳)

فقوله فى التمثيل : «لأنّ تقديره : لو أنّك منطلق» وإيقاعه (۴) الاسم خبرا عن «أنّ» الواقعه بعد «لو» مخالفه لهذه القاعده ، وقد صرّح بذلك عند ذكر حرف الشّرط فقال : «ولذلك وجب فى « أنّ» الواقعه بعد «لو» أن يكون خبرها فعلا كقولك : لو أنّ زيدا جاءنى لأكرمته ، ولو قلت : «لو أنّ زيدا حاضرى لأكرمته» لم يجز » (۵) .

وقوله ههنا : «لو أنّك منطلق» مثل «لو أنّ زيدا حاضرى» ، وقد صرّح بأنّه ممتنع ، على أنّه قد أطلق أيضا ثمّه ما يجب تقييده ، وهو قوله : «وجب فى « أنّ» الواقعه بعد «لو» أن يكون خبرها فعلا » ، وهذا ليس على إطلاقه إلّا إذا لم يتعذّر الفعل باعتبار المعنى المقصود ، ألا ترى إلى قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ (۶) ، و «أقلام» خبر عن «أنّ» المفتوحه الواقعه بعد «لو» بلا خلاف / لّما لم يمكن أن يقع موضعه فعل بمعناه .

ثمّ أورد إلغاء (۷) «أنّ» (۸) الواقعه بعد «ظننت» وأخواتها اعتراضا على فتح «أنّ» فى موضع

۱- حكى العينى نسبه البيت إلى أبى العوام بن كعب بن زهير بن أبى سلمى والحسين بن مطير وكثير عزه ، وقال : «والأول أصح» ، المقاصد : ۴ / ۴۵۷ ، وانظر ديوان كثير عزه : ۲۰۴ ، والبيت بلا نسبه فى أمالى القالى : ۱ / ۴۳ ، والثمام بضم الثاء : نبت ضعيف ، تأوّد : اعوجّ .

۲- الرجز للبيد ، وهو فى شرح ديوانه : ۳۳۳ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۴۶۶ ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب : ۲۹۹ ، والأشمونى : ۴ / ۴۲ ، وملاعب الرماح هو عامر بن مالك .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى د : «وإيقاع المصنف» .

۵- المفصل : ۳۲۳ .

۶- لقمان : ۳۱ / ۲۷ ، وتتمه الآيه : وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَهُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

۷- سقط من د : «إلغاء» . خطأ .

٨- سقط من د . ط : «أن» .

الجمله (۱) ، وتقرير (۲) الاعتراض أنّ «أنّ زيدا قائم» بعد قولك : «ظننت أنّ زيدا قائم» فى معنى الجمله على استقلالها بفائدتها ، ألا ترى أنّها سدّت مسدّ المفعولين ، ولولا ذلك لم تسدّ مسدّهما لوضعها متعلّقه بمسند ومسند إليه ، فأجاب عن (۳) ذلك بما ليس بمذهب الجماعه ، وإنّما هو مذهب بعض النحويّين (۴) ، وإنّما اختاره لّما استصعب السؤال وظنّ أنّه لا يندفع إلّا بارتكابه ، ولعمرى إنّ دفعه بارتكابه واضح ، لأنّه إذا جعل المفتوحه إنّما وقعت فى موضع المفعول الأوّل خاصّه ، والثّانى مقدّر لم تقع إلّا فى موضع المفرد ، فوجب الفتح كما وجب فى «لولا» و «لو» ، ويلزمه على ذلك أمور :

أحدها : وجوب الرّفع فيهما إذا أسقطت «أنّ» وذكر الخبر ، لأنّه عنده موضع الجمله .

والآخر : يجب عليه أن يكسر «أنّ» إذا لم يقصد إلى حذف الخبر .

والآخر : أنّه يجب عليه جواز ذكر المفعول الثانى ، لأنّ حذف المفعول الثانى أقلّ أموره أن يكون غير واجب إن لم يقل : ذكره واجب .

فالأولى أن يجاب عن (۵) مذهب الجماعه الذين (۶) لا محذوف عندهم ، فيقال : ليس الموضع موضع جمله ، وإنّما هو موضع المفرد ، ألا ترى أنّه منصوب ب «ظننت» والجمل (۷) المستقلّه لا تعمل فيها الأفعال ، والمفعول فضله ، فكيف يكون جمله وهو فضله ، فإذن لم تقع «أنّ» موضع جمله ، وإنّما وقعت موضع (۸) مفرد ، فإن زعم زاعم أنّه كان الكلام محتاجا (۹) إلى مفعول ثان ، وهو بعد دخول «أنّ» غير محتاج .

۱- فى ط : «الجمل» .

۲- فى ط : «وتقدير» .

۳- فى د : «فأجاب المصنف عن . .» .

۴- من هؤلاء الأخفش ، فقد ذهب إلى أنّ «أنّ» مع اسمها وخبرها فى مقام المفعول الأول والمفعول الثانى مقدر ، وسيبويه والمبرد لا يقدران ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۲۰ - ۱۲۱ ، والمقتضب : ۲ / ۳۴۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۶۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۸۶ ، وارتشاف الضرب : ۳ / ۷۶

۵- فى ط : «على» .

۶- فى ط : «الذى» . تحريف .

۷- فى د : «والجمله» .

۸- سقط من ط : «جمله وإنّما وقعت موضع» . خطأ .

۹- فى د : «أن الكلام كان محتاجا» .

فالجواب : أنّ ذلك الاحتياج إنّما كان من جهه أنّ الظّنّ إنّما وضع ليتعلّق بالشّيء على صفه ، فاحتيج إلى ذكر اثنين (۱) لهذا الغرض ، فلمّا دخلت «أنّ» ولزم فيها أن يكون لها اسم وخبر حصل المقصود معها (۲) من متعلّق الظّنّ ، فلم يحتج إلى مفعول ثان ، وسدّ ذلك مسدّ المفعولين فاستقام الجواب على مذهب الجماعه ، وانتفى الاعتراض اللّازم على / ارتكاب (۳) المذهب الأوّل ، فظهر أنّ المذهب هو مذهب الجماعه .

قال : «ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجمله» ، إلى آخره .

قال الشيخ : على حسب ما قصد [المصنّف] (۴) ، ثمّ مثّل بمسأله «الإيضاح» للفارسيّ ، وهى «أوّل ما أقول أنى أحمد اللّه» (۵) ، وذكر فيها تأويل الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسيّ .

فأمّا وجه الفتح فمستقيم واضح (۶) ، وأمّا ما ذكره من وجه الكسر فباطل غير (۷) مستقيم ، وذلك أنّهم جعلوا الخبر محذوفا ، والكسر محكيا بعد القول ، كأنّه قال : أوّل ما أقول : إنّى أحمد اللّه ثابت أو موجود ، وإذا جعل الكسر محكيا متعلّقا ل «أقول» كان عين (۸) المقول ، وكذلك كلّ ما يحكى بعد القول ، ألا ترى إلى قولك : «أعجبنى قول زيد : إنّ عمرا منطلق» ، فالذى أعجبك هو نفس القول الذى هو : إنّ عمرا منطلق (۹) ، وكذلك كلّ ما يحكى بعد القول ، وإذا وجب أن يكون القول هو فى المعنى متعلّقه كان التقدير : أوّل إنّى أحمد اللّه ، وإذا كان التقدير : أوّل إنّى أحمد اللّه كان المبتدأ «أوّل» ، وأوّل من باب أفعل التفضيل ، ولا يضاف أفعل التفضيل (۱۰) إلّا إلى شيء هو بعضه على حسب معناه ، فيجب أن

۱- فى ط : «الاثنين» .

۲- سقط من د : «معها» .

۳- فى الأصل . ط : «ارتكابه» . وما أثبت عن د .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- انظر الإيضاح للفارسى : ۱۳۰ ، والكتاب : ۳ / ۱۴۳ ، والمسائل المنثوره : ۲۳۵ .

۶- بعدها فى د : «على تقدير أن تكون ما مصدريه خبرا لأول ، تقديره : أول قولى حمد اللّه» . وقع تحريف فى قوله : «ما مصدريه» ، والصواب «أن مصدريه» .

۷- سقط من ط : «غير» ، خطأ .

۸- فى د : «غير» . تحريف .

۹- سقط من ط من قوله : «فالذى أعجبك» إلى «منطلق» . خطأ .

۱۰- سقط من د : «أفعل التفضيل» .

يكون الإخبار بقولك : ثابت أو موجود إنّما (۱) وقع (۲) عن «أوّل إنّى أحمد اللّه» و «أوّل إنّى أحمد اللّه» باعتبار الحروف الهمزه وباعتبار الكلمات «إنّى» ، فيكون الإخبار بموجود فى المعنى عن الهمزه أو «إنّى» ، وهو فاسد ، إذ لم يقصد ذلك ولم يرد ، ولو أريد لم يكن له معنى ، فبطل تأويل الكسر على ذلك (۳) .

وللكسر وجه مستقيم غير ما ذكراه (۴) ، وهو أن يكون القول عامّا فى الحمد وغيره (۵) ، فيكون «أوّل» مضافا إلى أقوال متعدّه ، منها : «إنّى أحمد اللّه» ، ومنها غيره ، ثمّ أخبر بما هو أوّلها ، وهو قولك : إنّى أحمد اللّه ، وحكاه بأنّه قول ، وبعض الأقوال قول كما تقول : أوّل الأقوال التى تكلّمت بها اليوم «زيد منطلق» ، ولا حاجه إلى خبر محذوف ، بل يكون قولك : «إنّى أحمد اللّه» هو الخبر ، ووجب أن يكون جمله لأنّك أخبرت به عمّا معناه جمله ، لأنّه قول ، لأنّ أوّل الأقوال قول ، كما لو قلت «قولى زيد قائم» ، فثبت / أنّ تأويل الكسر الصّحيح هو هذا التأويل ، وأنّ ما ذكراه لم (۶) يصدر عن فطانه ، بل صدر عن ذهول ، فكان خطا لما ذكرناه .

ومن المواضع المحتمله أيضا ما ذكره ، وهو مثل ما أنشده من الفتح والكسر بعد «إذا» (۷) ، فإذا فتحت فإنّما قصدت إلى وقوع «أنّ» واسمها وخبرها فى موضع المبتدأ خاصّه ، فيكون الموضع موضع (۸) مفرد ، لأنّك لم تقصد إلّا إليه ، ولذلك وجب تقدير حذف الخبر لتكمل (۹) الجمله ، وإذا كسرت فإنّما قصدت إلى إدخال «إنّ» على المبتدأ والخبر على استقلالهما بفائدتهما ، فلم تقع «إنّ» إلّا فى موضع الجمله ، ولذلك لم يحتج إلى تقرير محذوف ، لأنّ الجمله حاصله بكمالها لوقوع «إنّ» المكسوره ، وقد تقدّم ذلك .

۱- فى ط : «وإنما» ، تحريف .

۲- سقط من ط : «وقع» . خطأ .

۳- نقل الرضى هذا الوجه عن ابن الحاجب ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۵۱ ، ومغنى اللبيب : ۴۶۳ .

۴- فى د : «ذكره المصنف وأبو على» ، وفى ط : «ذكرناه» .

۵- فى د : «وفى غيره» .

۶- فى د : «وأنما ما ذكروه لأنه لم . . .» . تحريف .

۷- أى فى قول الشاعر : «وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا إنّه عبد القفا واللّهازم» وتقدم البيت ورقه : ۲۳۴ أ .

۸- فى ط : «موضوع» . تحريف .

۹- فى د : «لتكمله» .

قال : «وتكسرها بعد حتّى التى يبتدأ بعدها الكلام» ، إلى آخره .

قال الشيخ : إنّما كسرت بعد حتّى الابتدائيّه لأنّه موضع الجمله (۱) ، فإذا قصد إليها بكمالها وجب الكسر ، وإن قصد إلى المبتدأ خاصّه فى الموضع الذى يصحّ قصده وجب الفتح (۲) ، ووجب تقدير الخبر عند من جوّز حذفه (۳) ، مثاله قولك : «عرفت أمور زيد حتّى أنّ أكله باللّيل» إن قصدت إلى كونها جمله مستقلّه كسرت ، وإن قصدت إلى كونها فى معنى المفرد فتحت وقدّرت الخبر محذوفا ، كأنك قلت : حتى كون أكله بالليل معروف ، كقولك : «أكلت السمكه حتّى رأسها» [بالرفع ، أى : حتّى رأسها] (۴) مأكول .

قال : «وإن كانت العاطفه أو الجارّه فتحت» (۵) .

وهذا لا إشكال فيه ، لأنّ العاطفه للاسم المفرد والجارّه لا يقع بعدهما (۶) إلّا المفرد ، فلا يصحّ بعدهما (۷) إلّا «أنّ» المفتوحه كما تقدّم .

قال : «ولكون المكسوره للابتداء (۸) لم تجامع لامه إلّا إيّاها» ، إلى آخره .

قال الشيخ : يعنى أنّ لام الابتداء لم تدخل إلّا مع «إنّ» [المكسوره] (۹) من بين (۱۰) سائر هذه الحروف لكونها للابتداء ، فلم تكن بينهما مخالفه تمنع من اجتماعهما ، ألا ترى أنّ معنى قولك :

«لزيد منطلق» مثله فى (۱۱) «إنّ زيدا منطلق» ، فصحّ أن تكونا (۱۲) فى جمله واحده ، إذ لا منافاه /

۱- فى د . ط : «جمله» .

۲- سقط من ط : «وجب الفتح» خطأ .

۳- أجازه الفارسى ، انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۵۱ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- بعدها فى د : «إن» . وليست فى المفصل : ۲۹۴ .

۶- فى د . ط : «بعدها» . تحريف .

۷- فى د . ط : «بعدها» . تحريف .

۸- فى د : «فى الابتداء» .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- سقط من د : «بين» .

۱۱- سقط من د : «فى» .

۱۲- فى ط : «يكون» . تحريف .

بينهما ، بخلاف غيرها من أخواتها ، لما بين اللّام وأخوات «إنّ» من المنافاه (۱) ، ألا ترى أنّ قولك :

«لزيد منطلق» مناف لقولك : «لعلّ زيدا منطلق» ، فتعذّر حصولهما فى جمله (۲) واحده لأدائه إلى المنافاه ثمّ أورد اعتراضا بقوله (۳) :

. . .

ولكنّنى من حبّها لعميد

فقد دخلت اللّام مع غير «إنّ» ، وأجاب عن ذلك ، ولا بدّ من تقدير المنافاه بين اللّام وبين «لكنّ» ليثبت الامتناع حتّى يصحّ التأويل ، وليس المنافاه بينهما فى الظّهور كالمنافاه التى فى «لعلّ» و «ليت» ، ووجه المنافاه هو أنّ وضع «لكنّ» للمخالفه بين ما بعدها وما قبلها ، فهى لا تأتى إلّا متوسّطه بين كلامين متغايرين ، واللّام منقطع ما بعدها عمّا قبلها [سواء كان بين كلامين متغايرين أو لم يكن] (۴) ، فجاءت المنافاه لذلك ، إذ لا يمكن اجتماع حرفين أحدهما يقتضى الاتّصال والآخر يقتضى الانفصال ، لأنّهما يؤدّيان إلى كون الشيء متّصلا غير متّصل ومنفصلا غير منفصل ، وذلك باطل وإذا تقرّرت المنافاه وورد ظاهر وجب تأويله إذا أمكن وتأويله ما ذكره من أن يقدّر الأصل «ولكن إنّنى» ، فنقلت حركه الهمزه إلى النّون من «لكن» ، فحذفت على ما يقتضيه قياس النّقل ، فبقى «ولكن نّنى» فاجتمعت النّونات فحذفت الأولى تخفيفا ، ثمّ مثّله فى النّقل والتّخفيف بقوله تعالى : لكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى (۵) ، وهو بالاتّفاق أصله «لكن أنا» ، فنقلت حركه الهمزه إلى النّون من لكن [وحذفت الهمزه] (۶) فبقى «لكن نا» ، ثمّ أدغمت النّون الأولى فى الثانيه فبقى «لكنّا» ، ولذلك وجب الوقف بالألف بلا خلاف كما يوقف على «أنا» [بالألف] (۷) ، وهو فى مثل ذلك أولى لذهاب الهمزه فيه ، ولذلك وصله ابن عامر بالألف فقرأ «لكنّا هو اللّه ربّى» (۸) ، وإعراب «هو» مبتدأ و «اللّه» بدل منه أو عطف بيان ، و «ربّى» خبر المبتدأ ، والجمله خبر عن «أنا» فى قولك : «لكنّا» ، والضمير العائد عليه هو

۱- فى الأصل . ط : «لما بينهما من المنافاه» ، وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۲- فى الأصل . ط : «كلمه» . وما أثبت عن د .

۳- تقدّم هذا الشطر ورقه : ۱۱۸ أمن الأصل ، وانظر الإنصاف : ۲۰۸ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- الكهف : ۱۸ / ۳۸ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- أثبت ابن عامر الألف فى الوصل والوقف ، انظر كتاب السبعه : ۳۹۱ ، والحجه للقراء السبعه : ۵ / ۱۴۵ - ۱۴۶ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۶۱ ، والتبصره : ۵۷۵ ، والنشر : ۲ / ۳۱۱ .

الضمير فى «ربّى» ، لأنّ المبتدأ للمتكلّم فوجب أن يكون الضمير للمتكلّم أيضا .

ثمّ أخذ يبيّن مواضع دخول هذه اللّام مع «إنّ» ، فقال :

«ولها إذا جامعتها ثلاثه مداخل» .

قال الشيخ : الضّمير فى / قوله : «ولها» للّلام ، وفى (١) «جامعتها» ضمير «إنّ» ، لأنّه خبر عن قوله : «ثلاثه مداخل» ، وثلاثه المداخل إنّما هى اللّام ، فوجب أن يكون الضمير فى «لها» للّام ، وإلا فسد المعنى ، وأصل هذه اللّام أن تدخل على المبتدأ ، ولكنّهم لّما أدخلوا «إنّ» كرهوا أن يجمعوا بينهما لاتفّاقهما فى المعنى ، ففصلوا بينهما فى اللّفظ ، فإذا فصلوا بين «إنّ» وبين الاسم دخلت عليه لزوال المانع ، وإن لم يفصل بينهما وبينه دخلت على الخبر أو على ما يتعلّق بالخبر بشرط تقدّمه على الخبر ، فمثال الأوّل قولك : «إنّ فى الدّار لزيدا» ، ومثال الثانى : «إنّ زيدا لقائم» ، ومثال الثّالث : «إنّ زيدا لطعامك آكل» ، وما أنشده من قوله : (٢)

إنّ امرأ خصّنى عمدا مودّته

على التّنائى لعندى غير مكفور

ولو قيل : «آكل لطعامك» (٣) أو «غير مكفور لعندى» لم يجز لما ذكرناه من أنّ الأصل دخولها على المبتدأ ، وإنّما وجب الفصل بينهما لانتفاء ما ذكرناه من اجتماع حرفين لمعنى (٤) واحد ، وما وجب لضروره تقّدر بقدرها .

فإذا (٥) قلت : «إنّ زيدا لآكل (٦) [طعامك] (٧)» فقد حصل الفصل بينها وبين «آكل» ، وهو أحد جزأى جملتها ، فلا وجه لتأخيره إلى الفضله [وهو طعامك] (٨) مع زوال مانع الدّخول ، فلذلك امتنع تأخيرها إلى ما ذكرناه .

١- سقط من د : «فى» .

٢- فى د : «وما أنشده سيبويه لابن زبيد الطائى» ، تحريف فى كلمه «لابن» . والبيت لأبى زبيد الطائى ، وهو فى ديوانه : ٧٨ ، والكتاب : ٢ / ١٣٤ ، وسر الصناعه : ٣٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٦٥ ، وورد بلا نسبه فى الإنصاف : ٤٠٣ - ٤٠٤ ، ومغنى اللبيب : ٧٥٢ ، والتنائى : البعد ، ومكفور : مجحود .

٣- فى د : «طعامك» . تحريف .

٤- فى د : «بمعنى» .

٥- فى د : «فأما إذا . . .» .

٦- فى الأصل . ط : «آكل» . تحريف . وما أثبت عن د .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

وقد ظنّ بعضهم أنّ لها مدخلا غير ذلك ، وهو الضمير الذى يكون فصلا بين الاسم والخبر (۱) ، كقولك : «إنّ زيدا لهو الظّريف» ، وقوله تعالى : إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ (۱۷۲) (۲) ، وهذا لا يخلو إمّا أن يكون على لغه من يجعله (۳) مبتدأ أو يجعله فصلا (۴) ، فإن كان على الأوّل فهى (۵) لام الابتداء ، [وحينئذ دخلت اللّام على الخبر] (۶) ، وإن كان على الثّانى فلم تدخل إلّا على أمر يتعلّق بالخبر فى المعنى ، لأنّه دخل ليفصل بين كونه خبرا وبين كونه نعتا ، إلّا أنّ تمثيله فى متعلّق الخبر بمعمولاته يشعر بأنّه لم يقصد سواه ، وكذلك قوله : «إذا تقدّمه» ، فإنّ هذا لا يكون إلّا متقدّما على الخبر ، فلذلك اعترض عليه بهذا المدخل الزّائد ، وإذا حمل (۷) متعلّق الخبر على عمومه (۸) دخل هذا المدخل فيه ، ولا يضرّ قوله (۹) : «إذا تقدّمه» ، لأنّ من المتعلّقات ما يتأخّر فيمتنع دخول اللّام [عليه ، كقولك : «إنّ زيدا آكل لطعامك»] (۱۰) .

قال : «وتقول : علمت أنّ / زيدا قائم ، فإذا جئت باللّام كسرت وعلّقت الفعل» ، إلى آخره .

قال الشيخ : فالفتح على ما تقدّم من تأويله وتأويل غيره ، فإذا جئت باللّام وجب الكسر (۱۱) على كلّ تأويل ، أمّا على تأويله (۱۲) فلأنّه لا يمكن تقدير مفعول آخر لبطلان أن تكون اللّام مع المفرد ، وعلى تأويل الجماعه ظاهر ، وهو أنّه لمّا جاءت اللّام علم أنّه لا عمل ل «علمت» فيما دخلت فيه ، فصارت جمله على حيالها مستقلّه ، وإذا دخلت «أنّ» على (۱۳) الجمل المستقلّه وهى على

۱- فى د : «وخبره» .

۲- الصافات : ۳۷ / ۱۷۲ .

۳- فى د : «يجعل» . تحريف .

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۱۶ أمن الأصل ، وانظر الكتاب : ۲ / ۳۹۲ - ۳۹۳ ، والمقتضب : ۴ / ۱۰۴ - ۱۰۵ ، وامالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۰۷ - ۱۰۸ .

۵- فى د : «فهو» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فى د : «حملت» .

۸- فى الأصل «معموله» . تحريف . وما أثبت عن د . ط .

۹- فى ط : «وقوله» ، تحريف .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۱- بعدها فى د : «وعلقت الفعل» .

۱۲- أى : الزمخشرى .

۱۳- فى د . ط : «مع» .

استقلالها وجب الكسر ، ولذلك لم تقع اللّام مع «أنّ» المفتوحه لتناقض معناهما .

قال : «وممّا يحكى من جراءه الحجّاج على اللّه أنّ لسانه سبق فى مقطع وَالْعادِياتِ (۱)جاءت هكذا والصواب : «لأنه» .(۲) إلى فتحه (۳) إنّ» .

ويقع فى بعض النّسخ «إلى فتحه أنّ» ، وليس بجيّد ، لأنّ «إنّ» فى التلاوه مكسوره ، فلا وجه لإضافه فتحه إليها على سبيل الإثبات ، فالوجه إذن أن يقال : «إلى فتحه إنّ» فيضاف الفتح (۴) إليه ، لأنّه هو النّاطق ، وتثبت «إنّ» على حالها مكسوره ، والحكم على الحجّاج بأنّه أسقط اللّام تعمّدا لا يثبت ، لأنّه يجوز أن يكون أسقط اللّام غلطا كما فتح «إنّ» أوّل الأمر غلطا ، وقد أثبت [المصنّف] (۵) أنّه فتحها غلطا وسهوا بقوله : «أنّ لسانه سبق» ، وهذا معنى الغلط ، ثمّ حكم عليه بإسقاط اللّام تعمّدا ، وهذا أمر يؤدّى إلى الكفر ، فلا معنى لإثباته من غير ثبت (۶) ، فإنّ ذلك لا يفعله مسلم (۷) .

۱- العاديات : ۱۰۰ / ۱ ، والآيه وَالْعادِياتِ ضَبْحاً

۲- .

۳- فى المفصل : ۲۹۵ : «فتح» .

۴- سقط من ط : «الفتح» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- قرأ أبو السمال والحجاج بفتح أنّ وإسقاط اللّام من قوله تعالى : إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ (۱۱) العاديات : ۱۰۰ / ۱۱ ، انظر الشواذ لابن خالويه : ۱۷۸ ، والكشاف : ۴ / ۲۲۹ ، والتفسير الكبير للرازى : ۳۲ / ۶۶ ، والبحر المحيط : ۸ / ۵۰۵ ، وروح المعانى للآلوسى : ۳۰ / ۲۲۰ .

۷- جاء بعدها فى د : «وقيل : بل ثبت يثبت ، وذلك لأنّ (جاءت هكذا والصواب : « لأنه » .) كان يؤمّ عند الكعبه ، فسبق لسانه ب إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ (۱۱) بفتح أنّ وترك اللّام من « لخبير» ، وقال «خبير» عامدا ، فلمّا أتمّ الصلاه قال لسعيد جبير : أرأيت كيف أصلحته ؟ قال : أخطأت فى الأول وكفرت فى الثانى ، فهمّ بقتل سعيد وهو دخل (جاءت هكذا والصواب : « داخل » .) بيت اللّه ، فأتى الحجّاج بالمنجنيق وخرّب بيت اللّه وأهلك السعيد ، وهذا مشهور ، وقيل : إنه رئى فى المنام قال : قتلت بكل واحده مرّه ، وقتلت سبعين مره بسعيد بن جبير » . ق : ۱۷۵ / أ .

[موضع إنّ وما عملت فيه الرفع ، والعطف على اسم إنّ]

قال : «ولأنّ محلّ المكسوره وما عملت فيه الرّفع جاز فى قولك : « إنّ زيدا ظريف وعمرا» ، إلى آخره .

قال الشيخ : قدّم التعليل لجواز العطف على المحلّ قبل ذكر الحكم ، وذلك سائغ ، وهو مثل قوله : «ولكون المكسوره للابتداء» ، والغرض فى تقديم مثل ذلك أن يكون الحكم إذا ذكر ثبت من أوّل أمره معلّلا ، وإذا ثبت من أوّل أمره معلّلا فى النّفس كان له استقرار ليس لغيره ، وإن ثبت تعليله بعد ذلك ، [لكن معرفه الحكم بعد تعليله أبلغ من معرفته قبل تعليله ، لأنّه آكد فى النّفس] (١) .

ووجه العطف على المحلّ أنّ موضع «إنّ» وما عملت فيه رفع ، لكون المعنى لم يتغيّر ، فجاز (٢) العطف لذلك ، ولو قيل : إنّ العطف على محلّ زيد على تقدير زياده «إنّ» لكان حسنا ، لأنّ هذا / مشبّه بقولهم : «ليس زيد بقائم ولا قاعدا» (٣) قال الشاعر (٤) :

معاوى إنّنا بشر فأسجح

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

والأمران مستقيمان ، فإنّه لو قيل فى قوله : «فلسنا بالجبال ولا الحديدا» :

إنّ العطف على محلّ الجارّ والمجرور جميعا كان سديدا ، فكذلك ههنا .

قال : «وفيه وجه آخر ضعيف ، وهو عطفه على ما فى الخبر من الضمير» .

وهذا إنّما يكون فى الموضع الذى يكون الخبر فيه له عمل رفع حتّى يصحّ العطف على مرفوعه ، فأمّا إذا كان جامدا تعذّر أن يقدّر ذلك فيه ، لأنّه لا مرفوع له يعطف عليه ، كقولك : «إنّ زيدا غلامك وعمر» ، وإنّما جعله ضعيفا لأنّ شرط العطف على المضمر المرفوع المتّصل أن يؤكّد بالمنفصل ، كقولك :

«زيد قام هو وعمر» وإذا كان ذلك فيما ارتفع بالفعل فلأن يكون فيما ارتفع بالاسم أجدر .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- فى الأصل . ط : «فجاء» . وما أثبت عن د .

٣- فى د : «بقائم ولا قاعد ولا قاعدا» .

٤- هو عقيبه بن هبيره الأسدى كما فى الكتاب : ١ / ٦٧ ، والإنصاف : ٣٣٢ ، والخزانه : ١ / ٣٤٣ ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ٢ / ٢٩٢ ، ٢ / ٣٤٤ ، ٣ / ٩١ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٨ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٠٧ ، وأسجح : ارفق .

وفيه وجه آخر ليس بضعيف ، وهو أن يقدّر مبتدأ مستقلا بنفسه من غير تشريك بينه وبين ما قبله ، مثل قولك : «قام زيد وعمر منطلق» ، رفع «عمر» بالابتداء على حكم الاستقلال ، كذلك إذا قلت : «إنّ زيدا قائم وعمر» ، فيجعل «عمر» مرفوعا على الاستقلال وخبره محذوف دلّ عليه ما قبله .

قال : «و « لكنّ» تشايع «إنّ» فى ذلك دون سائر أخواتها » ، إلى آخره .

قال الشيخ : وإنّما شايعتها لكونها لم تغيّر معنى الجمله التى بعدها كما لا تغيّره «إنّ» ، فإنّ قلت :

كيف ثبتت مخالفتها ل «إنّ» باعتبار اللّام (۱) وثبتت مشايعتها لها باعتبار العطف على المحلّ قلت : أمّا مخالفتها لها باعتبار اللّام فقد ذكر بأمر واضح ، وأمّا مشايعتها لها باعتبار العطف فلأنّ العطف لم يكن متعلّقا بأمر تقدّمها حتّى تحصل المخالفه بينها وبين «إنّ» بذلك كما حصلت فى اللّام لذلك ، وإنّما العطف باعتبار ما بعدها ، وما بعدها لا يتغيّر حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغّير ب «إنّ» ، فلمّا تشايعا فى المعنى الذى من أجله صحّ العطف فى «إنّ» صحّ العطف فيها أيضا لموافقتها فى ذلك .

وأمّا سائر أخواتها فمخالفه لها فى المعنى الذى من أجله صحّ العطف لمخالفه المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها ، ألا ترى أنّ قولك : «ليت زيدا قائم» ليس بمعنى «زيد قائم» ، فلذلك تعذّر العطف / عليها ، إذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما أمكن تقدير «إنّ» ، فظهر الفرق بين البابين فى المعنى الذى لأجله صحّ العطف .

قال : « وقد أجرى الزّجّاج الصفه مجرى المعطوف وحمل (۲) عليه قوله تعالى : قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ (۴۸) (۳) .

يعنى أنّه جعل ارتفاع «علّام الغيوب» على أن يكون صفه ل «ربّى» المنصوب ب «إنّ» باعتبار (۴) التأويلين المذكورين أوّلا ، [أحدهما أن يعتبر «إنّ» مع اسمها فى محلّ الرّفع ، والثانى : أن يجعل

۱- سقط من د : «اللام» . خطأ .

۲- فى د : «وعطف» ، وهو مخالف للمفصل : ۲۹۶ .

۳- سبأ : ۳۴ / ۴۸ ، وما ذهب إليه الزجاج أجازه الفراء والجرمى ، انظر معانى القرآن للفراء : ۲ / ۳۶۴ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۴ / ۲۵۷ - ۲۵۸ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۳ / ۳۵۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۵۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۵۴ .

۴- فى د : «اعتبار» . تحريف .

اسم «إنّ» فی محلّ الرّفع] (۱) ، وهذا الذی صار إلیه الزّجّاج لیس بشیء ، فإنّه یمکن حمل الآیه علی غیر ما ذکره ، وهو أن یکون «علّام الغیوب» خبرا بعد خبر ، أو خبر مبتدأ محذوف أو بدلا من الضمیر فی «یقذف» ، أو فاعلا ل «یقذف» علی أن لا ضمیر فیه ، واستغنی عن العائد لظاهر موافق للأوّل فی المعنی ، مثله فی قوله تعالی : «إنّا لا نضیع أجر المصلحین» (۲) ، [فإنّ «إنّا» مع ما فی حیّزه خبر للّذین ، وحذف الرّاجع ، تقدیره (أجرهم) ، فوضع الظّاهر وهو «المصلحین» مقام المضمر وهو «هم» فی «أجرهم»] (۳) ، وإذا احتمل غیر ما ذکره احتمالا ظاهرا فحمله علی وجه لم یثبت إلّا بتقدیر (۴) لیس بمستقیم ، لأنّ الأصول لا تثبت إلّا بثبت (۵) ، فثبت أنّ قول الزّجّاج لیس بشیء .

[العطف علی اسم إنّ بالرفع قبل استکمال الخبر]

قال : «وإنّما یصحّ الحمل علی المحلّ بعد مضیّ الجمله» .

هذا مذهب البصریّین ، وهو الصّحیح ، والکوفیّون یجیزون العطف مطلقا مضت الجمله أو لم تمض (۶) ، فیجوّزون «إنّ زیدا وعمر قائمان» ، والمبرّد والکسائیّ یجیزان العطف قبل مضیّ الجمله بشرط أن یکون الاسم الأوّل غیر معرب (۷) ، مثل قولک : «إنّک وزید ذاهبان» ، والذی غرّ الجمیع ما جاء عن بعض العرب «إنک وزید ذاهبان» (۸) ، ولیس بمستقیم ولا یثبت بمثله (۹) حجّه ، لأنّه علی خلاف القیاس واستعمال الفصحاء ، والوجه ما قاله البصریّون ، وبیان أنّه لا یستقیم فی

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- الأعراف : ۷ / ۱۷۰ ، والآیه وَالَّذِینَ یُمَسِّکُونَ بِالْکِتابِ وَأَقامُوا الصَّلاهَ إِنَّا لا نُضِیعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِینَ (۱۷۰) .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فی د : «بتقدیره» .

۵- نقل الشیخ یسن کلام ابن الحاجب من قوله : «علی أن یکون صفه لربی» إلی «بثبت» عن شرح المفصل بتصرف ، انظر حاشیه الشیخ یسن : ۱ / ۲۲۶ .

۶- انظر الإنصاف : ۱۸۵ - ۱۹۵ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۵۰ - ۵۱ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۵۴ .

۷- الإطلاق مذهب الکسائی ، ووافقه الفراء إن کان الاسم مبنیا ، والمبرد لم یقل بهذا ، قال الرضی : « قوله : خلافا للمبرد والکسائی ، الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الکسائی کما هو مذکور فی کتب النحو » ، شرح الکافیه : ۲ / ۳۵۵ ، وقال الأزهری : «المعروف عن الفراء أنّه یشترط بناء الاسم» شرح التصریح : ۱ / ۲۲۸ ، وظاهر کلام المبرد أنّه یشترط استکمال الخبر ، انظر المقتضب : ۴ / ۱۱۱ ، ۱۱۲ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۲ / ۵۱ ، والأشمونی : ۱ / ۲۸۶ - ۲۸۷ .

۸- انظر الکتاب : ۲ / ۱۵۵ .

۹- فی ط : «لمثله» .

المعنى إلّا ذلك أنّه (۱) لو عطف قبل مضىّ الجمله فقيل : «إنّ زيدا وعمر ذاهبان» لأدّى إلى أن يعمل عاملان مختلفان فى معمول واحد ، وذلك أنّ زيدا منصوب ب «إنّ» ، وخبره لا يكون إلّا معمولا لإنّ ، لأنّه (۲) لا بدّ لها من مرفوع هو خبر ، وارتفاع عمر إنّما هو بتقدير عطفه على المحلّ الذى هو الابتداء على تقدير الخلوّ من «إنّ» أو جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرّد ، وخبره يجب أن يكون مرفوعا بمثل ما ارتفع به ، فإذا قيل : «قائمان» وجعل / خبرا لهما أدّى إلى أن يكون معمولا ـ ل «إنّ» معمولا للابتداء ، وهو باطل ، ولا يمكن تقدير عملين فيه حتّى يقال : إنّه مرفوع رفعين ، رفع ب إنّ ورفع بالابتداء للقطع بأنّ اسما واحدا لا يكون فيه رفعان ، ولأنّه لا علامه إلّا الألف ، والألف لا تكون إلّا رفعا واحدا ، فهذا ظاهر فى ثبوت مذهب البصريّين وبطلان ما سواه .

وليس قول من قال (۳) : «إنّ زيدا وعمرو قائم» من قبيل الممنوع ، لأنّ «قائم» إمّا أن يقدّر خبرا عن عمرو ، فيكون خبر زيد متقدّما تحقيقا فلم يعطف إلّا بعد مضىّ الجمله ، وإمّا أن يجعل «قائم» خبرا عن الاسم الأوّل ، وخبر الثانى محذوف ، فيكون على التقديم والتأخير ، كأنّك قلت : «إنّ زيدا قائم وعمر» ، فلم يعطف إلّا بعد مضىّ الجمله تقديرا ، بخلاف «إنّ زيدا وعمر قائمان» ، فإنّ ذلك غير ممكن تقديره فيه ، وسرّه زوال المعنى الذى ذكرناه فى الإفساد فى مثل هذه المسائل ، لأنّ الإفساد إنّما جاء من جهه تشريكهما جميعا فى خبر واحد ، فأمّا إذا جعل لكلّ واحد خبر فقد انتفى المعنى الذى كان من أجله الامتناع .

قال : «وزعم سيبويه أنّ ناسا من العرب يغلطون» (۴) ، إلى آخره .

فجعله (۵) من باب الغلط لأنّه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبيّن (۶) وجه الوهم لهم فى ذلك ومثّله بقوله (۷) :

۱- فى د : «إلا ما قاله البصريون لأنه . .» .

۲- فى د : «إنّ» . تحريف .

۳- فى د : «قول القائل» .

۴- قال سيبويه : «واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنّك وزيد ذاهبان . .» . الكتاب : ۲ / ۱۵۵ .

۵- أى : سيبويه .

۶- أى : سيبويه .

۷- تقدّم البيت ورقه : ۱۹۴ ب من الأصل .

بدا لی أنّی لست مدرک ما مضی

ولا سابق شیئا إذا کان جائیا

وهو فی الحقیقه عکسه ، لأنّ هؤلاء قدّروا الثّابت محذوفا (۱) ، والقائل : «ولا سابق شیئا» قدّر المحذوف ثابتا ، لأنّ قبله «بدا لی أنّی لست مدرک ما مضی» ، فتوهّم أنّ الباء ثابته لکون الموضع موضعا یصحّ دخولها فیه ، فتوهّم ثباتها فقال : «ولا سابق» ، وجمع بینهما من جهه أنّ الجمیع اشترکوا (۲) فی أنّهم توهّموا شیئا ، والأمر علی خلافه وإن اختلف (۳) تفصیل المتوهّم .

قال : «وأمّا قوله تعالی : وَالصَّابِئُونَ (۴) فعلی التقدیم والتأخیر» .

یحتمل أمرین :

أحدهما : أن یرید أنّ الخبر المذکور بعد قوله : والصبون (۵) خبر عن «الذین آمنوا» مقدّرا تقدیمه ، و وَالصَّابِئُونَ لم یعطف إلّا بعد تمام الجمله تقدیرا (۶) ، وهو أحد الوجهین اللّذین تقدّما فی قولک : «إنّ زیدا / قائم وعمر» .

والآخر : أن یکون قوله : «فعلی التقدیم» (۷) أی : فعلی تقدیر الخبر مقدّما علی «الصَّابِئُونَ» ، وتقدیر «الصَّابِئُونَ» مؤخّرا عنه ، ویکون العطف إنّما ورد بعد مضیّ جمله مقدّمه علی المعطوف (۸) ،

۱- جاء فی حاشیه د : «الثابت محذوفا ، وهو « إن» ، وإلا یلزم أن یکون المؤکد منصوبا وهو أجمعون » ، ق : ۱۷۶ ب .

۲- فی د : «اشترک» .

۳- فی د : «اختلفت» . تحریف .

۴- المائده : ۵ / ۶۹ ، والآیه : إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا وَالَّذِینَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصاری مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْیَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَیْهِمْ وَلا هُمْ یَحْزَنُونَ (۶۹) .

۵- بعدها فی د : «وهو « فلهم أجرهم» ، خطأ ، إذ آیه المائده لیس فیها هذه العباره وإنّما وردت فی قوله تعالی : إِنَّ الَّذِینَ آمَنُوا وَالَّذِینَ هادُوا وَالنَّصاری وَالصَّابِئِینَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْیَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَیْهِمْ وَلا هُمْ یَحْزَنُونَ (۶۲) » البقره : ۲ / ۶۲ .

۶- بعدها فی د : «والآخر» ، مقحمه .

۷- فی ط : «تقدیر» . تحریف .

۸- بعدها فی ط : «أی : تحقیقا ، والأول تقدیم الخبر تقدیرا» .

ويصحّ التعبير بالتقديم والتأخير عن ذلك ، لأنّ الكلام فى أنّ العطف إنّما يكون بعد مضىّ الجمله ، فإذا قدّر مضيّها بتأويل تقديم خبر محذوف ، وتأخير المعطوف عنه صحّ أن يقال : على التقديم والتأخير ، وإذا صحّ التعبير عن ذلك بمثل هذه العباره فهو أولى من أوجه (١) :

أحدها : أنّ هذا ليس فيه إلّا الحذف ، وذلك الوجه (٢) فيه الحذف وتغيير الموضع ، ومخالفه أمر أولى من (٣) مخالفه أمرين .

وثانيها : أنّ قوله (٤) بعد ذلك : «كأنّه ابتدأ ، و « الصَّابِئُونَ» بعد ما مضى الخبر » تفسير لذلك (٥) ، فإنّه لا يكون مبتدئا (٦) بعد مضىّ الخبر إلّا والخبر مراد .

وثالثها : هو أنّ مذهب سيبويه فى قولك : «زيد وعمر قائم» أنّ الخبر للثانى ، وخبر الأوّل محذوف (٧) ، وهذا مثله ، واستدلّ على ذلك بقوله (٨) :

نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

ووجه الاستدلال أنّه لو كان خبرا عن «نحن» لوجب أن يقال : راضون ، ولّما قال : راض دلّ على أنّه خبر لأنت ، وهذا مثله .

« وأنشدوا (٩) :

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم

بغاه ما بقينا فى شقاق » .

وهذا (١٠) مماثل لما نحن فيه من جهه أنّه يوهم أنّه عطف على موضع «أنّ» قبل تمام الجمله

١- فى د : «وجوه» .

٢- أى : الوجه الأول من الوجهين السابقين .

٣- سقط من د : «من» ، خطأ .

٤- أى : الزمخشرى .

٥- سقط من ط : «لذلك» .

٦- فى ط : «متعديا» ، تحريف .

٧- انظر الكتاب : ١ / ٧٥ - ٧٦ ، ٢ / ١٥٥ - ١٥٦ .

٨- تقدّم البيت ورقه : ٣٣ ب من الأصل .

٩- البيت لبشر بن أبى خازم ، وهو فى ديوانه : ١٦٥ ، والكتاب : ٢ / ١٥٦ ، والإنصاف : ١٩٠ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٢٧١ ، والخزانه : ٤ / ٣١٥ .

١٠- فى د : «وهو» .

كما فی قوله تعالی : «وَالصَّابِئُونَ» ، والتقدير فيه كالتقدير فيما تقدّم ، وهو أن يقدّر خبر محذوف تتمّ الجمله باعتباره ، وقوله : «وأنتم بغاه» بعد مضیّ الجمله ، أو «بغاه» الذی بعد «أنتم» خبر عن «أنّ» مقدّر تقديمه ، فلم يعطف إلّا بعد تمام الجمله علی كلّ تقدير كما تقدّم ، سواء ، وفی (۱) إيراد هذا البيت دليل علی أنّ (۲) «أنّ» المفتوحه إذا وقعت فی الموضع الذی كان يصلح لجمله يجوز فيها من العطف ما يجوز فی المكسوره (۳) ، ألا ترى أنّ «أنّ» ههنا مفتوحه ، وقد تقدّم من قوله : (۴) إنّ العطف علی المحلّ إنّما يكون فی «إنّ» المكسوره ، فأمّا نحو «أعجبنی أنّ زيدا قائم وعمر» فهذا لا يجيزه أحد علی العطف علی المحلّ / ، ويجوز أن يكون إيراد البيت ليس للعطف علی الموضع ، ولكن للدّلاله علی حذف الخبر من أوّل (۵) استغناء عنه بثان ، أو علی تقدير (۶) تقديم خبر جاء فی اللّفظ مؤخّرا علی التأويلين المتقدّمين ، ويكون إعراب قوله : «وأنتم» فی البيت ليس علی العطف علی الموضع (۷) ولكن مبتدأ مستقلّ بجملته ، والعطف لم يقع إلّا باعتبار (۸) الجمل لا باعتبار تشريك فی عامل كما فی قولك : «ليت زيدا قائم وعمرو منطلق» ، وقد ذكر فی تفسيره سرّا فی تأخير الخبر عن الأوّل وترك ذكره أوّلا فی مثل ذلك بأن قال ما معناه أنّك إذا قلت : «إنّ زيدا مشنوء وعمرو» توهّم أنّ لزيد مزّيه فی الإخبار عنه بالشّناءه علی عمرو ولثبوت الحكم له أوّلا ، وما يثبت فی التفسير (۹) أوّلا أقوی ممّا يثبت ثانيا ، ولّما كان غرض المتكلّم التسويه بينهما ترك ذكر الخبر أوّلا ليأتی الحكم (۱۰) بالشّناءه عنهما دفعه واحده حتّی لا يكون لأحدهما مزيّه علی الآخر فی ذلك الحكم ، وهو معنی حسن . (۱۱)

[لا يجوز إدخال إنّ علی أنّ]

قال : «ولا يجوز إدخال « إنّ» علی «أنّ» .

۱- فی ط : «فی» ، تحريف .

۲- سقط من ط : «أنّ» .

۳- انظر الكتاب : ۲ / ۱۴۴ ، وشرح الكافيه للرضی : ۲ / ۳۵۳ .

۴- نقل كلام الزمخشری بمعناه ، انظر المفصل : ۲۹۵ - ۲۹۶ .

۵- فی ط : «الأول» .

۶- سقط من ط : «تقدير» ، خطأ .

۷- سقط من د : «علی الموضع» . خطأ .

۸- فی د : «والعطف إنّما وقع باعتبار . .» .

۹- فی ط : «النفس» .

۱۰- فی ط : «بالحكم» .

۱۱- انظر الكشاف : ۱ / ۳۵۴ .

وقد تقدّم علّه ذلك ، لأنّا قد بيّنّا أنّ «أنّ» فى كلامهم لا تكون أوّلا لعلّتين : (١)

إحداهما (٢) : أنّه يؤدّى إلى مجامعتها لأختها ، ولا بدّ من الفصل ، وإذا جاء الفصل صحّ أن يقال :

«إنّ عندنا أنّ زيدا فى الدّار» ، وقول النحويّين : لا تصدّر الجمله بأنّ المفتوحه ليس على ظاهره ، وإنّما يعنون إذا وقعت فى الموضع الذى تتعرّض فيه لإدخال «إنّ» المكسوره عليها ، أو فى الموضع الذى تدخل فيه «لعلّ» على الوجهين المتقدّمين فى علّه ذلك ، فمن ذلك قولهم «لولا أنّ زيدا» ، فهذا أوّل الجمله ، والخبر مقدّر بعد ذلك ، ولكنّه جاز لأنّه موضع لا تقع فيه «إنّ» المكسوره ولا «لعلّ» ، كذلك قولهم (٣) :

. . .

إذا أنّه عبد القفا واللّهازم

و «أنّه عبد القفا» مقدّر بالمبتدأ ، والخبر مقدّر بعد ذلك ، ولذلك أوّله بقوله (٤) : «فإذا العبوديّه حاصله» (٥) ، وهذا يقدح فى تعليل من علّل بأنّها إنّما امتنع تصديرها لأدائها إلى إدخال «إنّ» عليها (٦) ، إذ لو كان ذلك صحيحا لم يجز وقوعها متقدّمه مفتوحه بعد «إذا» ، لأنّه يؤدّى إلى إدخال «إنّ» عليها ، ألا ترى أنّ «إنّ» المكسوره يصحّ وقوعها أيضا بعد «إذا» ، فلو كان / هذا التعليل صحيحا لامتنع وقوعها مصدّره بها الجمله بعد «إذا» لما يؤدّى إلى دخول «إنّ» [المكسوره] (٧) عليها كما قالوه (٨) فى التصدير بها فى قولك : «أنّ زيدا منطلق عندى» ، وأنّه امتنع (٩) لما يؤدّى إليه من إدخال «إنّ» [المكسوره] (١٠) عليها ، فإذن التعليل المستقيم هو إراده الفرق بينها وبين «أنّ» التى بمعنى «لعلّ» ، لأنّه أمر محقّق فى جميع مواقعها ومطّرد غير منتقض ، والتعليل بذلك إنّما هو لأمر يؤدّى إلى مستكره لا لأمر محقّق ، وهو مع ذلك منتقض على ما تقرّر .

١- انظر تعليل ذلك فى الكتاب : ٣ / ١٢٤ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٣ ، والمسائل المنثوره : ١٧٦ .

٢- لم يذكر العلّه الثانيه .

٣- تقدّم البيت ورقه : ٢٣٤ أمن الأصل .

٤- أى : الزمخشرى ، انظر المفصل : ٢٩٤ .

٥- بعدها فى د : «أو ثابته» ، وليست فى المفصل : ٢٩٤ .

٦- مذهب سيبويه أنهم كرهوا الابتداء بأنّ لئلّا يشبّهوها بالأسماء التى تعمل فيها إنّ ، انظر الكتاب : ٣ / ١٢٤ .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٨- فى ط : «كما أن يقولوا» .

٩- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٠١ ، ٢ / ٣٩ .

١٠- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

[تخفيف إنّ وأنّ]

قال : «وتخفّفان فيبطل عملهما ، ومن العرب من يعملهما» ، إلى آخره .

قال الشيخ : قوله : «وتخفّفان فيبطل عملهما» لا يخلو إمّا أن يريد فيما وقع بعدهما ملفوظا به ، أو فيما يقدّر ، فإن (۱) أراد فيما يلفظ به ، وهو الظاهر لأنّ «إنّ» المكسوره لا يقدّر بعدها شيء محذوف ، كان غير مستقيم من وجهين :

أحدهما : أنّ المفتوحه لم يكن لها عمل فى هذا الاسم الملفوظ به فى مثل قولك : «علمت أن زيد منطلق» ، لأنّ التقدير «علمت أنّه زيد منطلق» كما صرّح به آخرا فقال : «وتقول : علمت (۲) أن زيد منطلق والتقدير : أنّه زيد منطلق» . ، فكيف يبطل عملها عند التخفيف فيما لم يكن لها عمل فيه ؟

والآخر : هو أنّه قال : «ومن العرب من يعملهما» ، وجعل إعمالهما جميعا سائغا ، وإعمال «أن» المفتوحه فى الظّاهر بعدها شاذ .

وإن أراد (۳) فيما يقدّر فهو غير مستقيم ، لأنّه ذكر المكسوره معها ، ولا مقدّر مع المكسوره ، ولأنّه (۴) [لّما] (۵) ذكر مثال إعمال «أن» المفتوحه أنشد (۶) :

فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى

فراقك لم أبخل وأنت صديق

وجعل إعمالها (۷) فى الظّاهر .

والأولى أن يقال : «وتخفّفان فيلغيان فيما يذكر بعدهما ، ومن العرب من يعمل « إن» المكسوره ، وهو كثير وإعمال «أن» المفتوحه فى الملفوظ بعدها ضروره ، ويلزم تقدير اسمها ضمير شأن محذوفا ، وتكون الجمله التى بعدها فى موضع خبرها ، وإنّما قدّر النحويّون ضمير الشأن فى

۱- فى د : «إن» .

۲- فى المفصل : ۲۹۷ : «وتقول فى المفتوحه : علمت . .» .

۳- قوله : «وإن أراد» معطوف على قوله : «فإن أراد فيما يلفظ به . .» .

۴- فى ط : «لأنه» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- لم أقف على قائل البيت ، وورد بلا نسبه فى المنصف : ۳ / ۱۲۸ ، والمخصص : ۱۷ / ۱۴۸ ، والإنصاف : ۲۰۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۷۱ - ۷۳ ، واللسان (صدق) ، ومغنى اللبيب : ۲۹ ، والمقاصد للعينى : ۲ / ۳۱۱ ، والخزانه : ۲ / ۴۶۵ ، ويوم الرخاء يعنى به قبل إحكام النكاح .

٧- فى د : «وجعل المصنف إعمالها . .» .

«أن» المفتوحه المخفّفه كيفما وقعت ولم يقدّروه فى «إن» المكسوره ألبتّه لأمرين :

أحدهما : أنّهم وجدوها داخله على الفعل الذى لا يدخل على المبتدأ والخبر ، فلو لم يقدّر الضمير لخرجت عن حقيقه وضعها ، بخلاف «إن» المكسوره ، فإنّها لا تدخل إذا دخلت على فعل إلّا وهو من الأفعال الداخله / على المبتدأ والخبر ، فكان فى ذلك توفيه لما تقتضيه ، وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريّين ، فلذلك لم يجيزوا «إن قام لزيد» (١) .

والوجه الثانى : أنّهم وجدوا «إن» المكسوره عامله وهى مخفّفه فى الفصيح من الكلام ، قال اللّه تعالى : وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ (٢) فجاء منصوبا فى قراءه كلّ من خفّف (٣) ، ولم تجىء «أن» المخفّفه المفتوحه عامله فى ملفوظ بعدها إلّا ما ذكرناه من الضروره ، وهى أولى فى العمل بعد التخفيف من المكسوره بدليل جواز العطف على المكسوره بالرّفع ، وتقدير وجودها كالعدم ، فإذا جاء الإعمال فيها (٤) مع ذلك فإعمال المفتوحه أجدر ، فلذلك قدّروا معها ضمير الشّأن ، والذى يدلّك على ذلك وأنّ (٥) العرب تقصده قول الشّاعر (٦) :

فى فتيه كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كلّ من يحفى وينتعل

١- ذهب الكوفيون إلى أنّ «إن» المخففه نافيه لا عمل لها ، وهى عند البصريين مخففه من الثقيله قد تعمل وقد تهمل ، وإن وليها فعل لم يكن فى الغالب إلّا فعلا ماضيا ناسخا ، انظر الكتاب : ٢ / ١٤٠ ، والبغداديات : ٣٧ - ٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٤٩ ، والجنى الدانى : ٢٠٩

٢- هود : ١١ / ١١١

٣- قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر «وإن» «كلا لما» مخففه ، انظر كتاب السبعه فى القراءات : ٣٣٩ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧ ، والنشر : ٢ / ٢٩٠ ، والتيسير : ١٢٦ ، والإتحاف : ٢٦٠

٤- فى د : «فى المكسوره» .

٥- فى الأصل . ط : «أن» ، وما أثبت عن د .

٦- هو الأعشى ، والبيت الشاهد ملفق من بيتين وردا فى ديوان الأعشى وهما : فى فتى كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيله الحيل إمّا ترينا حفاه لا نعال لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعل ديوانه : ٥٩ والبيت الشاهد بالروايه التى أثبتها ابن الحاجب ورد منسوبا إلى الأعشى فى الكتاب : ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ١٦٤ ، ٣ / ٤٥٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢ ، والإنصاف : ١٩٩ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٢٨٧ ، والخزانه : ٣ / ٥٤٧ .

فلولا أنّ الضمير مقدّر لم يستقم تقديم الخبر ههنا ، فالذى سوّغ التقديم كونها جمله واقعه خبرا ، وقال سيبويه (۱) : «لم يحذفوا» يعنى فى أن المفتوحه المخفّفه ، «لأنّ يكون الحذف يدخله فى حروف الابتداء بمنزله إنّ (۲) ، ولكنّهم حذفوا» يعنى النون من المفتوحه «كما حذفوا الإضمار» يعنى ضمير الشّأن الذى هو اسمها ، «وجعلوه (۳) علما لحذف الإضمار» يعنى حذف النون ، ففهم من ذلك أنّ اسمها لا بدّ من تقديره مضمرا ، وقال أيضا (۴) : «لا تخفّفها فى الكلام أبدا وبعدها الأسماء إلّا وأنت تريد الثقيله مضمرا فيها اسم (۵) معلوم (۶)» ، وقال أيضا فى هذا الباب (۷) : «والدّليل على أنّهم إنّما يخفّفون على إضمار الهاء أنّك تستقبح « قد عرفت أن يقول ذاك» ، حتى تقول : «أن لا يقول ذاك (۸)» ، أو تدخل السّين (۹) أوقد » ، وهذا كلّه تصريح بوجوب الإضمار على ما ذكرنا .

فإن زعم زاعم أنّ التقديم إنّما جاز لبطلان عمل «أن» فصار مبتدأ وخبرا ، والمبتدأ والخبر يسوغ فيه التقديم ، فهو باطل بامتناع «إن منطلق لزيد» ، فدلّ ذلك على أنّهم يعتبرون بعد تخفيفها فى امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد .

قال : «ويقع بعدهما الاسم والفعل» .

قال الشيخ : [والفعل الذى يقع بعد المكسوره يجب أن يكون من الأفعال الدّاخله على المبتدأ والخبر] (۱۰) ، وإنّما كان كذلك لما ذكرناه من أنّ أصل وضعها (۱۱) أن تدخل على المبتدأ والخبر / فى المعنى ، وقد تبيّن أنّه لا يقدّر فيها ضمير شأن يكون اسما لها بدليل وَإِنَّ كُلًّا (۱۲) ، فاعتبر فى الفعل

۱- الكتاب : ۲ / ۱۳۷ .

۲- بعدها فى الكتاب : «ولكنّ» .

۳- فى الكتاب : «وجعلوا الحذف» .

۴- الكتاب : ۳ / ۱۶۳ - ۱۶۴ .

۵- فى الكتاب : «الاسم» .

۶- سقط من الكتاب : «معلوم» .

۷- الكتاب : ۳ / ۱۶۵ .

۸- سقط من الكتاب : «يقول ذاك» .

۹- فى الكتاب : «أو تدخل سوف أو السين . .» .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۱- فى د : «وضع إن مكسوره» .

۱۲- هود : ۱۱ / ۱۱۱ ، سلفت الآيه : ۲ / ۱۸۱ .

الذى بعدها أن يكون كذلك ليوفّر عليها ما تقتضيه من الجمله الاسميّه .

«وجوّز الكوفيّون غيره» .

وقد وقع ذلك فى كلامهم نادرا على ما أنشده من قوله (١) :

شلّت يمينك إن قتلت لمسلما

حلّت عليك عقوبه المتعمّد

وليس بالجيّد لأنّه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء ، أمّا مخالفته لاستعمال الفصحاء فلأنّه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام فصيح .

ووجه مذهب الكوفيين إذا صحّ (٢) التّمسّك بما رووه تقدير الضمير فى مثل ذلك ، أو تنزيل الجمله الخبريّه الفعليّه مجرى الاسميّه ، كما أجروا «إنّما قام زيد» مجرى «إنّما زيد قائم» وكما أجروا «علمت ما قام زيد» مجرى «علمت ما زيد قائما» ، فلا بعد فى مثل ذلك [فقولنا : «إنّما قام زيد» حصر الأوّل فى الثانى و «إنّما زيد قائم» حصر الثانى فى الأوّل] (٣) .

قال : «وتلزم المكسوره اللّام فى خبرها» .

سواء أعملت أو لم تعمل ، لأنّه لو لم يدخلوا اللّام لالتبست بالنافيه مع الجملتين جميعا ، ألا ترى أنّك لو قلت : «إن زيد منطلق» و «إن قام زيد» جاز أن يكون المعنى : ما زيد منطلق وما قام زيد ، وجاز أن تكون المخفّفه ، فيكون المعنى : زيد منطلق وقام زيد ، وإذا جئت باللّام تميّزت المخفّفه ، وسمّيت هذه اللّام الفارقه لذلك (٤) .

قال : «والمفتوحه يعوّض (٥) عمّا ذهب منها أحد الأحرف الأربعه حرف النّفى وقد وسوف والسّين» .

١- هى عاتكه بنت زيد بن نفيل ، والبيت فى المقاصد للعينى : ٢ / ٢٧٨ ، والخزانه : ٤ / ٣٤٨ ، وورد بلا نسبه فى الإنصاف : ٦٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٧٢

٢- فى د : «ووجه ما قاله الكوفيون « إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه» إذا صحّ . . . » ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٧ .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- بعدها فى د : « قال الشاعر : أنا ابن أباه الضّيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن » والبيت للطرماح ، وهو فى ديوانه : ٥١٢ ، والمقاصد للعينى : ٢ / ٢٧٦ .

٥- بعدها فى د : «فى الأكثر» ، وليست فى المفصل : ٢٩٧

وأراد أنّها تعوّض مع الفعل ، ولكنّه استغنى عنه ، لأنّ «قد» و «سوف» و «السّين» لا تدخل إلّا على الأفعال ، فعلم أنّ التّعويض فيه ، ولّما أدخل حرف النّفى معها اغتفر (١) أمره ، وكان الأولى أن يبيّن ذلك ، ثمّ أخذ يمثّل فلم يمثّل على ترتيب مستقيم لا على ما قدّمه من (٢) أوّل الفصل ولا على ترتيب آخر ، وذلك أنّ الذى رتّبه هو تقديم تخفيفهما وإبطال العمل فيهما ، ثمّ إعمالهما ، ثمّ وقوع الاسم والفعل بعدهما ، وتمثيله أوّلا مستقيم فى المكسوره ملغاه ثمّ معمله ، ثمّ مثّل بعد ذلك بالمفتوحه المعمله ، وكان الأولى تقديمه المفتوحه الملغاه لأنّها الوجه ، وإعمالها شاذّ ، فترك تمثيله ههنا بالكلّيّه ثمّ ذكره فى آخر الفصل ، ثمّ مثّل بدخول المكسوره على الفعل ، وهو مستقيم لو كان قدّم بتمثيل المفتوحه / ملغاه ، ثمّ مثّل بمذهب الكوفيّين فى دخولها على الفعل غير الدّاخل على المبتدأ والخبر ، ثمّ مثّل بما ذكرنا أنّه ينبغى تقديمه ، وهو بأن المفتوحه الملغاه (٣) ، فقال : «وتقول : علمت أن زيد منطلق ، والتقدير : أنّه زيد منطلق ، قال اللّه تعالى : وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ (٤)» .

وكان ينبغى أنّ يمثّل بالمفتوحه الدّاخله على الفعل على حسب ترتيبه ، وقد تقدّم الكلام على جميع ذلك ، وأنشد (٥) :

فى فتيه كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كلّ من يحفى وينتعل

والتقدير : أنّه هالك على ما تقدّم .

ثمّ مثّل بدخول «أن» المفتوحه على الفعل فقال : «وتقول (٦) : علمت أن لا يخرج زيد وأن قد خرج وأن سيخرج وأن سوف يخرج» .

والتقدير عندنا أنّه فى الجميع لما تقدّم ذكره ، والتزموا تعويض هذه الحروف تنبيها على أنّها ليست «أن» الناصبه للفعل من أوّل الأمر ، ولم يمكنهم التّعويض بها مع حرف النّفى لتعذّر

١- فى حاشيه د : «قوله : اغتفر لأنّ « لا» ما كان مختصا بالفعل بخلاف قد وسوف والسين » ، ق : ١٧٨ أ .

٢- فى ط : «فى» .

٣- بعدها فى د : «لأن إلغاءها أكثر» .

٤- يونس : ١٠ / ١٠

٥- تقدّم البيت : ٢ / ١٨١ .

٦- سقط من المفصل : ٢٩٨ : «وتقول» .

اجتماعها معها [لعدم الملاءمه بينهما] (۱) ، فاستغنوا بحرف النّفى لّما كان زياده مضادّا لها ، ألا ترى أنّه لا يصحّ أنّ تجمع بينه وبين السّين وأختها ولا بينه وبين قد ، لأنّ تلك حروف إثبات فلا يصحّ جمعها مع حروف (۲) النّفى .

قال : «والفعل الذى يدخل على المفتوحه مشدّده أو مخفّفه يجب أن يشاكلها فى التّحقيق» ، إلى آخره .

قال الشيخ : كأنّهم قصدوا إلى المشاكله بين «أن» والفعل الذى يدخل عليها ، وذلك لأنّهم لو أدخلوا عليها غير أفعال التّحقيق لكان معها كالمضادّ ، ألا ترى أنّك لو قلت : «أتمنّى أنّك تقوم» لكان «أنّك» دالا على ثبوت ما فى حيّزه وتحقيقه ، و «أتمنّى» دالّ على توقّعه والشّىء الواحد لا يكون متوقّعا حاصلا ، فلذلك لم يدخلوا عليها إلّا هذه الأفعال ، وما قاربها ، فلمّا ثبت امتناع دخول أفعال الرّجاء والطّمع على المشدّده فى كلا وجهيها التزموا أن لا يدخلوا أفعال التّحقيق إلّا على المشدّده لتحصل المشاكله بينهما كما حصلت فى غيرهما .

قال : «وما فيه (۳) وجهان» .

يعنى : وما له جهتان شبّه بكلّ واحد منهما ، فأدخل عليهما (۴) جميعا كظننت لانتفاء ما ذكرناه بالنّسبه إليهما ، فإذا أدخلته على المشدّده / أو المخفّفه فلأنّك قصدت ثبوته ، والأشياء تثبت بالظّنّ بخلاف تمنّيها والطّمع فيها ، وإذا أدخلته على «أن» النّاصبه للفعل استقام أيضا ، لأنّه بمعنى المصدر ، فيصحّ أن يقع مظنونا ، وقد علم بذلك مواضع «أن» الناصبه ومواضع «أنّ» المثقّله والمخفّفه منها ، وذلك أنّ لفظ «أن» إمّا أن يذكر بفعل قبلها مسلّطا عليها أو لا ، فإن كان بفعل مسلّط عليها فلا يخلو إمّا أن يكون فعل تحقيق أو [فعل] (۵) ظنّ أو غيرهما ، والأوّل يتعيّن للمشدّده والمخفّفه منها ، والثّانى يجوز فيه الأمران (۶) ، والثالث يتعيّن للناصبه (۷) ، وإن لم يكن قبلها فعل مسلّط عليها فلا يخلو إمّا أن تكون مصدّرا بها الجمله

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى د : «حرف» .

۳- فى حاشيه د : «قوله : وما فيه ، أى أن التى فيها وجهان للشك واليقين» ق : ۱۷۸ ب .

۴- فى حاشيه د : «عليهما ، أى على أن المصدريه والمخففه» ق : ۱۷۸ ب .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى الأصل . ط : «والثانى يتعين للناصبه» . خطأ ، وما أثبت عن د .

۷- فى الأصل . ط : «والثالث يجوز فيه الأمران» . خطأ ، وما أثبت عن د .

أولا ، فإنّ صدّر بها الجمله تعيّنت النّاصبه للفعل ، مثل قوله تعالى : وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكَمْ (۱) ، وإن لم يصدّر بها جازتا جميعا ، كقولك : «حسن أن تقوم» و «حسن أنّك تقوم» وبهذا الضابط تعلم موضع (۲) تعيين «أن» الناصبه وتعيين غيرها وموضع تجويز الأمرين منشئا كنت أو سامعا .

قال : «وتخرج المكسوره إلى معنى أجل» .

هذا قول كثير من النّحويّين (۳) وقد ردّه بعضهم (۴) ، وحمل البيت الذى هو (۵) :

بكر العواذل . . .

. . .

على أنّه أراد «إنّ» المؤكّده (۶) ، وأدخلها على اسمها وحذف الخبر للعلم به ، يعنى أنّ الأمر كذلك ، وليس ببعيد عن الصّواب ، بل هو الظّاهر ، والذى يجعلها بمعنى نعم يجعل هذه الهاء هاء السّكت كأنّه قال : إنّ ، وألحق هاء السّكت بها للوقف ، وما ورد فى (۷) كلام ابن الزّبير (۸) جوابا

۱- البقره : ۲ / ۱۸۴ .

۲- فى د : «وهذا ضابط تعلم به موضع» .

۳- انظر الكتاب : ۳ / ۱۵۱ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۱۱۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۲ - ۳۳ .

۴- منهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، انظر غريب الحديث : ۲ / ۲۷۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۲۲ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۱۴۸ ، ووقع تحريف فى اسمه فجاء بلفظ «أبو عبيده» فى الجنى الدانى : ۳۹۸ ، ومغنى اللبيب : ۳۶ ، والهمع : ۱ / ۱۴۱ ، وذكر أبو عبيده مجىء «إنّ» بمعنى أجل ولم يعقب ، انظر مجاز القرآن : ۲ / ۲۱ - ۲۲ .

۵- سقط من د : «الذى هو» ، والبيت : بكر العواذل فى الصّبوح يلمننى وألومهنّه والشاهد فى البيت الذى يليه وهو : ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت : إنّه والبيتان لعبيد اللّه بن قيس الرقيات ، وهما فى ديوانه : ۶۶ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۷۸ ، وهما بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۱۵۱ ، والثانى منهما بلا نسبه فى الكتاب : ۴ / ۱۶۲ «والصّبوح : الشرب صباحا ، أى يلمننى على ذلك بعد المشيب» ، شرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۷۸ .

۶- بعدها فى ط : «المكسوره» .

۷- فى د : «من» .

۸- هو عبد اللّه بن الزبير بن العوام ، بويع بالخلافه سنه ۶۴ ه وقتل سنه ۷۳ ه ، انظر فوات الوفيات : ۲ / ۱۷۱ - ۱۷۵ ، والإصابه : ۴ / ۸۹ - ۹۵ .

للقائل (۱) له : «لعن اللّه ناقه حملتنى إليک» (۲) : «إنّ وراکبها» (۳) ليس له وجه إلّا معنى نعم ، ولولا ذلک لكان القول بأنّها الناصبه فى البيت متعيّنا ، وإذا ثبت فى غيره احتمل البيت الوجهين ، إلّا أنّ حمله على الناصبه أولى ، لأنّه الأكثر ، فإن عورض بحذف الخبر فحذف الخبر سائغ كثير (۴) عند قيام القرينه أكثر من استعمال «إنّ» بمعنى نعم ، فكان أولى لذلک .

قال : «وتخرج المفتوحه إلى معنى لعلّ ، كقولک : ائت السّوق أنّک تشترى لحما» (۵) .

أى : لعلّک ، ومنه قوله تعالى : وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ (۶) فى قراءه من قرأ / بالفتح (۷) ، لأنّها لو جعلت متّصله بما قبلها لتغيّر المعنى إلى خلافه ، وصار عذرا لهم ، والآيه سيقت ردّا عليهم فى قوله تعالى : لَئِنْ جاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِها ، فقيل : «وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون» ردّا عليهم فى المعنى ، كما جاء هذا المعنى فى غير موضع ، ويدلّ عليه ما بعد ذلک من قوله تعالى : كَما لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ (۸) ، فهذا يعلمک أنّ الكلام جاء ردّا عليهم لا تصديقا لهم (۹) ، فإذا حمل «أنّها» على الاتّصال ، ب «يشعركم» على أنّه (۱۰) فاعل ل «يشعركم» صار المعنى توبيخ من يزعم أنّهم لا يؤمنون ، وهو عكس المعنى المتقدّم ، لأنّه فى المعنى تحقيق لما قصدوه ، وقد علم أنّه ردّ عليهم ، فكيف يردّ عليهم قولهم بتحقيقه ؟

وقد حمله بعضهم على أن تكون «لا» زائده (۱۱) ، فيستقيم المعنى ، لأنّه يصير توبيخا لمن يزعم

۱- فى د : «فى جواب القائل» .

۲- بعدها فى د : «قال» .

۳- انظر شرح التسهيل لابن مالک : ۲ / ۳۳ .

۴- بعدها فى د : «إذا كان نكره عند . .» .

۵- انظر ما سلف : ق : ۲۳۳ أمن الأصل .

۶- الأنعام : ۶ / ۱۰۹ ، وسلفت الآيه ق : ۲۳۳ أمن الأصل .

۷- قرأ نافع وعاصم فى روايه حفص وحمزه والكسائى «أنها» بالفتح ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو «إنها» مكسوره الألف ، وذكر سيبويه أن أهل المدينه يقولون : «أنها» بالفتح ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۲۳ ، وكتاب السبعه : ۲۶۵ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۲۴۴ - ۲۴۵ والنشر : ۲ / ۲۶۱ ، والتيسير : ۱۰۶ .

۸- الأنعام : ۶ / ۱۱۰ ، والآيه وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصارَهُمْ كَما لَمْ .

۹- فى د : «لقولهم» .

۱۰- فى د : «أنها» .

۱۱- ذهب إلى هذا الكسائى والفراء ، انظر معانى القرآن للفراء : ۱ / ۳۵۰ ، وإعراب القرآن للنحاس : ۲ / ۹۰ ، ومشكل إعراب القرآن : ۱ / ۲۸۴ .

أنّهم يؤمنون ، وفيه ردّ لقولهم ، ويجوز أنّها على ظاهرها لغير «لعلّ» على معنى التعليل لتوبيخهم على ذلك ، وجوابا لسؤال مقدّر ، كأنّه قيل (۱) : لم وبّخوا على ذلك ؟ فقيل : لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون .

[لكنّ للاستدراك]

قال : «لكنّ هى للاستدراك» ، إلى آخره .

قال الشيخ : وضع «لكنّ» على أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على ما تقرّر عند ذكر دخول اللّام مع «إنّ» ، فإذا كان ما قبلها نفيا كان ما بعدها إثباتا وبالعكس ، وليس المقصود صوره النفى والإثبات ، وإنّما المعتبر المعنى ، فلو قلت : «سافر زيد لكنّ عمرا أقام» استقام (۲) ، لأنّ المعنى : لكنّ عمرا ما سافر (۳) ، وكذلك لو قلت : «ما سافر زيد لكنّ عمرا لم يقم» كان مستقيما ، لأنّ المعنى : لكنّ عمرا سافر ، فاستقام فى الجميع لحصول الغرض فى المخالفه بين ما بعدها وما قبلها ، ومنه قوله تعالى : وَلَوْ أَراكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ (۴) ، لأنّ المعنى : ولكنّ اللّه ما أراكهم كثيرا ، فاستقام لهذا المعنى على ما تقدّم ، وإنّما فهم ذلك من قوله : «ولكنّ اللّه سلّم» لكونه جاء فى سياق «لو» ، و «لو» تدلّ على امتناع الشّىء لامتناع غيره ، فدلّ (۵) على أنّ الإراءه ممتنعه فى المعنى ، فلمّا قيل : «ولكنّ اللّه سلّم» علم إثبات ما فهم إثباته أوّلا ، وهو سبب / التسليم ، وهو نفى الرّؤيه ، فعلم أنّ المعنى : ولكنّ اللّه ما أراكهم كثيرا ليسلّمكم ، فحذف السّبب وأقيم المسبّب مقامه .

قال : «وتخفّف فيبطل عملها كما يبطل عمل « إنّ» و «أنّ» » .

لم يرد تشبيهها بهما فى جواز الإعمال لأنّها لا تعمل إذا خفّفت ، بخلاف «إنّ» و «أنّ» ، وإنّما لم يعملوها لأنّها أشبهت بالتخفيف «لكن» العاطفه فى اللّفظ والمعنى ، فأجريت مجراها فى ترك العمل ، بخلاف «إن» و «أن» ، فإنّهما ليس لهما ما يجريان عليه فى منع العمل .

«وتقع فى حروف العطف على ما سيجىء بيانه إن شاء اللّه تعالى» .

۱- سقط من د : «قيل» ، خطأ .

۲- فى د : «جاز» .

۳- بعدها فى د : «أو المعنى ما سافر» .

۴- الأنفال : ۸ / ۴۳ .

۵- فى د : «يدل» .

[كأنّ أهى مركبه أم بسيطه]

قال : «كأنّ للتشبيه ركّبت الكاف مع أنّ» ، إلى آخره .

قال الشيخ : جعل «كأنّ» (۱) مركّبه من كاف التشبيه و «أنّ» ، ولا دليل يدلّ على ذلك لاحتمال أن تكون كلمه برأسها للتشبيه ، كما أنّ «ليت» كلمه (۲) برأسها للتّمنّى (۳) ، وهو الأولى لأوجه (۴) :

أحدها : أنّ التركيب على خلاف الأصل .

وثانيها : أنّ [«إنّ»] (۵) وأخواتها غير مركّبه (۶) .

وثالثها : أنّها لو كانت مركّبه (۷) لأدّى إلى (۸) أن يكون جارّا ومجرورا (۹) ، ولا يستقيم من الجارّ والمجرور كلام ، ونحن نقطع بأنّه كلام مستقلّ ، ولا يفيده أنّ الأصل «إنّ زيدا كالأسد» ، فإنّه لّما أدخل حرف الجرّ وجب أن تكون «أنّ» مفتوحه [وإذا وجب أن تكون «أنّ» مفتوحه] (۱۰) صار جارّا ومجرورا ، والذى أوقع من قال بالتركيب ما رأى من صوره الكاف فى قوله : «إنّ زيدا كالأسد» واستقامه تقديمها صوره لتدلّ على التشبيه من أوّل الأمر ، وهذا (۱۱) لو سلم من الوجه الثالث لكان جيّدا ، ولكنّه غير مستقيم لما ذكرناه .

۱- فى د : «جعل المصنف كأن . . .» .

۲- سقط من د : «كلمه» .

۳- مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبه من كاف التشبيه وأنّ ، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطه ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۵۱ ، والمسائل المنثوره : ۱۸۸ والخصائص : ۱ / ۳۱۷ ، والجنى الدانى : ۵۶۸ ، ومغنى اللبيب : ۲۰۸ - ۲۰۹ .

۴- فى د : «وهو أولى أن تكون غير مركبه لوجوه . .» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- بعدها فى د : «فهى مثلها» .

۷- سقط من ط : «وثالثها أنها لو كانت مركبه» . خطأ .

۸- فى د : «لو كانت مركبه من كاف التشبيه وأنّ ولا دليل على ذلك الاحتمال مع أنّه يؤدّى إلى . .» .

۹- بهذه الأوجه استدلّ صاحب «رصف المبانى» على أن كأن بسيطه ، انظر رصف المبانى : ۹۷ - ۹۸ ، والجنى الدانى : ۵۶۹ .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۱- سقط من ط : «وهذا» . خطأ .

قال : «وتخفّف فيبطل عملها» ، إلى آخره .

قال الشيخ : إذا خفّفت جاز إعمالها وإلغاؤها (۱) ، إلّا أنّ الإلغاء أكثر ، وهذا ممّا يدلّك على أنّها ليست مركّبه ، لأنّها لو كانت مركّبه لكان حكمها حكم «أن» المفتوحه ، و «أن» المفتوحه لا تعمل إلّا فى المضمر (۲) على ما تقرّر ، وهذه إنّما تعمل فى الظاهر ، وأمّا قوله (۳) :

ويوما توافينا بوجه مقسّم

كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم

فإنّما جاء الخفض فيه على أن تكون «أن» زائده ، وأمّا النّصب والرّفع فعلى أن تكون مخفّفه من الثقيله ، فإذن ليس الخفض إلّا بتأويل الجرّ بالكاف و «أن» حرف زائد كما تزاد بعد لّما فى قوله تعالى : وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا (۴) وشبهه ، إلّا أنّ زيادتها مع الكاف قليل / .

[ليت معناها التمنّى ، والفراء يجريها مجرى أتمنّى]

قال : «ليت معناها التّمنّى» (۵) .

ولذلك وجب أن تكون متقدّمه [فى أوّل الكلام] (۶) .

«ويجوز عند الفرّاء أن تجرى مجرى أتمنّى» .

فينصب بها الجزان تشبيها لها بفعل التّمنّى لّما وافقته فى معناه ، فتقول : «ليت زيدا قائما» ، كما يقال : «أتمنّى زيدا قائما» ، والكسائىّ يجوّز ذلك على تقدير «كان» (۷) ، فيقول : «ليت زيدا قائما»

۱- بعدها فى د : «كما فى إنّ» .

۲- سقط من ط : «إلا فى المضمر» . خطأ .

۳- اختلف فى اسمه ، فقد نسب البيت فى الكتاب : ۲ / ۱۳۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۸۳ إلى ابن صريم اليشكرى ، ونسبه صاحب الإنصاف : ۲۰۲ إلى زيد بن أرقم ، وذكر العينى والبغدادى الاختلاف فى نسبته إلى أرقم بن علباء اليشكرى وابن صريم اليشكرى وباغت اليشكرى ، انظر المقاصد : ۲ - / ۳۰۱ ، والخزانه : ۴ / ۳۶۴ - ۳۶۵ ، وورد بلا نسبه فى المنصف : ۳ / ۱۲۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳ . توافينا : تأتينا ، المقسّم : المحسّن ، تعطو : تناول وضمّن معنى تميل ، وارق : لغه فى مورق ، السّلم : ضرب من الشجر ، الخزانه : ۴ / ۳۶۶ .

۴- العنكبوت : ۲۹ / ۳۳ ، والآيه وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ وَضاقَ بِهِمْ ذَرْعاً وَقالُوا لا تَخَفْ وَلا تَحْزَنْ .

۵- فى المفصل : ۳۰۲ : «ليت هى للتمنى» .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- سلفت الإشاره إلى هذين المذهبين ، انظر ورقه ٤٦ ب من الأصل .

على معنى : ليت زيدا كان قائما ، وما ذكروه لا دليل عليه إلّا ما توهّموه (۱) من قوله (۲) :

يا ليت أيّام الصّبا رواجعا

وهذا محتمل أن يوجّه على ما ثبت من لغتهم ، فلا ينبغى أن يحمل على وجه لم يثبت مع احتماله ما ثبت عنهم ، والوجه أن يحمل على أنّ خبر «ليت» محذوف و «رواجعا» حال من الضمير المقدّر (۳) فيه ، فيكون التقدير : يا ليت أيّام الصّبا لنا رواجعا ، ف «رواجعا» حال من الضمير المرفوع المستتر فى «لنا» (۴) الرّاجع إلى أيّام ، مثل قولك : «زيد فى الدّار قائما» ، وهذا سائغ فى لغتهم ثابت ، فحمله عليه أولى من حمله على ما لم يثبت فى لغتهم مثله ، وكذلك الكلام (۵) عليه وعلى الكسائىّ واحد ، وإن كان ما ذكره الكسائىّ قد ثبت أيضا مثله فى إضمار «كان» إلّا أنّه (۶) قليل ليس بقياس ، وهذا كثير جار على طريق القياس فيما دلّ عليه القرينه ، فكان المصير إليه أولى .

[معنى لعلّ التوقّع]

قال : «وتقول : ليت أنّ زيدا خارج ، وتسكت» ، إلى آخره .

فتدخلها على «أنّ» المفتوحه ، وتسدّ مسدّ ما تحتاج إليه من اسمها وخبرها كما سدّت فى قولك : «ظننت أنّ زيدا خارج» ، ومن زعم أنّ ثمّه خبرا محذوفا فيلزمه أن يقدّر ههنا مثله ، إذ لا فرق (۷) بين البابين فى ذلك (۸) .

«لعلّ» معناها التّوقّع ، وقد يكون التّوقّع (۹) للمرجوّ والمخوف ، ولكنّه كثر فى المرجوّ حتى صار غالبا عليها ، ومنه قوله تعالى : لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ (۱۰) ، فهذا لتوقّع المخوف ، وقوله تعالى :

۱- أى الفراء والكسائى وأتباعهما .

۲- تقدّم الرجز ورقه : ۴۶ ب - ۴۷ أمن الأصل .

۳- فى ط : «من الضمير المرفوع المقدر» .

۴- فى ط : «أنا» تحريف .

۵- فى ط : «والكلام . . .» .

۶- سقط من ط : «إلّا» . خطأ .

۷- فى د : «ولا فرق» .

۸- انظر الحلبيات : ۲۵۱ - ۲۵۲ ، والمسائل المنثوره : ۱۸۸ ، ۲۳۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۹ ، وما سلف ورقه : ۲۳۴ ب من الأصل .

۹- سقط من ط : «التوقع» .

۱۰- الشورى : ۴۲ / ۱۷ ، والآيه اللَّهُ الَّذِى أَنْزَلَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزانَ وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ (۱۷) .

لَعَلَّكَمْ تُفْلِحُونَ (۱) ترجّ للعباد ، هذا أورده اعتراضا ، لأنّ الكلام وارد على غير الحكايه ، والتّوقّع من البارى تعالى مستحيل ، لأنّه إنّما يكون فيما جهلت عاقبته ، / فهو مستحيل فى حقّ العالم بالمعلومات كلّها ، فأجاب عن ذلك بأنّه [وارد] (۲) على طريق ردّ معناه إلى المخاطب ، كأنّ التّوقّع ممّن تعلّق به ، وهم المخاطبون ، ومثله قوله تعالى : وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ (۴۷) (۳) فى أنّه شكّ ممّن يقدّر رائيا لهم ، أى : لو رآهم راء لكانت هذه حاله ، وكذلك قوله تعالى : فَهِيَ كَالْحِجارَهِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَهً (۴) وأمثاله ، ومنهم من يزعم أنّ «لعلّ» معناها فى مثل ذلك التّعليل (۵) ، وهو يقف عليه (۶) فى مثل لَعَلَّ السَّاعَهَ قَرِيبٌ (۷) ، ومنهم من يزعم أنّها فى حقّ اللّه لتحقيق ما تعلّقت به (۸) ، ويقف عليه (۹) فى قوله تعالى : لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى (۱۰) ، فإنّه لم (۱۱) يتذكّر ولم يخش ، ولو كان لتحقيقه لوجب حصوله .

وأجيب عن ذلك بأنّه قد تذكّر بقوله : آمنت [فى حال الفرق] (۱۲) ، وهو غير مستقيم ، لأنّه لم

۱- البقره : ۲ / ۱۸۹ ، ووردت فى غير سوره .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- الصافات : ۳۷ / ۱۴۷ ، وفى معنى «أو» خمسه أقوال ، انظر معانى الحروف للرمانى : ۷۸ ، والجنى الدانى ۲۲۹ .

۴- البقره : ۲ / ۷۴ ، والآيه ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذلِكَ فَهِيَ كَالْحِجارَهِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَهً .

۵- أثبت الكسائى والأخفش وابن مالك هذا المعنى ل «لعل» ، انظر معانى القرآن للأخفش : ۶۳۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۷ ، والجنى الدانى : ۵۸۰ والأشمونى : ۱ / ۲۷۱ .

۶- فى حاشيه د : «أراد المصنف بقوله : « وهو يقف عليه» ، أى : الزاعم بكون «لعل» للتعليل ، يقف : يردّد خاطره فى مثل قوله تعالى : لَعَلَّ السَّاعَهَ قَرِيبٌ ، لأنّ العلّه فى حق اللّه محال » ق : ۱۸۰ أ .

۷- الشورى : ۴۲ / ۱۷ .

۸- انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۴۶ .

۹- فى حاشيه د : « ويقف أى : يتردّد خاطره فى قوله تعالى : لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى لأنّ غيره قال بالعله لقوله تعالى : وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * ق . ۱۸۰ أ .

۱۰- طه : ۲۰ / ۴۴ .

۱۱- فى ط : «ولم» وسقط «فإنه» .

۱۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

يرسل إليه لذلك التّذكّر ، وإنّما أرسل إليه للتّذكّر النّافع .

قال : «وقد لمح فيها معنى التّمنّى من قرأ « فأطّلع» » (۱) .

وذلك لأنّها لّما (۲) كثرت فى الاستعمال لتوقّع المرجوّ ، وتوقّع المرجوّ ملازم لمعنى التّمنّى أجريت مجرى التّمنّى ، فأجيب كما يجاب التّمنّى .

«وقد أجاز الأخفش « لعلّ أنّ زيدا قائم» » .

وليس بالجيّد (۳) ، إذ ليس معه إلّا مجرّد القياس ، واللّغه لا تثبت قياسا ، فإن زعم أنّها مثلها فليجز «لكنّ أنّ زيدا قائم» ، ولا مجيز له ، وقد جاء فى الشعر (۴) :

لعلّك يوما أن تلمّ ملمّه

عليك من اللّائى يدعنك أجدعا

لمّا رآها للتّوقّع كعسى ، وكان استعمال «عسى» بأن والفعل استعملها كذلك ، فقال :

«لعلّك يوما أن تلمّ» ، وليس بالقوىّ لمخالفته القياس (۵) واستعمال الفصحاء ، ووجهه ما ذكرناه .

۱- غافر : ۴۰ / ۳۵ - ۳۶ ، والآيتان وَقالَ فِرْعَوْنُ يا هامانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ (۳۶) أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسى . وفى ط : أن قوله تعالى : فَأَطَّلِعَ من سوره الصافات ، وليس كذلك ، والآيه التى فى سوره الصافات هى : فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَواءِ الْجَحِيمِ (۵۵) ، الصافات : ۳۷ / ۵۵ .

۲- سقط من ط : «لّما» .

۳- ضعّف ابن مالك رأى الخفش ، انظر شرح التسهيل له : ۲ / ۴۰ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۴۷ .

۴- البيت لمتمّم بن نويره ، وهو فى المفضليات : ۲۷۰ ، والكامل للمبرد : ۱ / ۱۹۶ ، ۲ / ۳۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۸۶ ، والخزانه : ۲ / ۴۳۳ - ۴۳۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۷۴ ، ونسب فى شروح سقط الزند : ۵۵۷ ، إلى عنتره وليس فى ديوانه . والملمّه : البليّه ، والأجدع : المقطوع الأنف .

۵- فى ط : «لقياس» .

[حروف العطف]

«ومن أصناف الحروف حروف العطف» .

قال صاحب الكتاب : «العطف على ضربين ، عطف مفرد على مفرد وعطف (۱) جمله على جمله» إلى آخره .

قال الشيخ : حروف العطف هى الحروف (۲) التى يشرّك بها بين المتبوع والتّابع فى الإعراب ، وقد تقدّم ذكر المتبوع بها ، وكلامه الآن فيها نفسها ، فإذا وقع بعدها المفردات فلا إشكال ، وإذا وقعت / الجمل بعدها فإن كانت من الجمل التى هى صالحه لمعمول ما تقدّم كان حكمها حكم المفرد فى التّشريك ، كقولك : «أصبح زيد قائما وعمر قاعدا» وشبهه ، وإن كانت غير ذلك فلا يخلو إمّا أن تكون فعليّه تقدّم قبلها ما يصحّ أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله أو لا ، فإن كان كذلك عطف على ما تقدّم باعتباره دون معموله من فاعل ومفعول لتخالفهما فى ذلك ، كقولك : «أريد أن يضرب زيد عمرا ويكرم خالد بكرا» ، فعطفت «يكرم» خاصّه دون معموله على «يضرب» خاصّه ، وبقى معمول كلّ واحد منهما (۳) على ما كان عليه لو لم يعطف ، لتعذّر عطفه ، لأنّ فاعل الثانى ومفعوله متعذّر عطفهما على فاعل الأوّل ومفعوله ، لاستقلال كلّ واحد منهما بالعمل فى ذلك بخلاف الفعلين ، فإنّ معنى التشريك فيهما حاصل مراد ، فصحّ فيهما ما لا يصحّ فى معمولهما .

وإن كانت الجمله المعطوفه على غير ذلك كقولك : «قام زيد وخرج عمر» فمثل ذلك المراد به حصول مضمون الجملتين ، حتّى كأنّه قال : «حصل قيام زيد وخروج عمر» ، وهذا أولى ممّا قاله الإمام (۴) فى «البرهان» (۵) من أنّ مجىء حروف العطف فى الجمل إنّما هو على سبيل تحسين (۶) الكلام لا لمعنى غير

۱- سقط من ط : «وعطف» . خطأ .

۲- سقط من د : «الحروف» .

۳- سقط من ط : «منهما» .

۴- جاء فى حاشيه د : «المراد بالإمام الجرمى ، وله كتاب فى أصول الفقه يسمى كتاب البرهان» ق : ۱۸۰ ب . لم أجد فى كتب التراجم التى وقفت عليها إشاره إلى أنّ الجرمى ألف فى أصول الفقه كتابا ، إذ اشتهر باللغه والنحو ، انظر فهرست ابن النديم : ۹۰ ، ونزهه الألباء : ۱۴۳ - ۱۴۵ ، وإنباه الرواه : ۲ / ۸۰ - ۸۳ ، وبغيه الوعاه : ۲ / ۸ - ۹ . والإمام هو عبد الملك بن عبد اللّه بن محمد الجوينى إمام الحرمين ، أبو المعالى النظار الأصولى المتكلم ، توفى سنه ۴۷۸ ه ، انظر طبقات الشافعيه الكبرى : ۵ / ۱۶۵ - ۲۲۲ .

۵- انظر كتاب البرهان فى أصول الفقه للجوينى : ۱ / ۱۸۱ - ۱۸۳ ، والجنى الدانى : ۱۵۸ .

۶- سقط من ط : «تحسين» . خطأ .

ذلک ، فإنّا على قطع نعلم الفرق بين قول القائل : «قام زيـد وخرج عمر» وبين قوله : «قام زيد ثمّ خرج عمر» ، ولو كان الأمر على ما ذكره لوجب أن يكون الجميع سواء ، أو نقول بامتناع «ثمّ» لأنّه لا حاجه إليهما ، وبهذا (١) يتبيّن أنّ معنى الواو على ما ذكرناه من تقـدير حصول الأمرين ، ألا ترى أنّ «ثمّ» (٢) أفادتک التّراخى فيهما ، فالـذى فهمت فيه التّراخى مع «ثمّ» هو الـذى يقدّر فيه الحصول مع الواو ، وإنّما أشكل مع الواو لّما (٣) كان ذلک يحصل لو أسقطت ، وليس ذلک بمخرج للواو (۴) عما ذكرناه .

وقوله : «وبين الفعلين فى إسنادهما إلى زيد» .

ليس بالجيّد لأنّه ههنا فى تبيين معنى العاطف ، وليس العاطف / ههنا بالمصيّر الفعلين لزيد ، وإنّما صيّرهما لزيد نسبه الأوّل إلى ظاهره والثانى إلى مضـمره دون حرف العطف ، ألا ترى أنّک إذا قلت : «إن يكرمنى زيد يكرم أخى» ، فقد أسندت الفعلين إلى زيد ، وليس ثمّه عطف ، وإنّما جاء التّشـريک فى الفاعل ممّا ذكرناه ، فثبت أنّ العطف فى «زيد يقوم ويقعد» ليس على معنى ما ذكره ، وإنّما هو على أحد أمرين :

إمّـا أن يراد التّشـريک بين الثـانى والأـوّل فى عامـل الأـوّل ، وإن كان معنويا ، فيكون بمثابه قولک : «لن يقوم زيـد ويخرج» فى العامل اللّفظىّ ، لأنّ حكم التّشريک فى العامل المعنوىّ كحكمه فى العامل اللّفظىّ .

وإمّـا أن يكـون الغرض عطـف الجمله على الجمله من غير قصـد إلى تشـريک فى المفردات ، فيكـون بمثـابه قولـک : «قـام زيد وخرج عمر» على ما تقدّم .

قال : «فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا فى الحكم قبل الآخر» ، إلى آخره .

قـال الشـيخ : حروف العطف على ثلاـثه أقسـام كمـا ذكر ، قسم يشـرّک بين المتبوع والتّابع فى الحكم ، وهى الواو وثمّ وحتّى ، وقسم يثبت الحكم به لأحدهما (۵) من غير تعيين ، وقسم يثبت الحكم به لأحدهما بعينه .

۱- فى د : «ولهذا» .

۲- فى ط : «أنّ» . تحريف .

۳- فى ط : «ولّما» . تحريف .

۴- فى ط : «يخرج الواو» .

۵- سقط من ط : «وقسم يثبت الحكم به لأحدهما» . خطأ .

فالأوّل قد ذكر ، والثانى : «أو» و «إمّا» و «أم» ، والثالث : «لا» و «بل» و «لكن» ، ثمّ كلّ واحد من الأقسام تفترق آحاده بمعان يختصّ كلّ واحد منها بمعنى .

فالواو للجمع المطلق بينهما من غير تعرّض لتقديم ولا تأخير ولا معيّه لا على سبيل الظّهور ولا على سبيل الاشتراك ، بل هى أجنبيّه عن ذلك ، وإنّما المعبّر عنه فى الوجود لا يخرج عن ذلك [أى : المجموع] (١) ، فإنّك إذا قلت : «قام زيد وعمر» فجائز أن يكون قيامهما معا ، وجائز أن يكون [قيام] (٢) زيد قبل [قيام] (٣) عمرو ، وجائز أن يكون العكس ، ووزان الواو فى ذلك وزان رجل فى أنّ مدلوله فى قولك : «جاءنى رجل» يجوز أن يكون عالما ، ويجوز أن يكون جاهلا ، وليس لرجل دلاله على كلّ واحد منهما ، فكما أنّ رجلا لا دلاله له على ذلك فكذلك الواو لا دلاله لها على واحد ممّا ذكرناه ، ويقع الغلط / كثيرا فى الفرق بين ما يحتمله المدلول فى الوجود وبين ما يحتمله اللّفظ من حيث الوضع ، فليتنبّه لذلك .

واستدلّ صاحب الكتاب (۴) على فساد قول من قال بالمعيّه (۵) بقولهم : «جاءنى زيد اليوم وعمر أمس» وعلى فساد قول من قال بأنّ الأوّل قبل الثانى أو بالعكس بقولهم : «اختصم بكر وخالد» من جهه أنّ «اختصم» لا يعقل إلّا بفاعلين فى وقت واحد ، فلو ذهبت تجعلها للتّرتيب لأدّى إلى أن لا يكون لها فاعلان فى وقت واحد ، بل فاعل واحد ، وذلك محال ، وكذلك قوله (۶) :

«سيّان قعودك وقيامك» ، لأنّك لو ذهبت تجعلها للتّرتيب لفسد المعنى ، لأنّه يؤدّى إلى الإخبار عن الواحد بالمساواه ، وهو محال .

قال : « وقول سيبويه : ولم تجعل للرّجل منزله يكون (٧) بها أولى من الحمار ، كأنّك قلت :

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- أى الزمخشرى .

۵- ذهب بعض فقهاء الحنفيه إلى أن الواو للمعيه ، وذكر ابن مالك أن المعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعيه احتمالا راجحا ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۴۸ ، والجنى الدانى : ۱۶۰ ، ومغنى اللبيب : ۳۹۲ .

۶- أى : الزمخشرى .

۷- فى الكتاب : ۱ / ۴۳۷ ، والمفصل : ۳۰۴ «منزله بتقديمك إياه يكون . . .» .

مررت بهما » (۱) .

یعنی إذا قلت : «مررت بزید وحمار» ، ولم یرد بنفی المنزله إلّا باعتبار نسبه المرور إلیه ، وإلّا فلا یشکّ ذو أرب أنّ تقدیم زید علی الحمار لمنزلته وشرفه ، وذلک جار فی کلامهم کثیرا ، لأنّهم یقدّمون الأشرف ، ولکن لیس للغرض الذی نحن فیه ، ولم یقصد سیبویه إلّا ما نحن فیه (۲) من أنّ التقدیم لا یوجب له مزیّه علی الحمار بالنّسبه إلی المرور .

وأمّا الفاء فمعناها أنّ الثانی عقیب الأوّل من غیر مهله ، کقولک : «جاء زید فعمر» ، فقد فارقت الواو (۳) لما فیها من الترتیب ، والتّعقیب فیها علی حسب ما یعدّ فی العاده تعقیبا ، لا علی سبیل المضایقه ، فربّ شیئین یعدّ الثانی عقیب الأوّل فی العاده ، وإن کان بینهما أزمان کثیره ، کقوله تعالی : ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَهَ عَلَقَهً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَهَ مُضْغَهً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَهَ عِظاماً فَکَسَوْنَا الْعِظامَ لَحْماً (۴) .

و «ثمّ» معناها الترتیب إلّا أنّ بینهما مهله ، فقد فارقت الواو بالترتیب ، وفارقت الفاء بالمهله ، وقول سیبویه فی قولهم : «مررت برجل ثمّ امرأه» : «فالمرور ههنا مروران» (۵) ، لأنّه لمّا دلّت «ثمّ» علی المهله وجب الحکم بانقطاع / المرور بالرجل قبل المرور بالمرأه ، فیکون المرور بالمرأه مرورا ثانیا ، وأورد (۶) الآیتین (۷) اعتراضا علی القول فی معنی الفاء و «ثمّ» ، أمّا الفاء فهی فی ظاهر الآیه تدلّ علی أنّ الثانی قبل الأوّل ، وهو عکس ما تقدّم ، وأمّا «ثمّ» فی الآیه فکذلک ، وأجاب عن الفاء بقوله :

«محمول علی أنّه لما أهلکها حکم بأنّ (۸) البأس جاءها» ، فکأنّه قال : أهلکناها ، فحکم عقیب

۱- قال سیبویه : «وذلک قولک : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو أشرکت بینهما فجریا علیه ، ولم تجعل للرجل منزله بتقدیمک إیاه یکون بها أولی من الحمار ، کأنک قلت : مررت بهما» ، الکتاب : ۱ / ۴۳۷ - ۴۳۸ .

۲- سقط من ط : «ولم یقصد سیبویه إلّا ما نحن فیه» .

۳- فی ط : «فارقت الفاء الواو» .

۴- المؤمنون : ۲۳ / ۱۴ .

۵- الکتاب : ۱ / ۴۳۸ .

۶- أی : الزمخشری .

۷- هما قوله تعالی : وَکَمْ مِنْ قَرْیَهٍ أَهْلَکْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَیاتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ (۴) ، الأعراف : ۷ / ۴ وقوله تعالی : وَإِنِّی لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهْتَدی . (۸۲) طه : ۲۰ / ۸۲ .

۸- سقط من ط : «بأن» . خطأ .

الإهلاك بأنّ البأس جاءها ، وهو ظاهر فی الجواب ، ویجوز أن یکون المراد ب «أهلکناها» حکمنا بإهلاکها فجاءها بأسنا عقیب الحکم علیها ، ومعنی «الحکم علیها» إراده وقوعه بهم .

وأجاب عن «ثمّ» بأنّ المراد بقوله : «ثمّ اهتدی» (۱) ثمّ دام ذلک ، لأنّ الغفران متوقّف علی العاقبه ، وهو ظاهر فی الجواب ، ویجوز أن یکون المراد بقوله : «ثمّ اهتدی» إلی سلوک سبل الاستقامه فیما یقع له من الوقائع بعد ذلک .

قال : «وحتّی» .

معناها الغایه والانتهاء وأنّ ما قبلها تقضّی شیئا فشیئا إلی أن بلغ إلیه ، فلذلک وجب أن یکون جزءا من المعطوف علیه ، وهی محموله عندهم علی الجارّه ، فلذلک لم یأت فیها ما یلاقی آخر جزء [منه] (۲) ، کقولک : «نمت البارحه حتّی الصّباح» ، وجاء ذلک فی الجارّه ، وجعلوا للأصل علی الفرع مزیّه (۳) ، وبمعناها المذکور تفارق أخواتها الثلاث [وهی الواو والفاء وثمّ] (۴) .

و «أو» و «إمّا» و «أم» الثلاثه لإثبات الحکم لأحد المذکورین من غیر (۵) تعیین ، وهو فی «أو» و «إمّا» ظاهر ، ألا تری أنّک إذا قلت : «جاءنی زید أو عمر» فأنت مثبت المجیء لواحد منهما لا بعینه ، ولا یلزم أن یکون المتکلّم شاکّا ، بل قد یبهم ذلک علی السّامع ، وقد یکون المتکلّم شاکّا .

وأمّا تحقیقه فی «أم» فإنّک إذا قلت : «أزید عندک أم عمر» فأنت عالم بأنّ أحدهما عنده ، ولکنّک لا تعلمه بعینه ، فقد تضمّن کلامک إثبات الحکم لواحد منهما من غیر تعیین ، وإنّما لم تقع «أم» (۶) فی الأمر (۷) لأنّ وضعها للاستفهام ، فضادّت الأمر لذلک ، لأنّ الجمله الواحده لا تکون أمرا استفهاما ، وإنّما وقعت / فی الخبر إذا کانت خبریّه ، لأنّها مقدّره بجملتین مخبر بالأولی (۸) أوّلا ،

۱- طه : ۲۰ / ۸۲ .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فی د : «للأصل مزیه علی الفرع» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فی ط : «المذکورین ، قال الشیخ : معطوف ومعطوف علیه من غیر تعیین . .» ، زیاده مقحمه ، والکلام من قوله : «وأو وإما . .» لابن الحاجب .

۶- سقط من ط : «أم» . خطأ .

۷- سقط من ط : «الأمر» . خطأ .

۸- فی ط : «فی الأولی» .

ثمّ ورد (۱) الشّكّ بعد ذلك ، فجيء بالجمله الاستفهاميّه ، ولذلك تقول فى إعراب قولك : «أم شاء» (۲) : خبر مبتدأ ، وتقديره : أم هى (۳) شاء ، فهذا معنى قوله (۴) : «والمنقطعه تقع فى الخبر أيضا» ، وإلّا فالتحقيق أنّ «أم» لا تقع فى الخبر أصلا لملازمتها الاستفهام .

ثمّ مثّل بالمنقطعه خاصّه ووقوعها فى الاستفهام والخبر جميعا على ما فسّره ، فقال : «تقول فى الاستفهام : أزيد عندك أم عندك عمر» ، فكرّر «عندك» (۵) لتحقّق أنّها المنقطعه ، لأنّ المتصله لا تكون كذلك ، بل يلزم أن يقع المشكوك فيه [أحدهما] (۶) بعد الهمزه ، والآخر بعد «أم» ، إن كانت القضيّه فى أحد جزأى الجمله (۷) ، كقولك : «أزيد عندك أم عمرو» و «أقائم زيد أم قاعد» ، ولو قلت : «أزيد عندك أم فى الدّار» ، أو «أعندك زيد أم عمر» لم يكن مستقيما ، فإن كان الشّكّ فى جملتين ولم يشتركا فى أحد الجزأين وجب ذكرهما جميعا كلّ واحده منهما فى الموضع الذى كان موضع المفرد ، كقولك : «أقام زيد أم قعد عمر» ، ولذلك لا تتميّز هذه عن «أم» المنقطعه إلّا بالقصد لاحتمال الأمرين جميعا فى جميع مواضعها .

وأمّا «أم» المنقطعه فوضعها على أن تأتى كالإضراب عن الجمله المتقدّمه استفهاميّه كانت أو خبريّه ، وقد مثّلهما جميعا .

قال : «والفصل بين « أو» و «أم» كقولك : أزيد عندك أم عمر » ، إلى آخره .

قال الشيخ : قد تقدّم أنّ وضع «أم» للعلم بأحد الأمرين [لا على التّعيين] (۸) ، وأمّا «أو» فليست كذلك ، فإذا علم الفرق بينهما فأنت مع «أم» عالم بأنّ أحدهما عنده مستفهم عن التّعيين ، ومع «أو» مستفهم عن واحد منهما على حسب ما كان فى الخبر ، فإذا قلت : «أزيد عندك أو عمر» فمعناه هل واحد

۱- فى ط : «أورد» .

۲- وذلك قولهم : «إنها لإبل أم شاء» ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۷۲ ، والمسائل المنثوره : ۱۹۰ .

۳- فى د : «أهى» . تحريف .

۴- أى : الزمخشرى .

۵- لم يكرر الزمخشرى وابن يعيش «عندك» ، انظر المفصل : ۳۰۵ ، وشرحه لابن يعيش : ۸ / ۹۷ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فى د : «جمله» .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

منهما (۱) عندك ، ومن ثمّ كان جوابه ب «نعم» أو «لا» مستقيما ، ولم يكن ذلك مستقيما فى «أم» لأنّ السّؤال عن التّعيين ، ولا إشكال فى الفرق بينهما فى مثل هذه المسائل وإنّما / الإشكال فى استعمالهما على غير ذلك ، وهو أنّهم استعملوا الهمزه و «أم» فى معنى التّسويه من غير استفهام ، كقولك : «سواء علىّ أقمت أم قعدت» ، واستعملوا الجملتين والثانيه معطوفه بأو فى معنى الحال ، كقولك : «أنا أضرب زيدا قام أو قعد» ، فمثل ذلك يلتبس فيه موضع «أم» بموضع «أو» ، وأورد سيبويه قوله (۲) :

ما أبالى أنبّ بالحزن تيس

أم لحانى بظهر غيب لئيم

على أنّه مخصوص (۳) بأم ، وأورد قوله (۴) :

ولست أبالى بعد موت مطرّف

حتوف المنايا أكثرت أو أقلّت

على أنّه من مواضع «أو» ، والفرق بينهما أنّ قوله : «أنبّ بالحزن تيس» وقع مفعولا ـ ل «أبالى» ، فوجب أن يكون من مواضع «أم» إذ لا معنى للحال فيه ، وإنّما المراد ههنا المبالى به ، وأيضا فإنّه لا ضمير فى «أنبّ» فيكون لصاحب (۵) الحال ، فيكون حالا .

وأمّا قوله : «حتوف المنايا» فقد ذكر مفعول «أبالى» وهو قوله : «حتوف المنايا» ، فلم يبق إلّا الحال ، وفى كلّ واحد من الفعلين ضمير صاحبه ، وأورد (۶) قوله (۷) :

إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده

أطال فأملى أو تناهى فأقصرا

۱- سقط من سقط من ط : «من قوله : « على حسب . . .» إلى «منهما» . خطأ .

۲- هو حسّان بن ثابت ، والبيت فى ديوانه : ۴۳۴ ، والكتاب : ۳ / ۱۸۱ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۳۴ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۱۳۵ ، والخزانه : ۴ / ۴۶۱ - ۴۶۴ ، وورد البيت بلا نسبه فى المقتضب : ۳ / ۲۹۷ - ۲۹۸ . النبيب : صوت التيس عند النزو ، أمالى ابن الشجرى : ۲ / ۳۳۴ .

۳- فى د . ط : «مختص» .

۴- البيت من الخمسين ، وهو فى الكتاب : ۳ / ۱۸۵ ، والخزانه : ۴ / ۴۶۷ - ۴۶۹

۵- فى ط : «كصاحب» . تحريف .

۶- أى : سيبويه .

۷- هو زياده بن زيد العذرى ، والبيت بهذه النسبه فى الكتاب : ۳ / ۱۸۵ ، والخزانه : ۴ / ۴۶۹ - ۴۷۱ ، وبلا نسبه فى المقتضب :

٣ / ٣٠٢ ومعنى البيت : إذا بلغ علمى إلى موضع بلغت إليه ولم أتجاوزه ، أى لا أتكلم بما لا أعلمه سواء كان علمى مطيلا أو متناهيا . الخزانه : ٤ / ٤٧٠

على أنّه من مواضع «أو» ، وقد ظهر الأمر فيه بما (۱) تقدّم ، فهذه هى المواضع التى يلتبس فيها موضع «أم» بموضع «أو» .

وكثيرا ما يقع فيها المتأخرون فى كلامهم وأشعارهم ، فلا يفرقون بينهما ، وشرط استعمال «أم» فى هذه المواضع أيضا أن يسبقها الهمزه ، وشرط استعمال «أو» أن لا يسبقها همزه على نحو ما تقدّم فى الأمثله .

قال : «ويقال فى « أو» و «إمّا» : إنّهما للشّكّ » .

وإنّما قال : «ويقال» تنبيها على أنّ ذلك ليس بلازم ، إذ قد يكون المتكلّم غير شاكّ ، بل يكون مبهما ، وأمّا فى الأمر فيقال : للتّخيير والإباحه ، على أنّ وضعها ما تقدّم من إثبات الحكم لأحد الأمرين ، إلّا أنّه إن حصلت قرينه يفهم معها أنّ الآمر غير حاجز فى الآخر (۲) ، مثل قوله (۳) : «جالس الحسن أو ابن سيرين ، وتعلّم إمّا الفقه وإمّا النّحو» سمى إباحه ، وإلا سمّى تخييرا ، وهو لأحد الأمرين فى الموضعين ، أمّا فى التّخيير فلا إشكال ، وأمّا فى الإباحه فإنّك إذا قلت : «تعلّم الفقه / أو النّحو» فتعلم المأمور أحدهما ، فإنّه ممتثل لا محاله ، وإنّما أخذت نفى الحجز عن الآخر من أمر خارج عن ذلك .

وقد استشكل بعضهم وقوع «أو» فى النّهى فى مثل قوله تعالى : وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً (۴) ، وههنا لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل ، ولا يعدّ ممتثلا إلّا بالانتهاء عنهما جميعا ، ومن ثمّ حملها بعضهم على أنّها بمعنى الواو (۵) ، وقال : التقدير : آثما وكفورا ، والأولى أن تبقى على بابها ، وإنّما جاء التّعميم فيهما من أمر وراء ذلك ، وهو النّهى الذى فيه معنى النّفى ، لأنّ المعنى قبل وجود النّهى : تطيع آثما أو كفورا ، أى : واحدا منهما ، فإذا جاء النّهى ورد على ما كان

۱- فى د : «لما» .

۲- فى ط : «عن» .

۳- أى : الزمخشرى .

۴- الإنسان : ۷۶ / ۲۴ ، وبعد الآيه فى د : «أى واحدا منهما» .

۵- ظاهر كلام سيبويه والمبرد أن «أو» فى الآيه بمعنى الواو ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۸۴ ، والمقتضب : ۳ / ۳۰۱ ، وذهب الفارسى إلى أنها بمعنى الواو ، وذكر ابن مالك أنّه إذا وقع نهى أو نفى قبل أو كانت بمعنى الواو مردفه بلا ومثّل بالآيه ، ومجىء أو للجمع المطلق كالواو مذهب جماعه من الكوفيين والأخفش والجرمى ، انظر المسائل المنثوره : ۱۹۸ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۳۶۴ ، والجنى الدانى : ۲۳۰ ، ومغنى اللبيب : ۶۵

ثابتا فی المعنی (۱) ، فیصیر المعنی ولا تطع واحدا منهما ، فیجیء التّعمیم فیهما من جهه النّهی الدّاخل ، وهی علی بابها فیما ذکرناه ، لأنّه لا یحصل الانتهاء عن أحدهما حتی ینتهی عنهما ، بخلاف الإثبات ، فإنّه قد یفعل أحدهما دون الآخر ، فهذا معنی دقیق یعلم به أنّ «أو» فی الآیه علی بابها وأنّ التّعمیم لم یجیء منها ، وإنّما جاء من جهه المضموم إلیها علی ما ذکرناه .

قال : «وبین « أو» و «إمّا» من الفصل » إلی آخره .

قال الشیخ : أمّا الفصل بین «أم» وأختیها فواضح فی الاستفهام وغیره ، وأمّا الفصل بین «أو» و «إمّا» فلیس إلّا باعتبار أمر لفظیّ ، وهو أنّه یشترط فی «إمّا» أن تکون متقدّمه قبل المعطوف علیه «إمّا» أخری ، کقولک : «جاءنی إمّا زید وإمّا عمر» وقد بیّن إفاده التقدیم ، وهذا التقدیم واجب فی «إمّا» وجائز فی «أو» بشرط أن یکون المتقدّم (۲) «إمّا» أیضا ، کقولک : «جاءنی إمّا زید أو عمر» [ثمّ ذکر مذهب أبی علیّ فقال] (۳) : «ولم یعدّ الشیخ أبو علیّ الفارسیّ « إمّا» فی حروف العطف لدخول العاطف علیها ووقوعها قبل المعطوف علیه » (۴) .

وکلا الأمرین مخیّل (۵) لما صار إلیه (۶) ، أمّا الأوّل فلما ثبت من أنّهم لا یجمعون بین حرفی عطف ، وأمّا الثانی فلما ثبت من أنّ حرف (۷) العطف شرطه التّوسّط (۸) بین المعطوف والمعطوف علیه .

والجواب : / أنّا نقول : لا نسلّم أوّلا أنّ الواو فی «وإمّا» حرف عطف دخل علی «إمّا» ، بل قولنا :

«وإمّا» هو حرف العطف ، ولا بعد فی أن تکون صوره الحرف مستقلّه حرفا فی موضع وبعض حرف فی

۱- ذکر المرادی هذا الوجه فی الجنی الدانی : ۲۳۱

۲- فی د : «المقدم» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، والضمیر فی «فقال» یعود إلی الزمخشری .

۴- ذهب الفارسی والرمانی إلی أن «إمّا» لیست عاطفه ، ونقل ذلک عن یونس وابن کیسان ، انظر الإیضاح للفارسی : ۲۸۹ ، والمسائل المنثوره : ۴۰ ، والبغدادیات : ۱۱۸ ، ومعانی الحروف للرمانی : ۱۳۱ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۷۳ ، والجنی الدانی : ۵۲۹

۵- فی ط : «محتمل» .

۶- سقط من د : «لما صار إلیه» .

۷- فی د : «حروف» . تحریف .

۸- فی ط : «المتوسط» . تحریف .

موضع ، ثمّ ولو سلّم ذلك فلا بعد فى أنّ ذلك (۱) يكون دخل على (۲) «إمّا» لغرض الجمع بينه وبين «إمّا» المتقدّمه ، وتكون «إمّا» نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد (۳) «إمّا» المتقدّمه ، وهذا هو الصحيح ، والذى يحقّقه أنّهم يقولون : «جاءنى إمّا زيد أو عمر» ، فيوقعون «أو» فى موقع قولهم : «وإمّا» فلولا أنّها حرف عطف لم يقع حرف العطف بمعناها من كلّ وجه ، و «أو» عطف بالاتّفاق ، ويحقّق ما قدّمنا أنّهم لّما أوقعوا «أو» موقع قولهم : «وإمّا» استغنوا عن الواو قبلها (۴) لما ذكرناه من أنّ الغرض بالواو فى «وإمّا» عطفها على «إمّا» (۵) أختها ، فلمّا انتفى ما جيء بها لأجله حذفوها .

وأمّا وقوعها قبل المعطوف عليه فنقول : ليست المتقدّمه حرف عطف باتّفاق ، فلا معنى لقول القائل : إنّ حرف العطف متقدّم ، وإنّما قدّم حرف مشعر بالشّكّ فيما يأتى بعده ، وقصد أن يكون على لفظ ما بعده لما فيه من معنى الشّكّ (۶) ، فثبت أنّ الأولى للشّكّ المحض من غير عطف ، والثانيه لهما جميعا .

و «لا وبل ولكن» .

ثلاثتها يحصل معها ثبوت الحكم لواحد بعينه ، ثمّ تفترق بعد ذلك ، ف «لا» (۷) تفارقهما فى أنّ الحكم للأوّل دون الثانى ، كقولك : «جاءنى زيد لا عمر» .

وأمّا الفرق بين «بل» و «لكن» وإن اتّفقا فى أنّ الحكم للثانى فهو أنّ «لكن» وضعها على مخالفه ما بعدها لما قبلها ، والكلام ههنا فى عطف المفرد بها ، ولا يستقيم تقديره إلّا مثبتا لامتناع تقدير النّفى فى المفرد ، وإذا وجب أن يكون مثبتا وجب أن يكون ما قبلها نفيا كقولك : «ما جاءنى زيد لكن عمر» ، ولو قلت «جاءنى زيد لكن عمر» لم يجز لما ذكرناه .

وأمّا «بل» فللإضراب مطلقا موجبا (۸) كان الأوّل أو منفيّا ، / فإذا قلت : «جاءنى زيد بل عمر» فقد

۱- سقط من ط : «ذلك» .

۲- فى د : «دخل الواو على» .

۳- سقط من ط : «بعدها وبين ما بعد» . خطأ .

۴- أى : قبل أو

۵- سقط من د . ط : «إمّا» .

۶- وقع اضطراب فى ط بسبب التقديم والتأخير .

۷- فى د : «فلفظه لا» .

۸- فى ط : «مثبتا» .

أضـربت عن نسـبه المجىء إلى زيد وأثبتّه لعمر ، فهو إذن من باب الغلط ، فلا يقع مثله فى القرآن ولا فى كلام فصيح ، وأمّا إذا قلت : «مـا جـاءنى زيـد بل عمر» فيجوز أن يكون من باب الغلط (۱) ، فيكون «عمر» غير جـاء ، كأنّـك قلت : «مـا جاءنى عمر» ، ويجوز أن تكون مثبتا لعمر المجىء ، فلا يكون غلطا .

ص: ۲۰۴

۱- سقط من ط من قوله : «فلا يقع مثله» إلى «الغلط» . خطأ .

«ومن أصناف الحرف حروف النّفى وهى : ما ولا ولم ولما ولن وإن» .

قال الشيخ : ف «ما» لنفى الحال كقولك : «ما زيد منطلقا» أو «منطلق» على اللّغتين ، والدّليل على أنّها لنفى (۱) الحال (۲) أنّ المفهوم من قولك : «ما زيد قائما» نفى القيام فى الزّمن الذى أخبرت به ، فإن زعم زاعم أنّ ذلك من قبيل الإخبار عن الشّىء كما فى قولك : «زيد قائم» فليس بمستقيم ، لأنّه لو كان كذلك لكانت لمجرّد النفى ، ولو كانت لمجرّد النفى لجاز أن تقول : «إن تكرمنى ما أكرمك» و «أريد أن ما تقوم» كما جاز ذلك فى «لا» فى مثل قولك : «إن تكرمنى لا أكرمك» و «أريد أن لا تقوم» ، ولّما لم يجز ذلك دلّ على أنّ فيها زياده تمنع ، وليس إلّا ما ذكرناه ، ووجب (۳) الحكم به ، وامتنع «إن تكرمنى ما أكرمك» (۴) .

لّما كانت «ما» (۵) للحال كرهوا أن يدخلوا عليها حرف الاستقبال كما امتنع فى الإثبات «إن يكرمنى قد أكرمتك» .

ولا بعد فى استعمالها للماضى والمستقبل عند قيام القرائن ، قال اللّه تعالى حكايه (۶) عن الكفّار : وَما نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ (۷) و وَما نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ (۸) ، وفى الماضى حكايه (۹) قولهم :

ما جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ (۱۰) ، فإنّه ورد للتّعليل على معنى : كراهه أن يقولوا عند إقامه

۱- فى د : «أن « ما» لنفى » .

۲- فى ط : «للحال» وسقط «نفى» . خطأ .

۳- فى د : «وجب» .

۴- سقط من ط من قوله : «و « أريد أن لا تقوم» إلى «أكرمك» » . خطأ .

۵- فى د : «إمّا» . تحريف .

۶- فى د : «خبرا» .

۷- الدخان : ۴۴ / ۳۵ ، والآيه : إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولى وَما نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ (۳۵) .

۸- الأنعام : ۶ / ۲۹ ، والآيه : وَقالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الدُّنْيا وَما نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ (۲۹) .

۹- فى د : «خبرا» .

۱۰- المائده : ۵ / ۱۹ ، والآيه : يا أَهْلَ الْكِتابِ قَدْ جاءَكُمْ رَسُولُنا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلى فَتْرَهٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا ما جاءَنا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ .

الحجّه عليهم : ما جاءنا فى الدّنيا من بشير ولا نذير ، وهذا للماضى المحقّق ، وأمثال ذلك كثيره (۱) .

وقد أورد قول سيبويه مقرّرا لمعنى الحال (۲) ، لأنّه جعلها فى النفى جواباك قد فى الإثبات ، ولا ريب أنّ «قد» للتقريب من الحال ، فلذلك جعل جوابا لها فى النفى ، ثمّ جعل سيبويه فيها معنى التأكيد لأنّها جرت موضع «قد» فى النفى ، فكما أنّ «قد» فيها معنى التوكيد فكذلك ما جعل جوابا لها .

قال : «و « لا» لنفى المستقبل فى قولك : «لا يفعل» » .

فموضوع «لا» لنفى المستقبل ، إذا قلت : «لا يقوم زيد» فمعناه نفى القيام فى المستقبل كما فى «لن» ، وإن كانت «لن» آكد منها ، ثمّ قرّره بقول سيبويه : «هو نفى لقول القائل : هو يفعل ، ولم يقع الفعل» (۳) ، وإذا لم يقع فهو مستقبل .

قوله : «وتنفى بها نفيا عامّا فى قولك : « لا رجل فى / الدّار» مستقيم .

وأمّا قوله : «وغير عامّ فى قولك : « لا رجل فى الدّار ولا امرأه» » .

فهذا غير مستقيم ، ولا خلاف عند أصحاب العموم أنّه مستفاد منه العموم كما فى «لا رجل فى الدّار» ، وإن كان «لا رجل فى الدّار» أقوى فى الدّلاله عليه ، إمّا لكونه نصّا أو لكونه أقوى ظهورا ، وسبب العموم أنّها نكره فى سياق النفى ، والنكره فى سياق النفى تعمّ فلم يصحّ قوله : «وغير عامّ فى قولك : لا رجل فى الدّار ولا امرأه» ، لما تبيّن أنّه عامّ ، والظاهر أنّ (۴) التّصنيف «وتنفى بها نفيا عامّا فى قولك : لا رجل فى الدّار ، ولا رجل فى الدار ولا امرأه ، وغير عامّ فى قولك : « لا زيد فى الدار ولا عمر» ، فنقل مخلّطا .

قوله : «ولنفى الأمر» .

غير مستقيم فى ظاهره ، لأنّه إن أراد به الأمر الذى هو ضدّ النّهى فليس صيغه النهى موضوعه لنفيه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «لا تزن» فليس المقصود منه نفى الأمر بالزّنا ، لأنّه لو كان كذلك فزنى المنهىّ لم يعص ، لأنّه لم يحصل سوى نفى الأمر به ، ونفى الأمر به لا يجعله محرّما كما فى

۱- فى د : «كثير» .

۲- قال سيبويه : «وأما « ما» فهى نفى لقوله : هو يفعل إذا كان فى حال الفعل فتقول : «ما يفعل» » . الكتاب : ۴ / ۲۲۱

۳- قال سيبويه : «وتكون « لا» نفيا لقوله : «يفعل ولم يقع الفعل» » . الكتاب : ۴ / ۲۲۲

۴- فى ط : «منه» . تحريف .

جميع المباحات ، وإن أراد به الأمر الذى هو واحد الأمور لم يكن مستقيما ، لأنّ ما تقدّم قبله لنفى الأمر أيضا ، ألا ترى أنّ قولك : «لا رجل» و «ولا زيد» نفى لأمر ، وكلّ موضع تقع فيه كذلك ، فلم يكن لتخصيص النّهى بذلك على هذا التفسير معنى ، والظّاهر أنّه لم يقصد إلّا الوجه الأوّل ، وأراد أن لا تخرج «لا» عن معنى النفى ، ولكنّه كان يحتاج إلى أنّ يبيّن مع ذلك أنّها لطلب التّرك ، ولعلّه استغنى عنه بقوله : «ويسمّى النّهى» ، ولو قال : «وهو النّهى» كان أقرب إلى المقصود .

قال : «والدعاء فى قولهم : لا رعاه اللّه» (١) .

فالظاهر أنّه عطف قوله : «والدّعاء» على الأمر ، كأنّه قال : ولنفى الدّعاء ، وذلك يفهم من غرضه فى أنّ مقصوده جعلها للنّفى فى كلّ موضع ، وإذا جعل (٢) الناهيه كذلك فهى ههنا أقرب ، والكلام عليه كالكلام عليه فى النّهى ، وإن حمل قوله : «والدّعاء» معطوفا على قوله : «ولنفى» كان معناه وللدّعاء ، أى : وتكون للدّعاء كان مستقيما ، ولا يرد عليه ما تقدّم ، إلّا أنّ الظّاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدّم .

قال : «و « لم» و «لّما» لقلب معنى المضارع إلى الماضى ونفيه » .

«لم» و «لّما» تدخلان (٣) على المضارع فتقلبان (٤) معناه إلى الماضى ، ألا ترى أنّك / إذا قلت : «لم يقم» و «لّما يقعد» فمعناه نفى الماضى ، حتّى كأنّك قلت : «ما قام» و «ما قعد» ، ف «يقوم» و «يقعد» وغيرهما فى مثل ذلك ألفاظ المضارعه (٥) بلا خلاف ، ومعناهما الماضى بقرينه دخلت عليهما ، وهى «لم» و «لّما» ، فهذا لا يخالف أحد فيه ، وقد عبّر بعضهم عن ذلك بأن قال : «لم» و «لّما» تقلب لفظ الماضى إلى المضارع (٦) ، وهؤلاء وإن لم يكن بينهم وبين الآخرين خلاف فى المعنى إلّا أنّ العباره ليست بجيّده لأنّ قولهم : «تقلب لفظ الماضى إلى المضارع» ممّا يوهم صحّه دخول «لم» على الماضى ،

١- فى المفصل : ٣٠٦ : «فى قولك : لا رعاك اللّه» .

٢- فى ط : «جعلت» .

٣- فى الأصل . ط : «تدخل» . وما أثبت عن د .

٤- فى ط : «فيقلب» .

٥- فى د . ط : «مضارعه» .

٦- ظاهر كلام سيبويه أن «لم» تصرف لفظ الماضى إلى المضارع دون معناه ، وصحّح ابن مالك أنها تغير معنى المضارع دون لفظه ، انظر : الكتاب : ٣ / ١١٧ - ٤ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٠٩ - ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٤ ، والجنى الدانى : ٢٦٧

وليس كذلك ، [لأنّ «لم» و «لّما» تجزمان المضارع] (۱) وأيضا فإنّه يوهم أنّ المضارع على معناه ، لأنّه لم يقل إلّا : إنّها قلبت (۲) ذلك اللّفظ إلى لفظ المضارع ، ولم يتعرّض أنّ معنى المضىّ مراد ، فكان الأوّل أولى لذلك ، وبينهما (۳) من الفرق ما ذكره ، وليس فى بقيّه الفصل إشكال .

قال : «و « لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل » .

ومثّله بالمثالين (۴) لما فى قوله تعالى : فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِى أَبِى (۵) من القرائن التى تدلّ على قصد المبالغه فى النّفى ، فلذلك عبّر بما يدلّ على توكيد النّفى .

وقال الخليل : أصلها «لا أن» (۶) ، وقال الفرّاء : أصلها «لا» قلبت ألفها نونا (۷) ، وكلا القولين غير جيّد ، أمّا قول الخليل فغير مستقيم لأنّه لا يجوز أن تقول : «لا أن تقوم» ، ويجوز «لن تقوم» ، ولو كان أصلا لكان الظّاهر جوازه .

فإن زعم زاعم (۸) أنّها غيّرت لفظا ومعنى فليس بمستقيم لما يلزم من مخالفه القياس من غير حاجه ، ومخالفه القياس فيها من أوجه (۹) :

منها : أنّ قياس الحروف الإفراد (۱۰) ، ومنها أنّ قياس الهمزه أن لا تحذف [من غير موجب الحذف ، وهنا كذلك] (۱۱) ، ومنها أنّ قياس ما بعد «أن» أن لا يتقدّم عليها ، وههنا يجوز أن تقول :

«زيدا لن أضرب» فلو كانت «لا أن» لم يجز .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى ط : «تقلب» .

۳- أى : بين «لم» و «لّما» .

۴- هما «لا أبرح اليوم مكانى» و «لن أبرح اليوم مكانى» المفصل : ۳۰۷

۵- يوسف : ۱۲ / ۸۰ ، وتتمه الآيه : أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِى .

۶- انظر الكتاب : ۳ / ۵ ، والمقتضب : ۲ / ۸ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۱۰۰ ، والجنى الدانى : ۲۷۱

۷- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۴ / ۱۵ ، والجنى الدانى : ۲۷۲

۸- سقط من د . ط : «زاعم» .

۹- فى د : «وجوه» .

۱۰- سقط من ط قوله : «منها أن قياس الحروف الإفراد» . خطأ .

۱۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

وأمّا قول الفرّاء فيرد عليه ما ورد على الخليل فى مخالفه القياس من أنّ أصل الحروف أن لا يبدل فيها ، ومن أنّ تقديم المعمول على «لا» غير سائغ ، لا تقول : «عمرا لا يضرب زيد» ، فثبت أنّ القول ما قاله سيبويه ، [وهو أنّه غير مركّب] (۱) ، وهو الصّحيح .

قال : «و « إن» بمنزله «ما» » .

يعنى فى معناها وقد تقدّم ، وتدخل على الجمل كما تدخل «ما» ، ومثّل بالجمله الفعليّه الماضيه والمضارعه والاسميّه ، واختلف فى العمل ، وأكثر النـاس لا يجيزونه ، وأجازه المبرّد حملا لها / على أختها «ما» (۲) ، وهو مجرّد قياس ، واللغه لا تثبت قياسا ، والدّليل على أنّ اللغه لا تثبت قياسا الإطباق على أنّ البئر (۳) والبحر (۴) لا تسمّى قاروره ، وإن كان مستقرّا فيها ، ولو كانت اللّغه تثبت (۵) بالقياس لسمّى ذلك كلّه قاروره (۶) ، وليس رفع الفاعل فى مثل «قام زيد» وإن لم يسمع من العرب عين (۷) هذا اللّفظ بقياس ، بل داخل بطريق عامّ عنهم ، وهو علمنا من استقراء كلامهم بأنّ كلّ ما نسب إليه الفعل فهو مرفوع ، ودخل «قام زيد» ونظائره فى هذا العموم ، ووزانه أن يقول الشارع (۸) : «كلّ مسكر حرام» (۹) فإذا حرّمنا المزر ، [وهو ما يعمل من الذّره والشعير] (۱۰) ، لم نحرّمه بالقياس ، وإنّما حرّمناه بطريق العموم ، وإن (۱۱) لم يكن للمزر بخصوصيّته ذكر ، كما فى قولك : «قام زيد» .

فإن زعم المبرّد أنّه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم ، فإنّه لا يلزم من العلم بإعمالهم «ما»

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- نقل المبرد والرمانى أن سيبويه يمنع إعمال «إن» عمل «ليس» ، وفهم ابن مالك من كلام سيبويه أنّه يعملها ، وأجاز إعمالها أكثر الكوفيين ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۵۲ ، ۴ / ۲۲۱ ، والمقتضب : ۲ / ۳۶۲ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۷۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۳۷۵ ، والجنى الدانى : ۲۰۹

۳- فى الأصل ط : «البيت» . تحريف . وما أثبت عن د .

۴- بعدها فى د : «والفسقيه» ، وكتب تحتها «البركه والحوض» .

۵- سقط من ط : «اللغه تثبت» .

۶- بمثل هذا استدل ابن الأنبارى على أن اللغه يقتصر فيها على السماع ، انظر لمع الأدله : ۹۹ - ۱۰۰

۷- فى ط : «غير» . تحريف .

۸- فى ط : «الشيخ» .

۹- الحديث فى صحيح البخارى : ۴ / ۱۵۷۹

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . والمزر : نبيذ الشعير كما ورد فى صحيح البخارى : ۴ / ۱۵۷۹

۱۱- فى د : «بالقياس بل بعموم قوله عليه السّلام : " كل مسكر حرام " وإن . . .» .

العلم (۱) بإعمالهم (۲) «إن» وأيضا فإنّ إعمال «ما» على خلاف القياس عنـد الذين يعملونها (۳) ، وما خرج عن القياس لا يقاس عليه .

ص: ۲۱۰

۱- سقط من د : «العلم» .

۲- فی د : «إعمالهم» .

۳- انظر الكتاب : ۱ / ۵۷ ، والمقتضب : ۴ / ۱۸۸ - ۱۸۹ ، والخصائص : ۱ / ۱۲۵ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۶۹

[حروف التنبيه و هى : ها وألا وأما]

«ومن أصناف الحرف حروف التّنبيه وهى : ها وألا وأما» .

تدخل على الجمل كلّها لتنبّه المخاطب على ما يذكر بعدها خشيه أن يفوته لغفلته شىء منها ، إلّا أنّ (۱) «ها» اختصّت بدخولها أيضا تنبيها على المفردات من أسماء الإشاره والضّمائر على ما مثّله فيه .

فإذن لا تدخل «ألا» و «أما» إلّا أوّل الكلام على الجمل ، وأما «ها» فتدخل كما يدخلان ، وتدخل على الضّمائر وأسماء الإشاره ، وإن لم تكن أوّل الكلام .

۱- سقط من د : «أن» .

[حروف النداء]

«ومن أصناف الحروف حروف النّداء» (۱)

وعـدّدها وساق «وا» من حروف النـداء لأنّه جعل المندوب منادى ، وليس بمنادى فى التحقيق ، لأنّ المنادى هو المطلوب إقباله ، والمندوب ليس كذلك (۲) ، ولذلك لم تدخل «وا» إلّا فى النّدبه خاصّه ، ولو قلت : «وا زيد» وأنت تقصد به النداء لم يجز .

وأمّا «يـا» فمشتركه فى المنـادى والمنـدوب جميعا ، وأمّا بقيّتها فمختصّه بالمنادى ، فإذن هـذه الحروف على ثلاثه أقسام ، قسـم للمنادى وقسم للمندوب ، وقسم مشترك بينهما ، وقسّمها (۳) أيضا على ثلاثه أقسام ، للقريب والبعيد والمتوسّط ، فوجب إخراج «وا» من هذه / القسمه ، ولذلك جعلها قسما برأسه فقال : «و « وا» للندبه خاصه » .

وأورد قولهم : «يا أللّه» خاصّه اعتراضا على قولهم : إنّ «يا» للبعيـد ، وأجاب عنه بأنّ البعـد بالنّسـبه إلى اللّه تعالى إنّما هو بالنّسـبه إلى البعد من إحسانه واسـتجابه دعائه ، وإذا استقصـر الإنسان نفسه فى ذلك فهو بعيد بهذه النّسـبه ، فصـلح استعمال حرف البعد لذلك .

۱- فى د : «ثم ذكر حروف النداء» مكان «ومن أصناف الحروف حروف النداء» .

۲- انظر ما سلف ورقه : ۵۶ ب من الأصل .

۳- أى الزمخشرى .

[حروف التصديق وهى : نعم وبلى]

«ومن أصناف الحروف حروف التصديق وهى : نعم وبلى» ، إلى آخرها .

قال الشيخ : سمّيت حروف تصديق (١) لأنّك تصدّق بها ما يقوله المتكلّم ، وذلك فى غير «بلى» واضح ، وقد تكون «بلى» تصديقا فى مثل قول القائل : «ألم أحسن إليك» ؟ فتقول : بلى ، فهذا تصديق لقوله ، لأنّ معنى قوله : «ألم أحسن إليك» إنّى أحسنت إليك ، ولكنّه لو قال : «أحسنت إليك» فقلت (٢) : بلى ، لم يجز ، لأنّ من شرطها أن يكون النّفى فى كلام من تجيبه لتثبت بها ما دخل عليه النّفى فى كلام المجاب على ما سيأتى .

فأمّا «نعم» فتصدّق بها ما يقوله المتكلّم ، فإن كان استفهاما أثبتّ بها ما بعد الاستفهام من إثبات أو نفى ، فإذا قال القائل : «أقام زيد» فقلت : نعم فقد (٣) أثبتّ القيام ، وإذا قال : «ألم يقم زيد» فقلت : نعم فقد نفيت القيام ، لأنّها إثبات لما بعد الاستفهام فى كلام المجاب ، وبعد الاستفهام ههنا النّفى ، فتكون إثباتا للنّفى المذكور .

وأمّا «بلى» فلا تستعمل إلّا بعد النّفى لإثبات المنفىّ ، فإذا قال القائل : «ألم يقم زيد» فقلت :

بلى فمعناه : قام ، كقوله تعالى : أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا : بَلى (٤) ، ولذلك قال المفسّرون : لو قالوا (٥) : نعم لكان كفرا لما ذكرناه (٦) ، وأمّا قوله تعالى : بَلى بعد قوله تعالى : لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدانِى (٧) فلأنّ معنى «لو أنّ اللّه هدانى» ما هدانى ، فجىء ب «بلى» لإثبات المنفىّ فى المعنى ،

١- فى د : «سميت بذلك» .

٢- فى د . ط : «فقال» .

٣- سقط من د : «فقد» .

٤- الأعراف : ٧ / ١٧٢ ، والآيه : وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلى أَنْفُسِهِمْ أَ لَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى .

٥- فى د : «قال» . تحريف .

٦- قال القرطبى : «ولو قالوا : نعم لكفروا» ، الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ١٢

٧- الزمر : ٣٩ / ٥٧ - ٥٩ ، والآيات : أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدانِى لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٥٧) أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (٥٨) بَلى قَدْ جاءَتْكَ آياتِى فَكَذَّبْتَ بِها وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكافِرِينَ (٥٩) .

ولذلك حقّقه بقوله تعالى : قَدْ جاءَتْكَ آياتِي ، وهى من أعظم الهدايات ، فصحّ أن ترد «بلى» لما ذكرناه من معنى النّفى ، ولولا ذلك لم تأت «بلى» .

«و « أجل» لا يصدّق بها إلّا فى الخبر خاصّه » .

هذا هو المعروف من كلامهم ، وقد زعم بعضهم أنّه يجوز أن تقع بعد الاستفهام أيضا ، وليس بمعروف (١) .

«و « إنّ» كذلك » .

يعنى يجاب بها فى الخبر ، وقد تقدّم أنّ استعمال «إنّ» فى ذلك / قليل ، وأنّ البيت (٢) :

ويقلن شيب . . .

. . .

محتمل أن تكون «إنّ» هى النّاصبه محذوفه الخبر ، أى : إنّه كذلك .

«و « جير» نحوها » .

أى : نحو «أجل» ، أو نحو «إنّ» ، والكسر أكثر فيها ، وقد تستعمل بمعنى «حقّا» (٣) ، وإذا جاءت كذلك فعلّه بنائها ، إمّا لأنّها (٤) اسم من أسماء الأفعال بمعنى «حقّ ذلك» (٥) ، كما تقول فى تفسير «هيهات لذلك» : بعدا له ، وكثيرا ما تفسّر أسماء الأفعال بالمصادر ، وإمّا لأنّه موافق ل «جير» الذى هو حرف فى لفظه وأصل معناه ، إذ معناه (٦) فى الحرفيّه التحقيق والإثبات ، كما قلناه فى «على» إذا كانت اسما ، ومعنى البيت فى قوله (٧) :

١- عن الأخفش أنها تكون فى الخبر والاستفهام ، انظر الجنى الدانى : ٣٦١ ، ومغنى اللبيب : ١٥ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢٦٠

٢- سلف البيت ورقه : ٢٤٢ ب من الأصل .

٣- انظر الجنى الدانى : ٤٣٣ - ٤٣٥ ، ومغنى اللبيب : ١٢٨ ، وارتشاف الضرب : ٣ / ٢٦٢

٤- سقط من ط : «لأنها» . خطأ .

٥- ذهب عبد القادر الجرجانى إلى أن «جير» اسم فعل بمعنى «أعترف» ، انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٤١

٦- سقط من ط : «إذ معناه» . خطأ .

٧- هو مضرس بن ربعى الأسدى ، انظر المقاصد للعينى : ٤ / ٩٨ ، والدرر : ٢ / ٥٢ ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢٤ ، والجنى الدانى : ٣٦٠ ، وللبيت روايه أخرى هى : «. . . إن كانت رواء أسافله» ، وهو بهذه الروايه لطفيل الغنوى ، وهو فى ديوانه : ٨٤ ، والجنى الدانى : ٤٣٤ ، والخزانه : ٤ / ٢٣٦ ، قلن : أى : النساء قلن إن ارتحلن عن هذا الماء فإنّ أول مشرب نرده الفردوس ، والفردوس ماء لبنى تميم ، والدعاثر جمع دعثور بالضم وهو الحوض المتثلم ، الخزانه : ٤ / ٢٣٥ -

وقلن على الفردوس أوّل مشرب

أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

الظّاهر أنّه أراد بالفردوس مكانا معروفا ، ولذلك أجاب بقوله : أجل جير ، إلى آخره ، ووقع فى المفصّل «أن كانت» بالفتح وفى غيره «إن» بالكسر ، ولكلّ معنى ، فالفتح على معنى أنّ ذلك قد تحقّق لأجل إباحه حيضانه (١) وما تهدّم منه ، والكسر على معنى إنّ ذلك قد تحقّق إن كان قد حصل الإباحه لدعائره ، فظهر أنّ الفتح فى المعنى المراد أقوى من الكسر .

«و « إى» لا تستعمل إلّا مع القسم » .

يعنى بعدها ، ولم يسمع (٢) ذلك إلّا مع غير الفعل ، فلا يقال : إى أقسمت باللّه ، ولكن إى (٣) باللّه وإى واللّه ، وإى لعمرى ، وذلك راجع إلى الاستقراء فى كونه لم يستعمل إلّا كذلك ، وإلّا فهى وغيرها لولا (۴) تخصيصهم فى ذلك سواء .

«وفى « إى اللّه» (۵) ثلاثه أوجه » .

أحدها : أن تفتح الياء لالتقاء السّاكنين على خلاف القياس فى مثل ذلك ، لأنّ قياس السّاكنين إذا كان الأوّل حرف مدّ ولين أن يحذف الأوّل ، كما جاء الوجه الثالث ، ولكنّهم كرهوه ههنا لئلّا يجىء لفظه كلفظ اسم اللّه وحده مكسوره همزته ، فلا يعرف معناه ، ففتحوا ليظهر أمرها (۶) بالفتح .

والثانى : أن يجمع بينها وبين السّاكن الذى بعدها ، وهو على خلاف القياس أيضا ، ولكنّه شبّهه بمثل قولهم : ضالّين (٧) وجانّ ، لأنّ الثانى مشدّد تشبيها للمنفصل بالمتّصل كراهه أدائه لما ذكرناه .

١- فى د : «حياضه» ، وجمع حوض : أحواض وحياض ، ويجمع على حيضان . انظر الصحاح (حوض) ، والتاج (حيض) .

٢- فى ط : «يستعمل» .

٣- فى ط : «وإنما يقال : إى . . .» .

۴- فى ط : «فى» . تحريف .

۵- فى ط . المفصل : ٣١١ : «واللّه» . تحريف . انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢۵

۶- فى د : «معناه» .

٧- فى د : «ضالّ» .

والوجه الثالث : وهو الجارى على القياس ، وهو حذف الياء لالتقاء السّاكنين ، فيكون لفظه لفظ (١) «إلّله» (٢) .

١- سقط من د . ط : «لفظ» .

٢- ساق السيرافى وابن سيده الأوجه الثلاثه السابقه ، انظر حاشيه الكتاب : ٣ / ٥٠٠ ، والمخصص : ١٣ / ١١٤

[حروف الاستثناء]

«ومن أصناف الحرف / حروف الاستثناء وهى إلّا وحاشا وعدا وخلا فى بعض اللغات» .

قوله : «فى بعض اللّغات» راجع إلى «عدا وخلا» فى الظّاهر لأنّ جعلهما حرفين إنّما هو فى بعض اللّغات (۱) ، ولا ينبغى أن يكون «حاشا» معهما فى ذلك ، لأنّ كونها حرفا هو اللغه المعروفه ، فهى على العكس من «خلا وعدا» ، فلا ينبغى أن تشرّك معهما فى قوله : «فى بعض اللّغات» فيوهم التسويه ، وهو على (۲) خلاف ما عليه أمرها (۳) .

ص: ۲۱۷

۱- انظر ذلك فى الكتاب : ۲ / ۳۰۹ ، والمقتضب : ۴ / ۴۲۶ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۰۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۲۹ - ۲۳۰

۲- سقط من د . ط : «على» .

۳- فى ط : «أمرهما» .

[حرفا الخطاب وهما : الكاف والتاء]

«ومن أصناف الحرف حرفا الخطاب وهما الكاف والتّاء اللّاحقتان علامه للخطاب» ، إلى آخره .

قال الشيخ : والفرق بينهما وبين أسماء الخطاب أنّ تلك موضوعه لمن تخاطبه كما وضعت الأسماء كلّها مسنده أو مسندا إليها كقولك : «ضربت» ، فهذا فاعل نسب إليه الفعل كما تقول :

«ضرب زيد» ، وإن كانت فيه دلاله على الخطاب لأنّ وضعه على أنّه اسم للمخاطب ، وهذه موضوعه (١) علامه على استقلال الكلام واستغنائه عنها باعتبار المسند والمسند إليه (٢) ، فوزانها وزان التنوين وياء النّسب (٣) ، إلّا أنّها انقسمت إلى قسمين : قسم يبيّن به الخطاب بالجمله ، كقولك : «أرأيتكم» وشبهه ، وقسم يبيّن به الخطاب بالمفرد ، وذلك على ضربين : قسم يبيّن به صاحب الاسم لإبهامه ، كقولك : إيّاك وأنت ، وقسم يبيّن به غير صاحب الاسم الملحقه هى به لاستغنائه عن بيانها ، كقولك : ذاك وذلك وشبهه ، فأمّا كونها حرفا فى ذلك وبابه فمتّفق عليه ، وأمّا كونها حرفا فى مثل «إيّاك» فمختلف فيه ، وقد تقدّم فى المضمرات ما يغنى فيه عن الإعاده (۴) .

وأمّا كونها حرفا فى «أرأيتكم» أعنى الكاف والميم فلأنّها لو كانت الكاف اسما لكانت مفعولا ل «أرأيت» (۵) ، وكان يجب أن يقول : أرأيتموكم لأنّ الخطاب لجماعه ، فإذا كان لجماعه وجب أن يكون بالتّاء والميم كما لو قال : «علمتموكم قائمين» ، فلمّا جاء على (۶) غير ذلك علم أنّه على غير هذا الوجه .

فإن قلت : فهذا يلزمك أيضا ، فإنّ التاء عندك للجماعه ، وهى اسم ، فينبغى أن يكون «أرأيتموكم» .

قلت : لّما كانت الكاف والميم لمجرّد الخطاب اختصرت التاء والميم بالتاء (٧) وحدها ، للعلم بأنّهم جماعه بقولك : «كم» ، ألا ترى أنّ الميم لم يؤت / بها مع التّاء إلّا لتجعلها للجماعه ، فالكاف والميم أجدر .

١- فى د : «وهذه التاء فى " أنت " موضوعه . .» .

٢- بعدها فى د : «للخطاب» .

٣- فى د : «النسبه» .

۴- انظر ما سلف ورقه : ١١٣ ب - ١١۴ أمن الأصل .

۵- فى د : «بأرأيت» .

۶- سقط من ط : «على» .

٧- سقط من ط : «والميم بالتاء» . خطأ .

فإن قلت : فاجعلها على ما ذكرت ، والكاف والميم اسم (١) ، قلت : لا يستقيم لأمور :

منها : جواز «أرأيتك زيدا ما صنع» ، ولو جعلت الكاف مفعولا لم يستقم المعنى ، لأنّه يصير المفعول الأوّل هو المخاطب ، ويصير مخبرا عنه بقولك : «زيدا ما صنع» ، وليس فيه ضمير يرجع إليه ، والمعنى على خلافه .

ومنها : لزوم مثل «علمتكم قائمين» ، والسّرّ فيه أنّ كلّ واحد من التاء والميم والكاف والميم (٢) مستقلّ فى الاسميّه ، فوجب أن يعطى كلّ واحد منهما ما يستحقّه فى وضعه لأنّه اسم مستقلّ ، بخلاف «أرأيتكم» ، فإنّ التاء أتبعت الكاف والميم بيانا لها وعلامه للمخاطب ، فاستغنى عن الميم التى هى بعض مدلولات الكاف والميم ، فلذلك استغنى عنها فى «أرأيتكم» ، ولم يستغن عنها فى مثل «علمتموكم قائمين» .

قال : «وتلحقها التثنيه والجمع» .

يعنى أنّ كاف الخطاب تلحقها الميم والألف التى تدلّ على أنّه معها للتثنيه ، والميم وحدها لتدلّ معها على أنّه للجمع ، والنون تدلّ على أنّه للجمع المؤنّث ، وتكسر لتدلّ على أنّه للمخاطب المؤنّث ، فيصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء (٣) ، وليس يعنى أنّها تثنّى وتجمع ولذلك قال :

«كما تلحق الضمائر» ، ومثّل بذلك فى بقيّه الفصل .

قال : «ونظير الكاف الهاء والياء (٤) ، وتثنيتهما وجمعهما» .

قد تقدّم الكلام فيما يلحق بإيّا وأنّه إن كان كافا فللخطاب وإن كان غيرها فللمتكلّم والغائب (٥) والخلاف فيها وبيان ما هو الأصحّ فلا وجه لإعادته (٦) .

١- فى الأصل . ط : «اسمين» . تحريف . وما أثبت عن د .

٢- سقط من ط : «والميم» . خطأ .

٣- سقط من د : «سواء» .

٤- فى د : «ونظير الكاف فى « إيّا» الهاء فى «هذه» والياء فى «هذى» ، وتثنيتهما . . . » ، وهو مخالف للمفصل : ٣١١

٥- فى د : «فللتكلم والغيبه» .

٦- انظر ما سلف ورقه : ١١٣ ب - ١١٤ أمن الأصل .

[حروف الصله وهى : إن وما ولا ومن والباء]

«ومن أصناف الحرف حروف الصّله وهى إن وأن وما ولا ومن والباء» ، إلى آخره .

يعنى بحروف الصّله (١) حروف الزياده ، وسمّيت حروف الصّله (٢) لأنّه يتوصّل بها إلى زنه أو إعراب لم يكن عند حذفها .

فأمّا «إن» فتزاد بعد «ما» النافيه قياسا كثيرا وبعد «ما» المصدريّه قليلا ، وبعد «لّما» فى قولك :

«لّما إن جاء زيد أكرمته» أيضا قليلا .

وقول الفرّاء : إنّهما حرفا / نفى ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قولك : «إنّ زيدا لقائم» (٣) ، [فإنّ «إنّ» واللّام فيه للتوكيد] (٤) ليس بالجيّد (٥) ، لأنّه لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى واحد ، ومثل «إنّ زيدا لقائم» قد فصل بينهما لذلك .

وأمّا «أن» فتزاد بعد «لّما» وقبل «لو» بعد القسم كثيرا ، وقلّت فى مثل قولهم (٦) :

. . .

كأن ظبيه . . .

وأمّا مثل قوله تعالى : وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ (٧) و أَنْ لَوِ اسْتَقامُوا (٨) و وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ (٩) فاختلف فيه ، فأجاز بعضهم أن تكون «أن» زائده فى الجميع ، وجعلها بعضهم مصدريّه فى قوله تعالى : وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ، مخفّفه من الثقيله فى قوله تعالى :

١- فى د : «يعنى بها . . .» .

٢- فى د : «صله» .

٣- عزا ابن مالك والمرادى هذا الرأى إلى الكوفيين وردّاه ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٧١ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٥ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٩٧

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- فى د : «بجيد» .

٦- تقدّم البيت ورقه : ٢٤٣ ب من الأصل .

٧- الأعراف : ٧ / ١٨٥ ، والآيه : أَ وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ .

٨- الجن : ٧٢ / ١٦ ، والآيه : وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً (١٦) .

٩- يونس : ١٠ / ١٠٥ ، وتتمه الآيه : حَنِيفاً وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .

وَأَنْ عَسى أَنْ يَكونَ و وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا (۱) .

وأمّا «ما» فتزاد بعد «إن» الشّرطيّه و «متى» و «أين» و «إذا» و «أىّ» ، وكيفما عند البصريّين (۲) ، وليست (۳) فى «إذما» على القول بأنّها اسم و «حيثما» زائده (۴) ، لإفادتها ما لم يكن مستفادا دونها .

وقد عدّت زائده فى مثل «إنّما زيد منطلق» (۵) ، والأولى أن لا يحكم بزيادتها ، لأنّها مفيده ما لم يستفد عند حذفها من أوجه (۶) :

منها : كفّها ل «إنّ» عن العمل ، ومنها : تهيئه وقوع الجمل الفعليّه بعدها ، ومنها أنّها تفيد الحصر ، فإذا قلت : «إنّما زيد قائم» فمعناه : ما زيد إلّا قائم ، وليس ذلك معنى «إنّ زيدا قائم» ، ويظهر ذلك بقولهم : «إنّما ضرب زيد» ، ألا ترى أنّك لو قدّرت ضاربا غيره لكان خلفا ، كما لو قلت : «ما ضرب إلّا زيد» ، فثبت أنّها غير زائده .

وتزاد بين غير ومضافها وبين مثل ومضافها ، [يقال : «غضبت من غير ما شىء» ، وقال تعالى : مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ (۷)] (۸) ، وتزاد لتأكيد النكره فى شياعها ، كقولك : «جئت لأمر ما» ، ومنهم من يجعلها فى مثل ذلك صفه (۹) ، وتزاد بعد بعض حروف الجرّ كقوله تعالى : فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللَّهِ (۱۰) ، وليست فى مثل «حيثما» و «إذما» زائده ، لكونها هى التى صحّحت الشّرطيّه والعمل ، ألا ترى أنّك لو قلت : «حيث تكن أكن» لم يجز [لعدم دخول «حيث» على «ما»] (۱۱) ،

۱- انظر إعراب الآيات السابقه فى : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ۷۹۶ ، والتبيان فى إعراب القرآن : ۶۰۵ ، ۱۲۴۴ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۲۴ ، والبحر المحيط : ۴ / ۴۳۲ - ۴۳۳ ، ۵ / ۱۹۶ ، ۸ / ۳۵۲

۲- لعل الصواب «عند غير البصريين» ، انظر ما سلف ورقه : ۱۹۲ ب من الأصل .

۳- فى د : «وليس» . تحريف .

۴- انظر ما سلف ورقه : ۱۹۲ ب من الأصل .

۵- انظر ما سلف ورقه : ۲۳۲ ب من الأصل .

۶- فى د : «وجوه» .

۷- الذاريات : ۵۱ / ۲۳ ، والآيه : فَوَ رَبِّ السَّماءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ (۲۳) .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۹- انظر معانى الحروف للرمانى : ۸۷ - ۸۸ ، والجنى الدانى : ۳۳۴ - ۳۳۵

۱۰- آل عمران : ۳ / ۱۵۹ ، والآيه : فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ .

۱۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

ولو قلت : «حيثما تكن أكن» كان الجزم واجبا ، وأفادت الشّرط ، وما ذلك إلّا بدخول «ما» ، فدلّ على أنّها غير زائده ، وكذلك «إذ ما» على النّحو المذكور فى «حيث» ، وهى زائده فى مثل «لا سيّما زيد» ، ولكنّهم كثر استعمالهم لها معها حتى صارت كالواجب .

وأمّا «لا» فتزاد بعد «أن» المصدريّه مطلقا ، كقوله تعالى : لِئَلَّا يَعْلَمَ (١) و ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ (٢) وشبهه ، وبعد حرف العطف المتقدّم / عليه النّفى كقوله تعالى : وَلا تَسْتَوِى الْحَسَنَهُ وَلَا السَّيِّئَهُ (٣) ، وقوله تعالى : وَلَا الضَّالِّينَ (۴)فى د : «عدمها لا لمعناه ، وإن . . .» .(۵) ، وقوله (۶) : «ما جاءنى زيد ولا عمر» ، وفى مثل هذا نظر ، فإنّه مفيد نفى المجيء عن كلّ واحد منهما نصّا ، ولو لم تأت ب «لا» لجاز أن يكون نفى المجيء عنهما على جهه الاجتماع ، ولكنّه خلاف الظّاهر ، فلذلك كان القول بالزّياده أولى لبقاء الكلام (٧) بإثباتها على حاله عند عدمها ، وإن (٧) كانت دلالته عند مجيئها أقوى ، وهو من باب التأكيد ، والزّيادات فيها معنى التأكيد ، فلا تخرج بقوّه دلاله الكلام بها عن أن تكون زائده ، لأنّ دلاله (٨) الكلام المؤكّد أقوى من دلاله غير المؤكّد ، ولذلك لو تعارض خبران أحدهما مؤكّد والآخر غير مؤكّد قدّم المؤكّد ما لم يعارض التأكيد بوجه آخر مثله ، ولا يخرجه ذلك عن أن يكون زائدا .

وقبل «أقسم» قليلا [فى مثل قوله تعالى : لا أُقْسِمُ (٩)] (١٠) وشذّت [بعد الفاء] (١١) فى مثل (١٢)

١- الحديد : ٥٧ / ٢٩ ، سلفت الآيه : ٢ / ١٨٢ .

٢- الأعراف : ٧ / ١٢ ، والآيه : قالَ ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ .

٣- فصلت : ۴١ / ٣۴ ، والآيه : وَلا تَسْتَوِى الْحَسَنَهُ وَلَا السَّيِّئَهُ ادْفَعْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ .

۴- الفاتحه : ١ / ٧ ، والآيه : صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ

۵- .

۶- أى : الزمخشرى ، المفصل : ٣١٣ ، وفى د : «وقولهم» .

٧- فى د : «لبقاء صوره الكلام . . .» .

٨- سقط من د : «دلاله» .

٩- القيامه : ٧۵ / ١ ، والآيه : لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَهِ (١) .

١٠- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١٢- سقط من د : «مثل» .

قوله تعالى : فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ (٧٥) (١) وشبهه ، وشذّت فى مثل قوله (٢) :

فى بئر لا حور سرى وما شعر

وأمّا «من» فتزاد فى غير الواجب قياسا كقولك : «ما جاءنى من أحد» لإفاده تأكيد التعميم فيما تدخل عليه ، ولذلك جاز «ما جاءنى من أحد» و «ما من رجل عندى» ولم يجز «ما من زيد» ولا «ما زيد من قائم» لتعذّر معنى العموم فيهما ، إلّا أنّ (٣) التعميم قد يكون فى كلام يقصد به الحكم على جمله الجنس بما (٤) تعلّق به كقولك : «ما من رجل عالم» و «ما جاءنى من رجل» ، لأنّ القصد ههنا نفى العلم والمجيء عن جمله الجنس ، وقد تكون فى كلام يقصد به واحد غير مختصّ من جمله الجنس أيضا ، وذلك فى مثل : «هل جاءك من رجل» ، ألا ترى أنّه لم يرد [به] (٥) الاستفهام عن مجيء جميع الرجال ، وإنّما استفهم عن مجيء واحد منهم ، أىّ رجل كان ، فافترق العمومان فيهما ، [أى عموم الجنس وعموم الفرد] (٦) ، وقد أجاز الأخفش والكوفيّون زيادتها فى الواجب ، وقد تقدّم الكلام عليهم فى ذلك (٧) .

وأمّا الباء فتزاد فى النّفى فى الخبر فى مثل : «ما زيد بقائم» قياسا ، وتزاد فى غيره سماعا ، كقولك :

«بحسبك زيد» و «حسبك بزيد» و كَفى بِاللَّهِ شَهِيداً (٨) ، و «ألقى بيده» ، وقد تقدّم ذلك .

١- الواقعه : ٥٦ / ٧٥

٢- هو العجاج والرجز فى ديوانه : ١ / ٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣٦ ، والخزانه : ٢ / ٩٥ ، وورد بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ١ / ٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٧٧ ، «فى بئر لا حور ، يريد فى بئر حور ، وهى بئر نقص ، سرى الحرورىّ وما شعر ، يقول : نقص وما درى ، و " لا " لغو» ، ديوان العجاج : ١ / ٢٠ - ٢١ ، وجاء بعد البيت فى د : «وحور مصدر هنا بمعنى الهلاك» .

٣- فى الأصل . ط : «لأن» مكان «إلا أن» . تحريف . وما أثبت عن د .

٤- فى ط : «مما» .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- انظر ما سلف ورقه : ٢٢٧ أمن الأصل .

٨- النساء : ٤ / ٧٩ ، الرعد : ١٣ / ٤٣ ، وانظر ما سلف ورقه : ٢٢٨ ب من الأصل .

[حرفا التفسير وهما : أى وأن]

«ومن أصناف الحرف حرفا التفسير وهما أى وأن»

إلّا أنّ «أى» أعمّ من أختها لوقوعها فى كلّ موضع ، ولا تقع «أن» إلّا بعد فعل فيه معنى القول / ، كقوله تعالى : وَنادَيْناهُ أَنْ يا إِبْراهِيمُ (١٠۴) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا (١) ، وهل تقع بعد لفظ القول نفسه كقولك : «قال زيد أن افعل كذا» فيه نظر ، [لأنّه ما جاء عن العرب] (٢) ، وقد حمل بعضهم ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ (٣) على ذلك ، وقبله فعل بلفظ القول ، [فيجوز أن يكون متصلا بالقول] (۴) ، ومنع بعضهم ذلك لكونها عنده لا تكون بعد لفظ القول (۵) .

١- الصافات : ٣٧ / ١٠۴ - ١٠۵

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- المائده : ۵ / ١١٧

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- أجاز ابن عصفور أن تجىء أن المفسره بعد صريح القول ، انظر : مغنى اللبيب : ٣٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ٢٢٣ ، والمسائل العضديات : ٣٣ ، والكشاف : ١ / ٣٧٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٣۴ .

[الحرفان المصدريان وهما : ما وأن]

«ومن أصناف الحرف الحرفان المصدريّان وهما ما وأن» .

وأسقط «أنّ» وهى من الحروف المصدريّه ، إذ لا فرق بين قولك فى تقدير المصدر : «أعجبنى أن تقوم» و «أعجبنى أنّك قائم» ، وإن استفيد ب «أن» الاستقبال فلا يضرّ فيما نحن فيه لصحّه تقدير المصدر فيهما جميعا ، والظّاهر أنّه أسقطها لتقدّم ذكرها فى غير موضع .

وتختصّ «أنّ» بأنّ صلتها لا تكون إلّا جمله اسميّه ، وأختاها لا تكون صلتهما إلّا جمله فعليّه ، تقول : «أعجبنى أنّ زيدا قائم» [أى : قيام زيد] (١) ، و «أعجبنى أن تقوم» ، [أى : قيامك] (٢) ، و «أعجبنى ما قمت» ، وتقدّر «أن» و «ما» مصدرا باعتبار أفعالهما ، وتقدّر «أنّ» مصدرا باعتبار فعل خبرها ، فإن لم يكن له فعل قدّر بالكون ، كقولك : «أعجبنى أنّ زيدا أخوك» ، [أى : كونه أخاك] (٣) ، فإن لم يكن لفعل «ما» و «أن» مصدر قدّر بمعناه كقوله تعالى : وَأَنْ عَسى أَنْ يَكُونَ (٤) ، فيقدّر بالتّوقّع ، أى : وفى توقّع قرب أجلهم .

وشرط «ما» إذا كانت مصدريّه أن لا يعود عليها ضمير ، وإلّا رجعت موصوله أو موصوفه ، [كقولك : أعجبنى ما تقوله » احتمل الأمرين] (٥) لأنّها ههنا حرف ، والحروف لا تضمر .

وأمّا «أن» و «أنّ» فلا يقعان إلّا حرفين ، فلا يجرى فيهما لبس ، فإذا قلت : «أعجبنى ما صنعت» فلا يخلوا إمّا أن تقدّر ضميرا يعود على «ما» ، وإمّا أن تقدّر المفعول غير ذلك ، فإن قدّرت الأوّل كانت موصوله ، وإلّا فهى مصدريّه ، فعلى المعنى الأوّل يكون الذى أعجبك ما تعلّقت به الصّناعه ، كباب أو حصير أو ما أشبهه ، وعلى الثانى يكون ما أعجبك نفس الصناعه لا المصنوع من حركاته المخصوصه بتلك الصناعه ، لأنّ (٦) التقدير فى الأوّل : أعجبنى المصنوع ، وفى الثانى : أعجبنى الصناعه ، وهذا إنّما يجىء مثله فى الأفعال المتعدّيه المحذوف مفعولها أو غير المتعدّيه إذا احتمل أن

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- الأعراف : ٧ / ١٨٥ ، وسلفت الآيه ورقه : ٢٤٤ ب من الأصل .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- فى د : «فيكون» .

يكون الفاعل لما (۱) ولغيره ، كقولك : «أعجبنى ما سار» بعد تقدّم ذكر ما يصلح أن يكون سائرا ، فيمكن / تقدير الضمير لما فيكون موصولا ، ويمكن تقديره لما تقدّم ، فيكون (۲) مصدرا ، فيكون التقدير فى الأوّل : أعجبنى السّائر ، وفى الثانى : أعجبنى السّير ، فأمّا غير ما ذكر فيتعيّن لأحدهما كقولك : «أعجبنى ما قمت وما قعدت» ، فهذا يتعيّن للمصدر ، إذ لا يمكن تقدير ضمير راجع إلى الأوّل ليكون موصولا ، ولذلك تعيّن قوله تعالى : وَضاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ (۳) للمصدر ، [أى : برحبها] (۴) ، وكذلك (۵) تعيّن قوله تعالى : وَالسَّماءِ وَما بَناها (۵) (۶) ، لأنّ تكون مصدريّه ، لأنّ الفعل ذكر مفعوله راجعا إلى غير «ما» وضمير الفاعل إلى غيرها أيضا ، ولا يمكن تقدير ضمير آخر لها ، فتعيّنت للمصدر ، فأمّا من حملها على الموصوله فذاك بتأويل جعل «ما» لمن يعلم (۷) ، فيكون إذن الضمير راجعا لها ، فتتعّين الموصوله (۸) ، وكذلك قوله (۹) :

يسرّ المرء ما ذهب اللّيالى

. . .

فتعيّن للمصدريّه لكون الفعل غير متعدّ ، وفاعله مظهر ، فتعذّر تقدير ضمير يعود إليه .

قوله : «وبعض العرب يرفع الفعل بعد « أن» تشبيها بما » .

۱- فى الأصل : ط . «له» ، وما أثبت عن د : وهو أوضح .

۲- فى د : «لما تقدّم من أن يكون مصدرا فيكون . .» .

۳- التوبه : ۹ / ۲۵ ، والآيه لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِى مَواطِنَ كَثِيرَهٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- سقط من د : «كذلك» .

۶- الشمس : ۹۱ / ۵ .

۷- فى ط : «يعقل» .

۸- ذكر الفارسى الوجهين فى «ما» من الآيه السالفه ، وقوّى الموصوله ، وصحّح ذلك الزمخشرى ، وحكى ابن يعيش الوجهين ، انظر البغداديات : ۷۸ ، والكشاف ۴ / ۲۱۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۱۴۳ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۵۴۷ .

۹- عجز البيت : «وكان ذهابهنّ له ذهابا» ، وورد بلا نسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۱۴۳ ، والجنى الدانى : ۳۳۱ ، والدرر : ۱ / ۴۵ .

وهذا شاذّ ، وعليه ما روى شاذّا فى قوله تعالى : أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ (١) برفع يتمّ ، وكذلك ما أنشده من قوله (٢) :

أن تقرآن على أسماء ويحكما

منّى السّلام وأن لا تشعرا أحدا

لا وجه إلّا ما ذكر ، [وهو بمعنى «ما»] (٣) ، فأمّا تشبيه «ما» ب «أن» فى العمل فأبعد ، وعليه ما يروى من قوله : «كما تكونوا يولّى عليكم» (۴) ، فجاء «تكونوا» محذوفا نونه ، والوجه إثباته [كما فى روايته الأخرى] (۵) .

١- البقره : ٢ / ٢٣٣ ، والآيه وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ . قرأ مجاهد «يتمّ» بضمّ الياء وكسر التاء وضم الميم المشدده ، انظر القراءات الشاذه لابن خالويه : ١۴ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢١٣ ، ويمكن حمل هذه القراءه على حذف واو الجماعه والاكتفاء بضمه قبلها ، وهذه لغه فى هوازن وعليا قيس ، انظر معانى القرآن للفراء : ١ / ٩١ .

٢- ورد البيت بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ٣٢٢ ، وسر صناعه الإعراب : ۵۴٩ ، والخصائص : ١ / ٣٩٠ ، والمنصف : ١ / ٢٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١۵ ، ٨ / ١۴٣ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ٣٨٠ ، والخزانه : ٣ / ۵۵٩ .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- الحديث فى كشف الخفاء : ٢ / ١۶۶ ، وشعب الإيمان للبيهقى : ۶ / ٧٣ ، [٧٣٩١] ، وكنز العمال : ۶ / ٨٩ ، وسلسله الأحاديث الضعيفه والموضوعه للشيخ الألبانى ١ / ۴٩٠ ، والروايه فيها «كما تكونوا» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د : قال ابن هشام : «والمعروف فى الروايه « كما تكونون» المغنى ٧٧٩ ، وانظر الأشمونى : ٣ / ٢٨٢ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٣٢ ، والخزانه : ٣ / ۵۶١ .

[حروف التحضيض]

«ومن أصناف الحرف حروف التّحضيض وهى لولا ولوما وهلّا وألا» .

قال الشيخ : هذه الحروف معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع والتّوبيخ إذا وقع بعدها الماضى ، فإذا قلت : «هلّا تضرب زيدا» ، و «هلّا تسلم» فأنت حاضّ على ما وقع بعدها طالب له ، وإذا قلت :

«هلّا ضربت زيدا» فأنت موبّخ له على ترك ذلك ، ولّما كان معناها فى وجهيها ذلك افتقرت إلى وقوع الفعل بعدها كحرف الشّرط ، لأنّ التّحضيض والتّوبيخ إنّما يكونان بالفعل كما أنّ الشّرط كذلك ، فإن وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب كان بإضمار رافع أو ناصب ، كقولك لمن يضرب قوما : «هلّا زيدا» ، أى : هلّا تضرب زيدا ، وتقول : «هلّا زيدا ضربته» ، فيلزم النّصب ، لأنّ الفعل الذى يقدّر إنّما يكون من جنس الدّالّ عليه ، فيكون / التقدير : هلّا ضربت زيدا .

وأمّا قوله (١) : «هلّا خيرا من ذلك» لمن يفعل فعلا غير مرضىّ فيحتمل أن يقدّر فعل متعدّ وفعل غير متعدّ ، فلذلك جاز الرّفع والنّصب ، فالنّصب على تقدير [«هلّا تفعل»] (٢) أو «هلّا فعلت» ، والرّفع على معنى «هلّا يكون» أو «هلّا كان» ، ووجب النّصب فى البيت الذى هو (٣) :

تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى لولا الكمىّ المقنّعا

لأنّ القرينه المصحّحه للحذف «تعدّون» ، فيجب أن يقدّر «تعدّون» فيكون التقدير : هلّا تعدّون ، فوجب النّصب لذلك .

قال : «ول « لولا» و «لوما» معنى آخر ، وهو امتناع الشّىء لوجود غيره » .

أى يمتنع جوابها لوجود مبتدئها ، فلذلك تعيّن حذف خبرها (٤) على ما تقدّم فى المبتدأ ،

١- أى : الزمخشرى .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- قائل البيت جرير ، وهو فى ديوانه : ٣٣٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٥ ، والخزانه : ١ / ٤٦١ ، ونسبه ابن يعيش إلى جرير وقال : «وقيل : للأشهب بن رميله» ، انظر شرحه للمفصل : ٨ / ١٤٥ ، وورد البيت بلا نسبه فى الكامل للمبرد : ١ / ٢٧٨ ، وكتاب الشعر للفارسى : ٥٧ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٧٩ ، ١ / ٣٣٤ ، النّيب بكسر النون : جمع ناب وهى الناقه المسنّه ، وضوطرى : الرّجل الضخم اللئيم ، والكمىّ : الشجاع ، والمقنّع : الذى على رأسه البيضه .

٤- فى د : «خبره» .

كقولك : «لولا زيد لكان كذا» و «لو ما زيد لكان كذا» ، وليست هذه التى للتحضيض لاختلاف معنى البابين ، ألا ترى أنّ تلك معناها تحضيض على الفعل الذى وقع بعدها ، ولذلك التزم الفعل فيها ، وهذه معناها ارتباط الجملتين (۱) على معنى أنّ الثانيه امتنع مضمونها لحصول مضمون الأولى .

۱- فى د : «جملتين» .

[حرف التقريب وهو : قد]

«ومن أصناف الحرف حرف التقريب» .

قد يسمّى تقريبا ويسمّى حرف توقّع ويسمّى حرف توكيد ، ويسمّى حرف تحقيق ، كلّ ذلك باعتبار معناه ، وهو يفيد ذلك .

فأمّا معنى التقريب فيه فهو أنّك إذا قلت : «قد قام زيد» كان دالّا على أنّ قيامه قريب من إخبارك ، بخلاف قولك : «قام زيد» فإنّه ليست فيه هذه الدّلاله ، فثبت أنّها مستفاده من «قد» ، ومن ثمّ اشترطت فى الماضى إذا وقع حالا لفظا أو تقديرا ، كقولك : «جاء زيد وقد ضرب غلامه» ، ولو قلت : «جاء زيد وضرب غلامه» من غير تقدير «قد» لم يجز ، لأنّ الماضى لا يصلح أن يكون حالا لتضادّهما فى المعنى ، وقد تقدّم ذلك ، ولذلك قال (١) فى بيانه : «تقرّب الماضى من الحال» ، وقرّره بقولهم : «قد قامت الصّلاه» .

وأمّا كونها للتوكيد فلما ذكره سيبويه من أنّه جواب قولك : «هل فعل» (٢) و «لّما يفعل» (٣) ، وفيهما معنى التوكيد ، فإذا كان جواب المؤكّد كان توكيدا .

وأمّا كونها بمعنى التّوقّع فلما ذكره الخليل من قوله : «هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر» (٤) ، ومعنى ذلك أنّك إنّما تخبر (٥) بذلك من ينتظر الإخبار به فى ظنّك أو علمك ، ومنه قولهم (٦) «قد قامت الصّلاه» ، ولذلك قال (٧) : «لا بدّ فيه من معنى التّوقّع» ، وهذا كلّه إذا دخل على الماضى ، فأمّا إذا دخل / على المضارع فهو للتقليل على ما ذكره ، كقولهم : «إنّ الكذوب قد يصدق» ، وألفاظ التقليل قد استعملت للتّحقيق كقوله تعالى : رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا (٨) ، وقوله : قَدْ يَعْلَمُ

١- أى : الزمخشرى .

٢- قال سيبويه : «فمن تلك الحروف « قد» لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله : أفعل [وفى نسخه أ : هل فعل] كما كانت «ما» جوابا ل «هل فعل» . الكتاب : ٣ / ١١۴ .

٣- الكتاب : ۴ / ٢٢٣ .

۴- الكتاب : ۴ / ٢٢٣ .

۵- فى د . ط : «تجيز» . تصحيف .

۶- سقط من د : «قولهم» .

٧- أى : الزمخشرى .

٨- الحجر : ١۵ / ٢ ، وتتمه الآيه : لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ .

اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكَمْ (۱) ، وقد جعلها بعضهم على بابها فى التقليل بتأويل (۲) ، وقد تقدّم ذكره فى «ربّ» (۳) .

«ويجوز الفصل بينها (۴) وبين الفعل بالقسم» .

لكثره استعمالهم لها مع كون الجمله معترضه ، فإنّ الجمله القسميّه قد تعترض بين الجزأين ، كقولك : «قام واللّه زيد» ، وإذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظىّ ، ولكن يكون ما اعترضت فيه فى المعنى هو الجواب ، فيقدّر محذوفا أو يستغنى عنه .

ويجوز حذف الفعل بعدها إجراء لها مجرى ما هو (۵) جوابها وهى «لّما» ، فلمّا جوّزوا حذف الفعل فى «لّما» لما تقدّم حملوا ما هو جوابها عليها فى جواز الحذف أيضا ، وشرطه حصول قرينه دالّه عليه ، وإلّا فلا يجوز حذفه .

۱- الأحزاب : ۳۳ / ۱۸ ، وتتمه الآيه وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا .

۲- من هؤلاء ابن إياز ، فقد جعلها للتقليل فى وقوع الفعل أو فى متعلقه ، انظر الجنى الدانى : ۲۵۷ ، ومغنى اللبيب : ۱۸۹ ، وانظر معانى الحروف للرمانى : ۹۹ .

۳- انظر ما سلف : ورقه : ۲۳۰ أمن الأصل .

۴- فى المفصل : ۳۱۷ ، وشرحه لابن يعيش : ۸ / ۱۴۸ : «بينه» .

۵- سقط من د : «ما هو» .

[حروف الاستقبال]

«ومن أصناف الحرف حروف الاستقبال»

هى الحروف التى تخلّص الفعل المضارع للاستقبال الذى هو أحد مدلوليه بعد أن كان شائعا ، وهى ما ذكره ، وحرف الشرط أيضا ، وإن كان الشرط (۱) مفيدا ذلك إلّا أنّه لم يذكره ههنا لتقدّم ذكره لهذا المعنى ولغيره ، وذلك أنّه قال فى ذلك الفصل : «خلا (۲) أنّ « إن» تجعله للاستقبال وإن كان ماضيا » (۳) ، وقول الخليل : إنّ «سيفعل» جواب «لن يفعل» كما أنّ «ليفعلنّ» جواب «لا يفعل» (۴) يريد أنّ «سيفعل» لا يجاب بها القسم فى الإثبات ، كما أنّ «لن» لا يجاب بها القسم فى النّفى ، وعكسهما «ليفعلنّ» و «لا يفعل» .

«وفى « سوف» دلاله على زياده تنفيس » .

كأنّهم لّما زادوا على السّين غيرها جعلوها أفسح منها ، وقالوا : «سوّفته» فوضعوا فعلا موافقا لسوف فى اللّفظ والمعنى ، وإن كان حرفا كما قالوا من «آمين» : «أمّن» ، وإن كان اسما من أسماء الأفعال ، [لأنّ الحروف ما لها اشتقاق مطلقا ، وكذا الجوامد من الأسماء فى أصل وضعها] (۵) .

قوله : «و « أن» تدخل على المضارع والماضى فيكونان (۶) معها (۷) فى تأويل المصدر » .

وقد تقدّم ذلك ، إلّا أنّها إذا دخلت على الماضى لم يكن للاستقبال بل يكون الماضى على معناه فى المضىّ ، فلو قلت : «يعجبنى أن قام غدا» لم يجز ، بخلاف «إن» التى للشّرط ، فإنّها تقلب الماضى إلى معنى المستقبل .

قوله : «ومن ثمّ لم يكن بد منها فى خبر « عسى» » .

قد تقدّم ذكر ذلك / .

۱- سقط من د : «الشرط» .

۲- فى د : «الفصل وهو قوله : خلا . .» .

۳- المفصل : ۳۲۰ .

۴- الكتاب : ۴ / ۲۱۷ ، بتصرف .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى ط : «فيكون» ، تحريف . وهو مخالف للمفصل : ۳۱۷ .

۷- فى المفصل : ۳۱۷ : «معه» .

قوله : « ولّما انحرف الشاعر فی قوله (۱) :

عسی طیّیء من طیّیء بعد هذه

ستطفیء غلّات الکلی والجوانح » .

جاء بالسّین توفیرا لما تقتضیه «عسی» من معنی الاستقبال ، إلّا أنّ وضع السّین موضع «أن» شاذّ ، وسببه إمّا لأنّ «أن» أکثر فی الاستعمال فخصّوها لکثرتها ، وإمّا لأنّه مقدّر بالمصدر ، لأنّ معنی «عسی زید أن یخرج» : قارب زید الخروج ، والسّین لیست مصدریّه فخصّت «أن» لذلک .

۱- هو قسام بن رواحه کما فی الخزانه : ۴ / ۸۷ - ۸۸ ، وورد البیت بلا نسبه فی شرح المفصل لابن یعیش : ۷ / ۱۱۸ ، ۸ / ۱۴۹ ، والجنی الدانی : ۴۶۰ ، ومغنی البیب : ۱۶۴ . الغلّات : جمع غلّه بالضم حراره الجوف ، قال ابن یعیش : « والمعنی : عسی طیّیء تقتصّ من طیّیء أی : بعضهم یقتص من بعض فتبرد غلات الکلی أی : حرّ غلات الحقد والغیظ » شرح المفصل : ۸ / ۱۴۹ .

[حرفا الاستفهام وهما : الهمزه وهل]

«ومن أصناف الحرف حرفا الاستفهام ، وهما الهمزه وهل» .

قال : ويدخلان (۱) على الجملتين الفعليّه والاسميّه ، فيصير معناهما السّؤال عن مضمونهما بعد أن كان خبرا ، كقولك : «أزيد قائم» و «أقام زيد» و «هل زيد قائم» و «هل قام زيد» ، إلّا أنّ الهمزه أعمّ تصرّفا [من «هل»] (۲) ، إمّا لأنّها الأصل فى [الاستفهام] (۳) ، و (هل) محموله عليها كما يقول سيبويه (۴) ، وإمّا لأنّها أخصر منها فى اللّفظ ، فتصرّفوا فيها لسهوله اللّفظ بها أكثر من أختها .

فمن خصائصها أنّها تقع مع «أم» المتّصله ، ولا تقع معها (۵) «هل» على ما تقدّم ، وأمّا «أم» المنقطعه فتقع فيهما جميعا ، فإذا قلت «أزيد عندك أم عمر» فهذا الموضع لا يقع فيه «هل» ما لم يقصد إلى «أم» المنقطعه .

ومنها : أنّها يقع الاسم بعدها منصوبا بتقدير ناصب أو مرفوعا بتقدير رافع يفسّره ما بعده ، كقولك : «أزيدا ضربت» و «أزيد قام» ولا تقول : «هل زيدا ضربت» ، ولا «هل زيد قام» إلّا على ضعف (۶) ، وهو قوله فى فصل تقدّم : «والمرفوع فى قولهم : « هل زيد خرج» فاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر » (۷) ، ولم يقصد به إلّا توجيه الوجه الضعيف ، لا على أنّ ذلك سائغ فى السّعه ، وهذا ممّا يقوّى قول سيبويه فى أنّ أصلها أن تكون بمعنى «قد» (۸) ، فاقتضت وقوع الفعل ، وكما لا يقال :

«قد زيدا ضربت» لا يقال : «هل زيدا ضربت» .

ومنها : أنّها تستعمل لإنكار (۹) إثبات ما يقع بعدها ، كقولك : «أتضرب زيدا وهو أخوك»

۱- فى د : «إنهما يدخلان . . .» .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۹۹ ، ۴ / ۲۱۷ .

۵- فى د : «مع» .

۶- انظر الكتاب : ۱ / ۹۹ ، والمقتضب : ۲ / ۷۵ .

۷- المفصل : ۲۲ .

۸- انظر الكتاب : ۱ / ۱۰۰ ، ۳ / ۱۸۹ .

۹- فى د : «لارتكاب» . تحريف .

و أَ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ ما لا تَعْلَمُونَ (۱) ، ولا تقع «هل» هذا الموقع ، وليس مثل قوله تعالى :

هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ (۶۰) (۲) من ذلك ، لأنّ ذلك إنكار لإثبات ما وقع بعدها (۳) ، وهذا نفى له من أصله .

ومنها : أنّها تقع قبل الواو والفاء وثمّ على ما مثّل ، ولا تقع «هل» ، وإذا امتنع «هل زيدا ضربت» فامتناع هذا أجدر / على ما تقدّم .

قال : «وعند سيبويه أنّ « هل» بمعنى «قد» » (۴) إلى آخره .

فأصل قولك : «هل خرج زيد» : «أهل خرج زيد» ، إلّا أنّهم التزموا حذف الألف لكثره وقوعها فى الاستفهام (۵) ، ولذلك جاءت بمعنى «قد» فى مثل قوله تعالى : هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ (۶) ، ودخول الهمزه عليها فى مثل قوله (۷) :

. . .

أهل رأونا . . .

۱- الأعراف : ۷ / ۲۸ ، والآيه وَإِذا فَعَلُوا فاحِشَةً قالُوا وَجَدْنا عَلَيْها آباءَنا وَاللَّهُ أَمَرَنا بِها قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ أَ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ ما لا تَعْلَمُونَ (۲۸) .

۲- الرحمن : ۵۵ / ۶۰ .

۳- فى د : «إنكار ما ثبت بعدها» .

۴- انظر الكتاب : ۱ / ۱۰۰ ، ۳ / ۱۸۹ ، وما سلف ۲ / ۲۳۴ .

۵- هذا كلام سيبويه بتصرف يسير ، انظر الكتاب : ۱ / ۱۰۰ ، ۳ / ۱۸۹ .

۶- الإنسان : ۷۶ / ۱ ، وتتمه الآيه حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ، وانظر المقتضب : ۳ / ۲۸۹ ، ومعانى الحروف للرمانى : ۱۰۲ .

۷- البيت بتمامه : سائل فوارس يربوع بشدّتنا أهل رأونا بسفح القفّ ذى الأكم وقائله زيد الخيل ، وهو فى ديوانه : ۱۵۵ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ۶ / ۶۷ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ۱ / ۴۴ ، ۳ / ۲۹۱ ، وكتاب الشعر للفارسى : ۸۸ ، والخصائص : ۲ / ۴۶۳ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۰۸ ، ۲ / ۳۳۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۸ / ۱۵۳ ، والخزانه : ۴ / ۵۰۶ . يربوع : أبو حىّ من تميم ، والقفّ : ما ارتفع من الأرض فى صلابه ، وسفحه : وجهه ، انظر أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۱۰۹ ، واللسان (قفف) ، والأكم بفتح الهمزه والكاف ، جمع أكمه ، وهى ما ارتفع من الأرض .

شاذّ

قال : «وتحذف الهمزه إذا دلّ عليها الدّليل» .

حذف الهمزه شاذّ (۱) ، وإنّما يقع للضّروره ، وسرّه أنّ الحروف التى تدلّ على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها .

«وللاستفهام صدر الكلام» . وقد تقدّم .

۱- حذف همزه الاستفهام ضروره عند سيبويه والمبرد وظاهر كلام الرضى وابن هشام أنه سائغ ، انظر الكتاب : ۳ / ۱۷۴ ، والمقتضب : ۳ / ۲۹۴ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۸۹ والمغنى : ۷ . .

[حرفا الشرط وهما : إن ولو]

«ومن أصناف الحروف حرفا الشّرط وهما إن ولو» إلى آخره .

وهو كلّ حرف دخل على جملتين فعليّتين ، فجعل الأولى سببا للثانيه ، ولم يقع من الحروف كذلك إلّا «إن» و «لو» ، وفى «إذما» خلاف (۱) ، إلّا أنّ «إن» يرتبط بها الشّرط والمشروط فى الاستقبال ، و «لو» يرتبطان بها فى المضىّ على سبيل التقدير ، كقولك فى «إن» : «إن أكرمتنى أكرمتك» ، فمعناه الاستقبال فيهما ، وفى «لو» (۲) : «لو أكرمتنى أكرمتك» ، فمعناه المضىّ على سبيل التقدير ، لأنّها إذا دلّت على ارتباط كان معدوما ، وأمّا الثانى فلأنّه إذا كان الأوّل معدوما فالأوّل فيها مرتبط بالثانى على سبيل تقدير الأوّل ، وظاهرها الدّلاله على أنّ الثانى منتف ، فيلزم منه انتفاء الأوّل ضروره أنّ انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء السّبب ، وظاهر كلام النحويّين فى قولهم :

«لو : حرف يدلّ على امتناع الشّىء لامتناع غيره» (۳) أنّهم يعنون بذلك (۴) امتناع الجواب لامتناع الشّرط ، لأنّهم يذكرونه مع «لولا» ، فيقولون : لولا حرف يدلّ على امتناع الشّىء لوجود غيره ، وهذا الممتنع هو الثانى باتّفاق ، ويقولون فى «لو» حرف يدلّ على امتناع الشّىء لامتناع غيره ، وما ذكرناه أولى ، لأنّ انتفاء السّبب لا يدلّ على انتفاء المسبّب ، لجواز أن يكون ثمّه أسباب أخر ، وانتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء كلّ سبب ، فصحّ أن يقال : إنّها يمتنع فيها / الأوّل لامتناع الثانى (۵) ، لأنّ الثانى (۶) هو المسبّب ، فيدلّ انتفاؤه على انتفاء السّبب ، ألا ترى إلى قوله تعالى :

۱- انظر ما سلف ورقه : ۱۹۲ ب من الأصل .

۲- سقط من د : «لو» .

۳- قال سيبويه : «لو لما كان سيقع لوقوع غيره» ، الكتاب : ۴ / ۲۲۴ ، وقال الرمانى : «ومعناها امتناع الشىء لامتناع غيره» ، معانى الحروف : ۱۰۱ ، ووجه ابن مالك قول النحويين : «لو تدلّ على امتناع الثانى لامتناع الأول» على وجهين ، انظر شرحه للتسهيل : ۴ / ۹۵ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۵۷۱ .

۴- سقط من د : «بذلك» .

۵- ممن ذهب إلى القول بهذا ابن الخباز والرضى ، ونقل ابن هشام كلام ابن الحاجب الوارد هنا ملخصا وردّه ، وذهب المرادى إلى أن «لو» تدلّ على تعليق فعل بفعل ، انظر : شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۹۰ ، والجنى الدانى : ۲۷۳ - ۲۷۴ ، ومغنى البيب : ۲۹۰ - ۲۹۱ ، والهمع : ۲ / ۶۴ .

۶- فى ط : «لأن امتناع الثانى» .

لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتا (۱) ، فإنّما سيق (۲) للدّلاله على انتفاء التّعدّد فى الآلهه بامتناع الفساد ، فدلّ امتناع الفساد على امتناع الآلهه ، لأنّ امتناع [تعدّد] (۳) الآلهه هو المقصود بالدّلاله عليه ههنا بامتناع الفساد ، لا أنّ (۴) امتناع الفساد لامتناع الآلهه لأمرين :

أحدهما : أنّه خلاف ما يفهم من سياق أمثال هذه الآيه (۵) .

والآخر : أنّه لا يلزم من انتفاء الآلهه انتفاء الفساد ، لجواز وقوع ذلك ، وإن لم يكن تعدّد فى الآلهه ، لأنّ المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود فى السّموات والأرض عن (۶) حاله التى هو (۷) جار عليها فى العاده ، وذلك جائز أن يفعله اللّه تعالى وإن انتفى تعدّد الآلهه (۸) ، وإذا تحقّق أنّ معناها (۹) فى الظاهر على أنّ الثانى منتف فيلزم منه نفى الأوّل ثبت أنّ معناها انتفاء الأوّل لانتفاء الثانى .

وقد تأتى (۱۰) على معنى أنّ الأوّل مرتبط بالثانى على سبيل التقدير كما تقدّم ، إلّا أنّه لا يكون الثانى منتفيا ، وذلك فى مثل قوله فى الحديث (۱۱) : «نعم العبد صهيب لو لم يخف اللّه لم يعصه» ، وفى مثل قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ (۱۲) ، ألا ترى أنّ الشّرط ههنا نفى الخوف ، والمشروط نفى العصيان ، فسياق الكلام أنّ (۱۳) بين نفى الخوف ونفى

۱- الأنبياء : ۲۱ / ۲۲ .

۲- فى ط : «سيقت» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى ط : «الفساد لأنّ امتناع» . تحريف .

۵- فى الأصل . ط : «الدلاله» . وما أثبت عن د . والهمع : ۲ / ۶۴ .

۶- فى د : «على» . تحريف .

۷- فى د : «هى» .

۸- من قوله : «لأن انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء المسبب» إلى «الآلهه» نقله السيوطى فى الهمع : ۲ / ۶۴ بتصرف .

۹- فى ط : «معناه» والضمير عائد على «لو» .

۱۰- أى : لو .

۱۱- فى د : «قوله عليه السّلام فى الحديث» ، وهو قول لعمر بن الخطاب وسلف : ۱ / ۱۷۴ .

۱۲- لقمان : ۳۱ / ۲۷ ، وتتمه الآيه مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ .

۱۳- فى ط : «الكلام على أن . . .» .

العصيان ارتباطا على سبيل التقدير ، فلو قدّر نفى العصيان منتفيا على ما تقدّم فيما هو ظاهر «لو» (۱) لوجب ثبوت العصيان ، إذ نفى نفى الشّىء إثبات له ، فيكون قد أثبت له العصيان ، وهو نقيض المعنى الذى سيق له الحديث ، لأنّه سيق للمدح ، فكيف يمدحه بالعصيان ؟ وكذلك الآيه سيقت على أنّ بين ثبوت كون ما فى الأرض من شجره أقلاما وكون البحر مدادا وبين نفى النّفاد عن كلماته ارتباطا ، فلو قدّر نفى النفاد منتفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم فى «لو» لأدّى إلى أن يكون النّفاد حاصلا ، إذ نفى النّفى إثبات له ، فيلزم منه خلاف ما علم ، لأنّ (۲) / سياق الآيه على خلافه وخلاف المعقول ، ولكن مثل ذلك إنّما يأتى عند قيام القرائن الدّالّه على ثبوت (۳) الثانى ، وذلك قد يكون من خارج ، وقد يكون معلوما من نفس سياق الكلام الذى تضمّنته «لو» .

فمثال الأوّل (۴) قوله : «نعم العبد صهيب» ، لأنّه قد علم أنّ العصيان عن مثله منتف ، فإذا قال : «لو لم يخف اللّه لم يعصه» علم بهذه القرينه أنّه لم يرد نفى ما وقع جوابا .

والثانى (۵) كقوله تعالى : وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ الآيه ، ألا ترى أنّ ذكر أشجار الأرض ، وتعداد (۶) البحار على أنّها أقلام ومداد ممّا يفهم منه أنّ المراد نفى النّفاد لا حصوله ، فعلم من سياق الآيه نفى النّفاد .

وبقى الرّبط بين شرطها وجوابها على تقدير الثّبوت ، وكذلك إذا قلت لمن جاءك فأثنيت عليه : «ولو لم تجئنى لأثنيت عليك» ، فمثل ذلك يعلم أنّه لم يقصد إلى نفى الثانى ، وإنّما قصد إلى الرّبط بين الأوّل والثانى على سبيل الإثبات تقديرا .

وقد يقال : إنّ الانتفاء فى الجميع مقدّر (۷) ، ويكون قولك لمن أثنيت عليه لّما جاءك : «ولو لم تجئنى لأثنيت عليك» أنّ (۸) الثّناء المرتبط بنفى المجىء منتف ، والثّناء الذى حصل ليس هو الثّناء المرتبط بنفى المجىء ، ولكن لّما كانا جميعا ثناء توهّم أنّه يتعذّر تقدير انتفائه ، وهذا وإن استقام فيما

۱- فى الأصل ط : «ظاهرها» ، وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۲- فى د . ط : «أن» .

۳- سقط من د : «ثبوت» . خطأ .

۴- أى : قيام القرائن من خارج .

۵- أى : المعلوم من نفس السياق .

۶- فى د : «وتعدّد» .

۷- فى د : «فى الكل يقدر» .

۸- فى د : «لأن» . تحريف .

وقع الجواب فيه بلفظ الإثبات فإنّه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفى ، وسببه أنّه ههنا الإكرامان خاصّان ، فأمكن أن يقدّر ما أثبت غير ما انتفى ، وأمّا فى النفى فينتفى كلّ ما يشمله لعموم النفى ، فإذا قدّر نفى النّفى لزم الإثبات ، فيتناقض المعنيان ، المعنى (١) الذى فهم من القرينه ، وهو النّفى مطلقا ، والمعنى الذى فهم من ظاهر جواب «لو» ، فوجب أن يتمسّك فى النّفى بما تقدّم من القرينه ، وسببه أنّ دلاله «لو» على انتفاء جوابها دلاله ظهور ، وما ذكرناه فى النّفى (٢) من القرائن مفيده للعلم ، فلذلك خرج بها عن ظاهرها فى مثل ما تقدّم من الأمثله .

قال : «ولا يخلو الفعلان فى باب « إن» من أن يكونا مضارعين » إلى آخره .

قال الشيخ : إذا كانا مضارعين فليس فيهما إلّا الجزم ، هذا واضح وكذلك فى الأوّل ، فأمّا إن كان الثانى مضارعا فجائز فيه / الجزم والرّفع ، أمّا الجزم فواضح ، وهو الكثير ، وأمّا الرفع فلأنّه لّما بطل عمل «إن» لفظا فى الشّرط الذى هو أقرب إليها جعلت غير عامله فى الجواب الذى هو أبعد عنها ، ويشبه ذلك قولهم : «واللّه إن أكرمتنى لأكرمنّك» ، وامتناع «واللّه إن تكرمنى لأكرمنّك» ، وكذلك «إن زيدا ضربته ضربته» (٣) ، وضعف «إن زيدا تضربه أضربه» ، لأنّه لّما ألغى الشّرط باعتبار الجواب لفظا كره أن يعمل لفظا فى الشرط مع إلغاء أمره اللّفظىّ فى الجواب ، فجىء بما لا يظهر فيه إعراب ، فوضع موضع المضارع ، ليكون كأنّه ملغى باعتبارهما جميعا ، ولّما حذف فعل الشّرط فى قولك : «إن زيدا ضربته ضربته» كره أن يؤتى بالمفسّر مجزوما مع الفصل بينه وبين الأوّل (٤) لضعفه عن العمل مع الفصل ، فخصّ بالماضى ليكون كأنّه ملغى من حيث اللّفظ لحصول (٥) الفصل بينه وبين عامله .

وقد زعم المبرّد أنّ رفعه وإن كان الشّرط ماضيا كرفعه إذا كان الشّرط مضارعا على وجه الشّذوذ على تقدير حذف الفاء (٦) فى مثل قوله (٧) :

١- سقط من د : «المعنى» .

٢- سقط من د . ط : «فى النفى» .

٣- سقط من د : «ضربته» . خطأ .

۴- فى ط : «العامل» .

۵- فى د : «ولحصول» . تحريف .

۶- انظر المقتضب : ٢ / ٧٢ ، والكامل للمبرد : ١ / ١٣۴ ، وما سلف ورقه : ١٩۵ أمن الأصل .

٧- نسب الرجز فى الكتاب : ٣ / ۶٧ ، والصحاح «بجل» إلى جرير بن عبد اللّه البجلى ونسب فى فرحه الأديب : ١٠٧ ، والخزانه : ٣ / ٣٩۶ ، إلى عمرو بن الخثارم البجلى ، وحكى العينى فى المقاصد : ۴ / ۴٣٠ ، نسبته إلى جرير وعمرو البجليين وورد بلا نسبه فى المقتضب : ٢ / ٧٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٨۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١۵٨ .

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنّك إن يصرع أخوك تصرع

فيجعله شاذّا على حذف الفاء على ما هو أصل مذهبه ، كما يقوله هو وغيره فى مثل قوله (١) :

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها

...

وأمّا وقوع المضارع شرطا والجزاء ماضيا فقليل ، ويجب فى الأوّل الجزم ، كقولك : «إن تكرمنى أكرمتك» ، وإنّما قلّ استعماله لأنّ الجزاء فى المعنى بعد الشّرط ، وإذا جاء الشّرط الذى هو أسبق فى المعنى بصيغه المستقبل فالجزاء بذلك أجدر .

والعامل فى فعلى الشّرط (٢) فى التحقيق هو حرف الشرط (٣) ، أو ما تضّمّن معنى (٤) حرف الشّرط ، لأنّه هو الذى اقتضاهما جميعا ، فوجب أن يكون العمل فيهما له ، فالذى أوجب عمله فى الأوّل يوجب عمله فى الثانى ، ومن قال : إنّ العامل حرف الشّرط والفعل جميعا فليس بمستقيم (٥) لما ذكرناه (٦) ، ولأنّه لم يثبت كون فعل عاملا فى فعل (٧) لا مستقلا ولا مشتركا ، وما ذكرناه عمل حرف فى فعل ، وذلك ثابت باتّفاق ، وهذا القول أبعد من قول من زعم أنّ الفعل والفاعل هما العاملان فى المفعول (٨) ، لأنّ ذلك ثمّه يوهم أنّ المفعوليّه إنّما كانت مقتضاه بالفعل والفاعل جميعا ، فيتوّهم أنّ الفاعل مع الفعل هما اللّذان تقوّمت بهما المفعوليّه ، وليس كذلك ههنا ، / فإنّ الشّرط مقتض (٩) لهما جميعا اقتضاء واحدا ، فليس عمله فى أحدهما بأولى من الآخر ، وليس جعل

١- سلف البيت ورقه : ١٩٥ أمن الأصل .

٢- بعدها فى ط : «والجزاء» .

٣- هو مذهب ابن جنى والسيرافى ، انظر الخصائص : ٢ / ٣٨٨ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٥٤

٤- سقط من د . ط : «معنى» . خطأ .

٥- فى د : «بالمستقيم» .

٦- هو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد ، وضعفه ابن مالك وذهب إلى أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط ، انظر : الكتاب : ٣ / ٦٢ - ٦٣ ، والمقتضب : ٢ / ٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٨٠ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٥٤ ، وانظر مسأله عامل الجزم فى جواب الشرط فى : الإيضاح فى علل النحو : ١٤٠ ، وأسرار العربيه : ٣٣٦ - ٣٤٠ ، والإنصاف : ٦٠٢ - ٦١٥

٧- سقط من ط : «فى فعل» . خطأ .

٨- هو مذهب الفراء ، وهناك أقوال أخرى ، انظر أسرار العربيه : ٨٥ - ٨٧ ، والإنصاف : ٧٨ - ٨٣ ، وشرح الكافيه للرضى : ١ / ١٢٨ .

٩- فی ط : «متضمن» . تحریف .

الشّرط عاملا فی المشروط بأولی من العکس ، فإن زعم أنّ للتّقدّم أثرا فی ذلک فهو فاسد ، لأنّه إنّما تقدّم لکونه شرطا لا لأمر یتعلّق بالعمل ، ولذلک لم یجز تأخیره ، [والعامل یجوز تأخیره] (۱) ما لم یکن فیه مانع ، ولذلک وجب تقدیم قولک : «من ضربت» ، وإن کان العامل «ضربت» لأمر عرض (۲) فی وجوب تقدیم المعمول وتأخیر (۳) العامل ، فثبت أنّ تقدیم الشّرط علی الجزاء لا یقتضی عملا فیه ، وأنّه لیس تقدیر عمله فیه بأولی من عمل الجزاء فیه .

وأمّا أسماء الشّرط إذا وقعت مبتدأه علی الشّرط المتقدّم کقولک : «من یکرمنی أکرمه» وأشباهه فقد قیل : الخبر الجمله التی هی شرط ، وقد قیل : إنّ الخبر الجمله التی هی (۴) الجزاء (۵) وقال قوم : مبتدأ (۶) لا خبر له ، والصحیح أنّ الخبر الجمله التی هی شرط (۷) ، وبیانه من أوجه (۸) :

منها أنّ الجواب قد (۹) یدخله الفاء ، ودخول الفاء (۱۰) فی الخبر ممتنع ، کقولک : «من یکرمنی فإنّی أکرمه» ، فإن قلت : دخول الفاء ههنا علی الخبر کدخولها علی الخبر فی قولک : «الذی یکرمنی فإنّی أکرمه» ، وإذا جاز دخولها علی خبر المبتدأ (۱۱) المشبّه بالشرط (۱۲) فدخولها علی [خبر] (۱۳) الشرط أجدر .

قلت : إنّما دخلت فی هذه المسأله تشبیها له بما لیس بخبر ، وإلّا کان ممتنعا ، ولو ذهبت تدخل

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فی د : «عارض» .

۳- فی د : «وتأخّر» .

۴- سقط من ط من قوله : «وقد قیل» إلی «هی» . خطأ .

۵- فی د : «جزاء» .

۶- فی د : «وقیل : مبتدأ . .» .

۷- ذکر ابن هشام الأقوال فی خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ ، ورجح أن یکون فعل الشرط ، انظر مغنی اللبیب : ۵۲۰ - ۵۲۱ ، والهمع : ۲ / ۶۴

۸- فی د : «وجوه» .

۹- فی الأصل . ط : «منها أنّه قد» ، وما أثبت عن د .

۱۰- سقط من ط : «ودخول الفاء» . خطأ .

۱۱- سقط من د : «المبتدأ» .

۱۲- فی ط : «علی الخبر المشبه بالشرط . . .» . تحریف .

۱۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

الفاء فی الشّرط علی التشبیه بدخولها فی «الذی» لأدّی إلی الدّور ، فثبت أنّها إنّما دخلت فی (۱) الجزاء لأنّه لیس بخبر ، وأنّ دخولها فی خبر «الذی» لشبهها بما لیس بخبر .

الآخر (۲) : أنّه یؤدّی إلی جعل الجملتین جمله واحده ، بمثابه قولک : «زید قام أبوه» ، ونحن نقطع بأنّهما جملتان ربط بینهما الشّرط مع بقائهما علی الجملتین .

والآخر : أنّه قد ثبت أنّهم یقولون : «ما أنسه لا أنس زیدا» ولو کان الجزاء هو الخبر لوجب فیه الضمیر ، فلمّا وجب فی الأوّل دون الثانی دلّ علی أنّ الشّرط هو الخبر (۳) .

والآخر : هو أنّه اسم باشر جمله لمعنی لیست صله له [ولا صفه] (۴) ، فوجب أن یکون ما / بعده الخبر قیاسا علی «من یکرمنی» ، فإنّ الاتّفاق علی أنّه ثمّ مبتدأ ، وما بعده خبره .

وشبهه من قال : إنّ الجزاء هو الخبر ما یلمحه من (۵) معنی أنّ المتکلّم بذلک قاصد إلی الإخبار بأنّه یکرم من یکرمه ، والفعل فی المعنی خبر عن المفعول ، بدلیل صحّه قولک : «ضرب زید» ، فیجعله لأجل ذلک هو الخبر ، وهذا فاسد لما تقدّم ، ولأنّه إذا لمح ذلک فی الجزاء فمثله فی الشّرط حاصل ، لأنّه مسند الإکرام الأوّل إلی المضمر العائد علی المبهم ، وجعل الفعل المسند إلی ضمیر (۶) المبتدأ خبرا عن المبتدأ أولی من جعل الواقع علی المضمر ، لأنّ ذاک هو الخبر علی الحقیقه .

وأمّا من قال : إنّه مبتدأ لا خبر له فخارج عن المعنی وقیاس العربیّه ، وهذا لّما رأی قولهم :

«أقائم الزیدان» یسمّی مبتدأ ولا خبر له ظنّ أنّ ذلک یمکن اطّراده ، ولیس بمستقیم ، وإنّما صحّ «أقائم الزیدان» لأنّ اسم الفاعل بمعنی الفعل ، فکأنّه قال : أیقوم الزیدان ؟ بخلاف قولک : «من یکرمنی» ، فإنّی حاکم علیه بالفعل ، فلا بدّ أن یکون متعلّقا له أو مبتدأ هو خبره (۷) .

قوله : «وإن کان الجزاء أمرا أو نهیا» ، إلی آخره .

۱- فی د : «علی» .

۲- فی د : «والثالث» . تحریف . وهذا الوجه الثانی من الأوجه التی بدأ بذکرها .

۳- فی ط : «دل علی أنّه هو الخبر» ، وبعد کلمه «الخبر» فی د : «وهو أنسه» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فی د : «فی» .

۶- فی ط : «الضمیر» . تحریف .

۷- فی حاشیه د : «أی : یکون « یکرمنی» متعلّقا له أی : خبرا ل من أو من مبتدأ و «یکرمنی» خبره » . ق : ۱۸۹ ب .

قال الشيخ : فاء الجزاء يجب مجيئها فى موضع ويمتنع فى موضع ، ويجوز فى موضع ، فلا بدّ من التّعرّض لبيان ذلك ليعرف الواجب والممتنع والجائز .

فأمّا الموضع الذى يمتنع دخول الفاء فيه فأن يكون ماضيا لفظا أو معنى متصرّفا قصد به الاستقبال (١) بحرف الشّرط ، كقولك : «إن أكرمتنى أكرمتك» ، و «إن أسلمت لم تدخل النّار» ، فإنّ هذين جزان أحدهما ماض لفظا ، والآخر ماض معنى ، ولكنّه قصد بهما الاستقبال بقرينه «إن» ، لأنّها تقلب معنى الماضى مستقبلا ، سواء كان بلفظ المضىّ أو بمعنى المضىّ قبل دخولها ، وقولنا :

«متصرّفا» احتراز من قوله تعالى : فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً (٢) ، ومثل قولهم :

«إن أكرمتنى فليس زيد / بمكرمك» ، فإنّه ماض يوهم أنّه قصد به الاستقبال بقرينه «إن» ، ويجب فيه دخول الفاء .

وأمّا الجائز فكلّ موضع وقع فيه الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بلا ، كقولك : «إن أكرمتنى أكرمك» ، و «إن أكرمتنى فأكرمك» و «إن أكرمتنى لا أكرمك» و «إن أكرمتنى فلا أكرمك» ، إلّا أنّ حذف الفاء أكثر ، وهو فى المثبت أولى ، ومنه قوله تعالى : أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ (٣) [بالرفع] (٤) على قراءه حمزه (٥) ، وهو قليل .

وأمّا فى النّفى فحذف الفاء والجزم ، وهو الأكثر ، وجاء أيضا إثباتها والرّفع كثيرا ، كقوله تعالى : وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخافُ (٦) فى قراءه غير ابن كثير (٧) .

١- فى د : «الاستقلال» . تحريف .

٢- النساء : ٤ / ١٩ ، وتتمه الآيه شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً .

٣- البقره : ٢ / ٢٨٢ ، والآيه : فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- قرأ حمزه وحده «إن تضل» بكسر الألف ورفع الراء فى «فتذكر» ، وقرأ الباقون بفتح الهمزه فى «أن» ونصب الراء فى «فتذكر» ، انظر كتاب السبعه : ١٩٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، والنشر : ٢ / ٢٣٦

٦- طه : ٢٠ / ١١٢ ، وتتمه الآيه ظُلْماً وَلا هَضْماً .

٧- قرأ ابن كثير «فلا يخف ظلما» على النهى ، والباقون قرؤوا «فلا يخاف» بالألف على الخبر ، انظر كتاب السبعه : ٤٢٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ١٠٧ ، والنشر : ٢ / ٣٢٢ ، وما سلف ورقه : ١٩٤ أمن الأصل .

وأمّا الواجب دخولها فيه فماعدا ما ذكرناه فى الممتنع والجائز ، كقولك : «إن أكرمتنى فأكرم زيدا» أو «فلا تكرم زيدا» أو «فقد أكرمتك أمس» أو «فزيد منطلق» أو «فعسى أن تكرم عمرا» أو «فليس زيد منطلقا» أو «فما زيد منطلقا» أو «فلن يقوم زيد» ، وكذلك ما أشبهه .

وسبب وجوب الفاء قصدهم إلى الإيذان بأنّ المذكور مفهوم منه الجواب لكونه فى الظّاهر غير صالح له ، أمّا الأمر والنّهى وأشباههما من الإنشاآت فلأنّ الجزاء قضيّه خبريّه (١) معلّقه على الشّرط ، فإذا وقعت إنشائيّه كانت فى الظّاهر غير صالحه ، فجيء بالفاء للإيذان بأنّها مؤوّله بما يصحّ أن تكون جزاء ، فكان المعنى فى قولك : «إن تكرمنى فأكرم عمرا» : إن تكرمنى فهو سبب لتنجيز طلبى إكرام عمر منك ، فكانت مؤذنه (٢) بالقصد إلى هذا التأويل .

وأمّا فى الإخبار فى مثل قولك : «إن أكرمتنى فزيد منطلق» فإنّ الجزاء أصله الفعل فجيء بالفاء إيذانا بأنّها مؤوّله بأنّ الجزاء ما اشتمل (٣) من مشتقّ الخبر (٤) أو لتحقيقه (٥) إن لم يكن مشتقّا ، كقولك لأبيك : «إن أكرمتنى فأنت أبى» ، أى : هو سبب تحقيق ذلك .

وأمّا فى الماضى المحقّق كقولك : «إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس» فلأنّ الجزاء فى المعنى إنّما يكون فى الاستقبال فجيء بالفاء إيذانا بتأويل / ما يصحّح ذلك ، فمعنى قولك : «إن تكرمنى فسببه (٦) إكرامى لك أمس» على معنى تحقيق ذلك .

وأمّا وجوبها مع حرف التنفيس فكقولك : «إن يقم زيد فسيقوم عمر» وكقوله تعالى : وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (٧) ، ومع ما ينفى الفعل (٨) كذلك ، كقولك : « إن

١- فى د : «جزئيه» . تحريف .

٢- فى ط : «فكانت الفاء مؤذنه» .

٣- فى ط : «الجزاء مشتمل على ما اشتمل . . .» .

٤- فى ط : «الجزاء» .

٥- فى ط : «تحقيقه» .

٦- فى د : «فسبب» . تحريف .

٧- التوبه : ٩ / ٢٨ ، وتتمه الآيه : إِنْ شاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .

٨- فى الأصل . ط : «ينفيه» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

يقم زيد فلن يقوم عمر » ، ومع «ما» [النافيه] (۱) كقولك : «إن يقم زيد فما يقوم عمر» ، ومع «ليس» كقولك : «إن يقم زيد فليس عمر منطلقا» ، ومع «عسى» كقولك : «إن يقم زيد فعسى أن تكرم عمرا» (۲) .

فأمّا وجوبها مع حرف التنفيس ، وما ينفيه فلأنّه مفيد للاستقبال ، وحرف الشّرط المسلّط عليه مفيد للاستقبال ، فكرهوا الجمع بين حرفى الاستقبال كما كرهوه فى قولك : «إن سوف تقم أقم» ، وهو غير جائز ، فكذلك ههنا ، فأتوا بالفاء القاطعه «إن» عن إفاده الاستقبال فيما بعدها ليصحّ الإتيان بما يدلّ على الاستقبال ، فوجب لذلك أن تقول : «إن تكرمنى فسوف أكرمك» و «فلن أكرمك» .

وأمّا وجوبها مع «ما» فلما ذكرناه من كونها (۳) للحال ، فينافى حرف (۴) الاستقبال ، وإذا كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى (۵) واحد فالجمع بين حرفين مختلفين أبعد .

وأمّا وجوبها مع الأفعال غير المتصرّفه فلأمور :

أحدها : أنّها أشبهت الحروف ، ولذلك لم تتصرّف ، فأجريت مجراها فى وجوب الفاء .

والثانى : أنّ الماضى عوض عن المستقبل فى الشّرط وجوابه ، وهذه لا مستقبل لها ، فلم يصحّ وقوع الماضى فى موضع الجزاء .

والثالث : أنّ وضعها على أن لا تقبل دلاله الزّمان المستقبل ، و «إن» هذه للاستقبال (۶) فيما يقع جوابا لها ، فكرهوا الجمع بينهما ، فيؤدّى إلى التناقض .

والرابع : أنّها لا تعدو أن تكون إنشائيّه ك «عسى» أو حاليّه ك «ليس» ، وكلاهما مناف لما تقدّم فى الإنشاء وما تقدّم فى «ما» ، وإذا وجب فى الإنشاء و «ما» على ما تقدّم وجب فى «عسى» و «ليس» .

وأمّا امتناع الفاء مع ما ذكرناه فلأنّه فعل صالح لأن يكون جزاء من غير تأويل ، فلم تصحّ فيه

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- بعدها فى د : «كما تقدم» .

۳- فى د : «كونه» .

۴- فى د : «حرفى» .

۵- فى د : «بمعنى» .

۶- فى ط : «و « إن» تفيد الاستقبال » .

فاء تخرجه (١) عن مقصوده ، [وهو أن يقع بنفسه جزاء] (٢) ، فيلزم حذف الفاء فيه .

وأمّا جواز / الأمرين فى المضارع المثبت والمنفىّ بلا (٣) فلأنّه إذا (٤) كان يسوغ أن يكون نفسه جزاء فلم يحتج إلى الفاء ، ويسوغ أن يقدّر فى المثبت خبر مبتدأ محذوف فيسوغ دخول الفاء ، وفى المنفىّ يسوغ أن تقدّر «لا» نافيه على معناها فى الاستقبال ، فتدخل الفاء (٥) مثلها حينئذ فى قولك :

«إن تكرمنى فلن أكرمك» .

فإن قلت : فهذا يقتضى وجوبها ، فإنّ وضعها للاستقبال .

قلت : وضعها للاستقبال ما لم يكن حرف استقبال ، ألا ترى إلى صحّه قولك : «أريد أن لا تقوم» ، [لأنّ «أن» أفاد معنى الاستقبال] (٦) ، ولو كانت «لا» ههنا للاستقبال لم يستقم ، فدلّ ذلك على صحّه تجريدها عن (٧) معنى الاستقبال ، فجاز الأمران لذلك .

فإن قلت : فلم لم يجز الأمران فى «ما» فيقال : «إن أكرمتنى ما أكرمك» و «إن أكرمتنى فما أكرمك» ، ولم تعيّن (٨) وجوب الفاء ؟

قلت : الذى منع أن تقول : «أريد أن ما تقوم» فى موضع «أن لا تقوم» هو الذى منع ذلك ، وهو أنّ «ما» معناها الحال ، فلم يستقم أن تجامع ما يناقضها ، فلم يقل : «أن ما تقوم» ، لأنّ «أن» للاستقبال ، والحال يناقضه ، فلذلك لم يقل : «إن تكرمنى ما أكرمك» لأنّ الشّرط والجزاء للاستقبال ، والحال يناقضه ، فلم يجز فى «ما» ما جاز فى «لا» .

فإن قلت : فالمضارع فى الإثبات صالح لأن يكون نفس الجواب فكان قياسه أن يمتنع دخول الفاء فيه كالماضى .

١- فى د : «لخروجه» ، وفى ط : «فتخرجه» .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من ط : «بلا» . خطأ .

٤- فى د : «إذ» .

٥- سقط من د . ط : «الفاء» .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- فى د : «تجريد لا عن . . .» .

٨- فى ط : «يتعين» .

قلت : كـذلك كان قياسه ، ولـذلك كان الأكثر على ذلك ، ولكنّه لّما كان يمكن تقـدير المبتدأ محذوفا صحّ دخول الفاء على هذا التأويل ، فيصير بمثابه ما ذكر فيه المبتدأ .

فإن قلت : فلم لم يقدّر ذلك فى الماضى ، وحينئذ يجوز إدخال الفاء .

قلت : لا يمكن ذلك فى الماضـى ، لأنّه إذا قدّر ذلك صار الفعل فى سياق خبر المبتدأ ، فيلزم منه معناه ، وهو المضىّ ، وتبطل إفاده الاسـتقبال فيه لانقطاعه عن الشّـرط ، فيختلّ معنى الجزاء ، لأنّه حينئذ يصـير ماضـيا من جهه الفعل مستقبلا من جهه الشّرط (١) ، وذلك غير مستقيم .

فإن قلت : فقد جاء الماضـى مصـرّحا به فى قولك : «إن أكرمتنى اليوم فقد أكرمتك أمس» فكيف يكون تقدير كونه ماضيا فى المعنى / مفسدا ؟

قلـت : صـحّ ثمّـه لأـنّ المضـىّ مقصـود ليس إلّـا ، والجزاء على التأويـل المتقـدّم ، وأمّـا ههنـا فلم يقصـد به من حيث المعنى إلّا الاسـتقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه ولا بالشّرط ، فلذلك اختلّ ههنا ، ولم يختلّ ثمّه ، فثبت أنّه لا يلزم من جواز دخول الفاء فى المضارع جواز دخولها فى الماضى ، وامتناع دخولها فى «إن أكرمتنى لم أكرمك» كامتناعها (٢) فى الماضى سواء .

« وقد تجىء الفاء محذوفه فى الشذوذ كقوله (٣) :

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها

. . .

ومثل ذلك متّفق على تأويله ، وإنّما الخلاف فى مثل قولك : «إن تكرمنى أكرمك» ، فالمبرّد يقول : على حذف الفاء أيضا (٤) ، وسيبويه يقول : على التقديم ، كأنّه قال : أكرمك إن تكرمنى » (٥) ، وهو قريب .

قوله : «ويقام « إذا» مقام الفاء » .

يعنى إذا كان الموضع للابتداء والخبر ، لا فى غيره ، كقولك : «إن تكرمنى إذا زيد يكرمك» ،

١- فى ط : «الجزاء» .

٢- فى ط : «بامتناعها» . تحريف .

٣- سلف البيت ورقه : ٢٥٨ أمن الأصل .

۴- انظر ما سلف ورقه : ٢٥٨ أمن الأصل .

۵- انظر الكتاب : ٣ / ۶۶ - ۶۷ ، والمقتضب : ٢ / ۶٩

فأمّا فی غیره فلا (۱) ، لو قلت : «إن تکرمنی إذا أکرم زیدا» (۲) لم یجز لأنّها التی للمفاجأه ، فلا یقع بعدها إلّا الجمله الخبریّه ، لأنّ وضعها لمفاجأه أمر محکوم علیه بحکم ، وذلک إنّما یکون فی الجمل الخبریّه ، فلا یستقیم فی الأمر والنّهی ولا فی جمیع الإنشاآت ، وإنّما لم یکن فی (۳) الجمله الفعلیّه الخبریّه کراهه أن تلتبس ب «إذا» التی للشّرط ، لأنّ وضع تلک علی وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشّرط ، فخصّوا هذه بالاسمیّه لیحصل الفرق بینهما .

قال : «ولا تستعمل « إن» إلّا فی المعانی المحتمله المشکوک فی کونها » .

قال الشیخ : هذا راجع إلی الوضع (۴) لهذا المعنی ، ولذلک استقبحوه فی مثل «إن احمرّ البسر آتک» ، ولذلک لم یصدر (۵) «إن بعثنا کان کذا» إلّا من شاکّ أو مقدّر للشّکّ کما تقدّر الأشیاء الثابته ، وهی فی الحروف بمثابه «متی» فی الأسماء ، بخلاف «إذا» ، فإنّها ظاهره فی الثّابت ، فتقول :

«إذا طلعت الشّمس أتیتک» و «متی أکرمتنی أکرمتک» ، وإن کانت «إذا» قد استعملت کثیرا فی المشکوک فیه بخلاف / «متی» و «إن» فی الثّابت ، فتقول : «إذا أکرمتنی أکرمتک» ، ولا تقول : «متی مات زید کان کذا» ولکن «متی دخلت الدّار فأنت طالق» .

قوله : «وتجیء مع زیاده « ما» فی آخرها للتأکید » .

قال : والأحسن حینئذ أن یکون فعلها مستقبلا مؤکّدا بالنّون ، کقوله تعالی : فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِکَ (۶) وأمثاله کثیر فی القرآن ، وقد تقدّم ذلک .

قال : «والشّرط کالاستفهام» .

فقد تقدّم تعلیله فی أنّ کل ما یدلّ علی الإنشاء فله رتبه التّقدّم (۷) ، ولم یستثن من ذلک إلّا باب « زیدا

۱- سقط من ط : «فلا» . خطأ .

۲- فی الأصل . ط : «أکرمک زید» . تحریف . وما أثبت عن د .

۳- فی ط : «لم یکن ذلک فی . . .» .

۴- فی ط : «الموضع» . تحریف .

۵- فی ط : «یصدق» .

۶- الزخرف : ۴۳ / ۴۱ ، وتتمه الآیه : فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ .

۷- سقط من ط من قوله : «فقد تقدم» إلی «التقدم» . خطأ .

أكرم » و «زيدا لا تكرم» ، أمّا «زيدا أكرم» فإمّا أن يكون لكثرته فى كلامهم جعلوا له فى التقديم والتأخير شيئا ليس لغيره ، وإمّا لكونه مجرّدا عن الحرف الدّالّ على الإنشاء ، فإن اعترض بقولهم : «زيدا ليضرب عمر» فهو قليل ، ثمّ التحقيق فيه أنّه محمول على «زيدا اضرب» ، لأنّه مثله فى المعنى (١) .

وأمّا «زيدا لا تضرب» فمحمول على الأمر ، فإنّهما أخوان فى الكثره والطّلب ، فلمّا جاز ما تقدّم فى الأمر جاز مثله فى النّهى ، ولّما كان الشّرط كالاستفهام فى الإنشاء ووجود الحرف الدّالّ على ذلك وجب له صدر الكلام الذى هو فيه ، فلم يجز «عمرا إن تضرب أضرب» ولا أشباه ذلك (٢) .

فأمّا إذا تقدّم مثل قولك : «أنت طالق إن دخلت الدّار» فهذا ممّا اختلف فيه ، فمنهم من يقول (٣) : هو الجزاء (٤) ، ومنهم من يقول : هو (٥) جمله مستقلّه دلّت على الجزاء (٦) ، وليس هذا الخلاف بالمسوّغ : «زيدا إن تضرب أضرب» ، لأنّ القائل بأنّ الذى تقدّم هو الجزاء ملتزم بأنّ جمله الشرط التى هى الإنشاء لا يتقدّم شىء ممّا فى حيّزها عليها (٧) ، وما تقدّم جمله أخرى ليست جزاء من جمله الشرط ، فلم يكن مثل قولك : «زيدا إن تضرب أضرب» .

والوجه أنّ الجزاء مقدّر (٨) مثله ، إلّا أنّه حذف للعلم به ويتمسّك من ذهب إلى الأوّل بأنّ هذا الكلام المتقدّم لو كان إخبارا مطلقا وليس معلّقا على الشّرط لوجب أن تطلق وإن لم تدخل الدّار ، ولّما لم يكن ذلك وكان بمثابه ما لو قال : إن دخلت الدّار فأنت طالق بالإجماع وجب أن / يقضى عليه بالجواب ، إذ لا معنى للجواب إلّا ما علّق على الشّرط ، وهو معنى قوىّ ، إلّا أنّ الأحكام اللّفظيّه تعارضه .

١- انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٣

٢- أجاز الكسائى تقديم معمول الشرط على أداه الشرط ، ووافقه الفراء وأجاز تقديم معمول الجزاء على أداه الشرط ، ومنع البصريون ذلك ، انظر الإنصاف : ٦٢٣ - ٦٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨

٣- فى د : «قال» .

٤- هم الكوفيون وأبو زيد الأنصارى والمبرد ، انظر النوادر لأبى زيد : ٢٨٣ ، والمقتضب : ٢ / ٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٨٦

٥- فى د : «إنه» ، وفى ط : «هى» .

٦- هم البصريون ، انظر الإنصاف : ٦٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٨

٧- سقط من ط : «عليها» .

٨- فى ط : «مقدم» . تحريف .

فمنها : أنّه لو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء من طريق الأولى ، وبيان (١) الأولويّه هو أنّه إذا (٢) تأخّر فالإجماع على وجوب [دخول] (٣) الفاء [على جواب الشرط] (٤) مع تقدّم ما يشعر بالجزاء ، وهو الشّرط ، فلأن يلزم إذا تقدّم على الشرط أولى .

ومنها أنّه كان يجب جزمه إذا كان ممّا يقبل الجزم ، كقولك : «تكرمنى إن أكرمك» ، فوجوب الرّفع دليل على أنّه ليس بالجزاء ، فإن زعم أنّ رفعه إنّما كان لتقدّمه على عامله لزمه (٥) أن يبطل عمل كلّ معمول إذا تقدّم ، وهو خلاف الإجماع .

ومنها : أنّه كان يلزمه أن يجيز «عمرا إن تضرب زيدا أضرب» ، فيكون «عمرا» معمولا للجزاء ، لأنّ الجزاء يصحّ تقديمه فى هذا الموضع ، فليصحّ تقديم معموله .

ومنها : أنّه يجوز أن يقال : «زيدا اضرب إن تقم» ، ولا يجوز أن يقال (٦) : «إن تقم زيدا اضرب» ، [لأنّ معمول الجزاء صار فاصلا بين الشّرط والجزاء ، وهو أجنبىّ بالنسبه إلى الشّرط] (٧) ، ولو كان ما تقدّم جزاء لكان حكم الجزاء فى امتناع تقديم معموله عليه على ما كان عليه ، فلمّا لم يكن ذلك دلّ على أنّه ليس بالجزاء .

ومنها : أنّه لا يجوز أن يقال : «اضرب غلامه إن تضرب زيدا» ن ولو كان ذلك هو الجزاء لجاز الإضمار لأنّه فى النّيّه مؤخّر عن زيد ، فيكون مثل «ضرب غلامه زيد» ، فلمّا لم يجز ذلك دلّ أنّه ليس بالجزاء .

وما ذكروه (٨) من المعنى لا ينافى تقدير الجواب وتعليق هذا الخبر ، والذى يدلّ عليه أنّ القائل لو شرع فى قوله : «أنت طالق» ولم يخطر بباله شرط ، ثمّ خطر له قبل تمام اللّفظ أن يعلّقه على شرط صحّ تعليقه بذلك ، ولو كان جوابا للشّرط لم يستقم أن يجعله له بعد أن لفظ بأكثره من غير

١- فى ط : «من طريق أولى على الجزاء وبيان . . .» .

٢- فى د : «لو» .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- فى ط : «لزم» .

٦- فى د : «تقول» .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٨- أى القائلون بأن الجمله المتقدمه فى مثل «أنت طالق إن دخلت الدار» هى الجزاء ، وهم الكوفيون والمبرد وأبو زيد ، انظر ما سلف ورقه : ٢٦٢ أ .

خطوره ، ألا ترى أنّه لو قال : «زيدا» فنصبه بما بعده لم يكن بدّ قبل ذكره زيدا أن يكون قاصدا إلى ما ذكره بعده ، كقولك : «زيدا ضربت» وشبهه ، فلمّا صحّ أن يذكر الشرط بعد أن ذكر ما قبله من غير خطور الشّرط / دلّ على أنه ليس جوابا له ، والسّرّ فيه هو أنّه لا يحكم على الكلام بالخبريّه مطلقا إلّا بعد تمامه ، فإذا لم يتمّ صحّ تعليقه كما فى غير ذلك من الأحكام (۱) ، كقولك : «جاء القوم إلّا زيدا» على ما تقدّم فى الاستثناء .

فإن قلت : فإذا صحّ تعليقه قبل التّمام فى المعنى ، فلم لا يصحّ جعله جزاء فى المعنى ، وإن شرع فيه وهو (۲) غير جزاء .

قلت : لا يستقيم أن يكون الشيء (۳) جزاء بعد أن شرع فيه وهو غير جزاء لأنّه بمثابه الجزء من الجمله بخلاف مضمونات الجمل فإنّها ليست مأخوذه من أحد الأجزاء ، ألا ترى أنّك لو قلت :

«قائم» ، وأنت تقصد به الإخبار عن زيد ، فتقول : «زيد قائم» لم يجز أن تجعله بعد ذلك غير خبر ولا خبرا عن غير زيد .

فإن قلت : لو قال القائل : «قائم» قاصدا به الإخبار عن زيد ، ثمّ بدا له فى الإخبار عنه ، وقصد الإخبار عن عمرو لجاز أن يقول : «عمرو» ، ولا يفهم منه إلّا الإخبار عن عمرو ، فدلّ ذلك على أنّ حكم المفرد حكم ما ذكرت من النّسب .

قلت : هذا المثال تخييل لأنّ السامع لو علم غلطه فى باطنه لحكم بالفساد عليه ، ولكنّه لّما لم يعلم ، وكانت حاله حال المخبر عن عمرو لم يحكم بالخطأ ، فظهر الفرق بينهما .

قال : «ولا بدّ من أن يليهما الفعل» .

يعنى «إن» و «لو» لأنّهما حرفا شرط ، والشّرط إنّما يعقل بالفعل ، فالتزموا فيهما وقوع الفعل لفظا أو تقديرا ، ونحو قوله تعالى : لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ (۴) الآيه ، لا بدّ فيه من تقدير الفعل ، ليوفّر

۱- فى ط : «الكلام» .

۲- سقط من د : «وهو» .

۳- سقط من ط : «الشيء» . خطأ .

۴- الإسراء : ۱۷ / ۱۰۰ ، والآيه : قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ رَبِّى إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَهَ الْإِنْفاقِ وَكانَ الْإِنْسانُ قَتُوراً (۱۰۰) .

على «لو» ما ذكر من مقتضاها ، ف «أنتم» إذن فاعل ل «تملك» المقدّر ، وهو الذى كان اللّفظ به لو ذكر الفعل واوا ، لأنّه ضمير المخاطب المتّصل بالفعل المضارع ، كقولك : «تضربون» و «تأكلون» ، وكذلك «تملكون» ، فلمّا حذف الفعل تعذّر الاتّصال ، فعدل إلى المنفصل المرفوع ، لأنّه فاعل ، وضمير المنفصل المرفوع للمخاطبين المذكّرين (١) لا يكون إلّا «أنتم» ، فوجب الإتيان بها موضع تلك الواو التى كانت عند ذكر الفعل ، فقيل : «لو أنتم» .

ولو قال قائل : إنّ «أنتم» تأكيد للضمير المرفوع فى قولك : «تملكون» المحذوف ، والفعل والفاعل جميعا محذوفان لم يكن بعيدا ، ولكنّ الأوّل أولى (٢) .

قوله : «ولذلك لم يجز « لو زيد ذاهب» ولا «إن عمرو خارج» .

لأنّه ليس بعده فعل يكون تفسيرا للفعل المقدّر ، ولا يستقيم / أيضا تقدير الفعل لأنّ «زيد ذاهب» مبتدأ وخبر ، ولا يكون المبتدأ فاعلا ، فامتنع ذلك .

قوله : «ولطلبهما الفعل» ، إلى آخره .

قد أطلق ذلك ، والصّواب أن يقال : «إن كان الخبر ممّا يصح التعبير عنه بالفعل» ، فأمّا إذا لم يكن كذلك لم يقع إلّا الاسم (٣) ، كما فى قوله تعالى : وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ (٤) ، وليس علّه وجوب الفعل ههنا كعلّه وجوبه فى «لو زيد ذهب» (٥) ، لأنّه فى قولك : «لو زيد ذهب» لأمرين معنويّين (٦) كما تقدّم ، وهو ههنا لأمر ، استحسانىّ (٧) لفظىّ ، ألا ترى أنّهم لو قالوا : «لو أنّ زيدا ذاهب لأكرمتك» لكان المعنى مستقيما كما يقولون : «لو أنّ زيدا أخوك» ، ولكنّهم التزموا

١- فى ط : «المذكورين» . تحريف .

٢- انظر مغنى اللبيب : ٧٠٢ ، والبحر المحيط : ٦ / ٨٤

٣- انظر ما سلف : ١ / ١٤٢ ، ٢ / ١٦٢ .

٤- لقمان : ٣١ / ٢٧ ، وتقدمت الآيه ورقه : ٣٦ ب .

٥- فى ط : «ذاهب» . تحريف .

٦- فى حاشيه د : «معنويين ، اقتضاء « لو» فعلا ، والمفسّر فعل وهو «ذهب» ق : ١٩٢ أ .

٧- فى حاشيه د : «قوله : « لأمر استحسانى» فى «ولو أنّ ما فى الأرض» ، لأنه يضمر فيه «لو ثبت أنّ ما فى الأرض» ليكون «أنّ» مع ما فى حيّزه فاعل «ثبت» ، ولا يكون فعل ظاهر دليلا عليه » ق : ١٩٢ أ

وقوع الفعل إذا أمكن ليكون فى الصوره موافقا لقوله تعالى : إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ (۱) ، فإنّه عوض من (۲) اللّفظ بالفعل المحذوف ، والفرق بينهما أنّ فى قولك (۳) : «لو أنّ» ما يدلّ على الفعل المحذوف ، وهو قولك " «أنّ» ، لأنّ معناها الثّبوت ، فكأنّك قلت : لو ثبت أن ، فاستغنى عن مفسّر (۴) بعد ذلك من حيث المعنى ، بخلاف «إن امرؤ» ، فإنّه ليس ثمّ ما يدلّ على الفعل المحذوف ، فاحتيج إلى تفسيره بفعل مثله فى المعنى ، فقيل : «إن امرؤ هلك» ، وقد تقدّم الكلام (۵) فى مثل ذلك .

قال : «وتجىء « لو» فى معنى (۶) التّمنّى » ، إلى آخره .

وهذه يلزم أن يليها الفعل لأنّها كالشّرط فى اقتضاء الفعل ، فالمقتضى للفعل فيها ثابت فى معنييها ، [وهما الشّرط والتّمنّى] (۷) ، ولذلك حمل «لو ذات سوار لطمتنى» (۸) على كلّ واحد من معنييها جميعا ، فلا يجوز أن تقول : «لو (۹) زيد مكرمى» ، ولو قلت : «لو (۱۰) زيد يكرمنى» لكان زيد فاعلا بفعل مقدّر ، كما قيل فى الشّرط سواء .

ومثّل فى التى للتّمنّى بقوله : «لو تأتينى» آتيا بها فى أوّل الكلام لينفى وهم من يزعم أنّها مصدريّه فى مثل وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ (۱۱) وأشباهه ، كأنّه قيل : ودّوا إدهانكم (۱۲) ، فإذا مثّل [المصنّف] (۱۳) بقوله : «لو تأتينى فتحدثنى» بطل هذا الوهم ، وقد تقدّم ذلك والكلام على النّصب والرّفع فى بابه .

۱- النساء : ۴ / ۱۷۶ ، والآيه : يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَهِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ .

۲- فى د : «عن» .

۳- سقط من ط : «قولك» .

۴- فى ط : «مفسره» .

۵- سقط من ط : «الكلام» .

۶- فى المفصل : ۳۲۳ : «وقد تجىء لو بمعنى . .» .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- تقدّم المثل ورقه : ۳۶ أمن الأصل .

۹- سقط من د : «لو» . خطأ .

۱۰- سقط من د : «لو» . خطأ .

۱۱- القلم : ۶۸ / ۹ .

۱۲- ذكر الفراء والفارسى وابن مالك «لو» فى الحروف المصدريه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۲۹ والجنى الدانى : ۲۸۸

۱۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

قال : «و « أمّا» فيها معنى الشّرط » ، إلى آخره .

قال الشيخ : «أمّا» فيها معنى الشرط لتفصيل غير لازم أن تذكر أقسام متعدّده ، بل قد تذكر بها أقسام ، وقد يذكر بها (۱) قسم واحد ، ولا ينافى ذلك أن تكون للتفصيل لما فى نفس المتكلّم ، فيذكر / قسما ويترك الباقى ، كقوله تعالى : فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ (۲) ، ولم تكرّر بعد ذلك ، إلّا أنّهم التزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقه واحده ، كما التزموا حذف متعلّق الظّرف إذا وقع خبرا ، لأنّ (۳) المعنى : مهما يكن من شىء ، أو مهما يذكر من شىء ، فحذف ذلك لما ذكرناه .

ثمّ التزموا أن يقع بينها وبين جوابها (۴) ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ، ثمّ اختلف فى ذلك الواقع ، فمنهم من يقول : هو أحد أجزاء الجمله الواقعه بعد الفاء ، قدّم عليها لذلك الغرض ، ومنهم من يقول : هو متعلّق الفعل المحذوف ، وما بعد الفاء جمله مستقلّه ، وليس ما تقدّم بجزء لها لا فضله ولا غيرها (۵) ، ومنهم من يقول : لا يخلو إمّا (۶) أن كان (۷) ما تقدّم على الفاء ممّا يصحّ عمل ما بعدها فيه مع تقدّمه عليه أو لا فإن كان (۸) الأوّل فهو كالقائل الأوّل ، وإن كان الثانى فهو كالقائل الثانى (۹) ، فعلى هذا إذا قيل : «أمّا عمروا فإنّى أضرب» ، فمن زعم أنّه جزء ممّا بعد الفاء حكم عليه بأنّه مفعول ل «أضرب» ، ومن زعم أنّه معمول للفعل المحذوف قدّر «مهما تذكر زيدا» أو «مهما يذكر أحد زيدا» ، فيكون جزءا من أجزاء الجمله المحذوفه .

وفى هذه المسأله وأشباهها يقول القائل بالتّفصيل : إنّ الاسم الواقع بعد «أمّا» من معمول الفعل المقدّر ، والصّحيح أنّ كلّ اسم ذكر بعدها فهو جزء (۱۰) من الجمله الواقعه بعد الفاء ، والذى

۱- سقط من ط قوله : «بها أقسام وقد يذكر بها» . خطأ .

۲- آل عمران : ۳ / ۷ ، وتتمه الآيه : فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَهِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ .

۳- فى د : «خبرا ، وهو استقر لأن . .» .

۴- فى ط : «بينهما جوابها» . تحريف .

۵- فى د . ط : «غيره» .

۶- سقط من د : «لا يخلو إما» .

۷- لعلّ الأصح : «يكون» .

۸- سقط من ط من قوله : «على الفاء ممّا . .» إلى «كان» . خطأ .

۹- ذكر الرضى المذاهب فى الفاصل بين أمّا والفاء دون نسبه ، انظر شرحه للكافيه : ۲ / ۳۹۵

۱۰- فى الأصل . ط : «فجزء» . وسقط «هو» . وما أثبت عن د .

يدلّ على ذلك أنّ وضعها لتفصيل (۱) أنواع ما ذكر بعدها أحد الأنواع المراده وذكره (۲) باعتبار ما تعلّق به من الجمله الواقعه بعد الفاء ، وإنّما قصدوا تقديمه تنبيها على أنّه هو النّوع المراد تفصيل جنسه ، وكان قياسه أن يكون مرفوعا على الابتداء ، ولذلك كان قولهم : «قام زيد وأمّا عمرو فقد ضربته» بالرّفع أقوى ، ولولا «أمّا» لكان النّصب أقوى لأنّ الغرض الحكم على هذا المذكور على حسب الجمله الواقعه بعد الفاء ، ولكنّهم خالفوا الابتداء إيذانا من أوّل الأمر بأنّ تفصيله باعتبار صفته التى هو عليها فى الجمله الواقعه بعد الفاء ، ألا ترى أنّك تفرق بين يوم الجمعه فى قولك : «يوم الجمعه ضربت فيه» و «ضربت يوم الجمعه» / ، وإن كان يوم الجمعه فى الموضعين مضروبا فيه ، إلّا أنّه فى الأوّل ذكر [أوّلا] (۳) ليحكم (۴) عليه ، فلمّا حكم عليه بقولهم : «ضربت فيه» ، وضميره فى المعنى هو هو علم أنّ الضّرب واقع فيه ، وليس ذكره ليدلّ على أنّه الذى وقع فيه الفعل ، وفى الثانى ذكر دالّا على أنّه الذى وقع فيه الفعل من أوّل الأمر ، فلمّا كان كذلك قصد إلى أن يوقع الاسم المراد بعد : «أمّا» (۵) من أوّل الأمر على حسب ما هو فى جملته كما يقع «يوم الجمعه ضربت» كذلك ، فهذا هو الغرض فى وقوع الأسماء بعد «أمّا» على حسب معناها وإعرابها التى كانت عليه .

ويبطل مذهب من قال : إنّ العامل الفعل مطلقا لوجوب نصب مثل فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ (۶) ، ووجوب رفع «أمّا اليتيم فحرام قهره» ، ولو كان الفعل هو العامل لكان نسبته إلى هذا نسبه واحده ، فكان يجوز الأمران فى الجميع .

وأمّا قول القائل بالتفصيل ففاسد أيضا ، لأنّه إذا سلّم المعنى فى «أمّا» وجوّز أن يكون التقديم لغرض التفصيل وبقائه (۷) على حاله تنبيها على ما ذكرناه وجب أن يعمّم (۸) ، وإلّا خالف بها

۱- فى ط : «للتفصيل» . تحريف .

۲- فى ط : «ذكر» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى ط : «الحكم» . تحريف .

۵- فى ط : «فى» تحريف .

۶- الضحى : ۹۳ / ۹

۷- فى ط : «وإبقاء» . تحريف .

۸- فى د : «يعم» . تحريف .

موضوعها ، لأنّه قد وافق على أنّ موضوعها (۱) فی مثل «أمّا يوم الجمعه فزيد منطلق» على ما ذكرناه ، وإذا ثبت ذلك (۲) فی هذه المسأله ، وأشباهها وجب فيما عداه ، وإلّا خالف الموضوع فيها ، أو رجع إلى قول من يقول : إنّ العامل الفعل مطلقا ، وقد أبطلناه ، ثمّ ما فرّ (۳) منه فی بعض المسائل لازم (۴) له فی جميعها ، لأنّ ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، ألا ترى أنّك لو قلت : «إن تكرمنی زيدا فأكرم» لم يجز ، فإذا المانع من التقديم فی المسائل عنده حاصل ، فتخصيصه بعضها دون بعض تحكّم ، ووجه صحّه التقديم فی هذا (۵) الباب دون غيره ، ما ذكرناه من قصد الغرض فی التنبيه على أنّ المذكور بعدها هو المقصود بالتفصيل على حاله ، فخولف القياس فی امتناع التقديم للقصد إلى حصول هذا الغرض ، ولذلك اتّفقنا نحن ومن قال بالتفصيل على التقديم على الفاء ، وأمّا القائل الآخر فقد أبطلنا مذهبه من أصله ، فصحّ أنّ الوجه ما ذكرناه وأنّ ما عداه باطل .

قال : «وإذن جواب وجزاء» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لسنا نعنی بالجواب جواب متكلّم / على التحقيق ، بل قد يكون جوابا لمتكلّم ، وقد يكون جوابا لتقدير ثبوت أمر ، فمثال الأوّل ما ذكره ، ومثال الثانی قولك : «لو أكرمتنی إذن أكرمتك» وأشباهه ، لأنّه فی تقدير جواب متكلّم سأل ما ذا يكون مرتبطا بالإكرام ؟ فأجابه بارتباط إكرامه (۶) ، وأمّا معنى الجزاء فيها فواضح ، وقال الزّجّاج : تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت فإنّی أكرمك تنبيها على أنّ فيها معنى الجزاء حتى صحّ تقديره مصرّحا به (۷) ، وقد تقدّم (۸) الكلام عليها (۹) باعتبار العمل وأنّ لها أحوالا ثلاثا :

۱- سقط من ط : «لأنه قد وافق على أن موضوعها» . خطأ .

۲- فی د : «ثبت أن ذلك» . مقحمه .

۳- فی ط : «فسره» . تحريف .

۴- فی د : «المسائل فهو لازم» .

۵- سقط من د : «هذا» .

۶- فی ط : «إكرامه به . . .» .

۷- تأويل «إذن» على هذا الوجه منسوب إلى الفارسی فی ارتشاف الضرب : ۲ / ۳۹۸ ، والهمع : ۲ / ۶ ، وإلى الشلوبين فی حاشيه الصبان : ۳ / ۲۹۱ ، وذكره الرضی والأزهری دون نسبه ، انظر شرح الكافيه للرضی : ۲ / ۲۳۶ - ۲۳۷ ، والجنی الدانی : ۳۶۴ ، وشرح التصريح : ۲ / ۲۳۴

۸- فی د : «وتقدم» .

۹- فی ط : «عليه» .

أحدها : العمل لزوما ، وهو إذا (۱) لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وكان الفعل مستقبلا ، وليس معها واو أو فاء .

والثانى : العمل جوازا وهو إذا (۲) كانت كذلك ومعها واو أو فاء لا لتشريك مفرد .

والثالث : الإلغاء ، وهو إذا ما فقد بعض شرائطها أو كلّها ، فإذا ألغيت وجب أن يكون حكم الفعل بعدها فى اللّفظ (۳) حكمه فيما (۴) لو كانت معدومه ، ك «ظننت» إذا ألغيت ، فتقول : «إن أكرمتنى إذن أكرمك» بالجزم ، و «لئن أكرمتنى إذن لا أكرمك» بالرفع ، وكذلك ما أشبهه ، ومنه قوله (۵) :

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها

وأمكننى منها إذن لا أقيلها

فلا يجوز فى «أقيلها» إلّا الرّفع لأنّه معتمد على ما قبلها (۶) ، فهى كالمعدوم (۷) ، وإذا كان (۸) معتمدا فقد سبق القسم أوّل الكلام قبل الشّرط ، فوجب أن يكون له ، فكأنّك قلت : «واللّه لا أقيلها» ، لأنّ الشّرط إذا تقدّمه (۹) القسم كان أيضا ملغى [لفظا] (۱۰) باعتبار جوابه على ما تقدّم .

وإنّما لم تعمل إلّا فى المستقبل إجراء لها مجرى النّواصب كلّها ، ولذلك ظنّ أنّها مركّبه من «إذ» و «أن» ، ونقلت حركه الهمزه ، والنّصب عند هؤلاء ب «أن» ، وليس بشىء (۱۱) .

وإنّما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لأنّه لّما قبلها قبل مجيئها ، ومجيئها فى مثله

۱- فى د : «إن» .

۲- فى د : «وهو ما إذا . .» .

۳- فى د : «اللفظيه» .

۴- سقط من د . ط : «فيما» .

۵- هو كثير عزه ، والبيت فى ديوانه : ۳۰۵ ، والكتاب : ۳ / ۱۵ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۳۸۲ والخزانه : ۳ / ۵۸۰ . وعبد العزيز هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والضمير فى «مثلها» راجع لمقاله عبد العزيز وهى حكمك أو : سلنى حوائجك ، وقوله : «لا أقيلها» أى : العثره ، وهى غير مذكوره فى الكلام ، والإقاله : الرّدّ ، الخزانه : ۳ / ۵۸۳ .

۶- فى ط : «قبله» .

۷- فى الأصل . ط : «كالعدم» ، وما أثبت عن د .

۸- فى ط : «كانت» . تحريف .

۹- فى د : «سبقه» .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١١- انظر ما سلف ورقه : ١٨٦ أمن الأصل .

لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الأوّل ، فبقى (١) كما كان عليه قبل مجيئها إيذانا ببقاء المعنى وكراهه أن يتوهّم تغيير المعنى فيه بسببها ، بخلاف قولك : «زيد لن أكرمه» وشبهها ، فإنّه ليس كذلك ، ولذلك شبّهت ب «ظننت» إذا توسّطت أو تأخّرت ، لأنّ الجزأين اللّذين مع (٢) باب (٣) «ظننت» أيضا عند توسّطها على حالهما فى المعنى قبل دخولها / ، وإذا ألغيت «ظننت» مع تعلّقها التّعلّق المعنوىّ الذى لا ينفكّ عنه لاستقلال الجزأين فلأن تلغى «إذن» أولى ، لأنّها لا تعلّق لها بما بعدها تعلّقا يقتضى العمل ، ولو كان لها تعلّق فليس كتعلّق عوامل الأسماء ، لأنّ ذاك معنوىّ وهذا لفظى ، ومن ثمّه كان الإلغاء فى «ظننت» جائزا وهو ههنا واجب .

قال : «وفى مثل قولك : « إن تأتنى آتك وإذن أكرمك» ثلاثه أوجه » .

فالجزم على أنّ ما بعدها معتمد على ما قبلها ، وهو جواب الشرط فى الاشتراك ، فكأنّه قال :

«إن تأتنى آتك وأكرمك» كما تقول : «إن تأتنى إذن أكرمك» .

والرّفع على معنى أن تكون جمله غير معطوف فعلها (٤) عطفا على (٥) الجزاء ، وجاز الرّفع لوقوع الواو فى الجمله ، والنّصب على أن (٦) تكون أيضا جمله مستقله ، وجاز النّصب على تقدير إلغاء الواو لأنّها ليست لتشريك مفرد ، وإذا لم تكن لتشريك مفرد فجائز (٧) معها الرّفع والنّصب ، فقد ثبت جواز الأوجه الثلاثه فى مثل ذلك .

١- فى ط : «فيبقى» . والأصح «بقى» .

٢- فى ط : «فى» .

٣- سقط من ط : «باب» .

۴- فى ط : «عليها» . تحريف .

۵- سقط من د . ط : «على» .

۶- فى د : «وأن» . تحريف .

٧- فى د : «فجاز» .

[حرف التعليل وهو : كى]

«ومن أصناف الحرف حرف التعليل وهو كى ، يقول القائل : قصدت فلانا ، فتقول له : كيمه» ، إلى آخره .

قال الشيخ : وقع فى المفصّل «حرف التعديل» (١) بالدّال ، فيجوز أن يكون أصل التصنيف حرف التعليل ، فإنّ معناه التعليل ، إذ هو سؤال عنه ، ويجوز أن يكون على ذلك ، لأنّ تعديل الشىء إجراؤه على ما ينبغى ، وإذا كان ذلك (٢) سؤالا عن العلّه ، والعلّه فيها تقويه للحكم وإثبات له (٣) على أنّه على ما ينبغى صحّ أن يسمّى حرف التّعديل .

وقد ذكرها (٤) فى حروف الجرّ ، وهى عند البصريّين على ما ذكره ، لأنّها حرف جرّ دخلت على «ما» الاستفهاميّه كدخول اللّام التى (٥) بمعنى التّعليل (٦) ، والهاء هاء السّكت كما تلحق فى مثل «لمه» ، إلّا أنّه لا يعرف حذفها منها بخلاف «لم» و «عمّ» وأشباههما .

وأمّا حذف الألف من «ما» الاستفهاميّه (٧) عند دخول عامل الجرّ عليها فمطّرد فى اللغه الفصيحه اسما كان الدّاخل عليها أو حرفا ، وسيأتى ذلك معلّلا فى موضعه .

وعند الكوفيّين أنّها ليست حرف جرّ ، وإنّما هى «كى» الدّاخله على الفعل ، والفعل مقدّر ههنا ، كأنّه قيل : كى تفعل ما ذا ؟ (٨) وقال المصنّف : «وما أرى هذا القول بعيدا عن الصّواب» ، / وتقريبه من الصّواب يتوقّف على ثبوت أمرين ولم يثبتا :

أحدهما : تقدّم فعل عامل فى الاستفهام ، لأنّهم يقدّرونه ب : «كى تفعل ما ذا» ، فيكون «ماذا» (٩) فى موضع نصب معمولا للفعل المقدّم ، ومثل ذلك لا يعرف فى لغه العرب ، ولذلك لا

١- فى المفصل : ٣٤٢ وشرحه لابن يعيش : ٩ / ١٤ «التعليل» .

٢- فى د : «كذلك» .

٣- سقط من د . ط : «له» .

٤- أى : «كيمه» ، وانظر ما سلف ورقه : ٢٣١ ب من الأصل .

٥- سقط من د : «التى» .

٦- فى الأصل . ط : «بمعناها» ، وما أثبت عن د .

٧- سقط من ط : «ما الاستفهاميه» . خطأ .

٨- انظر ما سلف ورقه : ٢٣١ ب من الأصل .

٩- سقط من د : «فيكون « ماذا» » . خطأ .

يجوز أن يقال : «فعلت ما ذا» ؟ بالاتّفاق ، وهو مثله .

والثانى : أن يكون ناصبا حذف فعله ، ولم يثبت مثل ذلك ، ولو قلت لقائل قال : أتضرب زيدا : لن (١) زيدا ، لم يجز ذلك ، فثبت أنّه بعيد بذلك من الصّواب .

فإذن الوجه ما اختاره البصريّون ، وأمّا الرّدّ بأنّ «ما» إذا كانت استفهاميّه غير متّصله بجارّ لا تحذف ألفها فليس بالقوىّ (٢) ، فإنّه قد جاء حذف ألفها فى الوقف على إبدال الهاء منه ، كقول المستفهم : مه (٣) ، ومنه ما نقل (٤) من قول أبى الدّرداء (٥) عند قدومه المدينه وسماع ضجيج (٦) النّاس : مه ، فلا وجه للرّدّ به ، فإنّه سائغ .

«وانتصاب الفعل بعد « كى» يجوز أن يكون بها نفسها ، أو بإضمار أن » .

والذى يدّلّ عليه قولهم : «لكى تفعل» ، ويجوز أن يكون بتقدير (٧) «أن» ، ويدلّ عليه أمران :

أحدهما : ما ثبت من كونها حرف جرّ ، فتكون كاللّام ، (٨) فكما وجب فى اللّام أن يكون النّصب فيها بإضمار «أن» ، فكذلك هذه .

والثانى : ما ثبت من إظهار «أن» بعد «كى» (٩) ، ولولا أنّها مقدّره لم يسغ إظهارها ، ألا ترى أنّك لو قلت : «لن (١٠) أن (١١) أضرب زيدا» لم يجز ، والمذاهب فيها ثلاثه :

١- فى د : «كى» .

٢- فى د : «بقوى» .

٣- انظر شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٢٤ ، وشرح الكافيه له : ٢ / ٢٣٩ .

۴- فى د : «نقله» . تحريف .

۵- هو عويمر أبو الدرداء ، واختلف فى اسمه فقيل : هو عامر وعويمر لقب له ، واختلف فى اسم أبيه ، فقيل : عامر أو مالك أو ثعلبه ، ولاه معاويه قضاء دمشق فى خلافه عمر ، مات فى خلافه عثمان ، انظر الإصابه : ۴ / ۷۴۷ - ۷۴۸ .

۶- فى ط : «صريخ» .

٧- فى د : «تقدير» .

٨- فى ط : «كالكلام» . تحريف .

٩- فى الأصل . ط : «من إظهارها بعدها» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

١٠- فى ط : «كى» . تحريف .

١١- سقط من د : «أن» . خطأ .

منهم من يقول النّصب ب «كى» نفسها ، (١) ويستدلّ بما ذكر أوّلا ، ويجيب إذا عورض بوجهى المذهب الآخر بمنع كونها حرف جرّ ، أو بأنّ ذلك شاذّ نادر ، فلا يعارض المستعمل الشّائع ، وبأنّ إظهار «أن» بعدها قليل أيضا مشروط بما ، فلا يعارض ما ذكره .

والمذهب الثانى أنّ النّصب بإضمار «أن» (٢) ، ويجيب عن وجه المذهب الأوّل بأنّ اللّام [فى «لكى يفعل»] (٣) زائده للتأكيد ، وحسن دخولها على «كى» وإن كانت بمعناها لاختلاف اللّفظين .

والمذهب الثالث : أنّ لها حالين ، فهى فى مثل «لكى» هى العامله ، وهى فيما عداه جائز فيها الأمران (٤) .

١- هو قول سيبويه والرمانى ، انظر الكتاب : ٣ / ٥ - ٧ ، ومعانى الحروف للرمانى : ١٠٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٢ .

٢- هو رأى الخليل والأخفش ، انظر الكتاب : ٣ / ٥ - ٦ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٣٩ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٢ ، وما سلف ورقه : ١٨٥ ب من الأصل .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- هو مذهب البصريين ، انظر المقتضب : ٢ / ٩ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وحكى سيبويه أن بعض العرب يجعل «كى» مثل «حتى» ، انظر الكتاب : ٣ / ٦ .

[حرف الردع وهو : كلّا]

« ومن أصناف الحروف حرف الرّدع

وهو «كلّا» ، قال سيبويه : هو ردع وزجر » (١) .

قال الشيخ : شرطه أن يتقدّم ما يردّ بها / فى غرض المتكلّم سواء كان من كلام المتكلّم على سبيل الحكايه أو الإنكار (٢) أو من كلام غيره ، فمثال الأوّل قوله تعالى : «كلّا» (٣) بعد قوله : «يقول الإنسان يومئذ أين المفرّ» (٤) ، وبعد قوله : «يودّ المجرم» (٥) ، وما ذكره من الآيه ، ومثال الثانى قوله تعالى : قالَ أَصْحابُ مُوسى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ (٦) ، لأنّ قوله : «قال : كلّا» ، خير (٧) ما يقال بعد تقدّم القول الأوّل من الغير (٨) ، ومثال الثالث قولك : «أأنا أهين العالم ؟ كلّا» .

وقد تكون بمعنى حقّا ، وعليه حمل مواضع فى القرآن (٩) .

١- انظر الكتاب : ٤ / ٢٣٥ ، ومعانى الحروف للرمانى : ١٢٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ٢٦٢ ، والجنى الدانى : ٥٧٧ .

٢- فى د : «للإنكار» .

٣- القيامه : ٧٥ / ١١ ، والآيه : كَلَّا لا وَزَرَ .

٤- القيامه : ٧٥ / ١٠ .

٥- المعارج : ٧٠ / ١١ ، والآيه يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ (١١) ، وبعدها بثلاث آيات كَلَّا إِنَّها لَظى (١٥) المعارج : ٧٠ / ١٥ .

٦- الشعراء : ٢٦ / ٦١ - ٦٢ ، وتتمه الآيه الثانيه قالَ كَلَّا إِنَّ مَعِى رَبِّى سَيَهْدِينِ .

٧- فى الأصل . ط : «حكايه» . وما أثبت عن د . وهو أحسن .

٨- «غير» لا تكون إلّا نكره ولا تدخلها الألف واللام ، انظر الكتاب : ٣ / ٤٧٩ ، والمخصص : ١٤ / ١٠٩ .

٩- ذهب الكسائى وغيره إلى أن «كلا» تأتى بمعنى حقا ، انظر معانى الحروف للرمانى : ١٢٢ ، والجنى الدانى : ٥٧٧ .

[اللامات]

[لام التعريف]

«ومن أصناف الحرف اللّامات وهى لام التعريف ولام جواب القسم» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لام التعريف هى اللّام التى تدخل على الاسم فتجعله معيّنا بوجه ما بعد أن كان لواحد من الجنس ، وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن يراد بها تعريف ما كان منكّرا باعتبار حقيقته ، وهى على وجهين :

أحدهما : أن يراد بها كلّيه ذلك المعنى ، فيلزم منه شمول جميع الجنس ، كقولك : «الرّجل خير من المرأه» .

والثانى : أن يراد بها الحقيقه باعتبار قيامها بواحد ، فيقال : «دخلت السّوق فى بلد كذا» ، وإن لم يكن بينك وبين مخاطبك (۱) سوق معهود ، وإنّما هو على ما ذكرت ، وقد تقدّم بيان ذلك فى باب أسامه ، وأنّه مثله فى وجه التعريف ، ولهذا المعنى قال المحقّقون : إنّ مثل ذلك قد يجرى مجرى المنكّر ، فقالوا فى مثل قوله (۲) :

ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى

فمضيت ثمّه قلت لا يعنينى

إنّ قوله : «يسبّنى» صفه لكونه لم يقصد لئيما معهودا ، فجرى فى ذلك مجرى المنكّر لّما كان باعتبار الوجود مثله .

والوجه الثانى : تعريف معهود متميّز بينك وبين مخاطبك ، كقولك : «ما فعل الرّجل» لرجل متميّز بينك وبين مخاطبك .

وقد اختلف فى لفظها ، فقيل : هى وحدها للتعريف ، والهمزه همزه وصل مجتلبه للنّطق بالسّاكن ، وهو مذهب سيبويه ، واستدلّ له بأنّها همزه وصل ، فوجب أن يحكم بأنّ الحرف هو اللّام قياسا على ما تلحقه همزه الوصل من نحو ، اضرب واعلم .

وقيل : إنّها مع الهمزه للتعريف [وهو مذهب الخليل] (۳) ، وأصلها أل كهل

۱- فى ط : «المخاطب» .

۲- هو رجل من بنى سلول كما فى الكتاب : ۳ / ۲۴ ، والمقاصد للعينى : ۴ / ۵۸ ، والخزانه : ۱ / ۱۷۳ ، والبيت بلا نسبه فى الكامل للمبرد : ۳ / ۸۰ ، والخصائص : ۳ / ۳۳۰ ، ۳ / ۳۳۲ .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

وبل (۱) ، واستدلّ له بأنّ حروف المعانى ليس فيها ما وضع على حرف مفرد ساكن ، فوجب أن يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت ، وإذا عورض بما تقدّم قال : خفّفت الهمزه بطرحها فى الوصل لكثره الاستعمال ، وإذا عورض / الأوّلون بما ذكر للخليل أجابوا بأنّها لو كانت أصليّه لم يجز تخفيفها لذلك ، كما لم يجز تخفيف «أم» و «أن» وأشباههما ، ولو جاز تخفيفها لكان على الوجه المعروف فى تخفيف الهمزه لا بالطّرح ، ولمّا جاءت كذلك دلّ على أنّها ليست أصليّه ، وكلا القولين سائغ (۲) .

[لام جواب القسم]

«ولام جواب القسم كقولك : « واللّه لأفعلنّ» » (۳) .

هى اللّام (۴) المفتوحه التى تدخل على الجمله المثبته اسميّه كانت أو فعليّه لتدلّ على أنّ ما بعدها هو المقسم عليه ، كقولك : «واللّه لزيد منطلق» ، و «ليخرجنّ» و «لقد خرج» ، وقد جاء حذفها نادرا مع الماضى دون غيره ، والأفصح لزوم النّون لها مع المضارع ، و «قد» مع الماضى ، لأنّه فعل مؤكّد فى المعنى وله ما يخصّه فى التأكيد ، فكان ذكره أولى ، ولذلك اختصّ المضارع بالنّون والماضى ب «قد» ، لأنّهما الحرفان اللّذان يؤكّدان بهما ، والذى يحقّق ذلك قولهم : «واللّه إنّ زيدا لمنطلق» فيأتون ب «إنّ» التى هى أيضا لتوكيد الاسم ، ويلزمون معها اللّام فى الأكثر لذلك ، ولو أمكن تقدّم اللّام وتأخّر «إنّ» لكان قياسه أن يأتى ، ولكنّهم لّما كان وضع «إنّ» عندهم صدر الكلام تعذّر عليهم ذلك ، ولم يجمعوا بينهما لئلّا يجمعوا بين حرفين لمعنى (۵) واحد ، ولم يؤخّروا «إنّ» لأنّها أقوى من اللّام فى اللّفظ والمعنى والعمل ، فكان بقاؤها على أصلها أولى .

۱- كذا نسب المبرد إلى الخليل ، انظر المقتضب : ۱ / ۸۳ ، ودرج على ما نسبه ابن الحاجب إلى سيبويه والخليل غير واحد من النحويين كالزمخشرى وابن يعيش والرضى ، انظر المفصل : ۳۲۶ ، وشرحه لابن يعيش : ۹ / ۱۷ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۳۰ - ۱۳۱ ، وظاهر كلام سيبويه أنّه لا يختلف مع الخليل فى أنّ «أل» حرف ثنائى بمنزله «قد» وألفه ألف وصل ، انظر الكتاب : ۳ / ۳۲۴ - ۳۲۵ ، ۴ / ۱۴۶ - ۱۴۸ ، ولم يذكر السيرافى خلافا بين الخليل وسيبويه فى هذه المسأله ، وأشار إلى أن ابن كيسان ذهب إلى أن الألف فى «أل» قطع حذفت لكثره استعمالها ، انظر السيرافى : ۳۶۴ ، وأشار ابن مالك إلى أن الخليل وسيبويه متفقان فى أنّ أداه التعريف هى «أل» ، وإنّما الخلاف بينهما فى الهمزه أهى زائده أم أصليه ، انظر شرحه للتسهيل : ۱ / ۲۵۳ - ۲۵۴ ، وما نسبه ابن الحاجب إلى سيبويه هو قول ابن جنى ، انظر المنصف : ۱ / ۶۵ ، وسر الصناعه : ۳۳۲ .

۲- فى د : «القولين شائع سائغ» .

۳- سقط من د : «كقولك : « واللّه لأفعلنّ» » .

۴- سقط من د : «اللام» .

۵- فى د : «بمعنى» .

[اللام الموطئه للقسم]

والموطّئه (۱) للقسم : هذه اللّام هى اللّام لتى تدخل على الشّرط بعد تقدّم القسم لفظا أو تقديرا ليؤذن بأنّ الجواب له لا للشّرط ، فهـذا معنى توطئتها ، وليست [اللام هذه] (۲) جواب القسم ، وإنّما الجواب ما يأتى بعـد الشّرط ، كقولك : واللّه لئن أكرمتنى لأكرمنّك » ، ولو قلت : «واللّه لئن أكرمتنى أكرمك» أو «فإنّى أكرمك» وما أشبهه ممّا يجاب به الشّرط لم يجز ، وقد تقدّم ذكر ذلك وتعليله ، وقـد وقع الجواب للشّـرط فى كلام المتأخّرين من الشـعراء والمصّنفين كثيرا ، وكلّه خطأ لا يوجد مثله فى القرآن مع كثره ذلك فيه ولا فى كلام فصيح .

[لام جواب لو ولولا]

«ولام جواب « لو» و «لولا» » .

هى اللّام التى تدخل لتؤذن بأنّ ما دخلت عليه هو اللّازم لما دخل عليه «لو» (۳) ، كقولك :

«لو جئتنى لأكرمتك» ، فاللّام مؤذنه بأنّ المدخول عليه هو اللازم للمجىء .

وما يتعلّق بمعنى «لو» قـد تقـدّم ، ويجوز حذفها ، ويكون الرّبط بينهما بدلاله «لو» لأنّها شـرط ل «إن» فى كونها شـرطا ، فكما (۴) جاز أن تقول : «إن أتينى أتيتك» جاز «لو أتيتنى أتيتك» ، ولهذا المعنى / جعلها (۵) توكيدا .

ويجوز حـذف الجواب أيضـا ، وموضع ذكر ذلـك موضع ذكر «لو» ، لأنّ الجواب من مقتضاها ، والكلام ههنا على مجرّد اللّام ، وقـد تقدّم أنّ ذلك جائز عند قيام قرينه تدلّ عليه كقوله تعالى : وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ (۶) و لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّهً (۷) وما أشبه ذلك .

[لام الأمر]

«ولام الآمر» .

هى التى (۸) تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بأنّه مطلوب للمتكلّم ، كقولك : « ليضرب

۱- فى د : «اللام الموطئه» .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى الأصل . د : «الأول» . تحريف . وما أثبت عن ط .

۴- فى د . ط : «كما» .

۵- أى : الزمخشرى .

٦- الرعد : ١٣ / ٣١ ، وتتمه الآيه : أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً .

٧- هود : ١١ / ٨٠ ، والآيه : قالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلى رُكْنٍ شَدِيدٍ (٨٠) .

٨- فى ط : «هى اللّام التى» .

زید » ، وشرطها أن یکون الفعل لغیر الفاعل المخاطب کقولک : «لیضرب عمرو» و «لتضرب أنت» و «لأضرب أنا» (۱) ، إلّا فی لغه قلیله یدخلونها علی الفعل وإن کان للفاعل المخاطب ، فیقولون :

«لتضرب أنت» ، ومنه قراءه شاذّه ، وهو «فبذلک فلتفرحوا» (۲) ، وما روی فی الصحیح من قوله علیه السّلام : «لتأخذوا مصافّکم» (۳) .

ووضعها علی الکسر ، لأنّها فی اختصاصها بالفعل المجزوم کاختصاص لام الجرّ بالمجرور ، فکما أنّ تلک لا تکون إلّا مکسوره مع الظاهر فکذلک هذه ، والفعل لا مضمر له ، فتعیّن أن تکون مکسوره مطلقا .

وإذا اتّصل بها واو أو فاء أو ثمّ جاز تسکینها ، کقوله تعالی : وَلْیَطَّوَّفُوا (۴) ، وإسکانها مع الفاء أکثر منهما ، ومع الواو أکثر من «ثمّ» ، ووجهه أنّ الفاء اتّصلت بها اتّصالا معنویّا وصوریّا ، وهی علی حرف واحد ، فصارت کالجزء منها لفظا ومعنی ، فشبّه قولک : «فلی» من قولک :

«فلیضرب» ب «کتف» ، ونقصت الواو عمّا ذکرناه صوره الاتّصال ، لأنّها لا (۵) تکتب معها متّصله ، بخلاف الفاء ، فکانت أضعف فی الاتّصال منها ، ونقصت «ثمّ» عنها من حیث إنّها کلمه مستقلّه لیست علی حرف واحد ، ألا تری أنّها یوقف علیها ویبتدأ بها بعدها . بخلاف الواو والفاء ، فإنّه لا یصحّ الوقف علیهما ، لأنّهما کالجزء ممّا اتّصلا به لکونهما علی حرف واحد .

ویجوز حذفها فی ضروره الشعر (۶) ، وهو شاذّ بمثابه حذف حرف الجرّ فی الأسماء ، والأفصح

۱- لعل قوله : «ولتضرب أنت ، ولأضرب أنا» فی غیر موقعه .

۲- یونس : ۱۰ / ۵۸ ، قراءه «فلتفرحوا» بالتاء هی قراءه أبی عن النبی ، انظر القراءات الشاذه لابن خالویه : ۵۷ ، والکشاف : ۲ / ۱۹۴ ، والقراءات الشاذه وتوجیهها للشیخ القاضی : ۵۳ .

۳- الحدیث بهذا اللّفظ فی معانی القرآن للفراء : ۱ / ۴۷۰ ، والجامع لأحکام القرآن : ۸ / ۳۵۳ - ۳۵۴ وشرح التسهیل لابن مالک : ۴ / ۶۱ . وفی صحیح مسلم : ۱ / ۴۲۳ [المساجد ۱۵۹] حدیث بلفظ «عن أبی هریره أن الصلاه کانت تقام لرسول اللّه ص فیأخذ الناس مصافّهم» ، وفی سنن الترمذی : ۸ / ۳۶۵ ، حدیث بلفظ «علی مصافکم کما أنتم» ، وفی مسند الإمام أحمد : ۵ / ۹۶ ، حدیث بلفظ «لتأخذوا مناسککم» .

۴- الحج : ۲۲ / ۲۹ ، والآیه ثُمَّ لْیَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْیُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْیَطَّوَّفُوا بِالْبَیْتِ الْعَتِیقِ (۲۹) .

۵- سقط من ط : «لا» . خطأ .

۶- أجاز الکسائی والفراء حذف لام الأمر فی غیر الشعر ، انظر معانی القرآن للفراء : ۲ / ۷۷ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۴ / ۶۰ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۵۲ ، والجنی الدانی : ۱۱۳ .

رفع الفعل ، وإن كان القصد الطّلب به ، فإنّه يصحّ أن يقال : «يضرب زيد» وإن كان الغرض طلب الضّرب منه ، كما يصحّ فى الماضى فى مثل قولهم : «غفر اللّه له» ، وهو فى المضارع أجدر من حيث اللّفظ والمعنى جميعا ، ومنه قوله تعالى : تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ (١) ، ويدلّ على / أنّه للطّلب قوله تعالى بعد ذلك : «يَغْفِرْ لَكُمْ» (٢) مجزوما ، فلولا أنّه طلب لم يصحّ الجزم لأنّه ليس ثمّ وجه سواه ، وما ذكر من غيره غير مستقيم (٣) .

[لام الابتداء]

«ولام الابتداء هى اللّام المفتوحه فى قولك : « لزيد منطلق» » .

قال الشيخ : هى اللّام التى تدخل على المبتدأ لتؤذن بأنّه المحكوم عليه .

وقوله : «والفعل المضارع» وتمثيله بقوله تعالى : وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ (٤) غير مستقيم ، لأنّ هذه هى لام الابتداء أخّرت لأجل «إنّ» فإن زعم زاعم أنّه ذكرها فى أنّها قد دخلت على المضارع فليقل : أيضا تدخل على الحرف وعلى كلّ ما يصلح أن يكون خبرا ، كقولك : «إنّ زيدا لفى الدّار» و «إنّ زيدا لطعامك آكل» ، وأشباه (٥) ذلك ، والتمثيل بمثل ذلك بقوله تعالى :

«لا أُقْسِمُ» (٦) على قراءه ابن كثير أولى (٧) ، [لكونه بيانا لتوطئه القسم] (٨) .

١- الصف : ٦١ / ١١ ، والآيه : تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) . وفى ط : أن الآيه من سوره النور وهو خطأ .

٢- الصف : ٦١ / ١٢ ، والآيه : يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وَمَساكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ .

٣- جعل المبرد «يغفر» جوابا ل «هل» فى قوله تعالى : يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَهٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ (١٠) . الصف : ٦١ / ١٠ انظر المقتضب : ٢ / ٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٤ / ٤٢٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٥٩ .

٤- النحل : ١٦ / ١٢٤ ، والآيه : وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ فِيما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (١٢٤) .

٥- فى د : «آكل ، وقوله تعالى : لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ (١) ، وأشباه . .» ، وليس هذا موضع الآيه .

٦- القيامه : ٤٠ / ١ ، والآيه : لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَهِ (١) .

٧- روى هذه القراءه عن ابن كثير قنبل ، انظر كتاب السبعه : ٦٦١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥ / ٧٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ٣٤٩ .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

قوله : «ويجوز عندنا « إنّ زيدا لسوف يقوم» ولا يجوّزه الكوفيّون » . (۱)

وإنّما جاز عند البصريّين لأنّ اللّام عندهم ليست للحال ، وإنّما هى لام الابتداء أخّرت لما ذكرناه ، فجاز أن تجامع ما معناه الحال والاستقبال ، إذ لا مناقضه بينهما (۲) ، وعند الكوفيّين أنّها للحال ، فإذا جامعت «سوف» تناقض المعنى ، لأنّه يصير حالا باللام مستقبلا بسوف ، وهو متناقض ، وكان يلزمه (۳) أن لا يجيزه أيضا ، لأنّه قد تقدّم من قوله : «إنّها للحال» ، فقد وافق الكوفيّين فى كونها للحال ، وخالفهم فى مجامعتها لسوف ، والذى يدلّ على ما ذكره البصريّون قوله تعالى : لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا (۴) ، فقد دخلت اللّام مع وجود «سوف» .

[اللام الفارقه]

وأمّا اللّام الفارقه فهى التى تؤذن بأنّ «إن» التى فى أوّل الكلام هى المخفّفه من الثقيله ، وليست النافيه ، كقوله تعالى : إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ (۴) (۵) ، ألا ترى أنّك لو أسقطتها فهم النّفى ؟ فإذا قلت (۶) : «إن زيد لقائم» فالمفهوم إثبات القيام ، والمعنى : زيد قائم ، وإذا قلت :

«إن زيد قائم» فالمفهوم نفى القيام ، والمعنى : ما زيد قائم .

وقد زعم بعض الكوفيّين أنّها أيضا للنفى مع اللّام ، وأنّ اللّام بمعنى «إلّا» (۷) ، فيزعم أنّك إذا قلت : «إن زيد لقائم» فمعناه : «ما زيد إلّا قائم» ، فقد وافق فى أصل المعنى ، لأنّه بإلّا يصير مثبتا ، ولكنّه خالف فى التقدير وفى معنى الحصر الذى يلزم من النفى والإثبات ، وعلى الوجهين حمل قوله تعالى : إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ (۴) .

۱- انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۲۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۲۶ - ۲۷۷ ، ۲ / ۳۵۶ .

۲- بعدها فى ط : «وبينها» .

۳- أى : الزمخشرى .

۴- مريم : ۱۹ / ۶۶ ، والآيه : وَيَقُولُ الْإِنْسانُ أَ إِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا .

۵- الطارق : ۸۶ / ۴ ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى «لما» خفيفه ، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزه «لّما» مشدده ، انظر كتاب السبعه : ۶۷۸ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۳۶۹ ، والتيسير : ۲۲۳ ، والإتحاف : ۴۳۸ .

۶- فى د : «قلنا» .

۷- انظر : الإنصاف : ۶۴۰ - ۶۴۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۲ / ۳۴ - ۳۵ ، والجنى الدانى ۱۳۳ - ۱۳۴ .

[تاء التأنيث]

«ومن أصناف الحرف تاء التأنيث» .

هذه التّاء تدخل لتؤذن بأنّ من أسند إليه الفعل مؤنّث فاعلا كان أو مفعولا ، كقولك :

«ضربت / هند» و «ضربت هند» ، وإنّما قال : لتؤذن بأنّ الفاعل مؤنّث (۱) جريا على مذهبه فى أنّ مفعول ما لم يسمّ فاعله فاعل ، ولذلك أدخله فى حدّ الفاعل على ما تقدّم ، وسمّاه فاعلا فى غير موضع ، وهو (۲) مذهب كثير (۳) من المتقدّمين البصريّين .

وقد تقدّم بيان موضع جوازها وموضع وجوبها فى المذكّر والمؤنّث ، وإنّما كانت ساكنه لأنّها إنّما تلحق الماضى وهو مبنىّ ، فوجب إسكانها ، وإنّما حرّكت تاء التأنيث التى تلحق الاسم لأنّها لّما امتزجت مع الاسم امتزاج ألف التأنيث والألف والنون فى نحو : صحراء وسكران ، والاسم معرب وجب أن يكون الإعراب عليها مثله فى صحراء وسكران ، فلذلك جاءت واجبا لها التّحرّك فى الاسم والسّكون فى الفعل ، على أنّ دلالتهما مختلفه ، أمّا التى تلحق الفعل فدلالتها ما ذكرناه ، وأمّا التى تلحق الاسم فدلالتها الإيذان بأنّ ما دخلت عليه نفسه مؤنّث وهذه الدّلاله خلاف تلك (۴) ، فإنّ تلك الدّلاله لتأنيث فاعل ما دخلت عليه التّاء ، وهذه الدّلاله لتأنيث نفس ما دخلت عليه (۵) التاء .

ودخولها فى الأسماء المشتقّه فرع على دخولها فى الفعل ، وهى فى التحقيق فى ذلك على نحو ما هى فى الفعل ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «مررت بامرأه قائمه» (۶) فإنّما أنّثت لأنّ الفاعل المضمر فى قولك : «قائمه» مؤنّث ، فهو بمثابه قولك : «مررت بامرأه قامت» ، والذى يوضّح ذلك قولك :

«مررت برجل قائمه جاريته» ، فإنّما أنّثت «قائمه» لأنّ الفاعل مؤنّث ، ألا ترى أنّك لو قلت :

«مررت بامرأه قائم غلامها» لم تؤنّث لأنّ الفاعل (۷) غير مؤنّث ، فهذا يوضّح (۸) أنّ دخولها فى هذه الأسماء على نحو دخولها فى الأفعال .

۱- نقل كلام الزمخشرى بتصرف ، انظر المفصل : ۳۲۸ .

۲- فى ط : «وهذا» .

۳- فى ط : «مذهب الكوفيين وكثير» . انظر ما سلف ورقه : ۳۰ ب من الأصل .

۴- بعدها فى د : «الدلاله» .

۵- فى د : «عليها» . تحريف .

۶- سقط من د : «قائمه» . خطأ .

۷- فى د : «الفعل» . تحريف .

۸- فى د : «موضح» .

وأمّا دخولها فی الأسماء غیر المشتقّه فمحمول علی المشتقّه بوجه (۱) من الشّبه علی ما تقدّم فی المذکّر والمؤنّث ، علی أنّه غیر جار قیاسا إلّا فی مفرد النّبات والثّمر کقولک : ثمره وشجره .

قوله : «وإذا لقیها ساکن بعدها وجب تحریکها علی قیاس التقاء الساکنین» (۲) .

وأصله الکسر کما سیأتی ، ولا یردّ ما حذف لسکونها قبل حرکتها العارضه ، إذ العارض فی مثل ذلک غیر معتدّ به ، بدلیل وجوب الحذف فی مثل قوله تعالی : لَمْ یَکُنِ الَّذِینَ کَفَرُوا (۳) ، فکذلک هذا ، وهذا یوضح أنّه لا یجوز أن یقال : «رمات المرأه» ، / وأمّا قول بعضهم : «رماتا» فی قولک :

«المرأتان رماتا» (۴) فلشبهه لیست فی مثل «رمت المرأه» ، وذلک أنّهم رأوا هذه الضّمائر المتّصله تتنزّل من الفعل منزله الجزء منه بدلیل قولهم : یقولان وقولا ، ألا ترى أنّه لو لم یکن المضمر منزّلا منزله الجزء لم تثبت الواو فی قولک : قولا ، ولم یکن الإعراب بعد الألف فی «یقولان» فلمّا رأوا هذا الامتزاج فی هذه الضّمائر أجروا الحرکه فی «رماتا» مجری الحرکه الأصلیّه ، وجعلوها مثلها فی «قولا» .

۱- فی ط : «لوجه» .

۲- لم أر هذا القول فی المفصل : ۳۲۸ ، ولا فی شرحه لابن یعیش : ۹ / ۲۷ .

۳- البیّنه : ۹۸ / ۱ ، والآیه : لَمْ یَکُنِ الَّذِینَ کَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْکِتابِ وَالْمُشْرِکِینَ مُنْفَکِّینَ حَتَّی تَأْتِیَهُمُ الْبَیِّنَهُ (۱) .

۴- حمل هذا علی الضروره ، انظر البغدادیات : ۱۸۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۲۸ ، والممتع : ۵۲۵ - ۵۲۶ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۲۳۰ ، والجنی الدانی : ۵۸ .

[التنوين]

«ومن أصناف الحرف التّنوين وهو على خمسه أضرب» ، إلى آخره .

التّنوين نون ساكنه تتبع حركه الآخر ، ليست بنون التأكيد فى الفعل ، وهذا التعريف يجمع جمله أنواع التّنوين ، واحترز من النون المؤكّده فى الفعل ، لأنّها لو لم يحترز منها لدخلت (١) ، لأنّها نون ساكنه تتبع حركه الآخر ، وليست بتنوين .

«وهو على خمسه أضرب»

أحدها : الدّالّ على المكانه ، وهو كلّ تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكوره فى منع الصرف ، كقولك : «زيد» و «عمرو» و «رجل» .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو تنوين يدلّ على أنّ (٢) ما دخل عليه نكره ، كقولك : صه وصه ، وما أشبهه ، وليس التنوين فى رجل تنوين تنكير ، وإن كان الاسم نكره ، ألا ترى أنّه لو جعل علما لم يزل منه تنوينه ، ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير ، وأمّا زواله عند مجىء اللّام للتعريف فليس زواله لكونه للتنكير ، بدليل ما ذكرناه ، وإنّما زال لتضادّ بينه وبين اللّام ، ألا ترى أنّك لو سمّيت رجلا بحسن فتنوينه ليس للتنكير من غير ريبه ، ولو أدخلت اللّام عليه مع بقائه علما لزال إجماعا ، وليس ذلك لأنّه كان للتنكير ، فكذلك رجل .

والثالث : العوض من المضاف إليه ، وهو كلّ تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف إليه ، كقولك : يومئذ وساعتئذ وحينئذ .

والرّابع : التنوين النائب مناب حرف الإطلاق ، [كقوله (٣) :

أقلّى اللّوم عاذل والعتابن

وقولى إن أصبت لقد أصابن] (٤)

وهو تنوين التّرنّم ، وهو كلّ تنوين جعل مكان حرف المدّ واللّين فى القوافى المطلقه .

١- سقط من ط : «لأنها لو لم يحترز منها لدخلت . .» . خطأ .

٢- سقط من ط : «أن» . خطأ .

٣- هو جرير ، والبيت فى ديوانه : ٦۴ ، والكتاب : ۴ / ٢٠٥ ، والخصائص : ١ / ١٧١ ، والخزانه : ١ / ٣۴ ، وورد بلا نسبه فى المقتضب : ١ / ٢۴٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٩ ، والإنصاف : ۶۵۵ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

والخامس : التنوين الغالى (۱) ، وهو كلّ تنوين لحق قافيه مقيّده للترنّم ، وهو قليل ، [كقوله (۲) :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق] (۳) .

وقد زاد بعضهم تنوين المقابله ، وهو كلّ تنوين لحق جمع المؤنّث السالم فى نحو : عرفات وأذرعات (۴) ومسلمات ، لأنّه جىء به ليكون فى جمع المؤنّث السّالم موازنا للنّون فى جمع المذكّر السّالم فى نحو : مسلمون ، وهو مستقيم (۵) ، لأنّه إن (۶) لم يذكر قسما امتنع دخوله فى جميع الأقسام المفصّل له ، لأنّ امتناعه / فى تنوين التنكير والعوض والنائب مناب حرف الإطلاق والغالى واضح ، بقى دخوله فى تنوين التّمكين (۷) ، ولا يستقيم ، لأنّه لو كان كذلك لوجب أن لا يصرف جمع المؤنّث إذا سمّى به مؤنّثا ، كمسلمات إذا سمّيت به امرأه ، لأنّ فيه العلميّه والتّأنيث باتّفاق ، فلو كان تنوين التّمكين (۸) لم يجز بقاؤه كما لا يجوز صرف زينب باتّفاق ، نعم يدخل فى تنوين (۹) التّمكين (۱۰) على مذهب من يقول : هذه مسلمات بغير تنوين إذا سمّى به امرأه ، وهو مذهب ردىء لم يصر إليه ذو تحقيق (۱۱) ، وقد تكلّم المصنّف فى تفسيره على قوله تعالى : فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ (۱۲) فى كونه صرف بما (۱۳) يلزمه أن لا (۱۴) يصرف مسلمات إن سمّى به امرأه ، وليس بشىء .

۱- زاده الأخفش والعروضيون ، وهذه تسميتهم ، وأنكره الزجاج والسيرافى ، وجعله ابن يعيش ضربا من تنوين الترنم ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۳۴ ، والجنى الدانى : ۱۴۷ ، ومغنى اللبيب : ۳۷۸ .

۲- سلف البيت ورقه : ۲۳۲ أمن الأصل .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى ط : «غرفات» . تحريف .

۵- انظر المقتضب : ۴ / ۳۸ ، وسر الصناعه : ۴۹۵ - ۴۹۶ ، والجنى الدانى : ۱۴۵ ، ومغنى اللبيب : ۳۷۶ .

۶- سقط من د : «إن» . خطأ .

۷- فى د : «التمكن» .

۸- فى د : «التمكن» .

۹- فى د : «التنوين» . تحريف .

۱۰- فى د : «التمكن» .

۱۱- انظر الكتاب : ۳ / ۲۳۴ ، وسر الصناعه : ۴۹۶ - ۴۹۷ .

۱۲- البقره : ۲ / ۱۹۸ ، وتتمه الآيه : فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً . وانظر الكشاف : ۱ / ۱۲۳ .

۱۳- فى ط : «فيما» .

۱۴- سقط من د : «لا» . خطأ .

«والتنوين ساكن» .

لأنّه حرف مبنىّ ، وأصل البناء السّكون ، فإن لقى ساكنا آخر فحكمه أن يحرّك بالكسر (۱) كما سيأتى .

وقد يحذف تخفيفا تشبيها له بحرف المدّ واللّين كما شبّه به فى غير موضع ، ومنه القراءه الشاذّه فى قوله تعالى : أَحَدٌ (۱) اللَّهُ الصَّمَدُ (۲) ، وفى قوله (۳) :

. . .

ولا ذاكر اللّه . . .

بنصب اسم اللّه سواء خفضت ذاكرا أو نصبته ، وكلاهما جائز ، وخفضه على العطف على [معمول] (۴) غير وجعل «لا» زائده ، كقوله تعالى : «وَلَا الضَّالِّينَ» (۵) ، ونصبه على أنّ «لا» بمعنى غير ، وهى متعذّر فيها الإعراب ، فوجب أن يكون إعرابها على ما هو من تتمّتها ، وهو ما بعدها ، كقولك : «جاءنى رجل لا عالم» ولا عاقل » ، ومنه قوله تعالى : لا بارِدٍ وَلا كَرِيمٍ (۴۴) (۶) .

۱- سقط من ط : «بالكسر» .

۲- الإخلاص : ۱۱۲ / ۱ - ۲ ، قراءه «أحد» بغير تنوين الدال لنصر بن عاصم وأبى عمرو ، انظر معانى القرآن للفراء : ۳ / ۳۰۰ ، وكتاب السبعه : ۷۰۱ ، والقراءات الشاذه لابن خالويه : ۱۸۲ ، والبحر المحيط : ۸ / ۵۲۸ .

۳- سلف البيت ۱ / ۳۳۲ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- الفاتحه : ۱ / ۷ ، والآيه : صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (۷) .

۶- الواقعه : ۵۶ / ۴۴ .

[النون المؤكّده]

«ومن أصناف الحرف النون المؤكّده وهى على ضربين» ، إلى آخره .

قال الشيخ : هذه النون مختصّه بالفعل المضارع وصيغه الأمر ، لأنّ صيغه الأمر (۱) مأخوذه من الفعل المضارع (۲) ، لتأكيد الفعل الدّاخله هى عليه ، فقولك : اضربن آكد من قولك : اضرب ، ووزانها فى المضارع وزان «قد» فى الماضى فى معنى التوكيد ، إذ قولك «قد خرج» آكد من قولك : «خرج» .

وشرطها أن يكون الفعل بمعنى الطّلب أو ما يشبّه (۳) به ، ويلزم أن يكون مستقبلا ، لأنّ الطّلب إنّما يتعلّق بغير الموجود ، فلا يكون إلّا فى المستقبل ، وإنّما خصّت بالطّلب لأنّ الطّالب إنّما يطلب فى العاده ما هو مراد له ، فكان ذلك مقتضيا لتأكيده ، لأنّ غرضه فى تحصيله ، بخلاف الخبر ، فإنّ هذا المعنى مفقود فيه .

وإنّما دخلت / فى القسم وإن لم يكن (۴) فيه معنى الطّلب ، إذ قد يقسم الإنسان على ما يعلمه ممّا هو ليس من (۵) مطلوبه ولا من غرضه ، كقول من أتى كبيره : «واللّه لأعاقبنّ» ، وأمثال ذلك كثير (۶) ، إمّا لأنّه فى الغالب إنّما يقسم على ما هو مطلوب المتكلّم وحمل بقيّه الباب عليه لأنّه منه ، وإمّا لأنّه فعل اشتمل على مستقبل فيه (۷) ما يقتضى توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطّلب على ما يقتضى توكيده من المعنى المذكور آنفا ، فأجرى مجرى الطّلب ، وهذا أيضا هو الوجه فى جواز توكيد الفعل بهذه النّون فى قوله تعالى : فَإِمَّا تَرَيِنَّ (۸) فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ (۹) ، لأنّه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضى توكيده ، وهو «ما» المزيده على حرف الشّرط ، كاشتمال فعل القسم

۱- فى الأصل . ط : «لأنها» مكان «لأن صيغه الأمر» . وما أثبت عن د .

۲- فى الأصل . ط : «منه» مكان «من الفعل المضارع» ، وما أثبت عن د .

۳- فى ط : «أو أشبه» .

۴- فى ط : «يلزم» .

۵- سقط من ط : «من» .

۶- فى ط : «كثيره» .

۷- سقط من ط : «مستقبل فيه» . خطأ .

۸- مريم : ۱۹ / ۲۶ ، وتتمه الآيه مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِى إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا .

۹- الزخرف : ۴۳ / ۴۱ ، وتتمه الآيه : بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ .

على القسم ، واشتمال فعل الطّلب على الطّلب المقتضى لتوكيده .

وهى على ضربين : خفيفه وثقيله ، وكلاهما فى المعنى والدّخول سواء ، إلّا أنّ الخفيفه لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعه النساء خلافا ليونس (١) ، وإنّما لم تدخل عليهما لوقوعهما بعد الألف ، فيلزم اجتماع ساكنين متعذّر (٢) فيهما حكم التقاء الساكنين ، لأنّه إمّا أنّ يبقيا ساكنين ، وإمّا أن يحرّك الثانى وإمّا أن يحذف الأوّل ، فبقاؤهما ساكنين يؤدّى إلى ما ليس من كلامهم ، وتحريك الثانى يؤدّى إلى خروجها عن حكمها ، لأنّ وضعها على أن لا تقبل الحركه بدليل امتناع :

«اضربن اليوم» (٣) ، ولو جاز تحريكها ثمّه لوجب تحريكها هنا ، وحذف الأوّل يؤدّى إلى لبس الواحد بالمثنّى فى فعل الاثنين ، ألا ترى أنّه لو حذف (٤) الألف فى قولك : «اضربان» لبقى (٥) «اضربن» فيلتبس بفعل الواحد ، وإلى حذف ما علم التزامهم الإتيان به للفصل بين نون الضمير ونون التأكيد ، بدليل التزامهم للألف (٦) فى قولهم : «اضربنانّ» وكونها مشدّده لا أثر له ، لأنّ الخفيفه فرعها (٧) ، فلا تأتى إلّا على النّحو الذى أتت فيه الثقيله ، لئلّا يؤدّى إلى أن يكون للفرع على الأصل مزيّه ، أو يقال فى جمع المؤنّث : إنّها ألف مشبّهه بألف التثنيه (٨) ، فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف هذه ، ويقوّى ذلك كسر المشدّده ككسرها بعدها فى فعل الاثنين ، وإذا تعذّر ذلك وجب امتناع / دخولها فيهما ، والمشدّده مفتوحه إلّا فى فعل الاثنين وفعل جماعه المؤنّث ، فإنّها فيهما مكسوره تشبيها لها بنون (٩) التثنيه لوقوعها بعد الألف .

قوله : «فإن دخلت فى الجزاء بغير « ما» ففى الشّعر » .

مستقيم ، وتعليله بقوله : «تشبيها للجزاء بالنّهى» غير واضح ، والأولى أن يقال : تشبيها له

١- انظر الكتاب : ٣ / ٥٢٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢۴ ، وهو قول الكوفيين ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٣٨ .

٢- فى ط : «الساكنين ومتعذر . .» .

٣- سقط من ط : «اليوم» . خطأ .

۴- فى ط : «أنك لو حذفت» .

٥- سقط من ط : «اضربان لبقى» . خطأ .

۶- فى الأصل . ط : «له» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

٧- فى د : «فروعها» . تحريف .

٨- فى الأصل . د : «التأنيث» . تحريف . وما أثبت عن ط .

٩- فى ط : «فى نون» . تحريف .

بالجزاء الدّاخل فيه «ما» (۱) ، لأنّه جزاء مثله ، وهذا أوضح وأقرب .

وأمّا دخولها فى النّفى فقليل أيضا تشبيها بالنهى (۲) ، لأنّه مشتمل على معنى النّفى ، وأمّا دخولها فى مثل «ربّما يقولنّ ذاك» فتشبيه بالنّفى ، وكلّ ذلك قليل ، وإن كان بعضه أكثر من بعض ، وهذه النون إنّما تدخل على سبيل الجواز للغرض المتقدّم ذكره ، وحذفها جائز (۳) إلّا فى فعل القسم ، [لأنّ القسم من مواضع التأكيد ، فلذلك احتيج إليها] (۴) والمؤكّد بما فى الشّرط ، فإنّ طرحها ضعيف .

قوله : «وإذا لقيها (۵) ساكن بعدها حذفت حذفا ، ولم تحرّك» ، إلى آخره .

يعنى إذا لقى الخفيفه ، وإلّا فالثّقيله ثابته أبدا ، وإنّما ذلك حكم الخفيفه ، وإنّما حذفت كراهه أن تجرى مجرى ما هو مثلها فى الأسماء ، وهو التنوين ، قصدا إلى أن يكون لما يدخل على الاسم مزيّه على ما يدخل على الفعل ، فتحذف لذلك ، فيقولون فى : «لا تضربن» إذا وصلوه بقولهم :

«ابنك» : «لا تضرب ابنك» ،

ومنه قوله (۶) :

ولا تهين الفقير . . .

. . .

ولولا ذلك لوجب أن يقال : لاتهن الفقير ، بكسر النون وحذف الياء لالتقاء السّاكنين .

ولكنّهم لّما أرادوا «لا تهينن» وحذف النون لما ذكرناه وجب أن يبقى «لا تهين» .

۱- فى الأصل ط : «فيها» . وما أثبت عن د : وهو أوضح .

۲- سقط من ط : «من قوله : « لأنه جزاء . .» إلى «بالنهى» . خطأ .

۳- سقط من د : «وحذفها جائز» . خطأ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فى المفصل ۳۳۲ : «وإذا لقى الخفيفه . .» .

۶- البيت بتمامه : «ولا تهين الفقير علّك أن تركع يوما والدّهر قد رفعه» . وقائله الأضبط بن قريع السعدى ، وهو بهذه النسبه فى أمالى القالى : ۱ / ۱۰۸ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ۱۶۰ ، والخزانه : ۴ / ۵۸۸ ، وورد بلا نسبه فى أمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۸۵ ، والإنصاف : ۲۲۱ .

[هاء السكت]

« ومن أصناف الحرف هاء السّكت

وهى التى فى قوله تعالى : ما أَغْنى عَنِّى مالِيَهْ (١٨) » (١) ، إلى آخره .

قال الشيخ : هاء السّكت هاء ساكنه تلحق [آخر الاسم] (٢) فى الوقف لبيان الحركه أو حرف المدّ ، ووزانها فى الوقف ليتوصّل (٣) بها (٤) إلى بقاء الحركه فى الوقف وزان (٥) همزه الوصل التى يتوصّل بها إلى الابتداء بالسّاكن ، فإذا وصلت حذفتها كما تحذف ألف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذى جيء بها لأجله ، ولذلك استحبّ لكلّ قارىء مذهبه إثبات الهاء فى مثل «كتابيه» (٦) و «ماليه» (٧) و «سلطانيه» (٨) و «ماهيه» (٩) أن يقف ثمّ يبتدئ ، فإن كان مذهبه الحذف (١٠) فى الوصل حسن له الوقف بها والوصل بحذفها ، كقراءه حمزه والكسائّى : اقْتَدِهْ / قُلْ (١١) ، وقراءه حمزه : مالِيَهْ (٢٨) هَلَكَ و سُلْطانِيَهْ (٢٩) خُذُوهُ (١٢) ، فإن وصلت لمن يحذفها فالوجه

١- الحاقه : ٦٩ / ٢٨ .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- فى ط : «التوصل» ، تحريف .

٤- سقط من ط : «بها» . خطأ .

٥- فى ط : «ووزان» . تحريف .

٦- الحاقه : ٦٩ / ١٩ ، والآيه : فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ (١٩) . وانظر الحاقه : ٦٩ / ٢٥ .

٧- الحاقه : ٦٩ / ٢٨ .

٨- الحاقه : ٦٩ / ٢٩ ، والآيه هَلَكَ عَنِّى سُلْطانِيَهْ (٢٩) .

٩- القارعه : ١٠١ / ١٠ ، والآيه وَما أَدْراكَ ما هِيَهْ (١) .

١٠- سقط من ط : «الحذف» . خطأ .

١١- الأنعام : ٦ / ٩٠ ، والآيه : أُولئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُداهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً ، قرأ حمزه والكسائى بغير هاء فى الوصل ، ويقفان بالهاء ، انظر كتاب السبعه : ٢٦٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، والنشر : ٢ / ١٤٢ .

١٢- الحاقه : ٦٩ / ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ ، والآيات ما أَغْنى عَنِّى مالِيَهْ (٢٨) هَلَكَ عَنِّى سُلْطانِيَهْ (٢٩) خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (٣٠) ، قرأ حمزه ويعقوب «عنى مالى» و «سلطانى» بحذف الهاءين فى الوصل والباقون بإثباتهما فى الحالين ، انظر التيسير : ٢١٤ ، وحجه القراءات لابن زنجله : ٧١٩ ، والإتحاف : ٤٢٢ .

إثباتها ، وإن كان الوصل مستكرها كما ذكرناه ، ولكنّه يجرى الوصل لهم مجرى الوقف ، فيكون كأنّه موقوف عليه فى النّيّه ، ولذلك كان الوجه المختار فى قراءه ورش (۱) كِتابِيَهْ (۱۹) إِنِّى (۲) بإسكان الهاء من غير نقل ، ولولا نيّه الوقف لوجب التحريك .

قوله : «وكلّ متحرّك ليست حركته إعرابيّه يجوز الوقف عليه (۳) بالهاء» ، إلى آخره .

قال الشيخ : ليس على عمومه ، فإنّ «ضرب» و «قتل» ليست حركته إعرابيّه ، ولا يوقف عليه (۴) بالهاء ، وكذلك قولك : «لا رجل» و «يا زيد» وأمثال ذلك .

«وحقّها أن تكون ساكنه» .

لأنّها لغرض الوقف ، كما أنّ حكم همزه الوصل أن تكون متحرّكه لأنّها لغرض الابتداء ، ولا تقف إلّا على ساكن ، ولا تبتدىء إلّا بمتحرّك ، وأمّا مثل قوله : يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ (۵) فمن قرأ بالإسكان فليست بهاء السّكت على المختار (۶) ، لأنّها لم تلحق كلاما مستقلا فيوقف عليه ، وإنّما هى موصوله إجماعا مع إثبات الهاء من غير استكراه لذلك ، وإنّما هى هاء الإضمار ، ويجوز تسكين (۷) هاء الإضمار إذا وقعت فى مثل هذا الموقع .

قوله : «وتحريكها لحن» .

۱- هو عثمان بن سعيد ، الملقب بورش ، انتهت إليه رئاسه الإقراء بمصر فى زمانه ، توفى سنه ۱۹۷ ، غايه النهايه : ۱ / ۵۰۲ - ۵۰۳ .

۲- الحاقه : ۶۹ / ۱۹ - ۲۰ ، والآتيان فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ (۱۹) إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلاقٍ حِسابِيَهْ (۲۰) . وانظر التيسر : ۳۶ ، والتبصره : ۳۰۹ - ۳۱۰ ، والنشر : ۱ / ۴۰۹ ، والإتحاف : ۶۰ .

۳- فى د : «عليها» . وفى المفصل : ۳۳۲ ، «يجوز عليه الوقف بالهاء» .

۴- فى د : «عليها» .

۵- آل عمران : ۳ / ۷۵ ، والآيه * وَمِنْ أَهْلِ الْكِتابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا ما دُمْتَ عَلَيْهِ قائِماً .

۶- قرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزه فى الموضعين من الآيه السابقه بإسكان الهاء ، انظر كتاب السبعه : ۲۰۸ - ۲۱۲ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۱ / ۳۴۹ - ۳۴۰ ، والتيسير : ۸۹ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۴۶۸

۷- فى د : «إسكان» .

وتخطئه القائل (۱) :

يا مرحباه بحمار عفراء

مناقض لما ذكره فى قوله : وَيَتَّقْهِ (۲) فمن أسكن القاف (۳) ، فإنّه ساقه فى أنّ الهاء محرّكه لالتقاء السّاكنين ، وإذا جعلها محرّكه لالتقاء السّاكنين لم يستقم إنكاره على من حرّك فى قوله : «يا مرحباه» لالتقاء السّاكنين ، وكذلك ساقه (۴) أبو علىّ الفارسىّ لذلك (۵) ، وليس بالجيّد ، فإنّ تحريك هاء السّكت ووصلها ضعيف ، فلا ينبغى أن يصار إليه مع الاستغناء عنه .

والوجه فى قراءه من قرأ «ويتّقه» أنّها هاء الإضمار مثلها فيمن حرّك الهاء والقاف جميعا (۶) ، وإنّما سكّن القاف على النّحو الذى سكّن به كتف وعضد ، ولا حاجه حينئذ إلى جعلها هاء السّكت ، فإنّه يلزم منه ثلاثه أمور ضعيفه ، منها ما ذكرناه من التشبيه بكتف ، ومنها وصل هاء السّكت وإلحاقها فيما ليس بموقوف عليه ، لأنّ قوله : «فأولئك» جواب الشّرط ، ولا يوقف على الشّرط دون جزائه ، ومنها تحريكها (۷) ، وعلى ما ذكرناه لا يلزم إلّا أمر واحد (۸) ، وهو مع ذلك دون الأمرين فى الظّاهر ، فالمصير إلى ذلك هو الوجه ، وعلى كون الهاء ضميرا فى «يتّقه» يستقيم (۹)

۱- هو عروه بن حزام ، والبيت بهذه النسبه فى شرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۴۶ ، والخزانه : ۴ / ۵۹۲ ، وورد بلا نسبه فى إصلاح المنطق : ۹۲ ، والمنصف : ۳ / ۱۴۲

۲- النور : ۲۴ / ۵۲ ، والآيه : وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولئِكَ هُمُ الْفائِزُونَ (۵۲) .

۳- قرأ حفص عن عاصم «ويتّقه» ساكنه القاف مكسوره الهاء بغير ياء مختلسه الكسره ، انظر كتاب السبعه : ۲۱۱ ، ۴۵۷ - ۴۵۸ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ۲ / ۱۴۰ - ۱۴۲ ، والتيسير : ۱۶۲ - ۱۶۳ ، والتبصره : ۲۷۴ ، وشرح الملوكى : ۴۵۸ ، والبحر المحيط : ۶ / ۴۶۸ ، والنشر : ۱ / ۳۰۶ - ۳۰۷

۴- أى : قوله تعالى فى الآيه السابقه .

۵- انظر التكمله للفارسى : ۷ - ۸

۶- هذا قول قال به عبد القاهر الجرجانى ، ووافقه الرضى ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۴۰ ، وشرحها للجاربردى : ۲۴۱

۷- فى د : «تحريك هاء السكت» .

۸- فى حاشيه د : «وهو تشبيه المنفصل بالمتصل» . ق : ۱۹۸ أ .

۹- فى الأصل . ط : «وعلى ذلك يستقيم» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

الرّدّ على من قال : «يا مرحباه بحمار عفراء» فى البيتين (۱) وفى غيرهما ، ولا يستقيم / الرّدّ مع إثبات مثله فى القرآن من جمله القراءات السّبع ، والظّاهر أنّه وقع من أبى علىّ الفارسى وهما [من حيث إنّه اعتقد أنّ الضمير فى «ويتّقه» هاء السّكت] (۲) ، ثمّ اتّبع فى (۳) ذلك من غير رويّه وتثبّت ، ألا ترى أنّه على ذلك ملحق به هاء السّكت فى الوصل وهى محرّكه ، وذلك هو الذى أنكر فى «يا مرحباه» ، فكيف يستقيم إيراده لغه مستقيمه مع مثل ردّ ولم يردّ ؟ وهل هذا إلّا تناقض بيّن لا شبهه فيه بعد هذا البيان ؟ .

۱- أى فى البيت : «يا مرحباه بحمار عفراء» وبيت الراجز : «يا مرحباه بحمار ناجيه» ، وورد هذا البيت بلا نسبه فى الخصائص : ۲ / ۳۵۸ ، والمنصف : ۳ / ۱۴۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۴۶ - ۴۷ ، والخزانه : ۱ / ۴۰۰ ، والناجيه : ماء لبنى أسد وموضع بالبصره ، الخزانه : ۱ / ۴۰۰ .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- سقط من ط : «فى» .

[شين الوقف]

«ومن أصناف الحرف شين الوقف» .

قال الشيخ : هذه لغات (۱) ضعيفه لا معوّل عليها ، ولم تأت فى كلام فصيح ، وقد اختلف فى ذلك مع ضعفه ، فمنهم من يقول : ما ذكره (۲) من إلحاق الشين بعد النّطق بالكاف ، ومنهم من يقول : إبدال (۳) الكاف شينا (۴) ، فيكون من قبيل الإبدال لا من قبيل وصل (۵) الحرف (۶) .

والأولى أن تكون الترجمه «ومن أصناف الحرف حرف الوقف» .

إذ الوقف ليس هو الحرف ، ألا ترى أنّه قال : «وهى الشين» (۷) ، والشّين (۸) ليست وقفا ، وإنّما هى حرف يوقف عليه ، ووقع فى آخر الحكايه المذكوره (۹) : «قال قومى» (۱۰) بإضافته إلى ياء المتكلّم ، وليس بمستقيم من حيث المعنى والنّقل جميعا ، أمّا المعنى فإنّه مخاطب لأمير المؤمنين الذى لغته لغه (۱۱) أفصح الناس [أعنى لغه قريش] (۱۲) ، فكيف يليق بمن يمتّ إليه ويخاطبه أن يكذب ويسيء عليه الأدب .

۱- أى الكشكشه والكسكسه .

۲- أى : الزمخشرى .

۳- سقط من ط : «إبدال» . خطأ .

۴- ذكر المبرد وثعلب هذين القولين ، انظر الكامل للمبرد : ۲ / ۲۲۳ ، ومجالس ثعلب : ۱۱۶ ، وانظر أيضا جمهره اللغه : ۱ / ۱۵۳ ، والصحاح (كشش) ، وانظر فى نسبه هذه اللغه وقرينتها الكتاب : ۴ / ۱۹۹ ، ومجالس ثعلب : ۸۱ ، والسيرافى : ۴۷۰ - ۴۷۲ ، وسر الصناعه : ۲۲۹ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۰۹ ، والمزهر : ۱ / ۲۲۱

۵- فى د : «فصل» . تحريف .

۶- فى ط : «الحروف» .

۷- فى د : «وهى شين الكشكشه» ، وهو مخالف للمفصل : ۳۳۳

۸- فى د : «وسين الكسكسه» .

۹- أى حكايه دخول الرّجل على معاويه ، انظر هذه الحكايه فى الكامل للمبرد : ۲ / ۲۲۳ ، والسيرافى : ۴۷۲ ، والمفصل : ۳۳۳ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۵۳

۱۰- كذا الروايه فى شرح الشافيه للجاربردى : ۳۵۳

۱۱- سقط من ط : «لغه» . خطأ .

۱۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

وأمّا النّقل فاتّفاق الرّواه على أنّه قال : «قومك» وفى بعضها «قومك يا أمير المؤمنين» (۱) ، والظّاهر أنّه وهم أوقع (۲) فيه ما اشتملت الحكايه عليه من قوله : «وجرم من فصحاء الناس» (۳) .

ص: ۲۸۳

۱- كذا الروايه فى الكامل للمبرد : ۲ / ۲۲۳

۲- فى ط : «وقع» . تحريف .

۳- هذا كلام الأصمعى ، انظر الكامل للمبرد : ۲ / ۲۲۳

[حرف الإنكار]

«ومن أصناف الحرف حرف الإنكار وهى (۱) زياده تلحق الآخر» ، إلى آخره .

قال الشيخ : هذه الزياده لهذا المعنى إنّما وقعت فى غير الكلام الفصيح ، وهى إمّا مدّه مجرّده ، وإمّا مدّه قبلها «إن» مكسوره نونها لالتقاء السّاكنين هى والمدّه المذكوره ، والظّاهر أنّهم لم يزيدوا «إن» إلّا فيما آخره ساكن محافظه على صورته ، لئلّا يحرّك إن كان صحيحا ، أو يحذف إن كان مدّا .

فإن قيل : فقد ثبت مجيئها فى قولهم : «أأنا إنيه» (۲) ، فقد لحقت المتحرّك ، ألا ترى أنّها بعد النّون المحرّكه فى «أنا» ؟

فالجواب / أنّه لما كان يلزم فى الوقف على «أنا» وإن لم يكن فى الوصل ألف - أن يكون بالألف ، والألف ساكنه ، صار حكمه حكم ما آخره ألف ، لأنّه فى الوقف كذلك ، ألا ترى أنّك إذا وقفت على «أنا» لزم إثبات الألف ، فتقول : أنا ، ولا يجوز أن تقول : أنان ، فصار فى حكم ما آخره ألف مطلقا ، لأنّ هذه الزّياده إنّما تكون فى الوقف ، فلو لم تزد «إن» لقيل : أأناه ، فتحذف إحدى الألفين لالتقاء السّاكنين ، فجاز مجىء «إن» لما ذكرناه من قبل .

«ولها معنيان» .

على ما ذكره ، إلّا أنّ الأخفش قصد فى تفسيره فى «آلأميروه» بقوله : «كأنّك تهزأ به» إلى أن تجعلها بمعنى واحد ، وهو إنكار ما ذكر لا غير (۳) ، لأنّ باب التّهزّى بإيراد الكلام على ضدّ ما هو له ليس من باب المشترك ، ألا ترى أنّ كلّ كلام يصحّ إيراده لذلك ، وليس كلّ كلام مشتركا ، كقولك لمن ظهر لك منه خلاف ما يقتضيه العقل : ما هذا إلّا عقل راجح ، وإنّما تعنى ضدّ ذلك ، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى : إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ (۴) ، وقوله : ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ (۴۹) (۵) ، وغير ذلك .

۱- فى د : «وهو» ، مخالف للمفصل : ۳۳۴

۲- انظر الكتاب : ۲ / ۴۱۹ - ۴۲۲ ، والمسائل المنثوره : ۱۳۵ - ۱۳۶

۳- ذهب الرضى إلى أن الأولى أن يقال : إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخريه ، انظر شرحه للكافيه : ۲ / ۴۱۰

۴- هود : ۱۱ / ۸۷ ، وسلفت الآيه ورقه : ۱۹۲ أمن الأصل .

۵- الدخان : ۴۴ / ۴۹ ، وسلفت الآيه ورقه : ۱۹۲ أمن الأصل .

وهذه الزّياده ليست كزياده النّدبه فى التزامهم فيها بالألف ما لم يقع لبس ، وإنّما هذه (١) زياده تابعه لما قبلها ، فإن كان متحرّكا فلا إشكال فى أن تكون ألفا بعد المفتوح وياء بعد المكسور ، وواوا بعد المضموم ، وإن كان ساكنا فحكمه حكم المكسور ، لأنّ الكسر يلزمها لالتقاء السّاكنين ، فيجب أن تكون المدّه ياء ، فتقول فيمن قال : ضربت (٢) عبد المطّلب : أعبد المطّلبيه ، وتقول فى النّدبه :

واعبد المطّلباه ، فقد تبيّن (٣) أنّها مخالفه لزياده النّدبه لما ذكرناه (۴) ، وأمّا قولهم فى النّدبه (۵) : وا غلامكيه ووا غلامكموه فى غلام المرأه المخاطبه وغلام الجماعه المخاطبين ، فإنّما خولف به قياس النّدبه كراهه اللّبس ، ألا ترى أنّه لو قيل فى غلام المرأه : وا غلامكاه ، وفى غلام الجماعه : وا غلا مكماه لالتبس الأوّل بالمخاطب المذكّر والثانى بالمخاطبين .

قال : «وإن أجبت من قال : لقيت زيدا وعمرا» ، إلى آخره .

ذكر هذا الفصل ليتبّه على أنّها تلحق الآخر على أىّ صفه كان بخلاف / علامه النّدبه ، فإنّها لا تلحق إلّا المندوب ، لأنّها للإيذان بأنّ ما دخلته متفجّع (۶) عليه ، فاختصّت به ، لأنّ معناها لا يتعدّاه ، وأمّا هذه فللإنكار بمضمون (٧) الجمله ، فلحقت آخر الجمله على أىّ حال كانت ، فمن ثمّ جاز إلحاقها فى آخر كلّ كلام ، ولم يجز فى تلك (٨) إلّا إلحاقها بالمندوب خاصّه .

وتترك هذه الزّياده عند الدّرج ، بخلاف زياده النّدبه ، فإنّه جائز إثباتها فى الوصل ، إمّا لأنّ الغرض ثمّ تطويل الصّوت لأجل (٩) المعنى المقصود ، ولذلك لم يجز حذف حرف النّداء ولا الترخيم بخلاف زياده الإنكار ، وإمّا لشبهها بهاء السّكت فى محافظتهم بها على بيان حركه آخر الكلمه بدليل قولهم : اعبد المطّلبيه ، بخلاف «وا عبدا لمطّلباه» ، فكانت فى ذلك كهاء السّكت ، وتشبيهه إيّاها بزياده «من» تشبيه لفظىّ لا معنى فيه يقتضى أن تكون محذوفه فى الوصل ، واللّه أعلم .

١- فى ط : «هى» .

٢- فى ط : «أكرمت» .

٣- فى ط : «ثبت» .

۴- بعدها فى ط : «فى الندبه» .

۵- سقط من ط : «فى الندبه» .

۶- فى ط : «أدخلته عليه متفجع عليه . .» . تحريف .

٧- فى ط : «فلإنكار مضمون» .

٨- فى ط : «ذلك» .

٩- فى الأصل . ط : «إلى» ، وما أثبت عن د . وهو أحسن .

[حرف التذكّر]

«ومن أصناف الحرف حرف التذكّر (۱)»

وهى زياده على نحو زياده الإنكار ، ولكنّها لا تكون إلّا مدّه مجرّده عن «إن» ، وهى فى الشذوذ أبعد من تلك ، ولذلك لم يقع فى كلام من يؤبه به (۲) ، وموضعها آخر (۳) كلّ كلمه يقف المتكلّم عليها ليتذكّر ما يتكلّم به بعدها ، فلذلك لم تلحق إلّا ما هو بعض الكلام فى قصد المتكلّم ، عكس زياده الإنكار ، ألا ترى أنّه لو قصد إلى قوله : «قام زيد» من غير زياده لم يكن لتذكّره عند فراغه من «زيد» معنى ، فلا وجه لإلحاق زياده التذكّر مع انتفاء معناها ، فإن لحقت آخر كلام باعتبار ما فلأنّه فى قصد المتكلّم له تتمّه باعتبار آخر ، كقولهم : «هذا سيفنى» إذا قصد المتكلّم إلى الإخبار عن المشار إليه بأنّه سيف موصوف بصفه فى حكمه ، ولكنّه ذهل عن اللّفظ الذى يعبّر به أو عن نفس المعنى مع علمه بأنّه كان قاصدا إلى صفه (۴) ، ولكنّه نسيها ، وهو قاصد الآن (۵) إلى تذكّرها (۶) ، ولذلك أورد قولهم : «هذا سيفنى» فى حقّ من قصد إلى الإخبار بسيف موصوف ، وجاز أيضا إدخالها على اللّام للتعريف فى قولهم : ألى (۷) وشبهه إذا قصد إلى الإخبار عن معهود ثمّ ذهل عن / اللّفظ أو عن المدلول ، على ما تقدّم ، هذا آخر قسم الحروف من الكتاب (۸) ، ويتلوه القسم الرابع ، وهو المشترك ، فلنسأل اللّه تعالى بالاستعانه على إتمامه بحسن توفيقه (۹) ، وصلّى اللّه على محمّد وآله (۱۰) .

۱- فى الأصل : «الردع» . تحريف . وفى د : «التذكير» ، وما أثبت عن ط . والمفصل : ۳۳۵

۲- فى ط : «له» ، يقال : أبه به وله ، انظر اللسان (أبه) .

۳- فى ط : «وموضعها فى آخر . .» .

۴- فى ط : «وصفه» .

۵- سقط من ط : «الآن» .

۶- فى ط : «إلى أن يذكرها» .

۷- انظر الكتاب : ۳ / ۳۲۵ ، ۴ / ۱۴۷ ، وسر الصناعه : ۶۵۰

۸- فى ط : «من كتاب المفصل» .

۹- فى ط : «توفيقه بالتوسل بمحمد سيّد البشر وشفيع المشفع فى المحشر وآله وصحبه» .

۱۰- سقط من د من قوله : «هذا آخر» إلى «وآله» .

القسم الرابع : المشترک

اشاره

ص: ۲۸۷

[الإماله]

«نحو (۱) الإماله والوقف وتخفيف الهمزه والتقاء السّاكنين ونظائرها»

قال الشيخ : الصواب فى لقب هـذا القسم المشترك بفتح الراء ، لأنّه عباره عن الأحكام التى تشترك فيها (۲) ، فهو مشترك فيه (۳) ، وقد وقع فى بعض النّسخ «المشترك» بكسر الراء ، وليس بصواب ، لأنّ المشترك (۴) هو الذى اشترك مع غيره فى شىء ، وليس هذا كذلك ، وقد صرّح به فى قوله فى أوّل كلّ صنف : «يشترك فيه كذا وكذا» ، فقال فى الإماله : «يشترك فيها الاسم والفعل (۵)» ، فثبت (۶) أنّ الصّواب الفتح ، وإنّما وهم من كسر من أجل أنّه كان الأصل أن يقال : «المشترك فيه» ، فلمّا لم يجد «فيه» مذكوره توهّم الكسر ، وحذف «فيه» ههنا إمّا للكثره وإمّا لكونه جعل لقبا .

فمن ذلك الإماله (۷) . قال :

«وهى أن تنحو بالألف نحو الكسره» .

وقد عبّر غيره ب «أن تنحو بالفتحه نحو الكسره» (۸) ، وقال قوم : «بالألف نحو الياء (۹)» ، وقال قوم : «بالفتحه والألف نحو الكسره والياء (۱۰)» ، والجميع خير من عبارته (۱۱) ، لأنّه إذا قال : «بالألف نحو الكسره» فإمّا أن يريد نحو (۱۲) الكسره التى قبلها أو الكسره التى عليها ، وكلاهما غير مستقيم ،

۱- فى د . ط : «قال صاحب الكتاب : المشترك نحو . .»

۲- فى ط : «فيه» .

۳- سقط من ط : «فهو مشترك فيه» .

۴- فى الأصل : «لأنه» . وما أثبت عن د . ط .

۵- بعدها فى د : «والحرف» . وليست فى المفصل : ۳۳۵ .

۶- فى د : «فقد ثبت» .

۷- فى ط : «ومن أصناف المشترك الإماله» .

۸- هو قول الفارسى وابن الحاجب والجاربردى ، انظر التكمله : ۲۲۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۴ ، وشرحها للجاربردى : ۳۷۰ .

۹- كذا قال المبرد وابن يعيش ، انظر المقتضب : ۳ / ۴۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۵۴ .

۱۰- هو قول مكى وابن الأنبارى وابن الجزرى ، انظر الكشف : ۱ / ۱۶۸ ، وأسرار العربيه : ۴۰۶ ، والنشر : ۲ / ۳۰ ، وانظر أيضا الأصول فى النحو : ۳ / ۱۶۰ ، والحلبيات : ۴۸ ، والتكمله : ۲۲۳ .

۱۱- بعدها فى د : «إلّا الأولى» .

۱۲- فى د : «يريد بالألف نحو» .

لأنّها لا تقبل الكسره ، وليس قبلها كسره ، وأولى الباقيه «أن تنحو بالفتحه نحو الكسره» ، لأنّه قد تكون الإماله من غير ألف فى مثل : «رحمه» (۱) و «الكبر» (۲) و «من المحاذر» (۳) ، فإذا فسّرت الإماله بالألف خرج ذلك عن أن يكون إماله ، وهو إماله ، فثبت أنّ الوجه أن يقال : «بالفتحه نحو الكسره» ليشمل جميع أنواع الإماله ، ثمّ علّله بالتّجانس اللفظىّ والتقديرىّ / جميعا على ما يذكره فى الأسباب ، وشبّهه فى تغييره بعض التغيير للتّجانس بما يشرب من الحروف صوت غيره لذلك ، كقولهم : «يصدر» و «الصّراط» وأشباهه على ما سيأتى ، ويبيّن بعلّته (۴) فى صنف إبدال الحروف .

ثمّ ذكر أسباب الإماله وترك منها ما ليس بالقوىّ أو كان وقوعه قليلا ، فممّا ليس بالقوىّ الإماله لأجل الإماله [كسكارى وعمادى] (۵) ، وممّا ليس بالكثير وقوعا - وإن كان قويّا - الإماله للتّشاكل ، كإماله «ضحاها» (۶) ليشاكل «جلّاها» (۷) ، على ما ذكره فى فصله .

ثمّ شرع فى شروط وتفاصيل وموانع ، فابتدأ بالشّرط فى الكسره (۸) قبل الألف ، وبيّن أنّها إنّما تؤثّر إذا وليت حرف الألف أو فصل (۹) بينهما ساكن ، لأنّ السّاكن ليس بحاجز معتدّ به ، فإن لم يكن كذلك لم يكن السّبب مؤثّرا لفوات شرطه ، وإنّما لم يؤثّر لبعده عن الألف ، فلم يعتدّ بذلك ، وإنّما أمالوا نحو : «يريد أن يضربها» و «عندها» ، وإن كان شاذّا ، لأنّ الهاء خفيّه ، فكانت مع الألف كحرف واحد ، فكأنّه لم يفصل بين الكسره والألف إلّا بحرف واحد فى قولك : «يضربها» أو

۱- هى إماله فتحه ما قبل الهاء إلى الكسره ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۴ .

۲- هى إماله فتحه ما قبل الراء إلى الكسره ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۴ .

۳- انظر الكتاب : ۴ / ۱۲۴ ، والسيرافى : ۳۵۱ - ۳۵۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۸ .

۴- فى ط : «تعليله» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- الشمس : ۹۱ / ۱ ، والآيه : وَالشَّمْسِ وَضُحاها (۱) .

۷- الشمس : ۹۱ / ۳ ، والآيه : وَالنَّهارِ إِذا جَلَّاها (۳) ، وجاء بعد «جَلَّاها» فى د : «وهو قراءه عاصم» ، «قرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم « وَضُحاها» بفتح أواخر آى هذه السوره وسوره الليل وسوره والضحى ، وقرأ الكسائى بإضجاع ذلك كله وبإماله ذوات الواو إذا كنّ مع ذوات الياء فى مثل «وَالشَّمْسِ وَضُحاها» وسوره «والضحى» ، وقرأ حمزه «وَالشَّمْسِ وَضُحاها» «وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى» كسرا ، ويفتح «تلاها» و «طحاها» ، وقرأ نافع ذلك كله بين الكسر والفتح » كتاب السبعه : ۶۸۸ ، وانظر الكشف : ۱ / ۱۹۰ ، والنشر : ۲ / ۴۹ .

۸- فى د : «بالشروط ، ومنها بالكسره . .» .

۹- فى ط : «وفصل» ، تحريف .

بحرفين أوّلهما ساكن فى «عندها» (۱) .

وأمّا إماله (۲) «درهمان» وشبهه فأضعف ممّا تقدّم (۳) ، لأنّ الهاء (۴) ليست مع الألف ، فتكون لاجتماع الهاء مع الألف (۵) كأنّها مدّه واحده لخفائها ، وإنّما هى مستقلّه وحدها [للميم الفاصله بينهما] (۶) ، ولكن لّما كانت من صفتها الخفاء قدّرت كالعدم ، ويدلّك على أنّ (۷) الهاء مع الألف غير معتدّ بها قولهم (۸) : «ردّ» و «ردّ» و «ردّ» ، فإذا قالوا : «ردّها» فتحوا لا غير ، لأنّ الفعل كالواقع قبل الألف ، فكما (۹) وجب (۱۰) أن يقال : «ردّا» (۱۱) وجب أن يقال : ردّها . (۱۲)

قوله : «وقد أجروا الألف المنفصله مجرى المتّصله (۱۳)» ، إلى آخره .

[هذا] (۱۴) كلام (۱۵) فى تفصيل أنّ سبب الإماله يعمل فى الألف وإن كانت منفصله كما يعمل فيها إذا كانت متّصله (۱۶) ، ويعمل أيضا إذا كان هو فى (۱۷) نفسه عارضا كما يعمل إذا كان أصلا ، إلّا أنّ ذلك ليس مثله إذا كان أصلا ، والألف المنفصله التى أرادها هى ألف التنوين ، [مثل «زيدا»] (۱۸) أو ما

۱- سقط من د : «فى عندها» .

۲- فى د : «وإماله» . وسقط : «أما» .

۳- انظر شرح الشافيه للجاربردى : ۳۷۲ .

۴- فى الأصل . ط : «لأنها» مكان «لأن الهاء» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۵- فى الأصل . ط : «لاجتماعهما معها» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فى د : «ذلك» مكان «أن» ، تحريف .

۸- فى ط : «بها فى قولهم» ، مقحمه .

۹- سقط من ط من قوله : «فإذا قالوا» إلى «فكما» ، خطأ .

۱۰- فى ط : «أوجب» .

۱۱- فى ط : «ردّها» .

۱۲- سقط من ط : «وجب أن يقال : ردّها» ، خطأ .

۱۳- فى الأصل . د : «الأصليه» ، تحريف . وما أثبت عن ط . والمفصل : ۳۳۶ ، وشرحه لابن يعيش : ۹ / ۵۷ .

۱۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۵- فى ط : «الكلام» .

۱۶- بعدها فى د : «كرحا» .

۱۷- سقط من ط : «فى» .

۱۸- سقط فى الأصل . ط . وأثبته عن د .

ضاهاها [كعندها] (۱) ، دون غيرها ، لأنّها امتزجت حتى صارت كأنّها من بنيه الكلمه ، ولذلك يعسر إثبات الانفصال فيها ، وتحقيقه هو أنّ التنوين حرف من حروف المعانى ، فكانت كلمه برأسها ، فإذا أبدل منه الألف كان فى حكمه ، فوجب أن يحكم بأنّه ليس من بنيه الكلمه التى هو فيها ، وليس ذلك بمثابه / الألف المنفصله عن السبب فى غيره ، ألا ترى أنّه لا يحسن أن يقال : «من هؤلاء» فيعتدّ بالكسره التى فى «من» ، لأنّه ليس بينهما ما يجعلهما كالكلمه الواحده ، لأنّ «من» كلمه تستقلّ بنفسها ، و «هؤلاء» كلمه مستقلّه أيضا ، فلم تكن (۲) بمثابه الألف فى «زيدا» ولا بمنزله الألف فى (۳) «عندها» .

ثمّ مثّل بقوله : «رأيت زيدا» فى المنفصله و «مررت ببابه» فى الكسره (۴) العارضه ، ويعنى (۵) بالعارض ما كان مجيئه فى الكلمه لأمر فى بعض أحواله ، كحركه الإعراب فى قولك (۶) : «فى بابه» ، ألا ترى أنّها (۷) لا تلزم ، لأنّك تقول : «أعجبنى بابه» ، بخلاف الكسره فى نحو (۸) : عالم ، فإنّها لا تنفكّ ، ولذلك كان السّبب أقوى من هذا (۹) إلّا فى الرّاء فى نحو «بأنصار» وشبهه لعلّه فى الراء على ما سيأتى فى فصلها المختصّ بها .

قوله : «والألف فى الآخر لا يخلو» ، إلى آخره .

قال الشيخ : هذا الفصل حاصله راجع إلى أنّ الألف فى الاسم إذا كانت لاما ثالثه عن (۱۰) واو لا (۱۱) تؤثّر فيها الأسباب المذكوره دون ما سواها من اللّامات ، ألا ترى أنّ نحو قولك : «رضا» لا يمال ؟ وأمّا ما سوى ذلك فهو ممال لقيام سبب الإماله ، فالأفعال الثلاثيه كلّها مماله لقيام سبب

۱- سقط فى الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى د : «فليست» مكان «فلم تكن» .

۳- سقط من ط : «زيدا ولا بمنزله الألف فى» ، خطأ .

۴- فى د : «المكسوره» ، تحريف .

۵- فى د : «يعنى» .

۶- فى ط : «قوله» .

۷- فى الأصل : «أنه» ، تحريف . وما أثبت عن د . ط .

۸- سقط من د : «نحو» .

۹- فى حاشيه د : قوله : «كان ذلك السبب أقوى» يعنى الكسره الأصليه ، «من هذا» يعنى من الكسره العارضه ، وقبله قال : ويعمل السبب إذا كان عارضا كما يعمل إذا كان أصليا » . ق : ۱۹۹ ب . وقوله : «قال» يعنى ابن الحاجب .

۱۰- فى ط : «ثالثه منقلبه عن . . .» .

۱۱- فى الأصل . ط : «ولا» ، تحريف . وما أثبت عن د .

الإماله ، ألا ترى أنّک تقول فی «دعا» وشبهه : دعی کما تقدّم ، وکذلک الأسماء إذا لم توجد هذه الشرائط المذکوره فی المنع مماله أیضا ، کقولک : رحی ، لأنّک تقول : رحیان ، و «مصطفی» لأنّک تقول : مصطفیان ، ولم یمل «عصا» لأنّه لا یقال فیه : عصیان ، [بل «عصوان»] (۱) ، فلم یکن فیه سبب الإماله .

بقی أن یقال : لم (۲) لم یمل نحو «رضا» وسبب الإماله قائم ، وهو الذی احتاج إلی الفصل لأجله ، وإلّا فهو فی غنیه عن جمیع الفصل ؟

وجوابه أنّ (۳) انقلابها عن الواو مناسب للتفخیم ، فلم یؤثّر فیه السّبب الخارج عنه (۴) ، وأثّر إذا کانت هی فی نفسها تنقلب یاء لقرب السّبب منها ، لأنّه فیها ، فلا یلزم من تأثیر الأقرب [وهو کسره] (۵) تأثیر الأبعد ، [وهی کسره الیاء فی «رضیت» لأن هذا فعل ، و «رضا» اسم ، والکسره لا تغلب] (۶) ، فمن أجل ذلک أمیل «دعی» ولم یمل «رضا» ، لأنّها فی «دعا» تنقلب یاء وفی «رضا» لا تنقلب یاء ، فغلّب ما فیها من مناسبه التفخیم علی ما ذکر .

ثمّ أورد اعتراضا علی الألف الثالثه فی الأسماء عن الواو ، وهو قولهم : «العلی» ممالا ، وأجاب بأنّ فیه من السّبب مثل ما فی «دعا» ، لأنّه جمع الفعلی (۷) المنقلبه فیه الواو یاء ، فصارت کأنّها یاء ، کما فی «دعا» ، بل هو أظهر / .

ثمّ ذکر الألف التی هی عین وأنّها لا یمال منها من الأفعال إلّا ما کان فی فعل یقال فیه :

فعلت ، فدخل فیه باب «مال» وباب «خاف» لأنّهما جمیعا عند اتّصال ضمیر الفاعل به یقال فیه :

فعلت ، کقولک : ملت و «خفت» ، هذا مذهبه ، فأمّا من لا یری أن نحو «بعت» عند هذا الاتّصال ینقل إلی هذا البناء فلا یقیّد الإماله بما ذکره ، لبقاء باب «باع» (۸) غیر مذکور ، وهو ممال (۹) ، فیحتاج

۱- سقط فی الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- سقط من ط : «لم» ، خطأ .

۳- سقط من ط : «أن» ، خطأ .

۴- بعدها فی ط : «نحو رضا» .

۵- سقط فی الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- سقط فی الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فی ط : «العلی» ، تحریف . وفی د : «لفعلی» .

۸- بعدها فی د : «وهاب» .

۹- انظر التکمله : ۲۲۶ .

أن يقول : إن كان من ذوات الياء أو يقال فيه : فعلت ، ولذلك وقع هذا الفصل معلّما عليه فى كثير من النّسخ ، وجعل موضعه «والمتوسّطه (١) إن كانت ياء أميلت» (٢) ، فدخل فيه (٣) باب «باع» ، وإن كانت واوا أميلت أيضا إن كان يقال فيه : فعلت ، فدخل فيه باب «خاف» ، وخرج فى الفصلين جميعا عن الإماله ما كان من الأسماء من ذوات الواو على أىّ حال كان ، وما كان من الأفعال من ذوات الواو ممّا لا يقال فيه : فعلت ، نحو : جال وحال .

وقال (٤) : فإن قيل : فالسبب فى الأخيره فى نحو (٥) «دعا» و «غزا» كونها تصير ياء عند بناء «فعل» كقولك : «غزى» و «دعى» (٦) فلم لا يكون مثل ذلك سببا فى نحو : «جال» و «حال» [و «قال»] (٧) ، لأنك تقول : جيل وحيل وقيل ؟

فالجواب فيه من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنّ انقلاب الياء فى «دعى» ياء لكسره (٨) لازمه فى أصل بنائه ، والكسره فى نحو : «قيل» عارضه (٩) ليست فى أصل البناء ، فكانت الياء بعدها عارضه .

والثانى : أنّ الياء فى «دعى» محرّكه قويت بالحركه ، فظهر أمرها ، والياء فى نحو «قيل» ميّته ساكنه ، فلا يلزم من اعتبار ما قوى اعتبار ما ضعف .

والثالث : أنّ باب «دعى» لا يجوز فيه تغيير الياء عن حالها ولا الكسره التى قبلها بخلاف باب «قيل» ، فإنّ الكسره يجوز أن تشمّ ضمّا وأن تبقى ضمّه على أصلها ، وتبقى الواو واوا ، فلا يلزم من اعتبار ياء لا تغيّر ولا تزول (١٠) عن يائيّتها (١١) اعتبار ياء معرّضه هى وسببها جميعا للزّوال .

١- فى ط : «موضعه ، فصل قوله : والمتوسطه» .

٢- فى المفصل : ٣٦٦ «والمتوسطه إن كانت فى فعل يقال فيه : فعلت كطاب وخاف أميلت» .

٣- فى ط : «أميلت ، قال الشيخ : ويدخل» .

٤- أى : ابن الحاجب .

٥- سقط من د : «نحو» .

٦- انظر التكمله : ٢٢٣ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٢ .

٧- سقط فى الأصل . ط . وأثبته عن د .

٨- فى ط : «ياء بالكسره» ، تحريف .

٩- فى د : «فى نحو قيل ، لأن أصله قول وجيل عارضه . .» .

١٠- سقط من د . ط : «ولا تزول» .

١١- فى الأصل : «بابها» ، وفى ط : «يائها» . وما أثبت عن د .

فظهر الفرق بين البابين من ثلاثه أوجه ، والفرق بين ما كان من الأسماء على فعل ومن (۱) الأفعال على «فعل» أنّ الكسره فى الفعل تظهر ، فقوى أمرها لظهورها (۲) فناسبت الإماله ، وهى فى الاسم لا تظهر أبدا ، إذ لا يتصرّف فيه كما يتصرّف فى الفعل ، فلم يلزم من إماله الفعل إماله الاسم / لذلك .

ثمّ ذكر سببا آخر (۳) من أسباب الإماله لم يتقدّم (۴) ذكره ، وهو سبب ضعيف ، ولذلك لم يعتدّ به إلّا بعض المميلين ، وهو الإماله للإماله (۵) ، لأنّها ليست كسره محقّقه ولا ياء ، فلا يلزم (۶) من اعتبار الكسره والياء فى مناسبتهما للإماله اعتبار ما نحى (۷) به نحوهما (۸) .

ثمّ ذكر الموانع للإماله ، وبيّن حروف الاستعلاء ، وهى سبعه أحرف على ما ذكر ، وإنّما منعت هذه لأنّها يستعلى عند النّطق بها اللسان إلى الحنك الأعلى ، والإماله انخفاض ، فكره الجمع بين هذين الأمرين من (۹) الاستعلاء والانخفاض .

ثمّ ذكر أنّ (۱۰) باب «رمى» و «باع» مستثنى ، فيمال «طاب» (۱۱) و «خاف» و «صغى» (۱۲) و «طغى» ، وإن كان هذا المانع قائما [لبيان الأصل] (۱۳) والفرق بينه وبين غيره أنّ السبب فى هذا الباب قوىّ ، وهو إمّا ياء فى الألف الممالة نفسها ، وإمّا كسره (۱۴) عليها بخلاف غيرها ، فإنّ

۱- فى د : «وبين» .

۲- بعدها فى د : «فى خفت» .

۳- سقط من ط : «آخر» .

۴- فى د : «يقدم» .

۵- فسرها الرضى بأنّها الإماله للفواصل ، وقسمها إلى ضربين ، انظر شرحه للشافيه : ۳ / ۱۳ - ۱۴ ، وانظر الكشف : ۱ / ۱۹۱ .

۶- فى ط : «ويلزم» مكان «فلا يلزم» ، تحريف .

۷- فى ط : «تجىء» ، تحريف .

۸- نقل الجاربردى قول ابن الحاجب من «لم يعتد» إلى «نحوهما» فى شرحه للشافيه : ۳۷۷ .

۹- فى ط : «أى» .

۱۰- سقط من ط : «أن» ، خطأ .

۱۱- فى ط : «طلب» ، تحريف .

۱۲- «صغا يصغو ويصغى صغوّا أى : مال» ، الصحاح (صغا) .

۱۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۴- فى ط : «الكسره» .

السبب إنّما يكون قبلها أو بعدها ، فلا يلزم من اعتبار هذا المانع فى الموضع الذى كان السبب فيه ضعيفا (۱) لبعده اعتباره (۲) فى الموضع الذى كان السبب فيه قويّا لقربه .

ثمّ مثّل (۳) بوقوع ذلك قبلها وبعدها ، ثمّ جعل ما بعدها بحرف ، أو بحرفين مثله إذا وليها ، ثمّ ذكر أنّه إذا كان قبلها كذلك لم يكن مانعا عند الأكثر ، والفرق بينهما أنّها إذا كانت قبلها كان ذلك استفالا (۴) بعد استعلاء ، وإذا كانت بعدها وأميلت كان استعلاء بعد استفال (۵) ، والاستفال بعد الاستعلاء سهل ، بخلاف الاستعلاء بعد الاستفال (۶) ، ولذلك اعتبرت وإن بعدت بعدها ، ولم تعتبر إذا بعدت قبلها ، فأمّا من سوّى بينهما فلا إشكال ، قال سيبويه : «سمعناهم يقولون : أراد أن يضربها زيد (۷)» إلى آخره .

قوله (۸) : «فتحوا» ، أى : لم يميلوا ، وهذا إنّما يكون على من يجرى الألف المنفصله مجرى المتّصله ، فيجرى المانع المنفصل أيضا مجرى المتّصل ، وليس باللغه الفصيحه ، واللغه الفصيحه أنّ الإماله فى الرّحى جيّده سواء وقع بعدها حرف استعلاء (۹) أو لم يقع ، وكذلك / «مررت بمال قاسم» و «بمال ملق» (۱۰) ، فلم تجئ [الإماله] (۱۱) فى مثل ذلك إلّا ما كانت فيه الإماله ضعيفه لانفصال الألف أو لعروض الكسره ، فانفصال الألف مثل «يضربها قبل» ، والكسره العارضه مثل «مررت بمال قاسم» .

۱- اضطربت العباره فى ط فجاءت على النحو التالى «فلا يلزم من اعتبار هذا المانع فى الموضع الذى كان السبب إنما يكون قبلها أو بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا المانع الذى كان السبب فيه ضعيفا» .

۲- فى ط : «واعتباره» ، تحريف .

۳- فى الأصل : «مثله» ، وما أثبت عن د . ط .

۴- فى ط : «استثقالا» ، تحريف .

۵- فى ط : «استثقال» ، تحريف .

۶- فى ط : «والاستثقال» ، تحريف .

۷- الكتاب : ۴ / ۱۳۱ .

۸- أى سيبويه ، قال : «وسمعناهم يقولون : أراد أن يضربها زيد ، ويقولون : أراد أن يضربها قبل ، فنصبوا للقاف وأخواتها» ، الكتاب : ۴ / ۱۳۱ .

۹- فى ط : «الاستعلاء» .

۱۰- «رجل ملق : يعطى بلسانه ما ليس فى قلبه» اللسان (ملق) .

۱۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

قوله : «والرّاء غير المكسوره تمنع منع (۱) المستعليه» ، إلى آخره .

قال الشيخ : للراء حكم فى الإماله ومنعها ليس لغيرها من الحروف ، وسببه ما (۲) فيها من التكرير ، فإذا وليت الألف وهى غير مكسوره صارت كأنها بفتحتين (۳) أو ضمّتين ، فلم يقو سبب الإماله فيها بخلاف غيرها من الحروف ، فلذلك لم يمل «راشد» و «حمار» وأميل عالم ، وإذا وليتها مكسوره ولا (۴) يكون ذلك إلّا بعدها كان لها من الأثر ما ليس لغيرها من الأسباب لأنّها تصير ككسرتين اجتمعتا ، والواحده كانت سببا فى مثل عالم ، فيقوى السبب فيها ، فمن ثمّه لم يؤثّر فيها الموانع فى غيرها ، فلذلك أميل طارد وغارم ولم يمل نحو : خالد [لعدم الرّاء المكسوره بعد ألف خالد] (۵) ، وكذلك إذا كان موضع حرف الاستعلاء قبلها (۶) راء ، فإنّ الرّاء تغلب الألف (۷) كما غلبت (۸) المستعليه ، لأنّها إذا انفتحت قبلها (۹) فإنّما (۱۰) صارت مثل المستعليه بما ذكرناه من التكرير ، فإذا غلبت المكسوره المستعليه فلأن تغلبها أجدر لأنّ الراء المكسوره كأنّها بكسرتين ، والمفتوحه قبلها كأنّها بفتحتين ، وقد كانت الكسره الواحده تغلب الفتحه الواحده ، فغلبت الكسرتان أيضا الفتحتين .

«تقول : « من قرارك» ، وقرئ «كانت (۱۱) قوارير» (۱۲) » .

تمثيله (۱۳) بقوله : «من قرارك» ظاهر الاستقامه ، وأمّا تمثيله بقوله : «كانت قوارير» فملبس ، لأنّ

۱- عباره الزمخشرى : «والراء غير المكسوره إذا وليت الألف منعت منع» المفصل : ۳۳۷ .

۲- فى د : «بما» .

۳- رسمت فى ط : «بفتحتج» ، تحريف .

۴- فى ط : «فلا» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- أى قبل الألف .

۷- فى الأصل . ط : «فإنها تغلبها» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

۸- فى د : «تغلب» .

۹- فى د : «انفتحت ما قبلها» ، مقحمه .

۱۰- فى ط : «فإنها» .

۱۱- فى الأصل . د : «من» ، تحريف .

۱۲- الإنسان : ۷۶ / ۱۵ ، وسلفت الآيه ق : ۲۵ ب ، وانظر التكمله : ۲۲۸ .

۱۳- فى ط : «يمثله» ، تحريف .

الغرض ههنا بيان أنّ الرّاء المكسوره تغلب غير المكسوره ، وفى نحو «قوارير» ليس ثمّه راء مفتوحه غلبتها المكسوره ، ولا يمكن أن يقال : إنّ التمثيل لغلبه (۱) [الراء] (۲) المكسوره حرف الاستعلاء ، [وهو القاف فى «قوارير»] (۳) ، فإنّ ذلك قد تقدّم قبله حكما ومثالا ، وشرع فى حكم غيره ، فلا وجه لذكر ذلك فيه ، والظاهر أنّه أراد التمثيل بغلبه الرّاء المكسوره الرّاء (۴) المفتوحه فى آخر الكلمه على اللّغه الضعيفه فى أنّها وإن بعدت بعد الألف (۵) اعتبرت سببا ومانعا على / ما تعتبر فيه إذا (۶) قربت ، فيصحّ التمسّك (۷) حينئذ على ذلك .

ثمّ بيّن أنّ الرّاء إذا بعدت بعد الألف لم تؤثّر فى سبب ولا منع عند الأكثر ، لأنّها ليست كحروف الاستعلاء ، وإنّما هى مجراه مجراها لما ذكرناه ، فلا يلزم من اعتبار المستعليه مانعه لما ذكرناه (۸) وإن بعدت اعتبارها (۹) هى إذا بعدت ، فاللّغه الجيّده إماله كافر دون قادر (۱۰) ، والأخرى بالعكس (۱۱) منها نظرا إلى اعتبار الرّاء عند البعد (۱۲) سببا ومانعا أو إلغاؤها (۱۳) .

قال : «وممّا شذّ (۱۴) عن القياس قولهم : « الحجّاج والناس» ممالين » .

يعنى فى حال الرفع ، لأنّهما حينئذ ، لا سبب من أسباب الإماله فيهما ، فإمالتهما على خلاف

۱- فى ط : «لغلبته» ، تحريف .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى ط : «والراء» ، تحريف .

۵- فى د : «بعدها» ، وسقط من ط : «بعد الألف» .

۶- فى ط : «وإذا» ، تحريف .

۷- فى ط : «التمثيل» .

۸- سقط من ط من قوله : «فلا يلزم» إلى «ذكرناه» ، خطأ .

۹- فى د : «اعتبار الراء» مكان «اعتبارها» .

۱۰- انظر فى ذلك الكتاب : ۴ / ۱۳۷ ، والسيرافى : ۳۴۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۳ .

۱۱- أى واللغه الأخرى بالعكس ، وهى فتح «كافر» وإماله «قادر» ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۳۷ - ۱۳۸ ، والسيرافى : ۳۴۵ .

۱۲- فى ط : «البعيد» ، تحريف .

۱۳- فى ط : «إلغاؤهما» ، تحريف .

۱۴- فى المفصل : ۳۳۷ «وقد شذ» .

القياس (۱) ، لانتفاء السبب ، وكذلك إماله مال وباب ، لأنّهما من ذوات الواو ، والثلاثيّ المعتلّ العين من ذوات الواو لا يمال ، لأنّه لا سبب للإماله فيه ، وأمّا إماله «غاب» [من الغيب] (۲) فليس بشاذّ ، لأنّه من ذوات الياء ، وهما (۳) من ذوات الواو ، فسبب الإماله فيه من غير مانع ، ولا سبب للإماله فى مال وباب .

«وقالوا : العشا (۴) والمكا (۵) والكبا (۶)» فأمالوا ، وهو أيضا شاذّ لأنّ الأخيره من ذوات الواو لا تمال ، ولا تؤثّر فى إمالتها كسره على ما تقدّم ، فلذلك كان إماله ذلك شاذّا ، وكذلك كان قياس الرّبا أن لا يمال (۷) ، ولذلك أورده اعتراضا ، وأجاب بأنّ السبب لّما كان قويّا أثّر ، وهو كونها كسره على الراء ، فهو الذى حسّن منه كونه خارجا عن (۸) القياس المذكور .

«وقد أمال قوم « جادّ» و «جوادّ» نظرا إلى الأصل » .

[وهو جادد وجوادد] (۹) ، قال (۱۰) : وكان ينبغى أن يكون عند (۱۱) ذكر تفصيل الكسره لّما ذكر

۱- يمال «الحجاج» إن كان علما على الشذوذ ، وإن كان صفه فلا يمال ، وإماله «الناس» مكسورا ليست شاذه ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۲۷ - ۱۲۸ ، والمقتضب : ۳ / ۵۱ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۹ ، وانظر إماله «الناس» عند القراء فى شرح اللمع لابن برهان : ۷۴۵ - ۷۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۴۴ - ۲۴۵ .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى ط : «ذوات الياء ، فإمالته كإماله ناب ، وقد وقع ههنا مال وناب ولا وجه له معهما لأنه من ذوات الياء وهما . .» .

۴- العشا بالفتح والقصر : مصدر الأعشى ، وهو الذى يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل وألفه منقلبه عن واو . انظر الصحاح (عشا) والسيرافى : ۳۲۵ .

۵- المكا بالفتح والقصر : جحر الثعلب والأرنب ، وهو من الواو لقولهم : مكو ، انظر الصحاح (مكا) ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۶۳ .

۶- الكبا مكسورا مقصورا : الكناسه ، وهو من الواو لقولهم : كبوت . انظر الصحاح (كبا) ، والسيرافى : ۳۲۵ - ۳۲۷ ، والمخصص : ۱۵ / ۱۳۷ .

۷- جاءت كلمه «الربا» بالواو والياء ، وأمالها حمزه والكسائى حيث وقعت ، انظر الصحاح (ربا) ، والكشف : ۱ / ۱۹۰ .

۸- فى ط : «على» ، تحريف .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- أى ابن الحاجب .

۱۱- فى ط : «يكون هذا الكلام عند» .

أنّها تعتبر عارضه وأصليّه ، لأنّ هذا الفصل فى أنّها تعتبر مقدّره كما تعتبر ملفوظا بها محقّقه ، والفصيح ترك اعتبارها ، وإن كان السكون عارضا ، لأنّه وإن كان عارضا فى التقدير فقد صار لازما فى اللّفظ ، بخلاف سكون الوقف العارض فى نحو : هذا ماش فإنّه ليس بلازم ، فلا يلزم من إلغاء ذلك السبب الذى زال زوالا لا يرجع إليه إلغاء هذا السبب الذى زال زوالا يرجع (١) إليه غالبا ، فمن ههنا ضعف اعتبار السبب فى جادّ (٢) ، فإنّ أصله جادد (٣) ، وقوى اعتباره فى ماش / فى الوقف ، وإنّما شبّهه به لاجتماعهما جميعا فى أصل العروض .

قوله : «وقد أميل وَالشَّمْسِ وَضُحاها (١) (۴)» ، إلى آخره .

قال الشيخ : ذكر فى هذا الفصل سببا آخر من أسباب الإماله التى لم يذكرها (۵) مع الأسباب المتقدّمه ، وقد تقدّم عذره فى ذلك ، فكان ينبغى أن يكون ذلك يلى الفصل المشتمل على الإماله لأجل الإماله ، لأنّهما سببان لم يذكرهما أوّلا ، وهما من الأسباب ، فإذا لم يذكرهما مع الأسباب لعذر ذكرناه ، [وهو تشاكلها ل «جلّاها»] (۶) كان الأولى أن يذكرهما مجتمعين ، لأنّهما من جنس واحد ، فلا وجه للتفرقه بينهما ، وقد ذكرنا أنّه من الأسباب القويّه ، وليس كالإماله لأجل الإماله فى الضّعف على ما تقدّم .

قوله : «وقد أمالوا الفتحه» إلى آخره .

لم تمل الفتحه إلّا مع الرّاء مكسوره بعدها لما فى إمالتها من الكلفه ، فلم يقو عليها إلّا الرّاء المكسوره لما ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف وبخلاف ما بعده ألف من الفتحات ، فإنّه يعتمد عليها فيزول ما فى النّحو بها إلى الكسره من الكلفه ، وذلك معلوم عند النّطق .

۱- فى الأصل . ط : «زوالا لا يرجع» ، مقحمه . وما أثبت عن د .

۲- الأفصح أن لا يمال «جادّ» ، وأجاز قوم إمالته ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۳۲ ، والسيرافى : ۳۳۴ ، والحلبيات : ۵۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۷ .

۳- بعدها فى د : «كخاف أصله خوف» .

۴- الشمس : ۹۱ / ۱ ، وانظر ما سلف ق : ۲۷۳ أ .

۵- فى ط : «تذكر» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

«والحروف لا تمال» لأنّ ألفاتها لا أصل لها فى الياء حتى تطلب مجانستها بالإماله وقلّه (۱) تصرّفهم فيها ، والإماله من باب التصرّف ، فأمّا إذا سمّى بها فتصير من قبيل الأسماء ، فإن كان فيها سبب الإماله اعتبر ، وإلّا فلا ، فلذلك يمال «حتّى» إذا سمّى به ، ولا (۲) يمال «على» (۳) ونحوها إذا سمّى بها ، لأنّك لو سمّيت ب «حتّى» وثنّيته لقلت : حتّيان ، ولو سمّيت ب «على» لقلت : علوان ، [وكذلك «إلى» ، لأنّك تقول فى تثنيته : إلوان ، وفى جمعه : إلوات] (۴) .

وأمّا إمالتهم «بلى» و «لا» فى «إمّالا» و «يا» فى النداء فلما فى ذلك من (۵) التضمّن للجمله المتضمّنه للفعل أو للاسم أو الاسمين (۶) ، فصار كأنّه فعل أو اسم لإغنائها عن ذلك .

«والأسماء غير المتمكّنه يمال المستقلّ منها بنفسه» إلى آخره .

حكمها حكم الحروف لما ذكرناه ، وإنّما أميل المستقلّ منها من الجهه التى أميل بها (۷) «بلى» ونحوها ، فلذلك أمالوا [«ذا»] (۸) و «أنّى» و «متى» ، ولم يميلوا «إذا» ونحوها ، والأفعال غير المتصرّفه ليس منها ما يقبل الإماله إلّا «عسى» ، لأنّ بقيّتها لا ألف فيها ، وإنّما أميلت مع عدم التصرّف / لما تحقّق من قولهم : عسيت وعسينا (۹) ، فلمّا كانت تصير إلى الياء عند اتّصال هذه الضمائر صارت كالمتصرّف (۱۰) فى ظهور الياء فيه ، فأميلت لذلك ، ولذلك قال المبرّد : «وإماله « عسى» جيّده » . (۱۱)

۱- فى ط : «ولقله» .

۲- فى د : «لا» .

۳- بعدها فى د : «وبلى وحتى» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فى د : «فى» ، تحريف .

۶- فى د : «للاسمين» .

۷- فى د : «به» ، تحريف .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۹- فى د : «وعسيا» .

۱۰- فى ط : «كالمتصرفه» .

۱۱- المقتضب : ۳ / ۵۳ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۸ ، وشرحها للجاربردى : ۳۸۶ .

[الوقف]

«ومن أصناف المشترك الوقف تشترك فيه الأضرب الثلاثه ، وفيه أربع لغات» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لأنّ كلّ واحد منها يصحّ الوقف عليه ، [تقول فى الاسم : «هذا زيد» ، وفى الفعل :

«زيد يضرب» ، وفى الحرف : «جير» و «إن»] (١) .

قال : «وفيه أربع لغات» .

وليس يعنى أنّ الأربع تجتمع ، لأنّ منها ما يضادّ بعضه بعضا ، كالإسكان والرّوم ، [وكالروم] (٢) والإشمام ، وإنّما أراد بيان ما يكون لأجل الوقف ، وإن اختلفت محالّه (٣) ، وعلى ذلك كان ينبغى أن لا يقتصر على أربع ، إذ من جمله أحكام الوقف الإبدال فى مثل «رأيت زيدا» ، وفى مثل «رحمه» ، وفى مثل (٤) «هذا الكلو» (٥) ، ونقل الحركه إلى ما قبلها فى مثل «هذا البكر» ، والحذف فى مثل القاض والدّاع ، وإلحاق هاء السّكت ، وكلّ ذلك قد ذكره فى أثناء فصول (٦) الصّنف ، فلا وجه لتخصيصه أربعا (٧) منها ، فإن خصّ ها (٨) لشهرتها فالتضعيف ليس مثل الباقى فى الشّهره ، فلو أسقط التضعيف أيضا وذكره فى أثناء الفصول لكان لتخصيص الثلاثه وجه . (٩)

وقوله : «الإسكان الصريح» .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- فى ط : «مماله» ، تحريف .

٤- فى د : «ومثل» .

٥- أبدلت الهمزه فى «الكلأ» حرفا من جنس حركتها ، وهى الضمه هنا لأن الهمزه وقعت آخرا وقبلها فتحه ، وهذا إحدى لغات الوقف عند من يحققون الهمزه فى الوصل ، وهم أكثر العرب إلا أهل الحجاز ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۷۷ - ۱۷۹ ، والسيرافى : ۴۳۱ - ۴۳۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۱۱ - ۳۱۳ ، وشرحها للجاربردى : ۲۸۶ .

۶- فى د : «أثناء أصناف فصول» .

۷- فى ط : «لتخصيصه بذكر أربعه» .

۸- فى د : «خصصها» .

۹- فى ط : «لثلاثه أوجه» ، تحريف .

احتراز (۱) بالصريح عن (۲) الرّوم والإشمام ، فإنّ الرّوم تبعيض (۳) للحركه ، فتقرب من الإسكان ، والإشمام ضمّ الشّفتين بعد الإسكان (۴) ، فاحترز بالصريح عنهما (۵) ، أى ليس معه بعض حركه ولا ضمّ شفتين بعد الإسكان ، فهو مضادّ للإسكان الصريح وللرّوم ، أمّا مضادّته للإسكان الصريح فلأنّ حقيقه الإسكان الصريح أن لا تضمّ معه الشّفتان ، وحقيقه الإشمام أن تضمّ معه الشّفتان ، فلو قدّر اجتماعهما لكان جمعا (۶) للضّدّين ، نفى ضمّ الشّفتين وثبوته فى محلّ واحد ، وأمّا مضادّته للرّوم فلأنّ الرّوم إتيان (۷) ببعض الحركه ، والإشمام إسكان ثمّ ضمّ الشّفتين ، فكان اجتماعهما يؤدّى إلى ثبوت الإسكان ونفيه فى محلّ واحد ، ثمّ ذكر اصطلاح الكتّاب فى صور هذه اللغات .

قال / : «والإشمام مختصّ بالمرفوع» .

لأنّه ضمّ الشّفتين ليؤذن بأنّ الحركه كانت ضمّه ، فوجب أن لا يكون إلّا فى مضموم .

قال : «ويشترك (۸) فى غيره المجرور والمرفوع والمنصوب غير المنوّن» .

هكذا وقع فى النّسخ المشهوره ، وليس بمستقيم لأنّ قوله : «ويشترك» فاعله المجرور والمنصوب ، وقوله : «فى غيره» لا وجه له إلّا فى غير الإشمام ، وإذا كان كذلك لم يستقم لأدائه إلى أنّ غير الإشمام يكون فى المنصوب والمجرور دون غيرهما ، لأنّه فى محلّ البيان لذلك (۹) ، ومعلوم أنّ المرفوع مع المجرور والمنصوب فى غير الإشمام سواء ، ألا ترى أنّك تسكّن وتروم وتضعّف فى المرفوع كما تفعل ذلك فى المنصوب والمجرور ؟ فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب فائده .

ووقع فى بعض النّسخ «ويشترك فى غيره المرفوع والمنصوب والمجرور» (۱۰) ، وهو الصواب ،

۱- فى د . ط : «احترز» .

۲- كذا فى الأصل . د . ط . والصواب «من» . انظر اللسان (حرز) .

۳- فى الأصل . ط : «تضعيف» . وما أثبت عن د . وهو أشبه .

۴- بعدها فى ط : «وهو مضاد» .

۵- كذا فى الأصل . د . ط . والصواب «منهما» .

۶- فى ط : «جميعا» ، تحريف .

۷- فى د : «الإتيان» .

۸- فى المفصل : ۳۳۸ «ومشترك» . وفى شرحه لابن يعيش : ۹ / ۶۷ «ويشترك» .

۹- فى ط : «فى محل البيان المذكور لذلك» ، مقحمه .

۱۰- لم ترد العباره هكذا فى المفصل : ۳۳۸ ، ولا فى شرحه لابن يعيش : ۹ / ۶۷ .

ولعلّه كان كذلك ، أو لعلّه كان «ويشترك فى غيره مع المجرور والمنصوب» ، ويكون فى «ويشترك» ضمير المرفوع لتقدّم ذكره ، أو كان «ويشترك فى غيره هو والمجرور والمنصوب» ، ثمّ ضمّن الفصل (١) ذكر المنصوب المنوّن ، وأنّه يبدل من تنوينه ألف ، وهو لغه من لغات الوقف . (٢)

ومثّل بأمثله متعدّده ليؤذن أنّ الأسماء على اختلافها مستويه فى ذلك إلّا ما سيأتى فى باب «عصا» .

والتضعيف هو أن يشدّد الآخر ، وشرطه أن لا يكون آخره همزه ولا حرف علّه ولا ساكنا ما قبله (٣) ، أمّا كونه ليس بهمزه فلأنّ تضعيف الهمزه مستثقل ، فكره فى الحرف المستثقل ، وأمّا كونه صحيحا فلأنّ حروف العلّه أيضا ثقلت على ألسنتهم حتّى غيّروها بضروب من التغييرات ، فكره التثقيل فيها حتّى كان الحذف فيها مناسبا لأجل الوقف ، فلأن لا يثقّل أجدر ، وأمّا كونها متحرّكا ما قبلها فلئلّا يجمع بين ثلاث سواكن الحرف الموقوف عليه والحرف المدغم والحرف الذى قبله ، وذلك مطّرح فى كلامهم وصلا ووقفا ، وليس من ذلك باب «دوابّ» ، لأنّ حرف المدّ واللّين قام مقام الحركه ، فيجوز أن يكون معه ما يكون مع الحركه وصلا ووقفا . (۴)

قوله : «وبعض العرب يحوّل ضمّه الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله» ، إلى آخره .

هذه أيضا لغه من لغات الوقف كما تقدّم (۵) ، وشرطه / أن يكون ما قبل الآخر ساكنا ، لأنّه إذا لم يكن ساكنا تعذّر أن تنقل عليه حركه (۶) ، لأنّ المحرّك لا يقبل حركه أخرى ، وأن يكون مضموما أو مكسورا مطلقا أو مفتوحا غير منوّن فى الهمزه ، ولا يكون مفتوحا فى غير الهمزه أصلا ، لأنّه إذا كان مفتوحا فى الهمزه وغير الهمزه لم يخل إمّا أن يكون منوّنا أو غير منوّن ، فإن كان منوّنا فأمره ظاهر ،

١- فى د : «الفعل» ، تحريف .

٢- انظر شرح الشافيه للجاربردى : ٢۶٣ .

٣- سقط من د : «ما قبله» ، خطأ . أسقط ابن الحاجب هنا شرطا رابعا ، وهو أن يكون الحرف الآخر الموقوف عليه متحركا فى الوصل ، وكذا فعل الزمخشرى وابن يعيش ، انظر المفصل : ٣٣٨ ، وشرحه لابن يعيش : ٩ / ٧٠ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣١۴ - ٣١۵ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٧ .

۴- سقط من د . من قوله : «لأنّ حرف المد» إلى «ووقفا» ، خطأ .

۵- الوقف بالنقل «قليل كقله التضعيف إلا فى الهمزه» شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٢١ ، ولم ينقل عن أحد من القراء أنه وقف بالنقل إلا عن أبى عمرو ، فقد وقف على قوله تعالى : وَتَواصَوْا بِالصَّبْرِ * بالنقل . انظر كتاب السبعه : ۶٩۶ وارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٩ .

۶- بعدها فى ط : «المحرّك» .

لأنّ حركته واجب بقاؤها على محلّها ، فكيف يصحّ نقلها ؟ وإن كان بغير تنوين فى غير الهمزه فلا بدّ أن يكون معه ما ينوب مناب التنوين ، فينزّل منزله المنوّن ، فيجرى مجراه ، أو لأنّ حذف التنوين فيه عارض ، فأجرى مجرى الأصل ، وليس كذلك المفتوح غير المنوّن من (۱) المهموز فى الحكم ، بل حكمه حكم المرفوع والمجرور [فى النّقل] (۲) ، لأنّ الهمزه مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها ، فكان نقل حركتها إلى ما قبلها لما فى النّطق بها ساكنه بعد الإسكان من الثّقل مناسبا مغتفرا معه ترك اعتبار ذلك الأصل ، ألا ترى أنّك إذا وقفت على قولك : «رأيت الخبء» بالإسكان أدركت فيه من الثّقل ما ليس فى قولك : «رأيت البكر» (۳) ، فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزه المفتوحه غير المنوّنه كالوقف على المرفوع والمجرور فى هذا الباب ، ومن ثمّه قالوا : «هذا الرّدؤ» و «مررت بالبطئ» (۴) ، ولو يقولوا : «هذا حبر» و «مررت بقفل» ، وإنّما فعلوا ذلك فى باب المهموز لما فى المهموز (۵) من الاستثقال عند سكونه وسكون ما قبله ، ولذلك استثناها فى قوله : «دون الفتحه فى غير الهمزه» ، وكان ينبغى أن يقول : إذا لم يكن الساكن حرف لين ، ولا الموقوف عليه حرف لين ، ولا مخرجا إلى ما ليس من أبنيه الأسماء فى غير الهمزه ، فالأوّل كيوم [وقوم] (۶) وقول ، ولا يقال فيه : يوم ولا [قوم] (۷) ولا قول لما يؤدّى إليه من الثّقل من تحريك حرف اللّين ، والثانى نحو : ظبى وغزو ، ولا يقال فيه : هذا ظبو ، ولا «مررت بغزى» لما فيه من تغيير حروف الكلمه إلى غيرها ، والثالث نحو قولك : «هذا حبر» و «مررت بقفل» ، ولا يقال :

«هذا حبر» ولا «مررت بقفل» .

وقلنا : «فى غير الهمزه» احترازا من «هذا الرّدؤ» و «مررت / بالبطئ» ، فإنّ ذلك اغتفر عند كثير

۱- فى د : «فى» .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- منع سيبويه النقل فى الاسم المنصوب غير المنون ، ونسب ابنا الأنبارى ويعيش إلى الكوفيين تجويزه ، وحكاه أبو حيان عن الأخفش والجرمى والكسائى والفراء ، أما إذا كان الاسم المنصوب منونا فلم يثبت النقل فيه إلا فى لغه ربيعه ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۷۳ ، والتكمله : ۸ ، ۲۰ ، والسيرافى : ۴۲۳ ، والإنصاف : ۷۳۱ - ۷۳۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۷۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۳۹۹ .

۴- هذه اللغه فى الوقف مسموعه فى تميم وأسد ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۷۷ ، والسيرافى : ۴۳۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۱۱ .

۵- فى ط : «الهمزه» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

من أهل هـذه اللغه (۱) ، وإن أدّى إلى مـا ليس من أبنيه الأسـماء لما ذكرناه من اسـتثقال الهمزه الساكنه بعـد الساكن ، وإن كان أصـحاب هذه اللغه كلّهم يحرّكون استثقالا للهمزه ، إلّا أنّ منهم من يحرّك كما ذكرناه على قياس النّقل ، ومنهم من يعوّض عن الحركه حركه ما قبلها ليخرج عن البناء المطّرح فى الأسـماء الـذى أدّى إليه (۲) النّقل المـذكور ، فيقول : «هذا الرّدئ» و «مررت بالبطؤ» (۳) كما ذكره .

قوله : «وقد يبدلون من الهمزه حرف لين» ، إلى آخره .

هـذه لغه أيضـا من لغـات الوقف ، ولكن محلّهـا المهموز ، وهو راجع إلى الإبـدال ، فحكم هـذه اللغه أن تبـدل كلّ همزه وقعت آخرا حرف لين من جنس حركتهـا (۴) ، فـإن كـان ما قبلها مفتوحا نطقت به على حاله وبالحرف المبـدل من الهمزه على حاله ، فتقول : «هـذا الكلو» و «رأيت الكلا» و «مررت بـالكلى» [باليـاء الساكنه مع فتـح اللّام] (۵) ، وإن كان ساكنا أبـدلتها كـذلك ثمّ حرّكت مـا قبلهـا بحركه تلـك الهمزه ، فيوافقـون أصـحاب النّقـل ، إلّـا أنّ هؤلاء يقلبوهـا حرف لين ، وأولئـك يبقونهـا همزه ، فيقولون (۶) : «هـذا الخبؤ» و «رأيت الخبأ» و «مررت بالخبئ» وكـذلك البطؤ والرّدؤ ، وقوم منهم يكرهون «هـذا الرّدؤ» و «مررت بـالبطئ» كمـا كره أولئـك ذلـك مع الهمزه ، فيفرّون إلى الاتباع على النّحو [المـذكور] (۷) ، فيقولـون : «هـذا الرّدى» و «مررت بالبطو» .

ثمّ قال : «وأهل الحجاز يقولون : « الكلا» فى الأحوال الثلاث » .

قاصـدا بذلك تبيين أنّ هذه اللّغه لغه فى الوقف ، لا لغه من (۸) يخفّف (۹) الهمزه من حيث كونه همزا (۱۰) ، ألا ترى أنّ أهل الحجاز من لغتهم تخفيف الهمزه ؟ إذا وقفوا على الكلأ أبدلوا الهمزه ألفا

۱- انظر ما سلف ق : ۲۷۷ ب .

۲- فى ط : «إليها» ، تحريف .

۳- هم ناس من بنى تميم ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۷۷ - ۱۷۸ ، والسيرافى : ۴۳۲ - ۴۳۳ .

۴- انظر ما سلف ق : ۲۷۶ ب .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى د : «فتقول» .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- فى ط : «فى» .

۹- فى ط : «تخفيف» .

۱۰- فى ط : «همزه» .

فى الأحوال الثلاث ، لأنّهم يقفون بالإسكان ، فتصير ساكنه ، وما قبلها مفتوح ، فحكمها أن تقلب ألفا ، فتبيّن بذلك أنّ اللّغه المتقدّمه ليست لمجرّد تخفيف الهمزه ، فتجرى على قياس تخفيفه كما جرت لغه أهل الحجاز ، وإن اتّفقا فى بعض صور الألفاظ ، كما (١) فى «رأيت الكلا» فى حال النّصب ، ولذلك لو وقف أهل الحجاز على الخبء فى الأحوال [الثلاث] (٢) لحذفوا الهمزه حذفا ، وسكّنوا الباء وقالوا : «هذا الخب» ، و «مررت / بالخب» .

ثمّ قال : «وعلى هذه العبره يقولون فى أكمؤ : أكمو (٣) وفى أهنئ أهنى» .

يعنى أهل الحجاز ، وعلّته كعلّه قولك : الكلا ، لأنّها (٤) إذا سكنت تدبرها حركه ما قبلها ، فقلبت حرفا من جنس حركته ، وشبّه همزه «أكمؤ» عند الوقف بهمزه «جؤنه» (٥) وهمزه «أهنئ» بهمزه «ذئب» لوضوح أمر همزه «جؤنه» و «ذئب» فى كونهما ساكنتين فى الأصل كما شبّه همزه الكلا عند الوقف بهمزه رأس .

قوله : «وإذا اعتلّ الآخر وما قبله ساكن» ، إلى آخره .

يعنى فى الإسكان والرّوم والإشمام وإبدال التنوين ألفا فى النّصب ، لا فى نقل الحركه إلى ما قبله ، فلا يقال : «هذا ظبو» كما يقال : «هذا بكر» ، وإنّما ترك ذكره لظهوره .

«والمتحرّك ما قبله إن كان ياء قد أسقطها التنوين» ، إلى آخره .

الاسم المعتلّ المتمكّن ممّا قبل آخره متحرّك لا يكون إلّا ياء أو ألفا ، إذ ليس فى الأسماء المتمكّنه ما آخره واو قبلها حركه ، لأنّها إن كانت فتحه انقلبت الواو ألفا كعصا ، وإن كانت كسره قلبت الواو ياء ، كقولك : غاز ، وإن كانت ضمّه قلبت الضّمّه كسره ، فتنقلب الواو ياء أيضا ، كقولك :

١- سقط من ط : «كما» ، خطأ .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من د : «أكمو» ، خطأ .

٤- فى د : «لأنك» .

٥- «سلّه مستديره يجعل فيها الطيب والثياب» . اللسان (جأن) ، وذهب الجوهرى وابن سيده إلى أن الهمزه ليس أصلا فى جؤنه ، انظر الصحاح (جون) والمخصص : ١١ / ٢٠٢ ، والأكثرون على أن الأصل فيها الهمز وأن الواو مبدله منها ، انظر المقتضب : ١ / ٦١ ، والحلبيات : ٥٨ ، وسر الصناعه : ٥٧٣ ، والخصائص : ١ / ٢٦٥ ، وشرح الملوكى : ٢٦٥ ، والممتع : ٣٦٢ .

قلنس (١) وعرق (٢) وأدل [أصلها قلنسو وعرقو وأدلو] (٣) ، ولـذلك لم يذكر إلّا الياء والألف ، وما آخره واو من غير المتمكّن نـادر ، وحكمه فى الوقف كحكمه فى الوصـل ، ولـذلك لم يـذكره ، فمـا آخره يـاء قبلهـا كسـره إن كـانت مسـقطه للتنوين فى الوصل فالمختار أن يوقف بحـذفها ، مثل قاض [فى قاضـى] (٤) وعم [فى عمى] (٤) وجوار [فى جوارى] (٤) ، ومن العرب من يردّها فيقول : قاضى (٥) ، والوجه الأوّل (٦) ، لأنّ التنوين حذفه عارض ، فكأنّه موجود ، فتبقى الياء محذوفه كما كانت محذوفه (٧) فى الوصـل ، ومن ردّهـا كأنّما نظر إلى ذهاب التنوين (٨) لفظا ، والياء إنّما كانت حـذفت لاجتماعها معه لفظا ، فلمّا حـذف التنوين لأجـل الوقف ذهب المـانع لليـاء فرجعت ، فقيل : قاضـى وإن لم يسـقطها التنوين فالوجه إثباتها فى الوقف على ما كانت عليه فى الوصل فى الثّبات ، فيقال :

القاضـى ، ويا قاضـى ، وبعض العرب يحـذفها فى الوقف ، فيقول : القاض ، ويا قاض (٩) ، والوجه الأوّل ، لأنّها كانت ثابته فى الوصـل ، ولم يعرض فى الوقـف (١٠) موجب لحـذفها ، فبقيت على مـا كـانت عليه ، ومن حـذفها فإنّمـا حـذفها للتخفيف ، لأنّ الوقف محلّ تخفيف .

وقـد / عمّم المرفوع والمجرور والمنصوب ، ومثّـل أيضا بالمنصوب ، وهو قوله : «رأيت جوارى» ، وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور فى جـواز الحـذف ، والـذى ذكره غيره أنّ المنصـوب ليس مثـل المرفوع والمجرور فى جواز الحـذف (١١) ، والذين يقولون : «هذا القاض» بحذف الياء لا يقولون : « رأيت

١- مفردها قلنسوه ، وهى من ملابس الرأس . اللسان (قلس) .

٢- مفردها عرقوه ، وهى خشبه معروضه على الدلو . اللسان (عرق) .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- حكاه سيبويه عن بعض من يوثق بعربيته ، انظر الكتاب : ٤ / ١٨٣ ، والسيرافى : ٤٤١ .

٦- أى حذف ياء «قاض» فى الوقف ، وقال عنه سيبويه : «فهذا الكلام الجيد الأكثر» الكتاب : ٤ / ١٨٣ ، وانظر السيرافى : ٤٤٢ .

٧- سقط من د . ط : «محذوفه» .

٨- فى الأصل . ط : «ذهابها» مكان «ذهاب التنوين» . وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

٩- انظر السيرافى : ٤٤٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٧٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، وشرحها للجاربردى : ٢٧٨ .

١٠- فى د : «الوصل» ، تحريف .

١١- انظر الكتاب : ٤ / ١٨٣ - ١٨٤ ، والتكمله : ٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٧٥ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠١ .

القاض » بحذف الياء ، [بل يقولون : «رأيت القاضى»] (۱) ، لأنّ الياء لّما تحرّكت فى الوصل صارت كالصحيحه ، فأجريت مجراها ، فثبتت وقفا كما ثبتت الصحيحه بخلاف الياء الساكنه وصلا ، فإنّها لم تكن كالصحيحه ، فلا يلزم من حذف الياء الساكنه فى الوصل حذف الياء المتحرّكه ، لأنّ هذه قويت بالحركه ، وتلك ضعفت بالسّكون ، وشرط جواز هذا الحذف أن لا يخلّ بالكلمه ، إذ ليس بإعلال ، وإنّما هو حذف تخفيفىّ ، فلذلك يقال : «يا قاض» (۲) ، ولا يقال : «يا مر» (۳) ، لما فيه من الإخلال ، ألا ترى أنّه لا يبقى حينئذ من حروف الكلمه إلّا الفاء ، ولا يلزم امتناع «هذا مر» و «مررت بمر» بحذف الياء وصلا ووقفا (۴) ، لأنّ ذلك إعلال مضطرّ إليه ، والحذف فى نحو «يامرى» حذف تخفيفىّ ، فلا يلزم من اغتفار الإخلال بالإعلال اغتفار الإخلال لمجرّد (۵) التخفيف .

وإن كان آخر الاسم ألفا فالكثير أن يوقف بالألف أيضا ، سواء كانت مسقطه للتنوين أو غير مسقطه ، والفرق بين باب «عصا» وباب «قاض» فى ردّ الألف ههنا وبقائها محذوفه ثمّه على قول من يرى أنّها الألف الأصليّه أنّ الألف خفيفه والياء ثقيله ، فاغتفر ردّ الخفيف ولم يغتفر ردّ الثقيل ، وإن كان حذف التنوين عارضا فيهما ، وعلى قول من يرى أنّها ألف التنوين ظاهر ، فإنّه قبله فتحه ، وليس فى قاض قبله فتحه ، وعلى قول من يرى الفرق ذكر الأوّل فى حال الرفع والجرّ والثانى فى حال النّصب ، ومذهب المبرّد أنّها الألف الأصليّه فى الأحوال الثلاثه (۶) ، ولم يذكره (۷) ، ومذهب المازنىّ

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- هذا قول يونس وسيبويه ، واختار الخليل : «يا قاضى» بإثبات الياء ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۸۴ ، والسيرافى : ۴۴۳ ، والتكمله : ۲۲ ، والحلبيات : ۹۳ .

۳- وإنما يقال : «يا مرى» ، وهو اسم فاعل من «أرى يرى» ، وانظر الكتاب : ۴ / ۱۸۴ ، والسيرافى : ۴۴۴ ، والتكمله : ۲۲ ، وأمالى ابن الشجرى : ۲ / ۱۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۰۱ .

۴- سقط من د : «ووقفا» .

۵- فى ط : «المجر» ، تحريف .

۶- الحال تؤنث وتذكر ، ومن جمعها على أحوال ذكرها ، ومن جمعها على حالات أنثها ، انظر اللسان (حول) . ولم أر هذا القول المنسوب إلى المبرد فى المقتضب ، ونسبه إليه الجاربردى فى شرحه للشافيه : ۲۶۵ ، وهو قول أبى عمرو والكسائى وأبى الحسن وابن كيسان وابن برهان ، انظر شرح اللمع لابن برهان : ۱۷ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۸۴ ، ونسب أبو بكر ابن الأنبارى القول بأن الألف فى المقصور المنون المنصوب أصليه إلى الكوفيين وجماعه من البصريين ، انظر إيضاح الوقف والابتداء : ۴۱۷ - ۴۱۸ .

۷- أى : لم يذكر الزمخشرى مذهب المبرد فى المفصل .

أنّها ألف التنوين فى الأحوال الثلاثه (۱) ، ومذهب سيبويه أنّها فى الرفع والجرّ الأصليّه ، وفى النّصب ألف التنوين . (۲)

ولكلّ وجه ، فأمّا وجه مذهب المبرّد فلأنّها (۳) قد ثبت إمالتها فى مثل «رحى» فى الأحوال الثلاث (۴) ، ولو كانت ألف التنوين لم يصحّ إمالتها ، فدلّ ذلك على أنّها الأصليّه / فى الأحوال الثلاث ، وأيضا فإنّ الكتّاب يكتبونها بالياء فى الأحوال الثلاث ، وأيضا فإنّها تقع فى المقصور قافيه فى الأحوال الثلاث ، وكلّ ذلك دليل على أنّها الأصليّه .

ووجه مذهب المازنىّ أنّ التنوين إنّما أبدل ألفا فى نحو «رأيت زيدا» لوقوع الفتحه قبله ، ولم يبدل فى «هذا زيد» و «مررت بزيد» لأجل الضمّه والكسره ، فلمّا كان باب (۵) «عصا» فى الأحوال الثلاث قبل التنوين فيه فتحه وجدت علّه (۶) قلبه (۷) ألفا ، فوجب أن يحكم بأنّها ألف التنوين فى الأحوال الثلاث .

ووجه مذهب سيبويه قياسه على الصحيح ، وقد تقرّر أنّ الصحيح ل

۱- انظر مذهب المازنى فى التكمله : ۲۶ ، وسر الصناعه : ۶۷۶ ، ونسب هذا القول إلى الفراء والأخفش ، انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۳۹۳ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۲۶۶ .

۲- كذا ذكر ابنا يعيش وعصفور عن سيبويه ، وزاد ابن يعيش أن «بعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أن الألف فى « عصا» لام الكلمه فى الأحوال كلها ، وقال السيرافى : » وهو المفهوم من كلامه « شرح المفصل : ۹ / ۷۶ ، وقال السيرافى بعد أن ساق كلام سيبويه : وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التى تثبت فى الوقف هى الألف التى كانت فى الحرف » . السيرافى : ۴۵۱ . وعباره سيبويه «وأما الألفات التى تذهب فى الوصل فإنّها لا تحذف فى الوقف لأن الفتحه والألف أخفّ عليهم» الكتاب : ۴ / ۱۸۷ . وجزم الرضى بأنّ «كلام سيبويه لا يعطى ما نسب إليه لا تصريحا ولا تلويحا ، وما نسب إليه مذهب أبى على فى التكمله» شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۸۳ ، وصرح الفارسى بما نسبه إليه فى التكمله : ۲۶ ، وذكر ابن جنى مذهب الفارسى دون نسبه ، انظر سر الصناعه : ۶۷۶ ، والممتع : ۴۰۷ .

۳- فى د : «فلأنه» . وفى ط : «فإنه» .

۴- انظر المقتضب : ۳ / ۴۴ ، والتكمله : ۲۲۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۱ .

۵- سقط من ط : «باب» .

۶- فى د : «وجدت عليه عله» .

۷- فى ط : «قبلها» ، تحريف .

من تنوينه شيء وفى حال النّصب يبدل ، وإذا كان هذا حكم الصحيح فينبغى أن يحمل عليه ما أشكل من المعتلّ .

وما ذكره المبرّد (١) إنّما يستتبّ له أن لو كان متّفقا عليه ، وإنّما يفعل ما ذكره من الإماله والقافيه والكتابه من يعتقد اعتقاده ، وإلّا فالوجه أن لا يمال «رحى» فى حال النصب ، ولا يكتب بالياء ولا يجعل قافيه .

وما ذكره المازنىّ غير مستقيم ، فإنّه فى حال الرفع والجرّ الضمّه والكسره مقدّرتان ، فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين ألفا للفتحه عند انتفاء الضمّه والكسره لفظا وتقديرا إبدالها ألفا مع حصول الضمّه والكسره تقديرا ، فظهر الفرق بينه وبين ما قاس عليه ، وجعله أصلا .

فالوجه إذن ما قاله سيبويه ، وإن كان الجميع لا يبعد ، إذ من العرب المميلين من يميل «رحى» فى الأحوال الثلاث ، فيلزم أن يكون الأمر فى ذلك على مذهب المبرّد ، ومنهم من لا يميله أصلا ، فيلزم أن يكون الأمر على مذهب المازنىّ ، ومنهم من يميله فى حال الرفع والجرّ ، ولا يميله فى حال النصب ، فيلزم أن يكون الأمر على مذهب سيبويه .

وأكثر الرّواه فى قراءه المميلين على مذهب المبرّد ، مثل «غزّى» (٢) ، وشبهه ، وقد جاء أيضا على مذهب سيبويه ، وقد جاء أيضا على مذهب المازنىّ ، فظهر بذلك أنّ الجميع ثابت فى لغه العرب ، ولم يبق إلّا النّظر فى الأقوى .

وما ذكره من قلب ألف التأنيث واوا أو ياء لغه ضعيفه مختصّه بألف التأنيث ، وأمّا قلب الألف همزه فلا يختصّ ، وهى ضعيفه .

ووجه قلب الألف ياء (٣) أنّه قصد إلى قلب الألف لخفائها حرفا من جنسها يقرب منها (٤) ، فقلبها ياء لأنّها أبين منها وأخفّ من الواو .

ووجه قلبها واوا مثله / ، لأنّ الألف خفيّه (٥) ، والواو أمكن منها ومن الياء ، ووجه قلبها همزه

١- سقط من د : «المبرد» ، خطأ .

٢- بعدها فى د : «وأخرى وبشرى» ، انظر النشر ٢ / ٧۴ .

٣- سقط من د : «ياء» ، خطأ .

۴- أقحم بعدها فى ط : «فعلا» .

۵- فى الأصل . ط : «خفيفه» . وما أثبت عن د . وهو أحسن .

كذلك ، لأنّ الهمزه والألف من مخرج واحد ، وكلّ ذلك ضعيف .

ثمّ ذكر الفعل المعتلّ ، فدلّ على أنّ ما تقدّم مخصوص (۱) بالأسماء ، ولذلك قسمه إلى منوّن وغير (۲) منوّن ، والفعل يكون آخره ياء أو واوا أو ألفا ، أمّا الألف فلا تحذف لأجل الوقف لا فى فعل ولا فى اسم ، وأمّا الواو والياء وإن كانتا تحذفان فى الأسماء فى الاختيار تاره فى نحو : قاض وفى غير الاختيار فى نحو : القاض ، فلا تحذفان فى نحو : «يغزو» و «يرمى» إلّا قليلا والفرق بين «يغزو» و «يرمى» وبين «قاض» ظاهر ، لأنّ التنوين مراد ، فكأنّه موجود ، فلا تثبت الياء معه ، وقد تقدّم . (۳)

بقى الفرق بين «يغزو» و «يرمى» وبين «القاضى» على اللغه القليله (۴) ، والفرق بينهما أنّ حذف (۵) الواو والياء فى (۶) «يغزو» و «يرمى» للدّلاله على الجزم ، فلو حذفتا للتخفيف لأدّى إلى اللّبس ، بخلاف باب «القاضى» ، فإنّ حذف الياء فيه لا دلاله لها (۷) ، فلم يلزم من التخفيف فى الموضع الذى لا لبس فيه به (۸) التخفيف فى الموضع الذى يحصل اللّبس به .

ويوقف على الفعل المجزوم بالإسكان تاره ، وهو الكثير ، وبإلحاق (۹) الهاء ، فيقال ما ذكر (۱۰) ، وهذا أصل مطّرد فى كلّ ما كانت حركته بنائيّه ، ما خلا الفعل الماضى وشبهه ، فإنّه لا يلحق هاء السّكت ، وإن كانت حركته بنائيّه ، والفرق بينه وبين ما سواه أنّ حركته مشبّهه بحركه (۱۱) الإعراب لشبهه بالمضارع ، ولذلك بنى على حركه ، فنزّل (۱۲) منزله المعرب ، ولذلك أيضا لا يقال : «يا زيده» ولا «لا رجله» ، وإن كانت حركتهما حركه بناء ، بخلاف الحركه فى «لم يغز» و «لم يرم» ، فإنّها لا

۱- فى ط : «مختص» .

۲- فى د : «وإلى غير» .

۳- انظر ما سلف ق : ۲۷۸ ب .

۴- أى حذف الياء من القاضى فى الوقف . انظر ما سلف ق : ۲۷۸ ب .

۵- فى ط : «نحدف» ، تحريف .

۶- فى د : «من» .

۷- فى ط : «فيها» . والأشبه «له» .

۸- سقط من ط : «به» .

۹- فى ط : «بإلحاق» ، تحريف .

۱۰- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۴۰ .

۱۱- فى د : «لحركه» .

۱۲- فى ط : «فنزله» .

شبه لها بالإعراب ، فظهر الفرق بينهما .

ومنهم من يزعم أنّه إنّما امتنع إلحاق الهاء فى الماضى لشبهه بهاء الضمير من غير حاجه (١) وفى المضارع اغتفر لكونه عوضا من المحذوف عند الجزم ، وليس ببعيد .

وإذا ورد مثل «إنّه» أجيب بأنّها ليست هاء السّكت إن كانت التى تدخل على الضمائر (٢) ، وهى هاء السّكت إن كانت «إنّ» بمعنى «نعم» (٣) فلم تدخل هاء السّكت فى موضع تلتبس فيه بالضمير (٤) غير ما / ذكرناه لذلك السبب المذكور ، ولذلك التزم دخوله فى نحو : «ره» و «قه» لما أدّت إليه الضّروره ، واغتفر أمر (٥) الالتباس ، لأنّه لا يمكن الوقف عليه إلّا كذلك عند الابتداء به ، لأنّه يؤدّى إمّا إلى الوقف على متحرّك ، وإمّا إلى الابتداء بساكن ، فوجب إلحاق الهاء لذلك .

«وكلّ واو أو ياء لا تحذف فإنّه (٦) تحذف فى الفواصل والقوافى» ، إلى آخره .

للفواصل والقوافى فى جواز الحذف شأن ليس لغيرهما ، ولذلك يحذف معهما ما لا يحذف مع غيرهما ، وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض ، إن كان بعضها محذوفا ، أو قصد التخفيف فيها لتعدّدها ، وليس مثل ذلك فى غير الفواصل والقوافى ، ومثّل بمثال «المتعال» (٧)فى الأصل . ط : «بها» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .(٨) ، وإن كان حذفه سائغا فى غير الفواصل ، إلّا أنّها ليست باللغه القويّه (٩) ، فتمثيله إذن بالمتعال (٩) إنّما هو على لغه من

١- ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تقول : «ضربته» لأن هاء السكت تلتبس بالمفعول ، وأجازه الخليل وسيبويه ، ودفع السيرافى مذهب المبرد دون عزوه إلى أحد ، انظر الكتاب : ٤ / ١٦٢ ، والكامل للمبرد : ١ / ٣٦٤ ، والسيرافى : ٣٩٨ .

٢- أى فى «أنه» ، وجه ابنا جنى ويعيش الهاء فى «أنه» على وجهين ، أحدهما أن تكون بدلا من ألف «أنا» ، وثانيهما أن تكون لبيان حركه النون ، انظر المنصف : ١ / ٩ - ١٠ ، وسر الصناعه : ٥٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٤٣ ، وشرح الملوكى : ٣١٥ .

٣- انظر ما سلف ق : ٢٤٢ ب .

٤- فى ط : «بضمير» .

٥- فى د : «أمن» .

٦- فى د : «لا تحذف بعله ما فإنها تحذف . .» . مخالف للمفصل : ٣٤٠ ، وسقط منه «فإنه» .

٧- الرعد : ١٣ / ٩ ، والآيه عالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهادَهِ الْكَبِيرُ الْمُتَعالِ

٨- .

٩- انظر الكتاب : ٤ / ١٨٤ - ١٨٥ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

يثبتها فى غير الفواصل ، فحينئذ ينهض التمثيل بها ، وكذلك «التّناد» (۱) ، وأمّا «يسر» (۲)فى المفصل : ۳۴۱ «وتاء التأنيث فى الاسم المفرد تقلب . .» .(۳) و «صنع» (۴) فى «صنعوا» فواضح فى التمثيل ، إذ لولا كونه فى الفواصل والقوافى لم يقو حذفه .

قوله : «وتاء التأنيث تقلب (۴) هاء فى الوقف» .

قال الشيخ : هذه اللغه الفصيحه الكثيره (۵) ، ووجهها قصدهم إلى التفرقه بينها وبين تاء الفعل لّما ذهبت فى الوقف الحركه التى كان بها التمييز ، وقلبت هاء دون غيرها من الحروف ، لأنّها أشبه شىء بالألف ، وهى أولى من غيرها من الحروف ، لأنّها تناسب ما قبلها ، وقد ثبت أيضا كونها للتأنيث ولكنّهم عدلوا عن الألف لئلّا يوهم أنّها هى نفسها للتأنيث ، فكانت الهاء أولى بها .

«و « هيهات» إن جعل مفردا فبالهاء وإلّا فبالتاء » .

قد تقدّم ذلك وأنّه أمر تقديرىّ (۶) ، إذ «هيهات» اسم للفعل ، فلا يتحقّق فيه إفراد وجمع (۷) ، وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح ، وقد يقف بالهاء من يصله بالكسر (۸) ، وإنّما ذلك

۱- غافر : ۴۰ / ۳۲ ، والآيه وَيا قَوْمِ إِنِّى أَخافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنادِ (۳۲) .
۲- الفجر : ۸۹ / ۴ ، والآيه وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ
۳- .
۴- هذه كلمه من بيت هو : لا يبعد اللّه إخوانا تركتهم لم أدر بعد غداه البين ما صنع وقائله تميم بن أبىّ بن مقبل ، وهو فى ديوانه : ۱۶۸ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۲ / ۳۸۳ ، وشرح شواهد الشافيه : ۲۳۶ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ۴ / ۲۱۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۷۹ .
۵- هذه إشاره إلى أن التاء هى الأصل وأن الهاء بدل منها ، انظر ما سلف ق : ۱۳۸ ب .
۶- انظر ما سلف ق : ۱۲۵ أ .
۷- ظاهر كلام ابن جنى أن «هيهات» إن كان مكسور التاء جمع تأنيث ، انظر الخصائص : ۳ / ۴۱ .
۸- ظاهر كلام سيبويه أن الوقف على « هيهات » بالهاء أو بالتاء راجع إلى اختلاف لغاتها فى الوصل ، فمن فتح تاءها فى الوصل نزلها منزله تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ، ومن كسر تاءها فى الوصل وقف عليها بالتاء ونزلها منزله تاء الجمع ، ووقف البزى على قوله تعالى : * هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ (۳۶) [المؤمنون : ۲۳ / ۳۶] بالهاء فى الاثنتين ، ووقف الكسائى على الثانيه بالهاء ، ووقف عيسى بن عمر وأبو عمرو على «هيهات» بالهاء . انظر الكتاب : ۳ / ۲۹۱ - ۲۹۲ ، ومعانى القرآن للفراء : ۲ / ۲۳۵ - ۲۳۶ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ۲۹۸ - ۳۰۰ ، والعضديات : ۱۶۸ - ۱۶۹ ، والمحتسب : ۲ / ۹۰ - ۹۲ ، والتبصره : ۱۰۹ ، والتيسير : ۶۰ .

لشبهها بتاء التأنيث لفظا دون إفراد وجمع .

وأمّا «عرقات» فذاك يتحقّق فيه كونه اسم جمع أو جمعا (۱) محقّقا ، لأنّ معناه جمع عرق (۲) ، فإذا فتح فی موضع النصب دلّ علی أنّه غیر جمع ، إذ لو کان جمعا لم یجز فتح تائه ، فحکم علیه بأنّه اسم جمع ، وإذا کسرت فی موضع النصب / دلّ علی أنّه جمع (۳) ، إذ لو کان اسم جمع لم یجز الکسر ، فتحقّق لذلک الوجهان المذکوران .

قوله : « وقد یجری الوصل مجری الوقف (۴) فی نحو قوله :

مثل الحریق وافق القصبّا (۵) » ، إلی آخره .

هذا وإن کان موقوفا علیه إلّا أنّ القوافی إذا حرّکت فإنّما تحرّک علی نیّه وصلها عند بعضهم ،

۱- فی ط : «وجمعا» ، تحریف .

۲- «عرق کل شیء : أصله . والعرقاه : الأصل الذی یذهب فی الأرض» . اللسان (عرق) .

۳- قال سیبویه : «وکلا سمعنا من العرب» الکتاب : ۳ / ۲۹۲ ، وانظر البصریات : ۸۲۲ - ۸۲۳ ، والخصائص : ۱ / ۳۸۴ ، ۲ / ۱۳ .

۴- فی الأصل . د : «وقد یجری الوقف مجری الوصل» ، خطأ . وما أثبت عن ط . والمفصل : ۳۴۲ ، وشرحه لابن یعیش : ۹ / ۸۱ .

۵- الرجز لرؤبه ، وهو فی دیوانه : ۱۶۹ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۲۰ ، ونسب إلی ربیعه بن صبح فی شرح شواهد الإیضاح لابن بری : ۲۶۵ ، وسفر السعاده : ۴۵ - ۴۶ ، ۷۳۵ - ۷۳۶ ، وورد اسمه فی شرح شواهد الشافیه للبغدادی : ۲۵۷ «ربیعه بن صبیح» ، وجزم الغندجانی أن الرجز مجهول القائل ، انظر فرحه الأدیب : ۲۰۷ ، وحکی العینی الاختلاف فی نسبته إلی رؤبه وربیعه بن صبح ، انظر المقاصد : ۴ / ۵۴۹ ، وهو بلا نسبه فی شرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۸۲ . وجاء بعد هذا الشاهد فی د : « من لی من هجران لیلی من لی والحبل من حبالها المنحلّ تعرّضت لی بمکان حلّ تعرّض المهره فی الطّولّ وقوله : تری مراد سعد المدخلّ بین رحا الحیزوم والمرحلّ » وأنشد ابن منظور قوله «تعرضت . . . تعرّض المهره . .» ونسبه إلی منظور بن مرثد الأسدی . اللسان (طول) . وأنشد أیضا قوله : «تری . .» دون نسبه . انظر اللسان (دخل) .

وما من يقول : إنّ تحريكها لأنّه قد زيد عليها حرف مدّ يوقف عليه (۱) وهو الذى يسمّى إطلاقا فليس ذلك فى نيّه وصل ، وهو على كلّ تقدير شاذّ (۲) ، إلّا أنّه على الأوّل شذوذه من حيث إنّه أجرى الوصل مجرى الوقف على ما ذكر ، وعلى الثانى شذوذه من حيث إنّه جمع بين الحركه والتشديد ، وشرط أحدهما انتفاء الآخر على ما تقدّم (۳) .

قال : «ولا يختصّ بحال الضروره ، تقول (۴) : ثلاثه أربعه (۵)» إلى آخره .

قال الشيخ : أطلق (۶) ، وليس بجيّد ، فإنّ مثل ذلك لا يأتى إلّا لضروره ، ثمّ مثّل ب «ثلاثه أربعه» (۷) ، وليس مثله لكثره مثل ذلك فى الكلام غير موقوف عليه ، فلهذا المعنى اغتفر فيه ما لا يغتفر فى مثل ما ذكر ، وأراد فى «ثلاثه أربعه» إن قصد الإسكان أنّها لا تقلب هاء إلّا فى الوقف ، ووصلهم «أربعه» معها مع بقائها هاء إجراء للوصل مجرى الوقف ، وإن قصد التحريك بنقل حركه الهمزه وضح الأمر ، فإنّها لا تنقل الحركه عليها إلّا فى الوصل بعد سكونها وقلبها هاء فى الوقف ، فقد جمع بين حكمى الوصل والوقف (۸) ، وهو معنى إجراء الوقف مجرى الوصل (۹) [على حدّ قراءه قوله : قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكّى (۱۴) (۱۰) و قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (۱) (۱۱)] (۱۲) .

ولو قال قائل : إنّ «ثلاثه» مبنىّ على السكون ، وليس سكونه للوقف ، فلا يمتنع وصل غيره

۱- فى د : «عليها» ، تحريف .

۲- ذهب الرضى إلى أنه غير شاذ ولا ضروره فيه ، واستدل بكلام سيبويه ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۷۲ ، والمفصل : ۳۴۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۲۰ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ۲۵۵ فما بعدها .

۳- من قوله : «وأما من يقول» إلى «تقدم» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۲۸۸ ببعض التصرف .

۴- فى د : «وتقول» ، مخالف للمفصل : ۳۴۳ .

۵- بعدها فى ط : وفى التنزيل «لكنّا هو اللّه ربّى» ، وهو موافق للمفصل : ۳۴۳ ، وستأتى الآيه .

۶- فى د : «قد أطلق» .

۷- فى الأصل . ط : «ثلاثه وأربعه» . وما أثبت عن د .

۸- سقط من ط : «والوقف» ، خطأ .

۹- فى ط : «إجراء الوصل مجرى الوقف» ، تحريف .

۱۰- الأعلى : ۸۷ / ۱۴ .

۱۱- المؤمنون : ۲۳ / ۱ ، انظر كتاب السبعه : ۱۴۸ ، والتبصره : ۳۰۷ ، والنشر : ۱ / ۴۰۸ ، والإتحاف : ۳۱۷ .

۱۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

معه (۱) مع بقاء آخره ساكنا هاء ، فلا حكم للوقف فيه ، لأنّ ذلك إنّما يكون [فيما يكون] (۲) فى وصله تاء محرّكه وهذا واجب له البناء على السكون ، فصار سكونه لا للوقف ، والهاء لازمه لسكونه ، فلا حكم للوقف ، فليس فيه إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنّما فيه حكم الوصل خاصّه ، [وهو نقل الحركه] (۳) ، واتّفق أنّ حكم الوصل كحكم الوقف ، كما فى قولك : «كم» وأشباهها ، فإنّ حكم الوصل فيها كحكم الوقف ، [بحيث لا تغيّر فى التركيب] (۴) ، فيتبيّن الفرق بين أسماء العدد وبين نحو «القصبّا» بالوجهين المذكورين / فلا ينبغى أن يحكم على نحو «القصبّا» بأنّه سائغ من غير ضروره حملا على «ثلاثه أربعه» لما تبيّن من الفرق بينهما . (۵)

وجعل لكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى (۶) أيضا دليلا على أنّ ذلك سائغ من غير ضروره ، وليس نحو «لكنّا» مثل «القصبّا» ، فإنّ ذلك جائز أن يقال فيه : «أنا» بالألف فى الوصل ، وإذا كان كذلك فليس فيه إجراء الوصل مجرى الوقف ، ووجه آخر ، وهو أنّه لّما حذف همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وإدغام نون «لكن» فى نونها قصد إلى تقويتها بالألف التى تكون لها وصلا فى بعض اللّغات (۷) ووقفا على كلّ لغه عوضا عمّا حذف منها ، أو قصد فعل ذلك رفعا للّبس لما يوهم لفظ «لكنّ» من أنّها «لكنّ» المشدّده ، فقد ظهر الفرق بينها وبين «القصبّا» من وجهين أيضا ، فلا وجه لإجراء الباب مجرى واحدا لما ذكرناه .

قال : «وتقول فى الوقف على غير المتمكّنه « أنا» بالألف ، و «أنه» بالهاء » .

حكم «أنا» إذا وقف عليه أن لا يوقف على النون اتّفاقا ، ولا بدّ من إلحاق الألف فى اللغه

۱- سقط من ط : «معه» ، خطأ .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- لم يأت الشارح بجواب ل «لو» فى قوله : «ولو قال قائل» .

۶- الكهف : ۱۸ / ۳۸ ، وتتمه الآيه : وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّى أَحَداً .

۷- بنو تميم يثبتون ألف «أنا» فى الوصل فى السعه وغيرهم لا يثبتونها ، وضعّف الزجاج هذه اللغه ، والقراء جميعا يطرحون الألف التى بعد النون من «أنا» إذا وصلوا فى كل القرآن غير نافع . انظر كتاب السبعه : ۱۸۸ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۳ / ۲۸۷ ، والسيرافى : ۴۰۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۹ .

الفصيحه أو الهاء ، وإلحاقهم الألف إمّا لأنّها هى الأصل ، بدليل إثبات بعضهم لها فى الوصل (١) ، وبدليل أنّ نحوها من الضمائر لم يقتصر فيه على النون ، وإمّا لأنّها مزيده فى الوقف خيفه اللّبس بينها وبين «أن» ، لأنّ الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها ، وهذا الوجه يقوّيه من وقف بالهاء لأنّها هاء السكت .

قال : «و « هو» بالإسكان و «هوه» بإلحاق الهاء » .

هذا جار على القياس ، لأنّ كلّ متحرّك حركته بنائيه جائز أن يوقف عليه بالسكون وإلحاق الهاء ، وكذلك «أكرمتك» و «أكرمتكه» وما كان مثله .

«و « ههنا» و «ههناه» و «هؤلاء» و «هؤلاه» إذا قصر (٢) » .

يعنى «هؤلاء» إذا قصر وقف عليه بالألف وحدها (٣) وبالهاء ، وثنّاه لذكره مرّتين (٤) ، إحداهما من غير هاء ، والأخرى بالهاء ، وإلّا فههنا ليس (٥) فيه إلّا القصر ، فلا وجه لردّ التثنيه إليه (٦) .

«و « غلامى» و «ضربنى» و «غلاميه» و «ضربنيه» بالإسكان وإلحاق الهاء فيمن حرّك فى الوصل » .

ليس على إطلاقه ، لأنّه يؤذن بأنّ الوقف بإثبات الياء (٧) إنّما هى لغه من حرّكها (٨) خاصّه [فى الوصل] (٩) ، والوقف بحذف الياء (١٠) إنّما هى لغه من سكّن (١١) فى الوصل ، وليس ذلك صحيحا ، / أمّا الأوّل (١٢) فهو الأكثر ، وقد يحذف من يحرّك فى الوصل (١٣) ، وقد جاء فى

١- انظر ما سلف ق : ٢٨١ ب .

٢- فى د : «قصرا» . مخالف للمفصل : ٣٤٣ .

٣- سقط من ط : «وحدها» .

٤- فى ط : «وثنى ولذلك ذكره مرتين» .

٥- فى ط : «بالهاء ، ولأنها ههنا ليس» ، تحريف .

٦- سقط من ط : «إليه» .

٧- فى الأصل . ط : «بالإثبات» وسقط «الياء» . وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

٨- فى الأصل . ط : «حرك» . وما أثبت عن د .

٩- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١٠- فى الأصل . ط : «بالحذف» . وسقط «الياء» . وما أثبت عن د .

١١- فى د : «سكنها» .

١٢- أى الوقف بإثبات الياء ساكنه عند من حرّك فى الوصل .

١٣- وهّم الرضى ابن الحاجب فى هذا . انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠١ .

القرآن فَما آتانِيَ اللَّهُ (۱) مفتوحا فی الوصل موقوفا علیه بغیر یاء فی قراءه أبی عمرو وقالون وحفص بخلاف ، وفی قراءه ورش بلا خلاف (۲) ، فتکون علی مذهبه قراءه ورش غیر صحیحه ، لأنّه وصل محرّکا ، ووقف بالحذف من غیر خلاف .

وأمّا الثانی (۳) فإنّ الأفصح الوقف بإثبات الیاء أیضا ، فإنّ «جاءنی (۴) غلامی» بإثبات الیاء فی الوصل ساکنه الوقف علیه بإثباتها أفصح (۵) ، قال اللّه تعالی : یا عِبادِ لا خَوْفٌ عَلَیْکُمْ (۶) ، فکلّ من أثبتها ساکنه فی الوصل وقف (۷) علیها ساکنه مع کونه منادی ، فالوقف علی غیر المنادی بإثبات الیاء أجدر ، وکذلک جمیع ما جاء فی القرآن إلّا مواضع یسیره حذفت خطّا (۸) فی المصحف ، فقرأها بعضهم علی النّحو الذی ذکره (۹) ، فظهر أنّ ما ذکره غیر مستقیم لا فی الأوّل ولا فی الثانی ، وهو فی الأوّل أقرب ، وأمّا الثانی فواضح الفساد لما بیّناه ، ثمّ مثّل بقراءه أبی عمرو (۱۰) ، ولیس تمثیلا مستقیما من وجهین :

۱- النمل : ۲۷ / ۳۶ ، الآیه : فَلَمَّا جاءَ سُلَیْمانَ قالَ أَ تُمِدُّونَنِ بِمالٍ فَما آتانِیَ اللَّهُ خَیْرٌ مِمَّا آتاکُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِیَّتِکُمْ تَفْرَحُونَ (۳۶) .

۲- انظر کتاب السبعه : ۴۸۲ والکشف : ۱ / ۳۳۱ - ۳۳۳ ، ۲ / ۱۷۰ - ۱۷۱ ، والتبصره : ۲۸۴ ، والنشر : ۲ / ۱۸۷ - ۱۸۸ ، والإتحاف : ۱۱۶ ، ۳۳۶ - ۳۳۷ .

۳- أی حذف الیاء فی الوقف عند من سکنها فی الوصل .

۴- فی ط : «جاء فی» ، تحریف .

۵- انظر الکتاب : ۴ / ۱۸۶ ، والتکمله : ۲۹ .

۶- الزخرف : ۴۳ / ۶۸ ، وتتمه الآیه : الْیَوْمَ وَلا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ .

۷- فی د : «ووقف» ، تحریف .

۸- فی ط : «خطأ» ، تحریف .

۹- أی الزمخشری ، ومن قوله : «لیس علی إطلاقه لأنه . .» إلی «ذکره» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۲۸۰ - ۲۸۱ عن شرح المفصل لابن الحاجب .

۱۰- فی قوله تعالی : رَبِّی أَکْرَمَنِ وهی من سوره الفجر : ۸۹ / ۱۵ ، وفی قوله تعالی : أَهانَنِ ، وهی من سوره الفجر : ۸۹ / ۱۶ ، وقد خیّر أبو عمرو بین حذف الیاء وإثباتها فی «أکرمن» و «أهانن» ، انظر کتاب السبعه : ۶۸۴ ، والکشف : ۱ / ۳۳۲ ، والنشر : ۲ / ۱۹۱ .

أحدهما : أنّها رؤوس الآی (۱) ، ورؤوس الآی قد تقدّم (۲) أنّ لها شأنا فی الحذف لیس لغیرها ، فکیف یستقیم التعمیم ؟ ثم التمثیل بما صرّح أنّه فی الحذف لیس کغیره .

وأمّا الثانی فلأنّه المشهور فی (۳) قراءه أبی عمرو حذفها وصلا ووقفا ، وعند ذلک لا تبقی فیها شبهه فی الاستدلال ، لأنّ غرضه وصله بالیاء ساکنه ، والوقف بغیر یاء ، وقد (۴) تقدّم أنّ المشهور لیس کذلک ، وکذلک البیت الذی أنشده (۵) ، لا یستقیم دلیلا ، لأنّها فی القافیه ، والقافیه لها شأن فی الحذف ، وأیضا فإنّه لا یستقیم وصلها بیاء أصلا ، لأنّه یفسد الوزن ، وإنّما یستقیم الاستدلال أن لو ثبت وصله بیاء ساکنه ، والوقف بحذفها ، وذلک متعذّر فی الشّعر . (۶)

قال : «وضربکم وضربهم وعلیهم وبهم» ، إلی آخره .

قال الشیخ : ومیم (۷) الجمع وهاء الضمیر للغائب لا خلاف فی أنّ الوقف علیهما دون الإلحاق فی لغه الملحقین (۸) وغیرهم بالإسکان (۹) ، وقد جاء عن بعضهم فیهما الرّوم والإشمام فی لغه من ضمّ المیم ، ولیس بالکثیر فی المیم ، وأمّا فی الهاء فإن کان قبلها ساکن / صحیح قوی ، وإلّا ضعف . (۱۰)

وقوله : «فیمن ألحق وصلا» .

۱- فی د : «آی» .

۲- سقط من ط : «ورؤوس الآی قد تقدم» . خطأ .

۳- فی د : «من» .

۴- فی ط : «قد» .

۵- أی الزمخشری ، والبیت هو : ومن شانیء کاسف وجهه إذا ما انتسبت له أنکرن » وقائله الأعشی ، وهو فی دیوانه : ۱۹ ، والکتاب : ۴ / ۱۸۷ ، وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۷۲ - ۷۳ وشرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۸۶ .

۶- فی الأصل . ط : «فیه» . وما أثبت عن

۷- فی ط : «میز» ، تحریف .

۸- أی فیمن ألحق الواو فی میم الجمع أو الیاء فی الوصل ، انظر المقتضب : ۱ / ۳۶ ، ۱ / ۲۶۴ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۰۹ .

۹- انظر الکتاب : ۴ / ۱۹۲ ، والمقتضب : ۱ / ۲۶۸ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۸۶ .

۱۰- انظر شرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۱۰ ، وشرحها للجاربردی : ۲۶۲ .

يعنى به (١) ميم (٢) الجمع والهاء جميعا .

وقوله : «أو حرّك»

يعنى به (٣) هاء الإضمار وحدها ، ويجوز أن يكون قصد بقوله : «فيمن ألحق وصلا أو حرّك» هاء الإضمار وحدها ، لأنّها المذكوره آخرا ، واستغنى عن تقييد «ضربكم» لأنّ من أسكن لا إشكال فى وقفه ، فيبقى قوله : «وضربكم» محمولا على من ألحق وصلا ، فلم يحتج إلى تقييد ، (و «هذه» فيمن قال : «هذه هى أمه اللّه») ، وهذا يقوّى أنّ التقييد فيما تقدّم للهاء ، ألا ترى أنّه لم يحتج إلى بيان الوقف على لغه من يقول : «هذه أمّه اللّه» (٤) ؟

قال : «وتقول : حتّام (٥) وفيم وحتّامه وفيمه بالإسكان وإلحاق الهاء» (٦) .

أمّا الإسكان فلأنّه لّما حذفت الألف مع حروف الجرّ لتنزّلها معها كالجزء الواحد صارت نسيا (٧) ، فوقف عليها بالإسكان كما يوقف على المتحرّك ، وأمّا إلحاق الهاء فعلى أصل إلحاق حركه البناء .

«ومجيء مه» (٨) .

أمّا «مجيء مه» و «مثل مه» (٩) فلم يوقف عليه إلّا بالهاء ، وسببه أنّ اتّصال المجرور بالمضاف ليس كاتّصاله بالجارّ ، لاستقلال كلّ واحد منهما بمعناه (١٠) ، فلم يشتدّ الاتّصال فيه اشتداده مع الحرف ، [وهو «حتّام» و «فيم»] (١١) ، ولذلك زعم بعض النحويّين أنّ العطف على المضمر المخفوض

١- سقط من ط : «به» .

٢- فى ط : «اسم» ، تحريف .

٣- سقط من د : «به» .

٤- انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٥ ، ٤ / ١٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٧ .

٥- فى المفصل : ٣٤٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٩ / ٨٦ : «وحتام» وسقط «تقول» .

٦- فى المفصل : ٣٤٣ ، وشرحه لابن يعيش : ٩ / ٨٦ : «والهاء» وسقط «إلحاق» .

٧- بعدها فى ط : «منسيا» .

٨- سقط من ط : «ومجيء مه» .

٩- من قولهم : «مجيء م جئت» و «مثل م أنت» ، انظر الكتاب : ٤ / ١٦٤ ، والسيرافى : ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والتكمله : ٢٧ .

١٠- انظر تعليل الرضى فى شرح الشافيه : ٢ / ٢٩٧ ، والجاربردى فى شرح الشافيه : ٢٧٥ .

١١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٩٧ .

بالإضافه جائز من غير تكرير (١) ، وحمل عليه قوله تعالى : أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً (٢) ، وقال : هو معطوف على الكاف والميم فى قوله تعالى : كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً ، كأنّه قال : أو كذكر قوم أشدّ ذكرا (٣) ، ولذلك كتب الكتّاب «حتّام» بالألف ، لأنّها صارت متوسّطه ، وكذلك «علام» و «إلام» و «ممّ» و «عمّ» من غير نون (٤) ، كلّ ذلك لما فيهم من شدّه الاتّصال ، ولم يكتب مثل «م» متّصلا ، ولا «مجىء مه» وأشباهه ممّا كان متّصلا باسم ، فدلّ ذلك كلّه على أنّ اتّصاله بالجارّ أشدّ ، فلمّا كان كذلك كره أن يوقف عليه بالإسكان ، فيكون وقفا على كلمه على حرف [واحد] (٥) بالإسكان (٦) ، كما كره ذلك فى مثل قولهم : «يا زيد ره» ، وإجماعهم على الوقف عليه (٧) بالهاء يقوّى الوقف على «مجىء مه» بالهاء ، لأنّه مثله فى أنّه كلمه واحده فى حكم المستقلّ ، فلا يوقف عليه إلّا بالهاء ، كقولهم : قه (٨) وشه (٩) . /

قال : «والنون الخفيفه تبدل ألفا فى الوقف» .

يعنى إذا كان قبلها فتحه تشبيها لها بالتنوين ، لأنّها مثله فى كونها نونا ساكنه فى آخر الكلمه بعد حركه ، فقالوا فى «اضربن» فى الوقف (١٠) : «اضربا» كما قالوا فى «رأيت زيدا» : «رأيت زيدا» ، فإن لم يكن قبلها فتحه وجب حذفها كما وجب حذف التنوين ، بل حذفها أجدر ، لأنها ليست لازمه فى الوصل بخلاف التنوين ، ولأنّ (١١) ما دخلت عليه [النون] (١٢) فرع ، فكانت فرعا ، فلا يكون لها على

١- أجاز يونس والأخفش والكوفيون ذلك ، انظر ما سلف ق : ١١٢ أ .

٢- البقره : ٢ / ٢٠٠ ، والآيه : فَإِذا قَضَيْتُمْ مَناسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً .

٣- أجاز الزمخشرى هذا الوجه ، ورد عليه أبو حيان ، انظر الكشاف : ١ / ١٢٥ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .

٤- فى ط : «فصل» .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- فى ط : «بإسكان» .

٧- سقط من د : «عليه» .

٨- بعدها فى د : «وره وته» .

٩- فى د : «وشبهه» .

١٠- فى د : «بالوقف» .

١١- فى ط : «لأن» .

١٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

الأصل مزيّه ، إلّا أنّك إذا حذفتها فى الوقف أزلت ما كان من أحكامها فى الوصل ، ورددت الفعل إلى حكمه لو لم يكن التنوين ألبتّه ، فلذلك قيل فى «هل تضربن» : «هل تضربون» ، وفى «هل تضربن» : «هل تضربين» ، بخلاف التنوين فى اللّغه الفصيحه ، ألا ترى أنّك تقول فى قاض : قاض ، ولا تردّ الياء فى الأفصح عند زوال التنوين ، [كقولك : القاض] (١) ، وإن كان من أحكامه ، والفرق بينهما أنّ التنوين لازم فى الوصل والوقف ، فجعل للزومه له مزيّه على ما ليس بلازم (٢) ، وأيضا فإنّ التنوين مسوق لمعنى زائد على معنى الاسم ، والنون فى الفعل ليست مسوقه لمعنى زائد ، وإنّما هو توكيد محض ، وهو معنى الزياده ، فجعل لما جيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزيّه ، وأيضا فإنّ النون فى الفعل على وجه تشبيهها بالتنوين ، فجعل للأصل على الفرع مزيّه .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر ما سلف ق : ٢٧٨ ب .

٢- فى د : «للازم» ، تحريف .

[القسم]

«ومن أصناف المشترك القسم»

قال صاحب الكتاب : «يشترك فيه الاسم والفعل ، وهو جمله فعليّه أو اسميّه يؤكّد بها جمله موجبه أو منفيّه» ، إلى آخره .

قال الشيخ : القسم جمله إنشائيّه ، يؤكّد بها جمله أخرى ، فإن كانت خبريّه فهو القسم لغير الاستعطاف ، [والاستعطاف لا يكون إلّا بالباء] (۱) ، وإن كانت طلبيّه فهو القسم للاستعطاف (۲) ، كقولك : «باللّه أخبرنى» ، و «هل كان كذا» .

قال : «ومن شأنهما أن تتنزّلا منزله جمله واحده لأنّهما كالشرط والجزاء» (۳) .

إذ الأولى لم تقصد بمجرّدها (۴) ، وإنّما أتى بها لغرض الثانيه ، فلا بدّ من الثانيه معها ، فلمّا ارتبطتا صارتا كالجمله الواحده ، كالشّرط والجزاء ، / نعم لو أسقطت الأولى لاستقلّت الثانيه ، كما لو أسقطت الأولى فى الشّرط لاستقلّ الجزاء إذا أعرب بنفسه ، ولكنّه لا يصير مقسما عليه ، كما لا يكون جواب الشّرط جزاء عند حذف الشّرط ، وليس للقسم فى جوابه عمل ، فلذلك جاز حذف الأول (۵) عنه من غير شريطه ، بخلاف الشرط ، فإنّ له فيه (۶) عملا إذا كان مضارعا أو حرفا يدلّ على الجزائيّه ، كالفاء و «إذا» ، فيشترط عند حذف الشّرط إزاله ذلك ، والقسم وإن كان له فى الجواب ألفاظ لأجلها (۷) فجائز أن يحذف مع بقائها ، كقولك : «إنّ زيدا قائم» ، وقد كان يقال : «واللّه إنّ زيدا قائم» ، وأمّا حذف الثانيه فلا بدّ من قرينه خاصّه تشعر بذكرها ، كالجزاء وجواب «لو» وخبر المبتدأ ونظائر ذلك .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . قال ابن هشام فى كلامه على الباء : « وخصت بجواز ذكر الفعل معها . . واستعمالها فى القسم الاستعطافى » . المغنى : ۱۱۲ .

۲- فى ط : «وإن كانت طلبيه فهى التى قصد بها الاستعطاف» . ومن قوله : «القسم جمله إنشائيه» إلى «الاستعطاف» نقله مصطفى رمزى الأنطاكى عن ابن جنى ، انظر غنيه الأريب عن شروح مغنى اللبيب : ۳۳۳ .

۳- العباره فى المفصل : ۳۴۴ «ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزله جمله واحده كجملتى الشرط والجزاء» .

۴- فى ط : «لمجردها» .

۵- لعله أراد فعل القسم .

۶- أى فى جواب الشرط .

۷- لعلها «لأجله» .

قال : «ولكثره القسم فى كلامهم أكثروا التّصرّف فيه» ، إلى آخره .

قال الشيخ : إذا كثر الشيء فى كلامهم خفّفوه ليخفّ على ألسنتهم ، كما فعلوا ذلك فى النداء وأشباهه ، لأنّ الكثره تناسب التخفيف ، ولذلك خفّفوا هذه الجمله من غير وجه .

فمن ذلك حذفهم الفعل جوازا مع الباء ولزوما مع الواو والتاء واللّام و «من» ، لأنّهم جعلوا هذه الحروف الأربعه عوضا من (۱) الفعل ، فلم يجمعوا بينها وبين الفعل قصدا للتخفيف ، ومن ذلك حذف الخبر إذا وقع المقسم به مبتدأ ، كقولهم : «لعمرك» و «يمين اللّه» و «أمانه اللّه» ، و «أيمن اللّه» ، ومن ذلك حذف نون «أيمن» ، فيقولون : «أيم اللّه لأفعلنّ كذا» (۲) .

وقوله : «وهمزته (۳) فى الدّرج» .

دليل على أنّ الهمزه عنده همزه قطع ، وليس مذهب (۴) سيبويه ، ومذهب سيبويه أنّها همزه وصل جيء بها لينطق بالساكن ، فليس حذفها فى الدّرج لتخفيف من أجل القسم ، ولكنّه على قياس حذف همزات الوصل فى (۵) الدّرج فى كلّ موضع (۶) ، وإنّما الذى أشار إليه مذهب الفرّاء ، فإنّه يزعم أنّها جمع ليمين (۷) ، فهمزته همزه أفعل الذى للجمع ، وهى قطع ، فإذا وصلت فإنّما كان ذلك من أجل (۸) التخفيف فى القسم ، وسيبويه يزعم أنّها كلمه اشتقّت من اليمن (۹) ساكنه الأوّل ، فاجتلبت الهمزه لينطق بالساكن ، كما اجتلبت فى امرئ وابن وأشباههما / من الأسماء التى وضعت ساكنه الأوّل ، فعلى ذلك لا تكون الهمزه مخفّفه فى الوصل لأجل القسم على ما ذكرناه ، ومن ذلك حذفهم

۱- فى ط : «عن» .

۲- انظر المقتضب : ۲ / ۳۳۰ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۰۱ - ۲۰۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۳۵ .

۳- أى همزه «أيمن» .

۴- فى ط : «وليس هو مذهب» .

۵- سقط من ط : « فى » ، خطأ .

۶- انظر الكتاب : ۳ / ۵۰۳ ، ۴ / ۱۴۸ ، والمقتضب : ۱ / ۲۲۸ ، ۲ / ۳۳۰ ، والسيرافى : ۳۶۶ - ۳۶۷ ، والمنصف : ۱ / ۶۱ .

۷- وهو مذهب الزجاج وابن جنى وابن كيسان وابن درستويه ، انظر السيرافى : ۳۶۶ - ۳۶۷ ، والمنصف : ۱ / ۶۱ ، والصحاح (يمن) والمخصص : ۱۳ / ۱۱۵ ، والإنصاف : ۴۰۴ - ۴۰۹ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۰۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۸۰ .

۸- فى الأصل . ط : «لأجل» . وما أثبت عن د . وهو أحسن .

۹- كذا نسب الزجاجى والجاربردى إلى سيبويه ، ولم أر فى الكتاب ما يشير إلى ذلك ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۰۳ ، ۴ / ۱۴۸ ، والجمل للزجاجى : ۷۳ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۲۵۲ .

نون «من» و «من» ، وإن كان قد ذكر أنّ فى ذلك خلافا ، وأنّ منهم من يقول : إنّهما من «أيمن» ، ومنهم من يقول : إنّهما من «من» (۱) ، وعلى كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم .

«وحرف القسم فى « اللّه» و «اللّه» » .

والمراد واللّه أو باللّه ، ولكنّ الحذف لأجل التخفيف ، ومثّل بمثالين مع الحذف تنبيها على أنّ النصب والخفض بعد الحذف جائزان (۲) فيه على ما سيأتى .

«ويعوّض فى « ها اللّه» و «آ اللّه» و «أفاللّه» (۳) » .

يعنى أنّهم عوّضوا عنها حرف التنبيه وهمزه الاستفهام وقطع همزه الوصل ، وكلّ ذلك للتخفيف المذكور .

«والإبدال عنه تاء فى « تاللّه» » .

لأنّ التاء أخفّ من الواو .

«وإيثار الفتحه على الضّمّه» .

فى قولهم : «لعمرك» ، وإن كانت أعرف وأكثر فى العمر ، ولكنّهم عدلوا عنها تخفيفا . (۴)

قال : «ويتلقّى القسم بثلاثه (۵) أشياء ، باللّام وبإنّ وبحرف النفى» .

وذلك للتنبيه على أنّ ما يذكر بعده هو الذى جىء بالقسم تأكيدا له ، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف ، وهو الشائع الكثير ، وأمّا القسم للاستعطاف فإنّما يكون جوابه الجمل الطلبيّه وما حمل عليها من قولهم : «أقسمت عليك لّما فعلت» و «إلّا فعلت» ، وهذه الأجوبه فى القسم إنّما تكون إذا اختير ذكر الجمله المقسم عليها بعده ، فأمّا إذا لم تذكر بعده وذكر قبل القسم ما يدلّ عليها أو ذكر القسم معترضا امتنع ذلك ، فإذا قلت : «زيد قائم واللّه» أو «زيد واللّه قائم» لم يكن ذلك فى

۱- انظر ما سلف ق : ۲۳۰ ب .
۲- انظر الكتاب : ۳ / ۴۹۷ - ۴۹۸ ، والمقتضب : ۲ / ۳۲۱ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۹۹ ، وما سلف ق : ۲۳۲ ب .
۳- انظر الكتاب : ۳ / ۴۹۹ ، والمقتضب : ۱ / ۲۵۳ ، ۲ / ۳۲۱ - ۳۲۳ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۱۹۹ - ۲۰۰ .
۴- انظر المقتضب : ۴ / ۱۷۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۹۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۸۰ .
۵- فى د : «بأحد ثلاثه» ، وهو مخالف للمفصل : ۳۴۵ .

شیء منه ، فإن ذکرت بعد القسم ما یصحّ أن یکون له وما یصحّ أن یکون تتمّه لما قبله جاز الأمران ، فتقول : «زید واللّه إنّ أباه قائم» و «زید - واللّه - أبوه قائم» ، و «إنّ» مخصوصه بالجمله الاسمیّه ، لأنّها لا تدخل إلّا علی الاسم ، وأمّا اللّام وحرف النفی فیدخلان علی الجملتین جمیعا ، إلّا أنّ الفعلیّه إذا کان فعلها مضارعا التزم فی الأفصح معها نون التأکید ، وإذا کان ماضیا التزم علی الأفصح معها «قد» ، ولم یحتاجوا مع الاسمیّه إلی غیرها (۱) ، لأنّها دخیله (۲) / علی الفعل أصلیّه فی الاسم ، فقصد إلی تقویتها فیما لیست أصلا فیه تنبیها علی أنّه لیس من أصل مواضعها .

وقوله : « وقد حذف حرف النفی فی قوله : (۳)

تاللّه یبقی علی الأیّام مبتقل » ، إلی آخره .

حذف حرف النّفی جائز مع الجمله الفعلیّه ، ولا نعرفه مع الاسمیّه ، وإنّما حذف [حرف النفی] (۴) مع الفعلیّه دون الاسمیّه (۵) إمّا لأنّه یدلّ علی النفی فیه أمران : حذف اللّام وحذف النون ، وإمّا لأنّه قد حذف عنه فی غیر القسم ، کقوله تعالی : یُبَیِّنُ اللَّهُ لَکُمْ أَنْ تَضِلُّوا (۶) ، فأجری فی القسم مجراه فی غیره ، بخلاف الاسم ، فإنّه خال عمّا ذکر من الأمرین (۷) .

قوله : «وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذی ألصقته بالمقسم به أربعه أحرف» ، إلی آخره .

یرید أنّ هذه الحروف لا تستعمل إلّا مع حذف الفعل ، لأنّه جعل شرط استعمالها حذف

۱- أی : «إلی غیر اللام» .

۲- فی د : «داخله» .

۳- فی الأصل . ط : «قولهم» . وما أثبت عن د . وفی المفصل : ۳۴۵ «قول الشاعر» . وعجز البیت : . . . «جون السّراه رباع سنّه غرد» وقائله أبو ذؤیب الهذلی ، وهو فی دیوان الهذلیین : ۱ / ۱۲۴ ، ونسبه ابن یعیش إلی الهذلی ، ونسبه ابن منظور إلی مالک بن خویلد الخناعی ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۹۷ ، واللسان (بقل) . قال ابن یعیش : «مبتقل یرید حمار وحش ، یقال : ابتقل أی : رعی البقل» شرح المفصل : ۹ / ۹۸ ، و « مبتقل : یأکل البقل ، رباع فی سنّه ، غرد فی صوته ، أی : یطرّب » دیوان الهذلیین : ۱ / ۱۲۴ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فی الأصل . ط : «دونها» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۶- النساء : ۴ / ۱۷۶ ، وتتمه الآیه : وَاللَّهُ بِکُلِّ شَیْءٍ عَلِیمٌ ، وبعد الآیه فی د : «أی لا تضلّوا» .

۷- بعدها فی د : «جمیعا» .

الفعل ، وذلك لأنّها عندهم عوض من الفعل ، فكرهوا الجمع بين العوض والمعوّض منه (۱) على عادتهم فى ذلك .

وقوله : «روما للاختصاص» تعليل لوضع هـذه الحروف عن الباء ، فالواو راموا بها اختصاص (۲) الظّاهر بها ، والتاء اختصاص اسم اللّه تعالى ، واللّام اختصاصها بالتعجّب ، و «من» اختصاصها بربّى ، فلا تستعمل اللّام إلّا فيما هو حقيق (۳) بالتعجّب كقولك : «للّه لتبعثنّ ولتحاسبنّ» و «للّه لا يؤخّر الأجل ولا يبقى من الناس أحـد» وشبهه ، ولا يقال : «للّه لقد قام زيد» ، إذ ليس فى ذلك وجه للتعجّب ، وقد جاءت التاء أيضا فى مثل التعجّب (۴) كثيرا ، ولكنّها لم يلتزموا بها ذلك ، بل استعملوها فى غيره .

«وتضمّ ميم « من» فيقال : من ربّى إنّك لأشر » .

تنبيهـا على القسم لمـا فى لفظهـا من الاشتراك وقلّتها فى القسم ، فقصـدوا إلى أن يكون لها فيما قلّ دلاله على أنّها المقسم بها ، ومن النـاس من يزعم أنّهـا من «أيمن» (۵) ، ولكنّه اختير ذلـك لأنّهـا داخله على ربّى كمـا تـدخل «من» ، ولو كـانت من «أيمن» لدخلت على اسم اللّه كما تدخل «أيمن» ، ثمّ لّما اختصّت الضـمّه ب «من» فى هذا الموضع شبّهوها لاختصاصها بما اختصّ مثلها ، كالفتحه مع «لدن» فى «غدوه» ، واختصاص التاء باسم اللّه تعالى واختصاص «أيمن» باسم اللّه والكعبه / .

«وإذا حذفت نونها فهى كالتاء» .

يعنى فى أنّها تدخل على اسم اللّه خاصّه ، فيقال : «م اللّه» و «م اللّه» ، كما يقال (۶) : تاللّه ، ومن الناس من يزعم أنّها من «أيمن» من حيث دخلت على اسم اللّه كما تـدخل «أيمن» ، ولو كانت من «من» لم تدخل على اسم اللّه كما لا تدخل «من» ، ومن الناس من يزعم أنّ المضمومه من

۱- سقط من د . ط : «منه» .

۲- فى ط : «الاختصاص» ، تحريف .

۳- فى ط : «حقيقى» ، تحريف .

۴- فى الأصل . ط : «ذلك» . وما أثبت عن د .

۵- ذهب سيبويه إلى أن «من» فى «من ربى إنّك لاشر» بمنزله الواو والباء ، وأجاز ابن يعيش أن تكون جاره وأن تكون منتقصه من «أيمن» ، انظر الكتاب : ۳ / ۴۹۹ ، والمقتضب : ۲ / ۳۳۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۱۰۰ ، والجنى الدانى : ۳۲۱ .

۶- فى د : «تقول» .

«أيمن» لما ذكرناه (۱) ، والمكسوره من «من» (۲) ، لأنّه ليس فى «أيمن» كسره فى ميم (۳) ، ويحكم بالكسره على أنّها ميم «من» ، ويجعل ذلك أولى بالاعتبار من دخولها على اسم اللّه ، لأنّ كسر (۴) ميم «أيمن» لا وجه له فى «أيمن» ، ودخول «من» على اسم اللّه لا مانع له إلّا من حيث الاستعمال ، على أنّه قد سمع «من اللّه» عن الأخفش على ما ذكره آخرا (۵) ، والقياس يقتضى الجواز ، فترجّح بذلك أنّ المكسوره ميم «من» والمضمومه ميم «أيمن» ، وظاهر كلامه أنّهما ميم «من» وإن دخلتا على اسم اللّه ، لأنّه يأخذ الكسر دليلا على أنّها ميم «من» ، ويحمل المضمومه على «من» المكسوره (۶) ، لأنّه قد ثبت فيها الضمّ مع نونها ، وقد ثبت الحذف فى أختها ، [أى فى «من» المكسوره] (۷) ، فليكن الحذف فى الأخرى ، [أى فى «من» المضمومه] (۸) ، بخلاف «أيمن» ، فإنّه لم يثبت حذف همزتها لا فيها ولا فيما يشابهها [كأفلس] (۹) فكان القول بأنّها ميم «من» أولى .

قال : «والباء لأصالتها» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لّما كانت الباء هى الأصل دخلت على كلّ مقسم به مضمرا كان أو مظهرا ، ولم يلزم ذلك فيما كان فرعا عنها لوضعهم إيّاه مختصّا كما ذكرناه فى الواو والتاء ، ولذلك (۱۰) لّما كانت الأصل دخل الفعل مصرّحا به عليها ، إذ لم توضع عوضا عنه ، وإنّما وضعت لمعناها خاصّه ، بخلاف الواو والتاء ، فإنّهما جعلا عوضا من اللّفظ بالفعل ، فلذلك لم يجز إظهار الفعل معهما (۱) ،

۱- هو مذهب سيبويه ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۲۹ ، وما سلف ق : ۲۳۰ ب .

۲- ممن قال بهذا الزمخشرى ، انظر ما سلف ق : ۲۳۰ ب .

۳- حكى أبو حيان عن الكسائى والأخفش «م اللّه» بضم الميم و «م اللّه» بكسرها ، انظر ارتشاف الضرب : ۲ / ۴۸۱ ، وما سلف ق : ۲۳۰ ب .

۴- فى د : «كسره» .

۵- ذكر ابن مالك والرضى وأبو حيان قول بعضهم «من اللّه» بكسر الميم والنون دون نسبه ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ۳ / ۲۰۳ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۳۴ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۸۱ .

۶- فى الأصل . ط : «عليها» مكان «على من المكسوره» . وما أثبت عن د .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- فى د : «وكذلك» .

معهما (۱) ، وكذلك استعملوها لّما كانت أصلا فى الاستعطاف ، كقولك : «باللّه أخبرنى» ، وهذه الباء أدخلها النحويّون على ما تقدّم فى حروف القسم كما تقدّم ذكره (۲) ، فظاهر كلامهم أنّها متعلّقه بفعل فى معنى «أقسم» على سبيل الاستعطاف ، ولو قيل : إنّها متعلّقه بفعل (۳) بمعنى «أستعطف» لكان جيّدا ، ولو قيل : إنّها متعلّقه بفعل الطلب المذكور بعدها أو بما دلّ (۴) على فعل الطلب على أنّها باء الاستعانه كما تقول : «باللّه حججت» لكان جيّدا ، والذى يقوّيه (۵) أنّك تقول : «أخبرنى باللّه» و «باللّه أخبرنى» كما تقول : «بتوفيق اللّه حججت» و «حججت بتوفيق اللّه» ، كأنّك قلت : أطلب منك الخبر مستعينا باللّه فى إخبارك لى ، ولذلك وجب / أن لا يجاب إلّا بفعل طلب ، [كقولك :

«باللّه إلّا فعلت»] (۶) أو فى معنى الطلب [كقولك : «باللّه علّمنى» ، أى : أطلب تعليمك] (۷) ، ولا يجاب بما يجاب به الأقسام .

«وتحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمر» .

لأنّ موضعها (۸) متعلّق للفعل (۹) ، فإذا حذف الجارّ بقى متعلّق الفعل خليّا عن المعارض له ، فيجب نصبه بدليل قولك : «كلت زيدا» و «كلت لزيد» و «استغفرت من الذنب» و «استغفرت الذّنب» ، وذلك مطّرد فى كلامهم ، إلّا أنّهم لم يحذفوه (۱۰) إلّا مع حذف الفعل ، فلا يقولون :

«حلفت اللّه» ولا «أقسمت اللّه» بل يقولون : «اللّه لأفعلنّ» .

قال : «وقد روى رفع اليمين والأمانه على الابتداء محذوفى الخبر» .

وذلك أنّ القسم جاء فى كلامهم جمله فعليّه وجمله اسميّه فى مثل «لعمرك» ، إلّا أنّ الفعليّه هى

۱- انظر ما سلف ق : ۲۳۰ أ .

۲- انظر ما سلف ق : ۲۳۰ أ .

۳- سقط من د : «بفعل» ، خطأ .

۴- فى ط : «يدل» .

۵- فى د : «يقربه» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- فى د : «موضعهما» ، تحريف .

۹- فى الأصل : «بالفعل» . وما أثبت عن د . ط .

۱۰- فى د : «يحذفوا» .

الشائعه فی کلامهم ، فلذلک لم یجز أن تقول : «اللّه لأفعلنّ» علی تقدیر «اللّه قسمی» ، وقد جاء قولهم : «أمانه اللّه» و «یمین اللّه» تشبیها بقولهم : «لعمرک» ، وهو قلیل (۱) ، فإذن النّصب هو الوجه ، والخفض علی (۲) إراده حرف الخفض ، وهو قلیل أیضا . (۳)

«وتضمر کما تضمر اللّام» .

یعنی أنّهم یخفضون المقسم به علی إضمار حرف الخفض وإرادته موجودا کما یخفضون فی قولهم (۴) : «لاه أبوک» (۵) ، ألا تری أنّ الخفض فی قولهم : «لاه أبوک» لا بدّ له من خافض ، ولا خافض إلّا الحرف المقدّر (۶) ، فکذلک ههنا بالحرف المقدّر . (۷)

قال : «وتحذف الواو ویعوّض عنها (۸) حرف التنبیه فی قولهم : « لا ها اللّه ذا» .

قال الشیخ : یلزم الخفض لوجود ما یقوم مقام حرف الجرّ ، وهو حرف التنبیه کما یلزم مع الواو والتاء وهمزه الاستفهام .

۱- بعدها فی د : « قال امرؤ القیس : فقلت یمین اللّه أبرح قاعدا ولو قطّعوا رأسی لدیک وأوصالی » والبیت فی دیوانه : ۳۲ .

۲- فی ط : «والخفض جائز علی» .

۳- أجاز الکوفیون الخفض فی القسم بإضمار حرف الخفض من غیر عوض ، وذهب البصریون إلی أنه لا یجوز ذلک إلا بعوض . انظر الکتاب : ۳ / ۴۹۷ - ۴۹۸ ، والمقتضب : ۲ / ۳۳۶ ، والإنصاف : ۳۹۳ - ۳۹۹ ، وشرح التسهیل لابن مالک : ۳ / ۲۰۰ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۷۹ ، والهمع : ۲ / ۳۸ .

۴- سقط من د : «فی قولهم» .

۵- بعدها فی د : « قال الشاعر : لاه ابن عمّک لا أفضلت فی حسب أی : للّه ابن عمّک ، فحذف لام الجر ولام التعریف ، وبقیت اللام الأصلیّه » . وعجز البیت «عنّی ولا أنت دیّانی فتخزونی» . وقائله ذو الإصبع العدوانی . وهو فی المفضلیات : ۱۶۰ .

۶- بعدها فی د : (یعنی «للّه أبوک») . وقد اختلف فی اللام فی مثل «لاه أبوک» أهی فاء الکلمه أم حرف جر ، انظر ما سلف ق : ۲۳۰ أ .

۷- فی د : «فکذلک الحرف المقدر فی المقسم به» .

۸- فی د : «منها» ، وهو الأصح ، انظر اللسان (عوض) .

«وقطع همزه الوصل» ، لّما كانت عوضا عمّا ذكره .

قال : «وفى (۱) « لا ها اللّه ذا» لغتان ، حذف ألف «ها» وإثباتها » .

أمّا الحذف فوجهه أنّها ألف لقيت ساكنا بعدها ، فقياسها أن تحذف لالتقاء الساكنين ، وأمّا إثباتها فلا يخلو إمّا أن تثبت الهمزه معها أو لا ـ تثبت ، فإن لم تثبت - وهو الظاهر من كلامهم - فوجهه أنّها (۲) تنزّلت معها منزله الجزء من الكلمه ، فلم تحذف لالتقاء الساكنين ، لأنّهما التقيا على حدّهما ، كما فى قولك : «الضالّين» وشبهه ، وإن ثبتت الهمزه - وليس (۳) ببعيد من كلامهم - فوجهه أنّ همزه اسم اللّه لها شأن فى جواز القطع ليس لغيرها ، بدليل قولهم : «يا ألله» / وقولهم :

«أفألله» ، فلم يجتمع ساكنان ألبتّه ، فثبتت ألف «ها» (۴) ، لأنّها لم تلق ما يوجب حذفها .

قوله : «وفيه قولان ، أحدهما وهو (۵) قول الخليل أنّ « ذا» مقسم عليه ، وتقديره «لا واللّه للأمر ذا» (۶) فحذف (۷) «الأمر» (۸) لكثره الاستعمال » (۹) ثمّ قال : «ولذلك لم يجز أن يقاس عليه» .

فلم يعلّل ما ذكره من أنّ تقديره «للأمر ذا» ، وإنّما علّل امتناع القياس عليه لأجل كثره الاستعمال فى هذا دون غيره ، ولم يدلّ على ما ادّعاه ألبتّه ، وقد دلّ الأخفش بما ذكره على دعواه . (۱۰)

۱- فى د : «وهى فى . .» ، زياده ليست فى المفصل : ۳۴۸ .

۲- أى «ها» ، لأنها عوض عن حرف القسم الذى هو كجزء من الكلمه ، كذا قال الجاربردى فى شرح الشافيه : ۲۳۲ ، وانظر الكتاب : ۳ / ۴۹۹ ، والمقتضب : ۲ / ۳۲۲ .

۳- فى ط : «الهمزه معهما وليس» . مقحمه .

۴- بعدها فى د : «فى قوله : ها اللّه» .

۵- سقط من المفصل : ۳۴۸ «وهو» .

۶- فى الأصل . ط : «عليه ، كأنه قيل : الأمر ذا» . وما أثبت عن د والمفصل : ۳۴۹ ، وشرحه لابن يعيش : ۹ / ۱۰۵ .

۷- فى د : «فحذفت» ، مخالف للمفصل : ۳۴۹ .

۸- فى د : «للأمر» ، مخالف للمفصل : ۳۴۹ .

۹- ذهب الخليل إلى أن «ذا» من جمله المقسم عليه ، أى من جمله جواب القسم ، انظر الكتاب : ۳ / ۴۹۹ - ۵۰۰ ، والمقتضب : ۲ / ۳۲۲ .

۱۰- ذهب الأخفش إلى أن «ذا» من قولهم : «لا ها اللّه ذا» من تمام القسم إما صفه للّه أو مبتدأ محذوف الخبر ، ووافقه المبرد والأعلم ، انظر المقتضب : ۲ / ۳۲۲ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۳۶ ، وارتشاف الضرب : ۲ / ۴۹۶ ، واضطرب ابن يعيش فنسب إلى الخليل قوله : إن «ذا» من جمله المقسم به ، وإلى الأخفش قوله : إنّ «ذا» من جمله جواب القسم ، أى المقسم عليه ، انظر شرحه للمفصل : ۹ / ۱۰۶ .

ولو قيل : إنّ ذا هو المقسم عليه لا على الوجه الذى ذكره الخليل ، بل على معنى «لا يفعل ذا» و «لا يكون (١) ذا» لكان مستقيما ، ودليله أنّ المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو أن يكون المقسم عليه منفيّا ، دليله استقراء كلامهم ، وإذا كان كذلك وجب تقديره منفيّا ، وإذا قدّر (٢) منفيّا بطل تقدير الخليل .

ويبطل تقدير الأخفش لأنّه يجعل المقسم عليه محذوفا ، لأنّ الحذف على خلاف الأصل ، وإذا استقام الإثبات فلا معنى للعدول إلى الحذف ، ويضعف أيضا من جهه أنّ الإشاره إلى القسم فى القسم لم (٣) يجئ مثله فى كلامهم ، بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم عليه .

وما ذكره الأخفش من قوله : «لا ها اللّه ذا لقد كان كذا» لا نسلّمه ، فإنّ مثل ذلك لا نعرفه فى كلامهم ، ثمّ ولو قدّرنا صحّته فلا ينازع فى أنّ المتكلّم مريد للنفى بقوله : «لا» ، وإذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه ، فيكون قوله : «لقد كان كذا» إثباتا لغير ما نفاه بقسم آخر مقدّر ، فيستقيم ذلك مع جريان ما ذكرناه من التأويل .

قال : «والواو الأولى فى نحو وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى (١) (٤) للقسم ، وما بعدها للعطف» .

وقد اختلف الناس فى مثل هذه الواو الثانيه (٥) مع اتّفاقهم على أنّ الواو الأولى للقسم ، فمنهم من قال : هى واو العطف على ما ذكره صاحب الكتاب (٦) ، ومنهم من قال : هى واو قسم آخر ، واستدلّ من قال : هى واو العطف - وهو مذهب الخليل وسيبويه - (٧) بأنّها (٨) لو كانت واو قسم لم يخل إمّا أن يكون ما بعدها مشرّكا مع ما قبلها أو لا ، فإن كان / مشرّكا وجب واو العطف أيضا ، وإن كان غير مشرّك وجب أن يكون لكلّ واحد منهما جواب يستقلّ (٩) به ، لأنّه قدّر غير مشرّك ،

١- فى د : «فعل» .

٢- فى د : «قرر» .

٣- سقط من ط : «لم» ، خطأ .

٤- الليل : ٩٢ / ١ .

٥- أى فى قوله تعالى : وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى (٢) . الليل : ٩٢ / ٢ .

٦- أى الزمخشرى .

٧- والأخفش والمبرد والنحاس ، انظر الكتاب : ٣ / ٥٠١ ، ومعانى القرآن للأخفش : ٧٤٠ ، والمقتضب : ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥ / ٢٤١ .

٨- فى الأصل . ط : «بأنه» . وما أثبت عن د .

٩- فى ط : «مستقل» .

ويكون مع ذلك جمله بعد جمله ، والأحسن بعد ذلك أن تكون فى الجمل واو العطف ، فثبت أنّ الواو ليست واو القسم ، وإذا ثبت ذلك وجب أن تكون واو العطف شرّكت بين المقسم به ثانيا مع (١) المقسم به أوّلا ، فلم تحتج إلّا إلى جواب واحد ، لأنّ القسم واحد ، واستدلّوا أيضا بأنّك لو جعلت موضعها الفاء أو «ثمّ» لكان المعنى على حاله ، وهما حرف عطف ، فكذلك الواو (٢) .

وشبهه من ظنّ أنّها واو عطف صورتها بعد صوره معطوف عليه ، [وهو قوله : وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى (١) مع أنّه قسم بالاتّفاق ، فكذلك الباقى بالقياس عليه] (٣) ، وذلك مدفوع بما ذكرنا .

وأقوى ما قالوا (٤) فيه بالنظر إلى المعنى أنّها لو كانت واو عطف لكان عطفا على عاملين (٥) ، وهو ممتنع ، وهذا ممّا (٦) يرد على من يمنع «فى الدار زيد والحجره عمرو» ، وهو مذهب سيبويه وأصحابه ، وأمّا من يجيزه فلا ورود لذلك عليه (٧) ، وتقريره هو أنّ قولك : «واللّيل» مخفوض بحرف الخفض (٨) الذى هو واو القسم ، وقولك «إذا يغشى» منصوب بالفعل المقدّر الذى هو « أقسم» (٩) ، فتحقّق معمولان لعاملين متغايرين ، كما فى قولك : «إنّ فى الدار زيدا» (١٠) ، فإذا جعلت الواو فى قولك : «والنّهار إذا تجلّى» للعطف كان قولك : «والنّهار» معطوفا على «اللّيل» خفضا ، وكان «إذا تجلّى» معطوفا على «إذا يغشى» نصبا ، فقد تحقّق مماثلته لقولك : «إنّ فى الدار زيدا والحجره عمرا» سواء ، وذلك ممتنع ، فيكون هذا ممتنعا ، فوجب أن يحمل على غير العطف ، ولا وجه إلّا أن تكون واو القسم .

١- فى ط : «ومع» ، تحريف .

٢- انظر استدلال الخليل فى الكتاب : ٣ / ٥٠١ - ٥٠٢ .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٤- أى القائلون بأن الواو للقسم ، وانظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٣٧ .

٥- بعدها فى د : «مختلفين» .

٦- فى د : «إنما» .

٧- انظر ما سلف ق : ١٣٠ أ - ب .

٨- فى ط : «الجر» .

٩- منع ابن هشام هذا التعليق ، وعلقه بحال ، انظر مغنى اللبيب : ١٠٠ .

١٠- الصواب «إن فى الدار زيدا والحجره عمروا» . انظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٣٣٧ .

وقد أجاب الزمخشریّ (۱) فی تفسیره عن هذا السّؤال فقال : «لّما تنزّلت الواو التی للقسم منزله الباء والفعل حتی لم یجز ذکر الفعل معها صارت کأنّها هی العامله نصبا وخفضا ، فصارت کعامل واحد له عملان ، وکلّ عامل له عملان فما فوقهما جائز أن یعطف علی معمولاته بعاطف واحد باتّفاق ، کقولک : « قام زید یوم الجمعه وعمرو یوم السبت» ، وهذا / قد تنزّل منزله العامل الواحد ، فأجری مجراه » (۲) .

ثمّ قال تقریرا لذلک ما معناه : وإنّما یلزم ذلک لو قیل : «أقسم باللّیل إذا یغشی والنّهار إذا تجلّی» ، فهذا هو الذی یشبه «إنّ فی الدار زیدا والحجره عمرا» ، والسّؤال عندنا فی أصله مندفع ، لأنّا نجیز «إنّ فی الدار زیدا والحجره عمرا» (۳) ، فلا ورود له .

وما أجاب به الزمخشریّ (۴) قوّه منه واستنباط لمعنی دقیق لو (۵) تمّ له ، ویلزمه (۶) أن لا یجیز کما (۷) ذکر «أقسم باللّیل إذا یغشی والنّهار إذا تجلّی» ، وقد جاء مثل ذلک فی القرآن ، قال اللّه تعالی : فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ (۱۵) الْجَوارِ الْکُنَّسِ (۱۶) وَاللَّیْلِ إِذا عَسْعَسَ (۱۷) وَالصُّبْحِ إِذا تَنَفَّسَ (۱۸) (۸) ، فقد جاء ذلک مع التصریح بالفعل والحرف ، فبطل ما أجاب به من أنّ ذلک إنّما کان من أجل الواو ، وبقی السّؤال قائما علیه ، إلّا أنّ ما ذکرناه علیه یدفع جوابه ، ویدفع أصل السؤال أیضا ، لأنّه یوجب جواز العطف علی عاملین (۹) فی عین (۱۰) ما منعوه وجعلوه دلیلا علی أنّها واو القسم ، فثبت أنّها واو العطف بما تقدّم أوّلا ، وأنّ السؤال لا ورود له علی الوجه الذی ذکرناه ، لا علی الوجه الذی یلتزمه مانعو «إنّ فی الدار زیدا والحجره عمرا» ، واللّه أعلم .

۱- فی د : «المصنف» .

۲- نقل ابن الحاجب کلام الزمخشری بالمعنی ، وذکر الرضی جواب الزمخشری ، انظر الکشاف : ۴ / ۲۱۴ - ۲۱۵ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۳۷ .

۳- سقط من ط من قوله : «والسؤال عندنا» إلی «عمرا» خطأ .

۴- فی ط : «المصنف» .

۵- فی ط : «ولو» .

۶- فی ط : «یلزمه» .

۷- فی ط : «لما» ، تحریف .

۸- التکویر : ۸۱ / ۱۵ - ۱۸ .

۹- بعدها فی د : «مختلفین» .

۱۰- فی ط : «غیر» تحریف .

[تخفيف الهمزه]

«ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزه»

قال : «تشترك فيه الأضرب الثلاثه» .

قال الشيخ (۱) : «لا تخفّف الهمزه إلّا إذا تقدّمها (۲) شيء» ، يعنى أنّها إذا كانت أوّل كلمه (۳) مبتدأ بها ، فلا بدّ أن تكون محقّقه لتعذّر تسهيلها ، إذ لو سهّلت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والبدل ، ولو جهلت بين بين لقربت من الساكن ، فكرهوا أن يبتدئوا بما يقرب من الساكن ، لأنّه مرفوض فى كلامهم أو متعذّر .

قال : «وفى تخفيفها ثلاثه أوجه» .

وقد فسّر ثلاثه (۴) الأوجه ، وفسّر بين بين بأن تجعلها (۵) بين الهمزه والحرف الذى منه حركتها ، هذا هو الكثير فى بين بين ، وقد جوّز بعضهم فى بعض الهمزات أن تجعل بين الهمزه والحرف الذى منه حركه ما قبلها ، مثل «يستهزئون» و «سئل» ، فيجوّز أن تجعل فى «يستهزئون» / بين الهمزه والياء ، وفى «سئل» بين الهمزه والواو (۶) ، وبذلك قرأ بعضهم ، كحمزه (۷) فى الوقف ، لأنّ من أصله تخفيف الهمزه فى الوقف ، وليس ذلك المختار عندنا (۸) ، والمشهور عندنا لغه وقراءه فيما هو مسهّل بين بين ما ذكره ، وأمّا الإبدال والحذف فواضح .

۱- بعدها فى ط : «قوله» .

۲- فى د : «سبقها» ، مخالف للمفصل : ۳۴۹ .

۳- فى ط : «الكلمه» .

۴- فى ط : «الثلاثه» . وهو جائز على مذهب الكوفيين ، انظر ما سلف ق : ۹۶ ب ، ۱۵۸ أ .

۵- فى ط : «بجعلها» .

۶- نسب مكى هذا القول إلى الأخفش ، وذكر الرضى أن بعضهم نسبه إلى الأخفش ، ونسبه أبو حيان إلى أبى الحسن شريح ، وكلام الأخفش يفيد أنه على مذهب سيبويه فى جعل الهمزه بين بين فى «سئل» . انظر الكتاب : ۳ / ۵۴۲ ومعانى القرآن للأخفش : ۲۰۴ ، والكشف : ۱ / ۱۰۶ ، والتبصره : ۹۴ ، ۱۰۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۴۶ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۳۳ .

۷- فى ط : «الهمزه» مكان «كحمزه» ، تحريف . وفى د : «لحمزه» ، وانظر كتاب السبعه : ۱۵۹ ، والكشف : ۱ / ۸۵ ، ۱ / ۱۱۶ ، ۱ / ۲۴۷ .

۸- فى د . ط : «وذلك ليس بالجيد عندنا» .

ثمّ أخذ يقسم الهمزه فقال : «ولا تخلو إمّا أن تقع ساكنه أو متحرّكه» (۱) وهو حصر فى المعنى .

قال : «فإن كانت ساكنه فيبدل منها الحرف الذى (۲) منه حركه ما قبلها» (۳) .

والأولى أن يقول ههنا : فإن كانت ساكنه لم يخل ما قبلها من أن يكون ساكنا أو متحرّكا ، فإنّها قد تسكّن فى الوقف (۴) وقبلها ساكن ، فتكون ساكنه وما قبلها (۵) ساكن ، فلا يدخل ذلك فى تقسيمه ، فليتكلّم عليه ، فإذا كانت كذلك نظر إلى الساكن قبلها ، فإن كان صحيحا حرّك (۶) تقديرا بحركتها ، ووقف عليه بالسكون أو الرّوم على حسب ما ذكر فى الوقف ، وإن كان معتلا ، فإن كان واوا أو ياء مدّتين زائدتين أو ما يشبه (۷) المدّه كياء التصغير قلبت الهمزه حرفا من جنسه وأدغم (۸) فيه ، ووقف عليه على مقتضى الوقف ، كقروّ وهنىّ ومرىّ ، وإن كان ياء أو واوا غير (۹) ذلك فحكمه حكم الصحيح ، وقد تقدّم ، وإن كان ألفا فلا يخلو إمّا أن يقدّر الوقف بالسّكون أو لا ، فإن قدّر بالسّكون وجب قلبها ألفا ، ثمّ إمّا أن يجمع بين الألفين أو يحذف إحداهما لاجتماع الألفين ، وإمّا أن يوقف بالرّوم ، فيجعل بين بين ، وإلى ههنا ينتهى قسم الساكنه التى قبلها ساكن ، وهو قسم لم يشتمل عليه كلامه .

ثمّ ولو قدّر أنّ نحو الخبء وهنء ومرء يدخل فى حكم المتحرّكه الساكن ما قبلها ، لأنّ الحكم فيه كذلك لأنّها تقدّر متحرّكه [فى حال الوقف] (۱۰) فلا يدخل نحو «يشاء» لأنّها إذا قلبت ألفا ، وهو الكثير ، لم تدخل فى حكم المتحرّكه التى قبلها ألف ، ألا ترى أنّ تلك يجب أن تجعل بين بين ، وهذه (۱۱) المختار فيها أن تقلب ألفا ، ثمّ يتفرّع عن ذلك وجهان ، فثبت أنّ الوجه تقسيمها إلى / ما ذكرناه ، وإلى ههنا ينتهى الكلام عليها .

۱- اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۴۹ .

۲- فى ط : «والذى» ، تحريف .

۳- اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۴۹ .

۴- فى د : «للوقف» ، وفى ط : «للوقوف» .

۵- فى د . ط : «وقبلها» ، وسقط «ما» .

۶- فى ط : «صحيحا نحو الخبء حرك» .

۷- فى ط : «أشبه» .

۸- فى ط : «وأدغمت» .

۹- فى ط : «وغير» ، تحريف . وقوله : «غير ذلك» أى : غير مدتين زائدتين .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۱- فى ط : «وهذا» ، تحريف .

ثمّ ينتقل إلى القسم الآخر ، وهو أن تكون ساكنه متحرّكا ما قبلها ، فحكمها ما ذكر من قلبها (۱) حرفا من جنس حركه ما قبلها ، ووجه ذلك أنّه لّما قصد إلى تسهيلها ، والحذف مخلّ ، والتسهيل متعذّر ، وجب الإبدال ، ولا حركه لها تبدل إليه ، وحركه ما بعدها لم تأت ، فوجب إبدالها باعتبار حركه ما قبلها ، فكانت ألفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور ، ومثّل بكلّ ذلك متّصلا ومنفصلا تنبيها على أنّ الحكم واحد .

ثمّ انتقل إلى القسم الثانى من أصل القسمه ، وهو إذا كانت متحرّكه ، وهو قوله : «وإمّا أن تقع متحرّكه» .

ثمّ قسم ذلك إلى ما يكون ما قبلها فيه ساكنا ومتحرّكا ، فتكلّم على الساكن فقال : «ينظر إلى الساكن ، فإن كان حرف لين لم يخل من أن يكون ياء أو واوا أو ألفا ، فإن كان ياء أو واوا مدّتين زائدتين أو ما يشبه المدّه كياء التصغير قلبت إليه وأدغم فيها : كقولك : خطيّه (۲) ومقروّه (۳) وأفيّس (۴)» (۵) .

فى أفؤس ، جمع فأس ، وإنّما فعلوا ذلك ، وإن كان قياس (۶) تسهيل مثلها النّقل والحذف لأنّهم لو فعلوا ذلك لحرّكوا ما لا أصل لمثله فى الحركه ، فوجب بقاؤه ساكنا ، [لأنّ ياء التصغير لا تقبل الحركه ، بل هو ساكن أبدا ، والحرف المدغم ساكن لا يقبل الحركه] (۷) ، فلمّا وجب بقاؤه لم يبق إلّا الإبدال والتسهيل ، كرهوا التسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين ، فلم يبق إلّا الإبدال ، ولم يجز أن تبدل باعتبار حركتها لما يؤدّى إليه من التعذّر أو الاستثقال ، فوجب إبدالها باعتبار الحرف الذى قبلها ، فلذلك قالوا : خطيّه ومقروّه . (۸)

قال : «وقد التزم ذلك فى نبىّ وبريّه» .

۱- فى ط : «قبلها» ، تحريف .

۲- أصلها خطيئه .

۳- أصلها مقروءه .

۴- تصغير «أفؤس» جمع فأس ، وانظر الكتاب : ۳ / ۵۴۷ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۰ - ۱۶۱ ، والتكمله : ۳۵ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۳۴ - ۳۵ .

۵- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى . انظر المفصل : ۳۴۹ .

۶- سقط من ط : «قياس» ، خطأ .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- انظر تعليل الجاربردى فى شرح الشافيه : ۳۹۱ - ۳۹۲ .

هـذا على قول من يقول (۱) : إنّ نبيّا مشـتق من النّبـأ ، والبريّه من «برأ اللّه الخلق» ، وأمّـا من يرى أنّ النّبىّ مشـتقّ من النّبو ، وهو الارتفاع ، والبريّه من البرى ، وهو التراب (۲) ، فلا مدخل لهما فى الهمزه أصلا ، ثمّ ولو سلّم أنّه من الهمزه فلا يصحّ قوله : «وقد التزم» ، لأنّه قد ثبت أنّهم يقولون : نبيئا بالهمزه ، وبريئه بالهمزه ، فكيف يصحّ دعوى التزام ترك الهمزه مع ثبوت الهمزه ثبوتا لا يمكن دفعه ؟ (۳)

فأمّا «نبيئ» فهى / قراءه [نافع] (۴) وأهل المدينه (۵) ، وأمّا «البريئه» (۶) فهى قراءه أهل المدينه وبعض أهل الشام (۷) ، فثبت أنّه لا يمكن دعوى التزام ترك الهمزه فى نبيئ وبريئه بعد تسـليم اشتقاقهما أنّهما من الهمزه ، نعم يمكن أن يقال : إنّ بعض (۸) من لغته الهمز - واشـتقاق نبىّ وبريّه عنـده من الهمز - لا يهمز ، وهـذا أمر تقـديرىّ لا يقوم عليه دليل إذا نوزع فيه ، فلا معنى لالتزام ذلك مع ما ذكرناه .

ثمّ قال : «وإن كان ألفا» .

۱- فى ط : «قال» .

۲- ظاهر كلام سيبويه والمبرد أن النبى مهموز اللام وصححه الرضى ، وأجاز الفراء أن يكون مشتقا من النبأ ومن النّبوه ، وذهب يونس إلى أن البريه مشـتق من «برأ» ، وأجاز الفراء أن يكون مشتقا من البرى . انظر الكتاب : ۳ / ۴۶۰ - ۴۶۱ ، ۳ / ۵۵۵ ، ومعانى القرآن للفراء : ۳ / ۲۸۲ ، وإصلاح المنطق : ۱۵۸ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۱ - ۱۶۲ ، والصحاح (نبأ) ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۳۵ ، واللسان (نبأ) (نبا) .

۳- وافق الزمخشرى الفارسى فى قوله : «وقـد التزم ذلـك فى نبىّ وبريّه» المفصـل : ۳۴۹ ، وانتقـده الجـاربردى فى ذلك ، انظر الحلبيات : ۳۴۳ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۳۹۱ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- حكى ابن سـيده عن الزجـاج أن جماعه من أهل المـدينه يهمزون النبيّين والأنبياء . انظر المخصـص : ۲ / ۳۲۱ ، والنشر : ۱ / ۴۰۶ ، والإتحـاف : ۵۸ ، وحكى ابـن السـكيت وابن سـيده عن يـونس أن أهـل مكه يخـالفون غيرهم من العرب فيهمزون النـبى والبريّه ، وقـال سـيبويه : «وقـالوا : نبىّ وبريّه فألزمهـا أهـل التحقيق البـدل . . وقـد بلغنـا أنّ قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبىء وبريئه وذلـك قليل ردىء» . الكتاب : ۳ / ۵۵۵ ، وانظر معانى القرآن للفراء : ۳ / ۲۸۲ ، ومعانى القرآن للأخفش : ۲۷۳ - ۲۷۴ ، وإصلاح المنطق : ۱۵۹ ، والمخصص : ۱۴ / ۸ .

۶- من قوله تعالى : أُولئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّهِ البينه : ۹۸ / ۶ ، وانظر البينه : ۹۸ / ۷ .

۷- قرأ نافع وابن عامر «البريئه» وقرأ الباقون «البريّه» بلا همز ، انظر كتاب السـبعه : ۶۹۳ ، والكشف : ۲ / ۳۸۵ ، والنشر : ۱ / ۴۰۷ ، والإتحاف : ۵۹ .

۸- فى ط : «بعضا» ، تحريف .

كان التقسيم يقتضى أن يذكر الواو والياء الأصليّتين والمزيدتين لمعنى ، إلّا أنّه أخّر ذكرهما بعد الألف ليذكرهما مع الصحيح ، إذ الحكم واحد ، فقال : «وإن كان ألفا جعلت بين بين» .

وإنّما كان كذلك من جهه أنّ نقلها لا يمكن ، وإبدالها على نحو ما تقدّم لا يمكن ، إذ لا يستقيم أن تقبل حركه ، وقد فرضت متحرّكه ، وأيضا فإنّ الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فوجب أن تجعل بين بين ، واغتفر اجتماع السكون وشبه السكون لما فى الألف من قبول المدّ أكثر ممّا فى الواو والياء ، فلا يلزم من رفض ذلك مع الياء والواو رفضه (١) مع الألف ، أو يقال : أمكن مع الواو والياء غير ذلك ، فلم تكن حاجه إلى ارتكابه ، ولم يمكن ذلك مع الألف ، فعدل إلى جعلها بين بين ، ثمّ مثّل بها على اختلاف أحوالها .

ثمّ انتقل إلى فصل آخر ، وهو إذا كان قبلها ياء أو واو أصليّتان أو مزيدتان لمعنى وألحق به الحرف الصحيح ، لأنّ الحكم فيهنّ واحد ، وهو أن تنقل حركه الهمزه إلى الساكن وتحذف ، وإنّما (٢) فعل ذلك لأنّ إبدالها لا يمكن ، لأنّه ليس قبلها حركه يرجع بها (٣) إليها (٤) ، ولأنّه كان يؤدّى إلى استثقال كاستثقالها (٥) أو إلى اجتماع ساكنين ، وجعلها بين بين أيضا غير مستقيم لما تقدّم من أداء ذلك إلى اجتماع الساكن (٦) وشبه الساكن (٧) ، فكان كاجتماع الساكنين ، فوجب النّقل فيها ، وإنّما لم يحذفوا من غير نقل لأنّه كان يؤدّى ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرف بحركته مجّانا من غير حاجه إلى ذلك ، وإنّما لم ينقلوا الحركه ويبقوا الهمزه لأنّهم لو فعلوا ذلك لم يكن فى ذلك / تخفيف ، إذ الهمزه الساكنه مستثقله أيضا ، وإنّما لم ينقلوا ويبقوها ساكنه ثمّ يسهّلوها بالحركه التى صارت قبلها على ما يجوّزه (٨) الكوفيّون مطّردا ، ونجيزه نحن (٩) فيما سمع من نحو : المراه

١- فى ط : «ورفضه» ، تحريف .

٢- فى د : «وتحذف الهمزه وإنما» .

٣- فى ط : «به» ، تحريف .

٤- فى الأصل : «إليه» . وما أثبت عن د . ط .

٥- أى الهمزه .

٦- فى د : «الساكنين» ، تحريف . وفى ط : «ساكن» .

٧- هذا التعليل شبيه بتعليل المبرد فى المقتضب : ١ / ١٥٩ - ١٦٠ .

٨- فى ط : «جوزه» .

٩- سقط من ط : «نحن» .

والكماه (۱) ، لأنّه تغيير متعدّد مع استثقال ، فكان ما تقدّم أقرب ، فلذلك التزم عندنا ، وقد أجاز الكوفيون ذلك مطّردا على سبيل الجواز لا على سبيل اللّزوم .

قال : (وقد التزم ذلك فى «يرى» (۲) و «أرى» «يرى») .

هذا الالتزام الذى ذكره فى ذلك صحيح ، لا مدفع له بوجه ، بخلاف ما ذكر آنفا فى نبىّ وبريّه ، لأنّ «يرى» مضارع «رأى» باتفاق ، ولا همزه فى «يرى» باتفاق ، وهو ملتزم كذلك ، فعلم أنّ تخفيفه ملتزم ، [وكذلك «أرى» معدّى من «رأى» باتفاق ، فأصله «أرأى» ، وقد التزم «أرى» (۳) ، فعلم أنّ تخفيفه ملتزم] (۴) ، وكذلك «يرى» مضارع «أرى» ، وقد تحقّق تقدير الهمزه عينا فى الماضى ، فوجب تقديرها عينا فى المضارع ، فعلم أنّ «يرى» أصله «يرئى» ، وقد التزم فيه «يرى» ، فعلم أنّ تخفيف الهمزه فيه (۵) ملتزم ، ولم يلتزموا ذلك فيما كان مثله فى الوزن ، كمضارع «نأى» وهو قولهم :

«ينأى» ، ولا يلتزمون «ينا» ، وكذلك «أنأى» ، فإنّه مثل «أرأى» فى الزّنه وموضع الهمزه ، ولا يلتزمون «أنا» ، وكذلك مضارعه وهو قولهم : «ينئى» ، ولا يلتزمون «ينى» ، نعم أجروه مجرى «يرى» و «أرى» «يرى» على سبيل الجواز ، مثله فى تخفيف الهمزه فى غيره ، والفرق بين البابين أنّ باب «يرى» و «أرى» و «يرى» خفّفت همزته التزاما لكثرته فى الكلام ، والكثره تناسب التخفيف ، بخلاف ما ذكرناه من مماثله ، فإنّه لم يكثر كثرته ، فبقى على الجواز ، فلا يلزم من التزام التخفيف إن كان جائزا لهذا السبب الذى (۶) يقتضى الالتزام التزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور ، فظهر الفرق بين البابين .

ثمّ انتقل إلى القسم الآخر من الهمزات ، وهو ما إذا كانت متحرّكه وقبلها متحرّك ، ولم يبق

۱- جوز الكوفيون قياسا قلب الهمزه المفتوحه خاصه ألفا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المراه والكماه ، وحكى سيبويه قولهم : المراه والكماه وقال : «ومثله قليل» . الكتاب : ۳ / ۵۴۵ ، وانظر الكتاب : ۳ / ۵۴۶ - ۵۴۸ ، والمقتضب : ۱ / ۱۵۹ - ۱۶۱ ، والتكمله : ۳۵ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۴۱ .

۲- فى المفصل : ۳۴۹ ، «فى باب (يرى)» .

۳- فيه نظر ، فقد حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم «قد أرآهم» على الأصل ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۴۶ ، والمخصص : ۱۴ / ۸ ، واللسان (رأى) ، ونسب ابن سيده لغه الهمز فى حروف المضارعه إلى تيم الرّباب ، انظر اللسان (رأى) .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- سقط من ط : «فيه» .

۶- سقط من ط : «الذى» ، خطأ .

غیره ، فذکر فی ضمن کلامه تقسیمها ، ولم یستوفه إلّا علی مذهب سیبویه [بأن یجعل کلّ الهمزات بین بین] (۱) ، والأولی أن یقال : هذه الهمزه تنقسم باعتبار حرکه ما قبلها بالانقسام العقلیّ إلی تسعه أقسام : مفتوحه وقبلها أحد ثلاث حرکات ، ومضمومه کذلک ، ومکسوره کذلک ، فصارت تسعه / ، ک «سأل» (۲) و «مائه» و «مؤجّلا» و «ورؤوف» و «مستهزئون» و «رؤوس» و «سئم» و «سئل» و «مستهزئین» ، فأمّا المفتوحه المضموم ما قبلها فتقلب واوا [ک «جؤن»] (۳) ، والمفتوحه المکسور ما قبلها تقلب یاء باتّفاق فیهما ، وإنّما کان کذلک لأنّه تعذّر النّقل فیها لتحرّک ما قبلها ، وتعذّر جعلها بین بین لأنّها تصیر کالألف ، والألف لا یکون قبلها إلّا فتحه (۴) ، فقصد إلی أن یکون ما قبلها کذلک ، فلم یبق إلّا إبدالها ، وإبدالها إمّا أن یکون باعتبار حرکتها ، أو باعتبار حرکه ما قبلها ، تعذّر إبدالها بحرکتها ، لأنّ الألف لا تقبل حرکه ، ولا یکون قبلها ضمّ ، فوجب إبدالها باعتبار حرکه ما قبلها ، فأبدلت بعد الضمّه واوا ، وبعد الکسره یاء .

وأمّا المضمومه المکسور ما قبلها (۵) والمکسوره المضموم ما قبلها فقد زعم الأخفش أنّهما تقلبان حرفا من جنس حرکه ما قبلهما ، فیقلبها فی «مستهزئون» یاء ، وفی «سئل» واوا (۶) ، والشّبهه فی ذلک أنّه لو جعلوها (۷) بین بین لأدّی فی «مستهزئون» إلی شبه الواو الساکنه وقبلها کسره ، وفی «سئل» إلی شبه الیاء وقبلها ضمّه ، فکما کرهوا شبه الألف وقبلها غیر فتحه فلیکره شبه الیاء والواو وقبلهما کسره وضمّه ، وهذا غیر مستقیم لأمرین :

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر الکتاب : ۳ / ۵۴۱ - ۵۴۳ ، والمقتضب : ۱ / ۱۵۵ - ۱۵۶ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۴۴ . .

۲- فی ط : «سأل» . وسقطت الکاف ، خطأ .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فی ط : «الفتحه» .

۵- سقط من ط من قوله : «فأبدلت بعد الضمه . . .» إلی «قبلها» ، خطأ .

۶- تبع الرضی ابن الحاجب فی عزو هذا القول إلی الأخفش ، وساقه الجاربردی دون نسبه . وحکی المبرد والفارسی عن الأخفش قلب الهمزه المضمومه المکسور ما قبلها یاء فی نحو «مستهزئون» ، وعقب المبرد فقال : «ولیس علی هذا القول أحد من النحویین» المقتضب : ۱ / ۵۷ ، وساق ابن الجزری ما نسبه ابن الحاجب إلی الأخفش علی أنه مذهب بعض النحویین ، وذکر أن بعضهم نسبه إلی الأخفش وردّه . انظر معانی القرآن للأخفش : ۲۰۲ - ۲۰۴ ، والتکمله : ۳۷ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۴۶ ، وشرحها للجاربردی : ۳۹۸ ، والنشر : ۱ / ۴۴۴ .

۷- فی د . ط : «جعلها» .

أحدهما (۱) : أنّ ذلک فی الألف متعذّر ، وهو فی الیاء والواو مستثقل ، فلا یلزم من امتناع شبه المتعذّر امتناع (۲) شبه المستثقل ، ثمّ ولو سلّم التسویه فیهما فی التّعذّر والاستثقال ففی محلّ الاتّفاق فرّوا إلی ما لا استثقال فیه ولا تعذّر ، نحو : موجّلا ومیه ، لأنّ الواو المفتوحه المضموم (۳) ما قبلها ، والیاء المفتوحه المکسور ما قبلها تصحّان (۴) ، وفی محلّ النّزاع یکون الفرار من شبه المستثقل إلی مستثقل محقّق ، وهو بالفرار منه أولی ، ألا ترى أنّک إذا قلت : «مستهزیون» و «سول» أتیت بیاء مضمومه قبلها کسره وواو مکسوره قبلها ضمّه ، وذلک مرفوض فی کلامهم ، وأنت فررت ممّا یشبه المرفوض ، فکیف تفرّ من شبه مرفوض إلی ما هو مرفوض (۵) حقیقه ؟

فثبت أنّ الوجه مذهب سیبویه فی ذلک ، وبقیّه الهمزات المذکوره تجعل بین بین لأمن ما ذکرناه فی نحو : مؤجّلا / ومیه ، وانتفاء ما یخلّ فی نحو : «مستهزیون» و «سیل» ، فجعلت فی بقیّه الأقسام بین بین (۶) ، وکذلک ما خالف فیه الأخفش حکمه (۷) هذا الحکم عند غیره ، وقد تقدّم أنّ بعض النحویّین یجیز فیما خالف فیه الأخفش ، وهو باب «مستهزئون» و «سئل» أن تجعل بین الهمزه والحرف الذی منه حرکه ما قبلها ، فتجعل فی «یستهزئون» بین الهمزه والیاء ، وفی «سئل» بین الهمزه والواو (۸) .

قال : «وقد تبدل منها حروف اللّین» .

وذلک راجع إلی السماع المحض ، فیتّبع تجویزه فیما سمع ، ثمّ أورد مستشهدا علی ذلک «منساه» و «سالت» (۹) ، ثمّ أنشد عجز بیت عبد الرحمن مستشهدا به علی مثل ذلک ، وهو

۱- لم یذکر ابن الحاجب الأمر الثانی .

۲- فی ط : «وامتناع» ، تحریف .

۳- فی ط : «والمضموم» .

۴- فی ط : «یضمان» ، تحریف .

۵- سقط من ط : «إلی ما هو مرفوض» ، خطأ .

۶- بعدها فی ط : «وقد تقدم» .

۷- فی د : «جمله» ، تحریف .

۸- انظر ما سلف ق : ۲۸۵ ب .

۹- فی د : «وسال» ، وقوله : «وسالت» من بیت هو : سالت هذیل رسول اللّه فاحشه ضلّت هذیل بما جاءت ولم تصب وقائله حسان بن ثابت ، وهو فی دیوانه : ۱۲۳ ، والکتاب : ۳ / ۴۶۸ ، ۳ / ۵۵۴ ، والکامل للمبرد : ۲ / ۱۰۰ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۹ / ۱۱۱ ، ۹ / ۱۱۴ ، وشواهد الشافیه : ۳۳۹ .

قوله : (۱)

. . .

يشجّج رأسه بالفهر واجى

وأصله «واجئ» ، فقلبت الهمزه ياء ، وقد أنشده سيبويه أيضا على مثل ذلك (۲) ، وهو عندى وهم (۳) ، فإنّ هذه الهمزه موقوف عليها ، فالوجه أن تسكّن لأجل الوقف ، وإذا سكنت دبرها (۴) حركه ما قبلها ، فيجب فى التسهيل أن تقلب ياء ، فليس لإيرادهم لها فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزه حرف لين وجه مستقيم ، وقد اعتذر لهم فى ذلك بأن قيل : القصيده مطلقه بالياء ، وياء الإطلاق لا تكون مبدله عن همزه ، لأنّ المبدله عن الهمزه فى حكم الهمزه بدليل قولهم : «رؤيا» (۵) ، فجعلها ياء للإطلاق ضروره ، فصحّ إيرادهم لها فيما خرج عن القياس فى قلب الهمزه حرف لين .

والجواب أنّ ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريا (۶) على القياس ، لأنّ الضروره فى جعل الياء مبدله عن الهمزه ياء إطلاق (۷) ، لا أنّ إبدالها ياء على خلاف القياس ، لأنّهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها إلى الياء أمر وجعلها ياء إطلاق أمر آخر ، والكلام إنّما هو فى إبدالها ياء ، فلا ينفع العدول

۱- صدر البيت : «وكنت أذلّ من وتد بقاع» . وهو منسوب إلى عبد الرحمن بن حسان فى الكتاب : ۳ / ۵۵۵ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۶ ، والكامل للمبرد : ۲ / ۱۰۰ ، والخصائص : ۳ / ۱۵۲ ، وشواهد الشافيه : ۳۴۱ . « يشجّج : مبالغه يشجّ رأسه إذا جرحه وشق لحمه ، والفهر بكسر الفاء : الحجر ملء الكف ويؤنث ، والواجى : الذى يدق ، اسم فاعل من وجأت عنقه بالهمز إذا ضربته » . شواهد الشافيه : ۳۴۴ . وجاء قبل هذا البيت فى د : فأمّا قولك الخلفاء منّا فهم منعوا وريدك من وداجى ولو لاهم لكنت كحوت بحر هوى فى مظلم الغمرات داجى » والبيتان فى شواهد الشافيه : ۳۴۳ قبل البيت الشاهد .

۲- عباره سيبويه «وليس ذا بقياس متلئبّ» . الكتاب : ۳ / ۵۵۴ .

۳- ردّ الرضى والجاربردى على سيبويه فى هذه المسأله ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۴۹ ، وشرحها للجاربردى : ۴۰۰ .

۴- فى شرح شواهد الشافيه للبغدادى : ۳۴۱ «جرها» .

۵- بعدها فى د : «دون ريّا» .

۶- فى شواهد الشافيه : «جائزا» .

۷- فى شواهد الشافيه : «للإطلاق» .

إلى الكلام فى جعلها ياء إطلاق (١) ، فثبت أنّ قلبها ياء فى هذا المحلّ قياس (٢) تخفيف الهمزه ، وأنّ كونها إطلاقا لا يضرّ فى كونها جاريه على القياس فى التخفيف نعم يضرّ فى كونه جعل ما لا يصحّ أن يكون إطلاقا إطلاقا ، وتلك قضيّه ثانيه ، هذا بعد تسليم أنّ الياآت والواوات والألفات المنقلبات عن الهمزه لا يصحّ أن تكون إطلاقا ، وهو فى التحقيق غير مسلّم ، / إذ لا فرق فى حرف الإطلاق بين أن يكون عن همزه وبين أن يكون عن (٣) غير ذلك كما فى حرف الرّدف وألف التأسيس . (٤)

ثمّ قال : «وقد حذفوا الهمزه فى (كل) و (مر) و (خذ)» إلى آخره .

وهذا أيضا باب من الحذف على غير قياس ، وقياسه أن تقلب حرف لين واجبا إذا ابتدئ بها (٥) على ما سيأتى فى مثلها ، وجائزا إذا اتّصلت بشىء قبلها ، إلّا أنّهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزه لأمر عرض فيها ، وهو كثره استعمالهم لها ، فناسب ذلك حذفها على ما ذكرناه فى «يرى» (٦) ، إلّا أنّه فى «يرى» (٦) التزام جار على القياس ، وهو ههنا التزام فيما لم يجر على القياس ، لأنّ تخفيفها عند الابتداء بها لازم مع استثقال (٧) لأجل همزه الوصل التى تنضمّ إليها ، وهو قولك : «أوخذ» و «أوكل» [و «أومر»] (٨) ، فصار الاستثقال حاصلا مع الجريان على قياس تخفيف الهمزه ، ففرّوا إلى الحذف للتخفيف لأجل كثره الاستعمال ، فثبت أنّ هذا الالتزام وإن كان على خلاف قياس تخفيف الهمزه مثل الالتزام فى «يرى» وإن كان على قياس تخفيف الهمزه .

وقد جاء فى صيغه الأمر من «أمر» «يأمر» الوجهان الأصل والفرع ، فلك أن تقول : «أؤمر» ، ولك أن تقول : «مر» (٩) ، لأنّه لم يكثر كثره «خذ» و «كل» ، ولم يقلّ قلّه «إيسر» (١٠) من « أسر

١- فى شواهد الشافيه : «للإطلاق» .

٢- فى شواهد الشافيه : «فى مثل هذا مثل قياس . .» ، تحريف .

٣- سقط من ط : «عن همزه وبين أن يكون عن» ، خطأ .

٤- من قوله : «وأصله واجئ» إلى «التأسيس» نقله البغدادى فى شرح شواهد الشافيه : ٣٤١ - ٣٤٢ عن شرح المفصل لابن الحاجب ، ونقل بعد ذلك عن الزمخشرى فيما كتبه من مناهيه على المفصل ما يبين مراد سيبويه .

٥- سقط من د : «بها» ، خطأ .

٦- فى د : «ينأى» فى الموضعين ، تحريف .

٧- فى ط : «الاستثقال» .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٩- انظر شرح الملوكى : ٣٦٨ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٥٠ .

١٠- فى ط : «وإسر» ، تحريف .

يأسر » ، فجرى ما كثر على التخفيف المذكور وما لم يكثر على القياس المذكور وما توسّط بينهما على الوجهين جميعا لقربه من البابين جميعا .

قال : «وإذا خفّفت همزه الأحمر على طريقها فتحرّكت لام التعريف اتّجه لهم فى ألف اللّام طريقان» ، إلى آخره .

وطريقها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها ، فتتحرّك لام التعريف بحركتها ، فلمّا تحرّكت بحركتها نظر بعضهم إلى الحركه المحقّقه ، فاستغنى عن همزه اللّام ، لأنّها لم يؤت بها إلّا (۱) لسكون اللّام ، ومنهم من نظر إلى أنّ الحركه عارضه ، فجعلها فى حكم الساكن ، فبقّى (۲) الهمزه داخله (۳) عليها ، وذلك كلّه عند الابتداء . (۴)

قال (۵) فى هذا المذهب [الأوّل] (۶) : «هو القياس» .

وليس عندى بالقياس ، ولا ما عليه الفصحاء المحقّقون للهمز ، ولا على ما عليه القراءه الصحيحه / فيمن خفّف الهمزه .

أمّا وجه كونها ليس بالقياس فلأنّ قياس كلام العرب أن لا يعتدّ بالعارض (۷) ، بدليل امتناع ردّ الواو فى قوله تعالى : لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا (۸) ، والواو فى قُلِ انْظُرُوا (۹) ، وأمثال ذلك كثيره ، فثبت أنّ العارض فى كلامهم قياسه أن لا يعتدّ به ، والشّبهه لمن ظنّ أنّها القياس ما توهّمه فى صيغه الأمر من نحو «قل» و «سر» وشبهه ، وتقريره أنّ أصله «أقول» ، و «إسير» ، فلمّا أعلّ بنقل حركه العين

۱- سقط من ط : «إلا» ، خطأ .

۲- فى ط : «فتبقى» .

۳- فى ط : «داله» ، تحريف .

۴- بعدها فى ط : «بها» .

۵- فى ط : «قوله» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . والمذهب الأول هو حذف الهمزه التى قبل اللام .

۷- فى حاشيه د : «وهو حركه اللام» . وكما قال ابن الحاجب الحركه العارضه لا يعتد بها ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۴۵ ، والمقتضب : ۱ / ۲۵۳ - ۲۵۴ ، والبغداديات : ۴۴ - ۴۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۵۱ .

۸- البينه : ۹۸ / ۱ ، وتتمه الآيه : مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَهُ .

۹- يونس : ۱۰ / ۱۰۱ ، وتتمه الآيه : ما ذا فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَما تُغْنِى الْآياتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ .

إلى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين ، فلمّا تحرّكت الفاء استغنى عن الهمزه ، ولولا الاعتداد (۱) بالعارض لقيل فى «قل» : «أقل» وفى «سر» : «إسر» ، ولّما لم يقل ذلك دلّ [على] (۲) أنّ العارض فى مثل ذلك يعتدّ به ، وهو أشبه عندهم بما اعتمد عليه غيرهم ، وكذلك قولهم : «يسل» إذا خفّفت الهمزه ، قيل فى الأمر : «سل» ، ولولا الاعتداد بهذه الحركه العارضه لوجب أن يقال : «إسل» .

والجواب عن ذلك أنّ (۳) فعل الأمر فرع المضارع ، فما اعتلّ (۴) فى المضارع فهو ثابت فى الأمر ، فإذا أمر من المضارع حذف حرف المضارعه ، ثمّ نطق بما بعده ، فإن احتيج إلى همزه اجتلبت ، وإلّا فلا ، فإذن لم يكن للهمزه فى مثل «قل» تحقيق ، لأنّه لم ينطق بالمضارع فيه إلّا متحرّكا ، والأمر فرع عليه ، فلم تكن ثمّه همزه بوجه ، بخلاف ما نحن فيه .

الثانى (۵) : أنّ الحركه فى «قل» مع موجبها كلمه واحده ، فصارت فى حكم الأصلىّ اللّزوم ، وليست الحركه فى اللّام كذلك (۶) ، لأنّها كلمه مستقلّه ، فلا يلزم من اعتبار ما صار لازما لا ينطق به إلّا كذلك اعتبار ما ليس بلازم ، ولذلك كثر قولهم : «ألحمر» ، ولم يقل أحد : «أقل» ولا «إسل» (۷) .

الثالث : أنّ الإعلال قضيّه واجبه لموجب قوىّ ، وتخفيف الهمزه ليس بحتم ، بل أمر جائز ، فلا يلزم من اعتبار الأمر الواجب اعتبار (۸) الأمر الجائز ، وهذا يختصّ بالفرق بين باب «قل» وباب «ألحمر» ، ولا يندرج فيه باب «سل» ، لأنّه أيضا تخفيف همزه ، ولكن يقال فيه : إنّه كثر استعمالهم إيّاه مخفّفا ، حتى صار كاللّازم للإعلال لكثرته فى كلامهم ، فتنزّل منزله ما ذكرناه [فى «قل»] (۹) ، فقد ثبت بما ذكرناه أنّ مثل هذا العارض / القياس أن لا يعتدّ به .

۱- فى د : «ولو اعتد» .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى ط : «عن ذلك من وجوه ، أحدها : أن . . .» .

۴- فى ط : «اعتقل» ، تحريف .

۵- الوجه الأول قوله : «أن فعل الأمر فرع المضارع» .

۶- فى د : «فى اللام فى قو الحمر كذلك» والصواب : «فى قولك : الحمر كذلك» .

۷- فى ط : «إسر» ، تحريف . أجاز الأخفش مثل «إسل زيدا» حكاه عنه المبرد وقال : «وهذا غلط شديد» . المقتضب : ۱ / ۲۵۴ ، وذكر ابن خالويه أن «إسل» لغه عبد القيس ، انظر ليس فى كلام العرب : ۳۱ - ۳۲ ، والمنصف : ۱ / ۷۰ ، والمخصص : ۱۲ / ۲۱۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۵۱ .

۸- سقط من ط : «اعتبار» ، خطأ .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

فإن قيل : إذا جعلتم الحركه فيه كحركه لَمْ يَكَنِ الَّذِينَ (۱) فينبغى أن لا تجيزوا الحذف فى الهمزه لعروض الحركه ، كما لا تجيزون ردّ الواو فى «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ» ، لأنّهما جميعا لازمان للسّكون الأصلىّ ، وقد جعلتم العروض لا اعتداد به .

قلت : فيه وجهان :

أحدهما : أنّها لّما كانت كالجزء ممّا بعدها نزّلت معها كجزء منها ، على ما تقرّر فى نحو : «قل» و «سل» ، فأجريت مجراه لهذا الشّبه . (۲)

وثانيها : أنّه مبنىّ على أنّ الهمزه أصل خفّفت لكثره استعمالها عند الاستغناء عنها ، فكما حذفت عند الاستغناء عنها (۳) فى قولك : «ضربت الرجل» حذفت عند الاستغناء عنها فى قولك مبتدئا : «لحمر» (۴) .

ثمّ ذكر أحكاما تبنى على الاعتداد بالحركه (۵) ونفى الاعتداد بها ، فكلّ موضع جعلت معتدّا بها فواجب أن يكون حكمها حكم كلمه متحرّك أوّلها ، فلا يحذف قبلها حرف علّه ، ولا يحرّك ساكن ، فلذلك تقول على هذه اللغه فى «لحمر» : وما لحمر و «خذوا لحمر» و «من لحمر» و «زيد لحمر» .

وكلّ موضع لم تجعل معتدّا بها فواجب أن يكون حكمها حكم كلمه ساكن أوّلها ، فيحذف قبلها حرف العلّه ويحرّك الساكن ، فلذلك تقول : «فلحمر» و «ملحمر» و «خذ لحمر» و «من لحمر» و «زيد لحمر» وعلى ذلك قال :

«ومثل لحمر عاداً الْأُولى (۶)» .

۱- البينه : ۹۸ / ۱ ، وسلفت الآيه : ۲ / ۳۴۵ .

۲- فى ط : «السبب» .

۳- سقط من ط قوله : «فكما حذفت عند الاستغناء عنها» ، خطأ .

۴- اضطربت العباره فى ط فجاءت : «حذفت عند الاستغناء عنها فى قولك : ضربت الرجل ، حذفت عند الاستغناء عنها ، وما لحمر ومن لحمر وزيد لحمر فى قولك مبتدئا : لحمر» .

۵- فى د : «بحركه لحمر» .

۶- النجم : ۵۳ / ۵۰ ، والآيه : وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عاداً الْأُولى (۵۰) .

يعنى : و «مثل لحمر» فيمن اعتدّ بالحركه ، فحذف الهمزه ، «عاد لّولى» فى قراءه أبى عمرو (۱) ، لأنّه لم يحرّك الساكن ، لكونه قدّر اللّام متحرّكه أصلا ، ولو لم يعتدّ بها لوجب أن يحرّك التنوين ، وكذلك «من لأنّ» .

ثمّ قال : «ومن قال : « ألحمر» قال : «من لان» » .

يعنى أنّ من لم يعتدّ بالحركه العارضه وجعل (۲) اللّام فى حكم الساكن حتّى أوجب دخول الهمزه على ما كان (۳) عليه قبل النّقل ، فهؤلاء يقولون : «من لان» بتحريك النون لالتقاء الساكنين ، لأنّ السكون الذى أوجب عندهم المجىء بالهمزه يقتضى أيضا أن يحرّك الساكن الذى قبله لالتقاء الساكنين ، وتحريك نون «من» بالفتح (۴) على اللغه الفصيحه ، فوجب أن يقال : «من لان» بفتح النون . (۵)

ثمّ ذكر لغه أخرى على قول (۶) من قال : «ألحمر» غير معتدّ بالحركه ، وهم الذين يحذفون نون «من» لسكونها / وسكون لام التعريف بعدها إجراء لها مجرى حرف العلّه لكثرتها معها فى الكلام ، فيقولون : «ملكذب» فى «من الكذب» ، فهؤلاء إذن لم يعتدّوا بالحركه العارضه فى قولهم :

«ألحمر» ، حذفوا النون لالتقاء الساكنين ، كما يحذفونها فى «ملكذب» ، لأنّ السكون فى مثل «ملكذب» وفى (۷) مثل «ملان» إذا لم يعتدّ بالحركه سواء ، فإذا سوّغوا الحذف فى مثل «ملكذب» سوّغوه فى مماثله ، وهو «ملان» .

قال : «وإذا التقت همزتان فى كلمه واحده» ، إلى آخره .

۱- قرأ أبو عمرو ونافع بنقل حركه الهمزه على اللام وإدغام التنوين فى اللام ونسب الفراء هذه القراءه إلى الأعمش ، انظر معانى القرآن للفراء : ۳ / ۱۰۲ ، والكشف : ۱ / ۹۲ ، ۲ / ۲۹۶ ، والتيسير : ۲۰۴ ، والنشر : ۱ / ۴۱۰ ، والإتحاف : ۴۰۳ . وانظر الكلام على هذه القراءه فى البصريات : ۲۲۲ ، والبغداديات : ۴۵ ، والخصائص : ۳ / ۹۱ .

۲- كذا فى الأصل . د . ط . ولعل الصواب : «جعل» .

۳- فى د : «كانت» .

۴- فى د : «بالفتحه» .

۵- انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۵۲ ، وشرحها للجاربردى : ۴۰۱ .

۶- فى د : «لغه» .

۷- فى ط : «فى» ، تحريف .

انتقل إلى الكلام فى تخفيف الهمزه إذا اجتمع مع الهمزه (۱) ، فعلم أنّ ما تقدّم على تقدير الانفراد ، ثمّ قسّم ذلك إلى ما يكون فى كلمه أو فى كلمتين ، وذلك حاصر .

فإن كان فى كلمه لم تخل الثانيه من أن تكون ساكنه أو لا ، فإن كانت ساكنه وجب قلبها حرفا من جنس حركه ما قبلها ، لا خلاف فى ذلك ، كقولك : «آدم» و «أوتمن» و «إيت» (۲) ، وإنّما فعلوا ذلك كراهه اجتماع الهمزتين مع عسر النّطق بالثانيه ساكنه (۳) بعد الأولى ، وإذا كانوا قد سهّلوا مثلها مفرده مع انتفاء الأمرين فلأن تسهّل ههنا أولى ، فلذلك التزم ، وإن كانت متحرّكه فلا يكون ما قبلها إلّا متحرّكا ، فيسقط السكون لعدمه من كلامهم ، فهذه يجب عند النحويّين أن تقلب الثانيه حرف لين ، وتبقّى الأولى على حسب ما كان يجوز فيها ، وقلبها حرف لين على حسب حركتها ، إن أمكن ذلك كقولك : «أيمّه» بياء محضه (۴) ، وإنّما لم يفعلوا ذلك فى مثل «أويدم» لتعذّره ، لأنّه لا يمكن أن تحرّك الألف ، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا ، فوجب قلبها باعتبار حركه ما قبلها ، وإنّما لم يفعلوا ذلك فى «أوادم» (۵) لأنّهم لو قلبوها ألفا لذهبت حركتها ، وهم محافظون عليها ، وليس قبلها ما يمكن ردّه إليه ، لأنّها أيضا فتحه ، فوجب حمله على ما ثبت فيما هو منه ، وهو «أويدم» فقلبوها واوا .

فإن قيل : فقد قلبوها ياء فى مثل «جائى» وهى مضمومه ، وقياسها على ما ذكرت أن تقلب واوا .

قلت : الأولى أن يقال : قلبت واوا على ذلك القياس ، ثمّ قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها / ، ويجوز أن يقال من الأصل : إنّ أصله أن تقلب حرفا من جنس حركه ما قبلها ، فلذلك قالوا : «أويدم» و «جائى» بقلب الأولى واوا والثانيه ياء ، إلّا أن يمنع مانع فى مثل «أوادم» على ما تقدّم تقرير المنع ، فيرجع إليها فى نفسها إن أمكن ، كقولهم : أيّمه ، وكقولهم (۶) : «أوول إلى كذا» ، أو إلى (۷) الواو إن

۱- فى د : «الهمز» .

۲- انظر الكتاب : ۳ / ۵۵۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۵۸ ، وسر الصناعه : ۶۶۵ .

۳- من قوله : «فإن كان فى كلمه» إلى «ساكنه» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۴۰۳ بتصرف .

۴- انظر فى ذلك معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۲ / ۴۳۴ - ۴۳۵ ، ومشكل إعراب القرآن : ۱ / ۳۵۷ ، والممتع : ۳۸۰ .

۵- سقط من ط من قوله : «لتعذره لأنه لا . . .» إلى «أوادم» ، خطأ .

۶- فى د . ط : «وكقولك» .

۷- فى ط : «أولى» مكان «أو إلى» ، تحريف .

تعذّر الأمران ، كقولك : أوادم ، والوجهان مستقيمان ، ويترجّح الأوّل بأنّ (۱) الإبدال إنّما كان فيما ثبت فى غير هذا الباب باعتبار حركه الحرف السابق ، فكان جعل هذا هو الأصل أولى ، وهو الوجه الأوّل ، ولكنّه قدح فيه قولهم : «جاء» وشبهه ، واحتيج إلى الجواب عنه بما تقدّم .

قال : «ومنه « جاء» و «خطايا» » .

لأنّ أصل «جاء» «جايئ» باتّفاق ، فمنهم من يقول : وقعت الياء بعد ألف فاعل ، فوجب قلبها همزه ، فصار «جائئ» ، فاجتمعت همزتان فى كلمه واحده ، فوجب قلب الثانيه على ما تقدّم ، ثمّ أعلّت كما أعلّ «غاز» و «قاض» (۲) ، فبقى «جاء» ، وهو جار مجرى قاض . (۳)

ومنهم من يقول : كرهوا أن يهمزوا الياء فيؤدّى إلى الاستثقال باجتماع الهمزتين ، ففرّوا إلى القلب ، فجعلوا اللّام موضع العين ، والعين موضع اللّام ، فقالوا : جائى ، ثمّ أعلّوه كما أعلّوا «قاض» ، فوزنه على القول الأول فاع ، وعلى الثانى فال ، والثانى قول الخليل . (۴)

وأمّا «خطايا» فأصله خطايئ ، وقعت الياء بعد الألف ، فوجب قلبها همزه ، كما يجب فى صحايف ، فصار خطائئ ، فاجتمعت همزتان ، فوجب قلب الثانيه على ما ذكرناه فى «جاء» ، والخليل يقول فى جمع «خطيئه» ما قاله فى «جاء» من القلب الذى ذكرناه (۵) ، فيقول : لمّا أدّى فى «خطايئ» إبدال الياء همزه إلى اجتماع الهمزتين رفض ، وقلبت اللّام إلى موضع العين ، والعين إلى موضع اللّام ، فصار «خطائى» على ما ذكرناه فى «جاء» ، فأدّى القولان بالآخره إلى الرّجوع إلى

۱- فى الأصل . ط : «فإن» . وما أثبت عن د . وهو أصح .

۲- فى د : «أو قاض» .

۳- هذا قول سيبويه ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۵۲ ، ۴ / ۳۷۶ - ۳۷۷ .

۴- انظر الكتاب : ۴ / ۳۷۶ - ۳۷۷ ، والمقتضب : ۱ / ۱۱۵ - ۱۱۶ ، والتكمله : ۲۶۴ ، والمنصف : ۲ / ۵۱ - ۵۲ ، والإنصاف : ۸۰۵ - ۸۰۸ . وانتقد الرضى قول الخليل ، انظر شرحه للشافيه : ۱ / ۲۵ .

۵- انظر مذهب الخليل وسيبويه فى «خطايا» الكتاب : ۳ / ۵۵۳ ، ۴ / ۳۷۷ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۰ - ۱۴۱ ، والمنصف : ۲ / ۵۴ - ۶۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۵۹ ، ۳ / ۱۸۱ ، وعقد ابن الأنبارى مسأله للخلاف بين البصريين والكوفيين ، وذكر أن الكوفيين والخليل ذهبوا إلى أن وزن «خطايا» فعالى ، وأن البصريين ذهبوا إلى أن وزنها فعائل ، انظر الإنصاف : ۸۰۵ - ۸۰۹ .

«خطائی» ، فصار مثل تقديره فی جمع «ركايا» ، إذ أصل ركايا ركائی ، لأنّ ركيه (۱) كصحيفه ، فجمعه فی الأصل ركائی ، والعرب فی كلّ جمع بعد ألفه همزه عارضه / فی الجمع وياء يقلبون الهمزه ياء ، والياء ألفا ، فيقولون فی ركائی : ركايا ، فكذلك يجب أن يقولوا فی خطائی : خطايا ، وقد بيّنّا كيفيّه وصوله إلی خطائی الذی هو مثل ركائی ، وسيأتی ذلك فی موضعه معلّلا ، فلا معنی فی استيفائه ههنا . (۲)

ثمّ ذكر الجمع بين الهمزتين (۳) فی كلمه [واحده] (۴) وأنّه شاذّ فی كلامهم ، وأتبعه بقراءه الكوفيّين وابن عامر قصدا منه لتضعيف قراءتهم (۵) ، كما فعل ذلك فی غير موضع .

قال : «وإذا التقتا فی كلمتين» إلی آخره .

وقع فی بعض النّسخ «جاز تحقيقها» (۶) بقافين ، وهو عندی تصحيف ، لأنّ التحقيق ضعيف (۷) عنده ، فلا معنی لذكره متقدّما ، وأيضا فإنّه قد قال بعد ذلك عند ذكره الفصل بينهما بألف : «ثمّ منهم من يحقّق» (۸) ، فلو كان الأوّل ذكر لجواز التحقيق لم يكن لذكر جواز التحقيق مع الفصل معنی .

وقوله : «وتخفيف (۹) إحداهما بأن تجعل بين بين» .

۱- «الركيه : البئر تحفر» ، اللسان (ركا) .

۲- انظر ما سيأتی ق : ۳۳۱ ب .

۳- فی د : «همزتين» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- أی قراءه قوله تعالی : «أئمه» ، ووردت هذه الكلمه فی خمس آيات من القرآن ، أولها فی سوره التوبه ، وهی وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِی دِينِكُمْ فَقاتِلُوا أَئِمَّهَ الْكُفْرِ التوبه : ۹ / ۱۲ . قال مجاهد : «وقرأ عاصم وابن عامر وحمزه والكسائی « أئمه» بهمزتين » كتاب السبعه : ۳۱۲ ، وقال مكی : «قوله : « أئمه» حيث وقع قرأ الكوفيون وابن عامر بهمزتين محققتين ، وقرأ الباقون بهمزه وبعدها ياء مكسوره كسره خفيفه » . الكشف : ۱ / ۴۹۸ ، وانظر النشر : ۱ / ۳۷۸ ، والإتحاف : ۵۰ ، واعترض ابن جنی علی قراءه تحقيق الهمزتين ، وعدها شاذه ، انظر سر الصناعه : ۷۲ ، والخصائص : ۱ / ۱۸۲ ، ۳ / ۱۴۳ . وجاء بعد كلمه «قراءتهم» فی د «أی عدّها ضعيفه» .

۶- فی المفصل : ۳۵۱ ، وشرحه لابن يعيش : ۹ / ۱۱۸ «جاز تحقيقهما» .

۷- سقط من د : «ضعيف» ، خطأ .

۸- المفصل : ۳۵۲ .

۹- فی د : «أو تخفيف» ، مخالف للمفصل : ۳۵۱ .

غير مستقيم ، فإنّه يكون تخفيف فيهما (۱) أو فى (۲) إحداهما بغير ذلك (۳) ، فلا وجه لحصره تخفيف إحداهما (۴) بأن تجعل بين بين ، والوجه إذن تبيين كيفيّه التخفيف (۵) فيهما أو فى إحداهما ، فنقول : إذا اجتمعتا وقصد إلى التخفيف فجائز أن تخفّفا جميعا ، وجائز أن تخفّف إحداهما ، فإن أريد تخفيفهما جميعا فوجهان :

أحدهما : أن تخفّف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت [عن الهمزه] (۶) ، ثمّ تخفّف الثانيه على ما يقتضيه قياس تخفيفهما (۷) للاجتماع على ما يذكر .

والثانى : أن تخفّفا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كلّ واحده منهما لو انفردت ، وهذا واضح .

فإن أريد تخفيف إحداهما لم يخل إمّا أن تكونا متّفقتين [فى الحركه] (۸) أو لا ، فإن كانتا متّفقتين والأولى جزء كلمه فجائز أن تحذف إحداهما وتسهّل الأخرى على القياس المتقدّم ، وجائز أن تبدل الثانيه ألفا بعد المفتوح ، وياء بعد المكسور ، وواوا بعد المضموم ، فإن لم تكونا كذلك خفّفت أيّهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف فى كلّ واحده منهما لو انفردت . (۹)

ثم ذكر إقحام الألف بين الهمزتين ، ولم يثبت ذلك إلّا فى مثل «آ أنت» (۱۰) وشبهه ،

۱- أهل الحجاز يخففون الهمزتين ، ذكره سيبويه : ۳ / ۵۵۰ ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۶۵ .

۲- سقط من د . ط : «فيهما أو فى» .

۳- قال سيبويه : «أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما» . الكتاب : ۳ / ۵۴۹ ، وانظر التكمله : ۳۸ ، واختلفوا فى ذلك ، فاختار أبو عمرو تخفيف الأولى واختار الخليل تخفيف الثانيه ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۴۹ ، والمقتضب : ۱ / ۱۵۸ - ۱۵۹ ، والتكمله : ۳۸ ، وسر الصناعه : ۷۸۸ ، والكشف : ۱ / ۷۵ .

۴- فى ط : «تحقيق أحدهما» ، تحريف .

۵- فى ط : «التحقيق» ، تصحيف .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فى د : «تخفيفها» .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۹- من قوله : «تخفيفهما جميعا فوجهان» إلى «انفردت» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۴۱۳ ، بتصرف .

۱۰- حكى سيبويه عن ناس من العرب أنهم يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزه ألفا إذا التقتا ، ووصفهم بأنهم أهل التحقيق ، ثم ذكر أن من أهل الحجاز من يقول : آ إنّك وآ أنت ، وقال : «وهى التى يختار أبو عمرو» . الكتاب : ۳ / ۵۵۱ ، ونسب ابن يعيش هذه اللغه إلى بنى تميم وهو ظاهر كلام سيبويه ، انظر معانى القرآن للفراء : ۳ / ۱۷۱ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۲ - ۱۶۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۱۲۰ .

[كقوله : (١)

حزقّ إذا ما القوم أبدوا فكاهه

تفكّر آ إيّاه يعنون أم قردا

الحزقّ بالحاء المهمله ثمّ الزّاى المعجمه ثمّ القاف : القصير] (٢) .

وأمّا مثل «جاء أحدهم» (٣) فلا نعرف مثل ذلك فيه (٤) ، ثمّ جواز التحقيق عند هذا الإقحام يدلّ (٥) على أنّه عنده دون الإقحام غير جيّد ، ثمّ نسب ذلك إلى قراءه ابن عامر ، فإن قصد إلى نسبتها مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر (٦) ، والمشهور خلافه ، وإن قصد إلى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام دون ابن ذكوان ، وليس لنسبته ذلك إلى ابن عامر دون أبى عمرو ونافع معنى ، أمّا أبو عمرو فلا / خلاف عنه فى ذلك ، وأمّا نافع فلأنّ قالون (٧) يقرأ كذلك من غير خلاف أيضا (٨) ، فنسبه القراءه إلى من قرئت عنه بلا خلاف أو من قرأها أحد روايتيه بلا خلاف أولى من نسبتها إلى من قرأها أحد راويتيه بخلاف ، فلا وجه لتخصيصه ابن عامر .

قال : «وفى « اقرأ آيه» ثلاثه أوجه » .

وهم فى الوجه الثالث منها ، لأنّه قال : «وأن تجعلا معا بين بين» ، وليست الساكنه تجعل بين بين لما تبيّن أنّ معنى ذلك أن تجعل بين الهمزه وبين حرف حركتها ، فإذا لم يكن لها حركه فكيف

١- هو جامع بن عمر الكلابى كما فى شواهد الشافيه : ٣٤٩ ، ونسبه ابن منظور إلى رجل من الكلاب ، اللسان (حزق) ، وورد بلا نسبه فى المفصل : ٣٥٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٩ / ١١٩ ، والدرر : ١ / ١٣٧ .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- المؤمنون : ٢٣ / ٩٩ ، وانظر كتاب السبعه : ١٣٨ .

٤- من قوله : «لم يثبت ذلك» إلى «فيه» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ٤١٤ عن شرح المفصل لابن الحاجب وتصرف فيه .

٥- فى ط : «فدل» ، تحريف .

٦- قال ابن مجاهد : «وقرأ ابن عامر أءنا لفى خلق جديد [الرعد : ١٣ / ٥] ، يهمز ثم يمدّ ثم يهمز فى وزن عاعنّا يدخل بينهما ألفا فى روايه بعض أصحاب ابن عامر ، وفيه اختلاف . . . والمعروف عن ابن عامر بهمزتين من غير ألف» كتاب السبعه : ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وانظر كتاب السبعه : ٤٩٩ - ٥٠٠ ، ١٣٦ - ١٣٧ .

٧- فى ط : «قالوا» ، تحريف .

٨- قرأ بالفصل بين الهمزتين بالألف والمد قالون وأبو عمرو وأبو جعفر وهشام ، انظر الكشف : ١ / ٧٤ ، والتبصره : ٧١ - ٧٢ ، والتيسير : ٣٢ ، والنشر : ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والإتحاف : ٤٤ - ٤٥ ، ١٢٨ .

يعقل جعلها بين الهمزه وبين حركتها (۱) ؟ فثبت أنّه واهم . (۲)

والتقسيم فى الثلاثه صحيح ، لأنّه لا يخلو إمّا (۳) أن تسهّلا جميعا أو الأولى دون الثانيه ، أو الثانيه دون الأولى ، فهذا تقسيم حاصر فى المعنى ، فالوجه أن تخفّفا جميعا ، وتخفيفهما جميعا فيه وجهان :

أحدهما : أن تنقل حركه الثانيه إلى الأولى ، ثمّ تجعل الأولى بين بين بعد تحرّكها .

والوجه الآخر : أن تقلب الأولى ألفا ثمّ تسهّل الثانيه بين بين ، وتسهيل الأولى دون الثانيه أن تقلب ألفا ، وتحقّق الثانيه ، وتسهيل الثانيه دون الأولى أن تسهّل الثانيه بين بين ، فحصل من التقسيم ثلاثه أوجه ، انقسم وجه منها إلى وجهين فصارت أربعه أوجه ، ذكر منها وجهين وأسقط منها (۴) وجهين ، وذكر وجها لا يعقل ألبتّه ، وهو الوجه الثالث فى كلامه ، هذا آخر الهمزات باعتبار التخفيف ، واللّه أعلم بالصّواب .

۱- فى ط : «وبين حرف حركتها» .

۲- فى ط : «وهم» . وانتقد ابن يعيش الزمخشرى فى هذه المسأله ، انظر شرحه للمفصل : ۹ / ۱۲۰ .

۳- سقط من ط : «إما» .

۴- سقط من د : «منها» .

[التقاء الساكنين]

«ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين»

قال صاحب الكتاب : «تشترك فيه الأضرب الثلاثه» إلى آخره .

قال الشيخ : التقاء الساكنين إن كان باعتبار كلمه اشترك فيه (۱) الاسم والفعل ، كقولك فى الفعل : «قل» و «قم» ، وفى الاسم كقولك : «قاض» و «غاز» ، وليس فى الحروف [من] (۲) حروف المعانى حرف يجتمع فيه ساكنان [إلّا «جير» بمعنى «حقّا»] (۳) ، وذلك لعدم تصرّفهم فى الحرف (۴) ، والتقاء الساكنين فيما تقدّم إنّما جاء من قبيل التصرّف .

وإن كان من كلمتين جاء فى الاسم والفعل والحرف مركّبا (۵) من كلّ واحد من الأقسام الثلاثه ، ومن كلّ واحد مع أخويه مقدّما ومؤخّرا ، فتكون تسعه ، اسم مع اسم ، واسم مع فعل ، واسم مع حرف ، وفعل / مع اسم ، وفعل مع فعل ، وفعل مع حرف ، وحرف مع اسم ، وحرف مع فعل ، وحرف مع حرف ، فمثال الأوّل «كم استخراجك» ، ومثال الثانى «كم استخرجت» ، ومثال الثالث «كم المال الذى عندك ؟» ، ومثال الرابع «استخرج استخراجا» ، ومثال الخامس «استخرج استخرج» ، ومثال السادس «استخرج المال» ، ومثال السابع «عجبت من استخراجك» ، ومثال الثامن «قد استخرجت» ، ومثال التاسع «من الخروج» .

قال : «ومتى التقيا فى الدّرج» .

لأنّهما (۶) إذا التقيا فى غير الدّرج اغتفر أو هوّن (۷) من اجتماعهما الوقف ، وإن كان اجتماعهما على غير حدّهما ، كقولك : «عمرو» [فى الوقف لا غير] (۸) ، و «زيد» وشبه ذلك ، وسبب سهولته أو إمكانه أنّك تقطع الصّوت عند الثانى ، ولو وصلته لم يمكن وصله إلّا بالصّوت باقيا ، فيتعذّر أو

۱- فى د : «فيها» ، تحريف .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر ما سلف ق : ۲۵۱ ب .

۴- فى ط : «الحروف» .

۵- فى د . ط : «تركيبا» .

۶- فى ط : «لأنما» ، تحريف .

۷- فى ط : «وهوّن» .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۱۰ ، وشرحها للجاربردى : ۲۲۹ .

يعسر بقاؤه ساكنا مع استمرار الصّوت ، لعسر انتقال اللّسان ساكنا على مخرج الحرف مرّتين .

قال : «وحدّهما أن يكون الأوّل حرف لين والثانى مدغما» .

ومعنى قوله : «وحدّهما» أى الصفه التى يغتفر أمرهما عندها أن يكونا (۱) كذلك ، وسببه ما فى حرف المدّ واللّين من المدّ الذى يتوصّل به إلى النّطق بالساكن بعده مع استمرار الصوت ، وما فى الحرف المشدّد من سهوله النطق بعمل اللسان فيه عملا واحدا ، ولا يكفى أحد هذين الأمرين ، وإن كان اجتماع الساكنين ممكنا استثقالا له ، ألا ترى إلى رفضهم نحو «قوم» ، وإن كان الأوّل حرف مدّ ولين ، ووجوب حركه الشين من قولك : «يشدّ» ، وإن كان ما بعدها مشدّدا ؟ إلّا أنّهم أقاموا حرف المدّ واللّين مسوّغا لاجتماع السّاكنين فى باب واحد ، وهو كلّ موضع دخلت فيه همزه الاستفهام على همزه الوصل المفتوحه ، فإنّهم يبدلون الهمزه ألفا فى نحو : «آ الرجل عندك» و «آ أيمن اللّه يمينك ؟» ، لما يؤدّى إليه من إلباس الخبر بالاستخبار لو حذفت الهمزه ، فصار حدّ التقاء (۲) الساكنين باعتبار اغتفار أمرهما إمّا حال الوقف ، وإمّا لما ذكره من حرف (۳) المدّ واللّين والإدغام فى الثانى ، وإمّا فى نحو ألف الوصل مع المبدله ألفا عند اجتماعهما / مع همزه الاستفهام ، ويزيد من يرى أنّ نحو «قاف» و «ميم» وأشباههما من حروف الهجاء مبنيّه على السكون لعدم التركيب (۴) ، وكذلك الأسماء كلّها إذا عدّدت تعديدا ، وقد اختاره فى بعض المواضع ، واختار أنّ سكونه لأجل الوقف فى موضع آخر .

قال : «لم يخل أوّلهما من أن يكون مدّه أو غير مدّه» .

ويعنى بالمدّه أن يكون حرف لين قبله حركه من جنسه ، فإن كان مدّه فإنّه يحذف سواء كان من كلمه أو من كلمتين ، فمثال الكلمه «خف» و «بع» و «قل» ، ومثال الكلمتين «يخشى القوم» و «يغزو الجيش» و «يرمى الغرض» ، وإن كان غير مدّه صحيحا أو لينا ليس قبله من جنسه لم يحذف ، فلا بدّ من التحريك ، وقياسه أن يحرّك الأوّل إلّا فى كلّ موضع كان اجتماع الساكنين بإسكان الأوّل لغرض بعد أن كان متحرّكا ، فلو حرّك لزال الغرض الذى لأجله سكّن ، فيفوت ما لأجله سكّن ،

۱- فى الأصل . ط . «يكون» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۲- سقط من د . ط : «التقاء» .

۳- فى د . ط : «حروف» .

۴- انظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۶ - ۱۷ ، وشرح الشافيه له : ۲ / ۲۲۰ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۲۳۱ .

فتصير أعمالا متعدّده لا فائده فيها ، فعند ذلك يكون (۱) التحريك للثانى ، فعلم بذلك المواضع التى يحرّك فيها الأوّل والمواضع التى يحرّك فيها الثانى .

وإنّما كان تحريك الأوّل الأصل لأنّه إن كان من كلمتين فالأوّل آخر كلمه ، فهو أقبل للتغيير ، فكان أولى به ، وإن كان من كلمه لم يكن الثانى مسكّنا (۲) إلّا لغرض ، فوجب تحريك الأوّل لئلّا يفوت ذلك الغرض ، وأمّا إسكان الأوّل لغرض فقليل ، ولذلك لم يجعل أصلا .

ثمّ مثّل بما يحرّك فيه أوّل الساكنين ، فمنها «لم أبله» ، وتحقيق الساكنين فيه عسر ، وغايه ما يقال : إنّ أصله : «لم أبالى» ، حذفت الياء للجزم ، وكثر فى ألسنتهم حتى صار (۳) كأنّ اللام هى الآخر ، فسكّنت لفظا ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين اللّفظيّين ، ثمّ أدخلوا هاء السّكت على اللّام باعتبار الحركه التقديريّه ، لأنّها لا تدخل إلّا على متحرّك ، فاجتمع الساكنان اللّفظيّان (۴) اللام والهاء ، فكسرت اللّام لالتقاء الساكنين اللفظيّين ، ولم تردّ الألف لأنّ كسرتها اللفظيّه عارضه ، فاستعملوا هذه اللّام ساكنه تقديرا من وجه ومتحرّكه تقديرا من وجه ومتحرّكه عارضه من وجه ، / فالأوّل هو الذى حذفت الألف لأجله ، والثانى هو الذى جيء بالهاء لأجله ، والثالث ما فى لفظ اللّام من الكسر لسكونها وسكون الهاء ، وهو كما ترى من التعسّف . (۵)

ومثّل من جملتها بقوله تعالى : ألم (۱) اللَّهُ (۶) ، وقد ساقه ههنا فى أنّها حركه لالتقاء الساكنين ، وساقه (۷) فى تفسيره على أنّها حركه الهمزه نقلت إلى الميم (۸) ، فهو ههنا وفى (۹) غير هذا

۱- فى ط : «فعند ذلك لا يكون» ، مقحمه .

۲- فى ط : «ممكنا» ، تحريف .

۳- فى الأصل : «كان» . وما أثبت عن د . ط .

۴- فى د . ط : «ساكنان لفظيان» .

۵- انظر الكتاب : ۴ / ۴۰۵ ، والمقتضب : ۳ / ۱۶۷ - ۱۶۸ ، والعضديات : ۱۴۷ ، والمنصف : ۲ / ۲۳۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۳۵ .

۶- آل عمران : ۳ / ۱ - ۲ ، والآيتان ألم (۱) اللَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْحَىُّ الْقَيُّومُ (۲) .

۷- فى ط : «ساقه» .

۸- أجاز الكوفيون نقل حركه همزه الوصل إلى الساكن قبلها ، وهو ظاهر كلام الأخفش ، ومنعه البصريون ، انظر معانى القرآن للفراء : ۱ / ۹ ، ومعانى القرآن للأخفش : ۱۷۲ - ۱۷۳ ، ۴۹۶ ، وإيضاح الوقف والابتداء : ۴۵۶ ، والكشاف : ۱ / ۱۷۳ ، والإنصاف : ۷۴۱ - ۷۴۵ .

۹- فى د : «فى» ، تحريف .

الموضع من هذا الكتاب مصرّح بأنّ سكون الميم وأشباهها سكون بناء ، ولذلك لّما لاقى ساكنا آخر حكم بأنّ الحركه لالتقاء الساكنين ، ولو كان السكون (۱) سكون وقف لم يستتبّ له الحكم (۲) ، وإنّما حمل من جعل السكون فيها سكون وقف أمران :

أحدهما : استبعاده البناء على السكون مع سكون ما قبل الآخر ، لما يؤدّى إلى اجتماع الساكنين فى غير الوقف .

والثانى : مجيئها مفتوحه الميم ، ولو كانت حركته لالتقاء الساكنين لأتت مكسوره ، فهو الذى حمله على ذلك ، وإذا جعل السكون سكون وقف وأجرى الوصل مجرى الوقف كانت الميم باقيه على نيّه السكون تقديرا ، والهمزه باقيه على نيّه الثبات مبتدأ بها ، وجائز إذا أجرى الوصل مجرى الوقف أن تعطى أيضا أحكام الوصل لفظا ، بدليل جواز قولهم : «ثلاثه أربعه» ، فإنّه نقل لحركه الهمزه إلى الهاء ، وإجراء الوصل (۳) مجرى الوقف قبل ذلك ، وإلّا لم تقلب تاء التأنيث هاء .

وفى ذلك تعسّف وحمل ما أجمع (۴) عليه القرّاء على الوجه الضعيف ، لأنّ إجراء الوصل مجرى الوقف ليس بالقوىّ فى اللغه ، وبيان تعسّفه هو أنّ الأسماء إذا جرّدت عن التركيب فقد فقد منها مقتضى الإعراب ، وإذا فقد منها (۵) مقتضى الإعراب وجب البناء ، إذ لا متوسّط ، وإذا كان كذلك وجب الحكم بالبناء ، وإذا وجب الحكم بالبناء ورأينا العرب أسكنتها حكمنا بصحّه البناء على السكون ، وإن كان قبله ساكن ، لأنّه حرف مدّ ولين ، أو حرف لين ، والذى يدلّ على ذلك أنّ بعض العرب (۶) يكسر الميم (۷) [من «ألم اللّه»] (۸) ، ولا وجه لكسرها إلّا البناء ، فثبت أنّها مبنيّه ، وإنّما

۱- سقط من ط : «السكون» .

۲- مذهب سيبويه والمبرد ومكى أن السكون فى مثل «واو» «زاى» «صاد» سكون وقف ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۶۵ ، والمقتضب : ۱ / ۲۳۶ ، والكشف : ۱ / ۶۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۳۶ .

۳- فى ط : «للوصل» .

۴- فى ط : «اجتمع» .

۵- سقط من ط : «منها» .

۶- سقط من د : «العرب» ، خطأ .

۷- فى الأصل . ط : «يكسرها» . وما أثبت عن د .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . أجاز الأخفش كسر الميم من «ألم اللّه» وقال : «ولو كانت كسرت لجاز ، ولا أعلمها إلا لغه» معانى القرآن له : ۱۷۲ ، وردّه سيبويه ومكى . انظر الكتاب : ۴ / ۱۵۴ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۱ / ۳۷۳ ، ومشكل إعراب القرآن : ۱ / ۱۲۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۹ / ۱۲۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۳۶ . وقرأ عمرو بن عبيد وأبو حيوه بكسر الميم فى قوله تعالى : ألم (۱) اللَّهُ ، انظر البحر المحيط : ۲ / ۳۷۴ .

اغتفر بناؤها على السكون ، وإن كان خلاف قياس ما وضع عليه كلام العرب ، لعروض ذلك فى بابها كعروض الوقف فى مثل «زيد» / و «عمرو» ، ألا ترى أنّ الحركه لّما كانت أصلا فى قولك :

«جاءنى زيد وعمرو» اغتفر (١) ما يعرض من التقاء (٢) الساكنين فى الوقف ، وكذلك هذه الأسماء الغرض فى وضعها إنّما هو التركيب لتحصل الفائده التركيبيّه .

هذا هو المقصود فى وضع الكلام ، ولم توضع الألفاظ لتفيد مفرداتها ، [بل لتفيد مركّباتها] (٣) ، بدليل أنّه لا يتكلّم بها إلّا مع من يعرف مفرداتها قبل ذلك ، وإذا كان الأصل التركيب فالأصل الإعراب الذى هو مسبّبه ، وقطعها عن التركيب عارض ، كما أنّ الوقف على الكلم عارض ، فاغتفر فيها الجمع بين الساكنين كما اغتفر فى نحو «زيد» و «عمرو» فى الوقف لّما اشتركا فى عروض ذلك ، وإن كان أحدهما معربا والآخر مبنيّا لما قدّمناه من الدّليل .

وأمّا شبهه الفتح دون الكسر بعد أن ثبت أنّه مبنىّ فلما يحصل من الكسرات والياء وترقيق اسم اللّه تعالى بعد ثبوت تفخيمه فى الابتداء مع أنّ السكون عارض على ما قدّمناه ، وإنّما اشترطنا الاسم المفخّم لئلّا يرد مثل قولك : «مريب الذى» (۴) ، فإنّه يكسر على المختار ، وإنّما شرطنا (۵) أن يكون السكون عارضا لفقدان سبب الإعراب ، وهو التركيب ، لئلّا يرد مثل قولك : «منيب اللّه» .

وأمّا تحريك الثانى (۶) فقد تقدّم ما يرشد إليه ، وبيّنّا أنّه إنّما يكون فى الموضع الذى سكّن (۷) الأوّل لغرض ، [لأنّ لغه بعض العرب تسكين عين الكلمه الثلاثيّه فى جميع الكلمات] (٨) ، فلو حرّك

١- فى ط : «واغتفر» ، تحريف .

٢- فى د : «لالتقاء» .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- ق : ٥٠ / ٢٥ - ٢۶ ، والآيتان : مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ (٢٥) الَّذِى جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلهاً آخَرَ . قرأ الجماعه بكسر التنوين لالتقاء الساكنين ، وقرئ «مريبن الذى» بفتح النون ، انظر التكمله : ١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٢٨ .

۵- فى ط : «اشترطنا» .

۶- أى تحريك ثانى الساكنين .

٧- فى ط : «يسكن» .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وهى لغه بكر بن وائل وكثير من تميم ، انظر الكتاب : ۴ / ١١٢ ، ومعانى القرآن للفراء : ٣ / ١٢۵ ، ومعانى القرآن للأخفش : ٢٧٨ ، وشرح الشافيه للرضى : ١ / ۴٠ .

الأوّل لبطل الغرض الذى سكّن لأجله ، وذلك مثل «انطلق» (١) ، أمّا «انطلق» فإنّ أصله «انطلق» ، فلمّا كان «طلق» مثل «كتف» (٢) صارت اللام كالتاء ، فسكّنت كتسكينها ، فاجتمع ساكنان ، فحرّك الثانى (٣) فرارا من تحريك الأوّل لما ذكرناه .

وأمّا «لم يلده» فأصله (٤) «لم يلده» ، ف «يلد» مثل «كتف» ، فسكّنت اللّام ، فاجتمع ساكنان ، فحرّكت الدّال لالتقاء الساكنين .

وأمّا «يتّقه» (٥) فأصله «يتّقه» على أنّ الهاء هاء السّكت ، وقد حملها أبو علىّ على ذلك فى قراءه حفص (٦) ، وليس بمستقيم ، فإنّ (٧) قراءه حفص ظاهره فى أنّ الهاء ضمير (٨) ، لأنّها بعد قوله تعالى : وَيَخْشَ اللَّهَ ، فقوله : «ويتّقه» الهاء فيه ضمير يعود على اسم اللّه تعالى ، وإذا كان كذلك فوجهه أنّ أصله «يتّقيه» ، حذفت الياء للجزم ، / بقى «ويتّقه» ، سكّنت القاف تشبيها ل «تقه» (٩) بكتف ، فصار «ويتّقه» ، فلا ساكنين حينئذ ، فلا وجه لإيراده على ذلك فيما نحن فيه ، وأمّا إذا قدّرنا الهاء هاء السّكت وسكّنّا القاف على ما ذكرناه اجتمع ساكنان ، القاف والهاء ، فحرّكت الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين ، وفيها ما ترى من ضعف (١٠) ، والثانى أبعد مع ظهور انتفائه عن القراءه

١- بعدها فى ط : «ولم يلده ويتقه» . والكلمتان من بيت شعرى وآيه وسيأتيان .

٢- فى لغه تميم ، انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٣٨ .

٣- أى القاف ، وانظر اختيار تحريكه بالفتح فى الكتاب : ٢ / ٢٦٥ ، ٤ / ١١٥ ، والتكمله : ٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٣٨ .

٤- بعدها فى د : « فى قول الشاعر فى حق آدم وعيسى عليهما السّلام : ألا ربّ مولود وليس له أب وذى ولد لم يلده أبوان » والبيت منسوب إلى رجل من أزد السراه فى الكتاب : ٢ / ٢٦٦ ، ٤ / ١١٥ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى : ٢٥٧ ، وشواهد الشافيه : ٢٢ ، والخزانه : ١ / ٣٩٧ ، وورد بلا نسبه فى الكامل للمبرد : ٣ / ١٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٢٦ ، وشرح الملوكى : ٤٥٧ .

٥- النور : ٢٤ / ٥٢ ، وسلفت الآيه : ق : ٢٧٠ ب .

٦- انظر تخريج هذه القراءه ق : ٢٧٠ ب .

٧- فى ط : «لأن» .

٨- ذهب إلى هذا عبد القاهر الجرجانى والرضى ، انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٤٠ ، وشرحها للجاربردى : ٢٤١ .

٩- فى ط : «يتقه» ، تحريف .

١٠- بعدها فى د . ط : «على ضعف» .

المذكوره لما (۱) بيّنّاه ، فلا وجه لحمله على هذا الوجه البعيد مع ظهوره فى وجه جائز مستقيم .

وأمّا نحو «ردّ» و «لم يردّ» فالأصل فيه «أردد» و «لم يردد» ، فسكّن الأوّل لغرض الإدغام عند أصحاب هذه اللغه ، فاجتمع ساكنان ، فحرّك الثانى ، لأنّه لو حرّك الأوّل لفات الغرض الذى سكّن لأجله ، وهو غرض الإدغام ، فوجب تحريك الثانى لذلك .

وأمّا أهل الحجاز فوجه لغتهم أنّ الإدغام مشروط فيه أن يكون الثانى متحرّكا ، لأنّ الأوّل لا بدّ من إسكانه ، فلو لم يشترط تحريك الثانى (۲) لأدّى إلى التقاء (۳) الساكنين ، بدليل إجماع الإظهار فى «رددت» و «رددن» ، إلّا من لا يؤبه لهم [كبعض بنى بكر بن وائل ، «ردّت» ، و «ردّن» (۴) ، وفى الحديث المشهور عن النبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم حين أسرى به قال : «أمّتهم» (۵) ، يعنى «أممت الأنبياء»] (۶) ، ولا يعتدّ بلغتهم ، وإذا كان كذلك قوى الإظهار فى «أردد» و «لم يردد» كما كان كذلك فى «رددت» و «رددن» .

وقد أجيب عن ذلك بأنّ السكون فى «رددت» سكون بناء لا يقبل حركه ، والسكون فى (۷) «لم يردد» سكون عارض يقبل (۸) الحركه ، فلا يلزم من امتناع إدغام الأوّل امتناع إدغام الثانى ، ولذلك جاء فى (۹) القرآن على كلّ واحد (۱۰) من اللّغتين ، فثبت أنّ كلتى اللّغتين مستقيمه ، قال اللّه تعالى :

۱- فى ط : «ولما» ، تحريف .

۲- سقط من د : «الثانى» ، خطأ .

۳- فى د . ط . : «اجتماع» .

۴- حكاها الخليل عن ناس من بكر بن وائل ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۳۵ ، وذكر الرضى عن السيرافى أنها لغه رديئه فاشيه فى عوام أهل بغداد ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۴۶ .

۵- ورد الحديث فى الطبقات الكبرى لابن سعد : ۱ / ۱۶۷ بروايه «. . . فحانت الصلاه فأممتهم» ، وبلفظ «حتى أممتهم . .» فى تفسير ابن كثير : ۴ / ۲۴۵ .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- سقط من د : «فى» ، خطأ .

۸- فى ط : «بنقل» ، تصحيف .

۹- سقط من د : «فى» .

۱۰- فى ط : «واحده» .

مَنْ يَرْتَدَّ (۱) ، فهذا على لغه بنى تميم (۲) ، وقال : «من يرتدد» فى قراءه ابن عامر ونافع (۳) ، وهذا على لغه أهل الحجاز ، وقال : وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَناحَكَ (۴) ، وقال : اشْدُدْ بِهِ أَزْرِى (۵) ، فهذا على لغه أهل الحجاز إجماعا ، واللغتان جيّدتان ، إلّا أنّ الإدغام فى المضارع المجزوم أقوى منه فى صيغه الأمر ، ألا ترى إلى قوله تعالى : وَاضْمُمْ و اشْدُدْ كيف اتّفق على إظهاره ؟

وقوله / : «من يرتدّ» أكثر القرّاء على إدغامه ، وسرّ ذلك أنّ السكون فى «أضمم» و «أشدد» سكون بناء لا سكون إعراب كما يقوله البصريّون (۶) ، فكان كسكون «رددت» ، وسكون المضارع سكون إعراب عارض ، والعارض لا يعتدّ به ، فكأنّه محرّك على أصله ، وأيضا فإنّه أدغم قبل دخول الجازم ، فجاء الجازم وهو مدغم ، فبقى على حاله .

فأمّا إذا قيل : «ردّوا» و «شدّوا» وشبهه فهو محلّ إجماع فى الإدغام ، لأنّ حركه الثانى حركه لازمه [محافظه لواو الجمع] (۷) ، فلا وجه للإظهار ، وإذا وجب الإدغام فى المضارع والماضى فى نحو «شدّ يشدّ» و «ردّ يردّ» مع قبوله الإسكان فى «شددت» و «لم يردد» فإدغام ما لا يقبل الإسكان أجدر ، [ك «ردّوا» و «شدّوا»] (۸) .

قال : «والأصل فيما حرّك منهما أن يحرّك بالكسر» ، إلى آخره .

قال الشيخ : إنّما كان كذلك لأمور :

۱- المائده : ۵ / ۵۴ ، والآيه : يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِى اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ .

۲- «وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير» الكتاب : ۳ / ۵۳۰ ، وذكر المبرد أنها لتميم وقيس وأسد ، انظر الكامل له : ۱ / ۳۳۹ ، وانظر هاتين اللغتين فى الكتاب : ۴ / ۴۱۷ - ۴۱۸ ، والتكمله : ۵ ، وشرح الملوكى : ۴۵۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۳۸ - ۲۳۹ ، ۳ / ۲۴۶ .

۳- وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزه والكسائى «من يرتدّ» بدال واحده مشدده مفتوحه ، انظر كتاب السبعه : ۲۴۵ ، والكشف : ۱ / ۴۱۲ - ۴۱۳ .

۴- القصص : ۲۸ / ۳۲ ، والآيه : اسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَناحَكَ مِنَ الرَّهْبِ .

۵- طه : ۲۰ / ۳۱ .

۶- انظر ما سلف ق : ۱۹۰ ب .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

أحدها : ما بين الكسر والسكون من المؤاخاه من حيث اختصاص كلّ واحد منهما بقبيل من المعربات ، فلمّا كان بينهما هذه المؤاخاه جعل الكسر عوضا عنه عند الحاجه إلى الحركه .

الثانى : أنّ الجزم فى الأفعال جعل عوضا عن دخول الجرّ فيها لتعذّر دخول الجرّ ، فلذلك جعل الكسر عوضا من السكون فى موضع تعذّر بقاء السكون على سبيل التّقاصّ والتّعارض .

والثالث : أنّ الغرض من تحريك الأوّل التوصّل (۱) إلى النّطق بالساكن الثانى ، وقد ثبت الكسر فى أصل ذلك ، وهى الهمزات التى يتوصّل (۲) بها (۳) إلى النّطق بالساكن .

قال : «والذى حرّك بغيره فلأمر» .

يعنى أنّه لا يعدل عن الكسر إلّا بمعارض خاصّ يقتضى غيره جوازا أو وجوبا (۴) ، والجواز قد يكون على السّواء ، وقد يكون الأصل أولى ، وقد يكون المعدول إليه أولى .

فالجواز على السّواء أن يكون ما بعد الساكن الثانى ضمّه أصليّه لفظا أو تقديرا فى نفس الكلمه التى الساكن فيها ، فى مثل وَقالَتِ اخْرُجْ (۵) ، و «قالت اغزى» (۶) ، وإنّما قلنا : «ضمّه أصليّه» احترازا من مثل أَنِ امْشُوا (۷) ، و إِنِ امْرُؤٌ (۸) ، / فإنّها ليست أصليّه ، بدليل قولك : «امش» بالكسر ، و «مررت بامرئ» بالكسر ، و «رأيت امرا» بالفتح ، وإنّما قلنا : «لفظا أو تقديرا» ليشمل باب «قالت اخرج» و «قالت اغزى» ، لئلّا يتوهّم أنّ الشّرط حصول الضمّه لفظا ، وإنّما قلنا : « فى نفس

۱- فى د : «التوسل» .

۲- فى د : «يتوسل» .

۳- سقط من ط : «بها» ، خطأ .

۴- فى ط : «ووجوبا» ، تحريف .

۵- يوسف : ۱۲ / ۳۱ ، والآيه : فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ واحِدَهٍ مِنْهُنَّ سِكِّيناً وَقالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ . قرأ حمزه وعاصم بكسر الساكن الأول ومثلهما أبو عمرو ، انظر الكشف : ۱ / ۲۷۴ - ۲۷۵ ، والتبصره : ۱۵۷ ، والتيسير : ۷۸ .

۶- بعدها فى د : «أصله اغزوى» . وانظر شرح الشافيه للجاربردى : ۲۴۳ .

۷- ص : ۳۸ / ۶ ، والآيه وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلى آلِهَتِكُمْ .

۸- النساء : ۴ / ۱۷۶ ، والآيه يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَهِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ .

الكلمه التى الساكن فيها » احترازا من مثل إِنِ الْحُكْمُ (۱) ، فهذه ضمّه أصليّه (۲) بعد الساكن ، ولكنّها من كلمه أخرى ، لأنّ حرف التعريف كلمه مستقلّه ، فالضّمّه من كلمه أخرى ، وإذا كانت منفصله كانت غير لازمه ، فلذلك لم يعتدّ بها ، بخلاف ما تقدّم ، فمن كسر فعلى الأصل ، ومن ضمّ فلكراهه الضّمّ بعد الكسر ، فعدل إلى الضّمّ ، ولذلك وجب ضمّ الهمزه فى مثل «أخرج» «أقتل» .

وإنّما التزم ثمّه [أى فى «أخرج» و «أقتل»] (۳) ولم يلتزم ههنا لأنّ الهمزه مع الضّمّه فى كلمه واحده ، وليس ما ذكرناه مع هذه الضّمّه فى كلمه واحده ، فلا يلزم من شدّه الكراهه لهذا الاستثقال الذى تحقّق فى كلمه واحده شدّته فيما كان من كلمتين ، لكون ذلك غير لازم وصلا ولا قطعا ، أمّا الوصل فلأنّه قد يتّصل بغير ساكن ، وأمّا القطع فواضح ، وأمّا نحو «اخرج» فلازم عند الابتداء أبدا ، فلذلك كره الكسر ، وعدل إلى الضّمّ وجوبا .

وأمّا الجواز الذى اختير فيه (۴) العدول عن الأصل فكلّ واو هى ضمير وقبلها فتحه ، نحو «أخشوا القوم» ، وإنّما اختير لأنّه لّما قصد إلى تحريكه كان تحريكه بضمّه (۵) الحرف الذى كان يليه أولى من حركه أجنبيّه ، لما فى ذلك من مناسبتها والدّلاله على المحذوف أيضا ، وللفرق بينها وبين «لو» ، [كقوله تعالى : لَوِ اسْتَطَعْنا (۶)] (۷) ، كما قال (۸) .

وأمّا موضع الجواز والمختار الأصل فواو «لو» ، لأنّها ليست كواو الضمير فيما ذكرناه ، فبقى الكسر فيها على الأصل ، وأمّا الضّم فيها فتشبيها (۹) بواو الضمير بعد تعليله بالعلّه الأولى ، فلا

۱- الأنعام : ۶ / ۵۷ ، والآيه : قُلْ إِنِّى عَلى بَيِّنَهٍ مِنْ رَبِّى وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ما عِنْدِى ما تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ . وانظر سوره يوسف : ۱۲ / ۴۰ ، ۶۷ .

۲- سقط من د : «أصليه» ، خطأ .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى الأصل . ط : «وأما الجواز فاختير فيه . .» ، تحريف . وما أثبت عن د .

۵- فى د : «لضمه» ، تحريف .

۶- التوبه : ۹ / ۴۲ ، والآيه : وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنا لَخَرَجْنا مَعَكُمْ .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۵۳ .

۹- فى د : «فى تشبيها» ، تحريف . وفى ط : «فلتشبيهها» .

يستقيم تشبيهها به مع تعليله بالعلّه الثانيه ، لأنّ فيه نفيها ، لأنّه إنّما ضمّ «أخشوا القوم» ليفصل بينه وبين / واو «لو» ، فكيف يستقيم أن يقال : ضمّت واو «لو» تشبيها بها (۱) ، وفى ضمّها انتفاء الفرق الموجب لضمّ «أخشوا القوم» ؟ فصار فى ضمن إثبات هذا الحكم انتفاء تلك العلّه .

ومثال العدول عن الأصل على غير المختار الفتح فى مثل «مريين الذى» (۲) ، ومثال الجواز على الاستواء قولهم : «ردّ» و «ردّ» و «ردّ» بالحركات الثلاث فى لغه بنى تميم (۳) ، أمّا الكسر فعلى الأصل ، وأمّا الضمّ فللإتباع ، وأمّا الفتح فلطلب الخفّه بعد كراهه الكسر .

وأمّا الموضع الذى يلزم فيه العدول عن الأصل فباب «ردّ» إذا لقيه ضمير بعده للغائبه ، فإنّه يجب فيه الفتح ، وإنّما التزموا فيه الفتح لخفاء الهاء ، فكأنّ الحرف الذى قبلها قد ولى الألف (۴) ، فقوى أمر الفتح ، فالتزم لذلك ، وإذا اتّصل به ضمير الغائب فالوجه ضمّه لما ذكر من العلّه (۵) ، إلّا أنّه ليس فى القوّه كالألف ، لأنّه لا يكون قبل الألف إلّا فتحه (۶) ، وليست الواو مثلها فى التزام (۷) الضّمّ ، وأيضا فإنّك إذا كسرت انكسرت الهاء ، فتنقلب الواو ياء ، فيزول مستلزم الضّمّ ، ولهذا المعنى جاء الكسر فى لغه بنى عقيل (۸) ، ولا يعرف الفتح إلّا فيما أورده ثعلب (۹) ، فإنّه قال : «شدّه» و «شدّه» و «شدّه» ، فجوّز الثلاثه فى ذلك ، والظاهر أنّه وهم منه فى تجويزه ذلك مع وجود الضمير ، وظنّ أنّ ما كان يجوز قبل اتّصال الضمير باق بعد اتّصاله ، فإذا لقى نحو «ردّ» و «لم يردّ» ساكن آخر

۱- سقط من د : «بها» ، خطأ .

۲- ق : ۵۰ / ۲۵ - ۲۶ ، وانظر ما سلف ق : ۲۹۵ ب .

۳- الظاهر من كلام سيبويه أن الضم أشهر هذه اللغات ، وأن الفتح لغه بنى أسد وغيرهم من بنى تميم ، والكسر لغه كعب وغنىّ ، وتبعه فى ذلك ابن السراج ، انظر الكتاب : ۳ / ۵۳۲ - ۵۳۴ ، والأصول : ۲ / ۳۶۳ ، وشرح الملوكى : ۴۵۴ - ۴۵۵ .

۴- قال الخليل : «لأن الهاء خفيّه ، فكأنهم قالوا : ردّا وأمدّا وغلّا إذ قالوا : ردّها وغلّها وأمدّها» . الكتاب : ۳ / ۵۳۲ .

۵- انظر الكتاب : ۳ / ۵۳۲ ، والتكمله : ۵ - ۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۴۵ .

۶- فى ط : «الفتحه» .

۷- فى د : «استلزام» .

۸- ذكر الرضى هذه اللغه دون عزو ، وحكى الزمخشرى أن الأخفش سمعها من بنى عقيل . انظر المفصل : ۳۵۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۴۶ .

۹- غلّط جماعه ثعلبا فى ذلك ، وقال الرضى : «والقياس لا يمنعه» ، شرح الشافيه له : ۲ / ۲۴۶ .

بعده ساغ الفتح والكسر ، ولا بعد فى الضّمّ .

أمّا الكسر فعلى الأصل ، ويتقوّى لأنّه إذا قدّر مفكوك الإدغام [كما تقول : «أردد القوم»] (١) كان الكسر لازما ، وإذا كان لازما فالإدغام إنّما جاء عليه وهو على ما كان ، [يعنى غير مدغم] (٢) ، فينبغى أن يبقى على حاله .

وأمّا الفتح فلأنّ الكلمه الأولى منفصله ، فنطق بها على ما تقتضيه ، ثمّ جاء الساكن الثانى ، فبقيت على حالها فى الفتح ، وهذا بعينه يجرى فى وجه الضّمّ ، فلذلك قلنا : ولا بعد فى الضّمّ .

وممّا حرّكوه بحركه غير الكسر والتزموها قولهم : «مذ اليوم» (٣) ، لأنّها / حركتها الأصليّه ، فكان تحريكها بها أولى ، ولما فيه من الاتباع ، [أى : اتباع حركه الذال لحركه الميم] (٤) ، وهذا يشير إلى تقويه الضّمّ فى «أخشوا القوم» ، لأنّهم عدلوا عن أصل التقاء الساكنين إلى حركه فى التقدير تنبيها عليها مع ما بين الواو والضّم من المناسبه ، كما بين ضمّ الميم وضمّ الذال من المناسبه .

قال : «وليس فى « هلمّ» إلّا الفتح » .

وإنّما التزم الفتح فيها لأنّه اسم فعل موضوع على الفتح ، ك «رويد» ، فلا وجه على ذلك لإيراده فى التقاء الساكنين ، وإنّما ورد (٥) فى (٦) ذلك على تقدير أن يكون أصله «هل أومم» أو «ها المم» على القولين المتقدّمين فى فصل «هلمّ» (٧) ، فحينئذ يكون من باب التقاء الساكنين ، فإذا قدّر كذلك علّل التزام الفتح ، لأنّه مركّب ، والتركيب يناسب من التخفيف أكثر من المفرد ، وأيضا فلتشبيهه بخمسه عشر .

قوله : «ولقد جدّ فى الهرب من التقاء الساكنين من قال : (دأبّه) و (شأبّه)» ، إلى آخره .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- ظاهر كلام ابن الحاجب أن الضم فى «مذ» واجب ، وصرح بذلك فى الشافيه ، وخالفه الرضى وذهب إلى أن الكسر جائز ، وعدّه ابن يعيش أكثر من غيره ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ١٢٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٤٠ .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- فى د : «يرد» .

٦- سقط من د : «فى» .

٧- انظر ما سلف ق : ١٢٤ أ .

يعنى أنه لم يغتفر أمرهما مع وقوعهما على حدّهما حتّى فرّ عنهما لّما أمكن قلب الألف همزه ، فقال (١) : وَلَا الضَّالِّينَ (٢)انظر ما سلف ق : ٢٧٧ ب .(٣) ، وكذلك إذا وقف (٤) على باب «النّقر» [يقول : النّقر] (٥) بحركه الحرف الموقوف عليه ، وكلّ ذلك فرار من التقاء الساكنين ، ولم يفعل ذلك فيما منع منه مانع ، فلم يغيّر الواو والياء فى مثل تَأْمُرُونِّى (٦) و «خويصّه» (٧) لتعذّر التغيير لبعد الهمزه عنهما ، ولا فعل ذلك فى مثل «رأيت النّقر» إلّا على شذوذ (٧) لما تقدّم من علّته فى موضعه .

قال : «وكسروا نون « من» عند ملاقاتها كلّ ساكن » ، إلى آخره .

هذا الحكم المذكور فى هذا الفصل هو من أحكام الفصل الذى قبل ما قبله ، وهو قوله :

«والأصل فيما حرّك منهما» ، وليس لتأخيره عنه معنى ، فالأصل أن تحرّك نون «من» بالكسر على

١- فى ط : «قوله» .

٢- الفاتحه : ١ / ٧ ، والآيه : صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ

٣- . قرأ أبو أيوب السختيانى بإبدال الألف فى «الضالين» همزه مفتوحه ، انظر المحتسب : ١ / ٤٦ - ٤٧ ، والمنصف : ١ / ٢٨١ ، وسر الصناعه : ٧٢ ، والخصائص : ٣ / ١٤٧ - ١٤٨ ، والكشف : ١ / ٦١ ، وذكر أبو حيان أن الإبدال فى مثل هذا لغه لبنى تميم وعكل ، انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٣٤١ . وجاء بعد الآيه فى د : « قال كثير : وللأرض أمّا سودها فتخلّلت بياضا وأمّا بياضها فادهأمّت وقال آخر : وبعد بياض الشّيب من كلّ جانب على لمّتى حتى اشعألّ بهيمها وعن أبى زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ قوله تعالى : فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ . ق ١١٦ ب - ١١٧ أ ، وانظر المحتسب : ٢ / ٣٠٥ . البيت الأول فى ديوان كثير : ٣٢٣ ، وشواهد الشافيه : ١٧٠ ، وصواب عجزه «وأما بيضها» والبيت الثانى جاء بلا نسبه فى سر الصناعه : ٧٣ ، والممتع : ٣٢١ ، وشواهد الشافيه : ١٦٩ .

٤- فى ط : «وقعت» ، تحريف .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- الزمر : ٣٩ / ٦٤ ، والآيه قُلْ أَ فَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجاهِلُونَ (٦٤) .

٧- تصغير خاصّه ، والخاصه : الذى اختصصته لنفسك . انظر اللسان (خصص) .

ما تقرّر (۱) من أصل التقاء الساكنين ، إلّا أنّهم التزموا مع لام التعريف الفتح على اللّغه الفصيحه ، لكثره وقوعها مع (۲) لزوم الكسره قبلها ، فطلبوا تخفيفه لذلك ، والتزموه فقالوا : «من الرّجل» (۳) ، وبقّوا فيما عداه على الأصل . /

وأمّا نون «عن» فقياسها أيضا الكسر الذى التزموه فى الأفصح ، وهى وإن (۴) كثرت مع اللّام إلّا أنّها لم تكثر كثره «من» ، وليس قبل نونها كسره ، فافترقا لذلك ، وأمّا ما حكى «عن الرّجل» بضمّ نون «عن» (۵) فلغه ليست بجيّده (۶) ، ووجهها من حيث الجمله أنّهم شبّهوها بحرف العلّه لّما انفتح ما قبلها ، كما شبّهوها لّما انكسر ما قبلها بحرف العلّه ، فقالوا : ملعنبر ، [بحذف نون «من العنبر»] (۷) ، كما قالوا : «خذ العنبر» [بحذف واو الجمع فى اللفظ] (۸) ، فكذلك قالوا : «عن الرّجل» ، كما قالوا :

«أخشوا القوم» .

۱- فى ط : «تقدم» .

۲- فى د : «لكثره دخول وقوعها معها مع» .

۳- انظر شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۲۴۶ ، وشرحها للجاربردى : ۲۴۶ .

۴- فى ط : «إن» ، تحريف .

۵- فى الأصل . ط : «بالضم» مكان «بضم نون عن» . وما أثبت عن د . وهو أوضح .

۶- قال الرضى : «وحكى الأخفش « عن الرجل» بالضم ، قال : «وهى خبيثه» » . شرح الشافيه : ۲ / ۲۴۷ ، وانظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۳۴۴ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۲۴۶ .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

« ومن أصناف المشترک حکم أوائل الکلم

تشترک فیه الأضرب الثلاثه ، وهی فی الأمر العامّ علی الحرکه » ، إلی آخره .

قال الشیخ : الظاهر أنّها (۱) حکم أوائل الکلم ، وإلّا فعلم أوائل الکلم لیس من المشترک ، لأنّ المشترک عباره عن الأحکام التی یشترک (۲) فیها اثنان أو ثلاثه ، ولیس العلم کذلک ، ولو صحّ أن یقال : العلم مشترک فیه ههنا (۳) لصحّ أن یعبّر عن جمیع الأبواب بالعلم ، ولیس هذا (۴) هو المقصود ، وإنّما المقصود ما یکون الاشتراک فیه حقیقه کما بیّناه فی أوّله ، کالإماله والوقف .

وأحکام أوائل الکلم تحرّک وسکون ، واشترک فی ذلک الاسم والفعل والحرف ، ثمّ ذکر أنّ الأصل التحرّک ، لأنّ کلّ کلمه تقدّر منفصله ، فقیاسها أن توضع متحرّکه الأوّل ، لئلّا یتعذّر النّطق أو یثقل (۵) ، فثبت أنّ الأصل الحرکه .

قال : «وقد جاء منها ما هو علی السکون» ، إلی آخره .

الکلمات التی أوائلها ساکن تکون فی الأسماء والأفعال والحروف ، أمّا الأسماء فعلی قسمین :

سماعیّ وقیاسیّ .

فالسماعیّ ألفاظ محفوظه ، وهی ما ذکرها (۶) ، والقیاسیّ «مصادر الأفعال التی بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعه أحرف فصاعدا» ، کقولک : «الانطلاق» وشبهه ، وإنّما قال : «بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعه أحرف» ولم یقل : مصادر الأفعال التی علی أکثر من أربعه أحرف لأنّه فی حصر ما أوّله ساکن من المصادر ، فلو قال ذلک لوجب أن یکون قد حکم علی نحو «تدحرج» و «تناظر» ونحوهما بأنّ أوائل مصادرها ساکنه ، ولیس بمستقیم ، لأنّک تقول فی مصدره : «تدحرج» / و «تناظر» ،

۱- فی ط : «أنه» .

۲- فی د : «اشترک» .

۳- فی د : «هنا» .

۴- سقط من د : «هذا» .

۵- نقل الرضی عن ابن جنی أن الابتداء بالساکن متعسر لا متعذر ، ولکن ابن جنی صرح بفساد هذا القول ، ونقل الجاربردی عن بعضهم تجویزه وردّ علیه ، انظر المنصف : ۱ / ۵۳ ، والخصائص : ۱ / ۹۱ ، وشرح الشافیه للرضی : ۲ / ۲۵۱ ، وشرحها للجاربردی : ۲۴۸ .

۶- أی ابن وابنه وابنم .

فوجب أن يتعرّض لألفات الأفعال ليخرج عنه مثل ذلك ، ولا يرد على ذلك إلّا مثل قولهم :

«أهراق» و «اسطاع» فإنّ بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعه أحرف ، وليس أوّل مصادرها ساكنا .

وجوابه (۱) أنّ ذلك شاذّ ، فلا (۲) يعتدّ به فيما نحن فيه ، والوجه أن نقول : أصله «أراق» و «أطاع» (۳) ، وعند ذلك لا يبقى بعد ألفه أربعه أحرف .

والآخر (۴) : أنّ هذه زياده على غير قياس ، فلا يعتدّ بها ، فكأنّك قلت : «أراق» و «أطاع» ، وليس بعد الألف إلّا ثلاثه أحرف ، وسيأتى ذكر ذلك فى صنف زياده الحروف .

وأمّا الفعل فكلّ ما جاء فيه من سكون الأوّل جار على قياس ، وهو قسمان :

أحدهما : أفعال المصادر التى ذكرناها ماضيه وأمرا ، وهو كلّ ما كان بعد ألفه إذا ابتدئ به أربعه أحرف ماضيا وأمرا ، ويرد على المصنّف لكونه لم يقيّد بالماضى والأمر ، ولم يحترز بذلك عن المضارع أن يقال : إذا قلت : «انطلق» و «استخرج» ، فهذا فعل بعد ألفه إذا ابتدئ بها أربعه أحرف فصاعدا ، وليس أوّله ساكنا ، فلا يستقيم ذلك لك (۵) فى الفعل ، وإن استقام فى المصدر ، لأنّ المصدر جار فى الجميع على ما ذكر ، وإنّما جاءت هذه المخالفه فى الفعل ، فإن أجيب على ذلك بأنّا قصدنا إلى أن تكون الألف المذكوره همزه (۶) وصل جيء بها للنّطق بالساكن لم يستقم التعريف بذلك ، لأنّه يؤدّى إلى الدّور ، وذلك أنّه (۷) لا يعرف أنّ المجتلب همزه وصل إلّا بعد أن يعرف كون الأوّل ساكنا ، ولا يعرف كونه ساكنا إلّا بعد أن تعرف أنّها همزه وصل ، فالأولى أن يقال : «فى الفعل ممّا ليس بمضارع» ، فيندفع هذا السّؤال ويرتفع اللّبس .

والقسم الثانى من الأفعال صيغ الأمر من الثلاثىّ غير المزيد فيه ، مثل «اضرب» و «اذهب» ، ولا يرد على ذلك نحو «ق» [و «ع»] (۸) و «خف» ، فإنّ أصله السكون ، وإن قصد قاصد إلى الاحتراز

۱- فى الأصل : «وجوابها» . وما أثبت عن د . ط .

۲- فى ط : «فلم» .

۳- انظر ما سلف ق : ۱۷۶ ب .

۴- أى الشق الآخر من الجواب ، والأول قوله : «أن ذلك شاذ» .

۵- سقط من ط : «لك» .

۶- فى ط : «المذكوره فتصير همزه» ، مقحمه .

۷- فى ط : «لأنه» .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

عنه أمكنه أن يقول : «ممّا لم يعتلّ مضارعه من المعتلّ الفاء والعين» ، فيخرج باب «ق» و «خف» ، ولا يخرج نحو «ايجل» / ، لأنّا قلنا : «ممّا لم يعتلّ مضارعه» ، وهذا لم يعتلّ مضارعه ، فهو داخل فى الأوّل ، فإن خيف من ورود «ر» وقصد إلى الاحتراز منه أيضا لكونه صيغه أمر من الثلاثىّ وليس ساكن الأوّل (١) زيد الاحتراز عنه بخصوصيّته ، لأنّه لا أخ له يشاركه ، فيقصد إلى تغيير عامّ ، وإنّما ذلك مختصّ بالأمر من «يرى» خاصّه ، ألا ترى أنّ (٢) إخوانه نحو «شأى» و «نأى» لم يفعل بها هذا الفعل ؟ بل جرت (٣) كما جرى باب «سعى» ، فيقال فى الأمر : «إنأ» و «إشأ» (٤) ، كما يقال : «اسع» ، فعلم أنّ ذلك مختصّ بلفظ «يرى» والأمر منه .

وأمّا الحرف فلم يأت فيه ما أوّله ساكن إلّا لام التعريف وحدها ، والميم فرع عليها (٥) ، وهذا على مذهب سيبويه ، لأنّ مذهبه أنّ اللّام وحدها للتعريف ، وأمّا الخليل فمذهبه أنّ حرف التعريف «أل» (٦) ، فعلى مذهبه ليس فى الحروف ما أوّله ساكن ، لأنّ أوّل هذه الهمزه ، وهى متحرّكه بالفتح ، وإنّما استمرّ بها التخفيف للكثره ، وتخفيفها للكثره لا يجعل اللّام أوّلا ، فثبت أنّ ذلك إنّما يجرى على قول سيبويه دون الخليل .

قال (٧) : فإذا وقعت هذه الأوائل فى الدّرج نطق بها ساكنه ، لأنّه إن كان قبلها متحرّك فلا إشكال ، وإن كان قبلها ساكن حرّك الأوّل أو حذف (٨) ، فيصير أيضا ما قبلها متحرّكا ، فينطق بها على حالها ساكنه .

١- فى د : «الآخر» ، تحريف .

٢- فى ط : «إلى» .

٣- فى الأصل «حركت» . وما أثبت عن د . ط .

۴- شأوت القوم وشأيت القوم : سبقتهم . انظر اللسان «شأو» .

۵- من العرب من يبدل من لام التعريف ميما ، ونسب الزمخشرى والجاربردى هذه اللغه إلى طيّئ ، وعزاها الرضى إلى حمير ونفر من طيّئ ، ونسبها الأخفس وتبعه الزمخشرى إلى أهل اليمن ، انظر معانى القرآن للأخفش : ١٨٢ ، والمفصل : ٣٢۶ ، ٣۶۶ ، وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣١ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٢۵۴ ، والجنى الدانى : ١۴٠ ، ٢٠٧ .

۶- انظر ما سلف ق : ٢۶۶ أ .

٧- فى ط : «قوله» . والضمير يعود إلى ابن الحاجب .

٨- فى ط : «وحذف» ، تحريف .

فأمّا إذا وقعت فی موضع الابتداء ، ولا (۱) یمکن الابتداء بالساکن أو یعسر (۲) توصّلوا (۳) إلی الابتداء بالساکن بأن زادوا همزه متحرّکه لیمکن النّطق بالساکن ، کقولک فی الابتداء : «اسم» «استغفار» «استخرج» «استخرج» ، «اضرب الرّجل» .

قال : «وتسمّی هذه الهمزات همزات الوصل» .

لأنّها توصّل بها إلی النّطق بالساکن (۴) ، لا أنّها سمّیت بهمزات الوصل لأنّها تحذف فی الوصل ، لأنّها حینئذ مفقوده ، فکیف تضاف مثبته إلی شیء یجب عنده فقدانها ؟ وهی بتسمیتها بالعکس من ذلک أولی .

قال : «وحکمها أن تکون مکسوره» ، إلی آخره .

لأنّه قد ثبت أنّ ما یتوصّل به إلی النّطق بها عند الوصل إذا کان قبلها ساکن بحرکه هی کسره ، فجعلت حرکه الهمزه أیضا تشبیها لها بذلک لعروضها أصلا ، أو نقول : نقدّر اجتلابها (۵) عریّه عن الحرکات ، فیجب أن / تکون مکسوره لما تقدّم من أنّ أصل التقاء الساکنین الکسر ، فإن عدل عن الکسر إلی غیره فلعارض ، فلا بدّ من بیانه ، وهو موضعان :

أحدهما : ما وقع بعد سکونه ضمّه أصلیّه لفظا أو تقدیرا ، کقولک : «أغز» و «أغزی» ، ولا تقول : «أبنوا» بالضمّ ، بل تقول : «إبنوا» بالکسر ، لأنّ الضمّه ههنا لیست أصلیّه ، ألا ترى أنّه من قولک : «بنی یبنی» ، وإذا قلت : «أغزی» ضممت ، لأنّ بعد السکون ضمّه أصلیّه تقدیرا ، لأنّ أصله «غزا یغزو» ، وأصل «أغزی» «أغزوی» ، وإنّما جاءت الکسره من قبل الإعلال ، لا من أصل البنیه ، ویجب الضمّ فیما ذکرناه ، ولا یجوز البقاء علی الأصل ، فلا تکون همزه «اقتل» و «اخرج» إلّا

۱- فی ط : «فلا» .

۲- انظر ما سلف ق : ۲۹۸ ب .

۳- فی د : «توسلوا» .

۴- منهم من قال سمیت همزه وصل لأنها تسقط فی الدرج فیتصل ما قبلها بما بعدها ومنهم من قال سمیت کذلک لأنها یتوصل بها إلی النطق بالساکن ، وکلام سیبویه یحتمل الوجهین ، انظر الکتاب : ۴ / ۱۴۶ ، وإیضاح الوقف والابتداء : ۱۵۳ ، والسیرافی : ۳۶۰ ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۲۵۵ .

۵- فی د : «اختلافها» ، تحریف .

مضمومه ، بخلاف قولك : «أن اغزو» و وَقالَتِ اخْرُجْ (۱) على ما تقدّم ، لأنّ (۲) الحركه التى فى باب «قالت اخرج» من كلمه أخرى ، والحركه التى فى باب «اقتل» و «اخرج» من كلمه واحده ، فلمّا كانت الهمزه من جمله الكلمه ههنا قوى أمر الضّمّ فيه ، لأنّ العدول عن الكسر فى نحو : «قالت اخرج» إنّما كان كراهه الضمّ بعد الكسر ، وكذلك فى قولهم : «اقتل» ، وكراهه الضمّ بعد الكسر فيما كان من كلمه أشدّ فيما كان من كلمتين ، وهو فى كلمتين أسهل ، فلذلك جاء الأمران فى باب «وقالت اخرج» والتزم العدول عن الأصل فى باب «اقتل» ، و «اخرج» لما ذكرناه .

والموضع الثانى : همزه لام التعريف على مذهب سيبويه ، فإنّها همزه وصل اجتلبت للنّطق بالساكن ، ولكنّها التزم فيها الفتح على ما تقدّم . (۳)

قال : «وإثبات شىء من هذه الهمزات فى الدّرج خروج عن كلام العرب» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لأنّه إنّما جىء بها فى الابتداء لما ذكرناه من الحاجه إليها ، فعلم أنّه لم يؤت بها إلّا لذلك ، فإذا أتى بها فى غيره كان خروجا عن كلامهم قطعا ، وما خرج عن كلامهم فهو لحن ، وأمّا كونه لحنا فاحشا فلأنّه إذا غيّرت حركه حكم بأنّها لحن ، فإذا زيد حرف وحركه ليست من كلامهم كان أفحش ، إلّا أنّهم أبدلوا من (۴) هذه الهمزه ألفا فى باب «آلحسن عندك» و «آيمن اللّه يمينك» ؟ .

وقد تقدّمت علّه ذلك ، وهو ممّا التزموه فرارا من ذلك الإلباس المتقدّم / ذكره .

قوله : (وأمّا إسكانهم أوّل «هو» و «هى») ، إلى آخره .

قال الشيخ : أورد هذا الفصل معترضا به ، لأنّ أوّل الكلمه من قولك : «وهو» و «لهو» و «فهو» [و] (۵) «وهى» الهاء (۶) ، وهى ساكنه كسكون قولك : «واسمك» و «استخراجك» ، فلم لا تعدّ ممّا أوّله ساكن ولم تعدّ ؟ وأجاب عن ذلك بأنّ «هو» و «هى» ولام الأمر أوائلها متحرّكه ، بدليل قولك :

۱- يوسف : ۱۲ / ۳۱ ، وانظر ما سلف ق : ۲۹۶ ب .

۲- سقط من ط : «لأن» ، خطأ .

۳- انظر ما سلف ق : ۲۶۶ أ .

۴- فى د . ط : «عن» .

۵- زياده ليستقيم السياق .

۶- ذكر سيبويه التسكين فى هذه الكلمات وعلله بكثرتها فى الكلام ، وقال : «وكثير من العرب يدعون الهاء فى هذه الحروف على حالها» الكتاب : ۴ / ۱۵۱ ، وانظر السيرافى : ۳۷۲ ، والحلبيات : ۸۹ ، وشرح اللمع : ۳۶۶ - ۳۶۷ .

«هو فعل كذا» «هى فعلت كذا» ، لِيُنْفِقْ ذُو سَعَهٍ مِنْ سَعَتِهِ (۱) ، ثمّ بيّن سبب الإسكان فيه لتنتفى شبهه ذلك ، وذلك (۲) أنّه لّما اتّصل بها هذه الحروف وتنزّلت معها كالجزء نزّل قولك : «وهو» منزله قولك : «عضد» ، وقولك : «وهى» «ولى» (۳) من قولك : «ولينفق» منزله قولك : «كتف» ، وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالإسكان (۴) ، فأجرى هذا مجراه ، فسكّن تخفيفا عارضا ، فثبت أنّ أصلها الحركه وأنّ السكون عارض .

وأمّا إسكانهم «ثمّ هو» وإن كانت «ثمّ» ليست كالواو والفاء فى تنزّلها منزله الجزء لاستقلالها فلحملها على أختيها تشبيها بهما ، ولذلك كان الإسكان فى «وهو» و «فهى» و «لينفق» أكثر منه فى «ثمّ هو» و «ثمّ هى» و «ثمّ لينفق» ، وضعف فى نحو أَنْ يُمِلَّ هُوَ (۵) لأنّه لم يتّصل بما هو كالجزء ولا بما أشبه ما هو كالجزء ، ولذلك كان ذلك الوجه ضعيفا ، وهو مروىّ عن قالون (۶) .

۱- الطلاق : ۶۵ / ۷ ، والآيه : لِيُنْفِقْ ذُو سَعَهٍ مِنْ سَعَتِهِ .

۲- سقط من ط : «وذلك» ، خطأ .

۳- فى ط : «أولى» ، تحريف .

۴- فى ط : «الإسكان» ، تحريف .

۵- البقره : ۲ / ۲۸۲ ، والآيه : فَإِنْ كانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ .

۶- اختلف النقل عن قالون فى قوله تعالى : أَنْ يُمِلَّ هُوَ فمنهم من روى إسكان «يملّ هو» ومنهم من روى الضمّ . انظر النشر : ۲ / ۲۰۹ ، وقال أبو حيان : «وقرئ شاذا بإسكان هاء « هو» » البحر المحيط : ۲ / ۳۴۵ ، وانظر الإتحاف : ۱۶۶ .

[زياده الحروف]

اشاره

«ومن أصناف المشترک زياده الحروف»

قال صاحب الکتاب : «یشترک فیه الاسم والفعل ، والحروف الزوائد هی التی یشملها قولک (۱) : « الیوم تنساه» أو «أتاه سلیمان» (۲) » .

قال الشیخ : ولا مدخل للحرف فی مثل ذلک ، إذ لم یثبت تصرّفهم فی الحرف بالاشتقاق کتصرّفهم فی الاسم والفعل ، وأمر الزیاده راجع إلی معنی الاشتقاق (۳) ، لأنّ (۴) معنی الزائد هو الذی یسقط فی تصاریف الکلمه تحقیقا أو تقدیرا ، والحرف لا مدخل له فی ذلک ، إذ لم یتصرّف فیه تصرّفهم فی الاسم والفعل ، وأمّا الأسماء الجامده فإنّهم حکموا فیها بالزائد والأصلیّ علی معنی أنّها لو تصرّف فیها لکان قیاسها أن تکون کذلک حملا علی نظائرها .

وأمّا الأسماء الأعجمیّه والمعرّبه فأکثرهم أیضا یحکم علیها بالأصلیّ والزائد علی معنی أنّها لو کانت من کلامهم تقدیرا لکان قیاسها أن تکون کذلک ، کما قلناه فی الجوامد ، ومنهم من لا یتعرّض لوزنه والحکم علیه بزیاده / فی البعض وأصل فی البعض ، ویقول : إنّما ثبت ذلک فی کلامهم ، فأمّا ما (۵) عرّبوه فلم یثبت ذلک فیه . (۶)

والحروف الزوائد هی ما ذکره ، وقد ظنّ بعض الناس أنّ حصرها فی «أتاه سلیمان» لیس بمستقیم من حیث إنّه سقط (۷) منها الواو ، وأجیب بأنّ المراد «أتاهو سلیمان» ، بوصل الهاء

۱- سقط من د : «قولک» .

۲- بعدها فی د : «أو هویت السمان» والذی فی المفصل : ۳۵۷ «السمان هویت» ، وانظر شرح الشافیه للرضی : ۲ / ۳۳۰ ، وشرحها للجاربردی : ۲۹۷ .

۳- یعرف الزائد بالاشتقاق وعدم النظیر وغلبه الزیاده فیه والترجیح عند التعارض ، وجعلها ابن عصفور وأبو حیان تسعه ، انظر السیرافی : ۵۹۶ ، وشرح الملوکی : ۱۱۹ ، والممتع : ۳۹ - ۵۹ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۳ .

۴- فی ط : «ولأنّ» ، تحریف .

۵- سقط من د : «ما» ، خطأ .

۶- نقل السیوطی عن صاحب البسیط أنهم اختلفوا فی وزن الأسماء الأعجمیه فذهب قوم إلی أنها لا توزن لتوقف الوزن علی معرفه الأصلی والزائد ، وذهب آخرون إلی أنها توزن ، واستبعد ضیاء الدین بن العلج هذا القول ، وذهب الجاربردی إلی أن الأسماء المعربه یحکم علیها بالأصلی والزائد ، انظر شرح الشافیه له : ۳۳۱ ، وشرح الألفیه للمرادی : ۵ / ۲۲۹ ، والأشباه والنظائر فی النحو : ۱ / ۱۳۷ .

٧- فى د : «أسقط» .

بواو ، وعند ذلك تحصل الواو .

قال : «ومعنى كونها زوائد أنّ كلّ حرف وقع زائدا فإنّه (۱) منها ، لا أنّها أبدا تقع زوائد» .

وأراد بحروف الزوائد ما ذكره من أنّ الزائد لا يخرج عنها ، لا أنّها تكون أبدا زوائد ، لأنّه قد تكون الكلمه منها وكلّها أصول ، كقولك : «سلم» و «نمل» و «همل» (۲) وأشباه ذلك ، وأراد أيضا الزياده (۳) غير المكرّره ، لأنّه قد تقدّم أنّ تلك تجرى فى الحروف كلّها ، فعلم أنّه لا اختصاص لها ، فإذا خصّص ههنا علم أنّه أراد غير ذلك .

قال : «ولقد أسلفت فى قسمى الأسماء والأفعال» .

لأنّه لمّا ذكر الأبنيه ورتّبها على مواضع الزياده علمت مواضع الزياده وما يقع زائدا ، وهو كلام يتعلّق بالزياده ضمنا ، ولكنّه لم يستغن عنه ، لأنّ غرضه ههنا أن يعرّف القوانين التى يحكم بها بكون (۴) الشىء زائدا ، ولم يتعرّض لذلك ثمّه ، فالغرض الذى ذكرها ههنا باعتباره غير الغرض الذى ذكرها ثمّه باعتباره .

[الهمزه]

ثمّ شرع فيها واحدا واحدا فقال : «الهمزه (۵) يحكم بزيادتها إذا وقعت أوّلا وبعدها ثلاثه أحرف أصول» .

قلت : أمّا إذا وقعت أوّلا وبعدها ثلاثه أحرف أصول فإن علم ذلك بالاشتقاق فلا إشكال ، وهو كثير ، وإن لم يعلم بالاشتقاق فإن ثبت أنّ الثلاثه أصول زال الإشكال أيضا ، لأنّه قد ثبت مثله كثيرا ، فكان حمله على الأكثر أولى ، وإن لم (۶) يتحقّق أنّها أصول لم يخل إمّا أن يقوم دليل على زياده بعضها أو لا ، فإن قام فلا إشكال فى الحكم بأصالتها لتعذّر الزياده كما ذكره فى إمّعه وإمّره (۷) ، وإلّا حكم بزيادتها .

۱- فى المفصل : ۳۵۷ : «زائدا فى كلمه فإنه . .» .

۲- «الهمل بالتسكين : مصدر قولك : همل عينه : فاضت وسالت» . اللسان (همل) .

۳- فى الأصل : «الزوائد» . وما أثبت عن د . ط .

۴- سقط من ط : «بكون» ، خطأ .

۵- فى المفصل : ۳۵۷ : «فالهمزه» .

۶- سقط من ط : «لم» ، خطأ .

۷- انظر ما سلف ق : ۱۷۴ أ .

وما ذكره فى «أولق» (١) فى أنّه يحتمل الأمرين غير مستقيم فى التحقيق (٢) ، لأنّه لم يخل إمّا أن يقوم دليل على زياده الواو أو لا ، فإن قام دليل / على زيادتها ثبت أنّ الهمزه أصليّه ، وإن لم يقم ثبت أنّ الهمزه زائده ، وكان الحكم بزيادتها أولى من الواو نظرا إلى الأكثر فى كلامهم ، لأنّ أفعل أكثر من فوعل ، وإذا لم يقم دليل فجعله من باب الأكثر فى كلامهم (٣) أولى ، وإذا حكم بأنّ «أرنب» أفعل لا فعلل ليكون من باب الأكثر مع كثره فعلل كان حمل هذا على أنّه أفعل أولى ، وما توهّم من الدليل (٤) على أنّ الواو فى «أولق» زائده وهم قد (٥) ذكره صاحب الصحاح ، ووهم فيه ، ذلك أنّه قال : «وأولق أفعل ، لأنّه يقال : ألق» (٦) ، فذكر دليلا على أنّ الهمزه زائده والواو أصليّه ، وهو دليل على العكس ، لأنّه إذا ثبت «ألق فهو مألوق» (٧) كانت الهمزه أصليّه فاء من الفعل ، فعلم (٨) أنّ الهمزه فى «أولق» (٩) أيضا فاء من الفعل ، فيجب أن يكون وزنه فوعلا ، ثمّ ذكر (١٠) بعد ذلك أنّه يجوز أن يكون فوعلا ، لأنّه يقال : «مؤولق» ، وهذا أيضا دليل ثان بأنّ الهمزه أصليّه ، إلّا أنّ الدليل الأوّل الذى جعله لعكس مدلوله أظهر فى الدّلاله لانتفاء الاحتمال عنه ، لأنّ مؤولقا يحتمل أن يقدّر أنّه مؤفعل ، فتكون الهمزه زائده ، وإذا علمت أنّ الواو فى أولق زائده وجب أن تكون الهمزه أصليّه ،

١- بعدها فى د : «وهو نوع من الجنون» . وانظر ما سلف ق : ١٧٤ أ .

٢- هذا الذى دفعه ابن الحاجب هنا أجازه فيما سلف ق : ١٧٤ أ . وأجازه الرضى والجاربردى ، انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٤٣ ، وشرحها للجاربردى : ٣٢٠ .

٣- سقط من د : «فى كلامهم» .

٤- فى ط : «من معارضه الدليل» ، مقحمه .

٥- سقط من ط : «قد» .

٦- قال الجوهرى : «والأولق : شبه الجنون . . وهو أفعل لأنهم قالوا : ألق الرجل» ، الصحاح (ولق) . وخطأه ابن برى . انظر حاشيه الصحاح (ولق) .

٧- بمثل هذا استدل سيبويه والمبرد على أن «أولق» فوعل ، انظر الكتاب : ٣ / ١٩٥ ، والمقتضب : ٣ / ٣١٦ ، ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٣ ، وذهب الكسائى إلى أنه على وزن أفعل ، وجوزه الفارسى ، وأجاز ابن جنى فيه أن يكون على وزن أفعل وفوعل ، وقال : «والوجه فيه ما عليه الكافه من كونه فوعلا من أل ق ، وهو قولهم : ألق الرجل فهو مألوق» ، الخصائص : ١ / ٩ . وانظر التكمله : ٢٣٢ ، والخصائص : ٣ / ٢٩١ ، والمنصف : ١ / ١١٦ ، وسفر السعاده : ٩٤ - ٩٥ ، وشرح الملوكى : ١٣٨ ، والممتع : ٢٣٥ - ٢٣٧ .

٨- فى د : «فيعلم» .

٩- فى ط : «ألق» .

١٠- أى الجوهرى . وانظر الصحاح (ولق) .

لأنّها لم تقع مع ثلاثه ، فلو جعلت زائده لأدّى إلى أن تكون الأصول حرفين ، ولم يثبت ذلك .

وأمّا الدليل على أنّ إحدى الميمين فى إمّعه وإمّره زائده أنّها لو كانت أصليّه لأدّى إلى أن تكون الفاء والعين من جنس واحد ، وهو نادر فى (١) كلامهم ، فكان العدول عنه أولى ، فتقدير وقوع الهمزه أصلا أكثر من تقدير الفاء والعين من جنس واحد ، فحمله على الأكثر أولى ، ولو قيل فى إمّره : إنّ الهمزه أصليّه بدليل الاشتقاق لأنّ المعنى أنّه يأتمر بأمر كلّ واحد لم يكن بعيدا ، وكان أقوى من الاستدلال بغيره لأنّه هو الأصل فى الحكم بالزياده ، فإذا وجد لم يعارض بغيره ، لكونها إنّما يصار إليها عند فقدانه ، فأمّا إذا وقعت على غير الصفه التى ذكرها فالحكم عليها / بالأصاله ، لأنّه لم تثبت كثره فى زيادتها ، فيحمل عليها ، وإذا لم يحكم بزيادتها فالأصل أن تكون أصلا إلّا أن يقوم دليل خاصّ من الاشتقاق ، فيحكم بزيادتها كما (٢) ذكره فيما استثناه من قولهم : شمأل ونئدل ، إلى آخرها .

أمّا شمال فلقولهم : شملت الرّيح ، [وريح شمأل] (٣) ، وذلك دليل واضح على كونها زائده ، وأمّا نئدل (٤) فمن النّدل من قولك : ندلت الشيء إذا أخذته بسرعه (٥) .

وأمّا جرائض فلأنّهم قالوا : جرواض ، وجرياض فى معناه ، وهو الضّخم (٦) ، فعلم أنّ الهمزه زائده لأنّه (٧) ليس من بنيه الكلمه ، فوجب أن يحكم بزيادتها .

وأمّا ضهيأه فلأنّهم قالوا : امرأه ضهياء ، فعلم أنّ الهمزه زائده ، لأنّه ليس فى الكلام مثل ذلك أصلا ، وإذا علم أنّ الهمزه زائده فى ضهياء وجب الحكم بزيادتها فى ضهيأه (٨) .

١- فى الأصل . ط : «من» . وما أثبت عن د .

٢- سقط من ط من قوله : «فالأصل أن تكون» إلى «كما» ، خطأ .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر ما سلف ق : ١٧٤ ب .

٤- نصّ الرضى على أنها بكسر النون والدال وسكون الهمزه ، ونصّ صاحب القاموس (ندل) على أنها بكسر النون وفتحها وضم الدال ، انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٣٣ .

٥- كذا قال الجاربردى فى شرح الشافيه : ٣٠٦ ، وقال الرضى : « كأنه يندل الشخص أى : يختلسه ويأخذه بغته » شرح الشافيه : ٢ / ٣٣٣ .

٦- انظر الكتاب : ٤ / ٣٢٦ ، والسيرافى : ٦١٨ ، وسر الصناعه : ١٠٨ ، وسفر السعاده : ١٦٠ ، ١٩٩ - ٢٠٠ .

٧- سقط من د . ط : «زائده لأنه» .

٨- انظر ما سلف ق : ١٧٥ ب ، ق : ١٧٧ أ .

[الألف]

قال : «والألف لا تزاد أوّلا» ، إلى آخره .

قال الشيخ : كونها لم تزد (١) أوّلا واضح فى التعليل لتعذّر الابتداء بها (٢) ، وأمّا إذا وقعت غير أوّل مع ثلاثه أحرف فصاعدا لم تكن إلّا (٣) زائده ، لأنّه كثر زيادتها حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ، ولذلك حكم بأنّها لا تكون أصلا إلّا وهى منقلبه عن واو أو ياء ، وإنّما لم يثبتوها أصلا لأنّ الأصول فى الأبنيه قابله للحركات ، فكرهوا أن يضعوا منها ما لا يقبل الحركه (٤) ألبتّه ، فرفضوه بخلاف غيره ، ولذلك لم يوقعوها أيضا للإلحاق ، لأنّهم إذا ألحقوا فقد قصدوا إجراء البنيه به مجرى الأصلىّ فكرهوا أن يضعوا للإلحاق ما لا يكون أصلا ، فلذلك أيضا لم تقع للإلحاق .

وقوله : «ولا تقع للإلحاق إلّا آخرا» .

فيه تجوّز ، لأنّها عند المحقّقين إنّما ألحقت (٥) ياء ، فتحرّكت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، إلّا أنّ إلحاقها فى الموضع الذى تقلب فيه ألفا مخصوص أيضا بأن تكون أخرا (٦) ، لأنّها لو ألحقت فى غير الأخر لم يخل إمّا أن تلحق متحرّكه مفتوحا ما قبلها أو غير ذلك ، فإن ألحقت على الأوّل انقلبت ألفا ، فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركه فيها ، فيفوت المعنى الذى من أجله ألحقت ، وإن ألحقت على الثانى وجب أن تبقى فيه على حالها ، فلا تكون ألفا .

فإن قلت : فلم لا يجىء ذلك فى إلحاقها آخرا عن الياء ، فيقال فيها آخرا ما قيل فيها غير / آخر .

قلت : حركه الآخر حركه عارضه غير معتدّ بها فى الزّنه ، فلا يلزم من صحّه إلحاقها فى الموضع الذى لا يخلّ بمعنى الإلحاق صحّه إلحاقها فى الموضع الذى أخلّ بمعنى الإلحاق .

وقوله : «وهى فى قبعثرى (٧) كنحو ألف كتاب» ، إلى آخره .

١- فى ط : «لا تزاد» .

٢- انظر تعليل ذلك فى المقتضب : ١ / ٥٦ ، وسر الصناعه : ٦٨٧ .

٣- سقط من ط : «إلا» ، خطأ .

٤- فى د : «حركه» .

٥- فى ط : «لحقت» .

٦- فى د : «أخيرا» .

٧- انظر ما سلف ق : ١٧٨ ب .

يريد أنّها زياده (۱) محضه ليست للإلحاق ، كما أنّ ألف كتاب ليست كذلك (۲) ، لأنّ شرط الإلحاق أصل يكون (۳) الفرع بالحرف الزائد لغرض الإتيان به على زنه الأصل ، وليس فى الأصول سداسىّ ، فيكون «قبعثرى» بألفه ملحقا به ، ولو كان ثمّه أصل لحكم بكونه للإلحاق ، إذ لا مانع سوى ما ذكرناه ، فتعذّر لذلك ، فهذا معنى قوله (۴) : «لإنافتها على الغايه» ، معناه لكونها زائده على نهايه ما بنيت عليه الأصول ، لأنّ نهايه الأصول خمسه ، والألف فى «قبعثرى» أنافت عليها ، فعلم أنّها لغير الإلحاق ، وأمّا كونها زائده فواضح .

[الياء]

قال : «والياء إذا حصلت معها ثلاثه أحرف أصول فهى زائده أينما وقعت» ، إلى آخره .

لأنّها (۵) كثر زيادتها مع ثلاثه أحرف حتى حكم عليها بالزياده ، وإن لم يثبت الاشتقاق ، ولا مانع [من الأصاله] (۶) ، فإن قام مانع يمنع من زيادتها حكم بالأصاله على نحو ما تقدّم فى الهمز ، ولذلك حكم بالأصاله فى «يأجج» (۷) و «مريم» و «مدين» (۸) و «صيصيه» (۹) و «قوقيت» (۱۰) .

أمّا «يأجج» فلأنّه لو كانت زائده لوجب أن يكون ما بعدها أصولا ، ولو كانت أصولا لوجب إدغام العين فى اللّام ، كما فى «يعضّ» و «يضلّ» فلمّا لم يدغم دلّ على أنّ الثانيه للإلحاق ، وإذا وجب أن تكون كذلك وجب أن تكون فيه (۱۱) الياء أصليّه ، وإلّا أدّى إلى أن تكون الأصول حرفين ، وهو مطّرح .

وأمّا «مريم» فإنّما حكم بأصاله الياء فيه [لوجوه :

۱- فى د : «زائده» .

۲- فى د : «للإلحاق» .

۳- فى ط : «. . الإلحاق بأصل أن يكون . .» .

۴- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۵۸ .

۵- فى د . ط : «لأنه» .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- هو موضع من مكه على ثمانيه أميال ، انظر معجم البلدان (يأجج) ، وجاء بعدها فى د : «ومأجج» من أجّ فى سيره إذا أسرع . انظر معجم البلدان (ماجج) .

۸- «بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الياء المثناه : محاذيه لتبوك» معجم البلدان (مدين) .

۹- «هى شوكه الحائك التى يسوى بها السداه واللحمه ، وكل شىء امتنع به» . اللسان (صيص) .

۱۰- «القوقاه : صوت الدجاجه . . قوقت الدجاجه : صوّتت عند البيض» اللسان (قوا) ، وجاء بعد «قوقيت» فى د : «وضوضيت» وهو من الضوضاء ، انظر المنصف : ۳ / ۲۷ ، واللسان (ضوا) .

١١- سقط من د : «فيه» .

أحدها :] (۱) أنّها (۲) لو كانت زائده لوجب أن تكون الميم الأولى أصليّه ، فيجب أن يكون وزنه فعيلاـ ، وفعيل ليس من أبنيتهم . (۳)

الثانى : هو أنّه لو كانت الياء زائده لوجب أن يكون من باب «سلس» (۴) ، وهو قليل ، وإذا كانت أصليّه كان من باب «فرس» ، وهو أكثر .

الثالث : أنّه (۵) لو كانت زائده لوجب أن تكون الميم أصليّه ، وزياده الميم أوّلا أكثر من زياده الياء وسطا ، فحمله على الأكثر أولى . /

الرابع (۶) : هو أنّها لو كانت زائده لأدّى إلى أن يكون من باب المهمل فى كلامهم ، لأنّ باب «مريم» مهمل ، وإذا كانت أصليّه كان من باب «رام يريم» ، وهو من المستعمل ، فحمله على المستعمل أولى .

وأمّا «مدين» (۷) فيجرى فيه الوجه الأوّل والثالث ، ولاـ يجرى فيه الثانى والرابع لأنّه لاـ يلزم أن يكون من باب «سلس» ، وهو الثانى ، ولاـ يلزم أن يكون من المهمل لأنّ «مدن» (۸) مستعمل ، كما أنّ «دان» و «يدين» (۹) مستعمل ، وهو الرابع ، فبقى الوجهان جاريين فيه .

وأمّا «صيصيه» فإنّما حكم بأصاله الياء الأولى لأنّه لو كانت زائده لأدّى إلى أن يكون من باب «ببر» (۱۰) ، وهو نادر ، وباب «سلس» أكثر منه ، فحمله على الأكثر أولى ، وأيضا فإنّه لو حكم بزيادتها

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى الأصل . ط : «لأنها» . وما أثبت عن د .

۳- فى د : «من أبنيه كلامهم» ، وهذا على الأغلب ، فقد أجاب الفارسى ابن جنى بأن وزن «رهيأ» فعيل ، وذكر ابن خالويه أنه ليس فى كلام العرب على فعيل إلا ضهيد وهو الرجل الصلب ، وصهيد ، وهو موضع ، انظر المنصف : ۱ / ۱۰۷ ، ۱ / ۱۴۰ وليس فى كلام العرب : ۵۹ ، وسر الصناعه : ۱۰۸ ، والمخصص : ۱ / ۴۹ ، والممتع : ۸۴ .

۴- أى ما كانت فاؤه ولامه من جنس واحد .

۵- سقط من ط : «أنه» .

۶- فى الأصل . ط : «والآخر» . وما أثبت عن د .

۷- فى ط : «وأما باب مدين» .

۸- «مدن بالمكان : أقام به ، فعل ممات ، ومنه المدينه» . اللسان (مدن) .

۹- «دنت الرجل : أقرضته ، ودان هو : أخذ الدّين» ، اللسان (دين) .

۱۰- فى د . ط : «بين» ، وهو اسم واد بين ضاحك وضويحك . انظر ما سلف ق : ۱۷۴ أ . والببر بباءين جنس من السباع . انظر المعرب : ۶۲ ، واللسان (ببر) ، وجاء بعدها فى د : «وهو عنب الأسود» ، و «الببر : واحد الببور وهو الفرانق الذى يعادى الأسد» .

اللسان (ببر) .

لأدّى إلى أن يكون من المهمل ، إذ ليس فى كلامهم تركيب من صادين وياء ، وإذا حكم بأصالتها كان من باب المستعمل ، لأنّ الصّاد والياء [والصّاد] (١) من باب المستعمل ، كقولهم : الصّيص بمعنى الشّيص ، وهو الحشف من التّمر (٢) ، وأمّا الياء الثانيه فأصليّه أيضا ، لأنّه من الرّباعىّ ك «قوقيت» .

وأمّا «قوقيت» فإنّما حكم بأنّ الياء (٣) أصليّه لأنّه لو حكم بزيادتها لوجب أن يكون من باب «سلس» ، وهو قليل ، وأيضا فإنّه كان (٤) يكون «فعليت» ، وهو أيضا قليل ، فكان جعلها أصليّه أولى لدخولها فى الأكثر من الوجهين المذكورين ، وهو الحكم عليها ب «فعللت» ، مثل «زلزلت» ، وإنّما (٥) حكمنا بأنّ الواو أصل لئلّا يؤدّى إلى باب «ببر» (٦) وهو نادر ، وإذا حكمنا على أصاله الياء لما أدّى إليه من باب سلس فلأن نحكم بأصاله الواو لما يؤدّى إليه من باب ببر (٦) أولى ، لأنّ «سلسا» أكثر ، ولأنّه أيضا كان (٧) يكون «فوعلت» ، و «فعللت» أكثر [وقوعا] (٨) من «فوعلت» ، فحمله على الأكثر أولى .

فإن قلت : فحمله على «فعللت» يؤدّى إلى أن يكون من باب سلس ، وقد جعلته مانعا من زياده الياء .

قلت : ليس كذلك ، وإنّما يكون من باب «صرصر» ، وهو كثير .

فإن قلت : فيجب على هذا أن يكون موضع الياء واوا ، وإلّا فلا (٩) يكون من باب «صرصر» ، لأنّ الفاء والعين مكرّران لامين ، وليس فى «قوقيت» / ذلك ، قلت : هو كذلك ، وأصله «قوقوت» (١٠) ، كما أنّ أصل «أغزيت» «أغزوت» ، ولكنّهم قلبوا الواو ياء لزيادتها على الثلاثه ،

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- «الصّيص فى بلحارث بن كعب : الحشف من التمر ، والصيص لغه فى الشّيص» اللسان (صيص) .

٣- سقط من د : «الياء» ، خطأ .

٤- فى د : «فإنه لو كان» .

٥- سقط من ط : «وإنما» .

٦- فى د . ط : «بين» . فى الموضعين .

٧- فى د : «ولأنه أيضا لو كان» .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٩- فى ط : «فلأن» ، تحريف .

١٠- ذكر ذلك الجوهرى وابن جنى وابن عصفور والرضى ، انظر الصحاح (قوا) ، والمنصف : ١ / ١٧٢ ، والممتع : ٥٩٠ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٦٩ .

وهذا أصل مطّرد فى لغتهم ، فليس فى ارتكابه خروج ألبتّه عن لغتهم ، وإذا ثبت ذلك ثبت أنّ وزنه «فعللت» على ما تقرّر .

قال : «وإذا حصلت معها أربعه فإن كانت أوّلا فهى أصل (١) ، وإلّا فهى زائده (٢)» .

لأنّه لم يثبت أوّلا زيادتها مع الأربعه إلّا فى الأفعال المضارعه لا فى غيرها من الأسماء ، فوجب أن يحكم بالأصاله ، لأنّه الأصل ، وأمّا إذا وقعت آخرا فقد كثرت زيادتها مع تاء التأنيث كبلهنيه (٣) .

[الواو]

قال : «والواو كالألف لا تزاد أوّلا» .

قال : ليس امتناعهم من زياده الواو كامتناعهم من زياده الألف ، لأنّ ذلك متعذّر ، وإنّما امتنعوا منها لاستثقالها ، وهى فى غير الأوّل لا تكون إلّا (٤) زائده إلّا إذا عرض ما يقتضى أصالتها ك «عزويت» (٥) ، والذى اعترض هو أنّه لو كانت زائده لوجب أن تكون التاء أصليّه ، فيكون وزنه فعويلا ، وفعويل ليس من أبنيتهم (٦) ، فوجب أن تكون أصليّه ، وأيضا فإنّها لو كانت زائده لوجب أن يكون من باب «عزت» (٧) وهو مهمل ، وإذا جعلت أصليّه كان من باب «عزا يعزو» ، وهو مستعمل ، فحمله على المستعمل أولى .

فإن قلت : فإذا حكمت بأصالتها فهل تحكم بزياده التاء أو أصالتها ؟

قلت : بزيادتها ، لأنّه [قد كثرت زياده التاء آخرا ، وإذا كثرت زياده الحرف فى موضع وجاز أن يكون أصلا كان حمله على الزائد أولى على ما تقدّم فى الهمزه وفى غيرها ، وأيضا فإنّه] (٨)

١- بعدها فى ط . المفصل : ٣٥٨ «كيستعور» ، وانظر ما سلف ق : ١٧٨ ب ، ق : ١٨٣ أ .

٢- بعدها فى المفصل : ٣٥٨ «كسلحفيه» ، وانظر ما سلف ق : ١٨٣ أ .

٣- «البلهنيه : الرخاء وسعه العيش» اللسان (بله) ، وانظر الكتاب : ٤ / ٢٦٩ ، ٤ / ٣٢٠ ، وسفر السعاده : ١٦٧ ، والممتع : ١٢٦ ، وجاء بعد «كبلهنيه» فى د : «للعيش الطيب الواسع وسحفنيه لمحلوق الرأس ، وهبريه للقشره فى الرأس ، وحذريه لكثير الحذر» ، والمعروف أن الحذريه الأرض الغليظه ، انظر السيرافى : ٥٥٧ ، ٦٤٥ .

٤- سقط من ط : «إلا» ، خطأ .

٥- اسم موضع وقيل : القصير ، انظر السيرافى : ٦٤٦ ، والمنصف : ٣ / ٢٨ ، ومعجم البلدان (عزويت) ، واللسان (عزا) .

٦- فى د : «من أبنيه كلامهم» ، نصّ سيبويه على أن «فعويل» ليس فى الكلام ، وأفرد الفارسى مسأله لكلمه عزويت ، انظر الكتاب : ٤ / ٣١٦ ، والبغداديات : ٢ - ٣ والمنصف : ١ / ١٦٩ - ١٧٢ ، وسفر السعاده : ٣٧٢ .

٧- أهمل صاحبا اللسان والقاموس ماده (عزت) .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

لو (۱) كان يكون من المهمل ، وإذا جعلت زائده كان من المستعمل .

[الميم]

قال : «والميم إذا وقعت أوّلا وبعدها ثلاثه أصول (۲)» ، إلى آخره .

وإنّما حكم بزيادتها لما ذكرناه من وقوعها أوّلا فى المشتقّات زائده كثيرا غير منحصر ، فإذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه فحمله على الكثير أولى ، فلذلك حكم بزيادتها أوّلا مع ثلاثه أحرف ، وإن لم يعلم الاشتقاق إلّا إذا عرض ما يقتضى أصالتها ، فحينئذ يحكم بالدليل الخاصّ فيها من نحو : معدّ ومعزى ومأجج ومهدد ومنجنون ومنجنيق .

أمّا «معدّ» فلأنّهم قالوا : «تمعددوا» ، إذا انتسبوا إلى معدّ [بن عدنان ، أو تكلّموا بلغته] (۳) ، فوجب أن يكون «تفعللوا» ، إذ «تمفعل» ليس (۴) من أبنيه الفعل ، وإذا (۵) وجب أن تكون فى «تمعددوا» أصليّه وجب / أن تكون فى معدّ أصليّه ، لأنّه لا يكون الحرف الواحد فى المشتقّ والمشتقّ منه مختلفا ، فحكم بهذا (۶) الدليل الخاصّ بالأصاله ، ولم يعتبر ذلك الدليل العامّ لأنّه إنّما يكون عند انتفاء الدّلاله الخاصّه .

وأمّا «معزى» فحكم بأصاله الميم لقولهم : معز (۷) ، وهو بمعناه (۸) ، فعلم أنّ تركيبه من الميم والعين والزّاى [المعجمه] (۹) ، فعلم أصاله الميم فى المعز ، وإذا كانت أصليّه فى المعز وجب أن تكون أصليّه فى معزى ، لأنّه من باب واحد .

وأمّا «مأجج» (۱۰) فإنّما حكم بأصاله الميم فيه (۱۱) لأنّها لو كانت زائده لوجب أن تكون الجيمان

۱- فى ط : «قد» .

۲- فى المفصل : ۳۵۸ : «ثلاثه أحرف أصول» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، وانظر ما سلف ق : ۱۷۵ أ .

۴- سقط من د : «ليس» ، خطأ .

۵- فى ط : «إذا» .

۶- فى ط : «لهذا» .

۷- كذا فى الكتاب : ۴ / ۳۰۸ ، وسر الصناعه : ۴۲۸ ، والممتع : ۲۵۰ ، وانظر ما سلف ق : ۱۷۵ أ .

۸- فى د : «معناه» .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- انظر ما سلف ق : ۳۰۲ ب .

۱۱- سقط من ط : «فيه» .

أصليّتين ، ولو كانتا أصليّتين لوجب إدغام إحداهما فى الأخرى (١) ، فوجب أن لا تكون زائده ، وإذا لم تكن زائده وجب أن تكون أصليّه ، [فيقال : مأجّ] (٢) .

وأمّا «مهدد» [اسم امرأه] (٣) فكمأجج .

وأمّا «منجنون» فالميم أصليّه ، والنون الثانيه عند بعضهم أصليّه ، وعند بعضهم زائده (٤) ، والدليل على أصاله الميم على القولين جميعا أنّها لو كانت زائده والنون أصليّه لوجب أن تكون الميم زائده أوّلا فى بنات الأربعه ، ولم يثبت ذلك إلّا فى الأسماء الجاريه على الفعل ، نحو : مدحرج ، وأمّا فى غيره فلا ، وأيضا فإنّه كان يؤدّى إلى مثال ما (٥) ليس من أبنيتهم (٦) ، وهو مفعلول ، وفى الحكم بأنّها أصليّه تكون فعللولا ، وفعللول من [أبنيه] (٧) كلامهم ، كقرطبوس [للدّاهيه] (٨) ، ولو كانت زائده والنون زائده لأدّى إلى زياده الميم والنّون فى أوّل الأسماء التى ليست جاريه على الأفعال ، وذلك غير معروف فى كلامهم إلّا فى الجاريه على الأفعال ، نحو : منطلق (٩) ، وأيضا فإنّه كان يؤدّى إلى ما ليس من أبنيتهم (١٠) ، وهو منفعول ، فهو ليس من أبنيتهم (١١) .

فإن قلت : فكما أنّ منفعولا ليس من أبنيتهم (١٢) ففنعلول ليس من أبنيتهم (١٢) ، وإذا كان كذلك لم يكن جعلها أصليّه بأولى من جعلها زائده لاستواء البناءين .

١- كذا قال سيبويه وتبعه ابن السراج والفارسى ، انظر الكتاب : ٤ / ٣٠٩ ، والأصول : ٣ / ٣٢٥ ، ٣ / ٢٣٧ ، والتكمله : ٢٣٨ ، وشرح الملوكى : ١٥٧ ، والممتع : ٢٥٢ .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، وانظر المنصف : ١ / ١٤١ - ١٤٢ ، وسر الصناعه : ٤٢٦ - ٤٢٧ ، والممتع : ٢٥٢ .

٤- انظر ما سلف ق : ١٧٨ أ .

٥- سقط من د : «ما» .

٦- فى د : «من أبنيه كلامهم» .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٩- بعدها فى د : «ومنقطع» .

١٠- فى د : «من أبنيه كلامهم» .

١١- سقط من د : «فهو ليس من أبنيتهم» ، وفى ط : «وليس من . . .» .

١٢- فى د : «من أبنيه كلامهم» .

قلت : إذا تردّد البناء بين أن يكون حرفه (۱) أصليّا أو زائدا (۲) وكلا الوزنين ليس من أبنيتهم (۳) فحمله على الزياده أولى ، وسرّ ذلك هو أنّ أبنيه الزوائد كثيره ، وأبنيه الأصول قليله ، وإذا تردّد الحرف بين البناءين فحمله على الأكثر أولى .

فإن قلت : فما الذى يختار فى النون بعد الحكم بأصاله الميم ؟

قلت : الأكثرون على أنّ النون أصليّه لموافقتها / مع أصاله الميم بناء الأصول ، كياء «يستعور» (۴) ، [فإنّها أصليّه ، وهو اسم مكان ، كالهمزه فى اصطبل] (۵) ، وعندى أنّه يلزمهم أن تكون النون زائده ، لأنّهم حكموا على خندريس (۶) بأنّ النون زائده ، وقد قيل منجنين (۷) ، ومنجنين (۸) كخندريس (۹) ، وإذا حكم بزياده النون فى خندريس لئلّا يؤدّى إلى ما ليس من أبنيتهم وجب الحكم على زياده نون منجنين ، وإذا وجب الحكم بزيادتها فى منجنين وجب الحكم بزيادتها فى منجنون ، لأنّها هى هى ، فلا وجه للفرق بينهما ، فعلم بذلك أنّ المختار فى نونها إن قلنا : إنّ النون فى خندريس زائده أن تكون [فى منجنين كذلك] (۱۰) زائده (۱۱) .

وأمّا «منجنيق» فالقول فى الميم كالقول (۱۲) فى ميم «منجنون» ، وقد قال بعضهم : إنّه منفعيل ، واستدلّ عليه بأنّه جاء (۱۳) «جنقونا» (۱۴) ، فحذف الميم والنون من «جنق» دليل على زيادتهما ، وقول

۱- فى د : «حروفه» ، تحريف .

۲- فى ط : «وزائدا» .

۳- فى د : «من أبنيه كلامهم» .

۴- فى الأصل . ط : «كيستعور» ، وما أثبت عن د . وانظر ما سلف ق : ۱۷۸ ب .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- انظر ما سلف ق : ۱۷۸ أ .

۷- منجنين لغه فى منجنون ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۵۳ ، واللسان (منجنون) .

۸- سقط من ط : «ومنجنين» .

۹- نقل الجاربردى هذا عن بعض الشارحين ودفعه ، انظر شرحه للشافيه : ۳۳۴ .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۱- بعدها فى د : «وهو مذهب سيبويه والمازنى» ، ضعف الرضى مذهب سيبويه فى تجويزه زياده النون الأولى فى منجنين ، انظر شرح الشافيه له : ۲ / ۳۵۴ - ۳۵۵ وما سلف ق : ۱۷۸ أ .

۱۲- فى د : «فى الميم هنا كالقول» .

۱۳- فى الأصل . ط : «واستدل على أنه جاء» . وما أثبت عن د .

۱۴- بعدها فى د : «أى رميناهم بالمنجنيق» ، خطأ .

الأكثرين على خلاف ذلك ، لشذوذ «جنقونا» فى استعمال الفصحاء ، فالوجه ما ذكر من أنّ الميم أصليّه ، وأمّا النون فالأكثرون على أنّها زائده (١) . [كما فى خندريس لقولهم فى جمعه : مجانيق ومجانق ، فسقوط النون فى الجمع دليل على زيادتها ، ويلزم من زيادتها أصاله الميم لئلّا يجتمع زيادتان فى أوّل اسم غير جار على فعله] (٢) ، وهو عندهم كخندريس فى أنّ النون زائده ، ولو قيل :

إنّ النون أصليّه لم يكن بعيدا عن الصواب . (٣)

قال : «وهى غير أوّل أصل» .

لأنّه لم تكثر زيادتها ، فالحكم بالأصل هو الأصل إلى أن تثبت الزياده بدليل خاص ، وذلك فى نحو دلامص ، لأنّه من الدّلاص ، [يقال : درع دلامص ودمالص أى : برّاق] (٤) ، و «قمارص» لأنّه (٥) من القرص (٦) ، [وهى الحموضه ، يقال : لبن قمارص و «قارص» أى : حامض] (٧) ، و «هرماس» [من أسماء الأسد] (٨) لأنّه (٩) من الهرس (١٠) ، [وهو الدّقّ والخلط ، ومنه الهريسه] (١١) ، و «زرقم» لأنّه (١٢)

١- فى ط : «على أن النون زائده» ، وانظر ما سلف ق : ١٧٨ أ .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- انظر ما سلف ق : ١٧٨ أ .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر ما سلف ق : ١٧٥ أ ، جعل سيبويه «دلامص» على فعامل وقال : «وهو قليل» الكتاب : ٤ / ٢٧٤ ، وكذا فى المقتضب : ١ / ٥٩ ، والأصول : ٣ / ٢٠٩ ، والسيرافى : ٥٦٣ ، وجوز المازنى أن يكون دلامص رباعيا قريبا من لفظ دلاص ، ونسب ابن عصفور إلى المازنى والأخفش أنهما قالا بأصاله الميم ، انظر سر الصناعه : ٤٢٨ ، والمنصف : ١ / ١٥٢ ، والممتع : ٢٤٥ .

٥- سقط من د : «لأنه» .

٦- ساق ابن دريد «قمارص» فيما جاء على فعالل ، وذكره ابن جنى على أن الميم فيه زائده ، انظر جمهره اللغه : ٣ / ٣٩٢ ، وسر الصناعه : ٤٢٩ ، وشرح الملوكى : ١٦٢ ، والممتع : ٢٤٠ .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر اللسان (قرص) .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٩- سقط من د : «لأنه» .

١٠- حكى الفارسى هذا عن الأصمعى ، وأورد ابن دريد «هرماس» فى باب فعلال ، وأوجب ابن عصفور أن تكون الميم فيه أصليه ، انظر جمهره اللغه : ٣ / ٣٨٥ ، والتكمله : ٢٣٨ ، وسر الصناعه : ٤٢٩ ، والمنصف : ١ / ١٥٢ ، وشرح الملوكى : ١٦٢ ، والممتع : ٢٤٣ .

١١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر اللسان (هرس) .

١٢- سقط من د : «لأنه» .

من الزّرقه (۱) ، فلذلك حكم بزيادتها فى هذه المحالّ المخصوصه ، وإن لم تثبت كثره ، لأنّ الاشتقاق فى هذا الباب أقوى الأدلّه ، فيحكم به بالأصاله والزياده على خلاف الكثره فى البابين جميعا ، [أى :

وقوع الميم زائده فى أوّل الكلمه وبعد أوّل الكلمه] (۲) .

«وإذا وقعت أوّلا فى الخماسىّ فهى (۳) أصل» ، لأنّه لم تثبت زيادتها فى مثل ذلك ، فوجب الحكم بالأصاله (۴) .

قال : «ولا تزاد فى الفعل» .

إذ (۵) لم يثبت ذلك باشتقاق (۶) ، ولذلك استدللنا على أصاله ميم معدّ بقولهم : «تمعددوا» ، وأمّا قول من قال : «تمسكن» ، إلى آخره (۷) ، فخارج عن القياس ، [لأنّه من السّكون] (۸) ، فلا وجه للتمسّك به .

فإن قلت : لم لم يجعل «تمعددوا» خارجا عن القياس ، فلا يتمسّك (۹) به فى أصاله ميم معدّ ، كما لم يتمسّك ب «تمدرع» فى أصاله (۱۰) ميم «مدرع» وب «تمسكن» فى أصاله ميم «مسكن» (۱۱) ؟

قلت : لأنّ هذا معلوم بالاشتقاق زياده الميم فيه ، فلا وجه لمخالفه ذلك ، وأمّا معدّ / فلم يثبت كون الميم زائده باشتقاق مثلها فيما تقدّم ، فلا يلزم من الحكم على «تمعددوا» بأنّه «تفعللوا» مع جريه على القياس وعدم المناقض الحكم على «تمسكن» بأنّها أصليّه مع وجود المناقض لذلك ، وهو دليل الاشتقاق على زيادتها .

۱- انظر ما سلف ق : ۱۷۵ ب .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى المفصل : ۳۵۸ : «أولا خامسه فهى» .

۴- فى ط : «بأصالتها» .

۵- فى د : «إذا» ، تحريف .

۶- فى ط : «بالاشتقاق» .

۷- أى إلى آخر ما ذكره الزمخشرى من مثل «تمدرع» و «تمندل» .

۸- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۹- فى ط : «تتمسكوا» .

۱۰- فى ط : «بأصاله» .

۱۱- فى ط : «مسكين» ، تحريف . اللغه الجيده التى عليها أكثر كلام العرب هى «تدرّع» و «تسكّن» ، انظر الأصول : ۳ / ۲۳۰ ، والمنصف : ۱ / ۱۲۹ ، وشرح الملوكى : ۱۵۴ ، وسفر السعاده : ۱۸۳ .

[النون]

قال : «والنون إذا وقعت آخرا بعد ألف فهى زائده» .

يعنى إذا وقعت مع (۱) ثلاثه أصول ، وإلّا (۲) فقد تقع آخرا فى مثل : زمان ومكان ، وهى أصليّه باتّفاق ، وإن لم يذكر ذلك ، لكونه صار معلوما ، وإنّما حكم بزيادتها لكثرتها كذلك ، إلّا إذا قام دليل خاصّ على الأصاله فى بعض المحالّ ، فيكون الحكم للدّليل الخاصّ كما ذكرناه (۳) ، وذلك نحو : فينان ، دلّ عليه الاشتقاق ، لأنّ معناه ذو فنون (۴) ، فثبت أنّ الياء زائده ، وإذا ثبت زياده الياء وجب أصاله النّون (۵) ، و «حسّان» فيمن صرف كذلك ، لأنّه لّما صرفه لم يكن بدّ من أن تكون النّون أصليّه ، لأنّها لو كانت زائده لوجب أن تكون فيه علّتان مانعتان (۶) من الصّرف ، وهما العلميّه والزياده ، فلمّا صرفه وجب أن يحكم بانتفاء مانع الصّرف ، ولا يمكن إزاله العلميّه للعلم بوجودها ، فوجب تقدير أصاله النون ليكون على علّه واحده ، وعلّه واحده لا تمنع الصّرف . (۷)

وأمّا «حمار قبّان» (۸) فمثل «حسّان» سواء ، لأنّه لا بدّ أن يقدّر علما ، لأنّه من باب «أسامه» ، بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه ، وإذا وجب ذلك وهو منصرف وجب أن تكون نونه أصليّه ، وإلّا كانت فيه مخالفه للأصل المذكور .

وقوله : «فيمن صرف» راجع إلى قوله : «حسّان وحمار قبّان» لا إلى قوله : «فينان» لأنّ فينانا منصرف ، فلا وجه لتقييده بالصّرف ، وأمّا «حسّان» و «حمار قبّان» فهو الذى يحتمل التقييد .

قال : «وكذلك الواقعه فى أوّل المضارع والمطاوع» .

۱- فى الأصل : «معه» ، وما أثبت عن د . ط .

۲- سقط من ط : «وإلا» ، خطأ .

۳- فى د . ط : » ذكره « .

۴- «الفنّ واحد الفنون وهى الأنواع ، والفنّ : الحال» ، اللسان (فنن) .

۵- النون الثانيه فى «فينان» أصل عند الخليل وسيبويه والمبرد ، وجوز الأزهرى أن تكون أصليه وزائده ، وقطع الجوهرى بأنّها زائده ، انظر الكتاب : ۳ / ۲۱۸ ، والمقتضب : ۳ / ۳۳۶ ، وتهذيب اللغه : ۱۵ / ۴۶۶ ، ۱۵ / ۴۷۸ ، والصحاح (فنن) .

۶- سقط من ط : «مانعتان» ، خطأ .

۷- فى ط : «لا تمنع من الصرف» .

۸- انظر ما سلف ق : ۸ أ .

وذلك معلوم بالاشتقاق ، فلا حاجه إلى بيانه ، وكذلك الثالثه الساكنه فى نحو «شرنبث» (١) و «عرند» [للوتر الغليظ] (٢) .

قال : «وهى فيما عدا ذلك أصل» إلّا إذا قام دليل على زيادتها فى مثل «عنسل» ، وهو من «عسل الذئب» إذا أسرع (٣) ، [ويقال : ناقه عسل أى : سريعه] (٤) ، و «عفرنى» ، وهو من / العفر ، وهو التراب (٥) و «بلهنيه» ، وهو من البله (٦) ، و «خنفقيق» من الخفق ، لأنّه اسم للرّيح التى تخفق (٧) [الأشجار أى : تحرّكها] (٨) .

[التاء]

قال : «والتاء اطّردت زيادتها فى (٩) نحو : تفعيل وتفعال وتفعّل وتفاعل» .

لأنّها علمت زيادتها فى ذلك بالاشتقاق .

وقوله : «وفعليهما» .

أراد به فعلى تفعّيل وتفاعل ، لأنّ فعلى تفعيل وتفعال ليس فى أوّله تاء ، كقولك : كرّم تكريما وسار تسيارا ، وفعلا (١٠) تفعّل وتفاعل هما اللّذان فى أوّلهما التاء ، كقولك : تكلّم وتضارب ، وكذلك تفعلل وفعله ، كتدحرج و «تدحرج» ، ولكنّه تركه للعلم به واستغناء (١١) عنه بتفعّل .

قال : «وآخرا فى التأنيث والجمع» .

١- «أسد شرنبث : غليظ» اللسان (شربث) ، وانظر الكتاب : ٤ / ٣٢٣ ، والحلبيات : ٣٧٧ ، وسر الصناعه : ٧٥٤ ، وسفر السعاده : ٣١٨ .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، انظر ما سلف ق : ١٧٥ أ .

٣- فى ط : «السرعه» مكان قوله : «عسل الذئب إذا أسرع» ، وانظر ما سلف ق : ١٧٤ ب .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر اللسان (عسل) .

٥- عفرنى : الأسد ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٦٠ ، ٤ / ٣٢٠ ، والتكمله : ٢٣٩ ، والصحاح (عفر) والممتع : ١٢٤ .

٦- انظر ما سلف ق : ٣٠٣ ب .

٧- الخنفقيق : الداهيه ، والخفيفه من النساء ، والنون زائده ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٦٩ ، ٤ / ٣٢٠ ، والمخصص : ٧ / ١٢٦ ، وشرح الملوكى : ١٨٥ ، وما سلف ق : ١٧٧ ب .

٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٩- فى ط . المفصل : ٣٥٩ : «زيادتها أولا فى . .» .

١٠- فى ط : «فعلا» .

١١- فى ط : «فاستغنى» .

يعنى بالتأنيث مثل قولك : قائمه وقاعده (١) ، ويعنى بالجمع إمّا مثل زنادقه وجواربه (٢) ، وإمّا مثل قائمات وقاعدات ، والظّاهر أنّه أراد الثانى ، لأنّ تلك يطلق عليها تاء التأنيث ، فكان حملها على الجمع فى مثل «قائمات» أولى .

(وفى نحو «رغبوت وجبروت») .

وشبهه لأنّه كثر زيادتها أيضا فى مثل (٣) ذلك بالاشتقاق ، فحكم عليها بالزياده مطلقا .

«إلّا فى نحو « ترتب» (٤) » ، إلى آخره .

وقع فى بعض النّسخ بعد قوله : «وعنكبوت» (٥) «إلّا (٦) فى نحو : ترتب (٧) وتولج (٨) وسنبته (٩)» ، وليس بمستقيم لأنّه ذكر الزّائد قبلها واستثنى منه ، فلا ينبغى أن يكون المستثنى منه إلّا أصليّا ، لأنّه مخرج من الزائد ، و «ترتب» تاؤها (١٠) زائده ، فكيف يستثنى من الزّائد ؟ وكذلك سنبته .

ووقع (١١) فى بعض النّسخ «وعنكبوت ، وهى فيما عدا ذلك أصل (١٢) إلّا فى نحو : ترتب وتولج وسنبته» ، وهو مستقيم لولا ذكر تولج مع ترتب وسنبته ، لأنّ التاء فى ترتب وسنبته زائده ، وليست فى تولج كذلك ، فلا يستقيم الجمع بينهما فى حكم واحد باعتبار زياده التاء مع اختلافها فى ذلك ،

١- بعدها فى د : «وضاربه» .

٢- بعدها فى د : «وأشاعثه» .

٣- سقط من د من قوله : » قائمات أولى «إلى قوله :» مثل « ، خطأ .

٤- بعدها فى د : «وتتفل» . وليست فى المفصل : ٣٥٩ .

٥- وزنها «فعللوت» ، انظر الكتاب : ٤ / ٣١٦ ، والمنصف : ١ / ١٣٩ ، ٢ / ٢٥٩ ، والممتع : ١٥٩ ، ٢٧٧ .

٦- العباره فى المفصل : ٣٥٩ ، وشرحه لابن يعيش : ٩ / ١٥٦ : «وعنكبوت ثم هى أصل إلا فى نحو ترتب . .» .

٧- كذا نص الجوهرى وابن منظور ، بضم التاء وفتح العين ، ومعناه الثابت ، انظر الكتاب : ٣ / ١٩٦ ، والصحاح (رتب) وسفر السعاده : ١١٧ ، واللسان (رتب) .

٨- «هو المكان الذى تلج فيه» الكتاب : ٤ / ٣٣٣ ، وهو فوعل من «ولج يلج» وأصله عند البصريين وولج ، ووزنه عند البغداديين تفعل ، انظر سر الصناعه : ١٤٦ ، والممتع : ٣٨٣ .

٩- انظر ما سلف ق : ٨١ أ .

١٠- فى ط : «تأولها» ، تحريف .

١١- فى د : «وقد وقع» .

١٢- لم يرد مثل هذا فى المفصل : ٣٥٩ ، ولا فى شرحه لابن يعيش : ٩ / ١٥٦ .

والوجه أن يكون «وهى فيما عدا ذلك أصل إلّا فى نحو ترتب وتدرأ (١) وسنبته» ، فيستقيم حينئذ .

والوجه فى كون (٢) التاء فى ترتب زائده أنّها لو كانت أصليّه لوجب أن يكون فعللا ، وليس من أبنيتهم (٣) ، والوجه فى تدرأ أنّها لو كانت أصليّه لكان فعللا ، وليس من أبنيتهم (٣) إلّا عند الأخفش (٤) ، وقد يقال : إنّه تفعل أيضا إمّا بالاشتقاق وإمّا لأنّ بناء تفعل أكثر ، فحمله عليه أولى ، وأمّا سنبته فلأنّهم يقولون : مضى سنب من الدهر (٥) ، [أى : قطعه من الزمان] (٦) وسنبته من / الدهر ، وإذا علم أنّها زائده فى سنب وسنبه وجب أن تكون زائده فى سنبته ، لأنّ الجميع من باب واحد . (٧)

[الهاء]

«والهاء زيدت مطّرده (٨) فى الوقف لبيان الحركه وحرف (٩) المدّ» ، إلى آخره .

قال الشيخ : هاء الوقف حرف من حروف المعانى ، فلا ينبغى أن تعدّ من حروف الزياده كما لا تعدّ الباء واللّام زائده فى قولك : لزيد وبزيد ، وإنّما عدّت لكونها امتزجت مع الكلمه حتى صارت معها كالجزء ، فأشبهت تاء التأنيث ، فكما عدّت تاء التأنيث عدّت هذه . (١٠)

فإن قلت : فقد عدّت همزه الوصل فى قولك : «اعلم» ، وهى للابتداء بالسّاكن كهاء السّكت للوقف على المتحرّك .

قلت : ليست الهمزه فى امتزاجها بالكلمه كالهاء ، لأنّها لا يمكن الابتداء بالكلمه التى هى

١- انظر ما سلف ق : ١٧٤ أ .

٢- فى د : «يكون» ، تحريف .

٣- فى د : «من أبنيه كلامهم» .

٤- انظر ما سلف ق : ٧٤ أ .

٥- انظر الصحاح (سنب) ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٤٠ .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- أجاز الرضى الحكم بزياده نون سنبته لأن السبت معناه الحين ، انظر شرحه للشافيه : ٢ / ٣٤٠ .

٨- فى ط . المفصل : ٣٥٩ : «زيدت زياده مطرده» .

٩- فى ط . المفصل : ٣٥٩ : «أو حرف» .

١٠- بعدها فى د : «أيضا» ، نسب ابن جنى وابن يعيش وابن عصفور وأبو حيان إلى المبرد أنه لا يعد الهاء من حروف الزياده ، وكلام المبرد يشير إلى أن الهاء تزاد لبيان الحركه ولخفاء الألف ، وهو بذلك موافق لسيبويه ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٣٦ ، والمقتضب : ١ / ٥٦ ، ٣ / ١٦٩ ، والسيرافى : ٥٥٧ ، وسر الصناعه : ٦٢ ، ٥٦٣ ، وشرح الملوكى : ١٠٥ ، ٢٠١ ، والممتع : ٢٠٤ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٠٦ .

فيه (۱) إلّا (۲) بها ، بخلاف هاء السّكت ، فإنّك مخيّر فيها ، فكانت تلك بصيغه الكلمه أشبه من هاء السّكت .

وزيدت الهاء فى جمع أمّ ، وهو (۳) المحقّق فى زياده الهاء باعتبار ما نحن فيه ، والذى يدلّ على زيادتها أنّ «أمّ» وزنها فعل لقولهم : الأمومه (۴) ، وإذا ثبت أنّ البناء من الهمزه والميمين ثبت أنّ الهاء زائده ، والكثير استعماله بالهاء ، وقد جاء بغير هاء قليلا ، وقال بعضهم : إنّ الأمّهات للأناسىّ والأمّات للبهائم (۵) ، وقد ذكر .

وأمّا زيادتها فى الواحد فى مثل ما أنشده فقليل (۶) ، وأمّا زيادتها فى الفعل فأشذّ منه وأقلّ ، ولذلك قال : «وهو مسترذل» .

«وزيدت فى « أهراق إهراقه» » على غير قياس ، و «أهراق» أصله «أراق» ، ثمّ قلب الهمزه بعضهم هاء فقال : هراق ، ثمّ جاء بعضهم فأثبت الهمزه داخله على الهاء فقال : أهراق ، وليس ذلك (۷) بفصيح لما تبيّن من جريهم فيه على مخالفه القياس ، فمن قال : «أراق» قال : «يريق» و «مريق» و «مراق» (۸) ، ومن قال : «هراق» [على أنّها بدل من الهمزه] (۹) قال : يهريق ومهريق

۱- كذا فى الأصل . د . ط ، ولعل الصواب » فيها « .

۲- فى ط : «لا» ، تحريف .

۳- فى ط : «هو» .

۴- أى لقولهم فى مصدره الأمومه ، ذكره ابن جنى عن ثعلب ، انظر سر الصناعه : ۵۶۴ ، ۵۶۸ ، وشرح الملوكى : ۲۰۳ .

۵- قال المبرد : «أكثر ما يستعمل أمهات فى الإنس وأمّات فى البهائم» ، المقتضب : ۳ / ۱۶۹ ، وزاد الرضى فقال : «وقد يجىء العكس» ، شرح الشافيه : ۲ / ۳۸۳ ، وانظر سر الصناعه : ۵۶۵ ، وشرح الملوكى : ۲۰۲ .

۶- أى البيت الذى أنشده الزمخشرى ، وهو : «أمّهتى خندف والياس أبى» وقائله قصى بن كلاب ، وهو بهذه النسبه فى جمهره اللغه : ۳ / ۲۶۷ ، واللسان (أمم) والمقاصد للعينى : ۴ / ۵۶۵ مع شىء من التخليط برجز آخر ، وشرح شواهد الشافيه : ۳۰۱ ، والخزانه : ۳ / ۳۰۶ ، وورد بلا نسبه فى سر الصناعه : ۵۶۳ - ۵۶۴ وشرح الملوكى : ۲۰۳ ، والممتع : ۲۱۷ ، وخندف : امرأه الياس بن مضر ، وهمزه إلياس همزه قطع ، شواهد الشافيه : ۳۰۵ - ۳۰۷ .

۷- سقط من ط : «ذلك» .

۸- سقط من د : «ومراق» .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

ومهراق (١) ، ومن قال : أهراق قال (٢) : يهريق بإسكان الهاء ، ومهريق ومهراق ، وهى أردأ الثلاثه لما تبيّن أنّها من قبيل الوهم لإدخالهم الهمزه على الهاء التى هى (٣) بدل من الهمزه لّما تغيّرت صورتها إلى الهاء . (٤)

وزيدت فى هركوله (٥) وهجرع (٦) [وهبلع] (٧) وهلقامه (٨) / لما دلّ عليه الاشتقاق .

(ويجوز أن تكون مزيده فى قولهم : «قرن (٩) سلهب (١٠)») .

وإنّما لم يحكم عليها بما حكم فى هجرع لأنّه لم تثبت زيادتها وسطا كما ثبتت أوّلا ، فكان الأمران محتملين .

وأمّا هلقامه عند الأخفش فلأنّه الكثير البلع ، دلّ الاشتقاق عنده على زيادتها ، وذهب غيره إلى أصليّتها ، وزعم أنّه ليس من اللّقم ، لأنّ معناه البلع ، وليس البلع بمعنى اللّقم ، فلا يلزم زيادتها بهذا الضّرب من الاشتقاق .

[السين]

«والسّين اطّردت زيادتها فى « استفعل» » .

وهو واضح .

١- سقط من ط من قوله : «ومن قال : هراق» إلى «مهراق» ، خطأ .

٢- سقط من د : «قال» ، خطأ .

٣- سقط من ط : «هى» .

۴- انظر ما سلف ق : ١٧۶ ب .

۵- هى «الحسنه الجسم والخلق والمشيه» ، اللسان (هركل) ، ذكر ابنا جنى ويعيش أن الأخفش حكى عن الخليل أن الهاء زائده فى هركوله ، انظر سر الصناعه : ۵۶٩ ، وشرح الملوكى : ٢٠۴ ، وذكر ابن جنى مذهب الخليل دون عزو إلى الأخفش ، انظر المنصف : ١ / ٢۵ .

۶- «الهجرع : الطويل الممشوق» اللسان (هجرع) .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . ذهب الأخفش إلى زياده الهاء فى هبلع وهجرع ، انظر ما سلف ق : ١٧۴ ب ، وانظر سر الصناعه : ۵٧٠ ، والمنصف : ١ / ٢۶ وسفر السعاده : ۴٩٩ ، والممتع : ٢١٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨۵ .

٨- هو الأكول . انظر اللسان (هلقم) .

٩- فى د : «فرس» . «القرن : الحبل يقرن به البعيران» ، اللسان (قرن) .

١٠- «السّلهب : الطويل» ، اللسان (سلهب) .

«ومع كاف الضمير فيمن (۱) كسكس» .

قلت : ليس عدّ السّين ههنا من حروف الزياده بمستقيم ، لأنّه حرف جيء به للوقف بعد تمام الكلمه ، ولو صحّ عدّها لصحّ عدّ الشّين فيمن (۲) كشكش ، ولا سبيل إلى ذلك (۳) ، وإجماعهم على ترك عدّ الشّين من حروف الزياده مع علمهم بوقوعها هذا الموقع دليل على أنّها ليست كالزيادات (۴) فى الامتزاج فى بنيه الكلمه ، وإنّما هى بعد الكاف فى هذه اللغه الرّديئه بمثابه هاء السّكت بعد الحركه فيمن يلحقها ، بل هى أبعد ، لأنّها إنّما تلحق كاف المؤنّث ، فلا يتوهّم امتزاج معها كما يتوهّم الامتزاج فى هاء السّكت فى بعض الكلمات حتى تشبه تاء التأنيث .

وزيدت فى «أسطاع» ، وزياده هذه السّين فى «أسطاع» على غير قياس ، كما زيدت الهاء فى «أهراق» ، لأنّ معنى «أسطاع» «أطاع» ، كما أنّ معنى «أهراق» «أراق» ، فمضارعه «يسطيع» ، لأنّه رباعىّ فى التحقيق ، ولا اعتداد بالسّين كما لا اعتداد بالهاء ، وليس محذوفه من «استطاع» (۵) ، لأنّ ذلك يقال فيه : «إسطاع» بكسر الهمزه فى الابتداء ، والمراد «استطاع» ، فمضارعه «يسطيع» بفتح الياء ، ومنه قوله تعالى : فَمَا اسْطاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ (۶) فى قراءه الأكثرين (۷) ، وأمّا هذه اللّغه فمفتوحه الهمزه مقطوعه بمعنى «أطاع» ، فمضارعه «يسطيع» على ما تقدّم . (۸)

وأمّا اسم الفاعل والمفعول فيتّفقان لفوات ما بهما يحصل الفرق ، وهما الهمزه وحرف المضارعه ،

۱- فى د : «فى لغه من» . زائده على المفصل : ۳۶۰ .

۲- فى د : «فى لغه من» .

۳- بمثل هذا ردّ الرضى والجاربردى على جعل السين من حروف الزياده هنا ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۸۰ - ۳۸۱ ، وشرحها للجاربردى : ۳۵۲ . وانظر ما سلف ق : ۲۷۱ أ .

۴- فى ط : «كالزياده» .

۵- ذهب الفراء إلى أن أصل «أسطاع» «استطاع» ، ونسب ابن خالويه هذا المذهب إلى الكوفيين ، وردّه ابن جنى ، انظر ليس فى كلام العرب : ۲۳ ، وسر الصناعه : ۲۰۰ - ۲۰۱ ، والممتع : ۲۲۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۳۸۰ ، وما سلف ق : ۱۷۶ ب .

۶- الكهف : ۱۸ / ۹۷ ، وتتمه الآيه : وَمَا اسْتَطاعُوا لَهُ نَقْباً .

۷- كلّهم قرأ «فما اسطاعوا» بتخفيف الطاء غير حمزه ، فإنه قرأ «فما اسطّاعوا» مشدده الطاء يريد «فما استطاعوا» ، ثم يدغم التاء فى الطاء ، انظر كتاب السبعه : ۴۰۱ ، والكشف : ۲ / ۸۰ ، والنشر : ۲ / ۳۱۶ .

۸- انظر ما سلف ق : ۱۷۶ ب .

وهما يحذفان فى (١) ذلك ، فيبقى «مسطيع» و «مسطاع» فيهما جميعا ، ولا يفترقان إلّا بالتقدير .

[اللام]

(واللّام زيدت / فى (٢) «ذلك» و «هنالك») ، إلى آخره .

وهو أصل مطّرد فى أسماء الإشاره إذا قصد بها الدّلاله على البعيد (٣) ، وجعلهم أيضا إيّاها من حروف الزوائد فيه تجوّز من وجهين :

أحدهما : أنّ المبتيّات لا تدخل فى أبواب الزّنات (٤) .

وثانيهما : أنّ اللّام جيء بها عند الكثير للدّلاله على البعيد ، فلم تكن زائده .

وزيدت فى «عبدل» (٥) و «زيدل» (٦) و «فحجل» (٧) باعتبار الاشتقاق (٨) .

وأمّا «هيقل» ففيه احتمال من جهه أنّهم قالوا : هيق وهقل [للذّكر من النّعام] (٩) ، وقالوا : هيقل للفتىّ من النّعام ، فإن جعلناه مشتقّا من الهيق فمعلوم أنّ لامه زائده ، لأنّه لا لام فى الهيق ، وإن جعلناه من الهقل كانت اللّام أصليّه لثبوتها لاما فيما هو مشتقّ منه ، فمن أجل ذلك جاء الاحتمال فى أصالتها وزيادتها (١٠) ، واللّه أعلم .

١- فى د : «من» .

٢- فى ط . المفصل : ٣٦٠ «واللام جاءت مزيده فى» .

٣- انظر المقتضب : ١ / ٦٠ ، والمنصف : ١ / ١٦٥ - ١٦٦ ، وشرح الملوكى : ٢١٠ ، والممتع : ٢١٣ .

٤- فى ط : «الزيادات» .

٥- فى معنى «عبد اللّه» ، وظاهر كلام سيبويه أن اللام لا تزاد إلا فى عبدل ، وذلك ونحوه من أسماء الإشاره ، وقال ابن منظور : «ولا يعرف سيبويه اللام زائده إلا فى عبدل» ، اللسان (فحج) ، وأنكر الجرمى كون اللام من حروف الزوائد وردّه الرضى وذهب إلى أن زيادتها ثابته ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٣٧ وسر الصناعه : ٣٢١ - ٣٢٣ ، والمنصف : ١ / ١٦٦ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨١ .

٦- فى معنى زيد ، انظر المنصف : ١ / ١٦٦ .

٧- «الأفحج : الذى فى رجليه اعوجاج . . والفحجل : الأفحج» ، اللسان (فحج) .

٨- بعدها فى د : «لقولهم : زيد وعبد وأفحج» .

٩- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . انظر اللسان (هقل) .

١٠- انظر شرح الملوكى : ٢١١ - ٢١٢ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨١ .

[إبدال الحروف]

اشاره

«ومن أصناف المشترک إبدال الحروف»

قال صاحب الکتاب : «یقع الإبدال فی الأضرب (۱) الثلاثه» .

قال الشیخ : یقع الإبدال فی الأضرب (۲) الثلاثه بخلاف الزیاده ، فإنّها لم تقع فی الحرف ، لأنّ الزیاده إنّما کانت باعتبار الاشتقاق أو ما تنزّل منزلته ، والحرف أجنبیّ عن ذلک ، فأمّا الإبدال فقد یکون طریقه الاشتقاق ، فلا یکون فی الحرف باعتباره ، وقد یکون طریق معرفته کثرته علی صوره فی موضع وتغییر بعض حروفه ، فیستدلّ بتلک الکثره علی أنّها الأصل وأنّ القلیل بدل ، فصار للبدل طریقان :

أحدهما : الاشتقاق أو ما تنزّل منزلته ، وذلک مخصوص بالاسم والفعل .

وثانیهما : الکثره المذکوره ، وتجری فی الاسم والحرف ، وأمّا الفعل فلا تجری فیه ، لأنّه لم یقع فیه من ذلک إلّا ما علم اشتقاقه ، فامتنع استعماله فی مثله لذلک (۳) .

أمّا (۴) قوله : «وحروفه حروف الزیاده والطّاء والدّال والجیم» فوهم ، لأنّه لم یحصرها بذلک ، ولم یمنع من دخول غیرها ، فکان ما ذکره غیر جامع لها ، ولا مانع (۵) لغیرها ، وبیان ذلک أنّ حرف البدل إنّما یعنی به الحرف المبدل لا المبدل منه ، بدلیل أنّ العین یبدل منها ، والباء یبدل منها ، ولیست معدوده فی حروف الإبدال باتّفاق ، فإذا کان کذلک فعدّه / السّین من حروف البدل خطأ ، لأنّها لا تبدل ، وإنّما یبدل منها ، وقد تبیّن أنّ عدّتها باعتبار کونها مبدله لا مبدلا منها ، فتبیّن (۶) بذلک أنّها غیر مانعه ، لأنّه أدخل فیها غیرها .

وبیان أنّها غیر جامعه هو أنّ الصّاد والزّای تبدلان من السّین ، ولم یعدّهما ههنا من حروف البدل (۷) ، وقد تبیّن کونهما منها ، وقد ذکر فی التفصیل علی ما سیأتی .

۱- فی د : «بالأضرب» . مخالف للمفصل : ۳۶۰ .

۲- فی د : «بالأضرب» .

۳- فی ط : «ولذلک» ، تحریف .

۴- فی د : «وأما» ، وسقط من ط : «أما» ، خطأ .

۵- سقط من ط : «لها ولا مانع» ، خطأ .

۶- فی ط : «وبیّن» .

٧- عدّ الزمخشرى الصاد والزاى من حروف البدل ، وهو قول السيرافى ، ونسب ابن يعيش إلى الرمانى القول به أيضا ، واختلف النحويون فى عدّه هذه الحروف فذهب المبرد وابن جنى إلى أنها أحد عشر حرفا وهى مجموعه فى قولهم : «أجد طويت منها» ، وزاد سيبويه عليها اللام ، وتبعه فى ذلك الفارسى والقالى ، انظر الكتاب : ٤ / ٢٣٧ ، ٤ / ٢٤٠ ، وأمالى القالى : ٢ / ١٨٦ ، والتكمله : ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والسيرافى : ٥٨٨ ، والمفصل : ٣٦٠ ، وشرح الملوكى : ٢١٣ ، ٥١٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٩٩ .

[الهمزه]

قال : «فالهمزه أبدلت من حروف اللّين ومن الهاء والعين» ، إلى آخره . (۱)

قال الشيخ : يعنى بالمطّرد جرى الباب قياسا من غير حاجه إلى سماع فى آحاده ، ويعنى بغير المطّرد ما توقّفت آحاده على السّماع ، ويعنى بالواجب ما لا يجوز غيره ، ويعنى بالجائز (۲) ما يجوز إبداله وتركه على أصله .

فالواجب إبدالها من ألف التأنيث فى نحو حمراء وصحراء ، وهذا لأنّ النحويّين يزعمون أنّ الهمزه فى نحو حمراء أصلها ألف ، فكره اجتماع الألفين ، فقلبت الثانيه همزه لّما أدّى اجتماعهما إلى حذف إحداهما ، لأنّهما ساكنتان (۳) ، ولو قيل : إنّ الهمزه والألف جميعا جيء بهما للتأنيث فى الأصل لم يكن ذلك بعيدا من الصّواب . (۴)

ثمّ قال : «والمنقلبه لاما فى (۵) نحو : كساء ورداء (۶)» .

ولم يبيّن انقلابها عن واو أو ياء أو عن ألف ، لأنّ ذلك محتمل ، فإنّ بعض النحويّين يزعم أنّ الهمزه منقلبه عن الألف التى هى بدل عن الواو والياء (۷) ، وبعضهم يزعم أنّ الهمزه منقلبه (۸) عن نفس

۱- فى د : «آخرها» .

۲- قسم الزمخشرى إبدال الهمزه من حروف اللين إلى مطرد وغير مطرد ، وقسم المطرد إلى واجب وجائز ، انظر المفصل : ۳۶۰ .

۳- هو مذهب سيبويه والفارسى والمتقدمين ، انظر المنصف : ۱ / ۱۵۵ - ۱۵۷ ، ونسبه أبو حيان إلى البصريين ، وذكر أن مذهب الزجاجى والكوفيين هو أن الهمزه علم التأنيث وليست مبدله من الألف ، انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۲۹۳ .

۴- نسب أبو حيان هذا القول إلى الأخفش ورده ابن جنى والجاربردى ، انظر المنصف : ۱ / ۱۵۴ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۲۹۳ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۲۱۹ .

۵- سقط من ط . المفصل : ۳۶۰ : «فى» .

۶- بعدها فى د : «فأصلهما كساو ورداى فعال من الكسوه ، وفلان حسن الرّديه» وليست هذه العباره فى المفصل : ۳۶۰ .

۷- هو مذهب ابن جنى والزمخشرى ، وبه فسر السيرافى كلام سيبويه وصحّحه ابن يعيش ، انظر السيرافى : ۵۶۴ - ۵۶۵ ، وسر الصناعه ، ۹۳ ، والمفصل : ۳۹۰ ، وشرحه لابن يعيش : ۱۰ / ۱۱۰ ، وشرح الملوكى : ۲۷۶ .

۸- سقط من ط من قوله : «عن الألف التى هى . .» إلى «منقلبه» ، خطأ .

الواو والياء أوّلا من غير واسطه (۱) ، وظاهر كلامه أنّها عن الألف ، لأنّه قال : «ومن المنقلبه (۲)» ، فإن عنى به الواو والياء لم يستقم ، لأنّها إذا أبدل منها لم تكن منقلبه ، وإذا كانت عن الألف صحّ أن توصف بكونها منقلبه ، لأنّها انقلبت أوّلا ألفا عن الواو والياء ، ثمّ أبدل منها ، إلّا أنّه يضعف من حيث إنّه لم يذكر عن الياء بدلا مطّردا واجبا ولا جائزا ، ويجاب عنه بأنّ التقسيم لا يوجبه ، وإنّما يوجب بدلا عن الياء ، وقد ذكره فى نحو : «أديه» [أى : «يديه»] (۳) ، و «فى أسنانه ألل» [أى : يلل ، فالهمزه فيها مبدله من الياء ، واليلل : قصر الأسنان العليا (۴)] (۵) ، لأنّ قوله : «مطّرد وغير مطّرد» إنّما هو تقسيم (۶) فى حروف اللّين ، فلا يتعيّن أن يكون كلّ واحد منها منقسما هذا / التقسيم .

وقوله : «أو عينا فى نحو : قائل وبائع (۷)» .

والكلام فيه كالكلام فى كساء ورداء فى الخلاف والظّهور والاعتراض والجواب .

«ومن كلّ واو واقعه أوّلا شفعت بأخرى لازمه (۸) فى نحو : أواصل وأواق» .

هكذا ذكره (۹) غيره من النحويّين ، [وأصلهما «وواصل» و «وواق» ، والعلّه فى ذلك أنّ التضعيف فى أوائل الكلم قليل ، نحو : ددن ، وأكثر ما يجىء مع الفصل ، نحو : كوكب وديدن ، فلمّا ندر فى الحروف الصّحاح امتنع فى الواو لثقلها مع أنّها تكون معترضه لدخول واو القسم أو العطف ، فيجتمع ثلاث واوات ، وذلك مستثقل] (۱۰) .

۱- هو ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جنى ، انظر الكتاب : ۴ / ۲۳۷ ، ۴ / ۳۴۸ ، وشرح الملوكى : ۲۷۶ ، وسفر السعاده : ۱۰۹ - ۱۱۰ ، والممتع : ۳۲۶ .

۲- فى المفصل : ۳۶۰ «والمنقلبه» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- كذا فى الصحاح (يلل) ، وانظر إصلاح المنطق : ۱۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۵ .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى ط : «يستقيم» .

۷- فى المفصل : ۳۶۰ «قائل ونائل وبائع» . وبعد قوله : «وبائع» جاء فى د «وصائن» وليست فى المفصل : ۳۶۰ .

۸- فى ط : «لأنه» ، تحريف .

۹- فى د : «ذكر» .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

وفسّروا اللّازم (۱) بما لا يفارق ، واحترزوا به عن مثل «ووری» (۲) و «ووصل» و «ووعد» ، لأنّه من قبيل الجائز بالاتّفاق (۳) وزعموا أنّ أصله إنّما هو «واصل» و «واعد» ، وإنّما انقلبت الألف فيه واوا لانضمام ما قبلها ، وذلك عارض ، فلذلك قيل فی الأوّل : لازم احترازا به عنه ، وليس هذا بمستقيم ، لأنّه إن صحّ فی ذلك صحّ أن يقال فی «أويصل» : إنّ أصله «واصل» ، وإنّما انقلبت الألف [فيه] (۴) واوا لانضمام ما قبلها كما فی ضويرب ، فيكون عارضا كما فی «ووری» ، وكون المكبّر أصلا للمصغّر أظهر من كون ما سمّی فاعله أصلا لما لم يسمّ فاعله لموافقه المصغّر المكبّر فی الأحكام ، ومخالفه ما لم يسمّ فاعله لما سمّی فاعله (۵) ، وإذا ثبت أنّ احترازهم بذلك عن مثل «ووری» غير مستقيم .

فالأولی أن يطلب غير ذلك ، وهو أن يقال : «من كلّ واو واقعه أوّلا شفعت بأخری متحرّكه» (۶) ، فيزول الاعتراض ب «ووری» ، ويظهر الفرق بينه (۷) وبين «أويصل» ، وذلك واضح فی الصوره والمعنی ، أمّا فی الصّوره فما ذكرناه من التحرّك (۸) ، وأمّا فی المعنی فلأنّ الواوين إذا تحرّكتا أحسّ (۹) فيهما من الاستثقال ما لا يكون فيهما إذا كانت الثانيه ساكنه ، وذلك مدرك ضروره ، فالتزموا إبدالها فی الموضع الذی اشتدّ فيه ثقلها ، وجوّزوه فی الموضع الذی لم يشتدّ ، فلذلك جاء «أويصل» ملتزما ، وجاء «ووری» جائزا ، وإنّما أبدلوا الأولی دون الثانيه لأنّهم لو أبدلوا الثانيه لأدّی إلی وهم جواز تخفيفها جريا علی قياس تخفيف الهمزه ، فيرجع الأمر إلی مثل ما كان ممّا (۱۰) فرّ

۱- أی الإبدال اللازم .

۲- بعدها فی د : «مجهول وارى» .

۳- فی د : «باتفاق» . وانظر المنصف : ۱ / ۲۱۹ ، وشرح الشافيه للرضی : ۳ / ۷۸ .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- فی د : «ما سمی فاعله لما لم يسم فاعله» .

۶- انتقد الرضی ابن الحاجب فی اشتراطه تحرك الواو الثانيه ، وقال : «هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاه» شرح الشافيه : ۳ / ۷۷ ، وما ذكره الرضی مذهب جمهور النحويين ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۳۳ ، ۴ / ۳۳۶ ، والمقتضب : ۱ / ۹۴ ، والبغداديات : ۳ - ۴ ، وسر الصناعه : ۹۸ ، ۸۰۲ ، والمنصف : ۱ / ۲۱۸ - ۲۱۹ ، وسفر السعاده : ۱۰۹ ، وممن وافق ابن الحاجب فی هذا الجاربردی ، انظر شرحه للشافيه : ۴۱۸ .

۷- فی د : «بينها» .

۸- فی ط : «التحريك» .

۹- فی ط : «أحسن» ، تحريف .

۱۰- سقط من ط : «كان مما» .

منه ، [وهو إعلال الأولى بعد إعلال الثانيه] (۱) ، فأبدلوا ما لا يؤدّى إلى ذلك ، وهو الأولى لأنّها إذا كانت أوّلا التزمت ، فلا يؤدّى إلى ما ذكرناه .

فإن زعم زاعم أنّها قد تتّصل بما قبلها فيؤدّى إلى ذلك بعينه ، [كما تقول : قواطع ووواصل بثلاث واوات وجب إبدال الأولى منها همزه] (۲) .

قلت : اتّصالها عارض ، وما ذكرناه لازم ، فكان إبدال الأولى / أولى .

قال : «والجائز إبدالها من (۳) كلّ واو مضمومه وقعت مفرده فاء» .

فهذا (۴) غير مستقيم فى الحصر ، لأنّ باب «ووری» من قبيل الجائز ، وليست مفرده ، وقد ذكر أنّ الواجب أن تشفع [بأخرى] (۵) لازمه ، فإمّا أن يكون اللّزوم له أثر فى وجوب القلب أو لا ، فإن كان له أثر فقوله فى الجائز : «مفرده» غير مستقيم ، لأنّه ترك المشفعه (۶) غير اللّازمه ، وإن لم يكن للّزوم (۷) أثر فلا معنى لجعله قيدا فى الواجب ، فثبت أنّ ما ذكره غير مستقيم ، ويحتاج على قياس ما ذكره (۸) أن يقول : وقعت مفرده أو مشفوعه غير لازمه ، وعلى ما بيّناه أن يقول (۹) : وقعت مضمومه فاء ليس بعدها واو متحرّكه ، فيدخل (۱۰) فيه «ووری» وبابه ، فيكون مستقيما .

«أو عينا غير مدغم فيها كأدؤر» .

وإنّما قال : «غير مدغم فيها» احترازا من مثل التّسوّر والتّعوّذ ، لأنّها لا تبدل ، وإنّما لم تبدل لأنّها لم يخل إمّا أن يبدلا جميعا أو إحداهما ، فلو أبدلا جميعا لأدّى إلى استثقال بيّن أثقل من الأصل ، ألا

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى الأصل . د . ط : «عن» . وما أثبت عن المفصل : ۳۶۱ .

۴- فى د : «هذا» .

۵- سقط من الأصل . وأثبته عن د . وجاء مكانه فى ط : «تقع» ، تحريف .

۶- فى ط : «المشفوعه» .

۷- سقط من ط : «للزوم» ، خطأ .

۸- سقط من ط من قوله : «غير مستقيم» إلى «ذكره» ، خطأ .

۹- فى ط : «يقال» .

۱۰- سقط من ط : «فيدخل» ، خطأ .

ترى أنّ التّعوّذ أثقل من التعوّذ ، ولذلك لم يدغموا همزه فى همزه إلّا فى نحو سأل (١) على ما سيأتى ، ولو أبدلوا إحداهما لانفكّ الإدغام الذى هو مقصود فى هذا البناء ، فلم يكن للإبدال معنى .

قوله (٢) : «أو مشفوعه عينا» .

قال (٣) : حكم الواو التى هى عين مشفوعه وغير مشفوعه سواء فى جواز الإبدال ما لم تكن مدغمه .

«وغير المطّرد إبدالها من الألف» ، إلى آخره .

وهذا أيضا كان ينبغى أن يجعله من المطّرد ، لأنّ أصحاب هذه اللّغه طردوه (٤) ، وإنّما لم يكن مثل الأوّل (٥) لضعفها لا لأنّه غير مطّرد ، ولا مناقضه بين كونه مطّردا وكونه فى لغه ضعيفه ، وأمّا مثل العألم والخأتم فهو على ضعفه غير مطّرد (٦) ، وكذلك بقيّه الأمثله فى إبدال الهمزه عن الألف .

قال : «ومن الواو غير المضمومه» .

يعنى أنّه من قسم غير المطّرد إبدالها عن الواو غير (٧) المضمومه كيفما وقعت ، فيحتاج فى كلّ واحد منها إلى السّماع ، والخلاف مع المازنىّ فى المكسوره على ما ذكره (٨) ، لأنّه يراه من قسم المطّرد الجائز ، وغيره يراه غير مطّرد .

«ومن الياء فى « قطع اللّه أديه» و «فى أسنانه ألل» . (٩)

١- بعدها فى د : «ودأّث» . «دأث الطعام : أكله» . اللسان (دأث) .

٢- سقط من د . ط : «قوله» .

٣- سقط من ط : «قال» .

٤- فى ط : «اطردوه» ، «اطّرد الشىء : تبع بعضه بعضا وجرى» ، اللسان (طرد) .

٥- فى ط : «الأولى» . وهو أشبه .

٦- انظر ما سلف ق : ٢٩٨ ب .

٧- فى ط : «وغير» ، تحريف .

٨- الذى ذكره الزمخشرى هو أن المازنى يرى الإبدال من الواو المكسوره فى أول الكلمه قياسا ، وتبعه فى ذلك ابنا الحاجب ويعيش ، وعباره المازنى تفيد أن إبدال الواو المكسوره فى أول الكلمه همزه مطرد عند بعض العرب ، فقد قال : «واعلم أن الواو إذا كانت أولا مكسوره فمن العرب من يبدل مكانها الهمزه ويكون ذلك مطردا» . المنصف : ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وعلى هذا يكون رأى المازنى قريبا من رأى سيبويه ، انظر الكتاب : ٤ / ٣٣١ ، والمفصل : ٣٦٢ ، وشرحه لابن يعيش : ١٠ / ١٤ ، وشرح الملوكى : ٢٧٥ .

٩- انظر ما سلف ق : ٣٠٧ ب .

وهو قليل ، ولا خلاف / أنّه غير مطّرد .

«ومن الهاء (١)» .

يعنى «وإبدال الهمزه من الهاء» فى ماء وأمواء ، وإنّما حكم بذلك لقولهم : مويه ومياه وأمواه ، والتصغير والتكسير يردّان (٢) الأشياء إلى أصولها ، وإذا ثبت أنّ أصلها هاء ثبت أنّ الهمزه مبدله عنها ، قال (٣) :

وبلده قالصه أمواؤها

ما صحه رأد الضحى أفياؤها

يعنى (٤) مرتفعه أمواؤها ، أى كثرت ، لأنّها لا ترتفع (٥) إلّا لكثرتها ، «ما صحه رأد الضحى أفياؤها» يعنى أنّها كثيره الفىء لكثره ظلال أشجارها حتى يذهب ذلك ، «رأد الضّحى» وهو ارتفاعه ، أى : يذهب أثر ذلك ، وهو حرّ الشمس وأثرها .

«وفى « أل فعلت» و «ألّا فعلت» » .

لأنّ الكثير «هل فعلت» و «هلّا فعلت» ، فإذا قيل : «أل فعلت» فالهمزه بدل عمّا هو (٦) الكثير فى الاستعمال (٧) ، ومنهم من يزعم أنّ الهمزه والهاء فى «هلّا» سواء ، ويعدّهما جميعا من حروف التحضيض (٨) ، ولا أحد يعدّ «هل» و «أل» من حروف الاستفهام ، وسببه ما فى «هل» من الكثره الواضحه ، وليس «هلّا» بالنسبه إلى «ألّا» ك «هل» بالنسبه إلى «أل» ، فلذلك فرّق بينهما .

١- فى المفصل : ٣٦٢ : «وإبدالها من الهاء» .

٢- فى الأصل . ط : «يرد» . وما أثبت عن د .

٣- جاء الرجز بلا نسبه فى الحلبيات : ۴٠ ، والمنصف : ٢ / ١٥١ ، وسر الصناعه : ١٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٥ ، وشواهد الشافيه : ۴٣٧ . «قلص الماء فى البئر : إذا ارتفع ، ورأد الضحى بالهمز والتسهيل : بمعنى ارتفاعه ، ومصح الظل : ذهب» ، شواهد الشافيه : ۴۴٠ .

۴- سقط من ط : «يعنى» ، خطأ .

۵- فى د : «ترفع» ، تحريف .

۶- فى ط : «على ما هو» ، تحريف .

٧- روى أبو عبيده أن من العرب من يقول : «أل فعلت» ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١۶ .

٨- انظر معانى الحروف للرمانى : ١٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١۶ ، والجنى الدانى : ۵٠٩ .

« ومن العين فى قوله (١) :

أباب بحر ضاحك زهوق » .

وهو قليل . (٢)

[إبدال الألف]

«والألف أبدلت من أختيها ومن الهمزه والنّون ، فإبدالها من أختيها مطّرد فى نحو : قال وباع ودعا ورمى» ، إلى آخره .

سيأتى ذلك معلّلا فى صنف (٣) الإعلال من هذا القسم .

وأمّا القود (٤) والصّيد (٥) فكان قياسه أن يقال [فيه] (٦) : القاد والصّاد كما قالوا : باب وناب ، إلّا أنّهم أتوا به على أصله تنبيها على أنّه الأصل ، وكثيرا ما يفعلون مثل ذلك ، وما ذكرناه مطّرد إلّا ما كان شاذّا ، وغير مطّرد فى نحو (٧) : طائىّ وحارىّ وياجل ، وكان قياس طائىّ طيئىّ ، لأنّه نسب إلى طيّىء ، فقياسه أن تحذف الياء الثانيه كما تقدّم ، فيبقى طيئىّ ، ثمّ قلبوا الياء ألفا على غير قياس ، فقالوا : طائىّ ، وقالوا فى النسبه إلى الحيره : حارىّ ، فأبدلوا الياء ألفا ، وقالوا فى «ييجل» و «يوجل» (٨) : ياجل ، فيجوز أن يكون الألف مبدلا عن الواو ، ويجوز أن يكون عن الياء ، وهو

١- ورد البيت بلا نسبه فى سر الصناعه : ١٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٦ والممتع : ٣٥٢ ، واللسان (أبب) ، وشواهد الشافيه : ٤٣٢ ، والضاحك من السحاب كالعارض إلا أنه إذا برق ضحك ، وبئر زهوق : بعيده القعر ، انظر اللسان (زهق) وشواهد الشافيه : ٤٣٦ .

٢- منع ابن جنى أن يكون قوله : «اباب» من باب الإبدال ، وذهب إلى أنه من «أبّ إذا تهيأ» ، وتابع الرضى والجاربردى ابن الحاجب فى أن هذا الإبدال قليل شاذ ، ودفع البغدادى كل ذلك وانتقدهم فيما ذهبوا إليه ، انظر سر الصناعه : ١٠٦ - ١٠٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٠٧ ، واللسان (أبب) وشرح الشافيه للجاربردى : ٤٩١ ، وذهب ابن يعيش إلى أنه من باب الإبدال ، انظر شرحه للمفصل : ١٠ / ١٦ ، والممتع : ٣٥٢ .

٣- فى ط : «ضعف» تحريف .

٤- هو القصاص . اللسان (قود) .

٥- «الصّيد : مصدر الأصيد ، وهو الذى يرفع رأسه كبرا» ، اللسان (صيد) .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٧- سقط من ط : «فى نحو» ، خطأ . وسقط من د : «نحو» .

٨- هى لغه أهل الحجاز ، انظر الكتاب : ٤ / ١١١ ، وانظر اللغات فى مضارع «وجل» الكتاب : ٤ / ١١١ - ١١٣ ، وما سيأتى ق : ٣١٦ ب .

على غير قياس ، فلا تقول فى «يوجل» : ياجل ، وإبدالها من الهمزه على ما ذكره فى اللّزوم والجواز ، وقد تقدّم فى تخفيف الهمزه ، وإبدالها من النون فى ثلاثه مواضع / كما ذكر .

قال : «وهو مختصّ بالوقف» (١) .

أحدها : الوقف على المنصوب المنوّن فى قولك : «رأيت زيدا» ، وهى اللّغه الفصيحه ، بخلاف المضموم والمكسور لاستثقال الضّمّه مع الواو والكسره مع الياء وخفّه الفتحه مع الألف . (٢)

والثانى : النون الخفيفه إذا انفتح ما قبلها ، كقولك : «اضربن» ، و «لنسفعا» (٣) إذا وقفت تقول :

«لنسفعا» ، لأنّها فى الفعل كالتنوين فى الاسم ، فأجريت مجراه فى انقلابها ألفا إذا انفتح ما قبلها ، [قال الشاعر (٤) :

. . .

ولا تعبد الشّيطان واللّه فاعبدا

وأصله : فاعبدن ، وقال آخر (٥) :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا

تجد حطبا جزلا ونارا تأجّجا

يريد : تأجّجن] (٦) .

١- عباره الزمخشرى : «وإبدالها من النون فى الوقف خاصه» . المفصل : ٣٦٣ .

٢- ذكر أبو الخطاب أن أزد السراه يقلبون التنوين حرف مد فى الرفع والجر والنصب فيقولون : جاء زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى ، ونقل أبو حيان عن المازنى أنها لغه قوم من اليمن ليسوا بفصحاء ، ونقل الفارسى عن الأخفش لغه فى تسكين الحرف الأخير فى الأحوال الثلاثه كأن الاسم غير منون ، ونسبها ابن برهان إلى ربيعه الفرس ، انظر الكتاب : ٤ / ١٦٧ ، وكتاب الشعر : ١١١ . والسيرافى : ٤٠٨ ، ٤٢١ ، وسر الصناعه : ٥٢٢ ، والخصائص : ٢ / ٩٧ ، وشرح اللمع لابن برهان : ١٠ ، وشرح الملوكى : ٢٣٤ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣ .

٣- العلق : ٩٦ / ١٥ ، والآيه كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ (١٥) .

٤- هو الأعشى ، وروى لهذا العجز غير صدر ، فروايته فى ديوان الأعشى : ١٣٧ . «وذا النّصب المنصوب لا تنسكنّه» . وفى الكتاب : ٣ / ٥١٠ «فإيّاك والميتات لا تقربنّها» . وفى أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٨٥ «وصلّ على حين العشيّات والضحى» .

٥- هو عبد اللّه بن الحر وسلف البيت ورقه : ١٩٤ أ .

٦- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

والثالث : إبدالها من نون «إذن» لأنّها كالتنوين ونون الفعل لسكونها بعد الفتحه ووقوعها آخرا ، فوقفوا عليها بالألف كما وقفوا على التنوين [بالألف] (١) .

[إبدال الياء]

قال : «والياء أبدلت من أختيها» .

فإبدالها من الألف فى نحو : مفيتيح ، وهو كلّ موضع وقعت الألف فيه بعد كسره ياء التصغير ، أو كسره ألف الجمع ، فإنّها تنقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظه على صيغه التصغير والجمع ، فلا تبقى ألفا لانكسار ما قبلها ، فتنقلب ياء ضروره ، وهو مطّرد إلّا فى نحو : حبيلى وحميراء ، وقد تقدّم .

«ومن الواو فى نحو : ميقات (٢)» .

قال : ذكر أمثله من أبواب شتّى ، كلّها ستأتى (٣) مفصّله فى فصول الإعلال ، فلا حاجه إلى تفصيله ههنا .

«فى نحو : « صبيه» و «ثيره» و «عليان» و «ييجل» » .

لأنّ صبيه من «صبا يصبو» ، فقياسها صبوه ، فإبدالها على غير قياس ، و «ثيره» جمع ثور ككوزه جمع كوز (٤) ، فقياسه أن يقال : ثوره (٥) ، لأنّ مثل هذا الجمع إنّما تقلب فيه الواو ياء إذا وقعت بعدها الألف ، كثياب وسياط ، فأمّا إذا لم تقع الألف فقياسها بقاؤها على أصلها ، وكذلك الأصل فى عليان (٦) علوان ، لأنّه من «علا يعلو» ، ولم يطرأ ما يوجب تغييرها ، وكذلك الأصل فى «ييجل» «يوجل» ، لأنّه مضارع «وجل» ، فقلبت ياء على غير قياس . (٧)

وإبدالها من الهمزه قد تقدّم وجوبه وجوازه ، فوجوبه فى نحو : إيت : وجوازه فى نحو : ذيب وميره . (٨)

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- بعدها فى د : «وميعاد وموقظ ، أصلها موقات وموعاد وميقظ» ، وليس فى المفصل : ٣٦٣ .

٣- فى د : «يأتى» .

٤- «من الأوانى معروف . . الكوب هو الكوز بلا عروه» . اللسان (كوز) .

٥- انظر الكتاب : ٤ / ٣٦١ ، والمنصف : ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، وسر الصناعه : ٥٨٧ ، ٧٣٣ - ٧٣٤ ، وشرح الملوكى : ٤٧٦ ، والممتع : ٤٧١ - ٤٧٢ .

٦- «العليان بالكسر : الضخم الطويل» . القاموس (علا) .

٧- انظر ما سيأتى ق : ٣١٦ ب .

٨- «المئره بالهمزه : الذّحل والعداوه» . اللسان (مأر) .

«ومن أحد حرفى التضعيف» .

على غير قياس ، إلّا أنّه كثر فى فعّلت وتفعّلت ، وقلّ فى غيره ، كقولك : قصّيت (۱) وسرّيت (۲) ، وقلّ فى مثل «لا وربيك لا أفعل» ، لأنّ مثل ذلك نادر فى كلامهم (۳) ، وكذلك كلّ ما ذكره من غيرهما ، فهو على خلاف الأكثر ، إلّا فيما كان راجعا إليهما ، كاسم الفاعل والمفعول والمصدر / .

«والتّصديه» .

من (۴) جعل التّصديه من «صدّد» فالياء مبدله عن أحد حرفى التضعيف ، سواء جعل من «صدّ يصدّ» بمعنى «منع» (۵) ، أو «صدّ (۶) يصدّ» بمعنى «ضجّ» ، ومن جعله من «الصّدى» ، وهو حكايه الصوت فهو أصله الياء غير مبدله . (۷)

و «دهديت» (۸) أى : قلت : ده ، و «صهصيت» أى قلت : صه (۹) ، فوجب أن تكون الياء بدلا عن أحد حرفى التضعيف ، لأنّه كرّر الفاء والعين ، وإن كان وزنه «فعللت» ، إلّا أنّ أخذه من «ده» و «صه» يؤذن بالتكرير فيه .

«و « مكاكىّ» فى جمع «مكّوك» » .

۱- انظر إصلاح المنطق : ۳۰۲ ، والصحاح (قصص) .

۲- لعل الصواب «وتسرّيت» و «تسرّيت : اتخذت سرّيّه» اللسان (سرر) ، و «سروت الثوب وسرّيته : إذا ألقيته» ، وفسرت هذه الكلمه فى حاشيه د على أنها «تسريت» ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۲۴ .

۳- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۲۴ ، والممتع : ۲۴۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۱۰ .

۴- فى ط : «فيمن» ، تحريف .

۵- بعدها فى د : «يمنع» .

۶- سقط من ط : «صدّ» ، خطأ .

۷- ذهب أبو عبيده إلى أن التصديه من «صدّ يصدّ» ، ووافقه الفارسى وابن عصفور وأنكر أبو جعفر الرستمى هذا القول ، وذهب إلى أن التصديه من الصّدى ، انظر سر الصناعه : ۷۶۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۲۵ ، والممتع : ۳۷۶ .

۸- «دهديت الحجر أى : دحرجته ، وأصله دهدهته» سر الصناعه : ۷۴۰ ، وانظر المنصف : ۷۷ ، والممتع : ۳۷۸ ، واللسان (دهده) .

۹- انظر سر الصناعه : ۲۳۳ ، ۷۴۰ ، ۷۴۱ ، وشرح الملوكى : ۲۵۳ ، والممتع : ۳۷۸ - ۳۷۹ .

أصله مكاكيك ، لأنّ مكّوكا فعّول ، وجمعه فعاعيل ، فأبدلت الكاف الأخيره ياء ، ثمّ أدغمت ياء فعاعيل فيها . (۱)

و «دياج» جمع (۲) ديجوج (۳) ، أصله دياجيج ، فقلبت الجيم الأخيره ياء ، ثمّ خفّفت (۴) بحذف إحدى الياءين على ما هو مطّرد الجواز ، فصار من باب جوار ، تقول : هذه دياج ، ومررت بدياج ، ورأيت دياجى . (۵)

و «ديوان (۶)» أصله دوّان ، فقلبت الواو الأولى ياء ، ودليله قولهم : دواوين ، ولو كانت ياء لقيل : دياوين (۷) ، كما قيل فى ديجوج : دياجيج ، وليست مبدله لانكسار ما قبلها ، لأنّ الواو إذا أدغمت صحّت ، وإن انكسر ما قبلها كقولهم : حوّاء (۸) ، فثبت أنّ إبدالها إنّما هو من أجل أحد حرفى التضعيف ، لا من باب ميزان ، فإنّ ذلك قياس ، وهذا على غير قياس ، وقلبوا ههنا الأولى ولم يقلبوا الثانيه ، لأنّه لو قلبوا الثانيه لأدّى إلى قلبهما (۹) جميعا ، ألا ترى أنّ الأولى كانت تصير ياء (۱۰) مكسورا ما قبلها ساكنه من غير إدغام ، فيتعذّر النّطق بها ، فيجب قلبها ياء ، فلذلك قلبوا الأولى دون الثانيه ، ولم يلتزموا فيه ما التزموه فى (۱۱) سيّد ، لأنّ إبدالها ياء عارض ، فكأنّها على واويّتها .

۱- حكى أبو زيد «مكّوك ومكاكىّ» ، انظر سر الصناعه : ۷۶۳ ، وشرح الملوكى : ۲۵۱ ، والممتع : ۳۷۷ ، «والمكّوك : طاس يشرب به» ، اللسان (مكك) .

۲- فى ط : «فى جمع» .

۳- « الدّجّه : شده الظلمه ، ومنه اشتقاق الدّيجوج بمعنى الظلام « ، اللسان (دجج) .

۴- فى د : «خفف» .

۵- انظر سر الصناعه : ۷۶۴ ، وشرح الملوكى : ۲۴۸ ، والممتع : ۳۷۸ .

۶- «الديوان : مجتمع الصحف» اللسان (دون) ، وانظر المعرب : ۱۵۴ .

۷- ذكر ابن جنى أن بعضهم قال : «دياوين» ، انظر سر الصناعه : ۷۳۵ ، وشرح الملوكى : ۲۵۳ .

۸- «الحوّه : الكمته . . احووى الفرس يحووى احوواء» اللسان (حوا) ، قال سيبويه : « ومن قال : قتّالا قال : حوّاء » الكتاب : ۴ / ۴۰۴ ، وانظر التكمله : ۲۷۲ ، والمنصف : ۲ / ۲۲۰ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۲۰ ، والممتع : ۵۸۹ .

۹- فى ط : «قلبها» ، تحريف .

۱۰- سقط من ط : «ياء» ، خطأ .

۱۱- فى ط : «من» .

و «ديباج» (۱) أصله دبّاج (۲) لأنّك تقول : دبابيج ، فهو مثل دواوين ، ففعل مثل فعله لما ذكرناه ، فقلبت الأولى دون الثانيه ، لأنّهما من باب واحد ، فحمل عليه .

و «قيراط» أصله قرّاط بدليل قراريط ، فحمل على دواوين ، وكذلك شيراز لقولهم :

شرازيز (۳) ، وكذلك ديماس (۴) لقولهم : دماميس ، وقوله (۵) :

قام بها ينشد كلّ منشد

وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

أبدل الياء من التاء التى هى بدل من الواو التى هى فاء ، فأصله / «اوتصلت» ، فقلبت الواو تاء على القياس ، ثمّ أبدلوا من التاء ياء لكونها أحد حرفى (۶) التضعيف ، وقلبوا الأولى دون الثانيه لأنّهم لو قلبوا الثانيه لأدّى إلى قلب الأولى ، لأنّ قلبها تاء إنّما كان لأجل وقوع التاء بعدها ، فلو غيّروها لوجب ردّها إلى أصلها (۷) لفوات المعنى المقتضى قلبها تاء ، ولو قيل : إنّ الياء مبدله عن الواو التى هى فاء لم يكن بعيدا .

قال : «وممّا سوى ذلك» .

يعنى وممّا أبدلت فيه الياء ، وهو ما ذكره من النون والعين والباء والسّين والتاء ، وترك تفصيل ذلك لتقدّمه وقلّته ، فجمع الجميع بقوله : «وممّا سوى ذلك» ، وذكره على الترتيب .

۱- هو ضرب من الثياب ، معرب ، انظر المعرب : ۱۴۰ ، ۱۴۳ ، واللسان (دبج) .

۲- سقط من د : «أصله دباج» .

۳- هذا على قول الأخفش ، وأما على قول من قال : شوارز فالياء عنده بدل من الواو ، انظر سر الصناعه : ۷۴۸ ، وشرح الملوكى : ۲۴۹ ، والممتع : ۲۸۹ ، ۳۷۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۱۱ ، والشيراز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه ، القاموس (شيز) .

۴- انظر ما سلف ق : ۱۷۷ أ ، ق : ۱۸۲ أ .

۵- جاء الرجز بلا نسبه فى سر الصناعه : ۷۶۳ - ۷۶۴ ، وشرح الملوكى : ۲۴۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۲۶ ، والممتع : ۳۷۸ ، واللسان (وصل) ، والأشمونى : ۴ / ۳۳۷ ، نشد الضاله : طلبها وعرّفها ، والفرقد : النجم الذى يهتدى به .

۶- فى د : «طرفى» .

۷- فى د . ط : «أصله» ، تحريف .

فأناسىّ وظرابىّ الياء الثانيه فيه مبدله عن النّون ، لأنّه جمع إنسان (۱) وظربان (۲) ، فقياسه أناسين وظرابين ، فأبدلوا من النون ياء ، ووقعت يـاء الجمع قبلها ، فوجب إدغامها فيها لاجتماع المثلين ، فقالوا : أناسىّ وظرابىّ ، وهـذا وإن كان هو القياس إلّا أنّه كثر إبدالها ياء فى فصيح الكلام .

وأمّا إبدال الياء عن العين والباء والسّين والثّاء فمن أردأ اللّغات ، لم يأت إلّا فى أبيات شاذّه ، كقوله (۳) :

ولضفادى جمّه نقانق

. . .

و (۴) :

. . .

من الثّعالى . . .

ص: ۴۱۰

۱- أجاز الزجاج أن يكون «أناسـى» جمع إنسان وإنسىّ ، وذكر الجوهرى وابن يعيش والرضى وابن منظور هذين الوجهين ، انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۴ / ۷۱ ، والصحاح (أنس) ، وسر الصناعه : ۷۵۸ ، وشرح الملوكى : ۲۵۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۲۷ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۱۱ - ۲۱۲ .

۲- هى دابه تشبه القرد . انظر اللسان (ظرب) .

۳- ورد هـذا البيت بلا نسـبه فى الكتاب : ۲ / ۲۷۳ ، والشـعر والشعراء : ۱ / ۱۰۲ ، والمقتضـب : ۱ / ۲۴۷ ، والبغـداديات : ۳۱ ، وشـرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۲ / ۳۱ - ۳۲ ، وسـر الصناعه : ۷۶۲ ، والممتـع : ۳۷۶ ، وقـال الأعلم : «ويقال : هو مصـنوع لخلف الأحمر» ، وكـذا حكى عنه البغدادى ، انظر الكتاب (بولاق) : ۱ / ۳۴۴ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ۴۴۳ ، والجمّ : جمع جمّه ، وهى معظم الماء ومجتمعه ، والنقانق : أصوات الضفادع واحدتها : نقنقه ، شواهد الشافيه : ۴۴۲ .

۴- البيت بتمـامه : لها أشارير من لحم تتمّره من الثّعالى ووخز من أرانيها وهو لأبى كاهل اليشـكرى كما جاء فى جمهره اللغه : ۲ / ۱۳ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۱ / ۵۶۰ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ۴۴۳ - ۴۴۴ ، واللسان (شرر) (تمر) ، ونسب فى الكتاب إلى رجل من بنى يشـكر ، ونسـبه العينى إلى أبى كاهل النمر بن تولب اليشكرى ، وانتقده البغدادى ، انظر المقاصد : ۴ / ۵۸۳ ، وشواهد الشافيه : ۴۴۶ . وورد البيت بلا نسـبه فى الشعر والشعراء : ۱ / ۱۰۱ ، والمقتضب : ۱ / ۲۴۶ - ۲۴۷ ، ومجالس ثعلب : ۱۹۰ ، وسر الصناعه : ۷۴۲ ، وأشارير : جمع إشـراره بكسر الهمزه ، وهى اللحم القديد ، والتتمير : تجفيف اللحم والتمر ، والوخز بفتح الواو : الشىء القليل .

وقوله (۱) :

. . .

. . وأبوك سادى

وقوله (۲) :

. . . وهذا الثّالى

. . .

وكلّه لم يأت فى فصيح الكلام (۳) ، بخلاف الأناسىّ والظّرابىّ (۴) ، فإنّه من فصيح الكلام . (۵)

[إبدال الواو]

«والواو أبدلت (۶) من أختيها ومن الهمزه» .

وكلّ ذلك مطّرد ، أمّا الأوّل فلأنّ ألف (۷) فاعله إذا وقعت فى موضع الحركه وجب قلبها واوا قياسا (۸) مطّردا لوجوب حركته ، ولم تقلب ياء لما ثبت من قلبها واوا قياسا فى قولهم : ضويرب ،

۱- البيت بتمامه : إذا ما عدّ أربعه فسال فزوجك خامس وأبوك سادى ونسبه ابن دريد فى جمهره اللغه : ۲ / ۱۹۶ إلى امرئ القيس ، وانظر ملحقات ديوانه : ۴۵۹ ، ونقل البغدادى عن ياقوت أنه يروى للنابغه الجعدى ، ولم أجده فى ديوانه ، وانظر شواهد الشافيه للبغدادى : ۴۴۸ ، وورد البيت بلا نسبه فى إصلاح المنطق : ۳۰۱ ، وسر الصناعه : ۷۴۱ ، والمخصص : ۳ / ۹۲ ، وشرح الملوكى : ۲۵۵ .

۲- البيت بتمامه : «قد مرّ يومان وهذا الثّالى» . وهو بلا نسبه فى سر الصناعه : ۷۶۴ ، وشرح الملوكى : ۲۵۵ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۲۸ والممتع : ۳۷۸ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ۴۴۸ - ۴۴۹ .

۳- فى د : «فى فصيح من الكلام» .

۴- فى د : «أناسى وظرابى» .

۵- جاء بعدها فى د : « قال الشاعر : وهل أنتم إلّا ظرابىّ مذحج تفاسى وتستنشى بآنفها الطّخم وقال الفرزدق : وما جعل الظّربى القصار أنوفها إلى الطّمّ من موج البحار الخضارم » والبيت الأول فى اللسان (ظرب) بلا نسبه ، والأطخم : مقدم الخرطوم فى الإنسان والدابه ، والبيت الثانى فى ديوان الفرزدق : ۲ / ۳۱۹ ، والطّمّ : الماء .

۶- فى ط . المفصل : ۳۶۶ : «تبدل» .

۷- سقط من د : «ألف» ، خطأ .

۸- فی د : «قیاسها» ، تحریف .

فقلبوها أيضا فى ذلك لّما كانت قد ثبت قلبها إليها ، وكذلك قلبوا الألف الثانيه فى المصغّر (١) واوا (٢) إذا لم يكن أصلها الياء ، كقولك فى ضارب : ضويرب ، وفى عاقول (٣) : عويقيل ، وذلك واضح فى التعليل .

وأمّا «أوادم» فجمع لآدم ، فإذا جمع وجب تحريك الألف التى فى آدم ، ولا يمكن ردّها إلى أصلها الذى هو الهمزه ، فوجب قلبها إلى ما تقلب إليه الألف ، وهو الواو ، ولو قيل : إنّ الواو بدل (٤) عن الهمزه لكان مستقيما ، وأصله أأدم ، كره اجتماع الهمزتين ، فقلبت الثانيه ، وقد تقدّم / ذلك فى تخفيف الهمزه .

وأمّا أويدم فالكلام فيه كالكلام فى أوادم ، ومن جعل الواو [بدلا] (٥) عن الهمزه فى أوادم جعلها عنها فى أويدم ، وهو واضح ، إلّا أنّهم (٦) لّما التزموها فى آدم صارت الهمزه نسيا منسيّا ، فكأنّ المعامله مع الألف .

و «عصوىّ» و «رحوىّ» قلبوا الألف فيه واوا لّما اضطرّوا إلى تحريكها ، ولا يمكن إبقاؤها ألفا لوقوعها فى موضع الحركه ، فقالوا : عصوىّ ورحوىّ ، ولو قيل : إنّ الواو فى عصوىّ هى الواو الأصليّه ، والواو فى رحوىّ مبدله عن الياء لكان مستقيما ، ولكنّهم عدلوا إلى ذلك لوجوب انقلاب الواو والياء فى بابهما ألفا ، فكانت المعامله كأنّها مع الألف كما ذكر فى أويدم .

و «إلوان» تثنيه «إلى» اسما (٧) ، وخصّ إلوان دون عصا ورحى لأنّها فى عصا ورحى تردّ إلى أصلها ، وفى إلوان لم يثبت لها أصل ، وإنّما قلبت واوا (٨) لّما اضطرّوا إلى تحريكها ، ولو قيل فى عصوان : إنّ الواو مبدله عن الألف ، وفى رحيان : إنّ (٩) الياء مبدله عن الألف لكان ذلك جاريا على قياس كلامهم .

١- فى ط : «التصغير» .

٢- فى ط : «ياء» ، تحريف .

٣- «عاقول البحر : معظمه . . وهو أيضا ما التبس من الأمور» . اللسان (عقل) .

۴- فى ط : «إن الواو فى أوادم بدل . . .» .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى ط : «أنه» .

٧- انظر سر الصناعه : ۵۷۶ - ۵۷۷ .

٨- فى الأصل . ط : «ألفا» ، تحريف . وما أثبت عن د .

٩- فى الأصل . ط : «رحيان من أن» ، مقحمه . وما أثبت عن د .

وإبـدالها من الياء فى نحو : موقن فيما (١) وقعت فيه الياء فاء وانضمّ ما قبلها ، كقولك : موقن وموسـر ، وكـذلك إذا وقعت عينا فى الاسم دون الصفه ، كقولك : طوبى (٢) ، وسيأتى ذلك فى الإعلال ، وفى ضويرب (٣) تصغير ضيراب مصدر «ضارب» ، إذا صـغّر ضـيراب ، وقيتال مصدر فاعل وجب قلب يائه واوا ، لأنّها عن الألف فى «ضارب» وقد انضمّ ما قبلها ، فوجب أن تنقلب واوا ، وكـذلك إذا كـانت اليـاء فى المكبّر عن الواو ، كقولك : ميقات وميلاد (٤) ، فإنّـك تردّ إلى الأصـل ، فتقلب الياء واوا ، فتقول : مويقيت ومويليد (٥) ، وإن كانت الياء ليست عن الواو ولا عن الألف بقيت ياء ، كقولك فى بيع : بيع وفى دين : ديين .

«وفى « بقوى» و «بوطر» من «بيطر» » .

وهمـا قيـاس ، أمّـا بقوى ففعلى اسـما من «بقى» ، وهو من الياء (٦) ، وكـلّ اسم على فعلى ولامه يـاء فإنّهـا تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفه ، كقولك : الدّعوى والشّروى والتّقوى . (٧)

وأمّـا «بوطر» فلأنّهـا ياء ساكنه / انضمّ ما قبلها (٨) ، فوجب أن تقلب يـاء ، فهـذا أمر متّفق (٩) عليه ، وهـذا على غير قيـاس ، لأنّ الاسم إذا وقعت آخره ياء قبلها واو قبلها ضمّه وجب جعلها ياء مشدّده مكسورا (١٠) ما قبلها كما سيأتى إلّا ما شذّ من نحو قولهم : ممضوّ ونهوّ (١١) ، ومن الياء أيضا فى جباوه ، وهو أيضا على غير قياس ، لأنّه من قولك : جبا يجبى (١٢) ، فقياسه أن تقول :

١- فى ط : «مما» .

٢- بعدها فى د : «وكوسى» .

٣- كذا وردت ، والصواب : «ضويريب» . انظر شرح الشافيه للرضى : ١ / ٢١٧ .

۴- بعدها فى د : «وميعاد» .

۵- بعدها فى د : «ومويعيد» .

۶- «البقوى والبقيا : اسمان يوضعان موضع الإبقاء» اللسان (بقى) ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢١۴ .

٧- بعدها فى د : «من دعيت وشريت ووقيت» .

٨- أى : بيطر ، انظر المنصف : ٢ / ٢۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢١۴ .

٩- فى د . ط : «ممضوّ» ، وهو موافق للمفصل : ٣۶۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢١۴ .

١٠- فى د : «مكسوره» .

١١- انظر إصلاح المنطق : ٢٢٢ ، ٣٣۵ ، وسر الصناعه : ۵٨٩ ، والخصائص : ١ / ٨٧ .

١٢- حكى الفراء والجوهرى «جبيت الماء وجبوت» ، انظر إصلاح المنطق : ١۴٠ ، والصحاح (جبا) ، والخصائص : ٣ / ۵٩ ، والمخصص : ٣ / ١٣٩ ، ١۴ / ٢۴ .

جبايه (۱) ، فإذا قيل : جباوه أبـدلوا عن الياء واوا على غير قياس ، لأنّه لا موجب لإبـدالها من حيث الإعلال ، ألا ترى إلى صـحّه قولهم : عبايه وعظايه قياسا مطّردا فيما جاء من ذلك ؟ وإنّما قياسـها لو لم تقدّر تاء التأنيث متّصله أن تقلب همزه لوقوعها متطرّفه بعد ألف زائده ، كما فى كساء ورداء .

«ومن الهمزه فى جونه وجون كما سلف فى تخفيفها» .

إبدالها من الهمزه مطّردا واجبا فى نحو : أوتمن ، وغير واجب فى نحو : جونه وجون (۲) على ما سلف .

[إبدال الميم]

«والميم أبدلت من الواو واللّام والنون والباء» ، إلى آخره .

فإبـدالها من الواو فى «فم» وحـده ، وقـد تقـدّم علّه ذلـك ، ولم يقع فى كلامهم مثله فيلحقوه به ، وليس مثله إلّا ذو ، ولم يقع إلّا مضافا ، فاستغنى عن إبدال واوه ميما ، وإبدالها من اللّام فى لغه ليست بالقويّه ، يجعلون لام التعريف ميما (۳) ، وإبدالها من النون لاـزم فى نحو : عنبر (۴) وشنباء (۵) فيما وقعت فيه النون ساكنه قبل الباء ، وإنّما أبـدلوها ميما لأنّهم لو بقّوها نونا والحرف الـذى بعدها من حروف الشّـفه ، فإن أظهر اسـتهجن ، وإن أخفى اسـتثقل أو تعذّر ، وإن أدغم ذهب ما فى النون من الغنّه ، فوجب قلبه ميمـا ، فتوافق النون فى الغنّه ، ولاـ تنـافر الباء فى المخرج ، فقالوا : عمبر ، وهو غير لازم فى غير ما ذكره من باب عنبر ، بل شاذّ ، وإبدالها من الباء أيضا شاذ .

[إبدال النون]

«والنون أبدلت من الواو واللّام فى صنعانىّ وبهرانىّ» .

لأنّ قياسه أن تقول : صنعاوىّ وبهراوىّ (۶) ، لأنّها همزه تأنيث ، فوجب أن تقلب واوا كحمراوىّ ، فإذا قالوا : صنعانىّ فقد جعلوا النون موضع الواو ، وهو معنى الإبدال .

۱- بعدها فى د : «أو جباوه» .

۲- انظر ما سلف ق : ۲۷۸ ب .

۳- انظر ما سلف ق : ۲۹۹ ب .

۴- «العنبر من الطيب معروف» . اللسان (عنبر) .

۵- «الشّـنب : مـاء ورقّه يجرى على الثغر» ، اللسـان (شـنب) ، وانظر الكتاب : ۴ / ۲۴۰ ، والمقتضـب : ۱ / ۶۴ ، ۱ / ۲۱۶ ، وسر الصناعه : ۴۲۱ .

۶- بهراء : حى من اليمن ، انظر الاشتقاق : ۵۴۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۲ / ۵۸ ، واللسان (بهر) .

وأمّا «لعنّ» فى «لعلّ» فلغه قليله ، وحكم بالبدليّه لكثره تيك وقلّه / هذه . (١)

[إبدال التاء]

«والتاء أبدلت من الواو والياء والسّين والصّاد والباء ، فإبدالها من الواو فاء فى نحو : اتّعد» .

و «اتّصل» (٢) ممّا وقعت فيه الواو قبل (٣) تاء الافتعال ، وهو لازم مطّرد ، تقول : اتّعد اتّعادا ، فهو متّعد ومتّعد (٤) ، فتقلبها تاء فى جميع متصرّفاته ، وسيأتى ذلك فى الإعلال ، وقد أبدلت فاء فى نحو (٥) «أتلجه» (٦) .

و «تخمه» وفيما ذكره من الأمثله ، وهو غير مطّرد ، وإن كان فى بعضه لازما ، وقد يلزم الشىء فى بعض الأمثله وهو غير مطّرد ، فهو فى مثل «أتلجه» و «تجاه» غير لازم ، وفيما عداه لازم .

«وإبدالها (٧) لاما فى أخت وبنت وهنت وكلتا» .

لأنّ «أخت» من الأخوّه ، و «بنت» من البنوّه ، و «هنت» لقولهم : هنوات (٨) ، فدلّ على أنّ لاماتها واو ، فالتاء مبدله عنها ، وأمّا «كلتا» فمنهم من يقول : هى عن الواو أيضا ، ومنهم من يقول : هى عن الياء ، ومنهم من (٩) يقول : ليست مبدله ألبتّه (١٠) ، فمن قال إنّها (١١) [مبدله] (١٢) عن الواو فلأنّ إبدال التاء عن الواو أكثر ، فحملها على الأكثر أولى ، وأمّا من (١٣) قال : إنّها عن الياء

١- انظر سر الصناعه : ٤٤٣ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٥٠٠ .

٢- سقط من ط : «واتصل» .

٣- فى ط : «وقبل» ، تحريف .

٤- سقط من ط : «ومتعد» .

٥- سقط من د : «نحو» .

٦- بعدها فى د : «وأوكاه» ، ولعلها محرفه عن «تكأه» ، ذكرها الزمخشرى فى المفصل : ٣٦٨ ، «التّكأه : العصا يتّكا عليها فى المشى» ، اللسان (وكأ) ، وانظر الممتع : ٢٠٨ ، ٣٨٤ ، وأتلجه : أولجه .

٧- فى المفصل : ٣٦٨ «ولاما» وسقط «إبدالها» .

٨- «فى فلان هنوات أى : خصلات شرّ ، ولا يقال ذلك فى الخير» اللسان (هنا) .

٩- سقط من د : «من» .

١٠- انظر ما سلف ق : ٢٠ ب ، ق : ١٥٣ أ .

١١- فى د : «بأنها» .

١٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١٣- فى د : «ومن» وسقط «أما» .

فلأنّ الإعلال بالياء أكثر ، وهـذا معتلّ ، فيحمل على الأكثر ، وأمّا من قال : إنّها ليست بدلا فقد زعم أنّها لمجرّد التأنيث ، والألف بعـدها هى اللّام ، فيكون وزنه فعتلا ، وليس بمسـتقيم ، لأنّ تاء التأنيث لا تكون وسـطا ، ولا يكون ما قبلها ساكنا ، وفعتل أيضـا ليس من أبنيتهم (١) .

وإبدالها عن الياء فاء فى نحو : اتّسر ، وهو لازم مطّرد كما ذكرناه فى «اتّعد» ، وتعليله سيأتى مثله .

«ولاما فى « أسنتوا» (٢) و «ثنتان» و «كيت» و «ذيت» » .

ف «أسنتوا» لأنّه زائد على الثلاثه ، وكلّ ما وقعت ألفه زائده على ثلاثه حكم بأنّها ياء ، فوجب أن تكون التاء بدلا عن الياء .

وأمّا «ثنتان» فلأنّه من قولك : ثنيت (٣) ، فلامه ياء ، والتاء بدل عنها ، وأمّا «كيت» و «ذيت» فلأنّهم يقولون : كيّه وذيّه فى موضع كيت وذيت ، فدلّ على أنّه الأصل ، ولامه ياء ، ولا يسـتقيم أن تقدّر واوا لأنّه لم يقع فى كلامهم الياء عينا واللام واوا كما وقعت فى مثـل يوم باعتبار الفاء والعين اسـتثقالا لها (٤) ، ولا يمكن تقـدير مـا قبلهـا أيضا واوا لأنّه كان يجب أن يقال : كوّه وكوت ، فوجب أن تكون ياء ، والتاء بدل عنها .

وأمّا إبدالها عن السّين ففى (٥) طست (٦) وستّ ، / وهو قليل ، وإن لم يقل إلّا ستّ ، وإنّما حكم بإبـدالها فى طست (٧) لقولهم : [طسيس و] (٨) طسوس ، ولم يحكم بأنّ السّين هى بـدل عن التاء ، فيقال : «طست» هو الأصل ، والسّين فى طسوس بدل عنها (٩) ، لأنّه لم يثبت كون السّين من

١- فى د : «أبنيه كلامهم» .
٢- فى ط . المفصل : ٣٦٨ : «فى نحو أسنتوا» .
٣- انظر سر الصناعه : ١٥٢ - ١٥٣ .
۴- انظر جواب ابن جنى عن هذه المسأله فى سر الصناعه : ١٥٣ ، وما سيأتى ق : ٣١٥ أ .
۵- فى ط : «فى نحو» مكان «ففى» ، تحريف .
۶- نسب الفراء إلى بعض أهل اليمن أنهم يقولون : طست ، انظر المـذكر والمؤنث لابن الأنبارى : ١ / ٣٨٩ ، والمخصص : ١٧ / ١٦ ، ونسب الجواليقى إلى الفراء قوله : «طيّئ تقول : طست وغيرهم : طسّ» المعرب : ٢٢١ .
٧- فى الأصل : «عن السين» مكان «فى طست» وما أثبت عن د . ط .
٨- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .
٩- ذكر الجـوهرى وابن منظور أن الطسّ لغه فى الطست ، انظر الصـحاح واللسـان (طسـس) ، والنحويون يقولون : هو من بـاب الإبدال ، انظر سر الصناعه : ١٥۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ۴١ ، والممتع : ٣٨٩ - ٣٩٠ .

حروف البدل ألبتّه على ما تقدّم ، وإن كان المصنّف قد عدّها وهما منه ، وذكرها فى التفصيل ، وذكر أنّه يبدل منها ، لا أنّها تبدل من غيرها ، وإذا لم تكن من حروف البدل والتاء من حروف البدل فجعل التاء بدلا عنها هو الوجه ، ثمّ ولو قدّر أنّها من حروف البدل فلم يثبت إبدالها عن التاء ، وقد ثبت إبدال التاء منها ، بدليل ستّ ، فحمله على ما ثبت فى لغتهم أولى .

وأمّا ستّ فلأنّه من قولك : سدست وسدس وأسداس ، فلامه سين ، فإذا قالوا : ستّ فالتاء بدل (١) عن السّين ، وإنّما حكم بأنّ التاء بدل [عن السين] (٢) ولم يحكم بأنّها أصل لما كثر من قولهم : سدس وأسداس وسدست ، ولم يحكم بالعكس لذلك ولما تقدّم . (٣)

«ومن الصّاد فى « لصت» » .

وهو قليل شاذ . (۴)

وإبدالها عن الباء فى الذّعالت بمعنى الذّعالب (۵) ، وهو قليل . (۶)

[إبدال الهاء]

«والهاء أبدلت من الهمزه والألف والياء والتاء» .

فإبدالها من الهمزه فى نحو : «هنرت الثوب» (٧) و «هردت الشىء» (٨) ، وهو غير مطّرد ، وقد كثر فى قولهم : «هرقت الماء» ، وأمّا قولهم : «لهنّك فعلت كذا» ، فأصله : إنّك فعلت كذا ، فأدخلوا لام الابتداء (٩) ، وكرهوا الجمع بينها وبين «إنّ» مع بقائها على لفظها ، فقلبوها هاء ، فقالوا :

١- سقط من د . ط : «بدل» .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- انظر الكتاب : ۴ / ٢٣٩ ، وسر الصناعه : ١٥٥ ، والخصائص : ٢ / ١۴٣ ، والممتع : ٢٣٣ ، ٧١٥ - ٧١۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٢۶ .

۴- انظر سر الصناعه : ١٥۶ ، واللّصت بفتح اللام هو اللّصّ بكسرها فى لغه طيّئ ، انظر الصحاح (لصت) ، وحكى اللحيانى «لصت» بكسر اللام ، انظر اللسان (لصص) .

۵- «الذّعلب والذّعلبه : الناقه السريعه ، وجمعها الذعاليب» ، اللسان (ذعلب) .

۶- أجاز ابن جنى فيهما أن يكونا لغتين ، وأن تبدل التاء من الباء ، ونقل عنه ابن منظور أن الإبدال هو الوجه ، انظر سر الصناعه : ١٥٧ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٢١ ، واللسان (ذعلب) .

٧- بعدها فى ط : «قال الشيخ» ، «نير الثوب : علمه ، ونرت الثوب أنيره وأنرته : إذا جعلت له علما» ، اللسان (نير) .

٨- انظر سر الصناعه : ۵۵۴ ، والممتع : ٣٩٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

٩- فى ط : «اللام للابتداء» ، تحريف .

«لهنّک» (۱) ، وهی قلیله ردیئه .

وإبدالها من الألف فی قوله (۲) :

إن لم تروّها فمه

. . .

یقلبون ألف «ما» فی (۳) الاستفهام هاء عند الوقف ، وکذلک «أنه» و «حیّهله» ، ویجوز أن یقال :

إنّ الهاء فی «حیّهله» هاء السّکت ، لأنّهم یقولون : حیّهل بغیر ألف ، فإذا وقف بالهاء کانت هاء السّکت ، وإذا قیل : حیّهلا ثمّ وقف بالهاء فهی مبدله عن الألف ، کما فی قولک : أنا ، وکذلک هی مبدله عن الألف فی قولهم (۴) :

وقد رابنی قولها یا هنا

. . . ه

عند البصریّین ، لقولهم : هنوات ، فثبت أنّ لامها واو ، وإذا ثبت أنّ لامها واو صار «هناه» مثل قباء (۵) ، فقلبت الواو ألفا لوقوعها طرفا بعد ألف / زائده ، ثمّ قلبت الألف هاء ، فقیل : یا هناه .

وأمّا قول الکوفیّین : إنّها هاء السّکت فضعیف من حیث إنّ هاء السّکت لا تحرّک (۶) ، وهذه محرّکه ، وإنّ هاء السّکت لا تکون فی الوصل ، وهذه فی الوصل ، فثبت أنّها لیست هاء السّکت ، وإذا لم تکن هاء السّکت فلا یخلو إمّا أن تکون أصلیّه أو زائده ، ولا تکون زائده ، لأنّ الهاء لا تزاد آخرا ، فثبت أنّها أصلیّه ، وإذا کانت أصلیّه فإمّا أن تکون هاء فی الأصل أو بدلا ، ولیست هاء فی الأصل (۷) بدلیل قولهم : هنوات ، فثبت أنّها بدل عن أصل ، وإذا ثبت أنّها بدل عن أصل لم یخل إمّا أن تکون عن ألف أو لا ، وقد ثبت أنّ أصلها واو وأنّها فی محلّ تنقلب فیه الواو ألفا ، فثبت أنّها مبدله (۸) عن الألف .

۱- فیه ثلاثه مذاهب ، أولها مذهب سیبویه ، وهو أن الهاء بدل من همزه «إنّ» ، والثانی أن أصله «واللّه إنک» ، وهو قول الفراء ، والثالث ما حکاه المفضل بن سلمه عن بعضهم من أن أصله «للّه إنّک» ، انظر الکتاب : ۳ / ۱۵۰ ، وکلام السیرافی فی حاشیه الکتاب : ۳ / ۱۵۰ ، وسر الصناعه : ۳۷۱ ، وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۳۵۷ .

۲- ورد البیت بلا نسبه فی سر الصناعه : ۱۶۳ ، ۵۵۵ ، والمنصف : ۲ / ۱۵۶ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۳ / ۱۳۸ ، ۴ / ۶ ، ۱۰ / ۴۳ ، وشواهد الشافیه : ۴۷۹ .

۳- سقط من د : «فی» .

۴- سلف البیت ورقه : ۱۷ أ . .

۵- فی ط : «قباه» ، تحریف . والقباء من الثیاب : الذی یلبس . انظر اللسان (قبا) .

٦- انظر قول البصريين والكوفيين فيما سلف ق : ١٧ أ .

٧- فى ط : «الوصل» ، تحريف .

٨- سقط من ط : «مبدله» ، خطأ .

وإبدالها عن الياء فى قولهم : «هذه أمه اللّه» ، وإنّما جعلت (١) بدلا عن الياء لكثره قولهم :

هذى وقلّه قولهم : هذه ، ولو قيل : إنّهما جميعا أصل لم يكن بعيدا . (٢)

وإبدالها (٣) عن التاء فى كلّ تاء تأنيث لحقت الاسم كقولك : قائمه وقاعده ، وهو مطّرد فصيح ، ويجوز بقاؤها تاء ، وليس (٤) بالكثير .

وأمّا إبدالها عن تاء الجمع فى نحو : الأخواه والبناه فقليل ضعيف . (٥)

[إبدال اللام]

«واللّام أبدلت من النون والضّاد» .

فإبدالها من النون فى مثل قوله : (٦)

وقفت فيها أصيلالا أسائلها

عيّت جوابا وما بالرّبع من أحد

وقد وقع فى بعض (٧) النسخ «أصيلانا» بالنون (٨) ، وليس بالجيّد (٩) ، لأنّه إنّما يذكر (١٠) اللفظه (١١) بلفظ البدل لا بلفظ المبدل منه ، وإبدالها من الضاد قليل ضعيف .

١- سقط من ط . من قوله : «إبدالها» إلى «جعلت» ، خطأ .

٢- انظر ما سلف ق : ١٣٨ ب .

٣- فى ط : «وإبدالهم» .

۴- فى د : «وليست» .

۵- حكى قطرب والفراء عن طيّئ أنهم يقولون : «كيف البنون والبناه ، وكيف الإخوه والأخواه» ، وحكم ابن جنى على هذه اللغه بالشذوذ ، انظر سر الصناعه : ۵۶۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ۴۵ ، والممتع : ۴٠٢ ، وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٩٢ ، وارتشاف الضرب : ١ / ۴٠۴ .

۶- هو النابغه الذبيانى ، والبيت فى ديوانه : ٢ ، والكتاب : ٢ / ٣٢١ ، والمقتضب : ۴ / ۴١۴ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ٧٢ ، ٣ / ٣۵ ، وورد بلا نسبه فى كتاب الشعر : ٧٨ ، وشرح الملوكى : ١٠۶ ، ٢١۶ ، وقال سيبويه : «وقد أبدلوا اللام من النون ، وذلك قليل جدا» الكتاب : ۴ / ٢۴٠ ، وجاء بعد البيت فى د : «وأصيلانا تصغير أصيل» .

٧- سقط من د : «بعض» ، خطأ .

٨- فى المفصل : ٣٧٠ : «أصيلالا» .

٩- فی ط : «بجید» .

١٠- فی ط : «ذکر» .

١١- فی ط : «اللفظ» .

[إبدال الطاء]

«والطّاء أبدلت من التاء فى نحو : اصطبر» (١) .

وسيأتى ذلك مفصّلا فى باب الإدغام ، وأمّا إبدالها فى نحو : «فحصط» فقليل ضعيف . (٢)

[إبدال الدال]

«والدّال أبدلت من التاء فى نحو : ازدجر» .

وسيأتى ذلك فى باب الإدغام ، وأمّا إبدالها فى نحو «اجدمعوا» و «اجدزّ» (٣) فقليل ، وكذلك إبدالها فى دولج . (٤)

[إبدال الجيم]

«والجيم أبدلت عن (٥) الياء» فيما ذكره ، وهو قليل ضعيف فى كلّ ما ذكره ، وهو فى المحرّكه نحو : «أمسجت وأمسجا» (٦) أضعف وأقلّ .

«والسّين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صادا» إلى آخره .

قال الشيخ : ذكر (٧) السّين من حروف البدل ، وجعل لها فصلا ، وليست من حروف البدل ، ولم يذكر ما هى بدل منه ، وإنّما ذكر أنّها تبدل منها الصّاد ، فالصّاد إذن هى البدل ، ويبدل منها

١- بعدها فى د : «يصطبر واضطرب يضطرب» . وليس فى المفصل : ٣٧١ .

٢- هى لغه بنى تميم كما قال سيبويه والرضى ، وعزاها السيرافى إلى بعضهم ، انظر الكتاب : ۴ / ٢۴٠ ، والسيرافى : ٥٧۶ ، والمنصف : ٢ / ٣٣٢ - ٣٣۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٢۶ .

٣- جاءت هذه الكلمه فى البيت التالى : فقلت لصاحبى لا تحبسانا بنزع أصوله واجدزّ شيحا نسبه البغدادى إلى مضرّس بن ربعى الفقعسىّ الأسدى ، وذكر الجوهرى أنّ الكسائى أنشده ليزيد بن الطّثريّه ، ودفعه البغدادى ، انظر الصحاح (جزز) ، وشواهد الشافيه : ۴٨١ - ۴٨٣ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى : ۴ / ٣٣٧ ، والبيت بلا نسبه فى سر الصناعه : ١٨٧ ، والممتع : ٣٥٧ ، والضمير فى «أصوله» راجع إلى الحطب ، والجز : القطع ، وأصله فى الصوف ، شواهد الشافيه : ۴٨٣ .

۴- انظر الكتاب : ۴ / ٣٣٣ ، وسر الصناعه : ١۴۶ ، والممتع : ٣٨٣ .

٥- فى المفصل : ٣٧١ «من» .

۶- وردت هاتان الكلمتان فى بيت من الرجز هو : حتى إذا ما أمسجت وأمسجا . . . وقائله العجاج ، وهو فى ملحقات ديوانه : ٢ / ٢٧٨ ، وجاء بلا نسبه فى سر الصناعه : ١٧٧ ، وشرح الملوكى : ٣٢٩ ، والممتع : ٣٥٥ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ۴٨۶ .

٧- فی د : «قد ذکر» .

الزّای أیضا ، فالزّای هی البدل ، وأمّا السّین فلم تبدل من شیء ، فلا معنی لثبوتها مع (۱) حروف البدل ، وإنّما أبدلت السّین صادا مع هذه الحروف لشدّه استعلائها واستفال السّین ، فأبدلت صادا / لتوافق السّین فی المخرج والصّفیر ، وتوافق البواقی فی الاستعلاء .

وأمّا إبدالها زایا قبل الدّال فلأنّ الدّال حرف مجهور ، والسّین حرف مهموس ، فأبدلوا السّین زایا لتوافق السّین فی المخرج والدّال فی الجهر ، قال سیبویه : «ولا تجوز المضارعه» (۲) ، لأنّ الزّای والسّین من مخرج واحد ، وهما حرفا صفیر ، فیعسر الإشراب مع شدّه التقارب ، بخلاف الصّاد مع الزّای ، فإنّ الإطباق الذی فی الصّاد أمکن من إشرابها صوت الزّای ، ولا إطباق فی السّین . (۳)

[إبدال الصاد]

«والصّاد الساکنه إذا وقعت قبل الدّال جاز إبدالها زایا خالصه (۴) فی لغه فصحاء من العرب» .

ذکر الصّاد ههنا من حروف البدل ، ولم یذکرها فیما تقدّم عند جمعه لها بحروف الزیاده والطّاء (۵) والدّال (۶) والجیم ، ولم یذکر الصاد (۷) ، ثمّ ذکر فی هذا الفصل أنّه یبدل منها ، ولم یذکر أنّها تکون بدلا ، وکانت الأحکام التی للسّین فی إبدالها صادا أولی بأن تذکر ههنا ، لأنّ الصّاد هی البدل ثمّه ، فذکر (۸) کون الصّاد بدلا فی فصل السین ، وذکر کون الزّای بدلا فی فصل الصّاد ، ولم یذکر الزای بدلا أصلا لا فی الجمله ولا فی التفصیل ، وقد تقدّم أنّ الإبدال (۹) لیس باعتبار المبدل منه ، وإذا کان کذلک فلم یذکر ههنا إلّا إبدال الزّای منها ، فالزای هی البدل ، وقد أبدلت الزای من الصاد إذا وقعت الصّاد قبل الدّال ساکنه (۱۰) ، کقولک فی «یصدق»

۱- فی د : «من» ، وفی ط : «فی» .

۲- انظر الکتاب : ۴ / ۴۷۸ - ۴۸۸ ، وکذا عزا ابن یعیش هذه العباره إلی سیبویه فی شرح المفصل : ۱۰ / ۵۲ .

۳- من قوله : «ولا تجوز المضارعه» إلی «السین» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۵۱۱ .

۴- سقط من د : «خالصه» .

۵- فی ط : «فی الطاء» ، تحریف .

۶- سقط من ط : «والدال» ، خطأ .

۷- بعدها فی ط : «والدال» ، مقحمه .

۸- فی ط : «ثم ذکر» .

۹- فی د . ط : «البدل» .

۱۰- نسب سیبویه هذه اللغه إلی العرب الفصحاء ، وردّها أبو الطیب اللغوی إلی طیّئ ونسب إلیهم أنهم لم یشترطوا أن یسبق الصاد دال ساکنه ، وعزاها أبو حیان إلی کلب وکعب وعذره وبنی القیس ، انظر الکتاب : ۴ / ۴۷۸ ، والإبدال لأبی الطیب : ۲ / ۱۲۶ - ۱۲۷ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۵۱ .

[و «یصدف»] (۱) : یزدق [ویزدف] (۱) ، وفی مصدر : مزدر ، ومنه قول حاتم (۲) : «هکذا فزدی أنه» (۳) ، یعنی : فصدی (۴) ، ومنه «لم یحرم من فزد له» (۵) ، وأصله : فصد ، فسکّنت الصاد تخفیفا کما خفّفوا «علم» إلی «علم» ، فصار «فصد» بصاد ساکنه قبل الدّال ، فأبدلوها زایا .

«وأن تضارع بها الزای» (۶) .

لإمکان ذلک فیها کما ضارعوا فی الصّراط بعد قلبها صادا ، فالمضارعه ههنا أقرب .

«فإن تحرّکت لم تبدل ، ولکنّهم قد یضارعون بها الزّای» (۷) .

لأنّها لّما تحرّکت قویت بالحرکه ، فلمّا قویت لم تکن کالمیته الساکنه ، فأشربت ولم تقلب ، وقالوا فی «صدر» : «صدر» / بالإشراب ، ولم یقولوا : زدر ، لقوّتها بالحرکه .

ومثل الصّاد فی المضارعه إشراب الجیم صوت الشین ، وإشراب الشین صوت الجیم ، وهی لغه قلیله (۸) ردیئه لعسر ذلک فی النّطق ، ولذلک لم تأت فی القرآن ولا فی فصیح الکلام (۹) ، بخلاف إشراب الضّاد صوت الزّای ، فإنّه ورد فی القرآن وفی الکلام الفصیح .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فی الأصل . ط : «قوله» ، وما أثبت عن د .

۳- قاله حاتم عندما عقر ناقته وقیل له : هلّا فصدتها ، انظر نوادر أبی زید : ۶۴ ، والإبدال لأبی الطیب : ۲ / ۱۲۷ ، وذکر المیدانی أن أول من تکلم بهذا القول هو کعب بن مامه ، انظر مجمع الأمثال : ۲ / ۳۹۴ .

۴- انظر السیرافی : ۵۸۸ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۳۳۲ .

۵- ذکره العسکری فی جمهره الأمثال : ۲ / ۱۹۳ ، والمیدانی فی مجمع الأمثال : ۲ / ۱۹۲ .

۶- هو الوجه الثانی مما یجوز فی الصاد الساکنه الواقعه قبل الدال ، انظر الکتاب : ۴ / ۴۷۷ - ۴۷۸ ، وسر الصناعه : ۵۰ ، وفسر الجاربردی المضارعه بأن «تشرب الصاد شیئا من صوت الزای فتصیر بین بین» ، شرح الشافیه له : ۵۱۱ .

۷- انظر شرح الشافیه للرضی : ۳ / ۲۳۲ .

۸- انتقد الرضی ابن الحاجب فی هذه المسأله وفسر الإشراب بأنه إشراب الجیم والشین الواقعتین قبل الدال صوت الزای کما فی قولنا : أجدر وأشدق ، وقال : «قوله : « قلیل» خلاف ما قاله سیبویه » شرح الشافیه : ۳ / ۲۳۲ ، وانظر الکتاب : ۴ / ۴۷۹ ، والمخصص : ۱۳ / ۲۷۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۵۸ .

۹- فی د : «الکلام الفصیح» ، وفی ط : «کلام فصیح» .

[الاعتلال]

«ومن أصناف المشترک الاعتلال»

قال صاحب الکتاب : «حروفه الألف والواو والیاء ، وثلاثتها تقع فی الأضرب الثلاثه» .

حروف الإعلال الواو والألف والیاء ، وسمّیت حروف الإعلال لما وقع بها (۱) من التغییرات المطّرده (۲) ، بخلاف غیرها ، وقد جعل بعضهم الهمزه من حروف العله لذلک (۳) ، ولم یعدّها کثیر ، لأنّه لم یجر فیها ما جری فی حروف العلّه من الاطّراد اللّازم فی کثیر من الأبواب (۴) ، ولکلّ وجه .

ثمّ ذکر أنّ الألف لا تکون فی الأسماء والأفعال إلّا زائده أو منقلبه ، ولا تکون الألف أصلا فیهما (۵) ، بخلاف باب الحروف ، وأردنا باب الأسماء (۶) المتمکّنه ، وأمّا الأسماء غیر المتمکّنه [مثل «ذا» و «تا»] (۷) فألفاتها کألفات الحروف فی کونها أصلا ، فلا یقال فی ألف «متی» و «ما» : إنّها منقلبه ولا إنّها زائده ، وإنّما لم تقع الألف فی الأسماء والأفعال أصلیّه لأنّها لو وقعت (۸) أصلیّه لم تخل إمّا أن تقع مبدله فی محلّ آخر أو لا ، فإن وقعت فی محلّ مبدله أدّی إلی اللّبس بین الأصلیّه والمنقلبه ، وذلک مخلّ بمعرفه الأوزان ، وهو باب کبیر (۹) ، وإن لم تقع فی محلّ مبدله عن الواو والیاء أدّی ذلک إلی وقوع الیاء والواو المتحرّکتین (۱۰) فی کلّ موضع کان أصلها فیه التحرّک ، وهو کثیر مستثقل (۱۱) ،

۱- فی ط : «فیها» .

۲- کذا علل تسمیتها ابن یعیش والرضی ، انظر شرح المفصل لابن یعیش : ۱۰ / ۵۴ وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۳۳ ، ۳ / ۶۷ - ۶۸ .

۳- ممن قال بهذا الخلیل والفارسی ، انظر مقدمه کتاب العین : ۱ / ۵۷ ، وشرح الشافیه للرضی : ۱ / ۳۳ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۱ .

۴- من قوله : «وسمیت حروف» إلی «الأبواب» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۴۱۵ .

۵- انظر المقتضب : ۱ / ۵۶ ، والحلبیات : ۱۲۷ ، والمنصف : ۱ / ۱۱۸ .

۶- فی ط : «بالأسماء» مکان «باب الأسماء» .

۷- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۸- فی ط : «لوقعت» مکان «لو وقعت» ، تحریف .

۹- فی ط : «کثیر» .

۱۰- فی د . ط : «متحرکتین» .

۱۱- من قوله : «لو وقعت» إلی «مستثقل» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۴۱۶ بتصرف .

فيؤدّى إلى استثقال كثير ، فرفضوه لذلك ، فثبت أنّها لم تقع فى الأسماء والأفعال أصليّه ، وإذا (١) أوقعوها مبدله لم يلزم شىء ممّا ذكرناه ، فكان ذلك هو القياس .

ثمّ بيّن اتّفاق مواقع الواو والياء اللّذين (٢) ثبت أنّهما الأصلان فى الإعلال بعد أن ثبت أنّ الألف لا تكون أصلا ، فذكر اتّفاقهما واختلافهما ، فاتّفاقهما فاء وعينا ولاما كثير واضح ، واتّفاقهما فى وقوعهما عينا ولاما كقوّه وحيّه واضح ، وليس بكثير فى البابين ، وقد وقع فى بعض النّسخ «فى اتفاقهما ، وإن (٣) تقدّمت كلّ واحده منهما على أختها فاء وعينا ، كيوم وويل» (٤) ، وهو مستقيم فى باب اتّفاقهما ، لأنّه قد وقعت كلّ واحده منهما فاء قبل أختها وعينا بعد أختها ، وهما بابان فى الاتّفاق / ، وإن جاءت العباره فيهما واحده .

ثمّ ذكر اختلافهما فقال : «واختلافهما أنّ الواو تقدّمت على أختها (٥) فى نحو : وقيت وطويت» (٦) ولم تتقدّم الياء عليها .

يعنى أنّ الواو تقدّمت فاء على الياء لاما ، وتقدّمت عينا على الياء لاما ، وتبيّن ذلك من كلامه بالمثال ، وإلّا فلا يستقيم (٧) ، لأنّه قد ثبت أنّ كلّ واحده منهما تقدّمت على أختها فاء وعينا فى الاتّفاق (٨) ، [كويل ويوم] (٩) ، فكيف يستقيم أن (١٠) يعمّم تقدّم الواو على الياء مطلقا دون تقدّم الياء فى باب الاختلاف ؟

١- فى د : «وإذ» ، تحريف .

٢- فى ط : «الذى» ، تحريف .

٣- عباره الزمخشرى وابن يعيش : «فاتفاقهما أن وقعت كلتاهما فاء كوعد ويسر وعينا كقول وبيع ولاما كغزو ورمى ، وعينا ولاما كقوه وحيه وإن تقدمت . .» ، المفصل : ٣٧۴ ، وشرحه لابن يعيش : ١٠ / ۵۴ - ۵۵ .

۴- فى المفصل : ٣٧۴ : «فى نحو ويل وقوم» .

۵- فى المفصل : ٣٧۴ : «الياء» .

۶- بعدها فى المفصل : ٣٧۴ : «وتقدمت الياء عليها فى يوم» .

٧- بعدها فى ط : «التعميم» .

٨- فى ط : «فى باب الاتفاق» .

٩- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١٠- فى الأصل . ط : «بأن» . وما أثبت عن د .

ثمّ أورد اعتراضا بالحيوان بأنّه (۱) قـد تقدّمت فيه الياء عينا على الواو لاما ، فهما موافقتان ل «طويت» ، وقد ذكر أنّ «طويت» ممّا اختلفا فى بابه ، ولم تقع الياء قبل الواو فى مثله ، وأجاب عنه بأنّ الواو مبدله عن الياء ، والأصل حييان (۲) ، وإنّما حمل النحويّين على ذلـك عـدم نظير ذلـك من كلامهم ، وإذا (۳) جـاء الحيوان محتملاـ أن يكون من الواو من ظـاهر (۴) لفظه ، ومحتملاـ أن يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء أولى إجراء له على ما ثبت من قياس كلامهم ، ولا يستقيم الاستدلال بقولهم : حيى من (۵) أنّ اللّام ياء ، فإنّه لو كانت (۶) اللّام واوا لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، فلم ينهض الاستدلال على أنّها ياء بذلك ، ألا ترى أنّهم قالوا : رضى ، فقلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها (۷) ؟ وإذا كان «حيى» يجوز أن تكون فيه اللّام ياء لانكسار ما قبلها ويجوز أن تكون أصلا لم يستقم الاستدلال به على أنّها ياء .

قال : «و [اختلافهما] (۸) أنّ اليـاء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا فى يين (۹) اسم مكان ، وفى « يديت» (۱۰) ، ولم تقع الواو كذلك » . هذا الكلام إلى آخره .

[قوله :] (۱۱) «موافقتها (۱۲) فى « يديت» (۱۳) » .

۱- فى ط : «فإنه» .

۲- هـذا مذهب الخليل وسيبويه ، وخالف المازنى وذهب إلى أن واو الحيوان أصل ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۰۹ ، والمقتضب : ۱ / ۱۸۶ ، والبغداديات : ۶۲ - ۶۳ ، والمنصف : ۲ / ۲۸۴ - ۲۸۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۷۳ ، وما سلف ق : ۳۱۲ أ .

۳- فى د : «وإنما» ، تحريف .

۴- فى ط : «مظاهر» ، تحريف .

۵- فى د : «فى» .

۶- فى الأصل . ط : «كان» . وما أثبت عن د .

۷- من قوله : «ولا يستقيم . .» إلى «قبلها» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۴۱۷ بتصرف .

۸- زياده عن المفصل : ۳۷۴ ليتضح المعنى .

۹- انظر ما سلف ق : ۱۷۴ أ ، ق : ۳۰۳ أ .

۱۰- هى لغه فى «أيديت» ، انظر الصحاح (يدى) وسر الصناعه : ۵۸۴ ، ۷۲۹ .

۱۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۲- فى د : «وموافقتهما» ، مخالف للمفصل : ۲۷۴ .

۱۳- سقط من ط : «قوله : موافقتها فى « يديت» » ، خطأ .

وقع فيه اختلال .

وذلـك أنّه لاـ يخلوا إمّا أن يعتبر لفظ الواو فى الموافقه أو لا يعتبره ، فإن اعتبره لم يصـحّ إطلاق قوله : «إنّ الياء مختصّه بوقوعها فاء وعينا» (١) [إلّا] (٢) على قـول من قـال : إنّ ألـف الواو [منقلبه] (٢) عن يـاء (٣) ، وإن لم يعتـبره لم يسـتقيم (٤) ، لأنّهـا من كلامهم ، وأيضا فإنّه لا يستقيم قوله : «فهى على هذا (٥) موافقه الياء فى « يىّيت» (٦) » .

وقوله : «فهى موافقه الياء فى يديت» (٧) .

فإن قلت : ذكر انفراد الياء على وجه الجواز / على اختلاف الأقوال فى الواو قلت : فكان ينبغى أن يقول : فيما انفردت به الياء فى وقوعهـا فاء وعينا ولاما ، وكان (٨) ينبغى أن يقول : وأنّ اليـاء وقعت فاء وعينا ولاما ، ولم تقع الواو كـذلك كما قالوا (٩) ، وأنّ الياء وقعت فاء (١٠) ولامـا فى «يـديت» ، ولم تقع الواو كـذلك ، فالـذى جوّز له ذلك فى «يـديت» مجوّز له ذلك فى «يىّيت» ، فالفصل بينهما حتى ذكر ذلك (١١) أوّلا فى أصل الباب ، وذكر هذا عارضا فى ضمنه لا معنى له ، والأولى أن

١- نقل كلام الزمخشرى بالمعنى .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٣- فى ط : «من قال : إن الألف عن واو» ، تحريف .

۴- ذهب الأخفش إلى أن ألف واو منقلبه عن واو لأن الياء لا تتقدم عينا على الواو لاما ، وذهب الفارسى إلى أن ألف واو منقلبه عن ياء ، انظر الحلبيات : ٨ ، وسر الصناعه : ٥٩٨ ، والمنصف : ٢ / ٢١۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٧۴ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٩٠ .

۵- فى المفصل : ٣٧۴ «قوله» مكان «هذا» ، والضمير فى «قوله» يعود إلى الأخفش .

۶- سـقط من ط : «قوله : فهى على هـذا موافقه اليـاء فى يىّيت» ، خطأ . وجـاء بعـد كلمه «يىّيت» فى د : «ياء حسـنه ، أى كتبتها ، وليس فى الكلام كلمه حروفها كلها ياءات إلا هذه» ا . ه . وهذه الزياده من كلام ابن يعيش فى شرح المفصل : ١٠ / ۵٧ .

٧- عباره الزمخشرى : «فهى على هذا موافقتها فى يديت» ، المفصل : ٣٧۴ .

٨- فى د : «فكان» .

٩- فى الأصل : «قال» . وما أثبت عن د . ط .

١٠- سقط من ط من قوله : «وعينا ولاما ولم تقع . .» إلى «فاء» ، خطأ .

١١- سقط من د : «ذلك» ، خطأ .

يعتبر فى الواو الواوات إن كانت الألف عن واو ، والواوين والياء إن كانت الألف عن ياء ، فيقول (۱) بعد قوله : «وأنّ الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا» : ولم تقع الواو كذلك وأنّ الياء وقعت عينا والواو فاء ولاما فى قول من قال : إنّ الألف فى الواو عن ياء ، ولم تقع الواو مع الياء كذلك ، وأنّ الياء وقعت فاء وعينا ولاما ، ولم تقع الواو كذلك إلّا فى الواو على قول من قال : إنّ الألف فى الواو عن واو .

قال : «وقالوا : ليس فى العربيّه كلمه» ، إلى آخره .

قال الشيخ : هذا الكلام مستقيم ، ولا يضرّ الاختلاف فى الألف ، لأنّ ذلك لا يخرجها عمّا ذكره .

قال : «ولذلك آثروا فى الوغى أن يكتب بالياء» .

حملا له على ذوات الياء ، لأنّه لو حمل على الواو لأدّى إلى أن يكون من النادر ، وهو باب لفظ الواو ، فحمله على الياء التى هى أكثر فى مثل ذلك (۲) أجدر ، فلذلك كان الوجه كتابته بالياء .

۱- فى د : «فيقال» .

۲- فى د : «هذا» .

«القول فی الواو والیاء فاءین»

قال : «الواو تثبت صحیحه وتسقط وتقلب ، فثباتها علی الصحّه فی نحو : وعد وولد» ، إلی آخره .

هـذا تقسیم حاصر ، لأنّها إمّا أن تغیّر أو لا ، فإن لم تغیّر فهو معنی ثباتها علی الصـحّه ، وإن غیّرت فإمّا أن تغیّر بالحذف أو لا ، فإن غیّرت بالحذف فهو السقوط ، وإن لم تغیّر بالحذف فهو القلب . (۱)

ثمّ ذکر مواضع کـلّ واحـد من الأمور الثلاثه ، قال : «فثباتها علی الصّحّه فی نحو : وعـد» ، وهو کلّ موضع لم تقع موجبات (۲) السّقوط ولا موجبات القلب / ، کقولک : «وعد» و «ولد» و «واعد» و «موعود» (۳) ، وکذلک ما أشبهه .

وسـقوطها فی کلّ موضع وقعت بین یاء مفتوحه وکسره (۴) ، وذلک إنّما یکون فی مضارعاتها (۵) الثلاثیه ، کقولک : «وعد» و «ولد» ، تقول فیه : «یعد» و «یلد» ، لأنّ الأصل «یوعد» و «یولد» بدلیل أنّ حروف ماضیه هی حروف مضارعه ، والفاء واو ، فوجب أن تقـدّر بعـد حرف المضارعه فوجب أن یکون الأصل : «یوعد» و «یولد» ، فاسـتثقلوا وقوع الواو فی مثل ذلک فحذفوها فقالوا : «یعد» و «یلد» ، ولیس کذلک «یوعد» و «یولد» لسهوله النّطق لانضمام ما قبلها (۶) ، فلذلک ثبتت فی أحدهما وسقطت فی الآخر .

قال : «لفظا أو تقدیرا ، فاللفظ فی « یعد» (۷) ، والتقدیر فی «یسع» و «یضع» » .

لأنّ الأصل «وسع» «یوسع» و «وضع» «یوضع» ، أمّا فی «یضع» فظاهر ، لأنّ «فعل» لا یأتی

۱- وقع فی ط تقدیم وتأخیر مخل بالعباره .

۲- فی ط : «لم تقع فیه موجبات» .

۳- فی ط : «وواعد ووالد وموعود» .

۴- هذا مذهب البصـریین ، وذهب الکوفیون إلی أن الواو سـقطت من مثل «یعد» للفرق بین اللازم والمتعدی ، انظر الکتاب : ۴ / ۵۲ - ۵۳ ، والسیرافی : ۱۵۴ ، والمنصف : ۱ / ۱۸۸ ، والإنصاف : ۷۸۲ - ۷۸۷ ، وشرح الملوکی : ۳۳۴ - ۳۳۵ ، والممتع : ۴۲۶ ، ۴۳۴ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۸۸ ، ۳ / ۹۲ .

۵- فی ط : «مضارعتها» .

۶- انظر المنصف : ۱ / ۱۹۴ ، وشرح الملوکی : ۳۳۸ ، والممتع : ۴۲۶ - ۴۲۷ .

۷- بعدها فی المفصل : ۳۷۵ «ویمق» .

على «يفعل» على أن يكون أصلا ، وإنّما يأتى على يفعل أو يفعل [بالكسر أو الضّمّ] (١) ، ولا- جائز أن يكون (٢) [على] (٣) يفعل [بالضمّ] (٣) ، فوجب أن يكون الأصل يفعل [بالكسر] (٣) ، والفتح لحرف الحلق ، فقد وقعت الواو بين ياء وكسره مقدّره فى الأصل .

وأمّا «يسع» فأشكل من «يضع» ، لأنّ ماضيه على «فعل» بكسر العين ، وليس مثل «يضع» فى أنّ ماضيه بفتح العين ، وقياس ما جاء ماضيه بكسر (٤) العين أن يكون مضارعه بفتح العين ، فعلى ذلك يشكل حذف الواو من (٥) «يوسع» (٦) ، وقد جعل (٧) ذلك والجواب عنه فصلا برأسه بعد هذا الفصل ، وتحقيقه أنّ «فعل» ممّا تعتلّ (٨) فاؤه جاء مضارعه «يفعل» بفتح العين ، و «يفعل» بكسر العين ، قالوا :

«ورى الزّند يرى» ، و «ولى يلى» (٩) ، وقالوا : «وجل يوجل» ، و «وحل يوحل» (١٠) ، فإذا جاء «يسع» محذوفا فاؤه (١١) علم أنّه ممّا كان أصله فى التقدير الكسر ، وأنّ الفتح عارض لحروف (١٢) الحلق ليجرى على قياس لغتهم ، فثبت أنّ الفتح فى «يسع» كالفتح فى «يضع» ، وأنّ الفتح فى «يوجل» كالفتح فى «يوحل» ، فلم تحذف الواو فى «يسع» إلّا لوقوعها بين ياء وكسره تقديريّه ، وثبتت الواو فى «يوجل» لأنّ الفتح فيه أصل ، فلم تقع الواو بين ياء وكسره لا لفظيّه ولا تقديريّه ، وشبّه الفتحه (١٣) فى «يسع» بالكسره فى التّجارى من حيث كانت عارضه ، والأصل حركه غيرها ، وهى الضمّه ، لأنّه مصدر «تجارينا تجاريا» ، فقلبت الضمّه كسره لأنّه ليس فى كلامهم ما آخره ياء أو واو وقبلها ضمّه ، فإذا وجد

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى د : «يأتى» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى ط : «ماضيه على فعل بكسر» .

۵- فى د : «فى» .

۶- انظر ذلك فى الكتاب : ۴ / ۵۵ ، والسيرافى : ۱۵۶ ، ۲۹۳ ، والمنصف : ۱ / ۲۰۶ - ۲۰۷ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۷۹ ، وشرح الملوكى : ۳۳۷ .

۷- فى د : «حصل» ، تحريف . وفاعل جعل يعود إلى الزمخشرى .

۸- فى د . ط : «اعتلت» .

۹- انظر المنصف : ۱ / ۲۰۷ ، والممتع : ۱۷۶ ، ۴۳۴ .

۱۰- انظر سر الصناعه : ۷۳۷ .

۱۱- فى د : «واوه» .

۱۲- فى ط : «كحرف» ، تحريف .

۱۳- فى ط : «الفتح» .

ذلك قلبت الضمّه كسره / لتسلم الياء أو تنقلب (۱) الواو فيه ياء ، وشبّه (۲) الفتحه فى «يوجل» بالكسره فى التجارب ، لأنّه جمع التجربه (۳) ، وقياس الجمع الذى ثالثه ألف وبعده حرفان أن يكون الحرف الذى بعد الألف مكسورا ، كقولك : مسجد ومساجد ، وضاربه وضوارب .

قال : «وفى نحو العده والمقه من (۴) المصادر» .

يعنى أنّها تحذف (۵) فى مصادر هذه الأفعال إذا كانت بالتاء مكسوره الفاء ، ولا تحذف منها إذا وقعت بغير تاء ، كأنّهم قصدوا إلى أن تكون التاء كالعوض من المحذوف (۶) ، وهو الواو المكسوره .

ولم يذكر فعل الأمر مثل : «عد» و «ضع» و «سع» استغناء عنه بالفعل المضارع ، لأنّه فرعه ، فلم يحتج إلى ذكره (۷) لذلك .

فإن قلت : حذفها فى (۸) الفعل المضارع لوقوعها بين ياء وكسره ، وليست (۹) مع فعل الأمر كذلك ، فما وجه حذفها ؟

قلت : نزّلوا تقدير حرف المضارعه كوجوده ، لأنّه الأصل ، كما نزّلوا الكسره فى «يضع» ، وإن زالت لفظا لمّا كانت هى الأصل ، منزله الموجود .

قال : «والقلب فيما مرّ من الإبدال» .

والذى مرّ أنّها تقلب (۱۰) همزه واجبا أو جائزا (۱۱) على ما مضى ، وتقلب ألفا فى مثل : ياجل ،

۱- فى د : «انقلب» ، وفى ط : «تقلب» .

۲- فى ط : «شبّه» .

۳- فى د : «لتجربه» .

۴- فى الأصل . ط : «فى» ، وما أثبت عن د . وهو موافق للمفصل : ۳۷۵ .

۵- فى ط : «الحذف» ، تحريف .

۶- انظر الكتاب : ۴ / ۳۳۶ - ۳۳۷ ، والمقتضب : ۱ / ۸۸ - ۸۹ ، وشرح الملوكى : ۳۳۹ .

۷- فى د : «فلم يحتج إذن إلى ذكر» .

۸- فى د : «من» .

۹- فى ط : «وليس» .

۱۰- سقط من ط : «تقلب» ، خطأ .

۱۱- فى د . ط : «وجائزا» .

وتقلب یاء فی مثل : میزان ومیقات (۱) .

قال : «والیاء مثلها إلّا فی السّقوط» .

یرید أنّ الیاء تثبت صحیحه وتقلب فیما مرّ من الإبدال ، ولا تسقط لوقوعها بین یاء وکسره کما تسقط الواو ، تقول فی «ینع» : «ینع» ، و «یسر» : «ییسر» (۲) .

وأمّا من قال : «یئس» «یئس» (۳) فقد أجراها مجری الواو من أجل مجیء الهمزه مستثقله معها (۴) ، ولا یقولون : «یسر» «یسر» (۵) ، إذ لا همزه فیه ، وإن کان الفصیح أیضا إثبات الیاء فی مثل : یئس ییئس (۶) ، ووجه حذفها ما ذکر .

«وقلبها فی نحو : اتّسر» .

یعنی فیما مرّ من الإبدال ، فقد تقلب همزه کقولهم : «فی أسنانه ألل» (۷) وقد تقلب واوا کقولهم : موقن وطوبی (۸) وضویرب ، وقد تقلب تاء کقولک : «اتّسر» (۹) ، وقد مضی ذلک کلّه .

قال : «والذی فارق به قولهم : « وجع یوجع» و «وجل» «یوجل» قولهم : وسع » ، إلی آخره .

قد مضی الکلام فی هذا الفصل عند الکلام فی «یضع» ، فلا حاجه إلی إعادته .

۱- بعدها فی د : «ومیعاد ومیلاد» .

۲- بعدها فی د : «من الإیسار ، وهو قمار العرب بالأزلام ، والاسم المیسر ، ولا تحذف هذه الیاء کما تحذف الواو فی نحو « یعد» وأخواته لثقل الواو وخفه الیاء » . انظر الکتاب : ۴ / ۵۴ ، ۴ / ۳۳۷ ، والمقتضب : ۱ / ۹۲ ، والحلبیات : ۱۲۹ ، والمنصف : ۱ / ۱۹۵ .

۳- فی ط : «ییئس» ، تحریف .

۴- نسب سیبویه إلی بعض العرب قولهم : «یئس» ، انظر الکتاب : ۴ / ۵۴ ، ۴ / ۳۳۹ ، والسیرافی : ۱۵۹ ، والمنصف : ۳ / ۳۵ ، وشرح الملوکی : ۵۱ ، والممتع : ۴۳۷ .

۵- فی ط : «ییسر» ، تحریف .

۶- نسب أبو زید هذه اللغه إلی علیا مضر ، ووصفها الجوهری بأنها شاذه ، انظر الصحاح (یئس) ، وشرح الشافیه للجاربردی : ۴۲۳ .

۷- انظر ما سلف ق : ۳۰۷ ب ، ۳۰۸ ب .

۸- بعدها فی د : «وکوسی» .

۹- انظر الکتاب : ۴ / ۳۳۴ ، ونوادر أبی زید : ۳ ، والمقتضب : ۱ / ۹۰ ، والأصول : ۳ / ۲۶۹ ، وسر الصناعه : ۱۴۸ ، والمنصف : ۱ / ۲۲۲ ، والممتع : ۳۸۶ - ۳۸۷ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۸۳ .

قال : «ومن العرب من يقلب الواو والياء فى مضارع « افتعل» ألفا ، فيقول : «ياتعد» و «ياتسر» » .

ولا يفعل ذلك فى الماضى لانكسار ما قبل الياء ، ولّما (۱) كرهوا الواو فى مثل قولك : اوتعد قلبوها (۲) تاء لتدغم فيما بعدها ، ولم يقلبوها ياء لأنّهم يفعلون بالياء / الأصليّه هذا (۳) ، فلأن يفعلوه بالواو أجدر ، فإذا صاروا إلى المضارع فالفصيح إبقاء هذه التاء ، فتقول : يتّعد ويتّسر ، لأنّه فرعه ، فلم يغيّر عمّا كان عليه ، ومنهم من يقلبها ألفا ، لأنّ الألف أخت الياء من حيث كانت حرف مدّ ، وتعذّر قلبها ألفا فى الماضى للكسره ، فلمّا جاءت الفتحه فى المضارع قلبها ألفا ، فقال : ياتعد وياتسر . (۴)

وأمّا «ييئس» فقد تقدّم أنّ الإثبات هو الفصيح ، ومنهم (۵) من يستثقلها ، والذين استثقلوها (۶) منهم من حذفها كما حذف فى «يعد» (۷) ، ومنهم من يقلبها (۸) ألفا ، فيقول : ياءس (۹) ، والذين قلبوها ألفا قلبوها (۱۰) مع الكسره والفتحه جميعا فى الهمزه ، والذين حذفوها لم يحذفوها إلّا مع الكسره ، وسببه زياده الاستثقال مع الكسره وقلّته مع الفتحه ، فحذفوا فى موضع زياده الاستثقال ، وقلبوا فى موضع قلّته (۱۱) .

قال : «وفى مضارع « وجل» أربع لغات : يوجل » .

۱- فى د . ط : «لّما» .

۲- فى ط : «فقلبوها» ، تحريف .

۳- بعدها فى ط : «الفعل» .

۴- نسب سيبويه وابن السراج هذه اللغه إلى ناس من العرب ، وحكاها المبرد عن أهل الحجاز ، وابن جنى عن الكسائى ، وعزاها الرضى إلى بعض أهل الحجاز ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۳۴ ، والمقتضب : ۱ / ۹۰ ، والأصول : ۳ / ۲۶۹ ، وسر الصناعه : ۱۴۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۸۳ .

۵- فى د . ط : «وأن منهم» .

۶- فى ط : «استثقلوا» .

۷- انظر ما سلف ق : ۳۱۶ أ .

۸- فى ط : «قلبها» .

۹- ذكر المبرد وابن جنى أن بعضهم يقول : «ياءس» ، وعقب المبرد فقال : «وهذا ردىء جدا» المقتضب : ۱ / ۹۲ ، وانظر سر الصناعه : ۶۶۷ ، والصحاح (يئس) وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۲۳ .

۱۰- سقط من د : «قلبوها» ، خطأ .

۱۱- بعدها فى د : «واللّه أعلم» .

وهو القياس (۱) ، لأنّ ماضيه «فعل» ، فالأكثر فيه أن يأتى على «يفعل» بفتح العين ، وتثبت الواو لأنّه لم يعرض ما يوجب حذفها ، وقال بعضهم : «ييجل» (۲) ، فقلب الواو ياء استثقالا لها على غير قياس ، كما قالوا : «ثيره» و «عليان» (۳) ، فأبدلوا من الواو ياء على غير قياس ، وقال بعضهم : ياجل (۴) ، شبّهه ب «ييئس» على غير قياس أيضا ، وقال بعضهم : ييجل (۵) ، فكسر حرف المضارعه لتنقلب الواو فيه ياء استثقالا للواو ، وكلّه على غير قياس .

«وليست الكسره من لغه من يقول : « تعلم» » .

لأنّ (۶) أولئك لا يكسرون الياء استثقالا للكسره على الياء ، فلا تحمل هذه اللغه على لغتهم مع مخالفتهم لها ، وإنّما هذه لغه آخرين من أجل استثقال الواو بعد الياء . (۷)

قال : «وإذا بنى « افتعل» من «أكل» و «أمر» » ، إلى آخره .

قال الشيخ : يعنى أنّ باب «افتعل» ممّا فاؤه همزه يجب أن تنقلب فيه الهمزه ياء إذا ابتدئ به لانكسار ما قبلها ، فيقال : «إيتكل» و «إيتمر» ، وأصله : «إئتكل» (۸) ، فاجتمعت همزتان ، الثانيه

۱- انظر ما سلف ق : ۳۰۸ أ .

۲- نسبها صاحب كتاب الجيم إلى تميم ، وظاهر كلام الأخفش أنها لبعض بنى تميم انظر كتاب الجيم : ۳ / ۳۰۵ ، ومعانى القرآن للأخفش : ۶۰۳ .

۳- انظر ما سلف ق : ۳۰۸ ب .

۴- ذكر الشيبانى أنها لبنى قيس ، ونسبها الفراء إلى بنى عامر كما ذكر عنه أبو حيان ، وساق سيبويه اللغات الثلاث الأخيره على أنها لغير الحجازيين ، ونسب الأولى منها إلى الحجازيين ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۱۱ - ۱۱۳ ، وكتاب الجيم : ۳ / ۳۰۵ ، والحلبيات : ۱۲۹ ، وسر الصناعه : ۶۶۷ ، ۷۳۷ ، والمنصف : ۱ / ۲۰۲ - ۲۰۳ ، ۳ / ۳۵ ، وشرح الملوكى : ۴۹ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۸۸ .

۵- نسب الجوهرى هذه اللغه إلى بنى أسد ، ونسبها الأخفش وأبو حيان إلى بنى تميم . انظر معانى القرآن للأخفش : ۶۰۳ ، والصحاح (وجل) ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۸۸ .

۶- سقط من ط : «لأن» .

۷- وافق ابن يعيش والرضى على أن الكسره فى «ييجل» ليست من لغه من يقول : «تعلم» ، ويفهم من كلام سيبويه أنه قد جاء عن بعض العرب ممن يكسر الحرف الأول من مضارع «فعل» ويقول : نعلم كسر حرف المضارعه إن كانت فاء الفعل واوا فيقول : ييجل ، انظر الكتاب : ۴ / ۱۱۰ - ۱۱۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۶۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۹۲ .

۸- بعدها فى ط : «وائتمر» .

ساكنه ، فوجب قلبها حرفا من جنس حركه ما قبلها ، فإذا انقلبت ياء صار مشبّها بقولك : «إيتسر» باعتبار أصله ، وكذلك «إيتعد» ، فتوهّم قلب الياء تاء ، كما قلبت فى «اتّعد» و «اتّسر» ، فنبّه على أنّ ذلك ليس بمستقيم ، والفصل / بينهما أنّ هذه الياء فى قولك : «إيتكل» وقولك (١) : «إيتمر» عارضه مبدله عن همزه (٢) ، فحكمها حكم الهمزه ، والهمزه لا تقلب تاء إذا اجتمعت مع تاء الافتعال ، فوجب أن لا تقلب الياء التى هى عنها (٣) تاء أيضا لأنّها فرعها ، فحكمها حكمها ، بخلاف «اتّسر» ، فإنّها ليست بعارضه ، فلا يلزم من قلب الياء تاء فى «اتّسر» قلب الياء تاء فى «إيتكل» .

«وقول من قال : اتّزر وهم (۴)» .

لأنّه من الأزر ، فأصله «إئتزر» ، قلبت الهمزه ياء لانكسار ما قبلها ، فصار إيتزر ، فهو مثل :

«إيتكل» ، فكما لا تقلب (۵) الياء التى فى «إيتكل» تاء لأنّها عن الهمزه فكذلك الياء التى فى «إيتزر» (۶) ، فتبيّن من ذلك أنّ الياء فى «إيتزر» و «إيتكل» واحد ، فكما لا تقلب فى «إيتكل» لا تقلب فى «إيتزر» ، فقول من قال : اتّزر وهم . (۷)

۱- سقط من د : «قولك» .

۲- فى ط : «الهمزه» .

۳- فى ط : «هى مبدله عنها» .

۴- فى المفصل : ۳۷۵ : «خطأ» .

۵- فى د : «تنقلب» .

۶- فى د . ط : «اتّزر» ، تحريف .

۷- بعدها فى د : «منه» . جوز بعض البغادذه قلب الياء تاء فقال : اتّزر ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۸۳ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۵۲ .

« القول فی الواو والیاء عینین

لا (۱) تخلوان من أن تعلّا أو تسلما أو تحذفا » .

قال الشیخ : التقسیم فی ذلک کالتقسیم فیما ذکر فی الفاء ، فالإعلال فی نحو : «قال» و «باع» ممّا تحرّکتا فیه وانفتح ما قبلهما أو کانا (۲) فی حکم المتحرّک علی ما سیأتی تفصیله ممّا لم یمنع فیه مانع ، وإنّما قلبت الواو والیاء إذا کانتا کذلک استثقالا لهما ، وإنّما لم یقتصروا علی الإسکان فیهما کراهه أن تلتبس صیغه المتحرّک بصیغه الساکن ، ألا تری أنّهم لو أعلّوا نحو : باب (۳) – وأصله (۴) بوب (۵) – بالإسکان فقالوا : بوب (۵) ، لم یعلم کونه من باب فرس أو من باب فلس کیوم (۶) ، فقلبوها ألفا إیذانا بأنّها (۷) عن حرکه ، ولأنّ الألف أیضا أخفّ من الواو والیاء ، وما ذکره من إعلالها إلی غیر الألف فسیأتی مفصّلا .

فإذا سکن ما قبل الواو والیاء فلا یخلو إمّا أن یکون فی صیغه فعل أصل فی معناه أو فی (۸) صیغه فعل أو غیره ممّا هو راجع إلی ما تحرّکت فیه وانفتح ما قبلها ، فإن کانت من الأوّل صحّت ، کقولک : «تبایعنا» ، و «تقاولنا» ، و «اعوارّ» ، وما أشبه ذلک ، وإن کان من الثانی أعلّ بالألف حملا له علی أصله کما ذکره فی «أقام» و «استقام» (۹) .

قال : «أعلّت هذه الأشیاء وإن لم تقم فیها علّه الإعلال (۱۰)» .

یعنی وإن لم تقم فیها نفس تلک العلّه الأولی (۱۱) ، وإلّا فلا بدّ من علّه أوجبت إعلاله ، ولکنّها

۱- فی ط : «قال صاحب الکتاب : لا» .

۲- فی د : «کانتا» .

۳- بعدها فی د : «وناب» .

۴- فی د : «وأصلهما» .

۵- بعدها فی د : «ونوب» .

۶- انظر شرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۰۳ .

۷- سقط من ط : «بأنها» ، خطأ .

۸- سقط من د : «فی» .

۹- بعدها فی د : » فإن أصلهما أقوم واستقوم « .

۱۰- فی ط . المفصل : ۳۷۶ : «الاعتلال» .

۱۱- أی أن تتحرک الواو والیاء وأن یکون ما قبلهما مفتوحا أو فی حکم المتحرک .

ليست تلك العلّه الأصليّه ، لأنّ تلك انفتح فيها ما قبلها ، وهذه ما قبلها ساكن ، ولكنّه فى / حكم المتحرّك ، أجريت (١) مجراها لكونها مأخوذه منها وراجعه إليها .

وقوله : «والحذف فى « قل» و «قلن» » .

وذلك أنّ هذه اللّامات لّما سكّنت للأمر أو للجزم أو لاتّصال الفاعلين ، وحرف العلّه قبلها ساكن ، وجب حذفه لالتقاء الساكنين ، لكونه حرف مدّ ولين ، فقيل : «قل» و «قلن» .

وحذفت فى نحو «سيد» و «ميت» ، وأصله سيود وميوت ، قلبت الواو ياء (٢) ، وأدغمت فى الياء على ما سيأتى ، ثمّ خفّفت بحذف الياء الثانيه . (٣)

وفى نحو «كينونه» و «قيلوله» ، وهو مثل سيد ، لأنّ كينونه أصلها كيونونه ، ففعل فيها ما فعل فى سيّد ، ولو كانت فعلوله (٤) لوجب أن تكون كونونه ، إذ لا موجب لقلب الواو ياء . (٥)

وأمّا قيلوله فالذى منع أن يقال فيه : إنّه (٦) فعلوله ما ثبت من مثل كينونه ، فكان جعله كمشابهه أولى .

وفى «الإقامه» و «الاستقامه» لأنّ أصلها إقوامه [واستقوامه] (٧) ، فقلبت الواو ألفا إجراء للمصدر

١- فى ط : «فأجريت» .

٢- انظر اطراد هذا القلب فى الكتاب : ۴ / ۳۶۶ ، والمقتضب : ١ / ٢٢٢ ، والخصائص : ٢ / ٢٨٩ ، والممتع : ۴٩٩ ، والأشباه والنظائر : ١ / ۴٠ .

٣- بعدها فى د : « قال الشاعر : ليس من مات فاستراح بميت إنّما الميت ميّت الأحياء » وهو لعدى بن الرعلاء كما فى اللسان (موت) ، وجاء بلا نسبه فى المنصف : ٢ / ١٧ ، ٣ / ۶١ - ۶٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ١٥٢ .

۴- سقط من ط : «فعلوله» ، خطأ .

۵- ذهب البصريون إلى أن «كينونه» أصله «كيّنونه» وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن أصلها كونونه وأنه مغير بإبدال ضمه الكاف فتحه ، انظر المقتضب : ١ / ١٢۵ والمنصف : ٢ / ١٠ - ١٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ١۶٣ ، والإنصاف : ٧٩۶ - ٨٠١ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١۵۴ .

۶- سقط من د . ط : «إنه» .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

مجرى فعله ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما لالتقاء السّاكنين ، والأولى أولى (۱) ، لأنّها على قياس السّاكنين .

قال : «ممّا التقى فيه ساكنان» .

يعنى «قل» و «قلن» .

«أو طلب تخفيف» . يعنى من سيّد وميّت .

«أو اضطرّ إعلال» .

يعنى فى الإقامه والاستقامه ، فإن قلت : فالإقامه والاستقامه (۲) ك «قل» و «قلن» فى أنّ المحذوف لالتقاء الساكنين .

قلت : الفرق بينهما أنّ «قل» و «قلن» تمّ (۳) إعلاله أوّلا بإسكانه ، ثمّ جاء ساكن (۴) بعد تمام الإعلال وثبوت حرف العلّه ساكنا ، فحذف لأجله ، و «الإقامه» و «الاستقامه» لم يثبت ساكنا ثمّ حذف بعد ذلك لساكن عرض له ، وإنّما حذفه من تتمّه إعلاله ، لأنّه لم ينفكّ عن موجب حذفه ، فكان من تتمّه إعلاله ، فلذلك فرّق بينهما ، وجعل ذلك حذفا للساكن العارض وهذا حذفا لاضطرار الإعلال لكونه غير منفكّ عنه .

«والسّلامه فيما وراء ذلك» .

وهو على قسمين : ما فقدت فيه أسباب الإعلال كقول وكيل ، أو وجدت ، ولكن عرض لها مانع يصدّ عن إمضاء حكمها ، ومثّل ذلك بصورى وحيدى والجولان (۵) والحيكان والقوباء والخيلاء .

أمّا «صورى» (۶) و «حيدى» (۷) فالسّبب تحرّك (۸) الياء وانفتاح ما قبلها ، والذى عرض / كونه على

۱- فى المسأله مذهبان سلفت الإشاره إليهما ق : ۱۶۲ ب .

۲- بعدها فى د : «فى أن المحذوف لالتقاء الساكنين» .

۳- فى د : «ثمه» ، تحريف .

۴- فى ط : «ساكنا» ، تحريف .

۵- بعدها فى د : «والحيوان» . ولم يمثل بها الزمخشرى .

۶- هو اسم ماء ، عن الجرمى ، انظر المنصف : ۳ / ۵۹ ، ومعجم البلدان (صورى) وما سلف : ۱ / ۶۷۳ .

۷- «هو الكثير المحيد عن الشىء» المنصف : ۳ / ۵۹ ، وانظر اللسان (حيد) .

۸- فى ط : «تحريك» .

أكثر من ثلاثه أحرف ، وليس موازنا (۱) للفعل ، وسيأتى ذكر ذلك ، والجولان (۲) والحيكان (۳) كذلك . (۴)

وأمّا القوباء (۵) والخيلاء فغايه ما يقال فيه أنّ تحرّك الواو والياء علّه فى الإعلال لثقلهما متحرّكين ، والمانع من الإعلال وقوع الضّمّه قبلهما ، لأنّ شرط الإعلال انفتاح ما قبلهما ، وإذا حصل مضادّ (۶) للشّرط كان مانعا عن إمضاء الحكم .

قال : «وأبنيه الفعل فى الواو على « فعل يفعل» » .

يريد أنّ الفعل المعتلّ العين من الواو إنّما يأتى مضارعه «يفعل» بالضمّ (۷) ، وإنّما التزموا ذلك لأنّه أحد الأصلين ، فلا (۸) يؤدّى إلى تغيير ، فكان التزامه الوجه ، ألا ترى أنّهم لو بنوا منه «يفعل» [بكسر العين] (۹) لأدّى إلى قلب الواو ياء مع استواء الصيغتين فى غرضهم .

«وعلى « فعل يفعل» » ، وهو على قياس الصحيح ، وعلى «فعل يفعل» ، لأنّ الضّمّ فى «يفعل» هو القياس ، وهو مناسب للواو ، ولذلك بنوا من الواو «فعل» ولم يبنوا من الياء «فعل» ، لأنّهم كانوا بين محذورين (۱۰) ، إمّا مخالفه القياس فى المضارع ، وإمّا تغيير من الياء إلى الواو .

۱- فى د : «موازيا» ، تصحيف .

۲- بعدها فى د : «والحيوان» .

۳- حاك يحيك حيكانا ، وهو أن يحرك الماشى أليتيه ، المنصف : ۳ / ۵۵ .

۴- علّل ابن يعيش صحه الواو والياء فى هذه الأسماء بأنها قد تباعدت عن الأفعال بما فى آخرها من علامه التأنيث والألف والنون التى لا تكون فى الأفعال ، وعلل الجاربردى صحه الواو والياء فى هذه الأسماء بأنها للتنبيه بحركته على حركه مسماه - وردّه الرضى - أو بأن شيئا منها ليس بجار على الفعل ولا موافق له حركه ووزنا ، وقد أعلّ بعض العرب فعلان فقال : «داران» من «دار يدور» ، وهو قياس عند المبرد شاذ قليل عند غيره ، ونقل عن الأخفش أن نحو حيدى وصورى شاذ لأن ألف التأنيث لا تخرج الكلمه عن وزن الفعل ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۶۳ ، والمنصف : ۲ / ۶ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۷۰ ، والممتع : ۴۹۱ - ۴۹۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۰۶ - ۱۰۷ ، ۳ / ۱۲۶ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۴۶ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۳۹ .

۵- انظر ما سلف ق : ۱۴۳ ب .

۶- فى ط : «مضادا» ، تحريف .

۷- فى د : » بضم العين « .

۸- فى ط : «ولا» .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- فى ط : «محذوفين» ، تحريف .

قال : «ومن (۱) الياء على « فعل يفعل» » .

الكسر (۲) فى الياء كالضّمّ فى الواو ، وعلى «فعل يفعل» على قياس الصحيح والواو . (۳)

ثمّ قال : «ولم يجئ فى الواو « يفعل» بالكسر ، ولا فى الياء «يفعل» بالضّمّ » .

ولم يذكر أنّه لم يأت من الياء «فعل» فى الماضى بالضّمّ .

ثمّ قال : «وزعم الخليل فى « طاح يطيح» و «تاه يتيه» (۴) أنّهما «فعل (۵) يفعل» ك «حسب يحسب» ، وهما من الواو » .

الذى (۶) اضطرّه (۷) أن يحكم عليهما بالواويّه مجيء «طوّحت» و «توّهت» والذى (۸) اضطرّه أن يحكم أنّ الماضى «فعل» بالكسر ك «حسب» (۹) ، ولم يجعله «فعل» بالفتح ك «ضرب» مجيء «طحت» و «تهت» ، ولو كان ك «ضرب» وهو من الواو لوجب أن يقال : «طحت» و «تهت» ، فلمّا جاء الكسر ، وقد ثبت أنّه من الواو ، علم أنّ ذلك لا يأتى فى الواو إلّا فيما (۱۰) عينه مكسوره ، ك «خفت» ، فثبت أنّه لا يستقيم «طاح يطيح» (۱۱) [و «تاه يتيه»] (۱۲) المشتقّ منهما «طوّحت» و «توّهت» إلّا «فعل» بالكسر «يفعل» (۱۳) ، وهما من الواو . (۱۴)

۱- فى ط . المفصل : ۳۷۶ «وفى» .

۲- فى ط : «الكسره» .

۳- فى ط : «على قياس الصحيح كما فى الواو» .

۴- «طاح يطوح ويطيح : هلك وسقط ، وكذلك إذا تاه فى الأرض» ، الصحاح (طوح) .

۵- فى ط : «أنهما من فعل» . زياده ليست فى المفصل : ۳۷۶ .

۶- فى ط : «والذى» .

۷- أى الخليل .

۸- سقط من ط : «والذى» ، خطأ .

۹- بعدها فى ط : «يحسب» .

۱۰- فى د : «مما» .

۱۱- فى ط : «لا يستقيم أن يكون طاح . .» .

۱۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۳- سقط من ط : «يفعل» . وبعد «يفعل» فى د : «بالكسر» .

۱۴- مذهب الخليل فى هذه المسأله هو مذهب جمهور النحويين ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۴۴ ، والحلبيات : ۱۳۲ ، والمنصف : ۲ / ۲۶۱ - ۲۶۲ ، والخصائص : ۱ / ۱۳۷ ، وشرح الملوكى : ۵۵ - ۵۶ ، والممتع : ۴۴۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۱ / ۱۲۷ - ۱۲۹ .

وأمّا إذا كان «طيّحت» و «تيّهت» هو المأخوذ منهما فلا إشكال فى أنّهما مثل قولهم : «باع يبيع» ، لأنّ ذلك هو الذى يقتضيه قياسهما / .

«وقد حوّلوا عند اتّصال ضمير الفاعل « فعل» من الواو إلى فعل » ، ومن الياء إلى «فعل» ، إلى آخره .

وإنّما فعلوا ذلك إيذانا بأنّ المحذوف ياء أو واو ، فيقولون فى «سار» : «سرت» ، وفى «قال» :

«قلت» ، ولم يفرّقوا فى موضع بقائها إمّا للمحافظه على الألف ، فيتعذّر الضّمّ والكسر ، وإمّا لكون ما انقلبت إليه الياء أو الواو موجودا ، وهو الألف ، بخلاف ما إذا اتّصل به الضمير المتحرّك ، فإنّه يحذف ، فكان قياسه فى موضع الحذف أولى منه فى غيره ، فأمّا إذا كان الفعل فى أصله مكسورا فإنّهم أيضا يفعلون هذا الفعل ، سواء كان المكسور ياء أو واوا ، كقولك : «خفت» و «هبت» ، إمّا لأنّ ذلك قد استقرّ فيما ليس بأصل ، فكان فيما هو أصل أولى ، وإمّا للإيذان بأنّ المحذوف مكسور فى الأصل .

وقال : «عند اتّصال ضمير الفاعل» وأطلق ، والأولى أن يقيّد ب «ضمير الفاعل البارز المتحرّك» ، كقولك : «قمت» (١) احترازا من قولك : «زيد قام» و «قاما» و «قاموا» ، فإنّ كلّ واحد من هذه الأفعال قد اتّصل به ضمير الفاعل ، ولم يفعل فيه شىء ، وأمّا قوله : («كيد» و «مازيل») فشاذ (٢) لا يعمل عليه .

قال : «ويقال (٣) فيما لم يسمّ فاعله : « قيل» و «بيع» بالكسر وبالإشمام (٤) » .

قال الشيخ : قياس ذلك أن يأتى مضموم الفاء مكسور العين ، فيقال : «قول» و «بيع» ، فاستثقلت الكسره على الواو والياء ، فنقلت إلى ما قبلها ، فقيل : «قيل» و «بيع» ، وهذه هى اللّغه الفصيحه . (٥)

وأمّا من قال : «بوع» و «قول» فوجه أنّه لّما استثقل الكسره (٦) على الواو حذفها (٧) ، فسكنت

١- بعدها فى د : «ومت» .

٢- حكى أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : «كيد زيد يفعل» و «ما زيل يفعل ذاك» ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۴۲ - ۳۴۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٧٣ ، والصحاح واللسان (كود) ، وما سلف ق : ١٥١ أ .

٣- فى ط المفصل : ٣٧٧ : «وتقول» .

۴- فى المفصل : ٣٧٧ : «وقيل وبيع بالإشمام» .

۵- قال سيبويه : «و « قيل» و «بيع» و «خيف» أقيس وأكثر وأعرف » ، الكتاب : ۴ / ۴۲۳ ، وانظر المنصف : ١ / ٢۴٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٧۴ وشرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٧٠ .

۶- سقط من د : «الكسره» ، خطأ .

٧- فى الأصل : «على الواو والياء فيقلب وحذفها» . عباره مضطربه . وفى ط : «وحذفها» ، تحريف . وما أثبت عن د .

وما قبلها مضموم ، فبقيت على حالها (۱) ، ثمّ حمل ذوات الياء عليها لاتّفاقهم على جريهما مجرى واحدا ، وهذا التعليل ينعكس لمن قال : «قيل» و «بيع» ، ويكون أولى لأنّ فيه حمل الواو على الياء ، وهو أقرب من حمل الياء على الواو .

وبعض أصحاب اللّغه الأولى يشمّون الفاء الضّمّ تنبيها على أنّ الأصل فيه الضّمّ (۲) ، وقد جاء مقروءا بها (۳) فى السبعه (۴) ، وقد توهّم بعضهم أنّ مثل هذا الإشمام غير ممكن ، لأنّ الإشمام الممكن عنده / هو (۵) ضمّ الشّفتين بعد إسكان (۶) المسكوت عليه من غير صوت (۷) ، وذلك غير معمول به ههنا باتّفاق ، فلم يبق إلّا ضمّ الشّفتين فى حال التصويت ، وذلك إمّا أن يكون قبل التصويت بالقاف أو بعدها أو معها ، والجميع غير مستقيم ، أمّا قبلها فلا يستقيم لأنّه حينئذ يكون (۸) إشماما للحرف الذى قبلها ، وأيضا فإنّ الحرف الذى قبلها إن كان مضموما لم يقبل إشماما ، وإن كان مفتوحا أو مكسورا أو ساكنا وضممت شفتيك مع التصويت به صار مضموما ، وأمّا بعدها فكذلك ، وأمّا معها فلا يستقيم ، لأنّه إذا صوّت به وضممت الشّفتين مع التصويت بها جاءت ضمّه خالصه ، لأنّ حقيقه الضمّه الخالصه ضمّ الشّفتين بالحرف مع التصويت ، فوجب أن تجىء ضمّه خالصه عند ذلك .

وقد توهّم بعضهم أنّ الإشمام إنّما يكون بعد النّطق بها فى حال النّطق بالياء الساكنه بعدها (۹) ، وتوهّم أنّ ما فيها من المدّ يمكنه من ذلك ، وهو فاسد من جهه أنّ الإشمام ثابت فى مثل قولك :

۱- نسب ابن برهان هذه اللغه إلى بنى فقعس ودبير من أسد ، ويفهم من كلام ابن جنى أنها لبنى ضبّه ، انظر المحتسب : ۱ / ۳۴۵ - ۳۴۶ ، وشرح اللمع : ۷۲۸ .

۲- نسبها ابن برهان إلى كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم ، وحكى عن الفراء أنها لعامه أسد وأنها قراءه الكسائى ، انظر شرح اللمع : ۷۲۸ .

۳- فى ط : «به» ، تحريف .

۴- انظر كتاب السبعه : ۱۴۳ - ۱۴۴ ، والكشف : ۱ / ۲۲۹ ، والإتحاف : ۲۵۶ ، ۳۶۱ ، ۳۷۷ .

۵- فى د : «وهو» ، تحريف .

۶- فى ط : «الإسكان» ، تحريف .

۷- فسر ابن يعيش الإشمام هنا بأنه روم ، وفسره الرضى بأن «تنحو بكسره فاء الفعل نحو الضمه فتميل الياء الساكنه بعدها نحو الواو إذ هى تابعه لحركه ما قبلها» . شرح الكافيه : ۲ / ۲۷۰ - ۲۷۱ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۷۴ .

۸- سقط من د : «يكون» ، خطأ .

۹- انظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۷۱ .

«بعت يا عبد» و «قلت يا قول» (۱) ، وأيضا فإنّه لو فعل ما ذكره هذا القائل لانقلبت الياء واوا لضمّ الشّفتين عندها ، إذ لا معنى للواو إلّا ذلك .

والجواب عن ذلك الإشكال أنّ الإشمام إن كان عند ابتدائك بالكلمه فلا إشكال ، وإن كان مع وصلك إيّاها بغيرها كان ضمّا للشّفتين بسرعه بين النّطق بما قبلها وبها .

فإن زعم زاعم أنّه ليس بين النّطق بالحرفين زمان وأنّ زمن الفراغ من الأوّل هو زمن الاشتغال بالحرف الثانى فجوابه أنّه إذا نطق بحرف من حروف اللّسان فمعلوم أنّ اللّسان ينتقل من مكان إلى مكان آخر ، فزمن الانتقال زمن ثالث قطعا ، فعلم بذلك أنّ بين النّطق بالحرفين زمنا ثالثا ، ولذلك تدرك ضروره الفرق بين (۲) الحرف المدغم وغيره ، لأنّ الحرف المدغم لا يتخلّل بينهما زمن ثالث بخلاف غيره ، ثمّ لو سلّم له بذلك لكان الجواب أنّه يؤتى بضمّ الشّفتين بينهما فى زمن بينهما بقصد (۳) المتكلّم إلى ترك الحرف الثانى فى الزمن الثانى وشغل الزمان الذى كان يكون فيه الحرف الثانى بضمّ الشّفتين ليمكن ذلك .

قال : (وكذلك «اختير» و «انقيد») .

لأنّ العلّه فيه كالعلّه فى «قيل» ، وكذلك إذا اتّصل بهما ضمير يوجب حذف / العين كقولك :

«قلت يا قول» و «بعت يا عبد» و «اخترت يا رجل» ، لأنّ العلّه واحده .

قال : «وليس فيما قبل ياء « أقيم» و «استقيم» إلّا الكسر الصريح » .

لانتفاء العلّه الموجبه لما ذكرناه ، وهو الضّمّ الذى هو أصل فيما قبل اليآت المذكوره ، ألا ترى أنّ أصل قولك : «أقيم» و «استقيم» «أقوم» و «استقوم» ؟ فنقلت حركه الواو إلى القاف ، فسكنت وانقلبت ياء ، فلا وجه لضمّ فى القاف ولا إشمام (۴) ، لأنّ أصلها السّكون ، والضّمّ والإشمام فى «قيل» و «بيع»

۱- أجاز الرضى إخلاص الكسر فى اليائى والضم فى الواوى إن أمن اللبس وقام فى الكلام قرينه ، وذكر ابن جنى أن أهل هذه اللغه لم يلتفتوا إلى الالتباس وجروا على ضرب من القياس فى هذه المسأله ، انظر المنصف : ۱ / ۲۵۳ - ۲۵۵ ، وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۲۷۱ .

۲- فى د : «من» ، تحريف .

۳- فى د : «فى قصد» .

۴- فى ط : «للضم فى القاف ولا الإشمام» .

إنّما كان من أجل أنّ أصلها الضّمّ ، فثبت أنّ (۱) علّه ذلک منتفیه فی باب «أقیم» و «استقیم» .

قال : «وتقول (۲) : عور وصید» ، إلی آخره .

قال الشیخ : یعنی أنّ «عور» و «صید» (۳) من باب العیوب ، وقیاسها [«افعلّ» و] (۴) «افعالّ» ، فکان الأصل «اعوارّ» و «اصیادّ» ، وبابه لا یعلّ (۵) لاکتناف (۶) الساکنین لحرف (۷) العلّه ، ومثل ذلک لا یعلّ (۸) کراهه الإخلال بالفعل مطلقا (۹) ، وکذلک «ازدوجوا» و «اجتوروا» بمعنی (۱۰) «تزاوجوا» و «تجاوروا» ، ومثل ذلک لا یعلّ (۱۱) لوقوع الألف قبل حرف العلّه ، لأنّهم لو أعلّوه لأدّی إلی الإخلال به مطلقا ، بخلاف قولک : «أقام» ، فإنّه أعلّ - وإن کان قبل حرف العلّه ساکن - لإمکان بقاء حرف العوض عنه ، وهو الألف ، ألا ـ تری أنّهم لو أعلّوا «تجاوروا» لقلبوا (۱۲) الواو ألفا ، وإذا قلبوها ألفا فیجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما ، فلا یبقی العوض ، ویصیر لفظه (۱۳) «تجاوروا» (۱۴) ، فلمّا کان مثل «عور» و «صید» فی معنی ما یجب فیه التصحیح صحّح حملا علیه .

قال : «ومنهم من لم یلمح الأصل فقال : « عار یعار» » .

۱- فی د : «فیثبت علی أن» ، مقحمه .

۲- فی ط . المفصل : ۳۷۷ : «وقالوا» .

۳- «الأصید : الذی یرفع رأسه کبرا» . اللسان (صید) .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، انظر شرح الشافیه للرضی : ۱ / ۱۱۲ .

۵- فی د : «یعدّ» ، تحریف .

۶- فی ط : «لالتقاء» ، تحریف .

۷- فی ط : «بحرف» ، تحریف .

۸- فی د : «یعد» ، تحریف .

۹- علل الفارسی عدم إعلال «صید وعور» بأنهما فی معنی ما یلزم فیه التصحیح . انظر التکمله : ۲۵۳ ، والعضدیات : ۱۸۸ ، وانظر أیضا الکتاب : ۴ / ۳۴۴ ، والمقتضب : ۱ / ۹۹ ، والمنصف : ۱ / ۲۵۹ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۲۴ .

۱۰- فی د : «فی معنی» .

۱۱- فی د : «یعدّ» ، تحریف .

۱۲- فی الأصل . «لقلب» ، وما أثبت عن د . ط .

۱۳- فی د : «لفظ» .

۱۴- کذا فی الأصل . د . ط . والصواب « تجاارا » .

يعنى من لم ينظر إلى أنّ الأصل والقياس «افعالّ» ، بل جعله من باب «خاف» فأعلّه (١) كإعلاله . (٢)

«وما لحقته الزياده من ذلك فى (٣) حكمه» .

لأنّهم لّما صحّحوا ثلاثيّه صحّحوا ما زاد عليه ، لأنّ إعلال المزيد فرع عليه ، وهذا على اللغه الأولى (٤) ، وأمّا اللغه الثانيه فيعلّون (٥) ، لأنّ حكم «عور» عندهم حكم «خاف» ، وحكم «اعورّ» عندهم كحكم «أخاف» ، فيقولون : «أعار اللّه عينه» ، كما يقولون : أخاف .

قال : «و « ليس» مسكنه من «ليس» » .

إنّما أورد «ليس» ههنا لأنّه فعل (٦) ، وقياس عين الفعل أن تقلب (٧) ألفا ، كما أورد «عور» لّما كان فى الظّاهر مخالفا للقياس فقال : أصلها «ليس» ك «صيد» (٨) ، إلّا أنّها ليست / من باب «صيد» ، لأنّ أصل ذلك «افعالّ» كما تقدّم ، فأسكنوا فى «ليس» كما أسكنوها ، وإنّما حملوها (٩) على «فعل» لأنّه لا يمكن فيه «فعل» ولا «فعل» ، لأنّ «فعل» لم يأت فيه إسكان ، و «فعل» ليس من أبنيه الياء (١٠) ، ولم يأت فيه إسكان ، فكان الأولى أن يجعل «فعل» ، وسكّن كما سكّن «علم» ، وهو باب جائز (١١) ، فحمل (١٢) عليه ، والتزم هذا الجائز لكونها غير متصرّفه ، فلم تصحّ كما صحّ «صيد» (١٣) ، ولم تعلّ كما أعلّ «هاب» ، بل التزم هذا الإسكان الجائز لتكون على لفظ ما ليس من

١- فى د : «فأعل» .

٢- انظر المنصف : ٣ / ۴٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٧٥ .

٣- فى ط . المفصل : ٣٧٧ «من نحو « عور» فى » .

۴- أى : عدم إعلال «عور واجتور» .

۵- أى الإعلال فى نحو : «أقام» فإن «أعار» يعلّ مثله .

۶- انظر ما سلف ق : ٢٠٨ أ .

٧- فى د : «تنقلب» .

٨- نقل ابن الحاجب كلام الزمخشرى بمعناه .

٩- فى د : «حمله» .

١٠- لم يأت من ذلك إلا قولهم : «هيؤ» لمن حسنت هيئته ، انظر شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٥٠ ، وشرحها للجاربردى : ۴۵٩ .

١١- سقط من ط : «جائز» ، خطأ .

١٢- فى د : «فحمله» .

١٣- فى ط : «كما صحّ فى صيد» ، مقحمه .

الفعل تنبيها على ما تضمّنته من شبه الحروف (۱) .

قال : «ولذلك لم ينقلوا حركه العين إلى الفاء فى « لست» (۲) » .

يريد أنّهم قصدوا إلى أن يكون «ليس» (۳) على وزان الحرف ، فلم يغيّروه تغيير الفعل ، [يعنى :

لم يقولوا : لست بكسر اللّام] (۴) ، ويحسن أن يقال : لم ينقلوا حركه العين لأنّهم التزموا السّكون ، فصار الكسر نسيا منسيّا ، فلذلك لم ينقلوا (۵) .

قال : «وقالوا فى التعجّب : « ما أقوله» (۶) و «ما أبيعه» » .

أورده أيضا لكونه جاء مصحّحا ، وعلّه تصحيحه كونه أشبه الاسم من حيث لم يتصرّف تصرّف الفعل ، فأجرى مجرى الأسماء (۷) ، ولو بنيت «أفعل» من الاسم المعتلّ العين لقلت : «أقول» و «أبيع» ، وتصحيح هذا الباب قياس (۸) ، وأمّا تصحيح ما بعده ، إلى آخره (۹) فشاذّ مسموع ولا يقاس عليه .

قال : «وإعلال اسم الفاعل من نحو : « قال» و «باع» أن تقلب عينه همزه » ، إلى آخره .

قال الشيخ : وإنّما (۱۰) أعلّ اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلّه حملا له (۱۱) على الفعل

۱- فى د : «الحرف» .

۲- فى ط : «ليس» ، تحريف ومخالف للمفصل : ۳۷۷ .

۳- سقط من د . ط : «ليس» .

۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۵- بعدها فى ط : «حركته» .

۶- فى الأصل . د : «ما أقيله» . وما أثبت عن ط . المفصل : ۳۷۸ .

۷- فى د . ط : «الاسم» ، وكذا علل الرضى ، وكلام ابن الحاجب والرضى مبنى على أن أفعل التعجب فعل ، وهو مذهب البصريين والكسائى ، ومذهب الكوفيين أنه اسم ، انظر المنصف : ۱ / ۳۵ ، والإنصاف : ۱۲۶ - ۱۴۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۲۴ .

۸- علل سيبويه تصحيح اسم التفضيل بالفصل بينه وبين الفعل المتصرف ، وعلل الرضى ذلك بأن أفعل التفضيل محمول على أفعل التعجب ومشابه له ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۵۰ ، والمنصف : ۱ / ۳۱۹ ، ۲ / ۱۱۳ ، والإنصاف : ۱۴۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۲۴ .

۹- أى إلى آخر الأمثله التى ذكرها الزمخشرى فى المفصل : ۳۷۸ .

۱۰- فى د . ط : «إنما» .

١١- سقط من ط : «له» .

لقربه منه ، وقلبت همزه تشبيها لها بكساء ورداء ، كأنّهم قلبوها ألفا ، فلمّا اضطرّوا إلى تحريكها قلبوها همزه كما فعلوا ذلك فى كساء ، لقرب الهمزه من الألف . (۱)

قال : «وربّما حذفت كقولك (۲) : « شاك» (۳) » .

وذلك مسموع ، ووجهه أنّهم قلبوها ألفا ، فحذفت لالتقاء الساكنين (۴) أو قلبوها (۵) همزه ، فحذفت تخفيفا .

«ومنهم من يقلب فيقول : شاك» .

وذلك مسموع ، قلبوا العين إلى موضع اللّام ، فصار «شاكى» ، مثل «قاضى» ، فأعلّ كإعلاله . (۶)

«وفى « جاء» قولان : أحدهما أنّه مقلوب كالشّاكى ، والهمزه لام الفعل ، وهو قول الخليل » .

وأصله «جايئ» كره قلب الياء همزه لما يؤدّى / إليه من كثره الإعلال ، فقلب العين إلى موضع اللّام ، فصار «جائى» على وزن (۷) فالع ، فأعلّ كإعلال قاض ، فلم يزد إعلاله على إعلال قاض إلّا بالقلب ، وهو قريب .

«والثانى أنّ الأصل « جايئ» .

أيضا (۸) ، فقلبت الياء التى هى عين همزه قلبها فى باب بائع ، فصار «جائئ» ، فاجتمعت همزتان ،

۱- مذهب سيبويه والسخاوى أن الواو والياء فى نحو «قاول» و «بايع» قلبتا همزتين رأسا ، وذهب المبرد وابن السراج وابن جنى إلى أن اسم الفاعل أعل كما أعل فعله ، فقالوا فى اسم الفاعل من قال : قاال ، فحركت الألف الثانيه وقلبت همزه ، انظر المقتضب : ۱ / ۹۹ ، والأصول : ۳ / ۲۴۵ ، والمنصف : ۱ / ۲۸۰ - ۲۸۱ .

۲- فى المفصل : ۳۷۸ : «كقولهم» .

۳- «الشوكه : السلاح ، وقيل : حدّه السلاح» ، اللسان (شوك) .

۴- هو تعليل ابن جنى وبه قال ابن يعيش ، انظر المنصف : ۲ / ۵۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۷۷ ، وأكثر العرب يقول : «هذا شاك ولاث سلاحه» ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۷۸ .

۵- فى ط : «وقلبوها» ، تحريف .

۶- هى اللغه الثانيه فى «شاك» ، والثالثه أن يقال : شائك بالهمز على مقتضى القياس ، انظر هذه اللغات فى الكتاب : ۴ / ۳۷۷ - ۳۷۸ ، والمنصف : ۲ / ۵۳ - ۵۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۷۷ ، والممتع : ۶۱۶ .

۷- سقط من د : «على وزن» .

۸- سقط من ط : «أيضا» .

فوجب قلب الثانيه ياء ، فصار «جائى» ، ثمّ أعلّ إعلال «قاض» ، وهـذا أقيس (١) ، وما ذكره الخليل - وإن كان وجها - إلّا أنّه لا يقوم عليه دليل ، وهذا جار على قياس كلامهم ، والقلب ليس بقياس .

قال : «وقالوا فى « عور» و «صيد» : عاور وصايد ، كمقاوم ومباين » .

يعنى أنّهم صـحّحوا فيما صحّ فيه الفعل ، لأنّ الإعلال كان حملا عليه ، فلمّا صحّ فى الأصل كان (٢) فى الفرع أجدر ، وكذلك «مقاوم» و «مباين» لقولهم : «قاوم» و «باين» . (٣) .

«وإعلال اسم المفعول منهما أن تسكّن عينه» .

فيكون أصـله «مقوول» و «مبيوع» ، نقلت حركه العين إلى الفـاء ، فسـكّنت العين ، فاجتمع ساكنان ، العين وواو مفعول ، فحـذفت واو مفعول عند سيبويه (٤) ، فبقى «مقول» (٥) على حاله ، وقلبت الضـمّه فى باب «مبيع» كسـره لتصحّ الياء ، وحذفت العين عند الأـخفش ، فبقى «مقول» على حـاله أيضـا ، وإن اختلف التقـديران ، وقلبت الضـمّه فى باب «مبيع» كسـره تنبيها على ذوات الياء ، وانقلبت واو مفعول ياء . (٦)

وقول سـيبويه أسـدّ لمـا يلزم من مـذهب الأخفش من قلب الضـمّه كسـره لغير علّه ، وقلب واو مفعول ياء ، وكأنّ الأخفش ترجّح عنـده ذلك من حيث رأى (٧) أنّ الزائـد إذا اجتمع مع الأصـلىّ وهما ساكنان حذف الأصـلىّ كما فى قاض وعصا وأشـباههما ، فحكم على الواو الأصـليّه بذلك ، وأيضا فإنّ الأصل فى الساكنين إذا كان الأوّل حرف مدّ ولين أن يحذف الأوّل ، والأصلىّ هو الأـوّل ، فكـان حـذفه أولى ، ومـا ذكرنـاه عنه لا يوازن ظاهر ما تمسّك به سـيبويه ، على أنّ متمسّـكيه جميعا إنّما ثبت فيما كان الأوّل حرف مدّ ولين ، والثانى صحيحا «كقاض» و «عاص» (٨) و «عصا»

١- هو مذهب سيبويه ، وسلفت الإشاره إلى مذهبه ومذهب الخليل ق : ٢٩٢ ب .

٢- فى د . ط : «فهو» .

٣- انظر شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٢٥ ، وشرحها للجاربردى : ۴٣٧ .

۴- انظر الكتاب : ۴ / ٣۴٨ .

۵- فى ط : «فبقى باب مقول» .

۶- انظر مذهب سيبويه والأخفش فى الأصول : ٣ / ٢٨٣ ، والمنصف : ١ / ٢٨٧ - ٢٩١ ، وشرح الملوكى : ٣۵١ - ٣۵٢ ، والممتع : ۴۵۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١۴۶ - ١۴٧ .

٧- فى ط : «من حيث إنه رأى . .» .

٨- سقط من د . ط : «وعاص» .

و «قل» ، وأمّا إذا كانا (۱) مدّين فلا .

قال : «وقالوا : « مشيب» بناء على «شيب» بالكسر » .

وذلك شاذ ، وقياسه / مشوب (۲) كمقول ، ووجهه أنّه لّما كان جاريا على «شيب» (۳) وقد قلبت واوه ياء فى اللغه الفصيحه ، أجرى (۴) مجراه ، وقالوا : مهوب ، وهو شاذ ، وقياسه مهيب كمبيع ، ووجهه أنّه لّما كان من «هيب» ، وفيه لغه يقول أهلها : «هوب» (۵) أجرى مجراه فى هذه اللغه . (۵)

«وقد شذّ نحو : مخيوط ومزيوت ومبيوع وتفّاحه مطيوبه» (۶) .

فجاءت على الأصل تنبيها على أنّ ذلك قياسها وأصلها ، وكذلك البيت . (۷)

«قال سيبويه : ولا نعلمهم أتمّوا فى الواو ، لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياآت» (۸) .

يريد أنّهم لم يصحّحوا فى باب مخوف كما صحّحوا فى باب مبيع ، فلم يقولوا : مخووف كما

۱- فى ط : «كانتا» .

۲- من قولهم : شبت الشىء أشوبه : إذا خلطته بغيره ، انظر المنصف : ۱ / ۲۸۸ - ۲۸۹ .

۳- هو قول الفراء ، انظر إصلاح المنطق : ۱۴۳ .

۴- فى د : «فأجريت» ، وفى ط : «فأجرى» ، وكلاهما تحريف .

۵- انظر الكتاب : ۴ / ۳۴۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۴۸ - ۱۴۹ .

۶- حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء أنه سمع فى شعر العرب : «وكأنّها تفاحه مطيوبه» . وجاء هذا الشطر بلا نسبه فى المقتضب : ۱ / ۱۰۱ ، والمنصف : ۱ / ۲۸۶ ، والخصائص : ۱ / ۲۶۱ ، وشرح الملوكى : ۳۵۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۸۰ ، والممتع : ۴۶۰ ، ونسب سيبويه إلى بعض العرب أنهم يقولون : مخيوط ومبيوع ، وبنو تميم يتممون اسم المفعول من بنات الياء فيقولون : مخيوط ، وأهل الحجاز يقولون : مخيط ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۴۸ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۲۰۹ ، وشرح الملوكى : ۳۵۳ ، والممتع : ۴۶۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۴۹ .

۷- أى بيت الشاعر : حتّى تذكّر بيضات وهيّجه يوم رذاد عليه الدّجن مغيوم وقائله علقمه الفحل ، وهو فى ديوانه : ۵۹ ، والمقتضب : ۱ / ۱۰۱ ، والمنصف : ۱ / ۲۸۶ ، والخصائص : ۱ / ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۸۰ .

۸- الكتاب : ۴ / ۳۴۹ ، وانظر الأصول : ۳ / ۲۸۴ .

قالوا : مبيوع استثقالا للواو واستخفافا للياء ، وقد شذّ نحو : «ثوب مصوون» (۱) .

قال : «ورأى صاحب الكتاب فى كلّ ياء هى عين ساكنه مضموم ما قبلها أن تقلب الضمّه كسره لتسلم الياء» .

ومذهب الأخفش أن تقلب الياء واوا ، ومذهب سيبويه هو القياس نقلا ومعنى (۲) ، أمّا النّقل فلما ثبت من قولهم : أبيض وبيض ، وهو محلّ إجماع ، ولذلك يستثنيه الأخفش ، وأمّا المعنى فلأنّ الضروره ملجئه فى اجتماع الياء والضمّه إلى تغيير إحداهما ، وتغيير الحركه ليبقى الحرف على حاله أولى من تغيير الحرف لتبقى الضمّه على حالها ، لأنّ المحافظه على الحرف أولى من المحافظه على الحركه ، وإذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان أرجح .

ولا يحسن التمسّك لسيبويه بباب مبيع لأنّ الأخفش لا يوافقه فى أنّ الياء عين ، وقد تمسّك للأخفش بقولهم : «مضوفه» و «طوبى» و «كوسى» ، وليس بقوىّ ، أمّا «مضوفه» فشاذ ، وأمّا «الطّوبى» و «الكوسى» فلما ثبت من تفريقهم بين فعلى فى الاسم وفعلى فى الصفه ، ألا تراهم يقولون : الدّنيا والعليا والفتوى والشّروى فيقلبون ؟ فهم ههنا أجدر ، وأيضا فإنّهم كرهوا ذلك ههنا لئلّا يختلط فعلى بفعلى ، ألا تراهم لو قالوا : طيبى وكيسى لم يعلم أنّه فعلى أو فعلى ؟ ثمّ هو معارض بقولهم : حيكى وضيزى ، فيتقابل البابان ، ويبقى المتمسّك الأوّل سالما .

قال : «و « معيشه» عنده (۳) يجوز أن تكون مفعله ومفعله » .

أمّا إذا كانت مفعله فأصلها معيشه ، نقلت حركه العين إلى الفاء ، فصارت ياء ساكنه ، وهى (۴) عين وقبلها ضمّه ، / فوجب أن تقلب الضمّه كسره على ما هو مذهبه ، فيصير معيشه ، وإن كان أصله معيشه فواضح على كلا القولين ، ولا يجوز أن تكون مفعله عند الأخفش ، لأنّه لو كان كذلك

۱- لم يأت مفعول من ذوات الواو متمّما إلا حرفان هما «هو مسك مدووف» و «ثوب مصوون» ، وحكى الفراء عن الكسائى أن لغه التتميم لبنى يربوع وعقيل ، انظر إصلاح المنطق : ۲۲۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۰۲ ، والمنصف : ۱ / ۲۷۸ ، ۱ / ۲۸۵ ، والاقتضاب : ۲۷۵ ، وشرح الملوكى : ۳۵۵ ، والممتع : ۴۶۱ .

۲- انظر مذهب سيبويه والأخفش فى الكتاب : ۴ / ۳۴۹ ، والعضديات : ۵۷ ، والمنصف : ۱ / ۲۹۶ - ۳۰۱ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۳۶ ، ومذهب سيبويه فى هذه المسأله مأخوذ من مذهبه فى معيشه .

۳- أى عند سيبويه .

۴- فى الأصل . ط : «هى» . وما أثبت عن د .

لكانت ياء ساكنه وقبلها ضمّه ، فيجب قلب الياء واوا على ما هو قياس مذهبه ، فيصير معوشه . (۱)

قال : «وإذا بنى من البيع نحو : ترتب قيل (۲) : تبيع ، وقال الأخفش : تبوع» .

وأصله «تبيع» ، فلمّا وجب الإعلال نقلت (۳) حركه العين إلى الفاء فصارت (۴) ياء ساكنه وقبلها ضمّه ، فوجب قلب الضمّه كسره على قياس مذهب سيبويه ، فيصير «تبيع» (۵) ، ووجب قلب الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الأخفش ، فيصير «تبوع» . (۶)

قال : «والمضوفه كالقود والقصوى» (۷) إلى آخره .

يعنى أنّه خرج عن قياس بابه ، لأنّ أصله مضيفه ، نقلت حركه العين إلى الفاء ، فوجب أن تنقلب (۸) الضمّه كسره ، فيقال : مضيفه ، هذا هو القياس فخروجه عن القياس (۹) لذلك ، ومذهب الأخفش فيه أنّه قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهبه . (۱۰)

قال : «والأسماء الثلاثيه المجرّده إنّما يعلّ منها ما كان على مثال الفعل ، نحو : « باب» و «دار» و «شجره شاكه» » ، إلى آخره .

قال الشيخ : إنّما أعلّوا الثلاثىّ لمّا كانت علّه إعلاله هى العلّه الأصليّه فى إعلال الفعل ، وهو تحرّك الواو وانفتاح ما قبلها ، كقولك : «باب» و «دار» مع مشابهه الفعل الذى هو أصل فى الإعلال ، فأمّا إذا زاد على ثلاثه فإنّه لا يجتمع فيه الأمران جميعا ، لأنّه إن تحرّكت وانفتح ما قبلها لم يكن على وزن الفعل ، وإن كان على وزن الفعل لم يكن ذلك ، فلم يلزم إعلاله مطلقا إلّا بما سنذكره

۱- انظر الكتاب : ۴ / ۳۴۹ ، والمقتضب : ۱ / ۱۰۰ - ۱۰۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۶۷ .

۲- فى ط . المفصل : ۳۷۹ «قال» ، والضمير فى «قال» عائد إلى سيبويه .

۳- فى د : «ونقلت» .

۴- فى د : «صارت» .

۵- انظر الكتاب : ۴ / ۳۵۳ .

۶- انظر هذين المذهبين فى الأصول : ۳ / ۲۸۵ ، والعضديات : ۵۷ ، والتكمله : ۲۵۶ .

۷- اختصر ابن الحاجب كلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۷۹ .

۸- فى ط : «تقلب» .

۹- سقط من ط : «فخروجه عن القياس» ، خطأ .

۱۰- انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۳۶ ، وشرحها للجاربردى : ۴۴۹ .

باعتبار غير ذلك ، ولـذلك أعلّ (١) نحو : بـاب ودار ، ولم يعلّ نحو : اللّومه (٢) والنّومه (٣) والعوض والعوده (۴) ، وأمّا نحو : القود وشبهه فشاذ ، وقياسه الإعلال ، ولكنّه جاء مصحّحا تنبيها على الأصل أو تنبيها (۵) على أنّه ليس بالفعل فى قوّه علّه الإعلال ، ألا ترى أنّه لم يأت نحو : «قوم» كما أتى نحو : القود ؟ .

قال : «وإنّما أعلّوا قيما» ، إلى آخره .

أورد قيما اعتراضا ، لأنّه اسم ثلاثىّ ، وقد أعلّ وليس على مثال الفعل ، فكان قياسه أن يقال :

قومـا / كمـا قيـل : عوض ، وأجاب عن ذلك بأنّه مصـدر ، والمصادر تعلّ بإعلال أفعالها لجريها عليها (۶) ، لاـ بما ذكر من مثل الفعـل ، ثمّ اعتـذر عن وقوعه صـفه لتحقّق مصـدريّته ، فجعله من المصـادر الموصوف بهـا ، كقولك : «رجل عـدل» و «صوم» و «زور» ، ثمّ أورد على الجواب اعتراضا ، وهو قولهم : «حال حولا» (٧) ، وأجاب بأنّ القياس حيل ، ولكنّه شاذّ كالقود .

قال : «وفعل إن (٨) كان من (٩) الواو سكّنت عينه لاجتماع الضّمّتين» .

ذكره ههنـا لأـنّه ثلاـثىّ أعلّ ، وليس على مثال الفعل ، فـذكر أنّ أمره منقسم إلى ما يعلّ وإلى ما يصـحّ ، فإن كان من الواو أعلّ بالإسـكان استثقالا للضّمّتين وإحداهما (١٠) على الواو ، [والأـخرى على فاء الكلمه] (١١) ، وهو اسـتثقال يوجب الإعلال لما فيه من الثقل البيّن ، فيقال : «نور» و «عون»

١- سقط من د : «أعل» ، خطأ .

٢- «لومه : يلوم الناس» ، اللسان (لوم) .

٣- «رجل نومه بالتحريك : ينام كثيرا ، ورجل نومه : إذا كان خامل الذّكر» ، اللسان (نوم) .

۴- جمع عود ، والعود : المسنّ من الإبل ، انظر الصحاح (عود) .

۵- فى ط : «وتنبيها» .

۶- قال الرضى : «ونعنى بالجارى المصدر نحو : الإقامه والاستقامه واسمى الفاعل والمفعول من الثلاثى وغيره» شرح الشافيه : ٣ / ١۵۶ ، وانظر الممتع : ۴٨٩ - ۴٩٠ .

٧- بعدها فى د : «والحول اسم للتحول» .

٨- فى د : «إذا» ، مخالف للمفصل : ٣٨٠ .

٩- فى د : «فى» ، تحريف . مخالف للمفصل : ٣٨٠ .

١٠- فى د : «إحداهما» .

١١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

فی جمع نوار (۱) وعوان (۲) ، وأصله «نوور» و «عوون» .

وأمّا تصحیحه فشاذ ، لم یأت إلّا فی ضروره الشعر لما فیه من الثقل ، ولذلک عبّر عنه بقوله :

«ویثقل فی الشعر» .

وإن کان من الیاء فجائز فیه وجهان (۳) :

أحدهما : أن تحرّک بالضّمّ علی الأصل ، فیکون کالصحیح ، فیقال : «غیر» و «بیض» لأنّه لیس فی الاستثقال کالواو ، فلا یلزم من کراهه الضّمّ ثمّه کراهته ههنا .

والثانی : أن تسکّن عینه کما سکّنت فی «کتب» و «رسل» ، وإذا سکّنت وجب أن ینکسر ما قبلها لتعذّر النّطق بیاء ساکنه قبلها (۴) ضمّه ، فیقال (۵) : بیض وغیر (۶) .

قال : «وأمّا الأسماء المزید (۷) فیها فإنّما یعلّ منها ما وافق الفعل فی وزنه وفارقه إمّا بزیاده لا تکون فی الفعل» .

یعنی بموافقته فی وزنه موافقته فی الحرکات والسّکنات لا فی حقیقه الزّنه ، فإنّ ذلک لا یستقیم مع مفارقته له فی الزیاده أو فی المثال ، وإنّما أعلّوا ما وافق الفعل فی وزنه تشبیها له به من (۸) حیث وافقه فی الصوره المذکوره ، وإنّما اشترط المفارقه بالزیاده أو بالمثال الذی لا یکون فی الأفعال کراهه اللّبس فیهما ، وإنّما لم یشترط ذلک فی الثلاثیّ إمّا لأنّه لو اشترط / لم یعلّ ، إذ لا یتّفق فیه مفارقه (۹) أبدا ، وإمّا لأنّ (۱۰) علّه إعلاله قویّه ، فلا یلزم من مراعاه اللّبس فی العلّه الضعیفه مراعاته فی العلّه القویّه ، وإمّا لأنّه لا یکون إلّا منوّنا بخلاف الزائد ، فإنّه قد یکون غیر منوّن ، فیجیء اللّبس فیه ، ولا

۱- «النّوار : المرأه النفور من الریبه» . اللسان (نور) .

۲- «العوان : النّصف فی سنّها من کل شیء» . اللسان (عون) .

۳- فی د : «الوجهان» .

۴- فی ط : «وقبلها» .

۵- فی ط : «فقال» ، تحریف .

۶- انظر الکتاب : ۴ / ۳۵۹ - ۳۶۰ .

۷- فی د : «المزیده» ، مخالف للمفصل : ۳۸۰ .

۸- سقط من ط : «من» .

۹- سقط من ط : «مفارقه» ، خطأ .

۱۰- فی ط : «لأنه» .

يجىء ههنا (١) ، وهذا الوجه رتبته التقديم على أخويه .

قال : «وقد شذّ نحو : مكوزه» ، إلى آخره . (٢)

وقياسها أن تنقلب ألفا ، ولكنّهم استعملوه على الأصل تنبيها عليه ، وإذا كان ذلك قد استعمل فيما هو أصل لهذا ، ك «أجود» و «استروح» فهو ههنا أجدر .

«وقولهم : « مقول» محذوف من مقوال » .

وهذا يرد اعتراضا فى الظّاهر على هذه القاعده ، لأنّه على مثال الفعل ، وقد فارقه بزياده لا تكون فيه ، فقياسه أن يعلّ كما يعلّ «مقام» ، وأجاب بأنّ أصله مفعال ، وإذا كان كذلك لم يكن على (٣) مثال الفعل لمفارقته له بالألف التى بعد العين ، ولا يكون فى الفعل مثل (٤) ذلك ، فوجب تصحيحه ، لأنّه قد اكتنفه ساكنان ، وإذا كان اكتناف الساكنين يوجب التصحيح فى الفعل كقولك :

«اسوادّ» و «ابياضّ» فهو فيما كان مشبّها به أجدر .

قال : «وإمّا بمثال لا يكون فيه» .

وهو أحد الشرطين على البدل أو على الاجتماع ، ولذلك أعلّ نحو : تحلىء (٥) من باب «يبيع» ، لأنّه وافق الفعل فيما ذكرناه (٦) ، وفارقه فى الزّنه التى لا يكون الفعل عليها ، فلذلك قلت :

تبيع (٧) ، ولو صحّحت لقلت : تبيع .

قال : «وما كان منها مماثلا للفعل صحّح» .

يعنى من غير المفارقه بأحد الوصفين ، وهو الزياده التى لا تكون فى الفعل والمثال الذى لا يكون صحّح فرقا بينه وبينه ، كما فى قولك : أسود وأبيض ، ألا ترى أنّك لو أعللته لالتبس بصيغه الفعل ، لأنّه لا يفارقه بزياده ولا مثال لاتّفاقهما فى أفعل ، وكذلك لو بنيت «تفعل» أو «تفعل» اسما من « زاد

١- فى د : «هنا» .

٢- فى د : «آخرها» .

٣- سقط من ط : «على» ، خطأ .

۴- فى د : «الفعل فى مثل» ، مقحمه .

۵- هو «القشر الذى عليه الشعر فوق الجلد» المنصف : ٣ / ۵٣ ، وانظر : ١ / ۶۴۴ ، ۶٧٠ .

٦- أى فى الحركات والسكنات .

٧- انظر المقتضب : ١ / ١٠٩ - ١١٠ ، والمنصف : ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

يزيد » لوجب أن تقول : «تزيد» أو «تزيد» على التصحيح للفرق الذى ذكرناه بين الاسم والفعل من أداء الإلباس . (١)

قال : «وقد أعلّوا نحو : قيام وعياد واحتياز (٢)» ، إلى آخره .

قال الشيخ : ذكر / هذا الفصل ليبيّن أنّ فى الأسماء المزيد فيها أسماء ليست على ما يوافق (٣) الفعل (٤) فى وزنه ، ومع ذلك فإنّها أعلّت لئلّا يفهم أنّه لا يعلّ من المزيد فيه إلّا ما ذكره ، وقد أعلّ غيره ممّا ذكره (٥) فى هذا الفصل ، فمن ذلك المصادر نحو : قيام وعياد واحتياز (٦) وانقياد ، وعلّل إعلالها فقال : «لإعلال أفعالها مع وقوع الكسره قبلها (٧) والحرف المشبّه بالياء (٨) بعدها وهو الألف» .

وقوله : «لإعلال أفعالها مع وقوع الكسره قبلها» مستقيم ، وأمّا قوله : «والحرف المشبّه بالياء (٩) ، وهو الألف» (١٠) فلا حاجه إليه ، وبيان ذلك أنّا نعلّ قيما كما نعلّ قياما بإعلال الفعل والكسره ، فثبت أنّ الألف ملغاه ، وأمّا إعلال الفعل والكسره فلا بدّ من اعتبارهما ، ألا ترى أنّك تقول : «قاومته قواما» و «لاوذته لواذا» ؟ فلا تعلّ ما (١١) لم يعلّ (١٢) الفعل ، وتقول : «قام قومه» و «عاذ عوذه» ، فلا تعلّ لّما لم تقع الكسره قبلها ، فثبت اعتبار إعلال الفعل والكسره (١٣) جميعا وإلغاء الألف ، وإنّما أعلّوا إجراء للمصدر مجرى الفعل مع وقوع الكسره التى تناسب هذا الإعلال الخاصّ .

١- فى الأصل . ط : «على التصحيح لما ذكرناه من أداء الإلباس» ، وما أثبت عن د ، وهو أوضح .

٢- فى ط : «واختيار» ، تصحيف .

٣- فى الأصل . ط : «يوافقه» . وما أثبت عن د ، وهو أبين .

۴- سقط من د . «الفعل» ، خطأ .

۵- سقط من ط : «وقد أعل غيره مما ذكره» ، خطأ .

۶- فى ط : «واختيار» ، تصحيف . وفى د : «واجتياز» .

٧- فى المفصل : ٣٨١ «قبل الواو» .

٨- فى د . المفصل : ٣٨١ «للياء» .

٩- فى د . المفصل : ٣٨١ : «للياء» .

١٠- كذا شرط سيبويه ، انظر الكتاب : ۴ / ٣۶٠ ، والممتع : ۴٩۵ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٣٧ - ١٣٨ .

١١- فى د : «لّما» .

١٢- سقط من ط : «ما لم يعل» ، خطأ .

١٣- سقط من ط : «والكسره» ، خطأ .

وقد وقع فى هذه الأمثله «واختيار» (۱) بالخاء والراء [المهمله] (۲) ، وليس بمستقيم ، لأنّه لا يكون فيه إعلال لأنّه من ذوات الياء ، والصّواب أن يكون اجتيازا أو احتيازا بالجيم والزّاى أو بالحاء (۳) والزاى (۴) .

«ونحو : ديار ورياح وجياد» ، إلى آخره .

فهذا قسم من المزيد يعلّ لإعلال واحده مع الكسره ، وذكر الألف أيضا ، وهى فى هذا المحلّ خير منها فى الأوّل (۵) ، وبيان ذلك أنّه لو لم يكن الواحد معلا (۶) بل كان ساكنا لاعتبرت الألف باتّفاق ، وقد اتّفق أنّها معتلّه ساكنه ، فيجوز أن يكون الإعلال فى الجمع (۷) لسكونها فى الواحد والكسره والألف كما أعلّوا نحو : رياض وثياب ، ويجوز أن يكون لأجل الإعلال فى الواحد والكسره من غير ألف كما أعلّوا نحو : «تير» جمع تاره و «ديم» جمع ديمه (۸) ، وإذا احتمل الأمرين واشتملهما فليس إلغاء أحدهما بأولى / من الآخر ، وهما فى ذلك بمنزله علّتين إذا اجتمعتا ، فإنّ الحكم عند المحقّقين ينسب إليهما جميعا ، ويصيران عند اجتماعهما كجزأى علّه ، كما لو لمس ثمّ بال .

وأمّا فى القسم الأوّل (۹) فلم يظهر للألف أثر ألبتّه على كلّ تقدير ، ألا ترى أنّا بيّنّا الامتناع من الإعلال عند صحّه الفعل ، وإن كانت الكسره والألف موجودتين بخلاف هذا ؟ فإنّا قد بيّنّا أنّ للألف أثرا باعتبار قطع النظر عن الإعلال ، ولإعلال المفرد أثر مع قطع النظر عن الألف ، فليس إلغاء أحدهما بأولى من الآخر ، فثبت أنّ ذكر الألف فى هذا القسم أشبه من ذكرها فى القسم الذى قبله .

«ونحو سياط وثياب ورياض لشبه الإعلال» .

هذا القسم الثالث ، أعلّ لسكون الواو فى المفرد مع الكسره والألف ، ولا كلام فى وجوب ذكر

۱- فى المفصل : ۳۸۱ ، وشرحه لابن يعيش : ۱۰ / ۸۷ : «واحتياز» .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى ط : «والحاء» .

۴- فى ط : «والراء» ، تحريف . وجاء بعد كلمه «والزاى» فى د : «المهملتين» ، خطأ .

۵- أى فى الموضع الذى أعل فيه المصادر مثل قيام واحتياز ، وانظر الكتاب : ۴ / ۳۶۰ ، وشرح الملوكى : ۴۷۵ ، والممتع : ۴۹۵ - ۴۹۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۳۶ .

۶- فى د : «معللا» ، تحريف .

۷- فى د : «الجميع» ، تحريف .

۸- سقط من ط : «جمع ديمه» .

۹- أى قولنا : قيام واحتياز .

الألف لما ثبت من تأثيرها بدليل إعلال ثياب [وسياط] (١) وامتناع إعلال (٢) كوزه ، فثبت اعتبار الألف .

«وقالوا : تير وديم» .

وهذا قسم أعلّ لإعلال (٣) الواحد والكسره [فى الجمع] (٤) ، وهذا القسم إنّما ذكره لأنّ الفصل منسحب على الثلاثىّ والمزيد فيه جميعا ، فذكر أيضا أنّ من الثلاثىّ ما يعلّ ، وإن لم يكن على مثال الفعل لما ذكره ، وإن كان الكلام فى نفسه قد أدّى إلى ذكر ذلك .

«وقالوا : ثيره لسكون الواو فى الواحد» .

وهذا من الشّواذّ (٥) لأنّ سكون الواو فى الواحد مع التصحيح لا يستقلّ مع الكسره ما لم تكن الألف ، فلذلك حكم بشذوذ نحو ثيره ، والقياس ما أتى عليه كوزه وعوده وزوجه .

«وقالوا : طوال لتحرّك الواو فى الواحد» .

ولم تفد الكسره والألف لّما فقد إعلال الواحد وسكون (٦) حرف العلّه ، فلمّا قوى بالحركه صحّ فى الجمع ، وكان أولى بالصحّه ، وقد جاء [قول الشاعر] (٧) :

تبيّن لى أنّ القماءه ذلّه

وأنّ أعزّاء الرجال طيالها

والقياس «طوالها» .

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- سقط من د : «إعلال» ، خطأ .

٣- فى ط : «إعلال» .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، وانظر المنصف : ١ / ٣٤٥ ، وشرح الملوكى : ٢٤٢ .

٥- انظر الكتاب : ٤ / ٣٦١ ، والمنصف : ١ / ٣٤٦ .

٦- فى د : «أو سكون» ، تحريف .

٧- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، أنشد الأخفش أبياتا خلت من الشاهد ولكنها وردت فى القصيده التى هو منها ونسبها إلى رجل من طيئ ، ونسبه المبرد إلى أعرابى من بنى سعد ، وحكى البغدادى عن ابن المستوفى أنه لأنيف بن زبّان النبهانى من طيّئ ، انظر الكامل للمبرد : ١ / ٩١ ، ١ / ٩۴ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ٣٨٧ ، والبيت بلا نسبه فى مجالس ثعلب : ٣۴٣ - ٣۴۴ ، والمنصف : ١ / ٣۴٢ ، وشرح الملوكى : ۴٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ۴٥ ، ١٠ / ٨٨ ، والممتع : ۴٩٧ ، ودفع المبرد

روايه «طيالها» وأثبت روايه «طوالها» وكذا رواه ثعلب ، والروايه فى سائر المصادر «طيالها» . وقمؤ الرجل : صغر .

«وأمّا قولهم : « رواء» مع سكونها فی «ریّان» وانقلابها » ، إلی آخره .

هذا یرد اعتراضا علی باب «ریح» و «ریاح» ، لأنّ العلّه ثمّه إعلال / الواحد مع الکسره والألف ، وإعلال الواحد ههنا حاصل ، والکسره والألف لأنّ الواحد ریّان (۱) ، وأصله «رویان» ، فقلبت الواو یاء وأدغمت فی الیاء ، والکسره والألف فی «رواء» واضح ، وأجاب بأنّه منع مانع من إجراء القیاس فی «رواء» (۲) ، وذلک أنّهم لو أعلّوه علی ذلک القیاس لقالوا : «ریاء» ، وأصله «روای» ، فقلبت الیاء التی هی لام همزه لوقوعها طرفا بعد ألف زائده ، فلو قلبوا التی (۳) هی عین یاء علی قیاس «ریاح» لجمعوا بین إعلالین (۴) ، قلب التی هی یاء همزه ، وقلب العین التی هی واو یاء (۵) ، فلذلک صحّحوه ، وکان تصحیح العین أولی من تصحیح اللّام ، لأنّ اللّام طرف ، والطّرف بالتغییر أولی (۶) ، ولأنّه لیس فی کلامهم یاء طرف بعد ألف زائده ، وفی کلامهم واو قبلها کسره وبعدها ألف کثیرا ، ولأنّه قد ثبت من لغتهم تصحیح العین إذا وقعت اللّام حرف علّه أعلّت (۷) اللّام أو لم تعلّ ، کقولک : «روی» و «قوی» ، ولو علّل بأنّه معتلّ اللّام ، ومعتلّ اللّام تصحّ فیه العین بدلیل «حیی» و «روی» لکان وجها .

«و « نواء» (۸) لیس بنظیره » .

یعنی أنّه لا یرد اعتراضا علی القاعده التی ذکرناها ، لأنّ جزء العلّه مفقود ، وهو إعلال الواحد أو سکون حرف العلّه فیه ، و «ناو» لیس کذلک ، لأنّ الواو فیه متحرّکه ، فکان کطویل وطوال .

قال : «ویمتنع الاسم من الإعلال» ، إلی آخره .

لأنّ علّه الإعلال الأصلیّ أن تتحرّک ویتحرّک ما قبلها ولا یسکّن ما بعدها ، کقولک : سار

۱- بعدها فی د : «والواحده ریّی» .

۲- فی ط : «رداء» ، تحریف .

۳- فی ط : «قلبوا الواو التی» .

۴- انظر الخصائص : ۱ / ۱۵۹ ، وسر الصناعه : ۷۳۴ ، والممتع : ۴۹۶ .

۵- سقط من ط : «یاء» ، خطأ .

۶- فی د : «والطرف أحق بالتغییر» ، وفی ط : «والطرف أولی بالتغییر» .

۷- فی ط : «وأعلت» .

۸- «نوت الناقه تنوی فهی ناویه من نوق نواء : سمنت» . اللسان (نوی) .

ورمى ، وما أعلّ ممّا سكن ما قبل واوه أو ما بعدها (١) إنّما كان حملا له على أصل له أجرى مجراه على ما تقدّم من الفصول ، كما أعلّ الإقامه حملا على «أقام» ، و «قائل» و «مقول» حملا على «قال» ، وكذلك غيرهما ممّا تقدّم ذكره .

قال : «وإذا اكتنفت ألف الجمع الذى (٢) بعده حرفان (٣) واوان أو ياءان» ، إلى آخره .

يعنى إذا وقعت الألف بين الواوين أو الياءين أو الواو والياء فإنّ الثانيه تقلب همزه بشرط أن تكون قبل / الطّرف (٤) ، وعلّه قلبها ما عرض لها من وجود حرف العلّه قبل ألفها ، فاستثقل (٥) حرفا علّه وبينهما ألف مع القرب من الطّرف ، فقلبت همزه تشبيها بقائل ، نزّل وجود حرف العلّه قبل ألفها فى إيجاب إعلالها منزله جرى اسم الفاعل على فعله فى إيجاب (٦) إعلاله ، وإن كان قبل حرف العلّه ساكن ، وذلك قولك فى أوّل : أوائل ، وأصله أواول ، وفى خيّر : خيائر ، وأصله خيایر ، وفى سيّقه (٧) : سيائق ، وأصله سياوق .

«وفى فوعله من البيع : بوائع ، وأصله بوايع» .

مثّله (٨) بالواوين والياءين والياء قبل الواو والواو قبل الياء ، وإنّما جعل «بوائع» جمع فوعله من البيع ، وإن كان «بوائع» جمع بائعه كذلك رفعا (٩) لوهم من يتوهّم أنّ الهمزه فى «بوائع» جمع «بائعه» فرع عن (١٠) مفردها ، فأراد أن يرفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزه

١- فى د : «بعدهما» ، تحريف .

٢- سقط من د : «الذى» ، خطأ .

٣- أى جمع صيغه منتهى الجموع كمساجد .

۴- ضبط ابن جنى هذه المسأله فى المنصف : ٢ / ۴۴ ، والخصائص : ١ / ١٩۴ ، وقلب الثانيه مما عدّده همزه مذهب الخليل وسيبويه وجميع النحويين إلا الأخفش ، فإنه لا يهمز إلا إذا كانت الألف بين واوين ، انظر الكتاب : ۴ / ٣۶٩ - ٣٧٢ ، والمقتضب : ١ / ١٢۶ - ١٢٧ ، والمنصف : ٢ / ۴۵ ، وشرح الملوكى : ۴٨٨ - ۴٨٩ ، والممتع : ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ٣۴۴ - ٣۴۵ .

۵- فى د : «واستثقل» .

۶- سقط من ط من قوله : «إعلالها منزله . .» إلى «إيجاب» ، خطأ .

٧- «السّيّقه : ما اختلس من الشىء فساقه» اللسان (سوق) .

٨- فى د : «مثّل» وفى ط : «ومثله» .

٩- فى ط : «دفعا» .

١٠- فى ط : «من» .

فيه (۱) ، وهى فوعله من البيع .

«وقولهم : ضياون (۲)» .

القياس أن يقول : «ضيائن» لاكتناف حرفى العلّه الألف كما فى سيائق . (۳)

قال : «وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثه أحرف فلا قلب» .

لأنّها بعدت عن الطرف ، فاحتملت التصحيح لأنّ قربها كان جزءا فى إعلالها ، كقولهم :

«عواوير» و «طواويس» ، وقوله (۴) :

وكحّل العينين بالعواور

. . .

إنّما صحّ لأنّ الياء مراده ، وأصله عواوير ، لأنّه جمع عوّار (۵) ، فلم تقع الواو قبل الطرف ، وحذف الياء وهى مراده بمنزله إثباتها ، فصحّحت لذلك .

قال : «وعكسه» .

۱- نقل الجاربردى كلام ابن الحاجب فى هذه الفقره بتصرف ، انظر شرحه للشافيه : ۴۴۳ .

۲- فى المفصل : «ضياول» ، وفى شرحه لابن يعيش : ۱۰ / ۹۱ «ضياون» ، وضياون : جمع ضيون وهو السّنّور الذكر ، والسنور : الهر ، انظر اللسان (ضون) .

۳- انظر الكتاب : ۴ / ۳۶۹ ، والأصول : ۳ / ۲۹۰ ، ۳ / ۳۴۷ - ۳۴۸ ، والمنصف : ۲ / ۴۶ - ۴۷ ، وشرح الملوكى : ۴۸۸ .

۴- هو جندل الطّهوى ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۲ / ۴۲۹ ، وفرحه الأديب : ۱۷۲ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى : ۶۳۱ ، وشواهد الشافيه للبغدادى : ۳۷۴ ، وجاء الرجز بلا نسبه فى الكتاب : ۴ / ۳۷۰ ، والخصائص : ۱ / ۱۹۵ ، ۳ / ۱۶۴ ، والمنصف : ۲ / ۴۹ ، وسر الصناعه : ۷۷۱ . والعواوير : جمع عوار ، وهو وجع العين ، وهو أيضا ما يسقط فى العين ، انظر شواهد الشافيه للبغدادى : ۳۷۴ . وجاء قبل البيت فى د : غرّك أن تقاربت أباعرى وأن رأيت الدّهر ذا الدوائر حتى عظامى وأراه ثاغرى » والأبيات فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۲ / ۴۲۸ ، وفرحه الأديب : ۱۷۲ ، وشواهد الشافيه : ۳۷۴ ، وانظر شرحها ثمه ، وجاء بعد الشاهد فى د : «يخاطب امرأه ، يعنى أنه ترك السفر الكبير الذى قيده» .

۵- بعدها فى د : « وهو الرمد فى العين ، قالت الخنساء : قذى بعينك أم بالعين عوّار » .

يعنى : وعكسه فى كون حرف العلّه أعلّ مع بعده عن الطرف لكون (۱) الياء مقدّرا عدمها (۲) من حيث كانت زائده ، فقوله : «بالعواور» فى صحّه الواو عكس قوله : «عيائيل» (۳) فى إعلال الياء ، لأنّ تلك قدّرت موجوده وهى معدومه ، وهذه قدّرت معدومه وهى موجوده ، وهما سواء من جهه أخرى ، وهو أنّهما مقدّران على حالهما فى المفرد (۴) ، وعوّار فى مفرده حرف علّه يجب قلبه ياء ساكنه فى الجمع ، و «عيّل» لا شىء فى مفرده يجب قلبه ياء فى الجمع ، لأنّ «عيّلا» مثل «خيّر» ، وكما أنّ «خيّرا» جمعه «خيائر» فكذلك «عيّل» جمعه «عيائل» ، فلم يعتدّ بما لا أصل له فى المفرد ، ولذلك لم يعتدّ بحذف / الياء فى «العواور» ولا بإثبات الياء فى «عيائيل» ، حيث صحّحوا «العواور» وأعلّوا «عيائيل» ، ولو اعتدّوا بالعارض فيها لأعلّوا «عواور» وصحّحوا «عيائيل» ، ولكنّهم لم يعتدّوا بالعارض ، فهما مستويان فى كونهما لم يعتدّ بالعارض فى كلّ واحد منهما ، وأحدهما عكس الآخر من جهه أنّ المعدوم فى أحدهما قدّر موجودا ، والموجود قدّر معدوما .

وشبّه الياء فى «عيائيل» بياء «الصّياريف» ، ويعنى به جمع «صيرف» (۵) لا جمع «صيراف» ، لأنّها إذا كانت جمع «صيراف» فليست للإشباع فى الجمع ، وإنّما هى ألف «صيراف» ، قلبت ياء لانكسار ما قبلها .

ووقع فى كثير من النّسخ «« وكحّل العينين بالعواور» ، إنّما صحّ لأنّ الياء مراده كياء الصّياريف (۶) » .

۱- فى د : «ولكون» . وفى ط : «وكون» .

۲- فى ط : «عدما» .

۳- هى كلمه من بيت من الرجز هو : «فيها عيائيل أسود ونمر» . وقائله حكيم بن معيّه الربعى ، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ۲ / ۳۹۶ ، وفرحه الأديب : ۱۵۲ ، وشواهد الشافيه : ۳۷۷ - ۳۸۱ ، وورد بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۵۷۴ ، والمقتضب : ۲ / ۲۰۳ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۹۲ ، والممتع : ۳۴۴ . «والعيّل : واحد العيال ، والجمع عيائل» اللسان (عول) ، والروايه فى الكتاب وابن السيرافى وفرحه الأديب والمفصل : ۳۸۲ «عياييل» ، وفى سائر المصادر «عيائيل» .

۴- فى د : «المفردات» .

۵- «الصيرف : المحتال المتقلب فى أموره المتصرف فى الأمور المجرب لها» اللسان (صرف) .

۶- فى المفصل : ۳۸۲ وشرحه لابن يعيش : ۱۰ / ۹۱ «لأن الياء مراده وعكسه قوله : « فيها عياييل أسود ونمر» لأن الياء مزيده للإشباع كياء الصياريف » .

فعلى ذلك يكون «الصّياريف» فى هذا التقدير جمع «صيراف» ، لأنّ المراد أن يكون بعد الألف ثلاثه أحرف ، ولا يكون ذلك إلّا جمع صيراف .

«ومن ذلك إعلال صيّم وقيّم» ، إلى آخره .

يريد التأنيس (١) بأنّهم يعلّون ما قرب من الطرف ، وإن كان ما بعد (٢) مماثلا له غير معلّ كما أعلّوا نحو : «صيّم» ولم يعلّوا «صوّاما» ، وليس الإعلال فى «صيّم» و «قيّم» بواجب على ما هو فى «خيائر» و «بوائع» ، ولكنّه جائز (٣) ، وإنّما أراد أنّهم يعلّون الشيء للقرب ، ليبيّن أنّ للقرب أثرا فى الإعلال ، لا أنّ البابين سواء فى الوجوب والجواز .

ثمّ أورد «فلان من صيّابه قومه» (٤) ، و (٥) :

. . .

فما أرّق النّيّام . . .

لأنّه أعلّ مع البعد ، فجعله شاذّا لفوات علّه الإعلال فيه .

«ونحو : سيّد وميّت وديّار وقيّوم وقيّام» ، إلى آخره .

قال الشيخ : الأصل فى الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون أن تقلب (٦) الواو ياء

١- سقط من ط : «التأنيس» .

٢- فى ط : «بعده» ، تحريف .

٣- قال سيبويه : «لغه القلب مطرده فى فعّل» ، الكتاب : ۴ / ۳۶۳ ، وانظر المقتضب : ١ / ١٢٨ ، والأصول : ٣ / ٢٥۶ ، ٣ / ٣٠۶ ، والتكمله : ٢۶٣ ، والمنصف : ٢ / ١ - ٢ ، ٢ / ۴ ، ٢ / ٩ ، وشرح الملوكى : ۴٩٩ - ٥٠٠ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١۴٣ .

۴- حكاه ابنا يعيش ومنظور عن الفراء ، وفسره ابن جنى بأنهم يريدون «صوّابه أى فى صميمهم وخالصهم» المنصف : ٢ / ٥ ، وانظر شرح الملوكى : ٥٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ٩۴ ، والممتع : ۴٩٨ ، واللسان (صيب) .

٥- البيت بتمامه : «ألا طرقتنا ميّه بنه منذر فما أرّق النّيّام إلّا سلامها» وقائله ذو الرمه ، وهو فى شرح ديوانه : ١٠٠٣ ، والمنصف : ٢ / ٥ ، ٢ / ۴٩ ، وشرح الملوكى : ۴٩۶ ، وشواهد الشافيه : ٣٨١ ، ونسبه العينى إلى أبى الغمر الكلابى فى المقاصد : ۴ / ٥٧٨ ، وورد بلا نسبه فى الممتع : ۴٩٨ ، والروايه فيها جميعا «النيام» .

۶- فى د : «تنقلب» .

وتدغم ، فلذلك قالوا : سيّد (۱) ، إلى آخره ، ولم يخالفوا هذا الأصل إلّا فيما (۲) خيف فيه لبس من مثال بمثال ، فاغتفروا الثّقل خيفه اللّبس ، كما قالوا : «سوير» و «بويع» ، لأنّهم لو قالوا : «سيّر» لالتبس بفعّل .

فإن قيل (۳) : فلم لم يتركوه فى «سيّد» لئلّا يلتبس بفعّل أو فعّيل (۴) . قلت : لأنّ فعّلا وفعّيلا ليس من أبنيتهم ، وإنّما يخشون من لبس مثال بمثال من أبنيتهم ، فأمّا المعدوم فلا يخشون لبسا به ، إذ هو منتف من أصله .

فإن قيل : ف «ديّار» و «قيّام» يلتبس بفعّال ، وفعّال من أبنيتهم ، ووزنه فيعال ، فلم لم / يترك الإدغام خيفه اللّبس ؟

قلت : كونها ياء ينفى اللّبس ، لأنّه لو كان فعّالا لوجب أن يقال : «دوّار» و «قوّام» ، لأنّه من الواو ، فكان فى نفس حروف الكلمه ما يدفع اللّبس ، فلم يؤدّ هذا الإعلال إلى لبس ، فلذلك فعل به ذلك ، ولم يفعل بسوير و «تسوير» لما ذكرناه .

قال : «وتقول فى جمع مقامه ومعونه ومعيشه» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لأنّ الواو والياء إنّما تقلب همزه بعد الألف إذا كانت متطرّفه أو عينا فى اسم الفاعل المحمول على فعله أو كانت لا أصل لها فى الحركه ، أو أصليّه وقبل ألفها ياء أو واو ، كقولك فى جمع «أوّل» : «أوائل» ، وفى «بيّعه» (۵) : «بوائع» ، وليس هذا الباب بواحد من ذلك ، فوجب أن تبقى الواو والياء على حالهما ، ولذلك كانت قراءه من قرأ «معائش» (۶) بالهمز خطأ ، وقد زعم بعضهم أنّ مدائن

۱- بعدها فى د : «وميّت» .

۲- فى ط : «إذا» مكان «فيما» .

۳- فى ط : «قلت» .

۴- فى د : «بفعيل» .

۵- «فرس بيّع كسيّد : بعيد الخطو» القاموس (باع) ، وانظر الممتع : ۳۴۴ .

۶- الأعراف : ۷ / ۱۰ ، والآيه وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِى الْأَرْضِ وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ قَلِيلًا ما تَشْكُرُونَ (۱۰) ، روى خارجه عن نافع «معائش» ممدوده مهموزه ، وغلطه ابن مجاهد ، وهى قراءه رديئه عند النحاه ، انظر معانى القرآن للأخفش : ۵۱۱ ، والمقتضب : ۱ / ۱۲۳ ، وكتاب السبعه : ۲۷۸ ، وشواذ ابن خالويه : ۴۲ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۲ / ۳۲۰ - ۳۲۱ ، والمنصف : ۱ / ۳۰۷ ، والإتحاف : ۲۲۲ .

شاذّ من هذا الباب ، لأنّه من «دان يدين» ، فكان قياسه أن يقال : «مداين» بغير همز (۱) ، ولا حاجه إلى ذلك ، فإنّه يجوز أن يكون من «مدن بالمكان» إذا أقام به ، فعلى هذا يكون وزنه فعائل (۲) مثل «رسائل» (۳) ، ولا حاجه إلى تقديره على وجه يؤدّى إلى شذوذه مع ظهور جريه على القياس .

وأمّا «مصائب» فى جمع «مصيبه» فلا شكّ أنّه شاذ ، لأنّ الياء أصليّه (۴) عن واو ، فقياسه أن يقال : «مصاوب» ، إلّا أنّه كثر فى كلامهم (۵) ، فخالفوا فيه القياس استخفافا .

وذكر همزه «رسائل» دون جميع ما قلبت فيه الياء همزه ، لأنّه أشبه شىء به فى الصوره ، فذكر ما يماثله فى الصوره ، والحكم فيه مختلف ، ولم يذكر غيره لوضوح الفرق بينهما ، وإنّما قلبوا فى «رسائل» لأنّها زائده مدّه ، فلمّا وقعت فى موضع تحريكها كرهوا أن يحرّكوا ما لا أصل له فى الحركه فقلبوها حرفا صحيحا ، وأشبه شىء بها ممّا قلبت فى مثله الهمزه قولهم : «كساء» و «رداء» و «قائل» و «بائع» ، فلمّا قصدوا إلى قلب هذه كان الأولى أن تقلب كذلك ، فقالوا : «صحائف» و «رسائل» .

قال : «وفعلى من الياء إذا كان اسما» ، إلى آخره .

قال الشيخ : وهذا ممّا جاء على خلاف قياس مذهب سيبويه وموافقا لمذهب / الأخفش ، لأنّ الياء إذا وقعت عينا وقبلها ضمّه فسيبويه يقول : تقلب الضّمّه كسره ، والأخفش يقول : تقلب الياء واوا (۶) ، وكذلك فعل ههنا ، ولسيبويه أن يقول : إنّ هذا الباب مستثنى لأمور :

منها : أنّهم كرهوا أن يلتبس مثال بمثال لا يرشد إليه أمر ، ألا ترى أنّهم لو قالوا : «طيبى» و «كيسى» لم يعلم كونها فعلى أو فعلى ؟ فراعوا ذلك فى مثل هذا .

۱- ذكر الأخفش هذا الوجه فى معانى القرآن له : ۵۱۲ .

۲- أجاز الفارسى أن تكون «مدينه» على مفعله وفعيله ، انظر اللسان (مدن) .

۳- سقط من ط : «مثل رسائل» .

۴- فى ط : «منقلبه» .

۵- انظر الكتاب : ۴ / ۳۵۶ ، ومعانى القرآن للأخفش : ۵۱۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۲۳ ، والمنصف : ۱ / ۳۰۸ ، وسفر السعاده : ۲۲۳ .

۶- انظر الكتاب : ۴ / ۳۶۴ ، والمقتضب : ۱ / ۱۶۸ ، والأصول : ۳ / ۲۶۷ ، والسيرافى : ۵۸۲ ، وما سلف ق : ۳۲۱ أ .

الآخر (۱) : أنّهم قسموا هذا الباب قسمين ، فرعوا فى كلّ واحد منهما أحد الأمرين ، فإن أورد الخصم أحد الأمرين أورد عليه الآخر ، وبيان أنّهم لو فعلوا ذلك لأدّى إلى اللّبس أنّهم فعلوه فى الموضع الذى لا يؤدّى فيه إلى اللّبس (۲) ، ألا ترى أنّهم قالوا : «مشيه حيكى» ؟ وأصلها «حوكى» ، فقلبوا الضمّه كسره لأنّ فعلى صفه ليس من أبنيتهم (۳) ، فلمّا كان ذلك (۴) ليس من أبنيتهم أمنوا اللّبس فجروا على القياس المذكور من أصل سيبويه .

۱- فى د : «ومنها» .

۲- فى د : «لبس» .

۳- انظر ما سلف : ۱ / ۵۴۰ .

۴- سقط من ط : «ذلك» .

« القول فى الواو والياء لامين

حكمهما (۱) أن تعلّا أو تحذفا أو تسلما » ، إلى آخره .

قال الشيخ : فشرط إعلالهما إلى الألف أن يتحرّكا وينفتح ما قبلهما ، ولم يقع قبلهما ساكن ، فقوله : «متى تحرّكتا» احتراز من أن تكونا ساكنتين ، كقولك : «غزوت» و «رميت» لانتفاء الاستثقال ، وقوله : «وانفتح (۲) ما قبلهما» احتراز من أن ينضمّ فى الواو أو ينكسر فى الياء ، فلا تقلب ألفا لتعذّر ذلك ، [نحو : «يغزو» و «يرمى»] (۳) ، أو يسكن ما قبلهما ، فلا تعلّ ألبتّه ، نحو : «الغزو» و «الرّمى» .

وقوله : «إذا (۴) لم يقع بعدهما ساكن» .

احتراز من قولك : «غزوا» و «رميا» و «رحيان» و «عصوان» ، وإنّما لم تعلّ ههنا لأنّهم لو أعلّوها لأدّى ذلك إلى الإلباس ، ألا ترى أنّك لو أعللت «غزوا» و «رميا» بأن تقلبهما إلى الألف اجتمعت ألفان ؟ فتحذف إحداهما ، فيصير لفظه «غزا» على ما كان فى المفرد ، فيصير فعل الواحد والاثنين بلفظ واحد ، فلذلك اشترط أن يكون الساكن ألف التثنيه ، فلو كان غيره لأعلّ ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «غزوا» و «غزت» فأصله «غزوت» و «غزووا» ، فقد وقع بعدها ساكن ، ومع ذلك فإنّه يجب إعلالها ، فتقلب ألفا ، فتجتمع ساكنه مع الواو التى للجمع ومع التاء / التى للتأنيث ، فتحذف لالتقاء الساكنين ، فيصير «غزوا» و «غزت» ، فلمّا لم يكن إلباس جرت فى الإعلال على ما يقتضيه الذى تقدّم .

فإن قيل : فنحو «عصوان» و «رحيان» لا يقع فيه لبس ، لأنّك إذا قلت : «ملهيان» وأعللته صار «ملهان» ، فلا يلتبس (۵) بمفرد .

قلت : الإلباس فيه حاصل ، لأنّه يضاف فتحذف نونه ، فلو أعلّ لقيل فى الإضافه : «ملها زيد» فلا يعلم أنّه مثنّى أو مفرد .

۱- فى ط : «قال صاحب الكتاب : حكمهما» .

۲- فى المفصل : ۳۸۳ : «وتحرك» ، وفى شرحه لابن يعيش : ۱۰ / ۹۸ «وانفتح» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- فى المفصل : ۳۸۳ «إن» .

۵- فى د : «ولا يلبس» .

قوله : «أو لإحداهما إلى صاحبتها» .

يعنى أو قلبا لإحداهما إلى صاحبتها ، يعنى قلب الواو ياء والياء واوا ، فقلب الواو ياء (١) فى «أغزيت» ، وهو كلّ واو وقعت فيه رابعه فصاعدا مفتوحا ما قبلها و «كالغازى» و «دعى» و «رضى» ، وهو كلّ واو وقعت وقبلها (٢) كسره ، وسيأتى ذلك (٣) مفصّلا ، وقلب الياء واوا قياسا فى فعلى إذا كانت اسما كالدّعوى والشّروى ، وسيأتى ، وشاذّا كالجباوه ، لأنّ قياسه «جبايه» ، كقولك : «رميت رمايه» .

«أو إسكانا (٤)» عطف على قوله : «قلبا» أيضا ، لأنّ الإعلال قد يكون قلبا لهما إلى الألف ، وقد يكون (٥) قلبا لإحداهما إلى صاحبتها ، وقد يكون إسكانا ، وهو فى كلّ موضع وقعتا متحرّكتين مضمومتين أو مكسورتين ، فالواو مثل قولك : «يغزو» و «يدعو» ، والياء مثل قولك : «يرمى» و «القاضى» (٦) ، إلّا أنّ (٧) الكسر لا يقع فى الواو لأنّها لا توجد كذلك إلّا فى الفعل ، ولا كسر فى الفعل ، وسيأتى ذلك مبيّنا ، وإنّما سكّنوهما (٨) استثقالا للضمّه والكسره عليهما ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «يدعو» و «قاضى» أدركت الاستثقال ضروره ؟ فسكّنوهما ليزول استثقالهما .

وحذفهما قد يكون قياسا فى نحو : «غاز» و «قاض» ، وهو كلّ واو أو ياء سكنت للإعلال وبعدها ساكن ، فقياسها أن تحذف لالتقاء الساكنين ، وكذلك قياس كلّ واو أو ياء وقعت فى فعل ماض لحقته تاء التأنيث أو واو الجمع ، فإنّها تحذف لالتقاء الساكنين ، وكذلك كلّ (٩) واو أو ياء وقعت فى المضارع ولحقه الجازم ، فإنّها تحذف للجزم .

وأمّا حذفها شذوذا ففى نحو «يد» و «دم» و «أخ» وشبهه ، ألا ترى أنّ «يدا» لا بدّ له من لام ؟

١- سقط من ط : «والياء واوا فقلب الواو ياء» ، خطأ .

٢- فى ط : «قبلها» .

٣- سقط من د : «ذلك» .

۴- فى ط : «واسكانا» ، تحريف . وفى المفصل : ٣٨٣ «إسكانهما» .

۵- سقط من ط : «قلبا لهما إلى الألف ، وقد يكون» ، خطأ .

۶- بعدها فى ط : «ومررت بالقاضى» .

٧- فى ط : «لأن» ، مكان «إلا أن» ، تحريف .

٨- فى ط : «سكونهما» ، تحريف .

٩- فى ط : «وكذلك قياس كل» .

فإن كان أصله فعلا (۱) متحرّكا (۲) فقياسه «يدا» مثل «عصا» ، أو «يد» مثل «عم» ، وإن كان أصله ساكنا فقياسه «يدى» كرمى (۳) ، فلمّا قيل : «يد» / ، وجعل إعرابه على عينه كان على خلاف تقديراته كلّها ، ولو كان ذلك قياسا لوجب أن يأتى باب من الأبواب التى قدّرنا أنّه لا بدّ أن (۴) يكون واحدا منها عليه ، فلمّا لم يأت شىء من الأبواب على هذا القياس علم أنّه شاذ .

وسلامتهما إذا سكن ما قبلهما لخفّتهما حينئذ ، كقولك : «غزو» و «رمى» أو وقعت بعدهما ألف التثنيه ، كقولك : «غزوا» و «رميا» لما ذكرناه من خوف اللّبس ، أو سكنت سكونا لازما ، كقولك : «غزوت» و «رميت» ، لأنّها حينئذ غير مستثقله .

قال صاحب الكتاب : «ويجريان فى تحمّل حركات الإعراب عليهما (۵) مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلهما» .

قال الشيخ : شرع فى هذا الفصل فى بيان أمر الإعراب بالنظر إلى حروف العلّه إذا وقعت لامات ، فقال : «إن كان ما قبلهما ساكنا» (۶) ، يعنى الواو والياء ، لأنّ الألف لا يكون قبلها ساكن ، فلذلك ذكرها على حده آخر (۷) الفصل .

وإنّما قبلت (۸) الياء والواو الإعراب إذا سكن ما قبلهما لخفّتهما بالسكون قبلهما ، ألا ترى أنّك تقول : «غزو» و «ظبى» فلا تحسّ (۹) فى ذلك استثقالا كما لا تحسّه فى «ضرب» و «قتل» ، ولا فرق بين أن يكون السّاكن حرفا صحيحا أو ألفا أو ياء أو واوا ، فالصحيح قولك (۱۰) : «ظبى» و «دلو» ،

۱- سقط من ط : «فعلا» .

۲- فى د : «محركا» .

۳- سلف الخلاف فى وزن يد ، انظر ق : ۱۵۲ ب .

۴- فى الأصل . ط : «وأن» . وما أثبت عن د .

۵- سقط من ط . المفصل : ۳۸۴ : «عليهما» .

۶- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى . انظر المفصل : ۳۸۴ .

۷- فى د : «حده فى آخر . .» .

۸- فى ط : «قلبت» ، تحريف .

۹- فى ط : «تخش» ، تحريف .

۱۰- فى د : «كقولك» .

والألف قولك (١) : «زاى» و «واو» ، والواو والياء كقولك : «عدوّ» و «وليّ» ، ولا تكون الواو إلّا مع الواو والياء ، ولا ياء (٢) إلّا مع الياء لتعذّر اجتماعهما ، وإذا أدّى إلى غير ذلك قياس رجعت الواو ياء ، كقولك : «طيّ» ، وأصله «طوى» ، ولا مثال لسبق الياء على الواو لأنّه لم يقع فى كلام العرب ياء قبل واو وهى ساكنه ولا غير ساكنه إلّا فى قولهم : «واو» على خلاف . (٣)

ثمّ تكلّم إذا وقع قبلهما حركه فقال :

«وإذا تحرّك ما قبلهما لم يتحمّلا من الإعراب (٤) إلّا (٥) النّصب» .

وتحرّك ما قبلهما يكون ضمّا وكسرا فى الأفعال ، ويكون كسرا فى الأسماء ، ولا يكون فتحا فيهما ، ولا ضمّا فى الأسماء ، لأنّه إذا كان فتحا فيهما انقلبت ألفا ، / فتخرج عن كونها ياء وواوا ، وإن كان ضمّا فى الأسماء قلبت الضمّه كسره ، فتنقلب الواو ياء ، فيصير الباب كلّه للياء ، وإنّما تحمّلا الفتح لاستخفافه عليهما ، لأنّه لا يثقل ، مثل «رأيت القاضى» و «لن يرمى» ، ويدرك الفرق ضروره بين قولك : «رأيت القاضى» و «مررت بالقاضى» و «هذا القاضى» فى استخفاف الأوّل واستثقال ما بعده .

وقد شذّ مجىء التسكين فى موضع الفتح ، لأنّها حرف علّه ، فجاء (٦) للضروره حذف الفتحه ، كما حذفت الضمّه والكسره وجوبا ، وكما جوّزوا حمل الجرّ على النصب شذوذا فى التحريك جوّزوا (٧) حمل النصب على الرّفع والجرّ شذوذا فى التسكين ، ومنه «أعط القوس باريها» (٨) ، و (٩) :

١- فى د . ط : «كقولك» .

٢- فى د . ط : «والياء» .

٣- انظر ما سلف ق : ٣١۴ ب .

۴- سقط من المفصل : ٣٨۴ : «من الإعراب» .

۵- سقط من ط : «إلا» ، خطأ .

۶- فى د . ط : «فجاز» .

٧- فى ط : «وجوزوا» ، تحريف .

٨- انظر مجمع الأمثال : ٢ / ١٩ ، وانظر ما سلف : ١ / ۴٩٨ .

٩- البيت بتمامه : «يا دار هند عفت إلّا أثافيها بين الطّويّ فصارات فواديها» وقائله الحطيئه ، وهو فى ديوانه : ٢٠١ ، ونسب فى الكتاب : ٣ / ٣٠۶ إلى بعض السعديين وانظر تخريجه فى الأشباه والنظائر : ٣ / ۴٢٩ .

. . . إلّا أثافيها . . .

. . .

و (۱) :

. . .

حتّى تلاقى محمّدا

وشبهه .

ثمّ بيّن كيفيّه استعمالهما (۲) وهما على هذه الحال فى الرفع فقال : «وهما فى حال الرّفع ساكنتان (۳)» .

وإنّما سكنتا (۴) استثقالا للضمّه عليهما ، وقبلهما ضمّه فى الواو وكسره فى الياء ، ألا ترى (۵) أنّ قولك : «القاضى» و «يغزو» و «يرمى» مستثقل ؟ وإنّما جاء الاستثقال من الضمّه ، فوجب حذفها ، فإن كان بعدها ساكن حذفت (۶) ، وإلّا ثبتت ، وقد مضى مستوعبا مثل ذلك فى الوقف ، وقد شذّ التحريك بالضمّ ، والتحريك إنّما شذّ فى الياء لا فى الواو ، لأنّه ليس الثقل على الياء مثل الثقل على الواو ، لأنّه فى الواو أثقل ، وهذا مدرك بالضروره ، ولذلك قال سيبويه : «والياءات عندهم أخفّ من الواوات» (۷) ، ف «يدعو» أثقل من قولك : «القاضى» ، ولم يثبت مثل «يدعو» شاذّا ولا غيره ، وقد ثبت مثل جوارى . (۸)

۱- سلف البيت ورقه : ۱۳۰ ب . .

۲- فى د : «استعمال الواو والياء» .

۳- فى المفصل : ۳۸۵ «ساكنان» .

۴- فى الأصل . «سكنت» ، تحريف . وفى ط : «سكنا» ، وما أثبت عن د .

۵- سقط من د : «ترى» ، خطأ .

۶- سقط من د : «حذفت» ، خطأ .

۷- انظر الكتاب : ۴ / ۳۴۹ ، ۴ / ۳۸۲ .

۸- بعدها فى د : « كقوله : ما إن رأيت ولا أرى فى مدّتى كجوارى يلعبن فى الصّحراء وبعضهم يجعل ذلك ضروره ، وعلى هذا يكون قد جمع بين ضرورتين : إحداهما : أنه قد كسر فى حال الجر . والثانيه : أنه قد صرف ، وقد ينشد هذا البيت بالهمز » ا . ه . والبيت بلا نسبه فى العضديات : ۲۶۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۰۱ ، ۱۰ / ۱۰۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۸۳ ، وشرحها للجاربردى : ۴۸۱ ، والخزانه : ۳ / ۵۲۶ ، وشواهد الشافيه : ۴۰۳ - ۴۰۴ ، ومن قوله : «وبعضهم يجعل . .» إلى «بالهمز» قاله ابن يعيش فى شرح المفصل : ۱۰ / ۱۰۴ .

ثمّ شرع يتكلّم فى حالهما (۱) فى حال الجرّ ، فبيّن (۲) أنّه لا يقع فيه إلّا الياء ، لأنّه لا يكون إلّا فى الأسماء ، وليس فى الأسماء ما آخره واو قبلها حركه ، فوجب أن لا يكون الجرّ إلّا فى الياء ، كقولك : «مررت بقاض وغاز» ، ثمّ ذكر أنّ حكم الياء فى الجرّ حكمها فى الرفع من وجوب إسقاطها وبقائها ساكنه (۳) إن لم يقع بعدها ساكن ، وحذفها إن كان بعدها ساكن .

ثمّ ذكر أنّ الشذوذ فى تحريكها فى الجرّ كالشذوذ فى تحريكها بالرفع ، ومثّله بقوله : (۴)

. . .

كجوارى . . .

وشبهه ، وقد تقدّم تعليله .

ثمّ شرع يتكلّم / فى حكمهما (۵) فى حال الجزم فقال :

«ويسقطان فى الجزم سقوط الحركه» .

لأنّهما لّما كانتا (۶) حكمهما قبل الجزم إذهاب حركتهما للإعلال ، وكان الجازم حكمه أن يحذف حركه ، فلمّا لم يجد حركه حذفوهما أنفسهما به ، ولا يقع ذلك إلّا فى الفعل ، لأنّه لا جزم فى الأسماء ، كقولك : «لم يدع» و «لم يرم» وقد شذّ إثباتهما فى حال الجزم إجراء لهما مجرى الصحيح ، كما شذّ تحريكهما فى حال الرفع والجرّ ، وهو قوله : (۷)

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

۱- سقط من د : «فى حالهما» .

۲- فى د : «فيبين» .

۳- سقط من ط : «ساكنه» ، خطأ .

۴- سلف البيت : ۲ / ۴۶۹ .

۵- فى ط : «حكمه» ، تحريف .

۶- فى ط : «كان» .

۷- هو أبو عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق ، انظر معجم الأدباء : ۱۱ / ۱۵۸ ، وقال البغدادى : «والبيت مع شهرته لم يعرف قائله» شواهد الشافيه : ۴۰۷ ، والبيت بلا نسبه فى معانى القرآن للفراء : ۱ / ۱۶۲ ، ۲ / ۱۸۸ ، وكتاب الشعر : ۲۰۴ ، والعضديات : ۳۴ ، والمنصف : ۲ / ۱۱۵ ، وسر الصناعه : ۶۳۰ ، والإنصاف : ۲۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۸۴ .

وقوله : (۱)

ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد

ومنه (۲) مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ (۳) فى قراءه ابن كثير على أحد التأويلين (۴) ، وهو أقواهما ، لأنّ حمل المعتلّ على الصحيح الذى هو أصله أولى من حمل الصحيح على المعتلّ الذى هو فرعه ، وذلك أنّا إذا جعلنا «من» شرطا حملنا «يتّقى» على الصحيح ، ويبقى (۵) «ويصبر» مجزوما على ما يقتضيه ، فكان حملا للفرع على الأصل ، وإذا جعلنا «من» بمعنى الذى كان «يتّقى» مرفوعا واجبا (۶) فيه إثبات الياء على القياس (۷) ، وكان «ويصبر» مرفوعا سكّنت راؤه تخفيفا حملا له على المعتلّ ، فكان فيه حمل الأصل على الفرع ، فلذلك كان التأويل الأوّل (۸) أولى .

ثمّ شرع يتكلّم فى الألف فقال : «وأمّا الألف فتثبت ساكنه أبدا» .

يعنى فى الأحوال الثلاث إلّا فى الجزم ، فإنّه (۹) خصّ الجزم بالذكر آخرا ، وإنّما وجب بقاؤها ألفا لأنّها لا تقبل حركه ، إذ الحركه تخرجها عن حقيقتها ، فوجب بقاؤها ألفا (۱۰) فى الرفع

۱- هو قيس بن زهير العبسى ، انظر نوادر أبى زيد : ۲۰۳ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۸۴ ، ۱ / ۲۱۵ ، وشرح شواهد الشافيه : ۴۰۸ ، والمقاصد للعينى : ۱ / ۲۳۰ ، والخزانه : ۳ / ۵۳۴ ، وورد البيت بلا نسبه فى الكتاب : ۳ / ۳۱۵ - ۳۱۶ ، والخصائص : ۱ / ۳۳۳ ، والمنصف : ۲ / ۸۱ ، ۲ / ۱۱۴ ، والإنصاف : ۳۰ ، والأشباه والنظائر : ۳ / ۲۹۱ ، وجاء بعد البيت فى د : «ومحبسها على القرشىّ تشرى بأدراع وأسياف حداد» . وانظر شواهد الشافيه : ۴۰۸ .

۲- سقط من ط : «ومنه» ، خطأ .

۳- يوسف : ۱۲ / ۹۰ ، والآيه : إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ .

۴- قال ابن مجاهد : «قرأ ابن كثير وحده « إنّه من يتّقى ويصبر» بياء فى الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل » كتاب السبعه : ۳۵۱ ، وانظر التيسير : ۱۳۱ ، والنشر : ۲ / ۱۸۷ ، ۲ / ۲۹۷ ، والإتحاف : ۲۶۷ .

۵- فى د . ط : «وبقى» .

۶- فى ط : «وأجيز» ، تحريف .

۷- أجاز الفارسى أن تكون » من « موصوله ، انظر الحجه له : ۴ / ۴۴۸ ومغنى اللبيب : ۵۳۰ .

۸- سقط من ط : «الأول» ، خطأ .

۹- فى د . ط : «لأنه» .

۱۰- سقط من د من قوله : «لأنها لا تقبل . . .» إلى «ألفا» ، خطأ .

والنصب والجرّ ، فالرفع (۱) والنّصب فی الأسماء والأفعال ، والجرّ فی الأسماء ، وأمّا فی حال الجزم فإنّ الموجب لحذف الواو والیاء موجب لحذفها ، فلذلک کان الفصیح «لم یخش» و «لم یدع» ، وشذّ إثباتها کشذوذ الیاء والواو فی الإثبات ، وهذه أبعد لأنّ تینک أمکن حملهما (۲) علی الصحیح فی حال التحریک ، فجرت (۳) فی الجزم مجری الصحیح ، وهذه لا یمکن حملها علی الصحیح فی حال التحریک ، فلم تکن مثلهما ، ومع ذلک فإنّهم استعملوها شذوذا کذلک لأنّها منها ، فأجریت مجری واحدا ، ولأنّ الحرکه مقدّره ، فکانت کالثابته ، ومنه قوله (۴) :

ما أنس / لا أنساه . . .

. . .

وموضع استشهاده إثبات الألف فی «لا أنساه» ، وهو مجزوم ، لأنّه جواب الشرط من غیر فاء ، فقیاسه «لا أنسه» ، فإذا قال : «لا أنساه» فقد أثبت الألف فی حال الجزم کما أثبت الواو والیاء فی (۵) :

ألم یأتیک . . .

. . .

و (۶) :

. . .

لم تهجو . . .

۱- فی د : «والرفع» .

۲- فی د . ط : «حملها» ، تحریف .

۳- الأشبه : «فجرتا» .

۴- البیت بتمامه : «ما أنس لا أنساه آخر عیشتی ما لاح بالمعزاء ریع سراب» . نسبه القالی مع أبیات أخری إلی ربیعه الأسدی ، ونسبه البغدادی إلی حصین بن قعقاع بن معبد بن زراره ، انظر أمالی القالی : ۲ / ۷۲ - ۷۳ ، وشواهد الشافیه : ۴۱۳ - ۴۱۴ والبیت بلا نسبه فی کتاب الشعر : ۲۰۴ ، وأمالی ابن الشجری : ۱ / ۸۶ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱۰ / ۱۰۴ ، ۱۰ / ۱۰۷ ، «والمعزاء بفتح المیم وسکون العین المهمله بعدها زای معجمه : الأرض الصلبه الکثیره الحصا ، والریع : مصدر راع السراب یریع أی : جاء وذهب» . شواهد الشافیه : ۴۱۳ .

۵- سلف البیت : ۲ / ۴۷۱ .

۶- سلف البیت : ۲ / ۴۷۰ .

وكذلك [فيما أنشده أبو زيد] (۱) :

إذا العجوز غضبت فطلّق

ولا ترضّاها ولا تملّق

المفهوم منه النهى ، فهى (۲) فى موضع جزم ، فقياسه «ولا ترضّها» ، وكان يمكنه أن يقول : «ولا ترضّها ولا تملّق» ويستقيم له الوزن ، ولكنّه فعل ذلك إمّا ذهولا عن وجه الاستقامه ، وإمّا مراعاه للفرار من الزّحاف ، لأنّ إثبات هذا الساكن هو بإزاء سين مستفعلن ، وحذف سين مستفعلن فى مثل ذلك جائز اتّفاقا ، وقد حذفت فى جميع أجزاء البيت فى قوله : «ولا ترضّ» وفى قوله : «تملّق» ، فيصير مستفعلن مفاعلن ، وذلك جائز .

قال : «ولرفضهم فى الأسماء المتمكّنه أن تتطرّف الواو بعد متحرّك قالوا فى جمع « دلو» و «حقو» على أفعل » ، إلى آخره .

قال الشيخ : لّما ذكر حكم الواو والياء التى قبلهما ساكن والتى قبلهما (۳) حركه وتضمّن كلامه أنّه ليس فى الأسماء ما آخره واو قبلها ضمّه (۴) أخذ يبيّن إذا أدّى إلى ذلك قياس كيف يصنع فيه (۵) ، فقال (۶) : حكمه أن تقلب الضمّه كسره ، فتنقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها (۷) ، وعلّل بقوله :

«ولرفضهم فى الأسماء المتمكّنه أن تتطرّف الواو بعد متحرّك» ، والتعليل عامّ فيما قبله حركه هى ضمّه أو فتحه أو كسره ، إلّا أنّ الغرض ههنا لبيان ما قبله ضمّه ، ولا شكّ أنّ (۸) العرب رفضت فى الأسماء كلّ لام هى واو قبلها حركه وليس بعدها علامه تثنيه ، فقلبوا ما قبلها فتحه ألفا ، وقلبوا ما

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د ، والرجز لرؤبه ، وهو فى ديوانه : ۱۷۹ ، والخزانه : ۳ / ۵۳۳ - ۵۳۴ ، وورد بلا نسبه فى كتاب الشعر : ۲۰۵ ، والمنصف : ۲ / ۱۱۵ ، والخصائص : ۱ / ۳۰۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۰۶ ، وقال ابن جنى : «أنشدنا أبو على عن أبى زيد ، البيتان» ، المنصف : ۲ / ۱۱۵ . وتملّق : تودّد .

۲- سقط من ط : «فهى» ، خطأ .

۳- سقط من ط : «ساكن والتى قبلهما» ، خطأ .

۴- ليس فى الأسماء المتمكنه اسم آخره واو قبلها ضمه ، وإنما يكون ذلك فى الفعل ، انظر الكتاب ۳ / ۳۱۶ ، وشرح اللمع : ۱۰ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۷۰ .

۵- فى د : «به» .

۶- نقل كلام الزمخشرى بالمعنى .

۷- دفع الرضى هذا القول ، انظر شرحه للشافيه : ۳ / ۱۶۸ .

۸- فى د : «ولا شك إلا أن العرب . . .» .

قبلها ضمّه یاء بعد أن کسروا ما قبلها ، أو قلبوها (۱) یاء (۲) ، فوجب انکسار ما قبلها ، وقلبوا ما آخره واو قبلها کسره یاء ، فالأوّل مثل عصا ، والثانی مثل أدل ، والثالث مثل غاز ، کلّ ذلک لأجل استثقال (۳) الواو إذا وقع قبلها حرکه ، وتوافقها الیاء إذا وقع قبلها فتحه فی قلبها ألفا ، وضمّه فی أنّ الضمّه تقلب کسره ، فالأوّل مثل رحی ، والثانی مثل التّرامی والتّساوی ، وکان أصله (۴) ترامیا وتساویا ، فوجب قلب الضمّه کسره ، وإذا قلبوها کسره قبل الواو فلأن تقلب قبل الیاء / أولی .

ثمّ مثّل بجمع «دلو» و «حقو» (۵) علی أفعل ، لأنّه یکون أصله أدلوا وأحقوا ، فوقعت متطرّفه وقبلها ضمّه ، فوجب أن یفعل بها ما ذکرناه من قلب الضمّه کسره ، فتنقلب الواو یاء ، أو قلب الواو یاء ، فتنقلب الضمّه کسره ، وکذلک إذا جمعت قلنسوه وعرقوه (۶) علی حدّ تمره وتمر ، ومعنی قوله : «علی حدّ تمره وتمر» أن تحذف التاء وتبقی الاسم علی حاله ، وإذا حذفت التاء فی (۷) قلنسوه وعرقوه بقی الاسم آخره واو قبلها ضمّه ، فیفعل فیه ما ذکر .

قال : «وقالوا (۸) : قمحدوه» (۹) ، إلی آخره .

یعنی أنّهم لم یفعلوا ذلک فیها إلّا إذا وقعت طرفا ، لأنّه یستثقل فی الطّرف ما لا یستثقل فی الوسط ، ثمّ شبّهه (۱۰) بباب آخر استثقلوا فیه (۱۱) الطرف ولم یستثقلوا الوسط ، وذلک إذا وقعت الواو والیاء طرفا وقبلها ألف زائده ، فإنّها تقلب همزه ، فإن لم تقع طرفا لم تقلب ، ألا تراهم یقولون : معایش ومعاون ، ومثّله هو بالنّهایه والعظایه ، لأنّه أشبه بما هو (۱۲) فیه لأنّهم أعلّوا قلنس

۱- فی ط : «وقلبوها» ، تحریف .

۲- انظر شرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۶۸ .

۳- فی د : «استقلال» ، تحریف .

۴- فی د : «وأصله» . وسقط «کان» .

۵- «الحقو والحقو : الکشح» اللسان (حقو) .

۶- «العرقوه : خشبه معروضه علی الدلو» . اللسان (عرق) .

۷- فی د . ط : «من» .

۸- فی د : «ویقال» . وهو مخالف للمفصل : ۳۸۹ .

۹- فی المفصل : ۳۸۹ : «وقالوا : قلنسوه وقمحدوه» ، «قمحدوه : فأس الرأس المشرفه علی النّقره» المنصف : ۳ / ۶۹ .

۱۰- فی الأصل . ط : «شبه» . وما أثبت عن د .

۱۱- فی د : «فیها» ، تحریف .

۱۲- سقط من د : «هو» .

ولم يعلّوا قلنسوه ، وليس بينهما إلّا تاء التأنيث ، ولذلك شبّهه بما أعلّ طرفا ولم يعلّ وسطا وليس بينهما إلّا تاء التأنيث ، كالكساء والنّهايه .

ثمّ ذكر [سؤال] (۱) سيبويه الخليل عن قولهم : صلاءه وعباءه ، لأنّهم قلبوها مع كونها غير متطرّفه ، فكان القياس أن لا تقلب على التقدير المتقدّم ، فأجابه الخليل بما معناه أنّ تاء التأنيث فى حكم كلمه أخرى منضمّه إليها بمعنى التأنيث ، فكأنّها وقعت متطرّفه ، مثلها فى صلاء وعباء (۲) ، وأمّا من قال : صلايه وعبايه فإنّه لم ينظر إلى ذلك ، وإنّما نظر إلى اللّفظ الحاصل فى الكلمه ، ولذلك قال (۳) : «فإنّه لم يجئ بالواحد على حدّ الصّلاء» (۴) ، يعنى أنّه لم ينظر إلى أنّ أصله ذلك ، ثمّ زيدت التاء ليدلّ بها على المفرد ، وإنّما جعله مستقلا برأسه موضوعا لهذا المعنى ، وشبّهه (۵) بالمثنّى الموضوع للمثنّى من غير نظر إلى المفرد ، وهو قوله (۶) : «كما أنّه إذا قيل (۷) : خصيان لم يثنّه على الواحد المستعمل فى الكلام» .

وذلك أنّه (۸) لو ثنّاه على المفرد المستعمل فى الكلام لوجب أن يقول : خصيتان ، لأنّ مفرده خصيه ، فلمّا كان كذلك جعله (۹) كأنّه وضع وضعا أصليّا للمثنّى كما أنّ / صلايه وعظايه فيمن لم يهمز وضع فى أصله للمؤنّث ، فلذلك لم يلزم قلب الياء همزه ولا إبقاء التاء فى «خصيان» .

قال : «وقالوا : عتىّ وجثىّ [وعصىّ] (۱۰) ، ففعلوا بالواو المتطرّفه فى (۱۱) فعول مع حجز المدّه بينهما» ، إلى آخره .

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- فى د . ط : «صلاءه وعباءه» ، وما أثبت موافق للكتاب : ۴ / ۳۸۷ .

۳- أى سيبويه .

۴- فى د : «الصلاءه» ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۸۷ ، وسر الصناعه : ۹۴ ، والصّلايه : مدقّ الطيب ، والجمع الصلاء ، انظر اللسان (صلا) .

۵- أى سيبويه .

۶- الكتاب : ۴ / ۳۸۷ .

۷- فى ط . المفصل : ۳۸۹ . الكتاب : ۴ / ۳۸۷ : «قال» .

۸- فى د : «لأنه» .

۹- فى د : «جعل» .

۱۰- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . المفصل : ۳۸۹ .

۱۱- فى ط . المفصل : ۳۸۹ : «المتطرفه بعد الضمه فى . . .» .

قال الشيخ : يعنى أنّهم كرهوا الواو المتطرّفه بعد الضمّه وإن حال بينهما ساكن هو حرف مدّ ولين كما كرهوا الواو المتحرّكه بعد الفتحه (۱) وإن كان بينهما ساكن هو ألف ، فقالوا : عتىّ وجثىّ كما قالوا : كساء ورداء ، وهذا ظاهر فى أنّه عنده قلبت الواو والياء التى بعد الألف التى فى كساء ورداء ألفا ، فاجتمعت ألفان ، فقلبت الثانيه همزه ، كما قالوا ذلك فى حمراء وصحراء (۲) ، ولذلك قال : «كما فعلوا فى الكساء (۳) نحو (۴) فعلهم فى العصا» .

وهذه الواو التى تقع متطرّفه بعد الضمّه وبينهما واو لا ـ يخلو إمّا أن تكون فى اسم هو جمع أو فيما ليس بجمع ، فإن كان جمعا فالقياس قلب الضمّه كسره ، فتنقلب (۵) الواوان ياءين ، كقولك :

عتىّ وجثىّ ، وإن جاء (۶) على غير قياس (۷) ذلك فشاذّ ، كقولهم : «إنّك لتنظر فى نحوّ كثيره» (۸) ، والقياس «نحىّ» لأنّه جمع (۹) ، وإن كان ذلك (۱۰) فيما ليس بجمع فالقياس إبقاء الضمّه على حالها ، كقولك : مغزوّ ومدعوّ ، وقد جاء شىء من ذلك على خلاف القياس (۱۱) ، ومخالفه القياس فيه أكثر من مخالفته للقياس (۱۲) فى الباب الأوّل (۱۳) ، وإنّما فرقوا بين كونه جمعا وبين كونه غير جمع لأنّه إذا

۱- فى ط : «الضمه» ، تحريف .

۲- انظر ما سلف ق : ۳۰۷ ب .

۳- بعدها فى د : «والرداء» . وليست فى المفصل : ۳۹۰ .

۴- سقط من ط : «نحو» .

۵- فى ط : «فيقلب» .

۶- فى ط : «كان» .

۷- سقط من د . ط : «قياس» .

۸- ذكره سيبويه عن بعضهم بلفظ : «إنكم لتنظرون فى نحو كثيره» ، الكتاب : ۴ / ۳۸۴ ، وهو كذلك فى المنصف : ۲ / ۱۲۳ ، وشرح الملوكى : ۴۷۸ ، والممتع : ۵۵۱ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۴۷۲ ، وجاء فى شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۷۱ بلفظ «إنه لينظر . .» .

۹- النحو : الجهه . انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۷۱ .

۱۰- سقط من ط : «ذلك» .

۱۱- ظاهر كلام سيبويه والفراء أنه يجوز فى مصدر عتا يعتو أن تقول : عتوّ وعتىّ ، وفى اسم المفعول من غزى : مغزىّ ومغزوّ ، ووافقهما المازنى والمبرد ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۸۴ ، ومعانى القرآن للفراء : ۲ / ۲۶۵ ، والكامل للمبرد : ۲ / ۲۵۴ - ۲۵۵ ، والمنصف : ۲ / ۱۲۲ - ۱۲۳ ، والسيرافى : ۵۸۵ ، وشرح الملوكى : ۴۸۰ .

۱۲- فى ط : «مخالفه القياس» .

۱۳- لعله يريد باب «عتىّ» .

كان جمعا اشتدّ (۱) الاستثقال ، لأنّ الجمع مستثقل (۲) ، وليس المفرد كالجمع ، فاستخفّ ذلك إذا كان غير جمع ، ولم يستخفّ إذا كان مضموما إليه لتأكيد (۳) الاستثقال بالجمعيّه ، وإنّما أجرى (۴) ما بينهما ساكن مجراه إذا لم يكن بينهما ساكن إمّا لأنّ الجمع قام مقام ما فاته من الاستثقال بواسطه هذا الساكن ، وإمّا لأنّ الساكن حرف هوائيّ ، فكأنّه إشباع بعد الضمّه ، وقد مثّل فى الأوّل ب «عتىّ» (۵) وفى الثانى ب «عتوّ» (۶) ، ولم يرد أنّهما فى الموضعين سواء ، وإنّما أراد فى الأوّل (۷) الجمع ل «عات» ، يقال : عات وعتوّ كقاعد وقعود ، وأراد فى الثانى المصدر ، تقول (۸) : عتا عتوّا كما تقول : قعد قعودا ، ومنه قوله تعالى : وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيراً (۹) ، وليس قولهم : «مسرىّ» و «مرمىّ» من هذا الباب ، وإن كان أصله «مسروى» / و «مرموى» ، لأنّ آخر هذا ياء قبلها واو ساكنه ، فوجب أن تنقلب (۱۰) الواو ياء لاجتماعها مع الياء ، وإذا قلبت ياء انقلبت (۱۱) الضمّه قبلها كسره ، فوجب (۱۲) أن يقال : «مسرىّ» و «مرمىّ» ، فهذا باب آخر راجع إلى اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، بخلاف قولك : مدعوّ ومغزوّ ، فإنّ هذا (۱۳) آخره واو قبلها واو [ساكنه] (۱۴) ، فالعلّه الموجبه فى مسرىّ ومرمىّ مفقوده ههنا ، لأنّ العلّه ثمّه اجتماع الواو والياء ، ولم يجتمع ههنا إلّا

۱- فى د : «أشدّ» ، تحريف .

۲- انظر الكتاب : ۴ / ۳۸۴ ، ومعانى القرآن للفراء : ۲ / ۲۶۵ ، والأصول : ۳ / ۳۰۸ .

۳- فى د . ط : «لتأكد» .

۴- فى ط : «جرى» .

۵- فى د : «بعتو» ، تحريف .

۶- فى د : «بعتى» ، تحريف .

۷- فى د : «بالأول» .

۸- فى ط : «يقال» .

۹- الفرقان : ۲۵ / ۲۱ ، والآيه : * وَقالَ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقاءَنا لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَهُ أَوْ نَرى رَبَّنا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِى أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيراً (۲۱) .

۱۰- فى ط : «تقلب» .

۱۱- فى ط : «تقلب» .

۱۲- فى د : «فيجب» .

۱۳- سقط من د : «هذا» .

۱۴- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

واوان ، ولـذلك كـان قولك : مسـرىّ ومرمىّ واجبا ، وقولك : «مـدعوّ ومغزوّ» هو (١) القياس ، وإن كان قـد خولف فى بعضـه تشبيهـا بالجمع (٢) ، كقولـك : «مرضـىّ» و «معـدىّ» ، وفى «مرضـىّ» أمر آخر ، وهـو أنّ (٣) فعله الأصـلىّ انقلبت فيه الواو يـاء لانكسار ما قبلها ، فجائز أن يقال : أجرى فى تصاريف مشـتقّاته مجراه فى أصله ، فقلبت واوه ياء لذلك ، وهذا ممّا ينفرد به مثل مفعول «رضى» .

وأمّا مثل مفعول «عـدا» و «غزا» فلا يجرى فيه ذلك ، وإنّما ذلك للتشبيه المـذكور ، ويجوز أن يقال : إنّ اسم المفعول مبنىّ على «فعل» و «فعل» (٤) تنقلب فيه الواو ياء فى مثل هذه الأبنيه ، فأجرى اسم المفعول فيما (٥) شذّ عن القياس مجرى فعله ، كما أنّهم قالوا : «مشيب» بناء على «شيب» (٦) ، وقالوا : «مهوب» بناء على لغه من قال : «هوب» .

قال : «والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيده ، مثلها فى كساء ورداء» ، إلى آخره .

قـد تقـدّم أنّها إنّما قلبت همزه بعد قلبها ألفا (٧) ، وإنّما قلبت بعـد تقـدير أنّ الألف التى قبلها كالمعـدومه ، وهـذا إنّما يقوى إذا كانت الألف زائـده ، لأنّ تقـدير الزائـد كالمعـدوم أقرب من تقـدير الأصـلىّ كالمعـدوم ، فلـذلك انقلبت فى كساء ورداء ، ولم تنقلب (٨) فى «زاى» (٩) و «ثايه» (١٠) و «واو» (١١) ، ويمكن أن يقـال : إنّمـا اشترط أن تكون الألف زائـده لأنّه تكثر حروف الكلمه ، وإذا كانت أصليّه لم تكثر ، فاستثقلوها مع الحروف الكثيره ، ولم يستثقلوها (١٢) مع الحروف القليله ،

١- فى د : «وهو» ، تحريف .

٢- انظر ما سلف ق : ٣٢٩ ب .

٣- فى د : «وأن» وسقط «هو» ، خطأ .

۴- فى ط : «أو فعل» ، تحريف .

۵- فى ط : «مما» .

۶- انظر ما سلف ق : ٣٢١ أ .

٧- انظر ما سلف ق : ٣٢٩ ب .

٨- فى ط : «تقلب» .

٩- ذهب ابن جنى إلى أن ألف «زاى» ليست منقلبه إلاّ أنها وقعت موقع المنقلبه ، فلما احتاجوا إلى تصـريفها قالوا : زويت ، انظر الخصائص : ٣ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وسر الصناعه : ٨٠۴ - ٨٠۵ .

١٠- «هى حجاره تكون حول الغنم للراعى يثوى إليها ، وجمعها ثاى» المنصف : ٣ / ٧٢ - ٧٣ .

١١- انظر ما سلف ق : ٣١۴ ب .

١٢- سقط من د : «مع الحروف الكثيره ولم يستثقلوها» .

ولـذلك قـالوا : «غزوت» و «تغزّيت» ، فبقّوها واوا مع قلّه الحروف ، وقلبوها ياء مع الكثره ، فلـذلك فرق بين أن يكون قبلها ألف زائده وبين أن يكون قبلها ألف أصليّه .

«والواو المكسور ما قبلها مقلوبه لا محاله» .

يعنى مقلوبه ياء / ، لأنّهم استثقلوها لاما مع الكسره قبلها (۱) ، إذ لو بقّوها للزم أن تكون فى حال الرّفع والكسر باقيه على واويّتها مع نقلهـا بغير ذلك ، فقلبوها ياء فى الأحوال كلّها ، ثمّ أعلّوها إن كان معها ما تعلّ به كغاز وعاد ، أو بقّوها من غير إعلال إن لم يكن معها موجب الإعلال ، نحو : «رأيت الغازى والعادى» .

وأمّا إذا وقعت عينا مفتوحه بعـد كسـره فإنّها تصـحّ على ما تقدّم فى نحو : كوزه (۲) [جمع كوز] (۳) إمّا لكونها غير طرف وإمّا لكونها لا يؤدّى ذلك فيها إلى غير الفتح ، فاغتفر أمر الفتح على انفراده فيها .

قوله : «وإذا كانوا ممّن يقلبها» ، إلى آخره .

ليس ذلك بقياس (۴) ، وإنّما مثّل به لأنّه لم (۵) تقلب ياء مع شذوذ القلب فيها إلّا للكسـره ، وإلّا فالقياس قنوه ، و «هو ابن عمّى دنوا» (۶) كقولهم : حذوه وصفوه .

قال : «وما كان فعلى من الياء قلبت ياؤه واوا فى الأسماء» .

وإنّمـا فعلوا ذلك ليفرقوا بين فعلى فى الأسـماء وبين فعلى فى الصـفات ، فقلبوا الياء واوا وبقّوا الصـفات على حالها ، وإنّما غيّروا فى الأسـماء دون الصـفات لأنّ الأسـماء أخفّ عليهم ، فكانت أولى لاسـتخفافها بـذلك ، وإنّما لم يفرقوا فيهما إذا كانا من الواو لأنّ ذوات الواو من ذلك قليل ، فأجريت (۷) على قياسـها لقلّتهـا ، وإذا قلّت قـلّ وقوع اللّبس فيها ، بخلاف فعلى من الياء ، فإنّ ذلك كثير .

۱- سقط من د : «قبلها» .

۲- سقط من د : «فى نحو : كوزه» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- أى قلب الواو فى مثل «قنيه» ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۸۸ ، والخصائص : ۱ / ۱۳۷ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۶۷ - ۱۶۸ .

۵- فى د : «لأنه لو لم» ، مقحمه .

۶- انظر التكمله : ۲۶۸ ، والعضديات : ۵۵ ، ۸۷ ، وسر الصناعه : ۷۳۶ - ۷۳۷ .

۷- فى د : «وأجريت» .

وأمّا صيغه فعلى بضمّ الفاء فإنّهم فرقوا فيها أيضا بين الأسماء والصفات إذا كانت من ذوات الواو ، فقلبوا الواو ياء فى الأسماء دون الصفات ، وإنّما فعلوا ذلك فى الواو دون الياء - وهو عكس فعلهم فى الفعلى (١) - إمّا لقلّه بناء فعلى من الياء والواو جميعا ، وإذا استويا كان قلب الواو ياء أولى لأنّها الأثقل ، وإمّا لأنّ بقاء الواو مع الضّمّ فى الفاء مستثقل ، فكان تغيير هذه لأجل هذا الاستثقال أولى ، ولم يفرّق فى فعلى من الياء كما لم يفرق فى فعلى من الواو إمّا لأنّ الفرق كان يؤدّى إلى ركوب مستثقل ، وهو قلب الياء واوا مع ضمّ الفاء ، وإمّا لقلّه الصفات من الياء فى هذه البنيه .

«وأمّا فعلى» ، إلى آخرها .

وهذا يوهم أنّ فعلى جاءت صفه ، ولم تجئ فعلى عند سيبويه صفه (٢) ، وأمّا إذا كانت لامها حرف علّه / فلم تجئ أصلا عند أحد ، وإذا كان كذلك فلا حاجه إلى أن (٣) تغيّر فى الأسماء ، إذ موجب التغيير فى أخواتها إنّما هو خيفه اللّبس ، ولا صفه ههنا يلتبس معها الاسم ، فإذن علّه التغيير الموجوده فى أخواتها منتفيه فيها ، فوجب أن تأتى فى فعلى من غير تغيير ، فإذا قوله : «فحقّها أن تنساق» يوهم أنّها قد تكون (٤) صفه ، وليس الأمر كذلك .

«وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذى بعده حرفان همزه عارضه فى الجمع وياء قلبوا الياء ألفا والهمزه ياء» ، إلى آخره .

قال الشيخ : شرط هذا الإعلال أن يكون جمعا وأن تكون الهمزه عارضه وأن يكون بعدها ياء ، فحينئذ يعلّ هذا الإعلال بقلب (٥) الياء ألفا والهمزه ياء ، وذلك أنّه لّما استثقل ذلك فى هذا الجمع الذى هو منتهى الجموع خفّفوه بأن قلبوا الياء ألفا والهمزه ياء ليسهل ، ولم يستغنوا بأحدهما لأنّهم لو فعلوا (٦) أحدهما لقالوا : إمّا مطاءا بإثبات الهمزه مع الألف ، وإمّا مطايى بقلب الهمزه ياء مع بقاء الياء بعدها ، وكلاهما مستثقل ، فلذلك غيّروهما جميعا لينتفى ما ذكرناه من الاستثقال ، ولو لم يكن جمعا

۱- فى د . ط : «فعلى» .

۲- انظر ما سلف : ۱ / ۵۴۰ ، ۲ / ۴۶۴ .

۳- سقط من د . ط : «أن» .

۴- سقط من ط : «قد تكون» .

۵- فى ط : «تعل . . . وتقلب» .

۶- فى الأصل : «علوا» . وما أثبت عن د . ط .

لم يفعل هذا الفعل ، لأنّه يستخفّ ذلك لخفّه المفرد ، ومثاله (۱) قولك : جاء وشاء (۲) وشبهه (۳) ، ولو (۴) كان جمعا والهمزه غير عارضه لم يعتدّ به ، كقولك فى جمع شائيه من «شأوت» (۵) : شواء ، لأنّ الهمزه أصليّه غير عارضه ، ولو كان جمعا والهمزه عارضه ولكنّها ليست عارضه فى الجمع لم (۶) يعلّ أيضا هذا الإعلال ، كقولك فى جمع شائيه وجائيه من (۷) «شاء» و «جاء» : شواء ، لأنّ الهمزه (۸) وإن كانت عارضه فى شائيه وجائيه إلّا أنّ الهمزه غير عارضه فى الجمع لثبوتها فيها قبل جمعها ، وإنّما لم يقلبوها إلّا إذا كانت عارضه فى الجمع لضعف أمرها حينئذ وقوّه همزيّتها إذا لم تكن كذلك .

فإن قيل : ف «شواء» و «جواء» على مذهب الخليل وزنه فوالع (۹) ، فالهمزه إذن أصليّه وليست عارضه لا فى الجمع ولا فى غيره .

قلت : هى وإن كانت عند الخليل كذلك فهى عارضه فى المفرد الذى هذا جمعه ، وليست عارضه فى الجمع ، والذى / يحقّق لك ذلك أنّها جمع شائيه ، والقلب فى شائيه عنده (۱۰) مثله (۱۱) فى شواء ، فثبت أنّها عارضه فى المفرد لا فى الجمع .

فإن قلت : إذا (۱۲) كانت مقدّمه إلى موضع العين فهى أصليّه ، فكيف تكون أصليّه عارضه ؟

قلت : قد تبيّن أنّها عارضه بعد الألف فى غير الجمع ، بدليل أنّك تقول : أصل شائيه شايئه بياء

۱- فى ط : «ومثال» ، تحريف .

۲- بعدها فى د : «وساء» .

۳- فى د : «وشبهها» .

۴- فى ط : «لو» .

۵- أى : سبقت .

۶- فى ط : «ولم» ، تحريف .

۷- فى د : «وجائيه لأن الهمزه من . .» ، وليس هنا موضع قوله : «لأن الهمزه» .

۸- سقط من د : «لأن الهمزه» ، خطأ .

۹- أصل شواء وجواء شوايئ وجوايئ ، ومذهب الخليل أنه يحدث قلبا مكانيا فيقول : شوائى وجوائى ، فيصير وزنهما «فوالع» ، فتحذف الياءان لأنهما يعاملان معامله الاسم المنقوص المنون ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۷۷ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۸۰ .

۱۰- أى عند الخليل .

۱۱- فى ط : «عنده إذا كانت متقدمه مثله . .» .

۱۲- فى ط : «إنها إذا . . .» .

بعد الألف وهمزه بعدها هی اللّام ، فإذا قلبت فقلت (۱) : شائیه ، فقد أثبتّ همزه بعد الألف بعد أن لم تکن ، وهذا معنی العروض ، والذی یحقّق لک ذلک إجماعهم علی خطایا ، وهو جمع خطیئه ، وخطیئه فعیله ، وقیاسه فعائل ، فأصله (۲) خطایئ ، فعلی مذهب غیر الخلیل قلبت الیاء همزه ، فاجتمعت همزتان ، فوجب قلب الثانیه یاء ، فصار بعد ألف الجمع همزه عارضه فی الجمع ویاء ، فوجب (۳) إعلاله علی ما ذکرناه ، وعلی مذهب الخلیل قلبت الهمزه إلی موضع الیاء الزائده (۴) ، فصارت وإن کانت أصلیّه عارضه بعد الألف ، فلذلک اتّفق مع غیره علی إعلال خطایا ، ولو لم یکن ذلک عارضا بهذا التقریر لوجب أن تقول : خطاء ، کما وجب فی جمع فاعله من شأوت شواء .

قال (۵) : وقد شذّ [نحو] (۶) هداوی فی جمع هدیّه (۷) ، وقیاسه «هدایا» کما قیل : مطیّه ومطایا ، وهما من باب واحد ، وأمّا نحو : علاوه (۸) وإداوه (۹) وهراوه فلم یقلبوا الهمزه فی جمعه یاء ، وإنّما قلبوها واوا قصدا إلی مشاکله الجمع الواحد فی وقوع واو بعد الألف (۱۰) ، وهذه الواو وإن لم تکن واو المفرد فالمشاکله حاصله فی الصوره ، وبیان أنّها لیست واو المفرد هو (۱۱) أنّ إداوه مثل رساله ، فالواو کاللّام ، والألف قبل الواو مثل الألف قبل اللّام ، فإذا جمعت رساله قلت : رسائل ، زدت ألفا للجمع بعد العین ، ووقعت ألف المفرد بعدها ، فوجب أن تنقلب (۱۲) همزه ، فصار أدائو ، لأنّ وزنه فعائل کرسائل ، فانقلبت الواو التی هی لام یاء لانکسار ما قبلها ، فوقعت بعد ألف الجمع

۱- فی د : «قلت» .

۲- فی ط : «وأصله» .

۳- فی د : «وجب» .

۴- انظر ما سلف ق : ۲۹۲ ب ، ق : ۳۲۰ ب .

۵- فی ط : «قوله» ، والکلام لابن الحاجب .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- هو عند الأخفش قیاسی وعند غیره شاذ ، انظر المنصف : ۲ / ۶۵ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۸۲ .

۸- «العلاوه : أعلی الرأس» . اللسان (علا » .

۹- «الإداوه بالکسر : إناء صغیر من جلد یتخذ للماء» . اللسان «أدا» .

۱۰- فی ط : «ألف» .

۱۱- سقط من د : «هو» .

۱۲- فی ط : «تقلب» .

همزه عارضه فی الجمع ویاء ، فوجب أن یعلّ ذلک الإعلال (۱) ، إلّا أنّهم جعلوا الواو مکان الیاء لما ذکرناه ، فوزن أداوی / فعاول ، ووزن إداوه فعاله ، فالواو فی إداوه لام ، والواو فی أداوی هی الألف التی قبل الواو فی إداوه ، لّما (۲) وقعت متحرّکه بعد ألف الجمع وقلبت همزه ، فصارت بعد ألف الجمع (۳) همزه عارضه فی الجمع ویاء قلبوها واوا موضع الیاء فی أصل الباب لما ذکرناه من قصد مشاکله الجمع الواحد . (۴)

قال : «وإذا لم تکن الهمزه عارضه فی الجمع» ، إلی آخره .

لم تقلب لما تقدّم من أنّها علی مذهب غیر الخلیل هی العین (۵) ، وقد کانت انقلبت فی المفرد قبل الجمع ، فلم تکن عارضه فی الجمع ، وعند الخلیل هی اللّام قلبت إلی موضع العین فی المفرد (۶) ، فلم تکن أیضا عارضه فی الجمع ، لأنّ ذلک فعل بها فی المفرد قبل الجمع ، فثبت أنّها غیر عارضه فی الجمع علی کلّ تقدیر ، ولا یستقیم أن تقول : هی علی مذهب الخلیل أصلیّه ، والأصلیّه أحری أن (۷) لا تقلب لئلّا ینخرم بخطایا ، ویجب علی مذهب الخلیل حینئذ أن لا یقال إلّا : خطاء (۸) ، ولیس بقائل به ، فثبت أنّ الوجه فی التعلیل ما ذکرناه .

قال : «وکلّ واو وقعت رابعه فصاعدا ولم ینضمّ ما قبلها قلبت یاء» ، إلی آخره .

وإنّما قلبت رابعه فصاعدا (۹) إذا لم ینضمّ ما قبلها لأحد أمرین : (۱۰)

۱- أی أن تفتح الهمزه فی أدائی فتقلب الیاء ألفا ، ثم تقلب الهمزه یاء علی نحو ما فعل فی «مطایا» .

۲- فی ط : «ولما» .

۳- سقط من ط : «وقلبت همزه فصارت بعد ألف الجمع» ، خطأ .

۴- انظر الکتاب : ۴ / ۳۹۱ ، والتکمله : ۲۶۵ ، والمنصف : ۱ / ۳۴۴ - ۳۴۵ ، ۲ / ۶۳ - ۶۴ ، والممتع : ۶۰۳ - ۶۰۴ .

۵- کهمزه «جواء» جمع «جائیه» من «جاء» .

۶- اسم الفاعل من «جاء» علی وزن فال عند الخلیل لأنه أحدث فیه قلبا مکانیا .

۷- سقط من ط : «أن» .

۸- فی ط : «خطائی» ، تحریف .

۹- سقط من د . ط : «فصاعدا» .

۱۰- علل الجاربردی قلب الواو رابعه فصاعدا یاء إذا لم ینضم ما قبلها بهذین الأمرین ، انظر شرحه للشافیه : ۴۶۷ - ۴۶۸ ، وانظر الکتاب : ۴ / ۳۹۳ ، والمقتضب : ۱ / ۱۳۶ ، والمنصف : ۲ / ۱۶۴ - ۱۶۶ ، والإنصاف : ۱۰ - ۱۳ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۶۷ .

إمّا لأنّها فی بعض تصاریف الکلمه ینکسر ما قبلها ، فیجب قلبها یاء ، کقولک : أغزی یغزی ، وغزّی یغزّی ، واستغزی یستغزی ، ثمّ حملت بقیّه تصاریف الکلمه علیها .

فإن قیل (۱) : فمن (۲) جمله ما قلبت فیه یاء تعدّی یتعدّی ، وهی لا تقلب فی مضارعه یاء فالجواب أنّ «تفعّل» إنّما هو مطاوع «فعّل» ، و «فعّل» تنقلب (۳) واوه (۴) فی مضارعه یاء ، فحمل مطاوعه علیه .

والوجه الثانی (۵) : أنّها لمّا وقعت رابعه فصاعدا ثقلت الکلمه بها ، فکان قلبها یاء لثقل الکلمه بالطّول أولی ، ولم یفعلوا ذلک فیها إذا کانت مضموما ما قبلها فی مثل «غزا یغزو» و «دعا یدعو» لأنّهم لو فعلوا لأدّی إلی تغییر من غیر حاجه إلیه وإلباس ، فکان بقاؤه / علی أصله أولی ، وهذا الوجه الثانی هو الوجه الذی یعتمد علیه ، لأنّ الأوّل یرد علیه «یشأی» ، فإنّه من «شأوت» ، ولم یقع فی تصاریفه مکسورا ما قبل واوه ، وقد یجاب عنه بأنّه تنقلب فیه الواو یاء عند بنائه لما لم یسمّ فاعله (۶) ، فحمل علیه ، ولا یلزم ذلک فی «یدعو» ، وإن کان ما لم یسمّ فاعله «دعی» ، لأجل الضمّه التی ذکرنا أنّهم لا یغیّرون (۷) معها الواو فیمشی بهذا التقدیر الوجهان ، وقد جری هذا التغییر (۸) فی الأسماء والأفعال جمیعا ، والعلّه فیهما واحده .

وقوله : «ومضارعتها» .

إمّا أن یکون معطوفا علی «أغزیت» فیکون مخفوضا ، وکذلک «ومضارعه (۹) « غزی» و «رضی» » (۱۰) ، ویجوز أن یکون المعنی «ومضارعتها ومضارعه « غزی» کذلک » ، فیکون مبتدأ محذوف الخبر .

۱- فی ط : «قلت» .

۲- فی ط : «من» .

۳- فی ط : «تقلب» .

۴- سقط من د . ط : «واوه» .

۵- أی الأمر الثانی من الأمرین اللذین علّل بهما .

۶- بعدها فی د : «یعنی شئی» .

۷- فی ط : «یعتبرون» ، تحریف .

۸- فی د : «التقدیر» .

۹- فی ط : «مضارعه» ، تحریف .

۱۰- هذا من کلام الزمخشری .

وأمّا العلّه فی قلب واواتها یاء فقد تقدّمت علی الوجهین المذکورین .

قال : «وقد أجروا « حیی» (۱) و «عیی» مجری «فنی» (۲) ، فلم یعلّوه » .

أمّا تصحیح اللّام فهو القیاس ، لأنّها انفتحت وانکسر ما قبلها ، فقیاسه فی المضارع کباب «فنی» و «بقی» ، وإنّما الکلام فی تصحیح العین هو المشکل ، وکان حقّها أن تذکر ثمّه (۳) ، وإنّما جرّ إلی ذکرها ههنا إعلالها فی المضارع کإعلال «یفنی» و «یبقی» ، وإنّما صحّت فی «حیی» وإن کان الکثیر الإدغام لأنّهم لو أعلّوها لقالوا : حای ، فیؤدّی إلی أمرین :

أحدهما : وقوع یاء متطرّفه بعد ألف ، وهو نادر فی کلامهم .

والآخر : لزوم الإعلال فی المضارع حملا علی الماضی ، فکان یلزم أن یقال : یحای ، فتتحرّک اللّام بالضمّ ، وهم لا یحرّکون یاء المضارع ولا واوه إلّا بالفتح ، فکرهوا أن یقولوا : یحای . (۴)

واللّغه (۵) الفصیحه لّما لم یمکن (۶) الإعلال لما ذکرناه نظروا إلی اجتماع المثلین فی «حیی» فأدغموا فقالوا : حیّ (۷) ، ولم یمتنعوا من الإدغام لأنّه لا یلزم فی المضارع لانقلاب اللّام ألفا ، فیفوت المثلان (۸) ، ولو لم تنقلب الواو (۹) ألفا للزمهم الإدغام لزومه فی «حیّ» ، وکان حینئذ یؤدّی إلی امتناعه لما یلزم (۱۰) من / تحریک الیاء بالضمّ لو قالوا : یحیّ .

۱- فی ط . المفصل : ۳۹۱ : «أجروا نحو « حیی» » .

۲- فی المفصل : ۳۹۱ : «مجری بقی وفنی» .

۳- أی فی باب «القول فی الواو والیاء عینین» .

۴- کذا علل الجاربردی فی شرح الشافیه : ۴۳۰ .

۵- فی ط : «فی اللغه» ، مقحمه .

۶- فی الأصل . ط : «یکن» . وما أثبت عن د .

۷- یجوز الإدغام والإظهار فی مثل «حیی» لأن حرکه العین لازمه ، والإدغام أکثر والإظهار عربی کثیر ، انظر الکتاب : ۴ / ۳۹۵ ، ۴ / ۳۹۷ ، ومعانی القرآن للفراء : ۱ / ۴۱۱ ، والتکمله : ۲۷۱ ، والمنصف : ۲ / ۱۸۸ ، والممتع : ۵۷۷ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۱۱۵ .

۸- فی ط : «المثالان» ، تحریف .

۹- فی ط : «اللام» .

۱۰- فی د : «لزم» .

وممّا يدلّك (۱) على أنّهم لا يدغمون إلّا بعد أن يعلّوا ما وجب إعلاله امتناعهم من الإدغام فى «قوى يقوى» .

فإن قلت : فقد قالوا (۲) : إنّما امتنعوا من إدغام «احواوى» (۳) لأنّه كان يؤدّى إلى إدغام «يحواوى» ، فتتحرّك الواو بالضمّ إذا قالوا : احواوّ يحواوّ .

قلت : هذا وهم محض ، لأنّا نعلم أنّهم أدغموا فى «حىّ» ولم يدغموا فى مضارعه لانقلاب الياء ألفا ، وامتنعوا من إدغام «قوى يقوى» لانقلاب الواو إلى الياء فى الماضى وانقلابها ألفا فى المضارع ، وقد صرّح (۴) بما يدلّ على ذلك ، فالأولى فى «احواوى» أن يقال : إنّما امتنعوا من إدغامه لفوات المثلين لانقلاب الواو الثانيه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، و «يحواوى» لقلب الكسره (۵) الواو الثانيه ياء ، ففات اجتماع المثلين .

وقوله : «ومنهم (۶) من يدغم فيقول : حىّ بفتح الحاء وكسرها» .

أمّا فتح الحاء فواضح ، وأمّا كسرها فلأنّه لّما سكّنها للإدغام شبّهها (۷) بتسكين الياء فى «لىّ» (۸) ، فكسرها كما كسر اللّام ثمّه جوازا ، وكسرها فى «لىّ» أظهر لاستثقال الضمّه قبل الياء الساكنه ، وليس كذلك «حىّ» لأنّها فتحه ، والفتحه قبل الياء غير مستكرهه .

«وكذلك أحىّ» ، إلى آخره .

لأنّ العلّه فيه وفى «حيى» واحده ، وليس كذلك «أحيى» و «استحيى» وشبهه لانقلاب الثانيه ألفا ، والإدغام فى «حيى» أكثر من «استحيى» وبابه للسّكون الذى قبل الياء الأولى فى باب

۱- فى ط : «دل» .

۲- فى د : «قال» ، تحريف .

۳- هو افعالّ من الحوّه ، وانظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۲۰ ، وما سيأتى ق : ۳۳۴ أ .

۴- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۹۲ .

۵- فى ط : «كسره» ، تحريف .

۶- فى المفصل : ۳۹۱ : «وأكثرهم» .

۷- فى ط : «وشبهها» ، تحريف .

۸- «قرن ألوى : معوجّ والجمع لىّ بضم اللام وكسرها» . اللسان (لوى) . وانظر الكتاب : ۴ / ۴۰۴ ، والمقتضب : ۱ / ۱۸۲ ، والمنصف : ۲ / ۳۰ - ۳۱ ، ۲ / ۱۸۹ .

«استحيى» (۱) ، بخلاف باب «حيى» .

وقوله : «وكلّ ما كانت (۲) حركته لازمه» .

احتراز من المضارع فى «يحيى» و «يستحيى» ، لأنّهم لو أدغموا لأدّى (۳) ذلك إلى تحريك الياء بالضمّ ، وهو ممتنع على ما تقدّم ، ولا فرق بين أن تكون الحركه ضمّه أو غيرها ، لأنّهم لو أدغموا فى «أن يستحيى» لزمهم أن يدغموا فى «هو يستحيى» ، وإلّا حصل تفريق الباب الواحد .

قال : «وقالوا فى جمع حياء (۴) وعيىّ (۵)» ، إلى آخره .

لأنّه فى التصحيح والإدغام مثل «أحيى» ، فكما جاء الوجهان ثمّه فكذلك / يجيئان ههنا . (۶)

«و « قوى» مثل (۷) «حيى» فى ترك الإعلال » .

يعنى فى ترك إعلال العين ، وإلّا فاللّام انقلبت ياء لانكسار ما قبلها .

قال : «ولم يجئ فيه الإدغام لقلب الواو ياء للكسره» (۸) .

وهذا ممّا يدلّك على أنّهم لا يدغمون إلّا بعد إعطاء ما تستحقّه الكلمه من الإعلال ، ثمّ بعد ذلك إن وجد (۹) موجب الإدغام أدغموا وإلّا فلا ، ولو كان الإدغام قبل الإعلال لوجب أن يقولوا :

قوّ ، لأنّ أصله «قوو» ، فتجتمع الواوان فيجىء الإدغام ، ولكنّهم لّما أعلّوا أوّلا ـ انقلبت الواو الثانيه ياء ، ففات اجتماع المثلين ، ففات الإدغام .

۱- هى لغه أهل الحجاز ، ولغه تميم «استحى» ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۱۸ .

۲- سقط من د : «كانت» .

۳- سقط من ط : «لأدى» ، خطأ .

۴- «الحياء ممدود : الفرج من ذوات الخفّ والظّلف» اللسان (حيا) .

۵- «عىّ بالأمر : عجز عنه» . اللسان (عيا) .

۶- قالوا فى جمع حياء وعيىّ : أحييه وأحيّه ، وأعيّاء وأعييا ، انظر الكتاب : ۴ / ۳۹۶ - ۳۹۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۱۸ .

۷- فى ط : «وقوى فى مثل» ، مقحمه . وليست فى المفصل : ۳۹۲ .

۸- فى د : «. . الإدغام لقلب الكسره الواو الثانيه ياء» ، والعباره فى المفصل : ۳۹۲ «. . الإدغام إذ لم يلتق فيه مثلان لقلب كسره الواو الثانيه ياء» .

٩- فی د : «وجدت» .

قال : (ومضاعف الواو مختصّ ب «فعلت» دون «فعلت» و «فعلت») ، إلى آخره .

يعنى أنّه إذا كان (۱) عينه ولامه واوا لم (۲) يجئ مفتوح العين ولا مضمومه (۳) ، لأنّه لو جاء كذلك لوجب أن يصحّا فى كلّ موضع تسكن (۴) فيه اللّام ، وذلك عند اتّصال ضمير المتحرّك المرفوع ، كقولك : ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتنّ وضربن ، فيودّى إلى اجتماع الواوات فى هذه الصّيغ كلّها ، لأنّ العين قد صحّت بما ذكرناه فى نحو : حيى ، ويلزم فيه تصحيح اللّام إذا سكنت أيضا ، ألا ترى أنّك تقول فى «هوى» : هويت (۵) ، وفى «غوى» : غويت (۶) ، فتصحّ العين واللّام جميعا عند سكون اللّام ؟ فلو بنوا نحو «ضربت» و «سروت» (۷) لوجب أن يقولوا : قووت ، و «قووت» فى جميع الأبنيه التى ذكرناها ، وهم يكرهون اجتماع الواوين ، فلمّا كانت هاتان البنيتان مؤدّيتين إلى ذلك رفضوهما ، وبنوه على صيغه لا تؤدّى إلى ذلك ، وهو كسر العين ، لأنّهم علموا أنّهم إذا كسروا انقلبت الواو الثانيه ياء لانكسار ما قبلها ، فينتفى ذلك المحذور الذى منعهم من فتحها وضمّها . (۸)

ثمّ أورد القوّه والصّوّه (۹) اعتراضا على قوله : «إنّهم يكرهون الجمع بين الواوين» (۱۰) ، وأجاب بأنّ (۱۱) الإدغام سهّل أمرها ، لأنّ اللسان ينطق (۱۲) بالمدغم دفعه واحده ، حتى كأنّه حرف واحد .

۱- فى ط : «كانت» .

۲- فى ط : «ولم» ، تحريف .

۳- انظر الكتاب : ۴ / ۴۰۰ ، والمقتضب : ۱ / ۱۴۹ ، والمنصف : ۲ / ۲۰۹ - ۲۱۱ .

۴- فى ط : «سكن» .

۵- فى ط : «وهويت» ، تحريف .

۶- بعدها فى د : «وفى عوى عويت» .

۷- فى «سرو» ثلاث لغات فعل وفعل وفعل ، انظر إصلاح المنطق : ۱۸۷ ، ۲۱۴ ، والصحاح (سرا) .

۸- انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۱۲۳ .

۹- «الصّوّه : حجر يكون علامه فى الطريق» . اللسان (صوى) .

۱۰- نقل ابن الحاجب كلام الزمخشرى بالمعنى ، انظر المفصل : ۳۹۲ .

۱۱- فى ط : «أن» .

۱۲- فى ط : «ينطلق» .

«وقالوا فی / « افعالّ» من الحوّه : احواوی ، فقلبوا الثانیه (۱) ألفا ، ولم یدغموا » ، إلی آخره . (۲)

قال الشیخ : [قوله :] (۳) «وإنّما لم یدغموا لئلّا یؤدّی إلی تحریک الواو فی المضارع بالضمّ» (۴) لیس بمستقیم لوجهین :

أحدهما : أنّ «احواوی» انقلبت لامه الثانیه ألفا لتحرّکها وانفتاح ما قبلها ، ففات المثلان ، ولذلک صرّح بأنّهم لم یدغموا فی «قوی» لفوات المثلین علی ما قرّره ، وقد مرّ أنّ الإدغام إنّما یکون بعد موجبات الإعلال .

الوجه الثانی : هو أنّهم لو أدغموا فی «احواوی» لم یلزم أن یدغموا فی المضارع ، ألا تری أنّهم قد أدغموا فی اللّغه الفصیحه فی «حیی» فقالوا : حیّ ، ولم یقل فی مضارعه : «یحیّ» ؟ ، فکذلک لو قدّرنا إدغامهم فی «احواوی» لم یلزم الإدغام فی مضارعه ، إمّا لأنّ اللّام الثانیه تنقلب یاء لانکسار ما قبلها مثلها فی «قوی» ، وإمّا لأنّه یؤدّی إلی تحریک الواو بالضّمّ ، فثبت أنّه لم یمتنع من الإدغام فی ماضیه لأنّه یؤدّی إلی تحریک الواو فی مضارعه بالضّمّ ، فالوجه ما ذکرناه من أنّ امتناع الإدغام إنّما کان (۵) لأنّه لم یلتق مثلان ، وهذا جار فی کلّ ما کان علی هذا الوجه ، ألا تراهم قالوا : ارعوی ، وإن کان من باب «افعلّ» ولم یدغموا لانقلاب الثانیه ألفا ؟

«وتقول فی مصدره : احویواء واحویّاء» ، إلی آخره .

فأمّا «احویواء» فهو الأصل (۶) ، وصحّت الواو الثانیه ، وإن کان قبلها یاء لصحّتها فی فعله ،

۱- فی المفصل : ۳۹۳ : «فقلبوا الواو الثانیه» .

۲- بعدها فی د : « أنشد الفراء : وکأنّها بین النساء خریده تمشی بسدّه بیتها فتعیّ » نسبه صاحب التاج (عیی) إلی الحطیئه ، ولیس فی دیوانه ، والبیت بلا نسبه فی معانی القرآن للفراء : ۱ / ۴۱۲ ، والمنصف : ۲ / ۲۰۶ ، والممتع : ۵۸۵ ، ۵۸۷ ، واللسان (عیا) ، والبیت لیس فی المفصل : ۳۹۳ .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- نقل ابن الحاجب کلام الزمخشری بالمعنی ، انظر المفصل : ۳۹۲ .

۵- فی ط : «یکون» .

۶- حکاه ابنا جنی ویعیش عن بعضهم ، انظر المنصف : ۲ / ۲۲۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱۰ / ۱۲۰ .

ومنهم من ينظر إلى لفظها الحاصل فيحملها على ما يشابهها فى الواو التى وقع قبلها ياء ، فيقلبها ياء ويدغمها . (١)

ومن قال : «احوواء» حذف الياء من المصدر كما حذفها من اشهباب واحمرار لأنّه من بابه ، فيبقى «احوواء» ، وصحّح الواوين لصحّتهما فى الفعل ، ومن قال : «قتّال» فى «اقتتال» ونظر إلى اجتماع المثلين فأدغم ، فلمّا أدغم وجب تحريك ما قبل الأوّل بنقل حركته عليه ، فتحرّك بالكسر ، فوجب حذف همزه الوصل للاستغناء عنها فقال : قتّال ، قال (٢) ههنا : حوّاء (٣) لأنّه لّما قصد / إلى الإدغام لاجتماع المثلين نقل حركه الواو الأولى إلى الحاء التى قبلها ، إذ لا يمكن بقاؤها ساكنه مع الإدغام ، فتحرّكت بالكسر ، فاستغنى عن همزه الوصل فحذفها (٤) ، فصار لفظه «حوّاء» بكسر الحاء والإدغام للواو الأولى فى الثانيه كما فعل فى قتّال سواء . (٥)

١- ويقول : «احويّاء» ، ولم يذكر سيبويه والمبرد والمازنى غيره ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٠٤ ، والمقتضب : ١ / ١٧٧ ، والمنصف : ١ / ٢٢١ ، وانظر أيضا العضديات : ٧٤ ، والممتع : ٥٨٨ - ٥٨٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٢٠ .

٢- هنا جاء جواب «من» .

٣- فى ط : «حوواء» ، تحريف .

٤- فى الأصل ط : «فحذفوها» ، وما أثبت عن د .

٥- انظر الممتع : ٥٨٨ - ٥٨٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٢١ .

[الإدغام]

اشاره

« ومن أصناف المشترک الإدغام

قال صاحب الکتاب : «ثقل التقاء المتجانسین علی ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلی ضرب من الخفّه ، والتقاؤهما علی ثلاثه أضرب» ، إلی آخره .

قال الشیخ : یجوز أن یقال فی الإدغام : إنّه لأجل ثقل المتجانسین ، ویجوز أن یقال : إنّه لأجل تخفیف الإدغام ، وإن لم یکن فی المتجانسین ثقل ، أمّا الأوّل (۱) فلأنّ نقل (۲) اللّسان عن الموضع ثمّ ردّه إلیه ممّا یدرک ثقله علی النّاطق ، وأمّا الثانی (۳) فلأنّه إذا قلت : «تبّ» نطقت بالحرفین دفعه واحده ، فیکون أخفّ من قولک : «تبب» ، فلذلک وجب الإدغام عندما یکون الأوّل ساکنا لعسر النّطق بالمثلین منفکّین والأوّل منهما ساکن ، لأنّک إذا فککتهما فلا بدّ من زمان تقطع به الأوّل عن الثانی ، ثمّ تشرع فی الرّدّ إلیه فی زمان آخر فیطول ، بخلاف ما إذا کانا غیر مثلین [کـ أَخْرَجَ شَطْأَهُ (۴) و قَدْ سَمِعَ (۵)] (۶) ، فإنّ الزّمن الذی یقصد به انفکاک الأوّل عن الثانی هو الذی یشرع فیه فی الثانی ، فمن أجل ذلک جاء الاستثقال ، فوجب الإدغام .

قال : «والتقاؤهما علی ثلاثه أضرب» .

الأوّل : أن یجب الإدغام ضروره لما ذکرناه من ثقل ذلک .

«والثانی : أن یتحرّک الأوّل ویسکن الثانی ، فیمتنع الإدغام» .

ضروره ، وإنّما أراد بالسکون ههنا السکون اللّازم ، وإلّا فسکون الوقف لیس بمانع إجماعا ، وسکون الجزم وما یشبهه (۷) غیر مانع أیضا فی الأکثر ، کقولک فی الوقف : «یشدّ» ، وکقولک (۸) فی

۱- أی الإدغام الذی من أجل ثقل المتجانسین .

۲- فی ط : «ثقل» ، تصحیف .

۳- أی الإدغام الذی من أجل تخفیف الإدغام .

۴- الفتح : ۴۸ / ۲۹ ، والآیه ذلِکَ مَثَلُهُمْ فِی التَّوْراهِ وَمَثَلُهُمْ فِی الْإِنْجِیلِ کَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ .

۵- المجادله : ۵۸ / ۱ ، والآیه قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِی تُجادِلُکَ فِی زَوْجِها .

۶- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۷- فی د . ط : «شابهه» .

۸- فی ط : «وقولک» .

الجزم وما شابهه (١) : «لم يشدّ» و «شدّ» ، وإن كان بعضهم يقول : «لم يشدد» و «اشدد» [وهو مذهب أهل الحجاز] (٢) ، وقد جاءت اللّغتان فى القرآن ، وإنّما الذى يمنع فيه السكون ما مثّل به من نحو :

«ظللت» و «رسول الحسن» وشبهه (٣) ، وإنّما امتنع لأنّ الإدغام لا بدّ (٤) فيه من إسكان الأوّل لينطق بهما دفعه واحده من غير أن ينقل اللسان ثمّ يردّ (٥) ، فإذا كان الثانى ساكنا أدّى إلى التقاء الساكنين فى المثلين ، وهو أعسر من التقاء الساكنين فى غيرهما ، فلذلك امتنع .

قال : «والثالث أن يتحرّكا ، وهو على ثلاثه أوجه ، ما الإدغام فيه واجب / ، وذلك أن يلتقيا فى كلمه» .

وليس أحدهما فى حكم المنفصل ، ولا للإلحاق ، ولا يلبس مثال (٦) بمثال آخر ، فحينئذ يجب الإدغام ، كقولك : «شدّ» و «يشدّ» ، وإنّما قلنا (٧) : «أن يكونا فى كلمه» احترازا من مثل «ضرب بكر» ، فإنّه ليس بلازم ، وقولنا : «ولا فى حكم المنفصل» (٨) احتراز من نحو : «اقتتل» ، لأنّ الأفصح أن لا يدغم ، وإنّما قلنا : «وليس أحدهما للإلحاق» احترازا من مثل «شملل» (٩) ، وإنّما قلنا : «ولا يلبس مثال بمثال» احترازا من نحو «سرر» .

والثانى (١٠) : أن يكون الإدغام جائزا ، وذلك أن يلتقيا فى كلمتين أو فى حكم الكلمتين وليس ما قبل الأوّل (١١) حرفا ساكنا صحيحا ، كقولك : «أنعت تلك» إلى آخره (١٢) ، فقولنا :

١- فى ط : «أشبهه» .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . وانظر ما سلف ق : ٢٩٦ أ .

٣- انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٢١ - ١٢٢ .

٤- سقط من ط : «لا بدّ» ، خطأ .

٥- فى د : «يرده» .

٦- سقط من د : «مثال» .

٧- الكلام لابن الحاجب .

٨- عباره ابن الحاجب التى سلفت «وليس أحدهما فى حكم المنفصل» .

٩- بعدها فى د : «وقردد» .

١٠- أى الوجه الثانى من القسم الثالث الذى يكون فيه الحرفان متجانسين متحركين ، والوجه الأول يكون فيه الإدغام واجبا ، وهذا يكون فيه جائزا ، وقد ذكره .

١١- سقط من د : «ما قبل الأول» ، خطأ .

١٢- أى إلى آخر ما ذكره الزمخشرى من الأمثله .

«فى (١) كلمتين» احتراز من «شدّ» لأنّه واجب الإدغام (٢) ، «أو ما فى حكم الكلمتين» ليدخل «اقتتل» و «مقتتل» (٣) وشبهه على ما ذكره ، وقلنا : «وليس ما قبل (٤) الأوّل حرفا ساكنا صحيحا» احترازا من «عدوّ وليد» و «قوم مالك» ، لأنّه لا يجوز فيه الإدغام عند النحويّين ، والكلام فى الجائز .

والثالث : أن يكون الإدغام ممتنعا ، وذلك على ثلاثه أضرب .

أحدهما : [أن يكون أحد المثلين] (٥) للإلحاق (٦) ، لأنّها إذا كانت للإلحاق تعذّر الإدغام ، لأنّها إنّما ألحقت ليكون المثال الذى ألحقت به على صيغه المثال الذى هو (٧) الأصلىّ ، فإذا أدغمت (٨) تغيّرت الصيغه ، فيفوت المعنى الذى كان الإلحاق لأجله (٩) ، فتقع المنافاه بين الإلحاق والإدغام ، فلذلك لم يجئ مع الإلحاق إدغام .

والثانى : أنّه يؤدّى الإدغام فيه إلى لبس مثال بمثال ، وهذا إنّما يكون فى الأسماء ، وتحقيق اللّبس أنّك إذا أدغمت فى «سرر» فقلت : «سرّ» لم يعلم أفعل هو أم فعل أم فعل ، وعلى هذا النّحو يتحقّق اللّبس فى غيره ، وإنّما لم يعتبر ذلك فى الأفعال فيمتنع من إدغام «شدّ» و «فرّ» و «عضّ» مع تحقيق اللّبس فيه ، لأنّك إذا قلت : «شدّ» لا يعلم هل هو «شدد» أو «شدد» أو «شدد» ؟ ، وإذا قلت :

«فرّ» لم يعلم (١٠) أهو «فرر» أو «فرر» [أو «فرر»] (١١) ؟ ، وعلى هذا النّحو لبس «عضّ» لأحد أمرين (١٢) أولهما جميعا :

١- فى د : «من» .

٢- سقط من د . ط : «الإدغام» .

٣- يجوز الإظهار والإدغام فى «اقتتل» و «مقتتل» ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۴۳ ، والمنصف : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢۶ ، والممتع : ۶۳٨ - ۶۴٢ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٨۴ - ٢٨۵ .

۴- سقط من د : «ما قبل» ، خطأ .

۵- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۶- فى الأصل . ط : «الإلحاق» . وما أثبت عن د .

٧- سقط من د . ط : «الذى هو» .

٨- فى د : «فإن أدغم» .

٩- فى د : «بسببه» ، وسقط من ط : «لأجله» ، خطأ .

١٠- سقط من ط من قوله : «هل هو شدد» إلى «يعلم» ، خطأ .

١١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

١٢- فى الأصل : «الأمرين» ، وما أثبت عن د . ط .

الأوّل : هو أنّه يتّصل بهما ما يوجب انفكاكهما غالبا ، نحو «شددت» و «فررت» و «عضضت» ، فيتبيّن بناؤها فى الغالب ، فلا يلزم من الامتناع من الإدغام الذى يلازم اللبس الامتناع من الإدغام الذى لا يلازمه .

الثانى : أنّ ذلك يتبيّن بمضارعاتها (١) / وصيغ أوامرها ، ألا ترى أنّك إذا قلت : «يفرّ» و «يشدّ» علم أنّ ماضيهما «فعل» ، وإذا قلت : «يعضّ» علم أنّ ماضيه «فعل» ، وكذلك إذا بنيت (٢) صيغه الأمر فقلت : «فرّ» و «شدّ» و «عضّ» تبيّن ذلك أيضا ، فلا يلزم من الامتناع من الإدغام الذى لا دلاله معه على ما يؤدّى إليه من اللّبس الامتناع من الإدغام المقترن به ما يرفع اللّبس .

«والثالث (٣) : أن ينفصلا ويكون ما قبل (٤) الأوّل حرفا ساكنا (٥) غير مدّه ، نحو : « قرم (٦) مالك» ، و «عدوّ وليد» » .

وإنّما امتنع الإدغام لما يؤدّى إليه من التقاء الساكنين ، وهذا ممّا اضطرب فيه المحقّقون من أهل العلم ، وذلك أنّ النحويّين مطبقون على أنّه لا يصحّ الإدغام ، والمقرئون مطبقون على أنّه يصحّ الإدغام (٧) ، فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما ، وقد أجاب الشيخ الشاطبىّ فى قصيدته عن ذلك بجواب ليس بيّين (٨) فقال ما معناه : يحمل كلام النحويّين على الإدغام الصريح وكلام المقرئين على الإخفاء الذى هو قريب من الإدغام ، فيزول التناقض (٩) ، فعلى هذا لا يكون النحويّون

١- فى الأصل . ط : «بمضارعتها» . وما أثبت عن د .

٢- فى د : «ثبت» ، تحريف .

٣- أى الوجه الثالث من الأوجه التى يمتنع فيها الإدغام .

۴- سقط من د . ط : «ما قبل» ، خطأ . وانظر المفصل : ٣٩٣ .

۵- فى د . ط : «صحيحا» ، وهو مخالف للمفصل : ٣٩٣ .

۶- القرم : السيد .

٧- سقط من ط من قوله . «والمقرئون» إلى «الإدغام» ، خطأ . والإدغام هنا هو إدغام المثلين المتحركين إذا كانا فى كلمتين إذا سبق الأول منهما حرف ساكن صحيح ، فالنحويون يمنعون الإدغام فى مثل هذا ، والقراء يجوزونه .

٨- فى د : «بالبيّن» .

٩- قال الشاطبى : وإدغام حرف قبله صحّ ساكن عسير وبالإخفاء طبّق مفصلا خذ العفو وأمر ثمّ من بعد ظلمه وفى المهد ثمّ الخلد والعلم فاشملا » إبراز المعانى من حرز الأمانى : ۶٧ . والإخفاء هنا معناه اختلاس الحركه وتضعيف الصوت ، انظر الإتحاف : ٢۶ .

منكرين للإخفاء ، ولا يكون (١) القرّاء منكرين امتناع (٢) الإدغام ، وهذا وإن كان جيّدا على ظاهره إلّا أنّه لا يثبت أنّ القرّاء امتنعوا من الإدغام ، بل أدغموا الإدغام الصريح ، وقد كان هذا (٣) المجيب بهذا الجواب يقرأ (٤) به فى نحو قوله تعالى : الْخُلْدِ جَزاءً (٥) و الْعِلْمِ ما لَكَ (٦) ، والأولى الرّدّ على النحويّين فى منع الجواز ، وليس قولهم بحجّه إلّا عند الإجماع ، ومن القرّاء جماعه من النحويّين ، فلا يكون إجماع النحويّين حجّه (٧) مع مخالفه القرّاء لهم ، ثمّ (٨) ولو قدّر أنّ القرّاء ليس فيهم نحوىّ فإنّهم ناقلون لهذه اللّغه ، وهم مشاركون النحويّين فى نقل اللّغه ، فلا يكون إجماع النحويّين حجّه دونهم ، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القرّاء أولى ، لأنّهم ناقلوها عمّن ثبت عصمته عن الغلط فى مثله ، ولأنّ القراءه ثبتت تواترا ، وما نقله (٩) النحويّون آحاد ، ثمّ ولو سلّم أنّه ليس بمتواتر فالقرّاء أعدل وأكثر ، فكان الرّجوع إليهم أولى . (١٠)

قال : «ومخارجها ستّه عشر» ، إلى آخره .

قال الشيخ : قسّم النحويّون مخارج / الحروف إلى ستّه عشر قسما (١١) على التقريب وإلحاق ما اشتدّ تقاربه بمقاربه ، وجعله معه من مخرج واحد ، والتحقيق أنّ كلّ حرف له مخرج يخالف

١- سقط من د : «يكون» .

٢- فى د : «لامتناع» .

٣- سقط من د . ط : «هذا» .

٤- فى د : «يقرئ» .

٥- فصلت : ۴١ / ٢٨ ، والآيه ذلِكَ جَزاءُ أَعْداءِ اللَّهِ النَّارُ لَهُمْ فِيها دارُ الْخُلْدِ جَزاءً بِما كانُوا بِآياتِنا يَجْحَدُونَ (٢٨) ، قرأ أبو عمرو بالإدغام ، انظر التيسير : ٢٥ .

٦- البقره : ٢ / ١٢٠ ، والآيه : وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْواءَهُمْ بَعْدَ الَّذِى جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ما لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ ، وانظر التيسير : ٢٠ - ٢١ ، وإبراز المعانى من حرز الأمانى : ۶٢ - ۶۴ .

٧- بعدها فى ط : «عليهم» .

٨- سقط من د : «ثم» .

٩- فى د : «ينقله» .

١٠- من قوله : «مما اضطرب فيه المحققون . . .» إلى «أولى» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵٢۴ عن شرح المفصل لابن الحاجب .

١١- سقط من د : «قسما» ، والقول بأن مخارج الحروف سته عشر هو مذهب سيبويه وابن جنى ، وجعلها الجرمى والفراء وقطرب أربعه عشر ، انظر الكتاب : ۴ / ۴٣٣ ، وسر الصناعه : ۴۶ ، والممتع : ۶۶٨ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢۵٠ - ٢۵۴ ، وارتشاف الضرب : ١ / ۴ - ۵ .

الآخر ، وإلّا كان إيّاه ، فجعلوا للهمزه والألف والهاء أقصى الحلق ، ولا شكّ أنّ الهمزه أوّل ، والألف بعدها ، والهاء بعدها (۱) ، ولكن لّما اشتدّ التقارب اغتفروا ذكر التفرقه ، وبعده العين والحاء [من وسط الحلق] (۲) ، وبعده الغين والخاء ، وهى على الترتيب الذى ذكرناه فى الهمزه والألف والهاء (۳) .

«وللقاف أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك (۴) الأعلى ، وللكاف من اللسان والحنك ما يلى مخرج القاف (۵) ، وللجيم والشّين والياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك» (۶) الأعلى ، وهى على الترتيب المتقدّم (۷) ، «وللضّاد أوّل حافه اللّسان وما يليها من الأضراس» ، وسواء إخراجها من الجانب الأيمن والأيسر (۸) على حسب ما يسهل لبعض الأشخاص فيها دون بعض ، وأكثر الناس على إخراجها من جانب (۹) الأيسر ، ولم يصرّح الزمخشرىّ بواحد منها ، والأمر فى ذلك قريب ، لأنّه قد يوجد على كلّ واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامه الذّوق ، فعبّر كلّ واحد على حسب وجدانه .

« واللّام (۱۰) ما دون حافه (۱۱) اللسان إلى منتهى طرفه وما يليها من (۱۲) الحنك الأعلى فويق

۱- هذا ترتيب سيبويه ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۱ ، ولكنه عاد فرتبها فبدأ بالهمزه فالهاء فالألف ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۳ ، وسر الصناعه : ۴۶ - ۴۷ .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- فى د : «وللهاء» ، تحريف . وترتيب مخارج أحرف الحلق كما ذكره ابن الحاجب هو ما عليه أكثرهم ، إلا أن بعضهم قدم الحاء على العين والخاء على الغين ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۳ ، والأصول : ۳ / ۴۰۰ ، والممتع : ۶۶۹ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۵ - ۶ .

۴- بعدها فى د : «الأعلى» ، وليست فى المفصل : ۳۹۴ .

۵- جاء بعدها فى د من قوله : «ولم يصرح الزمخشرى بواحد منها» إلى «على حسب وجدانه» ، وليس هذا موضع هذه الفقره وستأتى بعد قليل .

۶- فى المفصل : ۳۹۴ «من وسط الحنك» .

۷- انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۳ ، والأصول : ۳ / ۴۰۰ .

۸- فى ط : «أو الأيسر» .

۹- فى ط : «الجانب» .

۱۰- فى د . المفصل : ۳۹۴ : «وللام» .

۱۱- فى المفصل : ۳۹۴ : «ما دون أول حافه . .» .

۱۲- فى المفصل : ۳۹۴ : «وما يحاذى ذلك من . .» .

الضاحک والنّاب والرّباعیه والثّنیّه » .

وکان یغنی (۱) أن یقال : «فوق الثّنایا» ، إلّا أنّ (۲) سیبویه ذکر مثل (۳) ذلک (۴) ، فمن أجل ذلک عدّد (۵) ، وإلّا فلیس فی الحقیقه فوق ذلک ، لأنّ مخرج النون یلی مخرجها ، وهو فوق الثّنایا ، فکذلک هذا ، علی أنّ الناطق باللّام تنبسط جوانب طرفی لسانه ممّا فوق الضاحک إلی الضاحک الآخر (۶) ، وإن کان المخرج فی الحقیقه لیس إلّا فوق الثّنایا ، وإنّما ذلک یأتی لما فیها من شبه الشّدّه ودخول المخرج فی ظهر اللّسان ، فینبسط الجانبان لذلک ، فلذلک عدّد الضاحک والنّاب والرّباعیه والثّنیّه لذلک .

«وللنّون ما بین طرفی اللسان وفویق الثنایا» .

وهی أخرج قلیلا من مخرج اللّام ، فلذلک ذکر مخرجها بعده .

«وللرّاء ما هو أدخل فی ظهر اللسان قلیلا من مخرج النّون» .

وذکره لمخرج (۷) الرّاء (۸) بهذه الصفه مقتصرا یؤذن بأنّه قبل / النون ، لأنّه إذا کان أدخل کان قبل ، وإنّما أراد أنّ المخرج بعد مخرج النون ، وإنّما یشارکه ذلک لا علی أنّه (۹) یستقلّ به ، ألا تری أنّک إذا نطقت بالنّون والرّاء ساکنتین وجدت طرف اللسان عند النّطق بالرّاء فیما هو بعد مخرج النون ؟ هذا هو الذی یجده المستقیم الطّبع ، وقد یمکن إخراج الراء ممّا هو أدخل من مخرج النون أو من (۱۰) مخرجها ، ولکن بتکلّف ، لا علی حسب إجراء ذلک علی الطّبع المستقیم ، والکلام فی

۱- فی ط : «ینبغی» .

۲- فی ط : «لأن» مکان «إلا أن» .

۳- سقط من د . ط : «مثل» .

۴- اضطربت نسخه الکتاب بتحقیق (هارون) : ۴۴ / ۴۳۳ فجعل فیها مخرج اللام للنون ، انظر الکتاب (بولاق) : ۲ / ۴۰۵ ، والمقتضب : ۱ / ۱۹۳ ، والأصول : ۳ / ۴۰۰ ، وسر الصناعه : ۴۷ .

۵- فی د : «عددوا» .

۶- فی ط : «والآخر» ، تحریف .

۷- فی ط : «وذکر مخرج . .» .

۸- فی د : «اللام» ، تحریف .

۹- سقط من ط : «وإنما یشارکه ذلک لا علی أنّه» ، خطأ .

۱۰- فی ط : «ومن» مکان «أو من» ، تحریف .

المخارج إنّما هو على حسب استقامه الطّبع لا على التّكلّف .

«وللطّاء والتّاء والدّال ما بين طرف اللسان وأصول الثّنايا» .

قوله : «وأصول الثّنايا» ليس بحتم ، بل قد يكون ذلك من أصول الثّنايا ، وقد يكون ممّا بعد أصولها قليلا مع سلامه الطّبع من التّكلّف .

«وللظّاء والثّاء والذّال ما بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا» .

وقولهم : «الثّنايا» فى هذه المواضع إنّما يعنون الثّنايا العليا ، وليس ثمّه إلّا ثنيّتان ، وإنّما عبّروا عنها بلفظ الجمع لأنّ اللّفظ به أخفّ مع كونه معلوما (۱) ، وإلّا فالقياس أن يقال : «وأطراف الثّنيّتين» .

«وللصّاد والزّاى والسين ما بين الثّنايا وطرف اللّسان» (۲) .

فهى تفارق مخرج الطّاء وأختيها ، لأنّها بعد أصول الثّنايا أو بعد ما بعد (۳) أصولها ، وتفارق الظّاء وأختيها لأنّها قبل أطراف الثّنايا .

«وللفاء باطن الشّفه السّفلى وأطراف الثّنايا العليا» .

فهى مشتركه بين الشّفه والثّنايا ، بخلاف ما بعدها ، فإنّها للشّفتين خاصّه .

«وللباء والواو والميم ما بين الشّفتين» .

قال : «ويرتقى عدد الحروف إلى ثلاثه وأربعين ، فحروف العربيّه» ، إلى آخره .

ذكر أنّ الحروف المتفرّعه عن (۴) الأصول على ضربين : حروف واقعه فى فصيح الكلام ، وحروف مستهجنه لم تقع فى فصيح الكلام ، وإنّما تأتى ممّن ينطق بها من العرب (۵) عند العجز عن النّطق بالأصل ، فهى كحرف يلثغ به ، وإنّما ذكرها ليبيّن إمكانها ، لا أنّها واقعه قصدا إليها من كلام العرب .

۱- ذكر الجاربردى مثله فى شرح الشافيه : ۵۲۹ .

۲- قول الزمخشرى : «وللصاد والزاى والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان» قبل قوله : «وللظاء . . . وأطراف الثنايا» ، انظر المفصل : ۳۹۴ .

۳- سقط من ط : «ما بعد» ، خطأ .

۴- فى د : «على» .

٥- فى د : «يأتى بها ممن ينطق بها من العرب» .

وعـدّد السّـتّه فسـقط / منهـا واحـد ، وهو همزه بين بين ، فإنّهـا من المـأخوذ بهـا فى القرآن وفى كـلّ كلام فصـيح ، والظّاهر أنّها سقطت من الناقلين غلطا (١) ، كقولك فى «سأل» : «سال» بحرف بعد السّـين بين الألف والهمزه ، وكقولك : «يستهزون» بحرف بعد الزّاى بين الواو والهمزه ، وكقولك :

«سـئل» بحرف بعد السين بين الياء والهمزه (٢) ، ولو عـددت همزه بين بين ثلاـثه باعتبار حقيقه تفاصـيلها وتمييز (٣) أحدها عن الآخر لكان صوابا (٤) ، لأنّ الغرض تعداد حروف (٥) زائده على الأصول ، وهذه وإن سمّيت باسم جنس فلها ثلاثه أنواع ، فهى فى الحقيقه ثلاثه أحرف ، فيكون على هـذا المتفرّع الفصـيح ثمانيه أحرف ، الخمسه التى ذكرناها ، والسّاقط الذى ذكرنا (٦) أنّه ثلاثه أنواع ، حرف بين الألف والهمزه ، وحرف بين الواو والهمزه ، وحرف بين الياء والهمزه ، وإن شئت قلت :

الهمزه التى كالألف ، والهمزه التى كالواو ، والهمزه التى كالياء .

وأمّا النون (٧) التى ذكرها فليست النون التى تقدّم (٨) ذكرها ، فإنّ تلك من (٩) الفم ، وهذه من (٩) الخيشوم ، وشرط هذه أن يكون بعدها (١٠) حرف من حروف الفم (١١) ، ليصـحّ إخفاؤها ، وإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت (١٢) آخر الكلام وجب أن تكون الأولى (١٣) ، فإذا قلت :

١- لم تسـقط من نسـخه المفصل المطبوعه ، وذكرها الزمخشـرى مع الأحرف السـته التى يؤخـذ بها فى القرآن وفصـيح الكلام ، انظر المفصل : ٣٩۴ .

٢- انظر تفسير همزه بين بين فى سر الصناعه : ۴٩ ، وما سلف ق : ٢٨٩ ب .

٣- فى د : «وتميز» .

۴- همزه بين عند سيبويه حرف واحد ، وعند السيرافى وابن الحاجب ثلاثه أحرف ، انظر الكتاب : ٣ / ۵۴١ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٨ .

۵- فى د : «الحروف» .

۶- فى ط : «ذكرناه» .

٧- فى ط : «وأما النون التى كالياء وأما النون . . .» ، عباره مقحمه .

٨- فى د : «التى قد مر» .

٩- فى ط : «فى» .

١٠- فى د : «يكون ما بعدها» .

١١- فى ط : «الضم» ، تحريف .

١٢- فى ط : «وكانت» ، تحريف .

١٣- فى ط : «تكون هى النون الأولى» .

«عنك» (۱) و «منك» فمخرج هذه النون من الخيشوم ، وليست تلك النون فى التحقيق ، فإذا قلت : «من خلق» و «من أبوك» فهذه هى النون التى مخرجها من الفم ، وكذلك إذا قلت : «أعلن» وشبهه ممّا يكون آخر الكلام ، وجب أن تكون هى النون الأولى أيضا ، وسمّيت الخفيفه والخفيّه (۲) لخفّتها وخفائها .

«وألفا الإماله والتفخيم» .

فهما وإن كانتا ألفين إلّا أنّ إحداهما خرجت إلى شبه الياء (۳) ، والأخرى خرجت إلى تفخيم ليس فى الألف الأصليّه (۴) ، فالأولى كألف عالم ، والثانيه كألف الصّلاه ، وتعدادهما حرفين يقوّى تعداد همزه بين بين ثلاثه .

قال : «والشين التى كالجيم (۵) ، نحو : أشدق» .

وذكر أنّها مأخوذ بها فى القرآن ، وليس كذلك ، فإنّه لا يعرف فى القراءه المشهوره / قراءه شين بين الشين والجيم . (۶)

«والصّاد التى كالزّاى» .

مثل قولك : «والصّراط» و «مصدر» و «يصدفون» ، وهى مأخوذ بها فى القرآن . (۷)

قال : «وما (۸) عدا ذلك حروف (۹) مستهجنه» .

۱- فى ط : «عندك» .

۲- أشار ابن جنى إلى هاتين التسميتين ، وسماها سيبويه والمبرد «الخفيفه» ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۲ ، والمقتضب : ۱ / ۱۹۴ ، وسر الصناعه : ۴۸ .

۳- سمّى ابن يعيش والرضى ألف الإماله ألف الترخيم ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۲۷ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۵۵ .

۴- أشار إليها الرضى وأبو حيان ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۵۵ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۸ .

۵- فى المفصل : ۳۹۴ : «التى هى كالجيم» .

۶- انظر سر الصناعه : ۵۰ ، والممتع : ۶۶۵ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۸ .

۷- قرأ حمزه والكسائى الصاد إذا أسكنت وأتت بعدها الدال بين الصاد والزاى ، وذلك فى اثنى عشر موضعا فى القرآن ، انظر الكشف : ۱ / ۳۹۳ - ۳۹۴ ، والتيسير : ۹۷ ، والإتحاف : ۱۹۳ .

۸- سقط من ط : «وما» ، خطأ .

۹- فى المفصل : ۳۹۴ : «والبواقى حروف . .» .

ثمّ عدّدها ، فمنها ما يتحقّق ، ومنها ما يعسر (۱) تحقيقه (۲) ، وذلك يدرك تحقّقه ، [وأصل تحقّقه] (۳) بالتلفّظ ، فالكاف التى كـالجيم ، والجيم التى كالكاف لا تتحقّق واحـده منهما (۴) ، فإنّ إشـراب الكاف صوت الجيم متعـذّر ، وكـذلك العكس ، ولو جعلت الشّين مكان الجيم لكان أقرب ، إذ قد يتوهّم إشـراب الكاف صوت الشّين بنوع من التكلّف ، وأمّا إشرابها صوت الجيم فبعيد .

«والجيم التى كالشّين» .

وهـذه متحقّقه مقطوع بصـحّه النّطق بهـا ، وهى واقعه فى كلاـم العرب ، إلّا أنّ الفرق على (۵) مـا يزعم النحويّون بين الجيم التى كالشّين وبين الشّين التى كالجيم متعذّر ، حتى جعلت الشّين التى كالجيم فصيحه ، والجيم التى كالشّين مستهجنه (۶) ، وذلك لا يدرك بالتلفّظ (۷) ، وإنّما يدرك بالتلفّظ حرف (۸) واحد بين الجيم والشّين .

قال : «والضّاد الضعيفه» .

يعنى التى لم تقو قوّه الضـاد المخرجه (۹) من مخرجها ، ولم تضـعف ضـعف الظّاء المخرجه من مخرجها ، فكأنّها بينهما (۱۰) ، كما ينطق بها أكثر الناس اليوم ممّن (۱۱) يقصد الفرق بينها وبين الظّاء .

۱- فى الأصل . «يعتبر» . وما أثبت عن د . ط .

۲- فى ط : «تحققه» .

۳- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۴- انتقـد الرضـى ابن الحـاجب فى قوله : «لا تتحقق واحـده منهما» وردّ عليه ، انظر شـرح الشافيه للرضـى : ۳ / ۲۵۷ . وأشار ابن دريد إلى أن النطق بالكاف كالجيم وبالجيم كالكاف لغه شائعه فى اليمن ونسـبها ابن يعيش وابن عصفور إلى عوام أهل بغداد ، وذكر الرضـى أنهـا فى البحريـن ، انظر جمهره اللغـه : ۱ / ۵ ، وشـرح المفصـل لابن يعيش : ۱ / ۱۲۷ ، والممتـع : ۶۶۵ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۵۷ .

۵- فى د : «بين» ، تحريف . وفى ط : «كما» .

۶- انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۲ ، ومناقشه الرضى لهذه المسأله فى شرحه للشافيه : ۳ / ۲۵۵ - ۲۵۶ .

۷- فى ط : «باللفظ» .

۸- فى ط : «بحرف» ، تحريف .

۹- فى ط : «والمخرجه» ، تحريف .

۱۰- هى لغه قوم ليس فى لغتهم الضـاد ، انظر الممتع : ۶۶۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۵۶ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۹ ، ومن قوله : «التى لم تقو . .» إلى «بينهما» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵۳۳ .

۱۱- فى ط : «فمن» ، تصحيف .

«والصّاد التى كالسّين» (۱) .

مدركه (۲) ، وهى (۳) أن يؤتى بها بينهما .

«والطّاء التى كالتّاء» (۴) كذلك .

«والظّاء التى كالثّاء» كذلك .

«والباء التى كالفاء» (۵) كذلك .

وبقى حرف لم يتعرّض له ، وإن كان ظاهر الأمر أنّ العرب تتكلّم به ، وهى القاف التى كالكاف كما ينطق (۶) بها أكثر العرب اليوم ، حتى توهّم بعض المتأخّرين أنّ القاف كذلك كانوا ينطقون بها ، حتّى توهّم أنّهم كذلك كانوا يقرؤون بها ، والظّاهر أنّها فى كلامهم ، وأنّ القاف الخالصه أيضا فى كلامهم ، وأنّ القرآن لم يقرأ إلّا بالقاف الخالصه على ما نقله الثّقات (۷) متواترا ، ولو كانت تلك قرئ بها لنقلت كما نقل غيرها ، / ولّما لم تنقل دلّ على أنّها لم يقرأ بها ، أو قرأ بها من لم يعتدّ بنقلها (۸) عنه .

قال : «وتنقسم إلى المجهوره والمهموسه» ، إلى آخره .

قسّم الحروف باعتبار صفات تلازمها ، وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد ، وإنّما هى باعتبار تقسيمات متعدّده ، فالمجهوره والمهموسه تقسيم ، ومعنى التقسيم المستقلّ أن تكون الأنواع منحصره بالنفى والإثبات فى التحقيق لا فى صوره إيرادها ، [وإنّما قلنا : «فى التحقيق» لأنّ القائل

۱- فى ط : «والفرق بين الصاد والسين والصاد التى كالسين» ، عباره مضطربه .

۲- فى ط : «يدركه» ، تحريف .

۳- فى د : «وهو» .

۴- تسمع من عجم أهل المشرق ، وذكر الجاربردى أنها فى لسان أهل العراق ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۲۷ ، والممتع : ۶۶۶ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۹ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۵۳۳ .

۵- كذا فى الكتاب : ۴ / ۴۳۲ ، والمفصل : ۳۹۴ ، وشرحه لابن يعيش : ۱۰ / ۱۲۸ ، وفى شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۵۴ ، ۲۵۶ ، وشرحها للجاربردى : ۵۵۳ : «والفاء كالباء» . وهى كثيره فى لغه العجم .

۶- فى ط : «يتكلم» .

۷- فى د . ط : «الأثبات» .

۸- فى ط : «بنقل» .

ربّما يغلط فى المجهوره والمهموسه ، ويجعل منهما قسما آخر] (۱) ، وإذا علمت أنّ المجهوره هى الحروف التى لا (۲) يجرى النّفس معها عند النّطق بها ، والمهموسه هى التى يجرى النّفس معها عند ذلك (۳) علمت انحصار التقسيم بالنّفى والإثبات .

وكذلك الشديده والرّخوه وما بين الشديده والرّخوه قسم (۴) ، والمطبقه والمنفتحه قسم (۵) ، والمستعليه والمنخفضه تقسيم ، وما بعد ذلك لم يقصد فيه إلى ذكر القسيم (۶) مع قسيمه ، وإذا (۷) لم يسمّ قسيمه باسم باعتبار مخالفته فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر منفيّا عنه ذلك الوصف ، كما تقول : «ما عدا الرّاء من الحروف ليس بمكرّر» ، وليس لها لقب باعتبار نفس التّكرار .

قال : «فالمجهوره ما عدا المجموعه فى قولك : « سكت فحثّه شخص» (۸) .

حصرها بحصر قسيمها ، فحصل حصر القسمين لكون الحروف معلومه ، واختار ذلك لقلّه الحروف (۹) المهموسه ، وبيّن معنى الجهر بما ذكره «من إشباع الاعتماد من (۱۰) مخرج الحرف ومنع النّفس أن يجرى معه ، والهمس بخلافه» .

وإنّما سمّيت مجهوره من قولهم : «جهرت بالشّىء» إذا أعلنته ، وذلك أنّه لّما امتنع النّفس أن

۱- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۲- سقط من ط : «لا» ، خطأ .

۳- انظر تعريف المجهور والمهموس فى الكتاب : ۴ / ۴۳۴ ، والأصول : ۳ / ۴۰۱ ، وسر الصناعه : ۶۰ ، والممتع : ۶۷۱ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۰ .

۴- فى ط : «تقسيم» .

۵- سقط من د : «قسم» . وفى ط : «تقسيم» .

۶- فى د : «القسم» .

۷- فى ط : «إذا» .

۸- فى ط . المفصل : ۳۹۴ : «ستشحثك خصفه» ، قال الرضى : «بالهاء فى « خصفه» للوقف ، ومعنى الكلام «ستشحذ عليك» أى تتكدّى ، والشحاذ والشحاث : المتكدّى ، وخصفه : اسم امرأه » شرح الشافيه : ۳ / ۲۵۹ ، والشّحث : الإلحاح فى المسأله ، وجعل بعض المتأخرين الضاد والظاء والذال والزاى والعين والغين والياء من المهموسه ، انظر الكشف : ۱ / ۱۳۷ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۵۳۶ .

۹- فى د : «حروف» .

۱۰- فى ط : «الاعتماد به من» ، وسقط «به» من المفصل : ۳۹۵ .

يجرى معها (۱) انحصر الصوت لها ، فقوى التصويت بها ، وسمّى قسيمها مهموسا أخذا من الهمس الذى هو الإخفاء ، لأنّه (۲) لّما جرى النّفس معها لم يقو التصويت بها قوّته فى المجهوره (۳) فصار فى التصويت بها نوع خفاء لانقسام النّفس عند النّطق بها (۴) .

ثمّ أخذ يبيّن تباين القسمين بحرفين متقاربين ، وإذا تبيّن فى الحرفين المتقاربين كان فى المتباعدين أبين ، وهما القاف والكاف ، فإذا كرّرت القاف فقلت : «قفق» وجدت النّفس محصورا لا تحسّ معها بشىء منه ، وإذا كرّرت الكاف فقلت : ككك أدركت ضروره خروج / النّفس معها حاله النّطق ، فتحقّق (۵) تباينهما (۶) .

«والشديده منحصره فى قولك : « أجدت طبقك» ، والرّخوه ما عداها وعدا ما فى قولك : «لم يروعنا» ، وهى ما بين الشديده والرّخوه » (۷) .

ومعنى الشّدّه انحصار (۸) صوت الحرف فى مخرجه فلا يجرى ، والرّخاوه بخلافها ، وما بينهما وهو أن لا يتمّ له الانحصار فلا (۹) يتمّ له الجرى ، وسمّيت شديده ، مأخوذه من الشّدّه التى هى القوّه ، لأنّ الصوت لّما انحصر فى مخرجه فلم يجر اشتدّ ، أى امتنع قبوله للتليين ، لأنّ الصّوت إذا جرى فى مخرجه أشبه حروف اللّين لذلك ، فسمّى شديدا ، والرّخاوه مأخوذه من الرّخاوه التى هى اللّين لقبوله التطويل لجرى الصوت فى مخرجه عند النّطق .

ثمّ حقّق تباينهما بحرفين متقاربين ، أحدهما شديد والآخر رخو ، وهما الجيم والشين ،

۱- سقط من ط : «معها» ، خطأ .

۲- سقط من ط : «لأنه» ، خطأ .

۳- فى ط : «المجهور» .

۴- فى د . ط : «نطقها» ، ومن قوله : «وإنما سميت مجهوره» إلى «بها» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵۳۵ - ۵۳۶ عن شرح المفصل لابن الحاجب .

۵- سقط من ط : «فتحقق» ، خطأ .

۶- فى ط : «تباينها» ، تحريف . وانظر سر الصناعه : ۶۰ .

۷- تصرف ابن الحاجب بكلام الزمخشرى ، انظر المفصل : ۳۹۵ .

۸- فى د . ط : «أن ينحصر» .

۹- فى د . ط : «ولا» .

وقدّرهما ساكنين ليتبيّن انحصار الصوت فى مخرجه أو جريه بخلاف ما تقدّم ، فإنّه فى التحرّك (۱) أبين (۲) ، فقد علم أنّه إذا وقف على الجيم فقيل : «الحجّ» وشبهه انحصر الصوت ، فلم يجر فى مخرجه ، وإذا وقف (۳) على الشين فقيل : «الطّشّ» (۴) جرى الصوت معها ، وأمكن أن يمدّ الصوت مع النّطق بها ، وهو معنى رخوها ، وذلك مدرك ضروره بأدنى تمييز (۵) وتأمّل .

وقد تتداخل المجهوره والمهموسه مع الشديده والرّخوه ، فيكون الحرف مجهورا شديدا ، ومجهورا رخوا ، ومهموسا شديدا ، ومهموسا رخوا .

فأمّا الشديد المجهور فما تجده فى «أجدت طبقك» مع (۶) انتفائه فى «ستشحثك خصفه» ، وهى الهمزه والجيم والدّال والطّاء والباء والقاف ، فهذه اتّفقت فى أنّها لا يجرى النّفس معها ولا الصّوت فى مخرجها ، وهو معنى الشّده والجهر جميعا .

وأمّا المجهوره الرّخوه - ونعنى بالرّخوه ههنا ما ليس بالشديد (۷) - فهو ما وجد فيما عدا «ستشحثك خصفه» وفيما عدا «أجدت طبقك» ، وهى الذّال (۸) والرّاء والزّاى والضّاد والظّاء والعين (۹) والغين واللّام والميم والنون والواو والياء .

وأمّا المهموسه الشديده فما كان موجودا فى «ستشحثك خصفه» مع وجوده فى «أجدت طبقك» ، / وهى التّاء والكاف لا غير ، لأنّ كلّ واحده منهما يجرى النّفس معها ، فكانت مهموسه ، ولا يجرى الصوت فى مخرجها ، فكانت شديده .

وأمّا المهموسه الرّخوه فكلّ ما وجد فى «ستشحثك (۱۰) خصفه» مع انتفائه فى «أجدت طبقك» ،

۱- فى ط : «التحريك» .

۲- من قوله : «وسميت شديده . .» إلى «أبين» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵۳۷ بتصرف .

۳- فى د : «وقفت» .

۴- «الطّشّ من المطر : فوق الرّكّ ودون القطقط» . اللسان (طشش) .

۵- فى د : «تميز» .

۶- فى د : «ومع» ، تحريف .

۷- فى ط : «بالشديده» .

۸- فى ط : «الدال» ، تصحيف .

۹- فى د : «والظاء والفاء والعين» ، مقحمه .

۱۰- فى ط : «استشحثك» ، تحريف .

وهی السین والشین والحاء والثاء والخاء والصاد والفاء والهاء ، لأنّها یجری النّفس مع صوتها (۱) ، فهی مهموسه بهذا الاعتبار ، ویجری الصوت فی مخرجها ، فهی رخوه بهذا الاعتبار .

قال صاحب الکتاب : «والمطبقه الضّاد والظّاء والصّاد والطاء (۲) ، والمنفتحه ما عداها» .

قال الشیخ : ثمّ علّل تسمیتها مطبقه بما ذکر (۳) ، وهو فی الحقیقه اسم متجوّز فیها (۴) ، لأنّ المطبق إنّما هو اللسان والحنک ، وأمّا الحرف فهو مطبق (۵) عنده ، فاختصر فقیل : مطبق کما قیل للمشترک فیه : مشترک ومثله کثیر فی اللغه (۶) والاصطلاح ، والانفتاح بخلافه ، والکلام فی المنفتحه فی التسمیه کالکلام فی المطبقه ، لأنّ الحرف لا ینفتح ، وإنّما ینفتح عنده (۷) اللّسان عن الحنک .

«والمستعلیه الأربعه المطبقه والغین والخاء والقاف» (۸) .

سمّیت مستعلیه لأنّ اللّسان یستعلی عندها إلی الحنک ، فهی مستعل عندها اللّسان ، وتجوّز فی تسمیتها مستعلیه کما تجوّز فی قولهم : «لیل نائم» [و «نهاره صائم»] (۹) ، ویجوز أن تکون سمّیت مستعلیه لخروج صوتها من جهه العلوّ ، وکلّ ما حلّ (۱۰) فی عال فهو مستعل (۱۱) ، والانخفاض علی العکس ممّا ذکر فی الاستعلاء .

وحروف القلقله سمّیت حروف قلقله إمّا لأنّ صوتها صوت أشدّ الحروف أخذا من القلقله التی هی صوت الأشیاء الیابسه ، وإمّا لأنّ صوتها لا یکاد یتبیّن به سکونها ما لم یخرج إلی شبه التحرّک لشدّه أمرها من قولهم : «قلقله» إذا حرّکه ، وإنّما حصل لها ذلک لاتّفاق کونها شدیده

۱- فی د . ط : «صوته» ، تحریف .

۲- انظر الکتاب : ۴ / ۴۳۶ ، والأصول : ۳ / ۴۰۴ ، وسر الصناعه : ۶۱ .

۳- فی د : «ذکره» .

۴- فی د : «فیه» .

۵- فی د : «منطبق» .

۶- من قوله : «وهو فی الحقیقه اسم» إلی «اللغه» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۵۳۸ .

۷- سقط من د : «عنده» ، خطأ .

۸- انظر الکشف : ۱ / ۱۳۷ ، والممتع : ۶۷۵ .

۹- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۱۰- فی ط : «جاء» .

۱۱- من قوله : «سمیت مستعلیه» إلی «مستعل» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۵۳۸ .

مجهوره ، فالجهر يمنع النّفس أن يجرى معها ، والشّدّه تمنع أن يجرى صوتها ، فلمّا اجتمع لها هذان الوصفان - وهو امتناع النّفس معها وامتناع (۱) جرى صوتها - احتاجت (۲) إلى التكلّف فى بيانها (۳) ، فلذلك يحصل ما يحصل من الضّغط للمتكلّم عند النّطق بها ساكنه حتّى يكاد (۴) يخرج إلى شبه / تحريكها (۵) لقصد بيانها ، إذ لولا ذلك لم تتبيّن (۶) ، لأنّه إذا امتنع النّفس والصّوت تعذّر بيانها ما لم يتكلّف إظهارها (۷) على الوصف المذكور (۸) .

«وحروف الصّفير الصّاد والسين والزاى» ، وتسميتها (۹) ظاهره .

«وحروف الذّلاقه ما فى قولك : « مر بنقل» » .

والذّلاقه الاعتماد بها على ذلق اللّسان ، وهو طرفه (۱۰) ، وهذا التفسير (۱۱) باعتبارها غير مستقيم من جهته فى نفسه ، ومن جهه أمر مضادّه من المصمته .

أمّا من جهته فلأنّها لا تعتمد على طرف اللّسان إلّا ببعضها ، فالميم والباء والفاء منها لا مدخل لها فى طرف اللّسان (۱۲) ، فكيف تصحّ تسميتها بذلك مع خروج نصفها عن ذلك المعنى ؟

وأمّا من جهه القسم الآخر المضادّ لها فلأنّه إنّما سمّى مصمتا لأنّه كالمسكوت عنه ، فلا ينبغى أن يكون ضدّ ذلك المنطوق بطرف اللّسان .

۱- سقط من ط : «وامتناع» ، خطأ .

۲- فى ط : «فاحتاجت» ، تحريف .

۳- فى د : «بنائها» ، تحريف .

۴- فى ط : «حتى لا يكاد» ، مقحمه .

۵- فى د . ط : «تحركها» .

۶- من قوله : «سميت حروف قلقله» إلى «تتبين» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵۴۰ عن شرح المفصل لابن الحاجب .

۷- فى د : «بإظهارها» .

۸- فى د . ط : «إظهار أمرها على الوجه المذكور» ، انظر شرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۶۳ .

۹- فى د : «تسميتها» .

۱۰- فسر ابن جنى وابن يعيش وابن عصفور تسميتها بالذلاقه بأنه يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو طرفه ، انظر سر الصناعه : ۶۴ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۲۸ ، والممتع : ۶۷۶ .

۱۱- فى د . ط : «التفصيل» .

۱۲- أشار الجواليقى إلى أن أحرف الذلاقه ثلاثه منها من طرف اللسان وهى الراء والنون واللام وثلاثه من الشفتين ، وهى الفاء والباء والميم ، انظر المعرب : ۱۲ .

وإنّما الأولى أن يقال : سمّيت حروف ذلاقه - أى سهوله - من قولهم : «لسان ذلق» من الذّلق الذى هو مجرى الحبل فى البكره لسهوله جريه فيه (۱) ، فلمّا كانت (۲) كذلك التزموا أن لا يخلوا رباعيّا أو خماسيّا عنها (۳) ، فكان هذا الحكم هو المعتبر فى تسميتها ، إلّا أنّهم استغنوا بسببه ، وهو الذّلاقه ، فأضافوها إليه ، والمصمته على هذا المعنى تكون ضدّها ، وهى الحروف (۴) التى لا يتركّب منها على انفرادها رباعىّ أو خماسىّ لكونها ليست مثلها فى الخفّه ، فكأنّه قد صمت عنها ، ولعلّه لم يقصد فى تعبيره (۵) إلّا إلى ذلك ، وإنّما وقع الوهم من أخذ الدّلاله من الطّرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه من خروج الباء والفاء والميم عنها (۶) .

«واللّيّنه حروف اللّين» .

وهى الألف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها ، وهو المعنىّ باللّين فيها ، فإذا وافقها ما قبلها فى الحركه فهى حروف (۷) مدّ ولين (۸) ، فالألف حرف مدّ ولين أبدا ، والواو والياء بعد الفتحه حرف لين وبعد الضمّه (۹) والكسره حرف مدّ ولين .

«والمنحرف اللّام» .

لأنّ اللسان عند النّطق به (۱۰) ينحرف إلى داخل الحنك قليلا (۱۱) ، ولذا سمّى منحرفا وجرى فيه

۱- كذا فى اللسان (ذلق) .

۲- فى د : «كان» .

۳- انظر سر الصناعه : ۶۵ ، والمعرب : ۱۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۶۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۲ .

۴- فى د : «الحرف» ، تحريف .

۵- فى د : «تفسيره» .

۶- سقط من ط : «عنها» .

۷- فى د : «حرف» ، تحريف .

۸- لم يذكر سيبويه وابن السراج الألف على أنها حرف لين ، واقتصرا على ذكر الواو والياء باعتبارهما حرفى لين ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۵ ، والأصول : ۳ / ۴۰۳ .

۹- من قوله : «وهى الألف والواو والياء» إلى «الضمه» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵۴۰ عن شرح المفصل لابن الحاجب .

۱۰- سقط من ط : «به» .

۱۱- سقط من ط : «قليلا» ، خطأ . وانظر سبب تسميه اللام حرفا منحرفا فى الكتاب : ۴ / ۴۳۵ ، والأصول : ۳ / ۴۰۳ ، وسر الصناعه : ۶۳ ، والممتع : ۶۷۸ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۱ .

الصوت ، وإلّا فهو فی الحقیقه لولا ذلک حرف شدید ، إذ لولا الانحراف لم یجر الصوت ، وهو معنی الشّدّه ، ولکنّه لّما حصل الانحراف / مع التصویت کان فی حکم الرّخوه لجری الصوت ، ولذلک جعل بین الشدیده والرّخوه .

«والمکرّر الرّاء» .

لما تحسّه من شبه ترديد اللّسان فی مخرجه عند النّطق به ، ولذلک أجری مجری الحرفین فی أحکام متعدّده ، فحسن إسکان يَنْصُرُكُمْ (۱) و يُشْعِرُكُمْ (۲) ، ولم یحسن إسکان «یقتلکم» و «یسمعکم» ، وحسن إدغام مثل وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ (۳) أحسن منه فی إِنْ يَمْسَسْكُمْ (۴) ، ولم یمل «طالب» و «غانم» ، وأمیل «طارد» و «غارم» ، وامتنعوا من إماله «راشد» ، ولم یمتنعوا من إماله «ناشد» ، وکلّ هذه الأحکام راجعه فی المنع والتسویغ إلی التکریر الذی فی الرّاء (۵) .

«والهاوی الألف» .

لأنّه فی الحقیقه راجع إلی الصوت الهاوی الذی بعد الفتحه ، وهذا وإن شارکه الواو والیاء فیه إلّا أنّه یفارقهما من وجهین :

أحدهما : ما تحسّه عند الواو والیاء من التعرّض لمخرجیهما .

۱- الملک : ۶۷ / ۲۰ ، والآیه أَمَّنْ هذَا الَّذِی هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمنِ . روی عن أبی عمرو إسکان الراء فی «ینصرکم» دون غیره ، وانظر آل عمران : ۳ / ۱۶۰ ، وإدغام القراء : ۷ - ۸ ، والتیسیر : ۷۳ ، والنشر : ۲ / ۲۴۳ .

۲- الأنعام : ۶ / ۱۰۹ ، والآیه وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ، قرأ قوم بسکون ضمه الراء ، وقرأ أبو عمرو باختلاس حرکه الراء وإسکانها ، انظر کتاب السبعه : ۲۱۳ ، ۲۶۵ ، والتیسیر : ۵۹ ، ۷۳ ، والبحر المحیط : ۴ / ۲۰۱ .

۳- آل عمران : ۳ / ۱۲۰ والآیه إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَهٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَهٌ يَفْرَحُوا بِها وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً .

۴- آل عمران : ۳ / ۱۴۰ والآیه إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ .

۵- انظر سر الصناعه : ۶۳ ، والممتع : ۶۷۵ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۱ .

وثانيهما : اتّساع هواء الألف ، لأنّه صوت بعد الفتحه ، فيكون الفم فيها (۱) مفتوحا بخلاف الضمّه والكسره ، فإنّه لا يكون كذلك ، فلذلك اتّسع هواء صوت الألف أكثر منه فى الواو والياء . (۲)

«والمهتوت التاء» (۳) .

لضعفه وخفائه لأنّه حرف شديد ، فيمتنع الصّوت أن يجرى معه ، وهو وإن كان مهموسا يجرى النّفس معه إلّا أنّه عند الوقف عليه لا نفس يجرى معه ، فيتحقّق خفاؤه (۴) ، والكاف وإن شاركه فى ذلك إلّا أنّ مخرجه من أقصى الحنك ، فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه ، ولا يلزم ذلك فى الشديد المجهور ، لأنّه بجهره (۵) يخرج عن الخفاء بخلاف الشديد المهموس ، فإنّ همسه يوجب خفاءه ، ولذلك سمّى بالهمس ، وهو الصّوت الخفىّ ، وسمّى ضدّها بالجهر ، وهو الصّوت العالى ، نعم لو اتّفق أن يكون فى الحروف الشديده ما وافق المهموس وليس مخرجه من أقصى الحنك لكان حكمه حكم التاء فى الخفاء ، ولكنّه لم يتّفق ، وما ذكره من تسميه صاحب العين فاصطلاح (۶) قد نبّه على علّته .

قال : «وإذا ريم إدغام الحرف فى مقاربه» ، إلى آخره .

قال الشيخ : إذا ثبت أنّ الإدغام / هو النّطق بحرفين من مخرج واحد دفعه واحده من غير فصل بينهما لضرب من الخفّه وجب (۷) إذا ريم إدغام الحرفين المتقاربين أن (۸) يقلب أحدهما إلى الآخر ، ومن ثمّ (۹) قال : «لأنّ محاوله إدغامه كما هو فيه محال» (۱۰) ، لأنّ حقيقه الإدغام تنافى إبقاء الأوّل على حال

۱- فى د . ط : «فيه» .

۲- انظر الكتاب : ۴ / ۴۳۵ - ۴۳۶ .

۳- كذا فى المفصل : ۳۹۶ ، وشرحه لابن يعيش : ۱۰ / ۱۳۱ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ۵۴۲ ، ووقع فى الممتع : ۶۷۶ «فالمهتوت الهاء» ، وذكر ابن جنى أن الهاء هو الحرف المهتوت ، وذهب بعضهم إلى أن الهمزه هى الحرف المهتوت ، انظر سر الصناعه : ۶۴ ، والتسهيل : ۳۲ ، وارتشاف الضرب : ۱ / ۱۱ - ۱۲ .

۴- نقل الجاربردى هذه الفقره فى شرح الشافيه : ۵۴۲ عن شرح المفصل لابن الحاجب .

۵- سقط من د : «بجهره» ، خطأ .

۶- الذى ذكره الزمخشرى عن صاحب العين أنه يسمى القاف والكاف لهويتين ، انظر المفصل : ۳۹۶ وكتاب العين : ۱ / ۵۲ .

۷- سقط من د : «وجب» ، خطأ .

۸- فى د : «إدغام الحرف فى مقاربه أن . . .» .

۹- فى د : «ثمه» .

۱۰- فى المفصل : ۳۹۶ : «إدغامه فيه كما هو محال» .

تخالف الثانی فی الحقیقه ، فإذا قصد إلی إدغام المتقاربین وجب أن یقلب الأوّل إلی الثانی (۱) ، ثمّ یسکّن إن کان متحرّکا ، فحینئذ یحصل الإدغام کما مثّله فی یَکادُ سَنا بَرْقِهِ (۲) و وَقالَتْ طائِفَهٌ (۳) .

قال : «ولا یخلو المتقاربان من أن یلتقیا فی کلمه أو کلمتین (۴)» ، إلی آخره .

ثمّ ذکر کیفیّه التقاء المتقاربین وأنّهما یکونان تاره فی کلمتین وتاره فی کلمه ، فحکمهما (۵) فی کلمه أن (۶) ینظر فإن أدّی الإدغام إلی لبس منع ، کقولک : «وتد» و «عتد» (۷) ، لأنّک لو أدغمت لقلت : «ودّ» (۸) و «عدّ» ، فیلتبس (۹) من وجهین :

أحدهما : أن لا یعرف ترکیب الکلمه ، هل عینها دال أو غیرها ، وهو الذی أراده .

والثانی : أن (۱۰) لا یعرف وزنها هل هو ساکن علی ما هو علیه أو متحرّک سکّن للإدغام ؟ ، فیتحقّق اللّبس من الوجهین المذکورین لو أدغم .

وکذلک «شاه زنماء» (۱۱) و «غنم زنم» ، لأنّه لو أدغم لم یعلم ترکیبه هل هو (۱۲) عن میمین أو

۱- هو القیاس إلا لعارض ، انظر شرح الشافیه للرضی : ۳ / ۲۶۴ - ۲۶۵ .

۲- النور : ۲۴ / ۴۳ ، والآیه یَکادُ سَنا بَرْقِهِ یَذْهَبُ بِالْأَبْصارِ ، انظر التیسیر : ۲۴ ، والنشر : ۱ / ۲۹۱ .

۳- آل عمران : ۳ / ۷۲ ، والآیه وَقالَتْ طائِفَهٌ مِنْ أَهْلِ الْکِتابِ آمِنُوا بِالَّذِی أُنْزِلَ عَلَی الَّذِینَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهارِ وَاکْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ یَرْجِعُونَ (۷۲) . انظر کتاب السبعه : ۱۱۵ - ۱۱۶ .

۴- فی المفصل : ۳۹۶ : «أو فی کلمتین» .

۵- فی د . ط : «فحکمها» ، تحریف .

۶- سقط من د : «أن» ، خطأ .

۷- «فرس عتد وعتد بفتح التاء وکسرها : شدید تام الخلق» . اللسان (عتد) .

۸- أدغم بنو تمیم «وتد» فقالوا : ودّ ، والحجازیون یقولون : وتد ، انظر الکتاب : ۴ / ۴۸۲ ، والأصول : ۳ / ۴۳۲ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۲۶۸ ، ونسب ابن السکیت هذه اللغه إلی أهل نجد ، انظر إصلاح المنطق : ۱۰۰ ، والمخصص : ۱۵ / ۸۳ .

۹- فی د . ط : «فیلبس» .

۱۰- سقط من د : «أن» .

۱۱- «المزنّم من الإبل : المقطوع طرف الأذن ، وزنمتا الناقه وزنمتها : هنه معلقه فی حلقها تحت لحیتها ، والأنثی زنماء» . اللسان (زنم) .

۱۲- سقط من د . ط : «هل هو» .

عن نون وميم ، وكذلك «كنيه» لو أدغم لم يعلم تركيبه هل هو عن ياءين أو عن نون وياء .

ثمّ قرّر ذلك برفضهم «وطدا» (۱) و «وتدا» (۲) إلى «طده» و «تده» (۳) لما يؤدّى الإدغام إليه من اللّبس والإظهار من الثّقل ، ثمّ ذكر فى «يتد» مانعا آخر على تقدير أن ينتفى هذا المانع يكون هو مستقلا ، وهو أداء الإدغام فيه إلى إعلالين ، حذف الواو التى هى فاء ، وإبدال التاء التى هى عين وإدغامها إذا قلت : «يدّ» ، لأنّ أصله «يوتد» ، فتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، ثمّ تقلب التاء دالا وتدغمها فى الدّال ، وقرّر ذلك برفضهم بناء نحو «وددت» بالفتح ، لأنّه كان يؤدّى إلى «يدّ» فى مضارعه ، إذ أصله كان يكون «يودد» ، فتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسره ، ويدغم المثلان كما أدغم فى «ودّ» ، وإذا رفضوه فى هذا البناء لأدائه إلى / ذلك فى المثلين لوجوب الإدغام فيه فلأن لا يفعلوه فى المتقاربين من طريق أولى (۴) ، إذ هو فى المثلين أخفّ لقلّه التغييرات فيه ، فإنّ المتقاربين يقلب الأوّل منهما (۵) إلى الثانى عند الإدغام ، فيزيد الإعلال فيه أكثر منه (۶) فى المثلين ، فلأن (۷) لا يفعل فيه أولى .

«وإن لم يلبس جاز ، نحو : « امّحى» و «همّرش» » .

لأنّه ليس فيه ما تقدّم من الإلباس ، وذلك لا يلبس على أحد أنّ هذه الميم المشدّده ليست من ميمين ، لأنّها لو كانت من (۸) ميمين لوجب أن تكون الأولى أصليّه أو زائده ، فإن كانت زائده فيكون (۹) وزنه (۱۰) «امفعل» ، وإن كانت أصليّه فيكون وزنه «افّعل» ، وكلاهما ليس من الأبنيه (۱۱) ،

۱- «وطد الشيء يطده وطدا وطده : أثبته» . اللسان (وطد) .

۲- «وتدت الوتد أتده وتدا وتده» . اللسان (وتد) .

۳- جاء فى مصدر «وطد» و «وتد» قولهم : وطدا وطده ووتدا وتده ، والأجود تده وطده ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۷۴ ، ۴ / ۴۸۲ ، والتكمله : ۲۷۶ ، والمخصص : ۱۱ / ۱۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۶۸ ، واللسان (وتد) (وطد) .

۴- فى د : «الأولى» ، وفى ط : «الطريق الأولى» .

۵- فى د : «فيهما» .

۶- فى ط : «فيه» ، تصحيف .

۷- فى د : «فأن» .

۸- فى د : «عن» .

۹- فى الأصل . ط : «يكون» . وما أثبت عن د .

۱۰- أى وزن «امّحى» .

۱۱- انظر المنصف : ۱ / ۷۳ ، والممتع : ۷۱۵ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۶۹ .

فلا لبس ، ولم يتعرّض لتقدير أن تكون الأولى زائده لوضوحه ، وإنّما تعرّض لتقديرها أصليّه .

وكذلك «همّرش» إذا أدغمت النون فى الميم ، لأنّها لا يلبس أنّها ليست ميمين ، لأنّها لو كانت ميمين لكانت الأولى أصليّه أو زائده ، فإن كانت زائده فوزنه «فمعلل» ، وإن كانت أصليّه فوزنه «فعّلل» ، وكلاهما ليس من الأبنيه ، واغتفر تقديرها زائده لوضوح ذلك ، وقدّرها (١) أصليّه لا غير .

قال : «وإن التقيا فى كلمتين بعد متحرّك أو مدّه» (٢) ، إلى آخره .

فقوله : «بعد متحرّك أو مدّه» هو الشّرط المتقدّم فى الإدغام فى المثلين ، فهو فى المتقاربين كذلك (٣) ، مثاله : قالَ رَبِّ (٤) ، و وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ (٥) (٦) و جَعَلَ رَبُّكِ (٧) وشبهه ، ثمّ علّل ذلك بأنّه «لا لبس فيه ولا تغيير صيغه» ، ويعنى بقوله : «لا لبس فيه» ما تقدّم من لبس التركيب بتركيب آخر ، وهو غير مستقيم فى الحقيقه إذا قصد النّفى المطلق ، فإنّه إذا قيل مثل :

«القارّدىء» لم يعلم أهو «القال» أم «القار» ، وهو لبس فى التركيب كاللّبس فى «زنماء» لو قلت :

«زمّاء» ، والفرق بينهما أنّ هذا غير لازم ، إذ وقوع هذه الكلمه بعد الأخرى ليس بحتم فيها (٧) ، وإنّما هو عارض ، بخلاف باب «زنماء» ، فإنّه لو أدغم لكان اللّبس لازما ، فاغتفر اللّبس العارض ولم يغتفر اللّبس اللّازم ، فيجب حمل قوله : «لا لبس» أى : لا لبس لازم مثل ذلك / اللّبس .

وقوله : «ولا تغيير صيغه» .

١- أى الزمخشرى ، انظر المفصل : ٣٩٦ .

٢- بعدها فى د . ط : «جاز» ، وليست فى المفصل : ٣٩٧ .

٣- سقط من د : «كذلك» ، خطأ .

٤- آل عمران : ٣ / ٣٨ ، والآيه قالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً أدغم أبو عمرو اللام فى الراء فى قوله تعالى : قالَ رَبِّ ، انظر التيسير : ٢٧ .

٥- فى الأصل : «فيه» . وما أثبت عن د . ط .

٦- التكوير : ٨١ / ٧ ، أدغم أبو عمرو السين فى الزاى فى قوله تعالى : النُّفُوسُ زُوِّجَتْ انظر التيسير : ٢٤ ، والنشر : ١ / ٢٩٢ .

٧- مريم : ١٩ / ٢٤ ، والآيه قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ، أدغم أبو عمرو اللام فى الراء فى قوله تعالى : جَعَلَ رَبُّكِ ، انظر التيسير : ٢٧ .

واضح على عمومه ، لأنّه إنّما يغيّر فى إدغام الكلمتين من الحركات آخر (١) الأولى (٢) إن كان متحرّكا ، ولا اعتبار بحركات (٣) الأواخر فى اختلاف الصّيغ ، لأنّه يتغيّر - والصيغه واحده - بالإعراب والوقف وغيره ، فلم يكن لإسكانه للإدغام أثر فى تغيير صيغه ، فلذلك حكمنا بأنّ قوله :

«ولا تغيير صيغه» عامّ .

قال : «وليس بمطلق أنّ كلّ متقاربين يدغم (٤) أحدهما فى الآخر ، ولا أنّ كلّ متباعدين يمتنع ذلك فيهما» ، إلى آخره .

قال الشيخ : قوله : «وليس بمطلق أنّ كلّ متقاربين يدغم أحدهما فى الآخر» مستقيم ، لأنّه قد يطرأ مانع يمنع من حكم الإدغام ، وقوله : «ولا أنّ كلّ متباعدين يمتنع ذلك فيهما» لا يستقيم على ظاهره لما تقدّم من أنّه إنّما يدغم المثلان أو المتقاربان (٥) ، وتأويله أنّه قصد المتباعدين فى الأصل ، وإن كان المدغم منهما فى الآخر إنّما يكون بحصول صفه قرّبت بينهما ، فصحّ إطلاق المقاربه باعتبار حصول الوجه الذى قرّب بينهما ، وصحّ إطلاق التّباعد باعتبار حقيقه مخرجيهما .

ثمّ ذكر المتقاربه التى لا تدغم فى مقاربها لحصول مانع منع من إدغامها ، وهى السبعه المركّبه فى «ضوى مشفر» ، فأمّا الضّاد فلما فيها من الاستطاله ، فلو أدغمت فى مقاربها لزالت صفتها من غير شىء يخلفها ، والواو والياء لما فيهما من المدّ واللّين ، والميم لما فيها من الغنّه ، والشّين لما فيها من التّفشّى ، والفاء لما فيها من شبه التّفشّى ، والرّاء لما فيها من التكرير (٦) ، وما ذكره وإن كان مناسبا وعليه جمهور أهل اللّغه فليس بموافق على الجميع ، فإنّه قد أدغمت الضّاد فى القراءه الصحيحه فى قوله تعالى لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ (٧) ، وأدغمت الشين فى السين فى قوله تعالى :

١- فى ط : «الأواخر» ، تحريف .

٢- فى ط : «والأولى» ، تحريف .

٣- فى ط : «بحركاته» ، تحريف .

٤- فى المفصل : ٣٩٧ : «متقاربين فى المخرج يدغم . .» .

٥- فى ط : «والمتقاربان» .

٦- فى د : «التكرار» .

٧- النور : ٢٤ / ٦٢ ، والآيه فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ . الإدغام فى قوله تعالى «لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ» رواه السوسى عن أبى عمرو ، ولم يأت به غيره ، انظر كتاب السبعه : ١٢٢ ، والتيسير : ٢٣ - ٢٤ ، والممتع : ٧٢٥ ، والبحر المحيط : ١ / ٣٨٧ ، والنشر : ١ / ٢٩٣ .

ذِی الْعَرْشِ سَبِیلًا (۱) ، وأدغمت الفاء فی الباء فی قوله تعالی : نَخْسِفْ بِهِمُ (۲) ، وأدغمت الرّاء فی اللّام فی قوله تعالی : یَغْفِرْ لَکُمْ (۳) ، إلّا أنّ الأکثر علی ما تقدّم من قوله .

ثمّ ذکر من الموانع أیضا أن یکون الثانی من حروف الحلق أدخل فی الحلق من الأوّل ، کالعین فی الهاء ، والحاء فی العین ، / والغین فی الخاء ، والخاء فی باقیها ، وإنّما کرهوا ذلک لأنّ الأدخل أثقل ، فلو أدغموا الأخرج (۴) فی الأدخل (۵) لقلبوا الأخفّ إلی الأثقل ، وفی العکس یقلب الأثقل إلی الأخفّ ، فحسن عندهم إدغام الأثقل فی الأخفّ (۶) لیخفّ ، ولم یحسن إدغام الأخفّ فی الأثقل (۷) لیثقل ، وهو أیضا جار فیه علی الأکثر ، وإلّا فقد روی إدغام الحاء فی العین فی قوله تعالی :

فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ (۸) ، وهو علی خلاف ما ذکر .

۱- الإسراء : ۱۷ / ۴۲ ، والآیه قُلْ لَوْ کانَ مَعَهُ آلِهَهٌ کما یَقُولُونَ إِذاً لَابْتَغَوْا إِلی ذِی الْعَرْشِ سَبِیلًا (۴۲) ، أدغم أبو عمرو الشین فی السین فی قوله تعالی «ذِی الْعَرْشِ سَبِیلًا» ، ونحاه البصره یمنعونه ، انظر التیسیر : ۲۳ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱۰ / ۱۳۹ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۲۷۸ ، والنشر : ۱ / ۲۹۲ ، والإتحاف : ۲۴ .

۲- سبأ : ۳۴ / ۹ ، والآیه إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَیْهِمْ کِسَفاً مِنَ السَّماءِ ، الإدغام فی قوله تعالی : «نَخْسِفْ بِهِمُ» مرویّ عن الکسائی وحده ، انظر الکشف : ۱ / ۱۵۶ ، والتبصره : ۱۱۵ ، والتیسیر : ۴۴ ، والممتع : ۷۲۰ ، والنشر : ۲ / ۱۲ .

۳- نوح : ۷۱ / ۴ ، والآیه یَغْفِرْ لَکُمْ مِنْ ذُنُوبِکُمْ وَیُؤَخِّرْکُمْ إِلی أَجَلٍ مُسَمًّی . روی الإدغام فی قوله تعالی : «یَغْفِرْ لَکُمْ» عن أبی عمرو وحده ، انظر کتاب السبعه : ۱۲۱ ، والکشف : ۱ / ۱۵۷ ، والتیسیر : ۴۴ ، والنشر : ۲ / ۱۲ - ۱۳ ، وأنکر النحویون إدغام الراء فی اللام ، انظر الکتاب : ۴ / ۴۴۸ ، ومعانی القرآن وإعرابه للزجاج : ۱ / ۳۹۸ ، وسر الصناعه : ۱۹۳ .

۴- فی ط : «الإخراج» ، تحریف .

۵- سقط من ط : «فی الأدخل» ، خطأ .

۶- سقط من د . ط : «فی الأخف» ، خطأ .

۷- سقط من د . ط : «فی الأثقل» ، خطأ .

۸- آل عمران : ۳ / ۱۸۵ ، والآیه : وَإِنَّما تُوَفَّوْنَ أُجُورَکُمْ یَوْمَ الْقِیامَهِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّهَ فَقَدْ فازَ . قرأ أبو عمرو قوله تعالی : فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ بالإدغام بقلب الحاء عینا ، إلا أنه لم یقس ذلک ، وقصره علی السماع ، انظر التیسیر : ۲۳ ، والممتع : ۷۲۲ - ۷۲۳ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۲۷۷ ، والنشر : ۱ / ۲۹۰ - ۲۹۱ ، وهذا الإدغام ضعیف عند سیبویه ، انظر الکتاب : ۴ / ۴۵۱ ، وشرح المفصل لابن یعیش : ۱۰ / ۱۳۶ - ۱۳۷ .

ثمّ ذكر من المتباعده (۱) ما يحصل له وجه فى التقريب مسوّغ لإدغامه ، فذكر النون مع الميم ، والنون من طرف اللّسان وفوق الثّنايا ، والميم من الشّفتين ، وبينهما مخارج ، وإنّما الوجه الذى قرّب بينهما الغنّه التى اشتركا فيها ، فصارا بذلك متقاربين على ما تقدّم ، وإنّما أدغموا النون فى الميم ولم يدغموا الميم فى النون ولا فى غيرها لأنّ النون الساكنه كثرت فى استعمالهم حتى استغنوا بغنّتها فيما تحسن معه تخفيفا للكلام وتحسينا له ، فلمّا ثبت ذلك لها أجريت مع الميم على (۲) ذلك المجرى ، ولم تدغم الميم لما ذكرنا من فوات صفتها على ما تقدّم ، وكذلك أدغموا النّون فى الواو والياء لما ذكرناه من إمكان بقاء الغنّه منها فيهما مع كونها كثرت ساكنه ، فأجريت معها مجرى الحروف التى يحسن إخفاؤها فيها .

قال : «وأدغموا حروف (۳) طرف اللّسان فى الضّاد والشّين» .

يعنى بحروف طرف اللّسان التاء والطّاء والدّال (۴) ، فإنّهم يدغمونها فى الضّاد والشين والجيم ، وإن كانت متباعده عنها فى المخرج ، لأنّك عند النّطق بها يصير طرف اللّسان - وإن لم يكن مخرجا لها (۵) - قريبا من مخرج حروفه من الحنك ، فصارت بذلك كأنّها مقاربتها ، وإن كان صوتها يخرج من غير ذلك المحلّ ، فلذلك أدغمت فيها .

قال : «فالهمزه لا تدغم فى مثلها إلّا فى قولهم (۶)» ، إلى آخره .

قال الشيخ : ثمّ شرع يذكر الحروف حرفا حرفا باعتبار إدغامه والإدغام فيه ، ليتبيّن بالتفصيل ما لا يتبيّن فى الإجمال ، فقال : «وأمّا الهمزه (۷) فلا / تدغم فى مثلها» إلى آخره ، يعنى إلّا فى باب فعّال ، فإنّه باب قياسىّ ، فحوفظ عليه مع وجود المدّه بعدهما ، فكانت كالمسهّله لأمرهما .

۱- فى ط : «التباعد» ، تحريف .

۲- سقط من ط : «على» .

۳- فى المفصل : ۳۹۷ : «وحروف» . وسقط «أدغموا» .

۴- انظر الكتاب : ۴ / ۴۶۵ ، والمقتضب : ۱ / ۲۱۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۳۴ .

۵- أى للضاد والشين والجيم .

۶- فى المفصل : ۳۹۷ : «نحو» .

۷- فى المفصل : ۳۹۷ : «فالهمزه» .

وأمّا الدّأاث (۱) فمنفرد (۲) ، وسهّل أمره ما بعده من الألف (۳) ، فكأنّهم كرهوا إدغامها فى مثلها لما يؤدّى إليه من كلفه النّطق بها ، لأنّها عندهم على انفرادها مستثقله ، حتى إنّهم قد خفّفوها بوجوه من التخفيفات ، وكرهوا اجتماعها غير مدغمه فى كلمه وفى كلمتين فى مثل : «آدم» و «أويدم» ، وفى كلمتين فى مثل «قرأ أبوك» ، وقد روى عن بعض العرب أنّهم يحقّقون الهمزه فى كلمتين فى مثل «قرأ أبوك» ، وأخذ سيبويه جواز الإدغام لهؤلاء قياسا على غيرها ممّا يجتمع فيه المثلان (۴) ، ورأى أنّهما إذا اجتمعتا غير مدغمتين كان اجتماعهما مدغمتين أسهل ، ولم يسمع ذلك عن العرب الذين يحقّقون ، ويمكن أن يكون الأمر على ما ذكر ، ويمكن أن يكون على خلافه ، ويفرّق بأنّه إذا أدغم اشتدّ الثّقل عند اجتماعهما من غير فصل عند الإدغام ، وفى غير الإدغام تحصل كلّ (۵) واحده منطوقا بها على حدتها ، فلا يلزم من اغتفار اجتماعهما عند الانفكاك اغتفاره عند الإدغام ، وهذا كاف فى إبطال قياس الإدغام ، مع أنّه يصحّ أن يقال : لو كان الإدغام سائغا لوقع ، ولو وقع لنقل ، وكثيرا ما يستعمل سيبويه نحو هذا الاستدلال فى المعنى ، إلّا أنّه يمكن أن يقال : هذا مخصوص بما يكثر عنهم (۶) ، فأمّا ما هو قليل فى أصله فلا يلزم فى فرع من فروعه أن يلزم نقله لوقوعه ، وإنّما امتنع إدغامها (۷) فى مقاربها لأمرين :

أحدهما : أنّ ما فيها من القوّه (۸) لا يشاركها فيه غيرها (۹) ، فلا تدغم لفوات وصفها من غير

۱- «دأث الطعام : أكله» اللسان (دأث) ، والدّأاث : اسم واد ، انظر معجم البلدان (دأاث) ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۳۶ .

۲- فى ط : «فمفرد» .

۳- لا يجوز إدغام الهمزتين إلا فى باب فعّل وفعّال ، انظر المقتضب : ۱ / ۱۹۸ وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۳۴ - ۱۳۵ ، والممتع : ۶۳۳ .

۴- يجب تخفيف الهمزه فى مثل «قرأ أبوك» عند أكثر العرب ، وهو مذهب يونس والخليل وسيبويه ، وحققهما ابن أبى إسحاق وأناس معه ، وقال عنه سيبويه : «وهو ردىء» الكتاب : ۴ / ۴۴۳ ، وفسر السيرافى كلام سيبويه بأنه إنما أنكر الإدغام على مذهب من يخفف الهمزه ، وأجازه على لغه من حقق الهمزتين ، انظر المقتضب : ۱ / ۱۹۸ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۳۵ ، والممتع : ۶۳۳ - ۶۳۴ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۳۶ .

۵- فى ط : «لكل» ، تحريف .

۶- فى ط : «عندهم» .

۷- أى الهمزه .

۸- فى ط : «قوه» .

۹- سقط من د : «غيرها» ، خطأ . وفى ط : «غيره» ، تحريف .

خلف كما لم تدغم حروف اللّين لذلك .

والثانى : أنّهم فى غنيه عن الإدغام لما ثبت فيها من جواز التخفيف الذى تحصل به سهولتها ، وعند التخفيف يتعذّر الإدغام ، لأنّها إمّا أن تحذف فلا إدغام ، وإمّا أن تسهّل فتصير كحروف اللّين ، فلا إدغام ، وإذا امتنع إدغامها فى مقاربها امتنع / إدغام مقاربها فيها لذلك ، ولوجهين آخرين :

أحدهما : أنّه يؤدّى إلى إدغام (١) الأدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق .

والثانى : يؤدّى إلى اجتماع الهمزتين بعد أن لم يكن ، وكلّ ذلك (٢) مناسب لمنع الإدغام .

«وأمّا الألف (٣) فلا تدغم ألبتّه لا فى مثلها ولا فى مقاربها» ، إلى آخره .

قال الشيخ : لأنّ إدغامها فى مثلها متعذّر لوجوب التحريك ، وهى لا تقبله ، وإدغامها فى مقاربها إن كان فى الأدخل فى الفم فلما يؤدّى إليه من ذهاب مدّها من غير ما يقوم مقامه ، وإن كان فى الأدخل (٤) منها [فى الحلق] (٥) وهو الهمزه فلذلك (٦) ولما (٧) يؤدّى إليه من اجتماع الهمزتين وإدغام الأدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق ، ولا يدغم فيها غيرها للتعذّر المتقدّم ذكره .

قال : «والهاء تدغم فى الحاء وقعت قبلها أو بعدها (٨)» ، إلى آخره .

إنّما أدغمت فى الحاء لمقاربتها لها (٩) ، ولم تدغم فى العين وإن كانت أقرب إليها لشبه العين بالهمزه ، فكما (١٠) كرهوا الإدغام فى الهمزه كرهوا الإدغام فى العين لما فيها من التّهوّع (١١) ،

١- فى ط : «الإدغام» تحريف .

٢- سقط من د . ط : «ذلك» .

٣- فى ط . المفصل : ٣٩٧ «والألف» .

٤- سقط من ط من قوله : «فى الفم فلما . .» إلى «الأدخل» ، خطأ .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- فى ط : «فكذلك» .

٧- فى ط : «لما» .

٨- فى ط . المفصل : ٣٩٧ : «وقعت بعدها أو قبلها» .

٩- البيان أحسن كقولنا : «أجبه حملا» والإدغام عربى حسن ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٤٩ ، والمقتضب : ١ / ٢٠٧ ، والممتع : ٦٧٩ - ٦٨٠ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٧٦ ، وما سيأتى ق : ٣٤٣ أ .

١٠- فى ط : «فلما» .

١١- «تهوّع : تكلّف القيء» . اللسان (هوع) .

وأدغموا الحاء فيها بعد قلبها حاء لتقاربهما ، ولكنّهم قلبوا الثانى إلى الأوّل عكس باب الإدغام لئلّا يؤدّى إلى إدغام الأدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق لو جروا على قياس الإدغام ، ولم يلتزموا الإظهار لما فيه من عسر إخراج الهاء بعد الحاء الساكنه فى قولك : «اذبح هذه» ، وأمّا إدغامها فى مثلها فواضح .

قال : «والعين تدغم فى مثلها» ، إلى آخره .

قال الشيخ : وإدغام (١) العين فى مثلها واضح (٢) ، وأمّا إدغام الحاء فيها فضعيف عند النحويّين (٣) ، لأنّه إدغام الأدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق ، ولما ذكرناه من أنّها كالهمزه فى أنّه لم يدغم فيها .

قال : «وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حاءين وإدغامهما» .

لم يدغموا أحدهما فى الآخر إلّا بعد تغييرهما جميعا ، لأنّهم لو أدغموا الهاء فى العين بقلب الهاء عينا على قياس الإدغام لأدّى إلى الإدغام فى العين مع شبهها بالهمزه على ما تقدّم ، وهو مستكره ، ولو أدغموا العين فى الهاء بقلب العين هاء لأدغموا الأدخل فى الفم فى الأدخل فى الحلق فلمّا كان كذلك واشتدّ (٤) تقاربهما وعسر النّطق بهما بعد الآخر ساكنا قلبوهما جميعا حرفا يقاربهما ، ولا يلزم منه شىء ممّا تقدّم ، وهو الحاء ، فقالوا فى «معهم» : «محّم» ، وفى «أجبه (٥) عتبه» : اجبّتبه (٦) ، وهذا الحكم كان ينبغى أن يكون فى قسم الهاء لأنّه مشترك / بينه وبين العين ، وقد تقدّمت الهاء ، فكان ينبغى أن يكون فيها جريا على قياس تصنيفه فى مثله .

«والحاء تدغم فى مثلها» .

١- فى ط : «وأما إدغام» .

٢- فى ط : «فواضح» .

٣- انظر الكتاب : ۴ / ۴۵۱ ، والممتع : ۶۸۲ - ۶۸۳ ، وما سلف ق : ۳۴۲ أ .

۴- فى ط : «اشتدّ» ، تحريف .

۵- «جبهه جبها : صكّ جبهته» . اللسان (جبه) .

۶- البيان فيه أحسن ، والأكثر ترك القلب والإدغام ، وقلب العين والهاء حاءين وإدغام إحداهما فى الأخرى لغه كثيره فى بنى تميم ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۴۹ - ۴۵۰ ، والمقتضب : ۱ / ۲۰۸ ، وسر الصناعه : ۸۱۶ ، والممتع : ۶۸۱ - ۶۸۲ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۶۶ .

قال : وإدغامها فى مثلها واضح .

«ويدغم فيها الهاء والعين» .

لقربهما منها مع كونهما أدخل فى الحلق ، فلذلك قيل فى «أجبه حاتما» : «اجبّحاتما» ، وفى «ادفع (١) حملا» : «ادفّحملا» .

«والغين والخاء يدغم كلّ واحده منهما فى مثلها وفى أختها» .

فأمّا إدغامهما فى مثلهما وإدغام الغين فى الخاء فواضح [كقولك : ادمغ خلفا] (٢) ، وأمّا إدغام الخاء فى الغين فهو على خلاف قياس قولهم : إنّ الأدخل فى الفم لا يدغم (٣) فى الأدخل فى الحلق ، وقولك : «اسلغّنمك» (٤) إدغام للأدخل فى الفم وهو الخاء فى الأدخل فى الحلق وهو الغين ، والذى سوّغه شدّه تقاربهما حتى لا يكاد يتميّز الأدخل منهما من الآخر ، فلمّا كانا كذلك اغتفر أمر إدغام (٥) الأدخل فى أخيه لذلك .

«والقاف والكاف كالغين والخاء» .

فى إدغام كلّ واحده منهما فى مثلها وفى أختها واضح ، وهما قياس الإدغام إذ لا يعتبر الأدخل باعتبار إدغامه فى غيره إلّا فى حروف الحلق مع أنّهما لو كانا من حروف الحلق لكانا أشبه شىء بالخاء والغين ، وإذا أدغمت الخاء فى الغين وهما من حروف الحلق فإدغام الكاف فى القاف أجدر . (٦)

«والجيم تدغم فى مثلها» . واضح .

«وفى الشّين» .

١- فى ط : «اذبح» ، تحريف .

٢- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د . والبيان فيه أحسن والإدغام حسن ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۵۱ ، والمقتضب : ١ / ٢٠٨ ، والأصول : ٣ / ۴١٥ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٧٧ .

٣- فى د : «يدخل» .

۴- البيان فى مثله أحسن ، والإدغام حسن لا كحسن إدغام الغين فى الخاء ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۵۱ ، والممتع : ۶٨٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٧٧ .

۵- سقط من د : «إدغام» ، خطأ .

۶- إدغام القاف فى الكاف والكاف فى القاف حسن والبيان أحسن ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۵٢ ، والمقتضب : ١ / ٢٠٩ ، والأصول : ٣ / ۴١٥ - ۴١۶ ، والممتع : ۶٨۵ .

لقربها منها (۱) مع كون الشّين أزيد صفه (۲) ، ولذلك لم تدغم الشّين فيها ولا فى غيرها عند النحويّين (۳) ، وقد أدغمت فى التاء عن أبى عمرو فى الْمَعارِجِ (۳) تَعْرُجُ (۴) ، وليس إدغامها بالقوىّ ، وإن أدغمت فيها ، ألا ترى أنّها أدغم (۵) فيها الطّاء والدّال والظّاء والذّال والثّاء ، ولم تدغم فى واحده منهنّ ؟ ، وإنّما لم يدغموها فيهنّ لمشاركتها للشّين ، فأجريت مجراها لذلك ، وأدغم هؤلاء فيها كما تدغم فى الشّين أيضا .

«والشّين لا تدغم إلّا فى مثلها» (۶) . وقد تقدّم ذلك .

«ويدغم فيها ما يدغم فى الجيم» . وقد تقدّم .

«والجيم» ، لشدّه قربها منها على ما تقدّم .

«واللّام» ، فى مثل «الشّاسع» ، كقولك : «هشّريت شيئا ؟» فى «هل شريت شيئا ؟» ، لكثره اللّام فى كلامهم وانحرافها / مع مقاربتها لها (۷) ، وإنّما أدغمت فى الشّين ولم تدغم فى الجيم فى مثل قولك : «الجار» لبعد الجيم عن الشّين قليلا ، فلذلك لم تدغم فيها ولا فيما هو أدخل (۸) منها ،

۱- سقط من ط : «منها» ، خطأ .

۲- الإدغام والبيان فى الجيم والشين حسنان ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۵۲ ، والمقتضب : ۱ / ۲۱۱ ، والأصول : ۳ / ۴۲۶ ، والممتع : ۶۸۶ .

۳- قال المبرد : «ولا تدغم الشين فى الجيم البته» المقتضب : ۱ / ۲۱۱ ، ولم يذكر سيبويه إدغام الشين فى الجيم ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۵۲ .

۴- المعارج : ۷۰ / ۳ - ۴ ، والآيتان مِنَ اللَّهِ ذِى الْمَعارِجِ (۳) تَعْرُجُ الْمَلائِكَهُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كانَ مِقْدارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَهٍ (۴) . روى اليزيدى عن أبى عمرو إدغام الجيم فى التاء ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۳۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۷۸ ، والنشر : ۱ / ۲۸۹ ، وقال ابن عصفور : «فينبغى أن يحمل ذلك على إخفاء الحركه» الممتع : ۷۲۲ .

۵- فى ط : «تدغم» .

۶- فى الأصل : «الشين» ، وهو مخالف لما جاء فى د . ط . المفصل : ۳۹۸ .

۷- كذا قال الرضى فى شرح الشافيه : ۳ / ۲۷۹ ، وانظر الكتاب : ۴ / ۴۵۷ ، والمقتضب : ۱ / ۲۱۴ ، والتكمله : ۲۸۰ ، والكشف : ۱ / ۱۴۱ ، والممتع : ۶۹۱ - ۶۹۲ .

۸- فى ط : «داخل» ، تحريف .

وأدغمت فيما قاربها ممّا هو أدخل (١) من الشّين لما ذكرناه .

«والياء تدغم فى مثلها متّصله» ، إلى آخره .

قال الشيخ : أدغموا الياء (٢) فى مثلها متّصله أو شبيهه بالمتّصله ، سواء كانت قبلها فتحه أو كسره ، فإدغامها عند الفتحه واضح ، وإدغامها عند الكسره للمماثله (٣) ولزوم الاتّصال جميعا ، ولم تدغم منفصله إلّا إذا انفتح ما قبلها ، لأنّه إذا لم ينفتح كان إدغام (٤) فيما لا يلزم الكلمه مع إذهاب المدّ الذى فيها ، بخلاف ما إذا كانت متّصله ، لأنّها تكون من بنيتها أو منزّله منزله ما هو من البنيه ، فاغتفر ذهاب المدّ لذلك ، فتقول : «قاضىّ» ولا تقول : «قاضيى» ، فإن جاء الانفصال امتنع الإدغام ، كقولك : «اضربى يوما» و «فى يوم» ، ولا تقول : «اضرب يّوما» ولا «ف يّوم» ، وقد تقدّم أنّها لا تدغم فى غيرها ، وتدغم فيها النون ، وإن كانت ليست مقاربه لها لما تقدّم من قصدهم إلى تحسين الكلام بالغنّه عند الإمكان فى الحروف التى لا يستثقل ذلك فيها .

قال : «وتدغم فيها الواو» (٥) .

وقد تقدّم أنّ الواو لا تدغم فى مقاربتها (٦) ، والياء ليست مقاربه لها ، فكان انتفاء إدغامها لانتفاء المقاربه فيها أجدر ، والتحقيق أنّه من باب الإبدال للاستثقال ، ولكنّهم لّما أبدلوها واتّفق أنّ بعدها ياء وجب الإدغام ضروره اجتماع (٧) المثلين ، لا ـ أنّ (٨) الإدغام كان من أجل مقاربه أو تقريبا (٩) من مقاربه (١٠) ، ولذلك عدّت الياء فى حروف الإبدال من الواو فى مثل هذه المحالّ ، ولم تعدّ بقيّه الحروف لأجل الإدغام ، فدلّ ذلك على أنّ الإدغام إنّما طرأ بعد الإبدال الذى كان لأجل

١- فى د : «داخل» ، تحريف .

٢- سقط من د : «الياء» ، خطأ .

٣- فى د : «المماثله» ، تحريف .

٤- فى ط : «الإدغام» .

٥- فى المفصل : ٣٩٩ : «ويدغم فيها مثلها والواو» .

٦- فى ط : «مقاربها» ، والمقارب للواو حروف صحيحه هى الميم والباء والفاء ، انظر الممتع : ٧١٠ .

٧- فى ط : «لاجتماع» .

٨- فى الأصل . ط : «لأن» مكان «لا أن» ، تحريف . وما أثبت عن د .

٩- فى د . ط : «تقريبها» .

١٠- فى ط : «المقاربه» .

الاستثقال ، لا أنّه (١) لأجل الإدغام لانتفاء المثليّه والمقاربه وشبه المقاربه .

قال : «والضّاد لا تدغم إلّا فى مثلها» .

لما تقدّم من أنّه لو أدغمت فى غيرها لذهبت الاستطاله من غير تعويض عنها ، وقد عقّب بالقدح فى قراءه السّوسىّ (٢) بإدغام الضّاد / فى الشّين فى قوله تعالى : لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ (٣) ، وفيه ضعف آخر من حيث إنّه سكن ما قبلها ، وإدغام مثل ذلك وإن لم يكن ضادا ممتنع عند النحويّين لما يؤدّى إليه من اجتماع السّاكنين على غير حدّهما ، فصار ضعفها عندهم من وجهين ، وقد أجيب عن الإدغام مع (٤) الإسكان من وجهين (٥) :

أحدهما : أنّه إخفاء أطلق عليه الإدغام مسامحه ، والإخفاء مع الإسكان قبلها جائز (٦) بالاتّفاق (٧) ، وهذا وإن كان حسنا وصالحا لأن يجاب به عن إطلاقهم إدغام الضاد فى الشّين فإنّ الإخفاء فى الضّاد قبل الشّين وغيرها غير ممتنع باتّفاق لو ساعد رواه القراءه (٨) ، والذى نقل عن المشهورين أنّهم يدغمون ذلك إدغاما محضا بقلب الضّاد شينا وتشديدها ، وليس مع الإخفاء قلب ولا تشديد ، فضعف الجواب على هذا التقدير .

والجواب الثانى : أنّهم قالوا : قد ثبتت هذه القراءه فى السّبع ، وهى منقوله تواترا (٩) ، وهو إثبات مفيد للعلم ، وما ذكره النحويّون نفى مستنده الظّنّ ، والإثبات العلمىّ أولى من النّفى الظّنّىّ (١٠) ، وهذا الجواب بعينه يجرى معارضا فى منعهم إدغام الضّاد ، وغايه ما يجيبون عنه القدح

١- فى ط : «لأنه» مكان «لا أنه» ، تحريف .

٢- هو صالح بن زياد بن عبد الملك بن إسماعيل ، أبو شعيب السوسى الرقى المقرئ ، توفى سنه ٢٦١ ه . انظر غايه النهايه : ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ .

٣- النور : ٢٤ / ٦٢ ، انظر ما سلف ق : ٣٤١ ب .

٤- فى ط : «من» ، تحريف .

٥- فى د . ط : «بوجهين» .

٦- فى د : «جائز قبلها» .

٧- بهذا أجاب الرضى فى شرح الشافيه : ٣ / ٢٧٤ .

٨- فى د : «القراء» .

٩- انظر طريق هذه القراءه فى النشر : ١ / ٢٩٣ .

١٠- فى ط : «والظنى» .

فى تواتر القراءه ، أو فى تواتر مثل هـذه التى قـد روى غيرها ، ولو سلّم أنّها غير متواتره فأقلّ الأمر أن تثبت لغه (١) ، بدلاله نقل العدول لها ، فينبغى الترجيح فيها بالإثبات ، ومذهب الخصم نفى ، والإثبات أولى .

«ويدغم فيها ما يدغم فى الشّين إلّا الجيم» .

وقد تقدّم ذلك عند ذكر الجيم والشّين باعتبار إدغامهما ، ولذلك لم يمثّل به لتقدّمه . (٢)

«واللّام إن كانت المعرّفه» .

قال : تـدغم فى غير حروف الشّفتين وغير الجيم ، ومـا هو أدخـل منهـا ، فلا تـدغم فى الفـاء والبـاء والميم والواو ولا فى الجيم والقـاف والكـاف والخاء والغين والحاء والعين والهاء والهمزه ، وتـدغم فيما سوى ذلك ، وهى التاء والثّاء والـدّال والذّال والرّاء والزّاى والسّين والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء واللّام والنون ، فإن كانت لام التعريف التزم ذلك فيها لكثره دورها / فى كلامهم ، وإن كـانت غيرهـا فأمرهـا منقسم إلى متأكّد وحسن ، فالمتأكّد إدغامها فى الرّاء فى مثل «هل رأيت» (٣) لشدّه قربها ولما فى الرّاء من التكرار .

وأمّا إدغامها فى اللّام فواجب فى مثل هَلْ لَكَ (٤) جريا على وجوب إدغام المثلين إذا سكن الأوّل .

وقد ذكر الحسن وجعل الإدغام فى النّون (٥) قبيحا ، وليس بمستقيم ، فإنّها ثبتت قراءه عن الكسائىّ لم يختلف فيها عنه ، ومثلها لا يوصف بالقبح ، وقد روى عن الكسائىّ هَلْ نَحْنُ (٦)

١- فى الأصل . ط : «اللغه» ، تحريف . وما أثبت عن د .

٢- انظر ما سلف ق : ٣٤٣ ب .

٣- البيـان لغه لأهل الحجاز ، وهى عربيه جائزه ، والإدغام أحسن ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٥٧ ، والمقتضب : ١ / ٢١٤ ، والأصول : ٣ / ٤٢٠ ، والكشف : ١ / ١٥٨ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٧٩ .

٤- النازعات : ٧٩ / ١٨ ، والآيه : فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكّى (١٨) .

٥- فى د : «إدغام النون» .

٦- الشعراء : ٢٦ / ٢٠٣ ، والآيه : هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ (٢٠٣) ، ذكر المبرد أن إدغـام اللام فى النون فى مثل «هل نحن» قبيـح ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، والمقتضب : ١ / ٢١٤ ، وكتاب السبعه : ١٢٣ ، والتيسير : ٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٤١ ، والممتع : ٦٩٤ ، والإتحاف : ٣٣٤ .

بالإدغام بلا خلاف عنه فى ذلك ، ولا تصلح نسبه القبح إلى قراءه منقوله عن أحد من القرّاء السبعه بلا خلاف عنه فيها . (١)

«ولا يدغم فيها إلّا مثلها» .

لما فيها من الانحراف ، فكأنّهم كرهوا الإدغام فيها لذلك ، وأدغمت فيها النون لشدّه تقاربها معها ، ولما ثبت من أنّهم كرهوا إظهار إسكان النون (٢) من مخرجها صريحا إذا أمكن الإدغام ، والفصيح إدغامها فيها بغير غنّه لما بينهما من التقارب الذى لا يحسن معه ذلك ، لأنّه إذا ظهر (٣) الغنّه بطرف (٤) اللّسان على مخرج النون جاءت نونا أو قاربتها (٥) أو لاما ، فإن احترز جاءت (٦) لاما ساكنه مدغمه فى لام أخرى مع الغنّه ، فيخالف طريق الإخفاء ، وقد كرهوا الإظهار فأدغموها من غير غنّه ، وذلك واجب فيها وجوب الإخفاء فى حروف الفم ، وأمّا إظهار غنّتها فى اللّغه الشّاذّه فإجراء لها مجرى غيرها من الحروف التى أمكن إخفاؤها مع بقاء غنّتها . (٧)

قال : «وإدغام الرّاء لحن» .

وهو يشير إلى قراءه أبى عمرو نحو يَغْفِرْ لَكُمْ (٨) و اشْكُرْ لِى (٩) وما أشبهه ، والكلام فى إدغامها كالكلام فى إدغام الضّاد ، على أنّ نقل إدغام الرّاء فى اللّام أوضح وأشهر ، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدّه التّقارب ، حتى صارا كالمثلين ، بدليل لزوم إدغام اللّام فى الرّاء فى اللّغه الفصيحه ، ولولا شدّه التقارب لم يكن ذلك ، وكان ذلك يقتضى أن تدغم فى اللّام لزوما ، إلّا

١- انظر مراتب إدغام اللام فى النون فى مصادر قراءه آيه سوره الشعراء السالفه ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٧٩ .

٢- فى الأصل . ط : «من أنهم أظهروا إسكان النون» ، تحريف . وما أثبت عن د .

٣- فى د . ط : «أظهر» .

٤- فى د : «فطرف» ، تحريف .

٥- فى د : «قاربها» .

٦- فى ط : «وإن أخفيت جاءت . .» .

٧- أجاز سيبويه إدغام النون فى اللام بغنه وبلا غنه وتابعه ابن عصفور ، وذكر الرضى أن الأولى ترك الغنه ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٥٢ ، والمقتضب : ١ / ٢١٧ ، والكشف : ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٧٣ ، وأبقى ابن عامر الغنه مع إدغام النون فى اللام ، انظر كتاب السبعه : ١٢٦ .

٨- نوح : ٧١ / ٤ ، سلفت الآيه ق : ٣٤١ ب .

٩- لقمان : ٣١ / ١٤ ، والآيه : أَنِ اشْكُرْ لِى وَلِوالِدَيْكَ ، انظر ما سلف ق : ٣٤١ ب .

أنّه عارضه ما فى الرّاء من التكرار ، / فلمح تاره فأظهر ، واغتفر تاره لشدّه التقارب ، وذلك واضح .

«والرّاء لا تدغم إلّا فى مثلها» .

قد تقدّم أنّ الرّاء لا تدغم فى مقاربها ، فلم يبق ما تدغم فيه إلّا مثلها ، وتقدّمت علّه ذلك (١) ، وأمّا ما يدغم فيها فاللّام والنون لما بينهما من التقارب ، وإدغام النون بغير غنّه على الأفصح كما تقدّم فى إدغامها فى اللّام . (٢)

قال : «والنون تدغم فى حروف « يرملون» » .

قال الشيخ : للنّون مع الحروف أربع أحوال ، قسم تظهر عنده إظهارا محضا ، وقسم تدغم فيه ، وقسم تخفى (٣) فيه ، وقسم تقلب عنده (٤) ، فالأوّل حروف الحلق ، كقولك : «من أبوك» و «من هانئ» [و «من عندك» و «من حملك» و «من غيرك» و «من خالفك»] (٥) .

والثانى : الواو والياء واللام والراء ، وهى على ضربين : قسم يحسن فيه بقاء غنّتها ، وهو الواو والياء ، وقسم (٦) الأحسن (٧) فيه ذهاب غنّتها ، وهو اللّام والرّاء ، وقد تقدّم تعليل ذلك . (٨)

والثالث من الجيم إلى الفاء ، وهو الجيم والشّين والطّاء والدّال والتّاء والذّال والظّاء والثّاء والصّاد والضّاد (٩) والزّاى والسين والفاء .

والرابع : وهو الباء ، فإنّها تقلب عندها ميما ، كقولك : «عنبر» و «شنباء» (١٠) ، وإنّما قلبوها

١- انظر ما سلف ق : ٣٤١ ب .

٢- انظر ما سلف ق : ٣٤٥ أ .

٣- فى ط : «تختفى» .

٤- فى د : «عنه» ، تحريف .

٥- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٦- فى د : «والقسم» ، تحريف .

٧- فى ط : «لا يحسن» ، تحريف .

٨- انظر ما سلف ق : ٣٤٥ أ .

٩- سقط من د : «والضاد» .

١٠- «الشّنب : ماء ورقه يجرى على الثغر» ، اللسان (شنب) ، قسم ابن عصفور حال النون مع الحروف إلى خمسه مواضع ، وعدّ إخفاءها وإظهارها مع الغين والخاء موضعا ، انظر الممتع : ٦٩٥ .

ميما عند الباء لأنّهم (١) لمّا رفضوا إظهارها عند مثلها ، وكانوا يبقون غنّتها ويحافظون عليها لزم عند النّطق بالباء بعدها طبق (٢) ضمّ الشّفتين على مخرجها عند التصويت بالغنّه قبلها ، فوجب أن تجيء ميما ، إذ لا معنى للميم إلّا تصويت (٣) من مخرج الباء بغنّه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : أب أمّ لم يكن بينهما فرق إلّا الغنّه ؟ فوجب أن تكون ميما عند النّطق بالباء بعدها لذلك .

وأمّا الإخفاء عند الغين والخاء فضعيف (٤) ، لأنّها حروف حلق ، فلا يحسن إخفاؤها عندها (٥) كما لا يحسن عند بقيّتها (٦) ، وإنّما حسّنهما (٧) قربهما (٨) من القاف والكاف وبعدهما عن أقصى الحلق ، فلذلك جاء النّطق بالغنّه معهما أسهل منه مع غيرهما ، والوجه ما تقدّم ، وعليه إطباق القرّاء السبعه فى القرآن (٩) ، وقول أبى عثمان : «إنّ بيانها (١٠) مع حروف الفم لحن» (١١) قد تقدّم تعليله وبيان (١٢) وجه استحسانه .

قال / : «والطّاء والدّال والتّاء والظّاء والذّال والثّاء يدغم (١٣) بعضها (١٤) فى بعض» .

١- فى د . ط : «لأنه» .

٢- فى ط : «بعد ما أطبق» ، تحريف .

٣- فى ط : «بصوت» .

٤- حكى سيبويه عن بعض العرب أنهم يجرون الغين والخاء مجرى القاف فى جواز إخفاء النون ، وحكى المبرد عن قوم أنهم يجيزون إخفاء النون مع الخاء والغين وقال : «وهذا عندى لا يجوز» المقتضب : ١ / ٢١٦ ، وانظر الكتاب : ٤ / ٤٥٤ ، والممتع : ٦٩٥ ، ٦٩٩ - ٧٠٠ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٧٣ .

٥- سقط من ط : «عندها» ، خطأ .

٦- أى بقيه أحرف الحلق .

٧- فى د : «حسنها» ، تحريف .

٨- فى د : «قربها» ، تحريف .

٩- كلهم يظهر النون الساكنه والتنوين عند الهمزه والهاء والحاء والخاء والعين والغين ، إلا أن المسيبى روى عن نافع أنه لم يظهر النون الساكنه والتنوين عند الخاء والغين ، وروى غيره عن نافع الإظهار . انظر كتاب السبعه : ١٢٥ - ١٢٦ ، والكشف : ١ / ١٦١ ، والنشر : ٢ / ٢٢ - ٢٣ .

١٠- أى النون .

١١- انظر قول المازنى فى التكمله : ٢٧٨ .

١٢- فى د : «ببيان» .

١٣- فى المفصل : ٤٠١ : «والثاء ستتها يدغم . .» .

١٤- فى الأصل : «يدغم أيضا بعضها» ، وليست فى المفصل : ٤٠١ .

لشدّه تقاربها (۱) ، وتدغم فی الصّاد والزّای والسین لما بینها وبینها من (۲) المقاربه أیضا . (۳)

قال : «وهذه لا تدغم فی تلک» .

یعنی الصّاد والزّای والسین لا تدغم فی السّته المتقدّمه ، لأنّها حروف صفیر ، ففیها زیاده ، فلو أدغمت فیها لفاتت تلک الزیاده ، وصحّ إدغام بعضها فی بعض لاشتراکها فی الصّفیر ، فینتفی مانع الإدغام ، فلذلک أدغم بعضها فی بعض ، ولم تدغم فی السّته الأولی . (۴)

«والأقیس فی المطبقه إذا أدغمت تبقیه الإطباق» .

قال : وقد اعترض علی النحویّین فی إطلاقهم الإدغام فی الحروف المطبقه واشتراطهم بقاء الإطباق (۵) ، فقیل : الإطباق صفه للحرف (۶) لا (۷) یکون إلّا بها ، وإذا لم یکن إلّا بها وجب حصوله عند حصولها ، وإذا وجب حصوله تنافی مع الإدغام ، لأنّه یجب به إبدالها إلی المدغم فیه ، فیؤدّی إلی أن تکون موجوده غیر موجوده ، وهو متناقض ، ومن أجاب بأنّ الإطباق فی المطبقه کالغنّه فی النون ، فکما أمکن مجیء الغنّه عند حروف الإخفاء من غیر نون ، فلا یبعد حصول الإطباق بعد إدغام (۸) حروفه مع عدم حروف الإطباق ، فلیس علی بصیره ، لأنّ الغنّه لا یتوقّف حصولها علی مجیء النون ، بل تحصل مستقلّه بنفسها (۹) من غیر تصویت بالنون ، وسببه أنّها تخرج من الخیشوم ، والنون من الفم ، فأمکن انفراد الغنّه عنها ، نعم لا تتبیّن النون إلّا بالغنّه ، ولا یلزم من التلازم من

۱- انظر الکتاب : ۴ / ۴۶۰ ، والأصول : ۳ / ۴۲۲ - ۴۲۵ ، والممتع : ۷۰۱ .

۲- فی ط : «لما بینهما من . . .» .

۳- انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۳۳۷ .

۴- فی د : «فی الست الأول» .

۵- إذا أدغم حرف الإطباق فیما لا إطباق فیه فالأفصح إبقاء الإطباق ، وحکی سیبویه عن بعض العرب أنهم یذهبون الإطباق ، انظر الکتاب : ۴ / ۴۶۰ ، والممتع : ۷۰۶ ، وشرح الشافیه للرضی : ۳ / ۲۸۱ - ۲۸۲ ، والنشر : ۱ / ۲۲۰ .

۶- فی ط : «للحروف» .

۷- فی ط : «ولا» .

۸- سقط من د : «إدغام» ، خطأ .

۹- سقط من ط : «بنفسها» .

أحد الطّرفين (۱) التّلازم من الطّرف الآخر ، وذلك بخلاف (۲) الإطباق ، لأنّ الإطباق رفع اللّسان إلى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده ، فلا يستقيم إلّا بنفس الحرف ، إذ ليس هو أمرا آخر (۳) ، ولذلك عدّها (۴) المحقّقون حرفا مستقلا والنون حرفا مستقلا ، وإن كانت الغنّه تلازمها كما (۵) كانت الغنّه تنفصل عنها . (۶)

وأشبه ما يجاب به أنّه فى الحقيقه ليس بإدغام ، ولكنّه لّما اشتدّ التقارب وأمكن النّطق بالثانى بعد / الأوّل من غير ثقل اللسان (۷) كان كالنّطق بالمثل بعد المثل ، فأطلق عليه الإدغام لذلك ، ولذلك يحسّ الإنسان من نفسه ضروره عند قوله : «أحطت» النّطق بالطّاء حقيقه وبالتّاء بعدها ، فلا يجوز أن يقال : إنّ (۸) الطّاء مدغمه ، لأنّ إدغامها يوجب قلبها إلى ما بعدها ، وقد علم أنّها لم تقلب ، ولا يصحّ أن يقال : إنّ ثمّه حرفا آخر أدغم فى التّاء مع بقاء الطّاء الأولى لما يؤدّى إليه من إدغام الحرف وإظهاره فى حاله (۹) واحده ، ولما يؤدّى إليه من التقاء الساكنين ، وذلك فاسد (۱۰) ، فثبت أنّ الأمر على ما ذكرناه من أنّ الطّاء مبيّنه (۱۱) ، وإنّما اشتدّ التقارب حتى نطق بالتّاء بعدها من غير فصل ، فأطلق لفظ الإدغام لذلك . (۱۲)

وقوله : «كقراءه أبى عمرو « فرّطت» » .

۱- فى الأصل «الحرفين» . وما أثبت عن د . ط .

۲- فى الأصل : «مخالف» . وما أثبت عن د . ط .

۳- فى ط : «مستقلا» .

۴- أى الغنه .

۵- فى د : «لما» ، تحريف .

۶- انظر ارتشاف الضرب : ۱ / ۳۳۸ .

۷- فى د : «للسان» .

۸- سقط من د : «إن» .

۹- فى د : «حال» .

۱۰- من قوله : «الإطباق صفه للحرف . .» إلى «فاسد» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵۵۱ بتصرف .

۱۱- فى الأصل : «مثبته» . وما أثبت عن د . ط .

۱۲- انظر مناقشه الرضى لهذه المسأله فى شرح الشافيه : ۳ / ۲۸۱ - ۲۸۲ .

ليس (۱) بمستقيم ، فإنّ الاتّفاق من القرّاء على فَرَّطْتُ (۲) ليس بينهم فيه (۳) خلاف .

«والفاء لا تدغم إلّا فى مثلها» .

لما تقدّم من شبه التّفشّى فيها ، هذا قول النحويّين ، والتحقيق أنّها قد أدغمت فى الباء ، قرأ الكسائىّ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ (۴) بإدغام الفاء فى الباء (۵) ، وهو عند النحويّين ضعيف ، وقد تقدّم الكلام على مثل ذلك (۶) ، فمن نظر إلى ما فيها من شبه التّفشّى أجراها (۷) كالشين ، ومن نظر إلى ما فى الشين من ظهور ذلك أجاز فيها الإدغام ، وإطباق النحويّين على تخصيص الشين بالتّفشّى ردّ على من يمنع إدغام الفاء منهم فى الباء لعدم الصفه المانعه للإدغام منها ، وإدغام الباء فيها واضح ، لأنّها إن لم تزد عليها فلا أقلّ من أن تماثلها فى صفتها ، فصحّ الإدغام على كلّ تقدير ، كقوله تعالى : يَغْلِبْ فَسَوْفَ (۸) و وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولئِكَ ، (۹) وهى مرويّه عن أبى عمرو والكسائىّ وخلّاد عن حمزه .

«والباء تدغم فى مثلها (۱۰) ، قرأ أبو عمرو لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ (۱۱)» .

۱- فى ط : «فليس» .

۲- الزمر : ۳۹ / ۵۶ ، والآيه أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ فِى جَنْبِ اللَّهِ . انظر إدغام القراء : ۱۸ .

۳- سقط من ط : «فيه» .

۴- سبأ : ۳۴ / ۹ ، وسلفت الآيه ق : ۳۴۱ ب .

۵- سقط من د : «فى الباء» .

۶- فى ط : «قولك» ، تحريف . وانظر ما سلف ق : ۳۴۱ ب .

۷- فى ط : «أخرها» ، تحريف .

۸- النساء : ۴ / ۷۴ ، والآيه : وَمَنْ يُقاتِلْ فِى سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً ، وانظر كتاب السبعه : ۱۲۱ ، والكشف : ۱ / ۱۵۵ ، والتيسير : ۴۳ - ۴۴ ، والنشر : ۲ / ۸ - ۹ .

۹- الحجرات : ۴۹ / ۱۱ ، والآيه : وَلا تَنابَزُوا بِالْأَلْقابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ، وانظر الكشف : ۱ / ۱۵۵ ، والتيسير : ۴۴ ، والنشر : ۲ / ۸ - ۹ .

۱۰- فى المفصل : ۴۰۱ : «والباء لا تدغم إلا فى مثلها» .

۱۱- البقره : ۲ / ۲۰ ، والآيه : وَلَوْ شاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصارِهِمْ وانظر التيسير : ۲۰ ، والنشر : ۱ / ۳۰۰ ، ۲ / ۲۰۸ .

فإدغامها فيها واضح ، وفى الفاء (١) قد تقدّم عند الكلام على الفاء (٢) ، وإدغامها فى الميم واضح لأنّها تقاربها مع زياده الميم عليها ، فصحّ إدغامها فيها كما صحّ (٣) إدغامها فى الفاء ، كقوله تعالى :

ارْكَبْ مَعَنا (٤) وشبهه .

«ولا يدغم فيها إلّا مثلها» .

لأنّ مقاربها الميم والفاء ، فامتنع إدغام الميم لما يلزم (٥) من ذهاب الصفه التى هى (٦) / الغنّه ، وامتنع إدغام الفاء عندهم لما تقدّم من شبه الشين .

قال : «والميم لا تدغم إلّا فى مثلها» .

لما يلزم من ذهاب غنّتها لو أدغمت فى مقاربها ، ولا يلزم عليه إدغامها فى الواو والياء مع إبقاء الغنّه كما فعل فى النون لما تقدّم من أنّ النون حرف كرهوا النّطق به ساكنا قبل حروف الفم لما فيه من الصّدع المنفور من مثله فى المعتاد ، ولما يلزم من إخفائه من تحسين الكلام وتزيينه بها (٧) ، بخلاف الميم ، فإنّ الأوّل (٨) مفقود (٩) فيه ، وليس بالكثير كالنون فيفعل فيه ما يفعل فى النّون .

«وتدغم فيها النون والباء» .

فأمّا إدغام النون فيها فواضح ، فإن قلت : لم لم تدغم الميم فيها (١٠) مع كون النون حرف غنّه كما أدغمت النون فيها قلت : النون حرف كره التصريح به ساكنا مع إمكان إخفائه لما تقدّم ، وليس الميم

١- فى د : «الباء» ، تحريف .

٢- انظر ما سلف ٢ / ٥٣٠ .

٣- فى ط : «يصح» .

٤- هود : ١١ / ٤٢ ، والآيه وَنادى نُوحٌ ابْنَهُ وَكانَ فِي مَعْزِلٍ يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا ، أظهر ورش وحمزه وابن عامر وأدغم الباقون فى قوله تعالى : ارْكَبْ مَعَنا ، انظر الكشف : ١ / ١٥٦ ، والتيسير : ٤٥ ، والنشر : ٢ / ١١ .

٥- فى د : «يذهب» ، تحريف .

٦- فى ط : «فى» .

٧- فى د : «بهما» ، تحريف .

٨- لعله قصد به إدغام الميم فى الواو والياء .

٩- فى ط : «مقصود» ، تحريف .

١٠- أى فى النون .

كـذلك ، بـل الأمر فيها بالعكس ، ألا ترى أنّك لو أدغمت الميم فى النون لكنت آتيا بنون ساكنه ؟ فكان مؤدّيا إلى الإتيان بما فرّ (۱) منه لو كان ، فلم يلزم من صحّه إدغام النون فى الميم إدغام الميم فى النون .

وأمّا إدغام الباء فى الميم فقد تقدّم عند ذكر الباء (۲) ، وهو أنّها زائـده عليها ومقاربه لها ، فصحّ إدغامها فيها كما أدغم فيما (۳) هو مماثل لها فى ذلك .

[الإدغام فى افتعل]

قال : «و « افتعل» إذا كان بعد تائها مثلها جاز فيه البيان والإدغام » ، إلى آخره .

قـد تقـدّم أنّ تـاء الافتعـال مع مـا بعـدها من تـاء أو مقـارب بمنزله المثلين أو المتقاربين من كلمتين ، ولم تجر مجرى الكلمه فى وجوب الإدغـام فى المثل وامتناعه فى المقارب (۴) من حيث إنّ تـاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء أو مقارب بعـدها ، فهى ككلمه (۵) أخرى انضـمّت إلى ما يليها ، فلذلك أجريت مجرى الكلمتين ، فإذا قصد إلى الإدغام أسـكنت التاء الأولى على ما هو قياس الإدغـام ، فيجتمع ساكنـان ، الفاء والتّاء المسـكّنه ، فتحرّك (۶) الفـاء لالتقـاء الساكنين إمّا بالفتـح طلبا للخفّه ، لأنّها الحركه التى كانت للمـدغم تنبيها عليه ، كما فى «يشـدّ» و «يعضّ» ، وإمّا بالكسـر على أصل التقاء الساكنين ، وتحـذف / همزه الوصل باتّفاق للاستغناء عنها . (۷)

وكـان قياس إجرائه (۸) مجرى الكلمتين عنـد النحويّين منع الإدغـام لسـكون مـا قبـل الأوّل ، لأنّهم يمتنعون من إدغام مثل «قرم مالك» (۹) كراهه اجتماع (۱۰) الساكنين ، فكذلك هذا .

۱- فى د . ط : «يفر» .

۲- انظر ما سلف ق : ۳۴۶ ب .

۳- فى د : «ما» ، وهو أشبه .

۴- فى د : «المتقارب» .

۵- فى الأصل : «فهى كل كلمه» ، وفى ط : «كلمه» ، وما أثبت عن د .

۶- فى د : «فتحركت» .

۷- انظر فى هـذه المسأله الكتاب : ۴ / ۴۰۳ ، ۴ / ۴۴۳ - ۴۴۴ ، والأصول : ۳ / ۴۰۹ ، والمنصف : ۲ / ۲۲۲ - ۲۲۳ ، ۲ / ۳۳۵ - ۳۳۶ ، والممتع : ۶۳۸ - ۶۴۳ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۸۳ - ۲۸۵ .

۸- أى «افتعل» الذى بعد تائه مثلها كقولنا : اقتتل .

۹- انظر ما سلف ق : ۳۳۵ ب .

۱۰- فى د . ط : «التقاء» .

والجواب أنّ (١) فيه شائبه شبه الكلمه الواحده وشبه الكلمتين ، فيجوز (٢) فيه الإدغام لذلك ، ولم يجر مجرى «قرم مالك» لأنّ الانفصال فيه محقّق ، وإنّما لم يجئ فى بقاء الهمزه وحذفها الوجهان فى «لحمر» و «الحمر» من حيث كانت الحركه فى «لحمر» (٣) محقّقه العروض لا أصل للحركه فيها ألبتّه ، وأمّا هذه [يعنى «افتعل»] (٤) فأصلها الحركه ، وسكونها عارض ، فلمّا تحرّكت لم يكن اعتبار سكونها العارض بأولى من حركتها الأصليّه مع كونها متحرّكه ، ولذلك لم يختلف فى إسقاط الهمزه التى لم (٥) يجأ بها إلّا لذلك السكون (٦) العارض (٧) .

ومن قال : «قتّلوا» بالفتح قال : «يقتّلون» بفتح القاف أيضا ، ومن قال : «قتّلوا» بكسر القاف قال : «يقتّلون» بالكسر أيضا ، لأنّها مثلها وكذلك «مقتّلون» و «مقتّلون» ، وقد جاء نحو :

«مقتّلون» (٨)فى المفصل : ٤٠١ : «وتقلب مع تسعه» ، وسقط «تاء الافتعال» .(٩) ، وعلّته ما ذكره من قصد الاتباع .

قال : «وتقلب تاء الافتعال مع تسعه (٩) أحرف إذا كنّ قبلها» ، إلى آخره .

وإنّما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من مقاربه فى المخارج ومباعده فى الصفات ، فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفتها ، فقلبت مع الطّاء والظّاء والصّاد والضّاد طاء (١٠) ، لأنّها لو

١- فى د : «أنه» .

٢- فى د : «فجوز» .

٣- انظر ما سلف ق : ٢٩١ ب .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- سقط من ط : «لم» ، خطأ .

٦- فى د : «كذلك للسكون» .

٧- من قوله : «وكان قياس إجرائه» إلى «العارض» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ٥٠١ عن شرح المفصل لابن الحاجب بتصرف .

٨- حكى سيبويه عن الخليل أن ناسا من العرب يقولون : «مردّفين» ، وهذه الكلمه من آيه فى سوره الأنفال : ٨ / ٩ ، وهى إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلائِكَهِ مُرْدِفِينَ

٩- انظر الكتاب : ٤ / ٤٤ ، والأصول : ٣ / ٤٠٩ ، والمنصف : ٢ / ٢٢٣ ، ٢ / ٢٢٦ ، والمحتسب : ١ / ٢٧٣ ، ٢ / ١٣٨ ، وشواذ ابن خالويه : ٤٩ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٨٥ .

١٠- فى ط : «وطاء» ، تحريف .

بقيت مع مقاربتها لها لأدّى إمّا (۱) إلى إدغامها ، وهى لا تدغم فى التّاء لما فيها من الإطباق الذى يفوت بالإدغام ، وإمّا إلى إظهارها ، فيعسر النّطق بها معها لقربها [فى المخرج] (۲) ومنافاتها فى صفاتها (۳) ، لأنّ التّاء حرف شديد ، والظّاء والضّاد والصّاد رخوه ، وأيضا فإنّ التّاء حرف مهموس ، والطّاء والظّاء والضّاد حروف مجهوره ، فقلبوها (۴) مع الطّاء لمخالفتها لها فى الجهر ، ومع الظّاء لمخالفتها لها فى الجهر (۵) والرّخاوه ، ومع الضّاد كذلك ، ومع الصّاد لمخالفتها فى الرّخاوه ، فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التّاء فى المخرج ، ويوافق ما قبله فى الصفه قصدا لنفى التنافر بين الحروف . (۶)

وقلبوها مع الدّال والذّال والزّاى دالا لأنّهم لو بقّوها تاء لكانوا (۷) فى الزّاى على ما تقدّم من (۸) حروف الإطباق وفى الدّال على أحد مكروهين من (۹) إدغام / مخلّ بالفاء أو إظهار فيما قارب المثلين وفى الذّال لمقاربتها للدّال (۱۰) فى المخرج ، هذا مع أنّها تخالف الثلاثه فى الصفات .

أمّا مخالفتها للذّال والزّاى فإنّ التّاء حرف شديد ، وهذان رخوان ، والتّاء حرف مهموس ، وهذان مجهوران ، وأمّا مخالفتها للدّال فلأنّها حرف مهموس ، والدّال مجهوره (۱۱) ، فقلبت دالا لتوافق التّاء فى المخرج ، والدّال فى الجهر ، ومع الزّاى كذلك .

«وقلبت مع الثّاء (۱۲) والسين ثاء وسينا» .

يعنى ثاء مع الثّاء وسينا مع السين ، لأنّها لو بقيت مع السين لكانت كالتّاء مع الطّاء على ما تقدّم ، ولو بقيت مع الثاء لكانت كبقائها مع الذّال مع أنّها تخالف السين فى الشّدّه والجهر ، وتخالف

۱- سقط من د : «إما» ، خطأ .

۲- زياده عن شرح الشافيه للجاربردى : ۵۵۵ .

۳- فى د : «صفتها» .

۴- أى تاء الافتعال .

۵- سقط من ط : «ومع الظاء لمخالفتها فى الجهر» ، خطأ .

۶- من قوله : «لأنها لو بقيت . .» إلى «الحروف» نقله الجاربردى فى شرح الشافيه : ۵۵۵ بتصرف .

۷- فى د : «لكان» .

۸- فى ط : «فى» .

۹- فى ط : «على» .

۱۰- فى د : «الدال» .

۱۱- فى د : «مجهور» .

۱۲- فى المفصل : ۴۰۱ : «ومع الثاء» . وسقط «قلبت» .

التّاء فى الشّدّه ، فقلبت ثاء (۱) مع التّاء لموافقه التّاء فى المخرج والثّاء فى المخرج والصفه جميعا ، وكذلك قلبها مع السّين .

فإذا قلبت التّاء طاء مع الطّاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين (۲) ، وإذا قلبت مع الظّاء ففيها ثلاثه أوجه ، الإظهار وهو الأصل (۳) ، والإدغام بقلب الظّاء طاء على أصل قياس الإدغام (۴) ، وبقلب الطّاء ظاء ترجيحا للحرف الأصلىّ على الحرف الزّائد ليتبّه به على الأصل . (۵)

وإذا أبدلت مع الضّاد ففيها البيان الذى هو الأصل ، والإدغام بقلب الزائد إلى الأصل ، ولم يجئ الإدغام على أصل الإدغام لما يلزم من إدغام الضّاد التى هى زائده بصفه الاستطاله على ما تقدّم ، فلذلك جاء «اضطرب» و «اضّرب» ، ولم يأت «اطّرب» إلّا على شذوذ ، لأنّ فيه إدغاما للضّاد وهو شاذ .

وإذا أبدلت مع الصّاد ففيها ما فى الضّاد سواء ، لأنّ الصّاد لا تدغم فيما ليس بصفير لما يلزم من ذهاب صفتها ، فيقال : «اصطبر» و «اصّبر» ، ولا يقال : «اطّبر» (۶) .

وإذا أبدلت مع الدّال وجب الإدغام لاجتماع المثلين ، فيقال «ادّان» (۷) لا غير ، وإذا أبدلت مع الدّال جاز إظهارها وجاز إدغامها على أصل الإدغام وهو الكثير ، وجاز إدغامها بقلب الثانيه إليها ، كما قلبت فى «اظّلم» على ما تقدّم ، فيقال : «إذ دكر» و «ادّكر» و «اذّكر» (۸) .

وإذا أبدلت مع الزّاى كانت كالضّاد مع الطّاء فى إظهارها / وإدغامها بقلب الثانيه إليها ، ولا تدغم هى على قياس الإدغام لما يلزم من إدغام حرف صفير فيما ليس بموافق له فى صفته ، وقد

۱- سقط من د : «ثاء» ، خطأ .

۲- كقولنا : «اطّلب» ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۷۰ .

۳- كقولنا : «اظطلم» .

۴- ذكر سيبويه هذين الوجهين فحسب ، انظر الكتاب : ۴ / ۴۶۸ - ۴۶۹ .

۵- انظر المنصف : ۲ / ۳۲۹ ، وسر الصناعه : ۲۱۹ ، وشرح الملوكى : ۳۱۹ - ۳۲۰ .

۶- انظر إبدال تاء الافتعال مع الصاد والضاد واللغات فيها الكتاب : ۴ / ۴۶۷ ، والتكمله : ۲۸۰ ، والمنصف : ۲ / ۳۲۷ - ۳۲۸ ، وشرح الملوكى : ۳۱۹ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۸۹ .

۷- انظر الكتاب : ۴ / ۴۷۰ - ۴۷۱ ، والسيرافى : ۵۷۵ .

۸- أجاز الجرمى «اذدكر» وأجودها «ادّكر» ، انظر المنصف : ۲ / ۳۳۱ ، وسر الصناعه : ۱۸۷ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۵۰ ، والممتع : ۳۵۷ - ۳۵۸ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۸۹ .

تقدّم أنّ ذلك غير سائغ ، وإذا أبدلت مع التّاء أدغمت لاجتماع المثلين .

قوله : «ومع الثّاء تدغم ليس إلّا بقلب كلّ واحده منهما إلى صاحبتها» .

ليس على ظاهره ، لأنّا إنّما نقلب إحداهما ، ولكنّه جمع وأراد التفصيل ، وأمّا من قال :

«متّرد» فقوم لا يقلبون تاء الافتعال ، بل يبقونها على حالها ، ويدغمون فيها الثّاء (١) على أصل قياس الإدغام (٢) ، فمن ثمّه جاء «متّرد» و «مثّرد» (٣) و «اتّأر» و «اثّأر» .

وإذا أبدلت مع السين وجب الإدغام لاجتماع المثلين .

وقوله : «ومع السّين تبيّن وتدغم» .

ليس أيضا بالجيّد ، لأنّ الكلام بعد إبدال تاء الافتعال ، ولا يصحّ حينئذ إلّا الإدغام ، [كقولك :

«مسّمع»] (٤) ، وأمّا البيان فى قولك : «مستمع» فإنّما هو على لغه من يبقيها ولا يبدلها ، وأمّا من يبدلها (٥) فواجب عنده الإدغام لاجتماع المثلين ، والذين لم يبدلوها لم يدغموا فيها السين لما يلزم من إدغام حرف الصّفير فيما ليس بموافق له فيه . (٦)

قال : « وقد شبّهوا تاء الضمير بتاء الافتعال ، قال : (٧)

١- فى د : «التاء» ، تصحيف .

٢- وهو الأفصح القوى فى القياس ، وذكر الفراء أن هذه اللغه كثيره فى بنى أسد ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٦٧ ، ومعانى القرآن للفراء : ١ / ٢٥١ ، وسر الصناعه : ١٧٢ .

٣- وهو جائز فصيح ، انظر ما سلف ق : ٣٤٨ أ ، وشرح الشافيه للجاربردى : ٥٥٤ .

٤- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٥- فى د . ط : «أبدلها» .

٦- البيان عربى جيد لاختلاف المخرجين ، والإدغام جائز لاتحاد السين والتاء فى الهمس وتقاربهما فى المخرج ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٦٨ ، والمقتضب : ١ / ١٧٤ ، والأصول : ٣ / ٢٧٢ ، والتكمله : ٢٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٥١ .

٧- عجز البيت : «فحقّ لشأس من نداك ذنوب» . قائله علقمه الفحل ، وهو فى ديوانه : ٤٨ ، والكتاب : ٤ / ٤٧١ ، والكامل للمبرد : ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، ومجالس ثعلب : ٧٨ ، والمفضليات : ٣٩٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ١٨٠ - ١٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٥١ ، وورد بلا نسبه فى سر الصناعه : ٢١٩ ، وشرح الملوكى : ٣٢٥ ، والممتع : ٦١ ، وروايه الديوان والكامل ومجالس ثعلب والمفضليات وأمالى ابن الشجرى : «خبطت» ، والذنوب : النصيب ، والبيت من قصيده خاطب فيها علقمه الحارث الغسانى ، وقد كان أخوه شأس أسيرا عنده .

وفی کلّ حیّ قد خبطّ بنعمه

« . . .

، إلی آخره

قال الشیخ : لأنّها تاء شبیهه بالمتّصله (۱) ، وقعت (۲) بعد الحروف التی یستکره اجتماعها معها ، فکما قالوا : «اطّلب» فی «اطتلب» قالوا : «خبطّ» فی «خبطت» وکذلک «نقدّ» و «فزدّ» ، قال (۳) سیبویه : «وأعرب اللغتین (۴) وأجودهما أن لا تقلب» (۵) ، وإنّما ضعف ذلک فیها لکونها منفصله فی الحقیقه کما (۶) فی کلمه أخری ، فکما لا یحسن فی «اخبط تسعد» وفی «فز تسعد» وفی «انقد تسعد» (۷) «اخبطّ سعد» و «فزّ سعد» و «انقدّ سعد» لا (۸) یحسن «خبطّ» و «فزّ» و «انقدّ» ، لأنّها مثلها فی کونها کلمه (۹) منفصله فی الحقیقه . (۱۰)

« قال (۱۱) : وإذا کانت التاء متحرّکه وبعدها هذه الحروف ساکنه لم یکن إدغام نحو (۱۲) :

«استطعم» و «استضعف» » .

لسکون الثانی من المتقاربین ، إذ شرطه أن یکون متحرّکا ، وإذا وجب الإظهار فی «یشددن» وهما مثلان لسکون الثانی / فلأن یمتنع فی «استطعم» ونحوه ممّا لیس بمثلین أجدر .

قال : «و « استدان» و «استضاء» و «استطال» بتلک (۱۳) المنزله » .

۱- انظر وجه الشبه بین تاء «افتعل» وتاء «فعلت» فی الکتاب : ۴ / ۴۷۱ ، وسر الصناعه : ۲۲۰ .

۲- فی ط : «ووقعت» .

۳- فی ط : «قوله : قال . . .» ، ونقل الزمخشری قول سیبویه فی المفصل : ۴۰۳ . .

۴- سقط من د : «اللغتین» ، خطأ .

۵- عباره سیبویه : «وأعرب اللغتین وأجودهما أن لا تقلبها طاء ، لأنّ هذه التاء علامه الإضمار ، وإنما تجیء لمعنی» . الکتاب : ۴ / ۴۷۲ .

۶- سقط من ط : «کما» .

۷- سقط من ط : وفی «انقد تسعد» .

۸- فی ط : «ولا» ، تحریف .

۹- سقط من د : «کلمه» .

۱۰- من قوله : «فکما لا یحسن» إلی «الحقیقه» نقله الجاربردی فی شرح الشافیه : ۵۵۸ عن شرح المفصل لابن الحاجب .

۱۱- أی سیبویه ، انظر الکتاب : ۴ / ۴۷۲ ، والمفصل : ۴۰۳ .

١٢- فى المفصل : ٤٠٣ : «يريد نحو» .

١٣- فى الأصل . د : «واستطال ليس بتلك» . زياده مخله ، وما أثبت عن ط . المفصل : ٤٠٣ ، وشرحه لابن يعيش : ١٠ / ١٥١ .

يعنى أنّه لا يدغم ، لأنّ ما يدغم فيه لو أدغم فى حكم السكون ، إذ أصله «استدين» و «استضوء» و «استطول» ، وتحرّكها عارض بانقلاب عينها ألفا ، وإذا وجب إظهار «اشدد» فى قولك : «اشدد اليوم» عند من لغته «اشدد» بغير إدغام لسكون الثانى (۱) ، ولم يعتدّ بحركتها العارضه فى «اشدد اليوم» مع كونهما مثلين فلأن لا يعتدّ بهما ههنا أولى .

قال : «وأدغموا تاء « تفعّل» و «تفاعل» فيما بعدها » .

يعنى إذا كان مقاربا لها ، وإنّما حذفه للعلم به ، إذ لا يلبس أنّ «تعلّم» و «تقاتل» لا يصحّ إدغامه ، فإذا أدغموا اجتلبوا همزه الوصل للنّطق بالسّاكن ، لتعذّر الابتداء به ، فقالوا : «اطّيّروا» و «ازّيّنوا» و «اثّاقلوا» [و «ادّارؤوا»] (۲) ، قال اللّه تعالى : يَطَّيَّرُوا بِمُوسى (۳) وقال : وَازَّيَّنَتْ (۴) ، وقال :

اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ (۵) ، وقال : فَادَّارَأْتُمْ فِيها (۶) ، وليس «اطّيّروا» ب «افتعلوا» ، لأنّه لو كان «افتعلوا» (۷) لكان (۸) لفظه «اطّاروا» ، وكذلك «اثّاقلوا» إذ (۹) لو كان «افتعلوا» لكان «اثّقلوا» ، و «ادّارؤوا» لو كان «افتعلوا» لكان «ادّرؤوا» ، و «ازّيّنوا» لو كان «افتعلوا» لكان «ازّانوا» ، وإنّما «اطّيّروا» و «ازّيّنوا» «تفعّلوا» ، فلذلك جاءت العين مشدّده على ما كانت عليه ، و «اثّاقلوا» و «ادّارؤوا» «تفاعلوا» ، فلذلك جاءت الألف مقرّره (۱۰) بين العين (۱۱) والفاء .

۱- انظر ما سلف ق : ۲۹۶ أ .

۲- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

۳- الأعراف : ۷ / ۱۳۱ ، والآيه وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسى وَمَنْ مَعَهُ .

۴- يونس : ۱۰ / ۲۴ ، والآيه : حَتَّى إِذا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَها وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُها أَنَّهُمْ قادِرُونَ عَلَيْها أَتاها أَمْرُنا لَيْلًا أَوْ نَهاراً .

۵- التوبه : ۹ / ۳۸ ، والآيه يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ما لَكُمْ إِذا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ .

۶- البقره : ۲ / ۷۲ ، والآيه : وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيها .

۷- سقط من ط : «افتعلوا» .

۸- فى ط : «كان» .

۹- سقط من ط : «إذ» .

۱۰- فى د . ط : «مفرده» .

۱۱- سقط من د : «العين» ، خطأ .

«ولم يدغموا نحو « تذكّرون» » .

لأنّ أصله «تتذكّرون» ، فحذفت التّاء الأولى أو الثانيه تخفيفا (۱) ، فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقيه لأذهبوا التّاءين جميعا ، فيخلّون بالكلمه .

ووجه آخر ، وهو أنّه (۲) يؤدّى إلى بقاء الفعل المضارع من غير حرف مضارعه ، إن كان المحذوف الثانيه أو ما يقوم مقامها من جنسها إن كان المحذوف الأولى ، ولا يستقيم أن يكون فعلا مضارعا عريّا منها . (۳)

قال : «ومن الإدغام الشّاذّ قولهم : ستّ» .

قوله : «ومن الإدغام» ليس بمستقيم ، لأنّ الإدغام بعد إبدال السّين تاء ليس بشاذّ لثقل النّطق بها معها ، ولذلك اتّفق على إدغام مثل «قد تبيّن» و «وددت» (۴) ، حتّى كأنّهما مثلان ، / وإنّما الشّذوذ فى إبدال السّين تاء (۵) ، ويحتمل أن يريد بالشّذوذ أنّه لم يقع مثله مدغما ولا مظهرا ، فهو مستقيم ، إلّا أنّ نسبه الشّذوذ إليه مع الإدغام كنسبته إليه مع الإظهار ، إلّا أنّه يمكن أن يقول : إنّ قياس كلام العرب لو قدّرنا وقوعه أن يكون مظهرا لأنّهما (۶) فى كلمه واحده ، وهم لا يدغمون المتقاربين فى كلمه لما يؤدّى إليه من اللّبس كما تقدّم ، ولذلك لم يدغموا «عتدان» فى جمع «عتود» (۷) ، وإن كان مستكره (۸) النّطق به .

۱- مذهب سيبويه والبصريين أن التاء الثانيه هى المحذوفه ، ونسب صاحب الإنصاف إلى الكوفيين قولهم : إن المحذوف التاء الأولى ، وهذا القول نسبه أبو بكر بن الأنبارى إلى هشام . انظر الكتاب : ۴ / ۴۷۶ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج : ۲ / ۳۱۶ - ۳۱۷ ، وشرح السبع الطوال : ۱۴۳ ، وأمالى ابن الشجرى : ۱ / ۳۸۸ ، والإنصاف : ۶۴۸ - ۶۵۰ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۹۰ .

۲- أى الإدغام .

۳- فى ط : «عنها» ، «عرّاه من الأمر : خلّصه وجرّده» اللسان (عرا) .

۴- فى ط : «وودت» ، تحريف .

۵- انظر الكتاب : ۴ / ۲۳۹ ، ۴ / ۴۸۱ - ۴۸۲ ، والأصول : ۳ / ۲۷۰ ، ۳ / ۴۳۲ ، وسر الصناعه : ۱۵۵ ، والممتع : ۲۲۳ ، ۷۱۵ - ۷۱۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۶۶ .

۶- أى الدال والتاء فى «سدت» بعد الإبدال .

۷- «العتود : الجدى الذى استكرش» اللسان (عتد) ، وانظر الكتاب : ۴ / ۴۸۲ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۵۳ ، والممتع : ۷۱۶ ، وشرح الشافيه للرضى : ۳ / ۲۶۸ .

۸- فى ط : «يستكره» .

قال : «ومنه « ودّ» فى لغه بنى تميم (۱) ، وأصله (۲) وتد » .

الكلام فيه بعد إسكان التّاء كالكلام (۳) فى ستّ ، ومن قال : عتد (۴) فى عتدان والتزم «وتد» بتحريك العين ولم يسكّنها كما أسكن «كتف» فإنّه فرّ ممّا يلزمه من أحد الأمرين (۵) ، الإدغام (۶) المؤدّى إلى اللّبس ، والإظهار المؤدّى إلى الثّقل ، كما أنّهم امتنعوا من بناء فعل مصدرا ل «وتد» ، فلم يقولوا : وتدا (۷) لما يلزمهم من ثقل إن أظهروا ولبس إن أدغموا .

قال : «وقد عدلوا فى بعض ملاقى المثلين أو (۸) المتقاربين لإعواز الإدغام إلى (۹) الحذف» ، إلى آخره .

لأنّهم لّما ثقل عليهم اجتماع المثلين من غير إدغام ، وتعذّر الإدغام عدلوا إلى ما هو شبيه بالإدغام من الحذف الذى لا ينافيه سكون الثانى ، وشرطه أن يكون ما قبل الأوّل متحرّكا ، أمّا لو سكن فليس فيه إلّا الإظهار ، كقولك : «يشددن» وشبهه ، لأنّه لا يفرّ (۱۰) من ثقل إلى متعذّر ، فتعذّر الإدغام والحذف ، فاغتفر الاستثقال لأنّه أخفّ المكروهات اللّازمه ، وكلّ ما كثر مثله فى كلامهم حسن الحذف فيه ، وما قلّ لم يحسن لترجّح (۱۱) الثّقل فيه بالكثره التى يلزم منها كثرته (۱۲) ، فلذلك كان «ظلت» أكثر من «مست» ، وهذا فى المثلين كثير على ما ذكر .

وأمّا فى المتقاربين فلم يأت (۱۳) مخفّفا (۱۴) إلّا فى مثل بنى العنبر وبنى العجلان [وبنى الحارث

۱- سلفت الإشاره إليها ق : ۳۴۰ ب .

۲- فى المفصل : ۴۰۴ : «وأصلها» .

۳- فى ط : «كاللام» ، تحريف .

۴- أى جمع عتود على فعل كرسل ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ۱۰ / ۱۵۳ .

۵- فى ط : «أمرين» .

۶- فى ط : «من الإدغام» .

۷- انظر ما سلف ق : ۳۴۰ ب .

۸- سقط من ط : «أو» ، خطأ .

۹- فى ط : «فى» ، تحريف . وهو مخالف للمفصل : ۴۰۴ .

۱۰- فى د : «يضر» ، تحريف .

۱۱- فى ط : «لترجيح» .

۱۲- فى ط : «تلارزه» ، كلمه غامضه .

۱۳- أعاد الضمير إلى ملاقى المتقاربين ، وهو الحرف الأول من المتقاربين .

۱۴- فى د : «تحقيقا» ، تحريف .

وبنى الهجيم] (١) مع كونه قليلا (٢) ، و «يستطيع» وإن كان كثيرا لما فيه من اجتماع التاء والطّاء والسين مع شدّه التقارب بين التاء والطّاء فالذى حسّن حذفها (٣) كون الطّاء متحرّكه للإعلال ، / ولولا ذلك لم تحذف كما لم تحذف فى «يستطعم» وشبهه لّما كانت ساكنه لأدائه إلى اجتماع الساكنين فيما لا يستقيم تحرّك الأوّل منهما .

وأمّا «استخذ» فيحتمل أن لا يكون من هذا الباب ، وهو ظاهر (٤) ، لأنّهم لا يقولون :

«استتخذ» ، ولو كان منه لجاء الأصل ، إذ لا مانع يمنع من وجوده ، وأيضا فإنّ المعهود حذف الأولى لا حذف الثانيه ممّا استثقل فيه الاجتماع وتعذّر الإدغام ، وأيضا فإنّه بمعنى «اتّخذ» ، فلو كان على «استفعل» لاختلف معناه فى الظّاهر ، ويبعد (٥) أن يكون من «اتّخذ» لبعد (٦) إبدال السين من التّاء ، على أنّه شاذّ كيفما قدّر . (٧)

وأمّا «يستيع» بالتّاء فمثله فى الشذوذ ، ولم يختلف فى أنّ الأصل (٨) «يستطيع» ، إذ لا محتمل له غيره ، ثمّ فيه تقديران :

أحدهما : أن يكون المحذوف الطّاء ، وإن كانت ثانيه ، كما كان المحذوف فى «استتخذ» الثانيه لّما تعذّر حذف الأولى ، ويضعف ههنا من حيث إمكان حذف الأوّل لتحرّك الثانى ، فيقال : «يسطيع»

١- سقط من الأصل . ط . وأثبته عن د .

٢- هو شاذ عند سيبويه ، وجائز فى سعه الكلام عند أبى حيان ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٨٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٥٥ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٣٤٣ ، ونسب الرضى إلى سيبويه قوله : إن الحذف فى مثل بلعنبر قياس . انظر شرح الشافيه له : ٣ / ٢٩٣ .

٣- أى التاء من «يستطيع» .

٤- فى د . ط : «الظاهر» .

٥- سقط من د : «ويبعد» ، خطأ . وفى ط : «ويضعف» .

٦- فى ط : «بعد» ، تحريف .

٧- حكى سيبويه فى قولهم : «استخذ» قولين : أحدهما : أن يكون أصله «اتّخذ» أبدل من التاء الأولى سينا ، والثانى أن يكون «استفعل» وحذفت التاء الثانيه الساكنه ، وعزاهما الجوهرى إلى المبرد ، وذكرهما ابن جنى دون نسبه ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٨٣ - ٤٨٤ ، والمنصف : ٢ / ٣٢٩ ، والصحاح (أخذ) ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠ / ١٥٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٩٤ .

٨- فى د : «أصله» .

كما هو الكثير ، ويمكن أن يجاب بأنّ الطّاء فى حكم السكون ، وحركتها عارضه ، فكأنّها فى الحكم ساكنه ، إذ وزانها وزان التّاء الثانيه فى «استتخذ» سواء ، ويجوز (١) أن تكون مبدله من الطّاء بعد حذف التّاء ، كأنّه قيل : «يسطيع» أوّلا ، ثمّ قيل (٢) : «يستيع» ، إلّا أنّ إبدال التّاء من الطّاء ضعيف (٣) ، وإنّما ضعف «بلعنبر» وشبهه وإن كان اجتماعها (٤) مع لام التعريف كثيرا لأمرين :

أحدهما : أنّهما من كلمتين منفصلتين ، والمتّصل آكد من المنفصل .

والثانى : أنّهما فى الحقيقه لم يجتمعا لما بينهما من الفصل بالياء فى «بنى» أو الواو فى «بنو» ، والألف فى «على» (٥) لأنّها مراده ، فكانت فاصله فى الحقيقه بينهما .

قال : «وإذا كانوا ممّن يحذفون مع إمكان الإدغام فى « يتّسع» و «يتّقى» » .

يريد أنّهم كرهوا اجتماع المثلين مع إمكان تخفيفه (٦) بالإدغام حتّى حذفوا هربا من اجتماعهما مع إمكان ضرب من التخفيف (٧) فيهما ، وإذا فعلوا ذلك فيه فلأن يفعلوه فى الذى لم يمكن (٨) / فيه ضرب من ضروب (٩) التخفيف أولى ، على أنّ «يتسع» و «يتقى» ضعيف (١٠) ، ولولا ذلك لكان الحذف فيما (١١) تعذّر فيه الإدغام أولى كما يتبيّن (١٢) بالاستدلال ، وإنّما هو أولى من «يتسع»

١- هو التقدير الثانى .

٢- سقط من ط : «يسطيع أولا ثم قيل» ، خطأ .

٣- ذكر سيبويه هذين التقديرين ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٨٤ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٩٣ .

٤- لعله أعاد الضمير إلى النون فى «بنى» أو ما يقوم مقامها فى مثل «على الماء» ، وفى ط : «اجتماعهما» .

٥- أى فى مثل قولهم : «علماء» يريدون «على الماء» . انظر الكتاب : ٤ / ٤٨٥ ، والأصول : ٣ / ٤٣٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٩٧ ، ١ / ٣٨٦ .

٦- فى ط : «تحقيقه» ، تصحيف .

٧- فى د : «تخفيف» .

٨- فى ط : «يكن» ، تحريف .

٩- سقط من د : «ضروب» .

١٠- هو شاذ عند سيبويه والرضى ، والمحذوف عندهما التاء الأولى ، انظر الكتاب : ٤ / ٤٨٣ ، وشرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٩٣ .

١١- فى ط : «ممّا» .

١٢- فى ط : «تبيّن» .

و «یتقی» باعتبار شذوذیهما (۱) ، واللّه أعلم بالصواب ، وإلیه المرجع والمآب .

وقد فرغ من هذا الکتاب عبید اللّه خضر بن یوسف

فی أوائل شهر اللّه المبارک جمادی الآخره فی سنه أربع وثمانین وستمائه حامدا ومصلّیا علی نبیّه محمّد وآله الطّیّبین المسبّحین وسلّم

۱- فی ط : «شذوذهما» .

فهرس الفهارس

اشاره

١ . فهرس شواهد القرآن

٢ . فهرس شواهد الحديث

٣ . فهرس أقوال الصحابه

۴ . فهرس أقوال العرب

۵ . فهرس الأمثال

۶ . فهرس الأشعار والأرجاز

٧ . فهرس البلدان

٨ . فهرس الحيوان

٩ . فهرس المعرب

١٠ . فهرس الأبنيه

١١ . فهرس الأعلام

١٢ . فهرس الكتب المذكوره فى الكتاب

١٣ . الفهرس التحليلى لمباحث الكتاب

١۴ . فهرس مباحث الكتاب

١۵ . المصادر والمراجع

۱ – فهرس شواهد القرآن

اشاره

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه

۱ – سوره الفاتحه

۵ / وإیّاک نستعین / ۱ / ۱

۷ / غیر المغضوب علیهم / ۱ / ۳۳۳

۲ – سوره البقره

۲ / سواء علیهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم / ۱ / ۱۵۶

۲۰ / لذهب بسمعهم / ۲ / ۳۵۰

۳۱ / أنبئونی بأسماء هؤلاء / ۱ / ۳۸۸

۴۲ / ولا تلبسوا الحقّ بالبطل وتکتموا الحقّ / ۲ / ۲۴

۷۱ / وما کادوا یفعلون / ۲ / ۸۶ – ۸۷

۷۲ / فادّرءتم فیها / ۲ / ۵۳۸

۷۴ / فهی کالحجاره أو أشدّ قسوه / ۲ / ۱۹۲

۹۰ / بئسما اشتروا به أنفسهم / ۲ / ۹۰، ۲ / ۹۴

۱۱۱ / وقالوا لن یدخل الجنّه إلا من کان هودا أو نصری / ۱ / ۱۴۶

۱۲۰ / العلم ما لک / ۲ / ۴۹۵

۱۲۸ / وأرنا مناسکنا / ۲ / ۵۸

۱۸۴ / فعدّه مّن أیّام أخر / ۱ / ۵۲۱

۱۸۴ / وأن تصوموا خیر لّکم / ۲ / ۱۸۶

۱۸۹ / لعلّکم تفلحون / ۲ / ۱۹۲

۱۹۵ / ولا تلقوا بأیدیکم إلی التّهلکه / ۲ / ۱۴۰

۱۹۷ / فلا رفث ولا فسوق / ۱ / ۳۵۷

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۱۹۸ / فإذا أفضتم مّن عرفت / ۲ / ۲۷۳

۲۰۰ / کذکرکم ءاباءکم أو أشدّ ذکرا / ۲ / ۳۲۱

۲۱۴ / وزلزلوا حتّی یقول الرّسول / ۲ / ۲۱

۲۲۱ / ولعبد مّؤمن / ۱ / ۱۵۰

۲۲۸ / ثلاثه قروء / ۱ / ۵۹۰

۲۳۳ / أن یتمّ الرّضاعه / ۲ / ۲۲۷

۲۷۱ / فنعمّا هی / ۱ / ۴۶۶ ، ۱ / ۴۶۸ ، ۲ / ۹۴

۲۷۴ / الّذین ینفقون أمولهم باللّیل والنّهار سرّا وعلانیه فلهم أجرهم / ۱ / ۱۷۰

۲۸۲ / أن یملّ هو / ۲ / ۳۷۴

۲۸۲ / أن تضلّ إحدئهما فتذکّر إحدئهما الأخری / ۲ / ۲۴۴

۲۸۶ / لها ما کسبت وعلیها ما اکتسبت / ۲ / ۱۲۳

۳ – سوره آل عمران

۱ – ۲ / ألم (۱) اللّه / ۲ / ۳۵۷

۷ / فأمّا الّذین فی قلوبهم زیغ / ۲ / ۲۵۵

۲۶ / قل اللّهمّ ملک الملک / ۱ / ۲۵۶

۳۸ / قال ربّ / ۲ / ۵۱۳

۴۵ / اسمه المسیح عیسی ابن مریم / ۱ / ۳۸۸

۷۲ / وقالت طّائفه / ۲ / ۵۱۱

۷۵ / یؤدّه إلیک / ۲ / ۲۷۹

۱۲۰ / وإن تصبروا وتتّقوا لا یضرّکم کیدهم شیئا / ۲ / ۵۰۹

۱۴۰ / إن يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مّثله / ۲ / ۵۰۹

۱۵۴ / يظنّون باللّه غير الحقّ ظنّ الجهليّه / ۲ / ۶۲

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۱۵۴ / إنّ الأمر کلّه للّه / ۱ / ۳۹۵

۱۵۹ / فبما رحمه مّن اللّه / ۲ / ۲۲۱

۱۸۵ / فمن زحزح عن النّار / ۲ / ۵۱۵

۴ – سوره النساء

۲ / ولا تأکلوا أموالهم إلی أموالکم / ۲ / ۱۳۷

۱۱ / وإن کانت وحده / ۱ / ۱۳۲

۱۹ / فإن کرهتموهنّ فعسی أن تکرهوا شیئا / ۲ / ۲۴۴

۲۴ / إلّا ما ملکت أیمانکم / ۱ / ۴۶۷

۵۸ / إنّ اللّه نعمّا یعظکم به / ۲ / ۹۴ – ۹۵

۶۴ / ولو أنّهم إذ ظّلموا أنفسهم جاءوک / ۲ / ۱۶۲

۶۶ / ولو أنّا کتبنا علیهم / ۲ / ۱۶۲

۶۶ / ولو أنّهم فعلوا / ۲ / ۱۶۲

۶۶ / مّا فعلوه إلّا قلیل مّنهم / ۱ / ۳۳۰

۷۴ / یغلب فسوف / ۲ / ۵۳۰

۷۹ / کفی باللّه شهیدا / ۲ / ۱۴۲

۱۶۶ / وکفی باللّه شهیدا / ۲ / ۲۲۳

۹۵ / لا یستوی القاعدون / ۱ / ۳۳۳

۱۷۱ / انتهوا خیرا لّکم / ۱ / ۲۷۳

۱۷۶ / إن امرؤا هلک / ۲ / ۲۵۴ ، ۲ / ۳۶۳

۱۷۶ / یبیّن اللّه لکم أن تضلوا / ۲ / ۳۲۶

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه

۵ – سوره المائده

۶ / یأیّها الّذین ءامنوا إذا قمتم إلی الصّلوه فاغسلوا وجوهکم وأیدیکم إلی المرافق وامسحوا برءوسکم وأرجلکم إلی الکعبین / ۲ / ۱۳۷

۱۹ / ما جاءنا من بشیر ولا نذیر / ۲ / ۲۰۵

۳۸ / فاقطعوا أیدیهما / ۱ / ۵۱۰

۵۴ / من یرتدّ / ۲ / ۳۶۲

۶۹ / والصّبئون / ۲ / ۱۷۶

۷۲ / اعبدوا اللّه / ۱ / ۱

۹۵ / ومن عاد فینتقم اللّه منه / ۱ / ۳۴۶

۱۱۷ / ما قلت لهم إلا ما أمرتنی به أن اعبدوا اللّه ربّی وربّکم / ۲ / ۲۲۴

۱۸۵ / وقالت الیهود والنّصری نحن أبنؤا اللّه وأحبّؤه / ۱ / ۱۴۶

۶ – سوره الأنعام

۲۳ / ثمّ لم تکن فتنتهم إلّا أن قالوا / ۲ / ۲۸

۲۹ / وما نحن بمبعوثین / ۲ / ۲۰۵

۵۷ / إن الحکم (وانظر سوره یوسف : ۴۰ ، ۶۷) / ۲ / ۳۶۴

۹۰ / اقتده قل / ۲ / ۲۷۸

۹۱ / ذرهم فی خوضهم یلعبون / ۲ / ۳۶

۹۶ / وجعل الّیل سکنا والشّمس / ۱ / ۶۱۴

۱۰۹ / وما یشعرکم أنّها إذا جاءت لا یؤمنون / ۲ / ۱۵۸ ، ۲ / ۱۸۷ ، ۲ / ۵۰۹

۱۱۰ / کما لم یؤمنوا به أوّل مرّه ونذرهم فی طغینهم یعمهون / ۲ / ۱۸۷

۱۱۷ / أعلم من یضلّ عن سبیله / ۱ / ۶۳۵

۱۲۱ / وإن أطعتموهم إنّکم لمشرکون / ۲ / ۴۱

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۱۳۷ / قتل أولدهم شرکاؤهم / ۲ / ۴۱

۱۶۲ / ومحیای / ۱ / ۴۰۶

۷ – سوره الأعراف

۴ / وکم مّن قریه أهلکنها فجاءها بأسنا بیتا أو هم قائلون / ۲ / ۱۹۷

۱۰ / معائش / ۲ / ۴۶۲

۱۲ / ما منعک ألا تسجد / ۲ / ۲۲۲

۲۸ / أتقولون علی اللّه ما لا تعلمون / ۲ / ۲۳۵

۵۶ / قریب / ۱ / ۵۳۴

۷۵ / للّذین استضعفوا لمن ءامن منهم / ۱ / ۱۲۱ ، ۱ / ۴۰۶

۱۳۱ / یطّیّروا بموسی ومن مّعه / ۲ / ۵۳۸

۱۳۲ / مهما تأتنا به من آیه / ۱ / ۴۶۷

۱۶۰ / اثنتی عشره أسباطا أمما / ۱ / ۵۸۸

۱۷۰ / إنّا لا نضیع أجر المصلحین / ۲ / ۱۷۴

۱۷۲ / ألست بربّکم قالوا بلی / ۲ / ۲۱۳

۱۷۷ / ساء مثلا القوم الّذین کذّبوا / ۲ / ۹۶

۱۸۵ / وأن عسی أن یکون / ۲ / ۲۲۰ ، ۲ / ۲۲۵

۱۸۶ / من یضلل اللّه فلا هادی له ویذرهم / ۲ / ۳۹

۸ – سوره الأنفال

۹ / مردفین / ۲ / ۵۳۳

۴۳ / ولو أرئکهم کثیرا لّفشلتم ولتنزعتم فی الأمر ولکنّ اللّه سلّم / ۲ / ۱۸۸

۹ – سوره التوبه

۵ / فاقتلوا المشرکین / ۱ / ۳۲۴

ص: ۵۵۱

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۶ / وإن أحد مّن المشرکین استجارک / ۱ / ۱۴۱

۱۲ / وإن نّکثوا أیمنهم مّن بعد عهدهم وطعنوا فی دینکم فقتلوا أئمّه / ۲ / ۳۵۱

۲۵ / وضاقت علیکم الأرض بما رحبت / ۲ / ۲۲۶

۲۸ / وإن خفتم عیله فسوف یغنیکم اللّه / ۲ / ۲۴۵

۳۸ / اثّاقلتم إلی الأرض / ۲ / ۵۳۸

۴۲ / لو استطعنا / ۲ / ۳۶۴

۶۹ / وخضتم کالّذی خاضوا / ۱ / ۴۶۲

۱۰۸ / من أوّل یوم أحقّ أن تقوم فیه / ۲ / ۱۵۱

۱۱۷ / کاد یزیغ / ۱ / ۴۵۲

۱۰ – سوره یونس

۱۰ / وءاخر دعوئهم أن الحمد للّه ربّ العلمین / ۲ / ۱۸۴

۲۲ / حتّی إذا کنتم فی الفلک / ۲ / ۱۳۹

۲۴ / وازّیّنت / ۲ / ۵۳۸

۲۶ / لّلّذین أحسنوا الحسنی وزیاده / ۱ / ۳۹۹

۲۷ / والّذین کسبوا السّیّئات جزاء سیّئه / ۱ / ۳۹۹

۵۸ / فبذلک فلتفرحوا / ۲ / ۲۶۷

۷۱ / فأجمعوا أمرکم وشرکاءکم / ۱ / ۲۸۹

۱۰۱ / قل انظروا / ۲ / ۳۴۵

۱۰۵ / وأن أقم وجهک / ۲ / ۲۲۰

۱۱ – سوره هود

١ / لّدن حكيم / ١ / ٣۶٨

٨ / ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم / ٢ / ٨٠، ٢ / ٨٢

ص: ۵۵۲

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۴۲ / ارکب مّعنا / ۲ / ۵۳۱

۴۳ / لا عاصم الیوم من أمر اللّه إلا من رّحم / ۱ / ۳۲۹

۷۲ / وهذا بعلی شیخا / ۱ / ۲۹۵

۸۰ / لو أنّ لی بکم قوّه / ۲ / ۲۶۶

۸۱ / ولا یلتفت منکم أحد إلا امرأتک / ۱ / ۳۳۰

۸۷ / إنّک لأنت الحلیم الرّشید / ۲ / ۳۱ ، ۲ / ۲۸۴

۱۱۱ / وإنّ کلّا لّمّا لیوفّینّهم ربّک أعملهم / ۲ / ۱۸۱

۱۲ – سوره یوسف

۱۸ ، ۸۳ / فصبر جمیل / ۱ / ۱۵۹

۳۱ / وقالت اخرج / ۲ / ۳۶۳ ، ۲ / ۳۷۳

۳۱ / حش للّه / ۲ / ۱۵۲

۳۱ / ما هذا بشرا / ۱ / ۳۶۲

۴۰ / ما تعبدون من دونه إلّا أسماء / ۱ / ۳۸۸

۴۰ ، ۶۷ / إن الحکم / ۲ / ۳۶۴

۸۰ / فلن أبرح الأرض حتّی یأذن / ۲ / ۸ ، ۲

۸۲ / وسئل القریه / ۱ / ۳۹۶ ، ۱ / ۳۹۸

۹۰ / من یتّق ویصبر / ۲ / ۴۷۱

۱۳ – سوره الرعد

۹ / المتعال / ۲ / ۳۱۲

۲۶ / اللّه یبسط الرّزق لمن یشاء ویقدر / ۱ / ۴۶۱

۳۱ / ولو أنّ قرءانا سيّرت به الجبال / ۲ / ۲۶۶

ص: ۵۵۳

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه

۱۵ – سوره الحجر

۲ / رّبما یودّ الّذین کفروا / ۲ / ۱۴۵ ، ۲ / ۲۳۰

۱۶ – سوره النحل

۲۴ / وإذا قیل لهم مّاذا أنزل ربّکم قالوا أسطیر الأوّلین / ۱ / ۴۷۵

۳۰ / وقیل للّذین اتّقوا ما ذا أنزل ربّکم قالوا خیرا / ۱ / ۴۷۵

۵۳ / وما بکم مّن نعمه فمن اللّه / ۱ / ۱۷۰ ، ۱ / ۴۶۶

۶۶ / وإنّ لکم فی الأنعم لعبره نسقیکم مّمّا فی بطونه / ۱ / ۲۱۱

۶۷ / ومن ثمرات النّخیل والأعنب تتّخذون منه / ۲ / ۱۳۶

۱۲۴ / وإنّ ربّک لیحکم بینهم / ۲ / ۲۶۸

۱۷ – سوره الإسراء

۴۲ / ذی العرش سبیلا / ۲ / ۵۱۵

۱۰۰ / لّو أنتم تملکون / ۱ / ۱۴۱ ، ۲ / ۱۶۲

۱۱۰ / أیّامّا تدعوا / ۱ / ۱۴۸ ، ۱ / ۳۷۷

۱۸ – سوره الکهف

۱۸ / وکلبهم بسط ذراعیه بالوصید / ۱ / ۶۱۴

۲۵ / ثلث مله سنین وازدادوا تسعا / ۱ / ۵۸۸

۳۳ / کلتا الجنّتین ءاتت أکلها / ۱ / ۸۱

۳۸ / لّکنّا هو اللّه ربّی / ۲ / ۱۶۸ ، ۲ / ۳۱۶

۹۶ / ءاتونی أفرغ علیه قطرا / ۱ / ۱۳۳

۹۷ / فما اسطعوا أن يظهروه / ۲ / ۳۹۵

۱۱۰ / إنّما أنا بشر مّثلكم يوحى إلىّ أنّما إلهكم إله وحد / ۲ / ۱۵۶

ص: ۵۵۴

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه

۱۹ – سوره مریم

۵ – ۶ / فهب لی من لّدنک ولیّا (۵) یرثنی ویرث من آل یعقوب / ۱ / ۲۱۰ ، ۲ / ۳۶

۲۴ / جعل ربّک / ۲ / ۵۱۳

۲۶ / فإمّا ترینّ / ۱ / ۲۷۵

۳۸ / أسمع بهم وأبصر / ۱ / ۲۵۷

۶۶ / ویقول الإنسن أإذا ما متّ لسوف أخرج حیّا / ۱ / ۴۹۲ ، ۲ / ۹ ، ۲ / ۲۶۹

۶۹ / ثمّ لننزعن من کلّ شیعه أیّهم أشدّ / ۱ / ۴۷۲

۲۰ – سوره طه

۱۷ / وما تلک بیمینک یا موسی / ۱ / ۴۶۶

۳۱ / اشدد به أزری / ۲ / ۳۶۲

۴۴ / لّعلّه یتذکّر أو یخشی / ۲ / ۱۹۲

۷۱ / ولأصلّبنّکم فی جذوع النّخل / ۲ / ۱۳۹

۷۷ / فاضرب لهم طریقا فی البحر یبسا لا تخف درکا / ۲ / ۳۷

۸۲ / وإنّی لغفّار لّمن تاب وءامن وعمل صلحا / ۲ / ۱۹۷ – ۱۹۸

۱۱۲ / ومن یعمل من الصّلحت وهو مؤمن فلا یخاف / ۲ / ۲۴۴

۲۱ – سوره الأنبیاء

۲۲ / لو کان فیهما ءالهه إلا اللّه / ۱ / ۳۲۷ ، ۱ / ۳۳۳ ، ۲ / ۲۳۸

۷۳ / وإقام الصّلوه / ۱ / ۶۰۷

۲۲ – سوره الحج

٥ / ونقرّ / ٢ / ٢٧

٢٩ / وليطّوّفوا / ٢ / ٢٦٧

٣٠ / فاجتنبوا الرّجس من الأوثن / ٢ / ١٣٥

ص: ٥٥٥

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۴۶ / فإنّها لا تعمی الأبصر ولکن تعمی القلوب الّتی فی الصّدور / ۱ / ۴۵۱

۲۳ – سوره المؤمنون

۱ / قد أفلح المؤمنون / ۲ / ۳۱۵

۱۴ / ثمّ خلقنا النّطفه علقه فخلقنا العلقه مضغه فخلقنا المضغه عظما فکسونا العظم لحما / ۲ / ۱۹۷

۲۸ / فإذا استویت أنت ومن مّعک علی الفلک / ۲ / ۱۳۹ ، ۲ / ۱۴۹

۳۶ / هیهات هیهات لما توعدون / ۲ / ۱۵۲

۹۹ / جاء أحدهم / ۲ / ۳۵۳

۲۴ – سوره النّور

۳۶ – ۳۷ / یسبّح له فیها بالغدوّ والأصال (۳۶) رجال / ۱ / ۱۳۸

۴۰ / إذا أخرج یده لم یکد یرئها / ۲ / ۸۶ – ۸۷

۴۳ / یکاد سنا برقه / ۲ / ۵۱۱

۵۲ / ویتّقه / ۲ / ۲۸۰ ، ۲ / ۳۶۰

۶۲ / لبعض شأنهم / ۲ / ۵۱۴ ، ۲ / ۵۲۳

۶۴ / قد یعلم ما أنتم علیه / ۲ / ۱۴۶

۲۵ – سوره الفرقان

۲۱ / وعتو عتوّا کبیرا / ۲ / ۴۷۷

۲۷ – ۲۸ / ویوم یعضّ الظّالم علی یدیه یقول یا لیتنی اتّخذت مع الرّسول سبیلا (۲۷) یویلتی لیتنی لم أتّخذ فلانا خلیلا / ۱ / ۶۶

۲۶ – سوره الشّعراء

۶۱ – ۶۲ / قال أصحب موسی إنّا لمدرکون (۶۱) قال کلّا إنّ معی ربّی سیهدین / ۲ / ۲۶۳

۱۹۷ / أو لم یکن لّهم آیه أن یعلمه / ۱ / ۴۵۱

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۲۰۳ / هل نحن / ۲ / ۵۲۴

۲۰۸ / وما أهلکنا من قریه إلا لها منذرون / ۱ / ۳۴۰

۲۷ – سوره النّمل

۶ / لّدن حکیم / ۱ / ۳۶۸

۱۸ / قالت نمله / ۱ / ۵۳۶

۲۵ / ألا یسجدوا / ۱ / ۲۶۹

۳۶ / فما ءاتئن اللّه / ۲ / ۳۱۸

۷۲ / ردف لکم / ۲ / ۱۴۲

۸۷ / ویوم ینفخ فی الصّور ففزع من فی السّموت ومن فی الأرض إلا من شاء اللّه / ۱ / ۲۰۲

۸۸ / وتری الجبال تحسبها جامده وهی تمرّ مرّ السّحاب صنع اللّه / ۱ / ۲۰۲

۲۸ – سوره القصص

۳۲ / واضمم إلیک جناحک / ۲ / ۳۶۲

۶۸ / وربّک یخلق ما یشاء ویختار ما کان لهم الحیره / ۱ / ۶

۸۲ / ویکأنّه لا یفلح الکافرون / ۱ / ۴۸۶

۲۹ – سوره العنکبوت

۱۴ / فلبث فیهم ألف سنه إلا خمسین عاما / ۱ / ۳۲۴

۳۳ / ولمّا أن جاءت رسلنا / ۲ / ۱۹۰

۳۰ – سوره الرّوم

۳ / وهم مّن بعد غلبهم سیغلبون / ۱ / ۶۱۰

۳۶ / وإن تصبهم سیّئه بما قدّمت أیدیهم إذا هم یقنطون / ۱ / ۴۹۳

۳۱ – سوره لقمان

۱۴ / اشکر لی / ۲ / ۲۲۵

ص: ۵۵۷

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۲۷ / ولو أنّما فی الأرض من شجره أقلم / ۱ / ۱۴۲ ، ۲ / ۱۶۳ ، ۲ / ۲۳۸ ، ۲ / ۲۵۳

۳۳ – سوره الأحزاب

۱۸ / قد یعلم اللّه المعوّقین منکم والقائلین لإخونهم / ۲ / ۱۴۶ ، ۲ / ۲۳۱

۶۰ / لّئن لّم ینته المنفقون / ۲ / ۴۱

۳۴ – سوره سبأ

۹ / نخسف بهم / ۲ / ۵۱۵ ، ۲ / ۵۳۰

۱۸ / سیروا فیها لیالی / ۱ / ۲۲۵

۴۸ / قل إنّ ربّی یقذف بالحقّ علّم الغیوب / ۲ / ۱۷۳

۳۶ – سوره یس

۷۲ / فمنها رکوبهم / ۱ / ۵۳۲

۸۲ / کن فیکون / ۲ / ۷۳

۳۷ – سوره الصّافّات

۴۷ / لا فیها غول ولا هم عنها ینزفون / ۱ / ۳۵۸

۱۰۴ – ۱۰۵ / وندینه أن یإبرهیم (۱۰۴) قد صدّقت الرّءیا / ۲ / ۲۲۴

۱۴۷ / وأرسلنه إلی مائه ألف أو یزیدون / ۲ / ۱۹۲

۱۷۲ / إنّهم لهم المنصورون / ۲ / ۱۷۰

۳۸ – سوره ص

۶ / أن امشوا / ۲ / ۳۶۳

۳۰ / نعم العبد / ۲ / ۹۵

۵۰ / مّفتّحه لّهم الأبوب / ۱ / ۶۲۴

۳۹ – سوره الزمر

۲ / فاعبد اللّه / ۱ / ۱

ص: ۵۵۸

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۴۶ / قل اللّهمّ فاطر السّموت والأرض / ۱ / ۲۵۶

۵۳ / إنّ اللّه یغفر الذّنوب جمیعا / ۲ / ۱۳۶

۵۶ / فرّطت / ۲ / ۵۳۰

۵۷ - ۵۹ / أو تقول لو أن اللّه هدئنی لکنت من المتّقین (۵۷) أو تقول حین تری العذاب لو أن لی کرّه فأکون من المحسنین (۵۸) بلی قد جاءتک ءایتی فکذّبت بها واستکبرت وکنت من الکافرین / ۲ / ۲۱۳

۶۴ / تأمرونّی / ۲ / ۳۶۷

۶۶ / بل اللّه فاعبد / ۱ / ۱

۴۰ - سوره غافر

۳۲ / التّناد / ۲ / ۳۱۳

۳۷ / فأطّلع / ۲ / ۱۹۳

۶۸ / کن فیکون / ۲ / ۷۳

۴۱ - سوره فصّلت

۱۷ / وأمّا ثمود / ۱ / ۲۷۸

۲۸ / الخلد جزاء / ۲ / ۴۹۵

۳۴ / ولا تستوی الحسنه ولا السّیّئه / ۲ / ۲۲۲

۴۲ - سوره الشّوری

۱۷ / لعلّ السّاعه قریب / ۲ / ۱۹۱ - ۱۹۲

۴۳ - سوره الزّخرف

۳۳ / لبیوتهم سقفا / ۱ / ۱۲۲

۴۱ / فإمّا نذهبنّ بک / ۲ / ۲۴۹ ، ۲ / ۲۷۵

۶۸ / یعباد لا خوف علیکم / ۲ / ۳۱۸

ص: ۵۵۹

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۷۱ / وفیها ما تشتهیه الأنفس / ۱ / ۴۳۹

۷۷ / ونادوا یملک / ۱ / ۲۶۱ ، ۱ / ۵۵۲

۴۴ – سوره الدّخان

۳۵ / وما نحن بمنشرین / ۲ / ۲۰۵

۴۹ / العزیز الکریم / ۲ / ۳۱ ، ۲ / ۲۸۴

۴۵ – سوره الجاثیه

۵ / واختلف الّیل والنّهار / ۱ / ۳۹۹

۲۱ / سواء مّحیاهم ومماتهم / ۱ / ۱۵۶

۴۷ – سوره محمّد

۴ / فإمّا منّا بعد وإمّا فداء / ۱ / ۹۸

۴۸ – سوره الفتح

۱۶ / تقتلونهم أو یسلمون / ۲ / ۲۳

۲۹ / أخرج شطئه / ۲ / ۴۹۱

۴۹ – سوره الحجرات

۱ / لا تقدّموا بین یدی اللّه ورسوله / ۱ / ۲۸۱

۵ / ولو أنّهم صبروا / ۱ / ۱۴۲

۱۱ / ومن لّم یتب / ۲ / ۵۳۰

۵۰ – سوره ق

۱۷ / عن الیمین وعن الشّمال قعید / ۱ / ۲۰۵

۲۵ – ۲۶ / مّریب (۲۵) الّذی / ۲ / ۳۵۹ ، ۲ / ۳۶۵

۳۷ / لمن کان له قلب / ۲ / ۷۴

۵۱ – سوره الذّاریات

۷ / والسّماء ذات الحبک / ۱ / ۶۴۱

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ۲۳ / مّثل ما أنّکم تنطقون / ۲ / ۲۲۱

۵۳ – سوره النّجم

۲۲ / قسمه ضیزی / ۱ / ۵۴۰

۵۰ / عادا الأولی / ۲ / ۳۴۷

۵۵ – سوره الرّحمن

۶۰ / هل جزاء الإحسن إلا الإحسن / ۲ / ۲۳۵

۵۶ – سوره الواقعه

۴۴ / لا بارد ولا کریم / ۲ / ۲۷۴

۷۵ / فلا أقسم بموقع النّجوم / ۲ / ۲۲۳

۵۷ – سوره الحدید

۲۹ / لّئلا یعلم أهل الکتب / ۲ / ۱۸ ، ۲ / ۲۲۲

۵۸ – سوره المجادله

۱ / قد سمع / ۲ / ۴۹۱

۶۰ – سوره الممتحنه

۹ / إنّما ینهئکم اللّه / ۲ / ۱۵۶

۶۱ – سوره الصّف

۱۱ / تؤمنون باللّه ورسوله / ۲ / ۲۶۸

۱۲ / یغفر لکم / ۲ / ۲۶۸

۱۴ / من أنصاری إلی اللّه / ۲ / ۱۳۷

۶۲ – سوره الجّمعه

۵ / بئس مثل القوم الّذين كذّبوا / ۲ / ۹۶

۸ / قل إنّ الموت الّذى تفرّون منه فإنّه ملقيكم / ۱ / ۱۷۲

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه

۶۳ – سوره المنافقون

۱۰ / فأصّدّق وأکن / ۲ / ۳۹

۶۵ – سوره الطّلاق

۷ / لینفق ذو سعه مّن سعته / ۲ / ۳۷۴

۶۶ – سوره التّحریم

۴ / فقد صغت قلوبکما / ۱ / ۵۱۰

۶۷ – سوره الملک

۲۰ / ینصرکم / ۲ / ۵۰۹

۶۸ – سوره القلم

۵ / فستبصر ویبصرون / ۲ / ۱۴۱

۶ / بأییّکم المفتون / ۱ / ۶۰۴ ، ۲ / ۱۴۰

۹ / ودّوا لو تدهن فیدهنون / ۲ / ۲۵۴

۶۹ – سوره الحاقه

۱۹ / هاؤم اقرءوا کتبیه / ۱ / ۱۳۳ ، ۲ / ۲۷۸

۲۱ / رّاضیه / ۱ / ۵۸۳

۲۸ / ما أغنی عنّی مالیه / ۲ / ۲۷۸ – ۲۷۹

۲۹ / سلطنیه / ۲ / ۲۷۸

۳۲ / ذرعها سبعون ذراعا / ۲ / ۹۳

۷۰ – سوره المعارج

۳ – ۴ / المعارج (۳) تعرج / ۲ / ۵۲۱

۱۱ / یودّ المجرم / ۲ / ۲۶۳

۷۱ – سوره نوح

۴ / یغفر لکم / ۲ / ۱۳۵ ، ۲ / ۵۱۵ ، ۲ / ۵۲۵

ص: ۵۶۲

رقم الآيه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه ١٧ / واللّه أنبتكم مّن الأرض نباتا / ١ / ١٩٠

٢٢ / ومكروا مكرا كبّارا / ١ / ٥٤٣

٧٢ – سوره الجن

١٦ / وألّو استقموا / ٢ / ٢٢٠

٧٣ – سوره المزّمّل

٨ / وتبتّل إليه تبتيلا / ١ / ١٩٠

٧٤ – سوره المدّثّر

٤٩ / فما لهم عن التّذكره معرضين / ١ / ٢٩٥

٥٥ / فمن شاء ذكره / ١ / ٥٣٤

٧٥ – سوره القيامه

١ / لا أقسم / ٢ / ٢٢٢ ، ٢ / ٢٦٨

٩ / وجمع الشّمس والقمر / ١ / ٥٢٨

١٠ / يقول الإنسن يومئذ أين المفرّ / ٢ / ٢٦٣

١١ / كلا / ٢ / ٢٦٣

٧٦ – سوره الإنسان

١ / هل أتى على الإنسن / ٢ / ٢٣٥

٤ / سلسلا وأغللا وسعيرا / ١ / ١٠٢

١٥ / ويطاف عليهم بئانيه مّن فضه وأكواب كانت قواريرا / ١ / ١٠٢

١٦ / قواريرا من فضه قدّروها تقديرا / ١ / ١٠٢

۲۴ / ولا تطع منهم ءاثما أو كفورا / ۲ / ۲۰۱

۷۷ – سوره المرسلات

۳۶ / ولا یؤذن لهم فیعتذرون / ۲ / ۲۸

ص: ۵۶۳

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه

۷۹ – سوره النّازعات

۱۸ / هل لّک / ۲ / ۵۲۴

۸۱ – سوره التّکویر

۷ / وإذا النّفوس زوّجت / ۲ / ۵۱۳

۱۴ / علمت نفس مّا أحضرت / ۱ / ۵۱

۱۵ – ۱۸ / فلا أقسم بالخنّس (۱۵) الجوار الکنّس (۱۶) والّیل إذا عسعس (۱۷) والصّبح إذا تنفّس / ۲ / ۱۴۸ ، ۲ / ۳۳۴

۸۴ – سوره الانشقاق

۱ / إذا السّماء انشقّت / ۱ / ۴۸۹

۱۸ / والقمر إذا اتّسق / ۲ / ۱۴۷

۸۵ – سوره البروج

۱۰ / إن الّذین فتنوا المؤمنین والمؤمنات ثمّ لم یتوبوا فلهم عذاب جهنّم ولهم عذاب الحریق / ۱ / ۱۷۲

۱۴ – ۱۶ / وهو الغفور الودود (۱۴) ذو العرش المجید (۱۵) فعّال لّما یرید / ۱ / ۱۶۹

۸۶ – سوره الطّارق

۴ / إن کلّ نفس لّمّا علیها حافظ / ۲ / ۲۶۹

۸۷ – سوره الأعلی

۱ / سبّح اسم ربّک الأعلی / ۱ / ۳۸۸

۱۴ / قد أفلح من تزکّی / ۲ / ۳۱۵

۸۹ – سوره الفجر

۴ / یسر / ۲ / ۳۱۳

۱۵ / ربّی أکرمن / ۲ / ۳۱۸

ص: ۵۶۴

رقم الآیه / المستشهد به منها / رقم الجزء والصفحه

۹۱ – سوره الشّمس

۱ / وضحئها / ۲ / ۲۸۹ ، ۲ / ۲۹۹

۳ / جلّئها / ۲ / ۲۸۹

۵ / والسّماء وما بنئها / ۲ / ۲۲۶

۹۲ – سوره اللّیل

۱ – ۲ / واللّیل إذا یغشی (۱) والنّهار إذا تجلّی / ۱ / ۴۹۰ ، ۲ / ۱۴۷ ، ۲ / ۳۳۲

۹۳ – سوره الضّحی

۵ / ولسوف یعطیک ربّک فترضی / ۲ / ۹

۹ / فأمّا الیتیم فلا تقهر / ۲ / ۲۵۶

۹۶ – سوره العلق

۱۵ / لنسفعا / ۲ / ۴۰۵

۹۸ – سوره البیّنه

۱ / لم یکن الّذین کفروا / ۲ / ۲۷۱ ، ۲ / ۳۴۵ – ۳۴۶

۱۰۰ – سوره العادیات

۱ / والعدیت / ۲ / ۱۷۱

۱۱ / إنّ ربّهم بهم یومئذ لّخبیر / ۲ / ۱۷۱

۱۰۱ – سوره القارعه

۱۰ / ماهیه / ۲ / ۲۷۸

۱۱۲ – سوره الإخلاص

۱ – ۲ / أحد (۱) اللّه / ۲ / ۲۷۴

۴ / ولم یکن لّه کفوا أحد / ۲ / ۸۳

ص: ۵۶۵

۲ – فهرس شواهد الحديث الشريف

الحديث/ الجزء / والصفحه

- ألا أخبركم بأحبّكم إلىّ وأقربكم منّى مجالس يوم القيامه أحاسنكم أخلاقا ۱ / ۳۸۱

- إنّكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف ۱ / ۱۰۳

- بعثت إلى الأسود والأحمر ۱ / ۵

- كالشاه العائره بين الغنمين ۱ / ۵۰۱

- كلّ مسكر حرام ۲ / ۲۰۹

- كما تكونوا يولّى عليكم ۲ / ۲۲۷

- لا سيف إلّا ذو الفقار ولا فتى إلّا علىّ ۱ / ۱۸۴

- لا يموت لأحدكم ثلاثه من الولد فتمسّه النار إلّا تحلّه القسم ۲ / ۱۷

- لتأخذوا مصافّكم ۲ / ۲۶۷

- ليس فى الخضروات صدقه ۱ / ۵۲۲

- واجعله الوارث منّا ۱ / ۲۰۹

٣ – فهرس أقوال الصحابه

أقوال الصحابه الجزء والصفحه ليذكّ لكم الأسل والرّماح وإيّاى . عمر بن الخطاب ١ / ٢٧١

وأن يحذف أحدكم الأرنب

ما أشغل أهل النار عن الترخيم ابن عباس ١ / ٢٦١

نعم العبد صهيب لو لم يخف اللّه لم يعصه عمر بن الخطاب ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٢٣٨

ص: ٥٦٧

۴ – فهرس أقوال العرب أقوال العرب الجزء والصفحه

إنكم لتنظرون فی نحوّ کثیره ۲ / ۴۷۶

سبحان ما سخّر کنّ لنا ۱ / ۴۶۶

لم یوجد کان مثلهم ۲ / ۷۳

ص: ۵۶۸

٥ – فهرس الأمثال المثل الجزء والصفحه

أخذته بنات طبق ١ / ٤٣

أصبح ليل ١ / ٢٥٣

أطرق كرا ١ / ٢٥٤

أعط القوس باريها ١ / ٤٦٨ ، ٢ / ٤٩٨

افتد مخنوق ١ / ٢٥٤

أمت فى حجر لا فيك ١ / ١٥١

أنفع من تفاريق العصا ١ / ١٠

أنفه فى أسلوب ١ / ٦٥٣ ، ١ / ٦٧٨

إلّا حظيّه فلا أليّه ١ / ١٤٣

أهلك واللّيل ١ / ٢٧٢

أو فرقا خير من حبّ ١ / ١٩٤

الحقّ أبلج والباطل لجلج ١ / ٦

ربّ فرق خير من حبّ ١ / ١٩٤

رهباك خير من رحماك ١ / ١٩٤

شرّ أهرّ ذاناب ١ / ١٥٠ ، ١ / ١٥١ ، ٢ / ١٠٠

شرّ يجيئك إلى مخّه عرقوب ١ / ١٥٠

الشعير يؤكل ويذمّ ١ / ٨

غضب الخيل على اللّجم ١ / ١٩٤

فاها لفيك ١ / ٢٠٧

قبّح اللّه معزی خیرها خطّه ۱ / ۳۸

کلیهما وتمرا ۲ / ۲۷۳

لم یحرم من فزد له ۲ / ۴۲۲

لو ذات سوار لطمتنی ۱ / ۱۴۲ ، ۲ / ۲۵۴

المثل الجزء والصفحه مأربه لا حفاوه ١ / ١٥١

ما أدرى أىّ البرناساء هو ١ / ٧٠١

ماز رأسك والسيف ١ / ٢٧٢

من يسمع يخل ٢ / ٦٠

مواعيد عرقوب ١ / ١٩٣

وراءك أوسع لك ١ / ٢٧٤

هكذا فزدى أنه ٢ / ٤٢٢

هالك فى الهوالك ٢ / ٥٢١

يجرى بليق ويذمّ ١ / ٨

يخبط خبط عشواء ١ / ١٠

ص: ٥٧٠

۶ – فهرس الأشعار والأرجاز

۱ – فهرس الأشعار

اشاره

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

قافيه الهمزه (ء)

والفتاء / الوافر / الربيع بن ضبع الفزازى / ۱ / ۳۱۸ ، ۱ / ۵۸۸

شقاء / الخفيف / – / ۱ / ۱۷۶

(ء)

صداء / الطويل / يزيد بن مخرّم / ۱ / ۲۶۴

العشاء / الوافر / – / ۱ / ۲۷

الصحراء / الكامل / – / ۲ / ۴۶۹

الأحياء / الخفيف / عدى بن الرعلاء / ۲ / ۴۳۶

قافيه الباء

(ب)

وتحلب / الطويل / – / ۱ / ۲۶

لغريب / الطويل / ضابئ البرجمى / ۱ / ۱۳۴

جالب / الطويل / الفضل بن عبد الرحمن القرشى / ۱ / ۲۷۱

تطيب / الطويل / المخبل السعدى / ۱ / ۳۲۱

أجيب / الطويل / عروه العذرى ونسب إلى غيره / ۲ / ۳۱

يذوب / الطويل / - / ٢ / ٧۶

ذنوب / الطويل / علقمه الفحل / ٢ / / ۵٣٧

فركوب / الطويل / علقمه الفحل / ١ / ۶٠۴

يواربه / الطويل / كعب بن جعيل / ١ / ١٠١

نابها / الطويل / مغلّس بن لقيط أو لقيط بن مره / ١ / ۴۴٣

معيوب / البسيط / - / ١ / ٢۶٩

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه وأطيبها / م . الوافر / ابن الرّقيات / ١ / ١١٥

ولا أب / الكامل / هنيّ بن أحمر ونسب إلى غيره / ١ / ٣٦٠

جندب / الكامل / هنيّ بن أحمر ونسب إلى غيره / ١ / ٣٦٠

(ب)

الطنبا / البسيط / مره بن محكان / ١ / ٦٠١

ذهابا / الوافر / - / ٢ / ٢٢٦

طلبا / الكامل / أوس بن حجر / ١ / ٢١٥

ندبا / الكامل / أوس بن حجر / ١ / ٢١٥

طيبا / الخفيف / عبيد اللّه بن قيس الرقيات / ١ / ٢١٤

(ب)

مذهب / الطويل / طفيل الغنوى / ١ / ١٣٠

بيثرب / الطويل / الشماخ / ١ / ١٩٣

بيترب / الطويل / الأشجعى / ١ / ١٩٤

القرائب / الطويل / - / ١ / ٣٨٣

الكرب / الطويل / مالك بن أبى كعب / ١ / ٦٠٥

تصب / البسيط / حسان بن ثابت / ٢ / ٣٤٢

العراب / الوافر / - / ٢ / ٧٣

متغابى / الكامل / - / ٢ / ١١٥

سراب / الكامل / ربيعه الأسدى ونسب إلى غيره / ٢ / ٤٧٢

قافيه التاء

(ت)

تبيت / الوافر / عمرو بن قعاس / ١ / ٣٤٩

(ت)

أقلّت / الطويل / - / ٢ / ٢٠٠

فادهأمّت / الطويل / كثير / ٢ / ٣٦٧

لعلّات / البسيط / - / ١ / ٣١٢

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

أجنّت / الكامل / حجل بن نضله ونسب إلى غيره / ١ / ٣٩١

المصيبات / المنسرح / أبو دهبل الجمحى / ١ / ٦٤

قافيه الجيم

(ج)

تأجّجا / الطويل / عبد اللّه بن الحر / ٢ / ٣٨ ، ٢ / ٤٠٥

(ج)

واجى / الوافر / عبد الرحمن بن حسان / ٢ / ٣٤٣

وداجى / الوافر / عبد الرحمن بن حسان / ٢ / ٣٤٣

داجى / الوافر / عبد الرحمن بن حسان / ٢ / ٣٤٣

قافيه الحاء

(ح)

الطوائح / الطويل / الحارث بن نهيك ونسب إلى غيره / ١ / ١٣٩

ورائح / الطويل / الحارث بن نهيك ونسب إلى غيره / ١ / ١٤٠

يبرح / الطويل / ذو الرمه / ٢ / ٨٦

مصبوح / البسيط / رجل من بنى النبيت ونسب إلى غيره / ١ / ١٨٣

الريح / البسيط / رجل من بنى النبيت ونسب إلى غيره / ١ / ١٨٤

تمليح / البسيط / رجل من بنى النبيت ونسب إلى غيره / ١ / ١٨٤

فاستراحوا / م . الكامل / سعد بن مالك / ١ / ٢٤٣

(ح)

شيحا / الوافر / نسب إلى مضرّس الفقعسى وغيره / ٢ / ٤٢٠

(ح)

والجوانح / الطويل / قسام بن رواحه / ٢ / ٢٣٣

قافيه الدال

(د)

ويقصد / الطويل / أبو اللحام التغلبى ونسب إلى غيره / ٢ / ٣١

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

جليدها / الطويل / عبد الواسع بن أسامه / ٢ / ٧۶

عودها / الطويل / أبو العوام ونسب إلى غيره / ٢ / ١۶٣

أود / البسيط / الراعى النميرى / ١ / ٢٩

والجمد / البسيط / أميه بن أبى الصلت ونسب إلى غيره / ١ / ۴۶

غرد / البسيط / أبو ذؤيب الهذلى / ٢ / ٣٢۶

تعود / الوافر / - / ١ / ٣٩۴

(د)

محمّدا / الطويل / الأعشى / ١ / ۴۶٩ ، ٢ / ۴٩٨

مردا / الطويل / الصمه بن عبد اللّه القشيرى / ١ / ۵١۴

قردا / الطويل / جامع بن عمر الكلابى / ٢ / ٣۵٣

فاعبدا / الطويل / الأعشى / ٢ / ۴٠۵

المقيّدا / الطويل / الفرزدق / ٢ / ١۵۶

أحدا / البسيط / - / ٢ / ٢٢٧

زادا / الوافر / جرير / ٢ / ٩٣

الحديدا / الوافر / عقيبه بن هبيره الأسدى / ٢ / ١٧٢

مزاده / م . الكامل / - / ١ / ٣٩۴

(د)

نجد / الطويل / الطرماح / ١ / ۴٢

سعد / الطويل / الطرماح / ١ / ۴٢

المرد / الطويل / النمر بن تولب / ۱ / ۴۸

سعد / الطويل / النمر بن تولب / ۱ / ۴۸

جلد / الطويل / النمر بن تولب / ۱ / ۴۸

المجد / الطويل / - / ۱ / ۱۲۷

الوادى / البسيط / الأسود بن يعفر / ۱ / ۲۶۲

النّجد / البسيط / النابغه الذبيانى / ۱ / ۳۸

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

والسّند / البسيط / النابعه الذبيانى / ١ / ٣٨٦

البلد / البسيط / ذو الرمه / ٢ / ٩٦

فقد / البسيط / النابغه الذبيانى / ٢ / ١٥٧

أحد / البسيط / النابغه الذبيانى / ٢ / ٤١٩

سادى / الوافر / امرؤ القيس / ٢ / ٤١١

البلاد / الوافر / عبيد اللّه بن الزّبير / ١ / ٣٥١

زياد / الوافر / قيس بن زهير العبسى / ٢ / ٤٧١

حداد / الوافر / قيس بن زهير العبسى / ٢ / ٤٧١

وكأن قد / الكامل / النابغه الذبيانى / ٢ / ١٣٢

المتعمّد / الكامل / عاتكه بنت زيد / ٢ / ١٨٣

ترقد / المتقارب / امرؤ القيس / ١ / ١٠١

هند / الهزج / مصنوع / ١ / ٢٠٦

(د)

الصّمد / الطويل / نادبه بنى أسد / ١ / ٦

قافيه الراء

(ر)

المقادر / الطويل / ذو الرمه / ١ / ٢٤٠

جازر / الطويل / ذو الرمه / ١ / ٢٧٦

تصفر / الطويل / تأبّط شرّا / ۲ / ۱۴

دعاثره / الطويل / مضرس بن ربعى الأسدى / ۲ / ۲۱۵

تذر / البسيط / - / ۱ / ۳۴۶

سنمّار / البسيط / سليط بن سعد / ۱ / ۱۲۷

عمر / البسيط / جرير / ۱ / ۲۴۴ ، ۱ / ۳۵۲

مضر / البسيط / جرير / ۱ / ۲۴۴

مضر / البسيط / عمر بن لجأ / ۱ / ۲۴۵

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

والخور / البسيط / عمر بن لجأ / ١ / ٢٤٥

المرر / البسيط / عمر بن لجأ / ١ / ٢٤٥

ديّار / البسيط / - / ١ / ٤٤١

البقر / البسيط / الأخطل / ٢ / ٣٧

حمار / الوافر / خداش بن زهير / ٢ / ٧٠

خيتعور / الخفيف / حجر آكل المرار / ١ / ٦٩٨

والدّبور / الخفيف / عدى بن زيد / ٢ / ٧٦

المهار / الخفيف / أبو دؤاد / ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦

(ر)

شمّرا / الطويل / امرؤ القيس / ١ / ٢٨

بزوبرا / الطويل / ابن أحمر أو الفرزدق / ١ / ٤٨

بهرا / الطويل / ابن مياده / ١ / ٢٠٦

وتأزّرا / الطويل / - / ١ / ٣٤٩ ، ١ / ٣٦٠

فنعذرا / الطويل / امرؤ القيس / ٢ / ٢٤

قفرا / الطويل / ذو الرمه / ٢ / ٧٨

فأقصرا / الطويل / زياده بن زيد العذرى / ٢ / ٢٠٠

حوارا / الوافر / ابن أحمر / ٢ / ٣٠

عشارا / الوافر / نسب إلى خداش / ١ / ٩٦

الجزاره / م . الكامل / الأعشى / ١ / ٢٤٣ ، ١ / ٣٩٣

عشارا / المتقارب / الكميت / ١ / ٩٥

جارا / المتقارب / الأعشى / ١ / ٣١٦

نارا / المتقارب / أبو دؤاد / ١ / ٣٩٨

(ر)

جار / البسيط / - / ١ / ٢٦٩

والسّمر / البسيط / العرجى ونسب إلى غيره / ١ / ٥٥٩

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

أثر / البسيط / ابن مقبل / ١ / ٦٨٧

لمقدار / البسيط / الأخطل / ٢ / ٣٦

بالسّور / البسيط / الراعى أو القتال / ٢ / ١٤٢

مكفور / البسيط / أبو زبيد الطائى / ٢ / ١٦٩

اليستعور / الوافر / عروه بن الورد / ١ / ٧٠٢

الأوبر / الكامل / - / ١ / ٤٢

فجار / الكامل / النابغه الذبيانى / ١ / ٤٧

غدور / الكامل / نسب إلى الفرزدق / ١ / ١٣٤

عشارى / الكامل / الفرزدق / ١ / ٥٠٤

دهر / الكامل / زهير بن أبى سلمى / ٢ / ١٥١

المشترى / الكامل / ابن المولى / ١ / ٢٨٤

الفاخر / السريع / الأعشى / ١ / ٤٥ ، ١ / ٢٠٤

للكاثر / السريع / الأعشى / ١ / ٦٣٢

(ر)

اعتذر / الطويل / لبيد / ١ / ٣٨٩

بشر / المتقارب / امرؤ القيس / ١ / ٦٩ ، ٢ / ٤١٨

فخر / الرمل / طرفه بن العبد / ١ / ٦١٣

قافيه السين

(س)

يتلمّس / الطويل / - / ١ / ٢٠٨

المكيّس / الطويل / زيد الخيل / ١ / ٦٠٥

ناخس / الطويل / عبد اللّه بن همام السلولى / ١ / ٦۴۶

والآس / البسيط / أميه بن أبى عائذ ونسب إلى غيره / ٢ / ١۴٣

(س)

القوانسا / الطويل / العباس بن مرداس / ١ / ۶٣۴

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

(س) نفسى / الطويل / - / ١ / ٤٣

لابس / الطويل / سحيم عبد بنى الحسحاس / ١ / ٢٠٣

الكاسى / البسيط / الحطيئه / ١ / ٥٨٢

والناس / البسيط / الحطيئه / ٢ / ٤٢ ، ٢ / ٢٤١ ، ٢ / ٢٤٨

والحلس / الكامل / ابن لوذان السدوسى / ١ / ٢٣٨

قافيه الصاد

(ص)

خميص / الوافر / - / ١ / ٥٨٧ ، ١ / ٦٢٥

(ص)

الأحاوصا / الطويل / الأعشى / ١ / ٥٢٣

قافيه الضاد

(ض)

بيوضها / الطويل / ابن أحمر / ٢ / ٧٤

(ض)

العرض / الهزج / ذو الإصبع العدوانى / ١ / ١١٥

قافيه العين

(ع)

أجمع / الطويل / كثير أو جميل / ١ / ١٥۴

وتنزع / الطويل / كثير أو جميل / ١ / ١٥۴

فاجع / الطويل / الضحاك بن هنّام ونسب إلى غيره / ١ / ٣٥٩

تواضع / الطويل / الصّلتان السعدى / ١ / ٢٢۶ ، ١ / ٢٢٩

رجوعها / الطويل / - / ١ / ٣٥٩

الصوانع / الطويل / النابغه الذبيانى / ١ / ۶٣٨

وازع / الطويل / النابغه الذبيانى / ١ / ۴٣۶

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

صنع / البسيط / ابن مقبل / ٢ / ٣١٣

الأذرع / الكامل / أبو ذؤيب الهذلى / ١ / ٢٦

مصرع / الكامل / أبو ذؤيب الهذلى / ١ / ٤٠٥

(ع)

فييجعا / الطويل / متمم بن نويره / ١ / ٢٠٦

أجمعا / الطويل / ابن عنّاب الطائى / ١ / ٣٨٣

إصبعا / الطويل / الأسود بن يعفر / ١ / ٤٠٣

أجدعا / الطويل / متمم بن نويره / ٢ / ١٩٣

المقنّعا / الطويل / جرير / ٢ / ٢٢٨

مضاعا / الوافر / عدى بن زيد العبادى / ١ / ٤٢٩

وقوعا / الوافر / المرّار / ١ / ٤٣١

الوداعا / الوافر / القطامى / ٢ / ٦٩

رفعه / الخفيف / الأضبط بن قريع / ٢ / ٢٧٧

(ع)

تدع / البسيط / الفرزدق / ٢ / ٤٧٠

فاجزعى / الكامل / النمر بن تولب / ١ / ٢٧٩

الراقع / السريع / أنس بن مرداس السلمى / ١ / ٣٤٨

مجمع / المتقارب / العباس بن مرداس / ١ / ١١٤

قافيه الفاء

(ف)

المتقاذف / الطويل / النابغه الجعدى / ١ / ۴٧٩

مختلف / المنسرح / عمرو بن امرئ القيس الخزرجى / ١ / ١٣٣ ، ١ / ٣٩٣ ، ٢ / ١٧٧

ص: ۵٧٩

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

قافيه القاف

(ق)

سملق / الطويل / جميل / ٢ / ٢٩

صديق / الطويل / – / ٢ / ١٨٠

معانقه / الطويل / الراعى النميرى / ١ / ٦٨٩

(ق)

للعقيق / الطويل / أبو دؤاد / ١ / ٤٠٢

شقاق / الوافر / بشر بن أبى خازم / ١ / ١٧٧

الساقى / الخفيف / عدى بن زيد العبادى / ١ / ١٤١

قافيه الكاف

(ك)

لسوائكا / الطويل / الأعشى / ١ / ٢٨٤

(ك)

العواركَ / الطويل / هند بنت عتبه / ١ / ٣١٣

قافيه اللام

(ل)

تقتل / الطويل / الأخطل / ٢ / ٩٧

تفعل / الطويل / الشنفرى / ٢ / ١٥١

أقيلها / الطويل / كثير عزه / ٢ / ٢٥٨

طيالها / الطويل / رجل من طيّئ ونسب إلى غيره / ٢ / ٤٥٦

الأباطيل / البسيط / كعب بن زهير / ١ / ١٩٤

وينتعل / البسيط / الأعشى / ٢ / ١٨١

وحيّهله / البسيط / - / ١ / ٤٧٩

لأميل / الكامل / الأحوص / ١ / ٢٠١

يتحوّل / م . الكامل / نسب إلى الأسدى / ١ / ٤٣

ص: ٥٨٠

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

(ل)

قذالا / الوافر / ذو الرمه / ١ / ٦٢٩

مهلا / المنسرح / الأعشى / ١ / ١٧٩

الرجلا / المنسرح / الأعشى / ١ / ١٨٠

التأميلا / الخفيف / العنبرى / ٢ / ٢٩

قليلا / المتقارب / أبو الأسود الدؤلى / ١ / ٣٣٢ ، ٢ / ٢٧٤

إبقالها / المتقارب / عامر بن جوين / ١ / ٥٢٩

(ل)

المضلّل / الطويل / الأسود بن يعفر / ١ / ٦١

المال / الطويل / امرؤ القيس / ١ / ١٣١ - ١٣٤

أمثالى / الطويل / امرؤ القيس / ١ / ١٣٥

التهازل / الطويل / أبو طالب / ١ / ٢٠١

وتجهل / الطويل / نسب إلى جرير / ٢ / ٢٤

بقؤول / الطويل / كعب الغنوى / ٢ / ٢٦

وأوصالى / الطويل / امرؤ القيس / ٢ / ٣٣٠

والجدل / البسيط / نسب إلى الفرزدق / ١ / ٢٠

أو قال / البسيط / صيفى بن الأسلت / ١ / ٤٠٤

ذمول وأبيات أخرى / الوافر / بعض الشعوبيه / ١ / ٢ - ٣

فضول وأبيات أخرى / الوافر / بديع الزمان الهمذانى / ١ / ٣ - ٤

المليل / الوافر / جرير / ۱ / ۴۲

فيل / الوافر / جرير / ۱ / ۴۲

مالى / الوافر / زيد الخيل / ۱ / ۴۵۷

الدّخال / الوافر / لبيد / ۱ / ۳۰۷

جهول / الكامل / عمرو بن معديكرب / ۱ / ۱۶۶

السلسل / الكامل / حسان بن ثابت / ۱ / ۳۹۶

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

الدّئل / المنسرح / كعب بن مالك / ١ / ٩١

والأسل / المنسرح / كعب بن مالك / ١ / ٩١

العقال / الخفيف / أميه بن أبى الصلت ونسب إلى غيره / ١ / ٤٦٥

احتيال / الخفيف / أميه بن أبى الصلت ونسب إلى غيره / ١ / ٤٦٥

أقيال / الخفيف / الأعشى / ٢ / ١٤٥

السّعالى / المتقارب / أميه بن أبى عائذ / ١ / ٢٥٩

كالطّحال / المتقارب / أميه بن أبى عائذ / ١ / ٢٥٩

للعيال / المتقارب / أميه بن أبى عائذ / ١ / ٢٥٩

(ل)

فعل / الطويل / النابغه الذبيانى ونسب إلى غيره / ١ / ١٣٦

تمل / الرمل / كعب بن جعيل / ١ / ١٤١

وقبل / الرمل / عبد اللّه بن الزبعرى / ١ / ٣٧٨

قافيه الميم

(م)

حالم / الطويل / ابن كراع العكلى / ٢ / ١٥٦

بهيمها / الطويل / - / ٢ / ٣٦٧

سلامها / الطويل / ذو الرمه / ٢ / ٤٦١

علموا / البسيط / ابن حبناء التميمى / ١ / ٢٦٢

مبغوم / البسيط / ذو الرمه / ١ / ٣٨٩

مغيوم / البسيط / علقمه الفحل / ٢ / ۴۴٨

السّلام / الوافر / الأحوص / ١ / ٢٢٥

وشام / الوافر / جرير / ١ / ٥٢٨

سخامها / الكامل / لبيد / ١ / ٣٨

المظلوم / الكامل / لبيد / ١ / ۶١١

لئيم / الخفيف / حسان بن ثابت / ٢ / ٢٠٠

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

حم / م . الخفيف / فقيد ثقيف / ١ / ٧٩

(م)

معظما / الطويل / مصنوع / ١ / ٣٧٣

مطعما / الطويل / حسان بن ثابت / ١ / ١٢٧

الدما / الطويل / الحصين بن الحمام / ١ / ٥٧٤

مصطلاهما / الطويل / الشماخ / ١ / ٦٢٤

خثعما / الطويل / حميد بن ثور / ١ / ٦٣٧

أماما / الوافر / جرير / ١ / ٢٦٢

الطعاما / الوافر / يزيد بن عمر بن الصعق / ١ / ٣٩٢

يعدما / المتقارب / النمر بن تولب / ١ / ٤٧٨

نياما / المتقارب / بشر بن أبى خازم / ١ / ٢٧٨

(م)

وهاشم / الطويل / الفرزدق / ١ / ٧

غارم / الطويل / عماره بن الوليد / ١ / ٦٢

التنادم / الطويل / عماره بن الوليد / ١ / ٦٢

عقيم / الطويل / هوبر الحارثى / ١ / ٧٨

المكرّم / الطويل / أوس بن حجر / ١ / ٢٦٤

بسلّم / الطويل / زهير بن أبى سلمى / ١ / ١٧٤

فخاصم / الطويل / - / ١ / ٢٣٣

ومقام / الطويل / الفرزدق / ۱ / ۳۰۰

كلام / الطويل / الفرزدق / ۱ / ۲۹۹ ، ۱ / ۶۰۳

وسلام / الطويل / ذو الرمه / ۱ / ۳۸۹

حاتم / الطويل / ربيعه الرقى / ۱ / ۴۸۲

سالم / الطويل / ربيعه الرقى / ۱ / ۴۸۲

واللّهازم / الطويل / - / ۲ / ۱۶۰ ، ۲ / ۱۶۶ ، ۲ / ۱۷۹

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

الطخم / الطويل / - / ٢ / ٤١١

الخضارم / الطويل / الفرزدق / ٢ / ٤١١

قزم / البسيط / الكميت / ١ / ٦١٣

الأكم / البسيط / زيد الخيل / ٢ / ٢٣٥

الأدهم / الكامل / عنتره / ١ / ٢٦٢

واسلمى / الكامل / عنتره / ١ / ٢٦٩

الأحلام / الكامل / عبيد بن الأبرص / ١ / ٢٣٩

قطام / الكامل / عبيد بن الأبرص / ١ / ٢٣٩

مكرم / الكامل / أبو وجزه السعدى / ١ / ٣٦٥

الأعكام / الخفيف / نسب إلى الكميت / ١ / ٥١٦

(م)

السّلم / الطويل / ابن صريم ونسب إلى غيره / ٢ / ١٩٠ ، ٢ / ٢٢٠

قافيه النون

(ن)

أرونان / الوافر / النابغه الجعدى / ١ / ٦٩٠

المحزون / الخفيف / أبو طالب / ١ / ١٨١

دانوا / الهزج / الفند الزمّانى / ١ / ٢٨٤

(ن)

إيّانا / الكامل / كعب بن مالك / ٢ / ١٤٢

وألومهنّه / م . الكامل / عبيد اللّه بن قيس الرقيات / ٢ / ١٨٦

إنّه / م . الكامل / عبيد اللّه بن قيس الرقيات / ٢ / ١٨٦ ، ٢ / ٢١٤

إيّانا / الهزج / ذو الإصبع العدوانى / ١ / ۴۴٢

إلّا أنا / السريع / عمرو بن معديكرب / ١ / ۴۴١

بالأبينا / المتقارب / زياد بن واصل / ١ / ۴٠٨

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

(ن)

رمانى / الطويل / ابن أحمر ونسب إلى غيره / ١ / ١٣٤

المعادن / الطويل / الطرماح / ٢ / ١٨٣

أبوان / الطويل / رجل من أزد السراه / ٢ / ٣٦٠

وهن / البسيط / إبراهيم بن هرمه / ١ / ٨

فتخزونى / البسيط / ذو الإصبع العدوانى / ٢ / ٣٣٠

تعرفونى / الوافر / سحيم بن وثيل / ١ / ٩٢ ، ١ / ٤٢٣

عنّى / الوافر / - / ١ / ٢٤١

الفرقدان / الوافر / عمرو بن معديكرب / ١ / ٣٣٤

اللّعين / الوافر / الشماخ / ١ / ٣٩٠

الأربعين / الوافر / سحيم بن وثيل / ١ / ٥١٤

اليقين / الوافر / على بن بدّال / ١ / ٥٧٤

هجانى / الوافر / النابغه الجعدى / ١ / ٦٩٠

داعيان / الوافر / نسب إلى الأعشى / ٢ / ٢٥

يعنينى / الكامل / رجل من بنى سلول / ٢ / ٢٦٤

(ن)

أصابن / الوافر / جرير / ٢ / ٢٧٢

أنكرن / المتقارب / الأعشى / ٢ / ٣١٩

قافيه الهاء

(ه)

أرانيها / البسيط / - / ٢ / ٤١٠

فواديها / البسيط / الحطيئه / ٢ / ٤٦٨

قافيه الياء

(ى)

فتعىّ / الكامل / نسب إلى الحطيئه / ٢ / ٤٨٩

ص: ٥٨٥

قافيه البيت / بحره / قائله / الجزء والصفحه

الحميرىّ / المتقارب / أبو ذؤيب الهذلى / ١ / ٣٠

العصىّ / المتقارب / أبو ذؤيب الهذلى / ١ / ٣٠

(ى)

مواليا / الطويل / نسب إلى الفرزدق / ١ / ١٠٤

تلاقيا / الطويل / عبد يغوث الحارثى / ١ / ٢٢٥

واديا / الطويل / سحيم بن وثيل / ١ / ٦٣٣

واقيا / الطويل / سحيم بن وثيل / ١ / ٦٣٣

جائيا / الطويل / زهير بن أبى سلمى / ٢ / ٤١ ، ٢ / ١٧٦

أنصاف الأبيات

ولكنّنى من حبّها لعميد / - / ١ / ٤٥٦ ، ٢ / ١٦٨

وكأنها تفاحه مطيوبه / - / ٢ / ٤٤٨

۲ – فهرس الأرجاز

اشاره

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

قافيه الهمزه

(ء)

أمواؤها / – / ۲ / ۴۰۳

أفياؤها / – / ۲ / ۴۰۳

(ء)

عفراء / عروه بن حزام / ۲ / ۲۸۰

قافيه الباء

(ب)

إرزبّا / رجل من بنى طهيّه / ۱ / ۲۶ ، ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۱

حبّا / رجل من طهيّه / ۱ / ۲۶ ، ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۱

عجبا / – / ۱ / ۴۴

أرنبا / – / ۱ / ۴۴

أقربا / العجاج / ۲ / ۱۵۰

القصبّا / رؤبه ونسب إلى غيره / ۲ / ۳۱۴

أثوبا / معروف بن عبد الرحمن / ۱ / ۵۱۶

ثعلبه / الأغلب العجلى / ۱ / ۲۳۵

مقعّبه / الأغلب العجلى / ١ / ٢٣٥

مذهبه / الأغلب العجلى / ١ / ٢٣٥

(ب)

أسلوب / الأعشى / ١ / ٦٥٣ ، ١ / ٦٧٨

الجبوب / الأعشى / ١ / ٦٥٣ ، ١ / ٦٧٨

أبى / قصى بن كلاب / ٢ / ٣٩٣

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

قافيه التاء

(ت)

وقّيت / رؤبه أو العجاج / ١ / ٦٠٥

تنبيت / رؤبه / ١ / ٦٧٩

(ت)

أنتا / سالم بن زراره / ١ / ٢٢١

جعتا / سالم بن زراره / ١ / ٢٢١

(ت)

بتّى / رؤبه / ١ / ٥٨٢

مشتّى / رؤبه / ١ / ٥٨٢

قافيه الجيم

(ج)

وأمسجا / العجاج / ٢ / ٤٢٠

قافيه الحاء

(ح)

الفلاح / لبيد / ٢ / ١٦٣

الرماح / لبيد / ٢ / ١٦٣

قافيه الدال

(د)

يزيد / رؤبه / ١ / ٢٣ ، ١ / ٤٢٤

فديد / رؤبه / ١ / ٢٣ ، ١ / ٤٢٤

(د)

واحده / - / ١ / ٨

بزائده / - / ١ / ٨

ص: ٥٨٨

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

(د)

أشدّى / أبو نخيله / ١ / ١٠٢

قدى / حميد الأرقط / ١ / ٤٥٧

منشد / - / ٢ / ٤٠٩

الفرقد / - / ٢ / ٤٠٩

(د)

الجارود / راجز من بنى الحرماز / ١ / ٢٣٦

ممدود / راجز من بنى الحرماز / ١ / ٢٣٦

قافيه الراء

(ر)

شطيرا / - / ١ / ١٧٥

أطيرا / - / ١ / ١٧٥

فرّا / - / ١ / ٢٤١

شرّا / - / ١ / ٢٤١

كرا / - / ١ / ٢٥٤

القرى / - / ١ / ٢٥٤

(ر)

صدرى / أبو النجم / ١ / ١٦٨

يسرى / أبو النجم / ١ / ١٦٨

قفر / أبو النجم / ١ / ١٦٨

شعرى / أبو النجم / ١ / ١٦٨

الدار / - / ١ / ٢٨٧

عذيرى / العجاج / ١ / ٢٥٤

بعيرى / العجاج / ١ / ٢٥٤

بالمحذور / العجاج / ١ / ٢٥٤

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

بالعواور / جندل الطهوى / ٢ / ٤٥٩

أباعرى / جندل الطهوى / ٢ / ٤٥٩

الدوائر / جندل الطهوى / ٢ / ٤٥٩

ثاغرى / جندل الطهوى / ٢ / ٤٥٩

(ر)

منتظر / العجاج / ١ / ٢٣٦

شعر / العجاج / ٢ / ٢٢٣

ونمر / حكيم بن معيّه / ٢ / ٤٦٠

قافيه الزاى

(ز)

التنزّى / رؤبه / ١ / ٢٤٠

قافيه السين

(س)

لعس / عماره بن عقيل / ١ / ١٧٦

الشمس / عماره بن عقيل / ١ / ١٧٦

(س)

العنس / ابن لوذان / ١ / ٢٣٨

والحلس / ابن لوذان / ١ / ٢٣٨

قافيه الضاد

(ض)

وخضا / العجاج / ١ / ٢٠٣

قافيه العين

(ع)

أقرع / جرير البجلى ونسب إلى غيره / ٢ / ٢٤١

تصرع / جرير البجلى ونسب إلى غيره / ٢ / ٢٤١

ص: ٥٩٠

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

(ع)

رواجعا / العجاج / ١ / ١٨٠ ، ٢ / ١٩١

قافيه الفاء

(ف)

وفا / العجاج / ١ / ٧٩

(ف)

ازدهاف / رؤبه / ١ / ٢٠٠

قافيه القاف

(ق)

نقانق / - / ٢ / ٤١٠

(ق)

زهوق / - / ٢ / ٤٠٤

فطلّق / رؤبه / ٢ / ٤٧٣

تملّق / رؤبه / ٢ / ٤٧٣

الأدفق / - / ١ / ٦٥٩

(ق)

المخترق / رؤبه / ٢ / ١٥٤ ، ٢ / ٢٧٣

قافيه الكاف

(ك)

إيّاكا / حميد الأرقط / ١ / ٤٤١

قافيه اللام

(ل)

فضاله / – / ١ / ٤٨٤

تهاله / – / ١ / ٤٨٤

ص: ٥٩١

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

(ل)

فل / أبو النجم / ١ / ٦٧

الثالى / - / ٢ / ٤١١

تقيلى / أحيحه بن الجلاح / ١ / ٢٧٤

الذّبّل / عبد اللّه بن رواحه / ١ / ٢٤٥

فانزل / عبد اللّه بن رواحه / ١ / ٢٤٥

التدلدل / خطام المجاشعى ونسب إلى غيره / ١ / ٥٨٥

حنظل / خطام المجاشعى ونسب إلى غيره / ١ / ٥٨٥

الحسل / رؤبه / ١ / ٦٩٤

الفطحل / رؤبه / ١ / ٦٩٤

من لى / - / ٢ / ٣١٤

المنحلّ / - / ٢ / ٣١٤

حلّ / - / ٢ / ٣١٤

الطّولّ / - / ٢ / ٣١٤

المدخلّ / - / ٢ / ٣١٤

المرحّلّ / - / ٢ / ٣١٤

قافيه الميم

(م)

قتمه / رؤبه / ۲ / ۱۵۵

(م)

ألّما / – / ۱ / ۲۵۵

اللهمّا / – / ۱ / ۲۵۵

كلّما / – / ۱ / ۲۵۶

اللهمّا / – / ۱ / ۲۵۶

مسلّما / – / ۱ / ۲۵۶

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

وأينما / - / ١ / ٢٥٦

نعدما / - / ١ / ٢٥٦

قائما / امرأه من العرب / ١ / ٢٩٩

نائما / امرأه من العرب / ١ / ٢٩٩

(م)

المنهمّ / العجاج / ٢ / ١٥٠

قافيه النون

(ن)

أيا منينا / - / ١ / ١٠٣

تحوونه / نسب إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثى / ١ / ١٥٥

حسّانا / خطام المجاشعى / ١ / ٦١١

اللّيّانا / خطام المجاشعى / ١ / ٦١١

(ن)

الترسين / خطام المجاشعى / ١ / ٥١٠

قافيه الهاء

(ه)

ببّه / هند بنت عتبه / ١ / ٣٢

محبّه / هند بنت عتبه / ١ / ٣٢

خدبّه / هند بنت عتبه / ۱ / ۳۲

الکعبه / هند بنت عتبه / ۱ / ۳۲

فمه / - / ۲ / ۴۱۸

قافیه الیاء

(ی)

دوّاریّ / العجاج / ۱ / ۶۹۰

ص: ۵۹۳

قافيه البيت / قائله / الجزء والصفحه

(ى)

تنزيّا / – / ١ / ٦٠٨

صبيّا / – / ١ / ٦٠٨

ناجيه / – / ٢ / ٢٨١

(ى)

للمطىّ / نسب إلى بعض بنى دبير / ١ / ٣٥٠

خيبرىّ / نسب إلى بعض بنى دبير / ١ / ٣٥٠

قافيه الألف اللّينه

والصفا / غنيّه / ١ / ١٠

العصا / غنيّه / ١ / ١٠

٧ – فهرس البلدان

البلد / الجزء / والصفحه

أبانان ١ / ٥٩

أثمد ١ / ١٠٠

أذرح ١ / ١٠١

أذرعات ١ / ٦١ ، ٢ / ٢٧٣

إصمت ١ / ٢٩

أطرقا ١ / ٣٠

بدر ١ / ١٨٤

بذّر ١ / ٩٢

البصره ١ / ٣٥١

البطحاء ١ / ٥

بلاكث ١ / ١٠٨

تهبط ١ / ٦٥٣

جرنبه ١ / ٦٥٢

الجمد ١ / ٤٦

جنفاء ١ / ٦٨٥

الجواء ١ / ٢٦٩

الجوديّ ١ / ٤٦

جور ١ / ١١٩

حبونن ۱ / ۶۵۲

حضرموت ۱ / ۵۹۲

حوتنانان ۱ / ۶۶۲

حولایا ۱ / ۲۶۶ ، ۱ / ۵۵۵

حیّه ۱ / ۲۸

خراسان ۱ / ۵۸۱

خضّم ۱ / ۹۲

دار ۱ / ۴۷۹

دقری ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

دومه ۱ / ۱۴۰

السبعان ۱ / ۵۶۴

السند ۱ / ۳۸۶

شربب ۱ / ۶۴۸

شعبی ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

شلم ۱ / ۹۲

شوط ۱ / ۲۸

صنعاء ۲ / ۴۱۴

صوری ۱ / ۶۷۳

عثر ۱ / ۹۲

عرفات ۱ / ۶۰ ، ۲ / ۲۷۳

عليب ۱ / ۶۷۲

عمايتان ۱ / ۶۱

الغيل ۱ / ۳۸۶

الفردوس ۱ / ۶۹۶ ، ۲ / ۲۱۵

فرنداد ۱ / ۶۲۲

قردد ۱ / ۶۴۸

قرى ۱ / ۴۴۲

قزح ۱ / ۹۸

البلد / الجزء / والصفحه

قنسرين ۱ / ۲۵۰ ، ۱ / ۵۶۴

کلّاء ۱ / ۶۵۷

کنابیل ۱ / ۶۶۷

المدینه المنوره ۱ / ۹۱ ، ۲ / ۲۶۱

معافر ۱ / ۱۰۷

مکه ۱ / ۵

موظب ۱ / ۳۳

البلد الجزء والصفحه ناجیه ۲ / ۲۸۱

نصیبین ۱ / ۵۶۴

نملی ۱ / ۶۷۳

وادی السباع ۱ / ۶۳۳

یبرین ۱ / ۵۶۴

الیستعور ۱ / ۶۶۹

یین ۱ / ۵۶۴ ، ۲ / ۴۲۵

٨ – فهرس الحيوان

الحيوان / الجزء / والصفحه

ابن دأيه ١ / ٤٣

ابن عرس ١ / ٩١

ابن قتره ١ / ٤٣

ابن اللبون ١ / ٤٦

ابن مقرض ١ / ٤٣

أبو براقش ١ / ٤٣ ، ١ / ١٠٧

أبو صبيره ١ / ٤٣

أجدل ١ / ٩٤ ، ١ / ١١٧

أخيل ١ / ٩٤ ، ١ / ١١٧

أرقم ١ / ٩٤ ، ١ / ١١٧

أسود ١ / ٩٤ ، ١ / ١١٧

أعوج ١ / ٣٨

أم رباح ١ / ٤٣

أم قشعم ١ / ٤٦

بنت طبق ١ / ٤٣

جميل ١ / ٥٥٩

حضاجر ١ / ١٠٦

حمار قبان ١ / ٢٩ ، ١ / ٤٣ ، ٢ / ٣٨٩

خطّه ۱ / ۳۸

دئل ۱ / ۹۱، ۱ / ۱۰۷

شدقم ۱ / ۳۸

ضمران ۱ / ۳۸

ظربان ۱ / ۴۱۰

عظایه ۱ / ۵۳۱

علیّان ۱ / ۳۸

القرنبی ۱ / ۴۲

الکروان ۱ / ۲۵۴

کساب ۱ / ۳۸

کعیت ۱ / ۵۵۹

لاحق ۱ / ۳۸

لبد ۱ / ۹۸

النعام ۱ / ۲۵۴

هیله ۱ / ۳۸

یعقوب ۱ / ۱۱۳

یعمل ۱ / ۹۵

٩ – فهرس المعرب

اللفظ / الصفحه / والجزء

آجر ١ / ١٠٩

أرزّ ١ / ١٠١

آنك ١ / ١٠١

إبريم ١ / ١١٢

الجوالق ١ / ١٠

ديباج ١ / ١١٢

سراويل ١ / ١٠٦

طيلسان ١ / ٢٦٥

فارز ١ / ١٠٢

لجام ١ / ١١٢

ماه ١ / ١١٨

۱۰ – فهرس الأبنيه

اشاره

البناء / الجزء / والصفحه

باب الهمزه

آجر ۱ / ۶۴۶ ، ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۷۱ ، ۱ / ۶۸۱

أباطيل ۱ / ۶۶۰

أبلم ۱ / ۶۷۰

أترجّ ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۱

أجادل ۱ / ۶۵۰ ، ۱ / ۶۷۵

أجدل ۱ / ۶۴۲

إجريّا ۱ / ۶۶۱ ، ۱ / ۶۸۹

أجفلى ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۱

احميرار ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۴

احواوى ۲ / ۴۸۶

احوواء ۲ / ۴۹۰

احويواء ۲ / ۴۸۹

احويّاء ۲ / ۴۸۹

حوّاء ۲ / ۴۰۸ ، ۲ / ۴۹۰

إخريط ۱ / ۶۷۸

أدابر ۱ / ۶۵۰ ، ۱ / ۶۷۵

إداوه ١ / ٥٥٣

إدرون ١ / ٦٧٨

أربعاء ١ / ٦٦١ ، ١ / ٦٩٠

إرزبّ ١ / ٦٥٥ ، ١ / ٦٨١

أرطى ١ / ٥٣٨

البناء الجزء والصفحه أرونان ١ / ٦٦١ ، ١ / ٦٩٠

أسروع ١ / ٦٥٤ ، ١ / ٦٧٩

أسلوب ١ / ٦٥٢ ، ١ / ٦٧٨

اشهيباب ١ / ٦٦٣ ، ١ / ٦٩٤

إضحيان ١ / ٦٦١ ، ١ / ٦٩٠

إعصارّ ١ / ٦٥٢ ، ١ / ٦٧٨

إفّان ١ / ٦٨٧

أفعوان ١ / ٦٦١ ، ١ / ٦٩٠

أكابر ١ / ٦٥٠

أكلب ١ / ٦٧٠

ألنجج ١ / ٦٥٠ ، ١ / ٦٧٥

ألنجوج ١ / ٦٧٥

ألندد ١ / ٦٥٠ ، ١ / ٦٧٥

إمّره ٢ / ٣٧٦ ، ٢ / ٣٧٨

إمّعه ١ / ٦٤٣ ، ٢ / ٣٧٦ ، ٢ / ٣٧٨

إنقحر ١ / ٦٥٦ ، ١ / ٦٨٢

إنقحل ١ / ٦٥٦ ، ١ / ٦٨٢

إهجيرى ١ / ٦٦٠ ، ١ / ٦٦٢ ، ١ / ٦٨٨

أولق ١ / ٦٤٢ ، ٢ / ٣٧٦

البناء / الجزء / والصفحه

باب الباء

برثن ۱ / ۶۹۴

برناساء ۱ / ۶۶۸ ، ۱ / ۷۰۱

برنساء ۱ / ۷۰۰ – ۷۰۱

بروكاء ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

بلصوص ۱ / ۶۵۲ ، ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۷۶ ، ۱ / ۶۸۶

بلغن ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

بلنصى ۱ / ۶۵۲ ، ۱ / ۶۷۶ ، ۱ / ۶۸۶

بهمى ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۳

بلهنيه ۱ / ۶۶۱ ، ۱ / ۶۸۹ ، ۲ / ۳۸۳ ، ۲ / ۳۹۰

بيطر ۲ / ۱۰۸

باب التاء

تؤثور ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۷۹

تثفّان ۱ / ۶۸۹

تثفّه ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۸۷

تبّع ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲

تبشّر ۱ / ۶۵۳ ، ۱ / ۶۷۹

تتفل ۱ / ۶۴۳ ، ۱ / ۶۷۰

تحلئ ۱ / ۶۴۴ – ۶۴۵ ، ۱ / ۶۷۰ ، ۲ / ۴۵۳

تحلبه ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۱ ، ۲ / ۴۵۳

البناء الجزء والصفحه تدرأ ۱ / ۶۴۳ ، ۱ / ۶۷۰ ، ۲ / ۳۹۲

تذنوب ۱ / ۶۷۹

ترتب ۲ / ۳۹۱ - ۳۹۲ ، ۲ / ۴۵۰

ترداد ۱ / ۶۷۸

ترعیه ۱ / ۶۸۱

ترنموت ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۳

ترهوک ۲ / ۱۱۲

تسهوک ۲ / ۱۱۲

تقدّمیّه ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۳

تقیّس ۲ / ۱۱۲

تلنّه ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۸۷

تماثیل ۱ / ۶۸۸

تمثال ۱ / ۶۷۸

تمدرع ۲ / ۳۸۸

تمسکن ۲ / ۳۸۸

تناضب ۱ / ۶۷۵

تنبیت ۱ / ۶۷۸

تنزّر ۲ / ۱۱۲

تنضب ۱ / ۶۴۳ - ۶۴۴ ، ۱ / ۶۰۷

تتّوم ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۴

تهبّط ۱ / ۶۵۳ ، ۱ / ۶۷۹

توراب ۱ / ۶۷۶

تولج ۲ / ۳۹۱

ص: ۶۰۰

البناء / الجزء / والصفحه

باب الثاء

ثلاثاء ١ / ٦٩١

باب الجيم

جؤنه ٢ / ٣٠٦

جبروت ١ / ٦٥٩ ، ٢ / ٣٩١

جبنّ ١ / ٦٤٩ ، ١ / ٦٧٤

جحجبى ١ / ٦٩٨

جحمرش ١ / ٧٠٢

جحنبار ١ / ٦٦٧ ، ١ / ٦٩٩

جخادب ١ / ٧٠١

جخادباء ١ / ٦٦٨ ، ١ / ٧٠١

جخدب ١ / ٥٣٨

جدول ١ / ٦٤٧ ، ١ / ٦٧٢

جرائض ٢ / ٣٧٨

جردحل ١ / ٧٠٢

جرنبه ١ / ٦٥٢ ، ١ / ٦٧٦

جريال ١ / ٦٥٧ ، ١ / ٦٨٣

جفلى ١ / ٦٨١

جلبّان ١ / ٦٦٠ ، ١ / ٦٨٩

الجلندى ۱ / ۶۵۱ ، ۱ / ۶۷۶

جلواخ ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۳

جنادب ۱ / ۶۵۶ ، ۱ / ۶۸۳

جندب ۱ / ۵۳۸ ، ۱ / ۶۴۶ ،

۱ / ۶۷۱

جنفاء ۱ / ۶۸۵

جهور ۲ / ۱۰۸

الجولان ۲ / ۴۳۸

باب الحاء

حبارى ۱ / ۶۵۲ ، ۱ / ۶۷۶

حبارج ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۹۵

حبركى ۱ / ۶۹۸

حبلى ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

حبنطى ۱ / ۶۶۵

حوقل ۲ / ۱۰۸

حبوكر ۱ / ۶۹۸

حبوكرى ۱ / ۶۶۶ ، ۱ / ۶۹۸

حبونن ۱ / ۶۵۲ ، ۱ / ۶۷۷

حرباء ۱ / ۵۴۲

حزنبل ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۹۵

حسّان ۲ / ۳۸۹

حطائط ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۴

حفیتل ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۹۵

حلبلاب ۱ / ۶۶۰ ، ۱ / ۶۸۹

حمّارّه ۱ / ۶۹۲

حمّص ۱ / ۶۴۷

حمصیص ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۸۷

حندمان ۱ / ۶۶۸

حنطأو ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۸۰

حنّاء ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۳

حوثنان ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

البناء / الجزء / والصفحه

حوصلّه ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۲

حوصلاء ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۲

حواجر ۱ / ۶۵۶

حواجز ۱ / ۶۸۳

حواء ۱ / ۵۴۳

حیاء ۲ / ۴۸۷

حیدی ۲ / ۴۳۷ – ۴۳۸

حیسمان ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

حیفس ۱ / ۶۴۶ ، ۱ / ۶۷۱

حیکی ۱ / ۵۴۰ ، ۲ / ۴۴۹

باب الخاء

خأتم ۲ / ۴۰۲

خاتام ۱ / ۶۷۶

خدبّ ۱ / ۶۴۹ ، ۱ / ۶۷۴

خروع ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲

خزعبیل ۱ / ۶۶۹ ، ۱ / ۷۰۲

خشاء ۱ / ۵۴۲

خضّاری ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۲

خطّاف ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۳

خفيدد ۱ / ۶۴۲ ، ۱ / ۶۵۲ ، ۱ / ۶۷۶

خلجم ۱ / ۶۷۴

خندريس ۱ / ۶۶۷ – ۶۶۸ ، ۱ / ۶۹۹ ، ۱ / ۷۰۲ ، ۲ / ۳۸۶

خندقوق ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۳

خنفساء ۱ / ۵۴۶

خنفقيق ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۳ ، ۲ / ۳۹۰

خوزری ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۸۰

خوزلی ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۸۰

خيتام ۱ / ۶۷۶

خيتعور ۱ / ۶۶۶ ، ۱ / ۶۹۸

خيزری ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۸۰

خيزران ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

خيزلی ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۸۰

الخيلاء ۲ / ۴۳۸

باب الدال

دأث ۲ / ۵۱۷

درّج ۱ / ۶۵۰ ، ۱ / ۶۷۴

درهم ۱ / ۶۹۴

دفقی ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۶

دفلی ۱ / ۵۳۹

دقری ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

دلمص ، دلامص ۱ / ۶۴۶ - ۶۴۷ ، ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۷۱ - ۶۷۲ ، ۲ / ۳۸۷

دلقم ۱ / ۶۵۰ ، ۱ / ۶۷۴

دمالص ۱ / ۶۵۶ ، ۱ / ۶۸۳ ، ۲ / ۳۸۷

دهدیت ۲ / ۴۰۷

دواسر ۱ / ۶۸۳

البناء / الجزء / والصفحه

دیامیس ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

دیجوج ۲ / ۴۰۸

دیماس ۱ / ۵۴۳ ، ۱ / ۶۷۶ ، ۲ / ۴۰۹

باب الذال

ذرحرح ۱ / ۶۸۶

ذفری ۱ / ۵۳۹

ذکری ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

باب الراء

رعبوب ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۸۷

رحضاء ۱ / ۶۸۵

رعشن ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

رغبوت ۲ / ۳۹۱

رغبوتی ۱ / ۶۸۹

رمدد ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

باب الزای

زبرج ۱ / ۶۹۴

زرارق ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۴

زرقم ۲ / ۳۸۷

زعازّه ۱ / ۶۶۳ ، ۱ / ۶۹۲

زعفران ۱ / ۵۴۶

زمرّد ۱ / ۶۶۶ ، ۱ / ۶۹۷

زنابیر ۱ / ۶۹۹

زنبور ۱ / ۶۹۶

زنماء – زنم ۲ / ۵۱۱

زیدل ۲ / ۳۹۶

باب السین

ساباط ۱ / ۶۵۱ ، ۱ / ۶۷۶

سبّوح ۱ / ۶۸۴

سبطری ۱ / ۶۹۸

السّبعان ۱ / ۶۸۵

سبهلل ۱ / ۶۹۸

سدوس ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲

سرحان ۱ / ۶۸۵

سراحین ۱ / ۶۹۱

سرداح ۱ / ۶۹۶

سعدان ۱ / ۶۸۵

سلالیم ۱ / ۶۶۰

سلامان ۱ / ۶۹۱

سلحفیه ۱ / ۷۰۰

السّلطان ۱ / ۶۸۵

سلّم ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲

سلمی ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

سلمان ۱ / ۶۹۱

سلهب ۱ / ۶۷۴ ، ۲ / ۳۹۶

سمّهی ۱ / ۶۵۲ ، ۱ / ۶۷۷

سمیذع ۱ / ۶۹۵

سنبته ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۸۶ ، ۲ / ۳۹۱ ، ۲ / ۳۹۲

سیراء ۱ / ۶۸۵

البناء / الجزء / والصفحه

سيساء ١ / ٥٤٣

سيمياء ١ / ٦٦٠ ، ١ / ٦٨٩

باب الشين

شأمل ١ / ٦٤٥ ، ١ / ٦٧١

شجعم ١ / ٦٥٠ ، ١ / ٦٧٤

شربب ١ / ٦٤٨ ، ١ / ٦٧٣

شرنبث ٢ / ٣٩٠

شعبى ١ / ٦٤٨ ، ١ / ٦٧٣

شعشعان ١ / ٧٠٠

شفلّح ١ / ٦٩٦

شمأل ١ / ٦٤٦ ، ١ / ٦٧١ ، ٢ / ٣٧٨

شمّخر ١ / ٦٩٥

شمّخز ١ / ٦٦٥ ، ١ / ٦٩٥

شيزى ١ / ٥٣٩

الشّيص ٢ / ٣٨٢

باب الصاد

صبّاره ١ / ٦٩٢

صحار – صحارى ١ / ٦٥٢ ، ١ / ٦٧٧

صحارىّ ١ / ٦٦٢ ، ١ / ٦٩٢

صفرّق ۱ / ۶۹۶

صلصال ۱ / ۶۹۶

صلّیان ۱ / ۶۶۰ ، ۱ / ۶۸۹

صمحمح ۱ / ۶۸۶

صهصیت ۲ / ۴۰۷

الصیّص ۲ / ۳۸۲

صیصیه ۲ / ۳۸۰ – ۳۸۱

صیّهم ۱ / ۶۸۳

باب الضاد

ضؤزی ۱ / ۵۴۰

ضهیأ ۱ / ۶۵۰ ، ۱ / ۶۷۴

ضهیأه ۲ / ۳۷۸

ضهیاء ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۴

ضیزی ۱ / ۵۴۰ ، ۲ / ۴۴۹

ضیغم ۱ / ۶۴۵ ، ۱ / ۶۷۱

باب الطاء

طرطبّ ۱ / ۶۹۸

طرفاء ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۵

طرمّاح ۱ / ۷۰۰

طومار ۱ / ۵۴۳ ، ۱ / ۶۵۱ ، ۱ / ۶۷۶

باب الظاء

ظربان ۱ / ۶۸۵

باب العين

العألم ۲ / ۴۰۲

عاقول ۱ / ۶۵۱ ، ۱ / ۶۷۶

عبدل ۲ / ۳۹۶

عبوثران ۱ / ۶۶۸ ، ۱ / ۷۰۱

عبيثران ۱ / ۷۰۱

عثمان ۱ / ۶۸۵

عثوثل ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۴

البناء / الجزء / والصفحه

عشير ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲

عجّول ۱ / ۶۸۴

عجيساء ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

عذافر ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۹۵

عرضّی ۱ / ۶۸۷

عرضنی ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۴

عرضنی ۱ / ۶۸۵ ، ۱ / ۶۸۷

عرطليل ۱ / ۷۰۰

عرفّان ۱ / ۶۶۰ ، ۱ / ۶۸۹

عرقصان ۱ / ۶۶۸ ، ۱ / ۷۰۱

عرند ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲ ، ۲ / ۳۹۰

عرنقصان ۱ / ۶۶۸ ، ۱ / ۷۰۱

عريقصان ۱ / ۷۰۱

عزهی ۱ / ۵۴۰

عزويت ۲ / ۳۸۳

العشا ۲ / ۲۹۸

عصواد ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۳

عضرفوط ۱ / ۶۶۹ ، ۱ / ۷۰۲

عطوّد ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۴

عفرنی ۲ / ۳۹۰

عقرباء ۱ / ۵۴۶ ، ۱ / ۷۰۰

عقربان ۱ / ۵۴۶ ، ۱ / ۶۶۸ ، ۱ / ۷۰۰ ، ۱ / ۷۰۲

عقنقل ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۴

علباء ۱ / ۵۴۲ ، ۱ / ۶۸۵

علقی ۱ / ۵۳۹ ، ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۳

علّکد ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۹۵

علودّ ۱ / ۶۵۲ ، ۱ / ۶۷۷

علیب ۱ / ۶۷۲

عمدّان ۱ / ۶۶۰ ، ۱ / ۶۹۱

عندد ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

عنسل ۱ / ۶۴۴ ، ۱ / ۶۴۶ ، ۱ / ۶۷۱ ، ۲ / ۳۹۰

عنصوه ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۸۶

عنفوان ۱ / ۶۶۰ ، ۱ / ۶۸۹

عنکبوت ۱ / ۷۰۰ ، ۲ / ۳۹۱

عوسج ۱ / ۶۴۶ ، ۱ / ۶۷۱

العیلم ۱ / ۶۸۳

عییّ ۲ / ۴۸۷

باب الغین

الغراء ۱ / ۵۹۹

غرانيق ۱ / ۶۹۹

غرنيق ۱ / ۶۹۶

غمدان ۱ / ۶۶۱ - ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۱

غيالم ۱ / ۶۵۶ ، ۱ / ۶۸۳

باب الفاء

فحجل ۲ / ۳۹۶

فدوكس ۱ / ۶۹۵

فراديس ۱ / ۶۹۹

البناء / الجزء / والصفحه

فردوس ۱ / ۶۹۶

فرسن ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

فرناس ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۴

فرنداد ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

فساطیط ۱ / ۶۹۱

الفسطاط ۱ / ۶۸۶

فطحل ۱ / ۶۹۴

فلزّ ۱ / ۶۴۹ ، ۱ / ۶۷۴

فینان ۲ / ۳۸۹

باب القاف

قاصعاء ۱ / ۶۶۱ ، ۱ / ۶۹۱

قبّاط ۱ / ۶۸۴

قبّیط ۱ / ۶۸۴

قبعثری ۱ / ۵۳۹ ، ۱ / ۶۶۹ ، ۱ / ۷۰۲ ، ۲ / ۳۷۹

قذعمل ۱ / ۷۰۲

قرابیس ۱ / ۶۹۹

قربوس ۱ / ۶۹۶

قردد ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۷۳

قرشب ۱ / ۶۹۸

قرطبوس ۱ / ۶۶۹ ، ۱ / ۷۰۲ ، ۲ / ۳۸۵

قرقوس ۱ / ۶۹۶

قرناس ۱ / ۶۶۶ ، ۱ / ۶۹۷

قرنبی ۱ / ۶۵۱ – ۶۵۲ ، ۱ / ۶۷۶

قرنفل ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۹۵

قرنوه ۱ / ۵۵۳ ، ۱ / ۶۵۹ ، ۱ / ۶۸۶

القصوی ۲ / ۴۵۰

قصیری ۱ / ۶۵۱ ، ۱ / ۶۷۶

قعود ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲

القفاخریّ ۱ / ۶۹۴

قلسی ۲ / ۱۰۸

قلنسی ۲ / ۱۰۸

قمارص ۲ / ۳۸۷

قمحدوه ۱ / ۷۰۰

قندیل ۱ / ۶۹۶

قندویل ۱ / ۷۰۰

قنعاس ۱ / ۶۵۱ ، ۱ / ۶۷۶

قنفخر ۱ / ۶۶۴ ، ۱ / ۶۹۴

قنّب ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۲

قنبر ۱ / ۶۴۵ ، ۱ / ۶۷۱

قوباء ۱ / ۵۴۲ ، ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۵ ، ۲ / ۴۳۸

قوقیت ۲ / ۳۸۰ - ۳۸۲

قیصوم ۱ / ۶۷۶

باب الکاف

الکبا ۲ / ۲۹۸

الکبریاء ۱ / ۶۶۰ ، ۱ / ۶۸۹

کدیون ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۳

البناء / الجزء / والصفحه

كرديد ١ / ٦٥٩ ، ١ / ٦٨٦

كرسف ١ / ٦٤٤

كروان ١ / ٦٨٥

كلّاء ١ / ٦٥٧ ، ١ / ٦٨٣

كنابيل ١ / ٦٦٧ ، ١ / ٦٩٩

كنتأل ١ / ٦٦٤ ، ١ / ٦٩٤

كنتأو ١ / ٦٨٠

كنهبل ١ / ٦٦٤ ، ١ / ٦٩٤

كنهور ١ / ٦٩٦

كوألل ١ / ٦٥٤ ، ١ / ٦٨٠

كوألك ١ / ٦٥٤ ، ١ / ٦٨٠

كيصى ١ / ٥٤٠

باب اللام

لغيزى ١ / ٦٦٢ ، ١ / ٦٩٢

باب الميم

مأجج ٢ / ٣٨٤

مخاريق ١ / ٦٨٨

مدين ٢ / ٣٨٠ – ٣٨١

مرحيّا ١ / ٦٦٠ ، ١ / ٦٨٩

مرّيق ۱ / ۶۸۴

مرمريس ۱ / ۶۶۰ ، ۱ / ۶۸۸

مريم ۲ / ۳۸۰

مزّاء ۱ / ۵۴۳

مسحلان ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

مسطيع ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۲

معدّ ۱ / ۶۴۹ ، ۱ / ۶۷۳ ، ۲ / ۳۸۴ ، ۲ / ۳۸۸

معزى ۱ / ۶۴۷ ، ۱ / ۶۷۳ ، ۲ / ۳۸۴

المعلوق ۱ / ۶۷۸

معيوراء ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

المغثور ۱ / ۶۷۸

المغرود ۱ / ۶۷۸

المغفور ۱ / ۶۷۸

مغيره ۱ / ۶۷۰

المكا ۲ / ۲۹۸

مكاكىّ ۲ / ۴۰۷

مكرمان ۱ / ۶۹۱

مكورّى ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

ملأمان ۱ / ۶۹۲

ملكعان ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۱

منتن ۱ / ۶۷۰

منجنون ۱ / ۶۶۶ ، ۱ / ۶۶۸ ، ۱ / ۶۹۹ ، ۲ / ۳۸۴

منجنیق ۱ / ۶۶۷ ، ۲ / ۳۸۴ – ۳۸۵

منجنین ۲ / ۳۸۶

منخر ۱ / ۶۷۰

مندبی ۱ / ۶۸۱

مهدد ۲ / ۳۸۴

مهراق ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۲

البناء / الجزء / والصفحه

میلاع ۱ / ۵۴۳

باب النون

النافقاء ۱ / ۶۹۱

نئدل ۲ / ۳۷۸

نخورش ۱ / ۶۶۶ ، ۱ / ۶۹۵

النزاء ۱ / ۶۰۰

نملی ۱ / ۶۷۳

باب الهاء

هبریه

هبلع ۱ / ۶۴۴ ، ۱ / ۶۷۰ ، ۲ / ۳۹۶

هبیّخ ۱ / ۶۵۷ ، ۱ / ۶۸۳

هجرع ۲ / ۳۹۶

هجّیری ۱ / ۶۹۲

هربذی ۱ / ۶۹۸

هرکوله ۲ / ۳۹۴

هرماس ۲ / ۳۸۷

هلقامه ۲ / ۳۹۶

همّرش ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۹۵ ، ۲ / ۵۱۲

همّقع ۱ / ۶۹۵

هندبی ۱ / ۶۶۶ ، ۱ / ۶۹۸ ، ۱ / ۷۰۰

هندباء ۱ / ۷۰۰

هیقل ۲ / ۳۹۶

باب الیاء

یأجج ۲ / ۳۸۰

یدیت ۲ / ۴۲۵

یرابیع ۱ / ۶۸۸

یرامع ۱ / ۶۷۵

یربوع ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۷۸ ، ۱ / ۶۷۹

یرمع ۱ / ۶۴۴ ، ۱ / ۶۷۰

یستعور ۱ / ۶۶۹ ، ۱ / ۷۰۲ ، ۲ / ۳۸۶

یسروع ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۷۹

یعضید ۱ / ۶۷۸

یعفر ۱ / ۶۴۵ ، ۱ / ۶۷۰

یلنجج ۱ / ۶۵۰ ، ۱ / ۶۷۵

یلنجوج ۱ / ۶۷۵

یهیّر ۱ / ۶۵۵ ، ۱ / ۶۸۱

یهیّری ۱ / ۶۶۲ ، ۱ / ۶۹۲

١١ – فهرس الأعلام والقبائل

الأعلام والقبائل / الصفحه / والجزء

ابن أبى إسحاق ١ / ٢٦١ ، ١ / ٢٧١

ابن بابشاذ ١ / ١٠٢ ، ١ / ٦٢٢

ابن حمامه الشاعر ١ / ٢٧٤

ابن خروف ٢ / ٥٠

ابن دريد ١ / ٦٥٤ ، ١ / ٦٧٩

ابن ذكوان ٢ / ٣٥٣

ابن الزّبير ٢ / ١٨٦

ابن السراج ١ / ١٨١

ابن عباس ١ / ٢٦١

ابن كثير (القارئ) ٢ / ٢٤٤ ، ٢ / ٢٦٨ ، ٢ / ٤٧١

ابن كيسان ٢ / ٨١

ابن مسعود ١ / ٢٦١

أبو بكر الأنبارى ١ / ١٨٧

أبو بكر الباقلانى ١ / ٣٩٦

أبو حنيفه ١ / ٩

أبو الدرداء ٢ / ٢٦١

أبو زيد الأنصارى ٢ / ٤٧٣

أبو سعيد السيرافى ١ / ٢٥٨ ، ١ / ٦٧٥ ، ١ / ٦٩٥ ، ١ / ٦٩٦

أبو عبيده ۱ / ۲ ، ۱ / ۱۹۴ ، ۱ / ۲۰۴

أبو علی الفارسی ۱ / ۵۴ ، ۱ / ۸۷ ، ۱ / ۹۶ ، ۱ / ۹۷ ، ۱ / ۱۰۳ ، ۱ / ۱۵۴ ، ۱ / ۱۵۸ ، ۱ / ۲۳۱ ، ۱ / ۳۰۲ ، ۱ / ۳۰۷ ، ۱ / ۶۳۱ ، ۲ / ۱۵۹ ، ۲ / ۱۶۵ ، ۲ / ۲۰۲ ، ۲ / ۲۸۰ ، ۲ / ۲۸۱ ، ۲ / ۳۶۰

أبو عمرو بن العلاء ۱ / ۹ ، ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۲۳۰ ، ۱ / ۲۶۱ ، ۱ / ۴۸۶ ، ۱ / ۵۵۳ ، ۲ / ۳۱۸ ،

٢ / ٣١٩ ، ٢ / ٣٤٨ ، ٢ / ٣٥٣ ، ٢ / ٥٢٥ ، ٢ / ٥٢٩ ، ٢ / ٥٣٠

أبو يوسف ١ / ٨

الأخفش (سعيد بن مسعده) ١ / ٩٥ ، ١ / ٩٩ ، ١ / ١٠٨ ، ١ / ١١٦ ، ١ / ١٦٢ ، ١ / ١٧١ ، ١ / ٢٠٥ ، ١ / ٢٦٥ ، ١ / ٢٦٦ ، ١ / ٣٧٢ ، ١ / ٣٧٣ ، ١ / ٣٩٩ ، ١ / ٤٥٤ ، ١ / ٤٥٥ ، ١ / ٤٩٦ ، ١ / ٥٣٨ ، ١ / ٥٤١ ، ١ / ٥٤٢ ، ١ / ٥٤٥ ، ١ / ٥٤٨ ، ١ / ٥٦٨ ، ١ / ٥٧٦ ، ١ / ٦٤٤ ، ١ / ٦٤٥ ، ١ / ٦٤٦ ، ١ / ٦٤٨ ، ١ / ٦٦٥ ، ١ / ٦٧٠ ، ١ / ٦٩٥ ، ٢ / ٥٠ ، ٢ / ١٠٣ ، ٢ / ١٣٥ ، ٢ / ١٤٨ ، ٢ / ١٩٣ ، ٢ / ٢٢٣ ، ٢ / ٢٨٤ ، ٢ / ٣٢٨ ، ٢ / ٣٣١ ، ٢ / ٣٣٢ ، ٢ / ٣٤١ ، ٢ / ٣٤٢ ، ٢ / ٣٩٢ ، ٢ / ٣٩٤ ، ٢ / ٤٤٧ ، ٢ / ٤٤٩ ، ٢ / ٤٥٠ ، ٢ / ٤٦٣

أدد ١ / ٩٨

الأصمعى ١ / ٧ ، ١ / ٩ ، ١ / ٦٤ ، ١ / ١١٥ ، ١ / ٢٦١ ، ١ / ٤٨٢ ، ١ / ٤٩٣ ، ١ / ٥٩٩ ، ١ / ٦٧٢

الأعلم الشنتمرى ١ / ١٦٣

أفعى نجران ١ / ٥٨

أنمار ١ / ٥٨

إياس ١ / ٢٨

أيوب عليه السّلام ٢ / ٩٥

بجير القشيرى ١ / ٢٧٢

بكر بن وائل ٢ / ٣٦١

بنو زينه ١ / ٥٧٠

بنو سليم ٢ / ٥٧

بنو شمّر ١ / ٢٨

بنو عقيل ٢ / ٣٦٥

بهراء ٢ / ٤١٤

الأعلام والقبائل / الصفحه / والجزء

تميم ۱ / ۴۷ ، ۲ / ۳۶۲ ، ۲ / ۳۶۵

ثعلب ۱ / ۶۹۰ ، ۱ / ۶۹۷ ، ۱ / ۶۹۸ ، ۲ / ۳۶۵

جحجبی ۱ / ۵۵۵

الجرمی ۱ / ۱۳۶ ، ۱ / ۱۴۱ ، ۱ / ۱۸۴ ، ۱ / ۶۷۳ ، ۱ / ۶۷۵ ، ۱ / ۶۸۳ ، ۲ / ۱۰۳

حاتم الطائی ۲ / ۴۲۲

الحجاج ۲ / ۱۷۱

الحطیئه ۱ / ۲۷۴

حفص ۲ / ۳۱۸ ، ۲ / ۳۶۰

حمزه ۱ / ۵۸۹ ، ۲ / ۲۴۴ ، ۲ / ۲۷۸

حنتف ۱ / ۳۳

الخالدان ۱ / ۶۱

خلاد ۲ / ۵۳۰

حیوه ۱ / ۳۳

الخلیل بن أحمد ۱ / ۵۴ ، ۱ / ۹۹ ، ۱ / ۲۰۰ ، ۱ / ۲۰۲ ، ۱ / ۲۲۴ ، ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۲۳۰ ، ۱ / ۲۴۲ ، ۱ / ۲۵۱ ، ۱ / ۲۵۲ ، ۱ / ۲۶۱ ، ۱ / ۲۷۰ ، ۱ / ۴۲۳ ، ۱ / ۴۴۰ ، ۱ / ۵۳۲ ، ۱ / ۵۴۱ ، ۱ / ۵۷۰ ، ۱ / ۵۷۷ ، ۱ / ۵۸۲ ، ۱ / ۵۹۹ ، ۲ / ۱۵ ، ۲ / ۳۱ ، ۲ / ۳۴ ، ۲ / ۳۹ ، ۲ / ۱۲۵ ، ۲ / ۱۵۳ ، ۲ / ۲۰۸ ، ۲ / ۲۰۹ ، ۲ / ۲۳۰ ، ۲ / ۲۳۲ ، ۲ / ۲۶۴ ، ۲ / ۲۶۵ ، ۲ / ۳۳۱ ، ۲ / ۳۳۲ ، ۲ / ۳۵۰ ، ۲ / ۳۷۱ ، ۲ / ۴۳۹ ، ۲ / ۴۴۶ ، ۲ / ۴۴۷ ، ۲ / ۴۷۵ ، ۲ / ۴۸۱ ، ۲ / ۴۸۲ ، ۲ / ۴۸۳

ربیعه ۱ / ۵۸

الربعی علی بن عیسی ۱ / ۷۶

الرشید ۱ / ۸

الزجاج ۱ / ۳۴ ، ۱ / ۷۷ ، ۱ / ۸۶ ، ۱ / ۱۸۸ ، ۱ / ۲۷۱ ، ۱ / ۴۴۰ ، ۱ / ۵۸۹ ، ۲ / ۱۷۳ - ۱۷۴ ، ۲ / ۲۵۷

الزجاجی ۱ / ۶۲۲

زید بن ثابت ۱ / ۶۲

السوسی ۲ / ۵۲۳

سیبویه ۱ / ۴۶ ، ۱ / ۵۴ ، ۱ / ۶۵ ، ۱ / ۶۷ ، ۱ / ۷۶ ، ۱ / ۹۲ ، ۱ / ۹۳ ، ۱ / ۹۴ ، ۱ / ۹۸ ، ۱ / ۹۹ ، ۱ / ۱۰۰ ، ۱ / ۱۰۴ ، ۱ / ۱۳۳ ، ۱ / ۱۳۵ ، ۱ / ۱۴۰ ، ۱ / ۱۴۱ ، ۱ / ۱۵۱ ، ۱ / ۱۷۱ ، ۱ / ۱۷۳ ، ۱ / ۱۷۹ ، ۱ / ۱۸۴ ، ۱ / ۱۹۵ ، ۱ / ۱۹۶ ، ۱ / ۱۹۹ ، ۱ / ۲۰۵ ، ۱ / ۲۱۱ ، ۱ / ۲۱۴ ، ۱ / ۲۱۶ ، ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۲۳۰ ، ۱ / ۲۳۶ ، ۱ / ۲۴۲ ، ۱ / ۲۴۷ ، ۱ / ۲۵۰ ، ۱ / ۲۵۱ ، ۱ / ۲۵۶ ، ۱ / ۲۶۱ ، ۱ / ۲۶۲ ، ۱ / ۲۶۴ ، ۱ / ۲۶۶ ، ۱ / ۲۶۸ ، ۱ / ۲۶۹ ، ۱ / ۲۷۰ ، ۱ / ۲۷۱ ، ۱ / ۲۷۳ ، ۱ / ۲۷۴ ، ۱ / ۲۸۴ ، ۱ / ۳۰۰ ، ۱ / ۳۰۱ ، ۱ / ۳۰۸ ، ۱ / ۳۱۳ ، ۱ / ۳۲۰ ، ۱ / ۳۲۱ ، ۱ / ۳۲۷ ، ۱ / ۳۳۷ ، ۱ / ۳۴۵ ، ۱ / ۳۵۰ ، ۱ / ۳۵۳ ، ۱ / ۳۷۳ ، ۱ / ۳۹۳ ، ۱ / ۳۹۴ ، ۱ / ۳۹۵ ، ۱ / ۳۹۸ ، ۱ / ۳۹۹ ، ۱ / ۴۰۰ ، ۱ / ۴۲۳ ، ۱ / ۴۲۴ ، ۱ / ۴۳۱ ، ۱ / ۴۵۴ ، ۱ / ۴۵۵ ، ۱ / ۴۶۶ ، ۱ / ۴۶۷ ، ۱ / ۴۷۴ ، ۱ / ۴۷۷ ، ۱ / ۴۷۸ ، ۱ / ۴۹۶ ، ۱ / ۵۳۲ ، ۱ / ۵۳۸ ، ۱ / ۵۴۰ ، ۱ / ۵۴۱ ، ۱ / ۵۴۲ ، ۱ / ۵۴۵ ، ۱ / ۵۴۷ ، ۱ / ۵۵۴ ، ۱ / ۵۶۶ ، ۱ / ۵۷۰ ، ۱ / ۵۷۴ ، ۱ / ۵۷۵ ، ۱ / ۵۷۷ ، ۱ / ۵۹۹ ، ۱ / ۶۰۲ ، ۱ / ۶۱۳ ، ۱ / ۶۱۹ ، ۱ / ۶۲۲ ، ۱ / ۶۲۴ ، ۱ / ۶۲۷ ، ۱ / ۶۳۳ ، ۱ / ۶۳۷ ، ۱ / ۶۳۸ ، ۱ / ۶۴۳ ، ۱ / ۶۴۵ ، ۱ / ۶۴۶ ، ۱ / ۶۴۸ ، ۱ / ۶۵۰ ، ۱ / ۶۶۵ ، ۱ / ۶۶۷ ، ۱ / ۶۷۰ ، ۱ / ۶۷۴ ، ۱ / ۶۹۰ ، ۱ / ۶۹۱ ، ۱ / ۶۹۵ ، ۱ / ۶۹۶ ، ۱ / ۶۹۹ . ۲ / ۱۲ ، ۲ / ۱۷ ، ۲ / ۲۹ ، ۲ / ۳۹ ، ۲ / ۶۷ ، ۲ / ۸۲ ، ۲ / ۸۳ ، ۲ / ۱۰۰ ،

۲ / ۱۰۱ ، ۲ / ۱۰۲ ، ۲ / ۱۰۳ ، ۲ / ۱۱۰ ، ۲ / ۱۲۳ ، ۲ / ۱۲۵ ، ۲ / ۱۳۵ ، ۲ / ۱۳۶ ، ۲ / ۱۷۵ ، ۲ / ۱۷۷ ، ۲ / ۱۸۲ ، ۲ / ۱۹۶ ، ۲ / ۱۹۷ ، ۲ / ۲۰۰ ، ۲ / ۲۰۶ ، ۲ / ۲۰۹ ، ۲ / ۲۳۰ ، ۲ / ۲۳۴ ، ۲ / ۲۳۵ ، ۲ / ۲۴۸ ، ۲ / ۲۶۳ ، ۲ / ۲۶۴ ، ۲ / ۲۹۵ ، ۲ / ۳۰۹ ، ۲ / ۳۱۰ ، ۲ / ۳۲۴ ، ۲ / ۳۳۲ ، ۲ / ۳۳۳ ، ۲ / ۳۴۱ ، ۲ / ۳۴۲ ، ۲ / ۳۴۳ ، ۲ / ۳۷۱ ، ۲ / ۳۷۳ ، ۲ / ۴۴۷ ، ۲ / ۴۴۹ ، ۲ / ۴۵۰ ، ۲ / ۴۶۳ ، ۲ / ۴۶۹ ، ۲ / ۴۷۵ ، ۲ / ۴۸۰ ، ۲ / ۴۹۷ ، ۲ / ۵۱۷ ، ۲ / ۵۳۷

الشاطبی ۲ / ۴۹۴

الشیبانی ، محمد بن الحسن ۱ / ۹

الصاحب بن عباد ۱ / ۲

الصعق ۱ / ۵۶

طلحه الطلحات ۱ / ۶۳

الطلحات ۱ / ۶۳

طیّئ ۱ / ۶۹۱

العامران ۱ / ۶۱

عبد الجبار بن أحمد الهمذانی ۱ / ۳۲۳ ، ۱ / ۳۲۴

عبد القاهر الجرجانی ۱ / ۵۸

عبیده السلمانی ۱ / ۶۹۱

عدنان بن أدّ ۱ / ۵

عمر بن الخطاب ۱ / ۶۲ ، ۱ / ۲۷۱

عمرو الجعدی ۱ / ۲۷۳

عیسی بن عمر ۱ / ۲۸ ، ۱ / ۹۲ ، ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۳۷۳ ، ۱ / ۴۲۳ ، ۱ / ۵۵۴

الغضبان بن القبعثری ۱ / ۱۹۵

غطفان ۱ / ۳۳

الفراء ۱ / ۳۴ ، ۱ / ۷۷ ، ۱ / ۱۲۹ ، ۱ / ۱۳۰ ، ۱ / ۱۸۰ ، ۱ / ۱۸۱ ، ۱ / ۲۲۴ ، ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۲۵۵ ، ۱ / ۲۶۳ ، ۱ / ۲۶۴ ، ۱ / ۲۶۷ ، ۱ / ۲۷۳ ، ۱ / ۴۳۱ ، ۱ / ۵۴۱ ، ۱ / ۵۴۲ ، ۱ / ۶۱۵ ، ۱ / ۶۱۶ ، ۱ / ۶۵۸ ، ۱ / ۶۸۶ ، ۲ / ۱۹۰ ، ۲ / ۲۰۸ ، ۲ / ۲۰۹ ، ۲ / ۲۲۰ ، ۲ / ۳۲۴

فقعس ۱ / ۳۳

فهم ۲ / ۱۴

قالون ۲ / ۳۱۸ ، ۲ / ۳۵۳ ، ۲ / ۳۷۴

قریش ۱ / ۵

قضاعه ۱ / ۶۹۱

قعنب الیربوعی ۱ / ۲۷۲

قیس عیلان ۱ / ۶۹۱

قیس بن هذمه ۱ / ۶۲

القیسان ۱ / ۶۱

کدّام المازنی ۱ / ۲۷۲

الکسائی ۱ / ۸ ، ۱ / ۷۷ ، ۱ / ۱۲۹ ، ۱ / ۱۳۰ ، ۱ / ۱۸۱ ، ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۲۶۹ ، ۱ / ۲۷۴ ، ۱ / ۴۸۶ ، ۱ / ۵۴۱ ، ۱ / ۵۴۲ ، ۱ / ۵۸۹ ، ۱ / ۶۱۴ ، ۲ / ۳۵ ، ۲ / ۱۱۰ ، ۲ / ۱۷۴ ، ۲ / ۱۹۰ – ۱۹۱ ، ۲ / ۲۷۸ ، ۲ / ۵۲۴ ، ۲ / ۵۳۰

المازنی ، أبو بکر ۱ / ۵۴ ، ۱ / ۷۶ ، ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۲۲۷ ، ۱ / ۲۷۳ ، ۱ / ۴۲۳ ، ۱ / ۵۵۴ ، ۲ / ۳۰۸ ، ۲ / ۳۰۹ ، ۲ / ۳۱۰ ، ۲ / ۴۰۲ ، ۲ / ۵۲۷ المبرد ۱ / ۷۶ ، ۱ / ۷۸ ، ۱ / ۱۰۴ ، ۱ / ۲۰۴ ، ۱ / ۲۱۵ ، ۱ / ۲۳۰ ، ۱ / ۲۵۰ ، ۱ / ۲۶۱ ، ۱ / ۲۶۲ ، ۱ / ۲۷۶ ، ۱ / ۳۰۱ ، ۱ / ۳۲۰ ، ۱ / ۳۲۷ ، ۱ / ۳۵۹ ، ۱ / ۳۶۱ ، ۱ / ۳۶۳ ، ۱ / ۴۴۰ ، ۱ / ۴۶۶ ، ۱ / ۵۶۶ ، ۱ / ۵۷۵ ، ۱ / ۵۷۷ ،

۱ / ۶۷۴ ، ۱ / ۶۹۱ ، ۱ / ۶۹۵ . ۲ / ۱۷۴ ، ۲ / ۲۰۹ ، ۲ / ۲۴۰ ، ۲ / ۲۴۸ ، ۲ / ۳۰۰ ، ۲ / ۳۰۸ ، ۲ / ۳۰۹ ، ۲ / ۳۱۰

المحمدون ۱ / ۶۲

مذحج ۱ / ۶۹۱

مضر ۱ / ۵۸

مکوزه ۱ / ۳۳

منبّه بن الحجاج ۱ / ۱۸۴

نائله ۱ / ۲۸

نافع ۲ / ۳۳۸ ، ۲ / ۳۵۳ ، ۲ / ۳۶۲

نزار بن معدّ بن عدنان ۱ / ۵۸

نصیب بن رباح ۱ / ۳۸۲

نوح علیه السّلام ۲ / ۱۳۶

هذیل ۱ / ۴۰۵

هشام (القارئ) ۲ / ۳۵۳

ورش ۲ / ۲۷۹ ، ۲ / ۳۱۸

یسع ۱ / ۹۳

یهود ۱ / ۹۳

یونس ۱ / ۲۲۵ ، ۱ / ۲۳۰ ، ۱ / ۲۵۱ ، ۱ / ۳۵۳ ، ۱ / ۵۳۶ ، ۱ / ۵۷۰ ، ۱ / ۵۷۵ ، ۱ / ۵۷۷ ، ۱ / ۵۷۸ . ۲ / ۲۷۶

۱۲ – فهرس الكتب المذكوره فى الكتاب

اسم الكتاب ومؤلفه / الجزء / والصفحه

أبنيه السيرافى ، لأبى سعيد السيرافى ۱ / ۶۵۴ ، ۱ / ۶۶۸ ، ۱ / ۶۷۹

الإيضاح ، لأبى على الفارسى ۱ / ۱۳۵ ، ۲ / ۱۶۵

الأيمان ، لأبى حنيفه ۱ / ۹

البرهان ، للجوينى ۲ / ۱۹۴

الجمل ، للزجاجى ۱ / ۶۲۲ ، ۲ / ۱۵۹

الشاطبيه ، للشاطبى ۲ / ۴۹۴

الصحاح ، للجوهرى ۲ / ۳۷۷

العين ، لصاحب العين ۲ / ۵۱۰

الكتاب ، لسيبويه ۱ / ۱۷۳ ، ۱ / ۱۷۹ ، ۱ / ۳۷۲ ، ۱ / ۶۸۳ ، ۱ / ۶۹۱ ، ۱ / ۶۹۵ ، ۲ / ۴۱ ، ۲ / ۷۳

مثالب العرب ، لأبى عبيده معمر بن المثنى ۱ / ۲

١٣ – الفهرس التحليلى لموضوعات الكتاب

القسم الأول – الأسماء

– شرح خطبه المفصل ، الشكر للّه أن جعل الزمخشرى من علماء العربيه : ١ / ١ .

– ذمّ الشعوبيه وذكر كتاب أبى عبيده فى مثالب العرب : ١ / ٢ .

– أبيات فى مدح الصاحب بن عباد وذمّ الطلول ومدح إيوان كسرى : ١ / ٢ – ٣ .

– إجابه بديع الزمان الهمذانى على تلك الأبيات بأبيات وهجاء الفرس فيها : ١ / ٣ – ٤ .

– متابعه شرح خطبه المفصل : ١ / ٤ – ١١ .

فصل فى معنى الكلمه والكلام

– تفسير قول الزمخشرى : «الكلمه هى اللفظه الداله على معنى مفرد بالوضع» : ١ / ١٢ .

– تفسير قول الزمخشرى : «وهى جنس تحته ثلاثه أنواع : الاسم والفعل والحرف» ، دلاله الحرف على معنى فى نفسه أو فى غيره : ١ / ١٢ – ١٣ .

– استقلاليه الاسم بنفسه ومناقشه الزمخشرى فى تعريفه للاسم : ١ / ١٣ – ١٤ .

– تركيب الكلام من كلمتين عقد بينهما إسناد ، وصور الإسناد : ١ / ١٤ – ١٥ .

– حدّ الاسم واعتراض ابن الحاجب عليه : ١ / ١٦ – ١٩ .

– خصائص الاسم : ١ / ٢٠ – ٢١ .

اسم الجنس

– حدّ اسم الجنس واعتراض ابن الحاجب عليه : ١ / ٢٢ .

العلم

– أقسام العلم : ١ / ٢٣ .

– أقسام الاسم المفرد والمركب والمنقول والمرتجل : ١ / ٢٣ .

- إعراب العلم المنقول عن جمله إسناديه : ١ / ٢٤ - ٢٧ .

- الأسماء المنقوله وتوجيهها ، نائله وإياس وشمّر : ١ / ٢٧ - ٢٨ .

- الكلام على «اصمت» : ١ / ٣١ .

ص: ٦١٧

- نقد الزمخشری بتمثیله ب «أطرقا» : ۱ / ۳۲ .

- الأسماء المرتجله : ۱ / ۳۲ - ۳۳ .

- أحکام العلم ، العلم المضاف : ۱ / ۳۴ - ۳۵ .

- إذا کان العلم مضافا أو کنیه أجری اللقب علی الاسم : ۱ / ۳۶ - ۳۷ .

- أسماء بعض الحیوانات : ۱ / ۳۸ .

- الأسماء الموضوعه للأجناس : ۱ / ۳۹ - ۴۰ .

- من الأجناس ما له اسم جنس واسم علم : ۱ / ۴۱ .

- من الأجناس ما یعرف له اسم غیر العلم : ۱ / ۴۱

- تفسیر بعض الأعلام الأجناس من مثل : أم حبین ، وبنات الأوبر ، وأبی براقش ، وابن دأیه وابن قتره : ۱ / ۴۲ - ۴۴ .

- إجراء المعانی مجری الأعیان : ۱ / ۴۵ .

- وضعت العرب للأعیان وللمعانی أعلاما ، تسمیه التسبیح بسبحان ، والمنیه بشعوب ، والغدر بکیسان ، والفجر بفجار ، والکلّیه بزوبر : ۱ / ۴۵ - ۴۷ .

- وضعوا للأوقات أعلاما ، نحو غدوه وبکره وسحر وأمس وفینه : ۱ / ۴۸ - ۵۱ .

- من الأعلام الأمثله التی یوزن بها من مثل فعلان مذکر فعلی وأفعل مذکر فعلاء : ۱ / ۵۲ - ۵۴ .

- قد یغلب بعض الأسماء الشائعه علی بعض المسمّین به ، الأعلام تنقسم إلی قسمین قسم یضعه واضع وقسم یغلب غلبه : ۱ / ۵۵ .

- الفرق بین غلام زید وغلام لزید : ۱ / ۵۵ - ۵۶ .

- الأعلام من حیث دخول اللام علیها قسمان : ۱ / ۵۶ .

- الصعق ، الدبران ، العیّوق : ۱ / ۵۷ .

- قد یتأول العلم بواحد من الأمه المسمّاه به : ۱ / ۵۷ .

- کل مثنی أو مجموع من الأعلام فتعریفه باللام : ۱ / ۵۸ .

- جمع الأعلام وتثنيتها على خلاف القياس : ١ / ٥٨ - ٥٩ .

- الكلام على «إلا نحو أبانين» : ١ / ٥٩ - ٦٠ .

- الاعتراض بعرفات : ١ / ٦٠ .

- الكلام على القمرين والعمرين وعمايتين والخالدين والكعبين والعامرين : ١ / ٦١ .

- المحمدون ، وخبر زيد بن ثابت مع عمر بن الخطاب : ١ / ٦٢ .

- طلحه الطلحات ، وذكر أسماء الطلحات : ١ / ٦٣ ، وابن قيس الرقيات : ١ / ٦٤ .

- الاستدلال على علميه فلان وفلانه وأبى فلانه : ١ / ٦٥ .

- الكنايه عن أعلام البهائم بإدخال الألف واللام إلى فلان وفلانه : ١ / ٦٥ - ٦٦ .

- يا فل ليس ترخيما : ١ / ٦٧ .

- هن وهنه ليسا علمين : ١ / ٦٧ .

- الهاء فى يا هناه : ١ / ٦٨ - ٦٩ .

الاسم المعرب

- عدم ذكر الاسم المعرب فى المشترك واعتذار الزمخشرى عنه ، وردّ ابن الحاجب عليه ومجيئه باعتذار غيره : ١ / ٦٩ - ٧١ .

- اعتراض ابن الحاجب على حدّ الزمخشرى للاسم المعرب : ١ / ٧١ - ٧٢ .

- تعريف ابن الحاجب للمعرب : ١ / ٧٢ .

- الرد على من قال : الإعراب معنوى : ١ / ٧٣ .

- إيراد أمور على الزمخشرى فى حدّه للمعرب : ١ / ٧٤ .

- عوده إلى شرح عباره الزمخشرى فى حدّه للمعرب «لفظا أو محلا بحركه أو حرف» :

١ / ٧٤ - ٧٥ .

- ذكر اختلاف النحويين فى الأحرف التى تتصل بالأسماء السته : ١ / ٧٥ - ٧٦ .

- مذهب سيبويه والربعى والمازنى والكسائى والفراء فى إعراب الأسماء السته : ١ / ٧٦ - ٧٧ .

- الرد على أولئك النحويين وتصحيح إعراب الأسماء السته بالأحرف الأصليه : ١ / ٧٧ - ٧٩ .

- شروط إعراب الأسماء السته بالحرف : ١ / ٧٩ .

- الاختلاف فى إعراب «هن» : ١ / ٨٠ .

- الاختلاف فى أصل «كلا» : ١ / ٨٠ .

- إضافه كلا إلى المضمر والظاهر وإعرابها : ١ / ٨٠ - ٨٢ .

- الخلاف فى تثنيه كلا أهى لفظيه أم معنويه : ١ / ٨١ .

- إعراب جمع المذكر السالم : ١ / ٨٣ .

- تخطئه من زعم بناء ما قبل ياء المتكلم : ١ / ٨٤ .

- استعمال ابن الحاجب مصطلح الإعراب المحلى بالحرف : ١ / ٨٤ .

الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه

- الخلاف فى الاسم الممنوع من الصرف المضاف أو المحلّى بال أهو منصرف أم غير منصرف :

١ / ٨٦ - ٨٧ .

علل منع الصرف

- التأنيث اللازم لفظا أو معنى : ١ / ٨٧ .

- إذا اجتمع فى الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين ، فأشبه الأفعال من وجهين : ١ / ٨٨ .

- الرد على شبهه عمل الاسم لكونه فرعا على الفعل : ١ / ٨٩ .

- اعتبار التأنيث المعنوى مع العلميه فى منع الصرف : ١ / ٨٩ - ٩٠ .

- اعتبار وزن الفعل الغالب عليه ، وانتقاد ابن الحاجب للمتأخرين : ١ / ٩٠ .

- اعتبار وزن الفعل الذى يخصّ الفعل نحو دئل وبذّر وبقّم : ١ / ٩١ - ٩٢ .

- المعتبر فى وزن الفعل هو الصيغه : ١ / ٩٣ .

- التسميه بإسحارّ وأعطى : ١ / ٩٣ .

- اعتبار الوصفيه فى نحو أحمر والمراد بها : ١ / ٩٤ .

- الخلاف فى وزن أوّل : ١ / ٩٤ .

- اعتبار العدل عن صيغه إلى أخرى فى منع الصرف : ١ / ٩٥ - ٩٧ .

- سحر ، أمس ، سحير : ١ / ٩٨ - ٩٩ .

- التسميه بجمع وأخر : ١ / ٩٩ .

- اعتبار صيغه منتهى الجموع فى منع الصرف : ١ / ١٠٠ - ١٠٢ .

- صفه صيغه منتهى الجموع : ١ / ١٠٣ .

- الكلام على جوار : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ .

- أصل الأسماء الصرف ثم الإعلال قبل النظر فى منع الصرف : ١ / ١٠٤ - ١٠٥ .

- الكلام على حضاجر وسراويل وشراحيل : ١ / ١٠٦ - ١٠٧ .

- التسميه بنحو مساجد : ١ / ١٠٨ .

- رباع ، وثمان ، ويمان ، وشآم : ١ / ١٠٨ .

- منهم من حكى مفردا لسراويل : ١ / ١٠٩ .

- التركيب الذى يعتبر فى منع الصرف : ١ / ١١٠ .

- أثر الألف والنون المضارعتين لألفى التأنيث فى منع الصرف : ١ / ١١٠ - ١١١ .

- أثر العجمه فى منع الصرف : ١ / ١١١ - ١١٣ .

- صرف الممنوع من الصرف للضروره : ١ / ١١٣ .

- الرد على الكوفيين فى إجازتهم منع صرف ما ليس فيه سبب فى الضروره : ١ / ١١٤ - ١١٥ .

- صرف ما نكّر : ١ / ١١٥ .

- العدل والعلميه لا يجتمعان : ١ / ١١٦ .

- مذهب سيبويه والأخفش فى التسميه بأحمر : ١ / ١١٦ .

- تسميه رجل بضارب : ١ / ١١٨ .

- صرف ما فيه سببان من الاسم الثلاثى الساكن الحشو : ١ / ١١٨ - ١١٩ .

القول فى وجوه إعراب الاسم

- الفاعل واحد ليس إلا : ١ / ١٢٠ .

- الخلاف فى عوامل التوابع : ١ / ١٢٠ - ١٢٢ .

الفاعل

- تعريفه : ١ / ١٢٣ .

- مفعول ما لم يسمّ فاعله فاعل عند الزمخشرى : ١ / ١٢٤ .

- تعليل رفع الفاعل : ١ / ١٢٤ .

- رافع الفاعل : ١ / ١٢٥ .

- الفاعل يلى الفعل أو شبهه : ١ / ١٢٥ .

- عود الضمير المتصل بالفاعل : ١ / ١٢٦ .

- الفاعل فى «زيد ضرب» : ١ / ١٢٨ .

- من إضمار الفاعل «ضربنى وضربت زيدا» : ١ / ١٢٩ .

- ضابط باب التنازع : ١ / ١٢٩ .

- مذهب الفراء والكسائى فى باب التنازع : ١ / ١٢٩ - ١٣٠ .

- الكلام على بيت امرئ القيس :

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه

كفانى ولم أطلب قليل من المال

أفيه تنازع أم لا : ١ / ١٣١ ، ١ / ١٣٥ - ١٣٦ .

- الخلاف بين البصريين والكوفيين فى أولى العاملين فى العمل : ١ / ١٣٢ - ١٣٤ .

- الإضمار فى نحو » كسوت وكسانى إياها أو كسانيها زيدا جبه « : ١ / ١٣٦ .

- التنازع فى الأفعال المتعديه إلى ثلاثه : ١ / ١٣٦ .

- إضمار الفاعل فى نحو «إذا كان غدا فائتنى» : ١ / ١٣٧ .

- حذف فعل الفاعل جوازا : ١ / ١٣٨ - ١٤٠ ، ووجوبا : ١ / ١٤٠ - ١٤١ .

- المرفوع بعد إذا الشرطيه عند سيبويه : ١ / ١٤١ .

- المختار فى المصدر المؤول بعد لو : ١ / ١٤١ .

- خبر أنّ الواقعه بعد لو : ١ / ١٤٢ .

- حذف الفعل فى مثل «لو ذات سوار لطمتنى» و «إلّا حظيّه فلا أليّه» : ١ / ١٤٢ - ١٤٣ .

المبتدأ والخبر

- تعريف المبتدأ والخبر وانتقاد ابن الحاجب للزمخشرى فيه : ١ / ١٤٤ - ١٤٥ .

- المراد بتجريد المبتدأ والخبر من العوامل : ١ / ١٤٥ .

- الخلاف فى عمل إنّ وكان وأخواتهما فى المبتدأ والخبر : ١ / ١٤٦ .

- العامل فى المبتدأ والخبر وخلاف البصريين والكوفيين فيه ، وتوجيه أقوال الفريقين : ١ / ١٤٧ - ١٤٩ .

- الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفه ، ويأتى نكره فى حالات : ١ / ١٤٩ - ١٥٠ .

- خلاف البصريين والكوفيين فى «فى الدار رجل» : ١ / ١٥١ - ١٥٢ .

- الخبر على نوعين : مفرد وجمله : ١ / ١٥٢ .

- خلاف الكوفيين فى أن كل خبر يتحمل ضميرا : ١ / ١٥٣ .

- الظرف يتحمل ضميرا واستدلال أبى على الفارسى على ذلك : ١ / ١٥٤ .

- لا يخبر بظرف الزمان عن الجثث ، اليوم يومك ، اليوم عشرون يوما ، اليوم الجمعه : ١ / ١٥٥ .

- لا بدّ من رابط يربط الجمله الخبريه بالمبتدأ : ١ / ١٥٥ .

- تقديم الخبر على المبتدأ : ١ / ١٥٦ .

- الخلاف فى قوله تعالى : «سواء عليه أأنذرتهم أم لم تنذرهم» : ١ / ١٥٧ - ١٥٨ .

- سلام عليك ، ويل له ، أين زيد : ١ / ١٥٨ .

- حذف المبتدأ والخبر ، وتوجيه قوله تعالى : «فصبر جميل» : ١ / ١٥٩ - ١٦٠ .

- حذف الخبر فى «لولا زيد لكان كذا» و «أقائم الزيدان» : ١ / ١٦٠ - ١٦١ .

- هناك من أجاز «مررت برجل خير منك أبوه» : ١ / ١٦٢ .

- الخلاف فى «إنّ قائما الزيدان» : ١ / ١٦٢ .

- حذف الخبر لزوما فى «لعمرك لأفعلنّ» : ١ / ١٦٢ .

- ضابط قولهم : «ضربى زيدا قائما» و «أكثر شربى السويق ملتوتا» ، ومناقشه مذاهب النحويين فيهما وإبطال قول الكوفيين : ١ / ١٦٢ - ١٦٥ .

- قولهم : «أخطب ما يكون الأمير واقفا» : ١ / ١٦٥ - ١٦٦ .

- الأوجه الجائزه فى قول الشاعر :

الحرب أول ما تكون فتيّه

تسعى بزينتها لكلّ جهول

وتخريج «كلّ رجل وضيعته» و «أنت أعلم وربك» : ١ / ١٦٦ - ١٦٧ .

- مجىء المبتدأ والخبر معرفتين ، شعرى شعرى ، أنا أنا : ١ / ١٦٨ .

- تعدّد الخبر : ١ / ١٦٨ - ١٦٩ .

- دخول الفاء على خبر المبتدأ : ١ / ١٦٩ - ١٧١ .

- لا تدخل الفاء على الخبر إذا دخلت ليت ولعل ، وخلاف سيبويه والأخفش فى خبر إنّ :

١ / ١٧١ - ١٧٤ .

خبر إنّ وأخواتها

- العامل فى خبر إنّ : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

- تعليل تقديم منصوب إنّ على مرفوعها : ١ / ١٧٦ - ١٧٧ .

- أحكام خبر المبتدأ قائمه فى خبر إنّ إلا جواز تقديمه : ١ / ١٧٧ .

- لا يجوز «إنّ زيدا اضربه» ولا «إنّ من أبوك» : ١ / ١٧٧ - ١٧٩ .

- حذف خبر إنّ : ١ / ١٧٩ .

- قولهم : إنّ غيرها إبلا وشاء : ١ / ١٨٠ .

- المذاهب فى «يا ليت أيام الصبا رواجعا» : ١ / ١٨٠ - ١٨١ .

- حذف الخبر فى «ليت شعرى أىّ الرجلين عندك» : ١ / ١٨١ - ١٨٢ .

خبر لا التى لنفى الجنس

- الخلاف فى خبر فى نحو «لا رجل أفضل منك» و «لا أحد خير منك» : ١ / ١٨٣ .

- كلام سيبويه يشير إلى أن رفع خبر لا بالابتداء الذى كان : ١ / ١٨٤ .

- لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علىّ : ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

المنصوبات

١ - المفعول المطلق

- تعريفه : ١ / ١٨٦ .

- تسميته بالمصدر والحدث والحدثان والفعل : ١ / ١٨٦ - ١٨٧ .

- القول فى أصل الاشتقاق : ١ / ١٨٧ - ١٨٨ .

- المصدر مبهم ومؤقت : ١ / ١٨٨ - ١٨٩ .

- قد يقرن بالفعل غير مصدره : ١ / ١٨٩ - ١٩٠ .

- رجع القهقرى ، ضربته سوطا : ١ / ١٩١ .

- المصادر المنصوبه بأفعال مضمره : ١ / ١٩١ - ١٩٢ .

- خير مقدم ، مواعيد عرقوب : ١ / ١٩٣ .

- غضب الخيل على اللجم ، أو فرقا خير من حب ، رهباك خير من رحماك ، رب فرق خير من حب : ١ / ١٩٤ - ١٩٥ .

- المصادر التى يجب إضمار أفعالها ولها أفعال نحو سقيا ورعيا : ١ / ١٩٥ .

- عله حذف الفعل فى هذه المصادر كثرتها فى الكلام : ١ / ١٩٦ .

- ما أنت إلا سيرا سيرا ، ما أنت إلا سيرا : ١ / ١٩٧ - ١٩٨ .

- فإما منّا بعد وإما فداء ، مررت فإذا له صوت صوت حمار : ١ / ١٩٨ .

- له علم علم الفقهاء : ١ / ١٩٩ .

- له صوت صوت حسن : ١ / ١٩٩ .

- له صوت صوتا حسنا : ١ / ٢٠٠ .

- من المصادر ما يكون توكيدا لغيره ، نحو «هذا عبد اللّه حقا» : ١ / ٢٠٠ .

- أجدّك لا تفعل كذا : ١ / ٢٠٠ .

- فعله ألبتّه : ١ / ٢٠١ .

- صنع اللّه : ١ / ٢٠٢ ، اللّه أكبر دعوه الحقّ : ١ / ٢٠٢ .

- حنانيك : ١ / ٢٠٢ ، لبّيك ، سعديك ، دواليك ، هذا ذيك : ١ / ٢٠٣ .

- من المصادر ما لا يتصرف نحو سبحان ، ومعاذ اللّه ، وعمرك اللّه ، وسبحان اللّه وريحانه :

١ / ٢٠٣ - ٢٠٤

- قعدك اللّه ، قعيدك اللّه : ١ / ٢٠٥ .

- دفرا ، بهرا ، أفّه ، تفّه ، ويحك : ١ / ٢٠٦ .

- أسماء غير مصادر نصبت على المفعول المطلق ، تربا ، جندلا ، فاها لفيك ، هنيئا مريئا :

١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ .

- أقائما وقد قعد الناس ، أقاعدا وقد سار الركب : ١ / ٢٠٨ .

- من إضمار المصدر «عبد اللّه أظنّه منطلق» : ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ .

- واجعله الوارث منّا : ١ / ٢٠٩ - ٢١١ .

المفعول به

- تعريفه : ١ / ٢١٢ .

- يكون واحدا فصاعدا إلى الثلاثه : ١ / ٢١٢ .

- ينصب بعامل مضمر جائز إظهاره أو واجب إضماره : ١ / ٢١٣ - ٢١٤ .

- أفاعيل البخلاء ، وما شرا : ١ / ٢١٤ .

- كاليوم رجلا : ١ / ٢١٥ .

- الصبيان بأبى ، بلى وجاذا : ١ / ٢١٦ .

المنصوب باللازم إضماره منه المنادى

- لم يحدّ الزمخشرى المنادى لإشكاله : ١ / ٢١٧ .

- العامل فى المنادى فعل محذوف أو اسم فعل هو يا وأيا وهيا : ١ / ٢١٧ - ٢١٩ .

- «يا زيد» جمله : ١ / ٢١٩ .

- المعنىّ بكثره الاستعمال : ١ / ٢٢٠ .

- الأصل فى المنادى أن يكون منصوبا : ١ / ٢٢٠ .

- المنادى فى يا للماء ويا للدواهى : ١ / ٢٢٠ .

- تعليل بناء المنادى : ١ / ٢٢١ - ٢٢٥ .

- تنوين المنادى المفرد العلم فى الضروره تنوين الضم أو تنوين النصب : ١ / ٢٢٥ .

- أجاز الفراء والكسائى : يا رجلا راكبا ويا راكبا لمعيّن : ١ / ٢٢٥ .

- بناء المنادى على الفتح : ١ / ٢٦٦ .

- المندوب ليس بمنادى : ١ / ٢٢٦ ، وانظر : ١ / ٢١٧ .

توابع المنادى

- مذهب المازنى : ١ / ٢٢٧ .

- تحمل التوابع على لفظ المنادى ومحله : ١ / ٢٢٧ .

- توابع المنادى معربه وإن كانت على حركه لفظ المتبوع المبنى : ١ / ٢٢٨ .

- الاعتراض ب «لا رجل ضارب فى الدار» : ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

- يا زيد والحارث ، واختيار الخليل وسيبويه وأبى عمرو ويونس والمبرد فيه : ١ / ٢٣٠ .

- نقد الزمخشرى فى تمثيله فى البدل ب «يا زيد زيد» : ١ / ٢٣١ .

- توابع المنادى المضافه وتعليل نصبها : ١ / ٢٣٢ .

- يا تميم كلّهم أو كلكم : ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ .

- الوصف بابن وابنه : ١ / ٢٣٤ .

- حركه زيد فى «يا زيد بن عمرو» : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

- تخفيف ابن : ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

تابع المنادى المبهم

- مذهب المازنى : ١ / ٢٣٧ .

- لا يوصف اسم الإشاره إلا بما فيه الألف واللام : ١ / ٢٣٧ .

- توجيه «يا صاح يا ذا الضامر العنس» : ١ / ٢٣٧ - ٢٣٨ .

- توجيه «يا ذا المخوّفنا بمقتل شيخه» : ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

- تقول فى غير الصفه : يا هذا زيد وزيدا : ١ / ٢٤٠ .

- يا هذا ذا الجمّه على البدل لا غير : ١ / ٢٤٠ .

- لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا اللّه وحده : ١ / ٢٤١ .

- إذا كرر المنادى فى حال الإضافه ففيه النصب والضمّ ، وللنصب وجهان : ١ / ٢٤٢ - ٢٤٥ .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

- ياء الإضافه أصلها الفتح أو السكون : ١ / ٢٤٦ .

- شرط حذف الياء : ١ / ٢٤٦ .

- بعض العرب يقول : يا ربّ ويا غلام : ١ / ٢٤٧ .

- التاء فى يا أبت ويا أمّت : ١ / ٢٤٧ .

- قولهم : يا ابن أمّى ، بادى بدا ، ذهبوا أيدى سبا : ١ / ٢٤٨ .

فصل فى المندوب

- تعريف المندوب : ١ / ٢٤٩ .

- أجاز المبرد : واغلاماه : ١ / ٢٥٠ ، و «وا غلاميه أوجه» : ١ / ٢٥٠ .

- واقنسريناه ، واقنسروناه : ١ / ٢٥٠ .

- لو سميت باثنى عشر قلت : واثنا عشراه : ١ / ٢٥١ .

- أجاز يونس ندب الصفه : ١ / ٢٥١ .

- لا يندب إلا الاسم المعروف : ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

ص: ٦٢٧

حذف حرف النداء

- يحذف حرف النداء عمّا لا يوصف به أىّ : ١ / ٢٥٣ .

- حذف حرف النداء من «يا هذا» : ١ / ٢٥٣ .

- أصبح ليل : ١ / ٢٥٣ .

- افتد مخنوق ، أطرق كرا : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ .

- الخلاف فى وصف «اللهمّ» : ١ / ٢٥٦ .

الاختصاص

- فى كلامهم جمل لمعان فى الأصل ثم ينقلونها إلى معان أخرى : ١ / ٢٥٧ .

- من الاختصاص ما هو على لفظ النداء ومنه ما ليس على لفظه : ١ / ٢٥٨ .

- توجيه للسيرافى : ١ / ٢٥٨ .

- يلزم نصب الاسم فى الاختصاص : ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

الترخيم

- معناه : ١ / ٢٦١ .

- الترخيم على اللغتين فى الضروره : ١ / ٢٦١ - ٢٦٢ .

- شرائط الترخيم : ١ / ٢٦٣ .

- جواز ترخيم العلم الثلاثى المحرك الوسط عند الكوفيين : ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ .

- الترخيم حذف اعتباطى : ١ / ٢٦٤ .

- ترخيم بعض الأسماء : قمحدوه ، عرقوه ، قطوان ، طيلسان : ١ / ٢٦٥ ، شقاوه ، إسحارّ ، محمرّ : ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

- حذف حرفين من المرخم : ١ / ٢٦٧ .

- الخلاف فى أسماء : ١ / ٢٦٧ .

- ترخيم المركب : ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

- حذف المنادى : ١ / ٢٦٩ .

ص: ٦٢٨

التحذير

- سماعى وقياسى : ١ / ٢٧٠ .

- إياك وأن تقوم ، وإياك من أن تقوم : ١ / ٢٧٠ .

- إيّاى والشرّ : ١ / ٢٧١ .

- ماز رأسك والسيف ، أهلك والليل : ١ / ٢٧٢ .

- هذا ولا زعماتك ، كليهما وتمرا ، كل شيء ولا شتيمه حر : ١ / ٢٧٣ .

- انته وائت أمرا قاصدا ، وراءك أوسع لك ، من أنت زيدا : ١ / ٢٧٤ .

المنصوب على الاشتغال [ما أضمر عامله على شريطه التفسير]

- ضابطه : ١ / ٢٧٦ .

- أحوال المشتغل عنه من حيث الرفع والنصب : ١ / ٢٧٧ - ٢٧٨ .

- استواء الرفع والنصب فى المشتغل عنه : ١ / ٢٧٩ .

- وجوب نصبه : ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ .

- حذف المفعول به : ١ / ٢٨١ .

المفعول فيه

- تعريفه ، انقسامه إلى مبهم ومؤقت : ١ / ٢٨٢ .

- دخلت الدار : ١ / ٢٨٣ .

- الظروف متصرفه وغير متصرفه : ١ / ٢٨٣ .

- المذاهب فى سوى وسواء : ١ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .

- ما يختار فيه النصب على الظرفيه صفه الأحيان : ١ / ٢٨٥ .

- قد يجعل المصدر حينا لسعه الكلام : ١ / ٢٨٥ .

- قد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى فى اتساعا ، الاتساع مع الفعل اللازم والمتعدى إلى واحد أو اثنين أو ثلاثه : ١ / ٢٨٦ .

- يضاف إلى الظرف : ١ / ٢٨٧ .

ص: ٦٢٩

- يضمر عامل الظرف على شريطه التفسير : ١ / ٢٨٧ .

المفعول معه

- حدّه ، وشرطه : ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

المفعول له

- حدّه ، الاعتراض ب «ضربت تأديبا» : ١ / ٢٩٠ .

- شرائطه : ١ / ٢٩١ .

الحال

- حدّ الحال والاعتراض بأن الصفه تدخل فيه : ١ / ٢٩٢ .

- تعريفان للحال : ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

- العامل فى الحال لفظ ومعنى : ١ / ٢٩٥ .

- الخلاف فى «زيد فى الدار قائما» : ١ / ٢٩٦ .

- قولهم : سقيا زيدا : ١ / ٢٩٧ .

- تقديم الحال على صاحبه المجرور بالحرف : ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .

- وقوع المصدر حالا ، قم قائما ، الخلاف فى بيت الفرزدق : «ولا خارجا من فىّ زور الكلام» :

١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

- ذكر الخلاف فى المصادر الواقعه أحوالا من وجهين : ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

- خلاف النحويين فى «هذا بسرا أطيب منه رطبا» : ١ / ٣٠٢ - ٣٠٥ .

- جاء البرّ قفيزين وصاعين ، كلّمته فاه إلى فىّ : ١ / ٣٠٥ .

- بايعته يدا بيد ، بيّنت له حسابه بابا بابا : ١ / ٣٠٦ .

- من حق الحال أن تكون نكره : ١ / ٣٠٧ .

- ذو الحال معرفه : ١ / ٣٠٧ .

- مذاهب النحويين فى «أرسلها العراك» : ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

- حدّ الحال المؤكده : ١ / ٣٠٨ .

ص: ۶۳۰

- الفرق بين الحال المؤكده وبين الحال المقيّده : ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

- وقوع الحال جمله : ١ / ٣١٠ .

- اقتران جمله الحال بالواو : ١ / ٣١٠ - ٣١١ .

- أخذته بدرهم فصاعدا : ١ / ٣١١ .

- أتميميّا مره وقيسيّا أخرى : ١ / ٣١٢ - ٣١٣ .

التمييز

- حدّه : ١ / ٣١٤ .

- يكون التمييز عن ذات مبهمه وعن ذات مقدّره : ١ / ٣١٥ - ٣١٦ .

- يكون تمييز النسبه اسم جنس أو غيره : ١ / ٣١٦ .

- تمييز المفرد : ١ / ٣١٧ .

- شبه التمييز بالمفعول : ١ / ٣١٧ .

- لا ينتصب المميّز عن مفرد إلا عن تمام : ١ / ٣١٨ .

- اللازم التمام بنون الجمع والإضافه : ١ / ٣١٩ .

- الزيدون حسنون وجوها : ١ / ٣١٩ .

- تعذّر الإضافه فى «على التمره مثلها زبدا» : ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

- تمييز المفرد أكثره فيما كان مقدّرا كيلا : ١ / ٣٢٠ .

- تمييز المفردات من غير المقادير : ١ / ٣٢٠ .

- تقدّم المميّز على عامله : ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

- الأصل أن يكون التمييز موصوفا بما انتصب عنه : ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

الاستثناء

- إشكال الاستثناء باعتبار معقوليته وحدّه : ١ / ٣٢٣ .

- الأولى أن يحدّ المتصل على حدته والمنقطع على حدته : ١ / ٣٢٤ .

- الخلاف فى عامل الاستثناء المتصل : ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .

- العامل فى الاستثناء المنقطع : ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

- أحوال المستثنى من حيث إعرابه : منصوب أبدا : ١ / ٣٢٧ - ٣٣٠ ، ما يجب فيه الجرّ :

١ / ٣٣١ ، ما استثنى ب لا سيما : ١ / ٣٣١ .

- الاستثناء المفرغ : ١ / ٣٣٢ .

- إلّا وغير يتقارضان ما لكل واحد منهما : ١ / ٣٣٢ .

- قوله تعالى : «لو كان فيهما آلهه إلّا اللّه» : ١ / ٣٣٣ .

- إلّا الفرقدان : ١ / ٣٣٤ .

- ما جاءنى من أحد إلا زيد : ١ / ٣٣٤ .

- لا أحد فيها إلا عمرو : ١ / ٣٣٥ .

- ليس زيد شيئا إلا شيئا لا يعبأ به : ١ / ٣٣٥ .

- ما كان زيد شيئا إلا شيئا : ١ / ٣٣٦ .

- ما أتانى أحد إلا أبوك خير من زيد : ١ / ٣٣٧ .

- ما أتانى إلا زيد إلا عمرا أو إلا عمرا زيد : ١ / ٣٣٨ .

- ما أتانى إلا عمرا إلا بشرا أحد : ١ / ٣٣٨ .

- ما أتانى إلا زيد أحدا إلا بشر : ١ / ٣٣٩ .

- ما مررت بأحد إلا زيد خير منه : ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ .

- نشدتك اللّه إلّا فعلت : ١ / ٣٤٢ .

- المستثنى يحذف تخفيفا : ١ / ٣٤٣ .

الخبر والاسم فى بابى كان وإنّ

- مرفوع كان مشبّه بالفاعل : ١ / ٣٤٤ .

- الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرّا فشرّ : ١ / ٣٤٤ - ٣٤٦ .

- أمّا أنت منطلقا انطلقت : ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

المنصوب بلا التى لنفى الجنس

- تعريفه : ١ / ٣٤٨ .

ص: ٦٣٢

- عله بناء اسم لا : ١ / ٣٤٨ .

- حمل لا على إنّ فى النصب : ١ / ٣٤٨ .

- وهم الزمخشرى فى قول الشاعر : لا نسب اليوم ولا خله : ١ / ٣٤٩ .

- من حق اسم لا أن يكون نكره وعله ذلك : ١ / ٣٥٠ .

- لا بصره لكم ، قضيه ولا أبا حسن لها : ١ / ٣٥١ .

- لا أب لك ولا غلامين لك : ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

- لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك : ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .

- لا غلامين ظريفين لك : ١ / ٣٥٤ .

- صفه اسم لا المبنىّ : ١ / ٣٥٥ .

- حكم المعطوف حكم الصفه : ١ / ٣٥٦ .

- إذا تعرّف المعطوف لم يكن فيه إلا الرفع : ١ / ٣٥٦ - ٣٥٧ .

- عله جواز رفع اسم لا إذا كرر : ١ / ٣٥٧ .

- وجب رفع اسم لا وتكراره إذا فصل بينه وبين لا أوجاء معرفه : ١ / ٣٥٨ .

- لا نولك أن تفعل كذا : ١ / ٣٥٨ .

- أجاز المبرد «لا رجل فى الدار ولا زيد عندنا» : ١ / ٣٥٩ .

- الأوجه فى «لا حول ولا قوه إلا باللّه» : ١ / ٣٥٩ - ٣٦١ .

- حذف منفىّ لا : ١ / ٣٦١ .

خبر ما ولا المشبّهتين بليس

- ما الحجازيه وما التميميه : ١ / ٣٦٢ .

- إبطال عمل ما : ١ / ٣٦٣ .

- إعمال لا عمل ليس : ١ / ٣٦٣ .

- الخلاف فى لات معناها وتائها : ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

المجرورات

- العامل فى المضاف إليه : ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

- الإضافه على ضربين معنويه ولفظيه : ١ / ٣٦٨ - ٣٦٩ .

- المضاف يجرد من التعريف فى الإضافه المعنويه : ١ / ٣٧٠ .

- توجيه ما جوّزه الكوفيون من مثل «الخمسه الأثواب» : ١ / ٣٧٠ .

- أجاز الفراء الإضافه فى «الضارب زيد» : ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ .

- الكاف فى «الضارباك» والضاربك والفرق بين الضارب زيد والضار بك : ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ .

- لا يتعرف مثل وغير بالإضافه : ١ / ٣٧٤ .

- الأسماء المضافه إضافه معنويه على ضربين إضافه لازمه وغير لازمه : ١ / ٣٧٥ .

- إضافه أىّ إلى المعرفه والنكره : ١ / ٣٧٦ .

- الاعتراض بأيّى وأيّك : ١ / ٣٧٦ .

- لا تستعمل أىّ إلا مضافه : ١ / ٣٧٧ .

- حق ما يضاف إليه كلا أن يكون معرفه ومثنى أو فى معنى المثنى : ١ / ٣٧٨ .

- حكم كلا فى الإضافه إلى الظاهر والمضمر : ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ .

- يضاف أفعل التفضيل إلى نحو ما يضاف إليه أىّ : ١ / ٣٨٠ .

- يضاف أفعل التفضيل للتخصيص : ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

- الناقص والأشجّ أعدلا بنى أميّه : ١ / ٣٨٠ .

- يوسف أحسن إخوته : ١ / ٣٨٢ .

- يضاف الشىء إلى غيره بأدنى ملابسه : ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ .

- لا يجوز إضافه الشىء إلى نفسه : ١ / ٣٨٥ .

- لا يضاف الموصوف إلى صفته ولا الصفه إلى موصوفها : ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ .

- إضافه المسمّى إلى اسمه نحو «ذات زيد» : ١ / ٣٨٨ .

- إضافه اللفظ إلى المدلول واستعمال الاسم بمعنى المسمّى : ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ .

- تضاف أسماء الزمان إلى الفعل : ١ / ٣٩١ .

- آيه تضاف إلى الفعل : ١ / ٣٩٢ .

- اذهب بذى تسلم : ١ / ٣٩٢ .

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه : ١ / ٣٩٣ - ٣٩٤ .

- كلّ إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل إلا تأكيدا أو مبتدأ : ١ / ٣٩٥ .

- حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه إذا أمن اللبس : ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ .

- حذف المضاف وترك المضاف إليه على حاله ، العطف على معمولى عاملين مختلفين :

١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ .

- ما مثل عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه ، «ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه» : ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ .

- حذف المضاف إليه فى «كان ذاك إذ وحينئذ» : ١ / ٤٠٢ .

- حذف المضاف والمضاف إليه : ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

حكم المضاف إلى ياء المتكلم

- تعليل كسر آخره ، أهو معرب أم مبنى : ١ / ٤٠٤ .

- لغه هذيل فيما آخره ألف إذا أضيف إلى ياء المتكلم : ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

- قالوا : عليه وعليك دفعا للبس : ١ / ٤٠٥ .

- أحوال ياء المتكلم مع المثنى والجمع : ١ / ٤٠٦ .

- حكم الأسماء السته إذا أضيفت إلى ياء المتكلم : ١ / ٤٠٧ - ٤٠٩ .

التوابع

- الوقف على المتبوع دون تابعه : ١ / ٤١٠ .

- العامل فى التوابع : ١ / ٤١٠ .

التوكيد

- التأكيد على ضربين صريح ومعنوى : ١ / ٤١١ .

- أقسام المعنوى : ١ / ٤١٢ .

- اشتريت العبد كلّه : ١ / ٤١٢ .

- لا يؤكد المظهر بمضمر ، ويؤكد المضمر بمضمر ، ويؤكد المظهر بالمظهر : ١ / ٤١٣ .

- المضمر المرفوع لا بد من تأكيده بمضمر منفصل قبل تأكيده بالظاهر : ١ / ٤١٣ .

- التأكيد بأجمعون وأخواتها : ١ / ٤١٤ .

ص: ٦٣٥

الصفه

- تعريفها : ١ / ۴١۵ .

- إعراب الرجل فى «جاءنى هذا الرجل» : ١ / ۴١۶ .

- شرط الاشتقاق فى الصفه : ١ / ۴١٧ .

- الوصف بالمصادر على تأويلين : ١ / ۴١٧ - ۴١٨ .

- يوصف بالجمل الخبريه النكرات : ١ / ۴١٨ - ۴١٩ .

- نزّلوا نعت الشىء بحال ما هو من سببه منزله نعته بحاله : ١ / ۴٢٠ .

- تتبع الصفه الموصوف فى عشره أشياء إلا إذا كانت سببيه فإنها تتبعه فى خمسه أشياء : ١ / ۴٢١ .

- المضمر لا يقع موصوفا ولا صفه : ١ / ۴٢١ .

- المضاف إلى المعرفه مثل العلم : ١ / ۴٢٢ .

- المبهم يوصف بالمعرّف باللام اسما أو صفه : ١ / ۴٢٢ .

- الغرض من صفه المبهم : ١ / ۴٢٣ .

- استطراد بالكلام على صرف «جلا» من قول الشاعر : «أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا» : ١ / ۴٢۴ - ۴٢۵ .

البدل

- تعريفه : ١ / ۴٢۶ .

- حصر أضرب البدل فى أربعه : ١ / ۴٢۶ .

- عله تسميه بدل الاشتمال : ١ / ۴٢۶ .

- تطابق البدل والمبدل منه : ١ / ۴٢٧ .

- العامل فى البدل : ١ / ۴٢٧ .

- لا تبدل النكره من المعرفه إلا موصوفه : ١ / ۴٢٨ .

- إبدال المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب : ١ / ٤٢٩ .

- الخلاف فى «رأيتك إيّاك» : ١ / ٤٣٠ .

عطف البيان

- تعريفه : ١ / ٤٣١ .

- يفصله من البدل أمران : ١ / ٤٣١ .

العطف بالحرف

- تعريفه : ١ / ٤٣٢ .

- أحوال المعطوف عليه والمعطوف : ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ .

- العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر : ١ / ٤٣٣ .

- العطف على الضمير المجرور بعد إعاده الجار : ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ .

ومن أصناف الاسم المبنىّ

- تعريفه : ١ / ٤٣٥ .

- عله بنائه : ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ .

- البناء على السكون هو القياس : ١ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

المضمرات

- حدّ المضمر : ١ / ٤٣٨ .

- الدالّ على الفاعل الفعل نفسه أو مضمر مقدّر غير الفعل : ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ .

- الحروف التى تتصل ب إيّا : ١ / ٤٣٩ - ٤٤٠ .

- عله بناء المضمرات : ١ / ٤٤٠ .

- الضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل : ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ .

- إذا اجتمع ضميران جاز أن يتصلا وأن يفصل الثانى : ١ / ٤٤٣ .

- إذا كانا غائبين فالاختيار فى الثانى الانفصال : ١ / ٤٤٣ .

- الاختيار فى ضمير كان وأخواتها الانفصال : ١ / ٤٤٤ .

- استتار الضمير لازم وغير لازم : ١ / ٤٤٥ .

- إذا جرت الصفه على غير من هى له جاء ضمير الفاعل منفصلا : ١ / ٤٤٥ - ٤٤٦ .

- ضمير الفصل وشرطه وإعرابه : ١ / ٤٤٧ - ٤٤٨ .

ص: ٦٣٧

- دخول لام الابتداء على ضمير الفصل : ١ / ۴۴٨ .

- تسميه ضمير الفصل أقرب من تسميه الكوفيين عمادا : ١ / ۴۴٩ .

- ضمير الشأن (المجهول عند الكوفيين) ، شرطه وإعرابه : ١ / ۴۵٠ .

- لا يجوز فى سعه الكلام «إنّ زيد قائم» و «كان زيد منطلق» : ١ / ۴۵١ .

- قراءه ابن عامر «أو لم تكن لهم آيه» : ١ / ۴۵١ - ۴۵٢ .

- قوله تعالى : «من بعد ما كاد يزيغ قلوب . . .» : ١ / ۴۵٢ .

- مذهب البصريين والكوفيين فى «ربّه رجلا» : ١ / ۴۵٣ .

- مذهب سيبويه والأخفش فى الضمير الواقع بعد لولا وعسى : ١ / ۴۵۴ - ۴۵۵ .

- حكم اتصال الحروف بنون الوقايه قبل ياء المتكلم : ١ / ۴۵۶ - ۴۵٧ .

أسماء الإشاره

- تعريفها ، مدلولاتها ، بناؤها : ١ / ۴۵٨ - ۴۵٩ .

الموصولات

- علّه بنائها ، حدّ الموصول : ١ / ۴۶٠ .

- الضارب فى معنى الجمله ، حذف العائد ، حق جمله الصله أن تكون معلومه للمخاطب : ١ / ۴۶١ .

- الألف واللام فى الضارب : ١ / ۴۶٢ .

- التعبير بالذى عن الجمع : ١ / ۴۶٢ .

- الإخبار بالذى وشروطه والمقصود منه : ١ / ۴۶٣ - ۴۶۴ .

- أحوال ما إذا كانت اسما : ١ / ۴۶۵ - ۴۶۶ .

- سبحان ما سخر كنّ لنا : ١ / ۴۶۶ .

- ألف ما : ١ / ۴۶٧ .

- من ، أحوالها ، تختص بأولى العلم ، توقع على الواحد والاثنين والجميع والمذكر والمؤنث : ١ / ٤٦٧ .

- الاستفهام ب من عن النكره وشرائطه : ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩ .

- الاستفهام بها عن المعرفه : ١ / ٤٦٩ - ٤٧٠ .

- الاستفهام بها عن صفه العلم : ١ / ٤٧٠ - ٤٧١ .

- أىّ ، عله بنائها ، بناؤها إذا كانت موصوفه : ١ / ٤٧١ .

- أى الموصوله معربه إذا كانت صلتها تامه : ١ / ٤٧١ ، وإذا حذف صدر صلتها فالبناء أفصح :

١ / ٤٧٢ ، إذا استفهم بها عن نكره فى وصل : ١ / ٤٧٢ ، إعرابها : ١ / ٤٧٣ .

- لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذى إلا فى قولهم : ماذا : ١ / ٤٧٤ .

- ما يجوز فى «ماذا صنعت» : ١ / ٤٧٤ - ٤٧٥ .

أسماء الأفعال

- تعليل بنائها ، معانيها : ١ / ٤٧٧ .

- الخلاف فى هلمّ : ١ / ٤٧٨ - ٤٧٩ .

- حيّهلا : ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .

- فعال على أضرب ، عله بنائها : ١ / ٤٨٠ - ٤٨١ .

- هيهات : ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ .

- شتّان : ١ / ٤٨٢ - ٤٨٣ .

- أفّ : ١ / ٤٨٣ .

- تنوين أسماء الأفعال : ١ / ٤٨٤ .

- فداء لك : ١ / ٤٨٤ .

- إعراب أسماء الأفعال : ١ / ٤٨٤ - ٤٨٦ .

- فى «ويكأنّه» قولان : ١ / ٤٨٦ .

الكلام على بناء بعض الظروف

- عله بناء الغايات : ١ / ٤٨٧ .

- إجراء حسب ولا غير مجرى الظروف : ١ / ٤٨٧ .

- بجل : ١ / ٤٨٧ .

- عله بناء حيث : ١ / ٤٨٨ .

- عله بناء مذ ومنذ : ١ / ٤٨٨ - ٤٨٩ .

- عله بناء إذ وإذا : ١ / ٤٨٩ .

- إعراب الاسم الذى بعد إذا : ١ / ٤٨٩ .

- استقبحوا «إذ زيد قام» : ١ / ٤٩٠ .

- قد تخرج إذا عن الشرطيه : ١ / ٤٩٠ - ٤٩١ .

- العامل فى إذا الشرطيه : ١ / ٤٩١ - ٤٩٢ .

- الخلاف فى إذما : ١ / ٤٩٢ - ٤٩٣ .

- قد تقع إذ وإذا للمفاجأه : ١ / ٤٩٣ .

- بينا وبينما ظرفان فيهما معنى الشرط : ١ / ٤٩٣ .

- عله بناء لدى : ١ / ٤٩٣ - ٤٩٤ .

- عله بناء الآن ومتى وأين : ١ / ٤٩٤ .

- عله بناء لّما وأمس وقطّ وعوض : ١ / ٤٩٥ .

المركّبات

- الأصل فى العدد الزائد على العشره أن يعطف الثانى على الأول : ١ / ٤٩٦ .

- حرف التعريف والإضافه لا يخلّان بالبناء : ١ / ٤٩٦ .

- إذا سمى رجل بخمسه عشر ففيه وجهان : ١ / ٤٩٧ .

- عله بناء الخاز باز : ١ / ٤٩٧ ، وبادى بدا وأيدى سبا : ١ / ٤٩٨ - ٤٩٩ .

- اللغات فى معديكرب : ١ / ٤٩٩ - ٥٠٠ .

الكنايات

- وهى كم وكذا وكيت وذيت ، عله بنائها : ١ / ٥٠١ - ٥٠٢ .

- مميزكم الاستفهاميه والخبريه : ١ / ٥٠٢ .

- إعراب كم الاستفهاميه والخبريه : ١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ .

- إذا فصل بين كم الخبريه ومميزها نصب : ١ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .

- كم غيره لك : ١ / ٥٠٤ .

- الخبريه مضافه إلى مميزها : ١ / ٥٠٥ .

ص: ٦٤٠

ومن أصناف الاسم المثنى

- تعريفه : ١ / ٥٠٦ .

- تثنيه الاسم المشترك : ١ / ٥٠٦ - ٥٠٧ .

- الخلاف فى نون التثنيه : ١ / ٥٠٧ .

- إطلاق الزمخشرى المنقوص على ما آخره ألف : ١ / ٥٠٧ - ٥٠٨ .

- تثنيه المنقوص : ١ / ٥٠٨ .

- تثنيه مذروان : ١ / ٥٠٨ .

- قلب الهمزه فى التثنيه : ١ / ٥٠٩ .

- تثنيه الجمع : ١ / ٥١٠ .

- يجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين : ١ / ٥١٠ .

ومن أصناف الاسم المجموع

- ما يجمع جمع مذكر سالما : ١ / ٥١٢ .

- ما يجمع بالألف والتاء المزيدتين : ١ / ٥١٣ .

- عله إعراب الجمع المصحح بالحروف واستواء النصب والجر فيه وفى المثنى : ١ / ٥١٣ .

- إعراب جمع المذكر السالم بالحركه : ١ / ٥١٤ .

أمثله الثلاثى إذا كسّر :

- شدّه شدّات ، خطوه خطوا ، لجبات ، ربعات ، كلبات ، كلبات : ١ / ٥١٥ - ٥١٦ .

- عيرات فى جمع عير : ١ / ٥١٦ ، فوج وفووج ، دلو وأدل ، دلىّ ودمىّ ، نحوّ ، فتوّ :

١ / ٥١٧ .

- دلىّ ، قسىّ ، آم جمع أمه : ١ / ٥١٨ .

تكسير الخماسى :

- ما كان زيادته ثالثه مدّه فلأسمائه فى الجمع أحد عشر مثالا : ١ / ٥١٨ - ٥١٩ .

- لم يجئ فعل فى المضاعف ولا المعتلّ اللّام : ١ / ٥١٩ .

- ما جاء زيادته ثالثه مدّه فلصفاته تسعه أمثله : ١ / ٥١٩ .

ص: ۶۴۱

- ما كان على فاعل اسما وصفه : ١ / ٥٢٠ - ٥٢١ .

- شذ نحو فوارس وهوالك : ١ / ٥٢١ .

- ذفريات : ١ / ٥٢٢ .

- يجمع بأفاعل أفعل الذى مؤنثه فعلى : ١ / ٥٢٣ .

- حكم الملحق بالرباعىّ أن يجمع جمع الرباعىّ : ١ / ٥٢٣ .

- حكم الرباعى إذا لحقه حرف لين رابع أن يثبت واحده بالتاء : ١ / ٥٢٤ .

- عكس تمر وتمره كمء وكمأه : ١ / ٥٢٥ .

- قد يجىء الجمع مبنيا على غير واحده المستعمل : ١ / ٥٢٥ .

- يجمع الجمع : ١ / ٥٢٥ ، يقع الاسم على الجميع لم يكسر عليه واحده : ١ / ٥٢٥ .

- يقع الاسم الذى فيه علامه تأنيث على الواحد والجمع بلفظ واحد : ١ / ٥٢٦ .

- يحمل الشىء على غيره فى المعنى فيجمع جمعه : ١ / ٥٢٦ .

المذكر والمؤنث

- المذكر ما خلا من علامات التأنيث ، هاء التأنيث ، قسما التأنيث : ١ / ٥٢٧ .

- أحكام الفعل مع الفاعل المؤنث : ١ / ٥٢٨ - ٥٢٩ .

- تاء التأنيث تثبت فى اللفظ وتقدّر : ١ / ٥٢٩ - ٥٣٠ .

- دخول تاء التأنيث لأمور : ١ / ٥٣٠ .

- الكثير فى تاء التأنيث أن تجىء منفصله : ١ / ٥٣١ .

- عبايه ، عظايه : ١ / ٥٣١ .

- جمّاله ، البصريّه ، الكوفيّه : ١ / ٥٣١ .

- القول فى حائض وطامث : ١ / ٥٣٢ - ٥٣٣ .

- ما يستوى فيه المذكر والمؤنث : ١ / ٥٣٣ .

- ملحفه جديد : ١ / ٥٣٤ .

- تأنيث الجمع ليس بحقيقى : ١ / ٥٣٤ .

- الأجذاع انكسرن والجذوع انكسرت : ١ / ٥٣٥ .

- النخل والتمر يذكر ويؤنث : ١ / ٥٣٥ .

- هذه شاه ذكر وحمامه ذكر : ١ / ٥٣٦ .

- امتناع هذه طلحه : ١ / ٥٣٦ .

- الأبنيه التى تلحقها ألف التأنيث المقصوره ، مختصه ومشتركه : ١ / ٥٣٦ - ٥٣٨ .

- ليس فى الأصول مماثل لفعلل ولا فعلل ولا فعلل عند سيبويه : وأثبت الأخفش فعللا : ١ / ٥٣٨ .

- ألف أرطى وعلقى وشيزى : ١ / ٥٣٩ .

- مجىء فعلى صفه : ١ / ٥٤٠ .

- الخلاف فى أشياء : ١ / ٥٤١ - ٥٤٢ .

- ألف فعلاء وفعلاء للإلحاق : ١ / ٥٤٢ .

- سيساء ، حوّاء ، مزّاء : ١ / ٥٤٣ - ٥٤٥ .

الاسم المصغّر

- أمثله التصغير : ١ / ٥٤٦ - ٥٤٧ .

- ما يصغر ، تصغير الخماسى : ١ / ٥٤٧ - ٥٤٨ .

- التصغير والتكسير من واد واحد : ١ / ٥٤٨ .

- تصغير الاسم الذى على حرفين يردّه إلى أصله ، تصغير ميت وهار : ١ / ٥٤٨ .

- تصغير ناس : ١ / ٥٤٩ ، تصغير أخت وبنت : ١ / ٥٥٠ .

- تفسير البدل اللازم وغير اللازم ، تصغير ميزان ومتّعد : ١ / ٥٥٠ - ٥٥٢ .

- تصغير أسود وجدول : ١ / ٥٥٢ .

- كل واو إذا وقعت لاما صحّت أو أعلّت فإنها تنقلب ياء : ١ / ٥٥٢ .

- إذا اجتمع مع ياء التصغير ياآن حذفت الأخيره : ١ / ٥٥٣ - ٥٥٤ .

- تصغير معاويه وأحوى : ١ / ٥٥٤ .

- تصغير الثلاثى المؤنث : ١ / ٥٥٥ .

- تصغير حولايا : ١ / ٥٥٥ .

- تصغير منطلق : ١ / ٥٥٦ .

- تصغير الرباعى : ١ / ٥٥٧ .

- التعويض عما يحذف من الزوائد : ١ / ٥٥٧ .

- تصغير جمعى القله والكثره : ١ / ٥٥٧ - ٥٥٨ .

- حكم أسماء الجموع حكم الآحاد فى التصغير : ١ / ٥٥٨ .

- قد يحقر الشىء لدنوه من الشىء وليس مثله : ١ / ٥٥٨ .

- تصغير الفعل ليس بقياس : ١ / ٥٥٩ .

- من الأسماء ما وضع مصغرا فلا يصغر : ١ / ٥٥٩ .

- تحقير الأسماء المركبه : ١ / ٥٦٠ .

- تحقير الترخيم : ١ / ٥٦٠ .

- من الأسماء ما لا يصغر : ١ / ٥٦٠ - ٥٦١ .

الاسم المنسوب

- شبه ياء النسبه بتاء التأنيث ، النسب حقيقى وغير حقيقى : ١ / ٥٦٢ .

- تغييرات النسبه : ١ / ٥٦٣ - ٥٦٤ .

- إذا سميت بالمثنى والمجموع المصحح : ١ / ٥٦٤ .

- النسبه إلى نمر ودئل وإبل ، حذف الياء والواو من فعيله وفعيله وفعوله : ١ / ٥٦٤ .

- النسبه إلى ميّت ومهيّم : ١ / ٥٦٥ .

- من العرب من يقول : أميّىّ ولا يقول فى غنىّ : غنّيىّ ، النسبه إلى عدوّ وعدوّه : ١ / ٥٦٦ .

- النسبه إلى ملهى وحبلى : ١ / ٥٦٧ .

- النسبه إلى جمزى ومغزى ومرمى : ١ / ٥٦٨ .

- النسبه إلى محيّى : ١ / ٥٦٩ .

- النسبه إلى غزو وظبى وغزوه وظبيه : ١ / ٥٧٠ .

- النسبه إلى كىّ وطىّ ودوّ : ١ / ٥٧١ .

- النسبه إلی اسم آخره یاء مشدّده مع ثلاثه أحرف فصاعدا : ۱ / ۵۷۲ .

- النسبه إلی شقاوه ورایه وثایه : ۱ / ۵۷۳ .

- النسبه إلی ما کان علی حرفین ، أصل دم عند سیبویه والمبرد : ۱ / ۵۷۴ - ۵۷۵ .

- اللغات فی است : ۱ / ۵۷۵ .

- النسبه إلی شیه وید وعده وزنه : ۱ / ۵۷۶ .

- النسبه إلى بنت وأخت : ١ / ٥٧٧ .

- النسبه إلى كلتا : ١ / ٥٧٨ .

- ينسب إلى الصدر من المركب : ١ / ٥٧٩ .

- النسب إلى المضاف : ١ / ٥٧٩ .

- النسب إلى الكنى : ١ / ٥٨٠ .

- النسب إلى الجمع : ١ / ٥٨٠ .

- النسب إلى خراسان : ١ / ٥٨١ .

- قد يبنى على فعّال وفاعل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق ياءين : ١ / ٥٨٢ - ٥٨٣ .

أسماء العدد

- أسماء العدد اثنتا عشره كلمه : ١ / ٥٨٤ .

- المعدود يذكر بعد العدد : ١ / ٥٨٤ .

- التذكير والتأنيث فى العدد : ١ / ٥٨٥ .

- مميز الأعداد : ١ / ٥٨٦ .

- قولهم : ثلاثمائه إلى تسعمائه : ١ / ٥٨٧ .

- ثلاثه أثوابا : ١ / ٥٨٨ .

- توجيه قوله تعالى : «ثلاثمائه سنين» : ١ / ٥٨٨ - ٥٨٩ .

- قد يستعار جمع الكثره لموضع جمع القله : ١ / ٥٩٠ .

- من أحد عشر إلى تسعه عشر مبنى إلا اثنى عشر : ١ / ٥٩٠ .

- حكم عشر فى اثنى عشر حكم النون : ١ / ٥٩٠ - ٥٩١ .

- شين أحد عشر إلى تسعه عشر وشين العشره : ١ / ٥٩١ .

- فتح الياء فى ثمانى عشر : ١ / ٥٩٢ .

- العدد مبنى على الوقف : ١ / ٥٩٢ .

- الهمزه فى أحد وإحدى منقلبه عن واو : ١ / ٥٩٢ - ٥٩٣ .

- تعريف الأعداد : ١ / ٥٩٣ - ٥٩٤ .

- الحادى قلب الواحد : ١ / ٥٩٤ - ٥٩٥ .

- ثالث ثلاثه ورابع أربعه : ١ / ٥٩٥ - ٥٩٦ .

- حادى عشر أحد عشر : ١ / ٥٩٦ .

المقصور والممدود

- عله تسميه المقصور والممدود : ١ / ٥٩٧ .

- المقصور القياسى : ١ / ٥٩٧ - ٥٩٨ .

- مدّوا البكاء : ١ / ٥٩٩ .

- المقصور السماعى : ١ / ٦٠١ .

ومن أصناف الاسم الأسماء المتصله بالأفعال وهى ثمانيه

- معنى اتصالها بها : ١ / ٦٠٢ .

المصدر

- فعّل مصدره تفعله وتفعيل وفعّال ، فاعل مصدره مفاعله وفعال : ١ / ٦٠٢ .

- مصدر تفعّل وفعلل : ١ / ٦٠٣ .

- مجىء المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول : ١ / ٦٠٣ - ٦٠٥ .

مصدر المره

- بناؤه على فعله : ١ / ٦٥٠ .

- بناؤه من غير المجرد : ١ / ٦٠٦ .

مصدر النوع

- بناؤه على وزن فعله : ١ / ٦٠٦ .

- مصدر أفعل معتل العين وفعّل معتلّ اللام : ١ / ٦٠٦ - ٦٠٧ .

- ترك التعويض فى مصدر أفعل دون فعّل : ١ / ٦٠٧ - ٦٠٨ .

- العامل فيما ذكر مع سقيا ورعيا : ١ / ٦٠٨ - ٦٠٩ .

ص: ٦٤٦

- يجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول فى الإفراد والإضافه : ١ / ٦٠٩ - ٦١١ .

اسم الفاعل

- تعريفه وصوغه : ١ / ٦١٢ .

- إعماله وإعمال أمثلته بشروط : ١ / ٦١٣ - ٦١٤ .

- إجازه الكسائى إعماله وإن كان للماضى والردّ عليه : ١ / ٦١٤ - ٦١٥ .

- اشتراط اعتماد اسم الفاعل : ١ / ٦١٥ - ٦١٧ .

اسم المفعول

- تعريفه : ١ / ٦١٨ .

الصفه المشبهه

- تعريفها : ١ / ٦١٩ .

- تضاف إلى فاعلها وكذلك اسم الفاعل غير المتعدى واسم المفعول المتعدى إلى واحد :

١ / ٦١٩ - ٦٢٠ .

- فى مسأله حسن وجهه سبعه أوجه : ١ / ٦٢٠ - ٦٢٢ .

- مسألتان ممتنعتان : ١ / ٦٢٢ ، ومسأله وقع فيها خلاف وهى : «مررت برجل حسن وجهه» :

١ / ٦٢٢ - ٦٢٣ .

- كل مسأله كان الضمير فى الصفه أو فى معمولها فهى قويه ، وكل مسأله كان الضمير فيهما جميعا فهى متوسطه ، وكل مسأله ليس فيها ضمير فهى ضعيفه : ١ / ٦٢٣ .

- عمل الصفه المشبهه فيما هو من سببها : ١ / ٦٢٣ - ٦٢٥ .

أفعل التفضيل

- قياس صوغه وتعليله : ١ / ٦٢٦ - ٦٢٧ .

- القياس أن يفضّل على الفاعل دون المفعول : ١ / ٦٢٧ .

- تعليل لزوم تنكير أفعل التفضيل إذا صاحبته من : ١ / ٦٢٧ - ٦٢٨ .

ص: ٦٤٧

- إذا صحب اسم التفضيل ب من استوى فيه الذكر والأنثى والاثنان والجمع : ١ / ٦٢٨ - ٦٢٩ .

- إذا أضيف اسم التفضيل جاز فيه المطابقه والإفراد : ١ / ٦٢٩ .

- الخلاف فى أوّل : ١ / ٦٣٠ .

- لآخر شأن ليس لأخواته : ١ / ٦٣٠ .

- اخر غير منصرف : ١ / ٦٣١ .

- توجبه «ولست بالأكثر منهم حصى» : ١ / ٦٣٢ .

- عمل اسم التفضيل : ١ / ٦٣٣ - ٦٣٥ .

اسما الزمان والمكان

- تعريفهما وصوغهما وأوزانهما : ١ / ٦٣٦ .

- دخول تاء التأنيث على بعض أسماء الزمان والمكان : ١ / ٦٣٦ .

- بناؤهما من غير الثلاثى : ١ / ٦٣٧ - ٦٣٨ .

- لا يعمل اسما الزمان والمكان : ١ / ٦٣٨ - ٦٣٩ .

اسم الآله

- تعريفه وصيغه : ١ / ٦٤٠ .

ومن أصناف الاسم الثلاثى

- أبنيه الاسم الثلاثى عشره : ١ / ٦٤١ .

- ليس من أبنيتهم فعل ، فعل مختص بما لم يسم فاعله ، لا تكون زياده من غير سألتمونيها إلا وهى تكرير : ١ / ٦٤١ .

- الزياده قد تكون للإلحاق ولغير إلحاق : ١ / ٦٤٢ .

- الزياده الواحده قبل الفاء : ١ / ٦٤٢ .

- ليس فى الكلام فعلل : ١ / ٦٤٣ .

- الزياده بين الفاء والعين : ١ / ۶۴۵ .

- لا تكون الألف مع ثلاثه أحرف أصول إلا زائده : ١ / ۶۴۵ - ۶۴۶ .

ص: ۶۴۸

- الزياده بين العين واللام : ١ / ٦٤٦ - ٦٤٧ .

- الزياده بعد اللام : ١ / ٦٤٧ - ٦٥٠ .

- الزيادتان المفترقتان وبينهما الفاء : ١ / ٦٥٠ - ٦٥١ .

- الزيادتان وبينهما العين : ١ / ٦٥١ .

- الزيادتان وبينهما اللام : ١ / ٦٥١ - ٦٥٢ .

- الزيادتان وبينهما الفاء والعين : ١ / ٦٥٢ - ٦٥٤ .

- الزيادتان وبينهما العين واللام : ١ / ٦٥٤ .

- الزيادتان وبينهما الفاء والعين واللام : ١ / ٦٥٥ .

- الزيادتان المجتمعتان قبل الفاء : ١ / ٦٥٥ - ٦٥٨ .

- الزياده بعد اللام : ١ / ٦٥٨ .

- الزيادات الثلاث المتفرقه : ١ / ٦٦٠ .

- اجتمعت زيادتان وانفردت واحده : ١ / ٦٦١ - ٦٦٣ .

الرباعى

- الزياده الواحده قبل الفاء لا تكون إلا فى نحو مدحرج : ١ / ٦٦٤ .

- الزياده بعد العين : ١ / ٦٦٥ .

- الزياده بعد اللام الأولى والأخيره : ١ / ٦٦٦ .

- الزيادتان المفترقتان : ١ / ٦٦٦ - ٦٦٧ .

- الزيادتان المجتمعتان : ١ / ٦٦٨ .

- الزوائد الثلاث : ١ / ٦٦٨ - ٦٦٩ .

- ملاحظه : أعاد ابن الحاجب الكلام على الاسمين الثلاثى والرباعى : ١ / ٦٧٠ - ٧٠٢ .

القسم الثانى الفعل

- تعريفه ، تعليل بناء الماضى على الفتح : ٢ / ٧ .

- الفعل المضارع يشترك فيه الحاضر والمستقبل : ٢ / ٨ .

- اللام فى «إن زيدا ليفعل» مخلصه للاستقبال : ٢ / ٩ .

- إعراب الأفعال الخمسه : ٢ / ١٠ - ١١ .

- بناء المضارع إذا اتصل به نون جماعه المؤنث : ٢ / ١٢ .

- وجوه إعراب الفعل المضارع : ٢ / ١٣ - ١٤ .

المضارع المنصوب

- الأصل فى نصب المضارع : ١ / ١٥ .

- ينصب بأن مضمره بعد خمسه أحرف : ٢ / ١٥ - ١٦ .

- ما تأتينا فتحدّثنا : ٢ / ١٦ - ١٧ .

- تعليل إظهار أن فى مثل «لئلا» : ٢ / ١٨ .

- ليس بحتم أن ينصب المضارع بعد حتى وأو والفاء : ٢ / ١٨ - ١٩ .

- نصب المضارع بعد حتى : ٢ / ٢٠ - ٢٢ .

- نصب الفعل بعد أو : ٢ / ٢٣ .

- الفعل لا مشاركه بينه وبين الأسماء فى العوامل : ٢ / ٢٣ .

- نصب الفعل بعد الواو : ٢ / ٢٤ - ٢٨ .

- نصب الفعل بعد الفاء ، ما تأتينا فتحدّثنا : ٢ / ٢٨ - ٣٠ .

- أريد أن تأتينى ثم تحدّثنى : ٢ / ٣١ - ٣٢ .

المضارع المجزوم

- عامله حروف وأسماء ، الخلاف فى إذما ، العامل فى أسماء الشرط : ٢ / ٣٣ - ٣٤ .

- الجزم بأن مضمره : ٢ / ٣٤ .

- لا تدن من الأسد يأكلك : ٢ / ٣٥ .

- امتنع ما تأتينا تحدّثنا : ٢ / ٣٥ .

- قم يدعوك : ٢ / ٣٦ .

- ذره يقول ذاك ، مره يحفرها : ٢ / ٣٧ .

- إن تأتنى تسألنى أعطك : ٢ / ٣٧ - ٣٨ .

- إن تأتنى آتك فأحدّثك بالجزم : ٢ / ٣٨ .

- من يضلل اللّه فلا هادى له ويذرهم : ٢ / ٣٩ .

- فأصّدّق وأكن : ٢ / ٣٩ - ٤٠ .

- إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق : ٢ / ٤٠ .

- إذا توسط القسم وهو مقدّم على الشرط : ٢ / ٤٠ - ٤٢ .

مثال الأمر

- تعريفه : ٢ / ٤٣ .

- لم خصوا صيغه الأمر بالمخاطب : ٢ / ٤٣ .

- صوغ صيغه الأمر : ٢ / ٤٣ - ٤٤ .

- الأمر لغير الفاعل المخاطب ، قلّ أن يؤمر الفاعل المخاطب باللام : ٢ / ٤٣ - ٤٥ .

- صيغه الأمر مبنيه على الوقف : ٢ / ٤٥ .

- فعل الأمر مجزوم بلام مقدره عند الكوفيين : ٢ / ٤٥ .

ومن أصناف الفعل الفعل المتعدى وغير المتعدى

- المعنىّ بالمتعدى وغير المتعدى : ٢ / ٤٦ .

- المتعدى على ثلاثه أضرب : ٢ / ٤٦ .

- أسباب التعديه : ١ / ٤٧ .

- غضّبت عليه الضيعه : ١ / ۴٧ .

- الأفعال المتعديه إلى ثلاثه على ثلاثه أضرب : ٢ / ۴٨ - ٥٠ .

- ما تعدّى إلى مفعولين وإلى الظرف المتسع فيه : ٢ / ٥٠ .

ص: ۶٥١

الفعل المبنى للمفعول

- تعريفه : ٢ / ٥١ .

- المفاعيل التى يسند إليها فعل : ٢ / ٥٢ .

- لا يقام مقام الفاعل إلا مفعول واحد : ٢ / ٥٢ - ٥٣ .

- المفعول به الصريح أحق من غيره بالنيابه عن الفاعل : ٢ / ٥٣ - ٥٥ .

أفعال القلوب وهى سبعه

- فائدتها ، يستعمل أريت استعمال ظننت : ٢ / ٥٦ .

- إجراء القول مجرى الظن : ٢ / ٥٧ .

- بنو سليم يجرون القول مجرى الظن : ٢ / ٥٧ .

- تعدّى بعض أفعال القلوب إلى مفعول واحد : ٢ / ٥٨ .

- رأيته بمعنى أبصرته : ٢ / ٥٨ .

- أتقول : إنّ زيدا منطلق : ٢ / ٥٨ .

- زعمت بمعنى كفلت : ٢ / ٥٩ .

- اختصاص أفعال القلوب بامتناع الاقتصار على أحد مفعوليها : ٢ / ٥٩ .

- السكوت عن المفعولين معا : ٢ / ٥٩ .

- ظننت ذاك : ٢ / ٦٠ - ٦١ .

- تقول : ظننت به إذا جعلته مكان ظنك : ٢ / ٦١ - ٦٢ .

- حكم الإلغاء والإعمال فى أفعال القلوب : ٢ / ٦٢ - ٦٣ .

- لا يجوز الإلغاء فى غير أفعال القلوب : ٢ / ٦٣ .

- تعليق أفعال القلوب : ٢ / ٦٣ .

- اختلف فى «علمت هل قام زيد» : ٢ / ٦٤ .

- تعليق غير أفعال القلوب : ٢ / ٦٥ .

- الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول : ٢ / ٦٥ - ٦٦ .

الأفعال الناقصه وهى كان وأصبح وصار وأمسى

- اشتركت فى أنها لتقرير الشىء على صفه : ٢ / ٦٧ .

- تعليل نقص هذه الأفعال : ٢ / ٦٧ .

- ما يلحق بالأفعال الناقصه : ٢ / ٦٨ .

- ما جاءت حاجتك ، جاء البرّ قفيزين وصاعين : ٢ / ٦٨ .

- حتى قعدت كأنّها حربه : ٢ / ٦٨ - ٦٩ .

- حال اسم كان وخبرها كحالهما قبل دخول كان : ٢ / ٦٩ .

- الضمير العائد إلى نكره أهو معرفه أم نكره : ٢ / ٧٠ - ٧٢ .

- كان على أربعه أضرب : ناقصه وتامه : ٢ / ٧٣ ، وزائده : إنّ من أفضلهم كان زيدا : ٢ / ٧٣ ، والتى فيها ضمير الشأن : ٢ / ٧٣ .

- توجيه قوله تعالى : «لمن كان له قلب» على أربعه أوجه : ٢ / ٧٤ .

- معنى صار الانتقال : ٢ / ٧٥ .

- أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثه معان : ٢ / ٧٦ .

- ظلّ وبات على معنيين : ٢ / ٧٧ .

- معانى الأفعال التى فى أوائلها الحرف النافى : ٢ / ٧٧ .

- لدخول النفى على النفى فيها جرت مجرى كان : ٢ / ٧٧ - ٧٩ .

- ما دام توقيت للفعل : ٢ / ٧٩ .

- ليس معناها نفى مضمون الجمله فى الحال : ٢ / ٨٠ .

- فعليّه ليس : ٢ / ٨٠ - ٨١ .

- تقديم خبر الأفعال الناقصه عليها : ٢ / ٨١ .

- تقديم خبر ليس عليها : ٢ / ٨٢ .

- قراءه أهل الجفاء «ولم يكن له كفوا أحد» : ٢ / ٨٣ .

أفعال المقاربه

- أقسامها : ٢ / ٨٤ .

- لعسى مذاهب : ٢ / ٨٤ - ٨٦ .

- كدت فى كاد : ٢ / ٨٦ .

- توجيه قوله تعالى : «إذا أخرج يده لم يكد يراها» : ٢ / ٨٦ - ٨٨ .

- استعمال أوشك استعمال عسى وكاد : ٢ / ٨٨ .

- جعل وأخواتها : ٢ / ٨٩ .

فعلا المدح والذم

- المراد بأفعال المدح والذم : ٢ / ٩٠ .

- فى بئس ونعم أربع لغات : ٢ / ٩٠ .

- امتاز فاعل أفعال المدح والذم بأمور : ٢ / ٩٠ - ٩٣ .

- قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميّز تأكيدا : ٢ / ٩٣ - ٩٤ .

- فى ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان : ٢ / ٩٤ .

- قد يحذف المخصوص إذا كان معلوما : ٢ / ٩٥ .

- يؤنث الفعل ويثنّى الاسمان ويجمعان : ٢ / ٩٥ .

- من حق المخصوص أن يجانس الفاعل : ١ / ٩٦ .

- أحكام حبذا : ٢ / ٩٧ - ٩٨ .

فعلا التعجب

- المقصود بالتعجب عند النحويين ، صيغتا التعجب ، صوغهما ، ما شذ منهما : ٢ / ٩٩ .

- لا يقولون : ما أقيله ، معنى ما أكرم زيدا : ٢ / ١٠٠ - ١٠١ .

- أصل قولهم : «أكرم بزيد» ومعناه : ٢ / ١٠١ - ١٠٢ .

- الخلاف فى ما : ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ .

- الفصل بين ما وفعل التعجب : ۲ / ۱۰۳ .

- زياده كان وأصبح وأمسى فى صيغه التعجب : ۲ / ۱۰۳ - ۱۰۴ .

ص: ۶۵۴

الفعل الثلاثى

- أبنيه مجرد الفعل الثلاثى ومضارعه : ٢ / ١٠٥ - ١٠٧ .

- أبنيه الثلاثى المزيد فيه خمسه وعشرون : ٢ / ١٠٧ .

- أبنيه الثلاثى المزيد فيه على ثلاثه أضرب : ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ .

- ما كان على فعل فهو على معان لا تضبط كثره وسعه : ٢ / ١٠٩ .

- باب المغالبه مختص بفعل يفعل : ٢ / ١٠٩ .

- لم يأت ضمّ العين فيما كان معتلّ الفاء أو معتل العين أو اللام : ٢ / ١٠٩ - ١١٠ .

- أجاز الكسائى أن تفتح العين فى المضارع فيما كانت عينه أو لامه حرف حلق : ٢ / ١١٠ .

- لا يقولون : نازعته فنزعته : ٢ / ١١٠ - ١١١ .

- فعل يكثر فيه الأعراض من العلل : ٢ / ١١١ .

- فعل للخصال التى تكون فى الأشياء : ٢ / ١١١ .

- تفعلل يجىء مطاوعا لفعلل : ٢ / ١١١ - ١١٢ .

- معانى صيغه تفعّل : ٢ / ١١٢ - ١١٤ .

- معانى صيغه تفاعل : ٢ / ١١٤ - ١١٦ .

- معانى صيغه أفعل : ٢ / ١١٦ - ١١٩ .

- معانى صيغه فعّل : ٢ / ١١٩ - ١٢٠ .

- معانى صيغه فاعل : ٢ / ١٢٠ - ١٢١ .

- معنى صيغه انفعل : ٢ / ١٢١ - ١٢٢ .

- معانى صيغه افتعل : ٢ / ١٢٢ .

- معانى صيغه استفعل : ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ .

- معانی صیغه افعوعل : ۲ / ۱۲۴ .

- وزن الرباعی المجرد والمحلق به : ۲ / ۱۲۵ .

ص: ۶۵۵

القسم الثالث الحروف

- دلاله الحرف على معنى فى نفسه أو فى غيره : ٢ / ١٢٩ .

- معنى قولهم : الحرف لا يخبر به ولا عنه : ٢ / ١٢٩ - ١٣١ .

- يجب أن يذكر مع الحرف غيره : ٢ / ١٣١ - ١٣٢ .

حروف الإضافه

- عله تسميتها ، لم لم يجعل من وعلى من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا : ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ .

- معانى من : ٢ / ١٣٥ ، زيادتها فى الإيجاب : ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ .

- معانى إلى : ٢ / ١٣٧ .

- معانى حتى : ٢ / ١٣٧ ، لا تدخل حتى على مضمر : ٢ / ١٣٨ .

- أكلت السمكه حتى رأسها : ٢ / ١٣٨ - ١٣٩ .

- معانى فى : ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ .

- معانى الباء : ٢ / ١٣٩ - ١٤٢ .

- معانى اللام : ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ .

- معنى ربّ وخصائصها : ٢ / ١٤٣ .

- قولهم : ربّه رجلا : ٢ / ١٤٣ - ١٤٤ .

- لربّ صدر الكلام : ٢ / ١٤٥ .

- فعل ربّ يجب أن يكون ماضيا : ٢ / ١٤٥ .

- تكفّ ربّ عن العمل : ٢ / ١٤٦ .

- شرط إبدال واو القسم من الباء الإلصاقيه : ٢ / ١٤٧ .

- التاء مبدله من الواو فى تاللّه : ٢ / ١٤٨ .

- «تربّ الكعبه» قليل : ۲ / ۱۴۸ .

- قولهم : م اللّه : ۲ / ۱۴۸ - ۱۴۹ .

- معنى على ومجيئها اسما : ۲ / ۱۴۹ .

- معانى عن ومجيئها اسما : ۲ / ۱۴۹ - ۱۵۰ .

- معنى الكاف واسميتها : ٢ / ١٥٠ .

- لا تدخل الكاف على الضمير : ٢ / ١٥٠ .

- مذ ومنذ لابتداء الغايه فى الزمان : ٢ / ١٥١ .

- حاشا معناها التنزيه : ٢ / ١٥٢ .

- كيمه من حروف الجر ومعناها لمه : ٢ / ١٥٢ .

- حذف حروف الجر على ضربين : سماعى وقياسى : ٢ / ١٥٣ .

- الخلاف فى محل أن وأنّ وما بعدهما إذا حذف عنهما حرف الجر : ٢ / ١٥٣ .

- تضمر ربّ ، بم خفض الاسم بعد واو ربّ : ٢ / ١٥٤ .

- قول رؤبه : خير : ٢ / ١٥٥ .

- قولهم : لاه أبوك : ٢ / ١٥٥ .

- الأصل فى لاه : ٢ / ١٥٥ .

الحروف المشبهه بالفعل

- وجه شبهها بالفعل : ٢ / ١٥٦ .

- كفّها ب ما : ٢ / ١٥٦ .

- منهم من يجعل ما زائده : ٢ / ١٥٧ .

- معنى إنّ وأنّ : ٢ / ١٥٧ .

- لا تصدّر الجمله ب أنّ : ٢ / ١٥٨ .

- مواضع إنّ المكسوره وأنّ المفتوحه : ٢ / ١٥٩ - ١٦٢ .

- شرط الزمخشرى أن يكون خبر أنّ الواقعه بعد لو فعلا : ٢ / ١٦٢ .

- إلغاء أنّ الواقعه بعد ظننت وأخواتها : ٢ / ١٦٣ - ١٦٤ .

- مسأله «أول ما أقول إنى أحمد اللّه» : ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ .

- كسر همزه إن وفتحها بعد إذا : ٢ / ١٦٦ .

- تكسر همزه إن بعد حتى الابتدائيه وتفتح بعد حتى العاطفه أو الجاره : ٢ / ١٦٧ .

- لم تدخل لام الابتداء إلا مع إنّ المكسوره : ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ .

- مواضع دخول هذه اللام مع (إنّ) : ٢ / ١٦٩ - ١٧١ .

- موضع إنّ وما عملت فيه الرفع ، والعطف على اسم إنّ : ٢ / ١٧٢ .

- لكنّ تشايع إنّ فى العطف على اسمها : ٢ / ١٧٣ .

- أجرى الزجاج الصفه مجرى المعطوف : ٢ / ١٧٣ .

- العطف على اسم إنّ بالرفع قبل استكمال الخبر : ٢ / ١٧٤ .

- قولهم : إنّ زيدا وعمرو قائم : ٢ / ١٧٥ .

- قولهم : إنهم أجمعون ذاهبون : ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ .

- توجيه قوله تعالى : «والصابئون» : ٢ / ١٧٦ - ١٧٨ .

- لا يجوز إدخال إنّ على أنّ : ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ .

- تخفيف إنّ وأنّ : ٢ / ١٨٠ .

- تقدير اسم أن المخففه ضمير الشأن لأمرين : ٢ / ١٨١ - ١٨٢ .

- الفعل الذى يقع بعد إن المخففه : ٢ / ١٨٢ .

- تلزم اللام الفارقه فى خبر المكسوره المخففه : ٢ / ١٨٣ .

- يفصل بين أن المفتوحه وبين ما بعدها ب لا النافيه وقد وسوف والسين : ٢ / ١٨٣ - ١٨٥ .

- الفعل الداخل على أن المشدده أو الخفيفه يشاكلها فى التحقيق : ٢ / ١٨٥ .

- دخول أفعال الرجحان على أن : ٢ / ١٨٥ - ١٨٦ .

- تخرج المكسوره إلى معنى أجل : ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

- تخرج المفتوحه إلى معنى لعلّ : ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ .

- لكنّ للاستدراك : ٢ / ١٨٨ ، وتخفف فيبطل عملها : ٢ / ١٨٨ .

- كأنّ أهى مركبه أم بسيطه : ٢ / ١٨٩ .

- تخفف كأنّ فتعمل وتهمل : ٢ / ١٩٠ .

- ليت معناها التمنّى ، والفراء يجريها مجرى أتمنّى : ٢ / ١٩٠ .

- يا ليت أنّ زيدا خارج : ٢ / ١٩١ .

- معنى لعلّ التوقّع : ٢ / ١٩١ - ١٩٢ ، ومن معانيها التمنّى : ٢ / ١٩٣ .

- أجاز الأخفش : لعلّ أنّ زيدا قائم : ٢ / ١٩٣ .

ص: ٦٥٨

حروف العطف

- يشرّك بها بين المتبوع والتابع فى الإعراب : ٢ / ١٩٤ .

- معنى العطف فى «زيد يقوم ويقعد» : ٢ / ١٩٥ .

- الواو للجمع المطلق من غير تعرض لتقديم ولا تأخير ولا معيه : ٢ / ١٩٥ - ١٩٧ .

- معنى الفاء : ٢ / ١٩٧ ، معنى ثمّ : ٢ / ١٩٧ - ١٩٨ .

- حتى معناها الغايه والانتهاء : ٢ / ١٩٨ .

- أو ، وإمّا ، وأم لإثبات الحكم لأحد المذكورين من غير تعيين : ٢ / ١٩٨ - ١٩٩ .

- الفصل بين أو وأم : ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

- يقال فى أو وإمّا إنهما للشكّ : ٢ / ٢٠١ .

- الفصل بين أو وإمّا : ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

- لا وبل ولكن يحصل بها الحكم لواحد بعينه : ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

حروف النفى وهى ما ولا ولم ولما ولن وإن

- ما لنفى الحال ، وللماضى والمستقبل عند قيام القرائن : ٢ / ٢٠٥ .

- لا لنفى المستقبل ، ولنفى العام وغير العام ولنفى الأمر : ٢ / ٢٠٦ ، وللدعاء : ٢ / ٢٠٧ .

- لم ولّما لقلب معنى المضارع إلى الماضى ونفيه : ٢ / ٢٠٧ .

- لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفى المستقبل : ٢ / ٢٠٨ .

- الأقوال فى أصل لن : ٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩ .

- إن بمنزله ما فى معناها : ٢ / ٢٠٩ .

- إعمال إن عمل ليس : ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

حروف التنبيه وهى ها وألا وأما

- معناها تنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها : ٢ / ٢١١ .

ص: ۶۵۹

حروف النداء

- المندوب ليس بمنادى فى التحقيق ، حروف النداء ثلاثه أقسام : ٢ / ٢١٢ .

حروف التصديق وهى نعم وبلى

- عله تسميتها ، استعمال بلى ونعم فى التصديق : ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ .

- أجل لا يصدّق بها إلا فى الخبر وإنّ يجاب بها الخبر : ٢ / ٢١٤ .

- جير تستعمل بمعنى حقّا : ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ .

- إى لا تستعمل إلا مع القسم ، وفى إى اللّه ثلاثه أوجه : ٢ / ٢١٥ - ٢١٦ .

حروف الاستثناء وهى إلّا وحاشا وعدا وخلافى بعض اللغات

- عدا وخلا حرفان على بعض اللغات : ٢ / ٢١٧ .

حرفا الخطاب وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامه للخطاب

- الفرق بين حرف الخطاب وأسماء الخطاب : ٢ / ٢١٨ .

- التاء فى أرأيتكم : ٢ / ٢١٨ - ٢١٩ .

- تلحق كاف الخطاب الميم والألف التى تدل على أنه معها للتثنيه : ٢ / ٢١٩ .

حروف الصله وهى إن وما ولا ومن والباء

- المعنىّ بحروف الصله : ٢ / ٢٢٠ .

- مواضع زياده إن وأن : ٢ / ٢٢٠ .

- مواضع زياده ما : ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

- الأولى أن تعدّ ما فى «إنما زيد منطلق» غير زائده : ٢ / ٢٢١ .

- مواضع زياده لا : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

- مواضع زياده من : ٢ / ٢٢٣ .

- مواضع زياده الباء : ٢ / ٢٢٣ .

حرفا التفسير وهما أى وأن

- أى أعمّ من أن ، موضع وقوع أن : ٢ / ٢٢٤ .

الحرفان المصدريان وهما ما وأن

- أنّ فى معنى أن فى المصدريه ، شرط صله أنّ وما وأن ، ما المصدريه لا يعود عليها ضمير : ٢ / ٢٢٥ .

- تقدير ما مصدريه أو موصوله : ٢ / ٢٢٦ .

- حمل أن على ما وما على أن : ٢ / ٢٢٧ .

حروف التحضيض وهى لولا ولوما وهلا وألا

- معانى هذه الحروف ، افتقارها إلى فعل بعدها : ٢ / ٢٢٨ .

- معنى لولا ولوما : ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

حرف التقريب وهو قد

- يسمّى حرف توكيد وحرف تحقيق وحرف تقريب وحرف توقّع : ٢ / ٢٣٠ .

- الفصل بين قد وبين الفعل بالقسم ، حذف الفعل بعدها : ٢ / ٢٣١ .

حروف الاستقبال وهى سوف والسين وأن ولا ولن

- يضاف إليها إن الشرطيه : ٢ / ٢٣٢ .

- فى سوف دلاله على زياده التنفيس : ٢ / ٢٣٢ .

- وضع السين موضع أن شاذ : ٢ / ٢٣٣ .

حرفا الاستفهام وهما الهمزه وهل

- هل محموله على الهمزه ، خصائص الهمزه : ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

- هل بمعنى قد عند سيبويه : ٢ / ٢٣٥ .

- تحذف الهمزه إذا قام دليل عليها : ٢ / ٢٣٦ .

حرفا الشرط وهما إن ولو

- تعريف حرف الشرط ، إن للاستقبال ولو للمضىّ : ٢ / ٢٣٧ .

- معنى قول النحويين : لو حرف يدل على امتناع الشىء لامتناع غيره : ٢ / ٢٣٧ - ٢٤٠ .

- أحوال الفعلين بعد إن : ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

- العامل فى فعلى الشرط ، والعامل فى المفعول : ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

- خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ : ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

- مواضع مجىء فاء الجزاء وما تمتنع فيه وما تجوز : ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

- تعليل وجوبها فى الأفعال الجامده : ٢ / ٢٤٦ .

- تعليل جواز مجيئها فى المضارع المثبت والمنفىّ بلا : ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

- قد تجىء الفاء الرابطه محذوفه فى الشذوذ : ٢ / ٢٤٨ .

- تقوم إذا مقام الفاء الرابطه : ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

- تستعمل إن فى المشكوك فيه : ٢ / ٢٤٩ .

- تزاد ما بعد إن : ٢ / ٢٤٩ .

- الشرط له صدر الكلام : ٢ / ٢٤٩ .

- الخلاف فى «أنت طالق إن دخلت الدار» : ٢ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ، وانظر : ١ / ٩ .

- لا بدّ أن يلى الفعل إن ولو : ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

- خبر أنّ الواقعه بعد لو : ٢ / ٢٥٣ .

ص: ۶۶۲

- تجىء لو فى معنى التمنّى : ٢ / ٢٥٤ .

- أمّا فيها معنى الشرط : ٢ / ٢٥٥ .

- التزموا الفصل بينها وبين جوابها : ٢ / ٢٥٥ .

- الصحيح أن الاسم الواقع بعد أمّا جزء من الجمله الواقعه بعد الفاء : ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

- معنى قولهم : إذن حرف جواب : ٢ / ٢٥٧ .

- شروط إعمال إذن النصب : ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

- يجوز فى «إن تأتنى آتك وإذن أكرمك» ثلاثه أوجه : ٢ / ٢٥٩ .

ومن أصناف الحروف حرف التعليل وهو كى

- هو حرف التعديل ، كى حرف عند البصريين ، الردّ على الكوفيين فى مذهبهم أن كى هى الداخله على الفعل : ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

- إبدال ألف ما الاستفهاميه هاء فى الوقف : ٢ / ٢٦١ .

- بم ينتصب الفعل بعد كى : ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ .

ومن أصناف الحروف حرف الردع وهو كلّا

- شرطه ، مجيئه بمعنى حقّا : ٢ / ٢٦٣ .

ومن أصناف الحروف اللامات وهى لام التعريف ، ولام جواب القسم ، والموطئه للقسم ، ولام جواب لو ولولا ولام الأمر ولام الابتداء

لام التعريف :

- معناها ، استعمالها على وجهين ، أهى وحدها للتعريف أم هى والهمزه : ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

لام جواب القسم :

- حذفها مع الماضى نادر : ٢ / ٢٦٥ .

- الأفصح ذكر قد مع الماضى الواقع فى جواب القسم : ٢ / ٢٦٥ .

اللام الموطئه للقسم :

- معنى توطئتها : ٢ / ٢٦٦ .

ص: ٦٦٣

لام جواب لو ولولا :

- حذفها ، حذف جواب لو : ٢ / ٢٦٦ .

لام الآمر :

- شرطها ، وضعها على الكسر ، يجوز تسكينها : ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

- تحذف فى ضروره الشعر : ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .

لام الابتداء :

- مواضع استعمالها : ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

- «إن زيدا لسوف يقوم» جائز عند البصريين ممنوع عند الكوفيين : ٢ / ٢٦٩ .

اللام الفارقه :

- وظيفتها ، مذهب بعض الكوفيين فى إن المخففه واللام الفارقه : ٢ / ٢٦٩ .

ومن أصناف الحرف التاء

- وظيفتها ، تعليل سكونها ، دخولها فى الأسماء المشتقه فرع على دخولها فى الفعل : ٢ / ٢٧٠ .

- دخولها فى الأسماء غير المشتقه محمول على المشتقه بوجه من الشبه : ٢ / ٢٧١ .

- تحرك بالكسر إذا لقيها ساكن بعدها : ٢ / ٢٧١ .

ومن أصناف الحرف التنوين وهو على خمسه أضرب

- تعريف التنوين : ٢ / ٢٧٢ .

- أضرب التنوين : ٢ / ٢٧٢ .

- زاد بعضهم تنوين المقابله : ٢ / ٢٧٣ .

- التنوين ساكن : ٢ / ٢٧٤ .

ومن أصناف الحرف النون المؤكّده وهى على ضربين

- اختصاصها بالفعل المضارع وفعل الأمر ، شرطها ، دخولها فى القسم : ٢ / ٢٧٥ .

ص: ۶۶۴

- نون التوكيد على ضربين : خفيفه وثقيله ، الخفيفه لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعه النساء : ٢ / ٢٧٦ .

- دخول نون التوكيد فى النفى قليل : ٢ / ٢٧٧ .

- إذا لقى الخفيفه ساكن بعدها حذفت ولم تحرّك : ٢ / ٢٧٧ .

ومن أصناف الحرف هاء السكت

- تعريفها : ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

- حقها أن تكون ساكنه ، وتحريكها لحن : ٢ / ٢٧٩ .

- الوجه فى قراءه «ويتّقه» : ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

ومن أصناف الحرف شين الوقف

- الكشكشه لغه ضعيفه ، اختلافهم فى إلحاق الشين : ٢ / ٢٨٢ .

- حكايه دخول الرجل على معاويه : ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن أصناف الحرف حرف الإنكار

- حرف الإنكار وقع فى كلام غير فصيح ، أحوال حرف الإنكار ، زياده الإنكار لها معنيان : ٢ / ٢٨٤ .

- زياده الإنكار ليست كزياده الندبه ، وهى تابعه لما قبلها : ٢ / ٢٨٥ .

- تترك زياده الإنكار عند الدرج وتلحق الآخر : ٢ / ٢٨٥ .

ومن أصناف الحرف حرف التذكرّ

- لا يكون إلا مده مجرده من إن ، حرف التذكر شاذ ، موضعه : ٢ / ٢٨٦ .

القسم الرابع فى المشترك

- الصواب فتح الراء من المشترك : ٢ / ٢٨٨ .

الإماله :

- تعريفها : ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

- أسباب الإماله : ٢ / ٢٨٩ .

- شرط الإماله الكسره قبل الألف : ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

- الألف إذا كانت لاما ثالثه منقلبه عن واو لا تؤثر فيها أسباب الإماله نحو رضا : ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

- إماله نحو خاف ومال : ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .

- إماله دعى وعدم إماله جال وحال : ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

- الإماله للإماله : ٢ / ٢٩٤ .

- موانع الإماله حروف الاستعلاء : ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

- الإماله فى الرّحى فصيحه سواء وقع بعدها حرف استعلاء أو لم يقع : ٢ / ٢٩٥ .

- إماله «مررت بمال قاسم» : ٢ / ٢٩٥ .

- الراء غير المكسوره تمنع الإماله منع المستعليه : ٢ / ٢٩٦ .

- إماله «من قرارك» ، وقرئ قوارير : ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

- الراء إذا بعدت بعد الألف لم تؤثر فى سبب ولا منع عند الأكثر : ٢ / ٢٩٧ .

- إماله كافر وقادر : ٢ / ٢٩٧ .

- إماله الحجاج والناس فى حال الرفع : ٢ / ٢٩٧ .

- إماله العشا والمكا والكبا والربا : ٢ / ٢٩٨ .

- إماله جادّ وجوادّ : ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

- أميل «والشمس وضحاها» ، إماله الفتحه : ٢ / ٢٩٩ .

- الحروف لاتمال : ٢ / ٣٠٠ .

- يمال «حتى» إذا سمّى به : ٢ / ٣٠٠ .

- إماله بلى ولا فى «إمّا لا» ويا فى النداء : ٢ / ٣٠٠ .

- الأسماء غير المتمكنه يمال المستقل منها بنفسه : ٢ / ٣٠٠ .

- إماله عسى جيده : ٢ / ٣٠٠ .

الوقف

- أحكام الوقف : ٢ / ٣٠١ .

- الوقف بالإسكان الصريح : ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

- الإشمام مختص بالمرفوع : ٢ / ٣٠٢ .

- الوقف بالتضعيف : ٢ / ٣٠٣ ، الوقف بنقل الحركه : ٢ / ٣٠٣ .

- اغتفر مثل الرّدؤ والبطئ : ٢ / ٣٠٤ .

- إبدال الهمزه المتطرفه حرف لين من جنس حركتها فى الوقف : ٢ / ٣٠٥ .

- لغه أهل الحجاز فى الوقف على الهمزه : ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

- الوقف على قاضى وجوارى : ٢ / ٣٠٧ .

- الوقف على المنصوب مثل القاضى : ٢ / ٣٠٨ .

- إذا كان آخر الاسم ألفا فالكثير أن يوقف عليه بالألف أسقطت فى التنوين أم لم تسقط : ٢ / ٣٠٨ .

- الخلاف فى ألف عصا منونه : ٢ / ٣٠٨ - ٣١٠ .

- الفرق بين يغزو ويرمى وبين القاضى : ٢ / ٣١١ .

- الوقف على الفعل المجزوم : ٢ / ٣١١ .

- امتناع إلحاق الفعل الماضى هاء السكت : ٢ / ٣١١ - ٣١٢ .

- إنّه : ٢ / ٣١٢ .

- يحذف مع الفواصل والقوافى ما لا يحذف مع غيرهما : ٢ / ٣١٢ .

- تاء التأنيث تقلب هاء فى الوقف : ٢ / ٣١٣ .

- الوقف على هيهات : ٢ / ٣١٣ .

- الوقف على عرقات : ٢ / ٣١٤ .

- إجراء الوصل مجرى الوقف : ٢ / ٣١٤ - ٣١٥، ٢ / ٣٥٨ .

- ثلاثه أربعه : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ .

- لكنّا هو اللّه ربى : ٢ / ٣١٦ .

- الوقف على أنا : ٢ / ٣١٦ - ٣١٧ .

- الوقف على ههنا وهو وهؤلاء وغلامى وضربنى وضربكم وضربهم وعليهم وبهم :

٢ / ٣١٧ - ٣١٩ .

- الوقف على حتّام وفيم ، و «مجيء مه» : ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

- النون الخفيفه تبدل ألفا فى الوقف : ٢ / ٣٢١ - ٣٢٢ .

القسم

- جمله القسم والجواب بمنزله الجمله الواحده : ٢ / ٣٢٣ .

- كثره تصرفهم فى القسم لكثرته فى الكلام : ٢ / ٣٢٤ .

- حذف فعل القسم : ٢ / ٣٢٤ .

- همزه أيمن : ٢ / ٣٢٤ .

- حذف حرف القسم من «اللّه» : ٢ / ٣٢٥ .

- يتلقى القسم باللام وإنّ وحرف النفى : ٢ / ٣٢٥ .

- القسم الذى للاستعطاف جوابه الجمله الطلبيه : ٢ / ٣٢٥ .

- حذف حرف النفى من جمله الجواب : ٢ / ٣٢٦ .

- أوقعوا موضع الباء أربعه أحرف هى الواو والتاء واللام ومن : ٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

- حذف نون «من» : ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .

- الباء هى الأصل فى الدخول على المقسم به : ٢ / ٣٢٨ .

- تحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمر : ٢ / ٣٢٩ .

- قولهم : «أمانه اللّه ويمين اللّه» : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

- تضمر اللام ، لاه أبوك : ٢ / ٣٣٠ .

- تحذف الواو ويعوض عنها حرف التنبيه : ٢ / ٣٣٠ .

- فى «لا ها اللّه ذا» لغتان حذف الألف وإثباتها : ٢ / ٣٣١ .

- القول فى «ذا» من «لا ها اللّه ذا» : ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢ .

- الواو الأولى فى «والليل إذا يغشى» للقسم وما بعدها للعطف : ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٤ .

تخفيف الهمزه

- لا تخفف الهمزه فى ابتداء الكلام ، وفى تخفيفها ثلاثه أوجه : ٢ / ٣٣٥ .

- إبدال الهمزه فى تصغير أفؤس وخطيئه ومقروءه ونبىء وبريئه : ٢ / ٣٣٦ - ٣٣٨ .

- جعل الهمزه بين بين : ۲ / ۳۳۹ .

- إلقاء حركه الهمزه وحذفها : ۲ / ۳۳۹ .

- حذف الهمزه فى يرى وأرى ويرى : ۲ / ۳۴۰ .

- إذا كانت الهمزه متحركه وقبلها متحرك : ۲ / ۳۴۱ .

- تخفيف جؤن ، مذهب الأخفش فى تخفيف سئل ومستهزئون : ۲ / ۳۴۱ - ۳۴۲ .

- قد تبدل من الهمزه حروف اللين : ۲ / ۳۴۴ .

- حذف الهمزه فى كل ومر وخذ : ۲ / ۳۴۴ - ۳۴۵ .

- تخفيف همزه الأحمر : ۲ / ۳۴۵ .

- لا يعتدّ بالعارض : ۲ / ۳۴۵ - ۳۴۸ .

- تخفيف أئمّه وأويدم وجائى : ۲ / ۳۴۹ - ۳۵۰ .

- جاء وخطايا : ۲ / ۳۵۰ - ۳۵۱ .

- إذا التقت همزتان فى كلمتين وقصد تخفيفهما فإنهما تخففان على صور : ۲ / ۳۵۲ .

- إقحام الألف بين الهمزتين : ۲ / ۳۵۲ - ۳۵۳ .

- فى «اقرأ آيه» ثلاثه أوجه : ۲ / ۳۵۳ .

التقاء الساكنين

- صور التقاء الساكنين : ۲ / ۳۵۵ - ۳۵۶ .

- حذف الساكن فى مثل قل ويخشى القوم ، ما يحرّك فيه أول الساكنين ، لم أبله : ۲ / ۳۵۷

- حركه الميم فى قوله تعالى : «ألم اللّه» : ۲ / ۳۵۷ .

- إجراء الوصل مجرى الوقف ليس قويا فى اللغه : ۲ / ۳۵۸ .

- بعض العرب يكسر الميم من «ألم اللّه» : ۲ / ۳۵۸ .

- الأصل فى الكلام التركيب والإعراب هو الأصل لأنه مسبّب عن التركيب : ٢ / ٣٥٩ .

- شبهه فتح الميم فى «ألم اللّه» : ٢ / ٣٥٩ .

- موضع تحريك ثانى الساكنين : ٢ / ٣٥٩ .

- لم يلده ، يتّقه : ٢ / ٣٦٠ .

- ردّ ، لم يردّ ، من يرتدّ : ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

- الأصل فيما حرك لالتقاء الساكنين أن يحرك بالكسر ، وما حرك بغير الكسر فلعارض : ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

- العدول عن الأصل فى «أخشوا القوم» : ٢ / ٣٦٤ .

- واو لو المختار فيها الأصل ويجوز ضمّها : ٢ / ٣٦٤ .

- العدول عن الأصل على المختار ، الفتح فى «مريبن الذى» : ٢ / ٣٦٥ .

- وجوب العدول عن الأصل فى «ردّ» إذا لقيه بعده ضمير للغائبه : ٢ / ٣٦٥ .

- إذا جاء بعد «ردّ» و «لم يردّ» ساكن ساغ الفتح والكسر ولا بعد فى الضم : ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

- ممّا حرك بغير الكسر مذ اليوم : ٢ / ٣٦٦ .

- لا يجوز فى هلمّ إلا الفتح : ٢ / ٣٦٦ .

- قولهم : دأبّه وشأبّه : ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

- كسروا نون «من» عند ملاقاتها كل ساكن : ٢ / ٣٦٧ .

- التزموا مع لام التعريف الفتح على اللغه الفصيحه : ٢ / ٣٦٨ .

- قولهم : عن الرجل : ٢ / ٣٦٨ .

حكم أوائل الكلم

- حكم أوائل تحرّك وسكون والأصل التحرّك : ٢ / ٣٦٩ .

- حكم الابتداء بالساكن : ٢ / ٣٦٩ .

- ساكن الأول جاء فى الأسماء والأفعال ، وما جاء فى الأسماء سماعى وقياسى : ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ .

- الجواب عن أهراق واسطاع : ٢ / ٣٧٠ .

- لم يأت من الحرف ما أوله ساكن إلا لام التعريف : ٢ / ٣٧١ .

- حكم همزات الوصل أن تكون مكسوره وما عدل فيه عن الكسر فلعارض وهو موضعان :

٢ / ٣٧٢ .

- إثبات همزات الوصل فى الدرج خروج عن كلام العرب : ٢ / ٣٧٣ .

- تعليل عدم عدّ هو وهى ولام الأمر مما أوله ساكن : ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ .

زياده الحروف

- لا مدخل للحرف فى زياده الحرف وإنما هى فى الفعل والاسم : ٢ / ٣٧٥ .

- الحكم على الأسماء الأعجميه بالأصل والزائد : ٢ / ٣٧٥ .

- المراد بحروف الزياده : ٢ / ٣٧٦ .

الهمزه :

- يحكم بزيادتها إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثه أحرف أصول : ٢ / ٣٧٦ .

- وزن أولق : ٢ / ٣٧٧ .

- وزن إمّعه وإمّره وشمأل وجرائض وضهيأه : ٢ / ٣٧٨ .

الألف :

- لا تزاد أوّلا ، تعليله : ٢ / ٣٧٩ .

- لا تقع للإلحاق إلا آخرا ، قبعثرى : ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الياء :

- يحكم بزيادتها إذا كان معها ثلاثه أحرف أصول أينما وقعت : ٢ / ٣٨٠ .

- يأجج : ٢ / ٣٨٠ ، مريم : ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، مدين ، صيصيه : ٢ / ٣٨١ ، قوقيت : ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ .

- إذا حصل مع الياء أربعه فى الأسماء فإن كانت أولا فهى أصل وإلّا فهى زائده : ٢ / ٣٨٣ .

الواو :

- لا تزاد أولا : ٢ / ٣٨٣ ، عزويت : ٢ / ٣٨٣ .

الميم :

- يحكم بزيادتها إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثه أحرف أصول : ٢ / ٣٨٤ .

- معدّ ، معزى ، مأجج : ٢ / ٣٨٤ .

- مهدد ، منجنون ، منجنيق : ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٧ .

- إذا لم تقع الميم أولا فهى أصل : ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ .

- إذا وقعت الميم أولا فى الخماسى فهى أصل : ٢ / ٣٨٨ .

- لا تزاد الميم فى الفعل : ٢ / ٣٨٨ .

- تمسكن خارج عن القياس : ٢ / ٣٨٨ .

النون :

- يحكم بزيادتها إذا وقعت بعد ثلاثه أصول آخرا بعد ألف ، وإذا وقعت فى أول المضارع : ٢ / ٣٨٩ .

التاء :

- اطردت زيادتها فى نحو تفعيل وتفعال ، وتفعّل وتفاعل وفعلى الأخيرين ، وفى الآخر وفى التأنيث والجمع : ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وفى نحو رغبوت وجبروت : ٢ / ٣٩١ .

الهاء :

- اطردت زياده الهاء فى الوقف لبيان الحركه والمدّ : ٢ / ٣٩٢ .

- زيدت الهاء فى جمع أمّ وأهراق إهراقه وفى هركوله وهجرع : ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ .

السين :

- اطردت زيادتها فى استفعل : ٢ / ٣٩٤ ، ومع كاف الضمير فيمن كسكس : ٢ / ٣٩٥ ، وزيدت فى اسطاع : ٢ / ٣٩٥ .

اللام :

- زيدت فى ذلك وهنالك وفى عبدل وزيدل وفحجل وهيقل : ٢ / ٣٩٦ .

إبدال الحروف

- يقع الإبدال فى أضرب الكلمه الثلاثه : ٢ / ٣٩٧ .

- للبدل طريقان : الاشتقاق والكثره : ٢ / ٣٩٧ .

- حروف الإبدال : ٢ / ٣٩٧ .

الهمزه :

- إبدالها إبدالا واجبا :

- من ألف التأنيث - وفى نحو كساء ورداء : ٢ / ٣٩٨ .

- وفى نحو قائل وبائع وأواصل وأواق : ٢ / ٣٩٩ .

إبدالها إبدالا جائزا :

- فى نحو ووري وووصل : ٢ / ٤٠٠ - ٤٠١ .

- تبدل على سبيل الجواز من كل واو مضمومه وقعت مفرده فاء أو عينا غير مدغم فيها :

٢ / ٤٠١ - ٤٠٢ .

إبدالها إبدالا غير مطرد :

- إبدالها من الألف والواو غير المضمومه ومن الياء فى نحو قطع اللّه أديه ، وفى أسنانه ألل :

٢ / ٤٠٢ .

ص: ٦٧٢

- إبدال الهمزه من الهاء فى ماء وأمواء : ٢ / ٤٠٣ .

- إبدال الهمزه من الهاء فى هل فعلت وهلّا فعلت : ٢ / ٤٠٣ .

- إبدال الهمزه من العين فى نحو أباب : ٢ / ٤٠٤ .

إبدال الألف :

- أبدلت الألف من الواو والياء والهمزه والنون ، القود والصّيد جاآ على الأصل : ٢ / ٤٠٤ .

- الإبدال فى طائى وياجل : ٢ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

- إبدال الألف من النون مختص بالوقف : ٢ / ٤٠٦ .

إبدال الياء :

- أبدلت من أختيها نحو مفيتيح وميقات وصبيه وثيره وعليان وييجل : ٢ / ٤٠٦ .

- أبدلت الياء من أحد حرفى التضعيف فى نحو قصّيت و «ولا وربيك» والتصديه ، ودهديت ومكاكىّ : ٢ / ٤٠٧ .

- الإبدال فى دياج وديوان وديباج وقيراط وشيراز وديماس وايتصلت : ٢ / ٤٠٩ .

- إبدال الياء من النون : أناسىّ وظرابىّ : ٢ / ٤١٠ .

- إبدال الياء من العين والباء والسين والثاء من أرادأ اللغات : ٢ / ٤١٠ - ٤١١ .

إبدال الواو :

- أبدلت من أختيها ومن الهمزه باطراد : ٢ / ٤١١ .

- أوادم ، أويدم ، عصوىّ ورحوىّ ، إلوان : ٢ / ٤١٢ .

- إبدال الواو من الياء : موقن طوبى : ٢ / ٤١٣ .

- بقوى ، بوطر ، جباوه ، جونه وجون : ٢ / ٤١٣ .

إبدال الميم :

- أبدلت من الواو واللّام والنون والباء : ٢ / ٤١٤ .

إبدال النون :

- أبدلت من الواو واللام : ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ .

إبدال التاء :

- أبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء : ٢ / ٤١٥ - ٤١٦ .

- اتّعد ، أتلجه ، تخمه ، أخت وبنت وهنت وكلتا : ٢ / ٤١٥ - ٤١٦ .

- اتّسر ، أسنتوا ، ثنتان ، كيت وذيت : ٢ / ٤١٦ .

- طست وستّ ، السين ليست من حروف الإبدال : ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ ، لصت ، الذّعالت : ٢ / ٤١٧ .

إبدال الهاء :

- أبدلت من الهمزه والألف والياء والتاء ، هنرت الثوب ، لهنّك فعلت كذا : ٢ / ٤١٧ - ٤١٨ .

- أنه وحيّهله ، هناه : ٢ / ٤١٨ - ٤١٩ .

- أبدلت الهاء من الياء ومن التاء فى نحو قاعده ومن تاء الجمع : ٢ / ٤١٩ .

إبدال اللام :

- أبدلت من النون ، ومن الضاد قليلا : ٢ / ٤١٩ - ٤٢٠ .

إبدال الطاء :

- أبدلت من التاء فى نحو اصطبر ، وفحصط قليل ضعيف : ٢ / ٤٢٠ .

إبدال الدال :

- أبدلت من التاء : ازدجر ، واجدمعوا واجدزّ ودولج قليل : ٢ / ٤٢٠ .

إبدال الجيم

- أبدلت من الياء ، وهو ضعيف : ٢ / ٤٢٠ .

إبدال الصاد :

- تبدل من السين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء على سبيل الجواز ، السين ليست من حروف الإبدال : ٢ / ٤٢١ .

- الإبدال ليس باعتبار المبدل منه : ٢ / ٤٢٢ .

- إبدال الصاد زايا ، يضارع بالصاد الزاى : ٢ / ٤٢٢ .

- إشراب الجيم صوت الشين وإشراب الشين صوت الجيم : ٢ / ٤٢٢ - ٤٢٣ .

الاعتلال

- حروف الإعلال وعله تسميتها : ٢ / ٤٢٤ .

- لا تكون فى الأسماء المتمكنه والأفعال إلا زائده أو منقلبه : ٢ / ٤٢٣ .

- مواقع الواو والياء الأصليتين : ٢ / ٤٢٤ - ٤٢٥ .

- تقدمت الياء عينا على الواو فى الحيوان : ٢ / ٤٢٥ .

- يديت : ٢ / ٤٢٦ .

- ألف الواو ، يىيت : ٢ / ٤٢٦ .

- الوغى تكتب بالياء : ٢ / ٤٢٧ .

- القول فى الواو والياء فاءين :

- مواضع ثبات الواو ، حذفها لوقوعها بين ياء مفتوحه وكسره لفظا أو تقديرا : ٢ / ٤٢٨ - ٤٢٩ .

- حذف الواو فى يسع : ٢ / ٤٢٩ .

- حذف الواو فى نحو عده ومقه : ٢ / ٤٣٠ .

- وجه حذف الواو فى عد : ٢ / ٤٣٠ .

- حذف الياء : يئس ، يئس ويسر ويسر : ٢ / ٤٣١ .

- قلب الياء فى اتّسر : ٢ / ٤٣١ .

- قلب الواو والياء فى مضارع افتعل ألفا نحو ياتعد وياتسر : ٢ / ٤٣٢ .

- منهم من يقول فى ييئس يئس ومنهم من يقول : يائس : ٢ / ٤٣٢ .

- فى مضارع وجل أربع لغات : ٢ / ٤٣٢ - ٤٣٣ .

- الكسره فى ييجل ليست من لغه من يقول : تعلم : ٢ / ٤٣٣ .

- بناء افتعل من أكل وأمر : ٢ / ٤٣٣ .

- من قال : اتّزر وهم : ٢ / ٤٣٤ .

- القول فى الواو والياء عينين :

- قلبهما ألفا فى نحو : قال وباع وأقام واستقام : ٢ / ٤٣٥ .

- حذف الواو فى قل وقلن وسيد وميت وكينونه وقيلوله : ٢ / ٤٣٦ .

- المحذوف فى إقامه واستقامه : ٢ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .

- لم تبدل الواو والياء ألفين فى صورى وحيدى والجولان والحيكان والقوباء والخيلاء :

٢ / ٤٣٧ - ٤٣٨ .

- أبنيه الفعل المعتل العين بالواو والياء : ٢ / ٤٣٨ - ٤٣٩ .

- طاح وتاه واويان عند الخليل ووزنهما فعل : ٢ / ٤٣٩ .

- إذا اتصل ضمير الفاعل البارز المتحرك بفعل الواوى العين حوّل إلى فعل ، وإذا اتصل بفعل اليائى العين حوّل إلى فعل : ٢ / ٤٤٠ ، كيد ، وما زيل شاذ : ٢ / ٤٤٠ .

- اللغات فى قيل وبيع : ٢ / ٤٤٠ - ٤٤١ .

- حقيقه الإشمام : ٢ / ٤٤١ .

- الإشمام فى «بعت يا عبد وقلت يا قول» : ٢ / ٤٤٢ .

- ليس فيما قبل الياء فى أقيم واستقيم إلا الكسر الصريح : ٢ / ٤٤٢ .

- تعليل التصحيح فى عور وصيد وازدوجوا واجتوروا : ٢ / ٤٤٣ .

- منهم من يقول : عار يعار : ٢ / ٤٤٣ - ٤٤٤ .

- إعلال ليس : ٢ / ٤٤٤ .

- لم يقولوا : لست بكسر اللام : ٢ / ٤٤٥ .

- صحّحوا الواو والياء فى «ما أقوله وما أبيعه» : ٢ / ٤٤٥ .

- إعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع : ٢ / ٤٤٥ - ٤٤٦ .

- اسم الفاعل من شاك وجاء : ٢ / ٤٤٦ - ٤٤٧ .

- اسم الفاعل من عور وصيد : ٢ / ٤٤٧ .

- اسم المفعول من قال وباع وشاب : ٢ / ٤٤٧ - ٤٤٨ .

- شذ نحو مخيوط ومطيوب ، لم يقولوا مخووف : ٢ / ٤٤٨ .

- مذهب سيبويه أن كل ياء هى عين ساكنه مضموم ما قبلها أن تقلب الضمه كسره ، ومذهب الأخفش أن تقلب الياء واوا : ٢ / ٤٤٩ .

- وزن معيشه عند سيبويه والأخفش : ٢ / ٤٤٩ .

- مذهب سيبويه والأخفش فى بناء نحو ترتب من البيع : ٢ / ٤٥٠ .

- المضوفه خرج عن القياس : ٢ / ٤٥٠ .

- الأسماء الثلاثيه المجرده إنما يعلّ منها ما كان على مثال الفعل الذى هو أصل فى الإعلال :

٢ / ٤٥٠ .

- إعلال قيم : ٢ / ٤٥١ .

- فعل إذا كان من الواو سكنت عينه لاجتماع الضمّتين ، وإذا كان من الياء جاز فيه تحريك عينه بالضم وتسكينها : ٢ / ٤٥١ - ٤٥٢ .

- الأسماء المزيده يعلّ منها ما وافق الفعل فى الحركات والسكنات وفارقه إما بزياده لا تكون فى الفعل وإما بمثال لا يكون فيه : ٢ / ٤٥٢ - ٤٥٣ .

- شذ نحو مكوزه : ٢ / ٤٥٣ .

- عله تصحيح مقول : ٢ / ٤٥٣ .

- ما كان مماثلا للفعل من غير مفارقه فى زياده ولا مثال صحّح نحو أسود وأبيض : ٢ / ٤٥٣ .

- إعلال نحو قيام وعياد واحتياز : ٢ / ٤٥٤ .

- إعلال نحو ديار ورياح وجياد : ٢ / ٤٥٥ .

- إعلال نحو سياط وثياب ورياض : ٢ / ٤٥٥ - ٤٥٦ .

- إعلال نحو تير وديم ، قالوا : طوال : ٢ / ٤٥٦ .

- قولهم : رواء ونواء : ٢ / ٤٥٧ .

- إعلال أوائل وخيائر وبوائع : ٢ / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

- قولهم : ضياون وعواوير وطواويس بلا قلب : ٢ / ٤٥٩ .

- إعلال عيائيل : ٢ / ٤٦٠ .

- إعلال صيّم وقيّم وصيّابه ونيّام : ٢ / ٤٦١ .

- إعلال نحو سيّد وديّار وقيّوم وقيّام : ٢ / ٤٦١ - ٤٦٢ .

- إعلال معائش ومصائب ورسائل : ٢ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

- إعلال طوبى وكوسى : ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ .

- القول فى الواو والياء لامين :

- شرط إعلالهما إلى الألف : ٢ / ٤٦٥ .

- إعلال أغزيت ودعى : ٢ / ٤٦٦ .

- الإعلال بالقلب والتسكين : ٢ / ٤٦٦ .

- حذف الواو والياء قياسى وشاذ : ٢ / ٤٦٦ .

- سلامه الواو والياء : ٢ / ٤٦٧ .

- تقبل الواو والياء حركه الإعراب إذا كان ما قبلهما ساكنا : ٢ / ٤٦٧ - ٤٦٨ .

- إذا تحرك ما قبل الواو والياء لم يقبلا إلا النصب : ٢ / ٤٦٨ .

- شذ مجيء الياء ساكنه فى موضع الفتح : ٢ / ٤٦٨ - ٤٦٩ .

- الواو والياء فى حال الرفع ساكنتان : ٢ / ٤٦٩ .

- حكم الياء فى الجر والرفع : ٢ / ٤٧٠ .

- حكم الواو والياء فى حال الجزم : ٢ / ٤٧٠ - ٤٧١ .

- تثبت الألف فى الرفع والنصب والجر فى الأسماء ، وتحذف فى الجزم فى الأفعال : ٢ / ٤٧١ - ٤٧٣ .

- جمع دلو وحقو على أدل وأحق : ٢ / ٤٧٣ - ٤٧٤ .

- أعلوا قلنس ولم يعلّوا قلنسوه : ٢ / ٤٧٤ .

- تعليل إعلال صلاءه وعباءه : ٢ / ٤٧٥ .

- إعلال عتىّ وعصىّ : ٢ / ٤٧٥ - ٤٧٦ .

- قولهم : إنكم لتنظرون فى نحوّ كثيره : ٢ / ٤٧٦ .

- قولهم : مرمىّ ومسرىّ ومدعوّ : ٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

- شرط المقلوب بعد الألف أن تكون الألف زائده مثلها فى كساء ورداء : ٢ / ٤٧٨ .

- يجب قلب الواو المكسور ما قبلها ياء : ٢ / ٤٧٩ .

- تصحّ الواو فى نحو كوزه : ٢ / ٤٧٩ .

- ما كان على وزن فعلى من الأسماء قلبت ياؤه واوا نحو التقوى : ٢ / ٤٧٩ .

- تقلب الواو ياء فى فعلى فى الأسماء دون الصفات : ٢ / ٤٨٠ .

- إعلال مطايا : ٢ / ٤٨٠ .

- جمع شائيه شواء ، ومذهب الخليل فى شواء : ٢ / ٤٨١ - ٤٨٢ .

- شذّ نحو هداوى فى جمع هديّه : ٢ / ٤٨٢ .

- جمع علاوه وإداوه وهراوه : ٢ / ٤٨٢ - ٤٨٣ .

- كل واو وقعت رابعه فصاعدا ولم ينضمّ ما قبلها قلبت ياء : ٢ / ٤٨٣ - ٤٨٤ .

- تعليل تصحيح اللام والعين فى حيى وعيى : ٢ / ٤٨٥ .

- يجوز الإدغام والإظهار فى مثل حيى : ٢ / ٤٨٥ .

- لا يدغمون إلا بعد أن يعلوا ما وجب إعلاله : ٢ / ٤٨٦ .

- منهم من يقول حىّ بفتح الحاء وحىّ بكسر الحاء : ٢ / ٤٨٦ .

- لم يجئ الإدغام فى قوى : ۲ / ۴۸۷ .

- الفعل المعتل العين واللام بالواو مختص بوزن فعلت : ۲ / ۴۸۸ .

- بناء افعالّ من الحوّه هو احواوى : ۲ / ۴۸۹ .

- مصدر احواوى احويّاء واحويواء : ۲ / ۴۸۹ ، واحوواء : ۲ / ۴۹۰ .

الإدغام

- الغايه منه : ٢ / ٤٩١ .

- التقاء الحرفين المتجانسين :

١ - يجب إدغامهما .

٢ - يمتنع الإدغام .

٣ - يكون الحرفان المتجانسان متحركين والإدغام فيهما على ثلاثه أوجه :

١ - واجب نحو شدّ ، ٢ - وجائز نحو «أنعت تلك» واقتتل ومقتتل ، ٣ - وممتنع وهو على ثلاثه أضرب : ٢ / ٤٩١ - ٤٩٣ .

- ما يمنع الإدغام ثلاثه أمور : ١ - الإلحاق . ٢ - اللبس الذى يقع فى الأسماء دون الأفعال . ٣ - انفصال المتجانسين ومجىء ما قبل الأول منهما ساكنا غير مدّه ، النحويون على منع الإدغام والقراء مطبقون على صحه الإدغام ، وتفسير الإدغام فى هذا المقام : ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ .

- مخارج الحروف والخلاف فى عدتها : ٢ / ٤٩٥ .

- لكل حرف مخرج يخالف الآخر : ٢ / ٤٩٥ - ٤٩٦ .

- ترتيب أحرف الحلق ، مخارج سائر الحروف : ٢ / ٤٩٦ - ٤٩٨ .

- الكلام على مخارج الحروف إنما هو على حسب استقامه الطبع لا على التكلف : ٢ / ٤٩٨ .

- عدد الحروف فى العربيه ٤٣ : ٢ / ٤٩٨ .

- الأحرف المتفرعه عن الأصول على ضربين : ٢ / ٤٩٨ .

- الحروف المأخوذ بها فى القرآن وفصيح الكلام : ٢ / ٤٩٩ - ٥٠٠ .

- همزه بين بين ثلاثه أحرف عند ابن الحاجب : ٢ / ٤٩٩ .

- الحروف المستهجنه : ٢ / ٥٠١ - ٥٠٢ .

- لم يذكر الزمخشرى القاف التى كالكاف : ٢ / ٥٠٢ .

- الحروف المجهوره والمهموسه ، بم يعرف المجهور والمهموس ، المهموسه مجموعه فى «سكت فحثه شخص» ، معنى الجهر :

٢ / ٥٠٣ .

- لم سميت مجهوره ومهموسه : ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ .

- الحروف الشديده والرخوه ، الشديده مجموعه فى «أجدت طبقك» ، معنى الشده وعله تسميتها : ٢ / ٥٠٤ .

- صفات الحروف تتداخل : ٢ / ٥٠٥ - ٥٠٦ .

- الأحرف المطبقه والمنفتحه ، تعليل تسميتها : ٢ / ٥٠٦ .

- الأحرف المستعليه ، تعليل تسميتها : ٢ / ٥٠٦ .

- أحرف القلقله ، تعليل تسميتها : ٢ / ٥٠٦ - ٥٠٧ .

- أحرف الصفير : ٢ / ٥٠٧ .

- تعليل تسميه أحرف الذلاقه : ٢ / ٥٠٧ - ٥٠٨ .

- الحروف المصمته : ٢ / ٥٠٨ .

- أحرف اللين والمد ، المعنىّ باللين والمد : ٢ / ٥٠٨ .

- المنحرف اللام ، تعليل تسميته : ٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩ .

- المكرر الراء : ٢ / ٥٠٩ .

- الهاوى الألف ، يفارق الواو والياء من وجهين : ٢ / ٥٠٩ - ٥١٠ .

- المهتوت التاء ، تعليل تسميته : ٢ / ٥١٠ .

- إذا أدغم حرفان متقاربان وجب قلب الأول إلى الثانى : ٢ / ٥١٠ - ٥١١ .

- المتقاربان يكونان فى كلمه واحده أو فى كلمتين ، وإذا أدى إدغامهما إلى لبس منع ، نحو وتد وعتد وزنماء وزنم ويتد : ٢ / ٥١١ - ٥١٢ .

- إذا أمن اللبس أدغم المتقاربان نحو امّحى وهمّرش : ٢ / ٥١٢ - ٥١٣ .

- إذا التقى المتقاربان فى كلمتين بعد متحرك أو مده جاز إدغامهما لأنه لا يؤدى إلى لبس أو تغيير صيغه : ٢ / ٥١٣ .

- إدغام المتقاربين ليس مطلقا وامتناع إدغام المتباعدين ليس مطلقا أيضا ، الحروف التى لا تدغم فى مقاربها هى «ضوى مشفر» وتعليل ذلك : ٢ / ٥١٤ .

- أدغمت الضاد فى الشين ، والشين فى السين ، والفاء فى الباء ، والراء فى اللام : ٢ / ٥١٤ - ٥١٥ .

- من موانع إدغام المتقاربين أن يكون الحرفان من أحرف الحلق لكن الثانى أدخل فى الحلق من الأول ، كإدغام العين فى الهاء

: ٢ / ٥١٥ .

- قد يحصل للحرفين المتباعدين ما يجيز إدغامهما : ٢ / ٥١٦ .

- إدغام أحرف طرف اللسان فى الضاد والشين والسين : ٢ / ٥١٦ .

- لا تدغم الهمزه إلا فى مثلها : ٢ / ٥١٦ .

ص: ٦٨٠

- إدغام الهمزه فى دأث ، و «قرأ أبوك» : ٢ / ٥١٧ .

- امتنع إدغام مقاربها فيها لأمرين : ٢ / ٥١٨ .

- لا تدغم الألف فى مثلها ولا فى مقاربها : ٢ / ٥١٨ .

- الهاء تدغم فى الحاء وقعت قبلها أو بعدها : ٢ / ٥١٨ - ٥١٩ .

- قلبوا الهاء حاء وأدغموها فى الحاء : ٢ / ٥١٩ .

- العين تدغم فى مثلها ، وإدغام الحاء فيها ضعيف : ٢ / ٥١٩ .

- إذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حاءين وإدغامهما : ٢ / ٥١٩ .

- الحاء تدغم فى مثلها ، ويدغم فيها الهاء والعين : ٢ / ٥١٩ - ٥٢٠ .

- الغين والخاء يدغم كل واحده منهما فى مثلها وفى أختها : ٢ / ٥٢٠ .

- القاف والكاف يدغم كل منهما فى مثلها وفى أختها : ٢ / ٥٢٠ .

- الجيم تدغم فى مثلها وفى الشين : ٢ / ٥٢٠ - ٥٢١ .

- لم تدغم الشين فى الجيم عند النحويين : ٢ / ٥٢١ .

- أدغم أبو عمرو الجيم فى التاء : ٢ / ٥٢١ .

- الشين لا تدغم إلا فى مثلها ، ويدغم فيها ما يدغم فى الجيم ، وتدغم اللام فى الشين : ٢ / ٥٢١ .

- الياء تدغم فى مثلها متصله ومنفصله إذا انفتح ما قبلها : ٢ / ٥٢٢ .

- تدغم الواو فى الياء : ٢ / ٥٢٢ .

- الضاد لا تدغم إلا فى مثلها : ٢ / ٥٢٣ .

- إدغام الضاد فى الشين فى «لبعض شأنهم» : ٢ / ٥٢٣ .

- إطلاق الإدغام على الإخفاء : ٢ / ٥٢٣ .

- يدغم فى الضاد ما يدغم فى الشين إلا الجيم : ٢ / ٥٢٤ .

- اللام إذا كانت المعرفه لزم إدغامها فى مثلها وفى الحروف الشمسيه : ٢ / ٥٢٤ .

- إدغام غير لام التعريف فى مثلها واجب ، وإدغامها فى الراء : ٢ / ٥٢٤ .

- إدغام اللام فى النون وإدغام النون فى اللام وحكم الغنه : ٢ / ٥٢٥ .

- إدغام الراء فى اللام لحن : ٢ / ٥٢٥ .

- الراء لا تدغم إلا فى مثلها : ٢ / ٥٢٦ .

- حال النون مع أحرف «يرملون» ومع سائر الحروف : ٢ / ٥٢٦ .

- إخفاء النون عند الغين والخاء ضعيف : ٢ / ٥٢٧ .

- الطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء يدغم بعضها فى بعض ، وتدغم فى الصاد والزاى والسين : ٢ / ٥٢٧ - ٥٢٨ .

- إذا أدغمت الحروف المطبقه فالأقيس أن يبقى الإطباق : ٢ / ٥٢٨ - ٥٣٠ .

- الفاء لا تدغم إلا فى مثلها : ٢ / ٥٣٠ .

- الباء تدغم فى مثلها : ٢ / ٥٣٠ - ٥٣١ ، ولا يدغم فيها إلا مثلها : ٢ / ٥٣١ .

- الميم لا تدغم إلا فى مثلها ، وتدغم فيها النون والباء : ٢ / ٥٣١ - ٥٣٢ .

الإدغام فى افتعل :

- إذا جاء بعد تاء افتعل تاء مثلها جاز الإدغام والبيان ، قالوا : فى اقتتل : قتّل وقتّل : ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣ .

- قلب تاء افتعل مع الطاء والظاء والصاد والضاد : ٢ / ٥٣٣ - ٥٣٤ .

- قلب تاء افتعل مع الدال والذال والزاى : ٢ / ٥٣٤ .

- قلب تاء افتعل ثاء مع الثاء وسينا مع السين : ٢ / ٥٣٤ - ٥٣٥ .

- اللغات فى إبدال تاء افتعل طاء مع الطاء والظاء والصاد والضاد : ٢ / ٥٣٥ .

- اللغات فى إبدال تاء افتعل دالا مع الدال والزاى والذال : ٢ / ٥٣٥ - ٥٣٦ .

- شبهوا تاء الضمير بتاء افتعل فى الإدغام : ٢ / ٥٣٦ - ٥٣٧ .

- منع الإدغام فى استطعم واستضعف واستدان واستضاء واستطال : ٢ / ٥٣٧ - ٥٣٨ .

- أدغموا تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها إذا كان مقاربا لها نحو اطّيّر واثّاقل ولم يدغموا نحو تذكّرون : ٢ / ٥٣٨ - ٥٣٩ .

- من الإدغام الشاذ ستّ فى سدس : ٢ / ٥٣٩ ، وودّ فى وتد : ٢ / ٥٤٠ .

- عدلوا عن الإدغام إلى الحذف فى نحو ظلت ومست فى ظللت ومسست : ٢ / ٥٤٠ .

- لم يأت التخفيف فى المتقاربين إلا فى بلعنبر وبلعجلان : ٢ / ٥٤٠ - ٥٤١ .

- حذف التاء من يستطيع : ٢ / ٥٤١ .

- المحذوف من استخذ : ٢ / ٥٤١ .

- التقدير فى يستيع : ١ / ٥٤١ - ٥٤٢ .

- قولهم : علماء يريدون على الماء : ٢ / ٥٤٢ .

- التخفيف فى يتسع ويتقى : ٢ / ٥٤٢ .

١٤ – فهرس مباحث الكتاب

القسم الأول – الأسماء

– شرح خطبه المفصل : ١ / ١١ .

– فصل فى معنى الكلمه والكلام : ١ / ١٢ – ٢١ .

– اسم الجنس : ١ / ٢٢ .

– أقسام العلم : ١ / ٢٣ – ٦٩ .

– الاسم المعرب : ١ / ٦٩ – ٨٤ .

– الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه : ١ / ٨٦ – ١١٩ .

وجوه إعراب الاسم

– الفاعل : ١ / ١٢٣ – ١٤٣ .

– المبتدأ والخبر : ١ / ١٤٤ – ١٧٤ .

– خبر إن وأخواتها : ١ / ١٧٥ – ١٨٢ .

– خبر «لا» التى لنفى الجنس : ١ / ١٨٣ – ١٨٥ .

المنصوبات

– المفعول المطلق : ١ / ١٨٦ – ٢١١ .

– المفعول به : ١ / ٢١٢ – ٢١٦ .

– المنصوب باللازم إضماره :

– المنادى : ١ / ٢١٧ – ٢٢٦ .

– توابع المنادى : ١ / ٢٢٧ – ٢٣٦ .

– تابع المنادى المبهم : ١ / ٢٣٧ – ٢٤٥ .

- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : ١ / ٢٤٦ - ٢٤٨ .

- المندوب : ١ / ٢٤٩ - ٢٥٢ .

- حذف حرف النداء : ١ / ٢٥٣ - ٢٥٦ .

- الاختصاص : ١ / ٢٥٧ - ٢٦٠ .

- الترخيم : ١ / ٢٦١ - ٢٦٩ .

- التحذير : ١ / ٢٧٠ - ٢٧٤ .

- المنصوب على الاشتغال : ١ / ٢٧٦ - ٢٨٠

- المفعول فيه : ١ / ٢٨٢ - ٢٨٧ .

- المفعول معه : ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

- المفعول له : ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

- الحال : ١ / ٢٩٢ - ٣١٣ .

- التمييز : ١ / ٣١٤ - ٣٢٢ .

- الاستثناء : ١ / ٣٢٣ - ٣٤٣ .

- الخبر والاسم فى بابى كان وإنّ : ١ / ٣٤٤ - ٣٤٧ .

- المنصوب بلا التى لنفى الجنس : ١ / ٣٤٨ - ٣٦١ .

- خبر ما ولا المشبهتين بليس : ١ / ٣٦٢ - ٣٦٥ .

- المجرورات :

- التوابع :

التوكيد : ١ / ٤١١ - ٤١٤ .

الصفه : ١ / ٤١٥ - ٤٢٥ .

البدل : ١ / ٤٢٦ - ٤٣٠ .

عطف البيان : ١ / ٤٣١ .

العطف بالحرف : ١ / ٤٣٢ - ٤٣٤ .

- المبنى : ١ / ٤٣٥ - ٤٣٧ .

- المضمرات : ١ / ٤٣٨ - ٤٥٧ .

- أسماء الإشاره : ١ / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

- الموصولات : ١ / ٤٦٠ - ٤٧٥ .

- أسماء الأفعال : ١ / ٤٧٧ - ٤٨٦ .

- الكلام على بناء بعض الظروف : ١ / ٤٨٧ - ٤٩٥ .

- المركبات : ١ / ٤٩٦ - ٤٩٩ .

- الكنايات : ١ / ٥٠١ - ٥٠٥ .

- المثنى : ١ / ٥٠٦ - ٥١٠ .

- المجموع : ١ / ٥١٢ - ٥٢٦ .

- المذكر والمؤنث : ١ / ٥٢٧ - ٥٤٥ .

- المصغر : ١ / ٥٤٦ - ٥٦١ .

- المنسوب : ١ / ٥٦٢ - ٥٨٣ .

- أسماء العدد : ١ / ٥٨٤ - ٥٩٦ .

- المقصور والممدود : ١ / ٥٩٧ - ٦٠١ .

- المصدر : ١ / ٦٠٢ - ٦١١ .

- اسم الفاعل : ١ / ٦١٢ - ٦١٧ .

- اسم المفعول : ١ / ٦١٨ .

- الصفه المشبهه : ١ / ٦١٩ - ٦٢٥ .

- أفعل التفضيل : ١ / ٦٢٦ - ٦٣٥ .

- اسما الزمان والمكان : ١ / ٦٣٦ - ٦٣٩ .

- اسم الآله : ١ / ٦٤٠ .

- الاسم الثلاثى : ١ / ٦٤١ - ٦٦٣ .

- الاسم الرباعى : ١ / ٦٦٤ - ٦٦٩ .

القسم الثانى - الأفعال

- الفعل : ٢ / ٧ - ١٤ .

- المضارع المنصوب : ٢ / ١٥ - ٣٢ .

- المضارع المجزوم : ٢ / ٣٣ - ٤٢ .

- مثال الأمر : ٢ / ٤٣ - ٤٥ .

- الفعلان المتعدى وغير المتعدى : ٢ / ٤٦ - ٥٠ .

- الفعل المبنى للمجهول : ٢ / ٥٠ - ٥٥ .

- أفعال القلوب : ٢ / ٥٠ - ٦٦ .

- الأفعال الناقصه : ٢ / ٦٧ - ٨٣ .

- أفعال المقاربه : ٢ / ٨٤ - ٨٩ .

- فعلا المدح والذم : ٢ / ٩٠ - ٩٨ .

- فعلا التعجب : ٢ / ٩٩ - ١٠٣ .

- الفعل الثلاثى : ٢ / ١٠٥ - ١٢٥ .

القسم الثالث الحروف

- حروف الإضافه : ٢ / ١٣٣ - ١٥٥ .

- الحروف المشبهه بالفعل : ٢ / ١٥٦ - ١٩٣ .

- حروف العطف : ٢ / ١٩٤ - ٢٠٤ .

- حروف النفى : ٢ / ٢٠٥ - ٢١٠ .

- حروف التنبيه : ٢ / ٢١١ .

- حروف النداء : ٢ / ٢١٢ .

- حروف التصديق : ٢ / ٢١٣ - ٢١٦ .

- حروف الاستثناء : ٢ / ٢١٧ .

- حرفا الخطاب : ٢ / ٢١٨ - ٢١٩ .

- حروف الصله : ٢ / ٢٢٠ - ٢٢٣ .

- حرفا التفسير : ٢ / ٢٢٤ .

- الحرفان المصدريان : ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٧ .

- حروف التحضيض : ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

- حرف التقريب : ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

- حروف الاستقبال : ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

- حرفا الشرط : ٢ / ٢٣٧ - ٢٥٩ .

- حرف التعليل (كى) : ٢ / ٢٦٠ - ٢٦٢ .

- حرف الردع : ٢ / ٢٦٣ .

- اللامات : ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٩ .

- التاء : ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

- التنوين : ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٤ .

- النون المؤكده : ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٧ .

- هاء السكت : ٢ / ٢٧٨ - ٢٨١ .

- شين الوقف : ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

- حرف الإنكار : ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ .

- حرف التذكر : ٢ / ٢٨٦ .

القسم الرابع المشترك

- الإماله : ٢ / ٢٨٨ - ٣٠٠ .

- الوقف : ٢ / ٣٠١ - ٣٢٢ .

- القسم : ٢ / ٣٢٣ - ٣٣٤ .

- تخفيف الهمزه : ٢ / ٣٣٥ - ٣٥٤ .

- التقاء الساكنين : ٢ / ٣٥٥ - ٣٦٨ .

- حكم أوائل الكلم : ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٤

- زياده الحروف : ٢ / ٣٧٥ - ٣٩٦ .

- إبدال الحروف : ٢ / ٣٩٧ - ٤٢٣ .

- الاعتلال : ٢ / ٤٢٤ - ٤٩٠ .

- الإدغام : ٢ / ٤٩١ - ٥٤٢ .

ثبت المصادر والمراجع المطبوعه

مرتبه على حروف المعجم

الإبدال لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق عز الدين التنوخى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ١٩٦٠ .

إبراز المعانى من حرز الأمانى ، لأبى شامه ، مطبعه عيسى البابى الحلبى

إتحاف فضلاء البشر فى القراءات العشر ، للشيخ أحمد عبد الغنى الدمياطى ، الشهير بابن البناء ، صححه على محمد الضباع ، دار الندوه الجديده

إدغام القراء ، لأبى سعيد السيرافى ، دراسه وتحقيق د . محمد على عبد الكريم الردينى ، باتنه ، الجزائر ، ط ١٩٨٦ .

إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د . مصطفى النماس ، ط ١ ١٩٨٩ .

أسرار العربيه ، لأبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى ، تحقيق محمد بهجه البيطار ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، مطبعه الترقى ١٩٥٧ .

الأشباه والنظائر فى النحو ، لجلال الدين السيوطى ، تحقيق د . عبد الإله نبهان وزملائه ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ١٩٨٥ .

الاشتقاق ، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون ، مطبعه السنه المحمديه ، ١٩٥٨ .

الإصابه فى تمييز الصحابه – لابن حجر العسقلانى ، تحقيق محمد على البجاوى ، ١٩٧٢ .

إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ .

الأصمعيات ، لأبى سعيد الأصمعى ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون ، دار المعارف بمصر .

الأصول فى النحو ، لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلى ، مؤسسه الرساله .

إعجاز القرآن ، لأبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط ٣ .

أعجب العجب فى شرح لاميه العرب ، للزمخشرى ، تحقيق د . محمد إبراهيم حور ، مكتبه سعد الدين بدمشق .

إعراب ثلاثين سوره من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، طبع فى حيدرآباد الركن ، منشورات دار الحكمه ، دمشق .

إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، المؤسسه المصريه العامه للتأليف والترجمه والنشر ، ١٩٦٣ .

إعراب القرآن الكريم ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق د . زهير غازى زاهد ، عالم الكتب ، مكتبه النهضه العربيه .

الأغانى ، لأبى الفرج الأصبهانى ، دار الكتب المصريه ، وغيرها .

الاقتضاب فى شرح أدب الكتّاب ، لعبد اللّه بن محمد ، ابن السيد البطليوسى . دار الجيل - بيروت .

الأمالى ، لإسماعيل بن القاسم ، أبى على القالى ، المكتب التجارى للطباعه والنشر والتوزيع .

بيروت .

أمالى ابن الحاجب ، أبى عمرو عثمان بن أبى بكر ، ابن الحاجب . تحقيق د . فخر الدين قداره ، دار عمار ، الأردن .

أمالى الزجاجى ، أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى ، تحقيق عبد السّلام هارون .

الطبعه الأولى سنه ١٣٨٢ ه .

الأمالى الشجريه لأبى السعادات هبه اللّه بن على بن محمد بن حمزه ، ابن الشجرى ، دار المعرفه للطباعه والنشر ، بيروت - لبنان .

أمالى المرتضى ، غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى على بن الحسين . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربيه - الطبعه الأولى سنه ١٩٥٤ م .

إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن ، لأبى البقاء عبد اللّه بن الحسين العكبرى ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، الطبعه الثانيه ، ١٩٦٩ .

إنباه الرواه على أنباه النحاه ، لأبى الحسن على بن يوسف القفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعه دار الكتب المصريه ، ١٩٧٣ .

الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، لجمال الدين عبد اللّه بن يوسف ، ابن هشام الأنصارى .

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعه الخامسه ، ١٩٦٦ .

الإيضاح العضدى ، لأبى على الفارسى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تحقيق د . حسن شاذلى فرهود . الطبعه الأولى ، ١٩٦٩ .

الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى ، تحقيق د . مازن مبارك ، الطبعه الثانيه ، دار النفائس ، ١٩٧٣ .

إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لإسماعيل بن باشا البغدادى ، دار الفكر ، ١٩٨٢ .

إيضاح الوقف والابتداء ، لأبى بكر بن الأنبارى ، تحقيق د . محيى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ١٩٧١ م .

البحر المحيط ، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى ، دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع ، الطبعه الثانيه ، ١٩٧٨ .

البدايه والنهايه ، لأبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، دقق أصوله وحققه : د . أحمد أبو ملحم ، ود . على نجيب عطوى ، وزملاؤهما ، دار الكتب العلميه ، بيروت .

البرهان فى أصول الفقه ، لإمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد اللّه بن يوسف ، تحقيق د .

عبد العظيم الديب ، طبع فى قطر سنه ١٣٩٩ ه .

البرهان فى علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد اللّه الزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفه ، الطبعه الثانيه .

البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، لابن أبى الربيع عبيد اللّه بن أحمد بن عبيد اللّه القرشى الإشبيلى السبتى ، تحقيق د . عيّاد بن عيد الثبيتى ، دار الغرب الإسلامى .

بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه ، لجلال الدين بن عبد الرحمن السيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعه الأولى .

تاج العروس من جواهر القاموس ، للمرتضى الزبيدى ، طبعه القاهره .

التبصره فى القراءات السبع ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق د . محمد غوث الندوى ، نشر الدار السلفيه .

التبيين عن مذاهب النحويين ، لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق د . عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ١٩٨٦ .

تحصيل عين الذهب ، للأعلم الشنتمرى ، طبع فى حاشيه الكتاب لسيبويه ، طبعه بولاق

التخمير ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمى . تحقيق د . عبد الرحمن عثيمين . دار الغرب الإسلامى . الطبعه الأولى - ١٩٩٠ .

التعريفات ، لعلى بن محمد بن على الجرجانى ، تحقيق إبراهيم الأبيارى .

التعليقه على كتاب سيبويه ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د . عوض القوزى ، جامعه الملك سعود بالرياض ١٩٩٠ - ١٩٩٦ .

تفسير ابن كثير ، دار الأندلس للطباعه والنشر .

التفسير الكبير ، لفخر الدين الرازى ، دار الفكر للطباعه والنشر .

التكمله لأبى على الفارسى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تحقيق د . حسن شاذلى فرهود ، الناشر عماده شؤون المكتبات - جامعه الرياض ، ١٩٨١ .

التمام فى تفسير أشعار هذيل ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق أحمد ناجى القيسى وخديجه الحديثى وأحمد مطلوب ، مطبعه العانى - بغداد .

التمهيد للإمام أبى بكر محمد بن الطّيب الباقلّانى ، عنى بتصحيحه ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثى اليسوعى ، المكتبه الشرقيه - بيروت .

التنبيهات ، لعلى ين حمزه ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، القاهره - دار المعارف ١٩٦٧ .

تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلانى ، حيدرآباد الركن .

تهذيب اللغه ، لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق عبد السّلام هارون ، وراجعه محمد على النجار ، المؤسسه المصريه العامه للتأليف والأنباء والنشر .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك ، للمرادى ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ، ١٩٧٦ م .

التيسير فى القراءات السبع ، للإمام أبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى ، عنى بتصحيحه أتويرتزل ، الناشر دار الكتاب العربى - بيروت .

الجامع لأحكام القرآن ، لأبى عبد اللّه محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، أعاد طبعه دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان ١٩٦٥ .

الجامع الصغير من حديث البشير النذير ، للسيوطى ، تحقيق عبد اللّه الدرويش ، ١٩٩٦ .

الجمل ، للزجاجى ، تحقيق د . على توفيق الحمد ، بيروت - الأردن ١٩٨٤ .

جمهره أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى ، تحقيق محمد على البجاوى ط ١ .

ص: ٦٩١

جمهره الأمثال ، لأبى هلال العسكرى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل - بيروت ، ط ٢ .

جمهره أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسى ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار المعارف بمصر سنه ١٩٦٢ .

جمهره اللغه ، لابن دريد ، حيدر آباد الركن ، ط ١ .

الجنى الدانى فى حروف المعانى ، لابن قاسم المرادى ، تحقيق فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديده ، بيروت .

حاشيه الشيخ يس على شرح التصريح للأزهرى ، انظر شرح التصريح .

حاشيه الصبان على شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربيه ، انظر شرح الأشمونى .

الحجه فى القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١ .

حجه القراءات ، لابن زنجله ، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى ١٩٧٤ .

الحجه للقراء السبعه ، لأبى على الفارسى ، تحقيق بدر الدين قهوجى وبشير جويجانى ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ١٩٨٤ .

حياه الحيوان الكبرى - لكمال الدين الدميرى ، دار الألباب للطباعه والنشر بيروت - دمشق .

خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادى ، ط ١ ، نسخه مصوره .

الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على البخار ، دار الهدى - بيروت .

دائره المعارف الإسلاميه ، لفؤاد البستانى - بيروت ١٩٥٨ .

الدرر اللوامع عل همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى ، دار المعرفه للطباعه والنشر ، بيروت ، ط ٣ .

دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى ، بعنايه محمد رشيد رضا ، دار المعرفه لبنان ، ١٩٧٨ .

ديوان إبراهيم بن هرمه ، تحقيق محمد جبّار المعيبد ، مطبعه الآداب فى النجف الأشرف ١٩٦٩ .

ديوان ابن مقبل ، تحقيق د . عزه حسن ، دمشق ١٩٦٢ .

ديوان أبى الأسود الدؤلى ، تحقيق عبد الكريم الدجيلى ، بغداد ١٩٥٤ .

ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر ط ٣ .

ديوان أبى تمام ، ضبطه إيليا حاوى ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ط ١ ، ١٩٨١ .

ديوان أبى دؤاد الإيادى [عن كتاب دراسات فى الأدب العربى لجوستاف فون جرنباوم] حققه د .

إحسان عباس ، بيوت ١٩٥٩ .

ديوان أبى دهبل الجمحى روايه أبى عمرو الشيبانى ، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ، مطبعه القضاء فى النجف الأشرف ١٩٧٢ ، الطبعه الأولى .

ديوان أبى النجم العجلى ، صنعه وشرحه علاء الدين آغا ، النادى الأدبى الرياض - ١٩٨١ .

ديوان الأسود بن يعفر ، صنعه د . نورى حمودى القيسى ، مطبعه الجمهوريه - بغداد .

ديوان الأعشى ، شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ، الناشر مكتبه الآداب بالجماميز .

ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر - الطبعه الثالثه .

ديوان أميه بن أبى الصلت ، تحقيق د . عبد الحفيظ السطلى ، ط ٣ .

ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم ، دار صادر - بيروت .

ديوان بشر بن أبى حازم ، تحقيق د . عزه حسن ، دمشق ١٩٦٠ .

ديوان تأبط شرا ، جمع وتحقيق على ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامى .

ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د . نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف بمصر .

ديوان جميل ، جمع وتحقيق د . حسين نصار ، الطبعه الثانيه - ١٩٦٧ .

ديوان حاتم الطائى ، مطبعه دار التقدم .

ديوان حاتم الطائى ، تحقيق كرم البستانى ، مكتبه صادر - بيروت .

ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق عبد الرحمن البرقوقى ، بيروت - ١٩٦٦ .

ديوان الحطيئه ، تحقيق د . محمد أمين نعمان طه ، مصطفى البابى الحلبى .

ديوان ذى الإصبع العدوانى ، تحقيق عبد الوهاب على العدوانى ومحمد نايف الديلمى ، مطبعه الجمهوريه - الموصل - ١٩٧٣ .

ديوان ذى الرمه ، شرح الإمام أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى ، تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسه الإيمان - بيروت .

ديوان رؤبه بن العجاج ، مجموعه من أشعار العرب ، عنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسىّ ، طبع فى ليبسيغ ١٩٠٣ .

ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ، صنعه نفطويه أبى عبد اللّه إبراهيم بن عرفه الأزدى ، تحقيق

عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، نسخه مصوره عن طبعه دار الكتب .

ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى ، تحقيق صلاح الدين الهادى ، دار المعارف بمصر .

ديوان شيخ الأباطح أبى طالب ، جمع ابن هفان بن عبد اللّه بن أحمد المهزومى العبدى ، روايه عفيف بن أسعد عن عثمان بن جنى النحوى مشروحا ، صححه وعلق عليه العلامه السيد محمد صادق آل بحر العلوم - العراق - النجف .

ديوان الصمه بن عبد اللّه القشيرى ، جمع وتحقيق عبد العزيز محمد الفيصل ، الرياض ، النادى الأدبى .

ديوان صيفى بن الأسلت ، تحقيق د . حسن محمد باجوده ، مكتبه دار التراث - القاهره .

ديوان الطرماح ، تحقيق د . عزه حسن وزاره الثقافه والإرشاد القومى ، دمشق ١٩٦٨ .

ديوان طفيل الغنوى ، تحقيق محمد عبد القادر أحم ، دار الكتاب الجديد ، الطبعه الأولى ١٩٦٨ .

ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه د . يحيى الجبورى ، ط ١ ١٩٩١ .

ديوان عبد اللّه بن رواحه الأنصارى الخزرجى ، تحقيق د . حسن محمد باجوده ، الناشر مكتبه دار التراث - القاهره .

ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق وشرح د . حسن نصار ، الطبعه الأولى ١٩٥٧ .

ديوان عبيد اللّه بن قيس الرقيات ، تحقيق د . محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعه والنشر ، دار صادر للطباعه والنشر ، بيروت ١٩٥٨ .

ديوان العجاج ، تحقيق د . عبد الحفيظ السطلى ، توزيع مكتبه أطلس - دمشق .

ديوان عدى بن زيد العبادى ، تحقيق محمد جبار المعيبد - بغداد .

ديوان علقمه الفحل ، تحقيق لطفى الصقال ودريه الخطيب ، دار الكتاب العربى - حلب .

ديوان عماره بن عقيل ، جمعه وحققه شاكر العاشور ، مطبعه البصره ، الطبعه الأولى .

ديوان عنتره ، تحقيق محمد سعيد مولوى - المكتب الإسلامى .

ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت ، وطبعه الصاوى .

ديوان القتال الكلابى ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الثقافه ، بيروت ، ١٩٦١ .

ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د . ناصر الدين الأسد ، الطبعه الأولى - ١٩٦٢ .

ديوان كثير عزه ، جمعه وشرحه د . إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافه - بيروت ١٩٧١

ديوان كعب بن مالك ، تحقيق سامى مكى العانى - بغداد ١٩٦٦ .

ديوان مجنون ليلى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، الناشر مكتبه مصر .

ديوان النابغه الذبيانى ، صنعه ابن السكيت ، تحقيق د . شكرى فيصل ، دار الفكر .

رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى ، تحقيق د . أحمد الخراط ط ١ ١٩٧٥ . وط ٢ عام ١٩٨٥ .

روح المعانى ، للآلوسى ، دار الفكر للطباعه والنشر .

الروض الأنف فى تفسير السيره النبويه لابن هشام ، لعبد الرحمن بن عبد اللّه بن أحمد الخثعمى السهيلى ، علق عليه طه عبد الرؤوف سعد ، دار الفكر .

زهر الآداب وثمر الألباب ، لأبى إسحاق إبراهيم بن على الحصرى القيروانى ، تحقيق على محمد البجاوى ، الطبعه الأولى ١٩٥٣ . البابى الحلبى .

زهره الأدباء فى شرح لاميه شيخ البطحاء أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، تأليف جعفر نقدى ، المطبعه الحيدريه فى النجف .

سر صناعه الإعراب ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق د . حسن هنداوى ، دار القلم - دمشق .

سفر السعاده وسفير الإفاده لعلى بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوى ، تحقيق د . محمد الدالى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ١٩٨٣ ، وطبعه دار صادر ، بيروت ١٩٩٥ .

سلسله الأحاديث الضعيفه والموضوعه ، للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ، مكتبه المعارف الرياض .

سمط اللآلى ، لأبى عبيد البكرى ، شرحه عبد العزيز الميمنى ، مطبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ١٩٣٦ .

سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤادى عبد الباقى ، دار إحياء التراث العربى .

سنن الترمذى محمد بن عيسى بن سوره بن موسى السلمى البوغى الترمذى ، تحقيق عزت عبيد الدعاس ، الطبعه الأولى ، ١٩٦٧ .

السنن الكبرى لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ، دار الفكر .

سنن النسائى ، أحمد بن على بن شعيب ، أبى عبد الرحمن النسائى ، تصحيح الغمراوى ، ١٣٠٦ ه .

السيرافى النحوى ، دراسه وتحقيق د . عبد المنعم فارس ، دار الفكر .

السيره النبويه ، لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميرى ، جمال الدين ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبيارى وعبد الحفيظ الشلبى ، دار القلم - بيروت .

الشافيه لأبى عمرو عثمان بن الحاجب ، عده طبعات .

شرح أبيات سيبويه ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، مطابع المكتبه العربيه – حلب ١٩٧٤ .

شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى ، تحقيق د . محمد على سلطانى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ١٩٧٦ .

شرح أبيات مغنى اللبيب ، لعبد القادر بن عمر البغدادى ، تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف الدقاق ، دار الثقافه العربيه ، دمشق .

شرح أشعار الهذليين ، صنعه أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، كنوز الشعر – ٣ – مطبعه المدنى – القاهره .

شرح الأشمونى على بن محمد بن عيسى أبى الحسن نور الدين الأشمونى على ألفيه ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربيه ، عيسى البابى الحلبى .

شرح ألفيه العراقى ، أو التبصره والتذكره فتح الباقى على ألفيه العراقى ، لمحمد الأنصارى السنكى الأزهرى ، تصحيح محمد الحسينى ، بيروت ، دار الكتب العلميه .

شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق . عبد الحميد عبد الحميد – دار الجيل .

شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، د . محمد بدوى المختون ، ط ١ ١٩٩٠ .

شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربيه ، عيسى البابى الحلبى .

شرح ديوان الحماسه لأبى على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى ، نشره أحمد أمين وعبد السّلام هارون ، الطبعه الأولى ، مطبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ، ١٩٥١ .

شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعه الإمام أبى سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد السكرى ، الطبعه الأولى بمطبعه دار الكتب المصريه ، ١٩٥٠ .

شرح ديوان لبيد بن ربيعه العامرى ، تحقيق د . إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢ .

شرح الشافيه ، للرضى الأسترآبادى ، تحقيق محمد نور الحسن وزميله ، دار الكتب العلميه ، بيروت .

شرح شواهد الإيضاح ، لابن برى ، تحقيق د . عبيد مصطفى درويش ، مراجعه محمد مهدى علام ، الهيئه العامه لشؤون المطابع الأميريه ، ١٩٨٥ .

شرح شواهد الشافيه ، للبغدادى ، تحقيق محمد نور الحسن وزميله ، دار الكتب العلميه ، بيروت .

شرح القصائد السبع الطوال ، لأبى بكر الأنبارى ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار المعارف بمصر .

شرح الكافيه ، لابن الحاجب ، طبعه استانبول ، ١٣١٧ ه .

شرح الكافيه للرضى الأستراباذى ، دار الكتب العلميه ، بيروت .

شرح اللمع لابن برهان ، تحقيق د . فائز فارس ، ط ١ ١٩٨٤ .

شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد العسكرى ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، ط ١ ١٩٦٣ .

شرح المفصل ، لابن يعيش ، نشر إداره الطباعه المنيريه .

شرح الملوكى فى التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق د . فخر الدين قباوه ، المكتبه العربيه ، حلب ١٩٧٣ .

شروح سقط الزند ، للبطليوسى والتبريزى والخوارزمى ، لجنه إحياء آثار أبى العلاء المعرى .

الشعر والشعراء ، لابن قتيبه ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ .

شعر ابن أحمر الباهلى ، تحقيق د . حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، بلا تاريخ .

شعر ابن مياده ، جمعه وحققه د . حنا جميل حداد ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه ، بدمشق ١٩٨٢ .

شعر أبى زبيد الطائى ، تحقيق د . نورى حمودى القيسى ، بغداد ١٩٦٧ .

شعر الأحوص الأنصارى ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، الناشر الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر ، القاهره ، ١٩٧٠ .

شعر خداش بن زهير ، صنعه د . يحيى الجبورى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه ، بدمشق ١٩٨٦ .

شعر الراعى النميرى وأخباره ، جمعه ناصر الحانى وراجعه عز الدين التنوخى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه ، بدمشق ١٩٦٤ .

شعر ربيعه الرقى ، تحقيق يوسف بكار ، منشورات وزاره الثقافه والإعلام العراق .

شعر زهير بن أبى سلمى ، صنعه الأعلم الشنتمرى ، تحقيق د . فخر الدين قباوه ، منشورات دار الآفاق الجديده .

شعر عمر بن لجأ ، تحقيق د . يحيى الجبورى ، بغداد ١٩٧٦ .

شعر عمرو بن معديكرب الزبيدى ، جمعه مطاع الطرابيشى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، الطبعه الثانيه ١٩٨٥ .

شعر الكميت بن زيد الأسدى ، جمع وتقديم د . داود سلوم . الناشر مكتبه الأندلس بغداد .

شعر النابغه الجعدى ، منشورات المكتب الإسلامى بدمشق - ط ١ .

شعر النمر بن تولب ، صنعه د . نورى حمودى القيسى ، مطبعه المعارف - بغداد .

الصحاح تاج اللغه وصحاح العربيه ، لأبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار الكتاب بمصر .

صحيح البخارى ، محمد بن إسماعيل ، تحقيق د . مصطفى البغا ، مطبعه الهندى .

صحيح سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد الربعى ، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ، نشر مكتب التربيه العربى لدول الخليج .

صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار إحياء التراث العربى .

ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس بيروت ١٩٨٠ .

طبقات الشافعيه الكبرى ، لتاج الدين أبى نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السّبكى ، تحقيق د . محمود طناحى ، وعبد الفتاح الحلو ، الطبعه الأولى .

طبقات فحول الشعراء ، تأليف محمد بن سلّام الجمحى ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مطبعه المدنى - القاهره .

طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزّبيدى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر .

العقد الفريد ، لابن عبد ربه أحمد بن محمد بن عبد ربه ، تحقيق أحمد الزين وأحمد أمين وإبراهيم الأبيارى .

العين لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق د . مهدى المخزومى ود . إبراهيم السامرائى ، من منشورات دار الهجره إيران - قم .

غايه النهايه فى طبقات القراء ، لشمس الدين أبى الخير محمد بن محمد بن الجزرى ، عنى بنشره ج . برجستراسر ، طبع عام ١٩٣٢ .

الغيث المسجم فى شرح لاميه العجم ، للشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ، دار الكتب العلميه - بيروت .

الفاخر ، لأبى طالب المفضل بن سلمه بن عاصم ، تحقيق عبد العليم الطحاوى ، ومراجعه محمد على النجار ، الطبعه الأولى ١٩٦٠ .

فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبى عبد اللّه محمد بن إسماعيل البخارى ، للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى وعبد العزيز بن عبد اللّه باز ،

دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع .

فرحه الأديب فى الرد على ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد الأعرابى الملقب بالأسود الغندجانى ، تحقيق د . محمد على سلطانى ، دار قتيبه .

الفهرست ، لابن النديم محمد بن إسحاق أبى الفرج بن أبى يعقوب النديم ، مطبعه الاستقامه بالقاهره .

القاموس المحيط ، لمحمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادى ، دار مكتبه التربيه للطباعه والنشر ، بيروت - لبنان .

القراءات الشاذه وتوجيهها من لغه العرب ، للشيخ عبد الفتاح القاضى ، الناشر دار الكتاب العربى ، بيروت - لبنان .

الكافيه ، لأبى عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق د . طارق نجم عبد اللّه ، جده ، ١٩٨٦ .

الكامل ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، دار نهضه مصر للطباعه والنشر .

الكتاب لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار القلم ، ١٩٦٦ ، وطبعه بولاق .

كتاب السبعه فى القراءات ، لابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد . تحقيق د .

شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر .

كتاب الشعر ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د . محمود الطناحى ، مكتبه الخانجى بالقاهره ، ط ١٩٨٨ .

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ، دار المعرفه - بيروت .

كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنه الناس ، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلونى ، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه أحمد القلاش ، مؤسسه الرساله بيروت - الطبعه الثانيه .

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق د .

محيى الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ، ١٩٧٤ .

كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، للعلامه علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى ، نشر وتوزيع مكتبه التراث الإسلامى - حلب .

اللامات ، للزجاجى ، تحقيق د . مازن المبارك ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه ، بدمشق ١٩٦٩ .

لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى ، دار صادر ، بيروت .

ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، دار القلم للملايين ، ١٩٧٩ .

ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق د . هدى قراعه ، مكتبه الخانجى بالقاهره .

المؤتلف والمختلف ، لأبى القاسم الحسن بشر الآمدى ، تحقيق عبد الستار فراج القاهره ، ١٩٦١ .

مجاز القرآن ، لأبى عبيده معمر بن المثنى ، تحقيق د . فؤاد سزكين ، الناشر مكتبه الخانجى بمصر .

مجالس ثعلب ، أبى العباس أحمد بن يحيى ، تحقيق عبد السّلام هارون ، النشره الثانيه ، دار المعارف بمصر .

مجالس العلماء ، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى ، تحقيق عبد السّلام هارون ، الناشر مكتبه الخانجى بالقاهره ، دار الرفاعى بالرياض ، الطبعه الثانيه ١٩٨٣ .

مجمع الأمثال ، لأبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابورى الميدانى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعه السنه المحمديه ، ١٩٥٥ .

المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق على النجدى ناصيف وعبد الفتاح شلبى ، القاهره ١٩٩٩ .

المحكم فى نقط المصحف ، لأبى عمرو الدانى ، تحقيق د . عزه حسن ، دار الفكر ، ط ٢ ١٩٨٦ .

مختصر فى شواذ القراءات ، لابن خالويه ، نشره براجستراسر ، المطبعه الرحمانيه بمصر ١٩٣٤ .

المخصص ، لابن سيده ، دار الفكر ، بيروت .

مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضه مصر للطباعه والنشر ، القاهره .

المزهر ، للسيوطى ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعه البابى الحلبى .

المسائل البصريات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، مطبعه المدنى ، ١٩٨٥ .

المسائل الحلبيات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د . حسن هنداوى ، دار القلم بدمشق .

المسائل العضديات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق شيخ الراشد ، منشورات وزاره الثقافه بدمشق ، ١٩٨٦ .

المسائل المنثوره ، لأبى على الفارسى ، تحقيق مصطفى الحدرى ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه ، بدمشق ١٩٨٦ .

المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د . محمد كامل بركات مكه المكرمه ، ١٩٨٠ .

المستقصى فى أمثال العرب ، للزمخشرى ، دار الكتب العلميه بيروت ، ط ٢ ١٩٧٧ .

المسند للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق عبد اللّه الدرويش ، دار الفكر للطباعه والنشر .

مشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق ياسين السواس ، مطبوعات مجمع اللغه العربيه ، بدمشق ١٩٧٤ .

المصنف ، لأبى بكر عبد الرزاق الصنعانى ، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى ، ط ٢ ، ١٩٨٣ .

معانى الحروف ، للرمانى [وفى نسبته إليه كلام] تحقيق د . عبد الفتاح شلبى دار نهضه مصر للطباعه والنشر - القاهره .

معانى القرآن ، للأخفش سعيد بن مسعده ، تحقيق د . عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط ١ ١٩٨٥ ، وبتحقيق د . فايز فارس ، ط ٢ ، وبتحقيق د . هدى قراعه .

معانى القرآن ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، عالم الكتب ، بيروت .

معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبد الجليل شلبى ، عالم الكتب .

المعانى الكبير ، لابن قتيبه ، حيدرآباد الدكن ، ط ١ .

معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، للشيخ عبد الرحيم العباسى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت .

معجم الأدباء ، لياقوت الحموى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت الطبعه الأخيره .

معجم البلدان ، لياقوت الحموى ، دار صادر للطباعه والنشر ، بيروت ١٩٨٤ .

معجم الشعراء ، للمرزبانى ، تحقيق عبد الستار فراج ، ١٩٦٠ .

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبى عبيد البكرى الأندلسى ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت .

معجم مقاييس اللغه - لابن فارس ، تحقيق عبد السّلام هارون ، ط ٢ ١٩٦٩ .

المعرب ، للجواليقى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهره ، مطبعه دار الكتب المصريه .

المعمرون والوصايا ، لأبى حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستانى ، تحقيق عبد المنعم عامر ١٩٦١ .

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين عبد اللّه بن يوسف بن أحمد بن عبد اللّه بن هشام الأنصارى ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد على حمد اللّه ، دار الفكر ، الطبعه الثانيه ١٩٦٩ .

المفصل فى علم العربيه ، لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ، دار الجيل - بيروت - الطبعه الثانيه .

المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الضبى الكوفى ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون ، دار المعارف بمصر - الطبعه الثالثه .

المقاصد الحسنه فى بيان كثير من الأحاديث المشتهره على الألسنه ، للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، تحقيق محمد عثمان الخشت ، دار الكتاب العربى ، الطبعه الأولى ١٩٨٥ .

المقاصد النحويه فى شرح شواهد شروح الألفيه ، للإمام محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى ، على هامش خزانه الأدب .

المقتضب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمه ، عالم الكتب - بيروت .

المقرب ، لأبى الحسن على بن مؤمن بن محمد ، ابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد اللّه الجبورى ، مطبعه العانى - بغداد .

الممتع فى التصريف ، لأبى الحسن على بن مؤمن ، ابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوه ، دار القلم العربى بحلب - الطبعه الثانيه .

المنصف ، شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان بكر بن محمد بن بقيه المازنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين ، الطبعه الأولى ١٩٦٠ .

الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، لأبى عبيد اللّه محمد بن عمران المرزبانى ، تحقيق على محمد البجاوى ، دار نهضه مصر ١٩٦٥ .

الميسر والقداح ، لعبد للّه بن مسلم بن قتيبه الدينورى ، تعليق محب الدين الخطيب ، المكتبه السلفيه - القاهره ١٩٢٤ .

نسب قريش ، لأبى عبد اللّه المصعب الزبيرى ، دار المعارف بمصر .

نزهه الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضه مصر للطبع والنشر - القاهره

النشر فى القراءات العشر ، للحافظ أبى الخير محمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى ، دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان .

نقائض جرير والفرزدق ، طبع فى مدينه ليدن بمطبعه بريل ١٩٠٧ .

النهايه فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق د . محمود الطناحى وطاهر الزواى الطبعه الأولى عام ١٩٦٣ .

النوادر فى اللغه - لأبى زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى ، تعليق سعيد الخورى الشرتونى اللبنانى ، الناشر دار الكتاب العربى - بيروت .

هديه العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادى ، دار الفكر ١٩٨٢ .

همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربيه ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفه للطباعه والنشر - بيروت .

الوافى بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى ، باعتناء محمد يوسف نجم - الطبعه الثانيه .

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلّكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .

الرسائل الجامعيه

شرح الشافيه ، تحقيق د . نبيل أبو عمشه ، أطروحه لنيل درجه الدكتوراه ، جامعه دمشق .

البغداديات ، تحقيق وفاء طرقجى ، أطروحه لنيل درجه الماجستير ، جامعه دمشق .

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹